المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

جمع وإعداد

محمد نوري ناص

مراجعة وتصحيح

فؤاد ناصر

الجزء الثاني

دار نور الصباح

تركيا - مديات

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ
TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774
E-mail: nursabahyayincilik@gmail.com

Title: Mecmuatun Nuriyye
Autor: Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Pages: 592
Year: 2010
Printed in: Turas-Lebanon
Edition: 7

الكتاب: المجموعة النورية
المؤلف: محمد نوري ناص
الناشر: دار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات
عدد الصفحات: ٥٩٢
سنة الطباعة: ٢٠١٠م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: السابعة

ISBN: 978-605-5652-05-0 (2.c)
9786055652050
Takim numarasi: 978-605-5652-03-6

المجموعة النورية

المشتملة على ستة كتب في النحو

الأول : الكافية لابن الحاجب

الثاني : شرح الكافية للعلامة عبد الرحمن الجامي

الثالث : حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الجامي

الرابع : حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري المذكور

الخامس : الحاشية المسماة بعقد النامي لمحمد رحمي الأكيني على الجامي

السادس : حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي

الجزء الثاني

الطبعة السابعة
١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

دار نور الصباح
تركيا - مديات

بسم الله الرحمن الرحيم

تنبيه

يقول المتوسل إلى الله تعالى محمد نوري بن الحاج إسماعيل الأستلّي جامع هذا المطبوع المشتمل على ستة كتب على هذا الطرز بعد التصحيح الممكن بدأنا بوضح متن الكافية لابن الحاجب في أعلى الصفحة وشرح المولى عبد الرحمن الجامي في الهامش وحاشية عبد الغفور اللاري تحته وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي تحت حاشية عبد الغفور المذكور مفصولاً بين كل كتاب والذي يليه بجدول وهذه الكتب المتداولة كلها موافقة في البحث وبعد انتهاء هذه الكتب وضعت حاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني في الوسط كما وضعت حاشية عبد الحكيم السيالكوتي المذكور على أواخر الجامي مبتدأ من صفحة ٦٦٦ولإتمام الفائدة جعلت التعقبة لحاشية عقد النامي لمحمد رحمى الأكيني المذكور.

بين يدي الكتاب

الحمد لله ربِّ العالمين و الصَّلاة و السَّلام على سيِّد المرسلين سيِّدنا محمَّد و على آله و صحبه أجمعين و بعد :

إنَّ علم اللغة العربية من أجلِّ العلوم و أفضلها؛ لأنَّه المفتاح الذي نلج من خلاله إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشرف فهماً صحيحاً، من أجل ذلك عكف علماء السلف والخلف على تعلم اللغة العربية و تعليمها، و صنَّفوا المتون و الشروح و الحواشي لتسهيل تعلُّم هذه اللغة العظيمة لغة القرآن الكريم، وكان ابن الحاجب ممن وُفِّقَ للتَّصنيف فوضع المتن المشهور المسمَّى بالكافية الذي لاقى عند العلماء قبولاً لا نظير له، فأقبلوا عليه فدرسوه و درَّسوه، ووضعوا عليه الشُّروح والحواشي، وقد قام الشيخ الفاضل محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلِّي بوضع متن الكافية و شرحِها للشيخ عبد الرحمن الجامي وضمَّ إليهما أربع حواشٍ على شرح العلامة الجامي، ووضعها في كتاب واحد،وقد لاقى هذا الكتاب المسمَّى بالمجموعة النُّوريَّة قبولاً و رواجاً عند طلَّاب العلم و خاصة الأتراك منهم، وقد طبع هذا الكتاب عدَّة طبعات نفدت جميعها إلَّا أنَّ الطلاب كانوا يعانون من تداخل بعض التعليقات بالمتن والشرح، فقمت مع مجموعة من طلَّاب العلم بتنضيد هذا الكتاب من جديد وقمنا بالخطوات التالية:

١ـ ضبط وتشكيل متن الكافية كاملاً.

٢ـ ضبط وتشكيل أمثلة الشرح ووضعها بين قوسين.

٣ـ فصل تعليقات المتن والشرح ووضعها أسفلهما مباشرة.

٤ـ ضبط وتشكيل الشواهد الشعرية.

٥ـ كتابة الشواهد القرآنية بخط المصحف الشريف.

٦ـ وضع الأحاديث الشريفة ضمن قوسين.

٧ـ وضع علامات ترقيم لهذه الكتب الستة.

٨ ـ مقابلة الكتاب على نسخة معتمدة من قبل الشيخ محمد نوري ناص بن الحاج إسماعيل الأستلِّي.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبَّل منَّا هذا العمل والجهد، و أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين.

فؤاد محمود ناصر

دمشق ٢٠٠٩م

(المُسْتَثْنَى) أي: ما[1] يطلق عليه لفظ[2] المستثنى[3] في اصطلاح النحاة على[4] قسمين: ولما كان معلوميته[5] بهذا الوجه[6] الغير[7] المحتاج إلى التعريف[8] كافية في تقسيمه، قسّمه[9] إلى قسمين، وعرّف[10] كل واحد منهما، لأنَّ لكل[11] واحد منهما[12] أحكاماً خاصة لا يمكن إجراؤها عليه[13] إلَّا بعد معرفته[14] فقال[15]: «مُتَّصِلٌ[16] وَمُنْقَطِعٌ، فَالمُتَّصِلُ[17]: هُوَ المُخْرَجُ» أي: الاسم[18] الذي أخرج

(١) أي: اسم. (٢) نائب فاعل يطلق. (٣) متصلاً ومنقطعاً. (٤) والظرف خبر ما لكونه مبتدأ. (٥) اسم كان. (٦) منها يطلق عليه لفظ المستثنى. (٧) صفة معلوميته. (٨) لكونه معروفاً عند الاصطلاح. (٩) مصنف. (١٠) بعد التقسيم. مصنف. (١١) والظرف خبر مقدم. (١٢)اسم موصول. (١٣) أي: على كل قسم. بخصوصه. (١٤) أي: كل قسم. (١٥) مصنف. (١٦) أي: هو متصل. (١٧) الفاء للتفسير والتفصيل. (١٨) عبارة عن المنصوبات.

مبحث المستثنى (قال: المستثنى) الاستثناء: من الثني، وهو الصرف، وانما سمى هذا القسم من المنصوب بذلك؛ لأن المتكلم بطلب من نفسه صرفه عن حكمه؛ أي: منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع، ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالإخراج في الآية الكريمة: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾. (قوله: كافية في تقسيمه) وفي الحكم عليه أيضاً، ولو نوقش في أنها غير كافية في الحكم عليه أجيب عنه بأن تعريفه بفهم من تعريف قسميه كما يشير إليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف قال: إن المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل؛ لأن ماهيتهما مختلفتان فإن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى، وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الإنسان والفرس فكذا ههنا تقول: إن المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً مع أنه يشكل عليه عدّه

عن الدخول وعلى الثالث ما ذكره المحشي رحمه الله. (قوله: يطلب من نفسه) فالاستعمال للطلب كما هو الشائع. (قوله: صرفه) أي: المنصوب عن الدخول في الحكم إشارة إلى ما هو المختار من أن الاستثناء منع عن الدخول في الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح في وجه المناسبة. (قوله: لتأكيد معنى المنع)؛ لأن المنع فيه أقوى. (قوله: التعبير عن منع وقوع الخ) هذا على أن تكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد أنواعه، وأما إذا أريد بها المعاصي فالإخراج على حقيقته. (قوله: وفي الحكم عليه أيضاً) أي: بأنه منصوب لا بأنه متصل ومنفصل؛ لأنه لا حكم في التقسيم وإن كان في صورته. (قوله: ولو نوقش الخ) أشار بلو إلى أن المناقشة مكابرة بفرض كما فرض المحال. (قوله: كما يشير إليه) أي: إلى كل واحد من الوجهين في شرح قوله: وهو منصوب. (قوله: فإن أحدهما مخرج الخ) وهذان المفهومان ذاتيان لهما لكونهما مأخوذين في التعريف، والمأخوذ في تعريفات الأمور الاعتبارية ذاتي لها كما تقرر في محله، فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما في الرضي. (قوله: بحسب

المُسْتَثْنَى مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ فَالمُتَّصِلُ المُخْرَجُ(١)

(١) أي: الاسم الذي أخرج.

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله: أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى) يعني: بطريق عموم المجاز؛ إذ لا يجوز الجمع بين معني المشترك عندنا. (قوله: ولما كان معلوميّته بهذا الوجه) أي: بما يطلق عليه الخ، وهذا توجيه واعتذار لتركه تعريف مطلق المستثنى مع أنه ينبغي أن يعرف أولاً قبل التقسيم كما فعله في الكلمة، وقوله: إلى التعريف؛ أي: بأنه المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخرجاً أو غير مخرج، وإنما لم يحتج إلى تعريف المطلق؛ لأنه ليس له أحكاماً خاصة، وقوله: قسمه جواب لما وهو ماض من الثلاثي؛ أي: أراد تقسيم مطلقه أولاً ولم يعرفه على حدة وإن كان ممكناً روما للاختصار واكتفاء بما يتفطن له من تعريف قسميه. (قوله: فقال: متصل ومنقطع) أي: مقسماً أولاً ومعرفاً لكل منهما ثانياً، وعبر بعضهم بالمنفصل للمشاكلة اللفظية مع المتصل، وصدق المتضادين على واحدٍ نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال: الإنسان غني وفقير، وعالم وجاهل، وإنما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي، فلا يقال: زيد عالم وجاهل وفقير وغني. (قال المصنف: فالمتصل هو المخرج الخ) وههنا شبهة مشهورة وهو أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فلا شك أنك أثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد، وقولك: إلا زيداً نفي لحكم القيام عنه وهو تناقض ورفع بوجوه، أحدها: أن زيداً غير داخل في القوم، بل القوم عام مخصوص بمعنى أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد فقوله: إلا زيداً قرينة للسامع على مراد المتكلم، وثانيها: أن المستثنى والمستثنى منه وأداة الاستثناء

بمنزلة اسم واحد، فقولك: له عليّ عشرة إلا واحداً، بمعنى: له عليّ تسعة فلا دخول ولا إخراج، وثالثها: وهو الحق في الجواب أن المراد بالقوم مثلاً معناه الحقيقي ثم أخرج بالاستثناء منه زيد، لكن الإسناد بعد الإخراج، فقولك: قام القوم إلا زيداً بمنزلة قولك: القوم المخرج منهم زيد قاموا؛ وذلك لأن المنسوب إليه الفعل وإن تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقديم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل، وهذا يقتضي حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض، ورابعها: أنه داخل فيه من حيث الإفراد واللفظ ومخرج وقوله: غير قادح في التمسك؛ أي: غير مانع فيه؛ لأن بناءه على الظاهر الذي يقبله العقل السليم. (قوله: أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى) يعني: بطريق عموم المجاز؛ إذ لا يجوز الجمع بين معنيي المشترك عندنا. (قوله: ولما كان معلوميّته بهذا الوجه) أي: بما يطلق عليه الخ، وهذا توجيه واعتذار لتركه تعريف مطلق المستثنى مع أنه ينبغي أن يعرف أولاً قبل التقسيم كما فعله في الكلمة، وقوله: إلى التعريف؛ أي: بأنه المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخرجاً أو غير مخرج، وإنما لم يحتج إلى تعريف المطلق؛ لأنه ليس له أحكاماً خاصةً، وقوله: قسمه جواب لما؛ وهو ماض من الثلاثي؛ أي: أراد تقسيم مطلقه أولاً، ولم يعرفه على حدة وإن كان ممكناً روماً للاختصار واكتفاء بما يتفطن له من تعريف قسمه. (قوله: فقال: متصل ومنقطع) أي: مقسماً أولاً ومعرفاً لكل منهما ثانياً وعبر بعضهم بالمنفصل للمشاكلة اللفظية مع المتصل، وصدق المتضادين على واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الإنسان غني وفقير وعالم وجاهل وفقير وغنى. (قال المصنف فالمتصل هو المخرج الخ) وههنا شبهة مشهورة وهو أنك إذا قلت قام القوم إلا زيداً فلا شك أنك أثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك إلا زيداً نفي لحكم القيام عنه وهو تناقض ورفع بوجوه، أحدها أن زيداً غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد فقوله إلا زيداً قرينة للسامع على مراد المتكلم، وثانيها أن المستثنى والمستثنى منه وأداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له عليّ عشرة إلا واحداً بمعنى له عليّ تسعة فلا دخول ولا إخراج، وثالثها وهو الحق في الجواب أن المراد بالقوم مثلاً معناه الحقيقي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الإسناد بعد الإخراج فقولك قام القوم ألا زيداً بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد قاموا وذلك لأن المنسوب إليه الفعل وإن تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقديم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض، ورابعها أنه داخل فيه من حيث الإفراد واللفظ ومخرج عنه في التركيب والحكم؛ لأن

المطلق من المنصوبات وتقسيمه إلى القسمين، ورجع الضمير في قوله: الآتي وهو منصوب إليه فيحتاج في دفعه إلى تكلف عموم المجاز أو إجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله: الآتي إلى المعنى المجازي للمستثنى، وبعضهم قال: المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على أن أداة الاستثناء فيه مجاز لا أن لفظ المستثنى مجاز فيه. (قوله: لا يمكن أجراؤها عليه) بخصوصه إلا بعد معرفته بخصوصه. (قال: فالمتصل) الفاء للتفسير. (قال: هو المخرج) سواء كان أقل مما بقي أو أكثر منه أو مساوياً له، وههنا إشكال مشهور؛ وهو أن زيداً في: جاء القوم إلا زيداً إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم أن لا يكون مخرجاً؛ لأن إخراج الشيء فرع دخوله، ويلزم أيضاً مخالفة الإجماع والنقل الصريح فإنك لو قلت: له عليّ ألف دينار إلا دانقاً كان الدانق داخلاً في الدينار، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح، فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء؟ وأجيب عنه بوجوه ثلاثة، واختار الشيخ الرضي ما اختاره الأكثرون، وقال: هذا هو الصحيح، وحاصله: أن التناقض إنما يلزم إذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من

المعنى) بحيث يفيد تصوّر معنى كل منهما ممتازاً عن الآخر وإن كان يمكن تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل أو خارج فإنه تعريف بالأعم لا يفيد تصور ماهية كل منهما فاندفع النظر الذي أورده المحشي رحمة الله. (قوله: هو المذكور بعد إلا وأخواتها الخ) إن أريد بأخواتها ما يدل على الإخراج ورد؛ نحو: جاءني القوم لا زيد فتعين أن يراد الألفاظ المشهورة، وحينئذ يكون تعريفاً بحسب اللفظ والكلام في التعريف بحسب المعنى كذا في شرح مختصر الأصول. (قوله: إلى تكلف عموم مجاز) الصواب عموم مشترك ولا تكلف في شيء منهما فإنه طريقة مسلوكة في المحاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين في الأصول. (قوله: أو إجراء الخ) في العدد والتقسيم بأن يراد لفظ المستثنى. (قوله: إلى المعنى المجازي) الشامل للحقيقي. (قوله: مجاز) وهو الحق، ولذا لا يجوز الحمل على المنقطع إلا عند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الإضمار في تحوله على عشرة دراهم إلا ثوباً، فقالوا: معناه إلا قيمة ثوب ليصير متصلاً. (قوله: أن أداة الاستثناء) يعني: إلا وأخواتها مجاز؛ لأنها موضوعة للإخراج قد استعملت في مخالفة الحكم السابق نفياً وإثباتاً. (قوله: يلزم التناقض الصريح) لإثبات المجيء لزيد في ضمن القوم ونفيه عنه صريحاً. (قوله: بوجوه ثلاثة) لا رابع لها؛ لأن قولك: له علي عشرة إلا ثلاثة إن أريد به عشرة وأسند إليه فالتناقض ظاهر وانتفاؤه بأن لا يراد العشرة، أو يراد ولا يسند إليه، فإن لم يرد العشرة فإن أريد بها السبعة فهو قول غير الأكثر حيث قالوا: المراد بالعشرة السبعة بقرينة إلا ثلاثة إرادة الجزء باسم الكل كما في التخصيص بغيره، وإن لم يرد بها السبعة وهي مرادة في الحكم فتكون مرادة بالمركب، وهو قول القاضي أبي بكر: أن عشرة إلا ثلاثة موضوعة للسبعة بالوضع التركيبي كلفظ السبعة إلا أن الأول مركب والثاني مفرد، وإن أريد العشرة ولم يسند إليه بل بعد الإخراج عنه فهو القول المختار.

واحترز[1] به عن غير المخرج[2] كجزئيات المستثنى المنقطع[3]. «عَنْ مُتَعَدِّدٍ» جزئياته[4] نحو: (مَا جَاءَنِي[5] أَحَدٌ إِلَّا زَيْداً) أو أجزاؤه، مثل: (اِشْتَرَيْتُ العَبْدَ إِلَّا نِصْفَهُ[6]) سواء كان ذلك[7] المتعدد «لَفْظاً» أي: ملفوظاً، نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً)، «أَوْ تَقْدِيْراً» أي: مقدراً نحو: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) أي: ما جاءني أحد إلا زيد «بِإِلَّا[8]» غير الصفة «وَأَخَوَاتِهَا[9]» واحترز به[10] عن نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ لَا[11] زَيْدٌ) و: (مَا جَاءَنِي القَوْمُ لَكِنْ زَيْدٌ جَاءَ). «وَ» المستثنى «المُنْقَطِعُ هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَهَا» أي: بعد (إِلَّا[12]) وأخواتها

(١) بيان لفائدة القيد. (٢) عن شيء. (٣) إن وقعت بعد إلّا وإحدى أخواتها إلّا أنها غير مخرجة. (٤) أي: إفراده. (٥) غير ظاهر.
(٦) بدل فاعل متعدد. أو ربعه أو ثلثه أو خمسه. (٧) الشيء. (٨) متعلق بقوله المخرج. (٩) أي: أشباهها ونظائرها. (١٠) أي: بقوله بإلا وأخواتها. (١١) عطف.
(١٢) لا يقع المستثنى الأربعة إلا وغير وبيد .نورى.

المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب إليه قطعاً كما أنها متأخرة عن المنسوب، فالمنسوب إليه في: جاء القوم إلا زيداً هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض، وفيه أن هذا الجواب لا يتمشى في بعض أدوات الاستثناء كما خلا وما عدا فإنهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن أن يجاب عنه: بأن الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم، فلا تناقض، وبيان ذلك: أنك إذا قلت: جاء القوم فقد نسبت أولاً المجيء إلى القوم على احتمال أن يكون على طريقة الإيجاب بالقياس إلى الكل أو الإيجاب بالقياس إلى البعض، والسلب بالقياس إلى البعض الآخر؛ وذلك لأن تقرر الإيجاب أو السلب بعد تمام الكلام فإذا قلت: إلا زيداً متصلاً بجاء القوم تقرر السلب بالقياس إلى زيد والإيجاب بالقياس إلى ما بقي وليس معنى الإخراج

(**قوله: هو المجموع الخ**) أي: ما يستفاد من المجموع؛ أعني: النسبة مثلاً. (**قوله: وفيه أن الخ**) أجيب بأن تلك الأدوات أخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى إلا فحكمها حكم إلا، وإن كانت معربة باعتبار الظرفية إبقاء على حالها الأصلي. (**قوله: فيكونان متأخرين عنها**) فيه بحث؛ إذ التأخر إنما هو على تقدير أن لا يكون القيد مغيراً للنسبة، وأما إذا كان مغيراً لها على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فتعتبر النسبة بعده، ولهذا تكون القيود في الإثبات مقيدة للتعميم إذا كانت مغيرة من المعنى الخاص المتبادر إلى معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره في حاشية المطوّل في تعريف المجاز العقلي. (**قوله: بأن الاستثناء متأخر عن النسبة**) أي: الحكمية التي هي عبارة عن مجرد الربط بين الشيئين متقدم على الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع أو الوقوع، واللا وقوع على الاختلاف في أن الألفاظ موضوعة للصور العقلية، أو الأمور الخارجية ولا تناقض لدخول المستثنى في النسبة الحكمية وخروجه عن الحكم، فالأدوات التي هي ظروف قيود للنسبة متأخرة عنها متقدمة على الحكم هذا، ولا يخفى ما فيه إذ لا امتياز في النسبة والحكم إنما التعدد والامتياز بينهما في الذهن، فاعتبار القيد المذكور في اللفظ قيداً لأحدهما دون الآخرة تكلف لا دلالة للفظ عليه. (**قوله: متصلاً بجاء**) أي: لا يتخلل بين تلفظهما زمان يعد في العرف انفصالاً. (**قوله: وليس معنى الخ**) مبالغة

عَنْ[1] مُتَعَدِّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً[2] بِإِلَّا وَأَخَوَاتِهَا وَالمُنْقَطِعُ هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَهَا

(١) أي: جزئياته نحو: ما جاءني أحد إلا زيداً، أو أجزائه مثل: اشتريت العبد إلا نصفه. (٢) أي: أو مقدراً.

الاستثناء بيان تغيير، وكل كلام التحق بآخره التغيير توقف حكم صدره على آخره كما في ضربت زيداً رأسه، فلا تناقض لاختلاف الجهة، ولك أن تدرج هذه الأربعة في ثلاثة، وعليه كلام منافع الأخيار كما لا يخفى على المراجع. (قال المصنف: عن متعدد) أي شيء ذي عدد وكثرة، وليس المراد المتعدد في اللفظ، وقيل: أي: المخرج عن المراد من متعدد وعلم دخوله فيه باعتبار المدلول والمفهوم لا عن مدلوله؛ إذ الإخراج عن المدلول غير ممكن. (**قوله: عن متعدد جزئياته**) بالرفع فاعل متعدد فهو من قبيل صفة جرت على غير من هي له، وفي بعض النسخ: أي: جزئياته، فكأنه إشارة إلى تقدير مضاف؛ أي: من جزئيات متعدد وأفراده؛ نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، عدل عن التمثيل بجاءني القوم إلا زيداً للمناقشة بأن زيداً ليس من جزئيات القوم، فاعلم أن الفرق بين الجزء والجزئي أن الجزء لا يصح أن يحمل على الكل فلا يقال العبد نصف والرأس زيد، والجزئي بخلافه نحو: زيد إنسان. (**قوله: أو أجزاؤه**) عطف على جزئياته؛ أي: أو المخرج عن أجزاء المتعدد؛ نحو: اشتريت العبد؛ أي: جميع أجزاءه إلا نصفه. (**قوله: بإلا غير الصفة**) النحوية، والتقييد بيان للواقع لا للاحتراز؛ إذ لا إخراج بإلا الواقعة صفة كما سيأتي، وإنما خص إلا بالذكر لعمومها في الاستثناء؛ ولأنها أصل أدواته، وقوله: وأخواته[1]؛ أي: أو إحدى أخواتها الزائدة على عشرة وهي: غير وخلا وعدا وماعدا وماخلا وليس ولا يكون وحاشا وسوى وسواه، هذا وقد فاته بيان بيد ولما إلا أن يقال: إنهما قليلان، ولك أن تقول: المعنى بإحدى إلا وأخواتها فالواو بمعناها. (**قوله: واحترز به عن نحو: جاءني الخ**)؛

(١) وبعده: وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُونِي بِحُبِّهِمْ   وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبُ

وذلك لأن لا ولكن لا يستدعيان إخراجاً بل مخالفة الحكمين نفياً وإثباتاً، وخرج أيضاً البدل؛ نحو: أكلت الرغيف ثلاثه، والصفة؛ نحو: أعتقت رقبة مؤمنة، والشرط؛ نحو: اقتل الذمي إن حارب، فهذه المخصصات خرجت بإلا وإحدى الأخوات. (قوله: أي: بعد إلا وأخواتها) ولا يكون المنقطع إلا بعد إلا وغير وبيد مضافاً إلى أن المشددة كما في حديث: ((نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا))، والضمير لليهود والنصارى، وأورد على المصنف بأن التعريف بقول: هو المذكور بعدها للمنقطع غير مانع لصدقه على كل من الحيوان الناطق في قولنا: جاءني القوم إلا الحيوان الناطق فافهم.

إلا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة، ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك إخراج. **(قال: من متعدد)** أي: ذي عدد وكثرة. **(قال: بإلا غير الصفة)** بيان للواقع لئلا يذهل. **(قال: وأخواتها)** أراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقاً حتى يلزم أن يكون جاء القوم المخرج منهم زيد، والمستثنى منهم زيد مستثنى؛ وذلك أمر اصطلاحي ولا مشاحة فيه، نعم لو ادعى أن تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى إلا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع أيضاً ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء.

لترويج الجواب، والمقصد أن المراد بالإخراج المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة التي هي مورد ذلك الحكم فلا يرد أن في؛ نحو: مررت بالقوم فأكرمني زيد ولم يكرمني عمرو تحقق المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة مع عدم الإخراج. **(قوله: أي: ذو عدد وكثرة)** يعني: ليس المراد التعدد في اللفظ. **(قوله: بيان للواقع)** وليس للاحتراز؛ إذ لا إخراج بإلا الصفتية، ولا احتياج إلى هذا القيد بعد قوله: هو المخرج من متعدد. **(قوله: وذلك أمر اصطلاحي)** أي: اصطلحوا على أن يكون المخرج بتلك الأدوات مستثنى لا ما سواها وإن كان بمعناها. **(قوله: لم يلزم ذلك)** أي: كون ما ذكر مستثنى لعدم كون معناه معنى الأدوات للفرق بينهما بالاستقلال. **(قوله: ما قلنا)** بقوله فيه أن هذا الجواب لا يتمشى وقد ذكرناه سابقاً.

«غَيْرُ مُخْرَجٍ» عن متعدد، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل. فالمستثنى[1] الذي لم يكن داخلاً في المتعدد[2] قبل الاستثناء منقطع[3] سواء كان[4] من جنسه، كقولك (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً) مشيراً[5] بالقوم إلى جماعة خالية من (زَيْدٍ[6]) أو لم يكن من جنسه نحو: (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَاراً). «وَهُوَ[7]» أي: المستثنى مطلقا[8]، حيث عُلِم. أولاً[9]: بوجه يصحح تقسيمه، كما عرفت[10]. وثانياً: بما يتفطّن[11] له من[12] تعريف قسميه أعني[13]: المذكور بعد (إِلَّا)، وأخواتها[14]، سواء كان مخرجاً، أو غير مخرج، ولهذا[15] لم يعرفه على حده وربما للاختصار. «مَنْصُوبٌ»[16] وجوباً «إِذَا كَانَ» واقعاً «بَعْدَ إِلَّا» لا بعد (غَيْرِ وَسِوَى) وغيرهما[17] «غَيْرِ[18] الصِّفَةِ» قيد به، وإن لم يكن الواقع بعد (إِلَّا) التي للصفة داخلاً[19] في المستثنى، لئلا[20] يذهل[21] عنه[22] «فِي كَلَامٍ[23] مُوجَبٍ[24]» أي: ليس بنفي، ولا نهي، ولا استفهام، نحو: (مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً) واحترز[25] به عما[26] إذا وقع في كلام غير[27] موجب، لأنّه[28] ليس حينئذ[29] واجب النصب، على ما سيجيء، ولا حاجة ههنا[30] إلى قيد آخر، وهو أن يكون الكلام الموجب تاماً[31]، بأن يكون المستثنى منه

(١) الفاء تفريع من قوله غير مخرج. (٢) في قصد المتكلم. (٣) خبره. (٤) مستثنى الذي لم يكن داخلاً. (٥) حال كون القائل مشيراً. (٦) المستثنى داخلاً في جنس المستثنى منه. (٧) عطف على وهو متصل وقيل: استئناف أو اعتراض. (٨) متصلاً أو منقطعاً. (٩) بالظرفية. (١٠) ما يطلق على لفظ المستثنى. (١١) أي: يفهم. (١٢) بيان لما. (١٣) تفسير بما يتفطن. (١٤) إحدى. (١٥) أي: ولأجل علمه بوجهين المذكورين. (١٦) خبره. (١٧) مثل سواء وحاشا في قول. (١٨) صفة لا لا. (١٩) خبر يكن. (٢٠) علة قيد. (٢١) أي: لئلا تقع الغفلة. (٢٢) أي: عن عدم الدخول. (٢٣) والظرف خبر كان والجملة مضاف إليها. (٢٤) ولو كان غير موجب. (٢٥) أي: الموجب. (٢٦) أي: المستثنى. (٢٧) فيه نفي ونهي واستفهام. (٢٨) شأن. (٢٩) أي: حين وقع المستثنى في كلام غير موجب. (٣٠) أي: في نصب المستثنى وجوباً. (٣١) أي: موجوداً فيه المستثنى والمستثنى.

(قوله: واحترز به عن نحو: جاءني القوم إلى آخره) قيل: لا ولكن لا يستدعيان إخراجاً ولهذا تستعملان في صورة لا يتصور فيها الإخراج كأن تقول: جاء عمرو لا زيد، وما جاء عمر ولكن زيد. (قوله: أي بعد إلا وأخواتها) لا يقع المنقطع إلا بعد إلا وغير وبيد. (قوله: أي: ليس بنفي) إلى آخره الموجب والمثبت اصطلاحاً ما ذكره، وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحاً ما يقابله. (قوله: واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب) وإنما وجب نصبه إذا كان بعد إلا في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلاً، والبدل بتكرير العامل، فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم

(قوله: لا يستدعيان إخراجاً) مخالفة للحكمين إثباتاً ونفياً. (قوله: وبيد) بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتانية والدال المهملة؛ بمعنى: غير، ويجيء بمعنى على ومن أجل كذا في القاموس. (قوله: اصطلاحاً الخ) لا لغة حتى يرد أن الاستفهام داخل في الموجب فكيف يعد من غير الموجب؟ (قوله: فلأن معنى تكرير العامل الخ) فيه بحث؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل من حيث إنه المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فلا بد من اعتبار النسبة إليه لكونه المقصود أصالة، ومن النسبة إلى المتبوع لكونه مقصوداً تبعاً؛ ولذا يفيد تأكيد النسبة والمنسوب إليه والمنسوب جميعاً على ما شرط في الكشاف. فلا بد فيه من تكريره من حيث الإيجاب والسلب بخلاف العطف بلا. ولكن فإنه في قوة تكرير العامل من حيث الصرف ففيه تكرير مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب والإيجاب.

غَيْرُ مُخْرَجٍ وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا غَيْرِ الصِّفَةِ فِي[1] كَلَامٍ مُوجَبٍ

(١) حال.

(قوله: غير مخرج عن متعدد) لعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم قبل الاستثناء كما في: جاءني القوم إلا حماراً، أو باعتبار المراد كما في: جاءني القوم إلا زيداً مشيراً الخ. (قوله: سواء كان من جنسه) فيه إشعار بأن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس فقط كما ظن؛ فإنه قد يكون منقطعاً كما عرفته. (قوله: مشيراً بالقوم الخ) حال من كاف الخطاب، والمراد بالإشارة هي المعنوية لا الحسية بأن يكون اللام للعهد الخارجي. (قوله: نحو: جاءني القوم إلا حماراً) إذ الحمار ليس من جنس القوم؛ لأن القوم يختص بالإنسان، بل بجماعة الذكور دون النّسوان كما قال:

أَقَــوْمٌ آلُ حِــصْــنٍ أَمْ نِــسَــاءُ

(قوله: حيث عُلِمَ أولاً الخ) أي: وإنما صح الحكم على المطلق بأنه منصوب مع أنه لا يصح الحكم على المجهول؛ لأنه علم الخ، وقوله: بما يتفطن له؛ أي: بتعريف يتفطن لمطلق المستثنى من تعريف قسميه، وكلمة من متعلقة بيتفطن لا بيان للموصول وهو ظاهر. (قوله: أعني: المذكور بإلا الخ)؛ وذلك لأنه مذكور في تعريف قسيمه، فيعلم أنه مشترك بينهما، فعلم أن المستثنى المطلق ذلك المشترك (وجيه الذين). (قوله: وهو منصوب وجوباً) بدأ بما يجب نصبه؛ لأن البحث في منصوبات، وقيده بالوجوب بقرينة المقابلة للجواز حيث يقول فيما بعد: ويجوز فيه النصب ويختار فيه البدل،

مذكوراً[١] فيه، ليخرج[٢] نحو: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا) فإنَّه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء، لأنَّ[٣] الكلام في كونه[٤] منصوباً مطلقاً لا[٥] في كونه[٦] منصوباً على الاستثناء، بدليل قوله[٧]: (أَوْ كَانَ بَعْدَ خَلاَ وَعَدَا[٨]) إلَّا[٩] أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد[١٠] إنَّما هو لإخراج مثل: (قُرِئَ[١١] إلَّا يومُ كَذَا) فإنَّه مرفوع[١٢] وجوباً لا منصوب. والعامل[١٣] في نصب المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء[١٤]، عند البصريين إمَّا الفعل[١٥] المتقدم[١٦]، أو معنى الفعل[١٧] بتوسط[١٨] (إلَّا)، لأنَّه شيء يتعلق بالفعل[١٩] أو معناه تعلقاً معنوياً إذ[٢٠] له نسبة إلى ما[٢١] نسب إليه أحدهما[٢٢] وقد جاء

---

(١) خبره. (٢) تعليل للاحتياج فهو متعلق للمنفي لا النفي. (٣) علة لا حاجة. (٤) مستثنى منه. (٥) أي: لا يكون الكلام. (٦)مستثنى. (٧) مصنف. (٨) وغيرهما من وجوب النصب. (٩) استثناء من قوله: ولا حاجة ههنا. (١٠) كون المستثنى منه مذكوراً أو تاماً. (١١) تقديره: قرئ كل يوم إلا يوم كذا. (١٢) لكونه نائب الفاعل لقرئ. (١٣) مبتدأ. جواب سؤال مقدر تقديره. (١٤) فقط. (١٥) خبره. (١٦) إن وبعد. (١٧) نحو: هؤلاء قائمون اللذات. (١٨) متعلق بالفعل ومعنى الفعل من قبيل التنازع. (١٩) المقدم. (٢٠) علة يتعلق. (٢١) قيل: إخراجه. (٢٢) أي: المستثنى منه.

وأيضاً الظاهر في المسائل الوجوب لما قد تقرر في موضعه أن مطلقات العلوم ضروريات، وقوله: لا بعد غير وسوى الخ؛ إذ لا نصب بعد ذلك فضلاً عن الوجوب هنالك. (قوله: داخلاً في المستثنى) أي: حتى يحترز عنه به لاختلاف حكمه مع أن الكلام في المستثنى لرجوع ضمير كان إليه، وقوله: لئلا يذهل عنه؛ أي: عن عدم دخول ما وقع بعد إلا التي للصفة في المستثنى، والذهول: هو الغفلة. (قوله: ليس بنفي ولا نهي الخ) هذا تفسير للموجب بمعناه الاصطلاحي في بحث الاستثناء. (قوله: ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر) أي: بأن يقال في كلام موجب تام، وهذا تعريض للفاضل الهندي حيث قال: والمراد موجب تام لئلا يرد: قرأت إلا يوم كذا، وقوله: بأن يكون المستثنى منه مذكوراً فيه؛ أي: في ذلك الكلام، وبهذا نبه الشارح على المعنى الذي اصطلح عليه في الكلام التام في هذا الباب، وقوله: ليخرج علة للمنفى دون النفي. (قوله: فإنه منصوب على الظرفية) وفيه أن المعترض أراد أن ذلك المثال من قبيل المستثنى المفرغ، فينبغي أن يخرج من هذا القسم ويدخل في الآتي، لا أنه منصوب على الظرفية، والبحث في المنصوب على الاستثناء، فلا بد من قيد تمام، وغاية ما يمكن في الجواب المراد التام بقرينة المقابلة، وقيل: المتبادر من الكلام التام صرفاً للمطلق إلى الفرد الكامل. (قوله: لأن الكلام في كونه الخ) علة للنفي في قوله: لا حاجة الخ؛ أي: عدم الاحتياج إلى قيد آخر ثابت؛ لأن البحث في كون المستثنى منصوباً مطلقاً سواء كان بالاستثناء أو بالمفعولية أو بكونه خبر ليس أو لا يكون؛ وذلك لأن عقد البحث، وإن كان لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى إلا أنه ذكر ههنا غيره تتميماً للبحث. (قوله: فإنه مرفوع وجوباً) أي: المستثنى؛ أعني: يوم كذا مرفوع لفظاً وجوباً لكونه مفرغاً في الموجب لاستقامة المعنى. (قوله: بتوسط إلا) والفعل اللازم يصير متعدياً بلفظة إلا، كما يصير متعدياً بحرف الجر، فإن كان قبل إلا غير الفعل فالعامل ما فيه من معنى الفعل؛ نحو: القوم أخوتك إلا زيد، والمعنى: تواخى القوم إلا زيداً كذا في المكمل شرح المفصل. (قوله: لأنه شيء يتعلق به الفعل الخ) يعني: أن المستثنى جزء مما نسب إليه

ذلك لجواز اعتبار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض؛ ولأن المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الإيجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر، أما في الأول؛ فلأن معنى تكرير العامل ليس إلا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولهذا جاز: جاء زيد لا عمرو في المعطوف مع أنه في قوة تكرير العامل، وأما في الثاني؛ فلأن المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه. (قوله: وهو أن يكون الكلام الموجب تاماً) الكلام التام اصطلاحاً في باب الاستثناء ما فسره بقوله: بأن يكون إلى آخره، والكلام الناقص اصطلاحاً في هذا الباب ما يقابله. (قوله: منصوب على الظرفية لا على الاستثناء) لعل المعترض أراد بذلك أنه من قبيل المفرغ فينبغي أن يكون داخلاً في الآتي. (قوله: والعامل في نصب المستثنى) قال الشيخ الرضي: قال المصنف في شرح المفصل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة، ثم قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه؛ نحو: القوم إلا زيداً إخوتك، وللبصرية أن يقولوا: إن في الإخوة معنى فعلياً وهو الانتساب بالأخوة ثم قال: لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز أن ينصب المستثنى.

(قوله: فلأن المبدل منه الخ) حاصل كلام المستدل أنه في حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودة أصالة، والمفرغ يمتنع في الإيجاب فكذا ما في حكمه، ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ما ذكره المحشي رحمه الله. (قوله: لعل المعترض الخ) أي: ليس مقصود أنه منصوب على الظرفية والكلام في المنصوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح رحمة الله، بل مراده أنه من قبيل المفرغ فينبغي إدخاله في الآتي وإخراجه عن هذا فلا بد من قيد تمام. (قوله: وهو الانتساب بالأخوة) فجاز أن يعمل العامل الضعيف فما تقدم عليه لتقويته بإلا. (قوله: ثم قال) عطف على قوله: قال الشيخ. (قوله: لجاز أن ينصب المستثنى)؛ إذ الجملة ليست بأنقص من مشابهته للفعل التام كلام بفاعله من المفرد الذي يتم هو بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويتها بآلة الاستثناء، وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول: عمل فيه ما قبل كعمل العشرين في الدرهم.

بعد تمام الكلام فشابه المفعول[1]. «أَوْ مُقَدَّماً» عطف على قوله: (بَعْدَ إِلَّا)، أي: المستثنى منصوب وجوباً إذا كان المستثنى مقدماً «عَلَى المُسْتَثْنَى[2] مِنْهُ» سواء كان[3] في كلام موجب أو غيره نحو: (جَاءَنِي[4] إِلَّا زَيْداً القَوْمُ) وَ[5]: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً أَحَدٌ[6]) لامتناع[7] تقديم البدل على منه. «أَوْ مُنْقَطِعاً» أي: المستثنى منصوب أيضاً[8] وجوباً[9] إذا كان منقطعاً بعد (إِلَّا) نحو: (مَا فِي الدَّارِ

(١) به أو معه. (٢) وواقعاً بعد إلا. (٣) مستثنى. (٤) مثال الموجب. (٥) مثال غير الموجب. (٦) فاعل جاء. (٧) علة لوجوب النصب في المستثنى. (٨) كالنصب في كلام موجب أو مقدم على المستثنى منه. (٩) أي: نصباً واجباً.

أَوْ مُقَدَّماً[1] عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ[2] مُنْقَطِعاً

(١) أي: المستثنى منصوب وجوباً إذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب أو غيره. ج.
(٢) عطف على مقدماً أي: المستثنى منصوب.

(**قال: أو مقدماً عطف على قوله: بعد إلا**) هذا هو الظاهر المنساق إلى الفهم لكن يتجه أن انتصابه مشروط بكونه بعد إلا وذلك غير مفهوم من العبارة، وكذا الحال في قوله: أو منقطعاً، ويمكن أن يجعلا معطوفين على قوله: في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان أو حال. (**قوله: أي: المستثنى منصوب أيضاً إلى آخره**) ذهب سيبويه إلى أن المنقطع منصوب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به، وإلى أن ما بعد إلا مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً، وإلا في المنقطع وإن لم يكن حرف العطف كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها، والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا: إنها الناصبة بنفسها نصب لكن الأسماء وخبرها محذوف في الأغلب؛ نحو: جاءني القوم إلا حماراً؛ أي: لكن حماراً لم يجيء، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا﴾، قال الكوفيون: إن إلا في المنقطع بمعنى سوى، وفيه أن سوى ليس للاستدراك، وإلا هنا تفيد الاستدراك؛ لأنه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها. (**قال: في الأكثر**) متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب أو خبر محذوف. (**قوله: وأما بنو تميم الخ**) وفي بعض شروح المفصل: أن بني تميم يبدلون المنقطع بناء

(**قوله: هذا هو الظاهر الخ**)؛ لأن الظاهر أن قوله: بعد إلا خبر كان، وقوله: في كلام موجب حال دون العكس؛ لأن الأصل تقدم الحكم على القيد، ولما كان المقصود بيان مواقع النصب كان قوله: أو مقدماً عطفاً على الخبر دون الحال. (**قوله: وذلك غير مفهوم الخ**) عدم الانفهام من العبارة لا يضر؛ لأنه مفهوم من بيان حكم ما وقع بعد غير إلا فيما سيأتي. (**قوله: وهو خبر آخر لكان أو حال**) جعله خبراً آخر يوهم كون كل من الخبرين شرطاً مستقلاً والمقصود أن مجموع الأمرين شرط وكونه حالاً يفيد أن الشرط كونه بعد إلا مقيداً بإحدى الأحوال الثلاث، والمقصود أن الشرط أحد الأمور الثلاثة فالمناسب جعل كل منهما خبراً وفي كلام موجب قيد الأول. (**قوله: وأن ما بعد إلا الخ**) عطف على قوله: أن المنقطع، وفي بعض النسخ: وإلى أن. (**قوله: وإلا في المنقطع**) عطف على ما بعد اسم أن وكلكن خبره. (**قوله: في وقوع المفرد بعدها**) فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها؛ نحو: زيد غني إلا أنه شقي.

الفعل أومعناه فهو شيء يتعلق بأحدهما معنى كما في: جاءني القوم إلا زيداً؛ فإن زيداً جزء من القوم، والكلام في المتصل؛ لأن العامل في المنقطع هو إلا على رأي المتأخرين على أن في المنقطع أيضاً إيهام الجزئية على ما قيل. (**قوله: إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما الخ**) أي: للمستثنى نسبة إلى ما نسب إليه الفعل أو شبهه؛ لأن الفعل وشبهه نسباً إلى المستثنى منه، وحرفه والمستثنى جزء مما أسند إليه أحدهما فالنسبة هي الجزئية، ويجوز أن يكون معنى العبارة أن الفعل أو شبهه أسند إلى المستثنى منه، والمستثنى فرد من أفراده فالنسبة هي الفردية والأول أصح، ولما عمل في الكل ناسب أن يعمل في الجزء، إلا أن هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله، ثم اعلم أن ما ذكره في عامل المستثنى هو أحد المذاهب وبقيت مذاهب أخرى، أحدها: ما ذهب إليه الكسائي: وهو أن عامل النصب أن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم إلا زيداً: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، ثانيها: ما ذهب إليه الفراء: وهو أن إلا مركبة من أن ولاء العاطفة، حذفت النون الثانية من أن وأدغمت الأولى في لام لا، فإذا انتصب الاسم بعدها فبأن وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبلاء العاطفة، وثالثها: ما ذهب إليه المصنف في الإيضاح: وهو أن العالم فيه المستثنى منه بواسطة إلا، قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه؛ نحو: القوم إلا زيداً أخوتك، ورابعها: وهو الذي ذهب إليه المبرد والزجاج: أن عامل النصب إلا من غير حاجة إلى شيء معها؛ لقيام معنى الاستثناء بها ولأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء فهو كحرف الجر، ورد هذه المذاهب مما يفضي إلى التطويل، فإنما على ما ذكره في الشرح التعويل (**نعمة الله**). وقوله: فشابه المفعول؛ أي: في كونه واقعاً بعد مسند ومسند إليه. (**قوله: عطف على قوله: بعد إلا**) وهو خبر كان، وقوله: في كلام موجب حال، وهذا العطف هو الظاهر المنساق إلى الفهم، وأما اشتراط انتصابه بكونه بعد إلا فمفهوم من بيان حكم ما وقع بعد غيره فيما سيأتي، وكذا المنقطع، فقوله: أو مقدماً بمعنى إذا كان المستثنى متصلاً متقدماً على المستثنى منه واقعاً بعد إلا بقرينة مجيء المنقطع والواقع بعد غير إلا فيما بعد هذا، وفي شرح الألفية: أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وجب النصب فيه لكن لا مطلقاً بل في الموجب، وأما في المنفي فمختار، قال الكميت في قصيدة يمدح بها بني هاشم:

أَحَدٌ[1] إِلَّا حِمَاراً). «فِي[2] الأَكْثَرِ» أي: في أكثر اللغات[3]، وهي لغة أهل الحجاز، فإنَّهم قبائل كثيرون[4]، أو في أكثر مذاهب النحاة، فإنَّ أكثرهم ذهبوا إلى اللغة[5] الحِجَازِيَّةِ. فالمنقطع مطلقاً[6] منصوب عندهم، إذ لا يتصور فيه[7] إلَّا بدل الغلط. وهو لا يصدر إلا بطريق السهو، والغفلة[8]. والمستثنى المنقطع إنَّما يصدر بطريق الرَّوِيَّة[9] والفَطَانة[10]. وأمَّا بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين: أحدهما: ما[11] يكون قبله اسم[12] يصح[13] حذفه[14]، نحو: (مَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً) فهنا يجوزون[15] البدل[16]. وثانيهما: ما[17] لا يكون قبله اسم يصح[18] حذفه، فهم[19] ههنا[20] يوافقون الحجازيين[21] في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لَا[22] عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ[23] مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾. أي: من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم[24] المعصوم[25]، فلا يكون

(١) وفي الأحد عموم لكونه نكرة. (٢) متعلق بـ منصوب. (٣) أشار إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه. رضا. (٤) صفة قبائل. (٥) لأنهم يوجبون نصبه مطلقاً. (٦) سواء كان قبل اسم يصح حذفه أو لا. (٧) أي: في المنقطع. (٨) نحو: جاءني القوم إلا حماراً. (٩) أي: التأمل. (١٠) أي: الفهم والذكاء. لأنَّه يقع في كلام الله تعالى. (١١) المستثنى منقطع. (١٢) اسم يكون. -(١٣) صفة الاسم. (١٤) متعدداً كان أو غير متعدد نحو: ما جاءني زيد إلا عمراً. (١٥) بني تميم. (١٦) لوجود شرطه وهو إسقاط المبدل منه. (١٧) أي: المنقطع. (١٨) صفة الاسم. (١٩) أي: بنو تميم. (٢٠)أي: قسم الثاني. (٢١) مفعول يوافقون. (٢٢) أي: لا مانع من عذابه. قول نوح. (٢٣) اليوم وهو القرن. (٢٤) من ركب السفينة. (٢٥) أي: المحفوظ.

ومَـا لِـيَ إلاَّ آلَ أحـمـدَ شِـيـعَـةٌ
ومـا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[1]

وقد روى رفعه فلذا قال العصام: إن وجوب النصب في صورة التقدم أكثري فكان على المصنف أن يقيده به، كما قيد قوله: أو منقطعاً به لما قال يونس: سمعت من بعض العرب الموثوق بعربيته: ما لي إلا أبوك أحد، وقال حسان رضي الله عنه:

فَـإنَّـهُـمْ يَـرْجُـونَ مِـنْـكَ شَـفَـاعَـةً
إذا لـم يَـكُـنْ إلاَّ الـنَّـبِـيُّـونَ شـافـعُ

فرفع المستثنى المتقدم على خلاف المختار. (قوله: لامتناع تقديم البدل) ن يقيدأن يعني: لو لم يجب النصب على الاستثناء لكان بدلاً من المستثنى منه؛ إذ لا ثالث لهما، والبدل لا يتقدم على البدل منه؛ لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء. (قوله: أي: في أكثر اللغات) يعني: أن المنقطع منصوب وجوباً عند أكثر أهل اللغة سواء كان في كلام موجب أو لا؛ لكون إلا في المنقطع بمعنى لكن فيقدر له الخبر في المثال؛ أي: لكن حماراً في الدار، وقد سمى المنطقيون القياس المشتمل على لفظة لكن بالقياس الاستثنائي، فقيل: لاشتماله على حرف الاستثناء، وأنت خبير بأن لكن ليس حرف استثناء، وكأنهم بنوا الأمر على التشبيه؛ فإن معنى لكن تشابه معنى إلا في أن كلاً منهما لدفع توهم يتولد من الكلام السابق، ويرشدك إلى هذا قولهم: في تعريف الاستدراك دفعاً شبيهاً بالاستثناء تدبر. (قوله: أهل الحجاز) اسم مكة والمدينة وحواليهما من البلاد سميت بها؛ لأنها حجزت بين بلاد نجد وبلاد تهامة، وهم أكثر القبائل فلغاتهم أكثر اللغات أهلاً، وقوله: أو في أكثر مذاهب اللغة؛ أي: أكثرها ذاهباً وهو اللغة الحجازية أيضاً. (قوله: فالمنقطع مطلقاً) أي: سواء كان في كلام موجب أو لا،

(١) أي: مكة. (٢) محمود الزمخشري.

فِي الأَكْثَرِ،

على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب، قال ابن السراج: المنقطع عائد إلى المتصل؛ لأنك إذا قلت: ما فيها أحد إلا حماراً، فمعناه ما فيها أحد ولا ما يتبعه إلا حماراً، وإنما لم يجوز فيه إلا النصب؛ لأنه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر. (قوله: اسم يصح حذفه) متعدداً كان أو غير متعدد؛ نحو: ما جاءني زيد إلا عمراً. (قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾) ذهب كثير إلى أن الاستثناء متصل، فمنهم من قال: إن عاصماً بمعنى: معصوم، كدافق بمعنى: مدفوق، ومنهم من قال: إن عاصماً بمعنى: ذو عصمة، ومنهم من قال: إن من رحم بمعنى: الراحم؛ هو الله تعالى، ومنهم من قال بتقدير مضاف، والتقدير: إلا رحمة من رحم أو مكان من رحم، والمعنى: لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة؛ وذلك أنه لما جعل الجبل عاصماً من الماء قال له: لا يعصمك اليوم معتصم من جبل؛ ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم؛ يعني: السفينة.

(قوله: الملحوظ بطريق الانسحاب) في التاج: كشيده شدن؛ أي: ظرف لمنصوب المقدر المنسحب على قوله: منقطعاً؛ أي: منصوب إذا كان منقطعاً. (قوله: أو خبر الخ) أي: هو أي النصب في المنقطع في الأكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف، وإنما لم يجوّز ابن السراج فيه البدل فيما إذا كان في كلام غير موجب كما جوّز ذلك في المتصل نظراً إلى أنه ليس من جنس السابق ظاهراً، فلو أبدل لكان بدل غلط وهو لا يقع في فصيح الكلام. (قوله: كدافق) في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ۝﴾. (قوله: ذو عصمة) يعني: أن فاعلاً للنسبة. (قوله: لما جعل الخ) أي: ابن نوح عليه السلام الجبل عاصماً بقوله: ﴿سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ﴾، قال نوح لذلك الابن ذلك القول. (قوله: معتصم) على صيغة المفعول ظرف مكان.

داخلاً في العاصم فيكون[١] منقطعاً[٢]. «**أَوْ كَانَ[٣] بَعْدَ خَلاَ، وَعَدَا**» أي: المستثنى منصوب أيضاً[٤] وجوباً، إذا كان بعد (عَدَا) من[٥]: عدا، يعدو[٦]، عَدْوا، إذا جاوزه[٧]، مثل: (جَاءَني القَوْمُ عَدَا[٨] زَيْداً) أو[٩] بعد (خَلاَ) من خلا، يَخْلُو[١٠]، خُلُواً، نحو: (جَاءَني القَوْمُ خَلاَ[١١] زَيْداً) وهو في الأصل[١٢] لازم، يتعدى[١٣] إلى المفعول به (بِمِن[١٤]) نحو: (خَلَتِ الدِّيَارُ[١٥] مِنَ الأَنِيْسِ[١٦]). وقد يضمن[١٧] معنى جاوز[١٨]، أو يحذف (مِنْ) ويوصل[١٩] الفعل، فيتعدى بنفسه. والتزموا[٢٠] هذا التضمن[٢١] أو الحذف[٢٢] و[٢٣]الإيصال[٢٤] في باب الاستثناء ليكون ما[٢٥] بعدها منصوباً[٢٦] كما[٢٧] في[٢٨] صورة المستثنى (بإلَّا[٢٩]) التي هي أمّ[٣٠] الباب. وفاعلهما[٣١] ضمير راجع[٣٢]: إمّا إلى مصدر[٣٣] الفعل[٣٤] المتقدم[٣٥]، أو إلى اسم[٣٦] الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق[٣٧]

(١) مستثنى. (٢) لا متصلاً. (٣) مستثنى. (٤) كما وقع بعد إلا. (٥) أي: مأخوذ منه. (٦) كفر يفر من باب نصر. (٧) يعني يقال عدا إذا جاوز. . (٨) بمعنى تجاوز زيد. (٩) أي: المستثنى بعد خلا منصوب. (١٠) مأخوذ. (١١) من باب نصر. (١٢) أي: خلا من زيد. (١٣) صفة اللازم. (١٤) أي: بلفظ من. (١٥) جمع دار. (١٦) مفعول خلت، والمراد من الأنيس الإنسان. (١٧) خلا. (١٨) إذا أريد تعديته. (١٩) لفظ خلا. (٢٠) أي: النحاة. (٢١) أي: تضمين خلا بمعنى جاوز. (٢٢) أي: الجار. (٢٣) الواو بمعنى مع. (٢٤) إلى المفعول بغير من. (٢٥) أي: مفعول. (٢٦) خبر يكون. (٢٧) تشبيه للمنصوب. (٢٨) كان الواقع. (٢٩) أي: بلفظ إلا. (٣٠) أي: أصل الباب. (٣١) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: كيف يحكم بفعليتيهما على عدم الفاعل. لمحرره. (٣٢) صفة الضمير. (٣٣) هي المجيء. (٣٤) وهو جاء. (٣٥) عليهما. (٣٦) وهو الجائي. (٣٧) عند سيبويه.

أَوْ كَانَ[١] بَعْدَ خَلا وَعَدَا

(١) أي: المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد خلا وعدا. آه.

(قوله: التي هي أم الباب)؛ لأنها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له، بل موضوعة لمعان أخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة. **(قوله: أو إلى اسم الفاعل منه)** لدلالة الفعل على صاحبه. **(قوله: أو إلى بعض مطلق)** كما ذهب إليه سيبويه؛ وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت ضمن ذكر الكل، وإنما لم يجعل راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد، وإنما قال: مطلق محتمل للأبعاض؛ لأن مجاوزة البعض المعين لزيد لا تستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، قيل: قد يستعمل البعض بمعنى الكل، وأريد منه هنا هذا المعنى.

وسواء كان قبله اسم يصح حذفه أو لا. (**قوله: إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط**) لا بدل الكل والبعض؛ لعدم المجانسة، ولا بدل الاشتمال؛ لأنه لا انتظار ههنا وهو شرط فيه، وإنما لم يكن انتظار؛ لأنه أجنبي منقطع التعلق عما قبله، وأيضاً لا بد في بدل الاشتمال من ضمير المبدل منه (وجيه). (**قوله: وهو لا يصدر الخ**) أي: والحال أن بدل الغلط لا يصدر إلا بطريق السهو الخ، وقوله: الروية مصدر بمعنى: التفكر في الأمر، جرت في كلامهم غير مهموزة كذا في المختار، قوله: إلى قسمين؛ أعني: جائز النصب وواجبه، وقوله: قبل اسم؛ أي: متعدداً وغير متعدد (**قوله: اسم يصح حذفه**) ويصح وقوع المستثنى موقعه؛ وذلك بأن لا يفسد المعنى بذلك نحو: ما جاءني أحد إلا حماراً؛، فإنه يصح أن يقال: ما جاءني إلا حمار؛ إذ المجيء يتصور من الحمار (وجيه). (**قوله: ما لا يكون قبله اسم الخ**) ولا يصح وقوع المستثنى موقعه؛ وذلك بأن يفسد المعنى؛ نحو: ما جاءني أحد إلا حجر؛ إذ لا يتصور المجيء من الحجر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ في سورة هود، وإنما لم يصح الحذف في هذه الآية؛ إذ اليوم ومن أمر الله متعلق بعاصماً، فلو حذف وقيل: ليس اليوم من أمر الله إلا من رحم لبقيا بلا عامل، والمستثنى لا يدل على خصوص المقدر هنا حتى يصح أن يقال: إنهما متعلقان بعاصماً المقدر، وقوله فيكون منقطعاً وذهب كثير إلى أن الاستثناء منقطع (لارى). (**قال المصنف: أو كان بعد خلا الخ**) نبه بإعادة كان على أن الثلاثة السَّابقة مشاركة في كونها بعد إلا، وفي شرح اللباب: أما النصب بعد خلا وعدا؛ فلأنهما فعلان على الأكثر أما عدا ففعل متعد يقتضي نصب المفعول في غير الاستثناء؛ نحو: عداك الأمر يعدوك؛ أي: يجاوزك فكذا في الاستثناء، وأما خلا فهو لازم في الأصل من خلا المكان، ولكنه تعدى تضمنه معنى المجاوزة والمفارقة، يقال: خلاك ذم؛ أي: تجاوزك ذم، فمرفوعهما كما في ليس ولا يكون. (**قوله: منصوب أيضاً**) أي: كما في المنقطع وجوباً لكونه مفعولاً به والمستثنى يعمه، وقوله: خلت الدار الخ؛ يعني: تهي ما ندخانه ازيار مونس، وفي نسخة: الديار. (**قوله: وقد يضمن**) أي: يجعل خلا متضمناً لمعنى جاوز فيتعدى بنفسه؛ نحو: افعل كذا، وخلاك ذم؛ أي: جاوزك ذم كما مر، والتضمين: أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه ما يناسبه، وقوله: أو يحذف الخ؛ أي: أو قد يحذف كلمة من فيكون من قبيل الحذف والإيصال، قال صاحب

من المستثنى منه، والتقدير[1]: جاءني القوم عدا، أو خلا مجيئهم، أو الجائي منهم أو بعض منهم زيداً. هما[2] في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معهما[3] (قَدْ)[4]، ليكونا[5] أشبه[6] بـ (إِلَّا) التي هي الأصل في باب الاستثناء. «فِي الأَكْثَرِ» أي: النصب بهما إنَّما هو في[7] أكثر الاستعمالات، لأنَّهما فعلان[8] ماضيان، كما عرفت. وقد أجيز الجر بهما على[9] أنَّهما[10] حرفا جر[11]. قال السيرافي: لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما[12] إلَّا أنَّ النصب بهما أكثر[13]. «وَمَا خَلاَ، وَمَا عَدَا» أي: المستثنى منصوب[14] أيضاً[15] وجوباً[16]، إذا كان بعد (مَا خَلاَ) وَ(مَا عَدَا)، لأنَّ[17] (مَا[18]) فيهما[19] مصدرية مختصة بالأفعال نحو: (جَاءَنِي قَوْمٌ مَا خَلاَ زَيْداً، وَمَا عَدَا عَمْراً

(١) في كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة. (٢) أي: عدا وخلا. (٣) خلا وعدا. (٤) أي: لفظ قد. (٥) عدا وخلا. (٦) في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه. (٧) أشار بهذا إلى أن الظرف خبر لمبتدأ محذوف. (٨) عدا وخلا. (٩) أي: جر المستثنى بهما. (١٠) عدا وخلا. (١١) هذا مذهب الأخفش. (١٢) كالنصب بعدا وخلا. (١٣) من الجر. (١٤) بالمفعولية. (١٥) كالنصب بعدا وخلا. (١٦) أي: نصباً واجباً. (١٧) علة النصب. (١٨) أي: لفظ ما. (١٩) أي: ما عدا وخلا.

الكشاف: الإيصال هنا أن يحذف الجار ويوصل المجرور بالفعل، فقوله: فيتعدى بنفسه تفريع على أحد الأمرين. (قوله: هي أم الباب) أي: أصل الباب، وفيه تشبيه بليغ، واعلم أنه يقال: أم القرى لمكة المكرمة؛ لأنها قبلة الناس وأعظم القرى شأناً كما قيل: جميع قرى الدنيا سوى القرية[1] التي، تبوأها[2] داراً فداء زمخشراً، وأم الدنيا علم لمصر لكثرة أهلها، ويقال: لها القاهرة، وأما أم الكتاب فأصله أو اللوح المحفوظ أو سورة الفاتحة، وهذا استطراد وقع في البين. (قوله: أو إلى بعض مطلق) أي: منكر مستغرق أو إلى بعض مضاف إلى المستثنى منه على أن الإضافة للاستغراق، وهو الأوجه، وإنما حمل على الاستغراق إذ لو أريد البعض المعين لفات المقصود، فإن مجاوزة البعض المعين زيداً في هذا القول لا تستلزم مجيء كل واحد من القوم سوى زيد كما هو المطلوب، ولم يجعل الضمير راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد (لاري). (قوله: والتقدير جاءني القوم الخ) أي: على سبيل اللف والنشر المرتب، وقوله: عدا أو خلا مجيئهم؛ أي: وقد جاوز مجيئهم زيداً وحاصله أنه لم يجئ، وقوله: أو بعض منهم؛ أي: أو بعضهم على أن المراد بالبعض المطلق وبالإضافة الاستغراق. (قوله: وهما في محل الخ) أي: خلا وعدا مع فاعلهما في محل النصب على الحالية بتقدير قد كما أشرنا، وقوله: لم يظهر بصيغة المجهول وجواب عن مقدر وهو ظاهر؛ يعني: لم يؤت معهما كلمة قد أصلاً ولا فاعلهما أيضاً؛ ليكونا أشبه بإلا في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه، وقيد بقوله: في الأكثر إشارة إلى اختلاف الاستعمال فيهما اتباعاً للأخفش على خلاف سيبويه. (قوله: وقد أجيز الجر بهما) هذا مقابل لقوله: في الأكثر، والمجيز هو الأخفش والشيخ عبد القاهر وغيرهما. (قوله: في جواز الجر بهما) أما الجر بخلا فكقوله:

خَلاَ اللهَ لا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

(١) أي: يسير.

فِي الأَكْثَرِ وَمَا خَلَا وَمَا عَدَا

(قوله: والتقدير جاءني القوم عدا) إلى آخره إذا قيل: عدا في كذا كان معناه انتفى عني كذا، فإذا قلت: جاء القوم عدا مجيئهم زيداً كان المعنى انتفى المجيء عنه، وإذا قلت: عدا الجائي زيداً أو بعضهم زيداً كان معناه انتفى الجائي أو البعض عن زيد بمعنى: أن ليس زيد جائياً ولا بعضاً منهم، وإذا قيل: خلا منه كان معناه انتفى منه، فإذا قيل: جاء القوم خلا زيداً كان معناه انتفى المجيء من زيد أو انتفى الجائي أو البعض من زيد؛ أي: سلب عنه.

(قال: ولا يكون) لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن. (قوله: وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل الخ) قال الكوفيون: جاء القوم ليس زيداً ولا يكون زيداً معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم

(قوله: إذا قيل: عداني كذا الخ) بيان المناسبة التي بها استعمل هذان اللفظان في الاستثناء. (قوله: كان معناه) أي: معناه الالتزامي. (قوله: معناه ليس فعلهم الخ) فالكلام على حذف المضاف في الاسم والخبر.

تقديره: خُلُوَّ[١] زَيْدٍ، وَعَدا عَمْرو بالنصب[٢] فيهما على[٣] الظرفية، بتقدير مضاف[٤] أي: وقتُ خُلُوِّهِمْ، أو[٥] خلو مجيئهم من زيد أو وقت مجاوزتهم، أو مجاوزة مجيئهم عمراً. أو[٦] على الحالية بجعل[٧] المصدر[٨] بمعنى اسم الفاعل أي: جَاؤُوا[٩] خَالِياً[١٠] بَعْضُهُمْ[١١]، أو مجيئُهُمْ مِنْ زَيْدٍ، ومُجَاوِزاً بَعْضُهُمْ أَوْ مَجِيئُهُمْ عَمْراً. وعن[١٢] الأخفش: أنَّه أجاز الجر بهما[١٣] على[١٤] أنَّ (مَا) فيهما[١٥] زائدة[١٦]، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف، أو لم يعتد[١٧] به، ولهذا[١٨] لم يقل في الأكثر. «وَ» كذا في المستثنى منصوب «بَعْدَ (لَيْسَ) نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً)» «وَ» بعد «لاَ يَكُونُ[١٩]» نحو: (سَيَجِيءُ أَهْلُكَ لاَ يَكُونُ بَشَراً[٢٠]). وإنَّما يكون[٢١] النصب[٢٢] واجباً بعدهما لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم[٢٣] إضمار اسمهما في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع[٢٤] إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور، أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقاً[٢٥]، وهما في التركيب في[٢٦] محل النصب على الحالية. واعلم[٢٧] أنَّه لا تستعمل هذه الأفعال[٢٨] إلَّا في المستثنى المتصل[٢٩] الغير المفرغ، ولا يتصرف فيهما، لأنَّها قائمة مقام

(١) بالإضافة إلى المفعول. (٢) والظرف خبره. (٣) للفعل المتقدم. (٤) أي: أقيم المضاف إليه مقام المضاف. (٥) أي: خلو الجائي منهم أو بعض منهم أو مطلق منهم. (٦) عطف على الظرفية. (٧) متعلق بالنصب. (٨) أي: المأول. (٩) أي: القوم. (١٠) حال. (١١) من زيد. (١٢) وروى السيرافي. (١٣) أي: بما عدا وبما خلا. (١٤) بنائية. (١٥) أي: فيما عدا وما خلا. (١٦) لتحسين اللفظ. (١٧) أي: بقول الأخفش. (١٨) أي: ولعدم الثبوت أو لعدم الاعتبار. (١٩) أي: لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن. (٢٠) بمعنى الإنسان. (٢١) حال. (٢٢) جواب لسؤال مقدر تقديره هين. (٢٣) أي: يجب. (٢٤) صفة ضمير. (٢٥) حال من بعض. (٢٦) كائن. (٢٧) شأن. (٢٨) من خلا إلى لا يكون. (٢٩) فلا يجوز ذهب القوم إلا حماراً.

وَلَيْسَ[١] وَلَا يَكُونُ[٢]،

(١) أي: وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو: جاءني القوم ليس زيداً.
(٢) أي: وبعد لا يكون نحو: سيجيء أهلك لا يكون بشراً.

أي: لا آمل غيرك في العطاء إلا الله تعالى، وإنما أحس عيالي بعضاً من عيالك، وأما الجر بِعَدا فكقوله:

أَبَـحْـنَـا حَـيَّـهُـمْ قَـتْـلاً وَأَسْـراً
عَـدَا الـشَّـمْـطَـاءِ وَالـطِّـفْـلِ الـصَّـغِـيـرِ

(قوله: لأن ما فيهما مصدرية) قيل: يشكل هذا بأن خلا وعدا جامدان، وما المصدرية مختصة بالمتصرف، وأجيب: بأنهما كانا في الأصل متصرفين، وبعد استعمالهما في باب الاستثناء موقع إلا طرأ عليهما الجمود، فيلاحظ فيهما العهد القديم فيؤتى بما المصدرية، وأورد أيضاً بأن الدليل لا يثبت المدعى لجواز أن يكون ما خلا وما عدا مؤولين بالمصدر مضافين إلى ما بعدهما انتهى. (قوله: مختصة بالأفعال) أي: فلا يكون مجروراً بعدهما أصلاً لتعين كونهما فعلين؛ أي: فوجب النصب، وهذا عند سيبويه ومن تبعه، وجوز بعضهم دخول ما المصدرية على الجملة الاسمية؛ نحو: بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية على ما في نهج البلاغة (رضي). (قوله: نحو: جاءني القوم ما خلا زيداً) وكقول لبيد:

أَلا كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلا الـلـهَ بَـاطِـلُ

الخ، ويقال: هذا أصدق بيت قالته العرب، وعن عائشة أنها قالت في المصراع الثاني: كذب إلا نعيم أهل الجنة، ولك أن تقول: أراد بكل نعيم نعيم الدنيا بقرينة أن الكلام في ذمها. (قوله: تقديره خلو زيد الخ) بالإضافة إلى مفعوله، وقوله: أي: وقت خلوهم هذا على تقدير أن يكون الضمير في خلا راجعاً إلى البعض، أو الجائي بتقدير مضاف؛ أي: خلو بعضهم أو خلو جائيهم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما أن قوله: أو خلو مجيئهم مبني على تقدير رجع الضمير في خلا إلى مصدر الفعل المتقدم، وفي الكلام اكتفاء واقتصار على بعض الصور السابقة، وقوله: أو مجيئهم؛ أي: أو الجائي منهم تركه لظهوره مما تقدم. (قوله: ولعل هذا الخ) أي: ما نقل عن الأخفش من جواز الجر بهما لم يثبت عند المصنف، فلذا لم يقيد هذا بقوله: في الأكثر كما قيده فيما مر. (قال المصنف: وليس ولا يكون الخ) جعل المنصوبات بعد هذه الأفعال مستثنيات دون منصوب جاوز وما كان وما يكون نحكم والحق إن هذه الكلمات صارت بمعنى إلا كغير، وحينئذ لا حاجة إلى بيان محل إعراب لها، وليس كلمة ما من أدوات الاستثناء كما زعم بعضهم متمسكاً بكلامهم كل شيء مهة[١] يحتمله الرجل ما النساء وذكرهن؛ فإنه لا يحتمل ما يتعلق بحرمه وذكرها، فإن المعنى على الاستثناء؛ لأن التحقيق أن التقدير ما عدا النساء وذكرهن فحذف عدا (عصام). وقوله: لا يكون بشراً،

(١) وإنَّما لم تستعمل هذه الأفعال في المفرغ؛ لأن اللازم من التفريغ كون

(إلّا)[1] وهي لا يتصرف فيها. «وَيَجُوزُ فِيْهِ» أي: في المستثنى «النَّصْبُ[2]» على الاستثناء، «وَيُخْتَارُ البَدَلُ[3]» عن المستثنى منه «فِيْمَا[4] بَعْدَ إِلَّا» حال من الضمير المجرور[5] أي: حال كون المستثنى واقعاً في محل يكون[6] متأخراً عن (إلّا) احتراز[7] عما[8] إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء، مثل: عدا وخلا وغيرهما «فِي[9] كَلَامٍ غَيْرِ مُوْجِبٍ[10]» احتراز[11] عما[12] إذا وقع في كلام موجب، فإنَّه[13] منصوب وجوباً[14] كما مر[15] «وَ» الحال أنَّه[16] قد «ذُكِرَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ» احتراز[17] عَمَّا[18] إذا لم يذكر المستثنى منه، فإنَّه حينئذ[19] يعرب على حسب العوامل. وفي[20] بعض النسخ[21] (ذِكْرُ المُسْتَثْنَى مِنْهُ) بغير[22] واو على أنه[23] صفة لكلام غير موجب، أي: في كلام غير موجب ذكر فيه[24] المستثنى منه، ولم يشترط أن لا يكون[25] منقطعاً، ولا مقدماً على المستثنى منه، لأنَّ[26] حكمهما قد علم فيما سبق[27]، فاكتفى[28] بذلك «نَحْو: ﴿مَا[29] فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾» بالرفع على البدلية[30]، «وَإِلَّا قَلِيْلاً» بالنصب[31] على[32] الاستثناء. ونحو: (مَا[33] مَرَرْتُ

---

(١) حال لكونه حرفاً. (٢) فاعل يجوز. (٣) بالرفع بدل البعض. (٤) ظرف يجوز. (٥) في فيه. (٦) صفة محل. (٧) خبر لمبتدأ محذوف أي: هذا. (٨) مستثنى. (٩) متعلق بيختار ويجوز على سبيل التنازع. (١٠) فيه نفي أو نهي أو استفهام. (١١) هذا. (١٢) مستثنى. (١٣) مستثنى في موجب. (١٤) لم يجز البدل. (١٥) تفصيله. (١٦) شأن هو حال من ضمير فيه فيكون. (١٧) هذا. (١٨) مستثنى. (١٩) أي: حين لم يذكر المستثنى منه. (٢٠) وقع. (٢١) أي: شيخ الرضي. (٢٢) متعلق بوقع المقدر. (٢٣) ذكر المستثنى منه. (٢٤) بتقدير لفظ فيه. (٢٥) مستثنى. (٢٦) علة لم يشترط. (٢٧) من وجوب النصب. (٢٨) مصنف. (٢٩) حرف نفي. (٣٠) عن واو فعلو. (٣١) قرأ. (٣٢) متعلق بالنصب. (٣٣) نافية.

وَيَجُوزُ فِيْهِ[1] النَّصْبُ، وَيُخْتَارُ البَدَلُ فِيْ مَا بَعْدَ إِلَّا فِيْ كَلَامٍ غَيْرِ[2] مُوْجَبٍ، وَذِكْرُ[3] المُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وَ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾،

(١) أي: المستثنى.
(٢) احتراز عما إذا وقع في كلام موجب فإنَّه منصوب وجوباً كما مر. ج.
(٣) أي: والحال أنَّه قد ذكر المستثنى.آه.

الجملة: حال كما سيذكره؛ أي: لا يكون الجائي منهم أو بعضهم أو بعض منهم بشراً على قياس ما سبق، وقوله: الناصبة للخبر فيكون المستثنى منصوباً لكونه خبراً عنهما والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به. **(قوله: أو إلى بعض من المستثنى منه مطلق)** والدليل على أن الفاعل هو البعض صحة قولهم: جاءني النساء ليس هنداً، فلولا أن الفاعل هو البعض لما صح في ليس التذكير، ويلزم أن يقال: ليست هند بضمير التأنيث كذا قيل: وفيه أن هذه الأفعال كما صرح به الشارح لا تتصرف مثل إلا في الاستثناء. **(قوله: لا تستعمل هذه الأفعال)** أي: الستة؛ أعني: خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون لا يقال الحصر مم لجواز استعمال ليس ولا يكون في غير الاستثناء مثل: ليس زيد قائماً، ولا يكون عمرو قاعداً؛ لأنا نقول: إن المراد أن هذه الأفعال إذا استعملت في الاستثناء لا تستعمل إلا في المستثنى المتصل الغير[1] المفرغ (وجيه). **(قوله: ولا يتصرف فيها)** بالتثنية والجمع وغير ذلك كما في غير حالة الاستثناء. **(فائدة)** قيل: سبب قراءة سيبويه النحو أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام: ((لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلاَّ وَلَو شِئْتُ لأَخَذْتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ))، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال: والله لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولازم الأخفش وغيره كالخليل. **(قال المصنف: ويجوز فيه النصب)** عطف على قوله: وهو منصوب عطف الفعلية على

المستثنى معمولاً لعامل المستثنى منه، وهذا معمول للأفعال، فلا يجتمع مؤثران فاعرفه فغنه من الأسرار.
(١) أعني قوله: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

فعل زيد. (قال: فيما بعد إلا حال من الضمير المجرور) وقيل: بدل منه، وتوجيه الشرح أولى؛ لأن المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلاً لكان المبدل منه في حكم التنحية، ثم قيل: ليس في بعض النسخ لفظة فيه وحينئذ يكون قوله: فيما بعد إلا متعلقاً بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى أن هذه النسخة أحسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب، ولك أن تجعل قوله: فيما بعد إلا على تقدير النسخة الأولى متعلقاً بقوله: يختار، وحينئذ يكون قوله: في كلام غير موجب متعلقاً بكل من الفعلين على سبيل التنازع أو بالأخير فقط؛ لأن جواز النصب في المستثنى هو الأصل، وإنما الحاجة إلى الاشتراط لاختيار الرفع. (قوله: ولم يشترط) لكن لا بد من اشتراط أن لا يكون المستثنى متراخياً عن

(قوله: بدل منه) بإعادة الجار. (قوله: لأن المقصود الخ) يعني: أن المقصود بيان حال مطلق المستثنى كما يدل عليه السابق؛ أعني قوله: وهو منصوب إذا كان بعد إلا الخ واللاحق وهو قوله: ومخفوض بعد غير وسوى الخ، وقوله: ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلاً لأفاد أن المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد إلا؛ لأن المبدل منه؛ أعني: مطلق المستثنى يكون في حكم التنحية فما قيل: إن البدل مستثنى بعد إلا والمقصود

المستثنى منه؛ إذ لو كان متراخياً؛ نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالساً إلا زيداً لم يكن البدل مختاراً، وأن لا يكون رداً لكلام تضمن الاستثناء؛ نحو: ما قام القوم إلا زيداً في جواب من قال: أقام القوم إلا زيداً فإن النصب هنا أولى ليطابق الجواب السؤال. (**قوله: على البدلية**) أراد بدل البعض من الكل، وإنما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه؛ لأن الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه.

بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود وهم يقضي منه العجب، وكذا ما قيل: لا صحة لتوجيه الشرح؛ لأن المتعارف أنه يجوز فيه النصب بعد إلا ولا معنى لأن يقال في محل رفع بعد إلا؛ لأن بعد ظرف مكان فمعنى قوله: بعد إلا وفيما بعد إلا واحد لا فرق بينهما إلا بإظهار في وتقديرها. (**قوله: وحينئذ يكون الخ**) ويكون الجواز بمعنى الإمكان الخاص، وعلى تقدير تعلقه بالأخير فقط يكون بمعنى الإمكان العام؛ أي: لا يمتنع النصب في المستثنى، ولا يخفى ما في التوجيهين؛ لأنه إن أريد جواز النصب على سبيل العموم؛ أي: في كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الأوان أراد الإطلاق فلا فائدة في ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره في المنصوبات، ومن قوله: ويختار البدل فالقصد توجيه الشارح رحمه الله. (**قوله: متراخياً الخ**) أي: في الذكر. (**قوله: لم يكن البدل مختاراً**)؛ إذ كونه مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك. (**قوله: ردّ الكلام تضمن الاستفهام**) وقع في النسخة التي رأيناها من الرضي هكذا، وقولنا: غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو: ما قام القوم إلا زيداً رداً على من قال: قام القوم إلا زيداً إذا النصب ههنا أولى لقصد التطابق بين الكلامين، ولعل في نسخة المحشي رحمه الله ما نقله. (**قوله: وإنما يصح الخ**) يعني: أن الضمير في بدل البعض لازم فكيف ههنا مع انتفاء الضمير، قال الكسائي: إلا حرف عطف بهذه الشروط؛ لأن البدل والمبدل منه في كلام واحد، والمستثنى من حيث المعنى في كلام آخر، والجواب: أنها في اللفظ كلام والإبدال معاملة لفظية، وقال: بعد كيف يكون بدلاً، والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب، والجواب: أنه لا منع مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة؛ نحو: مررت برجل لا ظريف، جعل النفي مع الاسم الذي بعده صفة الرجل، والإعراب على الاسم كذلك يجعل في ما جاءني القوم إلا زيد، قولنا: إلا زيد بدلاً، والإعراب على الاسم كذا في الرضي، وبهذا ينحل الإشكال الذي أوردوه من أنه لا يصدق تعريف البدل عليه؛ لأنه مقصود بالنسبة دون متبوعة وكلا النسبتين ههنا مقصودتان.

الاسمية، والجواز بمعنى الإمكان الخاص، وإنما قدم النصب مع كونه مرجوحاً لرعاية مقتضى المقام وأصالة إعراب المستثنى، بخلاف إعراب البدل وقدم الرفع في التمثيل ترجيحاً للقراءة المختارة، وقوله: ويختار البدل؛ أي: كونه بدلاً فالأظهر الإبدال فيكون تابعاً للمستثنى منه في الإعراب، ووجه اختيار البدل أنه لا يكون البدل فضلة إلا إذا كان المبدل منه فضلة، وأما المنصوب على الاستثناء ففضلة مطلقاً تشبيهاً له بالمفعول. (**قوله: حال من الضمير المجرور**) اختاره مع أن أكثر الشارحين ذهبوا إلى أنه بدل بعض منه؛ لأن الحال أظهر في التقييد فيشعر بأن اختيار البدل إنما هو فيما بعد إلا دون غيرها من أدوات الاستثناء، وقوله: احتراز عما إذا الخ؛ لأنه حينئذ إما منصوب وجوباً أو مجرور فلا يكون مما يجوز فيه النصب. (**قال المصنف: في كلام غير موجب**) متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع؛ أي: في كلام مشتمل على نفي أو نهي أو استفهام كقوله:

هَـلِ الـدَّهـرُ إلاَّ لَـيْـلَـةٌ ونَـهَـارُهـا ... وإلاَّ طُـلُـوعُ الـشَّـمـسِ ثُـمَّ غِـيـارُهـا

أي: غروبها، قوله: يعرب على حسب الخ؛ أي: أو يجب نصبه كما في: جاءني إلا زيداً إلا بكراً. (**قوله: ذكر فيه المستثنى منه**) أشار إلى تقدير العائد على تقدير كون الجملة صفة فإن الجملة إذا لم تكن بواو كانت صفة بعد صفة لكلام بتقدير عائد؛ أعني: فيه. (**قوله: لأن حكمهما قد علم**) وهو وجوب النصب، فعلم أنهما ليسا من مواضع الإبدال (وجيه). وقال العصام: ولو استفيد الحكمان من المثال[1] لم يبعد. (**قوله: بالرفع على البدلية**) بدل بعض من الكل وصح ذلك مع انتفاء الضمير الراجع إلى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض؛ لأن الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه، واستشكل ههنا بأنه كيف يعقل الإبدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالإيجاب والنفي، وبأنه لا معنى لإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر والمستثنى في كلام والمستثنى منه في كلام آخر، ولهذا وقع نحاة الكوفة في أنه اتباع بالعطف وإلا حرف عطف في هذا المقام يفيد الاستثناء، وأجيب: بأن كون كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام آخر إنما هو بحسب المآل، وإلا ففي اللفظ ليس الكلام إلا واحداً، والبدل أمر لفظي، وإن البدل مجموع إلا زيد إلا أنه أجرى إعراب المجموع على جزء يقبله، ويقال: والفقه في الجواب الأخير أن يقال: البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب للمستثنى والمستثنى منه واحد، والاختلاف بالإيجاب والسلب اختلاف في الحكم، وأين النسبة من الحكم، وقال بعضهم: لا منع في الإبدال مع المخالفة نفياً وإثباتاً كما لا

(١) أعني: غير الموجب واستقامة المعنى.

بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ[1]) بالجر على البدلية، و(إِلَّا زَيْداً) بالنصب على الاستثناء[2]، (وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً إِلَّا زَيْداً) بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار. وإنَّما اختاروا البدل في هذه[3] الصور لأنَّ[4] النصب على الاستثناء، إنَّما هو بسبب التشبيه[5] بالمفعول[6]، لا بالأصالة، وبواسطة[7] (إلَّا)[8] وإعراب البدل بالأصالة[9] وبغير واسطة. «وَ[10] يُعْرَبُ» أي: المستثنى «عَلَى حَسَبِ[11] العَوَامِلِ» أي:[12] بما يقتضيه العامل،

(١) مثال مجرور بالبدلية. (٢) من أحد. (٣) إذا وقع الاستثناء بعد إلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور. رضا. (٤) علة اختاروا. (٥) أي: تشبيه المستثنى. (٦) فضلة، وخاصة بالمفعول معه. (٧) ولأن الإعراب. (٨) إما. (٩) لأن البدل يكون بتكرير العامل. (١٠) عطف على يجوز أو استئناف. (١١) قدر. (١٢) أي: بشيء من الرفع أوالنصب أو الجر.

منع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة؛ نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والإعراب على الاسم، فكذا ههنا، فانحل الإشكال، ولك أن تقول: إن المفرغ وما في حكمه مما يكون المستثنى جزئياً من المستثنى منه المقصود فيه الإثبات الذي يستفاد من المستثنى، وإنما ذكر النفي تأكيداً له وهو التحقيق. (قال المصنف؛ نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾) اقتباس من آية سورة النساء أولها: «ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو أخرجوا من دياركم الخ»، قال الرازي: اختلف القراء في إلا قليل فقرأ ابن عامر« إلا قليلاً» بالنصب، وكذا هو في مصاحف أهل الشام، ومصحف أنس بن مالك والباقون بالرفع، وقال أبو علي الفارسي: والرفع أقيس انتهى، وقوله: في هذه الصور صيغة الجمع باعتبار المواد. (قوله: بسبب التشبيه بالمفعول) أي: في المجيء بعد كلام تام بمسند ومسند إليه، وقوله: بالأصالة ليس المراد بها ما يقابل التبعية بل بمعنى: أنه ليس منصوباً لذاته، بل لشبهه بالمفعول كما مر. (قال المصنف: على حسب العوامل) أي: قدرها، يقال: ليكن عملك على حسب ذلك؛ أي: على قدره وعدده، فتفسير الشارح تفسير باللازم، وههنا أيضاً إشكال وهو أنه إن أريد بالعامل عامل المستثنى منه يشكل بمثل ما مررت إلا بزيد؛ فإنه معرب بعامل نفسه، وإن أريد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله، وأجيب: بأن المراد عامل الرفع والنصب والجر فالإعراب على حسبها وقدرها كناية عن الرفع والنصب والجر، وأورد عليه بأن هذا المعنى متحقق فيما صح الإبدال؛ فإنه يرفع وينصب ويجر على قدر عامله، وهو عامل المبدل منه اللهم إلا أن يقال: المراد أنه يعرب بالذات من غير تبعية؛ فإنه المتبادر من قوله: ويعرب على حسب العوامل، أو يقال: المراد أنه يعرب على حسب العوامل البتة وما يصح فيه الإبدال ليس كذلك، بل قد ينصب بالاستثناء فيتعين النصب، وقد يجاب باختيار الشق الأول، فيقال: الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل إلى المستثنى بعد حذفه، فهو معرب بعامل المستثنى منه، ويرد عليه ما ذكرنا؛ لأن ما يختار إبداله يعرب

وَيُعْرَبُ[1] عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ

(١) أي: المستثنى.

(قوله: لا بالأصالة) أي: بنوع تمحل. **(قال: ويعرب على حسب العوامل)** أي: على قدرها، اعترض عليه بأن المراد إما عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه، فإن أريد الثاني يرد؛ نحو: ما مررت إلا بزيد فإنه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه، وإن أريد الأول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله: إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ إذ المستثنى أبداً يعرب على حسب عامله، ويمكن أن يختار أن المراد بالعامل عامل المستثنى منه، ويقال: إن لزيد جراً لفظياً ونصباً محلياً وعامل جره هو الياء التي كانت داخله في المستثنى منه، وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه.

(قوله: أي: بنوع تمحل) أي: ليس المراد بالأصالة ما يقابل التبعية، بل إنه ليس منصوباً لذاته بل لشبهه بالمفعول بنوع تكلف كما ذكر الشارح رحمه الله. **(قوله: ويمكن الخ)** يعني: أن اللفظي والمحلي كلاهما بعامل المستثنى منه. **(قوله: هو الباء التي كانت داخله في المستثنى منه)** انتقل إلى المستثنى بعد حذفه. **(قوله: وعامل نصبه هو مررت الخ)** يعني: عامل الإعراب المخصوص؛ أعني: النصب المحلي هو مررت بتوسط الباء لصيرورته مفعولاً به بإيصاله إليه، وأما الإعراب مطلقاً رفعاً أو جراً فبتوسط إلا فمن نسب السهو إلى المحشي رحمه الله في هذا القول فقد سها.

من[1] الرفع والنصب والجر «إِذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ» ويختص ذلك المستثنى باسم[2] المفرغ، لأنَّه[3] فُرِّغ له العامل عن المستثنى منه.

(١) أي: بيان بما. (٢) الإضافة بيانية. (٣) علة يختص، شأن.

إِذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ،

(قال: إذا كان المستثنى منه غير مذكور) قال الشيخ الرضي: إنما أعرب حينئذ بإعراب المستثنى منه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب؛ لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب النصب؛ يعني: فإذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فأعطى ما هو حقه من الإعراب لانتفاء الجزء الأول.

(قوله: يعني: فإذا حذف الخ) كلام المحشي رحمه الله يدل على أن كلام الرضي محتاج إلى هذه العناية وليس كذلك، فإن ما ذكره مذكور فيه بعد كلام طويل وقع في البين بقوله: فإذا تقرر هذا قلنا: إن المستثنى منه لما حذف الخ فالصواب ترك لفظ يعني.

على حسب عامل المستثنى منه إلا أن يتمسك بما ذكرنا من التوجيهين (قتالى زاده). (قال المصنف: غير مذكور) لم يقل: محذوفاً أو مقدراً مع أنه أخصر رعاية لحسن المقابلة، ثم إنه إنما أعرب حينئذ بإعراب المستثنى منه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى والمستثنى منه، وإعراب المستثنى بما يقتضيه المنسوب؛ لأنه الجزء الأول، والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب بالنصب، فإذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات، فأعطى ما هو حقه من الإعراب لانتفاء الجزء الأول، أفاده نجم الأئمة. (قوله: باسم المفرغ) الإضافة بيانية والباء داخلة على المقصور، وقوله: لأنه فرغ الخ، بيان لوجه التسمية به؛ أي: لأنه فرغ لذلك المستثنى عامل المستثنى منه؛ يعني: أنه عزل عن العمل فيه للعمل في المستثنى، قال الرضي: والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا؛ لأنه لم يشتغل المستثنى منه؛ أي: لكونه محذوفاً فعمل في المستثنى هذا، وقال العصام: تسمية هذا المستثنى بالمفرغ تسمية له باسم عامله؛ لأنه الذي فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه، فلا حاجة إلى جعل المفرغ له بالحذف والإيصال هذا، وفي الكبير أن من المستثنى المفرغ ما يكون النصب فيه واجباً وهو إذا فرغ العامل قبل إلا للفاعل، ثم يؤتى بعده باسمين يصلح كل منهما فاعلاً فيجب نصب أحدهما؛ نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً، وإلا لكان الثاني إما بدلاً أو كلاهما مرفوعاً لكونهما فاعلين والأول باطل، وإلا لكان الأول في حكم السقوط وليس كذلك، والثاني أيضاً باطل؛ لامتناع كون الفعل الواحد رافعاً لفاعلين فإذا كان كذلك تعين رفع أحدهما ونصب الآخر انتهى.

فالمراد بالمفرّغ: المُفرّغ له، كما[1] يراد بالمشترك: المشترك[2] فيه. «وَهُوَ» أي[3]: والحال أنّ المستثنى[4] واقع[5] «فِي غَيْرِ» الكلام[6] «المُوْجِبِ» واشترط ذلك «لِيُفِيْدَ» فائدة صحيحة[7] مِثل: (مَا[8] ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ[9]) إذ يصح أن لا يضرب[10] المتكلم[11] أحدٌ[12] إلا زيد، بخلاف (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ)

(١) من قبيل الحذف والإيصال. (٢) الذي وقع فيه الاشتراك. (٣) إشارة إلى أن الواو حالية. (٤) اسم إن. (٥) خبره. (٦) إشارة إلى أن الموصوف مقدر لأن الموجب صفة. (٧) صفة فائدة. (٨) نافية. (٩) بالرفع فاعل ضربني. (١٠) مفعول. (١١) مفعول. (١٢) فاعله.

(قوله: فالمراد بالمفرغ المفرغ له) لما عرفت أن المفرغ هو العامل والمفرغ له هو المستثنى فيكون من قبيل الحذف والإيصال كما يدل عليه التنظير بقوله: كما يراد الخ، ولك أن تقول: إن المفرغ صفة المستثنى بحال متعلقه؛ أي: المستثنى المفرغ عامله أو تفسر المفرغ بالمفرغ عن إعرابه لأجل إعراب المستثنى منه (عصام). (قوله: واشترط ذلك ليفيد الخ) أي: إنما اشترط وقوعه في غير الموجب ليفيد الكلام فائدة صحيحة، وفيه إشعار بأن متعلق اللام مقدر في الكلام مفهوم من الفحوى، وإن مفعول يفيد أيضاً محذوف خلافاً لما ذهب إليه بعضهم حيث قال قوله: ليفيد؛ أي: الكلام أو الاستثناء ولم يذكر مفعوله؛ لأنه من قبيل فلان يعطى ويمنع؛ أي: حصل منه إلا عطاء والمنع، فلم يحتج إلى مفعول لا ملفوظاً ولا مقدراً، وههنا بحث في اللاري فليراجع، ثم اعلم أن المستثنى المتصل يجب دخوله تحت المستثنى منه عند عامة النحاة والأصوليين ولم يخالف فيه إلا المبرد وبعض أهل الأصول حيث قالوا: يكفي صحة دخوله والوجه ما قاله الجمهور، ولما كانت النكرة في سياق النفي عامة مستغرقة كان المستثنى منه المقدر في غير الموجب عاماً وإن قدر مجرداً عن أداة الاستغراق بخلاف ما في الموجب؛ فإنه لا يعم إلا إذا قدر معه أداة الاستغراق مثلاً لو قلت: ما اشتريت إلا فرس زيد كان التقدير: ما اشتريت فرساً إلا فرس زيد، ففرساً عام والمستثنى داخل فيه بالضرورة، ولو قلت: اشتريت إلا فرس عمرو كان التقدير: اشتريت فرساً إلا فرس عمرو، فالمستثنى غير داخل في المستثنى منه، فلا بد من تقدير أداة الاستغراق مثل أن تقدر اشتريت كل فرس إلا الخ، وهذا زيادة في التقدير فجوز العرب التفريغ في الأول لسهولة التقدير وانفهامه دون الثاني، وهذه نكتة أخرى في جواز التفريغ في غير الموجب دون الموجب.

وَهُوَ[1] فِي غَيْرِ المُوْجَبِ لِيُفِيْدَ مِثْلَ: مَا ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ

(١) أي: والحال أنّ المستثنى واقع في غير الكلام الموجب، وإنما اشترط كونه واقعاً في غير الكلام الموجب ليفيد الكلام فائدة صحيحة مثل.آه.

(قال: ليفيد فائدة صحيحة) فيه أن النحوي يبين دلالة الهيئة التركيبية على أصل المعنى صح أو لم يصح، ألا ترى جواز: جاء كل أحد إلا زيداً فينبغي أن يجوز: جاء إلا زيد، ويمكن أن يقال: أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب، أما الأول: فلأن الاستثناء المتصل قرينة على إرادة العام؛ وذلك لأنه يقتضي متعدداً، ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام، وليس لها معارض فتعيين المراد، وأما الثاني: فلأن الاستثناء وإن كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم إرادته فعورضت بذلك، فلم يتعين المراد، نعم فإن استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا.

(قوله: فيه أن النحوي الخ) يعني: أن تقييد صحة الإعراب على حسب العوامل بكونه في كلام غير موجب لا وجه له؛ لأن ذلك لصحة المعنى والنحوي إنما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح أو لم يصح، وليس تقريره أن هذا من قبيل وضع الشيء في غير محله؛ إذ لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى على ما وهم. (قوله: على أصل المعنى) احتراز عن صاحب علم المعاني فإنه يبين دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا التي هي المعاني الثواني الزائدة على أصل المعنى. (قوله: ألا ترى جواز الخ) أي: هذا التركيب جائز نظراً إلى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى إذا كان في كلام موجب مع إلا مع عدم صحة المعنى فليجز بعد حذف المستثنى منه أيضاً، فما الوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك. (قوله: أراد الخ) فيكون التقييد المذكور موجهاً؛ إذ الهيئة التركيبية بدونه لا تدل على المراد. (قوله: فعورضت الخ) فيه أن عدم صحة المعنى أقوى؛ لأن الاستثناء لا يقتضي الاستعداد يدخل فيه المستثنى، وأما عمومه فلعدم قرينة الخصوصية على ما اعترف به فيمكن

إذ[1] لا يصح أن يضرب[2] كلُّ أحدٍ[3] المتكلمَ إلا زيدٌ، «إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ[4] المَعْنَى[5]» بأن[6] يكون الحكم[7] مما يصح أن يثبت[8] على سبيل العموم، نحو قولك: (كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ[9] عِنْدَ المَضْغِ[10] إِلَّا التِّمْسَاحُ[11]) أو[12] يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين[13] يدخل[14] فيه المستثنى قطعاً[15]

(١) علة الخلاف. (٢) والجملة فاعله. (٣) في وجه الأرض. (٤) فيه لطافة خفية. (٥) في الموجب، فاعله. (٦) بيان لطريق الاستقامة. (٧) أي: المحكوم به. (٨) والجملة فاعل يصح. (٩) صفته. (١٠) يقال مضغ الطعام. (١١) فإنّه يحرك فكه الأعلى عند المضغ. (١٢) عطف على أن يكون. (١٣) صفة. (١٤) صفة بعد صفة لبعض. (١٥) تميز.

«إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى»

(قال: إلا أن يستقيم المعنى) وهو استثناء من مفهوم الكلام؛ أي: لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الأوقات إلا وقت استقامة المعنى فإنه حينئذ يتعين المراد.

(قنالي زاده). (قال المصنف: إلا أن يستقيم المعنى الخ) استثناء مفرغ من عموم الأوقات؛ أي: لا يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب في وقت إلا وقت أن يستقيم المعنى؛ وذلك إما بصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى، أو بقيام القرينة هو خصوص المحذوف؛ نحو: دخلت دارك وأكرمني فيها إلا زيد؛ أي: أكرمني كل واحد من الجماعة التي فيها إلا زيد. (قوله: أن يثبت على سبيل العموم) لإفراد المستثنى منه مع استثناء البعض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾، وقد علم مما سبق أن المستثنى منه في المفرغ يقدر أمراً عاماً للمستثنى وغيره مناسباً له في جنسه وفي وصفه من كونه فاعلاً ومفعولاً، وغير ذلك فيقدر في المثال المذكور ما ضربني أحد إلا زيد، وفي ما قرأت إلا الكافية ما قرأت كتاباً، وفي نحو: ما جاءني إلا راكباً كائناً على حال من الأحوال، وفي ما ضربت إلا يوم الجمعة وقتاً من الأوقات، وفي ما ضربت إلا في المسجد في مكان من الأمكنة، وعلى هذا فقس. (قوله: كل حيوان يحرك فكه الأسفل إلا التمساح) فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ؛ وهو حيوان عظيم من حيوان البحر على صورة الضب له فم واسع له ستون ناباً بين كل نابين سن صغيرة إذا أطبق فمه على شيء لا يفلته حتى يخلعه من موضعه، وله لسان طويل، وظهر كالسلحفاة، ولا يعمل الحديد فيه، وله أربع أرجل وذنب طويل، ولا يوجد إلا في النيل، طوله ستة أذرع، فالأكثر لا يظهر في الشتاء، ويتغوط من فيه غالباً، يعيش ستين سنة، وفكه الأسفل لا يستطيع تحريكه؛ لأن فيه عظماً متصلاً بصدره، ثم إن هذا مثال لصحة الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه؛ أعني: المستثنى المفرغ وهو ظاهر لكون المستثنى منه مذكوراً في كلام موجب فيجب النصب فيه على الاستثناء لكن يفهم منه مثال لما نحن فيه بأن يقال: يحرك الفك الأسفل عند المضغ إلا التمساح، فلو قال: هكذا لكان أحسن، فما قيل: إنه لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد إلا فقير ظاهر، ومن الأمثلة ما في الرضي: يقدر الله إلا على المحال. (قوله: أو يكون هناك) أي: في مقام الاستثناء في الإيجاب قرينة دالة الخ، وإلا امتنع التفريغ؛ نحو: قام إلا زيد.

«مثل: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ[١] كَذَا[٢]») أي: أَوقَعْتُ القراءة[٣] كلَّ يوم إلَّا يومَ كذا، لظهور[٤] أنَّه[٥] لا يريد المتكلمُ جميعَ أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر، أو مثل ذلك. ولقائل[٦] أن يقول[٧]: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور[٨]، فربَّما[٩] لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب في بعض الصور أيضاً[١٠]، نحو: (مَا مَاتَ إِلَّا زَيْدٌ) فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضاً[١١] استقامة[١٢] المعنى. و[١٣]أيضاً لا يصح مثل: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا) إلا[١٤] بعد تخصيص[١٥] اليوم[١٦] بأيام[١٧] الأسبوع مثلاً، فيجوز مثل هذا التخصيص[١٨] في (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ) بأن[١٩] يخصص المستثنى[٢٠] منه بكل واحد من جماعة مخصوصين[٢١] إذا كان هناك[٢٢] قرينة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في[٢٣] كون كل واحدة منهما جائزة[٢٤] مع القرينة، وغير جائزة بدونها. وأجيب: بأنَّ المعتبر هو الغالب[٢٥]، والغالب في الإيجاب[٢٦] عدم استقامة المعنى[٢٧] على[٢٨] العموم وفي النفي[٢٩] عكسه[٣٠]، لأنَّ اشتراك جميع أفراد الجنس[٣١] في انتفاء[٣٢] تعلق الفعل[٣٣] بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما[٣٤] يكثر ويغلب[٣٥]. وأمَّا اشتراكها[٣٦] في تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك[٣٧] فمما[٣٨] يقل كما في المثال المذكور[٣٩] وبأنَّ الفرق بين قولك: (قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا) و: (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ) ليس[٤٠] إلا بظهور قرينة

(١) ظرف لقرأت. (٢) من الكنايات. (٣) أي: حدوث من القرأة. (٤) علة لقوله أو يكون هناك قرينة دالة. (٥) شأن. (٦) خبر مقدم. (٧) مبتدأ، على المصنف. (٨) مثل ضربني إلا زيد. (٩) علة، بالتخفيف ويجوز التشديد. (١٠) كما لا يستقيم في تقدير العموم في الموجب. (١١) كالموجب. (١٢) نائب فاعل يشترط. (١٣) كبعض الموجب، اعتراض ثان. (١٤) صح. (١٥) بقيام قرينة حالية أو مقالية. (١٦) المستثنى منه. (١٧) الباء داخل على التقوية عليه. (١٨) أي: تخصيص اليوم بالأسبوع. (١٩) بيان لطريق التخصيص. (٢٠) فاعل تخصيص. (٢١) كالأيام والأسبوع والشهر كما مر. (٢٢) أي: عند الاستثناء من الكلام الموجب. (٢٣) متعلق بلا فرق. (٢٤) خبر كان. (٢٥) عند النحاة. (٢٦) أي: في كلام الموجب. (٢٧) نحو: ضربني إلا زيد. (٢٨) متعلق بالاستقامة. (٢٩) أي: في غير الموجب. (٣٠) أي: استقامة المعنى على العموم. (٣١) كزيد وعمر وبشر وبكر وغير ذلك. (٣٢) متعلق باشتراك. (٣٣) اللغوي مثل ضربني إلا زيد. (٣٤) خبر إن. (٣٥) عطف تفسير. (٣٦) أي: جميع أفراد الجنس في الموجب. (٣٧) أي: تعلق الفعل. (٣٨) جواب إما خبر المبتدأ. (٣٩) وهو كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح. (٤٠) أي: الفرق.

مِثْلُ: قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا،

(قوله: أي: أوقعت القراءة الخ) قيل: فسر بهذا ليظهر معنى الظرفية، ثم الظاهر أن المصنف أشار إلى عدم استقامة المعنى في ضربني إلا زيد بالعدول عنه إلى قرأت إلا يوم كذا كذا، رمز إليه الشارح بقوله السابق بخلاف ضربني إلا زيد، وقوله: في بعض الصور مثل: ضربني إلا زيد كما عرفت، وقوله: في غير الموجب متعلق بقوله: فربما لا يستقيم الخ. (قوله: فينبغي أن يشترط الخ) بأن يقال: ويعرب على حسب العوامل الخ سواء كان في كلام موجب أو غير موجب إن استقام المعنى، وقوله: وأيضاً لا يصح؛ أي: كما يتجه هذا السؤال يتجه أن يقال: لا يصح هذا المثال إلا بعد الخ، وحاصله: معارضة لقوله: في غير الموجب إلا أن يستقيم المعنى مثل قرأت الخ بأن نحو: ضربني إلا زيد بالنظر إلى قرينة مصححة مثل قرأت إلا يوم كذا، وبالجملة أن هذين القيدين[١] في حيز المنع؛ لأن غير الموجب قد ينتقض بنحو: ما مات إلا زيد فلا يكون جامعاً، واستقامة المعنى يشمل[٢] جميع المواد فلا يكون مانعاً مع أن مقصود المصنف بقوله: في غير الموجب العموم ليشمل المواد كلها، وبقوله: إلا أن يستقيم المعنى الخصوص ليخرج مثل ضربني إلا زيد، وقوله: فلا فرق بين هاتين الخ؛ أي: فلا معنى لتخصيص استقامة المعنى بمثل قرأت إلا يوم كذا دون ضربني إلا زيد. (قوله: وأجيب بأن المعتبر الخ) يعني: أن العبرة في بناء الأحكام بالغالب قيل: وحاصل الجواب: نعم إن مدار صحة المفرغ في غير الموجب أيضاً استقامة المعنى، إلا أن المصنف أراد بالإطلاق في غير الموجب التنبيه على أن الاستقامة في النفي غالبة، وفي الإيجاب نادرة قليلة، والحكم للغالب ولا عبرة للنادر. (قوله: لأن اشتراك جميع أفراده الخ) يعني: أن اشتراط اشتراك جميع أفراد جنس واحد لها في انتفاء تعلق[٣] فعل بتلك الأفراد ومخالفة فرد واحد لها في ذلك الانتفاء بأن يتعلق الفعل بواحد من أفراد الجنس، وينتفي تعلقه من سائر الأفراد مما يغلب ويكثر فيكون استقامة المعنى في غير الموجب أغلب؛ نحو: ما ضربني إلا زيد، وما شتمني إلا عمرو، وما أهانني إلا بكر إلى غير ذلك بخلاف اشتراط اشتراك جميع أفراد جنس واحد في تعلق الفعل بها، ومخالفة فرد واحد لها في ذلك التعلق فإنه يقل ويندر؛ نحو: يحرك فكه الأسفل إلا التمساح، فإنه يتوقف على أن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم، ونحو: قرأت

(١) أي: بعد التخصيص المذكور.
(٢) سواء كان التعلق بطريق القيام؛ نحو: ما ضرب إلا زيد أو بطريق الوقوع؛ نحو: ما ضربت إلا زيداً أو غير ذلك.
(٣) أي: في اصطلاح أهل البديع.

دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع[١] دخوله[٢] فيه في الأول، وعدم ظهورها[٣] في الثاني[٤].

فلو قام[٥] في[٦] الثاني[٧] أيضاً[٨] قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين[٩] كما إذا قيل: (مَنْ ضَرَبَكَ مِنَ القَوْمِ) أي: القوم الداخل[١٠] فيهم زيد[١١]. فقلتَ[١٢]: (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ) فالظاهر[١٣] أنَّ ذلك أيضاً مما يستقيم فيه المعنى[١٤]، لكنَّ[١٥] الغالب[١٦] عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب، فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.

«وَ[١٧]مِنْ ثَمَّةَ[١٨]» أي: ومن أجل أنَّ المفرغ[١٩] لا يكون في الموجب إلَّا أن يستقيم المعنى «لَمْ يَجُزْ» مثل: (مَا زَالَ زَيْدٌ[٢٠] إِلَّا عَالِمًا») إذ معنى ما[٢١] زال ثبت،

---

(١) مجزوم، صفة سببية بقوله بعض. (٢) نائب فاعل مقطوع. (٣) نظراً إلى الغالب. (٤) وهو ضربني إلا زيد. (٥) أي: وجد. (٦) مثال. (٧) هو ضربني إلا زيد. (٨) كما وجدت. (٩) صفة بعض. يعني أن المستثنى بعض معين من المستثنى منه. (١٠) صفة القوم. (١١) فاعل الداخل. (١٢) في الجواب. (١٣) جواب لو، بناء على السؤال المحقق. (١٤) بالقرينة الحالية. (١٥) إلا أن. (١٦) في مثل هذا. (١٧) استئناف. متعلق بقوله لم يجز. (١٨) اسم إشارة. (١٩) مستثنى. (٢٠) على جميع الصفات وهو المستثنى منه. (٢١) أي: الفعل الذي في أوله حرف نفي.

ومِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا،

(قوله: إذ معنى ما زال ثبت) الأظهر أن يقال: ثبت دائماً لكن الدليل لا يفيد إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات وفي إفادته بحث.

العمل فيهما بتقدير عام يصح المعنى به. **(قوله: الأظهر الخ)** ولعل الشارح رحمه الله إنما ترك قيد الدوام؛ لأنه لا دخل له فيما هو بصدده؛ أعني: عدم صحة الاستثناء المفرغ في الإثبات. **(قوله: ثبت دائماً الخ)** أي: مستمراً في الزمان الثاني،

إلا يوم كذا فإنه يتوقف صحة هذا على أن يوجد قرينة مصححة لاستقامة المعنى، وكل ما يتوقف على شيء آخر فهو يندر ويقل بالنسبة إلى ما لا يتوقف لا أنه قليل في نفسه حتى يقال: إنه شاذ، قوله: وبأن الفرق الخ عطف على أن المعتبر وجواب عن السؤال الثاني. **(قوله: مقطوع دخوله فيه)** بالجر صفة جرت على غير من هي له لبعض، وقوله: دخوله نائب الفاعل، وضميره راجع إلى المستثنى، وضمير فيه إلى البعض. **(قوله: كما إذا قيل: من ضربك الخ)** وكما إذا قيل لك: ما لقيت مصارع البلد، فتقول: لقيت إلا فلاناً، وفي قوله: أي القوم الداخل الخ إشارة إلى أن اللام في القوم للعهد. **(قوله: إلا أن يستقيم المعنى)** أي: بأحد الطريقين السابقين؛ أعني: صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم لما عدا المستثنى ووجود قرينة دالة على إرادة بعض معين من المستثنى منه، وفي شرح العصام: المراد بعدم الجواز عدمه من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص أو قصد مبالغة. **(قوله: ومن ثمه لم يجز مثل ما زال الخ)** أي: لم يجز جعل خبر ما زال وأخواته من الأفعال الناقصة المصدرة بحرف النفي مفرغاً بأن يدخل عليه الأداة مثل: مازال زيد إلا عالماً؛ لكونه إيجاباً من حيث المعنى مع عدم الاستقامة بأحد الطريقين، وإن كان نفياً ظاهراً فالمراد بغير الموجب المذكور في القاعدة السابقة هو غير الموجب في المعنى، والتحقيق ولا ينفع النفي الظاهر. **(قوله: إذ معنى مازال ثبت)** ثم جعل بمعنى كان؛ وذلك لأن ما زال وأخواته ليس بمعنى ثبت التام، بل بمعنى كان دائماً فلذا ينصب الخبر نصب كان، وأورد عليه أن الأظهر أن يقال: ثبت دائماً لكن الدليل لا يفيده إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات وفيه شيء، وأجيب: بأن ثبت هذا هو الذي مصدره الثبات لا الذي مصدره الثبوت فيكون الدوام مذكوراً، ثم إن الدوام في مثله منفهم من العرف والاستعمال على أنه يمكن أن يقال: النفي الذي وقع بعد النفي عام، وانتفاء كل نفي يوجب الثبوت الدائم لكن لا إشارة في الكلام إلى هذا ففيه عدم تمام التقريب لأن دليله يدل على

لأنَّ نفي النفي إثبات[١]، فيكون[٢] المعنى: ثبت زيد دائماً على جميع الصفات إلا[٣] على صفة العلم فلا[٤] يستقيم[٥]. وقال الشارح الرضي[٦]: (يُمكن أنْ يحمل الصفات على ما[٧] يمكن أن يكون[٨].. (زَيْدٌ) عليها[٩] مما لا يتناقض[١٠]، ويستثنى من جملتها العلم[١١]، أو[١٢] يحمل ذلك[١٣] على المبالغة في نفي صفة العلم، كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه[١٤] جميع[١٥] الصفات[١٦] إلّا صفة[١٧] العلم. وعلى التقديرين[١٨] يندرج[١٩] في صورة الاستقامة[٢٠]، ولا يخفى على المتفطن[٢١] أنه يمكن[٢٢] بمثل التأويلات (إرجاع[٢٣] جميع المواد الإيجابية[٢٤] عند[٢٥] الاستثناء إلى[٢٦] صورة الاستقامة كما[٢٧] يقال مثلاً في قولك: (ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ) المراد[٢٨]: كل من يتصور منه الضرب[٢٩] من[٣٠] معارفك[٣١]، أو المقصود[٣٢] منه[٣٣] المبالغةَ في غلو[٣٤] المجتمعين على ضربك.

---

(١) خبر إن. (٢) جواب لشرط المحذوف أي: إذا كان نفي النفي إثباتاً. (٣) يثبت. (٤) إذا كان معنى مازال .آه هكذا. (٥) أي: هذا المعنى. (٦) في هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه. (٧) عبارة عن الصفة. (٨) فاعل يمكن. (٩) والظرف خبر يكون. (١٠) أي: لا يلزم اجتماع الضدين كالسواد والبياض والجهل والعلم والشجاعة. (١١) نائب فاعل يستثنى. (١٢) عطف على يحمل. (١٣) مازال زيد إلا عالماً. (١٤) أي: زيد. (١٥) فاعل يحصل. (١٦) أي: المقابلة. (١٧) فإنه ليس له. (١٨) أي: توجهين.الرضى. (١٩) أي: قوله مازال زيداً إلا عالماً على التقديرين. (٢٠) أي: المعنى، انتهى كلام الرضى. (٢١) شأن. (٢٢) والجملة خبر إن وجملة إن فاعل لا يخفى. (٢٣) فاعل يمكن. (٢٤) أي: كلام الموجب. (٢٥) ظرف إرجاع. (٢٦) متعلق بإرجاع. (٢٧) تمثيل. (٢٨) على تأويل الأول. (٢٩) نائب فاعل يتصور. (٣٠) بيان من. (٣١) إلا زيد. (٣٢) على التأويل الثاني. (٣٣) من قولك. (٣٤) أي: كثرة.

الثبوت لا الثبات وهو المدعى (قنالي زاده). (قوله: لأن نفي النفي إثبات) أي: مستلزم له بحسب العرف لا أنه عينه (لارى)، وقال عبد الحكيم: بل عينه في الحصول وغيره في المفهوم، وكتب على تعليل الشارح ما خلاصته: إن هذا القدر يكفي في مثل هذه العلوم، وأما تحقيق أن عدم العدم مثلاً عين العدم أو مغاير له مستلزم إياه فمن وظائف العلوم العقلية حققه الشريف في حاشية التجريد. (قوله: فيكون المعنى الخ) أي: معنى التركيب المذكور وهذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالظاهر أن المعنى كان دائماً الخ، كما في بعض النسخ: لما مر أن مازال جعل بمعنى كان دائماً، وقوله: فلا يستقيم المعنى؛ لأن من الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان. (قوله: قال الشارح الرضي) أي: في تصحيح هذا التركيب أنه يمكن أن يحمل الصفات المثبتة على ما أي صفات يمكن الخ، وقوله: ويستثنى عطف على أن يحمل وهذا نقل لكلام الرضي بالمعنى لا بلفظه كما لا يخفى على الناظر في شرحه. (قوله: أو يحمل ذلك على المبالغة) الإشارة بذلك إلى مثال مازال زيد إلا عالماً؛ أي: يحمل ذلك القول على المبالغة كما حمل عليها في إثبات صفة العلم في قولنا: ما زيد إلا عالم كذا في الرضي، وفيه أن في الحمل عليها في مازال زيد إلا عالماً سماجةً دون ما زيد إلا عالم كما ذكره الشريف في حاشية الرضي، ثم إن المبالغة[١] على ما ذكره السراج الهندي وصف الشيء بالممكن البعيد وقوعه عادة والإغراق فوق المبالغة رتبة كما أن الغلو فوقهما، أما الإغراق: فهو إفراط وصف الشيء بالممكن القريب وقوعه عادة من المحال كما في قوله:

ونـكـرِمُ جـارَنَـا مـا دَامَ فِـيـنَـا
ونُـتْـبِـعُـهُ الـكَـرامَـةَ حـيـثُ مـالاَ

(١) أي: لفظ أحد.

(قوله: لأن نفي النفي إثبات) أي: مستلزم للإثبات لا أنه عينه فإن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الإثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه.

(قال: ما جاءني من أحد) لو مثل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب؛ نحو: ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الأربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان أولى. (قوله: فعمرو محمول) يجوز أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في فيها، ويجوز نصبه على الاستثناء

فإنه لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله على ما سيجيء. (قوله: وفي إفادته بحث) في الرضي ما حاصله: أنه إذا قيد النفي بزمان وجب أن يعم النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الإثبات، وذلك ليكونا على طرفي النقيض ولم يعكس؛ لأن استغراق النفي أسهل فيكون نفي النفي دائماً كما أن نفي الإثبات يكون دائماً، ونفي النفي يلزمه الإثبات دائماً، ولا يخفى ما فيه؛ لأن عموم نفي الإثبات إنما جاء ليكونا على طرفي النقيض كالسالبة الكلية والموجبة الجزئية فمقتضى هذا التعليل أن يكون نفي النفي سلب النفي الدائم لا للسلب دائماً؛ ولذلك لا يفيد دخول النفي على كل فعل فيه معنى النفي. (قوله: دوام النفي) نحو: ما فارق وما انفصل فالوجه أن يقال: إن هذا بحسب السماع في بعض الأفعال الناقصة بدليل أنه لو كان المقصود مجرد ثبوت الخبر لفاعلها كنفي في إفادته كان بأن يقال: مثلاً كان زيد أميراً، فالعدول إلى ما زال زيد أميراً لغرض الاستمرار. (قوله: لا أنه عينه) لك أن تقول: المراد أنه عينه في الحصول، وإن كان مغايراً له في المفهوم.

«وَإِذَا تَعَذَّرَ[١] البَدَلُ» من حيث حمله «عَلَى اللَّفْظِ» أي: على لفظ المستثنى منه «فَعَلَى المَوْضِعِ» أي:[٢] يحمل[٣] على موضع المستثنى منه لا[٤] على لفظه عملاً[٥] بالمختار[٦] على[٧] قدر الإمكان[٨] مثل: «مَا[٩] جَاءَنِي مِنْ[١٠] أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» فَزَيْدٌ بَدَلٌ مَرْفُوعٌ[١١] مَحْمُولٌ[١٢] عَلَى مَوْضِعِ[١٣]» (أَحَدٍ) لا مجرور محمول[١٤] على لفظه. «وَ» مِثْلُ: «لاَ أَحَدَ فِيهَا» أي: في الدار «إِلَّا عَمْرٌو» فعمرو مرفوع محمول على محل (أَحَد[١٥]) لا[١٦] على لفظه، «وَ» مثل: «مَا[١٧] زَيْدٌ إِلَّا[١٨] شَيْئاً شَيْءٌ لاَ[١٩] يُعْبَأُ بِهِ» أي: لا يعتد به. ف (شَيْءٌ) مرفوع محمول على محل (شَيْئاً) لا منصوب محمول على لفظه[٢٠]. وقوله[٢١]: (لاَ يُعْبَأُ بِهِ) ليس في كثير من النسخ[٢٢]، وعلى ما وقع في بعضها، فهو صفة لشيء[٢٣] المستثنى. قيل[٢٤]: إنَّما وصفه[٢٥] به[٢٦]، لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا[٢٧] يخفى أنَّه[٢٨] لو جعل المستثنى منه[٢٩] شيئاً أعمّ[٣٠] من[٣١] أن يزيد عليه صفة[٣٢] غير الشيئية أَوْ لا[٣٣]، وخص المستثنى[٣٤] بما[٣٥] لا يزيد عليه صفة[٣٦] غير[٣٧] الشيئية لكان[٣٨] أدق وألطف، وإنَّما تعذر، البدل على اللفظ في الصورة الأولى[٣٩] «لأنَّ[٤٠] مِنْ[٤١]» الاستغراقية

---

(١) أي: امتنع. (٢) قدر لتعلق على. (٣) مستثنى. (٤) يحمل. (٥) علة يحمل. (٦) وهو البدل. (٧) بناء. (٨) وهو الحمل على المحل. (٩) نافية. (١٠) استغراقية زائدة لتأكيد النفي في العموم. منا. (١١) لفظاً. صفة بدل. (١٢) صفة بعد صفة. (١٣) أي: محله. (١٤) صفة مجرور. (١٥) لأن محله رفع على الابتداء. (١٦) أي: لا يحمل. (١٧) نافية. (١٨) خبر ما. موجوداً. (١٩) صفة شيء. (٢٠) أي: لفظ شيئاً لأن الحمل على اللفظ متعذر. (٢١) مصنف. (٢٢) أي: النافية. (٢٣) أي: الثاني. (٢٤) في توجيهه. (٢٥) مصنف، أي: الشيء الثاني. (٢٦) أي: بقوله لا يعبأ به. (٢٧) حال. (٢٨) شأن. (٢٩) موجوداً. (٣٠) صفة شيئاً. (٣١) بمعنى إلى. (٣٢) نائب فاعل يزيد. (٣٣) أي: لا يزيد. (٣٤) أي: شيء الثاني. (٣٥) أي: بشيء. (٣٦) نائب لا يزيد. (٣٧) صفة صفة. (٣٨) جواب لو. (٣٩) ما جاءني من أحد إلا زيد. (٤٠) متعلق بتعذر. (٤١) لفظ مراد.

وَإِذَا تَعَذَّرَ البَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى المَوْضِعِ مِثْلُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَمْرٌو، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، لأَنَّ مِنْ

لكنه ضعيف؛ إذ يتوهم أنه بدل محمول على لفظه، وأضعف منه في النصب نصب لا إله إلا الله؛ لأن العامل فيه وهو خبر لا محذوف إما قبل الاستثناء وبعده، وكذا في لا فتى إلا علي. (**قوله: قيل: إنما وصفه به**) لو لم يوصف به لصح أيضاً لجواز أن يراد بالتنوين التحقير. (**قال: لأن من الاستغراقية**) إنما قيدها بها؛ لأن من قد تكون زائدة في الموجب عند الأخفش إذا لم تكن استغراقية. (**قوله: لأنها لتأكد النفي**) أي: نفي مجرورها سواء باشرته أولاً؛ نحو: ما جاءني من رجل وامرأة.

(**قوله: لو مثل الخ**) اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية، والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نفياً كان أو استفهاماً، وفي اسم لا التبرئة مفتوحاً كان أو مضموماً، وفي الخبر المنصوب بما الحجازية فلو زاد المصنف رحمه الله المثالين المذكورين لأجل استيفاء مواضع التعذر لكان أولى. (**قوله: وأضعف الخ**) يشعر بجواز النصب في الجملة لكن المشهور امتناعه لإيهامه البدل عن المحل الغريب لاسم لا التبرئة، وهو كفر وبينه وبين التوحيد تناقض، ولعل وجهه أن البدل مجموع إلا الله إلا أنه أعرب الجزء الأخير لعدم تحمل الجزء الأول للإعراب فلا ينسحب النفي عليه فلا كفر ولا تناقض.

وأما الغلو فإفراط وصف الشيء المستحيل وقوعه عقلاً وعادة كقوله:

وأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ
لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

والمبالغة ههنا من قبيل الغلو كما هو المستفاد من كلام الهندي فتدبر. (**قوله: إلا صفة العلم**) فإنه ليس له قابلية الاستعداد لها أصلاً وإلى هنا انتهى كلام الرضي، فقوله: وعلى هذين الخ من كلام الشارح الجامي قدس سره، وقوله: من معارفك جمع معروف يقال: هو من المعارف؛ أي: من المعروفين؛ يعني: ازآشنايان ترا. (**قوله: في غلو المجتمعين**) أي: كثرتهم وغلبتهم يقال: غلا في الأمر؛ أي: تجاوز فيه الحد وبابه سما (**مختار**). (**قال المصنف: وإذا تعذر البدل الخ**) أي: إذا امتنع البدل المختار فاللام للعهد الخارجي، وقوله: على اللفظ متعلق بحملاً المقدر كما هو المتبادر؛ أي: حال كون البدل محمولاً على إعرابه اللفظي أو التقديري فيحمل على المحل الخ، فقوله: من حيث الخ بيان لحاصل المعنى لا تقدير في العبارة، ثم اعلم أن ما تعذر فيه البدل من اللفظ منحصر في أربع صور: المجرور بمن الاستغراقية، واسم لا لنفي الجنس مفتوحاً أو منصوباً، والخبر المنصوب بما الحجازية، والمجرور بما المزيدة لتأكيد غير الموجب؛ نحو: ما زيد أو ليس زيد أو هل زيد بشيء، والتفصيل في الرضي، ولم يذكر المصنف هذه الأخيرة فلو ذكره لكان أشمل (قنالي). (**قوله: عملاً بالمختار**) وهو جعل المستثنى بدلاً، وقوله: على محل واحد؛ أي: على محله البعيد كما سيأتي،

«لاَ تُزَادُ[١]» اتفاقاً[٢]. «بَعْدَ الإِثْبَاتِ[٣]» أي: بعد ما[٤] صار الكلام مثبتاً لانتقاض[٥] النفي بـ (إِلَّا) لأنَّها[٦] لتأكيد النفي[٧]، ولا نفي بعد الانتقاض[٨]. فلو أبدل[٩] على اللفظ وقيل: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ، بالجر[١٠]، لكان[١١] في قوَّةِ قولنا: جَاءَنِي مِنْ زَيْدٍ، فلزم زيادة (مِنْ)[١٢] في الإثبات، وَ[١٣]ذلك غير جائز. وفي[١٤] الصورتين الأخيرتين[١٥]، لأنَّه[١٦] لو أبدل المستثنى على اللفظ[١٧]، وقيل: (لاَ أَحَدَ فِيْهَا[١٨] إِلَّا عَمْراً)، بالنصب، لأنَّ[١٩] فتحته شبيهة بالحركة[٢٠] الإعرابية، لأنَّها حصلت بكلمة (لاَ)[٢١]. فهي كالنصب[٢٢] الحاصل[٢٣] بالعامل. فلا[٢٤] بد

---

(١) خبر إن. (٢) أي: باتفاق النحاة. (٣) عند سيبويه مطلقاً. (٤) مصدرية. (٥) علة ما صار. (٦) علة لا تزاد. (٧) أي: نفي مجرورها. (٨) حتى يؤكد بمن الاستغراقية. (٩) أي: المستثنى. (١٠) كلا على لفظ أحد. (١١) جواب لو. بهذا القول. (١٢) لفظ. (١٣) أي: زيادة من في الإثبات. (١٤) عطف على قوله في الصورة الأولى. (١٥) الأول لا أحد فيها إلا عمرو، والثاني ما زيد شيئاً إلا شيء. (١٦) علة تعذر المفهوم. (١٧) أي: لفظ المستثنى. (١٨) أي: في الدار. (١٩) علة نصب. (٢٠) في حصولها بالعامل وكونها عارضة. (٢١) فتكون عارضة. (٢٢) أي: إذا كان الأمر كذلك. (٢٣) صفة النصب. (٢٤) جواب.

لاَ تُزَادُ[١] بَعْدَ الإِثْبَاتِ،
(١) اتفاقاً.

وهو الرفع على الابتداء فلا يحمل على لفظه ولا على محله القريب. (قال المصنف: لا يعبأ به) بصيغة المجهول من باب فتح وفائدة التوصيف به سيذكر، قوله: وعلى ما وقع الخ؛ أي: وعلى تقدير وقوعه، في بعض النسخ: فلفظة ما مصدرية، وفي قوله: استثناء الشيء لطافة لا تخفى. (قوله: ولا يخفى أنه الخ) الظاهر أنه اعتراض على ما يفهم من كلام القائل المذكور من أن قوله: لا يعبأ به قيد لازم في المثال لتصحيح الاستثناء، فحاصل الاعتراض أنه ليس مما يحتاج إليه في التصحيح لصحته بما ذكره أيضاً فافهم. (قوله: غير الشيئية) كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها، وقوله: أو لا؛ أي: أو لا يزيد عليه غير الشيئية فيكون المستثنى منه عاماً. (قوله: وخص المستثنى بما الخ) الباء داخل على المقصور عليه؛ أي: فيكون المعنى: (ما زيد شيئاً) أعم من أن يكون مجرد شيء أو مع أمر زائد عليه (إلا شيء) مجرد كما كان عند وجوده وخروجه في هذا العالم، فلا يعتد به لكونه ساذجاً (وجيه). (قوله: لكان أدق وألطف) أي: أكثر دقة ولطافة في اعتبار عدم الاعتداد به؛ وهو كونه رجلاً ساذجاً بخلاف ما إذا ضم إليه قوله: لا يعبأ به على ما في بعض النسخ، فإن عدم الاعتداد به باعتبار أنه ضم إليه أمر زائد يوجب عدم الاعتداد (وجيه). (قوله: لأن من الاستغراقية الخ) قيد بها؛ لأن الواقع في المثال استغراقية فلذلك زاد اتفاقاً؛ إذ خلاف الأخفش ليس فيها وهذا توجيه وجيه لكلام المصنف فما قيل: الأظهر أن المصنف جعل الاستدلال مبنياً على مذهب الجمهور فغير ظاهر (قنالي زاده). (قوله: لا تزاد اتفاقاً) أي حتى من الأخفش الذي يجوز زيادتها في الإيجاب؛ فإنه إنما جوزها في غير من الاستغراقية كما في: قد كان من مطر؛ وذلك لأن فائدة من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس؛ إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى: ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل رجلان فأكثر، فهي لتأكيد ما استفيد من النكرة من الاستغراق؛ وذلك لأن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك، فيما ذكرنا ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من الاستغراقية في الإثبات. (قوله: لانتقاض النفي بإلا لأنها الخ) فإنها وضعت لتفيد أن النفي شامل لجميع أفراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في: ما جاءني من رجل، أو كان تابعاً للمباشر بها؛ نحو: ما جاءني من رجل وامرأة، وهكذا يقال: في الباء المزيدة؛ فإنها لا تزاد بعد إلا لأنها وضعت لتأكيد نفي مضمون المجرور سواء كان مجرورها مباشراً بها؛ نحو: ما زيد بقائم؛ أي: قيامه غير ثابت قطعاً، أو تابعاً للمباشر بها؛ نحو: ما زيد بقائم أو قاعد، ولو قال الشارح بدل قوله: لتأكيد النفي لتأكيد عدم الإيجاب كما قاله الرضي لكان أولى؛ لتناوله صورة الاستفهام إلا أنه لما كان الاستفهام المزيد فيه لفظة من إنكازياً في معنى النفي أطلق النفي عليه، فقوله: لتأكيد النفي؛ أي: نفي مجرورها، وإن لم تباشره كما عرفته. (قوله: فلو أبدل على اللفظ) أي: فلو أبدل بعد انتقاض النفي وصيرورة الكلام مثبتاً حملاً على لفظ المستثنى منه لأدى ذلك إلى زيادة من الاستغراقية في الإثبات مع أنه غير جائز بالاتفاق. (قوله: لأنه لو أبدل الخ) أي وإنما تعذر البدل على اللفظ في المثالين الأخيرين في المتن أيضاً لأنه لو أبدل الخ فقوله: في الصورتين عطف على في الصورة الأولى. (قوله: لأن فتحته شبيهة الخ) علة للمقدر؛ أي: إنما قلنا بالنصب مع أن حركته[١] بنائية والمحمول على لفظه مبني؛ لأن الخ فهذه الجملة اعتراضية بين الشرط والجزاء؛ لدفع ما يقال: إنه إذا أبدل عمرو من لفظ أحد يجب أن يكون مفتوحاً مثله لا منصوباً مع أنك قيدت بالنصب، وحاصل الدفع: أن حركة أحد وإن كانت بنائية إلا أنها مشابهة بالحركة الإعرابية في العروض بسبب العامل فكانت كالنصب، فكما يحمل على

(١) أعني: كونه في الأصل حرفاً.

حينئذ[١] من تقدير (لاَ)[٢] حقيقة أو حكماً لتعمل[٣] فيه[٤] هذا العمل، وكذا[٥] في قوله[٦]: مَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْءٍ، لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ[٧] من تقدير «مَا»[٨] كذلك[٩]، لتعمل[١٠] فيه. «وَمَا وَلاَ، تُقَدَّرَانِ[١١]»لا حقيقة[١٢] إذا لم يكن البدل إلّا بتكرير العامل و لا حكماً[١٣]، إذا اكتفى بدخوله[١٤] على المبدل منه، واعتبر سراية حكمه[١٥] إليه، فإنَّه في قوة التقدير حال كونها «عَامِلَتَيْنِ» في المستثنى المحمول على البدل «بَعْدَهُ» أي: بعد الإثبات يعني: بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض[١٦] النفي

(١) أي: حين حمل على لفظ أحد. (٢) أي: لفظ لا في المستثنى المحمول على لفظ أحد. (٣) علة لا بد. (٤) أي: في البدل. (٥) أي: كالحال في لا. (٦) مصنف. (٧) أي: حين حمل على اللفظ. (٨) أي: لفظ ما في المستثنى. (٩) حقيقة أو حكماً. (١٠) أي: لفظ ما. (١١) صفة ما ولا أي: لا تعرضان. (١٢) الأول. (١٣) والثاني. (١٤) أي: العامل. (١٥) أي: العامل. (١٦) علة صار.

وَمَا[١] وَلَا[٢] لَا تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ[٣]،

(١) أي: الواقع في المثال الثالث.
(٢) الواقع في المثال الثاني.
(٣) أي: بعدما صار الكلام مثبتاً لا نتقاض النفي بإلّا.

(قال، لا تقدران) أي، لا تفرضان، وقوله، عاملتين تمييز أو حال أو مفعول ثان يتضمن معنى الجعل. **(قال، لأنهما عملتا للنفي)** يعني،

(قوله: أي: لا تفرضان) فسره بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقي والحكمي ولا يلزم استعمال المشترك في المعنيين أو الجمع بين الحقيقة والمجاز.

ذلك النصب يحمل على تلك الفتحة، وقوله: فلا بد الخ جواب لو؛ أي: فيلزم على تقدير نصب عمراً من تقدير لا بعد كلمة إلا لكون البدل في حكم تكرير العامل، وقوله: حقيقة؛ يعني: أن تقدير لفظة لا حقيقة على البدل كما هو مذهب البعض من أن تقدير لا حقيقةً في كون لا عاملاً في البدل شرط، وقوله: أو حكماً؛ أي: كما هو مذهب بعض آخر من أن تقدير لا حقيقةً على البدل غير شرط، بل اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه إليه بطريق الانسحاب. **(قوله: لتعمل فيه هذا العمل)** أي: لتعمل لفظة لا المقدرة هذا العمل في البدل أعني البناء إن حمل على لفظ أحد مع أنه لا يجوز؛ إذ المعرفة لا تبنى بعد لا أو النصب إن حمل على محله القريب، وذا غير جائز أيضاً؛ لأن لا لا تعمل في المعرفة كما سيجيء. **(قوله: من تقدير ما كذلك)** أي: من تقدير لفظة ما بعد أداة الاستثناء حقيقة أو حكماً لتعمل فيه على ما علمته، وفي قوله: حال كونهما عاملتين إشارة إلى أن عاملتين حال، وقال بعض: إنه إن جعل لفظ التقدير في المتن بمعنى الفرض فعاملتين مفعول ثان أو حال، وإن جعل بمعنى التقدير المصطلح فحال، وقد جوز أيضاً أن يكون تمييزاً أو مفعولاً به بأن يتضمن التقدير معنى الجعل، وهذا التخريج مبني على ما قاله الرضي: من أن الأفعال الناقصة غير محصورة، ثم إنه إنما أتى بقوله: عاملتين؛ إذ الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها إذا لم يكن عملها لمعناها الزائل، فتوهم كون عاملتين لغواً ليس بشيء (عصام). **(قوله: يعني بعدما صار الكلام مثبتاً الخ)** قيل: عندي شبهة؛ وهو أنه يلزم تقديرهما عاملتين بعده في صورة النصب على الاستثناء أيضاً، وهو وإن كان غير مختار إلا أنه لا شك في جوازه اللهم إلا أن يفرق بين العمل في البدل، وبين العمل في المستثنى المحض فليتأمل، وأيضاً في شرح العصام: إن عمل من ليس لأنها لتأكيد النفي، فليقدر عملها بعد الإثبات هذا. **(قوله: الذي بسببه شابهتا الخ)** هذا الشرح ليس بموجود في كثير من النسخ وهو الظاهر، ولعل في قوله: شابهتا بليس تغليب كلمة ما على لا وإلا فلا لنفي الجنس محمول في العمل على إن ومشابه له في الكون للمبالغة في النفي كما أنه للمبالغة في الإثبات.

بإلَّا «لأَنَّهُمَا»[1] أي: (مَا، وَلاَ) «عَمِلَتَا[2] لِلنَّفْيِ وَقَدْ[3] انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا». وحيث[4] تعذر في هاتين الصورتين البدل[5] على اللفظ[6] حمل[7] على المحل[8] ف (عَمْرٌو) مرفوع[9] على أنَّه محمول على محل[10] (أَحَدٍ) وهو الرفع[11] بالابتداء[12] و(شَيْءٌ) مرفوع على أنَّه محمول: على محل[13] (شَيْئاً) وهو الرفع[14] بالخبرية[15].

فإن قلت: لـ (أحد)[16] في هذا[17] المثال محلان من الإعراب، محل قريب[18]؛ هو نصبه بكلمة (لاَ)[19]، ومحل بعيد؛ وهو رفعه بالابتداء، فلم[20] اعتبروا[21] حمله[22] على محله[23] البعيد[24]، لا القريب[25]؟ قلت: لأنَّ[26] محله القريب[27] إنَّما لعمل (لاَ) فيه[28] بمعنى النفي، وقد انتقض بـ (إلَّا) بخلاف محلِّه[29] البعيد فإنَّه[30] لا دخل لعمل (لا) فيه «بخلاف (لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً)» مع أنَّه[31] انتقض النفي[32] فيه أيضاً[33] بـ (إلَّا) «لأَنَّهَا»[34] أي: ليس «عَمِلَتْ[35] لِلفِعْلِيَّةِ» لا[36] للنفي «فَلَا[37] أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ» في عملها «لِبَقَاءِ[38] الأَمْرِ العَامِلَةِ هِيَ» أي: (لَيْسَ) «لأَجْلِهِ[39]» أي: لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية. «وَمِنْ[40] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل أنَّ عمل (لَيْسَ) للفعلية[41] لا للنفي[42] وعمل (مَا[43]، وَلاَ) بالعكس[44]. «جَازَ (لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً)» بإعمال (لَيْسَ)[45] في (قَائِماً) وإن انتقض نفيها[46] بـ (إلَّا) لبقاء[47] فعليتها. «وَامْتَنَعَ[48] (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً[49])» بإعمال (مَا) في (قَائِماً) لأنَّ[50] عملها فيه[51] إنَّما هو للنفي، وقد[52] انتقض النفي بـ (إِلَّا) «وَ»[53] المستثنى «مَخْفُوضٌ» أي: مجرور «بَعْدَ غَيْرٍ وَسِوَى»

---

(١) اللام متعلق بلا تقدران. (٢) أي: ما ولا في اسمهما وخبرهما. (٣) حال من فاعل عملتا. (٤) معنى لما. (٥) فاعل تعذر. (٦) أي: لفظ المستثنى منه. (٧) جواب لما. (٨) أي: محل المستثنى منه. (٩) في المثال الأول. (١٠) أي: محل البعيد. (١١) قبل دخول لا. (١٢) لتخصصه بالعموم لوقوعه في حيز النفي. (١٣) أي: البعيد. (١٤) قبل دخول لا. (١٥) أي: بخبرية المبتدأ. (١٦) خبر مقدم، لفظ أحد. (١٧) والظرف صفة أحد. (١٨) صفة محل. (١٩) لنفي الجنس. (٢٠) استفهام. (٢١) النحاة. (٢٢) أي: بدل المستثنى. (٢٣) أي: لفظ أحد. (٢٤) صفة. (٢٥) أي: لم يعتبروا. (٢٦) علة لمقدر غير جائز. (٢٧) أحد. صفة. (٢٨) أي: في أحد. (٢٩) أحد. (٣٠) علة خلاف. شأن. (٣١) شأن. (٣٢) أي: في ليس. (٣٣) كالأول. (٣٤) علة بخلاف. (٣٥) خبر إن. (٣٦) أي: لا تعمل للنفي. (٣٧) موجود. (٣٨) متعلق بلا في لا أثر وعلة له لغاية معنى الانتفاء منه. (٣٩) علة للعاملة. (٤٠) استئناف أو اعتراض. (٤١) أي: ليس عملها. (٤٢) أي: بمعنى النفي. (٤٣) المشبهتين بـ ليس. (٤٤) أي: عملهما للنفي لا الفعلية. (٤٥) في اسمها وخبرها. (٤٦) أي: نفي كلمة ليس. (٤٧) علة جاز. (٤٨) عطف على جملة جاز. (٤٩) عند الجمهور خلافاً ليونس. (٥٠) علة امتنع. (٥١) أي: في الاسم والخبر. (٥٢) حال. (٥٣) عطف على ما قبلها لا على منصوب.

لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا بِخِلَافِ لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً لأَنَّهَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ فَلَا أَثَرَ فِيهَا لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ لِبَقَاءِ الأَمْرِ العَامِلَةِ هِيَ لأَجْلِهِ. وَمِنْ ثَمَّ جَازَ لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً، وَامْتَنَعَ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً، وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ غَيْرٍ وَسِوَى

(قال المصنف: وقد انتقض النفي) أي: والحال أنه قد بطل النفي الذي عَمِلا له، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل؟ (رضي) أي: ومن شرط عملهما عدم انتقاض النفي بإلا كما سيأتي، وقوله: وحيث تعذر؛ أي: ولأجل تعذر البدل حمل على المحل فحيث للتعليل متعلق بحمل المؤخر. (قال المصنف: بخلاف ليس زيد الخ) متعلق بالتمثيل لا بقوله: عملتا للنفي، وإلا لاكتفى بقوله: بخلاف ليس (عصام)، وقوله: إلا شيئاً منصوب على البدل من اللفظ فإنه جائز بالاتفاق، وقوله: للفعلية؛ أي: لأجل كونها على صورة الفعل ومتصرفاً ببعض تصرفاته، لا لأن فيها معنى الفعل. (قال المصنف: فلا أثر لنقض الخ) أي: لا تأثير لانتقاض معنى النفي في عمل ليس؛ إذ الفعلية لا تزول بإلا كما يزول النفي بها. (قال المصنف: لبقاء الأمر العاملة هي لأجله) وهو الفعلية، واعترض عليه بأن فعلية ليس ليست إلا للنفي؛ لأنه ليس لليس معنى غير النفي، فإذا بطل معناها بطل عملها، وأجيب: بأن ليس فعل ماض مشارك لغيرها في مطلق الفعل الذي هو القدر المشترك بين الأفعال والمقصود منها، ولا يلزم من إبطال النفي الذي هو الخاص انتفاء عملها من حيث إنه فعل؛ إذ لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام، وفيه أن مطلق

أنه علة حملهما على ليس وأن أو جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه تنتفي العلة. (قوله: فعمرو مرفوع على أنه) إلى آخره النواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر غيرتهما لكن يبقى تقدير عملهما إذا كان العامل حرفاً لضعفه، ثم إذا كان العامل حرفاً لا يغير المعنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة؛ نحو: إن زيداً قائم وعمرو وإن غير المعنى فلا

(قوله: يعني: أن الخ) أي: علة عملهما الحمل على ليس وأن علة الحمل كونهما بمعنى النفي فهو علة الحمل بالواسطة أو جزؤ العلة التامة. (قوله: إذا كان العامل حرفاً) بخلاف ما إذا كان فعلاً؛ نحو: علمت زيداً قائماً فإنه لا يبقى تقدير عملها.
(قوله: كما في ما نحن فيه) فإن الحمل على البدل

بكسر السين أو ضمها مع القصر، «وسَوَاء» بفتح السين وكسرها مع المد، لكونه مضافاً إليه.

«وَبَعْدَ حَاشَا[1] فِي الأَكْثَرِ» لكونها حرف[2] جر في أكثر[3] استعمالاتهم[4]. وأجاز بعضهم[5] النصب بها[6] على أنَّها فعل[7] متعد[8] فاعله مضمر، ومعناها تبرئة[9] المستثنى عما[10] نسب إلى المستثنى منه، نحو: (ضَرَبَ القَوْمُ عَمْراً حَاشَا زَيْداً) أي: بَرَّأَه الله[11] عن

(١) خبر لمبتدأ محذوف وهو في الأكثر. (٢) وإليه ذهب سيبويه. (٣) ظرف حرف جر. (٤) أي: النحاة. (٥) النحاة. (٦) متعلق بأجاز. (٧) خبر إن. (٨) فيكون المستثنى مفعول حاشا. (٩) أي: التنزيه. (١٠) أي: الفعل. (١١) فاعله براه أي: أبعده المد بالجر أو بالفتح.

وَسَوَاءَ وَبَعْدَ[1] حَاشَا فِي الأَكْثَرِ

(١) أعاد كلمة بعد ليخص قوله في الأكثر بحاشا.

يعتبر ذلك المقدر إلا إذا أضطر إليه كما نحن فيه. (قال: لنقض معنى النفي) أي: انتفاضه فهو مصدر مجهول. (قوله: وهو الفعلية)؛ وذلك لأن معنى ليس في الأصل ما كان بدليل لحوق علامات الأفعال عليه نحو: ليست ولست، ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وإن لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله؛ نحو: ما كان زيد إلا قائماً لبقاء معنى الكون بعد إلا. (قوله: مع كسر السين أو ضمها) قال الشيخ الرضي: كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان. (قوله: لكونها حرف جر) وإليه ذهب سيبويه، والدليل على حرفيتها قولهم: حاشاي من دون نون الوقاية، وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطرداً، ودخول ما عليها، ونصب الاسم بعدها شاذ عنده. (قوله: وأجاز بعضهم النصب) إلى آخره بدليل حاشيت زيداً أو أحاشيه قيل: ٢ يحتمل أن يكون بمعنى قلت: حاشاً؛ نحو: لا ليت؛ أي قلت: لا لا ولو ليت؛ أي قلت: لولا وعند المبرد: أنه تارة حرف وتارة فعل، وإذا وليته اللام تعين فعليته، قال الشيخ الرضي: الأولى أنه مع اللام اسم لمجيئه منوناً نحو: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ في بعض القراءات، وأنه مصدر بمعنى تنزيهاً لله فيجوز على هذا أن يرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدراً بمعنى تنزيهاً، وأما حذف التنوين في حاشا لك لاستكراههم التنوين في ما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة كما قال بعضهم: في سُبْحانَ مِنْ

من اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه أقل في نفسه يوهم البدل من اللفظ، فلا بد من الحمل على البدل من المحل. (قوله: وذلك الخ) فيه دفع ما يتوهم من أنه كيف بقي في ليس معنى الفعلية مع أنها تدل على معنى في غيرها؛ أعني: نفي النسبة التي فيما بعد كما ولا. (قوله: ما كان) أي: التامة بمعنى ما حصل وما ثبت فتدل على معنى في نفسها كسائر الأفعال التامة، وإفادتها لمعنى في غيرها عارضة كتجردها عن الزمان بخلاف ما فإنها موضوعة لنفي ما دخلته. (قوله: بدليل الخ) يعني: أن لحوق علامات الفعل دليل على فعليتها وكون معناها معنى في نفسها. (قوله: ثم سلبت الخ) دفع لما يتوهم من أن الفعل لا بد له من الدلالة على الزمان، وهي منتفية فيها فتكون حرفاً. (قوله: وإن لم يبق فيه معنى الكون) أي: التامة وصارت لنفي كون مضمون الجملة. (قوله: وهو) أي: ما كان ونفيه بالرفع فاعل ينتفي. (قوله: لبقاء الخ) لانتفاء النفي وبقاء العمل كليهما. (قوله: مشهورتان) وكسر

الفعلية إنما كان في ليس في ضمن الفعلية الخاصة القائمة به؛ أعني: النفي، ولما بطل هذا الخاص بطل العام، فالجواب: الصواب أن يقال: إن هذا نص في معنى الفعلية إلا أن صورتها نافية وهي كافية في العمل بخلاف ما ولا؛ فإنه ليس فيهما صورة الفعلية فافهم. (قوله: بإعمال ليس في قائماً) هذا على لغة أهل الحجاز، وأما قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع فمبني على لغة بني تميم، كما أن قوله: وامتنع ما زيد إلا قائماً كائن عند جمهور النحاة خلافاً ليونس حيث استدل بقوله:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنَاً بِأَهْلِهِ
وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

وأجيب: بتقدير المضاف في الأول؛ أي: يدور دوران منجنون، وبأن معذباً مصدر بوزن ممزقاً؛ أي: يعذبون تعذيباً. (قال المصنف: والمستثنى مخفوض) يشير إلى أنه جملة معطوفة على ما قبلها لا على قوله: منصوب لوقوع الفصل الكثير. (قوله: أي: مجرور بعد غير) واعلم أن المستثنى قد يحذف من إلا وغير بعد ليس فقط، كما يحذف ما أضيف إليه غير الكائنة بعد إلا تقول: جاءني زيد ليس إلا وليس غير بالضم تشبيهاً لها بالغايات حين حذف المضاف إليه كما يجئ في الظروف المبنية، وغير خبر ليس؛ أي: ليس الجائي غيره، واعلم أيضاً أن المستثنى بعد غير قد يكون متصلاً وقد لا، وأما ما وقع بعد بيد فمقطع لا غير، وما بعد سوى وسواء فمتصل فقط فليحفظ. (قوله: مع كسر السين) أي: في الأشهر كما كان الفتح في سواء أكثر واعلم أنهما ظرفان منصوبان أبداً؛ لأنهما في الأصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء، وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً، وقوله: وبعد حاشا أعاد كلمة بعد ليخص قوله: في الأكثر بحاشا. (قوله: في أكثر استعمالاتهم) على ما هو مذهب الأخفش ومن معه حيث قال: إنه تارة فعل وتارة حرف أو في مذهب أكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث أنكر فعلية حاشا إلا على سبيل الشذوذ كقوله عليه السلام: «أُسَامَةُ أحبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشا فاطمةَ» وكما في قول الأخطل:

رأيتُ النَّاسَ ما حَاشَا قُرَيْشاً
فإنَّا نَحنُ أفْضَلُهُم فَعَالاً

حكاه الأخفش وهو شاذ عند سيبويه. (قوله: وأجاز بعضهم

ضرب[1] عمرو. «وَإِعْرَابُ[2] (غَيْرِ) فِيْهِ» أي: في الاستثناء، دون الصفة، إذ هو حينئذ[3] يعرب بإعراب موصوفه[4] «كَإِعْرَابِ[5] الْمُسْتَثْنَى بِـ (إِلَّا) عَلَى التَّفْصِيْلِ» المذكور فيما سبق. فكأنَّه[6] لما انجر به المستثنى للإضافة[7] انتقل إعرابه إليه. «وَغَيْرُ»[8] أي: كلمة (غَيْرُ) في الأصل[9] «صِفَةٌ»[10] لدلالتها على ذات، مبهمة[11]، باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة[12]، كما تقول: (جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ[13]) واستعمالها[14]

---

(١) مضاف إلى مفعوله. (٢) مبتدأ. (٣) أي: حين وقع صفة. (٤) لاشتراط المطابقة فيه. (٥) والظرف خبر المبتدأ. (٦) شأن. (٧) أي: لإضافة غير إلى المستثنى. (٨) مبتدأ. (٩) أي: في أصل وضعها. (١٠) خبره. (١١) أي: موصوفة. (١٢) لما قبلها. (١٣) يعني مغاير له في الذات. (١٤) كلمة غير.

وَإِعْرَابُ غَيْرِ فِيْهِ كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا عَلَى التَّفْصِيْلِ[1]، وَغَيْرُ صِفَةٌ

(١) مبتدأ، وقوله: صفة خبره. د. ى.

النصب) أي: أجاز بعض النحاة كالفراء والمبرد النصب بحاشا كما في الدعاء المشهور الذي حكاه المازني: اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وأبا الإصبع بفتح الشيطان، وهذا أيضاً شاذ عند سيبويه كما قال الشاعر:

حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ
عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

قال اللاري: وعند المبرد أنه تارة حرف، وتارة فعل، واستدل على فعليته بتصريفه؛ نحو: حاشيت زيداً أحاشيه، كما قال النابغة:

ولا أَرَى أحداً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ
وما أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والكل شاذ عند سيبويه كما عرفته. **(قوله: عماً نسب إلى المستثنى منه)** أي: عن أمر سوء وقبيح لا مطلقاً كما يشعر به لفظ التبرئة بخلاف خلا وعدا، فيقال: أساء القوم حاشا زيداً، ولا يقال: أحسن الناس حاشا زيداً، قوله: أي برأه الله، فيه تنبيه على أن ضمير حاشا راجع إلى الله تعالى من غير سبق ذكره صراحةً؛ لتعينه وكونه مركوزاً في الأذهان كما في هو الخلاق الباقي. **(قال المصنف: وإعراب غير فيه)** أي: وإعراب لفظ غير المستعمل في الاستثناء مجازاً كإعراب المستثنى الخ، وإنما لم يصر مبنياً مع أنه بمعنى الحرف؛ أعني: إلا؛ لأن ذلك فيه عارض لا وضعي على أن الإضافة مانعة عن البناء، وفي قوله: المذكور فيما سبق إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي؛ أي: من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام، والإعراب على حسب العوامل في الناقص. **(قوله: لما انجر به)** انفعال من الجر؛ أي: لما صار مجروراً بلفظ غير للإضافة انتقل إعرابه إلى غير، فالإعراب في الحقيقة لما أضيف إلى غير لا له، ومن ثمة جاز العطف على محله، توضيحه: أن المستثنى بلفظة غير يستحق الإعراب الجاري في سائر المستثنيات، إلا أنه لما أضيف إليه غير لزم الجر فانتقل إعراب المستثنى إلى لفظ غير؛ لأنه اسم يتحمل الإعراب، فالإعراب فيه عارية ولذا جاز العطف على محل المستثنى المجرور بإضافة غير؛ نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو برفع عمرو عطفاً على محل زيد، ثم إن المفهوم من كلام الرضي: أن إلا إذا كانت صفة بمعنى غير كان مستحقاً

عَلقَمَةَ أن ترك تنوينه لا يدل على علميته؛ لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافاً. **(قوله: ومعناها تبرئة المستثنى)** إذا استعمل حاشا في الاستثناء أو في غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده عن سوء ذكر، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤون بتنزيه الله تعالى من السوء، ثم ينزهون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون آكد وأبلغ. **(قوله: انتقل إعرابه إليه)** فالإعراب حقيقة لما أضيف إليه ولهذا جاز العطف على محله؛ نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع؛ لأن المعنى ما جاءني إلا زيد، قيل: لما كان إعرابه بعينه إعراب المستثنى بإلا كان الأحسن أن يقول: وإعراب غير إعراب المستثنى بإلا بدون الكاف، وإنما لم يبين غير مع أنه بمعنى الحرف؛ لأن ذلك فيه عارض. **(قال: وغير صفة)** غير مبتدأ وما بعدها خبر أن له. **(قوله: باعتبار قيام معنى المغايرة لها)** سواء بحسب الذات أو بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي: إن استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز.

الأول مع المد وضمه مع القصر لغتان غير مشهورتين. **(قوله: مطرداً)** أي: في استعمالاتهم كما يطرد دخوله في خلا وعدا. **(قوله: ودخول ما عليه)** في ما حكاه الأخفش من قول الشاعر:

رأيتُ النَّاسَ ما حَاشَا قُرَيْشاً
فإنَّا نَحنُ أفْضَلُهُم فعَالاً

شاذ لا يستشهد به عند سيبويه لكنه وقع في لحديث: **(أسامة أحب إلي ما حاشى فاطمة)**. **(قوله: بدليل الخ)** فإن التصريف ولحوق الضمائر المرفوعة خاصة الفعل. **(قوله: يحتمل)** يجوز أن يكون مشتقاً من لفظ حاشى حرفاً أو اسماً. **(قوله: تارة حرف الخ)** بدليل مجيء الجر والنصب بعده. **(قوله: وإذا وليت اللام)** نحو: حاشى لزيد. **(قوله: في سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ)** في قول الأعشى:

أَقولُ لَمّا جاءَني فَخْرُه

على هذا الوجه[١] كثير[٢] في كلامهم[٣] لكنها[٤] «حُمِلَتْ[٥] عَلَى إِلَّا» واستعملت[٦] مثلها[٧] «فِي الاسْتِثْنَاءِ» على[٨] خلاف الأصل وذلك[٩] لاشتراك كل منهما[١٠] في مغايرة ما بعده لما قبله «كَمَا[١١] حُمِلَتْ (إِلَّا) عَلَيْهَا» أي: على كلمة (غَيْرٍ) في «الصِّفَةِ» لكن لا تحمل (إِلَّا)[١٢] عليها[١٣] في الصفة غالباً إِلَّا «إِذَا كَانَتْ» أي[١٤]: (إِلَّا) «تَابِعَةً[١٥] لِجَمْعٍ» أي: واقعة بعد[١٦] متعدد، فوجب أن يكون[١٧] موصوفها[١٨] مذكوراً[١٩] لا مقدراً، كما قد يكون مقدراً في (غَيْرٍ) مثل: (جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ) وبعد ما كان مذكوراً[٢٠] يكون متعدداً، ليوافق حالها[٢١] صفة[٢٢] حالها[٢٣] أداة الاستثناء، إذ لا بد لها[٢٤] في الاستثناء من مستثنى منه

(١) أي: على وجه الوصفية. (٢) خبره، وكثير الاستعمال تدل على الأصالة. (٣) عرب. (٤) إلا كلمة غير. (٥) كلمة غير. (٦) كلمة غير. (٧) كلمة لا. (٨) حال كون هذا الاستعمال واقعاً. (٩) أي: حمل غير على إلا. (١٠) إلا وغير. (١١) صفة مصدر محذوف أي: حملت كلمة غير حملاً مثل حمل إلا. (١٢) كلمة إلا. (١٣) كلمة غير. (١٤) خبر كانت. (١٥) أي: ما يدل على الجمعية. (١٦) المراد بالتابع والجمع ههنا اللغويين دون العرفي. (١٧) فاعل وجب. (١٨) أي: ما يوصف بإِلَّا. (١٩) خبر يكون. (٢٠) واشترط هذا الشرط ليتوافق حالها. (٢١) أي: حال إِلَّا. (٢٢) صفة من فاعل يوافق أو تمييز. (٢٣) أي: حال إِلَّا حال كونها أداة. (٢٤) أي: كلمة إِلَّا.

حُمِلَتْ عَلَى إِلَّا فِي الاسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ إِلَّا عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ

(قوله: وذلك لاشتراك كل منهما الخ) يعني: أنه استعير غير لمعنى إلا لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة، فإن غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو وصفاً، وإلا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة. (قوله: مذكوراً) إنما اشترط ذلك ليكون أظهر في كونها صفة.

(قوله: نحو: ما جاءني رجلان إلا زيد) قال الشيخ الرضي: لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل؛ لأن المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه.

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ (قوله: سواء ذكر) أي: في غيره أو فيه فلا يستثنى به إلا بهذا المعنى. (قوله: وربما أراد الخ) قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾. (قوله: أن لا يطهر) من التطهير. (قوله: عما يشينه) أي: يعيبه من الشين. (قوله: على محله) أي: محل ما أضيف إليه باعتبار الاستثناء. (قوله: كان الأحسن) إنما قال الأحسن: ليغاير إعرابه إعراب المستثنى باعتبار خصوصية المحل، وإن اتحدا لكن التغاير المذكور ولما لم يكن منظور للنحوي كان الأحسن ترك اعتباره. (قوله: لأن ذلك فيه عارض) والمعتبر في البناء تضمن معنى الحرف وضعاً ليفيد قوة المشابهة. (قوله: وما بعدها) أي: صفة وحملت على إلا. (قوله: بحسب الذات) نحو: مررت برجل غير زيداً، وبحسب الوصف؛ نحو: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك. (قوله: على مغايرة الخ) بالإثبات والنفي أو بعدم الدخول. (قوله: ليكون أظهر)؛ لأن الأصل في الصفة ذكر الموصوف.

للإعراب إلا أنه لما كان في الأصل حرفاً روعي أصله فخلى عن الإعراب وجعل ما يستحقه من الإعراب لولا هذا المانع[١] لما بعده عارية فيكون على هذا إلا نفسه صفةً، وعن أبي حيان: إن الوصف مجموع إلا مع ما بعده كما أن في قولك: دخلت على رجل في الدار صفة رجل مجموع الجار والمجرور، وفي قولك: مررت برجل لا قائم ولا قاعد الصفة مجموع الاسمين بواسطة الحروف، وقال أبو حيان: قول من قال: إنه يوصف بها تجوز؛ لأن الحرف لا يوصف ولا يوصف به لكنه مع ما بعده يؤدي معنى الوصف، وهو الحق الموافق لما اختاره ابن مالك، فما ذكره الرضي تكلف. (قوله: في الأصل صفة) أي: مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات؛ نحو: مررت برجل غير زيد أو بالصفة؛ نحو: خرجت بوجه غير الوجه الذي دخلت به، والأصل هو الأول والثاني مجاز (رضي). (قوله: لدلالتها على ذات مبهمة) لكونها بمعنى المغاير تقول: مررت برجل غير زيد أي: مغايرة، وقوله: فالأصل فيها أن تقع صفة لا أداة كإلاً، ولا يذهب عليك أن ليس المراد بها صفة نحوية؛ إذ ذاك ليس بلازم، بل تكون بكونها حالاً أو مبتدأ أو خبراً أيضاً. (قال المصنف: لكنها حملت على إلا) أي: بالنقل إلى معناه والاستعمال فيه مع قلة على خلاف الأصل، كما حملت إلا على غير في الصفة على خلاف الأصل أيضاً؛ وذلك لما بينهما من الاشتراك، وقوله: غالباً، سيأتي فائدة التقييد به. (قال المصنف: تابعة لجمع) أي: تالية لجمع مذكور دال على متعدد، وإلى هذا أشار بقوله: أي: واقعة بعد متعدد سواء كان جمعاً حقيقة وصيغة كرجال، أو تقديراً كالقوم والمثنى، وكتب أيضاً ما نصه لما كان الظاهر من التابع تابعاً نحوياً، ومن الجمع جمعاً اصطلاحياً، ولم يكونا مرادين فسر الشارح بقوله: أي واقعة الخ، وحاصله: أن المراد بالجمع المعنى اللغوي فيشمل المثنى ومثل رهط. (قوله: فوجب أن يكون موصوفها مذكوراً) أي: وجب كون موصوف إلا المحمولة على غير مذكوراً حملاً للكلام على ما يتبادر منه؛ لأن الأصل

(١) أي: التعذر في المحصور، وعدمه في غيره.

متعدد[١]، فلا تقول في الصفة[٢]: (جَاءَنِي رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٍ). والمتعدد أعمُّ من أن يكون جمعاً لفظاً كرجل، أو تقديراً، كـ(قَوْمٍ وَرَهْطٍ)، وأن[٣] يكون مثنى، فدخل فيه[٤] نحو: (مَا جَاءَنِي رَجُلَانِ إِلَّا زَيْدٌ[٥]) «مَنْكُورٍ[٦]» أي: منكر لا يعرف[٧] باللام، حيث[٨] يراد به[٩] العهد[١٠] أو الاستغراق، فيعلم التناول[١١] قطعاً[١٢] على تقدير الاستغراق[١٣]، وعلى تقدير أن يشار به[١٤] إلى جماعة يكون[١٥] (زَيْدٌ) منهم فلا[١٦] يتعذر الاستثناء المتصل[١٧]، أو عدم[١٨] التناول قطعاً[١٩] على تقدير أن يشار به[٢٠] إلى جماعة لم يكن[٢١] (زَيْدٌ) منهم فلا يتعذر المنقطع. «غَيْرِ مَحْصُورٍ» والمحصور: نوعان؛ إمَّا الجنس المستغرق[٢٢]، نحو: (مَا جَاءَنِي رَجلٌ[٢٣] أَوْ رِجَالٌ[٢٤]) وإمَّا بعض منه معلوم[٢٥] العدد، نحو: (لَهُ[٢٦] عَلَيَّ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ أَوْ عِشْرُونَ) وإنَّما[٢٧] اشترط أن يكون[٢٨] غير محصور، لأنَّه إن كان محصوراً على أحد الوجهين[٢٩] وجب دخول ما بعد (إلَّا) فيه[٣٠]، فلا يتعذر الاستثناء، نحو: (كُلُّ رَجُلٍ[٣١] إِلَّا زَيْداً جَاءَنِي) وَ[٣٢]: (لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ[٣٣] إِلَّا دِرْهَماً وَإِنَّمَا يُصَارُ[٣٤]

(١) صفة مستثنى منه. (٢) أي: في كلام الموجب. (٣) أعم. (٤) أي: في قوله لجمع. (٥) صفة رجلان. (٦) صفة لجمع. (٧) صفة منكر. (٨) علة لا يعرف. (٩) أي: المعرف باللام. (١٠) أي: الخارجي والذهني. (١١) أي: تناول المستثنى منه على المستثنى إذ يراد به العهد. (١٢) أي: يقينا. (١٣) يدخل المستثنى في المستثنى منه. (١٤) أي: باللام. (١٥) صفة. (١٦) وعلى كلا التقديرين. (١٧) فلا يحمل إلا على غير. (١٨) عطف على التناول. (١٩) مرتباً. (٢٠) أي: بالمعرف باللام. (٢١) صفة جماعة. (٢٢) بدخول اللام الاستغراقية أو لوقوع النكرة في سياق النفي. (٢٣) سواء مفرداً. (٢٤) أو جمعاً. (٢٥) صفة بعض. (٢٦) أي: لفلان. (٢٧) في حمل إلَّا على غير في الصفة. (٢٨) أي: المستثنى منه. (٢٩) الجنس المستغرق وبعض من الجنس معلوم العدد. (٣٠) أي: في المستثنى منه المحصور على أحد الوجهين. (٣٢) جنس مستغرق. (٣٢) أي: لفلان. (٣٣) وهو بعض معلوم العدد. (٣٤) أي: يذهب.

في الصفة ذكر موصوفها، وقيل: هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المصنف: تابع، فإن وقوع شيء بعد شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظاً، وإنما اشترط أن يكون مذكوراً؛ ليكون أظهر في كونها صفة بخلاف غير؛ فإنها لما كانت عريقة في الوصفية جاز تقدير موصوفها هذا، وتوضيحه على ما في اللاري: أن وجه المذكورية كون إلا فرعاً على غير في الصفة، فيجب إظهار الموصوف معها للدلالة على كونها صفة؛ ولأنها لما كانت غير أصل في الصفة لم يحسن حذف موصوفها؛ لئلا يتضاعف عليها الضعف، وعن ابن مالك أن شرط كون إلا للصفة صلاحية الاستثناء، تقول: عندي درهم إلاَّ دانق، فتجعله وصفاً؛ لأنه يصح الاستثناء، ولا يجوز عندي درهم إلا جيد على الصفة؛ لأنك لا تقول: عندي درهم إلا جيداً على الاستثناء، وأما غير فتصف بها سواء جاز الاستثناء أم لا تقول: عندي درهم غير جيد، قال أبو حيان: وهذا الفرق كالمجمع عليه عند النحويين. **(قوله: ليوافق حالها صفة)** أي: ليكون حال إلا حال كونها صفة موافقاً لحالها حال كونها أداة الاستثناء في كون ما قبلها متعدداً، فلا تقول: في الصفة الخ؛ أي: فلا يجوز لك أن تقول: في الصفة رجل إلا زيد كما لا يجوز ذلك في الاستثناء فافهم. **(قوله: أو تقديراً)** أراد به ما لم يكن له مفرد من لفظه ويستعمل في معنى الجمع كرهط ونفر وفريق وناس وأنام، وقوله: فيدخل فيه تفريع على التعميم؛ أي: في قوله: تابعة لجمع بالمعنى المذكور. **(قوله: ما جاءني رجلان إلا زيد)** فإنه لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل؛ لأن المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر السامع في حملها على الاستثناء (رضي). **(قوله: أي: منكر لا معرف باللام)** أي: مثلاً؛ إذ الموصول كالمعرف باللام كما في قوله عليه السلام: «الدُّنيا ملعونةٌ ملعونٌ ما فيها

مَنْكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ؛

(قوله: لأن المحكوم عليه الخ) هذا إنما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء، قال الرضي: فليس في مثله إلا الصفة؛ إذ الاستثناء المنقطع لا يكون داخلاً في ضابطة حمل إلا على الصفة، ولعله لأجل هذا فسر الرضي قوله: لجمع بكونه لفظاً أو معنى، ولم يجعله شاملاً للمثنى كما ذهب إليه الشارح رحمه الله، قال الشارح رحمه الله؛ أي: منكر لا يعرف باللام الخ ذكر المعرف باللام المراد به العهد الخارجي أو الاستغراق، وتعذر الاستثناء إن أريد به العهد أو الاستغراق يشير إلى ما ذكرناه من عموم التعليل المذكور، وذكر المعرف باللام في الرضي بطريق التمثيل، وإنما قيد العهد بالخارجي؛ لأن الذهني حكمه حكم النكرة كما نص عليه في الرضي.

(قوله: لا يوجب التعذر) كما في المثال الأول؛ إذ لا يعلم قطعاً دخول زيد في المائة ولا عدم دخوله فيها. **(قوله: لا يوجب عدم التعذر)** كما في المثال الثاني؛ لأن المراد جاءني جماعة من هذا الجنس والواحد والرجل والحمار ليس جماعة، فلا يدخل فيها فيصح الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المستثنى منه بلفظه أو بغير لفظه أو لا يكون من جنسه، وبما ذكرنا سقط ما قيل: لا فائدة في هذا الاستثناء؛ لأنه لا يعلم ما بقي بعد المستثنى إلا أن يراد برجال أقل مراتب الجمع، وحينئذ يكون جمعاً منكراً محصوراً معنى؛ لأنه إنما يدل على عدم صحة كونه استثناء متصلاً ووقع في نسخة بعض الناظرين المثال الثاني بكلمة ما النافية، وهو غلط وبني عليه الاعتراض بطول الكلام وأخل بالمرام.

عِنْدَ وُجُودِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ إِلَىَ[١] حَمْلِ (إِلَّا) على[٢] غير، «لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ» عند وجودها، فيضطر[٣] إلى حملها[٤] على (غَيْر). وإنَّما قلنا في صدر هذا الكلام: إن[٥] (إِلَّا) لا تحمل[٦] على الصفة غالباً فقيدناه[٧] بقولنا، (غَالِباً) لأنَّه[٨] قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو: (جَاءَنِي مِئَةُ رَجُلٍ إِلَّا[٩] زَيْدٌ) وقد لا يتعذر[١٠] في غير المحصور نحو:

(١) متعلق بـ يصار. (٢) متعلق بـ حملت. (٣) أي: السامع. (٤) أي: كلمة إلَّا. (٥) مقول قلنا. (٦) أي: كلمة لا. (٧) الفاء لتعقيب الرتبة. هذا القول مع أنَّه مطلقاً. (٨) علة قيدنا. (٩) بمعنى غير. (١٠) أي: الاستثناء بل يصح.

(قوله: وإنما قلنا الخ) هذه الزيادة لدفع شبهة؛ وهي أن مناط حمل إلا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرداً ولا منعكساً فوجب أن يقال: لجمع غير معلوم تناوله المستثنى وعدمه، وقد يتكلف بأن المراد بغير المحصور غير المعلوم؛ لئلا يلزم بينهما تخالف لتلازم بينهما غالباً.

لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ

إلاَّ ذِكرُ اللهِ وما والاهَا وعالِمٌ ومتعلمٌ»؛ فإنه لما لم يكن قرينة على الاستغراق أو العهد في كلمة ما، فلم يكن دخول ذكر الله وما عطف عليه في الموصول حمل إلا على الصفة ورفع ما بعدها. (قوله: حيث يراد به الخ) أي: يحتمل أن يراد به والحيثية للتعليل، وقوله: فيعلم التناول الخ تفريع على هذه الإرادة؛ أي: تناول ما قبل إلا لما بعدها. (قوله: فلا يتعذر الاستثناء المتصل) أي: فيحمل عليه إلا لا على الصفة، فإن الأصل في إلا هو الاستثناء، وقوله: فلا يتعذر المنقطع؛ أي: فيحمل عليه لا على الصفة أيضاً؛ إذ لا وجه للعدول عن الأصل فاختير كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيما قبلها حتى يضطر السامع إلى حملها على غير الاستثناء. (قال المصنف: غير محصور) يعني: غير دال على عدد معين ولا على الاستغراق، وقوله: والمحصور؛ أي: الجمع المحصور بمعنى الدال على التعدد نوعان؛ لأنه إما جنس مستغرق لجميع الأفراد بوقوعه في سياق النفي؛ نحو: ما جاءني رجل أو بمصاحبته بأداة العموم غير اللام؛ نحو: كل رجل إلا زيداً جاءني كما سيجيئ، وقوله: وأما بعض منه؛ أي: من الجنس لا الجنس المستغرق فالضمير راجع للمطلق المذكور في ضمن المقيد. (قوله: وجب دخول ما بعد إلا الخ) يعني: إن كان ما بعد إلا من جنس المحصور ومن لفظه؛ نحو: له عليّ عشرة دراهم إلا درهماً، فلا يرد أنه لم يجب الدخول في مثل: جاءني مائة رجل إلا زيد وسيأتي. (قوله: نحو: كل رجل إلا زيداً جاءني) واعلم أن خروج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة بقوله: غير محصور مبني على أن المراد بالجمع المتعدد كما فسره به أولاً، وإلا فلو أبقى على ظاهره لخرجا به. (قوله: وإنما يصار عند الخ)؛ إذ الحمل خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا ضرورة، ثم إن في صنيع الشارح إشارة إلى أن اللام في قوله: لتعذر متعلق بحملت وعلة له لا أنه متعلق بما يفهم من فحوى الكلام، فما قيل: الغرض من هذا تقدير متعلق لقوله: لتعذر الاستثناء ليس بشيء فاعرفه. (قال المصنف: لتعذر الاستثناء) أي: بكلا قسميه أو المتصل الذي هو الأصل فعلى الأول يجب الحمل على الصفة وعلى الثاني يجوز، والأول هو الظاهر فلذا قال الشارح: فيضطر إلى حملها على غير؛ أي: لتلك الضرورة، وفي الجزائري: إذ المتصل يلزم دخوله قطعاً والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعاً والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها لا بتناول المستثنى ولا بعدمه، فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء، وفي قول المصنف: رد على سيبويه حيث جوز الحمل بلا ضرورة تمسكا بقوله عليه السلام: «النَّاسُ كلُّهم هالكونَ إلاَّ العالِمُونَ»، وأجيب عنه: بأن التقدير الناس هالكون إن لا يكن العالمون (عصام). (قوله: وإنما قلنا في صدر الخ) فهذه الزيادة لدفع شبهة الفاضل الهندي حيث قال: في هذه الضابطة نظر طرداً وعكساً فليراجع إليه وإلى اللاري. (قوله: لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور) أي: يمتنع الاستثناء بكلا قسميه في الجمع المحصور أيضاً لعدم دخول المستثنى فيه بيقين، وفي الامتحان: إن التعذر قد يكون في الجمع المعرف باللام؛ نحو: ما جاءني الرجال إلا زيد إذا لم يكن قرينة العهد والاستغراق، فلا يعلم الدخول ولا عدمه قطعاً فيتعذر الاستثناء وفيه تفصيل فارجعه. (قوله: نحو: جاءني مائة رجل إلا زيد) أي: غير زيد؛ لأنه تعذر فيه الاستثناء بكلا قسميه المتصل والمنقطع، وقال الجزائري: وجه التعذر عدم اليقين بدخول زيد في المائة وبعدم دخوله فيها. (قوله: وقد لا يتعذر) أي: الاستثناء في غير المحصور، بل يصح إما على الاتصال أو الانقطاع، فالواحد المنكر وكذا الرجل في الأمثلة الآتية متحقق الدخول بيقين في الجمع المنكر الغير المحصور، فلا يتعذر المتصل كما أن حماراً غير متحقق الدخول فيه بيقين، فلا يتعذر المنقطع فتلخص من هذا أن التعذر هو مناط الحمل ومداره وجوداً وعدماً إلا أن ذلك[١] لما كان نادراً لم يلتفت إليه المصنف التفات اهتمام، وترك قيد غالباً تسامحاً في بيان قاعدة حمل إلا على الصفة، وإبراز الحكم في معرض الكلية لما تقرر أن للأكثر حكم الكل.

(١) فإنهم يعربون التثنية في الأحوال الثلاث بالألف.

(مَا جَاءَنِي رِجَالٌ إِلَّا وَاحِداً، أَوْ إِلَّا رَجُلاً[١] أَوْ إِلَّا حِمَاراً[٢]) ولكن لما كان ذلك[٣] نادراً لم يلتفت المصنف إليه[٤] في بيان هذه القاعدة نحو: «﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾[٥]»، أي: في السماء[٦] والأرض «﴿ءَالِهَةٌ﴾[٧]» جمع إله[٨]، ولا دلالة فيها على عدد محصور «﴿إِلَّا[٩] ٱللَّهُ﴾» أي: غيرُ الله «﴿لَفَسَدَتَا﴾[١٠]» أي: لخرجتا[١١] عن الانتظام. فـ (إِلَّا) في الآية صفة[١٢]، لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور[١٣] هي[١٤] (آلِهَةٌ[١٥]). ويتعذر الاستثناء، لعدم دخول (اللهِ) في (آلِهَةٍ) بيقين[١٦] فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء. وفي[١٧] الآية مانع[١٨] آخر[١٩] عن حمل (إِلَّا) على الاستثناء، وهو أنه[٢٠] لو حملت عليه[٢١] صار المعنى[٢٢]: لو كان

(١) في المتصل. (٢) في المنقطع. (٣) اسم كان. (٤) أي: إلى قوله غالباً. (٥) والظرف خبر مقدم وقيل كان. (٦) بمعنى ثبت وفيهما ظرف له. (٧) اسم المؤخر لكان. (٨) وهو الذي يعبد إليه، أي: المعبود. (٩) أو المجموع عطف بيان. (١٠) واللام جواب. (١١) تفسير باللازم أي: الأرض والسماء. (١٢) بمعنى غير. (١٣) الخبر. (١٤) فالتأنيث باعتبار. (١٥) لفظة. (١٦) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق والحصر. (١٧) والظرف خبر مقدم. (١٨) مبتدأ مؤخر. (١٩) غير الأول. (٢٠) شأن. (٢١) لكونه أصلاً فيه. (٢٢) الآية.

نَحْوَ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١]،

(١) أي: في السماء والأرض.

(قوله: نحو: جاءني رجال إلا واحداً) أي: منهم وقد عرفت مما سبق أن المثالين الأولين للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع. (قال المصنف: نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾ الخ) أي: نحو قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، والآلهة: جمع إله، وأصله آلهة بوزن أمثلة مأخوذ من أله بكسر اللام إذا تحير، أو بفتحها إذا عبد، أو من وله إذا اشتد شوقه، فعلى هذا أصله: ولاه بالكسر كأشاح أصله وشاح، وقوله: لفسدتا؛ أي: لكن التالي باطل وكذا المقدم، وقول الشارح: أي لخرجتا عن الانتظام إلا كمل المشاهد تفسير باللازم. (قوله: فإلا في الآية صفة) شروع في بيان تطبيق المثال للممثل له، والفاء للتعليل أو التفصيل. (قوله: ويتعذر الاستثناء الخ) قيل: فيه نظر؛ لأن قوله: آلهة، نكرة في سياق نفي الحكم فيفيد العموم؛ لأن لو لامتناع شيء لوجود غيره، فإذا أدخلت على المثبت صيره منفياً، وإذا أدخلته على المنفي صيره مثبتاً، فلما كان قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾ مثبتاً صار منفياً بدخول لو، فيكون في تقدير: ما كان فيهما آلهة إلا الله، فلولا الإخراج بالاستثناء للزم نفيه تعالى أيضاً فلم يتعذر الاستثناء، والجواب: ما قاله المصنف من أنه لا اعتبار بالنفي المستفاد من لو؛ لأنه معنوي بخلاف النفي في قلما، وأبي ومتصرفاته، وقوله: بيقين قيد للدخول؛ أي: لعدم الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء توضيحه: أن الاستثناء إخراج شيء عن شيء بحيث لو لم يكن الإخراج لوجب دخوله فيه، وإذا كان المستثنى منه جمعاً منكراً لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه؛ لأن ذلك الجمع كرجال مثلاً يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط لم يكن المستثنى من جملتها. (قوله: لعدم دخول الله في آلهة بيقين) فحصل الشك في الدخول وعدمه فتعذر الاستثناء بكلا قسميه، فوجب الحمل على الصفة لضرورة التعذر. (قوله: وفي الآية مانع آخر الخ) قال السيد عبد الله في شرح اللباب: وفي الآية مانع آخر معنوي من حمل إلا على الاستثناء وهو

(قوله: فإلا في الآية صفة) قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف؛ يعني: لم يجز البدل؛ لأنه لا يكون إلا في غير الموجب، قال المصنف: ولا يعتبر النفي المستفاد من لو؛ لأن النفي المعنوي ليس كاللفظي إلا في قلما وأقل وأبي ومتصرفاته، وصرح بذلك الشيخ الرضي، وأيضاً البدل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء.

(قوله: قال سيبويه الخ) لما كان تعذر الاستثناء غير كاف في حمل الأعلى الصفة ضم إليه تعذر البدل ليتم البيان. **(قوله: وأيضاً الخ)** فحينئذ يكون تعذر الاستثناء كافياً في المقصود؛ ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله. **(قوله: إلا حيث يجوز الاستثناء)** ولا يجوز ههنا؛ لأن الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر؛ ولأنه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على أنه استثناء متصل.

فيهما[١] آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا. وهذا لا يدل إلَّا على[٢] أنَّه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله، وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى، لجواز[٣] أن يكون حينئذ[٤] فيهما[٥] آلهة غير مستثنى الله عنها، بخلاف ما[٦] إذا كانت للصفة بمعنى[٧] (غَيْرٌ)، فإنَّه[٨] يدل على أنَّه[٩] ليس فيهما آلهة غير الله. وإذا لم يكن فيهما[١٠] آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد الآلهة، لأنَّ[١١] التعدد يستلزم[١٢] المغايرة[١٣]. «وَ[١٤]ضَعُفَ» حمل[١٥] (إلَّا) على (غير) «فِي غَيْرِهِ» أي: في غير جمع منكور غير محصور، لصحة[١٦] الاستثناء حينئذ[١٧]. ومذهب سيبويه: جواز وقوع (إلَّا) صفة مع صحة الاستثناء، قال يجوز في قولك: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا[١٨] زَيْدٌ[١٩]) أن يكون (إِلَّا زَيْدٌ) صفة. وعليه[٢٠] أكثر المتأخرين[٢١]

(١) في الأرض والسماء. (٢) مع أن الآية مسوق لإثباتها له. (٣) علة عدم الثبوت. (٤) حين كون معنى الآية هكذا. (٥) في الأرض والسماء. (٦) أي: معنى الذي. (٧) حال من الصفة. (٨) حمل غير بمعنى الصفة. (٩) شأن. (١٠) في الأرض والسماء. (١١) علة عدم التعدد. (١٢) خبر إن. (١٣) أي: المنازعة والمجادلة. (١٤) استئناف أو اعتراض. (١٥) إشارة إلى أن ضمير يرجع له مصدر عملت. (١٦) علة ضعف. (١٧) حين كون إلا في غير جمع منكور. (١٨) بمعنى غير. (١٩) صفة مع صحة الاستثناء عند سيبويه. (٢٠) أي: على قوله سيبويه. (٢١) لكونه إماماً.

وَضَعُفَ فِي[١] غَيْرِهِ.

(١) أي: في غير جمع منكور غير محصور.

(قوله: يجب أن لا يتعدد الآلهة) أي: يجب أن لا يكون إله إلا الله؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، والمغايرة مستلزمة للفساد، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما أن إثبات الملزوم مستلزم إثبات لوازمه كلها.

(قوله: أي: يجب أن لا يكون الخ) بمعنى أن الملزوم للفساد في الذكر إمكان وجود آلهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة؛ إذ لو فرض إله واحد غير الله تعالى يلزم الفساد أيضاً فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقاً، وإنما ذكر في الآية صيغة الجمع تشنيعاً بالكفار بأنهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك أصلاً.

أنها رد على المشركين الذي يقولون: إن مع الله إلهاً آخر، فقيل لهم: لو كان مع الله إله آخر لفسدت السموات والأرض، ولكن لم تفسدا بدليل المشاهدة، فلم يكن معه إله آخر، وهذا المعنى لا يتحقق إلا بجعل إلا صفة، ولو جعل استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا، فللخصم أن يقول: جاز أن يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف وصفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف؛ إذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزاءه، ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود؛ لأن انتفاء المجموع وهو الآلهة الموصوفة بصفة المغايرة إن كان بانتفاء الموصوف وحده فقد حصل المطلوب، وكذلك إن كان بانتفاء الوصف؛ إذ من انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد انتهى، فالمعنى على تقدير الوصف: ليس فيهما آلهة كل إله من الآلهة غير الله، فإذا لم يكن فيهما آلهة كذلك يجب أن لا يتعدد الآلهة أصلاً بأن لا يكون إله غير الله؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، وقد تقرر في محله أن كل اثنين غيران، فلما ثبت امتناع إله يغاير الله ثبت عدم تعدد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد ههنا فتمسك به. (قوله: وهذا لا يدل إلا على الخ) يعني: أن الاستثناء قيد للحكم المتعلق للمستثنى منه، فيكون الشرط كون الآلهة فيهما بقيد أن لا تكون معه تعالى، فيكون الفساد لازماً لكون الآلهة فيهما دونه تعالى، مع أن المراد بيان لزوم الفساد لكون الآلهة فيهما مطلقاً سواء كانت مع الله أو لا. (قوله: وبهذا لا يثبت وحدانيته الخ) أي: مع أن الآية مسوقة لإثباتها والرد على المشركين القائلين إن مع الله إلهاً آخر كما عرفته، وإنما ذكر في الآية بصيغة الجمع تشنيعاً للكفار بأنهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك أصلاً. (قوله: لجواز أن يكون الخ) هذا يستفاد من المفهوم المخالف للآية، وقوله: حينئذ؛ أي: حين إذ حمل إلا على الاستثناء وصار المعنى كما ذكر، وقوله: ليس فيهما آلهة غير الله؛ أي:

تمسكاً بقوله[1]:

وكــــلُّ أَخٍ مُـــفـــارِقُــــه[2] أَخُـــوهُ لَــعَــمــرُ أَبِـيــكَ إِلَّا الــفَــرْقَــدَانِ

(۱) شاعر. (۲) فاعل مفارقه.

مطلقاً لا معه تعالى ولا بدونه. (قوله: لأن التعدد يستلزم المغايرة)؛ إذ المتعدد غير الواحد؛ أي: والمغايرة تستلزم الفساد وليس فليس فالصانع المؤثر في السماء والأرض واحد لا شريك له. (قال المصنف: وضعف في غيره) أي: لم يفصح ذلك، فإن قيل: الحمل في المحصور فيصح مثل: جاءني مائة رجل إلا زيد، فإطلاق الضعف ضعيف، قلنا: المراد ضعف الحمل فيه مع صحة الاستثناء، لكن لما كان التعذر نادراً في المحصور كما مر لم يلتفت إليه، بل أطلق الضعف، نعم لو كان ضمير في غيره عائداً إلى التعذر لا يكون فيه شيء لكن الشارح لم يلتفت إليه، وأرجعه إلى جمع منكور للموافقة لما سبق من قوله: إذا كانت تابعة لجمع الخ، وقوله: أن لا يكون إلا زيد صفة؛ أي: مع صحة الاستثناء المتصل فيه للعلم بالدخول قطعاً. (قوله: تمسكاً بقوله) حال من ضمير الأكثر في عليه؛ أي: متمسكين به أو مفعول له لما يفهم من قوله: وعليه أكثر المتأخرين؛ أي: كانوا عليه لتمسكهم بقول الشاعر: وكل أخ الخ، والقائل هو أبو تمام الحماسي، وقيل: عمرو بن معدي كرب، وقيل: هو جاهلي منكر للبعث وفناء العالم، إلا أن يراد أنهما يفترقان ما دامت الدنيا باقية، والبيت من البحر الوافر من عروضه الأولى وضربه الأول المقطوف، وقبله:

وكـــلُّ قَـــرِيــنَـــةٍ قُـــرِنَـــتْ بِـــأُخْـــرَى
وإِنْ حَـــبَّـــتْ بِـــهَـــا سَـتَـفَـرَّقَـــانِ

أي: كل نفس قرينة إذا كانت مقارنة بأخرى ستفرقان بالموت، وإن أحبها حباً شديداً، وكل أخ يفارق أخاه في الدنيا غير الفرقدين؛ فإنهما لا يفارقان، وفي إعراب البيت وجوه للنحاة تركناها مخافة السآمة، واقتصرنا على ما هو عن الاعتراض بموضع من السلامة، وهو أن كل أخ: مبتدأ، ومفارقه: خبره، وأخوه: فاعل مفارقه المضاف إلى المفعول، وقوله: إلا الفرقدان صفة كل أخ؛ أي: غير الفرقدين، وإلا فالقياس: إلا الفرقدين فهو شاذ عند المحققين لعدم تعذر الاستثناء، ويجوز أن يكون هذا على لغة بلحارث[1] كما في قوله: قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا، وحينئذ فلا تمسك به، وأما جعل مفارقة صفة وإلا الفرقدان خبراً للتخلص عن هذا الفساد كما قيل، فلا يجوز لفساد المعنى، ثم إن الفرقدان: هما نجمان قريبان من القطب الشمالي لا يفارق أحدهما عن الآخر، يقال بالفارسية: دو برادران، وبالتركي: أبكي قرداشلر، وأما قوله: لعمر أبيك، فجملة معترضة بين الموصوف والصفة لإفادة التأكيد، فاللام للابتداء موطئة للقسم، وعمر بفتح العين هنا بمعنى البقاء والحياة، وفي التنزيل: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾، وهو مبتدأ ومقسم به وخبره محذوف وجوباً كما سبق؛ أي: قسمي، وجواب القسم أيضاً محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره لبقاء أبيك قسمي أن الأمر كذلك، ومن قبيل هذا[2] قوله عليه السلام: «النَّاسُ كلُّهم هالكونَ إلاَّ العالِمُونَ» وقد مر

(۱) أي: هذا البيت.
(۲) الذي كإعراب الموصوف.

فإن الفرقدان صفة لكل أخ، لا استثناء منه[١]، وإلّا[٢] لوجب أن يقال[٣]: إلّا الفرقدَيْنِ، بالنصب[٤]، وحمل المصنف ذلك[٥] على الشذوذ وقال[٦]: في البيت شذوذان آخران، أحدهما: وصف (كل) دون المضاف إليه[٧] والمشهور[٨] وصف المضاف إليه، إذ هو المقصود، و(كل) لإفادة الشمول فقط. وثانيهما: الفصل بالخبر[٩] بين الصفة والموصوف[١٠] وهو قليل. «وَإِعْرَابُ[١١] سِوَى وَسَوَاءِ النَّصْبُ[١٢] عَلَى الظَّرْفِيَّةِ» أي: بناء على ظرفيتهما لأنّك إذا قلت: جَاءَنِي القَوْمُ سِوى[١٣] أَوْ سَوَاء[١٤] زَيْدٍ) فكأنك قلت: (مَكَانَ زَيْدٍ) على[١٥] المذهب «الأَصَحِّ» وهو[١٦] مذهب سيبويه فهما[١٧] عنده لازما الظرفية. وعند الكوفيين: يجوز خروجهما[١٨] عن الظرفية[١٩]، والتصرف فيهما[٢٠] رفعاً[٢١]

---

(١) أي: من كل أخ. (٢) أي: وإن كان استثناء منه. (٣) شاعر. (٤) الكلام الموجب والنصب واجب. (٥) أي: ذلك البيت. (٦) مصنف. (٧) هو أخ. (٨) في الاستعمال. (٩) وهو مفارقه. (١٠) وهو كل. (١١) عطف على إعراب غير، مبتدأ. (١٢) خبره. (١٣) بالقصر. (١٤) بالمد. (١٥) والظرف خبر مبتدأ محذوف أي: هذا يعني النصب الكائن. (١٦) أي: الأصح. (١٧) أي: سوى وسواء. (١٨) أي: سوى وسواء. (١٩) أي: المفعول فيه. (٢٠) أي: سوى وسواء. (٢١) باقتضاء العوامل.

وَإِعْرَابُ سِوَى وَسَوَاءَ النَّصْبُ عَلَى[١] الظَّرْفِيةِ عَلَى الأَصَحِّ،

(١) أي: حل إلّا على غير يعني لم يفصح وبك لصحة الاستثناء.ج.

(قوله، أي بناء على ظرفيتهما) قال الشيخ الرضي ما حاصله: إن سوى في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكاناً قال الله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ أي: مستوياً، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكاناً فقط، ثم استعمل استعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل تقول: أنت لي مكان عمرو؛ أي: بدله؛ لأن البدل كائن مكان البدل منه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيداً لم يأتك ثم جرّد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الأصل بمعنى مكان مستو، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء، وظهر من هذا التحقيق؛ لأنه ظرف بحسب الأصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا إلى معناه الأصلي؛ إذ المعهود في إعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب، والكوفيون نظروا إلى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير.

فتذكر. (قوله: فإن الفرقدان صفة) أي: في الظاهر واللفظ، وإلا فالصفة في التحقيق والمعنى هي إلا لكونها بمعنى غير لكنها لما كانت حرفاً في الأصل والصورة أجرى إعرابها[١]فيما بعدها لعدم المانع فيه، وبما ذكر يندفع ما يقال: إن الفرقدان صفة كل أخ وهو نكرة، فلا يوجد المطابقة بينهما، وحاصل الاندفاع: أن وجوب المطابقة في النعت الحقيقي، والفرقدان ليس صفة في الحقيقة، بل من حيث اللفظ والمجاز فلا تغفل. (قوله: إلا الفرقدين بالنصب) أي: وجوباً؛ لأنه مستثنى من كلام موجب تام، وقوله: حمل المصنف ذلك؛ أي: ما في البيت من كونه صفة مع عدم التعذر على الشذوذ؛ أي: فلا يصلح للتمسك به. (قوله: الفصل بالخبر) وهو قوله: مفارقه أخوه بين الصفة؛ أعني: قوله: إلا الفرقدان وبين الموصوف، وهو قوله: كل أخ، وههنا نفائس في شرح العصام فلتطالع ثمه. (قال المصنف: النصب على الظرفية) أي: لا غير كما يفيده تعريف المسند ففيه رد على ما ذهب إليه الكوفية من التصرف فيهما كما سيذكره، وفي الهندي: أراد به أنه لم يجز وقوعهما فاعلاً ومفعولاً به ولا مجروراً، وقوله: بناء على ظرفيتهما؛ أي: بحسب الأصل وإن كانا للاستثناء في الحال وفي التفسير إشارة إلى أن على بنائية وإن اللام عوض عن المضاف إليه كما أن في لفظ البناء رمزاً إلى أن ظرفيتهما مجازية كذا حرر، وكتب عليه أيضاً ما نصه في هذا إشارة إلى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب؛ أي: أن معناه القوم جاؤني بدل زيد؛ أي: هو لم يجئ وإلى فائدة لفظية نبه عليها نجم الأئمة، وهي أن سوى في الأصل صفة ظرف مكان قال تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾؛ أي مستوياً ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكاناً فقط. (قوله: لازم

(١) أي: وعلى ما هو مسند هو إليه.

ونصباً وجراً كـ (غيْر[1]) متمسكين[2] بقول الشاعر[3]:

وَلَـمْ يَـبْـقَ سِـوى[4] الـعُـدْوَا   نِ دِنَّـاهُـمْ[5] كَـمَـا دَانُـوا[6]

وزعم الأخفش: أن سواء إذا أخرجوه[7] عن الظرفية أيضاً[8] نصبوه استنكاراً لرفعه

(١) أي: كلفظ غير. (٢) حال من فاعل يجوز. (٣) سليمان بن شيبان. حلبي. (٤) في محل الرفع فاعل يبق. (٥) جواب لما. (٦) أي: القوم. (٧) بأن جعلوا فاعلا أو مسندا. (٨) كاستعماله في المفعول فيه.

الظرفية) أي: لازم النصب على الظرفية باعتبار الأصل وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية فعنده يكونان منصوبين على الظرفية دائماً، وقوله: يجوز خروجهما؛ أي: نظراً إلى المعنى المراد لا الأصل؛ فإنهما بحسب المراد وفي حكم الغير وعبارة الرضي لخروجهما عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. (قوله: والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً) أما الرفع فكما في البيت المذكور في الشرح وكما في قوله:

وإذا تُـبَـاعُ كَـرِيـمَـةٌ أَوْ تُـشْـتَـرَى

فَـسِـوَاكَ بَـائِـعُـهَـا وأَنْـتَ الـمُـشْـتَـرِي

وأما النصب على غير الظرفية فكما في قوله:

وإن سِـوَاكَ مَـنْ يُـؤَمِّـلُـهُ يَـشْـقَـى

وقوله:

خَـلاَ الـلـهَ لا أَرْجُـو سِـوَاكَ وإنَّـمَـا

أعُـدُّ عِـيَـالِـي شُـعْـبَـةً مِـنْ عِـيَـالِـكَـا

فقوله: سواك مفعول به للا أرجو، وأما الجر فكما في قوله:

ومـا عَـدَلَـتْ عَـنْ أَهْـلِـهَـا لِـسَـوَائِـكَـا

وقوله:

ولا يَـنْـطِـقُ الـفَـحْـشَـاءَ مَـنْ كَـانَ مِـنْـهُـمُ

إذا جَـلَـسُـوا مِـنَّـا ولا مِـنْ سَـوَائِـنَـا

وفي الحديث: «دعوتُ ربِّي أن لا يُسلطَ على أمَّتي عدواً من سوى أنفُسِها»، ويقول البصريون: إن كل ما بلغ في أشعار البلغاء شاذ أو لأجل الضرورة. (قوله: متمسكين بقول الشاعر) وهو شهل بن شيبان بن ربيعة بن مازن من شعراء الجاهلية، والبيت من الحماسة وهو من الهزج قال هذه القصيدة في حرب البسوس المشهورة بالشآمة، وفي المثل: أشأم من بسوس، وتفصيل القصة في تاريخ أبي الفداء وشواهد ابن عقل وغيرهما، وقبل هذا:

صَـفَـحْـنَـا عَـنْ بَـنِـي ذُهْـلٍ

وقُـلْـنَـا: الـقَـوْمُ إخْـوَانُ

عَـسَـى الأَيَّـامُ أنْ يَـرْجِـعْـ

ـنَ قَـوْمَـاً كَـالَّـذي كَـانُـوا

فَـلَـمَّـا صَـرَّحَ الـشَّـرُّ

وأَمْـسَـى وَهْـوَ عُـرْيَـانُ

ولم يبق الخ فقوله: سوى فاعل لم يبق ولم يظهر الإعراب لوجود الألف، وقوله: صرح؛ أي: بان وانكشف، وعريان؛ أي: ظاهر، والعدوان: بالضم مصدر بمعنى الظلم، وتجاوز الحد فيه ودناهم؛ أي: جازيناهم؛ يعني: جازينا عدونا كما جزانا، ومنه قولهم: كما تدين تدان، قال الحلبي: والمعنى جازيناهم بالمذلة كما فعلوا كذلك لما في هذه القصيدة من قوله:

وفِـي الـشَّـرِّ نَـجَـاةٌ حِـيـ

ـنَ لا يُـنْـجِـيـكَ إحْـسَـانُ

والاستشهاد إن سوى خرج عن الظرفية ووقع مرفوعاً على الفاعلية وهو شاذ، فما قيل: تقديره لم يبق شيء سوى العدوان ضعيف انتهى. (قوله: وذهب الأخفش أن سواء) أي: بالمد حتى يتأتى النصب في آخره قاله الجزائري، وفيه أن قوله: نصبوه أعم من النصب التقديري فلا ضرورة للتقييد بالمد، وقوله: أيضاً؛ أي: كما نصبوه إذا لم يخرجوا نصبوه الخ، والمراد أنهم نصبوه على الحكاية عن حالة الظرفية في غالب الأوقات لا على الظرفية فاحترز المصنف بقوله: على الظرفية عن مذهب الأخفش أيضاً.

فيقولون[١] : (جَاءَنِي سَوَاءَكَ[٢]) و(فِي الدَّارِ سَوَاءَكَ[٣])، ومثل هذا[٤] في استنكار الرفع فيما[٥] غلب انتصابه[٦] على الظرفية قوله[٧] تعالى: ﴿لَقَد[٨] تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب. «خَبَرُ باب كَانَ وَأَخَوَاتِهَا» وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى. «هُوَ[٩] المُسْنَدُ[١٠] بَعْدَ دُخُولِهَا» أي: بعد دخول (كان) أو إحدى[١١] أخواتها. والمراد بِبَعدّية المسند لدخولها[١٢]: أن يكون إسناده إلى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أنَّ ذلك[١٣] إنَّما يتصور بعد تقرر[١٤] الاسم والخبر[١٥]. فالإسناد[١٦] الواقع[١٧] بين أجزاء الخبر[١٨] المقدم[١٩] على

---

(١) من ذهب إلى نقل الأخفش. (٢) وإنَّ فاعلاً لجاء. (٣) وإلى فاعلاً للظرف. (٤) خبر مقدم. (٥) أي: الظرف. (٦) أي: الظرف. (٧) مبتدأ مؤخر. (٨) بدل من القول. (٩) مبتدأ. (١٠) الذي أسند. (١١) إشارة إلى أن المضاف محذوف. (١٢) أي: لدخول كان أو إحدى أخواتها. (١٣) أي: البعدية. (١٤) أي: بعد وجود. (١٥) أي: بعد أن يكون الاسم اسماً لها والخبر خبراً لها. (١٦) جواب أول من النقض. (١٧) صفة الإسناد. (١٨) إذا كان جملة. (١٩) صفة بعد صفة.

خَبَرُ كَانَ باب وَأَخَوَاتِهَا هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا[١]

(١) أي: بعد دخول كاد وإحدى أخواتها.

(قوله: والمراد ببعيدة المسند الخ) أراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والأظهر في العبارة أن يقال: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعاً بعد دخولها. (قوله: فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر) لا يقال: وكذا الإسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على أنها تدخل الجملة الاسمية؛ لأنا نقول: ذلك الإسناد قد غير بدخولها.

(قوله: جاءني سواءك) بالنصب على الحكاية مع أنه فاعل كما في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة النصب. **(قال المصنف: خبر كان وأخواتها)** أي: من الملحقات، ومادة الكون وباقي ما يشتق منه إما داخلة تحت ما أريد بكان أو داخلة في أخواتها، والضمير في وستعرفها إلى الأخوات، والجملة استيناف مسوق في مقام الاعتذار عن عدم بيان المصنف الأخوات. **(قال المصنف: هو المسند بعد دخولها)** أي: المسند إلى شيء بالأصالة بعد دخولها على[١] هذا المسند وهو الخبر في الواقع، فلذا عبر عنه بالخبر فيما يأتي، وفي قوله: أو إحدى أخواتها إشارة إلى حذف المضاف في قوله: وأخواتها، وإلى أن الواو فيه بمعنى أو، وأن رجوع ضمير المفرد؛ أعني: هو باعتبار ظاهر الواو، وإلا فالظاهر ضمير التثنية على ما قيل، وإنما اعتبر حذف المضاف في جانب الحد؛ لأنه لا يصدق التعريف بدونه على شيء من أفراد المحدود؛ إذ لا منصوب دخل عليه الجميع فلا بد من اعتباره في جانب المحدود أيضاً؛ أي: خبر واحدة من كان وأخواتها؛ لأنه لا يصدق على مجموع أخبارها المسند بعد دخول كان وإحدى أخواتها، نعم لو لم يعتبر في كل من الجانبين وحمل الكلام على التوزيع لصح وتم، ولكنه غير ملايم لمقام التعريف، وإن المناسب حينئذ أخبار كان وأخواتها بصيغة الجمع، ثم إن المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرهما، وبقوله: بعد دخولها خرج الجميع. **(قوله: والمراد ببعدية المسند الخ)** إشارة إلى جواب اعتراض الرضي بأنه يدخل في الحد؛ نحو: قائم في قولك: كان زيد أبوه قائم، مع أنه ليس من أفراد المحدود، لكن أورد عليه بأن فيه أخذ الخبر في تعريف الخبر، وهو تعريف الشيء بنفسه فالأولى أن يقال: والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعاً بعد دخولها، والشارح إنما ذكر قوله: على اسمها وخبرها لبيان حاصل المعنى وبيان الواقع، لا لأن هذه العبارة مرادة بعينها فلا محذور[٢]. **(قوله: بعد دخولها على اسمها الخ)** قيل: فيه بحث؛ لأن تقرر الاسم والخبر إنما

(١) من الدور وغيره.
(٢) أي: خبر كان.

تقرره لا يكون[1] بعد دخولها بل يكون قبله، فلا[2] ينتقض التعريف بمثل: (كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ أَبُوهُ) ولا بمثل: (كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) بأنْ يقال: يصدق[3] على (يَضْرِبُ[4]، وَقَائِمٌ) في هذين[5] المثالين المعرّف[6] و[7]ليسا من أفراد المعرّف. ويمكن[8] أن يقال في جواب هذا النقض[9]: إنّ المراد[10] بدخولها ورودها[11] للعمل فيما[12] وردت[13] عليه، كما سبقت الإشارة[14] إليه في خبر إنَّ وأخواتها «مِثْلُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِماً) وَأَمْرُهُ[15]» أي: وأمر خبر كان وأخواتها، كأمر[16] خبر المبتدأ، في أقسامه[17] وأحكامه وشرائطه، على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر. «وَ» لكنَّه «يَتَقَدَّمُ[18]» على اسمها[19] حال كونه[20]«مَعْرِفَةً[21]» حقيقة[22] أو حكماً، كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها[23] وخبرها في[24] الإعراب، فلا يلتبس أحدهما[25] بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظياً[26]، نحو: (كَانَ المُنْطَلِقَ زَيْدٌ)

(١) والجملة خبر المبتدأ. (٢) إذا كان الأمر كذلك. (٣) وهو خبر كان. (٤) الفعل الذي هو يضرب. (٥) والظرف صفة يضرب وقائم. (٦) فاعل يصدق. (٧) حال. (٨) جواب ثان. (٩) الذي أورده الرضي. (١٠) مفعول يتمكن. (١١) خبر إن. (١٢) أي: موضع. (١٣) أي: كان وأخواتها. (١٤) فاعل سبقت. (١٥) أي: حكمه وشأنه. (١٦) أي: كحكم. (١٧) إشارة إلى وجه الشبه. (١٨) خبر كان. (١٩) كان. (٢٠) خبر كان. (٢١) حال من يتقدم. (٢٢) مثل كان المنطلق زيد. (٢٣) كان. (٢٤) ظرف الاختلاف. (٢٥) من الاسم والخبر. (٢٦) خبر كان.

يكون بعد إسناد الخبر إلى الاسم، فلو كان الإسناد بعد الدخول والدخول بعد التقرر الذي هو بعد الإسناد كان الشيء متأخراً عن نفسه، وأجيب: بأن المراد بالاسم والخبر ما سيصير اسماً وخبراً ففي العبارة مجاز مرسل مثل: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾. (قوله: لا يكون بعد دخولها) أي: على اسمها وخبرها، والجملة خبر لقوله: فالإسناد، وقوله: المقدم صفة ثانية له، واعترض بأن الإسناد الواقع بين الاسم والخبر أيضاً مقدم على الدخول ضرورة أنها من دواخل المبتدأ والخبر، والجواب: أن الإسناد الأول قد تغير فهذا إسناد جديد، وفيه بحث؛ لأن التغير ممنوع خصوصاً في كان الزائدة، ويمكن أن يقال: دخولها على المبتدأ والخبر أمر فرضي اعتباري، والمراد أنها داخلة على شيء لولا دخولها كان مبتدأ وخبراً لا أنه كان مبتدأ وخبراً في الحقيقة، ثم دخلت وهو ظاهر، وقال قنالي زاده: والحق أن المقام لا يخلو عن شبهة إشارة إلى هذا السؤال والجواب والله أعلم بالصواب. (قوله: فلا ينتقض التعريف) أي: منعاً بمثل يضرب في هذا التركيب، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد المسند إلى أسمائها فيلزم استدراك قوله: بعد دخولها كما سبق نظيره. (قوله: ورودها للعمل فيما الخ) أي: لأجل العمل في اسم وخبر وردت عليهما، ولا شك أن دخول كان وروده للعمل إنما هو على مجموع يضرب أبوه، وأبوه قائم دون يضرب وقائم فقط. (قال المصنف: وأمره) أي: حكمه (عصام)، وفي الهندي: أي: شأنه كأمر خبر المبتدأ؛ أي: فيما يجوز له وما يجب (رضي)، وقال العصام: أي فيما مضى من الأحكام فنقض هذا الحكم بمخالفة خبر المبتدأ فيما لم يذكر غير متجه كامتناع أن يكون خبره[1] ماضياً وامتناع أن يكون خبر يكون مضارعاً، وكصحة نكارة اسمه مع تعريف خبره، وقوله: ولكنه يتقدم؛ أي: يجوز

(١) أي: الدجال.

مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً. وَأَمْرُهُ[1] كَأَمْرِ خَبَرِ المُبْتَدَإِ[2] وَيَتَقَدَّمُ[3] مَعْرِفَةً

(١) قال الفاضل العصام أي: حكمه انتهى. أي: أمر خبر كان وأخواتها.
(٢) في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق.ج.
(٣) أي: ولكنه يتقدم.آه.

(**قال: كامر خبر المبتدأ في أقسامه**) قال الشيخ الرضي ما حاصله: إن خبره قد يختص ببعض الأحكام منها: أن خبر كان لا يكون ماضياً عند ابن درستويه، وأما عند الجمهور فيقبح أن يكون ماضياً إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة، وكذا قالوا: في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات، وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول: وأخواته، والأولى ما ذهب إليه ابن مالك من تجويز وقوع خبرها ماضياً بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ﴾، ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضياً من ما زال ولا زال ومرادفاتهما، أما صار: فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمان الماضي إلى حالة مستمرة وإن جاز مع القرينة أن لا يستمر الحال المنتقل إليها، وأما ما زال وأخواتها؛

(**قوله: لا يكون ماضياً**) لدلالتها على الماضي فيقع المضي في خبره لغواً. (**قوله: فيقبح**) أي: لا يحكمون بمطلق المنع. (**قوله: إلا مع قد**) ليفيد التقريب الذي لم يستفد من مجرد كان. (**قوله: وكذا قالوا الخ**) ولكن ينبغي أن يكون القبح فيها أقل من قبح كان لعدم تمحضها للمضي. (**قوله: وكذا ينبغي**) إنما قال ذلك لعدم التصريح به منهم. (**قوله: تجويز وقوع الخ**) إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي. (**قوله: ومنع ابن مالك الخ**) وأجاز الأندلسي وقوع أخبار جميعها ماضية. (**قوله: للاستمرار**) أي: لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي إلا أن تمنع قرينة. (**قوله: لأنه يضارع اسم الفاعل**) فلمضارعته له لفظاً ومعنى استعمل غير مقيد بزمان يستعمل فيه. (**قوله: تقلب الخ**) أي: في الأغلب فلذا تقول: إجلس ما دام زيد جالساً وقد يجيء المعنى؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ﴾.

أو: (كَانَ هَذَا زَيْدٌ) بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة[1] للبس[2]. وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم (كَانَ) وخبرها[3] جميعاً ولا قرينة[4] هناك لا يجوز[5] تقديم الخبر نحو: (كَانَ الفَتَى[6] هَذَا[7]). «وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ[8]» أي: عامل خبر كان، وهو (كَانَ[9]) لا خبر كان و[10]أخواتها لأنّه[11] لا يحذف من هذه الأفعال[12] إلَّا[13] (كَانَ)، وإنَّما اختصت[14] بهذا الحذف... لكثرة[15] استعمالها، «فِي مِثْلِ: (النَّاسُ[16] مَجْزِيُّونَ[17] بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ

(١) إما بالراء أو بالدال. (٢) إذا لم يوجد وجب تقديم المبتدأ. (٣) كان. (٤) تدل على أحداهما اسم والآخر خبر. (٥) بل يجب تقديم الاسم. (٦) اسم كان. (٧) وخبره. (٨) جوازاً. (٩) أي: لفظ كان. (١٠) بمعنى مع. (١١) علة النفي. (١٢) الناقصة. (١٣) حذف. (١٤) من بين الأفعال الناقصة. (١٥) علة اختصت. (١٦) جمع إنسان. (١٧) اسم مفعول من الجزاء.

وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ فِي نَحْوِ: النَّاسُ[1] مَجزِيُّونَ[2] بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ

(١) مبتدأ واللام للجنس أو للاستغراق. ج.
(٢) خبر المبتدأ.

فلأنها موضوعة للاستمرار، وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فإنه يضارع اسم الفاعل، وأما ما دام فلأن ما المفيدة للمدة تقلب الماضي إلى معنى الاستقبال غالباً، وأما ليس فهي للنفي مطلقاً كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للإطلاق هو الجامد والصفة والمضارع.

(قوله، وكذلك إذا انتفى الإعراب) أما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ أن تلك خبر فلعل ذلك مبني على أن الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى. (قوله، وهو كان) يعني: أن إطلاقه ليس بجيد. (قال، في مثل الناس) قال الشيخ الرضي: يحذف كان مع اسمها بعد لو وأن إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر، نحو: ((اطلبوا العلم ولو بالصين))؛ أي: ولو كان العلم بالصين، وبعد لدن وأخواتها، نحو: رأيتك لدن قائماً، أي: لدن كنت قائماً.

(قوله: فلعل ذلك مبني الخ) فالقرينة المعنوية موجودة. (قوله: تقدير معه) أي: في يده أو في صحبته كما في قولهم: المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خَنْجَراً؛ أي: إن كان في يده أو صحبته، والحاصل أنه يمكن تقدير الجار والمجرور أو الظرف خبر لكان المحذوف.

تقدم خبرها على اسمها، وفيه إشارة إلى أن قوله: ويتقدم استثناء بحسب المعنى مما قبله فكأنه قال: وأمره كأمره في جميع الأحكام إلا في هذا، وقوله: في الإعراب فيكون الاختلاف في الإعراب قرينة مميزة ههنا بلا حاجة إلى قرينة أخرى، فيجوز تقديم الخبر المذكور على الاسم؛ لعدم اللبس المانع عنه. (قوله: وذلك إذا كان الخ) أي: جواز التقدم إذا كان الإعراب فيهما الخ، أو كان هناك قرينة تعين الخبر بقرينة قوله: وكذلك إذا انتفى الخ، وإلا فلا يجوز تقديم خبر كان حينئذ أيضاً، وفي كلام الشارح هذا إشارة إلى إن إطلاق المصنف ليس على ما ينبغي. (قوله: بخلاف المبتدأ أو الخبر الخ) فإنهما إذا كانا معرفتين أو متساويين لا يجوز التقديم، بل يجب تقدم المبتدأ لمكان الالتباس، قوله: بل لا بد من قرينة؛ أي: لا بد في جواز التقديم من قرينة أخرى غير الإعراب رافعة للالتباس مثل: أبو حنيفة أبو يوسف؛ فإن المقصود تشبيه الثاني بالأول لا العكس. (قوله: وكذلك إذا انتفى الخ) أي: كما لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عند انتفاء الإعراب اللفظي والقرينة لا يجوز تقديم خبر كان على اسمه عند انتفاءهما مثل: كان الفتى موسى. (قال المصنف: وقد يحذف عامله) أي: جوازاً بقرينة المقابلة بقوله: ويجب الحذف. (قوله: أي: عامل خبر كان) قيل: إرجاع الضمير إلى مجرد خبر كان، والسابق خبر كان وأخواتها مع سبق ضمائر يرجع كل منها إلى خبر كان وأخواتها بعيد، ولك أن تجعل الضمير إلى خبر كان وأخواتها، وتجعل قوله: الناس مجزيون قيداً له يخصصه بكان انتهى، وفيه أن قوله: في مثل الناس مجزيون الخ لا يخصصه، بل يدل على التعميم بأنه يجوز بتقدير أن صار خيراً فجزاؤهم يصير خيراً هذا وفيه شيء. (قوله: وهو كان) أي: العامل وهو لفظة كان، قال في الألفية:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَر
وَبَعْدَ أَنْ وَلَو كَثِيراً ذَا اشْتَهَر

ومنه قول نعمان بن المنذر:

قَدْ قيلَ ما قِيلَ إِنْ صِدقاً وإِنْ كَذِباً
فَما اعتِذارُكَ من قَولٍ إذا قيلا؟!

وفي الحديث: «أَوْلِمْ ولو بشاة، وتَصدَّقْ ولو بِشِقِّ تمرة».

وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»). «وَيَجُوزُ[1] فِي مِثْلِهَا» أي: في مثل هذه الصورة، وهي أن يجئ بعد (إِنْ) اسم ثم فاء بعده اسم «أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[2]» نصب الأول ورفع الثاني وهو[3] أقواها نحو: (إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ) أي: إن كان عمله[4] خيراً فجزاؤه خير. ونصبهما[5]، نحو: (إِنْ خَيْراً فَخَيْراً) على معنى: إِنْ كان عملُهُ[6] خيراً، فكان جزاؤه خيراً، ورفعهما[7] نحو: (إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ) أي: إن كان[8] في عمله خير فجزاؤه خير. وعكْس الأول، نحو: (إِنْ خَيْرٌ فَخَيْراً) أي: إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً، وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته، «وَيَجِبُ الحَذْفُ» أي: حذف عامله، يعني: (كَانَ[9]) «فِي مِثْلِ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ،

(١) جملة استئناف أو اعتراض. (٢) بحسب القسمة الفعلية. من الإعراب كما نص عليه سيبويه. (٣) نصب الأول ورفع الثاني. (٤) ناشئ. (٥) أي: الأول والثاني. (٦) ناشئ. (٧) أي: الأول والثاني. (٨) تام بمعنى وجد. (٩) أي: لفظ كان.

وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ؛ وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[1]. وَيَجِبُ الحَذْفُ فِي مِثْلِ[2] أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ،

(١) أي: حذف عامل كان فإن قيل: لم وضع الظاهر موضع الضمير في قوله: ويجب الحذف. قلت: لئلا يتبادر أن يجب عديل يجوز.
(٢) أي: مما بعد إن معوضاً عنها أي: كان كلمة ما الزائدة عوضاً عن كان.

(قوله: لأنه لا يحذف من الخ) يعني: أن الحذف مخصوص بكان من بين الأفعال الناقصة فالأوضح الأخصر في التعبير، وقد يحذف كان بدل قوله: وقد يحذف عامله حتى يكون نصاً في عدم شمول الحذف للأخوات، قوله: لكثرة استعمالها ومن ثمه حذف النون من كان دون صان في بعض تصرفاته كما في نحو: لم يك ولم نك، وقرئ في الشاذة «لم يك الذين كفروا بخلاف» ما إذا لاقى النون ضميراً متصلاً حيث لا يحذف كما في قوله عليه السلام لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: «إن يَكُنْه[1] فَلَنْ تُسلطَ عليه، وإنْ لا يَكُنهُ فلا خيرَ في قَتلِهِ». (قال المصنف: في مثل الناس مجزيون الخ) أي: في كونه بعد أن أو لو معلوم الاسم إما بظهور مرجع اسمه أو بذكره كأن عملهم خيراً سواء وقع بعده فاء ثم اسم أو لا، فهذا المثل أعم من المثل الثاني فإن المراد به على ما فسره الشارح أن يجئ بعد أن اسم ثم فاء بعده اسم، فلذا أورد المصنف المظهر موضع المضمر، ولم يقل[2]: ويجوز فيه بإرجاع الضمير إلى المثل. (قوله: أي: في مثل هذه الصورة) يشير إلى أن الضمير راجع إلى التركيب السابق بتأويله بالصورة، ومن الأمثلة قولهم: المرأ مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف وإأن خنجراً فخنجر، وقوله: وهو أقواها؛ أي: لقلة الحذف فيه مع جزالة المعنى، قوله: أي: إن كان عمله الظاهر أن يقول: عملهم على موافقة إعمالهم بل الأولى إعمالهم. (قوله: فجزاؤه خير الخ) فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط عليهما؛ لأنه لا يليه إلا الفعل، وحذف المبتدأ أيضاً لدلالة الفاء الجوابية عليه لاقتضائها جملة، والحاصل: تقدير الجزاء إشارة إلى أن المبتدأ محذوف في جانب الجزاء ودخول الفاء على لفظ الجزاء وارد في قوله تعالى: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ فافهم. (قوله: وعكس الأول) أعني: رفع الأول ونصب الثاني، وهذا الرابع أقبح الوجوه؛ لكونه عكس الذي هو أحسنها لقلة الحذف فيه وكون الاسمية بعد الفاء أكثر وقوعاً من الفعلية، والمتوسطان متوسطان لمخالفتهما الأول في موضع واحد، وإنما وضع الظاهر موضع الضمير في قوله: ويجب الحذف؛

(١) أي: إشارة إلى أن المراد بالمثل الثاني غير الأول.
(٢) سر طلان.

(قوله: وهي أن يجيء بعد اسم) وجاز تقدير معه أو في عمله ونحو: ذلك مع كان المحذوفة، وإذا لم يجز تعين النصب؛ نحو: أسير كما تسير إن راكباً فراكب وإن راجلاً فراجل؛ أي: إن كنت راكباً فأنا راكب، وأن كنت راجلاً فإنا راجل. (قال: أربعة أوجه) قال الشيخ الرضي: ربما جر ما بعد إن وأن لا مع ما بعد فإنهما إن صح رجوع ضمير كان المقدر إلى مصدر ما عدى بحرف جر؛ نحو: المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف؛ أي: إن كان قتله بسيف فقتله أيضاً بسيف، وحكي عن يونس: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح؛ أي: أن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح. (قوله: ونصبهما) يجوز في الثاني تقدير فعل لائق؛ نحو: فيجزى خيراً. (قوله: ورفعهما) قال الشيخ الرضي: في رفع الأول

(قوله: ربما جراه) بحذف حرف الجر لدلالة السابق عليه. (قوله: مع ما بعد فإنهما) متعلق بجر. (قوله: وحكي عن يونس الخ) مثال لما وقع بعد أن لا. (قوله: يجوز تقدير الخ) توجيه للنصب سوى تقدير كان والمراد اللائق من حيث المعنى. (قوله: الذي هو في صورة الفضلة) أي: ليس كالجزء حتى يكون حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما في حذفه مع الاسم. (قوله: كجزئه) من حيث كونه فاعلاً في المعنى. (قوله: ولا يحذف للتخفيف الخ) غير عبارة الرضي بالتقديم والتأخير فإن فيه ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف، ولكون الشهرة دالة على المحذوف لعدم صحته على الإطلاق؛ إذ يحذف ما لا يكون كثير الاستعمال إذا دلت عليه قرينة تقيد الحذف بما يكون للتخفيف ليصح لكنه أخل بعطف قوله: ولكن الخ؛ لأنه تعليل للحذف، وما عطف عليه؛ أعني قوله: للتخفيف قيد له فالوجه أن يقال: ولا يحذف حذفاً شائعاً إلا كثير الاستعمال والمعطوف عليه والمعطوف كلاهما علتان للحذف الأول غاية مترتبة والثاني علة حاملة. (قوله: إنما يصح

أي: لأنْ[١] كُنْتَ» منطلقاً انطلقت، فأصل أمّا أنتَ[٢] لأنْ كُنْتَ، حذفت اللام قياساً، ثم[٣] حذفت كلمة (كَانَ[٤]) اختصاراً[٥]، فانقلب الضمير المتصل[٦] منفصلاً، وزيدت لفظة[٧] (مَا) بعد (إنْ) في موضع (كَانَ) عوضاً[٨] عنها[٩] وأُدغمت النون[١٠] في الميم، وأبقى الخبر على[١١] حاله، فصار[١٢]: أَمَّا أنتَ منطلقاً انطلقت، وهذا[١٣] على تقدير فتح الهمزة[١٤]. وأمّا على تقدير كسرها[١٥]، فالتقدير: إنْ[١٦] كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، فعُملَ به[١٧] ما عُمِلَ بالأوّل[١٨] من غير فرق[١٩] إلّا حذْف اللام[٢٠]، إذْ لا لام[٢١] فيه، واقتصر المصنف[٢٢] على الأول، لأنّه أشهر. «(اِسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)» وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى. «هُوَ[٢٣] المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ[٢٤] دُخُولِهَا» أي: دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها «مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ» وبما[٢٥] عرفت من معنى البعدية[٢٦]، والدخول فيما سبق[٢٧] اندفع انتقاض هذا التعريف[٢٨] ههنا[٢٩] أيضاً بمثل: (أبوه) في مثل: (إِنَّ زَيْداً أَبُوهُ قَائِمٌ). «المَنْصُوبُ بِـ (لَا[٣٠]) الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ» أي: لنفي صفة[٣١] الجنس[٣٢]، وحكمه[٣٣]. وإنّما لم يقل اسم (لا) لأنّه[٣٤]

---

(١) اسم لكان المحذوف. (٢) عند البصريين. (٣) أي: بعد حذف اللام. (٤) وحدها بدون الضمير من كنت. (٥) علة حذفت. (٦) لكنت بعد حذفها. (٧) الإضافة بيانية. (٨) حال من فاعل زيدت. (٩) أي: عن كان فصار أن ما أنت. (١٠) نون إن. (١١) أي: منصوباً. (١٢) ذلك التركيب بعد هذا العمل. (١٣) أي: العمل. (١٤) في إما أنت. (١٥) كما هو عند الكوفيين. (١٦) بحرف الشرط لأنَّ الهمزة منها مكسورة. (١٧) أي: بالثاني. (١٨) وهو لأن كنت. (١٩) بين العملين. (٢٠) من الثاني. (٢١) أي: الثاني. (٢٢) حيث قال أي: لأن كنت فإنه لا يصلح إلا له. (٢٣) فصل أو مبتدأ. (٢٤) ظرف المسند إليه. (٢٥) متعلق باندفع الآتي. (٢٦) أي: كون إسناد اسمها واقعاً. (٢٧) وهو خبر كان. (٢٨) أي: تعريف اسم إن. (٢٩) أي: في المنصوبات. (٣٠) من غير تبعية. (٣١) إشارة إلى حذف المضاف. (٣٢) أي: لنفي ما أجرى عليه. (٣٣) عطف تفسير. (٣٤) شأن.

أي: لِأنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً، اِسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا[١] هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ المَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ

(١) قال الفاضل العصام: وأمره كأمر المبتدأ إلّا في صحة وقوعه نكرة محضة، وقوعه نكرة مع تعريف الخبر. انتهى.

ضعف معنوي ولفظي، أما الأول: فلأن مراد المتكلم إن كان نفس عمله خير إلا أن كان في عمله أو معه خير، وأما الثاني: فلأن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير لا سيما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً، فإن قلت: لم لا يقدر للرفع كان التامة، قلت: يضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف إلا كثير الاستعمال، ولكون الشهرة دالة على المحذوف. (قوله: فكان جزاؤه خيراً) إنما يصح

الخ) مع أن الماضي الغير المصدر بقد ظاهرة أو مقدرة إذا وقع جزاء لا تدخله الفاء أصلاً؛ لأنه مقدر؛ أي: عدم دخول الفاء إنما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاء.

(قوله: أن المفتوحة الخ) أي: يجوزون مجيء أن المفتوحة شرطية قالوا: القراءتان في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ فتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط. (قوله: فلاستقامة التعليق) أي: تعليق حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط في الزمان الماضي لما صرح به الرضي من أن الشرط لا يقلب كان إلى الاستقبال لكونه نصاً في المضي فالمعنى على تقدير كسر إن، أما

لئلا يتبادر أن يجب عديل يجوز (عصام). (قال المصنف: في مثل أما أنت الخ) أي: فيما بعد أن معوضاً عنها؛ أي: كان كلمة ما الزائدة، ومنه قول عباس بن مرداس الصحابي من البسيط:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[١]

أبو خراشة: بضم الخاء أو كسرها كنية شاعر صحابي، اسمه خفاف بن نوبة، وهو منادى حذف منه حرف النداء، وقوله: أما أنت ذا نفر، أصله افتخرت عليّ لأن كنت ذا نفر فحذفت اللام كما هو القياس مع أن ثم حذف كان؛ لأن صلة الموصول الحرفي قد تحذف فانفصل الضمير المتصل فصار إن أنت ثم عوض عنها؛ أي: عن كان ما الزائدة فأدغم للتقارب، والضبع: الحيوان المعروف، ويطلق على السّنة المجدّبة فيكون الأكل مستعاراً للإهلاك، وهو كناية عن عدم ضعف قومه، فالمعنى: يا أبا خراشة لأن كنت صاحب جماعة كثيرة عزيزاً فيهم افتخرت عليّ لا تفتخر بذلك فإن لي أيضاً قوماً أقوياء لم تهلكهم السنة المجدبة ولم تعث فيهم الضباع لضعفهم. (قوله: أي: لأن كنت منطلقاً) إنما بين تقدير هذا المثال دون السابق؛ لأن هناك داعيين، أحدهما: الرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة للشرط كالمكسورة، وثانيهما: التنبيه على أن أما هذه مفتوحة واختارها مع أن المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها؛ لأنها أكثر

(١) أي: حذراً عن مخالفته لسائر المبني بعد لا من العرب بالحركة.

استعمالاً، وقوله: اختصاراً إشارة إلى أن الحذف بطريق الجواز، ثم لما عوض منها كلمة ما كان الحذف واجباً؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد ظهور كان على أن ما زائدة لا للعوض ولا يستند ذلك إلى سماع (رضي). (قوله: وزيدت لفظة ما) لم يرد بالزيادة المعنى المصطلح كما دل عليه قوله: عوضاً؛ إذ المزيدة لا تكون عوضاً بل مجرد معنى الإتيان فلا يرد ما قيل: إنهم لم يعدوا ما بعد أن المفتوحة من مواضع الزيادة. (قال المصنف: اسم إن وأخواتها) وأمره كأمر المبتدأ إلا في صحة وقوعه نكرة محضة ووقوعه نكرة مع تعريف الخبر (عصام). (قوله: من معنى البعدية) وهو أن يكون إسناده بعد الدخول، وقوله: أو الدخول؛ أي: معنى الدخول وهو أن يكون وارداً لإيراث الأثر في الاسم والخبر، وقوله: أيضاً؛ أي: كما اندفع انتقاض التعريف السابق بمثل يضرب وقائم كما عرفته. (قال المصنف: المنصوب بلا) أي: لفظاً أو تقديراً وعمم بعضهم عن المحلى أيضاً كما سيأتي، ثم إنه لا يجب نصب اسم لا بها، بل يجوز الإلغاء لضعف عملها وحينئذ يجب التكرير كما في المعرفة والمفصول. (قوله: أي: لنفي صفة الجنس الخ) وقد تقدم تحقيق ذلك، ثم اعلم أن الفرق بين لا هذه وبين لا بمعنى ليس إن هذه بمعنى نفي الماهية وتلك لنفي فرد منها مثلاً إذا قيل: لا رجل في الدار كان معناه أنه ليس في الدار هذا الجنس، فإذا لا يجوز أن يكون فيها واحد ولا اثنان ولا ثلاثة ولا غيرها، وإذا قيل: لا رجل فيها كان معناه نفي واحد من جنس الرجال، ويجوز أن يكون واحد غيره أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر كذا أفيد، وقوله: وحكمه؛ أي: ما يحكم به على الجنس فهو عطف تفسير. (قوله: وإنما لم يقل: اسم لا الخ) بيان لوجه تغيير التعبير السابق حيث لم يعبر باسم لا كما عبر بخبر كان واسم إن، وكما عبر عن سائر المنصوبات بأساميها، وقال ميرغياث: اسم لا لنفي الجنس على الإطلاق من المنصوبات؛ لأن المضاف والمشابه به منصوب لفظاً، والمبني منصوب محلاً كما صرح به في الموشح، ويفهم من كلام الرضي أيضاً، وأما المرفوع فليس باسم لا لعدم عملها فيه هذا، ولا يخفى أن ما سيذكره الشارح بقوله: ولا يبعد الخ إشارة إلى ما ذكره هذا القائل، ثم قال: فاعلم أنه لا معنى لاشتراط اسم لا بما ذكر لكونه منصوباً لا محالة، وإن أريد باشتراط نصبه غير المحلى فيجب أن يذكر في جميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات قيد يخرج المبنيات انتهى.

دخول الفاء على الماضي؛ لأنه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء. (قوله، فأصل أما أنت لأن كنت) قال الكوفيون: إن أن المفتوحة بمعنى إن المكسورة في الشرطية، وما عوض عن الفعل المحذوف، قال الشيخ الرضي: لا أرى قولهم بعيداً من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى، أما المعنى فلاستقامة التعلق، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله:

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذا نَـفَـرٍ
فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـم تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ

ولا يجوز أن يكون أصله لأن كنت ذا نفر متعلقاً بقوله؛ لم يأكلهم؛ إذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها إلا مع أما الشرطية، فلا بد من تقدير فعل ما ههنا عند البصريين من نحو قوله: تفتخر وتتكبر، ثم قال: والأولى: أن إن الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فإن حذف شرطها جوازاً لم تغير عن صورتها، وكذا إن حذف وجوباً مع مفسر كما في أن زيد كان منطلقاً، وإن حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر إلى الفتح، ولا بد إذن من ما ليكون كافة لها عن مقتضاها؛ أعني: الشرط، ثم لا يخلو حالها عند ذلك من أن يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها، أو يحذف وحدها فإن كان الأول وجب في جزائها الفاء؛ نحو: أما زيد فمنطلق؛ أي: إن يكن شيء موجوداً فزيد منطلق فلا بد إذن من إقامة جزاءها مقام الشرط، وأن كان الثاني فالفاء غير لازمة، بل يجوز حذفها وإثباتها.

هو على تقدير فتحها؛ أعني: السببية في الزمان الماضي، فما قيل: إنه على تقدير الشرطية يكون استقبالياً، وعلى تقدير الفتح يكون ماضوياً، فمجرد استقامة التعليق لا يثبت مساعدة المعنى ما لم يثبت أن التركيب فيما بينهم استقبالي وهم. (قوله: في قوله) أي: الهذلي أبا خراشة؛ أي: يا أبا خراشة، أما كنت؛ أي: إن كنت ذا نفر؛ أي: عدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة فإن قومي لم تأكلهم الضبع؛ أي: لم أقل عدداً، والضبع: إما على معناه الحقيقي أو السنة المجدبة شبهت في إهلاكها الناس بالضبع، وفي أمثالهم: أفسد من الضبع؛ لأنها إذا وقعت في غنم أفسدتها، ولم تكتف بما تحتاج إليه. (قوله: متعلقاً) حال من فاعل لا يجوز؛ أي: لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقاً به، وأما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب إليه كنت.

ليس كله ولا أكثره من المنصوبات[١]، فلا يصح جعله مطلقاً[٢] من المنصوبات، لا[٣] حقيقة ولا[٤] مجازاً، بل بالمنصوب منه[٥] أقلُّ مما عداه، فلا بُدَّ من التعبير عنه[٦] بالمنصوب[٧] بها[٨]، بخلاف ما عداه من المنصوبات فإنَّ بعضها[٩] وإن لم يكن كلُّه[١٠] من[١١] المنصوبات، لكنَّ أكثره منها، فأُعطِيَ للأكثر حكم[١٢] الكلِّ، فعد الكل منها تجوزاً[١٣]. ولا يبعد أن يقال: اسم (لا) هو المنصوب[١٤] بها لفظاً[١٥]، كالمضاف[١٦] وشبهه أو محلاً كما هو مبني منه[١٧] على الفتح. وأمَّا ما هو مرفوع[١٨] فليس اسماً لها[١٩]، لعدم عملها[٢٠] فيه. «هُوَ[٢١] المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا[٢٢]» خرج به[٢٣] مثل: (أَبُوهُ) في: (لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ) لما عرفت[٢٤].

---

(١) بل من المبنيات. (٢) سواء وجد شرطه أو لا. (٣) أن يكون كل من المنصوبات. (٤) بأن يكون أكثره من المنصوبات كما في إن. (٥) أي: من اسم لا. (٦) أي: عن اسم لا. (٧) متعلق بالتعبير. (٨) أي: بلا. (٩) والضمير باعتبار المعنى. (١٠) أي: كل البعض. (١١) والظرف. (١٢) من قبيل تسمية الكل باسم الجزء. (١٣) يعني بعلاقة الكلية. (١٤) على الإطلاق. (١٥) أو تقديراً. (١٦) نحو: لا غلام رجل في الدار. (١٧) أي: من اسم لا. (١٨) فاعل خرج. (١٩) أي: لا. (٢٠) من النصب أو البناء. (٢١) اسم لا. (٢٢) أي: لا. (٢٣) أي: بقوله بعد دخولها. (٢٤) من معنى البدلية أو الدخول.

هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا

(قال: المنصوب بلا التي لنفي الجنس) من غير تبعية فلا يرد: نحو: لا غلام رجل غلاماً حسناً من أنه منصوب بلا. (قوله: أي: لنفي صفة الجنس) أي: لنفي ما أجري عليه. (قوله: لما عرفت) من معنى البعدية أو الدخول لا يخفي أنه لا حاجة في إخراجه عن تعريف المنصوب بلا إلى هذا؛ لأنه يخرج بقوله: يليها نعم إنما الحاجة إليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله: وهذا القدر كاف في حد اسمها، وقيل: في إخراجه المراد الذي أسند إليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها.

(قوله: لم تغير) كما في نحو: إن خيراً فخير. (قوله: وجب تغيير صورتها)؛ لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها وجوباً عن مقتضاها الأصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره، فإذا غيرت عن حالها الأصلي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب؛ لأنها تصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط. (قوله: وجب الخ) لتؤذن بأنها في الأصل حرف الشرط؛ لأنها تدل على السببية. (قوله: فلا بد إذن الخ)؛ لأنه إذا لم ينب عن الشرط شيء فيلزم مقارنة حرف الشرط مع الفاء؛ ولأنه لا بد في الحذف اللازم من قيام شيء مقام المحذوف. (قوله: إن كان الثاني) نحو: ما أنت منطلقاً، أو ما أنت ذا نفر. (قوله: من غير تبعية) بقرينة ذكر التوابع بعد. (قوله: أو لنفي ما أجرى عليه) لا نفي صفة الجنس مطلقاً. (قوله: من معنى البعدية) وهو أن يكون الإسناد بعد الدخول. (قوله: أو الدخول) وهو أن يكون لإيراث الأثر. (قوله: لا حاجة الخ) يعني: أن الصرف عن الظاهر المتبادر بمعونة المقام إلى آخره إنما يكون عند الحاجة كما في التعريفات السابقة ولا حاجة ههنا، فما قيل: لما تعارف في كلام المصنف رحمه الله تكرار البعدية والدخول بهذا المعنى خرج به لا محالة، فيكون خروجها بقوله: يليها خروج الخارج وهم؛ لأن الصرف عن الظاهر وإن تكرر لا يصير متعارفاً مطرداً.

(قوله: ليس كله) أي: جميع أفراد اسم لا ولا أكثره من المنصوبات، بل من المرفوعات أو من المبنيات على الفتح، وقوله مطلقاً؛ أي: منصوباً أو لا. (قوله: لا حقيقة ولا مجازاً) الأول: ناظر إلى قوله: ليس كله، والثاني: إلى قوله: ولا أكثره بناء على تغليب الأكثر على الأقل، ففيه نشر على ترتيب اللف. (قوله: بل المنصوب منه الخ) بل المنصوب لفظاً أو تقديراً من اسم لا أقل مما عدا المنصوب منه لاحتياجه إلى الشروط الآتية بحيث لو انتفى واحد منها لبنى أو رفع بخلاف ما عداه، فلا بد في مقام عد اسم لا من المنصوبات من التعبير بما عبر به المصنف. (قوله: فإن بعضها الخ) يعني: بعض سائر المنصوبات كالمستثنى أكثر أفراده من المنصوبات، وإنما قيد بالبعض؛ لأن بعضها الآخر منصوب كله مثل المفعول المطلق ومعه وكالحال. (قوله: ولا يبعد أن يقال الخ) يعني هذا الذي سبق مبني على أن يكون اسم لا عبارة عما دخل عليه لا سواء عمل فيه أو لا، ولكن لا يبعد أن الخ، فعلى هذا لا يلزم التعبير بالمنصوب بلا، بل يصح الخ يعبر باسم لا كما عبر به البعض؛ وذلك لأنه إن أريد بالمنصوب بها النصب لفظاً أو تقديراً أو محلاً كان اسم لا كله من المنصوبات، وإن أريد النصب لفظاً أو تقديراً فقط يكون أكثره منها كما لا يخفى. (قوله: المنصوب بها لفظاً) أي: ظاهراً أو تقديراً فافهم، وقوله: مرفوع؛ أي: بعامل معنوي، قوله: بعد دخولها؛ أي: على ذلك المسند إليه للعمل فيه فلا يرد أن التعريف منقوض منعاً لصدقه على المرفوع بعد لا معرفة أو لا. (قوله: خرج به مثل أبوه الخ) أي: مما كان مسنداً إليه قبل دخول لا هذه، ولم يكن دخولها عليه لإيراث العمل والأثر، فإن قلت: ما الفائدة في ذكر هذا فإنه يفهم من قوله: يليها أن يكون ما بعدها بلا فاصلة، قلنا: فائدته التنبيه على أن قوله: يليها من شرائط النصب، قال ميرغيات: ذكر في تعريف المنصوب بلا شرائط خمسة: الأولان شرطان لتحقق اسم لا، والثلاثة الأخيرة شروط نصبه، وقوله: لما عرفت؛ أي: من معنى البعدية وهو أن يكون الإسناد بعد الدخول ومن معنى الدخول وهو أن يكون لإيراث الأثر. (قوله: وهذا القدر كاف

وهذا القدر[١] كاف في حد اسمها[٢] مطلقاً[٣]، لكنه لما أراد حد المنصوب منه[٤] زاد عليه قوله: «يَلِيْهَا» أي: يلي المسند إليه لفظة (لاَ) أي: يقع بعدها بلا فاصلة. «نَكِرَةً[٥] مُضَافاً[٦] أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ» أي: بالمضاف في[٧] تعلقه[٨] بشيء هو من تمام معناه. هذه[٩] أحوال مترادفة من الضمير المجرور[١٠] في[١١] (إِلَيْهِ). أو الأولى[١٢] منه، أو من الضمير[١٣] المجرور في (دُخُولِهَا)، وما بقي[١٤] من الضمير المرفوع في (يَلِيْهَا) «مِثْلُ: (لاَ غُلاَمَ[١٥] رَجُلٍ») مثال لما[١٦] يليها نكرة مضافاً[١٧]. وفي[١٨] بعض النسخ[١٩] (لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٍ[٢٠] فِيْهَا[٢١]) وقد عرفت في المرفوعات[٢٢] تحقيق قوله (فِيْهَا). «وَ[٢٣]لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً[٢٤] لَكَ» مثال لما يليها نكرة مشبهاً[٢٥] بالمضاف. وقوله[٢٦]: (لَكَ[٢٧]). على النسخ المشهورة[٢٨]. من تتمة المثالين كليهما. «فَإِنْ[٢٩] كَانَ» أي: المسند إليه بعد دخولها[٣٠] غير[٣١] واقع على الأحوال المذكورة[٣٢]، بل كان

---

(١) أي: المسند إليه بعد دخولها. (٢) لا. (٣) سواء كان منصوباً أو مرفوعاً أو مبنياً. (٤) أي: من اسمها مطلقاً. (٥) حال من فاعل يليها. (٦) حال بعد حال أو صفة نكرة. (٧) متعلق بقوله أو مشبهاً. (٨) أي: الاسم. (٩) أي: القيود الثلاثة هي التي الولى والتنكير والإضافة أو شبهها. (١٠) صفة الضمير. (١١) أي: في المسند إليه. (١٢) أي: حال التي هي قوله يليها. (١٣) فعلى هذا يكون العامل فيها دخول. (١٤) من الحالان. (١٥) اسم لا وخبره محذوف أي: موجود. (١٦) لا. (١٧) حال من نكرة. (١٨) أي: وقع. (١٩) أي: نسخ المتن. (٢٠) خبر لا. (٢١) أي: في الدار. (٢٢) أي: في خبر لا لنفي الجنس. (٢٣) عطف على المثال المذكور. (٢٤) تميز من عشرين. (٢٥) حال. (٢٦) مصنف. (٢٧) في المثال. (٢٨) وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيراً. (٢٩) الفاء للتفصيل. (٣٠) أي: لفظة لا. (٣١) خبر كان. (٣٢) لأنَّها شروط لكونه منصوباً.

يَلِيْهَا[١] نَكِرَةً[٢] مُضَافاً أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٍ فِيْهَا، وَ: لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ، فَإِنْ كَانَ

(١) أي: يلي المسند إليه لفظة لا، أي: يقع مدها بلا فاصلة.
(٢) حال من المستكن في يليها مضافاً منصوب حال، ومر حال من ذلك المستكن أو صفة لنكرة وهي أنسب من حيث المعنى.

الخ) أي: بناء على ما سبق من أن المراد باسم لا ما دخل عليه لا وعمل فيه ولو محلاً كما أفاده بقوله: ولا يبعد الخ، فما في اللاري فعن الخلل ليس بعاري، قوله مطلقاً؛ أي: سواء كان منصوباً لفظاً أو تقديراً أو محلاً، وقوله: أراد حد المنصوب منه؛ أي: المنصوب لفظاً أو تقديراً من اسم لا لا مطلقاً زاد الخ، وقوله: أي: يقع بعدها، وإلا فلا يكون منصوباً بل مرفوع. (**قال المصنف: نكرة مضافاً الخ**) هذه أحوال على ما ذكره في الشرح، ولك أن تجعل قوله: مضافاً أو مشبهاً به صفة نكرة وهو أنسب من حيث المعنى، ويكون وجه التذكير عدم الاعتبار بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء. (**قوله: في تعلقه بشيء هو من تمام الخ**) إشارة إلى تعريف شبه المضاف، وقد مر في بحث المنادى، وقوله: أو الأولى منه أي: أو الأولى من هذه الأحوال حال من ضمير إليه أو من ضمير دخولها، وهذا أقرب من جعله حالاً من مجرور إلى، وإما جعل الكل حالاً من ضمير دخولها فلا يصح فلأجل هذا خصه بالأولى. (**قوله: مثال لما يليها نكرة الخ**) قال العصام: وخبر لا محذوف؛ إذ كثيراً ما يحذف الخبر فأراد التمثيل بما كثر وما قل فقال: ولا عشرين الخ. (**قوله: وقد عرفت في المرفوعات الخ**) من أنه أتى به لنفي الكذب بنفي الظرافة عن كل غلام، وللإشارة إلى قسمي الخبر من الظرف وغيره. (**قوله: على النسخ المشهورة**) وهي التي لم يوجد فيها ظريف فيها، وقوله: من تتمة المثالين بعيد عن الفهم؛ إذ المتعارف في نفي الغلام عن المخاطب هو لا غلام لك لا لا غلام رجل لك، فالأولى ما قدمناه لك نقلاً عن العصام من جعل المثال الأول حذف مما فيه الخبر كما هو الكثير. (**قوله: أي: المسند إليه الخ**) ارجع الضمير إلى المسند إليه؛ لأنه أظهر لكونه مذكوراً صريحاً بخلاف اسم لا ففيه تعريض بالرضي حيث قال: أي: فإن كان اسم لا مفرداً الخ. (**قوله: بل كان مفرداً**) أي: حقيقة

(**قوله: وهذا القدر كاف الخ**) فيه أن المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة لا يسمى اسماً لها فالتعريف غير مانع اللهم إلا أن يعني بالدخول عليه العمل فيه. (**قال: أو مشبهاً به**) إن قيل: ما تقول في قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾، أي: لا تقبيح عليكم بفعلكم: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، فإن حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل،٢ وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف مع أنهما مبنيان على الفتح، أجيب عن الأول: بأن الجار الأول مع مجرورة خبر واليوم ظرف لعامله أو بالعكس، وعن الثاني: بأن قوله: اليوم خبر؛ أي: لا وجود عاصم اليوم ومن أمر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم؛ يعني: لا يعصم

(**قوله: وعليه**) أي: يرد عليه؛ أي: على هذا القول ما ذكرناه من أنه لا حاجة إليه. (**قوله: فالتعريف غير مانع**) فيه أنه بعد حمل البعدية أو الدخول على ما مر كيف يدخل المرفوع في التعريف؛ وأنه لا معنى لقوله: اللهم إلا أن يعني الخ. (**قوله: بأن الجار الخ**) يعني: أنه ليس متعلقاً بالمنفي، بل بمحذوف هو خبر كما في عليك. (**قوله: واليوم ظرف**) لذلك الخبر المحذوف. (**قوله: أو بالعكس**) أي: اليوم خبر وعليكم متعلق به على التقديرين تقريب مفرد. (**قوله: أي: لا وجود عاصم**) يعني: أنه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبراً عن الجثة. (**قوله: لأن حرف الخ**) كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز أن

«مُفْرَداً» بانتفاء الشّرط الأخير فقط، وهو[1] كونه[2] مضافاً أو مشبهاً به. أي: يليها[3] نكرة غير مضاف ولا مشبّهاً به. ليترتب عليه[4] قوله: «فَهُوَ[5] مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ[6] بِهِ[7]». فإنَّه لو كان مفرداً معرفة أو مفعولاً فحكمه غير ذلك[8]. وقوله[9]: (عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) أي: على ما كان ينصب به المفرد[10] قبل دخول (لاَ) عليه، وهو[11] الفتح في الموحّد[12]

(١) أي: الشرط الأخير. (٢) أي: المسند إليه. (٣) لا. (٤) على الشرط وهو قوله: فإن كان. (٥) الفاء جزائية. أي: المسند إليه. (٦) نائب راجع إلى هو أو به نائبه. (٧) الباء سببية. (٨) وهو وجوب الرفع والتكرير. (٩) مصنف. (١٠) نائب ينصب. (١١) أي: ما كان ينصب به المفرد. (١٢) أي: المفرد.

مُفْرَداً[1] فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ،

(١) أي: حقيقة أو حكماً.

من أمر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الأولى خبراً، لأن حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز أن يجعل خبراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منفياً، ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر، وأما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز أن يجعل خبر عن اسم الفاعل، فلا تقول: بك مار على أن بك خبر عن مارّ.

يكون ذلك الجار خبراً عن ذلك المصدر مثبتاً كان أو منفياً تقول: الاتكال عليك وإليك المصير ومنك الخوف وما عليك المعول وليس بك التجاء. (**قوله: لتضمنه ضمير المصدر**) فالتعلق به باق بعد جعله خبراً من حيث المعنى. (**قوله: لم يجز أن يجعل الخ**) فلذا قدرنا مدلول لا عاصم متعلقاً لقوله: من أمر الله.

أو حكماً فلا يرد شبه المضاف (عصام)، وقوله: بانتفاء الشرط الأخير؛ أي: مع وجود الأولين فيكون معنى قوله: فإن كان مفرداً فإن انتفى عنه من القيود المذكورة الإضافة أو شبهها فقط فهو مبني الخ، وقوله: ليترتب عليه علة لمقدر؛ أي: إنما قيدنا بقولنا: بانتفاء الخ ليترتب الجزاء على الشرط. (**قوله: فهو مبني على ما ينصب به**) يعني: علامة بنائه هو علامة نصبه، وهذا مذهب الجمهور وإلا فالمازني يبني[1]؛ نحو: لا مسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكاً بأشهر الروايتين في قوله:

أَوْدَى الشَّبابُ الَّذِي مَجدٌ عَواقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

حيث روى لا لذات بالكسر وبالفتح أوجبه ابن عصفور، وقال ابن مالك: الفتح أولى هذا، ثم إن هذا البناء ليس واجباً، بل يجوز حينئذ الإلغاء فيجب الرفع والتكرير؛ ولذا لم يقل: هنا يجب البناء كما قال فيما بعد وجب الرفع (عصام). (**قوله: فإنه لو كان مفرداً معرفة الخ**) وقد يقال: المفرد المعرفة والمفرد المفصول في حكم الاستثناء بقرينة ذكرهما فيما بعد. (**قوله: قبل دخول لا عليه**) إشارة إلى دفع ما يرد من أن ضمير ينصب راجع إلى اسم لا المفرد فهو لا ينصب بل مبني، فكيف يصح إسناد النصب إليه؟، وحاصل الدفع: أن الإسناد المذكور مجاز باعتبار الأول، فالتركيب من قبيل: أرضعت هذه المرأة هذا الشاب، وقد مر نظيره في بحث المنادى. (**قوله: وهو الفتح في المفرد الخ**) أي: في الموحد كما في بعض النسخ، والظاهر: أن هذا القول ليس لتعيين ما ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه؛ لأنه قد علم في صدر الكتاب حيث قال: فالمفرد المنصرف الخ، بل لتعيين ما يبنى عليه المفرد مما ينصب به بقرينة المثال؛ أعني: لا رجل في الدار الخ، فإن المثال لا يصح على ذلك التقدير، وهو ظاهر على أن قوله: وهو الفتح والكسر بدون التاء من ألقاب البناء، وجعل المثال للمبني يأباه توسيط المثال الأول بين قوله: وهو الفتح في الواحد وبين قوله: في الكسر في الجمع المؤنث، فلا يرد ما قيل: على قوله: والكسر في جمع المؤنث بلا تنوين من أنه ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به

(١) أي: عن هند، وقيل: عن البلدة.

نحو: (لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ) والكسر في جمع المؤنث السالم بلا[١] تنوين نحو: (لاَ مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ) والياء[٢] المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم، نحو: (لاَ مُسْلِمَيْنِ وَلاَ مُسْلِمِيْنَ لَكَ) ونعني[٣] بالمفرد: ما ليس بمضاف ولا مضارع[٤] له، فيدخل[٥] فيه[٦] المثنى والمجموع. وإنَّما بني[٧]، لتضمنه[٨] معنى (مِنْ)، إذ معنى (لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ): لا من رجل فيها، لأنَّه جواب لمن يقول هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ حقيقية[٩] أو تقديراً فحذف (مِنْ) وَإِنَّمَا بني[١٠] على ما ينصب به، ليكون[١١] البناء على حركة[١٢] أو حرف استحقهما[١٣] النكرة[١٤] في الأصل[١٥] قبل البناء. ولم يبن المضاف ولا المضارع له، لأنَّ الإضافة[١٦] ترجح جانب الاسمية، فيصير[١٧] الاسم[١٨] بها مستحقاً[١٩] إلى ما يستحقه في الأصل[٢٠]، أعني: الإعراب[٢١]. «وَ[٢٢]إِنْ كَانَ» أي: المسند إليه بعد دخولها[٢٣] «مَعْرِفَةً»

(١) لأنَّ التنوين لا يدخل على المبنيات. (٢) عطف على الكسر والفتح. (٣) أي: يريد المصنف. (٤) أي: بمشابه. (٥) أي: إذا كان المراد من المفرد ما ليس بمضاف. (٦) أي: في المفرد. (٧) أي: المسند إليه المفرد. (٨) اسم لا. (٩) تميز من قوله: لمن يقول وكذا بقوله أو تقديراً. (١٠) أي: اسم لا. (١١) علة بنى. (١٢) كالفتحة في المفرد والكسر في الجمع. (١٣) صفة حركة أو حرف. (١٤) فاعل استحق. (١٥) أي: في الإعراب. (١٦) أي: الإضافة إلى الاسم الصريح. (١٧) أي: يرجع. (١٨) أي: اسم لا. (١٩) خبر يصير. (٢٠) أي: قبل البناء. (٢١) لأنَّ الأصل في الاسم المعرب. (٢٢) عطف على مفرد. (٢٣) لا.

غير مستحسن حتى يحتاج في دفعه إلى تكلفات. (قوله: نحو: لا رجل في الدار) فإن رجلاً إذا نصبه ناصب قبل دخول لا عليه ينصب على الفتح مع تنوين، فهو يبنى عليه بلا تنوين؛ لأن تنوينه للتمكن فيمنع من الدخول على المبني لكونه غير متمكن في الاسمية، وعدم قوته فيها بسبب مناسبته لمبني الأصل، كما يمنع من الدخول على غير المنصرف بمشابهته للفعل، ثم إن الفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي إعرابية خلافاً للمبرد وأصحابه، قال الرضي: والأولى ما ذهب إليه المبرد. (قوله: بلا تنوين) فإن قلت: على تقدير كون ما ذكره الشارح تعييناً لما ينصب به قوله: بلا تنوين، لا يستقيم فما وجه قول العصام: فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن، قلنا: فيه إشارة إلى صحته فإن ما ينصب به المفرد من حيث إنه ما ينصب به هو الفتح والكسر ليس إلا، وأما التنوين فإنما يزاد لغرض آخر كالتمكن والمقابلة ولا دخل له في الإعراب، ووجه عدم الاستحسان حينئذ أنه يوهم عدم مقارنة التنوين لما ينصب به وهو خلاف الواقع. (قوله: نحو: لا مسلمات في الدار الخ) بالبناء على الكسر بدون تنوين وقد يبنى بالفتحة كما روى على الوجهين قوله:

لا سـابـغـات ولا جَـأواءَ بـاسِـلَـةً
تَـقِـي الـمَـنُـونَ لَـدَى اسـتِـيـفـاءِ آجـالِ

يعني لا دروع واسعة ولا عساكر شجعان تحفظ الناس عن الموت إذا جاء أجلهم. (قوله: ونعني بالمفرد إلى قوله: ولا مضارع) أي: ولا مشابه بالمضاف، وما قيل: إن هذا القول بعد قوله: بانتفاء الشرط الأخير فقط غير ملايم؛ لأنه يفهم منه أن المراد بالمفرد ما ليس بمضاف فليس بشيء صاف، وقوله: معنى من أي الاستغراقية وهي حرف ومن أقسام مبني الأصل فيبني أيضاً ما يتضمن معناها. (قوله: لا من رجل فيها) بدليل ظهورها في قوله:

وَإِنْ كَانَ[١] مَعْرِفَةً

(١) إنَّما لمسند إليه بعد دخولها معرفة.

(قوله: أي: المسند إليه بعد دخولها) يعني: أن ضمير كان راجع إليه لا إلى المنصوب كما يتوهم ولا إلى اسم لا المعلوم ضمناً كما قيل؛ لأن ذلك أظهر. **(قوله: والكسر في جمع المؤنث السالم)** خلافاً للمازني فإنه يبنيه على الفتح. **(قوله: بلا تنوين)**؛ لأنه وإن لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبني، ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن التنوين للمقابلة. **(قوله: والياء)** منهم من قال: إن هذه الياء إعراب؛ لأن المستثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسماً واحداً وقد مر في باب النداء أنه مضارع للمضاف. **(قوله: لأنه جواب)**؛ ولأنه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص، ألا يرى أن ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق، ولذا جاز بل رجلان أو رجال بخلاف ما جاءني من رجل. **(قوله: لأن الإضافة)** أي: الإضافة إلى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فإن المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون مبنياً إلا نادراً؛ نحو: خمسة عشرك ونحوه.

(قوله: لا إلى المنصوب)؛ لأنه لا يكون مفرداً. **(قوله: كما يتوهم)** أي: من كون الكلام مسوقاً له. **(قوله: ذلك)** أي: إرجاع الضمير إلى المسند إليه أظهر من إرجاعه إلى اسم لا لكونه مذكوراً صريحاً. **(قوله: يبينه على الفتح بلا تنوين)** حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها طرد اللباب على نسق واحد. **(قوله: اللذين جعلا اسماً الخ)** لا مطلق المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما يكونان مبنيين بعد التبرئة اسماً لشيء واحد؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين مضارع للمضاف سواء كان علماً أو لا. **(قوله: بخلاف ما جاءني من رجل)** فإنه لا يصح بعده، بل رجلان أو رجال؛ ولذا قال المفسرون: إن قراءة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالفتح أبلغ في النفي من قراءة:

بانتفاء شرط[1] النكارة «أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ» أي: بين ذلك المسند إليه «وَبَيْنَ لاَ[2]» بانتفاء شرط[3] الاتصال على سبيل منع الخلو، سواء كانا[4] مع انتفاء شرط كونه[5] مضافاً أو مشبهاً به، أو لا. وهي[6] ست صور[7]: نحو: (لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو) و: (لاَ[8] غُلاَمَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٍو) و: (لاَ[9] فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ) و: (لاَ[10] فِي الدَّارِ غُلاَمُ رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٍ) و: (لاَ فِي[11] الدَّارِ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو) و: (لاَ فِي الدَّارِ غُلاَمُ زَيْدٍ، وَلاَ عَمْرٍو) «وَجَبَ» في جميع هذه الصور الست[12] «الرَّفْعُ[13]» على الابتداء، أمّا[14] في المعرفة فلامتناع[15] أثر (لاَ) النافية[16] للجنس فيها، وأمّا في المفصول فلضعف (لاَ) عن التأثير مع الفصل[17].

(١) الإضافة بيانية. (٢) لنفي الجنس. (٣) الإضافة بيانية. (٤) أي: المعرفة والمفصول ملابسين. (٥) مسند إليه. (٦) أي: الأقسام المشهورة من التقسيم. (٧) جمع صورة. (٨) مثال للمعرفة الغير المفصول مع وجود شرط الإضافة. (٩) وجد شرط الانفصال وشرط النكارة لا الاتصال. (١٠) المضاف مفصول. (١١) مفرد مفصول. (١٢) صفة الصور. (١٣) فاعل وجب، أي: الرفع المنفي في الصورتين. (١٤) وجوب الرفع على الابتداء. (١٥) تفوز. (١٦) صفة لا. (١٧) فبطل عمل لا يرجع الاسم إلى أصله الذي هو الرفع.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالرفع. (قوله: أي: الإضافة إلى الاسم الصريح) احتراز عن الإضافة إلى الجملة؛ نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ فإنها ترجح جانب البناء.

أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ[1] وَبَيْنَ لَا وَجَبَ[2] الرَّفْعُ

(١) أي: بين ذلك المسند إليه.
(٢) أي: في جميع هذه الصور الست الرفع .آه.

(قوله: للتنبيه) أي: على كونها لنفي الجنس تكرير للنفي في الحقيقة.

وَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا[1] بِسَيْفِهِ
وقال ألا لا من سبيل إلى هند

وذلك لأن قوله: لا رجل في الدار جواب من يسأل ويقول: هل الخ، سواء كان السؤال حقيقة[2] أو تقديراً وفرضاً. (قوله: ليكون البناء على حركة الخ) ولأن لا عامل ضعيف قد ينعزل فجعل حركة معموله المبني موافقاً لعمله المحلي وهو النصب؛ ليكون أمارة على عمل لا في محله، ولا يظن انعزاله بخلاف المنادى حيث بني على ما يرفع به فإن عامله قوي أو للتنبيه على أنه مع كونه مفعولاً به صار كالعمدة من حيث عدم تمام الندائية بدونه (اطه وي) وقوله: لأن الإضافة؛ أي: إلى المفرد ترجح جانب الاسمية لكونها من خواص الاسم بخلاف الإضافة إلى الجملة؛ نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فإنها ترجح جانب البناء. (قال المصنف: وبين لا) المعطوف هو لا، وكلمة بين إعادة لجار الضمير فالأخصر مفصولاً عن لا، قوله: بانتفاء شرط الاتصال وهو الشرط الأول المفهوم من قوله: يليها. (قوله: على سبيل منع الخلو) يعني بين قوله: معرفة أو مفصولاً منع الخلو لا الجمع؛ لأنه يجوز أن يكون معرفة ومفصولاً؛ نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو. (قوله: سواء كانا) أي: هذان الانتفاآن؛ أعني: انتفاء الشرط الأول والثاني مع انتفاء شرط كونه الخ؛ أي: مع انتفاء الشرط الأخير أيضاً؛ نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو، وقوله: أولا؛ أي: أو لم يكونا مع انتفاء الشرط الأخير بأن كان معرفة أو مفصولاً مع كونه مضافاً أو شبهه. (قوله: ست صور) أربعة في المفصول واثنان في المعرفة وهما المثالان الأولان، فعليك بتطبيق الأمثلة الباقية فإنه محول على فطانتك الكافية، وقال بعضهم في بيان وجه الحصر فيها: إن اسم لا إما معرفة فقط أو مفصول فقط، أو معرفة ومفصول جميعاً، وكل من هذه الثلاثة إما مفرد وإما مضاف أو شبهه. (قوله: فلامتناع أثر لا) فلا يكون بينهما تعلق معنوي حتى يظهر أثره، وتحقيقه أن المدار في عمل لا هو كونها لنفي الجنس وعموم السلب؛ أي: النفي عن كل فرد من أفراد الجنس نصاً وهذا المدار منتف في المعرفة، إما في العلم فظاهر فإنها فيه لنفي الواحد، وإما في المعرف باللام ففي المعرف بغير اللام الجنسي والاستغراقي فظاهر، وأما في المعرف؛ فلأن النفي إذا دخل على العام يكون لرفع الإيجاب الكلي كما في ليس كل فلا يكون نصاً في عموم السلب، وأيضاً يخرج لا حينئذ عن وضعها فلا تعمل[3]. (قوله: النافية للجنس)؛ لأن الجنس يقتضي تعدداً وهو لا يتصور في مثل هذه المعارف، قوله: وأما في المفصول الخ قيل: وإما في اجتماع المعرفة والمفصول فلأجل كلا المذكورين.

(١) أي: عقفاً أو مقدراً.
(٢) لأنها إنما عملت للمشابهة بأن في المبالغة في النفي، وقد تقدم فتذكر.
(٣) لا الثاني وهو المبني.

«وَالتَّكْرِيْرُ» أي: وجب[1] تكرير اسمها لكن[2] مطلقاً لا بعينه[3]. أمّا في المعرفة فليكون[4] كالعوض عما في التنكير من[5] معنى نفي الآحاد[6] وأمّا في النكرة، فليكون مطابقاً لما[7] هو جواب له من[8] مثل قول السائل: أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ أَمِ امْرَأَةٌ؟ وهذا التعليل[9] جار في المعرفة[10] أيضاً. «وَ[11] مِثْلُ: قَضِيَّةٌ[12]» أي: هذه[13] قضيّة «وَلا[14] أَبَا حَسَنٍ لَهَا» أي: لهذه القضية. هذا جواب دَخَل مقدر[15] على قوله[16]: (وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيْرُ[17])، فإنَّ اسم (لا) فيه معرفة، لأنَّ[18] (أَبَا حَسَنٍ) كنية[19] علي رضي الله عنه، ولا[20] رفع فيه ولا تكرير، بل هو[21] منصوب غير[22] مكرر، فأجاب[23] عنه[24] بأنّه[25] «مُتَأَوَّلٌ[26]» بالنكرة، إمّا بتقدير المثل، أي[27]: ولا[28] مثل أبي حسن لها[29]، فإنَّ (مَثَلاً)

---

(١) إشارة إلى أنَّ اللام عوض والتكرير معطوف على الرفع. (٢) إلّا أنّه يكون التكرير. (٣) يجب إلغائه عين الأول. (٤) هذا الكلام. (٥) بيان عما. (٦) لأنَّ النكرة إذا وقعت سياق النفي يكون النفي عاماً. (٧) أي: السؤال. (٨) بيان لما. (٩) وهو قوله: وهو قوله مطابقاً. (١٠) بأقسامها الأربعة. (١١) استئناف. (١٢) أي: مسألة. (١٣) إشارة بهذا إلى أن قضية خبر المبتدأ محذوف. (١٤) عاطفة أو حالية أو استئناف. (١٥) بأن يكون الواو استئناف. (١٦) مصنف. (١٧) بأن يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول. (١٨) علة معرفة. (١٩) خبر إن الثاني. (٢٠) حال. (٢١) أي: قول أبا حسن. (٢٢) خبر بعد خبر. (٢٣) مصنف. (٢٤) أي: عن الدخل. (٢٥) أي: بأن هذا القول. (٢٦) بصيغة المفعول. (٢٧) حال. (٢٨) فيكون مبنياً على الفتح. (٢٩) أي: لهذه القضية.

وَالتَّكْرِيْرُ، وَمِثْلُ: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا مُتَأَوَّلٌ،

(قال: والتكرير) وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا إذا الغيث عملها؛ لأن القرينة على إرادة نفي الجنس نصب الاسم أو بناؤه وقد انتفيا، فلا بد من التكرير للتنبيه عليها. **(قوله: لكن مطلقاً لا بعينه)** يعني: أراد تكرير النوع لا تكرير الشخص. **(قوله: فليكون مطابقاً)** إنما قدر السؤال مكرراً، إذ لو لم يكن مكرراً لكفى نعم أو لا.

(قوله: فلضعف لا عن التأثير الخ)؛ لأن عملها المشابهة إن، وعمل إن بمشابهة الفعل فعمل لا إنما هو لمشابهة الحرف التي تعمل للمشابهة للفعل فعملها ضعيف، فعند وجود الفاصلة تضاعف ضعفها. (قوله: أي: وجب تكرير اسمه) قال العصام: المراد بالرفع رفع المعرفة والمفصول، فالمتبادر من قوله: والتكرير تكريرهما ولا يستفاد تكرير لا مع أن المراد تكرير لا أيضاً كما ستقف، واعلم أن لا الداخلة على الماضي يوجب التكرير في غير الدعاء نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١﴾، وإن ذلك الاسم السابق لا يلزم إعادته بعينه كما ذكره الشارح، بل لو أتيت بغيره أيضاً جاز كما في لا زيد في الدار ولا عمرو فإن عمراً غير زيد. (قوله: لا بعينه) أي: لا يجب التكرير بشخصه بل بنوعه، ولما كان المتبادر من قوله: والتكرير تكرير اسمه بعينه، بل تكرير الاسم فقط؛ أي: بلا تكرير لا وبلا عطف، فيتوهم وجوب الرفع في لا زيد زيد وليس كذلك كما أشرنا نبه على أن المتبادر ليس بمراد، بل المراد تكرير النوع مع تكرير لا ومع العطف والقرينة شهرة أمثلة التكرير، فلذا لم يأت بها المصنف هذا. (قوله: إما في المعرفة الخ) أي: إما وجوب التكرير في اسم لا المعرفة مفصولة أو لا. (قوله: من معنى نفي الآحاد) يعني: لو دخل على النكرة يكون المنفي آحاداً وكذا لو تكررت المعرفة يكون المنفي آحاداً في الجملة فاشتراط التكرار في غير النكرة؛ أي: المعرفة ليكون كالنكرة في نفي الآحاد في الجملة (فيض الله). (قوله: وإما في النكرة الخ) أي: المفصولة؛ إذ الكلام فيما لا يخلو عن أحد الأمرين فليكون التكرير في اسم لا مطابقاً للتكرير فيما هو جواب له، وقوله: قول السائل؛ أي: تحقيقاً أو تقديراً كما مر. (قوله: على قوله: وإن كان معرفة وجب الخ) يعني: على هذه الضابطة أو على التعريف بأنه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه. (قوله: لأن أبا حسن كنية علي الخ) أي: والكنية من أقسام العلم الذي هو قسم من المعارف، فاعلم أن من عادة العرب أن يكنوا بالإضافة إلى أكبر أولادهم، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه كان له أولاد ذكور وإناث أكبرهم الحسن رضي الله عنه فكني به. (قوله: إما بتقدير المثل) أي: مضافاً فيكون من قبيل حذف المضاف، وإضافة المضاف إليه مقامه فيكون من القسم الأول[1] من أقسام اسم لا باعتبار المضاف المحذوف؛ أعني[2]: المنصوب بلا، فإن قيل: إن النصب في أبا حسن بكلمة لا فكيف تعمل هي فيه مع أنه معرفة، قلنا: إن هذا العمل انتقل إليه من المثل المقدر فاللازم إنما هو وجود النكارة في المثل لا غير وهي موجودة لعدم تعرّف المثل بالإضافة لتوغلها في الإبهام، فحينئذ يكون أبا حسن على تعريفه مراداً به أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، يعني: هذه قضية عظيمة تحتاج إلى حكم عدل مثل علي رضي الله عنه ولا مثله لها.

(١) تفسير للقسم الأول.
(٢) فاعل يجوز.

لتوغّله في الإبهام لا يتعرف[١] بالإضافة إلى المعرفة. أو بتأويله[٢]، بفيصل[٣] بين الحق والباطل، لاشتهاره[٤] رضي[٥] الله عنه بهذه الصفة[٦]، فكأنَّه قيل[٧]: لا فيصل لها[٨]، ويقوي هذا التأويل إيراد[٩] (حسن) بحذف[١٠] اللام، لأنَّ الظاهر إن تنوينه للتنكير[١١]. «وَفِي[١٢] مِثْلِ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» أي: فيما[١٣] كررت فيه لا[١٤] على سبيل العطف وكان عقيب[١٥] كل منهما[١٦]

(١) خبر إن. (٢) أي: مثل. (٣) على وزن حيدر وهو القضاء. (٤) علة التأويل بفيصل. (٥) لقوله عليه السلام: (أقضاكم علي وأفرضكم زيد). (٦) أي: فيصل بين الحق والباطل. (٧) هذه القضية. (٨) أي: قضية. (٩) فاعل يقوى. (١٠) متعلق بإيراد. (١١) لا للتمكن. (١٢) والظرف خبر مقدم مبتدأه خمسة. (١٣) أي: موضع. (١٤) أي: لفظ لا. فاعل كررت. (١٥) خبر كان. (١٦) لا لا.

وَفِي[١] مِثْلِ: لَا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلَّا بِاللهِ

(١) كلمة في متعلق بيجوز المؤخر أي: يجوز في تركيب كررت فيه لا بطريق العطف وكان عقيب كل وهذه منهما نكره بلا فصل يجوز خمسة أوجه. آه.

(قوله: أو بتأويله بفيصل) عطف على قوله: إما بتقدير المثل؛ أي: وإما بجعل أبا حسن نكرة بتأويله بالصفة المشتهر هو بها من الحاكم العدل، أو الفيصل بين الحق والباطل مثل تأويل قولهم: لكل فرعون موسى بكل جبار قهار، وتأويل أبي حنيفة بالعالم المتبحر إلى غير ذلك، فأبا حسن على هذا يكون من قبيل النكرة المضافة فيكون من القسم الأول من أقسام اسم لا؛ أعني: المنصوب بلا، ويمكن أن يقال: إنه من القسم الثاني منها؛ أعني: المبني فاعرفه، وعلى التقديرين التزموا نزع اللام عن هذا العلم إيذاناً بقصد التنكير كما يشير إليه الشارح، ثم إن لفظ فيصل بوزن حيدر صفة مشبهة أو مصدر بمعنى الفاصل، وقوله: لاشتهاره الخ علة مصححة لهذا التأويل، ووجه الاشتهار قول النبي المختار: «أقضاكم علي وأفرضكم زيد». (قوله: إن تنوينه للتنكير) قيل: والتنكير لا يتصور فيه إلا بتأويله بفيصل وفيه ما فيه. (قوله: في مثل لا حول ولا قوة إلا بالله) روى عن النبي عليه السلام: «ألا أخبركم بتفسير لا حول ولا قوة إلا بالله، لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله، هكذا أخبرني جبريل». (قوله: أي: فيما كررت فيه لا) تفسير للمثل والجار متعلق بيجوز المؤخر؛ أي: ويجوز في تركيب كررت فيه لا بطريق العطف الخ هذه[١] الأوجه كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾، و﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ وإما إذا لم يتكرر لا مع النكرة الثانية، فلا يجوز في الأولى الرفع ولا في الثانية الفتح، بل تقول: لا حول وقوة أو قوة، قال الشاعر:

فَلا أبَ وابنـاً مِثـلَ مَـروانَ وابنِـهِ
إذا هُـوَ بـالـمَـجـدِ ارْتَـدَى وتـأزَّرا

(من شواهد قطر)

لكن حكي أن من العرب من يفتح الثانية بتقدير لا وسيأتي.

(١) إلى وجه الرد. (٢) بأنه من قبيل عطف المفرد أو الجملة، وخبر الأولى

(قوله: لاشتهاره) ولقوله عليه الصلاة والسلام: «أقضاكم علي». (قوله: ويقوي هذا التأويل) اعلم أن نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه أو فيما أضيف إليه إلا في عبد الله وفي عبد الرحمن أن الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما، أما النزع في الصورة الأولى فلرعاية اللفظ وإصلاحه، وأما في الثانية؛ فالأمر واضح، ولما كان النزع على التأويل الثاني واضحاً كما يدل عليه قوله: لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير جعله مقوياً للتأويل الثاني. (قال: وفي مثل: لا حول ولا قوة) أي: لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة.

(قوله: سواء كانت الخ) نحو: لا حسن في الحسن البصري ولا صعق في صعق. (قوله: أو فيما أضيف) نحو: لا امرأ القيس ولا ابن الزبير. (قوله: فلرعاية اللفظ) أي: إنما يجعل في صورة النكرة وإن كان النفي في الحقيقة هو المثل الذي لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة لرعاية اللفظ واصطلاحه بأن يكون مطابقاً لما قصد منه، ولذا قال الأخفش: على هذا التأويل يمتنع وصفه؛ لأنه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة ولا يوصف بنكرة. (قوله: فالأمر واضح) لصيرورته كأنه اسم جنس موضوع لإفادة الوصف المشتهر وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة.

نكرة بلا فصل يجوز «خَمْسَةُ أَوْجُهٍ»، بحسب اللفظ[١] لا بحسب التوجيه، فإنَّها[٢] بحسب التوجيه تزيد عليها. الأول[٣]: «فَتْحُهُمَا[٤]» أي: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) على[٥] أن يكون (لاَ[٦]) في كل منهما لنفي[٧] الجنس[٨] (وَلاَ قُوَّةَ) عطف على (لاَ حَوْلَ) عطف مفرد على مفرد، وخبرها[٩] محذوف، أي: لا حول ولا قوة موجودٌ[١٠] إلاّ بالله، أو عطف جملة على جملة[١١]. أي: لا حولَ[١٢] إِلَّا باللهِ وَلاَ قُوَّةَ[١٣] إِلَّا بِاللهِ، فحذف خبر الجملة الأولى استغناء[١٤] عنه[١٥] بخبر الجملة الثانية. «وَ[١٦]» الثاني: «فَتْحُ الأَوَّلِ[١٧] وَنَصْبُ الثَّانِي[١٨]» أي: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ). أمّا فتح الأول فلأنَّ (لاَ[١٩]) الأولى[٢٠] لنفي الجنس، وأمّا نصب الثاني فلأنَّ (لاَ[٢١]) الثانية[٢٢] مزيدة[٢٣] لتأكيد النفي،

---

(١) أي: الحركات الإعرابية والبنائية. (٢) أي: الوجوه. (٣) من تلك الوجوه، أشار إلى حذف المبتدأ. (٤) أي: الاسمين، يعني: بناؤهما على الفتح. (٥) متعلق بالفتح. (٦) أي: لفظ لا. (٧) متعلق ليكون. (٨) فيبنى اسم لا على الفتح كما الفراء. (٩) أي: خبر لا. (١٠) والأظهر موجودان. (١١) بحسب التوجيه. (١٢) موجود. (١٣) موجود. (١٤) علة فحذف. (١٥) أي: عن خبر الأولى. (١٦) من تلك الوجوه. (١٧) على أنَّ لنفي الجنس. (١٨) ولا قوة، لوجود والشرط وهو كونه مفرداً. (١٩) أي: لفظ لا. (٢٠) صفة لا. (٢١) اسم إن. (٢٢) صفة لا. (٢٣) خبر إن.

(قوله: نكرة بلا فصل) فإنهما لو معرفتين وجب الرفع فيهما كما علم سابقاً وقيد بلا فصل؛ لأنه لو انتفى الاتصال وجب الرفع أيضاً، والمراد بالنكرة المفردة وإلا فيجب النصب كما مر وفي قوله: خمسة أوجه رد على الزمخشري حيث قال: ستة أوجه سادسها رفع الثاني وفتح الأول؛ فإنه باعتبار الصورة عين الثالث (هندي)، وإليه[١] أشار الشارح بقوله: بحسب اللفظ؛ يعني: أن الانحصار باعتبار كيفيات اللفظ والإعراب وإما بحسب التوجيه[٢] فالوجوه تزيد على الخمسة وعن البعض، والقياس يقتضي أن يكون ستاً لكن سقط ما كان الأول فيه منصوباً والثاني مبنياً؛ لعدم وجود شرط نصبه. (قوله: الأول فتحهما) أي: فتح الأول والثاني معاً على الأصل المذكور من بناء اسم لا على ما ينتصب به إذا كان نكرة مفردة متصلة بلا، كقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾. (قوله: وخبرها محذوف) وهو خبر واحد مع تعدد لا مرفوع بلا الأولى والثانية معاً، وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان؛ لأنهما بحكم المماثلة بمنزلة عامل واحد فيجوز أن يعملا عملاً واحداً اتفاقاً؛ نحو: أن زيداً وأن عمراً قائمان، فيجوز أن يكون متعلق ذلك الخبر مثنى كما هو رأي الرضي، ومفرداً كما هو رأي العصام؛ لأنه في قوة لا شيء من الأمرين، فلا كاسمه واحد في المآل، وقوله: استغناء عنه بخبر الخ أي: كما في قوله:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأي مختلف

(قوله: ونصب الثاني) أشار بتقدير قوله: فتح الأول إلى أن هذا عطف على فتح الثاني المفهوم من قوله: فتحهما؛ لأنه في معنى فتح الأول وفتح الثاني لا عطف على فتحهما حتى يكون حال الأول غير مبين في قوله: ونصب الثاني ورفعه، فيكون المعنى الوجه الثاني فتح الأول ونصب الثاني؛ أي: منوناً لكونه معرباً كما في قوله من السريع:

محذوف أو الثانية، وكلمة لا زائدة أولا ونحو ذلك.

(١) في بحث المستثنى. (٢) خلافاً لسيبويه.

خَمْسَةُ أَوْجُهٍ[١]؛ فَتْحُهُمَا[٢]، وَنَصْبُ[٣] الثَّانِي،

(١) أي: بحسب اللسان لا بحسب التوجيه فإنَّها بحسب التوجيه تزيد عليها.
(٢) أي: لا حول ولا قوة إلَّا بالله.
(٣) أي: والثاني فتح الأول ونصب الثاني مثل: لا حولَ ولا قوةً إلَّا بالله.

(قوله، فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها)؛ لأنك إذا فتحتهما يحتمل أن يكون لا في الموضعين لنفي الجنس، وأن يكون في الأول لنفي الجنس، وفي الثاني زائدة، وإذا رفعتهما يحتمل أربعة أوجه: أحدها: أن يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل، وثانيها: أن يكون في الموضعين بمعنى ليس، وثالثها: أن تكون الأولى بمعنى ليس والثانية زائدة، ورابعها: أن تكون الأولى للتبرئة والثانية زائدة، وإذا فتحت الأول ورفعت الثاني يحتمل أن يكون الرفع محمولاً على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة، وأن يكون بمعنى ليس ورفعه على أنه اسمه وأن يكون للتبرئة ملغاة، وإن رفعت الأول وفتحت الثاني يحتمل أن يكون الأول بمعنى ليس وأن يكون للتبرئة. **(قوله، وخبرها محذوف)** واحد مرفوع بلا الأولى والثانية وإنما جاز أن عمراً قائمان. **(قوله، أي، لا حول ولا قوة موجود)** الأظهر موجودان.

(قوله، وفي الثاني زائدة) ويجوز البناء مع الزيادة نظراً إلى لفظها. **(قوله، للتبرئة)** أي: لنفي الجنس ملغاة عن العمل. **(قوله، مرفوع بلا)** عند غير سيبويه، وأما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل في الخبر فهما في موضع رفع مبتدأ فالمقدر مرفوع بأنه خبر المبتدأ لا خبر لا. **(قوله، في حكم واحد)** بالإضافة؛ أي: حكم عامل واحد فيجوز أن يعمل عملاً واحداً. **(قوله، الأظهر الخ)** نظراً إلى تعدد اسم لا، والتأويل بالمفرد؛ نحو: لا شيء منهما موجود خلاف الظاهر.

والثاني[١] معطوف على الأول[٢] فيكون منصوباً حملاً[٣] على لفظه لمشابهة حركته[٤] حركة الإعراب. ويجوز أن يقدر لهما خبر[٥] واحد، وأن يقدر لكل منهما[٦] خبر[٧] على حدة. «وَ» الثالث: «فَتْحُ الأَوَّلِ وَرَفْعُهُ أَيْ: رَفْعُ الثَّانِي» نحو: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ) أما فتح الأول فلأنَّ (لاَ) الأولى لنفي الجنس، وأمَّا رفع الثاني فلأنَّ (لاَ) الثانية[٨] زائدة[٩]، والثاني[١٠] معطوف على محل الأول[١١]، لأنَّه[١٢] مرفوع بالابتداء، عطف مفرد على مفرد، بأن يقدر لهما[١٣] خبر واحد أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر[١٤] على حدة. «وَ» الرابع: «رَفْعُهُمَا» بالابتداء[١٥]، نحو: (لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ) لأنَّه[١٦]

(١) وهو قوة. (٢) وهو حول. (٣) تعليل ليكون. (٤) لأنَّ حركته الإعرابية تجيء بعامل في حركة لا حول جائت لمجيء لا. رضا. (٥) فاعل يقدر. (٦) اسمين. (٧) فاعل يقدر الثاني. (٨) صفة لا. (٩) خبر إنَّ، لتأكيد النفي. (١٠) قوة. (١١) حول. (١٢) محل الأول. (١٣) أي: للأول والثاني. (١٤) بدل من معطوف أو خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عطف. (١٥) لأنَّ النكرة وقعت في سياق النفي فتخصصت على ما مرَّ. (١٦) وتعليل للرفع بالابتداء.

وَرَفْعُهُ[١]، وَرَفْعُهُمَا،

(١) والثالث: فتح الأول ورفع الثاني مثل لا حولَ ولا قوةٌ إلَّا بالله.

(قوله: ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد) عند غير سيبويه فإن لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع، وأما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد؛ لأن لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ، والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب أن يقدر لكل منهما خبر. **(قوله: فلأن لا زائدة)** قال الشيخ الرضي: يجوز أن يجعل لا غير زائدة، بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز إلغائها إذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء ألغيت الأولى أو الثانية أو كلتاهما. **(قوله: والثاني معطوف على محل الأول)** والقياس في ذلك مضى الخبر كما في أن.

(قوله: فإن لا عاملة الخ) يشعر كلامه بأن مدار جواز تقدير خبر واحد وعدمه كون لا عاملة في المتبوع والتابع عند غيره وعاملة في التابع دون المتبوع عنده. وليس كذلك فإن مبناه أن لا المفتوح اسمها تعمل في الخبر عند غيره، ولا تعمل فيه عنده فهو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معمول واحد، وذا لا يجوز قياساً على توارد المؤثرين على أثر واحد كما صرح به في الرضي، وغاية التكلف أن يقال: مراده أن لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد وعنده لا مع اسمها المبني مبتدأ فلا عمل للا في المتبوع والمعطوف منصوب بلا فيتحقق عاملان فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد.

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً
اتَّسَعَ الْخَرقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(قوله: فلأن لا الثانية مزيدة)؛ لأن المعطوف على المنفي يكون منفياً أيضاً فيكون حرف النفي في المعطوف زائداً، وفائدته تأكيد النفي ويجوز أن تجعل لنفي الجنس ملغاة عن العمل؛ لوجود شرط الإلغاء؛ أعني: التكرير، وفي الموشح والفرق بين لا المزيدة هذه وعدمها أن المعنى في قولك: لا رجل وامرأة في الدار نفي اجتماع الصنفين فيها، ولا رجل ولا امرأة نفيهما متفرقين ومجتمعين. **(قوله: والثاني معطوف الخ)** يعني: أن قوله: قوة معطوف على لا حول بكلمة لا، ومثل هذا العطف جائز مطلقاً عند سيبويه، وضرورة عند الأخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبراً عن اسمين (حبيصي)، وقوله: حملاً على لفظه؛ أي: أو حملاً على محله القريب؛ فإن لاسم لا محلين قريب وهو النصب، وبعيد وهو الرفع كما سبق[١]، وقوله: لمشابهة حركته؛ أي: حركة الأول حركة الإعراب في العروض، والحصول بسبب عامل فيجوز الحمل عليها كما جاز على الحركة الإعرابية كما مر في مثل: يا زيد العاقل. **(قوله: ويجوز أن يقدر لهما)** أي: عند الجمهور[٢] يجوز للائين[٣] المعطوف أحدهما على الآخر خبر واحد؛ أي: موجودان فيكون المجموع جملة واحدة من عطف المفرد، وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة فيكون المجموع جملتين على أنه من قبيل العطف على معمولين[٤] بحرف واحد، وأما عند سيبويه فلا يقدر لهما خبر واحد؛ لأن لا المفتوح اسمه لا يعمل في الخبر عنده، بل هو مرفوع بالعامل المعنوي، وخبر قوة مرفوع بلا، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وذا لا يجوز (معرب)، وقوله: ورفع الثاني؛ أي: مع التنوين كقوله من الكامل:

هذا لَعَمرُكُمُ الصَّغارُ بعَينِه
لا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ ولا أبُ

(١) قوله: للائين؛ أي: الكلمة لا الأولى والتأنيث معاً.
(٢) لعامل واحد.
(٣) لأن لا المبني اسمه على الفتح لا يعمل في الخبر عنده.

جواب قولهم[1]: (أَبِغَيْرِ اللهِ[2] حَوْلٌ[3] وَقُوَّةٌ؟) فجاء[4] بالرفع فيهما مطابقة[5] للسؤال ويجوز الأمران ههنا أيضاً[6]. «وَ» الخَامِسُ «رَفْعُ الأَوَّلِ» على أن يكون (لاَ) بمعنى (لَيْسَ) «عَلَى ضَعْفٍ» فإن[7] عمل[8] (لاَ) بمعنى[9] (ليسَ) قليل[10] «وَفَتْحُ الثَّانِي» نحو: لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، على أن يكون (لاَ) لنفي الجنس. وضعف[11] وجه[12] ضعْف رفع الأول[13]، بأنَّه[14] يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل[15] (لاَ) بالتكرير[16]، لا لكونها بمعنى (لَيْسَ) لأنَّ شرط صحة إلغائها[17] التكرير[18] فقط، وقد[19] حصل ههنا[20]، ولا دخل فيها[21] لتوافق[22] الاسمين بعدها في الإعراب. فهذا[23] على التوجيه الأول[24] متعين لعطف جملة على جملة، أي: لاَ حَوْلٌ إِلَّا بِاللهِ،

(١) أي: العرب. (٢) خبر مقدم. (٣) مبتدأ مؤخر. (٤) أي: القائل بهذا الكلام. (٥) حال من جاء أو تعليل لجاء. (٦) كما في الوجوه السابقة. (٧) علة ضعف. (٨) أي: مفعول. (٩) خبر إن. (١٠) بل شاذ ولهذا قال: ضعف. (١١) والمضعف الشارح الرضي. (١٢) نائب فاعل ضعف. (١٣) وهو حول. (١٤) متعلق بضعف. (١٥) أي: تأثيرها بدخولها إعراباً وبناءً. (١٦) أي: بتكرير الاسم بعده. (١٧) أي: عمل لا. (١٨) خبر إن. (١٩) حال. (٢٠) أي: في هذا القسم. (٢١) أي: في صحة الإلغاء بالتكرير. (٢٢) خبر لا. (٢٣) أي: وجه الخامس. (٢٤) كون لا بمعنى ليس.

وَرَفْعُ الأَوَّلِ عَلَى ضَعْفٍ، وَفَتْحُ الثَّانِي.

(قوله: وضعف) المضعف: الشيخ الرضي. (قوله: لا لكونها بمعنى ليس)؛ إذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس، بل لم يرووا إلا كون الاسم بعدها مرفوعاً والخبر محذوفاً؛ نحو: لا براح ولا مستصرخ فظنوا أنه عاملة عمل ليس والحق أنها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة.

(قوله: فلأن لا زائدة) أي: لا الثانية مزيدة أو ملغاة؛ لجواز إلغائها بشرط التكرير والتنكير، ولا يجب الإلغاء في كليهما بل يجوز اختلافهما إلغاء وإعمالاً، وقوله: على محل الأول؛ أي: محله البعيد لا على القريب ولا على لفظه، وإلا لكان منصوباً كما في الوجه الثاني. (قوله: عطف مفرد على مفرد) هذا عند[1] سيبوّيه؛ لكون العامل عنده الابتداء وحده، وأما عند غيره فالعامل في الأول كلمة لا وفي الثاني الابتداء، فيلزم تأثير عاملين مختلفين في معمول وهو الخبر واحد في حالة واحدة، فيجب أن يكون عطف جملة عند الجمهور لا عطف مفرد للزوم المحذور. (قوله: ورفعهما بالابتداء) فلا الثانية زائدة أو ملغاة كالأولى وفي التنزيل: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾، ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾، ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾، وقال الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً
لا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا ولاَ جَمَلُ

(قوله: ويجوز الأمران الخ) أي: يجوز في هذا الوجه أيضاً عند الكل عطف المفرد بتقدير خبر واحد وعطف الجملة بتقدير خبر لكل منهما، وقوله: على أن لا بمعنى ليس، وفيه أن لا التي بمعنى ليس إذا انتقض نفيه بإلا لم يعمل على ما تقدم، وههنا انتقض وعمل فافهم. (قال المصنف: على ضعف) يعني: أن هذا الوجه الأخير مشتمل على ضعف؛ لأن عمل لا بهذا العمل قليل، والقلة [2] يستلزم الضعف، ومن الأمثلة قول أمية بن أبي الصلت من الهزج:

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فِيهَا[3]
وما فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

وحكى الأخفش أن من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا إذا لم تذكر لا الثانية فاعرفه، وزاد الزمخشري في المفصل عكس هذا الوجه الخامس، وقد عرفت ما فيه. (قوله: وضعف وجه ضعف الخ) مجهول من التضعيف، والمضعف هو الشارح الرضي حيث رد الوجه السابق؛ أعني: قلة عمل لا عمل ليس بسند أنه لم لا يجوز الخ وأيضاً أن الضعيف عمل لا لاستعماله، وليس ههنا ما يفيد أنه أعمل لا (عصام)، أي: فلا ضعف حينئذ في رفع الأول وعليه المعول. (قوله: لا لإلغاء عمل لا بالتكرير) أي: بسبب التكرير والرفع لهذا المعنى ليس بضعيف؛ لوقوعه في النظم المعجز؛ نحو: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾، وقوله: لا لكونها الخ؛ أي: لا للوجه المذكور فلا نضعف هذا الوجه، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع في حصول التكرار، وأما تطابق الاسمين في الإعراب فليس بشرط بلا ارتياب. (قوله: التكرير فقط) يعني: التكرير مع التنكير بدون اشتراط توافق الاسمين إعراباً سواء حصل التوافق كما في الوجه الرابع أو لا كما في الوجه الأخير، فقوله: ولا دخل فيها الخ بيان لمعنى قوله: فقط، ثم إن وجه اشتراط التكرير عند الإلغاء وهو أن المقصود قرينة كون لا لنفي الجنس وعملها، أو بناء اسمها كاف فيه بدون لا هذه وإذا ألغيت يكون تكريرها قرينة عليه في النكرات وجبراً لما فات من نفي الجنس من المعارف (اطه وي). (قوله: فهذا على التوجيه الأول) أي: فالوجه

(١) لقلة مشابهته بليس. (٢) أي: في الجنة.
(٣) أو موجودان. (٤) أعني: موجودان.

وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، وألَّا[١] يلزم أن يكون قوله: (إِلَّا بِاللهِ) منصوباً[٢] ومرفوعاً. وعلى التوجيه الثاني[٣] يحتمل أن يكون[٤] من قبيل عطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على جملة، كما لا يخفى. «وَإِذَا[٥] دَخَلَتِ[٦] الهَمْزَةُ[٧]» على (لاَ) التي لنفي الجنس

(١) أي: وإن لم يكن عطف جملة بل احتمل عطف المفرد على المفرد. (٢) على أن يكون خبر لا بمعنى ليس ولا لنفي الجنس معاً، خبر يكون. (٣) أي: إلغاء عمل لا بالتكرير. (٤) هذا القول. (٥) الواو استئناف. (٦) ظرف لشرطها أو لجوابها. (٧) الاستفهام.

وَإِذَا دَخَلَتِ الهَمْزَةُ

(قال: وإذا دخلت الهمزة) دون الجار، فإنه إذا دخل يجر، نحو: كنت بلا مال وغضبت من لا شيء، وربما يفتح نظراً إلى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظراً إلى لفظها. **(قوله: أما الاستفهام)** ظاهر عبارة المصنف

(قوله: للضرورة) أي: الشعرية. **(قوله: يجر)** وبطل عملها؛ لأن عملها إنما كان لمشابهتها بأن وبتوسطها بطل الشبه؛ لأنه لا بد لها من تصدر. **(قوله: لجواز أن بمعنى التقرير الخ)** هذا إنما يرد إذا كانت هذه المعاني مدلولات كلمات الاستفهام بأن تكون مستعملة فيها،

الخامس على توجيه المصنف بأن لا بمعنى ليس يتعين فيه عطف الجملة بأن يقدر لهما خبر على حدة؛ لأن في عطف المفرد يجب اتحاد المعطوفين عملاً وإعراباً. **(قوله: وإلا يلزم أن يكون الخ)** أي: وإلا يتعين لعطف الجملة يلزم عند سيبويه أن يكون متعلق قوله: إلا بالله؛ أعني: موجود[١] منصوباً على أنه خبر لا بمعنى ليس، ومرفوعاً على أنه خبر لا لنفي الجنس، قال في المعرب: ويقدر لكل منهما خبر على حدة لا خبر واحد وإلا يلزم كون الخبر[٢] المحذوف منصوباً ومرفوعاً في حالة واحدة؛ لأن لا الأولى تقتضي خبراً منصوباً، والثانية خبراً مرفوعاً فيتنافيان وهذا عند الجمهور وسيبويه معاً، أما عند الجمهور؛ فلأن لا الثانية عاملة للرفع في الخبر عندهم وإن كان اسمه مفتوحاً، وأما عند سيبويه؛ فلأن خبر لا الثانية ههنا مرفوع أيضاً، لكن بالعامل المعنوي فحصل الاتفاق في الرفع المستلزم لتعيين عطف الجملة على توجيه المصنف، وإلا يلزم المحذور المذكور فتدبر. **(قوله: وعلى التوجيه الثاني)** أي: وعلى توجيه الرضي كون الأول مرفوعاً مع فتح الثاني بأن رفع الأول لإلغاء عمل لا لوجود شرط صحته وهو التكرير، فيحتمل أن يكون الوجه الخامس من قبيل عطف مفرد الخ، قال الرضي: وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين. **(قوله: من قبيل عطف مفرد على مفرد)** أي: عند سيبويه فإن مذهبه على ما عرفته أن العامل في خبر لا المفتوح اسمه هو الابتداء فيجوز على مذهبه أن يقدر لهما معاً خبر واحد؛ أي: لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله، كما يجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حدة، ولا يجوز ذلك على مذهب الجمهور كما ستعرف وقد مر أيضاً، وقوله: أو من عطف جملة؛ أي: عند الجمهور فإن عندهم لا بد لكل واحد منهما من خبر مفرد على حدة؛ لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر فإن هذا التوارد غير جائز على ما أسلفناه غير مرة، والحاصل: أنه على التوجيه الثاني يجوز أن يكون من عطف المفرد ومن عطف الجملة عند سيبويه ومن عطف الجملة فقط عند الجمهور هذا ما فهمته والله أعلم. **(قال المصنف: وإذا دخلت الهمزة الخ)** احترز بالهمزة عن الجار فإنه قوي في العمل فيزيل تأثير لا؛ نحو: آذيتني بلا جرم وقدمتني بلا زاد، والهمزة لا عمل لها أصلاً فليس لمعارضة عمل لا جهة أصلاً، لكن القياس أن تغيره إذا

(١) أي: العمل. (٢) البساتين، نسخة.

لم[1] «تُغَيِّرِ[2] العَمَلَ[3]» أي: عمل (لاَ) أي: تأثيرها[4] في مدخولها إعراباً[5] وبناء[6]، لأنَّ العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام «وَمَعْنَاهَا[7]» أي: معنى الهمزة الداخلة على (لاَ)، التي لنفي الجنس «إِمَّا الاسْتِفْهَامُ[8]» حقيقة[9]، فتقول:

(١) جواب الشرط. (٢) أنت أو تلك الهمزة. (٣) مضارع. (٤) إنَّما فسر العمل بقوله تأثيرها لئلا يتوهم اختصاص العمل بالإعراب. (٥) إذا كان مدخولها مضافاً أو شبهه. (٦) إذا كان مدخول لا مفرداً. (٧) حال. (٨) وهو طلب العلم. (٩) تمييز.

أفادت التمني أو العرض؛ لأن عملها للنفي ولا نفي حينئذ في المعنى، فلذا أنكر الأندلسي عملها مع العرض وسيأتي الجواب عنه، وقوله: لم تغير العمل؛ أي: لم تزل تأثيره سواء كان بالبناء أو الإعراب لا في التابع ولا في المتبوع كما في سائر العوامل الداخل عليها همزة الاستفهام. **(قوله: أي: عمل لا أي تأثيرها)** التفسير الأول إشارة إلى أن اللام للعهد أو عوض، والثاني: إشارة إلى أن العمل بمعناه اللغوي الشامل للإعراب والبناء؛ وذلك لأنه ليس في لا رجل في الدار مثلاً عمل اصطلاحي لمكان البناء، وقال وجيه الدين: ذكر المقيد[1] وأريد المطلق وهو التأثير أعم من أن يكون إعراباً أو بناء هذا ولك أن تقول: العمل أعم من الحقيقي والمشبه به. **(قوله: لأن العامل لا يتغير الخ)** أي: العامل مطلقاً سواء كان لا أو غيره فالمراد جنسه؛ إذ لم يعهد تغير عمل عامل ما بدخولها كما أفاده بقوله: هذا، وإنما صرح به دفعاً لتوهم التغير أو لأن القياس تغيره مع العرض والتمني كما ذهب إليه الأندلسي ففي التعرض لهذا البيان رد عليه من أن هذين المعنيين متفرعان على الاستفهام من قبيل مستتبعات التراكيب فالنفي متحقق في التصور. **(قوله: لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام)** الغير المعدودة من العوامل، وفي الرضي والموشح ما حاصله المنقح: أن لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، ومن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

ألاَ طـعـانَ ولا فُـرْسَـانَ عـاديـةً
إلا تَـجَـشُّـؤُكُـمْ حَـوْلَ الـتَّـنَـانِـيـرِ[2]

والجشاء: آروغ آوردن، وفي المثل: ألا قماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة، وقال الشاعر:

ألا ارْعِـوَاءَ لِـمَـنْ وَلَّـتْ شـبـيـبـتُـهُ
وآذَنَـتْ بِـمَـشِـيْـبٍ بَـعْـدَهُ هَـرِمُ

(قوله: الاستفهام حقيقة) فيه إشارة إلى أنها تفيد العرض والتمني مجازاً فحينئذ لم يبطل معنى النفي **(عصام)** كما في قوله:

ألاَ اصْـطِـبَـارَ لِـسَـلْـمَـى أمْ لـهـا جَـلَـدٌ
إذاً أُلاقِـي الـذي لاقـاهُ أمْـثـالِـي

وقوله: مستفهماً؛ أي: حال كونك مستفهماً احتراز عن التمني.

(١) أي: إلا.

لَمْ تُـغَـيِّـرِ الـعَـمَـلَ[1] وَمَـعْـنَـاهَـا[2] الاسْتِفْهَامُ[3]

(١) أ- أي: عمل لا وتأثيرها. ب. ونعت اسم لا المبنى آه.
(٢) إمَّا.
(٣) أي: ما الاستفهام حقيقة فتقول: ألا رجل في الدار مستفهماً.

الحصر في الثلاثة، لكن لا ينحصر فيها لجواز أن يكون بمعنى التقرير والإنكار والتوبيخ، فالأولى أن تصرف العبارة عن الظاهر ويقال: إنه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها، قال السيرافي: لا يكون لمجرد الاستفهام، وقال سيبويه: لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني؛ إذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولاً فمعنى: لا غلام أتمنى الغلام، وقال الأندلسي: ما نقله الشارح قدس سره.

وأما إذا كانت من مشتقات التراكيب وكلماته مستعملة في الاستفهام فلا، وتفصيله مذكور في الإتقان للشيخ السيوطي. **(قوله: عن الظاهر)** أي: الحصر المستفاد من كلمة أما. **(قوله: قال السيرافي الخ)** في الرضي قال الأندلسي: لا أعرف أحداً يقول يلحق ألف الاستفهام أداة النفي فيكون الألف لمجرد الاستفهام، بل لا بد أن يكون للإنكار أو التوبيخ أو التمني أو العرض. **(قوله: وقال سيبويه الخ)** قال المازني والمبرد أن حكم إلا بمعنى التمني حكم لا المجرد فيجوز عندهما العطف والرفع على الموضع نحو: إلا مال كثير أنفقه، وإلا ماء وخمر أشربها، وخبرها ظاهر أو مقدر كما في المجردة، وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع الخ.

أَلاَ رَجُلَ[١] فِي الدَّارِ؟ مستفهماً[٢]. «وَإِمَّا العَرْضُ[٣]» مثل: (أَلاَ نُزُولَ عِنْدِي) ولم يذكر سيبويه[٤] أنّ حال (أَلاَ)[٥] في العرض كحاله[٦] قبل الهمزة، بل ذكره (السيرافي) وتبعه الجزولي والمصنف. ورد ذلك الأندلسي، وقال: هذا[٧] خطأ، لأنّها[٨] إذا كانت عرضاً كانت[٩] من حروف الأفعال، مثل: (إِنْ وَلَوْ) وحروف التحضيض[١٠]، فيجب انتصاب الاسم[١١] بعدها[١٢] نحو: (أَلاَ زيداً تكرمهُ)[١٣] «وَ» إِمَّا «التَّمَنِّي» نحو: أَلاَ مَاءَ أَشْرَبُهُ، حيث لا يرجى ماء.

(١) بالفتح. (٢) حال من تقول. (٣) بفتح العين وسكون الراء الحث والترغيب. (٤) في كتابه. (٥) المستعمل. (٦) في كون اسمه منصوباً إذا كان مضافاً أو شبهه ومرفوعاً إذا كان معرفة. (٧) أي: كون حال إلّا في العرض كحاله قبل دخول الهمزة. (٨) إلّا. (٩) إلّا. (١٠) مثل: هلّا وإلّا ولولا ولوما. (١١) على شريطة التفسير، بتقدير الفعل. (١٢) أي: بعد حروف العرض. (١٣) أي: إلا يكرم إلا زيد تكرمه.

وَالعَرْضُ[١] وَالتَّمَنِّي[٢]
(١) أي: وإمّا معناها العرض مثل: ألا نزول عندي. (٢) أي: وإمّا معناها التمني نحو: ألَا ماء أشربه حيث لا يرجى ماء.

(قوله: وأما العرض) بفتح فسكون (إفصاح)، وعرفوه بأنه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوباً للطالب (نعمه)، مثل: ألا نزول عندي بناء على عدم اختصاص العرض بالفعل خلافاً للأندلسي وسيأتي. (قوله: كحاله قبل الهمزة) أي: قبل دخولها؛ يعني: لا يتغير عمل لا في العرض ولا كلام في أن ألا التي للعرض مركبة من همزة الاستفهام الإنكاري وحرف النفي كالتي للتحضيض، والفرق بينهما أن العرض طلب الشيء برفق ولين، والتحضيض طلب بحثّ وإلحاح. (قوله: وقال: هذا خطأ) أي: ما ذكره السيرافي من أن حاله كحاله قبل دخول الهمزة في عدم التغير ليس بصواب؛ لأنها الخ، وبالجملة إطلاق المصنف مبني على ما ذهب إليه المازني والمبرد لا على مذهب سيبويه، وإلا ففيها[١] تفصيل مذكور في الرضي وشروح الألفية ومغني اللبيب، وملخص ذلك: أن إثبات أحكام لا لها مع الهمزة إنما يكثر إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، ويقل: إذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم بعض أنه غير واقع، وأما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير، فعند خليل وسيبويه: أن إلا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخالفهما المازني والمبرد، وقوله: إذا كانت عرضاً؛ أي: دالة عليه أو ذات عرض، وإلا فلا يصح الحمل. (قوله: من حروف الأفعال) أي: من الحروف التي مدخولها الأفعال؛ يعني: مما يخص ويلزم الأفعال لفظاً؛ نحو: ألا تنزل بنا فتصيب خيراً أو تقديراً نحو: ألا نزولاً عندي؛ أي: ألا تنزل نزولاً عندي فيكون اسمها مفعولاً لذلك الفعل المقدر، فلا يعمل فيه كلمة لا عند الأندلسي. (قوله: فيجب انتصاب الاسم) أي: إن كان بعدها متعد أو في باب الإضمار، وإلا فيجوز أن يكون بعد كلمة العرض فعل لازم؛ نحو: إلا زيد ينزل؛ أي: ألا ينزل زيد ينزل فلا يجب النصب. (قوله: ألا ماء أشربه الخ) وكقوله:

ألا سَبِيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها
أم لا سَبِيلَ إلى نَصْرِ بنِ حَجَّاجِ

واعلم أن ألا في هذا المثال وفيما مر من قوله: ألا نزول الخ من مثالي العرض والتمني ليس للاستفهام؛ لأن القائل لا يقصد بقوله: ألا نزول الاستفهام عن ترك النزول، ولا بقوله: ألا ماء أشربه الاستفهام عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدم الماء كما أشار إليه بقوله: حيث لا يرجى ماء.

(١) رفع ونصب.

وأَمَّا قوله[1]:

أَلاَ رَجُـــلاً جَـــزَاهُ[2] الــلـــهُ خَـــيْـــراً[3]

فهذه[4] عند الخليل ليست (لاَ[5]) الداخلة[6] عليها حروف[7] الاستفهام، ولكنَّه[8] حرف موضوع للتحضيض برأسه[9]، فكأنَّه قال[10]: أَلاَ تَرَوْنَنِي[11] رَجُلاً[12]،

---

(١) شاعر. (٢) جملة معترضة دعائية. (٣) مفعول جزاه. (٤) أي: كلمة إلَّا في هذا البيت. (٥) أي: لفظ لا. (٦) صفة جرت. (٧) فاعل داخلة. (٨) إلَّا. (٩) مثل إلَّا وهلَّا وغيرهما. (١٠) شاعر. (١١) أي: تبصرونني. (١٢) مفعول به.

(قوله: وإما قوله: ألا رجلاً جزاه الله الخ) البيت من الوافر، وقائله إعرابي أراد أن يتزوج امرأة متعة، ونكاح المتعة مذكور في الفقه، والبيت مضمن، وهو ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه وهو قوله:

تُـرَجِّـلُ لِـمَّـتِـي وتَـقُـمُّ بَـيْـتِـي
وأُعْـطِـيـهـا الإتـاوَةَ إنْ رَضِـيـتْ

فكلمة ألا للعرض، وجملة جزاه الله خيراً دعائية، وجزاه ماض من الجزاء، وهو المكافأة على الشيء، والمحصلة: بالحاء والصاد المكسورة المشددة المهملتين المرأة التي تحصل تراب المعدن لاستخراج الذهب هكذا فسروه، والذي يناسب المقام: أنه بالحاء والضاد المعجمتين وهي المرأة الناعمة، وما قيل: إنه كناية عن جد المرأة في الأمور فمخدوش، وتبيت: فعل ناقص وخبره فيما بعده، وهو قوله: ترجل لمتي، وقيل: أي تبيت ببيتي تفعل الفجور فالشاعر يطلب الزانية، وفي شرح أبيات المفصل تبيث بالثاء المثلثة؛ أي: تثير من أباث البئر إذا أخرج ترابها، والمصراع الثاني صفة رجل كأن الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول على طريق التمني: ألا تروني رجلاً هذه صفته، فإنه متمناي، وشاهد در منصوب بودن رجلاً أست بفعل مقدر بعد الأكه بمعنى: عرضت؛ أي: ألا تروني رجلاً، وترجل بتشديد الجيم؛ أي: تسرح، ولمتي بتشديد الميم؛ أي: شعرتي، وتقم أيضاً بتشديد الميم؛ أي: تكنس، والأتاوة: الخراج والرشوة كذا في هامش الرضي. **(قوله: فهذه)** أي: فكلمة ألا هذه ليست مركبة من حرف الاستفهام والنفي، بل حرف برأسه موضوع للتحضيض مثل هلا وألا بالتشديد، فما قيل: إن ألا في البيت حينئذ بالتشديد ليس بسديد لعدم مساعدة الوزن. **(قوله: ولكنه حرف موضوع الخ)** إذ قد يستعمل ألا بالتخفيف للتحضيض مثل: ألا بالتشديد، صرح به الرضي في بحث الحروف؛ أي: فيكون من حروف الأفعال. **(قوله: ألا تروني رجلاً)** بضم التاء مضارع جمع مخاطب من باب الأفعال أصله ترئيونني بوزن تكرمونني فاعل بما ترى، وزعم بعضهم: أن فعله محذوف على شريطة التفسير؛ أي: ألا جزى الله رجلاً جزاه خيراً، فألا على هذا للتنبيه (مغني).

(قوله: وأما قوله: إلا رجلاً) يعني: كان القياس إلا رجل بالبناء آخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت؛ أي: تبيت تفعل كذا.

(قوله: تبيت تفعل كذا) أشار إلى أن البيت مضمن، وهو ما لا يتم معناه إلا بما يليه في شرح أبيات المفصل تبيت؛ أي: تثير تراب المعدن من أباث البئر أخرج ترابها، والمصراع الثاني صفة رجل، والدعاء اعتراض كان الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول على طريقة تفيد التمني: ألا ترونني وتبصرونني رجلاً يدلني على هذه المرأة ويهدني طريقاً يوصلني إليها؛ أي: تبصرونني رجلاً هذه صفته فإنه متمناي، وقيل: يروى تبيت؛ أي: ببيتي ولعله تصحيف فبالثاء المثلثة أليق بالمحصلة.

يعني: هَلَّا تروني رجلاً، و[1]لذلك نصب[2] ونوّن. وهي[3] عند يونس (لاَ) التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكأنَّ القياس (أَلاَ رَجُلَ[4]) ولكنه نوّن لضرورة الشّعر[5]. «وَنَعْتُ»[6] اسم (لاَ) «المَبْنِيّ»[7] لا نعت اسمها المعرب احتراز[8] عن مثل: (لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ[9] ظَرِيْفاً[10]). «(الأَوَّلُ)» بالرفع صفة للنعت، أي: لا[11] الثاني[12] وما بعده[13]، احتراز عن مثل: (لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ كَرِيْمٌ[14] فِي الدَّارِ). «مُفْرَداً» حال من ضمير[15] (مَبْنِي)، والعامل فيه مبني احتراز[16] عن مثل: (لا رجلَ حسنُ الوجه)..

(١) أي: لكون إلَّا حرفاً برأسه من التحضيض. (٢) رجل فيه. (٣) كلمة إلا. (٤) مبنياً على الفتح. (٥) والوجهان مستقيمان، أي: وصف كامل. (٦) استئناف، مبتدأ. (٧) على الفتح. (٨) خبر المبتدأ محذوف تقدير هذا احتراز. رضا. (٩) اسم لا. (١٠) خبره. (١١) نعت. (١٢) وهو كريم. (١٣) من الثالث والرابع وغيرهما. (١٤) بالرفع أو بالنصب. (١٥) أي: الراجع إلى النعت. (١٦) أي هذا احتراز.

وَنَعْتُ المَبْنِيّ[1] الأَوَّلُ[2] مُفْرَداً

(١) أي: لا نعت لاسمها المعرب.
(٢) أي: لا نعت الثاني.

(قوله: يعني هلا تروني) ومعنى التحضيض في المضارع الحث على الفعل والطلب له فيكون بمعنى الأمر؛ أي: أروني رجلاً، وأما إذا دخل على الماضي فمعناه اللوم والتوبيخ على ترك الفعل. (قوله: وهي عند يونس) يعني: قال يونس بن حبيب من الكوفية: إن ألا هذه للتمني، ونون الاسم للضرورة، وقول الخليل الأولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يرو أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه (مغني). (قوله: فكان القياس ألا رجل) بالبناء على الفتح ألا أنه نصب مع التنوين لضرورة الشعر فإن وزن المصراع: مفاعلتن مفاعلتن فعولن. (قال المصنف: ونعت المبني) احتراز عن المعطوف فإنه لا يجوز بناؤه واللام في المبني للعهد الخارجي كما أشار الشارح بتقدير قوله: اسم لا؛ أي: المبني من اسم لا الذي بني بعد دخوله؛ لأنه السابق المعهود لا نعت المبني مطلقاً حتى ينتقض بلا ماء ماءً بارداً، وتمامه في شرح العصام. (قوله: لا غلام رجل ظريفاً) بالنصب حملاً على لفظ المنعوت، أو بالرفع حملاً على المحل ولا يبنى لعدم بناء موصوفه، وقوله: الأول أي: بحسب الطبع لا بالوضع والذكر كما إذا حذف الأول بقرينة؛ نحو: البر لا كر نقياً عندي؛ أي: لا كر منه نقياً (عصام)، فيندفع ما سيأتي من أن قيد يليه يغني عن الأول فتأمل. (قوله: أي: لا الثاني الخ) فإنه معرب مرفوع حملاً على المحل البعيد أو منصوب حملاً على اللفظ أو المحل القريب كلفظ كريماً في المثال، ولا يجوز بناء ما عدا الأول لثقل توالي بناء كلمات كثيرة. (قوله: لا رجل ظريف كريم كريماً) ولم يوجد في أكثر النسخ كريماً؛ يعني: إذا كان لاسم لا المبني صفتان فأكثر فأنت في الأولى مخير بين إعرابها[1] وبناءها، وفيما عدا الصفة الأولى لا يجوز البناء، بل يتعين الإعراب على الرفع أو النصيب. (قال المصنف: مفرداً) حال عن ضمير قوله الآتي مبني قدم عليه؛ لئلا يقع الفصل بين القيود، أو لكونه سبب البناء، وتبع الشارح في هذا للفاضل الهندي لكن فيه انصراف[2] عن قصد السبيل إلى الوادي، وهو الهادي، بل هو حال من المستكن في لفظ الأول الراجع إلى النعت كما هو الظاهر المتبادر، ثم إن المفرد ههنا بمعنى ما يقابل المضاف وشبهه كما يفصح عنه المثال، وفي شرح العصام هنا كلام فليطالع.

(١) وذلك لأنه مع كونه خلاف الظاهر المستفيض الذي هو إيقاع حكمي على الموضوع بعد تحقق القيود له، لا بد له من نكتة يدور عليها تفكيك القيود، وجعل بعضها للموضوع، وبعضها للمحمول، تقديم الحال على ذي الحال المعرفة وعاملها على أنه يوهم اختصاص القيدين بأحد الحكمين؛ أعني: البناء إلى غير ذلك من التكلفات.
(٢) أعني: الاتصال لفظاً وتقديراً.

«يَلِيْهِ» حال[1] بعد حال، أو صفة (مُفْرَداً) احتراز عن المفصول، نحو: (لاَ غُلاَمَ فِيْهَا ظَرِيْفٌ) وهذا القيد[2] يغني عن الأول[3]. «مَبْنِيٌّ[4]» على الفتح حملاً[5] على المنعوت[6]، لمكان[7] الاتحاد بينهما[8]. والاتصال وتوجّه النفي إليه، أي: إلى النعت حقيقة[9]. والمبني في قوله[10]: (ونعت المبني) إشارة إلى ما يبنى على الفتح بالأصالة لا بالتَّبعية، فإنَّه[11] المذكور سابقاً، فلا يرد أنّه[12] إذا كرر اسم (لا) المبني[13] وبني[14] على الفتح[15] ثم جيء بنعت[16] لا يجوز بناؤه مثل: (لاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً) مع أنّه يصدق عليه أنَّه (نَعْتُ[17] المَبْنِيّ الأَوَّلِ مُفْرَداً يَلِيْهِ) فإنَّ (بَارِداً) في هذا المثال نعت للتابع[18] لا للمتبوع[19] كما هو[20] الظاهر، ولو جعل[21] نعتاً للمتبوع[22]، فليس مما يليه[23] لتوسط التابع[24] بينهما. «وَمُعْرَبٌ[25]» لأنَّ[26] الأصل في التوابع[27]

(١) من ضمير مبني. (٢) أي: قيد يليه. (٣) يعني عن قيد الأول في المتن. (٤) خبر المبتدأ. (٥) علة مبني. (٦) أي: الموصوف. (٧) أي: لوجوده. (٨) أي: النعت والمنعوت. (٩) تمييز. (١٠) مصنف. (١١) المبني بالأصالة. (١٢) شأن. (١٣) الذي هو اسم لا هذه. (١٤) أي: المكرر. (١٥) كالأول لكونه تأكيداً. (١٦) وجعل. (١٧) بعد التأويل فاعل يصدق. (١٨) وهو ما والثاني. (١٩) وهو ما والأول. (٢٠) أي: كونه نعتاً للتابع لا للمتبوع. (٢١) أي: بارداً. (٢٢) أي: ماء الأول. (٢٣) أي: يلي النعت والمنعوت. (٢٤) وهو ماء الثاني. (٢٥) عطف على مبني. (٢٦) علة معرب. (٢٧) كلها.

يَلِيْهِ مَبْنِيٌّ[1] وَمُعْرَبٌ

(١) خبر لقوله ونعت المبني.آه.

(قوله: لمكان الاتحاد) أي: لثبوت الاتحاد ذاتاً والاتصال لفظاً وتوجه النفي إليه حقيقة؛ لأنك إذا قلت: لا رجل ظريف؛ أي: كيساً فكأنك قلت: لا ظريف. **(قال: ومعرب رفعاً ونصباً)** مصدران نوعيان، والقول بأنه منصوب بنزع الخافض ضعيف؛ لأنه سماعي إلا في أن وإن.

(قوله: أي: لثبوت الخ) فالمكان مصدر ميمي لا ظرف. **(قوله: وتوجه النفي إليه حقيقة)** أي: من حيث المعنى بناء على أن محط الفائدة القيد الأخير، وإن كان إلى المنعوت. **(قوله: بنزع الخافض)** والأصل برفع وبنصب.

(قال المصنف: يليه) أي: يلي النعت المبني من اسم لا ؛ يعني: يأتي بعده بلا فصل ولو تقديراً [1] فلا يتوجه ما قاله العصام من أنه لا بد من ذكر الأول للاحتراز عن النعت الثاني عند حذف الأول، وقوله: عن المفصول؛ أي: عن نعت فصل بينه وبين اسم لا. **(قوله: وهذا القيد يغني عن الأول)** أي قوله: يليه، يغني عن القيد الأول، أو عن لفظ الأول، ففيه إيهام ولطافة، ووجه الإغناء أن النعت إذا كان يليه فلا بد أن يكون أولاً يعني اتصال النعت باسم لا المبني يستلزم الأولية بخلاف العكس، اللهم إلا أن يراد بالأول ما هو أول بالطبع لا بحسب الوضع والذكر، فإن بعض الصفات يتقدم على بعض بالطبع، وحينئذ لم يتوجه الإشكال[2]؛ لأنه قد يكون يليه ولا يكون أولاً، وفيه أنه لا يراد في هذا الفن بالأول إلا ما هو بحسب الوضع، فالظاهر أن يقال: إن هذا الإغناء لا بأس به لكونه من إغناء المؤخر عن المقدم، والله أعلم؛ أي: وإن كان لا يليق بإيجاز المتن. **(قوله: مبني على الفتح الخ)** وإنما جاز بناؤه مع أنه منفصل عن لا التي هي سبب [3] البناء حملاً له على المنعوت لثبوت الاتحاد بينهما ذاتاً؛ إذ النعت هو المنعوت المبني معنى مع اتصالهما لفظاً. **(قوله: وتوجه النفي إليه حقيقة)** أي من حيث المعنى بناء على أن محط الفائدة هو القيد الأخير، فإذا قلت: لا رجل ظريف فكأنك قلت: لا ظريف فكأن لا باشرته، وتمامه في الرضي، وقوله: والمبني في قوله: الخ لا حاجة إليه بعد ما سبق من تقدير قوله: اسم لا في ونعت اسم لا المبني. **(قوله: فإنه المذكور سابقاً)** أي: لأن المبني بالأصالة هو اسم لا المذكور سابقاً؛ أي: في قوله: فإن كان مفرداً فهو مبني الخ. **(قوله: ومبني على الفتح)** أي: وبني المكرر أيضاً على الفتح بناء على أن التأكيد اللفظي يجوز بناؤه كالمتبوع، وقوله: مثل لا ماء ماء بارداً، على أن يكون بارداً صفة المؤكد لا اسم لا، وقوله: فإن بارداً علة لقوله: فلا يرد، وقوله: فليس مما يليه؛ أي: فلا يرد أيضاً؛ لأنه ليس الخ فحذف الجزاء وأقيم علته مقامه. **(قال المصنف: ومعرب)** في الرضي، والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء، وقوله: في الإعراب دون البناء؛ أي: دون الحركات البنائية؛ نحو: جاءني هؤلاء الكرام بالرفع، وقوله: على محله البعيد؛ وهو الرفع على الابتداء، وقدم الرفع لترجحه.

(١) وقيل: إذا قرئ الأول بالجر على أنه صفة المبني لا يغني عنه.
(٢) إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من.
(٣) صفة المحل.

تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء «رَفْعاً[١]» حملاً[٢] على محله[٣] البعيد[٤] «وَنَصْباً» حملاً[٥] على اللفظ[٦] أو على محله القريب[٧] «نَحْوُ: (لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ[٨]) بالفتح[٩]، «وَظَرِيْفٌ» بالرفع، «وَظَرِيْفاً[١٠]» بالنصب، «وَإِلَّا[١١]» أي: وإن لم يكن النعت كذلك[١٢] «فَالإِعْرَابُ» أي: فحكمه الإعراب لا غير[١٣]، رفعاً حملاً[١٤] على المحل البعيد أو نصباً حملاً على اللفظ، أو المحل القريب[١٥]، وقد مرت أمثلته[١٦] في بيان فوائد القيود[١٧] «وَالعَطْفُ» على اسم (لاَ) المبني[١٨] إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير (لاَ) في المعطوف، فإنَّه[١٩] إذا كان المعطوف معرفة[٢٠] وجب رفعه[٢١]،

---

(١) حال من المستكن في معرب بمعنى مرفوع. (٢) محمولاً. (٣) متبوع. (٤) الذي قبل دخول لا. (٥) أي: محمول. (٦) لأنَّ اسم لايشارك حركة الإعراب من حيث العروض. منا. (٧) وهو النصب بلا. (٨) مبني. (٩) لوجود الشرط. (١٠) معرب. (١١) مركب من أن ولا وفعل الشرط كما أشار الشارح. (١٢) مفرد أو يليه. (١٣) أشار إلى حصر الخبر لكونه معرفاً باللام. (١٤) لمشابهة حركة البنائية حركة الإعرابية في العروض. (١٥) وهما ظاهران. (١٦) أي: أمثلة النعت التي لم يذكر كذلك. (١٧) والمراد من القيود هنا الأول ومفرداً وغير. (١٨) صفة. (١٩) تعليل لكون المعطوف نكرة. شأن. (٢٠) علماً أو مضافاً. (٢١) لعدم تأيد كما في المعرفة.

رَفْعاً[١] ونَصْباً[٢] نَحْوُ: لَا رَجُلَ ظَرِيْفَ[٣] وَظَرِيْفٌ[٤] وَظَرِيْفاً[٥] وَإِلَّا[٦] فَالإِعْرَابُ وَالعَطْفُ[٧]

(١) حملاً على محله البعيد. (٢) حملاً على اللفظ أو على محله القريب.
(٣) بالفتح. (٤) بالرفع.
(٥) بالنصب.
(٦) أي: وإن لم يكن النعت كذلك فحكمه الإعراب لا غير رفعاً أو نصباً.
(٧) أي: فحكمه العطف على اسم لا المبني.

(**قوله: ونصباً حملاً على اللفظ**) أي: على لفظ المبني لمشابهة حركته حركة الإعراب من حيث العروض؛ لأن حركة الإعراب بسبب العامل، وبناؤه على الفتح بسبب لا فشبه الفتح العارض الدائر على لا وجوداً وعدماً بالإعراب الدائر على العامل كذلك، وإن كان التابع لا يتبع متبوعه في الحركة البنائية كما في مثل هؤلاء الكرام. (**قوله: أو على محله القريب**) أي: أو حملاً على محل اسمها المنصوب[١]. لأنها تعمل عمل إن فمحل اسمها المبني رفع ونصب. (**قوله: أي: وإن لم يكن النعت كذلك**) أي: إن لم يكن نعت اسم لا المبني مثل ما ذكر بأن لم يوجد أحد الشروط الأربعة بأن كان نعتاً للمعرب من اسم لا، أو يكون نعتاً للمبني ولا يكون الأول، أو يكون الأول ولا يكون مفرداً أو يكون مفرداً ولا يكون متصلاً باسم لا، فحكم هذا النعت الإعراب لا غير فلا يجوز البناء لعدم الاتصال لفظاً، وإن وجد الاتحاد معنى، أو لعدم البناء في المنعوت وإنما لم يبن النعت المضاف أو شبهه مثل: لا رجل حسن الوجه مع أنه متصل ومتحد؛ لأنهما لا يبنيان إذا باشرهما كلمة لا فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها (رضي). (**قوله: حملاً على اللفظ أو على المحل القريب**) يعني: أن للرجل في المثال محلين قريب وبعيد، فمحله البعيد الرفع بالابتداء، ومحله القريب النصب بأنه اسم لا إلا أنه بني لتضمنه معنى من كما مر، فيجوز اعتبار اللفظ أيضاً فيعرب النعت إما رفعاً حملاً على المحل البعيد، أو نصباً حملاً على اللفظ أو على محله القريب، وقوله: أمثلته؛ أي: أمثلة النعت الذي لم يكن كذلك. (**قوله: إذا كان المعطوف نكرة**) قيد به بقرينة قوله: على اللفظ؛ لأن المعرفة علماً أو معرفاً باللام لا يجوز عطفه إلا على المحل لوجوب رفعها كما ذكره بناء على أن لا لا تؤثر في المعرفة، وقوله: بلا تكرير لا بإضافة تكرير إلى لفظة لا؛ أي: بدون تكريرها في المعطوف كما في مثال المتن، وإنما قيد به لما سيذكره بقوله: وإذا كان لا مكرّراً فحكمه ما علم؛ أي: من الوجوه الخمسة، فلا بد من إخراجه ههنا حذراً عن التكرار، ثم إن في عبارة الشارح نشراً على ترتيب اللف كما لا يخفى، وقوله: والفرس بالرفع؛ لأنه إن جعل مستقلاً وجب رفعه كما في لا زيد في الدار وعمرو، وإن جعل تبعاً وجب ذلك أيضاً؛ فإنه لو نصب حملاً على اللفظ أو على المحل القريب لكانت لا عاملة في المعرفة لما أن كل ما هو عامل في المعطوف عليه عامل في المعطوف، والحال: أن لا لا تعمل في المعرفة كما مر فتعين الرفع لا محالة.

(١) ملك من ملوك العرب. (٢) أي: مروان وابنه.

نحو: (لاَ غُلامَ لَكَ وَالفَرَسُ). وإذا كان (لاَ[١]) مكرراً في المعطوف فحكمه ما[٢] علم في قوله[٣]: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ، فِيْمَا سَبَقَ بِأَنْ[٤] يُحْمَلَ[٥]» «عَلَى اللَّفْظِ» أي: لفظ اسم (لاَ[٦]) المبني ويجعل منصوباً. «وَ» بأن يحمل «عَلَى المَحَلِّ[٧]» ويجعل مرفوعاً، «جَائِزٌ[٨]» ولا يجوز فيه البناء، لمكان[٩] الفصل بالعاطف[١٠] ولم يجعل في حكم المتصل لمظنةِ الفصل بـ[١١] (لاَ) المؤكدة، إذ[١٢] المعطوف على النفي[١٣] تزاد فيه (لاَ[١٤]) كثيراً[١٥] مثل: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ). «مِثْلُ» لاَ أَبَ وَابْناً وَابْنَ[١٦]»

(١) أي: لفظ لا. (٢) وهو جواز خمسة أوجه بحسب اللفظ. (٣) مصنف. (٤) متعلق بالعطف. (٥) قدر متعلق على. (٦) صفة اسم. (٧) أي: محل بعد اسم لا وهو الرفع بالابتداء. (٨) خبر المبتدأ وهو العطف. (٩) أي: لوجود الفصل بالفعل. (١٠) والفاصل يمنع الاتحاد بينهما. (١١) الزائدة. (١٢) علة لمظنة. (١٣) مطلقاً. (١٤) أي: لفظ لا. (١٥) أي: بزيادة كثيرة لتأكيد النفي. ظرف مثل. (١٦) وأمثال الفصل.

(قوله: فحكمه ما علم في قوله: لا حول الخ) أي: من الحمل على اللفظ أو المحل أيضاً دون البناء حملاً على المعطوف عليه المبني؛ يعني: أن حكمه وإن كان مثل ما ذكر ههنا، إلا أن هذا الحكم قد علم من حيث كونه في المعطوف مع التكرير، والمقصود هنا بيان غير هذا المعطوف. (قوله: وبأن يحمل على المحل) أي: يحمل المعطوف على المحل، والمراد بالحمل عليه جعل إعرابه مثل حركته البنائية لا بناؤه؛ إذ البناء لا يكون تابعاً لبناء آخر، بل يكون بالاستقلال، وقوله: وعلى المحل؛ أي: القريب أو البعيد، فيكون مرفوعاً ومنصوباً. (قوله: ولا يجوز فيه) أي: في هذا المعطوف البناء، وإن جاز في النداء وفي النعت المذكور؛ لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليه وهو اسمها أو ما في حكمه كالنعت السابق ولم يكن أيضاً في حكمه لعدم الاتحاد مع أن الأصل الإعراب، وقوله: لمكان الفصل؛ أي: لوجود الفصل بين المعطوفين بحرف العطف، فلم يوجد الاتصال لفظاً كما لم يكن الاتحاد بينهما من حيث المعنى بخلاف النعت المذكور. (قوله: ولم يجعل في حكم المتصل) جواب عن مقدر وهو ظاهر؛ أي: وإنما لم يجعل هذا المعطوف في حكم المتصل والمستقل نظراً إلى قلة الفصل لمظنة الخ وهو بكسر الظاء على الشذوذ، والتاء للمبالغة بمعنى المكان الذي يظن أن الشيء فيه، وقوله: بلا المؤكدة؛ أي: الزائدة لتأكيد النفي بخلاف النعت المذكور. (قوله: تزاد فيه لا كثيراً) أي: كما تزاد الباء في خبر ليس كثيراً، فلذا يعطف على ذلك الخبر المنصوب بالجر؛ نحو قوله:

ولا سَابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِياً

حيث عطف سابق على مدرك في قوله:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضى

(قوله: نحو: لا حول ولا قوة) أي: على بعض الأوجه السابقة وكقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ فالضعف تأثير لا جاز الرفع في اسمها عند التكرار ووجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك أيضاً عند المبرد حيث أجاز في السعة أن يقال: لا رجل في الدار ولا زيد عندنا بخلاف يا فإنه لا مانع في جعل المنادى في حكم المستقل، هندي والكشف عليه.

عَلَى اللَّفْظِ[١] وَعَلَى المَحَلُّ جَائِزٌ فِي مِثْلِ: لَا أَبَ وَابْناً وَابْنٌ،

(١) أي: على لفظ اسم المبني.

(قوله: ويجعل مرفوعاً) قد مر أن القياس مضى الخبر. (قوله: لكن

(قوله: مضى الخبر) أي: كون خبر إلا مذكوراً قبل المعطوف لفظاً أوتقديراً كما في العطف على محل اسم إن المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين، لكن في المغني: إنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو: لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها.

في قول الشاعر[١]:

وَلاَ أَبَ وَابْناً[٢] مِثْلَ[٣] مَرْوَانَ[٤] وَابنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[٥].

وسائر التوابع لا نصّ عنهم[٦] فيها، لكن ينبغي أنْ يكون حكمها حكم توابع

(١) وهو الفرزدق. (٢) موجودان. (٣) حال من ضمير الخبر. (٤) من الصحابة. (٥) أي: لبس الإزار. (٦) عن النحاة.

ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى) ولا يخفى أن ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل إذا كان مفرداً نكرة، والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه، وأما المعنوي فلا يكون في المنكر، وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي.

(قوله: يقتضي وجوب الخ) يعني: أن بدل المنادى يجب بناؤه إذا كان مفرداً معرفة؛ لأن حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناء بدل اسم لا إذا كان مفرداً نكرة بناء على ذلك. (قوله: جواز البناء) على ما قال في باب البدل: إنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً، وأخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء. (قوله: عند الشيخ الرضي) فإنه يقول: عطف البيان هو البدل.

(قوله: في قول الشاعر) أي: الفرزدق من الطويل:

ولا أبَ وابناً مثل مروانَ وابْنِهِ

الخ قاله في مدح عبد الملك[١] بن مروان بن الحكم، قوله: ولا أب الواو عطف على ما تقدم من القصيدة، ولا لنفي الجنس واسمها مبني على الفتح، وابناً يروى بالنصب عطفاً على لفظ اسمها، وهذا محل الاستشهاد وبالرفع على المحل، ومثل يروى بالنصب على الوصف حملاً على اللفظ، والخبر محذوف، وبرفعه على الخبر أو صفة حملاً على المحل والخبر محذوف، وإذا ظرف لما قبلها، والعامل فيه المثل؛ لأنه مصدر وهو يعمل في الظروف كثيراً وهو مبتدأ، وارتدى فعل فاعله مستتر فيه عبارة عن مروان وابنه على سبيل البدل، وبعبارة أخرى: الضمير راجع إليهما[٢] بتأويل كل واحد، والجملة خبر المبتدأ، والجملة الكبرى في محل الجر بأنه مضاف إليه لإذا، وقيل: تركيب إذا هو ارتدى من قبيل قوله تعالى في الإسراء: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ أصله لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول بدون الفاعل حذراً عن العبث لوجود المفسر، ثم بدل الضمير المتصل؛ أعني: واو الجمع بضمير منفصل وهو أنتم، فالمسند محذوف، وأنتم فاعل ذلك المحذوف، وههنا كذلك، فالأصل إذا ارتدى ارتدى وتطبيقه بالآية ظاهر لمن بإزار الفطانة ارتدى، وقوله: بالمجد متعلق بالمؤخر، والمجد الكرم، وفي القاموس: نيل الشرف والكرم، ولا يكون ذلك إلا من جهة الآباء قال أبو الطيب:

ولاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرُ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ
عَلَى أَحَدٍ إلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

ويقال: ارتدى بكذا؛ أي: جعله رداء وكذا تأزر؛ أي: اتخذه إزاراً، والألف للإشباع، والرداء والإزار: ثوبان معروفان مخصوصان بالعرب، والمعنى: لا يناظر مروان أب[٣]، ولا يماثل عبد الملك ابن إذا ارتديا بالمجد وتأزرا به؛ أي: التحفا به ولبساه؛ يعني: أن المجد والشرف مخصوص بهما كما أن الإزار والرداء لصاحبهما. (قوله: وسائر التوابع) أي: ما عدا النعت والمعطوف من البدل والتأكيد وعطف البيان، وقوله: لكن ينبغي؛ أي: يناسب ظناً وقياساً وإن لم يوجد نقل صريح أن

(١) وفي البيت تشبيه ملفوف كما في قوله: كأنَّ قُلوبَ الطَّيْرِ رَطباً ويابساً الخ فاعرفه.

(٢) الظاهر: ولا مسلمي له؛ لأنه مع ما فيه من الاشتباه لم نجد في الكتب

المنادى كذا ذكره الأندلسي. «وَمِثْلُ: لاَ أَبَا[١] لَهُ، وَلاَ غُلاَمِي[٢] لَهُ[٣]» أي: كل تركيب يكون فيه بعد اسم (لا) التي لنفي الجنس لام[٤] الإضافة وأجري على ذلك الاسم[٥] أحكام[٦] الإضافة[٧] من[٨] إثبات الألف[٩] في نحو: (أب) وحذف النون[١٠] نحو: (لاَ غُلاَمَيْنِ)

(١) بإتيان الألف. (٢) بحذف النون. (٣) بلا فصل بينهما لأنه إذا فصل نحو: لا أب في الدار لك لم يجز إثبات الألف. (٤) اسم يكون. (٥) أي: اسم لا. (٦) نائب فاعل أجرى. (٧) أي: حرف جر. (٨) بيان الأحكام. (٩) في حالة النصب. (١٠) نحو: لا غلامي زيد.

يكون حكم السائر مثل حكم توابع المنادى المضموم فيبنى البدل إذا كان مفرداً منكراً وجوباً لاستقلاله؛ نحو: لا رجل صاحب لي، وكذا يجب بناء التأكيد اللفظي على الأفصح ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان (امتحان)، وقال العصام: لا وجه لقول الأندلسي بعد وضوح المخالفة بين اسم لا والمنادى في حكم التوابع، وفيه أن المراد بالتوابع غير المعطوف والنعت بقرينة ذكرهما على حدة، والمخالفة فيهما لا غير، فافهم. (قال المصنف: ومثل لا أبا له الخ) أي بإثبات الألف في الأسماء الستة غير ذو، وحذف النون في المثنى والجمع المذكر السالم، فلو قال: ولا مسلمي له لكان أتم، ولك أن تقول: لزيد بدل له دون لرجل فإن هذا الجواز مختص بالمعرفة صرح به في شرح العصام، لكن ظاهر ما ورد من قول الشاعر:

فَـلا يَـدَي لامْـرِئٍ إِلَّا بِـمَـا قُـدِّرَا

يخالفه فاعرفه، ثم لما كان المراد بالمثل اسم لا من الأسماء الستة والمثنى والجمع السالم صار مآل قوله: أي: كل تركيب يكون الخ إلى كل تركيب يكون فيه اسم لا من الأسماء الستة والمثنى والجمع السالم الذي أجرى عليه أحكام الإضافة من إثبات الألف وحذف النون فيخرج منه لا غلام له ولا مسلمات له ولا رجال له. (قوله: بعد اسم لا) أي: بلا فصل بناء على تبادره كما سبق من الشارح في بحث المفعول المطلق عند قول المصنف: بعد نفي فلا يرد أن هذا التفسير شامل لما كان فيه بين اسم لا وبين لام الإضافة فاصل مثل لا أخ في الدار لك مع أنه غير داخل في القاعدة حيث لم يجز فيه إثبات الألف كما صرحوا به. (قوله: وأجرى على ذلك الاسم) الذي بعده لام الإضافة أحكامها من إثبات الألف وحذف النون لا جميع أحكامها من كون المضاف معرفة أيضاً حتى يلزم الرفع والتكرير في ذلك الاسم، بل هو باق على نكارته وإن شبه بالمضاف كما سيذكره، وإنما كان إثبات الألف في نحو: أب من حكم الإضافة؛ لأن تلك الأسماء عند الإضافة تثبت أواخرها فيكون من المعرب بالحروف وعند كونها مفردة لا تثبت كما سبق في بحث الإعراب فثبت أن إثبات الألف لحكم الإضافة، وأما كون حذف النون من أحكامها فظاهر مكشوف. (قوله: في نحو: أب) أراد بنحوه الأسماء الستة المعتلة غير ذو على مذهب المصنف، وأما على ما ذهب إليه الرضي وتبعه العصام فالجواز مختص بالأب والأخ منها، فلذا قال في الشرح: والأولى أن يقول: ومثل لا أباً له ولا أخاً

وَمِثْلُ: لَا أَبَاً[١] لَهُ وَلَا غُلَامِيَ لَهُ،

(١) منصوب لفظاً تشبيهاً بالمضاف اسم لا وخبره له. صحح.

(قوله: وأجرى على ذلك الاسم أحكام الإضافة): وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا ذو؛ فإنه لا يقطع هذا عند المصنف، وأما عند الشيخ الرضي فالأولان والأب والأخ.

«جَائِزٌ[١]» يعني أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال[٢]: لا أبَ[٣] له ولا غلامين[٤] له، فيكون اسم (لاَ) فيهما مبنياً على ما ينصب به، والجار[٥] مع المجرور خبراً لها[٦]. وقد جاء على قلَّة[٧] مثل: (لاَ أَبَالَهُ) و: (غُلاَمِيَ لَهُ[٨]) بزيادة الألف في مثل: (أَب)، وإسقاط النون في مثل: (غُلاَمَيْن) كما في حال الإضافة «تَشْبِيهاً[٩] لَهُ[١٠]» أي: لاسم (لا) في هذين التركيبين، مع أنَّه ليس بمضاف. «بِالْمُضَافِ[١١]» وإجراءً[١٢] لأحكام المضاف عليه[١٣] بإثبات الألف[١٤] وحذف النون[١٥]، فيكون[١٦] معرباً[١٧] وذلك

(١) خبر المبتدأ وهو مثل. (٢) والجملة خبر إن. (٣) بالبناء على الفتح. (٤) بالبناء على الياء مثنى أو مجموعاً. (٥) من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد. (٦) أي: لا لنفي الجنس. (٧) لا على حدة الشذوذ. (٨) متعلق بجاء. (٩) علة الجواز. (١٠) اللام للتقوية وقيل: ظرف مستقر صفة تشبيهاً. (١١) متعلق بتشبيها. (١٢) عطف على تشبيها. (١٣) أي: على اسم لا. (١٤) في البعض. (١٥) في البعض. (١٦) اسم لا. (١٧) منصوباً.

جَائِزٌ تَشْبِيهاً لَهُ[١] بِالْمُضَافِ

(١) أي: لاسم لا في هذين التركيبين مع أنَّه ليس بمضاف على.

(قوله: وإجراء لأحكام المضاف عليه) إنما زاد ذلك؛ لئلا يتوهم أنه منصوب بالمشابهة بالمضاف؛ إذ لو كان كذلك لنون لا أبا له كما ينون لا حسناً وجهه، ولم يحذف النون في لا غلامي.

(قوله: لئلا يتوهم الخ) ظاهره يشعر أنه ليس منصوباً بل مبني كما في لا أب ولا غلامين، لكنه أجرى أحكام المضاف إليه عليه لمشابهته للمضاف في المعنى وليس كذلك؛ لأنه صرح في الرضي بأنه معرب اتفاقاً قائماً الخلاف في أنه مضاف حقيقة واللام مقحمة لتأكيد المقدر وهذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور، أو ليس بمضاف حقيقة بل مشابه له، وإليه ذهب المصنف رحمه الله، ولعل مقصود المحشي رحمه الله ذلك لئلا يتوهم أن تشبيهه بالمضاف لأجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة.

له ولا غلامي له، ولا غلامي[١] له للإشارة إلى حصره في الأربعة انتهى، ولا خلاف في كون المراد بنحو: غلامين المثنى وجمع المذكر السالم. (قال المصنف: ومثل لا أبا له ولا غلامي له جائز) أي: جاز بإثبات الألف في الأول وحذف النون من الثاني مع قلة وإن كان خلاف الأصل والقاعدة، أما الثاني فلكون الحذف من غير إضافة حقيقة، وأما الأول؛ فلأن الأب مفرد منكر فاللازم بناؤه على ما ينصب به بأن يقال: لا أب له كما هو اللغة الكثيرة الواردة في الأشعار كما في قول نهار بن توسعة اليشكري:

أَبِـي الإِسْـلامُ لا أَبَ لِـي سِـوَاهُ
إذا افـتَـخَـروا بـقَـيـسٍ أو تَـمِـيـمِ

ففيه مخالفة للقاعدة من وجهين. (قوله: وقد جاء على قلة مثل: لا أبا له) أي: من غير شذوذ؛ لأنه وارد في كلام الفصحاء، أما في الأسماء الستة فكقوله:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أَبَـا لَـكُـمْ

وقوله:

أَهَـدَمُـوا بَـيْـتَـكَ لا أَبَـا لَـكَـا
وزَعَـمُـوا أَنْـكَ لا أَخَـا لَـكَـا

وأما في التثنية فكقوله:

لا تُـعْـنَـيَـنَّ بِـمَـا أَسْـبَابُـهُ عَـسُـرَتْ
فَـلا يَـدَيْ لامـرئٍ إلّا بِـمَـا قُـدِّرا

وقد يحذف اللام للضرورة كقوله:

أَبِـالـمَـوتِ الَّـذِي لابُـدَّ أَنِّـي
مُـلاقٍ لا أَبَـاكِ تُـخَـوِّفِـيـنـي

وقال الآخر:

وأَيُّ كَـريـمٍ لا أَبـاكِ يُـخَـلَّـدُ ؟

(قال المصنف: تشبيهاً له) اللام للتقوية ولا يزاد لذلك إلا اللام صلة؛ أي: إنما أجازوه لتشبيههم له بالمضاف الحقيقي وتنزيلهم إياه منزلته فيتحد الفاعل، فإن فاعل جائز ضمير المثل وفاعل تشبيهاً المشبه فإذا قدر أجيز أو أجازوا اتحد

غلامون في جمع غلام، والقياس لا يجري في اللغة.

(١) أي: عطف المعلول على العلة؛ أي: ولإجرائهم بسبب ذلك التشبيه أحكام

التشبيه[1] إنَّما هو «لِمُشَارَكَتِهِ» أي[2]: لمشاركة اسم (لاَ) حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما[3] يضاف إليه «لَهُ[4]» أي: للمضاف «فِي[5] أَصْلِ مَعْنَاهُ» أي: معنى المضاف

(١) أي: تشبيه اسم لا. (٢) إشارة إلى وجه الشبه. (٣) المراد منه ضمير مجرور في له. (٤) اللام للتقوية متعلق بالمشاركة. (٥) ظرف لمشاركته.

الفاعل فحذفت اللام، وقد عرفت من تفسيرنا أن ليس المراد بالتشبيه في المتن شبه المضاف بالمعنى الاصطلاحي، بل اللغوي فلذا عطف[1] الشارح عليه قوله: وإجراءً لأحكام المضاف الخ، ويدل عليه أيضاً بيان الوجه بقوله: لمشاركته الخ؛ وذلك لأن اسم لا لا يكون شبه مضاف بالخبر الظرف، وإلا لزم التنوين في الأول؛ أعني: لا أبا له كما في لا حسناً وجهه وإبقاء النون في الثاني؛ أعني: غلامي له كما هو حال شبه المضاف، وقوله: بالمضاف؛ أي: حقيقة؛ أعني: لا أبيه ولا غلاميه. **(قال المصنف: لمشاركته له في أصل معناه)** أي: لمشاركة اسم لا في لا أبا له بلا أبيه المضاف في أصل معناه، وذلك لأن أصل معنى المضاف الذي هو أبوك وأصله[2] أب لك كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، فلما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة ففي أبوك تخصيص أصلي وتعريف حادث بالإضافة فأب لك يشارك أبوك في التخصيص الذي هو أصل معناه (رضي). **(قوله: أي مشاركة اسم لا حين يضاف الخ)** قال اللاري: يعني أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام فهو بهذا الاعتبار مشارك للمضاف الحقيقي المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني الذي ذكره الشارح بقوله: أو المعنى أن مثل لا أبا له الخ فلا يعتبر فيه ما اعتبر في الأول، وتفصيله على ما قاله عبد الحكيم: أن قول المصنف: لمشاركته له في أصل معناه غير صحيح بظاهره بناء على أن اسم لا في هذين التركيبين نكرة، وأن التركيب خبري عند المصنف فلم يكن اختصاص في هذين التركيبين لاسم لا حتى يشارك المضاف حقيقة في الاختصاص، فلذا تعرض الشارح لتأويل كلامه بوجهين، الأول أن اسم لا المضاف بإظهار اللام مشارك للمضاف الحقيقي بتقديره في إفادة الاختصاص الإضافي لاشتمال كل منهما على الإضافة، وصورة اسم لا في هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف بإظهار اللام فأعطى له حكمه، وحاصل الثاني: أن مثل هذين التركيبين مع عدم الإضافة فيه أصلاً لكونه تركيباً خبرياً مشارك للتركيب الإضافي في إفادة مطلق الاختصاص فأعطى اسم لا في التركيب الأول - أعني: الخبري - حكمه في الثاني؛ أي: الإضافي، وبما ذكرنا من أن في المعنى الأول اعتبار صورة الإضافة لأجل المشاركة بخلاف الثاني لا يتجه أنه لا فرق بين التوجيهين في

المضاف عليه. (١) جملة معترضة.

(٢) هو قوله: أي: الاسم لا في هذين الخ.

لِمُشَارَكَتِهِ[1] لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ،

(١) وذلك التشبيه إنَّما هو لمشاركته.آه، اسم لا، خبره محذوف.

(قوله: أي: لمشاركة اسم لا حين يضاف) يعني: أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام وهو حال اعتبار الإضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه أنه في صورة المضاف، وأنه بهذا الاعتبار مشارك له.

(قوله: يعني: أن صورة الخ) لما كان قول المصنف رحمه الله لمشاركته له في أصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر؛ إذ اسم لا في هذين التركيبين نكرة وتركيبه بالجار والمجرور خبري عند المصنف رحمه الله فلا اختصاص لاسم لا في هذين التركيبين حتى يشارك المضاف؛ أعني: لا أباه ولا غلاميه فيه أوّله الشارح رحمه الله بتأويلين حاصل الأول: أن اسم لا المضاف مشارك لغير المضاف بتقدير اللام في إفادة الاختصاص الإضافي لاشتمال كل منهما على الإضافة، وصورة اسم لا في هذين التركيبين الجزئيتين صورة المضاف بإظهار اللام فأعطى له حكمه، وحاصل الثاني: أن مثل هذين التركيبين مع كونه خبراً لإضافة فيه مشارك للتركيب الإضافي في إفادة الاختصاص، وإن كان الاختصاص الإضافي لكونه معلوماً للمخاطب مسلم الثبوت عنده أتم من الاختصاص الخبري. **(قوله: وهو)** أي: اسم لا في حال اعتبار إضافته لوجود اللام مشارك لاسم لا المضاف المقدر فيه اللام في إفادة الاختصاص الإضافي. **(قوله: فلا يعتبر فيه الخ)** بل إن هذا التركيب الخبري مشارك للتركيب الإضافي في إفادة مطلق الاختصاص وأعطى اسم لا في الأول حكمه في الثاني فمن قال: إنه لا فرق بين التوجيهين في المآل، وإنما التفرقة في حل تركيب المصنف رحمه الله بإرجاع ضمير مشاركته تارة إلى الاسم المضاف بإظهار اللام وإرجاع ضمير له إلى المضاف، وبإرجاع ضمير مشاركته تارة إلى مثل هذين التركيبين وبإرجاع ضمير له إلى تركيب يشتمل على الإضافة لم يتدبر حق التدبر.

من حيث أنَّه مضاف، يعني[١] الإضافة وهو الاختصاص[٢] أو المعنى: إن مثل: (لاَ أَبَا لَهُ) و: (لاَ غُلاَمَي لَهُ) جائز تشبيهاً له. أي: لمثل هذين التركيبين[٣]، حيث[٤]. لا إضافة فيه بالمضاف[٥]، أي: بتركيب يشمل على الإضافة[٦] (لِمُشَارَكَتِهِ) أي: مشاركة هذين التركيبين[٧] له، أي: لما[٨] يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي: معنى ما[٩] يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص[١٠] إلَّا أن بين[١١] الاختصاصين تفاوتاً[١٢]، فإنَّ الاختصاص المفهوم[١٣] من التركيب الإضافي[١٤] أَتَمّ[١٥] مما[١٦] يُفهم من غيره[١٧]. «وَمِنْ ثَمَّةَ[١٨]» أي: لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين[١٩] إنَّما هو بتشبيه[٢٠] غير المضاف[٢١] بالمضاف في معنى الاختصاص

(١) أي: المصنف من معنى مضاف. (٢) دون التعريف وغير فإنَّه عارض عليه. (٣) وهما: لا أباله ولا غلامى له. (٤) علة التشبيه. (٥) متعلق بتشبيها. (٦) بكون اسم لا مضاف فيه. (٧) الغير المضاف اسم لا فيهما. (٨) أي: تركيب. (٩) أي: تركيب. (١٠) فيكون وجه الشبه الاختصاص. (١١) خبر إن مقدماً. (١٢) اسم إن مؤخراً، أي: فرقاً. (١٣) صفة الاختصاص. (١٤) فذلك قال في أصل معناه، وهو مثل لا أبا زيد ولا غلامي زيد. (١٥) خبر إن. (١٦) أي: اختصاص. (١٧) وهو الإضافة بواسطة اللام. (١٨) متعلق بـ لم يجز. (١٩) أي: إثبات الألف وحذف النون. (٢٠) أي: اسم لا. (٢١) على المعنى الأول.

(قوله: وهو الاختصاص) جعل الاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الأخرى قد يلحق به.

وَمِنْ ثَمَّةَ

(قوله: من التعريف) فإنه إنما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة. (قوله: أو المعاني الأخرى) من التعظيم والتحقير للمضاف أو المضاف إليه كما بين في علم المعاني.

المآل فتبصر، وقوله: حين يضاف الخ هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها حين لا يضاف، ولها أيضاً وجه صحة. (قوله: له؛ أي: للمضاف) أي: المضاف حقيقةً بتقدير اللام واللام في له للتقوية كما في قرينه السابق؛ لأن المصدر ليس أصلاً في العمل فيحتاج إلى المقوى، قوله: أي: معنى المضاف؛ يعني: معناه الذي كان قبل الإضافة وهو الاختصاص بما بعده بدون التعيين لا في معناه الذي حصل له بعدها وهو الاختصاص به معه؛ إذ لا مشاركة له فيه فعلى هذا المضاف على معناه. (قوله: من حيث إنه مضاف) أي: معنى المضاف باعتبار الإضافة، وقوله: يعني: الإضافة تفسيرٌ للمضاف المقيد بالحيثية، وإنما قيد بها؛ لأن الاختصاص معنى الإضافة لا ذات المضاف وهو ظاهر، فقوله: وهو الاختصاص؛ أي: معنى المضاف المحيث، أو أصل معناه وهو الاختصاص بما بعده، فعلى الأول لفظ الأصل في المتن إشارة إلى أن التعريف ونحوه زائد على الاختصاص، وعلى الثاني إشارة إلى تفاوت الاختصاصين كما سيأتي، فقوله: إلا أن بين الاختصاصين الخ ليس مما يستفاد من كلام المصنف على الأول ومستفاد منه على الثاني. (قوله: هو الاختصاص) أي: الذي هو عبارة عن تقليل الاشتراك فالتعريف وأخواته المذكورة في علم المعاني متفرع على هذا الاختصاص باعتبار خصوص المواد. (قوله: أو المعنى أن مثل الخ) هذا عطف باعتبار المعنى على التفسير[١] المذكور في حيز قوله: تشبيهاً له، وفي التوجيه الأول تشبيه المفرد؛ أعني: اسم لا بالمفرد؛ أعني: المضاف، وفي هذا التوجيه تشبيه التركيب؛ أعني: لا أبا له بالتركيب؛ أعني: لا أباه، يعني أن معنى قوله: تشبيهاً له إما ما ذكر أوّلاً أو معناه أن مثل هذين التركيبين جائز تشبيهاً الخ، وكتب عليه ما نصه؛ يعني: أن الضمير في قوله: تشبيهاً له يحتمل أن يرجع إلى اسم لا كما يدل عليه سوق كلامه، ويحتمل أن يرجع إلى مثل لا أبا له كما هو الظاهر من قوله: ومثل لا أبا له، ويفهم من هذا أن مآل التوجيهين واحد فلا تغفل، وقوله: حيث لا إضافة فيه؛ أي: حقيقةً؛ لأن تركيبه مع الجار والمجرور خبري عند المصنف. (قوله: أي: بتركيب يشتمل الخ) اشتمال الكل على الجزء أو غير ذلك، وفائدة التفسير غير خفية على من يعرف أن المشبه هو التركيب، وعن البعض أن قوله: تشبيهاً على هذا المعنى يكون مصدراً مبنياً للمفعول على أن يكون مفعولاً له والعامل فيه جائز، ويتحد فاعله وفاعل عامله اتحاداً ظاهراً، انتهى فتذكر. (قوله: بين الاختصاصين) أي: بين الاختصاص المفهوم من التركيب الخبري والاختصاص المستفاد من التركيب الإضافي فرق؛ وهو أن المفهوم من الإضافي أتم وأكمل لكونه معلوماً للمخاطب مسلم الثبوت عنده بخلاف الاختصاص الخبري، وقال العصام: إن أصل معناه قبل الإضافة كان الاختصاص فانقلب بعد الإضافة إلى التخصيص مع التعيين انتهى؛ أي: فيكون التركيب الإضافي أتم وأقوى، ولك أن تستفيد الأتمية من قوله: تشبيهاً له بالمضاف بناء على ما تقرر من أن وجه الشبه لا بد وأن يكون أقوى وأتم من المشبه، ووجه الشبه هنا الاختصاص فيستفاد كونه أقوى في التركيب الإضافي.

(١) أعني: الاسم والفعل. (٢) أي: نزلت الحبية.

«لَمْ يَجُزْ» تركيب[١] «لاَ أَباً فِيْهَا» أي: في الدار، لعدم[٢] الاختصاص فإنَّ الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى[٣] شيء إنَّما هو[٤] بأبوته له وهذا الاختصاص[٥] غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار[٦] فلا يصح إضافته إلى الدار[٧]، فكيف يشبّه تركيب (لاَ أَباً فِيْهَا) بتركيب يضاف[٨] فيه الأب إلى الدار، لمشاركته[٩] له في أصل معناه؟ «وَلَيْسَ» أي: مثل هذين التركيبين «بِمُضَافٍ[١٠]» حقيقة «لِفَسَادِ المَعْنَى» المراد[١١] المفاد[١٢] بهما على تقدير الإضافة وهو نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين، لمرجع[١٣] الضمير

(١) بإثبات الألف. (٢) علة لم يجز. (٣) وهو الابن. (٤) أي: الاختصاص. (٥) المفهوم من إضافة الأب، أي: لا أبا فيها. (٦) لأن الأب يكون أبا للدار. (٧) أي: ليس للأب أبوة بالنسبة إلى الدار. (٨) بتركيب لا أبا للدار. (٩) أي: لمشاركة تركيب لا أبا فيها. (١٠) الباء زائدة، إلى الهاء المذكور بعد اللام لكونها مستلزمة. (١١) صفة المعنى. (١٢) صفة بعد صفة. (١٣) متعلق بثبوت.

(قوله: لم يجز تركيب لا أبا فيها) أي: لم يجز تركيب كان اسم لا فيه لفظ أب أو أخ مثلاً من الأسماء الستة ولم يله لام الإضافة، بل حرف جر آخر وأثبت الألف، فإنما يقال فيه لا أب أو لا أخ فيها بحذف الألف والبناء على الفتح، فقوله: لا أبا فيها؛ أي: ولا لا أخا فيها، وكذا لا غلامي فيها ولا رقيبي عليها، ووجه عدم الجواز عدم الاختصاص فينتفي المشاركة للمضاف فيه؛ وذلك لأن فيها وعليها لا مدخل لهما في النسبة الإضافية، وأما نحو: لا خاتمي من فضة، فالقياس يجوزه لو ساعده السماع فاندفع ما في شرح العصام، وقوله: لعدم الاختصاص؛ يعني: لعدم المشاركة في أصل المعنى؛ إذ لا يضاف الأب بمعنى في (عصام)، وقوله: إلى شيء مثل أبو زيد أو عمرو أو غيرهما. (قوله: فلا يصح إضافته إلى الدار) وأما قولهم: أبو الفضة وأبو الذهب ونحو ذلك لمن هو يلازمها، فالأب فيه مجاز عن الملازم بتشبيهه بالأب الحقيقي في ملازمته لابنه، فالتخصيص هنا بطريق الملازمة فالإضافة صحيحة، لكن هذا التخصيص ليس بمراد في قولهم: لا أبا فيها حتى يشبه به فيه، وقوله: وليس أي مثل الخ عطف على جائز عطف جملة على مفرد مثل: زيد ضارب ويقتل أو استيناف. (قوله: وليس بمضاف حقيقةً) أي: باعتبار المعنى كما أنه ليس بمضاف ظاهراً لفساد المعنى وتغيره؛ أي: صيرورته غير تام مع تماميته بدون تقدير؛ وذلك لأن هذا التركيب خبري يفهم منه كل أحد معنى تاماً، فلو كان مضافاً لما فهم ذلك، وقيل: إن في ذلك فساد اللفظ أيضاً؛ أي: لأنه لو كان مضافاً حقيقة لكان اسم لا معرفة فوجب الرفع والتكرير كما سبق، وأجاب الرضي بأنه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة، والغرض من الفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر تخفيفاً فكيف يرفع ويكرر مع اللام؟ وبالجملة إنهم فصلوا بين المضافين لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر النصب وعدم التكرير، وقال العصام: ولم يتمسك في الرد بفساد اللفظ أيضاً على الوجه المذكور؛ لأنه يعارضه إعراب أباً بالألف مع كونه مفرداً وحذف النون

لَمْ يَجُزْ لَا أَباً فِيْهَا وَلَيْسَ بِمُضَافٍ[١] لِفَسَادِ المَعْنَى

(١) أي: حقيقة باعتبار المعنى كما أنَّه ليس بمضاف ظاهراً.

(قوله: لفساد المعنى) قال المصنف: ولأنه لو كان مضافاً لزم الرفع، والتكرير وفيه أن الصورة غيرت؛ لئلا يلزم ذلك قالوا: الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفاً وذا لا تيسر مع المعرفة.

(قوله: إن الصورة الخ) أي: صورة المضاف غير ثابتة بإظهار اللام مع بقاء معنى الإضافة.

المجرور[١] بالاستقلال[٢] من[٣] غير احتياج إلى تقدير خبر. وهذا المعنى[٤] يفسد من وجهين على تقدير الإضافة. أمّا[٥] أوّلاً: فلأن معنى هذا التركيب[٦] على تقدير الإضافة لا أباه، ولا غلاميه[٧]، وهذا لا يتم إلّا بتقدير خبر[٨] أي: لا أباه[٩] موجود[١٠]، وغلاميه[١١] موجودان[١٢]. وأمّا ثانياً: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب[١٣] أو الغلامين له، لا[١٤] نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين. «خِلَافاً[١٥] لِسِيبَوَيْهِ[١٦]» والخليل وجمهور النحاة، وإنّما[١٧] خُصَّ[١٨] سيبويه بهذا[١٩] الخلاف، لأنّه العمدة[٢٠] فيما بينهم، أو[٢١] لأنّ المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين، فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أنّ مثل هذا التركيب مضاف[٢٢] حقيقة[٢٣] باعتبار المعنى، وإقحام[٢٤] اللام[٢٥] بين المضاف[٢٦] والمضاف إليه[٢٧]

---

(١) وهو له. (٢) متعلق بالمنفي. (٣) بيان الاستقلال. (٤) أي: نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع ذلك الضمير. (٥) أما وجه فساد المعنى على الإضافة في الوجه الأول. (٦) أي: لا أباله ولا غلامى له. (٧) فبقي لا بلا خبر وهو غير جائز. (٨) للفظ لا. (٩) زيد. (١٠) أي: لمرجع الضمير. (١١) زيد. (١٢) فعلى هذا يكون لا عاملة في المعرفة وذا غير جائزة. (١٣) فعلى هذا يكون الولد من الزنا. (١٤) أن المراد. (١٥) مفعول مطلق أي: خلف خلافاً. (١٦) اللام لتبين والظرف خبر المبتدأ محذوف أي: إرادتي كائن لسيبويه. (١٧) س. ج. (١٨) مصنف. (١٩) الباء داخلة للمقصور. (٢٠) والعمدة ما يعتمد عليه. (٢١) عطف على وإنما. (٢٢) خبر إن. (٢٣) تميز. (٢٤) أي: الإدخال. (٢٥) فساده من وجهين. (٢٦) وهو أبا وغلامي. (٢٧) وهو ضمير.

خِلَافاً لِسِيبَوَيْه[١]،

(١) اللام لتبيين الفاعل المحذوف أي: خالف سيبويه في هذا الكلام خلافاً.

بلا إضافة، وقوله: المفاد بهما؛ أي: المفاد بهذين التركيبين من غير تقدير الإضافة، وكلمة على متعلقة بالفساد كما أن اللام متعلق بالثبوت والباء بالنفي، وقوله: من غير احتياج بيان للاستقلال.

(قوله: من وجهين) أي: فساداً كائناً من وجهين وهما معنويان، وأما الفساد اللفظي فقد عرفت أنه يجاب عنه بل معارض، وقوله: أو الغلامين له؛ أي: أو نفي ثبوت جنس الغلامين لمرجع الضمير. (قال المصنف: خلافاً لسيبويه) اللام لتبيين الفاعل المحذوف؛ أي: خالف سيبويه في هذا الكلام خلافاً، ثم حذف الفاعل وبين باللام للإبهام، وقوله: وجمهور النحاة من عطف العام على الخاص، ووجه تخصيص سيبويه بالذكر ما في الشرح، وبحث فيه العصام في الحاشية بأن الخليل أعلى كعباً منه. (قوله: أو لأن المقصود بيان الخلاف) أي: مقصود المصنف بيان الخلاف لا تعيين من خالف وتعدادهم فاكتفى بذكر الواحد المعتمد منهم، وفيه أن ذكر سيبويه يخالف ذلك، وقوله: إن مثل هذا التركيب الخ؛ يعني: أن اسم لا في مثل هذا التركيب مضاف الخ ففيه مجاز أو مسامحة. (قوله: مضاف حقيقة) أي: على أن يكون اللام الظاهرة لتأكيد المقدرة كما سيذكره؛ أي: وإن لم يكن مضافاً صورة فيكون اسم لا معرفة إلا أنه لم يرفع ولم يكرر لما مر. (قوله: وإقحام اللام الخ) الإقحام بالقاف: إدخال شيء في شيء بشدة وعنف، قال في المغني: ومن أقسام اللام اللام المقحمة؛ وهي المعترضة بني المتضايفين؛ نحو قولهم: يا بؤس للحرب، والأصل يا بؤس الحرب، ومن ذلك قولهم: لا أبا له ولا أخا له ولا غلامي له عند سيبويه؛ فإنه ذهب إلى أن اسم لا في هذه الأمثلة مضاف لما بعد اللام انتهى، أي: فلذا لم يبن اسم لا على الفتح في الأول، بل أثبت الألف وحذف النون في الثاني كما هو حكم الإضافة، وقال المصنف: وإنما غره على ذلك وجود أحكام الإضافة وظن أنه مضاف، وليس بمستقيم؛ لأنا نقطع بأن قولهم: لا أباك بمعنى: لا أب لك، ولا خلاف في أن لا أب لك غير مضاف فوجب أن يكون مثله الخ، ثم قال: فقد وضح أن الحق ما قدمناه من أنه أعطى هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافاً في التحقيق ذكره (نجم الدين).

تأكيد للام المقدرة. وحكم المصنف بفساده[1] لما عرفت[2]. «وَيُحْذَفُ» اسم (لاَ) حذفاً كثيراً[3] «فِي مِثْلِ: لاَ عَلَيْكَ» أي: لا بأس عليك ولا يحذف إلّا مع وجود الخبر[4]، لئلا[5] يكون إجحافاً. وقولهم[6]: (لاَ كَزَيْدٍ) إنْ جعلنا الكاف اسماً[7] جاز أن يكون (كَزَيْدٍ[8]) اسماً والخبر[9] محذوفاً. أي: لا مثله موجود[10]، وجاز[11] أن يكون[12] خبراً، أي: لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً[13] فالاسم[14] محذوف[15]، أي: لا أحد كزيد[16]. «خَبَرُ (مَا[17] وَلاَ) «الْمُشَبَّهَتَيْنِ[18]» في النفي[19] والدخول على الجملة الاسمية «بِلَيْسَ»[20] «هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا» أي: دخول (مَا وَلاَ).

---

(١) أي: المعنى. (٢) فساده من وجهين. (٣) تركيب ذكر فيه الخبر. (٤) كما يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم. منا. (٥) علة لا يحذف. (٦) أي: العرب. (٧) بمعنى التمثيل. (٨) لفظ زيد. (٩) أي: خبر لا. (١٠) خبر لا. (١١) أيضاً. (١٢) قولهم لا كزيد. (١٣) عملاً بالظاهر. (١٤) أي: اسم لا. (١٥) لأنَّ الجار والمجرور لا يكون مبتدأ بل خبراً. (١٦) أي: لا أحد كائن كزيد. (١٧) مبتدأ محذوف الخبر أي: من المنصوب. (١٨) صفة ما ولا. (١٩) وجه الشبه. (٢٠) متعلق بمشبهتين والباء داخل على المشبه به.

وَيُحْذَفُ فِي مِثْلِ: لَا عَلَيْكَ أَيْ: لَا بَأْسَ. خَبَرُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ[1] هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا[2]

(١) في النفي والدخول على الجملة الاسمية قال الرضي: إنَّ ما وليس لنفي الحال عند النحاة، والحق أنهما لمطلق النفي. لاري.
(٢) أي: دخول ما ولا.

(قوله: تأكيد للام المقدرة) لما أورد على المخالفين أنه لا تظهر اللام بين المتضايقين بل تقدر، أجابوا: بأن اللام ههنا أيضاً مقدرة، وهذه اللام الظاهرة تأكيد للمقدرة مثل: تيم الثاني في: يا تيم تيم عدي، وكان الفصل بينهما كلا فصل، وكتب على قوله: تأكيد للام الخ؛ أي: وأداء لحق لا من صورة التنكير، ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك (هندي)، وقوله: لما عرفت؛ أي: من الوجهين لفساد المعنى. (قال المصنف: ويحذف) أي: كثيراً، فلذا لم يقل: وقد يحذف ففيه تعريض للزمخشري حيث قال: وقد يحذف، وقوله: في مثل لا عليك؛ أي: فيما إذا ذكر الخبر، ولذا قيده بقوله: ولا يحذف إلا مع وجود الخبر أخذاً من المثل، فلا يرد أن في كلامه إطلاقاً وفي بيانه إهمالاً، وكتب على قوله: ولا يحذف إلا كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لعين هذه العلة؛ أعني: الإجحاف، فقوله: إجحافاً بتقديم المعجمة على المهملة أو بالعكس؛ أي: إذهاباً بالتركيب وإخلالاً له بحذف طرفي الجملة المستقلة مع بقاء عاملها، وقيل: إخراج الشيء عن أصله بالنقصان الكثير، وفي التاج: إجحاف بنيان نقصان كردن. (قوله: وقولهم: لا كزيد الخ) يعني: مما يحتمل حذف الاسم والخبر هذا القول لاحتمال أن يكون الكاف اسمية أو حرفية، فالتقدير: لا أحد كزيد، أو لا كزيد موجود، وقوله: جاز أن يكون خبراً؛ أي: أو لاسم محذوف. (قال المصنف: خبر ما ولا المشبهتين الخ) وهو من الملحقات بالأصل ووجه الإلحاق أنهما في اقتضاء الطرفين كالمتعدي فألحق مرفوعه بالفاعل، ومنصوبه بالمفعول، والتزم ههنا تقديم المرفوع ليجري الفرع على سنن الأصل في تقديم المرفوع، مع أن تقديمه أصل لا يعدل عنه (سعد الله). (قال المصنف: المشبهتين بليس) لكن مشابهة ما أكثر لكونها لنفي الحال كليس بخلاف لا؛ فإنه للنفي المطلق أو لنفي الاستقبال، فلذا اشترط في لا مالم يشترط في لفظة ما من كون اسمها نكرة وإنما شبهتا بليس دون لا لنفي الجنس لكون كل من الثلاثة ظاهراً؛ أي: في عموم النفي لا نصاً فيه

(قوله: ولا يحذف إلا مع وجود الخبر) كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم والعلة واحدة. (قال: خبر ما ولا) وقد يلحق لا التاء كما في ربت وثمت لتأنيث الكلمة أو المبالغة، ولا يدخل حينئذ إلا على حين مضافاً إلى نكرة وهو الغالب أو على أيان وهنا مستعاراً للزمان؛ نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، والغالب في حين النصب بأن يكون الاسم محذوفاً، والتقدير: لات الحين حين مناص، وقد يرفع بأن يكون الخبر محذوفاً والتقدير لات حين مناص موجوداً ولا يستعمل إلا محذوفاً أحد جزئي الجملة. (قوله: المشبهتين في النفي) إلى آخره، قال الشيخ الرضي: إن ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق أنهما لمطلق

(قوله: وقد تلحق لا التاء) نقل عن أبي عبيد أن التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحسين ما من عاطف. (قوله: لتأنيث الكلمة) أي: لا أو المبالغة؛ أي: في النفي كما في علامة. (قوله: أو هنا مستعار للزمان) فإنه في الأصل اسم إشارة للمكان. (قوله: في حين النصب) وأما أوان فمند السيرافي مبني على الكسر لكونه في الأصل مضافاً إلى الجملة حذفت الجملة وبني على الكسر؛ لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم نوّن تنوين العوض، وقال الكوفيون: لأنه حرف جر، وقيل: إنه مجرور بمن مقدرة؛ أي: لأن من الأوان. (قوله: وقد يرفع) وقد يجر بتقدير من كما جاء في القراءة الشاذة: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾. (قوله: ولا يستعمل) أي: لات.

«وَهِيَ» أي: خبرية خبر (مَا، وَلاَ) لهما، وكذا اسمية اسمهما لهما «لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ» وخص[1] الخبرية

(١) أي: المعنى.

بخلاف لا التبرئة فإنها نص فيه وقد مر. (قوله: وهي؛ أي: خبرية الخ) يعني: أن الضمير راجع إلى الخبرية المستفادة من قوله: خبر ما ولا، وفي الوافية؛ أي: مشابهتهما بليس على لغة أهل الحجاز لابني تميم، وارجع في المعرب إلى اللغة بقرينة الخبر مثل: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، وقال الهندي: أي انتصاب خبر ما ولا والتأنيث باعتبار الخبر، وفي بعض النسخ: وهو بالتذكير؛ أي: التشبيه بليس أو عملهما كليس لغة الخ، فاعلم أن ما ولا لا تعملان عند بني تميم؛ لأنهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلتين[1] لا يعمل وعند أهل الحجاز وتهامة ونجد يعملان، وبه ورد القرآن وعليه أشعار أهل اللسان كقول أبي ذؤيب الهذلي:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ بَاقِيَاً
ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا

ووجه عملهما مشابهتهما بليس من حيث إن ما للنفي ونفي الحال، وداخل على المعارف والنكرات وعلى المبتدأ والخبر ودخول الباء في خبره وكذلك ليس، ولما كان مشابهة لا بليس أقل من مشابهة ما حيث لا يدخل على المعارف خلافاً لابن جني وعليه قول النابغة:

وحَلَّتْ[2] سَوادَ القَلْبِ لا أنَا بَاغِياً
سِواهَا ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَراخِيَاً

وكذا لا يدخل في خبرها الباء إلا نادراً كقول صحابي:

فَكُنْ لي شَفِيْعَاً يَومَ لا ذُو شَفَاعةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

كان[3] عمل لا قليلاً شاذاً. (قوله: لغة حجازية) فلذا أخره عن سائر المنصوبات وهذا أهون من إهمال عملهما والإسقاط كما ذهب إليه بنو تميم، وحجتهم: أنهما يدخلان كلتا القبيلتين كما عرفته، والجواب: أن الداخل على الاسمية غير الداخل على الفعلية، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم بدليل أن ما الاسمية مشتركة بين عدة من المعاني، وأن لفظ لا مشترك وهو عامل إذا كان لنفي الجنس هذا، وقيل: إن سند أهل الحجاز في الإعمال عقلي ونقلي، أما العقلي: فهو إن شبه الشيء بالشيء يقتضي أخذ حكمه كباب إن حيث شابه الفعل المتعدي وعمل عمله، وأما النقلي: فما سيأتي من الآية؛ إذ قد اجتمع القراء فيها على لغة الحجازيين.

(١) جواب لما.
(٢) بني غدانة: اسم قبيلة من يربوع، والصريف: بمعنى الفضة.

وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ.

النفي. (قوله: أي: خبرية) يعني: أن الضمير راجع إلى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا، قال الشيخ الرضي: لا ينقل عن أحد رفع اسم لا ونصب خبرها.

(قوله: لا ينقل عن أحد) لا من الحجازيين ولا من غيرهم فاللغة الحجازية إذن إعمال ما وحدها، وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقاً.

بالذكر[1] لأنَّ إعمالها وجَعْل اسمهما وخبرهما اسماً وخبراً[2] لهما إنَّما يظهر[3] باعتبار الخبر فجعل الخبر خبراً لهما، إنَّما هو في لغة أهل[4] الحجاز[5]. وأمَّا بنو[6] تميم فحيث لا يذهبون[7] إلى إعمالهما لا يجعلون[8] الخبر[9] خبراً لهما[10]، ولا الاسم[11] اسماً لهما، بل هما مبتدأ[12] وخبر على ما كانا[13] عليه قبل دخولهما[14] عليهما. ولغة أهل[15] الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل[16]. قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا[17] بَشَرًا[18]﴾ و: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾.

«وَإِذَا زِيدَتْ (إِنْ) مَعَ[19] (مَا») نَحْو: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، قيل[20]: إنَّما خصصت (مَا) بالذكر لأنَّها[21] لا تزاد مع[22](لا) في استعمالهم[23]. وهي[24] زائدة عند البصريين، نافية[25] مؤكدة عند الكوفيين.

(١) الباء داخلة على المقصور. (٢) مفعول جعل. (٣) خبر إنَّ، أي: الجعل. (٤) ومذهب البصريين. (٥) لا أنَّهم اعتبروا الشبه بليس للمحض يقبل واحد. رضي (٦) وهو مذهب الكوفيين. (٧) أي: بنو تميم، لعدم اختصاصها بقبيل واحد. (٨) بنو تميم. (٩) ما هو الخبر عند أهل الحجاز. (١٠) أي: ما ولا. (١١) ما هو الاسم عند أهل الحجاز. (١٢) أي: ما يقال لهما اسم وخبر عند أهل الحجاز. (١٣) أي: المبتدأ والخبر. (١٤) أي: ما ولا. (١٥) هذا بيان مذهب المختار. (١٦) وهي التي أنزل عليها القرآن. (١٧) اسم ما. (١٨) خبر ما. (١٩) ومع بمعنى بعد. (٢٠) قائله الرضي. (٢١) أي: أن. (٢٢)أي: بعد لا. (٢٣) أي: العرب بالاستقرار. (٢٤) أي: أن. (٢٥) للنفي.

(قوله: إنما يظهر باعتبار الخبر) وانتصابه؛ لأن الخبر ينتصب بعد دخولهما مع كونه مرفوعاً قبله فيعلم أنهما عاملان في الاسم والخبر وأنهما اسم وخبر لهما بخلاف الاسم؛ فإنه مرفوع بعد دخولهما كما كان مرفوعاً قبل الدخول، فلا يظهر به العمل؛ أي: فالخبرية هو المحط المهم، فلذا خصها بالذكر وإن كانت اسمية اسمها أيضاً حجازية. (قوله: وأما بنو تميم الخ) يعني أن قوله: حجازية احتراز عن لغة بني تميم، وقد مرت حجتهم والجواب عنها، وقوله: التنزيل؛ أي: الكلام المنزل؛ وهو القرآن، فالمصدر بمعنى اسم المفعول، ثم إن الآية الأولى في سورة يوسف، والثانية في أول سورة المجادلة، وعن عاصم: أنه رفع الأمهات على اللغة التميمية. (قال المصنف: وإذا زيدت الخ) شروع في بيان الأشياء التي تبطل عملهما فيعلم منه شروط عملهما، وقوله: مع ما؛ أي: بعدما فمع بمعنى بعد كما في: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾؛ أي: بعده، وقد جاءت أن بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس كما أنشد أبو علي:

بَنِي غُدَانَةَ[1] مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَباً
ولا صَرِيفاً ولكِنْ أنتمُ الخَزَفُ

(رضي). (قوله: نحو: ما إن زيد قائم) ومنه قوله:

مَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكِنْ
مَنَايَانَا[2]ودَوْلَةُ آخَرِينَا

والطب: العادة؛ أي ليس عادتنا خوفاً، ولكن خوفنا[3] منايانا ودولة آخرينا. (قوله: وهي زائدة) أي: وجودها وعدمها سواء بالنسبة إلى أصل المعنى وهذا عند البصريين، واختاره المصنف حيث قال: وإذا زيدت. (قوله: ونافية مؤكدة) أي: نافية غير زائدة مؤكدة للنفي، وإلا فنفي النفي إثبات وهو ليس

(١) المنايا: جمع منية بمعنى الموت، والدولة بضم الدال: اسم شيء يتداول به، شرح مغني. (٢) مصدر أو ماضي.
(٣) أي: يفسد.

وَإِذَا زِيدَتْ إِنْ[1] مَعَ مَا

(١) أي: إن النافية مع ما.

(قوله، وأما بنو تميم فحيث لا يذهبون) إلى آخره؛ وذلك لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل؛ لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها، وما مشتركة بين الاسم والفعل. (قوله، نافية مؤكدة) وإلا فالنفي على النفي يفيد الإثبات، وفيه أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما.

(قوله: إلا مفصولاً بينهما) نحو: إن زيداً لعالم، وأما الجمع بين اللام وقد في؛ نحو: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ وفي: ألا وإن، وفي: ألا إنهم؛ فلأن لقد معنيين آخرين التقريب والتوقع، وفي ألا معنى التنبيه فلم يكن لمحض التحقيق.

[1]«أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا[2]» نحو: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ) «أَوْ[3] تَقَدَّمَ الخَبَرُ» نحو: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ) «بَطلَ[4] العَمَلُ» أي[5]: عمل (مَا) إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة. أمَّا[6] إذا زيدت (إِنْ) فلأن (مَا[7]) عامل ضعيف[8] عمل لشبهه[9] بـ (لَيْسَ) فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل. وأمَّا إذا انتقض[10] النفي بـ (إلاّ) فلأن عملها لمعنى النفي، فلَّما انتقض[11] بطل العمل[12]. وأمَّا إذا تقدم الخبر[13] فلتغيّر الترتيب[14] مع ضعفها[15] في العمل. «وَ[16]إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ» أي: على خبرهما «بِمُوجِبٍ[17]» بكسر الجيم، أي: بعاطف يفيد[18] الإيجاب بعد النفي، وهو[19] (بَلْ، وَلَكِنْ) نحو: (مَا زَيْدٌ مُقِيْماً بَلْ مُسَافِرٌ) و: (مَا عَمْرٌو قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ). «فَالرَّفْعُ[20]» أي[21]: فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة (إلَّا) في نقض النفي.

---

(١) عطف على جلة زيدت. (٢) فيه لطافة. (٣) وفي ذلك خلاف. (٤) جواب إذا. (٥) أشار بهذا إلى أنَّ الألف واللام عوض عن المضاف إليه. (٦) بطلان عمل ما. (٧) أي: لفظ ما. (٨) لكونه حرفاً غير أصلي في العمل. (٩) بفعل غير متصرف. (١٠) وهو سبب لعملهما وعلة. (١١) أي: النفي بإلا. (١٢) أي: عمل ما. (١٣) أي: خبر ما ولا. (١٤) المألوف. (١٥) ما. (١٦) عطف على شرطية السابقة. (١٧) أن المراد بالعاطف الموجب بل ولكن. (١٨) صفة عاطف. (١٩) أي: العاطف الذي يفيد الإيجاب حملاً على المحل وهو خبر المبتدأ محذوف أي: بل. (٢٠) جوابية. (٢١) أشار إلى أن المبتدأ محذوف.

أوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ بَطَلَ العَمَلُ وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ[1] بِمُوجِبٍ[2] فَالرَّفْعُ[3]

(١) أي: على خبرها. (٢) بكسر الجيم أي: بعاطف فيه الإيجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو: ما زيد مقيماً.
(٣) أي: فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة إلّا في نقض النفي.

(قال: أو انتقض النفي بإلا) نقل عن يونس أنه يجيز الإعمال مع الانتقاض بإلا وأنشد في ذلك:

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِه
وَمَا طالبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعذَّبا

وأجيب عنه: بأن المضاف محذوف من الأول؛ أي: دوران منجنون، وهو مصدر فعل محذوف وأن معذباً مصدر كقوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، فهما مثل قولك: ما زيد إلا سيراً، **(قال: أو تقدم الخبر)** أو تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر، فلا يجوز ما زيداً عمرو ضارباً بخلاف ما إذا كان ظرفاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾. **(قوله: أي: على خبر ما)** منصوباً كان أو مجروراً بالباء الزائدة. **(قوله: فحكم المعطوف الرفع)** حملاً على المحل قال الشيخ عبد القاهر: هو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: بل هو مسافر ولكن هو قاعد، وقيل: عطف على سبيل التوهم؛ إذ كثيراً ما يقع خبر ما مرفوعاً عند انعزالها عن العمل.

(قوله: إلا منجنوناً) المنجنون: الدولاب التي يستسقى عليها وهي مؤنثة. **(قوله: مثل قولك الخ)** فالتقدير في الأول يدور دوران منجنون حذف الفعل وأقيم المضاف إليه مقام المضاف، وفي الثاني أن لا يعذب معذباً، فلا يجوز ما زيداً عمرو ضارباً بأن يكون عمرو اسم ما، وضارباً خبره، وزيداً مفعول ضارباً. **(قوله: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم﴾ الخ)** فإن من أحد اسم لا تقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل في حاجزين. **(قوله: خبر مبتدأ محذوف)** فهو من عطف الجملة على الجملة. **(قوله: إذ كثيراً الخ)**

بمراد، ويرد عليهم؛ أي: الكوفيين أنه مخالف لما قالوا: إنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما كما في: إن زيداً لقائم، وأما الجمع في لقد سمع الخ، مع أن في اللام وقد كليهما معنى التحقيق والتأكيد؛ فلأن لفظة قد يشوبها معنيان آخران من التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التأكيد وكذا في إلا أن الخ حيث كان في إلا معنى التنبيه أيضاً، ويمكن أن يكون مرادهم هي زائدة زيدت لتأكيد النفي فلا ورود عليهم. **(قال المصنف: أو انتفض النفي بإلا)** احتراز عن الانتفاض بغير؛ أي: نفي الخبر بحيث لا يبقى معه العمدة في المشابهة بليس فيبطل عملهما؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾، وأما قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بَأهْلِهِ

الخ فمأول كما سبق وقيل: إنه من كلام المولدين فلا يصلح للاحتجاج كما استشهد به يونس، وبقول مفلس:

وما حَقُّ الَّذِي يَغْثُو[1] نَهَاراً
ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاَّ نَكَالاً

أي: عقوبة (موشح). **(قوله: أو تقدم الخبر على الاسم)** وكذا إذا تقدم معمول الخبر على الاسم وهذا في غير الظرف؛ لأنه إذا كان الخبر ظرفاً جاز التقديم؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ فاعرفه، وعن سيبويه أنه ينصب مقدماً ولو غير ظرف مستشهداً بقول فرزدق:

فأصبحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إذْهُمْ قُرَيْشٌ، وإذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ

بنصب مثل، وقيل: خبر ما محذوف؛ أي: ما في الدنيا بشر فمثلهم حال من البشر، وقال الكوفيون: إنه منصوب على الظرف؛ أي: في مثل حالهم ومكانهم من الرفعة. **(قوله: أي: عمل ما الخ)** وكذا عمل لا إلا أن الشارح اكتفى بذكر

(١) ولذا أتى بصيغة المجهول في قوله: إنما خصصت ما بالذكر.

«(المَجْرُورَاتُ)» «هُوَ[1] مَا اشْتَمَلَ» أي: اسم[2] اشتمل، ليخرج[3] الحروف الأواخر[4] التي هي محال الإعراب، فإنّه[5] لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً[6] لأنّها أقسام الاسم[7]. «عَلَى عَلَمِ المُضَافِ[8] إِلَيْهِ»

(١) تذكير الضمير على ما مر في المرفوعات. (٢) جعل ما موصوفة لكونها أولى في الحدود. (٣) علة لمقدر فسرنا. (٤) صفة الحروف، صفة بعد صفة. (٥) علة لصحة الخروج. (٦) بل يطلق لغة. (٧) بل من أقسام المعرب. (٨) نحو: غلام زيد.

فتوهم أن الأول مرفوع وليس بشيء؛ لأن مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام. (قوله: بيان للواقع) توطئة لبيان تعميم العلامة، والمراد بالجر ما هو نوع الإعراب فالتلبس المستفاد من باء الملابسة في قوله: بالكسرة تلبس الكلي بالجزئي. (قوله: فلا يتوهم الدور) لعدم دخوله في التعريف، وما قيل: إن المعرف هو المجرور المشتق المتصف بالجر بالمعنى المصدري والمراد بقوله، يعني الجر نوع الإعراب فعلى تقدير دخوله في التعريف لا يتوهم الدور أيضاً، ففيه أن الجر بمعنى نوع الإعراب مأخوذ من الجر بالمعنى المصدري.

(قوله: يعني الجر) بيان للواقع فلا يتوهم الدور.

هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المُضَافِ إِلَيْهِ،

الأصل عن الفرع لانفهام حاله دلالةً؛ أي: بالأولوية[1]، ووجه البطلان زوال ما هو سبب لعملهما، وقوله: عامل ضعيف الخ؛ أي: مع عدم اختصاصها بقبيل يعمل فيه كما هو قياس العوامل. (قوله: فلتغير الترتيب) أي: الأسلوب المألوف المعروف من تقدم المرفوع على المنصوب، وقوله: أي على خبر ما؛ أي: سواء كان الخبر منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة، وقوله: بموجب؛ أي: بحرف موجب من حروف العطف وهو اثنان لكن وبل، وقوله: فالرفع؛ أي: رفع المعطوف واجب حملاً على المحل أو على أنه خبر لمحذوف فيكون عطف جملة على مفرد ويحتمل غيره. (قوله: قال المجرورات) أي: هذا باب الأسماء المجرورات وهو قسم ثالث من أقسام الاسم المعرب باعتبار الإعراب، فالمجرورات جمع مجرور لكون موصوفها الأسماء لا المجرورة بتقدير الكلمات، وفيه أنه ما المانع من تقدير الكلمات حتى لا يحتاج إلى الصرف عن الظاهر، والجواب: أنه لما قدر الموصوف في أختيها الأسماء دون الكلمات قدر ههنا أيضاً كذلك للاطراد، وإنما لم يقدر في أختيها الكلمات لعدم الاحتياج إلى ذلك لأجل التشميل إلى المضارع؛ لأنه غير مذكور في مبحث الأسماء في هذا الكتاب، بل التشميل ههنا لا يجوز لعدم تصور الجر في الفعل، وأورد أيضاً بأن المذكور واحد وهو المضاف إليه فكيف يصح صيغة الجمع والتفسير بالمفرد لاضمحلال معنى الجمعية بلام الجنس والتقوية[2] بمسألة اليمين ليس بمفيد ههنا، وأجيب: بأن صيغة الجمع بالنظر إلى الأفراد، وفيه أن الجمع بالنظر إلى الأفراد الغير المتناهية بعيد عن الأذهان وغير مناسب للجمعين السابقين فإنهما بالنظر إلى الأقسام لا الأفراد هذا، والظاهر أن إيراد صيغة الجمع ههنا للمشاكلة والازدواج لأختيها وله نظائر في كلامهم. (قال المصنف: هو ما اشتمل الخ) أي: اسم حقيقة أو حكماً اشتمل بالأصالة على الجر كاشتمال الموصوف على الصفة لا الكل على الجزء فيدخل: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ ويخرج التوابع، وهذا الاشتمال أيضاً أعم من الحقيقي والحكمي كما في المجرور بالجار الزائد أو الإضافة اللفظية. (قوله: هي محال الإعراب) جمع محل بالمعنى اللغوي؛ أي: مواضعه، وإلا فبالمعنى الاصطلاحي: هي عبارة عن الأسماء، وقوله: اصطلاحاً؛ أي: وإن أطلق على هذه المذكورات تلك الأوصاف من حيث اللغة والحقيقة كما يقال: دال زيد مثلاً في غلام زيد مجرور، وقوله: لأنها من أقسام الاسم؛ أي: لا من أقسام الحروف التي هي أجزاء الأسماء. (قال المصنف: على علم المضاف إليه) قيل: المضاف مصدر ميمي مبني للمفعول بمعنى الإضافة، وضمير إليه لما اشتمل، فاندفع أن المجرور مشتمل على علم كون الشيء مضافاً إليه لا على علم المضاف إليه (عصام)، ودفعه الشارح بقيد الحيثية كما ترى، وهو الأولى؛ لأن فيما ذكره العصام صرفاً لما يتبادر إلى الأفهام وأحواج إلى الاستخدام في قوله: وهو كل اسم الخ، ولذا قال بعيد هذا الكلام: لك أن تبقي المضاف إليه على ما هو المتبادر فيستغني عن الاستخدام، ثم إنه نقض تعريف المجرور بمثل قولهم: جحر[3] ضب خرب؛ فإن خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف إليه، وأجيب: بأن أكثر العرب يرفع خرباً فلا إشكال، ومنهم من خفضه بالمجاورة على حكم إن الجار قد يؤخذ بجُرْم الجار فيجاب حينئذ باعتبار قيد الحيثية الذي ذكره الشارح؛ لأن كون خرب مجروراً ليس من حيث إنه مضاف إليه، بل من حيث المجاورة فتبصر، وفي شرح

(١) أعني: والله لا أتزوج النساء. (٢) بتقديم الجيم المضمومة على الحاء المهملة، كل شيء يحفره الهوام والسباع لأنفسها (قاموس).
(٣) بالنسبة إلى الثاني.

أي: على علامة[1] المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، يعني الجر[2]، سواء كان[3] بالكسرة أو الفتحة[4] أو الياء لفظاً[5] أو تقديراً. وإنّما

(١) والعلامة يكون للأفراد فافهم. (٢) تفسير بقوله بعلامة المضاف إليه قوله الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور. (٣) حقيقة أو حكماً. (٤) كما في غير المنصرف. (٥) كما في المثنى والمجموع.

(قوله: لفظاً أو تقديراً) لم يقل أو محلاً؛ لأن المصنف ذاكر أقسام المعرب.

(قوله: لأن المصنف رحمه الله ذاكر الخ) وأما ذكره محلاً في تعريف المرفوع، فلما صرح به الشارح رحمه الله من أن المصنف رحمه الله أورد في بحث الفاعل المرفوع المحلي فلا

القطر: في خرب ضمة مقدرة لاشتغال آخرها بحركة المجاورة. (قوله: أي: على علامته الخ) في المختار: العلم بفتحتين: العلامة؛ وهو أيضاً الجبل، وعلم الثوب والراية انتهى، فقد استعمل اللفظ المشترك في التعريف فافهم، والعلامة ما يعرف به وجود الشيء وقد يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء كما يشير إليه بقوله: لكن المشتمل علامته أعم منه ولم يقل: على الجر مع أنه أخصر؛ لئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وهو الدور، وإن أجاب عنه في الكشف على الهندي بأنه تعريف لفظي لا يتحاشى فيه عن الدور، والتعريف اللفظي أن يكون اللفظ غير واضح [1] الدلالة على معناه فيفسر بلفظ واضح دلالته على ذلك المعنى؛ نحو: الغضنفر الأسد ويجوز فيه التعاكس، ولك أن تجيب بما في حاشية العصام من أن الجر ليس بمعناه المصدري المشتق منه لفظ المجرور، بل اسم لنوع مخصوص من الإعراب؛ أعني: الكسرة وما يقوم مقامها. (قوله: من حيث هو مضاف إليه) فكأنه قال: علم كون الشيء مضافاً إليه كما عبر بمثل هذا في أختيه وقيد الحيثية للتعليل أو التقييد، وقوله: يعني الجر مأخوذ من الهندي حيث قال: وهو الجر حقيقة أو حكماً؛ أي: يريد المصنف بعلم المضاف إليه الجر بمعنى نوع الإعراب لا بمعناه المصدري أو نقول: هذا بنيان لما صدق عليه مفهوم علم المضاف إليه في الواقع لا بيان مفهومه وعلى التقديرين لا يتوهم الدور. (قوله: سواء كان بالكسرة) أي: سواء كان الجر ملابساً بالكسرة ملابسة الكلي للجزئي فإن الجر كلي إفراده الكسرة والفتحة والياء، وقوله: لفظاً أو تقديراً تعميم لكل واحد من الثلاثة، ومثال الأخير غلام أخي القوم وبأبي القوم والبواقي ظاهرة، وقوله: أو حكماً ليس في كثير من النسخ وهو الظاهر من كلام المحشي، وعلى تقدير وجوده يكون معطوفاً على قوله: بالكسرة لا غير فيصير المعنى: وسواء كان الجر حكمياً وهو الجر بالزائد وبالإضافة اللفظية، توضيحه أن الجر نوع من الإعراب والإعراب هو أثر العامل والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضى والزائد ليس مما يتقوم به فهو محمول على العامل الأصلي فيكون الجر به جراً حكمياً لا حقيقياً، وقوله: لذات المضاف إليه؛ أي: لما صدق عليه من الأفراد.

(١) بما اشتمل على علامة المضاف إليه.

قلنا(١): (مِنْ حَيْثُ هُوَ(٢) مُضَافُ إِلَيْهِ) لأنَّ(٣) الجر(٤) ليس علامة لذات المضاف(٥) إليه بل لحيثية كونه مضافاً إليه. والمضاف(٦) إليه وإن كان مختصاً بما(٧) عرفه(٨) به لكن المشتمل على علامته أعمّ منه، ومما هو مشبّه به، فيدخل(٩) في تعريف المجرور مثل: «بِحَسْبِكَ(١٠) دِرْهَمٌ» وكفى بالله. وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية(١١) وإن لم يكن داخلاً في تعريفه(١٢). «وَ(١٣)المُضَافُ إِلَيْهِ» وهو ههنا(١٤) غير ما(١٥) هو المصطلح المشهور(١٦) بينهم(١٧). وذهب(١٨) في ذلك إلى مذهب(١٩) سيبويه،

(١) في تفسير علم المضاف إليه. (٢) أي: المضاف إليه. (٣) علة قلنا. (٤) مطلقاً. (٥) لما صدق عليه. كزيد مثلا. (٦) هذا الكلام ليس بصحيح. (٧) أي: تنوين الآتي وهو كل اسم أضيف إلى اسم. (٨) مصنف. (٩) إذا كان أعم فيدخل. (١٠) الباء زائدة. (١١) نحو: معمور الدار وحسن الوجه. (١٢) مضاف إليه. (١٤) استئناف. (١٤) أي: في عبارة ابن الحاجب. (١٥) أي: غير المضاف إليه. (١٦) وهو كل اسم أضيف إلى اسم آخر بواسطة حرف الجر. (١٧) أي: النحاة. (١٨) مصنف. (١٩) لأنّه مختار عند المصنف.

(قوله: بل لحيثية كونه مضافاً إليه) كما أن الرفع والنصب أيضاً ليس علامةً لذات الفاعل والمفعول بل لحيثية كونهما فاعلاً ومفعولاً؛ أي: فلا ينتقض بمثل غلامي في نحو: جاء غلامي، ولا بالمجرور بسبب المجاورة وقد مر، وإنما لم يقل: على علم الإضافة قصداً لموافقة سابق كلامه بلاحقه مع أن فيما عبر به تنبيهاً على أن غير المضاف إليه ليس مجروراً أصلياً كذا استفيد من كلام السيد في حاشية المتوسط. (قوله: والمضاف إليه وإن كان الخ) جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر، وقوله: بما عرفه به؛ أي: عرف المضاف إليه به وهو قوله: كل اسم نسب إليه الخ. (قوله: لكن المشتمل) أعني: المجرور على علامته؛ أي: على ذات علامة المضاف إليه لا من حيث إنها علامة أعم من المضاف إليه، والمشبه به وهو المجرور بالزائد والإضافة اللفظية، ووجه كون المشتمل على ذات العلامة أعم من ذلك ما سبق أنه يجوز ذات علامة الشيء بدون تحقق ذلك الشيء فلا يخرج عن تعريف(١) المجرور مثل: بحسبك درهم الخ، والمراد بالمثل المجرور بحرف الجر الزائد. (قوله: وكذا المضاف إليه بالإضافة الخ) يعني: أنه أيضاً يدخل في تعريف المجرور مع أنه نظراً إلى كلام القوم حيث نقل عنهم أنه لا تقدير في الإضافة(٢) اللفظية غير داخل في تعريف المضاف إليه خلافاً لما ذهب إليه المصنف حيث صرح بمطلق التقدير كما سيأتي تحقيقه. (قوله: وإن لم يكن داخلاً الخ) أي: وإن لم يكن ما ذكر من نحو: بحسبك درهم، والمضاف بالإضافة اللفظية داخلاً في تعريف المضاف إليه؛ وذلك لأن حسبك لم ينسب إليه شيء بواسطة الباء، وكذا الله في كفى بالله؛ لأن الباء زائدة لا مدخل لها في الإيصال، وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية؛ فإنه ليس هنا حرف مقدر عند النحاة حتى ينسب إليه بواسطته. (قال المصنف: والمضاف إليه كل اسم الخ) أظهر في مقام الضمير تنبيهاً للمغايرة؛ لأن المضاف إليه ثانياً غيره أولاً (عصام) يعني: أن هذا أخص بما ذكر أولاً فلا تغفل. (قوله: غير ما هو المصطلح المشهور)؛

(١) يعني: أنها ليست بتقدير حرف الجر.
(٢) جواب لما.

وَالمُضَافُ إِلَيْهِ

(قوله: بل لحيثية كونه مضافاً إليه) كما مر في بيان أقسام الإعراب، وإنما لم يقل بدل قوله: على علم المضاف إليه على علم الإضافة؛ لأنه قصد أن يأخذ لاحق كلامه؛ أعني قوله: والمضاف إليه كل اسم إلى آخره حجر سابقه مع أن المراد متين. (قوله: لكن المشتمل على علامته أعم منه) لجواز أن يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء. (قال: والمضاف إليه) أتى بالظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد لاحتمال أنه أراد بالمضاف إليه هنا غير المضاف إليه المذكور أولا بأن يكون أعم من المضاف إليه حقيقة، ومما يشبهه؛ نحو: كفى بالله بخلاف المضاف إليه المذكور هنا، فإنه يختص بالمضاف إليه حقيقة.

يمكن التخصيص هناك بالمعرب. (قوله: في بيان أقسام الإعراب) حيث قال: والجر علم الإضافة. (قوله: وإنما لم يقل الخ) على وفق ما مر في بيان أنواع الإعراب كما قال في عديليه. (قوله: حجر سابقه) مفعول يأخذ بالحاء المهملة وسكون الجيم والراء حضن الإنسان والحضن ما دون الإبط إلى الكشح كذا في القاموس. (قوله: علامة الشيء) أي: ذاتها لا من حيث إنها علامة، وما قيل: إنه ينتقض تعريف المجرور حينئذ بمثل غلامي غير مجرور فمدفوع؛ لأن حركة غلامي حال كونه مجروراً غير حركته غير مجرور، ولذا كان إعرابه حال الجر تقديرياً. (قوله: للتنصيص على المراد) أي: أن المراد في الموضعين ممنى واحد بخلاف ما إذا أورد الضمير فإنه يحتمل الاستخدام. (قوله: نحو: كفى بالله) أي: فيما يكونحروف الجر فيه زائدة.

حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف[1] الجر لفظاً أيضاً[2]. «كُلُّ اسْمٍ» حقيقة أو[3] حكماً، ليشمل الجمل التي يضاف إليها نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فإنها في حكم المصادر. «نُسِبَ[4] إِلَيْهِ شَيْءٌ» اسماً[5] كان، نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ) أو فعلاً نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) «بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[6]» أي: ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مِثْلِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) أو مقدراً حال[7] كون ذلك المقدر «مُرَاداً»

---

(١) عبر الزائدة فإن المجرور بالزائدة فليس مجروراً أصلاً بل صورة. (٢) كما أطلق على المنسوب إليه بحرف الجر تقدمها. (٣) مررت بزيد علة لمقدر عممنا كل اسم حقيقة أو حكماً. (٤) صفة اسم. (٥) أي: إلى مدلوله. (٦) حقيقة أو حكماً. (٧) أشار إلى أن مراداً حال من تقدير وهو خبر كان المقدر فيكون من المفعول به حكماً.

كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ أَوْ تَقْدِيراً مُرَاداً

(قوله: أي: ملفوظاً كان) أشار به إلى أن قوله: لفظاً خبر لكان المقدر، وجاز تقدير كان قياساً فيما كثر وقوعه، ولا خفاً في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم، وجاز أن يكون حالاً من حرف جر لاختصاصه بالإضافة، والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل، وفيه أن المصدر لا يقع حالاً إلا سماعاً وأجاز المبرد قياساً إذا كان المصدر من أقسام مدلول العامل؛ نحو: أتانا سرعة وبطوأ والقول بأن اللفظي والتقديري من أقسام التوسط لا يخلو عن تمحل.

(قوله: لاختصاصه بالإضافة) يعني: أنه ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه.

إذ المشهور بين الجمهور أن المضاف إليه ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر تقديراً، وعن السيد قدس سره: الإضافة تطلق على معنيين؛ أحدهما: عام وهو النسبة بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً مراداً وبهذا الاعتبار قال المصنف: والمضاف إليه كل اسم الخ، وثانيهما: خاص وهو النسبة بتقدير حرف الجر مراداً وهذا هو المشهور في الاستعمال. **(قوله: حيث أطلق المضاف إليه)** أي: أطلقه سيبويه على ما نسب إليه بحرف الجر لفظاً أيضاً؛ يعني: كما يطلق على المنسوب إليه بحرف الجر تقديراً مراداً، قال الرضي: هو خلاف اصطلاح القوم الآن، وأما من حيث اللغة فلا شك أنه أيضاً مضاف إليه، وقوله: ليشمل الجمل الخ تعليل للتعميم؛ أي: إنما فسرنا بالأعم من الحكمي ليتناول الجمل التي الخ سواء كانت فعلية نحو: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾، أو اسمية نحو: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ أي: ويشمل أيضاً الحرف المصدري مع صلته؛ نحو: عجبت من أن ضربت وبعد أن ضربت. **(قوله: في حكم المصادر)** فتكون اسماً حكماً وهذا مبني على ما ذهب إليه البعض من التأويل في الحمل المضاف إليها، وإلا فالظاهر أن يقول: كل لفظ أو يراد بالاسم اللفظ، وقوله: نسب إليه شيء؛ أي: إلى مدلوله، وفي الهندي: الكلام الحاجبي يدل على أن المضاف لا يجب أن يكون اسماً. **(قال المصنف: بواسطة حرف الخ)** احتراز عن النسبة بلا واسطة الحرف كنسبة الفعل إلى فاعله، وأما ما أضيف إلى الفاعل فمن حيث إنه فاعل ليس من مداخل حرف الجر **(هندي)**. **(قوله: حال كون ذلك المقدر مراداً)** يشير إلى أن مراداً حال من ضمير تقديراً بمعنى مقدراً أو صفة له، وقال العصام: لما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوي لإفادة المعنى ولم يرد به ههنا هذا المعنى؛ لأنه ليس المعنى في الإضافة المعنوية على ملاحظة حرف الجر، بل معنى الإضافة أمر إجمالي يذكر في تفصيله حرف جر حتى لو ذكر لانقلب الإضافة إلى الوصف؛ ولأنه لا مجال لمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية عقبه[1] بقوله: مراداً لكشف المراد. **(قال المصنف: مراداً)** [2] أراد به المنوي للعمل لا للمعنى قبل، وألا يلزم بناء الاسم لتضمنه معنى

(١) وقيل: أي باقياً عمله؛ أي: الجر؛ لأن المراد كثابت في اللفظ.
(٢) نحو: الضاربك، والضارب الرجل.

من(١) حيثُ العملِ بإبقاء أثره، وهو(٢) الجر، مِثْلُ(٣): (غُلَامُ زَيْدٍ) و: (خَاتَمُ(٤) فِضَّةٍ) و: (ضَرْبُ(٥) الْيَوْمِ) بخلاف نحو: (قُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فإنَّه(٦) وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو (فِي(٧)) لكنه غير مراد(٨)، إذ لو أريد لا نجر به. «فَالتَّقْدِيرُ(٩)» أي: تقدير حرف(١٠) الجر «شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْماً»

(١) احتراز عن المراد من حيث المعنى كمفعول له. (٢) بيان للواقع. (٣) وذلك أما لامية. (٤) وأما من. (٥) وأما في. (٦) شأن. (٧) أي: لفظ في. (٨) في إبقاء أثره. (٩) الفاء للتفصيل، مبتدأ أول. (١٠) أي: كون المضاف منسوباً إليه بالحرف المقدر المراد.

فَالتَّقْدِيرُ(١) شَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْماً

(١) أي: تقدير حرف الجر.

(قوله: وهو الجر) بيان للواقع لا أن الأثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل فيه: إن تعريف المجرورات يصير دورياً؛ لأن خفاً في المجرور باعتبار الجر فلو أخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور.

(قوله: من أقسام المتوسط) باعتبار أن المتوسط لفظي وتقديري. **(قوله: ما يتوقف على الجر)** وهو قوله: مراداً.

الحرف، وفيه اختيار لكون العامل في المضاف إليه هو الجار المقدر لا المضاف كما عند صاحب الإظهار على ما صرح به (عصام)، ويمكن أن يقال: العامل عنده المضاف نيابة عن الحرف فإنه لما لم يكن حرف الجر مراداً من حيث العمل لم يكن النيابة متحققة، فقوله: مراداً؛ أي: بالأصالة ليس نصاً فيما قاله الفاضل العصام، وتفصيل المقام: أنهم اختلفوا في أن عامل المضاف إليه هل هو اللام المقدرة أو من أو المضاف؟، فمن قال: إنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر هنا عمل حرف الجر مقدراً، ومن قال: إن عامل الجر المضاف وهو الأولى قال: إن حرف الجر كشريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة الأول فهو الجار بنفسه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة وليس بشيء؛ لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهو المقتضى لا العامل، وإن أراد النسبة بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل (رضي). **(قوله: من حيث العمل بإبقاء أثره)** فيكون حاصله تأثير ذلك المقدر في العمل، فلذا قال في اللب بالجار المؤثر، وقوله: وهو الجر قد مر ما يتعلق بهذا فتذكر. **(قوله: إذ لو أريد لانجر به)** أي: لصار مجروراً بذلك، وههنا إشكال وهو أن المضاف قائم به معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفاً يخرجها عن أن يكون في حكم المذكور فإذا كان كذلك فلم لم يُبْنَ المضاف لتضمنه معنى الحرف مع أن كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني؛ نحو: خمسة عشر ولا رجل، وأجابوا عنه: بأن بناء الاسم لتضمن الحرف من الجائز دون الواجب لتخلفه في أي وأية، وبأن الإضافة تمنع البناء في الأغلب، وبأن المضاف إليه بمنزلة التنوين التي لا تجامع البناء (امتحان). **(قوله: أي: تقدير حرف الجر)** يعني: مراداً من حيث العمل لا مطلقاً فاللام في التقدير للعهد الخارجي، قال العصام: فالإرادة شرطه الخ هذا بيان لشرط القسم الثاني؛ أعني: الإضافة بتقدير الجار فكأنه قال: وشرط الإضافة بتقدير الجار أن يكون المضاف؛ أي: ما سيكون مضافاً الخ. **(قوله: أي: منسلخاً عنه)** تفسير بالمعنى اللازمي مجازاً أو بالتضمين، والتجريد: برهنه كردن، والانسلاخ: الخروج، وإنما احتاج إلى هذا

إذ لو كان فعلاً لا بدَّ من أن يتلفظ بالحرف، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ). «مُجَرَّداً»[1] أي: منسلخاً عنه

(١) صفة اسماً.

مُجَرَّداً

(قوله، أي، منسلخاً عنه) يعني: أن التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة إلى القول بالقلب، وإن المعنى على تجريد الاسم عن التنوين.

(قوله: بمعنى الانسلاخ) التجريد في اللغة: برهنه كردن فكونه بمعنى الانسلاخ إما بطريق المجاز لكونه لازماً لمعناه الحقيقي أو بطريق التضمن فمعنى كونه بمعنى الانسلاخ ملتبس به، فمن قال: إنه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقي، والقلب لا يحتاج إلى نكتة عند السكاكي، وأما عند غيره فالنكتة المبالغة في التجريد، ثم إن القلب من خلاف مقتضى الظاهر، وهو إما كناية أو مجاز، فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ على القلب، فقوله: فلا حاجة محل بحث.

التفسير؛ لأن الظاهر أن يقول: مجرداً عن تنوينه كما هو عبارة القوم؛ وذلك لأن المجرد هو الأصل الباقي، والمجرد عنه هو الفرع المزال ألا ترى أن الإنسان هو المجرد، واللباس هو المجرد عنه بخلاف الانسلاخ؛ إذ المسلوخ هو التابع المزال، والمسلوخ عنه هو الأصل الثابت كما أن الجلد هو المسلوخ، والشاة هو المسلوخ عنه، وكذا أن القشر مسلوخ والشجر مسلوخ عنه، وأما قولهم: سلخت الشاة فعلى حذف المضاف؛ أي: سلخت جلده، فلذا جعل الشارح التجريد هنا مجازاً بمعنى الانسلاخ ليكون النسبة إلى التابع؛ أعني: التنوين في محله، وقال الهندي: مجرداً تنوينه؛ أي: مجرداً هو أي الاسم عن تنوينه وفيه قلب انتهى، فعلى هذا فالتجريد محمول على معناه الحقيقي، ولعل نكتة القلب المبالغة في التجريد في الكشف على الهندي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب، وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه؛ نحو: عرضت الناقة على الحوض، مكان عرضت الحوض على الناقة؛ أي: أظهرته عليها لتشرب، وقبله أي القلب السكاكي مطلقاً تضمن اعتباراً لطيفاً أو لا، فقال: إنه مما يورث الكلام ملاحة، ورده غيره مطلقاً؛ لأنه عكس المطلوب، والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً غير الملاحة قبل وإلا صار مردوداً، وهنا تضمن المبالغة كأنه قال: تجريد الاسم تجريداً كاملاً، بل جرد تنوينه عن غيره لا هو وحده انتهى ملخصاً، وكتب أيضاً على قوله: مجرداً تنوينه؛ أي: ولو مقدراً كما في كم رجل وحواج بيت الله، وأما التجريد عن حرف التعريف فليس بشرط في مطلق الإضافة لوجوده مع الإضافة اللفظية؛ نحو: الضارب الرجل، نعم من شرط المعنوية تجريد المضاف عن التعريف، واعلم أنه قد يحذف تاء التأنيث من المضاف إذا أمن من اللبس وهو قياس عند الفراء وسماعي عند غيره، وفي التنزيل: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ونحو: أبو عذرها، في: أبو عذرتها لمن افتضّ البكر والعذرة البكارة، وقد نظم بعض فقال:

ثلاثة تسقط تاآتها ... مضافة عند جميع النحاة

منها إذا قيل أبو عذرها ... وليت شعري وإقام الصلاة

واتفقوا على جواز الحذف من أي وأنه أفصح نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ

«تَنْوِينُهُ[1]» أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع. «لأَجْلِهَا[2]» أي: لأجل الإضافة لأنَّ[3] التنوين أو النون دليل تمام ما[4] هي فيه. فلمَّا أرادوا[5] أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب[6] به[7] الأولى[8] من الثانية[9] التعريف[10] أو التخصيص[11] أو التخفيف، حذفوا[12] من[13] الأولى علامة تمام الكلمة[14]، وتمموها بالثانية[15]. ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً[16] إلى كلام القوم، حيث[17] ليسوا قائلين[18] بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية أنَّه[19] غير شامل للمضاف إليه بالإضافة[20] اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن[21]

(١) نائب فاعل مجرداً. (٢) متعلق بمجرد. (٣) علة مجرداً تنوينه. (٤) أي: تمام الاسم في الاسمية من غير نسبة بالمبني. (٥) أي: النحاة. (٦) صفة مزجا. (٧) أي: بسبب المزج. (٨) غلام. (٩) نائب فاعل يكتسب. (١٠) إذا كانت الثانية معرفة. (١١) إذا كانت الثاني نكرة. (١٢) جواب لما. (١٣) أي: المضاف. (١٤) وهو النون والتنوين. (١٥) أي: المضاف إليه. (١٦) حال. (١٧) علة لغير شامل المؤخر. (١٨) أي: حاكمين. (١٩) أي: إن هذه التعريف. (٢٠) صفة مضاف إليه. (٢١) أي: الكافية.

تَمُوتُ﴾، وقد جاء بدون الحذف على قلة كقول كميت يمدح آل البيت:

بِـأَيِّ كِـتَـابٍ أم بِـأَيَّـةِ سُـنَّـةٍ
تَـرى حُـبَّـهُـمْ عـاراً عـلـيَّ وتَـحْـسِـبُ؟

وهذا في غير النداء وإلا فالشائع في نداء المؤنث تأنيث أي نحو: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾. (قوله: أو ما قام مقامه الخ) وفي اقتصار المصنف على التنوين تنبيه على أن النونين نائب عن التنوين، ولك أن تجعل التنوين مصدراً بمعنى جعل الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين، أو نوناً نائباً عنه؛ أعني: نوني التثنية والجمع، فاعلم أن نوني التثنية والجمع ليستا بمنزلة التنوين من كل وجه، ألا ترى أنهما يجتمعان مع اللام؛ نحو: الغلامان وتثبتان في الوقف بخلاف التنوين، بل من جهة كونهما مؤذنين الانفصال فقط وثبوت النون في الوقف إنما هو لأجل كونه عوضاً عن نقصان عدم تمحض علامة التثنية والجمع للإعراب تمحض الحركة (اطه و ى). (قوله: أي: لأجل الإضافة) يعني: الضمير راجع إلى الإضافة المفهومة من لفظ المضاف وهذا احتراز عن تجرد ذي اللام؛ لأنه ليس لأجلها، بل قبلها فيخرج؛ نحو: الضارب زيد فذو اللام لا يضاف؛ لأنها سابقة على الإضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود أيضاً فلم يوجد التجريد لأجلها، ويستثنى منه ما إذا كان ذو اللام مثنى أو مجموعاً؛ نحو: الضاربا زيد والضاربو زيد وغير[1] ذلك، وقوله: إن يمزجوا من الباب الأول والمزج الخلط والمراد التركيب. (قوله: أو التخفيف) كلمة أو لمنع الخلو (عصام)، وقوله: من هذا التعريف؛ أي: تعريف المضاف إليه بقوله: كل اسم نسب الخ، وإنما قال: المتبادر لاحتمال تعميم التقدير في التعريف عن الحكمي. (قوله: حيث ليسوا قائلين الخ) بل كانوا قائلين بحملها على ما هو تقديره، قال السيد: تقدير حرف الجر إنما يكون في الإضافة المعنوية لا اللفظية؛ نحو: ضارب زيد فإن ضارب مضاف إلى زيد بنفسه[2] لا بواسطة حرف الجر، ويمكن أن يجعل اللام مقدرة تقوية للعمل وفيه ما فيه. (قوله: والتصريح

(١) لأن ضارباً متعد بنفسه (لاري).
(٢) في المفعول به.

تَنْوِينُهُ[1] لأَجْلِهَا[2]،

(١) أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية ويجمع.
(٢) أي: الإضافة.

(قال، تنوينه أو ما قام مقامه) اعترض عليه بأن الحسن الوجه لم يجرد تنوينه، ولا ما قام مقامه للإضافة، وأجيب عنه: بأن أصله الحسن وجهه، على أن وجهه فاعل للحسن، وفاعل الشيء بمنزلة جزئه، والضمير الذي أضيف إليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله: من نوني التثنية والجمع الحصر، وأما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه، قال الشيخ الرضي: ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه أنه لو كان فيه تنوين أو نون لحذف كما في كم رجل، وحواج بيت الله، والضارب الرجل، لا يقال: فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير؛ لأنا نقول: لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز أن يكون مشروطاً بشرط آخر وهو ههنا تجريد الإضافة المعنوية عن التعريف. **(قوله: حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر)**؛ إذ لا معنى لاعتبار

(قوله: اعترض عليه الخ) يعني أن قوله: لأجلها، وإن أفاد إخراج؛ نحو: الغلام زيد والضارب زيد لكنه أجمل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه؛ لأن انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الإضافة. (قوله: وأما الضارب الرجل) فإنه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين، أو ما قام مقامه لأجل الإضافة، بل لأجل اللام، وحاصل الجواب: أن القياس عدم جوازه، وإنما جاز حملاً على الحسن الوجه على ما يأتي فكان في حكمه. (قوله: قال الشيخ الرضي الخ) كلام مستأنف؛ إذ الكلام السابق كان اعتراضاً على قوله: لأجلها وجواباً له، وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله: مجرداً عنه تنوينه؛ لأنه قد توجد الإضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبني والغير المنصرف؛ إذ ليس فيه تنوين أو نون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم هذا الكلام إلا أنه أخره لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه، والضارب الرجل أيضاً. (قوله: مشروطاً بشرط آخر) فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط. (قوله: عمل الجر) مفعول مطلق ليعمل. (قوله: قال الشيخ الخ) في دفع الإشكال.

والتصريح في شرحه له أنَّ التقسيم[1] إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنَّما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه[2] لم يبين[3] تقدير حرف الجر[4] فيها لا[5] في المتن[6]، ولا في شرحه ولم ينقل عنه[7] شيء فيه من سائر[8] مصنفاته[9]. وقد تكلف بعضهم[10] في إضافة الصفة[11] إلى مفعولها، مثل: ضارب زيد، بتقدير[12] اللام[13]، تقوية للعمل[14]، أي: (ضَارِبٌ لِزَيْدٍ) وفي إضافتها إلى فاعلها مثل: (الحَسَنُ الوَجْهِ) بتقدير[15] (مِنْ) البيانية، فإنَّ[16] ذكر الوجه[17] في قولنا: (جَاءَنِي زَيْدٌ الحَسَنُ الوَجْهِ) بمنزلة التمييز، فإنَّ في إسناد (الحَسَنِ)[18] إلى (زَيْدٍ) إبهاماً[19]. فإنَّه[20] لا يعلم أنَّ[21] أي شيء منه حسن، فإذا ذكر[22] الوجه فكأنَّه قال[23] من حيث الوجه، فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص، فلا[24] يصح أن يقال: إنَّ[25] الإضافة اللفظية لا[26] تفيد[27] إلَّا تخفيفاً في اللفظ قلت: كان هذا[28] التخصيص واقعاً[29] قبل الإضافة، فلا يكون مما[30] تفيده الإضافة[31] فليست فائدة الإضافة اللفظية إلا التخفيف في[32] اللفظ. «وَهِيَ» أي: الإضافة[33] بتقدير حرف الجر «مَعْنَوِيَّةٌ» أي: منسوبة[34] إلى المعنى، لأنَّها[35] تفيد معنى

(١) أ- أي: تقسيم الإضافة المطلقة. ب- وهي لفظية ومعنوية. ج- خبر لكن. (٢) مصنف. (٣) مصنف. (٤) أي: حرف يقدر مع الفاعل أو المفعول. (٥) زائدة. (٦) متعلق بـ لم يبين. (٧) أي: عن المصنف. (٨) أي: باقي. (٩) كالإيضاح والمختصر المنتهى. (١٠) سراج. (١١) أي: اسم الفاعل. (١٢) متعلق بتكلف. مضاف إلى مفعوله. (١٣) في اللفظية. (١٤) أي: زيدت اللام لتقوية عمل العامل. (١٥) متعلق بتكلف. (١٦) علة لقوله بتقدير من البيانية. (١٧) الذي هو. (١٨) في قولنا زيد الحسن. (١٩) اسم إن. (٢٠) شأن. (٢١) شأن. (٢٢) تبيين المراد. (٢٣) مصنف، زيد حسن. (٢٤) إذا كان تخصيصاً فلا. قول المصنف بعد هذا. (٢٥) مقول قول. (٢٦) خبر إن. (٢٧) شيئاً من التعريف. (٢٨) أي: التوجيه في الوجه في الحقيقة تخصيص. (٢٩) لاقتضاء الصفة العاملة لمعمول. (٣٠) أي: التخصيص. (٣١) لا. (٣٢) في طلب المضاف إليه. (٣٣) حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل. (٣٤) إشارة إلى أن الباء نسبة. (٣٥).علة منسوب إلى معنى.

وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ

حرف في حسن الوجه؛ لأنه هو هو، ولا في ضارب زيد؛ لأنه متعد بنفسه ففي عامل هذا المضاف إليه إشكال؛ إذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا الإضافة عمل حرف الجر؛ لأنهما إذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر، قال الشيخ الرضي: يجوز أن يقال: عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة. (قوله: لأنها تفيد معنى) أراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص وأراد بالمعنى المذكور (قوله: أراد به ما قام الغير) فحاصل التعليل أنها تفيد صفة قائمة بمعنى اللفظ.

في شرحه له) أي: للمتن، والظاهر أنه شرح مستقل غير أمالي الكافية، قال في كشف الظنون: أمالي ابن الحاجب مجلد فيه تفسير بعض الآيات، وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل، ومواضع من الكافية في غاية من التحقيق. (قوله: إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر)؛ لأنها المدلول عليها بالتعريف السابق للمضاف إليه لا الإضافة المطلقة سواء كانت بتقدير حرف جر أو لا؛ لأنها لم تسبق والاستخدام في ضمير هي خلاف الظاهر، فلذا قال: لكن الظاهر الخ. (قوله: إن التقسيم إلى قوله: إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر) أي: فيكون المصنف قائلاً بالتقدير مطلقاً فيكون التعريف على هذا شاملاً للمضاف بالإضافة اللفظية. (قوله: لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها) أي: في الإضافة اللفظية كما بين ذلك التقدير في المعنوية بقوله: وهي إما بمعنى اللام الخ، وقوله: ولم ينقل عنه شيء؛ أي: شيء دائر بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، وإنه؛ أي: حرف جر يقدر فيها. (قوله: وقد تكلف بعضهم الخ) قال في الامتحان: لكنه فاسد لاستلزامه جواز الضارب زيد لجواز وجود التخفيف حينئذ بحذف اللام مع أنه غير جائز بالاتفاق، وقوله: تقوية للعمل؛ أي: لأن ضارباً متعد بنفسه وقد مر. (قوله: مثل الحسن الوجه) أصله الحسن وجهه وسيأتي وجه حصول التخفيف في مثله، وقوله: بمنزلة التمييز؛ أي: فيناسب من البيانية. (قوله: فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاماً) أي: قبل ذكر الوجه فإذا ذكر زال الإبهام، وقوله: هذا في الحقيقة؛ أي: ذكر الوجه على هذا الوجه تخصيص في الحقيقة فيلزم أن تفيده اللفظية مع أنها لا تفيد إلا تخفيفاً، وقوله: قبل الإضافة؛ أي: إلى الفاعل يعني: أنه وقع بسبب المعمولية فلم يحصل بالإضافة. (قال المصنف: وهي معنوية) قدم المعنوية لظهور شرفها وإن اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديمها، وقوله: أي: منسوبة الخ من نسبة الدال إلى المدلول، أو المفيد إلى المفاد كما هو ظاهر عبارة الشرح. (قوله: لأنها تفيد معنى في المضاف) بيان لوجه التسمية، والمراد بالمعنى ما يقوم بالغير؛ أي: يفيد معنى في المضاف قائماً به لم يكن له قبل الإضافة، وتفيد أيضاً تخفيفاً في اللفظ، ولو تقديراً كما في حواج بيت الله فلو سميت لفظية لكان لها وجه، لكن لما سميت اللفظية بها لوجه يقتضيها سميت هذه معنوية للمقابلة والتمييز فافهم، وقوله: تعريفاً

في المضاف، تعريفاً[1] وتخصيصاً. «وَلَفْظِيَّةٌ» أي: منسوبة إلى اللفظ فقط[2] دون المعنى لعدم[3] سرايتها إليه. «فَالْمَعْنَوِيَّةُ[4]» علامتها «أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ» فيها «غَيْرَ صِفَةٍ» كاسم[5] الفاعل والمفعول[6] والصفة المشبهة «مُضَافَةً[7]» إلى معمولها» أي: فاعلها[8] أو مفعولها قبل الإضافة[9]، سواء لم يكن صفة كـ (غُلَامُ زَيْدٍ) أو كان صفة[10]

(١) بدله من معنى بدل البعض من الكل. (٢) فائدة منحصر من اللفظ. (٣) علة منسوب إلى اللفظ. (٤) الفاء للتفصيل. (٥) تمثيل للصفة. (٦) بمعنى الحال والاستقبال. (٧) صفة صفة. (٨) بدل بعض من معمولها. (٩) قبل إضافة الصفة. (١٠) كاسم الفاعل والمفعول.

وَلَفْظِيَّةٌ؛ فَالْمَعْنَوِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا،

في المدعى ما يقابل اللفظ. (قوله: علامتها) إنما قدرها؛ إذ لا يصح حمل قوله: أن يكون إلى آخره على الإضافة المعنوية؛ لأن حقيقتها نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر تقديراً مع إيرائها معنى ومن البين امتناع الحمل، وإنما لم يقل: فعلامة المعنوية أن يكون الخ؛ لأن الكلام مسوق للإضافة المعنوية لا لعلامتها. (قوله: كاسم الفاعل الخ) والمنسوب.

(قوله: ما يقابل اللفظ) كما يدل عليه قول الشارح منسوبة إلى اللفظ دون المعنى.

الخ بدل من معنى ثم إن المعنوية تسمى حقيقية ومحضة لكونها خالصة عن تقدير الانفصال كما أن اللفظية تسمى غير محضة ومجازية. (قوله: إلى اللفظ فقط) يعني: فائدة اللفظية راجعة إلى اللفظ بتخفيف وتحسين لا إلى المعنى، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة، ومن ثمة أنها كانت في تقدير الانفصال فيقع صفة لنكرة. (قوله: علامتها أن يكون الخ) إشارة إلى تصحيح الحمل بتقدير مبتدأ فإنه لا يقال: المعنوية كون المضاف الخ؛ لأن حقيقة الإضافة نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر تقديراً مع إيرائها معنى فلا يحمل عليه الكون، ولك التصحيح بتقدير مضاف في جانب الخبر، قيل: بل هو أجدر؛ أي: ذات أن تكون لكون التقدير حينئذ في وقت الحاجة، ويصحح أيضاً بالتقدير في جانب المبتدأ؛ أي: فعلامة المعنوية أن تكون الخ، وتقدير الشارح أولى منهما إما من التقدير في جانب الخبر فلسلاسة المعنى وجزالته، وإما من التقدير في جانب المبتدأ؛ فلأن المقصود الأصلي معرفة الإضافة المعنوية، ويفيده تقدير الشارح لا معرفة نفس العلامة كما يفيده التقدير في جانب المبتدأ هذا. (قال المصنف: غير صفةٍ الخ) بمعنى ما دل على ذات مبهمة الخ والغير بمعنى السلب، فالنفي تارة يرجع إلى المقيد وتارة إلى القيد؛ أعني: مضافة الخ، وإلى هذا أشار بقوله: سواء لم يكن صفة أو كان الخ. (قوله: والصفة المشبهة) أي: واسم المنسوب، والاسم بمعنى الصفة كالمصدر بمعنى اسم الفاعل، ومنه قولهم: هذه ناقة عبر الهواجر؛ أي: عابرة الهواجر. (قوله: إلى معمولها؛ أي فاعلها الخ) يعني: المراد بالمعمول المعمول الذي لو لم يكن مجروراً لكان إما مرفوعاً على الفاعلية أو منصوباً على المفعولية بأن يوجد شرط عملها فيهما فعلم مما ذكر كله أن إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول معنوية، وأن الإضافة في مثل: مضروب زيد مظلوم إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بمعمول للمضاف، وكذا في مثل: هذا ضارب زيد أمس؛ لأن زيداً ليس معمول ضارب؛ لأنه لا يعمل [1] إذا كان بمعنى الماضي، ومما ينبغي أن يعلم أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وأما في الصفة المشبهة فشبهوا فاعلها بالمفعول فجازت الإضافة فيها إلى الفاعل، وقوله: بل إلى غيره مثل:

(١) إذ السموات ليس مفعولاً فيه بل مفعول به وكذا الإصباح.

ولكن غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره كـ (مُصَارِعُ[١] مِصْرَ[٢]) و[٣]: (كَرِيمُ البَلَدِ). واحترز به عن نحو: (ضَارِبُ زَيْدٍ) و: (حَسَنُ الوَجْهِ). «وَهِيَ[٤]» أي: الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء[٥]. «إِمَّا[٦] بِمَعْنَى اللَّامِ فِيمَا[٧]» أي: في المضاف إليه «عَدَا[٨] جِنْسِ[٩] المُضَافِ وَظَرْفِهِ» أي: لا يكون صادقاً[١٠] على المضاف وغيره[١١]، ولا ظرفاً له، نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ) فإنّ[١٢] زيداً[١٣] ليس جنساً للغلام صادقاً[١٤] عليه ولا ظرفه[١٥]. فإضافة الغلام إليه[١٦] بمعنى اللام[١٧]، أي: غلام لزيد.

(١)بالضم كورش. (٢) لأنّه اسم جنس ليس بعلم. (٣) لأنّ الكرم لا يقوم بالبدل بل يوجد. (٤) استئناف أو اعتراض أو عطف على جملة هي معنوية. (٥) ثلاثة أقسام فالحصر استقرائي لأنّها. (٦) كائن. (٧) ظرف للظرف أو حال من فاعل الظرف أو خبر بعد خبر. (٨) بمعنى غير. (٩) مفعول عدا. (١٠) خبر لا يكون. (١١) يعني لا يكون المضاف إليه صادقاً أيضاً على غير المضاف. (١٢) علة لتطبيق المثال. (١٣) الذي كان مضافاً إليه. (١٤) حال من الغلام أو خبر بعد خبر ليس. (١٥) لعدم الحلول فيه. (١٦) زيد. (١٧) يعني كون الغلام محضاً لزيد ومملوكاً له.

وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ[١] فِي[٢] مَا عَدَا جِنْسِ المُضَافِ[٣] وَظَرْفِهِ

(١) أي: الاختصاصية. (٢) أي: في المضاف إليه.
(٣) يعني عدا المضاف إليه الذي لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه فجمع القوم وغير زيد وعلم الفقه بمعنى اللام. لا.

ضارب زيد قائم، ومضروب عمرو نائم، ومنه: ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝﴾، وخالق السموات. (قوله: كمصارع مصر) فإن مصر ليس معمول مصارع، بل معمول من صرعه (عصام)؛ لأن مصارع ليس بمعنى الحال أو الاستقبال، بل أريد به الاستمرار؛ إذ معناه مصارع مصر مطلقاً كما في: ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝﴾، وقد يقال: إنه لا حاجة إلى اشتراط الاعتماد أو المضي ولو في ضمن الاستمرار في كون؛ نحو: مصارع مصر مما نحن فيه؛ لأن المصر وكذا البلد في كريم البلد كليهما مفعول فيه لا مفعول به، فلا يكون مما أريد بالمعمول، وتلقاه بعض الفحول بالقبول، وفيه أن التقريب غير تام لعدم تمشي هذا في مثل: خالق[١] السموات وفالق الإصباح كما لا يخفى، والتفصيل في حاشيتنا على العوامل، ثم المصارع من المصارعة بمعنى المبارزة وبالفارسية كشتى كيري، ولفظ مصر إن أريد به المصر المعروف؛ أعني: مصر فرعون فغير منصرف كما في ادخلوا مصر للتأنيث والعلمية وإن أريد به الجنس فمنصرف. (قوله: وكريم البلد) قيل: على أحد المعنيين وهو كون الكرم صفة لزيد لا للبلد فإن كان صفة البلد على معنى زيد كريم بلده فالإضافة لفظية قطعاً فتذكر. (قوله: واحترز به عن الخ) أي: احترز بلفظ الغير عن صفة مضافة إليهما؛ نحو: عمرو ضارب زيد الآن، أو غداً؛ يعني: بتقدير المبتدأ وإلا فلا يوجد شرط عمل الصفة حتى تكون مضافة إلى معمولها. (قوله: بحكم الاستقراء) يعني: أن الحصر في الثلاثة استقرائي، وأما اللفظية فقد عرفت أنها ليست بتقدير حرف الجر وهو الصحيح، وقيل: إنها بتقدير اللام لظهورها في بعض المواضع كحافظات للغيب وظالم لنفسه، وقوله: بمعنى اللام؛ أي: الاختصاصية لا للتعليل وإن كان المضاف معلولاً؛ نحو: دخان النار (عصام)، وفي الموشح: هي ما كان بمعنى الملك والاختصاص حقيقة أو توسعاً، وقوله: أي: في المضاف إليه الأولى التنكير[٢] أو إتيان الذي. (قوله: أي: لا يكون صادقاً الخ) يعني: في المضاف إليه الذي لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه فجميع القوم وعين زيد وعلم الفقه بمعنى اللام (رضي)؛ أي: وإن لم يصح أن يقال: جميع القوم الخ (عصام)، وكذا بعض القوم ونصف القوم بمعنى اللام؛ لأن المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه، وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وإن كان يقال: بعض منه ونصف منه ووجه ويد منه؛ لأن من التي تضمنها الإضافة البيانية هي التبيينية كما في خاتم فضة، ومن شرط من البيانية أن يصح إطلاق المجرور بها على المبين كما في: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَـٰنِ﴾، قوله: ولا ظرفاً له؛ أي: ولا مساوياً أيضاً، ولا أخص منه بقرينة قوله: الآتي، ولا يضاف اسم مماثل الخ؛ فإنه يفهم منه عدم المساواة صراحةً وعدم الأخصية دلالةً، وقوله: من البيانية؛ أي: لا التبعيضية ولذا يقال: لهذه الإضافة البيانية، وأراد بالجنس في قوله: جنس المضاف أصله والصادق صفة للجنس.

(١) بأن يقال: أي المضاف إليه الذي عدا الخ.
(٢) يعني: أنه بضم الثاء حرف عطف، والتاء في آخره لتأنيث اللفظ كما في ربت.

«وَإِمَّا[1] بمعنى (مِنْ») البيانية «فِي جِنْسِ[2] الْمُضَافِ» الصادق[3] عليه وعلى غيره[4] بشرط أن يكون المضاف أيضاً صادقاً على غير المضاف إليه، فيكون بينهما[5] عموم[6] وخصوص من وجه[7]. «وَإِمَّا بِمَعْنَى (فِي[8]) فِي[9] ظَرْفِهِ[10]» أي: في ظرف المضاف. و[11]الحاصل: أن المضاف إليه إمَّا مباين[12] للمضاف، وحينئذ إنْ كان ظرفاً[13] له فالإضافة بمعنى (فِي) وإلَّا فهي بمعنى اللام. وإمَّا مساوٍ[14] له كـ (لَيْثُ أَسَدٍ) أو أعمّ[15] منه مطلقاً، كـ (أَحَدُ الْيَوْمُ) فالإضافة على التقديرين[16] ممتنعة[17]. وإمَّا أخص مطلقاً كـ (يَوْمُ[18] الْأَحَدِ[19]) و: (عِلْمُ[20] الْفِقْهِ[21])، و: (شَجَرُ الْأَرَاكِ) فالإضافة[22] حينئذ[23] أيضاً[24] بمعنى اللام. وإمَّا أخص من وجه، فإنْ كان المضاف إليه أصلاً، للمضاف، فالإضافة فيه[25] بمعنى (مِنْ) وإلَّا فهي أيضاً[26] بمعنى اللام.

---

(١) عطف على محل بمعنى اللام. (٢) ما يكون المضاف إليه. (٣) صفة المضاف. (٤) متعلق بقوله لفظها في. (٥) خبر مقدم ليكون. (٦) اسم مؤخر ليكون. (٧) نحو: خاتم من فضة. (٨) التي للظرفية. (٩) ظرف للظرف. (١٠) مضاف. (١١) أي: حال كون الإضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية. (١٢) أي: مغاير بأن لا يصدق أحدهما على ما يصدق الآخر كالإنسان والفرس. (١٣) بأن يكون زماناً أو مكاناً باعتبار وقوعه فيه. (١٤) كان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمسارات. (١٥) أي: يكون المضاف إليه أعم من المضاف وغيره. (١٦) أي: على تقدير المساوي والأعم. (١٧) عدم الفائدة في ذكر المضاف إليه. (١٨) عام. (١٩) خاص. (٢٠) عام. (٢١) خاص. (٢٢) الفاء جزائية. (٢٣) أي: حين كون المضاف إليه خاصاً. (٢٤) كما إذا لم يكن المضاف إليه ظرفاً للمضاف. (٢٥) أي: في هذا القسم. (٢٦) لأنه ليس أصلاً لها ولا ظرفاً.

(قوله: بشرط أن يكون المضاف أيضاً) وإلا فلا يكون المضاف إليه أعم منه مطلقاً فالإضافة حينئذ ممتنعة. (قوله: فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه) وإنما قال: في جنس المضاف، ولم يقل: فيما إذا كان بينهما عموم من وجه مع أن المراد ذلك إشارة إلى أن المضاف إليه في هذه الإضافة يجب أن يكون أصلاً للمضاف وإلا لم تكن بيانية، بل لامية كما في سواد الثوب وفضة خاتم وسيأتي، وقوله: والحاصل الخ؛ أي: حاصل البيان في هذا المقام، وقوله: إما مباين؛ يعني: بحسب الصدق. (قوله: وإما مساوٍ له) المساواة ههنا أعم من المرادفة بقرينة التمثيل بليث وأسد وحبس ومنع، وقوله: كأحد اليوم فإن الأحد هو يوم الأحد، وإلا فيكون بينهما عموم من وجه فتكون الإضافة بيانية فلا يكون مما نحن فيه. (قوله: على التقديرين ممتنعة) لعدم الفائدة صرح بالأول في قوله: ولا يضاف اسم مماثل الخ ويفهم منه الثاني دلالة كما مرت الإشارة، وقوله: كيوم الأحد إذ الأحد عبارة عن يوم مخصوص وهو ما بعد السبت، والأراك: شجر المسواك، وهو الخمط واحده الأراكة، واعلم أنه قد يسمى هذا القسم بالإضافة البيانية اللغوية. (قوله: فالإضافة حينئذ) أي: حين إذ كان المضاف إليه أخص مطلقاً من المضاف بمعنى اللام كما في صورة المباينة. (قوله: أصلاً للمضاف) أي: جنساً شاملاً له، قال الغجدواني: إن كان المضاف إليه من جنس المضاف يكون المضاف بعد الإضافة أخص مطلقاً من المضاف إليه، والمضاف إليه أعم منه كقولك: خاتم فضة، فإن الخاتم بعد الإضافة إلى الفضة يصير نوعاً من الفضة والفضة جنساً له، وإلا فقبل الإضافة بينهما عموم من وجه، فكيف يكون أحدهما جنساً للآخر انتهى.

بِمَعْنَى مِنْ فِي جِنْسِ الْمُضَافِ أَوْ بِمَعْنَى فِي فِي ظَرْفِهِ،

(قوله: وأما مساو) كأن المراد بالمساواة: المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة. (قوله: أو أعم مطلقاً كأحد اليوم) فإن الأحد هو يوم الأحد. (قوله: ولا يصح إظهار اللام فيه)؛ إذ لم يستعمل يوم للأحد وكذا الحال في الباقيتين، وفي مسجد الجامع، وطور سيناء والأسماء

(قوله: كان المراد الخ) ليصح التمثيل بليث وأسد فإنهما مترادفان. (قوله: المساواة الشاملة) أي: المساواة في الصدق سواء اتحدا في المفهوم أو لا، كما قالوا: الشيئية تساوي الوجود وعلى هذا يصح مقابلته بقوله: أو أعم أو أخص بلا تكلف. (قوله: فإن الأحد الخ) أي: المراد من الأحد يوم الأحد فيكون المضاف إليه؛ أعني: اليوم أعم مطلقاً منه.

فإضافة (خَاتَمٍ) إلى (فِضَّة) بمعنى (مِنْ) بيانية، وإضافة (فِضَّة) إلى (خَاتَمٍ) بمعنى اللام، كما يقال[١]: (فِضَّةُ خَاتَمِكَ خَيْرٌ مِنْ فِضَّةِ خَاتَمِي). واعلم أنَّه[٢] لا يلزم فيما[٣] هو بمعنى اللام أنْ يصح[٤] التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو[٥] مدلول اللام، فقولك[٦]: (يَوْمُ الأَحَدِ)، و: (عِلْمُ الفِقْهِ) و: (شَجَرُ الأَرَاكِ) بمعنى[٧] اللام، و[٨]لا يصح إظهار اللام فيه. وبهذا الأصل[٩] يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللاميّة[١٠]، ولا يحتاج فيه[١١] إلى التكلفات البعيدة مثل: (كُلُّ[١٢] رَجُلٍ) و: (كُلُّ وَاحِدٍ). «وَهُوَ» أي:

(١) عند التمدح والتفاخر بين الناس كما هي عادتهم. (٢) شأن. (٣) أي: في الإضافة التي تكون بمعنى اللام. (٤) والجملة فاعل لا يلزم. (٥) أي: معنى اللام. (٦) إذا لم يلزم آه. في إضافة العام إلى الخاص. (٧) إذا كائن خبر المبتدأ وهو قولك. (٨) حال. (٩) الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها إفادة معنى الاختصاص. (١٠) لأنه إذا لم يجب إظهار اللام لا يرد الإشكال بأنه كيف يصح .آه. (١١) أي: في وضع الإشكال. (١٢) يعني لفظ الكل عام ويصير خاصاً بالإضافة.

اللازمة الإضافة، مثل: عند وذو ولدى، ولما لم تستعمل مقطوعة فإذا قطعت أوجب تنافراً؛ لأنه غير مأنوس. (قوله: ولا يحتاج فيه إلى التكلفات) قيل في تصحيح إضافة كل إلى رجل: أن كلا لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه، وإضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات أو الإفراد مثلاً، وإلا لزم فك كل عن الإضافة وذا لا يجوز وفيه بحث؛ لأن كلا للإحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف إليه كما تقرر في الميزان فتصحيح إضافة الجزئي

(قوله: ولما لم تستعمل الخ) عطف على قوله: إذ لم يستعمل الخ مقدمة ثانية لإثبات عدم الصحة فإن الأولى إنما تفيد عدم الاستعمال فقط. (قوله: أوجب تنافراً) والتنافر لا يصح استعماله في كلام الفصحاء. (قوله: إلا بعد التأويل الخ) فيقال في كل رجل جزئيات لرجل أو أفراد لرجل. (قوله: وذا لا يجوز)؛ لأن كلاً لا يستعمل إلا مضافاً إلى ظاهر أو مضمر محذوف؛ نحو: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾. ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾ أي: كلهم، أو ملفوظ؛ نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ كذا في المغني. (قوله: كما تقرر في الميزان) من أن كلا سور الموجبة الكلية، والمراد من الموضوع الإفراد، ومن المحمول المفهوم، أقول: الظاهر من كلام أهل العربية ما ذكره صاحب القيل، قال في المغني: كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، والمعرف المجموع؛ نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾، وأجزاء المفرد المعرف؛ نحو: كل زيد حسن، ثم قال ما حاصله: إن لفظ كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾، ومفرداً مؤنثاً في: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾، ومثنى ومجموعاً مذكراً ومؤنثاً وإن كانت مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومعناها؛ نحو: كلهم قائم أو قائمون، فما ذكره الميزانيون مبني على التسامح بناء على أن كلمة كل لما كانت في إفادة الإفراد والأجزاء تابعة للمضاف إليه، وإن ما تستقل بإفادته هي الإحاطة قالوا: إن لفظة كل للإحاطة، وأن الأفراد من

(قوله: وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام) فيه أن غاية ما يقتضي كلام المصنف وغيره أنه يجب في تقدير من أن يكون بينهما عموم من وجه ليصح أن يكون الإضافة لبيان أنه من هذا الجنس وتفيد تخصيصاً، فكما يصح أن الخاتم من جنس الفضة ونوع منه يحصل به التخصيص كذلك يصح أنها من جنس الخاتم ونوع منه ويحصل به التخصيص، فلا موجب للحكم بعدم صحة إطلاق القوم، وقد صرح الفاضل الهندي: أن عكس خاتم فضة مثله فتأمل (ميموني على العصام). (قوله: واعلم أنه لا يلزم الخ) فليس المراد من قولهم أنها بمعنى اللام مثلاً أن اللام مقدرة يصح إظهارها، بل المراد من ذلك هو القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى حرف الجر، لكن في شرح ميزان الأدب لطاشكندي نقلاً عن شرح اللباب: أن اللام مقدرة في نحو: يوم الجمعة في أصل الاستعمال، وإظهارها أيضاً صحيح، إلا أنه لما شاع استعماله بالإضافة لا بإظهار اللام صارت اللام منسية فكان تركها مأنوساً للطباع، فلهذا يستصعب إظهارها، وقوله: بل يكفي؛ أي: في تحقق الإضافة بمعنى اللام. (قوله: ولا يصح إظهار اللام) أي: لعدم ذلك في الاستعمال (اطه وي)؛ لأنه لم يستعمل يوم لأحد، وكذا الحال في السائر، وفي مسجد الجامع، وطور سينا، والأسماء اللازمة الإضافة مثل: عند ولدي ودون، فلما لم تستعمل مقطوعة فإذا قطعت أوجب تنافراً؛ لأنه غير مأنوس كما عرفته آنفاً. (قوله: وبهذا الأصل الخ) أي: الذي صدر بيانه بقوله: اعلم اهتماماً بشأنه وهو عدم لزوم صحة التصريح باللام في الإضافة اللامية. (قوله: إلى التكلفات البعيدة) التي احتاج إليها من التزم صحة التصريح بها في مثل كل رجل الخ فإن الإضافة فيهما لامية لإفادة اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف إليه ولم يسمع في مثله تقدير اللام، وبعضهم تكلف لتصحيح إضافة كل إلى رجل على ما ذكره اللاري فارجعه، وفي الهندي: فنحو كل رجل بمعنى

كون الإضافة بمعنى (في) «قَلِيْلٌ[1]» في استعمالاتهم[2] وردُّها[3] أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام. فإنَّ[4] معنى: (ضَرْبُ اليَوْمِ)، ضرب[5] له[6] اختصاص[7] باليوم، بملابسة[8] الوقوع فيه[9]. فإنْ قلت: فعلى هذا[10] يمكن رد الإضافة بمعنى (مِنْ) أيضاً إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع[11] بين المبيِّن[12] والمبيَّن[13]، قلنا: نعم[14]، لكن لما كانت الإضافة بمعنى (في) قليلاً[15] ردوها[16] إلى الإضافة بمعنى اللام، تقليلاً[17] للأقسام وأما الإضافة بمعنى (من) فهي[18] كثيرة في كلامهم[19]، فالأولى بها[20] أن تجعل[21] قسماً على[22] حدة. «نَحْوُ: (غُلاَمُ زَيْدٍ)» مثال[23] للإضافة بمعنى اللام أي: لزيد «وَخَاتَمُ فِضَّةٍ». مثال[24] للإضافة بمعنى (من) أي: خاتم من فضة «وَضَرْبُ اليَوْمِ» مثال للإضافة بمعنى (في)، أي: ضرب واقع في اليوم. «وَتُفِيْدُ» أي: الإضافة المعنوية «تَعْرِيْفاً» أي[25]: تعريف المضاف

(١) صفة مشبهة. (٢) أي: النحاة. (٣) أي: الإضافة بمعنى في. (٤) تعليل وردها. (٥) خبر إن. (٦) والظرف صفة الضرب، أي: لغلام مثلا. (٧) فاعل الظرف. (٨) الإضافة بيانية. (٩) أي: بسبب كون الضرب واقعاً في اليوم. (١٠) أي: على رد أكثر النحاة الإضافة الظرفية إلى الإضافة اللامية. (١١) صفة الاختصاص. (١٢) فضة. (١٣) خاتم. (١٤) يمكن رد الإضافة بمعنى من إلى معنى اللام. (١٥) بالنسبة إلى غيرها. (١٦) نحاة. (١٧) علة ردوا. (١٨) أي: الإضافة بمعنى من. (١٩) أي: العرب. (٢٠) أي: بإضافة. (٢١) بمعنى من. (٢٢) أي: منفردة تعظيماً لشأنه. (٢٣) أي: هذا. (٢٤) أي: هذا. (٢٥) أشار إلى التنوين عوض عن المضاف إليه.

وَهُوَ[1] قَلِيْلٌ نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ، وَ: خَاتَمُ[2] فِضَّةٍ، وَ: ضَرْبُ اليَوْمِ، تُفِيْدُ تَعْرِيْفاً

(١) أي: كون الإضافة بمعنى في.
(٢) مثال للإضافة بمعنى من، أي: خاتم من فضة.

اللام؛ أي: إفراد هذا الجنس وفي؛ نحو: كل واحد إشكال انتهى، وكان قد قال ذلك الفاضل في شرح قول المصنف، وقد علم بذلك حد كل واحد الخ أن في تعيين حرف الإضافة ههنا نوع صعوبة؛ إذ اللام يقتضي المغايرة، ومن تقتضي صحة الحمل، إلا أن يقال: أن لفظ كل لإحاطة الجزئيات الخ وهو الذي ذكره اللاري في هذا المقام، وفي حاشية الامتحان: وكذا يأول مثل عندك بما يفسر معناه مثل أن يقال في مكان خاص لك، وكذا في شجر الأراك يؤول الشجر بالفرد، فيقال: فرد شجر للأراك. (قال المصنف: وهو قليل)؛ إذ لم يكثر إضافة الشيء إلى ظرفه في استعمالاتهم، وقوله: وردها؛ أي: ارجعها إلى الإضافة بمعنى اللام وأدرجها فيها تسهيلاً للضبط وتقليلاً للأقسام. (قوله: ضرب له اختصاص الخ) وقد سبق آنفاً أنه لا يلزم فيها صحة التصريح باللام، وقوله: بملابسة الوقوع؛ أي: بمناسبة وقوع الضرب في اليوم؛ يعني: أن هذه الإضافة بأدنى ملابسة، ويكفي ذلك في الإضافة اللامية تنزيلاً للملابسة بينهما منزلة الاختصاص؛ نحو: كوكب الخرقاء لسهيل؛ أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء الحمقاء بملابسة أنها تشرع للتهيء لأسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله، قال ذو الرمة:

إذا كَـوْكَـبُ الـخَـرْقـاءِ لاحَ بِـسُـحْـرَةٍ
سُـهَـيْـلٌ، أذاعَـتْ غَـزْلَـهـا فـي الـقَـرائِـبِ

(قوله: ويمكن رد الإضافة بمعنى من الخ) بأن يقال في خاتم فضة معناه خاتم له اختصاص بالفضة بملابسة صوغه منها. (قوله: ردوها) جواب لما وضمير الجمع راجع إلى أكثر النحاة فافهم، وقوله: كثيرة في كلامهم؛ أي: فلا يحسن ارتكاب التكلف فيه. (قوله: نحو: غلام زيد) ونحو: جل الفرس وكوكب الخرقاء فإن كلها بمعنى اللام كما أن خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج بمعنى من البيانية، وإن ضرب

إلى الكلي مما لا يجدي نفعاً في تصحيح إضافة كل إلى الجزئي أو الفرد. (قوله: فإن معنى ضرب اليوم الخ) يعني: أن هذه الإضافة بأدنى ملابسة ويكفي في الإضافة بمعنى اللام أدنى ملابسة؛ نحو: كوكب الخرقاء لسهيل؛ أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة أنها تشرع في التهيئ لأسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله، كما هو شأن النساء المدبرة المهيئة للأمور في أحيانها. (قوله: وأما الإضافة بمعنى: من فهي كثيرة) وأيضاً لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير، وذلك لأن الإضافة بأدنى ملابسة مجاز.

جانب المضاف إليه. (قوله: نحو: كوكب الخرقاء) أي: كوكب المرأة الحمقاء، وسهيل كزبير كوكب عند طلوعه تنضج الفواكه وينتهي القيظ. (قوله: الملابسة أنها تشرع الخ) كما قال الشاعر:

إذا كَـوْكَـبُ الـخَـرْقـاءِ لاحَ بِـسُـحْـرَةٍ
سُـهَـيْـلٌ أذاعَـتْ غَـزْلَـهـا فـي الـقَـرائِـبِ

«مَعَ[1]» المضاف إليه «المَعْرِفَةِ»، لأنَّ[2] الهيئة[3] التركيبية[4] في الإضافة المعنوية موضوعة[5] للدلالة[6] على معلومية المضاف، لا[7] أنَّ نسبة أمر[8] إلى معين[9] يستلزم[10] معلومية المنسوب[11] و[12]معهوديته. فإنَّ ذلك[13] غير لازم، كما لا يخفى. فإنْ قلت: قد يقال: (جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ[14]) من غير إشارة إلى واحد معين. فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة[15] لمعلومية المضاف. قلنا: لا يضر ذلك[16] كما[17] أنَّ المعرف باللام في أصل الوضع لمعين[18]، ثم

(١) حال من المستكن فيه. (٢) علة لإفادة التعريف. (٣) أي: الصورة. (٤) التي هي تركيب غلام. (٥) خبر إن وضعاً نوعياً. (٦) أي: للإشارة إلى المعلومية. (٧) عطف على قوله لأن الهيئة أي: لا لأن .آه. (٨) غلام. (٩) زيد. (١٠) خبر إن. (١١) وهو المضاف إليه. (١٢) عطف تفسير. (١٣) نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب. (١٤) وله غلمان كثيرة. (١٥) خبر لا تكون. (١٦) مبتدأ. (١٧) خبره. (١٨) لواحد من الجنس حتى يقع صفة من المعرفة نحو: زيد القائم. خبر إن.

مَعَ المَعْرِفَةِ

(قوله: كما لا يخفى) ألا يرى أن نسبة الفعل إلى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه. **(قوله: قلنا: لا يضر ذلك الخ)** قال الشيخ الرضي: إن وضع هذه الإضافة ليفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف إليه ليست للباقي معه، فإذا قلت: غلام زيد ولزيد غلمان، فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد، إما بكونه أعظم غلمانه وأشهر بكونه غلاماً له، أو بكونه معهوداً بينك وبين مخاطبك، وبالجملة بحيث يرجع عند إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان هذا أصل وضعها، ثم قد يقال: غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين هذا حاصل كلامه، ولا يخفى أنه

(قوله: لأن الإضافة الخ)؛ لأن الأصل أن تكون للاختصاص. **(قوله: لا تستلزم معهودية الفعل)** ولذا قالوا: إنه في حكم النكرة؛ ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة. **(قوله: أنه مخالف الخ)**؛ لأنه يدل على أن كلا من المضاف وذي اللام حقيقة في الواحد المعين مجاز فيما سواه، وما في كتب البلاغة: أنه حقيقة في الواحد المعين، والجنس إما اشتراكاً لفظياً كما هو المشهورظت أو اشتراكاً معنوياً كما هو مذهب السكاكي، ولو صرف النفي في قوله: من غير إشارة إلى واحد معين، وقوله: بلا إشارة إلى معين إلى القيد؛ يعني: معين مع بقاء الواحد فيكون مفاد العبارتين الإشارة إلى واحد غير معين ارتفعت المخالفة؛ لأن استعماله في واحد غير معين من حيث إنه واحد من أفراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس إياه مجاز؛ لأنه استعمال المطلق في المقيد. **(قوله: لإرادة نفس الجنس الخ)** بأن يكون المراد الجنس مع قطع النظر عن الوجود كما في المعرفات. **(قوله: لإرادة تمام أفراده)** وذلك إن كان المراد الجنس من حيث التحقق. **(قوله: وذلك بحسب القرائن)** إلا أن قرينة الاستغراق في المقام الخطابي هو انتفاء قرينة البعضية كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا. **(قوله: بعض المحققين)** أراد به السيد السند قدس سره في حواشي المطوّل. **(قوله: بأدنى عناية)** بأن يعني قوله: المعين أعم من المفرد والجنس وبقوله: بلا إشارة إلى معين الإشارة إلى غير معين.

اليوم وإعراب البادية وقتيل كربلا بمعنى في، قال العصام: ومنه مالك يوم الدين. **(قال المصنف: وتفيد تعريفاً)** وهو إما التعريف العهدي وهو الأصل أو الجنسي؛ وذلك لأن وضعها لإفادة الخصوصية بين المضافين في مدلول المضاف يتعين بتعينه مضمراً كان المضاف إليه أو غيره من المعارف إلا نحو: مثل وشبة وغير كما ذكره فإنها لا تتعرف، وإن أضيفت إلى المعارف فتقع صفة للنكرة لتوغلها في الإبهام لا لكونها إضافة لفظية (حبيصي)، وفي حواشي الامتحان: أن الهيئة التركيبية للإضافة المعنوية لمعهودية المضاف؛ أي: لمعهودية حصة معينة من ماهية مدلوله ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه حيث لا عهد خارجياً. **(قوله: أي: تعريف المضاف مع المعرفة)** وذلك أنه لما كان بين المضاف والمضاف إليه المعرفة اتصال وامتزاج سرى التعريف من المضاف إليه إلى المضاف كسراية التأنيث في نحو: سقطت بعض أنامله، وقد يكتسي التأنيث والجمع؛ نحو: قوله:

فَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي

وتمامه في المفصلات، قال الشارح الحلبي: وإنما حكمنا بأن غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة؛ لأن الثاني تصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبة إلى زيد على طريق البدل وهو معنى النكرة، وأما الأول؛ فإنه إشارة إلى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك فأفادت الإضافة تعريف العهد كما يفيده؛ نحو: الغلام ولولا ذلك لم يبق بينهما فرق لحصول اختصاص؛ نحو: زيد بالغلام في الصورتين. **(قوله: لأن الهيئة التركيبية الخ)** أي: مع المضاف إليه المعرفة. **(موضوعة للدلالة على الخ)** أي: وضعت بوضع عام لموضوع له خاص من النوعي للدلالة على معلومية المضاف ومعهوديته فيما أمكنت وذا في المعرفة بيانه أنك إذا قلت: غلام زيد يراد به وضعاً غلام له مزيد اختصاص بزيد، إما بكونه أعظم غلمانه أو اشتهر بكونه غلاماً له أو معهوداً بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج أو الذهن فمجيئه لغير معين على خلاف وضع الإضافة. **(قوله: على معلومية المضاف)** أي: معلومية فرده

قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِي

مخالف لما هو المذكور لما ذكر في كتب البلاغة، وهو أن اللام مشترك بين معهودية الفردية ومعلومية الجنس، أو موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد أو معلومية الجنس، وأن المعرف بلام الجنس يكون تارة لإرادة نفس الجنس وهو الأصل، وتارة لإرادة تمام إفراده أو لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن، ثم قال بعض المحققين: إن الإضافة كاللام بلا فرق، وأما كلام الشارح قدس سره فيجوز أن يصرف إلى هذه بأدنى عناية.

أو جنسه من حيث هو هو أو من حيث تحققه في ضمن جميع الإفراد. (قوله: لا أن نسبة أم الخ) عطف على قوله: لأن الهيئة الخ بحذف الجار قياساً؛ أي: لا لأن نسبة أمر غير معين إلى معين تستلزم المعلومية؛ أي: بل المستلزم لذلك ليس إلا الوضع النوعي. (قوله: جاءني غلام زيد) وله غلمان كثيرة من غير إشارة إلى واحد معين منهم بل إلى واحد غير معين فيكون الإضافة في تحمل المعاني الأربعة كاللام، فلو كانت الهيئة التركيبية موضوعة لمعلومية المضاف لما أريد به واحد غير معين، وقوله: لا يضر ذلك؛ أي: التركيب الإضافي المستعمل في الإشارة إلى واحد غير معين؛ لأنه على خلاف الوضع مجازاً كما أن المعرف الخ وهذا تنظير كما لا يخفى. (قوله: بلا إشارة إلى معين) بل إلى غير معين فيكون كالنكرة حكماً فيعامل معاملتها كثيراً. (قوله: كما في قوله: ولقد أمر على اللئيم الخ) أي: في قول رجل من بني سلول وآخره، فمضيت ثمة قلت: لا يعينني، من البحر الكامل من ضربه الثاني المقطوع المضمر وعروضه سالمة، وبعد هذا:

غَضْبَانَ مُمْتَلاً عَلَيَّ إهَابُهُ ... إنِّي وربِّكَ سُخْطُهُ يُرْضِيْنِي

قال السيد في شرح المفتاح: أي: والله لقد مررت بقرينة فمضيت عدل عنه إلى المضارع للاستمرار، قوله على اللئيم؛ أي: لئيم من اللئام فاللام للعهد الذهني لا لئيم معين معهود؛ إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم ولا ماهيته من حيث هي بقرينة المرور ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الإفراد لعدم الإمكان، وقوله: يسبني صفة اللئيم؛ أي: لئيم عادته المستمرة سبى فكأنه قال: أمر دائماً مستمراً على لئيم يواظب سبي فلا التفت إليه، وأقول: لا يريدني بل غيري ولا يهمني الاشتغال به والانتقام منه، وقوله: ثمة بالتاء[1] مخصوص بعطف الجمل، وفي شواهد ابن عقيل ما ملخصه: فمضيت؛ أي: فامضي بمعنى اذهب، وإنما عبر بالماضي إشارة إلى أنه متحقق من نفسه الذهاب عن هذا الساب حتى كأنه وقع بالفعل كما في: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ①﴾، واللئيم: الشحيح الرديء الأصل وهو معرف بأل الجنسية أريد به فرد غير معين فهو كالنكرة، فلذا وقع جملة يسبني صفة له، والرابط الضمير ووقوع الجملة صفة خلاف الأصل كوقوع الخبر والحال لكن الوصف بالجملة الفعلية أقوى من الاسمية لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق، وقلت: أي أقول: على قياس قوله: فمضيت، والشاهد في قوله: اللئيم كما عرفته، والمعنى: والله لقد أمر على اللئيم الشاتم لي حين مروري عليه وأذهب عنه واتركه ثم أقول في نفسي: لا يقصدني بشتمه، كما قيل:

يُشَافِهُنِي السَّفِيْهُ بِكُلِّ عَيْبٍ ... فَأَكْرَهُ أَنْ أَكُونَ لَهُ مُجِيْبَا

يَزِيْدُ سَفَاهَةً أزدادُ حِلْماً ... كَعُودٍ زَادَهُ الإِحْرَاقِ طِيْبَا

وقال حاتم:

وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ ... وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

(١) وفي نسخة غريرة؛ أي: غافلة لم تجرب الأمور من الغرة، يقال: امرأة غريرة لمن

و[1]ذلك على خلاف وضعه[2] وليس يجري هذا[3] الحكم في نحو: (غَيْرُ، وَ[4]مِثْلُ) فإن إضافتهما لا تفيد التعريف وإن كانا مع المضاف إليه المعرفة، لتوغلهما[5] في الإبهام إلا أن يكون للمضاف إليه ضدٌّ[6] واحد يُعَرف بغيريَته[7]، كقولك: (عَلَيْكَ[8] بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ). وكذلك[9]

(١) أي: مجيء غلام زيد لغير معين. (٢) أي: المعرف باللام. (٣) أي: تعريف المضاف مع المضاف المعرفة. (٤) من نظرك وشبيهك أو سواك. (٥) علة لعدم إفادة التعريف مع المعرفة. (٦) اسم يكون. (٧) صفة بعد صفة. (٨) خبر مقدم، من أسماء الأفعال أي: الزم. (٩) أي: يفيد التعريف.

(قوله: وليس يجري هذا الحكم في نحو: غير ومثل) إنما قال في نحو: ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك أو غير ذلك وإنما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها، ويجوز أن يقال: إنه اختار قول أبي سعيد فإنه ذهب إلى أن إضافتها لفظية؛ لأنها بمعنى اسم الفاعل فإن المثل بمعنى المماثل، والغير بمعنى المغاير، وإضافة اسم الفاعل إذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للحال أو الاستقبال أو غير ذلك، وأيضاً ليس يجري هذا الحكم في نحو: حسبك وشرعك وكفيك ونهيك؛ لأن معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا أخواته، قال الشيخ الرضي: بعض العرب يجعل: واحد أمه، وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم: إن واحداً مضاف إلى أم، وأم مضاف إلى ضمير واحد، فلو تعرف بضمير لكان كتعرف الشيء بنفسه؛ وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف؛ نحو: رب رجل واحد أمه، فالهاء عائد إلى رجل وسيجيء أن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة نكرة، فإن كان ذلك الصاحب المقدم معرفة تعرف المضاف، وكذا إن كان نكرة مختصة بشيء، وكذا ينبغي أن يكون قولك: صدر بلدته ورئيس قبيلته ونادر دهره ونحو ذلك انتهى، وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في أمثال هذه التراكيب. (قوله: لتوغلهما في الإبهام)؛ لأن مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتاً وكذا

(قوله: أو غير ذلك) أي: للاستمرار وفيه خلاف الزمخشري فإنه يجوّز أن تكون إضافته حينئذ معنوية لاشتماله على المضي، واسم الفاعل ههنا مطلق، والمطلق يفهم منه الاستمرار. (قوله: وأيضاً ليس يجري الخ) أي: كما لا يجري الحكم بأن الإضافة المعنوية إلى المعرفة تفيد التعريف في الألفاظ المذكورة كذلك لا يجري في هذه الألفاظ. (قوله: ليكفيك) في بعض النسخ: باللام المفتوحة المؤكدة لما في هذه الأسماء من المبالغة الزائدة على معاني الأفعال، وفي بعضها بدون اللام اكتفاء بأصل المراد. (قوله: وكذا إخوانه) فإن شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون الراء معناه: حسبك، وأشرعني كذا؛ أي: أحسبني، وكان معناه الكفاية الظاهرة المشهورة من شرع الدين شرعاً إذا أظهره وبينه، وكفيك بتسكين الفاء؛ أي: حسبك ونهيك بتسكين الهاء، يقال: هذا رجل نهيك من رجل وناهيك من رجل ونهاك من رجل تأويله أنه يجده وغنائه ينهاك عن طلب غيره كذا في الصحاح. (قوله: نكرة) نحو: رب شاة وسخلتها. (قوله: تعرف المضاف) لكون الغير معرفة؛ نحو: زيد واحد أمه. (قوله: مختصة بشيء) نحو: رأيت رجلاً هو واحد أمه. (قوله: إلا أن يكون للمضاف إليه الخ) فإنه يتعرف غير لانحصار

(قوله: وليس يجري هذا الحكم) على الإطلاق؛ يعني: اكتساب التعريف من المضاف إليه (نعمه)، بل إفادة المعنوية التعريف مع المضاف إليه المعرفة فإنه المذكور صراحة في العبارة. (قوله: فإن إضافتهما لا تفيد التعريف) ومن ثمة تدخل عليهما رب كما في قوله:

يا رُبَّ مِثْلُكِ في النِّساءِ عزيزة [1]
بيضاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ

أي: يا امرأة رب امرأة مثلك عزيزة في النساء سيدة أنعمت عليها بطلاق. (قوله: لتوغلها في الإبهام)؛ لأن مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتاً معينة وكذا مغايرته؛ فإنه يشمل كل ما في الوجود، والتوغل: دور رفتن ونا ياب شدن كناية عن شدة الإبهام وقوته وزيادته؛ أي: لزيادة إبهامهما وانعدام العهد في الأغلب فيكونان مستثنى من هذا الحكم، وإنما لم يستثن المصنف لعدم الاعتداد بها لقلتها. (قوله: ضد واحد يعرف بغيريته) أي: يشتهر المضاف بكون غير المضاف إليه فيتعرف حينئذ لانحصار الغيرية، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة الذين أنعمت، وقيل: إن غير هنا بدل أو نصب على المدح وهكذا يقال في قوله: إن قلت خيراً قال شراً غيره، وقد يجاب بأن غير فيه حمل على الأكثر؛ لأن الأغلب فيه عدم التخصص بالمضاف إليه (رضي). (قوله: عليك بالحركة غير السكون) قولهم: عليك بكذا اسم فعل إذا تعدى بنفسه كان بمعنى: الزم، وإذا تعدى بالباء كان بمعنى: استمسك لا أن الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضي، وفسر السيد في شرح المفتاح قوله: فعليك بكلام رب العزة؛ أي: استمسك به، وقد جاء لفظ عليه اسم فعل على سبيل الشذوذ كما نقل عن بعض العرب عليه رجلاً مني (عبدي). (قوله: اشتهر بمماثلته في شيء الخ) أي: اشتهر ذلك المثل بمماثلة المضاف إليه في شيء معين؛ أي: في صفة من الصفات كالعلم لأبي حنيفة، والشجاعة لعلي رضي الله عنه وغير ذلك فيقال: لذلك[2] الشخص المشتهر بالمماثلة جاء في مثلك فيصير معرفة إذا أريد به من يماثله في الشيء الفلاني كالعلم والشجاعة، قوله: مع النكرة بكسر الكاف مصدر بوزن السرقة، واعلم أن اللفظ كسوة المعنى ولباسه، والكسوة: بقدر مكتسيها، وقد حصل الامتزاج بينهما بأن ينزل المضاف

لها بله وهو في النساء وصف حميد. (١) أي: في حقه.
(٢) مني، نسخة.

إذا كان للمضاف إليه مثل[١] أشتهر بمماثلته في شيء[٢] من الأشياء، كالعلم[٣] والشجاعة، فقيل له[٤]: (جَاءَ مِثْلُكَ) كان[٥] معرفة إذا قصد[٦] الذي[٧] يماثله في الشيء الفلاني[٨]. «وَ» تفيد الإضافة المعنوية «تَخْصِيصاً[٩]» أي: تخصيص[١٠] المضاف «مَعَ» المضاف إليه «النَّكِرَةِ» نحو: (غُلامُ رَجُلٍ) فإنَّ[١١] التخصيص[١٢] تقليل الشركاء[١٣]. ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى (رَجُلٍ) كان مشتركاً بين (غُلاَمُ رَجُلٍ) (وَغُلاَمُ امْرَأَةٍ) فلمَّا أضيف إلى (رَجُلٍ) خرج عنه (غُلاَمُ امْرَأَةٍ)، وقلَّتِ الشركاء فيه[١٤]. «وَ[١٥]شَرْطُهَا» أي: شرط الإضافة المعنوية[١٦] «تَجْرِيْدُ المُضَافِ» إذا كان معرفة «مِنَ[١٧] التَّعْرِيْفِ» فإن كان ذا لام حذف لامه، وإن كان علماً نكر[١٨] بأن يجعل واحداً[١٩] من جملة من يسمى بذلك

(١) اسم كان. (٢) نحو: الأولياء مثل الأنبياء. (٣) كأبي حنيفة. (٤) أي: الشخص المشتهر. (٥) مثل. (٦) بالمثل. (٧) عبارة عن المضاف. (٨) كالعلم والشجاعة. (٩) عطف على تعريفاً. (١٠) أشار إلى أن التنوين عبارة عن المضاف. (١١) تعليل لتطبيق المثال للممثل به. (١٢) في عرف اللحاق. (١٣) أي: الشيوع. (١٤) أي: في الغلام المضاف إلى رجل. (١٥) استئناف أو اعتراض. (١٦) فالمصدر مضاف إلى مفعوله. (١٧) متعلق بقوله تجريد. (١٨) أي: العلم أولا. (١٩) أي: زيد من الزيدون.

إليه منزلة التنوين من المضاف حيث لا يتصور الانفكاك عنه فيجب أن يمزج معنى الثاني بالأول، وبالامتزاج يحصل التعريف إن كان المضاف إليه معرفة والتخصيص إن كان نكرة؛ وذلك بالوضع النوعي التركيبي كما مر. **(قوله: بين غلام رجل الخ)** أي: وبين غلام صبي وغلام خنثى، وقوله: قَلَّت الشركاء بتشديد اللام من القلة وهذا هو معنى التخصيص. **(قال المصنف: تجريد المضاف)** التجريد بمعنى: برهنه كردن، وما لا يقبل التجريد كالمبهمات فلا يضاف أصلاً، وأما قوله: وأيا الشواب في:

إذا بَلَغَ الرجُلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ، فشاذ لا يقاس **(عصام)**، قال الغجدواني: فإن قلت: قد شرط تجريد المضاف عن التعريف فما يصنع في يا عبد الله، قلت: حرف النداء غير موضوع للتعريف وإنما يتعرف ما بعده بالقصد والإقبال ولهذا قد يكون بعده نكرة؛ نحو: يا رجلاً لغير معين. **(قوله: إذا كان معرفة)** أي: إذا كان المضاف معرفة قبل التجريد وإلا فلا يمكن التجريد، وأما المضاف إليه فأعم من أن يكون معرفة أو نكرة، ثم إن هذا المعنى مبني على إبقاء التجريد على مقتضاه من سبق الوجود فلزم التقييد بما ذكره، وأما ما سيأتي من قوله: أو المراد الخ فمبناه تجريد التجريد عن مقتضاه وجعله مستعملاً في لازمه كما ستعلم فلا حاجة حينئذ إلى التقييد المذكور، وقوله: من التعريف لم يقل من أداة التعريف ليشمل العلم وغيره. **(قوله: فإن كان ذا اللام الخ)** تفصيل لكيفية التجريد؛ أي: إن كان المضاف معرفاً باللام قبل الإضافة فتجريده بحذف لامه وهكذا. **(قوله: بأن يجعل واحداً)** أي: بأن يراد ذلك فيصير مشتركاً لفظياً وهذا مجاز بعلاقة الخصوص والعموم؛ نحو: فرعوني أشد من فرعون موسى، وقال الشاعر:

عَـلا زَيْدُنا يـوْمَ النَّـقا رأسَ زَيْـدِكُـمْ
بـأبـيـضَ مـاضِ الـشَّـفْـرَتَـيـنِ يَـمـانِ

وَتَخْصِيْصاً مَعَ النَّكِرَةِ. وَشَرْطُهَا تَجْرِيْدُ المُضَافِ مِنَ التَّعْرِيْفِ،

مغايرته، فإنه يشمل كل ما في الوجود إلا ذاته. **(قوله: إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد)** هكذا قال ابن السري، وقدح ابن السراج في قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾؛ فإن عملهم كان فساداً وضده الصلاح، فيجب أن يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحاً بها، وأجاب عنه الشيخ الرضي: أنه بدل لا صفة، ولئن سلم أنه صفة فمحمول على غالب حاله من عدم التعريف، يمكن أن يجاب أيضاً: بأن تعريفه موقوف على القصد كما أشار إليه قدس سره، قوله: إذا قصد. **(قوله: نكر بأن يجعل)** كذا قال الشيخ الرضي، أراد به مثلاً فإن تنكير العلم قد يكون بإرادة أشهر أوصافه، أو أراد ما هو الغالب في التنكير أو أراد أن تنكير العلم إذا أضيف لا يكون إلا كذلك، قال الشيخ الرضي: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء؛ وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى؛ نحو: زيد الشجاعة فإنه يجوز وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد.

الغيرية؛ نحو: عليك بالحركة غير السكون، وكذلك في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ صفة الذين أنعمت، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء فقيل: جاء مثلك كان معرفة إذا قصدت ذلك الشخص. **(قوله: وقدح)** القدح: بيشترزدن. **(قوله: كما أشار الخ)** فيه أن اشتراط القصد إنما ذكره الشارح رحمه الله والرضي رحمه الله في مثل دون غير فإنه إذا كان له ضد واحد يعرف بالغيرية لا حاجة إلى القصد. **(قوله: معنى)** أما إذا اتصف به لفظاً؛ نحو: زيد الشجاع فلا تجوز الإضافة كما سيجيء. **(قوله: فإنه يجوز)** فإن المقصود منها المدح.

الاسم[١]. وإن لم يكن[٢] فلا حاجة إلى التجريد، بل لا يمكن. أو المراد بالتجريد: تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة سواء كان نكرة[٣] في نفسه من غير تجريد، أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنَّما وجب[٤] التجريد لأنّ[٥] المعرفة لو أضيفت إلى النكرة[٦] لكان[٧] طلباً للأدنى وهو التخصيص[٨] مع حصول الأعلى[٩] وهو التعريف. ولو أضيفت إلى المعرفة[١٠] لكان[١١] تحصيل الحاصل فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفاً[١٢] ولا تخصيصاً[١٣]. فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة[١٤] وبين جعلها علماً في نحو: (النَّجْمُ والصَّعِقُ وَابنُ عَبَّاسٍ) في لزوم تعريف المعرّف، فما[١٥] بالهم[١٦] جوزوا هذا[١٧] دون ذلك[١٨]؟ قلنا: لا نسلّم أن في هذه الأمثلة تعريف[١٩] المعرّف، بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام[٢٠] أو الإضافة[٢١]، و[٢٢]حصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلَمِيَّة[٢٣]، فإنها[٢٤] حين صارت أعلاماً لم يبق فيها[٢٥] الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة[٢٦]، فلا يلزم فيها[٢٧] تعريف المعرّف، بل[٢٨] تبديل تعريف[٢٩] بتعريف. «وَمَا[٣٠] أَجَازَهُ[٣١] الكُوفِيُّونَ[٣٢] مِنْ[٣٣] تركيب «الثَّلاثَةِ[٣٤] الأَثْوَابِ[٣٥]» وَشِبْهِهِ مِنَ[٣٦] العَدَدِ» المعرف[٣٧] باللام المضاف[٣٨] إلى معدوده، نحو: (الخَمْسَةِ الدَّرَاهِمِ)

---

(١) نحو: زيدنا خير من زيدكم. (٢) ما أريد إضافته. (٣) كغلام. (٤) ج س قدره. (٥) علة لوجوب التجريد. (٦) من غير تجريد مثل الغلام رجل. جواب لو. (٧) أي: إضافته المعرفة إلى النكرة. (٨) أي: الحاصل بالإضافة إلى النكرة. (٩) وهو ما يقتضيه العقل وأما تحصيل الحاصل فمحال. (١٠) على سبيل الفرض مثلاً الغلام رجل بالإضافة. (١١) إضافة المعرفة. (١٢) مع المعرفة. (١٣) مع النكرة. (١٤) نحو: الغلام زيد. (١٥) استفهام. (١٦) أي: شأنهم. (١٧) أي: جعل المعرفة علماً. (١٨) أي: لم يجوزوا إضافة المعرفة إلى المعرفة أو النكرة. (١٩) اسم إن. (٢٠) كما في الثلاثة الأول. (٢١) كما في ابن عباس. (٢٢) عطف على زوال أي: فيها. (٢٣) لأن العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها. (٢٤) أي: فإن هذه الأمثلة. (٢٥) أي: في كل واحد من الأمثلة. (٢٦) وهو ابن العباس. (٢٧) أي: في الأمثلة. (٢٨) أي: يلزم. (٢٩) وهو الإشارة إلى المعلومية. (٣٠) عبارة عن إضافة المعرفة. (٣١) صفة ما. (٣٢) فاعل أجاز. (٣٣) بيان لما. (٣٤) مضاف. (٣٥) مضاف إليه. (٣٦) ظرف مستقر حال من شبهه. (٣٧) صفة العدد. (٣٨) صفة بعد صفة.

وَمَا أَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الأَثْوَابِ وَشِبْهِهِ مِنَ العَدَدِ

(قوله: لكان طالباً للأدنى) وهو مستنكر في بادئ النظر. (قوله: لكان تحصيل الحاصل) يعني: أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل للمعرفة فلو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيلاً لما هو الحاصل فيها؛ يعني: أصل التعريف. (قوله: وبين جعلها علماً) فيه أن المعرفة في الأمثلة المذكورة هي الاسم لا المركب، والعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة. (قوله: بل فيها زوال تعريف الخ) حاصله: أن العلمية لما كانت وضعاً ثانياً أزالت مقتضى الوضع الأول بخلاف الإضافة فإنها لما لم تكن وضعاً ثانياً لم تزل مقتضى الوضع الأول، فلو أضيفت المعرفة إلى المعرفة لأدت إلى اجتماع التعريفين في الإرادة.

(قوله: يعني: أن المقصود الخ) اندفع بهذه العناية ما يتوهم من أن التعريف الحاصل بالإضافة غير التعريف الحاصل بما عداها فلا يكون تحصيلاً للحاصل. (قوله: فيه أن المعرفة الخ) غرض الشارح رحمه الله أن الأمثلة المذكورة قبل العلمية كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العلمية أيضاً مستعملة في ذلك الشخص، ففيه تعريف المعروف؛ وذلك تحصيل الحاصل، ولذا قال: لزم تعريف المعرفة وإن وجه الاعتراض بأنه يستفاد من قوله: وبين جعلها علماً إطلاق المعرفة على المجموع مع أن المعرفة هو الاسم المعرف مدفوع بأنه مبني على المسامحة الشائعة بينهم فقد زاده ليصير الترك دليلاً على ضعف إيراد اللازم.

وزعم الرضي أنه لا مانع في جواز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ لأنه لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا؛ نحو: زيد الخيل وأنمار الشاة، وفيه أن المستفيض الشائع في هذا الغرض هو الوصف دون الإضافة (عصام). (قوله: أو المراد بالتجريد تجرده الخ) عطف بحسب المعنى على قوله: إذا كان معرفة؛ أي: المراد بالتجريد إما ما سبق وإما التجرد والخلوص مجازاً بعلاقة اللزوم، قال في الكشف: وإنما فسره به؛ لأن التجريد حقيقة إنما يستعمل في لباس الأجسام واستعمل ههنا بمعنى الخلو مجازاً وتحقيق ذلك إما أن يراد بالتجريد معنى التعدية أو اللزوم، فإن أريد به كونه معنى متعدياً فلا بد من تقييد القاعدة بقوله: إذا كان معرفة كما قيده الشارح، وإن أريد كونه لازماً بمعنى التجرد فلا يحتاج إلى التقييد وكأنه لعدم تيقنه آخره، ولتبادر الأول فلعدم التيقن قال العصام: والأظهر أن المراد بالتجريد إيراده بلا تعريف؛ أي: إيراد المضاف منكراً وهذا مجاز فتبصر. (قوله: لكان طلباً للأدنى) أي: لكان الإضافة إلى النكرة طلباً للأدنى مع حصول الأعلى قبل الإضافة، وهذا غير معقول أي: لا يصدر عن عاقل، وقوله: لكان تحصيل الحاصل، وهو أصل التعريف فتضيع الإضافة على كلا التقديرين، فإن قلت: مراتب التعريف خمسة لتفاوت درجاتها، فلم لا يجوز أن تكون لتحصيل زيادة مرتبة؟ قلنا: ازدياد المرتبة منتف في الإضافة إلى المساوي في التعريف، وحمل عليه صورة الإضافة إلى

و(المِائَةِ الدِّيْنَارِ) «ضَعِيفٌ[١]» قياساً[٢] واستعمالاً. أَمّا[٣] قياساً: فلما ذُكر من لزوم تحصيل الحاصل[٤].
وأمّا[٥] استعمالاً: فلما ثبت من الفصحاء من تَرْك اللام[٦]. قال ذو الرّمة:

وَ[٧]هَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى[٨] ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارِ البَلاَقِعُ[٩]

وأمّا ما[١٠] جاء في الحديث من قوله[١١] ﷺ: «بِالأَلْفِ الدِّيْنَارِ» فعلى[١٢] البدل[١٣]

(١) خبر مبتدأ وهو ما، صفة مشبهة. (٢) تمييز بلا تجريد المضاف. (٣) ضعفه. (٤) على ما مر. (٥) ضعفه. (٦) فقط عند الإضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء.
(٧) استفهام فاعله ضمير على رأي البصريين. (٨) المراد من الأعمى التجريد من العلم. (٩) صفة للديار. (١٠) مبتدأ. (١١) أي: تصدقوا بالألف الدينار.
(١٢) خبر ما. مجهول. (١٣) أي: البعض.

ضَعِيْفٌ.

(قوله: من ترك اللام) فقط. (قال: ذو الرمة: ثلاث الأثافي) إلى آخره نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما:

أيـا مَـنْـزِلَـيْ سَـلْـمَـى سلامٌ عـلـيـكـمـا
هـلِ الأزمـنُ الـلاتـي مَـضَـيْـنَ رواجِـعُ
وهـلْ يـرجـعُ الـتَّـسـلـيـمَ أوْ يـكـشـفُ الـعـمـى
ثـلاثُ الأَثَـافـي والـدِّيـارُ الـبـلاقـعُ

وقال في هل يرجع: أي: يرد جواب السلام وفي أو يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى، وفي ثلاث الأثافي: جمع ثفية، وهي واحد من الأحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها.

الأعرف اطراداً للباب. (قوله: بين إضافة المعرفة إلى المعرفة) أي: بلا تجريدها عن التعريف والسؤال نقض إجمالي. (قوله: كالنجم والثريا والصعق) النجم: علم للثريا، والثريا: تصغير ثروى مؤنث أثرى من الثروة بمعنى الكثرة بالفارسية يروين، والصعق: بفتح فكسر من أصابه الصاعقة ثم جعل علماً لخويلد وقد مر غير مرة. (قوله: وابن عباس) هذا علم لعبد الله من أولاد عباس عم النبي عليه السلام، وكان عبد الله بن عباس يكنى بأبي العباس، وبلغ سبعين سنةً مات في الطائف في فتنة ابن زبير، وقد كف بصره كذا في معارف ابن قتيبة، وقوله: جوزوا هذا؛ أي: جعل المعرفة علماً دون ذلك؛ أي: إضافة المعرفة. (قوله: وشبهه من العدد) إلى العشرة والمائة والألف كالألف الرجل، وقوله: ضعيف؛ أي: غير فصيح لا يجوزه البلغاء المقتصر اعتبار البصريين على أمورهم (عصام)، وتمسك الكوفية بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة أيضاً ولم يقل به أحد. (قوله: من الفصحاء) كقول الفرزدق في مدح يزيد بن مهلب:

لا زَالَ مُـــذْ عَـــقَـــدَتْ يَـــدَاهُ إِزَارَه
فَـسَـمَـا وَأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبـارِ

أي: لم يزل مذ كان صغيراً إلى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب، وقيل: المعنى ما زال هذا الممدوح سما مدارج العلو مذ بلغ سن التمييز إلى أن مات، وأدرك خمسة الأشبار من القامة، أو من الأرض يعني: القبر، فالثابت من الفصحاء بدون اللام وما نقلوه من نحو: الثلاثة الأثواب من قوم غير فصحاء فافهم. (قوله: قال ذو الرمة) بضم الراء وكسرها هو لقب شاعر، واسمه غيلان، وكنيته أبو الحارث مات في سنة ١١٧ والبيت من الطويل من ضربه الثاني المقبوض، وقبله:

أيـا مَـنْـزِلَـيْ سَـلْـمَـى[١] سلامٌ عـلـيـكـمـا
هـلِ الأزمـنُ الـلاتـي مَـضَـيْـنَ رواجِـعُ

فقوله: يرجع لازم ومتعد، وههنا بمعنى المتعدي؛ أي: يرد والتسليم والسلام بمعنى، والعمى بفتحتين عدم البصر؛ أي: هل يرد السلام إذا سلم العشاق عليها وهل يزيل عماهم من كثرة بكائهم، والمراد من العمى ههنا الإبهام والجهالة، وقوله: ثلاث الأثافي فيه الشاهد، وفيه تنازع الفعلان فهو فاعل للأولى؛ أي: يرجع عند الكوفيين، وفاعل للأقرب؛ أعني: يكشف عند البصريين وهو المختار، ففاعل الأول مضمر عندهم خلافاً للكوفيين، والأثافي بتشديد الياء وتخفيفها جمع أثفوية بضم الهمزة، ثم أعل فصار أثفية بكسر الفاء وتشديد الياء وهي واحد الأحجار الثلاثة التي ينصب عليها القدر، والبلاقع: جمع بلقع؛ بمعنى: الخالي، وفي الحديث: «اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع»، والمعنى: وهل يرد جواب السلام أو يكشف عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى الأحجار التي تضع عليها قدرها والديار الخاليات عن أهلها، وفي البيت تجاهل العارف وهو من المحسنات البديعية كما في: أيا شَجَرَ الخابُورِ ما لَكَ مُورِقاً؟ الخ، والنكتة: المبالغة في التحزن. (قوله: بالألف الدينار) قيل: جاء واحد إلى

(١) يعني: قبل الإضافة.

دون[1] الإضافة. «وَ» الإضافة «اللَّفْظِيَّةُ» علامتها[2] «أَنْ يَكُونَ» المضاف «صِفَةً[3]» احتراز عما إذا لم يكن صفة، نحو: (غُلاَمُ زَيْدٍ) «مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا» احتراز عما إذا كانت صفة مضافة[4] إلى غير معمولها، نحو: (مُصَارِعُ المِصْرَ، وَكَرِيمُ البَلَدِ) «مِثْلُ: (ضَارِبُ زَيْدٍ)» من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «وَ[5]: حَسَنُ الوَجْهِ» من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها. «وَلاَ تُفِيْدُ» أي: الإضافة اللفظية فائدة: «إِلَّا تَخْفِيْفاً» لا تعريفاً ولا تخصيصاً. لكونها في تقدير الانفصال «فِي اللَّفْظِ» لا في المعنى،

(١) مع أنه يمكن أن يكون الحديث نعلاً بالمعنى. مغني. (٢) أي: قرينتها شيئان أن يكون المضاف مشتقاً وأن يكون المضاف إليه معمولاً له لا مشتق. قدر تصحيح الحمى كما مر. (٣) كالفاعل والمفعول والصفة المشبهة أو المضاف. (٤) تقديره ضارب زيد. (٥) استئناف.

وَاللَّفْظِيَّةُ[1] أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً[2] مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا مِثْلُ: ضَارِبُ[3] زَيْدٍ، وَ: حَسَنُ[4] الوَجْهِ، وَلَا تُفِيدُ[5] إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ،

(١) أي: والإضافة اللفظية محلاً منها أن.آه.
(٢) احتراز عما إذا لم يكن صفة كغلام زيد.
(٣) من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.
(٤) من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى. (٥) أي: الإضافة اللفظية فائدة.

وفي البلاقع: جمع بلقع بمعنى الحال. (**قال: صفة مضافة إلى معمولها**) قال الشيخ الرضي ما حاصله: إن الصفة المشبهة جائزة العمل أبداً فيما هو فاعلها وإضافتها إليه لفظية، وأن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ويضافان إلى مرفوع هو سبب؛ نحو: زيد ضامر بطنه، ومؤدب خدامه، لا إلى مرفوع لم يكن سبباً؛ نحو: مررت برجل قائم في داره عمرو، ومضروب على بابه بكر، ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، وإضافتهما إلى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الأولين، وعلى الثالث يحتملها والمعنوية، وقد يأول بعض الأسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فتصير الإضافة لفظية كما يأول القيد: بالمقيد،

(**قوله: أبداً**) غير مشروط بشرط. (**قوله: لفظية أبداً**)؛ لأنها تابعة للعمل. (**قوله: وأيضاً فإن الخ**) فإضافتهما إليه لفظية. (**قوله: وإضافتهما إلى المفعول به الخ**) خصهما بالذكر؛ لأنهما لا يضافان إلا إلى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبها دون سائر معمولاتهما. (**قوله: على الأولين**) أي: الحال أو الاستقبال. (**قوله: يحتملها والمعنوية**) لاشتمال الاستمرار على الماضي والحال والاستقبال فإذا قصد المضي لم يعملا وإذا قصد الحال والاستقبال عملاً. (**قوله: كما يأوّل القيد الخ**) في قوله:

وقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا
بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

أغتدى: بصيغة المتكلم من الغدو كناية عن تيقظه والليل باق، وكنات: بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة،

النبي عليه السلام وسأل عن قيمة العبد الذي أخذوه في غزوة خيبر فقال عليه السلام: «بالألف الدينار»، فليتتبع في الآثار. (**قال المصنف: صفة مضافة الخ**) والحاصل: أن الصفة إذا أضيفت إلى ما يصح أن ترفعه أو تنصبه بوجود الشروط فالإضافة لفظية وإلى ما لا يصح رفعها أو نصبها لعدم الشروط أو لعدم كون المضاف إليه فاعلاً أو مفعولاً لها في المعنى في اعتبار المتكلم فإضافتها معنوية، ثم المراد من الصفة أعم من أن تكون صفة حقيقية، أو تأويلاً كالمصدر بمعنى اسم الفاعل والاسم المستعار فيكون ما يقابل الاسم وقد مر، ولذا قال: احتراز الخ، وقوله: ونحو: مصارع المصر، ومنه: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ولذا جعل صفة للمعرف في: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾. (**قال المصنف: مثل ضارب زيد**) أي: عمرو ضارب زيد الآن أو غداً وقد مر فتذكر، وقوله: إلى مفعوله، قال الغجدواني: وأما إلى الفاعل فنحو: حائلة الوشاح؛ أي: حائلة وشاحها، وفيه ما أسلفناه من أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله فافهم. (**قوله: إلى فاعلها**) أي: في الأصل[1] لا في الحال بدليل استتار الضمير فيه نحو: شديد القوة وصعب الفكر. (**قوله: فائدة إلا تخفيفاً**) يشير إلى أن الاستثناء مفرغ، وأورد عليه بأن اسم التفضيل؛ نحو: أفضل الناس إضافته لفظية مع عدم التخفيف في اللفظ؛ لأنه غير منصرف لا تنوين فيه، وأجيب: بمنع كون إضافته لفظية فإن الإضافة فيه عند الأكثر معنوية، ولو سلم أنها لفظية فلا نسلم عدم التخفيف؛ لأنه إذا لم يستعمل مضافاً كان بمن أو اللام فلما أضيف حذف واحد منهما فوجد التخفيف، وقوله: ولا تخصيصاً؛ أي: لما عرفت أنه حاصل بالمعمولية لا بالإضافة. (**قوله: في تقدير الانفصال**) واعتباره في المعنى لوجود شرط العمل المؤذن للانفصال والانتساب بالمعمولية فكأنه لا إضافة. (**قوله: في اللفظ لا في المعنى**) قيل: فائدته تحقيق التقابل صريحاً مع الإشارة إلى وجه التسمية، وقال العصام: وإنما قال: في اللفظ لإرادة التعميم؛ أي: في اللفظ مطلقاً سواء كان في لفظ المضاف فقط أو في المضاف إليه أو فيهما معاً فلذا أتى بمثالين ولم يقتصر على قوله: إلا تخفيفاً، وقول الشارح: لا في المعنى إشارة إلى تحقيق التقابل ولم يرد أنه لا تخفيف في المعنى حتى يقال: إن الخفة ليست من شأن

(١) لأنه يجوز الأول مع إفادة التخصيص، ويمتنع الثاني كذلك.

بأن[1] يسقط بعض المعاني[2] عن ملاحظة العقل[3] بإزاء ما يسقط من اللفظ[4]، بل المعنى على ما[5] كان عليه قبل الإضافة[6]. والتخفيف اللفظي إمّا في لفظ المضاف فقط[7]، بحذف التنوين[8] حقيقة، مثل: (ضَارِبُ زَيْدٍ) أو حكماً مثل: (حَوَاجُّ[9] بَيْتِ اللهِ) أو بحذف (نون) التثنية والجمع مثل: (ضَارِباً زَيْدٍ، وَضَارِبُو زَيْدٍ)، وإمّا في لفظ المضاف إليه فقط، بحذف الضمير واستتارة في الصفة كـ (القَائِمِ الغُلاَمِ) كان أصله (القَائِمُ غُلاَمُهُ) حذف الضمير[10] من غلامه واستتر في (القَائِمُ) وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط وإمّا في

(١) بيان المعنى. (٢) مثلا شدة الضرب في ضارب. (٣) بمعنى مقابل ما سقط من اللفظ. (٤) أي: التنوين وما يقوم مقامها. (٥) اسم المضاف. (٦) ضارب زيد. (٧) لم يتجاوز إلى مضاف إليه. (٨) بالحال المضاف موحدا. (٩) وفيه تنوين حكماً. (١٠) المتصل بالفاعل الراجع إلى الموصول.

المعنى فافهم. (قوله: بأن يسقط بعض الخ) قيد للمنفي لا للنفي، قيل: ولعل الشارح حمل التخفيف على معنى التقليل مجازاً، فلا يرد أن المعنى لا يوصف بالخفة والثقل انتهى، وإنما قال: بعض المعاني؛ لأن التنكير؛ أي: في المضاف، ومعنى الضمير؛ أي: في المضاف إليه لم يسقطا عن التعقل (عصام). (قوله: بإزاء ما يسقط من اللفظ)؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني من حيث إنها تزاد بزيادتها وتنقص بنقصانها، وقوله: حقيقة أو حكماً تعميم للتنوين والحكمي مثل: حواج بيت الله وكم رجل بحذف التنوين المقدرة بناء على أن المقدرة كالملفوظة. (قوله: كالقائم الغلام) ونحو: الحسن الوجه، قيل: التخفيف في مثل الحسن الوجه في المضاف إليه وهو ليس بمطلوب، بل المطلوب هو التخفيف في المضاف، وأجيب: بأن المضاف إليه هنا هو المضاف في المعنى فكأن التخفيف في الحقيقة وقع في المضاف، وقيل: أيضاً ينبغي أن يكون التخفيف بحذف التنوين لا بحذف أي شيء وقع، وأجاب بعضهم بأن هذه الخفة لما اشتركت بتلك الخفة في أصل معنى الخفة أخذت حكمها (حلبي). (قوله: كان أصله القائم غلامه) أي: كان أصل التركيب قبل الإضافة هكذا بالضمير العائد إلى الموصول؛ لأن اللام الداخلة على اسم الفاعل موصول. (قوله: وأضيف القائم إليه) للتخفيف؛ أي: بعد جعله مشبهاً بالمفعول لئلا يلزم إضافة الصفة إلى الموصوف فإن ذلك كما لا يجوز في المعنوية لا يجوز في اللفظية أيضاً، فإن قلت: فما الحاجة إلى استتار الضمير في الصفة، قلت: لئلا تبقى الصفة المضافة بلا عائد إلى ما اعتمدت عليه من المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال، فإن قلت: فما الحاجة إلى إتيان اللام بدل الضمير، قلت: الرعاية إلى أصل المضاف إليه فإنه في الأصل معرفة بالإضافة إلى الضمير، فإن قلت: فما الدليل إلى الاستتار المذكور وانتقال الضمير إلى الصفة، قلت: قولهم هند حسنة الوجه، والزيدان حسنا الوجهين، والزيدون حسنوا الوجوه؛ إذ لا تتأتى هذه العلامات في الصفة إلا وفيها ضمائر مستترة إلا في الندرة؛ نحو: قاعدون غلمانه (فلبوي ١٦٣). (قوله: لتخفيف المضاف إليه فقط) ومجيء اللام بدل الضمير غير مضر للتخفيف لكونه أخف منه مخرجاً ووصفاً؛ لأن الهاء من أقصر الحلق بخلاف اللام؛ فإنه من وسط المخارج؛ ولأن صفة الهاء الحركة بخلاف اللام فإنه ساكن.

والغبر بكسر الغين أو ضمها وسكون الباء الموحدة: بالغابر. (قوله: نحو: مصارع البلد) ونحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فإنه بمعنى الماضي حقيقة ونحو: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، إذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه، أو اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال، فلم يعتبر أن يوم الدين ظرف أو مفعول به اتساعاً كما اعتبر بعضهم وتكون الإضافة بهذا الاعتبار لفظية. (قال: ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ) أي: إلا خفة في اللفظ صرح بقوله: في اللفظ للإشارة إلى وجه التسمية أو للتصريح بالمقابلة، أو للاحتراز عن خفة في المعنى كما أشار إليه قدس سره. (قوله: وأضيف القائم اليه) بعد جعله مشبهاً بالمفعول؛ لئلا يلزم إضافة الصفة إلى موصوفها؛ إذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الإضافة اللفظية مثل ما روعي في الإضافة المعنوية من امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن اللفظية فرع المعنوية. (قوله: والمراد أن المشار إليه

موقع الطير أينما وقعت، بمنجرد؛ أي: بفرس منجرد قصير الشعر دقيقه، قيد الأوابد يقال: للفرس الجواد قيد الأوابد؛ أي: الوحوش كأنه لسرعته قيد على رجلها، الهيكل الفرس الطويل الضخم. (قوله: والعير الخ) في قولهم: هذه ناقة غير الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر؛ أي: عائرة فيها. (قوله: وتكون الاضافة الخ) وجريانه على الله على وجه البدل. (قوله: أي: إلا خفة الخ) يعني: أن التخفيف مستعمل في الحاصل بالمصدر مجازاً. (قوله: خرج به الخ) ليس هذا قيداً احترازاً حتى يستفاد منه أن المعنوية تفيد تخفيفاً لا في اللفظ. (قوله: أو للتصريح بالمقابلة) أي: بمقابلته بالمعنوية بأن اللفظية تفيد أمراً لفظياً وتلك أمراً معنوياً. (قوله: أو للاحتراز الخ) عن إفادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المقصود، وما قيل: إن المعنى لا يوصف بالخفة والثقل، وأنه يجعل الحصر بظاهره مضافاً إلى خفة المعنى؛ أي: لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد أنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فمدفوع، أما الأول فإن الخفة ليست هنا إلا بمعنى إسقاط شيء وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مفتقراً إلى السماع، وأما الثاني: فلأن المستثنى ما هو بعد إلا فيكون المعنى إفادتها مقصورة على التخفيف المخصوص لا تتجاوز إلى غيره من التعريف والتخصيص والتخفيف في المعنى. (قوله: بعد جعله مشبهاً الخ) بأن اعتبر ضمير الفاعل في الصفة فصار

المضاف والمضاف إليه معاً، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ الغِلَامُ) أصله (زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ)، فالتخفيف في المضاف[١] بحذف التنوين وفي المضاف[٢] إليه بحذف[٣] الضمير[٤] واستتاره في الصفة. «(وَمِنْ[٥] ثَمَّةَ)» أي: ومن جهة[٦] وجوب[٧] إفادة الإضافة اللفظية التخفيف[٨] وانتفاء كل[٩] واحد من التعريف والتخصيص «جَازَ» تركيب «(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ[١٠] الوَجْهِ)» بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة. فمن[١١] جهة أنها[١٢] لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب «وَامْتَنَعَ[١٣]» تركيب (مَرَرْتُ «بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ») فلو أفادت تعريفاً لم يجز الأول[١٤]، للزوم[١٥] كون المعرفة[١٦] صفة[١٧] للنكرة[١٨]، ولجاز الثاني[١٩]، لكون[٢٠] المعرفة[٢١] إذن[٢٢] صفة للمعرفة[٢٣]. والمراد: أن المشار إليه بـ (ثَمَّةَ). وهو مجموع أمور ثلاثة[٢٤]: وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء[٢٥] التعريف وانتفاء[٢٦] التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول

---

(١) هو قائم. (٢) هو الغلام. (٣) حاصل. (٤) أي: المتصل بالفاعل الراجع إلى الموصول. (٥) متعلق وعلة لقوله الآتي وجاز. (٦) أي: أجله. (٧) من قبيل تتابع الإضافة. (٨) مفعول أفادت. (٩) المفهوم. (١٠) صفة رجل. (١١) الفاء للعطف. (١٢) أي: الإضافة اللفظية. (١٣) عطف على جاز. (١٤) مررت برجل آه. (١٥) علة لم يجز. (١٦) حسن الوجه. (١٧) خبر كون. (١٨) رجل. (١٩) التركيب. (٢٠) علة لجاز. (٢١) أي: الحسن الوجه. (٢٢) أي: وقت إفادة التعريف. (٢٣) بزيد. (٢٤) لا كل واحد منها حتى يرد عليه ما ذكره الهندي. (٢٥) الثاني. (٢٦) الثالث.

وَمِنْ ثَمَّةَ جَازَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ[١]، وَامْتَنَعَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ،

(١) أي: وامتنع تركيب بزيد حسن.آه. لإفادة التخصيص مع أنَّ اللام في الإضافة اللفظية أمور ثلاثة؛ عدم التعريف، وعدم التخصيص، ووجوب إفادتها تخفيفاً في اللفظ.

بثمة) إلى آخره، لا يخفى أن المجموع المركب من الأشياء يجوز أن يكون مستلزماً لأمر، ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، لكن هذه العبارة وأمثالها إنما تقال لبناء لاحق على سابق، واستدلال باللاحق على السابق، ولا يخفى أن ذلك منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص فيجب أن يجعل قوله: ومن ثمة إشارة إلى التخفيف وانتفاء التعريف أو يرتكب مجاز كما يقال: فلان قتيل تلك القبيلة مع أنه ليس إلا قتيل بعضهم. **(قوله: وعلى هذا كان الأنسب)** إلى آخره؛ لأن

فضلة كالمفعول. **(قوله: لا يخفى أن الخ)** يعني: أن مبنى البحث ليس أن المشار إليه؛ أعني: المجموع لا يستلزم ما بعده بناء على أن انتفاء التخصيص لا مدخل له في الاستلزام حتى يندفع بما ذكره الشارح رحمه الله، بل مبناه أنه لا يصح البناء المستفاد من قوله: ومن ثم؛ لأنه منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص. **(قوله: لبناء لاحق على سابق الخ)** أي: بحسب نفس الأمر. **(قوله: واستدلال)** أي: بالنظر إلى العلم. **(قوله: أو يرتكب مجاز)** بأن يقال: نسب البناء إلى المجموع باعتبار بعض أجزائه لتلازم بينهما كما نسب القتيل إلى كل القبيلة باعتبار تعاونهم وتشاركهم في المنافع والمضار.

(قوله: أصله قائم غلامه) بالضمير العائد إلى المبتدأ الذي اعتمدت عليه الصفة فحذف التنوين من المضاف والضمير من المضاف إليه واستتر في الصفة، وقد يكون التخفيف بحذف النون من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه بلا استتار في الصفة نحوهما ضاربا الغلام؛ إذ لا حاجة إلى الاستتار ههنا لعدم لزوم بقاء الصفة المضافة بلا عائد إلى ما اعتمدت عليه لكون الإضافة إلى المفعول. **(قال المصنف: ومن ثمه جاز الخ)** هذا استدلال من الأثر إلى المؤثر كما هو المتعارف في مثله، وقدم العلة على الحكم لإفادة الحصر، فقوله: وجوب إفادة الخ إشارة إلى الجزء الإيجابي المستفاد من الحصر، وقوله: وانتفاء كل الخ إشارة إلى الجزء السلبي، وأما جواز الضارب الرجل مع عدم التخفيف أصلاً فسيجيء أنه للحمل على الحسن الوجه. **(قوله: جاز تركيب مررت الخ)** يعني: جاز وصف النكرة بالمضاف إلى المعرفة كما في هذا التركيب ولم يجز وصف المعرفة بالمضاف إليها في التركيب الثاني. **(قوله: فمن جهة أنها الخ)** تعيين لمبنى هذا التفريع من بين الأمور الثلاثة المشار إليها فافهم، ومنهم من قال: أراد بهذا الكلام أن جواز الأول وامتناع الثاني متفرع على انتفاء التعريف نظماً للمثالين في سلك واحد ولم يرد بيان ما يتفرع عليه جواز الأول فقط؛ وذلك لئلا يرد أن جواز هذا التركيب يتوقف على حصول التخفيف من الإضافة أيضاً وأن القصر على ما ذكر قصور انتهى، وفيه أن الأنسب حينئذ ترك قوله: بإضافة الصفة إلى معمولها، والاكتفاء بجعلها صفة للنكرة. **(قوله: فلو أفادت تعريفاً لم يجز الأول)** أي: فلو أفادت الإضافة اللفظية تعريفاً لم يجز التركيب الأول لكن التالي باطل؛ يعني: أن الأول جائز فكذا المقدم؛ أي: فلا يفيد تعريفاً، وهكذا يقال في قوله: ولجاز الثاني. (قوله:

وامتناع الثاني[١]. ولا يلزم[٢] من ذلك[٣] أن يكون[٤] لكل واحد من تلك الأمور[٥] دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها[٦]، فلا يرد أنَّه[٧] لا دخل في[٨] ذلك الاستلزام[٩]، لانتفاء التخصيص. «وَ» من جهة أنَّها[١٠] تفيد تخفيفاً «جَازَ» تركيب «(الضَّارِبَا زَيْدٍ) وَ: (الضَّارِبُو زَيْدٍ)» لحصول التخفيف بحذف النون[١١]، «وَامْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ» لعدم التخفيف، لأنَّ تنوين (الضَّارِبُ) إنَّما سقط للألف واللام[١٢] لا[١٣] للإضافة، ولا شك أنَّه لا دخل في هذا التفريع[١٤] لانتفاء[١٥] التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه[١٦] وجوب[١٧] التخفيف[١٨] فقط. وعلى هذا كان الأنسب[١٩] تقديم هذا الفرع، لكنه[٢٠] أخره[٢١] لكثرة لواحقه «خِلاَفاً[٢٢] لِلفَرَّاءِ» فإنَّه يجوز تركيب (الضَّارِبُ زَيْدٍ)، إمَّا لأنَّه توهم أنَّ دخول لام[٢٣] التعريف إنَّما هو بعد الإضافة[٢٤] فحصل التخفيف، بحذف التنوين[٢٥] بسبب الإضافة، ثم عرّف[٢٦] باللام. وأجاب المصنف عنه[٢٧] في شرحه[٢٨]: بأنَّه[٢٩] غير مستقيم لأنَّ[٣٠] القول

---

(١) مررت بزيد حسن الوجه. (٢) كأنه قيل لا دخل للأمور الثلاثة يتعلق انتفاء التخصيص مع أن المشار إليه اشتمل على الثلاثة فأجاب بقوله ولا يلزم. محرره. (٣) أي: كون المجموع مستلزماً لذلك. (٤) فاعل يلزم. (٥) الثلاثة. (٦) أي: بعض أمور الثلاثة لأن للأكثر حكم الكل. (٧) شأن. (٨) والظرف خبر لا أي: موجود. (٩) وهو الجواز والامتناع. (١٠) أي: اللفظية. (١١) أي: نون التثنية والجمع. (١٢) أي: لدخول لام التعريف. (١٣) أي: لا يسقط. (١٤) أي: جواز الأول وامتناع الثاني. (١٥) علة لا دخل. (١٦) أي: في هذا التفريع. (١٧) فاعل يكفي. (١٨) في اللفظ. (١٩) من سائر التفريع الحاصل من الإضافة اللفظية. (٢٠) مصنف. (٢١) أي: هذا التفريع. (٢٢) أي: يخالف هذا القول. (٢٣) على الضارب. (٢٤) إلى زيد. (٢٥) من المضاف. (٢٦) أي: المضاف. (٢٧) أي: عن التوهم. (٢٨) على الكافية. (٢٩) أي: توهم تقدم الإضافة على اللام. (٣٠) علة غير مستقيم.

وَجَازَ[١] الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُو زَيْدٍ وَامْتَنَعَ[٢] الضَّارِبُ زَيْدٍ خِلَافاً لِلفَرَّاءِ.

(١) أي: تركيب الضاربا زيد.آه. لحصول التخفيف بحذف نونيهما.
(٢) أي: تركيب الضارب.آه. لعدم التخفيف وما وجد للألف واللام لا للإضافة.

والمراد أن المشار إليه بثمة الخ) دفع لما أورده الفاضل الهندي حيث قال: قوله: ثمة إشارة إلى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم إفادتها التخصيص وقد تعقب اللاري كلام الشارح بما لا يندفع به الإيراد، وقال بعضهم: إنه لا خفاء في ترتب جواز الأول وامتناع الثاني على ما قبله من أن الإضافة اللفظية إنما تفيد التخفيف؛ وذلك لأن ما يستفاد من الحصر صريحاً هو إثبات شيء لشيء فقط، وأما نفيه عما عداه فيفهم منه تبعاً، ولذا كثيراً ما يعتبر الأول بدون ملاحظة الثاني، فجواز التركيب الأول وامتناع الثاني إنما يترتب على أن مفاد الإضافة اللفظية التخفيف فقط، لا يقال: لا ينافي التخصيص أيضاً جواز التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني؛ لأنا نقول: إن إفادة التخصيص مخصوص بما إذا كان المضاف إليه نكرة ولا يكاد يتوهم ههنا، فما أجاب به الشارح عما أورد على المصنف مستغنى عنه انتهى. **(قوله: ولا يلزم من ذلك)** أي: من كون مجموع الأمور الثلاثة المشار إليها بثمة مستلزماً للجواز والامتناع المذكورين أن يكون الخ، وقوله: بل يجوز أن يكون؛ أي: استلزام المجموع باعتبار استلزام بعضها. **(قوله: لا مدخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص)**؛ لأن ذلك الاستلزام إنما يبتنى على عدم إفادة التعريف فقط، وأما انتفاء التخصيص فلا يلزم منه[١] لا جواز الأول ولا امتناع الثاني. **(قال المصنف: وامتنع الضارب زيد)** يعني: التركيب الذي يكون المضاف إليه فيه صفة معرفة

(١) أي: الجمهور. (٢) أي: إنسان العيون.

أصله مذكور صريحاً بخلاف أصل الفرعين السابقين فإنه مذكور ضمناً. **(قال: خلافاً للفراء)** أي: يخالف هذا القول خلافاً للفراء. **(قوله: وأجاب المصنف)** وأجاب بعضهم: بأن الإضافة ضائعة بقاء وإن كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها والرجوع إلى النصب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله.

(قوله: مذكور صريحاً) أي: قصداً بخلاف نفي إفادة التعريف فإنه مذكور تبعاً فإن المقصود أصالة في الاستثناء المفرغ الحكم على المستثنى، ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يرد أن المذكور صريحاً هو النفي والإثبات في المستثنى ضمني فيكون الأمر في الذكر بالعكس. **(قوله: ما عرضت الخ)** وهو كونها مسقطة للتنوين.

بتأخر اللام[١] المتقدمة[٢] حساً[٣] على الإضافة مجرد[٤] ادعاء[٥] مخالف للظاهر.

و[٦]إمّا لما وقع في شعر الأعشى[٧] من قوله: الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

فإنَّ قوله: (وَعَبْدِهَا) بالجرّ معطوف على المائة[٨]، فصار المعنى باعتبار العطف: الوَاهِبُ عَبْدِهَا. فهو[٩] من باب (الضَّارِبُ زَيْدٍ[١٠])، فكما لا يمتنع ذلك حيث[١١] أتى به[١٢] بعض البلغاء لا يمتنع هذا. فأجاب المصنف عنه[١٣] بقوله: «وَضَعُفَ[١٤] (الوَاهِبُ[١٥] المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا)» يعني: هذا القول[١٦] ضعيف لا يقوى في الفصاحة، بحيث يستدل[١٧] به، لما عرفت من[١٨] امتناع مثل: (الضَّارِب زَيْدٍ) لعدم الفائدة في الإضافة،

(١) من الإضافة. (٢) صفة اللام. (٣) تمييز. نعني ظاهر في اللفظ في الصورة. (٤) خبر إن. (٥) أي: دعوى بلا دليل. (٦) أي: وأما جواز اللام. (٧) اسم لخمسة عشر شاعر وخمس عشرة قبيلة وتفصيله في القاموس. (٨) لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه. (٩) الواهب عبدها. (١٠) في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف إليه اسم مفرد. (١١) علة النفي. (١٢) أي: قول الأعشى. (١٣) أي: عن قول الفراء. (١٤) معلوم من الباب الخامس. (١٥) خبر مبتدأ محذوف أي: هو الواهب أي: الممدوح. (١٦) فيه إشارة إلى أن ضعف من الضعف لا التضعيف البعض. (١٧) على جواز الضارب. (١٨) بيان لما.

وَضَعُفَ الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا

والمضاف إليه غير جنس فامتنع لانعدام التخفيف في كل منهما. (قوله: لا دخل في هذا التفريع الخ) وهو جواز الأول وامتناع الثاني الذي ذكره بقوله: وجاز الضاربا زيد الخ؛ يعني: لا دخل في تفريع هذا الجواز والامتناع كليهما؛ وذلك لأن اللفظية لو أفادت تعريفاً أو تخصيصاً لم يبق جواز الأول، بل امتنع لعدم تصور تعريف المعرفة إلا أنه يبقى امتناع الثاني كما كان فظهر أنه لا مدخل لانتفاء التعريف والتخصيص في تفريع مجموع هذين الأمرين وإن كان له مدخل في جواز الأول فقط فلا تغفل. (قوله: كان الأنسب تقديم الخ) بناء على أن إفادة التخفيف مذكور صريحاً فيما سبق وأما انتفاء التعريف والتخصيص فقد مر أنه مستفاد تبعاً لكونه جزأ سلبياً للحصر. (قوله: تقديم هذا التفريع) أي: على قوله: جاز مررت برجل حسن الوجه بأن يقول: ومن ثمه جاز الضاربا زيد والضاربو زيد، وامتنع الضارب زيد، وجاز مررت برجل حسن الوجه الخ، وقوله: فإنه يجوز بصيغة المعلوم من التجويز فاعله الفراء، وفي بعض النسخ: يجيز من الإجازة؛ أي: أجاز الفراء هذا التركيب استدلالاً بوجوه فصلها الشارح بقوله: إما لأنه الخ، وإما لما وقع الخ، وإما؛ لأنه قاسه الخ كما سيتضح، وقوله: بأنه غير مستقيم فإنه رجم بالغيب ومن أين له ذلك ونحن لا نحكم إلا بالظاهر، فإنه وإن أمكن ما قال: إلا أنا نرى اللام سابقةً حساً على الإضافة، والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح؟ (رضي)، فهذا الوجه الذي تمسك به الفراء في مخالفة الفريق[١] كالحشيش الذي يتشبث به الغريق. (قوله: بتأخر اللام المتقدمة) أي: لفظاً في اللسان وحساً في الآذان والإنسان[٢]، وفي المتوسط اللام سابق على الإضافة؛ لأنه لتحقيق ذات الاسم، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات، وقوله: مجرد ادعاء؛ أي: ادعاء مجرد عن دليل ومرجح. (قوله: وأما لما وقع في شعر الأعشى) عطف على قوله: إما لأنه توهم والأعشى هو أعشى الأكبر ميمون بن قيس الجاهلي، ويقال له: صناجة العرب لجودة شعره ورقة طبعه هو في اللغة من ببصره ضعف، ومؤنثه عشواء، ومنه قولهم: فلان خبط خبط عشواء؛ أي: ناقة لا تبصر بالليل، ويقال: أعشى اسم الشاعر، ومن لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وبالفارسية: شب كور، والبيت من الكامل من عروضه الأولى وضربه الثاني وهو يمدح بن قيس بن معدي كرب الكندي؛ أي: ممدوحي الواهب المائة الخ. (قوله: فهو من باب الضارب زيد) أي: وأما الواهب المائة الخ فمن قبيل الضارب الرجل فهو جائز حملاً الخ. (قوله: فكما لا يمتنع ذلك) أي: الواهب عبدها لا يمتنع هذا؛ أي: الضارب زيد وأراد ببعض البلغاء الأعشى المذكور. (قوله: فأجاب عنه بقوله: وضعف الخ) فعلى هذا يكون قوله: وضعف الخ من وجوه الرد على استدلال الفراء، فالمعنى أنه إنما جاز هذا القول مع ضعف من حيث التركيب كما حكم به سيبويه فلا يصلح للاستدلال به على جواز الضارب زيد وصحته، لكن يلزم على هذا شوب المصادرة كما ذكره الشارح، فلذا صرف الكلام عن الظاهر المتبادر إلى الأفهام بأن أراد بقوله: وضعف المائة الهجان الخ، الضعف في الاستدلال به على المرام لا في التركيب والانتظام، ولك أن تجعله مسالةً مستقلة متعلقة بالمقام كما سيصرح به، وقال العصام: ولك أيضاً أن تجعل قول المصنف: من جملة الشاهد على أن فائدة الإضافة اللفظية التخفيف فقط، أي: ولأجل أنها تفيد التخفيف فقط ضعف هذا القول فعلى هذا يندفع المصادرة.

(١) برفق.

ولا يخفى أنَّ فيه[١] شَوْبَ مصادرةٍ على المطلوب.

اللهم إلَّا أن يقال: المراد به[٢] أنَّه[٣] ضعيف في الاستدلال به[٤]، إذ لا نصَّ[٥] فيه[٦] على الجر، فإنَّه[٧] يحتمل[٨] النصب حملاً[٩] على المحل[١٠]، أو على أنَّه مفعول معه، أو لأنَّه قد يتحمّل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه،

(١) أي: في قول المصنف وضعف. (٢) أي: بقوله وضعف. (٣) أي: هذا البيت. (٤) أي: بقول الشاعر. (٥) أي: لا دليل. (٦) أي: في عبدها. (٧) أي: العبد.
(٨) أي: العبد. (٩) علة يحتمل. (١٠) أي: محل المائة لأنه المفعول الواهب.

(قوله: إن فيه شوب مصادرة على المطلوب الخ) أي: في هذا التوجيه شائبة المصادرة وأثرها، والمصادرة توقف الدليل على المدعي ولها أنواع منها ما يكون الدليل عين الدعوى، أو يكون صحة أحدهما موقوفة على الأخرى كما ههنا؛ لأن امتناع الضارب زيد يتوقف على ضعف الواهب المائة الخ، وضعف هذا يتوقف على امتناع الضارب زيد فهي المصادرة، وهي باطلة لاشتمالها على الدور الباطل، قيل: إنما قال: شوب مصادرة؛ لأن شرطها كون المدعى عين الدليل أو جزئه، وههنا ليس كذلك؛ لأن المدعى الامتناع والدليل الضعف وفيه شيء، ففي السيلكوتي: إنما زاد لفظ الشوب ولم يقل: مصادرة؛ لأنه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة في الإضافة لاندفعت المصادرة. (قوله: اللهم إلا أن يقال الخ) وقد جرت عادتهم باستعمال اللهم فيما في ثبوته ضعف وخفاء، فكأنه يستعان في إثباته باسمه تعالى؛ ليصير بمعاونته وجهاً، ووجه الضعف ما أفاده من أن المتبادر الضعف في التركيب لا في الاستدلال به كما مر وهو بعيد عن الأذهان، وقوله: ضعيف في الاستدلال به على جواز مثل: الضارب زيداً؛ أي: لا أن التركيب نفسه ضعيف فيصير قوله: وضعف الخ لبيان مسائل كما أسلفناه في أثناء التقرير. (قوله: إذ لا نص فيه) أي: في قول الأعشى على الجر في قوله: وعبدها حتى يقوى الاستدلال به على جواز الضارب زيد، وقوله: على المحل؛ أي: على محل المعطوف عليه وهو المائة. (قوله: أو لأنه قد يتحمل الخ) عطف على قوله: إذ لا نص ووجه التحمل أن القبح في المعطوف ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير، ألا ترى إلى جواز قولهم: يا زيد والحارث، وقال العصام: يا زيد والحارث ينادي بتقويته؛ أي: ومن ثمة حكم سيبويه بضعف هذا القول دون امتناعه (هندي) يعني مع الاتفاق في الحكم بامتناع الضارب زيد.

(قوله: ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة)؛ لأن إثبات المطلوب يتوقف على إبطال دليل الخصم وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب. (قوله: اللهم إلا أن يقال) لا يخفى بعده؛ لأن المتبادر ضعف في التركيب لا في الاستدلال. (قوله: إذ لا نص فيه على الجر) فيه شيء؛ لأن رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال.

(قوله: يتوقف على إبطال دليل الخصم) إذا كان موجوداً لئلا يعارض دليل إثبات المطلوب. (قوله: وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب) حيث استدل بثبوته على بطلانه، وإنما قال: شوب مصادرة ولم يقل مصادرة؛ لأنه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة في الإضافة اندفعت المصادرة، وما قيل: إنه لو قرأ ضعف من التضعيف؛ أي: من الفصحاء، أو يقال: إن امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي أن يردّ به مخالفه، وإن كان قول الأعشى فلا يمكن أن يرد به؛ أي: بقول الأعشى وحينئذ لا شوب للمصادرة فليس بشيء، أما الأول؛ فلأنه موقوف على النقل من الفصحاء، وأما الثاني فلأن الخصم لا يسلم كون امتناعه متقرراً. (قوله: مشهورة) الشارح رحمه الله يمنع شهرتها؛ فلذا حكم بأن لا نص في الجر، وإنما لم يجوّز الشارح رحمه الله نصب المائة الهجان، فلا يحتاج إلى دعوى نصب العبد حملاً على المحل اكتفاء بقدر الحاجة.

كما في: (رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا) حيث جاز هذا التركيب[١]، ولم يجز (رُبَّ سَخْلَتِهَا[٢]) بإدخال (رُبَّ) على سخلتها[٣] بدون العطف[٤] والبيت بتمامه:

الوَاهِبُ[٥] الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا   عُوْذاً[٦] تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

أي: ممدوحه[٧] الواهب المائة الهجان[٨]: أي: البيض[٩] من النوق، يستوي فيه الجمع و[١٠]الواحد، صفة للمائة أو بدل عنها، أو من قبيل (الثَّلَاثَةِ الأَثْوَابِ) كما هو مذهب الكوفية. وعبدها، أي: راعيها تشبيهاً له بالعبد، لقيامه[١١] بحق خدمتها، أو عبدها حقيقة[١٢] بإضافته لأدنى ملابسة. عُوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ، أي: حديثات[١٣] النتاج، حال

(١) أي: تركيب رب شاة وسخلتها. (٢) لأنَّ رب لا يدخل على المعارف. ولد الغنم والمعز إلى أربعة أشهر. (٣) أي: على لفظ سخلة. (٤) وهو الواو. (٥) من بحر الكامل. (٦) حال من المائة. (٧) أي: الشاعر، أشار إلى حذف المبتدأ. (٨) صفة أو بدل. (٩) جمع أبيض يستو المذكر والمؤنث. (١٠) مشترك بين الجمع والواحد كالفلك. (١١) اللام بمعنى في لدخوله على وجه الشبه. (١٢) تميز. (١٣) أي: قربيات النتاج من الظمأ والخيل.

(قوله: يستوي فيه الجمع والواحد) أي: هو مشترك بينهما كالفلك.

(قوله: كما في رب شاة وسخلتها) يقال: رب شاة وسخلتها بدرهم وسخلة الشاة ولدها، وقوله: ولم يجز رب سخلتها؛ أي: لأن رب لا تدخل إلا على النكرات، ففي المغني، وتنفرد رب من سائر حروف الجر بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها؛ لأن التقليل والتكثير لا يكونان في المعرفة هذا، وجوزه أي: رب سخلتها بعضهم استناداً إلى أن الضمير الراجع إلى النكرة في حكمها (نعمه)، فقد قال سيبويه: إن الضمير في سخلتها نكرة؛ لأن الراجع إلى نكرة غير مختصة بحكم من الأحكام نكرة. (قوله: والبيت بتمامه: الواهبُ المِائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها الخ) أي: ممدوحي الواهب المائة الخ كما أسلفناه، وكما أشار إليه في الشرح فالإضافة لفظية، قيل: أريد بالمائة مجرد الكثرة، والهجان بكسر الهاء وفتح الجيم المخففة؛ أي: الإبل البيض الكرام يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع صفة لقوله: المائة والاشتقاق في النعت ليس بشرط عند المصنف، وأما من شرطه فيأوله بالبيض كما فسر الشارح وهي جمع بيضاء كما أن النوق جمع الناقة. (قوله: أو من قبيل الثلاثة الأثواب) أي: من إضافة العدد المعرف إلى معدوده، وإنما آخر هذا الوجه لكونه ضعيفاً كما سبق، وقوله: تشبيهاً له بالعبد ففيه استعارة مصرصحة أصلية، ووجه الشبه ما أشار إليه بقوله: لقيامه الخ فشبه الراعي بالعبد في القيام بالخدمة والاشتغال بها، فالراعي بكمال اشتغاله برعي المائة كأنه مملوكها. (قوله: أو عبدها حقيقة) عطف على قوله: أو راعيها، فعلى هذا يكون إضافة العبد إلى المائة لأدنى ملابسة؛ أي: بملابسة أنه يقوم بأمرها ويرعاها فالمراد عبد صاحبها وواهبها، فاعلم أنه إذا كان بين الشيئين ملابسة ومخالطة جاز أن يضاف أحدهما إلى الآخر، ولا يلزم أن يكون المضاف ملك المضاف إليه أو حقه كما تقدم. (قوله: جمع عائذ) كبزل: جمع بازل، وهذا من صيغ الجموع التسعة المكسرة لاسم الفاعل، وقوله: حديث النتائج، فالعائذ بمعنى حديث العهد بالولد من الإبل والظباء وفي شواهد ابن عقيل: العائذ: الناقة التي ولدت عن قريب بأن مضي من ولادتها عشرة أو خمسة عشر يوماً، فالعائذ من قبيل حائض وحامل فافهم.

من المائة[١]. يُزَجِّي[٢]. بالزاي المعجمة، والجيم. على صيغة المعلوم[٣] المذكر[٤]، أي: يسوق وفاعله[٥] ضمير العبد[٦]. وأطفالها[٧]: منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث[٨]، (وَأَطْفَالُهَا) مرفوع[٩] على أنّه مفعول ما لم يسم فاعله. وحقيقة الأمر لا ينكشف[١٠] إلا بعد معرفة حركة[١١] حرف الروي[١٢] من القصيدة. وإمّا لأنّه قاسه على (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) و: (الضَّارِبُكَ)، فأجاب المصنف عنه[١٣] بقوله: «وَإِنَّمَا جَازَ (الضَّارِبُ الرَّجُلِ») يعني: كان القياس عدم جوازه، لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنّه جاز «حَمْلاً عَلَى» الوجه «المُخْتَارِ فِي (الْحَسَنِ الوَجْهِ») وهو جرُّ (الوَجْهِ) بالإضافة[١٤]. وفيه[١٥] وجهان[١٦] أخران[١٧]: رفعه[١٨] على الفاعلية، ونصبه[١٩] على التشبيه بالمفعول ووجه[٢٠] الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنساً معرّفيْنِ[٢١] باللام، و[٢٢]هذا الاشتراك مفقود بين (الضَّارِبُ زَيْدٍ) وَ: (الْحَسَنِ الْوَجْهِ) وقياسه[٢٣] عليه قياس مع الفارق[٢٤]. «وَالضَّارِبُكَ» يعني: إنَّمَا جاز (الضَّارِبُكَ) مع أنَّ القياس عدم جوازه لما عرفت[٢٥].

(١) يبين هيئة المفعول. (٢) وأزجيت الإبل سقيتها. (٣) المضارع. (٤) من زجى يزجي. (٥) أي: المستكن. (٦) أي: عائد إليه. (٧) جمع طفل. (٨) أي: تزجى. (٩) لفظ بناء. (١٠) أي: لا يبين لنا. (١١) أي: الضمة والفتحة. (١٢) وهو لام أطفالها. (١٣) أي: عن قوله. (١٤) لحصول الخفة المطلوب. (١٥) خبر مقدم. أي: في الحسن الوجه. (١٦) مبتدأ مؤخر. (١٧) صفة وجهان. أي: غير الإضافة. (١٨) بدل من وجهان. (١٩) أي: الوجه. (٢٠) أي: ووجه حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه. (٢١) صفة جنس. (٢٢) حال من فاعل جاز. (٢٣) أي: قياس الفراء. (٢٤) أي: بغير وجه المشبه ولا جامع وهو فاسد. (٢٥) أي: لعدم إفادة التخفيف بزوال التنوين.

(قوله: يزجى على صيغة المعلوم) أي: من باب التفعيل، والتزجية: السوق؛ أي: يسوقه[١] لا من الأفعال لعدم مساعدة الوزن وإن كان الإزجاء أيضاً بمعناه، وفي التنزيل: ﴿يُزْجِي سَحَابًا﴾؛ أي: يسوقه، وقوله: أو على صيغة المجهول، وفي شرح العصام: ويزجى غير معلوم أهو مجهول أو معلوم ما لم يعلم حركة حرف الروي من القصيدة وهي الحرف التي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه كما مر في بحث غير المنصرف. (قوله: وأطفالها مرفوع الخ) جمع طفل وهو الولد الصغير من الدواب والإنسان ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والجمع قال تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ وتجوز فيه المطابقة كما ههنا. (قوله: وإما لأنه قاسه الخ) عطف على أما لأنه توهم؛ أي: وإما لأن الفراء قاس الضارب زيد على الضارب الرجل في الجواز قياساً أصولياً لكنه قياس مع الفارق كما ستطلع. (قوله: لانتفاء التخفيف الخ) اكتفى ببيان انتفاء التخفيف عن المضاف لظهور انتفاءه عن المضاف إليه فلا يتوجه أنه لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف إليه للإضافة كما في الحسن الوجه. (قال المصنف: حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه) أي: من الأوجه الثلاثة للإعراب من الرفع والنصب والجر، وفي المتوسط: إنما قال: على الوجه المختار؛ لأن في الحسن الوجه ستة عشر وجهاً ومن مختارها الحسن الوجه بالإضافة، وقوله: على التشبيه بالمفعول؛ أي: المفعول به والجر على الإضافة ناشئ على هذا النصب لا الرفع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وتحقيقه في شذور الذهب ١٣٥. (قوله: اشتراكهما في كون الخ) فيكون من قبيل حمل النظير على

(١) لأنه لا يصدق على ضاربك أنه مضاف إلى ضمير منفصل من غير اعتبار

(قوله: وفيه وجهان آخران) إلى آخره، أما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير، وأما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبهاً بالمفعول فنصب.

(قوله: عن الضمير العائد) أي: إلى الموصوف. (قوله: فنصب) إشارة إلى أن التمحل هو النصب؛ إذ لا ناصب بخلاف الجر فإن الجار متحقق، فلا يرد أن عمل التشبيه بالمفعول لازم في الجر أيضاً على ما صرح به سابقاً.

«وَ[١]» كذا «شِبْهُهُ[٢]» وهو (الضَّارِبِي، وَالضَّارِبُهُ[٣]) وغيرهما «فِيْمَنْ[٤]» قَالَ» أي: في قول[٥] من قال، يعني سيبويه وأتباعه. «إِنَّهُ» أي: (الضَّارِبُ) في: الضَّارِبُكَ «مُضَافٌ[٦]» دون[٧] من قال: إنَّه غير مضاف والكاف[٨] منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف، لاتصال الضمير لا للإضافة فإنَّه[٩] لا يحتاج في جوازه إلى حمل.

«حَمْلاً» أي[١٠]: محموليته «عَلَى (ضَارِبُكَ)» فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلَّل[١١] به. أعني[١٢]: جاز. وبيانه[١٣] أنَّهم إذا أوصلوا أسماء الفاعلين[١٤] والمفعولين[١٥] مجردة[١٦] عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات[١٧] متصلات التزموا[١٨] الإضافة[١٩] ولم ينظروا[٢٠] إلى تحقيق تخفيف فقالوا[٢١]: (ضَارِبُكَ) وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل[٢٢] بنفس اتصال الضمير، ثمَّ لما لم[٢٣] يعتبروا التخفيف في (ضَارِبُكَ[٢٤]) وجوزوه بدونه حملوا[٢٥] (الضَّارِبُكَ) عليه لأنهما[٢٦] من باب واحد، حيث[٢٧] كان كل منهما[٢٨] اسم فاعل[٢٩] مضافاً[٣٠] إلى مضمر متصل محذوفاً تنوينه[٣١] قبل الإضافة[٣٢] لا للإضافة، ولم يحملوا[٣٣] (الضَّارِبُ زَيْدٍ) عليه[٣٤]، لأنَّهُمَا[٣٥] ليسا من باب واحد،

---

(١) عطف على الضاربك. (٢) أي: الضاربك. (٣) أي: المضاف على ضمير الغائب. (٤) متعلق بيجاز. (٥) أشار إلى تقدير المضاف. (٦) خبر إن والكاف مجرور المحل. (٧) وهو الأخفش والهمام وعبد القاهر. (٨) في الضاربك. (٩) أي: الضاربك عند من قال إنه ليس مضاف بل الكاف مفعوله. (١٠) أشار إلى أن حمل مصدر مجهول. (١١) لأن الجواز والمحمولية صفتان للضاربك. (١٢) من الفعل. (١٣) أي: بيان الحمل ووجهه. (١٤) كضارب مفرداً. (١٥) كمضروب مفرداً. (١٦) حال من فاعل وصلوا. (١٧) وحذفت التنوين لأجلها. (١٨) أي: أوجبوا. (١٩) ليتم بها الاسم. (٢٠) عرب. (٢١) أي: النحاة. (٢٢) أي: بل بحذف التنوين بنفس الاتصال. (٢٣) أي: النحاة. (٢٤) وشبهه أي: حصول التخفيف بالإضافة لعدم إمكانه. (٢٥) سيبويه وأتباعه. (٢٦) أي: الضارب والضاربك. (٢٧) علة. (٢٨) أي: من المضاف والمضاف إليه. (٢٩) خبر كان. (٣٠) حال من اسم فاعل. (٣١) صفة جرت على غير من حسن له. (٣٢) لاتصال الضمير في ضاربك والألف واللام في الضاربك. (٣٣) أي: النحاة. (٣٤) أي: على ضاربك. (٣٥) أي: الضاربك والضارب.

وَشِبْهُهُ فِيمَنْ قَالَ إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً عَلَى ضَارِبُكَ

(قوله: يعني سيبويه وأتباعه) تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك، لكن المشهور من مذهبه أنه لا يجوز فيه إلا النصب قياساً على المظهر، ولذا لم يسند الشيخ الرضي إلى سيبويه إلا ما هو المشهور من مذهبه، وأسند القول بالجواز إلى الرماني والمبرد في أحد قوليه وجار الله. (قال: حملاً أي: لمحموليته) أو لحامليتهم له بناء على جعله مفعولاً له للفعل المفهوم؛ أي: جوّزوا حملاً. (قوله: ولم يحملوا الضارب زيد الخ) بقي على هذا التقرير دون التقرير السابق شيء وهو

(قوله: قياساً على المظهر) أي: الضارب زيداً فإنه يتعين فيه النصب. (قوله: وأسند الجواز) أي: جواز الجر في الضاربك. (قوله: أو لحامليتهم الخ) ولا يخفى ما في توجيه المحشي رحمه الله من الاحتياج إلى تقدير جوّزوا، أو تأويل جاز به، قيل: الاحتياج فهو كنزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (قوله: للفعل المفهوم من جاز) فإن الجواز المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم منه التجويز. (قوله: لم لم يحمل الضارب الخ) فإنهما من باب واحد لا فرق بينهما إلا باللام كما في الضاربك وضاربك، ولم يعتبر على هذا التقدير في وجه حمل الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الإضافة لاتصال الضمير لا للإضافة كما في التقرير الأول حتى يفرق بأن في ضارب زيد حصل التخفيف بالإضافة، فلا يمكن

النظير. (قوله: فقياسه عليه) أي: قياس الضارب زيد على الضارب الرجل كما قاسه الفراء قياس مع الفارق فلا يجوز. (قوله: يعني إنما جاز الضاربك) أي: عند القائلين بالإضافة فيه حملاً على ضاربك لمناسبة واشتراك بينهما وإن كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف؛ أي: وهذه المناسبة والمشاركة مفقودة بين الضارب زيد وضاربك فقياسه عليه أيضاً قياس مع الفارق. (قوله: وهو الضاربي الخ) ومنه قوله:

أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِتُحْسَبَ مِثْلِي
إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلالِ تَهِيْمُ

وأما قوله:

هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُونَهُ

فشاذ لا يقاس عليه. (قوله: أي: في قول من قال) بتقدير القول، ولك أن تجعل في بمعنى عند فلا تقدير، وقوله: دون من قال؛ أي: كالأخفش وهشام وعبد القاهر فافهم. (قوله: لاتصال الضمير لا للإضافة) كما في ضاربك المجرد عن اللام، وأورد عليه بحذف النون في المثنى والجمع؛ نحو: ضاربيك، وأجيب: بأن النون بمنزلة التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله، فلا يجامع أيضاً المتصل ما يؤذن بالانفصال (امتحان)، ثم الظاهر أن حذف التنوين في الضاربك لدخول اللام لا لاتصال الضمير. (قوله: أي لمحموليته الخ) إشارة إلى أن حملاً مصدر مبني للمفعول منصوب على أنه مفعول له لمقدر؛ أي: إنما جاز ذلك لكونه محمولاً فاتحد الفاعلان كما صرح به الشارح مفرعاً على التفسير، وفي اللاري وجه آخر، وفي العصام اعتراض على الشارح فاعرفه. (قوله:

التزموا الإضافة) أي: في نحو: ضاربك من غير نظر إلى تحقق التخفيف بالإضافة وعدمه، وقال الرضي: إنما التزموا الإضافة في نحو: ضاربك؛ لأن في آخره إما تنويناً أو نوناً وهما مشعران بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول، فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً ومنفصلاً في حالة واحدة. **(قوله: بل بنفس اتصال الضمير)** للتضاد بين التنوين والضمير المتصل. **(قوله: حملوا الضاربك عليه)** أي: على ضاربك، وقد يقال: لم حكمتم بحمل الضاربك على ضاربك، والحال أن ما ذكرتم لا يقتضي ترجيح حمل أحدهما على الآخر، ويمكن أن يدفع بما قاله العصام من أن في إضافة ضاربك تخفيف المضاف والمضاف إليه، وفي الضاربك تخفيف المضاف إليه فقط بتبديل المنفصل بالمتصل فحمل على ضاربك في التخفيف بالحذف، لكن هذا السوق مخالف لسوق الشارح على التقرير الأول فافهم. **(قوله: لأنهما ليسا من باب واحد)** حيث لم يكن المضاف إليه فيه ضميراً متصلاً فقياس الفراء عليه قياس مع الفارق، ثم اعلم أنه لا يرد على هذا التقرير ما يرد على التقرير الآتي من أنهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما سنذكره؛ لأن الحمل على هذا التقرير ليس في مجرد اتحاد الجزئين، بل اعتبر في وجه الحمل معه كون التنوين محذوفاً لغير الإضافة ولم يوجد ذلك فيما يورد إلا أنه

أنه لم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك، وإنما قلنا: دون التقرير السابق؛ إذ حاصله أن حذف التنوين في باب ضاربك ليس للإضافة، بل لاتصال الضمير؛ لأن التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوباً أو مجروراً فإذا لم يكن في ذلك الباب النظر إلى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك؛ لأنه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فإن التخفيف في بابه منظور فيه، إن قلت: يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي أن الإضافة اللفظية تفيد التخفيف، قلنا: لعل المصنف لم يرض بهذا القول أو قال: بأن التنوين قدر باتصال الضمير، فإن اتصال الضمير إنما ينافي التنوين لفظاً، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة كما في حواج بيت الله، إن قلت: فعلى هذا ينبغي أنه لا يجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد، قلنا: بين المثالين فرق؛ وذلك لأن الضاربك مشابه لضاربك في أن حذف تنوينهما لفظاً قبل الإضافة وليس الضارب

حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك وضاربك؛ فإنهما يشتركان في عدم حصول التخفيف بالإضافة فقول الشارح رحمه الله: من غير اعتبار الخ خبر كون كل منهما كما في قوله: محذوفاً تنوينه في التقرير السابق وتعلقه بحمل وهم. **(قوله: وإنما قلنا: دون التقرير السابق الخ)** أورد الشيخ الرضي هذا الاعتراض على التقرير السابق بأنه إذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الإضافة على مجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع المتنافيين لو لم يضف فليجر حمل ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على أنهما من باب واحد، ولا يخفى عدم تماميته؛ لأنه إذا كان التخفيف في باب ضاربك زيد شرطاً كيف يمكن حمل الضارب زيد عليه، وأشار المحشي رحمه الله بقوله: فإن التخفيف في بابه منظور فيه. **(قوله: مما يتنافيان)**؛ لأن التنوين مشعر بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول، فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً ومنفصلاً، وما قيل: منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل؛ لأن إضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بتبديل الضمير المنفصل بالمتصل والضاربك، وإن لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه في تخفيف المضاف إليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فليس بشيء؛ لأن التخفيف المعتبر في الإضافة اللفظية عند الجمهور كما سبق منحصر في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير لا رابع والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر، فوجوده كعدمه، وحينئذ نسبة الضارب زيد إلى ضارب زيد كنسبة الضاربك إلى ضاربك في حصول التخفيف بحذف التنوين، وإنما قلنا: عند الجمهور؛ لأن من قال: إن إضافة اسم التفضيل لفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كما في اللباب، وفي ضوء المصباح وإنما ساغ الضاربه والضاربك؛ لأنه في الأصل الضارب إياك والضارب إياه، فلما أضيف حصل التخفيف. **(قوله: بخلاف باب ضارب زيد)** أي: ما فيه الإضافة إلى مظهر. **(قوله: فإن التخفيف منظور فيه)** فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه. **(قوله: يرد على هذا التقرير الخ)** أي: السابق حيث اعترف فيه بأن حذف التنوين في باب ضاربك ليس للإضافة. **(قوله: قلنا: لعل المصنف رحمه الله لم يرض بهذا القول)** أي: بالإضافة في ضاربك مع عدم الخفة، ويكون قوله: الضاربك وشبهه الخ على هذا التقرير نقلاً لكلام القوم ويؤيده أن الشارح رحمه الله نسب الحمل المذكور إلى القوم، وذلك بأن لا يقول: بالإضافة ويكون الضمير منصوباً كما هو مذهب الخليل، وقياسه على الضاربا زيد، والضاربوا زيد قياس مع الفارق، أو بأن يقول بالإضافة مع التخفيف كما في التقرير الثاني هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض؛ لأنه باق عند من يقول بالإضافة مع عدم الخفة في ضاربك فالحق أن القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال في العباب: بأن الإضافة في ضاربك لازمة لئلا يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل، والإضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فإنه يجوز ضارب زيد، وقال في الإيضاح: إن لاسم الفاعل مع الضمير

والدليل على أن سقوط التنوين في (ضَارِبُكَ) لاتصال الكاف لا للإضافة[1] أنّها لو سقطت[2] للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك[3] أولاً[4] على وجه يكون الضمير[5] منصوباً بالمفعولية ثم يضاف، ويقال: (ضَارِبُكَ) كما يتصور (ضَارِبٌ زَيْداً) ثم يضاف، ويقال: (ضَارِبُ زَيْدٍ) ولن يتصور (ضَارِبُكَ). فعلم أنّها سقطت[6] لاتصال الكاف[7] لا للإضافة. ولقائل[8] أن يقول[9]: لم لا يجوز أن يكون أصل (ضَارِبُكَ) ضارب إيَّاك للفصل بالتنوين[10]، ثمّ[11] لما أضيف[12] حذف التنوين[13] فصار الضمير المنفصل متصلاً، فصار (ضَارِبُكَ) وحصل التخفيف حداً[14]، ثم حمل (الضَّارِبُكَ) عليه لأنهما من باب واحد، حيث[15] كان كل منهما اسم فاعل مضافاً[16] إلى مضمر[17] متصل

(١) أي: ليس سقوط التنوين في ضاربك للإضافة. (٢) أي: التنوين. (٣) حصول التنوين ووجود. (٤) قبل الإضافة. (٥) مضمراً منفصلاً. (٦) أي: التنوين. (٧) لأنها ربُ ك. (٨) خبر مقدم. (٩) بعد التأويل مبتدأ مؤخر. (١٠) أي: بسبب التنوين لأنه يمنع الاتصال. (١١) بعد الأصل. (١٢) أي: ضارب إلى الكاف. (١٣) من ضارب للإضافة. (١٤) أي: قطعاً وجزماً من جانب المضاف والمضاف إليه. لارى. (١٥) علة كون كل منهما من باب واحد. (١٦) حال من اسم فاعل. (١٧) الظاهر اتصل به الضمير.

زيد مشابهاً لضارب زيد في ذلك. **(قوله: وحصل التخفيف جداً)** من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى.

المتصل شأناً ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف لأجل هذه العلة جواز إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر مع انتفائها. **(قوله: بأن التنوين قدر الخ)**؛ لأن المنافي للتنوين إما اللام وإما الإضافة، وكلاهما مفقودان عند اتصال الضمير، واتصال الضمير إنما ينافي وجود التنوين لفظاً لإشعاره بالتمام دون التقدير، ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر. **(قوله: كما في: حواج بيت الله)** فيه أن دليل التقدير في: حواج بيت الله موجود وهو وجود الكسر فإنها سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين، ولا دليل فيما نحن فيه على تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة. **(قوله: لا يجوز الضاربك الخ)** لوجود الخفة في المحمول عليه دون المحمول. **(قوله: لأن الضاربك الخ)** يعني: أن ههنا شبهاً أتم من شبهه في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الأول. **(قوله: من جانب المضاف)** بحذف التنوين ومن جانب المضاف إليه بالتبديل، وإن لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الإضافة.

يرد شيء آخر وهو أنه يلزم وجود الشيء بلا شرط، ولا مقتض فيحتاج إلى القول بالتخصيص بأن يقال: المراد أن شرط الإضافة حذف التنوين لأجلها في غير باب ضاربك وأن اللفظية تفيد التخفيف في غيره، أو يقال: وجود التخفيف في ضاربك بحذف التنوين المقدر كما في حواج بيت الله، وكل ذلك تكلف، فلذا قال: ولقائل الخ وعدل عن التقرير الأول في بيان وجه الحمل. **(قوله: والدليل على أن الخ)** كأنه قيل: أنتم قلتم التخفيف حصل باتصال الضمير لا بالإضافة فما الدليل على ذلك، فأجاب بما ترى، وقوله: لأنها لو سقطت، وفي النسخة الظاهرة أنها، وقال الرضي: وإنما قلنا: إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف؛ لأنها لو كانت لأجله لم تلزم إذ الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيداً، وفي الإيضاح أن لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأناً ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف لهذا الشأن جواز إضافته إلى الظاهر. **(قوله: أن يتصور ذلك أو لا)** أي: أن يلاحظ وجود التنوين قبل الإضافة على وجه الخ. **(قوله: ولن يتصور ضاربك)** وهو ظاهر؛ لأن التنوين يقتضي الانفصال والضمير يقتضي الاتصال وبينهما تناف. **(قوله: ولقائل أن يقول: لم لا يجوز الخ)** وقد يجاب بأن المانع عن كون الأصل ضارب إياك بالفصل إن وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر فمتى أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال، وأسباب تعذر الاتصال على ما سيأتي ستة، وليس هذا من جملتها فاعرفه. **(قوله: ضارب إياك بالفصل)** أي: بانفصال الضمير عن ضارب بسبب التنوين، ثم لما قصد الإضافة حذف التنوين لأجلها فاتصل الضمير لانتفاء المانع وهو التنوين. **(قوله: وحصل التخفيف جداً)** أي: قطعاً وإنما قال: جداً لحصول التخفيف فيه في كلا الطرفين المضاف والمضاف إليه؛ لأن في الأول حذف التنوين وفي الثاني تبديل المنفصل بالمتصل؛ إذ المتصل أخف. **(قوله: لأنهما من باب**

من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل[١] الإضافة، لا للإضافة. ولم يحملوا (الضَّارِبُ زَيْدٍ) عليه[٢] لأنَّهما ليسا من باب[٣] واحد. واعلم: أنَّا حملنا قوله[٤] :(وَضَعُفَ الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا) وقوله[٥]: (وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ[٦]) و:(الضَّارِبُكَ[٧]) حملاً على نظريهما على[٨]

(١) فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل. (٢) أي: على الضارب. (٣) فلم يصح الحمل كما صح في الضاربك وضاربك. (٤) مصنف أو أعشى. (٥) مصنف. (٦) نظيره الحسن الوجه بالجر. (٧) ونظير ضاربك. (٨) متعلق بقوله حملنا.

واحد) أي: لأن الضاربك وضاربك من نوع واحد لاتحاد الجزئين حيث كان الخ، قال في الامتحان: لا يكفي في الحمل اتحاد الجزئين وإلا جاز الضارب زيد الخ، وفي حاشية العصام جواب عن هذا الإشكال، وحاصله: أن وجه الحمل ليس مجرد اتحاد الطرفين بل ذلك مع حصول التخفيف ولو في الجملة حيث وجد تخفيف ما في المحمول في المضاف إليه تبديل المنفصل بالمتصل، ولم يوجد هذا الوجه في الضارب زيد مع ضارب زيد حتى يصح الحمل على ضارب زيد، لكن يرد حينئذ أنه لا يبقى وجه للحمل لوجود التخفيف في المحمول، وأجاب عنه أيضاً بأن هذا تخفيف بالتبديل والمعتبر هو التخفيف بالحذف، وفيه أن التخفيف في الحسن الوجه أيضاً بالتبديل اللهم إلا أن يقال: إن فيه حذف الضمير الذي هو الاسم وتعويض اللام الذي هو الحرف بخلاف ما نحن فيه حيث حذف ههنا اسم وهو الضمير المنفصل وجيء باسم آخر وهو المتصل والمعتبر في التخفيف هو الأول دون الثاني؛ فلذا يحتاج إلى الحمل. **(قوله: من غير اعتبار حذف تنوينهما)** الظاهر أنه متعلق بقوله: ثم حمل؛ أي: حمل الضاربك على ضاربك بإغماض العين عن هذا الاعتبار كما نظر إليه في التقرير السابق لا بقوله: مضافاً، وإلا يكون كلاماً فاسداً[١] ويجوز تعلقه بقوله: من باب واحد بالحالية واختار التعلق بالحمل الفاضل العصام فيكون هذا القول بياناً لعدم المانع لذلك الحمل؛ لأنه إذا نظر إلى حذف تنوينهما كان ذلك مانعاً للحمل؛ إذ التنوين في الضاربك محذوف قبل الإضافة بسبب اللام وفي ضاربك محذوف لأجل الإضافة على ما حققه الشارح بقوله: ولقائل الخ. **(قوله: من غير اعتبار حذف تنوينهما الخ)**؛ لأنهما بهذا الاعتبار لا يكونان من نوع واحد؛ لأن حذف تنوين ضاربك على هذا الاعتبار يكون للإضافة لا قبلها وحذف تنوين الضاربك على العكس، وقوله: واعلم إنا حملنا الخ تحقيق للمقام وأراد بضمير المتكلم مع الغير نفسه إلا أنه عبر بذلك هضماً لنفسه فافهم. **(قوله: وقوله: الضارب الرجل والضاربك)** أي: وإنما جاز الضارب الرجل الخ، ولعله تركه لفظاً للاختصار ولا بد من تقديره حتى يتعلق به قوله: حملاً، وقوله: على نظيريهما من الوجه

حذف تنوينه قبل الإضافة؛ لأن تنوينه محذوف لأجلها وإن صدق على الضاربك.

(١) أصله المسجدان سقط النون بالإضافة.

الأجوبة[١] عن استدلالات الفراء على[٢] جواز (الضَّارِبُ زَيْدٍ) عن[٣] جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين[٤]. ذلك أن تجعل كل واحدة[٥] منها[٦] إشارة[٧] إلى مسألة على[٨] حدتها مناسبة[٩] للحكم[١٠] بامتناع[١١] (الضَّارِبُ زَيْدٍ). فمعنى قوله[١٢]: (وَضَعُفَ: الوَاهِبُ المِائَةُ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا) أنَّه[١٣] ضعف عطف المجرد[١٤] عن اللام على المحلّ[١٥] به المضاف[١٦] إليه، صفة[١٧] مصدرة باللام، لأنَّه[١٨] بتوسط العطف يصير مثل: (الضَّارِبُ زَيْدٍ) كما عرفت. وإنَّما لم يحكم[١٩] عليه[٢٠] بالامتناع بل[٢١] بالضعف، لأنَّه[٢٢] قد يتحمل في المعطوف[٢٣] ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ[٢٤] يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة[٢٥] على المطلوب على التقدير الأول[٢٦]، وإرجاع[٢٧] كل من الصورتين الأخيرتين إلى مسألة[٢٨] ظاهرة. و[٢٩]يتضمن[٣٠] الرد على الفراء في الاستدلال بهما. وَ[٣١]لاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ[٣٢] إِلَىٰ صِفَتِهِ مع[٣٣] بقاء المعنى المفاد[٣٤] بالتركيب الوصفي بحاله، لأنَّ لكل من هيئتي

---

(١) جمع جواب، جمع قلة على وزن أفعلة. (٢) متعلق بقوله حملنا. (٣) متعلق بقول الأجوبة. (٤) وهو الشيخ الرضي نقلاً عن المصنف. (٥) الظاهر كل واحدة. (٦) أي: من قوله وضعف الواهب وقوله الضارب الرجل والضاربك. (٧) مفعول لجعل. (٨) حال من كل واحد. (٩) صفة مسألة. (١٠) وهو عدم التخفيف. (١١) صفة للحكم. (١٢) مصنف. (١٣) شأن. (١٤) هو عبدها. (١٥) أي: المزين. أعني من المحلّ المائة. (١٦) صفة المحلّ. (١٧) أي: الواهب. نائب فاعل المضاف. (١٨) قول الأعشى. علة ضعف. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: على قوله الواهب المائة. (٢١) حكم عليه. (٢٢) شأن. علة لم يحكم. (٢٣) أي: عبدها. (٢٤) أي: حين إذا كان المذكور غير واقع عن استدلالات الفراء. (٢٥) أي: على الدور. (٢٦) أي: على التقدير الجمل على جواز الفراء. (٢٧) عطف على قوله فمعنى قوله بيان لما. (٢٨) على حدة. (٢٩) عطف على أن يجعل. (٣٠) أي: إرجاع كل منهما. (٣١) استئناف. (٣٢) ما قام موصوفاً. (٣٣) متعلق بلا يضاف حال من فاعل. (٣٤) صفة المعنى.

وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ عَلَى صِفَتِهِ

المختار في الحسن الوجه ومن ضاربك وهذا نقل كلام المصنف بالمعنى والمآل لا بعبارته، وقوله: على الأجوبة متعلق بقوله: إنما حملنا. (قوله: عن جانب المصنف) حال عن الأجوبة؛ أي: كائنة تلك الأجوبة عن طرف المصنف كما أن قوله: على موافقة حال من ضمير حملنا؛ أي: حال كوننا موافقين لهم في ذلك الحمل. (قوله: عطف المجرد عن اللام) وهو وعبدها على المحلى به، وهو المائة والمضاف صفة المحلى جارية على غير من هي له فالأولى أن يقول: المضافة ليطابق فاعله ولرفع الالتباس للوصف بحال الموصوف وضمير إليه إلى المحلى، وأراد بصفة مصدرة باللام قوله: الواهب وضمير؛ لأنه عائد إلى المجرد. (قوله: وإنما لم يحمل عليه) جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهر مما سبق والفعل معلوم أو مجهول وضمير عليه راجع إلى قول الأعشى. (قوله: وحينئذ يندفع ما فيه الخ) يعني: حين إذ جعلت قوله: وضعف الخ إشارة إلى مسألة على حدتها، وصار معناه ما ذكر اندفع توهم شائبة المصادرة فيه وإنما عبر بالتوهم لإمكان دفعه كما مر، وقوله: على التقدير الأول متعلق بالتوهم؛ أي: على تقدير حمل قوله: وضعف الخ على الجواب عن استدلال الفراء. (قوله: وإرجاع كل من الخ) مبتدأ خبره قوله: ظاهر؛ أي: إرجاع الضارب الرجل والضاربك إلى مسألة مستقلة مناسبة للحكم بامتناع ضارب زيد ظاهر بأن يقال: يجوز أن يضاف الصفة المحلى باللام إلى الاسم المحلى به وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملاً على المختار في الحسن الوجه، وأن يقال: يجوز أن يضاف الوصف المعرف باللام إلى الضمير بدون التخفيف حملاً على الصفة المجردة عن اللام المضافة إلى الضمير. (قوله: ويتضمن الرد) أي: يتضمن كل من الصورتين مع كونه مسألة الرد على الفراء، قيل: الظاهر أن الواو في قوله: ويتضمن للحال، والجملة حال من كل في قوله: كل من الصورتين لا في كل واحدة منها على ما وهم؛ لأنه لا يصلح قوله: وضعف الخ للرد، وإلا فلا يخلو عن شائبة المصادرة على هذا المعنى أيضاً بالكلية، وهو خلاف المفروض؛ فلذا قال في الاستدلال بهما بضمير التثنية هذا، ثم إن الحال هذه من قبيل قمت وأسك وجهه؛ أي: والحال أنه يتضمن الرد، لكن الأولى جعل الواو للاستيناف. (قوله: لأن لكل من هيئتي الخ) ولأن المضاف إليه ربما يخالف المضاف في التعريف، ولا يجوز المخالفة بين الصفة والموصوف؛ ولأن الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة مع أنه يجب تجريد المضاف إلى المعرفة عن التعريف (عصام)، والحاصل: أن تلك الإضافة كالجمع بين الضدين على ما في الهندي فارجع إليه ولا تقل من كسلك يكفيني ما عندي.

التركيب الوصفي[1] والإضافي معنى[2] آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر. «وَ» لهذا المعنى بعينه «لاَ» يضاف «صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا»، فلا يقال[3]: (مَسْجِدُ الجَامِعُ) بمعنى (المَسْجِدُ الجَامِعُ) وَ: (جَرْدُ[4] قَطِيْفَةٍ) بمعنى (قَطِيْفَةٌ جَرْدٍ)، خلافاً للكوفيَّة[5] فإنَّ[6] (مَسْجِدُ الجَامِعُ) عندهم بمعنى: (المَسْجِدُ الجَامِعُ[7]) و: (جَرْدُ قَطِيْفَةٍ[8]) بمعنى: (قَطِيْفَةٌ[9] جَرْدٍ)، من غير[10] فرق. «وَ[11]» يرد على القاعدة الأولى[12] وهو قوله[13]: (وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَةٍ)

(١) هذا في المعنوية وحملت اللفظية عليه. (٢) اسم المؤخر لأن. (٣) بإضافة الموصوف إلى الصفة. (٤) بإضافة الصفة إلى الموصوف. (٥) حيث جوزوا إضافة الموصوف إلى الصفة. (٦) تعليل للخلاف. (٧) بالتوصيف. (٨) بالإضافة. (٩) بالتوصيف. (١٠) بين الإضافة والتوصيف عند الكوفية. (١١) إشارة إلى أن الواو استئناف. (١٢) صفة القاعدة. (١٣) مصنف.

(قوله: لا يقوم أحدهما مقام الآخر)؛ لأن هيئة التركيب الوصفي موضوعة لثبوت معنى في المتبوع، واتصافه بمعنى التابع بالوضع النوعي فيكون معنى هذه الهيئة ثبوت معنى فيه واتصافه به، وإن هيئة التركيب الإضافي وضعت لانتساب المضاف للمضاف إليه سواء كان ذلك الانتساب بطريق التمليك أو شبهه فيكون معنى هذه الهيئة هو الانتساب، فالمعنيان متغايران فلا يفيد إحدى الهيئتين ما يفيده الأخرى، فلا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة (فأبوي) وبالجملة معنى التركيب الإضافي الدلالة على معلومية المضاف، ومعنى التركيب الوصفي الدلالة على ثبوت معنى في المتبوع. (قوله: ولهذه العلة بعينه لا يضاف صفة الخ) ولأنه يلزم تقديم التابع على المتبوع وتأخير المضاف عن المضاف إليه (هندي). (قوله: فلا يقال الخ) تفريع على القاعدتين؛ أي: لا يقال ذلك عند البصريين بقرينة قوله: خلافاً للكوفيين؛ يعني: لا يقال مسجد الجامع بالإضافة بلا تأويل بما سيأتي، وكذا جرد قطيفة. (قوله: خلافاً للكوفيين) فإنهم يجوزون للتخفيف إضافة الموصوف إلى الصفة مع بقاء معنى الوصفية وعكسها كذلك؛ أي: بدون التأويل استشهاداً بما ذكره المصنف، وأجاب عنه فهيئة التركيب الإضافي عندهم مشتركة لفظاً بين المعنيين الإضافي والوصفي (ف)، ولقائل أن يقول: إن هذه الأمثلة التي ذكرتم ليست من الموصوفات؛ لأن أبحاث النحويين متعلقة بالألفاظ الظاهرة وأن من شرائط الموصوف والصفة اشتراكهما في التعريف والتنكير، والموصوفات كلها نكرة والصفات معارف، وذا لا يجوز فتدبر. (قوله: فإن مسجد الجامع عندهم الخ) ومع ذلك يقولون: يكتسب هذا المضاف التعريف؛ لأن المضاف إليه عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب، ويلزمهم جواز المسجدا[1] الجامعين؛ لأنه يحصل التخفيف وإضافة الموصوف إلى الصفة للتخفيف (عصام).

(١) فالجار في بوجهين متعلق بيندفع لا بالإيراد كما يتراءى في أول الوهلة.

وَلَا[1] صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا

(١) أي: ولهذه العلة بعينه لا يضاف صفة. آه. ولعلة لزوم تقديم التابع على المتبوع وتأخير المضاف عن المضاف إليه.

(قوله: ويرد على القاعدة الأولى الخ) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف أو التخصيص متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، وجرد قطيفة وأمثاله فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بحذف اللام، وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فإن حسناً وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن، وقس عليه أخواته، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد، وأضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأول كما أشار إليه المصنف بقوله: ومسجد الجامع الخ.

(قوله: للتخفيف) فالمعنى على الصفتية اختيرت الإضافة لفائدة التخفيف والتعريف أو التخصيص. (قوله: بخلاف حسن الوجه) فإن حسن الوجه لم يفد شيئاً من التعريف أو التخصيص لعدم الاتحاديين المضاف والمضاف إليه بعد اعتبار الضمير.

«مثل[١]: (مَسْجِدُ الجَامِعُ) وَ: (جَانِبُ الغَرْبِيِّ) و: (صَلاةُ الأُولَى[٢]) وَ: (بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ») فَإِنَّ[٣] في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته. فإنَّ[٤] (الجَامِعَ) صفة (المَسْجِدِ)، و: (الغَرْبِيَّ) صفة (الجَانِبِ)، وَ: (الأُولَى) صفة (الصَّلاَةِ)، وَ: (الحَمْقَاءُ) صفة (البَقْلَةِ). وقد[٥] أضيف[٦] إليها[٧] موصوفاتها[٨]، وأجيب عنه[٩]: بأن مثل هذه التراكيب[١٠] متأول[١١]. فمسجد الجامع، متأول، بمسجد[١٢] الوقت[١٣] الجامع[١٤]. وذلك يحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون الوقت[١٥] مقداراً[١٦] في نظم[١٧] الكلام[١٨]، ويكون المسجد مضافاً إليه[١٩]، والجامع صفة للوقت[٢٠]

(١) فاعل يرد. (٢) أي: الظهر. (٣) علة يرد، أي: فإن الشأن. (٤) علة أضيف. (٥) حال. (٦) بعد التجربة. (٧) أي: الصفات المذكورة. (٨) وهي المسجد والجانب والصلاة والبقلة. (٩) أي: عن هذا السرد. (١٠) صفة هذه. (١١) خبر المبتدأ وهو مثل. (١٢) مضاف. (١٣) مضاف إليه. (١٤) صفة. (١٥) أي: الموصوف المضاف إليه. (١٦) خبر يكون. (١٧) أي: في حد. (١٨) أي: مسجد الجامع. (١٩) إلى الوقت المقدر والمقدر كالملفوظ. (٢٠) أي: المقدر.

وَمِثْلُ: مَسْجِدُ الجَامِعُ وَجَانِبُ الغَرْبِيُّ وَصَلاةُ الأُولَى وَبَقْلَةُ الحَمْقَاءُ مُتَأَوَّلٌ

(قوله: متأول بمسجد الوقت الجامع)؛ وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في المسجد للصلاة كإضافة سيف الشجاع.

(قال المصنف: ومثل مسجد الجامع) قال الرضي: وعندي أن أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سينا؛ أي: من إضافة العام إلى الخاص بأن يجعل الجامع مسجداً مخصوصاً والغربي جانباً مخصوصاً الخ، فمسجد الجامع كيوم الأحد؛ إذ الجامع بعد أن كان اسم فاعل من الجمع كما في: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ إلخ صار من الصفات الغالبة للمسجد هذا وفي شرح الكشاف أن روح القدس من قبيل إضافة الموصوف كحاتم الجود، ومنه دار الآخرة. **(قوله: فإن الجامع صفة المسجد الخ)** فإنهم يقولون: المسجد الجامع والجانب الغربي الخ. **(قوله: وأجيب بأن مثل هذه)** أي: وأجيب عن هذا السؤال المقدر بأن مثل هذه التراكيب القليلة التي يفهم من ظاهرها أن الموصوف فيها أضيف إلى صفته أو بالعكس متأول بمحذوف وصف بالثاني وأضيف إلى الأول؛ أي: وإن كان الظاهر فيها أن المراد المسجد الجامع والجانب الغربي الخ، فلا دلالة فيها على الجواز. **(قوله: بمسجد الوقت الجامع)**؛ لأنه كما يجمع المسجد الناس كذلك الوقت يجمعهم؛ وذلك الوقت هو يوم الجمعة الجامع لهم في مسجد الصلاة فالإضافة كإضافة سيف الشجاع؛ أي: سيف الرجل الشجاع فحذف الموصوف المضاف إليه حقيقة للاختصار، ثم أقيمت الصفة مقام الموصوف المحذوف فظن أنه من قبيل إضافة الموصوف على الصفة، وقوله: مقدراً في نظم الكلام؛ أي: منوياً مراداً للمتكلم باقياً أثره، فلا يكون نسياً منسياً، ويكون المسجد في الحقيقة مضافاً إلى ذلك الوقت المقدر. **(قوله: والجامع صفة للوقت المقدر)** المضاف إليه حقيقة فإنك قد عرفت آنفاً أنه كما يصح وصف المسجد بكونه جامعاً يصح وصف الوقت به؛ لأن الوقت يجتمع فيه، وكذا الكلام في البواقي؛ لأنه كما يصح وصف البقلة بالحمقاء يصح، وصف الحبة؛ أي: البذر الذي ينبت البقلة منه بالحمقاء، وإنما نسبوها إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام، ويقال لها: الرجلة بالكسر، ومنه المثل: هو أحمق من رجلة (قاموس).

فيندفع الإيراد[1] بوجهين: فإنَّ[2] الجامع ليس مضافاً[3] إليه ولا[4] صفة للمضاف. وثانيهما: أن يكون (الوَقْتُ) محذوفاً[5]، وَ(الجَامِعُ) قائماً مقامه[6] منطوياً[7] عليه، فيكون بمنزلة الصفات[8] الغالبة، فيضاف المسجد إليه[9]، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أنَّ (الجَامِعَ) ليس صفة للمضاف. وعلى هذا[10] القياس (صَلاَةُ الأُولَى[11]) (وَبَقْلَةُ الحَمْقَاءُ) متأول بصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء، على[12] الاحتمالين المذكورين، ولكن هذا التأويل لا يتمشى[13] في (جَانِبِ الغَرْبِيِّ) فإنَّه[14] لا شك أنَّ المقصود[15] توصيف (الجَانِبِ) بالغربية

(١) أي: المذكور من طرف الكوفيين. (٢) الفاء للتفصيل. (٣) أي: المسجد بل المضاف إليه له هو الوقت المقدر. (٤) وثانيهما. (٥) نسياً ومنسياً. (٦) أي: الوقت. (٧) أي: مشتملاً. (٨) لم ينجح إلى موصوف لكنه في الحقيقة. (٩) أي: إلى الجامع. (١٠) الذي أجري في مسجد الجامع. (١١) هي أول ساعة بعد زوال الشمس. (١٢) بدل من قوله وعلى هذا القياس. (١٣) أي: لا يجرى ولا يستقيم. (١٤) شأن. (١٥) أي: المتكلم.

(قوله: فيندفع الإيراد بوجهين) تفريع على هذا المعنى الأول؛ أعني: التوجيه بكون الوقت مقدراً منوياً؛ يعني: يندفع إيراد الكوفيين على البصريين بمثل مسجد الجامع اندفاعاً[1] كائناً بوجهين، وقوله: فإن الجامع الخ تعليل للاندفاع بوجهين. (قوله: فإن الجامع ليس مضافاً إليه) للمسجد حقيقة بل المضاف إليه الوقت المقدر وهذا هو الوجه الأول، وقوله: ولا صفة للمضاف هو الوجه الثاني؛ أي: وإن الجامع ليس صفة للمضاف المذكور؛ أعني: المسجد بل للوقت المقدر الذي هو المضاف إليه، وقوله: محذوفاً؛ أي: غير مقدر في نظم الكلام فيكون منسياً، وقوله: منطوياً عليه؛ أي: مشتملاً على الوقت المحذوف دالاً عليه مفيداً معناه فيكون الجامع كالصفات الغالبة للمسجد كالأسود والأرقم والذبيحة للشاة. (قوله: بمنزلة الصفات الغالبة) أي: في موصوف معين وهي التي وضعت في الأصل لمفهوم كلي ثم استعملت في الفرد الخاص منه، وصارت بسبب الغلبة بحيث لا يحتاج إلى القرينة في ذلك. (قوله: فيضاف المسجد إليه) أي: إضافة أحد المتباينين إلى الآخر مثل غلام زيد فيكون لامية، فعلى هذا يندفع الإيراد المذكور بوجه واحد ففي صورة إضافة الموصوف إلى الصفة لتصحيح الإضافة طريقان وفي عكسها طريق واحد كما سيجيء. (قوله: ليس صفة للمضاف) في الحقيقة بل صفة للمحذوف، والحاصل: أن الجامع ليس صفة للمضاف؛ أعني: المسجد على الاحتمالين. (قوله: بصلاة الساعة الأولى) وهو أول ساعة بعد زوال الشمس أو أول ساعة فرضت فيها الصلاة «عصام» فإنه كما يصح وصف الصلاة بالأولى يصح وصف الساعة التي يصلى فيها تلك الصلاة بها. (قوله: وبقلة الحبة الحمقاء) أي: البقلة الحاصلة منها من قبيل دخان النار، وقوله: على الاحتمالين؛ أي: احتمال أن يكون المضاف مقدراً في نظم الكلام، واحتمال أن يكون محذوفاً نسياً، وقوله: وهذا التأويل؛ أي: بكلا المعنيين

(١) في صورة القصص.

(قوله: وثانيهما الخ) وحاصله: أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العام إلى الخاص، وكذا قياس تلك الأمثلة فتكون تلك الإضافة كإضافة طور سيناء، وصلاة الوتر، وبقلة الكزبرة، وجانب اليمين. **(قوله: متأول بصلاة الساعة الأولى)** وهي أول ساعة بعد زوال الشمس. **(قوله: وبقلة الحبة الحمقاء)** إنما نسبوها إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام.

(قوله: سيف شجاع) أي: سيف رجل شجاع. **(قوله: حاصله الخ)** هذا سهو؛ لأن حاصل الوجه الثاني أنه من قبيل إضافة أحد المتباينين إلى الآخر، والصواب ما قال الشيخ الرضي ما حاصله الخ وكأنه كان في نسخة المحشي رحمه الله سقط من قلم الناسخ. **(قوله: تلك الأمثلة)** أي: إضافة تلك الأمثلة الأربعة كإضافة هذه الأمثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب.

لا توصيف مكان هو جانبه بها. اللهم إلَّا أن يقال: هناك[1] مكانان جزء وكل، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء[2]، والإضافة[3] بيانية، والمكان[4] الذي اعتبر الجانب[5] بالنسبة إليه[6] هو الكل، فيستقيم المعنى. «وَ[7]» يرد على القاعدة الثانية، وهي قوله[8]: (وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا) «مِثْلُ: جَرْدُ[9] قَطِيفَةٍ»،

(١) اعتبار جانب. (٢) وهو الموصوف. (٣) ج س م. أي: إضافة الجانب إلى المكان بيانية إلى الجانب الذي هو المكان. محمد. (٤) وهذا لا يقع مضافاً للجانب بل يتصور. (٥) وهو من ذلك الجانب إلى الشرقي. (٦) أي: إلى الجزء المضاف إليه. (٧) عطف على جملة مثل مسجد الجامع. (٨) مصنف. (٩) جمع أجره مثل أحمر حمر والإضافة بمعنى من.

وَمِثْلُ: جَرْدُ قَطِيفَةٍ

(قال: ومثل جرد قطيفة) قال قدس سره في الحاشية: جرد: خرد ريشه ازكهنكى وفرسودكي، انتهى قطيفة جار يجيد صراخ.

المذكورين لا يتمشى في جانب الغربي، وفي التنزيل[1]: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ أي: ما كنت يا محمد بجانب الجبل أو المكان الغربي من موسى وقت المناجاة (جلالين). (قوله: أن المقصود توصيف الجانب بالغربية) يعني: أن الغرض بيان أن الجانب للمكان غربي لا أن المكان الغربي له جانب فيتعين كون الغربي صفة للجانب، ولا يكون المكان مقدراً أو محذوفاً فلا يصح التأويل، واعلم أن المقصود من توصيف الجانب بالغربية يحصل بمجرد جعل الإضافة بيانية سواء كان هناك مكانان أو مكان واحد، لكن لما كانت الإضافة بيانية كان المكان جانباً فلا بد له من ذي الجانب فإن كان المكان واحداً يلزم اتحاد الجانب وذي الجانب وهو محال؛ فلذا قال الشارح: اللهم إلا أن يقال: إن هناك مكانان الخ حتى يحصل المقصود من غير لزوم المحال. (قوله: لا توصيف مكان هو جانبه بها) ضمير هو راجع إلى مكان، وضمير جانبه إلى الجانب صرح به الجزائري، وضبط بعضهم على العكس؛ أي: ليس المقصود توصيف مكان هو جانب الغربي بالغربية؛ لأنه يكون حينئذ الجانب جزأ من المكان والمكان واقع في جانب الغرب، والمقصود أن الجانب جزء وجانب من نفس الغربي فتكلفنا وقلنا: إن المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء من الغربي الذي هو الكل فيستقيم المعنى «نعمه». (قوله: إلا أن يقال: هناك مكانان) أي: في مقام توصيف الجانب بالغربية أو في موضع اعتبر جانباً مكانان؛ أحدهما كل يشمل إلى الجوانب كالمسجد مثلاً، والآخر جزء كبعضه الذي هو في الجانب الغربي، فالكل هو الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه، والجزء هو نفس الجانب وهو الذي أضيف إليه إضافة بيانية «وجيه». (قوله: مكانان جزء وكل) واعتبار المكان الذي هو كل إنما هو لأجل أن الجانب من الأمور النسبية، فلا بد له من شيء ينسب إليه وتعتبر جانباً بالنسبة إليه، وإذا فرض الإضافة إلى ذلك المكان تكون بمعنى اللام «عارف». (قوله: أضيف إليه الجانب) أي: المكان المقدر الذي اعتبر عند التأويل إضافة الجانب إليه، وقوله: والإضافة؛ أي: إضافة الجانب إلى المكان بيانية، وإليه الإشارة بقوله: مكان هو جانبه فاعرفه. (قوله: فيستقيم المعنى) أي: المعنى المقصود بهذا التأويل البعيد والتكلف الشديد؛ فلذا صدره بقوله: اللهم. (قال المصنف: ومثل جرد قطيفة، وأخلاق ثياب) القطيفة كساء لة حمل كثير[2]، وقيل: دثار مخمل، والجرد هو الثوب إذا لان وانسحق، ومعنى قطيفة جرد قطيفة معترية عن الحمل؛ أي: ذهب حملها من كثرة خلقها وبلاها؛ يعني: كهنه لكدن خاوي دوكلمش قديفة وخالي وأمثالي ثوب وقفتان، قال الحلبي: الأخلاق بالفتح جمع خلق بفتحتين بمعنى البالي؛ يعني: كهنه وفرسوده.

(١) بالفارسية: ريشه، وبالتركي: صاجاك وخاوي.
(٢) بأن يكون أصله شيء جرد.

وَأَخْلَاقٌ[1] ثِيَابٍ» فإنَّ أصلهما قَطِيْفَةٌ جَرْدٌ، وَثِيَابٌ أَخْلَاقٌ، قدمت الصفة[2] على الموصوف[3] وأضيفت إليه. وأجيب عنه[4] بأنَّه[5] «مُتَأَوَّلٌ» بأنَّهم[6] حذفوا (قَطِيْفَةٌ[7]) من قولهم[8]: قَطِيْفَةٌ جَرْدٌ[9] حتى صار كأنَّه اسم[10] غير صفة، فلمَّا قصدوا[11] تخصيصه، لكونه صالحاً[12] لأن يكون (قَطِيْفَة) وغيرها مثل (خَاتَم) في كونه صالحاً لأن يكون

(١) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق أي: بال. (٢) أي: الجرد والأخلاق. (٣) أي: قطيفة وثياب. (٤) أي: عن هذا الإيراد. (٥) أي: بأن مثل هذا. (٦) أي: العرب والنحاة. (٧) مفعول حذفوا. (٨) أي: العرب. (٩) حذفاً لازماً. (١٠) كصاحب ومالك في استعماله بدون الموصوف. (١١) أي: العرب والنحاة. (١٢) لإبهامه وشيوعه.

(قوله: فإن أصلهما قطيفة جرد الخ) يعني: أن هذين المثالين أصل أولهما قطيفة جرد، وأصل ثانيهما ثياب أخلاق بالتركيب الوصفي فالشارح ذكر المتعدد في اللف على سبيل الإجمال، ثم ذكر ما يرجع إلى واحد من ذلك المتعدد، وفوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾؛ أي: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، والتفصيل في علم البديع، ثم إن جرداً إما بفتح الجيم أو ضمها، فعلى الأول إما مصدر بوزن طرد أو صفة مشبهة بوزن فرد، وعلى الثاني أيضاً إما مصدر بوزن شغل أو جمع أجرد مثل مرد جمع أمرد، وتذكير الوصف على تقدير كونه مصدراً ظاهر؛ إذ المصدر لا يؤنث ولو كان بمعنى الصفة، وعلى تقدير كونه صفة مشبهة مفردة فمبنى على معنى القطيفة وهو الثوب كما مر وهو مذكر، وأما على تقدير كونه جمع أجرد فلا يوجد المطابقة بينهما فيأول القطيفة حينئذ بالأجزاء؛ أي: أجزاء قطيفة جرد فيكون من قبيل ثوب أسمال، ففي المطول: يقال ثوب أسمال، ونطفة أمشاج بوصف المركب بصفة أجزاءه، وسيأتي في بحث النعت من اللاري، وقوله وثياب أخلاق يقال: ثوب أخلاق إذا كان جميع أجزاء الثوب بالية من قبيل برمة أعشار **(قوله: متأول بأنهم الخ)** أي: بجعله من قبيل خاتم فضة فإنه لم يقصد بالجرد حين إضافته كونُه صفة للقطيفة، بل من حيث الخ **(قوله: كأنه اسم غير صفة)** الاسم هنا ما دل على ذات المسمى فقط كحاتم، والصفة ما دل على ذات وصفة؛ أي: كان لفظ جرد اسم جامد لا يطلب موصوفاً[1] غير صفة فالتبس فأضيف للبيان كما بُيِّنَ العائذات بالطير في قوله[2]:

والمؤمنِ العَائِذَاتِ الطَّيرِ يمسحُها
رُكْبَانُ مَكَّةَ بينَ الغِيلِ والسَّنَدِ

أي: والله الذي جعل الطيور الملتجئة إلى الحرم آمنة حين عزمها الركبان فلا يصلون إليها ضرراً، والفيل والسند موضعان من جانبي حرم مكة «كشف على الهندي». (قوله:

(١) أي: قول النابغة، والاستشهاد على أنه أجرى الطير على العائذات من حيث أنه بيان، وتخصيص لها فكذا أضيف قطيفة إلى جرد، وأخلاق إلى ثياب من حيث أنها إضافة العام إلى الخاص للبيان والتخصيص لا من حيث إنها إضافة الموصوف إلى الصفة.
(٢) وهو الأشعري.

(فِضَّةٍ) وغيرها أضافوه[١] إلى جنسه[٢] الذي يتخصص به كما أضافوا[٣] (خَاتماً) إلى (فِضَّةٍ). فليس إضافته إليها من[٤] حيث أنه صفة لها، بل من حيث أنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص. وعلى هذا القياس (أَخْلَاقُ ثِيَابٍ). «وَلَا[٥] يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ» أي: مشابه[٦] «لِلْمُضَافِ[٧] إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ[٨] وَالْخُصُوصِ» إلى[٩] ذلك المضاف إليه، سواء كانا[١٠] مترادفيْن «كَ (لَيْثٍ[١١] وَأَسَدٍ) في الأعيان[١٢] والجثة «وَحَبْسٍ[١٣] وَمَنْعٍ» في المعاني[١٤] والأحداث[١٥] أو غير مترادفَيْن بل متساويين[١٦] في الصدق[١٧] كالإنسان والناطق «لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ» في ذكر المضاف إليه فإنَّك إذا قلت: (رَأَيْتُ لَيْثَ[١٨] أَسَدٍ) لا يفيد إلاّ ما يفيده: رَأَيْتُ[١٩] لَيْثاً، بدون ذكر (الأَسَدِ) وإضافة الليث[٢٠] إليه. فيكون ذكر (الأَسَدِ) وإضافة الليثِ[٢١] إليه لغواً[٢٢] لا فائدة فيه «بِخِلَافِ إضافة العام إلى الخاص في مثلِ «كُلُّ الدَّرَاهِمِ[٢٣]، وَعَيْنِ[٢٤] الشَّيْءِ»

(١) جواب لما. إضافة الصفة إلى الموصوف بمعنى من البيانية. (٢) ما كان أصله ريش ثم جرد. (٣) والإضافة بمعنى من. (٤) إضافته عليها. (٥) عطف على لا يضاف موصوف. (٦) والحق عند علماء البيان واللغة أن المشابهة أعم من المشاركة في الذاتي والعرض حقيقياً كان أو إضافياً كما تقرر في محله. (٧) مجاز أولى. (٨) إذا كانا كلتان كليث وأسد. (٩) متعلق بلا مضاف. (١٠) أي: المضاف والمضاف إليه. (١١) وهما متماثلان في العموم. (١٢) أي: في اسم عين. (١٣) أي: اسم معنى. (١٤) أي: القصد. (١٥) أي: القائم بالغير. (١٦) يكونان. (١٧) يعني يصدق أحدهما على ما صدق. (١٨) بالإضافة. (١٩) فاعل يفيد. (٢٠) بدون إضافة الليث إليه. (٢١) إذ لا يستقيم إيضاح الشيء وتخصيصه بنفسه. (٢٢) خبر يكون. (٢٣) وإن. (٢٤) الفاء للتفصيل.

وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ مُتَأَوَّلٌ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ كَلَيْثٍ وَأَسَدٍ وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ بِخِلَافِ كُلِّ الدَّرَاهِمِ وَعَيْنِ الشَّيْءِ

(قال: اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص) أراد المشابهة في شمول الإطلاق وعدمه كليث وأسد فإن ما يطلق عليه الليث وبالعكس. (قوله: سواء كانا مترادفين) أجاز الفراء إضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتخفيف متمسكاً بالاستمال وتبعه الشيخ الرضي. (قال: بخلاف كل الدراهم وعين الشيء) وكذا حي زيد؛ أي: ذاته وشخصه، واسم السلام عليكما؛ أي: كلمة السلام ولفظه والمشهور أن اسما مقحم.

(قوله: أراد المشابهة الخ) أي: ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور؛ أعني: ما يكون بحسب الصدق، بل المعنى اللغوي؛ أي: الشمول؛ أي: شمول الإطلاق، وعدمه فيشمل المترادفين. (قوله: وتبعه الشارح الرضي) وقال: إنه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا: إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة. (قوله: أي: ذاته وشخصه) وإنما عبروا عن الذات بلفظ الحيّ توغلاً في المبالغة، فإذا قلت: فعله حي زيد فكأنك قلت: فعله ذاته وهو حي موجود لا أنه نسب إليه حال كونه معدوماً، ثم صار مستعملاً في التأكيد بمعنى الذات، وإن كان مبنياً. (قوله: واسم السلام عليكما) في قوله: إلى الحول، ثم اسم السلام عليكما، ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر.

أضافوه إلى جنسه الخ) وهو قطيفة فالإضافة بيانية من إضافة العام إلى الخاص، وقوله: اسم مماثل؛ أي: مماثل في المراد لا في الوضع؛ إذ لا ينكر فائدة الإضافة في مثل ألف ألف، وفي الحديث: «يعتق ألف ألف رقبة من النار»، فالمراد بالمعدود في ألف ألف غير ما هو المراد بالعدد. (قوله: أي: مشابه الخ) تفسير بالأعم على قول من[١] قال إن المماثلة هو المساواة من جميع الوجوه دون المشابهة لكن أهل اللغة لم يمتنعوا أن يقولوا: إن زيداً مثل عمرو وإن كان بينهما مخالفة كثيرة صورة ومعنى، وفي الحديث: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا: مثل ما يقوله»، وقال أبو البقاء: المماثلة اتفاق الشيئين في النوعية، والمشابهة اتفاقهما في الكيفية، والمساواة اتفاقهما في الكمية فافهم. (قال المصنف: مماثل للمضاف إليه) أي: لما سيصير مضافاً إليه على تقدير الإضافة وفرضها ففيه مجاز أولى قوله: في العموم والخصوص أراد بهما معناهما اللغوي وهو الشمول والشخصية لا ما هو المشهور؛ أعني: ما يكون بحسب الصدق بقرينة التمثيل بليث وأسد فيشمل المترادفين؛ فلذا قال: سواء كانا مترادفين؛ أي: بأن يتحدا في المفهوم والماصدق، أو متساويين بأن يتحدا في الماصدق ويتغايرا في المفهوم. (قوله: في الأعيان والجثث) جمع عين وجثة وجعل الجثث عطف تفسير للأعيان مبني على جعلها بمعنى الأشخاص والذوات مجازاً، وإلا فالجثة مخصوصة بشخص الإنسان فهو أخص من الأعيان، والأحداث بالفتح جمع حدث بمعنى ما يقوم بالغير عطف تفسير للمعاني. (قال المصنف: لعدم الفائدة) وهو التخصيص وإن أجاز الفراء لمجرد التخفيف، وقوله: في ذكر المضاف إليه؛ أي: لا في الإضافة فلا يرد أن التخفيف يكفي فائدةً كما هو رأى الفراء الذاهب إلى إضافة أحد المترادفين للآخر. (قوله: بخلاف

(١) وأما الدراهم فلا يحتمل غير الكل. (٢) أي: قول لبيد.

فَإِنَّهُ أي: المضاف[١] فيهما «يَخْتَصُّ بِهِ[٢]» أي: يصير خاصاً[٣] بسبب إضافته إلى المضاف[٤] إليه، ولا يبقى على عمومه[٥]، سواء أفادت الإضافة[٦] التعريف أو التخصيص[٧]. وأعمية (العَيْن) عن[٨] (الشَّيْءِ) إذا كان اللام فيه للعهد[٩] ظاهرة وأمَّا إذا كان للجنس ففيها[١٠] خفاء[١١]. «وَ» يرد على قولهم[١٢]: (لَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي العُمُومِ[١٣] وَالْخُصُوصِ) «قَوْلُهُمْ[١٤]»: سَعِيدُ[١٥] كُرْزٍ» ونحوه

(١) وهو كل وعين. (٢) أي: بالمضاف إليه. (٣) لكونه عاماً. (٤) أي: الخاص. (٥) بل يكون خاصاً. (٦) بالإضافة إلى المعرفة. (٧) بالإضافة إلى النكرة عند كل دراهم. (٨) أي: كون العين عاماً والشيء خاصاً. (٩) الخارجي أو الذهني. (١٠) أي: في أعمية العين عن الشيء. (١١) بل لا يكون الفرق بينهما. (١٢) أي: النحاة. (١٣) مقول القول أو بدل منه. (١٤) عرب. (١٥) وكلاهما لغتان لدلالتها على المدح.

إضافة العام إلى الخاص) وبخلاف المضاف إليه بالإضافة اللفظية، فإن ذكر المعمول لازم لاقتضاء الصفة إياه، وقوله: في مثل كل الدراهم؛ أي: جميع الدراهم فإن الكل المضاف إلى المعرفة بمعنى الجميع وإلى النكرة بمعنى كل واحد، وقوله: وعين الشيء؛ أي: نفسه وذاته سواء كانت موجودة في الخارج أو لا، وفي شرح العصام: أي العين المضاف إلى لفظ الشيء مراداً به معهودا، والعين المضاف إلى شيء ما إلى شيء كان وسيتضح المرام. (**قوله: فإنه؛ أي: المضاف فيهما يختص الخ**) يعني أن كل واحد من لفظ عين وكل عام يصير خاصاً بالإضافة، فلا يعرى عن الفائدة، فإن الكل قبل الإضافة جاز أن يكون دراهم[١] أو غيرها وبعد الإضافة اختص بالدراهم، وكذا لفظ عين قبل الإضافة جاز أن يطلق على عدم محض وعدم مضاف كعدم زيد وعلى الموجود، وبعد الإضافة يختص بالشيء الذي لا يطلق إلا على الموجود، وهذا إذا كانت اللام في الشيء للجنس، وأما إذا كانت للعهد فأعمية العين لاشتمالها على جميع الموجودات بخلاف الشيء المعهود فإنه مختص بشيء معين كزيد وعمرو مثلاً (حلبي)، فقول الشارح: ففيها خفاء إشارة إلى ما ذكر. (**قوله: أي: يصير خاصاً**) يريد أنه ليس الاختصاص ههنا ما يقابل التعريف، بل ما يقابل العموم فيكون أعم؛ فلذا قال: سواء أفادت الخ فيصح المثالان. (**قوله: وأعمية العين عن الشيء الخ**) ولم يتعرض لأعمية الكل في المثال الأول لظهوره؛ ولعدم تمشي هذا التفصيل فيه، وقال الهندي في بيان الأعمية: إن العين عام لكل ما يعاين ويشاهد بالعين والشيء المعهود خاص فالإضافة بيانية من إضافة العام إلى الخاص، ومما ينبغي أن يعلم أن إضافة العام إلى الخاص إنما تقبل إذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام وإلا فيستهجن؛ نحو: إنسان زيد، ومن محققات إضافة العام إلى الخاص إضافة حيّ زيد بمعنى شخصه وعينه، وإضافة الاسم في مثل قوله[٢]: اسم السلام عليكما، والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم، ولخفائه قيل: إن لفظ الاسم زائد لا يقصد به معنى، واعلم أيضاً أنه قد يضاف المؤكد إلى المؤكد؛ نحو: لقيته يوم يوم وليلة ليلة. (**قوله: ففيها خفاء**) أي: ففي الأعمية تردد إذ لا مفهوم يصدق عليه العين إلا ويصدق عليه الشيء حينئذ، وقد أسلفنا ما يزيل عنه الخفاء فتذكر مراجعاً إلى اللاري. (**قال المصنف: وقولهم: سعيد**

(١) قفة لقب شخص كانت عينه مرتفعة ناتئة لقب به تشبيهاً لقفة الأرض وهي

فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ وَقَوْلُهُمْ: سَعِيدُ كُرْزٍ وَنَحْوُهُ

(**قال: فإنه؛ أي: المضاف**) لم يجعل الضمير راجعاً إلى المضاف إليه؛ لأن قوله: يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف إليه؛ ولأن الكلام مسوق لفائدة الإضافة. (**قوله: سواء أفادت الخ**) يعني أن الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان. (**قوله: وأما إذا كان للجنس ففيها خفا**) اعلم أن الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة، ولا شبهة في أن العين بمعنى الذات أعم منه، وبمعنى مسا وللموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة، وعلى هذا لم يكن العين أعم منه لشموله كل مفهوم هذا إذا أريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن، وأما إذا أخذ من حيث إنه متحقق في الذهن فهو فرد من أفراد الشيء كمفهوم الإنسان بالنسبة إليه وحينئذ يكون العين أعم منه. (**قوله: يحمل أحدهما على المدلول الخ**) من باب حمل أحد اللفظين على المدلول والآخر على الدال؛ نحو: ذو وذات ومتصرفاتهما إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح؛ أي: وقت صباح هذا الاسم، وذات

(**قوله: لم يجعل الضمير الخ**) مع قربه. (**قوله: دون المضاف إليه**) فإن الاختصاص فيه ثابت قبل الإضافة. (**قوله: اعلم أن الشيء بمعنى الخ**) بيان لاحتمالات إضافة العين إلى شيء وتعيين للاحتمال الذي فيه الخفاء ليحصل للمتعلم برد الخاطر ولا يبقى له ترقب. (**قوله: لشموله كل مفهوم**) أي: لشمول الشيء حينئذ كل مفهوم حتى نفسه ومقابله ضرورة أن مفهوم الشيء واللاشيء موجود في الذهن فلا تكون العين أعم منه وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل: يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء، فإنه إنما يزيل الخفاء عن هذه الإضافة لتحقق العين في الشيء بدون اللاشيء دون إضافة إلى الشيء؛ إذ لا مفهوم يصدق عليه العين بدون الشيء وفساد ما قيل: تفصيلاً أن اللام الجنسي في الشيء إذا أريد به الإشارة إلى الطبيعة من حيث هي فالعين أعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة، فإنها لا تصدق على نفسها وإن أريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت من صدق الشيء على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله.

فإنَّ (سَعِيْداً) وَ(كُرْزاً) اسمان[١] لمسمى واحد كـ (لَيْثٌ، وَأَسَدٌ) مع أنَّه أضيف أحدهما إلى الآخر[٢].

فأجيب عنه[٣] بأنَّه[٤] «مُتَأَوَّلٌ[٥]» بحمل أحدهما[٦] على المدلول والآخر على اللفظ. فإنَّك إذا قلتَ: (جَاءَنِي سَعِيْدُ كُرْزٍ) قُلْتَ: جَاءَنِي مدلول هذا اللفظ. ولم يقولوا[٧]: كُرْزُ[٨] سَعِيْدٍ، لأنَّ قصدهم[٩] بالإضافة[١٠] التوضيح[١١]، واللقب[١٢]

(١) خبر إن. (٢) يعني أضيف الاسم إلى اللقب. (٣) أي: الإيراد. (٤) أي: هذا القول. (٥) بإرادة المفهوم بالأول واللفظ بالثاني أي: سعيد المسمى باسم كرز. (٦) أي: أحد اللفظين. (٧) نحاة. (٨) بإضافة اللقب إلى الاسم مع كون الاسم أصلاً واللقب عارضاً. (٩) أ ي مقصودهم. (١٠) أي: بهذه الإضافة لا مطلقاً. (١١) أي: توضيح المضاف. (١٢) أي: كرز.

مُتَأَوَّلٌ

صباح؛ أي: مدة صباح هذا الاسم، وليس منه ذا صبوح؛ لأن الصبوح ما يشرب في الصباح، فمعنى: ذا صبوح زمان هذا الشراب. **(قوله: جاءني مدلول هذا اللفظ)** لا دال هذا المدلول؛ لأن نسبة المجيء إلى الدال غير صحيح. **(قوله: لأن قصدهم بالإضافة)**؛ ولأن اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح أو ذم، فإذا ذكر أوّلاً يغني غناء الاسم، ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم، بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بأن يكون عطف بيان أو على سبيل القطع مرفوعاً أو منصوباً.

(قوله: أي: وقتاً صاحب هذا الاسم) فذا من الأسماء الستة، وهو صفة موصوف محذوف. **(قوله: وذات صباح الخ)** الأولى أن يمثل بذات يوم على ما في الرضي ليكون إشارة إلى اختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر في استعمالهم. **(قوله: ما يشرب في الصباح)** وليس بزمان حتى يكون من باب حمل أحد اللفظين على المدلول والآخر على الدال. **(قوله: يغني عناء الاسم)** الإغناء بمعنى: بي نياز ساختن، والغناء اسم بمعنى: الإغناء وقع مفعولاً مطلقاً. **(قوله: على سبيل الإتباع)** وليس بإتباع؛ لأنه تقوية اللفظ بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير؛ نحو: حسن بسن وبسن منصوباً أو مرفوعاً بتقدير المبتدأ وبتقدير أعني.

كرز ونحوه) مما أضيف الاسم إلى اللقب بعد تنكير الاسم، وجعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ كقولهم: قيس قفة[١] وزيد بطّة، ثم إن سعيد كرز ونحوه كما يرد على القاعدة يرد على قوله: وشرطها تجريد المضاف عن التعريف؛ فلذا حملناه على التأويل، فعلى هذا يكون الإضافة في سعيد كرز من إضافة العام إلى الخاص كما اختاره العصام، وإن ذهب الشارح إلى كونها من إضافة المدلول إلى اللفظ، والكرز بوزن الشغل في الأصل بمعنى خرج الراعي، ثم أطلق على اللئيم وعلى الحاذق، ثم صار لقباً أخذاً من هذا المعنى الأخير لجمع كثير «قاموس» «وعصام». **(قوله: فإن سعيداً وكرزاً اسمان)** وفي المفصل إذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف أو لقب أضيف اسمه إلى لقبه فقيل: هذا سعيد كرز، وقيس وزيد بطة، وإذا كان مضافاً أو كنية أجرى اللقب على الاسم في الإعراب كعطف البيان، وفي حواشي الألفية ما خلاصته: أن الاسم واللقب إذا اجتمعا وكانا مفردين[٢] وجب عند جمهور البصريين الإضافة؛ نحو: سعيد كرز وأجاز الكوفيون الإتباع على البدل أو عطف بيان تقول: سعيد كرز وسعيداً كرزاً الخ. **(قوله: اسمان لمسمى واحد)** أحدهما اسم علمي والآخر لقبي، فهما متماثلان في المفهوم كليث وأسد، فينبغي أن لا يصح الإضافة مع أنه الخ. **(قوله: متأول بحمل أحدهما الخ)** أي: بجعله من إضافة المسمى إلى الاسم بأن يراد بالأول المدلول وبالثاني الاسم واللفظ، أو بأن ينكر الأول باتفاق الاشتراك فيكون كشجر الأراك، وفي الرضي: إن نحو: سعيد كرز متأول بأن يراد بالمضاف الذات وبالمضاف إليه اللفظ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضاً مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ كالدال تقول مثلاً: جاءني زيد والمراد المدلول، وتكلمت بزيد المراد اللفظ، فمعنى جاءني سعيد كرز؛ أي: ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التأويل بأن يراد بالأول الدال وبالثاني المدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى؛ لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ؛ نحو: ضربت سعيد كرز، وقال: سعيد كرز، وجاء سعيد كرز؛ يعني: أن الأول هو المعروض للإسناد إليه والمسند إليه هو المسمى فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: فكأنك قلت: جاءني مدلول

الموضع المرتفع، كما أن بسطة لقب شخص شأنه البط بشيء، إقليد.

(١) ما يقابل المركب.

(٢) أعني: الفتح والسكون.

أوضح[1] من الاسم[2] غالباً. «وَ[3]إِذَا أُضِيْفَ الاسْمُ الصَّحِيْحُ» وهو في عرف النحاة[4]: ما[5] ليس في آخره حرف علَّة[6] «أَوْ المُلْحَقُ[7] بِهِ» وهو ما[8] في آخره واو أو ياء قبلها[9] ساكن[10] وإنَّما كان[11] ملحقاً بالصحيح، لأنَّ حرف العلَّة بعد السكون[12] لا يثقل عليها الحركة[13]، لمعارضة خفة السكون[14] ثقل[15] الحركة، ولأنَّ[16] حرف العلَّة بعد السكون مثلها بعد السكوت[17] في الوقوع بعد استراحة اللسان. وكما لا يثقل عليها

(١) لوضح الناس والاسم بأن واضعه أبوه يستعمل قليلاً بين الناس. (٢) أي: من سعيد. (٣) استئناف أو من قبيل عطف القصة على القصة. (٤) إذ يبحث عن أواخر الكلم. (٥) أي: اسم. (٦) لأن عرضهم متعلق بالآخر سواء كان في أوله أو في وسطه. (٧) إذا أضيف الاسم. (٨) أي: اسم. (٩) صفة واو وياء. (١٠) فاعل قبلها. (١١) أي: ما في آخره واو أو ياء. (١٢) أي: بعد حرف الساكن. (١٣) ضمة أو كسرة أو فتحة. (١٤) الإضافة. (١٥) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٦) علة الثاني. (١٧) أي: سكون الحركة، بالتاء.

هذا اللفظ؛ أي: جاءني سعيد مسمى بلفظ الكرز. (قوله: ولم يقولوا: كرز سعيد الخ) ففي مثل هذا يضاف الاسم إلى اللقب لكونه أوضح دون العكس، فلو قدم اللقب لأغنى عن الاسم، وقال العصام: إذا اجتمع الاسم واللقب لا يجوز إلا تأخير اللقب الخ، وفيه دلالة على أنه لا يجب تأخير اللقب عن الكنية فلك أن تقدمها على اللقب؛ نحو: أبو عبد الله زين العابدين، وفي الألفية:

واسْـمـاً أَتَـى وَكُـنْـيَـةً ولَـقَـبـاً
وأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـواهُ صَـحِـبـا

فاعلم أن العلم على ثلاثة أقسام اسم وكنية ولقب، والمراد بالاسم ههنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد، وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم أو ابن أو بنت كأبي حنيفة وأم الخير، وباللقب ما أشعر بمدح أو ذم كزين العابدين وأنف الناقة لقب جعفر بن قريع. «فائده»: ويندب تكنية ذي الفضل ولو امرأة وإن لم يولد له، ويندب أن يكنى ذو الأولاد بأكبرهم، وفي الحديث: «سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي»، وقال عليه السلام: «من ولد له مولود فسماه محمداً تبركاً، كان هو ومولوده في الجنة، فالحمد لله على إلهامه لأبي بأن سماني محمداً». (قوله: أوضح من الاسم غالباً) احترز به عما إذا اشتهر اللقب حيث يقدم على الاسم، ومنه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقال السجاعي: وإنما كان الغالب تأخير اللقب عن الاسم؛ لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي؛ ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم وكذا ما يشبهه، وقوله: الاسم الصحيح؛ أي: حقيقة أو حكماً فيدخل فيه؛ نحو: ضاربة وغازية وكذا نحو: بصرى فافهم. (قوله: في عرف النحاة وكلامهم ما ليس في آخره الخ) إذ بحثهم عن الإعراب والبناء وهما من أحوال أواخر الكلم، وهذا أعم من الصحيح في عرف الصرفيين، ويرد على هذا أن يكون قاض صحيحاً ويد ودم غير صحيح، إلا أن يقال: إن آخر قاض الياء إذ المنوي كالثابت والمحذوف لعلة كالملفوظ، وقوله: قبلها ساكن؛ نحو: دلو وظبي ومرمى وبصرى بناء على أن الملحق أعم من الحكمي، وفيه أن هذه داخلة في الصحيح الحكمي.

وَإِذَا أُضِيْفَ الاسْمُ الصَّحِيْحُ[1] أَوِ المُلْحَقُ بِهِ

(١) أي: حقيقة أو حكماً فيدخل فيه نحو: ضاربة وغازية وكذا نحو: بصرى. وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة. ج.

(قوله: غالباً) والمغلوب لا حكم له فإن من عزّ بزّ؛ أي: من غلب سلب. (قوله: وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة)؛ وذلك لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم. (قال: أو الملحق به) معنى الإلحاق بالصحيح كون إعرابه بالحركات كالصحيح.

(قوله: فإن من عزّ) أي: مما قيل: في المثل هذا إعرابه بالحركات كالصحيح.

الحركة بعد السكوت(١). يعني(٢): في الابتداء وكذا(٣) بعد السكون(٤). «إِلَى(٥) يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ(٦)» للتناسب مثل: (ثَوْبِي وَدَارِي) في الصحيح وَ: (ظَبْيِي وَدَلْوِي) في الملحق به. «وَالْيَاءُ(٧) مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ(٨)». وقد اختلف في أنَّ أيهما الأصل. والصحيح أنَّه الفتح، إذ(٩) الأصل في الكلمة التي على(١٠) حرف واحد هو الحركة، لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً. والأصل فيما يبنى على الحركة الفتح. والسكون إنَّما هو عارض للتخفيف. «فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ» أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم «أَلِفاً تَثْبُتُ» أي: الألف(١١) على اللغة الفصيحة، لعدم موجب الانقلاب، نحو: (عَصَايَ وَرَحَايَ(١٢)) «وَهُذَيْلٌ» وهي قبيلة من العرب «تَقْلِبُهَا» أي: الألف حال كونها

---

(١) بالتاء. (٢) تفسير بعد السكون. (٣) لا يثقل. (٤) بالنون. (٥) متعلق بقوله وإذا أضيف. (٦) كذلك الاسم الصحيح أو الملحق به لموافقة الياء. (٧) أي: ياء الإضافة. (٨) لحصول زيادة التخفيف مع اتصاله بما قبله. (٩) تعليل الأصالة الفتح. (١٠) وضعت. (١١) حال الإضافة إلى الياء. (١٢) بفتح ياء المتكلم البتة إلا في قراءة نافع.

إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ(١) كُسِرَ(٢) آخِرُهُ وَالْيَاءُ(٣) مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ(٤) أَلِفاً تَثْبُتُ وَهُذَيْلٌ تَقْلِبُهَا

(١) تقتض ولذا كان إعرابه تقديرياً مثل: ثوفي وداري في الاسم الصحيح، وظبي ودلو في الملحق به.

(٢) لمجانسة الياء فإنها قبلها.

(٣) أي: ياء المتكلم والواو للحال ويجوز أن يكون للعطف.

(٤) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

(قوله: لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة) فيما إذا كانت في صدر الكلام. (قوله: أو حكماً) فيما إذا لم تكن في الصدور فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها. (قال: فإن كان آخره ألفاً) يعني: إن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به فإن كان الخ.

(قوله: لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة) فيما إذا كانت في صدر الكلام. (قوله: أو حكماً) فيما إذا لم تكن في الصدر فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها. (قوله: فإن كان آخره ألفاً) يعني أن.

(قوله: ملحقاً بالصحيح) أي: في أجزاء الحركات الثلاث على آخره لعدم الثقل، قوله: مثلها بعد السكوت؛ أي: في ابتداء الكلمة كما سيصرحه بقوله: يعني في الابتداء مثل الوعد واليسر والوزر. (قوله: كسر آخره للتناسب) أي: لمجانسة الياء فإنها تقتضي كسر ما قبلها، ولذا كان إعرابه تقديرياً، والمتبادر منه وجوب الكسر؛ وذلك لا يصح في مثل قد وقط ولدن فإنك مخير في هذه بين كسر الآخر وإلحاق نون الوقاية. «قال المصنف: والياء مفتوحة أو الخ» أي: ياء المتكلم اللاحقة للصحيح والملحق به؛ إذ اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنين «رضي»، وحصر الياء في الفتحة والسكون فيما عدا المنادى فإن فيه يجري وجوه آخر كما مر «عصام»، والواو للحال أو لعطف الاسمية على الفعلية كما في لكن يمر عليها وهو منطلق «هندي». (قوله: أن أيهما الأصل) يعني: أي من الفتح والسكون أصل في الياء، والأصل ما يبنى عليه الشيء، وفي تقديم الفتح إشارة إلى رجحانه «عصام»، وقوله: على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم. (قوله: حقيقة أو حكماً) الأول فيما إذا كانت الكلمة التي على حرف في صدر الكلام، والثاني فيما إذا لم تكن في الصدر فإنها لاستقلالها في حكم الابتداء بها «لاري». (قوله: والأصل فيما يبنى الخ)؛ لأن الواحد لا سيما حرف العلة كياء المتكلم ضعيف لا يتحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة، وقوله: ثبت؛ أي: الألف؛ يعني: بلا قلب إلى ياء، وهذا في غير لدى فإنه لا محالة مع الإدغام؛ نحو: ﴿لَدَيَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، وفي غير إلى الاسمية؛ نحو: إليَّ بالتشديد؛ أي: نعمتي، وهذا شروع في بيان كيفية آخر ما لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً أو واواً أو ياءً فإن كان ألفاً تثبت في اللغة المشهورة سواء كانت الألف للتثنية أو لغيرها «رضي»، وقوله: لعدم الموجب كما في آخره واو؛ لأن الألف للتثنية أو لغيرها (رضي)، وقوله: لعدم الموجب كما فيما آخره واو؛ لأن الألف أخف من الياء. (قوله: نحو: عصاي

«لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً» لمشاكلة ياء المتكلم، وتدغم[١] في الياء[٢]، مثل: (عَصَيَّ، رَحَيَّ). ولا تقلب ألف[٣] التثنية كـ (غُلَامَايَ) لالتباس[٤] المرفوع بغيره، بسبب القلب. «وَإِنْ[٥] كَانَ» آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم «يَاءً[٦] أُدْغِمَتْ» في ياء المتكلم، لاجتماع المثلين[٧] فيما[٨] هو كالكلمة الواحدة، مثل: (مُسْلِمَيْنِ[٩]) إذا أضيف إلى ياء المتكلم واسقط النون للإضافة وادغم الياء في الياء فصار: (مُسْلِمِيَّ). «وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ وَاواً قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً» لاجتماع الواو والياء والأولى[١٠] ساكنة، مثل: (مُسْلِمُونَ) إذا[١١] أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء، «وَأُدْغِمَتْ» الياء[١٢] في الياء[١٣] وكسر ما قبلها، لأنَّها[١٤] لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة[١٥] قبلها تغيرها، فحركت بالحركة المناسبة[١٦] لها، فقيل: (مُسْلِمِيَّ). وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها[١٧] مفتوحاً، كقولك في (مسلمَيْن[١٨]): (مسلمَيَّ) وفي (مصطفَوْن): (مصطفَيَّ) لخفة الفتحة. «وَفُتِحَتِ اليَاءُ[١٩]» أي: ياء المتكلم في الصور الثلاث[٢٠] «لِلسَّاكِنَيْنِ[٢١]» أي: للزوم التقاء الساكنين[٢٢] إن لم يتحرك[٢٣]. واختير الفتح لخفته. «وَأَمَّا

---

(١) أي: الياء المتصلة عن الألف. (٢) أي: ياء المتكلم. (٣) لأن الألف حرف إعراب فلو قلب لتغير الإعراب بدون تغير العامل. (٤) تعليل لعدم القلب. (٥) بالفاء مكان واو نسخة. عطف على الجملة الشرطية السابقة. (٦) خبر كان. ما قبلها متحركة. (٧) ما قبلها متحركة. (٨) أي: اسم. (٩) مثنى أو مجموعاً نصباً أو جراً. (١٠) حال. (١١) ظرف قلبت. (١٢) أي: الياء المنقلبة من الواو. (١٣) أي: الياء الإضافة. (١٤) أي: الواو. (١٥) التي في آخر اسم المضاف إلى ياء المتكلم. (١٦) هي الكسرة لتسلم الياء. (١٧) أي: الحرف الذي قبل الياء. (١٨) بالكسر. (١٩) أي: حركة ياء الإضافة بحركة الفتحة مع تلك الحروف المذكورة. (٢٠) أي: ما في آخره ألف وواو وياء. (٢١) متعلق بفتحت وعلة له. (٢٢) على تقدير السكون فيفتح تحرزاً عن تلك. (٢٣) مبني للمفعول.

الخ) يعني: المقصور كما وقع في التنزيل: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾، ﴿وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾، والتثنية؛ نحو: مسلماي وغلاماي. (قوله: وهي قبيلة من الخ) أي: قبيلة صغيرة من العرب وهي هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، فاعلم أن العرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض الطائيين وقريش أجودهم انتقاداً. (قوله: تقبلها؛ أي: الألف) يقال: قلب الشيء قلباً إذا حوله، وبابه ضرب، والأولى تجيز قلبها؛ لأن القلب عندهم ليس لموجب بل لأمر استحساني «رضي» وهو أن يكون ما قبل الياء من جنسه أو مشتملاً على ما هو من جنسه فإنه أحسن «عصام»، كما في قول أبي ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنَقُوا لِهَوَاهُمُ
فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

قاله حين رثى أولاده الخمسة الذين ماتوا قبله في طاعون، واللغة الكثيرة هو؛ أي: والقلب مبني على لغة قبيلة الشاعر. (قوله: حال كونها لغير التثنية) قيد به؛ لأن هذيلاً لا تقلب ألف التثنية ياء؛ لأنه لا أصل لهذه الألف من الواو والياء حتى ترد إليه؛ ولئلا يلتبس الرفع بالنصب «متوسط» كما ذكره الشارح بخلاف المقصور فإن الالتباس فيه ليس بسبب قلب الألف ياء، بل إذا بقيت الألف أيضاً لزم الالتباس لكون الإعراب مقدراً «وجيه». (قوله: وإن كان ياء أدغمت)؛ وذلك في المنقوص والمثنى والجمع نصباً وجراً، وقوله: فيما هو كالكلمة الواحدة لاتصال ياء المتكلم بالمضاف اتصال الجزء بالكل، وقوله: مثل مسلمين تثنية أو جمع نصباً وجراً، وقوله: لاجتماع الواو الخ؛ أي: فيما هو في حكم كلمة واحدة، وقوله: قلبت الأولى وقلبت. (قوله: لأنها لما انقلبت ياء)

لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً[١] وَإِنْ كَانَ[٢] يَاءً أُدْغِمَتْ وَإِنْ كَانَ[٣] وَاواً قُلِبَتْ[٤] يَاءً وَأُدْغِمَتْ وَفُتِحَتِ اليَاءُ[٥] لِلسَّاكِنَيْنِ

(١) لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء نحو: عصي ورحي.
(٢) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين تثنية أو جمع نصباً وجراً. آه.
(٣) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم واواً.
(٤) أي: الواو وقت الإضافة.
(٥) أي: ياء المتكلم في الصور الثلاث.

(قوله: لمشاكلة ياء المتكلم) اعلم أنهم لما رأوا أن الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح، والملحق به ورأوا أن حرف المد من جنس الحركة جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها إلى الياء ليكون كالكسر قبلها. **(قوله: ولانقلب ألف التثنية)** قيل: كان الواجب على هذا أن لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس، وأجيب عنه: بأن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها، وإنما جوّز هذيل القلب لأمر استحساني لا يوجب

(قوله: من جنس الحركة) ولذا ناب عن الحركة في الإعراب. **(قوله: للالتباس)** أي: التباس الرفع بغيره؛ نحو: مسلمي. **(قوله: لا يوجب القلب عند الجميع)** أي: عند هذيل وغيرهم ظرف للنفي لا للمنفي، والأظهر ما في الرضي لا موجب عندهم أيضاً. **(قوله: ولا يترك الخ)** ألا ترى أنك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معاً. **(قوله: لي)** جمع ألوي كحمر وأحمر، والألوى: الرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك، وذنب ألوى معطوف خلقة كذنب العنز كذا في الصحاح.

الأَسْمَاءُ[1] السِّتَّةُ» التي مرّ[2] البحث عنها مضافة إلى غير ياء المتكلم، «فَأَخِي وَأَبِي» أي: فالحال في (أَخ وَأَب) منها[3] إذا أضيفا إلى ياء المتكلم أن يقال: (أَخِي وَأَبِي) مِثْلُ (يَدِي وَدَمِي) بلا رد المحذوف[4]، بجعله[5] نسياً منسياً. «وَأَجَازَ المُبَرِّدُ» فيهما[6] «أَخِيَّ أَبِيَّ» برد لام الفعل[7] فيهما[8] وهي الواو وجعلها ياء وإدغام الياء في[9] الياء. وتمسك[10] في ذلك[11] بقول الشاعر:

وَأَبِـيَّ مَــالَــكَ[12] ذُو الــمَــجَــازِ بِــدَارِ[13]

ويُحمل[14] الأخ على الأب، لتقاربهما لفظاً ومعنى[15]. وأجاب عنه المصنف[16] بأن ذلك[17] خلاف القياس، واستعمال الفصحاء مع[18] أنه[19] يحتمل[20] أن يكون المقسم به، أي: (أَبِيّ) جمع (أب) فأصله (أبينَ[21]) سقطت النون بالإضافة[22]، فاجتمعت ياءان[23]، فأدغمت الأولى[24] في الثانية[25]، فصار

(١) بمنزلة الاستثناء عما قبلها. (٢) إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي. (٣) والظرف صفة أخ وأب. (٤) أي: الواو والياء في لام الكلمة. (٥) متعلق بقوله بلا رد. (٦) أي: في أخي وأبي. (٧) يعني لام الكلمة. (٨) أي: في أخي وأبي. (٩) أي: المتكلم، قياساً على الإضافة إلى غير ياء المتكلم. (١٠) مبرد. (١١) أي: في رد لام الفعل. (١٢) وما بمعنى ليس. (١٣) خبر ما. (١٤) أي: المبرد. (١٥) من حيث أن تعقلهما يتوقف على تعقل الغير. (١٦) في شرحه. فتح. (١٧) أي: قول الشاعر. (١٨) علة بأن. (١٩) شأن. (٢٠) والمحتمل لا يكون شاهداً. (٢١) كأخين جمع أخ. (٢٢) وإن كان شاذاً. (٢٣) أحدهما ياء الجمع والثانية ياء الإضافة. (٢٤) أي: ياء الجمع. (٢٥) ياء المتكلم.

وَأَمَّا[1] الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ[2] فَأَخِي وَأَبِي وَأَجَازَ المُبَرِّدُ أَخِيَّ وأَبِيَّ،

(١) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: فإن كان آخره ألفاً قلبت وإن كان واو قلبت.آه. (٢) أي: المضافة إلى ياء المتكلم أن يقال أخي.آه.

القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي؛ فإنه لأمر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أوليهما ولا يترك الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع. (**قوله: يوجب بقاء الضمة الخ**)؛ لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة تقلب واواً، قال الشيخ الرضي: قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء، وأجب إذا لم يؤدّ إلى اللبس أما إذا أدّى إلى لبس وزن بوزن فأنت مخير في إبقائها وقلبها كسرة؛ نحو: لي في جمع: ألوي؛ إذ يشبه فعل يفعل. (**قال: وفتحت الياء؛ أي: ياء المتكلم في الصور الثلاث**) قد جاء الياء ساكناً مع الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾، أما لإجراء الوصل مجرى الوقف أو لأن الألف أكثر مداً من أخويه، فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي.

(**قوله: كذا ذكره في الحوالة**) إشارة إلى ضعف القول بالضعف؛ لأنه من القراءات السبع التي يستشهد بها ولا يستشهد عليها. (**قوله: لعله الخ**) فيه إشارة إلى ما بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن إليه وعدم الموافقة لفن العربية، وقيل: قدم الأخ؛ لأنه أبعد عن خلاف المبرد وأرسخ في الحكم كيف ولم يستعمل أخي بالتشديد، وإنما أجازه المبرد حملاً على ما ورد كما صرح به الشارح رحمه الله، وفيه أنه مع عدم اطراده في قوله: أخوك وأبوك في بيان أنواع الإعراب، وفي قوله: وإذا قطعت عن الإضافة قيل: أخ وأب أن الشائع تقديم ما فيه المخالفة رداً على الخصم، وأقول: وجه التقديم أن أخاً أكثر استمالاً؛ لأنه يجيء فيه الأربعة التي تجيء في أب مصاحبة الحروف حال الإضافة، ثم القصر ثم النقص ثم

أي: لأن الواو لما انقلبت إلى ياء؛ إذ لانقلاب لازم لا يتعدى إلى المفعول به بدون الحرف فهو من الحذف والإيصال كما في انقلب الخمر خلاً، ثم إن جملة يوجب صفة ياء ساكنة جارية على غير ما هي له، وقوله: تغيرها بصيغة المصدر منصوب مفعول لقوله يوجب؛ أي: تغير الياء إلى الواو؛ لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة تقلب واواً فيلزم الرجوع إلى ما يفر منه. (**قوله: فحركت بالحركة المناسبة**) جواب لما واعلم أنه قد جاء دخول الفاء في جواب لما مع كونه فعلاً ماضياً وهو قليل، وما نحن فيه من هذا القبيل. (**قوله: وفتحت الياء للساكنين**) لعدم إمكان دفع الساكنين بتحريك ما قبل الياء كما في لدن وقط «عصام»؛ أي: فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به كما مرت الإشارة. «**قال المصنف: وأما الأسماء الستة الخ**» هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: فإن كان آخره ألفاً تثبت وإن كان واواً قلبت الخ، وقوله: مر البحث عنها؛ أي: في صدر الكتاب عند تعداد محال الإعراب ومضافة حال عن ضمير عنها. «**قال المصنف: فأخي وأبي**» أي: على الوجهين[1] وقدم الأخ؛ لأنه أبعد من خلاف المبرد. (**قوله: مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف**) هذا مذهب الجمهور، قالوا: يجب حذف لاماتها عند الإضافة إلى ياء الضمير كما في حال إفرادها وقطعها عن الإضافة، بل هذا أولى حينئذ لثقل التركيب، وفي التنزيل: ﴿وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ﴾ إلخ، ﴿حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾، وأما ردها عند الإضافة إلى غير ياء الضمير فلتكون إعراباً، ولا تكون إعراباً عند الإضافة إلى الياء فلا معنى لردها عندها، وقوله: وهي الواو؛ أي: في حال الرفع وقياس المبرد أن يقول: في النصب أباي مثل فتاي. (**قوله: وتمسك في ذلك بقول الشاعر**) يعن: ي استشهد الفراء في جواز رد لام الفعل فيهما بقول الشاعر من الكامل من عروضه الأولى وضربه الثاني:

(١) أي: بين البدل والمبدل منه.

(أَبِيَّ). وقد جاء[1] جمعه[2] هكذا[3] في قول الشاعر:

فَـلَـمَّـا تَـبَـيَّـنَّ أَصْـوَاتَـنَـا بَـكَـيْـنَ[4] وَفَـدَّيْـنَـنَـا[5] بِـالأَبِـيـنَـا

أي: لما سَمِعْنَ وعلِمْنَ أصواتنا بَكَيْنَ، وقُلْن لنا: آباؤنا فداؤكم. «وَتَقُولُ[6]» أي: امرأة قائلة، لامتناع[7] إضافة (الحَم[8]) إلى المذكّر، «حَمِيَ وَهَنِيَ» بلا[9] رد المحذوف[10] عند الإضافة إلى ياء المتكلم. وإنّما فصلهما[11] عن (أَخِي وَأَبِي) لأنَّه[12] لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور[13] ما يخالف[14] مذهب الجمهور، وإن نقل عنه بعضهم[15] ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة[16]. «وَيُقَالُ[17]» في (فَم) حال الإضافة إلى ياء المتكلم «فِيَّ» بالرد والقلب[18] والإدغام[19] «فِي[20] الأَكْثَرِ» أي: في أكثر موارد استعمالاته. «وَفَمِيَ» في بعضها إبقاء[21] للميم المعوض عن الواو عند قطعة من الإضافة «وَإِذَا

(١) حال من فاعل يحتمل. (٢) أي: الأب. (٣) وإن كان شاذاً لأنَّ قياس جمعه آباء. (٤) جواب لما. (٥) وفديننا من التفدية بمعنى جعل الشيء فداء الأبين جمع الأب يقول: فلما سمعن تلك النساء أصواتنا بكين وقلن لنا نفديكم بآبائنا ولفظة بكين من المصراع الثاني قوله: ولما ظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة بعده، وبكين جواب لما وهو العامل والباقي ظاهر. كافيه. (٦) عطف على الجملة السابقة وقيل استئناف. (٧) علة لمقدر إنما فسرنا. (٨) فيه نظر فراجع إلى قاموس وبينا في الهامش. رضا. (٩) متعلق بتقول. (١٠) أي: لام الفعل. (١١) مصنف. (١٢) شأن. (١٣) وهو رواية جار الله العلامة. (١٤) نائب فاعل لم ينقل. (١٥) ابن يعيش وابن مالك. (١٦) وهي أخي وأبي وحمى وهنى. (١٧) لم يقل هنا ونقول للتفنن. (١٨) أي: قلب الواو ياء. (١٩) مر مراراً. (٢٠) متعلق بيقال أو ظرف مستقر حال من في. (٢١) مفعول لقوله يقال.

وَتَقُولُ: حَمِي وَهَنِي، وَيُقَالُ: فِيَّ فِي الأَكْثَرِ وَفَمِيَ وَإِذَا قَطَعْتَ[1] قِيلَ:

(١) أي: هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة مطلقاً قيد بالخمسة لأنَّ ذو لا يقطع عن الإضافة.

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ وقد أَرى
وأَبِي ما لَكَ ذُو المجازِ بدارِ

فقوله: قدر؛ أي: تقدير من الله وقضاؤه أحلك؛ أي: أنزلك بكسر كاف الخطاب للحبيبة، وقيل: لنفس الشاعر ذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية، وقد أرى مضارع متكلم مجهول؛ أي: أظن كما في قوله: بدلاً أراها في الضلال تهيم الإعراب قدر مبتدأ، وجملة: أحلك خبره وتنكير المبتدأ كتنكيره في: شر أهر ذا ناب؛ أي: ما أحلك ذا المجاز إلا قدر، والواو في وأبي للقسم؛ أي: أقسم بأبي وأبي مقسم به وهو اعتراض بين أرى ومفعوله، وجواب القسم محذوف وهو أنه كذلك؛ أي: ليس ذو المجاز بدارك، وما في مالك نافية بمعنى ليس والكاف مكسورة، وذو المجاز اسمها وبدار خبرها والباء زائدة، والمعنى قدر من الله أنزلك في هذا الموضع، وأقسم بأبيّ مالك هذا الموضع بدار قرار تقيم به بل ترحل عنه عن قريب، والاستشهاد على أنه جاء في أبي المضاف إلى ياء المتكلم أبي برد اللام المحذوفة إلى أصله والجواب في الشرح. (**قوله: خلاف القياس واستعمال الفصحاء**) على أنه يجوز أن يكون لضرورة الشعر والضرورات تبيح المحذورات، وقوله: مع أنه يحتمل الخ؛ أي: والمذهب لا يثبت بالمحتملات. (**قوله: أي: أبي**) تفسير للمقسم به، وقوله: جمع أب منصوب خبر يكون وهذا كبنين جمع ابن وأخين جمع أخ؛ نحو: قوله: وكُنْتُ لهم كَشَرِّ بَنِي الأَخِينا، جمع ابن وأخ. (**قوله: وقد جاء جمعه هكذا**) أي: جاء جمع الأب أبين جمعاً مصححاً في قول الشاعر من المتقارب، فلما تبين أصواتنا الخ، اعلم أن بين وتبين واستبان

(**قال: فأخي وأبي**) لعله قدم الأخ على الأب ليوافق قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾﴾، وأما تقديم الأخ على الأم في الآية فلرعاية أسلوب الترقي. (**قوله: فالحال في أخ وأب الخ**) أو فيقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم أخي وأبي وعلى هذا يكون عطف قوله: وأجاز المبرد، وعطف قوله: ونقول: حمى عليه عطف فعلية على فعلية، وأما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية. (**قوله: وهي الواو**) بدليل أخوان وأبوان. (**قوله: وأبي مالك**) بصيغة المخاطبة، قال قدس سره في الحاشية: أوله: قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ وقَدْ أُرَى، وكتب على قوله: قد أرى قضاء، وقال: ذو المجاز اسم سوق بمنى، ومعنى أرى: أظن انتهى، وقوله: أرى بصيغة المجهول. (**قوله: مع أنه يحتمل**) فلا يصح إثبات مذهب بمجرد الاحتمال. (**قوله: أي: أبي جمع أب فأصله أبين**) كأخين جمع أخ.

(**قال: ونقول: أي: امرأة**) إلى آخره قيل: إنما صرح بالقول تحرزاً عن نسبة الحم والهن إلى نفسه ولو قال: ويقال لكان أولى للتحرز عن نسبتهما إلى المخاطب مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛

التشديد وزيادة وجه وهو جعله كدلو. (**قوله: وأما على ظاهر الخ**) إنما قال ظاهر؛ لأنه يمكن أن يقال مراد الشارح رحمه الله بيان حاصل المعنى لا تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر. (**قوله: فيكون**) عطف فعلية على اسمية، وهو مما اختلف في جوازه. (**قوله: ومعنى أرى أظن**) فإن مجهوله يستعمل بمعنى الظن،

قَطَعْتَ[1]» هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة «قِيْلَ: أَخٌ[2] وَأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وفَمٌ[3]» بالحركات الثلاث. ولكنَّ «فَتْحُ الفَاءِ[4] أَفْصَحُ مِنْهُمَا» أي: من الضم والكسر. «وَجَاءَ (حَمٌ) مِثْلُ[5] (يَدٍ[6])» فيقال: (هَذَا حَمُكِ) وَ: (رَأَيْتُ حَماً وَحَمَكِ) وَ: (مَرَرْتُ بِحَمٍ وَبِحَمِكِ). «وَ[7] مِثْلُ (خَبَاءٍ)» بالهمزة فيقال: (هَذَا حَمْؤٌ وَحَمْؤُكِ) وَ: (رَأَيْتُ حَمَ وَحَمَاكِ) وَ: (مَرَرْتُ بِحَمٍ، وَحَمْئِكِ). «وَ» مثل «دَلْو» بالواو، فيقال: (هذا حَمْوٌ وحَمْوكِ) وَ: (رَأَيْتُ حَمْواً، وحَمْوكِ) وَ: (مَرَرْتُ بِحَمْوٍ وَحَمْوِكِ)

(١) بصيغة الخطاب. (٢) أي: هذا أخ. (٣) علة رد بل بالحذف في الأربعة وبتعويض في الأخير. (٤) في فم سواء كان الميم مضمومة. (٥) والمراد به أن يكون إعرابه بالحركات سواء كان عند الإضافة. (٦) في حذف الياء نسيا. (٧) والمراد به أن يكون مهموزاً معرباً بالحركة.

أَخٌ وَأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ[1] وَفَتْحُ الفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا[2] وَجَاءَ حَمٌ مِثْلُ يَدٍ[3] وخَبَأْ[4] وَدَلْوٍ[5]

(١) يجوز في فاء فم الحركات الثلاث لكن فتح الفاء أفصح
(٢) أي: من الضم والكسر المستفادين من وكذا الفتح.
(٣) أي: في حذف اللام وجعل الإعراب بالحركات على العين سواء قطعت عن الإضافة أو أضيفت إلى غير الياء.
(٤) أي: ومثل خبأ بالهمزة يعني بقلب الواو همزة والخبأ الستر وبابه ضرب.
(٥) أي: ومثل ولو بالواو فيقال هذا حمو وحموك آه.

لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى اللهم إلا أن يحذف مضاف، والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف. **(قال: قيل: اخ وأب وحم وهن وفم)** اعلم أن لام الأربعة، الأول: واو بدليل أخوان وأبوان وحمران وهنوان، والثلاثة الأول مفتوح العين؛ لجمعهما على أفعال كآباء وآخاء وإحماء؛ لأن قياس جمع فعل صحيح العين أفعال كخبل على أخبال، وأما هن فلم يسمع فيه إهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه؛ لأنه يمكن أن يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين؛ لأن ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات؛ لأنه يمكن أن يكون كتمرات، ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل أفواه، وعينها ساكنة؛ لأنه لا دليل على الحركة، والأصل السكون ولا تدل صيغة الجمع ههنا على حركة عينها؛ لأن فعلاً ساكن العين ويعتلها

وأَبِـــي مـــالَـــكَ ذو الـــمَـــجـــازِ بِـــدارِ

مفعول أرى، وأبي قسم معترض بينهما يخاطب نفسه فيقول: قدر الله وقضاؤه أنزلك هذا الموضع، وقد أعلم أن ليس لك هذا الموضع بمنزل تقيم به بل ترتحل عنه عن قريب، وأقسم بأبي على ذلك كذا في شرح المفصل، ويعلم منه أن أرى بصيغة المعلوم بمعنى العلم. **(قوله: إلا أن يحذف مضاف)** فيقال أصله: حم امرأتك. **(قوله: فاندفع الاعتراض)** لكن بقي توهم اختصاص إضافة الهن بالمرأة.

(قوله: مفتوح العين) فكان قياسها حالة الإفراد أن تكون مقصورة لكن لما كثرت الإضافة فيها وصار إعرابها معها بالحروف حملوها في ترك القصر حالة الإفراد على حالة الإضافة. **(قوله: فلم يسمع فيه إهناء)** وحكى ابن يعيش إهناء. **(قوله: كتمرات)** فإنها بتحريك العين جمع تمرة بسكونها على خلاف

جاءت متعدية ولازمة، وههنا متعد فأصواتنا بالنصب مفعوله؛ أي: لما تبين النساء اللاتي أسرن أصواتنا وسمعنها بكين عن وجدهن، وقوله: وفديتنا عطف على بكين، والتفدية: جعل الشيء فداء، وإلا بين جمع أب؛ أي: آبائهن والألف للإشباع وفيه الشاهد. **(قوله: أي: امرأة قائلة)** يريد أن لفظ تقول في المتن بصيغة المؤنث لا المخاطب، لما قالوا: أن الحم قريب المرأة من طرف زوجها، وفي السجاعي الحم: أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة، وفي شرح العصام: الأظهر، وتقولين بل الأولى ويقال. **(قوله: حمى وهنى بلا رد المحذوف)** يعني: أنهما مثل أخي وأبي، والتصريح بذلك مع دخوله فيما قبله للرد على ابن يعيش، وابن مالك حيث نقلا عن المبرد التشديد فيهما أيضاً كما أشار إليه المصنف بعيد هذا. **(قوله: وإنما فصلهما الخ)** جواب عن مقدر وهو ظاهر؛ أي: إنما فصلهما بقوله: وأجاز الخ، ولم يقل: فأخي وأبي وحمي وهني؛ لأنه لم ينقل الخ، والمراد ببعضهم ابن يعيش وابن مالك كما عرفته فالمصنف لم يعتد بهذا النقل لعدم شهرته. **(قوله: في بالرد الخ)** وهو أفصح من الأخير وأكثر. **(قوله: للميم المعوض عن الواو)** أي: وجوباً لئلا يبقى الكلمة على حرف واحد بلا دليل فاصل فم فوه كشيء لا كفرس؛ إذ الأصل السكون ولا دليل على الحركة؛ ولذا يجمع على أفواه كقول وأقوال وثوب وأثواب إلى غير ذلك فحذفت الهاء لخفائها فصار فو، وعوضت الميم عن العين؛ لأن لامه لما حذفت نسياً فلو لم يعوض يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد عند جريان الإعراب عليه وتنوينه؛ إذ عند جريان الإعراب يصير الواو متحركاً كباء أب ودال يد فيجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا لحقه التنوين عند قطعه عن الإضافة التقى ساكنان فيحذف اللام فيلزم بقاء الكلمة على حرف وهو لا يجوز، وقد جمع الشاعر بينهما[1] في قوله:

هُـمَـا نَـفَـثَـا فِـي فِـيَّ مِـنْ فَـمَـوَيْـهِـمَـا

(قوله: وإذا قطعت هذه الأسماء الخ) هذا بحث عن غير المضاف فذكره استطرادي تقريبي، وقيد بالخمسة من الستة

أي مضافاً أولاً.

بقرينة الجزاء؛ ولأن ذو لا يقطع عن الإضافة فالضمير في قطعت للمذكور ضمناً والتغليب محتمل، وقوله: عن الإضافة؛ أي: الإضافة مطلقاً لا الإضافة إلى ياء المتكلم كما يتبادر إلى الفهم (قال المصنف: قيل: أخ وأب الخ) أي: معرفة بالحركات وهذه اللغة؛ أعني: الإعراب بالحروف تارة؛ أي: عند الإضافة وبالحركات الثلاث اللفظية تارة أخرى؛ أي: عند القطع عنها أشهر وأفصح، وقد جاء في كل من هذه الخمسة لغات أخرى ذكر المصنف بعضها، وعليك بشرح الرضي إن أردت الاستيفاء، ومنها أنه جاء أب كيد مطلقاً[1] كما في قول رؤبة:

بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الْـكَـرَمْ
وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

فافهم. (قوله: بالحركات الثلاث) أي: في فاء فم التابعة للحركات الإعرابية فهو قيد للأخير فقط كما نبه عليه بقوله: وفتح الفاء أفصح وعلى هذه اللغة جاء في جمعه أفمام، وأما الضم مضافاً فقد قال الشاعر:

كـالـحُـوتِ لا يـرواهُ شَـيْءٌ يَـلْـقَـمُـهْ
يُـصْـبِـحُ ظَـمـآنٌ وفـي الـبـحـرِ فَـمُـهْ

وفي الحديث: «الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، وجاءنا بلا إضافة ظاهراً كقوله:

خـالَـطَ مِـن سَـلْـمَـى خَـيـاشِـيـمَ وَفَـا

أي: خياشيمها وفاها «موشح». (قوله: منهما؛ أي: من الضم والكسر) فالضمير راجع إلى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح، ومن البدايع كون الفم كمدلوله دائراً بين الفتح والضم والكسر وفيه عشرة لغات؛ منها إتباع الفاء للميم كما عرفته كإتباع فاء امرأ وإتباع عين ابنم، وتمامه في الرضي. «قال المصنف: وجاء حم مثل يد» أي: في حذف اللام وجعل الإعراب بالحركات على العين سواء قطعت عن الإضافة أو أضيفت إلى غير الياء كما يظهر من المثال، وفيه لغة سادسة؛ وهي أن يكون كرشاء مطلقاً ولم يذكرها المصنف لعدم شهرتها. (قوله: مثل خبأ بالهمزة) أي: بقلب الواو همزة، والخبأ: الستر وبابه ضرب، ومنه يخرج الخبأ، وقوله: وحماك؛ أي: بالإضافة إلى غير الياء قال الشاعر:

قُـلْـتُ لِـبَـوَّابٍ لَـدَيْـهِ دَارُهَـا
تِـئْـذَنْ فَـإنِّـي حَـمْـؤُهَـا وَجَـارُهَـا

(١) اللهم إلا أن يقال: إنه من قبيل ضرب زيداً قائماً فتذكر.

يجمع على أفعال كحوض وأحواض وإنما عوضت الميم عن العين؛ لأن لامه لما حذفت نسياً عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي إلى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الإعراب عليه وتنوينه، وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال: هما نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا وتكلف بعضهم بأن الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين. (قوله: بالحركات الثلاث) التابعة للحركات الإعرابية وكأنهم نظروا إلى حالة الإضافة بلا ميم؛ أعني: فوك وفاك وفيك. (قال: وجاء حم الخ) لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات وإلا فالحق أن يقول: كدلو وعصا ويد، وفيه لغة سادسة أدنى الكل وهي أن يكون كوشاء.

القياس فيجوز أن يكون هنوات مثلها. (**قوله: عوّضت الميم من الواو**) لما بينهما من قرب المخرج وكونهما من حروف الزيادة. (**قوله: عند جريان الإعراب عليه**) فإنه عند جريان الإعراب يصير الواو متحركاً فيجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا لحقه التنوين التقى ساكنان فيجب حذف اللام وبقي الكلمة على حرف واحد. (**قوله: التابعة للحركات الإعرابية**)؛ أي: يضم حالة الرفع ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر.

«وَ» مثل «عَصَا[1]» بالألف فيقال: (هَذَا حَماً وَحَمَاكِ) وَ: (رَأَيْتُ حَماً وَحَمَاكِ) وَ: (مَرَرْتُ بِحَماً وَبِحَمَاكِ)، «مُطْلَقاً[2]» أي: جواز (حم) مثل[3] هذه الأسماء الأربعة[4] مطلق غير[5] مقيد بحال الأفراد أو الإضافة، بل تجيء هذه الوجوه[6] فيه في كل من حالتي الإفراد والإضافة «وَجَاءَ (هَنٌ) مِثْلُ (يَدٍ) مُطْلَقاً» أي: في الإفراد والإضافة، يقال: (هَذَا[7] هَنٌ) وَ: (رَأَيْتُ هَناً) وَ: (مَرَرْتُ بِهَنٍ) وَ: (هَذَا[8] هَنُكَ) وَ: (رَأَيْتُ هَنَكَ) وَ: (مَرَرْتُ[9] بِهَنِكَ). «وَ(ذُو) لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ[10]» لأنَّه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس[11] والضمير ليس باسم جنس. وقد أضيف[12] إليه

(١) أي: جاء اللغة الرابعة والمراد به أن يكون آخره ألف مقصورة ويعرب بالحركات التقديرية. (٢) حال من فاعل جاء. قيد للغات الأربعة المذكورة فمخالفة الأولى من الأربعة للأولى. (٣) حال. (٤) وهي يد وخبأ ودلو وعصا. (٥) بيان مطلق. (٦) مثل يد وخبأ ودلو وعصا. (٧) مثال الأفراد. (٨) مثال الإضافة. (٩) أي: إلى وصف الشيء. (١٠) بل إلى اسم الجنس ظاهر غير صفة فلا يقال ذو قائم. (١١) فلا عيون إعرابه إلا بالحروف. (١٢) أي: ذو.

وَعَصاً مُطْلَقاً وَجَاءَ هَنٌ مِثْلُ يَدٍ مُطْلَقاً وَذُو لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرِ

(قال: وذو) اعلم أن عينه واو ولامه ياء، أما الأول؛ فلأن مؤنثه ذات وأصلها ذوات كنوات بدليل أن مثناها ذواتا حذف عينها لكثرة الاستعمال، وأما الثاني؛ فلأن باب الطي أغلب من باب القوة والحمل على الأغلب أولى، ووزنه فلس عند الفراء، والمشهور أن وزنه فرس؛ إذ لو كنا كفلس لقلب في المؤنث واوه ياء كطية ولا يدل إذواء؛ جمع ذو على أنه مفتوح العين لما مر. (قوله: لأنه وضع وصلة) إلى آخره قال الشيخ الرضي: إنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصاً بالذهب مثلاً لم يتأت لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو فأضافوه إليه فقالوا: ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والأعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو إلى الوصف بهما، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه، وأما

(قوله: كوشاء) في بعض النسخ بالواو كسماء اسم من أوشى الرجل إذا كثر ماله، وفي بعضها بالرآء ككساء هو الحبل. (قوله: مثناها) أي: مثنى ذات ذواتا بحذف النون؛ لأنها لا تستعمل إلا مضافة وجمعها ذوات. (قوله: عينها) أي: عين ذوات. (قوله: باب الطي) أي: ما عينه واو ولامه ياء أكثرهما عينه ولامه واو. (قوله: لقلبت في المؤنث) فقيل: ذية كما قيل: في طوية طية. (قوله: لما مر) من أن فعلاً ساكن العين ومعتلها يجمع على أفعال. (قوله: قال الشيخ الرضي رحمه الله) هذا وجه آخر لاختصاص ذويا لمظهر لا يحتاج فيه إلى اعتبار وضعه وصلة إلى وصف أسماء الأجناس. (قوله: ولما كان جنس المضمرات الخ) لما كان ما ذكره سابقاً غير كاف للمصنف لجريانه في المضمرات والإعلام ضم هذه المقدمة لإتمام الدليل وإبقاء الفارق بينهما وبين أسماء الأجناس، وحاصله أن جنسهما كله لا يقع صفة فلم يتوصل بذو في شيء من أفرادهما بخلاف أسماء الأجناس فإن بعضها يقع صفة كالمشتقات، وبعضها لا يقع كالذهب والضرب والقتل فتوصلوا في الوصف به بذو ليكون باب أسماء الأجناس على وتيرة واحدة. (قوله: وأيضاً لو حذف الخ) وجه ثان للاختصاص المذكور، وحاصله أن حذف

(قوله: ومثل عصا بالألف) ولو مقدرة كما في حالة القطع، ومثله لفظ أب كما في قوله:

إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقوله: مطلقاً حال من فاعل جاء وقيد للأربعة كلها كما أشار إليه في الشرح؛ أي: في حال الإفراد والإضافة، وقوله: أي: جوازاً الخ لعل النسخة الصحيحة؛ أي: جاء حم إلى آخره يدل على هذا نصب قوله: مطلقاً[1] في نسخ الشرح نعم يصح نسخة الجواز أيضاً على تقدير كون النسخة مطلق غير مقيد بالرفع خبراً عنه؛ أي: جواز مجيء حم كهنده الأربعة مطلق الخ. (قوله: بحال الإفراد أو الإضافة) أي: حال القطع عن الإضافة أو حال الإضافة إلى غير الياء، وأما إليها فقد علم حاله. (قال المصنف: وجاءهن مثل يد) في حذف اللام وجعل الإعراب على العين، قال في الشذور: الأفصح في الهن النقص، وفي الألفية:

أَبٌ أَخٌ حَـمٌ كَـذَلِـكَ وَهَـنُ
وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

فإذا استعمل مفرداً غير مضاف نقص، وإذا أضحت بقي في اللغة الفصحى على نقصه تقول: هذا هن وهذا هنك، ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة؛ نحو: مررت بهنيك، وهي لغة قليلة لم يطلع عليها الفراء والزجاج فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة، وفي هن لغة ثالثة، وهي تشديد نونه مطلقاً وأما إسكان النون في الإضافة في قوله:

رُحْتِ وفِي رِجْلَيكِ ما فِيهِما
وقَدْ بَدا هَنْكِ مِنَ الـمِئْزَرِ

فللضرورة. (قوله: وهذا هنك الخ) في الإضافة إلى غير ياء المتكلم مثل هذا يدك الخ وعليه جاء قوله عليه السلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا». (قال

(١) بل من كلام بعض المتأخرين. (٢) أي: موصولاً أو موصوفاً.

على سبيل الشذوذ[1]، كقول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا[2] الفَضْ[3] لِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ[4]

ولو قيل: لا يضاف[5] إلى غير اسم الجنس، لكان[6] أشمل[7]. وكأنَّه[8] خص[9] المضمر بالذكر، لأنَّه[10] كان لبعض تلك الأسماء[11] حكم[12] خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفى[13] إضافته[14] إلى المضمر مطلقاً[15] نفياً، لاختصاصه بحكم خاص باعتبار[16] إضافته إليه[17]. «وَلاَ يُقْطَعُ» أي: ذو «عَنِ الإِضَافَةِ[18]» لأنَّ جعله[19] وصلة إلى وصف أسماء الأجناس ليس[20] إلا بإضافته[21] إليها. «(التَّوَابِعُ») وهي[22]. جمع (تَابِع)

(١) لأنه مخالف القياس. (٢) مفعول بعرف. (٣) أي: لا يعرف ذو الفضل أحد إلا. (٤) فاعل يعرف، جمع ذو. (٥) أي: ذو. (٦) أي: القول. (٧) يعلم أنه لا يضاف إلى العلم. (٨) شأن. (٩) مصنف. (١٠) شأن. (١١) أي: الستة. (١٢) اسم كان. (١٣) مصنف. (١٤) إلى ذو. (١٥) أي: سواء كان إلى ياء المتكلم أو إلى غيره. (١٦) صفة حكم. (١٧) أي: إلى ياء المتكلم. (١٨) لوضعها لازمة الإضافة. (١٩) أي: ذو. (٢٠) خبر إن. (٢١) أي: ذو. (٢٢) وهو نسخة.

المصنف: وذو لا يضاف الخ) أي: الذي من الأسماء الستة، وشرطه أن يكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي على لغة طي كما سيأتي، والمراد ذو وفروعه بدلالة الأمثلة؛ نحو: على محمد وذويه، وكما في البيت فهو مع فروعه لا يضاف إلى مضمر، بل إلى مظهر هو اسم جنس، وقوله: لأنه وضع الخ كما أن الذي وفروعه وضع للتوصل إلى وصف المعارف بالجمل. (قوله: وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ) ومنه قول كعب بن زهير:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ
أَبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها

أي: سقينا بالصباح القبيلة الخزرجية سيوفاً محددة قاطعة بدل الشراب أهلك ذوو تلك السيوف إشراف تلك القبيلة وأصولها، وقولهم: اللهم صلي على محمد وذويه ليس من استعمال الفصحاء[1] أو أنه شاذ أيضاً. (قوله: كقول الشاعر: إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه) لم يدر قائله، وأوله:

أَهْنَأُ المعرُوفِ مَالَمْ يُبْتَذَلْ فِيْهِ الوُجُوه

والبيت من الرمل فقوله: اهنأ اسم تفضيل مضاف إلى المعروف بمعنى الإحسان والعطاء، والأهنأ: الأنفع والأحسن وهو مبتدأ، وقوله: ما خبره[2] ولم يبتذل مجهول من الابتذال بمعنى البذل، والصرف[3]، والوجوه نائب الفاعل؛ أي: ماء الوجوه كما يقال: أجل النوال ما وصل إليك قبل السؤال؛ لأن في السؤال ابتذالاً، ونعم ما قيل بالفارسي:

سوداً كرست آنكه مال بآ بروى وهد
آنكس كه بي سؤال دهد أهل همتست

فخذ هذا النوال بلا سؤال ولا ابتذال ولا تلتفت ههنا إلى ما قيل أو يقال، وقوله: وذووه؛ أي: أصحاب الفضل وفيه الشاهد. (قوله: ولو قيل: لا يضاف) تعريض للمصنف، وأما

(١) أي: الاستعمال.
(٢) أي: قوله نفياً الخ.

وَلاَ يُقْطَعُ[1] التَّوَابِعُ[2]

(١) أي: ذو عن الإضافة.
(٢) جمع تابع والمراد بها توابع المرفوعات في المنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم حقيقة أو حكماً.

أسماء الأجناس من نحو: الضرب والقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف بها إلا أنها من جنس ما يقع صفة كالضارب وأيضاً لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف إليه ضمير أو علم لم يجز قيامهما مقامه. (قوله: كقول الشاعر: إنما يعرف) ونحو: اللهم صل على محمد وذويه، وما وقع في كلام بعض المتأخرين: وأصلي على نبيه محمد وآله وذويه، فذلك اقتباس من الدعاء المأثور. (قوله: وكأنه خص المضمر) إلى آخره يعني أن المناسب للمقام النظر إلى حال إضافته إلى المضمر الخاص لكن عدل عنه إلى نوعه، وأما العدول إلى جنسه فبعيد. (قوله: أي: ذو) وكذا متصرفاته، وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعاً على سبيل الشذوذ؛ نحو: ولكني أريد به الذوينا.

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه جائز في السعة، فلو توصل بذو في الوصف بالمضمر، والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بهما وهو ممتنع بخلاف ما إذا وصف باسم الجنس فإنه يجوز الوصف به في الجملة. (قوله: وذويه) أي: أصحابه. (قوله: إن المناسب للمقام)؛ لأن المقام بيان حال الأسماء الستة حال إضافتها إلى ضمير المتكلم. (قوله: إلى نوعه) وهو المضمر مطلقاً. (قوله: إلى جنسه) وهو غير اسم الجنس.

منقول من الوصفية[١] إلى الاسمية[٢]، والفاعل الاسمي يجمع على (فَوَاعِلُ) كـ (الكَاهِلُ[٣]) على (الكَوَاهِلِ). والمراد بها: توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم[٤]، فلا ينتقض حدها بخروج نحو: (إنَّ إنَّ) و(ضَرَبَ ضَرَبَ) لعدم كونهما من أفراد المحدود[٥].

(١) أي: المعنى اللغوي. (٢) وهي المعنى العرفي. (٣) ما بين الكتفين. (٤) حقيقة أو حكماً فلا يشكل الجملة الوصفية. (٥) وهو توابع الاسم لا مطلقاً.

(قوله: والفاعل الأسمي يجمع على فواعل) وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي. **(قوله: كالكاهل)** وهو اسم بحسب الأصل، قال قدس سره في الحاشية: الكاهل ما بين الكتفين انتهى، وأما تابع فهو اسم بحسب العارض.

(قوله: نحو: ولكني الخ) أوله:

فَـلا أَعْـنِـي بِـذلِـكَ أَسْـفَـلِـيـكُـمْ
ولـكِـنِّـي أُرِيـدُ بِـهِ الـذُّويـنـا

البيت للكميت. **(قوله: الذوينا)** يعني: به الأذوآء وهم ملوك اليمن من قضاعة المسمون بذي يزن وذي جدن وذي نواس وذي أصبح وذي الكلاع وهم التبابعة ذكره الجوهري. **(قوله: وكذا الفاعلة الخ)** وهذا الجمع مطرد في جميع صيغ الفاعلة الصفتية ولا يجيء في الفاعل الوصفي.

قولهم: ذو زيد فبتأويل ذو هذا الاسم، وقوله: لكان أشمل؛ أي: للضمير واسم الإشارة والعلم إلا أنه خص المضمر الخ قوله: مطلقاً؛ أي: ياء المتكلم أو غيره. **(قوله: نفياً لاختصاصه)** تعليل للنفي، وقوله: لاختصاصه متعلق به؛ أي: لأجل نفي اختصاصه، وقوله: باعتبار إضافته إليه؛ أي: إضافة ذو إلى ياء المتكلم، وقيل: إلى الضمير مطلقاً، ولا خفاء في صحة كون النفي[١] علة للنفي فاعرفه. **(قوله: ولا يقطع؛ أي: ذو)** وكذا متصرفاته، وقد جاء بعض متفرعاته مقطوعاً عن الإضافة، وهو شاذ كما أن إدخال اللام عليه شاذ في قوله:

فَـــلا أَعْـــنِـــي بِـــذلِـــكَ أَسْـــفَـــلِـــيـــكُـــمْ
ولـــكِـــنِّـــي أُرِيـــدُ بِـــهِ الـــذُّويـــنـــا

والألف للإشباع؛ وذلك لإجرائه مجرى صاحب (رضي). **(قوله: ليس إلا بإضافته إليها)** سواء كانت نكرة أو معرفة نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾، و﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾. **(قوله: وهي جمع تابع)** ضمير المؤنث راجع إلى التوابع بتأويل اللفظة، وإلا فلا حاجة إلى التأنيث؛ لأنه راجع إلى اللفظ لا المعنى حتى يقال: إنه مؤنث بتأويل الجماعة، وفي بعض النسخ: وهو؛ أي: لفظ التوابع جمع تابع الذي هو اسم فاعل من تبع بوزن علم. **(قوله: منقول من الوصفية الخ)** يعني: أن التابع الذي هو مفرد التوابع في الأصل صفة بمعنى شيء تابع؛ أي: متصف بالتبعية، ثم نقل إلى الذي يتبع سابقه في الإعراب كلفظ الشافية والكافية؛ وذلك أن صيغة الفاعل الأسمي سواء كان بحسب الوضع كالكاهل أو بحسب النقل كالعامل يجمع على فواعل، وكذا الفاعلة الوصفية بخلاف الفاعل الوصفي فإنه لا يجمع على فواعل سواء كان عاقلاً أو لا على ما هو مذهب المصنف، وجوزه البعض إذا كان صفة لغير العاقل كالطوالع للنجوم والثواقب، وهما شاذان عند المصنف فيندفع بحث بعضهم بأن فاعلاً الوصفي إنما يمتنع حمله على فواعل إذا كان صفة للمذكر العاقل، والتابع ههنا ليس كذلك كنجم طالع ونجوم طوالع نص سيبويه على اطراده وأخطأ من قال بشذوذ؛ نحو: طوالع كذا في التسهيل، وحينئذ فلا يتوقف كون التوابع جمع تابع على كونه منقولاً من الوصفية إلى الاسمية كما اقتضاه كلام الشارح تدبر. **(قوله: كالكاهل)** اسم لما بين الكتفين. **(قوله: والمراد بها الخ)** فاللام في التوابع للعهد، وقوله: فلا ينتقض؛ أي: جمعاً تفزيع على تحرير المراد من هذا المعرف. **(قوله: هي أقسام الاسم)** حقيقة أو حكماً كالجمل التي لها محل من الإعراب فيكون توابعها أيضاً أسماء لتوافق متبوعاتها، وخلاصة ما أفاده: أن المراد بالتابع الاسم التابع. **(قوله: فلا ينتقض حدها بخروج نحو: أن إن الخ)** يعني: أن الثانية، وضرب الثاني خارج عن التعريف الآتي؛ لأنه لا يصدق عليهما ثان ملتبس بإعراب سابقه لعدم وجود الإعراب في كل من التابع والمتبوع حيث كانا من مبني الأصل، وكذا يخرج عنه الجملة المعطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب مع أن كلاً منها من التوابع فيبطل التعريف جمعاً، وأجاب عنه بقوله: المراد الخ؛ أي: بتخصيص المعرف، والحاصل: أن التعريف المذكور ههنا تعريف التوابع الخاصة لا المطلقة؛ أعني: ما يوافق سابقه مطلقاً؛ أي: في الإعراب أو عدمه فلا يضر خروجها لعدم كونها من الأفراد، ويمكن أن يقال: إن إطلاق التابع على ما ذكر بالمعنى اللغوي أو مجاز بعلاقة المشابهة فليس من التابع الاصطلاحي، فلا ضير في خروجها، بل يجب؛ لأنه تعريف للاصطلاحي لا لهما، ويمكن أن يعمم التعريف المذكور بتعميم الإعراب فيه من الوجودي والعدمي فيصح إبقاء المعرف على عمومه.

(١) فالمراد المعنى ما يقابل الذات. (٢) من النوعي..

«كُلُّ ثَانٍ[1]» أي: متأخر متى لوحظ مع سابقه[2] كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً. متلبس[3] «بِإِعْرَابِ[4] سَابِقِهِ[5]» أي: بجنس إعراب[6] سابقه، بحيث يكون[7] إعرابه من جنس إعراب[8] سابقه. ناشئ[9] كلاهما[10] «مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ» شخصية[11] مثل: (جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ) فإنَّ[12] (العَالِمُ) إذا لوحظ مع (زَيْدٍ) كان في الرتبة الثانية منه. وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع. والرفع في كل منهما[13] ناشئ[14] من جهة واحدة شخصية[15]، هي فاعلية

(١) لبيان الحال لا للتفسير. (٢) الذي هو متبوعه. (٣) أشار إلى أن الباء للملابسة. (٤) ظرف مستقر. صفة لثان. (٥) وإضافة إعراب سابقه للعهد الق. (٦) لفظاً أو تقديراً أو محلاً رفعاً ونصباً وجراً. (٧) المقتضي للإعراب. (٨) مع أنهما متغايران لشخصاً. (٩) أشار إلى أن الظرف صفة لقوله إعراب. (١٠) أي: إعراب السابق والمتبوع. (١١) أي: معينة. (١٢) علة لتطبيق المثال للممثل له. (١٣) أي: من زيد وعالم. (١٤) أي: حاصل. (١٥) أ- وإن كان لغيره مدخل. ب - أي: وحدة لشخصيته لا جنسية ولا نوعية.

(قال المصنف: كل ثان) أي: في المرتبة لا في الذكر فيدخل فيه الخ وكذا لا يتوجه الإشكال بمثل: عليك ورحمة الله السلام، لكن يدخل الفاعل أيضاً؛ لأنه ثان في الرتبة لعامله فأخرجه بقوله: بإعراب سابقه؛ أي: بمثل إعراب متبوعه، وقوله: أي: متأخر الخ تفسير مجازي بعلاقة الخصوص والعموم أو اللزوم. (قوله: فدخل فيه الخ) تفريع على التفسير بالمتأخر؛ يعني: أن التابع الثالث وإن كان متأخراً عن المتبوع بدرجتين وثالثاً في الذكر إلا أنه متى لوحظ مع المتبوع لكونه تابعاً له لا تابعاً لتابعه يكون متأخراً عنه بدرجة فيكون ثانياً (وجيه). (قوله: ملتبس بإعراب سابقه) بأن يتحد إعرابه مع إعرابه نوعاً خرج به ما خالف السابق في الإعراب، وأراد بالإعراب ما هو أعم من المحقق والموهوم؛ لئلا يخرج عنه؛ نحو:

بَدَا ليَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضى

ولا سَابِقٍ الخ فإن السابق مع كونه مجروراً تابع لمدرك المنصوب لتوهم الجر فيه؛ لأنه في موضع يكثر الجر فيه بزيادة الباء، ولا يخرج به الصفة في قول عنترة:

كَـذَبَ الـعـتـيـقُ ومـاءُ شـنٍّ بـاردٌ
إن كـنـتِ سـائـلـتِي غـبـوقـاً فـاذهَـبِي

وفي قولهم: جحر ضب خرب، مع أنه صفة للجحر المرفوع؛ لأن له رفعاً قدر للتعذر بسبب طريان الجر للمجاورة، وهكذا يقال في البيت. (قوله: أي: بجنس إعراب الخ) أي: بنوعه لا شخصه فالمراد الجنس اللغوي، وإنما فسر به لئلا يلزم قيام عرض واحد شخصي بمحلين فإنه باطل بخلاف الواحد بالجنس، فإنه يجوز قيامه بمحلين فصاعداً باعتبار أنواعه وأفراده، ولك أن تقول: بحذف المضاف؛ أي: بمثل إعراب الخ كما مر. (قوله: ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية) أي: من مقتض واحد شخصي كالفاعلية والمفعولية، وقيد به حملاً للوحدة على الكامل، وقال العصام: أشكل ههنا على الرضي إخراج ما بقي من المعربات بإعراب سابقه من غير

كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

(قوله: متى لوحظ مع سابقه) الذي هو متبوعه (كان في الرتبة الثانية منه) وإن كان في الرتبة الثالثة أو الرابعة مثلاً بالقياس إلى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله: ثان لبيان الحال لا للتصيير، ومنهم من قال: إن المراد بالثاني هو المتأخر مطلقاً، وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الأصل، وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف عليه مثل: عليك ورحمة الله السلام، إلا أن يراد السبق والتأخر بحسب الرتبة. (قوله: بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه) مع أنهما متغايران شخصاً بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزأ جزأ؛ لأن إعرابهما واحد بحسب القصد، وظهر في موضعين. (قال: من جهة) أي: المقتضي للإعراب. (قوله: شخصية) فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلاً؛ إذ جهة نصبهما

(قوله: لبيان الحال) كما يشير إليه قوله: كان في الرتبة الثانية منه. (قوله: لا للتصيير)؛ إذ لا معنى للتصيير ههنا، والفاء في فقوله لمجرد التراخي في البيان وليس تفريعاً على ما سبق؛ إذ لا دخل للتفسير المذكور في نفي التصيير فإنه متى لوحظت الثانية مثلاً مع متبوعها كانت مصيرة له اثنين كما أنها متى لوحظت مع الصفة الأولى والمتبوع كانت مصيرة لهما ثلاثة. (قوله: وعلى القولين الخ) يعني: أن ثان سواء أريد منه الثاني في المرتبة أو مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك في الذكر فيخرج عنه المعطوف المتقدم إلا أن يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر، ويراد السبق والتأخر بحسب الرتبة العقلية دون الذكرية، فما قيل بعد التصريح بأن المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الأشكال بالتابع المتقدم فمن قال: يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام، فقد غفل أشد الغفلة عن المرام. (قوله: مع أنهما متغايران الخ) يعني أن قول المصنف رحمه الله بإعراب سابقه كما يفيد اتحاد الإعرابين بالجنس يفيد تغايرهما شخصاً أيضاً ضرورة امتناع قيام إعراب واحد بكلمتين والتغاير المطلق ينصرف إلى الكامل، وهو التغاير في اللفظ والقصد، فلا يرد فيما إذا كررت كلمة وأقيم مجموع المكررتين مقام كلمة واحدة وأجرى إعرابها على كل واحدة منهما أنه يصدق على الكلمة الثانية أنه ثان

(زَيْدٌ العَالِمُ) لأنَّ[1] المجيء المنسوب إلى (زَيْدٍ) في قصد المتكلم منسوب[2] إليه مع تابعه[3]، لا إليه مطلقاً[4] فقوله[5]: (كُلُّ ثَانٍ) يشمل[6] التوابع[7] وخبر المبتدأ وخبري (كَانَ وإنَّ) وأخواتهما، وثاني مفعولي (ظَنَنْتُ) وَ(أَعْطَيْتُ). وقوله[8]: (بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ) يخرج الكل[9] إلاّ خبر المبتدأ وثاني مفعولي (ظَنَنْتُ وَأَعْطَيْتُ). وقوله[10]: (مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) يخرج هذه الأشياء[11]، لأنَّ[12] العامل في المبتدأ والخبر وإن[13] كان هو الابتداء[14]، أعني: التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد[15]، لكن هذا المعنى[16] من حيث إنه يقتضي مسنداً إليه صار[17] عاملاً في المبتدأ، ومن حيث إنّه يقتضي مسنداً صار[18] عاملاً في الخبر[19]. فليس ارتفاعهما[20] من جهة واحدة وكذا[21] (ظَنَنْتُ[22]) من حيث إنّه يقتضي شيئاً. مظنوناً فيه[23] ومظنوناً[24] عمل في مفعوليه[25]. فليس انتصابهما من[26] جهة واحدة. وكذلك (أَعْطَيْتُ) من حيث إنَّه يقتضي أخذاً ومأخوذاً عمل

(١) علة للفاعلية. (٢) خبر إن. (٣) أي: العالم. (٤) سواء كان عالماً أو لا. (٥) مصنف. (٦) يعني بمنزلة الجنس. (٧) وهو المقصود هنا. (٨) مصنف. (٩) أي: غير التوابع لأنها المقصودة. (١٠) مصنف. (١١) أي: خبر المبتدأ وثاني مفعولي ما ظننت وأعطيت. (١٢) علة الإخراج. (١٣) وصلية. (١٤) على مذهب منصور، أي: المطلق دون المقيد. (١٥) علة التجريد. (١٦) يعني أي: التجريد عنها للإسناد. (١٧) أي: التجريد. (١٨) أي: التجريد. (١٩) أي: المبتدأ والخبر. (٢٠) أي: المبتدأ والخبر. (٢١) أي: كعامل المبتدأ والخبر. (٢٢) نحو: ظننت زيداً عالماً. (٢٣) أي: زيد مثلاً. (٢٤) أي: عالم مثلاً. (٢٥) أي: الأول والثاني. (٢٦) بل من جهتين من حيث مظنونا فيه ومظنونا.

في الذكر متحد إعرابه بإعراب سابقه بالجنس مغاير له بالشخص لعدم التغاير بين الإعرابين في قصد المتكلم، بل في اللفظ فقط بناء على تعدده. (**قوله: أي: المقتضي للإعراب**) أي: المراد من الجهة المقتضى فلا يضر اختلافهما من جهة المتبوعية والتابعية والإعراب والبناء وغير ذلك. (**قوله: شخصية**) بناء على أنها للوحدة الكاملة. (**قوله: نوعاً**) وهو المفعولية لا شخصاً؛ لأن مفعولية الأول غير مفعولية الثاني فإن الأول مسند إليه لا الثاني. (**قوله: اللهم إلا أن يراد الخ**) وحينئذ يشمل الصفة المادحة والذامة والتي للترحم والتأكيد لاتحاد الكل مع المتبوع، وكذا عطف البيان والتأكيد اللفظي والمعنوي، وأما المعطوف بالحرف فمعيته مع المعطوف عليه

متحدة نوعاً لا شخصاً. (**قوله: ناشئ من جهة واحدة شخصية**) إلى آخره، وإن كان لغيرها مدخل في ذلك، وهو كونه نعتاً للفاعل. (**قوله: لأن المجيء المنسوب**) إلى آخره لأحد أن يناقش فيه بأنه يلزم أن يكون المقتضى لإعراب زيد في: جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام زيد؛ لأن المجيء المنسوب إلى غلام في قصد المتكلم منسوب إليه مع زيد لا إليه مطلقاً، اللهم إلا أن يراد المعية في الانتساب إليه؛ لأن النعت هو المنعوت بحسب الذات.

التوابع بهذا القيد بأن جهة الإعراب إما كون الشيء عمدة أو فضلة أو متوسطاً بينهما، وكثير من الثواني يشارك سابقها في الإعراب، وجهة من هذه الجهات كمفعول ثان لأعطيت وعلمت، والحال من المفعول به، ولو أريد خصوصية الجهة لأنواعها فإعراب الصفة لكونها صفة وإعراب المتبوع لكونه فاعلاً أو مفعولاً به إلى غير ذلك، وأجيب تارة بأن المراد من الجهة مقتضى الإعراب الخ، وتارة بأن المراد بالجهة الواحدة العمل، وعمل العامل في التابع والمتبوع واحد، وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب، ومما يشكل قولهم: جاءني القوم رجلاً رجلاً فإن إعرابهما لكونهما معاً حالاً، وقد يقال: هو ليس بإعراب سابقه بل بإعراب المجموع؛ لئلا يلزم الترجيح الممنوع لكن يشكل بنحو: جاءني القوم رجلاً فرجلاً أو ثم رجلاً؛ لأنه يلزم أن لا يكون فرجلاً باعتبار سابقه فافهم. (**قوله: منسوب إليه مع تابعه**) فإن الفاعلية قائمة مع التابع والمتبوع جميعاً فيكون ارتفاعهما بالعامل بسبب مقتض واحد وحدة شخصية لا المقتضيين، وقوله: لا إليه مطلقاً؛ أي: ليس المجيء منسوباً إلى زيد مطلقاً سواء كان موصوفاً بالعلم أو لا، وإلا لاكتفى بذكر الموصوف. (**قوله: فقوله: كل ثان الخ**) شروع في بيان فوائد قيود التعريف بعد إيضاح كل منها، وقوله: إلا خبر المبتدأ؛ أي: والحال عن المنصوب؛ نحو: ضربت زيداً مجرداً، والتمييز عن المنصوب كفجرنا الأرض عيوناً. (**قوله: للإسناد**) أي: لإسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه فلا تغفل. (**قوله: فليس ارتفاعهما الخ**) أي: ليس ارتفاع المبتدأ والخبر بالعامل المذكور من جهة واحدة شخصية، بل من جهتين؛ يعني: أن جهة ارتفاعهما وإن كانت متحدة نوعاً وهي الفاعلية الحكمية إلا أنها مغايرة شخصاً؛ لأن فاعلية المبتدأ لكونه مسنداً إليه وفاعلية الخبر لكونه جزءاً ثانياً من الجملة الاسمية وهكذا فقس. (**قوله: وكذلك أعطيت الخ**) ومثله ضربت زيداً مجرداً فإنه من حيث إنه يقتضي محلاً يقع عليه وهيئة له في حال وقوعه عليه عمل في معموليه، فليس الجهة واحدة، وهكذا فقس، وقال الرضي: ينتقض الحد بالأخبار المتعددة والأحوال المتعددة، وأجاب عنه السيد بأنه ليس شيء منها مما ذكر ثانياً رتبة بل تلفظاً فقط.

في مفعوليْهِ[1]. فليس انتصابهما من[2] جهة واحدة. واعلم أنَّ الإعراب المعتبر[3] في هذا التعريف[4] بالنسبة إلى اللاحق[5] والسابق[6] أعمّ[7] من أن يكون لفظياً أو تقديرياً أو محلياً[8] حقيقة[9] أو حكماً، فلا[10] يرد نحو: (جَاءَنِي هَؤُلَاءِ الرِّجَالُ) وَ: (يَا زَيْدُ العَاقِلُ) وَ: (لَا رَجُلَ ظَرِيْفاً) ثمَّ إنَّ لفظة (كُل) ههنا[11] ليست في موقعها، لأنَّ التعريف إنَّما يكون للجنس[12] وبالجنس[13] لا للإفراد[14] وبالإفراد[15] فالمحدود

(١) نحو: جاء في عيسى وموسى. (٢) بل من جهة الأخذية والمأخوذية. (٣) صفة الإعراب. (٤) أي: تعريف التابع وهو قوله بإعراب سابقه. (٥) أي: التابع. (٦) أي: المتبوع. (٧) خبر إن. (٨) نحو: ضربت أنت. (٩) تعميم آخر للإضراب. (١٠) على تعميم الأول. (١١) أي: كل ثان. (١٢) أي: التابع. (١٣) أي: بالمفهوم. (١٤) أي: التابع. (١٥) كل ثان.

(قوله: أعم من أن يكون لفظياً الخ) بل أعم من أن يكون محققاً أو موهوماً كما مر، وقوله: حقيقة أو حكماً خبر بعد خبر وتعميم آخر أو خبر لكان المقدر؛ أي: سواء كان كل منها حقيقة أو حكماً، فلا يرد الخ؛ أي: لا ينتقض التعريف جمعاً بالحركات البنائية المشبهة بالإعراب في العروض بسبب العامل كحركة المنادى المفرد المعرفة، واسم لا المفرد النكرة المتصل بها كما تقدم ذلك، وقوله: فلا يرد؛ نحو: جاءني الخ، ونحو: جاءني القاضي العالم، وجاءني زيد العاصي، ويا فتى العاقل، ويا هؤلاء العاقلون، فتبصر. (قوله: ثم إن لفظة كل الخ) كلمة ثم للابتداء أو عاطفة؛ أي: ثم اعلم أن لفظة كل ليست واقعة بموقعها، وبيان الشارح هذا أيضاً ليس في موقعه بل الأولى أن يتعرض لبيان فائدة كل عند قوله: السابق كل مفعول حذف فاعله الخ، أو في قوله: ما أضمر عامله كل اسم الخ، إلا أنه تعرض ههنا ليشمل الجميع تأمل. (قوله: لأن التعريف إنما يكون للجنس الخ) التعريف ما يكون تصوره سبباً لاكتساب تصور الشيء إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه فالمكتسب بالتعريف إنما هو تصور مفهوم المعرف، وأما تمييز الأفراد فمن ثمرات هذا التصور، وتصور مفهوم المعرف إنما يكتسب من تصور مفهوم التعريف، فلا بد أن يكونا جنسين فمن ثمه قالوا: التعريف للجنس بالجنس؛ أي: للماهية بالماهية، والأصل في التعريف أن يكون مميزاً لأفراد المعرف عن كل ما ليس فرداً له بأن يشمل كل فرد له، ويسمى هذا الشمول جمعاً وأن لا يشمل ما ليس فرداً له ويسمى منعاً، ومن شرائط التعريف أن يجتنب فيه عن اللفظ المشترك، والمجاز بلا قرينة واضحة وأن يقصد بكل من لفظي الحد والمحدود مفهومه لا الأفراد فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف، وينكر على من قرن شيئاً منهما بلفظة كل، وهذا وجه ما قاله الشارح أن لفظة كل ليست بموقعها؛ إذ موقعها ما يراد فيه إحاطة الأفراد، وقوله: لا للأفراد وبالأفراد لما عرفت أنه لبيان ماهية الشيء وكشفه من غير ملاحظة الأفراد لما أن إحضار أفراد غير متناهية عند التعريف محال، ويقال: إنما كان التعريف للماهية وبها؛ لأنه يشمل على الجنس والفصل وهما من قبيل الكليات والمفهوم

(قوله: ثم إن لفظة كل الخ) وكذا لفظة التوابع؛ لأن التعريف للجنس ويمكن أن يقال: إن صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع.

في الانتساب إليه ظاهرة، وإنما قال: اللهم لبعده عن عبارة الشارح رحمه الله.

(قوله: وكذا لفظة التوابع)؛ لأن الظاهر أن التوابع مبتدأ وكل ثان خبره، وأما جعل التوابع منقطعاً عما بعده وتقديره لفظ هو عائد إلى التابع فتكلف بشيع. **(قوله: مقحمتان)** أي: داخلتان في غير محلهما.

بالحقيقة التابع[1] والحدّ مدخول (كُلٌّ) وهو (ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ)، لكنَّه لما أدخل[2] (كِلاَ) عليه[3] أفاد[4] صدق المحدود على كل أفراد[5] الحد، فيكون مانعاً. و[6]الظاهر أنَّ انحصار[7] المحدود فيها لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعاً فيحصل حد جامع مانع. يكون جمعه ومنعه كالمنصوص[8] عليه[9]. «(النَّعْتُ)» «تَابِعٌ» جنس[10] شامل للتوابع[11] كلها. وقوله[12] «يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتْبُوعِهِ[13]» أي: يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على[14] حصول معنى في[15] متبوعه «مُطْلَقاً» أي: دلالة مطلقة[16] غير

(١) أي: المفهوم، لا التوابع. (٢) مصنف. (٣) أي: على الحد. (٤) أي: إدخال كل. (٥) وهو الطرد ويلزمه المنع. (٦) حال أي: المتبادر من إدخال الكل. (٧) أي: التوابع. (٨) كالمصرح. (٩) أي: على الجمع والمنع. (١٠) هو. (١١) من البدل وعطف بيان والتأكيد والعطف بالحروف والنعت. متوسط. (١٢) مبتدأ، مصنف. (١٣) صفة معنى. (١٤) متعلق بيدل. (١٥) صفة معنى. (١٦) أشار إلى أنه بحذف الموصوف مفعول مطلق لبدل.

النَّعْتُ تَابِعٌ[1] يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ[2] مُطْلَقاً

(١) أي: يدل دلالة مقصودة على معنى حالة ثابتة في متبوعه.
(٢) أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد. ج.

(قال: النعت) قدمه على سائر التوابع؛ لأنه أكثر استعمالاً وأوفر متابعة كما سيجيء. (قال: يدل على معنى) أي: على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه فدخل فيه؛ نحو: جاء رجل حسن غلامه. (قوله: أي: دلالة مطلقة) حاصله: أن الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه، والشارحون: جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه، وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة، فمنهم من قال: إنه لإخراج الحال؛ لأنها مقيدة بزمان نسبة العامل إلى صاحبها، وفيه أنها غير داخلة في التابع فلا حاجة إلى قيد مخرج، وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم، ومنهم من قال - وهو المصنف -: أنه لدفع توهم أن الحال داخلة فيما قبل هذا القيد، وكأن منشأ هذا التوهم حمل التابع على معناه اللغوي، ومنهم من قال: إنه لإخراج التأكيد مثل: جاء القوم كلهم فإنه يدل على

(قوله: لبيان الجمع والمنع) أي: جامعية التعريف وما نعيته فلفظ الجمع يفيدان جميع أفراد المحدود ويصدق عليها الحد فيكون جامعاً، ولفظ كل يفيدان جميع الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعاً، وهذا الوجه غير الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله؛ فإنه حمل على أنه تعريف للتابع بناء على أن اللام في التوابع للجنس وإدخال كل يفيد المانعية والجامعية حاصلة من ظهور الانحصار؛ ولذا قال: كالمنصوص عليه، ولعله اكتفى بذلك؛ لأن الإقحام بقدر الضرورة، والمحشي رحمه الله قصد التنصيص على الجامعية والمانعية معاً فاختار إقحامهما. (قوله: وأوفر متابعة) فإنه تبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر التوابع. (قوله: أي: على حالة الخ) أي: ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى يرد أن النعت بحال المتعلق خارج عن التعريف؛ لأنه يدل على حاصل في متعلق المتبوع لكونه مسنداً إليه. بل ما يقابل الذات فهو ما يدل على أمر حاصل في المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بأن لا

لا الأفراد، وتحقيقه في كتب الميزان. (**قوله: بالحقيقة التابع**) أي: في الحقيقة هو التابع لا التوابع الدال على الإفراد بناء على أن اللام في التوابع للجنس فاضمحلت الجمعية. (**قوله: والحد مدخول كل**) أي: فلفظ كل خارج عن الحد جيء به لبيان المانعية احتياطاً بناء على أنه قد يكون التعريف بالأعم والأخص إذا كان المقصود التمييز في الجملة، وقوله: على كل أفراد الحد؛ أي: على جميع أفراده التي يصدق عليها الحد فيكون مانعاً لما لا يصدق عليه المحدود من الأغيار، وهذا لازم لطرد التعريف. (**قوله: انحصار المحدود فيها**) أي: في إفراد الحد فيكون المعنى هكذا التابع هو كل ثان الخ فقط لا غير بناء على أن السكوت في معرض البيان يفيد الانحصار في المذكور، وقوله: كالمنصوص؛ أي: المصرح بالدليل؛ أعني: لفظة التوابع بصيغة الجمع ولفظة كل الدالتين على الأفراد. (**قال المصنف: يدل على معنى في متبوعه**) أي: يدل دلالة مقصودة على معنى[1] وحالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه أو متعلقه فيشمل الوصف بحال المتعلق بلا حاجة إلى زيادة قوله: أو في متعلقه؛ نحو: مررت برجل قائم أبوه؛ لأن كون الرجل قائم الأب معنى فيه وإن كان اعتبارياً، وعبارة العصام في شرحه المراد بمعنى في المتبوع أعم من معنى فيه تحقيقاً أو تنزيلاً كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع كمررت برجل مصري حماره. (**قوله: بهيئة تركيبه مع متبوعه**) يعني: أن صورة التركيب الوصفي تدل على النسبة التوصيفية الجزئية؛ أعني: ثبوت معنى في المتبوع لوضعها لها بوضع عام[2] لموضوع له خاص بأن يقال مثلاً كل ما كان على هيئة رجل عالم فهو معين لكل نسبة توصيفية جزئية فارجع إلى عجالتنا من الوضع، وأما هيئته الإفرادية فإنما تدل على حصول معنى في ذات ما. (**قوله: مطلقاً؛ أي: دلالة مطلقة الخ**) يشير إلى أنه مفعول مطلق لقوله: يدل بتقدير الموصوف لكن الظاهر على هذا تأنيث مطلقاً كما قاله العصام، وكذا فيما فرع عليه بقوله: فلا يرد عليه البدل

(١) أي: اشتمل.

مقيدة[1] بخصوصية[2] مادة من المواد، احتراز[3] عن سائر التوابع[4]. ولا يرد عليه[5] البدل في مثل قولك: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ[6])، والمعطوف في مثل قولك: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَعِلْمُهُ) ولا التأكيد في مثل قولك: (جَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُمْ) لدلالة[7] كلهم على معنى الشمول[8] في[9] القوم. فإنّ[10] دلالة التوابع[11] في هذه الأمثلة على حصول معنى في[12] المتبوع إنّما[13] هي بخصوص موادها[14]. فلو جردت عن هذه المواد[15]، كما يقال: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ غُلامُهُ[16]) أو: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَغُلامُهُ[17]) أو: (جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ[18]) لا تجد[19] لها دلالة[20] على معنى في متبوعاتها[21]، بخلاف الصفة فإنّ[22] الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أيِّ مادة كانت[23]. «وَ[24]فَائِدَتُهُ» أي: فائدة النعت غالباً[25] «تَخْصِيصٌ» في النكرة كـ (رَجُلٌ عَالِمٌ[26]) «أَوْ تَوْضِيحٌ» في المعرفة كـ (زَيْدٌ الظَّرِيفُ).

(١) تفسير للإطلاق. (٢) بقرينة قوله مطلقاً. (٣) خبر قوله. (٤) لأن جميعها لا يدل على معنى في متبوعها. (٥) أي: على الحد. (٦) بدل اشتمال. لدلالة على خصوص علم في زيد. (٧) ولما كان في دلالة التأكيد. (٨) الإضافة بيانية. (٩) والظرف صفة معنى الشمول. (١٠) علة فلا يرد. (١١) أي: البدل والتأكيد وعطف البيان والمعطوف. (١٢) صفة معنى. (١٣) خبر إن. (١٤) في هذه الأمثلة أي: علمه وحلمه وكلهم. (١٥) أي: جواهرها أي: حروفها. (١٦) في البدل مكان علمه. (١٧) في المعطوف مكان علمه. (١٨) تأكيد بدل كلهم. (١٩) جواب لو. (٢٠) حكمي أو حقيقي. (٢١) أي: متبوع كل واحد منها. (٢٢) تعليل للخلاف. (٢٣) عاملها لفظاً أو معنوياً. (٢٤) استئناف أو اعتراض. (٢٥) أي: في غالب الأحوال. (٢٦) فإنه بقيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل.

والمعطوف والتأكيد الخ، وفيما علله بقوله: فإن هذه التوابع الخ نظر للبركي في الامتحان، وهو أنه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة؛ ولذا قد يجوز في تابع أن يكون نعتاً وبدلاً وبياناً نظراً إلى اختلاف المعاني مع اتحاد اللفظ والهيئة التركيبية، فالأظهر أنه مفعول مطلق للظرف؛ أعني قوله: في متبوعه؛ أي: ثابت في متبوعه ثبوتاً مطلقاً (عصام) أي: غير مقيد بحال النسبة (هندي)، قيل: إنه احتراز عن الحال في مثل ضربت زيداً قائماً (موشح)، وفيه أنه خارج بقوله: تابع بل احتراز عن البدل والعطف والتأكيد كما عرفته فإن دلالة كل منها على ثبوت معنى في متبوعه مقيدة بزمان النسبة إلى المتبوع. (قوله: بخصوصية مادة) بفتح الخاء؛ أي: بمادة مخصوصة فهو من قبيل حصول الصورة، وقوله: فلا يرد عليه تفريع على التفسير وفي بعض النسخ بالواو فيكون استينافاً. (قوله: أعجبني زيد علمه) بدل اشتمال فعلمه يدل على حصول معنى في زيد لكن لا مطلقاً. (قوله: والمعطوف الخ) واعلم أن النعوت في زيد إذا تكررت فأنت مخير بين مجيء العطف وتركه الأول كقوله:

أنا الملكُ القَرْمُ وابنُ الهُمامِ
وليثُ الكتيبةِ والمُزْدَحَمِ

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ۝١١﴾، ولكن لا يرد بمثل هذا على التعريف، وسيأتي في بحث العطف نقلاً عن الرضي، وقوله: لدلالة كلهم علة للمنفي في قوله: فلا يرد كما أن قوله: فإن دلالة التوابع الخ علة للنفي، وفي التعليل ما عرفته آنفاً. (قال المصنف: وفائدته تخصيص الخ) لما كان مظنة أن يقول أحد لا فائدة في وصف الشيء؛ لأنه إنما يكون الخطاب به مع من يكون عالماً بثبوت الصفة فلا فائدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ[1] أَوْ تَوْضِيحٌ[2]

(١) أي: في النكرة كرجل عالم.
(٢) أي: في المفردة الآخرين.

معنى في المتبوع وهو الشمول، لكنه مقيد بزمان النسبة، ولا يخفى أنه يبقى أمر البدل مثل: أعجبني زيد علمه وعطف البيان، مثل: جاء زيد صديقك، والعطف مثل: أعجبني زيد وعلمه، وأما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لإخراجها وهو أن يكون مذكوراً للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الأمور يخرج التأكيد، فقيد الإطلاق لإخراجه غير ضروري. (قال: وفائدته) ليس من وظيفة النحو. (قال: وقد يكون لمجرد الثناء

يلاحظ في حصوله أمر سوى المتبوع أو باعتبار ملاحظة متعلقه فإن الحسن وإن كان حاصلاً في الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل في زيد. (قوله: جعلوه) أي: لفظ مطلقاً صفة الحصول، فالمعنى ما يدل على معنى في متبوعه حصولاً مطلقاً؛ أي: غير مقيد بزمان نسبة شيء إلى المتبوع أو نسبته إلى شيء. (قوله: أنه لدفع توهم الخ) فالقيد احتياطي لا احترازي. (قوله: لإخراج التأكيد الخ) يعني: أن سائر التوابع سوى التأكيد بلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى في متبوعه والتأكيد بكل خارج بقوله: مطلقاً. (قوله: ولا يخفى الخ) أي: على تقدير جعله صفة للحصول تبقى هذه الأمثلة داخلة في التعريف لكونها دالة على معنى في متبوعه مطلقاً غير مقيد بحال النسبة. (قوله: وأما اعتبار الحيثية الخ) بأن يقال ما يدل على معنى في متبوعه من حيث إنه يدل على ذلك فيكون الحصول في المتبوع أيضاً مدلولاً له فتخرج الأمثلة المذكورة؛ لأن التوابع المذكورة وإن دلت على معان حاصلة في متبوعها مطلقاً لكنها لا تدل على حصولها فيها. (قوله: وهو أن يكون مذكوراً الخ) لا يخفى أن مهنا طريقين لإخراج الأمثلة؛ أحدهما: اعتبار الحيثية، والثاني: أن المراد بقولنا: تابع يدل أنه ذكر ليدل على معنى كما نقله العلامة في شرح المفتاح عن المصنف رحمه الله.

«وَ[1]قَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ» من غير قصد تخصيص أو توضيح، نحو: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ). «أَوْ» لمجرد «الذَّمِّ» نحو: (أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ). «أَوْ» لمجرد «التَّأْكِيْدِ» مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ إذ الوحدة تفهم من التاء في[2] (نفخة) فأكدت[3] بـ(الواحدة). ولما كان غالب[4] مواد الصفة المشتقات[5] توهّم[6] كثير من النحويين أنّ[7] الاشتقاق شرط[8] في النعت، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق. ولما لم يكن هذا[9] مرضياً[10] للمصنف. رده[11] بقوله: «وَ[12]لاَ فَصْلَ» أي: لا فرق «بَيْنَ أَنْ يَكُونَ» النعت «مُشْتَقّاً[13] أَوْ غَيْرَهُ» في[14] صحة وقوعه نعتاً «إِذَا كَانَ وَضْعُهُ» أي: وضع غير المشتق «لِغَرَضِ[15] المَعْنَى» أي: لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع

(١) صفة التاء. (٢) المفهوم من التاء في نفخة. (٣) اسم كان. (٤) خبر كان. (٥) جواب لما. (٦) مفعول توهم. (٧) خبر إن. (٨) أي: شرط الاشتقاق في النعت. (٩) أي: مقبولاً. (١٠) أي: التوهم. (١١) استئناف. (١٢) كعالم. (١٣) متعلق بلا فرق. (١٤) الإضافة بيانية.

وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّوْكِيْدِ نَحْوُ: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ وَلَا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقّاً[1] أَوْ غَيْرَهُ[2] إِذَا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى

(١) شرط في النعت فلذا استضعف سيبويه مررت برجل هو دون جاءني أسد حال والفرق على ما عدا الاستعمال في أحدهما دون الآخر فاسد في المثال الأول مأول بسماع. ب.
(٢) أي: المشتق.

الخ) وقد يكون للتعميم؛ نحو: كان ذلك في يوم من الأيام، وقد يكون للترحم؛ نحو: أنا زيد الفقير، وقد يكون لكشف الماهية؛ نحو: الجسم الطويل العريض العميق، والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة بأن الأولى: موضحة مفسرة، والثانية: مقررة، والفرق بَيِّن بين الإيضاح والتقرير، وقيل: الفرق بينهما المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كأمس الدابر، و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، والكاشفة تكشف عن تمام الماهية، ولم يذكرها إلحاقها بالمؤكدة، وههنا بحث وهو أن كلاً من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفاً، والمجموع: كاشف وليس نعتاً، إن قلت: كل من تلك الأمور الثلاثة صالح لكونه كاشفاً؛لأنه مساو للجسم عند جمهور

والمحشى خلط بين الطريقين اللهم إلا أن يقال: إن قوله: وهو أن يكون الخ بيان لحاصل اعتبار الحيثية، وليس مقصوده الإشارة إلى تقدير ذكره واللام للغرض. (قوله: للتعميم) أي: الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص بفرد دون فرد. (قوله: والفرق بين الخ)؛ لأن الإيضاح يستدعي سبق الإبهام والتقرير يقتضي عدمه. (قوله: ولم يذكرها) داخل تحت مقول قيل؛ أي: لم يذكر المصنف رحمه الله الكاشفة. (قوله: وههنا بحث الخ) أي: في قولهم: وقد يكون النعت للكشف، وليس هذا بحثاً على ما قيل كما لا يخفى. (قوله: وليس كاشفاً)؛ إذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل واحد. (قوله: كل من تلك الخ) منع لقوله: وليس كاشفاً. (قوله: لأنه مساو للجسم الخ) فيه بحث؛ لأن الجسم عند الأشاعرة ما يتركب من جزئين فصاعداً، فالطويل مساوي له،

في متبوعه تعرض لبيان فوائده، وإن كان من وظائف فن آخر؛ ولذا لم يستوف بيانها فقال: وفائدته الخ (عصام)، وإنما قيد بقوله: غالباً لقوله: الآتي، وقد يكون الخ. (قوله: تخصيص في النكرة) التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك ودفع الاحتمال في النكرات مثل: رجل عالم فإنه كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال، فلما قلت: عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بعلم. (قال المصنف: أو توضيح الخ) وهو عند النحاة عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف أعلاماً كانت أو لا مثل زيد التاجر أو الرجل التاجر فإنه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال، والتخصيص عند أهل المعاني أعم من التوضيح؛ ولذا مثلوا بزيد التاجر للتخصيص فكلمة أو عند النحاة لامتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه عصام. (قال المصنف: لمجرد الثناء) أي: المدح وبيان صفة الكمال، وهذا إذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف وكان متعيناً قبل ذكره، والتعين إما بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط ذلك؛ لئلا يكون الوصف مخصصاً، وقوله: أو الذم؛ أي: لمجرد بيان صفة النقص. (قوله: أو لمجرد التأكيد الخ) وذلك إذا تضمن[1] الموصوف على الصفة تضمناً أو التزاماً مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ أكدت بالوحدة لدفع توهم كون القصد إلى الجنس؛ لأن الاسم الحامل للجنس والوحدة ربما يقصد به إلى الجنس، وربما يقصد به إلى الوحدة، ومن هذا القبيل عشرة كاملة وإلهين اثنين، وقد يكون النعت لمجرد الكشف عن ماهية الموصوف؛ نحو: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، وللترحم مثل: اللهم ارحم عبدك المسلمين، وتمامه في كتب المعاني. (قوله: توهم كثير الخ) أي: توهم جمهور النحاة ذلك حتى عرفه في شذور الذهب بقوله: تابع مشتق أو مأول به يقتضي تخصيص متبوعه

(١) كما ذكرنا آنفاً.

أو توضيحه الخ، وقوله: شرط في النعت؛ أي: فلذا استضعف سيبويه مررت برجل أسد دون جاءني زيد أسداً حالاً، والفرق على مساعدة الاستعمال في أحدهما دون الآخر فاسد في المثال الأول مأول بشجاع. (قوله: في صحة وقوعه نعتاً) أي: في مجرد الصحة لا في الرجحان فإن المشتق لغلبته راجح. (قال المصنف: إذا كان وضعه الخ) المراد بالوضع هنا أعم من الوضع المشهور والمجازي؛ أي: الوضع النوعي المعرف بتعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه سواء كان بنفسه أو بقرينة؛ إذ لا ينكر أحد مررت برجل عدل، وقيل: المراد بالوضع الاستعمال وهو خلاف المتبادر. (قوله: أي: لغرض الدلالة الخ) الظاهر أنه إشارة إلى أن في العبارة تقدير المضاف؛ أي: لغرض دلالة المعنى؛ أي: الدلالة عليه، وعبارة العصام؛ أي: لأجل إفادة المعنى القائم بالغير أولى منه، وقوله: إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً أو خصوصاً؛ أي: كما كان وضع المشتق لهذا الغرض عموماً فقط؛ فلذا يجب له موصوف لفظاً أو تقديراً إلا أن يكون محمولاً على موصوفه فحينئذ يستغنى عنه، وكتب على قوله: عموماً؛ أي: وضعاً عاماً بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله فقوله: أي في جميع الاستعمالات بيان لحاصل المعنى.

الأشاعرة، قلنا: لا شبهة لأحد في أن المتكلم لم يقصد إلا كشف المجموع؛ لأن المجموع معرف على أن هذا الجواب لا يجري في مثل الإنسان الحيوان الناطق، فالأظهر في الجواب أن يقال: إن المجموع نعت واحد إلا أن إعرابه أجرى على أجزائه كما في: قرأت الكتاب جزأ جزأ، والبيت سقف وجدران. (قوله: ولما كان غالب مواد الصفة إلى آخره) حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي: اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق؛ فلذلك استضعف سيبويه؛ نحو: مررت برجل أسد وصفاً، ولم يستضعف بزيد أسداً حالاً وفي الفرق نظر. (قوله: رده بقوله) لا يخفى أن أكثر ما ذكره لا يصلح رداً؛ لأن كونه نعتاً باعتبار أنه في قوة المشتق. (قوله: ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره) الظاهر أن يقول: وغيره بالواو؛ لأن بين لا يضاف إلا إلى متعدد واو لأحد الأمرين، فلعله جعل أو بمنزلة الواو، وإنما أتى بها دون الواو ليشير إلى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتاً من غير حاجة إلى رد الجامد إلى المشتق؛ وذلك لأن أو تقع بين المتقابلين. (قال: إذا كان وضعه) متعلق بقوله: غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد؛ نحو: مررت بنسوة أربع بناء على أن اسم العدد في المعدود مجاز، ونحو: مررت برجل أيّ رجل، بناء على أن أي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم يجامع أنه مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه. (قال: لغرض المعنى) المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للأجل والغرض مقحمة لينص على أن اللام ليست صلة للوضع.

والعريض والعميق ليس بمساو له كيف والعريض أخص من الطويل، والعميق أخص من العريض، فمساواته لأحدهما تبطل مساواته للآخر. (قوله: لأن المجموع معرف) إن إراداته كذلك عند جمهور الأشاعرة لممنوع لما عرفت، وإن أراد عند غيرهم فلا ينفع؛ لأن الاعتراض مبني على رأيهم إلا أن يقال: المراد أن المجموع معرف في قصد المتكلم لكن فيه خفاء، والجواب: أن هذا المنال للكاشفة إنما هو على رأي المعتزلة المعتبرين في الجسم تقاطع الأبعاد على زوايا قائمة فالكاشف هو المجموع. (قوله: لا يجري في مثل الخ) لعدم كون كل واحد منهما مساوياً للإنسان. (قوله: فالأظهر الخ) لك أن تقول: إن النعت هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعميق. (قوله: أن المجموع نعت واحد) كأنه قيل: الذاهب إلى الجهات الثلاث. (قوله: حاصل كلام المصنف رحمه الله) أي: ما ذكره الشارح رحمه الله من أن اشتراط الاشتقاق في النعت كما توهم كثير من النحاة منشأه غلبة الاستعمال حاصل كلام المصنف رحمه الله، والشيخ الرضي رحمه الله صرح بأنه مذهب جمهور النحاة. (قوله: وفي الفرق نظر) باشتراط الاشتقاق في النعت دون الحال على ما يستفاد من استضعافه كذا في الرضي، ويرد عليه أن الاستضعاف لا يدل على الاشتراط، بل على عدم الاستحسان. (قوله: ولا يخفى الخ) يعني: أن ذكر مثال تميمي وأي الرجل في هذا المقام ليس بموجه؛ لأنهما في قوة المشتق فإن معناهما منسوب إلى تميم وكامل في الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال على معنى في المعنى المتبوع فما قيل بناء الرد على أنه لا داعي لاشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل عقلاً ولا نقلاً ليس بناء الرد على الأمثلة حتى يرد ما ذكره المحشي رحمه الله ليس بشيء. (قوله: متعلق بقوله الخ) وليس ظرفاً لقوله: ولا فصل. (قوله: والوضع الخ) يعني: أنه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه أو بالقرينة وترك التوجيه الثاني الذي ذكره السيد قدس سره في حواشي الرضي من أنه أراد بالوضع الوضع في التركيب والاستعمال؛ لأنه خلاف المتبادر من لفظ الوضع. (قوله: بناء الخ) يعني: أن أربع مستعمل في المعدود؛ أي: ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة لنسوة. (قوله: المراد الخ) فقول الشارح رحمه الله تفسير لقوله: المعنى لكن الظاهر أن كلام الشارح رحمه الله مبني على حذف المضاف؛ أي: لغرض دلالة المعنى؛ أي: الدلالة عليه؛ لأن السابق إلى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ، وحينئذ يكون قول المحشي رحمه الله والمراد الخ توجيهاً لا يحتاج إلى تقدير المضاف.

«عُمُوماً[1]» أي: في جميع الاستعمالات «مِثْلُ: (تَمِيمِيٌّ، وَذِي مَالٍ») فإنّ[2] (التَّمِيمِيَّ) يدل[3] دائماً على أن لذات ما[4] نسبة إلى قبيلة[5] تميم، و(ذِيْ مَالٍ) يدل على أنّ ذاتاً ما صاحب[6] مال. «أَوْ خُصُوصاً[7]» في بعض الاستعمالات، بأن يدل[8] في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع[9] نعتاً، وفي بعضها لا يدل[10] على ذلك، وحينئذ لا يصح جعله نعتاً. «مِثْلُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ[11]») أي: كامل في الرجوليّة. فأيّ رجل باعتبار[12] دلالته في[13] مثل هذا التركيب على كمال الرجوليّة يصح أن يقع نعتاً، وفي مثل (أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟) لا يدل على هذا المعنى فلا يصح أن يقع نعتاً. «وَ» مثل: «(مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ») فإنّ[14] (هَذَا) يدل على ذات مبهمة[15]، و(الرَّجُلَ) على ذات معينة، وخصوصية[16] الذات المعينة[17] بمنزلة معنى حاصل في الذات[18] المبهمة. فلهذا صح أن يقع الرجل[19] صفة لـ (هذا)[20]. و[21]في المواضع الأخر[22] التي لا يدلّ على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة. وذهب بعضهم إلى أنّ (الرجل) بدل[23] عن اسم الإشارة، وبعضهم[24] إلى أنّه عطف بيان[25]. «وَ» مثل: (مَرَرْتُ «بِزَيْدٍ هَذَا») أي: بزيد المشار إليه. فـ (هَذَا[26]) في هذا الموضع يدل على[27] معنى حاصل[28] في ذات[29] (زَيْدٍ) فوقع صفة له، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى[30] لا يصح أن يقع صفة[31]. «وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ» لا المعرفة «بِالجُمْلَةِ

(١) إلى دلالة عامة أو وصفاً عاماً أو في جميع الاستعمالات. (٢) على تطبيق. (٣) لكونه اسماً منسوباً. (٤) من الذوات اسم إن. (٥) بني. (٦) خبر إن. (٧) أي: وصفاً خاصاً أو دلالة خاصة أو في بعض الاستعمالات. (٨) أي: غير المشتق. (٩) أي: عند ذكر الموصوف. (١٠) أي: حين كونه دالاً على حصول معنى لذات ما. (١١) قال أبا إنما يقع صفة للنكرة في موضع المدح. (١٢) متعلق بيصح الآتي. (١٣) صفة أي: رجل. (١٤) أي: لفظ هذا. (١٥) للعرف وضع اسم الإشارة ليس إلا لدلالة على الذات المبهمة ثم جاء التعيين. صفة معنى. (١٦) مضافاً إلى فاعله. (١٧) في الرجل بلام التعريف. (١٨) أي: في لفظ هذا. (١٩) فاعل يقع. (٢٠) أي: لفظ هذا. (٢١) متعلق بقوله لا يصح. (٢٢) نحو: مررت بزيد الرجل. (٢٣) خبر إن. (٢٤) أي: من القائلين. (٢٥) لعدم الاشتقاق. (٢٦) أي: لفظ هذا. (٢٧) أي: دلالة مقصودة. (٢٨) صفة معنى. (٢٩) أي: دلالة مقصودة. (٣٠) أي: الحاصل في الذات بل المراد منه للدلالة على ذات المشار إليه فقط نحو: مررت بهذا الرجل. (٣١) لعدم كون المقصود الدلالة على غيره.

عُمُوماً[1] مثل: تَمِيمِيٌّ وَذِي مَالٍ أَوْ خُصُوصاً نَحْوُ:[2] مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ وَمَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ وَبِزَيْدٍ هَذَا وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالجُمْلَةِ

(١) أي: في جميع الاستعمالات. أي: دلالة عامة أو وصفاً عاماً في جميع الاستعمالات.
(٢) وفي بعض النسخ مثل.آه.

(قوله: فإن التميمي) إلى آخره، ولذا يجب أن يكون له موصوف لفظاً أو تقديراً. (قال: نحو: مررت برجل أيّ رجل) أي: هذه تكون وصفاً للنكرة ومضافة إلى ما هو بمعناها، ويقرب منه كل، وجد، وحق، تكون تابعة للجنس معرفة كان أو نكرة وتكون مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً أو معنى يقال: أنت الرجل كل الرجل؛ أي: إنه مجتمع فيه من خلال الخير ما

(قوله: لينص الخ) فإن الفرض لا يكون موضعاً له بل مترتباً عليه. (قوله: أنت الرجل كل الرجل) فاللام للجنس، ولفظ كل لكونه مضافاً إلى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع؛ أي: أنت مجموع أفراد جنس الرجل. (قوله: نحو: مررت بزيد الرجل) أي: الكامل في الرجولية. (قوله: ذلك) أي: عدم جواز وصف غير

(قال المصنف: وذي مال) يريد به لفظ ذي وفروعه، وقوله: على أن لذات ما الخ، وقوله: على أن ذات ما صاحب مال؛ أي: فكان وضعها للدلالة على ذات مبهمة، ومعنى فيها فكانا كالصفات المشتقة. (قال المصنف: أو خصوصاً) أي: وضعاً يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعي نحو: رجل عدل وقياسي أشار إلى بعضه بقوله: مثل مررت الخ، ومنه قولك: جاءني الرجل كل الرجل. (قوله: مررت برجل أيّ رجل) أو أي امرئ فالمراد بالمثل كل تركيب أضيف فيه إلى لفظ موصوفه بعينه أو بمعناه كامرئ[1] ويختص بالنكرة فإنه في هذه الصورة استعير لمعنى الكامل؛ أي: يكون مجازاً عن الكمال بجامع أن كمال الشيء سبب عن السؤال لمجهوليته. (قال المصنف: ومثل مررت بهذا الرجل) المراد به كل اسم جنس جامد معرف باللام جاء بعد اسم الإشارة فإنه يصير المقصود منه إفادة وصف الرجولية، وقوله: ذات معينة؛ أي: بواسطة لام التعريف، وقوله: في الذات المبهمة هو مدلول هذا، وقوله: وخصوصية الذات وتعينها؛ أي: الذي هو أمر زائد على الذات المبهمة. (قوله: وفي المواضع الأخر التي لا يدل الخ) أي: لا يدل الرجل على هذا المعنى الحاصل في الذات المبهمة لا يصح أن يقع صفة، فلا يقال: مررت بزيد الرجل، ولا مررت بعالم رجل. (قوله: وذهب بعضهم الخ)

(١) وقيل: البيت للأصمعي.

أي: لعدم الاشتقاق، والجواب: أن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف. **(قال المصنف: ومثل مررت بزيد هذا)** يريد به اسم إشارة غير مكاني فإنه يوصف به العلم والمضاف إلى العلم أو إلى الضمير أو إلى اسم الإشارة، وقوله: أي: بزيد المشار إليه فكما يصح زيد المشار إليه يصح زيد هذا. **(قوله: لا يدل على هذا المعنى)** أي: لا يقصد الدلالة بلفظ هذا على المعنى الحاصل في الذات. **(قال المصنف: وتوصف النكرة)** أي: حقيقة أو حكماً كالمعرف بلام العهد الذهني لكن لا توصف النكرة الحكمية إلا بجملة فعلية فعلها مضارع كما لا توصف من المفردات إلا بنكرة يمتنع دخول اللام عليها؛ نحو: مررت بالرجل مثلك وخير منك، وقوله: إلا بتأويل بعيد لاستلزامه كثرة التقدير مع خفائه كما في قول الحجاج[1] حين إضافة قوم وإبطاؤه في الإطعام:

حتى إذا جَنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ
جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطُّ

أي: جاؤوا إليَّ بلبن ممذوق بالماء مقول في حقه هل رأيت الذئب قط، واعلم أن تأويل الجملة الطلبية بالقول كما يكون في الصفة يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «وجدت الناس أخبر تقله»، فقوله: أخبر أمر مخاطب من باب علم بمعنى جرّب، وقوله: تقله بهاء السكت أصله تقلى من باب ضرب بمعنى تبغض مجزوم في جواب الأمر؛ أي: وجدت الناس مقولاً في حقهم هذا القول؛ أعني: جربهم تقلهم؛ لأنهم عند التجربة يستحقون؛ لأن يبغضوا لسوء أخلاقهم، كما قيل نظم:

خوش آمد صحبت أحباب جامي
وليكن ترك صحبت زان به آمد
طراز كسوت صحبت درين بزم
وجدت الناس أخبر تقله آمد

(١) أي: الذي وقع صفة لفظة الجلالة في قوله: ﴿من الله العزيز العليم﴾

تفرق في جميع الرجال، وجد الرجل؛ أي: كأنَّ ما سواك هزل، وحق الرجل؛ أي: كأنَّ ما سواك باطل. (قال: وبهذا الرجل) يعني: به اسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة دون غيره؛ نحو: مررت بزيد الرجل، قال الشيخ الرضي: وذلك لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً، ثم قال: إن قيل: لم لم يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقياً معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها أسماء الإشارة فيقال: مررت بشخص رجل وبسبع أسد كما يقال: بهذا الرجل، قلت: لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس ولو لم يقع صفات؛ إذ قولك: مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل؛ لأن الطول يكون في غير الرجل؛ ولهذا يحذف الموصوف في الأغلب إذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في الأرض والسماء، وأما قولك: هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً. (قوله: وبزيد هذا) قال الشيخ الرضي: اسم الإشارة يقع وصفاً للعلم والمضاف إلى المضمر، وإلى العلم وإلى اسم الإشارة؛ لأن الموصوف أخص أو مساو، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة. (قوله: وفي المواضع الأخر التي لا يدل) أي: لا يقصد بدلالته هذا المعنى. (قوله: لا المعرفة) إلا معرفاً باللام لا يشير بها إلى واحد بعينه؛ لأن تعريفه لفظي.

اسم الإشارة بالرجل بمعنى كامل الرجولية؛ لأن استعماله فيه ليس وضعياً حتى يكون مطرداً، بل مجازي مختصر بها إذا جعلته صفة لاسم الإشارة. **(قوله: إن قيل الخ)** يعني: أنه قد ظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يوصف غير اسم الإشارة بأسماء الأجناس باعتبار استعمالها بمعنى كامل في الجنس لكن لم يجز أن يوصف غير اسم الإشارة من المبهمات بأسماء الأجناس باعتبار معناه الحقيقي. **(قوله: ولهذا)** أي: لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة. **(قوله: وأما قولك الخ)** يعني: أن ذكر الموصوف فيه فائدة زائدة لا تحصل من اسم الجنس وحده وهي جعله حاضراً شاهداً. **(قوله: قال الشيخ الرضي الخ)** تعيين للمواضع التي يقع اسم الإشارة صفة فيها والتي لا يقع. **(قوله: أخص)** فيما إذا كان علماً أو مضافاً إلى المضمر أو إلى العلم. **(قوله: أو مساو)** فيما إذا كان مضافاً إلى اسم الإشارة. **(قوله: لا تقصد)** فسر عدم الدلالة بعدم القصد؛ لأن دلالة اسم الإشارة على معنى المشار إليه متحققة دائماً إلا أنه قد تقصد الذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة، وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة للنكرة لكونه بمنزلة لفظ المشار إليه. **(قوله: إلا معرفاً باللام الخ)** نحو:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

(قوله: لعدم الإشارة الخ) يعني أن المعرفة ما فيها إشارة إلى معلومية مفهومها، والجملة من حيث إنها جملة ليس فيها الإشارة إلى معلومية مضمونها، فلا يتجه ما قيل: إن الجملة وإن كانت لإفادة نسبة مجهولة لكن إذا جعلت صفة يجب أن تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بها عند المخاطب؛ لأن كونها معلومة لا يستلزم وجود الإشارة فيها إلى المعلومية فإن النكرة

الخَبَرِيَّةِ[1]» التي هي في حكم النكرة لأنّ[2] الدلالة على معنى في متبوعه[3]، كما توجد في المفرد[4] كذلك توجد في الجملة الخبرية[5]. وإنّما قيد[6] الجملة الخبرية، لأنّ[7] الإنشائية[8] لا تقع صفة إلاّ بتأويل بعيد[9]، كما إذا قلت: (جَاءَنِي رَجُلٌ اضْرِبْهُ) أي[10]: مقول في حقه (اضربْه) أي: مستحق لأن يؤمر بضربه[11]. «وَ[12]يَلْزَمُ» فيها[13] «الضَّمِيرُ» الراجع إلى تلك النكرة للربط[14]، نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ أَبُوهُ[15] قَائِمٌ) وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية[16] بالنسبة إلى الموصوف فلا[17] يصح أن تقع صفة له، مثل: (جَاءَنِي رَجُلٌ زَيْدٌ عَالِمٌ). «وَ[18]يُوْصَفُ بِحَالِ[19] المَوْصُوفِ» أي: بحال

(١) احتراز عن الإنشائية. (٢) علة لمقدر بوجه التطابق بينهما. (٣) أي: التابع. (٤) تأكيد لقوله كما توجد. (٥) والجملة الخبرية تقع صفة بتأويل قريب وهو وقوعه موقع المفرد. (٦) الواقعة صفة. (٧) علة قيد. (٨) الخبرية. (٩) لا يسبق إلى الفهم بسرعة والقريب للخبرية. (١٠) رجل. (١١) مصدر مضاف إلى مفعوله. (١٢) عطف على جملة يوصف بتقدير الظرف كما قدره الشيء. (١٣) أي: في الجملة. (١٤) متعلق بيلزم. (١٥) صفة رجل. (١٦) ولا تحصل اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، لكونه كلاماً مستقلاً. (١٧) سواء كان مفرداً أو جملة. (١٨) عطف على جملة يوصفه النكرة. (١٩) الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله أي: ويوصف بحال قائمة بالموصوف.

الخَبَرِيَّةِ وَيَلْزَمُ[1] الضَّمِيرُ[2] وَيُوصَفُ[3] بِحَالِ المَوْصُوفِ

(١) أي: يلزم في الجملة.
(٢) لفظاً أو تقديراً كقوله عز وجل: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ﴾. آه.
(٣) أي: يقع الوصف بحال قائمة.

(قوله: التي هي في حكم النكرة): لعدم الإشارة إلى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة؛ لأنها والمعرفة من أقسام الذات والاسم، وفي قوله: في حكم النكرة إشارة إلى توجيه قولهم: إن النعت يوافق المنعوت تعريفاً وتنكيراً مع أن الجملة قد تكون نعتاً وليس معرفة ولا نكرة، ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد أو توجيهه بأن الجملة في تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من أن قام رجل ذهب أبوه في تأويل ذاهب أبوه وأبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد. **(قوله: لأن الدلالة على معنى** المفردة أيضاً معلومة للمخاطب لامتناع الخطاب بما لا يفهم لكن الإشارة فيها إلى المعلومية. **(قوله: من أقسام الذات والاسم)** الظاهر ترك لفظ الذات إلا أنه وقع في الرضي لفظ الذات فأشار بعطف الاسم التي مدلولاتها مستقلة. **(قوله: قد سوّي الخ)** تأييد لما يستفاد من عبارة الشارح رحمه الله، قال الرضي: كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه، ولا تقول: إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم، وإن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فرعاً للمفرد؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان بل يكتفي في كون الجملة ذات محل وقوعها حيث يصح وقوع المفرد هناك. **(قوله: لعل وجهه)** أي: وجه المشهور. **(قوله: وذلك في الطلبية الخ)** أي: ذلك التأويل في الجملة الطلبية وهي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض حاصل بقول محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال في كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة.

(قوله: جاؤا الخ) أي: قول الزاجر قبله:

فليحفظ. (قال المصنف: ويلزم فيها الضمير) أي: لفظاً أو تقديراً نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ﴾ إلخ، والتقدير فيه أكثر من خبر المبتدأ، وإن كان أقل مما في الصلة، وفي قوله: الراجع إلى تلك الخ إشارة إلى أن تعريف الضمير للعهد، ووجه لزوم الضمير أن الجملة لإفادتها الفائدة المستقلة لا ترتبط بنفسها إلى الغير بل تحتاج إلى رابط يربطها بخلاف المفرد فإنه لعدم استقلاله في الإفادة يرتبط بنفسه، وإنما التزم فيها الضمير ولم يكتف بما يقوم مقامه كما اكتفى في الخبر الجملة؛ لأن توجه المخاطب إلى الجملة الواقعة خبراً فوق توجهه إليها فيكفي فيه أدنى رابط بخلافها فإنها تحتاج إلى ما هو الأصل في الربط وهو الضمير، وقوله: وتكون أجنبية؛ أي: ولا تكون حالاً لنفس الموصوف ولا لمتعلقه. (قال المصنف: ويوصف بحال الموصوف) أي: يقع الوصف بحال الخ أو مرفوعه قوله: بحال الخ ثم المراد بحال الموصوف حاله بحسب دلالة العبارة وهو ما جعله المتكلم حالاً له ولو تجوزاً لا ما هو المتبادر؛ أعني: ما هو حاله في نفس الأمر وحال متعلقه كذلك فلا يلزم أنْ يكون جاءني رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف، وجاءني رجل حسن الوجه من الوصف بحال المتعلق؛ أي: فلا ينتقض قوله: فالأول يتبعه الخ بقولك: جاءتني هند صائم نهارها ولا قوله: والثاني يتبعه الخ بمثل جاءتني هند حسنة الوجه (عصام)، ثم إن الوصف بحال الموصوف أعم من أن يكون مفرداً أو جملة؛ ولذا أخر البحث عن بيان كونه جملة فحينئذ يحتاج قوله: ويتبعه في التنكير إلى التأويل؛ لأن الجملة ليست معرفة ولا نكرة فإنهما من أقسام الذات والاسم فلا يستقيم ذلك القول فيأول بالنكرة مثل أن يؤول ضرب في زيد ضرب بضارب وأبوه زيد في جاءني رجل أبوه زيد بكائن أبوه زيد، ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد بل هو الظاهر.

الخ) قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد، والجملة والمشهور: أن المفرد أصل، لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تكون في تأويل المفرد. (**قوله: لأن الإنشائية لا تقع صفة**)؛ لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها، وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوماً له، والإنشائية لا يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة. (**قوله: إلا بتأويل بعيد**) ذلك في الطلبية المحكية بقول: محذوف كقوله: جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط؛ أي: بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال، والمفعول الثاني من باب علمت مثل: ((وجَدْتُ النّاسَ اخْبُرْ تَقِلْهُ))، (**قوله: وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية**) أي: لم يكن حالاً لنفس الموصوف، ولا لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ. (**قال: ويوصف بحال الموصوف**) الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله.

مَـا زِلْـتُ أَسْـعَـى مَـعَـهُـم وأَخْـتَـبِـط

حـتـى إذا جَـنَّ الـظَّـلامُ واخْـتَـلَـطْ

جـاؤُوا بِـمَـذْقٍ هَـلْ رأيـتَ الـذِّئْـبَ قَـطُّ

أي: مقول عنده هل رأيت الذئب فهذا لونه خبطت فلانا واختبطته سألته بغير وسيلة، مذق اللبن بالماء يمذقه مزجه يشكو قوماً فيقول: لم أزل النهار كنت أسعى معهم وأتبعهم وأسألهم شيئاً حتى إذا أظلم الليل واختلط الظلام وتكاثف جاؤا بلبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه لكثرة مائه إلى لون الذئب، فكل من رآه يستفهم من رؤيته عن الذئب؛ لأنه بلونه يحمل رائيه على السؤال عن الذئب، وإنما قال هذا لأن الذئب موصوف بالزرقة، واللبن إذ كثر ماؤه يصير أزرق كذا في شرح أبيات الإيضاح، ومن هذا تبين عدم اختصاص الوصف بالإنشاء بالجمل المحكية حقيقة كما وهم، بل يكفيه أن يكون من شأنه أن يحكى ويقال، وقد نص الشريف بذلك في حواشي المطوّل وشرح المفتاح حيث قال: وذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه، وإليه أشار الشارح رحمه الله بقوله: أي مستحق؛ لأن يؤمر به، وما قيل: هناك تأويل قريب بأن يقال: زيداً ضربه في تأويل زيد مطلوب ضربه عن الحذف ففيه أن هذا التأويل ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المطوّل، لكن الحكم بقربه وهم؛ لأن الطلب الذي هو مدلول الأمر آلة لملاحظة المطلوب والمحكوم به لا بد من ملاحظته قصداً ليصح جعله محكوماً به، فذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه، ومن هذا ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل. (**قوله: كما يكون الخ**) أي: مثل تأويل يكون خبر بعد خبر لقوله ذلك. (**قوله: وجدت الخ**) أي: إن جعلته بمعنى أصبت فالجملة الطلبية حال، وإن جعلته بمعنى علمت، فهي مفعول ثان هذا قول أبي الدرد الخ أخبر؛ أي: جرب من خبره إذا جربه وتقله جواب الأمر، وأصله تقليه من قلاه يقليه أبغضه حذفت الياء للجزم والهاء للسكت، والمعنى: وجدت الناس مقولاً فيهم هذا القول؛ أي: جربهم تقلهم؛ لأنهم عند التجربة يستحقون أن يبغضوا لسوء أخلاقهم وقبح أفعالهم، وقيل: هو من كلام علي رضي الله عنه، وقيل: من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: قال المأمون لولا أن علياً رضي الله عنه قال ذلك لقلت أقل تخبره كذا في شرح أبيات المفصل. (**قوله: وفي الملازمة مناقشة الخ**) مدفوعة بما في الرضي من أن ذلك الرابط هو الضمير؛ إذ هو الموضوع لهذا، ثم قيل: إن الظاهر قائم مقام الضمير.

قائمه به نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ) إذ (الحَسَنُ) حال الرجل وصفته. «وَبِحَالِ[1] مُتَعَلَّقِهِ» أي: متعلق الموصوف. يعني: بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه «نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ» إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن[2] كان اعتبارياً[3]. «فَالأَوَّلُ[4]» أي: النعت بحال الموصوف «يَتْبَعُهُ» أي: الموصوف في[5] عشرة أمور يوجد[6] منها في كل تركيب أربعة[7]. «فِي الإِعْرَابِ» رفعاً[8] ونصباً وجراً «وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ[9]» إلَّا[10] إذا كان[11] صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث، كـ (فعُول)

(١) وسمي الأول وصفاً فعلياً والثاني سببياً. بكسر اللام. (٢) أي: الوصف وصفاً. (٣) أي: مجازياً لأنه بحسب الحقيقة وصف الغلام. (٤) الفاء للتفصيل. (٥) إنما يتبعه في ذلك الأشياء لكونه أباه في المعنى مع عدم استقلاله. (٦) صفة. (٧) نائب فاعل يوجد. (٨) نحو: جاءني زيد الطويل. (٩) لاتحادهما في المعنى. (١٠) مستثنى من قوله التذكير والتأنيث. (١١) أي: النعت بحال الموصوف.

وبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ[1] فَالأَوَّلُ[2] يَتْبَعُهُ فِي الإِعْرَابِ[3] وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ

(١) أي: كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان اعتبارياً. ج.
(٢) أي: النعت بحال الموصوف. ج.
(٣) رفعاً ونصباً وجراً. ج.

(قال: وبحال متعلقه) المتعلق أعم من أن يكون ماله إضافة ونسبة إليه كالأب والغلام، أو ماله ربط إلى ماله تلك النسبة كقولك: قام رجل ضارب أباه زيد. (قوله: يعني بصفة اعتبارية) إنما يصح الوصف بها؛ لأنها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة. (قوله: في عشرة أمور) إنما تبعه في تلك الأشياء لكونه إياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به. (قال: والتعريف والتنكير الخ) أجاز بعض الكوفيين مطلقاً وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾ والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة. (قال: والإفراد والتثنية والجمع) وقد يوصف المفرد بالجمع إذا كان ذلك المفرد مجموعاً من أجزاء كوصف النطفة بالأمشاج فإنها مركبة من أشياء كل واحد منها مشج.

(قوله: أو ماله ربط) فإن الضرب في المثال المذكور حالة زيد وله ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه في حصول الفائدة من التخصيص والتوضيح وغيرهما. (قوله: كوصف الخ) في قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾. (قوله: مشيج) مشج يمشج خلط، وشيء مشيج كقتيل وسبب وكتف في لغية جمعه أمشاج، ونطفة أمشاج مختلطة بماء المرأة ودمها كذا في القاموس، فيلزم أن يكون حالة الموصوف.

(قوله: يعني: بصفة اعتبارية) إشارة إلى تأويل يدخل به الوصف بحال المتعلق في تعريف الوصف، وتلك الصفة الاعتبارية عبارة عن حيثية كونها مدلول حسن غلامه دلالة التزامية صارت بالغلبة حقيقة عرفية لا عن حيثية كونها مدلول كائن بحيث يحسن غلامه دلالة مطابقية حتى يرد أنه يلزم أن يكون الوصف هو كائن المذكور لا الحسن تأمل. (قال المصنف: يتبعه الإعراب) قد مر أن معنى التبعية في الإعراب هو اتحاد نوعي إعرابهما مع اتحاد الجهة والمقتضى، فإن قلت: هذا منقوض بقولهم: جحر ضب خرب حيث وصفوا المرفوع بالمخفوض وهو خرب، والجواب على ما سبق أن أكثر العرب يرفع خرباً فلا نقض وعلى تقدير الخفض يكون في خرب ضمة مقدرة لاشتغال آخرها بضمة المجاورة. (قال المصنف: والتعريف والتنكير) ولو حكماً، فإن قيل: وصف النكرة بالمعرفة وبالعكس واقع في: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى﴾، وفي: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ إلى ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ إلخ، قلنا: إن قوله: الذي جمع بدل لا نعت أو نعت مقطوع يجوز فيه المخالفة للمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وقوله: شديد[1] العقاب في تقدير مشدده، أو الشديد عقابه وإضافة هذه الصفات حقيقية؛ أي: معنوية على معنى أنه لا يختص بزمان دون زمان؛ يعني: أن المراد بها الاستمرار وتمامه في التفاسير. (قوله: إلا إذا كان صفة الخ) قد يقال: لا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراك استعماله بينهما فالتبعية حاصلة؛ إذ ادعاء الوضع في المذكر دون المؤنث تحكم، وقوله: كفعول بمعنى فاعل؛ أي: إذا ذكر الموصوف.

فافهم.
(١) منها كون البراغيث صفة للضمير بناء على جواز توصيف ضمير الغائب عند

بمعنى (فَاعِلٍ[١])، نحو: (رَجُلٌ صَبُورٌ[٢]) و: (امْرَأَةٌ صَبُورٌ[٣]) أو (فَعِيلٍ). بمعنى (مفعول[٤]) كـ (رَجُلٌ جَرِيحٌ) و(امْرَأَةٌ جَرِيحٌ) أو كان[٥] صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ (علاّمة). «وَالثَّانِي» أي: النعت بحال متعلق الموصوف «يَتْبَعُهُ فِي الخَمْسَةِ الأُوَلِ[٦]» وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان[٧] «وَفِي البَوَاقِي[٨]». من تلك الأمور العشرة. وهي أيضاً[٩] خمسة: الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. «كَالفِعْلِ[١٠]» لشبهه[١١] به، يعني: ينظر إلى فاعله[١٢]، فإن كان مفرداً[١٣] أو مثنى[١٤] أو مجموعاً[١٥] أفرد[١٦] كما يفرد الفعل. وإن كان مذكراً[١٧] أو مؤنثاً حقيقياً[١٨] بلا فصل[١٩] طابقه[٢٠] وجوباً[٢١]، كما يطابق الفعل فاعله[٢٢] في التذكير والتأنيث. وإن كان فاعله[٢٣] مؤنثاً[٢٤] غير حقيقي[٢٥] أو حقيقياً[٢٦] مفصولاً، يُذَكَّر أو يؤنَّث جوازاً[٢٧]، تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ غُلاَمُهُ[٢٨]) مثل[٢٩]: (يَقْعُدُ غُلاَمُهُ) و: (بِرَجُلَيْنِ

(١) بشرط كون الموصوف مذكراً. (٢) أي: صابر. (٣) أي: صابرة. (٤) بشرط أن يذكر الموصوف. (٥) أي: النعت. (٦) جمع أولى ففي كل صفة من تجب الموافقة في أمرين. (٧) نائب فاعل يوجد. (٨) أي: لا يقع. (٩) كالأمور التي طابق الوصف الموصوف فيها كما كانت. (١٠) والظرف خبر مبتدأ محذوف أي: هو يعني الثاني كائن كالفعل. (١١) أي: النعت أي: لكونه مسنداً إلى الظاهر. (١٢) أي: فاعل النعت. (١٣) مذكراً ومؤنثاً. (١٤) كذلك. (١٥) كذلك. (١٦) أي: النعت. (١٧) كالأب. (١٨) مثل المرأة. (١٩) واقع بينهما. (٢٠) أي: النعت. (٢١) صفة مصدر محذوف أي: مطابقاً وجوباً. (٢٢) الظاهر. (٢٣) أي: فاعل النعت بحال متعلق الموصوف. (٢٤) خبر كان. (٢٥) مثل الشمس والدار. (٢٦) مثل الجارية. (٢٧) مفعول مطلق. (٢٨) مثال لما كان فاعله مفرداً. (٢٩) رجل.

وَالثَّانِي[١] فِي الخَمْسَةِ الأُوَلِ[٢] وَفِي البَوَاقِي[٣] كَالفِعْلِ

(١) أي: النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي: الثاني الموصوف في الخمسة الأول. آه.

(٢) وهي الإعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان.

(٣) أي: من تلك الأمور العشرة.

(قوله: أو فعيل بمعنى مفعول) يعني: إذا ذكر الموصوف؛ نحو: رجل قتيل وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلته فإنهما لا يستويان حينئذ خوف اللبس، وبخلاف ما إذا كان بمعنى فاعل؛ لأنه لا يستوي فيه المذكر والمؤنث على ما في شرح الزنجاني للسعد التفتازاني فما في حاشية العصام فساقط، وقوله: في الخمسة الأول بضم ففتح جمع أول اسم تفضيل فاعرفه. (قال المصنف: وفي البواقي كالفعل) أي: الذي يحل محله من ذلك الكلام؛ نحو: ﴿مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ حيث لا يتبع الموصوف، بل كالفعل في أنه يدور تذكيره وتأنيثه ونظائرهما على الإسناد إلى الفاعل، فإن قلت: جاءني رجل قام أبوه وصف بحال المتعلق، فكيف يصح أن يقال: هو كالفعل وهو نفس الفعل؟ قلت: الصفة فيه مجموع قام أبوه وهو وصف بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام أبوه بخلاف رجل قائم أبوه فإن الصفة فيه قائم بجريان إعراب الصفة عليه (عصام). (قوله: أفرد كما يفرد الفعل) ووجه الإفراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركه بحسب الظاهر وفي غيره موازنته له حتى إذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلاً أو لم يكن مشتقاً جاز المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو: مررت برجل قعود غلمانه وأسودٌ أنصاره وأشاعرةٌ أعوانه فظهر الخلل في الإطلاق فاللازم أن يزاد بعد البواقي قوله: أن موازناً وإلا فالوجهان (امتحان). (قوله: وإن كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً الخ) فحصل هنا سبعة وجوه؛ الأول: كون الفاعل مفرداً مع كون الصفة موافقاً له، والثاني: كون الفاعل مثنى مع إفراد الصفة، والثالث: كون الفاعل مجموعاً مع إفراد الصفة أيضاً، والرابع: كون الفاعل مذكراً مع توافق الصفة، والخامس: كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً بلا فصل مع توافق الصفة له، والسادس: كون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي مع جواز تذكير الصفة وتأنيثها، والسابع: كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً

(قوله: أو فعيل إلى غير ذلك) كاسم التفضيل المستعمل بمن. **(قال: والثاني يتبعه في الخمسة الأول)** ثلاثة منها ذكر مجملاً بقوله في الإعراب إن قيل: إن الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف؛ نحو: قام رجل حسن وجهه بالنصب، أو الجر وحينئذ يطابق الموصوف في العشرة، قلنا: يمكن أن يجاب عنه بأنه حينئذ من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تمحلاً؛ وذلك لأن نصبه على التشبيه بالمفعول تمحلاً، والجر تابع للنصب كما مر فيلزم أن يكون الضمير فاعلاً تمحلاً.

(قوله: تمحلاً)؛ لأن الضمير عبارة عنه التمحل حيله كردن.

قَاعِدٍ غُلاَمَاهُمَا) مثل: (يَقْعُدُ غُلاَمَاهُمَا) و: (بِرِجَالٍ[١] قَاعِدٍ غِلْمَانُهُمْ) مثل: (يَقْعُدُ غِلْمَانُهُمْ)، و: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ[٢] قَائِمٍ[٣] أَبُوهَا) مثل: (يَقُومُ أَبُوهَا)، و: (بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ جَارِيَتُهُ) مثل: (تَقُومُ جَارِيَتُهُ[٤])، و: (بِرَجُلٍ مَعْمُورٍ أَوْ[٥] مَعْمُورَةٍ دَارُهُ) مثل: (يَعْمُرُ أو تَعْمُرُ دَارُهُ)، و: (قَائِمٌ أَوْ قَائِمَةٌ فِي الدَّارِ[٦] جَارِيَتُهُ) مثل: (يَقُومُ أو تَقُومُ فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُ). فإن قلت: إذا نظرت[٧] حق النظر وجدت[٨] (الأول) وهو الوصف بحال الموصوف أيضاً في الخمسة البواقي، كالفعل لأنَّ[٩] فاعله[١٠] الضمير المستكن فيه[١١] الراجع[١٢] إلى موصوفه[١٣]. والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل، والنون[١٤] في الجمع المؤنث، ويؤنث[١٥] في الواحد المؤنث، ولذلك قلت: مررت برجل ضارب[١٦]، و: برجلين ضاربين[١٧]، و: برجال ضاربين، و: بامرأة ضاربة[١٨]، و: بامرأتين ضاربتين[١٩]، و: بنسوة ضاربات[٢٠]، كما تقول في الفعل[٢١]: يضرب ويضربان[٢٢] ويضربون[٢٣]، وتضرب[٢٤] وتضربان ويضربن. فلم خصصت الثاني[٢٥] بهذا الحكم؟ قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام[٢٦] بيان نسبة الوصفين[٢٧] إلى الموصوف بالتبعية[٢٨] وعدمها[٢٩]. ولما كان الوصف[٣٠] الأول يتبعه[٣١] في الأمور العشرة، وكان[٣٢] لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن[٣٣] هذه التبعية لما عرفت، اكتفى[٣٤] فيه[٣٥] بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني[٣٦] فإنَّه[٣٧] لما حكم[٣٨] عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف[٣٩] فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه[٤٠] غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له[٤١]، لكونه[٤٢] كالفعل بالنسبة إلى ظاهر[٤٣] بعده ليتبين[٤٤] حاله عند عدم التبعية له. «وَ[٤٥]مِنْ ثَمَّةَ» أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل «حَسُنَ (قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ[٤٦] غِلْمَانُهُ)»

---

(١) مثال ما كان فاعله مجموعاً. (٢) مثال لما كان فاعله مذكراً. (٣) صفة امرأة. (٤) مثال لما كان فاعله مؤنثاً حقيقياً. (٥) مثال لما كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي. (٦) مثال لما كان فاعله مؤنثاً حقيقياً مفصولاً. (٧) أيها المصنف. (٨) أيها المصنف. (٩) علة وجدت. (١٠) أي: فاعل الأول. (١١) أي: في الوصف بحال. (١٢) أي: بتلك الضمير. (١٣) أي: موصوف ذلك الوصف. (١٤) كالتاء في الوصف. (١٥) إذا كان مرجع المستكن فيه مؤنثاً. (١٦) في الإفراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب. (١٧) في التثنية مثل يضربان. (١٨) في الإفراد والتثنية. (١٩) في التثنية. (٢٠) في الجمع المؤنث. (٢١) مررت برجل. (٢٢) رجلين. (٢٣) برجال. (٢٤) مررت بامرأة. (٢٥) أي: الوصف بحال المتعلق. (٢٦) أي: في بحث النعت. (٢٧) أي: حال الموصوف حال المتعلق. (٢٨) في الأول في الخمسة. (٢٩) في إذا. (٣٠) أي: الوصف بحال الموصوف. (٣١) بتبعية الوصف بالموصوف. (٣٢) أي: وصف الأول. (٣٣) متعلق بقوله لا يخرج. (٣٤) جواب لما. (٣٥) أي: في الوصف الأول. (٣٦) فإنه قام بسبب لا بموصوفه. (٣٧) دليل الخلاف. (٣٨) المصنف. (٣٩) وصف الثاني. (٤٠) أي: الحكم بعد التبعية. (٤١) أي: للموصوف. (٤٢) متعلق بقوله بين. (٤٣) أي: اسم ظاهر. (٤٤) علة بين. (٤٥) استئناف أو اعتراض ومن متعلق بقوله الآتي. (٤٦) بإفراد قاعدا مع كون فاعله بعد جمعاً.

وَمِنْ ثَمَّةَ[١] حَسُنَ قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ

(١) أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل. ج.

مع تذكير الصفة وتأنيثها؛ فلذا ساق الشارح أمثلة سبعة على عدد الوجوه، وقوله: أو معمورة داره؛ أي: ومثل يعمر وتعمر داره، ولم يذكره لمعلوميته من السياق. (**قوله: فإن قلت: إذا نظرت الخ**) هذا إشكال الرضي، وحاصله: أن الوصف بحال الموصوف كالوصف بحال المتعلق في أن تثنيته وجمعه وإفراده وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار موصوفه، فجعل الثاني في البواقي كالفعل دون الأول فرق من غير فارق. (**قوله: وجدت الأول**) أي: في بعض الأوقات كما إذا كان الوصف مشتقاً كما يدل عليه قوله: لأن فاعله الخ فلا إشكال بمثل هذا الرجل. (**قوله: كالفعل**) أي: المسند إلى الضمير يدل عليه أيضاً عبارة الشرح. (**قوله: لأن فاعله الضمير الخ**) وفي بعض النسخ كالضمير وضمير فاعله يحتمل أن يرجع إلى الوصف بحال الموصوف والضمير في فيه وفي موصوفه إلى الفعل ويحتمل العكس. (**قوله: الراجع إلى موصوفه**) أي: المتحد مع الموصوف فالمقابلة لموصوفه مقابلة لفاعله الضمير للزوم مطابقة الضمير لمرجعه. (**قوله: فلم خصصت الثاني بهذا الحكم**) أي: لأي شيء خصصت أيها المصنف الوصف بحال المتعلق بالكون كالفعل في البواقي والباء داخلة على المقصور. (**قوله: بيان نسبة الوصفين**) أي: لا بيان كونهما كالفعل منظوراً إلى فاعله، وقوله: في التبعية؛ أي: في الأمور العشرة في الأول وعدمها في جميع تلك الأمور في الثاني، وقوله: مشابهته للفعل؛ يعني: كونه كالفعل في البواقي. (**قوله: عن هذه التبعية**) أي: لا تخرجه عن تبعيته في الأمور العشرة بخلاف الوصف الثاني فإن كونه كالفعل في البواقي يخرجه عن التبعية للموصوف في تلك الأمور. (**قوله: بالحكم بعدم التبعية**) في البواقي اللازم من الحكم بالتبعية في الخمسة الأول. (**قال المصنف: ومن ثمه حسن الخ**) استدلال بالأثر على المؤثر فهو دليل أنّي، وقوله: كالفعل؛ أي: في أنه إذا كان فاعله مثنى أو جمعاً أفرد كما يفرد الفعل، وقوله: وحسن أيضاً قاعدة الخ؛ أي: لأجل كونه كالفعل في أنه إذا كان

كما حَسُنَ (يَقْعُدُ غِلْمَانُهُ) وحَسُنَ أيضاً[١] (قَاعِدَةٌ غِلْمَانُهُ) لأنَّ الفاعل[٢] مؤنث غير حقيقي، كما حَسُنَ (تَقْعُدُ غِلْمَانُهُ[٣])، «وَضَعُفَ» (قَامَ رَجُلٌ «قَاعِدُونَ[٤] غِلْمَانُهُ») لأنَّه[٥] بمنزلة (يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ). وإلحاق[٦] علامتي[٧] المثنى[٨] والمجموع[٩] في الفعل المسند[١٠] إلى ظاهرهما ضعيف[١١]. «وَيَجُوزُ» من غير حُسْن ولا ضَعْف[١٢] «(قُعُودٌ غِلْمَانُهُ») وإن كان[١٣] (قُعُودٌ) جمعاً أيضاً كقاعدون[١٤]، لأنَّك[١٥] إذا كسرت[١٦] الاسم[١٧] المشابه للفعل خرج لفظاً عن مُوازنِة الفعل ومناسبته[١٨] لأنَّ[١٩] الفعل لا يكسر. فلم يكن (قُعُودٌ غِلْمَانُهُ) مِثْلُ (يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ) الذي[٢٠] اجتمع فيه[٢١] فاعلان في[٢٢] الظاهر، إلا أن يخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية، أو يجعل المظهر[٢٣] بدلاً من المضمر، أو يجعل الفعل[٢٤] خبراً مقدماً[٢٥] على المبتدأ. «وَالْمُضْمَرُ لا[٢٦] يُوْصَفُ» لأنَّ

---

(١) كما يضعف يقعدون غلمانه لأنه كالفعل. (٢) غلمانه. (٣) لوجوب متابعة الموصوف. (٤) بل الفصيح قاعد غلمانه. (٥) علة ضعف. (٦) بفتح اللام. (٧) وهو مذهب بني حرث ابن كعب. (٨) أي: الألف. (٩) الواو. (١٠) صفة الفعل. (١١) لإشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف. (١٢) لعدم شبهة الفعل. (١٣) لكون التكسير مخصوصاً بالاسم. (١٤) تأكيد أيضاً. (١٥) علة يجوز. (١٦) أي: غيرت صيغته. (١٧) اللام للعهد الخارجي الاسم. (١٨) من قبيل عطف العام على الخاص. (١٩) علة خرج. (٢٠) صفة المثل. (٢١) صفة المثل. (٢٢) ظرف فلم يكن أو ظرف اجتمع. (٢٣) أي: غلمانه. (٢٤) مع فاعله. (٢٥) على مذهب الرماني. (٢٦) مطلقاً لا يكون موصوفاً بشيء بمثله أو بغيره.

وَضَعُفَ قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ وَيَجُوزُ[١] قُعُودٌ غِلْمَانُهُ وَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ

(١) أي: من غير حسن ولا ضعف.

فاعله مؤنثاً غير حقيقي يجوز تذكيره وتأنيثه. (**قال المصنف: وضعف قام رجل قاعدون غلمانه**) خلافاً للزجاج فإنه عنده فصيح، وقال الجمهور بضعفه دون امتناعه لجواز أن يكون من باب أكلوني البراغيث، بل الكوفيون يوجبون ذلك، فلا يقولون: مررت برجل أحمر أبواه، بل أحمرين أبواه على أن يكون أبواه مرفوعاً بأنه فاعل أحمرين. (**قوله: لأنه بمنزلة يقعدون الخ**) يعني: أنه لموازنته لهذا التركيب الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر فضعف على ما يجيء في الكتاب صار ضعيفاً، وقوله: ولحاق علامتي الخ اللحاق بفتح اللام مصدر من باب علم بمعنى اللحوق، وفي بعض النسخ من باب الأفعال. (**قوله: ويجوز من غير حسن الخ**) الظاهر أنه جملة مستأنفة فيكون مستثنى بحسب المعنى من قوله: كالفعل لا عطف على ما قبلها فتركيب قعود غلمانه جائز بلا ضعف، قال ابن هشام في الشذور: والعرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد فأجازوا فصيحاً مررت برجل قعود غلمانه، وقوم يرجحونه على الإفراد، وإليه أذهب انتهى. (**قوله: إذا كسرت**) بتشديد السين؛ أي: إذا جمعته مكسراً، وقوله: فاعلان في الظاهر؛ أي: لا في الحقيقة؛ إذ من المعلوم أن لا يكون لفعل واحد فاعلان. (**قوله: إلا أن يخرج الواو من الاسمية الخ**) قال السيوطي: إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر في المشهور يتجرد عن علامة التثنية والجمع، ومن العرب من يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوال كتاء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث انتهى، وفيه شذوذ أن الجمعية وإيراد الواو المخصوص بذوي العلم، ولهذه العبارة تأويلات[١] معروفة كما أشاروا إليها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، كما نبه الشارح على بعضها. (**قوله: خبراً مقدماً على**

الكسائي، ومنها كونه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: من الآكل؟ فقيل البراغيث على طريقة قوله: لبيك يزيد.

(١) أي: المستفاد من قوله: والموصوف أخص الخ.

(قوله، لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه) لكن ضعف قاعدون غلمانه أقل من ضعف يقعدون غلمانه؛ لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب بخلاف الألف والواو في الصفة فإنهما علامتان قطعاً.

(**قوله: لأن الألف والواو الخ**) فيلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان فيحتاج إلى تمحل أن الظاهر بدل من الضمير البارز، ولا يحتاج إلى ذلك في الصفة، ومعنى قوله: فإنهما علامتان قطعاً أنهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل، فإنهما فيه فاعل وعلامة كما صرح به السيد الشريف في رسالته الحرفية الفارسية، وما قيل: إن الألف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان وهم محض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم أن للماضي والمضارع أربع عشرة صيغة، نعم إن تغير الصيغة حاصل في الفعل بسبب الفاعل. (**قوله: في الأغلب**) احترازاً عن: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، على قول من قال: الذين فاعل أسروا ولو وعلامة الجمع.

ضمير[1] المتكلم. والمخاطب[2] أعرف[3] المعارف وأوضحها، فلا حاجة لهما إلى التوضيح[4]، وحمل عليهما غير الغائب. وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما[5] طرداً للباب. «وَلاَ يُوْصَفُ[6] بِهِ» لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات[7]، لأنَّه يدل على الذات[8] لا على قيام معنى[9] بها. وكأنَّه لم يقع في بعض النسخ[10] قوله[11]: (وَلاَ يُوْصَفُ بِهِ) ولهذا اعتذر الشارح الرضي، وقال: (لم يذكر المصنف أنَّه[12] لا يوصف بالضمير، لأنَّه[13] يتبين ذلك

(١) متصلاً أو منفصلاً. (٢) أيضاً. (٣) خبر إن. (٤) لكونهما أوضح وأعرف. لأن المراد من التوصيف التوضيح غالباً فلا حاجة إليه. (٥) كالتأكيد. (٦) أي: لا يكون صفة لفقدان معنى الوصفية، وكذا العلم لفقدان معنى الوصفية فيه. (٧) أي: ذات الموصوف. (٨) كاسم جامد مثل زيد وفرس ورجل. (٩) لأنها موضوع لذات. (١٠) أي: نسخ الكافية. (١١) مصنف. (١٢) أي: الضمير. (١٣) علة لم يذكر.

وَلَا يُوْصَفُ بِهِ

(قوله: وحمل عليهما ضمير الغائب) أجاز الكسائي وصفه كقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، والجمهور يحملون مثله على البدل. (قوله: لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية) بحسب الاستعمال وإن دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة، وفيه أن الضمير الراجع إلى اسم الفاعل أو المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه، ويمكن أن يدفع بأن ذلك المعنى إذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف، والأولى أن يقال: في التعليل أن الموصوف يجب أن يكون أعرف أو مساوياً، والضمير أعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله: والموصوف أخص أو مساو إشارة إلى هذا التعليل؛ ولهذا قرنه به أو اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشيخ الرضي.

(قوله: لأنه ليس فيه معنى الوصفية الخ) بأنه في جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا بوضعه لها أو للمفهوم الكلي فباعتبار كونها جزئيات لها يفهم منه التكلم والخطاب والغيبة ولعدم استعمالها في المفهوم الكلي لا يكون فيه معنى الوصفية. (قوله: والأولى أن يقال الخ) في كلام الشارح رحمه الله إشارة إلى أن هذا التعليل أولى؛ لأنه مقصود من نقل وجه اعتذار الشارح الرضي، وإنما أولى لسلامته عن المناقشة.

المبتدأ) حمل الشارح فيما سبق في بيان وجوه وجوب تقديم المبتدأ على الخبر مذهب المصنف على وجوب التقديم فيما إذا كان الخبر فعلاً مثنى أو مجموعاً، فتجويزه تقديم الخبر ههنا إما مبني على الفرض أو على مذهب من جوز ذلك. **(قال المصنف: والمضمر لا يوصف الخ)** أي: الضمير مطلقاً لا يوصف بشيء من الأوصاف لا بالموضحة ولا بالمادحة ولا بغيرهما؛ فلذا حذف المصنف الصلة، فاعلم أن الأسماء باعتبار الوصف والوصف به وعدم ذلك أربعة أقسام، ما يوصف ويوصف به كاسم الإشارة، وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر، وما يوصف ولا يوصف به كالأعلام، وما لا يوصف به ويوصف به ولم يوجد وإنْ مثّل له ابن مالك بأي المضاف إلى مثل موصوفه؛ نحو: مررت برجل أي رجل فافهم، والموصوف قد يحذف؛ نحو: جاء الفارس أي الرجل الفارس، وقد يحذف موصوف الجملة كما في قوله:

أنـا ابـنُ جَـلا وطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا

أي: أنا ابن رجل جلا أمره ووضح، وقد يحذف الصفة؛ نحو: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾؛ أي: غير معيبة. **(قوله: فلا حاجة لهما إلى التوضيح)** بالوصف الموضح الذي هو الأصل والأغلب في وصف المعارف، بل لا يمكن؛ لأنه توضيح الواضح، وتحصيل الحاصل إلا أن الشارح اكتفى بنفي الحاجة بالأقل، وقال بعض الأفاضل: إن ضمير التثنية في قوله: لهما إلى ما هو المفرد في الظاهر باعتبار أنه متعدد بواسطة العطف؛ أي: لا حاجة لضمير المتكلم ولضمير المخاطب فاعرفه. **(قوله: وحمل عليهما ضمير الغائب)** لكونه من جنسهما فيكون من حمل النظير، وهذا قول الجمهور، وأجاز الكسائي والزمخشري كون ضمير الغائب موصوفاً في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾. **(قوله: لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية)** يعني: أن الضمير ليس فيه معنى، بل هو موضوع للذات فلم يكن مشتقاً ولا في حكمه، واعترض على هذا التعليل بأن ضمير الغائب قد يرجع إلى اللفظ الدال على معنى الوصفية كاسم الفاعل والمفعول فهو يدل عليه؛ لأنه دال على ما يدل عليه مرجعه، فحينئذ يلزم أن يكون صفة مثل: جاءني زيد العالم وعمرو هو إلا أن يقال أنه لقلته حمل على أخويه طرداً للباب، فلورود هذه المناقشة على هذا التعليل قيل: الأولى أن يقال في التعليل: إنه لا يوصف به لعدم الشرط إذا كان وصفاً لغيره من المعارف كما سيجيء من

بقوله: «وَالمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ[١]»، أي: الموصوف المعرفة أشد[٢] اختصاصاً بالتعريف والمعلومية[٣] من الصفة[٤]. يعني: أعرف منها. لأنَّه[٥] المقصود الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها، لأنَّه لو لم يكن أكمل منها، فلا أقل[٦] من أن لا يكون أدون[٧] منها. والمنقول[٨] عن سيبويه، وعليه جمهور النحاة أنَّ أعرفها[٩] المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء

(١) للوصف لئلا يكون الأصل أوفى من الفرع. (٢) أي: أقوى. (٣) عطف تفسير التعريف. (٤) يعني يجب أن الموصوف. (٥) علة أعرف. (٦) أي: لا إمكان ولا شك ولا بد. (٧) الحاد في نقص. (٨) الذي نقل. (٩) أي: المعارف.

أنه ينبغي أن يكون أخص أو مساوياً، ولما تقرر أن المضمر لا يوصف بضمير مثله هذا، وعارضه بعض المحققين بأن اسم الإشارة وضمير الغائب بينهما فرق كما بينه الشارح في أول بحث اسم الإشارة، وأما في الدلالة على مجرد الذات لا على قيام المعنى بها فلا فرق بينهما فالوصف باسم الإشارة دون ضمير الغائب مبني على أن زيادة المعنى غرض من اسم الإشارة وغير مأخوذ في ضمير الغائب فاحفظه انتهى. (قوله: لأنه يتبين ذلك بقوله: الخ) أي: يظهر عدم وقوع الضمير وصفاً بقوله: والموصوف الخ فإنه لا شيء أخص من المضمر ولا مساوٍ له. (قال المصنف: والموصوف أخص أو مساوٍ) عطف على قوله: والضمير لا يوصف أو استيناف؛ يعني: يجب أن يكون الموصوف أعرف من الصفة أو مساوياً لها ولا يكون دونها، فالأول؛ نحو: مررت بزيد الفاضل فإن العلم على ما ستعلم أعرف من المعرف باللام، والثاني؛ نحو: مررت بالرجل الفاضل فإنهما معرفان، والثالث؛ نحو: مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لا نعت؛ لأن المضاف إلى المضمر في رتبة الضمير وهو أعرف من المعرف باللام (شذور). (قوله: أي: الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً بالتعريف الخ) الباء داخل على المقصور عليه، ولما كان ظاهر هذا الحكم[١] منقوضاً بمثل قولهم: شيء عجيب، ونحوه أشار إلى دفعه بتفسير الأخص والمساوي، وحاصله أن المراد بهما ليس قسيم الأعم، بل الأعرف والمساوي في التعريف وهذا مخصوص بالمعارف، ولكن النكرات يدخل في قوله: أو مساوياً لها فإن النكرات كلها في مرتبة واحدة، وتحقيقه على ما ذكره الشارح الحلبي أنه اختلف في معنى الأخص ههنا، فذهب بعضهم إلى أن المراد به الأخص المنطقي؛ وهو ما يكون مستلزماً لشيء من غير عكس مثلاً إذا قلت: مررت بزيد الطويل فالطويل أعم من الموصوف؛ لأن الطول كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره وزيد الممرور به لا يكون إلا طويلاً، ودليل هؤلاء على أن الصفة يجب كونها عامة بهذا المعنى أنها لو اختصت بالموصوف أو تساوت لا يحتاج إلى ذكر الموصوف، بل يكتفى بها فلا يقال: رأيت الإنسان الآدمي؛ إذ لا فائدة في الجمع بينهما، وبعضهم ذهب إلى أن المراد بالأخص ههنا الأعرف لا الأخص المنطقي؛ لأنه لا يطرد لا في المعارف[٢]

(١) أما في المعارف؛ فلأنك تقول: رأيت الشيء العجيب، وأما في النكرات فتقول: رأيت شيئاً أبيض.
(٢) وهو أعرفية الموصوف أو مساواته لها.

وَالمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ

(قوله: أي: الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً) ومنهم من حمل الأخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين عليه، وهو الأخص والمساوي بحسب الصدق؛ وذلك باطل أما أولاً: فلأن الموصوف معرفة كان أو نكرة قد يكون أعم؛ نحو: الحيوان الناطق أو حيوان ناطق، والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف، مما لا فائدة فيه، وأما ثانياً فلأنه؛ لا يصح بناء. (قوله: لأنه المقصود) ولا يجوز أن يكون المقصود الأصلي منحطاً في الرتبة عما ليس مقصوداً. (قوله: إن أعرفها المضمرات الخ) قال الشيخ الرضي: كون المتكلم والمخاطب أعرف ظاهر، وأما الغائب؛ فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جملة بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله عند الوضع غير معين، وإنما تعيينه بالإشارة الحسية، وكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم؛ ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه، وإنما كان اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام؛ لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معاً ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين، والموصول كذي اللام وأم المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه، وإما عند المبرد فتعريفه أنقص ولذا يوصف المضاف إلى المضمر ولا يوصف المضمر.

(قوله: والحمل على الخصوص الخ) على ما قيل: إن الموصوف إنما يكون أخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق، وبعد التوصيف بالأبيض أخص وحينئذ يكون قوله: والموصوف أخص أو مساو بيان الواقع؛ إذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفاً. (قوله: لا يصح بناء قوله الخ) فإن العالم في جاء الرجل العالم أخص من الرجل على اصطلاح المنطقيين. (قوله: ظاهر)؛ إذ لا اشتباه فيه أيضاً؛ لأن اعتبار المرجع معد بمنزلة وضع اليد على شيء أريد تعيينه. (قوله: وللعين) على ما هو أصل اسم الإشارة من كون المشار إليه مشاهداً. (قوله: سواء) منصوب على الحال. (قوله: لأنه يكتسب) جملة مستأنفة لتعليل الاستواء.

الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة[١]. «وَمِنْ ثَمَّةَ[٢]» أي: ومن أجل أنَّ الموصوف أخص أو مساو «لَمْ يُوصَفْ ذُو[٣] اللَّامِ إِلَّا[٤] بِمِثْلِهِ» أي: ذي اللام الأخر أو الموصول فإنَّه أيضاً مماثل لذي اللام، لما عرفت بينهما[٥] من[٦] مساواة في التعريف، نحو: (جاءَنِي الرَّجُلُ[٧] الفَاضِلُ، أو الرَّجُلُ[٨] الذِي كَانَ عِنْدَكَ أَمْس) «أَوْ بِالمُضَافِ[٩] إِلَى مِثْلِهِ» أي: مثل المعرف باللام بلا واسطة، نحو: (جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ الفَرَسِ) أو بواسطة نحو: (جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ لِجَامِ الفَرَسِ) لأنَّ تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف إليه، أو أنقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف

---

(١) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال. منا. (٢) علة لم يوصف الآتي. الواو استئناف. (٣) مفعول ما لم يسم فاعله. أي: المعرف باللام. في الصورة. (٤) يوصف ذو اللام. (٥) بين ذو اللام والموصول. (٦) بيان واو عطف على محل بمثله. (٧) مثال الموصوف بذي اللام. (٨) مثال ذي اللام الموصوف باسم الموصول. (٩) إلا أن يوصف ذو اللام.

وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ يُوصَفْ ذُو اللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ

(قوله: من ثمه لم يوصف ذو اللام) إلى آخره على ذلك إلا أن يعتبر استخدام بأن يكون ثمة إشارة إلى الأخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين، إن قيل: لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه، أجيب: بأن اسم الإشارة في حكم الضمير أو في قوته، فإن قوله: ومن ثمه في قوة قولك من أجله. (قال: إلا بمثله؛ أي: ذي اللام الأخر أو الموصوف) فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾، ولا يخفى إن ذات المثل لو لم تعين ليس فيه كثير فائدة فلذا عينه بقوله: أي: ذي اللام الخ، فكأنه جعل الإضافة عهدية وإشارة إلى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال: يبقى فيه أمر وهو أن الموصول الواقع صفة ما في أوله اللام؛ نحو: الذي وأخواته دون ما ومن وأيّ الموصولة؛ لأنا نقول: جاز أن يكون المحصور فيه أعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله: أو بالمضاف إلى مثله إلا عند من يجعل المضاف أدنى من المضاف إليه، والشارحون فسروه بذي اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة، وأجيب عنه تارة: بأن المراد ما هو ذو اللام صورة، وتارة: بأن الموصول مع صلته في قوة

(قوله: بأن اسم الإشارة الخ) فيمكن إجراؤه مجرى الضمير في اعتبار الاستخدام لكن في وقوعه في الاستعمال بحث. (قوله: فسره بالمماثلة الخ) يدل عليه قوله: لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف والتعميم المماثل للموصول. (قوله: ذات المثل) أي: ما يصدق عليها المثل في التعريف. (قوله: ليس فيه كثير فائدة)؛ لأنه لا يعلم بدون التعيين ما يصح وصف ذي اللام به وما لا يصح، وإن علم الفائدة الكلية. (قوله: جعل الإضافة) أي: إضافة لفظ المثل إلى الضمير. (قوله: وإشارة الخ) عطف تفسير لقوله عهدية الخ. (قوله: وهو أن الموصول الخ) مع أن مماثل ذي اللام الموصول مطلقاً. (قوله: جاز أن يكون البيان غير تام) موهماً بجواز وصف ذي اللام بمن وما وأي. (قوله: يبقى استدراك الخ)؛ لأن المضاف إلى مثله مساو في التعريف لذي اللام داخل في مثله. (قوله: والشارحون) عطف على فاعل قوله: فسره.

ولا في النكرات، وأيضاً لو أريد الأخص المنطقي لانتقض بمثل: الحيوان الضاحك فإن الموصوف أعم من الصفة فلم يكن المراد ذلك، بل المراد أن المعارف الخمس إذا أضيف بعضها إلى بعض كان من الواجب أن يكون الموصوف أعرف من الوصف؛ لأن الموصوف هو المقصود. (قوله: والمنقول عن سيبويه الخ) لما توقف ظهور المسألة على معرفة مراتب التعريف ذكرها على ما هو مختار سيبويه وجمهور النحاة عليه، وأما مذهب الكوفيين فالأعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام، وعند ابن كيسان الأعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم المعرف باللام ثم الموصول، وعند ابن السراج اسم الإشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم الموصول، وقال المالكي: ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا يشتبه مفسره ثم اسم الإشارة والمنادى ثم الموصول وذو الأداة، وأما المضاف فبحسب المضاف إليه والتابع الأخص على مذهبه ليس صفة، بل بدل أو عطف بيان (عصام) وكتب أيضاً ما نصه أنه احتراز عن مذهب المصنف فإن أعرفية المعارف على مذهبه ليس على هذا الترتيب كما أشار إليه الشارح في بحث المعرفة والنكرة، وإنما بين الشارح ههنا مراتب الأعرفية على ما نقل عن سيبويه بناء على أن قول المصنف: ومن ثمه لم يوصف ذو اللام إلا بمثله على ما ذكره الشارح إنما يصح على ما نقل لا على ما ذهب إليه المصنف. (قوله: فبينهما مساواة) أي: في درجة التعريف، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه؛ لأنه يكتسب التعريف منه وهذا عند سيبويه ومعه الجمهور، وعند المبرد أنقص منه (رضي). (قال المصنف: ومن ثمه لم يوصف الخ) أي: ومن أجل أن أعرفية الموصوف من الصفة أو مساواته لها شرط في صحة الوصف لم يوصف ذو اللام من بين المعارف إلا في درجة التعريف وهو ذو اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما فيستدرك قوله: أو بالمضاف إلى مثله فتدبر. (قوله: لما عرفت بينهما من المساواة) كلمة من بيان للموصول وبينهما ظرف للمساواة، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى﴾ إلخ، وقوله: أو بالمضاف إلى مثله؛ أي: المضاف إضافة معنوية إلى مثل المعرف باللام وهو ذو اللام

سائر المعارف، فإنّها أخص من ذي اللام. فلو وقع الأخص[١] نعتاً لغير الأخص فهو محمول على[٢] البدل عند صاحب هذا[٣] المذهب. «وَإِنَّمَا الْتُزِمَ[٤] وَصْفُ بَابِ هَذَا[٥]» أي: باب اسم الإشارة «بِذِي اللَّامِ» مثل: (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ) مع أنَّ القياس يقتضي جواز وصفه[٦] بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما[٧] «لِلإِبْهَامِ» الواقع[٨] في هذا[٩] الباب بحسب أصل الوضع[١٠] المقتضى[١١] لبيان الجنس[١٢]. فإذا

(١) في مذهب. (٢) دون الصفة. (٣) وهو سيبويه وتابعه. (٤) مجهول. (٥) أي: لفظ هذا. (٦) أي: باب هذا. (٧) أي: عند السامع وأما عند الواضع فلا إبهام. (٨) صفة الإبهام. (٩) أي: باب اسم الإشارة. (١٠) والوضع قد يكون بمعنى الاستعمال. بغير إشارة حسية. (١١) صفة بعد صفة للإبهام. (١٢) أي: النوع.

وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا[١] بِذِي اللَّامِ[٢]

(١) أي: باب اسم الإشارة دون مثله والمضاف إليه إلى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور.

(٢) مثل: مررت بهذا الرجل.

والموصول لما عرفت أن المضاف في مرتبة المضاف إليه عند الجمهور وانقص عند المبرد، فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف إلى غير ذي اللام. (قوله: على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره) أي: المبرد، وعلى كلا المذهبين تحقق الشرط[١] في صورة وصف ذي اللام بالمضاف إلى مثله لكنه على الثاني يشكل الحصر المذكور باعتبار الجزء السلبي؛ فإنه يلزم عليه أن يجوز وصفه بالمضاف إلى ما فوقه؛ أعني: اسم الإشارة أيضاً إلا أن يقال: المضاف إلى الأعرف منه وإن كان أنقص من الأعرف لكنه أعرف من المعرف باللام، فلا يجوز وصفه به على ما بينه المحشي. (قوله: بخلاف سائر المعارف) مربوط بالمتن؛ أي: لا يوصف ذو اللام بغير ما ذكر من المعارف التي تصلح؛ لأن تكون صفة؛ أعني: اسم الإشارة والمضاف إليه وإلى المضمر وإلى العلم، وقوله: فإنها أخص؛ أي: أعرف من ذي اللام كما عرفته نقلاً عن سيبويه. (قوله: فلو وقع أخص نعتاً الخ) يعني لو وقع أعرف بحسب الترتيب على مذهب من المذاهب نعتاً لغير أعرف فذلك الأخص الأعرف محمول على البدل مثل اسم الإشارة في قولك: مررت بزيد هذا فإنه بدل عند ابن السراج، وصفة عند غيره، وعلى هذا فقس البواقي، وفي الرضي: فنحو الظريف في قولك: غلام الرجل الظريف بدل لا صفة عند المبرد، وأما عند سيبويه فهو صفة للغلام. (قال المصنف: وإنما التزم وصف الخ) يعني: إنما التزم ذلك بعد إرادة وصفه لا أنه التزم وصفه بذي اللام؛ لأنه لم يلتزم وصفه فضلاً عن التزام وصفه بذي اللام، والحصر في إنما بالنظر إلى قوله: للإبهام، وقال الهندي: هذا جواب عن مقدر بأن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام لكونه أعرف من ذي اللام فينبغي على هذا أن لا يفترقا جوازاً أو امتناعاً كما في وصف ذي اللام انتهى، فيكون هذا القول كالاستثناء مما سبق. (قوله: أي: باب اسم الإشارة) فعلى هذا فالإضافة بيانية، وههنا توجيه آخر ذكره العصام في الحاشية. (قال المصنف: وصف باب هذا بذي اللام) أي: دون مثله والمضاف إليه وإلى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور، ثم إن قوله: بذي اللام أعم من نحو: الذي من الموصولات الواقع في أوله اللام بخلاف ما ومن. (قال المصنف: للإبهام) أي: ما التزم ذلك إلا لرفع هذا الإبهام ببيان الجنس؛ أي: فلا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام تحصيلاً لرفع

(١) من هام إذا تحير.

المعرف باللام؛ فإن قولك: الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل. (قوله: أو أنقص منه) ينبغي أن يدعى أن الأنقص لا ينحط فاعل قوله: فسره.

(قوله: وفيه تأمل)؛ لأن التعريف الذي يفيده الذي ضرب إحضاره بالصلة في ذهن المخاطب ومعلوميته إياه باتصافه بمفهومها إلى درجة ما هو دون المضاف إليه حتى يثبت المدعى.

(قوله: وفيه تأمل)؛ لأن التعريف الذي يفيده الذي ضرب إحضاره بالصلة في ذهن المخاطب، ومعلوميته إياه باتصافه بمفهومها، والتعريف الذي يفيده الضارب إذا كان اللام لتعريف الذات معلوميته إياها في نفسها.

أريد رفعه[1] لا يتصور بمثله[2]، لإبهامه. ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه، لأنَّه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعين[3] ذو اللام، لتعينه في نفسه، وحمل الموصول[4] عليه، لأنَّه مع صلته، مثل اللام[5]، مثل: (مَرَرْتُ بِهَذَا الذِي كَرُمَ) أي: الكريم. «وَمِنْ[6] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل أن التزام وصف باب (هَذَا) بذي اللام لرفع[7] الإبهام ببيان الجنس «ضَعُفَ (مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ[8])»لأنَّه[9] لا يتبين به جنس المبهم[10]، لأنَّ الأبيض عام[11] لا يختص بجنس دون جنس. «وَحَسُنَ[12]» (مَرَرْتُ بِهَذَا العَالِمِ[13]) لأنَّه[14] يتبين به أنَّ المشار إليه إنسان[15]، بل رجل[16]. «(العَطْفُ») يعني المعطوف بالحرف[17] «تَابِعٌ مَقْصُودٌ[18]» أي: قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء[19] إليه. «بِالنِّسْبَةِ»

(١) أي: رفع الإبهام. (٢) أي: بمثل باب اسم الإشارة كقولك مررت بهذا بهذا. (٣) في رفع الإبهام. (٤) سواء كان ذو الطائية أو لا. (٥) في التعريف. (٦) استئناف أو اعتراض. (٧) والظرف خبر إن. (٨) وإن كان الصفة ذو اللام. (٩) علة ضعف. (١٠) المشار إليه. (١١) خبر إن. (١٢) ومن أجل ذلك الغرض. (١٣) الذي هو الخاصة. (١٤) علة حسن. (١٥) بدليل المشار إليه والمجرور به. (١٦) متصف بالعلم. (١٧) احتراز بغير حرف العطف كعطف البيان. (١٨) صفة تابع. (١٩) إذا كان العطف على المسند مثل زيد قائم.

لِلإِبْهَامِ وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ وَحَسُنَ بِهَذَا العَالِمِ. العَطْفُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ

(**قوله: إن المشار إليه إنسان**) بدليل الإشارة والمرور. (**قوله: يا رجل**) بقرينة تذكير اسم الإشارة والصفة. (**قال: العطف**) هو في اللغة الإمالة لقب هذا القسم من التوابع به لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله، وسمي أيضاً بعطف النسق؛ لأنه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ لأن كلاً منهما مقصود بالنسبة. (**قوله: أي: قصد نسبته**) إلى آخره في صدقه على مثل: البيت سقف وجدران خفأ.

(**قوله: حتى ثبت المدعى**) وهو اشتراط الإضافة إلى المثل فإنه لو جاز انحطاطه كذلك لجاز وصف ذي اللام بالمضاف إلى الضمير أو اسم الإشارة مثلاً لجواز انحطاطه إلى مرتبة المضمر واسم الإشارة؛ أعني: مرتبة ذي اللام فيكون الموصوف مساوياً للصفة مع عدم الإضافة إلى المثل. (**قوله: بدليل الإشارة والمرور**) وإلا لم يشمل الملك الجن لكنهما ليسا بمشار إليه، ولا يقع المرور ملتبساً بهما. (**قوله: بعطف النسق**) في التاج: النسق بسكون السين ترتيب كردن، من حد نصر. (**قوله: في صدقه على الخ**)؛ إذ ليس كل واحد من السقف والجدران مقصوداً إلى البيت يمكن أن يقال: إن التقدير مجموع سقف وجدران فكل واحد منهما مقصود بالنسبة إلى الإضافة إلا أنه لما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أجرى الإعراب على كل منهما.

الإبهام؛ إذ بغيره لا يتيسر هذا المرام. (**قوله: لا يتصور بمثله لإبهامه الخ**) أي: لا يمكن الرفع بمثل اسم الإشارة لإبهامه ولا بالمضاف إلى مثله لذلك. (**قوله: ولا يليق بالمضاف**) جواب عن مقدر تقديره غير خاف على من له ذهن صاف؛ أي: لا يليق رفع الإبهام بالمضاف إلى الموصول وبذي اللام وإن حصل به المرام؛ لأنه كالاستعارة من الفقير المستهام[1]، قوله: لأن كالاستعارة؛ أي: لأن رفع الإبهام بالمضاف المكتسب بمنزلة أخذ الشيء عارية فالاستعارة بمعناها اللغوي. (**قوله: لتعينه في نفسه**) أي: وعدم اكتسابه التعين من الغير، وقوله: وحمل الموصول عليه؛ أي: على ذي اللام في وقوعه وصفاً لباب اسم الإشارة؛ نحو: هذا الذي ترك الأوهام الخ وقد عرفت أن ذو اللام في المتن بمعنى ما يشمل مثل الذي من الموصولات بأن يراد بذي اللام المعرف باللام وما في حكمه. (**قوله: مثل ذي اللام**) أي: في المعنى ومرتبة التعريف، وقال الهندي: ولموافقته في الصورة قوله: بيان الجنس؛ أي: بيان حقيقة الذات المشار إليها. (**قوله: لا يختص بجنس**) كالإنسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف؛ نحو: لبستُ هذا الأبيض فإن اللبس خصه الثوب. (**قوله: إن المشار إليه إنسان**) لا حيوان آخر ولا جماد؛ لأن العلم مختص بالإنسان من بين أنواع الحيوان. (**قال المصنف: العطف تابع**) إما مصدر عطف الوسادة؛ أي: ثناها؛ لأن بالعطف النحوي ثنى طرف النسبة أو مصدر عطف عليه بمعنى كر؛ لأن به يكر المتكلم إلى طرف النسبة، ثم صار حقيقة عرفية في تابع مخصوص كما أشار بقوله: يعني المعطوف بالحروف؛ أي: بأحدها، وفي نسخة بالحرف ويسمى عطف النسق أيضاً.

(**قوله: أي: قصد نسبته**) يعني: أن المقصود نسبته لا نفس ذلك التابع فهو من قبيل الوصف بحال المتعلق كما سينجلي لك حقيقة الحال بطلوع شمس التحقيق عن مطالع علوم أهل التدقيق والكمال؛ فإنه قد استشكل قوله: تابع مقصود بالنسبة

(١) بقرينة قوله: مع متبوعه. (٢) قوله: الفساد مبتدأ ولزوم خبره.

الواقعة[1] في الكلام[2]. فقوله: (بِالنِّسْبَةِ) متعلق بالقصد المفهوم من المقصود. «مَعَ[3] مَتْبُوعِهِ[4]»

(١) صفة النسبة. (٢) إخبارية أو إنشائية. (٣) ظرف القصد أو حال من مستكن مقصود لا في تابع. (٤) في تركيب واحد احتراز عن البدل لأنه المقصود دون متبوعه.

مَعَ مَتْبُوعِهِ

مع شرحه أيّ إشكال حتى كتب عليه كثير من العلماء رسائل وبسطوا فيه المقال، فنحن سنذكر ما كتبوه ههنا وإن كان بعضه عن التكرار غير خال، فخذ منها ما صفا ودع عنك التعسف والجدال. (قوله: نسبته إلى شيء) غير المتبوع[1] بأن يكون معطوفاً على منسوب إلى شيء كما في زيد عالم وكاتب، وقوله: أو نسبة شيء إليه؛ أي: أو قصد نسبة شيء غير المتبوع إليه بأن يكون معطوفاً على المنسوب إليه كما في جاءني زيد وعمر، وفلعل بهذا يندفع ما قيل: من أن النسبة أعم فيشكل التعريف بالصفات لكونها طرف النسبة الوصفية تأمل، ثم المراد بالنسبة أعم من التعلقية والتقييدية فيشمل؛ نحو: غلام زيد وعمرو عالم، وغلام زيد لا جاريته قائم (كشف). (قوله: بالنسبة الواقعة) أي: بنسبة العامل إليه الواقعة في كلام وجد فيه متبوعه سواء كانت تامة أو توصيفية أو تعلقية أو تقييدية. (قوله: فقوله: بالنسبة متعلق بالقصد) تفريع على التفسير بقوله: أي قصد نسبته الخ؛ يعني: ليس الجار والمجرور صلة لقوله: مقصود لفساد المعنى، بل للقصد المفهوم من الفحوى والفساد[2] كما أشير لزوم كون المعطوف نفسه مقصوداً بالنسبة مع أن المقصود نسبته لا نفسه؛ لأنا لو فرضنا أنه مقصود فإما أن يكون من قبيل قصد المدلول بالدال أو قصد الغرض بالفعل ولا ثالث لهما وشيء منهما لا يصح، فمن ثمه صرف قوله: مقصود عن ظاهره وجعل من قبيل الوصف بحال المتعلق كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾؛ أي: حكيم منزله، وهذا مبني على كون الباء صلة، وأما إذا جعلناه سببية؛ أي: تابع مقصود بسبب النسبة لكونه طرفاً لها؛ لأن المعطوف في الكلام كالمعطوف عليه طرف النسبة صرح به العصام في الشرح فيجوز تعلقها بالمقصود، وبما ذكرنا ظهر لك فساد ما قيل: يجوز كون قوله: بالنسبة نائب فاعل للمقصود على أن يكون الباء زائدة، واللام عوضاً عن المضاف إليه؛ أي: تابع مقصود نسبته فلا تغفل. (قوله: متعلق بالقصد المفهوم) قال بعض[3] أرباب التعليق يريد أن قوله: بالنسبة متعلق بفحوى الكلام؛ لأن المراد بقوله: أي قصد نسبته إلى شيء الخ ليس بياناً للمقدر، بل هو تفسير لحاصل المعنى لا بالمقصود المذكور، وإلا لزم حذف أشياء كثيرة لم يقع مثله في كلام العرب، وأما مثل ما صنعه الشارح فغير عزيز في كلامهم، وكتب بعض[4] منهم على قوله: فقوله: بالنسبة متعلق بالقصد، ما حاصله: أن جعله متعلقاً بالقصد المقدر بناء على أن المقصود اسم مفعول وشرط في عمله أحد الزمانين الحال والاستقبال، وهو ههنا بمعنى الماضي؛ لأن القصد مقدم على العطف، فلذا فسره بالماضي فلا يجوز أن يعمل فيجب أن يقدر قصد حتى يتعلق إليه، ولما كان القصد من الأفعال الخاصة وجب له قرينة فجعل المقصود المذكور قرينة، وفيه أنه يجوز أن يتعلق قوله: بالنسبة بالمقصود وإن كان بمعنى الماضي؛ إذ الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل إلا أن يقال: إن هذا مذهب الكوفية، وبعض البصرية، وأما مذهب أكثر البصرية في تعلق الجار باسم الفاعل والمفعول فالرعاية على الشروط التي ذكرت في عملهما فاختار الشارح مذهب أكثر البصرية انتهى وفيه شيء، وكتب[5] أيضاً على هذا ما خلاصته أنه لما فسر الشارح قوله: مقصود بقصد النسبة إلى الشيء لم يجعل قوله: بالنسبة متعلقاً به أيضاً؛ لئلا يلزم كون الشيء الواحد فضلة وعمدة بالنظر إلى متعلق واحد، فإن قيل: لم لم يجعل الفعل المجهول مسنداً إلى قوله: بالنسبة حتى لا يلزم المحذور المذكور، قلنا: إنما لم يجعله كذلك ليطرد الأفعال الواقعة في التعريفات[6] من حيث إسنادها إلى الضمائر الراجعة إلى قوله: تابع مع عدم التقصي حينئذ أيضاً عن تأويل ما؛ لأنه إذا أسند إليه يلزم أن يكون متعلق الظرف شيئاً آخر لئلا يلزم المحذور المذكور، ألا يرى أن في الدار في زيد في الدار ليس خبراً للمبتدأ حقيقة، بل الخبر متعلقه حتى لا يلزم ذلك المحذور، فإن قيل: سلمنا[7] أنه كذلك، ولكن لم قدر النسبة ولم يجعل المسند إليه ضميراً راجعاً إلى التابع، قلنا: إن المقصود النسبة إلى التابع لا نفس التابع، فإن قيل: صحة التقدير إنما هو باستقامة المعنى فكيف يستقيم المعنى حينئذ، قلنا: المعنى تابع قصد نسبته إلى شيء بأن يكون ذلك القصد بالنسبة الواقعة في الكلام ومثل هذه التكلفات شائع فيما بينهم رعاية لجزالة المعنى، لكن بقي شيء وهو أن هذا التوجيه يخالف قوله: فيما سيأتي ولما تم الحد بما ذكره جمعاً ومنعاً أردفه لزيادة التوضيح بقوله: يتوسط بينه الخ فإن قوله: تابع قصد نسبته مع متبوعه يكون كافياً لذلك الجمع والمنع ولا يحتاج إلى ذكر قوله: بالنسبة، فلو قيل: بالنسبة متعلق بقوله: مقصود على أن يكون الباء للسببية وفاعله مستتر فيه راجع إلى التابع لانتظم الكلام واندفع المحذور، ولا يلزم كون التابع مقصوداً أصلياً فإن مقصودية التابع إذا كان بسبب النسبة

(١) وهو المولى الشهير بعبدي زاده الفيضي. (٢) وهو محمد الشهير بطوفان زاده.
(٣) وهذا من تحريرات وانقولي محمد أفندي. (٤) أي: تعريفات التوابع.
(٥) يعني: يلزم كون الشيء الواحد فضلة وعمدة في حالة واحدة.
(٦) وهو للمولى الفاضل البهشتي رحمه الله.

يكون المقصود الأصلي هو النسبة ألا يرى أنه إذا قيل: الوضوء مقصود بسبب الصلاة يكون المقصود الأصلي هو الصلاة لا نفس الوضوء وهذا واضح، وكتب[1] أيضاً عليه ما حاصله: الظاهر أن كلام الشارح هذا مبني على أنه لو تعلقت الباء بالمقصود المذكور لأفاد أن التابع مقصود دون النسبة وهو باطل، لكن يقال: على ما ذكره من التوجيه يلزم كون الشيء سبباً لنفسه بناء على أن سبب قصد الشيء سبب له في الحقيقة فكأنه إذا قلنا: جاءني زيد وعمرو مثلاً يكون ما قصد من نسبة المجيء إلى عمرو مع متبوعه عين النسبة الواقعة في الكلام لا محالة، فإن أجيب: بأن نسبة الكلام بالنظر إلى المتبوع فقط وهي سبب لقصد النسبة التي هي بالنظر إلى التابع، يرد عليه أن قصد النسبة إلى التابع بنسبة الكلام كقصد النسبة إلى المتبوع بها، وما يقال: إنه يجوز اعتبار حذف المضاف فالمعنى أن قصد نسبته بتصور النسبة الواقعة في الكلام فيكون تصورها سبباً لقصدها ففيه أن المتبادر من العبارة أن القصد مستفاد من نسبة الكلام وهو يقتضي أن يكون تحققها قبله ولو ذاتاً على أنه بعد تسليم صحته لا وجه لارتكاب مثل هذه التمحلات في التعريفات، ولعل الأولى أن يعتبر تعلق الباء بالقصد المذكور، ويكون المقصود بمعنى المتوجه إليه قصداً مع متبوعه يعني: أن أحدهما ليس بتوطئة كما في باب البدل فالمعنى أن التابع متوجه إليه بالنسبة الواقعة في الكلام كما أن المتبوع كذلك، وحرر عليه[2] أيضاً أنه يريد الشارح أن المقصود من قوله: تابع مقصود أن يقال: تابع قصد نسبته الخ، فقوله: بالنسبة متعلق بالقصد الذي في ضمن ذلك المقصود لا بالقصد الذي في ضمن قوله: تابع مقصود؛ إذ لا بد أن يكون متعلق القصد مع جنس مدخول الباء؛ أي: إذا قيل: هذا مقصود بذاك، فلا بد أن يكون هذا من ذاك فلا شك أن نفس ذلك التابع؛ أعني: المعطوف ليس من جنس النسبة، بل هو من جنس المنسوب أو المنسوب إليه هذا ولا يخفي لطف قول الشارح من المقصود ههنا، وزبر عليه[3] أيضاً ما مفاده أن قوله: بالنسبة لو تعلق بقوله: مقصود لكان المعطوف نفسه مقصوداً بالنسبة، وليس كذلك، بل المقصود بها هو نسبة المعطوف إلى شيء أو شيء آخر إليه، وتفسيره بقوله: أي: قصد نسبته الخ، وتفريعه بقوله: فقوله: بالنسبة الخ ينادي على ما قلنا: بأعلى صوت، وقوله: بالقصد المفهوم من المقصود يحتمل معنيين؛ أي: المفهوم من لفظ المقصود الواقع في التعريف أو من المقصود منه هذا ما لاح لي في توجيه كلامه وتوضيح مرامه والله أعلم انتهى.

---

(١) وهذا للمولى عبد الوهاب الشهير بقوله.

(٢) وهذا للمولى محمد بن حسن الشهير بسعد الدين.

(٣) أي: اتصال الصفة بالموصوف.

أي: كما يكون هو مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه أيضاً[1] مقصوداً بها، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو) فـ (عَمْرٌو[2]) تابع، لأنَّه معطوف على (زَيْدٍ) قصد[3] نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة[4] في الكلام[5]. و[6]كما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى (زَيْدٍ) الذي هو متبوعه أيضاً[7] مقصودة. فقوله[8]: (مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ) احتراز عن غير البدل من[9] التوابع[10]، لأنَّها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها. وقوله: (مَعَ مَتْبُوعِهِ) احتراز عن البدل، لأنَّه المقصود دون متبوعه. قيل[11]: يخرج بقوله (مَعَ مَتْبُوعِهِ) المعطوف[12] بـ (لا[13] وَبَلْ[14] وَلَكِنْ وَأَمْ وَإِمَّا وَأَوْ)، لأنَّ[15] المقصود بالنسبة[16] معها أحد الأمرين من[17] التابع والمتبوع لا كلاهما، وأجيب[18]: بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة: أن لا يذكر لتوطئة[19] ذكر التابع[20]، وبكون التابع مقصوداً بالنسبة أن لا يكون كالفرع[21] على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان[22] بالنسبة معاً بهذا المعنى[23]. ولما تمَّ الحدُّ بما ذكره[24] جمعاً ومنعاً أردفه لزيادة التوضيح بقوله: «يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ» أي: بين ذلك التابع

(١) كالتابع. (٢) فيه قلب مكان الأصل فعمر معطوف لأنه تابع مع زيد. (٣) صفة تابع. (٤) على زيد. (٥) في قوله جاءني زيد وهي نسبة الفاعلية هنا. (٦) فالكاف اسم بمعنى المثل المضاف إلى الجملة بعده منصوب المحل على أنه مفعول مطلق لقوله مقصوداً. (٧) لا حاجة إلى أيضاً بعد كذا. (٨) مصنف. (٩) بيان غير. (١٠) أي: النعت والتأكيد وعطف البيان. (١١) أي: اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع لإفراده. (١٢) فاعل يخرج. (١٣) نحو: جاءني زيد لا عمرو. (١٤) نحو: جاءني زيد بل عمرو. (١٥) علة يخرج. (١٦) في الكلام. (١٧) بيان أمرين. (١٨) أي: إجابة السيد السند في حاشية الرضي. (١٩) علة لا يذكر. (٢٠) احتراز عن البدل نحو: جاءني زيد أخوك فإن زيداً ذكر توطئة. (٢١) كما في غير البدل. (٢٢) خبر إن. (٢٣) أي: من كون المتبوع مقصوداً أن لا يكون مذكور التوطئة. (٢٤) مصنف.

(قوله: أي: كما يكون هو مقصوداً) نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه، وقوله: بتلك النسبة؛ أي: بسبب النسبة الواقعة في الكلام، وهكذا يقال في قوله: مقصوداً بها؛ أي: مقصوداً نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه بتلك النسبة. (قوله: احتراز عن غير البدل من الخ)؛ لأنه إنما جيء بالصفة للتوضيح أو التخصيص أو غير ذلك، وكذا عطف البيان جيء به للتوضيح والتأكيد جيء للتقرير، وقوله: لأنه المقصود؛ أي: فقط فتعريف المسند للحصر، وقوله: دون متبوعه بيان وتصريح للجزء السلبي المستفاد من هذا الحصر. (قوله: قيل: يخرج) أي: قال الشيخ الرضي: يخرج عن الحد بقوله: مع متبوعه العطف بهذه الأحرف الستة فلا يكون جامعاً لأفراده، وفي شرح العصام: ولا يخرج عنه المعطوف بأو وأما الخ؛ لأنه مقصود بالنسبة ليذعن النسبة المرددة أو إحدى النسبتين إيجاباً والأخرى سلباً فالمعطوف عليه والمعطوف مجتمعان في النسبة ومختلفان في القبول. (قوله: وأجيب بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً الخ) ولا يخفى أن إرادة هذا المعنى من قوله: مقصود ظاهرة في تعريف البدل؛ لأن المراد هناك أن المتبوع غير مقصود، بل كالتوطئة للبدل وليس ببعيد كما قيل، لكنه يرد على هذا التوجيه دخول بدل الغلط، ولو جعل قوله: بتوسط الخ من تمام الحد يكون خارجاً عنه، وقد أجيب عن هذا الإشكال بأن المعطوف والمعطوف عليه مقصودان بالنسبة، وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي (وجيه). (قوله: أن لا يكون كالفرع على المتبوع) أي: والمعطوف كالفرع على المتبوع إلا أنه ليس من غير استقلال. (قوله: ولما تم الحد بما ذكره الخ) أي: فقوله: يتوسط الخ حكم خارج عن التعريف

يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ

(قوله: بالنسبة الواقعة في الكلام) أي: في الكلام الذي فيه متبوعه؛ لئلا ينتقض بجاء زيد أخوك لا غير، وجاء زيد وعمرو؛ فإن أخوك وإن كان مقصوداً بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد. (قوله: لأنها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها)؛ وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه، وتبين بالتأكيد أن المنسوب إليه بحسب الظاهر هو المنسوب إليه في الحقيقة لا غير؛ أي: لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة أو أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومه، ولا شك أنك إذا بينت شيئاً بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه. (قوله: وأجيب بأن المراد الخ) فيه أن بدل الغلط ثلاثة أقسام؛ أحدها: أنك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان، وثانيهما: أنك توهم أنك غالط به مثل هند نجم بدر شمس، وثالثها: أنك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته، ولا

(قوله: فإن أخوك الخ) يعني: أن أخوك مقصود بنسبة المجيء في الجملة الأولى وزيد مقصود بنسبته في الجملة المعطوفة فيفيد أن أخوك مقصود بنسبة المجيء مع متبوعه لكن أخوك ليس مقصوداً مع المتبوع في الكلام الذي فيه متبوعه، بل المقصود فيه أخوك فقط، وزيد مقصود في كلام آخر؛ أعني: الجملة المعطوفة، ولو قال بدل زيد متبوعه لكان أظهر. (قوله: أي: لم يقع غلط الخ) فسر لا غير المفيد للتخصيص بهذا الإشارة إلى أن التأكيد يفيد التخصيص في الإثبات دون الثبوت. (قوله: لم يقع غلط) بسبب سهو أو نسيان في التأكيد اللفظي. (قوله: ولا مجاز في النسبة) في التأكيد المعنوي فيما عدا لفظة كل. (قوله: أو أن

«وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ[١] الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ» و[٢]سيأتي تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى.
«مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» و[٣]لم يكتف[٤] بقوله: (تَابعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ[٥] أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ، لأَنَّ[٦] الْحُرُوفَ[٧] قَدْ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ الصِّفَاتِ مِثْلُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ وَالشَّاعِرُ وَالدَّبِيرُ[٨]). فالصفة[٩] الداخلة[١٠] عليها حرف[١١] العطف كالشاعر لها جهتان[١٢]،

(١) فاعل. (٢) الواو اعتراضية لا حالية لكون المضاف مثبتاً. (٣) في تعريف العطف بجعله حداً له. (٤) مصنف. (٥) أي: بين التابع. (٦) علة لم يكتف. (٧) أي: للعطف. (٨) بكسر الدال، أي: الكاتب العاقل من تدبر. (٩) أي: الشاعر والدبير. (١٠) صفة الصفة. (١١) فاعل الداخلة. (١٢) مبتدأ مؤخر.

وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ وَسَيَأْتِي[١] مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو،

(١) أي: تفضيل الحروف في قسم الحرف إن شاء الله تعالى.

شبهة في أن المبدل منه في تلك الأقسام ليس توطئة، فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله: يتوسط داخلاً فيه، وقد يجاب أيضاً بأن المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة أن يكونا مقصودين بأصل النسبة المدركة على نهج واحد من أنحاء الإدراك؛ أعني: الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصدان أو لا، فباعتبار أصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن؛ لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في أصل النسبة، وإن اختلفا إيجاباً وسلباً وباعتبار كونهما على نهج من الإدراك دخل فيه المعطوف بأو وأما وأم؛ لأن النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل؛ لأن المتبوع قصد ابتداء ثم بداله فاعرض عنه

المذكور) أي: في لفظة كل. (**قوله: ولا شك الخ**) مقدمة ثانية للدليل معطوفة على قوله وذلك؛ لأنك تبين بعد اعتبار ما عطف على تبين والمراد بالتعيين في قوله: إذا بينت ما يشمل الإيضاح أيضاً بخلاف ما سبق. (**قوله: والبيان فرعه**) فتكون التوابع الثلاثة غير مقصودة بالنسبة. (**قوله: ولا شبهة الخ**)؛ لأن منشأ ذكر المبدل منه الغلط على الانحاء الثلاثة. (**قوله: فيدخل الخ**) وبالجملة لا فرق بين قولك: جاء زيد حماره وجاء زيد على حماره في المعنى المقصود الذي هو تدارك الغلط فجعل حماره في أحدهما مقصوداً بالنسبة مع المتبوع دون الآخر تحكم. (**قوله: مقصودين بأصل النسبة الخ**) وخرج به يدل الغلط بأقسامه؛ إذ ليس المبدل مقصوداً بأصل النسبة أصلاً. (**قوله: فباعتبار أصل النسبة**) القيود في الإثبات تكون للخروج لا للدخول إلا إذا كانت قرينة صارفة عما هو المتبادر مما قبلها كما نص عليه السيد قدس سره في كتبه، وههنا كذلك؛ لأن المتبادر من قوله: مقصود بالنسبة أن يكون مقصوداً بالنسبة المخصوصة المكيفة بالإيجاب والسلب باقياً على ذلك القصد، وحينئذ يخرج عنها المعطوفات المذكورة فلما صرف عن الظاهر المتبادر بإرادة ما ذكر صار عاماً فيفيد الدخول. (**قوله: كما مر نظير ذلك الخ**) من أن قوله: ليدل على المعاني المعتورة داخل في التعريف لإفادة التوضيح ولبيان الغرض من وضع الإعراب أو خارج عنه.

موجب لزيادة الإيضاح فكأنه من تتمته أو أنه داخل في التعريف لكن لا دخل له في الجمع والمنع، ونظيره ما مر في تعريف الإعراب من قوله: ليدل على المعاني المعتورة فتذكر. (**قال المصنف: يتوسط بينه وبين الخ**) أشار إلى وجوب التوسط وامتناع حذفها إلا شاذاً (عصام)، ونقل الكرماني أنه يجوز العطف بدون عاطف ظاهر كما هو مذهب بعض النحاة صرح به ابن مالك؛ نحو: أكلت سمكاً تمراً لبناً انتهى، وأشار إلى أن ما دخل عليه حرف التفسير ليس عطفاً كما ذهب إليه بعض النحاة، بل عطف بيان على ما ذهب إليه الجمهور. (**قال المصنف: أحد الحروف العشرة**) ذهب الزمخشري إلى أنها تسعة بإسقاط لفظة أما، وقوله: وسيأتي تفصيلها إشارة إلى أن الضمير المستتر راجع إلى الحروف بتقدير مضاف والجملة استيناف. (**قوله: ولم يكتف بقوله الخ**) أي: لم يكتف في مقام التعريف بقوله هذا؛ لأن الحروف الخ، وحاصله: أن عدم الاكتفاء ليكون التعريف مانعاً فلو عرفه به مقتصراً عليه لم يكن مانعاً عن دخول الصفة الداخلة عليها حرف العطف، وقد أوضح هذا من قال: فإن قلت: الخبر والنعت قد يكونان مع الواو أيضاً إما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي: فأمسى وهُوَ عُرْيَانُ، وخبر ما الواقع بعد إلا كقولهم: ما أحد إلا وله نفس أمارة، وأما النعت فكالجملة الواقعة صفة لنكرة فإنها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق[١] الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها دائم مستمر وأمر مستقر كقوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا﴾ الخ، قلت: أمثال ذلك مما ورد على خلاف الأصل تشبيهاً بالحال على أن مذهب صاحب المفتاح أن قوله: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾، حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي، وحمله على الوصف كما هو مذهب الكشاف معلول غير صاف وسيأتي. (**قال المصنف: لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات الخ**) بناء على جواز تعددها بعاطف وبدونه فقد يزاد الواو بين الصفة والموصوف لزيادة اللصوق كما مر فهي ليست بعاطفة وإن كانت في الأصل للعطف كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾، وهذا مذهب الزمخشري كما عرفته، وعلى رأي السكاكي أنه حال، وإنما لم يقدم على ذيها لعدم اللبس بوجود الواو فلا ترد هذه الأحوال أيضاً

(١) بالنصب.

إحداهما: كونها صفة لزيد تابعة[١] له تبعية المعطوف عليه. وأخراهما: كونها معطوفة على الصفة المتقدمة[٢] تابعة لها ويصدق[٣] على هذه الصفة من جهتها الأولى أنّها تابع[٤]، لأنّها[٥] صفة لزيد يتوسط[٦] بينها وبين (زيد[٧]) حرف[٨] العطف، لأنّ[٩] توسط حرف العطف بين شيئين[١٠] لا يلزم[١١] أن يكون لعطف الثاني[١٢] على الأول، فلو لم[١٣] يكن قوله[١٤]: (مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ) لدخل[١٥] هذه الصفة[١٦]. من جهتها الأولى[١٧]. في حد المعطوف[١٨] وهي من هذه الجهة ليست معطوفة[١٩] فلم[٢٠] يبق مانعاً. وقيل[٢١]: قد جوز الزمخشري وقوع الواو[٢٢] بين الموصوف والصفة لتأكيد[٢٣] اللصوق في مواضع عديدة[٢٤] من (الكَشَّافِ). وحكم المصنف[٢٥] في شرح المفصل في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾[٢٦] في قوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[٢٧].

(١) حال. (٢) العالم. (٣) لو اكتفى به. (٤) تدل على معنى في متبوعه مطلقاً الظاهر وبين متبوعه. منا. (٥) علة التابع. (٦) حال من تابعة. (٧) المنصوب بها. (٨) فاعل يتوسط. (٩) على لا يصدق. (١٠) مطلقاً. (١١) أي: لا يوجب. خبر إن. (١٢) بل لغرض من الأغراض. (١٣) أي: فلو لم يذكر. (١٤) مصنف. (١٥) جواب لو. (١٦) الداخل عليها حرف العطف. (١٧) أي: من جهة كونه صفة لزيد. (١٨) حال. (١٩) في الإرادة بل صفة. (٢٠) أي: حد المعطوف. (٢١) قائله السيد الشريف في حاشية الرضي. (٢٢) العاطف. (٢٣) أي: لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف. (٢٤) أي: معدودة كثيرة. (٢٥) أي: ابن الحاجب. (٢٦) مبتدأ مؤخر. (٢٧) مبتدأ مؤخر. أي: الأنبياء.

ببل، وقصد التابع. (قوله: ولما تم الحد بما ذكره الخ) يحتمل معنيين؛ أحدهما: أن قوله: يتوسط حكم خارج عن التعريف، وآخر المثال عنه: أعني قوله: مثل قام زيد وعمرو؛ لأنه يوجب زيادة توضيح فكأنه من تتمة التعريف؛ أو لأنه قصد تمثيل الحكم أيضاً، وثانيهما: أنه داخل في التعريف كما ينساق إليه الفهم ويؤيده تأخير المثال، لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الإعراب. (قوله: يتوسط بينه) الأظهر يقع فكأن فيه تجريد.

(امتحان)، وفي الرضي قد تعطف الصفات بعضها على بعض كقوله:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وابْنِ الْهُمَامِ
وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمِ

وقال ابن الزيابة:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ
الصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ

ولا يرد بمثل ذلك على الحد؛ لأن إطلاق العطف على مثله مجاز لكونه في صورة العطف هذا، والدبير بوزن أمير بمعنى الكاتب معرب عن الفارسي. **(قوله: بتبعية المعطوف عليه)** فيكون لفظ الشاعر في مثالنا مع أنه معطوف على الصفة السابقة كصفة مستقلة غير معطوفة على الصفة المتقدمة عليه؛ لأنه لم يعتبر كونه معطوفاً على الصفة المتقدمة عليه على هذه الجهة فيصدق على الشاعر مع كونه كصفة مستقلة أنه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه الذي هو موصوفه حرف العطف. **(قوله: لا يلزم أن يكون لعطف الثاني)** بل لجعل الثاني تابعاً للموصوف، وقيل: بل قد تكون زائدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف صرح به الشريف في شرح المفتاح، ونقله عن صاحب الكشاف في حاشية الرضي. **(قوله: وهي من هذه الجهة ليست الخ)** أي: والحال أن هذه الصفة من الجهة الأولى ليست معطوفة، والحاصل: أن للشاعر في المثال جهتين كونه صفة بالعطف على الصفة بناء على أن المعطوف على الصفة صفة وكونه معطوفاً من أفراد المعرف بناء على أن الواو لعطفه على العالم فالشاعر من جهته الأولى غير مقصود بالنسبة الإسنادية؛ أعني: نسبة المجيء؛ إذ الصفة غير مقصود بل هي لكشف الموصوف والمقصود متبوعها، وأما من الجهة الثانية فهو مقصود بالنسبة التوصيفية؛ أي: قصد نسبته إلى شيء نسبةً توصيفية كما أن متبوعه مقصود بهذه النسبة فلا يخرج عن الحد بهذه الحيثية فافهم. **(قوله: وقيل: قد جوز الزمخشري)** القائل الشريف الجرجاني في حاشية الرضي كما أشرنا، وقد نقل الشارح كلامه بعبارته إلى قوله: ونقل عن المصنف، وقد عرفت أن السكاكي ذهب إلى أن قوله تعالى هذا حال، وإن لم يقدم على صاحبها لعدم اللبس بوجود الواو فلا ورود على هذا الرأي (اطه وي). **(قوله: من الكشاف)** اسم لتفسير الزمخشري المشهور الذي قيل في شأنه: إن التفاسير في الدنيا بلا عدد، وليس فيها لعمري مثل كشاف. **(قوله: أن قوله تعالى: ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ إلخ)** هذا سهو والصواب: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾؛ إذ لا واو في كريمة: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ وهي في سورة الشعراء، والمصنف إنما أوردها في شرح المفصل بلا واو استشهاداً على جريان التفريع في

صفة[١] لـ (قرية) فلو اكتفى[٢] بقوله (تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ)، لدخل فيه[٣] مثل[٤] هذه الصفة[٥]).
ونقل عن المصنف أنَّه[٦] قال في (أمالي[٧] الكافية[٨]) : (إنَّ[٩] العَاقِلَ فِي مِثْلِ[١٠] : (جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ وَالعَاقِلُ) تابع[١١] يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة[١٢]، وليست بعطف على التحقيق، وإنَّما هو باق على ما كان عليه في الوصفية[١٣]. وإنَّما حسن دخول العاطف[١٤] لنوع[١٥] من الشبه[١٦] بالمعطوف لما بينهما[١٧] من التغاير[١٨] فلو حد العطف كذلك لدخل فيه[١٩] بعض الصفات مع أنَّه ليست بمعطوف. وقال بعضهم: فيه[٢٠] نظر، لأنَّ الحروف المتوسطة بينها عاطفة[٢١]؛ لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع[٢٢] و[٢٣]الترتيب، وغير ذلك[٢٤]. ففي جعلها[٢٥] غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها، ارتكاب[٢٦] أمر بعيد من غير ضرورة داعية[٢٧] إليه. «وَإِذَا[٢٨] عُطِفَ عَلَى الضَّمِيْرِ المَرْفُوعِ» لا المنصوب[٢٩]

(١) خبر إن. (٢) مصنف. (٣) أي: تعريف العطف. (٤) فاعل دخل. (٥) أي: الشاعر والدبير. (٦) أي: الناقل. (٧) جمع إملاء. (٨) أي: في شرح الكافية لابن الحاجب. (٩) لمقول قال. (١٠) بل مطلق في الصورة. (١١) خبر إن. (١٢) فاعل يتوسط. (١٣) وهو كونه تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً. (١٤) مع أن القياس عدم دخوله. (١٥) علة حسن. (١٦) مغايرتهما لما قبلهما. (١٧) أي: بين الصفة والموصوف. (١٨) في المفهوم لا في ما صدق عليه فإنَّه واحد. (١٩) أي: في أحد المصنف. (٢٠) أي: في قول المصنف في أمالي الكافية ليس بعطف. (٢١) خبر إن. (٢٢) كما في الواو. (٢٣) أي: الفاء. (٢٤) ككونه أحد الأمرين. (٢٥) خبر مقدم. (٢٦) مبتدأ مؤخر. (٢٧) أي: المستدعية. (٢٨) استئناف أو اعتراض. نحو: أم واو وأما. (٢٩) صفة الضمير. متصلاً كان أو منفصلاً.

وَإِذَا عُطِفَ[١] عَلَى الضَّمِيْرِ المَرْفُوعِ[٢]

(١) أي: التابع.
(٢) أي: لا على المنصوب مطلقاً متصلاً كان أو منفصلاً ولا على المجرور.

(قال، وإذا عطف) أي إذا أريد العطف.

الصفات، بلا تعرض لتوسط الواو، وإنما الواو في كريمة: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾ في أوائل سورة الحجر، قال صاحب الكشاف: هناك ولها كتاب جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝﴾، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني زيد وعليه ثوب انتهى، وفي الرضي: وإنما أتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف والصفة التي هي جملة بإلا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة، وبإلا فجيء بالواو رابطة، ومن هذا القبيل قولهم في خبر ليس: وما ليس أحد إلا وهو خير منك، وما أحد إلا وله نفس أمارة. **(قوله: لدخل فيه مثل هذه الصفة)** أي: وهي ليست بمعطوفة من جهة أصلاً، وفيه أن المراد بالحروف العشرة هي التي للعطف حقيقة، فلا يرد تلك الصفة الواردة مع الواو لزيادة اللصوق فإنها ليست بعاطفة في الحال. **(قوله: في أمالي الكافية)** جمع الإملاء وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله عليه من العلم فيكتبه التلامذة فيصير كتاباً فيسمونه الأمالي والتعليق، وأمالي ابن الحاجب مجلد فيه تفسير بعض الآيات، وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل ومواضع من الكافية في غاية من التحقيق (كشف الظنون). **(قوله: وليس بعطف على التحقيق)** أي: وإلا لما جاز حذف حرف العطف منه كذا قيل، وقوله: على ما كان عليه؛ أي: على حالة كان عليها من كونه دالاً على معنى في متبوعه. **(قوله: المتوسطة بينهما)** أي: الواقعة بين الصفة والموصوف، وقيل: الظاهر بينها؛ أي: بين الصفات، وقوله: ارتكاب أمر بعيد وهو التجوز؛ لأن تأكيد اللصوق معنى مجازي للواو. **(قال المصنف: وإذا عطف إلى قوله: أكد بمنفصل)** يعني: شرط العطف على المرفوع المتصل التأكيد بمنفصل، وهذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطاً لشرطه كما في: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾، فلا حاجة إلى قول الشارح أو لا، ويفسر الشرط في مثله بالإرادة؛ أي: إذا أردتم القيام (عصام). **(قوله: لا المنصوب)** متصلاً أو منفصلاً.

والمجرور[١] «المُتَّصِلِ[٢]» بارزاً كان أو مستتراً لا المنفصل. «أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ» أو لا[٣] ثم عطف عليه، وذلك[٤] لأنَّ المتصل المرفوع كالجزء[٥] مما اتصل به لفظاً، من حيث[٦] إنَّه متصل لا يجوز[٧] انفصاله، ومعنى من حيث إنَّه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل. فلو[٨] عطف عليه[٩] بلا تأكيد كان[١٠] كما لو عطف على بعض حروف الكلمة[١١] فأكد[١٢] أولاً[١٣] بمنفصل، لأنَّه[١٤] بذلك[١٥] يظهر أنَّ ذلك[١٦] المتصل[١٧] وإن كان الجزء مما اتصل به لكنَّه منفصل[١٨] من حيث الحقيقة، بدليل جواز إفراده[١٩] مما[٢٠] اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال[٢١]. ولا يجوز[٢٢] أن يكون العطف[٢٣] على هذا التأكيد[٢٤]، لأنَّ[٢٥] المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان[٢٦] يلزم أن[٢٧] يكون هذا المعطوف أيضاً[٢٨] تأكيداً، وهو[٢٩] باطل. فإن كان الضمير[٣٠] منفصلاً، نحو: (مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتَ وَزَيْدٌ) لم يكن كالجزء لفظاً[٣١]، وكذا[٣٢] إن كان متصلاً منصوباً، نحو: (ضَرَبْتُكَ وَزَيْداً) لم يكن كالجزء[٣٣] معنى[٣٤]، فلا حاجة فيهما[٣٥] إلى التأكيد بمنفصل «مِثْلُ: (ضَرَبْتُ[٣٦] أَنَا وَزَيْدٌ)» (وَ: زَيْدٌ ضَرِبَ[٣٧] هُوَ وَغُلَامُهُ). «إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ» بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه، «فَيَجُوزُ[٣٨] تَرْكُهُ» أي: ترك التأكيد، لأنَّه قد طال الكلام بوجود المنفصل[٣٩]، فحسن الاختصار

(١) فإنَّه لا شرط للعطف فيهما. (٢) صفة المرفوع. (٣) أي: بعد التأكيد. (٤) أي: كون العطف بعد التأكيد. (٥) من الفعل. (٦) علة. (٧) والجملة صفة المتصل. (٨) أي: الاسم. (٩) أي: على المتصل. (١٠) جواب لو ذلك العطف في الامتناع. (١١) وهو لا يجوز. (١٢) أي: ذلك الضمير. (١٣) قبل العطف. (١٤) شأن. (١٥) أي: بالتأكيد. (١٦) الضمير. (١٧) بالفعل. (١٨) خبر إن. (١٩) إفرازه نسخة، أي: انفصاله. (٢٠) عبارة عن الفعل. (٢١) فيحسن العطف. (٢٢) جواب عن سؤال مقدر تقديره ظاهر. (٢٣) وهو زيد. (٢٤) وهو أنا. (٢٥) علة لا يجوز. (٢٦) شأن. (٢٧) والجملة بعد التأويل فاعل يلزم. (٢٨) كالمعطوف عليه. (٢٩) أي: كون المعطوف تأكيداً. (٣٠) أعم من المرفوع والمنصوب. (٣١) وإن كان خبراً معنى. (٣٢) أي: كالضمير المنفصل. (٣٣) من الفعل. (٣٤) وإن كان خبراً لفظاً. (٣٥) أي: في المنفصل المرفوع والمتصل المنصوب. (٣٦) مثال للبارز. (٣٧) مثال للمستتر. (٣٨) الفاء للتفصيل المجمل الذي فهم من الاستثناء. (٣٩) لو قال بالمنفصل لكان أولى.

المُتَّصِلِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ[١] إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ[٢] فَيَجُوزُ تَرْكُهُ[٣]

(١) وزيد ضرب هو وغلامه.
(٢) أي: بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف.
(٣) أي: التأكيد.

(قال: أكد) لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض؛ لأن التأكيد أخف من الإعادة. (قوله: لأنه قد طال الكلام) وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب؛ نحو قولك: حضر القاضي امرأة، والحافظوا عورة بالنصب.

(قوله: نحو: ذلك الخ) فإن تأنيث الفعل واجب في المثال الأول والنون واجب في الثاني حذف طلباً للاختصار.

(ولا المجرور) يعني: أن قيد المرفوع في هذه المسألة احتراز عنهما فإنه لا شرط للعطف على الأول؛ نحو: ضربتك وزيداً، وأما العطف على الثاني فإن كان له شرط لكنه غير هذا الشرط، وقوله: لا المنفصل؛ أي: فإنه لا شرط للعطف عليه فالمتصل احتراز عنه. (قوله: أكد بمنفصل أولاً) أي: يجب تأكيده به وجوباً استحسانياً، ويقبح تركه على ما ستعلم، وأما ما رواه البخاري في صحيحه: «كنت وأبو بكر وعمر فعلت» من غير فصل فيحتمل أنه مروى بالمعنى (سجاعي)، واعلم أنه إنما يصح العطف بهذا التأكيد إذا صح التأكيد، وهو ما وجد فيه مقام التأكيد من تقرير أمر المعطوف في النسبة أو الشمول حتى لا يصح التأكيد لمجرد تصحيح العطف وإلا لم يتم تعريف التأكيد بما يقرر أمر المتبوع الخ؛ إذ يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ نحو: ضربت أنا وزيد (عصام). (قوله: كالجزء مما اتصل به لفظاً) متعلق بقوله: كالجزء وأتى بذلكح لئلا يرد أن زيد في جاءني زيد مثلاً فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل كما مر في بحث المرفوعات مع أنه يجوز العطف عليه بلا تأكيد. (قوله: لا يجوز انفصاله) كما في الظاهر والضمير المنفصل (رضي)؛ لعدم استقلاله في التلفظ على ما هو معنى المتصل كما سيجيء. (قوله: فأكد أولاً بمنفصل؛ لأنه بذلك الخ) فبظهور ذلك يندفع توهم الجزئية فيجوز العطف، وأما جواز التأكيد بمنفصل مع أنه يلزم

بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف «نَحْوُ: (ضُربْتُ اليَوْمَ وَزَيْدٌ») أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾. فإنّ[1] المعطوف هو (آباؤنا) و(لا[2]) زائدة بعد حرف العطف[3] لتأكيد النفي. وإنّما قال[4]: (يَجُوزُ[5] تَرْكُهُ) فإنّه[6] قد يؤكد[7] بالمنفصل مع[8] الفصل كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ[9] فِيهَا[10] هُمْ[11] وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤﴾. وقد لا يؤكد[12]، والأمران[13] متساويان. هذا[14] أعلم أن مذهب البصريين أنّ التأكيد[15] بالمنفصل هو[16] الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد[17] ولا فصل لكن على قبح. والكوفيون يجوّزونه بلا قبح.
«وَإِذَا عُطِفَ[18] عَلَى الضَّمِيْرِ المَجْرُورِ أُعِيْدَ الخَافِضُ[19] »حرفاً[20] كان أو أسماء[21]

(١) لما كان فيه إبهام بينه بقوله فإن .آه. (٢) أي: لفظ لا. (٣) الذي هو الواو. (٤) مصنف. (٥) ولم يقل يجب. (٦) شأن. (٧) أي: ما وقع فصل بين الضمير المرفوع. (٨) حال. (٩) أي: طرحوا وجمعوا. (١٠) أي: جهنم. (١١) أي: الكفار. وقوله هم تأكيد لواو كبكبوا. (١٢) بل يكتفي بالفصل فقط. (١٣) أي: التأكيد وعدمه. (١٤) أي: خذ هذا. (١٥) أو الفصل. (١٦) عطف على الشروط السابقة. (١٧) بالمنفصل. (١٨) أي: إذا أريد العطف. (١٩) أي: الجار. (٢٠) مثل مررت بك وبزيد. (٢١) نحو: المال بينك وبين زيد.

نَحْوُ: ضَرَبْتُ اليَوْمَ وَزَيْدٌ وَإِذَا عُطِفَ[1] عَلَى الضَّمِيْرِ المَجْرُورِ أُعِيْدَ الخَافِضُ[2] نَحْوُ:

(١) أي: التابع.
(٢) حرفاً كان الخافض أو اسماً وإن قيل: إنما تجب إعادته في الحرف دون الاسم.

(قوله: واعلم أن مذهب البصريين) إشارة إلى أنه خالف القبيلتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال: أكد، إن قلت: يجوز أن يريد به الوجوب الاستحساني، قلت: يأبى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يجز العطف تعين النصب مثل: جئت وزيداً. (قوله: حرفاً كان أو اسماً) قال الشيخ الرضي: لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يشك أنه لا معنى له، وأنه جلب لهذا الغرض كبين فإنه لا يتصور إلا بين اثنين فإن التبس؛ نحو: غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاماً واحداً لم يجز إلا إذا قام قرينة دالة على المقصود.

(قوله: حيث قال: أكد) يعني: جعل أكد جزاء للشرط فيفيد لزوم التأكيد للعطف المذكور. (قوله: يأبى ذلك ما ذكره الخ) فإنه يدل على أن العطف على الضمير بلا تأكيد وفصل غير جائز.

حينئذ تأكيد بعض حروف الكلمة؛ فلأنه لما كان عين المؤكد يدفع توهم الجزئية، فلا يلزم المحذور، وقوله: وإن كان كالجزء مما اتصل به؛ أي: بحسب الظاهر. (قوله: بدليل جواز إفراده مما الخ) فإن التأكيد لكونه عين المؤكد كان إفراده وانفصاله إفراد المؤكد وانفصاله، وقوله: وهو باطل؛ أي: للتغاير بينهما. (قوله: وزيد ضرب هو وغلامه) ومثل قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، قوله: ويجوز تركه؛ أي: بلا قبح، والمراد بالجواز الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة عن الطرفين، ويدل عليه قوله الآتي: والأمران متساويان. (قوله: لأنه قد طال الكلام الخ) أي: وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب طلباً للاختصار كحذف النون في قوله:

والحافظو عورة[1] العشيرة
لا يأتيهم من ورائهم وكف

فكيف لا يغني عما ليس بواجب، بل هو أولى؛ لأن مذهب البصريين أن التأكيد بمنفصل أولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل أيضاً لكن مع قبح لا أنهم منعوه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب كما سيذكره. (قوله: أو بعده كقوله تعالى) أي: في سورة الأنعام: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾؛ أي: أو قبله وبعده معاً؛ نحو: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فافهم، وقوله: ولا زائدة؛ أي: فتكون فاصلةً. (قوله: وإنما قال: يجوز تركه) أي: صرح بذلك، ولم يكتف بالاستثناء فإنه قد يؤكد بالمنفصل الخ؛ وذلك لما عرفت أن الداعي إلى التأكيد ليس العطف، بل أمر آخر وراءه فصحة العطف لا يغني عنه. (قوله: كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ﴾ إلخ) هذه في سورة الشعراء؛ أي: ألقوا على رؤوسهم في جهنم، أو طرح بعضهم على بعض، والغاوون الأصنام. (قوله: وقد لا يؤكد) أي: بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى في سورة هود: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾؛ ونحو: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣﴾

(١) ولذا لم يقل: المتصل.

لأنَّ[١] اتصال الضمير المجرور بجاره أشد[٢] من اتصال الفاعل المتصل[٣] بفعله[٤]، لأنَّ الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره، فكره العطف عليه[٥]، إذ[٦] يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة[٧]. وليس للمجرور ضمير منفصل. كما يجئ في المضمرات. حتى يؤكد به أولاً[٨] ثم يعطف عليه كما[٩] عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له[١٠] مذلة. ولا[١١] يكتفى بالفصل[١٢]، لأنَّ الفصل لا تأثير[١٣] له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار[١٤]، فحيث[١٥] لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر[١٦]، فكيف[١٧] يكتفى به؟ فلم[١٨] يبق إلَّا إعادة العامل الأول[١٩] «نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ») و:(المَالُ[٢٠] بَيْنِي وَبَيْنَ زَيْدٍ) والمعطوف هو[٢١] المجرور، والعامل مكرر[٢٢]، وجرّه بالأول، والثاني كالعدم معنى[٢٣]، بدليل قولهم: (بَيْنِي[٢٤] وَبَيْنَكَ) إذ[٢٥] (بين) لا يضاف إلا[٢٦] إلى المتعدد[٢٧]. وقيل: جرّه[٢٨] بالثاني، كما في الحرف الزائد[٢٩] في (كَفَى بِاللهِ). وهذا[٣٠] الذي ذكرناه. أعني لزوم إعادة الجار[٣١] في حال السعة، والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً[٣٢]. وأجاز الكوفيون، ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار[٣٣]

(١) علة أعيد. (٢) خبر إن. أي: أقوى. (٣) صفة الفاعل. (٤) على أشد. (٥) أي: على المجرور بلا إعادة كما كره على المرفوع المتصل. (٦) علة كره. (٧) بلا تأكيد ولا فصل. (٨) أي: قبل العطف. (٩) أي: كالتأكيد في العطف. (١٠) أي: لضمير المجرور. (١١) عن إعادة الخافض. (١٢) لقيامه مقام الأصل. (١٣) أي: لا وجود للفصل. (١٤) علة جواز. (١٥) علة لا يتصور الآتي. (١٦) وهو عدم إعادة الجار. أي: عمل. (١٧) إنكاري. (١٨) من الاحتمالات الثلاثة. (١٩) أي: وإن كان ذلك العامل حرفاً. (٢٠) مثال ما كان الخافض اسماً مضاف. (٢١) أي: زيد فيهما. (٢٢) ليصح العطف. (٢٣) قيد به لأنه موجود لفظاً. (٢٤) أصله بينا. (٢٥) علة عدم. (٢٦) استثناء مفرغ. (٢٧) لأن البينة يقتضي الطرفين. (٢٨) أي: المعطوف. (٢٩) يعني أنه ليس بأقل من الحروف الزائدة. (٣٠) مبتدأ خبره مذهب. (٣١) إذا أريد العطف على الضمير المجرور. (٣٢) أي: ضرورة. (٣٣) فيه شاذ لا يقاس عليه إشعار بعض استدلالهم.

وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ عطف على ضمير سيصلى سوغه الفصل بالمفعول وصفته (جلالين). (قوله: والأمران متساويان)؛ أي: في الوقوع لا في الحسن والقبح؛ لأن المساواة في ذلك مذهب الكوفية. (قوله: على الضمير المجرور) وهو متصل[١] فقط سواء كان غائباً أو مخاطباً أو متكلماً، وإنما قيده بالضمير؛ لأن العطف على المظهر المجرور جائز بدون إعادة الجار؛ نحو: مررت بزيد وعمرو؛ أي: إن لم يكن المعطوف ضميراً مجروراً؛ نحو: مررت بزيد وبك قيل: يفهم من كلام المتن جواز مررت بزيدوك بلا إعادة الجار، وهو ممتنع بلا خلاف إلا أن يقال: عدم جوازه معلوم من بحث الضمير؛ إذ يعلم منه أنه لا منفصل للمجرور. (قال المصنف: أعيد الخافض) أي: كرر الجار في المعطوف سواء وقع بينهما فصل أو لا كقوله تعالى: ﴿لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾، ﴿مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾. (قوله: حرفاً كان أو اسماً) وقيل: إنما تجب إعادته في الحرف دون الاسم تمسكاً بقوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ حيث عطف أشد على الضمير في ذكركم من غير إعادة الجار (سجاعي). (قوله: أشد من اتصال الخ) أتى بلفظ الأشد؛ لأن كلمة الاتصال من المزيدات، وفيها يتوسل لمجيء اسم التفضيل بنحو أشد، وقوله: إن لم يكن ضميراً متصلاً؛ أي: سواء كان ضميراً منفصلاً أو اسماً ظاهراً. (قوله: والمجرور لا ينفصل الخ) أي: المجرور مطلقاً ضميراً أو ظاهراً لا ينفصل عن جاره غائباً أو انفصالاً

(١) وفي رواية قد بت؛ أي: صرت. (٢) سيما إذا كان المتبوع ضميراً متصلاً.

مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ

(قوله: بدليل قولهم: بيني وبينك؛ إذ بين لا يضاف إلا إلى المتعدد) فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو: مررت بك وبزيد، وإن أمكن أن يكون للباء الثاني معنى؛ إذ يمكن استيناف معنى الجار والمجرور ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر أن يكون حكمه حكم بين. **(قوله: كما في الحرف)** يعني: أنه ليس بأقل من الحروف الزائدة. **(قوله: مستدلين بالأشعار)** وبقوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بالجر في قراءة حمزة، وأجيب عنه بوجوه؛ أحدها: تقدير الباء وفيه أن حرف الجر المقدر لا يعمل في الإختيار إلا في نحو: الله لأفعلن، وثانيها: أنه معطوف على مقدر، والتقدير: وبالأبوين والأرحام، وثالثها: أن الواو للقسم وفيه أنه قسم

(قوله: إذ يمكن الاستئناف الخ) يعني: يمكن أن تعتبر الملابسة التي هي معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد لا ملابسة واحدة متعلقة بالمخاطب وبزيد. **(قوله: اجتلابه)** كاجتلابه لصحة العطف. **(قوله: ليس بأقل الخ)** والحروف الزائدة لا تلغى مع زيادتها. **(قوله: وبقوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ إلخ)** في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ تساءلون: أصله تتساءلون أدغمت التاء في السين، وقرئ تساءلون بطرح التاء الثانية، والمعنى: اتقوا الله الذي تسألون به بعضكم بعضاً الحقوق فيقول بالله افعل كذا على سبيل الاستعطاف، وقوله: والأرحام قرئ بالحركتين فالنصب على تقدير: اتقوا الله والأرحام، أو على عطفه على محل الجار والمجرور كقولك: مررت بزيد وعمراً والجر على عطف

فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: (جَاءُونِي كُلُّهُمْ) والإبدال منه[١] نحو: (أَعْجَبَنِي[٢] جَمَالُكِ[٣]) من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل؟ وجاز أيضاً[٤] تأكيد الضمير المجرور في نحو: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ) والإبدال منه نحو: (أُعْجِبْتَ[٥] بِكِ جَمَالِكِ[٦]) من غير إعادة الجار. و[٧]لم يجز العطف في الأول[٨] إلَّا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني[٩] إلَّا مع إعادة الجار. قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبدل في الأغلب إمَّا[١٠] كلّ المتبوع[١١] أو بعضه[١٢] أو متعلقه[١٣]، والغلط قليل. فهما[١٤] ليسا[١٥] بأجنبيين لمتبوعهما[١٦] ولا منفصلين عنه، لعدم تخلل فاصل[١٧] بينهما[١٨] وبين متبوعهما[١٩]، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة[٢٠] زائدة، بخلاف العطف فإنَّ المعطوف[٢١] يغاير المعطوف[٢٢] عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بدَّ فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد[٢٣] المتصل بالمنفصل في المرفوع[٢٤]، وبإعادة الجار في المجرور، ليخرج المتصل[٢٥] المرفوع عن صراحة[٢٦] الاتصال ويناسب[٢٧] المعطوف[٢٨] عليه بتأكيده[٢٩] بالمنفصل، وقوي[٣٠]

---

(١) أي: من الضمير المتصل. (٢) أنت. (٣) بكسر الجيم وهي الناقة. فإن جمالك بدل من التاء بدل الاشتمال. (٤) كالمرفوع. (٥) أنت. (٦) بدل اشتمال. (٧) حالية. (٨) أي: الضمير المرفوع المتصل. (٩) أي: في المجرور المتصل. (١٠) إن كان بدل الكل من الكل. (١١) نحو: جاءني زيد أخوك. (١٢) في البدل البعض. (١٣) حال. (١٤) أي: التأكيد والبدل. (١٥) أي: التأكيد والبدل. (١٦) أي: البدل والتأكيد. (١٧) من الواو وغيره. (١٨) أي: التأكيد والبدل. (١٩) وهذا ليس الاتصال. (٢٠) مصدر ميمي. (٢١) منفصل عن متبوعه لفظاً بحرف العطف. (٢٢) نحو: جاءني زيد وعمرو. (٢٣) الباء للتصوير. (٢٤) عند كون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً. (٢٥) نحو: ضربت أنا وزيد. (٢٦) أي: عن حكم الاتصال بأن يحصل له نوع استقلال. (٢٧) في الاستقلال. (٢٨) الذي يعطف. (٢٩) متعلق بيناسب. (٣٠) بالنسبة إلى المجرور.

السؤال؛ لأن ما قبله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء، ولما كان القسم إنما يكون لتأكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح صرف القسم إلى قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾؛ لأن المقصود الأمر بالاتقاء، ورابعها: أن حمزة كوفي والكوفيون أجازوا ترك إعادة الجار، وفيه أن هذا إنما يصح إذا لم تكن القراءات السبع متواترة. (قوله: وقوى) الظاهر وليقوى.

الظاهر على المضمر المجرور. (قوله: في الاختيار) أي: في سعة الكلام وهو النثر. (قوله: إلا في الله لأفعلن) لكثرة الاستعمال. (قوله: إنه معطوف الخ) لم يتعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم القرينة. (قوله: لأن ما قبله الخ) وهو أمر. (قوله: لم يصح الخ) حتى لا يكون قسم السؤال، وأجيب بأنه ليس قسم السؤال والتقدير: والأرحام أنه مطلع على ما تفعلون ولا يخفى ضعفه كالثاني. (قوله: وفيه أنه إنما يصح الخ)؛ لأن حاصله: أن قراءة حمزة بالجر مبنية على مذهبه، وهو إنما يصح إذا جوّز أن يكون في القراءات السبع ما هو قياسي، وليس بمتواتر لكن الصحيح أن القراءات السبع كلها متواتر فيما ليس من قبيل الأداء كالمد وتخفيف الهمزة ونحوهما مما لا يختلف به خطوط المصاحف، والمعنى كما في شرح مختصر الأصول وما نحن فيه من هذا القبيل لاختلاف المعنى على أن هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والأعمش كما في شرح الشاطبية. (قوله: الظاهر ليقوى)؛ إذ هو معطوف على ليخرج. (قوله: في كونه الخ) لعل الشارح رحمه الله أراد بالأحوال العارضة له في نفسه أن لا يكون بالنظر إلى ما قبله بخصوصه كما يدل عليه السياق.

مغيراً للمعنى، فلا يرد النقض بمثل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ فافهم. (قوله: وليس للمجرور وضمير منفصل) فلذا لم يجز إذا عطفت المضمر على المجرور إلا بإعادة الجار؛ نحو: مررت بزيد وبك كما مر آنفاً، وقوله: له مذلة؛ أي: ابتذال للمرفوع؛ لأن فيه استعارة الأعلى للأدنى؛ لأن المرفوع عمدة والمجرور فضلة، وهذا عكس المعقول فلم يبق إلا إعادة العامل الأول. (قوله: إلا في جواز ترك التأكيد) أي: لا في جواز ترك إعادة الخافض بناء على ما تقدم من أن اتصال الضمير بجاره أشد الخ، فلم يغن من الإعادة فتبصر. (قوله: والمعطوف هو المجرور) في المعطوف بعد إعادة الخافض قولان: هل هو الجار والمجرور، أو المجرور فقط، واختار الشارح الثاني منهما، قوله: وجره بالأول؛ لأن اجتلاب الثاني لأمر لفظي صناعي؛ أعني: تصحيح العطف فهو كالعدم من حيث المعنى. (قوله: بدليل قولهم بيني وبينك؛ إذ الخ) وفي الرضي: إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان بين بالنسبة إلى المتكلم وحده وبين بالنسبة إلى المخاطب وحده؛ لأن البينية أمر يقتضي الطرفين فعرفنا أن تكرير الثاني لأمر لفظي فهو من حيث المعنى كالعدم الخ. (قوله: كما في الحرف الزائد) أي: الغير المكرر وهذا تنظير لا تمثيل؛ يعني: أنه ليس بأقل من الحرف الزائد الجار؛ نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾. (قوله: مذهب البصريين) أي: مذهب جمهورهم وعليه كلام المصنف، لكن يجوز عندهم ترك الإعادة للضرورة كما في: حسنت جميعُ خِصَالِهِ، صلُّوا عليه وآله، قوله: وأجاز الكوفيون؛ أي: ويونس والأخفش وقطرب وعليه ابن مالك كما في شرح الشواهد. (قوله: مستدلين بالأشعار) وبضعف استدلالهم في هذا التعبير إشعار، ومما تمسكوا به قوله من البسيط:

مناسبة المجرور[1] بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه. «وَ[2]المَعْطُوفُ فِي حُكْمِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ» فيما يجوز[3] له ويمتنع من الأحوال العارضة له نظراً[4] إلى ما قبله[5]، بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفياً[6] في المعطوف. وإنّما قلنا[7]: (مِنَ الأَحْوَالِ العَارِضَةِ لَهُ نَظَراً إِلَى مَا قَبْلَهُ) احترازٌ[8] عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه، كالإعراب والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع. فإنّ المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف[9] عليه وإنّما قلنا: (بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ مَا يَقْتَضِيهَا مُنْتَفِياً فِي المَعْطُوفِ) احترازاً[10] عن مثل قولنا: (يَا[11] رَجُلُ وَالحَارِثُ)، فإنّ[12] (الحَارِثَ) معطوف على (رَجُلٍ) وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام. فإنّ[13] ما[14] يقتضي تجرده عن اللام هو[15] اجتماع

(١) المعطوف عليه. (٢) استئناف أو اعتراض أو عطف على الجملة السابقة الشرطية. (٣) أي: لا يمتنع. (٤) منصوب بنزع الخافض تقديره بالنظر. (٥) من فاعل أو خبره. (٦) خبر يكون. (٧) جواب سؤال فتأمل مرتين فارجع البصر كرتين. (٨) مفعول له لقلنا. (٩) في حكم رجل لئلا ينتقض الحكم. (١٠) علة احترازاً. (١١) هذا سؤال من حيث الظاهر لا من حيث الحقيقة. (١٢) علة احتراز. (١٣) علة عدم حكم. (١٤) يا. (١٥) أي: الشيء المقتضي.

وَالمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ

(قوله: كالإعراب) في كونه من الأحوال العارضة له في نفسه تأمل؛ لأن للعامل دخلاً فيه نعم قابلية الإعراب كذلك.

اليومَ قرّبتَ[1] تهجونا وتشتمنا ... فاذهب وما بكَ والأيامِ من عجبِ

والجواب: أنه للضرورة أو الواو للقسم أو في تقدير ورب الأيام، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾، بجر الأرحام على قراءة حمزة عطفاً على محل الهاء المجرورة بالباء محلاً، وأجاب عن الآية أيضاً جمهور البصريين بأن الواو فيها للقسم، وليست بعاطفة جرياً على عادة العرب من تعظيمهم الأرحام، فجواب القسم على هذا قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾. (قوله: فإن قيل: كيف الخ) سؤال استفساري أو اعتراضي، والمثالان؛ أعني: جاؤني كلهم وأعجبتني جمالك مع الفصل والأولى إتيانهما بدونه (عصام). (قوله: من غير شرط تقدم الخ) متعلق بجاز؛ أي: بلا اشتراط تقدم التأكيد بالمنفصل على هذا التأكيد والإبدال؛ أي: ومن غير فصل، قوله: ولم يجز العطف الخ؛ أي: بدون قبح مربوط بقوله: كيف جاز قوله: قلنا: التأكيد الخ جواب مأخوذ من شرح الرضي باختصار. (قوله: أو متعلقه الخ) بحيث يتشوق من ذكره إلى ذكره، وذلك في بدل الاشتمال؛ نحو: سلب زيد ثوبه قوله: فهما ليسا الخ؛ أي: فالتأكيد والبدل ليسا بأجنبيين معنى لمتبوعهما لما عرفت أنهما إما عينه أو الخ. (قوله: لعدم تخلل فاصل) أي: لعدم توسط حرف فاصل بين التابع والمتبوع فيهما كما في عطف النسق، وقوله: مناسبة زائدة وهي التأكيد بالمنفصل أو إعادة الجار. (قوله: بخلاف العطف) فإنه أجنبي[2] منفصل عن متبوعه لفظاً ومعنى، أما لفظاً فبحرف العطف، وأما معنى فمن حيث إن المعطوف في الأغلب غير المعطوف عليه (رضي). (قوله: من تحصيل مناسبة بينهما) أي: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً أو مجروراً متصلاً مع أن المعطوف عليه متصل والمعطوف غير متصل. (قوله: ويناسب المعطوف عليه) عطف على ليخرج؛ أي: يناسب ذلك المرفوع المتصل المعطوف عليه؛ أي: على ذلك المتصل فكلمة على متعلق بالمعطوف، وليس الجار والمجرور نائب الفاعل له، وكتب على قوله: ويناسب المعطوف الخ؛ أي: وليحصل المناسبة للذي عطف عليه في الانفصال والاستقلال، ولكون هذا الوجه والمناسبة غير حاصل قبل التأكيد قال: ويناسب بصيغة الاستقبال. (قوله: وقوي مناسبة المجرور) جملة قوي عطف على قوله: ليخرج؛ أي: وليقوى مناسبة المعطوف المجرور الحاصلة قبل إعادة الخافض فلكون هذه المناسبة حاصلة قبل الإعادة عبر ههنا بصيغة الماضي حيث قال: قوي دون يقوى، وبهذا سقط ما في الحواش. (قوله: فيما يجوز ويمتنع له من الأحوال الخ) في شرح المغني: حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنسبة إلى ما قبله فإذا كان المعطوف عليه خبراً مثلاً لزم كون المعطوف خبراً عن ذلك المبتدأ بحيث يشترط في الثاني ما يشترط في الأول من اشتماله على ضمير يعود إلى ذلك المبتدأ أو غير ذلك من الشروط، ويتجه أنه كيف يعطف خبر عمرو على خبر زيد في قولك: إن زيداً ذاهب وعمراً جالس إلا أن يقال: إن محل الاشتراط إنما هو حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد، أما إذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصياتها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة؛ إذ كل منهما خبر في الجملة ولا ينظر إلى خصوصية المخبر عنه هذا.

(١) الليالي هنا مطلق الوقت، والجذام وحمير قبيلتان.

اللام وحرف النداء، وهو[١] مفقود في المعطوف[٢]. وأما نحو: (رُبَّ شَاةٍ سَخْلَتُهَا) فبتقدير التنكير[٣]، لقصد عدم التعيين[٤] أي: رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَةٍ[٥] لَهَا، أو[٦] محمول على نكارة الضمير، كـ (رُبَّهُ رَجُلاً) على الشذوذ، أي: رُبَّ شَاةٍ وَ[٧]سَخْلَةُ شَاةٍ. و[٨]كذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه[٩] وغيره[١٠]. إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه، فلذا[١١] وجب بناء المعطوف[١٢] في: (يَا زَيْدُ وَعَمْرُو) لأنَّ ضم (زَيْدُ) بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفرداً معرفة في نفسه، و(عمرو) مثل (زيد) في كونه مفرداً معرفة في نفسه. و[١٣]امتنع بناؤه[١٤] في (يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللهِ) فإنَّ (عَبْدَ اللهِ) ليس مثل (زَيْدٍ). فإنَّ (زَيْداً) مفرد معرفة، و(عَبْدَ اللهِ) مضاف. «وَ[١٥]مِنْ ثَمَّةَ». أي: ومن أجل أنَّ المعطوف في حكم المعطوف عليه[١٦] فيما[١٧] يجوز ويمتنع[١٨] «لَمْ يَجُزْ[١٩] فِي»، تركيب[٢٠] مثل: «مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو إِلَّا الرَّفْعُ» في (ذَاهِبٌ) إذ لو[٢١] نصب أو خفض[٢٢] لكان معطوفاً على (قَائِمٍ) أو (قَائِماً). فيكون خبراً عن (زَيْدٍ[٢٣]) وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع[٢٤] في المعطوف عليه العائد[٢٥] إلى اسم (مَا[٢٦]) فتعين[٢٧] الرفع، على أن يكون خبراً مقدماً لمبتدأ مؤخر وهو (عمرو)، ويكون من قبيل عطف الجملة[٢٨] على الجملة، ولا مانع منه. ولَمَّا كان لقائل أن يقول: هذه القاعدة[٢٩] منتقضة بقولهم[٣٠]: «الذِي يَطِيْرُ فَيَغْضَبُ[٣١] زَيْدٌ الذُّبَابُ». فإنَّ[٣٢] (يَطِيْرُ) فيه ضمير[٣٣] يعود إلى الموصول[٣٤]، (يَغْضَبُ) المعطوف[٣٥] عليه ليس فيه ذلك الضمير، فأجاب[٣٦] عنه بقوله[٣٧]: «وَإِنَّمَا جَازَ[٣٨] (الذِي يَطِيْرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ[٣٩]) لأنَّهَا[٤٠]» أي: الفاء[٤١] في هذا التركيب «فَاءُ[٤٢] السَّبَبِيَّةِ[٤٣]» أي: فاء لها نسبة

(١) اجتماع اللام وحرف النداء. (٢) أي: في والحارث. (٣) أي: في حكم الانفصال. (٤) على أن الإضافة للعهد الذهني. (٥) تأمل ما سبق من المجرورات. (٦) عطف على قوله فبتقدير. (٧) من أن الضمير راجع إلى شاة ما لا إلى شاة المذكورة نفسها. (٨) أي: كالحكم المذكور. (٩) وهو حرف النداء في المثال الآتي. (١٠) أي: ما قبله. (١١) أي: لأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه بشرط الاتحاد. (١٢) كما وجب بناء المعطوف عليه. (١٣) عطف على وجب. (١٤) أي: المعطوف إذا كان مضافاً. (١٥) استئناف أو اعتراض. (١٦) لا مطلقاً بل في الأحوال العارضة. (١٧) أي: في الحال الذي. (١٨) إشارة إلى ذكر العام وإرادة الخاص. (١٩) أي: العطف. (٢٠) أي: في خبر ما الجارية بالجر والنصب. (٢١) عطف على قائماً. (٢٢) عطف على بقائم. (٢٣) وهو اسم ما. (٢٤) المستكن. (٢٥) صفة الضمير. (٢٦) أي: زيد. (٢٧) فإذا كان كذلك تعين. (٢٨) اسميتين. (٢٩) أي: قاعدة الضمير، أعني المعطوف في حكم المعطوف عليه. (٣٠) أي: النحاة. (٣١) على وزن يعلم. (٣٢) علة مقتضية. (٣٣) مستكن. (٣٤) أي: الذي. (٣٥) صفة يغضب. (٣٦) جواب لما. (٣٧) مصنف. (٣٨) مع أن القياس لا يجوز. (٣٩) اسم لما يذوب ويدفع. (٤٠) علة جاز. (٤١) كالفاء الناصبة للمضارع. (٤٢) خبر إن. (٤٣) وكلامنا في المعطوف ولا معطوف ههنا.

وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ يَجُزْ فِي مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو إِلَّا الرَّفْعُ وَإِنَّمَا جَازَ الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ لِأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ

(قوله: لقصد عدم التعيين) بناء على أن الإضافة للعهد الذهني. (قوله: أو محمول إلى آخره) اعلم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً، والشذوذ جواباً آخر، واعترض عليه بأن الضمير إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلاً، ويمكن أن يجاب عنه بأن ذلك مبني على ما ذهب إليه الشيخ الرضي من أن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم أو صفة كانت نكرات.

(قوله: الإعراب كذلك)؛ إذ الدخيل فيه مطلق العلم. (قوله: أنهم جعلوا الخ) إن أريد بالشذوذ شذوذ نكارة الضمير؛ لأنه أعرف المعارف فهما جواب واحد، وإن أريد شذوذ إضافة رب إلى المعرفة فهما جوابان والشذوذ على التقديرين

(قوله: نظراً إلى ما قبله) الظاهر نظراً إلى الغير فقط، أو مع نفسه سواء كان ذلك الغير ما قبله أو ما بعده؛ نحو: زيد وعمرو قائمان فلا تغفل. (قوله: وإنما قلنا من الأحوال الخ) وكل ما ذكره في توجيه كلام المصنف مما لا بد منه في هذا المقام، ولكن لا قرينة عليه كما لا يخفى على أنه يفهم من هذا الحكم أن الموافقة بين المعطوفين أشد منها فيما بين الصفة والموصوف مع أن المطابقة في المعطوف دون المطابقة في الصفة، فلذا قال العصام: وبعد اللّتيّا واللتي لا فائدة في هذا الحكم، وفي الرضي: والمقصود أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه فتبصر. (قوله: كالإعراب) بمعنى عدم المشابهة لمبنى الأصل لا بمعنى أثر العامل، ولا بمعنى القابلية بالقوة القريبة، وكتب على قوله: كالإعراب والبناء ما نصه: اعلم أنه ليس مطلق البناء ناشئاً مما قبله ولا باعتبار نفسه، بل فيه تفصيل فإنه إما أصلي أو عارضي، والبناء الأصلي ليس كله ناشئاً مما قبله وكذا العارضي، فإن بعضه من الأحوال العارضة باعتبار نفسه

كبناء المبهمات ونحوها، وإن كان بعضه عارضاً بالنظر إلى ما قبله كبناء المنادى المفرد كما سيذكره، وقوله: والتنكير؛ يعني: أكثره فإن بعضه عارض بالنظر إلى ما قبله لا من حيث نفسه؛ نحو: التنكير في مجرور رب، وقوله: من حيث تجرده؛ أي: من حيث لزوم التجرد عن اللام العارض له بالنظر إلى ما قبله؛ أعني: يا. **(قوله: وهو مفقود في المعطوف)** أي: وهذا الاجتماع المحذور غير موجود في طرف المعطوف؛ لعدم مباشرة حرف النداء بالذات له، وكم حكم يثبت تبعاً لا قصداً؛ ولذا لم يلزم التجرد عن اللام في مثل يا زيد والحارث كما لزم في يا حارث. **(قوله: وأما نحو: رب شاة الخ)** جواب عما يقال: إن تنكير شاة حال عارض للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله؛ لأن رب يقتضي كون مجروره نكرة فيجب أن يكون المعطوف على مجرور رب أيضاً نكرة مع أنه معرفة في هذا المثال. **(قوله: لعدم قصد التعيين)** أي: عدم تعيين السخلة بحمل الإضافة على العهد الذهني كعدم قصد التعيين في نحو: يا رجلاً خذ بيدي، وقوله على نكارة الضمير بأن يرجع إلى سخلةٍ مّا لا إلى سخلة معهودة وقوله: بالنظر إلى نفسه وغيره؛ أي: مع غيره، وذلك الغير أعم مما قبله وما بعده. **(قوله: وإلى كونه مفرداً الخ)** أي: وبالنظر إلى نفسه أيضاً من كونه مفرداً معرفة، قيل: هذا مبني على أنه معرفة قبل النداء، وأما على تقدير أن يكون منكراً قبل النداء، ثم يعرف بالنداء فلا يصح فافهم، وقوله: أو قائماً، قيل: لا حاجة إليه كثيراً؛ لأنه يمكن تصور احتمال النصب في ذاهب على تقدير عدم الإتيان به بتصور عطفه على محل بقائم فالإتيان به لزيادة توضيح تصور صورة النصب. **(قوله: فيكون خبراً عن زيد)** أي: فيكون ذاهب المعطوف على قائم خبراً عن زيد الذي هو اسم ما، وقيل: الأخصر والأنسب بقوله: الآتي إلى اسم ما أن يقول: فيكون خبر ما. **(قوله: لخلوه عن الضمير الخ)**؛ لأن الذهاب حال عمرو وقائم به؛ أي: مع أنه لا بد في الخبر المشتق أو في معموله من ضمير المسند إليه، وقوله: خبراً مقدماً؛ أي: أو مبتدأ لاعتماده على النفي وعمرو فاعله ساد مسد الخبر وفيه ما فيه. **(قوله: هذه القاعدة)** أي: المذكورة في المتن؛ أعني قوله: والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له. **(قوله: أي: فاء لها نسبة الخ)** أي: تعلق وارتباط تعلق الدال بالمدلول، وأشار بهذا إلى أن إضافة الفاء إلى السببية إضافة لأدنى ملابسة.

(قوله: إذ لو نصب أو خفض إلى آخره) ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قائماً وعمرو ومعطوفاً على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم. **(قوله: لخلوه عن الضمير الخ)** أي: بحسب الظاهر، وإلا فيمكن تقدير الضمير سماعاً، نحو: معه أو عنده فلا يمتنع. **(قوله: فتعين الرفع على أن يكون الخ)** يحتمل أن يكون مبتدأ وعمرو فاعله، وإنما لم يذكر هذا الاحتمال؛ لأنه حينئذ في قوة الفعلية فتصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية.

بمعنى مخالفة القياس، فعلى الأول مخالفة قياس الضمير، وعلى الثاني مخالفة كون المعطوف في حكم المعطوف عليه. **(قوله: واعترض الخ)** يعني: أن القوم إنما قالوا: بنكارة الضمير على خلاف القياس فيما إذا كان مبهماً مفسراً بما بعده للضرورة، وأما إذا تقدم المرجع فلا يقولون بنكارته، بل هو معرفة لكونه دالاً على أمر معلوم للسامع وإن كان مرجعه نكرة، وبهذا ظهر أن ما ذكره المحشي رحمه الله بقوله: ويمكن أن يجاب الخ غير مفيد؛ لأن مقصود المعترض أن قولهم: والمعطوف في حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة وسخلتها بناء على ما ذهبوا إليه من أن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة.

إلى السببية، بأن(١) يكون معناها السببية لا العطف. فلا يرد(٢) نقضاً على تلك القاعدة(٣). أو يكون معناها السببية مع العطف لكنها(٤) تجعل الجملتين كجملة واحدة(٥) فَيُكتَفى بالربط في الأولى. فالمعنى: الذي إذا يطيرُ فَيَغضبُ زيدٌ الذبابُ، أو(٦) يفهم منها(٧) سببية الأولى(٨) للثانية(٩). فالمعنى: الذي يَطيرُ فيغضبُ زيد بسببه الذباب، و يمكن أن يقدر فيه ضمير أي: الذي يطير فيغضب (زَيْدٌ(١٠) بِطَيَرَانِهِ الذُّبَابُ). «وَإِذَا عُطِفَ» أي: إذا وقع(١١) العطف بناء «عَلَى» وجود «عَامِلَيْنِ» بأن(١٢) عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد. وقال بعض شارحي اللباب(١٣): الأظهر عندي أنَّ العطف ههنا محمول على معناه اللغوي،

(١) باشر بيان الملابسة. (٢) أي: ذلك التركيب. (٣) أي: حكم المعطوف كحكم المعطوف عليه. (٤) أي: لكن الفاء العاطفة التي أفادت معنى. (٥) سببية الأولى للثانية لاتصال بينهما. (٦) يعني طيران سبب لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران إلا شرط التقديم الطيران ويعقبه الغضب. رضا. (٧) أي: الفاء. (٨) أي: الجملة. (٩) أي: الجملة. (١٠) بسببه الذباب ويمكن أن يقدر فيه ضمير أي: الذي يطير فيغضب زيد. صح. (١١) أشار إلى أن الفعل مبني للمفعول. (١٢) متعلق بوقع. (١٣) أي: هذا الكتاب لأنَّه من اللباب إن كان اسم جنس أو أشار في المسمى باللباب إن كان اسم كتاب.

وَإِذَا(١) عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ(٢)

(١) أي: وإذا وقع العطف مبنياً على.
(٢) أي: غير متحدين بأن يكون العامل الثاني غير الأول.

(قوله: بأن يكون معناها السببية لا العطف) كما في إذا لقيته فأكرمه. (قوله: أو يكون معناها السببية مع العطف) كالفاء الناصبة للمضارع. (قوله: لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة)؛ وذلك لاتصال بينهما بالسببية، أفاد الشيخ الرضي ما حاصله: أن الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بها بأن كان مضمونها بعد مضمون الأولى متراخياً عنه أولا، أو بغير ذلك جاز تجرد أحديهما عن الضمير اكتفاء بأختها؛ وذلك لأن ذلك التعلق يجعل المجموع أمراً واحداً، فنقول: الذي جاء فغربت الشمس زيد؛ لأن المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد، وكذا الحال في ثم، وأما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه إلا إذا ساعده القرينة على التعلق كأن يقول: الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد.

(قوله: لأنه حينئذ في قوة الفعلية) لاشتماله على الإسناد التام فكأنه لا ذاهب عمرو بخلاف الصفة المسندة إلى فاعلها فإنها في حكم المفرد. (قوله: نحو: لقيته فأكرمه) فإنه لا يجوز عطف الإنشاء على الأخبار فيما لا محل له من الإعراب. (قوله: كالفاء الناصبة للمضارع) نحو: زرني فأكرمك، فإن التقدير ليكن منكم زيارة فإكرام مني. (قوله: متعلقة بها) سواء كان مضمون الأولى مسبباً لمضمون الثانية كما في مثال الذباب أولاً كما في المثال الذي يأتي. (قوله: لمطلق الجمع) لا دلالة فيه على الافتراق وغيره. (قوله: لم يجز ذلك) أي: تجرد إحدى الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذي قام وقعدت هند زيد وقعدت هند في تلك الحال زيد.

(ككوب الخرقاء) وقال وجيه الدين: أشار بذلك إلى معنى إضافة الفاء إلى السببية وتوجيهها وقد قرر الجواب عن نقض القاعدة بهذا التركيب على وجوه أربعة؛ أحدها: وهو ما ذكره المصنف أن الفاء للسببية لا للعطف ولا يشترط فيها ذلك، الثاني: أنها للسببية مع العطف لكن السببية تجعل الجملتين كجملة واحد فيكتفي بالرابط الواحد وهو الذي في الأولى كما في الجملة الواحدة، الثالث: أنه يفهم من السببية سببية الجملة الأولى للثانية لا مطلق السببية فيكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه فيكون في قوة الرابط فلا حاجة إلى العائد، الرابع: تقدير الرابط؛ أي: بسبب طيرانه. (قوله: السببية لا العطف) أي: وكلامنا في المعطوف فيكون الجملة استينافاً لا محل لها من الإعراب لا عطفاً على جملة يطير. (قوله: فيكتفي بالربط في الأولى) أي: بالرابط الذي هو في الجملة الأولى، وحاصل هذا الجواب الثاني تخصيص القاعدة بما إذا لم يكن بين المعطوفين مناسبة بالسببية بحيث يجعلهما بمنزلة أمر واحد وإلا فيكتفي بربط واحد. (قوله: أو يفهم منها سببية الأولى) فيكون تلك السببية بمنزلة رابط؛ لأنها في قوة فيغضب بسببه؛ أي: بسبب طيرانه، ثم إن هذه ثلاثة أوجه في الجواب يحتمل قوله: لأنها فاء السببية كلاً منها، وأما قوله: ويمكن أن يقدر الخ فجواب آخر بتقدير الرابط. (قوله: أي: إذا وقع العطف) يعني أن قوله: إذا عطف مسند إلى ضمير مصدره من قبيل: حِيْلَ بَيْنَ العَيْرِ والنَّزَوانِ، فقوله: على عاملين ليس بنائب عن الفاعل له بل مفعول مطلق؛ أي: عطفاً مبنياً على عاملين أشار إليه بقوله: بناء، واعلم أن ظاهر عبارة المتن لما لم يكن سديداً لظهور أن العطف على المعمولين لا العاملين احتاج الشارح إلى التوجيه للتصحيح فذكر ثلاثة أوجه، والوجه الأخير أولى على ما في حاشية العصام؛ فلذا اختاره في شرحه حيث فسر كلام المتن بقوله: أي: على معمولي عاملين فلا تغفل، وتمامه في الجزائري. (قوله: بأن عطف اسمان الخ) مختلفين كانا في الإعراب

أي: إمالة الاسمَيْن نحو:[1] العامليْن، بأن يجعلا معموليْها، وأكثر الشارحين[2] على أنَّ المعنى على معمولَيْ[3] عاملين. وإنَّما قال: (على معمولَيْ عاملين) لا على معمولَيْ عامل واحد، فإنَّه جائز اتفاقاً[4] نحو: ضرب زيدٌ عمراً وبكراً خالداً، ولا على أكثر من اثنين

(١) أي: جانب. (٢) كالرضي والمتوسط والهندي وصاحب اللباب والغالي. (٣) على حذف المضاف وإنما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فإنَّ مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول الموجود. (٤) لأن حروف العطف إنما وضعت لأن تقوم مقام العامل الواحد اختصاراً.

كالمنصوب والمرفوع مثل إن زيداً ضرب غلامه وبكراً أخوه، أو متفقين كالمنصوبين والمرفوعين (رضي). **(قوله: بعض شارحي اللباب)** اللباب مؤلف في النحو للعلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفرائني، وشرحه غير واحد من العلماء كالفاضل اليمني وعلاء الدين الشهير بمصنفك والزوزني وغيرهم، وقوله: على معناه اللغوي؛ أي: الميل، وهذا بعيد جداً؛ إذ المتبادر هو المعنى الاصطلاحي. **(قوله: أي: إمالة الاسمين الخ)** قيل: يرد على هذا لزوم حذف المفعول القائم مقام الفاعل لقوله: عطف وكون على صلة للإمالة مع أنه غير معروف، وكذا لا يظهر تفسير الشارح الإمالة بالجعل المذكور إلا أن يراد الجعل في الجملة لا بالأصالة بان يكون بحرف العطف فتبصر (نور الدين). **(قوله: نحو: العاملين)** أي: جانبهما؛ إذ لفظ النحو يجيء لمعان منها الجانب، قال الشاعر:

نَحَونا نَحوَ دَارِك يا حبيبي
لَقِينا نَحوَ أَلفٍ مِنْ رَقِيبِ
وجَدْنَاهُم جِيَاعاً نَحو كَلْبِ
تَمَنَّوا مِنْك نَحواً مِنْ شَرابِ (فروق)

(قوله: وأكثر الشارحين الخ) وهذا هو التوجيه الثالث؛ أي: أكثر شارحي هذا الكتاب لا اللباب؛ فلذا لم يقل: وأكثرهم، فيندفع ما يتوهم ههنا من كون الأكثر من شارحي اللباب. **(قوله: أن المعنى على معمولي الخ)** أي: معنى قوله: على عاملين على معمولي عاملين بتقدير المضاف، فعلى هذا يكون الجار والمجرور؛ أعني قوله: على عاملين نائب فاعل لعطف، ثم إن كل ما ذكر تأويلات لهذا القول ومآلها واحد (وجيه الدين). **(قوله: وإنما قال الخ)** أي: إنما قال المصنف بناء على توجيه أكثر الشارحين الخ، وهذا ظاهر في أنه قدس سره مع أكثر الشارحين في هذا التوجيه فاعرفه. **(قوله: لا على معمولي عامل واحد)** أو معمولاته مثل أعلم زيد عمراً بكراً فاضلاً، وبشر خالداً محمداً كريماً فإنه أيضاً جائز بالاتفاق؛ لأن حرف العطف كالعامل والحرف الواحد لا يقوى قيامه مقام عاملين، ويجوز أن يقوم مقام عامل واحد يعمل في اثنين أو ثلاثة. **(قوله: ولا على أكثر من اثنين)** قيل: ولا على معمولات عوامل أكثر من اثنين؛ نحو: إن زيداً ضرب غلامه في الدار وبكراً جاريته السوق فإنه ممتنع أيضاً

(قوله، وأكثر الشارحين على أن المعنى على معمولي عاملين) بحذف المضاف، وإنما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فإن مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد.

فإنَّه[١] لا خلاف في امتناعه[٢]. «مختلفين[٣]» أي: غير متحدين[٤] بأن لا يكون الثاني[٥] عين الأول، وذلك[٦] لدفع توهم من يتوهم أنَّ مثل: (ضَرَبَ ضَرَب زيدٌ عمراً وبكراً خالداً) من هذا[٧] الباب مع أنَّه ليس منه؛ لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول، والثاني تأكيد له. وذلك[٨] العطف كما وقع في قولهم[٩] (مَا[١٠] كُلُّ سَوْدَاءَ[١١] تَمْرَةً[١٢] وَلاَ[١٣] بَيْضَاءَ شَحْمَةً[١٤]).

(١) أي: هذا العطف. (٢) أي: هذا العطف. (٣) صفة عاملين. (٤) ذاتاً وعملاً. (٥) أي: العامل. (٦) ثابت. (٧) يعني عطف معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهراً. (٨) أعد العطف على عاملين مختلفين. (٩) أي: العرب. (١٠) مشابه بليس. (١١) غير منصرف على وزن حمراء. (١٢) خبر ما. (١٣) زائدة. (١٤) بالتركي متتار.

مُخْتَلِفَيْنِ

بالإجماع، فاعلم أن بعض الأعلام قال في تحقيق المقام ما خلاصته: إنه يحتمل أن يراد بالاثنين في كلام الشارح العاملان فالمعنى على هذا ولا على معمولات أكثر من عاملين، وأن يراد بهما المعمولان، فالتقدير حينئذ: ولا على أكثر من معمولين لعوامل والمآل واحد لكن الظاهر أن المراد هو الاحتمال الأول؛ لأن الغرض بيان فائدة إيراد قوله: عاملين مثنى وأنه من أي شيء يحترز به لا بيان فائدة إيراد المعمولين مثنى؛ لأنه لم يذكر في المتن، بل المذكور العاملان فيحترز به عن شيئين؛ أحدهما: العامل الواحد أشار إليه بقوله: لا على معمولي عامل واحد، وثانيهما: العوامل فأشار إلى الاحتراز عنها بقوله: ولا على أكثر من اثنين، ولا يخفى أن اللائق بمقام بيان المحترز عنه التصريح بذلك، وذلك إنما يوجد على الاحتمال الأول فلا تغفل. **(قوله: فإنه لا خلاف في امتناعه)** أي: امتناع العطف على أكثر من اثنين أو لأنه اقتصر على أقل ما يكتفي به، وقوله: مختلفين قيد بذلك تنبيهاً على استغراق الحكم كما في: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾، فإن وصف الشيء بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم (عصام)، لكنه يأباه الطبع السليم، ثم المراد مختلفين في المعمول بأن يكون لكلٍ معمولان لا مختلفين في العمل وإلا لم يدخل فيه: إن زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً (عصام). **(قوله: وذلك لدفع وهم الخ)** وقد رده العصام في شرحه بأن هذا وهم؛ إذ لا عمل لضرب الثاني ولا اتحاد له مع ضرب الأول؛ إذ لا يتصور الاثنينية مع الاتحاد. **(قوله: وذلك العطف كما وقع الخ)** أي: العطف على معمولي عاملين مختلفين كالعطف الواقع في كلام بعض العرب. **(قوله: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)** فإنه عطف فيه بيضاء على سوداء المجرور والعامل فيه كل، وقوله: شحمة عطف على تمرة المنصوب والعامل فيه كلمة ما بمعنى ليس، وهذا الكلام من ضروب الأمثال، حاصله: أنه ليس كل ما استقبحته ظاهراً فهو قبيح في نفس الأمر، ولا كل ما استحسنته ظاهراً فهو حسن في الواقع، وعبروا بالشحمة والتمرة؛ لأن التمرة مشهورة بالسواد المستلزم للقبح والشحمة عكسها، قال الشاعر:

وكـنّـا حِـسِـبْـنَـا كُـلَّ بـيـضـاءَ شَـحْـمَـةً
لـيـالـي لا قـيـنـا جُـذامـاً وحِـمْـيَـرا[١]

ثم الظاهر أن العطف في هذا المثال والبيت المذكورين من أفراد الضابطة الآتية مشار إليها بصورة الاستثناء؛ وذلك لأنه كما ترى تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب، ثم جاء المعطوف على هذا الترتيب فحصل التعادل وبه ورد السماع فهو جائز بلا تأويل عند غير سيبويه مثل في الدار زيد والحجرة عمرو، لا يقال: وقع الفصل بين العاطف والمجرور في قوله: ولا بيضاء فيمتنع العطف؛ لأنا نقول: الفصل مانع إلا إذا كان بلا المؤكدة للنفي الزائدة بعد حرف العطف فيجوز؛ نحو: لا في الدار زيد ولا الحجرة عمرو تدبر، وفي شرح أبيات المفصل: أن هذا العطف جائز عند الأخفش لوروده في الاستعمال، وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة خلافاً لسيبويه، ولك أن تقول: مذهب الأخفش أولى من مذهب سيبويه؛ لعدم اشتماله على الحذف وورود استعمال الفصحاء عليه هذا، وقال الجزائري: والحق عندي جوازه لوروده في القرآن العزيز وفي الكلام الفصيح، وقد قرر بعض الأساتذة ههنا أن هذان العطفان[٢] من العطف الجائز مثل: في الدار زيد الخ ويؤيده قوله الآتي بل يحملها على حذف المضاف حيث لم يقل على حذف حرف الجر، وكذا يدل على ما قلناه ما سننقله عن الموشح في بيان الصورة المستثناة، لكن قال[٣] بعض الناظرين في قوله الآتي لمجيئه في كلامهم؛ أي: كثيراً، وإلا فيرد السؤال بقولهم: ما كل سوداء تمرة الخ، وبقول الشاعر: أكل امرئ الخ ثم قال: ويمكن أن يقال: لما أوّلوا قولهم: ما كل سوداء، وقوله: أكل امرئ الخ، لم يكن من هذا القبيل فلم يقع في

(١) أي: العطف في المثال والعطف في البيت.
(٢) أعني: نور الدين.
(٣) أي: سواء كان أحدهما جاراً أو لا.

وفي قول[1] الشاعر:

أَكُـلَّ[2] امْـرِئٍ تَـحْـسَـبِـيـنَ امْـرَأً ... وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ[3] بِـالـلَّـيْـلِ نَـاراً[4].

(١) وهو أبو ذؤيب. (٢) استفهام إنكاري. (٣) أصله تتوقد بمعنى تلهب. صفة نار. (٤) مفعول الثاني.

كلام العرب غير صورة تقديم المجرور انتهى، وبالجملة هذا المقام لا يخلو عن تردد وإشكال وقد وقع في كلام المتن كما ستعلم وجوه من الاختلال كما لا يخفى على من طالع المغني والرضي والموشح وغيرها من كتب الرجال، ففي المغني ما ملخصه: أن العطف على معمولي عاملين إن لم يكن أحدهما جاراً، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً مثل كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكرو وليس كذلك، بل قد نقل عن جماعة منهم الأخفش الجواز مطلقاً[1]، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً؛ نحو: زيد في الدار والحجرو عمرو أو عمرو الحجرة، فقيل: إنه ممتنع إجماعاً وليس كذلك، بل هو جائز أيضاً عند جماعة منهم الأخفش، وإن كان الجار متقدماً؛ نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصّل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف؛ نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو جاز؛ لأنه كذا سمع؛ ولأن فيه تعادل المعطوفات، وإلا امتنع؛ نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرة، وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ إلى قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، فإن آيات الأولى منصوبة بالإجماع؛ لأنها اسم إن، وأما الثانية والثالثة فقرأهما الأخوان -أي: حمزة والكسائي - بالنصب والباقون بالرفع، وقد استدل بقراءتين في آيات الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي، وأما النصب فعلى نيابتها مناب أن وفي انتهى، وفي الموشح ففي الآية عطف قوله: واختلاف الليل على السموات، والعامل فيها لفظ في، وعطف آيات الثالثة على الأول والعامل فيها أن، ثم قال ابن هشام: وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، ولا إشكال حينئذ في الآية هذا، ومن هذا القبيل قوله تعالى في سورة يونس: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، حيث عطف عليه قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ﴾؛ أي: وللذين (أبو السعود وغيره). **(قوله: وفي قول الشاعر: أكل امرئ الخ)** وهو حارثة بن الحجاج، وقيل: غيره، والبيت من البحر المتقارب من عروضه الأولى وضربه الأول، فقوله: ونار بالجر معطوف على امرئ المجرور، والعامل فيه كل، وقوله: ناراً عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين والخطاب للنفس أو للمؤنث، وتوقد مضارع مؤنث من التفعل أصله: تتوقد فحذف إحدى التائين كما في: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، وقال العصام: توقد لازم ومتعد وههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول، ذكره السعد في شرح تصريف الزنجاني، والاستفهام في البيت للإنكار، وحاصل المعنى: أكل امرئ رأيته تظنه رجلاً كاملاً في الرجولية، وأكل نار رأيتها تتوقد في الليل تحسبها ناراً كالنيران المضرمة في الليل لطلب الضيف وإرشاد الضالّ في الطريق على ما هو عادة العرب، وقيل: يعني كما أن صورة[2] الإنسان لا توجب كمالاً كذلك صورة النار لا توجب نفعاً، فعليك بالحزم والبصيرة.

(١) بل الإنسان الكامل من له خصال سيئة وأخلاق حسنة مرضية بهية.
(٢) فقصر المصنف الصورة المستثناة على ما ذكره ليس مما ينبغي.

فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزاً لكنّه[1] «لَمْ يَجُزْ[2]» عند الجمهور[3] بحسب الحقيقة،

(١) هذا العطف. (٢) هذا العطف. (٣) بمقتضى وضع حرف العطف.

(قوله: فهذا) أي: فهذا العطف. **(وإن كان بحسب الظاهر جائزاً الخ)** كأنه أشار به إلى دفع ما قيل في هذا المقام من أن التالي في قوله: وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم، وإن لفظة إذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق، فكيف يصح الحكم بعدم الجواز؟ وإن الصواب أن يقول: لم يجز العطف على عاملين مختلفين، وحاصل الدفع: أن العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة، ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكأنه قال: إن ذلك العطف وإن كان ثابتاً بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه؛ لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين، ولك أن تقول: إن المراد من قوله: وإذا عطف وإذا أريد العطف، وحينئذ يندفع الأشكال المذكور، لكن يتجه عليه أن عدم الجواز لا يبتني على تلك الإرادة فإنه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق. **(قوله: لكنه لم يجز عند الجمهور)** المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن مذهب المتقدمين، ومنهم الأخفش: أن العطف على معمولي عاملين جائز إلا ما فيه الفصل بين العطف والمجرور؛ نحو: إن زيداً في الدار وعمراً الحجرة؛ فإنه يمتنع اتفاقاً للفصل بين العطف الذي هو كالجار وبين المجرور، وأن مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقاً، وأما المتأخرون فهم يجوّزون إذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب أو المرفوع، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب، وإن لم يكن على هذا الوجه لم يجز؛ نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام وأوله؛ لأن المخبر به في الأول مؤخر، وفي الثاني مقدم، والمصنف استدل بأن ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه، ومن هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف أما أولاً؛ فلأنه نسب المخالفة إلى الفراء وذلك غير صحيح؛ لأنه وافق سيبويه، وأما ثانياً؛ فهو أن المفهوم من كلامه أن الجمهور لم يجوّزوا إلا فيما استثناه وليس كذلك؛ لأن المتقدمين يجوّزون إلا في مادة متفق عليها، وأما ثالثاً؛ فهو إن ما استثناه قاصر عن الضابطة.

لَمْ يَجُزْ

(قوله: **وإن كان بحسب الظاهر الخ**) الغرض من هذا دفع ما ذكره الهندي من أن التالي في هذه الشرطية مناف للمقدم؛ لأن لفظة إذا وصيغة الماضي تقتضيان التحقق فيكون التقدير إذا وقع العطف على عاملين وتحقق لم يجز، وهو فاسد؛ لأن ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز، وحاصل الجواب: أن العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فإن التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جائزة بحسب الصورة (نعمه) و(وجيه) و(لارى)، وقال العصام: وذكر إذا والماضي الدالين على تحقق الوقوع لا ينافي الحكم بعدم الجواز؛ لأن الوقوع من المخطئ كتابعي الفراء؛ ولأنه يكفي لاستعمالهما تحقق الوقوع في المستثنى انتهى. (قوله: **لكنه لم يجز عند الجمهور**) واعلم أن المفهوم من كلام الرضي على ما في اللاري أن مذهب القدماء، ومنهم الأخفش أن هذا العطف جائز إلا في صورة الفصل بين حرف العطف والمجرور فإنه يمتنع حينئذ بالاتفاق وأن مذهب سيبويه والفراء منع هذا العطف مطلقاً، وأما المتأخرون فيجوّزونه إذا تقدم المجرور في المعطوف عليه، وتأخر المرفوع كما في مثال المتن أو المنصوب كما في الشرح ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب، وإلا لم يجز؛ نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، فمنهم من استدل على عدم الجواز كالأعلم بعدم الاستواء بين أول الكلام وآخره؛ لأن المخبر به في الأول مؤخر، وفي الثاني مقدم ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو أخوه لتحقق الاستواء مع أنه لا يجيزه، وأما المصنف فقد استدل على عدم الجواز بأن العطف المذكور خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور؛ أعني قوله: إذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر الخ، ثم قال الرضي: فلا يلزم على المصنف ما لزم على الأعلم لكن يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها، وإذا كان العطف المذكور خلاف الأصل فهلا اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه حتى لا يكون تحكماً انتهى، فإذا عرفت هذا ظهر لك ما في كلام المصنف من وجوه الخلل كما قدمناه

(قوله: مناف للمقدم)؛ لأن عدم الجواز ينافي وقوع العطف. **(قوله: وإن لفظه الخ)** أي: لا وجه لاستعمال إذا والماضي ههنا لدلالتها على التحقق. **(قوله: لكن يتجه الخ)** وأجيب بأن عدم الجواز علة لجواب أقيم مقامه، والتقدير إذا أريد العطف على عاملين مختلفين فلتجتنب عنه؛ لأنه لم يجز ولا يخفى ضعفه. **(قوله: اتفاقاً)** ممن جوّز العطف على عاملين ومن لم يجوز. **(قوله: كالجار)** لقيامه مقامه في العمل. **(قوله: وهو الضابطة)** المذكورة بقوله: إذا تقدم المجرور الخ. **(قوله: نسب المخالفة في عدم الجواز)** فيفهم منه الجواز عنده وليس كذلك؛ لأنه موافق لسيبويه في عدم الجواز مطلقاً. **(قوله: لأن المتقدمين يجوّزون الخ)** فلا يصح نسبة عدم

لأنّ[١] الحرف الواحد[٢] لم يقو أنْ يقوم مقام عاملين مختلفين «خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ» فإنَّه يُجَوِّزُ هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة[٣] ولا[٤] يؤول[٥] الأمثلة

(١) علة لم يجز. (٢) من العاطفة. (٣) الظاهرة. (٤) وإنما تقول أولون على تقدير حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه أي: وما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة وكذلك قول: أكل امرئ تحسبين امرأً وكلانا تحسبين ناراً. (٥) أي: الفراء. كبير.

بكلام مجمل وهي ثلاثة؛ الأول: أنه نسب المخالفة للجمهور إلى الفراء وهذا غير صحيح على المشهور؛ لأنه وافق سيبويه في المشهور فالصحيح نسبتها إلى الأخفش فلذا قال في شرح العصام: إنه لم يرض المصنف بالمشهور إلا أن الشيخ الرضي صوب المشهور، وقال صوابه خلافاً للأخفش لكن الأخفش أيضاً لا يجوّز مطلقاً كما عرفت مما نقلناه من المغني فتجويز أحد مطلقاً زعم من المصنف، الثاني: يفهم من كلامه أن الجمهور لم يجوزوا هذا العطف إلا فيما استثناه وليس كذلك؛ لأن المتقدمين يجوزون ذلك إلا في مادة متفق على امتناعها كصورة الفصل، وصورة كون أحدهما جاراً كما علمته أيضاً من النقل السابق، الثالث: أن ما استثناه قاصر عن بيان الضابطة المذكورة كما أشار إليه الشارح بعطف قوله: وإن في الدار زيداً الخ على المستثنى هذا، فقوله عند الجمهور؛ أي: جمهور المتأخرين كما نص عليه الجزائري. **(قوله: لأن الحرف الواحد لم يقو الخ)** مضارع مجزوم من قوي قوة وبابه علم، يعني: لو جاز هذا العطف بحسب الحقيقة يلزم أن يقوم العاطف الواحد الضعيف مقام عاملين بناء على أن العاطف قائم مقام العامل في الذكر لا في العمل حتى أن أصل جاءني زيد وعمرو جاءني زيد جاءني عمرو فحذف العامل من الثاني وترك ذكره وأقيم مقامه العاطف في الذكر اختصاراً، وقيام الواحد مقام الواحد هو الأصل والمعقول؛ ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد بالاتفاق وقيامه مقام الأكثر خلاف الأصل، ومن ثمة لم يجوّز الجمهور هذا العطف في غير موارد السماع، بل أولوه وسيبويه لم يجوّزه أصلاً لا في موارد السماع ولا في غيرها، بل أول في الكل على الأصل لكن الحق جوازه في الصورة المستثناة كما مر، وبما تقدم من أن العاطف قائم مقام العامل في الذكر لا في العمل اندفع ما في الجزائري من أن تعليل الشارح هذا مبني على ما ذهب إليه بعضهم من أن العامل في المعطوف حروف العطف نيابة عن العامل السابق، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلتين، ثم قال: وفي العامل في المعطوف مذهبان آخران؛ أحدهما: قول سيبويه وهو أن العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، ثانيهما: مذهب الفارسي وابن جني وهو أن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ومذهب سيبويه هو الأولى.

خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ

الجواز إلى الجمهور. **(قوله: قاصر عن الضابطة)**؛ لأنه لا يفهم مبنى تعميم التأخر للمنصوب والمرفوع ولا كون الإتيان بالمعطوف بذلك الترتيب؛ ولأنه يدخل فيها الصورة الممتنعة بالاتفاق.

الواردة عليها[1]، ولا يقتصر[2] على صورة السماع، بل يعمها وغيرها. وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد[3] عند الجمهور[4]. «إِلَّا فِي نَحْوِ: (فِي الدَّارِ

(١) أي: على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين. (٢) أي: الفراء كالجمهور. (٣) أي: المواضع. (٤) غير سيبويه.

إلا في نحو: في الدار زيد

(قوله: وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور إلا في نحو: في الدار (إلى آخره) فإنه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة، خلافاً لسيبويه؛ فإنه لا يستثنى.

(قوله: فإنه يتبدل الخ) يعني أن قوله: إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو مستثنى مفرغ، والمستثنى منه المحذوف في جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور؛ أعني: عدم الجواز مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء على أن الاستثناء من النفي إثبات فيفيد تبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة؛ لأن المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاؤه بجزئيه، فلا يرد أنه يجوز انتفاؤه باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز. (قوله: فإنه لا يستثنى) يعني أن قوله: خلافاً لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لا في الحكم المذكور فلا يرد أن مخالفة سيبويه في عدم الجواز مع مخالفة الفراء في جميع الصور إلا في هذه لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقاً لجواز أن يكون باعتبار ثبوت الجواز في جميع الصور وانتفاء مخالفة الفراء.

(قال المصنف: خلافاً للفراء) جملة معترضة؛ أي: خالف الفراء للجمهور خلافاً، وفائدته التنبيه على أن الحكم خلافيّ ففي حصر الجواز في المثال المذكور خلافان أحدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي، والآخر لسيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتي (عصام). (قوله: الواردة عليها) أي: على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين، وقوله: ولا يقتصر؛ أي: الفراء تجويز العطف المذكور على صورة السماع كما اقتصر الجمهور، وصورة السماع؛ نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو. (قوله: بل يعمها وغيرها) أي: يجعل تجويز هذا العطف عاماً لصورة السماع ولغيرها؛ نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، ونحو: كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر إلى غير ذلك فافهم، فإن بعض الناظرين أدخل مثل: ما كل سوداء تمرة الخ، في غير صورة السماع كما أسلفناه وقد مر أيضاً أن المجوز لهذا العطف مطلقاً هو الأخفش على ما هو المشهور لا الفراء، قوله: مع خلاف الفراء؛ يعني: مع تجويزه، وقال بعضهم: أي: عدم الجواز، وخلاف الفراء كلاهما جار في جميع الصور إلا في الصورة المستثناة، فالاستثناء من كل منهما لا من عدم الجواز المقيد بخلاف الفراء فلا يتجه ما قاله (عصام وعارف). (قوله: في جميع المواد) يشير إلى أن الاستثناء مفرغ، والمستثنى منه محذوف، وهو جميع المواد؛ أي: عدم الجواز عند جمهور المتأخرين جار في كل صورة من صور العطف إلا في الصورة المستثناة؛ وهي نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، قال في الموشح في بيان النحو: أي مما رفع فيه الثاني من المعطوفين والمعطوف عليهما سواء[1] كان الأول منهما مجروراً كمثال المتن أو مرفوعاً مثل: ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة، أو منصوباً مثل أن الدار ما سكن فيه زيد والحجرة عمرو، أو نصب فيه الثاني منهما كذلك[2] مثل أن في الدار زيداً والحجرة عمراً كما في الشرح، وأن زيداً يلازم الدار وعمراً الحجرة لعدم الإفضاء إلى الفصل بين الواو النائب عن حرف الجر وبين معموله بخلاف ما إذا كان الثاني منهما مجروراً سواء كان الأول مرفوعاً؛ نحو: زيد في الدار وعمرو الحجرة، أو منصوباً؛ نحو: أن زيداً في الدار وعمراً الحجرة، أو

(١) يعني: سواء كان الأول منهما مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً.
(٢) أعني قوله: ما كل سوداء الخ، وقوله: أكل امرئ الخ.

زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو»، وَ: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالْحُجْرَةِ عَمْراً) يعني: إلَّا في صورة. تقديم المجرور وتأخير[١] المرفوع أو المنصوب[٢]، لمجيئه[٣] في كلامهم[٤]. واقتصر الجواز[٥] على صورة السماع، لأنَّ[٦] ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع «خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ» فإنَّه[٧] لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً[٨]،

(١) كما في الصورة الأولى. (٢) كما في الثانية. في المعطوف والمعطوف عليه. (٣) أي: هذا العطف. (٤) أي: العرب. (٥) عند الجمهور، أي: جواز العطف في الصور. (٦) علة اقتصر. (٧) تعليل الخلاف، الجمهور في الصورة والسماع والفراء مطلقاً. (٨) كما لم يتقدم المجرور.

وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ

مجروراً؛ نحو: ليس من في الدار بزيد والحجرة عمرو للإفضاء إلى الفصل بينهما؛ لأنه إذا لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب الجار والمجرور أولى انتهى، فهذه الصور الأخيرة تندرج في صورة غير السماع لا تجوز عند الجمهور، وتجوز عند الفراء على زعم المصنف مع أن أحداً لم يجوّز هذا العطف مطلقاً بل الفراء والأخفش متفقان مع الجمهور في عدم الجواز فيما إذا فصل مجرور عن حرف العطف (عصام) خلافاً لابن هشام فتذكر سابق الكلام. **(قوله: يعني: إلا في صورة الخ)** لما كان الاستثناء قاصراً عن الضابطة أتى بالعناية إكمالاً لها وتنبيهاً على القصور فلا تنس ما أسلفناه نقلاً عن الموشح فإن فيه الضابط الموفور. **(قوله: أو المنصوب)** وما سبق في الشرح من المثالين[١] يدخلان في هذا الشق عندي والله أعلم. **(قوله: لمجيئه في كلامهم)** أي: لمجيء هذا العطف أو مجيء نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو في كلام العرب وورود السماع به، وعدم جواز غيره باق على الأصل من أن الحرف الواحد لا يقوى أن يقوم مقام عاملين، وقيد بعضهم هذا الكلام بقوله: أي: كثيراً؛ لئلا ينتقض الضابطة بما مر من المثالين وقد مر ما فيه فتنبه. **(قوله: على موارد السماع)** أي: المواد المسموعة منهم وقد اشتهر أن كل ما ثبت على خلاف القياس فعليه لا يقاس. **(قوله: خلافاً لسيبويه)** أي: في جواز المثال المذكور أيضاً فسيبويه يمنع هذا العطف مطلقاً فيقول: تقدير قوله: في الدار زيد والحجرة عمرو وفي الحجرة عمر أو وداخل الحجرة. **(قوله: في هذه الصورة أيضاً)** أي: في الصورة التي جوزها الجمهور؛ أعني: صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع أو المنصوب، وقوله: أيضاً كما لا يجوزه في غير هذه الصورة وحاصله أنه لا يجوزه أصلاً.

(١) كل منها. (٢) أي: التعليلية.

بل يحملها[1] على حذف المضاف[2] وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ بجرّ (الآخرةِ) كما جاء في بعض القراءات. أي: عرض الآخرة. (التَّأْكِيدُ[3]) «تابعٌ يُقَرِّرُ[4] أَمْرَ المَتْبُوعِ» أي: حاله[5] وشأنه[6] عند السامع، يعني: يجعل حاله ثابتاً مقرراً

(١) سيبويه. (٢) أي: صاحب الحجرة. (٣) التأكيد مصدر بمعنى المؤكد. وهو التحقيق والتثبيت. (٤) صفة تابع. (٥) الحال كيفية الإنسان وما هو عليه كالحالة.
(٦) أي: في ذهن السامع بجعله مستقراً.

التَّأْكِيدُ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ

(قوله: بل يحملها على حذف المضاف) حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد. (قال: التأكيد) جاء بالهمزة وبالواو وعقب به العطف؛ لأن العطف وهو ثم والفاء قد يزاد في التأكيد اللفظي كما يقال: والله ثم والله، وكقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾، وقوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا لما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة﴾. (قوله: أي

(قوله: جاء بالهمزة وبالواو) وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق، وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ الخ على قراءة الخطاب. (قوله: أي: حاله وشأنه الخ) واعلم أن التأكيد هو ما ذكر لتقرير المتبوع، وجعل مفهومه ثابتاً بحيث لا يظن به غيره؛ لأنه لإعادة المتبوع بلفظه أو بغير لفظه فيفيد تقريره قطعاً؛ ولذا عرفه في اللباب بما يعاد فيه ذكر الشيء، وقال علماء المعاني: فائدته تقرير المحكوم عليه وتحقيق مفهومه وجعله ثابتاً بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع، أما المعطوف فظاهر، وأما البدل؛ فلأن ذكره يكون مقصوداً بالنسبة لا للتقرير وإن أفاد بدل الكل تقرير المتبوع، وأما الصفة؛ فلأن ذكرها للدلالة على معنى في متبوعها وإفادتها للتقرير في الموضحة لاستلزام التوضيح للتقرير، وفي المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها، وبهذا ظهر الفرق بين إلهين اثنين وبين الرجلان كلاهما حيث كان الأول صفة والثاني تأكيداً، وكذا عطف البيان؛ لأن ذكره للتوضيح ورفع الإبهام دون التقرير وإن استلزمه مطرداً، والمصنف رحمه الله لما اعتقد أن عطف البيان غير خارج عما ذكر غير التعريف، وزاد قوله في النسبة أو الشمول لإخراجه، وقال عطف البيان لتقرر أمر متبوعه لكن لا في النسبة أو الشمول، واختلف الشارحون في تفسيره فقال بعضهم: معناه تابع لتقرر معنى المتبوع في النسبة أو في الشمول، وقوله: في النسبة أو الشمول يخرج منه عطف البيان؛ لأنه لم يؤت به إلا ليقرر أمر متبوعه ويحققه في نفسه؛ لأنه إذا قيل: جاءني أبو محمد عبد الله مثلاً فقد أوضح عبد الله متبوعه؛ لأنه يدل على أن نسبة المجيء إلى أبي محمد الذي هو عبد الله لا الذي هو غيره ولا يدل على أن نسبة المجيء إليه لا إلى متعلقه بخلاف التأكيد انتهى، وعلى هذا قوله في النسبة متعلق بيقرر؛ أي: يقرر معنى المتبوع في حق النسبة أو الشمول لا في نفسه، وقال بعضهم: المراد بالأمر الحال والصفة، وقوله في النسبة متعلق بالأمر بيان له فظرفيتها له ظرفية الكلي لجزئيه فالمعنى تابع يقرر

(قوله: بل يحملها على حذف المضاف) إن كان الجار اسماً مضافاً؛ نحو: صاحب الدار زيد والحجرة عمرو؛ أي: وصاحب الحجرة، وكالمثالين المتقدمين في الشرح فيكون[1] من قبيل حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جزء كما في الآية الآتية، وعلى حذف حرف الجر إن كان الجار حرفاً كما في المثال المتن، فيكون من قبيل حذف حرف الجر وإبقاء المجرور على حاله مثل قولهم: الله لأفعلن بالجر؛ أي: والله ففي كلامه حذف العاطف مع المعطوف كما في: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾؛ أي: والبرد، وإلا فالظاهر كما قال الفاضل التركشي أن يقول: على حذف الخافض؛ لأن صورة السماع ليست منحصرة في المضاف فافهم، وقوله: على حذف المضاف؛ أي: فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد (نعمه). (قوله: ﴿يُرِيدُونَ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا﴾) قال عبد الرحيم الشرواني: هذا مثال لمجرد حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه، لا لما نحن فيه من العطف المذكور؛ يعني: أنه تنظير لا تمثيل. (قوله: يجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة) وهي قراءة شاذة لابن الجماز على ما قيل، واعلم أن المشهور فيما بينهم أن المضاف إذا حذف يجري إعرابه على المضاف إليه كما في: ﴿وَسْـَٔلِ الْقَرْيَةَ﴾؛ لأنه قام مقامه فكأنه المضاف ويجوز على قلة إبقاء المضاف إليه على إعرابه السابق، ولما كانت الأمثلة المتنازع فيها من هذا القبيل استشهد لها بالآية الكريمة (نعمه)، وقوله: أي: عرض الآخرة، لما كان في تقدير لفظ العرض المماثلة للملفوظ والمشاكلة له قدره وإن كان الأولى تقدير باقي الآخرة؛ أي: ثوابها؛ لأن شأن العرض الزوال، وشؤون الآخرة البقاء كما قال تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ۝١٧﴾. (قال المصنف: التأكيد تابع الخ) ويقال: أيضاً التوكيد بل هو أفصح قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾، واختار المصنف الأول لشهرته، وهما في اللغة التقرير والتثبيت فلعل النقل من قبيل نقل اسم المسبب إلى السبب. (قوله: يعني: يجعل حاله ثابتاً الخ) حتى لا يبقى بعده غفلة السامع عن سماع اللفظ المنسوب إليه أو المنسوب ولا ظنه بالمتكلم السهو أو الغلط في ذكر اللفظ كذلك ولا ظنه به التجوّز في المنسوب أو المنسوب إليه، وقوله: في النسبة؛ أي: في باب النسبة أو لفظ في بمعنى[2] اللام والنسبة أعم من التامة والتوصيفية والإضافية والإيقاعية.

(١) عبد الرحيم الشيرواني.

عنده. «فِي النِّسْبَةِ» أي: في كونه منسوباً أو منسوباً[١] إليه[٢]، فيثبت عنده[٣] ويتحقق أنَّ المنسوب[٤] أو المنسوب[٥] إليه في هذه النسبة[٦] هو[٧] المتبوع لا غير، وذلك[٨] إمَّا لدفع ضرر[٩] الغفلة[١٠] عن السامع[١١]، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط[١٢]، وذلك الدفع[١٣] يكون بتكرير اللفظ، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ[١٤] زَيْدٌ) و: (ضَرَبَ[١٥] ضَرَبَ زَيْدٌ) أو لدفع ظن السامع به[١٦] تجوزاً[١٧]، إمّا في المنسوب[١٨] نحو قولك: (زَيْدٌ قَتِيلٌ قَتِيلٌ) دفعاً لتوهم السامع أن يريد[١٩] بالقتل الضرب[٢٠] الشديد، فيجعل حينئذ[٢١] أيضاً[٢٢]. تكرير اللفظ[٢٣] حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي[٢٤]. أو في المنسوب إليه فإنَّه ربما[٢٥] نسب الفعل إلى شيء[٢٦] والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته، كما في (قَطَعَ الأَمِيرُ اللِّصَّ[٢٧]) أي: قطع غلامهُ فيجب حينئذ تكرير[٢٨] المنسوب إليه لفظاً[٢٩] نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ) أي: ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكريره[٣٠] معنى[٣١]، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ). «أَوْ فِي الشُّمُولِ» أي: التأكيد[٣٢] ما[٣٣] يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه[٣٤]، أو في شمول المتبوع أفراده دفعاً[٣٥] لظن السامع تجوزاً لا في نفس[٣٦] المنسوب إليه

(١) ولذا أطلق النسبة. (٢) مثل قطع الأمير نفسه. (٣) أي: عند المصنف. (٤) كالمثال الأول. (٥) كالمثال الثاني. (٦) التي في التعريف. (٧) خبر إن. (٨) أي: جمله قاراً وثابتاً. (٩) الإضافة بيانية. (١٠) متعلق بدفع. (١١) إن كان عاقلاً. (١٢) مفعول ظنه. (١٣) أي: كل من الدفعين. (١٤) في المنسوب إليه. (١٥) في المنسوب. (١٦) أي: بالمتكلم. (١٧) مفعول ظن. (١٨) أي: أما إن يكن ظنه. (١٩) أي: المتكلم. (٢٠) أي: معنى المجازي. (٢١) أي: حين قلت السامع التجوز. (٢٢) كما يجب لدفع ضرر الغفلة. (٢٣) أي: لفظ المنسوب. (٢٤) وهو قتل في الحقيقة. (٢٥) أي: كثيراً ما. (٢٦) أي: زيد. (٢٧) أي: يد اللص بحذف المضاف. (٢٨) فاعل يجب. (٢٩) أي: حال كونه ملفوظاً فالمجاز في النسبة فقط كما في أنبت الربيع بقلة. (٣٠) أي: المنسوب إليه. (٣١) وذلك يكون بالنفس والعامل بشرط أن يضاف إلى ضمير. (٣٢) أي: الاصطلاحي قسمان. (٣٣) أي: تابع. (٣٤) لدفع ضرر الغفلة. (٣٥) علة يقرر. (٣٦) أي: في أصل النسبة.

(قوله: أي: في كونه منسوباً) نحو: ضرب ضرب زيد أو منسوباً إليه؛ نحو: ضرب زيد زيد، وفيه إشعار بأن النسبة مصدر مبني للمفعول. (قوله: هو المتبوع لا غير) بأن يجعل المتبوع منسوباً أو منسوباً إليه غلطاً أو تجوّزاً وهما غيره في القصد والحقيقة، ثم إن قوله: لا غير مبني على الضم تشبيهاً له بالغايات في الإبهام، واستعماله في كلامهم مع لا وليس شائع كثير وسيأتي. (قوله: أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط) أي: السهو والنسيان؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد فربما يظن السامع أنك ساه فيه ومرادك عمرو فسبق لسانك إليه، وإذا كررت وقلت: زيد أزلت احتمال السهو والنسيان وقررت أن مقصود الإخبار عن زيد تحقيقاً أو تجوزاً (حدائق)، وقوله: الغفلة عن السامع؛ أي: غفلة السامع عما ذكره المتكلم. (قوله: وذلك الدفع يكون الخ) يعني: أن كل واحد من الدفعين يكون بتكرير اللفظ؛ أي: بالتأكيد اللفظي لا المعنوي فإنه لا ينفع ههنا لما قصدت به من دفع الغفلة، أو دفع ظن الغلط فإنك إذا قلت: ضرب زيد نفسه فربما ظن بك أنك أردت ضرب عمرو، فقلت: نفسه بناء على أن المذكور عمرو، وكذا إن ظننت بالسامع الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك: نفسه لا ينفعك (وجيه). (قوله: أن تريد بالقتل الضرب الشديد)؛ لأنك ربما تنسب الفعل إلى الشيء مجازاً وأنت تريد المبالغة لا إن عين ذلك الفعل منسوب إليه كما تقول: قتل زيد وأنت تريد ضرب ضرباً شديداً، أو تقول: هذا باطل وأنت تريد أنه غير كامل. (قوله: فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ) أي: يجب تكرير

فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ

حاله وشأنه) فقوله: أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كقولك: شأنك في العلو؛ أي: في باب العلو أعظم من أن يوصف، وامرئ في الفقر؛ أي: في باب الفقير ظاهر، قيل: في النسبة تمييز عن الذات المذكورة أو المقدرة، وكأنه أراد أنه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة إذا كان الأمر بمعنى الشيء، أو عن الذات المقدرة إذا كان بمعنى الشأن. (قوله: يعني: يجعل حاله) أي: الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما أن نفسه في: جاء زيد نفسه مفهوم من زيد، وكما أن الإحاطة مفهومة من: جاء القوم كلهم؛ لأنك أشرت بالقوم إلى جماعة معينة فيكون حقيقة

حال المتبوع في باب النسبة؛ أي: كونه منسوباً أو منسوباً إليه، وحينئذ يكون قوله في النسبة أو الشمول تمييزاً بحسب المعنى كأنه قيل: يقرر أمر أهو النسبة أو الشمول وهذان التوجيهان للتمريف مأخوذان مما وقع في شرح المصنف رحمه الله في جواب الاعتراض بأن واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب أن يكون تأكيداً حيث قال: إن تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على أن معنى المتبوع النفخة؛ إذ لا دلالة فيها على النفخ أصلاً وأيضاً إن واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول انتهى، فإن الجواب الأول يدل على أنه أراد بالأمر معنى المتبوع والثاني على أنه أراد به نفس النسبة أو الشمول. (قوله: فقوله: أمر المتبوع الخ) أي: الأمر الذي هو النسبة أو الشمول كما أن الشأن في قولك: هو العلو والفقر والظرفية ظرفية الكلي للجزئي، والباب: الخصلة والبابات: الوجوه، قال ابن السكيت: الباب عند العرب هو الوجه، ويراد بها النوع كما في قوله ﷺ: «من فتح باباً من العلم»

بل في شموله لأفراده، فإنَّه[١] كثيراً[٢] ما[٣] ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنَّه[٤] يريد النسبة[٥] إلى بعضها[٦]، فيدفع هذا الوهم بذكر (كُلِّهِ[٧] وَأَجْمَعَ[٨]) وأخواته[٩]، وكلاهما وثلاثتهم[١٠] وأربعتهم ونحوها[١١] فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد[١٢]. وإذا عرفت هذا[١٣]، فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف و[١٤]البدل عن حدِّ التأكيد بقوله: (يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ). أمَّا البدل و[١٥]العطف فظاهر خروجهما[١٦] به[١٧]، وأمَّا[١٨] الصفة فلأنَّ وضعها للدلالة على معنى[١٩] في متبوعها وإفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع، ليست بالوضع[٢٠] وأمَّا عطف البيان فهو لتوضيح[٢١] متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع ويحققه، لكن لا[٢٢] في النسبة والشمول. هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه[٢٣]. «وَ[٢٤]هُوَ[٢٥]» أي: التأكيد «لَفْظِيٌّ[٢٦]» أي: منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ «وَمَعْنَوِيٌّ» أي: منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى[٢٧]. «فَاللَّفْظِيُّ[٢٨]» منه «تَكْرِيْرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ[٢٩]» أي: مكرر اللفظ[٣٠] الأول و[٣١]معاده حقيقة[٣٢]،

(١) علة. شأن. (٢) منصوب على الظرفية. (٣) صفة كثيراً. (٤) متكلم. (٥) أي: نسبة الفعل. (٦) بطريق التغليب. (٧) نحو: اشتريت العبد كله وقرأ الكتاب كله. (٨) نحو: اشتريت العبد أجمع أي: دفعة لا متفرقاً. (٩) أي: أخوات كل واحد منهما. (١٠) في بيان فوائد القيود. (١١) من أسماء العدد. (١٢) فالتعريف جامعاً لأفراده. (١٣) أي: كونه جامعاً بجميع الأفراد. (١٤) فظهر أن التعريف جامع ومانع. (١٥) لعدم الاتحاد بينهما وفي العطف شرط. (١٦) فاعل ظاهر. (١٧) أي: بقوله يقرر أمر المتبوع. (١٨) خروج. (١٩) أي: على حصول معنى. (٢٠) بل بحسب الاستعمال وخصوص المادة. (٢١) الوضع النوعي. (٢٢) بل في الإيضاح ويحقق ذاته لا غير. (٢٣) وهو الأمالي. (٢٤) استئناف أو اعتراض أو عطف على جملة التأكيد. (٢٥) أي: التأكيد مطلقاً على خبرين أحدهما لفظي. (٢٦) مختص بالمعارف إذ لا فائدة في النكرة إلا في المحكوم به. (٢٧) لا من اللفظ. (٢٨) الفاء للتفصيل. (٢٩) صفة اللفظ. (٣٠) وإلا فالتكرير فعل المتكلم فلا يكون مثالاً للتأكيد. (٣١) عطف تفسير. (٣٢) تميز.

وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيْرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ

في مجموعهم. (قوله: أي: في كونه منسوباً أو منسوباً إليه) ولذا أطلق النسبة. (قوله: وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ) لا بتكرير المعنى فإنه غير تابع لما قصدت به من دفع الغفلة أو دفع ظن الغلط، فإنك إذا قلت: ضرب زيد نفسه فربما ظن أنك أرت ضرب عمرو، فقلت: نفسه بناء على أن المذكور عمرو، وقس عليه الصورة الأولى.

أي: نوعاً كذا في العيني شرح البخاري. (قوله: إنه تمييز بحسب المعنى) لا بحسب اللفظ؛ لأن التميز لا يكون إلا نكرة منصوباً أو مجروراً بمن أو بالإضافة باعتباره متعلق بأمر حال منه. (قوله: أو عن الذات المقدرة) أي: في الإضافة كأنه قيل: يقرر أمر شيء من المتبوع وهو النسبة أو الشمول. (قوله: أي: الحالة المفهومة منه الخ) لا يخفى أن مبنى التوجيه الذي ذكره أن المراد بأمر المتبوع ما يتعلق به من كونه منسوباً إليه ومن كونه شاملاً لجميع أجزائه؛ ولذا فسر الظرفية بكونها من باب النسبة أو الشمول، وقد صرح بذلك في الرضي فلا معنى للتقييد بقوله: المفهومة منه، وتمثيله بقوله: كما أن نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد. (قوله: فقلت نفسه الخ) فلا يندفع به ظن السامع بالمتكلم للغلط في تلفظ زيد. (قوله: الصورة الأولى) أعني: دفع غفلة السامع فإنه لا يندفع بقوله بنفسه؛ لأنه ليس صريح اللفظ الأول حتى يندفع به غفلته عن سماعه. (قوله: لا باعتبار نسبة الفعل) أي: إلى شيء بل باعتبار اتصاف شيء بهذه المعاني في نفسه. (قوله: أضافوا الألفاظ الدالة عليها) أي: على تلك المعاني إلى الشيء الذي

اللفظ حين إذ أريد دفع ظن السامع به تجوزاً كما يجب لدفع ظن الغلط وضرر الغفلة، والظاهر أن تكرير اللفظ سواء كان منسوباً أو منسوباً إليه لا يدفع توهم التجوز، بل إنما يدفعه مثل نفسه وعينه. (قوله: والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته) كما في جاءني زيد فإنه يتوهم كون الجاني غيره كخبره أو كتابه أو رسوله بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾؛ أي: أمره، وقوله: أي: قطع غلامه؛ يعني: بأمره فيكون من قبيل هزم الأمير الجند. (قوله: أو تكريره معنى) فإن كل واحد منهما يدفع توهم التجوز خلافاً للبعض[١]، وقوله: أو في شمول المتبوع إفراده نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾، وقوله: لا في نفس المنسوب إليه كما في ضرب زيد زيد، وقطع الأمير الأمير. (قوله: زيد النسبة إلى بعضها) بناء على أنهم في حكم شخص واحد؛ نحو: بنو فلان قتلوا زيداً مع أن القتل صدر عن واحد منهم. (قوله: ثلاثتهم وأربعتهم الخ) واعلم أنه إذا أريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد إلى ضمير المتبوع؛ وذلك من الثلاثة وما فوقها، ولكن لا يؤكد إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد من قبل ذكر التأكيد، وإلا لم يكن تأكيداً فيقال: جاءني ثلاثتهم أو أربعتهم، وفي كلام الشارح رمز إلى أنه قد فات المصنف جمع ألفاظ التأكيد المعنوي كما لا يخفى على النحوي. (قوله: وإذا عرفت هذا الخ) أي: ما ذكر من معنى التعريف وقيوده والغرض منه وكونه جامعاً فنقول: اخرج الخ؛ أي: فظهر أنه مانع أيضاً، وقوله:

(١) في بحث العطف. (٢) كما ذكره الرضي في بحث العطف.

فظهر خروجهما به لكن خروج بدل الكل إنما يظهر بعد تنبيه، وهو أن المبدل منه في حكم السقوط فلا يكون تقريره مقصود المكان التنافي بينهما. (**قوله: وإفادتها توضيح المتبوع**) أي: الذي هو حال المتبوع والمستلزم لتقرير أمره، وقوله: ليست بالوضع بل بالاستلزام والاستتباع فيخرج بقوله: يقرر أمر المتبوع؛ لأن المراد التقرير بالوضع. (**قوله: وهو؛ أي: التأكيد**) أي: المذكور أولاً فيحمل قوله: تكرير اللفظ على مثل ما حمل عليه الشارح لتصحيح الحمل لا التأكيد اللغوي بارتكاب الاستخدام وهذا الوجه المختار ممرض في الحواشي الهندية (عارف)، وقوله: لحصوله من ملاحظة المعنى؛ أي: لا من ملاحظة اللفظ لتكرار المعنى دون اللفظ. (**قوله: أي: مكرر اللفظ الأول**) بجعل المصدر بمعنى اسم المفعول فيصح الحمل أو يقال: سبب اللفظي وعلامته تكرير اللفظ بحذف المضاف أو من حمل اسم سبب الشيء على ذلك الشيء مجازاً، وقوله: ومعاده اسم المفعول من الإعادة. (**قوله: حقيقة أو حكماً**) أي: بعينه أو بذكر مرادفه؛ نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾، أو موازنه؛ نحو: حسن بسن، فاعلم أنه مما عد من التأكيد اللفظي الإتباع؛ وهو موازن الشيء يذكر بعده مع الاتفاق في الحرف الأخير، وهو قسمان؛ ما يكون له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهر أو غير ظاهر، بل بضرب من التكلف، وما لا يكون له معنى والضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى؛ نحو: حسن بسن فسن فكأنهم غير والأول احترازاً عن التكرير الصرف، ولا يخفى أن إدخاله في تكرير اللفظ الأول سيما القسم الأول مشكل فتأمل، وقال السيلكوتي: بقي باب الإتباع؛ نحو: حسن بسن خارجاً عن التأكيد اللفظي مع أنه قسم منه؛ لأنه ليس تكرير الأول حقيقة ولا تكريراً بالمرادف؛ إذ ليس لبسن معنى اللهم إلا أن يعمم تكرير الأول حقيقة، ويقال: إما بعينه أو بموازنة مع الاتفاق في الحرف الأخير، ولا يخفى بعده.

(**قوله: بذكر كله وأجمع**) إلى آخره قال الشيخ الرضي: أعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني؛ نحو: جاءني رجل واحد، ورجلان اثنان، ورجال جماعة، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول: ثلاثة وأربعة إلى غير ذلك، وأما إذا أرادوها باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظ الدالة عليها إلا لفظ جميع فإن الأغلب قطعه عن الإضافة، وهذه الألفاظ باعتبار هذه المعاني على ضروب فبعضها لم يجيء إلا منصوباً على الحال وهو وحده فقط، وبعضها لم يجيء إلا تابعاً على أنه توكيد وهو كلا ومثله أجمع ومتصرفاته وأخواته، ولا تجيء إلا تابعة مضافة في التقدير على رأي الخليل، وربما نصب جمعاء وجمع حالين على قلة، وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة؛ نحو: جاء القوم بأجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه، وأما جميع فهو بمعنى أجمعين ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه، إما مقطوعاً عن الإضافة حالاً، وإما مضافاً غير تأكيد يلي العامل؛ نحو: مرت بجميع القوم وأما مضافاً تأكيداً وهو نحو: جاءني القوم جميعهم، وبعضها يستعمل مرة تأكيداً ومرة حالاً؛ وذلك من الثلاثة، وأما فوقها تقول: جاءني القوم ثلاثتهم، ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد وإلا لم يكن تأكيداً بخلاف الوصف في نحو: جاءني رجال ثلاثة. (**قوله: أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به**) لكن في إخراج بدل الكل احتيج إلى منبه وهو أن المبدل منه في حكم التنحية، فلا يمكن أن يكون تقريره مقصوداً لتنافيهما. (**قوله: وإفادتها توضيح متبوعها**) إلى آخره، وكذا ينبغي أن يقال: وإفادتها الكشف والتوكيد مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾، ويمكن أن يقال: في الثلاثة أنها خارجة بقوله: في النسبة أو

قصد نسبة الفعل للشيء. (**قوله: لا يجيء**) بيان الوجه المماثلة. (**قوله: على رأي الخليل**) حيث قال: إن السبب الثاني في أجمع أنه تعريف إضافي؛ لأن الأصل في جاءني القوم أجمع أجمعهم دون رأي من قال: إن فيه التعريف الوضعي كالأعلام؛ أي: وضع تأكيد للمعارف بلا علامة التعريف. (**قوله: على قلة**) كجاءتني القبيلة جمعاء أو القبائل جمع. (**قوله: فإنه يؤكد بها الخ**) فيقال: رأيته عينه وبعينه. (**قوله: وبعضاً**) أي: بعض هذه الألفاظ عطف على قوله: فبعضها لم يجيء إلا منصوباً. (**قوله: مرة**) تأكيداً أو مرة حالاً والمعنى واحد. (**قوله: بخلاف الوصف**) فإنه لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية الورود فإذا قصدت الوصف لم يكن في هذه ألفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها بمعنى أنه يشمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والمصاحب. (**قوله: لكن في إخراج الخ**) بخلاف يدل البعض والاشتمال فإنهما لا يفيدان تقرير المتبوع، بل تقرير البدل حيث اشتمل المبدل منه عليه إجمالاً تم ذكر تفصيلاً. (**قوله: أن يقال في الكشف والتوكيد**) أي: أن إفادة الصفة الكاشفة والمؤكدة للتقرير ليست بالوضع. (**قوله: في الثلاثة**) أي: الموضحة والكاشفة والمؤكدة. (**قوله: لأنها لا تقرر الخ**)؛ لأنها إنما تدل على معنى في المتبوع، وأما أن النسبة إلى المتبوع نفسه لا إلى متعلقه فلا لما عرفت من أنه لا ينظر في الوصف إلى نسبة الفعل إلى المتبوع. (**قوله: بأن المدلول**) أعم من المطابقي والتضمني والالتزامي ولا دلالة للعام على الخاص فلا يمكن

الشمول؛ لأنها لا تقرر أمر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا أظهر، قال السيد قدس سره في حاشية الرضي: قال المصنف: يعني في إخراج الصفة المؤكدة مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ إن تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع، لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة؛ إذ لا دلالة فيها على النفخ أصلاً، وأيضاً أن واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول، ثم اعترض بأن واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة، فأجاب: بأن الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً لا قصداً انتهى، اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب: بأن المدلول أعم فإن أجمعون في قوله: جاءني الرجال أجمعون يقرر مدلول الرجال تضمناً لا مطابقة؛ لأن كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى أنه لا يشذ منه أحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعاً معرفاً باللام المشار بها إلى رجال معينين لا مدلول أصل الكلمة، وقد صرح بأن أجمعون يدل على الإحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة، خلافاً للزجاج والمبرد كما قالا في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ إن كلهم دال على الإحاطة، وإن أجمعون على السجود في حالة واحدة. (قال: وهو لفظي ومعنوي) ولا يجوز أن تؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي إلا إذا كانت تلك النكرة محكوماً بها، ولا تؤكد بالمعنوي مطلقاً عند البصريين، وأما الكوفيون فيجوّزون التأكيد بكل وأجمع دون نفسه وعينه إذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر، قال الشيخ الرضي: ذلك ليس ببعيد. (قوله: أي: مكرر اللفظ الأول) أي: ما به تكرر اللفظ الأول، قيل: جاز أن يكون الضمير في قوله: وهو لفظي راجعاً إلى المعنى المصدري للتأكيد بطريق الاستخدام، ولا يخفى بعده اعترض عليه بأن صاحب المفصل ذهب إلى أن زيد في قولك: يا زيد زيد جاز أن يكون بدلاً مع صدق هذا الحد عليه، وأجيب عنه: بأن زيد يجوز أن يذكر على أنه مقرر كما هو الظاهر، وحينئذ يكون تأكيداً قطعاً، ويجوز أن يذكر زيد الأول على أنه توطئة لذكر غيره، ثم بداله أن يقصده دون غيره فذكره ثانياً بهذا الطريق، وحينئذ يكون زيد الثاني بدلاً وجاز أن يكون شيء واحد مقصود، أو غير مقصود بحسب وقتين.

إرادة المطابقي منه. (قوله: وإن أجمعون الخ) أي: لو خص المدلول بالمطابقي يخرج عن التعريف، وفي بعض النسخ: فإن أجمعون فيكون اعتراضاً واحداً وهو مخالف لما في الرضي. (قوله: لأن كونهم الخ) يعني أن الاجتماع بمعنى الشمول مدلول اللام لا مدلول لفظ رجال فيكون مدلولاً تضمنياً. (قوله: وقد صرح الخ) هذا كلام المحشي رحمه الله قصد به دفع توهم عدم كون أجمعون تأكيداً بناء على دلالته على معنى الاجتماع؛ أي: إنصاف متبوعه بالفعل حالة واحدة وهو غير مستفاد من متبوعه. (قوله: لا يجوز أن يؤكد النكرة الخ)؛ لأن التأكيد لدفع الاحتمال في النسبة أو الشمول ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وأنه؛ أي: شيء هو أولى من رفع الاحتمال في النسبة الذي يحصل بعد معرفة ذاته فتوصيفها أولى من تأكيدها، قال السيد قدس سره في حواشي الرضي: فلا يصح جاءني رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع أو اعتقاده غلط المتكلم، وقد يقال: الممنوع تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً لا تأكيداً لفظياً، وهذا أقرب؛ ولذا علل عدم الجواز بكون تلك الألفاظ معرفة. (قوله: محكوماً بها) نحو قوله ﷺ: «فنكاحها باطل باطل»، وقوله تعالى: ﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾. (قوله: ليس ببعيد) لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت. (قوله: ولا يخفى بعده)؛ لأن المقصود تقسيم التأكيد الذي هو من التوابع. (قوله: ذهب الخ) لم يصرح في المفصل بجواز البدل لكنه مثل للبدل من المنادى بهذا المثال، وقال المصنف رحمه الله في الإيضاح: إنه ليس بمستقيم؛ لأنه تكرير لفظي، وقال الشيخ الرضي: وهذا عجب فلعله سهو منه، ومادة النقض يجب أن تكون محققة. (قوله: ثم بدا له أن يقصد الخ) لا يخفى أنه إذا بدا له قصده صار ذكر الثاني مقرراً للأول وإبطال كونه توطئة لغيره لا يكفي في البدل فالوجه ما ذكرنا. (قوله: بذكر المرادف) فيدخل فيه نحو: دمه هدر باطل، وبهذا ظهر أن ما قيل: إن التكرير حكماً مختص فيما يكون الضرورة داعية إلى المخالفة كما في ضربت أنت فلا يكون أجمع وأكتع داخلاً فيه لعدم الضرورة وهم بقي باب الإتباع؛ نحو: حسن بسن خارجاً عن التأكيد اللفظي مع أنه قسم منه؛ لأنه ليس تكرير الأول حقيقة ولا تكريراً بالمرادف؛ إذ ليس لبسن معنى، اللهم إلا أن يعمم تكرير الأول حقيقة، ويقال: إما بعينه أو بموازنة مع الاتفاق في الحرف الأخير ولا يخفى بعده.

«نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ» أو[1] حكماً، نحو: (ضَرَبْتَ أَنْتَ وَضَرَبْتُ أَنَا) فإنَّ ذلك[2] في حكم تكرير اللفظ وإن[3] كان مخالفاً للأول[4] لفظاً، إذ[5] الضرورة[6] داعية إلى المخالفة، لأنَّه[7] لا يجوز تكريره متصلاً[8].
«وَيَجْرِي» أي: التكرير مطلقاً[9]، لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي[10] «فِي الأَلْفَاظِ كُلِّهَا» أسماء أو[11] أفعالاً أو حروفاً[12] أو جملاً[13] أو مركبات[14] تقييدية أو غير ذلك،

---

(١) أي: بمرادفه. كما إذا وقع. (٢) أي: مثل هذه الأمثلة. (٣) أي: التأكيد بأنا وأنت. (٤) وهو التاء في ضربت وضربت. (٥) علة مخالفاً. (٦) أي: ضرورة الاتصال في الأول والانفصال في الثاني. (٧) علة المخالفة. (٨) أي: الضمير المرفوع. (٩) أي: الاصطلاحي واللغوي. (١٠) وهو قوله يقرر أمر المتبوع. (١١) ضرب ضرب زيد عمراً. (١٢) إن إن زيداً قائم. (١٣) زيد قائم زيد قائم. (١٤) نحو: بعلبك حقيقة أو نحو: سيبويه حكماً.

(قوله: نحو: ضربتَ أنت الخ) وضربتك إياك ومررت بك بك، وقد جوز بك أنت؛ لأنه لا منفصل للمجرور حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع. (قوله: فإن ذلك في حكم تكرير الخ) قصد به الفرق بين ضربت أنت واجمع واكتع بأن الأول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة بخلاف أجمع وأخواته (نعمه). (قوله: ويجري؛ أي: التكرير مطلقاً) أي: سواء كان تأكيداً اصطلاحياً أو لغوياً فيرتكب الاستخدام في الضمير فإنه الراجع إلى مطلق التكرير مع أن السابق التكرير الخاص؛ أعني: الذي هو التأكيد المذكور، قال الهندي: ويجري؛ أي: التأكيد اللفظي في الألفاظ كلها، وفي قوله: والمعنوي؛ أي: التأكيد أو التقرير المعنوي إشارة إلى أن ما هو المقصود مما يجري في الألفاظ كلها ليس هو المعدود من التوابع السابقة؛ وذلك ظاهر من عدم تعرضه للتوجيه في الأول دون الثاني والشارح قد اقتفى في ذلك أثره فافهم (عارف). (قوله: أسماء أو أفعالاً أو حروفاً) أما الأول فكقوله:

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إنَّ مَــنْ لا أَخــا لَــهُ
كَساعٍ إلى الـهَـيْـجا بِـغَـيْـرِ سِـلاَحِ

وأما الثاني فكقوله:

فَـأَيْـنَ إلـى أَيْـنَ الـنَّـجـاةُ بِـبِـغْـلَـتِـي
أَتَاكِ أَتَاكِ اللاحِقُون احْبِسِ احْبِسِ

وأما الثالث فكقوله:

لا لا أَبُــوحُ بِــحُــبِّ بَــثْــنَــةَ إنَّــهَــا
أَخَــذَتْ عَــلَــيَّ مَــواثِــقــاً وَعُــهُــودَاً

قال أبو البقاء: التكرير أبلغ من التأكيد، وله فوائد منها التقرير، وقد قيل: إن الكلام إذا تكرر تقرر، ومنها زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليتكمل تلقي الكلام بالقبول وهو مع التأكيد يجامعه ويفارقه ويزيد عليه وينقص عنه، فإن التأكيد قد يكون تكراراً وقد لا يكون، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيداً للتأكيد معنى.

نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ وَيَجْرِي فِي الأَلْفَاظِ كُلِّهَا،

(قوله: أو حكماً) بذكر المرادف اعترض عليه بأن أكتع وأخويه مرادفة لأجمع فيكون تأكيداً لفظياً مع أنه عدّها من المعنوي، وأجيب عنه: بأنا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى أجمع لا يستلزم المرادفة لجواز أن يكون ذلك طارياً بعد ضم أجمع، والمرادفة ليست إلا بحسب الوضع، ولئن سلم المرادفة فلا نسلم أنها تأكيداً لأجمع، بل هي تأكيد لما أكد به بأجمع، وأما قول المصنف: وأكتع وأخواه إتباع لأجمع ليس معناه أنها تأكيد له، بل معناه أنها إتباع لها استعمالاً؛ يعني: أنها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها. (قال: ويجري في الألفاظ كلها) اعلم أن المؤكد إما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه أو غير مستقل فغير المستقل إن كان على حرف واحد يكرر بتكرار عماده في السعة؛ نحو: بك بك وضربت ضربت وإن لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده؛ نحو: إن إن زيداً قائم، وقد جوّز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل؛ نحو: بك أنت وضربت أنت، وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل أو المرفوع المنفصل؛ نحو: ضربته إياه أوهو، وأما المستقل فهو تكرير بلا فصل؛ نحو: زيد زيد، ومع الفصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾.

(قوله: يجوز الابتداء) تفسير بغير المستقل. (قوله: إن كان على حرف واحد) وكان يجب اتصاله بما بعده كحروف الجر أو بما قبله كالضمائر المتصلة كما في الرضي يدل عليه قوله: وإن لم يكن على حرف واحد الخ، وكأنه سقط من قلم الناسخ. (قوله: في السعة) وأما في الشعر فيجوز تكراره وحده نحو قوله:

فَـلاَ والـلـهِ لاَ يُـلْـفَـى لِـمَـا بِـي
وَلاَ لِـلِـمَــا بِــهِــمْ أَبَــداً دَوَاءُ

(قوله: وقد جوّز الخ) يعني: في تكرير الضمير المتصل وجهاً غير تكرير العماد.

ولا يبعد إرجاع الضمير[1] إلى التأكيد[2] اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ[3] بالأسماء، ويكون المقصود من هذا التعميم[4] عدم اختصاصه[5] بألفاظ محصورة كالتأكيد[6] المعنوي. «وَ» التأكيد «المَعْنَوِيُّ» مختص «بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ» أي: معدودة محدودة[7] «وَهِيَ: نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ[8]، وَكِلاَهُمَا وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ» بالصاد المهملة[9]، وقيل بالضاد المعجمة. قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث[10] في حال[11] الإفراد، مثل: (حَسَنٌ بَسَنٌ) وقيل[12]: (أَكْتَعُ) مشتق من: حول[13] كتيع، أي: تام. و(أَبْصَعُ) بالمهملة من: بَصَعَ العرقُ[14]، أي: سال.

(١) أي: ضمير يجري. (٢) ويكون احترازاً عن المعنوي. (٣) من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص. (٤) بذكر الألفاظ. (٥) أي: تأكيد اللفظي. (٦) أي: لئلا يتوهم الخصوص كالمعنوي. (٧) لأنَّ كون الشيء محصوراً يستلزم العدو الحد. (٨) وهي كلها معارف لأنها تمتع المعارف. (٩) والفصيح بالمعجمة. (١٠) وهو أكتع وأبتعُ وابصعُ. (١١) أي: حال عدم التأكيد. (١٢) قائله يعقوب. (١٣) أي: سنة تام. (١٤) والما.

وَالمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ وَهِيَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَكِلاَهُمَا وَكُلُّهُ وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ

(قوله، قيل، لا معنى لهذه الكلمات) قال الشيخ الرضي: التأكيد اللفظي على ضربين؛ أحدهما: أن يعيد اللفظ الأول، وثانيهما: أن يقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى إتباعاً، وهو على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر؛ نحو: ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى؛ نحو قولك: حسن بسن فسن، أو يكون له معنى بتكلف غير ظاهر؛ نحو: خبيث نبيث من نبثت الشر؛ أي: استخرجته، وقولهم: اكتعون ابصعون ابتعون، قيل: من القسم الثاني؛ أي: لا معنى لها مفردة، وقيل: من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح قدس سره.

(قوله: هنيئاً مريئاً) المرآة: كواراشدن طعام الهناء كواراشدن طعام وشراب كذا في الصراح.

(قوله: ولا يبعد إرجاع الضمير الخ) أي: أو أن يصار إلى الاستخدام في ضمير وهو لفظي ومعنوي بأن يراد به مطلق التأكيد اسماً أو غيره، ولا يخفى بعده؛ لأن المقصود تقسيم التأكيد الذي هو من التوابع. (قوله: وتخصيص الألفاظ بالأسماء) أي: بقرينة أن البحث فيها وقبل لا يخفى أن مراد الشارح ليس أن الجمل والأفعال لا يسمى تأكيداً في اصطلاح النحاة وإلا يكون مخالفاً لما سبق منه، ولما صرح به غير واحد منهم، بل المراد أن التأكيد الذي نحن بصدد بيانه إنما يكون من الأسماء؛ لأنه من التوابع التي هي من المعربات بقرينة أخذ التابع في تعريفه، وقوله: من هذا التعميم؛ أي: المستفاد من التأكيد بقوله: كلها، وقوله: عدم اختصاصه الخ؛ أي: الذي هو لازمه أو يحمل على هذا اللازم. (قوله: أي: معدودة) أي: قليلة؛ لأن القليل يعد عداً، وفي بعض نسخ المتن محفوظة، وله أيضاً وجه؛ لأن القليل يحفظ. (قال المصنف: وهي نفسه وعينه وكلاهما) اكتفى بالمذكر؛ لأنه الأصل، وهذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل الخ، وقد يؤكد بلفظ الرمة والأسر يقال: جاء القوم برمتهم أو بأسرهم؛ أي: بجميعهم، ولم يذكروا لعدم كونهما موضوعين للتأكيد. (قوله: لا معنى لهذه الكلمات) أي: الألفاظ فتكون في حالة الإفراد مهملات غير موضوعة لمعنى كجسق وبسق ولا يستعمل كل منها ولا يقع في تركيب منفرداً، بل منضماً إلى موازنة مع اتفاقه في الحرف الأخير فيفيد معنى موازنة كما يقال: للحمار نهق جسق بسق، وجاءني القوم أجمع أكتع فيضم جسق بسق للنهق الذي يوازنه تزييناً للفظ وتقويةً لمعناه. (قوله: وقيل: أكتع مشتق الخ) يعني: ليس هذه الكلمات مهملات في حال الإفراد، بل لكل منها معنى وضعي نقل منه إلى معنى التأكيد بمناسبة خفية. (قوله: من حول كتيع؛ أي: تام) قال الشاعر:

يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

وقوله: أي: سال من السيلان؛ يعني: روان شد، وقوله: أي: روى بوزن علم من الريّ ضد العطش؛ أي: سيراب شد.

وبالمعجمة من(١) (بَضَعَ) أي: رَوِيَ(٢). و(أَبْتَعْ) من: البَتَع(٣)، وهو طول العنق مع شدّةِ مَغرزِهِ(٤). ويمكن استنباط(٥) مناسبات(٦) خفيّة بين هذه المعاني(٧)، ومعناها(٨) التأكيدي بالتأمل الصادق. «فَالأَوَّلاَنِ(٩)» أي: النفس والعين «يَعُمَّانِ(١٠)» أي: يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث «بِاخْتِلاَفِ صِيغَتِهِمَا» إفراداً وتثنية وجمعاً «وَ» اختلاف ضميرها(١١) العائد إلى المتبوع المؤكد، «تَقُولُ: نَفْسُهُ» في المذكر(١٢) الواحد، «نَفْسُهَا» في المؤنث(١٣) الواحدة، «أَنْفُسُهُمَا(١٤)» بإيراد صيغة الجمع(١٥) في تثنية المذكر والمؤنث. وعن(١٦) بعض(١٧) العرب (نَفْسَاهُمَا وَعَيْنَاهُمَا)، «أَنْفُسُهُمْ(١٨)». في جمع المذكر العاقل. «أَنْفُسُهُنَّ» في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر(١٩). «وَ(٢٠)الثَّانِي(٢١)» لَمَّا سُمِّيَ(٢٢) النفس والعينَ أولين(٢٣) تغليباً(٢٤) كالقمرين، سُمِّيَ(٢٥) الثالث ثانياً. «لِلْمُثَنَّى(٢٦)»: كِلاَهُمَا» للمذكر، «وَكِلْتَاهُمَا» للمؤنث، «وَالبَاقِي» بعد الثلاثة المذكورة «لِغَيْرِ المُثَنَّى» مفرداً كان أو جمعاً. «بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيرِ(٢٧)» العائد إلى المتبوع المؤكد «فِي (كُلِّهِ)» نحو: (قَرَأْتُ الكِتَابَ كُلَّهُ) «وَكُلَّهَا(٢٨)» نحو: (قَرَأْتُ الصَّحِيفَةَ كُلَّهَا(٢٩))، «وَكُلَّهُمْ» نحو: (اِشْتَرَيْتُ العَبِيْدَ(٣٠) كُلَّهُمْ)، «وَكُلَّهُنَّ» نحو: (طَلَّقْتُ النِّسَاءَ كُلَّهُنَّ)، «وَ(٣١)» باختلاف «الصِّيَغِ(٣٢)» في الكلمات «البَوَاقِي» وهي: أَجْمَعُ(٣٣) وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبْصَعُ، بالمهملة أو المعجمة. «تَقُولُ أَجْمَعُ(٣٤)» في المذكر الواحد

---

(١) مشتق. (٢) ضد العطش. (٣) بالتحريك. (٤) وذلك بدل. (٥) استخراج. (٦) أي: الجامع بينهما. (٧) أي: التام والسائل والطول. (٨) أي: الكلمات الثلاثة. (٩) الفاء للتفصيل. (١٠) أي: يستعملان كل منهما لكل منهما، خبر المبتدأ. (١١) أي: ضمير كل منهما بحسب المؤكد. (١٢) نحو: جاءني زيد نفسه. (١٣) نحو: جاءت هند. (١٤) باختلاف الضمير والصيغة. (١٥) المذكر العاقل، لإلحاق التثنية بالجمع. (١٦) روى. (١٧) على ما حكى ابن كيسان. (١٨) نحو: جاءني الزيدون أنفسهم. (١٩) نحو: جاءت الأفراس أنفسهن. (٢٠) عطف على جملة الأولان يعمان. (٢١) أي: القسم الثاني. (٢٢) مصنف. (٢٣) مفعول يسمى. (٢٤) علة يسمى. (٢٥) جواب لما. مصنف. (٢٦) والظرف خبر المبتدأ. (٢٧) لا باختلاف الصيغة لأنه. (٢٨) للمفرد المؤنث اشتريت الجارية كلها. (٢٩) الضمير. (٣٠) جمع عبد. (٣١) أشار إلى أنه عطف على الضمير. (٣٢) جمع صيغة. (٣٣) واحد في معنى جمع وجمعه أجمعون. (٣٤) وقد يضم الجيم.

فَالأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلاَفِ صِيغَتِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا تَقُولُ: نَفْسُهُ وَنَفْسُهَا وَأَنْفُسُهُمَا وَأَنْفُسُهُمْ وَأَنْفُسُهُنَّ، وَالثَّانِي لِلْمُثَنَّى: كِلاَهُمَا وَكِلْتَاهُمَا، وَالبَاقِي لِغَيْرِ المُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيرِ فِي كُلِّهِ وَكُلِّهَا وَكُلِّهِمْ وَكُلِّهِنَّ وَالصِّيَغُ فِي البَوَاقِي تَقُولُ: أَجْمَعُ

(قوله: وهو طول العنق الخ) أي: طول عنق الحيوان وامتداده مع قوة موضع وضع القدم منه للركوب عليه كالإبل، فقوله: مغرزه؛ أي: أصله وأساسه، وقيل: الغرز ركاب من جلد، والمغرز المكان الموضوع فيه ذلك، فمغرز العنق إنما يتصور بحسب الحقيقة في البعير، وفي غيره من الدواب إنما هو على التجوز (عارف). (قوله: ومعناها التأكيدي) أعني: العموم والشمول، وفي قوله: فالأولان تغليب؛ إذ المراد الأول والثاني كما سيصرح. (قوله: أي: يقعان على الواحد الخ) أي: يطلقان على تأكيد الواحد الخ؛ يعني: أنه يؤكد بهما كل منها. (قوله: إفراداً وتثنية وجمعاً) أي: لا تأنيثاً وتذكيراً؛ إذ في الواحد المؤنث لا يتغير إلا الضمير فقط فبحسب اختلاف المتبوع يختلف صيغتهما إفراداً وضديه لا غير، وقوله: واختلاف ضميرها؛ أي: إفراداً وضديه وتذكيراً وضده. (قوله: بإيراد صيغة الجمع) أي: على الأشهر والأفصح، قال ابن هشام في الشذور: إذا أكد بالنفس والعين المثنى ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع تقول: جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما ودونه الإفراد ودون الإفراد التثنية. (قوله: وعن بعض العرب نفساهما) أي: بإيراد صيغة التأكيد مثنى أيضاً حكاه ابن كيسان، لكن الأول أفصح كما عرفته لكراهتهم اجتماع التثنيتين مع كمال الاتصال، وفي الرضي والأول أولى؛ لأن قلوبكما أولى من قلباكما. (قال المصنف: والباقي) وهو كله

(قوله: ويمكن أن يستنبط مناسبات إلى أخره) أما التمام؛ فلأن العموم هو تمام الأفراد أو الأجزاء، وإما الري؛ فلأنه تمام الشرب، وقد عرفت أن العموم هو التمام، وأما السيلان؛ فلأنه يستلزم انبساطاً وشمولاً، والعام منبسط شامل، وأما الطول؛ فلأنه امتداد وللعام امتداد وجودي.

(قوله: امتداد وجودي) لشموله وجود الجزئيات والأجزاء. (قوله: حيث تأكد اتصالهما) في الرضي في الكشف المثنى إذا أضيف لفظاً أو معنى الجزءان إلى متضمنيها فإن كان المتضمنان بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من التثنية، ثم لفظ الجمع أولى من الإفراد كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؛ وذلك لكراهتهم في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظاً ومعنى، أما لفظاً فبالإضافة، وأما معنى فلفرض أن المضاف جزء المضاف إليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم

«وَجَمْعاءُ» في المؤنث الواحدة، أو الجمع بتأويل الجماعة. «وأَجْمَعُون» في جمع المذكر[1]، «و[2]جُمَعُ» في جمع المؤنث، وكذا[3] أَكْتَعُ كَتْعاءُ أَكْتَعُون كُتَعُ وأَبْتَعُ بتعاء، أَبْتَعُون، بُتَعُ، وأَبْصَعُ بَصْعاءُ أَبْصَعُون بُصَعُ. «وَ[4]لاَ يُؤَكَّدُ[5] بِـ(كُلٍّ وَأَجْمَعَ[6]) إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ[7]» مفرداً كان أو جمعاً، إذْ[8] الكلية والاجتماع[9] لا يتحققان إلَّا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد، لأنَّ[10] الكلّي ما[11] لم تلاحظ أفراده مجتمعة[12] ولم تصر أجزاء لا يصحّ تأكيدهُ بكلّ وأجْمَعَ. ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث[13] «يَصِحُّ[14] افْتِرَاقُهَا[15] حِسّاً[16]» كأجزاء القوم

(١) وأجاز الأخفش أجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع. (٢) غير منصرف للعدل والصفة الأصلية. (٣) مثل أجمع وما تفرع منه. (٤) استئناف أو اعتراض. (٥) أي: لا يصح توكيد شيء. (٦) مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل. (٧) نائب فاعل يؤكد. (٨) في كل. (٩) في أجمع وأخواته. (١٠) علة لا حاجة. (١١) شرطية. (١٢) حال. (١٣) في مكان. (١٤) صفة الأجزاء. (١٥) أي: الأجزاء. (١٦) تميز أو حال.

وَجَمْعَاءُ وَأَجْمَعُونَ وَجَمْعٌ وَلَا يُؤَكَّدُ بِكُلٍّ وَأَجْمَعَ إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسّاً

(قوله، وعن بعض العرب نفساهما) والأول أولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى. (قال، باختلاف الضمير في كله) وكذا في جميعه. (قوله، أو الجمع) غير جمع المذكر السالم فإنه لا يؤنث. (قوله، وجمع في جمع المؤنث) أو ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافاً للأندلسي فإنه جوّز إذا كان مكسراً. (قوله، ولا حاجة إلى ذكر الأفراد) قيل، أراد بقوله، ذو أجزاء ذو أمور متعددة، يعني، بطريق عموم المجاز فيتناول الأجزاء والأفراد. (قوله، لأن الكلي ما لم يلحظ أفراده مجتمعة) وجاز أن يلحظ أفراد الكلي مجتمعة، ولو كان الحكم على كل واحد واحد من أفراده كالدرهم البيض، والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك أيضاً، وهو توهم الحكم على كل فرد مع أن المحكوم عليه هو المجموع كقولك، زيد إنسان وكل إنسان، أي، مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي.

حملت المعنوية على اللفظية انتهى، وفيما نحن فيه المضاف نفس المضاف إليه والاتصال المعنوي أقوى من اتصال الجزء بالكل. (قوله: فإنه جوّز الخ) بأن يقول الرجال مررن كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات. (قوله: جاز أن يلحظ الخ) دفع لما يتراءى أنه كيف يمكن ملاحظة الأفراد مجتمعة، والحال أن الحكم على كل فرد فرد؛ نحو: أكرمت القوم كلهم بأن ملاحظة الاجتماع لا ينافي الحكم على كل فرد، إنما ينافيه إذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع. (قوله: كالدراهم البيض) فإنه لو لم يلحظ أفراد الدراهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع مع أن الحكم بالبياض على كل واحد من أفراده. (قوله: وهو توهم الحكم الخ) أي: عكس ذلك ملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكماً متعلقاً بالجزئيات المحسوسة غالباً كما في المثال المذكور. (قوله: كقولك الخ) فإنه إنما أنتج هذا القياس بملاحظة الحكم على كل فرد في ضمن الحكم على المجموع. (قوله: وكل إنسان) هكذا في النسخ التي رأيناها، والصواب: كل الناس، أو كل الإنسان على أن يكون اللام للجنس، وكل لإحاطة الجزئيات كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، فإن كل إذا

وأجمع إلى أبصع. (قوله: لغير المثنى) أي: يؤكد به غيره من الواحد والجمع، قال العصام: وأختاره على البواقي لملاحظة جهة الوحدة وهي كونه لغير المثنى، وقوله: باختلاف الضمير؛ أي: فقط لا الصيغة أيضاً كما في الأولين. (قال المصنف: في كله) وكذا جميعه قال العصام: كله بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد؛ يعني: أن كل في التأكيد بمعنى الجميع. (قال المصنف: والصيغ في البواقي) جمعه لعدم جهة الوحدة ههنا فتأمل (عصام)، وقوله: تقول: أجمع في المذكر الواحد كأخذت المال أجمع، قيل: أجمع بفتح الميم تأكيد، وبضمها جمع جمع، فإذا قلت: جاءني القوم بأجمعهم فهو بالضم، وحينئذ يضاف إلى الضمير ويدخل عليه باء الجر، وأجمع الموضوع للتأكيد لا يدخل عليه الجار بحال، وكذا لا يضاف انتهى فلا تغفل.

(قوله: أو الجمع بتأويل الجماعة) أي: الجمع الذي في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم، وقوله: في جمع المؤنث؛ أي: وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل؛ نحو: مضى أيام الشتاء جمع. (قال المصنف: ولا يؤكد بكل وأجمع) ومثله إتباعه فنفي التأكيد به يستلزم نفي التأكيد بها؛ ولذا تركها، واعلم أنه لا يجوز العطف أيضاً في المؤكدات المعنوية ولا يتبع المؤكد المعنوي نكرة إلا على الندرة والشذوذ كقول عائشة رضي الله عنها: ما صام رسول الله شهراً كله إلا رمضان، وكقول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ
يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

أي: هيجه، وأثار أشواقه يشير إلى أن امرأة وعدته الوصال في رجب فيتمنى أن يكون كل السنة رجباً، وفي الرضي وغيره: أنه لا يجوز تأكيد النكرة إلا النكرة المحكوم بها كما في حديث: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل». (قوله: مفرداً كان أو جمعاً) لفظاً كالرجال أو معنى كالقوم، وأما المثنى فقد عرفت أنه لا يؤكد بكل وأجمع حيث قال: والباقي لغير المثنى. (قوله: لا يتحققان إلا فيه) أي: في ذي الأجزاء، فلا بد أن يكون المؤكد بهما ذا أجزاء، فلا يقال مثلاً: رأيت النقطة كلها لعدم الأجزاء. (قوله: ولا حاجة إلى

أو «حُكْماً» كأجزاء العبد ليكون[١] في التأكيد بكل وأجمع فائدة «مِثْلُ: (أَكْرَمْتُ القَوْمَ[٢] كُلَّهُمْ) و: (اَشْتَرَيْتُ العَبْدَ[٣] كُلَّهُ) فإنَّ[٤] العبد قد يتجزأ في الاشتراء[٥]، فيصح تأكيده بـ (كل) ليفيد[٦] الشمول «بِخِلاَفِ (جَاءَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ) لعدم صحة افتراق أجزائه لا حساً ولا حكماً في حكم المجيء. «وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ[٧]» بارزاً كان أو مستكناً[٨] «بِالنَّفْسِ[٩] وَالعَيْنِ» أي: إذا أريد تأكيده بهما «أُكِّدَ[١٠]» ذلك الضمير أولاً «بِمُنْفَصِلٍ»، ثم بالنفس والعين «مِثْلُ: (ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ) فنفسك[١١] تأكيد للضمير بعد تأكيده بمنفصل هو (أنت) إذ[١٢] لولا[١٣] ذلك[١٤] لالتبس التأكيد بالفاعل[١٥]، إذا وقع تأكيداً للمستكن[١٦]، نحو: (زَيْدٌ أَكْرَمَنِي هُوَ نَفْسُهُ[١٧]) فلو لم يؤكد الضمير[١٨] المستكن في[١٩] (أَكْرَمَنِي) بقوله[٢٠]: (هُوَ)، ويقال[٢١]: (زَيْدٌ أَكْرَمَنِي نَفْسُهُ) لالتبس (نَفْسُهُ[٢٢]) الذي هو التأكيد بالفاعل، ولَمَّا وقَع[٢٣]

(١) علة يجب. (٢) فإن القوم مما يتعرف في تعلق الإكرام بينهم حساً. (٣) فإن العبد يفترق أجزائه في الشراء بحكم العقلي دون الحسي. (٤) علة التمثيل. (٥) لأنه يجوز أن يشتري نصفه أو ثلثه أو ربعه. (٦) علة يصح. (٧) دون المنفصل. (٨) واجباً أو جائزاً. (٩) متعلق بأكد. (١٠) جواب إذا. (١١) المضاف إلى المخاطب. (١٢) علة أكد. (١٣) من قبيل لولا زيد لكان كذا. (١٤) أي: التأكيد بمنفصل. (١٥) أي: التأكيد بالنفس والعين. (١٦) لأنهما يستعملان بغير التأكيد، جواز كان. (١٧) أي: عينه. (١٨) المرفوع. (١٩) الظرف صفة الضمير. (٢٠) الظاهر أن يقول وقيل. (٢١) ولم يقل زيد أكرمني هو نفسه. (٢٢) أي: لفظ نفسه. (٢٣) قوله ولما وقع جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لا يلتبس بالفاعل في نحو: ضربت أنت نفسك لم أكد أولاً بالمنفصل فأجاب بما ترى لمحرره.

أَوْ حُكْماً نَحْوُ: أَكْرَمْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ وَاشْتَرَيْتُ العَبْدَ[١] كُلَّهُ بِخِلاَفِ جَاءَنِي زَيْدٌ[٢] كُلُّهُ وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ[٣] المُتَّصِلُ[٤] بِالنَّفْسِ[٥] وَالعَيْنِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ نَحْوُ: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ.

(١) فإنَّ العبد قد يتجزئ في الاشتراء فيصبح تأكيده بكله ليفيد الشمول. ج.
(٢) أي: لعدم صحة افتراق أجزائه لا ما دونها حكماً في حكم المجيء.
(٣) أي: لا المنصوب ولا المجرور.
(٤) أي: لا المنفصل.
(٥) الواو بمعنى أو إذ من البين أنَّه إذا أكد.

(قال: يصح افتراقها حساً أو حكماً) أي: افتراق حس أو افتراق حكم، والظاهر أنه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كانْ ذو أجزاء يصح افتراقها حساً، ولم يصح افتراقها حكماً وحالاً لم يصح توكيده بكل وأجمع فالمعيار الافتراق الحكمي. (قوله: مثل: أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله) قال الشيخ الرضي: قد يكون لشيء أجزاء يصح افتراقها حساً وحكماً؛ نحو: اشتريت العبيد فإذا أكد بكل يرفع الاحتمال الأول لا الثاني؛ لأن الأول أشهر فيسبق الفهم إليه، فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني، قلت: اشتريت جميع أجزاء العبيد. (قال: بخلاف جاء زيد كله) القياس عليه يقتضي أن لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافاً للمبرد فإنه جوّزه، وهو خلاف القياس والسماع.

ذكر الخ) فيه تعريض بالفاضل الهندي حيث فسر قوله: ذو أجزاء بقوله: أي ذو أمور متعددة، فيتناول الأفراد والأجزاء؛ أي: بطريق عموم المجاز فإنه إذا لم يكن حاجة إلى ذكر الأفراد لم يكن حاجة إلى التفسير المذكور بارتكاب عموم المجاز. (قوله: ما لم يلاحظ أفراده مجتمعة) أي: بناء على أن الكل في باب التأكيد بمعنى الجميع، وفي اللاري: جاز أن يلاحظ أفراد الكلي مجتمعة مع كون الحكم على كل فرد فرد. (قال المصنف: يصح افتراقها) أي: في نسبة الكلام حساً؛ أي: افتراق حس أو من جهة الحس أو في الحس، والمراد الحس البصري، وبأجزاء القوم أفرادهم كذا قيل. (قوله: أي: شرعياً أو عقلياً) توضيح البحث أنه أراد بالذي يصح افتراق أجزاء حساً؛ نحو: القوم والرجال فإن لهما أفراداً يتميز في الحس بعضها عن بعض، وبالذي يصح افتراق أجزاءه حكماً مفرداً متصلّ الأجزاء كالعبد والدار فإنه يفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالبيع والشراء، فيجوز إذن توكيده بالكل؛ نحو: اشتريت العبد كله فإنه يصح شراء البعض دون الباقي ولا يفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعضها كالمجيء والذهاب، فلا تقول: جاءني العبد كله لعدم الفائدة في التأكيد. (قوله: ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة) وهي نفي افتراق ما يحتمل أجزاؤه الافتراق حساً أو حكماً في الحكم المذكور وبيان عدم افتراقها. (قوله: أي: إذا أريد تأكيده الخ) لا حاجة إلى اعتبار الإرادة مع ذكر قوله: أو لا كما مر. (قوله: فنفسك تأكيد للتاء الضمير الخ) هذا على أحد الرأيين لما في الحلبي أن من النحاة من قال: إن الضمير المنفصل والنفس أو العين كلاهما تأكيد للضمير المرفوع المتصل؛ لأنه المقصود بالتأكيد وهو الذي ذكره الشارح، ومنهم من قال: إن الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل والنفس أو العين للضمير المنفصل؛ لأنهما بعده فهو أحق بالتأكيد بهما من الأول لوجود الفصل بينهما وبني المتصل بالمنفصل انتهى. (قوله: إذ لولا ذلك لالتبس الخ) وقيل: لكان كالتأكيد لبعض حروف الكلمة لما سبق[١]: إن المرفوع المتصل كالجزء من الفعل لفظاً ومعنى لكن هذا التعليل عليل لورود [٢] قولهم: مررت بك نفسك، فالأولى ما في الشرح فاندفع ما قاله بعض الناظرين: إن

(١) قاله: أعرابي حين رأى امرأة حسنة تسمى بالزلفاء تقبّل صبياً كلما بكى.

الالتباس في هذه الصورة أجرى(١) بقية الباب(٢) عليه. و(٣)إنّما قيد الضمير بالمرفوع(٤)، لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل، نحو: (ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ) (وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ)، لعدم(٥) اللبس(٦)، و(٧)بالمتصل لجواز(٨) تأكيد المرفوع المنفصل(٩) بالنفس(١٠) والعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو: (أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ) لعدم(١١) اللبس، وإنّما قيد(١٢) بالنفس والعين، لجواز(١٣) تأكيد المرفوع المتصل بـ (كُلٌّ) و(أَجْمَعِيْنَ) بلا(١٤) تأكيد(١٥)، نحو: (القَوْمُ جَاءُونِي كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ) لعدم(١٦) التباس التأكيد(١٧) بالفاعل، لأنّ(١٨) (كُلاً وَأَجْمَعِيْنَ) يليان(١٩) العوامل قليلاً(٢٠)، بخلاف (النَّفْسِ وَالعَيْنِ) فإنّهما يليانها كثيراً(٢١). «وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ» يعني: أَبْتَعُ وَأَبْصَعُ «أَتْبَاعٌ» بفتح الهمزة على ما هو المشهور «لأَجْمَع(٢٢)» يعني: تستعمل هذه(٢٣) الكلمات الثلاث(٢٤) بالتبعية، لا بالأصالة لكونه(٢٥) أدل منها على(٢٦) المقصود(٢٧)، وهو الجمعية. «فَلا(٢٨) تَتَقَدَّمُ» يعني: أَكْتَع وأخواه «عَلَيْهِ» أي: على (أجمع(٢٩)) لو اجتمعت معه. «و(٣٠)ذِكْرُهَا» أي: ذكر أكتع مع أخويه(٣١) «دُوْنَهُ» أي: دون ذكر (أجمع) «ضَعِيْفٌ» لعدم(٣٢) ظهور دلالتها على(٣٣) معنى الجمعية. وللزوم ذكر ما

---

(١) جواب لما. (٢) وهو الضمير البارز. (٣) جواب سؤال تقديره ظاهر فقدره. (٤) احترازاً عن المنصوب والمجرور. (٥) علة بلا تأكيد. (٦) لأنه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس. (٧) عطف على المرفوع. (٨) علة قيدنا لواسطة العطف. (٩) صفة المرفوع. (١٠) متعلق بقوله تأكيد. (١١) تعليل للجواز. (١٢) مصنف هذا التأكيد. (١٣) علة قيد. (١٤) متعلق بقوله لجواز. (١٥) أي: المرفوع المتصل. (١٦) علة لجواز. (١٧) أي: كلهم وأجمعون. (١٨) علة لعدم الالتباس. (١٩) خبر إن. (٢٠) تمييز. (٢١) يعني يقعان فاعلان ومفعولا بالاستقلال. (٢٢) متعلق بأتباع واللام ليس للتعليل بل لتقوية العمل. (٢٣) فاعل يستعمل. (٢٤) أكتع وأبتع وأبصع. (٢٥) علة النفي. (٢٦) متعلق بأول. (٢٧) لأنّ أجمع يدل عليها بالمار والصيغة معاً. (٢٨) الفاء للعاطف. (٢٩) في الذكر. (٣٠) عاطفة. (٣١) مع نظائره وأمثاله. (٣٢) علة ضعيف. (٣٣) أي: بحكم.

وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لا جَمْعٌ فَلا(١) تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ(٢) وَذِكْرُهَا(٣) دُونَه ضَعِيْفٌ(٤).

(١) أي: أكتع وأخواه.
(٢) أي: على اجمع لو اجتمعت معه.
(٣) أي: ذكر أكتع مع أخويه دون ذكر اجمع ضعيف.آه.
(٤) أي: لعدم ظهور دلالة هذه الثلاث على معنى الجمعية.آه.

(قال: وأكتع وأخواه إتباع لأجمع) إذا أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد؛ وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن، لكن يناقش في تأخير أبصع عن أبتع؛ فإن الزمخشري وحده ذهب إليه، وتبعه المصنف، قال الشيخ الرضي: أما تقديم النفس على الكل؛ فلأن الإحاطة صفة للنفس، وتقديم النفس أولى، وأما تقديمها على العين؛ فلأن النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات، وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامداً، وإتباع المشتق أولى، وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أظهر في معنى الجمع، وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخويه فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع؛ لأنه من قولهم: حول كتيع؛ أي: تام.

أضيفت إلى النكرة كانت لكل فرد فرد. **(قوله: افتراق حكمها وحالها)** أي: الحكم الذي نسب إليها وعطف حالها للإشارة إلى أن المراد بالحكم المحكوم به.

الأولى تعليله بما سبق في بحث العطف؛ لأن ما قرره يشكل بقولهم: جاءني الذي ضربت نفسه؛ أي: ضربته نفسه ذكره الرضي في بحث حذف المؤكد، ولا يلزم عليه لزوم إعادة الجار؛ لأنهم خصوا دخولها على أجمع عند إضافته وجوباً، وعلى العين كذلك جوازاً فتأمل هذا، وأما ما في شرح العصام من أنه يبطله أنهما بالمعنى المذكور؛ أعني: معنى الذات لا يكونان إلا تأكيدين فلا يتصور الالتباس فمدفوع بأنه ممنوع، وكلام الشارح مبني على المنع يدل عليه مثال الالتباس، ولو سلم فالالتباس في أن المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان أو لا ففاعلان كما إذا قيل: زيد خرج نفسه أو عينه فإنه يحتمل أن يراد بالأول الروح وبالثاني الباصرة، وأن يراد بهما الذات. **(قوله: إذا وقع تأكيداً للمستكن)** قيد به؛ لأنهما قد يستعملان لغير التأكيد، وقوله: فلو لم يؤكد الضمير المستكن في أكرمني بقوله: هو الخ فإذا أكد بمنفصل يرتفع اللبس وهو ظاهر، ولا يلتبس ذلك المنفصل أيضاً بالفاعل؛ لأنه لا يجوز الانفصال إلا عند تعذر الاتصال، فلو لم يكن تأكيداً لم يجز انفصاله فإذا انفصل علم أنه تأكيد للمتصل فصل لغرض التأكيد. **(قوله: في هذه الصورة)** أي: في صورة تأكيد المستكن مثل: هند جاءتني هي نفسها. **(أجرى بقية الباب)** أي: بقية باب تأكيد الضمير المرفوع المتصل؛ نحو: ضربت أنت نفسك. **(عليها)** وإن لم يلتبس طرداً للباب، وفي نسخة: عليه؛ أي: على ما وقع فيه الالتباس. **(قوله: لعدم اللبس)** أي: وعدم الوجه للحمل، واللبس الالتباس، وبابه ضرب: وقوله: وبالمتصل عطف على قوله: بالمرفوع. **(قوله: يليان العوامل قليلاً)** أي: يعقبان العوامل اللفظية قليلاً بمعنى أنهما لا يستعملان غير

من شأنه التبعية بدون الأصل. «(البَدَلُ[١])» «(تَابِعٌ[٢] مَقْصُودٌ[٣] بِمَا[٤] نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ» أي[٥]: يُقْصَدُ النسبة إليه[٦] بنسبة ما نسب إلى المتبوع. «دُونَهُ[٧]» أي: دون المتبوع، أي: لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة[٨] ابتداء[٩] بنسبة ما نسب إليه، بل[١٠] تكون النسبة إليه[١١] توطئة[١٢] وتمهيداً[١٣]

(١) والأغلب أن يكون البدل جامداً. (٢) من حيث اللفظ والإعراب. جنس. (٣) من حيث المعنى. (٤) أو بحكم. (٥) أشار إلى أن الظرف متعلق بالمقصود وهو بمعنى المضارع المجهول. (٦) تابع. (٧) حال من مستتر في المقصود أي: متجاوزاً عن المتبوع في كونه مقصوداً. (٨) خبر يكون. (٩) منصوب على الظرفية. (١٠) إعراب من لا يكون. (١١) أي: إلى المتبوع. (١٢) أي: وسيلة. (١٣) أي: مقدمة لا الموصلة.

تأكيدين على الفاعلية إلا قليلاً، وقوله: فإنهما يليانها كثيراً ويقعان غير تأكيد؛ نحو: طابت نفس فلان ولقيت عينه وحسنت عينك. (قوله: أتباع بفتح الهمزة) على أن يكون جمع تبع كفرس وأفراس لا جمع تابع فإن فاعلاً لا يجمع على أفعال عند الجمهور خلافاً للزمخشري في نحو: شاهد وأشهاد وصاحب وأصحاب، وفي القاموس: تبع محركة جمع تابع، ويجمع على أتباع، ثم التبع لغة: الماشي خلفك أو من مررت به فمشى معك، وقوله: على ما هو المشهور؛ أي: وروي كسر الهمزة على غير المشهور، فالظاهر حينئذ أن يكون من الافتعال؛ أي: ذات أتباع، قيل: وفي النسخة المقرورة على المصنف بكسرها. (قوله: يعني تستعمل هذه الكلمات الخ) يريد أنه ليس المراد من قوله: إتباع مثل حسن بسن مما يقوى اللفظ الأول الموازن له مع الاتفاق في الحرف الأخير، بل بمعنى أنها إتباع له في الاستعمال حيث لا تستعمل بدونه لخفا معنى الجمعية والشمول فيها. (قوله: ضعيف لعدم ظهور الخ) أي: غير فصيح لعدم ظهور تلك الدلالة فيها كظهورها في أجمع كما في قوله[١]:

تَـحْـمِـلُـنِـي الـذَّلْـفَـاءُ حَـوْلاً أَكْـتَـعَـا

بخلاف أجمع حيث تستعمل في التأكيد غير مسبوق بشيء؛ نحو: جاء الجيش أجمع، وكقوله:

إذن ظَـلَـلْـتُ الـدَّهْـرَ أَبْـكِـي أَجْـمَـعـا

وكقول الآخر:

قَـدْ صَـرَّتِ الـبَـكْـرَةُ يَـومَـاً أَجْـمَـعَـا

أي: صوتت بكرة البئر في جميع أجزاء اليوم، واعلم أن هذه الألفاظ المؤكد بها لها ترتيب في لسان العرب والإخلال به لحن، وذلك بأن يذكر النفس ثم العين ثم كل ثم أجمعون ثم أكتعون ثم أبصعون أو أبضعون، ولهم في ذلك وجهان؛ أحدهما: أن الثاني تأكيد للأول والثالث للثاني وهكذا، ثانيهما: أن الجميع تواكيد للأول فهي كالصفات المتتالية. (قال المصنف: البدل تابع الخ) وهو في اللغة العوض عن الشيء والخلف والمناسبة ظاهر، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا﴾، وفي الاصطلاح تابع في الإعراب مقصود نسبته في المعنى بسبب النسبة إلى المتبوع فكلمة ما مصدرية لا موصولة خلافاً لما اختاره الشارح فاندفع طعن الجارح. (قال

(١) لعبد الغفور وعصام الدين.

البَدَلُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ

(قال: بما نسب إلى المتبوع) فيه أنه يفهم منه أن البدل لا يكون من المنسوب. (قال: دونه) ظرف لنسب، أو حال من المستتر فيه؛ أي: متجاوزاً من المتبوع. (قوله: بل يكون النسبة إليه توطئة) هذا غير ظاهر في بدل الغلط.

(قوله: فترتيبه ترتيب المتن) أي: قدمت النفس ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبصعين. (قوله: وإتباع المشتق) أي: للجامد أولى سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة. (قوله: في معنى الجمع) المراد من جميعهما.

للنسبة[١] إلى التابع سواء كان ما نسب[٢] إليه مسنداً[٣] إليه أو[٤] غيره[٥]، مثل: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ) و: (ضَرَبْتُ زَيْداً أَخَاكَ) و: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ[٦] أَخِيكَ). واحترز بقوله: (مَقْصُودٌ) بما نسب إلى المتبوع عن[٧] النعت والتأكيد وعطف البيان، لأنّها[٨] لست مقصودة بما[٩] نسب إليه بل المتبوع مقصود به. وبقوله: (دُونَهُ) احترز عن العطف بحرف، فإنَّ المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع. ولا يصدق الحدّ[١٠] على المعطوف بـ (بَلْ[١١]) لأنَّ[١٢] متبوعه مقصود ابتداء[١٣]، ثم بدا له، فأعرض[١٤] عنه وقصد المعطوف، فكلاهما[١٥] مقصودان[١٦] بهذا المعنى. فإن قيل: هذا الحد[١٧] لا يتناول البدل الذي[١٨] بعد (إِلَّا) مِثْلُ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ) فإنَّ[١٩] زيداً بدل[٢٠] من أحد، و[٢١]ليس نسبة ما[٢٢] نسب إليه من عدم القيام مقصودة[٢٣] بالنسبة[٢٤] إلى (زَيْدٍ) بل النسبة المقصودة بنسبة ما[٢٥] نسب إلى (أَحَدٍ[٢٦]) نسبة (القِيَامِ) إلى (زَيْدٍ). قلنا[٢٧]: ما نسب إلى المتبوع ههنا[٢٨] القيام، فإنّه نسب إليه[٢٩] نفياً ونسبة القيام بعينه[٣٠] إلى التابع مقصودة، ولكن إثباتاً، فيصدق[٣١] على زيد أنّه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع،

(١) علة توطئة. (٢) متبوع. (٣) خبر كان. (٤) أي: غير المسند. (٥) فالمراد بالنسبة أعم من التابع. (٦) مثال لنسبة إضافية. (٧) مصنف. (٨) أي: الصفة. (٩) علة احترز. (١٠) أي: حد البدل. (١١) سواء كان الكلام موجب. (١٢) علة لا يصدق. (١٣) منصوب على الظرفية. (١٤) أي: للمتكلم. (١٥) أي: المعطوف والمعطوف عليه بـ بل. (١٦) بالنسبة. (١٧) أي: حد البدل. (١٨) وقع. (١٩) علة لا يتناول. (٢٠) خبر إن. (٢١) حال. (٢٢) أي: المتبوع. (٢٣) خبر ليس. (٢٤) أي: بسبب النسبة إلى زيد. (٢٥) عبارة عن عدم القيام. (٢٦) وهو المبدل منه. (٢٧) ليس الشرط في البدل اتحاد النسبة. (٢٨) أي: المستثنى الذي يختار البدل فيه. (٢٩) أي: إلى المتبوع جنس القيام. (٣٠) أي: حال كون القيام معيناً بجر. (٣١) حد.

(قوله، لأن متبوعه مقصود ابتداء) ومتبوع البدل لا يكون مقصوداً ابتداء سواء كان مقصوداً انتهاء أو لا، فدخل فيه يا زيد زيد إن جعل بدلاً فإنه لم يكن مقصوداً ابتداء كما ذكرناه في بحث التأكيد لكن صار مقصوداً انتهاء، ويظهر من ذلك أن هذا التقرير أظهر من أن يقال: لأن المتبوع لا يكون مقصوداً لا ابتداء ولا انتهاء مع أنه لا حاجة لنا في إخراج المعطوف ببل إلى قوله: لا ابتداء ولا انتهاء. (قوله، ونسبة القيام بعينه على التابع مقصودة ولكن إثباتاً) إن قلت: قد وقع في كلام جماعة من العلماء أن الاستثناء تكلم بالباقي وأن الحكم في المستثنى بالإشارة لا بالعبارة، فكيف يصح القول بأن النسبة إلى التابع مقصودة؟ قلنا: إذا أردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض، ومن أن يقال: إن قولك: ما قام أحد إلا زيد لما كان في قوة قولك: ما قام أحد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد، وهو مقصود بسلب القيام، وحينئذ لا حاجة إلى تعميم النسبة.

(قوله: فيه أن يفهم الخ) وليس كذلك فإنه نص في التسهيل ويبدل فعل من فعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾، وأما قولك: حنفي زيد أخوك فمصنوع لا حجة فيه لجواز كونه عطف بيان ولو جعل ما مصدرية والجار والمجرور قائماً مقام الفاعل اندفع الاعتراض على المصنف رحمه الله، وبقي على الشارح رحمه الله ولك أن تقول: إن كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت أو فضلة فهو محكوم عليه بما هو له من كونه مسنداً ومسنداً إليه نص عليه السيد قدس سره في شرح المفتاح في تعريف المسند السببي. (قوله: ظرف الخ) أي: منصوب على الظرفية باعتبار الأصل وإن لم يكن فيه معنى الظرفية، وحال باعتبار المعنى المراد فقوله: أي متجاوزاً بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجه النحوي، ولم يجعله ظرف المقصود أو حالاً من

المصنف: بما نسب إلى المتبوع) أي: بطريق القيام أو الوقوع أو غيره فالمراد بالنسبة مطلق التعلق فيشمل مثل: ضربت زيداً أخاك، وغلام زيد أخيك. (قوله: أي: يقصد النسبة إليه بنسبة ما الخ) يشير إلى ما سبق في تعريف العطف من أن التابع ليس نفسه مقصوداً، بل المقصود نسبته وإلى أن كلمة ما في المتن موصولة بتقدير المضاف فيتوجه الاعتراض بمثل ضيفي زيد أخوك، وقوله: دونه حال من ضمير مقصود؛ أي: مجاوزاً عن نسبة متبوعه، قال المرزوقي: دون للقاصر عن الشيء فالتقدير على ما حققه مقصود بما نسب إلى المتبوع قاصراً عنه؛ أي: عن المتبوع كذا في شرح الحماسة. (قوله: مقصودة ابتداء) أي: كما لم تكن مقصودة انتهاء؛ يعني: لا تكون مقصودة أصلاً بخلاف متبوع المعطوف ببل فإنه مقصود ابتداء لا انتهاء. (قوله: بل يكون النسبة إليه الخ) يقال: المراد من بيان الشارح أن النسبة إلى المتبوع وإن كانت معتبرة فيما عدا بدل الغلط من الإبدال إلا أنها لأجل التوطئة والتمهيد للثاني، ولا يستلزم ذلك أن يكون المتبوع مقصوداً فيندفع ما عسى أن يتوهم أن وجود النسب المعتبرة إلى المتبوعات في الإبدال الثلاثة ينافي عدم كونها مقصودة. (قوله: توطئة وتمهيداً الخ) أي: حقيقة أو حكماً كما في بدل الغلط فإنه وإن لم يكن توطئة، بل سبق لسان لكنه في حكم التوطئة في البيان كما قال المصنف في شرح المفصل بعد التعريف بقوله: تابع مقصود بالذكر ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد أن هذا الحد إنما يكون شاملاً لغير بدل الغلط، فإنه لم يذكر ما قبله لتوطئة وتمهيد هذا. (قوله: سواء كان ما نسب الخ) أي: سواء كان

ما نسب إلى المتبوع مسنداً؛ أي: منسوباً إليه بنسبة تامة أو غير مسند بنسبة تامة فالمراد بالنسبة أعم من الإسنادية والتعلقية؛ فلذا قال: نسب دون أسند. **(قوله: لأنها ليست مقصودةً الخ)** بل بيانات لمتبوعاتها، والبيان فرع المبين. **(قوله: احترز عن العطف بحرف واحد)** أي: عن المعطوف بواحد من الحروف العشرة الآتية في قسم الحروف، وعبارة الرضي: ويخرج عطف النسق؛ لأن المقصود هناك التابع والمتبوع معاً بخلاف البدل، فإن المقصود هو الثاني دون الأول، ولا يطرد وهذا في نحو: جاءني زيد بل عمرو، فإن المقصود هو الثاني أيضاً دون الأول مع أنه عطف نسق انتهى، فقول الشارح: ولا يصدق الحد الخ إشارة إلى الجواب عن إيراد الرضي هذا، وقوله: مقصود ابتداءً؛ أي: مقصود نسبته ابتداءً بمعنى أنه غير مذكور لتوطئة وتمهيد. **(قوله: ثم بدا له)** أي: ثم ظهر للمتكلم رأي غير الأول فأعرض عنه يقال: بداله في الأمر؛ أي: نشأ له فيه رأي غير رأيه الأول فصرفه عنه، ومصدره البداء بالمد، ولا يجوز البداء بالمد ولا يجوز البداء في حقه تعالى على ما حقق في محله. **(قوله: فكلاهما مقصود)** أي: على سبيل التعاقب بخلاف البدل فإن متبوعه غير مقصود أصلاً. **(قوله: فإن قيل: هذا الحد الخ)** حاصله إبطال التعريف بأنه غير جامع لبعض الأفراد فإن زيداً في المثال بدل من أحد وليس نسبة عدم القيام المنسوب إلى أحد مقصودة بالقياس إلى زيد؛ إذ لا نسبة لعدم القيام إليه فضلاً عن كونها مقصودة فليتتبع. **(قوله: قلنا: ما نسب الخ)** جواب عن الإيراد بتحرير المراد، وتعميم للنسبة في الحد عن أن تكون بطريق النفي أو الإثبات، وحاصله: أن المنسوب في المثال إلى التابع والمتبوع هو القيام لكن نسبته إلى التابع بطريق الإثبات وإلى المتبوع بطريق النفي، وفي كلام العصام دفع للإشكال بوجه آخر من المقال، وكتب على قوله: أعم من أن تكون بطريق الخ قيل: ويمكن أن يكون المثال في قوة ما جاء أحد غير زيد فلا حاجة إلى تعميم النسبة.

المستتر فيه ليفيد أن نسبة المتبوع توطئة لنسبة التابع مقصودة تبعاً؛ إذ يصير المعنى تابع مقصود نسبة بنسبة ما نسب إلى المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزاً عن المتبوع إليه موطئاً له. **(قوله: غير ظاهر في بدل الغلط)** أي: فيما يكون لسبق اللسان والنسيان يمكن أن يقال: إن لم يكن المقصود من بدل الغلط التوطئة والتمهيد إلا أنه بعد الوقوع يكون توطئة وتمهيداً في الذكر حيث لم يتعلق الغرض به أصلاً. **(قوله: قد وقع الخ)** أي: ما ذكرت إنما يصح عند من قال: إن الاستثناء فيه حكمان متخالفان بالنفي والإثبات، وأما عند من قال: إنه تكلم بما بقي بعد الاستثناء ففيه حكم واحد على المستثنى منه بعد الإخراج، فلا يصح أن يقال: نسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة لكن إثباتاً. **(قوله: وإن الحكم)** باعتبار أن إخراج المستثنى من السابق يفهم منه مخالفته للمستثنى منه في الحكم. **(قوله: لا بالعبارة)** أي: ليس الكلام مسوقاً له، ولا يخفى أن قوله: وإن الحكم الخ لا دخل له في الاعتراض، بل ذكر تتميماً لكلام الجماعة. **(قوله: ما ذكروه)** من أنه تكلم بالباقي بعد الثنيا. **(قوله: بالاستثناء المحض)** أي: ما لا يكون محتملاً للمبدل. **(قوله: غير زيد)** لا زيد حتى يرد الاعتراض بمخالفة حكم البدل للمبدل منه. **(قوله: إلى تعميم النسبة)** في الحد كما فعله الشارح رحمه الله.

فإنَّ[1] النِّسبة المأخوذة[2] في الحد[3] أعم[4] من أن تكون بطريق الإثبات أو النفي. ويمكن أن يقصد بنسبته[5] إلى شيء[6] نفياً، نسبته[7] إلى شيء آخر[8] إثباتاً، ويكون الأول[9] توطئة للثاني[10]. «وَهُوَ[11]» أي: البدل أربعة أنواع: «بَدَلُ الكُلِّ» أي: بدل هو كل المبدل منه. «وَ» بدل «البَعْضِ[12]» أي: بدل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيهما مثلها في (خَاتَمُ[13] فِضَّةٍ). «وَ» بدل «الاشْتِمَالِ» أي: بدل مسبب[14] غالباً عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر، أما اشتمال البدل على المبدل منه، نحو: (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ) أو بالعكس، نحو[15]: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ[16] فِيهِ﴾. «وَ» بدل «الغَلَطِ[17]» أي: بدل مسبب عن الغلط. فالإضافة[18] في الأخيرين من قبيل إضافة المسبب إلى السَّبب لأدنى ملابسة «فَالأَوَّلُ[19]» أي: بدل الكل[20] «مَدْلُولُهُ[21] مَدْلُولُ الأَوَّلِ[22]» يعني: يتحدان[23] ذاتاً،

(١) علة يصدق. (٢) الأخذ إذا استعمل بفي يكون بمعنى الدخول. (٣) البدل. (٤) خبر إن. (٥) أي: الفعل وهو قائم. (٦) وهو أحد. (٧) أي: الفعل. (٨) وهو زيد. (٩) أي: المبدل منه. (١٠) أي: البدل. (١١) استئناف هذا تقسيم بعد التعريف. (١٢) أي: جزء المبدل منه نحو: ضربت زيداً رأسه. (١٣) أراد الإضافة بيانية. (١٤) والسبب هو اشتمال أحدهما إلى الآخر والمسبب جواز وقوعه بدلاً. (١٥) قوله تعالى: . (١٦) فإن القتال بدل من الشهر الحرام المشتملة على قتال لحصول القتال فيه. (١٧) سمي به لأنه لا يتعلق بالمبدل منه بوجه من الوجوه. (١٨) الفاء تفريع. (١٩) الفاء للتفصيل. (٢٠) أشار إلى عهد اللام. (٢١) أي: مدلوله ذلك البدل. (٢٢) أي: المبدل منه. (٢٣) أي: البدل والمبدل منه.

وَهُوَ بَدَلُ الكُلِّ وَالبَعْضِ وَالاشْتِمَالِ وَالغَلَطِ فَالأَوَّلُ[1] مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الأَوَّلِ

(١) أي: بدل الكل من الكل.

(**قوله: وبدل الاشتمال**) قال ابن جعفر إنما قيل له ذلك؛ لاشتمال المتبوع على التابع، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوّقة إلى ما ذكر ثان، وينبغي أن يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا. (**قوله: فالإضافة في الأخيرين**) اعترض عليه بأن هذه الإضافة لامية، والإضافة في الأولين بيانية بمعنى: من، فكيف يصح عطف الأخيرين على الأولين، وقد وجب أن يكون إعراب التابع والمتبوع من جهة

(**قوله: وينبغي أن يحمل الخ**) لا خفاء في بعده؛ لأن قوله غالباً وتعميم الاشتمال يدل على أن المراد بالاشتمال معناه اللغوي الذي يعبر عنه بالفارسية: بدركرفتن لا التقاضي في الفهم، كيف وقد جعل الإضافة فيه كإضافة بدل الغلط بأدنى ملابسة. (**قوله: من جهة واحدة شخصية**) وههنا ليس كذلك؛ لأن جهة الإعراب فيهما وإن كانت واحدة بالنوع؛ أعني: الإضافة لكنها مختلفة بالشخص لكونها في المعطوف عليه بتقدير من وفي المعطوف بتقدير اللام. (**قوله: بحذف المضاف**) وإقامة المضاف إليه مقامه. (**قوله: بمعنى اللام**) لوجود الاختصاص فيهما أما في الأول فلكونه متحداً بالمبدل منه في الصدق، وأما في الثاني فلكونه بعضاً منه. (**قوله: أو فرق الخ**) بأن يقال: المذكورة توجب تغاير الجهة بالشخص دون المقدرة فإنه لنيابة المضاف عنها كأنها ليست ملحوظة فيكون الإعراب للتابع والمتبوع من جهة الإضافة من غير ملاحظة الحرف المقدر فتتحد جهة الإعراب وما قيل: من أن المركبات الإضافية الأربعة صارت أسماء للأقسام الأربعة كعبد الله علماً،

(**قوله: أي: البدل أنواع أربعة**) يعني: أنه باعتبار دلالته ودلالة متبوعه أربعة أقسام، وقيل: ستة الأربعة المذكورة، وخامسها بدل إضراب كما في قوله عليه السلام: «إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر»، وسادسها بدل نسيان؛ نحو: جاءني زيد عمرو كذا في الشذور. (**قوله: أي: بدل هو كل الخ**) نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ الخ، وفي التفسير إشعار بكون الإضافة للبيان كما في خاتم فضة بأن يكون بين المضافين عموم من وجه، وإنما فسره بذلك لدفع توهم كونها بمعنى اللام؛ إذ حينئذ لا يتميز عن بدل البعض كل التميز (عارف). (**قوله: هو بعض المبدل منه**) نحو: قطعت زيداً يده: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وقوله: مسبب غالباً عن الخ؛ أي: ناشئ غالباً عن ذلك، وقيد بغالباً؛ لأنه قد يخلو عن الاشتمال؛ نحو: أعجبني زيد حسن غلامه، وأعجبني زيد حماره فالنسبة باعتبار غالب الأفراد، وفي كلام العصام وجه آخر، وقوله: أحد البدلين؛ أي: البدل والمبدل منه ففيه تغليب. (**قوله: نحو: سلب زيد ثوبه**) وفي الموشح، وقولك: أعجبني زيد علمه والدار حسنها، وقتل زيد غلامه. (**قوله: نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ﴾ إلخ**) هذه الآية في سورة البقرة، وقوله: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، بدل من الشهر، وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه، ولكنه ملابس له بوقوعه فيه فهو بدل اشتمال. (**قوله: أي: بدل مسبّب عن الغلط**) بالمعنى المصدري، ويقال: الغلت أيضاً، وعن البعض أن هذا مخصوص بما في الحساب، قال الحقي: كل غلط يكتب بالطاء المهملة إلا غلت الحساب فإنه بالتاء، وقوله: فالإضافة في الأخيرين الخ تفريع على التفسيرين، وفي عطف الأخيرين على الأولين كلام في الحاشيتين[1]. (قوله:

(١) والحمل على الاستخدام خلاف الظاهر.

لا أن يتحد مفهوماً[١] هما ليكونا مترادفين، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ). فـ (زَيْدٌ) و(أَخُوكَ) وإن اختلفا[٢] مفهوماً، فهما[٣] متحدان ذاتاً[٤]. قال الشارح الرضي[٥]: (وَأَنَا إِلَى الآنِ[٦] لَمْ يَظْهَرْ لِي فَرْقٌ جَلِيٌّ[٧] بَيْنَ[٨] بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ وَبَيْنَ عَطْفِ البَيَانِ، بَلْ لاَ[٩] أَرَى عَطْفَ البَيَانِ إِلَّا بَدَلَ الكُلِّ[١٠]. و[١١]ما قالوا[١٢]: من[١٣] أنَّ الفرق بينهما[١٤] أنَّ البدل[١٥] هو المقصود بالنسبة دون متبوعه[١٦] بخلاف عطف البيان فإنَّه[١٧] بيان، والبيان فرع المبين، فيكون المقصود[١٨] هو الأول. فالجواب[١٩]: أنَّا لا نسلم أنَّ المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط[٢٠]، ولا في سائر الأبدال، إلَّا الغلط[٢١]. و[٢٢]قال بعض المحققين في جوابه[٢٣]: (الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ[٢٤] لَمْ يُرِيْدُوا أَنَّهُ[٢٥] لَيْسَ مَقْصُوداً بِالنِّسْبَةِ أَصْلاً بَلْ أَرَادُوا أَنَّهُ[٢٦] لَيْسَ مَقْصُوداً أَصْلِيّاً. والحاصل[٢٧] أنَّ مثل قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ) إنْ قصدت فيه الإسناد[٢٨] إلى الأول[٢٩]، وجئت بالثاني[٣٠] تتمة[٣١] له وتوضيحاً، فالثاني[٣٢] عطف بيان، وإنْ قصدت فيه الإسناد[٣٣] إلى الثاني، وجئت بالأول[٣٤] توطئة[٣٥] له[٣٦] مبالغة[٣٧] في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ[٣٨] يكون التوضيح[٣٩] الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة[٤٠]، فالفرق[٤١] ظاهر. «وَالثَّانِي» أي: بدل البعض «جُزْؤُهُ[٤٢]» أي: جزء المبدل منه[٤٣] نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ[٤٤]). والثالث أي: بدل الاشتمال «بَيْنَهُ[٤٥] وَبَيْنَ[٤٦] الأَوَّلِ» أي: المبدل منه «مُلاَبَسَةٌ[٤٧]» بحيث توجب[٤٨] النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس[٤٩] إجمالاً، نحو: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) حيث يعلم ابتداء أنَّه يكون[٥٠] (زَيْدٌ) معجبا[٥١] باعتبار صفاته[٥٢] لا باعتبار ذاته[٥٣]، وتتضمن نسبة الإعجاب إلى (زَيْدٍ) نسبة إلى صفة من صفاته[٥٤] إجمالاً،

---

(١) أي: البدل والمبدل منه. (٢) أي: مدلول البدل والمبدل منه في بدل الكل. أيوبي. (٣) أي: البدل والمبدل منه. (٤) لأنَّ مفهوم الأخ غير مفهوم العلم لأنَّ الأول جنس الثاني. (٥) في شرح الكافية في هذا المقام. (٦) أي: إلى هذا الزمان. (٧) أي: ظاهر. (٨) ظرف يظهر. (٩) أي: لا أظن، يفهم من هذا أنه لم يظهر له الفرق الآن. (١٠) كما هو ظاهر كلام سيبويه. (١١) أي: التوجيه الذي. (١٢) النحاة. (١٣) بيان لما. (١٤) من البدل وعطف البيان. (١٥) فالجملة بعد التأويل خبر إن. (١٦) يعني ليس البدل فرعاً كما في عطف البيان. (١٧) علة خلاف. (١٨) في عطف البيان. (١٩) عن قولهم: هذا في بيان الفرق. خبر ما في أوله وما قالوا فتأمل دخولها أيضاً. (٢٠) من غير دخل للقصد للمتبوع. (٢١) فإن كون الثاني هو المقصود دون الأول ظاهر. (٢٢) نقل شارح من طرف المجيّب تحقيق بعض المحققين. (٢٣) أي: الشارح الرضي. (٢٤) أي: النحويون. (٢٥) أي: المبدل منه. (٢٦) أي: المبدل منه. (٢٧) أي: حاصل جواب الرضي، هذا من كلام بعض المحققين أيضاً. قدمي. (٢٨) أي: إسناد المجرد. (٢٩) أي: إلى أخوك. (٣٠) أي: زيد. (٣١) علة جئت. (٣٢) جواب إن. (٣٣) أي: إسناد المجيء. (٣٤) أي: أخوك. (٣٥) علة جئت الثاني. (٣٦) أي: المقصود إذا لم يكن المخاطب أخ غير زيد. (٣٧) حال. (٣٨) أي: حين إذا قصدت به التوطئة لا الإيضاح. (٣٩) وكذا كتقرير. (٤٠) بالأول. (٤١) انتهى كلام بعض المحققين. (٤٢) أي: مفهومه بعض مفهوم الأول. (٤٣) أي: ما هو جزؤه. (٤٤) فإن رأس زيد جزء منه. (٤٥) خبر مقدم. (٤٦) لأن لا عامل ولا معمول وإنما جيء لتصحيح العطف رضا. (٤٧) أي: تعلق راجع إلى النسبة. هندي. (٤٨) نفس الملابسة. (٤٩) وهو البدل. (٥٠) أي: شأن. (٥١) للمتكلم. (٥٢) الغريبة المعارف. (٥٣) لأنه لم يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه. (٥٤) كالعلم والشرف وغيرها.

مدلول الأول) من المبدلين وهو المبدل منه؛ لأنه هو الأول في الذكر ولكون المراد بالأول الأول بدل الكل وبالثاني المبدل منه لم يقل: فالأول مدلوله مدلوله بالإضمار؛ إذ تعارف في مقام مغايرة الثاني للأول الإظهار[١]. (قوله: يعني متحدان ذاتاً) وصدقاً في الخارج، وإن لم يكونا مترادفين بأن اتحدا مفهوماً أيضاً فإن هذا غير لازم، بل قد يكون؛ نحو: زيد ضربته إياه (عصام) واعلم أن مفهوم كل لفظ ما وضع ذلك اللفظ بإزاءه وذات كل لفظ ما صدق عليه ذلك المفهوم فمفهوم الكاتب مثلاً شيء له الكتابة وذاته ما صدق عليه هذا المفهوم من أفراد الإنسان. (قوله: لأن يتحد مفهوماهما) أي: وإن كان هذا هو الظاهر من عبارة المصنف إلا أنه ليس بمراد بقرينة أن المقابلة للثاني حينئذ يكون أتم. (قوله: بل لا أرى عطف

(١) من باب علم. (٢) اسم موضع بالشام.

وَالثَّانِي[١] جُزْؤُهُ وَالثَّالِثُ[٢] بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلاَبَسَةٌ

(١) أي: جزء المبدل منه نحو: ضربت زيداً رأسه.
(٢) أي: بدل الاشتمال.

واحدة شخصية، ويمكن أن يقال: لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفاً على قوله: بدل الكل لم يتجه ذلك، وكذا إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام أو فرق بين من المذكورة والمقدرة

وأن عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهذه مسامحة شرعت في كلام المصنفين، ولا يكاد يحترز عنها، وما ذكره الشارح رحمه الله من أن الإضافة في الأولين بيانية وفي الأخيرين لامية لأدنى ملابسة بيان لأصل الإضافة لا معناه المراد في المقام

النائب منابها المضاف، أو قرئ بالجر بتقدير المضاف. (قوله: بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل) كما هو ظاهر كلام سيبويه. (قوله: والبيان فرع المبين) ولولا المبين لم يأت به. (قوله: إلا الغلط) فإن كون الثاني هو المقصود دون الأول ظاهر. (قوله: وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني) وجعلته مناط الحكم فكأنك قلت: جاءني زيد مع قطع النظر عن أن يكون أخاك، وإذا قلت: أكرمت زيداً أخاك، فكأنك قصدت بذلك المن على المخاطب، وأردت أن الإكرام وقع عليه من حيث إنه أخوك، وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان.

فلا السؤال شيء ولا الجواب فليس بشيء أما أولاً؛ فلأن العطف على مض الاسم المركب كالعطف على حرف من الكلمة، فكيف يصح مع انتفاء ما هو المقصود من العطف من التشريك ولذا تمحلوا فيما وقع من هذا القسم كما في تلخيص المفتاح، فإن علماء البلاغة وتوابعها أخرجوه عن لزوم ذلك العطف، وأما ثانياً؛ فلأن عبارة الشارح رحمه الله حيث فسر بدل الكل بقوله: أي بدل هو كل المبدل منه، وكذا فيما عداه تنادى بأن المراد منه المعنى الإضافي. (قوله: من قطع النظر الخ) أي: قولاً ناشئاً من قطع النظر عن الأخوّة ومدخليتها فيه، وإنما ذكر أخاك لمجرد تكرير الإسناد.

البيان) من الرؤية الباطنية؛ أي: لا أظنه إلا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه حيث لم يذكر عطف البيان، وفي الرضي أيضاً: يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحاً للأول، وقوله: فيكون المقصود الخ؛ أي: المقصود بالنسبة في عطف البيان هو الأول؛ أي: المتبوع المبين على عكس البدل. (قوله: هو الثاني فقط) أي: البدل دون المتبوع، بل المقصود هو الأول كما في عطف البيان فلا فرق، ثم قال: وذلك لأن الأول في الإبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولابد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه السلام، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح النسبة إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر، ثم ذكر تلك الفائدة على التفصيل كما هو دأبه. (قوله: الإبدال الغلط) فإن كون الثاني فيه هو المقصود بالنسبة دون الأصل ظاهر، والمراد ببعض المحققين هو السيد الشريف قدس سره ذكره في حواشي الرضي. (قوله: إنه ليس مقصوداً) أي: أن المتبوع في البدل ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً حتى يكون لغواً بل إنه ليس مقود أصلياً؛ أي: فلا يلزم اللغو، وقوله: ومبالغة في الإسناد؛ أي: بسبب تكرر ذكره بعنوانين. (قوله: فالفرق ظاهر) أي: فلا حاجة لما قاله الرضي من أنه لم يظهر إلى الآن فرق جليّ بينهما. (قال المصنف: والثاني جزؤه) أي: ثاني أقسام البدل مدلوله جزء الأول فقوله: أي جزء المبدل منه ليس بتفسير لمرجع الضمير المعلوم من المقام، بل تعيين لما يراد بالأول توضيحاً للمرام. (قوله: ملابسة بحيث توجب النسبة الخ) يكون النسبة إلى المتبوع بسبب تلك الملابسة دالةً على النسبة إلى التابع إجمالاً وإبهاماً فكأنه قال: أعجبني شيء من زيد فيتشوق نفس السامع وينتظر إلى ذكر البدل؛ فلذا قال العصام: المراد الملابسة الداعية إلى الإبدال فلا يرد جاءني زيد حماره فافهم، وقوله: لا باعتبار ذاته إذ ليس في ذاته غرابة؛ لأنه لم يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه (رضي).

وكذا في (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ) بخلاف[1] (ضَرَبْتُ زَيْداً حِمَارَهُ) و: (ضَرَبْتُ زَيْداً غُلَامَهُ) لأنَّ[2] نسبة الضرب إلى زيد تامه[3]، ولا[4] يلزم في صحتها اعتبار[5] غير (زيد) فيكون[6] من باب بدل الغلط. «بِغَيْرِهِمَا[7]» أي: تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزءه، فيدخل[8] فيه[9] ما[10] إذا كان المبدل منه جزءاً من البدل، ويكون إبداله منه بناء على هذه الملابسة، نحو: (نَظَرْتُ إِلَى القَمَرِ[11] فَلَكِهِ) والمناقشة[12] بأنَّ القمر ليس جزءاً من فلكه، بل هو مركوز فيه، مناقشة[13] في المثال[14]. ويمكن أن يورد لمثاله مثل: (رَأَيْتُ دَرَجَةَ الأَسَدِ بُرْجَهُ) فإنَّه[15] لا مجال[16] لهذه المناقشة[17] فيه. فإنَّ[18] البرج عبارة عن مجموع الدرجات[19]. وإنَّما لم يجعل[20] هذا البدل[21] قسماً خامساً ولم يسم[22] ببدل الكل عن البعض، لقلته[23] وندرته، بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب[24]، فإن هذه الأمثلة مصنوعة[25]. «وَالرَّابِعُ» أي: بدل الغلط «أَنْ[26] تَقْصِدَ[27]» أي: يكون بأن تقصد[28] أنت «إِلَيْهِ» أي: إلى البدل من[29] غير اعتبار ملابسة بينهما «بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ[30] بِغَيْرِهِ» أي: بغير البدل وهو[31] المبدل منه. «وَيَكُونَانِ[32]» أي: البدل والمبدل منه «مَعْرِفَتَيْنِ[33]»

(١) متعلق بملابسة. والظرف من نحو: أعجبني ومن سلب زيد ثوبه .اه قدمي. (٢) علة خلاف. (٣) خبر إن. (٤) تفسير تامة. (٥) فاعل لا يلزم. (٦) حماره وغلامه. (٧) والظرف صفة الملابسة أو حال من فاعل الظرف. (٨) الفاء تفريع من التفسير. (٩) أي: في بدل الاشتمال. (١٠) أي: الملابسة. أي: صلة. (١١) فإن المبدل منه هو القمر جزء من البدل وهو فلكه. (١٢) أي: البحث. (١٣) خبر لقوله والمناقشة. (١٤) لا في منع البدل والمناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين. (١٥) شان. (١٦) أي: لا طريق. (١٧) لأن الأسد ليس خيراً من برجه. (١٨) علة لا مجال. (١٩) ودرجة الأسد جزئه. أي: الثلثين. (٢٠) خ س م. مصنف. (٢١) أي: ما كان المبدل منه جزءاً من البدل. (٢٢) غير داخل في. (٢٣) علة لم يسم. (٢٤) وهو لا يقع في القرآن ولا. (٢٥) أي: ليست واقعة في كلام العرب والعرباء. (٢٦) خبر المبتدأ بتقدير المضاف أي: وأن تقصد. (٢٧) أنت. (٢٨) أي: بسبب قصدك. (٢٩) متعلق بأن تقصد. (٣٠) من باب الرابع. أنت. (٣١) بيان للفظ غير. (٣٢) هذا شروع بعد التقسيم إلى الأنواع الأربعة. (٣٣) يكون.

(قوله: لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة) أي: بحسب الصدق والمطابقة للواقع لا بحسب الإفادة فإن كل مفيد بدون حاجة إلى شيء آخر ولو كان كاذباً ظاهراً، وبالجملة أن نسبة الضرب إلى زيد ليست كنسبة الإعجاب إليه فلا توجب النسبة إلى ملابس إجمالاً، فيخرج عن هذا القسم بقيد الحيثية. (قوله: فيدخل فيه ما الخ) أي: يدخل في بدل الاشتمال ما أي بدل كان المبدل منه الخ على عكس بدل البعض، فلا يلزم ثبوت قسم خامس، وقوله: ويكون إبداله منه؛ أي: إبدال البدل الذي كان كل المبدل منه من المبدل منه الذي كان جزأ. (قوله: مناقشة في المثال) أي: وهي ليست من دأب أرباب التحصيل، فاعلم أنه لا يتطرق المنع إلى التمثيل كما هو المشهور؛ وذلك لأنه للتوضيح لا للاستدلال (سيرامي). (قوله: عن مجموع الدرجات) أي: الثلثين؛ لأن الفلك يقسم على ثلاثمائة وستين يسمى كل منها درجة ثم يقسم على اثني عشر يسمى كل قسم منها برجاً فالبرج مجموع الثلثين (وجيه). (قوله: لعدم وقوعه في كلام العرب) لا يقال: إن جنات في قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ﴾ بدل كل من بعض هو قوله: مثل الجنة؛ لأنا نقول: إنه ليس بدل كل من بعض بل بالعكس، قال البيضاوي وأبو السعود: إن قوله: جنات بدل من الجنة بدل بعض لاشتمالها عليها أو نصب على المدح أو خبر لمحذوف؛ أي: هي أو مبتدأ خبره قوله: التي الخ. (قوله: أي: إلى البدل من غير اعتبار الخ) يعني إلى البدل من حيث إنه بدل من غير

بِغَيْرِهِمَا وَالرَّابِعُ[1] أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ بغيره[2]، وَيَكُونَانِ[3] مَعْرِفَتَيْنِ

(١) أي: بدل الغلط بكون ويوجد بأن تقصد أنت.
(٢) أي: بغير البدل وهو المبدل منه.
(٣) أي: البدل والمبدل منه معرفتين نحو: ضربت زيداً أخوك ونكرتين نحو: جاءني غلام لك.

(قوله: بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً) فلو لم تكن النسبة إلى الملابس إجمالاً بل تفصيلاً لم يكن بدل الاشتمال، فلا تقول في بدل الاشتمال: قتل الأمير سيافه، وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن للملابس مفهوماً معيناً. (قوله: بخلاف ضربت زيداً حماره) فلا بد من اعتبار ذلك القيد لإخراجه وإخراج ما ذكرناه. (قوله: فيدخل فيه إلى آخره) أي: يلزم ثبوت قسم خامس. (قوله: نظرت إلى القمر فلكه) فيه أن النسبة إلى المبدل منه لا يوجب النسبة

(قوله: وإذا قلت أكرمت الخ) أي: جعلت أخاك بدلاً من زيد. (قوله: فكأنك قصدت الخ) هذا القصد مستفاد من كون الإسناد إلى أخاك مقصوداً لذاته، وكون الإسناد إلى أخاك من قبيل الإسناد إلى المشتق لدلالته على الأخوّة، فكأنك قلت: أكرمت أخاك لأخوّته لك. (قوله: وهذه الفائدة) أي: جعل الثاني مناط الحكم منتف في عطف البيان للإيضاح ودفع الإبهام عن نفسه. (قوله: ذلك القيد) أي: ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله: بحيث الخ. (قوله: ما ذكرناه) من قتل الأمير شبانه وبنى الوزير وكلاءه. (قوله: لا يوجب النسبة إلى البدل) أي: إجمالاً وليست مشوقة

نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ أَخُوكَ) «وَنَكِرَتَيْنِ» نحو: (جَاءَنِي رَجُلٌ غُلَامٌ لَكَ) «وَمُخْتَلِفَيْنِ[1]» نحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٍ[2] كَٰذِبَةٍ﴾، و: (جَاءَ رَجُلٌ غُلَامُ زَيْدٍ). «وَإِذَا كَانَ[3] ٱلْبَدَلُ نَكِرَةً[4]» مبدلة «مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ[5]» أي: نعت البدل النكرة واجب[6]، لئلا[7] يكون[8] المقصود أنقص من غير المقصود من كل[9] وجه فأتوا فيه بصفة[10] لتكون كالجابر[11] لما فيه[12] من نقص النكارة، «مِثْلُ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ[13] ١٥ نَاصِيَةٍ[14] كَٰذِبَةٍ[15]﴾ وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ»

(١) في التعريف والتنكير. (٢) بدل. (٣) أي: وجد تام أو ناقص. (٤) ويجوز رفعه إن بمعنى تام يجوز رفعه إن بمعنى حال. (٥) جواب إذا والجملة معترضة بين المعطوفين. معرب. (٦) خبر المبتدأ وهو فالنعت. (٧) علة وجب. (٨) فالبدل. (٩) أي: من جهة التابعية والنكارة. (١٠) أي: أهل اللغة. (١١) بمعنى العوض. (١٢) أي: البدل النكرة. (١٣) ومثله المصنف بالآية فيكون شاهداً. (١٤) بدل من الناصية. (١٥) صفة ناصية.

وَنَكِرَتَيْنِ ومُخْتَلِفَتَيْنِ وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ[1]

(١) خبر المبتدأ وهو في النعت.

إلى البدل، فكيف يكون مثالاً لبدل الاشتمال؟ وكذا المثال الأخير. (قال: بعد أن غلطت) بالقصد وشرطه أسلوب الترقي أو بالنسيان أو لسبق اللسان قال الشيخ الرضي: الأخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء، ثم قال: إن وقع بدل النسيان في كلام فحقه الإضراب ببل. (قال: بغيره) قيل: لم يقل بالمبدل منه أو بالمتبوع؛ لأنه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلاً منه أو متبوعاً، بل بحيثية كونه غلطاً. (قال: وإذا كان البدل) يجوز أن يكون نكرة بالرفع ومعناه إذا كان نكرة مبدلة من معرفة. (قال: فالنعت) قال الشيخ الرضي: ليس ذلك على إطلاقه، بل هو في بدل الكل، ثم نقل عن أبي علي أنه قال: يجوز ترك النعت إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾؛ أي: مقدس مرتين. (قوله: لئلا يكون المقصود أنقص) نقل عن المصنف أنه جعل هذا توجيهاً لتوصيف بدل الكل، وأما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال: إنهما لا بد فيهما من ضمير يرجع إلى المتبوع ليعلم أنه بعضه أو ملابسه فلو كان متصلاً لكان معرفة، ولو كان مفصولاً لكان متصفاً به. (قال: ومضمرين؛ نحو: الزيدون لقيتهم

إليه والجواب أن الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على أن لا تكون النسبة إلى القمر مقصودة. (**قوله: وكذا المثال الأخير**) فيه بحث؛ إذ الدرجة غير مرئية فالنسبة إليه مشوقة إلى ذكر ما تتعلق به الدرجة من الأسد. (**قوله: بالقصد**) بأن يكون ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غالط فيه، وهذا كثير يتمده الشعراء للمبالغة؛ نحو: هند نجم بدر شمس. (**قوله: بالنسيان**) أي: نسيان المقصود أولاً ثم تذكره. (**قوله: أو لسبق اللسان**) إلى ذكر المبدل من غير قصد ولا نسيان. (**قوله: إذا استفيد الخ**) بخلاف؛ نحو: مررت بزيد رجل لعدم الفائدة في الثاني. (**قوله: أي: مقدس مرتين**) أي: إذا لم يجعل طوى اسم الوادي، بل كان اسم جنس مثل حطم وختع من الطي؛ لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس، والحطم السائق للماشية يعنف يحطم بعضها ببعض؛ أي: يكسر وختع في الأرض ذهب ودليل ختع على مثال

اعتبار ملابسة بينهما بخلاف غيره من الإبدال، فإنك تقصد إليها باعتبار الملابسة بينهما، وهذا بيان للواقع، وإلا فقوله: بعد أن غلطت[1] بغيره أخرج جميع ذلك (وجيه). (**قوله: ويكونان؛ أي: البدل الخ**) تقسيم للبدل باعتبار التعريف والتنكير بعد قسمته باعتبار الذات فكما أنه باعتبار الذات أربعة كذلك باعتبارهما أربعة أقسام معرفتان ونكرتان ومعرفة عن نكرة ونكرة عن معرفة، وبضرب الأربعة في الأربعة يحصل ستة عشر قسماً والأمثلة في الرضي، وكتب على قوله: ويكونان الخ؛ أي: في الأبدال الأربعة، أما في بدل الكل فكما ذكره في الشرح، وأما في بدل البعض، فنحو: ضربت زيداً رأسه وزيداً رأساً له ورجلاً رأسه ورأساً له، وفي الاشتمال؛ نحو: أعجبني زيد علمه وزيد علم له ورجل علمه وعلم له، وفي الغلط؛ نحو: مررت بزيد الحمار وبرجل حمار وبزيد حمار له وبرجل الحمار. (**قوله: أي: نعت البدل النكرة واجب**) في الهندي، وقيل: حسن لئلا يكون المقصود أنقص الخ، وليقرب من المعرفة؛ ولئلا يكون إبهاماً بعد البيان ويفيد بواسطة الصفة ما لم يفده المبدل، وقيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ إن أحد بدل من الله في بعض الوجوه بتقدير صفة؛ أي: عظيم أو لا شريك له إلى غير ذلك، أو على مذهب أبي علي فإنه قال: يجوز ترك النعت إذا استفيد من البدل ما لم يستفد من المبدل؛ نحو: مررت بالإنسان رجل، ونحو قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[2]، إذا لم يجعل طوى اسماً للوادي، بل بمعنى المكرر تقديسه، وإلا فلا يجوز ترك الوصف هذا ومن الأمثلة قولك: لزيد الرجوع قهقرى؛ أي: رجوع إلى خلف، قال الرضي: وهو الحق، وفي فتح الأسرار لو عمم عن اللفظي والمعنوي اتحد قول الجمهور مع أبي علي فاحفظه. (**قوله: لئلا يكون المقصود الخ**) أي: الذي هو البدل أنقص فائدة من غير المقصود، وهو المبدل منه؛ أي: بسبب تخصصه بالنعت، وقيده الرضي ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد حمار، وأما الإبدال الآخر فهي مع ضمير

(١) أي: بحسب الإضمار إظهار.

نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ). «وَمُضْمَرَيْنِ» نحو: (الزَّيْدُونَ لَقِيتُهُمْ إِيَّاهُمْ[1]). «وَمُخْتَلِفَيْنِ[2]» نحو: (أَخُوكَ ضَرَبْتُهُ[3] زَيْداً) و: (أَخُوكَ ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ). «وَ[4]لاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ[5] مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ إِلَّا[6] مِنَ الغَائِبِ، مِثْلُ: (ضَرَبْتُهُ زَيْداً») لأنّ[7] المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص[8] دلالة[9] من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم[10] أن يكون المقصود[11] أنقص[12] من غير المقصود[13]، مع[14] كون مدلوليهما[15] واحداً بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط. فإنّ[16] المانع فيها مفقود[17] إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول[18] الأول، فيقال: (اِشْتَرَيْتُكَ نِصْفُكَ[19])، و: (اشْتَرَيْتَنِي نِصْفِي[20])، و: (أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ)، و: (أَعْجَبْتُكَ عِلْمِي[21])، و: (ضَرَبْتُكَ الحِمَارَ[22]) و: (ضَرَبْتَنِي الحِمَارَ). «(عَطْفُ[23] البَيَانِ») «تَابِعٌ[24]» شامل لجميع التوابع «غَيْرُ[25] صِفَةٍ» احترز[26]

(١) مثال البدل المضمر من الضمير وهو أيضاً بدل الكل. لمحمد اقتدى. (٢) لأنهما أعرف المعارف بخلاف الغائب. هندي. (٣) بإعادة الضمير إلى الأخ الذي هو زيد. (٤) عطف على جملة يكونان وقيل استئناف أو اعتراض معرب. (٥) أي: اسم ظاهر. (٦) يجوز. (٧) علة لا يبدل. (٨) عطف تفسير لما فرعه. (٩) تميز. (١٠) جواب لو. (١١) أي: البدل. (١٢) لضعفه في التعريف. خبر يكون. (١٣) وهو المبدل منه. (١٤) متعلق بيلزم. حال. (١٥) أي: البدل والمبدل منه في بدل الكلام. (١٦) علة خلاف. (١٧) الذي يمنع كون الظاهر بدلاً منهما. فيفيد ما لا يفيد المبدل منه. غفور. (١٨) خبر ليس. (١٩) بدل من ضمير المخاطب وهو بدل البعض من الكل. رضا. (٢٠) بدل من ضمير المتكلم المتصل بدل البعض. (٢١) بدل الاشتمال من ضمير المخاطب. (٢٢) بدل الغلط. رضا. (٢٣) الخامس. مدمى. (٢٤) جنس. (٢٥) صفة تابع. (٢٦) مصنف.

المبدل منه مختص به لا محالة، وقوله: من كل وجه قيد لقوله: أنقص؛ أي: لئلا يكون أنقص من كل وجه، فإن ذلك خلاف المعقول فلا يقال: مررت بزيد رجل لعدم الفائدة، والباء في قوله: بصفة للتعدية، والجابر بمعنى المتمم لنقصان النكارة. (قال المصنف: ويكونان ظاهرين الخ) واعلم أنه لا بد في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالأول وأنهما ليسا ببدل الغلط، نعم يجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ لاشتهار قصتهم، وأنهم مَلَئوا الأخدود ناراً، وقال الكوفية: يجوز سد اللام مسد الضمير؛ نحو: مَطّر أرضنا السهلَ والجبل؛ أي: سهلها وجبلها (من رضي).

(قوله: الزيدون لقيتهم إياهم) والمراد الزيدون إخوتك لقيتهم إياهم فقوله: إياهم بدل أو تأكيد وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل (شذور)، وقوله: مختلفين بأن يبدل ظاهر عن مضمر أو بالعكس، والأقسام بهذا[1] الاعتبار أيضاً أربعة، بل ترتقي إلى ستة عشر وإلى شرح الرضي فلينظر. (قال المصنف: إلا من الغائب) وهو قريب من المظهر المعرفة في الاحتمال الجملي فيبدل لبيان اسمه؛ نحو: أخوك ضربته زيداً، قال ابن هشام: في إبدال الظاهر من الضمير تفصيل وذلك أنه إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾، فإن أن أذكره بدل من الهاء في أنسانية بدل اشتمال ومثله: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾، وإن كان ضمير حاضر فإن كان البدل بعضاً أو اشتمالاً جاز؛ نحو: أعجبني وجهك، وكقوله: أوعدني رجلي وإن

(١) أي: أنت. (٢) أي: على قوله: ولا يلزم من ذلك.

وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ وَلَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ إلَّا مِنَ الغَائِبِ نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْداً. عَطْفُ البَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ

إياهم) قال الشيخ الرضي: إنما يصح بدلاً إذا تقدم لفظاً الزيدون وأخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام؛ نحو: زيد ضربته إياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد، وقد اتفقوا في مثل: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ إن أنت تأكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه: أن البدل يفيد ما لا يفيده الأول، وما ذكروه من المثال لا يفيد إلا ما يفيده الأول، قلنا: البدل يفيد هنا أن ما ينبغي أن ينسب إليه الفعل ليس إلا زيداً كما أشرنا إليه في قولك: يا زيد زيد. (قوله: لأن المضمر المتكلم والمخاطب الخ) قيل: ولأنه يلزم أن يكون شيء غائباً ومخاطباً ومتكلماً، وفيه بحث؛ إذ يلزم منه أن لا يجوز إبدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر. (قوله: مع كون مدلوليهما واحداً) فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه، وفيه أن المفهومين متغايران غاية ما في الباب أنهما متحدان بحسب الذات. (قوله: فإن المانع فيهما مفقود) فيفيد ما لا يفيده المبدل منه.

صرد هو الماهر في الدلالة وتقديسه مرتين، إما لأنه نودي فيه لموسى ندائين، أو لأنه قدس مرة بعد أخرى. (قوله: إذا تقدم لفظاً الزيدون الخ) ويكون الزيدون أخوة المخاطب فيقول: الزيدون أخوتك لقيهم إياهم فيكون الضمير الأول للزيدون، والثاني لأخوتك فكأنك قلت: لقيت الزيدون أخوتك. (قوله: ههنا) أي: فيما اتحد البدل والمبدل مفهوماً. (قوله: إن ما ينبغي الخ) بلفظ ينبغي الفرق بين معنى التأكيد والبدل فإن التأكيد يفيد أن ما نسب إليه الفعل ليس إلا زيد أو البدل يفيد أن ما ينبغي الإسناد إليه ليس إلا زيد أولاً ينبغي أن يكون الإسناد إليه توطئة للإنسان إلى شيء آخر. (قوله: لا يجوز الخ)؛ لأن الظواهر كلها غيب.

به[١] عن الصفة «يُوَضِّحُ[٢] مَتْبُوعَهُ» احترز[٣] به[٤] عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد.

ولا[٥] يلزم من ذلك أن يكون[٦] عطف البيان أوضح[٧] من متبوعه بل ينبغي[٨] أن يحصل من اجتماعهما[٩] إيضاح[١٠] لم يحصل من أحدهما[١١] على الانفراد. فيصح[١٢] أن يكون الأول[١٣] أوضح من الثاني[١٤] «مِثْلُ:

«أَقْسَـمَ[١٥] بِـاللـهِ أَبُـو[١٦] حَـفْـصٍ عُـمَـرْ[١٧]»

فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر[١٨] بن الخطاب رضي الله عنه، وعمر عطف بيان[١٩]

(١) أي: بقوله غير الصفة. (٢) من الأفعال والجملة صفة بعد صفة لتابع. (٣) مصنف. (٤) أي: قوله يوضح متبوعه. (٥) رد على صاحب المفصل. (٦) والجملة فاعل يلزم. (٧) خبر يكون. (٨) في عطف البيان. (٩) أي: المتبوع وعطف البيان. (١٠) فاعل يحصل. (١١) أي: التابع والمتبوع. (١٢) الفاء إنكارية. الفاء بمعنى حتى. (١٣) أي: المتبوع. (١٤) أي: التابع. (١٥) من باب الأفعال. (١٦) فاعل أقسم. (١٧) مجرور مضاف إليه لأبو. ح. (١٨) عطف بيان. (١٩) فإن ابن الخطاب كان أشهر بعمر منه بأبي حفص. رضي.

يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ[١] مِثْلُ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ[٢]،

(١) أي: أو يخصصه نحو: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ يعني يكون الغرض منه عند اجتماعه مع متبوعه.
(٢) عطف بيان لأبو حفص.

كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة أو لا، فإن دل عليها جاز؛ نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، وإن كان غير ذلك امتنع؛ نحو: رأيتك زيداً خلافاً للأخفش والكوفيين (شذور). **(قوله: والمخاطب أقوى الخ)** بخلاف ضمير الغائب فإنه يحتمل غيره؛ لأنه يصلح لكل فتيين بالبدل أن الضمير لمن اسمه زيد. **(قوله: مع كون مدلوليهما واحداً)** بخلاف ما إذا لم يتحد المدلولان فإنه ينجبر بإفادة المدلول الآخر فتحقق أن المانع من ذلك اتحاد المدلول. **(قوله: بخلاف بدل البعض والاشتمال الخ)** فإن إفادة هذه الأبدال ظاهرة فإن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول كما يظهر ذلك من الأمثلة فلا تغفل. **(قوله: وأعجبتني علمك)** بدل اشتمال من المخاطب كما أن قوله: وأعجبتك علمي بدل اشتمال من المتكلم مثل قول الشاعر: فَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعًا، فإن حلمي بدل اشتمال من ضمير المتكلم (تذييل)، وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾، وكقوله الشاعر:

إِنَّ عَـلَـيَّ الـلـهَ أَنْ تُـبَـايِـعَـا[١]
تُـؤْخَـذَ كُـرْهـاً أَوْ تَـجِـيءَ طَـائِـعَـا

(قال المصنف: غير صفة) أي: غير دال على معنى في متبوعه لا بمعنى ما دل على ذات مبهمة الخ، فإنه حينئذ يصدق على النعت في هذا الرجل. **(قال المصنف: يوضح متبوعه)** أي: أو يخصصه نحو: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾؛ يعني: يكون الغرض منه عند اجتماعه مع متبوعه إيضاحه غالباً فيخرج البدل فما إفادة من الإيضاح في بعض المواضع فمن خصوص المادة، ويدخل؛ نحو: جاءني زيد أبو عبد الله، ولا يتجه مثل: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ فتبصر. **(قوله: ولا يلزم من ذلك)** أي: من كونه لإيضاح متبوعه أن يكون الخ، وهذا جواب عن دخل مقدر تقريره ظاهر، فإن أردت نوعاً من الإيضاح فتقول: أن صاحب الكشاف صرح بأن البيت الحرام في الآية عطف بيان للكعبة مع أنه للمدح كالصفة لا للإيضاح، وأجيب عن هذا النقض بأن قوله: يوضح متبوعه في التعريف مبني على الغالب كما أشرنا، أو أن الإيضاح أعم من التحقيقي والتقديري على ما نبه عليه العصام في الأطول؛ فلذا قال: مولانا مير غياث يمكن أن يدعي أن في الكعبة إبهاماً توهماً وفرضاً بأن يقال: يجوز إطلاق اسم الكعبة على غيرها لمناسبة ولاشتراك اللفظ بينهما إلى غير ذلك فعطف البيان يدفع هذا الإبهام التقديري كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ فإن قوم هود عطف بيان مع أنه لا إبهام في عاد لكونه علماً لهم، وصرحوا أيضاً أن مثل: قام عبد الله بن عمر من هذا القبيل، وقيل: صفة عبد الله فالمراد به حينئذ الإبنيّة وهي معنى في متبوعه لا نفس الذات الذي صار علماً لعبد الله بغلبة الاستعمال، وكتب عليه[٢]: أنه ولا يلزم أيضاً أن يكون باسم مختص بمتبوعه وإن كان ذلك غالباً لقوله: والمؤمنِ العَائِذَاتِ الطَّيرِ يمسحُها، فإن الطير عطف بيان للعائدات، مع أنه ليس اسماً يختص بها. **(قال المصنف: مثل أقسم بالله أبو حفص عمر)** أي: مثل هذا البيت وهو من البحر الرجز، وعطف البيان مختص بالمعارف عند البصريين، ويكون في النكرات أيضاً عند الكوفيين كما في قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾. **(قوله: كنية أمير المؤمنين عمر)** وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى، وينسب إلى عدي، ويقال: عدوي وكان يدعى الفاروق؛ لأنه أعلن بالإسلام ونادى به والناس يخفونه ففرق بين الحق والباطل وكان المسلمون يوم أسلم تسعة وثلاثين، فكملهم أربعين، ثم صار خليفة رسول رب

(١) أي: سنة.

له وقصته[١]: أنَّه[٢] أتى إعرابي إلى عمر بن الخطاب[٣] رضي الله عنه، فقال[٤]: إنَّ أهلي بعيد وإنّي على ناقة دَبْراءَ[٥]، عَجْفاءَ[٦]، نَقْباءَ[٧] واستحمله فظنه[٨] كاذباً[٩]، فلم يحمله[١٠]، فانطلق[١١] الأعرابي، فحل[١٢] بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل[١٣] يقول و[١٤]هو يمشي[١٥] خلف بعيره:

أَقْسَمَ[١٦] باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[١٧] مَا مَسَّهَا[١٨] مِنْ نَقَبٍ[١٩] وَلاَ دَبَرْ

اِغْفِرْ لَهُ[٢٠] اللَّهُمَّ إنْ كَانَ[٢١] فَجَرْ[٢٢] و[٢٣]عمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل[٢٤] إذا قال: اغفر له[٢٥] ،اللهمَّ إن كان[٢٦] فجر[٢٧] قال: اللهمَّ صدق صدق[٢٨] حتى التقيا[٢٩]،

(١) أي: قصة هذا الشعر بكى. (٢) شأن. (٣) في زمان خلافته. (٤) على سبيل الاستنكار. (٥) صفة ناقة، أي: خرج ظهره. (٦) صفة بعد صفة أي: ضعيف. (٧) قاباني تشامش. (٨) عمر. (٩) فقال وأهلي أي: وطني الذي فيه أهلي. برلى. (١٠) عمر. (١١) أي: ذهب. (١٢) حال من الراء وخيره على بعيره. (١٣) أي: صار. (١٤) حال. (١٥) ولم يركب. (١٦) للتحقيق. (١٧) عطف بيان. (١٨) جواب القسم، أي: الناقة. (١٩) فاعل مس ومن زائدة. (٢٠) أي: عمر. (٢١) عمر. (٢٢) أي: كذب يقال عين فاجرة أي: كاذبة. (٢٣) حال. (٢٤) أي: شرع عمر. (٢٥) أي: عمر. (٢٦) قول عمر. (٢٧) أي: كذب يقال عين فاجرة أي: كاذبة. (٢٨) كرره لاحتماله أعني اللهم صدق دعاءه في حقي وصدق فيما قاله ربنا. (٢٩) أي: عمر والأعرابي.

(قوله: وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء) الدبراء: بشت ريش شده، والعجفاء: لاغر، والنقباء: هر سوده شده باي. **(قوله: إن كان فجر)** أي: كذب يقال: يمين فاجرة.

العالمين، وهو أول من لقب بأمير المؤمنين، وكان زمن خلافته مقدار ثلاث وعشرين[١]، وحج بالناس متوالية في تلك السنين إلى أن قتله غلام المغيرة يوم الاثنين لأربع ليال بقين من ذي الحجة، وصلى عليه صهيب وقبره في حجرة عائشة رضي الله عنها مع رسول الله ﷺ وأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعن ابن اسحاق: قبض عمر رضي الله عنه وهو ابن خمس وخمسين سنة (معارف ابن قتيبه). **(قوله: وقصته أنه أتى إعرابي)** أي: وقصة ورود هذا الشعر على ما ذكره العلامة في الفائق أنه جاء إعرابي وهو عبد الله بن كبشة أو غيره إلى سيدنا عمر رضي الله عنه لما حصل لناقته نقب ودبر، وقال له: احملني على غيرها فأقسم بالله الخ، وقوله: دبراء عجفاء نقباء: الدبراء من الدبر بفتحتين جراحة ظهر البعير تحصل بالرحال، والعجفاء: المهزولة والضعيفة، وأما النقباء فمن النقب بفتحتين جراحة خف البعير، وقيل: أي: حفاء ورقة في خفها، يقال: نقبت البعير من باب علم إذا رقت أخفافه (صحاح). **(قوله: واستحمله فلم يحمله)** أي: طلب الإعرابي من عمر رضي الله عنه أن يحمله على بعير قوي يوصله إلى أهله ووطنه فلم يحمله عمر رضي الله عنه، وقال على ظنه الغالب: والله ما نقبت الدابة ولا دبرت بقرينة قوله: أقسم بالله فانطلق الأعرابي حاملاً ماله من زاد أو غيره على بعيره واستقبل؛ أي: توجه إلى جهة البطحاء، وهي اسم للواد بمكة فيها حصيات صغار. **(قوله: ما مسها من نقب الخ)** جواب القسم، وفي رواية ما إن[٢] بها من نقب الخ، واللهم أصله يا الله عند البصريين حذف حرف النداء منه، وجئ بميم مشددة في آخره عوضاً عنها؛ ولهذا لا تجمع بينهما وعند الكوفيين: أصله يا الله أمّنا بخير؛ أي: أقصدنا بالخير فحذف حرف النداء من أوله والهمزة من آخره، والوجه هو الأول، وقوله: إن كان فجر؛ أي: إن مال عن الحق وكذب في يمينه يقال: يمين فاجرة، وقيل: أي: إن حنث في يمينه وهذه يمين اللغو، ولا يؤاخذ الله في إيماننا باللغو. **(قوله: وقال اللهم الخ)** الظاهر يقول: لأنه خبر جعل بمعنى شرع، وقوله: صدق صدق تكرار للتأكيد؛ أي: صدق الأعرابي في قوله: اغفر له؛ يعني: اقبل دعاءه، وهذا من كمال التواضع اللائق بأرباب الكمال.

(١) زائدة.

(٢) أي: كما يتناول هذا الباب.

فأخذ[١] بيده[٢]، فقال: ضع[٣] عن راحلتك[٤] فوضع[٥] فإذا هي[٦] نقبة عجفاء، فحمله[٧] على بعيره[٨] وزوده[٩] وكساه[١٠]. «وَ[١١]فَصْلُهُ» أي: فرقه[١٢] «مِنَ البَدَلِ لَفْظاً[١٣]» أي: من حيث[١٤] الأحكام اللفظية واقع «في مثل:

أَنَــا ابــنُ الــتَــارِكِ الــبِــكْــرِيِّ[١٥] بِــشْــرٍ[١٦]

فإنَّ قولك (بشر) إنْ جُعل عطف بيان

---

(١) عمر. (٢) أي: الأعرابي. (٣) أي: ارفع عن ظهرها الحمل. (٤) أمر من وضع. (٥) أي: الأعرابي. امتثالاً لأمره. (٦) أي: الناقة. (٧) أعرابي. (٨) أي: بعين نفسه. (٩) عمر، أعرابي. (١٠) عمر، أعرابي. (١١) اعتراض. (١٢) أي: عطف بيان. (١٣) تميز، أما فصله. (١٤) أشار إلى كون لفظاً تميز. (١٥) منسوب إلى قبيلة البكري، إضافة لفظية من قبيل الضارب الرجل. (١٦) عطف بيان.

وفَصْلُهُ[١] مِنَ البَدَلِ لَفْظاً[٢] فِي مِثْلِ: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ

(١) أي: فرق عطف البيان من آه ثمانية أمور مذكورة في مغني اللبيب.
(٢) أي: من حيث الأحكام اللفظية واقع.آه.

(قوله: فأخذ من يده) أي: تلطفاً به وقال: ضع عن راحلتك أمر من الوضع بمعناه اللغوي؛ أعني: نهادن، والراحلة: الناقة التي تصلح؛ لأن ترحل، والرحل للبعير يكون أصغر من القتب، وحاصل المعنى: ألق الرحل عن ظهر راحلتك على الأرض، وأنزله فلما وضع؛ أي: ألقاه على الأرض وانكشف ظهر البعير فإذن هي ناقة عجفاء، وفي أكثر النسخ: نقبة عجفاء، ولا يخفى أن المناسب لقوله: فوضع أن يقال: فإذن هي دبراء عجفاء دون نقبة؛ لأن بالوضع إنما يظهر كونها دبراء على أن الملايم للسابق أن يعبر بالنقباء لا نقبة، اللهم إلا أن يقال: إنه بمعنى ذات نقبة وجرب فافهم، وقوله: وزوده بالتشديد تفعيل من الزاد؛ أي: أعطاه زاد الطريق وكساه ثوباً؛ أي: لتبين صدقه. **(قال المصنف: وفصله لفظاً في مثل الخ)** في لفظ المثل إشارة إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضاً، ففي مغني اللبيب ما افترق فيه عطف البيان والبدل ثمانية أمور فليراجع، وقوله: لفظاً؛ أي: ومعنى أيضاً كما سينبه عليه، وفي التسهيل: أن عطف البيان لا يكون من الضمير ويجب مطابقته لمتبوعه في الإفراد وضديه والتنكير وضده والتذكير وضده خلافاً لمن التزم تعريفهما ولمن أجاز تخالفهما (عصام). **(قال المصنف: في مثل أنا ابن الخ)** أي: في مثل قول مرار بن سعيد الفقعسي الأسدي من البحر الوافر، وأراد بالمثل كل تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لمانع لفظي؛ إذ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع وواقعاً موقعه بخلاف البدل وإلى هذا أشار الشارح بقوله: ويمكن أن يراد به الخ فإنه أشمل وإن كان غير متبادر، ومن أمثلة الفرق بينهما قوله:

أَيَــا أَخَــوَيْــنَــا عَــبْــدَ شَــمْــسٍ وَنَــوفَــلاً
أُعِــيــذُكُــمَــا بِــالــلــهِ أَن تُــحْــدِثَــا حَــرْبــا

فإنه لا يجوز أن يكون قوله: عبد شمس ونوفلاً بدلاً من أخوينا والواجب أن يقال: أيا أخوينا عبد شمس ونوفل فافهم (قطر الندى)، ومنها قول ذي الرمة:

إِنِّــي وَأَسْــطَــارٍ سُــطِــرْنَ سَــطْــرَا
لَــقَــائِــلٌ يَــا نَــصْــرُ نَــصْــرٌ نَــصْــرَا

ل (البكريِّ) جاز، وإن جُعلَ بدلاً منه لم يجز[١]، لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل[٢]، فيكون التقدير[٣]: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ) وهو[٤] غير جائز[٥] كما ذكر فيما سبق[٦] في (الضَّارِبُ زَيْدٍ) وآخره[٧]:

عَـلَـيْـهِ[٨] الـطَّـيْـرُ[٩] تَـرْقُـبُـهُ[١٠] وُقُـوعـاً[١١]

و(عَلَيْهِ الطَّيْرُ) ثاني مفعولي (التَّارِك) إنْ جعلناه بمعنى (المَصِيْرِ[١٢])

(١) كونه بدل. (٢) وهو لفظاً لتارك. (٣) أي: تقدير البدل مقام المبدل منه. (٤) أي: تركيب التارك بشر. (٥) لعدم التخفيف. لكونه من باب الضارب زيد. (٦) في بحث الإضافة. (٧) أي: آخر البيت. (٨) متعلق بوقوعاً. (٩) جمع طائر. (١٠) أي: ينتظره. (١١) أي: لوقوعها عليه. (١٢) أي: ضمن فيه معنى الجعل قال العصام: ينقلا من القاموس بأن ترك بمعنى جعل من غير تضمين .رضا.

(قوله: إن جعلناه بمعنى المصدر) أي: ضمن فيه معنى الجعل.

(قوله: أي: ضمن فيه معنى الجعل) قال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَـٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾، ترك في الأصل بمعنى طرح وخلى وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجرى أفعال القلوب انتهى، فما وقع في التسهيل من أنه بمعنى: صير، وفي القاموس من أنه يكون بمعنى جعل بيان للاستعمال ومبنى كلام المحشي رحمه الله على ما هو أصل اللغة فمن اعترض بأنه لم يعرف اللغة، فقال بالتضمين لم يعرف أصل اللغة ومقصود المحشي رحمه الله.

فإنه لا يجوز أن يكونا بدلين، وإلا لم يكونا معربين، بل بنيا على الضم لما مر أن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل (شذور). (قال المصنف: في مثل: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) يعني: فيما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام؛ نحو: الضارب الرجل زيد وهو يختار الشارح حيث قدمه فقال: والمراد بمثل: أنا الخ، ثم ذكر الوجه الآخر وصدّره بالإمكان كما ترى، وقصة هذا البيت أن رجلاً جرح بشر بن عمرو ولم يعرف جارحه فأخبرهم الشاعر عنه بقوله: أنا ابن التارك الخ؛ أي: أنا ابن الرجل الشجاع التارك، وبالجملة أن الشاعر يفتخر بهذا البيت أن أباه قاتل هذا الرجل مثل هذه القتلة، فالبكري بفتح الموحدة نسبة إلى بكر بن وائل بن قاسط اسم لأبي قبيلة، وبشر بكسر الباء هو ابن عمرو المزبور، وهو؛ أي: بشر عطف بيان للبكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشر وهو ممتنع؛ لأن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه إلى كما ههنا، وبشر ليس كذلك وقد مر التفصيل، وقوله: في حكم تكرير العامل؛ أي: على نيته فكأن العامل باشر الثاني، وقد يذكر العامل في البدل صراحةً كما في قوله تعالى: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾ الآية. (قوله: في الضارب زيد) بدل من قوله: فيما سبق، وفي الشذور لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منها إلا إذا كان المضاف صفة مثناة أو جمعاً مذكراً سالماً، وقد سبق أيضاً أن فيه خلاف الفراء فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل على أن فيما قالوه من الامتناع نظراً إذ يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل: رب شاة وسخلتها كما مر. (قوله: وآخره عليه الطير ترقبه وقوعاً) إلا أنه اكتفى المصنف بمحل الاستشهاد روماً للإيجاز، فضمير عليه راجع إلى بشر أو البكري، والطير جمع طائر كصحب وصاحب، وقد يطلق على الواحد فما قيل: إن تأنيث الحال مبني على إرادة الاستغراق العرفي من الطير مردود مثل ما قيل: إن ترقبه مضارع من التفعل بحذف إحدى التائين بل هو من باب نصر، ومصدره الرقوب بمعنى الانتظار. (قوله: إن جعلناه بمعنى المصير)؛ لأن ترك من جملة ما ألحق بظن فلذا تعدى إلى مفعولين؛ نحو: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ﴾.

وإلّا فهو[١] حال[٢]، وقوله[٣]: (تَرَقُّبَه) حال من (الطير) إن كان فاعلاً لـ (عليه[٤])، وإن كان مبتدأ فهو[٥] حال من الضمير المستكن في (عليه). و(وقوعاً): جمع واقع، حال[٦] من فاعل[٧] (ترقبه[٨]) أي: واقع[٩] حوله[١٠]، ترقبة[١١] لإزهاق[١٢] روحه[١٣]، لأن[١٤] الإنسان ما[١٥] دام به[١٦] رمق[١٧]، فإنَّ الطير لا يقربه. وأمَّا الفرق المعنوي بينهما[١٨] فقد تبين[١٩] فيما سبق. والمراد[٢٠] بمثل: (أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ): كل ما[٢١] كان عطف[٢٢] بيان للمعرف باللام[٢٣] الذي[٢٤] أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ) ويمكن[٢٥] أن يراد به[٢٦] ما[٢٧] هو أعم من[٢٨] هذا الباب، أي: كل[٢٩] ما خالف حكمه[٣٠] إذا كان عطف بيان حكمه[٣١] إذا كان بدلاً، فيتناول صورة النداء أيضاً، فإنَّك تقول: (يَا غُلَامُ زَيْدٌ وَزَيْداً) بالتنوين، مرفوعاً[٣٢] حملاً[٣٣] على اللفظ[٣٤]، ومنصوباً[٣٥] حملاً على المحل[٣٦]، إذا[٣٧] جعلته[٣٨] عطف بيان، و: (يَا غُلامُ زَيْدُ)

(١) عليه الطير. (٢) بدون الواو لأنَّه جملة ظرفية لا اسمية. (٣) مضارع أصله تترقب حذفه إحدى التائين. (٤) على أنَّه ظرف مستقر. (٥) أي: تركيب ترقبه. (٦) أو بدل الاشتمال من ضمير ترقبه. (٧) أي: الطير. (٨) أي: الطيور واقعات. (٩) الطير. (١٠) أي: البكري. (١١) أي: تنتظره. (١٢) لإخراج. (١٣) أي: البكري. (١٤) علة ترقبه. (١٥) أي: بقية الموت. (١٦) فيه نسخة. (١٧) أي: أثر من الروح. (١٨) أي: بين عطف البيان والبدل. (١٩) أي: ظهر. (٢٠) أي: مراد المصنف. (٢١) أي: لفظ. (٢٢) كلفظ بشر. (٢٣) كلمة بشر. (٢٤) صفة. (٢٥) أي: لا يمنع. (٢٦) أي: بمثل أنا ابن التارك. (٢٧) أي: التوجيه الذي. (٢٨) بمعنى إلى. (٢٩) تفسير لما هو أعم أي: المراد في الشعر. (٣٠) فاعل خالف. (٣١) مفعول خالف. (٣٢) حال. (٣٣) علة مرفوعاً. (٣٤) أي: لفظ المنادى. (٣٥) حال. (٣٦) أي: محل المنادى هو النصب بالمفعولية. (٣٧) ظرف تقول. (٣٨) أي: لفظ زيد.

(قوله: وإلا الخ) أي: بأن كان بمعنى الودع والتخلية والفراغ فيكون حالاً من مفعول التارك وقوعاً جمع واقع مثل: رقود جمع راقد، وقيل: مصدر فيكون مفعولاً له لترقبه وعليه متعلق به؛ أي: ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه، وقوله: أي واقع الخ، الصواب: واقعة أو واقعات كما أن الظاهر في قوله: لإزهاق روحه لانزهاق أو نحوه؛ لأن الإزهاق متعد لا وجه لإيراده، والمعنى لخروج بقية روحه يقال: زهقت نفسه؛ أي: خرجت، ومنه ﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ﴾. (قوله: ما دام به رمق) بفتحتين بمعنى بقية الروح وأمارة الحياة فإن الطير لا تقربه؛ أي: لأن الإنسان يهابه كل حيوان فإنه مكرم وغيره مسخر في يده، يقول: أنا ابن رجل شجيع ترك بشراً بحيث ينتظر الطيور أن تقع عليه حين مات؛ يعني: جرحه جراحة قريبة إلى الموت، وقال وجيه الدين: يعني ضربه بالسيف وألقاه في المعركة والطيور واقفة حوله مترقبة لانزهاق روحه وخروجه ليقع الكل عليه ويأكل منه؛ لأنها لا تقع عليه ما دام حياً. (قوله: فقد تبين فيما سبق) من أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإن المقصود فيه هو الأول والتابع بيان للمبين وفرع له. (قوله: أن يراد به أعم من هذا الباب) أي: يراد بمثل أنا ابن التارك الخ أعم من باب الضارب الرجل زيد فيتناول؛ أي قوله: مثل أنا ابن التارك الخ، صورة النداء أيضاً[١] نحو: قولك يا زيد الحارث فإن الحارث عطف بيان لا بدل وإلا لكان بمنزلة يا الحارث باجتماع أل ويا وهو ممتنع وفيه شيء فتذكر. (قوله: يا غلام زيد وزيداً) فإنه إذا أعرب فهو عطف بيان وإذا بني فهو البدل كما مر في: يا نصر نصر نصراً، وقد مر من المصنف أن توابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والمصنفة وعطف البيان الخ ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله بخلاف البدل فإن حكمه حكم المنادى المستقل. (قال المصنف: المبني ما ناسب الخ) مأخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير فهو مشابه للبناء المحكم الذي لا يغيره الرياح، وفي شرح اللباب سمي المبني الذي هو من أقسام الاسم بذلك تشبيهاً له بالبناء المعروف المحسوس لما في ذلك من اللزوم على حالة واحدة كما في بناء الدار، وفي الشذور البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً.

(١) أي: اللقب (قاموس)، ومنه: ﴿ولا تنابزوا﴾.

بالضم إذا جعلته[1] بدلاً. والمعنى[2] الأوّل أظهر، والثاني[3] أفيد[4]. «المَبْنِيُّ» أي: الاسم المبني (وهذا الحد[5] لا يصح إلَّا لمن يعرف ماهيّة[6] المبني على الإطلاق ولا يعرف الاسم المبني، إذ لو لم يعرفها لكان[7] تعريفاً للمبني[8] بالمبني[9]، لأنَّه[10] ذكر في حدّ المبني[11] لفظ المبني[12]). «مَا نَاسَبَ[13]» أي: اسم ناسب «مَبْنِيَّ[14] الأَصْلِ» وهو الحرف[15] والفعل[16] الماضي والأمر[17] بغير اللام. والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة[18]. ولقد فصَّل صاحب المفصل هذه المناسبة، بأنَّها إمّا بتضمن الاسم[19] معنى مبني الأصل[20] مثل (أَيْنَ) فإنَّه يتضمن معنى همزة الاستفهام، أو بشبهه له كالمبهمات[21]، فإنَّها تشبه الحروف في[22] الاحتياج إلى الصلة[23] أو صفة[24] أو غيرهما[25]، أو وقوعه[26] موقعه[27]، كـ (نَزَالِ[28]) فإنَّه واقع موقع (أَنْزَلَ[29]). أو مشاكلته[30]

(١) زيد. (٢) وهو قوله والمراد أما قوله زيد. (٣) يرى قوله يمكن. (٤) لتناوله صورة النداء. هـ. (٥) أي: قوله ما ناسب آه. (٦) أي: حقيقة المبني. (٧) هذا التعريف. (٨) للمجهول. أي: الاسم. (٩) فيلزم تعريف الشيء بنفسه. لارى. (١٠) مصنف. (١١) أي: الاسم. (١٢) باعتبار المطلق. (١٣) صفة ما. (١٤) بيانية. (١٥) جميع أقسامه. (١٦) جميع صيغه. (١٧) عند البصريين والجملة عند البعض. (١٨) لا العكس لأنها أعم من المشابهة. لارى. (١٩) يصدق عليه حد المبني. (٢٠) تحقيق لا توهماً فلا يلزم بناء التشبيه لأن تضمنها واو العطف وهي لا حقيقي. (٢١) والضمائر. من الموصولات وأسماء الإشارة. (٢٢) احتراز عن خروج غير المنصرف فإنَّه مشابه مبني الأصل. (٢٣) في الموصولات. (٢٤) في الإشارات. (٢٥) وهو الإشارة الحسية. (٢٦) أي: الاسم. (٢٧) أي: موقع مبني الأصل. (٢٨) اسم الفعل، أي: لفظ نزال. (٢٩) أمر بغير اللام وهو مبني الأصل. (٣٠) أي: المشابهة في الصورة.

(قوله: أي: الاسم المبني) أي: الذي وقع في تقسيم الاسم إلى معرب ومبني فاللام للعهد الخارجي، قيل: ولم يعطفه على قوله: فالمعرب في صدر الكتاب لطول العهد تدبر، وقوله: وهذا الحد الخ مأخوذ من كلام الشيخ الرضي. (قوله: إلا لمن يعرف ماهية المبني الخ) وفيه أن كون المبني والاسم معروفين مع عدم العلم بماهية الاسم المبني مستبعد، فالظاهر أن يكون التعريف لمن لا يعرف ماهية المبني (فتح الله)، وقوله: على الإطلاق؛ أي: اسماً أو غيره. (قوله: لأنه ذكر في حد المبني لفظاً المبني) ويقال: المراد بالمبني في قوله: مبني الأصل ليس هو المعرف، بل المراد بمبني الأصل هو الحرف والماضي والأمر لا المعنى الإضافي فإنه صار عرفاً في هذه الأمور بحيث لا يخطر بالبال عند استعماله المعنى الإضافي فلا محذور، وكتب على قوله: ما ناسب لم يقل: ما شابه؛ لأن بعض الأسماء المبنية لم يشابه كالمضاف إلى المبني؛ نحو: يومئذ إلا أنه يناسبه؛ وذلك لأن المناسبة أعم من المشابهة؛ أي: اسم ناسب مناسبة معتبرة في منع الإعراب سواء وقع في التركيب بالفعل أو لا كالضمائر فإنها مبنية مطلقاً. (قوله: والأمر بغير اللام) أي: عند البصريين وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة، وأما الجملة من حيث هي في حكم المفرد فهي معربة. (قوله: هو هذه المناسبة) لا العكس؛ ولذا فسر الشارح هناك قوله: لم يشبه بقوله: لم يناسب؛ أي: هذه المناسبة المؤثرة في منع الإعراب، فلا يرد غير المنصرف، والفرق بين هذه المناسبة والتي يجعل الاسم غير منصرف هو أن المناسبة هذه راجعة إلى معنى الاسم بخلاف المناسبة التي تمنع الصرف فإنها

المَبْنِيُّ مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الأَصْلِ

(قوله: لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني) لا يقال: جاز أن يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوماً بوجه غير الوجه الذي أريد كسبه؛ لأنا نقول: لا اعتبار لهذا الاحتمال وإلا لم يصح الاعتراض على تعريفه بأنه تعريف الشيء بنفسه، والظاهر أن السرّ في ذلك أن اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره، فلو أريد به وجهه لا مفهومه كان مجازاً. (قوله: والأمر بغير اللام) لم يقل: وأمر المخاطب كما هو المشهور؛ لأن أمر المخاطب إذا كان مع اللام كان معرباً. (قوله: والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة) لا العكس؛ لأنها أعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء. (قوله: ولقد فصل) يعني: أنه أرد بقول: ما ناسب مبني الأصل مناسبة

(قوله: لا يقال الخ) حاصل كلام الشارح رحمه الله أن الاسم المبني ليس مجهولاً باعتبار كونه اسماً، بل باعتبار كونه مبني خاصاً فإذا كان المبني المطلق معلوماً كان تعريفاً للمبني الخاص المجهول باعتبار خصوصية بالمبني العام وإذا لم يكن المطلق معلوماً كان المبني الخاص مجهولاً باعتبار مفهوم المبني المطلق أيضاً، فيلزم تعريف المبني المطلق بالمبني المطلق، وحاصل اعتراض المحشي رحمه الله أنه يجوز أن يكون المبني المطلق معلوماً بوجه مجهولاً مطلوباً معرفته بوجه آخر، فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار، وحاصل الجواب: أن مجرد الجواز لا يكفي ما لم يبين الوجهان المختلفان لاطراده في جميع مواد الاعتراض بلزوم تعريف الشيء بنفسه. (قوله: فلو أريد الخ) فيه أنه لم يرد بالمبني وجهه بل مفهومه من حيث إنه معلوم بالوجه وفرق بين إرادة الوجه وإرادة الشيء بالوجه كما بين في محله فما

للواقع موقعه كـ (فَجَارِ[1]) أو وقوعه موقع ما أشبهه[2] كالمنادى المضموم[3] فإنّه[4] واقع موقع كاف الخطاب المشابه[5] للحرف[6] في[7] نحو: (أَدْعُوكَ) أو إضافته إليه[8] كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ[9]﴾ فيمن[10] قرأ بالفتح[11]. «أو[12] وَقَعَ غَيْرَ[13] مُرَكَّبٍ» مع غيره على وجه يتحقق معه عامله[14]. فعلى هذا المضاف من[15] المركبات الإضافية المعدودة (كَغُلَامُ زَيْدٍ، وَغُلَامَ عَمْرٍو، وَغُلَامَ بَكْرٍ) مبني[16] والمضاف[17] إليه معرب. ولما كان المبني مقابلاً للمعرب[18]، واعتبر في المعرب أمران[19]: التركيب[20]، وعدم[21] المشابهة[22] لمبني الأصل كان[23] المبني ما[24] انتفى فيه مجموع هذين الأمرين[25] إمّا بانتفائهما[26] معاً أو بانتفاء أحدهما فقط.

(١) فإنه مشاكل نزال. علم جنس للفجرة بمعنى فاجرة. هندي. (٢) أي: المبنى الأصلي. (٣) إذ كان مفرداً معرفة. (٤) علة بنائه. (٥) صفة كاف الخطاب. (٦) نحو: كاف ذاك. (٧) الكائن. (٨) إلى المبني مطلق هذا عند البعض. (٩) فيوم مبني على الفتح للإضافة إلى إذ. (١٠) في بمعنى هذا. (١١) أي: بفتح ميم يوم. (١٢) مبني. (١٣) حال من فاعل وقع أو خبره إذا كان بمعنى صار. معرب. (١٤) اسم. (١٥) حال من ضمير مبني وقيل حال من ضمير المضاف الراجع إلى الألف واللام. رضا. (١٦) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره. (١٧) في هذه المركبات. (١٨) تقابل العدم ولكنه تأمل (١٩) نائب فاعل اعتبر. (٢٠) الأول. (٢١) الثاني. (٢٢) لتضمنه معنى مبني الأصل. رضا. (٢٣) جواب لما. (٢٤) أي: الاسم الذي. (٢٥) أي: تتركب وعدم المشابهة. (٢٦) أي: كنزال فإنه قد انتفى فيه التركيب وعدم المشابهة تتضمنه معنى مبني الأصل. رضا.

أَوْ وَقَعَ[1] غَيْرَ مُرَكَّبٍ[2]

(١) أي: المبني.
(٢) أي: مع غير الاسم المبنى الذي لم يقع غير مركب مع غيره.

معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل، لكن يشترط أن لا يعارضها جهة مقتضية للإعراب كإضافة أيَ الموصولة، وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من أنه لا يجوز أن يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه، ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور، ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول؛ لأن للقوة مراتب، ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب. **(قوله: إما بتضمن الاسم معنى المبني الأصل)** تحقيقاً لا توهماً فلا يلزم بناء التثنية؛ لأن تضمنها لواو العطف وهمي لا حقيقي.

ذكره من السر في غاية الخفاء. **(قوله: إذا كان باللام)** كما في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾. **(قوله: لا العكس)** أي: ليس المراد بالمناسبة ههنا المشابهة؛ لأن المناسبة أعم من المشابهة؛ لأنها عبارة عن الاشتراك في الصفة بخلاف المناسبة، ولذا عدّ المشابهة من أقسام المناسبة. **(قوله: وهي)** أي: المناسبة. **(قوله: كما يشهد الخ)** حيث عد ما عدا المشابهة من الموجبات. **(قوله: أراد بقوله الخ)** لكن إرادة المناسبة المعتبرة المفصلة بالتفصيل المذكور من لفظ ناسب الدال على مطلق المناسبة في غاية الخفاء اللهم إلا أن يقال: المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة في عرفهم. **(قوله: مؤثرة في البناء)** أي: بناء الاسم. **(قوله: لاستلزامه الدور)**؛ لأن الاسم المبني إنما كان مجهولاً باعتبار بنائه الخاص.

راجعة إلى لفظ الاسم (محمد أمين). **(قوله: بأنها إما بتضمن الاسم الخ)** فلو لم توجد هذه المناسبة لم يكن الاسم مبنياً؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وقوله: ما وشبهه له عطف على قوله: إما بتضمن؛ أي: أو بمشابهة الاسم لمبني الأصل كالمبهمات من الموصولات وأسماء الإشارات ومن وما الموصوفتين، وقوله: أو غيرهما وهو الإشارة الحسية، وقوله: كنزال؛ أي: كأسماء الأفعال. **(قوله: أو مشاكلته)** أي: في الوزن كفجار وحضار وفساق؛ فإنها مشاكلة لنزال الذي هو واقع موقع أنزل الذي هو مبني الأصل، وقوله: المشابهة للحرف؛ أي: المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية في لفظة ذلك، وقوله: في نحو الخ، ظرف لقوله: واقع أو صفة لكاف الخطاب. **(قوله: أو إضافته إليه)** أي: إلى المبني المذكور في ضمن مبني الأصل أو راجع إلى ما أشبهه؛ أي: ناسبه، ثم إن مشابه مبني الأصل في الآية أما إذ على ما اختاره الرضي، وأما الجملة المضاف إليها على ما اختاره الشارح فيما بعد، وإن كانت إضافة اليوم إليها بواسطة إذ نعم يجوز إرجاع الضمير إلى مبني الأصل على قول من جعل الجملة من حيث هي من مبني الأصل لكنه خلاف المشهور فيما بين الجمهور (ميرابي الفتح). **(قوله: أو وقع غير مركب مع غيره)** كأسماء العدد؛ نحو: واحد اثنان ثلاثة، وأسماء حروف الهجاء؛ نحو: ألف با تا ثا الخ، ونحو: زيد عمر بكر الخ، وإنما بُني حينئذ لعدم المقتضي للإعراب وهو التركيب مع العامل، وهذا القسم لا يكون مبنياً إلا على السكون فرقاً بين ما بني لعدم موجب الإعراب وهو التركيب ولوجود المانع فيه والسكون بالأول أولى؛ لأن بناءه أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب (شرح اللباب). **(قوله: وغلام بكر مبني)** أي: على السكون لما عرفته، وقوله: مقابلاً للمعرب؛ أي: قسيماً للاسم المعرب، وقيل: أي تقابل العدم والملكة.

فكلمة (أوْ) ههنا[١] لمنع الخلو[٢]، وإنّما[٣] اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديماً[٤] وتأخيراً[٥] إيثاراً[٦] لتقديم ما مفهومه وجودي[٧] لشرفه. «وَأَلْقَابُهُ[٨]» أي: ألقاب المبني من حيث حركات أواخره وسكونها عند البصرية «ضَمٌّ[٩] وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ» للحركات[١٠] الثلاث «وَوَقْفٌ[١١]» للسكون، وأمّا الكوفيون فيذكرون ألقاب المبني في المعرب وبالعكس. والمراد: إن الحركات والسكنات البنائية[١٢] لا يعبِّر عنها البصريون إلّا بهذه الألقاب لا أنَّ هذه الألقاب لا يعبَّر بها إلّا عنها، والكوفيون يعبرون بها[١٣] عن الحركات الإعرابية أيضاً[١٤]،

(١) أي: في تعريف المبني. (٢) فقط لا الجمع وقال عصام: يمكن أن يجعل لمانعة. (٣) هذا توجيه لما ارتكب من عكس الترتيب في تعريف المبني. (٤) تميز من نسبة اختلاف أو مفعول مطلق بتقدير الصفة. (٥) واختياراً. (٦) علة. (٧) وهو المناسب. (٨) كما في أين. كما في أمس. (٩) كما في مذ إنما مبني على الضم تبعاً يضم الميم. (١٠) تعين لهذا التعيين بالمبني الذي بني على الحركات. (١١) كما في كم ومن مختصر للمبنيات. (١٢) صفة الحركات والسكنات بالتنازع. (١٣) أي بالضم والفتح والكسر والوقف. (١٤) أي: كالبنائية.

(قوله: واعتبر في المعرب أمران) أي: للاحتراز عن قسمي المبني ما بني لعدم موجب الإعراب وما بني لوجود المانع منه (رضي)، قوله: التركيب؛ أي: بالمعنى المذكور في تعريفه مثل زيد وقائم وهؤلاء في زيد قائم وقام هؤلاء، وقوله: وعدم المشابهة بمعنى عدم المناسبة، وخرج به هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابهاً لمبني الأصل. (قوله: إما بانتفائهما معاً) كما إذا وقع الأسماء المبنية المشابهة لمبني الأصل في مقام التعداد كأن يقال: عند تعداد المضمرات مثلاً هو هي هما هم الخ. (قوله: أو بانتفاء أحدهما فقط) أي: إما بانتفاء الأمر الأول فقط؛ أعني: التركيب كما إذا وقع الأسماء المعربة الغير المشابهة لمبني الأصل في مقام العد؛ نحو: زيد عمر وبكر الخ وأما بانتفاء الأمر الثاني فقط؛ أعني: عدم المشابهة كما في الأسماء المبنية الواقعة في التركيب مع العامل؛ نحو: هؤلاء في جاءني هؤلاء. (قوله: لمنع الخلو) لا لمنع الجمع فيكون لتقسيم المحدود؛ أي: لا للشك المنافي لمقام التعريف. (قوله: إيثاراً لتقديم ما مفهومه وجودي) يعني: قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجودياً وأخر عدم التركيب لكونه عدمياً، وعكس في تعريف المعرب؛ لأن الأمر فيه بالعكس (عصام). (قال المصنف: وألقابه ضم الخ) عبر عن الحركات البنائية بالألقاب دون الأنواع كما في الإعراب لعدم اختلاف آثارها توضيحه أن أنواع الإعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف ألقاب البناء، وفي الامتحان: أن معاني الحركات الإعرابية مختلفة فصارت حقائق وأنواعاً، وحركات البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء، ثم الألقاب جمع لقب كفرس بمعنى: النبز[١] بفتحتين، وهو ما يعبر به عن الشيء لا معناه الاصطلاحي الذي هو قسم من العلم. (قوله: من حيث حركات أواخره) لا من حيث ذاته، وإلا فلا يستقيم الكلام؛ فلذا فسر الرضي بقوله: أي ألقاب حركات أواخره وسكونها،

(١) أي: بقولنا: وإن لم يعبروا عن البناء بألقاب الإعراب.

وَأَلْقَابُهُ(١) ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ(٢) وَوَقْفٌ(٣)،

(١) أي: ألقاب المبني

(٢) أي: للحركات الثلاث أي: كما في حيث وأين وأمس.

(٣) أي: السكون كما في أسماء المعدودة.

(قوله: فكلمة أو ههنا لمنع الخلو) لا للشك، فلا ينافي التعريف إن قيل: في أيّ شق يدخل غاق في قولهم: غاق صوت الغراب، أجيب عنه: بأنه غير مركب حكماً باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب، وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته؛ لأنه ليس كلمة فلا يكون معرباً ولا مبنياً. (قال: ألقابه) عبر عن حركات البناء بالألقاب دون الأنواع؛ لعدم اختلاف آثارها. (قوله: أي: ألقاب المبني من حيث حركات أواخره وسكونها) أو ألقاب علامة البناء المفهوم من المبني من حيث علامة يعني ألقاب حركات أواخره وسكونها، أو ألقاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف، وإنما خص بالحركات؛ لأن المبني قد يكون مع الألف والياء؛ نحو: يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة، وقد وقع ذلك الإطلاق في

(قوله: لمنع الخلو) أي: لمجرد أحد الأمرين كما هو أصل وضعه لا للشك الذي كثر استعماله فيه فلهذا نفاه المحشي رحمه الله، وأما ما قيل: لا للجمع كما يتبادر إلى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة إلى نفيه. (قوله: أجيب الخ) يعني داخل في الشق الثاني. (قوله: لأنه ليس بكلمة) أي: ما يرمي به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكماً بخلاف ما يتكلم به الصياد، فأنه وإن لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكماً باعتبار وقوعه في كلامهم وإجرائهم إياه مجرى الكلمات. (قوله: يعني: ألقاب الخ) أي: الحيثية المقدرة بمعونة المقام بحسب المعنى تميز من إضافة ألقابه فيكون التقدير ألقاب حركات أواخره وسكونها أو ألقاب علامة بنائه فاندفع ما يرد من أن الظاهر أن الحيثية تقييدية، والمبني بأي قيد اعتبر ليس المذكورات ألقابه، ولا يخفى ما في التوجيهين من التكليف سيما في الثاني فإنه فيه التصرف في المرجع مع اعتبار الحيثية، والأوجه أن يقال: إضافة الألقاب إلى المبني لأدنى ملابسة، والمراد ألقاب حركات أواخره أو يحمل على حذف

لأنهم[1] كثيراً ما يطلقونها[2] على الحركات الإعرابية أيضاً[3] كما مر في صدر الكتاب، حيث قال[4]: بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً، وعلى غيرها[5] كما يقال: الراء في (رَجُل) مثلاً مفتوحة الجيم مضمومة. «وَحُكْمُهُ[6]» أي: حكم المبني وأثره[7] المترتب[8] على بنائه «أَلَّا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ» أي: آخر المبني لكن لا مطلقاً[9] بل «لاخْتِلاَفِ[10] العَوَامِلِ» إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو: (من الرجل) و: (من امرئ) و: (من زيد).

(١) أي: النحاة البصريين، علة بدون هذه الألقاب. (٢) مع القرانية. (٣) أي: كما يطلقونها على الحركات البنائية. (٤) أي: المصنف على مذهب البصريين. غيرهما نسخة، أي: غير الحركات الإعرابية والبنائية. (٥) أي: خاصية المبني. (٦) عطف تفسير. (٧) صفة أثر. (٨) توطئة وتربية للفائدة من التقنية حيث قال بل .أيوبي. (٩) أ.وفي بعض النسخ بل باختلاف بالباء السببية .معرب. ب.الظاهر أن اللام بمعنى الوقت أي: أن لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل فيصح أن يتعلق بمعنى النفي أيضاً ولا يرد توجه النفي إلى القيد .فاضل هندي.

وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ[1] لاخْتِلَافِ العَوَامِلِ

(١) أي: آخر المبني لكن لا مطلقاً بل لاختلاف.آه.

كلام المتقدمين مجازاً، قال الشيخ الرضي: وعندي أن إطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الإعرابية حقيقة، وعلى الحروف الإعرابية مجازاً تسمية للنائب باسم المنوب. (قال: ضم وفتح وكسر ووقف) سمي الضم ضماً لحصوله بضم الشفتين، والفتح فتحاً لانفتاح الفم في التلفظ به، والكسر كسراً لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به، والوقف وقفاً لتوقف النفس عن الجري. (قوله: وبالعكس) يعني: يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية. (قوله: والمراد أن الحركات إلى آخره) ردّ لما قيل: من أن كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني، ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله: ألقابه؛ لأن لقب الشيء مختص به، فعلى ما ذكره الشارح كان معناه: أن تلك الأمور ألقاب لحركات المبني لا بخصوصها. (قوله: لأنهم كثيراً ما يطلقونها على الحركات الإعرابية) ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة. (قوله: حيث قال: بالضمة رفعاً) قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه.

المضاف؛ أي: ألقاب علامة بنائه أو يؤوّل ضم بمضموم. (قوله: ولعله فهم الخ) فيه أنه إن أراد منه الاختصاص وضعاً فلا يضر لجواز اختصاص هذه الألقاب بحسب الوضع بالحركات البنائية، وإن أراد الاختصاص استعمالاً فلفظ ألقابه لا يدل عليه؛ لأن اللقب مختص وضعاً لا استعمالاً فلا حاجة إلى التأويل الذي ذكره على توجيه الشارح رحمه الله.

وقال العصام: إنه بتقدير مضافين، ولعل ما اختاره الشارح هو الأولى. (قوله: للحركات الثلاث) أي: كما في حيث وأين وأمس، وقوله: ووقف للسكون كما في الأسماء المعدودة فما قيل: الظاهر أن التعرض للوقف استطرادي؛ إذ الكلام في الاسم المبني فغير ظاهر، وقوله: وبالعكس؛ أي: فلا يفرقون بين الألقابين والتفصيل مر عند قوله: وأنواعه رفع الخ. (قوله: والمراد أن الحركات الخ) لما أوهم قوله: وأما الكوفيون الخ أن البصريين لا يذكرون ألقاب كل منهما في الآخر أصلاً ولم يكن في الحقيقة كذلك، بل قد يعبرون بألقاب المبني عن الإعراب وإن لم يعبروا عن البناء بألقاب الإعراب دفعه بقوله: والمراد الخ بكشف الحجاب، وقوله: إلا بهذه الألقاب؛ أي: دون الرفع والنصب والجر. (قوله: لا يعبر بها إلا عنها) أي: ليس المراد أن هذه الألقاب لا يعبر بها عند البصريين إلا عن الحركات البنائية بحيث لا تطلق على غيرها كحركات الأواسط والأوائل والحركات الإعرابية. (قوله: والكوفيون يعبرون بها) عطف على لا يعبر بها عطف الاسمية على الفعلية، ولك أن تقول: إنه عطف على محل اسم إن، ولعل الظاهر ما في بعض النسخ من عدم وجود قوله: والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الإعرابية أيضاً هكذا والمراد أن الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنهما البصريون إلا بهذه الألقاب لا أن هذه الألقاب لا يعبر بها إلا عنها؛ لأنهم كثيراً ما يطلقونها الخ، فقوله: لأنهم كثيراً ما الخ علة لقوله: لا أن هذه الألقاب الخ والضمير للبصريين؛ يعني: ليس المراد ذلك؛ لأن البصريين كالكوفيين كثيراً ما يطلقون ألقاب البناء على الحركات الإعرابية، وإنما الفرق بين الفريقين أن البصريين لا يطلقون ألقاب الإعراب على الحركات البنائية كما أشرنا إليه[1] خلافاً للكوفيين. (قوله: وعلى غيرها) الظاهر أن الضمير راجع إلى الحركات؛ أي: ويطلقونها على غير الحركات مراداً بالغير الحركات البنائية لا الاصطلاحية التي تكون في أوائل الكلمة وأواسطها بقرينة

(١) في علمي العروض والقوافي.

«وَهِيَ» أي: المبني. والتأنيث، باعتبار الخبر[١]. «الْمُضْمَرَاتُ وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولاَتُ[٢] وَالْمُرَكَّبَاتُ الْكِنَايَاتُ وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ» بالرفع عطف على أسماء الأفعال، لا[٣] على الأفعال لتصديره[٤] بحث الأصوات فيما[٥] بعد بالأصوات[٦] لا بأسماء الأصوات. «وَبَعْضُ الظُّرُوفِ» وإنّما قال: بعض[٧] الظروف، لأنَّ جميعها ليست بمبنية بل بعضها. فهذه[٨] ثمانية أبواب في بيان الأسماء المبنية[٩] ولا بد لكل واحد منها[١٠] من علة البناء[١١]، لأنّ[١٢] الأصل في الأسماء[١٣] الإعراب[١٤]. وإذا كان[١٥] مبنياً على الحركة[١٦] فلا بد عند ذلك[١٧] من علتين أخريين[١٨]: إحداهما: علة البناء على الحركة[١٩] فإنّ أصل البناء السكون[٢٠]. والأخرى[٢١]: للحركة المعينة[٢٢] أنها[٢٣] لما اختيرت[٢٤] دون الباقيتين. «(الْمُضْمَرُ[٢٥])»

(١) وذلك أن الضمير إن أراد بين المرجع والخبر فالأولى رعاية الخبر في التذكير والتأنيث وجيه الدين. (٢) بيان الإعراب لفظ الأصوات. (٣) بالجر على. (٤) علة لا على الأفعال. آه. أي: المصنف. (٥) ظرف تصدير. (٦) في مقام التفصيل. متعلق بالتصدير. (٧) ولم يقل الظروف كما في أخواتها من المضمرات وغيرها. (٨) أي: الأبواب ذكرها المصنف في أقسام المبني. (٩) مطلقاً. (١٠) أي: من ثمانية أبواب. (١١) أي: وجه المناسبة. (١٢) علة ولا بد. (١٣) المركبة. (١٤) خبر إن. (١٥) قسم من الثمانية. (١٦) نحو: أنا وهؤلاء. (١٧) أي: البناء على الحركة. (١٨) أي: غير علة البناء. (١٩) بكونه خلاف الأصل. (٢٠) لأنه أخف ولأنه ضد الإعراب. خبر إن. (٢١) كائن. (٢٢) من الضم والفتح والكسر، أي: لأي علة اختيرت. (٢٣) علة حركة. (٢٤) بدل من قوله للحركة. لم اختيرت نسخة. (٢٥) بني المضمر لشبهه الحروف في الاحتياج إلى المكنى عنه. هندي.

قوله: كما يقال الخ، ويمكن أن يرجع الضمير إلى الحركات الإعرابية والبنائية الاصطلاحية بناء على أن أفراد الحركات الإعرابية والبنائية كثيرة قاله (نور الدين)، وفي حاشية الامتحان؛ يعني: يطلقونها على الحركات مطلقاً، ولكن لا تطلق على الحروف، فلا يقال: إن يا زيدون ويا زيدان مبني على الضم بل على الواو والألف بخلاف ألقاب الإعراب فإنها تطلق على حروف الإعراب ولا تطلق على ما ليس في الآخر. (قال المصنف: وحكمه أن يختلف آخره الخ) هذا حكم أحد قسمي المبني؛ أعني: ما ناسب مبني الأصل، وأما ما وقع غير مركب فحكمه أن يختلف آخره وقت اختلاف العوامل، وكتب على قوله: أن يختلف الخ؛ أي: لفظاً أو تقديراً؛ إذ المبني يختلف آخره باختلاف العوامل محلاً، وقوله: لاختلاف العوامل متعلق بالنفي لا بالمنفي، قيل: ويتجه أن الاختلاف لا يصلح علة للاختلاف، وأجيب بأن اللام للوقت كما في: ﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾. (قوله: نحو: من الرجل الخ) فتحت النون في من الرجل مع أن الكسر أصل في التحريك؛ فلذا كسر في من امرأ للتخفيف لكثرة الاستعمال في مثل من الرجل، ولم يفتح في عن الرجل مع أنه كثير لعدم النقل بالكسر حيث كان العين مفتوحاً بخلاف من الرجل؛ فإنه لو كسر لاجتمع كسرتان متواليتان وهو ثقيل على اللسان. (قال المصنف: وهي المضمرات الخ) أي: الاسم المبني المضمرات وما عطف عليه والتأنيث باعتبار الخبر، قيل: الاسم المبني لا ينحصر فيما ذكره، بل منه المنادى والمبني من اسم لا، وأجيب: بأن المراد بالمبني ههنا غير ما ذكر في بحث النداء واسم لا التبرئة فهو منحصر بالاستقراء في ثمانية، وقوله: والموصولات؛ أي: وما ألحق بها من باقي أقسام من وما وأي وأية، وكذا يقال في قوله: وأسماء الأفعال فإنه قد

وَهِيَ الْمُضْمَرَاتُ وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولاَتُ وَالْمُرَكَّبَاتُ وَالْكِنَايَاتُ وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتُ وَبَعْضُ الظُّرُوفِ. الْمُضْمَر

(قال، والكنايات) الأولى أن يقول، وبعض الكنايات، لأن بعضها معرب كفلان وفلانة. (قال، والأصوات) قيل، إنها ليست أسماء، لأنها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الأسماء المبنية في البناء فلهذا عدّها منها. (قال، المضمر) قدمه على سائر المبنيات، إذ ليس في شيء منه إعراب ولا نزاع في بنائه، وليس أيضاً فيه فساد التباس وعلة بنائه احتياجه إلى حضور أو تقدم مكنى عنه.

(قوله، بالفرق الخ) بأن الأول مشترك والثاني مختص بالمبني. (قوله، لفلان وفلانة) فإنه يكنى بهما عن إعلام الأناسي مجردين عن اللام وعن إعلام البهائم باللام، ولعل ترك لفظ البعض إعطاء للأكثر حكم الكل، ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع أن منها معرفة.

«مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ» من حيث إنّه متكلم يحكي عن نفسه[١]. «أَوْ مُخَاطَبٍ[٢]» من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب. وقيل: المراد بالمتكلم من يتكلم به[٣] ومخاطب[٤]: يخاطب به[٥]، فإنّ[٦] (أنَا) موضوع لمن[٧] يتكلم به، و(أَنْتَ) لمن يخاطب به[٨]. ويخرج بهذا القيد لفظ[٩] (المتكلم) و(المخاطب). فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة[١٠] للغائب[١١] مطلقاً[١٢]. «أوْ[١٣] غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ» ويخرج بهذا القيد[١٤] الأسماء[١٥] الظاهرة[١٦]. إن كانت موضوعة للغائب. إذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطاً[١٧] فيها. «لَفْظاً[١٨] أَوْ مَعْنًى أَوْ حُكْماً» أراد[١٩] بالتقدم اللفظي: ما[٢٠] يكون المتقدم[٢١] ملفوظاً[٢٢]، إمَّا متقدماً تحقيقاً مثل: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ)

---

(١) لا من حيث ذاته. (٢) مع الخلو لا للشك. (٣) أي: من يتكلم بأنا مثلاً. أي: بالمضمر. (٤) فالمآل واحد وإن كانت العبارة مغايرة. (٥) أي: بالمضمر. (٦) علة للمراد. (٧) أي: للشخص. (٨) أي: بالضمير. (٩) الإضافة البيانية. (١٠) خبر إن. (١١) غير المتأول بدليل قولهم بني تميم كلهم. (١٢) سواء تقدم ذكره أولا. (١٣) عطف على القريب أو البعيد. (١٤) أي: بقيد تقدم ذكره. (١٥) كعمر وزيد مثلاً. (١٦) صفة الأسماء. (١٧) خبر ليس. (١٨) هذا تقسيم للغائب غير داخل في الحد. هندي. (١٩) مصنف. (٢٠) مصدرية. (٢١) أي: لفظ المتقدم. (٢٢) خبر يكون.

مَا[١] وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ[٢] أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ[٣] تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً[٤] أَوْ مَعْنًى[٥] أَوْ حُكْماً

(١) أي: اسم.
(٢) اللام في لمتكلم لام الغرض عند المتقدمين، وصلة عند المتأخرين، والنكرة قد تفيد العموم.
(٣) في الإثبات كما علمت نفس أي: ما وضع لكل متكلم تكلم بعينه
(٤) أي: ذكراً لفظياً. (٥) أي: ذكراً معنوياً أو ذكراً حكمياً.

(قال: ما وضع) أي: اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك. (قوله: من حيث إنه متكلم) فيه أن أياً من إياي مثلاً ضمير على القول المختار مع أنه ليس موضوعاً للمتكلم من حيث إنه متكلم، بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة، وإنما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم إلا أن يقال: إن أيا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره، ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بأنه مشترك لفظي، وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد. (قوله: ويخرج بهذا القيد) يعني قوله: به لفظاً المتكلم والخطاب، فإنهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما؛ ولذا صح أنت متكلم وأنا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق؛ لأن المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظاً

(قوله: بمثل كاف ذلك) أي: الكاف الحرفي وكذا بلام العهد. (قوله: فهو باعتبار الخ) والمراد بالوضع أعم من أن يكون باعتبار نفسه أو باعتبار ما يلحقه. (قوله: لكنه بعيد) أي: لأن تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع أن الاشتراك خلاف الأصل. (قوله: يعني قوله: به لا بمتكلم ولا بمخاطب) فإن ذكرهما ليفهم أن المراد بمتكلم ومخاطب المفهوم لا الذات ومناط الإخراج هو لفظ به. (قوله: ولذا صح الخ) فإن أنت متكلم مع أنه لم يتكلم بلفظ متكلم، وكذا أنا مخاطب مع أنه لم يخاطب بلفظ مخاطب. (قوله: وكذا يخرجان الخ) لما لم يتعرض لبيان فوائد القيود على التفسير الأول بينها المحشي رحمه الله بما لا مزيد عليه، ولقد أعجب وأحسن، ومن قال: إنه فرية بلا مرية افترى كذباً أم به جنة؛ لأن عدم تعرض الشارح رحمه الله له لا يقتضي الافتراء. (قوله: لأن المراد الخ) بدليل قوله: يحكى عن نفسه ويتوجه

الحق بها بعض أقسام فعال أو كلها. (قال المصنف: والمركبات) أي: بعضها؛ لأن بعلبك معرب، قوله: لتصديره الخ؛ إذ ليس الاسم أسماء الأصوات. (قوله: بل بعضها) كقبل وبعد والكثير منها معرب كيوم وليل وغيرهما، وقوله: عند ذلك؛ أي: عند البناء على الحركة من علتين أخريين غير أصل علة أصل البناء. (قوله: فإن أصل البناء السكون) أي: الأصل فيه ذلك؛ لأنه ضد الإعراب الذي أصله الحركات، واعلم أنه لتقدم السكون على الحركة طبعاً واستغناء الحرف عنها كان ساكناً، ولما تعذر الابتداء به قدم عليه همزة وصل ساكنة فاجتمع ساكنان، فلدفع ذلك حركت الهمزة بالكسر لما عرفته من أنه الأصل في التحريك وتحقيقه في المنهل الصافي[١]. (قوله: لأنها لما اختيرت) بدل عما قبله وكلمة ما استفهامية، فإن قلت: يجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة؛ نحو: عم وبم وفيم و﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ مع أنها ثابتة هنا، وسمع إثباتها قليلاً على الأصل كقراءة عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ①﴾، وقال حسان رضي الله عنه:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ
كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ بِالرَّمَادِ

(قال المصنف: المضمر ما وضع الخ) الأنسب المضمرات كما في الأخوات، وأجاب بعضهم بأنه لم يقل كذلك كما هو دأبه كثيراً في هذا المختصر؛ لأن التعريف للماهية دون الإفراد، وما أتي فيه بلفظ الجمع فللإشارة إلى تعدد الأنواع، وله مندوحة عن تلك الإشارة ههنا لانفهام أقسامه في ضمن التعريف فافهم، ثم إن المضمر مأخوذ من أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته ومنه قولهم: أضمرت الشيء في نفسي أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف وحروف المضمر غالبها المهموسة، وهي التاء والكاف والهاء

---

(١) بحذف حرف العاطف.

والهمس هو الصوت الخفي (شذور)، ويسمي الكوفيون الكتابة وعلة بناءه مشابهته للحرف في الاحتياج إلى حضور أو تقدم ذكر كاحتياج الحرف إلى متعلقه؛ أي: إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي. **(قال المصنف: ما وضع لمتكلم الخ)** أي: اسم وضع الخ فخرج كاف ذلك؛ لأنها دالة على المخاطب وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرف لا محل لها من الإعراب فاعرفه، واللام في لمتكلم لام الغرض عند المتقدمين وصلة عند المتأخرين والنكرة قد يفيد العموم في الإثبات كما في علمت نفس؛ أي: ما وضع لكل متكلم[1] متكلم بعينه. **(قوله: من حيث إنه الخ)** احترز بقيد الحيثية عن لفظي المتكلم والمخاطب وكذا يخرج؛ نحو: أمير المؤمنين يأمرك بكذا في قول الأمير مريداً به أنا آمرك (هندي)، وقوله: يتوجه إليه الخطاب؛ أي: يلقي إليه الكلام. **(قوله: وقيل: المراد الخ)** القائل هو الفاضل الهندي حيث دفع بهذا التوجيه والتحرير ما دفعه بقيد الحيثية شارحنا النحرير. **(قوله: بهذا القيد)** أي: بقيد الوضع لأحد الأمور الثلاثة بالحيثية المذكورة وكذا بتوجيه القائل وتحريره لكن يبقى على تحرير القائل نحو قول من اسمه زيد زيد فعل كذا، فلا بد من اعتبار الحيثية. **(قوله: للغائب مطلقاً)** أي: لما ليس بمتكلم ولا مخاطب بالمعنى الذي أريد بهما، وقوله: مطلقاً قيد للغائب؛ أي: سواء اعتبر تقدم الذكر أو لا، فلفظا المتكلم والمخاطب غائبان بهذا المعنى، وقوله: تقدم ذكره؛ أي: بلفظ آخر غير الضمير، واعلم أنه لا بد للضمير من مفسر فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من حوله، وإن كان لغائب فمفسره نوعان لفظ وغيره فالثاني؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، والأول نوعان غالب وغيره، فالغالب أن يكون مقدماً وتقدمه على ثلاثة أنواع كما ذكره المصنف وأوضحه في الشرح. **(قوله: أراد بالتقدم اللفظي الخ)** إشارة إلى أن قوله: لفظاً قيد للتقدم، ولك أن تجعله قيداً للذكر؛ أي: ذكراً لفظياً. **(قوله: إما متقدماً تحقيقاً الخ)** بأن يكون المرجع مذكوراً قبل الضمير لفظاً ورتبة؛ نحو: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾، وقوله: أو تقديراً بأن يكون مذكوراً قبله رتبة فقط؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾، فإن موسى متقدم تقديراً لكونه فاعلاً.

المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم، وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد إذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد، وقس عليه حال المخاطب، ومنهم من فسر قوله: ما وضع لمتكلم بقوله: أي مادة وبطريق الكناية، وقال: بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب؛ لأنهما موضوعان صيغة وصريحاً ولعله أراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية، فلا يرد أن لفظ أنا موضوع صيغة لمتكلم على أن الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق. **(قوله: فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب)** يعني: لما كان ليس متكلماً من حيث إنه متكلم ولا مخاطباً من حيث إنه مخاطب، ولذا تقول: يا تميم كلكم نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ويقول: المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول: زيد ضربت، وإنما جاز يا تميم كلهم؛ لأن يا دليل الخطاب، وليس في زيد ضرب دليل التكلم. **(قوله: ويخرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة)** إن قيل: إذا أريد الوضع بطريق الكناية خرج الأسماء الظاهرة به، فلم يكن قوله: تقدم داخلاً في الحد بناء على ذلك التفسير، قلنا: لم يخرج به بعض أسماء الظاهرة، مثل: كم وكذا فلا بد منه لإخراجه. **(قوله: أراد بالتقدم اللفظي)** إلى آخره، اعلم أن تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على أنه جعل قوله لفظاً أو معنى أو حكماً من أقسام الذكر حقيقة لا من أقسام التقدم حقيقة، لكن لما كان المقصود الأصلي هنا بيان التقدم جعله من أقسامه، وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بأن تقسيم التقدم اللفظي إلى الحقيقي والتقديري خلاف دأبه، فإن عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الإعراب، بل نقول: لقائل أن يقول: لا معنى؛ لأن يجعل الحكمي من أقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف؛ لأنه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر، ولا خفاء في أن التمحل حينئذ ليس إلا في جعل العهد في حكم الذكر، وأما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه إلى تمحل، نعم لو جعل الضمير راجعاً إلى المفسر الذي بعده احتيج إلى تمحل في التقديم بأن يقال مثلاً: إنه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه؛ فإنه يقتضي لذاته تقدم المرجع، لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض.

الخطاب إليه، فإنهما صفتان لما صدقا عليه لا لمفهوميهما، وقوله: يحكي عن نفسه تفسير للمتكلم، وإشارة لي أن المراد به المعنى الاصطلاحي لا المعنى اللغوي؛ أعني: المتلفظ لكونه معنى مجازياً عند أهل الاصطلاح، فكذا قوله: يتوجه الخطاب إليه فإن المخاطب يطلق على من إليه الكلام أيضاً سواء توجه إليه الخطاب أو لا، فإن الرسول ﷺ مخاطب بجميع القرآن بالمعنى الثاني دون الأول لتوجه الخطاب في بعضه إلى الأمّة، واعتبار قيد زائد على الحيثية يوهم الاعتراض على المحشي رحمه الله بأنه لا حاجة لإخراج زيد المذكور إلى قوله: يحكى عن نفسه في تقييد المتكلم بالحيثية، وأما ما قيل في توجيه عبارة الشارح من أن المراد بقوله: هذا القيد المعنى المصدري؛ أي: تقييد الوضع بأحد الأمور الثلاثة؛ ولذا أفرد القيد ولم يرد أن الغرض منه إخراجهما فقط؛ لأنه يخرج جميع الأسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب، بل أراد أنهما يخرجان فلا يرد النقض بهما، وقوله: فإن الأسماء الظاهرة بيان لصحة

(١) التي هي اثنا عشر.

خروجهما به مع أنهما داخلان في الغائب، ووجه الصحة أنهما موضوعان للغائب مطلقاً فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد، والمراد أنه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم، أما على الثاني فظاهر، وأما على الأول فأمر المتكلم ظاهر، وأما أمر المخاطب فخفي؛ لأن المخاطب موضوع للمخاطب من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب؛ إذ لا معنى للمخاطب إلا ما يتوجه إليه الخطاب إلا أن يراد يتوجه إليه الخطاب به، ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه الخطاب إليه بلفظ المخاطب بخلاف أنت، فالأخصر الأوضح أن يقال من حيث إنه مخاطب به، فلا يخفى فساده أما أولاً؛ فلأن قوله: هذا القيد صريح في إرادة القيد المذكور قريباً وهو قوله: وجعله بالممنى المصدري خلاف المتبادر، وأما ثانياً؛ فلأن قوله: موضوعان للغائب مطلقاً لا يكاد يصح؛ لأنهما ليسا موضوعين لمفهوم الغائب، ولا لإفراده بل لمفهوم المتكلم والمخاطب فالمقصود إخراجهما بهذا الاعتبار بقوله: متكلم أو مخاطب، وإما باعتبار كونهما من الأسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فخارجان بقوله: تقدم ذكره، وأما ثالثاً؛ فلأن المخرج لهما على التفسير الثاني قيد به وعلى الأول قيد الحيثية فنسبة الإخراج إلى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف المعتبر في الغائب مما لا معنى له، وهل هذه إلا أن يقال: أخرج عن تعريف الإنسان سائر أنواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق، ولم يقع في تعريفاتهم نسبة الإخراج إلى التقييد بالفصول فهو فرية بلا مرية، وأما رابعاً؛ فلأن نسبة إخراجهما إلى تقييد الوضع ونسبة إخراج سائر الأسماء الظاهرة إلى وصف الغائب مع كونهما من عدادها، والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له، وأما خامساً؛ فلأن قوله: لا معنى للمخاطب، إلا ما يتوجه إليه الخطاب فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى ما يلقى إليه الكلام، وأما سادساً؛ فلأن قوله: إلا أن يراد الخ رجوع بالآخرة إلى اعتباره قيد به ولا حاجة إلى اعتباره الحيثية، ولعمري أن مفاسد إعجاب النفس أكثر من أن تحصى. (**قوله: إذا عبر الخ**) يصدق عليه حينئذ أنه ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث إنه كذلك بل مطلقاً. (**قوله: وقس عليه الخ**) يعني: إذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد فإنه يصدق عليه أنه ما وضع لذات مخاطب لكن لا من حيث إنه مخاطب. (**قوله: لأنهما موضوعان صيغة**) أي: للصيغة مدخل في الدلالة على ذلك المعنى. (**قوله: الهيئة الاشتقاقية**) لا الهيئة مطلقاً. (**قوله: يعني: ليس متكلماً**) من حيث إنه متكلم قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ متكلم ومخاطب. (**قوله: ولذا تقول**) بصيغة الخطاب. (**قوله: نظراً**) أي: يقول بضمير الغائب نظراً إلى أصل المنادى وهو كونه اسم ظاهر، أو تقول: كلكم نظراً إلى عروض الخطاب بواسطة يا كما يجيء. (**قوله: ويقول الخ**) بصيغة الغيبة وفاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه. (**قوله: فلا بد منه الخ**) أي قوله: تقدم ذكره لإخراج مثل كم وكذا؛ أي: الأسماء الظاهرة التي هي كنايات. (**قوله: تفسير التقدم اللفظي الخ**) حيث أطلق قوله: ملفوظاً ولم يقيده بكونه قبل الضمير. (**قوله: من أقسام الذكر حقيقة**) فالذكر اللفظي أن يكون مفسراً لضمير مذكور بلفظه، والمعنوي أن يكون معناه مذكوراً بلفظ آخر دال عليه تضمناً أو التزاماً، والحكمي أن يعطي له حكم المذكور وإن لم يكن مذكور إلا بلفظه ولا بغير لفظه. (**قوله: نحو: ضرب غلامه زيد**) داخل في الذكر اللفظي وإن كان تقدمه تقديرياً. (**قوله: لا من أقسام التقدم**) حتى يرد أن الضمير في ضرب غلامه زيد راجع إلى زيد وهو متأخر لفظاً؛ ولذا يجوز سلب التقدم اللفظي عنه بأن يقال: ليس مفسر ضمير غلامه متقدماً لفظاً فكيف يصح إدخاله فيه، نعم إنه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلاً فالحق إدخاله في التقدم معنى. (**قوله: جعله من أقسامه**) تجوزاً باعتبار الذكر الذي أسند إليه التقدم في قوله: تقدم ذكره.

أو تقديراً، مثل: (ضَرَبَ[١] غُلَامَهُ زَيْدٌ[٢]) وبالتقدم المعنوي: أن يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى[٣] لا من حيث اللفظ، وذلك المعنى إمَّا مفهوم من لفظ[٤] بعينه[٥] كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟[٦] هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ فإنَّ مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى:[٧] ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ فكأنه متقدم من حيث المعنى، أو[٨] من سياق[٩] الكلام[١٠]، كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ[١١]﴾ لأنَّه لما تقدم ذكر الميراث دلَّ على أن ثمه[١٢] مورثاً[١٣] فكأنه تقدم ذكره معنى. و[١٤]أمَّا التقدم الحكمي[١٥] فإنَّما جاء في ضمير الشأن[١٦] والقصة[١٧] لأنَّه إنما جئ به من غير أن يتقدم[١٨] ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة[١٩] ليعظم

---

(١) جعل التقدم رتبة داخلاً في التقدم لفظاً لكن تقديره الآن أنسب به منه لسائر الأقسام. عصام. (٢) أراد. (٣) فقط. (٤) أي: عن لفظ واحد. (٥) أن يكون جزء ذلك اللفظ. (٦) لأن الفعل يدل على المصدر والزمان. (٧) فإن الضمير يعود إلى العدل المتقدم من حيث المعنى لدلالة اعدلوا عليه. كبير. (٨) عطف على من لفظ بعينه أي: ما مفهومه. (٩) التزما. (١٠) لا من لفظ بعينه. (١١) أي: لأبوي الميت إن سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الموت. أمير. (١٢) أي: من ذلك المكان. (١٣) أي: ميتاً. (١٤) عطف على القريب أو البعيد. (١٥) بأن ثبت في الذهن أولا ولم يصرح لقصد الإبهام. هندي. (١٦) نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾. والمذكر. (١٧) في المؤنث. (١٨) ولا يستعمل ضمير الشأن إلا في موضع يراد منه التعظيم و التفخيم. حلبي. (١٩) حتى يخطر في جميع الأذهان.

(قوله: مذكوراً من حيث المعنى) من الذكر بالكسر، وأعم من الذكر القلبي، وقيل: من الذكر بالضم وهو التعقل، وهذا أنسب لقوله: من حيث المعنى، وقوله: من لفظ بعينه؛ أي: من لفظ معين بأن يكون المرجع جزء مدلول ذلك اللفظ المتقدم. (قوله: وهو العدل المفهوم الخ) أي: المدلول عليه تضمناً؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، وكريمة ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ هي في سورة المائدة كما أن قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ في سورة النساء. (قوله: أو من سياق الكلام) بالياء التحتانية، وفي نسخة بالباء الموحدة، والأول أعم؛ أي: أو مفهوم من سوق الكلام بأن يدل السياق على المرجع التزاماً لا تضمناً، وقوله: دل على الخ؛ أي: دل دلالةً التزامية على أن هناك مورثاً وميتاً فجرى الضمير عليه من حيث المعنى، والمورث اسم فاعل من باب الأفعال[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾؛ أي: الشمس؛ لأن التواري يدل عليه التزاماً بعيداً على ما في الرضي. (قوله: وإنما جاء في ضمير الشأن والقصة) يقال في الحصر نظر؛ لما في شذور الذهب أن هذا النوع محصور في سبعة أبواب؛ أحدها: باب ضمير الشأن؛ نحو: هو أو هي زيد قائم؛ أي: الشأن والحديث أو القصة، فإنه مفسر بالجملة بعده ومنه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، الثاني: أن يكون مخبراً عنه بمفسره؛ نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾؛ أي: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا، الثالث: الضمير في باب نعم كما أشار إليه الشارح، ومنه: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾، فإنه فسر بالتمييز قطعاً، الرابع: مجرور رب، وإليه أيضاً وقع من الشارح الإشارة فإنه مفسر بالتمييز قطعاً، الخامس: الضمير في باب التنازع إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع؛ نحو: قاما وقعدا أخواك فإن الألف راجعه إلى الأخوين، السادس: الضمير المبدل منه ما بعده؛ نحو: ضربته زيد أو قول بعضهم: اللهم صل عليه الرؤف الرحيم، السابع في قوله: جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ فتبصر. (قوله: من غير أن

(قوله: إما مفهوم من لفظ بعينه) سواء كان بطريق التضمن أو الالتزام، ومنهم من خص بالأول، وجعل الثاني من باب السابق والأول أظهر. **(قوله: كقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾)**

(قوله: في حكم المعرب) حيث قال باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. **(قوله: وبيان الإعراب)** حيث قال: التقدير فيما تعذر، ثم قال: واللفظي فيما عداه. **(قوله: بأن تقسيم التقدم اللفظي الخ)** كما فعله المصنف رحمه الله في شرحه وتبعه الشارح رحمه الله، وحاصل الدفع أن علامة ذلك فيما يكون إذا قصد تقسيمه حقيقة، وههنا تجوز وأراد بالتقدم اللفظي ما له تعلق بالملفوظ سواء كان من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، ولذا قال في باب الفاعل بأن نحو: ضرب غلامه زيد لا بد له من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدماً لفظياً أو معنوياً، وهو راجع إلى زيد وهو متأخر لفظاً. فلولا أنه متقدم معنى لم يجز جعله من باب التقدم معنى لا لفظاً. **(قوله: على تفسير المصنف رحمه الله)** حيث قال في أمالي المسائل المتفرقة: وإنما جاز الإضمار في الشأن والقصة ولو لم يتقدم ذكره؛ لأنه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسمين كلاماً؛ وذلك معهود لكل عاقل فكأنه إنما أضمره لتقدم أمر يدل عليه، وهو ذلك العهد السابق. **(قوله: وأما التقدم الحقيقي الخ)**؛ لأن العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة. **(قوله: احتيج إلى تمحل في التقدم)** لكونه متأخراً لفظاً. **(قوله: أنه متقدم الخ)** فمعنى التقدم الحكمي أنه تقدم لقضية وضع الضمير. **(قوله: من خص بالأول الخ)** أي: خص التضمن بالمفهوم من لفظ بعينه، وجعل الالتزام من باب السياق. **(قوله: والأول أظهر)** أي: عدم الاختصاص أظهر لذا المفهوم الالتزامي قد يكون مفهوماً من لفظه بعينه.

وقعها في النفس[١] ثم تفسيرها، فيكون[٢] ذلك أبلغ من ذكره[٣] أو لا[٤] مفسراً[٥] فصار كأنه[٦] في حكم العائد[٧] إلى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير (نِعْم رجلاً زيدٌ) و(رُبَّهُ رجلاً[٨]). «وَهُوَ[٩]» أي: المضمر بالنظر إلى ما قبله[١٠] قسمان[١١]: «مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ؛ فَالْمُنْفَصِلُ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ» غير[١٢] محتاج إلى كلمة أخرى قبله[١٣]، ليكون[١٤] كالجزء منها[١٥]، بل هو كالاسم الظاهر[١٦] سواء كان مجاوراً لعامله، نحو: (مَا أَنْتَ[١٧] مُنْطَلِقاً[١٨]) عند الحجازية[١٩]، أو غير مجاور له نحو: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ[٢٠]). «وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ[٢١]» المحتاج[٢٢] إلى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه. «وَهُوَ» أي: المضمر باعتبار الإعراب[٢٣] ثلاثة أقسام: «مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ» لقيامه مقام الظاهر[٢٤]، وانقسام الظاهر إليها[٢٥]. «فَالأَوَّلاَنِ[٢٦]» أي: المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان: «مُتَّصِلٌ[٢٧]» لأنَّه[٢٨] الأصل[٢٩] «وَمُنْفَصِلٌ» لمانع[٣٠] من الاتصال «وَالثَّالِثُ» أي: الضمير

(١) أي: في نفس السامع. (٢) أي: ذكرها مبهمة أولاً في تفسيرها. (٣) أي: الشأن. (٤) في ابتلاء. (٥) حال. (٦) أي: المجيء. (٧) والتزام تفسيره بنكرة فيعلم جنس المتعقل. (٨) وأما الضمير في باب التنازع فالمتمرن عن التكرار وحذف الفاعل، على إعمال والتفصيل. (٩) وإنما أتى منصوباً لكي يتبين بالفاعل للفظي. (١٠) المراد بما قبله الاسم والفعل. (١١) إشارة إلى تقدم العطف على الربط. (١٢) تفسير لمعنى المستقل. (١٣) صفة كلمة. (١٤) علة للمنفي، اللام للأذكار والفاء للتفسير. (١٥) أي: من الكلمة التي قبله. (١٦) أي: على ما مر. (١٧) اسم ما. (١٨) خبر. (١٩) دون التميمية فإن عندهم لا يعمل ما كما مر في خبر ما ولا .رضا. (٢٠) فإن إياك ليس لناقله بل بواسطة ما لا .محمد أفندي. (٢١) اسماً كان في الاصطلاح كالتميمية لبعض حروفه. (٢٢) تفسير أيضاً. (٢٣) أي: أنواع الإعراب الذي يظهر في المظهر .قدمى. (٢٤) لأن وضع الضمائر للاختصار وهو فيه كثير منه. (٢٥) أي: إلى الثلاثة يعني مرفوع ومنصوب ومجرور. (٢٦) الفاء للتفصيل. (٢٧) الأول. ح ا م. (٢٨) دليل الاتصال. (٢٩) ولذلك قدمه وآخر تعريفه لكونه عدمياً .قدمى. (٣٠) علة منفصل.

وَهُوَ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ فَالْمُنْفَصِلُ[١] الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ فَالأَوَّلاَنِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ وَالثَّالِثُ

(١) الذي اتصاله بعامله.

يتقدم ذكره) أي: ذكر مرجعه لا لفظاً ولا معنى، وقوله: لتعظيم القصة؛ فلذا لا بد وأن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به فلا يقال: هو الذباب يطير. (قوله: أبلغ من ذكره) أي: القصة بتأويل الحديث؛ أي: فكأنه لفخامة شأنه كان بحيث لا يخفى على أحد بل يكون مركوزاً في ذهن الكل حتى المخاطب، وقوله: أي: المضمر؛ يعني: متكلماً أو مخاطباً أو غائباً. (قوله: قسمان متصل الخ) قدمه في الإجمال؛ لأن الأصل في الضمائر الاتصال، وقدم المفصل في مقام التعريف؛ لأن مفهومه وجودي. (قوله: غير محتاج إلى كلمة الخ) بيان لمعنى الاستقلال ههنا؛ أي: غير محتاج في التلفظ بين أهل اللغة إلى كلمة أخرى، بل يتلفظ بدونها، وقال العصام: المراد بالمستقل في تقسيم الضمير ما يصح الابتداء به والوقف عليه، فبانتفاء أحدهما يكون غير مستقل. (قال المصنف: غير المستقل بنفسه) أي: في التلفظ لا في الدلالة على المعنى فلا يتوهم أن غير المستقل كيف يكون قسماً من الاسم، وقوله: ليتصل به قيد بذلك ليخرج عنه؛ نحو: ما أنت منطلقاً، فإن أنت محتاج إلى ما لكن لا لأجل أن يتصل به بل لأجل أن يعمل فيه، وقوله: كالجزء منه؛ أي: كبعض حروفه فالضمائر المستترة كلها متصلة. (قوله: باعتبار الإعراب ثلاثة) تقسيم آخر لمطلق الضمير فإنه باعتبار الإعراب المحلي ثلاثة أقسام كما أنه بالاعتبار السابق قسمان. (قوله: لقيامه مقام الظاهر) الظاهر أنه دليل الانحصار في الثلاثة، وفي الرضي: إما لرفع الالتباس وحده وإما له وللاختصار، وذلك لأن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا وأنت لا يصلحان إلا

وكقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾؛ إذ العشي يدل على تواري الشمس، والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق، والظاهر: أنه ليس منه؛ لأنه المفهوم من لفظ واحد. (**قوله: فكأنه متقدم من حيث المعنى**) الظاهر أن يقال: من حيث اللفظ. (**قوله: أو من سياق الكلام**) السابق على الضمير أو الواقع فيه الضمير، وإن كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ①﴾ أن النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على أن

(**قوله: على تواري الشمس**) الظاهر على الشمس. (**قوله: الظاهر أن يقال الخ**)؛ لأن معنى لفظ العدل مذكور حقيقة لكونه مدلول أعدلوا فلا معنى لكلمة كأن وجعل الحيثية للتعليل حتى يصير المعنى كأن لفظ العدل مذكور لأجل المعنى؛ أي: لأجل كون معناه مذكوراً في ضمن اعدلوا يأبي عنه سوق الكلام؛ لأن الحيثية فيما تقدم للتقييد ولذلك قال الظاهر. (**قوله: وأما الضمير الخ**) أي: إرجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند البصريين في تنازع الفعلين في الفاعل فللتحرز عن لزوم تكرار الفاعل أو ذكر الفاعل للفعل الأول أو حذفه إن لم يعتبر الضمير فيه. (**قوله: في التلفظ**) لا في الدلالة على المعنى، فإنه يشمل الضمائر كلها.

المجرور «مُتَّصِلٌ(١)» فقط، لأنَّه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل، وستعرف(٢) المانع(٣) من الاتصال إن شاء الله تعالى. «فَذَلِكَ(٤)» أي: المضمر(٥) «خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ» المرفوع المتصل(٦)، والمنفصل(٧)، والمنصوب المتصل، والمنفصل(٨)، والمجرور المتصل(٩). النوع «الأَوَّلُ» يعني: المرفوع المتصل ضمير(١٠) «ضَرَبْتُ» على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي «وضُرِبْتُ» على صيغة المتكلم الواحد(١١) المجهول الماضي المنتهيين: أولهما(١٢) «إلى ضَرَبْنَ(١٣)» على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي «و» ثانيهما إلى «ضُرِبْنَ» على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي. وإنَّما بدأ(١٤) بالمتكلم(١٥)، لأنَّ ضمير المتكلم أعرف(١٦) المعارف، وأخَّرَ ضمير الغائب، لأنه(١٧) دون(١٨) الكل(١٩) وصورة التعريف هكذا: ضَرَبْتُ، ضَرَبْنا(٢٠)، ضَرَبْتَ(٢١)، ضَرَبْتُما(٢٢)، ضَرَبْتُم(٢٣)، ضَرَبْتِ(٢٤)، ضَرَبْتما(٢٥)، ضَرَبْتُنَّ(٢٦)، ضَرَبَ، ضَرَبا(٢٧)، ضَرَبُوا، ضَرَبت، ضَربتا(٢٨)، ضَرَبْنَ. وعلى(٢٩) هذا قياس المجهول(٣٠). «وَ» النوع «الثَّانِي» أي: المرفوع المنفصل «أَنَا إِلَى هُنَّ(٣١)» أنا(٣٢) نحنُ(٣٣)، أنتَ(٣٤)، أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما، أنتُنَّ، هو، هما،

(١) لامتناع الفصل بين الجار والمجرور. (٢) أنت. (٣) بيان المانع. (٤) الفاء فذلكة وهي آلة. (٥) باعتبار الحاصل من النفسي. (٦) نحو: ضربت. (٧) نحو: أنا. (٨) نحو: ما ضربت إلا إياك. (٩) نحو: أعجبني ضربك. (١٠) أشار إلى أنه خبر بتقدير المضاف. (١١) قيل لأن البدل هو كل واحد من أولهما وثانيهما لا أحديهما. (١٢) بدل تفصيل لا بدل البعض من الكل. (١٣) إن إلى بمعنى مع أو حتى. (١٤) مصنف. (١٥) م ج سر م هـ ق الصيرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق. (١٦) خبر إن. (١٧) علة آخر. (١٨) أدنى. (١٩) أي: المتكلم والمخاطب في الأعرفية. هندي. (٢٠) مع الغير. (٢١) مخاطب. (٢٢) تثنية. (٢٣) جمع المخاطب. (٢٤) مخاطب. (٢٥) تثنية. (٢٦) جمع المؤنث المخاطبة. (٢٧) تثنية. (٢٨) تثنية. (٢٩) ظرف مستقر خبره مقدم. (٣٠) مبتدأ مؤخر. (٣١) جمع المؤنث. (٣٢) وحده. (٣٣) مع الغير. (٣٤) مخاطب.

مُتَّصِلٌ فَقَطْ فَذَلِكَ(١) خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ(٢) فَالأَوَّلُ(٣) نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ إِلَى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ، وَالثَّانِي أَنَا إِلَى هُنَّ،

(١) أي: المضمر.
(٢) المرفوع المتصل والمنفصل في المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل.
(٣) أي: فالنوع الأول.

لمعينين، وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار، وليس كذا الأسماء الظاهرة فإنه لو ذكر المتكلم والمخاطب باسمهما العلمي فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب لربما توهم أنه غير الأول. **(قوله: كل واحد منهما الخ)** يشير إلى وجه إفراد الخبر مع كون المبتدأ مثنى وهو التنبيه على أن الحكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد. **(قوله: لمانع من الاتصال)** المانع في المرفوع كون العامل معنوياً؛ نحو: أنت الكريم، وفي المنصوب كون الضمير مقدماً على عامله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، كذا قيل، وهذا قاصر وسيأتي مواضع التعذر. **(قال المصنف: والثالث)** لم يقل والثاني كما قال في بحث التأكيد للتفنن والإشارة إلى طريق ثان للبيان (عصام). **(قوله: متصل فقط)**؛ لأنه لا منفصل للمجرور، قيل: الفصل بين الجار والمجرور الظاهر في السعة قبيح فامتنع مع الضمير الذي اتصاله بعامله أشد. **(قوله: لأنه لا مانع فيه من الاتصال)**؛ إذ لا يتقدم المجرور على الجار ولا يجوز الفصل بينه وبين جاره، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن جاز بالظرف في الشعر إلا أنه ممتنع بواسطة اتصال الضمير، ولا يحذف الجار في محل يكون مجروره مضمراً ولا يكون عامله أمراً معنوياً ولا حرفاً والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له (وجيه). **(قوله: فذلك؛ أي: المضمر)** يعني: أتى بذلك إشارة إلى بعد المشار إليه؛ أعني: المضمر لا ما هو قريب؛ أعني قوله: مرفوع ومنصوب ومجرور بتأويل المذكور، وفي قوله: ضمير ضربت إشارة إلى

المنزل هو القرآن مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾. **(قوله: وكذا الحال في ضمير نعم رجلاً)** وأما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل. **(قال: فالمنفصل)** الفاء للتفسير. **(قال: المستقل بنفسه)** في التلفظ بلسان التخاطب. **(قوله: لقيامه مقام الظاهر)** مع إعرابه للاختصار.

(قوله: لا مانع) إن قلت: من الموانع الفصل، وقد يقع بين المضاف والمضاف إليه، قلنا: لا يقع إذا كان المضاف إليه ضميراً مع أن الفصل

(قوله: بلسان التخاطب)؛ لأن المتصل البارز يمكن التلفظ به استقلالاً إلا أنه غير واقع في لسان العرب. **(قوله: مع إعرابه)** أي: إعراب الظاهر قيد به؛ لأن مجرد قيامه مقام الظاهر لا يقتضي الانقسام إلى الثلاثة.

(قوله: لا يقع) أي: الفصل. **(قوله: مع أن الفصل بينهما)** أي: بين المضاف والمضاف إليه قبيح مطلقاً سواء كان المضاف إليه مضمراً أو مظهراً، في الرضي: لا شك أن الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الضرورة ثابت مع قلته

هم ، هي ، هما ، هُنَّ ، والضمير في (أنت) إلى (أنتن) هو[1] (أنْ[2]) إجماعاً والحروف الأواخر[3] لواحق دالة على أَحواله[4] من[5] الإفراد[6] والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. «وَ[7]» النوع «الثَّالِثُ» أي: المنصوب المتصل، وهو قسمان[8]: القسم الأول المتصل بالفعل «نَحْوُ: ضَرَبني[9] إلى ضَرَبهُنَّ[10]» ضَرَبني[11]، ضَرَبنا[12]، ضَرَبكَ[13]، ضَربكُما[14]، ضَربكُم[15]، ضَربكِ[16]، ضَربكما، ضَربكُنَّ، ضَربَه[17]، ضَرَبهما، ضَرَبهُم، ضَرَبها، ضَرَبهما، ضَرَبهُنَّ. «وَ» القسم الثاني المتصل بغير[18] الفعل[19] نحو: «إنِّي» إنَّنا، إنَّكَ، إنَّكما، إنَّكم، إنَّكِ، إنّكما، إنكُنَّ إنَّهُ[20] «إلى إنَّهنَّ[21]». «وَ[22]» النوع «الرَّابعُ» أي: المنصوب المنفصل «إيَّايَ» إيانا، إيّاكَ، إيّاكُما، إياكُم، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكُنَّ، إياهُ «إلى إيَّاهُنَّ». وفي (إيَّايَ) اختلافات كثيرة والمختار[23] أنَّ الضمير هو (إيَّا) واللواحق للدلالة على المتكلم[24] والخطاب[25] والغيبة والإفراد[26] والتثنية[27] والجمع[28] والتذكير والتأنيث. «وَ» النوع «الخَامِسُ (غُلاَمِي») مثال المتصل بالاسم، «وَلِي[29]» مثال المتصل بالحرف: غلامي، غلامنا، غلامكُ[30]، غلامكُما، غلامكُمْ، غلامكِ، غلامكما، غلامكُم، غلامُه «إِلَى غُلاَمِهِنَّ» ولي، لنا، لك، لكما «إِلَى لَهُنَّ». وكان القياس أن تكون ضمائر كل

---

(١) غائب. (٢) أي: لفظ إن. (٣) لا محل لها من الإعراب. أي: الحروف التي في آخر أنت. (٤) أي: أحوال لفظ من. (٥) بيانية. (٦) فلا محل لها من الإعراب. (٧) عطف على القريب أو البعيد. (٨) بحسب أنواع عامله. (٩) ضمير ضربني .آه. (١٠) منتهياً. (١١) متكلم وحده. (١٢) مع غيره. (١٣) مخاطب مفرد. (١٤) تثنية. (١٥) جمع. (١٦) مخاطب مؤنث. (١٧) مفرد الغائب. (١٨) من المنصوبات المتصل. (١٩) وهو الحرف. (٢٠) للغائب. (٢١) كمنتهياً. (٢٢) عطف. (٢٣) عند سيبويه وأكثر البصريين. (٢٤) كالياء في أيامي ونا في إيانا. (٢٥) كالكاف في إياك. (٢٦) كإياك. (٢٧) كإياكما وإياهما. (٢٨) كإياكم وإياهم وإياكن وإياهن. (٢٩) أي: ضمير بتقدير المضاف معرب. (٣٠) ضمير.

وَالثَّالِثُ ضَرَبَنِي إِلَى ضَرَبَهُنَّ وَ إِنَّنِي إِلَى إِنَّهُنَّ، وَالرَّابِعُ إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ، وَالخَامِسُ غُلاَمِي وَلِي إِلَى غُلاَمِهِنَّ وَلَهُنَّ،

بينهما مطلقاً قبيح. (قوله: الأول ضربت وضربت) قيل: الأولى أن يقول: ضربت وأضرب إلى ضربن ويضربن؛ ليكون أفراد النوع المتصل مستوفاة، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضياً كان أو مستقبلاً، أو بأن المقصود التنظير لا استيفاء العدد، فإن قلت: فلم ذكر صيغة المجهول، قلنا: ذكرها لئلا يتوهم أن اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير، ودفع توهم فاسد أولي من بيان مبتدأ. (قال: إلى ضربن) قيل: إلى هنا لمدّ الحكم لا للإسقاط، فيلزم أن لا

وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولاً كان أو تمييزاً أو غيرهما فقراءة ابن عامر: ﴿قتل أولادَهُم شركائِهِم﴾ بنصب أولادهم وجر شركائهم ليست بذلك، ولا نسلم تواتر القرآات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين. (قوله: بأن المراد بضربت صيغة الخ) بعيد لا ينتقل الذهن إليه. (قوله: بأن المقصود الخ) هذا لا يدفع أولوية ذكر اضرب لحصول المقصود مع فائدة الاستيفاء. (قوله: ودفع بوهم الخ) أي: إذا لم يكن الاستيفاء مقصوداً فلم ذكر صيغة المجهول. (قوله: ودفع توهم الخ) فلذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر اضرب لكن هذا إنما ينفع في عدم

تقدير المضاف تصحيحاً للحمل على الأول، وقوله: المعلوم صفه للصيغة بتأويل البناء، واعلم أن الصرفيين يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون أسلوب الترقي في درجة التعريف فنعم ما صنعوا؛ إذ فيه رمز إلى ما ورد من قوله: «سبق المفردون» فاعرفه. (قوله: المنتهيين أولهما الخ) بدل بعض من ضمير المنتهيين؛ أي: المنتهي أولهما في التصريف إلى ضربن، وفيه إشارة إلى أن إلى هنا لقصر الحكم عما وراءها فيكون الغاية للإسقاط لا لمد الحكم فافهم (عارف)، وقوله: أعرف؛ أي: ومن ثمة قدمه في الحد والعد. (قوله: أنا نحن أنت الخ) أي: صورة التصريف هكذا وجئ بالألف في أنا لبيان فتحة النون والفصل بين أنا وأن، وقد يبدل ألفه هاء فيقال: إنه، ومنه قول حاتم: هكذا فزدي أنه؛ أي: فصدي، ونحن جمع من غير لفظها وحرك آخرها بالضم لالتقاء الساكنين، واختير الضمة؛ لأنه من جنس الواو التي هي علامة الجمع ونحن كناية عنهم ولفظ هو وهي قد تسكن هاؤهما بعد الواو والفاء وثم واللام وهو بفتح الواو ويسكنها قيس وأسد ويشددها همدان (عصام)، وقال الرضي: الواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للإشباع والأول أوجه؛ لأن حروف الإشباع لا تتحرك، وقوله: هما هم الخ، الأصل أن يقال: هو هوا هووا لكن جعلوا الواو ميماً للاتحاد في المخرج، ولكراهة اجتماع الواوين فصار هموا ثم حذفت الواو كما في ضربتموا، وحمل التثنية عليه في قلب الواو ميماً. (قوله: هو أن إجماعاً) أي: من البصرية فإن الفراء ذهب إلى أن أنت بكمالها ضمير، والتاء من نفس الكلمة

وباقي الكوفيين ذهبوا إلى أن الضمير التاء بتصاريفه وإن عماد، وقوله: نحو: ضربني بنون الوقاية وهي لازمة كما سيأتي والياء مفتوحة أو ساكنة. (قوله: وضربكما وضربكم) وربما يكسر كافهما بعد الياء؛ نحو: يرميكما ويرميكم وبعد الكسرة؛ نحو: لم يفركما لم يفركم، وكذا في كنّ (عصام)، وقوله: أنني الخ بنون وقاية غير لازمة، وفي التنزيل: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾، ﴿إِنَّنَا نَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ﴾، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾. (قوله: والمختار أن الضمير الخ) وهو مذهب سيبويه فإن عنده الضمير هو أيا فقط، واللواحق للدلالة الخ؛ أي: حروف دالة على هيئة الضمائر المنصوبة ألحقت قرائن على المراد؛ لأن أيا مشترك بين المعاني المتعددة، وفيه أن وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد، والأظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى، فالأظهر ما قيل: إن هذه الألفاظ بكمالها ضمائر إلا أنه زيفه في نظرهم عدم النظير بين الألفاظ من أسماء يختلف آخرها كافاً وهاء وياءً، ومذهب الخليل والأخفش: إن ما اتصل به أسماء أضيف إليه أيا لقولهم: إياه وأيا الشواب، وهو في غاية الضعف؛ إذ الضمير لا يضاف، وقوله: إذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ شاذ، وقال الزجاج والسيرافي: الضمير هو اللواحق، وأيا اسم ظاهر مضاف كإياك بمعنى نفسك، وقال بعض الكوفيين: أيّا عماد الضمير كان في أنت وارتضى الرضي هذا الاعتبار وتمامه في شرحه. (قال المصنف: غلامي ولي) أي: ضمير؛ نحو: غلامي ولي وهو ياء المتكلم ساكنة أو مفتوحة في التنزيل: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾، فالمجرور المتصل أيضاً قسمان لم يصرح به الشارح لظهوره واكتفاء بالأمثلة، واعلم أنه لا يفرق المجرور المتصل من المنصوب المتصل إلا بتعين ما اتصل به فإن تعين كونه جاراً فالضمير مجرور، وإن تعين كونه ناصباً فمنصوب وإن اشتبه فمشتبه مثل الضاربه. (قوله: وكان القياس أن يكون الخ)؛ لأن المعاني ثمانية عشر فإذا وضع لكل منها صيغة على حدة يكون صيغ الضمائر ثمانية عشر أيضاً على وفق المعاني، فإذا ضربت تلك الثمانية عشر إلى الأنواع الخمسة المذكورة سابقاً يكون الضمائر كالمعاني تسعين.

يدخل ما بعدها في الحكم، وأجيب عنه بأن معناه الأول ضربت وضربت، وما دون ذلك إلى ضربن وضربن، فيكون حينئذ للإسقاط فيدخل. (قوله: وإنما بدأ المتكلم) والصرفيون: يبدأون بالغائب؛ لتجرده عن اللواحق ثم يراعون أسلوب الترقي. (قوله: أنا نحن) قد تبدل همزته هاء؛ نحو: هنا، وقد تمد همزته؛ نحو: أنا، وقد يسكن نونه في الوصل، وهو عند البصريين همزة ونون الألف زيدت للوقف. (قوله: والضمير في أنت إلى أنتن هو إجماعاً) قال الشيخ الرضي: هو مذهب البصريين، ومذهب الفراء: أن أنت بكماله اسم، وقال بعضهم: إن التاء هو الضمير، وأن عماد كما أن لواحق إياك وأخواته ضمائر عند الكوفيين، وأيا عماد.

ذكره بدل المجهول لا في عدم ذكره معه. (قوله: لمد الحكم)؛ لأن ضربت وضربت ليس شاملاً لما عداهما. (قوله: فيلزم أن لا يدخل الخ) على ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور: أن إلى إن كان لمد الحكم لا تدخل الغاية تحت المغيا كما في قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾، وإن كان للإسقاط تدخل كما في قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾. (قوله: معناه الأول الخ) يعني: أن الكلام على حذف المعطوف لانسياق الذهن إليه. (قوله: فيكون إلى حينئذ للإسقاط) لشمول ما دون ذلك الغاية أيضاً. (قوله: لتجرده عن اللواحق) ولو باعتبار بعض الصيغ. (قوله: أسلوب الترقي) من الأدنى إلى الأعلى في التعريف. (قوله: همزة) ونون مفتوحة. (قوله: للوقف) أي: في الوقف لبيان الفتح، وكان يلتبس بأن الحرفية بسكون النون؛ ولذا يكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد يبين فتحها وقفاً بهاء السكت.

من المتكلم والمخاطب والغائب ستة[١]، لكنَّهم[٢] وضعوا للمتكلم[٣] لفظين يدلان[٤] على ستة معان[٥] كـ (ضربتُ) و(ضربنا). فضمير (ضربت[٦]) مشترك[٧] بين الواحد المذكر والمؤنث، وضمير (ضربنا) مشترك بين الأربعة: المثنى[٨] المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر، والمجموع المؤنث. ووضعوا[٩] للمخاطب خمسة ألفاظ؛ أربعة[١٠] غير مشتركة، وواحد[١١] مشترك[١٢] بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وأعطوا[١٣] الغائب حكم[١٤] المخاطب في ذلك[١٥]. فإنَّ الضمير في مثل (ضَرَبا[١٦]، وضَرَبتا) هو[١٧] الألف[١٨] المشترك بينهما، والتاء حرف[١٩] التأنيث وبقية[٢٠] الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى[٢١]، أعني: أنَّ للمتكلم لفظين[٢٢]، وللمخاطب[٢٣] خمسة[٢٤]، وللغائب خمسة، فصار المجموع[٢٥] اثني عشرة كلمة لثمانية[٢٦] عشر معنى، فإذا كان لكل[٢٧] من الأنواع الخمسة اثنتا[٢٨] عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين[٢٩] كلمة لتسعين[٣٠] معنى. وبينوا لتلك الأمور عللاً ومناسبات[٣١]، لا نطول الكلام بذكرها[٣٢]. «فَالمَرْفُوعُ[٣٣] المُتَّصِلُ خَاصَّةً» يعني: لا المنصوب والمجرور المتصلان[٣٤]، «يَسْتَتِرُ» لأنَّهما[٣٥] فضلة، والمرفوع[٣٦] فاعل[٣٧] وهو[٣٨] كجزء الفعل، فجوزوا[٣٩] في باب الضمائر التي وضعها[٤٠] للاختصار[٤١] استتاراً[٤٢] لفاعل، فاكتفوا[٤٣] بلفظ الفعل[٤٤]، كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة[٤٥] شيء[٤٦] ويكون[٤٧] فيما بقِي[٤٨] دليل على ما أُلقي[٤٩]، على ما مضى في الترخيم[٥٠]، ولكن هذا

---

(١) خبر كان. (٢) أهل اللغة. (٣) لمفهوم المتكلم ولمن يتكلم. (٤) بالاشتراك المعنوي. (٥) لأن المشاهدة شاهدة على الفرق. لارى. (٦) وهو التاء. (٧) لفظ مشترك بالاشتراك المعنوي. (٨) بدل البعض من الأربعة. (٩) أهل اللغة. (١٠) مبتدأ وتعريفه بالتخصيص. (١١) من الخمسة. (١٢) وهو لفظ ضربتما. (١٣) أهل اللغة. (١٤) مفعول ثان لأعطو. (١٥) أي: في كون الألفاظ بعضها غير مشترك وبعضها مشتركاً وم. (١٦) مذكر. (١٧) مؤنث. (١٨) لا مجموع الألف والتاء. (١٩) ليست بضمير. (٢٠) بقيت نسخة. (٢١) أي: مجرى المرفوع المتصل. (٢٢) من المعاني الستة. (٢٣) خبر مقدم. (٢٤) مبتدأ مؤخر. أربعة مغاير كما مر. (٢٥) أي: مجموع الألفاظ الموضوعة. (٢٦) صفة كلمة أي: معينة. (٢٧) واحد. (٢٨) اسم كان. (٢٩) من ضرب خمسة وهي متكلم ومخاطب وغائب ومذكر ومؤنث. (٣٠) من ضرب الخمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون. (٣١) تفسير العلل. (٣٢) فمن أراد التفصيل فليرجع إلى شيخ الرضي. (٣٣) الفاء للتفصيل وفي بعض النسخ بالواو. (٣٤) صفة لهما. (٣٥) علة لا المنصوب .آه. (٣٦) خبر إن. (٣٧) لاتصاله بالفعل أو شبهه. (٣٨) حال. (٣٩) نحويون، ثم لم يمتنعوا. (٤٠) مبتدأ. (٤١) خبره. (٤٢) مفعول جوزوا. (٤٣) بيان الاستتار فكأنه قيل أي اكتفوا فقال. (٤٤) وحذفوا الفاعل كما .آه. (٤٥) صفة الكلمة. (٤٦) نائب فاعل يحذف. (٤٧) أي: يوجد. (٤٨) من الحروف. (٤٩) أي: على ما حذف. (٥٠) يقال يا حار في يا حارث.

فَالمَرْفُوعُ المُتَّصِلُ خَاصَّةً[١] يَسْتَتِرُ

(١) يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان لأنهما فضلة.

(قوله: لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان)؛ لأن المشاهدة شاهدة على الفرق. (قوله: وأعطوا الغائب حكم المخاطب)؛ وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب، والواحدة الغائبة قياساً على المرفوع المنفصل كهو وهي. (قال: خاصة) قيل: حال من ضمير يستتر، والتاء للمبالغة أو مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف؛ أي: خص بالاستتار خصوصاً والجملة معترضة. (قوله: التي وضعها للاختصار) أي: المنظور في هذا الباب الاختصار، أما أولاً فيأخذ المعاني

(قوله: على الفرق) بين الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. (قوله: على تغاير الواحد للضميرين المستترين فيهما. (قوله: التاء للمبالغة لا للتأنيث) حتى يرد أنه لا يجوز كونه حالاً لعدم المطابقة مع ذي الحال في التذكير. (قوله: معترضة) بين المبتدأ والخبر. (قوله: أي: المنظور الخ) يعني: أن اللام في الاختصار ليست صلة الوضع بل لام الأجل. (قوله: فيأخذ المعاني الخ) حيث اختلف المرفوع والمنصوب والمجرور

(قوله: وضعوا للمتكلم لفظين يدلان)؛ وذلك لأن المشاهدة شاهدة على الفرق فلا يخاف عن الالتباس. (قوله: وأعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك) أي: في الاشتراك وعدمه حيث كان فيه أيضاً أربعة غير مشتركة، بل نصوص وواحد مشتركاً، وقوله: فإن الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الألف ولا اعتبار للتاء في تثنية الغائبة؛ لأنها ثابتة قبل التثنية، بل الضمير هو الألف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت بحركات التاء حيث ثلاثة صيغ باعتبار اختلاف حركة التاء الضمير، وإن كان ذات الضمير هو التاء في كلها. (قوله: وبقية الأنواع الخمسة) أي: المذكورة من المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب كذلك والمجرور المتصل والبقية عبارة عن الأربعة الأخيرة غير المرفوع المتصل فقوله: هذا المجرى؛ أي: مجرى المرفوع المتصل، وقوله: أعني: تفسير وبيان لكيفية الجريان. (قوله: وبينوا لتلك الأمور عللاً) أي: ذكروا لوضع تلك الضمائر لمعانيها بالاشتراك وعدمه عللاً عقلية تأنيساً للأذهان فارجع إلى شروح المراح. (قوله: يعني: لا المنصوب) يريد أن التخصيص المستفاد من قوله: خاصة إضافي بالنسبة إلى المتصل، وأما بالنظر إلى المنفصل

الاستتار ليس[١] في جميع الصيغ[٢] بل «فِي» الفعل[٣] «المَاضِي لِلْغَائِبِ[٤]» الواحد[٥] المذكر إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر[٦]، نحو: (زَيْدٌ ضَرَبَ) «وَ» الواحدة المؤنثة «الغَائِبَةِ» إذا لم تكن مسندة إلى الظاهر، نحو: (هند ضَرَبَتْ) فإنَّ التاء علامة[٧] التأنيث لا الضمير المرفوع وإلَّا لم[٨] يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو: (ضَرَبَتْ هند). «وَفِي» الفعل «المُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ[٩] مُطْلَقاً[١٠]» سواء كان واحداً أو فوق الواحد مذكراً أو مؤنثاً نحو: (أضربُ) (ونَضربُ). «وَ[١١]» للواحد «المُخَاطَبِ» المذكر نحو: (تَضربُ[١٢]) و(اضرِبْ) «وَ» الواحد «الغَائِبِ وَالغَائِبَةِ» إذا لم يكونا مسندين إلى الظاهر، نحو:[١٣] (زَيْدٌ يَضْرِبُ) وَ:(هِنْدٌ تَضْرِبُ) «وَ[١٤]فِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً[١٥]» سواء كانت اسم فاعل أو مفعول، أو صفة مشبهة، أو أفعل للتفضيل، وسواء[١٦] كانت مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر، نحو: (أَقَائِمٌ[١٧] الزَّيْدَانِ) كقولك: (زَيْدٌ ضَارِبٌ[١٨]) و:(هِنْدٌ ضَارِبَةٌ)، و:(الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ)، و:(الهِنْدَانِ ضَارِبَتَانِ)، و:(الزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ)، و:(الهِنْدَاتُ ضَارِبَاتٌ)، وليست الألف في (ضَارِبَانِ) والواو في (ضَارِبُونَ) بضميرين[١٩] لأنَّهما ينقلبان ياء في النصب[٢٠] والجر[٢١] والضمائر[٢٢] لا تتغير عن حالها إلَّا أن يتغير عاملها، والعامل ههنا[٢٣] ليس عاملاً في الضمير وإنَّما هو[٢٤] عامل في اسم الفاعل والضمير[٢٥] فاعل له، والضمير باق[٢٦] على ما كان عليه في الرفع[٢٧]. فلو كانت[٢٨] ضمائر لا تتغير[٢٩]، ألَا ترى أن الياء[٣٠] في (تَضْرِبِينَ) والنون في (تَضْرِبْنَ) والواو في (تضربونَ) والألف في (تضربان) لا تتغير[٣١]، فهما أي: الألف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع، وليسا بمضمرين[٣٢]. «وَلاَ يَسُوغُ» أي: لا يجوز، الضمير «المُنْفَصِلُ» مرفوعاً كان أو منصوباً لأجل شيء[٣٣]

(١) موجودا. (٢) أي: صيغ الفعل بل في خمسة مواضع. (٣) خاصة في بعض الصيغ. (٤) جوازاً. صفة للماضي. (٥) صفة للغائب. (٦) احتراز عن التذكر الغائب المسند إلى الظاهر. (٧) إنما هي علامة أن فاعل هذا الفعل مؤنث لا غير كالتاء في قامت. هندي. (٨) أفاد كانت الاستتار ضمير المرفوع. (٩) صفة مضارع. (١٠) حال من المتكلم. (١١) يستتر. (١٢) وجوباً يبنى المثال ما مر في الممثل خاص. (١٣) إطلاق المضارع عليه مجاز باعتبار ما كان لأنه مشتق منه. رضا. (١٤) يستتر. (١٥) وفي الظرف وما يقوم مقامها ما من ظرف وجار ومجرور. (١٦) تفسير باعتبار أفرادها. (١٧) لا حاجة إلى التعريف لكونه مسنداً. خ. مثال ما أسند إلى الظاهر أقائم مبتدأ. الزيدان ساد مسد الخبر. (١٨) مثال ما لم يسند إلى الظاهر. (١٩) فيلزم تغير الضمير بتغير عامله. (٢٠) نحو: رأيت ضاربتين. (٢١) حال. (٢٢) نحو: مررت بضاربتين. (٢٣) أي: في الصفة. (٢٤) أي: الحاصل. (٢٥) أي: المستتر. (٢٦) أي: بعد تغير اسم الفاعل. (٢٧) في حالة الرفع. (٢٨) ألف وتاء كانتا ضميرين. أي: الألف والواو والياء. (٢٩) حالة النصب والجر. (٣٠) ضمير فاعل. (٣١) عن حال واحد، - م أي: الضمائر. - خبر إن. - بتغير حق. (٣٢) بدليل تغيرهما بالعامل. (٣٣) من العلل.

فعدم جواز الاستتار فيه بين؛ لأن الانفصال يمتنع معه الاستتار، وقوله: فاكتفوا بلفظ الفعل؛ أي: عن الفاعل الذي هو كجزئه الأخير. (قوله: فيكون فيما بفي دليل على ما ألقى) أي: على ما حذف، وقال العصام: ليس هذا على ما ينبغي؛ لأنه مبني على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر هذا، وفي الضمير المستتر ستة مذاهب فليراجع إلى المفصلات. (قوله: على ما مضى في الترخيم) أي: على ما سبق في بحث ترخيم المنادى؛ نحو:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ

أي: يا عاذلة، وكقوله:

يَا مَرْو إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ

أي: يا مروان، وفي قوله: إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر إشارة إلى أن الاستتار ليس واجباً فيه كما وجب في المضارع المخاطب والمتكلم، بل جائز فالاستتار نوعان فما أورده العصام متزلزل البنيان.

(قوله: نحو: هند ضربت)؛ وذلك لأن صيغة الفعل تدل على

فِي المَاضِي لِلْغَائِبِ وَالغَائِبَةِ وَالمُضَارِعُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً وَالمُخَاطَبِ وَالغَائِبِ وَالغَائِبَةِ وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً وَلَا يَسُوغُ المُنْفَصِلُ

المقتضية للإعراب في مدلولاتها؛ لئلا يحتاجوا إلى الإعراب، وأما ثانياً؛ فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة، وأما في المنفصلة؛ فلأنك إذا عبرت عن نفسك وعن غيرك بأسمائهما وجدت غالباً أن الضمير أقل حروفاً منها، وأما ثالثاً؛ فبعدم الاحتياج إلى قرينة ترفع الالتباس الذي في الأسماء الظاهرة فإنك إذا قلت: زيد مثلاً التبس على المخاطب أنه

بالصيغة. (قوله: لا أدرى الخ) قد سبق تحقيق ذلك في تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه. (قوله: صفة الخ) أي: ليس صلة يستتر، وكان محل التعرض قوله: في الماضي الغائب، ولعله كان في نسخة المحشي رحمه الله لفظ الغائب بدون اللام الجارة.

(قوله: أي: زماناً مطلقاً الخ) يعني: أن مطلقاً إما

زيد العالم أو الجاهل، فيحتاج في تعيين المراد إلى قرينة، وإذا قلت: أنت أو أنا أو هو بعد سبق المرجع لم يحتج إلى قرينة تزيل الالتباس، وإذا عرفت ذلك فالأصل في هذا الباب المتصل المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز، ثم المنفصل. (قوله: استتار الفاعل) ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف، ولا أدري من أيّ مقولة هو. (قال: للمتكلم) صفة للمضارع. (قال: مطلقاً) أي: زماناً مطلقاً أو استتاراً مطلقاً، والظاهر: ما قاله الشارح من أنه بيان للمتكلم، وكذا الحال في قوله: وفي الصفة مطلقاً.

ظرف يستتر أو مفعول مطلق له، ولعل ذلك لمطابقة قوله: وفي الصفة مطلقاً فإنه لا يجوز كونه حالاً من الصفة إلا بتأويله بالوصف، وفي تذكير الضمير في قوله سواء كان مفرداً الخ إشارة إلى ذلك.

الفاعل المفرد والاختصار مطلوب؛ فلذا لم يبرز بخلاف التثنية والجمع فإن الصيغة فيهما لا تدل على الفاعل المثنى والمجموع؛ فلذا أبرز الفاعل فيهما (اطه وي). **(قوله: أي: سواء كان واحداً وفوق الواحد الخ)** يعني: سواء كان المتكلم وحده أو معه غيره، وما في بعض النسخ من قوله: سواء كان مثنى أو مجموعاً واحداً الخ، فالظاهر أنه زيادة من الناسخين وسهوهم، ثم الاستتار في متكلم المضارع واجب دائمي فلا يسند إلى الظاهر الذي للغائب لمنافاة صيغته إياه، وقوله: للواحد المخاطب؛ أي: دون المخاطبة إشارة إلى أنه معطوف على قوله: للمتكلم، وقيد الدوام معتبر ههنا أيضاً. **(قال المصنف: وفي الصفة مطلقاً)** حال من الصفة بتأويله بالوصف أو شبه الفعل، وفي قوله: سواء كان اسم فاعل الخ بيان لمعنى الإطلاق مع الإشارة إلى أن المراد بالصفة هو الصرفية؛ أعني: ما دل على ذات مبهمة الخ. **(قوله: أو مفعول)** أي: اسم مفعول ولو معنى فيدخل المنسوب والمستعار ولم يذكر أسماء الأفعال مع أنه يستتر فيها مطلقاً؛ أي: جوازاً أو وجوباً وأمر المخاطب المفرد مع وجوبه، وإدخاله؛ أي: الأمر في المضارع مع اختلافهما لفظاً ومعنى وحكماً بعيد بخلاف إدخال النهي وأمر الغائب فيه فلا تغفل كذا في الامتحان. **(قوله: نحو: أقائم الزيدان)** مثال للمنفي كما أن قوله: كقولك الخ تمثيل للنفي، وقوله: والضمائر لا تتغير عن حالها؛ أي: بتغير العوامل الداخلة على عاملها. **(قوله: والضمير باق على ما كان عليه)** لعدم تغير عامله الذي هو اسم الفاعل في الأحوال الثلاث، والحاصل أن المتغير ههنا غير عامل الضمير وعامل الضمير غير متغير. **(قوله: فلو كانت ضمائر الخ)** أي: لو كانت الألفات والواوات في الصفات ضمائر لا تتغير؛ أي: لما تغيرت، فقوله: لا تتغير جواب لو، وقد نص بعض الأفاضل على جواز كون الفعل المضارع جواب لو سيما في كلام المصنفين فلا يرد ما قاله العصام، وقوله: لا تتغير فهماً؛ أي: لا تتغير في الرفع والنصب والجزم فقوله: فهماً؛ أي: الألف والواو في الصفة ليستا بضميرين نتيجة لما أسلفه من الكلام. **(قوله: ولا يسوغ؛ أي: لا يجوز)** يعني: أن يسوغ من قولهم: ساغ له ما فعل؛ أي: جاز والمساغ: الجواز، وسلب الجواز هو الامتناع فيصير المعنى أنه يمتنع إيراد المنفصل إلا عند تعذر المتصل، فلا يقال: ضرب أنا في مقام ضربت؛ لأنه مثله معنى وأخصر منه لفظاً، ولا ضرب أنت في ضربت ولا ضرب إياك في ضربك ولا ضرب إياه في ضربه، وقيل: إن المتصل المستكن أخصر من البارز؛ ولهذا لا يجوز العدول من المستكن إلى البارز إلا عند تعذر الاستتار، وأن المتصل البارز أخصر من المنفصل بكونه أقل حروفاً من المنفصل فلهذا لا يسوغ الخ.

«إِلَّا[1] لِتَعَذُّرِ المُتَّصِلِ» أي: لأجل تعذره لأن[2] وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر[3]، فمتى أمكن لا يسوغ[4] الانفصال[5]. «وَذَلِكَ[6]» أي: تعذر المتصل «بِالتَّقْدِيمِ[7]» أي: تقديم الضمير. «عَلَى[8] عَامِلِهِ» لأنه[9] إذا تقدم على عامله[10] لا يمكن أن يتصل به إذ الاتصال إنَّما يكون بآخر العامل[11]. «أَوْ بِالفَصْلِ» الواقع[12] «لِغَرَضٍ» لا يحصل إلا به[13]، إذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض. «أَوْ[14] بِالحَذْفِ» أي: حذف عامله[15]، لأنَّه[16] إذا حذف عامله[17] لا يوجد ما[18] يتصل به. «أَوْ يَكُونُ العَامِلُ» أي: عامله «مَعْنَوِيّاً[19]» لامتناع[20] اتصال اللفظ بالمعنى. «أَوْ» يكون عاملهُ «حَرْفاً[21]»، «وَالضَّمِيرُ» المعمول له «مَرْفُوعٌ» إذ الضمير المرفوع لا يتصل[22] بالحرف، لأنَّه[23] خلاف لغتهم[24]، بخلاف المنصوب[25]، نحو:

---

(١) يجوز. (٢) علة لا يسوغ. (٣) من المنفصل إذ هو أقل حروفاً منه. (٤) أي: لا يجوز. (٥) أي: لا يؤول من الأصل إلى الفرع. (٦) هذا شروع في محل تعذر الاتصال. (٧) أو بسبب تقدم الضمير. (٨) نحو: إياك ضرب. (٩) علة التعذر. (١٠) المؤول لتعذر. (١١) حقيقة أو حكماً نحو: ضربتاني. (١٢) بين الضمير وعامله. (١٣) أي: بالفصل. (١٤) يكون التعذر. (١٥) أي: الضمير. (١٦) شأن، دليل على أن الحذف سبب تلتعذر. (١٧) أي: الضمير. (١٨) أي: اللفظ. (١٩) خبر يكون. وهو الابتداء. (٢٠) تعليل للتعذر المذكور. (٢١) حال من العامل والرابط فيها الواو فقط. (٢٢) لضعف حمله. (٢٣) أي: الاتصال. (٢٤) أي: العرب. (٢٥) والمجرور.

(قوله: لأن وضع الضمائر للاختصار) أي: لغرض الاختصار في الكلام؛ لأنها أقل حرفاً؛ إذ هي إما ثنائية أو ثلاثية بخلاف الأسماء الظاهرة فإنها ثلاثية ورباعية وخماسية، والضمير في إياكما وأنتما هو أيا وإن كما تقدم (وجيه). (قوله: لأنه إذا تقدم على عامله الخ) أي: ولا يكون إلا منصوباً؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في نعبدك، وإياي ضرب في ضربني، وإياه ضرب في ضربه. (قوله: إنما يكون بآخر العامل) لما تقرر أن المتصل هو المحتاج إلى كلمة قبله في التلفظ، ويكون كالتتمة له، وتتمة الشيء لا يتصور إلا بأن يكون في آخره. (قوله: أو بالفصل الواقع) بينه وبين عامله بشيء كالمعطوف عليه والمبدل منه ولفظ إلا وإما؛ أي: ولو حكماً كما في الفصل بالمستتر؛ نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾، ومنه: إنما يدافع أنا. (قوله: لغرض لا يحصل الخ) أي: لغرض من الأغراض سوى جعل الضمير منفصلاً، وذلك كالتأكيد مثل: ﴿اسْكُنْ أَنتَ﴾، والإبدال؛ نحو: لقيت زيداً إياه وعطف النسق؛ نحو: جاءني زيد وأنت، وكالوقوع بعد إلا أو إنما؛ نحو: ما ضربك إلا أنا، وكقوله: وإنَّما يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي وكولي لفظة إما لأجل الترديد والشك في أول الأمر؛ نحو: جاءني إما أنت أو زيد إلى غير ذلك، ولا شك أن الاتصال ينافي هذه الأغراض، وإنما قال: لا يحصل إلا به؛ إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال ففيه احتراز عن مثل ضرب زيد أنا فإن الغرض وهو الاهتمام بشأن زيد وإن كان يحصل ههنا إلا أنه لم يتعين الفصل محصلاً لهذا الغرض؛ إذ يحصل بدونه أيضاً بأن يقال: زيداً ضربت. (قوله: أي: حذف عامله) يعني؛ دونه؛ نحو: إياك والشر وإن أنت ضربت، وقوله: لا يتصل بالحرف؛ أي: ولا يكون كالجزء منه؛ نحو: ما أنت قائماً. (قوله: بخلاف المنصوب) فإنه يتصل مع كون العامل حرفاً؛ نحو: ليته وكذا المجرور؛ نحو:

إِلَّا لِتَعَذُّرِ المُتَّصِلِ وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ أَوْ بِالفَصْلِ لِغَرَضٍ أَوْ بِالحَذْفِ أَوْ بِكَوْنِ العَامِلِ مَعْنَوِيّاً أَوْ حَرْفاً وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ

(قال: وفي الصفة مطلقاً) تذكير قوله: مطلقاً باعتبار أن الصفة هو الوصف. (قال: ولا يسوغ المنفصل) إلى آخره لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره؛ لأن الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو حرف الاستفهام إذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله؛ نحو: أقائم أنتم؛ وذلك لأن عامله أحد جزئي الجملة، فاعتنى بإبرازه، وكذا فاعل المصدر. (قال: إلا لتعذر المتصل) اللام للوقت أو للأجل. (قوله: إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل)؛ لأن الضمير المتصل كالجزء الأخير من عامله فإذا لم يكن قبله عامل، بل كان مؤخراً أو محذوفاً فكيف يكون كالجزء الأخير؟. (قال: أو بالفصل) من بابه ما وقع تابعاً تأكيداً أو بدلاً أو عطفاً، وكذا ما وقع بعد إما المفيدة للشك في أول الأمر؛ نحو: جاءني إما أنت أو زيد، وما وقع ثاني باب علمت، وأعطيت إذا كان الاتصال

(قوله: بيان للمتكلم) حال منه. (قوله: تذكير الخ) أي: على تفسير الشارح رحمه الله. (قوله: فاعتنى بإبرازه) فرقاً بينه إذا كان أحد جزئي الجملة وبين ما لم يكن كذلك. (قوله: وكذا فاعل المصدر) أي: ما يكون إلا منفصلاً وإن وليه بلا فصل؛ لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة أن فلا يكون ساداً مسده في اقتضاء الاتصال تقول: أعجبني ضرب أنت زيداً إذا لم تقف والإضافة أكثر لكون الكلام بها أخف، وأعجبني الضرب أنت زيداً. (قوله: كالجزء الأخير الخ) في كون اتصاله بالآخر دون الأول. (قوله: وقع تأكيداً الخ) نحو: أسكن أنت وزيد، ولقيتك إياك، أو بدلاً كقولك بعد ذكر لفظة أخيك: لقيت زيداً إياه، أو عطف نحو: جاءني زيد أنت. (قوله: جاءني) أما أنت أو زيد فإنه لو قيل: جئت أنت أو زيد أفاد الشك، لكن لا في أول الأمر. (قوله: إذا كان

(إِنِّي وإنَّكَ). «أَوْ بِكَوْنِهِ» أي: كون[١] الضمير «مُسْنَداً[٢] إِلَيْهِ» أي: إلى ذلك الضمير «صِفَةٌ[٣] جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ» له[٤] أي: تلك الصفة كائنة «لَهُ» فإنَّه[٥] لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس[٦] في بعض الصور، كما[٧] إذا قلت: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ) فإنَّه[٨] لو قيل: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه[٩]) التبس على السامع أن الضارب (زَيْدٌ أو عَمْرٌو) بل المتبادر أنَّه[١٠] (عَمْرٌو) لأنَّه أقرب[١١] إلى الضمير المستتر[١٢] بخلاف ما إذا قيل: (ضَارِبُه هُوَ) فإنَّه[١٣] لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر[١٤] يعلم أنَّ مرجعه ما هو خلاف الظاهر، وهو[١٥] (زَيْدٌ) وإلَّا لا حاجة[١٦] إليه[١٧]. وإذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه[١٨] لاطراد الباب. وإنَّما قال[١٩]: (مَنْ هِيَ لَهُ) لا (مَا[٢٠] هِيَ لَهُ) كما هو الظاهر ليكون[٢١] أشمل[٢٢] اقتصاراً على ما هو الأصل[٢٣] «مِثْلُ: (إِيَّاكَ[٢٤] ضَرَبْتُ)» مثال[٢٥] لتقديم الضمير على العامل. «و: (ما ضَرَبَكَ إلَّا[٢٦] أَنَا[٢٧])» مثال[٢٨] الفصل لغرض وهو التخصيص[٢٩] ههنا. «و: (إِيَّاكَ وَ[٣٠]الشَّرَّ)» مثال[٣١] لحذف العامل أي: اتق[٣٢] نفسك والشر. «و: (أَنَا زَيْدٌ[٣٣])» مثال كون[٣٤] العامل معنوياً. و: «(مَا[٣٥] أَنتَ قَائِماً)» مثال كون العامل حرفاً[٣٦]. والضمير[٣٧] مرفوعاً[٣٨]. «وَ: (هِنْدٌ[٣٩] زَيْدٌ[٤٠] ضَارِبَتُهُ[٤١] هِيَ») مثال الضمير

---

(١) موصول. (٢) خبر كون. (٣) صفة صفة. (٤) ظرف مستقر خبر هو. (٥) شأن. دليل على كون الاتصال متعذراً في تلك الصورة لو لم يتصل. (٦) أي: التباس غير الفاعل. (٧) أي: كصورة حصلت إذا قلت. (٨) شأن. علة لزوم الالتباس. (٩) فله تحت ضاربه ضمير يعود إلى زيد والضمير المتصل البارز يعود إلى عمرو. (١٠) مرجع ضمير ضاربه. (١١) من زيد. (١٢) في ضاربه. (١٣) شأن. (١٤) لأن الأصل عدم الانفصال. (١٥) أي: المرجع الذي خلاف الظاهر. (١٦) والظاهر فلا حاجة. (١٧) أي: إلى المنفصل. (١٨) نحو: هند زيد ضاربته هي. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: لم يقل. (٢١) علة الظهور. (٢٢) إلى عاقل وغيره. علة إنما قال و. (٢٣) وهو العاقل. (٢٤) مفعول به لضربت المؤخر. (٢٥) هذا مثال للتعذر. (٢٦) والاستثناء مفرغ وأنا فاعل ضربك. (٢٧) أصله ما ضربتك. (٢٨) وكذا إنما ضربك أنا. (٢٩) وهو مضروبية المخاطب لا ضاربية المتكلم. (٣٠) الواو بمعنى من. (٣١) للتعذر. (٣٢) أي: بعد. (٣٣) هذا. خبر يكون. (٣٤) للعذر. (٣٥) بمعنى ليس. (٣٦) عند الحجازية. (٣٧) حال. (٣٨) لكونه اسم ما. (٣٩) مبتدأ أول. (٤٠) ثان. (٤١) خبر المبتدأ الثاني.

أَوْ بِكَوْنِهِ[١] مُسْنَداً إِلَيْهِ[٢] صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ مِثْلُ: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ[٣] وَمَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا وَإِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَأَنَا زَيْدٌ وَمَا أَنْتَ قَائِماً وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ

(١) أي: الضمير. (٢) أي: إلى ذلك الضمير.

(٣) الجمهور ولا يجوز الأمران فلا يقال: أعطاهاه وجوز سيبويه الاتصال إذا كانا غائبين مثل أعطاه إياه، والمبرد جوّزه مطلقاً.

يورث التباساً بالمفعول الأول، أما إذا لم يلتبس فالاتصال في باب أعطيت أولى، والانفصال في باب علمت أولى. (قال: لغرض) قال الشيخ الرضي: احترز به عن نحو: ضرب زيد إياك؛ فإنه لا يجوز ذلك المثال مع الفصل إذ لا غرض فيه؛ لأن قولك: ضربك زيد بمعناه، ثم اعترض عليه بأن التقديم يفيد الاهتمام، فأجاب الرضي: بأن تقديم المفعول لا يفيد

الاتصال الخ) كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيداً إياك، وأعطيت زيداً عمر، قلت: الذي علمت زيداً إياه أبوك، والذي أعطيت زيداً إياه عمرو، ولا يجوز أن تقول: الذي علمته زيد أولاً الذي أعطيته زيداً عمرو؛ لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول. (قوله: أما إذا لم يلتبس) نحو: أعطيت زيداً درهماً، فقولك: لذي أعطيته زيداً درهم أولى من قولك: الذي أعطيت زيداً إياه درهم؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ، وإنما جوّز الانفصال توطئة لإزالة اللبس، وفيما نحن فيه لبس، والانفصال

له ولكنه لم يتعرض بهذا؛ لأنه لا منفصل له ثم المراد المنصوب الاصطلاحي، فلا يرد أن الضمير فيه كما أنه منصوب محلاً كذلك مرفوع محلاً (عصام). (قال المصنف: مستنداً إليه صفة الخ) لم يقل: مسندة لمكان الفصل؛ لأن ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل أولى، وإليه متعلق بمسند لا نائب فاعل له، بل النائب قوله: صفة وأراد بالصفة الصرفية مثل اسم الفاعل والمفعول والمنسوب؛ نحو: زيد عمرو تميمية هو، واحترز بقوله: صفة عما أسند إليه فعل جرى على غير من هوله فإنه لا يجب أن ينفصل فيه الضمير، بل يجوز الاتصال والانفصال التبس أم لا؛ إذ الانفصال لا يدفع اللبس في الفعل إلا في مواضع يسيرة بخلاف الصفة وبيانه في الرضي. (قال المصنف: صفة جرت الخ) أراد بالجريان أن يكون خبراً كما في مثال المتن أو نعتاً كما مَرَّتْ هند برجل ضاربته هي، أو حالاً؛ نحو: جئتماني وجاءني زيد ضاربيه أنتما، أو صلةً؛ نحو: الضاربه أنت زيد. (قوله: لأنه أقرب إلى الضمير) فإنه إذا دار بين مرجعي القريب والبعيد فالأصل أن يرجع إلى القريب، وقوله: لما انفصل؛ أي: عن عامله. (قوله: وإلا لا حاجة إليه) أي: وإن لم يعلم أن مرجعه ما هو خلاف الظاهر لا حاجة إلى الانفصال الذي هو خلاف الظاهر أيضاً، وقوله: حمل عليه ما الخ؛ يعني: حمل على البعض الذي فيه الالتباس ما لا التباس فيه كمثال المتن، ومنه: شمس

الذي أسند إليه صفة جرت[١] على غير من هي له، فإنَّه[٢] أسند إليه (الضَّارِبَة) الجارية على (زَيْد) حيث[٣] وقعت خبراً له و[٤]هي صفة لهند، حيث[٥] قام الضرب بها. و[٦]إنَّما يصح ذلك[٧] إذا[٨] كان (هِيَ[٩]) فاعلاً لا تأكيداً، وإلا[١٠] لكان[١١] داخلاً في صورة الفصل لغرض[١٢] التأكيد، ولكنَّه[١٣] تأكيد لازم لا فاعل[١٤] بدليل: (نَحْنُ[١٥] الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ نَحْنُ[١٦]). وروي عن الزمخشري[١٧] (ضَارِبُهُمْ نَحْنُ[١٨]) وعلى هذا[١٩] يكون[٢٠] فاعلاً كما قال[٢١]. واختار بالتمثيل[٢٢] صورة لا لبس فيها، ليثبت[٢٣] الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى. «وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ[٢٤] وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً» احتراز عن نحو: (أَكْرَمْتُكَ)

---

(١) صفة صفة. أي: ضارب تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية أيوبي. (٢) شأن. (٣) علة. (٤) حال. (٥) علة. (٦) اعتراض على المصنف. ت س م. (٧) أي: المثال الأخير الذي أسند إليه. (٨) الظاهر لو كان. (٩) أي: لفظ هي. (١٠) أي: وإن كان تأكيداً .آه. كما في استثناء من. (١١) هذا المثال. (١٢) الإضافة بيانية. (١٣) استدراك من قوله وإنما يصح ذلك. ع. ب. (١٤) اسند إليه الصفة. (١٥) نحو. (١٦) تأكيد لنحن المقدر في ضاربوهم. (١٧) في هذا المثال. (١٨) فاعل. (١٩) أي: على ما روي عن الزمخشري. (٢٠) لفظ نحن. (٢١) المصنف. (٢٢) الباء بمعنى في. (٢٣) على اختار. (٢٤) ولو لم يكن لما تعذر الاتصال.

قمر مضيئته هي. (قوله: ليكون أشمل) أي: للعقلاء وغيرهم وفي التنزيل: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ﴾، وهذا علة الظهور كما أن قوله: اقتصاراً علة لقوله: إنما قال، وقوله: مثال لتقديم الضمير؛ أي: المنصوب وهذا شروع لنشر الأمثلة على ترتيب لف الممثلات. (قوله: مثال الفصل لغرض) ومنه قوله: إنما نقتل إيانا، وأما قوله:

وَمَا نُبَالِي إذا مَا كُنتِ جَارَتَنَا ... أَنْ لا يُجَاوِرَنَا إلَّاكِ دَيَّارُ

فشاذ لا يقاس عليه. (قال المصنف: وهند زيد ضاربته هي) هند مبتدأ أول وزيد مبتدأ ثان، وضاربته خبر الثاني، ولفظ هي فاعل ضاربته والضاربة مسندة إليه، وجارية على غير من هي له؛ لأن الضاربة خبر زيد المبتدأ وفاعلها في الحقيقة هند، فقوله: حيث وقعت خبراً له بيان وتعيين للمعنى المراد بالجريان ههنا، وقوله: صفة لهند؛ أي: قائمة بها في الحقيقة فالصفة بمعنى ما يقوم بالغير. (قوله: وإنما يصح ذلك) أي: إنما يصح كونه مثالاً للتعذر بسبب كون الضمير أسند إليه صفة جرت الخ إذا كان لفظ هي فاعلاً أسند إليه تلك الصفة لا تأكيداً للمسند إليه المستتر تحتها، وهذا تعريض للشيخ الرضي حيث قال ما ملخصه: إن الضمير إذا ارتفع بالصفة فإن فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل وجب انفصاله؛ نحو: زيد قائم أخوه وأنت ومثله الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ﴾، وذلك لأنك تقول مطرداً الزيدون ضاربوهم نحن، وقد عرفت ضعفه في قاعدون غلمانه، وقال الزمخشري في أحاجيه: بل نقول: ضاربهم نحن فإذا ثبت ذلك فهو فاعل الخ. (قوله: وإلا لكان داخلاً الخ) أي: وإن لم يكن فاعلاً بل كان تأكيداً لكان هذا المثال داخلاً الخ، فعلى المصنف أن لا يذكره مستقلاً كما قال الرضي، وقوله: لكنه؛ أي: لفظ هي ههنا تأكيد لازم لرفع الالتباس، وفائدة قوله: لازم إن هذا التأكيد ليس كسائر التأكيدات في الوقوع في بعض الأحيان وعدم الوقوع في بعضها (نور الدين). (قوله: بدليل نحن الزيدون ضاربوهم) بصيغة الجمع؛ أي: بدليل جوازه مطرداً

هِيَ وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً

ذلك، بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام، بل قيل: إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه أهم. (**قال: صفة جرت**) يعني: بالجري أن تكون نعتاً أو حالاً أو خبراً. (**قوله: اقتصاراً على ما هو الأصل**) مع ظهور أن الحكم لا يختلف. (**قال: وما ضربك إلا أنا**) وكذا إنما ضربك أنا. (**قوله: ولكنه تأكيد لازم لا فاعل**) إلى آخره هذا هو تحقيق الشيخ الرضي، وقد فصل هنا تفصيلاً، وقال: إذا اختلف ما جرى عليه، وما هو له في الإفراد، وفرعيه يعني: التثنية والجمع، وفي التذكير وفرعه وهو التأنيث، فلا لبس سواء كان محتمل الضمير صفة أو فعلاً، وإن اتفقا في ما ذكر، فإن اتفقا في الغيبة أيضاً فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلاً أو صفة، والضمير لا يرفع اللبس وإن اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم، فاللبس منتف في جميع الأفعال إلا في غائبة المضارع مع المخاطب، وفي

في باب علمت الخ؛ نحو: علمت زيداً قائماً، فقولك: الذي علمته زيداً إياه قائم أولى من قولك الذي علمته زيداً قائم للتوطئة المذكورة ولرعاية أصل المفعول الثاني؛ إذ العامل في الأصل ما يجب انفصاله عنه. (**قوله: بأن تقديم المفعول**) أي: على الفاعل لا يفيد الاهتمام هذا مخالف لما في كتب المعاني من أن تقدم المفعول على الفاعل في نحو: قتل الخارجي فلان للاهتمام. (**قوله: يفيد كونه أهم**) على ما قال المصنف رحمه الله من أن تقديم المفعول في إياك نعبد للاهتمام لكن الحق أنه للاختصاص. (**قوله: أن تكون نعتاً الخ**) نحو: مرت هند برجل ضاربته هي، ونحو قولك: جئتماني وجاءني زيد ضاربيه أنتما، ونحو: الضاربة أنت زيد، ونحو: زيد هند ضاربها هو لا يختلف بين أويى العلم وغيرهم. (**قوله: إنما ضربك أنا**) فإن الفصل فيه من حيث المعنى. (**قوله: فلا لبس الخ**) نحو: زيد هند ضاربها هو أو يضربها، فلو لم يأت الضمير في ضاربها علم أن الضمير لزيد لا لهند، وقس على ذلك ما سواه. (**قوله: فاللبس حاصل**) نحو: زيد عمرو ضاربه أو يضربه هو والزيدان العمران ضارباهما أو يضربانهما، وقس على ذلك.

إذ[1] المرفوع كالجزء من الفعل فكأنَّه[2] لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلاً فيجب اتصاله. «فَإِنْ كَانَ» على تقدير اجتماعهما[3] وعدم كون أحدهما[4] مرفوعاً. «أَحَدُهُمَا[5]» أي: أحد الضميرين «أَعْرَفَ[6]» من الآخر، احتراز[7] عما[8] إذا تساويا[9]، نحو: (أَعْطَاهَا[10] إِيَّاهُ[11]) حيث[12] يجب الانفصال في الثاني[13] للتحرز عن تقديم أحد المتساويين من[14] غير مرجح. «وَقَدَّمْتَهُ[15]» أي: أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر، احتراز[16] عما[17] إذا كان الأعرف مؤخراً، نحو: (أَعْطَيْتُهُ[18] إِيَّاكَ) فيلزم[19] انفصاله[20]، ليعذر[21] المتكلم في تأخير الأعرف، ولا يلحقه طعن[22] في أول الوهلة[23] بإيراده على خلاف[24] الأصل[25]. وحكى سيبويه تجويز الاتصال[26] أيضاً نحو: (أعطيتُهُوك). «فَلَكَ[27] الخِيَارُ[28]» أي: الاختيار «فِي» الضمير «الثَّانِي» إن شئت أوردته[29] متصلاً «نحو: (أَعْطَيْتُكَهُ» باعتبار عدم الاعتداد

(١) علة احتراز. (٢) شأن. (٣) احتراز عن وحدة الضمير. (٤) احتراز عن كون أحدهما مرفوعاً ليطابق الإجمال. (٥) اسم كان. (٦) خبر كان. (٧) فائدة هذا القيد احترازه. (٨) أي: صورة. (٩) أي: الضميرين في التعريف. (١٠) أي: الجبة مثلاً. (١١) فإنهما متساويان في التعريف. (١٢) علة احتراز. (١٣) أي: الضمير، خلافاً للجرد. (١٤) فيما هو كالكلمة الواحدة نسخة. (١٥) أنت. أي: الأعرف. (١٦) أي: قوله وقدمته احتراز. (١٧) أي: المثال. (١٨) أي: فلاناً مثلاً. (١٩) أي: الثاني. (٢٠) علة يلزم. (٢١) هو الاتصال. (٢٢) أي: عبث. (٢٣) أي: بادي النظر. (٢٤) وجه. (٢٥) الذي، وهو تقديم الأعرف على الأدنى. (٢٦) أيضاً، صح أي: كالانفصال. - الظاهر تركه. (٢٧) الفاء جزائية. خبر مقدم. (٢٨) مبتدأ مؤخر. لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال. (٢٩) من الإيراد لا من الورود.

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا[1] أَعْرَفَ[2] وَقَدَّمْتَهُ[3] فَلَكَ الخِيَارُ فِي الثَّانِي نَحْوُ: أَعْطَيْتُكَهُ

(١) أي: أحد الضميرين. (٢) أي: من الآخر.
(٣) أي: على الآخر.

غائبيته مع المخاطبين فإن اللبس حاصل هنا، ويرتفع بالتأكيد، وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد، فلما رفع الإتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة أطرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس أو لا، وسواء رفع اللبس أو لا، وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره أصلاً؛ لأن رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت، فإن قلت: ضمير المفعول في أنا زيد ضاربه يرفع اللبس، فلم لم يكتفوا به؟ قلنا: لما كان هذا الضمير لم يأت به

(قوله: فاللبس منتف الخ) لاختلاف الصيغة فيها؛ نحو: أنا زيد ضربته وأضربه والزيدان نحن ضربانا أو يضربانّنا وهند أنا ضربتني أو تضربني. (قوله: فإن اللبس حاصل مهنا) لاشتراك الصيغة؛ نحو: أنت هند تضربها، وهند أنت تضربك، وأنتما الهندان تضربانهما، والهندان أنتما تضربانكما، فإن اللبس حاصل مهنا لما سيجيء من أنه لا اعتبار للدفع الحاصل بالمفعول. (قوله: ويرتفع بالتأكيد للمستتر) كما هو مذهب الشيخ الرضي، والأولى بإبراز الضمير كما في الرضي ليمم المذهبين. (قوله: فاللبس حاصل في جميعها) أي: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم اختلاف صيغها في الغيبة والتكلم والخطاب. (قوله: مع الاختلاف المذكور) أي: اختلاف ما جرى عليه والمتحمل في الغيبة والخطاب والتكلم: نحو: أنا زيد ضاربه، ونحو: الزيدان ضاربهما، ونحو: الزيدون ضاربوهم. (قوله: قليل) يحمل الكثير على القليل، فإن قيل: فليحمل على الصفة كما أن الصفة

بلا ضعف، ولو كان نحن فاعلاً لكان جوازه مع ضعف كزيد قاعدون غلمانه لما سبق أن هذه الصفة كالفعل المسند إلى الظاهر في كونها مفرداً دائماً فما قيل: ولو كان نحن فاعلاً لوجب إفراده، ويقال: ضاربهم نحن ففيه أن الوجوب في حيز المنع. (قوله: وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن) أي: نحن الزيدون ضاربهم نحن بالإفراد في ضاربهم، وكذا الزيدان الهندان ضاربهما هما، وقوله: كما قال؛ أي: المصنف يعني: أن مبنى تمثيله ما روي عن الزمخشري من كون هي فاعلاً للصفة. (قوله: وليس أحدهما مرفوعاً) إضافة الأحد للعهد الذهني فيفيد النكرة في حيز النفي عموماً فيصير المعنى ليس واحد منهما مرفوعاً يعني في اصطلاح باب المضمر سواء كان قبل المعنى ليس واحد منهما مرفوعاً يعني في اصطلاح باب المضمر سواء كان قبل ذينك الضميرين مرفوع متصل كمثال المتن أولا؛ نحو: أعطاكه، وأما إذا كان أحدهما مرفوعاً وجب تقديمه متصلاً واتصال الثاني به سواء كان الأول أعرف؛ نحو: أكرمتك أولاً؛ نحو: أكرمتني لما عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وكتب أيضاً على قوله وليس أحدهما الخ ما نصه: سواء كانا منصوبين كمثال أعطيتكه أو أحدهما مجروراً والآخر منصوباً مثل: ضربيك، وتمامه في الرضي. (قوله: كالجزء من الفعل) حتى سكن لام الكلمة لدفع توالي الحركات فكأن ما اتصل به متصل بالفعل نفسه، وقوله: أصلاً قيد لم يتحقق الفصل؛ أي: بوجه من الوجوه بخلاف أعطيتك إياه فإنه وإن لم يكن فيه اعتداد بالفصل من جهة اتصال الأول لكنه باعتبار الاعتداد بالفصل في نفسه حيث لم يكن كالجزء من كل وجه جاز فيه الأمران. (قوله: عما إذا تساويا) أي: في درجة التعريف ولم يكن أحدهما مرفوعاً؛ نحو: أعطاها إياه؛ أي: عند زيد هند ودرهم أعطاها إياه فيجب الانفصال عند الجمهور، ولا يجوز الأمران فلا يقال: أعطاهاه، وجوز سيبويه الاتصال إذا كانا غائبين كمثال الشرح والمبرد مطلقاً، وقوله: للتحرز عن الخ،

حاصله: أنه لم ينفصل الثاني عند التساوي، بل اتصل أيضاً لزم تقديم أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح في بادي النظر، وأما عند الانفصال فيرجح الأول بالاتصال، والفاء في قوله: فيلزم انفصاله فاء التعليل؛ أي: فإنه يلزم الانفصال في صورة تأخير الأعرف فلا يكون مما نحن فيه؛ أعني: جواز الأمرين في الثاني؛ فلذا أخرج هذه الصورة عن القاعدة بهذا القيد. **(قوله: في تأخير الأعرف)**؛ لأنه لم يؤخر فيما هو كالكلمة الواحدة، وقوله: ولا يلحقه طعن بسبب تقديمه المرجوح وتأخيره الراجح كما يلحقه الطعن إذا اتصل به. **(قوله: في أول الوهلة)** أي: وإن كان لا يلحقه في آخر الأمر؛ لأنه إنما قدم الأول فيما هو كالكلمة الواحدة لكونه فيه معنى الفاعلية فهو مستحق للتقديم. **(قوله: وحكى سيبويه تجويز الخ)**؛ لأن الثاني وإن كان أعرف لكن الأول فيه معنى الفاعلية فهو يستحق التقديم نظراً إلى الترجيح المعنوي، وقوله: فلك الخيار؛ أي: بالشروط الثلاثة المتقدمة. **(قوله: باعتبار عدم الاعتداد الخ)** لكون الفصل بالمتصل كلا فصل لكونه كالجزء من الفعل، وأما الاعتداد فلكونه فضلة في نفسه، وقوله: بما يفصله؛ أي: بضمير يفصل الثاني عن عامله، وهو؛ أي: الفاصل ضمير المخاطب، وقوله: ضربيك مصدر مضاف قدم فيه الأعرف بخلاف ضربهوك وضربهوه.

بمجرد رفع اللبس، وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه، فأتى لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه. **(قال: وإذا اجتمع ضميران)** ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال. **(قوله: احتراز عما إذا تساويا)** قال سيبويه: إن كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي، لكن الانفصال أكثر، وإن لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال، وأجاز المبرد قياساً على الغائب. **(قوله: للتحرز عن تقديم أحد المتساويين)** فيه أنه يجوز أن يترجح الأول بأنه فاعل في الأصل كضربتك أو فاعل بحسب المعنى كالمفعول الأول من باب أعطيت، ويمكن أن يدفع بأن الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ، ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ. **(قوله: فيلزم انفصاله ليعذر)** إلى آخره؛ ولأن الثاني أشرف من الأول؛ لكونه أعرف فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى. **(قوله: وحكى سيبويه)** أي: عن النحاة وقال: إنما هو شيء قاسوه، ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة. **(قال: فلك الخيار)** لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال. **(قوله: باعتبار عدم الاعتداد)** أو بسبب أن لا منقصة في التعلق بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال.

حملت عليه في العمل، أجيب: بأن الفعل في العمل وفي استتار الفاعل وإبرازه فلا يليق حمله في شيء منها على غيره. **(قوله: كما عرفت)** من أنه لا التباس فيه إلا في غائبة المضارع مع المخاطب، وفي غائبته مع المخاطبين هي أربع صور كما مر. **(قوله: برفع اللبس)** فإن بالهاء يعرف أن ضارب مسند إلى أنا؛ إذ لو كان مسنداً إلى زيد لقلت: أنا زيد ضاربي. **(قوله: لمجرد رفع اللبس)** بل لكونه مفعولاً. **(قوله: ضمير لا يجوز حذفه)** وهو الضمير البارز. **(قوله: ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال)** من الصور المذكورة؛ نحو: عندي درهم إياه أعطيتك، وما أعطيتك إلا إياه، ونحو في الطريق سبع إياك وإياه، ونحو هند وزيد معطيك إياه هي، فإن قيل: إذا لم يتعذر الاتصال فكيف يجوز الانفصال، وقد قلتم ولا يجوز المنفصل إلا لتعذر المتصل، أجيب: بأن الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه، أما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة، وأما عدم التعذر فلكونه متصلاً، فالمراد بقوله: ولا يسوغ نفي الإمكان العام فيفيد الاستثناء أن المنفصل عند تعذر المتصل ممكن عام سواء كان واجباً بأن كان التعذر من كل الوجوه أو ممكناً خاصاً بأن كان التعذر من وجه دون وجه، والحاصل: أن المنفصل ممتنع في جميع الصور إلا في صورة تعذره، فإنه حينئذ إما واجب أو ممكن خاص. **(قوله: قال سيبويه الخ)** يعني: أن وجوب الانفصال في صورة التساوي مذهب الجمهور، وقد خالف فيه سيبويه حيث قال: بالتفصيل، والمبرد حيث جوّز الاتصال مطلقاً. **(قوله: جاز الاتصال الخ)** في التسهيل وشرحه وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظاً مثال ذلك ما حكاه الكسائي هم أحسن الناس وجوهاً وأنضر هموماً ونحو ذلك، والوجه الانفصال فإن اشتبها لفظاً امتنع الاتصال؛ نحو: زيد الدرهم أعطيته. **(قوله: وهو عربي)** أي: واقع في كلام العرب. **(قوله: وإن لم يكونا غائبين)** أي: متكلمين أو مخاطبين. **(قوله: لم يجز الاتصال)** بل تعين الانفصال مثال ذلك: علمتني إياي، وعلمتك إياك كذا في شرح التسهيل. **(قوله: وأجاز المبرد الخ)** في شرح التسهيل: أجاز بعضهم الاتصال في ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقاً فتقول: أعطيتني وأعطيتكما وأعطيتموه على ضعف وقبح. **(قوله: أن يترجح الأول)** فيقال في نحو: ضربه إياه ضربهوه. **(قوله: كضربتك)** بالخطاب فالضميران متساويان في الخطاب، وجاز الاتصال لكون الأول راجحاً بكونه فاعلاً. **(قوله: كالمفعول الأول الخ)** فيقال في أعطيتك إياه أعطيتكموه. **(قوله: باعتبار البشاعة)** أي: الكراهة في اللفظ لأجل التكرار. **(قوله: فيأنف)** أنف من الشيء استنكف. **(قوله: عن النحاة)** لا عن العرب، ولذا زاد الشارح رحمه الله لفظ التجويز. **(قوله: واستجاد)** أي: عده جيداً. **(قوله: فوضعوا الحروف)** أي: الكلم.

بالفصل بما[١] هو متصل[٢] «وَ» إن شئت أوردته منفصلاً نحو: «(أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ)» باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو[٣] يفصله، وإن كان متصلاً. «وَ» نحو: «ضَرْبِيكَ[٤]» فإنَّه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعاً لجر الأول[٥] بالإضافة، ونصب الثاني بالمفعولية، وقدم[٦] الأعرف[٧] الذي هو ضمير المتكلم[٨]. فلك[٩] الوصل[١٠] باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل، «وَ[١١]» لك الفصل، نحو: «ضَرْبِي إِيَّاكَ» للاعتداد[١٢] بالفصل، «وإلَّا[١٣]» أي: وإن لم يكن أحدهما[١٤] أعرف[١٥] أو يكون[١٦] ولكن ما[١٧] قدمته «فَهُوَ» أي: الضمير الثاني على كل[١٨] من التقديرين «مُنْفَصِلٌ» لا غير. أمَّا[١٩] على تقدير الأول[٢٠] فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين[٢١] على الآخر فيما[٢٢] هو كالكلمة الواحدة، بلا مرجح، وأمَّا[٢٣] على تقدير الثاني فلكراهتهم[٢٤] تقديم الأنقص[٢٥] على الأقوى[٢٦] فيما[٢٧] هو كالكلمة الواحدة «نَحْوُ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ[٢٨]» مثال لما لم يكن[٢٩] أحدهما[٣٠] أعرف[٣١] لكونهما[٣٢] ضميرين غائبين. «أَوْ» أعطيته «إِيَّاكَ» مثال لما يكون أحدهما أعرف، وهو ضمير المخاطب، ولكن ما[٣٣] قدمته[٣٤]. «وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ كَانَ» أي: خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً «الانْفِصَالُ[٣٥]» كما تقول: (كَانَ[٣٦] زَيْدٌ قَائِماً وَكُنْتُ إِيَّاهُ) لأنَّه[٣٧] كان في الأصل خبر المبتدأ. ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً، لأنَّ[٣٨] عامله معنوي. و[٣٩] يجوز أن يكون ضميراً[٤٠] متصلاً أيضاً[٤١]، نحو: (كَانَ زَيْدٌ قَائِماً وَكُنْتُهُ[٤٢]) لأنَّه[٤٣] شبيه بالمفعول،

---

(١) أي: الكاف. (٢) بالعامل. (٣) أي: الكاف. (٤) مثلاً أعجبني ضربيك. (٥) أي: ياء المتكلم. (٦) بيان لوجود الشرط الثالث وهو قدمته. (٧) لكونه فاعلاً. (٨) لكونه فاعلاً. (٩) أي: جاز ذلك. (١٠) أي: اتصال. (١١) جواز ذلك. (١٢) أي: الاعتبار. (١٣) عطف على الجملة السابقة، مركبة. (١٤) أي: أحد الضميرين. (١٥) خبر يكون. (١٦) أحدهما. (١٧) نافية. (١٨) قيد للجزاء. (١٩) هذا شروع في أدلة وجوب الانفصال. (٢٠) إذا كانا متساويين. (٢١) أي: أحد المتساويين في المعرفة. (٢٢) أي: في اللفظ الذي. (٢٣) تعيين الانفصال ووجوبه. (٢٤) أي: النحاة. (٢٥) وهو ضمير الغائب مثلاً. (٢٦) وهو ضمير المخاطب. (٢٧) صفة الأقوى. (٢٨) هذا. (٢٩) فيه. (٣٠) أي: أحد الضميرين. (٣١) خبر يكن. (٣٢) علة عدم الاعرفية. (٣٣) نافية. (٣٤) أنت. (٣٥) خبر المبتدأ. (٣٦) وذكر كان زيد قائماً لرجوع الضمير إليه في كنت إياه. محمد أفندي. (٣٧) على الانفصال. (٣٨) علة يجب. (٣٩) أي: جواز مرجوم. (٤٠) أي: خبر كان. (٤١) أي: كما يجوز منفصلاً. (٤٢) أي: قائماً. (٤٣) على زيد.

وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ وَضَرْبِيكَ وَضَرْبِيَ إِيَّاكَ وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ نَحْوُ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ أَوْ إِيَّاكَ وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ كَانَ الانْفِصَالُ

(**قوله: وإن شئت أوردته منفصلاً**) قال الشيخ الرضي: والانفصال في باب علمت أولى من الانفصال في باب أعطيت؛ لأن المفعول الأول في باب أعطيت فاعل من حيث المعنى، فكأن الثاني اتصل بضمير الفاعل، وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال. (**قوله: لأنه كان في الأصل خبر مبتدأ**) إن قيل: إنفصال خبر المبتدأ باعتبار أن عامله معنوي، وقد انتفى بوجود الناسخ، فكيف يصح بقاء أثره؟ قلنا: هو معدوم صورة ثابت معنى، والناسخ عكس ذلك؛ لأن الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فإن قولك: كان زيد قائماً في معنى زيد قائم في الزمان الماضي.

(**قوله: قلنا الخ**) حاصله أن العامل المعنوي ليس معدوماً من كل وجه حتى لا يعتبر أصلاً، ولا الناسخ موجوداً من كل وجه حتى يعتبر مطلقاً. (**قوله: معدوم صورة**) لبطلان عمله ثابت معنى؛ لأن المعنى على الجزئية. (**قوله: عكس ذلك**) أي: موجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء معنى المبتدأ والخبر على حاله وكون الناسخ قيداً، فقوله: لأن الناسخ دليل لجزء

(قوله: وإلا؛ أي: وإن لم يكن الخ) عطف على قوله: فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فالنفي متوجه إلى مجموع الأمرين من حيث المجموع. (قوله: أو يكون) الأنسب كان، وقوله: كالكلمة الواحدة؛ أي: من جهة الاتصال، وإما إن انفصل الثاني فلا يكون المجموع كالكلمة الواحدة فيرجح الأول بالاتصال، قوله: إذا كان ضميراً؛ أي: إذا كان خبره ضميراً غائباً أو مخاطباً أو متكلماً سواء كان اسمه أيضاً ضميراً أو لا. (قوله: وكنت إياه) وكقوله:

لأن كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بعدنَا
عَنِ الْعَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقال الآخر:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ
وَلا نَخْشَى رَقِيبَا

فما ذكر من وجوب اتصال الثاني إذا كان أحد الضميرين مرفوعاً ففي غير الأفعال الناقصة، فإن قيل: قد سبق أنه لا يسوغ المنفصل بلا تعذر المتصل، ولا يخفى أنه انفصل ههنا بلا تعذر الاتصال، قلنا: أجاب العصام عن هذا الإشكال في شرحه عند قوله: ولا يسوغ الخ فارجعه. (**قوله: لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ**) أي: وإنما كان المختار في خبر باب كان

و[١]ضمير[٢] المفعول في مثل: (ضَرَبْتُهُ) واجب[٣] الاتصال ففي شبيه[٤] المفعول وإن لم يكن واجب الاتصال فلا أقل[٥] من أن يكون جائز الاتصال، لكنَّ الانفصال مختار[٦]؛ لأنَّ رعاية الأصل[٧] أولى[٨] من رعاية المشابهة بالمفعول. «وَ[٩]الأَكْثَرُ» في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد[١٠] (لَوْلاَ) لكون ما بعد (لَوْلاَ) مبتدأ محذوف[١١] الخبر، تقول: «لَوْلاَ أَنْتَ، إِلَى آخِرِهَا[١٢]» يعني[١٣]: لولا أنتَ[١٤] لولا أنتما، لولا أنتُم، لولا أنتِ[١٥]، لولا أنتُما، لولا أنتُنَّ، لولا هو[١٦]، لولا هما، لولا هم، لولا هي[١٧] لولا هما، لولا هنَّ، لولا أنا، لولا نحن. وكان الأوفق بما سبق[١٨] أن يقول[١٩]: (لولا أنا، لولا نحن، إلى آخرها) لكن غير[٢٠] الأسلوب[٢١] تنبيهاً[٢٢] على أنه ليس بضروري[٢٣]. «وَ» كذلك[٢٤] الأكثر في[٢٥] الاستعمال اتصال الضمير المرفوع[٢٦] بعد (عَسَى) لكون ما بعد (عَسَى) فاعلاً تقول: «عَسَيْتُ إِلَى آخِرِهَا»، «وَقَدْ جَاءَ» في بعض اللغات[٢٧] «لَوْلاَكَ، وَعَسَاكَ، إِلَى آخِرِهِمَا» فقط[٢٨]، فذهب الأخفش[٢٩] أن الكاف بعد (لَوْلاَ) ضمير مجرور وقع[٣٠] موقع المرفوع[٣١]، فإنَّ الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض، كما تقول: (مَا[٣٢] أَنَا كَأَنْتَ[٣٣]) فـ (أَنْتَ[٣٤]) في[٣٥] هذا المقام مع أنَّه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور[٣٦]. وذهب سيبويه إلى أنَّ (لولا) في هذا المقام[٣٧] حرف جر[٣٨]، والكاف، ضمير مجرور[٣٩] واقع موقع المجرور[٤٠]. فالأخفش تصرف في ما بعد[٤١] (لولا) وسيبويه[٤٢] في نفسه. وأمَّا (عساك)

---

(١) حال. (٢) الإضافة بيانية. (٣) خبر المبتدأ. (٤) الظاهر فشبيه. (٥) أي: فلا بد. (٦) في خبر كان. (٧) أي: كون خبر المبتدأ ضميراً متصلاً. محمد أفندي. (٨) خبر إن. (٩) عطف جملة وللمختار. (١٠) الواقع بعد. (١١) صفة مبتدأ. (١٢) أي: إلى آخر الضمائر. (١٣) مصنف. (١٤) مخاطب. (١٥) مخاطبة. (١٦) غائب. (١٧) غائبة. (١٨) في أوائل المضمرات من أن المتكلم أولى أن يقدم في البدأة. (١٩) مصنف. (٢٠) مصنف. (٢١) القاعدة. (٢٢) جملة غير. (٢٣) أي: ليس بواجب بل الأولى. (٢٤) أي: كلولا أنت .آه. (٢٥) تعيين للمعطوف عليه. (٢٦) بارزاً كان أو مستتراً. (٢٧) وهو غير الأكثر. (٢٨) شرع إلى اختلاف العلماء في بيان إعراب محلهما. (٢٩) والفراء رضي. وعنده لولا حرف امتناع غير عامل. (٣٠) صفة بعد صفة. (٣١) لكونه مبتدأ. (٣٢) نافية. (٣٣) أصله ما أنا مثلك. (٣٤) مبتدأ خبره وقع. إلا. أي: لفظ. (٣٥) متعلق بوقع الآتي. (٣٦) أي: المتصل لأن الكاف حرف. (٣٧) أي: مقام اتصال الضمير خاصة. (٣٨) بمعنى لام التعليل. (٣٩) في محل الرفع بالمبتدأ في ما بعده خبره. (٤٠) لا موقع غيره كما ذهب إليه الأخفش. (٤١) بجعل الكاف ضميراً مجروراً واقعاً موقع المرفوع. (٤٢) ويلزمه تغير اثني عشر ضمير. لارى.

الانفصال؛ لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ الخ، وقال الرضي: لأن اسمه في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة. (**قوله: ويجب أن يكون خبر المبتدأ الخ**) أي: إذا كان ضميراً يجب أن يكون منفصلاً؛ لأن عامله معنوي والضمير مرفوع، قيل فيه: إنه منقوض باسم باب كان واسم باب إن فإنه يلزم على هذا أن يكون المختار فيهما الانفصال مع أن الاتصال فيهما واجب (فتح الله). (**قوله: ويجوز أن يكون ضميراً متصلاً**) فقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكأنني، قال الشاعر:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وقال:

فَإِلاَّ يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

والحاصل: أنه ذو جهتين كونه خبر المبتدأ في الأصل، وشبهه بالمفعول فبالنظر إلى الجهة الأولى يتعذر الاتصال لكون عامله معنوياً بالنظر إلى الثانية يمكن كما في ضربتك، والأصل أولى بالرعاية من الشبه فقوله: يشبه بالمفعول؛ أي: مشابه له في الحال فيجوز الوجهان عملاً بالشبهين. (**قوله: لكن الانفصال مختار**)؛ لأنه كان خبر المبتدأ حقيقة وليس

وَالأَكْثَرُ لَوْلَا أَنْتَ إِلَى آخِرِهِ وَعَسَيْتُ إِلَى آخِرِهَا وَجَاءَ لَوْلَاكَ وَعَسَاكَ إِلَى آخِرِهِمَا

(**قوله: لكون ما بعد لولا مبتدأ**) عند الجمهور أو فاعل فعل محذوف أو مرفوعاً بلولا، والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال. (**قوله: لكن غير الأسلوب**) يعني: أن ضمير المتكلم غير خارج كما قيل؛ وذلك لأن المراد بقوله: لولا أنت هو الضمير المرفوع المنفصل، ويعني قوله: إلى آخره من أوله إلى آخره، فيشمل ضمير المتكلم، لكنه غير الأسلوب لما ذكره

المدعي. (**قوله: تجر ما بعدها**) بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة. (**قوله: وإذا وليها الخ**) أي: إذا اتصل لدن بلفظ غدوة تنصب لدن غدوة؛ أي: جاز نصبها به، في الرضي: وإن كان بعدها لفظ غدوة جاز نصبها مع الجر، وقد ترفع أما النصب وإن كان شاذاً فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة، وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم يحذف نون فشابه حركات الدال الإعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظاً كراقود خَلاًّ فنصبها تشبيهاً بالتمييز أو تشبيهاً بالمفعول في نحو: ضارب زيداً، وأما

قدس سره. (قال: وعسيت) إلى آخره إنما لم يقل: لولا أنت وعسيت إلى آخرهما؛ لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال، ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة. (قوله: وذهب سيبويه إلى أن لولا في هذا المقام) أي في مقام اتصال الضمير خاصة، قال سيبويه: يصح أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما أن لدن تجر ما بعدها بالإضافة، وإذا وليها غدوة ينصبها، قال الشيخ الرضي: فيه نظر؛ لأن الجار إذا لم يكن زائداً لا بد له من متعلق، ومتعلقه غير ظاهر، ويمكن أن يقال: متعلقه جوابه؛ إذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي لوجودك. (قوله: فالأخفش تصرف فيما بعد لولا) ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميراً. (قوله: وسيبويه في نفسه) يرجحه أن التغيير في واحد. (قوله: لتقاربهما في المعنى)؛ لأن معناهما الإطماع والإشفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به فيجعل خبره مضارعاً البتة، والغالب فيه أن يكون مع أن لرعاية عسى، وجاز تركه لرعاية لعل. (قال: ونون الوقاية) وتسمى أيضاً نون العماد؛ لأن العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر. (قوله: أي: ياء المتكلم) إذ لم يعهد غيره. (قوله: لتقي) إلى آخره؛ أي: لتحفظ عما هو أخت الجر، وهو كسرة في آخر أجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين؛ وذلك لأنهم لما منعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة أصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا أن يوجد فيه ما هو أخت له، وبعبارة أخرى: كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة له، وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر، ودخولها في نحو: أعطاني ويعطيني؛ إما لطرد الباب، وإما لكون الكسر مقدراً، كما في: عصاي وقاضي، وتركها في عسى لحملها على لعل.

الرفع فعلى حذف جزئي الجملة؛ أي: لدن كان غدوة. (قوله: إذا لم يكن زائداً) كما في بحسبك فإنه لا يقتضي متعلقاً. (قوله: إذ معنى الخ) فيه أن تأويله بما ذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لولا لفظاً، والكلام فيه على أن كون معناه لوجودك على تقدير كونه حرف جر ممنوع؛ إذ الحرف لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم، والأظهر أن يقال في الجواب: ليكن لولا مثل الحرف الزائد في عدم اقتضاء المتعلق، وما قالوا: إنه لا بد لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف المعدودة؛ أي: المشهورة. (قوله: إن التغيير في واحد) لكن تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل الغير المستعمل، وإن قل كذا في الرضي. (قوله: مضارعاً البتة) كيلا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال: عساك خارج فتنصب الاسم بحمله على لعل. (قوله: وتجعل خبره الخ) كما كان مقتضاه في الأصل؛ أعني في نحو: عسى زيد أن يخرج. (قوله: وجاز تركه) لرعاية لعل في الأصل خبر المبتدأ، ولا يقال: أنت إن تفعل فاقتران المضارع بأن في عساك أن تفعل لا يناسب خبر لعل. (قوله: إذ لم يعهد الخ) أي: تخصيص الياء بياء المتكلم؛ لأنه لم يعرف في كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون.

بمفعول في الحال حقيقة، وإنما لم يجز انفصال مفعول علمت مع أنه مبتدأ في الأصل أو خبر؛ لأنه مفعول حقيقة في الحال فيرجح جهة الاتصال بكونها حقيقة في الحال. (قوله: مبتدأ محذوف الخبر) أي: عند البصريين وفاعل فعل محذوف عند الكسائي؛ أي: لولا وجد، وقال الفراء: لولا رافعة للاسم بعدها، وعلى كل تقدير يجب الانفصال ثم إن ضمير قوله: لولا أنت إلى آخرها؛ أي: منتهياً إلى آخرها راجع إلى لولا أنت بتأويل اللفظة أو الكلمة وفي التنزيل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾. (قوله: لكن الأوفق بما سبق) أي: في تعداد الضمائر أن يقول: لولا أنا الخ؛ أي: أن يبدأ بالمتكلم ويختم بالغائب، وكذا في قوله: «عسيت» إلى آخرها وليس لك أن تجعل عسيت متكلماً؛ لأنه يبعدّه لولا أنت وعساك كل البعد. (قال المصنف: وقد جاء لولاك) عطف على والأكثر لولا أنت عطف الفعلية على الاسمية فالتقييد ببعض اللغات مستفاد من قوله: والأكثر لا من كلمة قد؛ أي: وجاء لولاك باتصال الضمير بعد لولا مع أن حقه الانفصال لكونه مبتدأ، وجاء عساك باتصال المنصوب مع أن حقه اتصال المرفوع لكونه فاعلاً لفعل مقارن. (قوله: ما أنا كانت) أصله ما أنا مثلك فحذف المثل تخفيفاً ووضع الكاف موضعه فصار ما أنا كك، فاجتمع المثلان فحذف الضمير المجرور ووضع موضعه أنت فصار ما أنا كأنت. (قوله: واقع موقع المجرور) على عكس لولاك فراراً عن اجتماع الكافين فالأخفش على ما في الشرح تصرف في الضمير نفسه؛ لأن الإشكال جاء من قبله، وهو أحق بالتأويل فقال: هما ضميران مستعاران الأول مجرور استعير للمرفوع والثاني منصوب استعير له ذلك، ولك أن تجعل كليهما منصوباً استعير للمرفوع (عصام)، قوله: هذا في هذا المقام؛ أي: في مقام اتصال الضمير فقط دون مثل قولنا لولا زيد. (قوله: وسيبويه في نفسه) أي: تصرف في نفس لولا دون الضمير والوجه ما ذكره سيبويه؛ لأن التجوز في الحرف أحسن من التجوز في الضمير ويرجح مذهبه أيضاً بأنه ليس فيه إلا تغيير واحد؛ إذ بعد تغيير لولا وجعلها حرف جر يجيء المضمرات[1] بعدها على القياس، ومذهب الأخفش قد يرجح بأن تغيير الضمائر وإقامة بعضها مقام بعض ثابت دون تغيير لولا وارتكاب خلاف الأصل، وإن كان كثيراً إذا كان مستعملاً أهون من أقل إذا لم يكن مستعملاً.

(١) بكسر الهمزة وسكون النون لغة في كائن، وسيأتي في باب الكنايات.

فذهب الأخفش إلى أنه ضمير منصوب[1] واقع موقع[2] المرفوع. وسيبويه[3]: إلى أن (عسى) محمول على (لعل[4]) لتقاربهما في المعنى، فههنا أيضاً[5] الأخفش تصرف في الضمير وسيبويه[6] في العامل[7]. «وَ[8]نُونُ[9] الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ» أي: ياء المتكلم[10] «لاَزِمَةٌ فِي المَاضِي[11]» إذا[12] لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي[13] من الكسرة المختصة بالاسم التي هي أخت الجر[14] ولهذا[15] سميت[16] نون الوقاية، نحو: (ضَرَبَنِي). «وَ[17]» وكذلك نون الوقاية لازمة «فِي المُضَارِعِ[18]» لكن لا مطلقاً، بل حال[19] كونه «عُرْياً عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ» أي: عن نون هي الإعراب، نحو: (يضربني) لتقي[20] آخر المضارع أيضاً[21] عن تلك الكسرة[22]، بخلاف[23] كسرة (تضربينَ) لأنها في الوسط حكماً، وبخلاف كسرة: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ و: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾ لعروضها[24]. «وَأَنْتَ مَعَ[25] النُّونِ» الإعرابية الكائنة[26] «فِيهِ» أي: في المضارع «وَ» مع[27] «لَدُنْ وَأَنَّ وَأَخَوَاتِهَا» يعني: أنَّ وكأنَّ

---

(١) لا مجرور لعدم مناسبة الفعل. (٢) بطريق الاستعارة. (٣) ذهب. (٤) للترجي. (٥) كما في قول أولا. (٦) تصرف. (٧) وهو جعل عسى نحو لا لعل. (٨) استئناف. (٩) من باب إضافة السبب إلى المسبب. هندي. أي: نون هي سبب الوقاية أو نون للوقاية. حلبي. (١٠) إذ لم يعهد غيره لارى. (١١) مطلقاً. (١٢) على لازمة. (١٣) هو مبني متعلق لتقي. (١٤) أي: تشبيه الجر كونه في الآخر لزوما وكذا يجيء الكسرة في نفس الوقاية وجبه. (١٥) أي: ولحفظه. (١٦) تلك النون. (١٧) عطف على في الماضي. (١٨) توطئة لآتى قول المصنف. (١٩) إشارة إلى كونه عرياً حالاً من المضارع. (٢٠) علة لازمة وقيل صفة لازمة أي: لتحفظ. (٢١) كما في الماضي. (٢٢) أي: كسرة الاسم. (٢٣) ج س م. خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أو هي. (٢٤) على خلاف أي: الكسرة. (٢٥) ظرف زمان لقوله يخير الآتي أو حال من فاعله. (٢٦) صفة النون. (٢٧) عطف على النون أي: أنت مع النون.

(سلكوتي). (قوله: واقع موقع المرفوع) أي: على عكس ضربتك أنت، وقوله: لتقاربهما في المعنى؛ لأن معناهما الطمع والإشفاق. (قال المصنف: ونون الوقاية الخ) أي: نون هي سبب الوقاية لآخر الفعل عن الكسرة مع ياء المتكلم ولو حكماً؛ نحو: علمتني؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء، وأما دخولها في مثل أعطاني ويعطيني وضرباني مع أنه لا وقاية للآخر عن الكسرة فإنه لا يكسر لولا النون أيضاً كما في عصاي، فأما للاطراد أو للوقاية عن الكسرة المقدرة، وقوله: في الماضي؛ أي: في جميع صيغته، وقد يقال: عساي تشبيهاً بلعلي وليسي حملاً على غيري أو ليتي. (قوله: التي هي أخت الجر) في الاسم المتمكن؛ أعني: الكسرة في آخر الكلمة لا مطلقها فكسرة تضربين ليست أخته لكونها في الوسط حكماً، وفي قوله: ولهذا سميت الخ إشعار بأن إضافته من إضافة السبب إلى المسبب ويسمى نون العماد أيضاً. (قوله: لازمة في المضارع) أي: لازمة مع الياء في بعض صيغ المضارع وهي ما عدا الأمثلة الخمسة التي فيها نون الإعراب، فيلزم نون الوقاية في غير الأمثلة الخمسة سواء كان فيه نون الضمير؛ نحو: يضربنني أو نونا التأكيد الخفيفة أو الثقيلة أو لا، ولعل المضارع يعم الأمر والنهي حتى لا يكون البيان قاصراً. (قوله: بل حال كونه عرياً الخ) المشهور أن عرياً صفة بوزن فعيل، ولكنه لم يوجد في كتب اللغة، فعلى هذا يقرأ عرياً بوزن صلب يقال: فرش عري؛ أي: خال عن السرج فافهم، قوله: في الوسط حكماً؛ لأن الفاعل الذي هو ضمير متصل بارز كالجزء من الفعل فيكون آخر المضارع واقعاً في الوسط لشدة الامتزاج بخلاف ياء المتكلم؛ لأنه مفعول.

وَنُونُ الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ لاَزِمَةٌ فِي المَاضِي وَفِي المُضَارِعِ عَرْيًا عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ فِيهِ وَلَدُنْ وَإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

(قوله: ولهذا سميت نون الوقاية) يعني: أن إضافته من باب إضافة السبب إلى المسبب، ولك أن تقول أيضاً: إنه من باب رجل سوء. (قال: عرياً عن نون الاعراب) سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد أو لم يكن معه أحدهما، وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات؛ لأن نون الإعراب كنون الوقاية في أن لا معنى لها. (قوله: لعروضها) بالنسبة إلى الكسرة العارضة للياء فإنها ألزم؛ لأنها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة. (قال: وأنت) خطاب عام، وقوله: مع النون ظرف لقوله: مخير. (قوله: يعني: أن وكأن) إلى آخره هذا التفسير مبني على أنه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية أو لا؛ وذلك لأن قوله: وأخواتها عام يشمل ليت ولعل؛ ولأن لدن

(قوله: غير عارضة الخ) احتراز عن نحو: قل الحق. (قوله: لما منعوا من الفعل الجر) لكونه من خواص الاسم. (قوله: أصل علامات الجر) كما مر في باب الإعراب. (قوله: بخلاف الفتحة والياء) فإنهما فرعان. (قوله: ودخولها الخ) مع عدم حفظه عن دخول الكسرة؛ إذ الألف والياء يبقى على سكونه لولا النون. (قوله: أو لكون الكسر مقدراً) على الألف والياء. (قوله: وقاضي) بالتشديد. (قوله: وتركها الخ) عطف على دخولها؛ أي: ترك نون الوقاية في عسى حيث يقال: عسى أن تخرج. (قوله: رجل سوء) فإنه كان في الأصل رجل سوء؛ نحو: رجل عدل ثم أضيف الموصوف إلى الصفة. (قوله: وإنما جاز الخ) هذا

حكمها مع الياء في المشهورة رجحان النون، ولك أن تحمل التخيير على التسوية كما ينساق إليه الفهم، ويختص قوله: وأخوتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد، ونقول في لدن: إنه تبع الجزولي؛ فإنه ذهب إلى التسوية، ويؤيده أنه لم يذكره مع ليت.

(قوله: لعروضها) أي: الكسرة لالتقاء الساكنين باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج إلى الوقاية بخلاف ياء تضربين فإنها لعدم استقلالها كاللازم، وقوله: الإعرابية يشير إلى أن اللام في النون للعهد. **(قال المصنف: وإن وأخواتها الخ)** قال الرضي أراد بأخواتها أن وكأن ولكن، وأما ليت ولعل فسيأتي حكمهما فقول الشارح: وليت ولعل في حيز التفسير بيعني مبني على أنه أراد بالتخيير مطلق الجواز سواء كان الجانبان متساويين أو كان أحدهما مختاراً راجحاً على الآخر فاندفع ما في العصام.

عند من قال أن المحذوف نون الوقاية كالجزولي؛ لأن الثقل جاء منها، وأما على قول سيبويه وهو أن المحذوف نون الإعراب؛ لأنها المعترضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف تلك النونات ظاهرة وهي أنها ليست معرّضة للحذف ولها معنى، ولو قال المحشى رحمه الله: وإنما جاز مع نون الإعراب دون تلك النونات لكان البيان شاملاً للقولين. **(قوله: تلك النونات)** أي: نون الضمير ونون التأكيد وإن كان اجتماع المثلين في الكل حاصلاً. **(قوله: في أنه لا معنى لها)** إذ إعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات. **(قوله: لعروضها الخ)** أي: ليس المراد عروضها في نفسها حتى يرد أن كسرة ما قبل الياء أيضاً عارضة. **(قوله: وذلك)** أي: البناء المذكور.

ولكنَّ وليتَ ولعلّ «مُخَيَّرٌ[١]» بين[٢] الإتيان بنون الوقاية للمحافظة[٣] على الحركات البنائية في غير (لَدُن[٤]) وعلى[٥] السكون في (لَدُنْ[٦])، وبين تركها تحرزاً[٧] عن اجتماع النونات، ولو[٨] حكماً كما في (لعلّ[٩]) لقرب اللام من النون في المخرج، وحملاً على أخواتها كما في (ليت[١٠]). «وَ[١١]يُخْتَارُ» لحوق[١٢] نون الوقاية «فِي لَيْتَ[١٣]» من بين أخوات (إِنَّ) لعدم[١٤] مانع في ذاتها، والحمل على أخواتها خلاف الأصل. «وَ» في «(مِنْ وَعَنْ وَقَدْ[١٥] وَقَطّ») وهما بمعنى (حَسْبُ) للمحافظة[١٦] على السكون[١٧] اللازم

(١) خبر المبتدأ أي: قولك أنت. (٢) ظرف مخير. (٣) متعلق بمقدر وإنما أتى نون الوقاية. (٤) من المضارع الذي فيه نون الإعراب. (٥) أما المحافظة. (٦) عطف على نحو له بين الإتيان. (٧) علة المقدر وإنما ترك تحرزاً. (٨) أي: ولو كان ذلك الاجتماع. (٩) وحمل لعل على لغاتها. عصام. (١٠) لعدم علة القرار حقيقة ولا حكماً بل. (١١) قوله: ويختار بمنزلة الاستثناء من مسألة التميز عبد الله عطف على جملة أنت. (١٢) تفسير لمرجع الضمير. (١٣) مع جواز حذفها غير المختار. (١٤) علة يختار. (١٥) فيقال: مني وعني وقدني وقطني بمعنى كفاني. (١٦) علة يختار المقدر. في يختار إثبات النون مع جواز الحذف. (١٧) أي: سكون اللام.

(قوله: مخير بين الإتيان بنون الوقاية الخ) فتقول: يضرباني بالتخفيف وبالتشديد ويضربانني، وقرئ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ بالثلاثة، ووجه التخيير أن كراهة اجتماع النونين التي تقتضي وجوب تركها عارضت الوقاية المذكورة التي تقتضي وجوب إتيانها فتساقطا فالأمران جائزان. (قوله: في غير لدن) أعني: أن وأخواتها وجمع المذكر الغائب والمخاطب والمفردة المخاطبة من المضارع، وأما في التثنية فللاطراد فلا تغفل. (قوله: وعلى السكون في لدن) قال الرضي: إلحاق نون الوقاية في لدن وإن لم يكن فعلاً للمحافظة على سكون النون اللازم، وإنما لم يأتوا بها في نحو: على وإلى ولدى وإن كان آخرها أيضاً ساكناً سكوناً لازماً لأمنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة، وذلك لأن ما قبل ياء المتكلم إذا كان ألفاً أو واواً أو ياءً تحركت الياء بالفتح، ويبقى ما قبلها على سكونه كما علم في باب الإضافة، فلذا لم يجعلوا نون الوقاية في نحو: فتاي وعصاي وقاضي انتهى. (قوله: تحرزاً عن اجتماع النونات) أي: في النونيات، وإنما جاز الإلحاق في باب أن لمشابهة الفعل، وأما جواز حذفها؛ فلأن الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة ولاجتماع الأمثال في أن وكأن الخ (رضي) وقوله: ولو حكماً؛ أي: ولو كان الاجتماع حكماً كما في لعل لقرب الخ؛ ولأن من لغاته لعنّ بالنون المشددة. (قوله: وحملاً على أخواتها) عطف على قوله: تحرزاً؛ أي: حملاً لما تركت النون فيها على أخواتها، وهذا في غير النونيات. (قوله: في ليت من بين أخوات أن) وفي التنزيل: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾، والمشهور أن حذف النون منه للضرورة لا غير قال الشاعر:

كَـمُـنْـيَـةِ جـابِـرٍ إِذْ قَـالَ لَـيْـتِـي
أُصَـادِفُـهُ وأُفْـقِـدُ بـعـضَ مـالـي

ولفظ ليس كليت فالإثبات معها أولى؛ نحو: ليسني، وجاء ليسي كما قال:

إِذْ ذَهَـبَ الـقَـوْمُ الـكِـرَامُ لَـيْـسِـي

(قوله: لعدم مانع الخ) من اجتماع النونات ولو حكماً، وقوله: خلاف الأصل؛ أي: فيترجح المحافظة على الحمل. (قوله: وهما بمعنى حسب) أي: اسمان بمعناه فيكونان من أسماء

مُخَيَّرٌ وَيُخْتَارُ فِي لَيْتَ وَمِنْ وَعَنْ وقَدْ وَقَطْ

(قوله: للمحافظة على الحركات البنائية) هذا ظاهر في غير التثنية، وإما في التثنية فوجهه أن كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الإعراب، أو أنها لطرد الباب. (قوله: وعلى السكون في لدن) قال الشيخ الرضي: لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمتين، قال سيبويه: يقال في لد بالضم لدى، وفي الكاف الجارة كي؛ لأن السكون يبعد الكلمة عن الأسماء المتمكنة ويقربها إلى الأفعال المبنية على السكون والفتح والضم بقربانها إلى تلك الأسماء، ومن ههنا يفهم أن التحرز عن أخت الجر في المضارع مع النون من حيث إنه فعل لا من حيث إن حركة آخره حركة بنائية، وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل، وقد صرح بذلك التعليل. (قوله: تحرزاً عن اجتماع النونات) فيه تغليب؛ إذ ليس في لدن إلا اجتماع نونين. (قوله: كما في لعل) فإنه في قوة اجتماع أربع نونات؛ إذ ليس الفاصل بين اللامين إلا حرف واحد. (قال: ويختار في ليت) المشهور فيه: أن النون لازمة إلا لضرورة الشعر.

(قوله: كسرة المناسبة) أي: الكسرة التي لأجل مناسبة الياء. (قوله: يبعد الكلمة الخ) للزوم السكون الذي لا يدخل الأسماء المتمكنة. (قوله: إلى الأفعال المبنية على السكون) أعني: الأمر. (قوله: وكذا التحرز الخ) أي: لأجل أنها مشبهة بالفعل لا لأجل أن حركة آخرها حركة بنائية. (قوله: وقد صرح الخ) أي: على صيغة المجهول أي: هذا التعليل صرح به في الكتب.

«الَّذِي هُوَ الأَصْلُ فِي البِنَاءِ مَعَ[1] قِلَّةِ الحُرُوفِ. «وَعَكْسُهَا» أي: عكس (ليت) «لَعَلَّ» في الاختيار. فالمختار فيها ترك النون، لثقل التضعيف وكثرة الحروف[2]. «وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ قَبْلَ[3] العَوَامِلِ» مثل: زيد هو القائم، «وَبَعْدَهَا» أي: بعد العوامل، نحو: ﴿كُنتَ[4] أَنتَ ٱلرَّقِيبَ[5]﴾. «صِيغَةُ[6] مَرْفُوعٍ[7]» ولم يقل[8] ضمير مرفوع لمكان[9] الاختلاف في كونه[10] ضميراً[11]. «مُنْفَصِلٍ[12] مُطَابِقٍ[13] لِلْمُبْتَدَإِ» إفراداً[14] وتثنية

(١) دفع لما ورد بكلمة لدن. (٢) فيه أنه منقوص بكان. (٣) صفة للمبتدأ أو خبر أو حال من المبتدأ، وقيل: ظرف ليتوسط. معرب. (٤) وإنَّما أطلق لفظ على ما بعد العوامل نظراً إلى الأصل. عجدواني. التاء مبتدأ حقيقة. (٥) أي: الحافظ. (٦) فاعل يتوسط. (٧) الإضافة بيانية. (٨) مصنف. (٩) أي: لثبوت. (١٠) أي: المتوسط. (١١) خبر كونه. (١٢) صفة مرفوع. (١٣) صفة بعد صفة. (١٤) تمييز.

وَعَكْسُهَا لَعَلَّ وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ قَبْلَ العَوَامِلِ وَبَعْدَهَا صِيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَإِ[1]

(١) أي: لا للخبر فلا يقال: الزيدان نحو: الحسن غلامهما.

(قال: ويتوسط بين المبتدأ والخبر) الظاهر أن يقول: ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد، ويحتمل أن يكون بين للتأكيد، وإنما احتيج إلى التأكيد؛ لأن حق المبتدأ والخبر أن لا يقع بينهما فصل. **(قال: قبل العوامل وبعدها)** اعترض عليه بأن العوامل إذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبراً، فكيف يصح قوله: يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها؟ وأجيب عنه: بأن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز؛ وذلك جائز عند المصنف، وبأن فيه عموم المجاز بأن يراد بالمبتدأ مثلاً الجزء الأول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها، وبأن المبتدأ والخبر على

(قوله: وأجيب الخ) والجواب أنهما وإن لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبراً لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة؛ لأن المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما لمفهوميهما حيث تعلق الحكم بهما فليس بشيء؛ لأنه لا بد من صدق مفهوميهما في وقت ما، ولا يصدق على ما دخل عليه العوامل أنه مبتدأ أو خبر في وقت، وإليه أشار السائل بقوله: إذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ أو خبراً. **(قوله: وفيه نظر الخ)** عبارة الفاضل الهندي في حواشيه صريحة في أن الاعتراض إنما يرد إذا جعل قبل العوامل صفة للمبتدأ والخبر، أما إذا جعل متعلقاً بتوسط فلا يتوجه الإشكال كما أن الظرف في قولك: رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله: رأيت وليس بصفة الشاب، وحاصل اعتراض المحشي رحمه الله أن تعلق الظرف بتوسط لا يدفع الإشكال؛ لأنه لا بد من صدق المبتدأ والخبر عليهما في حال التوسط بعد دخول العوامل، وفي النظير المذكور إنما لا يلزم كونه شاباً في حال الرؤية؛ لأن الوصف في الحاضر لغو لا لتعلق الظرف برأيت. **(قوله: يبني الفقهاء الخ)** منها أنهم قالوا: لو حلف لا يكلم هذا الشاب يحنث لو كلمه حال شيخوخته بخلاف إذا حلف لا يكلم شاباً، وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد خرابها يحنث لو حلف لا يدخل داراً. **(قوله: لتشاكله)** لا لكونه مرجعاً ليشمل الفصل على قول من قال لا موضع

الأفعال فقولهم: فقط بمعنى فحسب بسكون السين بمعنى الاكتفاء، والفاء عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعمه ابن هشام (ابن كمال). **(قوله: مع قلة الحروف)** أي: في هذه الأربعة بخلاف لدن يعني: يترجح تلك المحافظة على كراهة اجتماع النونين فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الأخيرين؛ أعني: قد وقط، وقوله: وعكسها خبر مقدم على المبتدأ قدم تقريباً للضمير من مرجعه. **(قوله: فالمختار فيها ترك النون)** وفي التنزيل: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾، وإنما حوفظ على السكون اللازم دون الفتح والضم اللازمين؛ لأن الاسم والحرف المبنيين على السكون يشبهان الفعل؛ نحو: خذ وزن ويبعدان من الأسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فأجريا مجرى الفعل في إلحاق النون (رضي) (تذييل) يجوز إلحاق نون الوقاية لأسماء الأفعال لأداءها معنى الفعل؛ نحو: عليكني وقد جاءت مع اسم الفاعل؛ نحو قوله:

وليس حاملني إلا ابن حمال

وهو شاذ، كقوله:

وَلَيْسَ الْمُوافِينِي لِيُرْفَدَ خائِباً
فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

ويحتمل كونه تنويناً، وجاء في الحديث مع اسم التفضيل، وهو قوله عليه السلام: «غير الدجال أخوفني عليكم»؛ أي: أخوف مخوفاتي وقد يحذف مع نون جمع المؤنث كقوله:

يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

(رضي) و(مغني). **(قال المصنف: قبل العوامل الخ)** أي: قبل دخول العوامل اللفظية؛ لأنها المتبادرة نحو: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾، وقوله: أي بعد العوامل؛ أي: عوامل المبتدأ والخبر وهو باب كان كمثال الشرح، وباب ظن؛ نحو: ظننته هو الكريم، وباب أن؛ نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾، وما الحجازية نحو: ما زيد هو القائم. **(قال المصنف: صيغة مرفوع)** يعني: ضمير مرفوع منفصل سواء كان غائباً أو متكلماً أو مخاطباً فيمتنع زيد إياه الفاضل، وأنت إياك العالم، وأما أنك إياك العالم فيجوز على البدل عند البصريين، وعلى التأكيد عند الكوفيين (مغني). (قال

وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وتكلماً وخطاباً وغيبة «يُسَمَّى» هذا المرفوع «فَصْلاً[١]»، وذلك التوسط «لِيَفْصِلَ[٢]» ذلك المرفوع المتوسط «بَيْنَ[٣] كَوْنِهِ» أي: كون الخبر «نَعْتاً[٤] وَخَبَراً» فيما[٥] يصلح لهما، ثم اتسع[٦] فيه، فادخل فيما[٧] لا لبس فيه وذلك[٨] عند[٩] اختلاف الإعراب[١٠]، وكون المبتدأ ضميراً وغير ذلك بالحمل[١١] على صورة اللبس. «وَشَرْطُهُ[١٢]» أي: شرط الفصل[١٣] بذلك المرفوع «أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ[١٤] مَعْرِفَةً[١٥]» لأنَّ الفصل إنما يحتاج إليه فيها «أَوْ[١٦] أَفْعَلَ[١٧] مِنْ كَذَا» لإلحاقه بالمعرفة لامتناع اللام

(١) عند البصريين. (٢) أ- على التوسط لا التسمية لأنَّ الغرض لا يحصل بالتسمية. ب - علة غائية للتوسط وجملة يسمى معترضة بين الغاية والمُغَيَّا. لاری. (٣) ظرف يفصل. (٤) خبر كون أو حال. لما قبله. (٥) متعلق بقوله ليفصل. (٦) أي: أعطى الرخصة في الاستعمال. (٧) على ما لا ليس. نسخة. (٨) أي: عدم اللبس. (٩) واقع. (١٠) نحو: إنَّ زيداً هو المنطلق. (١١) متعلق بـ إدخال أو اتسع. من قبيل حمل النقيض على النقيض. (١٢) عطف على جملة يتوسط ويحتمل الاستئناف. (١٣) لأنَّ الضمير لا يعرض بين المعرفتين نحو: ﴿أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾. (١٤) نحو: زيد هو القائم. (١٥) خبر يكون. (١٦) عطف على معرفة. (١٧) أي: التفضيل.

وَيُسَمَّى فَصْلاً لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ نَعْتاً وَخَبَراً وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا

المصنف: مطابق للمبتدأ) أي: لا للخبر فلا يقال: الزيد أن هو الحسن غلامهما، وإما قول جرير:

وَكَـائِـنْ[١] بِـالأَبَـاطِـحِ مِـنْ صَـدِيْـقٍ
يَـرَانِـي لَـوْ أُصِـبْـتُ هُـوَ الْـمُـصَـابَـا

وكان قياسه يراني أنا فمأوّل تقديره؛ أي: يرى مصابي، ولك أن تقول: ليس هو فصلاً بل توكيد للفاعل في يراني والتفصيل في المغني وغيره. (قوله: وتكلماً وخطاباً) نحو: ﴿أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ﴾، ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ﴾، وما جاء بخلاف ذلك فشاذ أو مأول. (قوله: ويسمى هذا المرفوع فصلاً) أي: عند البصريين لفصله بين كون ما بعده نعتاً وخبراً في بعض المواضع وهو ما فيه لَبْسٌ كما في زيد هو المنطلق ففي بعض المواضع الذي ليس فيه لبس مثل كان زيد هو القائم أو كان المبتدأ فيه ضمير فبالحمل والاطراد، ويسمى عماداً عند الكوفيين لكونه حافظاً لما بعده عن أن يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط، فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس أن لا يجئ إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ بشرط كونه معرفة غير ضمير، والتفصيل في المغني. (قوله: وذلك التوسط ليفصل الخ) يشير إلى أن قوله: ليفصل علة للتوسط لا للتسمية إلا أنه مشعر بوجهها، فقوله: ويسمى جملة معترضة. (قوله: ثم اتسع فأدخل الخ) أي: ثم اتسع في الفصل فأدخل ذلك المرفوع فيما لا لبس فيه بدون الفصل أيضاً؛ أي: بعد أن وجد الشرط الآتي لما قيل: إن ضمير الفصل وإن اتسع فيه فأدخل في غير صورة اللبس أيضاً إلا أنه لما كان ذلك بالحمل على صورة اللبس اشترط فيه ما يشترط فيها ليوجد وجه الحمل بينهما. (قوله: وغير ذلك) مثل عدم صلاحية الخبر للوصفية؛ نحو: الدين هو النصيحة، وككون الخبر أفعل من لمشابهته بالمعرفة، وككون المبتدأ نكرة والخبر معرفة؛ نحو: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان، وكتقدم قرينة واضحة مثل زيد هو المنطلق في جواب من المنطلق، وقوله: وكون المبتدأ ضميراً؛ أي نحو: أغثني يا

(١) أي: لتأكيد وجوب تقديمه على الجملة.

حقيقتهما؛ لأنه من قبيل: رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه وأنه حقيقة، وفيه نظر؛ لأن الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر، ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل، وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر، بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره: رأيت شاباً في شبابه وصباه، لا رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه. (قال: صيغة مرفوع) إنما أتى للفصل بما هو في صورة الضمير؛ لأنه غير صالح لأن يوصف، وإنما اختير صورة المرفوع ليناسب الطرفين؛ أعني: المبتدأ والخبر. (قال: مطابق للمبتدأ) ليشاكله وقد يجعل مطابقاً للخبر كما قيل: إن تذكير الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر. (قوله: وتكلماً وخطاباً وغيبة) ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب. (قال: يسمى فصلاً) عند البصريين وعماداً عند الكوفيين لكونه حافظاً لما

له. (قوله: وقد يجعل الخ) أي: المرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر لا الفصل فمن قال: إنه لا يصح أن يكون الضمير في قوله: المرفوعات هو ما اشتمل فصلاً على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به في دعوى أنه قد يطلق ليطابق الخبر معرفة قد غفل عن قوله أن تذكير الضمير الخ؛ أي: على تقدير إرجاعه إلى المرفوعات على ما ذهب إليه بعض الشراح، قال المصنف رحمه الله في شرح المفصل في شرح في قوله: ويسمى الجملة يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطته أن كل لفظتين وضعتا لذات واحدة إحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره، والتأنيث ههنا أحسن؛ لأن الجملة مؤنثة وهي خبر عنه. (قوله: وربما وقع بلفظ الغيبة الخ) نحو قول الشاعر:

وَكَـائِـنْ بِـالأَبَـاطِـحِ مِـنْ صَـدِيْـقٍ
يَـرَانِـي لَـوْ أُصِـبْـتُ هُـوَ الْـمُـصَـابَـا

فهو فصل والمفعول الأول الياء في يراني وهي قلبية والمفعول الثاني المصاب، فلم يطابق الفصل المفعول الأول فاحتيج إلى تأويل وهو حذف المضاف، والتقدير: يرى مصابي هو

«مِثْلُ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو)». واقتصر[١] على مثال (أفعل) من بعد دخول العوامل[٢] دون[٣] المعرفة، ودون الخبر[٤] قبل العوامل، لاستغنائهما[٥] عن المثال لكثرتهما. «وَلَا[٦] مَوْضِعَ[٧] لَهُ[٨]» أي: للفصل[٩] من[١٠] الإعراب «عِنْدَ[١١] الخَلِيْلِ» لأنَّه حرف عنده على صيغة[١٢] الضمير، وعند بعضهم[١٣]: اسم مبني[١٤] لا مقتضى[١٥] فيه للإعراب، ولا[١٦] عامل، لكنَّ الخليل استبعد إلغاء[١٧] الاسم، فذهب إلى حرفيته[١٨]. «وَبَعْضُ[١٩] العَرَبِ يَجْعَلُهُ[٢٠] مُبْتَدَأً» أي: يستعمله[٢١] بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ، وإلَّا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر. «وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ». فقوله[٢٢]: (خبره) إما مرفوع على أنَّه خبر[٢٣] والجملة حال[٢٤] أو منصوب عطفاً على ثاني مفعولي (يجعله[٢٥]) وإنَّما يُعرَف من العرب جَعْلُهُ[٢٦] مبتدأ برفع[٢٧] ما بعده[٢٨] في مثل: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ[٢٩]﴾،

(١) مصنف. (٢) بالخبر قبل العوامل. رضا. (٣) نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾. (٤) نحو: زيد هو أفضل من عمرو. (٥) دليل الاقتصار، أي: مثال الخبر المعرفة بعد العوامل ومثال حيث أورد بكان. (٦) لنفي الجنس. (٧) أي: لا محل للمتوسط الفاصل. عوض. (٨) الكائن. (٩) أي: للمرفوع. (١٠) بيان موضع. (١١) متعلق بقوله: له لأنَّه ظرف مستقر أو ظرف للمنفي. لارى. (١٢) أي: على صورة. (١٣) من البصريين. (١٤) ملقى نسخة. كسائر الضمائر. (١٥) بصيغة الفاعل. (١٦) إذ لا عامل نسخة. (١٧) من الإعراب. (١٨) أي: الفصل. (١٩) عطف على جملة لا موضع له. (٢٠) أي: المتوسط الفاصل. عوض. (٢١) أي: الفاصل. (٢٢) مصنف. (٢٣) لما قبله وهو ما. (٢٤) من المفعول الأول. (٢٥) وهو قوله مبتدأ. (٢٦) نائب فاعل يعرف. أي: الفاعل. (٢٧) أي: الاسم. (٢٨) أي: وقع بعد الفصل. (٢٩) أي: الحافظ الناظر.

مِثْلُ كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَلَا مَوْضِعَ لَهُ[١] عِنْدَ الخَلِيْلِ وَبَعْضُ العَرَبِ يَجْعَلُهُ[٢] مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ

(١) أي: للفصل من الإعراب عند آه لأنَّه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني ولا مقتضى فيه للإعراب ولا عامل.
(٢) أي: الفصل.

بعده حتى لا يسقط عن خبريته. (**قوله: وذلك التوسط ليفصل**) يعني أن قوله: ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله: يسمى فصلاً جملة معترضة بين الغاية والمغيا، وإنما لم يجعل علة للتسمية؛ لأن حدوث الفصل لا يترتب على التسمية، ولو كان المقصود بيان التسمية لقال: لأنه يفصل أو لأنه فاصل، وإنما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف وبالوضع. (**قال: نعتاً**) قيل: يحتمل أن يكون حالاً. (**قال: أن يكون الخبر معرفة**) إن قلت: ينبغي أن لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر إذا كانا نكرتين قلت: إنما لم يعتبروا ذلك؛ لأن صيغة الفصل تفيد التأكيد فإن قولك: زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم، وإذا كان تأكيداً يلزم أن لا يقع بين النكرتين؛ لأن النكرة لا تؤكد، والظاهر أن يقال: إنما اشترط ذلك؛ لأن نقل الضمير إلى هذا

المصاب، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كذا في شرح التسهيل. (**قوله: لا يترتب الخ**) بل على إتيانه بين المبتدأ والخبر. (**قوله: أو بالوضع**) عطف على الامتناع بمعنى أنه موضوع لأجل هذا الغرض. (**قوله: قيل يحتمل الخ**) يعني أن قول المصنف رحمه الله نعتاً الظاهر أنه خبر الكون، ويحتمل أن يكون حالاً والكون تامة. (**قوله: يفيد التأكيد وليس بتأكيد**)؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر، ولدخول لام التأكيد عليه؛ نحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾، ولا يقال: زيد لنفسه قائم. (**قوله: في معنى زيد نفسه القائم**) هذا مخالف لما قاله البيانيون

رب أنت المغيث. (**قوله: بالحمل على صورة اللبس**) متعلق بأدخل؛ أي: فيكون التسمية باعتبار بعض الأفراد. (**قوله: إنما يحتاج إليه فيها**) أي: يحتاج إلى الفصل في المعرفة دون النكرة لاشتراط المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف، وقوله: لامتناع اللام بيان لوجه الإلحاق، وزيفه الرضي بأنه يوجب صحة إيراد ضمير الفصل في مثل زيد غلام رجل فاعرفه، قوله: دون المعرفة؛ أي: دون الخبر المعرفة بعد دخول العوامل ودون الخبر مطلقاً قبل العوامل، قوله: لكثرتهما فيه إظهار لما خفي وإعراض عما ظهر فتنبه. (**قوله: حرف على صيغة الضمير**) أي: على صورته؛ وذلك لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون له حظ من الإعراب أصلاً وتسميته بالضمير لكونه على صورته وقالبه. (**قوله: اسم مبني**) أي: ملغى لا محل له من الإعراب أصلاً بمنزلة ما الملغاة في إنما، وعليه أكثر البصريين، وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم، والكوفيون يجعلونه تأكيداً لما قبله، وقد سبق أن المظهر لا يؤكد بالمضمر، وقوله: إلغاء الاسم؛ أي: عن الإعراب. (**قوله: أي: يستعمله بحيث الخ**) يعني: إسناد الجعل إلى بعض العرب مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب وزيفه العصام في الشرح بأن هذا ناشئ من عدم الفرق بين قولنا: جعله العرب مبتدأ، وبين قولنا: جعله النحوي مبتدأ، فمعنى الأول: أنه يستعمله بحيث يكون من إفراد المبتدأ، ومعنى الثاني: أنه يصفه بكونه مبتدأ فليراجع. (**قال المصنف: وما بعده خبره**) فلا ينصب ما بعده في باب كان وعلمت وما الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ بالرفع فيكون اسماً ضميراً بلا شبهة لا حرفاً، وإما قوله عليه السلام: «كل مولود

و: (عَلِمْتُ زَيْداً هُوَ المُنْطَلِقُ). وفي بعض نسخ المتن (مُبْتَدَأٌ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ) بدون الواو وحينئذ الرفع[1] متعين. «وَ[2] يَتَقَدَّمُ قَبْلَ[3] الجُمْلَةِ» وإيراد لفظ (قَبْلَ) لتأكيد التقدم، لأنَّ[4] تقديم الضمير على مرجعه غير[5] معهود[6]، ولا[7] يبعد أن يقال معنى الكلام[8]: ويقع[9] متقدماً[10] من غير سبق مرجع، وذلك[11] بحسب المفهوم أعم من أن يكون[12] قبل الجملة أو[13] لا فلذلك[14] قيده[15] بقوله: (قبل الجملة) أي: قبل هذا الجنس[16] من الكلام. «ضَمِيرٌ[17] غَائِبٌ[18] يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ» إذا كان مذكراً رعاية[19] للمطابقة[20]، لأنَّ[21] الضمير راجع إليه[22]،

(١) ضمير. (٢) لما فرغ المصنف من مسألة الضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له: الشأن فقال. (٣) ظرف بتقدير. (٤) جواب سؤال مقدر تقديره: إن التأكيد لدفع توهم ولا توهم هنا فأجاب. (٥) خبر إن. (٦) غير مشهور في كلام العرب فيجب تأكيده .محافظ. (٧) هذا وجه وجيه لعدم خروج صيغة التقديم من مقتضاه. (٨) بناء على ضمير معنى يقع في ويتقدم. (٩) ضمير الغائب. (١٠) حال. (١١) أي: وقع الضمير. (١٢) أي: التقدم. (١٣) أي: قبل لمصرف. (١٤) فيكون التقديم أعم. (١٥) مصنف. أي: قوله يتقدم. (١٦) أي: السافل الذي هو الجملة من الكلام الذي هو الجنس العالي. (١٧) فاعل يتقدم. (١٨) صفة ضمير. (١٩) علة التسمية. (٢٠) أي: مطابقته للمرجع. (٢١) دفع المتوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير. (٢٢) الشأن.

يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه» الحديث، فهو مؤول بثلاث تأويلات مذكورة في الرضي، وفي قوله: وإيراد لفظ قبل الخ إشارة إلى جواب ما أورده الفاضل الهندي من أن لفظ قبل حشو مثله في قوله: والأمس قبله، وتوضيح البحث أن التقدم يستدعي ما يتقدم عليه، فإما أن نجعله نفس الجملة ونجعل لفظ قبل متعلقاً بالتقدم فيلزم على هذا استدراك لفظ قبل في الظاهر إلا أن نجعله للتأكيد، وهو يحتاج إلى قابلية المقام، ولا تحصل إلا بأن نقول: لما كان المراد بالمتقدم عليه هنا هو المرجع وكان التقدم على المرجع بعيداً جداً غير شائع كان المقام مظنة للتأكيد ومئنة للتحقيق لإزالة الشبهة فيكون لفظ قبل مفيداً لا مستدركاً فيكون حاصل المعنى على هذا، ويتقدم على المرجع الذي هو الجملة الخ فيخرج؛ نحو: الشأن هو زيد قائم ويكون الحد مانعاً هذا، وإما أن نجعل المتقدم عليه المرجع ونقدره في نظم الكلام بقرينة المقام فيكون التقدير ويتقدم على المرجع، وهذا معنى قوله: ولا يبعدان يقال الخ فهو بيان لحاصل المعنى، فيكون على هذا قوله: قبل الجملة متعلقاً بأفعال العموم حالاً عن الفاعل للاحتراز عما تقدم على المرجع من غير كونه قبل الجملة، وعلى هذا أيضاً يخرج المثال المذكور، ولا يلزم استدراك قبل، ولا يخفى أن بعض المحشين لم يتفطنوا بمراده حتى قالوا: إنه أخرج التقدم عن معناه الأصلي كيف وقد قال الجزائري: وحاصل قوله: ويتقدم قبل الجملة أن يراد بالتقدم بعض معناه؛ أي: بطريق التجريد النحوي؛ لأن معنى التقدم الوقوع مقدماً فأريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قبل فقول الشارح: ويقع مقدماً بيان لحاصل المعنى، وإلا فلا حاجة إلى قوله: مقدماً فيكون المعنى، ويقع قبل الجملة ضمير الخ هذا بل المعنى ما ذكرناه فعلى هذا يكون معنى قوله: الآتي لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا من أحد التوجهين؛ أي: لا التوجيه الأخير فقط فتأمل، ويكون معنى قوله: الآتي يصدق عليه أنه

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيرَ[1] الشَّأنِ

(١) إذا كان مذكراً غاية للمطابقة لأنَّ الضمير راجع إليه.

المعنى خلاف القياس، وما هو على خلاف القياس ينبغي أن يقتصر على مورد السماع، وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾، واعترض عليه بأنه يحتمل أن يكون مبتدأ، وتأكيداً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣﴾، وفيه نظر؛ إذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير، وفي نظيره تأكيد للمنصوب بالمرفوع، والجواب: بأنه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين، لكنه قدم للحصر كما في أنا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالاً آخر؛ لأنه حينئذ مبتدأ عند المحققين. (قال: ولا موضع له عند الخليل) متعلق بقوله: له؛ لأنه

الفصل لتخصيص المسند إليه بالمسند، ولعل قول المحشي رحمه الله: والظاهر إشارة إلى ذلك. (**قوله: لا تؤكد الخ**) إذا كان حكماً؛ نحو قوله ﷺ: «فنكاحها باطل باطل باطل». (**قوله: تأكيد للضمير المستكن**) فلا يلزم شيء من المحذورات. (**قوله: ليس بالحقيقة الخ**) خبر الجواب، وإنما لم يكن احتمالاً آخر؛ لأن تقديم التأكيد مع بقائه تأكيداً لا يجوز، وبعد النسخ يكون مبتدأ. (**قوله: عند المحققين**) خلافاً لمن لا تحقيق له حيث جوّز تقديم التابع مع كونه تابعاً على المتبوع، وقال: إن السكاكي ممن يجوّز ذلك، وإن نحو: أنا عرفت من ذلك القبيل كما في المطوّل. (**قوله: متعلق**) أي: عند ظرف للكينونة الدال عليها له، أو للنفي المستفاد من لا. (**قوله: وبعضهم**) أي: الكوفيون يجعله تأكيداً لما قبله، فإن الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما في ضربتك أنت ومررت بك أنت، ويرد عليهم أن الظاهر لا يؤكد بالمضمر. (**قوله: لا تدخل التأكيد**) فلا يقال: زيد لنفسه كريم. (**قوله: هذا وجه وجيه**)؛ إذ حاصله أنه معنى قوله يتقدم بتقدم المرجع، وهو أعم من حيث المفهوم من أن يكون قبل الجملة أو لا؛ نحو: ربه رجلاً، فيكون قوله: قبل الجملة للتقييد والإخراج، وإنما قيد

«وَ» ضمير «القِصَّةِ» إذا كان مؤنثاً. ويحسن تأنيثه إذا كان العمدة[1] فيها[2] مؤنثاً لتحصل[3] المناسبة. «يُفَسَّرُ[4]» ذلك الضمير الغائب لإبهامه «بِالجُمْلَةِ[5]»

(١) أي: المسند إليه. (٢) أي: في الجملة المتأخرة. (٣) علة يحسن. كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فإنَّ تعمى مسند إلى الأبصار والأبصار مؤنث. لأنَّه لا راجع إلى ذلك المؤنث لأنَّ تأنيثه باعتبار القصة. (٤) صفة ضمير غائب. (٥) لأنَّ القصة والشأن لا يكونان مفردين.

وَالقِصَّةِ يُفَسَّرُ بِالجُمْلَةِ

ظرف مستقر أو ظرف للنفي. (**قال: وبعض العرب يجعله مبتدأ**) وبعضهم يجعله تأكيداً لما قبله، ويمنعه دخول لام التأكيد عليه فإن لام التأكيد لا تدخل التوكيد. (**قال: ويتقدم قبل الجملة**) تلك الجملة خبرية اسمية البتة إلا إذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ؛ فإنه حينئذ يجوز أن تكون فعلية كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾. (**قوله: ولا يبعد الخ**) هذا وجه وجيه. (**قال: ضمير غائب**)؛ لأن المراد به الشأن والقصة وهو مفرد غائب، فيلزمه الإفراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فإنها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكر. (**قوله: ويحسن تأنيثه**) قال الشيخ الرضي: تأنيث هذا الضمير وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياس؛ لأن ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع. (**قوله: والظاهر أن قوله: يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة**) لا وصف لقوله: ضمير غائب، نعم قوله: يفسر وصف له.

العموم بقوله: بحسب المفهوم تنصيصاً لدفع استدراك لفظ قبل؛ لأن معناه التقدم فاندفع ما قيل في هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم؛ لأنه يقتضي أن يكون هناك متأخراً أو إخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فإنه يقتضي إضافة المتقدم إلى الجملة فإن المتأخر ههنا مرعي وهو المرجع أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله من غير سبق المرجع ولا نسلم اقتضاء التركيب المذكور نسبة التقدم إلى الجملة نعم لو قيل: وتتقدم الجملة لاقتضاه. (**قوله: عبارة عن المبتدأ**) بناء على ما مر من كونه بمنزلة التأكيد له لكن البيانيون يقولون: إنه رابطة يفيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابي أن معنى زيد هو القائم زيد ثبت . (قوله لا وصف) الأخضران يقول بين الموصوف والصفة لا وصف.

ضمير غائب تقدم قبل الجملة؛ أي: إذا لم يجعل قوله قبل تأكيداً على ما ذكر أو حالاً غير متعلق بالتقدم، بل بأفعال العموم هذا ما أفاده بعض الأفاضل. (**قوله: غير معهود**) أي: بحيث يكاد ينكر فاحتيج إلى التأكيد لمقام التردد والإنكار، وأورد لفظ قبل لذلك. (**قوله: ويقع متقدماً من غير الخ**) وحاصل هذا التوجيه أن معنى قوله: ويتقدم يتقدم المرجع وهو أعم من حيث المفهوم من أن يكون قبل الجملة أولا؛ نحو: ربه رجلاً، فيكون قوله: قبل الجملة للتقييد لا للتأكيد، وإنما قيد العموم بقوله: بحسب المفهوم تنصيصاً لدفع استدراك لفظ قبل؛ لأن معناه التقدم، فاندفع ما قيل: إن الظاهر ترك قوله: بحسب المفهوم. (**قوله: أي: قبل هذا الجنس**) جعل الجملة هنا للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيتغايران فيكون حاصل العبارة، ويقع قبل مطلق الجملة ضمير يفسر بحصة، وفرد من ذلك الجنس الكلي، وهذا رد على الهندي حيث قال: إنه من قبيل وضع المظهر موضع الضمير لمزيد التمكن في الذهن، فالجملتان حينئذ بمعنى واحد، ولعل هذا أقل تكلفاً مما فعله الشارح، وقوله: ضمير غائب بالإضافة كأخويه (أطه وي) أخذاً من شرح العصام، لكنك ترى في كلام الشارح بالتوصيف أيضاً حيث قال: يفسر ذلك الضمير الغائب لإبهامه، وإنما لزم كونه غائباً دون ضمير الفصل؛ لأن المراد بهذا الضمير الشأن، والقصة فيلزم الإفراد والغيبة كالمعود إليه، إما مذكر أو هو الأغلب أو مؤنثاً (رضي)، وقوله: يسمى ضمير الشأن؛ أي: الضمير الذي بمعنى الشأن أو الضمير الدال على الشأن فالتسمية به عند البصريين والكوفيين يسمونه ضمير المجهول، وقوله: لا أن الضمير راجع إليه عطف على رعاية، وفي الامتحان لا؛ لأن الضمير بتصريح الجار، وفي بعض نسخ شرحنا؛ لأن الضمير الخ، ومن هذا قال الجزائري: حاصله أنه لما كان راجعاً إلى الشأن سمي به، وقيل: إنما سمي به؛ لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا في كلام له شأن عظيم ويعرف منه وجه التسمية بضمير القصة انتهى. (**قوله: العمدة فيها**) أي: في الجملة الواقعة بعد ذلك الضمير، وقوله: لتحصيل المناسبة؛ يعني: لرعاية المطابقة بين العمدة إذا كان مؤنثاً وضمير القصة ففي كلامه تفنن، وفيه أيضاً إشارة إلى أن تأنيثه باعتبار كونه بمعنى القصة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث العمدة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ﴾، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، والتذكير مع ذلك جائز

المذكورة «بَعْدَهُ» أي: بهذه الحصة[١] من الجنس[٢] المذكور. والظاهر أنَّ قوله[٣]: (يُسَمَّى ضَمِيْرَ الشَّأْنِ وَالقِصَّةِ) جملة[٤] معترضه بيان للواقع ليس داخلاً في بيان[٥] القاعدة[٦]. فإنَّه[٧] لا دخل للتسمية في هذا الحكم، فإنه ثابت سواء وقعت هذه التسمية[٨] أولاً. و[٩]أيضاً يلزم استدراك قوله: (يُفَسَّرُ بِالجُمْلَةِ بَعْدَهُ) فعلى[١٠] هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض[١١] القاعدة بقولنا: (الشَّأْنُ[١٢] هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ) على أن[١٣]

(١) أي: الفرد. (٢) وهو الجملة مطلقاً وإلَّا لكان قوله بعده مستدركاً. (٣) مصنف. يسمى ضمير. (٤) خبر إنَّ. (٥) خبر بعد خبر لأنَّ. (٦) وهي قوله: ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب. (٧) شأن. (٨) من النحاة. (٩) أي: كما لا دخل. (١٠) الفاء فصيحة، وعلى متعلق بانتقض الآتي. (١١) هي التقدم قبل الجملة من غير سبق مرجع. (١٢) أي: عن ضمير الشأن. لأنَّ الضمير ليس ضمير الشأن لأنَّ ضمير الشأن ما ليس له مرجع. (١٣) متعلق بانتقض.

بَعْدَهُ(١)

(١) أي: الضمير.

لكن إذا لم يوجد مؤنث عمدة لم يسمع تأنيث؛ نحو: هي زيد قائم وإن كان القياس يقتضي جوازه باعتبار القصة ولا يحسن تأنيثه إذا كان المؤنث فيها فضلة مثل أنها بنيت غرفةً، أو كالفضلة مثل هي كان القرآن معجزة. **(قال المصنف: يفسر بالجملة)** صفة ضمير، ولم يقل بها لما مر[١]، وليتأتى الوصف بقوله: بعده؛ أي: بالجملة الاسمية أو الفعلية الكائنة بعد ذلك الضمير بلا فصل كما هو المتبادر، وفي الهندي: أنه أجاز الفراء تفسيره بالمفرد المأول بالجملة، وفي المغني: أن المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة، وعدّ ضمير الشأن والقصة منها، فقال الشمني: نقلاً عن الرضي، فإن قلت: فأيّ شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه، قلت: قصدوا التفخيم والتعظيم في ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى يتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً والتفصيل ثانياً فيكون آكد، فإن قلت: فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف؛ أعني: تقديم المفسر، قلت: الذي أرى أنه نكرة وعند النحاة أنه يبقى معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول، ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات انتهى، ثم اعلم أن من خصائص ضمير الشأن أنه لا يحتاج إلى تقديم ما يفسره وأنه لا يعطف عليه وأنه لا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يجوز تقديم خبره عليه، وأنه لا يشترط عود الضمير من الجملة إليه، وأنه لا يفسر إلا بجملة، وإن الجملة بعده لا محل لها وأنه لا يقوم الظاهر مقامه ولا يجوز تثنيته وجمعه، وأنه لا يستعمل إلا في موضع يراد منه التفخيم فلا يقال: هو الذباب يطير (من حلبي). **(قوله: أي: بهذه الحصة من الجنس)** تفسير لما في المتن من قوله: بالجملة وقد مر فتذكر. **(قوله: جملة معترضة)** أي: بين الموصوف والصفة لا وصف لقوله: ضمير غائب، وقوله: في هذا الحكم؛ أي: الحكم على الضمير بأنه يفسر بالجملة بخلاف التفسير فإن له دخلاً في ذلك. **(قوله: وأيضاً يلزم الخ)** أي: وكذا يلزم على تقدير دخوله في بيان القاعدة استدراك قوله: يفسر الخ؛ لأن قوله: يسمى الخ يخرج جميع ما عدا ضمير الشأن فلا حاجة إلى قيد مخرج لما عداه، وكتب عليه أيضاً ما نصه؛ لأن قوله: يسمى كأنه هو المحكوم حينئذ والكلام تمّ عنده فكأنه قال: الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشأن، فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركاً، وفيه أن ما بعده على هذا التقدير قاعدة أخرى مبينة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون حرف آخر من حروف التفسير والتمييز (نعمه). **(قوله: فعلى هذا لو لم يحمل)** أي: على ما ذكرنا من أن قوله: يسمى الخ جملة معترضة ليس بداخل في القاعدة لو لم يحمل التقدم المذكور في المتن على ما ذكرنا؛ أي: من أحد التوجيهين السابقين أو على التوجيه الثاني من أن المعنى ويقع متقدماً من غير سبق مرجع كما قال بعضهم: انتقض القاعدة بقولنا: الشأن هو زيد قائم، وقال العصام: المثال مصنوع. **(قوله: انتقض القاعدة الخ)** وجه الانتقاض أن مثل هذا الضمير ليس بضمير الشأن لجواز تفسيره بالمفرد في قولك: الشأن هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج عن تفسيره التقديم، فإنه أخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع، وأما إذا جعل قوله: يسمى ضمير الشأن من الحد فيخرج به مثل هذا الضمير فإنه لا يسمى مثل هذا في اصطلاح أرباب هذا الفن ضمير الشأن.

(١) أي: ابن مالك. (٢) أي: ذكر البعيد بلفظ القريب.

يكون (هُوَ[١]) مبتدأ راجعاً إلى الشأن[٢]، و(زَيْدٌ قَائِمٌ) خبراً عنه. فإنَّه[٣] يصدق عليه[٤] إنه ضمير غائب تقدم[٥] قبل الجملة مفسراً[٦] بالجملة بعده. فإنَّه باعتبار رجوعه إلى الشأن لا يخرج[٧] عن الإبهام بالكلية بل إنَّما يرتفع بجملة (زيد قائم) كما لا يخفى[٨]. «وَيَكُونُ» ضمير الشأن أو القصة «مُتَّصِلاً[٩] وَمُنْفَصِلاً». وإذا كان[١٠] متصلاً يكون «مُسْتَتِراً[١١] وَبَارِزاً[١٢] عَلَى[١٣] حَسَبِ العَوَامِلِ». فإن كان عامله[١٤] معنوياً بأن[١٥] كان[١٦] مبتدأ كان منفصلاً[١٧] وإن كان[١٨] لفظياً يصلح[١٩] لاستتار الضمير فيه كان مستتراً وإلَّا[٢٠] بارزاً[٢١] «مِثْلُ: (هُوَ[٢٢] زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال[٢٣] للمنفصل[٢٤] «وَ: (كَانَ[٢٥] زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال المتصل المستتر[٢٦] «وَ: (إِنَّهُ[٢٧] زَيْدٌ قَائِمٌ»)، مثال للمتصل البارز. «وَحَذْفُهُ[٢٨]» من اللفظ بإضماره لا نسياً[٢٩] منسياً[٣٠] حال كونه[٣١] «مَنْصُوباً ضَعِيفٌ» أي: جائز مع ضعف بخلاف ما[٣٢] إذا كان[٣٣] مرفوعاً فإنَّه[٣٤] لا يجوز أصلاً لكونه[٣٥] عمدة. أمَّا جوازه[٣٦] فلكونه[٣٧] على صورة الفضلات[٣٨]، وأمَّا ضعفه فلأنَّه[٣٩] حذف ضمير مراد بلا دليل[٤٠]

---

(١) أي: لفظ هو. (٢) أي: لفظ الشأن. (٣) علة الانتقاض. (٤) أي: على الخط هو. (٥) خبر بعد خبر. (٦) مفسراً نسخة. خبر ثالث. (٧) خبر إنَّ. (٨) أي: الارتفاع. (٩) خبر يكون. (١٠) أي: الضمير الغائب. (١١) خبر بعد خبر. حيث كان مرفوعاً فاعلاً. علامة. في الأفعال الناقصة. رضا. (١٢) متصلاً. (١٣) متعلق بيكون. (١٤) أي: عامل ضمير الشان. (١٥) طريقة. (١٦) ضمير. (١٧) لتعذر الاتصال. (١٨) عامل. (١٩) صفة لفظياً. (٢٠) كان نسخة. (٢١) لتعذر الاتصال. (٢٢) أي: الشأن. (٢٣) أي: هذا. (٢٤) لكونه معنوياً. (٢٥) أي: الشأن. (٢٦) والقرينة عليه رفع قائم. (٢٧) أي: الشأن. (٢٨) استئناف، أي: ضمير الشأن والقصة. (٢٩) فإنَّه لا حذف لأنَّه في حكم العدم. (٣٠) تأكيد لفظي. (٣١) أي: الضمير. (٣٢) عبارة عن الحذف. (٣٣) ضمير. (٣٤) أي: حذف المرفوع. (٣٥) علة عدم الجواز. (٣٦) أي: الحذف. (٣٧) منصوب. (٣٨) مع دلالة الكلام عليه. رضا. (٣٩) أي: ذلك الحذف. (٤٠) ظاهر.

وَيَكُونُ مُنْفَصِلاً وَمُتَّصِلاً مُسْتَتِراً وَبَارِزاً عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ نَحْوَ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَحَذْفُهُ مَنْصُوباً ضَعِيفٌ[١]

(١) تقسيم للمتصل لا مطلق الضمير.

(قوله: بأن كان مبتدأ) أو بأن كان عامله حرفاً والضمير مرفوعاً إلى غير ذلك. (قوله: أما جوازه فلكونه على صورة الفضلات) هكذا قالوه، وفيه أن مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف، بل لا بد له من قرينة، وجاز أن يقال: قد تقوم القرينة وعلى خصوصية المحذوف، إما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامَةِ المصَوِّرُونَ»، وأما على خصوصية المحذوف؛ فلأن حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل إذا لم يكن ضمير الشأن لم يجز إلا في الشعر على ضعف، إن قلت: فينبغي أن لا

(قوله: أو بأن كان) أي: بأن يكون اسم ما الحجازية عطف على قوله بأن كان مبتدأ بتقدير أو لا يكون عامله معنوياً لئلا يلزم كونه بياناً للعامل المعنوي. (قوله: إلى غير ذلك) لم يوجد له نظير. (قوله: هكذا قالوا) لما كان مقصودهم في هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع، وأما وجود القرينة على المحذوف فمشترك بينهما تعرضوا للأول دون الثاني فاندفع قوله. (قوله: لا تعين المراد) وإن كانت تعين المحذوف فإن تعين المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها غير مؤولة لا ينافي احتمالها التأويل بالمفرد، فلا يرد أنه إذا لم يتعين لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف.

(قوله: فإنه يصدق عليه أنه ضمير غائب الخ) أي: مع أنه ليس بضمير شأن بخلاف ما إذا كان داخلاً فيها؛ لأنها لا تنتقض به؛ إذ لا يسمى هذا الضمير ضمير شأن. (قوله: فإنه باعتبار رجوعه الخ) دفع لما يتوهم من أنه لا يصدق على هو في هذا المثال أنه ضمير الخ؛ لأن التفسير إنما هو للمبهم ولا إبهام في هو المذكور في المثال لكون مرجعه مذكوراً لفظاً، وحاصل الدفع: أن مرجعه مبهم فيكون مبهماً؛ إذ إبهام الضمير وعدم إبهامه باعتبار المرجع تأمل (نور الدين). (قوله: وإذا كان متصلاً يكون الخ) يشير إلى أن المستتر والبارز قسمان للقسم؛ أعني: المتصل لا قسم مطلق الضمير، وخلاصة البحث أنه إذا كان ضمير الشأن مبتدأ أو اسم ما الحجازية؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾، وما هو زيد بسلطان كان منفصلاً وإن كان اسم بأبي كان وكاد، قال الشاعر: إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ البيت، وقال تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾، وإن كان اسم باب أن وأول مفعولي باب علمت كان بارزاً؛ نحو قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾، وقال الشاعر: وعلمته الحق لا يخفى على أحد (امتحان). (قوله: فإن كان عامله معنوياً) أي: أو حرفاً وهو مرفوع كاسم ما الحجازية، وقوله: حال كونه منصوباً يوهم أن حذفه مرفوعاً غير ضعيف مع أنه غير جائز أصلاً فالأوضح ويمتنع حذفه إلا منصوباً فإنه يجوز على ضعف وقلة. (قوله: فلكونه في صورة الفضلات) لكونه اسم إن كان في المثال الآتي، ومنه قوله عليه السلام: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصوّرون»، فإن اسم أن وإن كان عمدة في الكلام، لكنه يشبه الفضلة بوقوعه بعد حرف يشبه الفعل المتعدي. (قوله: بلا دليل عليه) في اللفظ، وفيه أن عدم دخول النواسخ على الأسماء الشرطية مع معونة المقام

عليه لأن[١] الخبر[٢] كلام مستقل[٣]، مثاله[٤]:

إنَّ[٥] مَنْ يدخُلِ الكنيسَةَ يوماً   يَلْقَ[٦] فيها جآذِراً وَظِباء

«إلَّا مَعَ (أنَّ) المَفْتُوحَةِ «إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ» أي: حذفه[٧] بنيّة الإضمار ههنا[٨] مع كونه منصوباً. «لاَزِمٌ» كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ[٩] دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وذلك[١٠] لأنَّه[١١] قد خففت (إنّ) و(أنَّ) لثقلهما بالتشديد الواقع[١٢] فيهما، وبعد[١٣] تخفيفهما وجدوا (إنْ) المكسورة المخففة عاملة[١٤] في الملفوظ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ولم يجدوا[١٥] (أنْ) المفتوحة المخففة عاملة[١٦] في الملفوظ مع أنَّ (أنَّ) المفتوحة أقوى شبهاً[١٧] بالفعل من المكسورة، فهي أجدر[١٨] بالعمل. فإذا لم يجدوها[١٩] عاملة[٢٠] في الملفوظ قَدّروا[٢١] عملها في ضمير الشأن لئلا[٢٢]

---

(١) علة المنفي. (٢) بعد ضمير الشأن. (٣) ليس فيها ضمير رابط. (٤) أي: مثال المنصوب الذي حذف مع ضعف. (٥) فمن مبتدأ ويدخل خبره ولا يجوز أن يكون اسم إنَّ لأنَّ له صدر الكلام، فالمبتدأ والخبر في محل الرفع بأنَّها خبر إنَّ واسمها ضمير الشأن والتقدير إنَّه من يدخل الكنيسة .آه لمحرره. (٦) أي: يرى حلبي. (٧) أي: الضمير. (٨) أي: في موضع يكون مع أنَّ المفتوحة. (٩) أي: آخر دعوى أهل الجنة. (١٠) أي: لزوم الحذف ثابت. (١١) أي: الشأن. (١٢) صفة التشديد. (١٣) متعلق بوجدوا الآتي. (١٤) حال من وجدوا. (١٥) عرب. (١٦) حال. (١٧) لأنَّ صيغته مثل صيغة مدّ وهدّ وجيد. أي: من جهة المشابهة. (١٨) أي: أليق. (١٩) عرب. (٢٠) حال من يجدوا. في استعمالاتهم. (٢١) عرب. (٢٢) علة قدروا.

إِلَّا مَعَ أَنَّ[١] إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ[٢] لَازِمٌ.

(١) أي: المفتوحة.
(٢) أي: حذف ضمير الشأن.

يكفي دليلاً عليه إلا أن يقال: ذلك الدليل لا يعين المراد لجواز أن يكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل المفرد، وهي اسم لها وخبرها محذوف، والتقدير: أن هذه القصة مطابقة للواقع، وقوله: لأن الخبر كلام مستقل؛ أي: خبر ضمير الشأن كلام مستقل ليس فيه ضمير رابط فلا يقتضي الارتباط. **(قوله: مثاله أن من يدخل الكنيسة الخ)** أي: مثال الحذف الضعيف، قول الشاعر من البحر الخفيف أن من يدخل البيت؛ أي: أنه وفيه الشاهد، وإنما لم يجعل من اسمها لما تقدم أن النواسخ لا تدخل على أسماء الشرط، ومن هنا شرطية بدليل جزمها الفعلين، ووجهه أن أداة الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله، والكنيسة معبد النصارى، والجاذر بوزن مساجد جمع جؤذر بضم الجيم، وأما الذال المعجمة فيجوز ضمها وفتحها بمعنى، ولد البقرة الوحشية، والظباء جمع ظبية، والمراد بهما صور حسان من الأنس تشبههما، فالمعنى أنه؛ أي: الشأن من دخل يوماً من الأيام في معبد النصارى يشاهد فيها صوراً حسنةً؛ أي: نساءً مشابهة للجآذر والظباء في العيون والأعناق، وقيل: أراد بهما الصور المنقوشة في جدارها، وقيل: الجآذر كناية عن الأولاد الحسان، والظباء عن البنات الحسنات. **(قوله: كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ﴾)** الآية في سورة يونس، وقال الشاعر:

في فِتْيَةٍ، كسُيوفِ الهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا
أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

أي: أنه يعني أن كل أحدٍ فانٍ فقيراً أو غنياً. **(قوله: عاملة في الملفوظ)** أي: في سعة الكلام، ولو كان قليلاً ثم إن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ الخ مبني على قراءة تخفيفه إن، وهي قراءة أهل الحرمين وأبي بكر كذا في المغني، والآية في سورة هود. **(قوله: فهي أجدر في العمل**

يكون حذفه ضعيفاً، قلنا: تلك القرينة لا تعين المراد لجواز أن تكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل مفرد، وهي اسم لها وخبرها محذوف، والتقدير: إن هذه القصة مطابقة للواقع. **(قوله: لأن الخبر كلام مستقل)** هذا ما قاله الشيخ الرضي، وفيه أن استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله: إن من يدخل الكنيسة يوماً الخ، وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة، إن قلت: يجوز أن تكون هذه من حروف التصديق، قلنا: ذلك بعيد غاية البعد، نعم يجوز أن يقال فيه ما قلناه في الحديث، قال قدس سره في الحاشية: الكنيسة: معبد النصارى، والجآذر جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

(قوله: أن يقال فيه ما قلنا في الحديث) وهو أن تكون الجملة بتأويل المفرد اسم أن والخبر محذوف، والتقدير: أن هذه القصة واقعة.

يزيد المكسورة عليها عملاً[١] من أنه[٢] أجدر به، ولم يجوزوا[٣] إظهار ذلك الضمير، لئلا[٤] يفوت[٥] التخفيف المطلوب[٦] ههنا، كما يدل عليه حذف النون وحكموا[٧] بلزوم حذف ضمير الشأن مع (أنّ) المفتوحة إذا خففت. «(أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ) أي: أسماء الإشارة المعدودة[٨] في المبنيات بحسب الاصطلاح[٩] «مَا وُضِعَ» أي: أسماء[١٠] وضع[١١] كل واحد منها «الْمُشَارُ إِلَيْهِ» أي[١٢]: لمعنى مشار[١٣] إليه[١٤] إشارة

(١) تميز. (٢) أي: لفظ إنّ. (٣) نحاة. (٤) علة عدم التجوز. (٥) في أنْ المفتوحة المخففة. (٦) وهو التخفيف. (٧) أي: النحاة. (٨) بقوله المضمرات وأسماء الإشارات. (٩) أي: حقيقة اصطلاحية لا لغوية. (١٠) إشارة إلى أنَّ ما عبارة عن الاسم. (١١) والاسم يعم الجمل. (١٢) إنَّما فسره به إشارة إلى .آه. موصوفة محذوف. (١٣) صفة. (١٤) فيشمل المذكر والمؤنث.

أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ

(قوله: أي: أسماء وضع كل واحد منها) إنما فسر بذلك المفسر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع أجزائه. (قوله: إشارة حسية) هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد، وهي لا تكون إلا إلى محسوس مشاهد.

(قوله: والجآذر) بفتح الهمزة ومدها، والجؤذر بضم الجيم والذال المعجمة وبفتحهما كوزن كذا في الصراح. (قوله: إنما فسر بذلك) أي: فسر ما بأسماء؛ لأن الظاهر أن المفسر المجموع حيث أورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير إلى كل واحد؛ لأن وضع المجموع وضع أجزائه وليس له وضع على حدة. (قوله: لا تكون إلا إلى محسوس) فنسبة الإشارة إلى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى أنها محسوسة.

الخ) حاصله: أن المخففة المفتوحة مع كونه أقوى لم توجد عاملة في الملفوظ في سعة الكلام أصلاً، وهذا بحسب الظاهر يوجب ترجيح الأضعف على الأقوى؛ وذلك غير جائز فقدروا عملها؛ أي: اعتبروا عمل المفتوحة في ضمير الشأن كما في قوله:

أنْ سَـوْفَ يَـأْتِـي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا

لئلا يزيد الخ، فيكون ذلك الضمير اسماً لها بعد التخفيف، والجملة المفسرة له خبراً لها فيكون عاملاً في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل، فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة، فإنها قد تكون عاملة وقد لا والعمل في الظاهر وإن كان أقوى لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون فلا يلزم ترجيح الأضعف. (قوله: ولم يجوزوا إظهار ذلك الضمير) أي: مع المفتوحة فإعمالها في البارز شاذ كما في قوله:

فَلَوْ أنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

(قوله: وحكموا بلزوم حذف الخ) أي: حتى يدوم عملها ولو في مقدر ويقاوم ذلك عمل المكسورة في الظاهر. (قال المصنف: أسماء الإشارة) الإشارة هي الامتداد الواصل من المشير إلى المشار إليه، واسمه لفظ الإشارة والمراد باسم الإشارة تركيباً إضافياً هو هذا اللفظ لكن مراد النحاة باسم الإشارة ليس تركيباً إضافياً، بل المراد به ألفاظ وضعت لمشار إليه مثل هذا وغيره مما يدل على هذا الامتداد (نور الدين). (قوله: أي: أسماء وضع كل الخ) فسر الموصول بذلك بناء على أن المعرف بحسب الظاهر هو المجموع، وإن كان المراد بحسب الحقيقة هو الجنس الذي يدل عليه الجمع تضمناً فبالنظر إلى هذا يصح تفسيره باسم وضع الخ، كما فسر هكذا في أسماء الأفعال، وقوله: أي: لمعنى مشار إليه إشارة لمذهب القدماء كما أن قوله: أو لكل فرد من أفراده مذهب المحققين من الأواخر. (قوله: إشارة حسية) وهي الامتداد المتخيل الواصل بين الشخص وما يصير غاية لذلك الامتداد؛ أي: بأن يكون إشارة إلى محسوس مشاهد حاضر بين يدي المتكلم والمخاطب، وليس المراد أن نفس الإشارة حسية فإنه

حسية بالجوارح والأعضاء[١]، لأنَّ[٢] الإشارة عند إطلاقها[٣] حقيقة[٤] في الإشارة الحسية[٥]، فلا يرد[٦] ضمير الغائب وأمثاله، فإنَّها[٧] للإشارة[٨] إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسية، ومثل[٩]: ﴿ذَٰلِكُمُ[١٠] ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ مما[١١] ليس الإشارة إليه حسية[١٢] محمول[١٣] على التجوز[١٤]. وإنَّما[١٥] بنيت لشبهها بالحرف، كما سبق[١٦]. «وَهِيَ» أي[١٧]: أسماء الإشارة ذا[١٨] حال كونها[١٩] «لِلْمُذَكَّرِ» الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم[٢٠] من نسبة الخبر إلى المبتدأ[٢١]. «وَ[٢٢]لِمُثَنَّاهُ: ذَانِ» رفعاً[٢٣] «وَذَيْنِ» نصباً[٢٤] وجراً، أي: وذان وذين حال كونهما[٢٥] لمثنى المذكر، قدم[٢٦] ليكون الضمير[٢٧] أقرب إلى مرجعه[٢٨]، وعلى[٢٩] هذا القياس[٣٠] في التراكيب الثلاثة الباقية[٣١]. فقوله: (هي) مبتدأ، وقوله[٣٢]: (ذا) مع عطف عليه مقيداً[٣٣]

---

(١) عطف تفسير. (٢) علة مقدر إنَّما قلنا إشارة حسية. (٣) بدون التقييد بالعقلية. (٤) خبر إن. (٥) لا العقلية. (٦) على التعريف منعاً. (٧) علة فلا يرد. (٨) موضوع. (٩) مبتدأ. (١٠) المشار إليه في هذا المثال هو الله تعالى وهو غير محسوس. (١١) أي: من اسم الإشارة. (١٢) خبر ليس. (١٣) خبر مبتدأ وهو مثل. (١٤) بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد إذ ما من شيء إلَّا ويدل عليه. لارى. (١٥) شروع لعلة البناء. (١٦) في تعريف المبني. (١٧) مبتدأ محذوف الخبر. (١٨) وما عطف عليه خبره. (١٩) موضوع. (٢٠) وهو الكون. (٢١) أي: ذا. (٢٢) حال متقدم عن ذي الحال. (٢٣) بالألف. (٢٤) بالياء. (٢٥) أي: ذين وذان. (٢٦) أي: الحال على ذي الحال. (٢٧) أي: مثناة. (٢٨) وهو مذكر. (٢٩) خبر مقدم. (٣٠) مبتدأ مؤخر. (٣١) وفي قوله: وللمؤنث ما إلَّا أن يقال للطرق. قدمي. (٣٢) مصنف مبتدأ. (٣٣) حال.

لا يمكن ذلك، ثم إن الغرض من هذا دفع الاعتراض الذي أورده أكثر الشراح كالهندي على عبارة المصنف، وتقريره أنه إن أراد بقوله: المشار إليه الإشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ إذ الإشارة في طرف المحدود اصطلاحية، وإن أراد الإشارة اللغوية دخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما فالشارح حمل الإشارة على الحسية، فاندفع الاعتراض المذكور لكن يرد حينئذ مثل: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾، فأجاب عنه بأنه محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فإن من كانت المحسوسات بأسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس في الظهور، وأجاب الهندي عن الاعتراض بأن التعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ أجلى منه وباعتبار الحيثية، وقوله: بالجوارح؛ أي: كائنة بها صفة كاشفة لما قبله. (قوله: حقيقة في الإشارة الحسية) لتبادرها وهو من إمارات الحقيقة فالمستعمل في غيرها مجاز، فاعلم أن اسم الإشارة المستعمل في غير الحاضر في العين عيناً كان أو معنى يحتاج إلى تقدم ذكر كضمير الغائب (أطول). (قوله: فلا يرد الضمير الغائب وأمثاله) من سائر المعارف الموضوعة للمعهود، وهذا تفريع على ما قبله؛ أي: إذا كان الإشارة عند الإطلاق حقيقة في الحسية فلا يرد منعاً على الحد مثل ضمير الغائب والمعرف باللام العهدية، وغير ذلك بأن يقال: إن الضمير يشار به إلى المعود إليه، وكذا سائر المعارف يشار بها إلى واحد معين فيصدق على كل واحد منها اسم وضع لمشار إليه، قوله: ومثل: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ قد عرفت أنه جواب عن نقض التعريف جمعاً على تقدير حمل الإشارة إلى الحسية، وحاصل الجواب: أنه من الأفراد المجازية فلا يضر خروجه، بل يجب فلا نقض به. (قوله: محمول على التجوز) أي: بتنزيل

وَهِيَ[١] ذَا لِلْمُذَكَّرِ وَلِمُثَنَّاه ذَانِ[٢] وَذَيْنِ[٣]

(١) وهي خمسة والجملة ما بعده مبنية. هندي.
(٢) أي: في حال الرفع.
(٣) أي: في حال النصب والجر أي: ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر.

(قوله: فلا يرد ضمير الغائب) ولا يرد أيضاً أن هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ لأن المعرف ليس ما يفهم من الأسماء مفردة، وقد أضيف إلى الإشارة، بل لذلك المركب الإضافي معنى اصطلاحي كما أشار إليه، أريد بيانه بالإشارة المعلومة لكل واحد، ومن الظاهر أيضاً: أنه ليس تعريفاً للشيء بنفسه كما توهم؛ لأن المأخوذ في المعرف جزؤه، بل قيده، وإنما يكون كذلك ولو كان نفسه مأخوذاً فيه. (قوله: محمول على التجوز) بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد؛ إذ ما من شيء إلا ويدل عليه. (قوله: وهي ذا للمذكر) لما لم يصح حمل

(قوله: مشاهد) أي: مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد؛ لأنه قد يطلق على المعلوم يقيناً. (قوله: لأن المعرف ليس الخ) يعني: ليس المعرف المعنى التركيبي المستفاد من التركيب الإضافي بل المعنى الإفرادي الذي نقل إليه المركب الإضافي في الاصطلاح. (قوله: كما أشار إليه) أي: بقوله بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصوف؛ أعني: معنى وصفته؛ أعني: أريد بيانه والكاف الداخلة على الكافة لتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كما في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ فلا يقتضي ما يتعلق به نص عليه في الرضي. (قوله: جزآءه) بالنظر إلى المعنى الاصطلاحي. (قوله: بل قيده) أي: قيد المعرف بالنظر إلى المعنى الإضافي. (قوله: إذ ما من شيء) أي: موجود إلا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الأدلة صار كالمحسوس المشاهد. (قوله: بعوده إلى الجمع) وعدم عطفه سائر أسماء الإشارة على ذا.

ذا على هي لعودة إلى الجمع احتاج إلى توجيه، فقال بعض المحشين تارة: بأن قوله: هي مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: وهي خمسة، والجملة التي بعدها مبنية، والأولى أن يقال: وهي فيما سيذكر، وتارة: بأن ذا خبر بتقدير معطوف؛ أي: وهي ذا وأخواته، وقوله: للمذكر خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو للمذكر، ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل، وتارة بأن قوله: للمذكر خبر ذا، والجمة خبر المبتدأ الأول بتقدير العائد؛ أي: وهي ذا منها للمذكر، وتارة بأنه صفة لذا، وهو مبتدأ خبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ؛ أي: هي منها ذا للمذكر، ولا يخفى ما فيه من التكلف مع أن سرد الكلام ليس على نسق، ثم قال: قوله: لمثناه ذان من باب حذف الموصول؛ أي: الذي لمثناه ذان، وفيه أن جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين، لكن نقل أن بعض المحققين مالوا إليه، وقيل: إن قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ من هذا الباب؛ أي: ما منا إلا من له مقام إذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك أن توجيه الشارح أحسن والعطف. (قوله: والعامل في الحال معنى الفعل) إلى آخره فيه أن قوله: ذا جزء للخبر على تحقيقه فإن نظيره البيت سقف وجدران، وجزء الخبر ليس مسنداً بالحقيقة، بل المسند المجموع. (قوله: قدم الخ) يمكن أن يقال: إنه قدم؛ لأن الذهن ينساق إلى ذكر المثنى والجمع بعد ذكر المفرد.

(قوله: احتاج) أي: الحمل. (قوله: والجملة التي بعده) أي: مع ما عطف عليها. (قوله: والأولى الخ) فيكون أشد ارتباطاً بما بعده في الاحتياج إلى البيان لكن فيه كثرة الحذف. (قوله: خبر مبتدأ محذوف) والجملة مع ما عطف عليها بمنزلة البدل للجملة الأولى لكونها غير وافية بتمام المراد، وكون الثانية وافية به. (قوله: صفة لذا) فيقدر متعلقه معرفاً بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته، وهذا هو التكلف الذي أشار إليه المحشي رحمه الله. (قوله: مع أن سرد الخ)؛ لأنه يمكن أن يكون قوله: لمثناه صفة لذان والسرد زره دوختن، والمراد إجراء الكلام. (قوله: ثم قال) أي: بعض المحشين وهذا القول على تقدير جعله صفة، وقوله: وذان وما عطف عليه من الموصول المحذوف. (قوله: أحسن) لعدم الاحتياج إلى الحذف وألطف لسرد الكلام فيه على نسق. (قوله: وجزء الخبر ليس مسنداً الخ) كونه مسنداً في اللفظ كاف في صحة كونه ذا حال، ولا يلزم كونه مسنداً من حيث المعنى فالتقدير ينسب إليه ذا كما يفهم من تقرير الشارح رحمه الله، نعم يرد على توجيه الشارح رحمه الله أنه ليس المطلوب الحكم بأن أسماء الإشارة مجموع هذه الألفاظ حال كونها للمذكر والمثنى ولأجل ركاكة التقدير المذكور تركه بعض المحققين وجوّز كونه صفة مع احتياجها إلى تقدير متعلق الجار معرفاً، وعندي الوجه تقدير الخبر كهي كما في قوله: وهي اسم وفعل وحرف.

المعقول منزلة المحسوس المشاهد في كمال الظهور، إذ ما من موجود إلا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع، ومثله هذه فائدة أو رسالة في أوائل الكتب، وقوله كما سبق؛ أي: في أول باب المبنيات حيث قال: أو شبهه له كالمبهمات. (قوله: وهي؛ أي: أسماء الإشارة ذا الخ) وقع في بعض النسخ قبل قوله: ذا لفظة خمسة، وهو غلط فإنه جواب آخر لكنه لم يرتضه وعدل إلى غيره. (قوله: حال كونها للمذكر) لم يجعل صفة لعدم الاطراد فيما سيأتي. (قوله: معنى الفعل المفهوم) فإنه يفهم من نسبة الخبر إلى المبتدأ معنى فعلي تقييدي، وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث جوز وقوع الحال عن الخبر، وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الانتساب؛ يعني: ينسب إليها ذا للمذكر، وقوله: ليكون الضمير أقرب إلى مرجعه كما مر نظيره عند قوله: وعكسها لعل. (قوله: فقوله: هي مبتدأ وذا مع الخ) الغرض من هذا التكلف دفع اعتراض يرد على ظاهر عبارته، وهو أن هي مبتدأ راجع إلى أسماء الإشارة، ولا يصح حمل ذا عليها، وحاصل الجواب: أن ذا مع ما عطف عليه المجموع خبره، فعلى هذا ليس قول المصنف: لمثناه ذان جملة مركبة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما يوهمه ظاهر العبارة، بل هو مفرد مقيد بحال معطوف على مفرد مقيد بحال وهكذا.

كل[١] واحد منها[٢] بحال خبر[٣] له[٤]. ويجئ في بعض اللغات (ذَانِ[٥]) في جميع الأحوال الرفع والنصب والجر، ومنه[٦] قوله[٧] تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على أحد الوجوه. «وَ[٨]لِلْمُؤَنَّثِ» الواحدة «تَا» قيل: هي الأصل في لغات المؤنث الواحدة[٩]، لأنه[١٠] لم يثن[١١] منها إلّا هي. «وَذِي[١٢]» وقيل: هي الأصل لكونها بإزاء (ذَا) للمذكر فينبغي أن يناسبها[١٣]. وقيل: هما[١٤] أصلان، وللقول[١٥] بأصالتهما[١٦] قدمنا على سائرها[١٧] لفرعيتها، «وَتِي» بقلب الألف[١٨] ياء[١٩]، «وَتِهْ وَذِهْ» بقلب الألف[٢٠] والياء[٢١] هاء بغير وصل الياء بهما. «وَتِهِي وَذِهِي[٢٢]» بوصل الياء[٢٣] بهما. «وَلِمُثَنَّاهُ» أي: مثنى المؤنث «تَانِ» في الرفع[٢٤] «وَتَيْنِ» في النصب والجر ولا يثنى من لغاته[٢٥] إلّا (تا[٢٦]) لكثرة ورودها على الألسنة[٢٧]. وتوهم بعضهم[٢٨] من[٢٩] اختلاف أواخر (ذان[٣٠] وذين وتان[٣١] وتين) باختلاف العوامل أنّها[٣٢] معربة، و[٣٣]الجمهور على أنّ هذا الاختلاف[٣٤] ليس بسبب اختلاف العوامل، بل (ذان[٣٥] وتان) مرفوعان لتثنية المرفوع، و(ذين وتين) لتثنية[٣٦] المنصوب والمجرور[٣٧]، ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي[٣٨] لا لقصد الإعراب لوجود[٣٩] علّة[٤٠] البناء فيها. «وَلِجَمْعِهِمَا» أي: لجمع المذكر[٤١] والمؤنث[٤٢]

(١) فاعل مقيداً. (٢) أي: من ذا وما عطف عليه. (٣) بخبره. (٤) أي: للمبتدأ. (٥) فاعل يجيء. (٦) خبر مقدم، بعض اللغات. (٧) مبتدأ مؤخر. (٨) موضوعة. (٩) صفة المؤنث. (١٠) علة أصل لا عاقلة أو غيرها. (١١) في قراءة التشديد مع قراءة. (١٢) بقلب الألف. (١٣) الظاهر أن يناسبه. (١٤) أي: تا وذي. (١٥) أي: للحكم. متعلق بتقدمنا الآتي. (١٦) أي: تا وذي. (١٧) والظاهر سائرها أي: على سائر اللغات الموضوعة. (١٨) أي: ألف تا. (١٩) مبالغة في الفرق. (٢٠) من تا في ته. (٢١) في ذي. (٢٢) وذان لم يذكر لقلتها. (٢٣) بحصولها من. (٢٤) حال كونه موضوعاً. (٢٥) أي: من لغات المؤنث الواحدة. (٢٦) أي: المذكور. (٢٧) جمع لسان. (٢٨) وهو المالكي ،حلبي. (٢٩) سببية. (٣٠) في تثنية المذكر. (٣١) في المؤنث. (٣٢) مفعول توهم. (٣٣) حال. (٣٤) أي: اختلاف ذان وتان. (٣٥) مرفوع المحل برفعه بالألف المحلية عاملة. (٣٦) موضوعتان. (٣٧) مبتدأ. (٣٨) خبره. (٣٩) علة لمقدر ،وإنّما حكم الجمهور بعدم كونها معربة. (٤٠) وهو الاحتياج إلى مشار إليه. (٤١) عاقلاً كان أو غيره. (٤٢) على سبيل الاشتراك.

وَلِلْمُؤَنَّثِ تَا وَذِيْ وَتِيْ وَتِهْ وَذِهْ وَتِهِي وَذِهِي وَلِمُثَنَّاهُ تَانِ وَتَيْنِ وَلِجَمْعِهِمَا

(قوله: ويجيء في بعض اللغات الخ) وهي لغة بني الحارث بن كعب قبيلة من اليمن كذا نسبها الجوهري، وقال العيني: نسبها الكسائي إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان ونسب أبو الحطاب إلى كنانة، وبعضهم إلى بلعنبر وأنكره المبرد مطلقاً (مغني)، وعليها ورد قوله عليه السلام: «من أحب كريمتاه لم يكتب بعد العصر». (قوله: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ﴾ الخ) بتشديد أن وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصاً والآية في سورة الأعراف، ومنه قول أبي النجم، قد بلغا في المجد غايتاها، أي غايتيه والألف للإطلاق، وقوله على أحد الوجوه أي الذي حمل عليه المبرد هذه القراءة (مغني)، وقيل: إنّ إن ههنا حرف إيجاب بمعنى نعم كما في قوله: أن وراكبها فهذان مبتدأ وساحران خبره، وقيل اسم أن ضمير الشأن محذوف كما في أن مَن يدخل الكنيسة الخ. (قوله: بقلب الألف ياء) قال المرزوقي: إن إبدال الألف ياء إنما هو في لغة هذيل كما قال شاعرهم، وهو أبو ذؤيب يرثى أولاده خمسة ماتوا في طاعون:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنَقُوا لِهَوَاهُمُ
فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

أي: سبقوا هواي، وأما غيرهم فلا يجوزون إبدالها وإدغامها في شيء، وكذا إدغام شيء فيها لكونها هوائية لا معتد بها في المخرج. (قوله: بقلب الألف والياء هاء) أي: بقلب ألف ذا وياء ذي وتي هاءً ساكنة في الوقف والوصل أيضاً إجراء له مجرى الوقف، وكذا بكسر الهاء من غير وصل الياء. (قوله: بوصل الياء) أي: الحاصلة من إشباع الكسرة، وفيه أن حروف

(قوله: على أحد الوجوه) قال قدس سره في الحاشية: وقيل: إن ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره، وقيل: ضمير الشأن ههنا محذوف؛ أي: إنه هذان لساحران. (قوله: بقلب الألف ياء) فإن الياء قد تكون علامة للتأنيث؛ نحو: تضربين. (قوله: بقلب الألف والياء هاء) فإن الهاء قد تكون مبدلة من تاء التأنيث في الوقف. (قوله: بوصل الياء) لحصولها من الإشباع أو الجمع بين العوضين. (قوله: ولا يثنى من لغاته الخ) لم ترد التثنية المتعارفة؛ لأن المعرفة لا تثنى إلا إذا نكر ولا ينكر اسم الإشارة.

(قوله: فإن الياء قد تكون علامة التأنيث) فلذلك خص إبدال الألف بها بالمؤنث دون المذكر ولا يتوهم أن الياء فيها علامة التأنيث، وكذا معنى قوله: لأن الهاء تكون مبدلة الخ. (قوله: في الوقف) ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. (قوله: لأن هذا) أي: كتبه بالياء حال الألف المجهول أصله أنه واو أو ياء؛ لأن الياء أخف من الواو.

«أُولاَءِ مَدّاً وَقَصْراً» أي: ممدوداً ومقصوراً. وإذا كان مقصوراً(١) يكتب بالياء(٢). «وَ(٣)يَلْحَقُهَا» أي: أسماء الإشارة، يعني: يدخل(٤) على أوائلها على سبيل اللحوق والعروض(٥) بعد اعتبار(٦) أصالتها «حَرْفُ(٧) التَّنْبِيْهِ(٨)» وهي كلمة (ها) فهو في الحقيقة ليس منها، وإنّما هو حرف جيء(٩) به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه، كما جيئ به للتنبيه على النسبة الإسنادية(١٠)، كقولك: (هَا زَيْدٌ قَائِمٌ) و: (هَا إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ). «وَيَتَّصِلُ بِهَا» أي: بأواخر أسماء الإشارة «حَرْفُ الخِطَابِ» وهو الكاف تنبيهاً(١١) على حال المخاطب من(١٢) الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث،

---

(١) لفظ أولاء. (٢) لأنَّ هذا حال الألف المجهول أصله. (٣) أي: البعد وتنزيله بالبعد منزلة نكرة. رضي. (٤) تفسير الأخص بالأعم. (٥) عطف تفسير. (٦) ظرف اللحوق. (٧) فاعل يلحق. (٨) وقد يجتمع حرفا التنبيه والخطاب معاً نحو: ها ذاك. (٩) أي: على قصد الإشارة بوجه. م
(١٠) قبل إتيان الإسناد. (١١) علة يتصل. للسامع. (١٢) بيانية، بيان حال.

أُولاَءِ مَدّاً(١) وَقَصْراً وَيَلْحَقُهَا(٢) حَرْفُ التَّنْبِيهِ(٣) وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الخِطَابِ

(١) أي: ممدوداً أو مقصوراً وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء.ج.
(٢) أي: يدخل على أوائل أسماء الإشارة حرف.آه.
(٣) وهي كلمة ها.

(قوله: وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء)؛ لأن كذا حال الألف المجهول أصله. (قوله: على سبيل اللحوق) يعني: أن اللحوق يقتضي اعتبار أصل أولاً، ولا يلزم أن يكون اتصالاً بالآخر، وإنما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم أنها جزء اسم الإشارة، اعلم أنه قد يفصل بين ها واسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف؛ وذلك بأنا وأخواته كثير؛ نحو: ها أنا ذا، وها أنتم أولاء، وها هو ذا وبغيرها قليل.

(قوله: يعني أن اللحوق الخ) أي: أن تفسير الشارح رحمه الله اللحوق بما ذكره أمرين. (قوله: قد يفصل الخ) تعويلاً على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه. (قوله: وبغيرها من القسم) كقولهم: لاها الله ذا ما فعلت، وإن كقوله:

هـا إنَّ تـا عِـذْرَةٌ إن لَـمْ تَـكُـنْ نَـفَـعَـتْ
فـإنَّ صـاحِـبَـهـا قَـد تـاهَ فِـي الـبَـلَـدِ

وحرف العطف كقوله:

ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ قِسْمَيْنِ بيننا
فـقـلـتُ لَـهُـم هـذا لـهـا هـا وذا لـيـا

أي: هذا لها، وهذا ليا.

الإشباع لا تكتب فكأنه خص اسم الإشارة بكتابتها تقليلاً لاشتراك كتابة ته وذه (عصام)، وقوله: إلا تا يدل على أن الأصل في لغات المؤنث تا فلا تغفل. (قوله: وتوهم بعضهم الخ) وهو المالكي؛ أي: توهماً ناشئاً من الاختلاف المذكور فمن منشأية، وقوله: إنها معربة، وأما ادعاء أن كل واحدة منها صيغة مستأنفة فخلاف الظاهر. (قوله: لوجود علة البناء فيها) وهي الاحتياج إلى القرينة الرافعة للإبهام كالإشارة الحسية والوصف فهذه العلة موجودة في تثاني أسماء الإشارة كما في المفرد والجمع، وفي الرضي: ذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدة ولو بنيت عليه، لقيل: ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة أخرى للنصب والجر. (قال المصنف: مداً وقصراً) المد لغة الحجازيين وبها جاء القرآن، والقصر لغة بني تميم (شذور). (قوله: وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء) أي: إذا أريد ذكره على هيئة المقصور يكتب بالياء؛ لأن ألفه مجهول الأصل أنه واو أو ياء، وهذا حال المجهول؛ لأن الياء أخف من الواو فيحمل عليه، قال الجاربردي: أن الألف إذا كانت لام الفعل كما في أولى وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما إذا كانت عيناً فإنها تحمل على الواو هذا، ويرسم الواو في أولى بعد الهمزة لئلا يلتبس بإلى حرف جر، وحمل عليه الممدود. (قوله: يعني: يدخل على أوائلها الخ) يريد أن المصنف ذكر اللحوق وأراد الدخول على أول الكلمة على سبيل العروض بقرينة شهرة هذا فلا يتوهم ذاها (عصام)، وهذا اللحوق مقيد بما إذا لم يتصل بأواخرها اللام، فلا يقال: مثلاها ذلك؛ لأن حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد واللام بالعكس فلا يجتمعان. (قوله: وهي كلمة ها) يعني: أراد المصنف بحرف التنبيه ههنا كلمة ها، وإن كان أعم منها في ذاته بقرينة اشتهار اختصاص استعمال إلا، وأما بالجملة؛ أي: وإن وجدا في أول اسم الإشارة في الظاهر؛ نحو: ﴿أَلَآ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾، فلذا كسرت أن بعدهما؛ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾. (قوله: فهي ليست في الحقيقة منها) تفريع على قوله: يعني يدخل على الخ فمن فوائد كلمة اللحوق التنبيه على أنها ليست في الحقيقة جزأ منها على ما يوهمه شدة الامتزاج بخلاف كلمة الدخول، فإنها أعم من كون الداخل في الشيء جزأ منه بعد الدخول أولا، وقوله: للتنبيه على الخ؛

وإنَّما[1] جعلت هذه الكاف حرفاً، لامتناع وقوع الظاهر[2] موقعها[3] ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك[4] مثل[5]: ضربتك وبك. وهي[6]: أي: حروف الخطاب «خَمْسَةٌ» و[7]القياس يقتضي الستة[8]، واشترك خطاب الاثنين فرجعت إلى خمسة مضروبة «فِي خَمْسَةٍ[9]» من[10] أنواع أسماء الإشارة، يعني[11]: المفرد المذكر والمؤنث[12]، ومثناهما[13] وجمعهما[14]. وهي[15] ستة راجعة إلى خمسة لاشتراك جمعهما[16]. وإنَّما[17] قلنا: من أنواع أسماء الإشارة لأنَّ[18] إفراد المفرد المؤنث ترتقي إلى ستة[19] «فَتَكُونُ» أي: الحاصل من الضرب «خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ، وهي» أي: تلك الخمسة والعشرون «ذَاكَ[20] إِلَى ذَاكُنَّ» يعني: (ذاك) إذا أشرت[21] إلى مذكر وخاطبت مذكراً و(ذاكما) إذا أشرت[22]

---

(١) ج س م. (٢) أي: اسم الظاهر. (٣) حتى لا يقال: ذا زيد، بل يقال: ذلك. (٤) أي: وقوع الظاهر. (٥) تشبيه لا تمثيل. (٦) ويحتمل أن يفسر بأسماء الإشارة. (٧) أي: الأصل. (٨) في العقل. قدمي. لأنَّ المعاني ستة في المخاطب بالنسبة إلى مذكر والمؤنث. (٩) وهي: ذاك وتاك وذانك وتانك وأولئك. (١٠) حال. (١١) تفسير الأنواع. (١٢) وهو تا. (١٣) مثل ذان وتان. (١٤) نحو: أولئك. (١٥) أي: أنواع اسم الإشارة. (١٦) أي: المذكر والمؤنث. (١٧) ج س م. (١٨) علة قلنا. (١٩) أي: إلى سبعة. (٢٠) تنبيهاً. (٢١) أي: للإشارة إلى مذكر والخطاب لمذكر آخر. (٢٢) أي: للإشارة إلى مذكر والخطاب لمذكرين.

أي: لتنبيه المخاطب على المشار إليه الحسي ليلتفت إليه فينظر إلى أنه أيّ شيء يشار إليه من الأشياء الحاضرة؛ فلذا لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته من الحاضر والمتوسط لا البعيد والغائب ويفصل بين ها وبين اسم الإشارة بأنا وأنت وهو وغيرها كواو العطف كما في قوله:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ قِسْمَينِ بيننا
فقلتُ لَهُم هذا لها ها وذا لِيا

أي: هذا لها وهذا لي، وقوله: كما جيء بها؛ أي: في أول الجملة فالكاف للتنظير. (**قوله: لامتناع وقوع الظاهر موقعها**) مع عدم دليل الاسمية فلا يرد المنع بالمستتر في نحو: أفعل فإن فيه دليل الاسمية وهو الإسناد إليه، وفي الامتحان والدليل على حرفيته عدم حظه من الإعراب؛ إذ لا يمكن جعله تابعاً لاسم الإشارة ولا مضافاً إليه له الخ؛ يعني: أن الكاف لو كان اسماً كما في غلامك لاقتضى ذلك أن تكون مخفوضة بالإضافة وهو ممتنع؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها ملازمة للتعريف (شذور) فثبت أنه حرف إلا أنه لكونه في صورة الضمير صرّف مثل تصريفه مع أن الحرف لا يتصرف. (**قوله: وهي؛ أي: حروف الخطاب**) فسر بالحروف بقرينة قوله: خمسة فمرجع الضمير مستفاد من السياق، وأرجعه بعضهم إلى الحرف بناء على أنه يذكر ويؤنث، وأما تذكير العدد؛ أعني: خمسة فمبني على اعتبار تذكير تمييزه؛ أعني: حروف الخطاب وفيه شيء. (**قوله: والقياس يقتضي الستة**) ثلاثة للمذكر المخاطب، وثلاثة للمؤنث المخاطبة فبالاشتراك بقيت خمسة وهي: كَ كِ كُمْ كما كنّ، وقوله: في خمسة وهي: ذا ذان تا تان هؤلاء، وحاصل الضرب خمسة وعشرون وتمامه في الوافية، وقوله: من أنواع اسم الإشارة؛ أي: لا من أفراده كما سيصرح به. (**قوله: وهي ستة بحسب المعنى**) كما أن حروف الخطاب كذلك فيرتقي الأقسام بحسب المعنى إلى ستة وثلاثين، حاصلة من ضرب ستة للإشارة في ستة للخطاب. (**قوله: لأن أفراد المفرد المؤنث**) أي: فقط فضلاً عن أفراد مجموع الأنواع. (ترتقي) إلى ستة وهي: تا وتي وته وذه وتهي وذهي، إلا أن نوعها واحد حاصل

وَهِيَ خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ فَيَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ وَهِيَ ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ

(**قوله: لامتناع وقوع الظاهر موقعها**) فيه أن ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع أنه اسم، فالأولى أن يقال: لأن معناها غير مستقل بالمفهومية، ألا ترى أنك تقول في ترجمة ذاك: أينت، وفي ترجمة ذلك: آنت. (**قال: وهي**) الحرف يذكر ويؤنث، واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد؛ أعني: خمسة. (**قوله: أي: حروف الخطاب**) فإنه أقرب ويحتمل أن يفسر بأسماء الإشارة.

(**قوله: فيه أن الضمير الخ**) والجواب أن الكلام في الضمير البارز هو لكونه ملفوظاً حقيقة واختصاراً للظاهر يصح وقوع الظاهر موقعه بخلاف المنوي، ولعل في قوله: الأولى إشارة إليه. (**قوله: لأن معناها غير مستقل الخ**) لإفادته كون المخاطب باسم الإشارة الذي قبله واحداً مثنى مجموعاً مذكراً مؤنثاً كذا في الرضي. (**قوله: ألا ترى الخ**) لم يظهر لي فرق بين تاء أينت وأنت وبين كاف ذا يفيد كون الأول تنويراً للثاني في عدم الاستقلال مع أن توافق الترجمة بالمترجم عنه لا يقتضي الاتحاد في المعنى من كل الوجوه.

إلى مذكر وخاطبت مذكريْن، و(ذاكم) إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين. «وَ» على هذا القياس «ذَانِكَ[١]» و(ذَينكَ[٢]) إذا أشرت إلى مذكريْن وخاطبت مذكراً، «إِلَى[٣] ذانِكُنَّ[٤]» و(ذَيْنِكُنَّ[٥]) إذا أشرت إلى مذكريْن وخاطبت مؤنثات[٦]. «وَ[٧]كَذَلِكَ البَوَاقِي[٨]» يعني: (تاك[٩]) إلى (تاكُنَّ)، و(تيك) إلى (تيكُنَّ)، و (تانِك[١٠]) و(تَينك[١١]) إلى (تانِكُنَّ[١٢] وتَينكُنَّ)، و(أولئك) بالمد و(أولاك) بالقصر إلى (أولئكُنَّ) و(أولاكُنَّ). وأمَّا (ذَيْكَ) فقد أورده الزمخشري والمالكي. وفي الصحاح: لا تقل: (ذَيْكَ) فإنَّه خطأ. «وَيُقَالُ: (ذَا[١٣]) لِلْقَرِيْبِ[١٤]»، وَ(ذَلِكَ) لِلْبَعِيْدِ، وَ(ذَاكَ) لِلْمُتَوَسِّطِ» وأخر[١٥] المتوسط، لأنَّ المتوسط لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين[١٦]. ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من[١٧] هذه الكلمات[١٨] الثلاث مقام الآخرين منها لم يتخذ هذا الفرق[١٩] مذهباً[٢٠] له، وأحاله إلى غيره فقال: «وَيُقَالُ: (تِلْكَ[٢١] وَتَانِّكَ وَذَانِّكَ») حال كون هاتين الأخيرتين، «مُشَدَّدَتَيْنِ[٢٢]: وَأُولاَلِكَ بِاللَّامِ» أي: هذه الكلمات الأربع «مِثْلُ[٢٣]» كلمة «ذَلِكَ[٢٤]» في إفادة البُعْد. ولا يبعد

---

(١) رفعاً. (٢) نصباً وجراً. (٣) منتهياً. (٤) رفعاً. (٥) نصباً وجراً. (٦) أي: وضعاً مؤنثاً. (٧) والجملة عطف على جملة وهي ذاك. هـ. (٨) والمشار إليه في كلها مفرد مؤنث. (٩) رفعاً. (١٠) إذا أشرت إلى مفرد مؤنث وخاطبت إلى مفرد مذكر. (١١) نصباً وجراً. (١٢) إذا أشرت إلى مؤنثين وخاطبت مؤنثات. (١٣) نائب فاعل يقال. (١٤) والظرف حال من ذا. (١٥) مصنف. (١٦) أي: القريب والبعيد. (١٧) بيان كل. (١٨) أي: ذا وذلك وذاك. (١٩) إلى قاض النحوية مثلاً. (٢٠) خاصاً يسنُد إلى النحاة ويتبع لهم المصنف. (٢١) يعني لم يتحقق عندي ذلك بضمة. (٢٢) لأنَّ إحدى النونين فيهما منقلبة عن اللام نحوما مر. (٢٣) خبر مبتدأ. (٢٤) فيه لطافة إشارة إلى أنَّ ذلك لفظه مراداي مثل ذلك. مهدي.

وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكُنَّ وَكَذَلِكَ البَوَاقِي وَيُقَالُ ذَا لِلْقَرِيْبِ وَذَلِكَ لِلْبَعِيْدِ وَذَاكَ لِلْمُتَوَسِّطِ وَتِلْكَ وَتَانِكَ وَذَانِكَ مُشَدَّدَتَيْنِ وَأُولاَ لِكَ مِثْلُ ذَلِكَ

(**قال: وذلك للبعيد وذاك للمتوسط**) قال الشيخ الرضي: يكون الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب؛ وذلك لأن وضع اسم الإشارة للقرب والحضور؛ لأنه للمشار إليه حساً، ويشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلى الحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطباً، فلما اتصلت الكاف به وكان متضمناً بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطباً أخرجته من هذه الصلاحية؛ إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلا في مواد مخصوصة، فلما أورثت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان موضوعاً للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا حال التوسط، وإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام. (**قوله: ولما رأى**

(**قوله: وضع اسم الإشارة الخ**) أي: القرب والحضور لا زمان له من حيث الوضع كما يدل عليه الدليل. (**قوله: أخرجته من هذه الصلاحية**) فلا يقال: يا هذاك. (**قوله: إلا في مواد مخصوصة**) وهي أن تجمعهما في كلمة الخطاب؛ نحو: أنتما فعلتما أو بعطف أحدهما على الآخر؛ نحو: أنت وزيد فعلتما. (**قوله: أورثت معنى الغيبة**) في التعبير عنه وإلا لم يمتنع حضوره. (**قوله: فيه شيء الخ**) لا يخفى أن الشارح رحمه الله لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال، وهو دليل عدم الفرق في الوضع؛ لأنه مأخوذ من كثرة الاستعمال، وما ذكر في علم البلاغة فهو مبني على القول بالفرق. (**قوله: لما كانت المخالفة الخ**) حيث استعمل ذا باللام للبعيد وأخواته استعملت له بزيادة

في ضمن أحد هذه الأفراد، ولا يخفى أن المذكور فيما سبق سبعة لا ستة إلا أن ذي لما كان لا يتصل به حرف الخطاب كما سينقله عن الصحاح بقي أفراد المؤنث التي يتصل بها حرف الخطاب ستة فلا إشكال. (**قوله: فيكون الحاصل من الضرب**) بمعناه المصطلح عند أهل الحساب وهو تحصيل عدد نسبة أحد المضروبين إليه كنسبة الواحد إلى المضروب الآخر مثلاً إذا ضربت الاثنين في الثلاثة يكون ستة فنسبة الواحد إلى الثلاثة كنسبة الاثنين إلى الستة وهكذا (**خلاصة الحساب**). (**قوله: وخاطبت مذكرين**) بصيغة الجمع أي: جماعة الذكور، وكذا تقول: ذلكن إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت إلى جماعة النساء، ومنه: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾. (**قوله: وأما ذيك فقد الخ**) أي: وأما لفظ ذيك باتصال حرف الخطاب بذي من أفراد المفرد المؤنث فقد اختلف فيه حيث أورده الزمخشري والمالكي[١] وأنكره إسماعيل بن حماد الجوهري في الصحاح. (**قوله: لأن التوسط لا يتحقق الخ**) يعني: أن المتوسط من حيث وصف التوسط لا يتحقق إلا بعد الخ وإن كان ذات المتوسط بحسب الوجود الخارجي بعد القريب وقبل البعيد، وهذه نكتة عامة لتقديم البعيد على المتوسط وله نكتة خاصة بالمقام وهي أن المتوسط مختلف فيه والمتفق عليه إنما هو القريب والبعيد، فجمعهما لاتفاقهما في ذلك تقديماً للمتفق عليه على المختلف فيه. (**قوله: ولما رأى المصنف كثرة استعمال الخ**) ففي الرضي: يجوز ذكر القريب بلفظ البعيد نظراً إلى عظمة المشير أو المشار إليه بتنزيل بعد المنزلة بينهما منزلة بعد المسافة ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، وكذا يجوز العكس[٢] تقريباً لحصوله وحضوره انتهى، وفيه أن

---

(١) أي: على شرح الهندي.

أن يجعل (ذلك) إشارة إلى كلمة (ذلك) المذكور سابقاً[1]، وأما (تاك[2]) و(ذانِك) و(تانِك) مخففتين، و(أولاك[3]) بغير اللام فللمتوسط[4]، وما[5] هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب[6]. «وَأَمَّا (ثَمَّ) وَ(هُنَا[7])» بضم الهاء وتخفيف النون «وهَنَّا[8]» بفتح الهاء وتشديد النون وهو[9] الأكثر[10]، وجاء[11] بكسر الهاء أيضاً[12]. «فَلِلْمَكَانِ[13]» الحقيقي[14] الحِسّي[15] «خَاصَّةً» لا تستعمل[16] في غيره إلاّ مجازاً على سبيل التشبيه. وأمّا ما عداها[17] من[18] أسماء الإشارة فقد تستعمل في المكان وغيره[19]. «(المَوْصُولُ») أي: الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح[20] النحاة:

(١) في قول المصنف يقال ذا للقرب وذلك للبعد .آه. (٢) مبتدأ. (٣) حال. (٤) موضوع. خبره. (٥) مبتدأ. (٦) وهو: تا وذا وذان وأولاك. (٧) للقريب. (٨) للبعيد. (٩) أي: فتح الهاء إذا شدد. (١٠) استعمالاً من كسرها. (١١) في بعض اللغات. (١٢) من التشديد كما جاء بفتح الهاء. (١٣) موضوع للإشارة إلى المكان. (١٤) احتراز عن المجازي. (١٥) احتراز عن الذهني. (١٦) ثمة وأخواته. (١٧) هذا بيان لفائدة خاصة. (١٨) أي: ما عدا المذكورات. (١٩) حقيقة. (٢٠) أشار إلى أنَّ التعريف اصطلاحي لا لغوي.

وَأَمَّا ثَمَّةَ وهُنَا[1] وهَنَّا[2] فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً. المَوْصُولُ

(١) بضم الهاء وتخفيف النون.
(٢) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر وجاء بكسر الهاء أيضاً. ح.

الاستعمال بالتأويل غير الوضع كما لا يخفى. (**قوله: لم يتخذ هذا الفرق الخ**) أي: الفرق بينها من جهة الاستعمال قرباً وبعداً وتوسطاً مذهباً خاصاً به بل نسبه إلى غيره قوله: فقال ويقال؛ يعني: لم يتحقق ذلك عنده، وهذا مأخوذ من الرضي. (**قال المصنف: وتلك وتانك الخ**) أي: يقال تلك في تي مع حذف الياء لالتقاء الساكنين، ويحتمل أن يكون بفتح التاء وحذف الألف من تا لكنه قليل، وإنما لم يحذف الألف في ذلك من اللفظ لخفتها بل كُسِرَ اللام على ما هو الأصل في تحريك الساكن، وقوله: مشددتين؛ أي: بتشديد النون فيهما بدلاً من اللام عند المبرد وعوضاً عن ألف واحدة عند غيره، وعن الأندلسي أنه لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قرباً وبعداً (هندي)، ثم إنه إنما تعرض لهذه الكلمات من بين أمثال ذلك لما فيها من بعض الخفاء والإشكال كما يظهر لمن راجع إلى شرح الرضي، وقوله: وأولالك؛ أي: في أولاء بالمد واللام وحذف الهمزة. (**قوله: في إفادة البعد**) بناء على أن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى، وفي قوله: إشارة إلى كلمة ذلك لطافة لا تغفل، فإن قيل: المذكور سابقاً ثلاث فأيّ شيء يعيّن كلمة ذلك بالكون مشاراً إليه من بين تلك الكلمات الثلاث، قلنا: إن الاشتراك في الزيادتين قرينة دالة على تعيين ذلك. (**قوله: وأولئك**) أي: بالمد قال الشاعر: أولئكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ الخ، فاعلم أن أولئك يشار بها إلى العقلاء كما في هذا البيت، وإلى غير العقلاء كقوله جرير:

ذُمّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى
والعَيْشَ بَعْدَ أولئكَ الأَيَّامِ

ومنه: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾، لكن الأكثر استعمالها في العاقل. (**قال المصنف: وأما ثمه وهنا الخ**) كلمة ثمه للمكان البعيد؛ ولذا لا يلحقها الكاف والهاء للسكت، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ﴾، وأما هنا بالضم لا التخفيف فللقريب ولازم الظرفية إما منصوباً أو مجروراً بمن أو إلى وغير كما أن هناك للمتوسط، وهنالك للبعيد، قوله: وتشديد النون وهي للبعيد وكذا ههنا. (**قوله: لا يستعمل في غيره**) تصريح للجزء السلبي المستفاد من قوله: خاصة؛ أي: لا يستعمل شيء منها في غير المكان الحسي إلا على سبيل المجاز بعلاقة التشبيه

المصنف الخ) كذا ذكره الشيخ الرضي، وفيه شيء؛ لأن استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل كما ذكر في علم البلاغة، فلك أن تقول: :إنه قال: يقال إشارة إلى الاستعمال، فإنه لو قال: وذا للقريب لم يفهم منه إلا الوضع. (**قال: وتلك الخ**) لما كانت المخالفة بين ذا وأخواته في البعد اكتفى به. (**قوله: إشارة إلى كلمة ذلك**)؛ لأن ما عداه غير صالح لذلك إذ ليس في ما ذكره زيادتان إلا في ذلك. (**قوله: بضم الهاء وتخفيف النون**) للقريب، وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد، وثمة أيضاً للبعيد، وهنا بالتشديد أيضاً للبعيد، وقد يلحقه الكاف ولا تلحق ثمه. (**قال: خاصة**) أي: أخص خصوصاً ذكرت للتأكيد. (**قوله: لا يستعمل في غير إلا مجازاً**) كما إذا استعمل في الزمان كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ﴾ أي: حينئذ؛ وذلك باستعارة المكان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء: مواقيت الإحرام؛ أي: مواضعها.

اللام وحذف الألف في المفرد المؤنث وبدون اللام مع التشديد في المثنى وبلزوم القصر في الجمع. (**قوله: في البعيد**) دون المتوسط والقريب. (**قوله: اكتفى به**) ولم يتعرض لبيان حالها للقريب والمتوسط. (**قوله: لأن ما عداه الخ**) دفع لتوهم أنه كيف تكون إشارة إلى كلمة ذلك والمذكور سابقاً كلمات ثلاث، وحاصل الدفع أن اشتراكها في الزيادتين قرينة على التميين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح رحمه الله: ولا يبعد.

«مَا لا[(١)] يَتِمُّ جُزْءاً» أي: اسم لا يتم من حيث جزئيته، يعني: لا[(٢)] يكون جزءاً تاماً إن كان (جزءاً) تمييزاً[(٣)] أو لا يصير جزءاً[(٤)] تاماً إن كان (يتم) من الأفعال الناقصة[(٥)]. والمراد بالجزء التام: ما لا يحتاج في كونه جزءاً أولياً[(٦)] ينحل[(٧)] إليه المركب أوّلاً [(٨)]. إلى انضمام أمر آخر[(٩)] معه، كالمبتدأ

(١) والحق إعراب الموصول مستقل، وقولهم: لا يتم جزأ إلّا بعلة باعتبار المعنى .حلبي. (٢) أي: من حيث جزئيته. أي: لا يوجد جزئيته التامة. (٣) من النسبة أي: لا يتم جزئيته. (٤) حال من فاعل يصير لا صفة كما توهمه العبارة تأمل. (٥) سيأتي أنّه من قبيل التضمين. (٦) صفة كاشفة. (٧) صفة كاشفة أولياً. (٨) أي: انحلالاً أوليّاً. (٩) مثال لما ينحل إليه المركب أولاً. رجب.

مَا لَا يَتِمُّ جُزْءاً

(قوله: أي اسم لا يتم الخ) أو اسم لا يتم حال كونه جزأ وهو بعيد عن المعنى المراد. (قوله: أو لا يصير جزأ تاماً الخ) ذكره الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لأن الأفعال الناقصة لا حصر لها. (قوله: والمراد بالجزء التام الخ) حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق إليه الفهم إلا بصلة هذا هو الحق، ولكن لا وجه للتخصيص؛ إذ لو أردت أن تجعله فضلة لم يكن إلا بصلة، فلهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره.

(قوله: وهو بعيد عن المراد) إذ المراد أنه لا يتم جزأ لا أنه يتم في نفسه حال الجزئية. (قوله: وقال لأن الأفعال الخ) وقال في بحثها: ويجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول: تتم السبعة بهذا عشرة؛ أي: تصير عشرة تامة، وكل زيد عالماً؛ أي: صار عالماً كاملاً، قال الله تعالى:﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا﴾؛ أي: صار مثل بشر، ونحو ذلك انتهى، ولعله على القول بالحصر. (قوله: أن الموصول الخ) بيان لحاصل المعنى وتفصيل له، وإلا فمعنى لا يتم جزأ لا يصلح للجزئية، وبهذا ظهر وجه جعله بمعنى يصير دون يكون فإن من الموصوفة بالجملة الجزئية لا تكون جزأ إلا بالصفة لكنها تصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء منها بخلاف الصلة. (قوله: هذا) أي: تفسير الجزء التام بالركن وتعريف الحق من قبيل والدك العبد؛ أي: ظاهر حقيته لا للحصر، فلا يرد أنه يقتضي أن يكون تفسير الشارح رحمه الله باطلاً مع أنه يرجح على تفسير الرضي. (قوله: صرف الجزء التام عن ظاهره) وحمله على الجزء الأولى، وفيه إشارة إلى كونه خلاف الظاهر، وما قيل: إنه إنما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك، بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الإعراب فليس بشيء، أما أولاً؛ فلأن كونه كالجزء منه كاف في ذلك، قال في التحفة شرح المغني في وجه أن الصلة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الاسم لا محل له، وأما ثانياً؛ فلأن الصلة ليست تفسيراً للموصول بل آلة التعريف كاللام في المعرف بها، والإشارة في أسماء الإشارة، وأما ثالثاً؛ فلأن قوله: ولا نصيب له مستدرك؛ إذ على تقدير كون المجموع جزأ لا نصيب لها من الإعراب أيضاً، وأما رابعاً؛ فلأن قوله: فمعنى قوله إلا بصلة مقارناً بها إلا مأخوذاً معها يشعر بأنه على تفسير الشارح رحمه الله يحتاج إلى

مثل استعمال هنالك للزمان في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّۚ﴾، كما ورد العكس في قول الفقهاء: مواقيت الإحرام؛ أي: مواضعها. (قوله: فقد يستعمل في المكان وغيره) أي: على سبيل الحقيقة بطريق الاشتراك. (قال المصنف: الموصول الخ) أي: الاسم الموصول بقرينة المقام فليس المراد الموصول الحرفي وهي خمسة: إن وأن وكي وما ولو وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه، وقال العصام: بمعنى الموصول بغيره؛ لأنه لا يصير جزأ إلا مع غيره، والموصول الحرفي بمعنى الموصول به غيره فإن غيره لا يصير جزأ إلا به، فإن الجملة في أعجبني أنك ضربت لا تصير مفعولاً بدون أن، واعلم أن المصنف أتى الموصول بصيغة المفرد على ما هو الأصل فلا يحتاج إلى نكتة، وإنما المحتاج إليها هو الإتيان بصيغة الجمع، فإن قلت: فحينئذ يفوت المطابقة بين الإجمال والتفصيل، قلت: ذلك أمر استحساني لا واجب خصوصاً إذا وجد داع إلى المخالفة كما ههنا وهو كونه معرفاً مقصوداً به الماهية فنبه المصنف على جواز الأمرين في الموضعين مع قصد التفنن. (قوله: المعدود من المبنيات) فاللام للعهد، وإنما بني فإنه من حيث افتقاره إلى الصلة يشبه الحرف. (قال المصنف: ما لا يتم جزأ) أي: من الجملة، وتعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم أن يكون أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلة لكنه أراد أن الموصول هو الذي إن أردت أن تجعله جزأ الجملة لم يكن إلا بصلة وعائد (رضي) وفيه ما فيه، وقال الهندي: فإن قيل: الموصول كما لا يتم جزءً إلا بصلة وعائد كذلك لا يتم فضلة إلا بهما فما وجه التخصيص، قلنا: الجزء أعم من الركن فيتناول الفضلة أيضاً؛ لأنها أيضاً جزء الكلام، وإن لم يكن وكنا، وفي الكشف عليه[(١)]، وفي قوله: الجزء أعم من الركن تعريض بالشيخ الرضي حيث خص الجزء بالركن، وفي اللاري كلام فليطالع، ثم إن قوله: جزأ تمييز أو خبر منصوب كما نبه عليه الشارح، وفيه تنبيه على امتيازه عن الحرف فإنه ما لا يتم دلالة. (قوله: أي: الاسم) قد عرفت أنه لإخراج الموصول الحرفي ولو فسره بالكلمة لخرج أيضاً بقوله: وعائد. (قوله: يعني: لا يكون جزأ تاماً) النفي عائد إلى القيد دون المقيد قال الجزائري: هذا بيان لحاصل المعنى لا إن كان فيه مقدرة وإلا لكان قوله: جزأ خبراً لا تمييزاً. (قوله: إن كان جزأ تمييزاً) بأن كان يتم من الأفعال التامة؛ يعني: تمييزاً من نسبة لا يتم إلى فاعله فهو فاعل في المعنى والتمييز ههنا خاص

(١) بشدة اتصال حتى يصير كالجزء منه.

والخبر والفاعل والمفعول وغيرها[١]. وإنَّما نفي كونه[٢] جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقاً، لأنَّه[٣] إذا كان مجموع[٤] الموصول والصلة جزءاً[٥] من المركب يكون[٦] الموصول وحده[٧] أيضاً[٨] جزءاً، لكن لا جزءاً[٩] تاماً أولياً.

«إلَّا[١٠] بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ» والمراد بالصلة[١١]: معناها اللغوي[١٢] لا الاصطلاحي فإنَّ[١٣] الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد[١٤] الموصول مشتملة[١٥] على ضمير عائد إليه، فمعرفتها[١٦] موقوفة على معرفة الموصول[١٧] فلو عرف الموصول بها[١٨] لزم[١٩] الدور[٢٠]. والقرينة على أنَّ المراد بها[٢١] معناها اللغوي لا الاصطلاحي[٢٢] قوله[٢٣]: (وعائد) فإنَّه[٢٤] لو أريد بها[٢٥] معناها الاصطلاحي لكان هذا القول[٢٦] مستدركاً[٢٧] لأنَّه[٢٨] لإخراج[٢٩] مثل (إذ) و(حيث[٣٠]) وليس لهما[٣١] صلة اصطلاحية[٣٢]. ولقائل[٣٣] أن يقول[٣٤]: يمكن أن يعرف الصلة[٣٥] بما[٣٦] لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول، بأن يقال[٣٧]: الصلة[٣٨] جملة متصلة باسم لا يتم جزءاً إلا مع هذه الجملة المشتملة[٣٩] على عائد إليه. فعلى هذا[٤٠] يجوز أن يكون المراد بالصلة

(١) أي: المذكورات. (٢) بيان لوجه العدول من قوله: ما لا يكون جزءاً. (٣) عدم نفي الجزئية ثابت. (٤) كقوله: جاءني الذي قام أبوه. (٥) خبر كان. (٦) لجواب إذا. (٧) من غير صلة. (٨) كالمجموع. (٩) بل جزءاً ناقصاً كأنَّه. (١٠) استثناء مفرغ يعني لا يتم بشيء إلَّا بصلة. آه. (١١) في التعريف. (١٢) أي: التملق فلا يلزم الدور. (١٣) علة عدم الاصطلاحي. (١٤) ظرف مذكورة. (١٥) صفة جملة. (١٦) أي: الصلة الاصطلاحية. (١٧) لأنَّه مأخوذ في تعريفها. (١٨) أي: بالاصطلاحي. (١٩) جواب لو. (٢٠) أي: الدور المضر. (٢١) أي: الصلة. (٢٢) مع أنَّه المتبادل. (٢٣) مصنف. (٢٤) شأن. (٢٥) أي: بالصلة. (٢٦) أي: وعائد. (٢٧) أي: زائداً. (٢٨) دليل لمقدرة الاستثنائية يعني: أن قوله وعائد. (٢٩) علة عن الاستدراك. (٣٠) حال. (٣١) اسم ليس. (٣٢) لأنَّهما محتاجان إلى جملة والعائد غير مشروط. (٣٣) جواب آخر عنه بتغير التعريف. (٣٤) في الجواب. (٣٥) أي: الاصطلاحية. (٣٦) تعريف. (٣٧) في تعريف الصلة. (٣٨) أي: الاصطلاحية. (٣٩) صفة بعد صفة للجملة أي: الصلة جملة متصلة مستقلة. (٤٠) أي: تعريف الصلة بهذا التعريف.

لما انتصب عنه، وقوله: جزأ تاماً لفظ تاماً صفة لا حال لكون جزأ نكرة، ثم الأصل في هذا التصوير ثابت، والمضمن قيد وهو ظاهر. (قوله: إن كان يتم من الأفعال الناقصة)؛ لأنها كما قال نجم الأئمة الرضي: لا حصر لها فيجوز أن يكون يتم منها. (قوله: والمراد بالجزء التام الخ) توضيحه أن الجزء التام هو الذي يكون جزأ من مركب إذا انحل إليه لا يحتاج في كونه جزأ له إلى انضمام أمر آخر كالفاعل من قولك: قام زيد فإنك إذا حللت هذا التركيب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيد فاعلاً لا يحتاج إلى شيء بخلاف قولك: جاء الذي قام أبوه، فإن الموصول لا يكون جزأ تاماً من هذا المركب إلا بانضمام الصلة إليه. (قوله: في كونه جزأ أولياً) سواء كان ركناً أو فضلة، وقوله: ينحل الخ صفة كاشفة، واعلم أن معنى انحلال المركب أن يحذف الأداة الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر كحذف الضمير من قولنا: زيد هو العالم فإذا حذفنا الضمير الدال على الارتباط بقي زيد جزأ أولياً تاماً لا يحتاج لكونه جزأ تاماً إلى انضمام أمر آخر، وكذلك العالم بخلاف الموصول فإنا إذا حذفنا الضمير الدال على الارتباط في مثل قولنا: الذي ضربته هو قائم لا يكون الموصول وحده جزأ أولياً تاماً، بل يحتاج في كونه جزأ كذلك إلى انضمام الصلة إليه؛ لأنه إذا لم ينضم إليه الصلة لا يكون جزأ تاماً بل جزأ مطلقاً؛ لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده جزأ لكن لا جزأ أولياً تاماً، وبالجملة: إن المراد بالجزء التام ما لا يحتاج في جزئيته إلى الانضمام؛ أي: والموصول يحتاج في كونه جزأ إلى الانضمام ينتج أن الموصول لا يكون جزأ تاماً إلا بالانضمام، وقوله: كالمبتدأ والخبر تمثيل للجزء الأولى.

إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ

(قوله: والمراد بالصلة معناها اللغوي) كذا نسب إلى المصنف، وفيه أن ألفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة، ولا خفاء في أن المتبادر معناها العرفي، قيل: لو قال: بجملة خبرية وضمير له لكان أخصر وأوضح، لكنه سلك طريق الإجمال أوّلاً، والتفصيل ثانياً، أو قصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه أن مقام التعريف يقتضي التفصيل لا الإجمال، ثم التفصيل في الخارج وأن ذلك القصد مناف لما نقل عنه من أن المراد معناه اللغوي، نعم يجوز أن يقال: إنه قال: ذلك إشارة إلى وجه التسمية بالموصول مع أن فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ؛ لأنهم أخذوا الصلة العرفية في تعريفه. **(قوله: لكان هذا القول مستدركاً)** الخ لا يقال: جاز أن يكون لإخراج الموصول الحرفي، وهو ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر فإنه لا يحتاج إلى عائد؛ لأنا نقول: هو خارج عن التعريف قبل ذكره؛ لأنه لا يكون جزأ تاماً أصلاً، نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم

أن يفسر قوله: بصلته بمأخوذاً معها وليس كذلك؛ لأنها ليست جزأ حقيقة، بل كالجزء فالباء للملابسة نعم تسامح الشارح رحمه الله في إطلاق لفظ المجموع في قوله: لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزأ، واعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه بدليل ظهور الإعراب في أيّ الموصول، وكذا في اللذان واللتان والذون فيمن قال بإعرابها وأما الصلة فالجمهور على أنها لا محل لها من الإعراب، وقيل: إنها معربة

إليه الجملة كما في الموصول الاسمي. **(قوله: لقائل أن يقول: يمكن الخ)** ولقائل أن يقول: بل يجب أن يقال ذلك، وإلا لزم نقض الحد بمن الشرطية، لا يقال: فإذن يلزم أن يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم، وذا لا يجوز، فاندفع ما قيل: من أن تعريف العالم بما له العلم جائز إذا فسر العلم بعد ذلك كأن يقال مثلاً: العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به؛ لأن الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية، فإنها معلومة لكل من يعلم اللغة، بل باعتبار مبدئه، فتعريف العالم بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على أن قوله: وصلته جملة خبرية ليس تعريفاً لها، وإلا لزم التعريف بالأعم، بل نقول: المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذاً من الصلة العرفية، ولا يدل بالهيئة الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم. **(قوله: بأن يقال: الصلة جملة)** إلى آخره فيه تأمل. **(قال: وصلته؛ أي: صلة ما لا يتم جزأ)** إلى آخره جعل الضمير راجعاً إلى ما اعتبر الصلة بالقياس إليه لا إلى الموصول.

بإعراب الموصول زعماً أنها صفة الموصول وليس بشيء؛ لأن المعرفة لا توصف بالجملة كذا في الرضي. **(قوله: ولا خفاء في أن المتبادر الخ)** والقرينة ليست بقوية لما سيجيء من أنه يجوز أن يكون ذكر العائد للتصريح بما علم ضمناً. **(قوله: في خارج التعريف)** إشارة إلى أنه يجوز ذلك إذا كان التفصيل داخلاً كما قالوا في تعريف الكتاب بالقرآن المنزل على الرسول ﷺ، وفي تعريف النظر بأنه الفكر الذي يطلب علم أو ظن. **(قوله: خارج عن التعريف)**؛ لأن المراد بما الاسم. **(قوله: وإلا لزم نقض الخ)** توضيحه أن من الشرطية لتضمنها معنى الشرط تحتاج إلى انضمام الشرط ولا يصح استعمالها بدونه كالموصول يكون وضعه لما يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة يحتاج إلى انضمام الصلة فكل منهما محتاج في كونه جزأ تاماً من الكلام إلى جملة متصلة به فيصدق على من الشرطية أنها لا تصير جزأ إلا بما يتصل بها سواء قلنا أنها مبتدأ خبره إما الشرط فقط أو مجموع الشرط والجزاء أو مبتدأ لا خبر له، أو أنها فاعل أو مفعول لفعل مقدر وهو الظاهر كما بينه الرضي في باب المبتدأ فمن قال إن من الشرطية يصير جزأ تاماً بدون الشرط لكونه مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً بخلاف الموصول فقد سها سهواً بيناً؛ إذ لا فرق بينهما في عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييد بها والصحة به، وأما كون ما بعد من الشرطية في محل الإعراب أو عاملاً فيه، فلا يقدح في ذلك، ألا يرى أن صلة الموصول لها محل من الإعراب على أنها صفة له عند البعض.

(قوله: وإنما نفي كونه الخ) أي: نفي ذلك بقوله: لا يتم جزأ على التفسيرين حيث أورد يتم ولم يقل: لا يصير جزأ؛ لأنه إذا كان الخ، وفي لفظ المجموع تسامح ذكره السيلكوتي، وحاصل ما أفاده الشارح: أن المراد بالجزء التام الجزء الأولى، وبالناقص جزء الجزء. **(قوله: معناها اللغوي)** وهو ما يتصل[1] بالشيء المتمم له مطلقاً لا معناه الاصطلاحي صرح به المصنف نفسه، فلا يلزم الدور؛ لأن محصل التعريف أن الموصول اصطلاحاً ما لا يتم جزأ إلا بما يتصل به وعائد إليه **(عصام)**؛ أي: وضمير يعود إليه. **(قوله: لأنه لإخراج مثل إذ وحيث الخ)** أي: لأن قوله: وعائد لإخراج مثل إذ من الأمور اللازمة الإضافة إلى الجملة، قال الرضي: قال المصنف: هو احتراز عما يجب إضافتها إلى الجملة كحيث، فإنه لا يتم إلا بجملة أيضاً وليس موصولاً في الاصطلاح، وحد الموصول الحرفي ما أوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر ولا يحتاج إلى عائد، ولا أن تكون صلتها جملة خبرية على قول الأكثر الخ، وفيه أنه قد حصل الاحتراز عن الحرفي قبل ذكر قوله: وعائد. **(قوله: يمكن أن يعرف الصلة الخ)** من التعريف وهو الظاهر أو من المعرفة، وهذا إشارة إلى ما قاله الهندي: من أن الظاهر أن التعريف من باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخر من غير أن يعود إلى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال: العالم من قام به العلم، ثم يقال: العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به. **(قوله: مشتملة على عائد إليه)** صفة ثانية لجملة؛ أي: مشتملة عليه وجوباً فلا يصدق التعريف على شرط من الشرطية كما وهم.

(١) وهو الوصف الصريح.

معناها[1] الاصطلاحي ولا يلزم[2] الدور. وذكر[3] العائد[4] مع أنَّه مأخوذ[5] في مفهوم الصلة الاصطلاحية[6] تصريح[7] بما علم ضمناً مبالغة[8] في الاحتراز عن مثل (إذ[9]، وحيث). ولما كانت الصلة بمعنييها[10] أعم بحسب المفهوم من أن تكون[11] خبرية[12] أو غير[13] خبرية، ولا[14] تكون بحسب الواقع إلا خبرية[15]، والعائد أعم من أن يكون ضميراً أو غيره[16]. وإذا كان ضميراً أعم[17] من أن يكون للموصول[18] أو لغيره. و[19]الواجب أن يكون ضميراً[20] للموصول. عينهما[21] بقوله: «و[22]صِلَتُهُ[23]» أي: صلة ما لا يتم جزءاً إلا بصلة. «جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ» أو ما في معناها[24] كاسمي الفاعل والمفعول. «وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ» لا غير ضمير «لَهُ[25]» أي: للموصول

(١) خبر يكون. (٢) من مقول هذا القائل. (٣) مبتدأ. (٤) في تعريف الموصول. (٥) خبر إن. (٦) خبره. (٧) علة تصريح. (٨) أو لقصد المبالغة. (٩) لأنَّهما يحتاجان. (١٠) أي: الاصطلاحي واللغوي. (١١) جملة. (١٢) أي: يحتمل الصدق والكذب. (١٣) إنشائية. وذكرها في التعريف مطلقة. (١٤) حال. (١٥) فإنَّ هذا التخصيص يفهم من التعريف. (١٦) من العائدات كالألف واللام. (١٧) صفة ضميراً. (١٨) أي: راجعاً إليه. (١٩) حال. (٢٠) بينهما ما .فتح الأسرار. (٢١) جواب لما. (٢٢) استئناف. (٢٣) أي: الموصول. (٢٤) أو الصلة والعائد. (٢٥) صفة ضمير.

وَصِلَتُهُ[1] جُمْلَةٌ[2] خَبَرِيَّةٌ وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ[3] لَهُ[4]

(١) أي: صلة ما لا يتم جزأ إلا بصلة.
(٢) أو ما في معناه كاسمي الفاعل والمفعول.
(٣) لا غير ضمير. (٤) أي: للموصول لا لغيره.

(قوله: مع أنه مأخوذ) في مفهوم الصلة؛ أي: على هذا التعريف أيضاً، وقوله: تصريح بما علم ضمناً؛ أي: من لفظ الصلة للمبالغة وزيادة تحقيق فلا استدراك، وقد مر نظيره في قوله: ويتقدم قبل الجملة. (**قوله: ولما كانت الصلة بمعنييها**) توطئة لقوله: وصلته جملة خبرية الخ والمراد بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي الذي ذكره هذا القائل. (**قوله: والعائد أعم**) أي: وكان العائد أعم بحسب العقل من الضمير وغيره، وهذا من العطف على معمولي عامل واحد، وقوله: عينهما جواب لما كانت؛ أي: عين المراد بالصلة والعائد بذلك القول. (**قال المصنف: جملة خبرية**) أي: معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكماً معلوم الوقوع قبل التكلم، ولا حكم في المفرد فضلاً عن المعلومية، فلا يقال: الذي جاء من بغداد إلا لمن يعتقد أن شخصاً قد جاء منها، وكتب على قوله: خبرية؛ أي: محتملة للصدق والكذب، فلا تصلح الإنشائية أن تكون صلة فلا يجوز جاءني الذي هل قام أو الذي لا تضربه (**شذور**) لما عرفت أن الصلة يلزم كونها جملة معلومة المضمون للسامع، والإنشائية لا يعرف مضمونها قبل إيرادها. (**قوله: وما في معناها**) يعني: أن قوله: جملة خبرية أعم من أن يكون لفظاً أو معنى فيتناول صلة[1] الألف واللام، وكذا الظرف والجار والمجرور؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾. (**قال المصنف: والعائد ضمير**) أي: العائد الذي يلزم كون الصلة مشتملة عليه للربط بها إلى الموصول ضمير؛ أي: مطلقاً غائباً أو مخاطباً أو متكلماً، والأصل كونه غائباً؛ لأن الظواهر كلها غيب، وقد يعدل عنه إلى المتكلم أو المخاطب ذهاباً إلى جانب المعنى؛ نحو: أنا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَه، ونحو: أنت الذي قلت، وقوله: لا غير ضمير؛ أي: إلا نادراً فإنه قد يجيء الظاهر موضع الضمير؛ نحو: ما جاءني زيد الذي ضرب زيد (رضي)، وفي التسهيل: العائد الضمير أو خلفه؛

(١) أي: حبها.

(**قال: جملة خبرية**) إنما كان كذلك؛ لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له؛ وذلك لا يتصور إلا في الجملة الخبرية، وإما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾؛ فلأن الصلة هي جواب القسم، وهو جملة خبرية. (**قوله: أو ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول**) فلا حاجة حينئذ إلى القول بأن قوله: وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول بمنزلة الاستثناء.

(**قوله: فإذن**) أي: يجب أن يقال ذلك. (**قوله: لأن الخفاء الخ**) دليل للنفي المستفاد من قوله لا لما قيل. (**قوله: ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية**) فيه إشارة إلى بيان منشأ غلط القائل، وإن قوله: يصح على هذا التقدير كما لا يخفى. (**قوله: باعتبار مبدئه**) بخلاف الموصول فإنه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة لا يستلزم تعريف الشيء نفسه نعم يستلزم الدور لو أخذ في تعريف الصلة الموصول. (**قوله: على أن قوله الخ**) دليل آخر للنفي يعني أن الموصول ليس من قبيل ما ذكره القائل لعدم تعريف الصلة بعده. (**قوله: ليس مأخوذاً الخ**) بل من الصلة اللغوية؛ أي: ليس تعريفها لها فيه أن ذلك القائل شرط التفسير لا التعريف والتفسير بالأعم جائز. (**قوله: ليس مأخوذاً الخ**) بل من الصلة اللغوية ثم نقل إلى المعنى العرفي. (**قوله: فيه تأمل**) إذ يصدق التعريف المذكور على شرط من الشرطية.

لا لغيره. «وَصِلَةُ الأَلِفِ[1] وَاللَّام اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ» لأنَّ[2] اللام الموصولة تشبه[3] اللام الحرفية[4]، فجعلت صلتها ما كان جملة معنى[5] مفرداً[6] صورة، عملاً بالحقيقة والشبه جميعاً. «وَهِيَ» أي: الموصولات «الذِي» للمفرد المذكر، «والتِي[7]» للمفرد[8] المؤنث، «وَاللَّذَانِ» لمثنى المذكر، «وَاللَّتَانِ[9]» لمثنى المؤنث، ويكونان «بِالأَلِفِ[10]» في حال الرفع «وَاليَاءِ» في حال النصب والجر. «وَالأُولَى[11]» على[12] وزن (العُلَى[13]) لجمع المذكر والمؤنث إلَّا أنَّه في جمع المذكر أشهر[14]. «وَالذِينَ[15]» (كَاللَّائِينَ) لجمع المذكر، «وَاللَّائِي» بالهمزة والياء، «وَاللَّاءِ» بالهمزة المكسورة فقط (وَاللَّاي) بالياء[16] فقط مكسورة[17] أو ساكنة إجراء[18] للوصل مجرى الوقف لجمع[19] المذكر والمؤنث إلا أنها[20] في جمع

(١) اللتين بمعنى الذي والتي. (٢) علة لمقدر إنَّما لم تكن صلتهما جملة مع أنَّها هي الأصل فيها. (٣) شبيهة اللام نسخة. (٤) التي لا تدخل إلَّا على الاسم المفرد دم. (٥) ولهذا يعمل حينئذ ولو كان بمعنى اللام. (٦) تمييز. (٧) بقلب الذال تاء. (٨) حال كونه موضوعاً. (٩) وقد شدد النون فيهما بدلاً من الياء في المفرد. (١٠) منارتين. (١١) واللاؤن عوض. (١٢) جمع الذي من غير لفظه مفرد دون العلي .رضى. (١٣) حال كونه موضوعاً بالاشتراك. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) في الأحوال الثلاثة على الفتح خلافاً لمن قال: اللذون في الرفع .عوض. (١٦) حال. (١٧) حال من الياء. (١٨) علة لسكون يكون في الوقف .ع. (١٩) حال من الثلاثة. (٢٠) أي: اللائي واللاء واللاي.

وَصِلَةُ الأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمُ الفَاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ وَهِيَ الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالأَلِفِ وَاليَاءِ وَالأُولَى وَالَّذِينَ وَاللَّائِي وَاللَّاءِ واللَّاي

(قوله: لا غير ضمير) إلا نادراً؛ فإنه قد يجيء الظاهر موضع الضمير. (قوله: لأن اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) وليست بالحقيقة لاماً حرفية كما زعم بعضهم؛ لعود الضمير إليه، والقول: بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر بعيد. (قوله: جملة معنى) ولهذا يعمل حينئذ ولو كان بمعنى الماضي، وأيضاً لا يكون صلته؛ لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة إن وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون إلا جملة. (قال: وهي؛ أي: الموصولات) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما أن تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة، فيكون المرجع مفهوماً من السياق والضمير واقع فيه. (قوله: الذي) أصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم أن الجمة التي بعدها صفة لها، فإن الجملة

(قوله: جعل الضمير الخ) وإن كان سوق الكلام يقتضي رجوعه إلى الموصول. (قوله: إلا في الجملة الخبرية)؛ إذ الإنشائية أعلام بما في الذهن لا يعلمه المخاطب إلا عند لقائها إليه. (قوله: جواب القسم) والإنشائية إنما هي القسم. (قوله: فلا حاجة الخ) كل من الوجهين خلاف الظاهر لا ترجيح لأحدهما على الآخر فقوله: فلا حاجة ليس في موقعه بمنزلة الاستثناء كأنه قيل:

نحو: قولك أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري؛ أي: عنه فالخدري اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه، وكقوله:

سُعَادُ التِي أَضْنَاكَ حُبُّ[1] سُعَادَا
وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

قوله له أي: للموصول؛ يعني: مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما. **(قال المصنف: وصلة الألف واللام اسم الخ)** هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين؛ أي: اسم فاعل أو مفعول صورة وجملة معنى. **(قوله: تشبه اللام الحرفية)** أي: وليست بالحقيقة لاماً حرفياً لعود الضمير إليه؛ نحو: المرور به زيد والحرف لا يصلح أن يكون مرجع ضمير فإن ذلك من خواص الاسم. **(قوله: ما كان جملة معنى)** أي: في الحقيقة؛ فلذا عطف عليه الفعل في قوله: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾، ومن ثمه أيضاً عمل في المفعول به ولو كان بمعنى الماضي. **(قوله: عملاً بالشبه والحقيقة جميعاً)** أي: عملاً بالشبهين معاً رعاية للجانبين خلافاً للمازني والأخفش فإنهما أنكرا الألف واللام الموصولة. **(قوله: وهي؛ أي: الموصولات الذي الخ)** واعلم أن الموصولات على قسمين، قسم نصٌّ وهو مدلوله واحد إما مفرد أو مؤنث أو مثنى كذلك أو مجموع كذلك، وقسم مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فقد أشار إلى الأول بقوله: الذي والتي الخ، وإلى الثاني بقوله: وما من الخ. **(قال المصنف: واللذان واللتان)** وإن شئت شددت النون فيهما عوضاً عن الياء المحذوفة وقرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿واللذانِّ يأتيانها﴾ بالتشديد. **(قوله: بالألف في حالة الرفع الخ)** والخلاف في كونهما معربين أو مبنيين كالخلاف السابق في ذان وتان. **(قوله: والأولى على وزن العلي)** أي: لا بوزن طوبى فهو جمع الذي من غير لفظه ورسم الواو لبيان ضم الهمزة، ولئلا يلتبس بإلى حرف جر. **(قوله: والذين كاللائين)** وقرأ الهذيلية

(١) أي: المدوح. (٢) آخره: يَومُ النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا.

المؤنث أشهر، (واللاتي[1] واللواتي) لجمع المؤنث. وجاء في (اللاتي) اللات، بحذف الياء وإبقاء الكسرة على التاء، وفي (اللواتي) (اللوا) بحذف التاء والياء معاً. «وَمَا» بمعنى (الذي[2]) فيما لا يعقل غالباً نحو: (عَرَفْتُ مَا[3] عَرَفْتُهُ) وجاء[4] فيما يعقل، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ[5] وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾. «وَمَنْ» أيضاً[6] بمعناه[7] فيمن يعقل[8]. ويستوي[9] فيهما[10] المفرد والمجموع والمذكر والمؤنث. «وَأَيٌّ» بمعنى (الذِي[11]) نحو: (اِضْرِبْ أَيَّهُمْ فِي الدَّارِ) أي: اضرب الذي في الدار «وَأَيَّةٌ» بمعنى (الَّتِي[12]) نحو: (اِضْرِبْ أَيَّتَهُنَّ فِي الدَّارِ) أي: التي في الدار «وَذُو الطَّائِيَّةُ» أي: المنسوبة إلى بني طيئ لاختصاص مجيئها[13] موصولة بلغتهم بمعنى (الذِي) أو (التِي[14]) قال الشاعر:

.... وَبِـئْـرِيْ ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ

أي: التي حفرتها[15] والتي طويتها. «وَ(ذَا) بعد[16] (مَا») الكائنة «لِلاسْتِفْهَام[17]» نحو: ماذا صنعت؟ أي: ما الذي صنعت[18]. «وَالأَلِفُ[19] وَاللَّامُ[20]» أي: مجموعهما[21] بمعنى (الذِي) أو (التِي)

(١) فاعلم أنَّ اللاتي قد يطلق على المذكر أيضاً .كبير. (٢) ومن. (٣) أي: لشيء الذي. (٤) أي: لفظ ما. (٥) الواو للقسم. (٦) أي: كلفظ ما. (٧) أي: بمعنى الذي. (٨) أي: يعلم. (٩) غالباً. (١٠) أي: في ما ومن. (١١) وفرعيه. (١٢) وفرعيه. (١٣) أي: كلمة ذو. (١٤) أي: بمعنى التي إذا استعملت صفة للمؤنث. عبده. (١٥) أي: البئر. (١٦) يكون بمعنى الذي .عوض. (١٧) وقيل: مطلقاً .هندي. (١٨) أي: بنيتها بالحجارة. (١٩) عطف على ما ذكر من الموصولات .هندي. (٢٠) في اسم الفاعل والمفعول. (٢١) كما اختاره.

اللذون بالواو في الرفع كقوله:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا[1]

وقد يحذف النون تخفيفاً، ومنه:

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوماً كَالَّذِي كَانُوا

(قوله: لجمع المذكر والمؤنث معاً) من أولى العلم خاصة مثل الذين (امتحان) كما في قول أبي ذؤيب:

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمونَ عَلَى الأُلَى

يريد أنه يفنى المنية الشجعان الذين يلبسون دروع الحرب في حالة كونهم عازمين على ركوب الخيل اللاتي تراهن يوم الحرب مثل الحدأة في شدة العدو. (قوله: واللائي بالهمزة والياء) أي: بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل، وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾. (قوله: بالهمزة المكسورة فقط) كقول رجل من بني سُليم:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ[2]
عَلَينا اللاَّءِ[3] قَد مَهَدُوا الحُجُورا

(قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾) أي: ومن بناها أو المعنى القيوم الذي بناها فافهم. (قال المصنف: وأيّ وأية) وتذكير أيّ هو الشايع المستفيض؛ نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾، وتأنيثه قليل؛ إذ الفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء الجامدة بالتاء نادر؛ نحو: إنسان وإنسانة، بل الفرق بينهما في أيّ بالتاء أغرب لإبهامه وإن جاء الفرق على قلة كقول كميت: بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ الخ، وهذا في غير النداء إذ يؤنث الواقعة في

(١) صفة الآباء.
(٢) أعني: التذكر والتأنيث والإفراد وضديه.

واللاتي وَاللَّواتِيَ وَمَنْ وَمَا وَأَيٌّ وَأَيَّةٌ وَذُو الطَّائِيَّةُ وَذَا بَعْدَ مَا لِلاسْتِفْهَامِ وَالأَلِفُ وَاللَّامُ

لا تكون صفة للمعرفة، ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات. (قوله: والتي) بقلب الذال تاء. (قال: واللذان واللتان) وقد يشدد النون فيهما بدلاً من الياء في المفرد. (قوله: والذين لجمع المذكر) من أولى العلم، واللذون في الرفع هذلية، وقد يحذف النون من الذون تخفيفاً كما يحذف من الذين أيضاً. (قال: وأي) مضافاً إلى معرفة ظاهرة كانت أو مقدرة. (قوله: بمعنى الذي) وفرعيه وكذا في قوله: بمعنى التي. (قوله: المنسوبة إلى بني طي) قلبت في النسبة

الأصل الألف واللام. (قوله: لعود الضمير إليه) نحو: المرور به زيد. (قوله: والقول بأن الضمير الخ) كما ذهب إليه المازني، وقال: إن تقرير المثال المذكور الرجل الممرور به زيد. (قوله: بعيد)؛ لأن حذف الموصوف قليل إلا بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾، ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۝١٦٤﴾ لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه ما قبله فكأنه مذكور. (قوله: مصدراً) ولا صفة مشبهة، ولا أفعل التفضيل لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث والزمان. (قوله: إلا جملة) حقيقة أو حكماً. (قوله: باعتبار الخبر) أي: باعتبار كونه جماعة. (قوله: من السياق) أي: من سوق الكلام فإن أصل المرجع من السابق وجمعيته من اللاحق؛ أعني: الخبر فقوله: والضمير واقع جملة حالية قيد لكون المرجع مفهوماً من السياق. (قوله: عند البصرية الخ) وقال الكوفية:

أو المثنى أو المجموع. «وَالعَائِدُ المَفْعُولُ» أي: العائد الذي لا يتم الموصول إلا به، إذا كان مفعولاً «يَجُوزُ حَذْفُهُ» إذا لم يمنع مانع، لأنّه فضلة إلّا إذا[1]

(١) مستثنى منقطع والظاهر أن يقول: بخلاف ما إذا كان فاعلاً. داود.

وَالعَائِدُ المَفْعُولُ يَجُوزُ حَذْفُهُ

إحدى اليائين ألفاً، والآخر همزة تحرزاً عن الاجتماع بين الياءات. **(قوله: وذا بعد ما)** جوّز الكوفيون كون ذا وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت أو لا، ولم يجوز البصريون إلا في ذا بشرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين إذا لم يكن زائداً كما في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ أي: من الذي، فإن ذا زائدة إذ بعده موصول.

(قال: والعائد المفعول) سوى عائد الألف واللام؛ فإنه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها، قال الشيخ الرضي: لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة؛ نحو: الذي ضربته في داره زيد إذا يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي، فلا يقوم: دليل عليه، ثم الضمير إما منصوب أو مجرور أو مرفوع، فإن كان منصوباً جاز حذفه بشرطين أن لا يكون بعد إلا؛ لأن الموصول لا يدل على أن العائد بعد إلا، وأن يتصل بالفعل لا بالحرف، وإن كان مجروراً فيحذف بشرط أن ينجز بإضافة صفة ناصبة له تقديراً، أو ينجز بحرف جر متعين كقوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ أي: به، ويتعين حرف الجر قياساً إذا جزّ الموصول أو

أصله الذال الساكنة لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاماً متحركة، ثم حركوا الذال بالكسر وأشبعوها فتولدت الياء. **(قوله: زيدت اللام الخ)** قالوا بزيادتها؛ لأن الموصولات معارف وضعاً بدليل كون من وما معرفتين ولا لام والتزموها؛ لأنها لو نزعت تارة وأدخلت أخرى لأوهم كونها للتعريف. **(قوله: بحسب اللفظ والمعنى)**؛ إذ لا يحصل التعريف به في الرضي تحسيناً للفظ وهو أولى. **(قوله: حتى لا توهم الخ)** هذا لاطراده أولى مما في الرضي حتى لا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة.

(قوله: ولما كان وزنه الخ) فإنها على وزن عم وشج؛ إذ أصلهما عمي وشجي. **(قوله: مضافة إلى معرفة)** لتكون معرفة. **(قوله: أو مقدرة)** نحو: لقيت أيا ضربت. **(قوله: وفرعيه)** أي: المثنى والمجموع. **(قوله: بعد ما استفهامية كانت)** نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾. **(قوله: أو لا)** نحو قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾؛ أي: أنتم الذين. **(قوله: فلا يقوم دليل عليه)** والحذف بدون الدليل لا يجوز فيه أنه يجوز أن يقوم دليل آخر على حذفه. **(قوله: لا يكون بعد إلا)** نحو: جاءني الذي ما ضربت إلا إياه، وأما في المنفصل الذي ليس بعد إلا فلا لمنع؛ نحو: ضيع الزيدان الذي أعطيتهما؛ أي: إياه. **(قوله: وأن يتصل بالفعل)** نحو: الذي ضربته زيد؛ لأن الضمير إذن فضلة. **(قوله: لا بالحرف)** أي: الناصب؛ نحو: الذي أنه قائم زيد. **(قوله: ناصبة له**

النداء نحو: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾. **(قال المصنف: وذو الطائية)** عطف على ما قبله، وقيد بالطائية احترازاً عن ذو بمعنى الصاحب من الأسماء الستة فإنه يعم القبائل وعن ذا من أسماء الإشارة على بعض اللغات فإنه ليس بموصول، بل الموصول لفظ ذو الذي بمعنى الذي أو التي في لغة قبيلة طي، ثم إن في ذو أربع لغات؛ منها: استواء الستة[1] فيه مع البناء على السكون، وإلى هذه أشار الشارح بقوله: بمعنى الذي أو التي؛ أي: بل وفروعهما وهذه أشهر اللغات، ويستوي أيضاً العاقل وغيره، ومنها: أن يكون ذو للمذكر مطلقاً وذات مضمومة للمؤنث مطلقاً، وتمامه في الرضي وشروح الألفية. **(قوله: أي: المنسوبة إلى بني طيء)** بالهمزة وبدونه قبيلة من العرب مشهورة سميت باسم جدهم طي، وإنما سمي به؛ لأنه أول من طوي المنازل واسمه جلهمة (سجاعي). **(قوله: قال الشاعر: وبئر ذو حفرت الخ)** قائله سنان بن الفحل أخو بني أم الكهف من طي، والبيت من البحر الوافر، أوله:

فَـإِنَّ الـمـاءَ مـاءُ أبـي وجَـدِّي

وقبله:

لَـقَـدْ قَـالُـوا جُـنِـنْـتَ فَـقُـلْـتُ كـلاَّ
وَرَبِّـي مَـا جُـنِـنْـتُ ومَـا انْـتَـشَـيْـتُ[2]
ولَـكِـنِّـي ظُـلِـمْـتُ فَـكِـدْتُ أبْـكـي
مِـنَ الـظُّـلْـمِ الْـمُـبَـيَّـنِ أوْ بـكَـيْـتُ

يعني: أنهم رموني بالجنون والسكر لشدة منازعتي إياهم على ماء بئري التي حفرها أسلافي وقومي (شرح قطر). **(قوله: أي: التي حفرتها الخ)** فسّر بالتي؛ لأن البئر مؤنث سماعي وطويت من الطي، وطي البئر نسجها وبناءها من أسفلها إلى أعلاها بالحجارة. **(قوله: وذا بعد ما)** نحو: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾؛ أي: ما الذي أنزل، وكذا بعد من كقوله:

وقَـصِـيـدَةٍ تـأتـي الـمُـلـوكَ غَـرِيـبَـةً
قـد قُـلْـتُـهـا لِـيُـقـالَ مـن ذا قـالَـهـا ؟

أي: من الذي قالها فينبغي أن لا يقتصر على ذكر ما ولم يرد بكون ذا بعد ما اسم موصول كونه موصولاً دائماً بل قد يكون وقد لا، فلا يتجه الإشكال بقولنا: ماذا استفهاماً عن المشار إليه، وقال الكوفيون: يجوز أن يكون جميع أسماء الإشارة موصولة من غير اشتراط الاستفهام، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾؛ أي: الذين، ويقول الشاعر:

(١) أي: ما سكرت وضديه.
(٢) قوله: ولا يمكن جملة حالية.

عَـدَسْ مـا لِـعـبَّـادٍ عَـلَـيْـكِ إمَـارَةٌ
نَـجَـوْتِ وَهَـذَا تَـحْـمِـلِـيـنَ طَـلِـيـقُ

حيث قالوا: هذا مبتدأ موصولة، وتحملين صلة، والعائد محذوف، وطليق خبره، ولكن هذا لا دليل عليه، وعباد اسم ملك سجستان كان حبس هذا الشاعر فهرب، وركب على بغلته المسمى بعدس فخاطبها بأنه ما لعباد عليك حكم وأمارة، والذي ركبك طليق؛ أي: مطلق من الحبس. (قال المصنف: والعائد المفعول يجوز حذفه) ظاهره أن العائد إلى الموصول إنما يحذف إذا كان مفعولاً مع أنه قد يحذف مرفوعاً ومجروراً كما سنذكره فالتخصيص ليس على ما ينبغي، فأشار بقوله: لا إذا كان فاعلاً؛ أي: أو نائبه إلى أن التقييد بالنسبة إلى الفاعل ولإخراجه وفيه شيء، وفي شرح القطر ما إيضاحه: أنه يحذف العائد مرفوعاً فلا بد أن يكون مبتدأ لا الفاعل ونائبه؛ نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾؛ أي: الذي هو أشد، ومجروراً؛ نحو قوله:

نُـصَـلِّـي لِـلَّـذِي صَـلَّـتْ قُـرَيْـشٌ
وَنَـعْـبُـدُهُ وإنْ جَـحَـدَ الـعُـمُـومُ

أي: صلت له، وقال:

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا أَنْتَ جَاهِلاً

أي: جاهله، وفي التنزيل: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾؛ أي: قاضيه، وشرط حذف المرفوع والمجرور في الحواشي مذكور. (قوله: يجوز حذفه إذا لم يمنع مانع) فلا يجوز حذف عائد الألف واللام لخفاء موصوليته والضمير أحد دلائلها، وكذا لا يجوز حذفه إذا كان ضميراً منفصلاً واقعاً بعد إلا؛ نحو: الذي ما ضربت إلا إياه؛ إذ لو حذف لا يعلم أنه حذف ضمير منفصل بعد إلا لجواز أن يكون ضميراً متصلاً قبل إلا فيفوت الغرض الذي لأجله الانفصال، وكذا لا يجوز حذف العائد إذا احتمل الكلام الحذف وعدمه كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده إلى الموصول؛ حو: جاء الذي ضربته في داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته؛ لأنه لا يعلم المحذوف، وكذا يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بالحرف أو بفعل ناقص؛ لأنه كالحرف؛ نحو: جاء الذي أنه منطلق وجاء الذي كأنه زيد هذا.

موصوفة بحرف جر مثله في المعنى، وتماثل المتعلقات نحو: مررت بالذي مررت أو بزيد الذي مررت، ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف، وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً ليصح حذفه، ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً للاستطالة، وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ بشرط أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً؛ إذ لو كان أحدها لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء؛ إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة، فإذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا: إن كان في صلته جاز الحذف بلا شرط آخر، وإن لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ حيث طالت الصلة بالعطف، فقوله: في السماء، وقوله: في الأرض ظرف لغو متعلق بقوله: إله؛ لأنه في معنى معبود؛ أي: الذي هو معبود في السماء ومعبود في الأرض انتهى حاصل كلامه، فإن قلت: فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء، قلنا: قد مر غير مرة أن الحذف لا يجوز إلا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين، وكون العائد بعد إلا ليس إلا للتنبيه على انتفاء القرينة، فلا حاجة إلى تخصيص المفعول، وكذا في صورة الاتصال بالحرف؛ لأنه قلما يحذف حينئذ، وأما قولك: لا معنى لتقييد العائد بالمفعول، فنقول فيه: إن العائد المجرور إن كان حذفه بعد جعله منصوباً فلا إشكال، وإن كان قبله فنقول: المفعول أعم من أن يكون بواسطة أو بلا واسطة، وإن كان قبله مرفوعاً فقد عرفت أنه على إطلاقه لا يصح حذف بخلاف المفعول فإنه على إطلاقه يصح الحذف وهذا العائد من حيث إنه عائد، ويجري هذان الجوابان في المجرور أيضاً.

تقديراً)؛ نحو: الذي أنا ضارب زيد؛ أي: ضاربه. **(قوله: أو ينجر بحرف الخ)**؛ لأنه بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار أو لأنه بقي حرف جر بلا مجرور فينبغي أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره. **(قوله: أي: به)** يعني: بإكرامه. **(قوله: نحو: مررت بالذي مررت به)** فالجاران متماثلان، وكذا متعلقاهما. **(قوله: للاستطالة)** يعني: ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع والمجوّز ههنا استطالة الصلة، فلا بأس بحذفها مع المجرور بها. **(قوله: فلا يحذف الخ)** إذ غيره إما فاعل ولا يجوز حذفه، وإما خبر المبتدأ وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يوجد حينئذ دليل على حذفه، بل يحمل ذلك على حذف المبتدأ، وأما خبر إن فحكمه حكم خبر المبتدأ، وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها. **(قوله: بشرط أن لا يكون الخ)**؛ إذ لو كان أحدهما لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء؛ لأنهما يصلحان مع العائد فيها أن يكونا صلة، فلا دليل على الحذف. **(قوله: جاز الحذف)** نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾؛ أي: هو أشد. **(قوله: في معنى معبود)** لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق آله. **(قوله: بالمفعول)**؛ إذ يجوز حذف المجرور والمرفوع أيضاً كما عرفت.

كان فاعلاً، لكونه عمدة، نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾[١] أي: لمن يشاؤه. اعلم أنَّ النُّحاة وضعوا باباً يسمونَّه باب (الإخبار بالذي[٢] أو ما يقوم مقامه[٣]) ومقصودهم من وضعه تمرين[٤] المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن[٥] من[٦] المسائل[٧]، وتذكيره إيَّاها. فإنَّهم إذا قالوا لأحد[٨]: أخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية[٩] بـ(الذي) بعد بيانهم[١٠] طريقة الإخبار[١١] به، لا بد[١٢] له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم أنَّ ذلك الإخبار في أيّ اسم يصح؟ وفي أي اسم يمتنع؟. فأراد[١٣] المصنف الإشارة إلى هذا الباب، فقال: «وَإِذَا[١٤] أَخْبَرْتَ» أي: إذا أردت

---

(١) مثال حذف العائد. (٢) وفروعه. (٣) وهو الألف واللام. وجيه. (٤) تفعيل من مرن وهو المداومة على فضل. تجربة المتعلم حال التعلم. (٥) أي: النحو. (٦) بيان لما. (٧) هذا ميزان لعقل الطلبة. رضا. (٨) من المتعلمين. (٩) أي: المعنية. (١٠) لأنَّه قبل البيان يعجز وهو غير جائز. (١١) على وجه التبرع. (١٢) جواب إذا. (١٣) إذا علمت أنَّهم وضعوا. (١٤) استئناف.

وَإِذَا أَخْبَرْتَ

(قوله: تمرين المتعلم) أي: تجربته التمرين التمكين والتدريب. **(قوله: وتذكيره إياها)** كما يتذكر مثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما أنهما لا يقعان مضمرين.

(قوله: لتحقق الاستثناء) أي: استثناء الصورتين المذكورتين. **(قوله: فلا حاجة إلى تخصيص المفعول)**؛ لأن المراد والعائد المفعول يجوز حذفه إذا وجدت قرينة. **(قوله: وكذا في صورة الاتصال الخ)** ذكره استطراداً؛ إذ لا دخل له في السؤال؛ أي: امتناع الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف أيضاً للتنبيه على انتفاء القرينة؛ لأنه قلما يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله. **(قوله: بالحرف)** لقلة وجود القرينة عليه فامتناع حذفه حال كونه عائداً لانتفاء القرينة. **(قوله: فلا إشكال)** لدخوله في المفعول. **(قوله: وهذا)** أي: حذف العائد على الإطلاق هو المراد من قوله: ويجوز حذف العائد المفعول والمجرور أيضاً، فإن المجرور لا يحذف على الإطلاق وحذفه للاستطالة. **(قوله: أي: تجربته)** هل يستحضر المسائل المعلمة أو لا، في الصراح: مزن ثرم كرده وعادت كردن والتمكين بأي برجاي كردن ودربته على الشدائد حتى قوي ومرن عليها، ودربت البازي على الصيد جربته، والمعاني الثلاثة متلازمة؛ فلذا فسر المحشي لفظ أحدها بلفظ الآخر.

(قوله: نحو: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ الخ) في سورة الرعد؛ أي: الله يوّسع الرزق لمن يشاؤه من عباده ويضيقه لمن يشاؤه، ومنه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾، و﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ⑪﴾، وما عملت أيديهم، والتقدير: بعثه وخلقته وما عملته، وقرأ غير حمزة والكسائي ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ على الأصل، وبالجملة فالحذف من الفعل كثير، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل؛ نحو: الذي أنا معطيكة درهم فيجوز حذف الهاء من معطيكه، فتقول: الذي أنا معطيك درهم، ومنه قوله:

والـلــه مــولـيــك فــضــل ... فــاحــمــدنــه بــه

أي: موليكه. **(قوله: واعلم أن النحاة وضعوا باباً)** كما أن الصرفيين وضعوا لذلك التمرين باب كيف تبني كذا من كذا، وهو المعبر عنه في كتبهم بباب الأبنية، كان يقال للطالب كيف تبني من قرأ مثل جعفر والتفصيل في الشافية وشرحها للرضي. **(قوله: أو ما يقوم مقامه)** هو الألف واللام وفروع الذي كاللذان واللتان ونحوهما. **(قوله: تمرين المتعلم)** التمرين: آزمودن، وفي الصحاح: مرن الشيء مروناً إذا لان ومرّنه تمريناً تعوّده واستمرّ عليه انتهى؛ يعني: أن غرضهم من ذلك امتحان الطالب وتجربته هل يستحضر المسائل المعلمة أم لا. **(قوله: وتذكيره إياها)**؛ لأنه سبب لذلك التذكير وميزان يعرف به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانتقال فيقال للطالب: كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فلا يحسن أن يجيب في البابين إلا من برع في علم العربية، فعليك بالجد في التحصيل لتعرف حقيقة الأخبار بالذي وكيفية صوغ الأبنية. **(قوله: من تذكير كثير من مسائل النحو)** كما يتذكر مثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما أنهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه أنه يجب تصديره لغرض لإبهام قبل التفسير إلى غير ذلك. (قال المصنف: وإذ أخبرت بالذي) البحث ههنا

أن تخبر عن جزء جملة «بِالذِي» أي: باستعانة (الذِي أوِ التِي أوِ الأَلِفِ وَاللَّامِ). فإنّ[1] الباء ليست صلة[2] للإخبار، لأنّ[3] (الذي) مخبر عنها لا مخبر بها. «صَدَّرْتَهَا[4]» أي: أوقعت كلمة (الذِي) أو ما يقوم مقامها

(١) بيان لوجه حمل الباء على الاستعانة. عبد الله. (٢) أي: وصلاً. (٣) علة ليست بصلة. لو كانت صلة للأخبار لزم أن يكون مخبر بها مع أنّها في الواقع مخبر عنها. أي: بما يعبَّر عنه بالذي فالباء صلة الأخبار. عصام. (٤) فلعلهم أرادوا التصدير عملاً بما هو الأصل في باب المبتدأ.

من وجوه، الأول: أن الأخبار مجاز عن إرادته أشار إليه بالتفسير فهو من قبيل: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾، الثاني: في لفظ الذي وهو أنه محمول على التمثيل أو المراد به باب الذي؛ أعني: الموصولات أشار إليه بقوله: أو التي أو الألف واللام بعد الرمز إليه بقوله: أو ما يقوم مقامه فقصره على ذكر الذي لكونه الأصل؛ ولأنه أول ما يعرفه المتعلم من بين الموصولات، الثالث: في الباء فهو بمعنى الاستعانة أو السببية لا للتعدية؛ أي: إذا استعنت على هذا الأخبار المخصوص بلفظ الذي؛ وذلك لأن الذي على ما ذكره يجعل في هذا الباب مخبراً عنه؛ أي: مبتدأ لا به؛ أي: لا خبراً أشار إليه بقوله: أي باستعانة الذي، ولك أن تجعل الباء بمعنى عن فهو صلة الأخبار؛ أي: أخبرت عن الذي عكس قوله، فإذا أخبرت عن زيد أو بزيد فعلى هذا يكون أخبرت بمعنى أجبت والمخبر عنه بمعنى المسئول عنه، فيشمل الفضلة فلا تغفل فإنه من امتحان الأذكياء، وقيل: لما كان المخبر عنه وبه شيئاً واحداً جاز أن يعبر عن أحدهما بما يعبر به عن الآخر، ففي الأشموني فهو في الحقيقة مخبر عنه، فإذا قيل: أخبر عن زيد من قام زيد فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تغييرك عنه بالذي، وقال بعضهم: فإن زيد مثلاً في قولك: الذي ضربته زيد هو الذي؛ أي: الذات المفهومة من الذي والفائدة في الأخبار رفع الإبهام، توضيحه أنك إذا قلت: مررت به فإن الهاء في به ضمير لا يدري لمن هو فإذا قلت: الذي مررت به زيد فقد أزلت الإبهام عن المبتدأ الموصول. **(قوله: أن تخبر عن جزء جملة)** أي: عن منسوب أو منسوب إليه في جملة فعلية أو اسمية لمن علمه على وجه مبهم غير جهة المخبر عنه (موشح). **(قوله: أو التي أو الألف واللام)** قد عرفت وجه هذا الكلام، ولك أن تقول: بحذف العاطف والمعطوف اعتماداً على ظهور المرام أو بالمجاز بذكر الخاص وإرادة العام على أنه سيذكر الألف واللام، وقوله: لأن الذي مخبر عنها؛ أي: لأن لفظة الذي مخبر عنها بحسب الذكر، وإن كانت مخبراً بها بحسب المعنى والحقيقة كما مر. **(قال المصنف: صدرتها)** أي: جعلتها في صدر الجملة الثانية على أنها مبتدأ، ومرتبة المبتدأ صدر الكلام وليس المراد أنه لا يتقدم عليه شيء؛ فإنه لا ريبة في صحة هل الذي أبوه قائم، بل بمعنى أنه يجب تقديمه على المخبر به، ثم إن الجملة الأولى في مثالنا عبارة عن ضربت زيداً، والجملة الثانية عن الذي

بِالذِي[1] صَدَّرْتَهَا[2]

(١) أي: باستعانة الذي أو التي أو الألف واللام. ج.
(٢) أي: أوقعت كلمة الذي أو ما يقوم مقامها من التي والألف واللام.

(قوله: لأن الذي مخبر عنها) أي: بحسب الذكر، وأما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور، ولذا قال: فإذا أخبرت عن زيد إلى آخره، وإنما اعتبر هذا الوصف بالقياس إلى زيد دون الذي مع أنه المخبر عنه بحسب الظاهر؛ لأن شأن المخبر عنه أن يكون مفروغاً عنه، والجملة الأولى مع أجزائها مفروغاً عنها دون الموصول. **(قوله: أي: أوقعت كلمة الذي)** إلى آخره؛ لأن المطلوب أن يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر.

في صدر الجملة الثانية[1]. «وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ» أي: في موضع ما هو مخبر[2] عنه بالذي[3] في الجملة الثانية، يعني: في موضعه الذي كان له في الجملة الأولى. «ضَمِيْراً[4] لَهَا» أي: لكلمة (الذي) «وَأَخَّرْتَهُ[5]» أي: المخبر عنه عن الضمير. «خَبَراً[6]» نصب[7] على الحال[8] أو ضمن (أَخَّرْتَهُ[9]) بمعنى جعلته، أي: جعلته[10] خبراً متأخراً[11]. «فَإِذَا[12] أَخْبَرْتَ[13] مَثَلاً[14] عَنْ (زَيْدٍ) من[15] جملة «ضَرَبْتُ زَيْداً» بكلمة الذي أوقعتها في صدر الجملة الثانية[16]، وجعلت في موضع ما[17] هو

(١) باعتبار الوجه المعلوم عنه. (٢) أي: زيد. من قبيل ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾. (٣) مصنف. (٤) مفعول ثان جعلت. (٥) لأنّه خبر وحتى الخبر التأخير. (٦) باعتبار الوجه الغير المعلوم عوض. (٧) أي: منصوب. (٨) من المخبر عنه. (٩) أي: لفظه. (١٠) بجعل المضمن حالاً. (١١) والمضمن حالاً. (١٢) الفاء تفسير أو تعليل. (١٣) أي: أردت الأخبار. (١٤) احتراز عن التخصيص في المنقول. (١٥) من تبعيضية. أي: الكائن صفة زيد. (١٦) أعني: ضربته زيد. (١٧) أي: الاسم.

وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ[1] عَنْهُ ضَمِيْراً لَهَا[2] وَأَخَّرْتَه خَبَراً عَنْهُ فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ ضَرَبْتُ[3] زَيْداً[4]

(١) أي: موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الأولى. ج.
(٢) أي: لكلمة الذي.
(٣) أي: من جلة ضربت.آه. في صدر الجملة الثانية.
(٤) لكلمة الذي.

(قال: وجعلت إلى آخره): لأن المطلوب أن تصف الموصول بالوصف بالذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الأولى، ولم يمكن أن يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ، فلا بد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد إليه مكانه. **(قال: وآخرته)**: لأنه خبر وحق الخبر التأخير.

(قوله: بلا تغيير شيء من الجملة الأولى) إلا قدر ما يفيد الإخبار المذكور.

ضربته زيد، والفرق بين الجملتين أنك إذا قلت: ضربت زيداً فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروباً في الدنيا، وربما تخاطب به من يعرف شخصاً بمضروبيتك لكنه لا يعرف أنه زيد، وأما قولك: الذي ضربته زيد فلا تخاطب به إلا على الوجه الثاني؛ لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلوماً للمخاطب (نعمه). **(قال المصنف: المخبر عنه)** أي: الموضع الذي في الجملة الأولى للمخبر عنه في الجملة الثانية ففيه مجاز كما في: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾؛ أي: عنباً سيصير عصيراً فيصير خمراً فافهم. **(قوله: في الجملة الثانية)** قيد لقوله: مخبراً عنه لا للموضع كما لا يخفى على من أمعنَ. **(قوله: كان له في الجملة الأولى)** ضمير كان للموضع وضمير له للذات الذي يكون مخبراً عنه في المآل وكلمة في متعلق بكان. **(قال المصنف: وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً له)** أي: ليصير مع الجزء الآخر صلة لها، وذلك الضمير لا يكون إلا غائباً لرجوعه إلى الموصول وهو غائب، والجعل المذكور أعم من التقديري لما سبق أن العائد المفعول يجوز حذفه. **(قوله: قال وأخرته خبراً)** عن الذي في الجملة الثانية باعتبار التعبير عنه بلفظه لا بالموصول، وقال العصام: وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر قد فاته في محله. **(قوله: فإذا أخبرت عن زيد الخ)** أي: إذا أردت أن تخبر في الجملة الثانية عن زيد لمن علمه لا على جهة كونه زيداً من جملة ضربت زيداً الخ، وهكذا في فروع الذي فإن كان الاسم الذي تخبر عنه مثنى فجيء بالموصول مثنى كاللذين، وإن كان مؤنثاً فجئ به كذلك، والحاصل: أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه؛ لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه إن مفرداً فمفرد وإن مثنى فمثنى وإن جمعاً فمجموع، وإن مذكراً فمذكر وإن مؤنثاً فمؤنث، وقال بعضهم: إن هذه المسئلة يحتاج في معرفتها إلى عدة أمور، الأول: أن تأتي بالاسم الموصول، وهو الذي في الصدر، الثاني: أن تؤخر الاسم الظاهر الذي تريد أن تخبر عنه، الثالث: أن تجعل موقع ذلك الاسم ضميره فإن كان الاسم

مخبر عنه في هذه الجملة[1] أعني: (زيداً[2]) والمراد بموضعه: محله الذي كان له في الجملة الأولى[3]، وهو محل المفعول من: (ضربت) ضميراً[4] لـ (الذي[5])، وأخرت المخبر عنه، يعني: (زيداً) وجعلته خبراً عن (الذي) و«قُلْتَ: (الذِي ضَرَبْتُهُ زَيْداً) وَكَذَلِكَ[6]» أي:

(١) الثانية. (٢) أي: المخبر عنه الذي أخر وبقي موضعه خالياً. (٣) أي: ضربت. بالنظر قبل الأخبار بكلمة الذي. محمد أفندي. (٤) مفعول جعلت. (٥) أي: بكلمة الذي. (٦) خبر مقدم.

قُلْتَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ وَكَذٰلِكَ[1]

(١) أي: مثل الذي.

الظاهر مرفوعاً فليكن ضميره مرفوعاً وهكذا، الرابع: أن تجعل الجملة غير الاسم الظاهر صلة الذي، الخامس: أن تجعل الذي مع صلته مبتدأ والاسم الظاهر خبره. (قوله: ضميراً للذي) مفعول جعلت؛ أي: ضميراً غائباً نائباً عنه عائداً إلى الذي مطابقاً له والواو في قوله: وقلت الذي ضربته زيد من الشرح، وإذا أخبرت عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت: اللذان ضربتهما الزيدان، وعن الزيدين في ضربت الزيدين، قلت: الذين ضربتهم الزيدون، وعن هند في ضربت هنداً قلت: التي ضربتها هند، وقال الحبيصي: وإذا أخبرت عن زيد في ضرب عمرو زيداً قلت: الذي ضربه عمرو زيد، وعن زيد من؛ نحو: علم عمرو زيداً قائماً، قلت: الذي علمه عمرو قائماً زيد، وإذا أخبرت عن القائم منه قلت: الذي علم عمرو زيداً إياه قائم، وعن الثالث: من أعلم الله زيداً عمراً خير الناس، قلت: الذي أعلم الله زيداً عمراً إياه خير الناس، وعن المصدر الموصوف من ضربت زيداً ضرباً شديداً الذي ضربته ضرب شديد، وعن الظرفين في سرت يوم الجمعة وجلست مكانك الذي سرت فيه يوم الجمعة، والذي جلست فيه مكانك، وعن المفعول معه في ضربت وزيداً الذي ضربت وإياه زيد، وعن خبر كان في كان زيد قائماً الذي كان زيد إياه قائم، وعن المستثنى في جاءني القوم إلا زيداً الذي جاءني القوم إلا إياه زيد هذا في المنصوبات، وأما في المرفوعات فتقول: في الإخبار عن الفاعل المظهر في طلعت الشمس التي طلعت شمس وعن الفاعل المضمر في ذهبتُ الذي ذهب أنا، وعن نائب الفاعل في ضرب زيد الذي ضُرِب زيد، وعن اسم كان في كان زيد قائماً الذي كان قائماً زيد، وعن المعطوف في قام زيد وعمرو الذي قام زيد وهو عمرو، وأما في المجرورات فتقول: في الإخبار عن المجرور بحرف في مررت بزيد الذي مررت به زيد، وعن المجرور بالإضافة في ضربت غلام زيد الذي ضربت غلامه زيد، وعن البدل في مررت برجل أخيك الذي مررت برجل به أخوك، وعن المبدل منه فيمن لا يجوزه إلا مع البدل الذي مررت به رجل أخوك وفيمن يجوّزه بدونه الذي مررت به أخيك رجل، وإذا أخبرت في الجملة الاسمية عن المبتدأ من نحو: زيد منطلق قلت: الذي هو منطلق زيد، وعن الخبر منه الذي زيد هو منطلق، وعن اسم أن من أن زيداً أخوك الذي أنه أخوك زيد، وعن خبرها منه الذي أن زيداً هو

مثل (الذي) «الأَلِفُ[١] وَاللَّامُ فِي[٢] الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً[٣] لِيَصِحَّ[٤] بِنَاءُ اسْمِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ» منها. فإنَّ[٥] صلة الألف واللام لا تكون إلَّا اسم فاعل أو اسم مفعول. ويمكن[٦] أن يؤخذ

(١) مبتدأ مؤخر. (٢) والظرف صفته أو حال من الألف واللام. (٣) بيان من الجملة. (٤) علة الاختصاص. (٥) بيان لعلة الاختصاص. (٦) ولما كانت علة الجواز إمكان أخذهما ولم يمكن الأخذ من كل الجمل بل من بعضها أراد الشارح أن يذكر شروطاً لا مكان الأخذ. أيوبي.

الأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمَي الفَاعِلِ وِالمَفْعُولِ

(قال: في الجملة الفعلية خاصة) إن قلت: اسم الفاعل، واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة اسمية؛ نحو: أضارب الزيدان، وما مضروب البكران، فلم لا يصح الإخبار بهما، قلنا: لأن هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام.

(قوله: يمنعان من وقوعها صلة اللام)؛ لأنه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما.

أخوك فليحفظ. (قوله: أي: مثل الذي الألف واللام في الجملة الفعلية) أي: في الإخبار عن الاسم الواقع في الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجرداً عن حرف النفي والاستفهام والاستقبال فإن صوغ اسم الفاعل والمفعول لا يصح من تلك الفعلية، قال الرضي: فلا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة، وفي الغجدواني: فإن الألف واللام لا يمكن الإخبار بها إذا كان في جملة اسمية فلا يقال: الهو أخوك زيد وهو المراد بقوله: في الجملة الفعلية، وقوله: ليصح الخ دليل على ذلك؛ لأن الألف واللام إنما تدخلان في اسم الفاعل والمفعول ولا يمكن[١] بناؤهما من الجملة الاسمية. (قوله: ليصح بناء اسم الفاعل الخ) أي: صوغهما وأخذهما قال ابن مالك:

وأخبَرُوا هنا بألْ عنْ بَعضِ ما
يكونُ فيه الفعلُ قد تَقَدَّمَا
إنْ صحَّ صوغُ صلةٍ منه لألْ
كصوغِ واقٍ مِنْ وقى اللهُ البَطَلْ

يعني: لا يخبر بالألف واللام عن الاسم إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الألف واللام؛ أي: بأن يكون فعلها متصرفاً فتقول في الإخبار عن زيد من المنصوبات في ضربت زيداً بالألف واللام الضاربة أنا زيد بإبراز الضمير وجوباً عند البصريين لجري الوصف على غير الصاحب؛ إذ اللام لزيد والصفة للمتكلم وهو غيره، وتقول: الضاربة أنا ضرب شديد في الإخبار عن المصدر الموصوف في المثال السابق، وتقول: السائر أنا فيه يوم الجمعة، والجالس أنا فيه مكانك في الإخبار عن الظرفين، والضارب أنا وإياه زيد، والكائن زيد إياه قائم، والجائي القوم إلا إياه زيد وتقول في المرفوعات: الطالعة الشمس، والذاهب أنا، والمضروب لي زيد، والكائن قائماً زيداً، والقائم زيد وهو عمرو، وتقول في المجرورات: المارّ أنا برجل به أخوك، والمارّ أنا به رجل أخوك، والمارّ أنا به أخيك رجل، كذا في الموشح على الكافية. (قوله: ويمكن أن يؤخذ اسم الفاعل من الفعل الخ) ولا يتصور بناؤهما من الجملة الاسمية، فإن قلت: يجوز أن يخبر عن زيد في مثل زيد قائم وفي زيد أخوك؛ إذ يجوز بناء اسم الفاعل منه، قلت: لا يجوز بناؤهما بحيث يصح صلة للألف واللام؛ لأنه إنما يصح

(١) أي: محل الضمير المخبر عنه.

اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل[١]، واسم المفعول من المبني للمفعول[٢] بشرط[٣] أن يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً[٤]، إذ[٥] غير المتصرف نحو: (نعم وبئس وحبذا وعسى وليس) لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول، فلا[٦] يخبر بالألف[٧] واللام عن (زيد) في[٨] (ليس زيد منطلقاً). وبشرط[٩] أن لا يكون في أول ذلك الفعل حرف[١٠] لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها[١١]، كالسين[١٢] وسوف وحرف النفي والاستفهام. فلا يخبر باللام عن (زيد) في جملة (سيقوم زيد) فإنَّه[١٣] إذا بني اسم الفاعل من (سيقوم) يكون[١٤] (قائماً[١٥]) فيفوت معنى السين[١٦]. «فَإِنْ[١٧] تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا[١٨]» أي: من الأمور الثلاثة التي[١٩] هي: تصدير الموصول، ووضع عائد[٢٠] الموصول مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً، «تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ[٢١]، وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن أجل أنَّه[٢٢] إذا تعذر أمر منها[٢٣] تعذر الإخبار. «امْتَنَعَ الإِخْبَارُ» بالذي «فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ» بأن[٢٤] يكون

(١) تقول في ضربت زيداً: الضارب أنا زيداً. (٢) تقول في ضربت مثلاً: المضروب أنا. (٣) لا مطلقاً بل. (٤) خبر يكون. (٥) علة لمقدر وإنَّما اشترط هذا. (٦) أي: إذا لم يمكن أخذهما منه فلا يخبر .آه. (٧) أي: باستعانة الألف واللام. (٨) صفة زيد. (٩) هذا شروع بشرط العدمي. (١٠) اسم لا يكون. (١١) نائب فاعل. (١٢) مثال الحروف التي لا يستفاد معناها منهما. فيفوت معنى السين وهو صريح الاستقبال وخلوصه. (١٣) شأن. (١٤) ذلك المبني. (١٥) أي: لفظه. (١٦) الذي هو الغرض. (١٧) تفصيل أو جواب. (١٨) صفة أمر. (١٩) صفة كاشفة للأمور. (٢٠) أي: ضمير. (٢١) من ذلك الاسم بالذي على طريقة المذكورة لانتفاء شرطه. عوض. (٢٢) شأن. (٢٣) أي: من الأمور المذكور. (٢٤) بيان لطريق الامتناع.

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ[١] وَمِنْ[٢] ثَمَّ امْتَنَعَ فِي[٣] ضَمِيرِ الشَّأْنِ

(١) أي: الإخبار بالذي وفروعه على فاللام للعهد الخارجي.
(٢) أي: ومن أجل أنَّه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار امتنع الإخبار بالذي.
(٣) ولفظ في متعلق بضمير امتنع الراجع إلى الإخبار وتعلق الجار بالضمير العائد إلى المصدر جائز.

(قال: في ضمير الشأن) لو قال: في ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلاً وربه رجلاً لكان أعم فائدة.

لو قال القائم أو المواخيك وليس كذلك، بل يقال: الهو قائم أو الهو مواخيك وهو لا يصح (وجيه). (قوله: فلا يخبر بالألف واللام الخ) أي: بخلاف الإخبار بالذي؛ نحو: الذي ليس منطلقاً زيد. (قوله: وبشرط أن لا يكون في أول الخ) وقد نبه المصنف على ما ذكره الشارح من الشرطين بقوله: ليصح بناء الخ؛ فلذا أتى بالتعليل على خلاف دأبه، أما على الشرط الأول فظاهر؛ إذ غير المتصرف لا يمكن أخذ اسم الفاعل والمفعول به، وأما على الثاني فبناء على أن المراد صحة بناءهما بحيث يستفاد منهما ما يستفاد من الجملة، ولما كان التنبيه بما ذكره خفياً أزال الشارح خفاءه بتفصيل ما نبه عليه من الشرطين. (قوله: فلا يخبر باللام عن زيد الخ) بخلاف الذي فإنه يخبر به عنه في كل منهما إلا أنه في صورة الاستفهام لا بد من التأويل؛ إذ قد عرفت أن الجملة الإنشائية لا تقع صلة للموصول. (قوله: فيفوت معنى السين) أي: الذي هو صريح الاستقبال وخلوصه. (قوله: أي: من الأمور الثلاثة التي هي الخ) فاعلم أنه يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي شروط، أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير فلا تخبر بالذي عما له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام، الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف فلا تخبر عن الحال والتمييز كما سبق، الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً كالهاء في زيد ضربته، الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمر فلا تخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فإن رمت البيان الوفي فعليك بشرح الرضي. (قال المصنف: تعذر الإخبار) أي: الإخبار بالذي وفروعه فاللام للعهد الخارجي. (قوله: ومن ثمه امتنع الإخبار بالذي في ضمير الشأن الخ) بدأ في التفريع من الأخير إلى الأول أخذاً فيه من القريب، ولفظ في متعلق بضمير امتنع الراجع إلى الإخبار وتعلق الجار بالضمير العائد إلى المصدر جائز؛ أي: فلذا امتنع الإخبار في ضمير الشأن؛ نحو: هو زيد منطلق ومثله كل ضمير مبهم مفسر بما بعده؛ نحو: به رجلاً.

ضمير الشأن مخبراً[1] عنه، لامتناع[2] تصدير الجملة بالذي، وتأخير المخبر عنه خبراً، لوجوب[3] تقديمه على الجملة. وكذلك امتنع[4] «فِي المَوْصُوفِ» بدون الصفة «وَ» في «الصِّفَةِ» بدون الموصوف فلا يجوز في (ضَرَبْتُ زَيْداً العَاقِلَ) أن يخبر بـ (الذي) عن (زيد)، بدون العاقل، ولا عن (العاقل) بدون (زيد) لاستلزامه[5] وقوع الضمير[6] صفة[7] أو موصوفاً[8]، بخلاف ما إذا أخبرت عن مجموعهما فيقال: (الذي ضربته[9] زيد العاقل). «وَ» كذلك امتنع[10] «فِي المَصْدَرِ العَامِلِ» بدون المعمول[11]. فلا يجوز[12] في نحو: (عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ[13] القَصَّارِ[14] الثَّوْبَ[15]) أن يخبر بـ (الذِي) عن (دَقِّ القَصَّارِ) بدون (الثَّوْبِ) لأنَّه[16] يؤدي[17] إلى أن يكون الضمير[18] الذي جعل في موضع (دَقِّ القَصَّارِ) عاملاً[19] في (الثَّوْبِ) بخلاف (الذِي عَجِبْتُ مِنْهُ دَقُّ القَصَّارِ الثَّوْبَ[20]). «وَ» كذلك امتنع[21] في «الحَالِ» لأنَّ[22] الحال يجب أن يكون نكرة، فلا يجوز أن يقع الضمير[23] الذي هو معرفة[24] في موضعه بالحالية[25] «وَ» كذلك امتنع في[26] «الضَّمِيرِ المُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا[27]» أي: لغير كلمة[28] (الذي) لامتناع تصدير (الذي)

(١) خبر يكون. (٢) علة امتناع الإخبار. (٣) علة تأخير المخبر عنه. (٤) أي: الإخبار. (٥) علة عدم الجواز. (٦) إذا أخبرت عن الصفة وهو عاقل بدون زيد. محمد (٧) في الثاني مع امتناع كونه صفة. (٨) لامتناع كونه موصوفاً. إذا أخبرت عن الموصوف وهو زيد لأنَّ الضمير لا يوصفه ولا يؤمر به. (٩) صفة الذي. (١٠) أي: الإخبار. (١١) وكذا كل اسم فاعل بدون معموله. د م ط. (١٢) أي: الإخبار. (١٣) مصدر. (١٤) فاعل المصدر. (١٥) مفعوله. (١٦) علة امتنع. (١٧) أي: الإخبار. (١٨) وهو ممتنع. وهو الضمير المجرور في منه. (١٩) وكون الضمير عاملاً ممتنع .ع هـ. (٢٠) مفعول دق. (٢١) أي: الإخبار أيضاً من تلك الجهة. (٢٢) علة امتنع. (٢٣) صفة الضمير. (٢٤) ظرف عدم الجواز مع الوقوع أي: الاسم. (٢٥) وقع حالاً. (٢٦) الذي استحق غيره. (٢٧) اللام للتعدية لا للتعليل .هندي. (٢٨) إشارة إلى تأنيث الضمير باعتبار الكلمة.

وَالمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ وَالمَصْدَرِ العَامِلِ وَالحَالِ[1] وَالضَّمِيرِ المُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا

(١) أي: وكذلك امتنع الإخبار في الحال.آه. لأنَّ الحال يجب أن تكون نكرة فلا يجوز أن تقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية. ج.

(قال: والموصوف والصفة) وكذا ألفاظ التأكيد في الأشهر؛ إذ تلك الألفاظ معتبرة في التأكيد، فلا يفيد الضمير ما أفادته، ويجب أن يكون الضمير مفيداً لما يفيده المخبر عنه، وكذا عطف البيان دون المعطوف، وأما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما. (قال: والمصدر العامل) وكذا الصفة العاملة، وأما الإخبار عن قائم في زيد قائم، فإنما يجوز إذا لم تعمل في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنى عن الفاعل. (قال: في الضمير المستحق لغيرها) أي: الذي استحقه غيرها.

(قوله: فقد اختلف فيهما) فلا يجيز بعضهم الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معاً؛ لأن المبدل مبين كالصفة، فلا يفرد من المبدل منه، وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما تقول في مررت برجل زيد مخبراً عنهما الذي مررت به رجل زيد، وعن المبدل الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار؛ لأن المجرور لا منفصل له، ويجوز أن يقول: برجل هو واضعاً للمرفوع مقام المجرور.

(قوله: لامتناع تصدير الجملة الخ) في شرح العصام ما ملخصه: وجه امتناع الإخبار عن ضمير الشأن أنه لا يصح جعل عائد إلى الذي موضعه؛ لأنه لا يبقى حينئذ مبهماً مفسراً بما بعده ولا يصح تأخيره خبراً، وأيضاً يجب كونه مفسراً بالجملة بعده ولا جملة حينئذ بعده، وقوله: المخبر عنه وهو ضمير الشأن. (قوله: لوجوب تقديمه الخ) وذلك لغرض الإبهام قبل التفسير فإن له شأناً في التأثير. (قوله: وكذلك امتنع في الموصوف الخ) وكذا امتنع الإخبار عن كم الاستفهامية والخبرية؛ لأن لها صدر الكلام، وعن ضمير الفصل؛ لأنه التزم العرب توسيطه بين أجزاء الكلام. (قوله: وفي الصفة بدون الموصوف) أي: وفي المضاف بدون المضاف إليه؛ لأن الضمير لا يضاف فلا تخبر عن غلام وحده في قولك: ضربت غلام زيد؛ لأنك تضع مكانه ضميراً وهو لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك لانتفاء المانع فتقول: الذي ضربته غلام زيد. (قوله: فلا يجوز في ضربت زيداً العاقل الخ) فلا يقال: الذي ضربته العاقل زيد، وكذا في جاءني زيد الظريف؛ إذ يمتنع جعل الضمير مكانه؛ لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به. (قوله: صفة أو موصوفاً) الأول على تقدير الإخبار عن العاقل والثاني عن زيد. (قوله: بخلاف ما إذا أخبر عن مجموعهما) لارتفاع المانع وانتفاء المحدود وهو لزوم كون الضمير صفة أو موصوفاً. (قال المصنف: والمصدر العامل) الأخصر ترك المصدر (عصام)، وفي المتوسط قيد بالعامل لجواز الإخبار عن المصدر الغير العامل فيجوز أن يقال في رأيت ضربك الذي رأيته ضربك، قوله: عجبت من دق القصار الخ، ومثله قولك: ضربي زيداً قائماً، وقوله: إلى أن يعمل الضمير؛ أي:

لاستلزام[1] ذلك عود الضمير إليها[2]، فيبقى ذلك الغير بلا[3] ضمير. «وَ» كذلك امتنع[4] «فِي الاسْمِ الْمُشْتَمِلِ[5] عَلَيْهِ» أي: على الضمير المستحق لغيرها. نحو قولك: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ) فلا يصح الإخبار عن (غُلَامِهِ) بأن يقال: (الذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ غُلَامَهُ) لأنَّك إذا جعلت الضمير[6] عائداً[7] إلى الموصول بقي المبتدأ[8] بلا[9] عائد. وإن جعلته عائداً إلى المبتدأ[10] بقي الموصول بلا عائد، وكل منهما ممتنع. «وَ (مَا) الاسْمِيَّةُ[11]» لا الحرفية، فإنَّها إمَّا كافة نحو: (إنَّما[12] زيد قائم) وإمَّا نافية نحو: (مَا[13] ضَرَبْتُ زَيْداً) وَ:(مَا زَيْدٌ قَائِماً). «مَوْصُولَةٌ» نحو: (عَرَفْتُ مَا اشْتَرَيْتَهُ) «وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ[14]» نحو: (مَا عِنْدَكَ؟) وَ:(مَا فَعَلْتَ؟) «وَشَرْطِيَّةٌ» نحو: (مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ)

(١) تعليل لامتناع التصدير. (٢) أي: إلى كلمة الذي. (٣) وهو زيد. (٤) الإخبار من تلك الجهة. (٥) والمراد من الاشتمال هو الإضافة إلى ضمير المستحق لغيرها .محمد أفندي. (٦) في غلامه. (٧) مفعول ثاني جعلت. (٨) وهو زيد. (٩) وإلَّا يجوز. (١٠) وهو زيد. (١١) متفرقاً. أي: المنصوب إلى الاسم لنسبة الجزئي إلى الكلي. (١٢) ومنه الجحود به نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾. (١٣) في غير العقلاء هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن. مختصر. (١٤) منسوبة إلى الاستفهام.

وَالاسْمِ[1] الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ، وَمَا الاسْمِيَّةُ مَوْصُولَةٌ[2] وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ[3] وَشَرْطِيَّةٌ[4]

(١) أو لغير كلمة الذي. وكذلك منع في الاسم.آ.
(٢) نحو: عرفت ما اشتريته.
(٣) نحو: ما عندك وما فعلت.
(٤) نحو: ما تصنع أصنع.

(قال: وما الاسمية) قال الشيخ لرضي: لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه، بل بيّن في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال كفجار وفاق وباب قطام الموافقة لباب نزال، ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي أن تجعل أبواباً برأسها. (قوله: لا الحرفية)؛ لأنه ذاكر أحوال الاسم، وأما أقسام الحرفية فسيجيء في بحثه. (قوله: فإنها إما كافة) أي: مثلاً. (قال: واستفهامية) قد يراد معها التحقير والتعظيم والإنكار، ويحذف ألف ما الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة بجرف جر أو مضاف إلا إذا جاء ذا بعدما الاستفهامية؛ نحو: بماذا تشتغل.

(قوله: أي: الذي استحقه غيرها) يعني: أن اللام لتقوية العمل. (قوله: أي: مثلاً) إنما قال مثلاً؛ لأنها تكون زائدة كما في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾، لكنها في حكم الكافة في عدم تغيير المعنى. (قوله: ويحذف الألف الخ)؛ لأن لها صدر الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنه فقدم عليه وركباً حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن التقدير، وجعل حذف الألف دليل التركيب لكونه قابلاً للحذف بخلاف من وكم الاستفهامية.

وإعماله ممتنع. (قوله: بخلاف عجبت منه الخ) بخلاف الإخبار عنهما معاً فإنه جائز (نعمة). (قوله: وكذلك امتنع في الحال) والتميز كذلك للزوم تنكيرهما فالأولى أن يقول: وامتنع فيما تنكيره لازم. (قال المصنف: والضمير المستحق لغيرها) الظاهر أن المستحق بكسر الحاء بمعنى اللايق، لكن المستفاد من قول اللاري؛ أي: الذي استحقه غيرها كونه بفتح الحاء ولكل وجهة، وذلك الضمير كما في زيد ضربته فإن ضميره للمبتدأ فلو أخبرت عنه وقلت: الذي زيد ضربته هو يكون ضمير ضربته للمبتدأ، وهو زيد لكونه رابطاً للخبر فيبقى الموصول بلا عائد، ولو قدرته عائداً إلى الموصول بقي الخبر بلا رابط، وكذا قولك: زيد أبوه قائم فلا تقول: الذي زيد أبوه قائم هو؛ لأن ضمير أبوه حينئذ يرجع إلى الذي لا إلى زيد فينفي ربط الجملة بزيد (عصام) وفي الرضي ما ملخصه: أن امتناع الإخبار عن الضمير المستحق لغيرها إذا لم يكن للغير ضمير سواه، وأما إذا تعدد الضمير المستحق فينبغي أن يجوز الإخبار؛ نحو: الذي زيد ضربته في داره هو في زيد ضربته في داره. (قوله: لاستلزام ذلك عود الضمير الخ) للزوم جعل ضمير عائد إلى الموصول موضع المخبر عنه؛ وذلك العود ممتنع، وألا يبقى الغير بلا ضمير فإذا امتنع العود المذكور فقد امتنع وضع عائد الموصول موضع المخبر عنه مع أنه واحد من الأمور المذكورة في المتن، ويستلزم أيضاً امتناع التصدير الذي هو الأمر الأول منها فالأخصر في التعليل أن يقال: لامتناع وضع عائد الموصول محله[1] لبقاء ذلك الغير بلا عائد بل الأولى للمصنف أيضاً ذكر العائد بدل الضمير ليشمل اسم الإشارة؛ نحو: زيد ضرب ذلك، ومنه: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. (قوله: نحو قولك: زيد ضربت غلامه) هذا مثال للضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه معاً، وكذا امتنع الإخبار في الظرف اللازم الظرفية؛ نحو: ذات مرة لامتناع تأخيره خبراً. (قوله: لأنك إذا جعلت الخ) تعليل للمقدر؛ أي: لا يقال ذلك لامتناع وضع عائد الموصول محل المخبر عنه؛ لأنك إذا جعلت الضمير في غلامه عائداً إلى

(١) والتنوين عوض عن المضاف إليه؛ أي: أيهما.

موصوفة إمَّا بمفرد[1] نحو: (مررت بما معجب لك) أي: بشيء معجب لك، وإمَّا[2] بجملة نحو:

رُبَّمَا تَكْرَهُ[3] النُّفُوسُ مِنَ[4] الأَمْرِ   لَهُ[5] فَرْجَةٌ كَحَلِّ[6] العِقَالِ

(١) كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ أي: شيء عتيد. كافية. (٢) موصوفة. (٣) صفة ما. (٤) بيانية. (٥) جملة حالية متعلقة بالأمر. أي: يظهر الفرحة. (٦) أي: كما يحل العقال من ركبة الجمال.

وَمَوْصُوفَةٌ

(قوله: نحو: ربما تكره النفوس الخ) قيل: جاز أن يكون ما كافة، قال المصنف: إلا أن النحاة اختاروا كونها موصوفة؛ لئلا يلزم حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله: من الأمر، وذلك قليل إلا بشرط، وفيه أنه يجوز أن يكون من للتبعيض متعلقة بتكره كما في أخذت من الدراهم؛ أي: شيئاً من الدراهم، ويجوز أيضاً تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض، وجملة قوله: له فرجة صفة للأمر؛ لأن اللام فيه للعهد الذهني.

(قوله: كافة) كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾. (قوله: لئلا يلزم الخ)؛ لأنه حينئذ يكون حرفاً فلا بد لتكره من مفعول، والتقدير: تكره النفوس شيئاً من الأمر. (قوله: وذلك قليل) وأما حذف العائد إلى الموصوف اللازم على تقدير كونها موصوفة فشائع. (قوله: إلا بشرط) من كون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بقي كما مر. (قوله: للتبعيض) وقد يكون المفعول بتأويل البعض. (قوله: تضمين تكره الخ) ويكون صلة تنقبض. (قوله: وجملة قوله) أي: على التوجيهين، وأما على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عند الجمهور، وعند الرضي صفة مجرورة.

الموصول بقي المبتدأ الذي خبره جملة بلا عائد، ويكذب أيضاً زيد ضربته؛ إذ المضروب غلامه. (قوله: إما كافة) أي: عن العمل، ومنها الزائدة؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، وقوله: وإما نافية؛ أي: داخلة على الاسم والفعل معاً؛ فلذا مثل بمثالين لكن بقي المصدرية وهي نوعان زمانية وغير زمانية؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾، ﴿مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾، ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾، فلذا قال اللاري: أي مثلاً. (قال المصنف: واستفهامية) إما باقية على معنى الاستفهام، أو مستعار لمعنى ينسب ذلك كالتعظيم والتعجب والإنكار، ولا تثبت الألف في الاستفهام عند كونها مجرورة إلا في نحو: ماذا، وأما قراءة عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾، فنادر، وقوله: عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ، فضرورة. (قوله: وأما بجملة؛ نحو: ربما تكره الخ) استشهد به صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الخ، وهو من قصيدة لامية لابن أبي الصلت من البحر الخفيف عروضه مخبوبة وضربه سالم، والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الأمر، وقبيله:

أَصْبِرُ النَّفْسَ عِنْدَ كُلِّ مُلِمٍّ
إِنَّ فِي الصَّبْرِ حِيلَةَ الْمُحْتَالِ
لا تَضِيقَنَّ بِالأُمُورِ فَقَدْ
تُكْشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

ربما تكره الخ، الملم النازلة، الغماء بالمد مثل الغم والغمة والفرجة التخلص والخروج من الغم، وفي الصحاح: الفرجة التفصي من الهم وبالضم فرجة الحائط ونحوه، وقال الحلبي: الفرجة بالفتح يستعمل في المعاني وبالضم يستعمل في الأجسام، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء النحوي المقري أنه كان له غلام ماهر في الشعر فوشى به إلى الحجاج الثقفي الظالم المشهور فطلبه ليشتري منه، فلما دخلت عليه فكلمني في ذلك قلت: إنه مدبر، فلما خرجت قال الواشي: كذب فهربت إلى اليمن مخافة من شره فمكثت هناك، وأنا إمام يرجع إليّ في المسائل عشر سنين فخرجت ذات يوم إلى الظاهر الصحراء فرأيت أعرابياً يقول لآخر: ألا أبشرك قال بلى، قال مات الحجاج فأنشد:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ
لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

وأنشده بفتح الفاء من فرجة، قال أبو عمرو: لا أدري بأيّ هذين أفرح أبموت الحجاج، أم بقوله: فرجة بفتح الفاء، ونحن نقول: فرجة بضمها وهو خطأ، قال أبو عمرو: كنت

أي: ربَّ شيء تكرهه النفوس. «وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى[1] شَيْءٍ» منكر[2] عند أبي علي. والشيء المعرّف عند سيبويه نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ أي: فنعم شيئاً[3] أو: نعم الشيء هي. «وَصِفَةٌ» نحو: (اِضْرِبْهُ ضَرْباً مَا[4]) أي: ضرباً[5] أيَّ ضرب كان. «وَ (مَنْ) كَذَلِكَ[6]» أي: تكون موصولة، نحو: (أَكْرَمْتَ مَنْ جَاءَكَ) واستفهامية نحو: (مَنْ غُلاَمُكَ؟) و: (مَنْ ضَرَبْتَ؟) وشرطية نحو: (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) وموصوفة إمّا[7] بمفرد، نحو قوله:

---

(١) صفة تامة، ذكره تنصيصاً على اختيار مذهب أبي علي دون سيبويه. (٢) غير موصوفة بمعنى شيء عند أبي علي. (٣) على مذهب أبي علي على مذهب سيبويه. (٤) وقيل: هذه حرف التعليل، وقيل: زائدة للتأكيد. (٥) قليلاً. (٦) أي: كما. (٧) موصوفة.

وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ[1] وَصِفَةٌ وَمَنْ كَذَلِكَ

(١) نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا﴾ أي: نعم شيئاً، وفي قوله بمعنى شيء تنصيص على اختيار مذهب أبي علي دون سيبويه أو عنده بمعنى الشيء.

(قال: وتامة) غير محتاجة إلى صلة وصفة. **(قال: وصفة)** اختلف في ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام، فقال بعضهم: إنه حرف، وقال بعضهم: إنه اسم، وفائدتها إما التحقير أو التعظيم أو التنويع، نحو: أعطيت عطية ما أي عطية لا تعرف من حقارتها، ولأمر ما، أي: لأمر عظيم لا يعرف من عظمته، وأضربه ضرباً ما، أي: ضرباً مجهولاً غير معين. **(قوله: فإن كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة)** إلا عند أبي عليّ

بقوله فرجة بالفتح أشد مني فرحاً بقوله: مات الحجاج انتهى من شرح المغني، والعقال: الحبل الذي يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة؛ يعني: رب غم يزول عن قريب فحكم على كلمة ما بأنها نكرة لدخول رب عليها وحكم على جملة تكره بأنها صفة على قياس تنكير رب، وقوله: من الأمر صفة أو حال، وقوله: له فرجة صفة أخرى، وكحل العقال صفة فرجة، والمعنى: رب شيء تكرهه النفوس له انفراج، وتفص، ومخلص كحل العقال عن ركبتي البعير بسهولة وسرعة ففي هذا تحريض على الصبر وقت الشدائد. **(قوله: أي: رب شيء تكرهه)** إشارة إلى محل الاستشهاد، فكلمة ما نكرة موصوفة بجملة فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف، وقال مظهر الدين في شرح المفصل: حق كلمة ما هذه أن تكتب مفصولة؛ لأنها نكرة موصوفة لا كافة كما في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ﴾ الخ، ولا زائدة كما في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾، ولا موصولة؛ لأنها معرفة، ورب لا تدخل إلا على النكرات انتهى، لكن في المغني: أنه يجوز أن تكون ما في هذا البيت كافة، وهي المهيأة لدخول رب على الجملة الفعلية، وأن يكون المفعول المحذوف اسماً ظاهراً؛ أي: قد تكره النفوس من الأمر شيئاً؛ أي: وصفاً فيه لكن الأول أولى إجراءً لرب على بابها الشائع لئلا يلزم حذف الموصوف وإقامة الصفة؛ أعني قوله: من الأمر مقامه؛ أي: رب تكره النفوس شيئاً من الأمر فلكون ما ههنا محتملة؛ لأن تكون موصوفة وكافة لم يكتب مفصولة فلا إشكال. **(قال المصنف: وتامة بمعنى شيء)** أي: تامة بنفسها غير محتاجة إلى صلة أو صفة أو موصوف أو غيرها، وفي ذكر قوله: بمعنى شيء مع أن ما سبق أيضاً بمعناه تنصيص على اختيار مذهب أبي على دون سيبويه. **(قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ الخ)** في سورة البقرة، والأصل: نعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل فارتفع لكونه معرباً بإعراب المضاف. **(قوله: أضربه ضرباً ما)** ومنه قولهم: لأمر ما جدع قصير أنفه، وأصل هذا المثل للزباء، وقصير هو قصير بن سعد اللحمي صاحب جذيمة الأبرش، ولكون قصته معروفة طويناها على غيرها. **(قوله: أي: نعم شيئاً الخ)** فهو منصوب على التميز من الضمير المبهم في نعم، وقوله: أو نعم الشيء فيكون فاعلاً لكونه بمعنى ذي اللام. **(قوله: وموصوفة إما بمفرد الخ)** وهي نكرة ومن ثمة دخلت عليها رب في نحو قوله:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ
قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

الإنضاج: كناية عن غاية الكمد الحاصل للقلب، وغيظاً مصدر غاظه، وهو منصوب على أنه مفعول لأجله؛ أي: رب شخص أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه (ملخص دماميني). **(قوله: إما بمفرد؛ نحو قوله: وكفى بنا فضلاً على الخ)** قائله: حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، والبحر كامل، فالباء في كفى بنا زائدة في كفى المتعدية لواحد؛ نحو: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمعه»، وفضلاً حال، وتنوينه للتفخيم، وقيل: إنه تمييز ولا يصح نصبه يجعله مفعولاً ثانياً لكفى لفساد المعنى، وحب النبي فاعل كفى؛ أي: وكفانا حب النبي حالة كونه فضلاً عظيماً وعلى متعلق بفضلاً، ومن نكرة موصوفة بمفرد فقوله: غيرنا بالجر صفتها، وفيه الشاهد، ويروى برفع غير فيحتمل أن من على حالها، ويحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة، ومنهم من زعم أن من في البيت زائدة للتوكيد كل ذلك من مغني اللبيب، ومحمد بالجر عطف بيان، وإيانا مفعول الحب لجواز مجيئه متعدياً، ومنهم من قال: إن الباء في كفى بنا زائدة في الفاعل،

وَكَفَى بِنَا[١] فَضْلاً[٢] عَلَى مَنْ[٣] غَيْرِنَا[٤] حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ[٥] إِيَّانَا[٦]

أي[٧]: شخص غيرنا، أو بجملة نحو: (مَنْ[٨] جَاءَكَ قَدْ أَكْرَمْتُهُ). «إِلَّا فِي التَّامَّةِ وَالصِّفَةِ» فإنَّ كلمة (مَنْ) لا تجيء تامة ولا صفة. «وَأَيٌّ» للمذكر[٩]، «وَأَيَّةٌ» للمؤنث[١٠]، كـ(مَنْ) في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التامة والصفة. فـ(أيّ) الموصولة نحو: (إِضْرِبْ أَيَّهُمْ لَقِيتَ) والاستفهامية نحو: (أَيُّهُمْ أَخُوكَ؟) وَ: (أَيُّهُمْ لَقِيتَ؟) والشرطية نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ[١١] الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ والموصوفة نحو: (يا أيُّها الرجلُ). قيل[١٢]: (أيّ[١٣]) تقع صفة[١٤] اتفاقاً فلم جعلها[١٥] المصنف كـ(مَنْ) التي لا تقع صفة أصلاً؟ وأجيب[١٦]: بأنَّ (أيّاً) الواقعة[١٧] صفة[١٨] هي في الأصل[١٩] استفهامية، لأنَّ معنى (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[٢٠] رَجُلٍ): رجل عظيم يسأل[٢١] عن حاله لا يعرفه كل[٢٢] أحد، فنقلت[٢٣] عن الاستفهامية[٢٤] إلى الصفة. «وَهِيَ[٢٥]» أي: كل من (أَيٍّ، وأَيَّةٍ) «مُعْرَبَةٌ» بالاتفاق «وَحْدَهَا[٢٦]» لا[٢٧] يشاركها في الإعراب[٢٨] غيرها من

(١) الباء زائدة على المفعول. (٢) حال من حبه النبي. (٣) موصوفة. (٤) صفة من. (٥) فاعل كفى. (٦) مفعول كفى. (٧) على نسخة. (٨) نحو: رب من جاءك. (٩) حال كونه موضوعاً. (١٠) موضوعاً. (١١) أي: المسمى. (١٢) يا أيتها المرأة. (١٣) أي: كلمة أي. (١٤) للنكرة. (١٥) أي: كلمة أي. (١٦) والمجيب الرضي. (١٧) صفة أيا. (١٨) ليست بصفة بل حال. (١٩) أي: حالة التي تكون سبباً لعظمته لأنَّه عظيم. (٢٠) أي: نسخة. أي: كامل في الرجولة. (٢١) أي: كل واحد. (٢٢) من قبيل التنازع. (٢٣) أي: كلمة أي. (٢٤) قصر إضافي بالنسبة إلى الاختلاف الواقع في البواقي. (٢٥) استئناف. (٢٦) حال. (٢٧) راجع إلى المستكن في معربة لا إلى أي وأية بتأويل كل واحد كما يتوهم. (٢٨) حال.

إِلَّا فِي التَّامَةِ وَالصِّفَةِ وَأَيٌّ[١] وَأَيَّةٌ[٢] كَمَنْ[٣] وَهِيَ[٤] مُعْرَبَةٌ[٥] وَحْدَهَا[٦]

(١) أي: للمذكر. (٢) للمؤنث.
(٣) يعني في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التامة والصفة.
(٤) أي: كل من أي وأية. (٥) أي: بالاتفاق.
(٦) الضمير راجع إلى المستكن في معربة لا إلى أي وأية.

فإنه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفاً زائدة؛ نحو قوله: والأثرونَ من عدداً؛ أيك الأثرون عدداً، وهي عند البصريين موصوفة؛ أي: إنساناً معدوداً، قال الشيخ الرضي: اعلم أن من في وجوهها لذي العلم، ولا تفرد لما لا يعلم، وقد يقع على ما لا يعلم تغليباً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾؛ وذلك لأنه تعالى قال: ﴿فَمِنْهُم﴾، والضمير راجع إلى كل دابة فغلب العلماء في الضمير، ثم بني على هذا التغليب، فقال: من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع وما في الغالب لما لا يعلم، وقد جاء في العالم قليلاً، ويستعمل أيضاً في الغالب في صفات العالم؛ نحو: زيد ما هو فهو سؤال عن صفته، والجواب عالم مثلاً، ويستعمل أيضاً استفهاماً كانت أو غيره في المجهول ماهية وحقيقة؛ ولذا يقال: لحقيقة الشيء

(قوله: حرفاً زائدة) في المغني: أنها ترد زائدة؛ وذلك سهل على قاعدة الكوفيين من أن الأسماء تزاد. (قوله: والأثرون من عدداً) أوله:

إلى الزبيرِ سنامُ المجدِ قد عَلِمَتْ
ذاكَ العشيرةُ والأثرونَ مَن عددا

كذا في الرضي، ورواية المغني: أن الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل، والمراد بالزبير الزبير بن العوام الصحابي ابن عمة الرسول ﷺ وابن أخي خديجة رضي الله عنهما، أول من سل سيفاً في سبيل الله، واستشهد يوم الجمل سنة ست

وحبّ بدل اشتمال على المحل وهو خلاف المتبادر. (قوله: أو بجملة نحو الخ) أي: أو موصوفة بجملة كقوله: رب من أنضجت، البيت (رضي). (قوله: فإن كلمة من لا تجيء تامة) أي: إلا عند أبي علي الفارسي فإنه جوز كمينها نكرة غير موصوفة كما في قوله:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

أي: نعم شخصاً هو فمن منصوب المحل على التمييز، وفيه ما فيه. (قوله: نحو: أيهم أخوك) وكقوله:

أيّ يومٍ سَرَرْتَني بِوِصَالِ
لم تَرُعْني ثلاثةً بِصُدودِ

(قوله: نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾) في سورة الإسراء؛ فأيّ شرطية وما زائدة؛ أي: أيّاً[١] تسمى الله تعالى من لفظة الله أو الرحمن فهو حسن؛ لأن له الأسماء الحسنى. (قوله: قيل: أي تقع صفة) نحو: مررت برجل أي رجل؛ أي: كامل، وقوله: اتفاق أي بخلاف ما فإن فيها خلافاً فذكر كون أيّ صفة أولى من ذكر ما. (قوله: هي في الأصل استفهامية) يعني: أن جهة الأصالة دعت إلى إدراجها فيها كما أن جهة الشيوع في الصفة بحيث لا يخطر منه الاستفهام بالبال دعت إلى ذكرها بالاستقلال، ولكل وجهة. (قوله: لا يعرفه كل أحد) أي: حتى يجيب أو لا يعرفه كل أحد فيسأل عن حاله، وفي الامتحان: فكأنه لعظم شأنه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فسئل عنه. (قوله: معربة بالاتفاق) أي: وجوباً مع أن حقه أن يبني كالسائر للزوم الإضافة إلى المفرد المؤيد لجانب الاسمية. (قوله: غيرها من الموصولات) يشير إلى أن ضمير

(١) وهو أبو الفراس الحمداني كان في أسر الروم، وقد سمع حمامة تنوح بجنبه على

الموصولات إلّا على اختلاف في (اللَّذَانِ) وَ(اللَّتَانِ) وفي (ذُو) الطائية[١]. وإنّما أعربت لأنّه[٢] التزم فيها[٣] الإضافة[٤] إلى المفرد[٥] التي[٦] هي من خواص الاسم المتمكن[٧] فلا يرد[٨] (حيث وإذ وإذا[٩]). «إلّا[١٠] إذا» كانت موصولة «حُذِفَ[١١] صَدْرُ صِلَتِهَا[١٢]» نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن[١٣] كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ فيمن قرأ بالضم،

(١) مع قيام الدليل الذي يقتضي البناء. (٢) علة أعربت. شأن. (٣) كل واحد. (٤) نائب التزم. (٥) مقابل الجملة. (٦) صفة الإضافة. (٧) أي: المعرب. (٨) أي: النقض. (٩) فإنّها لا تضاف إلا إلى الجملة. (١٠) استثناء مفرغ. (١١) أي: الجزء الأول من الصلة. (١٢) راجع إلى المستكن في معربة. (١٣) تبعيضاً.

هي راجع إلى كل واحدة منهما مراداً بها الموصلة؛ لأن كونها معربة ليس مطلقاً في وجوهها المذكورة جميعاً، فلعله أراد بهذا أنّ في الضمير استخداماً كذا قيل فافهم. (قوله: **لأنه التزم فيها الإضافة**)؛ وذلك لأن وضعها لتفيد بعضاً من كل، ففي الحلبي: أن أيّاً وضع على أن يكون واحداً من الاثنين أو جماعة؛ ولهذا إذا أضيف إلى المعرفة لم يضف إلا إلى الاثنين فصاعداً؛ إذ لا يمكن أن يضاف إلى الواحد المعين، ويكون واحداً منه، والمعنى عند إضافته إلى المعرفة؛ نحو: أيهم عندك السؤال عن أحد المضاف إليهما أو إليهم، وعند الإضافة إلى النكرة يكون السؤال عن نفس المضاف الخ، وقال الرضي: وليس كل مضاف بمعرب بل هو لازم الإضافة، ألا ترى إلى عدم إعراب خمسة عشرك لعدم لزومها. (قوله: **فلا يرد حيث وإذا الخ**) لعدم إضافتها إلى المفرد بل إلى الجملة. (قوله: **إلا إذا كانت موصولة الخ**) فإنه لا يجب الإعراب حينئذ بل يبنى على الضم وهو الأكثر، قال في الامتحان: والإعراب حينئذ كالبناء جيد؛ ولذا قرئ: ﴿أيهم﴾ بالنصب للإضافة. (قوله: **إلا إذا حذف صدر صلتها**) وإنما جاز الحذف في صلة أيهم دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف إليه وهذا مذهب سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين فإنهم يرون أنها معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف تقول ببنائها حين أضيفت؟ وقال الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربنّ أيهم قائم بالضم انتهى، وزعموا أنها في الآية استفهامية وأيهم مبتدأ وأشد خبره ومفعول ننزع إما محذوف، والتقدير: لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشدّ، أو أنه علق بالاستفهام عن العمل، أو يكون مفعوله من كل شيعة ومن زائدة في الإثبات على مذهب الأخفش (مغني). (قوله: **نحو قوله تعالى الخ**) أي: في سورة مريم والاستشهاد مبني على قراءة الضم كما قاله الشارح، فالتقدير: لننزعن الذي هو أشدّ، وفي الشذور: أيّ مفعول ننزع وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد، وأشدّ خبر لمحذوف والجملة صلة لأيّ، وكان الظاهر أن يفتح أيّ؛ لأن إعراب المفعول النصب

إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا

ماهية وهي منسوبة إلى ما، والماهية مقلوبة الهمزة هاء، والأصل: المائية، أو نقول: إنه منسوب إلى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة، وقول فرعون: وما رب العالمين، يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصف؛ ولهذا قال موسى: رب السموات، ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهية، لكنه أجاب موسى بيان الأوصاف دون بيان الماهية تنبيهاً لفرعون على أنه تعالى لا يعرف إلا بالصفات، وماهيته غير معلومة للبشر. (**قوله: والموصوفة؛ نحو: يا أيها الرجل**) قال الشيخ الرضي: لا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء، وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة. (**قوله: لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد**) إنما قيد بالتزام الإضافة بقوله: إلى المفرد؛ لئلا يرد النقض بكم رجل؛ فإنه قد ينتصب ما بعدكم الخبرية، وقيد الإضافة بقوله: إلى المفرد لئلا يرد النقض بإذ وإذا؛ فإنهما يضافان إلى الجملة، ولا بلدن؛ فإنه قد يضاف إلى الفعل، وإنما جعلوا التزام الإضافة إلى المفرد من خواص الاسم المتمكن؛ لأنها بمنزلة التنوين المنافي للبناء، وإنما لم يجعلوا الإضافة إلى الجملة كذلك؛ لأن المضاف إلى الجملة كالمقطوع عن الإضافة؛ إذ الإضافة إلى الجملة في الحقيقة إضافة إلى مضمونها وهو غير مذكور صريحاً، فكان في حكم المقطوع عن الإضافة، قال الشيخ الرضي: إنما التزم في أيّ إضافة؛ لأن وضعها ليفيد بعضها من كل فإذا حذف المضاف إليه فإن لم يكن مقدراً لم يعرب كما في النداء، وأن كان مقدراً بقي على إعرابه. (**قال: إلا إذا حذف صدر صلتها**) إن كانت صلتها فعلية فلا يبني؛ أي: معها، وإن كانت اسمية وحذف صدرها؛ أعني: المبتدأ بشرط أن يكون ذلك الصدر ضميراً راجعاً إلى أيّ، فإن كان مضافاً يبني على الضم، وأجاز سيبويه الإعراب، وقال هذه لغة جيدة، وأن لم يكن مضافاً فالإعراب، وأجاز بعضهم البناء قياساً لا سماعاً. (**قوله: فيمن قرأ بالضم**) دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على أنها موصولة مبنية فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن أيّ هذه

وثلاثين في جمادى الأولى، وسنام المجد بفتح السين أعلاه، واستعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت لئلا يلزم حذف المفعول الثاني، وذاك مفعوله والعشيرة فاعله واللام للاستغراق، والمراد بالعشيرة العرب، والأثرون: جمع الأثرى أفعل التفضيل من الثروة كثرة العدد، يقال: أثرى القوم يثرون إذا أكثروا، وهو معطوف على سنام المجد. (**قوله: أي: الأثرون عدداً**) يعني من زائدة وعدداً تمييز. (**قوله: موصوفة**) بدل من الأثرون كذا في المغني، والأوجه أن يكون تمييزاً وعدداً صفة له اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول. (**قوله: في العالم قليلاً**) حكى أبو زيد: سبحان ما سخركن لنا، سبحان ما سبح الرعد بحمده. (**قوله: كونها نكرة**

أي: أيُّهم هو أشد. وإنَّما بنيت(١) موصولة(٢) عند حذف صدر صلتها لتأكيد(٣) شبهه بالحرف من جهة الاحتياج إلى أمر(٤) غير الصلة، وبنيت(٥) على الضم تشبيها(٦) لها(٧) بالغايات(٨) لأنَّه(٩) حذف منها(١٠) بعض ما(١١) يوضحها(١٢) كما حذف من الغايات ما بينها، وهو مضاف(١٣) إليه. ولم يستثن الموصوفة لبنائه(١٤) مثل: (يَا(١٥) أَيُّهَا الرَّجُلُ) كما استثني(١٦) التي(١٧) حذف صدر صلتها، لأنَّه(١٨) ذكر في قسم المنادى: أنَّ كل ما يقع منادى مفرداً(١٩) معرفة فهو مبني(٢٠)، وبناء الموصوفة لهذا(٢١) فلا حاجة إلى الذكر ثانياً. «وَفِي قَوْلِهِمْ :(مَاذَا صَنَعْتَ؟) وَجْهَانِ(٢٢): أَحَدُهُمَا(٢٣)» أنَّ معناه «مَا الذِي» على أن يكون (ذَا) بمعنى الذي، فيكون التقدير: أيُّ شيء(٢٤) الذي صنعت؟ أي: صنعته. ف (مَا): مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس «وَ» حينئذ «جَوَابُهُ(٢٥) رَفْعٌ» أي: مرفوع على أنَّه(٢٦) خبر مبتدأ محذوف كما إذا قلت(٢٧): الإكرام أي: الذي صنعته الإكرام ليكون(٢٨) الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما(٢٩) جملة(٣٠) اسمية. «وَ(٣١)» الوجه(٣٢)

(١) كل واحدة منها. (٢) حال. (٣) علة بنيت كلمة أشد. (٤) وهو جزء الصلة. (٥) أي: كل واحدة. (٦) علة بنيت. (٧) أي: الموصولة. (٨) بالظروف ك قبل وبعد. (٩) شأن. بيان لوجه التشبيه. (١٠) من كل واحدة. (١١) وهو صدر صلتها. (١٢) أي: أي وأية. (١٣) هذا مذهب سيبويه. (١٤) علة المنفي. (١٥) لأن أي ههنا موصوفة مبنية. (١٦) مصنف. (١٧) الموصولة. (١٨) علة النفي - مصنف. (١٩) حال. (٢٠) سواء من لفظ أي وأية وغيرهما. (٢١) ولدخولها في المنادى المفرد المعرفة. (٢٢) عند سيبويه. مبتدأ مؤخر. (٢٣) الجملة صفة لقوله وجهان أو استئناف. (٢٤) قوله: شيء مأخوذ من ما للاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من. (٢٥) أي: جواب ماذا صنعت. (٢٦) أي: لفظ الإيجاب. (٢٧) في جوابه. (٢٨) علة مرفوع. (٢٩) أي: السؤال والجواب. (٣٠) خبر كون. (٣١) شروع في بيان وجه آخر وفي جوابه المناسب. (٣٢) قدر الموصوف.

وَفِي مَاذَا صَنَعْتَ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا مَا الذِي وَجَوَابُهُ(١) رَفْعٌ،

(١) أي: وحينئذ جوابه. آه. أي: جواب ماذا صنعت رفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف.

استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره أشدّ، والجملة صفة شيعة على إضمار القول؛ أي: كل شيعة مقول فيهم أيهم أشدّ، وقوله: من كل شيعة معمول لننزعن كما تقول: أكلت من كل طعام، فيكون من للتبعيض، وقيل: يجوز أن يكون النزع واقعاً على من كل شيعة؛ أي: لننزع عن بعض كل شيعة، فكأن قائلاً قال منهم فقيل: أيهم أشدّ؛ أي: الذين هم أشد، وقيل: إن النزع معلق عن العمل وليس بشيء؛ لأن مفعوله ليس بجملة والمعلق يجب أن يكون مفعوله جملة. (**قوله: لتأكيد شبهه الحرف الخ**) إن قلت: قد مر أن هذه الإضافة المنافية للباء، فكان ينبغي أن لا يبني مع حذف صدر صلتها فإن كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة، وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي أن تبني مع قطعها عن الإضافة لازدياد الاحتياج، قلنا: قد مر أن لزوم الإضافة إلى المفرد مناف للبناء، وأيّ إذا كانت مضافة

موصوفة) نحو: مررت بما معجب لك. (**قوله: بمنزلة التنوين**) لكونه عوضاً عنه. (**قوله: وإن كان مقدراً الخ**) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾. (**قوله: فلا يبنى**) أي: معها؛ لأنه لا يحذف منها شيء؛ لأن التصاق الجزئين فيها أشد. (**قوله: بشرط أن يكون الخ**) فلا يحذف المبتدأ في نحو: أضرب أيهم غلامه قائم، وإنما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر على الولاء معنى. (**قوله: فالإعراب**) أي: في كلام العرب نحو: أكرم أيا أفضل. (**قوله: أي: الذين هم أشد**) فهي موصولة حذف صدر صلتها مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف. (**قوله: وأجاز بعضهم الخ**) فيقول: أكرم؛ أي: أفضل مضموم بلا تنوين قياماً على أيهم أفضل، ولم يسمع ذلك من

إلا أنها ههنا مبنية على الضم لإضافتها وحذف صدر صلتها، ومن العرب من يعرب أياً في أحوالها كلها، وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب: ﴿أيَّهم أشد﴾ بالنصب، قال سيبويه وهي لغة جيدة. (قوله: لتأكيد شبهه الخ) يعني: أن أصل الشبه من جهة الاحتياج إلى الصلة ثابت قبله ولما حذف زاد الاحتياج فتأكد الشبه فعاد إلى حقه، وقوله: إلى أمر؛ أي: محذوف منوي. (قوله: بعض ما يوضحها) وهو الصلة، فإنها توضح الموصول وتفسره، وأراد بالبعض صدر الصلة؛ أعني: المبتدأ بشرط كونه ضميراً راجعاً إلى أيّ، فلا يحذف المبتدأ في مثل أضرب أيهم غلامه قائم، وقوله: لبنائه علة للمنفي وقيد له كما أن قوله: لأنه الخ علة للنفي. (قال المصنف: وفي ماذا صنعت وجهان) أحدهما: أن يكون ما بمعنى أيّ شيء وهو مرفوع المحل بالابتداء عند سيبويه، وذا بمعنى الذي، وما بعده صلته، والضمير الراجع منه إليه محذوف؛ فلذا قال: أي صنعته، وجوابه على هذا مرفوع أي حسن مثلاً ليطابق السؤال الجواب وإن جاز النصب أيضاً، وثانيهما: أن يكون ماذا بكمالها اسماً واحداً وهو منصوب المحل بوقوع الفعل عليه ومعناه؛ أي: شيء صنعت، وجوابه النصب لما فيه من المطابقة فاذا قيل: ماذا صنعت فقل: خيراً بالنصب، وإذا قيل: ماذا حدث من الأمر، فقل: خير مرفوعاً، وإذا قيل: بماذا فرحت، فقل: خير بالجر (إقليد وغيره). (قوله: أي: صنعته) فحذف الضمير من الصلة وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر، قال الرضي: وقلّ إظهار هذا الضمير المنصوب من الجملة التي بعد ذا للثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر من السائر

«الآخَرُ» أنَّ معناه[١] «أيُّ شَيءٍ» وههنا[٢] عبارتان[٣] إحداهما: أنَّ (مَاذَا[٤]) بكمالها بمعنى[٥]: أي شيء، والثانية: أن ما[٦] معناه أيّ شيء و(ذَا[٧]) زائدة والظاهر أن مؤداهما[٨] واحد[٩]. فإنَّ معنى قولهم: إنَّها[١٠] بكمالها[١١] بمعنى (أيُّ شَيءٍ) أنَّه[١٢] ليس لكل منهما[١٣] معنى بالاستقلال لكون[١٤] كلمة (ذا) زائدة. فالمفهوم من مجموعهما[١٥] (أيُّ شَيءٍ) «وَ» حينئذ «جَوَابُهُ[١٦] نَصْبٌ» أي: منصوب[١٧] على أنه[١٨] مفعول لفعل محذوف، كما إذا قلت: (الإِكْرَامَ) ليكون[١٩] الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة[٢٠] فعلية[٢١]. ويجوز في الأول[٢٢] نصب[٢٣] الجواب[٢٤] بتقدير الفعل المذكور، وفي[٢٥] الثاني رفعه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف[٢٦]. ولم يعتبره[٢٧] المصنف لفوات[٢٨] المطابقة بين السؤال والجواب. «(أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ)» «مَا[٢٩] كَانَ» أي اسم[٣٠] كان «بِمَعْنَى الأَمْرِ[٣١] أَوِ[٣٢] المَاضِي» اللذين

(١) أي: ماذا مطلقاً. (٢) أي: في هذا الوجه. (٣) أي: للنحاة. (٤) أي: لفظ ماذا. (٥) كائن. (٦) أي: لفظ ما وحده. (٧) أي: لفظ ذا. (٨) أي: مؤدّ ماذا. (٩) خبر إنَّ، لا ينفك أحدهما عن الآخر في الدلالة على هذا المعنى. (١٠) كلمة ماذا. (١١) أي: بمجموعها. (١٢) شأن. (١٣) أي: من ما وذا. (١٤) علة ليس. (١٥) أي: ما وذا. ع (١٦) شروع في بيان كيفية جواب هذا الوجه. أي: ماذا صنعت. (١٧) تأمل ما في مرفوع. (١٨) أي: على أنَّ اللفظ الذي يجاب به. (١٩) علة منصوب. (٢٠) خبر يكون. (٢١) قدم مفعول الفعل لتضمنه معنى الاستفهام. (٢٢) أي: الوجه الأول. (٢٣) فاعل يجوز. (٢٤) على ما قيل بإضمار المفسر. (٢٥) في الوجه الثاني. (٢٦) بأن كان تقديره هو الإكرام. م. (٢٧) أي: هذا التوجيه. (٢٨) علة لم يعتبر. (٢٩) بمعنى صار كاملة وهو الأنسب. (٣٠) فسر ما. (٣١) للحاضر. (٣٢) ما كان بمعنى الماضي.

وَالآخَرُ[١] أَيُّ شَيءٍ وَجَوَابُهُ[٢] نَصْبٌ. أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ مَا[٣] كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ المَاضِي

(١) أي: والوجه الآخر أنَّ معناه أي: شيء.
(٢) أي: وحينئذ جواب ماذا صنعت.
(٣) أي: اسم.

فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى، وقوله: أي: مرفوع إشارة إلى تصحيح الحمل، وفيه وجوه آخر فتبصر. (**قوله: خبر مبتدأ محذوف**) وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى ذا الموصولة. (**قوله: ليكون الجواب مطابقاً الخ**) تعليل لقوله: وجوابه رفع وهذا مبني على ما هو الأولى والأكثر من المطابقة؛ فلذا اقتصر المصنف عليه، وإلا فيجوز على هذا الوجه النصب أيضاً بتقدير الفعل المذكور لجواز مخالفة الجواب للسؤال اسمية وفعلية، ومن ثمه قرئ قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ بالوجهين. (**قوله: أحداهما أن ماذا بكمالها الخ**) قيل: إنما جاز أن يجعل ما مع ذا اسماً واحداً دون من لما بين ما وذا من الموافقة فما عام وذا كذلك، فيقعان على الأشياء كلها بخلاف من فإنها اسم خاص لذوي العلم، فلا يكون موافقاً لذا، فلا ينضم أحدهما إلى الآخر لما بينهم من التباين (إقليد). (**قوله: بكمالها بمعنى أي شيء**) يعني: أن مجموع ماذا كلمة استفهامية منصوب المحل على المفعولية قدم على صنعت لوجوب صدارته لتضمنه الاستفهام، فالجملة حينئذ فعلية بلا كلام، وهذا إذا لم يقدر ضمير، وأما لو قدر فيكون من باب الإضمار على شريطة التفسير فالنصب حينئذ جائز والرفع مختار (مير غياث).
(**قوله: وذا زائدة**) كما في قوله:

وماذا عَسَى الواشُونَ أن يَتَحَدَّثُوا
سِوَى أنْ يَقُولُوا إنَّنِي لَكِ عاشِقُ

وضمير مؤداهما إلى العبارتين. (**قوله: ليس لكل منهما الخ**) رفع إيجاب كلي لا سلب كلي. (**قوله: لفعل محذوف**) أي: مماثل لفعل انتصب به ماذا في جانب السؤال فحذف لدلالته عليه. (**قال المصنف: أسماء الأفعال**) أي: أسماء معاني

وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف إلى الجملة أو قلنا: إن المنافاة أمر قياسي وبناء أيّ مضافاً عند حذف صدر صلتها سماعي. (**قال: وفي قولهم: ماذا صنعت**) قال الشيخ الرضي: ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة إلا بعدما ومن الاستفهاميتين، والأولى فيما ذا هو، ومن ذا خير منك الزيادة، ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذي؛ أي: الذي هو على حذف المبتدأ، وأما قولك: من ذا قائماً فذا اسم إشارة لا غير، ويحتمل فيمن ذا الذي أن يكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة كما في قوله

العرب. (**قوله: وقيل: إن النزع معلق**) هذا قول يونس وهو يجوّز التعليق في غير أفعال القلوب أيضاً. (**قوله: وعلى تقدير**) أي: فرض. (**قوله: لازدياد الاحتياج**) لتحقق الاحتياج إلى المضاف وبعض الصلة المحذوفين. (**قوله: يبقى في صورة الخ**) نحو: أيهم أشد فإن المضاف إليه مع الخبر في صورة المبتدأ أو الخبر؛ إذ الزيادة تستلزم حذف الخبر أو المبتدأ من غير قرينة والموصولية تستلزم حذف تمام الصلة. (**قوله: ورفع البدل**) في قول الشاعر:

ألاَ تَسْألانِ المَرْءَ ماذَا يُحاوِلُ
أنَحْبٌ فَيُقْضَى؟ أمْ ضَلالٌ وباطِلُ

أي: أعليه نذر في طلب المال وتحصيل الآمال فهو يسعى في ذلك وفاء بالنذر، أم هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواه لا

تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي﴾، فإن هاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة. (قال: أحدهما ما الذي) الجملة صفة لقوله: وجهان أو استئنافية. (قوله: على أن يكون ذا بمعنى الذي) قال الشيخ الرضي: ولقائل أن يمنع مجيء ذا موصولة، ويحكم في نحو: ماذا صنعت بزيادتها إن قلت: رفع الجواب، ورفع البدل عن ما يدل على أن الجملة اسمية، قلنا: جاز أن يكون ما مبتدأ، وذا مزيدة والفعل خبراً لما بتقدير العائد، وفيه أن حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول. (قوله: والظاهر أن مؤداهما واحد) يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضي من أن ذا موصولة أو زائدة. (قال: وحينئذ جوابه نصب) هذا إذ كان بعد ذا فعل ناصب لنا قبله أو مشتغل عنه بضميره أو متعلقه أما إذا لم يكن كذلك نحو: ماذا أعرض عليهم، وماذا أحل لهم، فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة أو زائدة. (قال: أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي) قيل: كان هذه تحتمل أن تكون ناقصة على أصلها، وتامة بمعنى صار، وزائدة، ولما كانت أسماء الأفعال بمعنى الأمر أو الماضي كان حقها أن لا يكون لها محل من الإعراب كالأمر والماضي، وقيل: إنها مصادر، وفيه أنها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون أسماء أفعال، وفيه أن القائل بذلك لا يقول: إنها أسماء الأفعال، بل يقول: إنها أسماء مصادر الأفعال، وإنما سميت أسماء الأفعال قصراً للمسافة، ولكن فيه أن لا وجه لبنائها اللهم إلا أن يقال: إن بعضها مبني لكونها في الأصل أصواتاً كصه ومه، وحمل الباقي عليها طرداً للباب، وقيل: إنه مبدأ والفاعل ساد مسد الخبر، وفيه أن معنى الفعل ينافي الابتداء، وفيه أن هذا القسم من المبتدأ لكونه مسنداً لا ينافيه معنى الفعل، وفيه أن معنى الفعل لو لم يناف للابتداء لصح أن يقال: لكل فعل أنه مبتدأ، وفيه أنه أمر اصطلاحي وأن هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الأفعال لجواز أن لا يكون لها محل من الإعراب بخلاف الاسم فإن خلوه عن الإعراب غير معهود، فلا بد أن يخرج له وجه نعم للخصم أن يقول: إن القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالآخرة إلى أنه مسند إليه؛ لأن قولك: أقائم زيد في قوة أن صاحب القيام أهو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل، وما هو بمعناه؛ ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقاً كونه مسنداً إليه.

الأفعال فحذف المضاف إيجازاً خلافاً للبعض حيث قال: أسماء الأفعال مدلولها الأفعال وسنحققه. (قوله: أي: اسم كان بمعنى الخ) فسر الموصول بالمفرد، والظاهر تفسيره بالجمع كما في أسماء الإشارة ليطابق المعرف في الظاهر ويصح الحمل، لكن لما كان إيراد صيغة الجمع؛ أعني: أسماء الأفعال للمشاكلة لما في مقام الإجمال، والحال أن الجمعية ليست مقصودة بل الجنسي صح التفسير للموصول بالمفرد لصحة الحمل نظراً إلى المقصود. (قال المصنف: بمعنى الأمر أو الماضي) أي: بمعنى وضع له صيغة الأمر أو الماضي لا أنه موضوع للفظ الأمر الخ، وفي شرح القطر: أو بمعنى المضارع، مثل وي بمعنى: أعجب؛ نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾؛ أي: أعجب لعدم فلاحهم، ومثل وا كما في قول الشاعر:

وَا بِـأَبِـي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَـبُ
كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَـلَـيْـهِ الـزَّرْنَـبُ

وواها كقوله:

وَاهَـاً لِـسَـلْـمَـى ثُـمَّ وَاهَـاً
وَاهَـا لِـعَـيْـنَـيْـهَـا لـنـا وفـاهـا

انتهى، وفي شذور الذهب ما عصارته: أن اسم الفعل على ثلاثة أنواع؛ ما سمي به الأمر وهو الغالب ولذا بدؤوا به، وما سمي به الماضي وهو أكثر مما سمي به المضارع؛ فلهذا قدم عليه؛ أي: في عبارة من ثلث القسمة، وما سمي به المضارع؛ نحو: أوه بمعنى: أتوجع، وأفّ بمعنى: أتضجر، وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت انتهى، والمصنف مع هذا البعض حيث لم يقل: أو المضارع، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: فما قيل: إن أف الخ، والقائل: ابن هشام وابن عقيل وغيرهما.

بمقله. (قوله: قلنا جاز الخ) فادعاء عدم لزوم التطابق، وإن كان يجري في صورة رفع الجواب لا يجري في صورة البدل فلذا لم يذكره. (قوله: إن حذف الخ) فهو الباعث على القول بكونها موصولة لا زائدة. (قوله: يحتمل أن يكون ناقصة الخ) أي: ما كان كائناً بمعنى الأمر وما وجد بمعنى الأمر أو ما بمعنى الأمر. (قوله: أنها مصادر) يعني: أنها منصوبة المحل على المصدرية، ولا يخفى أنه إنما يجري فيما هو على وزن المصادر. (قوله: أي: معنى الفعل الخ)؛ لأن معنى الفعل يقتضي كونه مسنداً إلى شيء والمبتدأ يكون مسنداً إليه.

هما من أقسام المبني الأصل[1]. فعلة بنائها كونها مشابهة[2] لمبني الأصل. فما[3] قيل: إنَّ (أف[4]) بمعنى: أتضجر. و(أوّه) بمعنى: أتوجع. فالمراد[5] به[6]: تضجرت[7] وتوجعت، عَبّر عنه[8] بالمضارع لأنَّ المعنى[9] على الإنشاء، وهو[10] الأنسب بأن يعبر عنه[11] بالمضارع الحالي «مِثْلَ: (رُوَيْدَ زَيْداً) أي: أَمْهِلْهُ» مثال لما[12] هو بمعنى الأمر[13] «وَ(هَيْهَاتَ[14] ذَاكَ[15])» بفتح[16] الياء في الحجازية وبكسرها[17] في بني تميم وبالضم

(١) صفة المبني. (٢) أي: مناسبة تشبيهاً له بأن وقعت موقعه. (٣) استفهامية. (٤) مجازاً. (٥) خبر المبتدأ وهو فما. (٦) على صيغة المتكلم. (٧) أي: بكل من أف وأوّه. (٨) أي: عن كل واحد من تضجرت وتوجعت. (٩) محمول. (١٠) أي: المعنى المحمول على الإنشاء. (١١) كل واحد منها. (١٢) أي: اسم الفعل. (١٣) ولما هو بمعنى المتعدي. (١٤) لازم. (١٥) أي: الأمر. (١٦) نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً جعل بمعنى الفعل. (١٧) للساكنين.

(قوله: أن أف بمعنى أتضجر) كلمة أف بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها إحدى عشرة لغة كذا في الرضي وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾، وقوله: وأوه بوزن سبّح أمراً، وفيها لغات بضع عشرة. (قوله: فالمراد به تضجرت الخ)؛ إذ لو كانا بمعنى المضارع لكانا معربين كمسماهما وقد ردّه في الامتحان. (قوله: لأن المعنى على الإنشاء) فصيغة الماضي على حقيقتها. (قوله: وهو أنسب بأن الخ) وعبارة العصام؛ لأن صيغ الماضي في الإنشاء شائع دون المضارع؛ وذلك لأن الإنشاء إيجاد الفعل في زمان الحال، وتوضيحه أن الإنشاء وإن لم يعتبر له خارج تطابقه أو لا تطابقه إلا أن مدلوله واقع في الحال؛ نحو: بعت واشتريت فإن البيع والشراء واقعان في الحال، وإن لم يعتبر مطابقتهما لما في الواقع وحكايتهما عنه (وجيه). (قوله: مثل رويد زيداً) ومثل صه بمعنى: أسكت، وفي الحديث: « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب صه فقد لغوت »، ومنه مكانك بمعنى أثبت قال الشاعر:

وقَـولـي كُـلَّـمـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ
مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدي أو تَـسْـتَـرِيـحي

أي: أقول لنفسي كلما ارتفعت أو فزعت من خشية أو قاربت الحنث أثبتي إما أن تلقى خيراً فتحمدي، وإلا فلا أقل من الاستراحة، ومنه عليكه؛ بمعنى: الزمه، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾؛ أي: الزموا شأن أنفسكم، ويقال أيضاً: عليك به، قال السجاعي: لا يستعمل اسم فعل إلا مع ضمير المخاطب، وشذ عليه رجلاً غيري؛ أي: ليلزم رجلاً، وأما قوله عليه السلام: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم الخ» فقد حسنه الخطاب، وعن ابن عصفور أن عليه خبر، والصوم مبتدأ، والباء زائدة فلا يكون مما نحن فيه.

مِثْلُ: رُوَيْدَ زَيْداً أَيْ: أمهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ ذَاكَ

(قوله: لأن المعنى على الإنشاء) فيه أن المعنى لو كان على الإنشاء، وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة؛ إذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء أسماء الأفعال ما قاله الشيخ الرضي، وهو أنها بنيت لكونها أسماء لما أصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع، فعلى هذا لا حاجة إلى العذر المذكور. (قال: مثل رويد زيداً) في الأصل تصغير أرواد مصدر أرود؛ أي: رفق صغر تصغير الترخيم؛ أي: أرفق رفقاً وإن كان صغيراً قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق تعدي إلى المفعول به مصدراً، أو اسم فعل بتضمينه الإمهال وجعله بمعناه ونحو: رويدك زيداً يحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف حرف، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل. (قوله: مثال لما هو بمعنى الأمر) وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه؛ نحو: رويد زيداً؛ أي: أرواده كما أن المثال الثاني مع أنه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه، ففي هذين المثالين إشارة إلى أقسامها. (قوله: بفتح التاء) قال الشيخ الرضي: فتحت التاء نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً جعل بمعنى

(قوله: أن ذلك أمر اصطلاحي) يعني مجرد انتفاء المنافاة لا يصحح كونه مبتدأ؛ لأن كونه مبتدأ اصطلاحي، والاصطلاح وقع على كونه اسماً. (قوله: هذا القسم) أي: ما يكون مسنداً. (قوله: أن يخرج) من التخريج بمعنى التحصيل. (قوله: لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة) ولا ضير في ذلك في الرضي أن أف وأوّه بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائيين. (قوله: تصغير ترخيم) أي: بحذف الزوائد. (قوله: ونحو: رويدك الخ) أي: كل ما جاء مصدراً مضافاً، واسم فعل معاً؛ نحو: رويد زيد، وزيد إذا اتصل به كاف الخطاب احتمل أن يكون الكاف فيه مجروراً نظراً إلى كونه مصدراً مضافاً إلى فاعله، وأن يكون حرف خطاب نظراً إلى كونه اسم فعل بخلاف؛ نحو: هاك فإنه حرف خطاب فيه؛ إذ لم يأت هاك زيد بالإضافة. (قوله: نحو: رويد زيد) بالإضافة مستعمل في المعنى المصدري أصله أرواداً بحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول كما في: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾. (قوله: إشارة إلى أقسامها) الأربعة المتعدية واللازمة والمستعملة في المعنى الأصلي وغير المستعملة فيه.

لغة بعضهم «أَيْ: بَعُدَ» مثال لما هو[1] بمعنى الماضي[2]. وقدم[3] الأمر[4]، لأنَّ[5] أكثر أسماء الأفعال[6] بمعناه. والذي[7] حملهم[8] على أن قالوا[9]: إنَّ هذه الكلمات[10] وأمثالها ليست بأفعال[11] مع تأديتها معاني الأفعال[12]، أمر لفظي، وهو أنَّ صيغها[13] مخالفة لصيغ الأفعال وأنَّها لا تتصرف[14] بتصرفها[15] لا أنَّها موضوعة لصيغ الأفعال[16] على أن يكون (رُوَيْدَ) مثلاً موضوعاً لكلمة (أَمْهِلْ). قال[17] الشارح الرضي: (وَلَيْسَ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ[18] أَنَّ (صَهْ) مَثَلاً اِسْمٌ[19] لِلَفْظِ (اسْكُتْ) الذِي هُوَ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى الفِعْلِ، فَهُوَ[20] عَلَمٌ لِلَفْظِ الفِعْلِ[21] لاَ لِمَعْنَاهُ[22]، بِشَيْءٍ[23]

(١) أي: اسم فعل. (٢) اللازم. (٣) مصنف. (٤) في التعريف. (٥) علة قدم. (٦) خبر إن. (٧) أي: الأمر الذي. (٨) أي: النحاة. (٩) أي: النحاة. (١٠) أي: رويد وهيهات. (١١) حقيقة، بل أسماء وأفعال. (١٢) خبر المبتدأ وهو الذي. (١٣) أي: ألفاظها. (١٤) أسماء الأفعال. (١٥) مثل تصرف نسخة لحقيقي. أي: الأفعال. (١٦) لكونها مؤدية على معانيها. (١٧) إثبات لما ذكر. (١٨) ناشئاً عن التوهم من كونه أسماء الأفعال مودية كمعاني الأفعال. (١٩) خبر إنَّ. أي: علم. (٢٠) أي: لفظ صه. (٢١) أي: اسكت. (٢٢) أي: ليس دالاً على معناه. (٢٣) خبر ليس يعني وما قاله البعض ليس بشيء.

أَيْ: بَعُدَ،

الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد؛ إذ معناه ما أبعده، وكان القياس على تقدير أن أصله هيهية كزلزلة أن لا يوقف عليها إلا بالهاء، ولكن يوقف عليها في الأكثر بالتاء تنبيهاً على إلحاقها بالأفعال، فكان تاؤها تاء قامت، وقال بعض النحاة: إن مفتوحة التاء المفردة كفوقاة، والوقف على الهاء، وأما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء، والمضمومة التاء يحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف بالتاء. (**قوله: وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال**) وأن اللام تدخل على بعضها وأن التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن، وعند بعضهم: جرّد عن التمكن، وجعل دليلاً على كونه موصولاً بما بعده كما أن حذفه دليل الوقف عليه؛ وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل؛ لأنه غير صالح لذلك، بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه، وهو دليل على أن ما لحقه كان معرفاً فمعنى: صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين، وتعيين المصدر بتعيين متعلقة؛ أي: المسكوت عنه، فحاصلة: أفعل السكوت عن هذا الحديث فجاز أن لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث، ومعنى: صه بالتنوين أسكت سكوتاً ما.

(**قوله: وكسرت للساكنين**)؛ لأن أصل البناء السكون عطف على فتحت. (**قوله: أصله هيهية**) قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (**قوله: إلا بالهاء**)؛ لأن التاء للتأنيث. (**قوله: فجمعت مفتوحة التاء**) وكان هيهات كفوقيات في جمع فوقاة، إلا أنه حذف الألف منها لكونها غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثنى. (**قوله: أن اللام يدخل على بعضها**)؛ لأنه غير صالح لذلك؛ إذ الفعل لا يكون معرفاً ولا منكراً. (**قوله: وهو**) أي: التنوين دليل على أن الاسم الذي لحقه كان قبل اللحوق معرفاً؛ أي: كالمعرف في الدلالة على التعيين. (**قوله: أسكت سكوتاً ما**) أي: سكوتاً عن كل كلام فالتنكير للإبهام والتفخيم.

(قوله: أي: بعد الخ) يقال: هيهات العقيق؛ بمعنى: بعد، قال الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ
وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

والعقيق: اسم للوادي الذي شقه السيل قديماً، وهي في بلاد العرب عدة مواضع. (**قوله: والذي حملهم على أن قالوا الخ**) اختلفوا في هلم وهات وتعال أنها فعل أو اسم فعل. (فائدة) آخر لفظ تعال وهو اللام مفتوح في جميع الأحوال، ومن ثمه لحنوا على من[1] قال:

أيا جارتا ما أنصفَ الدَّهرُ بيننا
تَعالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعالِي

بكسر اللام. (**قوله: وإنها لا تتصرف تصرفها الخ**) أي: ولأن اللام تدخل في بعضها وهو الذي كان مصدراً في الأصل مثل بله، والنجائك على ما يستفاد من الرضي يقال: النجاءك النجاءك وهو من باب الإغراء، والكاف حرف الخطاب مثل كاف ذلك؛ أي: أسرع أسرع، انظر إلى قاموس، كما أن التنوين تدخل في بعضها مثل صه ومه، وكذا يدخل الكسر في بعضها مع اجتناب العرب عن إدخاله على الأفعال كما مر في بحث نون الوقاية. (**قوله: لا أنها موضوعة الخ**) عطف على قوله: أمر لفظي؛ أي: والذي حملهم على ذلك الأمر اللفظي المذكور لا كون أسماء الأفعال موضوعة لصيغ الأفعال وألفاظها؛ أي: دون معاينها، ولا يغرنك قولهم: أسماء الأفعال؛ إذ قد عرفت أن أصله أسماء معاني الأفعال؛ لأنه لا يفهم منها ألفاظ بل معان هي معاني ألفاظ مخصوصة فحذف المضاف للإيجاز، وقول الشارح: هذا إشارة إلى رد من ذهب من النحاة كأبي البقاء وبعض أرباب حواشي الألفية إلى أن أسماء الأفعال موضوعة لصيغ الأفعال الموضوعة للمعاني لا لا نفس المعاني مثلاً هيهات موضوعة للفظ بعد لا لمعناه، وتستفاد منها معاني تلك الأفعال، فالمقترن بأحد الأزمنة هو

شجرة عالية.

(١) أعني: استجب.

إذِ العَرَبِيُّ القُحُّ[1] رُبَّمَا يَقُولُ: (صَهْ مَعَ أَنَّهُ[2] لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ[3] لَفْظُ (اسْكُتْ) وَرُبَّمَا لَمْ يَسْمَعْهُ أَصْلاً[4]) ولهذا قال المصنف[5]: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، ولم يقل ما كان معناه الأمر أو الماضي، والمتبادر[6] أن يكون هذا[7] بحسب الوضع[8] فلا يرد مثل: الضارب[9] أمس، نقضاً على التعريف. «وفَعَالِ[10]»

(١) أي: الكامل في الفصاحة. رضا. (٢) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب. (٣) أي: بقلبه. (٤) انتهى كلام الرضي. فضلاً عن أن يخطر بباله. (٥) في التعريف. (٦) من قوله ما كان بمعنى الأمر أو الماضي. ح س م. (٧) أي: كون الاسم بمعنى الأمر. (٨) وإن كان طارياً. (٩) الذي بمعنى ضرب. (١٠) بفتح الفاء وكسر اللام بلا تنوين.

مدلول مسمياتها لا مدلولاتها فتخرج عن تعريف الفعل لكن هذا مردود بما سينقله الشارح من الرضي. **(قوله: قال الشارح الرضي الخ)** غرضه من نقل كلامه تأييد لقوله: لا أنها موضوعة لصيغ الأفعال؛ أي: وإن أشعر بذلك ظاهر عبارة أسماء الأفعال، ورد للذين ذهبوا إلى أنها نقلت إلى ألفاظ الأفعال ويردهم أيضاً أن نزال مثلاً معدول عن أنزل والمعدول والمعدول عنه لا بد وأن يتحدا في المعنى، وهما غير متحدين فيه. **(قوله: بشيء إذ العربي الخ)** خبر ليس، والباء زائدة في خبره قياساً، والقح بالضم بمعنى الخالص الفصيح. **(قوله: وربما لم يسمعه أصلاً)** فعلم أن المقصود منه المعنى دون اللفظ إلى هنا ما قاله الرضي. **(قوله: ولذا قال الخ)** أي: ولأجل أنها ليست موضوعة لصيغ الأفعال قال الخ، وقوله: بحسب الوضع؛ أي: وإن كان طارئاً، وفي فتح الأسرار: لم يقل ما وضع لمعنى الأمر الخ؛ لأن المتبادر من الوضع أصل الوضع ودلالتها على هذه المعاني ليست بحسب أصل الوضع؛ ولذا خرجت من تعريف الفعل انتهى، أي: لأنها إما منقولة عن المصادر أو عن الأصوات أو الظروف أو الجار والمجرور. **(قوله: فلا يرد مثل: الضارب أمس نقضاً)** أي: بأنه كان بمعنى الماضي وهو ليس باسم فعل، وقيل: ليس شيء من ضارب وأمس بمعنى الفعل الماضي والمجموع ليس باسم هذا، واعلم أن من أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، وأن معموله لا يتقدم عليه لا تقول: زيداً عليك وخالف في ذلك الكسائي تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾، والجواب: أن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم، متعلق به أو بالعامل المحذوف، والتقدير: كتب الله ذلك كتاباً عليكم فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾، وأن المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه لا تقول: صه فأحدثك بالنصب خلافاً للكسائي أيضاً نعم يجزم في جوابه كقوله: مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي، وإنّ ما نون منها نكرة وما لم ينوّن معرفة، فإذا قلت: صهٍ فمعناه: أسكت سكوتاً تامّاً، وإذا قلت: صه فمعناه أسكت السكوت، ومما ينبغي أن ينبه عليه أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها؛ أي: لهذه الأسماء غالباً وإلا فلفظ آمين استجب، ولا يعمل عمله فإنه لم يحفظ له مفعول وما[1] ناب

(١) هي زوج أو فرد.

وَفَعَالِ[1]

(١) أي: ما يوازن بفعال الكائن.

(قوله: إذ العربي القح) قال قدس سره في الحاشية: القح الخالص. **(قوله: بحسب الوضع)** وإن كان طارياً. **(قوله: مثل الضارب أمس)** لو قال: بدل أمس في الماضي، لكان أظهر.

(قوله: وإن كان طارياً) فإن جميعها منقولة من المصادر أو من الظروف فوضعها لمعنى الأفعال طارئ. **(قوله: لكان أظهر)**؛ لأنه حينئذ يكون بمعنى ضرب فصدق عليه أنه اسم بمعنى الماضي بخلاف أمس فإنه لا دلالة للماضي عليه إلا باعتبار فرد من الزمان الماضي.

أي: ما يوزن بـ (فَعَالِ) الكائن[١] «بِمَعْنَى الأَمْرِ» المشتق «مِنَ[٢] الثُّلاَثِيِّ» المجرد[٣] «قِيَاسٌ[٤]» أي: قياسي «كَنَزَالِ) بِمَعْنَى (انْزِلْ»). قال سيبويه: وهو[٥] مطرد في الثلاثي[٦] المجرد ويرد[٧] عليه أنه لا يقال: (قَوَام) و(قَعَادِ) في (قم، واقعد) فلهذا[٨] يؤول بعضهم[٩] قول سيبويه[١٠] بأنَّه أراد بالاطراد الكثرة فكأنَّه قياس لكثرته. وأمَّا في الرباعي فاتفقوا على أنَّه لم يأت منه إلا نادراً

(١) أشار إلى الصفة. (٢) صفة الأمر أو حال. (٣) المتصرف التام. (٤) أو ذو قياس أي: يصح اشتقاقه من كل ثلاثي. هو. (٥) أي: كون فعال بمعنى الأمر. (٦) خلافاً للمبرد عوض. (٧) والمورد هو المبرد. (٨) فالأول هو الأندلسي. (٩) نحاة. (١٠) أي: قوله مطرداً.

بِمَعْنَى الأَمْرِ مِنَ الثُّلاَثِيِّ[١] قِيَاسٌ[٢] كَنَزَالِ[٣] بِمَعْنَى انْزِلْ،

(١) صفة للأمر ولذا قال الشارح الكائن بمعنى الأمر ويصح أن يكون حالاً أي: كائناً من الثلاثي. (٢) أي: قياس.
(٣) قال كنزال بمعنى انزل وفي هذا يرد على من قال إن في نزال مبالغة وكذلك بمعنى اترك وكحذار بمعنى احذر.

(**قوله: المشتق من الثلاثي**) يعني أن قوله: من الثلاثي صفة لأمر، ولا يخفى أن تقدير المشتق أليق من تقدير الكائن. (**قوله: أي: قياسي**) أو ذو قياس. (**قوله: على أنه لم يأت**) أي: على أن اسم الفعل من الرباعي بمعنى الأمر لم يأت إلا نادراً، وهو كلمتان قرقار؛ أي: صوت من التصويت، وعرعار؛ أي: تلاعبوا وهي لعبة للصبيان، وقال المبرد: قرقار: حكاية صوت الرعد، وعرعار: حكاية صوت الصبيان، وفيه أن الحكاية لا تغيير، فلو كانا صوتين لقيل: قار قار، وعار عار كغلق غاق.

(**قوله: أليق من تقدير الكائن**) لكن الكائن أسبق إلى الذهن وأشهر. (**قوله: أو ذو قياس**) على حذف المضاف. (**قوله: وهو كلمتان**) وزاد في شرح التسهيل جر جار. (**قوله: قال المبرد الخ**) وفي شرح التسهيل: أنه جعله من الثلاثي، والأصل قار قار من قر، وعار عار من عر، ثم خففوا الراء وحذفوا الألف فصار قرقار وعرعار. (**قوله: قرقار**) أي: صوت قال الشاعر: قالت له الريح قرقار لما كانت الصبا تنشئ السحاب صارت كأنها قالت له قرقر بالرعد؛ أي: صوت. (**قوله: أن الحكاية لا تغير الخ**) في شمس العلوم: عرعار مبني على الكسر لعبة لصبيان البادية يخرج الصبي معهم فإذا لم يجد صبيانا يلعبون معه رفع صوته فقال: عرعار فخرجوا إليه قال النابغة:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا
يَدْعُو وَلِيدُهُمُو بِهَا عَرْعَارِ

وهكذا في شرح أبيات المفصل ناقلاً عن صدر الأفاضل، ومنه يعلم أن صوتهم عرعار لا عرعار حتى يلزم تغير الحكاية كسبحان فإنه علم للتسبيح بدليل قول الشاعر:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

عنه متعد (سجاعي). (**قال المصنف: وفعال بمعنى الأمر الخ**) مبني على الكسر عند الجمهور، وبنو أسد يفتحون اللام في الأمر لمناسبة الألف والفتحة، فاعلم أن لفعال المبني أربعة أقسام؛ الأول: فعال بمعنى الأمر الذي هو من أسماء الأفعال وهو باب نزال، الثاني: فعال المصدر المعرفة؛ أعني: باب فجار، الثالث: فعال الصفة؛ أعني: باب فساق، الرابع: فعال العلم الشخصي؛ أعني: باب قطام، والقسم الأول اختلف فيه من حيث إنه قياسي أو سماعي، واختار المصنف الأول فقال: وفعال الخ. (**قوله: أي: ما يوازن بفعال**) يشير إلى أن فعال ههنا علم الجنس ما يوازنه وموضوع لذلك الجنس بالوضع والموضوع له الخاصين من النوعي. (**قوله: المشتق من الثلاثي**) يعني: أن قوله: من الثلاثي صفة الأمر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف، ويصح أن يكون حالاً من ضمير بمعنى الأمر؛ أي: كائناً من الثلاثي المجرد وأما؛ نحو: دراك من أدرك، فمقصور على السماع، وسيقول الشارح: إنه نادر ويشترط أيضاً على ما سيأتي أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص، وكذا لا يبنى من نحو: يدع ويدر. (**قوله: قياس؛ أي: قياسي**) يريد أن الحمل اشتقاقي وفيه شيء أو ذو قياس، وبالجملة أنه منسوب إلى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفاً تاماً، فلا يقال: نعام ولا كوان من نعم وكان فينبغي أن يذكرهما. (**قال المصنف: كنزال بمعنى: أنزل**) وفي هذا ردّ على من قال: إن في نزال مبالغة، وكتراك بمعنى: أترك كما قال: تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا، وكحذار بمعنى: احذر كما في قوله:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا
حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِيَ وَفَتْكِي

(**قوله: قال سيبويه: وهو مطرد الخ**) يعني: أن كلام المتن مبني على قول سيبويه دون المبرد فإنه قال: مسموع لا قياسي، فلا يقال: قوام وقعاد في قم واقعد؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب الخ (رضي)، والجواب في حاشية عصام، والجمهور على قول سيبويه ففي شرح الألفية: أنه ينقاس استعمال فعال مبنياً على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر؛ نحو: نزال وضراب وقتال؛ بمعنى: أنزل واضرب واقتل، ولم يقع في التنزيل فعال أمراً إلا في قراءة الحسن: ﴿لَا مِسَاسٌ﴾ بفتح الميم وكسر السين (شذور)، وكذا

«وَ(فَعَالِ[١]») حال كونه «مَصْدَراً[٢]» مَعْرِفَةً كَ (فَجَارِ[٣]») بِمَعْنَى (الفَجَرَةِ أَوِ الفُجُورِ) قال الشارح الرضي: و(هُوَ[٤]) عَلَى مَا قِيْلَ: مَصْدَرٌ مُعَرَّفٌ مُؤَنَّثٌ وَلَمْ يَقُمْ لِي إِلَى الآن دَلِيْلٌ[٥] قَاطِعٌ عَلَى تَعْرِيْفِهِ[٦] وَلاَ تَأْنِيْثِهِ[٧]).

«وَ» وحال كونه «(صِفَةٌ لِمُؤَنَّثٍ. مِثْلُ[٨]: (يَا فَسَاقِ») بمعنى: يا فاسقة «مَبْنِيٌّ[٩]» أي: كل واحد من القسمين الآخرين[١٠] مبني «لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ» أي: لـ (فَعَالِ) بمعنى الأمر «عَدْلاً[١١] وَزِنَةً» أمَّا[١٢] زنة فظاهر وأمَّا عدلاً فلما[١٣] ذهب إليه النحاة[١٤] أنَّ (فَعَالِ) بمعنى الأمر معدول[١٥] عن الأمر الفعلي[١٦] للمبالغة[١٧] وهذه الصيغة[١٨] للمبالغة في الأمر[١٩]، كـ (فَعَالِ) و(فَعُولُ) للمبالغة في (فَاعِلٍ). قال الشارح الرضي: (وَالذِي[٢٠] أَرَى أَنَّ كَوْنَ أَسْمَاءِ

(١) شروع في بيان باقي لهذا الوزن. (٢) حال من فاعل مبني الآتي. (٣) أي: هو كفجار. (٤) أي: هذا الوزن. (٥) فاعل لم يقم. (٦) أي: المعرفة. (٧) بأن يرجع إليه ضمير المؤنث ويؤنث. (٨) صفة صفة. (٩) خبر المبتدأ وهو فعال. (١٠) وهما فعال مصدر أو فعال صفة. (١١) تمييز. أي: معدولاً. (١٢) أي: مشابهته من جهة الزنة. (١٣) أي: فثابت للذي. (١٤) من نسخة. (١٥) خبر إن. (١٦) يعني أنَّ نَزَال مثلاً معدول عن انزل. (١٧) وكل ما هو معدول فهو للمبالغة. (١٨) أي: صيغة فَعَال. (١٩) أي: الشأن. (٢٠) أي: الرأي: الذي.

وَفَعَالِ[١] مَصْدَراً مَعْرِفَةً كَفَجَارِ، وَصِفَةً مِثْلُ: يَا فَسَاقِ مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ عَدْلاً وَزِنَةً،

(١) أي: حال كونها مصدراً.اَه.

(قوله: حال كونه مصدراً) صاحبها ضمير قوله: مبني، وقوله: معرفة؛ أي: علم جنس كسبحان، وقوله: كفجار صفة أخرى لمصدر، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كفجار، والجملة معترضة. (قال: الشارح الرضي) وقال أيضاً: إن من كان مذهبه أن جميع أوزان فعال أمراً أو صفة أو مصدراً أو علماً مؤنثة، فإذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها، ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة. (قال: وصفة لمؤنث) لم يجيء في المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف ويستعمل أما لازمة للنداء سماعاً؛ نحو: يا فساق، وأما غير لازمة له وهي على ضربين؛ أحدهما: ما صار بالغلبة علماً جنسياً؛ نحو: جباذ للمنية، وهي في الأصل لكل ما يجبر؛ أي: يجبذ، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا، والضرب الثاني ما بقي على

(قوله: ثم اختصت الخ)؛ لأنها تجذب إلى العدم أو إلى القبر. (قوله: أي: قاطة) من قطه إذا قطعه. (قوله: إنما اعتبر ذلك) أي: مشابهته لفعال الأمري عدلاً؛ لأن مشابهته له في الوزن غير كافية في بنائه فضم إلى الوزن العدل. (قوله: لا دليل على العدل) أي: في فعال غير الأمري. (قوله: أن يكونا مرادفين لهما) من غير أن يكون أحدهما معدولاً عن الآخر. (قوله: لا دليل على الخ)؛ لأن وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا دليل فيه لا على العدل التحقيقي ولا على التقديري. (قوله: وما استدلوا عليه في غاية الضعف) فإن خلاصته على ما في الرضي ناقلاً عن عبد القاهر أنه أسند الفعل المؤنث إليه. (قوله: في قول الشاعر)

وَلأَنْـتَ أَشْـجَـعُ مِـنْ أَسَـامَـةَ إذ
دُعِـيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فـي الـذُّعْـرِ

أي: انزلي بضمير المؤنث لتكرار الفعل ثلاثاً فما فوقه كالألف في: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ لتكرار المثنى أصله: ألقيا

ينقاس فعال المستعمل في النداء لذم الأنثى وسبها؛ نحو: يا خباث ويا فساق ويا لكاع. (قوله: تأول بعضهم) وهو الأندلسي (رضي)، وقوله: أراد بالاطراد؛ أي: باطراد فعال في الثلاثي كثرة وقوعه في كلامهم. (قوله: لم يأت إلا نادراً) في الرضي: إلا حرفان قرقار بمعنى: صوت، كقوله:

قَـالَـتْ لَـهُ رِيـحُ الـصَّـبَـا قَـرْقَـار

وعرعار؛ أي: تلاعبوا بالعرعرة، وهي لعبة[١] لهم كما قال:

يَـدْعُـو وَلِـيـدَهُـمْ بِـهَـا عَـرْعَـارِ

(قال المصنف: مصدراً معرفة) يعني: علم جنس للمعاني كسبحان، وقوله: كفجار بمعنى: الفجرة؛ أي: المعرفة باللام دون فجرة منكرة؛ يعني: أنه معدول عن المصدر المعرف والفجور ميل كردن از طريق حق ودروغ كفتن وتباهي كردن. (قال المصنف: مثل يا فساق) مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضم محلاً لكونه منادى مفرداً معرفة، وذكره بحرف النداء مع أنه لا دخل له في البناء للزوم النداء للزوم النداء لهذا القسم سماعاً؛ نحو: يا خباث بمعنى يا خبيثة، ويا لكاع بمعنى يا لئيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري أتتشبهين بالحرائر يا لكاع، وأما قول الشاعر:

أُطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِي
إِلَـى بَـيْـتٍ قَـعِـيـدَتُـهُ لَـكَـاعِ

فضرورة شاذ، وهذا القسم أيضاً قياسي كما مر. (قوله: مبني؛ أي: كل واحد من القسمين الأخيرين مبني) أشار بذلك إلى أن كلا من فعال المصدر والصفة قسم برأسه لأنهما قسم واحد على حالين مختلفين، وفيه تعريض لما في الحواشي الهندية حيث قال: مبني خبر فعال فاعرف[٢] ذلك. (قال المصنف: لمشابهته له) أي: لمشابهة كل من القسمين

(١) وجهه ما قيل: أنه لو اعتبر بحال صورتيهما لا يصح الحكم بمشابهته لفعال الأمر؛ لأنه بهذه الصورة أيضاً. قائله عارف.
(٢) أي: النوع الثاني والثالث والرابع.

الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء[1] لا دليل[2] لهم[3] عليه. كيف[4]؟ و[5]الأصل في كل معدول عن شيء أن لا يخرج[6] عن النوع الذي ذاك الشيء[7] منه، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟ وأمّا[8] المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال). وبين[9] وجهها في كلام طويل فمن أراد الإطلاع

(١) خبر الذي. (٢) أي: لا حكم. (٣) أي: النحاة. (٤) يصح. (٥) حال، أي: القاعدة. (٦) ذلك الاسم المعدول إليه. (٧) أي: المعدول. (٨) عطف على والذي. (٩) أي: الشارح الرضي.

الأخيرين؛ أعني: باب فجار، ويا فساق له؛ أي: لفعال بمعنى الأمر؛ أعني: باب نزال المشابه لمبني الأصل في اتحاد المعنى فيكون باب نزال واقعاً موقعه وهذان القسمان مشابهين للواقع موقعه وهي المناسبة المعتبرة في باب البناء. **(قوله: أما زنة فظاهر)**؛ لأن كلاً من البابين مشارك لنزال في الوزن بداهة. **(قوله: إن فعال بمعنى الأمر معدول)** يعني: أن القسم الأول من الأربعة لفعال معدول عن الأمر لأجل المبالغة، وكل من القسمين الأخيرين؛ أعني: بأبي فجار، ويا فساق أيضاً معدول من أصل محقق، أما باب فساق فمن الفجرة أو الفجور؛ يعني: من المصدر المعرف كما قدمناه، وأما باب فساق فمن فاسقة؛ أي: من الصفة المؤنثة المحققة فثبت المشابهة والمناسبة بين هذين القسمين وبين الأول فتحقق فيهما موجب البناء؛ أعني: المناسبة لمبني الأصل، وهو الأمر ولو كانت بالواسطة فلا تغفل. **(قوله: معدول عن الأمر الفعلي)** كنزال وتراك فإنهما معدولان من أنزل وأترك للمبالغة، والتأكيد في معنى فعل يستعمل فيه فرويد زيداً بمنزلة أمهله أمهله، ولايخ اسم فعل عنها قال عبد القاهر: إن أصل نزال أنزل أنزل أنزل ثلاثاً أو أكثر، والثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل: انزلي بإلحاق ضمير المؤنث بالفعل ليدل على التكرار، ثم عدل نزال عن أنزلي فنزال أذن مؤنث كانزلي (نعمة)، وقوله: وهذه الصيغة؛ أي: صيغة فعال بمعنى الأمر. **(قوله: أن لا يخرج عن النوع الخ)** أي: عن نوع أصله بلا دليل كما هو مقتضى استقراء كلامهم، وأراد بالشيء المعدول عنه، وقوله: منه؛ أي: معدود من ذلك النوع. **(قوله: فكيف خرج الفعل بالعدل الخ)** فدعوى النحاة العدل في أسماء الأفعال دعوى بلا دليل، وأما إن ادعى في هذه الأقسام الثلاثة العدل المحقق، فكذا لا دليل عليه، وثبوت الأصل؛ أعني: الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا مترادفين من غير أن يكون أحدهما معدولاً عن الآخر، وإن ادعى العدل المقدر كما في باب قطام فلا دليل في الأصل فيلغو اعتباره؛ لأنه لا يحصل موجب البناء ما لم يتحقق في الأصل؛ أعني: باب نزال، ولو قدر فيه لتحصل ذلك لكان تكلفاً على تكلف، فالوجه في بيان موجب البناء ما ذكرنا من المشابهة في الوزن والمبالغة؛ فإنها ثابتة في الجميع؛ أي: المشبه والمشبه به، هذا حاصل ما بسطه الرضي، لكن يرد عليه أنه لا معنى للمبالغة في القسم الأخير؛ أعني: باب قطام؛ إذ الأعلام الشخصية إنما تقصد بها المسميات دون المعاني الأصلية، فلا بد من ادعاء العدل المقدر حتى يحصل موجب البناء في الكل فتأمل. **(قوله: وبين وجهها في كلام طويل)** أي: بين وجه المبالغة الثابتة في جميع أسماء الأفعال في صحيفة (٦٤) وقد عرفت حاصل بيانه، ويقال: حاصل بعض ما ذكره أن عليك زيداً مثلاً اسم فعل منقول من الجار والمجرور أصله، وجب عليك أخذ زيد، وأصل دونك زيداً خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لتبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أن يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب، فمعنى هيهات؛ أي: ما أبعده وشتان؛ أي: ما أشد الافتراق وسرعان؛ أي: ما أسرعه والتعجب هو التأكيد والمبالغة.

عليه فليرجع[1] إليه[2]. «وَ» (فَعَالِ) حال كونه[3] «عَلَماً لِلأَعْيَانِ[4]» أي: لعين[5] من الأعيان. إنّما قال: علماً ليخرج (بَابَ فَسَاقِ[6]) وإنما قال[7]: للأعيان ليخرج (بَابَ فَجَارِ[8]) لأنّه وإن كان علماً كما قالوا[9] لكنه[10] للمعاني لا[11] للأعيان. وقوله[12]: «مُؤَنَّثاً» صفة (عَلَماً) وذكره[13] للتنبيه[14] على أنه[15] لم يقع[16] إلا كذلك[17] «كَ (قَطَامِ[18])» علماً لمؤنث[19] «وَ (غَلاَبِ) كذلك «مَبْنِيٌّ فِي» استعمال أهل «الحِجَازِ» لمشابهته (فَعَالِ) بمعنى الأمر عدلاً وزنة[20]

(١) أي: على ذلك الكلام. (٢) أي: إلى شرح الرضي. (٣) لا صفة كفساق. (٤) موضوع. صفة علماً. (٥) أي: لذات، إشارة إلى عهد الذهن. (٦) لكون بنائه اتفاقياً ولكونه صفة لا علماً. (٧) مصنف. (٨) لكون بنائه اتفاقياً. (٩) أي: النحاة خلافاً للشيخ الرضي. (١٠) علم. (١١) علماً. (١٢) مصنف. (١٣) مصنف. (١٤) أي: قوله مؤنثاً. (١٥) فعال. (١٦) أي: هذا العلم الذي علم للأعيان. (١٧) أي: وقع علماً للمؤنث. (١٨) معدول عن قاطمة. اسم امرأة من القَطْم وهو القطع. (١٩) المعنوي. (٢٠) أي: لمشابهته بنزال من حيث الوزن والعدل. عوض.

(قوله: وفعال حال كونه علماً للأعيان) أي: وكل ما كان على هذا الوزن علماً للأعيان المؤنثة لا للمعاني جمعه إشارة إلى كثرة الأفراد، وفي تقدير الشارح إشارة إلى أن العطف من قبيل عطف الجملة على الجملة لا المفرد. (قوله: ليخرج باب فساق إلى قوله: باب فجار) إنما احترز عنهما؛ لأنه لا اختلاف في بنائهما بل هما مبنيان باتفاق الحجازيين والتميميين، وأما باب قطام ففيه للعرب ثلاث لغات، أحديها لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعليها قوله: إذا قالتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا الخ، والثانية: لبعض بني تميم وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، والثالثة: لجمهور بني تميم وهي التفصيل بين أن يكون في آخره راء فيبنى على الكسر وأن لا يكون فيمنع من الصرف. (قوله: لم يقع إلا كذلك) أي: مؤنثاً سماعياً؛ يعني: أنه قيد وقوعي لم يحترز به عن شيء. (قوله: كقطام علماً لمؤنث الخ) وهذا باب قطام والنوع الرابع من ضروب فعال، وهو المعدولة عن فاعلة الشخص؛ يعني: كان أصله فاعلة فعدل عنه إلى فعال، ثم جعل علماً للمؤنث، والفرق بين هذا وبين النوع الثالث: أن فعال ثمة ليس علماً، ألا ترى أن فساق ليس مختصاً بامرأة معينة، بل يقال: لكل امرأة يراد سبها يا فساق، وأما حذام فهي علم امرأة معينة معدولة عن حاذمة، وأما سبب بناء الأنواع[1] الثلاثة فمشابهتها لفعال التي معناها أمر المخاطب، فكما أن فعال التي معناها أمر المخاطب مبني لوقوعها موقع الأمر، فكذلك فعال في هذه الأنواع الثلاثة، ووجه مشابهة فعال التي بمعنى الأمر استواء الكل في الوزن، وفي كون كل منها معدولاً كذا قيل، وأورد عليه في الامتحان ما حاصله: أن الأنواع الثلاثة مشابهة للأول في الزنة والمبالغة، والأول: مشابه لمبني الأصل في اتحاد المعنى فلا ينتج قياس المساواة لاختلاف جهتي المشابهة هذا، والجواب أن الكلام ليس في الإنتاج، بل في المناسبة بين

(١) يريد الفلك الأطلس.

وعَلَماً[1] لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثاً كَقَطَامِ[2] وَغَلاَبِ مَبْنِيٌّ فِي[3] أَهْلِ الحِجَازِ[4]

(١) أي: وفعال حال كونه علماً لعين من الأعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً.
(٢) أي: كما أنّ قطام علماً للمؤنث.
(٣) أي: في استعمال هل.آه.
(٤) لمشابهته بفعال بمعنى الأمر.

وصفيتها؛ نحو: قطاط؛ أي: قاطة كافية. (قوله: وأما عدلاً) إنما اعتبر ذلك؛ لأن الزنة غير كافية وإلا لزم بناء سلام وكلام لكن فيهن أن لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا مرادفين لهما وأن ادعى أن العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف، قلنا: لا دليل عن كون نزال معدولاً عن أنزل، وما استدلوا به عليه في غاية الضعف، فالأولى أن يقال: ما قاله الشيخ الرضي وهو أن قسم المصادر والصفات بني لمشابهته لفعال إلا مري زنه، ومبالغة إذ في الكل مبالغة. (قال: علماً للأعيان) حال من مفهوم قوله: مبني في الحجاز معرب في تميم؛ أي: اختلف فيه حال كونه علماً للأعيان، وإنما قلنا: ذلك لأنه إن تعلق بكل من قوله: مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد، وإن تعلق بأحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم إلا أن يقدر للآخر كما في باب التنازع. (قوله: لمشابهته لفعال بمعنى الأمر) فيه ما ذكره في أختيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه أن هذا القسم إما علم مرتجل أو منقول عن المعنى الوصفي، فإن كان منقولاً راعوا معناه الأصلي وكان فيه المبالغة وإن كان مرتجلاً حملوا على المنقول؛ لأنه أكثر

القيا، ولا يخفى ضعفه؛ لأن تأنيث الفعل فيه بتأويل الكلمة أو اللفظة أو الدعوة وهو سلم فهو إنما يدل على تضمنه معناها؛ لأن الصلة تلك. (قوله: لمشابهته لفعال الأمري) ويبني فعال الأمري لتضمنه معنى الفعل. (قوله: ومبالغة) لا عدلاً حتى يرد أنه لا دليل على العدل في شيء منها. (قوله: إذ في الكل) أي: في كل أسماء الأفعال مبالغة فأما ما كان في الأصل مصدراً حقيقة أو حكماً فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياساً. وأما الظرف؛ فلأن فيه الاختصار لغرض التأكيد فإن نحو: أمامك ودونك

«مُعْرَبٌ فِي» استعمال[١] «بَنِي تَمِيم إِلَّا مَا[٢] فِي آخِرِهِ» إلّا في (فَعَالِ) عَلَماً[٣] للأعيان يكون[٤] في آخره «رَاءٌ[٥]» فإنَّ بني تميم اختلفوا فيه[٦]، فأكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه[٧]، وأقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بإعراب الكل[٨] «نحو: (حَضارِ[٩]) عَلَماً لكوكب[١٠]»، وجه الأكثرين: أنَّ الراء حرف مستقبل لكونه في مخرجه كالمكرر[١١]. فاختير[١٢] فيه[١٣] البناء[١٤]، لأنَّه أخف[١٥]، إذ[١٦] سلوك طريقة واحدة أسهل[١٧] من سلوك طرائق مختلفة[١٨]. «الأَصْوَاتُ»

(١) تأمل لما سبق. (٢) أي: فعال الذي. (٣) مؤنثاً. (٤) أشار أنَّ الظرف في آخره صلة ما. (٥) فاعل الظرف لاعتماده. (٦) فعال. (٧) أي: في بناء ما في آخره راء. (٨) من هذا الوزن مطلقاً. (٩) وطمار وكثار وبوار وكدار. (١٠) يشبه سهيلاً يطلع قبله. محمد أفندي. (١١) لوجود صفة التكرير. (١٢) أي: فلكونه مكرراً. (١٣) أي: في ذات الراء. (١٤) وضعا لثقل. (١٥) من الإعراب. (١٦) تعليل لا خفية. (١٧) أي: حركة واحدة وهي الكسرة إذا بني. (١٨) رفع ونصب وجر إذا كان معرباً.

وَمُعْرَبٌ فِي بَنِي[١] تَمِيمٍ إِلَّا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ رَاءٌ نَحْوُ: حَضَارِ عَلَماً. الأَصْوَاتُ

(١) أي: في استعمال بني. آه.

من غيره. (قوله: وجه الأكثرين الخ) أو أن وجه البناء في ذي الراء قصد الإمالة؛ إذ هي أمر مستحسن والمصحح للإمالة كسر الراء وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء؛ لأنه إذا أعرب منع الصرف فلم يكسر.

(تمت الحاشية الغفورية بعون الله تعالى وبتوفيقه).

ولما بلغ مصنف هذه الحواشي وهو قدوة الأفاضل، مجمع الفضائل، العالم الرباني، المحقق الصمداني، ذو التحقيقات الرائقة، والتدقيقات الفائقة، الحائز قصب السبق في جميع العلوم بفضل الباري، المحشي عبد الغفور اللاري الأنصاري، رحمه الله الملك الباري، إلى مبحث الأصوات أجاب صوت نداء: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾، ولم يوفق لإتمام هذه الأمنية، وكان ذلك في يوم الأحد الخامس من شهر رمضان المبارك لسنة اثنتي عشرة وتسعمائة، والحمد لله الذي أعاننا على الإتمام.

وعليك زيداً في الأصل أمامك ودونك وعليك زيد فخذه فقد أمكنك اختصر لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد وقس على ذلك، وأما ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب لمعنى هيهات ما أبعده وشتان ما أشد الافتراق، وقس على ذلك. (قوله: حال من مفهوم الخ) وما قيل: إنه حال من ضمير معنى، وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره إلى الفعل المقيد ففيه أن المتبادر من الضمير هو الذات، وإن تقدم مقيداً بصفة؛ ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ أورد اسم الإشارة للدلالة على الذات الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف الضمير، وأنه لا يكون الكلام على أسلوب واحد. (قوله: فيه ما ذكر في أختيه) من أنه لا دليل على العدل. (قوله: ولا يجري فيه ما يجري فيهما) من مشابهته لفعال الأمري في الزنة والمبالغة لعدمها فيه. (قوله: قصد الإمالة) أي: إمالة فتحة الضاد إلى الكسرة. (قوله: إذ هي أمر مستحسن) لحصول المجانسة اللفظية التي تزيل الثقل الحاصل من الراء.

هذه الثلاثة وبين مبني الأصل ولو بالواسطة فإنها تكفي في تأثير البناء (منافع). (قوله: عدلاً وزنةً) أي: عدلاً تقديرياً وإنما كان تقديرياً؛ لأنه ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما ليس لنا عامر عدل عنه عمر إلا أنا قدرنا العدل ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم بباب نزال بالوجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء؛ إذ لو اكتفينا بالوزن لوجب بناء؛ نحو: سلام وكلام (رضي). (قال المصنف: ومعرب في بني تميم) أي: معرب جميعه إعراب غير منصرف عندهم للعلمية والتأنيث. (قوله: أي: إلا في فعال علماً الخ) قيل: لعل لفظة في زيادة فالظاهر تركها؛ لأنه تفسير للموصول في قوله: إلا ما في الخ، وهذا ليس بظرف حتى يفسر به، بل هو مستثنى عن الضمير المستكن في معرب لكن يمكن أن يقال: إن هذا التفسير منه ميل إلى جانب المعنى؛ إذ المعنى وخالف بنو تميم أهل الحجاز في جميع فعال علماً للأعيان إلا في فعال الذي يكون في آخره راء. (قوله: فإن بني تميم اختلفوا فيه) فمعنى قوله: ومعرب في بني تميم أنه معرب في استعمالهم كلهم إلا ما في آخره راء فإنه ليس بمعرب في استعمال كلهم، بل في استعمال أقلهم؛ أي: وأما جمهورهم فمع الحجازيين في بناء وذوات الراء. (قوله: بل يحكمون بإعراب الكل) أي: سواء كانت ذوات الراء أو غيرها مخالفين للحجازيين في ذلك، وقوله: نحو: حضار الخ، وكسفار اسم ماء، ووبار اسم قبيلة، وظفار اسم بلدة (شذور). (قوله: وجه الأكثرين) أي: الموافقين للحجازيين في بناء ذوات الراء فقط. (قوله: في مخرجه كالمكرر) ففي الراء صفة التكرير كما عرف في محله، وهذا الوجه مأخوذ من كلام الهندي لكنه لايخ عن شيء فالمشهور في بيان وجه الأكثرين ما ذكره اللاري من أن بناء ذوات الراء عند الأكثرين لقصد الإمالة؛ إذ هي أمر مستحسن مقصود في اللغة لحصول المجانسة لفظاً والمصحح للإمالة ههنا كسرة الراء وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء على الكسر فالتزم؛ لأنه إذا بني كسر دائماً بخلاف ما إذا أعرب غير منصرف. (قال المصنف: الأصوات) المراد بها

اعلم أنَّ الأصوات[1] الجارية على لفظ الإنسان؛ إمَّا منقولة[2] إلى باب المصادر[3] ولزمت[4] المصدرية ولم تصر اسم فعل، أو لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل. فالأول مثل: (وَاهاً[5]) للتعجب وحكمه حكم[6] المصادر[7]. والثاني[8] مثل: صه، ومه، وحكمه

(١) أي: كمين الموضوعة بمعنى الجارية على لسان الإنسان. وجيه. (٢) من الصوت. (٣) وهي نوعان كما بينه. (٤) أي: المنقول إلى باب المصادر ولزمت ولم تصر اسم فاعل. رضا. (٥) بمعنى عجباً. مفعول مطلق من غير لفظ أي: التعجب واها. (٦) أي: كحكم المصادر. (٧) فيكون مفعولاً مطلقاً.

والصلاة والسلام على محمد الذي بعث للأعلام.

إلى هنا قد انتهى ما علقه العلامة السيلكوتي على حاشية المحقق عبد الغفور اللاري لشرح الفاضل عبد الرحمن الجامي على الكافية ويليه ما علقه ذلك العلامة لهذا الشرح بعونه عز وجل.

الاصطلاحية؛ أي: الألفاظ التي يسميها النحاة أصواتاً وهي التي لم تكن عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة كلام الابتداء فهذه علة البناء، فاعلم أن الصوت الاصطلاحي ليس من أقسام الكلمة؛ لأنه ليس بموضوع لمعنى والكلمة موضوعة لمعنى، وإنما بحث عنها النحاة؛ لأن العرب تكلموا بها وذكروها في قسم الأسماء لا لأنها منها لما عرفت، بل لئلا يعقدوا لها باباً بانفرادها، وألحقوها بأشبه الكلمة بها وهي الاسم المبني، وهو على قسمين على ما يشعر به التعريف الآتي، الأول: أن يكون حكاية عن صوت كغاق فإنه حكاية صوت الغراب، وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها ببعض، وقب حكاية صوت وقع السيف على الدرقة، وماء حكاية صوت نوم الظبية، وشيب حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب، الثاني: أن يصوت به للبهائم كنخ وهيخ وايخ لإناخة البعير، وعدس لزجر البغل، وهلا بالتخفيف لزجر الخيل، وقد يزجر به العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله:

ألا حـيِّـيـا لَـيـلَـى وقُـولا لـهـا هَـلا

قيل: إن هذا القسم؛ أي: الذي كان خطاباً لما لا يعقل اسم فعل بمعنى الأمر ففيه ضمير، وليس بشيء؛ لأن طلب الفعل عن غير ذوى الفهم غير معقول، وإنما لها الانقياد عند التصويت بها وعند سماعها ذلك لجرى العادة عليه، فلا ضمير في أسماء الأصوات؛ لأنها من قبيل المفردات بخلاف أسماء الأفعال؛ لأنه من قبيل المركبات (فارضي). **(قوله: اعلم أن الأصوات الجارية الخ)** أي: الألفاظ الغير الموضوعة لمعنى الجارية على لفظ الإنسان؛ أي: الصادرة عن لسان العرب فالمراد باللفظ محله وبالإنسان العرب، وكتب على قوله: الجارية؛ أي: إما لحكاية صوت شيء من الحيوانات أو الجمادات أو لزجر البهائم أو دعاءها إلى غير ذلك. **(قوله: ولزمت المصدرية)** بأن يكون مفعولاً مطلقاً دائماً، ففي الرضي في بحث المفعول المطلق، ومنها؛ أي: ومن جملة المصادر القياسية أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآها منك؛ أي: توجّعاً، ووأهالك؛ أي: طيباً، وأفاً لك؛ أي: كراهة فيقدر لجميعها أفعال بمعناها. **(قوله: فالأول مثل واها)** أي: ما نقل إلى باب المصادر ولزم المصدرية مثل لفظ واها؛ فإنه في الأصل صوت، ثم قام مقام المصدر؛ أعني: التعجب من طيب الشيء وحسنه، قال أبو البقاء: واها كلمة تعجب من طيب شيء، قال الشاعر:

واهــــاً لِـــرَيَّـــا ثُـــمَّ واهـــاً واهـــا

يـــا لـــيـــتَ عَـــيْـــنَـــيْـــهَـــا لـــنـــا وفَـــاهَـــا

وحكم هذا القسم حكم المصادر فتعرب نصباً على المصدرية. **(قوله: والثاني مثل صه)** أي: ما لم تلزم المصدرية، وصارت اسم فعل مثل صه فإنه في الأصل اسم صوت نقل منه، وجعل مصدراً بمعنى السكوت، ثم نقل منه إلى معنى أسكت فحكم هذا القسم أسماء الأفعال من كونها مبنياً، وكونها مبتدأ، وفاعلها ساد مسد الخبر أو كونها مصادر لأفعال مقدرة إلى غير ذلك، وكذا معه فإنه في الأصل صوت، ثم نقل إلى المصدر وقام مقامه وهو كفاً، ثم نقل إلى اسم الفعل بمعنى: اكفف.

حكم[١] أسماء[٢] الأفعال. وإمّا غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها[٣] أصواتاً ساذجة[٤]، ولم تصر[٥] مصادر[٦] ولا أسماء أفعال وهي[٧] على أنواع. فمنها[٨]: ما[٩] يعرض للإنسان[١٠] عند عروض معنى[١١] له، كقول المتندم أو المتعجب: (وَيْ) وحينئذ[١٢] لا يقدر أن يحكم عليه بشيء[١٣] أو به على[١٤] شيء. ومنها: ما[١٥] يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية[١٦] بأن يصدر من[١٧] نفسه ما[١٨] يشابه صوت شيء كما[١٩] إذا قلت: (غَاق) قاصداً[٢٠] لإصدار ما[٢١] يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ أيضاً لا يقدر[٢٢] أن يحكم عليه أو به. ومنها ما[٢٣] يصوت به لأجل حيوان[٢٤] إمّا[٢٥] لزجر أو دعاء أو غير ذلك[٢٦] كما إذا قلت: (نَخْ) لإناخة[٢٧] البعير[٢٨] وحينئذ أيضاً لا يقدر[٢٩] أن يحكم[٣٠] عليه أو به

---

(١) أي: المنقول لي. (٢) أي: كحكم. (٣) من كونه مبتدأ وفاعلها ساد مسد الخبر. (٤) أي: الأصوات. (٥) بفتح الذال أي: خالية عن المعاني. (٦) أي: الأصوات الغير المنقولة. (٧) غير المنصرف أي: على الضمة التي. (٨) أي: غير المنقولة بل هي باقية على ما كان عليه. (٩) أي: فبعض تلك الأنواع. (١٠) أي: صوت. (١١) غير موضوعة وضعاً بل دلالة طبعاً. (١٢) من الندامة من شيء أو التعجب من شيء. (١٣) أي: حين يعرض للإنسان. (١٤) حتى يكون مبتدأ. (١٥) حتى يكون خبراً. (١٦) أي: صوت. (١٧) والمراد بالحكاية المشابهة. (١٨) أي: من ذلك الإنسان. (١٩) أي: لفظ. فاعل يصدر. (٢٠) من الأصوات. (٢١) حار. (٢٢) أي: لفظ. (٢٣) أنت. (٢٤) لا على قصد الحكاية ولا على قصد معنى. (٢٥) بدل بعض من لأجل. (٢٦) كالسكون. (٢٧) حبل. (٢٨) أي: لجلوس البعير. (٢٩) أنت. (٣٠) أنت.

(قوله: وأما غير منقولة الخ) عطف على إما منقولة؛ أي: وتلك الأصوات أما غير منقولة عن الصوت إلى باب المصادر بل باقية الخ، وقوله: ساذجة؛ أي: خالية عن الدلالة على المعاني لعدم الوضع، وهو معرب سادة، وهي لغة فارسية (مصراع) جبست أين سقف[١] بلند وسادة وبسيار نقش. (قوله: ما يعرض للإنسان) أي: صوت يخرج من فمه بالطبع بلا وضع، وذلك عند عروض معنى له كالندم والتعجب. (قوله: كقول المتندم) أي: النادم على شيء، قال ابن شرف القيرواني:

غَـيْـرِي جَـنَـى وَأَنَـا الـمُـعَـاقَـبُ فِـيـكُـم
فَـكَـأَنَّـنِـي سَـبَّـابَـةُ الـمُـتَـنَـدِّمِ

قال الرضي: وكقول المستكره لشيء: أف، فإنه يُخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ أف، وكقول المبزّق على شيء مستكره: تف. (قوله: أو المتعجب: وي وح لا تقدر الخ)؛ لأن وضعه لغرض إظهار الندم أو التعجب، وبهذا الاعتبار لا حاجة إلى تركيبه مع شيء آخر حتى يحكم عليه بشيء أو به على شيء إلا إذا أريد الحكاية، وقصد به اللفظ فحينئذ يكون اسماً حكماً، وقوله: على سبيل الحكاية؛ أي: عن صوت شيء من الحيوان أو الجماد من غير تركيب مع العامل ولا نقل، وقوله: بأن يصدر؛ أي: الإنسان من الإصدار؛ أي: يخرج بقرينة قاصد الإصدار، وقوله: صوت شيء؛ أي: من الحيوان أو الجماد كغلق وطق. (قوله: قاصد الإصدار ما يشابه الخ) أي: من غير قصد حكاية صوت الغراب وذلك كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد (هندي). (قوله: ما يصوّت به الخ) بالتشديد من التصويت؛ أي: صوت يقع التصويت به لأجل زجر حيوان أو دعاءه إلى ماء أو غير ذلك كالتسكين والإناخة، ومنه لفظ: عدس بفتحتين لزجر البغل، كما مر قال الشاعر:

عَـدَسْ مَـا لِـعَـبَّـادٍ عَـلَـيْـكَ إِمَـارَةٌ
نَـجَـوْتِ وَهَـذَا تَـحْـمِـلِـيـنَ طَـلِـيـقُ

قال نجم الأئمة: لا أرى منعاً من ارتكاب كون هذه الأصوات التي يصوّت بها للبهائم أسماء أفعال بمعنى الأمر كما ذهب إليه بعضهم؛ وذلك لأن الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء، وقد تقدم فافهم.

---

(١) جمع مؤاخذة بمعنى اعتراضات.

وهذه الأقسام[١] كلها مبنيات لانتفاء التركيب[٢] فيها، وإذا تُلُفِّظ[٣] بها على سبيل الحكاية[٤]، كما إذا قلت: (قَالَ زَيْدٌ عِنْدَ التَّعَجُّبِ: وَي، أو عند إناخة البعير: (نَخْ) أو غاق عند حكاية صوت الغراب. فهي[٥] في هذه الحالة أيضاً[٦] مبنية[٧] لكن لا من حيث أنها أصوات بل من حيث أنَّها حكاية عنها[٨]. والمراد بالأصوات ههنا[٩]: ما كانت[١٠] باقية على ما[١١] هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية، وهي بهذا الاعتبار[١٢] ليست[١٣] بأسماء لعدم[١٤] كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء لإجرائها[١٥] مجراها وأخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما[١٦] لا تركيب فيه من[١٧] الأسماء. فالأصوات[١٨] بهذا الاعتبار «كُلُّ لَفْظٍ» إنَّما[١٩] قال: (لَفْظٍ) ولم يقل[٢٠]: اسم

(١) أي: الثلاثة لغير المنقولة .ع. (٢) فهي داخلة في قوله أو وقع غير مركب. عصام. (٣) وفيه أنَّه مرجوح. امتحان. (٤) أي: عن غيره لا من نفسه. د م. (٥) جواب إذا تلفظ. أي: الأصوات. (٦) كما كانت غير مركبة. (٧) من غير تفرقة بين المركب وغيره في كونها مبنية. (٨) أي: عن الأصوات الساذجة المبنية. (٩) أي: في القسم الذي عد من المبنيات. (١٠) أي: الأصوات. (١١) أي: على حالها التي. (١٢) أي: باعتبار كونها باقية على ما هي عليه. (١٣) أي: الأصوات. (١٤) علة عدم كونها من الأسماء. (١٥) كائن. (١٦) أي: الاسم الذي. (١٧) بيان لما. (١٨) تفريع لتفسير بقوله والمراد بالأصوات. (١٩) في عرف النحاة. (٢٠) قل.

كُلُّ[١] لَفْظٍ

(١) إنما قال لفظ ولم يقل.

(قوله: وهذه الأقسام كلها) يريد بها الأنواع الثلاثة السابقة للأصوات الغير المنقولة. (قوله: لانتفاء التركيب) أي: الإسنادي الموجب للإعراب فدخلت في قوله: أو وقع غير مركب المأخوذ في حد المبني، وهذا بناء على أن الأصوات أسماء حكماً؛ لأن المعرب والمبني قسمان للاسم، وقوله: على سبيل الحكاية؛ أي: بأن يراد بها ألفاظها؛ يعني: مع التركيب والنقل. (قوله: في هذه الحالة أيضاً مبنية) أي: في حالة التلفظ على سبيل الحكاية مبنية كبناءها في غير هذه الحالة، وجاز الإعراب أيضاً اعتباراً بالتركيب العارضي. (قوله: ما كانت باقية الخ) أي: أصوات كانت باقية بأقسامها الثلاثة على ما هي عليه غير منقولة إلى باب المصادر، ولم تصر أيضاً أسماء أفعال فهذا احتراز عن المنقول إليهما؛ لأن حكم المنقول حكم المنقول إليه. (قوله: من غير نقلها الخ) بيان لمعنى قوله: باقية؛ أي: من غير نقل تلك الأصوات نقلاً على سبيل الحكاية بأن جعلت مقول القول، وهذا احتراز عن حالتها التي ذكرها بقوله: وإذا تلفظ بها الخ وههنا كلام في الامتحان فلينظر بالإمعان. (قوله: ليست بأسماء) أي: وعدم كونها أسماء يستلزم أن لا تكون مبنية بناء على أن نفي العام يستلزم نفي الخاص إلا أنها ذكرت في باب الأسماء لما بينه في الشرح. (قوله: لعدم كونها دالة بالوضع)؛ وذلك لأن الحيوانات العجم والجمادات ليست من أهل فهم الوضع فلا معنى لوضعها للمعنى، وما يحكيها الإنسان به فمطلق لفظ يشبهها فلا معنى للوضع فيه أيضاً. (قوله: فالأصوات بهذا الاعتبار) أي: الأصوات المعدودة من المبينات باعتبار أنها كانت باقية على ما هي عليه بلا نقل إلى باب المصادر واسم الفعل قال: كل لفظ حكي الخ، قال بعضهم في قوله: الأصوات كل لفظ الخ ثلاثة مؤاخذ[١]، الأول: أنه أخبر عن الجمع بواحد، الثاني: أنه عرف الصوت وهو تعريف الشيء بنفسه وكلاهما ممنوع، الثالث: أن لفظة كل يراد بها الإفراد والتعريف للكلي الصادق على الإفراد فلا يجوز إيرادها في التعريفات، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن كل لفظ ليس خبراً عن الأصوات، بل عن مبتدأ محذوف، وهو الصوت لدلالة الأصوات عليه بالتضمن، وعن الثاني: بأنه عرف الصوت الاصطلاحي باللغوي، فلا يكون تعريف الشيء بنفسه لتغايرهما تغاير الخاص والعام، وأما الجواب عن الثالث فقد سبق عند قوله: التوابع كل ثانٍ.

(١) نور الدين.

لعدم الوضع فيها[1]، كما عرفت[2]. «حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ[3]» أي: أصدر على لسان الإنسان تشبيهاً[4] بصوت شيء[5] كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة. «أَوْ صُوِّتَ بِهِ[6] لِلْبَهَائِمِ» يعني[7] مثلاً[8] أي: لإناختها أو زجرها أو دعائها أو

(١) أي: في الأصوات بهذا الاعتبار. (٢) في قول الشارح بأنها ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع. محرم. (٣) مطلقاً. والجملة صفة اللفظ. (٤) علة صدر. (٥) من الحيوانات والجمادات. (٦) نائب فاعل صوت. (٧) مصنف. (٨) من البهائم.

حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ[1]

(١) أي: لأجل البهائم.

(قال المصنف: حكي به صوت) أي: لغوي فلا دور سواء كان للحيوان أو الجماد كالأصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم مثل طق، ثم إن الحكاية إما بنفس المحكي عنه؛ نحو: قال زيد غاق أو نخ، وأما بمشابهه؛ نحو: قال الغراب غاق، أو قلت: غاق قاصد إصدار ما يشابه صوته عن نفسك فتخصيص الشارح الحكاية بهذا القسم الأخير تبعاً للهندي ليس على ما ينبغي لشمول الحكاية على الكل من الثلاثة معنى وحكماً فإن كنت في ريب مما ذكرناه فارجع إلى الامتحان، وكتب على قوله: صوت؛ أي: غيره موضوع لمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ. (قوله: أي: أصدر على لسان الخ) وفي نسخة صدر من الثلاثي، وإنما فسر بذلك؛ لأن شرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات وليس المحكي كذلك؛ لأنه يشبه المركب من الحروف، وليس مركباً منها؛ إذ الحيوانات لا تفصح بالحروف كالإنسان لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي تشبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة؛ لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة منها كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الإنس إلا في النادر كما في الببغاء فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين؛ أعني: الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات (رضي). (قوله: تشبيهاً بصوت شيء) أي: وليس المراد به حكاية الصوت في نحو: غاق صوت الغراب؛ لأنه حينئذ اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه الخ (هندي) وأراد بالقسمين ما حكي به صوت، وما صوت به للبهائم، وفيه أن القسم الثاني نفس ما صوّت والداخل في الأول حكايته لا نفس ما صوّت. (قال المصنف: أو صوت به للبهائم) أي: لأجلها وهذا القسم ليس من أسماء الأفعال كما ظن؛ إذ يلزم منه اقتضاء الفعل مما لا يعقل منه امتثال الأمر بالخطاب، وذلك لا يصدر عن عاقل، وإنما الغرض انقياد عند سماعه؛ وذلك لإجراء الله تعالى العادة بذلك (موشح) وقد سبق.

غير ذلك. وإنَّما قلنا: مثلاً، لأنَّ المتبادر من البهائم ذات[1] القوائم الأربع[2] فلا يتناول[3] ما[4] هو للطيور، بل[5] لبعض أفراد الإنسان أيضاً[6] كالصبيان[7] والمجانين[8]. وإذا كان ذكرها[9] على سبيل التمثيل يتناول التعريف[10] كلها[11]. «فَالأَوَّلُ[12] كَ (غَاقْ)» إذا صوت به إنسان تشبيهاً[13] له بالغراب. «وَالثَّانِي[14] كَ (نَخْ[15])»مشددة[16] أو مخففة[17] عند إناخة[18] البعير. ولم يذكر المصنف القسم الأول[19]، وهو ما[20] كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير. قيل: ذلك لأنَّه[21] لما كان هذان القسمان[22] مع تعلقهما بالغير ملحقين[23] بالأسماء المبنية[24] كان[25] كون ذلك القسم[26] كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره. (المُرَكَّبَاتُ) أي: المركبات المعدودة من المبنيات. «كُلُّ اسْم» حَاصل[27] «مِنْ» تركيب[28] «كَلِمَتَيْنِ[29]» حقيقة[30] أو حكماً، اسمين[31] أو فعلين[32] أو حرفين[33] أو مختلفين[34]، وجعلهما كلمة واحدة[35]«لَيْسَ بَيْنَهُمَا[36] نِسْبَةٌ[37]» أصلاً لا في الحال[38]، ولا قبل التركيب. وإنَّما قلنا[39]: حقيقة أو حكماً لئلا يخرج[40] مثل: «سِيبَوَيْهِ» فإنَّ[41] الجزء الأخير منه صوت[42] غير[43] موضوع لمعنى[44] فلا[45] يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث أجرى مجرى الأسماء المبنية[46]. وقوله[47]: ليس بينهما[48] نسبة ليخرج[49] مثل: (عَبْدُ اللهِ[50])

(١) خبر إن. (٢) كالبعير والغنم. (٣) تعريف الصوت. (٤) أي: صوت. (٥) لا يتناول. (٦) كما لا يتناول ما هو للطيور. (٧) تمثيل لبعض الأفراد. (٨) جمع مجنون. (٩) أي: ذكر البهائم. لا على سبيل التقييد والتخصيص. (١٠) أي: تعريف الصوت. (١١) من الطيور وأفراد الإنسان. (١٢) الفاء للتفصيل. (١٣) علة صوت منصوب بنزع الخافض. (١٤) أي: ما صوت للبهائم. (١٥) بفتح النون. (١٦) حال. (١٧) مكسورة أو مفتوحة. (١٨) أي: عند إقعاد البعير. (١٩) وهو ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له كقول المتندم وى. (٢٠) صوت. (٢١) شأن. (٢٢) أي: الأخيران. (٢٣) خبر إن. (٢٤) صفة الأسماء. (٢٥) جواب لما. (٢٦) أي: الأول الغير المذكور. (٢٧) صفة اسم. (٢٨) اجتماع. (٢٩) أي: لفظين لبعلبك. (٣٠) تميز. (٣١) حال. كبعلبك. (٣٢) نصر ينصر. (٣٣) نحو: من عن. (٣٤) بأن كان أحدهما إسماً وإلَّا حرف أو فعل. نحو: أنا ضرب ومن زيد وضرب من. (٣٥) بالامتناع. (٣٦) خبر مقدم. (٣٧) اسم مؤخر والجملة صفة كلمتين. يخرج ما عدا المحدود. وجيه. (٣٨) أي: في حال التركيب. (٣٩) أي: وإنَّما قيدنا الكلمتين بالوصف العام. (٤٠) من تعريف المركب. (٤١) علة يخرج. (٤٢) خبر إنَّ. لا اسم. (٤٣) صفة صوت. (٤٤) ما هو شأن الأصوات. (٤٥) فإذا كان صوتاً. (٤٦) كما عرفت في الأصوات. (٤٧) مصنف. (٤٨) كلمتين. (٤٩) علة لقوله: وإنَّما إلى آخره. (٥٠) مثال النسبة بالإضافة.

فَالأَوَّلُ كَغَاقِ[1]، وَالثَّانِي كَنِخّ[2]. المُرَكَّبَاتُ كُلُّ اسْمٍ[3] مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ

(١) إذا صوت به اللسان تشبيهاً له بصوت الغراب.
(٢) بخاء معجمة مشددة أو مخففة ساكنة عند إناخة البعير.
(٣) لا صوت الحيوانات والجمادات.

(قوله: لأن المتبادر من البهائم ذات الخ) البهائم: جمع بهمة، قالوا: كل حي لا عقل له فهو بهيمة من قولهم: استبهم الأمر على فلان إذا أشكل، ثم اختص هذا الاسم بكل ذات أربع في البر والبحر، وقال أبو البقاء: كل حي لا عقل ولا نطق له فهو بهيمة لما في صوته من الإبهام، ثم اختص هذا الاسم بذوات الأربع من الدواب ما عدا السباع، وبما نقلنا اتضح ما قاله الشارح، وقوله: بالغراب؛ أي: بصوت الغراب بتقدير مضاف. (قوله: مشددة) أي: بخاء معجمة مشددة إما مكسورة أو مفتوحة، وقوله: أو مخففة؛ أي: ساكنة. (قوله: ولم يذكر المصنف القسم الأول) في التعريف؛ يعني: لم يجعل التعريف بحيث يصدق عليه بأن يقول بعد قوله: أو صوت به للبهائم أو صدر عن طبع، ولم يرد أنه لم يذكر مثال القسم الأول كما يفهم في بادئ النظر؛ لأن التعريف لا يصدق عليه حتى يمثل به. (قوله: ما كان صوت الإنسان الخ) أي: لا الحيوان والجماد؛ وذلك بأن يصدر من فمه صوت عند عروض معنى له كلفظ وي، وقوله: ابتداء احتراز عن القسم الثاني كما أن قوله: من غير الخ احتراز عن الثالث. (قوله: قيل: ذلك الخ) القائل الفاضل الهندي حيث قال في تعليل

مبحث المركبات (قوله: المركبات المعدودة) أي: فيما سبق بقوله: وهي المضمرات والموصولات، وأسماء الإشارات الخ بناء على أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى، واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقيد الظروف بالبعض، فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة في المبنيات، ثم أن المصنف ذكر المحدود في قوله: المضمر ما وضع الخ، وفي قوله: الموصول ما لا يتم جزأً الخ مفرداً رعاية لما هو الأصل المقصود في التحديد وذكره فيما عداهما جمعاً رعاية لتطابق التفصيل والإجمال مع وضوح أن المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع، وكذا ذكر لفظ كل في بعضها للإشارة إلى الطرد وتركه في بعضها رعاية لما هو الأصل، ولما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع، ولفظة كل في شرح قوله: التوابع كل ثان الخ تركه هنا، والمراد بقوله: المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله: فإن

عَلَماً و: (تَأَبَّطَ[١] شَرّاً) لأن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية. ولا يخفى أنه[٢] يخرج بهذا القيد[٣] مثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ) عن الحد مع[٤] أنَّه من أفراد المحدود، لأنَّ[٥] بين جزئيه قبل التركيب[٦] نسبة العطف، وتعيين[٧] النسبة على وجه آخر[٨] ليخرج منها هذه النسبة[٩] أصعب من (خَرْطِ القَتَادِ)، والأحسن أن يقال[١٠]: المراد بالنسبة[١١] نسبة مفهومه[١٢] من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى[١٣]. ولا شك أنَّه[١٤] يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي[١٥] في (عَبْدِ اللهِ) النسبة[١٦] الإضافية، ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في (تَأَبَّطَ شَرّاً) النسبة التعلقية التي تكون بين[١٧] الفعل والمفعول[١٨]، بخلاف مثل: (خَمْسَةَ عَشَرَ) فإن[١٩] هيئة تركيب أحد جزئيه مع الآخر لا تدل[٢٠] على نسبة أصلاً[٢١]، كما أن هيئة تركيب أحد شطري[٢٢] (جَعْفَر) مع[٢٣] الآخر تدل عليهما من غير فرق، فانطبق الحد على المحدود طرداً[٢٤] وعكساً[٢٥]. «فَإِنْ[٢٦] تَضَمَّنَ» الجزء «الثَّانِي[٢٧]

(١) مثال النسبة بالإسناد. (٢) شأن. (٣) أي: بقوله ليس بينهما نسبة. (٤) أي: حد المركبات. (٥) علة يخرج. (٦) اسم المؤخر لأن. (٧) رد على فاضل الهندي. (٨) لا يخرج عن الحد مثل. (٩) أي: النسبة المنفية. (١٠) في توجيه التعريف بوجه لا يخرج. (١١) المنفية في تعريف المركبات. (١٢) صفة نسبة. (١٣) سواء بقيت النسبة في المعنى المراد الآن أو لا. (١٤) شأن. (١٥) صفة الهيئة. (١٦) نائب فاعل يفهم. (١٧) وهو تأبط. (١٨) وهو شراً. (١٩) علة خلاف. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) لعدم الحرف في الظاهر. (٢٢) أي: جزئي. (٢٣) مع الفاء والراء. (٢٤) جيعاً. (٢٥) أي: صنعاً. (٢٦) الفاء للتفصيل. (٢٧) من ذلك المركب.

فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي

تضمن الخ فلا يرد أن جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات؛ لأن منها معربات في الأفصح، وما قاله الرضي: من أن قوله: اسم لا حاجة إليه؛ لأن الكلام في أقسام الاسم، ولذا تركه في غيرها فساقط؛ لأنه تصريح بما علم من المقام لا يقال: نعم إنه لا تثبت الحاجة إليه لكن لا بد لاختيار التصريح هنا والاكتفاء بالقرينة فما سبق من نكتة؛ لأنا نقول: هنا نكتة وهي أنه لما كان في اسميتها خفأ لكونها مركبة من كلمتين، والاسم من قسم الكلمة صرح باسميتها؛ ولذا عطف الشارح قوله: وجعلهما كلمة واحدة على قوله: من تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين. (**قوله: اسمين أو فعلين**) الموجود في هذه الأقسام هو المركب من الاسمين كبعلبك أو من فعل واسم كبخت نصر. (**قوله: نسبة أصلاً**)؛ لأنها نكرة في سياق النفي فتعم. (**قوله: لا في الحال**) أي: في حال التركيب. (**قوله: لئلا يخرج مثل سيبويه**) فإنه من المركبات المبنيات لتركيب. (**قوله: ليخرج مثل عبد الله الخ**)؛ لأنهما ليسا مبنيين للتركيب، أما الأول فظاهر، وأما الثاني؛ فلأنه قبل النقل جملة فليس بمعرب ولا مبني، وبعد النقل محكي على ما كان عليه. (**قوله: مثل عبد الله**) أي: ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بأن أضيف كلمة إلى أخرى أو وصفتها وجعلتا كلمة واحدة، وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة، وناقصة المنقولة من معانيها إلى الاسمية. (**قوله: قبل العلمية**) أما حال التركيب أو قبل التركيب. (**قوله: من أفراد المحدود**) لكونه مبنياً للتركيب. (**قوله: قبل التركيب**) الصواب: حال التركيب؛ لأنه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف، اعلم أن المصنف قال في بيان قوله: ليس بينهما نسبة؛ أي: ليس بينهما نسبة قبل العلمية، وإنما قلت: ذلك ليخرج

عدم ذكر القسم الأول في التعريف: أنه لما كان الخ، وقوله: كذلك؛ أي: ملحقاً بالأسماء المبنية. (**قوله: أي: المركبات المعدودة الخ**) وهي المركبات المتضمنة لمعنى الحرف لا مطلقاً وإلا لم يصح الحد، وقوله: أو حكماً فيتناول مثل سيبويه وسيصرح به قوله: اسمين أو فعلين الخ، والموجود من هذه الأقسام الستة في الخارج هو المركب من اسمين كبعلبك، أو من اسم وفعل مثل بخت نصر، وقوله: وجعلهما الخ بالجر عطف على قوله: من تركيب كلمتين، وفي قوله: أصلاً إشارة إلى أن النكرة في سياق النفي أفادت العموم والاستغراق ومعنى لا في الحال لا في حال الاسمية، وقيل: أي لا في حال التركيب ولا قبل العلمية فافهم. (**قوله: ليخرج مثل عبد الله**) وكذا مثل حيوان ناطق إذا جعل علماً، ومثل النجم والصعق؛ لأن بين الطرفين نسبة وتعلقاً قبل العلمية، وفي بعض الشروح أن المراد بكلمتين المستقلتان، فلا يرد أن الرجل والضارب كل منهما مركب من كلمتين بينهما نسبة مع إنهما ليسا بمبنيين فتبصر. (**قوله: مثل: عبد الله وتأبط شراً**) فإن عبد الله ليس بمبني، بل معرب لفظاً إلا أن إعرابه أجرى على الجزء الأول لاشتغال الثاني بالحكاية، وكذا تأبط شراً ليس بمبني، بل معرب بإعراب تقديري لكونه محكياً، والصحيح: أن المحكي ولو جملة معرب تقديراً داخل فيما تعذر وإن قيل بناءه أيضاً. (**قوله: لأن بين جزئيه قبل التركيب**) أي: قبل كونه مركباً لأجل العلمية، وقوله: وتعيين النسبة؛ أي: المنفية المذكورة في قول المصنف: ليس بينهما نسبة كما عينه الهندي. (**قوله: أصعب من خرط القتاد**) الخرط: جوب تراشيدن ودست ماليدن برشاخ تابرك أو ريزد، والقتاد: شجر له شوك كالآبر، قال في الصراح: درخت خارناك، وفي

حَرْفاً» أي: حرف(١) عطف أو غيره(٢) «بُنِيَاً» أي: الجزآن(٣) الأول(٤): لوقوع(٥) آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للإعراب. والثاني(٦): لتضمنه(٧) الحرف «كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)» فإنَّ أصله (خَمْسَةٌ وَعَشَرَةٌ)

(١) لخمسة عشر. (٢) كبيت بيت. (٣) معاً. (٤) أي: وجه بناء الجزء الأول. (٥) علة البناء. (٦) أي: وجه بناء الجزء الثاني. (٧) ثابت.

القانون قتاده: خار مغيلان، فخرط القتاد: سوق اليد من أعلى ذلك الشجر إلى أسفله لينخرط شوكه، وقولهم: هذا مثل لأمر صعب، قال في الفروق: وفي المثل دونه خرط القتاد يضرب للأمر الذي دونه مانع، وإنما كان تعيين النسبة ههنا أصعب من خرط القتاد؛ لأن النكرة في حيز النفي نص في الاستغراق، فإرادة بعض الأفراد بلا قرينة ترجيح بلا مرجح، ففي هذا تعريض بالفاضل الهندي حيث ارتكب تعيين النسبة لإخراج مثل عبد الله كما مر. **(قوله: والأحسن أن يقال الخ)** أي: في تفسير النسبة أن المراد بها نسبة كاملة بأن تفهم من ظاهر صورة التركيب كما هو المتبادر؛ يعني: ليس المراد أن لا يكون بينها نسبة من النسب في الواقع، بل في اللفظ، وظاهر تركيب خمسة عشر لا يفهم منه النسبة فاعرفه. **(قوله: النسبة التي تكون بين الفعل الخ)** يعني: النسبة الإيقاعية، وقوله: لا تدل؛ أي: بحسب ظاهر اللفظ على النسبة أصلاً؛ يعني: فكأنه لا نسبة في الواقع أيضاً فيصدق على خمسة عشر أنه ليس بينهما نسبة كذلك لانتفاء فهم النسبة من الهيئة التركيبية أصلاً. **(قوله: فانطبق الحد على المحدود طرداً وعكساً)** من شرط الحد أن يكون مطرداً ومنعكساً، ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود، ومعنى الانعكاس أنه متى عدم الحد عدم المحدود، فلو لم يكن مطرداً لما كان مانعاً لكونه أعم، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً لكونه أخص، وعلامة ذلك استقامة دخول كلمة كل في الطرفين؛ نحو: كل نار فهو جوهر محرق، وكل جوهر محرق فهو نار هذا، وقوله: أو غيره كما في بيت بيت؛ أي: لبيت أو إلى بيت وسيأتي. **(قوله: بنيا؛ أي: الجزآن)** على الفتح إن لم يكن آخر الجزء الثاني ياء فإنه ساكن، قال الرضي: وإنما بنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما أصلاً في الإعراب، وعلى الفتح لتخفيف بعض الثقل الحاصل من جعل كلمتين كلمة واحدة الخ. **(قال المصنف: كخمسة عشر)** كان الأنسب بما بعده كأحد عشر، وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود؛ نحو: عشرين وأخواتها ومائة وألف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة (رضي)، وقال في الشذور ما حاصله: إن مما لزم البناء على الفتح تركيب المزج من الأعداد، وهو أحد عشر إلى تسعة عشر إلا اثني عشر فإن الجزء الأول منه معرب إعراب المثنى كما سيأتي، ومما بني على الفتح ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية أو مكانية، فالأول؛ نحو: فلان يأتينا صباح

حَرْفاً بُنِيَا كَخَمْسَةَ عَشَرَ

المضاف والمضاف إليه، والجمل المسمى بها؛ لأن بين جزئيها نسبة قبل العلمية، وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشارح الرضي عليه بأنه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود؛ لأن المركب المقدر فيه حرف العطف؛ أعني نحو: خمسة عشر أو حرف الجر؛ نحو: بيت بيت بين جزئيه نسبة وهي أما نسبة العطف أو غيره، ولا يدخل في هذا الحد إلا ما ركب لأجل العلمية، والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع، والجواب عما ذكره الرضي: أن المراد بقوله: قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص، وإرادة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات. **(قوله: أصعب من خرط القتلة)**؛ لأن النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق، فإرادة بعض الأفراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح، وفيه تعريض بالفاضل الهندي حيث عين النسبة، فقال: ليس بينهما نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنى، فيخرج مثل: تأبط شراً و عبد الله ويزيد والنجم أعلاماً. **(قوله: والأحسن أن يقال الخ)** أي: الأحسن أن يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها ولا تخصيصها بأنه المراد نسبة مفهومة الخ كما هو المتبادر؛ أي: ليس أن لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع، بل في اللفظ، وحاصله: أن ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك لا تفهم منه النسبة، لكنه إذا لوحظ أن معناه مجموع العددين يفهم منه أن الواو مقدرة، والأصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك. **(قوله: أو غيره)** نحو: بيت بيت؛ أي: لبيت أو إلى بيت. **(قوله: لوقوع آخره في وسط الكلمة)** أي: بعد التركيب. **(قوله: فإن أصله خمسة وعشرة)** بناء على أن معناه مجموع العددين.

حذفت الواو، وركبت عشرة مع خمسة. «وَ» مثل «(حَادِي[1] عَشَرَ) وَأَخَوَاتُهَا» يعني: أخوات (حَادِي عَشَرَ) من ثاني عشر إلى تاسع عشر، أو أخوات كل من (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَ(حَادِي عَشَر) وإنَّما[2] أورد مثالين[3] ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب[4]، سواء كان أحد جزئيه[5] العدد الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل[6] المشتقة منه. و[7]قيل: فيه نظر لأنَّ[8] الثاني[9] فيه[10] لا يتضمن الحرف لأنَّه لا يراد به[11] حادي[12] وعشر. وجوابه[13]: إنَّ المراد بصيغة الفاعل إذا اشتق من أسماء العدد واحد[14] من المشتق[15] منه[16]، لكن لا مطلقاً

(١) بفتح الياء على القياس مع جواز الإسكان. (٢) مصنف. (٣) أي: خمسة عشر وحادي عشر. (٤) أي: التركيب التعدادي. الذي يتضمن الثاني معنى الحرف. (٥) أي: المركب. (٦) أي: الحادي. (٧) قائله هندي، أي: في بناء حادي عشر. (٨) علة نظر. (٩) أي: الجزء الثاني. (١٠) أي: في نحو: حادي عشر. (١١) أي: بحادي عشر. (١٢) بل واحد من أحد عشر. (١٣) أي: جواب الهندي. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) وهي الثلاثة مثلاً. (١٦) باعتبار المرئية.

وَحَادِي عَشَرَ[1] وَأَخَوَاتِهَا

(١) أي: ومثل حادي وكان الأنسب بدله كأحد عشر.

(قوله: يعني: أخوات حادي عشر) يؤيد الوجه الأول إفراد الضمير، وقرب المرجع وإنما خص أخوات حادي عشر بالذكر لخفأ تضمنها الحرف، ويؤيد الثاني عموم الفائدة وإن كان أفراد الضمير يحتاج إلى التأويل. (قوله: مثالين) من نوع واحد من تضمن حرف العطف مع أن الظاهر إيراد المثال الثاني بغير تضمن حرف العطف تعميماً للفائدة. (قوله: في هذا المركب) أي: المركب العددي، وإنما لم يقل: أورد مثالين أحدهما: لتضمن معنى حرف العطف في نفس التركيب، والآخر لتضمنه في أصله؛ لأن التعميم في الحكم؛ أعني البناء الذي هو المقصود بالذات أولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف. (قوله: وجوابه الخ) خلاصته إن تضمن الحرف أعم من أن يكون بنفسه أو باعتبار مأخذه.

مساء؛ أي: صباحاً ومساءً؛ يعني: كل صباح ومساء كقوله:

وَمَـــنْ لاَ يَـــصْـــرِفِ الْـــوَاشِـــيـــنَ عَـــنْـــهُ
صَـــبَـــاحَ مَـــسَـــاء يَـــبْـــغُـــوهُ خَـــبَـــالاً

وفلان يأتينا يوم يوم؛ أي: يوماً فيوماً؛ يعني: كل يوم، قال الشاعر:

آتِ الـــرِّزْقُ يَـــوْمَ يَـــوْمَ فَـــأَجْـــمِـــلْ
طَـــلَـــبَـــاً وَابْـــغِ لِـــلْـــقِـــيَـــامَـــةِ زَادَا

والثاني: كقولك: سهلت الهمزة بين بين؛ أي: بينها وبين حرف حركتها، ويقال: هذا بين بين؛ أي: بين الجيد والردي، ومما بني على الفتح ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال تقول: فلان جاري بيت بيت؛ أي: بيتاً لبيت؛ يعني: ملاصقاً فحذف الجار وهو اللام أو إلى، وقد وقع التركيب المذكور في غير الظرف والحال كقولهم: وقعوا في حيص بيص؛ أي: في شدة يعسر التخلص منها وهو شاذ، وفي الموشح؛ أي: في شدة وضيق ذات تقدم وتأخر من حاص عن الشيء يحيص إذا تأخر عنه خوفاً منه، وباص يبوص بوصاً إذا تقدم فأبدلت الواو ياء للتشاكل بحيص، وقد يقال: حوص بوص بإتباع الأول للثاني. (قوله: حذفت الواو وركبت الخ) أي: حذفت للتخفيف أو لقصد مزج الاسمين وتركيبهما، وإنما مزجا دون لا أب وابناً؛ لأن الاسمين معاً ههنا عدد لعشرة وعشرين بخلاف لا أب وابناً له (رضي). (قوله: يعني: أخوات حادي عشر) ويرجحه كون الضمير مفرداً وقرب المرجع، وقوله: أو أخوات كل الخ ويرجحه تعميم الفائدة، وإن احتاج إلى تأويل فلذا أخره. (قوله: أو أخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر) فأخوات الثاني ما كان الجزء الأول منه على صيغة اسم الفاعل، وأخوات الأول ما كان جزؤه الأول على أوزان الأعداد الأصلية (نعمه). (قوله: وإنما أورد مثالين الخ) أي: من نوع واحد مع أن الظاهر إيراد الثاني من نوع آخر تعميماً للفائدة ليعلم بحسب المعنى المراد من المركب لا بحسب المفهوم أن البناء ثابت في هذا المركب العددي سواء كان أحد جزئيه العدد الزائد؛ نحو: خمسة عشر فإن أحد جزئيه هو العدد الزائد على العشرة؛ أعني: به لفظ خمسة أو صيغة الفاعل المشتقة من ذلك العدد الزائد؛ نحو: حادي عشر فإن لفظ حادي صيغة اسم فاعل مشتق من أحد، وهو زائد على العشرة؛ لأن أصل حادي عشر أحد عشر كما ستسمع، ويقال: إن حادي مشتق من وحد يحد إلا أنه غير واحد إلى حادي للتخفيف، ففيه قلب مكان كذا في الشافية وشروحها. (قوله: وقيل: فيه نظر) أي: في بناء حادي عشر نظر، وقائله الفاضل الهندي وعبارته وجه بناءه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر الخ. (قوله: لأن لا يراد به حادي وعشر) يعني: لا يراد بحادي عشر المتعدد كما في خمسة عشر، بل يراد الواحد منه توضيحه أنه لو أريد به حادي وعشر لاختل المعنى؛ لأن معنى حادي عشر كما سيأتي، واحد من أحد عشر واقع بعد العشرة، ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد. (قوله: وجوابه أن المراد الخ) أي: جواب هذا لنظر، وحاصل الجواب تعميم تضمن الحرف مما يكون بنفس

بل باعتبار وقوعه[١] بعد العدد[٢] السابق على المشتق[٣] منه. فإنَّ الثالث مثلاً واحد من الثلاثة لكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعاً[٤] بعد الاثنين[٥]، فلما أخذوا[٦] هذه الصيغة[٧] من المفردات للدلالة على ما ذكرنا أرادوا[٨] أن يأخذوا مثل ذلك من المركبات[٩] ولا يتيسر ذلك[١٠] من مجموع[١١] الجزئين، لأنَّ صيغة (فاعل) لا تسع حروفهما جميعاً[١٢]، فاقتصروا[١٣] على أخذها[١٤] من أحد الجزئين، إذ في[١٥] أخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة[١٦] الالتباس فاختاروا[١٧] الأول ليدل[١٨] على المقصود[١٩] من أول الأمر، فأخذوا[٢٠] مثلاً من (أحد عشر) المتضمن حرف العطف (حادي[٢١] عشر) بمعنى[٢٢]: الواحد من أحد عشر، بشرط وقوعه[٢٣] بعد العشرة. فـ(حادي عشر) متضمن حرف العطف[٢٤] باعتبار أنَّه مأخوذ[٢٥] من (أحد عشر) المتضمن[٢٦] حرف العطف لا باعتبار أنَّ أصله[٢٧] (حادي وعشر) إذ لا معنى له. وعلى هذا القياس (الحادي والعشرون) لا فرق بينهما إلَّا بذكر الواو[٢٨] وحذفه[٢٩]. «إِلَّا اثْنَي عَشَرَ»

(١) أي: وقوع حادي عشر. (٢) اثنان. (٣) أي: بعد العدد الناقص منه. (٤) أي: بعد وقوع ذلك الواحد. (٥) أي: بعد تمام الاثنين السابق علمى الثلاثة. (٦) أي: النحاة. (٧) أي: صيغة الفاعل. (٨) جواب لما. (٩) من أحد عشر إلى تسعة عشر. (١٠) أي: اشتقاق اسم الفاعل. (١١) أي: الأحد والعشر وأخواتها. (١٢) حال. (١٣) أي: أخطر وإلى الاقصار. أي: النحاة. (١٤) أي: صيغة المشتقة. (١٥) والظرف خبر مقدم. (١٦) مبتدأ مؤخر. (١٧) نحاة. (١٨) أي: اسم المأخوذ. (١٩) لأنَّ المراد المفرد من المتعد لا التعدد. (٢٠) نحاة. (٢١) مفعول أخذوا. (٢٢) صفة حادي عشر. (٢٣) أي: الواحد الأخير. (٢٤) إذ أصله أحد وعشر. (٢٥) في المعنى لا في اللفظ. (٢٦) صفة أحد عشر. (٢٧) أي: أصله حادي عشر. (٢٨) في هذا. (٢٩) في الأول.

الجزء الثاني أو باعتبار مأخذه. **(قوله: واحد من المشتق منه الخ)** فمعنى الثاني واحد من الاثنين، ومعنى الثالث واحد من الثلاثة، وهكذا. **(قوله: بعد العدد السابق على المشتق منه)** قيل[١]: هذا الاعتبار لا يتصور في الحادي إلا أن يقال: إنه مخصوص بالأعداد التي يمكن فيها، وفيه أن الحادي لا يستعمل بدون التركيب، بل المستعمل في المرتبة الأولى لفظ الأول، فلا يرد ذلك. **(قوله: فلما أخذوا هذه الصيغة الخ)** أي: صيغة الفاعل من مفردات أسماء الأعداد وآحادها لغرض الدلالة على واحد من المشتق منه باعتبار، وقوعه بعد العدد السابق على مأخذه، وقوله: مثل ذلك؛ أي: مثل أخذهم صيغة الفاعل من الأعداد. **(قوله: ولا يتيسر ذلك)** أي: لا يمكن أخذ صيغة الفاعل من الأعداد المركبات من مجموع جزئيها مع بقاء حروفهما، وقوله: لا تسع حروفهما؛ لأن لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه ألف بعد الفاء وحروف الاسمين أكثر من ثلاثة (رضي). **(قوله: من أحد الجزئين)** إضافة الأحد للعهد الخارجي، فالمراد بالأحد الجزء الأول بقرينة قوله: فاختاروا الأول؛ أي: الجزء الأول لأخذ صيغة الفاعل منه. **(قوله: مظنة الالتباس)** توضيحه أنا لو أخذنا من لفظ أحد الحاء مثلاً، ومن لفظ عشر الشين والراء، وقلنا: حاشر على وزن فاعل فحينئذ يقع الالتباس بينهما حيث لا يفهم منه أنه كلمة واحدة أو كلمتان مركبتان، والتبس أيضاً باسم الفاعل من حشر يحشر، وقيل: معنى مظنة الالتباس تجويز الالتباس واحتماله على تقدير أخذ بعض الحروف من كل جزء؛ أي: وإن لم يتعين الالتباس كما يفصح عنه لفظ مظنة، وبعض الناس وقع في مظنة وأراد أنه يتعين صورة الالتباس في الأخذ

(١) وفي رواية بلدة أو نكرتها.

إِلَّا اثْنَي عَشَرَ[١]

(١) وكذا اثنتي عشرة.

(قوله: لا تسع حروفها جميعاً) لزيادتها على ثلاثة. **(قوله: إذ في أخذ بعض الحروف الخ)** نحو: ثالشر في ثلاثة عشر، وثانشر في اثني عشر. **(قوله: على هذا القياس الخ)** فإنه مشتق من أحد وعشرين بمعنى الواحد من أحد عشرين. **(قوله: لا فرق بينهما الخ)** يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء الأول من العدد المتضمن لحروف العطف لا فرق بينهما إلا بتصريح حرف العطف في أحدهما، والتقدير في الآخر، فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هو حرف العطف الذي كان في الأول، وليس فيه العطف على الحادي، وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال: إنه للعطف على لفظ أحد في الحقيقة، والعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائماً مقامه بأنه التزام أمر زائد لا احتياج إليه في الجواب.

واثنتي عشرة فإنَّه[1] لا يبنى فيهما الجزآن[2]، بل يبنى الثاني[3] للتضمن[4] ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط[5] النون. «وَإلَّا» أي: وإن لم يتضمن الثاني[6] حرفاً[7] «أُعْرِبَ الثَّاني[8]» مع منع صرفه إن لم يكن قبل التركيب[9] مبنياً «كَـ[10] (بَعْلَبَكَّ) وَبُنِيَ الأَوَّلُ[11]» للتوسط[12] المانع[13] من الإعراب، وعلى الفتح لأنَّه أخف «فِي الأَصَحِّ[14]» أي: إعراب الثاني[15] مع منع الصرف وبناء[16] الأول إنَّما هو أفصح[17] اللغات وفيه لغتان

(1) شأن. (2) أي: الأولان. (3) أي: الجزء الثاني. (4) معنى حرف العطف لكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم المفرد. في مثل: بعلبك من المركبات. (5) إذ أصله اثنين وعشر. (6) من المركب. (7) معنى حرف من الحروف. (8) لأصله في الأصل. الجزء. (9) لانتفاء علة البناء وهي تضمن الحرفية بإعراب المفرد. (10) اسم بلدة. (11) الجزء. (12) علة لبناء الأول. (13) أي: لام بعل لتوسطه بين بعل وبك. صفة كاشفة للتوسط. (14) الأصح نسخة. (15) أي: في مثل بعل بك. (16) أي: الجزء. (17) تكلف في عبارة المتن تكثيراً للفوائد.

وَإلَّا[1] أُعْرِبَ الثَّانِي[2] كَبَعْلَبَكَّ وَبُنِيَ الأَوَّلُ[3] فِي[4] الأَفْصَحِ.

(1) أي: وإن لم يتضمن الثاني حرف عطف أعرب. آه.
(2) أ- أي: إن لم يكن قبل التركيب مبنياً وإلَّا أبقي على بنائه
ب- أي: جرى الإعراب على الجزء الثاني مع منع صرفه للعلمية والتركيب ولا يخفى أن المعرب هو المجموع لا جزء الأخير.
(3) لتوسط المانع من الإعراب وعلى الفتح لأنَّه أخف.
(4) أي: إعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الأول إنَّما هو في أفصح اللغات.

(**قوله: لسقوط النون**) وإنما سقط؛ لأنه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لأجل التركيب وجب حذف النون لكونه موجباً للانفصال. (**قوله: لشبهه بالمضاف**)؛ لأن نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الإضافة فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافي لا يوجب البناء. (**قوله: مع منع صرفه الخ**) هذا القيد يستفاد من قوله: في الأفصح. (**قوله: أعرب الثاني**) وقد يبنى الثاني أيضاً لشبههما بما تضمن الحرف وهو ضعيف. (**قوله: إن لم يكن قبل التركيب مبنياً**) وإن كان مبنياً فالأولى والأظهر إبقاؤه على بنائه مراعاة

من كل جزء فقال مثلاً إذا قلنا: ناشر في اثني عشر التبس على السامع أهو مأخوذ من ثالث عشر أو من اثني عشر، ولم يعلم أنه يمكن أن يؤخذ من اثني عشر صيغة فاعل مع عدم الالتباس بأن يؤخذ النون مثلاً من اثني، ولفظ شر من عشرة وألف الفاعل من خارج، ويقال: ناشر انتهى، ولا يخفى أنه غلط أو مغالطة فافهم. (**قوله: لا فرق بينهما إلا بذكر الواو وحذفه**) أي: بذكر الواو في حادي وعشرون، وحذفه في حادي عشر، وإنما لم يحذف في حادي وعشرون ليدل على المحذوف في حادي عشر لخفاء التضمن فيه الخ (امتحان). (**قوله: إلا اثني عشر**) مستثنى من القاعدة لا من المثال بل المثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه؛ أي: يبني الجزآن من المركب العددي المتضمن جزؤه الثاني لمعنى حرف العطف إلا هذا المركب فإنه لا يبنى جزآه، بل يبنى الثاني، ويعرب الأول إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وهذا عند الجمهور خلافاً لا بن درستويه حيث جعل الأول مبنياً. (**قوله: لشبهه بالمضاف الخ**) أي: لأجل الإضافة الصورية فحذف النون كراهة ثبوت المؤذن للانفصال مع حذف الواو المؤذن للاتصال، وفي شرح اللباب: أن أصل اثني عشر اثنان وعشر، فلما حذفت منه الواو المؤذنة بالانفصال لأجل التركيب وجب حذف النون من اثنان أيضاً؛ لأنها تدل على الانفصال، وحذف النون حكم من أحكام الإضافة فيعطى حكم المضاف وهو الإعراب، وإنما لم يعرب؛ نحو: خمسة عشر مع أن الأول منه شابه المضاف لحذف التنوين منه؛ لأنه لم يحذف التنوين منه للتركيب بل للبناء بخلاف النون فإنه إنما حذف للتركيب لا البناء؛ وذلك لأن تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء بخلاف النون. (**قال المصنف: أعرب الثاني**) أي: أجرى الإعراب على الجزء الثاني مع منع صرفه للعلمية والتركيب، ولا يخفى أن المعرب هو المجموع لا الجزء الأخير فقط لكن لما كان الإعراب ظاهراً فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه به تسامحاً أو تجوزاً. (**قوله: إن لم يكن قبل التركيب مبنياً**) وإلا أبقى على بناءه مثل سيبويه، ففي الشذور: ومن المبنيات ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع؛ الأول: العلم المختوم بويه كسيبويه ونفطويه وخالويه وليس فيهن إلا الكسر، وجوز الجرمي الإعراب غير منصرف هذا. (**قوله: كبعلبك**) وحضر موت، ومعدي كرب، قال امرئ القيس:

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ[1] وَأَهْلُهَا
خَرَجْتُ مَعَ البَازِيِّ عَلَى سَوَادِ

وقوله: بُني الأول؛ أي: على الحركة، فقول الشارح: وعلى الفتح عطف على هذا المقدر المفهوم من المقام؛ أي: ويبنى على الفتح؛ لأنه أخف إن كان آخره صحيحاً كبعلبك، وعلى السكون إن كان حرف علة مثل معدي كرب. (**قوله: وفيه لغتان أخريان**) أي: غير فصيحتان لكونهما مبنيتين

(1) أي: مشتمل الاستفهام وهو الكلام.

أخريان[١] إحداهما: إعراب الجزئين معاً وإضافة الأول إلى الثاني ومنع صرف المضاف[٢] إليه. وأخراهما: إعراب الجزئين وإضافة الأول إلى الثاني وصرف الثاني. «(الكِنَايَاتُ)» جمع كناية، وهي في اللغة والاصطلاح: أن يُعبرَّ عن شيء[٣] معيّن[٤] بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض[٥] من الأغراض، كالإبهام على السامعين، كقولك: (جَاءَنِي فُلاَنٌ) وأنت تريد (زَيْداً). والمراد بها ههنا[٦] ما[٧] يُكنّى[٨] به لا المعنى المصدري ولا كل ما[٩] يكنى به بل بعضه، ولا كل بعض[١٠] بل بعض معيّن، فكأنهم[١١] اصطلحوا[١٢] في باب المبنيات أن يريدوا بها[١٣] ذلك البعض المعين، ولذلك لم يقل[١٤]: بعض الكنايات كما قال: بعض الظروف.

(١) نصيحتان. (٢) فيقال: هذا بعل بك برفع البعل ونصب البك بلا تنوين. صح. رَد عليه بأنّه حينئذ لا يوجد المانع من الصرف لعدم التركيب أما انصرافه فظاهر. وجيه. (٣) أي: معنى. (٤) عند المتكلم. (٥) بحيث لا يفهم مقصوده إلّا بقرينة أو بانضمام كلمة أخرى. (٦) أي: في بحث المبني عند النحاة. (٧) أي: لفظ. (٨) إذ المراد الألفاظ المبهمة. (٩) إذ كثير منه معرب كمن وفلان وكثير منه ليس من هذا الباب. (١٠) أي: بعض عام لعموم الأفراد. (١١) نحاة. (١٢) لبيان القرينة على ذلك البعض. (١٣) أي: بالكنايات لكون الكنايات بعض معين. (١٤) مصنف.

الكِنَايَاتُ

للأصل، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وقد يجوز الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً. (قوله: وعلى الفتح) إن كان معرباً في الأصل أو مبنياً على غير الفتح، ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه.

(قوله: ولا كل بعض) من حيث إنه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين ما يكنى به ظاهر، ولم يقل: ولا بعض مبهم؛ لأنه يسبق منه إلى الفهم نفي البعض الغير المعين ولا معنى له. (قوله: فكأنهم اصطلحوا) ولم يصطلحوا في الظروف؛ وذلك لأن بعضها غير معينة شخصاً كالظروف المضافة إلى الجملة أو إلى إذ.

على تشبيه ما ليس بإضافي وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الأصل فقوله: وإضافة الأول؛ أي: صورة تشبيهاً بالمركب الإضافي. (قوله: ومنع صرف المضاف إليه) وحينئذ يراد ببك البقعة، وقوله: وصرف الثاني؛ أي: فيراد ببك الموضع (موشح). (قال المصنف: الكنايات) أي: بعضها المعينة المضبوطة المعدودة من المبنيات، والجمع المعرف باللام وإن كان ظاهراً في الاستغراق إلا أنهم اصطلحوا على إرادة البعض منها في المبنيات. (قوله: جمع الكناية) من كنى يكني أو يكنو، قال الشاعر:

وَإِنِّي لأَكْنُو عَنْ قَذُور بِغَيْرِهَا

(قوله: في اللغة والاصطلاح) وكأنه أراد أنه لا اصطلاح فيه للنحاة لا أنهم اصطلحوا على تعيينه لما عينه أهل اللغة؛ لأنه يلغو التعيين الثاني حينئذ؛ فلذا لم يوجد لفظ يتحد معناه اللغوي والاصطلاحي (عصام)، وهذا مذهب الشريف قدس سره، وتمام بيانه في شرحنا العجالة على الوضعية. (قوله: كالإبهام) كما في وَإِنِّي لأَكْنُو الخ؛ أي: ونحوه من إظهار نوع فصاحة ككثير الرماد لكثير القرى؛ أي: الضيافة، ومن شناعة المعبر عنه كظهر هنه أو نسيانه (امتحان) والتفصيل في الإتقان. (قوله: والمراد بها ههنا) أي: المراد بالكنايات في مقام العد من المبنيات ما يكنى بها من الألفاظ؛ أعني: كم وكذا الخ؛ لأنها المعدودة من المبنيات لا كل ما يكنى به؛ لأنه لا يصح عده من المبنيات، بل بعضه؛ إذ كثير منه معرب كفلان وفلانة، وكثير منه ليس من هذا الباب وإن كان داخلاً في المقسم كالضمير الغائب ومن وما. (قوله: لا المعنى المصدري) وهو المعنى اللغوي والاصطلاحي السابق؛ أعني قوله: أن يعبر عن شيء معين الخ؛ وذلك لأن المعنى المصدري؛ أي: التعبير المذكور لا يتصف بالبناء. (قوله: ولا كل بعض) رفع إيجاب كلي كقوله: السابق ولا كل ما يكنى به؛ أي: وليس كل بعض من حيث إنه بعض من الابعاض المعينة، وقال الجزائري: أي: ولا كل ذلك البعض المبني، فالفرق بينه وبين كل ما يكنى به حاصل بل ظاهر فما ذكره العصام ساقط، وقوله: بل بعض معين، وهو ما ذكره المصنف من كم وكذا وكيت الخ، فالظاهر أن يقول: وبعض الكنايات إلا أنهم اصطلحوا الخ. (قوله: قال بعض الظروف الخ) أي: لعدم اصطلاحهم فيها على إرادة بعض معين؛ وذلك لأن بعضها غير معينة شخصاً كالمضافة إلى الجملة وإذ.

ويتعذر تعريفه إلا بالتصريح به[١] مفصلاً فلذلك[٢] أعرض[٣] عن تعريفها مطلقاً[٤]. وتعرض[٥] لذلك البعض المعين فقال: الكنايات «كَمْ[٦]» وبناؤها لكونها موضوعة وضع[٧] الحروف أو لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف[٨]، وحمل[٩] الخبرية[١٠] عليها[١١]. «وَكَذَا[١٢]» وبناؤها لأنها في الأصل (ذَا[١٣]) من أسماء الإشارة دخل عليها[١٤] كاف التشبيه، فصار المجموع[١٥] بمنزلة كلمة واحدة بمعنى[١٦] (كَمْ) وبقي (ذَا[١٧]) على أصل بنائه. وكل واحد منهما[١٨] يكون[١٩] «لِلْعَدَدِ[٢٠]» والكناية عنه[٢١]. وجاء (كَذَا[٢٢]) كناية عن غير العدد أيضاً[٢٣]، نحو: (خَرَجْتُ يَوْمَ كَذَا) كناية عن يوم السبت[٢٤] أو غيره[٢٥]. «وَكَيْتَ وَذَيْتَ لِلْحَدِيْثِ[٢٦]» أي: للكناية عن الحديث والجملة. وإنَّما بنيا لأنَّ كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي[٢٧] هي من حيث هي لا تستحق إعراباً ولا بناء[٢٨]، فلما وقع المفرد موقعها، ولم يجز خلوه عنهما رجح[٢٩] البناء، الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب. ومن الكنايات (كأيّن) وإنَّما[٣٠] بني لأنَّ[٣١] كاف التشبيه

(١) أي: ببعض المعين. (٢) أي: فلكون المراد بها بعض المعين. (٣) مصنف. (٤) سواء كان لبعض أو لكل. (٥) مصنف. (٦) سواء كانت للاستفهام أو الخبر. (٧) أي: كوضع الحروف لكونها ثنائية. (٨) أي: معنى همزة الاستفهام. (٩) من قبيل حمل النظير على النظير. (١٠) أي: كم الخبرية. (١١) أي: على الاستفهامية. (١٢) أي: ومن البعض المعين كلمة كذا. (١٣) صفة. (١٤) أي: على كلمة كذا. (١٥) أي: الكاف وذا. (١٦) في كونها للعدد. (١٧) أي: كلمة ذا. (١٨) أي: من كم وكذا. (١٩) صفة كذا أو صفة كم وكذا. (٢٠) موضوعاً. (٢١) أي: عن عدد المعين. (٢٢) لفظ كذا في اللغة. (٢٣) كما جاء كناية عن العدد. (٢٤) أو يوم الأحد أو نحوهما. (٢٥) من الأيام. (٢٦) أي: القصة والحكاية. (٢٧) صفة الجملة. (٢٨) لأنَّها من خواص المفردات. (٢٩) جواب لما. (٣٠) أي: لفظ كأين. (٣١) علة بنى كما سبق في الاستفهام.

كَمْ وَكَذَا لِلْعَدَدِ[١]، وَكَيْتَ وَذَيْتَ لِلْحَدِيْثِ،

(١) وكل واحد من كم وكذا يكون للكناية عن العدد إلَّا إن كذا جاء كناية عن غير العدد أيضاً نحو: خرجت به يوم كذا كناية عن يوم السبت أو غيره.

(قوله: ويتعذر تعريفه) لعدم وجود قدر مشترك يخصصه. (قوله: لكونها موضوعة وضع الحروف) أعني: الثنائي، فإنه أقل بناء اسم الثلاثي، فعلة بنائه مشابهته بمبنى الأصل. (قوله: وحمل الخبرية عليها) لمشاركتها لها في الوزن فتشاركها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما يشبه مبني الأصل. (قوله: بمعنى كم) يعني: كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير؛ ولذا لم يعتد بشيء منهما في المعنى، وليس لها الصدر تقول: قبضت كذا وكذا درهماً، وغير واجب النصب، ولا يجوز جره بالإضافة ولا بمن، ولا يستعمل غالباً إلا مكرراً معطوفاً، فلا يقال: كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً، بل يقال: كذا وكذا درهماً، وذكر ابن مالك أنه مسموع لكنه قليل، وفي القاموس: كذا اسم مبهم، وقد يجري مجرى كم فينصب ما بعده على التمييز. (قوله: أو غيره) مجرور معطوف على يوم السبت أو على خرجت؛ أي: غير يوم السبت، أو خرجت كما جاء في الحديث يقال: للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا، وما قيل: إنه مجرور عطف على السبت أو مرفوع عطف على نحو: فإنه يجيء بمعنى كيت وكيت أيضاً، في القاموس: كيت وكيت بكسر آخرهما؛ أي: كذا وكذا درهم؛ إذ في الأول عطف على بعض الاسم، وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت الثمر، وما في القاموس يدل على أن كيت وكيت تجيء بمعنى كذا وكذا دون العكس. (قوله: وكيت وذيت) بفتح التاء وكسرها وقد تضم، أصلهما: كيه وذيه حذفت لام الكلمة وعوض عنها التاء؛ ولذا تكتب طويلة ويوقف عليها كما

(قوله: ويتعذر تعريفه) أي: تعريف ذلك البعض المعين لعدم وجود قدر مشترك يخصه، وفي نعمه الله؛ أي: لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات إلا بذكرها وتعدادها مفصلة؛ فلذا أعرض عن تعريف الكنايات على الإطلاق كما عرّفها غيره، بل هو أيضاً في الأمالي حيث قال: والمراد بالكنايات ههنا ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام المتكلم مفسراً إما لإبهامه على المخاطب وأما لنسيانه؛ وذلك لأن اللفظ العام إذا أطلق وأريد بعض معين من أفراده كأن يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو وخالد، فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بأن يقال: إنه لفظ موضوع لأفراد غير محصورة فإنه كما يصدق عليها أنه بعض الأفراد يصدق على غيرها أيضاً، فلا بد في معرفتها من تعدادها مفصلة مبنية بأسماءها. (قوله: فلذلك) أي: فلكون المراد البعض وتعذر تعريفه أعرض الخ، وقوله: وتعرض لذلك؛ أي: لذكره فقال: الكنايات؛ أي: بعضها. (قوله: موضوعة وضع الحروف) أي: ثنائية فإن الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة، والحرف على أقل (نعمه). (قوله: لأنها في الأصل ذا) فإن قيل: إذا كان بناؤه لما ذكره فيدخل في المركبات، قلنا: لا فإن بين جزئيه نسبة الحرف في الأصل مثل النجم فلا يدخل على أن المراد بالمركبات فيما سبق غير الكنايات بقرينة المقابلة. (قوله: بمعنى كم) كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير، وقوله: والكناية عنه بالجر عطف تفسير للعدد؛ أي: لمعنى ليس صريحاً في العدد تقول: كم رجلاً أو رجل عندك واشتريت كذا وكذا جارية، ويستعمل غالباً مكرراً. (قال المصنف: وكيت وذيت) بفتح التاء على الأشهر، ويجوز في التاء الحركات الثلاث ولا يستعملان إلا

دخلت على (أيّ) و(أيّ[1]) وإن كان في الأصل[2] معرباً لكنه[3] انمحى[4] عن الجزئين[5] معناهما[6] الإفرادي[7]، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى[8] (كم) الخبرية فصار[9] كأنَّه[10] اسم مبني على السكون إذ آخره نون ساكنة كما[11] في (من[12]) لا تنوين تمكن[13] ولهذا يكتب بعد الياء نون[14] مع أن التنوين لا صورة لها في الخط، فمرتبته[15] في[16] البناء منحطة[17] عن أخواتها[18] فلذلك[19] لم يذكره المصنف معها[20]. «فَـ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةُ[21]» المتضمنة معنى الاستفهام «مُمَيِّزُهَا[22]» الذي يرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه[23]. «مَنْصُوبٌ[24]» على التمييز «مُفْرَدٌ[25]» لأنها لما كانت للعدد[26]. و[27]وسط العدد. وهو من (أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ) مميزه مفرد،

(١) أي: لفظ أي. (٢) أي: في أصل الوضع. (٣) أي: الشأن. (٤) أي: أزيل. (٥) أي: كاف التشبيه وأي للاستفهام. (٦) نائب فاعل انمحى. (٧) صفة معناهما. (٨) كائن. (٩) أي: لفظ كأين. (١٠) لفظ كأين. (١١) أي: كالنون الذي في آخره. (١٢) أي: كلمة من. (١٣) مثل تنوين زيد وعمرو. (١٤) في أين. (١٥) إذا كان في الأصل معرباً. (١٦) كائن. (١٧) لأنَّه في الأصل معرب. (١٨) أي: أخوات كأين. (١٩) فلنحطات رتبتها عن رتبة أخواتها. (٢٠) أي: لفظ كم. (٢١) صفة كم. (٢٢) أي: . (٢٣) أي: عن عدده. (٢٤) خبر المبتدأ الثاني. (٢٥) خبر بعد خبر أو صفة منصوبة. (٢٦) موضوعة. وكناية عنه. مطلقاً. (٢٧) حال.

فَكَمْ لِلاسْتِفْهَامِيَةِ[1] مُمَيِّزُهَا مَنْصُوبٌ[2] مُفْرَدٌ

(١) المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه منصوب.آه.

(٢) على التميز ويجوز جره بـ من مقدرة.

مكررين بواو العطف تقول: قال فلان كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت. **(قوله: ومن الكنايات كأين الخ)** وفي التنزيل: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾، ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ إلى غير ذلك، واعلم أن فيها خمس لغات كأين بالتشديد، وكائن كقاض وكئن كشج وكين كهين وكان كفلس كذا ذكره السجاعي، قال الشاعر:

وَكَـائِنْ لَـنـا فَـضْـلاً عَـلَـيْـكُـمْ ونِـعـمَـةً
قَـديـمـاً! ولا تَـدْرُونَ مـا مَـنُّ مُـنْـعِـمِ؟

(مغني) **(قوله: دخلت على أي)** أي: على لفظة أيّ المنونة، وجاز الوقف عليها بالنون لشبه التنوين بسبب التركيب بالنون الأصلية؛ ولهذا رسم في المصحف نوناً مع أنه لا صورة للتنوين خطاً كما سيصرّح. **(قوله: بمعنى كم الخبرية)** أي: في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار، وقال ابن هشام: وتوافق كأين كم في خمسة أمور؛ الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر انتهى، فقد يجيء للاستفهام، وقال السجاعي: لا يخبر بكأين إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع هذا ومميزها مجرور بمن غالباً كما في الآيات المتقدمة. **(قوله: لا صورة لها في الخط)** أي: إلا في علم العروض فمن ثمه قالوا: الخطان لا يقاسان خط المصحف العثماني وخط العروض، وقوله: منحطة عن أخواتها؛ أي: متسفلة نازلة؛ وذلك لأنه في الأصل معرب وكسرته كسرة إعراب ونونه تنوين. **(قوله: فكم الاستفهامية)** المتضمنة معنى الاستفهام عن العدد تضمن الدال على المدلول، وقيل: تضمن الكل للجزء، فاعلم أن كم تكون استفهامية بمعنى أيّ عدد قليلاً كان أو كثيراً، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء، وتكون خبرية بمعنى عدد كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير. **(قوله: مميزها الذي يرفع الإبهام الخ)** لا يناسب البحث عن مميز كم في بحث المبنيات إلا أنه أراد الفراغ عن مباحث كم في محل واحد لكونه أضبط. **(قوله: منصوب على التمييز)** ويجوز جره بمن مضمرة إن دخلت على كم حرف جر؛

في أخت، ولا يستعملان إلا مكرراً بواو العطف؛ نحو: قال فلان كيت وكيت، وكان ذيت وذيت. **(قوله: لا تستحق إعراباً ولا بناء)**؛ لأن استحقاق الإعراب فرع الذي يتحقق معه العامل، والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها، واستحقاق البناء فرع لمناسبته بمبني الأصل، ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء. **(قوله: ولم يجز خلوه عنهما إذا المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن أحدهما. (قوله: رجح البناء)**؛ لأنه لما تعارض سبب الإعراب وهو التركيب مع العامل، وسبب عدم الإعراب وهو كونه واقعاً موقع الجملة تساقطا فصار كأنه غير مركب مع العامل، فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فإن قيل: إنه واقع موقع الجملة التي لها محل من الإعراب، فيكون مستحقاً للإعراب قيل: إن استحقاقها الإعراب المحلي عارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للإعراب والبناء. **(قوله: ومن الكنايات كأين)** ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويكون للتكثير غالباً نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾، وقد يجيء للاستفهام؛ نحو قول أبي بن كعب لابن مسعود: كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين. **(قوله: منحطة عن أخواتها)** لكونها في الأصل اسماً معرباً منوناً. **(قوله: فكم الاستفهامية الخ)** أي: كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب، وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما؛ فلذا احتيج إلى التمييز ولا يحذف إلا لدليل والحذف في

منصوب جعل مميزها[١] كذلك[٢] لأنه لو جعل كأحد[٣] الطرفين لكان تحكماً. «وَ» كم «الْخَبَرِيَّةُ» مميزها «مَجْرُورٌ» بالإضافة[٤] «مُفْرَدٌ[٥]» تارة[٦] ومجموع أخرى. تقول: (كَمْ رَجُلٍ[٧] عِنْدِي) و: (كَمْ رِجَالٍ[٨]) كما تقول: مائة ثوبٍ[٩] و: ثلاثة أثواب[١٠]، وإنَّما جاء مفرداً، لأنَّ[١١] العدد الكثير[١٢] مميزه[١٣] كذلك[١٤]، وإنَّما جاء[١٥] مجموعاً[١٦]، لأنَّ العدد الكثير فيه[١٧] ما[١٨] ينبئ[١٩] عن كثرته[٢٠] صريحاً[٢١]، ولمَّا كان هذا[٢٢] ليس مثله[٢٣] في التصريح بالكثرة جعل[٢٤] جمعية مميزه[٢٥] كأنَّها نائبة عن معنى التصريح بها[٢٦].

«وَتَدْخُلُ (مَنْ[٢٧]) فِيْهِمَا» أي: في

---

(١) أي: كم الاستفهامية. (٢) أي: منصوب مفرد. (٣) ثلاثاً إلى عشر طرف ومائة إلى نهاية طرف. رضا. (٤) لا بمن المقدر خلافاً للفراء. (٥) صفة مجرور. (٦) إشارة إلى الرفع. (٧) بالإفراد وبالجر. (٨) مجموع. (٩) مفرد مجرور. (١٠) مجرور مجموع. (١١) علة جاء. (١٢) كالمائة والألف. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) مفرد. (١٥) مميز الخبرية. (١٦) تارة أخرى. (١٧) خبر إنَّ. (١٨) أي: لفظ. (١٩) أي: يشعر. (٢٠) أي: كونه كثيراً. (٢١) مفعول مطلق ينبئ. (٢٢) أي: كم الخبرية. (٢٣) أي: عدد المذكور المصرح كثرته. (٢٤) جواب لما. (٢٥) كم الخبرية. (٢٦) أي: بالكثرة. (٢٧) أي: لفظ من الجارة. على سبيل الجواز.

وَالْخَبَرِيَّةُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ وَتَدْخُلُ[١] مِنْ فِيْهِمَا[٢]

(١) أي: جوازاً

(٢) أي: في غير كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ .ج.

الاستفهامية أكثر؛ لأنه في صورة الفضلات. (**قوله: منصوب**) ولا يجوز جره إلا إذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر؛ نحو: بكم رجل مررت فيجوز أن يكون في تمييزه أيضاً الجر أيضاً قصداً إلى التطابق بينهما. (**قوله: لو جعل الخ**) لتساويهما في الظرفية فاعتبار أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط؛ فإنه مختص بالوسطية مع أن خير الأمور أوسطها؛ ولأن الطرفين تعارضاً فتساقطا فتبقى الوسط فجعل تابعاً له. (**قوله: ما ينبئ**) الصواب إسقاط ما.

نحو: بكم درهم اشتريت هذا؛ أي: بكم من درهم وهو مذهب الخليل وسيبويه وجماعة، وقيل: بالإضافة وهو مذهب الزجاج. (**قوله: منصوب مفرد لأنها لما كانت الخ**) يعني: حملاً له على أوسط مراتب العدد من أحد عشر إلى مائة، قال في الموشح: لا يجوز أن يكون مميزها مجموعاً خلافاً للكوفيين فما يوهم جواز ذلك من قولهم: كم لك شهوداً، وكم عليك رقباء فمحمول على حذف المميز وكون المذكور منصوباً على الحالية؛ أي: كم نفساً حصل لك حال كونهم شهوداً انتهى، وهل يجوز عطف الجمع على مميز كم الاستفهامية منعه البصريون وإجازة بعض النحاة؛ نحو: كم رجلاً ونساءً؛ لأن المعطوف قد يتحمل ما لا يتحمله المعطوف عليه (عصام). (**قوله: لو جعل كأحد الطرفين**) بأن يكون مجموعاً مجروراً أو مفرداً مجروراً لكان تحكماً لتساويهما في الطرفية ولوقوع الالتباس بينها وبين الخبرية؛ لأنه جعل مميز الخبرية مثل الطرفين، ولم يعكس؛ لأن الخبرية مقدمة إذ الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين؛ لأن الطرف مقدم على الوسط. (**قال المصنف: وكم الخبرية**) أي: المتضمنة معنى الخبر للتكثير؛ أي: لإنشائه، وإنما سميت خبرية؛ لأنها أقرب إلى الخبر من الاستفهام، وقوله: مجرور بالإضافة؛ أي: بإضافة كم إلى المميز عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء، قال الحبيصي: وإن فصل بينهما بجملة أو ظرف أو شبهه من جار ومجرور نصب حملاً على الاستفهامية؛ نحو: كم في الدار رجلاً حذراً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لو جربه كقوله:

تَؤُمُّ سِنَاناً وَكَمْ دُوْنَهُ
مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

وقد جاء الجر مع الفصل بالظرف في الشعر كقوله:

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

(موشح) وقوله: كما تقول: أي في مميز الطرفين من العدد. (**قوله: وإنما جاء مفرداً؛ لأن الخ**) أي: جاء مميز كم الخبرية

مميزي (كم) الاستفهامية والخبرية، تقول: (كَمْ مِنْ[١] رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟) و: ﴿وَكَم[٢] مِّن[٣] قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا[٤]﴾.
قال الشارح الرضي: (هذا[٥] في الخبرية كثير نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ وذلك[٦] لموافقته[٧] جراً[٨] للمميز المضاف[٩] إليه (كم[١٠])، وأمّا مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه[١١] مجروراً[١٢] بمن في نظم[١٣] ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) لكن جوز الزمخشري[١٤] أن يكون (كم) في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ[١٥] ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾، استفهامية[١٦] وخبرية، «وَلَهَا[١٧]» أي: لكم استفهامية كانت أو خبرية «صَدْرُ[١٨] الكَلَامِ» لأنَّ[١٩] الاستفهامية تتضمن الاستفهام[٢٠] وهو يقتضي صدر الكلام، ليعلم[٢١] من أول الأمر أنه[٢٢] من أيّ نوع من أنواع الكلام

---

(١) استفهامية. (٢) استفهام. خبرية. (٣) أي: كثير من قرية. (٤) أي: لم أطلع على من عثر عليه أي: اطلع وبابه نصرف دخل وأعثر عليه غيره ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ صحاح. (٥) أي: دخول من. (٦) أي: كون كثيراً. (٧) أي: مميز الخبرية. (٨) مفعول موافقة. (٩) صفة للمميز. (١٠) نائب فاعل للمضاف. (١١) على المميز. (١٢) حال. (١٣) في شعر. (١٤) هذا رد لقول الرضي، ورده السيد في حاشية الرضي وتبعه الشارح. وجيه. (١٥) تميز كم ومن للفصل بين الفصول والتميزين. (١٦) خبر يكون. (١٧) للظرف خبر مقدم. ولهما نسخة. (١٨) مبتدأ مؤخر. (١٩) علة صدر. (٢٠) أي: معنى الاستفهام. (٢١) علة يقتضي. (٢٢) أي: الكلام الذي قصد الاستفهام.

(قوله: لكن جوز الزمخشري) رد لما قاله الشيخ الرضي، وجوابه: أن كلامه في مميز متصل بكم وأما إذا فصل بينهما بفعل متعد فالإتيان بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره الرضي قبيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل.

مفرداً؛ لأنها لكونها بمعنى التكثير صارت بمنزلة العدد الكثير والعدد الكثير كمائة وألف يكون مميزه مفرداً. (قوله: لأن العدد الكثير فيه ما ينبئ الخ) أي: فلا حاجة إلى جمع مميزه، والظاهر في العبارة أن يقال: لأن العدد الكثير ينبئ عن الكثرة صراحة إلى آخره؛ لأن فيما قاله ظرفية الشيء لنفسه إلا أن يحمل ما على المصدرية فيؤل المعنى إلى قولنا؛ لأن العدد الكثير في الإنباء عن الكثرة لكن لما كان كم الخبرية مثل العدد الكثير في الإنباء صراحة بالكثرة جعل الخ. (قال المصنف: وتدخل من فيهما) أي: تدخل جوازاً لأجل تقوية معنى التميز كلمة من البيانية لمناسبة البيان التميز؛ نحو: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ﴾، ووجوباً لو فصل بينها وبين مميزها بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بالمفعول؛ نحو: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ أي: كثيراً تركوا بمصر من جنات وعيون. (قوله: تقول: كم من رجل الخ) المثال الأول لكم الاستفهامية، والثاني للخبرية فقوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ معطوف على كم من رجل ضربت عطف مثال على مثال، قيل: فلا يخلو عن شيء وإن كان منقولاً بطريق المثال. (قوله: وذلك لموافقته الخ) أي: ودخول من في الخبرية كثيراً ثابت لموافقة مميز الخبرية المجرور بمن من حيث الجر للمميز الذي أضيف إليه كم الخبرية فقوله: جراً تمييز لا مفعول به كما ظن. (قوله: لكن جوز الزمخشري الخ) رد لكلام الرضي أخذاً من حاشية السيد، وفيه أن كلام الرضي محمول على ما إذا لم يكن فيه فصل بين كم وبين مميزها، وكلام الزمخشري وغيره محمول على ما إذا كان بينهما فصل والرضي راض به يرشدك إليه قوله قبيل هذا: وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرناه، فلا بد في الرد عليه من سند بلا فصل من كلام من يعتد به، وفي المطول بعد نقل ما قاله الرضي وأقول: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾، ولا يخفى ما فيه من اللطافة، وهذه الآية في سورة البقرة قال في الجلالين: كم استفهامية معلقة سل عن المفعول الثاني، وقوله: من آية مميز كم، وفي معرب القرآن لأبي البقاء: أن كم استفهام موضعه نصب على أنه مفعول ثانٍ لآتيناهم أو موضعه رفع على الابتداء، وقوله: من آية تمييز كم، والأحسن إذا فصل بين كم ومميزها أن يؤتى بمن انتهى. (قال المصنف: ولها صدر الكلام) أي: لكل واحدة من الاستفهامية والخبرية الصدارة، وفي بعض النسخ: ولهما فتقديم الخبر نفي الصدارة عن غيرهما ولا تنعزل عن الصدارة لدخول حرف الجر والمضاف عليها وسيأتي، فاعلم أن كم الاستفهامية والخبرية تشتركان في خمسة، الاسمية بدخول الجار عليها؛ نحو: على كم جذع سقفت بيتك، والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير، وتفترقان أيضاً في خمسة، أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية، ثانيها: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر، ثالثها: أن الاسم المبدل من الخبرية لا تقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية؛ نحو: كم مالك أعشرون أم ثلاثون، رابعها: ما مر من أن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع وتمييز الاستفهامية مفرد فقط خلافاً للكوفيين، خامسها: أن تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب كما مر (مغني).

والخبرية أيضاً[١] تدل على إنشاء التكثير وهو أيضاً[٢] نوع من أنواع الكلام. فيجب[٣] التنبيه عليه من أول الأمر. «وَكِلاَهُمَا[٤]» لو قال[٥]: (كِلْتَاهُمَا[٦]) لكان[٧] أوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية، فهو[٨] على تأويل (كِلاَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ) وهما[٩] (كَمْ) الاستفهامية والخبرية؛ أي[١٠]: كل واحد منهما «يَقَعُ[١١] مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً[١٢] وَمَجْرُوراً[١٣]» ثم بين[١٤] موقع كل منهما[١٥] بقوله[١٦]: «فَكُلُّ[١٧] مَا» أي: كل واحد من (كَمْ) الاستفهامية والخبرية يكون «بَعْدَهُ فِعْلٌ[١٨]» أو شبهه لفظاً أو تقديراً «غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيْرِهِ[١٩]» أو متعلق ضميره

(١) كالاستفهامية. (٢) كالاستفهام. (٣) فإذا كان كذلك فيجب. (٤) أي: كم الاستفهامية والخبرية. (٥) مصنف. (٦) بلفظ المؤنث. (٧) قول. (٨) أي: إتيانه بلفظ كلا الذي للتثنية. مبني. (٩) أي: كلمة. (١٠) أشار إلى وجه إفراد الخبر. (١١) فاعله راجع إلى كلاهما مراعاة للفظه. (١٢) لقبولهما العوامل. على المفعولية. (١٣) كذلك أو على المضاف إليه. (١٤) مصنف. (١٥) أي: الاستفهامية والخبرية. (١٦) مصنف. (١٧) الفاء للتفسير. (١٨) متعدياً كان أو غيره. (١٩) متعلق بمشتغل باعتبار أصل معنا.

وَلَهَا صَدْرُ الكَلَامِ وَكِلاَهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَمَجْرُوراً فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيْرِهِ

(**قوله: على إنشاء التكثير**)؛ لأن المتكلم يقصد بكم إعلام التكثير الذي في ذهنه لا استكثاره خارجاً ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها إنشائية لاختلاف الجهة فنحو: كم رجل ضربت إخبار بضرب كثير من الرجال إنشاء لاستكثار الضرب؛ ولذا يقال: كذبت ما ضربت كثيراً من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب، كما لو قلت: ما أكثرهم صح أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يصح أن يقال: ما تعجبت من كثرتهم. (**قوله: لكان أوفق الخ**) يعني: أن لا وفق للتعبير السابق حيث قال: فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا أن يقول: كلتاهما وإيراد كلاهما بتأويلهما بالمذكر كالنوعين، وأما بدون التأويل فلا يحكم بشيء منهما عليهما ولا يتحقق التذكير والتأنيث في الأسماء إلا إذا قصد مدلولهما، فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل، وفي الرضي في بحث العلم إذا نقلت الكلمة المبنية أو جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً فالأكثر الحكاية كقولك: من الاستفهام حالها كذا، وقد يجيء معرباً؛ نحو: ليت يرفع وينصب فإن أوّلته باللفظ فهو منصرف مطلقاً، وإن أولته بالكلمة أو اللفظة فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط فهو كهند في الصرف وتركه، وأن كان على أكثر من ثلاثة أو ثلاثياً متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً انتهى، فجعل كل من التذكير والتأنيث فيه بالتأويل. (**قوله: كلا هذين النوعين**) كما هو ظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فإن التقييد بالوصف يوجب النوعية، وأما التأويل بهذين اللفظين أو بهذين الاسمين فإنما يصح إذا أريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما، وليس كذلك؛ ولأن الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد. (**قوله: وهما كن الاستفهامية والخبرية**) لا حاجة إلى هذا كما لا يخفى. (**قوله: أي كل واحد الخ**) في مغني اللبيب: يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد؛ نحو:

(**قوله: والخبرية أيضاً تدل الخ**) قال الحبيصي: وفي الخبرية لحملها على أختها لمماثلتها في اللفظ أو على رب نقيضها، وقوله: أنه من أي نوع؛ يعني: مشتملة[1] من أي نوع بحذف المضاف، وقس عليه قوله: وهو أيضاً. (**قوله: لكان أوفق**) إلا أنه نبه على أن تأنيث كم تأويلي لا حقيقي. (**قوله: أي: كل واحد منهما يقع الخ**) والوجه أن يقول: وكل يقع ليستغني عن التأويل، قال العصام: وكذا غيرهما من الكنايات يقع كذلك إلا أنه ذكر هذا الحكم لهما توطئة لمباحث تعقبه، وقوله: مرفوعاً الخ؛ أي: محلاً لظهور أن لفظه مبني على السكون. (**قوله: ثم بين موقع كل الخ**) يعني: لما كانت كم بمعنييها مبنياً، وكان في معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غموض وخفاء تعرض لبيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاءً للأقسام وتنبيهاً على أنه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضاءه صدر الكلام فقال: وكل ما الخ. (**قال المصنف: فكل ما بعده**) الأولى معه ليشمل كم رجلاً ضربته ضربت كم رجلاً ضربته، وفي قوله: أي كل واحد الخ إشارة إلى أن ما موصوفة لا موصولة فكلمة كل إفرادية لدخولها على نكرة (**عصام**)، وقوله: بعد فعل؛ أي: صالح لنصبه أو شبه فعل زاده ليدخل فيه كم يوماً أنت سائر وكم رجلاً أنت ضارب، وقوله: أو تقديراً؛ نحو: كم رجلاً أنت ضاربه إذا جعل من باب الإضمار؛ أي: كم رجلاً ضارب أنت ضارب وسيجيء. (**قال المصنف: غير مشتغل عنه**) أي: غير فارغ عن العمل فيه بل عامل فيه، فلا يرد ما أورده الرضي من أن نحو: كم رجل جاء يصدق عليه قاعدة النصب فهي منتقضة به. (**قوله: أو متعلق ضميره**) أي: بسبب العمل في متعلق ضميره؛ نحو: كم رجلاً ضربت غلامه، وقد مر بحث الاشتغال فلا نشتغل ههنا به بسرد المقال. (**قوله: وعمله لا يكون إلا بحسب المميز**)؛ لأنها اسم مبني مبهم لا يتحصل معناه وكونه ظرفاً أو مفعولاً به أو غيرهما إلا بمميزه الرافع لابهامه، وقد تضمن كلام الشارح هذا دفع اعتراض الرضي حيث قال: إن قول المصنف ينتقض بكم يوم ضربت؛ لأنه ليس منصوباً على حسب اقتضاء فعل بعده فإنه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه إلا على الظرفية فأجاب بأن مدار نصب كم وكونه أيّ قسم من أقسام المنصوب

(١) لكونها ظروفاً.

فهو[١] من حيث هو كذلك[٢] «كَانَ[٣] مَنْصُوباً مَعْمُولاً عَلَى[٤] حَسَبِهِ» أي: على حَسَبِ عمل هذا الفعل. وعمله لا يكون إلّا بحسب المميز وذلك[٥] أنَّك تقول: (كَمْ[٦] يَوْماً ضَرَبْتَ؟) وف (كَمْ[٧]) منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به. والمصدر[٨] والمفعول فيه وغير ذلك من[٩] المنصوبات. فتعيينه[١٠] لأحد[١١] المنصوبات إنَّما هو بحسب المميز[١٢] فالاستفهامية[١٣] نحو: (كَمْ رَجُلاً[١٤] ضَرَبْتَ؟) في المفعول به، و(كَمْ ضَرْبَةً ضَرَبْتَ؟) في المفعول المطلق، (كَمْ يَوْماً سِرْتَ؟) في المفعول فيه. والخبرية[١٥] مثل: (كَمْ غُلامٍ[١٦] مَلَكْتَ)، و: (كَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ)، و: (كَمْ يَوْمٍ سِرْتَ) وإنَّما جعلنا الفعل وشبهه[١٧] أعم من أن[١٨] يكون ملفوظاً أو مقدراً ليدخل[١٩] في قاعدة النصب، مثل قولك: (كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَهُ؟) إذا جعلته من[٢٠] قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وقد قدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه أي: (كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ ضَرَبْتَهُ؟) فهو[٢١] من حيث إن بعده[٢٢] فعلاً[٢٣] مقدراً غير[٢٤] مشتغل عنه داخل[٢٥] في قاعدة النصب وإن لم تجعله[٢٦] من قبيلة[٢٧] ولم تقدر بعده[٢٨] فعلاً غير مشتغل عنه فهو[٢٩] من هذه الحيثية[٣٠] مرفوع داخل في قاعدة الرفع. «وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ» أي: كل واحد من (كم) الاستفهامية والخبرية وقع[٣١] قبله «حَرْفُ[٣٢] جَرٍّ» نحو: (بِكَمْ[٣٣] دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ؟) أو (بِكَمْ[٣٤] رَجُلٍ مَرَرْتَ). «أَوْ مُضَافٌ[٣٥]»: نحو: (غُلامَ كَمْ[٣٦] رَجُلاً ضَرَبْتَ؟) وَ: (عَبْدَكُمْ[٣٧] رَجُلٍ[٣٨] اشْتَرَيْتَ) «فَمَجْرُورٌ» بحرف الجر أو الإضافة. وإنَّما[٣٩] جاز

---

(١) هذا إشارة إلى خبر ما وهو كان. (٢) أي: بعده فعل مشتغل عنه. (٣) أي: كم باعتبار المحل. (٤) كائناً والظرف صفة معمولاً. (٥) هذا دليل على قوله: وعمله لا يكون.

(٦) استفهامية. (٧) لفظ كم في هذا التركيب. (٨) أي: مفعول المطلق. (٩) بيان غير. (١٠) أي: تكون كم ههنا مبنياً. أي: كم الاستفهامية والخبرية. (١١) وهو المفعول به. (١٢) وهو اليوم. (١٣) أي: فمثال كم الاستفهامية المنصوبة. (١٤) تميز منصوب المحل على أنه مفعول به أي: أضربت. (١٥) أي: مثال كم الخبرية. (١٦) مفعول به لملكت ومضاف إليه لكم. (١٧) نحو: كم يوماً سائر، وكم رجلاً أنت ضارب. (١٨) أي: الفعل الذي وقع بعد كم مع عدم اشتغاله بضمير. (١٩) علة التعميم. (٢٠) متعلق بجعلت. (٢١) أي: لفظ كم. أي: مثل هذا التركيب يجوز رفعه ونصبه لا من حيث .آه. (٢٢) خبر إن. أي: بعدكم. (٢٣) اسم مؤخر لإن. (٢٤) صفة فعلاً. (٢٥) خبر فهو. (٢٦) أي: كم رجلاً ضربته. (٢٧) أي: من قبيل الإضمار. (٢٨) أي: بعدكم. (٢٩) أي: كم رجلاً ضربت. (٣٠) مبتدأ وما بعده خبره وهو ضربت. (٣١) أشار إلى أنَّ قبله ظرف مستقر صفة لما. (٣٢) فاعل الظرف. (٣٣) استفهام. أشار إلى موصوف ما. (٣٤) خبرية. (٣٥) أي: وقع قبله اسم مضاف. (٣٦) مثال الاستفهام. (٣٧) خبرية. (٣٨) مجرور مميز كم الخبرية. (٣٩) لكونه مميز الاستفهامية.

إنما هو على حسب مميزها. (قوله: والمفعول فيه) ونحو ذلك، وفي بعض النسخ: له بدل فيه لكن لم أجد أنا مثالاً لكلمة كم التي تكون منصوباً مفعولاً له والقياس جوازه، ويؤيده ما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ إن إفكاً مفعول له لتريدون، ثم رأيت في شرح العصام عند قوله: وكذلك أسماء الاستفهام والشرط أنه لا منصوب في أسماء الاستفهام والشرط إلا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستقراء والله أعلم. **(قوله: وكم يوماً سرت الخ)** فإنه بمنزلة أعشرين يوماً سرت (موشح). **(قوله: كم غلام ملكت الخ)** فإنه بمنزلة كثيراً من الغلمان ملكت، وقوله: وكم ضربة بمنزلة كثيراً من الضرب ضربت، وقوله: وكم يوم بمنزلة كثيراً من الأيام سرت. **(قوله: إذا جعلته من قبيل الخ)** أي: إذا جعلت لفظكم في هذا المثال من ذلك القبيل فالمثال داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه فلذا قيد القاعدة في ما سبق بالحيثية. **(قوله: وقدرت بعده فعلاً الخ)** فيجوز في المثال نصب كم على الإضمار على شريطة التفسير بتقدير فعل بعد كم غير فارغ عن العمل فيه بضميره، أو متعلق ضميره وإن كان الرفع أولى لسلامته عن الحذف والتقدير، وقوله: داخل في قاعدة النصب فلا بد من التعميم المذكور ليدخل فيها من هذه

كَانَ مَنْصُوباً مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٍ فَمَجْرُورٌ

﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، ومراعاة معناهما وهو قليل، فما قيل: إن التأويل بكل واحد منهما إشارة إلى وجه إفراد الخبر ليس بشيء، بل مقصوده بيان أن الحكم المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الإفراد والتعبير بلفظ كلا للاختصار ولا دخل في ذلك للأثنينية كما في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، أو شبه فعل ليدخل فيه كم يوم أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب. **(قوله: فكل ما يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره الخ)** في الرضي: إن هذا منقوض بقولك: كم جاءك فإن جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره؛ لأن معنى الاشتغال عنه بضميره أنه كان ينصبه لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى، وهو مندفع بما أشار إليه الشارح في شريطة التفسير من أن قوله: بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد أن مجرد العمل في الضمير يكون مانعاً عن العمل فيه؛ يعني قوله: غير مشتغل عنه بضميره داخل فيه؛ نحو: زيد قائم وكم

تقديم حرف الجر أو المضاف عليهما[١] مع أنَّ لهما[٢] صدر[٣] الكلام، لأنَّ[٤] تأخير الجار[٥] عن المجرور ممتنع[٦] لضعف عمله فجوز[٧] تقديم الجار عليهما[٨] على أن يجعل الجر. اسماً كان[٩] أو حرفاً. مع المجرور ككلمة واحدة[١٠] مستحقة للصدر. «وَإِلَّا» أي: وإن[١١] لم يكن بعده[١٢]. لا لفظاً ولا تقديراً. فعل[١٣] ولا شبه فعل غير مشتغل[١٤] عنه بضميره أو متعلق ضميره ولا قبله[١٥] حرف جر أو مضاف، كان مجرداً عن العوامل اللفظية «فَمَرْفُوعٌ» أي: فهو[١٦] مرفوع «مُبْتَدَأً»[١٧] إِنْ لَمْ يَكُنْ[١٨] ظَرْفاً» نحو: (كم أخوتك؟)، وهذا[١٩] مبني على مذهب[٢٠] سيبويه فإنَّه يخبر[٢١] عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً. وأمَّا عند غير سيبويه فهذا[٢٢] خبر مقدم على المبتدأ[٢٣]، لكونه نكرة وما بعده[٢٤] معرفة. «وَخَبَرٌ[٢٥] إِنْ كَانَ ظَرْفاً[٢٦]» نحو: (كَمْ[٢٧] يَوْماً سَفَرُكَ؟[٢٨]) فـ (كَمْ[٢٩]) هنا منصوب المحل[٣٠] أولاً، داخل تحت قاعدة[٣١] النصب باعتبار إعمال كائن[٣٢] فيه، وداخل في قاعدة[٣٣] الرفع ثانياً لقيامه[٣٤] مقام عامله[٣٥] الذي هو خبر المبتدأ. «وَكَذَلِكَ» أي: مثل كم في تأتي الوجوه الأربعة الإعرابية، بالشرائط المذكورة. «أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ». بمعنى: أنَّه[٣٦] تتأتى[٣٧] تلك الوجوه في جميع[٣٨] هذه الأسماء لا[٣٩] في كل واحد منها[٤٠] وهي[٤١] (مَنْ، وما، وأيّ، وأين، وأنّى، ومتى) مشتركة[٤٢] بين الاستفهام والشرط، و(إذا[٤٣]) مختصة[٤٤] بالشرط و(كيف[٤٥] وأيّان[٤٦]) مختصين[٤٧] بالاستفهام. فـ(من، وما) إذا كانتا استفهاميتين يتأتى[٤٨] فيهما الوجوه الثلاثة، الأول[٤٩]: نحو: (مَنْ[٥٠] ضربت؟) و(ما[٥١] صنعت؟) و(بِمن مررت؟) و(غلام مَن ضربت؟) و(من ضربته؟) و(ما صنعته؟) ولا يتأتّى[٥٢] فيهما الرفع[٥٣] على الخبرية لامتناع[٥٤] ظرفيتهما[٥٥]. وإذا كانتا[٥٦] شرطيتين فكذلك تتأتّى[٥٧] فيهما[٥٨] تلك[٥٩]

---

(١) أي: على الاستفهامية والخبرية. (٢) خبر إنَّ. أي: للاستفهامية والخبرية. (٣) اسم إنَّ. (٤) علة جاز. (٥) اسماً أو حرفاً. (٦) خبر إنَّ. (٧) وجب. فإذا امتنع التأخير. (٨) أي: على الاستفهامية والخبرية. (٩) سواء كان اسماً أو حرفاً. (١٠) صفة كلمة. (١١) أي: وإن لم يوجد الشرائط المذكورة بأن لا يكون بعده فعل .آه. (١٢) أي: بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية. (١٣) فاعل لم يكن. (١٤) أي: غير فارغ. أي: كل من كم الاستفهامية والخبرية. (١٥) أي: قبل كم. (١٦) أشار إلى حذف المبتدأ. أي: كم في المواضع المذكورة. (١٧) خبر بعد خبر، أو صفة مرفوع. (١٨) كل ما أو كم. (١٩) أي: الرفع بالابتداء. (٢٠) وهذا يقتضي تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر على مذهب سيبويه خاصة. (٢١) أي: يقع خبر. (٢٢) أي: النكرة المتضمنة استفهاماً. (٢٣) وجوباً. (٢٤) أي: ما بعد كم ومن. (٢٥) مبتدأ وهو ما بعده. هو مرفوع بذلك الابتداء على أنَّه خبر . كافية. (٢٦) مستقراً. (٢٧) خبر مقدم. (٢٨) مبتدأ مؤخر. (٢٩) لفظ كم. (٣٠) بالوضع. (٣١) ويعلم كونه ظرفاً بالمميز فإن كان المميز ظرفاً لكان كم ظرفاً وإلَّا فلا. (٣٢) لفظ كائن. (٣٣) لكونه مرفوع المحل بعد إعمال الكائن. (٣٤) لفظ كم. (٣٥) وهو الكائن. (٣٦) شأن. (٣٧) أي: تحصل. (٣٨) أي: مجموع. (٣٩) أي: المراد به أنَّها تتأتى. (٤٠) أي: من هذه الأسماء. (٤١) أي: تلك الأسماء المشتبهة بكم. (٤٢) أي: حال كون كل من هذه الستة. (٤٣) أي: كلمة إذا. (٤٤) حال. (٤٥) كلمة. (٤٦) كلمة. (٤٧) أي: حال كون أيّان وكيف. (٤٨) أي: يحصل. (٤٩) أعني النصب والابتداء. (٥٠) استفهام. (٥١) استفهام. مسؤول به مقدم على الفعل. (٥٢) أي: لا يحصل. (٥٣) فاعل يحصل. (٥٤) علة لا يتأتّى. (٥٥) أي: من وما لأنَّهما شرط الخبرية. (٥٦) أي: كلمة من وما. (٥٧) يحصل. (٥٨) من وما.

وَإِلَّا فَمَرْفُوعٌ مُبْتَدَأً إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفاً وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطُ

جاءك؛ لأن الاشتغال بالضمير يكون مانعاً عن العمل، وإن كان التقديم أيضاً مانعاً، ويكون خارجاً بقوله: لو سلط عليه لنصبه؛ لأنه يفيد أن مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعاً عن العمل فيبدو ههنا ليس كذلك. **(قوله: أي: على حسب عمل هذا الفعل)** يعني: أن ضمير حسبه راجع إلى العمل المفهوم من معمولاً لا إلى اقتضاء الفعل على ما في الرضي. **(قوله: وعمل الفعل لا يكون إلا بحسب المميز)** فاندفع ما قال الرضي: الأولى أن يقول: معمولاً على حسبه، وحسب المميز معاً. **(قوله: فكم الاستفهامية)** اكتفى بثلاثة أمثلة من المفاعيل، فالاستفهامية والخبرية؛ لأن

الحيثية. **(قوله: وإن لم تجعله من قبيله)** يعني: إن لم تجعل مثل قولك: كم رجلاً ضربته من قبيل الإضمار على شريطة التفسير بناء على أنه مما يجوز فيه النصب والرفع فهو بهذا الاعتبار مرفوع محلاً داخل في قاعدة الرفع الآتية خارج عن قاعدة النصب الماضية، وقوله: غلام كم رجلاً ضربت فيكون إعراب المضاف كإعراب كم لو لم يكن مضافاً إليه (رضي). **(قوله: فمجرور بحرف الجر الخ)** أي: باعتبار محله القريب ومنصوب باعتبار محله البعيد (عصام)، ودخل الفاء في الخبر جوازاً لكون المبتدأ متضمناً لمعنى الشرط (هندي)، وقوله: تأخير الجار؛ أي: اسماً كان أو حرفاً. **(قوله: ككلمة واحدة الخ)** أي: حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته وهي الصدارة، وفي شرح اللباب: أن الاستفهام في بكم اشتريت مقدر قبلها والتقدير أبكثير اشتريت. **(قوله: أي: وإن لم يكن بعده فعل الخ)** سواء لم يكن بعده فعل أو شبهه أصلاً مثل كم مالك أو كان ولكنه اشتغل عنه بضميره أو متعلق ضميره إذا لم يجعل من

الوجوه الثلاثة، نحو: (مَن تضرب أضرب)، و: (ما تصنع أصنع)، و: (بمن[١] تمرر أمرر)، و: (غلام من[٢] تضرب أضربه)، و: (مَن[٣] يأتني فهو مكرم)، و﴿وَمَا[٤] تُقَدِّمُواْ[٥] لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ[٦] عِندَ ٱللَّهِ﴾. ولا يتأتى فيهما[٧] بل[٨] في جميع أسماء الشرط الرفع على الخبرية، فإنَّه[٩] لا يقع بعدها إلَّا الفعل[١٠]، ولا يصلح[١١] الفعل للابتداء[١٢]. وما هو لازم الظرفية[١٣] من[١٤] هذه[١٥] كـ(متى وأين وأيّان وكيف وأنى وإذا) إن لم ينجر بجار، نحو: (من أين) فلا[١٦] بد من كونها منصوبة[١٧] على الظرفية[١٨]، وعن[١٩] بعضهم[٢٠]: إنَّ (إذا[٢١]) قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماً صريحاً[٢٢] نحو: (إِذَا[٢٣] يَقُومُ[٢٤] زَيْدٌ[٢٥] إِذَا يَقْعُدُ عَمْرٌو) أي: وقت[٢٦] قيام زيد وقت[٢٧] قعود عمرو، فهي[٢٨] مرفوعة بالابتداء. وقال الشارح الرضي: (وَأَنَا لَمْ أَعْثُرْ[٢٩] لِهَذَا عَلَى شَاهِدٍ[٣٠] مِنْ كَلَامِ العَرَبِ) وما[٣١] هو لازم

(١) شرطية؛ مثال المنصوب. (٢) مثال المجرور بالجار. (٣) مجرور بالإضافة. (٤) مثال المرفوع على الابتداء. (٥) شرطية؛ مبتدأ في قوله تعالى. (٦) مثال مرفوع احتمل بالابتداء. (٧) خبر المبتدأ وهو ما. (٨) أي: في من وما الشرطيتين. (٩) لا يتأتى. ترقي من الخصوص إلى العموم. (١٠) على لا يتأتّ، ى. شأن. (١١) فاعل لا يقع. (١٢) خاصة إذا كان مجزوماً. (١٣) من غير تأويل. (١٤) مثال المجرور بحرف الجر. (١٥) بيان لما. (١٦) أي: الأسماء. (١٧) أي: وإن لم يدخل فلا بد .آه. (١٨) على المحل. (١٩) لفعل مقدر. (٢٠) نقل. (٢١) أي: النحاة. (٢٢) أي: لفظ إذا. (٢٣) أي: غير ظرف. (٢٤) مبتدأ. (٢٥) مضاف إليه. (٢٦) خبره. (٢٧) أشار إلى أنَّ إذا الأول مبتدأ. (٢٨) وإذا الثاني خبر بمعنى الوقت. (٢٩) أي: كلمة إذا في هذا القول. (٣٠) إذ لم أطلع. (٣١) على أن يكون إذا اسماً صريحاً.

باب الإضمار. (قال المصنف: **إن لم يكن ظرفاً**) أي: إن لم يكن كم ظرفاً يكون مميزه ظرفاً وأراد بالظرف المنصوب بتقدير في (عصام). (قوله: **نحو: من أبوك**) كذا في بعض النسخ فهو تنظير لا تمثيل، وما في أكثر النسخ من قوله: نحو: كم رجلاً أو رجل فغير معول عليه. (قوله: **وهذا مبني الخ**) أي: كونه مبتدأ إذا لم يكن ظرفاً سواء كان الخبر معرفة أو لا مبني على مذهب سيبويه، ويقال: يصح هذا الإطلاق على مذهبه في الاستفهامية لا في الخبرية. (قوله: **عن نكرة متضمنة استفهاماً**)؛ لأنها في معنى المعرفة فإن معنى قولك: كم رجلاً أخوتك بمنزلة قولك: أعشرون أم ثلاثون أم نحوهما. (قال المصنف: **وخبر إن كان ظرفاً**) وهو أي؛ أعني: كم خبر على الإطلاق إن كان ظرفاً باعتبار مميزه؛ نحو: كم يوماً سفرك؛ إذ التقدير كم يوماً كائن سفرك كما يفهم من الشرح. (قوله: **داخل تحت قاعدة النصب**)؛ لأنه يصدق عليه أنه وقع بعد شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه، وقوله: وداخل في قاعدة الرفع؛ أي: مع جاره المقدر ففيه تسامح فلا تغفل، وقوله: لقيامه مقام عامله؛ أي: عامل كم وهو كائن المقدر؛ أي: وانتقال إعرابه إليه. (قوله: **أي: مثل كم الخ**) استفهامية أو خبرية وإفراد اسم الإشارة لما عرفت أن المراد كل واحد. (قوله: **في تأتي الوجوه الأربعة**) بل في طلب الصدارة أيضاً، وتلك الوجوه عبارة عن النصب والجر والرفع على الابتداء أو على الخبرية، وقوله: وكذلك أسماء الاستفهام؛ يعني: غير كم بقرينة عقلية، وإلا يلزم تشبيه الشيء لنفسه. (قوله: **لا في كل واحد منها**) إذ منها ما لا يقع إلا منصوباً على الظرفية؛ نحو: متى وأيان، وقوله: الوجوه الثلاثة؛ أي: النصب والجر والرفع على الابتداء والأمثلة على هذا الترتيب. (قوله: **لامتناع ظرفيتهما**) فإذا امتنع الظرفية انتفى الخبرية فيكون مبتدأ، وهذا مذهب سيبويه والكلام مبني على مذهبه فما في الرضي من أنه يتأتى فيهما الرفع على الخبرية؛ نحو: من ربك وما دينك، فمبني على مذهب غير سيبويه فهما مرفوعان على

المعروف انتصابهما على أنه مفعول بما أو ظرف أو مصدر، وأما خبر كان؛ نحو: كم درهماً كان ملك، والمفعول الثاني من باب ظننت؛ نحو: كم درهماً ظننت مالك فهما داخلاً في المفعول به. (**قوله: وإنما جعله الفعل الخ**) فعلى هذا قوله: كان منصوباً، وإلا فهو مرفوع كان معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحاً مختاراً، فلا يرد أنه على تقدم الاشتغال بالضمير يجوز الرفع بأن يقدر الضمير العائد إلى كم؛ لأنه ضعيف كما في الرضي. (**قوله: مثل قولك: كم رجلاً ضربته**) فأمثال المذكور داخلاً تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه. (**قوله: في جميع هذه الأسماء**) إشارة إلى أن الجمع المضاف في قوله: أسماء الاستفهام والشرط الاستفراق بمعنى الكل المجموع لا كل واحد، إلا أنه خص غيركم بالقرينة العقلية؛ إذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣﴾ فما قيل: ولا يخفى أن في قوله: وكذلك أسماء الشرط والاستفهام حزازة؛ لأن المراد جميع أسماء الشرط، وباقي أسماء الاستفهام وهم. (**قوله: لا في كل واحد منها**) فإن من وما يأتي فيهما الوجوه الثلاثة، ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية، وأي يأتي فيها الوجوه الأربعة، وأين ومتى وأنى وإذ وكيف وأيان لكونها لازمة الظرفية لا يأتي فيها الرفع بالابتداء. (**قوله: ولا يتأتى فيهما الرفع**) أي: بالظرفية كما يدل عليه قوله: بالشرائط المذكورة، فلا ينافي ما في الرضي من تأتي الرفع فيهما على الخبرية؛ نحو: من أنت وما دينك.

الظرفية يرتفع[١] في الاستفهام محلاً[٢] مع انتصابه على الظرفية[٣] إذا كان خبر مبتدأ مؤخر، نحو: (مَتَى[٤] عَهْدُكَ[٥] بِفُلَانٍ؟) أي[٦]: متى كائن عهدك به؟ وأمّا (أيُّ) فتتأتى[٧] فيه الوجوه[٨] الأربعة كلها[٩]، فإنّه[١٠] قد يقع[١١] في محل الرفع بالخبرية أيضاً[١٢] على تقدير انتصابه على الظرفية، نحو: (أيَّ[١٣] وقتٍ مجيئُك[١٤]؟) أي: أيّ وقت كائن مجيئك. (فأي وقت) على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل[١٥] بالخبرية، والوجوه الباقية[١٦] مثل: (أيَّهُمْ[١٧] ضَرَبْتَ؟) و: (بِأَيِّهِمْ[١٨] مَرَرْتَ؟) و(أَيُّهُمْ[١٩] قَائِمٌ؟). «وَفِي[٢٠] مِثْلِ: «كَمْ عَمَّةٍ لَكَ. يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ» يعني: فيما[٢١] احتمل الاستفهام والخبر، وذكر المميز وحذفه. «ثَلَاثَةُ[٢٢] أَوْجُهٍ[٢٣]» هكذا[٢٤] في كثير من النسخ. وفي بعضها: (وَفِي مِثْلِ تَمْيِيْزِ كَمْ عَمَّةٍ) أي: ما[٢٥] هو تمييز باعتبار بعض الوجوه[٢٦]، فعلى النسخة الأولى[٢٧] يحتمل أن يعتبر الأوجه الثلاثة في (كم[٢٨]). أحدها: رفعه[٢٩] بالابتداء. والآخر[٣٠]: أنَّ نصبه[٣١] على الظرفية

---

(١) أي: اسم كإذا. (٢) هذا غير مرضي. (٣) ثانياً. (٤) أوّلاً. (٥) خبر مقدم. (٦) مبتدأ مؤخر. (٧) خبره لاحتمال التقدم والتأخر للمحذوف. (٨) أي: يحصل. (٩) فاعل فتتأتّى. (١٠) في الأسماء. (١١) دليل تتأتّى. شأن. (١٢) أي: لفظ أي. (١٣) أي: كما يقع لازم الظرفية. (١٤) خبر مقدم. (١٥) مبتدأ مؤخر. (١٦) ثانياً. (١٧) أي: الثلاثة. (١٨) مثال النصب. (١٩) مثال المجرور. (٢٠) مثال الرفع على الابتداء. (٢١) استئناف. والظرف خبر مقدم. (٢٢) أي: كم. (٢٣) مبتدأ مؤخر. (٢٤) أي: الرفع والنصب والجر. عوض. (٢٥) كما نقلت بحذف لفظ المميز. رضا. (٢٦) عبارة عن الاسم. (٢٧) لأنّه إذا كان مرفوعاً لا يكون تمييزاً بل مبتدأ. وجيه. (٢٨) أي: الكائنة في المتن. (٢٩) أي: في لفظ كم. (٣٠) أي: كون كم مرفوعاً محلاً. (٣١) أي: الوجهان.

وَفِي مِثْلِ: كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ

(**قوله: باعتبار بعض الوجوه**) وهو النصب والجر، وأما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء. (**قوله: رفعه على الابتداء**) والخبر جملة قد حلبت على عشاري. (**قوله: نصبه على الظرفية الخ**) بأن يكون ظرفاً لحلبت أو مصدراً له؛ أي: كم مرة وكم حلبة، والجملة خبر عمة لك.

الابتداء لعدم كونهما ظرفاً فلا منافاة بين كلام الشارح وكلام الرضي، فتقييد السيلكوتي الرفع بالظرفية لأجل دفع هذه المنافاة خبط ظاهر. (**قوله**: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ الخ) هذه الآية في سورة البقرة، ومثل به للمبتدأ، ونوقش عليه بأن الظاهر أن لفظ ما في الآية منصوبة؛ لأن الفعل الذي بعده؛ أعني: تقدموا غير مشتغل عنه بضميره فالمناسب التمثيل بنحو ما يأتيني فهو لك، فإن قيل: تجدوه مشتغل عنه بضميره، قلنا: النظر في كلمات الشرط إلى الشرط لا إلى الجزاء، قال العصام: أسماء الشرط يدور فيها الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجزاء على الأصح، فمن في قولك: من تضرب أضربه منصوب لعدم اشتغال الفعل بعده عنه بضميره، وإذا كانت أسماء الشرط مبتدآت اختلف في خبرها فقيل: لا خبر لها أصلاً، وقيل: خبرها مجموع الشرط والجزاء، وقيل: الشرط فقط، وقيل: الجزاء فقط. (**قوله: وما هو لازم للظرفية من هذه**) أي: وما لا ينفك عن الظرفية من هذه الأسماء؛ أي: أسماء الشرط والاستفهام يكون منصوباً دائماً إن لم يكن مجروراً ما ينجر منها ففي لازم الظرفية يتأتي الوجهان النصب والجر. (**قوله: فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية**) أي: بفعل أو شبه فعل بعده مثل متى أو أين سرت أو سائر أنت، ويجوز حينئذ النيابة[١] عن العامل الذي هو خبر عن مبتدأ مؤخر كما مر في كم يوماً سفرك؛ نحو: متى أو أين سيرك بتقدير متى كائن سيرك فيكون مرفوعاً مع انتصابه على الظرفية كما سينقله عن الرضي بقوله: وما هو لازم الظرفية يرتفع محلاً الخ فقد جرى فيها الوجوه. (**قوله: وقال الشارح الرضي الخ**) الغرض من إيراده الإشارة إلى أن ما نقل عن بعضهم غير ثابت في كلام العرب فلا يخرج عن الظرفية. (**قوله: وأنا لم أعثر لهذا**) أي: لم أقف ولم أطلع لهذا الاستعمال؛ أعني: وقوع إذا اسماً صريحاً على مثال يستشهد به في كلام العرب العرباء، والمثال المذكور مصنوع، وقوله: وما هو لازم الخ من كلام الرضي كما قلنا. (**قوله: يرتفع في الاستفهام**) أي: يرتفع على الخبرية بالنيابة مناسب عامله الذي هو مرفوع على الخبرية، وهذا احتراز عن الشرط؛ إذ لا يتصور فيه الخبرية. (**قوله: مع انتصابه على الظرفية**) أي: مع أنه بهذا الرفع العارضي وهو كونه قائماً مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم أن مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الأسماء التي خرجت عن النصب على الظرفية، وقوله: بالخبرية أيضاً؛ أي: كما يقع في محل الرفع على الابتدائية مع انتصابه على الظرفية وأما إذا كانت أيّ استفهامية، فلا يتأتى فيها الرفع على الخبرية كما مر. (**قوله: والوجوه الباقية**) أي: الوجوه الثلاثة الباقية ما عدا الرفع على الخبرية، وقوله: يعني فيما احتمل الاستفهام الخ تفسير للمثل؛ أي: في تركيب احتمل فيه كم الاستفهام والخبر. (**قوله: وفي**

(١) والعامل فيه حلبت، وكون الفعل خبراً لا يمنع أن يعمل فيما قبل المبتدأ

أو على المصدرية[١]، فإنَّه[٢] أشار فيما سبق، بقوله[٣]: (مَنْصُوباً[٤] مَعْمُولاً عَلَىَ حَسَبِهِ) إلى[٥] كثرة وجوه النصب ولا يخفى أنَّ هذا[٦] أليق[٧] بما سبق[٨] من[٩] وجوه إعراب (كم). ويحتمل[١٠] أن يعتبر الأوجه الثلاثة في مميزها[١١]، أعني[١٢]: عمة[١٣]، فأحدها: الرفع[١٤] بالابتداء، استفهامية كانت[١٥] أو خبرية. والآخر[١٦]: أنَّ النصب[١٧] على تقدير كونها[١٨] استفهامية والجر[١٩] على تقدير كونها[٢٠] خبرية ولا يخفى أنَّ هذا الوجه مبني[٢١] على اعتبار جواز حذف مميزها[٢٢]، وهو[٢٣] غير مذكور فيما سبق فكان الأليق[٢٤] تأخير هذا[٢٥] عن قوله[٢٦]: (وَقَدْ يُحْذَفُ فِي مِثْلِ: كَمْ مَالُكَ؟). وأمَّا[٢٧] النسخة الأخرى[٢٨] فلا يحتمل إلَّا الوجه الأخير. والبيت للفرزدق[٢٩] يهجو جريراً وتمامه: فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

---

(١) أي: نصب كم. (٢) أي: المفعول المطلق. (٣) مصنف. تعليل لمقدر وإنَّما احتمل اعتبار الوجوه في كم. رضا. (٤) مصنف. (٥) بدل من بقوله. (٦) متعلق بـ أشار ومميز كم محذوف وخبره حلبت. (٧) أي: اعتبار الوجوه الثلاثة. (٨) خبر إن. (٩) من المصنف. (١٠) بيان ما. (١١) على النسخة الأولى. (١٢) أي: كلمة كم. (١٣) من المميز. (١٤) أي: كلمة عمة. (١٥) أي: رفع عمة. (١٦) أي: لفظة كم. (١٧) أي: الوجهان. (١٨) أي: نصب لفظة عمة. (١٩) أي: كم. (٢٠) أي: جر كلمة عمة. (٢١) كلمة كم. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) أي: مميزكم. (٢٤) أي: جواز حذف في مميزكم. (٢٥) على المصنف. (٢٦) أي: في مثل كم عمة. (٢٧) مصنف. (٢٨) عطف على فعلى النسخة الأولى. (٢٩) التي ذكرها بعد نسخة المتن. بذكر زيادة التميز.

(قوله: فكان الأليق تأخيرها هذا) ليكون الأصل مقدماً على الفرع.

بعضها وفي مثل تمييز كم عمة الخ) وعليه شرح المصنف، وهكذا في شرح الرضي والهندي، قال العصام: ويؤيده قوله: وقد يحذف بإضمار التمييز، وقال الجزائري: الموجود في النسخ التي رأيناها للرسالة مثله. **(قوله: باعتبار بعض الوجوه)** أي: النصب والجر دون الرفع، وقوله: فعلى النسخة الأولى وهي التي لا يكون لفظ التمييز فيها مذكوراً. **(قوله: أحدها رفعه بالابتداء)**؛ لأن كم ههنا استفهامية كانت أو خبرية بعده فعل مشتغل عنه بضميره ليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف فيدخل في قاعدة الرفع على الابتداء فقوله: قد حلبت على عشارى خبره **(عجدواني)**، وعلى هذا فعمة تمييز إما منصوب أو مجرور **(نعمه)**، وتنوينه للتحقير أو التكثير، وقوله: يا جرير جملة ندائية معترضة بين المعطوفين **(مغني)**. **(قوله: والآخران نصبه)** أي: بقوله: حلبت فعلى هذين الوجهين عمة مرفوع مبتدأ مخصوص بلك، وجملة قد حلبت خبره، والباقي ظاهر، قوله: على الظرفية؛ أي: إن كان مميزه يقدر ظرفاً مثل مرة فتقديره: كم مرة[١] عمة لك قد حلبت بنصب مرة أو جره، وقوله: أو على المصدرية؛ أي: إن كان يقدر مميزه مصدراً مثل حلبةٍ تقديره كم حلبة عمة لك قد حلبت **(حلبي)**، فكم منصوب على أنه مفعول مطلقاً لقوله: حلبت، والتمييز؛ أعني: حلبة منصوب أو مجرور فلا تغفل. **(قوله: فإنه أشار فيما سبق الخ)** علة للتعميم وفي هذا إيماء إلى ترجيح النصب بكثرة إفراده **(نعمه)**، وقوله: معمولاً على حسبه؛ أي: على حسب عمل هذا الفعل **(حلبي)**. **(قوله: ولا يخفى أن هذا أليق)** أي: أن هذا الاحتمال وهو اعتبار الأوجه الثلاثة في لفظ كم أليق وأوفق بما سبق من الكلام في نفس كم. **(قوله: ويحتمل أن يعتبر الخ)** أي: ويحتمل على النسخة الأولى أيضاً أن يعتبر الأوجه الثلاثة في تمييز كم؛ أي: فيما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه كما عرفت. **(قوله: فأحدها الرفع بالابتداء)** أي: رفع عمة على الابتداء، والمميز حينئذ محذوف؛ أي: كم مرة أو حلبة ومصحح الابتداء توصيفه بقوله: لك كما أشرنا وسيصرّح أيضاً وخبره قد حلبت. **(قوله: ولا يخفى أن هذا الوجه)** وهو احتمال اعتبار الأوجه الثلاثة في مميز كم؛ أعني: في عمة الذي أحد أفراده رفعه **(نعمه)**، فالمراد بالوجه الاحتمال لكن الشارح تفنن في أساليب المقال. **(قوله: وهو غير مذكور)** أي: والحال: أن جواز حذف مميزها غير مذكور فيما سبق من المصنف فيلزم تقديم الفرع على الأصل، فقوله: ولا يخفى أن هذا الوجه الخ تزييف لهذا الوجه كما أن قوله: ولا يخفى الأول ترويج للوجه الأول مع أن الوجه الثاني أرجح لموافقته للنسخة الأخرى، ولما في المفصل أيضاً كذا حقق. **(قوله: تأخير هذا عن قوله الخ)** أي: تأخير قوله: وفي مثل كم عمة لك الخ عن قوله: وقد يحذف في مثل كم مالك ليكون الكلام على الترتيب الأليق، وهو تقديم الأصل على الفرع. **(قوله: عن قوله وقد يحذف)** أي: بإضمار الضمير فلولا ذكر التمييز ههنا لكان الأنسب أن يقول: وقد يحذف المميز **(نعمه)**، يريد أن هذا مما يؤيد النسخة الأخرى كما مر وهي التي وجد لفظ التمييز فيها. **(قوله: وأما النسخة الأخرى، فلا تحتمل إلا الوجه الأخير)** أعني: احتمال اعتبار الأوجه الثلاثة في مميز كم، وفي بعض النسخ، وأما على النسخة الأخرى فلا يحتمل إلا الخ؛ أي: فلا يحتمل قول المصنف على تلك النسخة وجهاً من الوجوه إلا الوجه الأخير فافهم. **(قوله: والبيت للفرزدق)** من قصيدة طويلة يهجو بها[٢] جرير بن عطية من فحول شعراء الإسلام، والبيت من البحر الكامل من العروض الأولى الصحيحة، والضرب الثاني المقطوع، والفرزدق: بوزن سفرجل لقب شاعر معروف، واسمه همام بن غالب بن صعصعة التيمي، وآخر البيت، فَدْعاءَ قَدْ

(عجدواني).

(١) أي: يهجوه برداءة النسب، ويقول: إنك من الأخسة والأراذل، كعمتك وخالتك اللتين تتكفلان خدمات رذيلة.

(٢) لفظاً ومعنى.

الفدعاء: المعوجة الرسغ[١] من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم. بمعنى: أنَّها[٢] لكثرة[٣] الخدمة[٤] صارت كذلك[٥] أو هذه[٦] خلقة لها، ونسبها[٧] إلى سوء الخلقة. وإنَّما عدَّى (حلبت[٨]) بـ(على[٩]) لتضمنه معنى (ثقلت[١٠]) أي: كنت كارهاً

---

(١) الشاعر المشهور اسمه حمام وقيل: حيم. (٢) منتهى الكف عند المفصل. (٣) أي: كل من عمة وخالة. (٤) علة منقلبة. (٥) مع المهانة والتزويل. (٦) أي: معوجة. (٧) أي: اعوجاج الأعضاء المذكورة. (٨) أي: عمات جرير وخالاته. (٩) أي: لفظ حلبت. (١٠) والأصل أن يُعدَّى باللام.

(قوله: فتكون منقلبة الكف أو القدم) أي: إلى داخل.

حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي، وتقدير البيت: كم عمة لك فدعاء يا جرير قد حلبت الخ، وكم خالة لك فدعاء يا جرير قد حلبت الخ، فلك صفة لعمة حذف نظيره من خالة، وقوله: فدعاء صفة لخالة حذف نظيره أيضاً من عمة فقد حذف من كل نظير ما أثبته في الآخر، ويسمى هذا صنعة الاحتباك وهي من المحسنات البديعية، فلذلك لم يقل: فدعاوين أو فدعاوان بصيغة التثنية؛ ولهذه العلة بعينها أيضاً لم يقل: قد حلبتا، ولك أن ترجع الضمير في حلبت إلى كل واحدة من العمة والخالة، ثم إن فدعاء بوزن حمراء من الفدع بفتحتين، وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيها، والإنسي بكسر الهمزة وسكون النون هو الجانب الأيسر، وقال الأصمعي: هو الأيمن وكل اثنين من الإنسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فما أقبل منهما على الإنسان فهو إنسي، وما أدبر فهو وحشي، فالفدعاء هي المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل: هي التي أصاب رجليها فدع من كثرة المشي وراء الإبل، وقوله: المعوجة الرسغ من قبيل الضارب الرجل، والرسغ بضم فسكون منتهى الكف عند المفصل، وكذا بين الساق والرجل. **(قوله: فتكون منقلبة الكف)** أي: تكون المرأة الموصوفة بالفدع منقلبة الكف إلى جانب بدنها؛ أي: إلى داخل. **(قوله: بمعنى أنها لكثرة الخدمة)** أي: وتحمل الأمور الشاقة الصعبة التي لا يتحملها كل أحد صارت فدعاء، أو أن هذه الصفة خلقة للعمة والخالة؛ أي: خلقتا من أول الأمر عليها، ولم تحصل من كثرة خدمتهما يريد نسبتهما إلى سوء الخلقة، وفي نسخة الرضي: شوه الخلقة بفتح الشين وسكون الواو؛ أي: قبح الخلقة ومنه: شاهت الوجوه؛ أي: قبحت. **(قوله: وإنما عدي حلبت بعلى الخ)** يعني إنما قال: حلبت عليّ، ولم يقل حلبت لي، فعبر بكلمة على التي تستعمل فيما يعود بالضرر كما يقال باع القاضي على فلان داره، وكقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ﴾ إشارة إلى أنه مكره على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته؛ لأن منزلتهما عنده أدنى من هذه الخدمة، قوله: مستنكفاً الاستنكاف نك داشتن يريد أنه يستنكف من خدمتهما لكونهما فدعاوين.

لخدمتها(١) مستنكفاً منها فخدمتني على كره مني. واختار(٢) من أنواع خدمتها(٣) الحلب(٤)، لأنَّه(٥) خدمة(٦) المواشي، وهي أبلغ في الذم من خدمة الأناسي. والعشار: جمع عُشَراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر(٧). واختارها لأنَّها تتأذى من الحلب ولا تطيع(٨) بسهولة ففي(٩) حلبها زيادة(١٠) مشقة. ففي(١١) ذكر عمته(١٢) وخالته(١٣) إشارة إلى رذالة طرفيه، أبيه(١٤) وأمه(١٥). فالاستفهام على(١٦) تقدير

(١) مبالغة. (٢) كل من خالة وعمة. (٣) فرزدق. (٤) كل من عمة وخالة. (٥) مفعول اختار. (٦) علة واختار. (٧) خبر إن. (٨) من وقت إنزاع العمل. (٩) لمن حلبها. (١٠) الظرف خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) شاعر. (١٣) أي: عمة جرير. (١٤) أي: خالة جرير من الأقارب. (١٥) أي: الجرير لأنَّ العمة من طرف أبيه، والخالة من طرف أمه. (١٦) جرير. (١٧) كائن.

(قوله: وإنما اختار من أنواع خدمتهما الحلب) بفتحتين، وبابه نصر وضرب، قال بعض الناظرين: لفظ اختار ينافي قوله: على كره معنى فالظاهر وذكر من أنواع خدمتها الخ، وفيه ما لا يخفى؛ إذ ليس المراد أنه اختارها لهذه الخدمة طوعاً بل المراد أن الشاعر اختار في مقام الهجو والذم هذا النوع من الخدمات لكونه أبلغ وأشد فيما قصده من الهجاء. (قوله: خدمة المواشي) جمع ماشية وهي الإبل والغنم والبقر، وقوله: من خدمة الأناس بضم الهمزة جماعة الإنسان، وهو لغة في الناس كما في بعض النسخ، ويقال: الأوفق[1] والأنسب بالمواشي أن يقال: الأناسي كما في الهندي، وبعض نسخ هذا الشرح أيضاً: فهو جمع إنسان على قول، وجمع إنسيّ على قول آخر مثل كرسي وكراسي، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ أصله أناسين قلبت النون ياء، قوله: العشار جمع عشراء، العشار بكسر العين جمع مفرده عشراء بضم العين وفتح الشين وبالمد صورته جمع ومعناه مفرده وهي الناقة التي أتى عليها من زمن حملها؛ أي: حبلها عشرة أشهر، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝﴾ ونظير هذا الجمع ومفرده نفاس ونفساء، ولا ثالث لهما كذا في المصباح. (قوله: التي أتى على حملها) أي: مضى على زمن حبلها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر؛ أي: فيزال عنها اسم المخاض، ثم لا يزال ذلك[2] اسمها حتى تضع (حلبي) وبعد ما تضع أيضاً (صحاح). (قوله: واختارها؛ لأنها تتأذى) أي: اختيار الفرزدق العشار من بين المواشي؛ لأنها لتأذيه من الحلب تكون عسيرة الحلب آبيةً عنه، ولا تطيع بسهولة لمن حلب فتؤذي الحالب، فلا يرتكب حلبها إلا من هو في كمال الدنائة. (قوله: وفي ذكر عمته وخالته إشارة إلى رذالة طرفي أبيه وأمه) أي: خساستهما ودنائتهما، والحاصل: أن ألفاظ بيت الفرزدق تضمنت الهجاء كقول الشاعر:

قَومٌ إذا استَنبَحَ الأضيافُ كَلبَهُمُ
قالوا لأُمِّهِم بُولِي على النَّارِ

فإنك لا تجد فيه لفظة إلا وقد تضمنت هجاء فإنه أتى بلفظ قوم وهو خاص بالرجال فأشعر أنهم عزاب لا ثروة لهم ليتزوجوا، وإنهم عن مكارم الأخلاق بمعزل، ثم أتى بإذا التي تؤذن بالشرط وبأن الأطياف لا يجيئون إليهم إلا في أوقات مخصوصة، وأتى بالسين ليؤذن بأن كلبهم ليس من عادته النباح بل إنما يقع عند إلجاءه إلى ذلك على غير ذلك مما لا يخفى على أهل الذوق والسليقة، وتمامه في مشاهير النساء وغيره.

(١) أي: لفظ عشراء.
(٢) أي: أصالة.

النصب[١] على[٢] سبيل التهكم[٣]، كأنَّه[٤] ذهل[٥] عن كمية عدد عماته[٦] وخالاته[٧]، فسأل[٨] عنه. وكونها[٩] خبرية[١٠] على تقدير الجر[١١] على سبيل التحقيق[١٢]، أي: كثير من عماتك[١٣] وخالاتك وحلبت على عشاري.

وإذا حذفت[١٤] المميز: أي: كم[١٥] مرة[١٦]، أو كم حلبة على التهكم ،أو كم[١٧] مرة، أو كم حلبة على التكثير فارتفاع (عمة) على الابتداء. ومصححة[١٨] توصيفه[١٩] بقوله[٢٠]: (لك[٢١])، وخبره[٢٢] (قد حلبت).

(وكم[٢٣]) استفهامية كانت أو خبرية على[٢٤] تقدير ارتفاع (عمة) في[٢٥] موضع النصب، لأنَّ الفعل الواقع بعدها مسلط[٢٦] عليها[٢٧] تسليط الظرفية[٢٨] أو المصدرية[٢٩]. وإذا رفعت (عمة) رفعت (خالة) و(فدعاء) وإذا نصبتها[٣٠]، وإذا خفضتهما[٣١]، وذلك واضح. «وَقَدْ يُحْذَفُ» مميز (كَمْ) استفهامية كانت أو خبرية «فِي مِثْلِ: (كَمْ مَالُكَ») و: «كَمْ[٣٢] ضَرَبْتَ» أي: في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف، فإنَّه[٣٣] إذا سئل عن كمية (مالك[٣٤]) أو أخبر عن كثرته[٣٥] فظاهر[٣٦] الحال قرينة دالة على أنَّه سؤال عن كمية دراهمك[٣٧] أو دنانيرك، أو إخبار عن كثرتهما[٣٨]، فمعناه[٣٩]: كم[٤٠] درهماً، أو ديناراً، أو كم[٤١] درهم أو دينار مالك. ف (كم[٤٢]) في هذا المثال[٤٣]: مرفوع على الابتداء ومالك[٤٤]: خبره. وإذا سئل عن[٤٥] ضربك[٤٦] بعد العلم بوقوعه[٤٧] أو أخبر به فالظاهر[٤٨] أنَّ السؤال[٤٩] أو الإخبار[٥٠] إنَّما[٥١] هو بالنسبة إلى مرات[٥٢] ضربك، أي:

---

(١) أي: نصب عمة. (٢) كائن. والظرف خبر بعد خبر. (٣) أي: الاستهزاء. (٤) فرزدق. (٥) غفل. فرزدق. (٦) جرير. (٧) جرير. (٨) فرزدق. (٩) أي: كم. (١٠) مبني. (١١) أي: جر عمة. (١٢) أي: الحقيقة. (١٣) يا جرير. (١٤) فنصب كم إمَّا على الظرفية .آه. (١٥) استفهام. (١٦) منصوب على الظرفية. (١٧) خبرية. (١٨) أي: الارتفاع على الابتداء. (١٩) لأنَّه نكرة. أي: جعل الشاعر موصوفاً بلك. (٢٠) فرزدق. (٢١) بدل من قوله. (٢٢) أي: خبر المبتدأ. (٢٣) أي: لفظ كم. (٢٤) كائن. (٢٥) كائن والظرف خبر المبتدأ وهو كم. (٢٦) خبر إنَّ. (٢٧) أي: على كم لعدم شغله. (٢٨) على تقدير التميز مرة. (٢٩) بتقدير حلبة. (٣٠) لكونه تميز استفهام أي: عمة. (٣١) لكونه تميز خبرية أي: عمة. (٣٢) منصوب المحل مفعول ضربت. (٣٣) علة قرينة دالة. (٣٤) إذا كان استفهاماً. (٣٥) إذا كان كم خبرية. (٣٦) والجملة جواب إذا. (٣٧) إذا كان استفهاماً. (٣٨) إذا كان كم خبرية. (٣٩) أي: معنى مالك. (٤٠) أي: استفهام. (٤١) خبرية. (٤٢) أي: لفظ كم. شرع إعراب كم في هذا المثال. (٤٣) أي: كم مالك. (٤٤) أي: قوله مالك. (٤٥) كمية. (٤٦) استفهام. (٤٧) لجهالة العدد ولا يُسْأل بالهمز وبهل. (٤٨) جواب إذا. (٤٩) استفهامية. (٥٠) خبرية. (٥١) كل واحد. (٥٢) أي: إنائه وسمي الآن مرة لمروره. بمعنى الوقت.

وَقَدْ يُحْذَفُ فِي مِثْلِ: كَمْ مَالُكَ؟ وَكَمْ ضَرَبْتَ؟.

(١) أي: مميزكم مطلقاً في مثل كم.آه. وفي شرح المغني: إن من الفرق بين الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية يحسن حذف مميزها بخلاف الخبرية فإنَّه لا يحسن.انتهى.

(قوله: على سبيل التهكم) أي: الاستهزاء لا على سبيل الجد والتحقيق كأنه غفل عن كمية إعداد عماته وخالاته فسأل عنها؛ أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنّ يتطفلن ويدخلن في خدمتي قهراً ويحلبن نياقي، وأنا أكره ذلك منهن لما فيهن من العيب وخسة المنزلة، فإني نسيت عدّتهن. (قوله: وإذا حذفت المميز) أي: إذا اعتبرته محذوفاً فنصب كم إما على الظرفية أو المصدرية، وإليه أشار بقوله: أي كم مرة الخ، قوله: فارتفاع عمة الخ جواب إذا. (قوله: ومصححه توصيفه) جواب عن مقدر وهو ظاهر مما سبق؛ أي: ومصحح ابتداء عمة ومسوّغه مع أنه نكرة توصيفه بقوله لك أي وبفدعاء المحذوفة التي دُلّت عليها بالمذكورة، وفيه مصحح آخر وهو وقوع عمة بعد كم، فالمسوّغ في الاستفهامية العموم، وفي الخبرية إضافتها إلى تمييزها. (قوله: على تقدير ارتفاع عمة) أي: كما في الوجه الأول من الاحتمال الثاني، والوجهين الأخيرين من الاحتمال الأول فتأمل. (قوله: تسليط الظرفية) أي: إن قدر التمييز ظرفاً مثل مرة، وقوله: أو المصدرية؛ أي: قدر مصدراً؛ أعني: حلبةً. (قوله: رفعت خالة) أي: بالعطف على عمة ورفعت فدعاء لكونه صفة المرفوع وإذا نصبت عمة على التمييز بحمل كم على الاستفهامية نصبتهما كذلك، وإذا خفضتها؛ أي: عمة على التمييز بحمل كم على الخبرية خفضتهما أيضاً، وكل ذلك ظاهر مما تقدم. (قوله: وقد يحذف مميز كم استفهامية الخ) وفي شرح المغني: أن من الفرق بين الاستفهامية والخبرية أن الاستفهامية يحسن حذف مميزها بخلاف الخبرية فإنه لا يحسن. (قوله: عن كمية دراهمه أو دنانيره) الضمير للمال لكن الأولى كما في أكثر النسخ دراهمك، أو دنانيرك كما هو الملايم لقوله السابق عن كمية مالك. (قوله: مرفوع على الابتداء) أي: على مذهب سيبويه وبالعكس على مذهب غيره. (قوله: وإذا سئل عن ضربك الخ) أي: عن عدد الضربات بعد العلم بوقوعه كما هو معنى كم بخلاف سائر أدوات الاستفهام مثل الهمزة وهل. (قوله: فكم في هذا المثال الخ) أي: في قولك كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية إن قدرت كم مرة وعلى المصدرية إن قدرت كم ضربة، وقوله: بين المعنيين؛ أي: بين معنى كم ضربت؛ أعني: معناه على تقدير كون كم منصوباً على الظرفية، ومعناه على تقدير نصبه على المصدرية.

كم(١) مرَّة أو مرةٍ(٢) ضربت، أو إلى ضرباتك(٣)، أي: كم(٤) ضربةً أو ضربةٍ(٥) ضربت. ف (كم(٦)) في هذا المثال(٧): إما منصوب على الظرفية أو المصدرية(٨)، والفرق بين المعنيين، إذا كان المصدر(٩) للنوع فظاهر، وأما إذا كان للعدد(١٠) فالملحوظ في الظرفية أولاً(١١) الزمان الدال(١٢) عليه الألفاظ(١٣) الموضوعة(١٤) للزمان، وفي المصدرية أولاً(١٥) الحدث الدال(١٦) عليه لفظ(١٧) المصدر. ويحتمل(١٨) أن يكون المثال الثاني(١٩) بتقدير: كم رجلاً(٢٠) أو رجل(٢١) ضربت، فعلى هذا التقدير يكون: (كم) منصوباً على المفعولية(٢٢). «(الظُّرُوفُ») أي: الظروف المعدودة من المبنيات(٢٣) المعبر عنها تعدادها ببعض الظروف فلا(٢٤) حاجة إلى ذكر البعض ههنا. «وَمِنْهَا(٢٥)» أي: من تلك الظروف «مَا» أي(٢٦): ظرف «قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ(٢٧)»، بحذف المضاف(٢٨) إليه عن اللفظ(٢٩) دون النيّة،

(١) استفهامية. (٢) خبرية. (٣) فيقدر كم مرة أو مرة. (٤) استفهامية. (٥) خبرية. (٦) أي: لفظ كم. (٧) أي: المثال الثاني وهو كم ضربت. (٨) مفعول مطلق. فيقدر كم ضربة أو ضربة. (٩) بأن يكون بكسر الضاد. (١٠) أي: بفتح الضاد. (١١) قبل ملاحظة كونه حادث. (١٢) صفة الزمان. (١٣) فاعل الدال. (١٤) مطابقة. (١٥) أي: قبل الزمان. (١٦) صفة الحدث. (١٧) فاعل الدال. (١٨) احتمالاً مرجوحاً. (١٩) أي: كم ضربت. (٢٠) استفهام. (٢١) خبرية. (٢٢) لكونه مقتضى الفعل بحسب المميز. (٢٣) المعهودة باللام وإلّا فمطلق الظروف ليس بعضها من المبنيات. (٢٤) أي: إذا كان الألف واللام للإشارة فلا حاجة. (٢٥) وبهذا إشارة إلى أنواعها. (٢٦) جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف. (٢٧) المعنوية المقصودة. هندي. (٢٨) لكن لو قدر المضاف إليه أعرب. (٢٩) فقط.

الظُّرُوفُ(١) مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ

(١) أي: الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف على أنَّ اللام للعهد الخارجي، ثم المراد بالظروف أسماء الزمان والمكان لا مااعتبر فيه الظرفية.

(قوله: إذا كان المصدر للنوع فظاهر) فإن ضربة بالكسر للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج إلى الفرق بينه وبين النصب على الظرف، وأما إذا كان المصدر للعدد فالكمية والعددية تفهم من تقدير مرة أيضاً، فالفرق بين المعنيين حينئذ غير ظاهر حيث إن العددية تفهم منهما، ولكن الفرق حاصل حينئذ أيضاً كما أفاده الشارح، وحاصله: أن كم إذا كان منصوباً على الظرفية فالملحوظ فيه أوّلاً وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة، ويلاحظ فيه العدد ثانياً وبالعرض، وأما إذا كان منصوباً على المصدرية فالملحوظ فيه أولاً وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر، ويفهم منه العدد تبعاً (نعمه). (قوله: وأما إذا كان للعدد الخ) أي: وأما الفرق بين المعنيين إذا كان المصدر للعدد فموجود أيضاً وإن لم يكن واضحاً؛ وذلك لأن الملحوظ في الظرف أولاً وبالذات كما عرفت آنفاً الزمان الدال عليه بالمطابقة أحد الألفاظ الموضوعة له؛ أي: للزمان فقوله: للزمان من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر بخلاف المصدرية فإن الملحوظ فيها أولاً الحدث الدال الخ فتبصر، وقوله: منصوباً على المفعولية؛ أي: على حسب مميزه. (قال المصنف: الظروف منها الخ) ترك تعريفه لمعلوميته في غير هذا الموضع من أنه ما دل على زمان أو مكان، وفي التفسير إشارة إلى أن اللام للعهد الخارجي، وفي شرح العصام: والمراد بالظروف أسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ، وأما ذكر مثل وغير ونحوهما في بحث الظروف فاستطرادي، وقوله: ببعض الظروف؛ أي: لما جميعها ليست بمبنية كحين ويوم كما سبق. (قوله: فلا حاجة إلى ذكر البعض ههنا) إلا أنه لما كان ذلك في نفسه متعدداً أيضاً عبر عنه بالظروف، فلا منافاة بين إرادة البعض والتعبير بصيغة الجمع. (قوله: ما أي ظرف قطع) لم يقل: ظروف بناء على أن ما قطع عن الإضافة أمور كثيرة كما قيل: إشعاراً بأن الأنسب ههنا النكرة الدالة على الفرد المنتشر؛ لأن كون الظرف مقطوع الإضافة؛ أي: هذا الوصف معتبر في كل واحد على سبيل البدلية لا الاجتماع؛ إذ لا شبهة في أن خصوصية المضاف إليه المحذوف معتبرة عند ما كان محذوفاً فافهم (عارف)، قوله: بحذف المضاف إليه؛ أي: بلا عوض؛ إذ لو عوض عنه فكأنه لم يقطع عن الإضافة فتعرب، وهو في غير الظرف كثير؛ نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾، وفي الظرف قليل؛ نحو: وكنت قبلاً.

فإنَّه عند نسيانه أعرب[١] مع التنوين[٢]، نحو: (رُبَّ[٣] بَعْدٍ كَانَ خَيْراً مِنْ قَبْلٍ). وسميت الظروف[٤] المقطوعة عن الإضافة غايات، لأنَّ[٥] غاية الكلام[٦] كانت ما أضيفت هي إليه، فلما حذف[٧] صرن[٨] غايات ينتهي[٩] بها الكلام. وإنَّما[١٠] بنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة[١١] وشبهها[١٢] بالحرف[١٣] في الاحتياج إلى المضاف إليه. واختير الضم لجبر النقصان[١٤]. «كَـ[١٥] (قَبْلُ، وَبَعْدُ») وما أشبههما من[١٦] الظروف المسموع[١٧] قطعها[١٨]

(١) أي: الظروف. (٢) لكونه من خواص المعرب. (٣) للتقليل. (٤) صفة الظروف. (٥) علة سميت. (٦) الذي صدر من العقلاء. (٧) بلا عوض. (٨) أي: الظروف المضافة. (٩) صفة غايات. (١٠) شروع لوجه البناء. (١١) أي: معنى من أو اللام. محمد أفندي. (١٢) أي: الظروف. (١٣) من مبني الأصل. (١٤) الحاصل بحذف المضاف إليه. (١٥) أي: كائن. (١٦) بيان لما. (١٧) صفة الظروف. (١٨) نائب فاعل المسموع.

كَقَبْلُ وبَعْدُ

(قوله: أعرب مع التنوين)؛ لأنه لما عرض التنوين على المضاف إليه كانت الإضافة باقية. (قوله: لأن غاية الكلام) أي في قصد المتكلم. (قوله: تتضمنها لمعنى حرف الإضافة) لتضمنها معنى المضاف إليه كذا في شرح المفضل فليس حرف الجر ههنا مقدراً كما في غلاء زيد، بل مفهوماً معناه من الغاية فيفهم المضاف إليه منها من حيث إنه مضاف إليه. (قوله: في الاحتياج إلى المضاف إليه) فإن قلت: هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة التي تبنى مع وجود ما يحتاج إليه من صلتها، قلت: لأن ظهور الإضافة يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء وأما حيث وإذ وإذا وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أن إضافتها ليست ظاهرة، والإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكان المضاف إليه محذوفاً، ولما أبدل في كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا؛ إذ المضاف كأنه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي. (قوله: لشدة الإبهام الذي فيه) فإنه أشد إبهاماً في مثل فلهذا لم يبنى على الضم.

(قوله: فإنه عند نسيانه الخ) أي: عند حذفه من اللفظ وعدم إرادته بالنية أعرب؛ لأنه حينئذ غير متضمن لمعنى حرف الإضافة الموجب للبناء فكان من جملة الأسماء العارية عن الإضافة كزيد وعمرو (نعمه). (قوله: أعرب مع التنوين) قيل: المضاف إليه في المبنى معرفة، وفي المعرب نكرة فقولك: جئت من قبل؛ أي: في زمان من الأزمنة المتقدمة، وقولك: جئت من قبل؛ أي: في الزمان المتقدم على هذا الزمان. (قوله: نحو: رب بعد كان خيراً من قبل) أي: رب متأخر كان خيراً من متقدم، وهذا المثال بوزن مصراع من الرمل: فاعلاتن فاعلاتن مفعولن، ففيه التشعيث لا الجزء والترفيل فاعرفه، ونحو قوله: فما شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا (رضي)، وفي شرح الألفية ومنه قراءة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالجر والتنوين وهي قراءة شاذة. (قوله: غايات؛ لأن غاية الخ) حاصل التعليل لصيرورتها غاية في النطق بعد الحذف، وقوله: ولما حذف صرن؛ أي: حذف بلا عوض؛ فلذا لم يسم؛ نحو: كل وبعض غايات؛ لأن التنوين فيهما عوض عن المضاف إليه تدل فكأنه لم يحذف. (قوله: معنى حرف الإضافة) أعني: اللام ومن ومعناها هو الاختصاص وأشباهه (نعمه). (قوله: في الاحتياج إلى المضاف إليه) أي: إلى معنى المضاف إليه المحذوف بخلاف المذكور فإنه مرجح للإعراب، وفي السيلكوتي ههنا سؤال وجواب. (قوله: واختير الضم) أي: بني الغايات على الحركة ليعلم أن لها عرقاً[١] في الإعراب، واختير الضم من بين الحركات جبراً لما فات[٢]؛ لأنه أقوى الأخوات. (قوله: من الظروف المسموع قطعها الخ) فمنها أول أي: الذي ليس بصفة بل بمعنى قبل كما في قول معن بن أوس المزني:

لَـعَـمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وإنِّـي لأَوْجَـلُ
عَـلَـى أَيِّـنَـا تَـعْـدو الـمَـنِـيَّـةُ أَوَّلُ

ومنها: أسفل ومن دون ومن عَلُوُ ومن عَلِ بمعنى فوق، قال الفرزدق:

(١) بسبب حذف المضاف إليه.
(٢) أي: الظروف المقطوعة عن الإضافة. (٣) وهو مؤنث سماعي.

عن الإضافة مثل: (تَحْتُ وَفَوْقُ وقُدَّامُ وخَلْفُ ووَرَاءُ) ولا يقاس عليها[١] ما[٢] بمعناها[٣]. ويجوز في هذه الظروف على قلة[٤] أن يعوض[٥] التنوين من المضاف إليه، فتعرب[٦]: قال الشاعر:

فَساغَ[٧] لِيَ الشَّرابُ[٨] وكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ[٩]

فلا فرق[١٠] بين ما[١١] أُعربَ من[١٢] هذه الظروف المقطوعة[١٣] عنها، وبين ما[١٤] بُني منها. وقال بعضهم: بل إنما أعربت[١٥] لعدم تضمنها[١٦] معنى الإضافة، فمعنى[١٧] (كُنْتُ قَبْلاً[١٨]) أي: قديماً. وقال الشارح الرضي: والأول[١٩] هو الحق. «وَأُجْرِيَ مُجْرَاهُ» أي:

(١) أي: على المذكورات. (٢) أي: الظروف. (٣) أي: المذكورات من نحو يمين وشمال. (٤) أي: استعمال قليل. (٥) والجملة بعد التأويل فاعل يجوز. (٦) أي: الظروف المذكورة لعدم علة البناء. (٧) أي: سهل مدخله في الحلق. قاموس. (٨) فاعل فساغ. (٩) أي: العذب. (١٠) في المعنى. (١١) أي: الظروف التي أعربت. (١٢) بيان لما. (١٣) كما في قول الشاعر. (١٤) كالظروف. (١٥) قبلاً. (١٦) قبلاً. (١٧) إذا لم يتضمن لمعنى الإضافة. (١٨) في البيت. (١٩) أي: عدم الفرق بتعويض التنوين.

وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ

وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

أي: من فوقهم.

(قوله: وخلف ووراء) كلاهما بمعنى، قال:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ
لِقَاؤكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

الأول مجرور الثاني مبني على الضم، وقوله: ما بمعناها؛ أي: كيمين وشمال ويسار. (قوله: على قلة يعوض الخ) وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض؛ لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء؛ فلذا كان التعويض قليلاً. (قوله: فتعرب قال الشاعر الخ) أي: تعرب على حسب العوامل كما في قول: عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده، والبيت من الوافر من عروضه الأولى وضربه الأول، ساغ؛ أي: سهل مدخله بزوال الغم عني بقصاص قاتل قريبي، والشراب ما من شأنه أن يشرب من المايعات، وكنت الواو للحال وقبلاً؛ أي: قبل هذا الزمان، وفيه الشاهد، يعني: قبل قتله، وقيل: أي: سابقاً، وأكاد بمعنى أقرب، وأغصّ من باب علم؛ أي: أشرق والغصص بفتحتين هو عدم نزول اللقمة في الحلق، والفرات العذب يكسر العطاش لزيادة عذوبته، وفي بعض الروايات بالماء الحميم والمراد به الماء البارد (نعمه)، توضيحه أن الحميم يطلق على ماء حار ولذا سمى الحمام حماماً لاحتواءه على الماء الحميم؛ أي: الحار، وليس بمراد، وعلى الماء البارد وهو المراد فيكون من الأضداد، قال الخليل: واستعمال الشيء في ضدين من عجائب الكلام، وإنما هما لغتان لقومين لكن رواية بالماء الفرات أنسب. (قوله: فلا فرق بين ما الخ) أي: لا فرق في المعنى بين القسمين؛ يعني: لا فرق في كون المضاف المحذوف منوياً في كليهما وهو الحق، ويقال: الفرق بين هذه الأسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الإضافة منوياً مع احتياجها إلى المضاف إليه في الصورتين إنها مذكورة بتمامها في الصورة الأولى فأعربت، وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت؛ لأن بعض الاسم لا يستحق الإعراب. (قوله: وقال بعضهم: بل إنما الخ) حاصله: أن المحذوف منوي في المبنى ومنسي في المعرب، فمعنى كنت قبلاً الخ، وقوله: وهو الحق يرشدك إليه فساغ الخ، وقيل: إنه في المعرب قد يكون منوياً كما في البيت، وقد يكون منسياً كما في رب بعد الخ.

مجرى الظرف المقطوع عن الإضافة «لا[1] غَيرُ، وَلَيْسَ غَيْرَ» في[2] حذف المضاف إليه والبناء على الضم، وإن لم يكن (غير[3]) من الظروف[4] لشبهه[5] بالغايات[6] لشدة الإبهام الذي فيه كما[7] فيها. ولا يحذف منه[8] المضاف إليه إلَّا[9] بعد (لاَ أوْ لَيْسَ) نحو: (أَفْعَلُ هَذَا لاَ غَيْرُ)، و: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ[10]) لكثرة استعمال (غير[11]) بعدهما[12]. «وَ» كذلك[13] أجري مجرى الظرف «حَسْبُ[14]» لشبهها بـ (غَيْرُ[15]) في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها[16] بالإضافة. «وَمِنْهَا» أي: من الظروف المبنية «حَيْثُ[17]» للمكان[18]. وقال الأخفش: قد يستعمل[19] للزمان «وَلاَ يُضَافُ[20] إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ» اسمية كانت أو فعلية «فِي الأَكْثَرِ» أي: في أكثر الاستعمالات. وقد جاء[21]:

أَمَا[22] تَرَى حَيْثُ[23] سُهيلٍ[24] طَالِعاً ....

فـ (حيث[25]) فيه[26] مضاف إلى مفرد وهو (سهيل) مفعول (ترى) أي: أما ترى[27] مكان سهيل طالعاً. آخره[28]: نجماً

(١) نائب فاعل أجري. (٢) متعلق لمقدر وإن أجري هذان اللفظان. (٣) لفظ غير. (٤) أي: المعدودة من المبنيات. (٥) علة لمقدر بني. (٦) لفظ قبل وبعد وشبههما. (٧) أي: كالإبهام ويحتمله المتكلم. (٨) أي: من لفظ غير في موضع. (٩) في موضع. (١٠) أي: غير زيد. (١١) لفظ غير. (١٢) أي: بعد لا وليس. (١٣) أي: كما أجرى لا غير وليس غير. (١٤) أصله حسبك فحذف بني. (١٥) أي: لفظ غير. (١٦) لأنَّه لاستغراق الماضي. (١٧) بالحركات الثلاث وكذا حدث. سواء للتعليل أو للإطلاق. (١٨) لأنَّها موضوعة. (١٩) قليلاً لفظ حيث. (٢٠) أي: حيث مع ملازمتها للإضافة. (٢١) إضافة حيث إلى المفرد. (٢٢) نافية. (٢٣) بمعنى المكان. (٢٤) نجم يضيء كالشهاب ساطعاً أي: لامعاً. (٢٥) لفظ حيث. (٢٦) أي: في البيت. (٢٧) أنت. (٢٨) أي: آخر البيت.

لَا غَيْرُ وَلَيْسَ غَيْرُ وَ حَسْبُ وَمِنْهَا[1] حَيْثُ وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الجُمْلَةِ فِي الأَكْثَرِ

(١) نحو: رب بعد كان خبرا من قبل أي: متأخر كان خيراً من متقدم ومنه قراءة ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالجر والتنوين على قراءة شاذة. ج. وغيره.

(**قوله: كما فيها**) أي: في الغايات لكونها جهات غير محصورة. (**قوله: نحو: جاء زيد لا غير**) أي: لا جاء غيره ولا غيره جاء. (**قوله: وليس غير**) وغير خبر ليس؛ أي: ليس الجائي غيره، وقال الأخفش: يجوز أن يكون اسمه كذا في الرضي. (**قوله: وكذلك حسب**) بفتح الحاء وسكون السين الكفاية، قال الله تعالى: ﴿حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾، وقيل: وحسبك درهم من هذه الدراهم؛ أي: كفاك، وهذا رجل حسبك من رجل، وهو مدح للنكرة، ولا يقال: مررت بأخيك حسبك من رجل كذا في شمس العلوم. (**قوله: وعدهم تعرفها بالإضافة**) إلا أن عدم تعرف غير لتوغلها في الإبهام، وعدم تعرف حسب لكونها بمعنى يحسبني فإضافتها لفظية في الصحاح: هذا رجل حسبك من رجل وصف للنكرة؛ لأن فيها تأويل فعل كأنه قيل: يحسب بك، وبما ذكرنا ظهر لك أنه ليس مشابهاً للغايات في الإبهام، ولذا لم يقل: وأجرى مجراً لا غير، وليس غير وحسب، بل شبه حسب بغير وإنه ليس بمعنى لا غير على ما وهم. (**قوله: حيث للمكان**) وقد يفتح للخفة ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح كلمة حيث تدل على المكان؛ لأنه ظرف في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة، وحوث لغة في حيث. (**قوله: قد يستعمل في الزمان**) أي: كالمميز كما في قوله:

(**قوله: أي: مجرى الظروف الخ**) الضمير راجع إلى ما قطع فالتفسير إنما هو باعتبار حاصل المعنى. (**قال المصنف: وليس غير**) وغير منصوب المحل خبر ليس، واسمه مضمر عند المبرد؛ أي: ليس شيء منه غير ذلك، ومرفوع عند الزجاج باسميتها والخبر محذوف؛ أي: ليس فيه غير ذلك (موشح). (**قوله: لشدة الإبهام الذي فيه**) فلذا لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة فهي أشد إبهاماً من مثل؛ ولذا لم يبن مثل على الضم، وقوله: كما فيها؛ أي: كشدة الإبهام في الغايات[1]؛ لأنها لكونها جهات غير محصورة مبهمة فإن قولك قدام زيد مثلاً يتناول ما قدام وجهه إلى انقطاع الأرض، وقوله: وحسب بمعنى الكفاية ومنه حسبك الله، وقوله: وعدم تعرّفها بالإضافة؛ أي: لكونها بمعنى يحسبني لا للإبهام فإضافته لفظية (سيد). (**قوله: حيث للمكان**) المبهم وهو بحركات الثاء، وجاء حوث بالواو في لغة طي، ومن العرب من يعرب حيث، وقراءة من قرأ: ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يحتملها، ويحتمل البناء على الكسر. (**قوله: وقد يستعمل للزمان**) بمعنى حين، وقد تمسك الأخفش بقول طرفة من المديد:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ
حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

أي: مدة حياته وقدمه[2] فاعل، وساقه مفعول مقدم، وفيه أن حيث في البيت ظاهره أنه للمكان؛ أي: حيث مشى وتوجه (شرح المغني). (**قوله: وقد جاء: أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا الخ**) أي: وقد جاء مضافاً إلى المفرد بطريق الشذوذ كما في

(١) من الإنارة.

يُضيئُ كالشِّهَابِ سَاطِعاً وإنّما بنيت[1] على الضم كالغايات لأنّها[2] غالبة الإضافة إلى[3] الجملة والمضاف[4] إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى المصدر الذي تضمنته الجملة[5]. فهي[6] وإن كانت[7] في الظاهر مضافة[8] إلى الجملة فإضافتها[9] إليها كلا إضافة[10]، فشابهت[11] الغايات[12] المحذوف ما أضيفت إليه، فبنيت[13] على الضم مثلها. ومع الإضافة إلى المفرد[14] يعربه[15] بعضهم[16] لزوال[17] علة البناء، أي: الإضافة إلى الجملة، والأشهر[18] بقاؤه[19] على بنائه[20]، لشذوذ الإضافة إلى المفرد[21]. «وَمِنْهَا» أي: من الظروف المبنية «إِذَا» زمانية كانت أو مكانية[22]. وإنّما بنيت لما ذكرنا في (حَيْثُ) وهي[23] إذا كانت زمانية «لِلْمُسْتَقْبَلِ[24]» أي: للزمان[25] المستقبل، وإن كانت[26] داخلة على الماضي، وذلك لأنّ[27] الأصل[28] في استعمالاتها[29] أن تكون[30] لزمان من أزمنة المستقبل مختص[31] من بينها بوقوع حدث[32] فيه مقطوع[33] بوقوعه[34] في اعتقاد المتكلم[35]. والدليل عليه[36] استعمالاها[37] في الأغلب الأكثر[38] في هذا المعنى، نحو: (إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ[39]) وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ ولهذا[40] كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علّام[41] الغيوب بالأمور المتوقعة[42]. وقد استعمل[43] في الماضي كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا[44] بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ[45]﴾، و: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ[46]﴾، و: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾.

---

(١) كلمة حيث. (٢) حيث. (٣) فمن المضاف محذوف. (٤) أي: الاسم الذي يضاف. (٥) وإن في الأقل مضافة إلى مفرد فلا يضر القاعدة الكلية. (٦) كلمة حيث. (٧) كلمة حيث. (٨) خبر كانت. (٩) حيث. (١٠) يعني لا فرق بين إضافته وعدمه. (١١) الفاء للجزاء. (١٢) كقبل وبعد. (١٣) حيث. (١٤) ففيه قولان أحدهما. (١٥) أي: لفظ حيث. (١٦) أي: بعض النحاة وهو هزبل. (١٧) علة يعرب. (١٨) هذا قول الثاني. (١٩) حيث المضاف إلى المفرد. (٢٠) حيث المضاف إلى المفرد. (٢١) وبالشاذ لا يبطل المصطلح عليه. (٢٢) إذا المفاجآت على بعض الوجوه. (٢٣) أي: لفظ إذا. (٢٤) أي: الكائن أو كائن. (٢٥) فسرنا للزمان المستقبل احترزا عن الفعل المستقبل. (٢٦) أي: كلمة إذا. (٢٧) حاصل. (٢٨) أي: الحقيقة. (٢٩) أي: كلمة إذا. (٣٠) أي: كلمة إذا. (٣١) صفة زمان. (٣٢) ولذا التزم إضافتها إلى الجملة. (٣٣) صفة حدث. (٣٤) أي: ذلك الحدث. (٣٥) بخلاف إن فهي عكس إذا في المعنى والحكم. (٣٦) أي: على كونه لزمان من أزمنة المستقبل. (٣٧) إذا. (٣٨) وكثرة الاستعمال دليل الحقيقة. (٣٩) فالنهار موجود. (٤٠) أي: للعلة المذكورة وهي أنّ الأصل في استعمالها .آه. رضا. (٤١) وهو الله عن العباد. (٤٢) أي: المنتظرة. (٤٣) لفظ إذا مجازاً. (٤٤) فإنّه حكاية عن الماضي. (٤٥) أي: الجبلين. (٤٦) بين جانبين الجبلين يقصدهما.

قوله من الرجز: أما ترى الخ، قيل: الهمزة للاستفهام، وما للنفي وليس بشيء، بل لفظة أما أداة تنبيه واستفتاح، وترى من الرؤية البصرية بمعنى: تبصر متعد إلى مفعول واحد وهو إما طالعاً فنجماً بدل منه وساطعاً صفته، وأما نجماً حال من سهيل، وقوله: ساطعاً ويضيء وصفان لنجماً، وسهيل: اسم نجم معروف بقرب القطب الجنوبي يطلع وقت السحر وعند طلوعه تنضج الفواكه، وفيه الشاهد حيث أضيف حيث إليه، وهو مفرد؛ لأنه أقيم مقام لفظ مكان (حلبي)، ويضيء من الإضاءة؛ أي: ينير[1] ويشرق، والشهاب ككتاب شعلة نار وساطعاً مرتفعاً، وروى لامعاً واللمعان الإضاءة، قال الحلبي: ويروى برفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: موجود فحذف لدلالة الحال عليه؛ أعني: طالعاً، ومع إضافتها إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء؛ أعني: الإضافة إلى الجملة والأشهر بقاؤه على بناءه. (قوله: فشابهت الغايات) حاصله أنها وإن كانت مضافة إلى الجمل بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكان المضاف إليه محذوفاً (نعمه)، وقوله: المحذوف ما الخ من قبيل وصف جار على غير ما هو

(١) والشارح.

وَمِنْهَا[1] إِذَا[2] وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ[3]

(١) أي: من الظروف المبنية.
(٢) زمانية كانت أو مكانية.
(٣) وإن كانت داخلة على الماضي.

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ
حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

في الصحاح: هداه؛ أي: تقدمه، واستشهد بهذا البيت، وقوله: للفتى خبر عقل؛ أي: للفتى عقل يعيش به مدة حياته، وفي الرضي: ولا يمتنع حمله على المكان؛ أي: حيث مشى. (**قوله: مفعول لترى**) كما في الرضي، فعلى هذا طالعاً حال، ونجم بالرفع فاعله، والعائد محذوف؛ أي: طالعاً في ذلك المكان ويضيء وساطعاً وصفان لنجم، وفي شرح أبيات الوكني نجماً بالنصب، فقال: إنه بدل من طالعاً، وطالعاً مفعول ترى، وحيث ظرف ترى، وقال شارح اللباب: واعلم أن حيث ليست بلازمة للظرفية فإنها في البيت مفعول به لترى؛ أي: مكان سهيل كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، وطالعاً مفعول ثان لترى، أو حال من سهيل، والعامل ترى إن جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله: لقيت منه مقام الذئب، وإن لم تجعل صلة تكون حالاً، والعامل فيه معنى الإضافة؛ أي: مكاناً مختصاً بسهيل حال كونه طالعاً، ويجوز أن يكون في البيت باقياً على

الظرفية، وحذف مفعول ترى نسيا منسياً كأنه قيل: أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً انتهى، قلت: جعل الحال من المضاف إليه على أن يكون العامل معنى الإضافة غير مرضي عندهم، وكذا القول بزيادة حيث، والأولى أن يجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه؛ أي: تراه طالعاً. **(قوله: لشذوذ الإضافة إلى المفرد)** ولذا يرفع بعضهم سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: حيث سهيل موجود وترك إضافته مطلقاً أشد. **(قوله: زمانية كانت أو مكانية)** وهي التي للمفاجأة عند المبرد، وإذا الشرطية لا تكون إلا زمانية، وأما التي لا تكون ظرفاً أصلاً ففي ثبوتها اختلاف كما يجيء، ولذا لم يقل: أو لا يكون لشيء منهما. **(قوله: لما ذكرنا في حيث)** في الرضي: وأما إذا ففيها خلاف هل هي مضافة إلى الشرط أو لا انتهى، فالدليل المذكور في حيث إنما يجري على مذهب من قال بإضافتها إلى الشرط، وإنها ظرف للجزاء كما هو المشهور، وأما على القول بأنها مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا، والأولى ما قال الشيخ ابن الحاجب: إنما بني حيث وإذ وإذا؛ لأنها موضوعة لمكان حدث تتضمنه الجملة أو زمانه فشابهت الموصولات في احتياجها إلى الجملة. **(قوله: وهي إذا كانت الخ)** إشارة إلى أن قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكماً كالأحكام المذكورة بعده بالواو، ولا يصح جعله حالاً ولا صفة؛ لأن إذا من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل أو للماضي أو للحال أو للاستمرار، فإذا لا يكون شيئاً منهما، وقيل: الجملة معترضة فلا حاجة إلى تقدير العطف، لكن كونه حكماً كسائر الأحكام يزيف الاعتراض. **(قوله: وإن دخل على الماضي)** فهي تقلب الماضي إلى المستقبل عكس إذ. **(قوله: وقد يستعمل في الماضي)** إما لخروجها عن الظرفية كما ذهب إليه ابن مالك حيث قال: وقد تفارقها الظرفية فتكون مفعولاً بها أو مجرورة بحتى أو مبتدأ، فإذا عنده في موضع جر بحتى، فعلى هذا لا جواب لها؛ لأنها معمولة لما قبلها، والجملة التي تتوهم في محل الجواب استئناف، وأما لبقائها عليها كما ذهب إليه أبو البقاء، وقال: دخلت حتى على معمول لغيرها في موضع النصب بالجواب وليس لحتى عمل، وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجملة، وعلى هذا تكون الغاية ما يستنبط من الجواب مرتباً على الشرط، وجوز الزمخشري أن يكون حتى حرف ابتداء، واختاره الرضي فإذا باقية على ما كانت عليه قبل دخول حتى، وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾.

له. **(قوله: يعربه بعضهم)** أي: يجعله معرباً من ثمة روى في البيت حيث سهيل بفتح الثاء؛ أي: النصب على المفعولية لترى، وقوله: أي: الإضافة الخ تفسير للعلة فإذا زالت العلة زال البناء أيضاً فيكون معرباً على حسب العوامل. **(قوله: لشذوذ الإضافة إلى المفرد)** فيجعل كالمقطوع عن المضاف إليه الذي حقه أن يضاف إليه كالمنوي، وقد عرفت أن بعضهم يرفع سهيلاً على الابتداء، وقوله: إنما بنيت؛ أي: إذا على السكون لا على الضم؛ لأن الألف لا تحتمله، وفي حاشية العصام ههنا كلام فلينظر. **(قال المصنف: للمستقبل)** أي: غالباً، ويكون للحال أيضاً؛ نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾، ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾، وإنما فسر بقوله: أي للزمان المستقبل لدفع توهم أنها تدخل على المضارع (عارف). **(قوله: وذلك؛ لأن الأصل الخ)** أي: كونه للمستقبل، وإن دخل على الماضي بقلب معناه إلى المستقبل ثابت؛ لأن الأصل الخ، والباء في قوله: بوقوع حدث داخل على المقصور؛ أي: بوقوع حدث متوقع في ذلك الزمان فقوله: فيه ظرف الوقوع والضمير عائد لزمان ومقطوع صفة حدث؛ أي: كما أن إذ لزمان من أزمنة الماضي مختص بوقوع الخ، وقوله: مقطوع بوقوعه قيل: الباء لتقوية العمل، وفيه أن المعهود في التقوية هو اللام فالظاهر: أنه لتضمين معنى الحكم أو الجزم أو غير ذلك. **(قوله: وقد يستعمل في الماضي)** أي: استعمل إذا على قلة في الزمان الماضي كقوله:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأسَ طِيباً
سَقَيْتُ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

وفي التنزيل: ﴿إِذَا مَآ أَتَوۡكَ﴾، ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً﴾ إلى غير ذلك. **(قوله: أي في إذا معنى الشرط)** يعني: متضمنة إياه ولا يجزم به إلا للضرورة كقوله:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى
وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

واختلف في تأمل إذا إذا كانت شرطية فمنهم من يقول: شرطها عاملها، وقيل: جوابها وهم الأكثرون، وتمامه في إيضاح المفصل.

«وَفِيْهَا» أي: في (إِذَا «مَعْنَى الشَّرْطِ[١]» وهو ترتيب مضمون جملة[٢] على[٣] أخرى[٤] فتضمنت[٥] معنى حرف[٦] الشرط، فهذا[٧] علة أخرى[٨] لبنائها[٩]، «وَلِذَلِكَ» أي: لكون[١٠] معنى الشرط[١١] فيها «أُخْتِيْرَ» أي جعل مختاراً «بَعْدَهَا[١٢]» الفِعْلُ[١٣]» لمناسبة الفعل الشرط. وجوز الاسم أيضاً[١٤] على[١٥] الوجه الغير المختار، لعدم تأصلها[١٦] في الشرط مثل: (إنْ[١٧]، ولو). «وَقَدْ تَكُونُ» أي: (إِذَا[١٨]) «لِلْمُفَاجَأَةِ[١٩]» مجردة[٢٠] عن معنى الشرط، يقال[٢١]: فاجأ[٢٢] الأمر مفاجأةً من[٢٣] قولهم[٢٤]: فَجأتُه[٢٥] فُجاءَة. بالضم والمد. إذا لقيته[٢٦] وأنت لا تشعر به[٢٧]، «فَيَلْزَمُ[٢٨]» المُبْتَدَأُ بَعْدَهَا» فرقاً[٢٩] بين (إِذَا) هذه[٣٠] وبين (إذا) الشرطية. والمراد[٣١] بلزوم المبتدأ: غلبة وقوعه بعدها[٣٢]، فلا ينافي[٣٣] ما سبق من[٣٤] عدم وجوب الرفع بعدها[٣٥] في[٣٦] باب الإضمار على شريطة التفسير. نحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ[٣٧]) أي: فإذا السبع حاضر[٣٨]، أو واقف، على حذف الخبر.

---

(١) غالباً. (٢) جزاء. (٣) جملة. (٤) شرط. (٥) إذا. (٦) وهي كلمة إن. (٧) أي: تضمن معنى حرف الشرط. (٨) غير الأولى. (٩) أي: بناء كلمة إذا. (١٠) أي: لوجود. (١١) يعني لتضمنها معنى الشرط لا لأصالتها فيه ووضعها لاختير. وجيه. (١٢) إذا. (١٣) ولم يجب. (١٤) كالفعل. (١٥) متعلق بجوز. (١٦) إذا. (١٧) أي: مثل أصالة إن ولو. (١٨) أي: لفظ إذا بيان لمرجع الضمير. (١٩) والظرف. خبر يكون. (٢٠) حال. (٢١) وبهذا بين الشارح لغة المفاجأة. (٢٢) يعني: يريد أنَّه مهموز من باب المفاعلة. (٢٣) مأخوذة. (٢٤) أي: العرب. (٢٥) من باب سمع أو منع بمعنى هجمت عليه. قاموس. (٢٦) حال. (٢٧) أي: بالملاقات. (٢٨) الفاء عاطفة. (٢٩) علة لزوم المبتدأ. (٣٠) أي: المفاجآت. (٣١) أي: مراد المصنف. (٣٢) أي: بعد إذا المفاجأة. (٣٣) أي: اللزوم. (٣٤) بيان لما. (٣٥) أي: بعد إذا المفاجأة. (٣٦) ظرف عدم وجوب. (٣٧) مبتدأ، ولما لم يتعرض المصنف المثال ذكره الشارح. (٣٨) خبر المبتدأ المحذوف.

وَفِيْهَا مَعْنَى الشَّرْطِ وَلِذَلِكَ اخْتِيْرَ بَعْدَهَا الفِعْلُ وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ المُبْتَدَأُ بَعْدَهَا

(قوله: حرف الشرط) وهو إن ولو ولا يكون معنى الشرط في اسم إلا بالتضمين، قوله: فهذا؛ أي: تضمن معنى الشرط علة أخرى للبناء غير ما ذكرنا في حيث. **(قوله: ولذلك اختير)** أي: ولأجل أن في إذا معنى الشرط عارضاً غير راسخ اختير بعدها الفعل ولم يجب، قال في المكمل: وإذا لا يضاف إلى جملة اسمية؛ لأن في إذا معنى الشرط فأشبه لفظة إن بكسر الهمزة فكما أن إن يقتضي الفعل، فكذا بعد إذا فإن رأيت بعدها اسماً، فاعلم أنه فاعل فعل مضمر يفسره ما بعد ذلك الاسم؛ نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾، وفي المغني: إذا الشرطية تختص بالجملة الفعلية على عكس الفجائية، ويكون بعدها الفعل كثيراً ماضياً، وقليلاً مضارعاً، وقد اجتمعا في قوله:

والنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا
وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

(قوله: أي جعل مختاراً) يعني: لا واجباً، قيل: فائدة هذا التفسير الإشارة إلى جواز وقوع الاسم بعدها إشارة ظاهرة (نور الدين). **(قوله: لعدم تأصّلها في الشرط)** أي: لعدم عراقتها وأصالتها في ذلك لمخالفته؛ لأن الذي هو أصل فيه من حيث إنه للمقطوع وأن للمفروض؛ ولأنه قد يتجرد عنه. **(قال المصنف: للمفاجأة)** أي: لملاقاة الشيء بغتة، وفي الهندي؛ أي: لوجود الشيء مكانك فجأة والفجأة: كي رادر يافتن ناكاه. **(قوله: مجردة عن معنى الشرط)** أي: فلا يحتاج إلى الجواب، ولا يقع في ابتداء الكلام عكس إذا الشرطية، ومعناها الحال لا الاستقبال. **(قوله: من قولهم فجئته الخ)**

(قوله: وفيها معنى الشرط) غير الأسلوب اللاحق والسابق، ولم يقل: للشرط إشارة إلى أن معنى الشرط عارض له وليس راسخاً رسوخه في سائر أسماء الجوازم؛ لأن الحدث الواقع فيه مقطوع به في أصل الوضع، والشرط ينافيه؛ لأنه مفروض الوجود إلا أن أكثر الأمور التي يتوقع وقوعها قطعاً لما كان يظهر بخلافه جوزوا تضمنه معنى أن، فلم يرسخ فيه معنى أن الدال على الفرض، بل صار عارضاً على شرف الزوال بخلاف سائر الأسماء فإنها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه، فجاز أن يرسخ فيه الفرض الذي هو معنى الشرط، وجاز أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع الواقع جزاء، ولم يلزم الأخفش وقوع الفعلية بعده. **(قوله: فهذا علة أخرى لبنائها)** وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصيغة. **(قوله: لكون معنى الشرط)** قد عرفت أن هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيها، فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة إلى ضميمة لها كما وهم. **(قوله: للمفاجأة)** ولا يحتاج إلى جواب ولا يقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، والأكثر توافقه بحال أنت فيها، قال: وقد تراخى كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٞ تَنتَشِرُونَ ۝٢٠﴾، وهو حرف عند الكوفيين والأخفش، ولا محل لها من الإعراب، وظرف عند غيرهم مكان أو زمان كما سيجيء. **(قوله: من قولهم**

وبابه فرح ومنع؛ يعني: أن المفاعلة مأخوذ من هذا المجرد، وبمعناه لا من فجئت الناقة إذا عظم بطنها. (قوله: فيلزم المبتدأ بعدها) قيل: يعني تختص بالجمل الاسمية؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾، ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾، ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾. (قوله: والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها) لا لزومه كلياً، قال الجزائري: ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في قول العرب: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها انتهى، يعني وقعت المناظرة في مجلس هرون بينهما فقال الكسائي في قولهم: فإذا هو إياها لا يجوز إلا نصب إياها؛ لأنه تم فإذا هو فذكر إياها لتنزيل إذا منزلة وجدته إياها، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز إلا الرفع؛ لأن الواقع بعده جملة اسمية، فلا بد للمرفوع بعده من خبر، ولما طلب هرون العرب للشهادة ظهر أن العربي ما قاله سيبويه، وإن قصدوا الشهادة للكسائي بسبب حماية هرون إياه؛ لأنه كان يعلم الرشيد ثم الأمين فيقال: إن العرب أُرْشُوا على ذلك أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، وقالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا به فاستكان له سيبويه، وترك مجلس هرون بعد ذلك وندم هرون على ما فعله من الحماية، ويقال: أعطى له يحيى ابن خالد البرمكي وزير هارون عشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة فصارت هذه الواقعة سبب علته التي مات منها، وقال الزجاجي: مشنّعاً على الكوفيين الذين منهم الكسائي، فإذا عندهم كالنعامة إن قيل: لها احملي، قالت: أنا طائر، وإن قيل لها طيري، قالت: أنا جمل؛ لأنه إن كان إذا عندهم كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً، وإن أعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين، ثم إن إعراب النصب في فإذا هو إياها خرّجوه على وجوه، أحدها أنه على معنى وجدته إياها وفيه نظر؛ لأنه ينصب مفعولين، ثانيها: قول المقدسي الأقرب أن الأصل فإذا هو موجود إياها فحذف الخبر، ثالثها: أن يكون نصبه على إسقاط الكاف فيكون التقدير فإذا هو كها؛ أي: فإذا الزنبور كالعقرب، وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير، رابعها: قول بعض النحاة: أنه يجوز أن يكون إياها كناية عن الجملة فالتقدير فإذا هو لسعته لسعتها فكنى عن الجملة بقوله: نكرة، وإذا كان كناية عن نكرة صار في حكم النكرة، خامسها: أن الأصل فإذا هو هي فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع كما في قراءة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، سادسها: أنه مفعول به، والأصل فإذا هو يساويها أو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، سابعها: أنه مفعول مطلق فالأصل فإذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف، فهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق

فحينئذ الخ) قيد بذلك؛ لأن فجأ يجيء بمعنى آخر في القاموس: فجئت الناقة كفرح عظم بطنها، وكمنع؛ أي: جامع؛ يعني: أنه مأخوذ من هذا المجرد، وبمعناه في القاموس: فجأة كسمعه ومنعه، فجاءة هجم عليه كفاجأه. (قوله: بالضم والمد) لا بالكسر والمد، فإنه مصدر فاجأ، وما قيل: إنه قيد بالضم؛ لأنه كالضربة مصدر فجأ بمعنى أخذه بغتة، فلم توجد في الكتب المشهورة من اللغة. (قوله: فيلزمها الاسمية) أي: على أحد الأقوال فإن فيه ثلاثة أقوال: الأولى: اختصاصها بالاسمية، والثاني: جواز دخولها على الاسمية والفعلية، والثالث: إذا قرنت بقد يجوز دخولها عليه، وإن لم تقترن فيمنع كذا في التحفة، فحينئذ لا تنافي بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير، ولا حاجة إلى تكلف حمل اللزوم على الغلبة كما ذكره الشارح، ولا إلى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل.

والعامل في (إذا) هذه معنى المفاجأة، وهو عامل[١] لا يظهر[٢]، وقد استغنوا[٣] عن إظهاره لقوة ما[٤] فيه من[٥] الدلالة عليه[٦]. وأمَّا الفاء[٧]: فهي للسببية فإنَّ مفاجأة السبع مُسَبَّبَةٌ[٨] عن الخروج[٩]. قيل[١٠]: والأقرب إلى التحقيق[١١] أنَّها[١٢] للعطف[١٣] من جهة المعنى، أي: خرجت ففاجأت، وحاصل المعنى[١٤]: خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع، كما هو مذهب[١٥] الزجاج أنَّ[١٦] (إذا) هذه[١٧] زمانية، أو[١٨] مكان وقوف[١٩] السبع، كما ذهب إليه المبرد[٢٠]، فإنَّها[٢١] عنده مكانية. وقوله[٢٢] (زَمَانُ وُقُوفِ السَّبُعِ، أَوْ مَكَانُهُ) مفعول[٢٣] فيه لفاجأت، لا مفعول به. وإلَّا لم تبق (إذَا[٢٤]) ظرفية[٢٥] بل تصير اسمية بل[٢٦] المفعول به محذوف، أي: فاجأت في زمان وقوف السبع أو مكانه إيَّاه أي[٢٧]: السبع، وقد تكون[٢٨] لمجرد الزمان[٢٩] نحو: آتيك إذا احْمَرَّ البُسر، أي: وقت[٣٠] احمرار البُسر. وقد يستعمل[٣١] اسماً مجرداً عن معنى الظرفية في نحو: (إذَا[٣٢] يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا[٣٣] يَقْعُدُ عَمْرٌو) وقد سبقت إليه[٣٤] الإشارة[٣٥]. «وَمِنْهَا[٣٦]» أي: من الظروف المبنية «إِذْ[٣٧]»

(١) غير ملفوظ. (٢) أي: لا يجوز إظهاره كما في المنادى. (٣) نحاة. (٤) أي: المعنى الذي. (٥) بيان لما. (٦) لفظ إذا. أي: على معنى العامل. (٧) أي: في فإذا السبع. (٨) خبر إن. (٩) والخروج سبب. (١٠) قائله الرضي في تحقيق الفاء. (١١) أي: الصواب. (١٢) أي: الفاء. (١٣) وهو لا ينافي السببية كما تقدم في باب العطف. (١٤) إذا كان للعطف. (١٥) يعني تقدير الزمان مبني على مذهب الزجاج. (١٦) بيان لما في كما. (١٧) أي: المفاجأة. (١٨) التقدير. (١٩) أي: حضور. (٢٠) والسيرافي أنَّها لحرف معان. (٢١) أي: المفاجأة. (٢٢) مبتدأ. أي: قول القائل على مذهب الزجاج. (٢٣) خبره. (٢٤) أي: لفظ إذا. (٢٥) حال. (٢٦) عطف على قوله لا مفعولاً به. (٢٧) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف. (٢٨) أي: لفظ إذا. (٢٩) أي: مجرداً عنها معنى الاستقبال والزمان. ويدخل الجملتين. (٣٠) فيجوز أنَّ وقت احمرار البسر حالاً. وجيه. (٣١) لفظ إذا. (٣٢) مبتدأ. (٣٣) مبتدأ. (٣٤) أي: جواز استعمالها ومنعه. (٣٥) في بحث حيث قال الرضي: ولم أعثر. (٣٦) النوع الرابع. (٣٧) أي: لفظ إذ.

عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد إذا كما قاله سيبويه، فالقول ما قالت حذام والسلام، وقوله: على حذف الخبر؛ أي: جوازاً كما مر. **(قوله: والعامل في إذا هذه معنى المفاجأة)** وهو مذهب الخليل وإليه ذهب الزمخشري والمصنف، وقال غيرهم: العامل هو الخبر المذكور أو المقدر، وفي الكشاف عند قوله تعالى في سورة الروم: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ تقديره: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، قال ابن هشام: زعم الزمخشري أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو: فإذا الأسد بالباب؛ أي: حاضر انتهى. **(قوله: وهو عامل لا يظهر)** في اللفظ كعامل المنادي، وقوله: لقوة ما فيه؛ أي: لقوة ما في ذاك العامل؛ أعني: وضوح كونه مدلولاً عليه، وهذا التوجيه؛ أعني: جعل الضمائر راجعة إلى العامل على أن يكون قوله: عليه نائب الفاعل للدلالة أنسب مما وجّهه به البعض. **(قوله: فهي للسببية)** أي: لا للعطف لئلا يلزم عطف الاسمية على الفعلية. **(قوله: قيل: والأقرب الخ)** قائله الشيخ الرضي، وقيل: زائدة، وليس بشيء؛ إذ لا يجوز حذفها. **(قوله: ففاجأت زمان وقوف الخ)** أي: صادفت ولاقيت فجأة في زمان الخ، فالزمان مفعول فيه، والمفعول به محذوف، والتقدير: فاجأت في زمان وقوف السبع إياه؛ أي: السبع فافهم، وقوله: مذهب الزجاج واختاره الزمخشري والمصنف. **(قوله: لا مفعول به)** فيه كلام فليطلب من حاشية السيلكوتي، وقوله: بل تصير اسمية؛ أي:

وَمِنْهَا[١] إِذْ

(١) أي: من الظروف المبنية.

(قوله: والعامل في إذا هذه) أي: ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب، وعند غيرهم الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيد جالس، أو المقدر في نحو: فإذا السبع؛ أي: حاضر، وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر كذا في المغني، وعلى جميع التقادير إذا مقطوعة عن الإضافة، وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج إلى تقدير المضاف إذا كان خبراً عن الجثة؛ نحو: خرجت فإذا السبع؛ أي: إذا حضور السبع. **(قوله: فهو للسببية)** حذراً من لزوم عطف الاسمية على الفعلية. **(قوله: قيل)** قائله الشيخ الرضي، ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾. **(قوله: لا مفعول به)** كلام المصنف حيث قال: أي خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع يدل على أنه جعله مفعولاً به كما ذهب إليه ابن مالك من أنه قد تفارقها الظرفية، وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ﴾: إن إذا هذه المفاجأة، والتحقيق فيها إنها إذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها جملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير فيقدر في قوله: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ ففاجأ موسى وقت تخيل سعي حبالهم وعصيهم، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ أي: ثم فاجأوا وقت كونهم بشراً ينتشرون، فإن ظاهر كل من التقديرين أنه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولاً بها، وأما ما قاله الشارح من أن المفعول به محذوف، وإذا مفعول فيه فيحدث ركاكة المعنى؛ إذ

الكائنة «لِلْمَاضي[1]». وبناؤها[2] لما[3] مر في (حَيْثُ) أو لكون وضعها وضع[4] الحرف[5]. وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ[6]﴾. «وَتَقَعُ بَعْدَهَا[7] الجُمْلَتَانِ» الاسمية[8] والفعلية، لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي[9] إخصاصها[10] بالفعلية مثل: (كَانَ ذَلِكَ[11] إِذْ زَيْدٌ[12] قَائِمٌ، وَإِذْ[13] قَامَ زَيْدٌ) وقد تجيء[14] للمفاجأة نحو: (خَرَجْتُ فَإِذْ زَيْدٌ

(١) غالباً. (٢) أي: بناء كلمة إذ. (٣) أي: الوجه الذي. (٤) أي: كوضع الحرافة علة الوقوع بعد الجملتان. (٥) كان ومن. (٦) بتجرده عن الماضي واستعمال المطلق في المقيد. (٧) أي: بعد كلمة إذ. (٨) بدل من الجملتان. (٩) صفة الشرط. (١٠) أي: كلمة إذ غالباً. (١١) أي: الأمر مثلاً. (١٢) جملة اسمية. (١٣) جملة فعلية. (١٤) أي: كلمة إذ.

لِلْمَاضِي[1] وَيَقَعُ بَعْدَهَا[2] الجُمْلَتَانِ

(١) وإذا دخل على المضارع قلبه إلى الماضي. أي: حال كونهما للاستفهام والشرط.
(٢) أي: بعد إذ.

يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع زمان وقوفه أو مكان وقوفه؛ لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصاً في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ ۝﴾. (قوله: الكائنة للماضي) قدر المتعلق معرفاً باللام على أنه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فإنها تكون حالاً قيداً للعامل، وأما تقدير المبتدأ وإن كان صحيحاً لكن غير ممدوح. (قوله: وقد تجيء للمستقبل) بتجرده عن الماضي واستعمال المطلق في المقيد. (قوله: الاسمية والفعلية) التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى أو معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾.

وقد سبق أنه قال الرضي: أنا لم أعثر على إذا مجردة عن معنى الظرفية. (قوله: لمجرد الزمان) أي: للزمان المجرد عن معنى الشرطية والمفاجأة بقرينة قوله: وقد يستعمل اسماً مجرداً عن معنى الظرفية؛ أي: فيكون بمعنى الوقت؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ۝﴾، ومن ذلك إذا التي للقسم؛ نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝﴾، والمعنى أقسم بالليل وقت غشيانه فيكون مجرورة المحل بدل بعض من الكل، ولا يجوز أن تكون شرطية؛ لأن القسم إنشائي وهو لا يقبل التعليق (مغني). (قوله: إذا الكائنة للماضي) وقد يكون إذ للتعليل نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ أي: لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ قولان؛ ولذا لم يتعرض المصنف[1] لإذ التعليلية. (قوله: وضع الحروف) أي: كوضعها في كونها ثنائية، فلذا بني على السكون مع أن مقتضى العلة الضم. (قوله: إذ الأغلال في الخ) قال تعالى في سورة الزخرف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ يعلمون في يوم القيامة فيعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وههنا كلام فليطلب من المغني وشروحه والرضي. (قال المصنف: ويقع بعدها الجملتان) أي: وجوباً إذ لا يخلو عن الإضافة إلى الجملة اسمية أو فعلية لفظاً وتقديراً بتعويض التنوين عنه. (قوله: الاسمية والفعلية) أي: على السواء الاسمية مذهب الأخفش، والفعلية مذهب سيبويه، وكلا القولين شائع فالأولى تجويزهما من غير رد أحدهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾، وقد اجتمعت الثلاثة في آية سورة التوبة: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ﴾ الخ. (قوله: وقد يجيء للمفاجأة) نص عليه سيبويه، وهل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف زائد ففيه أقوال: وهي الواقعة بعد بينا وبينما ولا يليها إلا الماضي المثبت كقول عنتر بن لبيد العذري:

(١) أي: إذ.

قَائِمٌ) ولقلة مجيئها[1] لم يذكرها[2] المصنف. «وَمِنْهَا: (أَيْنَ وَأَنَّى») فهما[3] «لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً» أي: حال كونهما للاستفهام والشرط[4]. وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام أو الشرط نحو:[5] (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، و: (أَيْنَ تَكُنْ[6] أَكُنْ[7])، و: (أَنَّى[8] زَيْدٌ؟)، و: (أَنَّى[9] تَجْلِسْ أَجْلِس). وقد جاء (أَنَّى زيدٌ؟) بمعنى: كيف[10] وجاء (أَنَّى القِتَالُ) بمعنى: متى. «وَ» منها[11]: «مَتَى[12] لِلزَّمَانِ[13] فِيهِمَا» أي في الاستفهام والشرط، نحو: (مَتَى[14] القِتَالُ؟) وَ: (مَتَى[15] تَخْرُجُ[16]). «وَ» منها: «أَيَّانَ[17] لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً» مِثْلُ (مَتَى) نحو:[18] ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، والفرق بينهما أنَّ (أَيَّانَ) مختص[19] بالأمور العظام

(١) أي: مجيء إذ للمفاجأة. (٢) أي: إذ المفاجأة. (٣) موضوعات. (٤) أي: ذات استفهام. (٥) مثال الشرط. (٦) أنت. (٧) أنا. (٨) مثال الاستفهام. (٩) شرط. (١٠) أي: للحال. (١١) أشار إلى تعيين المعطوف عليه. (١٢) وضعت. (١٣) صفة متى ظرف للزمان. (١٤) استفهام. (١٥) مثال الشرط. (١٦) أخرج. صحح. (١٧) وهو لظرف الزمان. (١٨) قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُ أَيَّانَ﴾. آه. (١٩) خبر إن.

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيراً وارْضَيَنَّ بِهِ
فَبينَما العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيْرُ
فَبَيْنَما المَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ
إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيْرُ
يَبْكِي الغَرِيبُ عليهِ ليسَ يَعْرِفُهُ
وذو قَرابَتِهِ فِي الحَيِّ مَسرورُ

(غريبة)

روى أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري عن هشام أنه عاش عبيد الجرهمي ثلاثمائة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم ودخل على معاوية رضي الله عنه بالشام وهو خليفة فقال: حدثني بأعجب ما رأيت، فقال: مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً لهم فلما انتهيت إليهم أغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر:

يا قلبُ إِنَّكَ مِنْ أَسْمَاءِ مَغْرُورُ
فَاذْكُرْ فَهَلْ يَنْفَعُكَ اليَوْمَ تَذْكِيرُ

إلى قوله: يبكي الغريب البيت، قال: فقال لي رجل منهم أتعرف من قال هذا الشعر، قلت: لا، قال: إن قائله الذي دفناه الساعة، وأنت الغريب تبكي عليه لست تعرفه، وهذا الذي خرج من قبره أمس الناس رحماً به وأسرّهم بموته، فقال له معاوية رضي الله عنه لقد رأيت عجباً فمن الميت قال هو عنتر بن لبيد العذري (شمني على المغني). (قوله: ولقلة مجيئها)[1] للمفاجأة، قال السيلكوتي: مجيء إذ للمفاجأة في جواب بينا، وإن كان قليلاً لكن مجيئها في جواب بينما كثير ففي التعليل تقصير، وأجيب بأن الكثرة الإضافية لا تنافي القلة الذاتية، ولك أن تقول: لم يذكرها لما أن في كونها حرفاً أو اسماً خلافاً كما مر. (قوله: أي: طال كونهما للاستفهام الخ) فهما حالان بتسمية الدال باسم بعض المدلول، وهو مجاز شائع كتسمية الفعل بالفعل فلا مسامحة ولا حاجة أيضاً إلى تقدير مضاف مثل ذا استفهام ولا إلى جعله تمييزاً. (قوله: بمعنى كيف) أي: الاستفهام من حال الشيء وصفته؛ نحو:

(١) أي: تميلون إلى الصلح.

وَمِنْهَا[1] أَيْنَ وَأَنَّى لِلْمَكَانِ[2] اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً وَمَتَى[3] لِلزَّمَانِ[4] فِيهِمَا وَأَيَّانَ[5] لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً

(١) أي: من الظروف المبنية.
(٢) أي: مهما.
(٣) أي: ومن الظروف المبنية متى الكائنة للزمان.
(٤) أي: في الاستفهام والشرط.
(٥) أي: ومن الظروف المبنية أيّان.آه.

(**قوله: ولقلة مجيئها**) أي: مجيء إذا المفاجأة في جواب بينا قليل، وفي جواب بينما كثير فالتعليل قاصر. (**قوله: فهما للمكان الخ**) قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل؛ أعني: استفهاماً وشرطاً وجعله صفة وإن كان صحيحاً لكن جعله حكماً مستقلاً ألصق بالقلب. (**قوله: أي: حال كونهما الخ**) فاستفهاماً وشرطاً حالان من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وفي جعلهما عين الاستفهام أو الشرط إشارة إلى رسوخهما فلا حاجة إلى تقدير ذاتي استفهام وشرط. (**قوله: أنّى زيد**) في الرضي لا يستعمل أنّى بمعنى أين إلا مع من ظاهرة؛ نحو: من أنى عشرون لنا أو مقدرة؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: من أنى ولا يقال أنى زيد بمعنى أين زيد. (**قوله: بمعنى متى**) ولا يجيء بمعنى متى وكيف إلا وبعده فعل.

وبالمستقبل، فلا يقال: (أَيَّانَ يَوْمَ قِيَامُ زَيْدٍ؟) وَ: (أَيَّانَ[١] قُدُومُ الحَاجِّ؟) بخلاف (مَتَى) فإنَّه غير مختص بهما. والمشهور فتح الهمزة والنون، وقد جاء كسرهما[٢] أيضاً[٣]. «وَ» منها[٤]: «كَيْفَ» الكائنة «لِلْحَالِ[٥] اسْتِفْهَاماً» أي: حال شيء وصفته[٦] فالمراد بالحال صفة الشيء، لا زمان الحال[٧] كما توهمه بعض[٨] الشارحين. قال صاحب[٩] المفصل: (وَكَيْفَ[١٠]) جَارٍ مَجْرَى الظُّرُوفِ[١١]، وَمَعْنَاهُ السُّؤَالُ عَنِ الحَالِ، تَقُولُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ أي: عَلَى أيِّ حَالٍ[١٢] هُوَ؟). وهي[١٣] يستعمل الشرط مع (ما[١٤]) على ضعف عند البصريين، نحو: (كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ) أي: على أيِّ هيئة تجلس أجلس. ومطلقاً[١٥] عند الكوفيين نحو: (كَيْفَ تَجْلِسْ[١٦] أَجْلِسْ[١٧]). فإن كان[١٨] بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه[١٩]، وإن كان[٢٠] بعده فعل مثل: (كَيْفَ جِئْتَ؟) فهو في محل النصب على الحالية، أي: على أيِّ حال جئت راكباً أو ماشياً. «وَمِنْهَا:» أي: من الظروف المبنية «(مُذْ وَمُنْذُ») بنيا[٢١] لموافقتهما (مُذْ وَمُنْذُ) حرفين[٢٢]

---

(١) لعدم المستقبل ولأنَّه ماضي. (٢) وهو لغة سليم فالمشهور غير لغة سليم. (٣) كفتحهما. (٤) من الظروف المبنية. (٥) صفة كيف. (٦) من المرض والصحة ويبنى لتضمن معنى الاستفهام. مغني. (٧) المقابل للماضي والمستقبل. (٨) أي: المتوسط المسمى بالوافية. لا عن ذاته. (٩) أيد تفسيره بالنقل. (١٠) أي: لفظه. (١١) لا ظرف. (١٢) من الصحة والمرض والفراغ والشغل وغيرهما. مغني. (١٣) أي: كلمة كيف أي: معنا كيف. (١٤) إلى مع لفظ ما. (١٥) سواء كان مع ما أو غيره يكون شرطاً. (١٦) أنت. (١٧) أنا. (١٨) أي: وجد. (١٩) أي: عن اسم المؤخر. (٢٠) أي: وجد. (٢١) مع الفاء اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين. (٢٢) حال من مذ ومنذ.

وَكَيْفَ لِلْحَالِ اسْتِفْهَاماً ومِنْهَا مُذْ وَمُنْذُ

(**قوله: وقد جاء كسرهما**) في الرضي: كسر همزته لغة سليم، وقال الأندلسي: كسر نونها لغة. (**قوله: استفهاماً**) وكُتب الجمهور ساكتةٌ عن كونها للشرط وأجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع، والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه إلا نكرة فلا يجوز بالتركيب الصحيح في جواب كيف زيد. (**قوله: جار مجرى الظروف**)؛ لأنه بمعنى على؛ أي: حال والجار والمجرور متقاربان من الظرف، وكيف كأين ظرف على مذهب الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منها؛ نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم، ولو كانت ظرفاً لا يبدل منها إلا الظرف؛ نحو: كيف جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت. (**قوله: فهو في محل الرفع على الخبرية**) إذا لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وإن دخل؛ نحو: كيف أصبحت وكيف تعلم زيد، فكيف منصوب المحل خبراً أو مفعولاً ثانياً لتلك الناسخ كذا في الرضي. (**قوله: على الحالية**) ويجوز أن يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قياماً حاصلاً على أي صفة. (**قوله: مذ ومنذ**) قيل: إنهما كلمتان برأسهما؛ إذ الأصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف، وقيل: أصل مذ: منذ بدليل منيذو، وإنه يضم الذال لالتقاء الساكنين. (**قوله: لموافقتهما الخ**) قال الرضي: الأخفش والحجازيون يجرون بهما مطلقاً، والكوفيون: يرفعون بهما مطلقاً، وأكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً وإذا جر بهما فقيل: إنهما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية إذا كان الزمان

﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾. (**قال المصنف: ومنها متى للزمان**) والفرق بينه وبين إذا إن إذا للوقت المعين، ولما يتحقق وقوعه، ومتى للوقت المبهم تقول: آتيك إذا احمر اليسر، ولا تقول متى احمرّ. (**قال المصنف: ومنها أيان للزمان**) وإنما حركت نونها لالتقاء الساكنين وفتحت؛ لأن الفتح أخف، وقيل: أصله أيّ أوان فحذفت الهمزة التي قبلها ياء، وحذفت الياء الثانية من أيّ فبقيت إيوان بياء ساكنة بعدها واو فقلبت الواو ياء على قاعدة صرفية مشهورة، فأدغمت فصار أيان وتمامه في الرضي. (**قوله: نحو قوله تعالى**: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾) و﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ أي: في أيّ زمان وقوع يوم الدين، قال في الشذور: أيان مما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط فينجزم المضارع به كقوله:

أَيَّانَ نُؤمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وإذا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

(**قوله: مختص بالأمور العظام**) الباء داخلة على المقصور عليه، قال سعد الله أن أيان للاستفهام في مقام الاستبعاد؛ نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ أي: في هذه السنة أم في السنة الآتية إلى ما لا يتناهى، والمقصود استبعاد ذلك اليوم وإنكار وقوعه في الاستقبال فبنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وقوله: وأيان قدم الحاج ناظر إلى قوله: وبالمستقبل ففي كلامه لف ونشر على ترتيبه. (**قال المصنف: للحال استفهاماً**) أي: عن النكرة فجوابه أيضاً نكرة، فإذا قيل: كيف زيد، فجوابه صحيح أو سقيم، ومنه: قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ. (**قوله: بعض الشارحين**) كصاحب الوافية والمتوسط ووجه كونه توهماً أنك إذا قلت: كيف زيد؟ فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل في

ويكونان تارة[١] «بِمَعْنَى[٢] أَوَّلِ الْمُدَّةِ» أي أول مدة زمان الفعل المتقدم[٣] عليهما نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) أي: أول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة. «فَيَلِيهِمَا[٤]» أي: يقع بعدهما أي: بعد (مُذْ ومُنْذُ) «الْمُفْرَدُ[٥]» أي الاسم[٦] المفرد، لا المثنى ولا المجموع حقيقة[٧] كالمثال المتقدم[٨]، أو حكماً، نحو: (مَا[٩] رَأَيْتُهُ[١٠] مُذْ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ صَاحَبْنَا فِيهِمَا) أي: أول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان. فما[١١] دام لا يلاحظ هذان اليومان أمراً واحداً لا يحكم عليهما بأولية المدة، لأنَّ أول المدة إنَّما يكون أمراً واحداً لا شيئين أو أشياء. فالمثنى والمجموع إذا وقعا أول المدة يكونان في حكم المفرد «الْمَعْرِفَةِ[١٢]» حقيقة[١٣]، كالمثال المتقدم[١٤]، أو حكماً نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ لَقِيتَنِي[١٥] فِيْهِ) لحصول[١٦] التعيين المقصود من كونه[١٧] معرفة، وإنَّما[١٨] كان التعيين مقصوداً، لأنَّه[١٩] لا فائدة في جعل الوقت المجهول أول مدة فعل، لأنَّ[٢٠] أولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم[٢١] بالضرورة. «وَ[٢٢]» تارة يكونان «بِمَعْنَى جَمِيْعِ الْمُدَّةِ» أي: جميع مدة[٢٣] زمان الفعل «فَيَلِيْهِمَا[٢٤]» أي: (مُذْ ومُنْذُ) «الْمَقْصُودُ[٢٥]» أي: الزمان الذي قصد[٢٦] بيانه حال كونه متلبساً «بِالْعَدَدِ[٢٧]» أي: بعدده المستغرق جميع أجزائه[٢٨]، بحيث لا يشذ[٢٩] منه شيء نحو: (مَا[٣٠] رَأَيْتُهُ[٣١] مُذْ يَوْمَانِ) أي: جميع أجزاء مدة زمان[٣٢] عدم رؤيتي يومان لا أزيد[٣٣] ولا أنقص. «وَقَدْ[٣٤] يَقَعُ بَعْدَهُمَا[٣٥] الْمَصْدَرُ[٣٦]» نحو: (مَا[٣٧] خَرَجْتُ مُذْ[٣٨] ذَهَابِكَ) «أَوْ[٣٩] الْفِعْلُ[٤٠]» نحو: (مَا خَرَجْتُ

(١) إشارة إلى مجيئهما بمعنى آخر. (٢) ظرف مستقر خبر كون كما أشار الشارح إليه. (٣) صفة الفعل. (٤) الفاء تفصيل أو استئناف. (٥) فاعل يليهما. (٦) احترز كمن فعل المفرد. (٧) أي: المفرد ما يقابل التثنية والجمع. تميز عن المفرد. (٨) أ ي: ما رأيته مذ يوم الجمعة. (٩) نفي. (١٠) أي: فلاناً مثلاً. (١١) مفعول للا يحكم. (١٢) الواقعة خبر منها، صفة المفرد. (١٣) تميز. (١٤) ما رأيته مذ يوم الجمعة. (١٥) والاكتساب بملاقاة المخاطب حاصل. (١٦) علة لمقدر إنَّما يكفى كون المعرفة حكماً في الجواز. شرح. (١٧) اسم مفرد. (١٨) س م ق ج. (١٩) شأن. (٢٠) علة عدم الفائدة. (٢١) خبر إنَّ. (٢٢) عطف على قوله بمعنى أولّ المدة. (٢٣) بيانية. (٢٤) الفاء تفصيل أو استئناف، أي: يقع بعدهما. (٢٥) في عن يلي. (٢٦) أشار إلى أنَّ الألف واللام موصول. (٢٧) حال من نائب المقصود كما أشار إليه الشارح. (٢٨) أي: جميع أجزاء زمان الفعل السابق. (٢٩) أي: لا يخرج. (٣٠) نفي. (٣١) أي: فلان مثلاً. (٣٢) تفسير لمعنى مذ. (٣٣) بيان لاستغراقه. (٣٤) للتقليل. (٣٥) أي: بعد مذ ومنذ. (٣٦) فاعل يقع. (٣٧) نفي. (٣٨) أي: مذ زمان ذهابك. (٣٩) يقع. (٤٠) مجرداً أو مع أن المصدرية.

ذلك الزمان الحال؛ إذ ليس المطلوب السؤال عن حال في زمان الحال؛ أي: في هذا الحال كيف هو، وقوله: قال صاحب المفصل الخ غرضه من هذا النقل تأييد لما ذكره من معنى الحال. **(قوله: جار مجرى الظروف)**؛ لأنه بمعنى على أي حال والجار مع المجرور متقارب من الظرف، بل هو ظرف حقيقي اصطلاحي ففيه إشارة إلى وجه عدّ كيف من الظروف، وقوله: أي على أي حال هو، وأما قولهم: على كيف تبيع الأحمرين؛ أي: اللحم والخمر فشاذ (موشح). **(قوله: وقد يستعمل للشرط مع ما)** أي: يستعمل جازمة للمضارع لكنه ضعيف عند البصرية، قال الشارح في بحث كلم المجازاة، وأما انجزام المضارع مع كيفما فشاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد انتهى، وقد يخفف كيف فيقال: كي كما في قوله:

كَي[١] تَجْنَحُونَ إِلَى سِلم وَقَدْ نُثِرَتْ
قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ

مغني. **(قوله: ومطلقاً عند الكوفيين)** يعني سواء كان مع ما أو بدونه تجزم الفعل عند قطرب والكوفيين، وقوله: وإن كان بعده فعل؛ أي: غير ناسخ، وإلا فكيف منصوب المحل خبراً

(١) بمعنى: ما يقابل اللفظي فيشمل المحلى. (٢) وإن كان شاذاً.

بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ وَبِمَعْنَى جَمِيْعِ المدة فَيَلِيْهِمَا الْمَقْصُودُ بِالعَدَدِ وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ أَوِ الفِعْلُ

ماضياً معرفة؛ نحو: ما رأيته مذ اليوم، وبمعنى في أن كان حاضراً معرفة؛ نحو: ما رأيته مذ الليلة، وبمعنى من وإلى جميعاً فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك إذا كان الزمان نكرة؛ نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام، ثم إن المصنف رحمه الله ذكر في بنائهما ثلاثة أوجه؛ الأول في شرح الكافية: وهو أنه وضع مذ وضع الحرف، وحمل منذ عليه لاتفاقهما في المعنى، والثاني ما في شرح المفصل: وهو ما ذكره في الشرح، والثالث ما ذكره فيهما: وهو أنها مقطوعة الإضافة مراده في المعنى؛ ولذلك بنيت منذ على الضم كما بنى ما قطع عن الإضافة ألا ترى أن قولك: منذ يوم الجمعة معناه أول المدة فهو يتضمن المضاف إليه كتضمن قبل عند القطع إلا أنه لم يأت إلا مبنياً؛ لأنه لم يذكر المضاف إليه معه أبداً بخلاف قبل. **(قوله: أي: أول مدة زمان الفعل الخ)** فاللام في المدة للعهد أو عوض عن المضاف إليه وما قيل: إن معناه أول المدة مطلقاً وتعين كونها بأول مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد من سبق

ومفعول ثان لذلك الناسخ كذا في الرضي، ثم إن هذا إذا لم يكن فاعل ذلك الفعل هو الله تعالى وإلا كما في: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾، فهو مفعول مطلق لا حال كما لا يخفى على الفطن، قال السيلكوتي: ويجوز أن يكون كيف على تقدير وقوع فعل بعده صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فافهم. (قال المصنف: ومنها مذ ومنذ) قيل: أصل مذ منذ بدليل تصغيره على منيذ، وبدليل تحريك الذال بالضم عند التقاء الساكنين كتحريك ميم هم به له فيقال: لم أره مذ الجمعة كقولهم: هم القوم مراجعةً بها إلى أصلها ،ولولاه لقيل: مذ الجمعة بالكسر كما قيل: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾، والكوفيون وبنو سليم يقولون: مذ ومنذ بكسر ميمهما (موشح). (قوله: الفعل المتقدم عليهما) مثبتاً كان أو منفياً، وفي التفسير إشارة إلى أن لام المدة للعهد أو للعوض. (قوله: نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة) بالرفع لا بالجر وفي وجه ارتفاعه أقوال سنذكرها. (قوله: أي: الاسم المفرد الخ) أشار بالتفسير إلى أن المفرد هنا ما يقابل المثنى والمجموع، وإلى أنه أعم من الحقيقي والحكمي؛ أي: التأويلي، وقوله: هذان اليومان؛ أي: زمان المصاحبة فيكون في حكم المفرد فإنه إذا لم يلاحظ هذان اليومان أمراً واحداً بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة لا يحكم عليهما بأولية المدة، بل بجميع المدة كما سيأتي. (قوله: مذ يوم لقيتني فيه) الجملة صفة يوم المنوّن فبالتوصيف حصل تعيين المدة المقصود من لزوم كون المفرد معرفة فيوم في المثال معرفة حكماً، وقوله: معلوم بالضرورة؛ أي: بالبداهة، فلا فائدة في جعله أول المدة. (قال المصنف: فيليهما المقصود بالعدد) أي: دال الزمان المقصود بيانه بالعدد سواء كان معرفة أو لا مفرداً أو لا، فلذا اختار قوله المقصود بالعدد على قوله: بالعدد، قوله: حال كونه ملتبساً بالعدد جعل الباء بمعنى المصاحبة، وقطع عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله نجم الأئمة: من أن الباء بمعنى مع وإلا كان الواجب أن يقول: المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك: يومان عدد اثنين لا أنك قصدت بالعدد يومين، وفي حاشية العصام كلام فليطالع. (قوله: أي: الزمان الذي قصد) كزمان عدم الرؤية مثلاً، وهو إما يومان أو شهراً وغيرهما فإن المقصود تحديد زمان الفعل المذكور قبلهما وتعيينه. (قوله: أي: بعده المستغرق جميع أجزاءه) وفي اللباب وحاشيته: فيليهما الزمان المقصود بيانه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مراداً به ساعاته؛ نحو: ما رأيته مذ يوم؛ أي: اثني عشر ساعة، أو مذ المحرم؛ أي: ثلاثون يوماً أو مذ يومان أو أيام؛ أي: جميع مدة زمان عدم رؤيتي ما ذكر لا أزيد ولا أنقص. (قوله: وقد يقع بعدهما المصدر) أي: يقع على كلا المعنيين وهو معطوف على مقدر؛ أي: يقع بعدهما اسم زمان كثيراً وقد يقع الخ، وقوله: أو الفعل؛ نحو قوله:

ذكر الفعل فلا حاجة إلى التأويلين فإنما يصح لو ثبت استعمالهما في أول المدة مطلقاً وليس كذلك فإنهما لا يستعملان إلا في أول مدة الفعل المتقدم، والوضع إنما يوجد من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال. (قوله: أي: الاسم المفرد) الدال على الوحدة لا المثنى، والمجموع ما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلاثة أيام؛ لأنه في حكم المجموع. (قوله: أمراً واحداً) بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور، ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة. (قوله: أي: الزمان الذي الخ) يعني: أن الباء ليست صلة المقصود، وإلا لكان الواجب المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك: يومان عدد اثنين لا أنك قصدت بالعدد يومين، وما قيل: إن المعنى الذي قصد باسم العدد فيأبى عنه لفظه فيليهما؛ لأنه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد إلا تجوزاً. (قوله: وقد يقع الخ) معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه؛ أي: يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر.

مُذْ ذَهَبْتَ) «أَوْ أَنَّ» أي: ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت أو مخففة نحو: (مَا[1] خَرَجْتُ مُذْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ[2])، أو: (مَا خَرَجْتُ مُذْ أَنْ ذَهَبْتَ)، أو[3] الجملة الاسمية[4] نحو: (مَا خَرَجْتُ مُذْ زَيْدٌ مُسَافِرٌ) ولم يذكره[5] لقلته[6]. «فَيُقَدَّرُ» بعدهما[7] «زَمَانٌ[8] مُضَافٌ[9]» إلى أحد هذه الأمور[10]، ليصح[11] حمل ما بعدهما[12] عليهما، فكان التقدير في: (مَا[13] خَرَجْتُ مُذْ ذَهَابِكَ) مذ زمان ذهابك و[14]على هذا القياس فيما بقي «وَهُوَ[15]» أي: كل واحد من (مُذْ ومُنْذُ) اسمين[16]، «مُبْتَدَأٌ» وهما[17] معرفتان لكونهما[18] في تأويل[19] الإضافة لأنهما[20] إمَّا بمعنى (أَوَّلِ المُدَّةِ[21]) أوْ (جَمِيعِ المُدَّةِ). «وَخَبَرُهُ[22] مَا بَعْدَهُ[23]» أي: خبر كل منهما[24] ما[25] يقع بعده[26] «خِلاَفاً لِلزَّجَّاجِ»

(١) نفي. (٢) أول مدة عدم خروجي زمان ذهابك. (٣) يقع. (٤) بدون إن. (٥) مصنف، أي: وقوع الاسمية. (٦) أي: لقلة وقوع الاسمية. (٧) مذ ومنذ. (٨) لفظ زمان. (٩) صفة زمان نائب فاعل يقدر. (١٠) من المصدر وإن والفعل. (١١) علة فيقدر. (١٢) مذ ومنذ. (١٣) نفي. (١٤) قس. (١٥) استئناف أو اعتراض. (١٦) حال من مذ ومنذ. (١٧) مذ ومنذ. (١٨) مذ ومنذ. (١٩) كون اللفظ مؤولاً بالإضافة. (٢٠) مذ ومنذ. (٢١) كما مر. (٢٢) راجع إلى هو. (٢٣) والظرف صفة ما أوصلته. (٢٤) مذ ومنذ. (٢٥) أي: شيء. عند المحققين من البصريين. عوض. (٢٦) أي: كل واحد.

مَـا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَه
فَـسَـمَـا وأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبَـارِ

(موشح) فإن كان الفعل ماضياً فهو بمعنى أول المدة، وإن كان مضارعاً فإن كان المضارع حالاً فهو بمعنى جميع المدة، وإن كان حكاية حال ماضية فهو بمعنى أول المدة، ولا يكون مستقبلاً؛ لأن منذ لتوقيت الزمان الماضي؛ لأن إذ مختصة بالماضي وهو مركب منه، وقال الأخفش: لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور البصريين، وقوله: أو الجملة الاسمية، ومنه قوله: وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المالَ مُذْ أَنَا يَافِعُ. (قوله: فيقدر بعدهما زمان مضاف) أي زمان كان ولذا نكره؛ يعني: سواء أريد به أول المدة أو جميعها لكن الظاهر من أمثلة الشرح كونه بمعنى أول المدة، وعلى تقدير كونه بمعنى: جميع المدة فيراد زمان الذهاب من أوله إلى الآن، فتصوير المعنى هكذا جميع مدة زمان عدم خروجي جميع أجزاء ذهابك كما أشار إليه العصام مذ تحشية قوله: وقد يقع المصدر. (قوله: ليصح حمل ما بعدهما)؛ لأنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما كما سيذكره بقوله وهو مبتدأ الخ فهو بمنزلة الدليل على تقدير الزمان، وقوله: مذ زمان ذهابك فحذف الزمان المضاف لكونه معلوماً من الكلام، وأقيم المضاف إليه مقامه كما في: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾. (قال المصنف: وخبره ما بعده) لاقتضاء تقدير المعنى المقصود وتصويره إياه؛ لأن معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة ما رأيته وأول انتفاء الرؤية يوم الجمعة، ومعنى ما رأيته مذ يومان ما رأيته، وجميع انتفاء الرؤية يومان، فيكون كل منهما مخبراً عنه بما بعده. (قال المصنف: خلافاً للزجاج) وللكوفيين أيضاً فإنهم جعلوا ما بعده فاعل فعل محذوف، واعلم أن تفصيل الكلام في هذا المقام على ما ذكره الرضي وابن هشام: أن الحجازيين يجرّون بمذ ومنذ مطلقاً؛ أي: سواء كان للزمان الماضي أو الحاضر، وأن التميميين يرفعون بهما مطلقاً، وأكثر العرب يجرّون بهما في الزمان

أَوْ أَنَّ فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ وَهُوَ[1] مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَا[2] بَعْدَهُ خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ

(١) أي: كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ معرفتان لكونهما.
(٢) أي: ما يقع بعده لاقتضاء تقدير المعنى المقصود وتصويره إيَّاه.

(قوله: أي: ما كتب على هذه الصورة) يعني: أن الكلام على حذف المضاف؛ أي: أن يشمل المثقلة والمخففة لا أن كلمة أن مستعملة فيما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه أنه يوجب أن يقرأ وما كتب على هذه الصوة موضع أن ليفيد التعميم ولا يشك عاقل أنه ليس عبارة الكتاب ذلك، وقيل: لعله اعتمد على تصوير أن بالتشديد والتخفيف اختصاراً في الكتابة. (قوله: اسمين) لا حرفي جر؛ فإنه لا محل لهما من الإعراب. (قوله: لكونهما في تأويل الإضافة) كون اللفظ مؤولاً بالإضافة ليس من الأقسام المعدود المعرفة، ولو كفى التأويل بالإضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لإمكان التأويل بالاسم المضاف فالصواب أنهما مضافان إلى الجملة التي حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها؛ ولذا بنيت منذ على الضم تشبيهاً لها بالغايات في كونها مقطوعة عن الإضافة لا الجملة التي في تأويل المفرد المعرفة وتقدير ما رأيته مذ يوم الجمعة منذ عدم رؤيتي فيكون من المضاف إلى أحدهما.

فإنّهما[1] عنده خبر[2] المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما. ويرد عليه[3] أنّه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك: مذ يومان نكرة[4]، والخبر معرفة[5]، وذلك[6] غير جائز. واعلم أنّهُمَا[7] إذا كانا مبتدأ أو خبراً فهما[8] اسمان صريحان[9] لا ظرفان[10]، فلا يصح عدهما[11] من الظروف المبنية إلّا أن يراد بظرفيتهما[12] كونهما[13] من أسماء الزمان لا أنّهما[14] يقعان ظرفاً في تراكيبهم[15].

(١) مذ ومنذ. (٢) خبر إنَّ. (٣) من طرف الجمهور. (٤) خبر يكون. وهو يومان. (٥) وهو مذ ومنذ. (٦) أي: كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً. (٧) مذ ومنذ. (٨) مذ ومنذ. (٩) صفة اسمان. (١٠) لأنّهما ليسا بتقدير في. (١١) مذ ومنذ. (١٢) مذ ومنذ. (١٣) مذ ومنذ. (١٤) مذ ومنذ. (١٥) عرب.

(قوله: ويرد عليه الخ) قال المصنّف رحمه الله عليه: وهذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ، أما المعنى؛ فلأنك تخبر عن أول المدة أو جميع المدة بأنها يوم الجمعة أو يومان لا العكس، وأما اللفظ؛ فلما ذكره الشارح رحمه الله، وتقديم الظرف إنما يكون مصححاً إذا كان الظرف المقدم ظرفاً للمبتدأ كقوله: في الدار رجل، وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام إن لذو منذ ثلاث حالات إحداها أن يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنى من إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى في إن كان الزمان حاضراً، وبمعنى من وإلى جميعاً إن كان معدوداً، وثانيتهما: أن يليهما اسم مرفوع؛ نحو: مذ يوم الخميس ومنذ يومان ذهابك، وثالثهما: أن يليهما جملة فعلية واسمية، فقال البصريون: إنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما إذا كان ما بعدهما اسم زمان؛ نحو: مذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما إذا كان ما بعدهما مصدراً أو جملة فقولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو يومان جملتان والثانية مفسرة للأولى؛ فلذا لم يعطف عليه وإن جاز العطف فيما هو بمعناه؛ نحو: ما رأيته وأول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة، وقال الكوفيون: إنهما ظرفان فإن لما قبلهما مضافان إلى جملة مصرح بجزئيها إذا كان بعدهما جملة، ومحذوف أحد جزئيها إذا كان بعدهما مفرد؛ نحو: ما رأيته يوم الجمعة ومنذ ذهابك؛ أي: مذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان ذهابك، فقولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة، فقال صاحب التسهيل: وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة وهي كونهما ظرفين مضافين إلى جملة بعدهما مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخليص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكر ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف، وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة غير رابط ظاهر ولا مقدر انتهى، وقد عرفت بما حررنا لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين مرفوع(قوله: بالألف المقصورة) ويعامل ألفها معاملة ألف إلى وعلى فيسلم مع الظاهر، ويقلب ياء مع الضمير غالباً ثم ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن لدى لغة برأسها، وفي الصحاح: إن لدى لغة في لدن. (قوله: وقد جاء الخ) في لدى ثمان لغات كعضد وجمل وكتف وحر ومن وعل وفم وخف ترك المصنف رحمه الله كتما متابعة لما في المفصل لقلته كما ترك ليت بفتح اللام وكسر التاء، ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون. (قوله: جاء لدن بفتح اللام الخ) كما جاء في عضد عضد بسكون الضاد، ثم

الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً فإذا جر فهما حرفا جر عند الجمهور، وقيل اسمان مضافان ويكونان بمعنى من لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً معرفة؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ أي: منه، وبمعنى في إن كان حاضراً معرفة؛ نحو: ما أراه مذ اليوم ومذ الليلة، وبمعنى: من وإلى جميعاً فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، وذلك إذا كان الزمان نكرة؛ نحو: ما رأيته مذ أربعة أيام وأما إذا ارتفع ما بعدهما، ففيه أقوال ثلاثة، الأول لجمهور والبصريين: إنهما مبتدآن، وما بعدهما خبرهما، الثاني: لأبي القاسم الزجاجي وهو الزجاج البصري: أنهما خبراً مبتدأين مقدمان، الثالث: للكوفيين أن أصل منذ من إذ فركبا فالمرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من إذ مضى يوم الجمعة ولم يلتفت إليه المصنف لكثرة التكلف، فحصل أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال، أحديها: أن يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر، وثانيتها: أن يليهما اسم مرفوع، وثالثتها: أن يليها جملة فعلية أو اسمية فقال: البصريون أنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما إذا كان بعدهما اسم زمان، وبتقدير زمان فيما إذا لم يكن فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملتان، والثانية مفسرة للأولى؛ فلذا لم يعطف الثانية عليها، وقال الكوفيون: إنهما ظرفان لما قبلها مضافان إلى الجملة إما مصرح بجزئيها إذا كان بعدهما جملة ومحذوف أحد جزئيها إذا كان بعدهما مفرد؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ ذهابك؛ أي: منذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان ذهابك، فقولنا: ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة عند الكوفيين، وجملتان عند البصريين والزجاجي، هذا خلاصة الكلام في المقام. **(قوله: فإنهما عنده خبر المبتدأ)** أي: بناء على أنهما ظرفان وكونهما مبتدأين مناف لذلك، وفيه أنه لا منافاة بين كونهما ظرفين وكونهما مبتدأين لجواز كونهما ظرفين متصرفين بأن يكونا مبتدأين (شمني). **(قوله: مذ يومان نكرة والخبر معرفة)** وهو مذ؛ لأنه بمعنى أول المدة أو جميعها (نعمه) لعدم كون ما يليه مفرداً معرفة، قيل: وأيضاً لا يصح من حيث المعنى؛ لأن المقصود الإخبار عن أول المدة أو جميعها بأنه يوم الجمعة أو يومان (وجيه)، فقيل عليه بأن هذا ليس بثابت؛ إذ يجوز أن يكون مراد المتكلم إفادة أن اليومين المعلومين للمخاطب أول المدة أو جميع المدة فافهم. **(قوله: لا ظرفان فلا يصح عدّهما**

«وَمِنْهَا»: أي: من الظروف المبنية «لَدَى[١]» بالألف المقصورة[٢] «ولَدُنْ» بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، «وَقَدْ جَاءَ لَدْنِ» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، «ولَدَنْ» بفتح اللام والدال وسكون النون، «ولُدْنِ» بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، «ولَدْ» بفتح اللام وسكون الدال، «ولُدْ» بضم اللام وسكون الدال، «ولَدُ» بفتح اللام وضم الدال. وبناؤها[٣] لوضع[٤] بعضها وضع[٥] الحروف[٦]، وحمل البقية عليه. وكلها[٧] بمعنى «عِنْدَ» والفرق: أنَّه[٨] يقال: (المَالُ عِنْدَ زَيْدٍ) فيما[٩] يحضر عنده، وفيما في خزائنه[١٠]، وإن كان[١١] غائباً عنه[١٢]. ولا يقال: (المَالُ لَدَى زَيْدٍ أَوْ لَدُنْ زَيْدٍ) إلّا فيما[١٣] يحضر عنده. وحكمها: أن يجربها[١٤] على الإضافة، نحو: (المَالُ[١٥] لَدَى زَيْدٍ).

(١) بمعنى عند. (٢) لعلة. (٣) هذا شروع في وجه بنائه. أي: هذه الظروف. (٤) حاصل. (٥) أي: كوضع الحروف. (٦) في كونها حرفين وثلاثة. (٧) أي: كل واحد من لغات المذكور. ملابسة. (٨) شأن. (٩) أي: المال الذي. (١٠) ويكون حينئذ المجاز كفي في النجاة للصدق. م. (١١) ذلك الحال. (١٢) أي: عن حضور زيد. (١٣) أي: عن حضور زيد. (١٤) أي: بكل اللغات. (١٥) وهو قول الأكثر.

من الظروف) وقد مر في أول بحث الظروف أن المراد بها أسماء الزمان، والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية فلا إشكال. (قوله: لدى بالألف المقصورة) وألفه يعامل معاملة ألف إلى فتسلم؛ أي: تثبت مع الظاهر وتقلب ياء مع الضمير غالباً، وقد حكي قوم عن سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك مثل إلاك وعلاك (رضي)، قال الشاعر:

إلاكُـمْ يـا خـنـاعَـةَ لا الأنـا
عـن الـنَّـاسِ الـضَّـرَاعَـةَ والـهـوانـا
فَـلَـو بَـرِئَـتْ عُـقُـولُـكُـمْ بَـصـرتُـم
بـأَنَّ دَوَاءَ دَائِـكُـمُ لَـدَانـا
وذَالِـكُـم إذا واتَّـقَـتُـمُـونـا
عَـلَـى قَـصْـرِ اعْـتِـقَـادِكُـمْ عَـلانَـا

أي: إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا (موشح)، ثم إن كلام المصنف ظاهر في أن لدى لغة برأسها، وفي الصحاح: أن لدى لغة في لدن وهو أصل اللغات. (قال المصنف: وقد جاء لَدْن) اعلم أن في لدى ثماني لغات ترك المصنف لدن بوزن كتف تبعاً لما في المفصل لقلته كما ترك لد بفتح فكسر، ولدن بضم فسكون ثم فتح لذلك أو اكتفاء بكتابة واحدة، فلا تغفل فلا يشذ شيء من اللغات مما عده الرضي وغيره. (قوله: ولد بفتح اللام وضم الدال) كما في قوله: مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلَائِهَا. (قوله: وحمل عليه الباقية) ورده الرضي كما في النتائج، وفيه بعض تفصيل، وكذا في السيلكوتي. (قوله: وكلها بمعنى عند) قال أبو البقاء: لدى بجميع لغاته بمعنى عند متضمن بمعنى من؛ ولذا بني ويكفي لجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني ولا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز أن يكون الدخول في مثل: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ للتأكيد. (قوله: والفرق الخ) قال الهندي: الفرق بينهما أن عند يستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حرزك وحفظك، وإن بعد بخلاف لدى فإنه لا يستعمل في

وَمِنْهَا[١] لَدَى وَلَدُنْ[٢] وَقَدْ جَاءَ لَدْنِ[٣] وَلَدَنْ[٤] وَلُدْنِ[٥] وَلَدْ ولُدْ وَلَدُ.

(١) أي: من الظروف المبنية. (٢) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون. (٣) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون. (٤) بفتح اللام والدال وسكون النون.ج. (٥) بضم اللام.

كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات المذكورة في المتن على هذه الطريق؛ لئلا تغير اللغة لبعد جهة الأصل الأخف بدون سقوط النون، ثم الأخف بعد سقوط النون، وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيراً. (قوله: ولدن) بتحريك الدال بعد إسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر أيضاً. (قوله: ولد) وهي ثلاث لغات بإسقاط النون من اللغات الثلاث التي كانت بسكون الدال وضمها وقد جاء لدكن وهو في غاية القلة. (قوله: لوضع بعضها وضع الحروف) في شرح المفصل بنيت لدى ولد لشبهما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي ليست عليها الأسماء المتمكنة دائماً بل الحروف عليها فأشبهت الحروف وبني لدى؛ لأنه هو هو وقد تقدم أن كل اسم بني فإنه مبني وإن اختلف بزيادة أو نقصان مع بقاء حروف الأصل، والمعنى فيه فبني لد لشبهه بالحروف، وبني لدى لشبهه ما أشبه الحروف، وإن اختلفت جهات الشب؛ فإنه لا يضر، ألا يرى أن نزال من لشبهه بأنزل وبني فجار لشبهه بنزال، وإن اختلفت جهات الشبه انتهى، وأورد عليه الشيخ الرضي أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني، فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنياً على وضعها وضع الحروف، والجواب: بأنا لا نسلم أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف مبني على ما يعم من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز أن يكون بناء على كونها مطلوبة الخفة؛ ولذا جاء بعض الأسماء معرباً مع كونه ثنائياً كحم وهن في بعض اللغات. وبما نقلناه من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل: لا وجه للحكم ببناء لدى بمجرد موافقتها في بعض الحروف للدن مع عدم

وقد ينصب في بعض لغات العرب بـ (لَدُنْ) خاصة (غُدْوَةً[١]) خاصة[٢] سماعاً، تشبيهاً[٣] لنونها[٤] بنون التنوين[٥] في مثل: (رَطْلٌ زَيْتاً) ولذلك يحذف عنها، ويثبت. ولكون[٦] (غُدْوَةٍ) أكثر استعمالاً من (سَحْرَةٍ) وغيرها[٧]. «وَ» منها: «قَطُّ» مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه[٨] أشهر لغاته، وقد تخفف[٩] الطاء المضمومة، وقد يضم القاف إتباعاً لضمة الطاء المشددة أو المخففة. وجاء[١٠] (قَطْ) ساكنة الطاء[١١] مثل: (قَطّ) الذي هو اسم فعل، فهذه خمس لغات كلها «لِلْمَاضِي[١٢] المَنْفِي» أي: لأجل[١٣] الفعل الماضي المنفي أو الزمان[١٤] الماضي المنفي،

(١) نائب فاعل ينصب. (٢) أي: خص النصب بلدن. (٣) علة ينصب. (٤) أي: نون لدن. (٥) من حيث إنّه يثبت وينزع متوسط. (٦) علة ثانية لينصب غدوة خاصة. (٧) والظرف خبر مقدم. (٨) أي: فتح القاف وضم الطاء. (٩) بحذف الطاء الأولى أو الثانية. (١٠) ومن تقول قط مخففة مضمومة. (١١) فاعل ساكنة لاعتماده. (١٢) أي: وضع ليكون معمولا له. (١٣) إشارة إلى أنّ اللام تعليل لا صلة. بناء على أنّ المنفي هو الفعل. (١٤) فإسناد النفي إلى الزمان مجاز عقلي. ج.

وَقَطُّ[١] لِلْمَاضِي[٢] المَنْفِي

(١) أي: من الظروف المبنية قط بفتح القاف.
(٢) أي: لأجل الفعل الماضي المنفي أو الزمان الماضي المنفي.

الموافقة في المعنى؛ إذ لدن بمعنى من عند. **(قوله: وكلها بمعنى عند)** أي: كلها مشتركة في هذا المعنى إلا أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الأغلب، أو مقدرة فهي بمعنى من عند، وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي، وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل: إن بناء لدن لتضمنه معنى من؛ لأن لزوم من معها ظاهرة أو مقدرة ينافي التضمن كما في أسماء الشرط والاستفهام، وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري: لدن مبنية لشبهها بالحروف لزومها استعمالاً واحداً وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الأخبار عنها وبها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى؛ فإنها لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ ومعنى عند المقرب حساً أو معنى؛ نحو: عندي إنك غني وربما فتحت عينها أو ضمت ويلزمها النصب إلا إذا انجرت بمن كذا في الرضي.

البعيد، وحاصله: أن لدى أخص من عند، ويدخل من على لدن غالباً نحو: ﴿مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾، كما يدخل على عند؛ نحو: ﴿فإن أتممت عشراً فمن عندك﴾. **(قوله: وحكمها أن يجر بها على الإضافة)** أي: حكمها أن تكون مضافة وينجر بسببها المضاف إليه لفظاً إن كان مفرداً وتقديراً[١] إن كان جملة، إلا أنه جاز[٢] النصب في لفظ غدوة مع الجر، وقد ترفع أما النصب فلما ذكره الشارح من كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية، وأما الرفع فعلى حذف أحد جزئي الجملة؛ أي: لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة (رضي). **(قوله: بلدن خاصة غدوة خاصة)** أي: بلدن لا بسائر لغاته قد ينصب لفظ غدوة دون سائر الظروف؛ لأن غدوة كثيرة الاستعمال، ولدن أصل اللغات كما سبق مع أن نونه مشابه بالتنوين فيكون نصبها بالتشبيه للتميز، وهذا سماع كما قاله: وجاز جرها قياساً، بل قد ترفع كما عرفته آنفاً وكتب على قوله: غدوة ما ملخصه: أنه نائب فاعل لقوله: ينصب، قال المالكي: النصب على التميز أو على أنه خبر كان المحذوفة، وقال ابن الحاجب: النصب ضعيف؛ لأن غدوة مضاف إليه لكن كأنه توهم أن نونه تنوين فلم يجز الإضافة ونصب مثل رطل زيتاً، وهذا يدل على أنها ليست بتميز بل نصبت تشبيهاً به انتهى، ومثال النصب قول الشاعر: لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ، والغدوة: ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس؛ يعني: هنكام نماز بإمداد تا آفتاب برآمدن، وقال آخر يمدح ناقته:

لَدُنْ[٣] غُدْوَةً حَتى ألاذَت بِخُفِّها
بقيَّةُ منقوصٍ من الظِّلِّ قالصِ

(قوله: تشبيهاً لنونها) ناظر لقوله: بلدن خاصة كما أن قوله: ولكون غدوة الخ ناظر لقوله: غدوة خاصة على سبيل اللف والنشر المرتب، وقوله: لذلك إشارة إلى التشبيه، وقوله: من سحرة بضم فسكون بمعنى: السَّحَر الأعلى؛ أي: السدس الأخير من الليل. **(قال المصنف: ومنها قط)** وهو ظرف زمان

(١) أي: سرنا من أول النهار، وألاذت؛ أي: ألصقت بخف الناقة، ومنقوص

وقوع[1] شيء[2] فيه ليستغرق النفي جميع الأزمنة الماضية[3] نحو: (مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ). وبناء المخففة[4] لوضعها وضع الحروف، وبناء المشددة لمشابهتها[5] لأختها المخففة[6]. وقيل: حمل[7] على أختها (عَوْضُ). «وَ» منها: «عَوْضُ» بفتح العين وضم الضاد، وقد جاء فتح الضاد[8] وكسرها «لِلْمُسْتَقْبَلِ[9]» أي: لأجل الفعل المستقبل[10] «المَنْفِيِّ[11]» أو الزمان المستقبل[12] المنفي فيه وقوع[13] شيء ليستغرق[14] النفي جميع الأزمنة المستقبلة نحو: (لاَ أَرَاهُ[15] عَوْضُ، وبناء)

---

(١) نائب فاعل المنفي. (٢) أي: حدث. (٣) لأنَّ هذا الاستغراق لا يستفاد من المنفي السابق. (٤) التي بفتح القاف وسكون الطاء. (٥) في المعنى. (٦) صفة أختها. (٧) قط. (٨) وقد جاء بضم العين. (٩) وقد جاء للماضي. (١٠) أي: يكون فعله مستقبلاً على الحقيقة. (١١) عموماً. وقد يستعمل في الإثبات. (١٢) على المجاز العقلي. (١٣) فاعل المنفي. (١٤) علة العلة وهي لأجل الفعل أو الزمان. (١٥) أي: فلان مثلاً.

الفعل بمعنى أبداً، وحقه أن يستعمل في حيز النفي، وقد يستعمل بدون النفي لفظاً ومعنى؛ نحو: كنت أراه قط؛ أي: دائماً، وقد يستعمل بدون لفظه لا معنى؛ نحو: هل رأيت الذئب قط، وإنما بني قط وعوض لحذف المضاف إليه منهما؛ لأن قط بمعنى زمن الماضي وعوض بمعنى زمن الاستقبال أو لتضمنهما معنى من الابتدائية وإلى لأن المعنى في ما رأيته قط: ما رأيته من أول زمان إمكان الرؤية إلى هذا الوقت. **(قوله: مثل قط الذي هو اسم فعل)** أي: بمعنى انته أو يكفي تقول مرة واحدة فقط، وتقول: قطك هذا الشيء؛ أي: حسبك (مفصل)، وقوله: كلها للماضي المنفي مذكور ومسوق للماضي المنفي ومعمول لأجل إفادة استغراق زمن الفعل المذكور. **(قوله: أي: لأجل الفعل الماضي الخ)** يريد أن الماضي إما صفة للزمان أو للعامل فعلى الأول يصير إسناد المنفي إليه إسناداً مجازياً[1] من قبيل الإسناد إلى الظروف؛ أي: للزمان الماضي الذي نفي فيه شيء، وعلى الثاني الإسناد ظاهر، وكذا الكلام في قوله للمستقبل المنفي (نعمه). **(قوله: أو الزمان الماضي الخ)** أي: أو كلها موضوع للزمان الماضي عموماً، وقوله: المنفي وقوع الخ صفة جرت على غير من هي له؛ أي: المنفي وقوع حدث فيه دائماً كالرؤية في المثال؛ إذ لا معنى لنفي الزمان إلا نفي وقوع شيء فيه كما أشرنا[2] آنفاً. **(قوله: ليستغرق النفي الخ)** أي: إنما أتى بلفظ بعد الماضي مع كونه موضوعاً للزمان الماضي أيضاً ليستغرق النفي جميع الأزمنة بناء على أنه لتأييد النفي في الماضي، فلا استدراك بذكره بعد الماضي. **(قوله: ما رأيته قط)** أي: أبداً ولا تقول: لا أراه قط، قيل: هي مأخوذ من القط، وهو القطع، ومنه قولهم: كل قط لا يقول قط[3] لا خير فيه، فإذا قلت: ما ضربته قط فكأنك قلت: ما ضربته فيما انقطع من عمري (غجدواني)؛ لأن الماضي منقطع من المستقبل (مفصل)، ومثله قولك: لا أفعله البتة إلا أن قط مبني دون البتة. **(قوله: حمل المشددة على أختها عوض)** أي: في كونها لاستغراق النفي حمل النظير على النظير، ويجوز أن يكون من حمل

شيء نقصان، وقالص: صفة منقوص للتأكيد.

(١) من المجاز العقلي. (٢) أي بأن الإسناد مجازي.

(٣) السعالي: جمع سعلاة أخبث الغيلان.

وَعَوْضُ[1] لِلْمُسْتَقْبَلِ[2] المَنْفِيِّ

(١) بفتح العين وضم الضاد.

(٢) أي: لأجل المضمر المستقبل المنفي، الدال وكسر النون. ج.

(قوله: أن تجر بها) أما لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة. **(قوله: وقد ينصب الخ)** أي: ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لا تكون إلا منونة وإن كانت معرفة. **(قوله: تشبيهاً لنونها الخ)** وإن كان من سنخ الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل عمله، ويضعف هذا التوجيه أن يونس حكى نصب غدوة بعد لدى المحذوفة النون. **(قوله: ولذلك)** أي: لكون نونه مشبهاً بالتنوين بحذف من لدن ويثبت أخرى. **(قوله: ولكون)** عطف على تشبيهاً من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة. **(قوله: أي: لأجل الفعل الخ)** في هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في أمثاله، وإبقاء الماضي المنفي على معناه المتبادر فهو أقل تصرفاً مما في التوجيه الثاني إبقاء اللام على المتبادر وجعل الماضي صفة الزمان، وإسناد المنفي إليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفياً، وربما استعمل قط في النفي، وقد استعمل بدونه لفظاً ومعنى؛ نحو: كنت أراه قط؛ أي: دائماً، وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنى؛ نحو: هل رأيت الذئب قط. **(قوله: وبناء المخففة)** وقيل: لتضمنه معنى في ومعنى من الاستغراقية على سبيل اللزوم.

(عَوْضُ) على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة كـ(قَبْلُ وَبَعْدُ) بدليل إعرابه[1] مع[2] المضاف إليه نحو: (عَوْضَ العَائِضِيْنَ) أي: دهر الداهرين[3]، ومعنى

(١) أي: إعراب عوض. (٢) حال. (٣) أي: بقاء الباقين.

(قوله: بدليل إعرابه الخ) فإن الإضافة إلى المفرد ترجح جانب الإعراب لاختصاص فائدتها من التعريف التخصيص والتخفيف بالمعرب، وإذا تعرب الغايات عند الإضافة إلى المفردة، فالقول بأنه يجوز أن يكون عوض المضاف مبنياً مفتوحاً؛ لأنه جاء فيه الفتح لا معرباً منصوباً كما وهم ليس بشيء. (قوله: أي: دهر الداهرين) معنى عوض الدهر سمي به؛ لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر كذا في القاموس.

النقيض فافهم. (قال المصنف: وعوض للمستقبل المنفي) ولو قال: وقط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان أحسن لتضمنه أحد الوجوه المحسنة وسلامته عن التكرار (هندي). (قوله: وقد جاء فتح الضاد وكسرها) فالضاد مثلث الحركات كثاء حيث قيل: اشتقاق عوض من عاض بعوضه عوضاً؛ لأن الزمان إذا انقضى جزء منه خلّف جزأ آخر فصار عوضاً عنه (سيد عبد الله)، وفي المغني: سمي الزمان عوضاً؛ لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر. (قوله: المنفي فيه وقوع شيء) ضمير فيه راجع إلى الزمان المستقبل، وقوله: وقوع نائب فاعل للمنفى كما مر نظيره، وقوله: ليستغرق؛ أي: إنما يذكر عوض بعد المستقبل المنفي لأجل استغراق النفي جميع الخ فلا استدراك ههنا أيضاً. (قوله: لا أراه عوض) أي: أبداً غير أن أبداً يستعمل في الإثبات أيضاً، وعوض مختص بالنفي، قال الأعشى:

رضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا
بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرَّقُ

(موشح ومغني). (قوله: كقبل وبعد) أي: كالغايات وإنما أخره عنها وذكره ههنا لشدة مناسبته لقط، وما قيل: إنه يجوز أن يكون ما يرى منصوباً مبنياً على الفتح؛ لأن عوض جاء مفتوحاً فمدفوع بأن الإضافة إلى المفرد يرجح جانب الاسمية، فلا يكون ما أضيف إليه إلا معرباً، وقوله: عوض العائضين؛ أي: لا أفعله دهر الداهرين إلى هنا قد انتهى ما يجب بناؤه من الظروف، فقوله: والظروف المضافة إلى الجملة الخ شروع في بيان جائز البناء لكن بقي من الظروف المبنية شيء لم يتعرض له المصنف والشارح، فمنها لما نحو: لما جئت جئت بمعنى حين وعلة بناءها أنها شابهت بلما الجازمة، وهي حرف والحرف مبني وهذه كذلك كما شبهت كم الخبرية بالاستفهامية، ومنها الآن وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو آخر ما مضى من الوقت، وأول ما يأتي منه، وفي التنزيل: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝﴾، وقال الشاعر:

وإِنِّي لَسْتُ خاذِلَكُمْ وَلَكِنْ
سَأَسْعَى الآنَ إِذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا

وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام فخالفت نظائرها، وهي علة بناءها؛ وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تجيء نكرات، ولا تجيء معارف، فلما خرج عن نظيره فعل به ما لم يفعل بنظائره وهو البناء، وقيل: بناؤه لتضمنه معنى الإشارة أو لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ويقع غير ظرف كما في حديث: «الآن حين انتهى إلى قعرها»، وفي الشعر:

أإِلى الآنَ لا يبين ارعواء
بعدَ المشيبِ عن ذا التَّصَابِي

وقد يعرب على رأى، ومنها أمس عند الحجازيين، قال أسقف بن بحران:

مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ
وطُلُوعُهَا من حيثُ لا تُمْسِي
وطُلُوعُهَا بَيْضَاءَ صَافِيَةً
وغُرُوبُهَا صفراءَ كالوَرْسِ
اليومَ تَجرِي على كَبِدِ السَّمَاءِ
كما يَجرِي حِمامُ الموتِ في النَّفْسِ
اليوم أعلمُ ما يَجِيءُ به
ومضى بفَضْلِ قضائه أمسِ

يعني: أن المهلك للعالم والمفني لهم تعاقب الليالي والأيام (شرح قطر) وبناؤه لتضمنه معنى لام التعريف وعلى الكسر لالتقاء الساكنين، وفي تميم معرب غير منصرف للتعريف، والعدل ويقولون: ذهب أمس بما فيه بالرفع، وعليه قوله:

(الدَّاهِرُ) و(العَائِضُ) الذي يبقى على وجه الدهر[1]. «وَالظُّرُوفُ[2] الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ[3] وَ» إلى كلمة «إِذْ» المضافة[4] إلى الجملة «يَجُوزُ بِنَاؤُهَا» لاكتسابها[5] البناء من المضاف إليه ولو[6] بواسطة[7] «عَلَى الفَتْحِ» للخفة نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ[8] يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ[9]﴾ فيمن[10] قرأ

(١) كالعرش والكرسي. (٢) شروح في أحكام الإضافة الغير المقطوعة. (٣) أي: الفعلية الخبرية. (٤) صفة. لفظاً أو تقديراً. (٥) علة يجوز. (٦) تعميم الاكتساب. (٧) كيومئذ وحينئذ. (٨) ظرف مضاف إلى الجملة بلا واسطة. أي: كالبناء. (٩) أي: إذا كان كذا. مضاف بواسطة. (١٠) أي: عند من.

وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ أَوْ إِذْ[1] يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الفَتْحِ[2]

(١) أي: أو إلى كلمة إذ المضافة إلى الجملة يجوز.آه.
(٢) أي: للحق.

وقــد رَأَيْـتُ عَـجَـبـاً مُـذْ أَمْـسـا
عَـجَـائِـزاً مِـثْـلَ الـسَّـعَـالـي[1] خَـمْـسـا
يَـأْكُـلْـنَ مَـا فِـي رَحْـلِـهِـنَّ هَـمْـسَـا
لاَ تَـرَكَ الـلـهُ لَـهُـنَّ ضِـرْسَـا
وَلا لَـقِـيـنَ الـدَّهْـرَ إِلاَّ تَـعْـسـا
فِـيـهـا عَـجُـوزٌ لا تُـسَـاوِي فَـلْـسـاً
لا تَـأْكُـلُ الـزُّبْـدَةَ إِلاَّ نَـهْـسـا

وهذه الأبيات من مشطور السريع ولم يدر قائلها (شواهد قطر). (قال المصنف: والظروف المضافة الخ) أي: الظروف[2] الزمانية المبهمة كالحين والزمان فهذا النوع من أسماء الزمان يجوز إضافته إلى الجملة فيجوز لك فيه البناء والإعراب والمراد المضافة إليها إضافة غير لازمة، أو المراد الظروف المعربة فلا يشكل القاعدة بحيث وإذا؛ وإذ بأنها مبنية وجوباً فإن إضافتها إلى الجملة واجبة، والجملة أعم من أن تكون اسمية أو فعلية فعلها ماض أو مضارع. (قال المصنف: يجوز بناؤها) ولم يجب لعدم لزوم الإضافة فلم يقو قوة الإيجاب، بل هو بطريق الاكتساب من المضاف إليه الجملة التي من حيث هي مبنية على أن البعض عدها من مبني الأصل، وقيل: وجه البناء أنها بسبب الإضافة إلى الجملة تحتاج إلى المضاف إليه؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف إلى المصدر في الحقيقة، وهو مستور غير مذكور فتبصر وتمامه في الرضي، وقوله: ولو بالواسطة؛ أي: ولو كانت الإضافة إليها بواسطة كما في المضاف إلى كلمة إذ المضافة إلى الجملة؛ إذ المضاف إلى المضاف إلى الشيء مضاف إلى ذلك الشيء. (قوله: نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ إلخ) مثال للمضاف إلى الجملة، والآية في آخر سورة المائدة. (قوله: فيمن قرأ بالفتح) أي: في قراءة من قرأ يوم في الآتين بالفتح، وأما على قراءة الرفع في الأولى والجر في الثانية فلا تكونان مما نحن فيه، وفي الكبير قرأ جمهور القُراء: ﴿يومُ ينفع﴾ بالرفع، وقرأ نافع بالنصب واختاره أبو عبيدة، وقال الفراء: في وجه النصب أن يوم أضيف إلى ما ليس باسم فبني على الفتح كما في يومئذ، ورده البصريون بأن الظرف إنما يبنى إذا أضيف إلى المبني كقول النابغة:

عـلـى حـيـنَ عـاتَـبْـتُ الـمَـشِـيـبَ عـلـى الـصِّـبـا

وأما هنا فالإضافة إلى معرب وهو ينفع فالإضافة إليه لا توجب البناء، وتحقيق ذلك على ما في الرضي أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، إما واجبة الإضافة كحيث، وأما جائزة الإضافة كيوم وحين، فالواجبة الإضافة واجبة البناء، وأما جائزة الإضافة إلى الجمل فعلى ضربين؛ لأنها إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر نحو: (على حين عاتبت المشيب) فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها، وإما أن تضاف إلى فعلية صدرها مضارع؛ نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ إلخ أو إلى اسمية سواء كان صدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ؛ نحو: جئتك يوم أنت أمير؛ إذ لا بد له من الإعراب محلاً فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء، وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه، وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف

(١) إذ لا يضاف من المكانية إلى الجملة إلا حيث.
(٢) أي: الناقة.

بالفتح. ويجوز إعرابها[١] أيضاً لكونها[٢] أسماء مستحقة للإعراب[٣]، ولا[٤] يجب اكتساب المضاف إلى المبني البناء منه. «وَكَذَلِكَ» أي: كالمذكور من الظروف في جواز[٥] البناء على الفتح والإعراب، «مِثْلُ وَغَيْرُ» مذكورين[٦] «مَعَ[٧] (مَا[٨] وَأَنْ) مُخَفَّفَةً[٩] أَوْ مُشَدَّدَةً، مِثْلُ: (قِيَامِي مِثْلُ مَا[١٠] قَامَ زَيْدٌ) و: (قِيَامِي

(١) أي: الظروف. (٢) أي: الظروف المذكورة. (٣) بالتركيب. (٤) ج س م. (٥) بيان لوجه الشبه. (٦) صفة مثل وغير. (٧) حال. (٨) المصدرية مضافين. (٩) تعميم لعبارة المصنف. (١٠) مثال ما المصدرية.

وَكَذَلِكَ[١] مِثْلُ وَغَيْرُ مَعَ[٢] مَا وَأَنْ وَأَنَّ.

(١) أي: كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والإعراب مثل وغير. آه.
(٢) أي: مذكورين مع ما وإن مخففة وإنّ مشددة.

المتقدمة على؛ إذ في نحو: يومئذ وساعتئذ، وإعرابها نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ بفتح يوم وجرّه، أما الإعراب فلعروض علة البناء؛ أعني: الإضافة إلى الجمل، وأما البناء فلوقوع إذ المبني موقع المضاف إليه لفظاً كما مر فصار مثل قوله:

عـلـى حـيـنَ عـاتَـبْـتُ الـمَـشِـيـبَ

فظهر مما ذكر أن قوله: والظروف المضافة إلى الجمل يجوز بناءها ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه هذا. (قوله: ويجوز إعرابها أيضاً) قال السيد قدس سره في: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾: جائز ست كه يوم مبني شود برفتحه بواسطة أضافت با جمله كه بعد إز وست، وجائز ست كه معرب بأشد برفع كه خبر مبتدأ بأشد همجنان كه در قول باري تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ جائز ست كه يوم مجرور بأشد بانكه مضاف إليه ست وجائز ست كه مبني بأشد بر فتح بنا بر آنكه مضافست با إذ كه مضافست باجملة زيرا كه تقدير كلام أينست يوم إذ كان كذا مضاف إليه أند أخته شد وتنوين عوض آوردند بس يوم بواسطة إذ مضاف باجملة شد واكتساب بناء كرد بر فتح انتهى. (قال المصنف: مثل وغير مع ما وأن) أي: مثل مع ما وغير مع أن مشددة أو مخففة وفي الرضي: وأما لفظ غير المضاف إلى ما صدره إن وأن ومثل المضاف إلى ما صدره ما المصدرية فيجوز بالاتفاق إعرابهما وبناؤهما قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ حيث قرئ مثل بوجهين الفتح والنصب، وقال أبو قيس بن رفاعة:

لم يمْنَعِ الشُّرْبَ منها[١] غيرَ أنْ نطَقَتْ
حَـمـامـةٌ فـي غُـصُـونٍ ذاتِ أوقـالِ

ففتح غير مع كونه فاعلاً ليمنع، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى إلّا.

(١) أي: أشار الشارح بهذا التفسير.

مِثْلُ أنْ[1] يَقُومَ زَيْدٌ، أوْ مِثْلُ أَنَّكَ[2] تَقُومُ) لمشابهتهما[3] الظروف المضافة إلى الجملة نحو: (إِذَا وَحَيْثُ[4]) ولهذه المشابهة ذكرهما[5] في بحث الظروف. ويجوز إعرابهما[6] لكونهما[7] اسمين مستحقين للإعراب. «(المَعْرِفَةُ والنَّكِرَةُ») أي: هذا باب[8] بيان المعرفة والنكرة، من أقسام الاسم: «المَعْرِفَةُ» «مَا»أي: اسم «وُضِعَ» بوضع[9] جزئي[10] أو كلّي[11] لشيء[12] متلبس[13] «بِعَيْنِهِ[14]» أي: بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة[15] بينهما، فالشيء مقيد[16] بهذه المعلومية والمعهودية[17] إذا وضع له[18] اسم، فهو المعرفة، وإذا وضع له اسم باعتبار ذاته[19] مع قطع النظر عن هذه الحيثية[20] فهو النكرة. فقوله[21]: (مَا

(١) مصدرية. (٢) مشددة. (٣) في الإبهام والإضافة إلى الجملة صورة. (٤) لأنّهما من حيث المعنى مضافان إلى مصدر الجملة وهما كذلك. (٥) مصنف. أي: مثل وغير. (٦) مثل وغير. (٧) مثل وغير. (٨) إشارة إلى حذف المضافين وإلى أنَّ اللام للعهد. حلبي. (٩) الباء زائدة. (١٠) كالأعلام. (١١) كالحروف والمبهمات والمضمرات. (١٢) كالجنس. (١٣) إشارة إلى أنَّ بعينه صفة لشيء. (١٤) أي: باعتبار تعلقه بعينه وشيء. (١٥) صفة بذاته. (١٦) حال. (١٧) بين المتكلم والمخاطب. (١٨) أي: لشيء. (١٩) أي: لشيء. (٢٠) أي: المعلومية بين المتكلم والمخاطب. (٢١) مصنف.

المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ المَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ[1] لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ

(١) قال: وضع أي: بوضع حرف مثل وضع الأعلام أو بوضع كلي مثل وضع غير الأعلام وسواء وضع وضعاً شخصياً أو نوعياً فلا يرد المعرف باللام.

(قوله: لمشابهتهما الظروف) أي: إنما جاز بناؤهما لمشابهتهما الظروف المضافة إلى الجملة في توغل الإبهام أو في عدم ظهور ما أضيفا إليه من مضمون الجمل كما في الظروف. (قوله: أي: هذا باب بيان المعرفة الخ) يشير إلى أن قوله: المعرفة والنكرة خبراً مبتدأ محذوف بتقدير مضافين وإلى اللام فيهما للعهد، ولما كان معظم مباحث الاسم الإعراب والبناء قدمهما، ولما فرغ عنهما وقد بقي مباحث شتى أوردها في آخر مباحث الاسم. (قوله: أي: اسم وضع) وضعاً شخصياً أو نوعياً، فلا يرد المعرف باللام والنداءِ والإضافة، وقوله: بوضع كلي أو جزئي تعميم آخر، والمفهوم من كلام الهندي: أن التعميم عن الكلى يغني عن التعميم عن النوعي فافهم؛ لأن النوعي يتحقق في ضمن أحد قسمي الكلى؛ أعني: الوضع والموضوع له الخاص فلا حاجة في إدخال؛ نحو: المعرف باللام في حد المعرفة إلى ما قيل: إن معنى التعريف ما وضع لمعنى ليستعمل في واحد بعينه فإنه خلاف مذهب المحققين في وضع؛ نحو: المضمرات بل المعنى ما وضع لشيء معين من حيث إنه معين، قال العصام: وهذه الحيثية مدار الفرق بين رجل والرجل فرجل موضوع لمفهوم معين من غير اعتبار الحيثية؛ أي: بلا ملاحظة تعيّنه، والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية، وبهذا التحرير يحصل الفرق بين النكرة والضمير الراجع إليه، وبين أسامة وأسد انتهى. (قوله: بوضع جزئي) أي: خاص فحينئذ والموضوع له خاص أيضاً كما في الأعلام الشخصية، وقوله: أو كلي؛ أي: عام فحينئذ الموضوع له عام أو خاص ووضع المعارف غير العلم الشخصي من هذا القسم. (قوله: ملتبس بعينه) قيل: أشار بتقدير ملتبس إلى أن المعنى المتبادر من قول المصنف بعينه لا يناسب ههنا؛ إذ كل لفظ موضوع لشيء بعينه (عارف). (قوله: أي: بذاته المعينة) الظاهر أن لفظ لذاته مصدرة باللام لا بالباء وهو تفسير للشيء المبهم، وقوله: المتعينة تفسير العين وحاصل التعريف حينئذ أن الاسم

(قال: المعرفة والنكرة) المعرفة مصدر عرف معناه شناختن، والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما تطلب كذا في الإقليد، والنكرة والكارة فاشناختن. (قوله: من أقسام الاسم) نبه بذلك على أنهما من مباحث الاسم كالمعرب، والمبني لبعد العهد بوضع جزئي بأن يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما لا بخصوصية الطرفين، أو كلي بأن يلاحظ الموضوع بوجه أعم كما في المشتقات فإن اسم الفاعل مثلاً موضوع لمن قام الفعل به أو يلاحظ الموضوع له بوجه أعم كما في الحروف والمضمرات والمبهمات فههنا أربعة احتمالات؛ أن يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما، أو كلاهما بعمومهما، أو الموضوع يكون ملحوظاً بخصوصه والموضوع له بعمومه، أو بالعكس، ولا وجود للاحتمال الثاني. (قوله: أي: بذاته المعينة) فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره، وإضافته إلى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المتعينة المعلومة المعهودة، والعهد إنما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما، ولا بد في المعرفة من علم المتكلم؛ إذ لا يمكن إعلام المعهود بدون العلم به، في الإقليد: التعريف يتعلق إما بمعرفة المتكلم دون المخاطب؛ نحو قولك: لي بستان وأنت تعرفه دون مخاطبك، أو بما لا يعرفانه؛ نحو: قولك: أنا في طلب غلام اشتد به، ولست تقصد به إلى معين، وإنما يعرفانه؛ نحو: قولك فعل الرجل كذا، وما قيل: إن المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه أنه لا بد فيها من معرفة المخاطب، وإنما زاد المعينة إشارة إلى أن ما وقع في عباراتهم في لفظة المعينة معناه المعلومة المشخصة.

وُضِعَ لِشَيْءٍ) شامل[(١)] للمعرفة والنكرة، وقوله[(٢)]: (بِعَيْنِهِ[(٣)]) يخرج به النكرة. «وَهِيَ» أي: المعرفة: ستة[(٤)] أنواع بالاستقراء، وأشار[(٥)] بترتيبها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة[(٦)]. فالأول[(٧)]: «المُضْمَرَاتُ» فإنَّها موضوعة[(٨)] بإزاء معان معينة[(٩)] مشخصة باعتبار[(١٠)] أمر كلّي، فإنَّ[(١١)] الواضع لاحظ أولاً مفهوم[(١٢)] المتكلم الواحد[(١٣)] من حيث إنَّه يحكي عن نفسه[(١٤)] مثلاً. وجعله آلة لملاحظة أفراده[(١٥)]، ووضع[(١٦)] لفظ (أنَا) بإزاء كل واحد[(١٧)] من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم إلَّا واحد بخصوصه[(١٨)] دون القدر المشترك فيتعقل ذلك[(١٩)] المشترك آلة[(٢٠)] للوضع لا أنَّه الموضوع له[(٢١)]، فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص «وَ» الثاني: «الأَعْلاَمُ» الشخصية، كما إذا تُصور[(٢٢)] ذات[(٢٣)] زيد ووضع[(٢٤)] لفظ (زَيْد) بإزائه[(٢٥)] من حيث معلوميته ومعهوديته، أو الجنسية، كما إذا تُصّور[(٢٦)] مفهوم الأسد، وهو الحيوان المفترس، ووضع[(٢٧)] بإزائه من حيث معلوميته[(٢٨)] ومعهوديته لفظ[(٢٩)] (أُسَامَة).

---

(١) بمنزلة جنس. (٢) مصنف. (٣) مع القيود المذكورة. (٤) إشارة إلى أنَّ الربط بعد العطف. (٥) مصنف. (٦) أي: من جهة الأعرفية. (٧) من الستة. (٨) خبر إنَّ. (٩) صفة معان. (١٠) متعلق بـ موضوع. (١١) علة موضوعة بإزاء معان معينة. (١٢) الإضافة بيانية. (١٣) صفة المتكلم. (١٤) لا من غيره. (١٥) أي: لاحظ كل واحد من أفراده بخصوصه بوجه كلي. وجيه. (١٦) بعد الملاحظة. (١٧) بيان كل. (١٨) كزيد وعمرو. (١٩) نائب فاعل يتعقل. (٢٠) حال. أي: وسيلة إلى حصوله. (٢١) لما ذهب إليه التفتازاني. (٢٢) أي: الواضع. (٢٣) وهو حيوان ناطق مع التشخيص. (٢٤) أي: الواضع. (٢٥) أي: بإزاء زيد متصور. (٢٦) أي: الواضع. (٢٧) أي: الواضع. (٢٨) عند المتكلم والمخاطب. (٢٩) مفعول وضع.

وَهِيَ[(١)] المُضْمَرَاتُ وَالأَعْلَامُ

(١) أي: المعرفة ستة أنواع.

(**قوله: يخرج به النكرة**) والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي، وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي، وإن الوضع في تعريفهما أعم من الوضع بنفسه أو بالقرينة ليدخل في المعرفة المعارف المستعملة في المعنى المجازي؛ نحو: يرمي الأسد فإنه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي، ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات؛ نحو: ما رأيت أسداً يرمي. (**قوله: وأشار**) وذلك بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب المذكور من نكتة، والإشارة إلى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فلتحمل عليه. (**قوله: إلى ترتيبها**) في المرتبة على ما اختاره، وتبع الزمخشري في ذلك فإنه ذكرها في المفصل على هذا الترتيب إلا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الأنواع كما هو مذهب المبرد؛ لأن تعريفه في غيره، والزمخشري جعله في مرتبة المضاف كما هو مذهب سيبويه. (**قوله: فإنها موضوعة الخ**) هذا على رأي المحققين المتأخرين، وأما على رأي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية، وكذا الاختلاف في المبهمات والحروف. (**قوله: والموضوع له جزئي مشخص**) أما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع إلى الشخص فظاهر، وأما الراجع إلى الكلي؛ فلأنه من حيث إنه تقدم ذكره لفظاً أو تقديراً أو حكماً صار مشخصاً لا يحتمل غيره صرح به في الإقليد، وبعضهم جعل الضمير الراجع إلى النكرة المحضة نكرة واستعمالها فيها مجاز كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ

المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعيّنها ويدل على أن الذات تفسير للشيء، قوله: فالشيء مقيداً بهذه المعلومية ولم يقل مقيداً بالذات المعلومة، وفي نسخة العصام الذات مصدرة بالباء فجعل المجموع تفسيراً للعين، واعترض بأن هذا إنما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المعينة، ولا يناسبه اللغة (نعمه) وكتب عليه أيضاً؛ أي: المعينة من حيث إنه معين تعيناً شخصياً أو جنسياً أشار[(١)] إلى العين بمعنى الذات، وإضافته للعهد بقرينة العرف، وقيد الحيثية معتبر في التعريفات ذكر أو لم يذكر، فالمعنى ما وضع لشيء ملتبس بذاته المعهودة المعينة، وحاصله لشيء ملتبس باعتبار تعينه ولك أن تقول: الاعتبار مقدر؛ أي: ملتبس باعتبار ذاته المعهودة من حيث إنه معين ضرورة أن لا معنى لتلبس الشيء بذاته فافهم. (**قوله**: **وقوله: بعينه يخرج الخ**) أي: يخرج به مع ملاحظة قيد الحيثية النكرة؛ لأنها وإن كانت موضوعة لشيء ولو معيناً لكنها ليست بموضوعة له باعتبار تعينه مثلاً لا يلتفت الذهن عند سماع لفظ رجل إلا إلى ذات مفهومة من غير ملاحظة تعينه كما أسلفنا. (**قوله: فإنها موضوعة بإزاء الخ**) أي: موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص من الشخصي بإزاء معان مشخصة على رأي المتأخرين، وأما على رأي القدماء فموضوعة لمعان كلية بشرط الاستعمال في جزئياتها، فيكون المعنى الحقيقي مهجوراً بالكلية كما حقق في الوضعية، وقوله: بحيث لا يفاد ولا يفهم الأول من جانب المتكلم والثاني من المخاطب، وقوله: دون القدر المشترك مربوط بقوله: بإزاء كل واحد؛ أي: دون المفهوم الكلي المشترك بين تلك الأفراد كما هو

(١) عارف.

فهذا اللفظ[١] بهذا الاعتبار[٢] عَلَم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة[٣] بخلاف ما إذا وضع لفظ الأسد بإزاء هذا المفهوم الجنسي[٤] مع قطع النظر عن

(١) أي: لفظ أسامة. (٢) من حيث معلوميته. (٣) حيث استعمل في منع الصرف للعلمية والتأنيث. (٤) أي: الحيوان المفترس.

ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾. (قوله: الأعلام الشخصية الخ) أي: الموضوعة للشخص، وهي الماهية المعروضة للشخص، وهو حالة حقيقية أو اعتبارية بها يمتنع فرض الاشتراك بين كثيرين والإعراب إنما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص، لا أنها علة للتشخص، ولو قيل: بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت، وعلى كل تقدير لا علة يلزم من تبدلها تبدل الأشخاص على ما وهم، وتفصيله في علم آخر. (قوله: كما إذا تصور ذات زيد الخ) أي: بوجه مختص به في الخارج، وإن كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي بوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات؛ ولذا اختار لفظ تصور دون أحسن فإن طريق إدراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي، إنما هو الإحساس فلا يشكل بلفظ الله، ولا بالأعلام الموضوعة عند غيبة الموضع له؛ لأنه يمكن تصوره بوجه اختص به في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجباً خالقاً لما سواه، فالمعلوم جزئي، وإن كان العلم بوجه كلي على أن التحقيق أن لفظ الله من الأعلام الغالبة إلا أن غلبته تقديرية بخلاف الآلة فإن غلبته تحقيقية، وقد حققناه في حاشية تفسير القاضي. (قوله: أو الجنسية) أي: الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها إن كان لاعتبار مطابقته للماهية المتحدة فحقيقة، وإن كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمالها المطلق في المقيد كاستعمال الأسد فيه، هذا ما ذهب إليه المصنف رحمه الله والمحققون، فتعريف العلم الجنس عندهم حقيقي، واختار في الرضي: أن تعريفه لفظي كما أن تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظيات، ولا فرق بين علم واسم الجنس في المعنى، بل في الأحكام اللفظية.

رأي المتقدمين. (قوله: فتعقل ذلك المشترك) بصيغة المصدر مبتدأ خبره قوله: آلة، وهذه عبارة عضدية قد شرحها المولى الجامي قدس سره، وقوله: الأعلام الشخصية؛ أي: الموضوعة للشخص؛ أي: الذي يعرض له التشخيص بحيث يمتنع معه فرض الاشتراك بين كثيرين. (قوله: كما إذا تصورت ذات زيد) أي: بوجه تختص به في الخارج، وإن كان في نفسه يمكن صدقه على أفراد كثيرة، فلا يشكل بلفظة الله، ولا بالأعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له (سيد). (قوله: أو الجنسية) عطف على الشخصية؛ أي: أو الأعلام الجنسية؛ أي: الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها كأسامة وثُعالة، فإنها أيضاً موضوعة بوضع وموضوع له خاصين، وهذا عند البعض واختاره الشارح، وفي شرح العنقود: أن أعلام الأجناس كأسامة للحيوان المفترس وضعها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص، وقد ذهب الرضي إلى أن علمية أعلام الأجناس تقديرية للضرورة في بعض الأحكام كالعدل التقديري، فليراجع إلى الرضي فإنه أطال الكلام في هذا المرام جداً. (قوله: بخلاف ما إذا وضع الخ) أي: بخلاف أسماء الأجناس، فإنها موضوعة بوضع وموضوع له عامين، والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أن دلالة الأول بجوهره على الحقيقة فقط؛ أي: بدون التعين ودلالة الثاني بجوهره على الماهية والتعين معاً، وهذا على مذهب الشريف في اسم الجنس، وعن البعض الفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس المستعمل فيه نحو: لقيت أسامة ولقيت أسداً أن أسداً موضوع لواحد من آحاد جنسه فإطلاقه على الواحد إطلاقه على أصل وضعه، وأسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فإذا أطلقتها فإنما أردت الحقيقة، ولزم الإطلاق على أفراد الحقيقة باعتبار الوجود ضمناً. (قوله: علم لهذا المعنى الجنسي) تقول: أسامة أشجع من ثُعالة، فهذا في قوة قولك: الأسد أشجع من الثعلب، والألف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس (شذور). (قوله: إذا وضع لفظ الأسد الخ) قال[١]: بعض الناظرين يريد بالأسد مدخول اللام؛ أعني: لفظ أسد خالياً عن اللام الدالة على التعريف وخالياً عن عروض تنوين التنكير الدال على الفرد المنتشر بقرينة التقابل مع علم الجنس، فإنه الموسوم باسم الجنس صرح به بعض المحققين إلاّ أن قوله: فإنه بهذا الاعتبار نكرة ليس على ما ينبغي؛ لأن اسم الجنس بعد دخول اللام يسمى معرفة، وبعد عروض التنوين نكرة، وهما نوعان متقابلان داخلان تحت اسم الجنس، وأما إطلاق اسم الجنس على النكرة على عكس ما في الشرح كما شاع بينهم وكذا على المعرفة فإنما هو من قبيل إطلاق العام على الخاص، فقيل: ومَن حكم باتحادهما فقد غفل عن الفرق المذكور مع أن الفرق بينهما واضح؛ لأن اسم الجنس بالمعنى الأعم يدخل عليه تنوين التمكّن، وبالمعنى المقابل للمعرفة يدخل عليه تنوين التنكير حتى أن بعض الفضلاء تردد في ذلك وجوّز أن يكون اسم الجنس موضوعاً للفرد المنتشر كما جوز كونه موضوعاً للحقيقة من حيث هي فافهم (عارف).

(١) لمعينين نفسه. (٢) للمعين الثاني نسخة.

معلوميته ومعهوديته فإنَّه[1] بهذا الاعتبار[2] نكرة[3]. «وَ» الثالث: «المُبْهَمَاتُ» يعني[4] أسماء الإشارة والموصولات، وإنَّما سميت[5] مبهمات لأنَّ[6] اسم الإشارة[7] من غير إشارة مبهم[8]، وكذا[9] الموصول من غير صلة[10]. وهذا القسم[11] من قبيل الوضع العام، والموضوع[12] له خاص، فإنَّها[13] موضوعة بإزاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعاً[14] عاماً كلياً، فإنَّ[15] الواضع إذا تعقل مثلاً معنى المشار إليه المفرد المذكر، وعين لفظاً[16] بإزاء كل واحد من[17] أفراد هذا المفهوم[18] كان هذا[19] وضعاً عاماً، لأنَّ[20] التصور المعتبر فيه[21] عام[22]، وهو[23] المشترك بين تلك الأفراد، والموضوع له خاص[24]، لأنَّه[25] خصوصية كل واحد من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها. «وَ» الرابع، والخامس: «مَا عُرِّفَ بِاللَّامِ» العهدية[26] أو الجنسية أو الاستغراقية[27]. وإنَّما[28] لم يقل[29] (ما دخله اللام) لئلا يدخل فيه[30] ما دخله

(١) أي: لفظ أسد. (٢) وهو قطع النظر عن معلوميته. (٣) خبر إنَّ. (٤) مصنف. (٥) تلك الأسماء. (٦) علة التسمية. (٧) في حد ذاته. (٨) عند المخاطب. (٩) أي: كالإشارة مبهم. (١٠) مبهم عند المخاطب. (١١) من المعرفة أي: المضمرات والمبهمات. (١٢) يعني بخلاف الأعلام لأنَّها من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص. (١٣) أي: ألفاظ أسماء المبهمات. (١٤) مفعول مطلق لقوله: موضوعة. (١٥) تعليل لكون الوضع عاماً. (١٦) أي: لفظ هذا مثلاً. (١٧) بيان كلي. (١٨) أي: المشار إليه المفرد المذكر. (١٩) أي: تعيين اللفظ كذا. (٢٠) علة كون الوضع عاماً. (٢١) أي: في تعيين المذكور. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) أي: عام المعتبر. (٢٤) عطف الشيئين بحرف واحد. (٢٥) حيث تعليل لكون الموضوع له خاصاً. (٢٦) كقوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ الآية الخارجية هذه تعميم الكلام. (٢٧) نحو: خلق الناس ضعيفاً. نحو: أهلك الناس الدينار والدرهم. (٢٨) س ج م ق. (٢٩) مصنف. (٣٠) أي: الحد. أي: في المعرف باللام.

والمُبْهَمَاتُ وَمَا عُرِّفَ بِاللَّامِ

(قوله: والموصولات الخ) لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الإشارة اشتراكهما في الإبهام والتعين بأمر خارج؛ أعني: الإشارة والصلة وتفاوتهما وضوحاً بحسب تفاوت الإشارة، والصلة في الوضوح غير معتد به، وذهب الأخفش إلى أن ما فيه ال من الموصولات تعرف بها، وما ليست فيه ال كمن وما فتعرفه؛ لأنه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام، وإليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة. (قوله: العهدية أو الجنسية) في التسهيل: فإن عهد مدلول مصحوبها لحضور حتى أو علمي فهي عهدية، وإلا فهي جنسية، وفي شرحه: هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو الحجاج يوسف إلى أن القسم واحد وهو العهد، والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث هي، وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث في جميع الأفراد فتصح المقابلة بينهما، وإنما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع توهم أن الاستغراقية لإفادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف، ولم يذكر الشارح العهدية الذهنية؛ لأنها من حيث استعمالها في فرده بهم نكرة، ولذا يوصف بالجمل الخبرية.

(قوله: فإنه بهذا الاعتبار نكرة) والفرق بين اسم الجنس والنكرة: أن اسم الجنس ما وضع لمطلق الحقيقة بلا اعتبار قيدٍ معها أصلاً كأسد وبقر أوتقديراً كشمس وقمر، والنكرة ما وضعت لكل فرد من أفراد الحقيقة على طريق البدل فإن أريد من رجل مثلاً الحقيقة المطلقة من غير قيد فهو اسم الجنس، وإن أريد به فرد غير معين من أفراد الحقيقة فهو النكرة، ولا يرد نحو: وجه لك ورأس له؛ لأن ذلك وضع لشيء لا بعينه وإن وقع على معين باعتبار عارض (شرح لباب). (قوله: وإنما سميت مبهمات الخ) أي: وإن كانت معارف عندهم، وقوله: من غير إشارة؛ أي: إشارة حسّية؛ لأن المشار إليه مبهم عند المخاطب؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء تحتمل أن تكون مشاراً إليها (رضي). (قوله: وكذا الموصول) أي: مبهم عند المخاطب بدون الصلة، ولم يقولوا للضمير الغائب: مبهم؛ لأن ما يعود إليه متقدم فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية (رضي)، وأما المفسر المتأخر فقليل (عصام). (قوله: لأن التصور الخ) أي: لأن المفهوم المتصور المعتبر في هذا القسم من الوضع عام، وقوله: والموضوع له خاص هكذا في أكثر النسخ وهي الأولى، وفي بعضها خاصاً بالنصب فيكون من عطف الشيئين لكنه قبيح (نور الدين). (قال المصنف: وما عرّف اللام) فيه اختيار مذهب سيبويه في أداة التعريف، والدليل على أن اللام هي المعرّفة تخطى العامل الضعيف؛ نحو: بالرجل، وأما التخطي في نحو: بلا مال فلجعلهم لا خاصة كجزء الكلمة كما في اللا إنسان، وقال الخليل: أي كهل بكمالها حرف تعريف؛ ولذا يفصل عن الكلمة عند الاضطرار نحو:

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ
مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْهِلَالِ

اللام الزائدة لتحسين[1] اللفظ. والميم[2] في: (لَيْسَ مِن امْبِرِّ امْصِيامٌ فِي امْسَفَرِ) بدل من اللام فلا يعد ما[3] دخلته[4] قسماً[5] آخر من المعارف. «أَوْ» عرف «بِالنِّدَاءِ» نحو: يا رجلُ، إذا قصد به معيّن، بخلاف يا رجلاً[6]، لغير معين، فإنَّه[7] نكرة. ولم يذكره[8] المتقدمون لرجوعه[9] إلى ذي اللام، إذ أصل (يَا رَجُلُ): يا أيها الرجل. «وَ» السادس: «المُضَافُ[10] إِلَى أَحَدِهَا»

(١) علة دخل. (٢) في قوله عليه السلام. كأنَّه سئل لو قال ما به عرف باللام والميم لكان أشمل فأجاب الشارح بما ترى. (٣) أي: الاسم المعرَّف بالميم. (٤) أي: الميم. (٥) مفعول لا يعد. (٦) إذا قصد به النداء. (٧) مع هذا القصد. (٨) س ج. أي: ما عرف بالنداء. (٩) على عدم الذكر. (١٠) الذي يضاف.

وقال المبرد في الشافي في علمي العروض والقوافي: إن أداة التعريف الهمزة. **(قوله: باللام العهدية)** أي: التي للإشارة إلى واحد معين من أفراد الحقيقة، وقوله: أو الجنسية؛ أي: التي أشير بها إلى نفس الحقيقة من غير اعتبار ما صدقت هي عليه من الأفراد؛ نحو: أهلك الناس الدينار والدرهم، ومنها الداخلة على المعرفات؛ نحو: الإنسان حيوان ناطق؛ لأن التعريف للماهية، وقوله: الاستغراقية؛ أي: التي أشير بها إلى الحقيقة مع ملاحظة الأفراد كلها، وإنما ذكرها مع دخولها في الجنسية لدفع توهم أن الاستغراقية لإفادتها الشمول والإحاطة ليس فيها معنى التعريف، وأما العهدية الذهنية وهي التي أريد بها حصة غير معينة فلم يذكرها؛ لأنها نكرة لا لأنها من فروع الجنس، قال الحلبي: والحاصل أن اسم الجنس المعرف باللام إما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت هي عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونظيره علم الجنس كأسامة، وإما أن يطلق عليها مع ملاحظة الأفراد كلها وهو تعريف الاستغراق ونظيره كل مضافاً إلى نكرة، وإما على حقيقة معينة منها واحد كان أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي ونظيره علم الشخص كزيد، وإما على حقيقة غير معيّنة وهو العهد الذهني ونظيره النكرة. **(قوله: اللام الزائدة)** في بعض الأعلام لتحسين اللفظ، وفي الحال؛ نحو: مررت بهم الجماء الغفير، وفي التمييز نحو: الأحد العشر الدرهم على قبيح. **(قوله: والميم بدل من اللام)** أي: مستعمل في مقامها، والأصل اللام وهي لغة حمير، ونفر من طي كما روي نمر بن تولب في قوله عليه السلام: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر». **(قوله: أو عرف بالنداء)** ولم يقل أو المنادى احترازاً عن نحو: يا رجلاً فالمراد بقوله: نحو: يا رجل كل اسم جنس قصد به فرد معين فإن تعريفه بالنداء، وقوله: ولم يذكره المتقدمون؛ أي: لم يذكروا ما عرف بالنداء بل جعلوا أنواع المعارف خمسة، ولعله لم يوجد في نسخة العصام قوله: المتقدمون فقال ما قال. **(قوله: لرجوعه إلى ذي اللام)** أي: لرجوعه في زعمهم إليه بناء على أن أصل يا رجل يا أيها الرجل، ثم حذف اللام وأي لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وهو تكلّف؛ فلذا لم يسلك المصنف مسلكهم كما لم يقتف البركي أثرهم، وقال الرضي: إنه راجع إلى المضمر؛ لأنه فرعه بناء على أن تعرّف المنادى بوقوعه موقع كاف الخطاب؛ لأن يا زيد بمنزلة أدعوك. **(قوله: ولا يستلزم صحة الإضافة الخ)** جواب عن مقدر تقديره ظاهر، ووجه ذلك أن

أَوِ بالنُّدَاءِ[1] وَالمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا[2]

(١) أي: والسادس المضاف.
(٢) أي: إلى أحد الأمور الخمسة المذكورة وقوله معنى أي: إضافة معنوية.

(قوله: اللام الزائدة) هي فيما وجب تعريفه أو تنكيره في التسهيل وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز لا غير ومضاف. **(قوله: بدل من اللام)** معنى كونه بدلاً من اللام أنه مستعمل في موقعها، والأصل اللام، في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف الفاء جعل أهل اليمن ومن داناهم الميم بدلها؛ لأن الميم لا تدغم إلا في الميم انتهى، فالميم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم، وليس معناه أنه منقلب من اللام كما قلبت بالراء في: الرحمن الرحيم كما وهم. **(قوله: نحو: يا رجل)** أي: اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فإن تعريفه بالنداء، وأما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء أفاد زيادة الوضوح وهو المختار، وقيل: إنه عرف بالنداء بعد إزالة العلمية. **(قوله: إذ أصل يا رجل الخ)** يعني: أنه كان في الأصل معرفاً باللام، ثم توسل لندائه بأي، ثم حذف اللام وأي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل.

أي: أحد الأمور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الإضافة إلى أحدها صحتها[١] بالنسبة إلى كل واحد. فلا يرد أنَّها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربع الأُوَل[٢]، فإنَّ[٣] المنادى لا يضاف إليه. قيل: كان عليه[٤] أن يقول: والمضاف إلى المعرفة، ليدخل فيه[٥] المضاف[٦] إلى المضاف إلى المعرفة أيضاً[٧]، مثل (غُلَامُ أَبِيْكَ). والجواب[٨]: أن المراد بالمضاف إلى أحدها[٩] أعم[١٠] من أن يكون بالذات[١١] أو بالواسطة[١٢]. ولا يخفى عليك. نظراً إلى ما سبق[١٣]. أن المضاف إذاً[١٤] كان لفظ (الغير أو المثل أو الشبه) فهو[١٥] مستثنى من هذا الحكم. «**مَعْنًى**» أي: إضافة معنى، يعني: إضافة معنوية. فقوله[١٦]: (مَعْنًى) مفعول مطلق بحذف مضاف[١٧]، واحترز به[١٨] عن المضاف إلى أحد هذه الأمور[١٩] إضافة لفظية[٢٠]، فإنَّها لا تفيد تعريفاً[٢١]. ولما سبق[٢٢] تعريف المضمرات[٢٣] والمبهمات. ومعنى[٢٤] المضاف إلى أحدهما معنى[٢٥] ظاهر. والمعرف[٢٦] باللام والنداء متسغن[٢٧] عن التعريف خص[٢٨] العلم بالتعريف[٢٩] وقال[٣٠]: «**(العَلَمُ)**» اسماً كان أو لقباً أو كنية، لأنه[٣١] إن صدر بالأب[٣٢] أو الأم[٣٣] أو الابن[٣٤] أو البنت[٣٥] فهو كنية، وإلَّا[٣٦] فإن قصد به[٣٧] مدح أو ذم فهو[٣٨] اللقب وإلَّا[٣٩] فهو[٤٠] الاسم[٤١]. «**مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ**[٤٢]» شخصاً[٤٣] أو جنساً[٤٤]

(١) مفعول تستلزم. (٢) كما فعله الهندي. (٣) علة عدم الصحة. (٤) أي: وجب على المصنف. (٥) أي: في النوع السادس. (٦) فاعل يدخل. (٧) أي: كالمضاف لأحدها. (٨) عن الإيراد بتحرير المراد. (٩) أي: الخمسة. (١٠) خبر إنَّ. (١١) كدار عمرو. (١٢) كغلام ابن زيد. (١٣) في بحث المجرورات. (١٤) والجملة الشرطية والجزائية خبر إنَّ. (١٥) جواب ذلك اللفظ. (١٦) مصنف. (١٧) أي: إضافة معنى. (١٨) مصنف. أي: بقوله معنى. (١٩) أي: الخمسة المذكورة. (٢٠) نحو: حسن الوجه. (٢١) بل تخفيفاً في اللفظ. (٢٢) س ج. (٢٣) أي: ما وضع لمتكلم أو المخاطب. (٢٤) حال من سبق. (٢٥) تميز. (٢٦) مبتدأ والجملة حال. (٢٧) خبره. (٢٨) مصنف. جواب لما. (٢٩) داخل على المقصور. (٣٠) مصنف. (٣١) علة الحصر. أي: العلم. (٣٢) نحو: أبو داود. (٣٣) نحو: أم كلثوم. (٣٤) نحو: ابن عباس. (٣٥) نحو: بنت زهير. (٣٦) أي: وإن لم يُصَدَّرْ بالأب والأم والابن. رضا. (٣٧) أي: العلمية. (٣٨) أي: ذلك العلم. (٣٩) وإن لم يقصد به مدح أو ذم. (٤٠) أي: ذلك العلم. (٤١) لجعفر. (٤٢) والظرف صفة لشيء. (٤٣) كزيد. (٤٤) كأسامة.

مَعْنًى. والعَلَمُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ

(**قوله: ولا يستلزم صحة الإضافة الخ**) فإن لفظ أحمد في الإثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال: إنه تكلف فقد تكلف. (**قوله: لأنه إن صدر الخ**) هكذا في الإقليد، فالتقابل بين الأقسام الثلاثة بالذات وقولهم: ما يشعر بمدح أو ذم حيث لم يقيدوا عدم التصدير بالأب والأم يدل على أن الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية، فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كما في أبي الفضل وأبي الجهل لا يضر، وعبارة الرضي تشير إلى هذا؛ فإنه قال: الأعلام إما اسم؛ وهو الذي لا يقصد به مدح أو ذم، وإما لقب؛ وهو ما يقصد به أحدهما - أي: مدح أو ذم -، وإما كنية؛ وهي الأب والأم والابن والبنت مضافات انتهى، وبعض أهل الحديث يجعل العلم المصدر بأب أو أم مضافاً إلى اسم حيوان أو صفة كأبي الحسن كنية، وإلا غير ذلك لقب كأبي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح، وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس: أبا العتاهية لقباً، ونفى كونه كنية، وصاحب الصحاح: جعله كنية على الاصطلاح المشهور. (**قوله: فهو كنية**) من كنيت؛ أي: سترت وعرضت كالكناية سواء؛ لأنه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى هو أن اللقب يمدح الملقب بمدح الملقب به، أو يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية يعظم المكنى بها بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها كذا في الرضي، وعندي أن التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب

لفظ أحد المضاف إلى الضمير بإضافة العهد الذهني واقع ههنا في حيّز الإثبات فهو لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم، وإن كانت قد تعم في الإثبات أيضاً مثل: تمرة خير من جرادة. (**قوله: كان عليه أن يقول الخ**) أي: أن يقول بدل قوله: إلى أحدها إلى المعرفة؛ أي: مطلقاً سواء كانت تلك المعرفة أحد هذه الأمور أو مضافة إلى أحدها فإن المضاف إلى المعرفة معرفة مع أنه لا يصدق عليه المضاف إلى أحدها، وقوله: وما يشبههما؛ أي: من الأسماء المتوغلة في الإبهام. (**قوله: فهو مستثنى الخ**) أي: بقرينة ما سبق فلا نقض والاستثناء في القواعد النقلية أمر مرغوب لا وصمة فيه كما صرح به في بعض الكتب الكلامية (نور الدين). (**قوله: لأنه إن صدّر بالأب**) أي: لأن الاسم العلمي إن كان مصدّراً بالأب كأبي حنيفة وأبي الحسن لعلي رضي الله عنه، وقد يكنّى في الصغر بدون الأولاد تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له وليسمى بذلك الاسم، أو بالأم كأم سلمة وأم كلثوم، أو بالابن كابن آوى، أو بالبنت كبنت وردان فهو الكنية من كنيتُ إذا سترت وعرّضت يسمى بها؛ لأنه يعرض عن الاسم، والعرب تقصد بها التعظيم بسبب عدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف من أن يخاطب باسمها (رضي). (**قوله: فإن قصد به مدح**) يعني: حين الوضع لا حين الاستعمال، وقوله: أو ذمّ ويختصّه النبز بفتحتين، ومنه: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ﴾ فهو اللقب؛ أي: كمظفر الدين وكبطّة وقفّة، فإن الأول لقب شخص شأنه البط بشيء، والثاني: بالضم فالتشديد لقب شخص كانت عينه ناتئةً مرتفعة (إقليد على مفصل). (قال المصنف: ما وضع لشيء) أي: وضعاً

واحترز[1] به[2] عن النكرات، والأعلام[3] الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال[4] فيه داخلة[5] في التعريف[6] لأنَّ[7] غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد[8] معين بمنزلة[9] الوضع من واضع معين، فكأنَّ هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك. «غَيْرَ[10] مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ[11]» أي: حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله[12] فيه[13]، واحترز[14] به عن المعارف كلها. وقوله[15]: «بِوَضْعٍ[16] وَاحِدٍ» أي: تناولاً[17] بوضع واحد لئلا يخرج الأعلام المشتركة[18]. ولما أشار[19] إلى ترتيب أنواع المعارف في

(١) مصنف. (٢) أي: بعينه. (٣) س ح. مبتدأ. (٤) كالنجم حيث تعين بالثريا. (٥) خبره. (٦) أي: تعريف العلم. (٧) علة دخول. (٨) ملابسة. (٩) ملابسة. خبر إن. (١٠) حال من فاعل وضع. (١١) مفعول به لمتناول. أي: غير شيء. (١٢) متعلق بمتناول. بسبب. (١٣) أي: في غير ذلك المعين. (١٤) مصنف. (١٥) مصنف. (١٦) متعلق بمتناول. (١٧) إشارة لأنَّ قوله بوضع واحد مفعول مطلق بحذف النون. (١٨) صفة الأعلام. (١٩) مصنف.

حقيقياً أو حكمياً وبمنزلته كما في الأعلام الغالبة ففيه عموم المجاز، فقوله: والأعلام الغالبة إشارة إلى هذا. (**قوله: شخصاً أو جنساً**) تعميم للشيء المعين فيتناول العلم الشخصي كزيد والجنسي كأسامة وبرّة علماً لحقيقة المبّرة، وزوبر علماً للكليّة (**عصام**)، وفي شرح اللباب ما نصه: أن أسامة موضوعة للحقيقة الذهنية للأسد فلا يتناول غيرها فإذا أطلقت على فرد من أفرادها الخارجية؛ نحو: لقيت أسامة وهذا أسامة صائلاً كان إطلاقها عليه بطريق المجاز بخلاف اسم الجنس فإن إطلاقه على أفراده بالحقيقة؛ لأنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل، والدليل على علمية أسامة استعمالها معرفة من غير إضافة وحرف التعريف ومنع صرفها ووصفها بالمعارف، وعدم دخول حرف التعريف عليها، والابتداء بها من غير مخصّص انتهى، وفي الرضي ما حاصله: أن علميّته تقديرية وقد سبق فتذكر. (**قوله: والأعلام الغالبة التي الخ**) وهي الأعلام الاتفاقية التي تعينت لفرد معين من أفراد جنسه لأجل الغلبة، وكثرة الاستعمال في ذلك الفرد كالنجم للثريا والصعق لرجل والبيت للكعبة، وابن عباس لأحد العبادلة. (**قال المصنف: غير متناول غيره**) يعني: لا يطلق على غير ذلك المسمى فليس المراد بالتناول إحاطة المفهوم بالأفراد، بل الإطلاق نبه عليه بقوله: بوضع واحد، وقوله: باستعماله فيه متعلق بالمنفي وهو التناول وتصوير له؛ أي: باستعمال ذلك الاسم في غير ذلك الشيء كما أن الباء في قوله: بوضع واحد متعلق به كما أشار الشارح في تفسيره، ومن ثمة، قيل: إن قوله: أي: تناولاً بوضع واحد إشارة إلى أن قوله: بوضع واحد ليس متعلقاً بقوله: وُضِعَ وإلاّ لوجب أن يقول: ليدخل الأعلام المشتركة بدل لئلا يخرج فاعرفه. (**قوله: لئلا يخرج الأعلام المشتركة**) عن هذا الحد؛ لأن تناولها بأوضاع كما إذا سمي بزيد شخص ثم سمي به شخص آخر ثم وثم، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعنيين[1] فصاعد الكنه تناوله للمعنى[2] الثاني بوضع آخر غير الأول بخلاف تناول أنا وهذا والذي فإنه بوضع واحد عام، والحاصل: أن سائر المعارف يخرج عن التعريف لتناولها أيّ معين كان

(١) نور الدين.

غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ

والكنية ظاهر. (**قوله: فإن قصد به الخ**) أي: حين الوضع لا حين الاستعمال؛ لأنه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم؛ ولأنه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم إذا اشتهر المسمى في ضمنه بصفة مدح أو ذم؛ نحو: حاتم، وقصد الواضع يفهم من كونه منقولاً من معناه الأصلي إلى المعنى العلمي، فإن المنقولات يلاحظ فيها المعاني الأصلية. (**قوله: فهو اللقب**) ولفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة. (**قوله: فهو الاسم**) الاسم بهذا المعنى أخص من مقابلة الصفة الذي هو أخص من مقابل الفعل والحرف. (**قوله: ما وضع**) أي: ما خص فيكون الوضع بمعنى التخصيص فلا تغفل. (**قوله: والأعلام الغالبة الخ**) العلم الغالب إما مضاف؛ نحو: ابن عباس، أو ذو اللام؛ نحو: النجم فهو في الأصل داخل في المعرف باللام العهدية والمعرف بالإضافة العهدية وبعد الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال أيضاً كذلك، فلا ضرورة لإدخاله في العلم بتكلف أن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على أنه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله: وضع الخ، والحمل على عموم المجاز. (**قوله: باستعماله فيه**) متعلق بمتناول. (**قوله: تناولاً بوضع واحد**) إشارة إلى أن قوله: بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي؛ أعني: متناولاً بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلاً تحت المنفي فيفيد عموم التعريف للأعلام المشتركة، وليس مقصوده أنه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما وهم؛ إذ لا حاجة إليه على أنه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن أول الأمر متعلقاً بمتناولا.

الأعرفية بترتيبها في الذكر، أراد[1] التنبيه على ترتيب أصنافها[2] فيما[3] يكون فيه هذا[4] الترتيب، فقال[5]: «وَأَعْرَفُهَا[6]» أي: أعرف المعارف، يعني[7]: أقلها لبساً عند المخاطب من حيث أصنافها[8]. «المُضْمَرُ المُتَكَلِّمُ[9]» لبعد[10] وقوع الالتباس

(١) جواب لما. (٢) جمع صنف. بديهي. (٣) أي: في نوع. (٤) اسم يكون. (٥) مصنف. (٦) أنواع. (٧) مصنف. (٨) أنواع. (٩) صفة المضمر. (١٠) علة الأعرفية.

وَأَعْرَفُهَا[1] المُضْمَرُ المُتَكَلِّمُ

(١) أي: أعرف المعارف يعني أقلها ليس عند المخاطب من حيث إضافتها. ج.

(قوله: أراد التنبيه) فيه إشارة إلى أن الترتيب بين الأصناف بديهي. (قوله: فيما يكون) أي: في نوع يكون فيه هذا الترتيب؛ أي: ترتيب الأصناف في نفسها؛ لأن المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيء ولم ينبه عليه.

بخلاف العلم، ومما ينبغي أن ينبّه عليه تثنية الأعلام ففي الرضي والعصام ما محصله: أنه إذا ثنى العلم أو جمع زال علميته؛ لأن تعريفه إنما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعاً لمعين إلاّ في أسماء معدودة كما سنذكرها، فإذا زال التعريف العلمي وجب جبر ذلك التعريف الغائب بأخصر أداتي التعريف، وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرّفين باللام العهدية إلا إذا لوحظ فيه الوصف؛ نحو: الحسن فإن اللام حينئذ غير لازم في مثنّاه كما لا يلزم في مثل: يا زيدان بناء على أن تعريف النداء يغنيه عن اللام، وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت من المثنى والمجموع، بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوى القول الأول، وإنما كثر تنكير العلم في مقام التثنية والجمع تحرزاً عن استبشاع أن يقال: زيد وزيد انتهى، فقوله: إلا في أسماء معدودة؛ نحو: أبانين لجبلين متقابلين وعمايتين أيضاً جبلان لهزيل متقاربان وعرفات فكأنه سمي كل موضع عنها عرفة فجمعت، وأما أذرَعات اسم بلد بالشام، فليس من هذا بل هو موضوع لشخص معين؛ يعني: أنه من تسمية البلد بالجمع لا جمع العلم، فاعلم أن أبانين جبلان متقاربان يقال لأحدهما: أبان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر أبان العطشان لقلة الماء فيه، قال في الصحاح: تقول: هذان أبانان حسنين بنصب النعت على أنه حال لا بالرفع على الوصفية؛ لأنه نكرة وصفت به المعرفة، والعلم إذا ثني أو جمع يلزم تنكيره فحينئذ يلزم أن يزول تعريف أبانان، لكن لم يزل ههنا؛ لأن الأماكن لا تزول فصار كالشيء الواحد يعني: أن المثنى في هذه الصورة بمنزلة المفرد؛ لأن أبانين لما كان اسماً لجبلين لا ينفرد أحدهما عن الآخر صار كأن هذا اللفظ الذي على صورة المثنى اسماً لشيء واحد، وخالف الحيوان؛ أي: خالف هذا اللفظ الحيوان وما أشبهه مما ينفك أحدهما عن الآخر، فإذا قلت: هذان زيدان حسنان ترفع النعت ههنا؛ لأن لفظ زيد، وإن كان معرفة لكونه علماً إلا أنه نكر ثم ثني وليس فيه ما يقضي استحسان أن يعطي له حكم المفرد من عدم الزوال وامتناع الانفكاك هذا فإنه من النفائس. (قوله: فيما يكون فيه هذا الترتيب) أي: في نوع أو في معرفة يكون فيها ترتيب أعرفية الأصناف بالشدّة والضعف، وقيل: أي فيما يكون بعض صنفه أعرف من بعض، وما يكون أصنافه متساوية في المرتبة لم يتعرض له، وفيه ما فيه. (قوله: يعني: أقلها لبساً) بفتح اللام؛ أي: التباساً عند المخاطب ولا يبعد أن يكون الأقلية كناية عن عدم اللبس؛ إذ لا التباس في المتكلم ويؤيده قوله الآتي أبعد من اللبس، ثم رأيت في كلام بعض[1] الناظرين ما حاصله: أن أقليّة الالتباس يقتضي التباساً في الجملة مع أنه لا التباس في المتكلم فالمراد من الأقل، إما ما هو أعم من الأقل والعدم كما يفهم من قوله، وليس المراد بالأعرفية الخ أو المراد بالأقلية ما هو بالنظر إلى صيغ المتكلم فافهم.

(١) أي: القريبتين أو البعيدتين.

فيه. «ثُمَّ(١)» المضمر «المُخَاطَبُ» فإنَّه(٢) يتطرق(٣) فيه ما(٤) لا يتطرق(٥) في المتكلم. ألا ترى أنَّك إذا قلت: (أَنَا) لم يلتبس بغيره(٦)، وإذا قلت: (أَنْتَ) جاز أن يلتبس بآخر(٧)، فيتوهم أنَّ الخطاب له. وليس(٨) المراد بالأعرفية إلَّا كون المعرفة أبعد من اللبس. ثم المضمر(٩) الغائب، ولم يذكره(١٠) لأنَّه(١١) علم من أعرفية المتكلم والمخاطب أنَّه أدون(١٢) منهما. واقتصر(١٣) على بيان النسبة(١٤) بين أصناف المضمرات فإنَّ(١٥) سائر المعارف(١٦)؛ لا تفاوت(١٧) بين أصنافها إلا المضاف إلى أحدها، فإنَّ فيه(١٨) تفاوتاً(١٩) باعتبار تفاوت المضاف(٢٠) إليه ولهذا ما(٢١) أثبت(٢٢) التفاوت بين(٢٣) أصنافه(٢٤) بعد بيانه(٢٥) بين أنواع المضاف(٢٦) إليه وأصنافه(٢٧). وهذا الترتيب الذي ذكره(٢٨) هو مذهب سيبويه(٢٩) فإنَّ فيه اختلافات كثيرة. «(النَّكِرَةُ(٣٠)) «مَا(٣١) وُضِعَ(٣٢) لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ». أي: لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة(٣٣) من حيث هو كذلك(٣٤). فقوله(٣٥): (مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ) شامل(٣٦) للمعرفة والنكرة، وبقوله(٣٧): (لاَ بِعَيْنِهِ) خرجت المعرفة. «(أَسْمَاءُ(٣٨) العَدَدِ)»

---

(١) أي: لا عرف بعد المتكلم. (٢) علة أنقصية المخاطب من المتكلم. (٣) أي: يحدث. أي: يجيء. (٤) أي: الالتباس. (٥) أي: لا يجئ. (٦) أي: بغيره. (٧) أي: بغيره. (٨) حال. (٩) ثم الأعلام على الترتيب المذكور هذا هو المستدل عن سيبويه. حيبص. (١٠) مصنف. (١١) علة عدم الذكر. مضاف. (١٢) أي: أنقص. (١٣) مصنف. (١٤) أي: التفاوت. (١٥) دليل القصر وإثباته. (١٦) غير المضمرات. (١٧) خبر إنَّ. (١٨) خبر مقدم. (١٩) اسم مؤخر. (٢٠) من المعارف. (٢١) نافية. (٢٢) مصنف. (٢٣) ظرف التفاوت. (٢٤) أي: المضاف مع وجود التفاوت. (٢٥) أي: التفاوت. (٢٦) من المضمرات والمبهمات وغيرها. (٢٧) أي: بعض إضافة وهو المضمرات. (٢٨) في المتن. مصنف. (٢٩) وعليه الجمهور كما مر في بحث النعت. (٣٠) عطف على المعرفة. اسم النكرة. (٣١) أي: اسم عنه. (٣٢) صفة ما. (٣٣) بين المتكلم والمخاطب. (٣٤) كالوضع في المعرفة إلَّا التميين. (٣٥) مصنف. (٣٦) يعني بمنزلة الجنس. (٣٧) متعلق بقوله خرجت. مصنف. (٣٨) مبتدأ.

ثُمَّ(١) المُخَاطَبُ، والنَّكِرَةُ مَا(٢) وُضِعَ لِشَيْءٍ لَا بِعَيْنِهِ. أَسْمَاءُ العَدَدِ

(١) أي: ثم المضمر المخاطب.
(٢) أي: اسم.

(قوله: ثم المضمر المخاطب الخ) أي: ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الوصول ثم المعرف باللام والنداء (عصام). **(قوله: فإنه يتطرق فيه ما الخ)** لاستحالة الاشتباه في الأول؛ أي: في المتكلم لعدم مشاركة غيره إياه ولدلالته على المراد بنفسه ولمشاهدة مدلوله؛ لأنك إذا قلت: أنا لم يلتبس بغيرك، وقلة الاشتباه في الثاني؛ أي: في المخاطب؛ لأنه قد يحصل فيه الالتباس مثلاً إذا قلت: أنت وبحضرتك اثنان احتمل أن يكون كل منها مخاطباً لكنه أعرف من الغائب لدلالة المشاهدة عليه دون ضمير الغائب. **(قوله: وليس المراد بالأعرفية الخ)** فعلى هذا كون ضمير المتكلم أقل لَبْساً إنما يستقيم إذا أريد بالأقل الكناية من العدم أو حمل على التغليب، وكتب عليه ما نصه أنه أشار بذلك إلى أن الأنواع المذكورة متساوية في التعريف، ومعنى كون بعضها أعرف من بعض إنما هو البعد عن اللبس ليس إلاّ (عارف). **(قوله: ولهذا ما أثبت الخ)** أي: ولأجل أن التفاوت في المضاف إلى أحدها باعتبار تفاوت المضاف إليه ما أثبت المصنف الخ، فكلمة ما للنفي؛ يعني: لم يتعرض للتفاوت بين أصنافه. **(قوله: وهذا الترتيب الذي ذكر)** أي: ترتيب أصناف المضمر بالنسبة إلى كل المعارف حيث قال: وأعرفها؛ لأن هذا للقريب، وبقوله: الذي ذكره أفاد أن الترتيب بين الأنواع ليس بمذكور، وقوله: فإن فيه؛ أي: في الترتيب اختلافات فقيل: أعرفها العلم، وقبل: اسم الإشارة، وقيل: المعرف باللام وقد سبق. **(قال المصنف: لشيء لا بعينه)** أي: غير معين هذا إذا كانت النكرة موضوعة لفرد ما من الجنس كما هو مختار العلامة التفتازاني، أو لشيء لا ملتبس بعينه؛ أي: من غير اعتبار تعيينه إذا كانت موضوعة للماهية المطلقة، ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين

(قوله: وهذا الترتيب الذي ذكره) أي: ترتيب أصناف المضمر بالنسبة إلى كل المعارف حيث قال: وأعرفها؛ أي: أعرف المعارف؛ لأن هذا للقرب، وبقوله الذي ذكره أفاد أن الترتيب بين الأنواع ليس بمذكور. **(قوله: فإن فيه اختلافات كثيرة)** في شرح التسهيل للفاضل المصري قيل: أعرفها العلم، وقيل: اسم الإشارة، وقيل: المعرف بأل، وقال المصنف: أعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن الإبهام نحو: زيد رأيته انتهى.

إنّما أفردها(١) بالذكر؛ لأنّ(٢) لها أحكاماً خاصة ليست بغيرها. «وَهِيَ: مَا(٣) وُضِعَ» أي: ألفاظ وضعت «لِكَمِّيَّةِ(٤) آحَادِ(٥) الأَشْيَاءِ(٦)» منفردة كانت

(١) مصنف. (٢) علي أفرد. (٣) خبره. (٤) أي: لمقدار. (٥) جمع الأحد.

مَا(١) وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ

(١) أي: ألفاظ وضعت.

(قوله: لكمية آحاد الأشياء) أي: لصفة منسوبة إلى كم لوقوعها جواباً له، وهو العدد المعين فإن كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لآحاد الأشياء؛ أي: أفراد الأجناس، قال المصنف رحمه الله في الإيضاح: العدد مقادير آحاد الأجناس، فأسماء العدد يعتبر فيها النسبة إلى الأجناس؛ ولذا يلزمها التمييز، وقد تستعمل لمجرد العدد من غير تمييز، فيقال: ستة ضعف ثلاثة، فبقوله: لكمية احترز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجميع ولفظ العدد أو لا؛ نحو: زيد وعمرو، وبقوله: آحاد احترز عما وضع لكمية الأجزاء؛ نحو: النصف والثلث والربع وبإضافة الآحاد إلى الأشياء احتراز عما وضع لكمية الآحاد في نفسها من غير نسبتها إلى جنس؛ نحو: لفظ بضع ونيف فإنهما يدلان على عدد معين من غير نسبته إلى جنس، ويذكر أن يتبع اسم عدد له التمييز، وبما حررنا ظهر أنه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه بألفاظ الكسور، ولا بما وضع لكمية الآحاد، ولا بما وضع لكمية الأشياء لانتقاضهما بما وضع لكمية آحاد في نفسها، وما قيل: إن الآحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة؛ نحو: الفرسخ والميل، وعن نحو: الذراع فإنما يصح أو أريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف؛ نحو: ثلاث جماعات؛ لأنها آحاد الجماعة.

ورجحه سيد السند، وقد أسلفنا في بحث تعريف المعرفة ما يتعلق بالمقام. (قال المصنف: أسماء العدد) أي: هذا باب أسماء العدد وهو بفتحتين اسم مصدر فمن ثمه ترك الإدغام كما في طلل لئلا يلتبس بالعد مصدراً، واعلم أن العدد ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه(١) على السواء كالاثنين، فلذا قيل: الواحد ليس بعدد؛ إذ لا حاشية له سفلى حتى تضمّ مع العليا، وقيل: إنه عدد لوقوعه جواباً في نحو: كم عندك كما هو ظاهر التعريف، وفي الشذور: العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود كالنقض بمعنى المنقوض بدليل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾، والمراد به ههنا الألفاظ التي تعد به الأشياء، وفي حواشي الألفية: أريد بها الألفاظ الدالة على المعدود حتى قيل: الأصوب أن يقال: أسماء العدد ما وضع للمعدود؛ لأن السؤال بكم عن المعدود لا العدد (عصام)، وفي السجاعي: أن العدد قد يذكر من غير إرادة معدودة فيؤتى فيه بالتاء لا غير؛ نحو: ثلاثة نصف ستة فلا ينصرف؛ لأنه علم نفسه ففيه العلمية والتأنيث، وإن أريد معدوده ولم يذكر؛ نحو: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»، جاز الإتيان بالتاء وعدمه لكن الأفصح الإتيان بالتاء. (قوله: إنما أفردها بالذكر) أي: إنما خصّها من بين الأسماء بالذكر مع أنها داخلة تحت النكرة؛ لأن لها أحكاماً مخصوصة من جملتها مخالفتها سائر الأسماء في التذكير والتأنيث والتركيب والتمييز. (قوله: وهي ما وضع الخ) أشار بتقدير هي إلى أن قوله: ما وضع خبر مبتدأ محذوف، والأولى تقدير هو إذ المقصود تعريف اسم العدد. (قال المصنف: لكمية آحاد الخ) أي: لصفة منسوبة إلى لفظة كم، وقد تقرر في محله أن العدد كم منفصل، ثم الكمية بتشديد الميم؛ لأن الاسم الثلاثي إذا أريد به لفظه فإن كان آخره ألفاً يمدّ وإلاّ فيشدد كما هو القاعدة في النسبة، ويقال: احترز به عن؛ نحو: الذراع والكيل وعن الأجزاء كالصف والسدس؛ ونحو ذلك من الكسورات وعن غير الكم كصيغ الجمع وعن لفظي بضع ونيف وتمامه في السيلكوتي، وقوله: منفردة كانت الخ إشارة إلى دفع اعتراض نجم الأئمة كما ستعرف؛ أي: سواء كانت تلك الآحاد منفردة كما في الواحد أو مجتمعة كما في الاثنين فما فوقه، والمراد بالآحاد ما فوق الواحد فيندرج فيه الواحد والاثنان؛ إذ يصح وقوعهما جواباً لقائل كم عندك وسيأتي ما فيه، قال في الموشح: وليس الواحد بعدد عند كثير من الحُسّاب، ولا الاثنان عند بعضهم، وقيل في تعريف العدد: إنه المقدار المنفصل الذي ليس لأجزاءه حد مشترك، وقيل: كثرة مركبة من الآحاد فتذكر.

(١) أي: من تلك الأصول. (٢) أعني: مائة وألف.

تلك الآحاد أو مجتمعة. فالأشياء[١]: هي المعدودات[٢] وآحادها: كل واحد منها. وكمية الآحاد: ما[٣] يجاب به إذا سئل عن واحد[٤] أو عن أكثر من واحد[٥] من تلك[٦] المعدودات بـ (كَمْ[٧]) والألفاظ[٨] الموضوعة بإزاء تلك الكميات بأن يكون كل واحد منها موضوعاً[٩] لكمية واحدة منها[١٠] أسماء العدد. فالواحد[١١] موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت[١٢] منفردة[١٣]. فإذا سئل عن معدود[١٤] منها، بكم هو[١٥]؟ يجاب بالواحد[١٦]. والاثنان[١٧] موضوع لكميتها إذا أخذت[١٨] مجتمعة[١٩] متكررة مرة واحدة. فإذا سئل[٢٠] عن معدودين يجاب[٢١] بالاثنين[٢٢] وهكذا إلى ما لا نهاية[٢٣] له. فظهر من التقرير أنَّ لفظ الواحد والاثنين داخلان[٢٤] في هذا التعريف[٢٥]، لأنَّهما[٢٦] من أسماء العدد في عرف النحاة[٢٧]، وإن لم يكونا عند بعض[٢٨] أهل الحسَّاب[٢٩] من العدد. ولما كان المتبادر من هذه العبارة[٣٠] أنَّ نفس الكمية هي[٣١] الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا[٣٢] ينتقض التعريف بمثل: رَجُلٍ[٣٣]، وَرَجُلَيْنِ[٣٤]؛ وَذِرَاعٍ وَذِرَاعَيْنِ[٣٥]، ومَنٍّ ومَنَّيْنِ[٣٦] حَيْثُ[٣٧] لاَ يُفْهَمُ منها[٣٨] الواحدة والإثنينيّة فقط. «أُصُولها[٣٩]»

(١) كالبقر والغنم والإبل في الغنم وغيرها. (٢) الفاء لتفصيل الحد. (٣) أي: الأشياء الموجودات في الخارج. (٤) أي: لفظ. (٥) نحو: كم درهماً عندك. (٦) متعلق بـ أكثر. (٧) من أفرادها. (٨) متعلق بـ سئل. (٩) مبتدأ. أي: المراد من الألفاظ .آه. (١٠) خبر يكون. (١١) من تلك الآحاد. (١٢) أي: لفظ الواحد. (١٣) أي: اعتبرت. (١٤) حال. (١٥) في الواقع. (١٦) أي: بكم آحاد. (١٧) إن كانت منفردة؛ أي: بلفظ الواحد. (١٨) إن كانت مجتمعة. (١٩) أي: لوحظت. (٢٠) حال. (٢١) بكم هو. (٢٢) سائل. (٢٣) رد لمن قال: العدد نصف مجموع .الحاشيتين. (٢٤) يعني إذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة وقس عليه ما فوقها. (٢٥) خبر إنَّ. (٢٦) أي: تعريف أسماء العدد. (٢٧) نسخة. علة الإدخال لا علة الدخول. (٢٨) والدليل على ذلك إطباقهم على عدد واحد واثنين مع ثلاثة وألف. (٢٩) بعض الحُسَّاب. (٣٠) أراد بالحُسَّابِ عُلَمَاءِ .الهندي. (٣١) أي: ما وضع لكمية .آه. (٣٢) قصر إفراد إضافي. (٣٣) جواب لما. (٣٤) حيث يفهم منه الواحد والجنس. (٣٥) جنس. (٣٦) مساحة. (٣٧) مثال المقدر. (٣٨) علة لا ينتقض. (٣٩) أي: المذكورات من رجل وذراعين ومنين.

(قوله: فالأشياء هي المعدودات) الفاء تفصيلية؛ يعني: أن الأشياء في التعريف عبارة عن المعدودات الموجودة في الخارج كفرس وغنم ورجل ودرهم وغيرها بأن يقال: كم فرسك فتقول: واحد أو كم غلامك فتقول: اثنان أو كم دينارك فتقول: ثلاثة وفي التعريف تنبيه على أن العدد مركب من الوحدات لا عن مراتب الأعداد فلا تغفل. (قوله: وكمية الآحاد ما يجاب به) وهو العدد المعين كما أن ماهية الشيء حقيقته المعينة وكيفية الشيء وصفه المعين، وقوله: عن واحد واحد؛ أي: واحد في نفس الأمر أو عند المسئول لا عند السائل، وإلاّ فلا حاجة إلى السؤال. (قوله: وإذا سئل عن معدود منها) أي: عن معدود واحد من تلك الآحاد؛ يعني: إذا سئل عما هو واحد في نفس الأمر بكم هو نحو: كم فرسك مثلاً يجاب بواحد، وقوله: فظهر من هذا التقرير الخ تفريع على ما تقدم كله، وغرضه الجواب عما أورده الرضي بأن آحاد جمع واحد فينبغي أن لا يكون واحد واثنان من أسماء العدد؛ لأن واحداً لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، بل لكمية الواحد وكذا اثنان إنما وضع لكمية الاثنان، وحاصل جوابه على ما قيل: حمل الآحاد على ما فوق الواحد كما مر، أو يقال في الجواب: إن واحداً وضع لكمية آحاد الأشياء منفردة لا مجتمعة، وفيه أن هذا؛ أي: ما تكلف به الشارح توجيه الكلام بما لا يرضى به صاحبه فإنه صرح في الإيضاح بأن الواحد والاثنان ليسا بعدد، وإنما ذكرا في بحث العدد؛ لأنهما محتاج إليهما فيما بعد العشرة فذكرهما استطرادي. (قوله: وإن لم يكونا عند بعض أهل الحساب)، وفي بعض النسخ

أُصُولُهَا(١)

(١) أي: الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية. رضي.

(قوله: فالأشياء الخ) الفاء لتفصيل الحد، ولا يخفى أنه إذا كانت الأشياء هي المعدودات والآحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد أن يقال: لكمية الآحاد أو لكمية الأشياء، وما قيل: ينبغي أن يقال: المراد بالآحاد الوحدات القائمة بالأشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الأشياء لا لكميتها، ففيه أن الوحدات المنفردة أو المجتمعة نفس العدد لا لكميتها. (قوله: وظهر بهذا التقرير الخ) وهذا التقرير لا يرضى به المصنف فإنه قال في إيضاح المفصل: العدد مقادير آحاد الأجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد، وإنما ذكرا في العدد؛ لأنه محتاج إليهما فيما بعد العشرة فهما من العدد استطراداً، ولو قلنا: إن العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها لدخل الواحد والاثنان في العدد انتهى، وليت شعري بعد ما صرح المصنف بخروجهما عن التعريف إذ أخذا لفظ الآحاد كيف يعترض الشارح الرضي على عدم صحة التعريف بخروجهما عنه. (قوله: وإن لم يكونا الخ) الواحد ليس بعدد عنه كلهم؛ لأن العدد قسم لكم والواحد ليس بكم، وأما الاثنان فعند البعض وذكروا له وجوهاً ضعيفة، وتفصيلها في شرح حكمة العين.

أي: أصول أسماء العدد التي[1] يتفرع[2] منها باقيها[3]. إمّا[4] بإلحاق تاء التأنيث؛ كـ[5] (وَاحِدَةٍ، واثْنَتَانِ[6])، أو بإسقاطها كـ[7] (ثَلاثٍ إلى عَشْرٍ)، أو بالتنبيه كـ (مِائَتَيْنِ وأَلْفَيْنِ)، أو بالجمع[8] كـ (مِئَاتٍ[9] وأُلُوفٍ وَعِشْرِيْنَ[10])، أو بالتركيب إضافياً[11] كان[12] كـ (ثَلاثمِائَةٍ)، أو مزجياً كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، أو بالعطف كـ (خَمْسَةٍ وعِشْرِيْنَ). «اِثْنَتَا[13] عَشْرَةَ[14] كَلِمَةً[15]، وَاحِدٌ[16] إِلَى[17] عَشْرَةَ،

(١) استئناف. (٢) صفة أصول. (٣) أي: يتولد. (٤) فاعل يتفرع. (٥) تفصيل للفروع. (٦) لأنّها فرع واحد. (٧) فرع اثنان. (٨) فإنّ أصولها ثلاثة إلى تسعة. (٩) حقيقة أو حكماً. (١٠) حقيقي. (١١) بالجمع الغير الحقيقي. (١٢) خبر مؤخر لكان لكون المقام مقام التسوية قدم عليه وجوباً. (١٣) أي: الحقيقي. (١٤) معرب. خبر المبتدأ وهو أصولها. (١٥) مبني. (١٦) تميز من اثنتا عشرة. (١٧) بدل الكل مع المحذوف لاثنتا عشرة أو عطف بيان.

اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةَ

(قوله: بإلحاق التاء) كما هو الأصل في التأنيث. (قوله: أو بإسقاطها) فإن الأصل في الثلاثة وأخواتها ثبوت التاء، في شرح التسهيل للفاضل المصري: الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كعزة وزمرة وأمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، ويدل على أن أصلها التاء أن العرب إذا قصدت مجرد العدد تقول: ثلاثة نصف ستة، وفي الرضي: إنما وضعت على التأنيث في الأصل؛ لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فإذا صار المذكر في نحو: رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العارض فتأنيث العارض في نفسه أولى. (قوله: إلى عشرة) كذا في النسخة التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاري في بعض النسخ إلى تسعة وهو سهو. (قوله: أو بالجمع) وما يجري مجراه. (قوله: أو امتزاجياً) لم يدخله في قوله: أو بالعطف كما في الرضي بناء على أن أصلها العطف؛ لأنه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وإن تضمن الحرف باعتبار الأصل، وما قيل: إن الصواب أن يقال: أو تضميناً فليس بصواب؛ إذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني. (قوله: واحد) في الرضي: اسم فاعل من وحد يحدو حدا ووحدة؛ أي: انفرد، قالوا: حد بمعنى المنفرد؛ أي: العدد المنفرد، فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عدداً منفرداً ولا حاجة إلى تدقيق فلسفي بأن يقال: سمى الوحدة واحداً إما لأنها واحد بذاته كالضوء يضيء بذاته، وإما لأنها من الأنواع المتكررة مع أنه غير تام؛ لأنه إذا اعتبرت الوحدة واحداً كان من المعدودات لا من الأعداد، وفي الإقليد: إن الواحد ليس بصفة، وكذا غيره من الأعداد فإن أجرى شيء منها على موصوف فعلى تأويل معدود بهذا العدد؛ ولذا يجمع على وحدان؛ لأن فعلان غالب في الأسماء ولا يجمع على فواعل مع أنه الأصل في الأسماء لكونه في الأصل صفة تقول: مررت برجل واحد وامرأة واحدة، فروعي جانب الاسمية بأن جمع على وحدان، وجانب الوصفية الأصلية بأن لم يجمع على فواعل.

بدون لفظة أهل، وعليها فالحساب بالضمّ فالتشديد جمع حاسب، والحاصل: أن الواحد ليس بعدد عند أحد ممن يعتدّ به، وإن عرّفه بعضهم بكمية تطلق على الواحد وما تألف منه لإدخال الواحد، وكذا الاثنان ليس بعدد عند البعض حيث قال: إن الفرد الأول؛ أعني: الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي أن لا يكون الزوج الأول؛ أي: الاثنان أيضاً عدداً، وقوله: ولما كان المتبادر الخ مأخوذ من حاشية السيد على الرضي، وقوله: لا ينتقض جواب لما. (قوله: حيث لا تفهم منها الواحدة والتثنية فقط) بل تفهمان مع شيء آخر وهي الماهية والجنسية فلا إشكال. (قال المصنف: أصولها) أي: الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية (رضي)، ولما لم يفد التعريف معرفة أسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضعت هي له عقب التعريف بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطاً أنيقاً، فقال: وأصولها اثنتا عشرة كلمة الخ. (قوله: بإلحاق تاء التأنيث) كما هو الأصل في المؤنث كواحدة واثنتان فلا يكون الأصول بهما زائدة على اثنتي عشرة، وقوله: أو بإسقاطها كثلاث فإن الأصل في الثلاثة وأخواتها ثبوت التاء، فالمجرد عنها فروع على عكس سائر الأسماء، وقوله: إلى تسع سهو، والصواب إلى عشر كما في النسخة التي بخط الشارح (سيد)، أي: لكون عشر أيضاً من الفروع. (قوله: أو بالتثنية)؛ لأنه فرع المفرد، وكذا الجمع وهو أعم من الجمع حقيقة أو حكماً كعشرين الجارية مجرى الجمع، وقوله: أو بالتركيب؛ أي: من أصلين من تلك الأصول، وقوله: امتزاجياً، يقال: الأصوب أو تضمنياً؛ لأنه خروج عن الاصطلاح، وفيه ما فيه؛ لأنه ليس في الاصطلاح مركب تضمني أيضاً فافهم. (قال المصنف: واحد إلى عشرة) بدل بعض من اثنتا عشرة يعني: بدون ملاحظة المعطوف، وفيه أنه يلزم فيه الضمير؛ نحو: رأيت زيداً وجهه كذا قيل، وفيه أن الضمير قد يحذف؛ نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾؛ أي: منهم، وههنا كذلك؛ أي: واحد وما زاد عليه منتهياً إلى عشرة حال كونها منها[1] فالغاية داخلة تحت الميغا فكلمة إلى لإسقاط ما وراءها لا لمد الحكم، ولك أن تجعل بدل كل بملاحظة المعطوف[2] قبل الربط، أو

(١) وإلا لكانوا ستة وثلاثين بناء على أن أسباطاً جمع وأقلة ثلاثة فافهم إقليد.

وَمِائَةٌ، وَأَلْفٌ، تَقُولُ» في الأعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة: «وَاحِدٌ[1] وَاثْنَانِ» في المفرد المذكر وتثنيته. «وَاحِدَةٌ وَاثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ» في المفرد المؤنث، وتثنيتها على ما هو القياس[2]. «وَ» تقول للمذكر: «ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشَرَةٍ» بالتاء لجماعة المذكر اعتباراً لتأنيث الجماعة، نحو: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ إِلَى عَشَرَةِ رِجَالٍ) «وَثَلَاثٌ إِلَى عَشْرٍ» بدونها[3]، لجمع المؤنث، فرقاً[4] بين المذكر والمؤنث،

(١) على وجه التعداد. (٢) وهو أن ذوات للمؤنث والمجرد عنها للمذكر. وجيه. (٣) أي: التاء. (٤) علة لمقدر إنما ترك التاء في المؤنث.

تجعل خبر مبتدأ محذوف، قال في الموشح: ويقال أحد مكان واحد؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وقال الشاعر:

وقَدْ ظَهَرْتَ فَلا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ
إلاَّ عَلَى أَحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا

وقد يقوم أحد مقام قوم أو نسوة بعد نفي أو استفهام كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ۝٤٧﴾، و﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ﴾، وفي الحديث: يا رسول الله أحد خير منا؛ أي: أأحدٌ؟ وحقه التنكير، وقد جاء تعريفه شاذاً كما في قوله:

وَلَيْسَ يَظْلِمُنِي فِي أَمْرِ غَانِيَةٍ
إلاَّ كَعَمْرٍو وَمَا عَمْرٌو مِنَ الأَحَدِ

أي: من الناس. **(قوله: نقول في الأعداد الخ)** شروع في كيفية تبين استعمالها للمذكر والمؤنث؛ أي: تقول: أنت أو العرب في الأعداد المتفرعة على الأصول المذكورة فاللام للعهد. **(قال المصنف: واحد اثنان، واحدة اثنتان الخ)** هذه الأعداد موقوفة محكية على ما هو الأصل في العدد يدل عليه ترك الواو بينها منصوبة المحل على أنه تقول فإن المعنى تقول هذه الكلمات، وإنما ذكرها بطريق التعداد؛ لأن إعراب الآخر ليس له دخل في بيان استعمالها فقوله: وتميم تكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات، وأما قوله: ثم بالعطف الخ فمعطوف على تقول بتقدير تقول، وقوله: مائة وألف ومائتان وألفان مذكور على سبيل التعداد، أو مفعول تقول: المقدر المعطوف على تقول السابق لا مفعول تقول المذكور سابقاً لتوسط قوله: ثم بالعطف الخ بينهما (سيلكوتي). **(قوله: في المفرد المذكر)** واعتمد في إفادة كونهما للمذكر أن الأحق بالتقديم الذكور، وكذا الكلام فيما سيأتي. **(قوله: على ما هو القياس)** أي: في الفرق بينهما بالتاء في المؤنث وبدونها في المذكر، فاعلم أن الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها في غير الصفات المشتقة قليل؛ نحو: رجل ورجلة وإنسان وإنسانة ومطرد فيها، وإنما كثر في أسماء العدد؛ لأنها في الأكثر تستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود دون نفس العدد على ما هو وضعه؛ ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال: رجال ثلاثة، وليال عشر لكن الأكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية على موصوف بإيراد موصوفها مضافة هي إليه، أو تمييزاً (عصام). **(قوله: بالتاء لجماعة المذكر)** وكذا لفظة بضع بالكسر للثلاثة إلى تسعة

وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ تَقُولُ[1]: وَاحِدٌ اِثْنَانِ[2] وَاحِدَةٌ اِثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ[3] وَثَلَاثَةٌ[4] إِلَى عَشَرَةٍ[5] وَثَلَاثٌ[6] إِلَى عَشْرٍ

(١) أي: في الأعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة مركبة ومعطوفة. ج.
(٢) في المفرد المذكر وتثنيته. ج.
(٣) في المفردة المؤنثة وتثنيتها على ما القياس.ج.
(٤) أي: وتقول للمذكر ثلاثة.آه. (٥) بالتاء لجماعة المذكر.
(٦) بدون التاء وفرقاً لجمع المؤنث بين المذكر والمؤنث.

(قوله: ومائة) أصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضاً عنها كما في عدة وثبة لامها ياء كما حكى الأخفش رأيت مئيا، وفي الصحاح: أصل مأة مأى كمعي، والهاء عوضت عن الياء. **(قوله: تقول: واحد اثنان)** هذه الأعداد وما بعدها موقوفة محكية على ما هو الأصل، في المفصل: العدد موضوع على الوقف تقول: واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ترك الواو بينهما منصوب المحل على أنه مفعول تقول فإن المعنى تقول هذه الكلمات، وإنما ذكرها على التعداد؛ لأن إعراب الآخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله: وتميم يكسرون الشين جملة معترضة بين المعدودات والألف في اثنان وثنتان من حروفهما، وليس علامة الإعراب، وكذا الواو في عشرون، وأما قوله: ثم بالعطف بينها فهو معطوف على تقول بتقدير تقول، وقوله: مأة وألف ومأتان وألفان مذكورة على سبيل التعداد أو مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق؛ إذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور أولاً لتوسط قوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما. **(قوله: اعتبار التأنيث الجماعة)** في الإيضاح: إنما كان كذلك؛ أي: جاؤا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين؛ لأن الثلاثة جماعة فأنثوا الجماعة في المذكر؛ لأنه السابق، ثم جاؤا بالمؤنث مذكراً إرادة الفرق بينهما انتهى، أي: إنما كان على خلاف الظاهر في الثلاثة؛ لأن عدد الثلاثة فما فوقها جماعة، فيصح إيراد التاء فيها فأنثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقاً في الاعتبار، ثم جاؤوا بالمؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث؛ إذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس في صورة حذف المميز؛ إذ لا علامة فيها لو أوردتآن لزم اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة، فلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث، فقوله اعتبار الخ نكته مصححة لا يراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة لزومها في المذكر، وبما قلنا: ظهر أن تأنيث ثلاثة وما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لأن موصوفها

نحو: (ثَلاَثُ امْرَأَةٍ[1]) وَ: (عَشْرُ نِسْوَةٍ) ولم يفعل الأمر بالعكس لكون المذكر أسبق. وتقول: إذا جاوزت عشراً: «(أَحَدَ[2] عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ» في المذكر، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً) و: (اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً). «إِحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ» و: (ثِنْتَا عَشْرَةَ) في المؤنث على[3] الأصل[4] بتذكير[5] المذكر[6] وتأنيث المؤنث. وغير الواحد إلى (أحد) والواحدة[7] إلى (إحدى) للتخفيف[8]. وتقول: «(ثَلاَثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ») في المذكر، نحو: (ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً). «ثَلاَثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ» في المؤنث، نحو: (ثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً) إبقاء[9] للجزء الأول فيهما بحاله[10] قبل التركيب[11] وتذكير[12] الثاني[13] في المذكر كراهة[14] اجتماع التأنيثين[15] من جنس واحد فيما هو[16] كالكلمة الواحدة، بخلاف (إِحْدَى عَشْرَةَ) وَ(اثْنَتَا عَشْرَةَ) فإنَّ[17] التأنيث

(١) الظاهر ثلاث نسوة. (٢) شروع في العدد المركب. (٣) حال من فاعل تقول. (٤) أي: القاعدة الجارية. (٥) متعلق بتقول. (٦) كما في الأولين. (٧) غير. (٨) دليل التعبير في الأخيرين. (٩) حال من فاعل تقول لا لمفعول له لعدم صحة التعليل. - أي: مبقياً. - أي: لقصد الإبقاء. (١٠) مع. (١١) أي: مذكرة بالتاء ومؤنثة بتركها. (١٢) حال. أي: جعل الواضع الجزء الثاني. (١٣) أي: الجزء الثاني. (١٤) مفعول له تذكيراً. (١٥) بيان اجتماع. (١٦) عبارة عن ثلاثة عشر مثلاً. (١٧) علة خلاف.

وَأَحَدَ عَشَرَ[1] اثْنَا عَشَرَ إِحْدَى[2] عَشْرَةَ اِثْنَتَا[3] عَشْرَةَ وَثَلاَثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ وَثَلاَثَ[4] عَشْرَةِ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ

(١) أي: وتقول إذا جاوزت عشر أحد عشر واثنا عشر في المذكر نحو: أحد عشر رجلاً واثنا عشر رجلاً.
(٢) في المؤنث على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث.ج.
(٣) في المؤنث على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث.ج.
(٤) في المؤنث نحو: ثلاث عشرة امرأة إبقاء للجزء الأول فيهما بحاله قبل التركيب.

جماعة، وتأنيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثاً على ما قيل، فإنه تطويل من غير حاجة إلى هذا، وهذا الوجه أظهر وأخف مؤونة؛ لأنه لا يحتاج إلى إثبات كون التأنيث هو الأصل في ثلاثة فما فوقها كما مر نقلاً عن شرح التسهيل والرضي، قيل: فعلى هذا لحوق التاء في ثلاثة فما فوقها قياس، وهو ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل أنه لو قال: غير قابل لنا قياساً لم يرد أربع إذا سمي به فإن لحوق التاء للتذكير وهو ليس بقياس وهو ليس بشيء؛ لأن لحوق التاء فيهما خلاف القياس الظاهر المطرد في كل الأسماء ما قالوا به إنما هووجه لصحة اللحوق بالتأويل على خلاف الظاهر. (**قوله: فرقاً بين المذكر والمؤنث**) والمعتبر في التذكير والتأنيث حال المفرد إن كان المعدود جمعاً لا بلفظ المعدود وإن كان اسم الجنس أو اسم الجمع فإن كان مختصاً بالمذكر أثبت التاء وإن كان مختصاً بالمؤنث حذفت، وإن كان محتملاً لهما جاز الأمران إلا إذا قصصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص، وفيه تفصيل في الرضي، وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾؛ أي: عشر حسنات أمثالها وإن كان لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر إلى اللفظ فيؤنث؛ نحو: خمسة من الضرب ويذكر؛ نحو: خمس من البشارة. (**قوله: وغير الواحد**) ظاهره يدل على أن أحد مغير الواحد وإحدى مغيرة الواحدة، والمفهوم من الرضي أن أحد أصله وحد بفتح الحاء

تقول: بضعة رجال وبضع نسوة وفي التنزيل: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾، وقوله: اعتباراً لتأنيث الجماعة نكتة مصححة لا يراد التاء ولا يلزم من هذا كون لحوق التاء فيها قياساً؛ إذ اللحوق خلاف القياس المطرد فما ذكره إنما هو وجه صحة اللحوق بالتأويل على خلاف الظاهر. (**قوله: فرقاً بين المذكر والمؤنث**)؛ إذ لو أورد التاء فيهما لزم الالتباس في صورة حذف المميز لانتفاء العلامة حينئذ، وفي إيراد تائين لزوم اجتماع أداتي التأنيث في كلمة، وكلاهما لا يجوز، وقوله: ثلاث امرأة الخ، الصواب ثلاث نسوة وفي التنزيل: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ﴾، و﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾. (**قوله: لكون المذكر أسبق**) أي: أقدم في الخلق والشرف فالتفت إلى حاله قبل حال المؤنث فأخذ التاء أولاً، وأما قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ مع أن المثل مذكر؛ فلأن الأمثال بمعنى الحسنات؛ ولأنها اكتسب التأنيث من المضاف إليه، واعلم أنه يجوز أن يقال: ثلاث دواب وثلاثة دواب إذا أريد المذكر فمن قال: ثلاثة دواب فقد جرى على الأصل وهو أن الدابة في الأصل صفة على وزن فاعلة، وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الأسماء من حيث لا يذكر الموصوف معها فيكون التقدير ثلاثة أشياء دواب، وحينئذ يكون المعدود مذكراً، ومن قال: ثلاث دواب حمل على الظاهر، وأجرى الدابة مجرى غرفة، والمختار: ثلاثة بنات عرس، وأربعة بنات آوى؛ لأن الواحد ابن آوى وابن عرس، وقال المحققون من علماء البصرة: ثلاثة طلحات، وإن أريد بها نساء، وقيل: ثلاثة طلحات إن أريد بها الرجال، وثلاث طلحات إن أريد بها النساء (متوسط). (**قوله: وتقول إذا جاوزت الخ**) إشارة إلى أن قوله: أحد عشر الخ مفعول لتقول المقدر بقرينة ما سبق كذا قيل: بل الظاهر أنه إشارة إلى أن قوله: أحد عشر اثنا عشر الخ من جملة مقول تقول المذكور سابقاً، ويؤيده ما نقلناه آنفاً (عن سيد) فتذكر. (**قال المصنف: اثنتا عشرة أو اثنتا عشرة**) وفي

فيهما من جنسين[١]. وأمَّا تذكير الثاني[٢] في (أَحَدَ عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ) فمحمول على التذكير في (ثَلاَثَةَ[٣] عَشَرَ) والتاء في (ثِنْتَانِ) بدل من لام الكلمة[٤] فلم يتمخض[٥] التأنيث[٦]، ولهذا[٧] حكمنا عليه[٨] بأنَّه جنس آخر من التأنيث[٩]. وفي (اثْنَتَانِ) وإن كانت[١٠] للتأنيث إلَّا أنَّها[١١] حملت على ثنتان[١٢]. وأمَّا[١٣] تأنيث الجزء الثاني[١٤] في المؤنث فلأنَّه[١٥] لما وجب تذكير المذكر. لما عرفت. وجب تأنيثه للمؤنث[١٦]، لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث. «وَتَمِيمٌ[١٧] تَكْسِرُ[١٨] الشِّينَ[١٩]» عند التركيب[٢٠] «فِي المُؤَنَّثِ[٢١]» أي: من (عَشْرَةٍ) تحرزاً[٢٢]

(١) فإنَّ تأنيث جزء الأول بالألف والثاني بالتاء. (٢) أي: الجزء الثاني. (٣) لكونهما من نوع واحد. (٤) وهي عشر من أحد عشر واثني عشر. (٥) بل لقرب بين البدلية والتأنيثية. (٦) أي: التاء في كلمة اثنتان. (٧) أي: ولكونه بدلاً. (٨) على التاء. (٩) خالف لسائر أجناس التاء. (١٠) أي: التاء. (١١) أي: كلمة اثنتان. (١٢) في إبقاء التاء. (١٣) بيان لثبوت التاء في الجزء الثاني. (١٤) وهو عشرة. (١٥) فثابت. شأن. (١٦) نحو: ثلاث عشرة امرأة. (١٧) أي: قبيلة تميم. (١٨) من الأفعال. (١٩) إلى شين عشرة. (٢٠) والتقييد بالتركيب احتراز عن الانفراد. (٢١) بيان لإعراب الشين. (٢٢) دليل تكسر.

التنزيل: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ فليس أسباطاً[١] تمييزاً بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف؛ أي: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً وهي جمع سبط وهي القبيلة من بني يعقوب عليه السلام. (قوله: بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث) أي: بتذكير الجزئين في المذكر؛ نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ وتأنيثهما في المؤنث؛ نحو: إحدى عشرة امرأة، وقوله: وغير ماض مجهول من التغيير. (قوله: إبقاء للجزء الأول فيهما) قال السيلكوتي: إنه حال من فاعل تقول: أي: حال كونك مبقياً للجزء الأول من هذا المركب في المذكر والمؤنث على حاله قبل التركيب لا مفعول له لعدم صحة التعليل؛ لأن القول المذكور والإبقاء متحدان فيلزم تعليل الشيء بنفسه وكذا الكلام في قوله: وتذكيراً للثاني فهو عطف عليه بمعنى مذكراً، وقوله: كراهة الخ علة لقوله: تذكيراً؛ أي: تقول ذلك مذكراً للجزء الأول بحذف التاء منه وعدم إبقاءه بحاله قبل التركيب في المذكر لأجل كراهة لزوم اجتماع علامتي التأنيث، وقوله: واثنتي عشرة النسخة الظاهرة، وثنتا عشرة بلا همزة في أولها يرشدك إليه قوله الآتي، ولذا حكمنا عليه الخ، وقوله: من جنسين؛ أي: حقيقة كما في الأول أو حكماً كما في الثاني على ما يشعر به قوله: ولهذا حكمنا الخ فتنبه. (قوله: وأما تذكير الثاني في أحد عشر الخ) جواب عن مقدر وهو ظاهر؛ أي: وأما تذكير الجزء الثاني في أحد عشر واثنا عشر وعدم إبقاءه على حاله قبل التركيب مع عدم لزوم الاجتماع المحذور فمحمول على التذكير الخ؛ يعني: أنه للحمل على نظره وهو ثلاثة عشر، وللتبعيد عن نقيضه وهو ثلاث عشرة. (قوله: والتاء في ثنتان الخ) جواب عن مقدر، وهو ظاهر أيضاً؛ أي: تاء ثنتان بدل من لام الكلمة وهو الياء كما في بنتان فأصله ثنيان من ثنيت الشيء إذا عطفت عليه، وقوله: حكمنا عليه؛ أي: حكمنا على تاء ثنتا عشرة في قولنا: فإن التأنيث فيهما من

(١) أي: أثبتت عليّ من الحقوق ما لا يفعل الأخت بأخيها، أراد الأخ

وَتَمِيمٌ تَكْسِرُ الشِّينَ فِي المُؤَنَّثِ[١]

(١) أي: من عشرة على أن اللام في الشيء للعهد الخارجي.

صفة مشبهة أبدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس، وإحدى أصله وحدى أبدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح وأشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله: وغير بدل على ما في القاموس. (قوله: إبقاء للجزء الأول فيهما) حال من فاعل تقول: أي مبقياً لا مفعول له لعدم صحة التعليل، وكذا تذكير الثاني عطف عليه؛ أي: تذكير للجزء الثاني في المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير؛ أي: مورد للجزء الثاني في المذكر لكراهة اجتماع التأنيثين، وما قيل: يلزم كون المفعول به معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فهو متوقع، في التنزيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾، وفي الرضي: ويعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز، وقول حاتم:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره

قاض عليه. (قوله: بدل من لام الكلمة)؛ أعني: الياء؛ لأنه من المثنى لا من اثنتان فهي للتأنيث؛ لأن همزة الوصل عوض عنها؛ أي: عن الياء. (قوله: لأنه لما وجب) قيل: الصواب فلأنه والجواب إنه جزاء إما بتقدير فيقال الخ أو حذف الفاء في جواب أما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي.

عن توالي أربع[١] فتحات مع[٢] ثقل التركيب في (إِحْدَى عَشَرَةَ واثْنَتَا عَشَرَةَ)، أو[٣] خمس فتحات في (ثَلاثَ عَشَرَةَ إلى تِسْعَ عَشَرَةَ). والحجازيون يسكنونها[٤] وهي[٥] اللغة الفصيحة لأنَّ[٦] السكون أخف من الفتح.

«وَ» تقول: «عِشْرُونَ وَأَخَوَاتِهَا[٧]» بكسر التاء لأنَّه[٨] منصوب بالعطف على (عِشْرُونَ) المنصوب[٩] محلاً بمقولية[١٠] القول[١١]. وهي: ثلاثون وأربعون وخمسون إلى تسعين. «فِيهِمَا[١٢]» أي: في المذكر والمؤنث من غير فرق[١٣]، وهي عقود ثمانية، وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود[١٤] إلى عقد آخر: «أَحَدَ وَعِشْرُونَ» في المذكر «إِحْدَى وَعِشْرُونَ» في المؤنث. ولما غير الواحد[١٥] والواحدة ههنا[١٦] بدون[١٧] التركيب لأنَّ[١٨] المعطوف[١٩] والمعطوف عليه[٢٠] في قوة

(١) بل ستة كما في أربع عشرة. (٢) ظرف توالي. (٣) عطف على أربع فتحات أي: التحرز عن تعالى. (٤) أي: الشين. (٥) أنث الضمير باعتبار الخبر. (٦) علة الإسكان لا للفصاحة. (٧) أي: كلمة عشرون. (٨) لفظ أخوات. (٩) صفة عشرون. يفهم منه أنَّ المحكي على. (١٠) أي: بسبب. (١١) أي: تقول المقدر كما أشار إليه الشارح. (١٢) متعلق بتقول المقدر. (١٣) تغليباً للمذكر على المؤنث. (١٤) أي: عشرون وأخواتها. (١٥) أي: إلى أحد. (١٦) أي: في استعمالهما مع أحد العقود الثمانية. (١٧) حال. (١٨) تعليل لغير. (١٩) وهو عشرون مثلاً. (٢٠) أحد وإحدى.

وِعِشْرُونَ وَأَخَوَاتِهَا[١] فِيهِمَا أحد وَعِشْرُونَ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ

(١) وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود إلى عقد آخر أحد وعشرون في المذكر إحدى وعشرون في المؤنث.

(**قوله: لأنه منصوب**) قد عرفت الحقيقة، ومن قال إن الإعراب المحلي إنما يكون للمبني وعشرون ليس مبنياً وهو ظاهر إنما المحتمل أن يكون محكياً فالصواب المنصوب تقدير النقل آخر بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه؛ أما أولاً؛ فلأن الإعراب المحلي يكون للمعرب أيضاً، قالوا: يجوز الرفع في المعطوف على اسم أن بعد مضي الخبر حملاً على المحل ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملاً على محل لا غلام رجل، وأما ثانياً؛ فلأن عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني؛ أعني: عشرون على التعداد، وأما ثالثاً؛ فلأن ثقل آخره بالحركة الحكائية لا ينافي الإعراب بالحرف. (**قوله: لأن المعطوف**) تعليل لغير خص العطف منها بعطف العقود على الزائد مع أن عطف الزائد على العقود أيضاً جائز وإن كان الأول أكثر استعمالاً بقرينة قوله: إلى تسعة وتسعين، بخلاف قوله: ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملاً لهما كما هو الظاهر.

جنسين بأنه جنس آخر الخ. (**قوله: وفي اثنتان وإن كانت الخ**) جواب عن مقدر أيضاً؛ يعني: أن الهمزة في اثنتان عوض عن اللام فالتاء حينئذ للتأنيث حقيقة لكنها حملت على ما لم يتمحّض التاء فيه للتأنيث؛ أعني: ثنتان فجوّز فيها ما جوز فيها. (**قوله: لما وجب تذكير المذكر**) أي: تذكير الجزء الثاني من العدد المركب المذكر لما عرفت من لزوم اجتماع علامتي التأنيث. (**قوله: لانتفاء المانع**) بسبب التركيب من إعطاء التاء للمؤنث وهو أي المانع اللبس بين المذكر والمؤنث في حال الإفراد، وهو قد ارتفع في حال التركيب بالجزء الأول لكونه بغير التاء للمؤنث وبالتاء للمذكر، فإذا انتفى المانع وجب تأنيث الجزء الثاني للمؤنث. (**قال المصنف: وتميم تكسر الشين**) أي: هذه القبيلة تكسر شين عشرة في المركب المؤنث دون المذكر، وإن توالى أربع فتحات كقوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾، أو ست فتحات نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ فافهم، قال العصام: وليس هذا الحكم مخصوصاً بثلاث عشرة إلى تسع عشرة، بل شامل لإحدى عشرة، واثنتا عشرة عيناً بسكون الشين أو كسرها، وقرأ الأعمش بفتحها، وقوله: أي من عشرة فاللام في الشين للعهد الخارجي. (**قوله: تحرزاً عن توالي أربع الخ**) فإنه ثقيل وإن كان نفس الفتحة أخف الحركات، والمتبادر من التوالي ما هو بلا فاصلة فلا يرد أن الفتحات في إحدى عشرة خمس، وفي ثلاث عشرة سبع؛ لأن في هذين فاصلةً إما تلفّظاً كما في الأخير، وإما صورة كما في الأول، وقوله: أو خمس فتحات؛ أي: بل ست فتحات في أربع عشر بلا فاصلة صورة ولفظاً. (**قوله: والحجازيون يسكنونها**) من التسكين وهذا بيان المحترز قوله: تميم؛ أي: وأهل الحجاز يجعلون الشين من عشرة عند التركيب ساكنة بل من عشر أيضاً كقراءة؛ أي: جعفر أحد عشر كوكباً بسكون الشين، وقراءة هبيرة اثنا عشر شهراً بالسكون أيضاً (ألفيه)، ولغة الحجازيين هي الفصحى،

التركيب لم[١] يكن استعمالها[٢] بالعطف على صورة لفظ ما[٣] تقدم بعينه[٤]، فلذلك لم يدرجهما[٥] في قاعدة العطف بلفظ ما[٦] تقدم بل خصها[٧] بما عداهما[٨] فقال: «ثُمَّ بِالعَطْفِ» أي: عطف تلك العقود على الزائد عليها كائناً ذلك الزائد «بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ» من[٩] أسماء الأعداد بعينه[١٠] من[١١] غير تغيير، فتقول[١٢]: (اثْنَانِ وَعِشْرُونَ) في المذكر، و(اثْنَتَانِ، أَوْ ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ) في المؤنث، (ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ) في المذكر، و(ثَلَاثٌ وعِشْرُونَ) في المؤنث، هكذا «إِلَى[١٣] تِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ[١٤]» بل إلى (تِسْعٍ[١٥] وَتِسْعِينَ[١٦]) وتقول: فيما[١٧] زاد على (تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ). «مِائَةٌ[١٨] وَأَلْفٌ» في الواحد «مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ» في التثنية «فِيهِمَا[١٩]» أي: في المذكر والمؤنث من غير فرق[٢٠] بينهما. «ثُمَّ» تقول[٢١] فيما[٢٢] زاد على (مِائَةٍ وَأَلْفٍ) وما يتفرع[٢٣] عنهما «بِالعَطْفِ» أي: بعطف الزائد[٢٤] عليهما أو عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعاً[٢٥] «عَلَى صُورَةِ مَا تَقَدَّمَ» من أسماء[٢٦] الأعداد من غير تغيير وتبديل، فتقول: (مِائَةٌ وَوَاحِدٌ[٢٧]، أَوْ وَاحِدَةٌ[٢٨])، و: (مِائَةٌ واثْنَانِ[٢٩] أَوِ اثْنَتَانِ[٣٠])، و: (مَائِةٌ وثَلَاثَةُ رِجَالٍ، أو ثَلاثُ نِسْوَةٍ)، و: (مَائِةٌ وأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً)، و: (مِائَةٌ وَأَحَدَ وَعِشْرُونَ رَجُلاً أَوْ إِحْدَى وَعِشْرُونَ امْرَأَةً)، و: (مَائِةٌ واثْنَانِ وَعِشْرُونَ رَجُلاً أَوِ اثْنَتَانِ

(١) جواب لما. (٢) أي: استعمال مادتها. (٣) أي: العدد. (٤) أي: بعين ما تقدم من كون مذكرها بالتاء ومؤنثيهما بحذفها. (٥) مصنف. أي: أحد وعشرون وإحدى وعشرون. (٦) كما في ثلاثة عشر للمذكر وثلاث عشر في المؤنث. (٧) مصنف. أي: تلك القاعدة. (٨) أي: أحد وعشرون وإحدى وعشرون. (٩) بيان لما. (١٠) حال. (١١) عطف تفسير لقوله بعينه. (١٢) أنت. (١٣) متعلق بمنتهياً كما أشار الشارح إليه. (١٤) للمذكر. (١٥) احتراز عن المصنف. للمؤنث. (١٦) امرأة. (١٧) أي: العدد. (١٨) من مقولات تقول. (١٩) ظرف تقول. (٢٠) أي: بتغليب المذكر على المؤنث. (٢١) قدر متعلق الباء في قوله بالعطف. (٢٢) أي: عدد وهو واحد مثلاً في مائة واحد. (٢٣) أي: تثنيتهما وجمع ألف. وهو مائتان وألفان .هندي. (٢٤) نحو: مائة وواحد وألفاً. (٢٥) قدر متعلق الجار. (٢٦) قبل تركيب الزائد بالمائة والألف. (٢٧) بعطف الزائد على مائة في المذكر. (٢٨) في المؤنث. (٢٩) في عطف الزائد المذكر. (٣٠) في المؤنث.

وقرئ عليها قوله تعالى: ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾، و﴿ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًا﴾. (قوله: وأخواتها بكسر التاء) فيه تعريض للهندي فإنه قال: أو بالرفع؛ أي: وأخواتها مثلها، وقوله: في المذكر والمؤنث من غير فرق؛ يعني: على سبيل التغليب للمذكر على المؤنث كما في قوله من الطويل:

دَعَتْنِي أَخَاهَا مَا كَانَ بَيْنَنَا
مِنَ الأَمْرِ مَا لَمْ يَفْعَلِ[١] الأَخوانِ

(موشح). (قوله: ولما غيّر الواحد) إلى أحد والواحدة إلى إحدى ههنا؛ أي: فيما زاد على كل عقد إلى عقد آخر بدون التركيب حقيقة مع أن حقهما أن لا يغير في حال عدم التركيب بخلاف أحد عشر وإحدى عشرة فإن التغيير فيهما مع التركيب لم يكن استعمالهما الخ جواب لما، وفي الجزائري حاصل العبارة: أن المصنف أتى بُعيد هذا بقاعدة كلية هي قوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقاً على هذه القاعدة من قوله: أحد وعشرون، وإحدى وعشرون مندرج فيها، وفرد من أفرادها فلم أفرده بالذكر، وحاصل الجواب: أنه قد غيّر فيه الواحد إلى أحد، والواحدة إلى إحدى، وليس التغيير فيه للتركيب كإحدى عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلاً في قوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فإن ما تقدم في الأعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الأحد، والإحدى فلذا خصّ القاعدة بما عداهما. (قوله: على صورة لفظ ما تقدم) خبر لم يكن أي واقعاً على هيئة لفظ ما تقدم من الأعداد المفردة، وقوله:

والأخت، فقالت: أخوان ولم يقل: أختان تغليباً للمذكر على المؤنث.

(١) بمعنى ما يقابل التركيب.

ثُمَّ بِالعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ مِائَةٌ[١] وَأَلْفٌ مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ[٢] فِيهِمَا ثُمَّ بِالعَطْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

(١) أي: وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة وألف في الواحد.
(٢) في التثنية لم يذكر جمعهما لعدم دلالته على معين وهي الغرض من أسماء العدد.

(**قوله: كائناً ذلك الزائد**) جعل الجار والمجرور حالاً من الزائد لا من الزائد والعقود معاً كما في الرضي؛ لأن الاحتياج إلى التقيد فيما وقع فيه التغيير وهو الزائد لا في العقود. (**قوله: مائة وألف**) بالوقف كسائر الأسماء السابقة وأورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة. (**قوله: مائتان وألفان**) لم يورد جمعهما لعدم كونه من الأعداد في نفسه، وإنما يصير من الأعداد بالتركيب بلفظ العدد؛ نحو: ثلاث مأة وثلاثة الألف كالواحد والاثنين كما مر نقلاً عن الإيضاح. (**قوله: أو واحدة**) عطف على واحد فيكون مثالاً للمؤنث عطف فيه الزائد على مأة. (**قوله: مائة واثنان أو اثنتان**) عطف على مأة وواحد وهكذا فكلها من عطف الزائد على المأة أحدهما مثال للمذكر والآخر مثال للمؤنث على الطريقة السابقة، وعطف أو واحدة ومأة وواحد بأن يكون مثالاً عطف فيه المائة على الزائد، وهكذا إلى آخر الأمثلة، وهم تأبى عنه الطريقة السابقة من إيراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث، ولما لزم إيراد مثال واحد بعطف الزائد على المائة ترك باقي الأمثلة ثم ألحقه بقوله: ويجوز العكس في الكل.

وَعِشْرُونَ امْرَأَةً)، و: (مَائِةٌ وثَلاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلاً أَوْ ثَلاثٌ وَعِشْرُونَ امْرَأَةً) إِلَى (مِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ رَجُلاً أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِيْنَ امْرَأَةً) وكذا الحال في تثنية المائة[1] والألف[2] وجمعهما. ويجوز أن يعكس[3] العطف في الكل فتقول: (وَاحِدٌ ومِائَةٌ) إلى آخر ما ذكرنا. «وَ» الأصل[4] «فِي ثَمَانِيَ عَشْرَةَ فَتْحُ[5] اليَاءِ» لبناء[6] صدور[7] الأعداد المركبة على[8] الفتح كـ (ثَلاثَةَ عَشَرَ). «وَجَاءَ إِسْكَانُهَا[9]» أي: إسكان الياء لتثاقل[10] المركب بالتركيب كما[11] في (مَعْدِيْ كَرِب). «وَشَذَّ[12] حَذْفُهَا» أي: حذف الياء «بِفَتْحِ[13] النُّونِ» لأنها[14] إذا حذفت فالوجه[15] بقاء الكسرة كما[16] في قولك: (جَاءَنِي القَاضِي) إذا حذفت الياء[17] إلَّا أنَّ الذي

(١) أي: مائتين. (٢) أي: ألفين. (٣) أي: يعطف الأكثر على الأقل. (٤) أي: في ياء الجزء الأول. (٥) مبتدأ مؤخر. (٦) علة لمقدر إنَّما كان الفتح أصلاً لبناء .آه. (٧) جمع صدر. أي: الجزء الأول. (٨) متعلق بقوله لبناء. (٩) للتخفيف مع كونه مركباً. (١٠) أي: لحصول الثقل في التركيب التعدادي. (١١) أي: كالثقل. (١٢) ما من مجهول. (١٣) الباء بمعنى مع هـ. (١٤) تعليل الشذوذ. (١٥) أي: القياس. (١٦) أي: في قاض. (١٧) للتخفيف.

وَفِي[1] ثَمَانِيَ عَشْرَةَ فَتْحُ اليَاءِ وَجَاءَ إِسْكَانُهَا وَشَذَّ حَذْفُهَا[2] بِفَتْحِ النُّونِ

(١) قال: وفي ثماني والأصل في ثماني عشرة. آه. هكذا قدر قدس سره أخذاً من قوله وجاء إسكانها.
(٢) أي: حذف الياء من تركيب ثماني عشرة لكمال التخففة.

خصّها بما عداها الباء داخل على المقصور عليه؛ أي: خص القاعدة بما عدا أحد وعشرون وإحدى وعشرون. (قوله: أي: عطف تلك العقود) يعني: ثم تقول بعطف الأكثر على الأقل، وهو المتبادر الأكثر، ويجوز العكس في الكل لكنه أقلّ فيعطف عشرون وأخواتها على أحد إلى تسعة أو يعكس، وفي قوله: كائناً ذلك الزائد الخ إشارة إلى أن قوله: بلفظ حال من الزائد؛ أعني: المعطوف عليه المستفاد من فحوى الكلام كما في قولهم: يجوز الصلاة قاعداً؛ أي: حال كونه ملابساً بلفظ ما تقدم من الأعداد المفردة في التذكير والتأنيث بلا تغيير حالة الإفراد عند العطف. (قوله: هكذا إلى تسعة الخ) أي: تقول: هكذا منتهياً إلى تسعة وتسعين في المذكر، وتسع وتسعين في المؤنث وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ (شذور)، ولما اكتفى المصنف بذكر المذكر لأصالته أضرب الشارح بذكر المؤنث، فقال: بل إلى تسع وتسعين. (قوله: مائتان وألفان في التثنية) لم يذكر جمعهما لعدم دلالته على معين وهي الغرض من أسماء العدد؛ ولذا لم يذكر بضع وهو ما فوق الثلاثة إلى التسعة. (قوله: أي: بعطف الزائد الخ) يعني: بعطف الأقل على الأكثر أو بالعكس، وفي ميزان الأدب أن الأكثر الأرجح ههنا عطف الأقل عكس ما سبق في العقود؛ فلذا أتى الشارح الأمثلة الآتية كلها بعطف الأقل، وهو المفهوم من كلام اللباب فاعرفه. (قوله: حال كون الزائد) سواء كان معطوفاً أو معطوفاً عليه واقعاً على صورة ما تقدم من الأعداد المفردة بلا تاء في المذكر وبها في المؤنث إذا كان ذلك الزائد لفظ واحد أو اثنان، وبالعكس إذا كان الزائد لفظ ثلاثة فما فوقه إلى تسعة (رضي). (قوله: فتقول: مائة وواحد) أي: في المذكر، وواحدة في المؤنث بعطف الزائد الأقل على الأكثر، وهكذا في سائر الأمثلة إلى أن ينتهي عطف الآحاد والأصول، ثم تقول بعطف العشرة على المائة مائة وعشرة رجال، ثم تقول بعطف المركبات من الفروع مائة وأحد عشر إلى أن ينتهي المركبات؛ أعني: إلى مائة وتسعة عشر، ثم يعطف على المائة العقود مع زائدها إلى أن ينتهي عطف العقود، ثم يؤتى تثنية المائة ثم تثنية الألف وجمعه على هذا التفصيل فتقول: مائتان وواحد أو واثنان أو ثلاثة إلى مائتين وتسعة وتسعين ثم تقول: ثلاثمائة وثلاثمائة وواحد أو اثنان إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين، ثم تقول: ألف على قياس ما ذكر في المائة ثم وثم إلى ما لا نهاية له من الأعداد. (قوله: والألف وجمعها) الظاهر وجمعه؛ أي: الألف كما في بعض النسخ؛ لأن المائة في العدد لا يجمع كما سيأتي، وقوله: ويجوز الخ من كلام الهندي حيث قال: وعلى ذلك فقس وزد، ويجوز أن يعكس الخ، ويفهم من هذا الصنيع أن عطف الأقل على الأكثر راجح كما مر خلافاً للعصام. (قوله: والأصل في ثماني الخ) قدر الأصل أخذاً من المقابلة بقوله: وجاء إسكانها؛ أي: كثيراً روماً للتخفيف، وقوله: فتح الياء؛ أي: لأن الياء تحتمل الفتحة لخفتها كما في رأيت القاضي، والصدور جمع صدر بمعنى الجزء الأول من تلك الأعداد. (قال المصنف: وشذ حذفها بفتح النون) أي: حذف الياء من تركيب ثماني عشرة لكمال التخفيف مع فتح النون دون كسرها على ما هو القياس، وقد جاء ثمانٍ في حالة الإفراد[1] بحركات الإعراب على النون؛ أي: بجعل النون معتقَب الإعراب في الشعر نحو:

لَـــهَـــا ثَـــنَـــايَـــا أَرْبَـــعٌ حِـــسَـــانٌ
وَأَرْبَـــعٌ فَـــثُـــغْـــرُهَـــا ثَـــمَـــانٌ

(موشح). وفي الحديث: «صلى ثمانَ ركعات» بنصب النون (عصام)، وبعض المعاصرين قد استشكل عليه حقيقة لفظ ثمان؛

(١) بالكسر والتنوين؛ لأنه جعل معتقب الإعراب،

يسوغ[1] ذلك[2] فيه[3] كونه[4] مركباً، فروعي[5] زيادة استثقاله[6] فجعل[7] موضع الكسرة فتحة[8]. قال الشارح الرضي: (وَيَجُوزُ كَسْرُهَا[9] لِيَدُلَّ[10] عَلَى اليَاءِ المَحْذُوفَةِ، لكِنَّ الفَتْحَ أَوْلَى لِيُوَافِقَ[11] أَخَوَاتِهِ، لأَنَّهَا[12] مَفْتُوحَةُ الأَوَاخِرِ مُرَكَّبَةٌ مَعَ العَشَرَةِ. ولمَّا فرغ[13] من بيان حال أسماء الأعداد شرع[14] في بيان حال مميزاتها وابتدأ[15] من الثلاثة[16] لأنَّه[17] لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح[18] به فقال: «وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى العَشَرَةِ[19]» والثلاثة إلى العشر[20] «مَخْفُوضٌ» أي[21]: مجرور «وَمَجْمُوعٌ[22] لَفْظاً» نحو: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ). «أَوْ مَعْنًى[23]» نحو: (ثَلَاثَةُ رَهْطٍ). أمّا كونه مخفوضاً فلأنَّه لما كثر استعماله[24] آثروا[25] فيه[26] جر التميز بالإضافة[27]، للتخفيف لأنَّها تسقط التنوين والنونين. وأمَّا كونه[28] مجموعاً فليطابق[29] المعدود[30] العدد[31] «إِلَّا فِي (ثَلَاثِمِئَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ[32]») استثناء[33] من قوله (مَجْمُوعٌ) لأنَّهم[34]

(١) أي: يجوز. (٢) أي: الفتح. (٣) أي: في لفظ ثماني بعد حذف الياء. (٤) ثماني. (٥) من الرعاية. (٦) من القاضي. (٧) أي: فلذلك الرعاية جعل. (٨) للخفة. (٩) أي: النون في ثماني عند التركيب. (١٠) علة يجوز. (١١) أي: تركيب ثماني عشرة. (١٢) علة يوافق. (١٣) مصنف. (١٤) مصنف. (١٥) أي: من بيان الثلاثة. (١٦) علة وابتدأ شأن. (١٧) مصنف. (١٨) في المذكر. (١٩) في المؤنث. (٢٠) أي: بحسب الإعراب. (٢١) خبر بعد خبر. حسب الكلمة. (٢٢) بأن كان اسم جمع. عصام. (٢٣) أي: مميز هذا النوع من العدد أي: عدد القليل. (٢٤) لجواب لما. (٢٥) أي: اختاروا. (٢٦) أي: مميز الثلاثة إلى العشرة. (٢٧) متعلق بـ آثروا. (٢٨) أي: مميز هذا النوع. (٢٩) ثابت. (٣٠) أي: المميز. (٣١) أعني ثلاثة وأخواتها. (٣٢) فإنَّ مميزها مفرد. (٣٣) أي: هذا. (٣٤) على استثناء. نحاة.

وَمُمَيِّزُ[1] الثَّلَاثَةِ إِلَى العَشَرَةِ مَخْفُوضٌ وَمَجْمُوعٌ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى إِلَّا[2] فِي ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ

(١) بفتح النون دون كسرها.
(٢) استثناء من قوله مجموع.

فلذا أرخينا العنان في مضمار البيان، فتقول: لفظ ثمان كيمان عدد وليس بنسب، أو هو في الأصل منسوب إلى الثمن؛ لأنه الجزء الذي صّير السبعة ثمانية ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب فحذفوا منه إحدى يائي النسبة وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن، وفي الحديث: «الإيمان يمان»، فتثبت ياؤه عند الإضافة كما تثبت ياء القاضي، فتقول: ثماني نسوة، وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر دون النصب فتثبت فيه منصرفاً (قاموس)، وأما قول الأعشى:

ولقد شَرِبتُ ثَمَانياً وثمانياً
وثَمَانَ عَشْرَةَ واثْنَتَينِ وأَرْبَعَا

فكان حقه أن يقال: وثماني عشرة إلا أنه حذف الياء على لغة من يقول: طوال الأيد في طوال الأيدي (مختار)، وعن الأصمعي تقول: ثمانية رجال وثماني نسوة ولا تقول: ثمان نسوة؛ لأن الياء المفتوحة ثابتة في حالة الإضافة والنصب كما في القاضي. **(قوله: إلا أن الذي يسوّغ ذلك فيه)** أي: الذي يجوّز حذف الياء وفتح النون في ثماني عشرة كونه مركباً فيه زيادة استثقال، وقوله: لأنه لا مميز للواحد الخ؛ لأنهما لا يستعملان مع المميز لدلالة لفظ المفرد والمثنى على الواحد والاثنين. **(قال المصنف: ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض)** أي: مجرور بإضافة العدد إليه، وقد نظم بعضهم بالفارسية فقال:

مميز در عدد برسه جهت دان
زسه تاده بود مجموع ومجرور
أزان تاصد بود منصوب ومفرد
زصد بر ترهمه فردست ومجرور

(قال المصنف: أو معنى) بأن يدل على ما فوق الاثنين بدون تعيين بأن يكون اسم جنس كتمر وعسل، أو اسم جمع كرهط ونفر كتسعة رهط، ومنه لفظ القوم فإن قوم الرجل من ثلاثة أو

(قوله: قال الشارح الرضي الخ) المقصود منه أن قوله: وشذ حذفها بمعنى أنه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى أنه غير فصيح بل هو أولى. **(قوله: مخفوض)** وأجاز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقاً وهذا إذا كان المعدود جامداً وإذا كان صفة نحو: قولك ثلاثة صالحون فالأحسن الإتباع ثم النصب على الحال ثم الإضافة وهو أضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الأسماء كذا في شرح التسهيل. **(قوله: مجموع)** جمع التكثير إن وجد فإن كان له جمع قلة يؤتى به ولا يؤتى بجمع الكثرة وإن لم يوجد فجمع المؤنث السالم؛ نحو: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾، وقل مجيئه مع وجود المكسر؛ نحو: سبع سنبلات مع وجود سنابل؛ ونحو: خمس زوجات وسبع بقرات، أما جمع المذكر السالم فلا تمييز به كما سيجيء. **(قوله: أو معنى)** وهو اسم الجمع واسم الجنس والأكثر فيه أن يكون مجروراً بمن. **(قوله: إلا في ثلاث مائة الخ)** أي: إسقاط التاء في ثلاثة وأخواتها واجب إذا أضيف إلى مائة وإثباتها واجب إذا أضيف إلى الألف؛ لأن مميزها في الظاهر لفظة مائة وهو مؤنث لفظ ألف وهو مذكر.

لم يجمعوا (مائة) حين ميزوا[1] بها ثلاثاً وأخواته[2] «وَكَانَ قِيَاسُهَا[3]» أن تجمع، فيقال: (مِئَاتٌ أو مِئِينَ[4]») لأنَّه للمائة جمعين؛ أحدهما: في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون. والثاني: في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات. ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم، فلا يقال: (ثَلاَثَةُ مُسْلِمِيْنَ)

(١) إن ازيد تميز المذكر العاقل. (٢) كأربعة وخمسة. (٣) أي: قياس المائة المضافة إليها ثلاثة إلى تسع. (٤) بكسر ميمهما وجوز قوم ضمهما.

وَكَانَ قِيَاسُهَا[1] مِئَاتٌ أَوْ مِئِينَ

(١) أي: المائة أن يجمع فيقال.

(قوله: وكان قياسها) أي: بالنظر إلى كون مميزها مجموعاً ينافي عدم مجيء إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم. **(قوله: في صورة الجمع المذكر السالم)** إنما قال في صورة؛ لأنهم اختلفوا في مئين، والجمهور على أنه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كأرضين، وقال الأخفش: إن وزنه فعلين كغسلين فهو اسم جمع، وقال البعض: إن أصله مئي كعصي فهو جمع كثرة قلبت ياؤه الثانية نوناً فعلى التقادير هو في صورة الجمع المذكر.

سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة لقوله: أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ، واعلم أنه إذا لم يكن للمعدود إلا جمع قلة أضيف العدد إليه؛ نحو: ثلاثة أقلام، وإن لم يكن له إلا جمع كثرة أضيف إليه؛ نحو: ثلاثة دراهم وإن كان له جمعان معاً أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلة؛ نحو: ثلاثة أجيال وجاء: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ مع وجود أقراء وليس بقياس خلافاً للمبرد (رضي). **(قوله: ولأنه لما كثر الخ)** ولئلا يكون بالنصب على صورة الفضلات، وأما النصب فيما زاد على العشرة فالضرورة امتناع الإضافة (هندي)، وقوله: آثروا جواب لما والإيثار من باب الأفعال الاختيار؛ أي: اختاروا على النصب جرّ التمييز، وقوله: والنونين لعل ذكره استطرادي. **(قال المصنف: إلا في ثلاثمائة الخ)** استثناء مفرغ في الموجب لاستقامة المعنى؛ أي: ذلك المميز مجموع في جميع المواد والتراكيب إلاّ في سبعة ألفاظ مضافة إلى مائة وهي ثلثمائة، وما زاد على ذلك إلى تسعمائة فإن التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظاً وهو ظاهر، ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع، واعلم أنه يجب إسقاط التاء في ثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى مائة كما يجب إثباتها إذا أضيفت إلى الألف سواء كان المميز للمائة والآلاف مذكراً أو مؤنثاً (رضي). **(قوله: وكان قياسها الخ)** أي: كان القياس في ثلاثمائة إلى تسعمائة بالنظر إلى كون مميزها مجموعاً أن يجمع المائة فيقال الخ، وقد جاء على القياس في قول الشاعر:

ثَلاثُ مِئِينَ[1] لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

أي: بني الأهتم؛ وهي قبيلة، والأهتم لغةً: هو الذي انكسرت أسنانه المتقدمة سمي به؛ لأنه كسرت ثنيته، قيل: رهن رداءه بدايات ثلاثمائة من الإبل في ملوك ثلاثة قتلهم، وذلك دليل شرفه، وقيل: أراد بالرداء السيف، وبثلاث مئين ثلاثمائة سنة من عمره، فقد جاء المميز المذكور منصوباً غير مجرور كما يقال: لي خمسة أثواباً (موشح). **(قوله: في صورة الجمع الخ)** أقحم لفظ الصورة للاختلاف فيه حيث جعله الأخفش فعلين كغسلين بخلاف مآت فإنه جمع مؤنث حقيقة فبهذا ظهر أن قوله: في صورة بعد قوله: والثاني كما في بعض النسخ سهو قلم. **(قوله: ولا يجوز إضافة العدد الخ)**؛ لأن جمع المذكر السالم إما وصف فهو قاصر عن إفادة الغرض من التمييز؛ أعني: بيان الجنس، وإما عَلَم معرف باللام والتمييز نكرة فلم يبق إلا مآت لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع، اعلم أنهم[2] اختلفوا في ربط هذه العبارة، فقال بعضهم: إن التمييز فاعل لقوله: بلي، والمجموع بالنصب مفعوله، وهو الظاهر؛ أي: أن يقع التمييز الذي يذكر للمائة عقب المجموع بالألف والتاء؛ أعني: مآت، وقيل: المجموع بالرفع صفة التمييز ورجحه بعضهم كالبركي وغيره، فحينئذ يكون مفعوله محذوفاً، وهو الثلاث وأخواتها، وحاصل ما أفاده عبارة الشارح أنهم لو جمعوا مميز الثلاث ههنا، وقالوا: ثلاثمآت يلزم عند ذكر مميز المآت؛ أعني: رجلاً مثلاً في قولك: ثلاثمآت رجل وقوع تمييز المآت بعد الجمع بالألف والتاء وهو مستكره؛ لأنه خلاف[3] المأنوس من عادتهم وهو إيلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم: عشرون رجلاً وثلاثون درهماً وأربعون ليلة إلى غير ذلك، وقوله: بعد أن تعوّد المجيء الخ ظرف لقوله:

وقوله: وجلت؛ أي: مراهنة ردائي بتقدير مضاف؛ يعني: جلت وكشفت مراهنة ردائي للاعتداء الحزن عن وجوه قبيلتي.

(١) أي: الناظرين. (٢) فلا يجوز.
(٣) عارف.

أن يلي ولفظة ما مصدرية وضمير تعوّد للتمييز، والتعود: عادت كردن؛ أي: بعد اعتياد ذلك التمييز المجيء والوقوع بعد ما؛ أي: بعد عدد هو في صورة جمع المذكر السالم فقوله: أعني الخ تفسير لهذا الموصول، وأما تحريرات الفحول على هذه العبارة، فمنها ما للبهشتي حيث قال: اعلم أن قوله: التمييز مرفوع فاعل لقوله يلي، والمجموع منصوب مفعوله، وقوله: بعد ما تعوّد ظرف لهذا الفعل وما مصدرية وفاعل تعود ضميره مستتر راجع إلى التمييز، والمجيء منصوب على أنه مفعوله، وقوله: بعدما هو الخ ظرف المجيء والمحصول أنهم كرهوا أن يلي التمييز الواقع بعد المائة الواقعة تمييزاً للثلاثة المجموع بالألف والتاء؛ لأن تمييز الأعداد قبل وصولها إلى هذه المرتبة كان يجيء دائماً بعد أسماءها الكائنة على صورة جمع المذكر السالم فاتخذه عادة فلو وقعت الموالاة بينه وبين جمع المؤنث السالم لتخلف عن عادته المألوفة، فإن قيل: العدد الذي قبل هذا التمييز تثنية المائة ومفردها فتغيرت العادة السابقة بهما، قلنا: مراده أنه لا اعتياد بينه وبين العدد الكائن على هذه الصيغة بوجه من الوجوه، وأما العدد الكائن على صورة جمع المذكر السالم فالتعوّد بينهما متحقق ولو في بعض المراتب، فإن قلت: لا خلاف أن للمائة جمعاً بالألف والتاء فمميزه لا محالة يقع بعده، قلت: استعماله مع مميزه مرفوض على ما سيجيء، وما يخطر بالبال من أن التمييز في قوله: أن يلي التمييز الخ لم لا يجوز أن يكون ما أضيف إليه الثلاث، ففيه أن التمييز المجموع بالألف والتاء أكثر، ومن جملته قوله عليه السلام: «لقد أنزل علي عشر آيات» الحديث انتهى، فقال بعضهم[1]: نعم التوجيه لولا قول الشارح فيما بعد أن استعمال جمع مائة مع مميزها في الأعداد مرفوض؛ لأنه يأبى هذا التوجيه فالوجه أن يجعل قوله: المجموع بالرفع صفة للتمييز، ويجاب عما أورد عليه بمثل عشر آيات بكراهتهم اجتماع المجموع بالألف والتاء مع ما هو بالواو والنون على أن يكون أحدهما مميزاً للآخر للمشابهة بينهما بشرط أن يكونا جميعاً من مراتب الأعداد فتأمل، ومنها ما للفاضل معمار زاده وهو أن قوله: التمييز فاعل يلي ومفعوله قوله: المجموع، والمراد من التمييز اسم المعدود الذي يميّز العدد مثل رجل ودرهم؛ لأنه التمييز حقيقة وبعد الأول معمول يلي وكلمة مصدرية صلتها تعوّد والمجيء بالنصب مفعول تعوّد وفاعلها كناية عن التمييز، وبعد الثاني ظرف المجيء وما بعده موصولة، والمعنى: أن العرب كرهوا أن يجيء التمييز الذي هو اسم معدود بعد العدد الجمع بالألف والتاء على تقدير جمع المآت، وأن يقال: ثلاثمآت رجل بعد اعتياد كون التمييز أن يجيء بعد العدد الذي في سورة جمع المذكر مثل عشرين رجلاً إلى تسعين رجلاً انتهى، ومنها ما للبركي محمد جلبي أن التمييز فاعل يلي ومفعوله محذوف، وهو الثلاث وأخواتها والمجموع صفة التمييز وهو مآت وبعد الأول ظرف يلي وما بعده مصدرية والمجيء مفعول تعود، وبعد الثاني مبني على الضم لقطعه عن الإضافة تقديره بعد الثلاث وأخواتها، وما بعده موصول فاعل تعود انتهى، ومنها ما للمولى ابن برهان حيث قال في بيان المآل؛ يعني: أنه كان مميز ثلاثة إلى تسع جمعاً مؤنثاً سالماً لزم أن يليه متعوّد المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون فإن درهماً مثلاً تعوّد المجيء بعد عشرين مثلاً، فلو جُعل مميز الثلاث أو المائة لزم أن يلي الدرهم المائة فيصير التركيب حينئذ هكذا ثلاث مآت درهم، وهو مستكره عند النحاة هذا، ومنها ما لمولينا الشهير بكوجك بدر الدين وهو: أن النحاة كرهوا أن يلي الثلاث وأخواتها التمييز الذي جمع بالألف والتاء بعد صيرورة مجيء المفرد بعد العدد الذي هو صورة الاسم المجموع بالواو والنون عادةً له مثلاً لا يقال: عشرون مآت، فكذا لا يقال: ثلثمآت فالعامل في بعد الأول أن يلي وما مصدرية، والعامل في بعد الثاني المجيء وما بعده موصوفة أو موصولة لكن يرد عليهم أنهم كما لا يقولون: عشرون مآت لا يقولون: عشرون آلاف فينبغي أن يقولوا كذلك كذا قيل، ومنها ما للمولى المرحوم شاه أفندي حيث قال في حل المقام: إنه كره العرب أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء ثلاثاً وأخواته حين ما قصدوا التعبير عن عقود المائة بعد ما تعود مجيء تلك العقود أفرادها من مراتب الأعداد إلا بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون كرهوا التعبير عن عقود المائة بالتمييز المجموع بالألف والتاء للمناسبة بين الجمعين فلا يرد النقض بثلاثة آلاف؛ لأنها جمع مكسر مشترك بين المذكر والمؤنث بخلاف ذينك الجمعين هذا فخذ ما صفا.

(١) أعني: ثلاث ومائة.

فلم يبق إلّا (مِئَاتٌ) لكنّهم[1] كرهوا[2] أن يلي التميز[3] المجموع بالألف والتاء[4] بعد ما[5] تعود[6] المجيء[7] بعد[8] ما هو في[9] صورة المجموع بالواو والنون، أعني: (عِشْرِيْنَ إِلَى تِسْعِيْنَ) فاقتصر[10] على المفرد مع كونه أخصر[11]. «وَمُمَيَّزُ[12] (أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةٍ[13] وتِسْعِيْنَ») بل إلى (تِسْعٍ[14] وتِسْعِيْنَ) «مَنْصُوبٌ[15] مُفْرَدٌ[16]» أمّا نصبه في[17] العقود فلتعذر الإضافة[18] إذ[19] لا يستقيم إبقاء النون[20] معها إذ هي في صورة نون الجمع[21]، ولا[22] حذفها إذ ليست هي في الحقيقة[23] نون الجمع[24]. وأمّا فيما عداها[25] فلأنّهم[26] كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء[27] كالاسم الواحد[28]. ولا يرد عليه (خَمْسَةَ عَشْرَكَ) لأنّ[29] المضاف إليه فيه[30] لما كان غير[31] العدد[32] لم يمتزج[33] امتزاج ذلك[34] المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة أشياء شيئاً[35] واحداً. وإنّما جوزوا: (ثَلاثُمِائَةِ امْرَأَةٍ) مع أنّ فيها صيرورة[36] ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، ليطرد[37] بـ(مِائَةِ امْرَأَةٍ). وأمّا[38] إفراده فلأنّه[39] لما صار منصوباً صار فضلة. فاعتبر أفراده[40] لتكون الفضلة[41] قليلة[42] «وَمُمَيَّزُ[43] مِائَةٍ وَأَلْفٍ، وَ» مميز «تَثْنِيَتِهِمَا[44]، وَ»

---

(١) نحاة. (٢) لئلا يجتمع ثلاث علامات النساء في مثل ثلاثمائة امرأة. (٣) أي: تميز المائة. (٤) بأن يقول ثلاث مئات. (٥) مصدرية وهذا كالعلة لوجه الكراهة. (٦) أي: بعدما صار عادة. (٧) أي: مجيء تميز المائة. (٨) أي: العدد الذي. (٩) في صورة المجيء. (١٠) مصنف. (١١) من الجمع. (١٢) مبتدأ. (١٣) في المذكر. (١٤) في المؤنث. (١٥) خبره. (١٦) خبر بعد خبر. (١٧) وما زيد عليه. (١٨) امتناعاً عادياً إلى تميزاتها حتى تكون مجرورة. (١٩) علة تعذر. (٢٠) الواقع آخر كل عن العقود. (٢١) وإن لم يكن بنون الجمع حقيقة. (٢٢) عطف على إبقاء. (٢٣) أي: في نفس الأمر. (٢٤) أي: العقود. (٢٥) عرب. (٢٦) أي: التميز والعدد. (٢٧) لفظاً أو معنى لكون. (٢٨) علة الورود. (٢٩) أعني الكاف. (٣٠) أي: في هذا القول. (٣١) لكونه كاف الخطاب. (٣٢) لأنّ الإضافة لامية. (٣٣) بالمضاف إضافة بيانية. (٣٤) أي: كامتزاج. (٣٥) مفعول صيرورة. (٣٦) اسم مؤخر لأنّ. (٣٧) علة جوزوا. (٣٨) عطف على قوله أمّا نصبه آه. (٣٩) تميز. (٤٠) مميز. (٤١) في الكلام. (٤٢) أي: أقل حرفاً فلا يثقل على الطبع. (٤٣) مبتدأ. (٤٤) أي: مائتان وألفان.

وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ[1] مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ دَائِماً[2] وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ وَأَلْفٍ وَتَثْنِيَتِهِمَا[3]

(١) بل إلى تسع وتسعين.
(٢) في جانب الكثرة من الأعداد اختير في مميزها الجمع الموضوع الكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للمتعادل.
(٣) أي: ومميز.

(قوله: أن يلي التمييز المجموع الخ) أي: يلى التمييز الذي يذكر للمائة كما يقال مائة رجل كذا نقل عن الشارح الرضي فالتمييز فاعل بلى، والمجموع مفعول له. (قوله: ما تعود) أي: أخذ لتمييز المجيء بعد ما هو في صورة الجمع الخ عادة فالضمير المستتر في تعود راجع إلى التمييز والمجيء مفعوله. (قوله: فالتعذر الإضافة) حكى الكسائي أن من العرب من يضيف عشرون من وأخواتها إلى المميز منكوراً؛ نحو: عشرون درهم، ومعرفاً؛ نحو: عشرون ثوبه، وعند الأكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري. (قوله: قليلاً) من حيث اللفظ فإن لفظ المفرد صرفاً من لفظ الجمع غالباً، ومن حيث المعنى فإن الجمع في معنى واحد وواحد وتذكير قليلاً كتذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. (قوله: في الأعداد) وإنما قيد بذلك؛ لأن استعمالها مع مميزها بدون الأعداد واقع في الرضي فإن لم يكن مائة مضافاً إليها ثلاث وأخواتها جمعت، وأضيفت إلى المفرد أيضاً؛ نحو: مائة رجل. (قوله: مرفوض) في شرح التسهيل: أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلاً.

(قوله: فاقتصر على المفرد الخ) نتيجة لما سبق؛ أي: فاقتصر التمييز في الصورة المستثناة على المفرد؛ أعني: مائة على خلاف القياس للمحذور المذكور مع كون المفرد أخصر من الجمع وأخف. (قوله: وأما نصبه في العقود الخ) أي: العقود الثمانية، وأما ما بينهما من الأعداد الزائدة فسيذكره بقوله: وأما ما عداها الخ، وفي المتوسط أما نصبه فلتمام الاسم قبل ذلك بتقدير التنوين مع أحد عشر إلى تسعة عشر؛ لأن كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة فهو في تقدير الثبوت، وتمامه بشبه النون في نحو: عشرون، وأما عشر ودرهم وأربعون ثوب وكذا عشرون درهم فقليل. (قوله: أن يصيروا ثلاثة أسماء) أي: أن يجعلوا ثلاثة أسماء وهي التمييز وجزأ العدد المركب بمنزلة اسم واحد. (قوله: ولا يرد عليه الخ) أي: على هذا التعليل خمسة عشرك، وهذا إشارة إلى جواب دخل مقدر عبارة عن نقض إجمالي بالجريان والتخلّف، وحاصل الجواب بمنع الجريان في تلك المادة. (قوله: لما كان غير العدد) أي: مغايراً له لعدم كونه تمييزاً لم يمتزج امتزاج التمييز لكون الغيرية منبئة عن التعدد وكتب على قوله: لم يمتزج؛ وذلك لأن المضاف إليه إذا كان مميزاً فهو المقصود بالأول في المعنى، وإنما جيء به لبيانه فكأن الجميع كشيء واحد، والمضاف إليه في خمسة عشرك مغاير للأول، فلم يكن لجعل ثلاثة أشياء واحداً من حيث المعنى (نعمه)، وإذا أضيف العدد المركب مثل أحد عشرك ففي بقاء الجزئين على بناءهما وعدم

مميز «جَمْعِهِ» أي: جمع الألف، وإنَّما لم يقل وجمعهما، كما قال: (وَتَثْنِيَتِهِمَا[١]) لأنَّ استعمال جمع[٢] مائة مع[٣] مميزها في الأعداد مرفوض[٤]، فلا يقال: (ثَلَثُمِئَاتِ رَجُلٍ) كما يقال: (ثَلَاثَةُ آلَافِ رَجُلٍ) بخلاف التثنية، فإنَّه[٥] يقال: (مِائَتَا رَجُلٍ) مثل (أَلْفَا رَجُلٍ) «مَخْفُوضٌ[٦] مُفْرَدٌ[٧]» لأنَّه[٨] لما كانت (مِائَةٌ وَأَلْفٌ) من أصول الأعداد[٩] كالآحاد ناسب[١٠] أن يكون مميزها[١١] على طبق مميزها لكنَّه[١٢] لما كانت الآحاد في جانب القلة من[١٣] الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة منها اختير[١٤] في مميزها الجمع الموضوع[١٥] للكثرة، وفي[١٦] مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل. «وَإِذَا كَانَ المَعْدُودُ[١٧] مُؤَنَّثاً[١٨] وَاللَّفْظُ» المعبر به عنه «مُذَكَّراً» كلفظ (الشَّخْصِ) إذا عبَّرت[١٩] به عن المؤنث، «أَوْ بِالعَكْسِ[٢٠]» بأن يكون المعدود مذكراً واللفظ مؤنثاً كلفظ (النَّفْسِ) إذا عبَّرت بها عن المذكر «فَوَجْهَانِ[٢١]» أي: ففي[٢٢] العدد وجهان: التذكير[٢٣]، والتأنيث، فإن شئت قلت: (ثَلَاثَةُ أَشْخُصٍ) وأنت تريد (النِّسَاءَ) اعتباراً باللفظ وهو الأكثر[٢٤] في كلامهم[٢٥]، وإن شئت قلت: (ثَلَاثُ أَشْخُصٍ[٢٦]) اعتباراً بالمعنى. «وَلاَ يُمَيَّزُ[٢٧] وَاحِدٌ» وَوَاحِدَةٌ «وَ» لا «اثْنَانِ» واثْنَتَاتِ وثِنْتَانِ بِمُمَيِّزٍ. فلا يورد الواحد مع[٢٨] مميزه فلا يقال: (وَاحِدٌ رَجُلٌ) ولا

(١) علة لم يقل. (٢) وهو مئين ومئات. (٣) حال. (٤) خبر إنَّ، لأنَّ العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد. أي: متروك. (٥) شأن. (٦) خبر المبتدأ. لا مكان الإضافة. (٧) محصول الفرص. (٨) علة لمقدر إنَّما أفرد مميز هذا النوع. (٩) التي عدها المصنف في الحصر أصولاً. (١٠) جواب لما. (١١) أي: المائة والألف. (١٢) شأن. (١٣) بيان الآحاد. (١٤) جواب لما. (١٥) صفة الجمع. (١٦) أي: اختير في مميزهما. (١٧) اسم كان. (١٨) خبر كان. (١٩) أي: إذا قصدت التعبير. (٢٠) أي: إذا كان الأمر بعكس ما ذكرنا. (٢١) جواب إذا. (٢٢) أشار إلى كونه جملة. (٢٣) بدل من الوجهان. (٢٤) وإلَّا قيس. رضي. (٢٥) أي: العرب. (٢٦) وكذا في النفس. (٢٧) مضارع مجهول. أي: لا يذكر الواحد والاثنان مع معدودهما. (٢٨) أي: لفظاً لواحد.

وَجَمْعِهِ[١] مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ وَإِذَا كَانَ المَعْدُودُ مُؤَنَّثاً وَاللَّفْظُ مُذَكَّراً أَوْ بِالعَكْسِ فَوَجْهَانِ وَلَا يُمَيَّزُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ

(١) أي: ومميز.

بقاءهما اختلاف (رضي). (**قوله: شيئاً واحداً**) وقد يقال: إن إعراب الأولين[١] في ثلاثمائة امرأة يمنع الاتحاد. (**قوله: ليطرد بمائة امرأة الخ**) تعليل لقوله: وإنما جوزوا؛ أي: ليطرد ثلاثمائة امرأة بمائة امرأة؛ أي: بتركيب ذكر فيه لفظ مائة منفرداً عن ثلاث وأخواته. (**قوله: وأما أفراده الخ**) عطف على قوله: أما نصبه؛ أي: وأما أفراد المميز في العقود الثمانية وما بينها من الأعداد الزائدة؛ فلأنه الخ؛ أي: ولكون المفرد أخف من الجمع مع ثقل التركيب، ويحمل ما ليس فيه التركيب عليه. (**قوله: لتكون الفضلة قليلة**) أي: من حيث اللفظ والمعنى، وفي بعض النسخ قليلاً فيكون من قبيل: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾، أو يقدر موصوف؛ أي: شيئاً قليلاً كما قيل مثل ذلك في قليل ما هم أو يقال: إن قليل في صورة المصدر كالصهيل والنهيق أو أنه شبه بفعيل بمعنى: مفعول فلا تغفل، وقوله في الأعداد مرفوض؛ أي: متروك عندهم إلا نادراً، وقيّد بالأعداد؛ لأنه في غير الأعداد في الاستعمال واقع (رضي). (قال المصنف: **مخفوض مفرد**) أي: مجرور بالإضافة، وقد جاء منصوباً في قول الشاعر:

إذا عاشَ الْفَتى مِائَتَيْنِ عاماً
فَقَدْ ذهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ

وجاء أيضاً مجموعاً كما في قراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ بالإضافة قياساً على ثلاثة وأخواتها، وعلى قراءة غيرهما ينوّن المائة ويجعل سنين بدلاً

(١) وذلك البعض هو الواحد. (٢) وهو الأغلب.

(**قوله: مخفوض مفرد**) وقد جاء منصوباً في قول الشاعر:

إذا عاشَ الْفَتى مِائَتَيْنِ عاماً
فَقَدْ ذهَبَ اللذاذةُ وَالْفَتَاءُ

وجاء جمعهما أيضاً كما في قراءة الكسائي في: ﴿ثلاث مائةِ سنين﴾ بالإضافة، وأجاز ذلك الفراء وذلك قليل كذا في شرح التسهيل. (**قوله: وإذا كان**) أي: هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من إثبات التاء في المذكر وإسقاطها في المؤنث في ثلاثة إلى عشرة إذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتأنيث، وإذا كانا مختلفين فيهما فالوجهان، فكان الأليق تقديمه على بيان أحوال المميز إلا أن تذكير لفظ المعدود وتأنيثه لما لم يعلم من المميز قدم ذكر المميز. (**قوله: وإذا كان المعدود**) سواء وقع تمييزاً كما في مثال الشارح أو موصوفاً؛ نحو: الشخص ثلاثة أو ثلاث ولا ينتقض هذا الضابط بثلاث مائة ولا العكس بثلثة آلاف حيث وجب التذكير في الأولى، والتأنيث في الثاني سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً؛ لأن التذكير فيهما بواسطة لفظ المائة والألف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود، بل التعبير بلفظ مميز هما؛ أعني: رجلاً وامرأة مثلاً. (**قوله: بمميز**) زاده للتنصيص على استغراق النفي فإن الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فإنها نص فيه؛ أي: لا يميز بمميز أصلاً مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً. (**قوله: فلا يورد الخ**)

الاثنان معه، كما لا يقال: اثْنَا رَجُلَيْنِ، بل[1] يذكرون[2] ما يصلح أن يكون تميزاً لهما على تقدير ذكر التميز معهما[3]، ويطرحون[4] الواحد والاثنين «اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ[5]» أي: الصالح[6] لأن يكون تميزاً على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته[7] على الوحدية والأثنينية «عَنْهُمَا[8]» أي: عن الواحد[9] إذا كان التمييز مفرداً، وعن الاثنين[10] إذا كان مثنى «مِثْلُ: (رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ)» فإنَّ[11] من صيغة (رَجُلٍ) يفهم الجنس والوحدة، ومن صيغة (رَجُلاَنِ) يفهم الجنس والإثنينية. فبذكرها[12] استغني عن المميز. فإن قلت: هب أنَّ مميز الواحد مغن عنه[13]، لكنَّا لا نسلم أنَّ مميز الاثنين كذلك[14]، نعم إذا كان مميزه مثنى يغني عنه[15] لم لا يجوز[16] أن يكون مفرداً، كما[17] يقال: اثنا رجل؟.

---

(١) اطرّاب من عدم الإيراد. (٢) أهل اللسان. (٣) أي: مع الواحد والاثنين. (٤) أي: يتركون. يشير إلى أن قول المصنف لا يميز بتضمن بمعنى يترك. (٥) أي: تميز العدد أعني رجل ورجلا. (٦) بالقوة لا بالفعل. (٧) أي: بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره. (٨) متعلق باستغناء. (٩) أي: لفظ الواحد. (١٠) لفظ الاثنين. (١١) على لصحة التمثيل بهما. (١٢) متعلق بقوله الآتي استغنى. (١٣) خبر إنَّ، أي: عن لفظ الواحد. (١٤) أي: كمميز الواحد. (١٥) أي: كونه مجموعاً. (١٦) من ثلاثة إلى عشرة على وجه اللزوم. (١٧) الكاف للتمثيل.

اسْتِغْنَاءً[1] بِلَفْظِ[2] التَّمْيِيزِ عَنْهُمَا مِثْلُ: رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ

(١) علة للنفي لا للمنفي.
(٢) أي: الصالح لأن يكون تميزاً على تقدير ذكر الصالح ومعهما الدال بجوهره على الجنس وبهيئته وصورته العارضة لمادته على وواحدة الواحد إلّا تثنيته.

إشارة إلى أنه ليس المراد بقوله: لا يميز واحد ولا اثنان إنه لا يذكر المميز بعدهما كما في الحواشي الهندية فيكون منافياً لقوله: استغناء بلفظ التمييز عنهما فإنه يدل على ترك الواحد والاثنين، بل المراد أنه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك المميز فاضرب بقوله: بل يذكرون الخ لتعيين الاحتمال الأول كما يدل عليه التعليل بقوله: استغناء بلفظ التمييز عنهما.

منه (موشح)؛ أي: ثلاثمائة مدة سنين، وإلاّ لزم شذوذ من وجهين كما لا يخفى على ذي عينين، وقوله: على طبق مميزها؛ أي: على وفق مميزها مخفوضاً ومجموعاً. (**قال المصنف: وإذا كان المعدود الخ**) عطف على مقدر؛ أي: هذا الذي ذكرناه من إثبات التاء في المذكر وإسقاطها في المؤنث إذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتأنيث، وأما إذا كانا مختلفين بأن يكون المعدود مؤنثاً ولفظه مذكراً أو بالعكس فيجوز في اسم العدد وجهان سواء وقع المعدود تمييزاً؛ نحو: ثلاثة أشخص، أو موصوفاً؛ نحو: أشخص ثلاثة، وقوله: واللفظ مؤنثاً؛ أي: واللفظ المعبر به عن المعدود مؤنثاً كالنفس فإنها مؤنثة سماعية، وقوله: وكذلك إن شئت إلى المتن لم يوجد في النسخ الظاهرة. (**قوله: إذا عبّرت بها**) على صيغة المخاطب وهو المناسب لقوله: فيما بعد، وإن شئت قلت: وإن جاز أن يكون بصيغة الغائبة بقطع النظر عنه (عارف). (**قال المصنف: ولا يميز واحد الخ**) يعني: لا يجمع بين واحد واثنين، وبين ما يصلح أن يكون مميزاً وللتنصيص على استغراق النفي قال: بمميز؛ أي: لا بمميز مفرد ولا مثنى ولا مجموع (من سيد). (**قوله: فلا يورد الواحد مع مميزه**) إشارة إلى دفع ما قيل: إن في العبارة منافاة؛ لأن قوله: ولا يميز واحد ولا اثنان يدل على ترك المميّز وذكر العدد، وقوله: استغناء بلفظ التمييز الخ يدل على ذكر المميز وترك العدد، وحاصل الدفع: أن المراد من قوله: ولا يميز واحد الخ لا يجمع بينهما وبين مميزهما على أن دلالته على ترك المميز وذكر العدد مم بناء على أن صدق هذه السالبة يمكن أن يكون بانتفاء الموضوع، ثم إن عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله، بل يذكرون؛ أي: أهل اللسان ما يصلح الخ لتعيين الاحتمال الأول ويدل على هذا قوله: استغناءً الخ (سيد). (**قوله: ما يصلح أن يكون الخ**) أي: ما من شأنه أن يكون تميزاً للواحد والاثنين على تقدير ذكر الخ مثل رجل ورجلان كما في المتن. (**قال المصنف: استغناء بلفظ التميز**) علة للنفي لا للمنفى وأقحم كلمة لفظ ولم يقل بالتميز إشارة إلى أن المراد من التميز ذاته مع قطع النظر عن كونه مميزاً، وإن كان المتبادر من التميز ما له وصف كونه مميزاً، وقد نبه عليه الشارح بقوله: أي الصالح الخ. (**قوله: الدال بجوهره**) صفة ثانية للمضاف في قوله: بلفظ التمييز، وقوله: بصيغته؛ أي: بهيئته وصورته العارضة لمادته بقرينة المقابلة للجوهر، وقد مر تحقيقه في بحث العدل. (**قال المصنف: مثل رجل ورجلان**) بخلاف لفظ الجمع فإنه لو قيل: رجال لم يعلم عددهم، ولو قيل: ثلاثة، واقتصر على العدد لم يعلم ما هم فيجب الجمع في الجمع بين العدد والمميز (شرح لباب). (**قوله: فإن من صيغة رجل الخ**) أراد بالصيغة مجموع الهيئة والمادة كما هو حقيقتها، وقوله: يفهم الجنس والوحدة؛ أي: لأن المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فيما بمنزلة التميز والعدد فكما أن التثنية اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتميز (عصام). (**قوله: فبذكرهما استغناء عن المميز**) بفتح الياء المشددة اسم مفعول عبارة عن الواحد والاثنين، وأما قول الشاعر:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

قلت: لما التزموا[1] الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي[2] أن يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه[3] ما هو أقرب إليها وهو الإثنينية[4] ولا يبعد[5] أن يقال: معنى الكلام أنَّه[6] لا يميز واحد[7] ولا اثنان استغناء بلفظ التميز[8] أي: بجواهر حروفه[9] المصورة[10] بهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الإفراد به، أعني[11]: التنوين أو علامة الاثنينية، أعني[12]: حرفي التثنية[13]. فإذا اعتبر مع علامة الإفراد[14] استغنى به[15] عن ذكر الواحد على حدة، وإذا اعتبر[16] مع علامة التثنية[17] استغنى به[18] عن ذكر الاثنين على حدة، فاختاروا[19] لحوق العلامة التي هي أخف على ذكرهما[20] ولا شك[21] أنَّ: (رَجُلاَنِ) أخفُّ[22] من[23] (اثْنَا رَجُلٍ) وذلك[24] الاستغناء إنَّما يكون «لِإِفَادَتِهِ[25]» أي: لإفادة لفظ التميز «النَّصَّ[26] الْمَقْصُودِ» أي: التنصيص على العدد والتصريح[27] به الذي قصد[28] ذلك التنصيص[29] والتصريح «بِالعَدَدِ[30]» أي: بذكر اسم العدد، فلمَّا أفاد التميز ذلك التنصيص استغني في إفادته عن ذكر العدد على حدة «وَتَقُولُ[31] فِي المُفْرَدِ[32] مِنَ[33] المُتَعَدِّدِ[34]» أي: في الواحد من المتعدد «بِاعْتِبَارِ[35] تَصْيِيْرِهِ[36]»

(١) نحاة. (٢) جواب لما. (٣) فاعل يعتبر. (٤) لا الإفراد. (٥) جواب آخر. (٦) شأن. (٧) أي: لفظ واحد. (٨) أي: رجل. (٩) إضافة بيانية. (١٠) صفة حروف. التي صورت بصورة. (١١) أي: من علامة الإفراد. (١٢) بتلك العلامة. (١٣) وهما الألف والياء. (١٤) أعني: التنوين. (١٥) أي: بذكر رجل بالتنوين. (١٦) يعني الرجلان مثلاً. (١٧) أي: الألف والنون. (١٨) أي: بلفظ الدال على الاثنية. (١٩) نحاة. (٢٠) أي: الواحد والاثنين. (٢١) أي: لا يرد السؤال. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) بيان أخف. (٢٤) شروع إلى دليل الاستغناء. (٢٥) علة استغناء. (٢٦) أي: الصريح. (٢٧) عطف تفسير. (٢٨) إشارة إلى كون المقصود بمعنى فعل. (٢٩) أعني: رجل ورجلان. (٣٠) متعلق بالمقصود. أي: الواحد والاثنين والثلاثة. (٣١) استئناف أو اعتراض. (٣٢) كثالث ثلاثة. (٣٣) ظرف مستقر صفة المفرد. (٣٤) أي: الثلاثة والأربعة مثلاً. (٣٥) متعلق بـ تقول. (٣٦) مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف كما قدره الشارح. س.

فضرورة فلذا لم يلتفت إليه. (قوله: فإن قلت هب الخ) منع للصغرى المشار إليها بقوله: استغناء بلفظ الخ، وحاصله: أن الدعوى أعم من الدليل فلا يثبت المطلوب، وفي التعبير بقوله: هب إشارة إلى منع الإغناء لجواز إفادته التأكد كما في: ﴿إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾، ثم اعلم أن لفظ هب بوزن دع أمر بمعنى: احسب وافرض وهو غير متصرف لا ماضي ولا مضارع له، فما قيل: إنه أمر من وهب يهب فسهو ظاهر، وفي مجموعة الحفيد تقول: هب زيداً سخيّاً؛ بمعنى: أحسب يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى كذا في تاج المصادر وغيره انتهى، وحاصل السؤال أنه يقول: نعم سلمنا أن الواحد يغني عن مميزه لكن إغناء الاثنين عن المميز ممنوع، وأشار إلى سند المنع بقوله: لم لا يجوز أن يكون مميز الاثنين مفرداً كما في ثنتا حنظل، وقوله: قلت الخ جواب عن هذا بإثبات الممنوع بإبطال السند. (قوله: ينبغي أن يعتبر) أي: بالنظر إلى القياس فيما؛ أي: في مميز لم يتيسر الجمعية فيه وهو مميز الاثنين. (قوله: ولا يبعد أن يقال الخ) أي: لا يبعد كل البعد أن يقال في الجواب عن المنع المذكور: أن معنى كلام المتن الخ، وحاصله إثبات الممنوع بتحرير المقدمة الممنوعة، وقوله: أي بجواهر حروف الخ تفسير للفظ المضاف، وأراد بالهيئة الخاصة هيئته حال كونه مفرداً. (قوله: فإذا اعتبر الخ) أي: إذا اعتبر التمييز القابل للحوق علامتي الإفراد والتثنية، وقوله: فاختاروا الخ إشارة إلى جهة الترجيح في طريقي البيان وتمامه في سيلكوتي. (قوله: وذلك الاستغناء إنما يكون) إشارة إلى أن قوله: لإفادته

لِإِفَادَتِه النَّصَّ الْمَقْصُودِ بِالعَدَدِ وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ

(**قوله: ما يصلح أن يكون تمييزاً إليهما**) وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين، واحترز عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين. (**قوله: أي: الصالح لأن يكون تمييزاً**) اندفع بهذه العناية إيراد الرضي بأن هذا التعليل لا يستمر في نحو: واحد رجال واثنان رجال. (**قوله: وبصيغته الخ**) أي: بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره. (**قوله: فإن من صيغة الخ**) أعني: الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي فلا ينافي السابق. (**قوله: فإن قلت: هب**) حاصله أن المدعي عام كما مر والدليل خاص؛ لأنه لا ينتهض فيما إذا أورد مميز الاثنين مفرداً فإنه صالح لتمييزه لكونه مبيناً للجنس؛ ولذا جاء في قول الشاعر: ثِنْتَا حَنْظَلِ، والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه. (**قوله: ينبغي أن يعتبر الخ**) يعني: أن اللائق بالقياس لن يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بتميز سائر الآحاد بقدر الإمكان، فالمفرد ليس بصالح لتميز الاثنين قياساً وموقع في الشعر شاذ للضرورة. (**قوله: معنى الكلام**) خلاصته أن معنى الكلام أنه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز؛ أعني: الصيغة من غير اعتبار علامة الإفراد والتثنية عنهما؛ لأنه بإلحاق علامة الإفراد يفيد الوحدة، وبإلحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة إلى ذكر الواحد، والاثنين وإنما قال: ولا يبعد؛ لأن فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق إلى الفهم.

(**قوله: فاختاروا الخ**) دفع لما يرد من أنه على هذا

أي: بسبب اعتبار تصييره أي: تصيير ذلك المفرد عدداً[١] أنقص[٢] منه أو أزيد[٣] عليه بواحد. «الثَّانِي[٤]» في المذكر فقوله: «الثَّانِي» مقول القول، وذلك[٥] القول إنَّما هو باعتبار[٦] تصييره الواحد[٧] اثنين بانضمامه[٨] إليه، فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين. وإنَّما ابتدأ[٩] من الثاني[١٠] إذ[١١] ليس قبل[١٢] الواحد عدد[١٣] حتى يكون الواحد مصيره واحداً. «وَالثَّانِيَةُ» في المؤنث على هذا القياس وهكذا[١٤] «إِلَى العَاشِرِ[١٥]» في المذكر، «وَالعَاشِرَةِ» في المؤنث «لاَ غَيْرُ» أي: لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك[١٦] فيما[١٧] تحت الاثنين[١٨] ولا[١٩] فيما[٢٠] فوق العشرة[٢١] إذ[٢٢] ما فوقه مركبات[٢٣] لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها.

---

(١) مفعول أول لـ تصيير. (٢) صفة عدداً. (٣) مفعول الثاني له. (٤) أي: تقول في المفرد المذكر المصيِّر الواحد اثنين. هندي. (٥) شروع لتطبيق المثال. (٦) أي: جعل ذلك الواحد الذي يطلق بالثاني. (٧) أي: العدد الأنقص الذي هو الواحد. (٨) أي: الواحد. (٩) مصنف. (١٠) دون الواحد. (١١) علة ابتدأ. (١٢) خبر مقدم ليس. (١٣) اسم مؤخر ليس أي: قياس الثاني ولا حاجة إليه. (١٤) أي: مثل ما في الثاني. من الثالث. (١٥) وما زاد عليهما منتهياً إلى العاشر. (١٦) أي: كون الواحد من المتعدد بمعنى تصيير لامتناعه عقلاً. (١٧) أي: العدد الذي. (١٨) إذ ليس قبل الواحد عدد. (١٩) أي: لا يجري. (٢٠) في العدد الذي. (٢١) من الحادي عشرة وغيره. (٢٢) علة عدم الجر أي. (٢٣) من العشرة ومن الواحدات.

الثَّانِي وَالثَّانِيَةِ إِلَى العَاشِرِ[١] وَالعَاشِرَةِ[٢] لَا غَيْرُ،

(١) أي: في المذكر.
(٢) أي: في المؤنث.

التوجيه حصل لنا طريقة بأن الجنس مع الوحدة والاثنينية مغن عن الآخر، فلا يصح أن لفظ التمييز مغن عنهما، فقال: إن لحوق العلامة أخف فاختاره لهذا الترجيح. **(قوله: وتقول)** عطف على يقول السابق، وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعده من قوله: وتقول حادي عشر فإنه بصيغة الخطاب، ولقوله: وإن شئت قلت، ولقوله بعده فتعرب. **(قوله: أي في الواحد)** عبر عنه بالمفرد إشارة إلى أنه مفرد عما سواه من الآحاد المتعددة بهذه الصيغة؛ أي: التصيير لا يشاركه فيها غيره. **(قوله: تصييره)** مصدر مضاف إلى الفاعل ومفعولاه محذوفان قدرهما الشارح رحمه الله. **(قوله: على هذا القياس)** أي: قياس الثاني ولا حاجة إليه. **(قوله: فلا يجري الخ)** لامتناعه عقلاً. **(قوله: لا يتيسر اشتقاق الخ)**؛ وذلك لأن اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى الحدث، ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة، وما تحتها فإن لها الفعل؛ نحو: ثنيت من المثنى إلى عشرت من العشر، على حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين؛ أعني: أربع وسبع وتسع، وأما ما هو لبيان الحال وإن كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى حدثي قائم به، وإنما معناه الواحد في مرتبة فلا بأس أن يبنى به أول جزئي المركب لا يحتاج إلى مصدر وفعل.

الخ متعلق بقوله: استغناء ودليل له. **(قوله: الذي قصد ذلك الخ)** صفة لكل واحد من التصريح والتنصيص، والأولى أن يترك قوله: ذلك التنصيص والتصريح بأن يكون تحت قوله: قصد ضمير راجع إلى كل واحد؛ لأنه مع كون المقام مقام الإضمار يلزم خلو الصلة عن الضمير فافهم (نور الدين)، فالمعنى أن لفظ التميز لإفادته التنصيص على بيان الكمية الذي قصد بذكر اسم العدد استغنى عن ذكر العدد، والمراد بالعدد ههنا الواحد والاثنين دون الجمع فإنه لا تنصيص فيه؛ وذلك لأن ألفاظ العدد يقصد بها الدلالة على خصوصية العدد والجمع غير مفيد لذلك فلو قالوا: رجال لم يفهم عددهم كما سبق. **(قال المصنف: وتقول في المفرد من المتعدد)** أي: تقول أنت أو العرب في إفادة الواحد من المعدود المتعدد لا مطلقاً؛ إذ لا يقال: ثالث الرجال على الإبهام (عصام)، وهذا شروع في بيان أحكام العدد المشتق منه اسم الفاعل أو ما في صورته. **(قال المصنف: باعتبار تصييره)** أي: قولاً ملابساً باعتبار تصيير المفرد من المتعدد عدداً أقل من أصله بواحد أصله بانضمام نفسه إليه، والأولى التعرض بالمفعول ليكون فيه تصريح بردّ قول ثعلب في تجويزه: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾، واعلم أن اعتبار التصيير أن يضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى ما هو أنقص منه بواحد؛ نحو: ثالث اثنين ورابع ثلاثة، وهذا لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إذا كان للحال أو الاستقبال؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل، ويجوز تنوينه ونصب ما بعده على المفعولية تقول: رابع ثلاثة الآن أو غداً، وتقول في المؤنث: رابعة ثلاث إذا أضفتها إلى مؤنث، وإذا أضفت إلى المذكر قلت: هذه رابعة ثلاثة رجال، وكذلك إذا أضفت المذكر إلى المؤنث فتقول: هذه رابع ثلاث نسوة. **(قوله: أي بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد الخ)** في التفسير إشارة إلى أمور؛ أحدها: أن الباء سببية متعلقة بتقول، ثانيها: أن التصيير مصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير الراجع إلى المفرد المذكور، ثالثها: أن التصيير المتعدي إلى اثنين مفعولاه

«وَ[1]» تقول في المفرد «بِاعْتِبَارِ حَالِهِ[2]» أي: مرتبته[3] من المتعدد من غير اختيار معنى التصيير «الأَوَّلِ وَالثَّانِي» إذا وقع[4] في المرتبة الأولى[5] أو الثانية في[6] المذكر «وَالأُولَى وَالثَّانِيَةِ» في[7] المؤنث، كذلك[8] من[9] غير اعتبار معنى التصيير. وإنَّما لم يقل: (الوَاحِدُ[10] وَالوَاحِدَةُ[11]) لأنَّهما لا يدلان على المرتبة[12]، فأبدل[13] منهما (الأَوَّلُ وَالأُولَى) للدلالة[14] عليها، وهكذا[15] «إِلَى[16] (العَاشِرِ[17] وَالعَاشِرَةِ[18] وَالحَادِي عَشَرَ») في المذكر[19]، «وَ(الحَادِيَةَ عَشْرَةَ») في[20] المؤنث. «وَ» كذلك[21] «(الثَّانِي عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشْرَةَ

(١) عطف على قوله باعتبار تصيره. (٢) أي: المفرد. ووصفه في نفسه لا باعتباره تأثيره. (٣) أي: الأول والثاني. (٤) ذلك المفرد. (٥) أي: المطلق. (٦) متعلق بتقول. (٧) متعلق بتقول. (٨) كما تقول في المذكر الأول والثاني. محمد. (٩) حال كون قصدك. (١٠) بدل الأول. (١١) بدل الثاني. (١٢) بل على واحد غير معين. (١٣) إذا لم يدل على المقصود. (١٤) علة إبدال. (١٥) أي: وتقول هكذا. (١٦) منتهياً. (١٧) في المذكر. (١٨) في المؤنث. (١٩) حال. (٢٠) حال. (٢١) كما تقول.

وَبِاعْتِبَارِ[1] حَالِهِ[2] الأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالأُولَى وَالثَّانِيَةِ إِلَى العَاشِرِ وَالعَاشِرَةِ وَالحَادِي عَشَرَ وَالحَادِيَةَ عَشْرَةَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشْرَةَ

(١) أي: وتقول في المفرد باعتبار حاله في نفسه ووصفه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد من غير اعتبار معنى التعبير. (٢) أي: المفرد.

(قوله: أي: مرتبته من المتعدد في نفسه) لا بالنظر إلى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فإن حاله بالنظر إلى ما تحته. **(قوله: والحادي عشر)** فتقلب الواحد إلى الحادي بجعل الفاء مكان اللام، والعين مكان الفاء، وقلب الواو ياء لتطرفها فتسكن الياء فيه، وكذا في الثاني عشر مع أنها مركبان كما مر في معدي كرب كذا في الرضي.

كلاهما محذوفان فعدداً أنقص مفعوله الأول وأزيد مفعوله الثاني، فالمعنى كما عرفت باعتبار جعل ذلك المفرد عدداً أنقص من أصله بواحد أزيد عليه بواحد بانضمامه إليه، وهذا ظاهر عند التأمل في الأمثلة. **(قوله: باعتبار تصييره الواحد)** الذي هو العدد الأنقص اثنين؛ أي: أزيد على الواحد بانضمام الثاني نفسه إلى ذلك الواحد، وفي قوله: ثاني الواحد دلالة على ما قدمناه أن هذا القسم إنما يضاف إلى أنقص منه بدرجة. **(قوله: فلا يجري ذلك الخ)** أي: القول باعتبار التصيير لامتناعه عقلاً، وقوله: لما عرفت؛ أي: من أن معنى التصيير جعل عدد أنقص بواحد الخ، وأنه لا عدد قبل الواحد حتى يكون الواحد مصيّره، وفي شرح المفصل ما ملخصه: وإذا قصدت معنى التصيير وجب إضافته إلى ما دونه بواحد من العدد؛ نحو: ثالث اثنين، ولا يجوز إضافته إلى أقل منه باثنين أو أكثر ولا إلى مثله ولا إلى أكثر مثله، فلا يستقيم معنى التصيير في قولك: هذا رابع اثنين أو رابع أربعة أو رابع خمسة. **(قوله: ولا فيما فوق العشرة)** خلافاً لسيبويه حيث أثبت التصيير فيما فوقها بقوله: ثالث عشر اثني عشر أو ثالث اثني عشر فتعرب الأول وسيأتي. **(قوله: لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل)** أي: لا يمكن أخذ اسم الفاعل الحقيقي من المركبات، قيل: لامتناعه استقراءً، وعن الرضي: أن اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام الخ، ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها، فإن لها الفعل إما من حدّ ضرب أو فتح، وإما ما هو لبيان الحال والمرتبة فإنه وإن كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل إلا أنه ليس له معنى حدثي، بل معناه الواحد في مرتبته فلا بأس أن يبني له من أول جزئي المركب؛ إذ لا يحتاج إلى مصدر وفعل. **(قال المصنف: وباعتبار حاله)** في نفسه ووصفه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد من غير اعتبار معنى التصيير؛ أي: بلا اعتبار حال الغير وجعله عدداً فوقه فالمقابلة حاصلة بين الحال والتصيير بهذا الاعتبار، وقوله: أي مرتبته؛ أي: درجته التي هو فيها من العدد، وإنما فسّر به؛ لأنه إذا لم يقصد بيان الدرجة قيل: واحد الاثنين أو الثلاثة أو الأربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الأول ولا الثاني إلى غير ذلك (عصام). **(قال المصنف: الأول والثاني والأولى الخ)** يعني: تقول باعتبار درجته من المعدود المتعدد الأول والثاني الخ، فتغيّر لفظ الواحد إلى الأول والواحدة إلى الأولى ليفيدا ما قصد من الدرجة كما أفاده الشارح، ولم يكتفوا بدل الأول والأولى بالحادي والحادية الذي يذكر في النيف لما اعتادوا من إيراد النيف مغايراً للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا يقولون: واحد اثنان واحد عشر (عصام)، ثم الأول أفعل تفضيل؛ فلذا لم يصرف إذا جعل صفة تقول: فعلته عاماً أول وإذا لم تجعله صفة نوّنته فقلت: فعلته أولا (صحاح)، ولا يضاف لفظ الأول إلاّ إلى ما فوقه؛ نحو: أول العشرة؛ لأن معنى المضاف بهذا المعنى بعض[1] المضاف إليه، وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه، فلا يقال: أول الواحد بخلاف غير لفظ الأول حيث يضاف إلى أصله[2] وإلى ما فوقه كقولك: عطارد ثاني السبعة السيارة. **(قوله: لأنهما لا يدلان على المرتبة)** أي: لإطلاقهما على كل واحد وواحدة من مفردات المعدودات بدون قصد الترتيب فغيّر إلى ما ترى ليتبيّن قصد الترتيب وبيان الدرجة. **(قال المصنف: والحادي عشر الخ)** عطف على قوله: الأول لا على العاشر لئلا يلزم تعدد الغاية؛ أي وتقول: الحادي عشر والحادية عشرة فيترك الأول والأولى فيما فوق العشرة إلى الحادي والحادية (عصام)،

(١) أي: السبعة.

إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ[١]»). واعلم أنَّ حكم اسم الفاعل من[٢] العدد سواء كان بمعنى[٣] المصير أوْ[٤] لا حكم[٥] أسماء الفاعلين[٦] في التذكير[٧] والتأنيث فتقول في المذكر: (الثَّانِي وَالثَّالِثُ والرَّابِعُ إِلَى[٨] العَاشِرِ) وفي المؤنث: (الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ والرَّابِعَةُ إِلَى[٩] العَاشِرَةِ) وكذا[١٠] في جميع المراتب[١١] من المركب[١٢] والمعطوف نحو: (الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ[١٣]) تؤنث[١٤] الاسمين[١٥] في المركب، كما تذكرهما[١٦] في المذكر نحو: (الثَّالِثَ عَشَرَ)، وإنَّما ذكروا[١٧] الاسمين[١٨] لأنَّه[١٩] اسم لواحد مذكر، فلا[٢٠] معنى للتأنيث فيه بخلاف (ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً) فإنَّه[٢١] للجماعة[٢٢]. وتقول في المعطوف: (الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ) وَ(الثَّالِثَةُ[٢٣] وَالعِشْرُونَ) «وَمِنْ[٢٤] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين اعتبار[٢٥] تصييره[٢٦] واعتبار حاله اختلف إضافتهما[٢٧] فلاختلاف[٢٨] إضافتهما «قِيْلَ فِي الأَوَّلِ» أي: المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره «ثَالِثَ اثْنَيْنِ» بالإضافة[٢٩] إلى الأنقص[٣٠] بدرجة «أَيْ مَصِيْرُهُمَا[٣١]»

(١) والحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين. (٢) والظرف حال من اسم الفاعل. (٣) مستعملاً. (٤) أي: باعتبار حاله. (٥) خبر إن. (٦) من غير العدد. (٧) بأن يكون مذكراً بغير التاء. (٨) منتهياً. (٩) منتهياً. (١٠) أي: حكم أسماء الفاعلين. (١١) مما فوق العشرة. (١٢) عدد. (١٣) بالتائين في الجزئين. (١٤) أنت. (١٥) وهما العشرة والذي ركب منه. (١٦) أنت. (١٧) عرب. (١٨) على صورة اسم الفاعل. (١٩) أي: الثالث مثلاً. (٢٠) أي: فإذا كان اسماً لواحد لا للمجموع فلا معنى. (٢١) علة خلاف. أي: هذا الاسم. (٢٢) أي: لمجموع الوحدات فناسب فيه اعتبار التأنيث. (٢٣) بالتاء في الجزء الأول في المؤنث. (٢٤) متعلق بقيل إشارة إلى ما سبق. حلبي. (٢٥) بدل من اعتبارين. (٢٦) أي: المفرد. (٢٧) أي: المفرد المعتبر تصييره المفرد المعتبر بحاله. (٢٨) إشارة إلى أن قوله قيل معللاً باختلاف الإضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين. (٢٩) أي: ثالث. (٣٠) أي: اثنين. (٣١) عطف بيان أو بدل الكل. حسن حلبي.

إِلَى التَّاسِعَ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ[١] عَشْرَةَ[٢]، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيْلَ فِي الأَوَّلِ: ثَالِثِ اثْنَيْنِ أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا

(١) يعني من باب ضرب.
(٢) أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف إضافتهما.

(قوله: وتقول في المعطوف الخ) وأما العشرون والثلاثون إلى التسعين والمائة والألف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ العدد فهما واحد وكان القياس العاشرون والثلاثون الخ كذا في الرضي؛ ولذا تركهما الشارح رحمه الله. (قوله: من أجل اختلاف الاعتبارين الخ) يعني: إن قيل إلى آخره مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الإضافتين استلزاماً بيناً؛ لأن التصيير يقتضي الإضافة إلى الأقل بمرتبة، والحال يقتضي الإضافة إلى المساوي وإلى ما فوقه؛ إذ لا مرتبة للواحد في العدد الذي تحته. (قوله: بالإضافة الخ) وإذا نصب به فإنما تنصبه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي والإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإنهما متساويان فيها والنصب أكثر.

وقال السيلكوتي: فتقلب الواحد إلى الحادي بطريق قلب المكان، ثم تقلب الواو المتطرفة ياء فافهم، ويجوز في هذا النوع اشتقاق اسم الفاعل الصوري فيما فوق العشرة من أول جزئي المركب كما سبق، فلذا لم يقل: ههنا لا غير. (قال المصنف: والتاسعة عشرة) ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين فلذا قال العصام: هذا غاية التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فيجري في العقود بلفظ العدد، وبالعطف لا بالتركيب فتقول: الحادي والعشرون، والثاني والثلاثون، والثالث والأربعون كما سيذكر، وفي الرضي: وأما العشرون والثلاثون إلى تسعين والمائة والألف فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيها واحد ولذا تركها الشارح، وكان القياس العاشرون والثالثون، وقوله في جميع المراتب؛ أي: مراتب الأعداد فيما فوق الآحاد، قوله: تؤنث الاسمين في المركب؛ أي: المؤنث تحقيقاً لتمام المخالفة للمذكر. (قوله: كما تذكرهما) من التذكير، وقوله: في المذكر؛ أي: المذكر المركب ففيه صنعة الاحتباك. (قال المصنف: قيل في الأول: ثالث ثلاثة) أي: قالت العرب باعتبار معنى التصيير ثالث ثلاثة، وترجمته بالفارسية: سه كننده دو (غجدواني). (قوله: ثالث اثنين بالإضافة إلى الأنقص بدرجةٍ) أي: بالإضافة إلى مفعوله الذي هو العدد الأقل منه بواحد؛ نحو: ثاني واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[١]، و﴿ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾. (قوله: أي مصيرهما) قال مير غياث: إن الثالث مثلاً له ثلاث معان، الأول: مصيّر الاثنين ثلاثة وحينئذ لا يضاف إلا إلى ما هو أقل مما اشتق منه بواحد وبهذا المعنى لا يؤخذ من الأحد ومما

(١) أي: في مقام إضافة الواحد من المتعدد مطلقاً.

أَي الاثنين[1] ثلاثة[2] «مِنْ[3]» قولهم[4]: «(ثَلَاثَتِهِمَا[5])» بالتخفيف أي: صيرت الاثنين ثلاثة.

«وَ» قيل «فِي الثَّانِي» أي: في المفرد من[6] المتعدد باعتبار حاله «(ثَالِثُ[7] ثَلاثَةٍ)» أو (أَرْبَعَةٍ أوخَمْسَةٍ) بالإضافة[8] إلى عدد يساوي عدده[9]، أو يكون[10] فوقه[11] «أَيْ أَحَدُهَا» لكن لا مطلقاً، بل باعتبار وقوعه[12] في المرتبة الثالثة أو الرابعة[13] أو الخامسة، وإلَّا يلزم جواز إرادة

(١) مفعول أول. (٢) مفعول ثاني. (٣) مأخوذ. (٤) عرب. (٥) صفة ثالث اثنين. (٦) صفة المفرد. (٧) الذي ليس بمعنى الفعل. (٨) أي: إضافة اسم الفاعل. أي: يضاف ذلك إلى عدد مثل ما يشتق. (٩) أي: المأخوذ منه فالإضافة لأدنى الملابسة. (١٠) أي: المضاف إليه عدداً. (١١) أي: فوق مأخذ اشتقاقه. (١٢) أي: وقوع المفرد في مرتبة من المراتب. (١٣) زاد هذه العبارة إشارة إلى أن قوله: ثالث ثلاثة لا كونه بطريق التمثيل.

فوق العشرة، والثاني: الواحد المتأخر بدرجتين وحينئذ يضاف إلى ما اشتق هو منه وإلى ما هو أكثر منه أيضاً، تقول: ثالاث مائة، وهذا المعنى يؤخذ من جميع الأعداد، والثالث: واحد من الثلاثة، وبهذا المعنى يصدق الثالث على كل واحد منها، وحينئذ لا يضاف إلا إلى ما اشتق هو منه، وهذا المعنى غير مذكور في المتن بل أشار إليه الشارح بقوله: لكن لا مطلقاً؛ لأن الظاهر أنه لا يقال: الأول بهذا المعنى؛ فلذا فسر الهندي قول المصنف أحدها بالمتأخر تدبر. (قوله: أي: الاثنين ثلاثة) لما كان المقصود مجرد الفرق بين الإضافتين لم يبين المفعول الثاني، وفي العبارة مسامحة؛ أي: مصيّر الاثنين جزء الثلاثة؛ إذ يستحيل صيرورة الاثنين ثلاثة. (قوله: من ثلاثتهما بالتخفيف) من باب ضرب، وكذا الثاني والسادس وغيرها سوى ما فيه حرف الحلق كالرابع فإنه من باب فتح. (قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾) بإضافة الجزء إلى الكل، وترجمته بالفارسية: سيوم سه (غجدواني)، وقوله: أو أربعة أو خمسة إشارة إلى أن قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ مذكور بطريق التمثيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾؛ أي: ونحو: ثالث أربعة أو خمسة إلى عشرة بالإضافة إلى ما فوق عدده فلا تغفل. (قوله: بالإضافة إلى عدد يساوي الخ) يعني: يضاف هذا القسم الثاني إلى مثله، وإلى ما فوقه لا إلى الناقص؛ وذلك في غير لفظ الأول فإنه يضاف إلى ما فوقه البتة كما مر، وفي بعض الشروح: لا يخ ههنا[1] إما أن يكون المضاف إليه من جنس المضاف أو لا، فإن كان من جنسه فالإضافة حقيقية، فإذا قلت: هذا ثاني الاثنين، والمعنى ثان من الاثنين، وكذا الكلام في ثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة وهكذا المؤنث، وإن لم يكن من جنسه؛ نحو: ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة إلى عاشر تسعة، فالإضافة غير حقيقية؛ لأن اسم الفاعل المشتق من العدد في هذا القسم بمنزلة الفعل كضارب، وهذا ضارب زيداً، فإذا قلت: هذا ثالث اثنين فهو بمنزلة قولك: يثلث اثنين إلا أن التنوين سقط لفظاً للإضافة فلو تركت الإضافة نوّنت في هذا[2] الوجه بخلاف الوجه الأول، فإنه[3] ممتنع هناك؛ لأن قولك: ثالث ثلثة بالتنوين بمنزلة قولك: يثلث ثلثة، وفيه إثبات الثابت وهو محال، فيلزم أن

(١) أعني: اعتبار التصيير. (٢) أي: التنوين.
(٣) أي: اتصال ظاهر غير الحقيقي بالفعل؛ نحو: طلعت الشمس.

ثَلَاثَةً مِنْ ثَلَاثَتِهِمَا وَفِي الثَّانِي ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ[1] أَيْ: أَحَدُهَا[2]

(١) بالإضافة في الأنقص بوجه في المفرد من المتعدد لقوله باعتبار تصيره. ج.
(٢) أ. لكنَّه لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة. ج.
ب- أي: أحد ثالث ثلاثة.

(قوله: بالإضافة) ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب ما يضاف إليه؛ إذ ليس اسم فاعل حقيقة، ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش: قلت له إذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نعم على معنى أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين. (قوله: إلى عدد يساوي عدده) الظاهر الأخصر إلى أصله أو إلى ما فوقه والعدد المضاف إليه نفس أصله إلا أن يعتبر التغاير باعتبار كونه أصلاً، وكونه مضافاً إليه. (قوله: لا مطلقاً) فإنه إذا أريد ذلك يقال: أحد ثلاثة؛ أي: واحد منهم. (قوله: أو الرابعة أو الخامسة) زاد هذه العبارة إشارة إلى قوله: ثلثت ثلاثة مذكور بطريق التمثيل، والمراد أنه قيل: ثالث ثلاثة، وأمثالها من نحو: رابع أربعة، وخامس خمسة وغير ذلك؛ أي: أحدهما باعتبار وقوعه في أحد هذه المراتب، وليس المراد أنه قيل: ثالث ثلاثة باعتبار وقوعه في أحد هذه المراتب فإنه فاسد؛ إذ لا يقال ذلك إلا باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية فقط. (قوله: وألا يلزم الخ) أي: إذا كان المراد الواحد مطلقاً لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز إرادة كل واحد سواء كان الأول أو الثاني أو الثالث من كل ما جاء للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الواحد الأول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما.

الواحد الأول من (عَاشِرُ العَشَرَةِ) وذلك مستبعد جداً. «وَ[١] تَقُولُ[٢]» في إضافة ما زاد على العشرة: «(حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ[٣])» بإضافة المركب الأول إلى[٤] المركب الثاني أي[٥]: واحد من[٦] أحد عشر متأخر بعشر درجات بناء[٧] «عَلَى» الاعتبار «الثَّانِي» وهو اعتبار بيان الحال «خَاصَّةً» لأنَّ الاعتبار الأول[٨] لا يتجاوز[٩] العشرة[١٠] كما عرفت[١١]. «وَإِنْ شِئْتَ[١٢] قُلْتَ» في أداء هذا المعنى[١٣]: «(حَادِي[١٤] أَحَدَ عَشَرَ) بحذف[١٥] الجزء الأخير من المركب[١٦] الأول استغناء[١٧] عنه بذكره في المركب الثاني، وهكذا تقول: «إِلَى (تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ) فَتَعْرِبُ الجُزْءَ الأَوَّلَ» من[١٨] المركب الأول[١٩]، لانتفاء[٢٠] التركيب الموجب[٢١] للبناء وبُنِي الجزأن الباقيان[٢٢] لوجود[٢٣] موجب البناء فيهما وهو التركيب. «(المُذَكَّرُ[٢٤] وَالمُؤَنَّثُ)» ذكرهما[٢٥] بعد باب العدد، لانجرار[٢٦] مباحثه[٢٧] إلى ذكر التذكير والتأنيث، وقدم[٢٨] المذكر لأصالته[٢٩] وأخر[٣٠] تعريفه، لأنَّه عدمي[٣١]، وتعريف المؤنث وجودي. «وَالمُؤَنَّثُ[٣٢]: مَا فِيْهِ[٣٣]» أي: اسم[٣٤] كان فيه «عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظاً» أي: ملفوظة[٣٥]

---

(١) عطف. (٢) أنت. (٣) إلى تاسع عشر تسعة عشر وحادي عشر إحدى عشرة. (٤) متعلق بقوله بإضافة. (٥) تفسير للمركب الإضافي. (٦) صفة واحد. (٧) علة تقول. (٨) أي: اعتبار التصيير. (٩) خبر إن. (١٠) ولا يجوز فيما دون الاثنين. (١١) في قوله لا غير. (١٢) أنت. (١٣) بعبارة أخرى وهي الحادي أحد عشر. (١٤) وحادية أحدى عشرة. (١٥) متعلق بقلت. (١٦) للتخفيف. (١٧) علة بحذف. (١٨) بيان الأول. (١٩) أي: حادي عشر. (٢٠) دليل لمقدر وإنَّما يعرب. (٢١) صفة التركيب. (٢٢) من التركيب الثاني. (٢٣) علة بني. (٢٤) هذا باب المذكر والمؤنث. أي: من الاسم المتمكن. (٢٥) مصنف. (٢٦) علة ذكر. (٢٧) أورد مباحثها بعد مباحث العدد دون غيره من أقسام الاسم. (٢٨) مصنف. (٢٩) علة قدم. (٣٠) مصنف. (٣١) والعدمي يعرف بالمقايسة إلى الوجودي. (٣٢) في عرف النحاة. (٣٣) أي: في آخره. (٣٤) ترجيح الموصوفية لاقتضائها المقام. (٣٥) سمراء.

وَتَقُولُ: حَادِي[١] عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ فَتَعْرِبُ[٢] الأَوَّلَ. المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ مَا فِيْهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظاً

(١) بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات. ج.

(٢) قال فتعرب الأول أي: يكون الجزء الأول من المركب الأول معرباً لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب.

يكون الإضافة بمعنى أحد ثلاثة الواقع فوق الاثنين في الدرجة كما فسر به المصنف فاعرفه، وقال السيلكوتي: لا يجوز عند الجمهور أن ينصب ما يضاف إليه باعتبار المرتبة؛ إذ ليس اسم فاعل حقيقة وجوز ثعلب ذلك. **(قوله: لكنه لا مطلقاً)** فإنه إن أريد مطلق الأحد يقال: أحد ثلاثة، بالفارسية: يكِ سه بالإضافة. **(قوله: وإلا يلزم جواز الخ)** أي: وإن كان المراد الواحد مطلقاً لا بخصوصية المرتبة يلزم إرادة الواحد الأول الخ، وإنما خصّ الواحد الأول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما، وقوله: وذلك؛ أي: وذلك اللازم مستبعد عند العقل جداً؛ أي: بليغاً مصدر جد يجدّ، وأما الاستعمال فغير واقع. **(قوله: في إضافة ما زاد من حادي عشر إلى تاسع عشر، وقوله: بإضافة المركب الأول الخ ولا يلزم فيها جعل الأسماء اسماً واحداً كما في خمسة عشرك فتذكر. (قوله: كما عرفت)** أي: في شرح قوله: لا غير قوله: في أداء هذا المعنى؛ أي: على سبيل الاختصار، فلا شك أنه أكثر في الاستعمال لخفته. **(قوله: بحذف الجزء الأخير للتكرار)** أي: مع بقاء المعنى على حاله لكنه عند قرينة الحذف وإلا لزم الالتباس، وفي شرح العصام: وإن شئت حذفت الجزء الأول من المركب الثاني أيضاً فتقول: ثالث عشر، وتريد ثالث ثلاثة عشر، ولم يذكره المصنف؛ لأنه أنكر كونه من قبيل حذف جزء من المركبين، بل من قبيل الاكتفاء (حلبي). **(قال المصنف: المذكر والمؤنث)** أي: هذا باب المذكر والمؤنث فالاسم منقسم إليهما باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها، فاعلم أن للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات، فمنها هذا،

(قوله: مستبعد جداً) أي: عند العقل إذ الظاهر أن يقال: أول العشرة وثاني العشرة إلى عاشرها، وأما الاستعمال فغير واقع. **(قال: المذكر والمؤنث)** أي: من الاسم المتمكن؛ لأن ما هو المبني منهما من أسماء الإشارات والموصولات والمضمرات سبق ذكره، فلا يرد أن نحو: هذي والتي وأنت خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر فينتقضان طرداً وعكساً، وأحكام الإسناد الآتية إنما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن، فإن المؤنث من أسماء الإشارة، والموصولات والمضمرات في تلك الأحكام تابع لما يعبر بها عنه في كونه حقيقياً أو غيره، وكذا المثنى والمجموع المعرفان بما سيأتي أريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والأحكام المذكورة لهما فيما سيأتي أحكام لما هو قسم منه. **(قوله: لأصالته)** إذ ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه الشيء والشيء

كانت تلك العلامة حقيقية كـ (امْرَأَةٍ[1] ونَاقَةٍ[2] وغُرْفَةٍ[3])، أو حكماً كـ (عَقْرَبٍ[4]) إذ[5] الحرف الرابع في المؤنث[6] في حكم[7] تاء التأنيث، ولهذا[8] لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من[9] المؤنثات السماعية، «أَوْ[10] تَقْدِيْراً[11]» أي: مقدرة[12] غير ظاهرة في اللفظ كـ (دَارٍ

(١) عاقلة حقيقية. (٢) غير عاقلة حقيقة. (٣) غير عاقلة غير حقيقة. (٤) لاسيما. (٥) علة حكماً. (٦) أي: السماعي. (٧) كائن. (٨) أي: ولكون حرف الرابع في حكم تاء التأنيث. (٩) بيان الرباعي. (١٠) عطف على لفظاً. (١١) وهو التاء في نحو: أرض لردها في التصغير نحو: أريضة. (١٢) حال.

ومنها تقسيمه إلى المعرب والمبني باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدمه، ومنها تقسيمه إلى المعرب والنكرة باعتبار الإشارة إلى معين وعدمها، وقد فرغ عنهما، ومنها تقسيمه إلى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين أو أكثر وعدمها كما سيذكره إلى غير ذلك، ثم المراد بالمذكر والمؤنث ما كانا من الاسم المتمكن؛ لأن ما هو المبني منهما من أسماء الإشارة وغيرها سبق ذكرها، فلا يرد أن نحو: هذي والتي ونحوهما خارج عن تعريف المؤنث (عصام). **(قوله: وقدم المذكر)** أي: في العنوان لأصالته لعدم افتقاره إلى زيادة فهو من قبيل التقدم بالشرف؛ إذ الاحتياج إلى العباد أصعب من خرط القتاد (بيت):

آنكه شيران مشربان روباه كند
احتياجست احتياجست احتياج

(قوله: أي: اسم كان فيه) يعني: وجد في آخره تلك العلامة، فإن قيل: لم اختصت زيادة العلامة بالمؤنث ولم يحتج المذكر إلى ذلك، قلنا: الزيادة فرع والمؤنث أيضاً فرع فناسب أن يختص الفرع بالفرع، ومما يدل على أن المؤنث فرع المذكر ما روي: أن الله تعالى عز وجلّ خلق حواء من ضلع آدم عليه السلام، وقوله: حقيقة كامرأة؛ أي: حقيقيةً كانت تلك الملفوظة أو حكمية، وغرضه من التعميم عن الحكمية تشميل العلامة اللفظية لنحو عقرب، وفيه ما ستقف عليه. **(قوله: ولهذا لا يظهر التاء)** أي: غالباً لظهورها في نحو: قديديمة تصغير قُدّام، وسيأتي. **(قوله: أي: مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار)** فإنه مؤنث سماعي، ويطلق على الدنيا قال الحريري:

دارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ فِي يَوْمِهَا
أَبْكَتْ غَداً بُعْداً لَهَا مِنْ دَارِ

واعلم أن كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة سواء كان التأنيث حقيقياً أو لا يسمى مؤنثاً، فالحقيقي الظاهر العلامة مثل: ضاربة وحبلى، وغير الحقيقي مثل: غرفة وصحراء وبشرى، والحقيقي المقدر العلامة مثل: زينب وسعاد، وغير الحقيقي مثل: نار، وإنّ كل ما كان من أعضاء البدن زوجاً فهو مؤنث كاليدين والعينين إلا الحاجب والجنب والخد، وكل ما كان واحداً فهو مذكر إلا الطحال والكبد والكرش، وفي الرضي: ولا يقدر من جملة علامات التأنيث إلا التاء؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن يحذف ويقدر بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها بالتصغير؛ نحو: شُمَيْسة وقديمة في شمس وقدم، وأما الزائد

أَوْ تَقْدِيْراً

مذكر؛ ولأنه لا يفتقر إلى زيادة التأنيث لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا في الأسماء إذا قصد مدلولاتها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وجاز تأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين، وزعم الفراء أن تذكيرها لا يجوز إلا في الشعر كذا في شرح التسهيل.

(قوله: أو حكماً) والحقيقي المقدر العلامة كزينب وسعاد، وغير الحقيقي نار ودار ودليل كون التاء مقدرة والألف رجوعها في التصغير، وأما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي؛ إذ هو الأصل وقد ترجع فيه أيضاً شاذاً نحو: قُدَيْديمة ووُرَيِّئة في تصغير: قُدّام ووراء كذا في رضي الكافية، وفي رضي الشافية أنهم اجترؤوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوه إلى الرباعي، وما فوقه طرحوها، والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها حرف كحرف الكلمة المتصل بها لم يزدها زيادة على عدد حروف لو زاد عليها أصلي طرحوه في التصغير فقدروا الحرف الأخير كالتاء؛ إذ هو محتاج إليه لكون الاسم وصفاً فقالوا: عقيرب انتهى، ولا يخفى مخالفة الشرحين، ولعل فيه قولين، والشارح رحمه الله اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي ملفوظة حكماً؛ لأنه متى يمكن اعتبار الحرف الأخير تاء لا يجترأ على تقدير التاء.

ونَارٍ ونَعْلٍ وقَدَمٍ) وغيرها من المؤنثات السماعية[1]. «وَالْمُذَكَّرُ بِخِلَافِهِ» أي: اسم[2] متلبس بمخالفة المؤنث، أي: لم يوجد فيه علامة التأنيث، لا لفظاً[3] ولا تقديراً. «وَعَلَامَتُهُ»: أي: علامة التأنيث «التَّاءُ وَالأَلِفُ» حال كونها «مَقْصُورَةً[4]»

(١) وجمع ابن حاجب في قصيدة. (٢) أشار إلى أنّ الظرف خبر المبتدأ وهو المذكر. وألّا تدخل في المؤنث. (٣) حقيقة أو حكماً. (٤) حال.

وَالْمُذَكَّرُ بِخَلَافِهِ(١) وَعَلَامَةُ التَّأْنِيثِ التَّاءُ وَالأَلِفُ مَقْصُورَةً(٢)

(١) أي: اسم ملتبس بمخالفة المؤنث.
(٢) كسلمى وحبلى، حال كونها.

(قوله: وعلامته التاء الخ) علامة الشيء لا تكون مطردة ولا منعكسة، فلا يرد أن التاء تجيء لأربعة عشر معنى، وأن الألف المقصورة قد تكون في نفس الكلمة كمصا وفتى، وقد تكون زائدة للإلحاق؛ نحو: أرطى، ولتكثير حروف الكلمة؛ نحو: قبعثرى، وأن الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء وكساء وقد تكون للإلحاق كحرباء وخشاء الملحقان بقرطاس وقرطاس.

على الثلاثي فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي؛ إذ هو الأصل على أنه قد يرجع التاء فيه أيضاً شاذاً؛ نحو: قديديمة ووريئة في قدام ووراء انتهى، وقال في شرحه على الشافية: إنهم اجترأوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية لما طرأ فيه من الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي فما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يَرَوا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها أصليّ طرحوه في التصغير فقدّروا الحرف الأخير كالتاء؛ إذ هو محتاج إليه لكون الاسم وصفاً فقالوا: عقيرب هذا، فقوله: فقدّروا الحرف الأخير كالتاء؛ أي: في المصغر كما يدل عليه تعليله، وسياق كلامه فلا مخالفة بين كلامي الرضي في شرحيه على ما ظنه السيلكوتي؛ لأن ما يستفاد من شرح الكافية تقدير التاء في المكبر فظهر مما نقلناه أن إدخال الشارح؛ نحو: عقرب في اللفظي بالتعميم عن الحكمي مخالف للعقل؛ لأنه يقتضي أن يخالف الفرع الأصل بلا داعٍ وللنقل من الأئمة على ما قاله البعض نقلاً عن صاحب الامتحان. (قوله: من المؤنثات السماعية) وهي ستون على ما نظمها المصنف رحمه الله في قصيدة له من البحر الكامل، ومن أبياتها:

أَسْـمَـاءُ تَـأْنِـيـثٍ بِـغَـيْـرِ عَـلَامَـةٍ
هِـيَ يَـا فَـتَـى فِـي عُـرْفِـهِـم ضَـرْبَـانِ
قَـدْ كَـانَ مِـنْـهَـا مَـا يُـؤَنَّـثُ ثُـمَّ مَـا
خُـيِّـرْتَ فِـيـهِ لاخْـتِـلَافِ مَـعَـانِ
أَمَّـا الَّـذِي لَا بُـدَّ مِـنْ تَـأْنِـيـثِـهِ
سِـتُّـونَ شِـبْـهَ الـعَـيْـنِ والأُذْنَـانِ

إلى آخرها، واعلم أنه يعرف تأنيث ما لم يظهر علامته بأمور بالضمير الراجع إليه؛ نحو: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۝١﴾، وبالإشارة نحو: ﴿تِلْكَ الدَّارُ﴾، وبلحاق علامة التأنيث بفعله؛ نحو: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ۝٢٩﴾، و﴿بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥ بَيْضَاءَ﴾ و﴿لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً﴾ و﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾، وبمصغره؛ نحو: قديرة في قدر بكسر فسكون، وبتجرّد عدده عن التاء؛ نحو: ثلاث أذرع إلى غير ذلك (رضي). (قوله: أي: اسم ملتبس بمخالفة الخ) يعني أن قوله: بخلافه ظرف مستقر خبر وإنّ الخلاف مصدر المفاعلة، وإن الضمير عائد للمؤنث، وقوله: لم يوجد الخ تفسير للمخالفة. (قال المصنف: وعلامته التاء) أي: المنقلبة هاءً في الوقف وفيه رد على الكوفيين حيث قالوا: العلامة هي الهاء، واعلم أن تاء التأنيث في الاسم أصل وفي الفعل فرع؛ لأنه يلحق الفعل لتأنيث الاسم؛ أعني: فاعله، وقد تدخل تاء التأنيث الحرف مثل ثم العاطفة كما في فمضيت ثُمّة قلت: لا يعنيني، وكرُبّ إذا جرّ بها مؤنث كقوله:

فَـقُـلْـتُ لَـهَـا أَصَـبْـتِ حَـصَـاةَ قَـلْـبِـي
ورُبَّـةَ رَمْـيَـةٍ مِـنْ غَـيْـرِ رَامِ

كذا في الرضي، وفيه أيضاً أن التاء تجيء لأربعة عشر معنىً، فمنها الفرق بين المذكر والمؤنث كضاربة وهو القياس في الصفات وسماعي في الاسم الجامد؛ نحو: إنسانة قال الشاعر:

إِنْـسَـانَـةٌ فَـتَّـانَـةٌ
شَـمْـسُ الـضُّـحَـى مِـنْـهَـا خَـجِـلْ

ومنها فرق الآحاد من الأجناس كنخلة وتمرة، ومنها تأكيد تأنيث الجمع نحو: حجارة وملائكة، ومنها تأكيد معنى

كـ (سَلْمَى[1] وحُبْلَى[2] «أَوْ مَمْدُودَةً» كـ (صَحْرَاءَ[3] وحَمْرَاءَ[4]) وقد زاد بعضهم: الياء[5] في قولهم (ذِي وتِي) وزعم[6] أنَّها للتأنيث[7]، وليس ذلك بحجة، لجواز أن تكون[8] صيغة موضوعة للمؤنث، مثل: (هِيَ وأَنْتِ وهُنَّ). «وَهُوَ» أي: المؤنث «حَقِيْقِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ، فَالحَقِيْقِيُّ[9]: مَا» أيْ: اِسْمٌ» بإزائه[10] أي: في مقابلته «ذَكَرٌ[11] مِنَ[12]» جنس «الحَيَوَانِ[13] كَ (امْرَأَةٍ[14]») فِي مُقَابَلَةِ (رَجُلٍ)، وَ«نَاقَةٍ[15]» فِي مُقَابَلَةِ (جَمَلٍ). «وَاللَّفْظِيُّ: بِخِلاَفِهِ» أي: متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي: ليس بإزائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه[16] منسوب إلى اللفظ لوجود[17] علامة التأنيث في لفظه حقيقة[18] أو تقديراً[19] أو حكماً[20] بلا تأنيث حقيقي في معناه[21] «كَـ (ظُلْمَةٍ)» مثال للتأنيث اللفظي حقيقة، «وَعَيْنٍ» مثال للتأنيث اللفظي تقديراً، فإن تاء التأنيث مقدرة فيها، بدليل تصغيرها على (عُيَيْنَة)، ولم يورد[22] مثالاً للمؤنث اللفظي الحكمي كـ (عَقْرَب) لقلة وقوعه. «وَإِذَا[23] أُسْنِدَ الفِعْلُ» بلا فصل كما هو[24] الأصل «إِلَيْهِ[25]» أي: إلى المؤنث[26] مطلقاً حقيقياً[27] أو لفظياً[28] مظهراً أو[29] مضمراً[30] «فَبِالتَّاءِ[31]» أي: فذلك[32] الفعل متلبس بالتاء وجوباً إيذاناً[33] بتأنيث الفاعل من[34] أول الأمر[35]، إلَّا إذا كان مسنداً إلى ظاهر غير الحقيقي، فإنَّه[36] حينئذ لك

(١) اسم. (٢) صفة. والحمّى وأجلى وسُمَّهي .حبيص. (٣) اسم. (٤) صفة. وبيضاء وحسناء ونفساء. (٥) علامة التأنيث. (٦) أي: ذلك البعض. (٧) لأنَّ مذكرهما بدون الياء. (٨) قولهم ذي وتي. (٩) أي: الخلقي. (١٠) أي: بإزاء مسماه .هندي. (١١) فاعل ظرف المستقر. (١٢) كائن. (١٣) الإضافة بيانية. (١٤) واحترز به عن تأنيث النخلة. (١٥) في البهائم. (١٦) أي: كونه مؤنثاً. (١٧) علة منسوب. (١٨) كغرفة. (١٩) كعقرب. (٢٠) كعين وجسم. (٢١) كل واحد. (٢٢) مصنف. (٢٣) استئناف. (٢٤) أي: عدم الفصل. (٢٥) متعلق بأسند. (٢٦) واحداً أو مثنى. (٢٧) كامرأة. (٢٨) كظلمة. (٢٩) من الحقيقي واللفظي. (٣٠) هند ضربت. (٣١) جوابية. (٣٢) أشار إلى أنَّ الظرف خبر ومبتدأه محذوف والجملة جواب إذا. (٣٣) علة ملتبس. (٣٤) بمعنى في. (٣٥) وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور إلَّا إذا كان .آه. (٣٦) شأن. تعليل للاستثناء.

التأنيث كعجوزة ونعجة، ومنها النقل كالنطيحة والذبيحة إلى غير ذلك. (قوله: وقد زاد بعضهم الياء) يعني: قد زاد صاحب المفصل الياء في علامة التأنيث. (قوله: وليس ذلك بحجة) أي: ليس قولهم هذا بدليل قطعي على كون الياء للتأنيث لجواز أن يكون كل منهما صيغة على حدة وضعت للمؤنث مقدراً فيها التاء حفظاً للقاعدة. (قال المصنف: بإزاءه ذكر من الخ) أي: بإزاء مسماه مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل النخلة، وبقوله: من الحيوان خرجت؛ وذلك لأنه وإن كان بإزاءها ذكر وهو النخل حيث يقال: للمثمر نخلة، ولغيره نخل إلا أنه ليس من جنس الحيوان وهو ظاهر، وقوله: كامرأة وحبلى ونُفساء وقد يكون الحقيقي بلا علامة كعناق وأتان (رضي). (قوله: حقيقة أو تقديراً أو حكماً) فالأول؛ نحو: ظُلمة وغرفة، والثاني كشمس وعين، والثالث كعقرب، فوجود الحرف الرابع في لفظها وإن كان حقيقة إلا أنه لما كان كونه علامة التأنيث حكمياً كان وجوده من حيث إنه علامة التأنيث حكيماً أيضاً. (قال المصنف: كظلمة) بإزاءه نور وليس من الحيوان، وقوله: وعين هذا اللفظ أشهر الألفاظ المشتركة وأكثرها معنى وهي مؤنثة بجميع معانيها ويجمع على عيون وأعيان. (قوله: بدليل تصغيرها)؛ إذ التصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها؛ أي: وبدليل توصيفها بالمؤنث؛ نحو: ﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ و﴿ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ وقد سبق علامات التقدير. (قال المصنف: وإذا أسند الفعل) أي: المتصرف، فلا يرد؛ نحو: نعم المرأة، أو شبه الفعل؛ نحو: زيد ضاربة جاريته ففيه الاكتفاء بالأصل، أو المراد بالفعل المشتق فاعرفه. (قوله: حقيقياً أو لفظياً الخ) بيان لمعنى الإطلاق فيشمل مثل

أَوْ مَمْدُودَةً وَهُوَ حَقِيْقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ فَالحَقِيْقِيُّ مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوَانِ كَامْرَأَةٍ وَنَاقَةٍ، وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ كَظُلْمَةٍ وَعَيْنٍ، وَإِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَيْهِ فبالتَّاءِ

(قوله: أو ممدودة) إنما تمد لأجل الهمزة؛ ولذا لا نمد المقصورة، واختلفوا في علامة التأنيث، فقال سيبويه وعليه الجمهور: إنها الهمزة لكونها منقلبة عن الألف المقصورة والألف زائدة قبلها للمد، وقيل: الهمزة بنفسها، وقيل: إنها الألف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث أفعل؛ نحو: أحمر وحمراء، وبين مؤنث فعلان؛ نحو: سكران وسكرى، وقيل: الهمزة والألف معاً للتأنيث كذا في شرح التسهيل والجاربردى نقلاً عن الشرح الهاوي، وعلى التقادير يصدق على الممدودة علامة التأنيث باعتبار جزئها الثاني أو الأول أو بتمامها فافهم، فإنه تحير فيه الناظرون. (قوله: قد زاد بعضهم) وهو صاحب المفصل، وزعم ابن هشام أن علامة التأنيث في هذا كسرة الذال. (قوله: بإزائه ذكر الخ) في الرضي: ولو قال الحقيقي ذات الفرج كان أولى؛ إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى، لكن مادة النقض غير محققة فلذا قال أولى. (قوله: ليس بإزائه الخ) يدخل فيه ما لا يكون بإزائه شيء، أو يكون لكن لا يكون ذكراً كظلمة فإن مقابلها النور وليس بذكر، أو يكون بإزائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظي. (قوله: وإذا أسند الفعل) أي: المتصرف فإنه يجوز التاء

الاختيار في إلحاق التاء وتركه، وإلى هذا أشار[1] بقوله: «وَأَنْتَ[2] فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيْقِيِّ بِالخِيَارِ[3]» فهو[4] بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة[5] فلك[6] أن تقول في: (طَلَعَتِ الشَّمْسُ[7]) (طَلَعَ الشَّمْسُ) بخلاف (الشَّمْسُ طَلَعَتْ[8]) فإنَّه[9] لا يجوز فيه (الشَّمْسُ طَلَعَ) لكون[10] التأنيث فيه لفظياً[11]، واستغنائه[12] عن إلحاق التاء[13]، لما[14] في لفظه[15] من[16] الإشعار به، بخلاف مضمره، إذ[17] ليس فيه[18] ما[19] يشعر بتأنيثه،

(١) مصنف. (٢) استئناف. (٣) ملتبس. والظرف المستقر خبر المبتدأ وهو أنت. (٤) أي: هذا القول من المصنف. (٥) أي: قاعدة الإسناد إلى المؤنث. (٦) أي: جاز لك. (٧) أسند الفعل إلى الاسم الظاهر. (٨) الفعل هنا أسند إلى ضمير الشمس. (٩) علة خلاف. شأن. (١٠) أي: فيما أسند إلى الظاهر الغير الحقيقي. (١١) كالشمس. (١٢) أي: المؤنث. (١٣) بفعله. (١٤) علة استغنائه. أي: المؤنث. (١٥) أي: المؤنث. (١٦) بيان لما. (١٧) علة يجب المقدر. (١٨) أي: فيما أسند إلى المضمر. (١٩) اسم ليس.

وأنتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيْقِيِّ بِالخِيَارِ،

وتركه في نحو: نعم المرأة، ويتعين تركه في نحو: أكرم بهند عند من أسند أكرم إلى هند، وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق أن يقول الشارح: أي الفعل المتصرف وشبهه، بل فصل كما هو الأصل. (**قوله: فبالتاء**) غالباً؛ لأنه قد ورد حذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقي؛ نحو:

ولا أرْضَ أَبـــقَــلَ إبـــقَـــالُـــهـــا

وحكى سيبويه عن بعض العرب قال: فلانة، ووقع في بعض نسخ المتن فالتاء؛ أي: واجبة. (**قوله: إلا إذا كان الخ**) وإلا إذا كان جمعاً فإنه يجيء بيانه بعد بقوله: وحكم ظاهر الجمع الخ فهو بمنزلة الاستثناء أيضاً فعلى الشارح التعرض لهذا أيضاً. (**قوله: لك الخيار في إلحاق التاء الخ**) وقع فصل أو لا، وقد جاء في القرآن ذلك، وقول بعض النحويين: إن الإتيان بالتاء أحسن ليس سديداً للإجماع في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝٩﴾ على التذكير فإذا الأمران مستويان كذا في الإيضاح. (**قوله: وأنت في ظاهر غير الحقيقي**) ما لم يكن علماً لمذكر؛ نحو: طلحة فإنه لا يقال: جاءتني طلحة إلا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم؛ وذلك لأن الوضع العلمي أخرجه عن موضعه جعله لما هو له فصار التأنيث نسياً منسياً لاعتبار المعنى بخلاف اسم الجنس، وأما اعتبار تأنيثه في منع الصرف في الجمع بالتاء والألف لكونهما حالة في نفسه بخلاف تأنيث الفعل، فإنه حال في غيره فلا يتعدى أثره إليه لعدم قوته، ثم إن المؤنث اللفظي قد يكون حيواناً؛ نحو: حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي الأمران، فقول من قال: إن تأنيث قالت في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ دال على أنها كانت أنثى غير مستقيم، وإن استحسنه ضعفة النحويين، قال المصنف في الإيضاح: إذا جاز هذه حمامة ذكر وثلاث من البط ذكور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكراً نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت، ولا يجوز تأنيث فعل المؤنث اللفظي إذا كان المذكر علماً له أو لا فتأنيث نملة عنده كتأنيث طلحة.

امرأة وناقة وظلمة وشمس، وقوله: أو مضمراً؛ أي: كضمائر مثل: هذه المؤنثات. (**قوله: ملتبس بالتاء وجوباً**) بقرينة المقابلة للتخيير؛ أي: على الأغلب، وقد جاء في ضرورة الشعر:

فَــلامُــزْنَـــةٌ ودَقَــتْ ودَقَــهـــا
ولا أرْضٌ أبــقَــلَ إبــقَــالُــهــا

على تأويل الأرض بالمكان (رضي). (**قوله: إلا إذا كان مسنداً الخ**) أي: إلا إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر غير المؤنث الحقيقي؛ أي: وإلاّ إذا كان جمعاً أو ضميره فإنه يجيء بيان ذلك بعدُ فهو بمنزلة الاستثناء وينبغي للشارح أن يتعرض لهذا أيضاً (سيلكوتي)، وقوله: فإنه حينئذ الخ؛ أي: حين إذا أسند إلى ظاهر المؤنث غير المؤنث الحقيقي لك الخيار في إلحاق التاء بذلك المسند وعدمه سواء وقع فصل أو لا. (**قال المصنف: وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار**) إضافة الظاهر بيانية وأراد بالظاهر ههنا كما في رافعةٌ لظاهر ما يشمل الضمير المنفصل؛ أي: ما ليس بمستتر فيدخل مثل أطالعة أو أطالع هي، يعني: وأنت في الإسناد إلى ظاهر مؤنث هو غير المؤنث الحقيقي دون ضميره ودون ظاهر الحقيقي وضميره بالخيار، لكن الراجح في صورة الفصل التذكير، وفي صورة الوصل[1] التأنيث، وينبغي أن يزيد أو الحقيقي من غير الآدميين لجواز سار الناقة بلا تاء لعدم الاعتداد بتأنيثه (هندي)، وظاهر الحقيقي أيضاً إذا وقع الفصل بينه وبين المسند (عصام)، واعلم أن المؤنث اللفظي قد يكون حيواناً؛ نحو: حمامة ونملة فيستوى الأمران، وأما حكم أبي حنيفة رحمه الله بأن النملة في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ كانت أنثى بدليل تأنيث قالت: فمبني على قول ابن السكيت: من أن الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث إذا أريد به مذكر لا يؤنث الفعل المسند إليه لئلا يقع الالتباس. (**قوله: بخلاف شمس طلعت**) أي: بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنث الغير الحقيقي، وبخلاف ظاهر الحقيقي بلا فصل؛ نحو: جاءت امرأة وضميره؛ نحو: هند جاءتني. (**قوله: لكون التأنيث فيه**

(١) أي: كما استثنى ظاهر غير الحقيقي.

وجعل بعض[١] الشارحين: ضمير (إِلَيْهِ[٢]) راجعاً إلى المؤنث الحقيقي[٣]، أو ضمير المؤنث اللفظي بقرينة[٤] قوله[٥]: (وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيْقِيِّ بِالخِيَارِ). ولو[٦] كان يستثنى من هذه القاعدة[٧] صورة الفصل أيضاً[٨]، لئلا يحتاج إلى التقييد بقولنا: (بِلاَ فَصْلٍ[٩]) لكان[١٠] أحسن استيفاء[١١] لأحكام جميع الأقسام[١٢]. ففي صورة الفصل أيضاً[١٣] لك الخيار[١٤] في إلحاق التاء بالفعل، وفي تركه، فتقول[١٥]: (حَضَرَتِ القَاضِيَ[١٦] امْرَأَةٌ[١٧]) و: (حَضَرَ القَاضِيَ امْرَأَةٌ[١٨]) و: طَلَعَتِ اليَوْمَ الشَّمْسُ، و: طَلَعَ اليَوْمَ الشَّمْسُ، إلَّا[١٩] إذَا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عما[٢٠] يغلب في أسماء الذكور كـ(زَيْدٌ[٢١]) إذا سميت به امرأة، فإنَّه[٢٢] مع الفصل يجب إثباتها[٢٣]، نحو: (جَاءَتِ اليَوْمَ زَيْدٌ) لدفع[٢٤] الالتباس[٢٥]. «وَ[٢٦]حُكْمُ ظَاهِرِ[٢٧] الجَمْعِ» لا ضميره فإنَّ إلحاق التاء أو ضمير الجمع[٢٨] فيه[٢٩] واجب[٣٠]، نحو: (الرِّجَالُ جَاءَتْ[٣١]، أَوْ جَاءُوا[٣٢]) «غَيْرُ» الجمع «المُذَكَّرِ السَّالِمِ[٣٣]» لأنَّه[٣٤] لو كان جمع المذكر السالم

(١) وهو فاضل الهندي والمتوسط. (٢) أي: لفظ إليه في المتن. (٣) ظاهراً كان أو ضميراً. (٤) وإنَّما جعل ذلك البعض كذلك بقرينة .آه. (٥) مصنف. (٦) ولما بقي صورة لم يستثنها المصنف نبه الشرح عليها. (٧) وهي إذا أسند الفعل إليه بالتاء. (٨) متعلق بيستثنى. كما استثنى صورة الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي. (٩) بدل من بقولنا. (١٠) صواب. أي: كلام المصنف. (١١) علة أحسن أو تميز من فاعله. (١٢) أي: أقسام المؤنث. (١٣) أي: كحكم ظاهر غير الحقيقي. (١٤) في كل وقت. (١٥) أنت. (١٦) مفعول حضرت لحقت التاء لوقوع الفصل جوازاً. (١٧) فاعلها. (١٨) ولكون المرأة مؤنثاً حقيقياً مع الفصل ترك التاء. (١٩) بمعنى في صورة الفصل لك الخيار إلَّا إذا كان. (٢٠) أي: عن العلم. (٢١) مثلاً. (٢٢) مثل هذا. (٢٣) أي: التاء. (٢٤) دليل لوجوب إثبات التاء. (٢٥) أي: للفرق بين المذكر والمؤنث. (٢٦) استئناف. (٢٧) والإضافة من باب جرد قطيفة وأخلاق ثياب بمعنى وحكم الجمع الظاهر. (٢٨) إمَّا بالواو أو النون. (٢٩) أي: في الفعل. (٣٠) خبر إن. (٣١) بإلحاق التاء. (٣٢) بإلحاق ضمير الجمع. (٣٣) صفة الجمع. (٣٤) أي: المسند إليه.

لفظياً) أي: حيث كان غير حقيقي، وقوله: واستغناءه؛ أي: حيث كان ظاهر غير حقيقي، ومجموع الكون والاستغناء المذكورين علة لحكم مسئلة المتن. **(قوله: لما في لفظه من الإشعار)** أي: ولو في بعض الأحيان؛ لأنه يظهر في التصغير بخلاف مضمر غير الحقيقي حيث لا إشعار فيه بالتأنيث لولا تأنيث المسند، وفيه أن جمع المذكر المكسر العاقل مما يكون التأنيث فيه لفظياً مع أنه يجوز في ضميره التذكير والتأنيث؛ نحو: الرجال جاؤا أو جاءت ولا يجب التأنيث مع عدم المشعر إلا أن يقيد الدليل ويحرّر بأن يقال: المراد ليس فيه ما يشعر بتأنيثه مع انتفاء ما يعارض وجوب التأنيث من التذكير الحقيقي والعقل، فلا يرد؛ نحو: الرجال فإن فيه التذكير الحقيقي والعقل وذلك يمنع وجوب التأنيث. **(قوله: وجعل بعض الشارحين الخ)** وهو الفاضل الهندي حيث قال: أي إلى المؤنث إذا كان حقيقياً مظهراً أو مضمراً أو اللفظي مضمراً الخ، والفرق بين الارجاعين أن قوله: وأنت في ظاهر الخ ناسخ لقوله: إذا أسند عند الفاضل الهندي، ومخصص له عند شارحنا الجامي. **(قوله: أو ضمير المؤنث اللفظي)** أي: غير الحقيقي وكلمة أو بمعنى الواو والعطف ملاحظ قبل الربط. **(قوله: ولو كان يستثنى من الخ)** أي: لو كان المصنف يستثنى من قاعدة وجوب التاء صورة الفصل بينه وبين المسند أيضاً[١] بأن يقول: وأنت في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي مع الفصل بالخيار لكان أحسن فهذا القيد هو المراد من الكلام لتبادره إلى الأفهام، وقوله: جميع الأقسام وهي صورة

(١) فالمجرور في فيه راجع إلى لفظ ضمير في قوله: لا ضميره فلا تغفل.

وَحُكْمُ ظَاهِرِ الجَمْعِ غَيْرُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

(قوله: وجعل بعض الشارحين الخ) فمنده قوله: وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسخ لقوله: إذا أسند الفعل إليه فبالتاء، وعند الشارح قدس سره مخصص به، ولا يخفى أن هذا الفرق إنما يظهر أثره في بقاء العام بعد الإخراج حقيقة كما بين في الأصول، ولا فرق بينهما في إخراج بعض ما يتناوله. **(قوله: إلى المؤنث الحقيقي)** ظاهراً كان أو ضميراً. **(قوله: حضرت القاضي الخ)** أورد المثالين مما فيه الفصل بغير إلا؛ لأن الأجود في صورة الفصل بإلا ترك التاء في الرافع؛ نحو: ما قام إلا هند. **(قوله: أو ضمير الجمع)** إما بالواو أو النون. **(قوله: لو كان جمع المذكر السالم)** إلا بنون فإنه يجوز فيه التاء، قال الله تعالى: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ لأنه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه، وإلا الجمع السالم الذي واحده مؤنث؛ نحو: أرضون وسنون فإن حكمه حكم الجمع المؤنث السالم في جواز التاء وتركه؛ لأن حقه الجمع بالألف والتاء، قالوا: والنون فيه عوض عن الألف والتاء ولو أريد من قوله: جمع المذكر معناه الإضافي وجعل السالم نعتاً للمذكر لم يحتج إلى الاستثناء المذكور كما لا يخفى.

لم يجز تأنيثه[(١)]، فلا يقال: (جَاءَتِ الزَّيْدُونَ[(٢)]) ولا: (الزَّيْدُونَ جَاءَتْ[(٣)]) «مُطْلَقاً» أي: سواء كان واحده[(٤)] مؤنثاً نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ[(٥)]﴾، أو مذكراً نحو: (جَاءَتِ الرِّجَالُ). «حُكْمُ[(٦)] ظَاهِرٍ غَيْرُ» المؤنث «الحَقِيقِيِّ» فأنت بالخيار، إن شئت ألحقت التاء[(٧)] به[(٨)]، وإن شئت تركتها[(٩)]، نحو: (جَاءَتِ الرِّجَالُ) و: (جَاءَ الرِّجَالُ). «وَ[(١٠)]ضَمِيرُ» جمع[(١١)] الذكور «العَاقِلِينَ» أي: جمع[(١٢)] المذكر العاقل من جموع التكسير «غَيْرُ الجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ[(١٣)]» فإنهم[(١٤)] إذا جمعوا[(١٥)] سالماً فإن ضميرهم[(١٦)] الواو[(١٧)] لا غير يقال: (الزَّيْدُونَ جَاءُوا) ولا يقال: (جَاءَتْ[(١٨)]). «فَعَلَتْ[(١٩)]» أي: ضمير[(٢٠)] (فَعَلَتْ) وهو المستكن فيه المقرون[(٢١)] بالتاء الساكنة للتأنيث[(٢٢)]، بتأويل[(٢٣)] الجماعة[(٢٤)] نحو: (الرِّجَالُ جَاءَتْ). «وَفَعَلُوا[(٢٥)]» أي: ضمير (فَعَلُوا) يعني: الواو لكونها[(٢٦)] موضوعة لهذا النوع[(٢٧)] من الجمع. «وَالنِّسَاءُ»

---

(١) أي: تأنيث فعله أصلاً. (٢) لمشابهته المفرد لوجود صيغة المفرد فيه. (٣) بل جائزاً. (٤) أي: واحد ذلك الجمع. (٥) جمع مؤنث. (٦) خبر المبتدأ وهو حكم ظاهر .آه. (٧) وهو الأولى إذا لم يفصل. (٨) أي: بالفعل. (٩) وهو الأولى لذا فصل. (١٠) المذكر السالم عطف على جملة حكم ظاهر الجمع .آه. (١١) قدر موصوف العاقلين. (١٢) وهذا تفسير وبيان بأنَّ العاقلين مخصوص بغير جمع. (١٣) لمشابهته المفرد لوجود صيغة المفرد فيه. متوسط. (١٤) عرب. (١٥) بالواو والنون. (١٦) أي: الضمير الراجع إلى ذلك الجمع. (١٧) خبر إلّا. (١٨) لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه. (١٩) خبر المبتدأ بحذف المضاف كما قدره الشارح. رضا. (٢٠) إشارة إلى حذف المضاف. (٢١) فعله بالتاء. (٢٢) علة مقرون أو حال من التاء. (٢٣) حال من التأنيث. (٢٤) أي: بتأويل الجمع بالجماعة. (٢٥) على الأصل. (٢٦) علة لمقدر إنّما قال كذلك لأنَّ الواو هو الأصل. (٢٧) أي: جمع المذكر العاقلين.

مُطْلَقاً حُكْمُ[(١)] ظَاهِرٍ غَيْرُ الحَقِيقِيِّ[(٢)] وَضَمِيرُ العَاقِلِينَ غَيْرُ[(٣)] المُذَكَّرِ السَّالِمِ[(٤)] فَعَلَتْ وَفَعَلُوا وَالنِّسَاءُ

(١) خبر. (٢) أي: المؤنث الحقيقي.
(٣) أي: غير الجمع المذكر.
(٤) أي: الاسم المثنى بدلالة المقام وليصح ما ذكره من اللواحق.

(قوله: واحده مؤنثاً الخ) حقيقي التأنيث كنسوة أو مجازيه كدور أو مذكراً حقيقي التذكير كرجال أو مجازيه كأيام، وسواء كان الجمع التكسير كما في الأمثلة المذكورة، أو جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات والجبلات والفرقات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها. (قوله: حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي) أي: مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقي، فلا يشمل المذكر على ما وهم، ولا فرق بينهما إلا في شيء واحد وهو أن حذف العلامة مع الجمع أحسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتأويل، وهو كونه بمعنى الجماعة، وإنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد؛ لأن الجمع الطارئ أزال حكم التأنيث الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال، وإنما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبروه بخلاف الجمع المؤنث السالم، فإنه يتغير المفرد فيه إما بحذف التاء؛ نحو: مسلمات أو بقلب الألف فيه واو أو ياء؛ نحو: حبليات وحمروات فيجوز فيها التاء وتركه كما في الجمع المكسر. (قوله: من جموع التكسير) الصواب تأخيره عن قوله: غير الجمع المذكر الخ؛ لأنه بيان ما بقي بعد التخصيص، وأن يزاد جمع المؤنث السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لا بالواو والنون، أما الواو؛ نحو: الرجال والطلحات ضربوا نظراً إلى الفعل، وأما ضمير المؤنث الغائب؛ نحو: الرجال والطلحات فعلت

الوجوب وصورتا الخيار. (قوله: ففي صورة الفصل الخ) تفريع على قوله: لو كان يستثنى لكان أحسن، وقوله: أيضاً؛ أي: كما كان الخيار في صورة الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقي. (قوله: وطلعت اليوم الشمس الخ) فيه أنه يجوز فيه الأمران بلا فصل فالأولى جاءت اليوم هند وجاء اليوم هند. (قوله: إلا إذا كان المؤنث الحقيقي الخ) استثناء من قوله: ففي صورة الفصل أيضاً الخ يرشدك إليه قوله فيما بعد: فإنه مع الفصل يجب الخ؛ أي: لدفع اللبس إلا أن يكون قرينة؛ نحو: جاءني اليوم زيد الكريمة. (قوله: فإنه مع الفصل يجب إثباتها) أي: التاء كما يجب مع عدم الفصل ولندوره لا بأس في عدم التعرض له. (قوله: أو ضمير الجمع فيه الخ) أي: أو إلحاق ضمير الجمع بالفعل في ضميره[(١)] أي: في إسناد الفعل إلى ضميره واجب وجوباً مخيّراً بينهما فليس حكمه حكم ظاهر غير الحقيقي من جواز التاء وتركه. (قال المصنف: غير جمع المذكر السالم) سواء كان ذلك الغير جمعاً مكسراً أو سالماً مؤنثاً، وقوله: لم يجز تأنيثه؛ أي: مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء وسلامة صيغة واحده، فلا يجوز فيه التاء إلا أن يشبه المكسر في تغيير صيغة واحده مثل بنون فإنه في حكم الأبناء فيجوز فيه التاء؛ نحو: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾. (قوله: لأنه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه) لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه، فعلى هذا يجب أن يبقى حكم التأنيث في الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضاً لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً لكن لما تغير ذلك المفرد وذا العلامة إما بحذفها إن كانت تاء؛ نحو: ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ أو بقلبها ياء أو واواً إن كانت ألفاً؛ نحو:

(١) أي: جمع السالم.

الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير فكأن تأنيث الواحد قد زال بزوال علامته، ثم حمل ما التاء فيه مقدر كالزينبات والهندات عليه؛ لأن المقدر عندهم في حكم الملفوظ (نعمه)، وقوله: ولا الزيدون جاءت بل جاؤا وذكر هذا هنا تبعيّ. **(قوله: أي: سواء كان الخ)** وفي شرح المصنف: أراد بقوله: مطلقاً جمع مذكر أو مؤنث يعقل أو لا يعقل. **(قوله: نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾)** قد يناقش في المثال بأنه وجد فيه الفصل بالضمير فالأولى التمثيل بنحو: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (امتحان)، إنما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل: ﴿نِسْوَةٌ﴾ و﴿مُؤْمِنَٰتٍ﴾؛ لأن التأنيث الطاري أسقط اعتبارها كما أسقط اعتبار التذكير الحقيقي في مثل الرجال. **(قال المصنف: حكم ظاهر غير الحقيقي)** أي: كحكمه المعهود فالتركيب من قبيل زيد أسد فافهم وإضافة الحكم للعهد فهو؛ أي: الحكم عبارة عن الخيار بين إلحاق التاء وعدمه أشار إليه بقوله: فأنت بالخيار الخ، وإنما جاز فيه الوجهان؛ لأنه مأول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ كما اشتهر أن كل جمع مؤنث، وفيه البيت المشهور المنسوب للزمخشري؛ أي: وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز فيه الوجهان عملاً بالاعتبارين (نعمه). **(قوله: إن شئت ألحقت التاء به)** وإن كان عدم الإلحاق أحسن لكون تأنيثه بالتأويل فالاتحاد في مجرد الخيار بلا نظر إلى تساوي الطرفين أو رجحان أحدهما. **(قوله: وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم)** الظاهر أن يقول هكذا: وضمير جمع الذكور العاقلين غير الجمع السالم من جموع التكسير وجمع المؤنث السالم فإنهم الخ، ووجهه مذكور في السيلكوتي؛ أي نحو: الرجال والغلمان واليتامى والطلحات ضربوا أو ضربت وتمامه في الرضي. **(قوله: فإنهم إذا جمعوا الخ)** بصيغة المجهول؛ أي: فإن الذكور العاقلين إذا جمعوا جمعاً سالماً فإن ضمير هؤلاء العقلاء حين الإسناد إليه الواو فقط لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه[1] فاحترموه كما عرفته. **(قوله: المقرون بالتاء)** صفة فعلت، وما بين الصفة وموصوفها جملة معترضة، وقوله: للتأنيث الخ علة لحكم مسألة المتن لا لقوله المقرون فإن علته أن يكون علامة دالة على ذلك الضمير.

نظراً إلى طريان معنى الجماعة على اللفظ. **(قوله: ولا يقال جاءت)** لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه. **(قوله: المقرون بالتاء الساكنة)** لكونها علامة عليه، والمقصود: إن التاء وإن لم يكن ضميراً فهي دالة عليه، فلذا قامت مقامه.

(١) أي: النون. (٢) ليصح المعنى. (٣) في شمس وقمر.

وَالأَيَّامُ» أي[١]: ضمير (النِّسَاءِ) وما[٢] يماثلها[٣] في كونه[٤] جمع المؤنث[٥]، وإن لم يكن من العقلاء[٦] ك (العُيُونِ) وضمير الأيام وما يماثلها في كونه[٧] جمع المذكر غير العاقل. «فَعَلَتْ[٨] وفَعَلْنَ» أي: ضمير (فَعَلَتْ) مقروناً[٩] بتاء التأنيث، بتأويل الجماعة وضمير (فَعَلْنَ) أي: بالنون[١٠] أمّا في[١١] جمع المؤنث فظاهر[١٢]، لأنّ[١٣] هذه النون موضوعة له[١٤]. وأمّا[١٥] في جمع المذكر غير العاقل، كالأيام، فلأنّه[١٦] لا أصل له[١٧] في التذكير ك (الرِّجَالِ) فيراعى[١٨] حقه، فأجري[١٩] مجرى المؤنث. وفي[٢٠] (الحَوَاشِي الهِنْدِيَّةِ[٢١]) موافقاً لشرح الرضي إنَّ النون[٢٢] موضوعة لجمع غير العقلاء ك (الوَاوِ) وضعت[٢٣] لجمع العاقلين. فاستعمالها في النساء للحمل[٢٤] على جمع غير العقلاء[٢٥]، إذ الإناث لنقصان[٢٦] عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء. «(المُثَنَّى») «مَا لَحِقَ[٢٧] آخِرَهُ» أي: آخر مفرده بتقدير المضاف،

---

(١) إشارة إلى حذف المضاف. (٢) أي: ضمير الجمع. (٣) على وجه المجاز. (٤) أي: كون ذلك المماثل. (٥) كالنساء. (٦) نظراً إلى الجمع. (٧) أي: المماثل. (٨) خبر المبتدأ بتقدير المضاف. (٩) حال من لفظة فعلت. (١٠) لكون الضمير هو البارز. (١١) هذا تنبيه على وجه التميز بين الحكمين من طرف الشارح. (١٢) جواب أمّا. لكونه على الأصل. (١٣) علة ظهور. (١٤) عاقلاً كان أو لا. (١٥) كونه بالنون. (١٦) أي: فغير ظاهر لأنّه. (١٧) أي: لجمع المذكر الغير العاقل. (١٨) أي: حتى يراعى. (١٩) ذلك النوع من المجموع. (٢٠) والظرف خبر مقدم. (٢١) الإضافة البيانية. (٢٢) مبتدأ مؤخر. أي: الضمير المتصل. (٢٣) صفة الواو. (٢٤) أي: لحمل نحو النساء. (٢٥) نحو: الأيام والعقول. (٢٦) متعلق بقوله تجري الآت. (٢٧) من باب علم.

وَالأَيَّامُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ. المُثَنَّى مَا لَحِقَ آخِرَهُ

(قوله: في كونه جمع المؤنث الحقيقي والمجازي جمع تكسير أو سلامة)؛ نحو: النساء والزينبات والدور والظلمات، والقرينة على إرادة هذا المعنى من قوله: والنساء مع أن الظاهر أن يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي مقابلته بالعاقلين؛ أي: الذكور العقلاء فغير العاقلين إما بأن لا يكون ذكوراً، وهو المراد بالنساء، أو بأن يكون عقلاء وهو المراد بالأيام. **(قوله: وإن لم يكن من العقلاء)** وإنما ترك المصنف مثاله؛ لأنه علم من قوله: والنساء بطريق الأولى، فإنه إذا جاز مع في جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة إيراد النون كان جوازه إذا انتفت الذكورة والعقل أولى. **(قوله: جمع المذكر)** سواء كان جمع تكسير؛ نحو: الأيام مضت ومضين أو جمع سلامة؛ نحو: النخيلات جمع نخيل، وهو القدح الغليظ من الخشب. **(قوله: غير السالم)** الصواب: الغير العاقل كما في قوله: وأما في جمع المذكر الغير العاقل؛ لأنه يصدق على الرجال أنه جمع المذكر غير السالم مع أنه لا يجوز فيه فعلن. **(قوله: موضوعة له)** أي: لجمع المؤنث عاقلاً كان أو لا. **(قوله: لا أصل له في التذكير)**؛ لأن الأصل فيه أن يكون مذكراً حقيقاً. **(قوله: فيراعي)** متفرع على المنفى لا على النفي؛ أي: إن كان له أصل في التذكير فيراعى حقه. **(قال: المثنى)** التثنية في اللغة: دو كردن، وفي الاصطلاح: ما ذكر في المتن، والمناسبة ظاهرة وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد بسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجيء. **(قوله: آخره)** بالنصب مفعول لحق وألف فاعله وزاده؛ لأن اللحوق لا يختص بالآخر. **(قوله: أي: آخر مفرده)** قيل: يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير إشكال بإشكال، والجواب: أن قيد الحيثية في تعريف الأمور الاعتبارية معتبر كما تقرر في محله فالتعريف ما لحق آخر مفرده

(قوله: أي: ضمير النساء الخ) يشير إلى أن قوله: والنساء والأيام مرفوع مبتدأ بتقدير المضاف، وخبره ما بعده بتقدير مضاف أيضاً؛ أي: ضمير النساء ضمير فعلت الخ، وليس مجروراً عطفاً على العاقلين في قوله: وضمير العاقلين، وظاهر قوله: وما يماثلها الإشارة إلى تقدير المعطوف وهو الاحتمال الرابع من الاحتمالات التي ذكرها الشارح الهندي بقوله: أي ضمير؛ نحو: النساء من جموع المؤنثات أو على طريق عموم المجاز أو على إرادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون موسى، أو المراد وما في حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية انتهى، والقرينة على إرادة هذا المعنى من قوله: والنساء مقابلته بالذكور العاقلين (سيلكوتي)، وقوله: كالعيون؛ أي: والأرضون والزينبات والدوراي جمع دار والظلمات وترك المصنف مثاله لظهوره. **(قوله: جمع المذكر غير العاقل)** كالعوامل والجبال والنخيلات وفي بعض النسخ: غير سالم فافهم. **(قوله: فيراعى حقه)** أي: حتى يراعى حق ذلك الأصل فهو قيد للمنفى دون النفي كما أن قوله: كالرجال تمثيل للمنفي بخلاف قوله: فأجرى إلى آخره فإنه تفريع على النفي. **(قوله: فاستعمالها للنساء للحمل الخ)** أي: فاستعمال تلك النون في النساء العقلاء غير ظاهر، بل محتاج إلى التوجيه وهو الحمل على جمع غير العقلاء، وقوله: إذ الإناث بكسر الهمزة جمع أنثى. **(قال المصنف: المثنى ما لحق آخره الخ)** أي: الاسم المثنى بقرينة أن البحث فيه، وليصح ما ذكره من اللواحق ولا يضرّ خروج؛ نحو: نصر أو ينصران من التعريف؛ لأنه ليس منه، وزاد قوله: آخره لعدم اختصاص اللحوق بالآخر ولإشعار اللحوق بكون اللواحق زائدة عارضة خرجت الملحقات مثل اثنان وثنتان فلا حاجة إلى تقييد قوله: ألف أو ياء بزائدة. **(قوله: بتقدير المضاف)**؛ لأن المثنى كالزيدان مثلاً لم يلحق بآخره شيء بل الألف أو الياء والنون إنما ألحقت

أو قدر بعد قوله: (وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ) قولنا[1]: (مَعَ لَوَاحِقِهِ) وإلّا لا يصدق[2] التعريف إلّا على مثل (مُسْلِمٍ[3]) مِنْ (مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمَيْنِ)، كما لا يخفى، ولو اكتفى[4] بظهور[5] المراد لاستغنى عن هذه التكلفات[6]. «أَلِفٌ[7]» حالة الرفع «أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا» أي: مفتوح[8] حرف[9] كان[10] قبل الياء حالتي النصب والجر، ليمتاز[11] عن صيغة الجمع، ولم يعكس[12] لكثرة التثنية[13] وخفة الحركة. «وَنُونٌ» عوضاً[14] عن الحركة[15] أو التنوين[16] «مَكْسُورَةٌ[17]» لئلا[18] تتوالى الفتحات في صورة الرفع[19]، وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون، «لِيَدُلَّ[20]» ذلك اللحوق أو اللاحق[21] وحده[22] أو مع الملحوق[23]. ولا بأس باشتماله[24] على لحوق النون[25] وعدم

(١) نائب فاعل قدر. (٢) فلا يكون صادقاً على المحدود فلا يكون مانعاً لأنَّه لا يكون جامعاً ولا مانعاً. (٣) أي: مفرد جزء من المثنى. (٤) مصنف. (٥) يعني لو لم يذكر قوله آخره لاستغنى عن الكلمات. (٦) وإن كان في عبارته نقصان بتدقيق النظر إلى معنى التركيب. (٧) فاعل لحق. (٨) تفسير المعطوف. (٩) تفسير لما. (١٠) أشار إلى أن قوله: قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف. (١١) أي: المثنى. (١٢) بأن يكسر ما قبل الياء في المثنى ويفتح في الجمع. (١٣) في الاستعمال. (١٤) حال من النون أو مفعول له لقوله لحق. (١٥) فقط مع اللام نحو: الرجلان. (١٦) فقط في حالة الإضافة نحو: رجلا زيد .لباب. (١٧) صفة نون. (١٨) علة لمقدر إنّما كسرت النون ههنا مع خفة الفتحة. (١٩) أي: في حالة الرفع. (٢٠) اللام متعلق بـ لحق. (٢١) أي: الألف والياء والنون. (٢٢) بدون الملحوق. (٢٣) أي: المفرد. (٢٤) أي: في اشتمال اللاحق أو تعريف المثنى. (٢٥) أو على النون اللاحقة.

أَلِفٌ(١) أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ(٢) مَكْسُورَةٌ لِيَدُلَّ(٣)

(١) ثم زيادة الألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع.
(٢) عوضاً عن الحركة في المفرد مطلقاً.
(٣) علة لقوله الحق.آه.

بآخر زيد (نعمه)، وإضافة المفرد إلى الضمير في التفسير للاختصاص كما هو الأصل فلا يصدق التعريف على الجمع مثل مسلمون فيندفع ما قيل: إن تقدير المضاف تبديل إشكال بآخر. **(قوله: أو قدر بعد قوله الخ)** عطف بحسب المعنى على قوله: أي: آخر مفرده يعني: إما فسّر بهذا أو قدر الخ فيصير المفرد وهو زيد مثلاً مع لواحقه وهي الألف أو الياء الاسم المثنى فكأنه قال: الاسم الذي لحق آخره ألف أو ياء ونون مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لا أن المثنى هو الذي ألحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبارها فإن التعريف حينئذ لا يصدق إلاّ على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جميع أفراد المحدود فلا يكون جامعاً ولا مانعاً (نعمه). **(قوله: قولنا مع لواحقه)** يعني: أن المثنى ما لحق آخره هذه الأمور مصاحباً بهذه الأمور فقوله: مع لواحقه قيد لكلمة ما، والحاصل: أن إطلاق اسم المثنى على الملحوق حال كونه مقارناً مع لواحقه لا على الملحوق فقط فلذا قال: أو قدر بعد الخ؛ لأنه إذا قدر قبله يكون التعريف للمفرد فافهم (لمعي جلبي). **(قوله: ولو اكتفى بظهور المراد)** بناء على أن الظاهر من هذه العبارة أن المراد ما في آخره ألف أو ياء ونون ملحقات، وقوله: كان قبل الياء أرجع ضمير ما قبلها إلى الياء؛ لأن الألف لظهور لزوم فتح ما قبلها لا يحتاج إلى البيان. **(قوله: عوضاً عن الحركة أو التنوين)** الأول عند البصريين والثاني مذهب الكوفيين (سيلكوتي) أي: عوضاً عن الحركة في المفرد المقارن مع لام التعريف أو عن التنوين في المفرد مع الإضافة أو كليهما مع عدمهما مثل: غلامان (اطه وي)، فكلمة أو لمنع الخلو كما سيصرح به في شرح تعريف جمع المذكر السالم. **(قوله: ليدل ذلك الخ)** علة لقوله لحق، والدلالة تضمنية على ما قيل، وذكر في مرجع الضمير وجوهاً ثلاثة والإسناد على الأولين مجازي وعلى الأخير حقيقة فتنبه. **(قوله: ولا بأس باشتماله على الخ)** أي: باشتمال قوله: ليدل على تقدير إرجاع ضميره إلى ذلك اللحوق على لحوق النون من حيث إنه لحق المفرد فلا نقض، نعم يرد عليه أنه إذا اعتبر قيد الحيثية فلا حاجة إلى تقدير المضاف أو تقدير مع لواحقه، وهذا التوجيه أحسن. **(قوله: لو قدر الخ)** عطف على قوله: أي آخر مفرده. **(قوله: وإلا)** أي: وإن لم يكن أحد الأمرين، بل ترك على ظاهره. **(قوله: لا يصدق الخ)** فلا يكون صادقاً على المحدود، فلا يكون تعريفاً؛ لأنه لا يكون جامعاً ولا مانعاً. **(قوله: ولو اكتفى بظهور المراد)** فإن المراد الملحوق مع اللاحق إلا أنه تسامح يجعل الجزء قيداً. **(قوله: عوضاً عن الحركة الخ)** ولما لم يقبل الألف الحركة عوضت عنها هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون: إنها عوض عن التنوين لقولك: جاءني غلاما زيد فحذفها يدل على أنها كالتنوين، والبصريون يستدلون، بقولك: الغلامان فإثباتها يدل على أنها كالحركة إذ التنوين لا ثبات له مع اللام، والوجد أنها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع؛ نحو: غلامان والعلامان وغلاما زيد كذا في الإقليد والإيضاح. **(قوله: مكسورة)** وحكى الكسائي: إن فتحها لغة، وقال ابن جنى: فتحها بعضهم في الثلاثة، قال الشيباني: من العرب من يرفع النون إذا كانت بالألف، وأما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رضي الله عنها: يا حسنان يا حسينان. **(قوله: لئلا تتوالى الفتحات الخ)** ولتعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والألف؛ ولأن الأصل في تحريك الساكن الكسر.

دلالة لحوقها على ذلك، لأنّه[1] على تقدير تسليمه[2] إذا دل أمران من أمور ثلاثة على شيء[3] صح أن يقال: إنّ هذه الأمور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب[4] أن تكون دلالتها بواسطة هذين الأمرين[5]. «عَلَىٰ[6] أَنَّ مَعَهُ[7]» أي: مع مفرده[8] «مِثْلَهُ[9]» في العدد، يعني: الواحد حال كون ذلك المثل «مِنْ جِنْسِهِ[10]» أي:

(١) متعلق بقوله لا بأس. (٢) أي: عدم دلالة لحوق النون فلا منافاة. (٣) أي: على معنى من المعاني لا يلزم منه أن يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى. مجرم. (٤) في هذا الحد. (٥) أي: اسم المفرد الملحق بواسطة الألف والياء المفتوح ما قبلها. (٦) متعلق بيدل. (٧) والظرف خبر إنَّ. (٨) بتقدير المضاف. (٩) اسم إنَّ. والمراد بالمثل المثلية في اللفظ والمعنى. أي: المفرد. والضمير راجع إلى ما. (١٠) لا من جنس خلافه.

عَلَىٰ أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ

(قوله: على تقدير تسليمه) كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة، أما منع الاشتمال؛ فلأن عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع، كما في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، فإن المرجع؛ أعني: المطلقات شامل للمطلقات الرجعية والبائية والضمير مختص بالرجعية، وأما منع عدم الدلالة؛ فلأن ما أجمعوا عليه من أن علامة التثنية الألف أو الياء وأن النون عوض عن الحركة والتنوين إنما يدل على أن التنوين ليس جزأ من الدال لم لا يجوز أن يكون شرطاً للدلالة وكونه عوضاً لا يقتضي الاختصاص بالعوضية. (قوله: صح أن يقال الخ) وكذا صح أن الدلالة المذكورة عوض من لحوق الأمور الثلاثة باعتبار كونها عوضاً من لحوق الأمرين بناء على لزوم الثالث لهما، والأظهر تأخير قوله: ونون مكسورة عن قوله: ليدل كما في اللباب. (قوله: يعني الواحد) حقيقياً أو اعتبارياً فإنه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الأقصى على تأويل فرقتين كحالين وقومين.

مع عدم دلالة لحوقها على ذلك؛ أي: على أن معه مثله من جنسه ووجه عدم الدلالة سقوطها[1] بالإضافة، وهذا القول إشارة إلى جواب سؤال أورده الفاضل الهندي حيث قال بعدما أرجع ليدل على اللحوق، وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ولا دلالة لها على ذلك فألحق تأخير ذكر النون عن قوله: ليدل لعدم تأثيرها في هذه الدلالة (لباب)، وقال الجزائري في تقرير الاعتراض؛ يعني: أن لحوق النون داخل في الدال عل كل من التقادير الثلاثة مع أنه لا دخل له في الدلالة على أن معه مثله، بل الدال هو الاسم المفرد مع الألف أو الياء أو هما؛ ولهذا لو حذفت النون لأجل الإضافة كانت الدلالة بحالها (نعمه)، وحاصل الجواب أنه مبني على التغلب فافهم. (قوله: لأنه على تقدير تسليمه) أي: تسليم الاشتمال مع عدم الدلالة ففيه إشارة إلى منع كل من الاشتمال وعدم الدلالة (سيلكوتي)، وكتب عليه أنه إشارة إلى جمع ما أجمعوا عليه من كون علامة التثنية الألف والياء؛ لأنه يمكن القول بأن مجموع الألف والياء والنون علامة وحذف النون في بعض الأحوال لا ينافيه. (قوله: أمران من أمور ثلاثة) أراد بالأمرين الألف والياء وبالأمور الثلاثة إياهما مع النون. (قوله: صح أن يقال الخ) أي: بطريق التغليب أو المجاز كما يقال: بنو فلان قتلوا زيداً، مع أن القاتل بعض منهم، وبالجملة لا يجب في دلالة المجموع أن يدل كل جزء منه قوله: أي: مع مفرده؛ يعني: مع مدلول مفرده بتقدير مضافين[2]، ومدلوله الفرد الواحد، ومثله في العدد واحد أيضاً كما قاله الشارح، وهذا مبني على أن الواحد عدد وقد سبق، ثم الواحد أعم من الحقيقي والاعتباري فيشمل؛ نحو: فرقتين وجمالين (سيلكوتي). (قال المصنف: على أن معه مثله من جنسه) أي: موافقة في اللفظ والمعنى، فاعلم أن بعضهم عرّف المثنى بما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه فيخرج؛ نحو: شفع واثنان وقمرين[3]، وقد نظم بعضهم شروط التثنية فقال:

شَــرْطُ الــمُــثَــنَّــى أَنْ يَــكُــونَ مُــعْــرَبــاً
ومُــفْــرَداً مُــنَــكَّــراً مَــا رُكِّــبَــا
مُــوافِــقــاً فــي الــلَّــفْــظِ والــمَــعْــنَــى لَــهُ
مُــمَــاثِــلٌ لَــمْ يُــغْــنِ عَــنْــهُ غَــيْــرُهُ

وتمامه في السجاعي، وقال الشذور: المثنى كل اسم دال على اثنين وكان اختصار المتعاطفين، وذلك نحو: الزيدان، والأصل زيد وزيد كما قال الحجاج الثقفي: أنا لله محمد ومحمد في يوم انتهى، قال العصام في شرحه: المثنى متعين لإفادة ذلك المتعدد، فلا يقال: جاءني زيد وزيد إلا للضرورة أو الشذوذ أو للفصل بينهما أو لقصد التكثير؛ نحو: جاءني رجل رجل إذا لم يقصد اثنان فقط، وقد يجيء الفريق للتكثير بدون عطف؛ نحو: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾، و﴿دَكًّا دَكًّا﴾، ومنه قولهم: كل فرد فرد، والتكثير

(١) أي: المثل. (٢) أي: بين مدلوليهما.

من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس[1] الموضوع له بوضع واحد[2] المشترك بينهما[3]. ولو أُريد بقوله[4] (مِثْلَهُ) ما[5] يماثله[6] في الوحدة والجنس جميعاً، لاستغني[7] عن قوله[8]: (مِنْ جِنْسِهِ[9]) وقوله[10]: (لِيَدُلَّ) إشارة إلى فائدة[11] لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد، وإلى أنَّه[12] لا يجوز تثنية الاسم[13]

(١) المفهوم الكلي وهو شيء له الإسلام من مسلمان مثلاً. (٢) صفة الموضوع له. (٣) أي: بين المفرد وبين ما ضم إليه من الإفراد. (٤) مصنف. (٥) أي: الاسم المفرد. (٦) أي: المفرد. (٧) أي: كان التعريف مغنياً. (٨) مصنف. (٩) لكونه مستفاداً من لفظ مثله. (١٠) مصنف. (١١) يعني أنَّه ليس داخلاً في التعريف. (١٢) شأن. (١٣) أي: المشترك.

في مثل: لبيك معنى مجازي للتثنية فيشمله التعريف باعتبار معناه الحقيقي هذا فليحفظ. (قوله: أي: من جنس مفرده باعتباره دخوله الخ) إشارة إلى أن شرط جنسية المعنى بمعنى أن يكون حقيقة أحدهما عين حقيقة الآخر بعد طرح ما به امتياز أحدهما عن الآخر سواء كان ما به الامتياز من العوارض؛ نحو: زيدان أو من الذاتيات؛ نحو: حيوانات كما أن قوله: مثله إشارة إلى اشتراط موافقة اللفظين فخرج الألفاظ المشتركة عن الحد؛ إذ لا يقال: قَرآن مراداً بهما الحيض والطهر على الأكثر، وإنما يراد بهما طهران أو حيضان خلافاً للأندلسي (لباب). (قوله: باعتبار دخوله[1] تحت جنس الموضوع له) بيان لمعنى كون ذلك المثل من جنس المفرد؛ أي: تحت جنس ومفهوم هو مدلول ذلك المفرد والوضع بالمعنى الأعم فيشمل المثنى المجازي كالأسدين (سيلكوتي). (قوله: المشترك بينهما) صفة الجنس؛ أي: المشترك بين المفرد[2] وما يماثله، وقال الجزائري في توضيح العبارة: إذا قلنا: أسدان، فالأسد الذي جَلَبَتْه الألف من جنس الأول باعتبار دخول الأسد الثاني تحت جنس هو الموضوع له للفظ الأسد؛ أعني: الحيوان المفترس المشترك بينهما. (قوله: ما يماثله في الوحدة والجنس) يعني: لو أريد به الموافقة في اللفظ والمعنى جميعاً لحصل الاستغناء عن ذكر قوله: من جنسه، قيل: بل عن قوله: في العدد[3] أيضاً، لكنه لم يرد ذلك بقرينة أنه أريد به في تعريف الجمع المماثلة في الوحدة فقط (سيلكوتي). (قوله: وقوله: ليدل إشارة الخ) يعني: أنه خارج من التعريف جيء به للإشارة إلى بيان الغرض من الإلحاق المذكور، ومن قال: لكنّ في آخر كلام الشارح ما ظاهره ينافي هذا حيث قال: ينبغي أن لا يذكر في تعريف التثنية قوله: من جنسه فقد خبط خبط عشواء. (قوله: وإلى أنه لا يجوز تثنية الاسم الخ) هذا مفهوم من قوله: من جنسه؛ إذ معناه كما أسلفناه أن يكون حقيقة أحدهما عين حقيقة الآخر بعد طرح ما به الامتياز، وقال المصنف في الإيضاح: وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيّه باعتبار المدلولين مثل عينان في عين الشمس، وعين الميزان فيه خلاف والظاهر: جوازه شاذاً والكثير المستعمل خلافه هذا (عارف).

(١) وفيه أنه ليس من المتن فافهم.
(٢) النفي مسلط على هذه الإرادة فلا تغفل

(قوله: باعتبار دخوله الخ) يعني: ليس المراد من كونه من جنسه أن يكونا متفقين في الحقيقة، بل في الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين أو اختلفا؛ نحو: أبيضين لإنسان وفرس. (قوله: الموضع له) بالمعنى الأعم للوضع؛ أعني: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أو بقرينة فيشمل المثنى المجازي أيضاً كالأسدين. (قوله: بوضع واحد) احترز به عن المثنى المشترك باعتبار معنييه كالقرئين للطهر والحيض، فإنه وإن دل على أن معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد. (قوله: المشترك بينهما الخ) إشارة إلى أن اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى. (قوله: لاستغنى) وما وقع في تعريف الجمع المذكر السالم من قوله: ليدل على أن معه أكثر منه من جنسه يدل على أن المراد من قوله: مثله المثلية في الوحدة، ولا يدل على أن المراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة. (قوله: إشارة إلى فائدة الخ) يعني: أنه ليس داخلاً في التعريف.

باعتبار معنيين[1] مختلفين[2]، فلا يقال: (قَرْآنٌ) ويراد به[3] الطهر والحيض، بل يراد به[4] (طُهْرَان) أو (حَيْضَان) على الصحيح[5] خلافاً لبعضهم[6]. فإن قلت: هذا يشكل[7] بالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، فإنَّه[8] ثنى الأب باعتبار معنيين مختلفين هما الأب والأم، وكذلك[9] ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما الشمس والقمر. قلنا: جاز أن يجعل الأم مسماة باسم الأب، ادعاء[10] لقوة التناسب[11] بينهما[12]، ثم يؤول

(١) للاسم المشترك. (٢) لأنَّه لا يدل على أن معه مثله من جنسه. محمد أفندي. (٣) بها نسخة. (٤) بها نسخة. (٥) أي: على مذهب جمهور الحنفية. (٦) وهو الأندلسي فإنَّه يجوز تثنية المشكل. (٧) أي: ينتقض. (٨) علة يشكل. (٩) أي: كالأبوين. (١٠) فيكون الأب حقيقة في الأب ومجازاً في الأم. أي: مجازاً. (١١) هو التولد والترحم المشترك بينهما. (١٢) أي: بين الأب والأم.

(**قوله: باعتبار معنيين مختلفين**) أي: غير داخلين تحت جنس الموضوع له الخ سواء كانا حقيقيين كالقرآن أو مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة أو أحدهما حقيقياً والآخر مجازياً كالأسدين إذا أريد به الأسد والرجل الشجاع، ولأجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك، وبما حررنا ظهر اتجاه السؤال الآتي واندفع ما توهم من أن الكلام في تثنية المشترك وأنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك. (**قوله: لبعضهم**) وهو الأندلسي ومن تبعه فإنه قال: يقال العينان للباصرة والجارية. (**قوله: قوله هذا**) أي: أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين. (**قوله: جاز أن يجعل الأم الخ**) منقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث، أما أولاً؛ فلأنه حينئذٍ تكون تثنية التغليب قياساً لكونها داخلة تحت ضابطة وهو أن يسمى أحد المصاحبين أو المتشابهين باسم الآخر، ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به مع أنه قال في شرح التسهيل: إن مختلفي اللفظ يحفظ ولا يقاس عليه، وأما ثانياً؛ فلأن تثنية الاسم إنما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم يقصد إفادته، ولاشك أن قصد المتكلم بأبوين وقمرين إفادة نفس الأب والقمر والشمس لا من حيث إنهما مشتركان في كونهما مسميين بالأب والقمر، فتأويل الأبوين مثلاً بمسميين بالأب، وإن كان صحيحاً في الواقع لكن ليس كذلك في نظر المتكلم فإن المقصود من قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، رفع الأب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالأب، وإلى ما ذكرنا أشار الرضي حيث قال: وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد انتهى، ولم يتعرض

(**قوله: باعتبار معنيين مختلفين**) أي: غير داخلين تحت جنس الموضوع له لعدم الجنسية، وكذا لا يجوز جمع الاسم بهذا الاعتبار بأن يقال: عيون ويراد بها عين الماء وقرص الشمس، وعين الذهب تركه؛ لظهوره ولأن البحث في التثنية. (**قوله: فلا يقال: قَرْآن**) تثنية قرأ بفتح القاف أو ضمه، وجمعه على أقراء وقروء وفي التنزيل: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾؛ أي: حيض أو أطهار فهو من الأضداد، وقوله: ويراد بها[1] الحيض والطهر؛ أي: إلاَّ على سبيل عموم المجاز (هندي). (**قوله: خلافاً لبعضهم**) وهو الأندلسي ومن معه كالجزولي وابن مالك حيث جوزوا تثنية اللفظ المشترك فيقال عندهم: عينان في عين الشمس وعين الميزان، وفي اللباب: فإن الاعتبار عندهم في التثنية والجمع بالاتفاق في اللفظ لا المعنى كما في العَلَم فإن نسبة العلم إلى مُسميّاته كنسبة المشترك إلى مسميّاته، وقد صح أن يقال: الزيدان والزيدون فيصح أن يقال: القَرآن والقروء بمثل ذلك، والجواب أن العلم لم يوضع إلا لذات شخص بعينه من غير نظر إلى كونه آدمياً أو غير آدمي، فإذا اجتمع معه سُميٌّ آخر بذلك الاسم صح تثنيته؛ لأنه من جنسه باعتبار معنى التسمية؛ إذ كل منهما شخص بعينه من غير اعتبار حقيقة ذلك الشخص، وليس المشترك كذلك فالقياس مع الفارق. (**قوله: فإن قلت: هذا**) مورده قوله: وإلى أنه لا يجوز تثنية الخ؛ أي: ما ذكرنا من عدم جواز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين يشكل بنحو الأبوين بطريق التغليب، وهو أن يرجح أحد المعلومين على الآخر ويطلق لفظ واحد عليهما معاً، ولا بد فيه من نكتتين عامة مشتركة بين الأقسام وهي الاختصار وخاصة بواحد من تلك الأقسام كالتذكير في القمرين والخفة في العمرين، وهو يجري في فنون فقيل: قياسي، وقيل: سماعي فعلم أن المعتبر تغليب الأخف على غيره إلا أن يكون أحد اللفظين مذكراً كما في القمرين، فلا يقال: شمسين، والتفصيل في كتب المعاني. (**قوله: قلنا: جاز أن يجعل الأم مسماة باسم الأب الخ**) وفيه أنه يلزم أن يكون التثنية للتغليب قياساً داخلاً تحت ضابطة مع أنه يحفظ ولا يقاس فافهم وفي شرح التسهيل: إن مثنى التغليب ملحق بالمثنى، وليس بمثنى حقيقةً فلا إشكال

(١) أي: اسم.

الاسم[1] بمعنى المسمى[2] به ليحصل مفهوم يتناولها[3]، فيتجانسان[4]، فيثنى[5] باعتباره[6]، فيكون[7] معنى الأبوين المسميين[8] بالأب[9]، وكذا الحال في الشمس بالنسبة إلى القمر[10]. فإن[11] قلت: فليعتبر[12] مثل هذا التأويل[13] في (القُرْءِ[14]) أيضاً[15] بلا احتياج إلى ادعاء اسميته للطهر والحيض، فإنَّه[16] موضوع لكل واحد منهما حقيقة[17] وليؤول[18] بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما[19] فيثنى باعتباره. قلنا: لا شبهة[20] في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام[21] في جواز تثنيته[22] بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما، وهو[23] الذي اختلف[24] فيه، والمصنف اختار[25] عدم جوازه[26]،

(١) أي: الأب. (٢) أي: بمعنى من سمي بالأب فيكون اسم الأب مجازاً فيهما. (٣) أي: الأب الحقيقي والادعائي. (٤) أي: الأب والأم. (٥) أي: فيجوز أن يثنى. (٦) أي: باعتبار جعل الاه كالأب ادعاء. (٧) أي: فيجوز أن يكون. (٨) صفة الأبوين. (٩) حقيقة. (١٠) فإن يعتبر الشمس قمراً ويطلق عليها اسم القمر ادعاء. (١١) يرد على هذا الجواب بإبطال السند بدليل لزوم التناقض. (١٢) أمر الغائب. (١٣) بمعنى المسمى به. (١٤) أي: تأويل القرء بمعنى المسمى به ويثنى كما يثنى الأب بالتأويل. (١٥) كالأبوين والقمرين. (١٦) دليل وإثبات لقوله بلا احتياج. أي: اسم قرأ. (١٧) لا ادعاء والحقيقة أقوى. (١٨) مفهوم القرء. (١٩) صفة المفهوم. (٢٠) أي: لا شك. (٢١) أي: البحث. (٢٢) أي: القرء. (٢٣) أي: جواز تثنيته. (٢٤) أي: في الجواز. (٢٥) كالجمهور. (٢٦) أي: عدم جواز تثنية المشترك.

(سيلكوتي). (قوله: ثم يأوّل الاسم بمعنى المسمى به) يعني: بعد أن سمى الأم باسم الأب يأوّل الاسم بمفهوم كليّ؛ أعني: المسمى فيكون فيه مجاز بمرتبتين، وقيل: بمرتبة واحدة فارجع إلى رسالة كلنبوي، فإذا قلت: أبوان فمعناه المسميان بالأب فهما فردان لجنس واحد؛ أعني: المسمى الكلي الشامل لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التأويل تكلّف، فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية في حدّها غير بعيد (نعمه)، وقوله: فيتجانسان؛ أي: يتحد الأب والأم في الجنسية فيثنى الاسم باعتبار المسمى والمفهوم الكلي الشامل لهما كما مر آنفاً. (قوله: وكذلك الحال في الشمس الخ) يعني: إنما يقال: القمران للشمس والقمر مع عدم الاتحاد في اللفظ؛ لأنه إنما يقال ذلك بعد أن جعل الشمس قمراً بالتأويل المذكور في توجيه تثنية الأبوين، وأما الأبيضان للماء والتمر مع عدم التماثل بينهما في الحقيقة فإنما ذلك لدخولهما تحت نوع فإن الجامع بينهما في نظر الواضع هو البياض (لباب). (قوله: مثل هذا التأويل) أي: تأويل الاسم بالمسمى به ليحصل مفهوم كلي، وقوله: فإنه موضوع الخ علة لعدم الاحتياج إلى الادعاء؛ يعني: أن لفظ القرأ وضع لكل من الحيض والطهر حقيقة بوضع على حدة فيتأتى مثل التأويل السابق فيه بلا حاجة إلى الادعاء المذكور في اسم الأب، فلم لم يعتبر هذا، وقوله: وليأول بالمسمى بالجزم عطف تفسيري لقوله: فليعتبر. (قوله: في صحة هذا الاعتبار) أي: اعتبار مثل هذا التأويل في لفظ القرأ فإن هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في ذلك، بل الكلام إنما هو في جواز تثنية القرأ بمجرد اشتراكه اللفظي بين الطهر والحيض من غير اعتبار هذا التأويل. (قوله: والمصنف اختار عدم جوازه) أي: في شرحه على الكافية، وإن جوّزه شاذاً في إيضاحه شرح المفصل كما قدمناه وإنما اختار عدم جوازه استناداً على أن المشترك له أجناس تؤخذ آحاده فتثنى وتجمع كالقرأين للطهرين، والقروء للأطهار، فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لأدّى إلى

للتأويل، وفي شرح التسهيل: أن مثنى التكثير؛ نحو: ﴿ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾، ومثنى التغليب ملحق بالمثنى في إعرابه، وليس بمثنى وحينئذٍ لا إشكال. (قوله: لا شبهة في صحة الخ)؛ لأن هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي، ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي. (قوله: والمصنف اختار عدم جوازه الخ) أي: في شرح الكافية، وفي الإيضاح جوزه شاذاً، ولذا قال الشارح: والمصنف متردد في ذلك.

وبهذا[1] الاعتبار[2] صح تثنية الأعلام المشتركة[3] حقيقة[4] أو ادعاء[5] وجمعها[6]. فـ(زَيْدٌ) مثلاً إذا كان علماً لكثرة[7] يؤول بالمسمى بـ(زَيْدٍ) ثم يثنى ويجمع، وكذا[8] (عُمَرُ) إذا صار علماً ادعائياً لأبي بكر يؤول بالمسمى بـ(عُمَرَ) ثم يثنى[9] ويجمع. ورده[10] بعضهم[11] وقال: الأولى أن يقال: الأعلام لكثرة[12] استعمالها، وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد[13] الاشتراك في الاسم، بخلاف أسماء الأجناس. فعلى قول[14] هذا البعض ينبغي أن لا يذكر في تعريف التثنية قوله[15] (من) جنسه. ولمَّا[16] كان آخر الاسم المفرد[17] الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما[18] يتطرق[19] إليه التغيير أراد[20] المصنف أن يبين حكم[21] ما يتطرق إليه التغيير، لأنَّ حكم ما[22] وراءه يعلم من تعريف[23] المثنى، فقال[24]: «وَالْمَقْصُورُ[25]» أي[26]: الاسم المقصور، وهو[27] ما[28] في آخره ألف مفردة لازمة[29]، ويسمى مقصوراً، لأنَّه ضد الممدود، أو لأنَّه محبوس من الحركات[30] والقصر[31] الحبس. «إِنْ كَانت أَلِفُهُ»

---

(١) متعلق بصح الآتي. (٢) أي: التأويل. (٣) صفة الأعلام. (٤) في عموم المشترك. (٥) مجازاً. (٦) عطف على تثنية الأعلام. (٧) أي: الجماعة. متعلق بأول الآتي. (٨) أي: كزيد. (٩) فيقال: عمران لأبي بكر وعمر. (١٠) أي: تثنية الأعلام المشتركة حقيقة أو مجازاً بهذا التأويل. (١١) نحاة. (١٢) متعلق بيكفي الآتي. (١٣) فاعل يكفي. (١٤) يكن مجرد الاشتراك. (١٥) فاعل يذكر. (١٦) توطئة إلى قول المصنف فالمقصور .آه. (١٧) صفة الاسم. (١٨) خبر كان. (١٩) أي: يعرض. (٢٠) جواب لما. (٢١) أي: المفرد الذي أراد تثنيته. (٢٢) أي: الاسم المفرد. (٢٣) لكون ذلك الآخر قابلاً للحركة. (٢٤) مصنف. (٢٥) الفاء للتفسير. هندي. (٢٦) وإنَّما فسر بهذا التفسير إشارة إلى أنَّ موصوفه محذوف. (٢٧) هذا تعريف الاسم المقصور. (٢٨) أي: الاسم المفرد. (٢٩) احتراز عن المقرونة بهمزة فإنَّها ممدودة. (٣٠) أي: لا يقبل الحركة. (٣١) في اللغة.

فَالمَقْصُورُ[1] إِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ[2]

(١) أي: الاسم المقصور وهو ما في آخره ألف مفردة لازمة.
(٢) أي: ألف المقصورة.

(**قوله: يأول بالمسمى الخ**) وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم مخطر بباله إذ العلمية تنافي الاستعمال في أكثر من واحد، وإذا أولت به وزالت علميتها صارت كأسماء الأجناس إلا أن أسماء الأجناس مشتركة في أمر معنوي محقق وهذه مشتركة في أمر مقدر، وهو كونها مسمى به ولأجل زوال العلمية التزموا إدخال اللام تعويضاً عنها، فإن قيل: إذا كانت تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فتكون تثنيتها أيضاً شاذة وليس كذلك، فالجواب: أن تنكير العلم غير ضروري؛ لأنه يمكن استعماله علماً في كل موضع فجعله نكرة في غير ضرورة إخراج له عن أصله فيكون شاذاً بخلاف مثناه فإنه لا يمكن استعماله علماً؛ لأن التثنية تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن إجراؤه على أصله شذوذ ما لا يمكن إجراؤه على أصله، وبما ذكرنا ظهر الفرق بين مثنى التغليب في أسماء الأجناس وبين مثنى الأعلام المشتركة حقيقة أو ادعاء بكون التأويل في نظر المتكلم في الثاني دون الأول. (**قوله: أن لا يذكر الخ**) ليشتمل تثنية أسماء الأجناس والأعلام. (**قوله: حكم ما يتطرق الخ**) لتظهر نكتة وضع الظاهر موضع الضمير. (**قوله: أي: الاسم المقصور**) أشار بتقدير الاسم إلى أن المقصور في الاصطلاح لا يكون إلا اسماً فلا يقال: رمى لمقصور. (**قوله: ألف مفردة لازمة**) أي في الاصطلاح نقل عنه أن قوله: مفردة احتراز عن الألف المقرونة بهمزة كحمراء، وقوله: لازمة احتراز عن مثل زيد الخ إذا وقفت عليه. (**قوله: محبوس من الحركات**) لكون إعرابه تقديرياً. (**قوله: لأنه ضد الممدود**

اللبس فإنه إذا قيل: قرأن مثلاً لا يدري أطهران أم طهر وحيض بخلاف العَلَم فإنه ليس له جنس تؤخذ آحاده فتثنى وتجمع حتى إذا ثني أو جمع باعتبار معانيها المختلفة أورث اللبس (نعمه). (**قوله: وبهذا الاعتبار صح الخ**) وهو اعتبار تأويل الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المفهوم الكلي، وقوله: حقيقة أو ادعاء الأول كالزيدين والثاني كالعمرين والحسنين، وقوله: لكثرة؛ أي: لأشخاص كثيرة. (**قوله: يأوّل بالمسمى بزيد حقيقةً**) وقوله: يأول بالمسمى بعمر؛ أي: حقيقة أو مجازاً، وإنما يأوّل العلم حين التثنية والجمع بالمسمى به؛ لأن العلمية تنافي الاستعمال في أكثر من واحد وبالتأويل يصير كأسماء الأجناس إلا أن أسماء الأجناس مشتركة في أمر محقق وهذه في أمر مقدر؛ وهو كونها مسمى به، ولأجل زوال العلمية التزموا إدخال اللام تعويضاً عنها (سيلكوتي). (**قوله: ورده بعضهم**) أي: ردّ هذا التأويل بعضهم بأنه قليل بخلاف تثنيته وجمعه، قال أبو البقاء: يكفي لتثنية الأعلام وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم؛ أي: في اللفظ بدون الاشتراك في الجنس والحقيقة لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها بخلاف أسماء الأجناس حيث لا يكفي فيها مجرد الاشتراك في الاسم، وقال العصام: إن غرض الواضع من وضع العلم مجرد التمييز بالاسم بخلاف وضع أسماء الأجناس فإن الغرض منه تمييز الأفراد بمفهوم يحضر بالاسم، فلذا كثرت تثنية العَلَم دون اللفظ المشترك بهذا التأويل. (**قوله: ينبغي أن لا يذكر الخ**) أي: ليشمل التعريف تثنية أسماء الأجناس والأعلام المشتركة حيث صح تثنيتها كما عرفت فتأمل. (**قوله: فقال: فالمقصور الخ**) أي: بالاسم الظاهر دون أن يقول: وهو مع أن المقام للضمير والفاء للتفسير على ما في

منقلبة[1] «عَنْ وَاوٍ» حقيقة، كـ (عَصَوَانِ) أو حكماً بأن كان مجهول[2] الأصل[3]، ولم يُمَل[4] كـ (إِلَوَانِ[5]) في المسمى[6] بـ (إِلَى). «وَ[7]هُوَ[8] ثُلَاثِيٌّ» أي: والحال أنَّ ذلك المقصور[9] ثلاثي، أي: غير ما فيه أربعة أحرف فصاعداً من[10] الرباعي والثلاثي المزيد فيه. «قُلِبَتْ[11]» ألفه «وَاواً[12]» اعتباراً[13] للأصل حقيقة[14] أو حكماً، وخفة الثلاثي بخلاف ما[15] فوقه حيث[16] لا يرد[17] فيه[18] لمكان[19] الثقل. «وَإِلَّا[20]» أي: وإن لم يكن[21] كذلك[22] بأن كان[23] ألفه عن ياء، حقيقة كـ (رَحَيَانِ) في (رَحَى[24])، أو حكماً بأن كان[25] مجهول الأصل[26]، أو عديمه، و[27]قد أُميل[28] كـ (مَتَيَانِ[29]) في (مَتَى[30]) حيث جاء (مَتَى[31]) ممالاً[32]، أو كان[33] على أربعة

---

(١) وهذا التقدير إشارة إلى أنَّ قوله عن واو خبر كان. (٢) أي: ذلك الألف. (٣) أي: لم يعرف له أصل في الواو والياء. (٤) أي: ذلك بالألف إلى الياء. (٥) تثنية إلى. (٦) فإن لم يسم لا يقبل التثنية لتوغله في معنى الحرف بالتضمن. (٧) حال. (٨) راجع إلى ضمير المجرور في ألفه. (٩) أي: الابعد المقصور. (١٠) بيان لما. (١١) جواب إن. (١٢) نحو: عصوان ولم يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة. (١٣) علة قلبت. (١٤) منصوب بنزع الخافض. (١٥) أي: المقصور. (١٦) علة الخلاف. (١٧) أي: الألف إلى الواو. (١٨) أي: فيما فوق الثلاثي. (١٩) لوجود. (٢٠) عطف على قوله: وإن كان. (٢١) أي: المقصور. (٢٢) كما ذكر. (٢٣) فيه المنع. (٢٤) وألفه قلبت من الياء في الحقيقة ومعلوم الأصل. (٢٥) ألف. (٢٦) في لغة العرب. (٢٧) حال. (٢٨) أي: الألف إلى الياء. (٢٩) مثال لمعدوم الأصل. (٣٠) أي: في تثنية متى. (٣١) في قراء المتواتر. (٣٢) حال. (٣٣) أي: الاسم المقصور.

الهندي، وفي بعض النسخ: بالواو والمقصور مشترك بين الألف وما[1] فيه الألف اللازم لفظاً أو تقديراً مثل: فتى، فقول الشارح: أي الاسم المقصور تعيين للمعنى المراد من اللفظ المشترك، وفيه إشارة إلى أن مثل رمى لا يسمى مقصوراً في الاصطلاح. (قوله: مفردة لازمة) في الهامش مفردة احتراز عن ألف مقرونة بهمزة كحمراء فإنها ممدودة، وقوله: لازمة احتراز عن مثل ألف زائدة إذا وقفت عليه انتهى؛ أي: مثل زيداً في حال الوقف فإنه لا يسمى مقصوراً. (قوله: محبوس عن الحركات) لكون إعرابه تقديرياً في الأحوال الثلاث، والقصر على هذا بمعنى الحبس ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ۝﴾، كما أنه على التوجيه الأول بمعنى خلاف المدّ، وقوله: كعصوان الظاهر كعصا وإلى بصيغة الإفراد. (قوله: بأن كان مجهول الأصل) تصوير للانقلاب الحكمي؛ أي: بأن لم يعلم أنّ أصله واو أو ياء سواء كان له أصل في الواقع أو لا، وقوله: ولم يمل بصيغة المجهول من الإمالة؛ أي: ولم يتحقق فيه الإمالة وهي عبارة عن أن تميل بالفتحة؛ نحو: الكسرة، وبالألف؛ نحو: الياء (شرح لباب)، وإنما كان في حكم المنقلب عن الواو؛ لأنه إذا كان مجهول الأصل، ولم تمل تلك الألف؛ نحو: الياء الدال على كونها منقلبة عنه فكأنه انتفى عنه لوازم كونها ياءً في الأصل، فلزم أن يكون واواً في الأصل (نعمه). (قال المصنف: وهو ثلاثي) أي: والمقصور ذو أحرف ثلاثة لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي يكون أكثر من ثلاثة أحرف كالمصطفى فإن ألفه تقلب عند التثنية ياء لا واواً فيخرج عن هذه الضابطة، وقوله: من الرباعي؛ أي: المجرد بيان لما لا للغير. (قوله: أي: غير ما فيه أربعة الخ) إشارة إلى ما ذكرناه آنفاً من أن المراد بالثلاثي معناه اللغوي لا

(١) وعلى هذا يكون ملحقة بفتح الحاء، فافهم.

مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ[1] وَهُوَ[2] ثُلَاثِيٌّ قُلِبَتْ وَاواً وَإِلَّا

(١) أي: حقيقة كعصوى أو حكماً كألوان في المسمى بإلى.
(٢) أي: والحال ذلك المقصور ذو أحرف ثلاثة قلبت ألفه واواً باعتبار للأصل حقيقة أو حكماً.

الخ) أي: مشتق من القصر المتعدي مصدر قصره يقصره بمعنى: ضد المد والحبس، وأما القصر كمنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه. (قوله: كعصوان الخ) الظاهر كعصا وكإلى بدل قوله: كعصوان وألوان في المسمى بإلى فإن عصوان وألوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي ألفه منقلبة عن واو حقيقية أو حكماً وأن يورد كعصوان وألوان بعد قوله: قلبت ألفه واواً، وكذا الكلام في رحبان ومتيان، وإنما كان أصل ألف عصا واواً حقيقة لقولهم: عصوته؛ أي: ضربته بالعصا. (قوله: مجهول الأصل) أي: غير معلومه سواء كان له أصل في الواقع أو لا، وللإشارة إلى إرادة معنى العام أورد المثال من عديم الأصل فإن الألف في الأسماء العريقة في البناء كمتى وإذا وإلى لا أصل لها، وفي الأسماء المتمكنة لها أصل وهو محل الإعراب، وهو قد يكون معلوماً وقد لا يكون معلوماً. (قوله: ولم يمل الخ) هكذا وقع في التسهيل وقيده في الرضي بأن لا يكون هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وفيه أنه حينئذٍ يكون معلوم الأصل. (قوله: أي: غير ما فيه الخ) أي: المراد بالثلاثي المعنى اللغوي؛ أي: ذو ثلاثة أحرف لا الاصطلاحي، وهو ما تكون حروفه الأصلية ثلاثة. (قوله: من الرباعي الخ) بيان لما. (قوله: قلبت ألفه واواً) ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة.

أحرف فصاعداً، أصلية[١] كانت الألف كـ (الأَعْلَى[٢]) وَ(المُصْطَفَى[٣]) أو زائدة كـ (حُبْلَى[٤]). «فَبِالْيَاءِ[٥]» أي: فألفه مقلوبة بالياء، اعتباراً[٦] للأصل فيما[٧] أصله الياء حقيقة أو حكماً، وتخفيفاً[٨] فيما[٩] زاد على ثلاثة أحرف. و[١٠]الاسم «المَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً» أي: غير زائدة، ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة «تَثْبُتْ» الهمزة في الأشهر[١١] لأصالتها كـ (قُرَّاءٍ) بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة وللتنسك[١٢] من[١٣] (قَرَأَ) إذا تنسك[١٤]. وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها[١٥] واواً، نحو: (قُرَّاوانِ) «وَإِنْ كَانَتْ» الهمزة «لِلتَّأْنِيثِ[١٦]» أي منقلبة عن ألف التأنيث كـ (حَمْرَاءَ) فإنَّ أصلها[١٧] كان (حَمْرَاا) بألفين: إحداهما[١٨]: للمد في الصوت[١٩]. والثانية: للتأنيث. فقلبت الثانية[٢٠] همزة لوقوعها[٢١] طرفاً بعد[٢٢] ألف زائدة. «قُلِبَتْ[٢٣] وَاواً» فيقال: (حَمْرَاوَانِ) لأنَّ الهمزة حرف ثقيل من[٢٤] جنس الألف فينبغي أن لا تقع[٢٥] بين الألفين[٢٦] مع أنها غير أصلية، و[٢٧]الواو[٢٨] أقرب إلى الهمزة من الياء، لثقلها[٢٩]، ولهذا[٣٠] قلبت الواو همزة في مثل (﴿أُقِّتَتْ﴾[٣١])، و(أَجُوه[٣٢]). وربما صححت فقيل[٣٣]: (حَمْرَاءَانِ[٣٤])، وحكى المبرد عن المازني: قلبها[٣٥] ياء، نحو: (حَمْرَايَانِ). والأعرف قلبها[٣٦] واواً[٣٧] «وَإِلَّا» أي: وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث بأن تكون للإلحاق كـ (عِلْبَاءٍ[٣٨]) فإنَّ[٣٩] همزته للإلحاق بـ (قِرْطَاسٍ[٤٠]) أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية كـ [٤١](كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ[٤٢]) فإنَّ[٤٣] أصلهما (كِسَاوٍ، ورِدَاي) «فَالوَجْهَانِ» المذكوران

---

(١) لغير كانت قدمت عليها. (٢) من العلو. (٣) من الصفوة. (٤) فألفه حرف التأنيث وليست من الكلمة لأنَّ أصله حبل. (٥) جملة جزائية. (٦) دليل مقلوبة - بيان لوجه انقلابه. (٧) أي: الألف. (٨) أي: لكون الياء أخف من الواو. (٩) أي: إذا كان أصل الاسم واوياً. (١٠) عطف على المقصور. (١١) أي: في الاستعمال الأشهر. (١٢) أي: المتعبد. (١٣) مأخوذ. (١٤) أي: تعبد. (١٥) أي: الهمزة. (١٦) والظرف خبر كان. (١٧) أي: أصل حمراء. (١٨) بدل من الغين. (١٩) ليست بتأنيث. (٢٠) أي: الألف الثانية. (٢١) أي: الألف الثانية. (٢٢) ظرف وقع. (٢٣) أي: الهمزة. جملة جزائية. (٢٤) والظرف حال من ضمير ثقيل أو خبر بعد خبر لأنَّ. (٢٥) أي: الهمزة. (٢٦) أحديهما للممدودة والثانية ألف التثنية. (٢٧) حال. (٢٨) إشارة إلى وجوب الانقلاب. (٢٩) تعليل لأقرب. (٣٠) أي: ولكون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء. (٣١) أصله: وقتت بمعنى رفعت. (٣٢) أصله: وجوه. من الأسماء. (٣٣) في تثنية حمراء. (٣٤) وهو غير مشهور. (٣٥) أي: الهمزة للتأنيث. (٣٦) أي: الهمزة. (٣٧) وهو اختيار المصنف. (٣٨) العلباء عصب العنق، وهما علباوان بينهما نبت العرق. (٣٩) علة. (٤٠) أي: بلفظ قرطاس في الوزن. (٤١) أصله كساو. (٤٢) أصله رداو. (٤٣) علة منقلبة.

فَبِالْيَاءِ وَالمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً تَثْبُتُ وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَاواً وَإِلَّا فَالوَجْهَانِ

(قوله: أي: فألفه مقلوبة بالياء الخ) لم يقل: فقلبت ألفه بالياء مع أنه الموافق لما سبق إشارة إلى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لأحد بخلاف الحكم السابق فإن فيه خلاف الكسائي حيث ذهب إلى أن الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الأول كالضحى أو مكسورة كالربا وجب قلبها ياء لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة والكسرة في الصور، ولهذه النكتة لم يقل المصنف رحمه الله: وإلا ياء مع أنه أخصر وأوفق للسابق؛ لأن تقديره قلبت ياء. (قوله: أي: غير زائدة الخ) فالأصلية بمعنى الثابتة في محل ليخرج عنها الأقسام الثلاثة لا بالمعنى المتعارف وهو ما تكون في مقابلة الفاء والعين واللام فإنه لا يخرج حينئذٍ ما تكون منقلبة عن أصلية. (قوله: كقراء بضم القاف) هذا مخالف لما في القاموس من أن القراء ككتان لحسن القراءة، وكرمان للمتنسك، ولعل الشارح لم يطلع على ذلك. (قوله: فينبغي أن لا تقع الخ)

العرفي، وهو ما يكون حروفه الأصلية ثلاثة (سيلكوتي). (قال المصنف: قلبت ألفه واواً) أي: ردت عند التثنية إلى أصلها وهو الواو، ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة، وبعدما ردّت إلى الأصل سلمت الواو والياء ولم يقلب ألفاً لئلا يعاد إلى ما فرّ منه من الالتباس (رضي)، وقوله: وخفة الثلاثي بالجر؛ أي: واعتباراً بخفته فلم يستثقل معه الواو. (قوله: حيث لا يرد فيه) أي: لا يردّ الألف فيما فوق الثلاثي إلى الواو إذا كانت عن واو كما في الأعلى لوجود الثقل فيه، وقوله: أي: وإن لم يكن كذلك؛ أي: وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونه ثالثاً، وعن واو فلا نقلب ألفه واواً بل إلى الياء؛ نحو: مصطفيان وحبليان، فقوله: بأن كان ألفه منقلبة عن ياء إشارة إلى انتفاء الشرط الأول، وقوله: أو كان على أربعة أحرف الخ إشارة إلى انتفاء الشرط الثاني. (قوله: بأن كان مجهول الأصل أو عديمه) أي: عديم الأصل بأن يكون ألفه أصلية غير منقلبة، ولكن جاء من العرب إمالتها كَمَتيان في المسمى بمتى، وإما مجهولة الأصل فهي التي تقع في ممكن الأصل ولم يعرف أصلها (نعمه) كخساً بمعنى: فرد (رضي). (قوله: أو زائدة كحبلى) أي: غير منقلبة عن واو ولا عن ياء، بل زائدة للتأنيث كحبلى

أو للاسحاق كأرطي، أو للتكثير كقبعثرى، وقوله: تخفيفاً فيما زاد الخ؛ وذلك لأن قلبها إلى الياء أخف من قلبها إلى الواو. **(قوله: والاسم الممدود)** وهو الاسم المتمكن الذي كان بعد الألف في آخره همزة ككساء ورداء، وفي شرح اللباب الاسم الممدود هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة كحمراء وصحراء، وتسمى ممدودة لزيادة الألف هنا بواسطة وقوع الهمزة بعدها، وقوله: أي: غير زائدة كهمزة عِلباء الزائدة للإلحاق ولا منقلبة عن أصلية واو أو ياء ككساء ورداء أو عن زائدة كما سيأتي في حمراء فالأصلية؛ بمعنى: الثابتة في محل لا بالمعنى المتعارف ليخرج عنها هذه الأقسام الثلاثة. **(قوله: كقراء بضم القاف)** فاعلم أنه إما صيغة مبالغة لجيد القراءة أو المتنسّك أو جمع قارئ والكل يثنّى مع ثبوت الهمزة في الأشهر مثل وضّاء كذا قالوا، وأما ما ذكره الشارح فمخالف لما في القاموس. **(قوله: قَلْبَها واواً)** أي: قلب الهمزة الزائدة في المثنى واواً وهو خلاف الأشهر. **(قوله: فإن أصلها كان حمراا بألفين)** كانت في الأصل في آخره ألف زيدت عليها ألف أخرى لتكثير أبنية التأنيث ثم قلبت الثانية همزة كما في الشرح، وقد مر في بحث غير المنصرف. **(قوله: فيقال: حمراوان الخ)** كراهة ثبوت صورة علامة التأنيث في الوسط، وتثبت التاء ضرورة رفع اللبس. **(قوله: والواو أقرب إلى الهمزة من الياء)** يعني: إنما لم تقلب ياءً لما بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل، فهي نظيرة للهمزة؛ ولأنه نقيض الهمزة من جهة المخرج؛ لأنها من أقصى الحلق، والواو من مبدأ الشفة فمن حمل النقيض على النقيض (شرح لباب). **(قوله: في مثل ﴿أُقِتَتْ﴾)** وقد قرئ: ﴿وإذا الرسل وقتت﴾ بالواو وبالهمزة بدلاً منها؛ أي: جمعت لوقت، وقوله: وربما صحّحت؛ أي: أثبتت الهمزة من صحّ بمعنى ثبت، قال الشاعر:

صَحَّ عِنْدَ النَّاسِ أَنِّي عَاشِقٌ

الخ، وقوله: بأن تكون للإلحاق؛ أي: زائدة للإلحاق لا للتأنيث مثل: علباء بكسر العين؛ بمعنى: عَصب العنق. **(قوله: فالوجهان المذكوران)** أعني: القلب والإثبات جائزان والمتبادر تسوية الأمرين لكن في الرضي: أن إبدال همزة الإلحاق أولى من الإثبات، وفي نحو: رداء بالعكس.

أي: مبالغة في الهرب عن اجتماع الأمثال. **(قوله: لثقلها)** أي: ثقل الواو وتعليل لأقرب. **(قوله: بأن تكون للإلحاق الخ)** لم يقل أو زائدة مع أنه الموافق لما تقدم من قوله غير زائدة لا منقلبة عن أصلية أو زائدة إشارة إلى أن الزيادة في الممدود لا تكون إلا للإلحاق بخلاف الزيادة في المقصور فإنها تكون للإلحاق وللتكثير كما مر. **(قوله: كعلباء)** العلباء: عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف صحاح كذا نقله عنه. **(قوله: فالوجهان المذكوران جائزان)** إلا أن إبقاء الأصلية أولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها إلا الإثبات وإبدال الملحقة واواً أولى من إثباتها.

جائزان. أحدهما: ثبوت الهمزة وبقاؤها، لأنّ[1] الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء[2] ملحقة[3] بالأصل، وفي الأخرى[4] عن أصلية، فشابهتا[5] همزة (قُرّاء) فثبتت[6] في الصورتين[7]، كما في (قرّاء). وثانيهما[8]: قلب الهمزة واواً، لأن عين الهمزة في الصورتين ليست[9] بأصلية فشابهت[10] همزة (حمراء) فانقلبت[11] مثلها واواً. وفي الترجمة[12] الشريفية[13] أنّ اللازم من هذه العبارة أنّه[14] لا يجوز أن يقال: في (رداء[15]) إلا (رداءان[16]) بالهمزة أو (رداوان) بالواو، ولكن المشهور[17] (ردايان)

(١) عطف تفسير للإشارة إلى أنّ الثبوت ههنا هو البقاء. (٢) لأنّ الحرف الذي للإلحاق يكون في حكم الحروف الأصلية. (٣) بصيغة اسم الفاعل. (٤) أي: كون الهمزة منقلبة عن واو أو ياء. (٥) تلك الهمزة. (٦) الهمزة. (٧) في صورة الإلحاق وصورة الانقلاب عن الواو أو الياء أصلية. (٨) أي: ثاني الوجهين الجائزين. (٩) خبر إنّ. (١٠) أي: الهمزة في المثالين. (١١) جواب شرط محذوف أي: إذا كان. (١٢) أي: كتب في الترجمة. (١٣) كتاب منسوب إلى السيد الشريف. (١٤) شأن. (١٥) في المهموز الذي أصل همزته ياء لا يجوز في تثنيته إلّا. أيوبي. (١٦) أحد الوجهين. (١٧) عند السيرافي.

(قوله: ملحقة) صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا في عبارة الرضا، ويفهم منه أن الحرف الزائد للإلحاق أولاً في مثل علبا هو الواو والياء، ثم عوض عنه الهمزة.

(قوله: لأن الهمزة في الصورة الأولى) أي: في صورة كونها للإلحاق كما في علباء، وقوله: ملحقة خبر أن وهو بكسر الحاء المهملة؛ لأنها ألحقت مدخولها بنحو قرطاس، وأما قوله: منقلبة عن واو أو ياء فحال معترضة بين اسم إن وخبرها، وفائدتها بيان أن ألف الإلحاق لا تكون إلا منقلبة إما عن واو أو ياء، وقيل: والمعنى[1] إن ألف الإلحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الأصلي حيث إنها وقعت مقابلة له فكأنها أصلية (نعمة). (قوله: وفي الأخرى عن أصلية) أي: والهمزة في الصورة الأخرى منقلبة عن أصلية واوٍ أو ياء فشابهتا[2] في الصورتين الهمزة الأصلية في نحو: قُرّاء من حيث إن أحدهما ملحقة بحرف الأصل والأخرى منقلبة عن حرف أصل. (قوله: لأن عين الهمزة) أي: ذاتها ليست بأصلية فيهما، بل الحرف الأصلي هو الذي وقعت مقابلة له أو منقلبة عنه فلعدم أصالتها شابهت بما ليس بأصلي كحمراء (نعمه)، فقوله: فشابهت همزة حمراء؛ أي: شابهت الهمزة في الصورتين همزة حمراء من حيث إنهما[3] ليستا بأصليتين كما أنها كذلك (شرح لباب). (قوله: فانقلبت مثلها واواً) أي: إلى الواو؛ لأن انقلب لازم ففيه حذف وإيصال فافهم. (قوله: وفي الترجمة الشريفية) بفتح الجيم مصدر من باب دحرج؛ أي: في الترجمة المنسوبة إلى الشريف الجرجاني قدس سره؛ وهو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق الشريف ألفاظ الرسالة الكافية مع زيادة أبحاث (نعمه)، وقد طُبِعَتْ في المطبعة العامرة بقسطنطينية من طرف بعض الأفاضل في أثناء تبييض الفقير هذه الحاشية. (قوله: إنه لا يجوز أن يقال الخ)؛ وذلك لأن لام الوجهان للعهد كما رمز[4] إليه الشارح، والمعهود سابقاً هو إبقاء الهمزة وقلبها واواً (نعمه)، وقوله: لكن المشهور الخ من عبارة تلك الترجمة الشريفة، وأما قوله: فكان ينبغي فمن كلام شارحنا هذا، وفي شرح العصام ما توضيحه أنه لو صح ما في الترجمة لكان مبنياً على ما في الرضي من أن المبدلة من أصلٍ قد تقلب ياءً ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي، فما قيل: إن الصحيح حينئذٍ أن يقول: المصنف فوجهان ليحمل على الإثبات والردّ إلى الأصل، وأما قوله: فالوجهان فهو يفيد أنّ الأمر منحصر في الردّ إلى الواو والإثبات مع أن المنقلب عن الياء لا يكون إلاّ ياء لاشتهار ردايان فليس بشيء لجواز أن يكون ردايان شاذاً لا يقاس عليه.

(١) أي: الهمزتان.
(٢) أي: الهمزتان.
(٣) بقوله: المذكوران.
(٤) كما في كساء ورداء. (٥) في اسم الفاعل. (٦) أي: أمران.

بالياء. فكان[1] ينبغي أن يقول المصنف: (وإلّا فوجهان) بغير لام العهد ليكون[2] عبارة عن إثبات الهمزة وردها[3] إلى الأصل[4]، لا الإشارة إلى الوجهين المذكورين[5] كما هو[6] المتبادر من اللام، لكنّا قد تصفحنا كتب الثقاة[7]، كالمفصل[8] والمفتاح[9] واللباب[10]، فما[11] وجدنا فيها[12] أثراً[13] مما حكم باشتهاره[14] غير[15] ما وقع في شرح الرضي من[16] أنه[17] (قَدْ تُقْلَبُ المُبْدَلَةُ[18] مِنْ أَصْلِ يَاءٍ) وهذا أعم من أن يكون هذا الأصل[19] واواً[20] أو ياءً[21]. «وَيُحْذَفُ نُونُهُ» أي: نون التثنية «لِلإِضَافَةِ[22]» أي: لأجل الإضافة، إذ[23] النون[24] لقيامها[25] مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها[26] والإضافة توجب الاتصال والامتزاج[27] فيتنافيان[28]. «وَحُذِفَتْ[29] تَاءُ التَّأْنِيثِ» التي قياسها أن لا تحذف عن آخر المثنى كـ(شَجَرَتَانِ) و(تَمْرَتَانِ). «فِي[30] خُصْيَانِ[31] وَأَلْيَانِ[32]» على خلاف القياس،

(١) إذا كان اللازم من كلامه مخالفاً لما هو المشهور. شأن. (٢) علة يقول. لفظ وجهان. (٣) أي: الهمزة. (٤) وهو الوجه الثاني. (٥) أي: إثبات الهمزة وقلبها واواً. (٦) أي: كونه إشارة إلى المذكورين. (٧) جمع ثقة وهي ما يعتمد عليه. (٨) للزمخشري. (٩) للسكاكي. (١٠) للبيضاوي. (١١) نفي. (١٢) أي: في تلك الكتب. (١٣) أي: دلالة خفية فضلاً عن الظاهر. (١٤) صاحب الترجمة. (١٥) صفة أثراً. (١٦) بيان لما. (١٧) شأن. (١٨) أي: الهمزة. (١٩) أي: أصل المبدلة. (٢٠) ككساء. (٢١) نحو: رداء. (٢٢) علة يحذف. (٢٣) علة الحذف بالإضافة. (٢٤) أي: نون التثنية. (٢٥) متعلق بتوجب الآتي. (٢٦) عطف تفسير تمام. (٢٧) عطف تفسير. (٢٨) أي: الإضافة والنون. (٢٩) عطف على جملة يحذف وقيل: استئناف. (٣٠) متعلق بحذفت. (٣١) تثنية خصية. (٣٢) خاصة تثنية ألية.

(قوله: وردّها إلى الأصل) أعم من أن يكون واواً[1] أو ياء، وقوله: كما هو المتبادر قيد للمنفي؛ يعني: الإشارة إلى المعهود متبادر من اللام على ما في كتب الأصول، وفي بعض النسخ: من الكلام بدل من اللام. (قوله: قد تصفحنا كتب الثقات) أي: نظرنا في كتبهم يقال: تصفح الشيء إذا نظر إلى صفحاته، والثقات: بكسر الثاء وفي آخره تاء طويلة جمع ثقة؛ بمعنى: ما يعتمد عليه، وفي المطالع النصرية أن تاء الجمع السالم تاء تأنيث لا هاؤه، وإنها تكتب بالتاء المبسوطة لا المربوطة، ولو كان ذلك الجمع صفة لمذكر مثل: ثقات جمع ثقة صفة للشخص الموثوق به، وفي آخر سُلَّم المنطق:

وآلِهِ وصَحْبِهِ الثِّقَاتِ
السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

وقد غلط بعض الناس في رسم هذا الجمع فكتبه بالهاء كأنه توهم أنه مثل تقاة أو قضاة فليحفظ، وقوله: مما حكم؛ أي: السيد الشريف. (قوله: وهذا أعم الخ) يعني: ما في الرضي أعم فلا يدل على المدعي الخاص فالتقريب غير تام. (قال المصنف: ويحذف نونه بالإضافة) أي: وجوباً، وقد تحذف جوازاً في الصفة العاملة إذا كانت مع اللام كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾، وقال الشاعر:

والحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ

وسيأتي[2] وقد تسقط للضرورة كقوله:

هُما[3] خُطَّتا إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ
وإما دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

(رضي). (قوله: التي قياسها أن لا تحذف) اعلم أن تاء التأنيث لا تسقط في التثنية لشدة اتصالها بالكلمة فيقال: ضاربتان وتمرتان في ضاربة وتمرة إلاّ في كلمتين، وهما

(١) أي: على الآحاد منفردة؛ بمعنى: كل فرد فرد.

وَتُحْذَفُ نُونُهُ[1] لِلإِضَافَةِ[2] وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي خُصْيَانِ وَإِلْيَانِ

(١) أي: نون التثنية.
(٢) أي: لأجل الإضافة.

(قوله: تصفحنا الخ) ونقل عنه فعبارة المفصل هكذا وما آخره همزة لا يخلو همزته، إما أن يسبقها الألف أو لا، فالتي يسبقها الألف على أربعة أضرب: أصلية كقراء، ومنقلبة عن حرف أصلي كرداء وكساء، وزائدة في حكم الأصلية كعلباء، ومنقلبة عن ألف التأنيث كحمراء، وإن هذه الأخيرة تقلب واواً لا غير، والقياس في البواقي أن لا تقلبن وقد أجيز القلب أيضاً، وعبارة المفتاح هكذا، وأما الممدودة فإن كانت للتأنيث قلبت همزتها واواً، وإلا لم تقلب سواء كانت أصلية كقراء أو منقلبة عن حرف أصلي ككساء أو عن الجاري ومجرى الأصل وهو أن تكون للإلحاق كعلباء وقد رخص في القلب، وعبارة اللباب موافقة لما في المتن. (قوله: وهذا أعم الخ) فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلاً عن أن يكون مشهوراً. (قوله: عن آخر المثنى الخ) أي: عن آخر مفرد المثنى.

مع جواز إثباتها فيهما على القياس اتفاقاً. ووجه[١] حذفها فيهما: أنَّ كل واحدة من[٢] (الخُصْيَيْنِ وَالأَلْيَيْنِ) لما اشتد اتصالهما[٣] بالأخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها[٤] بدونها[٥] صارتا[٦] بمنزلة مفرد. وتاء التأنيث لا تقع في حشوة[٧]. وقيل[٨]: (خُصْيٌ) و(أَلْيٌ[٩]) مستعملان. وهما لغتان في (خُصْيَة، وأَلْية) وإن كانتا[١٠] أقلَّ استعمالاً منهما. ولما كان حذف النون[١١] قاعدة[١٢] مستمرة أتى[١٣] في بيانه[١٤] بالفعل المضارع[١٥] المفيد[١٦] للاستمرار، بخلاف حذف تاء التأنيث، إذ[١٧] ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة[١٨] مخصوصة[١٩]، فلهذا[٢٠] أتى[٢١] في بيانه بالفعل الماضي[٢٢]. «(المَجْمُوعُ) «مَادَلَّ»

(١) بيان لتخصيص العدول عن القياس لهذين اللفظين. (٢) الكائن. (٣) أي: اتصال كل واحد من خصّي إلى خصي وأليي إلى أليي. (٤) أي: بكل واحد من الخصية أو الألية. (٥) أي: بدون الآخر. (٦) جواب لما. أي: كل واحد من اللفظين. (٧) أي: وسط المفرد. (٨) وجه آخر. (٩) بغير تاء. (١٠) هاتان اللغتان. (١١) في حال الإضافة. (١٢) خبر كان. (١٣) جواب لمّا. مصنف. (١٤) أي: في بيان حذف النون. (١٥) أعني يحذف. (١٦) صفة المضارع. (١٧) علة خلاف. (١٨) أي: موضع. (١٩) أي: خصيان وأليان. (٢٠) أي: ولكونه واقعاً على خلاف القياس. (٢١) مصنف. (٢٢) حيث قال: وحذفت.

المَجْمُوعُ مَا دَلَّ

(قوله: اتصالها) أي: اتصال كل واحدة بالأخرى. (قوله: بحيث لا يمكن الانتفاع بها) أي: كل واحدة بدونها؛ أي: بدون الأخرى. (قوله: صارتا) أي الخصيتان ففي العبارة استخدام فإن المراد من لفظة الخصيتين في قوله: كل واحدة من الخصيتين معناها، ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين.

خصيان وأليان في تثنية خصية وألية؛ لأنهما لما كانا بحيث لا يفترقان نزلا منزلة ما وُضِعا وضعاً أولا، وأما حذف التاء من حُقّةٍ في قوله:

كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

فَشاذ للضرورة، بل قيل: إن خصيان وأليان أيضاً من ضرورات الشعر؛ إذ لم يأتيا إلا فيه، قال الشاعر:

تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ

وقال الآخر:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

البيت ثم الألية بفتح الهمزة فالسكون بمعنى دُنبال. (قوله: مع جواز إثباتها الخ) كما استشهد الرضي لكل منهما بشعر من كلامهم تركناه للاستهجان في ذكره. (قوله: صارتا بمنزلة المفرد) أي: نزلتا بمنزلة المفرد الذي لا يقع التاء في حشوه؛ أي: وسطه وضمير التثنية راجع إلى هاتين الكلمتين باعتبار اللفظ ففيه الاستخدام. (قوله: وقيل: خُصْي وألي مستعملان) وفي كلام المتن ردّ على هذا القائل، فلا وجه لما قيل: إن كلام المصنف لايخلو عن مساهلة على هذا الوجه. (قوله: وإن كانتا) أي: خصي وألي بدون التاء أقل استعمالاً، من خصية وألية بالتاء. (قوله: فلذا أتى في بيانه بالفعل الماضي) قال العصام في قوله: وحذفت تاء التأنيث تنبيه على حال اللفظين وردّ على مَن قال هما تثنيتا خُصيٍ وألي، وليس المقصود بيان قاعدة تثنية خصية وألية حتى يتجه أنه يفيد الوجوب مع أنه جاء خصيتان وأليتان بل لم يجئ بدون التاء إلاَّ للضرورة، وإنه لا وجه لتغيير الأسلوب والعدول عن تحذف إلى حذفت. (فوائد ملتقطة) منها: أنه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر الغير الأقصى بتأويله بالجماعة، فيقال: إبلان وجملان وفرقتان وقومان وقد مر، وإنه قد يثنى لفظ: الق في أمر الواحد لإرادة تكرار الفعل فيقال: ألقيا مراداً به الق الق وبه فسّر ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾، وقول الشاعر: قفا نبك، ومنه: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾؛ أي: ارجعني ارجعني ارجعني، وأنه إذا أضيف التثنية لفظاً أو معنى إلى تثنية، والأولى جزء الثانية تجمع أو تفرد الأولى كراهة توالي التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظاً ومعنى، والجمع أولى؛ نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. (قال المصنف: المجموع ما دل) أي: هذا باب المجموع ترك العطف كما هو دأبه؛ لأنه ذاكر على سبيل التعداد، ومن المعلوم أن للاسم تقسيمات مداخلة فمنها تقسيمه إلى المثنى والمجموع، والمفرد كما قدمناه، ثم إن الجمع كالتثنية من خواص الاسم كما عدّهما منها السيلكوتي في صدر الكتاب، وإليه أشار الشارح بقوله: أي اسم دلّ، وإما تثنية الفعل وجمعه فإنما هو باعتبار فاعله كما أن تأنيثه كذلك، وإنما قال: المجموع دون الجمع مع أنه الأشهر تنبيهاً على ما خفي من اسمه، ومطابقةً لقوله: المثنى، والمراد بالدلالة على الآحاد هو الدلالة المطابقية كما هو المتبادر فلا يرد مثنى اسم الجمع ونحوه فإن دلالته على الآحاد تضمينه لا مطابقية، وكتب على قوله: أي اسم دل على ما نصه سواء كان اسماً حقيقة أو حكماً وهو ما عد لشدة الامتزاج بين الأجزاء اسماً واحداً وأعرب بإعراب واحد، فيشمل نحو: مسلمين ومسلمات.

أي: اسم[1] دل «عَلَى» جملة «آحَادٍ مَقْصُودَةٍ[2]» أي[3]: يتعلق بها[4] القصد[5] في ضمن ذلك الاسم[6]، «بِحُرُوفِ[7] مُفْرَدِهِ» أي: بحروف هي[8] مادة لمفرده الذي[9] هو الاسم[10] الدال

(١) أراد بهذا أن ما عبارة عن الاسم. (٢) صفة آحاد. (٣) تفسير لمقدر. (٤) أي: بالآحاد. (٥) أي: قصد المتكلم. (٦) مثلاً كرجال. (٧) متعلق بمقصود أو بدل بها أو بهما على التنازع. (٨) إشارة إلى أنَّ الإضافة بيانية. (٩) صفة المفرد. (١٠) مثل رجل.

(قال المصنف: ما دل على آحاد الخ) كرجال فإنه يدل على أفراد، كزيد وعمرو وبكر، وكل منهم مقصود بحروف مفرده وهو الراء والجيم واللام بعد الترتيب الخاص ولم يقل بمفرده؛ لأن مثل رجال لا يبقى فيه المفرد، بل حروفه، وكل ما يقصد فيه الآحاد بالمفرد يقصد بحروفه؛ لأن بقاء المفرد يستلزم بقاء حروفه من غير عكس فاختار حروف المفرد ليستقيم عكس التعريف. (قوله: على جملة آحاد) أي: أفراد حقيقية أو اعتبارية فيشمل؛ نحو: فُلْك، وقال العصام: أراد بالآحاد المتصف بالوحدات فيشمل الآحاد والمآت والألوف، وإنما قدر لفظة الجملة؛ لأن الجمع لا يدل على آحاد مطلقاً أعم من أن تكون جملة أو متفرقة كما كانت كذلك الآحاد المذكورة في تعريف اسم العدد، بل يدل على آحاد جملة (وجيه)، فلا يرد المفرد المستغرق؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝﴾؛ فإنه يدل على[1] مفصل الآحاد لا على جملتها فالمعنى ما دل على أفراد مأخوذةٍ مجتمعةً لا منفردة. (قوله: في ضمن ذلك الاسم) لا في ضمن اسم آخر كما هو المتبادر فيخرج لفظ كل مضافاً إلى المعرفة فإنه وإن قصد فيه جملة الإفراد إلا أنه مما أضيف إليه لا منه. (قال المصنف: بحروف مفرده) قال الهندي: الإضافة للجنس فيشمل كل الحروف كما في رجل ورجال وبعضها؛ نحو: سفارج وفرازق في جمع سفرجل وفرزدق انتهى، ولك أن تقول: المراد أكثر حروفه، قاله العصام: وفيه أيضاً أنه يراد بالحروف الأصول فلا يشكل بطلبة وطالب والمفرد أعم من المحقق والمقدر فيشمل؛ نحو: نسوة جمع نساء بضم النون، وفي الرضي: ومما يلحق بجمع الواحد المقدر؛ نحو: مذاكير في جمع ذكر، ومحاسن في جمع حسن، ومشابه ومساوي جمعاً شبه وسوء وكذا أحاديث النبي عليه السلام فإنه جمع حديث لا أحدوثة فافهم. (قوله: أي: بحروف هي مادة لمفرده)

(١) في قوله: ما دل.

عَلَى آحَادٍ مَقْصُودةٍ بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ

(قوله: أي: اسم) إشارة إلى أن غير الاسم لا يكون مجموعاً، والفعل إنما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات لعدم كونهما كلمة لما يجيء في كلام الشارح قدس سره أن الواو والنون والألف والتاء من تمام الاسم والمراد بالدلالة المطابقة كما هو المتبادر، فلا تدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر؛ نحو: حاملين وجمالين فإنهما وإن دلتا على الآحاد لكن لا بالمطابقة؛ إذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشمل الآحاد فالدلالة عليها تضمنية. (قوله: على جملة آحاد) وقدر المضاف لإخراج المفرد المستغرق فإنه دال على مفصل الآحاد لكونه بمعنى الكل الإفرادي لا على جملتها؛ نحو قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝﴾، و﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾. (قوله: في ضمن ذلك الاسم)؛ لأنه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف إلى المعرفة فإنه دال على جملة الآحاد لكن تلك الآحاد لم تقصد من لفظ كل، بل مما أضيف إليه؛ نحو: كل الناس وكل القوم. (قوله: أي: بحروف هي مادة لمفرده) بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد أعم من الحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له وزاد لفظ الحروف، ولم يقل: بمفرده فإن حروف المفرد متحققة فيه وإن لم يتحقق المفرد. (قوله: الذي هو الاسم) إشارة إلى أن المفرد ههنا وإن كان في مقابلة المثنى والمجموع لكن الملحوظ ههنا هذا المفهوم وهو كونه دالاً على واحد واحد، فلا دور في التعريف.

على واحد واحد[١] من تلك الآحاد، حال[٢] كون تلك الحروف متلبسة ﴿بِتَغْيِيرٍ مَا[٣]﴾ تحسب الصورة[٤] إما بزيادة[٥] أو نقصان[٦] أو اختلاف في الحركات[٧] والسكنات[٨] حقيقة[٩] أو حكماً[١٠]. فالجار في قوله[١١]: (بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ) إمَّا متعلق بقوله[١٢] (مَقْصُودَة) أو بقوله[١٣] (دَلَّ) أو بهما على[١٤] سبيل التنازع[١٥]. وقوله[١٦]: (بتغيير ما) ظرف مستقر (حال) من الحروف. ودخل في قوله[١٧]: (بتغيير ما) جمعاً[١٨] للسلامة[١٩] لأنَّ[٢٠] الواو والنون في آخر الاسم من[٢١] تمامه وكذا الألف والتاء[٢٢] فتغيرت[٢٣] الكلمة بهذه الزيادات[٢٤] إلى[٢٥] صيغة أخرى. وقوله[٢٦]: (ما دل على آحاده) جنس يشمل الجموع وأسماء الأجناس[٢٧] كـ(تمر، ونخل) فإنَّها وإن لم تدل[٢٨] عليها وضعاً فقد

(١) من الرمال. (٢) إشارة إلى حالة الظرف. (٣) صفة تغير للإبهام. (٤) والمادة. (٥) مثل رجال. (٦) ككتب في كتاب. (٧) فقط كأسَدَ وأُسُد. (٨) كنَذر ونُذر. (٩) كأسد وأسد. (١٠) كفلب. (١١) أي: المصنف. (١٢) مصنف. (١٣) مصنف. (١٤) حال كون وجه الأخير. (١٥) تأمل تفصيل التنازع. (١٦) عطف في قوله بحروف .آه. (١٧) مصنف. (١٨) لفظ النون بالإضافة. (١٩) مسلمون ومسلمات. (٢٠) علة دخل. (٢١) والظرف خبر إنَّ. (٢٢) في الجمع المؤنث. (٢٣) أي: وإذا كانا كذلك. (٢٤) أي: زيادة الواو والنون والألف والياء. محرره. (٢٥) متعلق بتغيرت. (٢٦) مصنف. (٢٧) من الأغيار. (٢٨) يحتمل أن يكون إشارة إلى خلاف من يقول بوضعه للإفراد، لعدم وضعها.

بِتَغَيُّرٍ مَا

(قوله: إما بزيادة الخ) أي: بزيادة حرف كرجال ومسلمين أو بنقصانه ككتب أو باختلاف الحركات فقط كأسد وأسد، أو مع السكنات كنذر ونذر، وكلمة أو لمنع الخلو فإنه قد يجتمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب وقد يجتمع الثلاثة؛ نحو: قضب وقضبان. (قوله: أو حكماً) كفلك وهجان. (قوله: وأسماء الأجناس) التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء، فإنها للدلالة على الآحاد، وأما التي لا فرق بينها وبين واحدها فإنها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل. (قوله: فإنها وإن لم تدل عليها الخ) فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعاً فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد؛ نحو: شابت مفارقه، أو في الاثنين؛ نحو: قلوبكما، أو استعمالاً فقط كما في أسماء الأجناس، أو وضعاً واستعمالاً كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقية، ولو أريد الدلالة وضعا كما في تعريف الفعل خرج أسماء الأجناس بقوله على آحاد.

يشير بذلك إلى أن المراد هي الآحاد التي دلت عليها تلك الحروف باعتبار أنها مادة لمفرد ذلك الجمع لا الآحاد التي تدل عليها تلك الحروف مطلقاً؛ أي: ولو بغير هذا الاعتبار، ويحتمل أن يكون إشارة إلى دفع ما يرد عليه بأنه لو أريد كل حروف المفرد كما هو الظاهر على أن يكون إضافة الحروف إلى المفرد للاستغراق خرج عن الحد؛ نحو: سفارج، وإن أريد الجنس كَفَتِ الواحدة، وحاصل ما أشار إليه اختيار الشق الأول على أن يكون المراد جميع حروف مفرده التي هي مادة له، والحرف الخامس من الأسماء التي على خمسة أحرف أصول بمنزلة الزائد عندهم بناء على سقوطه في الجمع والتصغير هذا، لكن المعوّل هو الأول فتأمل (عارف). (قوله: على واحد واحد) اعلم أن المثنى اختصار العطف فهو دال على كل اثنين وصيغة المثنى متعين لإفادة هذا المعنى، فلا يقال: بالتفريق إلاَّ للضرورة أو غيرها من الأسباب، ومنها قصد التكثير؛ نحو: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾، ومنه قولهم: كل فرد فرد كما مر فقول الشارح هذا من قبيل المذكور. (قوله: بحسب الصورة) أي: لا بحسب الحقيقة بتبديل حرف بآخر وكتب عليه ما نصه: إنما قيل بحسب الصورة؛ لأن صيغة المفرد لا تتغير حقيقة؛ لأن حركات الجمع غير حركات المفرد (سجاعي). (قوله: أو اختلاف في الحركات) نحو: أَسَد وأُسُد كما قال: إن حُرّاسنا أُسُدُ، وقوله: أو السكنات؛ نحو: نَذْر ونُذُر وكلمة أو لمنع الخلو لا للجمع؛ لأنه قد يجتمع الاثنان منها كما في رجل ورجال، وقد يجتمع الثلاثة؛ نحو: قضيب وقضبان بضم القاف وكسرها. (قوله: حقيقة أو حكماً) تعميم للتغيير فالتغيير الحقيقي كما في عامة الجموع والتقديري كما في نحو: فلك وسيأتي، وقيل: هذا تعميم للاختلاف؛ أي: سواء كان الاختلاف حقيقياً أو حكمياً فافهم. (قوله: بقوله: مقصود) وهو الراجح المختار عند

تدل عليها استعمالاً. (واسما[1] الجموع[2] كـ (رَهْط[3] ونَفَر) وبعض[4] أسماء العدد[5] كـ (ثلاثة وعشرة) وبقوله[6]: (مقصودة[7] بحروف مفرده) خرجت أسماء الأجناس. فإذا[8] قصد بها نفس[9] الجنس[10] لا أفراده[11]، فبقوله[12] (مقصودة). وإذا قصد بها الإفراد استعمالاً، فبقوله[13] (بحروف مفرده[14]) كذلك[15] بقوله (بحروف مفرده) خرجت أسماء الجموع والعدد.

(١) فإنَّها تدل على آحاد بحسب الوضع. (٢) التي لا واحد لها من لفظها. (٣) فإنَّه بحسب الوضع يدل على جميع الناس أو ما دون العشرة من الرجال قاموس. (٤) لا كلها لأنَّ واحد واثنان لم يدلَّا على آحاد. (٥) من ثلاثة إلى عشرة. (٦) متعلق بخرجت الآتي. مصنف. (٧) بل بقوله: على آحاد. (٨) الفاء للتفصيل. (٩) أي: الحقيقة. (١٠) أي: نفس الرجلية مثلاً في رجل. (١١) أي: ماهيَّته. (١٢) أي: لخرجت بقوله مقصودة دون قوله: بحروف مفردة. مصنف. (١٣) مصنف. أي: فخرجت بقوله. (١٤) دون مقصودة. (١٥) أي: كما خرج بخروج مفرده أسماء الأجناس.

(قوله: وبعض أسماء العدد) وهو من ثلاثة إلى عشرة.

العصام، قوله: على سبيل التنازع؛ أي: بأن يجعل معمولاً لأحدهما ويجعل معمول الآخر محذوفاً، والمختار إعمال الثاني كما مر بحثه. (قوله: وأسماء الأجناس) لا مطلقاً بل التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء أو بالياء، فإنها للدلالة على الآحاد (سيلكوتي). (قوله: فإنها وإن لم تدل عليها) أي: على الآحاد وضعاً فقد تدل الخ؛ وذلك لأن أسماء الأجناس إما موضوعة للماهية من حيث هي أولها من حيث وجودها في ضمن أفراد غير معينة؛ أي: منتشرة، والأول مختار الجمهور من المتأخرين كما حققه الشريف في بعض تآليفه (عارف). (قوله: فقد تدل عليها استعمالاً) كلمة قد لمجرد التحقيق فالمراد بالدلالة[1] ما هي في الجملة سواء كان وضعاً فقط أو استعمالاً فقط أو بهما معاً (سيلكوتي) وقال العصام: الدلالة وضعاً لئلا يخرج الماهدون في قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾؛ لأنه وإن كان المراد به واحداً لا ثاني له لكن لا وضعاً بل تجوّزاً فاعرفه. (قوله: وأسماء الجموع) بالنصب عطف على أسماء الأجناس أراد بها الألفاظ المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع، وقوله: وبعض أسماء العدد أيضاً منصوب عطف على ما قبله والمراد ببعضها ماعدا الواحد والاثنين؛ أعني: الثلاثة والعشرة وما بينهما. (قوله: خرجت أسماء الأجناس) فقط لا أسماء الجموع؛ أي: لدلالتها على آحاد غير مقصودة؛ إذ المقصود بها وضعاً هو الجنس على المختار كما عرفت والآحاد أريدت بها باعتبار صدق الجنس عليها لا باعتبار حروف مفردة بخلاف؛ نحو: نسوة فإنها أريدت باعتبار حروف مفردة فرضاً كما مر، فإن قيل: فلم لم يفرض ذلك في نحو: إبل وغنم وخيل وقوم ورهط ونحوها، قلنا: لا داعي ثمة لعدم جريان أحكام الجمع فيها وعدم كونها على أوزان الجموع المختصة بها أو المشهورة فيها، بل المانع متحقق وهو جريان أحكام المفردات (هندي). (قوله: فإذا قصد بها الخ) تفصيل لخروج أسماء الأجناس بقوله: مقصودة الخ؛ أي: فإذا قصد بأسماء الأجناس نفس الجنس والماهية كما ذهب إليه الشريف لا الأفراد فخروجها بقوله: مقصود فقط لعدم قصد الآحاد، وإن دل عليها في الجملة، وأما إذا قصد بها الأفراد دون الجنس كما هو مذهب السعد العلامة فخرجت بقوله: بحروف مفرده لعدم مفردها، وأما ذو التاء والياء فليسا بمفردين لاسم الجنس لوجوه ذكرها الرضي، وفي قوله: استعمالاً رمز إلى أنه لا يمكن أن يقصد بها الأفراد وضعا على كلا القولين في وضعها (عارف). (قوله: أسماء الجموع والعدد) أي: بعض أسماء العدد ففيه نوع مسامحة إلا أن يقال: بكون اللام للعهد فمثل ثلاثة مثلاً يخرج عن الحدّ؛ إذ لا مفرد له على أن آحاده معينة بخلاف آحاد الجمع، فلذا كان أسماء العدد من الخاص كذا في الأصول.

(١) وهو الهندي. (٢) بدليل هم أكلة الرأس في مقام التقليل فافهم.

«فَنَحْوُ: (١) (تمرٍ) مما (٢) الفارق (٣) بينه (٤) وبين واحده التاء (٥) ، «وَ» نحو: «رَكْبٍ» مما (٦) هو اسم جمع «لَيْسَ بِجَمْعٍ (٧) عَلَى الأَصَحِّ» بل (٨) الأول (٩) اسم جنس والثاني (١٠) اسم جمع كالجماعة. وقد علمت أنَّهما (١١) خارجان عن حد المجموع. والفرق بينهما (١٢) أنَّ اسم الجنس (١٣) يقع (١٤) على الواحد والاثنين وضعاً (١٥) ، بخلاف اسم الجمع (١٦) . فإن قيل: الكلم لا يقع (١٧) على الكلمة والكلمتين وهو (١٨) اسم جنس. قيل (١٩) : ذلك (٢٠) بحسب الاستعمال لا بالوضع، على (٢١) أنَّه لا ضير (٢٢) في التزام كون الكلم اسم جمع أيضاً (٢٣) . وإنَّما قال (٢٤) : (على الأصح) وهو (٢٥) قول سيبويه (٢٦) لأنَّ (٢٧) الأخفش قال: جميع أسماء الجموع التي (٢٨) لها آحاد من (٢٩) تركيبها كـ (جامل (٣٠) وباقر

(١) تفريع على تعريف الجمع. (٢) بيانية موصولة. (٣) مبتدأ. (٤) الاسم. (٥) خبر. (٦) أي: الاسم. (٧) خبر ليس والهاء زائدة. (٨) إضراب من قول المصنف. (٩) أعني تمر. (١٠) أعني ركب. (١١) أي: ركب وتمر. (١٢) أي: بين اسم الجنس واسم الجمع. (١٣) كتمر. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) مفعول مطلق. على حقيقة. (١٦) كركب. (١٧) أي: يصدق مفهومه. قدمي. (١٨) حال. (١٩) جواب بالمنع. (٢٠) أي: عدم وقوع الكلم عليهما. (٢١) علاوة. (٢٢) من الضرار. (٢٣) أي: ككون الكلم اسم جنس. (٢٤) مصنف في المتن. (٢٥) أي: قول المصنف. حال. (٢٦) مخالفاً للجمهور. (٢٧) علة لقول سيبويه. (٢٨) صفة الجموع. (٢٩) بيان لآحاد. (٣٠) جمع جمل.

فَنَحْوُ: تَمْرٍ وَرَكْبٍ (١) لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ

(١) مما هو اسم جمع.

(قوله: فنحو: تمر) تفريع على ما تقدم من تعريف الجمع. **(قوله: مما كان الفارق بينه الخ)** فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس؛ لأنه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الآحاد استعمالاً، وأما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا تتميز آحاده في الخارج كالماء والتراب، فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الآحاد، وللتنصيص على محل الخلاف، قال الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقاً. **(قوله: ونحو: ركب الخ)** نقل عنه رحمه الله فإنه اسم لجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراكب عليه، وإن وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو كان جمع الراكب لم يكن جمع قلة؛ لأن أوزانه محصورة كما سيجيء بل جمع كثرة، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه، بل يرد إلى واحده، وهذا لا يرد بل يقال: ركيب، وكذا الحال في الجامل والباقر انتهى، وبما ذكره الشارح قدس سره ظهر أن اسم الجمع لا واحد له أصلاً، وإن وقعت الموافقة في الحروف، فاندفع ما قيل: إنه كما خص؛ نحو: تمر باسم الجنس الذي له واحد من لفظه يجب أن يقصد؛ نحو: ركب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تنصيصاً على محل الخلاف. **(قوله: والفرق بينهما الخ)** والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على الأوزان المختصة بالجمع والأوزان الغالبة فيه، وبأنهما يصغران على لفظهما وينسب إلى لفظهما، ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على أوزانه فيكونان جمع كثرة، وجمع الكثرة يرد إلى واحده في التصغير والنسبة، وبإرجاع ضمير الواحد إليهما، وبوصفهما بالمفرد بخلاف الجمع، ثم الفرق الذي ذكره الشارح قدس سره ظاهر في اسم الجنس الذي استعمل في الواحد والاثنين، فإن اسم الجمع لا يستعمل فيهما، وأما الذي لم يستعمل

(قال المصنف: فنحو تمر) تفريع على ما يستفاد من التعريف، وقوله: مما الفارق الخ تعيين لمحل الخلاف من أسماء الأجناس؛ إذ ما لا يكون كذلك من تلك الأسماء ليس بجمع بالاتفاق فلا حاجة إلى بيان أنه ليس بجمع (عارف)، وقوله: بالتاء؛ أي: أو بالياء؛ نحو: روم ورومي (رضي). **(قوله: ونحو ركب مما الخ)** اسم جمع لراكبي الإبل كما يأتي في قول سُحَيم: أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ الخ، وفي الهامش فإنه اسم لجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراكب عليه وإن وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو كان جمع راكب لم يكن جمع قلة؛ لأن أوزانه محصورة، بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغَّر على لفظة، بل يرد إلى واحده وهذا لا يردّ بل يقال: ركيب وكذا الحال في الجامل والباقر انتهى. **(قال المصنف: ليس بجمع على الأصح)** الضمير للنحو فلذا أفرد، وقوله: على الأصح جملة معترضة بين المعطوفين؛ أي: وهذا على القول الأصح الذي عليه سيبويه أو متعلق بليس على تقدير جواز تعلق الجار بالأفعال الناقصة. **(قوله: والثاني اسم جمع)** قد عرفت أن راكباً ليس جمعاً، بل اسم جمع لجماعة الركبان وإنَّ هذا أصحّ لجريان أحكام المفردات في الاستعمال عليه كالتصغير والنسبة وأفراد الضمير الراجع إليه كما في قوله: مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةَ مُجْفَلُ، فلو كان جمع راكب بتغير ما لما جازَ فيه هذه الأمور، وقوله: يقع على الواحد؛ أي: وإن لم يدل عليه بحسب الوضع، وقوله: وهو جنس؛ أي: اسم جنس لا اسم جمع. **(قوله: قيل ذلك الخ)** أي: عدم الوقوع المذكور إنما هو بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع، وفي صيغة التمريض إشارة إلى ضعف الجواب، وقوله: على أنه الخ علاوة تسليمية، وفيه شيء؛ لأن ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء اسم جنس لا اسم جمع على ما قالوا. **(قوله: جميع أسماء الجموع)** مبتدأ خبره قوله: جمع، وقوله: آحاد من تركيبها؛ أي: أفراد من لفظها وهذا لإخراج؛ نحو: رَهْطٍ ونفر. **(قوله: كجامل وباقر)** الجامل اسم جمع لجمل وهو قطيع من الإبل مع

وركب) جمع[١]. وقال الفراء: كذا أسماء الأجناس، كـ (تمر وتمرة، ونخل ونخلة). وأمّا اسم جنس أو جمع لا[٢] واحد له من لفظه، (نحو: (إبل، وغنم[٣]، فليس[٤] بجمع بالاتفاق[٥]. «وَ» نحو: [٦]«فُلْكٍ» مما[٧] الجمع والواحد فيه متحد[٨] بالصورة «جمعٌ» لصدق[٩] الحد[١٠] عليه. فإنّ[١١] التغيير المأخوذ[١٢] فيه[١٣] أعم[١٤] من أن يكون بحسب الحقيقة[١٥] أو بحسب التقدير[١٦]. فضمة[١٧] (فُلْك) إذا كان مفرداً ضمة[١٨] (قُفْل) وإذا كان جمعاً ضمة (أُسْد). «وَهُوَ[١٩]» أي: المجموع نوعان: «صَحِيْحٌ وَمُكَسَّرٌ. فَالصَّحِيْحُ[٢٠]»: أي: الجمع الصحيح تارة يكون «لِمُذَكَّرٍ[٢١]، وَ» تارة يكون «لِمُؤَنَّثٍ فَـ» الجمع[٢٢] الصحيح «المُذَكَّرُ[٢٣]: مَا[٢٤] لَحِقَ آخِرَهُ» أي: آخر مفرده «وَاوٌ مَضْمُومٌ[٢٥] مَا[٢٦] قَبْلَهَا» في حالة الرفع، «أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ[٢٧] مَا[٢٨] قَبْلَهَا» في[٢٩] حالتي النصب[٣٠] والجر. «وَنُونٌ» عوضاً[٣١] عن الحركة[٣٢] أو التنوين، على سبيل[٣٣] منع الخلو «مَفْتُوحَةٌ[٣٤]» لتعادل[٣٥] خفة[٣٦] الفتحة ثقل الواو والضمة «لِيَدُلَّ[٣٧]» ذلك اللحوق[٣٨] أو اللاحق فقط أو مع الملحوق «عَلَى أَنَّ مَعَهُ[٣٩]» أي: مع مفرده[٤٠] الواحد[٤١] من حيث معناه «أَكْثَرَ[٤٢] مِنْهُ[٤٣]» ولم يقل[٤٤]: من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية. فإن قيل: اسم التفضيل يوجب ثبوت أصل الفعل[٤٥] في المفضل[٤٦] عليه[٤٧] ولا كثرة في الواحد. قيل[٤٨]: ثبوت أصل الفعل إمّا أن يكون

---

(١) خبر إنَّ. (٢) صفة لهما. (٣) وتراب. (٤) لا واحد له. (٥) لعدم وجود المفرد فيها. (٦) شروع في بيان الإفراد وصدق التعريف عليه. (٧) حال. أي: الأسماء. (٨) متحدان. نسخة. (٩) علة الجمع. (١٠) أي: حد المجموع. (١١) تعليل لصدق الحد. (١٢) صفة التغير. (١٣) أي: في الحد. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) نحو: رجال. (١٦) نحو: فلك. (١٧) إذا كان التغير أعمُّ. (١٨) أي: كضمة القفل الذي هو وزن المفرد. (١٩) وهذا شروع إلى بيان أنواع الجمع. (٢٠) الفاء للتفصيل. (٢١) والظرف خبره. (٢٢) قدر الموصوف لمذكر. (٢٣) مبتدأ والجملة مستأنفة للبيان. (٢٤) أي: جمع. (٢٥) صفة الواو. (٢٦) نائب فاعل مضموم. (٢٧) صفة ياء. (٢٨) نائب فاعل مكسور. (٢٩) متعلق بمكسور. (٣٠) ليوافق الياء هن. (٣١) حال من النون. (٣٢) نحو: الضاربة. (٣٣) قدم لفصيله في نون التثنية. (٣٤) صفة النون. (٣٥) علة لمقدر إنما فتحت النون. (٣٦) فاعل لتعادل. (٣٧) علة غائية للحق. (٣٨) أي: الواو والياء والنون. (٣٩) الظرف خبر مقدم لأنَّ. (٤٠) أي: مفرد ذلك الاسم. (٤١) صفة. (٤٢) اسم المؤخر لأنَّ. (٤٣) أي: من مفرده. (٤٤) مصنف. س ج. (٤٥) وهو الكثرة. (٤٦) وهو المفرد. (٤٧) حال. (٤٨) في الجواب.

وَنَحْوُ: فُلْكٍ جَمْعٌ وَهُوَ صَحِيْحٌ وَمُكَسَّرٌ فَالصَّحِيْحُ لِمُذَكَّرٍ وَلِمُؤَنَّثٍ فَالْمُذَكَّرُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ

رعاتها، وباقر اسم جمع لقطيع من البقر مع رعاته (صحاح)، وكذا نقل عَن الشارح وعنه أيضاً: أن الجمل زوج الناقة، وأن البقر تقع على الذكر والأنثى، فالتاء للواحد من الجنس (سيلكوتي). (قوله: وقال الفراء: وكذا الخ) أي: مثل أسماء الجموع في الكون جمعاً أسماء الأجناس التي يفرق بينها وبين مفردها بالتاء أو بالياء؛ نحو: نخل ونخلة وروم ورومي. (قوله: نحو: إبل وغنم) مثالان لاسم الجمع، وأما اسم الجنس فكالتراب والخلّ والعسل مما ليس له فرد متميّز عن غيره، وقوله: متحد بالصورة، وفي بعض النسخ: متحدان ثم إن من هذا القبيل لفظ هجان بوزن رجال وجمار، وقال العصام: والأقرب أن يقدّر لهما؛ أي: لفلك وهجان أيضاً مفرد فيقدّر للفلك كَأَسَد، وللهجان هجن كرجل؛ أي: كما قدّر لعمر عامر. (قوله: ضمة قفل) يعني: ضمة أصلية كضمة اللفظ المفرد في الأصالة واللزوم، وقوله: ضمة أسد؛ يعني: مثلها في الفرعية والعروض للجمعية كبُدْنٍ، والأسد بضم فسكون جمع أسد، ويجمع على أسد أيضاً بضمتين. (قال المصنف: فالصحيح لمذكر) أي: لآحاد مذكر أو لمفرد مذكر؛ أي: غالباً فلا يرد؛ نحو: سنين وأرضين وهكذا يقال في قوله: ولمؤنث فلا يرد؛ نحو: سبحلات جمع سِبَحْل بوزن قمطر؛ فلذا سمي نحو: سنين جمع مذكر، ونحو: سبحلات جمع مؤنث (عصام)، واعلم أن الجمع الصحيح له قسمان

فيهما فإن كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة أو بالتاء كروم ورومي هو الفارق بينهما وإن لم يكن كإبل وغنم، فإن واحدهما بغير وشاة فالفرق مشكل، وفي الرضي: أنهما اسما جمع وفي القاموس اسما جنس. (قوله: قيل: ذلك الخ) إشارة إلى ضعفه أو كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد. (قوله: على أنه لا ضير الخ) فيه أنه مخالف لما تقرر عندهم من أن ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم جنس. (قوله: كجامل وباقر الخ) نقل عنه الجمل زوج الناقة، والجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والبقر: اسم جنس، والبقرة تقع على الذكر والأنثى، فالتاء للواحد من الجنس، والباقر جماعة من البقر مع رعاتها. (قوله: فالجمع الصحيح المذكر) أي: المذكر مفرده بقرينة السابق، وفيه تنبيه على أنه كما يقال بالإضافة يقال بالوصف أيضاً.

محققاً أو على سبيل الفرض، كما يقال: (فُلَانٌ أَفْقَهُ مِنَ الحِمَارِ) و: (أَعْلَمُ مِنَ الجِدَارِ). «فَإِنْ[١] كَانَ آخِرُهُ» أي: آخر[٢] مفرده «يَاءً[٣]» ملفوظة، كـ (القَاضِي[٤]) أو مقدرة[٥] كـ (قَاضٍ) «قَبْلَهَا كَسْرَةٌ[٦] حُذِفَتْ» أي: الياء، «مِثْلُ: قَاضُونَ» جمع (قَاضٍ) فإنَّ أصله (قَاضِيُونَ) نقلت ضمة الياء إلى ما[٧] قبلها بعد[٨] سلب حركة ما قبلها[٩] طلباً[١٠] للخفة، وحذفت الياء لالتقاء[١١] الساكنين[١٢]، وعلى هذا[١٣] القياس[١٤] حالتا[١٥] النصب والجر، مثل: (قاضين) فإنَّ أصله (قاضيين) حذفت كسرة الياء[١٦] لثقل اجتماع الكسرتين[١٧] واليائين فسقطت[١٨] لالتقاء الساكنين. «وَإِنْ[١٩] كَانَ آخِرُهُ» أي: آخر الاسم الذي أريد جمعه «مَقْصُوراً[٢٠]» أي[٢١]: ألفاً مقصورة «حُذِفَتِ الأَلِفُ[٢٢]» لالتقاء[٢٣] الساكنين «وَبَقِيَ» بعد الحذف «مَا[٢٤] قَبْلَهَا» أي[٢٥]: ما قبل الألف على ما كان[٢٦] عليه «مَفْتُوحاً[٢٧]» ولم يغير[٢٨] لتدل[٢٩] الفتحة[٣٠] على الألف «مِثْلُ: مُصْطَفَوْنَ[٣١]» في حالة الرفع، و: (مُصْطَفَيْنَ) في حالتي النصب والجر، فأصلهما (مُصْطَفَيُونَ) و(مُصْطَفَيِنَ) قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ وحذفت الألف لالتقاء الساكنين[٣٢]. «وَشَرْطُهُ» أي: شرط الاسم[٣٣] الذي أريد جمعه جمع[٣٤] الصحيح المذكر[٣٥] يعني: شرط صحة جمعيته «إِنْ كَانَ» ذلك الاسم «اسْماً[٣٦]» أي: اسماً محضاً

(١) تفصيل. شروع في بعض التغيير بوقوع الياء والألف في آخر مفرده. (٢) على حذف المضاف لأن الياء والألف ليسا آخر الجمع بل وسطه. (٣) خبر كان. (٤) المعرف باللام. (٥) والمقدرة معادة عند لحوق علامة الجمع. س. (٦) فاعل الظرف والجملة صفة الياء. (٧) وهو الضاد. (٨) ظرف نقلت. (٩) وهو كسرة الضاد لأنَّ الكسرة قبل ضمة الياء. (١٠) علة النقل والسلب. (١١) فصار قاضون. (١٢) أحدهما الياء والثاني واو الجمع وهذا في حالة الرفع. (١٣) والظرف خبر مقدم. (١٤) في الحذف لالتقاء الساكنين. (١٥) مبتدأ مؤخر. (١٦) علة الحذف. (١٧) الخفيفتين. (١٨) أي: الياء. (١٩) عطف على قوله: إن كان. (٢٠) خبر كان. (٢١) أراد بهذا التفسير إلى أنَّ المراد بالمقصور معناه اللغوي. (٢٢) المقصورة في الأحوال الثلاثة. (٢٣) تعليل لمقدور. (٢٤) فاعل بقي. (٢٥) إعارة إلى أنَّ ما موصوفة وعبارة عن الحرف. (٢٦) تفسير لبقي. (٢٧) حال من ما. (٢٨) مجهول. (٢٩) علة عدم التغير. (٣٠) التي بقيت بعد حذف الألف. (٣١) وحيوان. هذا في المفعول. (٣٢) وبقي ما قبل الألف مفتوحاً لعدم موجب تغيير. محمد. (٣٣) أي: اسماً جامداً. (٣٤) مفعول مطلق نوع. (٣٥) صفة الجمع. (٣٦) خبر كان.

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ[١] يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ[٢] مِثْلُ: قَاضُونَ وَإِنْ كَانَ[٣] آخِرُهُ مَقْصُوراً حُذِفَتِ الأَلِفُ[٤] وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً مِثْلُ: مُصْطَفَوْنَ وَشَرْطُهُ[٥] إِنْ كَانَ اسْماً

(١) أي: آخر مفرده.
(٢) أي: الياء بعد نقل ضمتها إلى ما قبلها.
(٣) أي: آخر الاسم الذي أريد جمعه ألفاً مقصورة.
(٤) أي: لالتقاء الساكنين.
(٥) أي: شرط الاسم الذي أريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته. ج.

ولم يفسر قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه إلى كثرة الحذف؛ أعني: المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحاً؛ لأن سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع. (**قوله: مضموم ما قبلها**) لفظاً؛ نحو: مسلمين أو تقديراً نحوه مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها. (**قوله: على سبيل منع الخلو**) قدم تفصيله في نون التثنية. (**قوله: ذلك للحوق الخ**) وكون النون عوضاً عن الحركة والتنوين لا ينافي أن يكون له دخل في الدلالة، وما يوهم من أنه عند سقوط النون بالإضافة الدلالة باقية، فعلم أنه ليس له دخل في الدلالة ساقط؛ إذ المقدر

متمايزان بالصيغة، ولذا عرّفهما، وأما المكسر فقسمان؛ أعني: مذكره ومؤنثه ليسا بمتمايزين بالصيغة؛ نحو: رجال ونساء؛ ونحو: غلمة ونسوة في جمع غلام ونُساء تقديراً؛ فلذا لم يقسمه إليهما ولم يعرّفهما. (**قال المصنف: ونون مفتوحة**) وقد تكسر للضرورة، قال الهندي: والحقّ تأخيره عن قوله: ليدل وقد سبق فتذكر. (**قوله: على سبيل منع الخلو**) لا منع الجمع، وقد مر أنها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع آخر ومثلهما في موضع ثالث؛ نحو: غلامان والغلامان وغلاما زيدٍ. (**قوله: الواحد من حيث معناه**) إنما قال ذلك: ليشمل ما ليس له مفرد من لفظه من الجموع (عارف)، وقيل: قيد الحيثية لإخراج جمع الجمع مثل أكلب؛ لأنه وإن كان واحداً كالب، ولكنه ليس من حيث المعنى واحداً فتبصر. (**قوله: قيل: في ثبوت الخ**) السؤال والجواب مأخوذان من شرح الهندي، يعني قيل في الجواب: إن ثبوت أصل الفعل قد يكون على سبيل الفرض العقلي، وإنما مرّضه إشارة إلى ضعفه فالأولى تبديل الأكثر بما يزيد عليه (عصام)، ولك أن تقول: إن اسم التفضيل قد يستعمل في أصل معناه؛ نحو: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، وههنا من هذا القبيل. (**قوله: واعلم من الجدار**) وفي شرح الهندي وكقوله:

اللُّؤْمُ أَكْرَمُ مِنْ وَبْرٍ وَوَالِدِهِ
وَاللُّؤْمُ أَكْرَمُ مِنْ وَبْرٍ وَمَا وَلَدَا

انتهى، وهذا البيت مذكور في كامل المبرد فليراجع. (**قال المصنف: فإن كان آخره ياء الخ**) الفاء لتفسير الأقسام

المستفادة من عموم قوله: ما لحق آخره وتفصيلها لاشتماله على المنقوص والمقصور، والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن النقل (هندي). (قال المصنف: **قبلها كسرة**) احترز به عما يكون قبلها سكون؛ نحو: ظَبْيٌ فإنه كالحرف الصحيح فيقال: ظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلوٍ (عصام)، ولم يذكر الواو المضموم ما قبلها؛ لأنها لا يكون في آخر اسم متمكن، وقوله: حذفت؛ أي: بعد نقل ضمّتها إلى ما قبلها فالأولى التعرض لهذا كالتعرض لبيان حال ما قبل الألف حيث قال: وبقي ما قبلها مفتوحاً. (**قوله: حذفت؛ أي: الياء**) قال العصام: أي حذفت الآخر وأنّث ضمير الآخر لكونه ياءً وجعلها للياء خلاف السوق يدركه صاحب الذوق. (**قوله: نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها**) وإن شئت قلت: حذفت ضمة الياء للاستثقال، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأبدلت الكسرة التي كانت قبل الياء بالضمة المناسبة للواو لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنةً إثر كسرة (سجاعي)، وليس في صنيعه في قوله آخره؛ أي: آخر الاسم الخ كبير فائدة فتبصر، وفي قوله: حذفت الألف وضع الظاهر موضع الضمير بناء على ما اختاره الشارح من إرجاع ضمير كان إلى الآخر بخلاف ما إذا أرجع إلى الاسم كما رجحه العصام في الشرح. (**قوله: مفتوحاً ولم يغيّر**) خلافاً للكوفيين حيث يجوزون الضم في الألف الزائدة كما في عيسُونَ، وقوله مثل: مصطفون، قال العصام: لا وجه لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء. (**قوله: أي اسماً محضاً**) يعني: أن الاسم ههنا بمعنى ما يقابل الصفة المشتقة فخرج؛ نحو: اسم الفاعل والصفة المشبهة.

كالملفوظ في الدلالة؛ إذ عند الإضافة يكون النون منوياً في التقدير. (**قوله: الواحد من حيث معناه**) يعني: ليس المراد أن مع مفرده أكثر منه من حيث ذاته ولفظه، بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فإن مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه. (**قوله: أي: آخر مفرده الخ**) على حذف المضاف؛ لأن الياء والألف ليسا آخر الجمع بل وسطه. (**قوله: ياء ملفوظة الخ**) والمقدرة معادة عند لحوق علامة الجمع. (**قوله: وإن كان آخره الخ**) جعل الضمير المستتر في كان راجعاً إلى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما إذا رجع إلى الاسم. (**قوله: أي: آخر الاسم الخ**) لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فإنه قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه بآخر مفرده، وهو المرجع للضمير ههنا. (**قوله: حذفت الألف الخ**) إشارة إلى أن تأنيث الضمير الراجع إلى آخره بتأويل الألف. (**قوله: أي: شرط اسم أريد الخ**) جعل الضمير راجعاً إلى الاسم مع أن الظاهر رجوعه إلى الجمع؛ لأن الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى؛ لأن الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين أريد جمعه بالواو والنون لجانب اللفظ؛ لأن ضمير كان إن كان راجعاً إلى الاسم الذي أريد جمعه لا يلزم الاستتار، وإن كان راجعاً إلى الجمع يحتاج إلى تقدير المضاف؛ أي: إن كان مفرده ثم بهذا الإرجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من أنه لا حاجة إلى قوله: فذكر؛ لأن الكلام في الجمع المذكر، وإنما ذكر لدفع وهم من يتوهم أن قوله: جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى، وإن لم يكن تحته معناه كما يسمى الأبيض بالأسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر أو يظن أن طلحة داخل فيجمع على طلحون؛ لأن هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه إن رجع ضمير شرطه إلى الجمع المذكر الصحيح، أو إلى الجمع المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر.

من غير معنى الوصفية فيه «**فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ**» أي: فكونه مذكراً علماً «**يَعْقِلُ**[١]» من حيث مسمَّاه لا من حيث لفظه. وإنَّما اشترط ذلك[٢] لكون هذا الجمع[٣] أشرف الجموع لصحة بناء الواحد[٤] فيه[٥] والمذكر العلم العاقل أشرف من غيره[٦] فأعطى[٧] الأشرف[٨] للأشرف. فإن فُقِد فيه[٩] الكل[١٠] ك (العَيْنِ) أو اثْنَانِ ك (المَرْأَةِ[١١]) أو واحد، نحو: (أَعْوَجُ) للفرس لم تجمع[١٢] هذا[١٣] الجمع[١٤]. وأراد[١٥] بالمذكر[١٦] ما[١٧] يكون مجرداً عن التاء ملفوظة أو مقدرة، ليخرج[١٨] عنه[١٩] نحو: (طَلْحَةُ) فإنَّه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان[٢٠]، فإنهم أجازوا (طَلْحُونَ) بسكون اللام، وابن كيسان[٢١] بفتحها. ويدخل[٢٢] فيه[٢٣]، نحو: (وَرْقَاءُ[٢٤]) و: (سَلْمَى[٢٥]) اسمي[٢٦] رجلين،

---

(١) لمن يعقل. نسخة. (٢) أي: كونه منكراً وعلماً للعاقل شرطاً في صحة جمعه بالجمع الصحيح إلى ما كان اسماً. (٣) أي: الجمع الصحيح. (٤) لعدم تغير بناء مفرده. (٥) أي: في هذا الجمع. (٦) من المؤنث وغير العاقل. (٧) إذا كان كذلك. (٨) أي: جمع الصحيح. (٩) أي: في الاسم الذي أريد جمعه. (١٠) أي: الشروط الثلاثة. (١١) إن موضوعة للعاقل يوجد التذكير والعلمية. (١٢) جواب إن فقد. (١٣) أي: لكل واحد. (١٤) أي: جمع الصحيح. (١٥) مصنف. (١٦) أي: المتن. (١٧) اسم. (١٨) علة لمقدر وإنَّما وجهنا مراده. (١٩) أي: عن الحد. (٢٠) من البصريين. (٢١) قياساً على الجمع بالألف والتاء كما في طلحات والحمرات. (٢٢) عطف على ليخرج. (٢٣) أي: في هذا الحكم. (٢٤) بالمد. (٢٥) بالقصر. (٢٦) حال منهما.

فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ

(**قوله: أن فكونه مذكر الخ**) يعني: أن في المتن مسامحة بذكر المشتق وإرادة مبدأ الاشتقاق لظهور أن شرطه التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم، وأما القول بأن معناه اعتبار الحيثية وما لها إلى ذلك؛ أي: كونه مذكراً علماً ففيه أنه لا دليل على اعتبار الحيثية، وأنا لا نسلم أن ما لها إلى ذلك كما يخفى، وكذا تقدير المضاف؛ أي: فهو حصول مذكر الخ كما في الرضي تكلف ثم قوله: فمذكر إما أن يكون خبراً لقوله: شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط، وذا لا يجوز إلا عند الأخفش، وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو أيضاً لا يجوز إلا عند الضرورة، وأما أن يقدر ضمير راجع إلى قوله: شرطه؛ أي: فهو مذكر وتكون الجملة الشرطية خبراً للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوي الوجهين لم يشر الشارح إلى تعيين أحدهما لكن قال الشارح الرضي في بحث كلم المجازاة: لا يملق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال: زيدان لقيته كريم، بل يقال: فكريم أي: فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فإنه يدل على أنه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ إن كان هناك عائد آخر فيمكن أن يقال ههنا: إن الضمير العائد إلى ما يضاف إليه المبتدأ؛ أعني: ضمير إن كان العائد إلى الاسم الذي هو مضاف إليه شرطه كأنه عائد إلى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه فيجوز حذف العائد المرفوع، وأما القول بتقدير اسم الإشارة؛ أي: فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه أنه إذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الأصل في الربط فكيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه، ولا بد له من شاهد، وكذا القول بأن قوله: شرطه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: شرطه ما يذكر، وقوله: إن كان اسماً الخ جملة استئنافية لبيان ما يذكر أو بأن الجملة الشرطية خبر لقوله: شرطه والضمير المحذوف من قوله: فذكر عائد إلى ما رجع إليه ضمير كان، وحينئذٍ لا يحتاج إلى تأويل قوله: فذكر بكونه مذكراً، والجملة بتأويل هذا الكلام؛ أي: شرط مضمون هذا الكلام أو بحذف

(**قوله: أي: فلكونه مذكراً علماً**) أو مصغراً؛ نحو: رُجَيْلون، وفي الرضي: كلام متعلق بالمقام، وأما عبارة العصام؛ أي: فإن يكون مذكراً علماً يعقل يدل عليه قوله: فيما بعد، وإن لا يكون أفعل فعلاء ففي العبارة ما ترى من أثر الإهمال. (**قوله: يعقل من حيث مسماه**) أي: حقيقة أو حكماً بأن نزل منزلة العقلاء؛ نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ (عصام)، والأولى يعلم مكان يعقل ليشمل؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾؛ إذ لا يطلق عليه تعالى العاقل لإيهام العقل المنع عن القبح الجائز على صاحبه تعالى الله عنه (رضي)، وفيه أن هذا ليس بقياس بل مقصور على السماع كنحن الوارثون، فلا يقال: نحن الرحيمون وإنه جمع مجازي بجَعْلِ الواحد بمنزلة المتعدد (عصام). (**قوله: وإنما اشترط ذلك**) أي: ما ذكر من الذكورة والعلمية والعقل. (**قوله: أعوج علماً للفرس**) أي: فرس لبني هلال كان لكندة فأخذته سليم، ثم إنه صار إلى بني هلال (عصام)، وقال المبرد في كامله: أعوج فرس كان لغني، قال الفرزدق:

خَرَجْتَ ولَمْ يَمْنُنْ علَيكَ طَلاقَةً
سِوَى رَبِذِ التَّقْرِيبِ من نَسْلِ أعْوَجا

والعرب تنسب الخيل الجياد إلى أعوج. (**قوله: وأراد بالمذكر ما يكون الخ**) يعني: أراد بالمذكر المعنى المصطلح دون المعنى اللغوي، فلا يخرج عن هذا الحكم؛ نحو: طلحة الخ وهذا إشارة إلى جواب دخل مقدر ذكره الرضي كما يظهر من السياق، لكن لا يخفى عليك أنه لا قرينة على هذه الإرادة فكلام المتن لا يخلو عن إغلاق فالظاهر مع الرضي. (**قوله: طلحون بسكون اللام**) وما قالوا مخالف للقياس والاستعمال، أما الاستعمال فلقوله:

نَضَّرَ اللهُ امرأً دَفَنُوهَا
بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأما مخالفة القياس فلما في الرضي من أنه لو بقي التاء مع

فإنَّهُمَا يجمعان بالواو(١) والنون اتفاقاً، لأنَّ(٢) علم التأنيث(٣) هو التاء لا الألف فلا يمنع من الجمعية(٤) بالواو والنون لأنَّ(٥) الممدودة(٦) تقلب واواً، فتنمحي(٧) صورة(٨) علامة التأنيث، والمقصورة(٩) تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة(١٠) عليها. «وَشَرْطُهُ(١١)» أي: وشرط الاسم الذي أريد جمعه جمع(١٢) المذكر الصحيح «إِنْ كَانَ(١٣) صِفَةً(١٤)» من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول «فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ(١٥)» أي: له شروط؛ فالشرط الأول: كونه مذكراً يعقل كما مر. «وَ» الشرط(١٦) الثاني: «أَنْ لاَ يَكُونَ» ذلك الاسم(١٧) الكائن صفة «أَفْعَلَ فَعْلاَءُ»

---

(١) فيقال: ورقاؤن وسمون. (٢) علة للاتفاق في جواز الجمع. (٣) الأصلي بدليل لحوقه للفعل. قدمي. (٤) كمسلمون. (٥) على عدم المنع. (٦) في مثل ورقاء. (٧) من الانمحاء وهو قول المحو أي: إذا انقلبت الهمزة في الجمع واواً. مضارع. (٨) أي: الألف. (٩) أعني الألف سلمى. (١٠) حال. (١١) وهذا شروع في بيان شرط النوع الثاني. (١٢) مفعول مطلق نوعي حذف فعله وجوباً لتضمن جمعه. (١٣) أي: ذلك الاسم. (١٤) أي: ما يقابل الاسم. (١٥) احتراز عن نحو حايض وفاسق. (١٦) أي: العدمي. (١٧) الذي أريد جمعه.

الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث، وإن حذفت كما عملوه لكان حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن أنه جمع المجرد عن التاء لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون الخ فليراجع. (**قوله: ويدخل فيه نحو: ورقاء**) بالنصب عطف على ليخرج؛ أي: وليدخل في الحكم المذكور؛ نحو: ورقاء وسلمى علمين لمذكر، قال ابن عقيل: وإنْ جمع الممدود هذا الجمع عومل معاملته في التثنية فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل أو للإلحاق جاز وجهان إبقاء الهمزة، وإبدالها واواً فيقال في كساء علماً كساؤون وكساوون وكذا عِلباء، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول: في قرّاء قراؤن. (**قوله: بالواو والنون اتفاقاً**) فيقال: ورقاوون وسَلْمُون وتحذف ألف سلمى وتبقى الفتحة دالة عليها كما ذكره المصنف في جمع مصطفى، وأما إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه كما في التثنية فتقول: سلميات مثل حبليات وكذا عصوات وفتيات. (**قوله: لأن علم التأنيث هو التاء**) أي: إنما جمع؛ نحو: ورقاء وسلمى علمَيْ رجلين بالواو والنون اتفاقاً، ولم يجمع؛ نحو: طَلْحة بهما؛ لأن علامة التأنيث بالأصالة هي التاء وليست فيهما، وقوله: غير علم زاده تنبيهاً على أن العلمية لا تجامع الوصفية كما مر في بحث غير المنصرف. (**قال المصنف: فمذكر يعقل وأن لا يكون الخ**) قال العصام: الأخصر فمذكر يعقل لا يكون أفعل الخ فيكون لا يكون صفة لمذكر بعد صفة، وتحقيق المقام: أن شرط ذلك الاسم الذي أريد جمعه هذا الجمع أن لا يكون مما يفرق بينه وبين المؤنث بالصيغة، ولما كان هذا موهماً بأن الشرط الثاني عدم كون ذلك الاسم مطلقاً الاسم الذي فرق بينه وبين مؤنثه بالصيغة أعم من أن يكون الفرق بكون المذكر أفعل والمؤنث فعلاء، أو بوجه آخر ككون المذكر أفعل والمؤنث فعلى أو كون المذكر فعلان والمؤنث فعلى بيّن ما هو المراد ههنا بقوله: بل يكون المذكر الخ بأن المراد ههنا هو الفرق بكون المذكر الخ لا بوجه آخر. (**قال المصنف: أفعل فعلاء**) بالإضافة لأدنى ملابسة؛ أي: أفعل الذي مؤنثه فعلاء؛ يعني: أن لا يكون مذكر هذا المؤنث، توضيحه أنه لا يكون مذكر مخالفاً للمؤنث في الصيغة بهذه الكيفية فلا يجمع مثل أحمر بالجمع المذكر الصحيح فلا يقال: أحمرون لفقدان هذا الشرط إذ هو مذكر غير مستوٍ مع المؤنث في الصيغة؛ أي:

وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ وَأَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ

المضاف من المبتدأ؛ أي: ببيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج إلى عائد كما في ضمير الشأن، وقولنا: مقولي زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على الفطن، وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضي: هذه العبارة سخيفة، والصواب أن يقال: وهو إن كان اسماً فشرطه كونه مذكراً علماً يعقل. (**قوله: أي: اسماً محضاً الخ**) الأخصر غير صفة يعني: أن المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف، فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبرها. (**قوله: نحو: أعوج الخ**) أعوج: فرس لبني هلال تنسب إليه الأعوجيات، كان لكندة فأخذته سليم ثم صار إلى بني هلال، أو صار إليهم من بني آكل المرار، وفرسٌ لغني بن أعصر كذا في القاموس. (**قوله: وأراد بالمذكر الخ**) يعني: أن المراد بالمذكر المعنى المصطلح، وهو ما لا يكون فيه علامة التأنيث إلا أنه اختص التاء لكونها الأصل في التأنيث دون المعنى اللغوي؛ أعني: ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشارح الرضي كان عليه أن يقول: شرطه التجرد عن التاء ليدخل؛ نحو: سلمى وورقاء اسمي رجلين فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً، ويخرج؛ نحو: طلحة، وتعميم التاء ليخرج؛ نحو: سعاد وهند وزينب، فإنها لا تجمع بالواو والنون، ونحو: زيد إذا سمي به مؤنث فإنه يجمع بالألف والتاء لكون التاء فيه مقدرة ويدخل؛ نحو: سعاد وهند وزينب إذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء فيه حينئذٍ. (**قوله: غير علم**) إن كان معناه غير منقول من الوصفية ففائدته إخراج؛ نحو: أحمر إذا سمي به ذكر فإنه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسماً وعدم اعتبار الوصفية الأصلية، وإن كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على أن العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين، فلذا لم تشترط العلمية في الصفة عند جمعها أشرف الجموع. (**قوله: كونه مذكراً يعقل**) لم يفسر المذكر ههنا إحالة على ما سبق لا يقال: فيلزم استدراك قوله: ولا بناء التأنيث؛ لأن التجرد عن التاء فهم من قوله: فمذكر لأنا المفهوم من قوله: فذكر اشتراط تجرده عن التاء في الجملة لما تقرر في موضعه إنه مذكر من أن المتبادر من كل قضية الإطلاق العام، ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو فإن علامة يصدق عليه أنه مجرد عن التاء في الجملة لمجيء علام، ولا يجمع بالواو والنون

أي: مذكر[١] غير مستوف صيغة[٢] الصفة الكائن[٣] ذلك[٤] الاسم[٥] إياها[٦] مع[٧] المؤنث، بل[٨] يكون المذكر على صيغة (أفعل) والمؤنث على صيغة (فعلاء) «مِثْلُ: أَحْمَرُ[٩] حَمْرَاءُ» للفرق[١٠] بينه وبين[١١] (أَفْعَل) التفضيل[١٢] كـ (أَفْضَلُونَ) ولم يعكس، لأنَّ معنى الصفة في (أفعل) التفضيل كامل[١٣] لدلالته على الزيادة.

«وَ» الشرط الثالث[١٤]: «أَنْ لاَ يَكُونَ» ذلك الاسم «فَعْلاَنُ فَعْلَى» أي[١٥]: مذكراً غير مستوف تلك الصيغة مع المؤنث، بل[١٦] يكون المذكر على صيغة (فَعْلاَنُ) والمؤنث على صيغة (فَعْلَى) «مِثْلُ: سَكْرَانُ

---

(١) معنى أن لا يكون مذكراً. (٢) أي: الهيئة. (٣) صفة من هي له للصفة لكون فاعله منكر. (٤) فاعل الكائن. (٥) أي: الصفة. (٦) خبر الكائن. (٧) ظرف مستقر. (٨) بيان لعدم الاستواء و إضراب على قوله: غير مستوٍ تخصيص بعد تعميم. س. الظاهر بأن يكون. (٩) فلا يقال: أحمرون. (١٠) علة لمقدر وإنَّما لا يصح أن يجمع. (١١) أي: بين أفعل هذا الذي للصفة. (١٢) أي: أفعل الذي للتفضيل. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) العدمي. (١٥) والشرط الثالث أن يكون مذكراً. (١٦) إضراب عن عدم الاستواء.

مِثْلُ: أَحْمَرُ حَمْرَاءُ وَلَا فَعْلَانُ فَعْلَى مثل: سَكْرَانُ

فأخرجه بقوله: ولا بتاء التأنيث؛ أي: لا يكون ذلك الاسم في آن كونه مذكراً؛ أي: مجرداً عن التاء ملتبساً به بأن يستعمل في كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث. **(قوله: أن لا يكون ذلك الاسم الخ)** لم يرجع الضمير إلى الصفة بتأويل الوصف لعدم صحته في قوله: ولا مستوياً فيه مع المؤنث كما يجيء. **(قوله: غير مستو)** قد تقرر عندهم أن الأوزان التي أريد بها موزوناتها فهي أعلام لها، والعلم لا يضاف إلا بعد التنكير كما في نحو: زيدنا خير من زيدكم، فلذا فسر أفعل فعلاً بالوصف المشتهر وهو أنه مذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية، وهو أن المذكر على صيغة أفعل والمؤنث على فعلاء، فقوله: بل يكون بيان لعدم الاستواء. **(قوله: بل يكون الخ)** إضراب عن قوله: غير مستوو تخصيص بعدم تعميم أشار أولا إلى أن المعتبر أصالة في الصفة التي تجمع بالواو والنون أن يكون المذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة؛ أي: مخالفاً له فيها؛ إذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء؛ نحو: الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الأسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وإتان وجمل وناقة والاستواء؛ نحو: إنسان وفرس وقد جاء العكس أيضاً في كل منهما كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى وسكران وسكرى وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة فكل صيغة لا يلحقها فكأنها من قبيل الجوامد، فلذا لم تجمع هذا الجمع ثم أضرب عن عدم الاستواء في الصيغة مطلقاً بأن يكون المذكر على صيغة أفعل والمؤنث على صيغة فعلاء إخراجاً من هذا الأصل لأفعل التفضيل فإنه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة، ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسمي الفاعل والمفعول الذي إنما يعمل لأجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في قلون وكرون وأرضون. **(قوله: أن لا يكون الاسم الخ)** أشار إلى أن قوله: ولا مستوياً عطف على قوله: أفعل فعلاء، ولا زائدة لتأكيد النفي ومستوى صفة لموصوف محذوف، والمعنى أن لا يكون الاسم المذكور؛ أي: الكائن صفة مذكراً؛ أي: مجرداً عن التاء مستوياً ذلك المذكر في تلك الصيغة التي في صيغته وهيئته مع

مخالف له فيها بخلاف؛ نحو: ضارب ومسلم ومضروب وحسن وغيرها من الصفات فإنها تجمع بهذا الجمع فيقال: ضاربون ومسلمون لوجود الشرط؛ إذ كل منها مذكر مستو مع المؤنث في الصيغة غير مخالف له فيها، والحاصل أن الصفة نوعان؛ أحدهما: صفة صيغة مذكرها مساوية لصيغة مؤنثها؛ نحو: ضارب وضاربة، والفرق إنما هو بمجرد التاء وعدمها، والثاني: بعكسها؛ نحو: أحمر حمراء، وصحة الجمعية بالواو والنون إنما هو في النوع الأول دون الثاني سوى أفعل التفضيل؛ فلذا اضرب بقوله: بل يكون المذكر الخ. **(قوله: أي: مذكراً غير مستوٍ)** واعلم أن قوله: غير مستو هنا وفيما بعده؛ أي: في الشرط الثالث لبيان المغايرة بين هذين الشرطين وبين الشرط الرابع ودفع المنافاة الواقعية بينهما وبينه ظاهراً بأن يقال: إن مضمونهما نفي عدم استواء صيغة المذكر مع المؤنث، ومضمون الرابع نفى استواء صيغة ذلك الاسم المذكر مع المؤنث، وقوله: بل يكون المذكر الخ في الموضعين إشارة إلى بيان المغايرة بين الشرط الثاني والثالث، فيكون بل للترقي في الموضعين على تفسيري الشرطين المذكورين فيهما فيكون معنى قوله: بل يكون المذكر على صيغة أفعل والمؤنث على صيغة فعلاء، بل يكون عدم الاستواء بينهما من جهة مخصوصة وهيئة معينة فظهر المغايرة بينهما فعلم من هذا التحقيق أن الاسم الكائن صفة على قسمين قسم يستوي فيه المذكر مع المؤنث مثل جريح وصبور، وقسم لا يستوي فيه المذكر مع المؤنث وهو أيضاً على قسمين قسم يفرق بينهما بالتاء؛ نحو: مسلم ومسلمة وندمان وندمانة وهذا ما جمع جمع الصحيح فقط، وقسم يفرق بينهما بالصيغة المخصوصة وهو ثلاثة أحمر حمراء سكران سكرى أفضل فضلى، وما جمع جمع الصحيح من هذا القسم هو هذا الأخير فقط؛ أعني: أفعل فعلى فليحفظ. **(قوله: مع المؤنث)** متعلق بقوله: غير مستو، وقوله: بل يكون إضراب عنه فمن ثمة قال بعضهم: لفظ بل ههنا بياني انتقالي من الأخفى إلى الأظهر في المراد؛ أعني: كون عدم الاستواء على هذه الصورة فقط لا إبطالي فهو ههنا في قوة التفسير، ونظيره ما قال قاضي زاده الرومي عند قوله: بل بين الصاعد والهابط، بل ليست للإضراب الإبطالي بل للإضراب الانتقالي؛ أي: من الأخفى إلى الأظهر أو من الأخص إلى الأعم أو بالعكس ذكره

سَكْرَى:» فإنَّه(١) لا يقال: فيه(٢) (سَكْرَانُونَ(٣)) للفرق بينه(٤) وبين (فَعْلاَنُ فَعْلاَنَه) كـ (نَدْمَانُونَ(٥)) ولم يعكس(٦)، لأنَّ (فَعْلاَنَ فَعْلاَنَه) أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأنَّه فيه بالتاء(٧) وعدمها. «وَ(٨)» الشرط الرابع(٩): «أنْ لاَ(١٠) يَكُونَ» الاسم المذكور(١١) مذكراً(١٢) «مُسْتَوِياً فِيْهِ أَيْ: فِي هَذِهِ الصِّفَةِ(١٣) بِتَأْوِيْلِ الوَصْفِ مَعَ(١٤) «المُؤَنَّثِ مِثْلُ: جَرِيْحٌ(١٥) وَصَبُورٌ(١٦)». يقال: (رَجُلٌ جَرِيْحٌ(١٧)، وَصَبُورٌ(١٨)، وَامْرَأَةٌ جَرِيْحٌ(١٩) وصَبُورٌ(٢٠)) فلا يجمع(٢١) بالواو والنون(٢٢) ولا بالألف(٢٣) والتاء، فإنَّه لمَّا لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن أن يجمع جمعاً(٢٤) مخصوصاً بأحدهما(٢٥)، بل المناسب أن يجمع جمعاً يستويان(٢٦) فيه مثل: جَرْحَى(٢٧) وصُبُر. «وَ» الشرط الخامس(٢٨): «أنْ لاَ يَكُونَ» الاسم المذكور مذكراً متلبساً(٢٩) «بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ، مِثْلُ: عَلَّامَةٍ» كراهة(٣٠) اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس. «وَيُحْذَفِ نُوْنِهِ» أي: نون الجمع «بِالإِضَافَةِ(٣١)» لما مرَّ(٣٢) في التثنية. «وَقَدْ(٣٣) شَذَّ نَحْوُ: (سِنِيْنَ(٣٤))» بكسر السين جمع (سَنَةٍ) بفتحها، «وَأَرَضِيْنَ» بفتح الراء؛ وقد جاء(٣٥) إسكانها(٣٦)؛ جمع (أَرْضٍ)

(١) علة لتطبيق المثال. (٢) أي: في مثل سكران. (٣) على الجمع بالواو والنون. (٤) وزن فعلان مؤنثه فعلى. (٥) فإنَّه يجمع بالواو والنون. (٦) بأن يجمع فعلان فعلى بالواو والنون دون فعلان وفعلانة. (٧) لأنَّه أصل في التأنيث. (٨) عطف على فعلان. متوسط. (٩) أي: العدمي. (١٠) زائدة لتأكيد النفي. (١١) أي: الكائن صفة. (١٢) قدر الموصوف. (١٣) أي: صيغتها. (١٤) ظرف لمستوياً. (١٥) أي: مجروح. (١٦) أي: صابر. إذا كان بمعنى الفاعل وإلَّا قال. (١٧) أي: مجروح. (١٨) أي: صابر. (١٩) أي: مجروحة. (٢٠) أي: صابرة. (٢١) جمع لسلامة. (٢٢) بالجمع المذكر الصحيح. (٢٣) أي: لا يجمع بالجمع الصحيح أصلاً. (٢٤) مثل جريح. (٢٥) أي: المذكر والمؤنث. (٢٦) أي: المذكر والمؤنث. (٢٧) على وزن فعلى. (٢٨) أي: العدمي. (٢٩) خبر لا يكون. (٣٠) علة لمقدور وإنَّما لا يصلح جمعه لكراهة. (٣١) أي: بسبب الإضافة. (٣٢) بقين ثلاثة ورقات. (٣٣) للتحقيق. (٣٤) إنَّه جمع على غير قياس. (٣٥) في بعض اللغة كالمفرد على غير القياس. (٣٦) كأرضات وتمرات ووعدات.

البعض، وقوله: كامل لدلالته؛ أي: فيناسبه أشرف الجموع. (قوله: فإنه لا يقال فيه سكرانون) بالواو والنون بل يقال: سكارى ككسالى جمع كسلان قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾، و﴿قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾. (قوله: لأنه فيه بالتاء) أي: لأن الفرق بين المذكر والمؤنث في فعلان فعلانة بالتاء وعدمها إلا بالصيغة، فاعلم أن الأصل الغالب في التفرقة بين المذكر والمؤنث في الصفات التاء دون الصيغة لتأدّيها معنى الفعل، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء، وأما الاسم الجامد فالشائع فيه أما الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ؛ نحو: عير وأتان وجمل وناقة، أو الاشتراك بينهما كما في الإنسان والفرس فافهم. (قوله: الاسم المذكور) أي: الذي كان صفة وأريد جمعه جمع الصحيح، وقوله: مذكراً؛ أي: مجرداً عن التاء. (قال المصنف: مستوياً فيه) أي: مساوياً في صيغته مع المؤنث بأن يستعملوا للمذكر مع المؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء؛ نحو: جريح، وأراد بالاستواء ما هو في الجملة؛ إذ عند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال: مررت بقتيلة بني فلان، وقوله: بتأويل الوصف دفع لما يقال: إذا كان الضمير راجعاً إلى الصفة فلم ذكّره. (قوله: أي: في هذه الصفة) أي: في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم إياها فعندما أريد بالصفة المؤولة بالوصف صيغتها اندفع ما أورده الرضي على المصنف، فالشارح أشار إلى دفعه بأبلغ وجه ولم يكن ذاهلاً عنه كما ظن (عارف). (قال المصنف: مثل جريح وصبور) أراد بالأول صيغة فعيل بمعنى مفعول، وبالثاني صيغة فعول بمعنى فاعل، واعلم أن فعيلاً بمعنى مفعول إذا ذكر موصوفه يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل

سَكْرَى وَلَا مُسْتَوِياً فِيْهِ مَعَ المُؤَنَّثِ مِثْلُ: جَرِيحٌ وَصَبُورٌ وَلَا بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ مِثْلُ: عَلَّامَةٍ وَتُحْذَفُ نُوْنُهُ بِالإِضَافَةِ وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: سِنِيْنَ وأَرْضِيْنَ.

المؤنث بأن يستعملوا للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضي بأن هذه العبارة أسخف من قوله: فذكر علم يعقل؛ لأن مستوياً عطف على أفعل فعلاء فيكون المعنى: وأن لا يكون الوصف المذكر مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره؛ لأن مبنى هذا الاعتراض إرجاع ضمير، وأن لا يكون إلى الوصف، والشارح جعل الضمير راجعاً إلى الاسم المذكور فتدبر، فإنه مزالق الأقدام. (قوله: مثل علامة) وما قيل: إن نحو علامة خارج بقوله: ولا مستوياً فيه مع المؤنث؛ لأن فعالة يستوي فيه المذكر والمؤنث فليس بشيء؛ لأنه ليس مذكراً مستوياً مع المؤنث بل مؤنثاً مستوياً مع المذكر. (قوله: لزم اللبس) بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها. (قوله: بكسر السين) تنبيهاً على أنه ليس بجمع سلامة في الحقيقة، وقد جاء منون بضمها، وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين، وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر؛ نحو: قلون وثبون، وليس بمطرد، وأما مكسور الفاء فلم نسمع فيه التغيير كمضين ومثين وفئين، ولعل ذلك الاعتدال الكسر بين الضم والفتح. (قوله: بفتح الراء) للتنبيه على أنه ليس بجمع سلامة حقيقة؛ ولأن الواو والنون في مقام الألف والتاء كأنه قبل أرضات، وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه

بسكونها. وإنَّما(١) حكم بشذوذها(٢)، لانتفاء(٣) التذكير والعقل(٤)؛ وعدم كونهما عَلَماً(٥) أو صفة(٦). وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت(٧) قاعدة كلية أخرجتها(٨) من الشذوذ، منها (سنين(٩))، وأمثاله، وأبقى(١٠) بعضها(١١) على الشذوذ، منها(١٢) (أرضين) وأمثاله. فمن أراد تفصيل ذلك فليرجع إليه(١٣).

«(المُؤَنَّثُ») أي: الجمع(١٤) الصحيح(١٥) المؤنث «مَا لَحِقَ» أي: جمع(١٦) لحق «آخِرُهُ» أي: آخر مفرده «أَلِفٌ(١٧) وَتَاءٌ وَشَرْطُهُ» أي: شرط الجمع الصحيح المؤنث «إنْ(١٨) كَانَ» مفرده «صِفَةً وَلَهُ(١٩)» أي: لذلك المفرد(٢٠) «مُذَكَّرٌ(٢١)»، فَأَنْ(٢٢) يَكُونَ مُذَكَّرُهُ(٢٣)» أي: مذكر ذلك المفرد «جُمِعَ(٢٤) بِالوَاوِ وَالنُّونِ» لئلا(٢٥) يلزم مزية الفرع(٢٦) على الأصل(٢٧). «وَإِنْ(٢٨) لَمْ يَكُنْ لَهُ» أي: لمفرده(٢٩) «مُذَكَّرٌ(٣٠)» جمع بالواو والنون «فَأَنْ(٣١) لَا يَكُونَ» أي: فشرط صحة جمعيته أن لا(٣٢) يكون «مُجَرَّداً» عن تاء التأنيث(٣٣) «كَ(حَائِضٍ(٣٤))» لأنَّه يقال في جمع (حَائِضَةٍ):

---

(١) كأنَّه قيل: لم حكم بشذوذهما؟ فأجاب الشارح بما ترى. (٢) أي: سنين وأرضين. (٣) دليل حكم. (٤) وهما شرط لصحة الجمع بالواو والنون. (٥) إشارة إلى شرط الأول. (٦) إشارة إلى شرط الثاني. (٧) ظرف أدرج. (٨) صفة قاعدة كلية. (٩) أي: من المجموع. (١٠) أي: صاحب اللباب. (١١) تلك الجموع. (١٢) أي: من الجموع التي أبقاها. (١٣) أي: إلى اللباب. (١٤) قدر الموصوف. (١٥) على تقدير حذف المضاف. هندي. (١٦) فسره لبعد المسافة. (١٧) فاعل لحق والجملة صفة ما. (١٨) والشرط مع الجزاء خبر المبتدأ. (١٩) الواو حال، له خبر مقدم. (٢٠) إذ لا مذكر للجمع. (٢١) مبتدأ مؤخر. (٢٢) الفاء جزائية. (٢٣) اسم يكون. (٢٤) مذكر. والجملة خبر يكون. (٢٥) علة مقدر وإنَّما شرط هذا. (٢٦) أي: المؤنث. (٢٧) أي: المذكر. (٢٨) عطف على إن كان. (٢٩) الذي هو صفة وليس له مذكر. (٣٠) اسم مؤخر بـ لم يكن. (٣١) جزائية، مصدرية. (٣٢) ذلك المفرد. (٣٣) إذ لو جمع المجرد لزم اللبس بذي التاء. (٣٤) والظرف خبر مبتدأ محذوف أي: هو لحائض، وطامث وطالق.

المُؤَنَّثُ مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ صِفَةً وَلَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جمع بِالوَاوِ وَالنُّونِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ لَا يَكُونَ مُجَرَّداً كَحَائِضٍ

مقدرة كدعد، أو ظاهرة كجنة إن كانت صفة كسعد، أو مضاعفاً كمدة، أو معتل العين كجوزة وبيضة وجب إسكان العين في الجمع بالألف والتاء، وإن خلا من هذه الأشياء موجب فتح عبد كثمرات ووعدات. (**قوله: تحت قاعدة كلية**) وهي قوله: سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلاً مما لا مذكر له مجموعاً هذا الجمع مغير أوله كسنون، أو غير مغير كثبون، فبقوله: ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد، وبقوله: من ذي التاء خرج ما جبر نقصه، وليس فيه تاء كماء، فإن أصله ماء بدليل مياه، وبقوله: المحذوف العجز خرج مالم يحذف عجزه كعدة، فإنه محذوف الصدر، وبقوله: معتلاً مالا يكون عجزه معتلاً كشاة وشفة فإنهما محذوفا العجز، لكن عجزهما حرف صحيح فإن أصلهما شوهة وشفهة، وبقوله: مما لا مذكر له خرج ماله مذكر كهنة فإن له مذكراً، وهو هن، وقوله: مجموعاً هذا الجمع حال من الضمير المجرور في نقصه؛ أي: جبر نقصه حال كونه مجموعاً بالواو والنون فأدخل في هذه القاعدة كسنين وشين وقلين، فليس بشاذ، وما خرج عنها كأرضين وأهلين وبنين شاذ. (**قوله: ألف وتاء**) إنما خص الزيادة بالألف والتاء؛ لأنه عرض فيه الجمعية والتأنيث الغير الحقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والضاربة كذا في الرضي. (**قوله: أي: شرط الجمع الصحيح**) جرى في إرجاع ضمير وشرطه ههنا على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم. (**قوله: أي: لذلك المفرد**)؛ إذ لا مذكر للجمع. (**قوله: فإن يكون الخ**) فهو أن يكون الضمير عائداً

بخلاف فعيل بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول، فإنه لا يستوي فيهما المذكر والمؤنث سواء ذكر موصوفهما أو لا؛ نحو: رجل ظريف وامرأة ظريفة، ويقال: ناقة حلوبة إلا أنه قد يشبّه فعيل بمعنى فاعل بالذي بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث فاعرفه. (**قال المصنف: ويحذف نونه بالإضافة**) أي: وجوباً وبغير الإضافة جوازاً كما في اسم فاعل مع اللام والعمل وسيأتي، وأما قوله: دَعَانِيَ مِنْ نَجدٍ فإِنَّ سِنِينَهُ، فشاذ. (**قوله: وقد جاء إسكانها**) أي: لضرورة الشعر كقوله:

لَقَدْ رُجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
سدوس خَطِيبٌ فَوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

(**قوله: وقد أدرج صاحب اللباب**) وهو الإمام العلامة تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الأسفرائني رتبه على مقدمة وأربعة أقسام في الإعراب في المعرب في العوامل في المقتضى للإعراب، وشرحه غير واحد من الفضلاء منهم الفاضل اليمني والزوزني والمولى مصنفك. (**قوله: تحت قاعدة كلية أخرجتها**) حيث قال بعد أن ذكر قسمي الجمع السالم وهو العَلَم والصفة المستجمعة للشرائط سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلاً مما لا مذكر له مجموعاً هذا الجمع مغيّراً أوله كسنون أو غير مغير كثبون، وجاء قلون على الوجهين، وقد شذ؛ نحو: إِوَزُّونَ وأرضون انتهى، وحاصل هذه الضابطة أن كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علماً ولا صفةً فجمعه شاذ إلا إذا كان اسماً محذوف العجز معتلاً وليس له مذكر يجمع بالواو والنون، فإنه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ، وإن لم يكن علماً ولا صفة وذلك كسنون وأضرابه فإن مفرده سنة، وأصلها سنو فيجمع هذا الجمع جبراً لما فاته من حذف اللام، ومن ثمة شذ أرضون فإنه ليس معتلاً محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع

(حَائِضَاتٍ). فلو قيل في جمع حائض[1] أيضاً[2]: حائضات لزم الالتباس. «وَإِلَّا» عطف[3] على قوله[4]: (إِنْ كَانَ صِفَةً) أي: وإن لم يكن المؤنث صفة، بل[5] كان[6] اسماً[7] «جُمِعَ» هذا[8] الجمع[9] «مُطْلَقاً» أي: من غير اعتبار الشرط[10]، مثل: (طَلْحَاتٍ وزَيْنَبَاتٍ) في جمع طلحة وزينب. وفي شرح الرضي[11]: إن هذا الإطلاق[12] ليس بسديد؛ لأنَّ الأسماء المؤنثة[13] بتاء مقدرة[14] كـ (نار وشمس) ونحوهما من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع[15] بالألف[16] والتاء، بل هو[17] فيها[18] مسموع[19] كـ (السماوات والكائنات[20]) وذلك[21] لخفاء[22] هذا التأنيث؛ لأنَّه[23] ليس بحقيقي ولا ظاهر[24] العلامة[25]. «(جَمْعُ التَّكْسِيرِ) «مَا تَغَيَّرَ[26]» أي[27]: جمع تغير «بِنَاءُ[28] وَاحِدِهِ» من حيث[29] نفسه وأموره[30] الداخلة[31] فيه؛ كما هو المتبادر؛ فلا[32] ينتقض[33] بجمع السلامة لتغير[34] بناء واحده

(١) بعدم اعتبار حدوث التاء لنقصان مشابهته للفعل. (٢) أي: كفير التاء. (٣) أي: قوله وإلَّا معطوف. (٤) مصنف. (٥) إضراب عن قوله: وإن لم يكن. (٦) مفرده. (٧) مقابل للصفة. (٨) ونائبه إمَّا راجع إلى مصدره أو راجع المفرد كما أشار الشارح إليهما حاشية. (٩) بالألف والتاء. (١٠) بعدم الاحتياج إلى الشرط. (١١) وقد يجمع بالألف والتاء مذكر غير عاقل نحو: حماماً وسرادقات .متوسط. للكافية. (١٢) أي: قوله مطلقاً. (١٣) صفة الأسماء. (١٤) أي: المؤنثات السماعية. (١٥) فاعل لا يطَّرِد. (١٦) فلا يقال: نارات وشمسات. (١٧) أي: الجمع بالألف والتاء. (١٨) في تلك الأسماء. (١٩) مقصور على السماع من العرب. (٢٠) في كائن. (٢١) أي: ومن كونه مقصوراً على السماع. (٢٢) ثابت. (٢٣) تعليل لمقدر إنَّما خفي التأنيث. (٢٤) كحمزة وسلمى. (٢٥) انتهى كلام الرضي. (٢٦) على صيغة الماضي. (٢٧) إشارة إلى موصوفية ما. (٢٨) فاعل تغير والجملة صفة ما. (٢٩) إشارة إلى اعتبار الحيثية في التعريف. (٣٠) عطف تفسير. (٣١) أي: الحركة والسكون والتركيب. (٣٢) إذا أريد من التغيير هذا المعنى فلا .آه. (٣٣) حد التكسير. (٣٤) على لعدم النقض وللنقض.

وَإِلَّا جَمْعٌ مُطْلَقاً. جَمْعُ[1] التَّكْسِيرِ مَا[2] تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ[3]

(١) أي: جمع حصل بالتكسير والتغير فالإضافة من إضافة المسبب إلى سببه .ج.
(٢) أي: جمع تغير لفظة أو تقدير كفلك وحجان.
(٣) أي: من حيث نفسه لا من حيث العارض وباعتبار أم خارج عنه.

عوضاً عن محذوفه (نعمه)، وقوله: أضين وأمثاله؛ أي: كَاهْلين وبنين. (قوله: أي: جمع لحق) أي: جمع صحيح لحق آخره ألف وتاء لا تنقلب في الوقف هاء فلا يرد؛ نحو: سلقاة، والمراد ما يلحق آخر مفرده ذلك ليدل على أن معه أكثر من جنسه إلاَّ أنه لم يذكره اكتفاء بما في حدّ جمع المذكر. (**قال المصنف: فإن يكون مذكره الخ**) فخرج بهذا القيد فعلاء أفعل وفعلى فعلان وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها مع مؤنثها وتمامه في الرضي. (**قوله: لئلا يلزم مزية الفرع**) أي: المؤنث على الأصل؛ أي: المذكر بأن يجمع المؤنث بإشراف الجموع الذي هو الجمع بالألف والتاء ولا يجمع المذكر بهذا الجمع الذي هو الجمع بالواو والنون. (**قال المصنف: فإن لا يكون مجرداً**) أي: أن لا يكون مفرده مجرداً عن التاء، بل ملتبسة بها، وأما ثيبات جمع ثيب، يقال: رجلٍ ثيب وامرأة ثيب فشاذ، ووجهه على ما في الرضي أن فيعلاً قياسه لحاق التاء في المؤنث كما في سيدة وميتة. (**قال المصنف: كحائض**) وطالق ومرضع ومطفل ونحوها، قال العصام: هذا إذا أريد به الثبوت وأما إذا أريد به الحدوث فيقال: الحائضة انتهى، فالفرق بين حائض وحائضة أن الحائض بدون التاء لمن استقر وثبت لها هذه الحالة، والحائضة بالتاء لمن يحدث لها هذه فتكون جارية على الفعل، يقال: حاضت المرأة فهي حائضة، وكذا الكلام في مرضع ومرضعة وطالق وطالقة، وقيل: إنما يقال: مرضع بلا تاء؛ لأن هذه الصفة مختصة بالإناث فلا يحتاج إلى التاء، وقيل: إن معنى مرضع وطالق ذات الرضاع والطلاق هذا (من فروق). (**قوله: لزم الالتباس**) في اللفظ والمعنى فيقال في جمع حائض: حوائض أو حُيَّض، وإنما لم يعكس؛ لأن ما فيه التاء صريحاً أليق بهذا الجمع، وقوله: في جمع طلحة؛ أي: الذي تأنيثه لفظي، وقوله: وزينب؛ أي: الذي تأنيثه معنوي. (**قوله: ليس بسديد**) فلو زاد

إلى المبتدأ الذي هو وشرطه، والشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ كذا في الرضي. (**قوله: لئلا يلزم**) أي: لو جمع المؤنث جمع السلامة، ولم يجمع مذكره، وكذلك يلزم مزية الفرع على الأصل. (**قوله: جمع بالواو والنون**) قدر الصفة بمعونة المقام؛ لأن الأقسام ههنا ثلاثة ماله مذكر بالواو والنون، وما لا مذكر له أصلاً، وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون، فالقسم الأول يجمع بالألف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالألف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له أصلاً إن لم يكن بالتاء لم يجمع بالألف والتاء كحائض، وإن كان بالتاء كحائضة يجمع بها، وكذا ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون إن لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالألف والتاء، وإن كان لتاء يجمع بها كضيمة وضيمات، فمن قال: إنه لا حاجة إلى التقييد بقوله: جمع بالواو والنون، بل المراد أنه إن لم يكن لمفرده مذكر أصلاً؛ لأن ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله: فإن يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يأت بشيء، وإن تبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال: إن المؤنث إذا كان صفة على ضربين إما أن يكون له مذكر أو لا، فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجرداً عن التاء كحائض، وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون. (**قوله: كما هو المتبادر**) يعني: أن المتبادر من نسبة التغير إلى البناء أن يكون التغير في ذاته وباعتبار أجزائه لا التغير العارض له باعتبار أمر خارج عنه سواء كان التغير حقيقياً أو اعتبارياً، وليس مراده أن المتبادر

بلحوق[١] الحروف الخارجة الزائدة به[٢]؛ وأيضاً المتبادر من تغيره[٣] تغير يكون[٤] لحصول[٥] الجمعية، فلا[٦] ينقض[٧] أيضاً[٨] بمثل: (مصطفون) فإن[٩] تغير الواحد فيه[١٠] يلزم[١١] بعد حصول الجمعية. وأمّا التغير المذكور في تعريف[١٢] الجمع مطلقاً؛ فهو أعمُّ من أن يكون[١٣] من حيث ذات الواحد أو من حيث الأمور الخارجة الزائدة[١٤]، كما يدل عليه (ما) الإبهامية[١٥] المفيدة للعموم في قوله (بتغير ما) سواء كان ذلك التغير[١٦] حقيقياً «كَرِجَالٍ[١٧] وَأَفْرَاسٍ[١٨]» أو اعتبارياً كـ (فُلْكٍ) كما مرَّ. «جَمْعُ[١٩] القِلَّةِ» وهو مَا[٢٠] يطلق على ثلاثة وعشرة[٢١] وما[٢٢] بينهما. «أَفْعُل[٢٣]» أي: جمع يكون على وزن (أَفْعُل) كـ (أَفْلُس) جمع (فِلْس). «وَأَفْعَالُ» أي: جمع يكون على وزن (أَفْعَال) كـ (أَفْرَاس) جمع فرس. وعلى هذا[٢٤] القياس معنى البواقي[٢٥]. «وأَفْعِلَةٌ» كـ [٢٦](أَرْغِفَةٌ) جمع رغيف. «وَفِعْلَةٌ» كـ (غِلْمَةٌ)

(١) متعلق بالتغير. بالزائدتين لا قله. (٢) متعلق باللحوق. (٣) أي: الواحد. (٤) أي: التغير. (٥) اللام بمعنى الباء أو مع. (٦) إذا كان المتبادر. (٧) حد التكسير. (٨) كجمع السلامة. (٩) علة لا ينتقض. (١٠) أي: في مثل مصطفون. (١١) الجملة خبر إنَّ. على فاعله. (١٢) بقوله المجموع ما دل على .آه. (١٣) التعريف. (١٤) كالألف والياء والنون والتاء وغيرها. (١٥) المنسوبة إلى الإبهام. (١٦) الذي في تعريف جمع التكسير. (١٧) جمع رجل. (١٨) جمع فرس. (١٩) شروع إلى تقسيم آخر لمطلق الجمع. (٢٠) أي: جمع. (٢١) من غير قرينة. (٢٢) بطريق الحقيقي. (٢٣) خبر المبتدأ والجملة استئناف .معرب. (٢٤) أي: جمع يكون على الوزن الفلاني. (٢٥) يقدر بعد قوله: وأَفْعِلَة جمع يكون على وزن .آه. (٢٦) خبر لمبتدأ محذوف أي: هو جمع .آه.

كَرِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ وجَمْعُ[١] القِلَّةِ[٢] أَفْعُلٌ[٣] وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ

(١) مبتدأ.
(٢) وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما .ج.
(٣) خبر المبتدأ مع ما عطف عليه.

من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه أنه كما أن المتبادر من التغير ذلك المتبادر منه أن يكون حقيقياً فحمل التغير على المتبادر باعتبار، وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف. (قوله: بلحوق الحروف الخ) فالتغير فيه ليس تغيراً في ذات بناء الواحد، بل تغير باعتبار عارض البناء. (قوله: كرجال وأفراس) فإن التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته، وإن كان حاصلاً بزيادة الألف. (قوله: أفعل وأفعال الخ) في الرضي هذه الأوزان للقلة إذا جاء للمفرد جمع كثرة، وأما إذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة، وكذا الستة للكثرة إذا لم ينحصر فيه الجمع، وإلا فهو مشترك كأجادل ومصانع.

المصنف قيد سماعاً لسلم عن هذا الدخل والإيراد، وفي الصحاح: السداد هو الصواب، والقصد من القول. (قوله: بل هو فيها مسموع) أي: بل الجمع بالألف والتاء في تلك الأسماء متوقف على السماع كالسموات والشمالات في الرياح والكاسات جمع كأس، فما في أكثر النسخ من قوله الكائنات فغير ظاهر وجهه. (قوله: كعزة وسلمى) تمثيل للمنفي، وكخنساء بفتح الخاء وهذه من أسماء النساء، وتفصيل ذلك في مشاهير النساء. (قال المصنف: جمع التكسير) أي: جمع حصل بالتكسير والتغيير فالإضافة من إضافة المسبب إلى سببه، وقوله: ما تغير؛ أي: لفظاً كرجال، أو تقديراً كفلك وهجان كما مر. (قال المصنف: بناء واحده) أي: تغير صيغة مفرده سواء كان بتغير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير وأوزانه المشهورة، وهذا تغيير صوري لا حقيقي؛ لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بل لفظ آخر (خضري)، فلذا كان الشارح قيد التغير في التعريف المجموع بقوله: بحسب الصورة فلا تنس ما قدمناه. (قوله: من حيث نفسه) أي: لا من حيث العارض وباعتبار أمر خارج عنه، وقوله: وأموره الخ عطف تفسيري لما قبله، وأراد بالأمور الداخلة فيه المادة والهيئة؛ أي: الحروف مع الحركات والسكنات. (قوله: كما هو المتبادر) أي: المتبادر من نسبة تغيّر إلى فاعله؛ أعني: بناء واحده أن يكون التغير في ذاته، وباعتبار أجزاءه فلا يرد ما في حاشية العصام. (قوله: لتغير بناء واحده) تعليل للمنفي لا للنفي، وفي الخضري على ابن عقيل دلالة جمعي الصحيح على الجمعية ليس بتغيير مفردها بالزيادة، بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث، وقوله: الزائدة به؛ أي: ببناء واحده والباء متعلق باللحوق. (قوله: بمثل مصطفون) وقاضون؛ إذ لا دخل لتغيره في الجمعية بل هو للإعلال فلا يخرج عن التصحيح. (قوله: الجمع مطلقاً) أي: الأعم من المصحح والمكسر والمؤنث

جمع غلام. «وَ[١]» الجمع «الصَّحِيْحُ» مذكراً كان كـ (مُسْلِمِيْنَ) أو مؤنثاً كـ (مُسْلِمَاتٍ) وفي[٢] شرح الرضي: إنَّ (الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا[٣]. أي: جَمْعَي السَّلَامَةِ. لِمُطْلَقِ[٤] الجَمْعِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ، فَيَصْلُحَانِ[٥] لَهُمَا). «وَمَا[٦] عَدَا ذَلِكَ[٧]» المذكور من[٨] الأوزان[٩] والجمع[١٠] الصحيح «جَمْعُ[١١] كَثْرَةٍ» يطلق على ما[١٢] فوق العشرة إلى ما لا نهاية له. وقد يستعار أحدهما[١٣] للآخر مع وجود ذلك[١٤] الآخر، كقوله تعالى[١٥]: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ مع وجود أقراء.

(١) عطف على قوله: أفعل فيكون المعنى. (٢) والظرف خبر مقدم. (٣) قدم الخبر لكون المقام مقام التسوية. (٤) أي: موضوعان لمطلق .آه. (٥) أي: جمعا السلامة. (٦) مبتدأ. (٧) مفعول عدا. (٨) بيان ما. (٩) أي: أفعل أفعال أفعلة. (١٠) أي: ما عدا جمع الصحيح. (١١) خبر المبتدأ والجملة عطف على جملة جمع القلة. معرب. (١٢) أي: العدد الذي. (١٣) جمع القلة والكثرة. (١٤) عند القرينة. (١٥) في سورة البقرة.

وَالصَّحِيْحُ وَمَا عَدَا ذَلِكَ[١] جَمْعُ كَثْرَةٍ.

(١) أي: المذكور من الأوزان والجمع الصحيح.

(قوله: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ الخ) والنكتة في ذلك التنبيه على أن ثلاثة قروء بالنسبة إلى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال.

والمذكر. (قوله: سواء كان ذلك التغير الخ) هذا مربوط بالمتن وإشارة إلى تعميم التغير المذكور في حد المكسر من الحقيقي والاعتباري، وأتى المصنف بمثالين أحدهما للعقلاء وللكثرة، والآخر لغير العقلاء وللقلة، وقوله: كما مر؛ أي: من أن فلك للمفرد والجمع وهذا على مذهب سيبويه، وفي التسهيل: أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فعليه فلا يقدّر فيه تغيّر، وإنما لم يجعل مثل جنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعاً أو اسمه؛ لأنهم ثنّوه مراداً به المفرد حيث قالوا: فُلْكان ولم يطلق بلفظة على اثنين بخلاف لفظ جنب الخ (خضري). (قوله: على ثلاثة وعشرة وما بينهما) اختار هذه العبارة ولم يقل: ما يقع على الثلاثة إلى العشرة كما هو العبارة المشهورة لئلا يتوهم عدم دخول الغاية فيه حتى احتاج بعضهم[١] إلى أن يقول: والحدان داخلان (عارف)، ثم أن قوله: جمع القلة مبتدأ، وقوله: أفعل وما عطف عليه خبره والأربعة غير منصرفة إلا أفعالاً، والعلة في أفعل العلمية ووزن الفعل وفي أفعلة وفعلة العلمية والتأنيث، ثم الدليل على كون هذه الأوزان للقلة أن أكثر استعمالها فيها (عصام) أي: لأنها غالباً مستعملة في تمييز الثلاثة ومختارة على سائر الجموع وإن وجدت. (قوله: أي جمع يكون على وزن الخ) يعني: أن لفظ أفعل علم لجنس ما يوزن به من الجموع كأفلس وأنفس وأرجل وأشخص وغيرها، وهكذا يقال في أخواته فلا تغفل، وقوله: كأفراس من نحو: أقوال وأبيات وأبواب وأثواب وأصوات وأشياخ، وقوله: كأرغفة؛ أي: وكأجنحة وأفنية وأدوية وأسلحة وأمثلة وأفئدة وأخبئة وأعمدة، وقوله: كغلمة بالكسر وهذا الوزن محفوظ كفتية وشيخة وأخوة وجيرة وقيعة في مع فتى وشيخ وأخ وجار وقاع. (قوله: والجمع الصحيح مذكراً كان الخ) وإنما عُدّا منها لمشابهتهما بالتثنية في سلامة الواحد، قال أبو البقاء (نظم):

جَمْعُ السَّلَامَةِ مُنْكُوراً يُرادُ بِهِ
مِنَ الثَّلاثِ إلى عشرٍ فلا تَزِدِ
وأَفْعُلُ ثُمَّ أَفْعالٌ وأَفْعِلَةٌ
وفِعْلَةٌ مِثْلُهُ فِي ذلكَ العَدَدِ
كأَفْلُسٍ وكأَثْوابٍ وأَرْغِفَةٍ
وغِلْمَةٍ فاحْفَظَنْهَا حِفْظَ مُجْتَهِدِ

(قوله: لمطلق الجمع من غير نظر الخ) أي: للجمع المطلق المتحقق في الكثرة والقلة من غير نظر إلى خصوص أحدهما فيصلحان لهما معاً حقيقة بطريق الاشتراك المعنوي كحيوان للإنسان والفرس لا اللفظي كما وهم، وقيل: هما للقلة حقيقة وللجمع مجازاً، واعلم أن أوزان جموع التكسير على ما ذكروا ثمانية وعشرون منها للقلة الأربعة المذكورة فقط على المختار، والباقي للكثرة انظر إلى الشافية والألفية وشروحهما. (قوله: وما عدا ذلك المذكور) أي: ما سوى الأوزان الستة المذكورة جمع كثرة، واعلم أن انحصار جمع القلة في هذه الأوزان هو المشهور وزاد الفراء فعلة بفتحات كأَكَلَة[٢]: جمع آكل، وزاد بعضهم أفعلاء كأصدقاء جمع صديق. (قوله: يطلق على ما فوق العشرة) فيكون جمع القلة والكثرة على بيان الشارح وتفسيره مختلفين بدءاً وانتهاءً، وذهب العلامة السعد التفتازاني وغيره إلى أن بدأ كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتّحدان بدأً لا انتهاءً (خضري). (قوله: وقد يستعار أحدهما للآخر)؛ أي: يستعمل مجازاً كل منهما في موضع الآخر إن وجد الجمعان للمفرد كأفلس وفلوس وأثواب وثياب وأسياف وسيوف وأنفس ونفوس، قال الخضري: إن القلة والكثرة إنما تعتبران في نكرات الجموع، وأما معارفها بأل او الإضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس أو الاستغراق.

(١) مشتقاً من الآخر. (٢) أي: حروف.

«(الْمَصْدَرُ)» «اِسْمُ الحَدَثِ» يعني[١] بالحدث معنى قائماً بغيره[٢] سواء صدر عنه

(١) مصنف. (٢) أي: بغير الفاعل.

المَصْدَرُ اسْمُ[١] الْحَدَثِ

(١) أي: اسم يدل على الحدث مطابقة كالقرب ويتضمنا كالجلسة الجلسة.

(قال: اسم الحدث) أي: الموضوع له، وإن دل بسبب عارض على أمر زائد عليه كالنوعية والعددية. (قوله: معنى الخ) أراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك إضافة الاسم إليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت أو التبعية في التحيز فإنه اصطلاح العقول. (قوله: قائماً بغيره الخ) قيل: ليس المعنى القائم بغيره مطلقاً حدثاً؛ إذ ليس الألوان حدثاً إذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثاً، بل بمعنى: سياهي بودن فهو المعنى القائم بغيره من أنه حيث إنه قائم بغيره انتهى، وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية؛ إذ الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقاً، وإلا لكان كل معنى حدثاً، بل الحدث معنى منسوب إلى الفاعل بأنه قائم به فيكون مشتملاً على النسبة إلى موضوع ما وفيه نظر، أما أولاً؛ فلأن قوله: سواء صدر عنه آبي عن اعتبار النسبة إلى المحل في مفهومه؛ لأن الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة، وأما ثانياً؛ فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية من أن اللفظ مدلوله إما كلي أو مشخص، والأول إما ذات وهو اسم الجنس، أو حدث وهو المصدر، أو نسبة بينهما، وتلك إما أن تمتبر من جانب الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل، ولما في الرضي: من أن معنى المصدر عرض لابد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب، لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده وإن الوضع نظر في المصدر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب إذاً في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً، ولما يجيء من أن النسبة إلى فاعل غير مأخوذة في مفهوم المصدر فالوجه أن يقال: المراد معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد، ويدل عليه لفظ الحدث يقال: رجل حدث؛ أي: بين الحداثة وإنما لم يتعرض لهذا القيد؛ إذ ليس مقصوده تعريف المعنى الحدث، بل دفع توهم لزوم الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الأعراض سوى الفعل، وألا نقول: وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدري كما يوهمه لفظه، فإن الأول يعتبر فيه التجدد دون الثاني.

(قوله: مع وجود ذلك الآخر) وإلا فلا يكون استعمال أحدهما مكان الآخر مجازاً بل حقيقة بالاشتراك المعنوي كأرجل في جمع رجل وكرجال في جمع رجل وقلوب جمع قلب وأقلام جمع قلم إلى غير ذلك. (قوله: كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾) مع وجود أقراء كما في حديث: «دعي الصلاة أيام اقرائك»، والآية في سورة البقرة، ونكتة وضع الكثرة موضع القلة أن ثلاثة قروء بالنسبة إلى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال وكثرة شهوتهن ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ مع وجود النفوس، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾، وقع جمع القلة موضع الكثرة فافهم. (قال المصنف: المصدر اسم الخ) ذكر الأسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التناسب، وهذا التلفيق أيضاً من لطائف هذا الكتاب، وقدم المصدر لكونه مظنة الأصالة؛ لأنه أصلها عند البصرية والبواقي فرعه خلافاً للكوفيين، وذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل وهو فرع الفرع، وذهب ابن طلحة وهو شيخ الزمخشري إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما أصلاً[١] للآخر، والصحيح المذهب الأول (خضري وابن عقيل)، قوله: اسم الحدث ذكر الاسم؛ لأن الحدث هو المعنى القائم بالغير صرح به الشارح. (قوله: المصدر اسم الحدث الخ) أي: اسم دال على الحدث مطابقة أو تضمناً فالإضافة من إضافة الدال إلى المدلول، لا يقال: يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلاً وتوضأ وضوء وأعطى عطاءً؛ لأنا نقول: إن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث فهو يدل على الحدث بواسطة مع أن المراد هو الدلالة مباشرة، وأما إن قلنا: إنه يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد في إخراجه من قيد الجاري على فعله كما في تعريف الكافية فيه يخرج اسم المصدر بلا مرية؛ لأنه لا يجري على الفعل، بل ينقص عن حروفه، فاعلم أنّ اسم المصدر وما ساوى المصدر في الدلالة على حدث وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض ما[٢] في فعله دون تعويض كعطاء فإنه مساو لإعطاء معنى، ومخالف له لفظاً بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله ولم يعوض عنها بشيء فهذا فرق لفظي، والمراد من الدلالة[٣] كما عرفت ما بالواسطة بناء على أن الصحيح أن مدلول اسم المصدر مباشرةً لفظ المصدر لا الحدث، وهذا فرق معنوي، وقيل[٤] الفرق بين المصدر واسم المصدر أن الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول يسمى مصدراً، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية يسمى اسم مصدر، وقال: ملاّ لطفي الفرق بينهما أن المصدر موضوع للحدث من حيث تعلّقه بالمنسوب إليه

(١) في تعريف اسم المصدر. (٢) أخي جلبي.
(٣) أي: المشددة.

كـ الضَرب، والمشْي[١]) أو لم يصدر كـ (الطُول والقِصَر). «الجَارِي[٢] عَلَى الفِعْلِ» والمراد بجريانه[٣] على الفعل: أن يقع[٤] بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له، أو بياناً لنوعه أو عدده مثل: جلست جلوساً[٥]، وجَلْسة[٦] وجِلْسة[٧]. فمثل[٨] (القَادِريَّة والعَالِمِيَّة) ومثل (وَيْلاً[٩] وَوَيْحاً[١٠] لَهُ) مما[١١] لم يشتق الفعل منه لا يكون[١٢] مصدراً[١٣] وإن كان الأخيران مفعولاً مطلقاً. «وَهُوَ» أي: المصدر «مِنَ الثُّلاَثِيِّ»

(١) فإنَّ المشي معنى قائم بغيره وهو الماشي وكذا الضرب. (٢) صفة الحدث. أي: الحدث المقيد لا المطلق. (٣) أي: الحدث. (٤) أي: المصدر. فلذلك كان الأصل في المصادر أن يكون مفعولاً مطلقاً. (٥) للتأكيد. (٦) بيان لعدد الجلوس. (٧) بيان لنوع الجلوس. (٨) مبتدأ، تفريع على قوله الجاري على الفعل. وهي اسم الحدث القدرة والعالمية وهي الحدث وهو العلم. رضا. (٩) اسم لحدث وهو العذاب. (١٠) اسم لحدث وهو الرحمة. (١١) أي: من المصدر. بيان لكل من الأمثلة الأربعة. (١٢) خبر لمثل. (١٣) في اصطلاح النحويين.

على وجه الإبهام؛ ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج إلى تقييد في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلّقه به وضعاً، وإن كان يتعلّق في الواقع فلذا لم يقتض الفاعل والمفعول، وأما الفرق بين المصدر والمفعول المطلق فعموم وجهي يجتمعان في ضربت ضرباً وينفرد المصدر في ضربك ضرب أليم، والمفعول المطلق فيما ينوب عن المصدر؛ نحو: ضربته سوطاً فإن لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظراً للأصل فالمصدر أعم مطلقاً (خضري). (قال المصنف: **الجاري على الفعل**) بما قدمنا لك من التحقيق علمت أن الجاري صفة الاسم لا الحدث، وإنه لإخراج اسم المصدر، وعن بعض الأساتذة أن الوصف إذا دار بين أن يكون للمضاف وللمضاف إليه كما فيما نحن فيه ينصرف إلى المضاف على ما هو الظاهر؛ لأنه المقصود والمضاف إليه إنما يؤتى لبيان المضاف، ومنهم من جعله وصفاً للمضاف إليه وعلى هذا يلزم ارتكاب التجوز المشهور من جعل وصف المدلول للدال؛ إذ الجريان على التفسير الذي ذكره الشارح وفصّلناه سابقاً صفة للفظ حقيقة لا للمعنى. (قوله: **والمراد بالجريان الخ**) فاعلم أن للجريان إطلاقات، منها جريان المصدر على فعله وهو بمعنى ما ذكره الشارح، ومنها جريان اسم الفاعل على فعله بمعنى موازنته له في الحركات والسكنات، ومنها جريان الصفة على موصوفها بمعنى جعل موصوفها مبتدأ أو ذا حال أو غير ذلك، وكل من هذه المعاني اصطلاح منهم مشهور فيما بينهم مستعمل في محله فلا غرابة ولا إبهام في استعمال الجريان في الحدّ كما ذكره الرضي (نعمه)، وفي قوله: بعد اشتقاق الخ إشارة إلى اختيار مذهب البصريين من أن الأصل هو المصدر والفعل مشتق منه. (قوله: **فمثل القادرية الخ**) أي: الذي يفيد المعنى المصدري بواسطة الأداة؛ أعني: الياء[١] مع التاء، وقوله: من الثلاثي المجرد حال من مفهوم الكلام؛ أي: قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي فهو منصوب محلاً فقوله: ومن غيره لو عطف على هذا للزم عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين بدون تقدم المجرور كما ذكروه فافهم.

(١) جواب إذا

الجَارِي[١] عَلَى الفِعْلِ وَهُوَ مِنَ[٢] الثُّلاَثِيُّ[٣]

(١) والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده.
(٢) يعني من غير احتمال عمل فعله فيه.
(٣) أي: المجرد.

(**قوله: والمراد بجريانه الخ**) في الرضي يقال: هذا المصدر جار هو على الفعل؛ أي: أصل له، ومأخذ اشتقاق له فيقال في حمدت حمداً: إن المصدر جار على فعله، وفي: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ إن تبتيلاً لا يجري على ناصبه انتهى، ولما كان المناسب لهذا المعنى أن يقال: الفعل جار على المصدر فسره الشارح بما ذكروا، والمراد صحة الوقوع؛ ولذا عبر بأن مع الفعل المضارع. (**قوله: مما لم يشتق الفعل منه**) اعلم أن الأسماء التي تدل على المصدر مما لم يشتق منه الفعل ثلاثة ما آخره ياء المصدرية، وما هو مصدر ولم يوضع له فعل من لفظه، وما هو اسم المصدر وهو شيئان؛ أحدهما: ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله الميم كالمقتل والمستخرج، والثاني: اسم عين مستعملاً بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح قدس سره أخرج الثلاثة في تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه، والفاضل الهندي اعترض بأن اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها؛ نحو: ويلا وويحا ولو أريد باشتقاق الفعل منه حقيقة أو فرضها يدخل في التعريف أسماء المصادر، ويؤيد قول الفاضل تعبيرهم عنها بالمصادر. (**قوله: وإن كان الأخيران الخ**) أي: بطريق الوجوب فإنهما حالة النصب مفعول مطلق أوجب حذف عامله.

المجرد «سَمَاعٌ[١]» أي: سماعي[٢] ويرتقي[٣] عدده[٤] إلى اثنين وثلاثين[٥] كما بُيِّن في كتب التصريف. «وَفِي[٦] غَيْرِهِ» أي: غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه[٧]، والرباعي المجرد[٨] والمزيد فيه «قِيَاسٌ[٩]». أي: قياسي كما تقول[١٠]: كل ما[١١] كان ماضيه[١٢] على (أَفعَل) فمصدره[١٣] على[١٤] (إِفْعال) وكل ما[١٥] كان ماضيه[١٦] على (اسْتفعَل) فمصدره[١٧] على (اسْتفعَال) «مِثْلُ: (أَخْرَجَ[١٨] إِخْرَاجاً، وَاسْتَخْرَجَ[١٩] اسْتِخْرَاجاً») إلى غير ذلك[٢٠] مما[٢١] علمته في علم التصريف. «وَ[٢٢]يَعْمَلُ[٢٣]» أي: المصدر بالقطع «عَمَلَ فِعْلِهِ[٢٤]» المشتق[٢٥] منه حال كونه «مَاضِياً[٢٦]» نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً أَمْسِ). «وَ[٢٧]» حال كونه «غَيْرَهُ» أي: غير ماض، مستقبلاً[٢٨] كان[٢٩] أو حالاً، نحو: (أَعْجَبَنِي إِكْرَامُ[٣٠] عَمْرٍو خَالِداً[٣١] غَداً[٣٢] أَوِ الآنَ[٣٣]). وذلك العمل[٣٤] لمناسبة الاشتقاق بينهما[٣٥] لا باعتبار الشبه، فلهذا[٣٦] لم يشترط فيه[٣٧] الزمان كاسمي الفاعل والمفعول. «إِذَا[٣٨] لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً[٣٩]» يعني عمل[٤٠] المصدر عمل[٤١] فعله[٤٢] بالقطع

(١) أي: ذو سماع. (٢) أي: مسموع. (٣) أي: يصعد. (٤) أي: المصدر الثلاثي. (٥) في الأغلب. (٦) وفي غيره نسخة. والظرف حال من المبتدأ المحذوف أي: هو. (٧) كما مر. (٨) كدحرج. (٩) خبر المبتدأ محذوف. (١٠) مخاطب. (١١) أي: المصدر. (١٢) أي: المصدر. (١٣) أي: الفعل. (١٤) وزن. (١٥) أي: المصدر. (١٦) أي: المصدر. (١٧) أي: الفعل. (١٨) من باب أكرم. (١٩) من السداسي. (٢٠) أي: المذكور. (٢١) أي: من الأوزان. (٢٢) عطف على قوله: سماع أو قياس. (٢٣) عند سيبويه. (٢٤) من اللازم والمتعدي بنفسه أو بحرف. (٢٥) صفة لقوله: فعله. (٢٦) حال من فاعل يعمل. (٢٧) عطف على قوله ماضياً. (٢٨) تفسير للغير. (٢٩) ذلك الغير. (٣٠) فاعل أعجبني. (٣١) مفعول به. (٣٢) مثال المستقبل، مفعول فيه. (٣٣) مثال الحال. (٣٤) أي: عمل المصدر. (٣٥) أي: بين المصدر والفعل المشتق منه. (٣٦) أي: لكون حمل المصدر يحمل الفعل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار شبه. (٣٧) أي: في المصدر. (٣٨) ظرف يعمل. (٣٩) صفة مفعولاً. (٤٠) مبتدأ. (٤١) أي: كعمل فعله. (٤٢) أي: المصدر.

الْمُجَرَّدِ سَمَاعٌ[١] وَفِي غَيْرِهِ قِيَاسٌ[٢] نَحْوُ: أَخْرَجَ إِخْرَاجاً وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً، وَيَعْمَلُ[٣] عَمَلَ فِعْلِهِ[٤] مَاضِياً وَغَيْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً

(١) أي: سماعي. (٢) أي: قياسي. (٣) أي: المصدر بالقطع. (٤) أي: فعل المصدر المشتق من حال كونه ماضياً نحو: أعجبني ضرب زيد عمراً أمس.

(قوله: ويعمل الخ) بشروطه وهي أن تكون مظهراً مكبراً غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود، وهو الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره، وفي كل منها اختلاف من النحاة مذكور في شرح المصري. (قوله: عمل فعله) أي من اللازم والمتعدي بنفسه أو بحرف. (قوله: لمناسبة الاشتقاق بينهما) أي: التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزءاً من معنى الفعل وهو الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلاً إلا أن الفعل اعتبر فيه النسبة إلى الفاعل وضماً، والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر إلى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه العقلي؛ فلذلك صار الفعل أصلاً في العمل والمصدر فرعاً له فيه، وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري، فما قيل: إن سبب عمل المصدر أمران المناسبة في الاشتقاق، وكونه بتقدير أن مع الفعل منشأه عدم التدبر، ولما كانت هذه المناسبة قوية لم يحتج إلى تقويتها بشرط فإذا يعمل من غير اشتراط، وإنما قال: بينهما ليشمل مذهبي البصريين والكوفيين. (قوله: لاعتبار الشبه الخ)؛ إذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا مطلقاً لعدم موازنته

(قوله: سماع؛ أي: سماعي) بيان لحاصل المعنى لا تصحيح للحمل بحذف ياء النسبة؛ إذ لم يثبت حذفها، وأما التصحيح فبأن يجعل من باب حذف المضاف؛ أي: ذو سماع أو من باب جعل المصدر بمعنى المفعول أو من باب المبالغة كما في رجل عدل، وحاصل المعنى أن مصدر الثلاثي غير مضبوط بضابط كلي، بل مقصور على السماع من العرب، فلا يجوز لك أن تقول: كل ما جاء من الباب الأول مثلاً فمصدره على فعل مثلاً، بل يجيء عليه وعلى غيره مما سمع منهم. (قوله: ويرتقي عدده إلى اثنين وثلاثين) أي: يبلغ عدده على ما ذكره سيبويه إلى هذا المقدار، وهي قتل وفسق وشغل إلى قوله: محمدة، وزاد المصنف على ذلك في الشافية اثنين؛ أعني: كراهية وبغاية فصارت أربعة وثلاثين ولم يذكرهما سيبويه لقلتهما. (قوله: أي: المصدر بالقطع) يعني من غير احتمال عمل فعله فيه، وهذا قيد ليعمل وإشارة إلى الاختلاف الذي سيأتي في قوله: فوجهان وقرينة التقييد إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً والمعنى يعمل المصدر عملاً مقطوعاً بأن العمل له لا لفعله. (قوله: المشتق منه) أي: المشتق هو من ذلك المصدر فمنه متعلق بالمشتق وليس بنائب فاعل له، وقوله: ماضياً أو غيره معنى كون المصدر ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً مع عدم دلالته على الزمان أن يكون الحدث الدال عليه في الماضي أو الحال أو الاستقبال، وكذا الكلام في غيره من الأسماء المتصلة بالفعل (عصام). (قوله: لمناسبة الاشتقاق بينهما)

مشروط[1] بأن لا يكون[2] مفعولاً مطلقاً[3] أصلاً[4] فإنَّه إذا كان مفعولاً مطلقاً[5] فسيجيء حكمه[6]. «وَ[7]لاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ[8]» أي: معمول المصدر «عَلَيْهِ» لكونه[9] بتقدير الفعل مع (أنْ) وشيء مما[10] في[11] حيز[12] (أنْ) لا يتقدم عليه، فلا يقال: (أَعْجَبَنِي عَمْراً ضَرْبُ زَيْدٍ). «وَلاَ يُضْمَرُ» أي: معموله[13] «فِيْهِ» أو يكون[14] الظرف[15] مفعول ما لم يسم فاعله. لأنَّه[16] لو أضمر فيه[17]؛ لأضمر[18] في المثنى[19] والمجموع قياساً على الواحد، فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظراً إلى المصدر والفاعل. ولما[20] كان تثنية الفعل وجمعه[21] راجعين[22] في الحقيقة إلى الفاعل[23]، وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة[24] لا يلزم[25] فيها محذور[26]، بخلاف المصدر[27] فإنَّ له في نفسه تثنية وجمعاً. ولا شبهة[28] أنَّ الإضمار فيه[29] يستلزم[30] الاستتار، فإنَّه إذا كان[31] بارزاً لم يكن

(١) خبره. (٢) أي: المصدر. (٣) أي: منصوباً بفعله المذكور من لفظاً أو تقديراً. (٤) صرفاً من غير اعتبار إبداله من الفعل. أيوبي. (٥) نحو: ضربت ضرب زيد عمراً. (٦) أي: حكم المصدر الذي كان مفعولاً مطلقاً. (٧) عطف على جملة يعمل. (٨) في غير الظروف والمجرورات على الأصح. (٩) تعليل لعدم التقدير. (١٠) بيان. أي: من المعمولات. (١١) وقت. (١٢) أي: ما بعد إنَّ. (١٣) يشير إلى أنَّ راجع إلى معموله. (١٤) احتمال ثان لفاعل لا يضمر. (١٥) الذي هو فيه. (١٦) دليل لعدم جواز الإضمار. أي: المعمول. (١٧) أي: في المصدر. (١٨) جواب لو. (١٩) عند إرادة النوع. (٢٠) ص. ن. تأمل. (٢١) أي: الفعل. (٢٢) خبر كان. (٢٣) بأن يكون ضميراً بارزاً في نحو: ضربَا وضربوا. (٢٤) فإنَّ تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها. (٢٥) جواب لَّما. (٢٦) فاعل يلزم. (٢٧) لأنَّ تثنيته وجمعه بالنظر إلى الفاعل. (٢٨) المستفاد من لا يضمر. (٢٩) المقيد بقوله فيه. (٣٠) وإن لم يدل بالمطابقة دل بالالتزام لكونه مقيداً بلفظ فيه. (٣١) أي: الضمير.

وإنما قال بينهما ليشمل مذهبي الفريقين؛ أي: للتناسب بينهما في اللفظ والمعنى كما ينبئ عن هذا تعريف الاشتقاق، فالتناسب في اللفظ ظاهر وكذا في المعنى؛ لكون معنى المصدر جزءاً من الفعل، وفي الألفية:

الـمَصْدَرُ اسمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَـدْلُـولـي الـفِـعـلِ كَـأَمْـنٍ من أَمِـنْ

(قوله: إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً) أي: أصلاً؛ يعني: لا صرفاً ولا بدلاً بقرينة المقابلة بقوله الآتي: فإن كان مفعولاً مطلقاً، ويقال: وكذا إذا لم يكن مصّغراً، وبعضهم قاس عليه المصدر والمجموع فمنع عن العمل بناء على أن كلاً من المصغر والمجموع مباين للفعل؛ لأن الفعل لا يجوز أن يكون مصغراً ولا مجموعاً، بل هما من خواصّ الأسماء كما مر، وأجاز كثير منهم إعماله جمعاً مستدلاً بقوله:

وَعَـدْتَ وَكَـانَ الـخُـلْـفُ مِـنْـكَ سَجِيَّة
مَـوَاعِـيـدُ عُـرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بِـيَـثْـرِبِ

(قوله: أي: معمول المصدر) يعني مفعوله؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل فضلاً عن أن يتقدم على المصدر (نور الدين). (قوله: لكونه بتقدير الفعل مع إن) يعني: أن المصدر عند العمل ملابس بتقدير أن مع الفعل؛ لأن الاسم حقه أن لا يعمل فقدر بأن والفعل تصحيحاً للعمل، وإنما لم يقدر اسم الفاعل بأن مع الفعل؛ لأن له مشابهة تامة للمضارع أغنت عن التقدير (شرح لباب) واشتهر أن المصدر بتقدير أن المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه؛ لأن أن أعرف في المصدرية من ما وإن الأخفش ذهب إلى أنه اسم يقتضي عائداً إليه وغير مختص بالفعل الذي يتفرع المصدر في العمل عليه وإن كان المصدر أصلاً في الاشتقاق. (قوله: فلا يقال: أعجبني الخ) واعلم أن معمول المصدر لا يجوز تقدمه عليه عند الجمهور ولو كان ظرفاً، فلذا قدروا عاملاً مقدماً في مثل قوله تعالى:

وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ[1] عَلَيْهِ وَلَا يُضْمَرُ فِيْهِ

(١) أي: معمول المصدر يعني مفعوله لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل فضلاً عن أن يتقدم على المصدر. لارى.

إياه، ولا معنى لعدم صحة إقامته مقامه، بخلافه اسم الفاعل والمفعول فإنهما يعملان لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابهة. (قوله: لكونه بتقدير الفعل مع إن) هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقديره بالفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة أم ليس من شرطه ذلك، فمنهم من يقدره نفس الفعل، ومنهم من يقدره بأن، ومنهم من يقدره بأن حيث كان المصدر متعلقاً بشيء مقدم، وأما إذا ابتدأ، فلا يحتاج إلى ذكر إن لكونه أكثر استعمالاً، فإنه إذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بأن بل بما؛ ولذا قال في البسيط: بالحروف السابكة، وقال في التسهيل: بتقديره بالفعل بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها. (قوله: ولا يتقدم معموله الخ) جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور. (قوله: أن لا يتقدم عليه) لكونه موصولاً حرفياً. (قوله: فيلزم اجتماع التثنيتين) أي: اجتماع الملامتين، أحدهما نظراً إلى المصدر نفسه؛ لأنه يثنى ويجمع للعدد النوعي، وثانيتهما: نظراً إلى الفاعل لفرض استتار الفاعل فيه، وهذان أتى فيه بملامتين، وإن حذف إحداهما لزم اللبس فيصلح ضربتان مثلاً تثنية للمصدر والفاعل اعترض عليه الشارح الرضي بأنه يجوز أن يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف؛ يعني: لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل أصلاً مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف، يقال: الزيدان هيهات وفي الدار والزيدون هيهات وفي الدار، ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اجتماع أجاب عنه الفاضل الهندي بأن القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه، وهذا إنما يتم على القول بأن

مضمراً[١] فيه[٢] بل مضمراً مطلقاً[٣]، فلا حاجة إلى اعتبار قيد[٤] الاستتار على حدته، ليخرج مثل: (ضَرْبِي زَيْداً حَاصِلٌ[٥]). «وَ[٦]لاَ يَلْزَمُ[٧] ذِكْرُ الفَاعِلِ» أي: فاعل المصدر؛ لا مظهراً[٨] ولا مضمراً[٩]، نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْداً) لأنَّ[١٠] النسبة إلى فاعل[١١] ما غير مأخوذة[١٢] في مفهومه[١٣] فلا[١٤] يتوقف تصور مفهومه[١٥] عليه[١٦] بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. «وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ[١٧] إِلَى الفَاعِلِ[١٨]» مع[١٩] أنَّ إعماله[٢٠] منوناً[٢١] أولى[٢٢]، لأنَّه[٢٣] حينئذ[٢٤] أقوى[٢٥] مشابهة للفعل، لكونه[٢٦] نكرة[٢٧] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾. «وَقَدْ يُضَافُ» أي: المصدر «إِلَى المَفْعُولِ» سواء كان[٢٨] مفعولاً به، أو ظرفاً أو مفعولاً له على قلة بالنسبة إلى الفاعل[٢٩]،

(١) مستتراً. (٢) أي: في المصدر. (٣) كضربي. والمطلق مصروف إلى الكمال وهو البارز في باب الضمائر. (٤) كما اعتبره الهندي. (٥) فإذا يصدق عليه هذا القول لم يحتج إلى اعتبار قيد. (٦) عطف على القريب. (٧) أي: ولا يجب. (٨) حال. (٩) حال. (١٠) تعليل لقوله: لا يلزم .آه. (١١) أي: مطلقاً معنياً. (١٢) خبر إن. (١٣) أي: المصدر. (١٤) إذا لم تؤاخذ النسبة في مفهومه. (١٥) أي: المصدر. (١٦) أي: على الفاعل. (١٧) أي: المصدر المنون. (١٨) وهو الأكثر يدل عليه قوله وقد يضاف. (١٩) حال. (٢٠) أي: المصدر. (٢١) حال. (٢٢) خبر إنَّ. لكون عمل المنون في لفظه والمضاف في محله. (٢٣) أي: المصدر. (٢٤) أي: حين كونه منوناً. أي: المصدر. (٢٥) خبر إنَّ. (٢٦) أي: المصدر المنون. (٢٧) ومشابهة النكرة للفعل أقوى من المعرفة. (٢٨) ومشابهة النكرة للفعل أقوى من المعرفة. (٢٩) لا مطلقاً.

وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الفَاعِلِ وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ[١] إِلَى الفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ[٢] إِلَى المَفْعُولِ

(١) أي: المصدر. (٢) أي: المصدر لإضافة معنوية إلى مفعوله إذا وجدت قرينة دالة على كونه مفعولاً ثم المفعول أعم من المفاعيل سوى المفعول معه.

الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر فيهما، وأما على القول بأنهما عاملان فيه بنفسهما فلا يتم، وقيل: والأظهر الأخصر في وجه عدم الإضمار أن يقال: لما كان يحذف فاعله فلو أضمر فيه لالتبس بالمحذوف، وفيه أن القول: بالحذف مبني على عدم الاستتار لما حذف كما في الفعل. (**قوله: وكذا في اسم الفاعل الخ**) فإن تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها. (**قوله: فلا حاجة الخ**) كما اعتبره الفاصل الهندي. (**قوله: لأن النسبة إلى فاعل ما**) أي: مطلقاً معيناً كان أو مبهماً غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فإن النسبة إلى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه؛ ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فإن النسبة إلى ذات ما مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية. (**قوله: مع أن إعماله الخ**) إشارة إلى دفع ما يرد من أن الإضافة إلى الفاعل أكثر من الإضافة إلى المفعول كما يدل عليه قوله: وقد يضاف الخ، فاللائق أن يقول: وإضافته إلى الفاعل أكثر ووجه الدفع: أن الجواز ههنا بالنسبة إلى إعماله منوناً فإنه أولى، ويفهم من الرضي أنه بالنسبة إلى عدم جوازها في اسم الفاعل. (**قوله: أولى**) وإليه ذهب البعض، وفي الرضي وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون كما قيل: بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل لكونه إذا كالجزء من المصدر كما يكون من الفعل فيكون عند ذلك أشد شبهاً بالفعل، ويمكن أن يقال: المصدر المضاف أقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف إليه كما يدل عليه تعليل الرضي، والمصدر المنون أولى بالعمل في الفاعل من المضاف إليه كما يدل عليه تعليل الشارح، ولذا عمل المنون في لفظه والمضاف في محله. (**قوله: وقد يضاف إلى المفعول**) إذا قامت قرينة على كونه مفعولاً، وتلك الإضافة أكثر عند حذف الفاعل وتجيء

﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾، و﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾، و﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾، لكن المرضي عند الرضي والقاضي والمصنف والسعد التفتازاني وغيرهم جواز تقديمه لو كان ظرفاً أو شبه ظرف؛ إذ المأول بشيء لا يلزم أن يكون في حكمه من كل وجه مع أن الظرف كالحميم للعامل والتقدير في مواضع كثيرة تكلّف ظاهر. (**قال المصنف: ولا يضمر فيه**) أي: لا يستتر فاعله فيه بقرينة فيه كما ستعرف، وقوله: أو يكون الظرف أعني فيه، وهذا عطف على المعنى الذي أشير بقوله: أي معموله فاعرفه، وههنا وجه ثالث وهو أن يرجع ضمير قوله لا يضمر إلى مصدره؛ أي: لا يقع الإضمار في المصدر فلا تغفل. (**قوله: فيلزم اجتماع التثنيتين الخ**) أي: اجتماع العلامتين أحديهما نظراً إلى المصدر نفسه فإنه يثنى ويجمع قصداً لإفادة العدد والنوع، وثانيتهما نظراً إلى الفاعل. (**قوله: ولا شبهة أن الإضمار**) إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن قول المصنف: ولا يضمر فيه منقوض؛ لأنه قد يضمر معمول المصدر بارزاً مثل: ضربي زيداً فإن فاعل المصدر هو ضمير المتكلم وهو الياء، فأجاب بما حاصله أن قوله: لا يضمر فيه بمعنى لا يستتر فيه بقرينة تقييده بفي والإضمار بدون في وإن كان صادقاً على المثال المذكور لكنه معه لا يصدق، فإن البارز ليس مستتراً فيه وهو ظاهر، وبالجملة إنه فرق بين الإضمار والإضمار فيه بأن الأول بمعنى الإبراز والثاني بمعنى الاستتار، وردّه العصام ههنا بما مر في باب التنازع من قوله: أضمرت الفاعل في الثاني، والجواب: أن الإتيان بفي ثمة للإشارة إلى أن المراد في ذلك المقام إيراده ضميراً على وجه الاتصال الذي هو بمنزلة الاستتار. (**قوله: فلا حاجة إلى اعتبار الخ**) تعريض بالفاضل الهندي حيث اعتبر قيد الاستتار، فقال: أي لا يقع إضمار المستتر فيه، وقوله: ليخرج علة للمنفي. (**قوله: إلى فاعل ما**) أي: سواء كان معيناً أو مبهماً فليس المراد بفاعل ما هو المتبادر من المقابل بفاعل معين فتفطن. (**قال المصنف: ويجوز إضافته إلى الفاعل**) وهذا هو الأكثر كما يدل عليه قوله: وقد يضاف إلى المفعول، وفي الشذور: وإنما كان

نحو: ضرب اللص[1] الجلاد، وضَرْبُ يوم[2] الجمعة، وضرب التأديب. «وَإِعْمَالُهُ[3]» أي: إعمال المصدر متلبساً[4] «بِاللَّامِ» أي: بلام التعريف «قَلِيْلٌ[5]» لأنَّه[6] عند عمله مقدر[7] بأن مع[8] الفعل فكما[9] لا يدخل لام التعريف على (أنْ[10]) مع[11] الفعل ينبغي أن لا يدخل على المصدر

(١) مثال الإضافة إلى المفعول به مع ذكر الفاعل مؤخر. (٢) مثال الإضافة إلى المفعول فيه. (٣) مبتدأ. (٤) حال كونه مقروناً. هـ. (٥) خبره، أي: شاذ. (٦) دليل القلة، أي: المصدر المعرف باللام. (٧) أي: مأول. خبر إنَّ. (٨) حال. (٩) وإذا كان كذلك. (١٠) أي: المصدر. (١١) حال.

وَإِعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيْلٌ

على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض إلى عدم جوازها، لكن نص سيبويه على جوازها، ولم يجئ في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذكر رحمةِ رَبِّكَ عبدُهُ زكرياءُ﴾ بضم الدال والهمزة. **(قوله: ولكن جوز الخ)** وأيضاً قد يقع عاملاً بدون التقدير نحو قول العرب: أذني زيد بقوله ذلك، وقول أعرابي: اللهم إن استغفاري مع إصراري

إعمال المضاف إلى الفاعل أكثر؛ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه؛ ولأن الذي يظهر حينئذٍ إنما هو عمله في الفضلة انتهى، يعني يجوز إضافته إلى الفاعل مع بقاء كونه فاعلاً فيكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فإنه إذا أضيفت إليه يضمر فيها فاعل فيصير المضاف إليه منصوب المحل في التقدير وفضلة، وإنما جاز إضافة المصدر إلى فاعله دون اسم الفاعل؛ لأن المصدر مدلوله ليس مدلول الفاعل بخلاف اسم الفاعل فإنه لو أضيف إلى فاعله لزم إضافة الشيء إلى نفسه فتبصر. **(قوله: مع أن إعماله مع التنوين أولى)** وأقيس؛ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ الخ، مثال للمصدر المضاف إلى فاعله، والآية في سورة الحج؛ ونحو: عجبت من شرب زيد العسل. **(قال المصنف: وقد يضاف إلى المفعول)** أي: يضاف إضافة معنوية إلى مفعوله إذا وجدت قرينة دالة على كونه مفعولاً والمفعول أعم من المفاعيل سوى المفعول معه؛ لأن الواو فيه مانع عن الإضافة. **(قوله: على قلة بالنسبة إلى الفاعل)** تصريح لما يفهم من كلمة قد من معنى التقليل وإشارة إلى أن القلة إضافية؛ يعني: أنها وإن كثرت في نفسها إلا أنها بالنسبة إلى الإضافة إلى الفاعل قليل، واعلم أن إعمال المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله ضعيف حتى زعم بعضهم أنه مختص بالشعر كقوله:

أَفْنَى تِلَادِي وما جَمَّعْتُ من نَشَبِ
قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

لكن يرده قوله عليه السلام: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلا»، واعلم أيضاً أن إعمال المضاف أكثر استعمالاً من إعمال المنوّن، وإعمال المنوّن أكثر من إعمال المحلى بأل، وأما إعمال اسم المصدر فهو قليل أيضاً، ومنه حديث: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء»، وقال الشاعر:

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ
عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلاَّ مُيَسَّرا

(قوله: نحو: ضرب اللصّ الخ) نشر للأمثلة على ترتيب اللف والتقدير؛ نحو: أعجبني ضرب اللص الخ ففيه إيجاز، وقد يضاف المصدر للفاعل، ويحذف المفعول؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: ربه، وقد يكون بالعكس؛ نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ أي: من دعائه الخير (خضري). **(قال المصنف: وإعماله باللام قليل)** أي: شاذ نادر قياساً واستعمالاً، ومنه قوله:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءَ إِلَهُهُ
ولِلتَّرْكِ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرا

أي: عجبت من أن يرزق المسيء إلهُه ومن أن يترك الخ (شرح قطر)، وكقول الشاعر يصف شخصاً بالجبانة والضعف في الرأي:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ
يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

(شذور). أي: يظن الهرب عن الحرب أنه يمنع الموت، وكقول الآخر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَرْتُ ولَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

(عقيل)؛ أي: لقد علمت أوائل الخيل المغيرة على العدو أني لم أعجز عن ضرب مسمع بوزن منبر اسم رجل (خضري)، وكتب على قوله قليل ما نصه: لا يقال فليكن عمله مع الإضافة أيضاً قليلاً؛ لأن إن مع الفعل لا يضاف

المقدر به[١]. ولكن جُوّز ذلك[٢] على قلة[٣] فرقاً[٤] بين شيء[٥] وبين المقدر[٦] به. قيل: لم يأت في القرآن شيء[٧] من المصادر المعرفة[٨] باللام عاملاً[٩] في فاعل أو مفعول صريح[١٠] بل قد جاء[١١] عاملاً بحرف[١٢] الجر نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾. «فَإِنْ كَانَ» أي: المصدر «مَفْعُولاً مُطْلَقاً» صرفا من غير اعتبار إبداله[١٣] من الفعل «فَالعَمَلُ لِلْفِعْلِ» من غير تجويز[١٤] أن يكون[١٥] للمصدر عمل، إذ[١٦] لا يجوز أعمال الضعيف[١٧] مع وجدان القوي[١٨]، سواء كان الفعل مذكوراً، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً)، أو محذوفاً غير لازم نحو: (ضَرْباً زَيْداً). «وَإِنْ[١٩] كَانَ» أي: المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً «بَدَلاً[٢٠] مِنْهُ» أي من الفعل وهو ما[٢١] كان حذف فعله لازماً[٢٢]، نحو: (سُقْياً لَهُ، وشُكْراً[٢٣] لَهُ، وحَمْداً لَهُ) «فَوَجْهَانِ» أي: فيجوز فيه[٢٤] وجهان: عمل الفعل للأصالة[٢٥]، وعمل المصدر[٢٦] للنيابة. وقيل: عمل المصدر للمصدرية[٢٧]، وعمله للبدلية[٢٨]، ففي قوله[٢٩]: (فوجهان[٣٠]) وجهان[٣١]. وإنَّما فصل[٣٢] بين قسمي المصدر. أعني: ما[٣٣] لم يكن مفعولاً مطلقاً. وما[٣٤] كان إياه. بالجمل[٣٥] المعترضة[٣٦]، لبيان[٣٧] بعض أحكام عمل المصدر، لأنَّ عمل المصدر في القسم الأول[٣٨] أكثر[٣٩] وأظهر[٤٠]، فلو أخرت[٤١] عن القسمين توهم تعلقه[٤٢] بالقسمين على سواء. «(إِسْمُ الفَاعِلِ)» «مَا اشْتُقَّ» أي: اسم[٤٣] مشتق «مِنْ فِعْلٍ» أي: من حدث[٤٤] موضوعاً ذلك الاسم «لِمَنْ قَامَ» أي[٤٥]: الفعل «بِهِ»

---

(١) أي: بأنَّ مع الفعل. (٢) أي: إعمال المصدر مع اللام. (٣) لأنَّ المانع عارض. هندي. (٤) علة الجواز. (٥) وهو أنَّ مع الفعل نحو. (٦) أي: المصدر. (٧) فاعل لم يأت. (٨) صفة المصادر. (٩) حال من فاعل لم يأت. (١٠) صفة مفعول. (١١) مصدر. (١٢) أي: بواسطة حرف الجر. (١٣) أي: المصدر الذي كان مفعولاً مطلقاً. (١٤) لتعذر تقدير المصدر إذا كان مفعولاً مطلقاً بأن مع الفعل. (١٥) أي: العمل. (١٦) علة أن يكون. (١٧) أي: المصدر. (١٨) أي: الفعل. كما أنَّ التيمم لا يجوز مع وجود الماء. (١٩) هذا مشروع في بيان ما يجوز فيه الوجه. (٢٠) خبر كان بتقدير الموصوف كما قدره الشارح. رضا. (٢١) أي: مصدر، أي: ما كان بدلاً منه. (٢٢) خبر كان. (٢٣) كما مرَّ في بحث المفعول المطلق. (٢٤) أي: في المصدر الذي هو مفعول مطلق. (٢٥) كما ذهب إليه السيرافي. (٢٦) كما ذهب إليه سيبويه. (٢٧) خالصاً كسائر المصادر يعمل لكونه بتأويل أنَّ مع الفعل. (٢٨) من الفعل. (٢٩) والظرف خبر مقدم. لفظ. مصنف. (٣٠) بدل من القول. (٣١) مبتدأ مؤخر. (٣٢) م. مصنف. (٣٣) أي: المصدر. (٣٤) أي: المصدر. (٣٥) أي: جلة لا يتقدم إلى جلة يضاف. (٣٦) صفة الجمل. (٣٧) علة فعل. (٣٨) الذي لم يكن مفعولاً مطلقاً. (٣٩) وقوعاً. (٤٠) من المصدر الذي كان مفعولاً مطلقاً. (٤١) أي: الجمل المعترضة. (٤٢) أي: تعلق بعض الأحكام. (٤٣) يشير إلى أنَّ لفظ ما عبارة عن الاسم. (٤٤) هذا التفسير إشارة إلى أنَّ المراد من الفعل اللغوي لا الاصطلاحي. (٤٥) بيان لمرجع الضمير.

فَإِنْ كَانَ[١] مُطْلَقاً فَالعَمَلُ لِلْفِعْلِ فَإِنْ كَانَ[٢] بَدَلاً مِنْهُ فَوَجْهَانِ. إِسْمُ الفَاعِلِ[٣] مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ

(١) أي: المصدر. (٢) المبتدأ مفعولاً. (٣) أي: اسم.

للؤم، وإن تركي استغفارك مع علمي بسمة عفوك لعجز كذا في شرح التسهيل. **(قوله: صراخ)** قدره بقرينة المقابلة بقوله: بدلاً فإنه إذا كان بدلاً فهو مفعول مطلق أيضاً لكنه ليس صرفاً. **(قوله: من غير تجويز الخ)** وفي التسهيل: أن الغالب ذلك. **(قوله: ومحذوفاً غير لازم)** كذا في التسهيل والإيضاح، وفي الرضي: أن الظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزاً فيه خلاف هل هو العامل أو الفعل هو العامل. **(قوله: أي: المصدر)** يعني: أن ضمير كان راجع إلى المصدر، وبدلاً خبره بتقدير الموصوف، وإنما لم يقل: أي المفعول المطلق بدلاً منه رعاية لجزالة المعنى؛ لأن الكلام في المصدر، وموافقة المعطوف عليه فإن الضمير فيه راجع إلى المصدر. **(قوله: عمل الفعل للأصالة)** ووجوب الإضمار العارض لا أثر له في تقدير العمل. **(قوله: بدلاً منه)** أي: مجازاً؛ لأنه لما سد مسده ولم يجز

أيضاً؛ لأنا نقول بينهما فرق، وهو أن اللام يغيّر الصورة والمعنى، والإضافة يغيّر المعنى فقط (سعد الله)، وقوله: مع الفعل؛ أي: الذي هو مدار عمله رفعاً ونصباً. **(قوله: ولكن جوز ذلك على قلة)** أي: جوز إعماله باللام في الفاعل والمفعول به الصريح على قلة فرقاً بين الفعل والمصدر المأوّل به، وأما في الظرف فكثير كالآية المذكورة في سورة النساء كما ستأتي، ووجه ذلك ما مر أن الظرف كالحميم يكفيه رائحة الفعل. **(قوله: مفعولاً مطلقاً صرفاً)** فقدّره بقرينة قوله الآتي بدلاً منه؛ أي: محضاً ليس فيه شوب البدلية عن عامله، وذلك بأن يكون عامله مذكوراً أو محذوفاً غير لازم؛ أي: غير واجب الحذف. **(قوله: نحو: ضرباً زيداً)** يعني: كما إذا قيل: هل ضربت زيداً فتجيب بذلك، وقوله بدلاً منه؛ أي: بمنزلة البدل والخلف عن فعله في سده مسده، وليس المراد البدل الاصطلاحي. **(قوله: أي: فيجوز فيه وجهان)** أو فيه وجهان ذهب إلى كل وجه نحوي، فذهب السيرافي إلى أن العمل للفعل المقدر، وذهب سيبويه إلى أن العمل للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية، وكونه مقدراً بأن مع الفعل حتى

أي[1]: لذات ما[2] قام بها الفعل. ولو قال[3]: لما قام[4] به الفعل لكان[5] أولى، لأنَّ ما[6] جهل أمره يذكر بلفظ (ما) ولعله[7] قصد[8] التغليب[9]. «بِمَعْنَى الحُدُوثِ[10]» يعني[11] بالحدوث، تجدد وجوده[12] له[13] وقيامه[14] به[15] مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة[16]. قال المصنف في شرحه: (قَوْلُهُ[17] (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يدخل[18] فيه[19] المحدود[20] وغيره[21] من[22] اسم المفعول والصفة المشبهة، وغير ذلك[23]. وقوله: (لِمَنْ قَامَ بِهِ) يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة[24]،

(١) يعني أنَّ من موصوفة. (٢) صفة لذات. (٣) مصنف. (٤) بدل لمن. (٥) هذا الفعل. (٦) أي: اسم فاعل. (٧) مصنف. (٨) أي: تغليب العاقل على غير العاقل. (٩) لكن مقام التعريف آب عنه. (١٠) لا لثبوت. (١١) مصنف. (١٢) أي: وجود الفعل. (١٣) أي: لمن. (١٤) عطف تفسير التجدد، أي: الحدث. (١٥) أي: بمن. (١٦) أي: الماضي والحال والاستقبال. (١٧) مقول قال أي: قول من عرف اسم الفاعل. (١٨) بهذا القيد. (١٩) أي: في تعريف اسم الفاعل. (٢٠) فاعل يدخل. أي: اسم الفاعل. (٢١) لكونه جنساً. (٢٢) بيان للغير. (٢٣) من الأسماء المشتقة. (٢٤) ككريم وحسن.

جوّز تقديم معموله عليه الخ (رضي). (قوله: وقيل: عمل المصدر الخ) إنما مرّضه لضعفه؛ إذ لو كان للمصدرية وكونه في ذلك التقدير لما جاز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه. (قوله: بالجمل المعترضة) وهي قوله: ولا يتقدم معموله عليه إلى آخره. (قوله: ولو أخرت عن القسمين) أي: معاً وإلاَّ فالتأخير من القسم الأول محقق؛ أي: ولو أخرت تلك الأحكام المصدرة بقوله: ولا يتقدم معموله عليه المنتهية عند قوله: وإعماله باللام قليل عن القسم الثاني أيضاً لتوهم أن نسبة هذه الأحكام إلى كلا القسمين واحدة حيث إنها واقعة بعدهما، والحال ليس كذلك فإن امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الأول (نعمه). (قوله: أي: اسم مشتق من فعل) أي: مشتق بالاشتقاق الصغير من دال فعل وحدث موضوع لذات مبهمة الخ. (قوله: أي حدث) وهو المصدر؛ أعني: المعنى القائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق إليه تجوز بإقامة المدلول مقام الدال، وإنما فسره به؛ لأن الفعل الاصطلاحي لا يقوم بشيء، ولم يقل: من المصدر كما قال الرضي ليشمل المذهبين فلا تغفل. (قوله: موضوعاً ذلك الاسم لمن الخ) يشير إلى أن الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما سيصرّح أو فيه معنى الوضع والتعيين وستعرفه، وقوله: قام؛ أي: الفعل فسّره بذلك لئلا يتوهم رجوعه رجوعه إلى الموصول لقربه. (قوله: أي: لذات ما) أي: لذات مبهمة؛ لأنها المعتبرة في اسم الفاعل فكلمة من موصوفة. (قوله: لأن ما جهل أمره الخ) أي: لأن ما كان حاله مجهولاً هل هو عاقل أم لا يذكر بلفظ ما دون مَن؛ أي: واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلاً، بل وضع لذات ما قام به الفعل عاقلة كانت أو غير عاقلة، قيل: وفيه أن أمره هنا غير مجهول، بل الأمر كونه شاملاً لمن يعلم ومن لا بناء على أن النكرة قد تعمّ فافهم، وقوله: ولعله قصد التغليب؛ أي: تغليب ذوي العقول على غيرهم لشرفهم، وفيه أن مقام التعريف آب عنه فلعل لهذا أورد بلعل. (قوله: بمعنى الحدوث وضعاً) حال من فاعل قام واحتراز عن الصفة المشبهة فإن وضعها على الإطلاق لا على

بِمَعْنَى[1] الحُدُوثِ،

(١) حال من المستتر.

إظهاره فكأنه بدل منه. (قوله: للنيابة) أي: لا باعتبار كونه مصدراً، ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه، فإذا ليس عمله كعمل المصدر، بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الإيضاح. (قوله: للمصدرية) كسائر المصادر يعمل لكونه بتأويل أن مع الفعل. (قوله: أكثر) أي: وقوعاً. (قوله: وأظهر) لعدم المانع من عمله بخلاف ما إذا كان مفعولاً مطلقاً فإن كونه مفعولاً مطلقاً مانع عنه لعدم صحة تأويله بأن مع الفعل، وكون امتناع التقديم مختصاً بالقسم الأول لما في الرضي من جواز تقديم معموله إذا كان بدلاً لعدم كونه مؤولاً بأن مع الفعل، وحينئذٍ لا يضر في كون ما ذكره الشارح قدس سره نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى. (قوله: أي: حدث) أي: معنى قائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق إليه تجوز بإقامة المدلول مقام الدال؛ أي: ما اشتق مما يدل عليه، ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي؛ لأن اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافاً للسيرافي فإنه قال: اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر، ولم يقل: أي مصدر كما في الرضي فيكون التجوز في إسناد قام إليه؛ لأن نسبة الاشتقاق أظهر قرينة على التجوز بخلاف إسناد قام؛ لأن المصدر أيضاً قائم بمن تلفظ. (قوله: موضوعاً الخ) إشارة إلى أنه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع، ولك أن تقول في الاشتقاق معنى الوضع؛ لأنه وضع للنوع واللام للأجل. (قوله: أي: الفعل) بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه إلى من بناء على أن الضمير يرد إلى أقرب المذكورات. (قوله: أي: لذات ما) يعني: أن موصوفه وإن يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوباً إليه لا كون الفعل منسوباً كما يوهمه تقديم الفعل على من فإنه لضرورة الاشتقاق. (قوله: لأن ما جهل أمره الخ) فيه أن أمره هو كونه شاملاً لمن يعلم ومن لا يعلم؛ لأن النكرة الموصوفة تعم. (قوله: قصد التغليب) لكن مقام التعريف آب عنه. (قوله: وغير ذلك) من الأسماء المشتقة. (قوله: ويكون من قام به الخ)؛ لأن المتبادر من وضع اللفظ لشيء كونه قصدياً واعترض الرضي بأن هذا التعريف لا يشتمل على زيد مقابل عمرو، وأنا متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه؛ لأن هذه الأحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم بأحدهما معيناً دون الآخر ولم يتعرض

لأنَّ[١] الجميع[٢] ليس (لمن قام به). وقوله[٣]: (بِمَعْنَى الحُدُوثِ) يخرج[٤] الصفة المشبهة، لأنَّ[٥] وضعها على[٦] أن يدل على معنى ثابت[٧]). والظاهر أنَّ اسم التفضيل داخل[٨] في الجميع[٩] الذي حكم[١٠] عليه بأنَّه[١١] ليس (لِمَنْ قَامَ بِهِ) والحق[١٢] ذلك؛ لأنَّ المتبادر من قوله (مَا اشْتُقَّ لِمَنْ قَامَ بِهِ) أن يكون[١٣] موضوعاً لمن قام به، ويكون[١٤] (مَنْ قَامَ بِهِ) تمام المعنى الموضوع[١٥] له من[١٦] غير زيادة ونقصان. فلو ضم إلى أصل الفعل معنى آخر[١٧] كالزيادة فيه[١٨]، ووضع له اسم[١٩] لا يصدق[٢٠] على هذا الاسم[٢١] أنَّه[٢٢] موضوع لمن قام به الفعل، بل[٢٣] لمن قام به الفعل مع زيادة[٢٤]، فبقوله: (لمن قام به) خرج اسم التفضيل فإنَّه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على أصل الفعل. وخالف أكثر الشارحين المصنف[٢٥] وأسندوا إخراج اسم التفضيل إلى قوله: (بمعنى الحدوث) كما أسندوا إخراج الصفة المشبهة إليه ظنّاً[٢٦] منهم أنَّ الاشتقاق (لمن قام به) شامل[٢٧] لاسم[٢٨] التفضيل ولم يتنبهوا أنَّ الاشتقاق متضمن[٢٩] معنى الوضع، كما علمت. فليس[٣٠] اسم التفضيل[٣١] موضوعاً (لمن قام[٣٢] به) بل[٣٣] له مع الزيادة، ويخدشه[٣٤] أنَّ صيغة المبالغة[٣٥] على هذا التقدير يخرج من التعريف[٣٦]، ولا[٣٧] يبعد أن يلتزم ذلك[٣٨]، ويدل عليه[٣٩] حصره صيغ اسم الفاعل فيما[٤٠] حصر، وجعل[٤١] أحكام صيغ المبالغة مثل[٤٢] أحكام اسم الفاعل. وفي[٤٣] (التَّرْجَمَةِ[٤٤] الشَّرِيفِيَّةِ) ما[٤٥] معناه: إنَّ صيغة اسم

(١) دليل يخرج. (٢) الذي غير الصفة المشبهة. (٣) أي: قول من عرف اسم الفاعل. (٤) أي: هذا القول. (٥) علة يخرج. (٦) مبني. (٧) انتهى كلامهما موضوعاً. أي: متجدد بل مستمر ودائم. (٨) خبر إنَّ. (٩) الذي خرج عن الحد سوى الصفة المشبهة. (١٠) مصنف. (١١) أي: بأنَّ مجموع ما عدا الصفة المشبهة. (١٢) أي: الإسناد المطابق. (١٣) اسم الفاعل. وجملة أن يكون خبر إنَّ. (١٤) المتبادر. (١٥) لاسم الفاعل. (١٦) بيان لتمام المعنى. (١٧) غير داخل. (١٨) أي: في تمامه وأصله. (١٩) أي: من قام به والزيادة قام. مثلاً. (٢٠) جواب لو. (٢١) أي: الموضوع بذاك المعنى المشتمل. (٢٢) والجملة فاعل لا يصدق. (٢٣) يصدق على الاسم أنَّه موضوع لمن .آه. (٢٤) على أصل الفعل نسخة. (٢٥) أي: قول المصنف في شرحه كما ذكرنا آنفاً. رضا. (٢٦) أي: لحصول الظن منهم. وبهذا بين الشارح موضع غلطهم. (٢٧) خبر إنَّ. (٢٨) مجرداً عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له. (٢٩) خبر إنَّ. (٣٠) أي: إذا كان كذلك. (٣١) خبر ليس. (٣٢) مجرداً عن الزيادة. (٣٣) موضوعاً. (٣٤) من الخدش بمعنى الجرح أي: يتوجه. مصنف. (٣٥) مثل غلام. (٣٦) أي: تعريف اسم الفاعل. (٣٧) إشارة إلى دفع الخدشة. (٣٨) خروج صيغة اسمها لغة. (٣٩) أي: على خروج صيغة المبالغة. أي: حصر المصنف في قوله الآتي وصيغة من الثلاثي. (٤٠) أي: صيغة. (٤١) على صيغة المصدر. مصنف. (٤٢) مفعول ثاني لجعل. (٤٣) أي: وقع في الترجة .آه. (٤٤) الظرف خبر مقدم. (٤٥) مبتدأ مؤخر.

الشارح لدفعه؛ لأنه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من أن القرب قائم بالمتقاربين، والجواز بالمتجاوزين والأخوة بالأخوين إلى غير ذلك من الإضافات المتجددة في الجانبين، والحق منع قيام العرض الواحد بالشخص بالطرفين، بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الأمر اتحادهما بالنوع، وما قيل في دفعه بأن معنى متقرب مثلاً قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء؛ لأن الإضافة المتكررة عبارة عن مجموع الإضافتين لا عن إضافة معينة متعلقة بالنظر إلى إضافة أخرى، والفاضل الهندي فهم من الاعتراض أنها أمور عدمية فلا معنى لقيامها، فأجاب: بأن القيام أعم من أن يكون حقيقياً أو باعتبارياً، وليسا كذلك، بل مقصوده أنها قائمة بالطرفين لا بأحدهما معيناً دون الآخر مع أنها مسندة إلى واحد معيناً فتدبر. (**قوله: خرج عنه اسم التفضيل**) ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المغالبة؛ نحو: كارمني فكرمته لكرمه؛ لأنه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة، في رضي الشافية: ونعني بباب المغالبة أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر؛ نحو: كارمني فكرمته؛ أي: غلبته في الكرم. (**قوله: وأسندوا إخراج اسم التفضيل الخ**) بناء على أنه لا يدل على الحدث مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة، وإن كان قد يدل على الحدوث بمعنى التجدد. (**قوله: ولا

الحدوث ولا على الاستمرار، قيل: ولا يخرج صفات الله تعالى، ولا نحو: حائض وطامث، ونحو مؤمن وكافر وغيرهما مما هو بمعنى الثبوت في الاستعمال؛ لأنها بحسب الأصل للحدوث والثبوت فيها عارض وفي المطول ما مختصره أن اللام الموصولة إنما تدخل على اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره؛ نحو: المؤمن والكافر والعالم والجاهل فإن اللام الداخلة عليه كالصفة المشبهة حرف تعريف اتفاقاً. (**قوله: مقيداً بأحد الأزمنة الخ**) نحو: زيد ضارب أمس أو الآن أو غداً بخلاف الصفة المشبهة، فإنه لا يقال: زيد حسن أمس أو غداً أو الآن، بل إذا أريد بها الحدوث يعدل عن صيغتها إلى صيغة الفاعل فيقال: حاسن وقابح وضائق ومنه: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ (**قوله: في شرحه**) أي: شرح المصنف أو التعريف. (**قوله: المحدود وغيره**) أي: من المشتقات، وأما غيرها فخارجة بقيد الاشتقاق ولظهوره لم يذكره، وقوله: وغير ذلك؛ أي: كاسم الزمان والمكان والآلة فإن الجميع يصدق عليه أنه ما اشتق من حدث. (**قوله: لأن الجميع ليس الخ**) التركيب من قبيل كل

ذلك لم يكن فاعرفه؛ يعني: لم يكن شيء مما عدا الصفة المشبهة موضوعاً لمن قام به بل لمن وقع عليه كاسم الفاعل أو لمن وقع فيه كالموضع والزمان أو لمن وقع به الفعل كما في الآلة. (**قوله: والظاهر أن اسم التفضيل**) أي: الظاهر من قول المصنف لمن قام به الفعل الذي يخرج ما عدا الصفة المشبهة دخول اسم التفضيل في الجميع وإلا لقصر بيانه، وقوله: في الجميع؛ أي: الذي عبّر عنه بقوله: ما عدا الصفة فإنه بمنزلة خرج الجميع إلاّ الصفة. (**قوله: والحق ذلك**) أي: دخوله في الجميع وخروجه عن الحد بقوله: لمن قام به لا ما فعله أكثر الشارحين من إخراجه عنه بقوله: بمعنى الحدوث كما ستعرف. (**قوله: تمام المعنى الموضوع له**) إذ المتبادر من وضع لفظ لشيء كونه قصدياً (سيلكوتي)، وفي الرضي ههنا كلام فليطالع. (**قوله: ووضع له اسم**) أي: وضع لمن قام به الفعل مع الزيادة اسم كلفظ أفضل الموضوع لمن قام به الفضل مع الزيادة على الغير. (**قوله: خرج اسم التفضيل**) ولا يخرج عنه صيغة الفاعل من باب المغالبة مثل كارمني فكرمته أكرمه كما ظن؛ لأنه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة فبينه، وبين اسم التفضيل فرق جليل. (**قوله: وخالف أكثر الشارحين**) كالفاضل الهندي وتبعه العصام، وقوله: ظناً منهم مفعول له حصولي لقوله: خالف وضمير الجمع راجع إلى الأكثر. (**قوله: إن الاشتقاق متضمن الخ**) ولك أن تقول في الاشتقاق معنى الوضع؛ لأنه وضع للنوع (سيلكوتي)؛ يعني: أن اسم الفاعل موضوع بالوضع النوعي العام لموضوع له كذلك بأن يقال: كل ما كان على هيئة فاعل فهو موضوع لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث. (**قوله: لمن قام به**) أي: لمجرد من قام به، بل له مع الزيادة على الغير في ذلك الحدث. (**قوله: ويخدشه أن صيغة المبالغة**) أي: يخدش كون المراد من قوله: لمن قام به تمام المعنى الموضوع له يقال: خدشته خدشاً من باب ضرب جرحته في ظاهر جلده سواء دمي الجلد أو لا (مصباح)، وبالفارسية: خراشيدن؛ يعني: يردّه، ويمنعه ذلك. (**قوله: ولا يبعد أن يلتزم ذلك**) يعني: لا بأس بأن يلتزم ذلك الخروج، ويدل عليه؛ أي: على خروجه من التعريف حصر المصنف صيغ اسم الفاعل فيما حصر من وزن فاعل ومن صيغة مضارعه المعلوم بميم مضمومة حيث لم يتعرض لصيغ المبالغة. (**قوله: وجعل أحكام الخ**) أي: ويدل على خروجه أيضاً جعل المصنف أحكام صيغ المبالغة مثل اسم الفاعل حيث قال: وما وضع منه للمبالغة مثله كما سيأتي. (**قوله: وفي الترجمة الشريفية**) أي: المنسوبة إلى السيد الشريف، وغرض الشارح من نقل هذه الترجمة تأييد بنيان ما أسّسه من التزام خروج صيغة المبالغة من التعريف.

يبعد أن يلتزم ذلك) الأولى ترك لفظ البعد فإنه قال ابن مالك في شرح التسهيل: ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جارياً على المضارع؛ أي: على زمنه خروج أمثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضمير؛ لأن اسم الفاعل غيرها. (**قوله: على زنة فاعل**) أي: القياس ذلك، وقد يجيء على وزن مفعل؛ نحو: حب فهو محب ولا يقال: حاب، وعلى وزن مفعل بكسر الميم؛ نحو: عم الرجل بمعروفه فهو معم. (**قوله: بميم مضمومة وكسر ما قبل الخ**) وربما كسر ميم مفعل اتباعاً للعين وضم عينه اتباعاً للميم كما قالوا في منتن منتن ومنتن، وربما استغنى عن مفعل بفاعل؛ نحو: أعشب فهو عاشب، وربما استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل؛ نحو: أسهب فهو مسهب. (**قوله: ويعمل الخ**) قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافاً للكسائي فإنه جوز عمل المصغر والموصوف. (**قوله: بشرط معنى الحال والاستقبال الخ**) ظاهر كلامه أنه يشترط ذلك في عمله مطلقاً،

الفاعل من الثلاثي المجرد على (فَاعِل[١]) كـ (ضارب[٢]) وقاتل، وماش، وآكل كل[٣] ما اشتق[٤] من مصادر الثلاثي لمن قام[٥] به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم[٦] فاعل، بل هو صفة مشبهة، أو (أفعل) التفضيل، أو صيغة مبالغة، كـ (حسن وأحسن ومضراب). «وَصِيغَتُهُ[٧]» أي: صيغة اسم الفاعل «مِنْ مُجَرَّدِ الثُّلَاثِيِّ[٨] عَلَى[٩]: » زنَة «(فَاعِلٍ[١٠])، وَمِنْ غَيْرِهِ» ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه «عَلَى[١١] صِيغَةِ الْمُضَارِعِ» المعلوم[١٢] « بِمِيْمٍ[١٣]» أي[١٤]: مع ميم «مَضْمُومَةٍ» موضوعة[١٥] في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموماً[١٦] أو لا. «وَ[١٧]» مع «كَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ» وإن لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر[١٨]، كما في (يَتَفَعَّلُ وَيَتَفَاعَلُ وَيَتَفَعْلَلُ) «نَحْوُ: مُدْخِلٍ[١٩]» فيما[٢٠] وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة. «ومُسْتَغْفِرٌ» فيما[٢١] وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة[٢٢]. ولو أقيم[٢٣] (مُتَفَاعِلٌ[٢٤]) مَقَامَ (مُسْتَغْفِرٌ) كان[٢٥] مثال الكسر الغير الواقع في[٢٦] آخر المضارع أيضاً مذكوراً[٢٧]؛ فكما[٢٨] يكون لكل من قسمي الميم مثال[٢٩] يكون لكل من قسمي الكسر أيضاً مثال[٣٠]. «وَيَعْمَلُ[٣١]» أي: اسم الفاعل «عَمَلَ فِعْلِهِ» فإن كان فعله لازماً يكون هو[٣٢] أيضاً لازماً[٣٣]، ويعمل عمل فعله اللازم، وإن كان[٣٤] متعدياً إلى مفعول واحد[٣٥] يكون هو أيضاً[٣٦] متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان[٣٧] متعدياً إلى اثنين[٣٨] كان هو[٣٩] أيضاً[٤٠] كذلك. وكما أنَّ[٤١] فعله[٤٢] يتعدى إلى الظرفين[٤٣] والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفَضْلات[٤٤] كذلك[٤٥] يتعدى هو[٤٦] إليها. «بِشَرْطِ[٤٧] مَعْنَى الحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ» أي[٤٨]: يعمل اسم الفاعل[٤٩] حال كونه[٥٠] متلبساً بشرط أي[٥١]: بشيء يشترط عمله[٥٢] به من[٥٣] معنى هو زمان الحال أو الاستقبال. فالإضافتان بيانيتان وإنَّما اشترط أحدهما[٥٤]، لأنَّ عمله[٥٥] لشبه المضارع،

---

(١) وزن. (٢) أي: القياس ذلك وقد يجيء على وزن مفعل. (٣) مبتدأ. (٤) أي: اسم. (٥) أي: الفعل. (٦) فعلم أنَّ صيغة المبالغة ليس من اسم الفاعل. (٧) عطف على جملة اسم الفاعل. (٨) الإضافة من قبيل جرد قطيفة. هندي. (٩) أي: واقع. (١٠) وبه سمي للكثرة الثلاثي. (١١) أي: واقع. (١٢) صفة المضارع. (١٣) والظرف حال أو صفة من الصيغة. (١٤) أشار إلى أنَّ الميم بمعنى مع يعني المصاحبة. (١٥) صفة. (١٦) خبر كان. (١٧) عطف على قوله: بميم عند أوسط الشيء قوله مع. (١٨) اسم لم يكن. (١٩) من أدخل يدخل. (٢٠) عبارة عن الفعل المضارع أو اسم الفاعل. (٢١) أي: في اسم الفاعل الذي. (٢٢) صفة حرف. (٢٣) أي: أقام المصنف. (٢٤) من التفاعل. (٢٥) جواب لو. (٢٦) فيما قبل بحركة. (٢٧) في المتن. (٢٨) متعلق بيكون الآتي. (٢٩) اسم يكون. (٣٠) اسم يكون. (٣١) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبلها. (٣٢) الضمير لفصل اسم يكون. (٣٣) خبر يكون. (٣٤) أي: فعل اسم الفاعل. (٣٥) نحو: أنا ضارب زيداً كما تقول: ضربت زيداً. (٣٦) أي: كفعله. (٣٧) فعله. (٣٨) كأعطى. (٣٩) أي: اسم الفاعل. (٤٠) كفعله. (٤١) أي: وكما ثبت. (٤٢) أي: فعل اسم الفاعل. (٤٣) أي: ظرف الزمان وظرف المكان. (٤٤) غير الفاعل والمفعول به الصريح. (٤٥) كالفعل. (٤٦) أي: اسم الفاعل. (٤٧) والظرف حال من فاعل يعمل أو خبر مبتدأ محذوف. (٤٨) إشارة إلى عامل الحال. (٤٩) إشارة إلى ذي الحال. (٥٠) اسم فاعل. (٥١) تفسير شرط. (٥٢) اسم فاعل. (٥٣) بيان لذلك الشيء. (٥٤) أي: الحال والاستقبال. (٥٥) أي: اسم الفاعل ليس بالأصالة.

وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى فَاعِلٍ وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيْمٍ مَضْمُومَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ نَحْوُ: مُدْخِلٌ وَمُسْتَغْفِرٌ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ،

والتحقيق أنه شرط في عمله في المفعول به لا في عمله في الظرف أو الجار والمجرور فإنه يكفيه رائحة الفعل، ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله بعضاً من مدلوله، وأما بالنسبة إلى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه إذا كان مضمراً، وإن كان مظهراً فظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه يرفعه وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يرفعه.

(قال المصنف: وصيغته من مجرد الثلاثي) الإضافة الأولى من إضافة العام إلى الخاص، والثانية من إضافة الموصوف إلى صفته، وقوله: زنة فاعل؛ أي: القياس ذلك وقد يتخلف كمجيء محبّ من حبّ، وقوله في موضع الأول إسقاط في قال الرضي، وقد يتبع ميمه لعينه فيكسر، وبالعكس نحو: مِنْتِنِ ومُنْتُن. (قوله: مضمومة أو لا) فلذا مثل المصنف بمثالين، والمضمومة في الأبواب الرباعية وغيرها في غيرها، وقوله فيما وضعت؛ أي: في اسم فاعل وضعت الميم فيه موضع الخ. (قوله: أيضاً مذكوراً) أي: كما كان مثال وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة مذكوراً؛ يعني: يكون المثالان حينئذٍ مذكورين بلفظٍ واحد، وقوله: من قسمي الكسر؛ يعني: كسر ما قبل آخر اسم الفاعل مع كسر ما قبل آخر المضارع، وكسر ما قبل آخر اسم الفاعل مع فتح ما قبل آخر فعل المضارع. (قال المصنف: ويعمل عمل فعله) أي: يعمل جميع عمل فعله من الرفع والنصب، وإنما عمل لجريانه

فيلزم(١) أن لا يخالفه في الزمان، نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ عَمْراً) الآنَ(٢) أوْ غَداً. والمراد بالحال والاستقبال: أعم من أن يكون(٣) تحقيقاً(٤) أو حكاية كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم(٥) بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ(٦)﴾ فإنَّ (بَاسِطٌ) ههنا(٧) وإن كان ماضياً(٨) لكن المراد حكاية الحال ومعناها(٩) أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي(١٠) كأنَّه موجود في ذلك الزمان(١١). أو يقدر(١٢) ذلك الزمان(١٣) كأنَّه موجود الآن. «وَ(١٤)» بشرط «الاعْتِمَادِ(١٥)» أي: اعتماد اسم(١٦) الفاعل «عَلَىٰ

(١) إذا كان عمله لمشابهته للمضارع. (٢) مثال بمعنى الحال. (٣) أي: كل واحد منهما. (٤) نحو: زيد ضارب الآن. (٥) أي: كلب أصحاب الكهف. (٦) أي: بقبة الغار. (٧) أي: في الآية. (٨) أي: واقعاً قبل نزول الآية. (٩) أي: معنى تلك الحكاية على وجهين أحدهما أنَّ يقدر. آه. (١٠) ليكون زمان الحال بالنسبة إلى زمان الكلم. (١١) أي: زمان البسط الذي وقع في الماضي. (١٢) وجه الثاني. (١٣) زمان البسط. (١٤) عطف على معنى الحال. (١٥) أي: وجود العلامة بينهما. (١٦) إشارة إلى أنَّ الألف واللام عبارة عن المضاف إليه.

وَالاعْتِمَادِ(١) عَلَى

(١) أي: وبشرط اعتماد اسم الفاعل على صاحبه. آه.

(قوله: ومعناها الخ) ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به كما في قوله: عندي تمرتان، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ، قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال: إن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾، وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي المستقرب كأنك تحضره للمخاطب

على فعله الذي هو بمعناه؛ أعني: المضارع ومعنى جريانه عليه موافقته له في الحركات والسكنات، وإلى هذا يشير بقوله الآتي؛ لأن عمله يشبه المضارع. **(قوله: كان هو أيضاً كذلك)** أي: كان اسم الفاعل مثل فعله متعدياً إلى مفعولين، وقوله: إلى الظرفين؛ أي: ظرفي الزمان والمكان، وقوله: سائر الفضلات بالفتحات، جمع فضلة بمعنى ما ليس بعمدة في الكلام. **(قال المصنف: بشرط معنى الحال الخ)** هذا الشرط في عمله في المفعول به لا مطلقاً كما يوهمه ظاهر عبارة المتن؛ أي: وبشرط أن لا يُصَغَّر ولا يوصف؛ لأنه حينئذٍ يبعد عن مشابهة الفعل فلا تقول: زيد ضويرب عمراً ولا ضارب ظريف عمراً، إلا أن يكون المفعول مقدماً على الصفة، فتقول: ضاربٌ زيداً ظريف، وخالف الكسائي في هذا فقال: ويعمل اسم الفاعل المصغر والموصوف كما خالف في اشتراط معنى الحال والاستقبال كما يأتي تمام المقال. **(قوله: فالإضافتان)** يريد إضافة شرط إلى معنى وإضافة معنى إلى الحال. **(قوله: لأن عمله يشبه المضارع)** أي: بسبب مشابهته المضارع لفظاً ومعنى فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وأجاز الكسائي إعماله وجعل منه الآية، ومحل الخلاف في نصبه المفعول به، وأما الفاعل فإن كان ضميراً رَفَعَه بالاتفاق وإن كان ظاهراً فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عُصفور قال السيوطي: وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه (خضري). **(قوله: والمراد بالحال أعم الخ)** وفي أكثر النسخ: بالحال أو الاستقبال وهو ليس بسديد؛ لأنه لا حكاية للاستقبال بل هو تحقيقي على كل حال. **(قوله: كقوله تعالى)** أي: في سورة الكهف وهذا مثال للحكاية ففيه بيان لما خفي وإعراض عما ظهر. **(قوله: لكن المراد به حكاية الحال)** أي: بدليل، ونقلبهم دون، وقلبناهم والمعنى: يبسط ذراعيه، واعلم أن كون الآية من قبيل ذلك إنما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق تعالى فإن الدنيا عنده كاللحظة الواحدة (خضري). **(قوله: ومعناها أن يقدر المتكلم الخ)** أي: معنى الحكاية على ما ذكره الأندلسي أن يفرض المتكلم باسم الفاعل نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل فمفعول به يقدر محذوف والباء متعلق بالمتكلم، وقوله: أو يقدر ذلك الزمان هذا هو المشهور وعليه الزمخشري واستحسنه الرضي فالأولى تقديمه على الوجه الأول. **(قوله: وبشرط الاعتماد الخ)** وإنما اشترط الاعتماد في عمله؛ لأن طلبه للمعمول على خلاف وضعه؛ لأن وضعه للذات المتضفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما اقتضاهما باعتبار تضمنه معنى مصدر فاشترط في عمله وقوعه موقعاً هو بالفعل أولى بأن يكون مسنداً أو بعد نفي أو استفهام (شرح لباب) فإذا فقد الاعتماد لم يعمل في الفاعل المظهر والمفعول به خلافاً للأخفش حيث ذهب إلى إعماله بدون الاعتماد أيضاً، واستدلَّ بقوله:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً
مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

حيث قال: إن بنو لهب مرفوع بخبير، وأجيب بأنه مبتدأ وخبر، ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع، وأجيب: بأن فعيلاً قد يستعمل للجماعة (شرح قطر) أي: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾. **(قوله: بشرط الاعتماد على صاحبه)** أي: ما سوى اللام بقرينة ما بعده من الكلام وكبقية الاعتماد بأن يكون خبراً إن كان صاحبه مبتدأ، وهكذا كما أشار إليه في الشرح وإنما سميت هذه المذكورات صواحب لقيامه بها في الأغلب، فلا يشكل بنحو زيد ضارب أبوه فافهم.

صَاحِبِهِ[1]» أي على المتصف[2] به؛ وهو المبتدأ[3] أو الموصول أو الموصوف[4] أو ذو الحال[5]؛ ليقوى[6] فيه جهة الفعل؛ من[7] كونه[8] مسنداً إلى صاحبه، نحو: (زَيْدٌ[9] ضَارِبٌ أَبُوهُ) و: (جَاءَ الضَّارِبُ[10] أَبُوهُ) و: (جَاءَ رَجُلٌ[11] ضَارِبٌ أَبُوهُ) و: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً[12] فَرَسَهُ). «أَوْ» اعتماده[13] على «الْهَمْزَةِ[14]» الاستفهامية ونحوها[15] من ألفاظ[16] الاستفهام «أَوْ مَا» النافية[17] ونحوها من حروف النفي كـ (لاَ وَإِنْ) لأنَّ الاستفهام والنفي بالفعل أولى، فازداد بهما شبهه[18] للفعل نحو: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟) و: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟) و: (مَا[19] قَائِمٌ زَيْدٌ) و: (مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ[20]). «فَإِنْ كَانَ» اسم الفاعل المتعدي[21] «لِلْمَاضي[22]» أي: للزمان الماضي بالاستقلال[23] أو في ضمن الاستمرار[24] وأريد ذكر مفعوله «وَجَبَتِ الإِضَافَةُ» أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «مَعْنًى» أي: إضافة معنوية،

---

(١) أي فالمذكور أي: المنوي نحو: يا طالعاً جبلاً. (٢) أي: الاسم الذي يتصف باسم الفاعل. (٣) صريحاً أو منوياً، أي: كون اسم الفاعل خبراً عنه. (٤) بأن يكون اسم الفاعل صفة. (٥) بأن يكون اسم الفاعل حالاً. (٦) قليل لمقدار إنَّما يشترط في العمل. (٧) بيان لتلك الجهة. (٨) حال. (٩) مثال المبتدأ. (١٠) مثال الموصول. (١١) مثال الموصوف. (١٢) ويجوز الاعتماد فيه تقديراً. مثال الحال. (١٣) أي: اسم الفاعل. (١٤) ملفوظ أو مقدر. (١٥) إشارة إلى عدم الانحصار. (١٦) اسماً أو حرفاً كهل ومن وما ومتى وأين وكم وكيف وأيَّان. حبيص. (١٧) احتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة. (١٨) أي: اسم الفاعل. (١٩) مثال النفي. (٢٠) وزاد صاحب اعتماده على النداء مثل: يا طالعاً جبلاً. (٢١) قيد به لأنَّ اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضياً وقد سبق والخلاف في هذه المسألة. (٢٢) والظرف خبر لكان. (٢٣) نحو: أنا ضارب زيد أمس. (٢٤) مالك البعير ورازق الحيوان وحافظ العلم.

صَاحِبِهِ أَوِ الهَمْزَةِ أَوْ[1] مَا فَإِنْ كَانَ[2] لِلْمَاضِي وَجَبَتِ الإِضَافَةُ[3] مَعْنًى

(١) أي: النافية.
(٢) أي: اسم الفاعل للزمان الماضي.
(٣) أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله له معنى.آه.

وتصوره له ليتعجب منه كذا في الرضي. **(قوله: على صاحبه)** أي: المذكور أو المنوي؛ نحو: يا طالعاً جبلاً. **(قوله: ونحوها)** يشمل مثل هل: ضارب الزيدان ملفوظاً أو مقدراً؛ نحو: قائم الزيدان أم قاعدان. **(قوله: من حروف النفي)** صريحاً أو مؤولاً به؛ نحو: إنما قائم الزيدان. **(قوله: المتعدي)** قيد به؛ لأن اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضياً، وقد سبق. **(قوله: ذكر مفعوله)**؛ لأنه لو لم يذكر جاز أن لا يضاف؛ نحو: هند ضاربة أمس. **(قوله: وجبت الإضافة)** ولا ينصب إلا الظرف والجار والمجرور؛ نحو: زيد ضارب أمس بالسوط؛ لأنه يكفيهما رائحة الفعل. **(قوله: إضافة معنوية)** بيان لحاصل المعنى، وأما التركيب النحوي فهو إما تمييز؛ أي: من حيث المعنى أو ظرف؛ أي: في المعنى أو حال؛ أي: ذات معنى أو مفعول مطلق؛ أي: إضافة معنوية.

(قوله: وهو المبتدأ) أي: ولو بعد الناسخ؛ نحو: كان زيد ضارباً عمراً (امتحان). **(قوله: أو الموصوف)** أي: مذكوراً أو مقدراً كما في قوله:

إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُم ... بَيْنَ الحَطِيمِ وبينَ حَوْضَي زَمْزَمِ

أي: بقوم رافعين، وقوله: من كونه مسنداً بيان للجهة؛ أي: من كون اسم الفاعل مع فاعله مسنداً إلى صاحبه المتصف به كما أن الفعل مسند إلى صاحبه؛ أعني: الفاعل دائماً. **(قوله: أو اعتماده على الهمزة)** أي: ولو مقدراً؛ نحو: قائم الزيدان أم قاعدان وأراد بالهمزة أدوات الاستفهام أو هي مذكورة بطريق التمثيل فتشمل الجميع، ومن الأمثلة قوله:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا؟

أي: أمقيم قومها أم قصدوا الارتحال. **(قال المصنف: أو ما النافية)** نحو:

خَلِيلَيَّ، ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما

وأراد بها أيضاً أدوات النفي؛ أي: ولو كان غير صريح؛ نحو: إنما قائم الزيدان، وزاد بعضهم الاعتماد على حرف النداء؛ نحو: يا طالعاً جبلاً، والصواب: أن المسوغ فيه الاعتماد على موصوف مقدر؛ أي: يا رجلاً طالعاً جبلاً؛ لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقرّبه من الفعل (خضري)، وهذا المثال مما استشكله النحاة حتى قال الرضي: إنه مصنوع لا اعتداد به وقد مر في بحث المنادى. **(قوله: بالفعل أولى)** منهما بالذات لتعلقهما بالحكم والحدث دون الأعيان، قوله: وإن كان للماضي الخ؛ أي: وكذا إن فقد الاعتماد على ما ذكر كما هو الظاهر (عصام)، وقيد الشارح بالمتعدي؛ لأن اسم الفاعل اللازم يرفع فاعله مع كونه بمعنى الماضي. (قوله: أو

لفوات شرط الإضافة اللفظية[١]، مثل: (زَيْدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو أَمْسِ[٢]) «خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ» فإنّه[٣] ذهب إلى عدم وجوب إضافته[٤] لأنّه[٥] يعمل[٦] عنده، سواء كان[٧] بمعنى الماضي أو الحال[٨] أو الاستقبال، فيجوز[٩] أن يكون[١٠] منصوباً[١١] على المفعولية وعلى تقدير إضافته[١٢] ليست إضافة معنوية[١٣] لأنّها[١٤] عنده من قبيل إضافة الصفة[١٥] إلى معمولها[١٦]. وتمسك الكسائي بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ[١٧]﴾ وقد مرّ الجواب[١٨] عنه. «فَإِنْ[١٩] كَانَ

(١) فلا يقال: مررت برجل ضاربك. (٢) معمول بفعل مقدر أي: ضرب أمس. (٣) أي: الكسائي. (٤) أي: اسم الفاعل. (٥) تعليل وجوب الإضافة. (٦) اسم الفاعل في مفعوله. (٧) اسم الفاعل. (٨) والتوسط لرعاية الطرفين. (٩) إذا لم يجب الإضافة يجوز. (١٠) أي: المعمول. (١١) لفظاً. (١٢) أي: إضافة اسم الفاعل المعمول. (١٣) كما كانت عند الجمهور. (١٤) علة ليست. (١٥) حال كونه بمعنى الماضي. (١٦) ومثل هذه الإضافة لفظية. (١٧) أي: بعتبة الغار. (١٨) من طرف الجمهور. (١٩) ففي بعض النسخ بالواو.

خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ[١] فَإِنْ كَانَ

(١) فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته. ج.

في ضمن الاستمرار) أي: بأن يراد به الاستمرار والدوام؛ نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾، و(خالق السموات)، وقوله: وأريد ذكر مفعوله؛ أي: في المعنى لا في اللفظ وهو ظاهر. (قال المصنف: وجبت الإضافة) أي: إلى ما بعده مما يكون مفعولاً في المعنى ولا يجوز أن ينصب على المفعولية لفقدان شرط عمله وهو كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، قال الأندلسي في شرح المفصل نقلاً عن أشباه السيوطي: إن الفرق بين اسم الفاعل بمعنى الماضي وبينه بمعنى الحال أو الاستقبال من وجوه، أحدهما: أن الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي، والثاني: يعمل مطلقاً، ثانيها: أن الأول يتعرف بالإضافة دون الثاني، ثالثها: أن الأول إذا ثنى أو جمع لا يجوز فيه وجهان؛ أعني: الإضافة مع حذف النون والنصب مع بقاء النون بخلاف الثاني هذا، ثم اعلم أن العلماء فرّعوا على هذه القاعدة مسألة فقهية في الضمان وهي أن القائل إذا قال: أنا قاتل عبدك أو سارق مالك بالإضافة كان ضامناً وإذا نوّن الاسم بلا إضافة لم يضمن، والفرق أن اسم الفاعل في الصورة الأولى حيث لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو إقرار وإخبار عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضي، وأما على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال فهو توعّد منه بالقتل والسرقة ولا إخبار عما وقع منه.

(استطراد) حكي أنه كان الكسائي أستاذ الرشيد، وأبو يوسف كان قاضياً في عصره فاختلفا في الدخول عليه، فالكسائي يجلس تارة فوق أبي يوسف القاضي ويجلس أبو يوسف تارة فوق الكسائي فوقع بينهما شيء بسبب الجلوس، فقال الكسائي لأبي يوسف نباحث بين يدي الخليفة ليظهر الأفضل منا عنده، فاسئل أنت من الفقه أجيبك بما يناسبه من النحو، وأسألك مسألة من النحو فأجبني بمثلها فقال أبو يوسف: ما تقول في مسألة من سجد للسهو فنسي في أثنائه هل عليه سجود السهو مرة أخرى، قال: لا فإن المصغر لا يصغّر فاستحسنه أبو يوسف، ثم سأله الكسائي عمن قال: أنا سارق ثوب فلان بالإضافة، أو قال: أنا سارق ثوبه بالتنوين ما يجب في الصورتين، فقال: القطع فيهما بإقراره، فقال الكسائي أخطأت بل يجب القطع في صورة الإضافة، ولا يجب في فصل التنوين؛ لأن الأول إخبار عن الماضي والثاني عن الحال أو الاستقبال فاستحسنه من حضر فسلّم أبو يوسف، فنعم ما قيل: الحق يدخل الأذن بلا إذن. (قوله: لفوات شرط الإضافة اللفظية)؛ لأنه ليس بمضاف إلى معموله لكونه بمعنى الماضي فيفيد الإضافة حينئذٍ التعريف أو التخصيص كما هو شأن المعنوية؛ فلذا وقع اسم الفاعل المذكور صفةً للجلالة في: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾. (قوله: خلافاً للكسائي) هذا الخلاف متفرع على الخلاف السابق في اشتراط معنى الحال والاستقبال، وقوله: فإن كان له معمول آخر؛ أي: منصوب وهذا إشارة إلى الجواب عن متمسك الكسائي حيث يجوّز عمله بمعنى الماضي كما عرفته.

لَهُ[1]» أي: لاسم الفاعل[2] «مَعْمُولٌ آخَرُ[3]» غير[4] ما أضيف اسم الفاعل إليه «فَبِفِعْلٍ[5] مُقَدَّرٍ[6]» أي: فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل، نحو: (زَيْدٌ مُعْطِي[7] عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ[8]) فـ (دِرْهَماً[9]) منصوب بـ (أعطى) المقدر. فإنَّه[10] لما قيل: معطى عمرو، قيل[11]: ما أعطاه؟ فقيل[12]: درهماً. أي: أعطاه درهماً. «فَإِنْ[13] دَخَلَتِ اللَّامُ[14]» الموصولة على اسم الفاعل «اسْتَوَى[15] الجَمِيْعُ» أي: جميع الأزمنة[16]، فتقول: (مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْداً أَمْسِ) كما تقول: (مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْداً الآنَ، أَوْ غَداً) لأنَّه[17] فعل في الحقيقة حينئذ[18] عدل عن صيغة الفعل[19] إلى صيغة الاسم[20]، لكراهتهم[21] إدخال اللام عليه[22]. «وَمَا[23] وُضِعَ مِنْهُ[24]» أي: من[25] اسم الفاعل بتغيير صيغته إلى[26] أخرى، بحيث يخرج[27] عن حد اسم الفاعل. «لِلْمُبَالَغَةِ[28]» في الفعل المشتق منه «كَـ(ضَرَّابٌ، وَضَرُوبٌ وَمِضْرَابٌ» بمعنى[29] كثير الضرب[30] «وَعَلِيْمٌ» بمعنى كثير[31] العلم «وَحَذِرٌ» بمعنى كثير الحذر «مِثْلُهُ[32]» أي: مثل اسم[33] الفاعل في العمل واشتراط ما[34] يشترط به عمله هذا على تقدير أن تكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل، وأمَّا[35] إذا كانت[36] داخلة فيه[37]، فمعنى هذه العبارة أنَّ صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثله[38]، أي: مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة، نحو: (زَيْدٌ ضَرَّابٌ[39] أَبُوهُ عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً[40]) و[41]: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الضَّرَّابُ[42] عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً أو أَمْسِ). وما[43] فيه من[44] معنى المبالغة ناب[45] مناب ما[46] فات من المشابهة[47] اللفظية. «وَالمُثَنَّى[48]» من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة

(١) والظرف خبر مقدم. (٢) الذي بمعنى الماضي. (٣) صفة معمول. (٤) صفة كاشفة للمعمول. (٥) الفاء جزائية. (٦) من جنس اسم الفاعل. صفة فعل. (٧) فلا يمكن إضافته إلى معمولين معاً. (٨) وهو جائز بالاتفاق وهو متمسك الكسائي. (٩) أي: لفظ درهماً في المثال. (١٠) شأن. (١١) في السؤال. (١٢) في الجواب. (١٣) الفاء للتعقيب في الإخبار. هندي. (١٤) صفة. (١٥) والجملة جزاء الشرط. (١٦) أي: الماضي والحال والاستقبال. (١٧) اسم الفاعل. (١٨) أي: حين دخل اللام عليه. (١٩) أي: ضرب. (٢٠) وهو ضارب. (٢١) علة عدل. أي: العرب. (٢٢) أي: على الفعل. (٢٣) شروع إلى أحكام المبالغة. (٢٤) حال. (٢٥) أي: حال كونه. (٢٦) صيغة. (٢٧) أي: ذلك الاسم. (٢٨) متعلق بوضع ومفعوله به غير الصريح له. (٢٩) حال كون الثلاثة. (٣٠) أو شديده. (٣١) باعتبار الكمية والكيفية. (٣٢) خبر المبتدأ وهو ما. (٣٣) الذي ليس للمبالغة. (٣٤) أي: أنَّ الحال والاستقبال. (٣٥) أي: ما توجيه كلام المصنف. (٣٦) صيغ المبالغة. (٣٧) أي: في حد اسم الفاعل. (٣٨) خبر إنَّ. (٣٩) اعتمد على المبتدأ. (٤٠) يعني فلا يجوز أن يقول: أمس كما لا يجوز في ضارب. (٤١) نحو: . (٤٢) اعتمد على الموصول. (٤٣) أي: اسم الفاعل الذي. (٤٤) بيانية. (٤٥) خبر ما. (٤٦) أي: مقام المعنى الذي. (٤٧) إن بقيت المعنوية. أي: الموازنة في الحركات والسكنات. (٤٨) عطف على جملة ما وضع للمبالغة.

لَهُ مَعْمُولٌ آخَرُ فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الجَمِيْعُ، وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَضَرَّابٍ وَضَرُوبٍ ومِضْرَابٍ، وَعَلِيمٌ وَحَذِرٌ مِثْلُهُ، وَالمُثَنَّى

(قوله: معمول آخر) أي: من حيث المعنى؛ لأنه لا عمل له في اللفظ. (قوله: فبفعل مقدر) أورد عليه أنه لا يستقيم في مثل هذا ظان زيد أمس قائماً للزوم حذف أحد مفعولي ظان، وأجيب: بارتكاب جواز ذلك مع القرينة وإن كان قليلاً، وبأن المثال مصنوع والصحيح هذا ظان زيد قائم، قال السيرافي: إنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم تمكن الإضافة إليه. (قوله: بتغير صيغته الخ) ليس المراد أن هذا تقدير اللام حتى يكون تعسفاً كما قيل: بل إشارة إلى أن من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء، وخرج منه فيؤول المعنى إلى

(قال المصنف: فبفعل مقدر) أي: ناصب لذلك المعمول لا باسم الفاعل خلافاً للكسائي أيضاً والتقدير بطريق الاستيناف كما يظهر من قوله: قيل: ما أعطاه الخ، ولكن لا يخفى أنه تكلف لا يساعده الوهم، فلذا قال الكسائي بعمله مطلقاً، والسيرافي بعمله عند امتناع إيراد المتعلق بطريق الإضافة للضرورة (عصام) حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أضيف إلى المفعول الأول (نعمه). (قوله: وإذا دخلت اللام الموصولة) أي: دون المعرّفة استوى[1] في عمل اسم الفاعل جميع الأزمنة فلا حاجة مع اللام إلى معنى الحال والاستقبال ولا إلى الاعتماد على شيء مما ذكر خلافاً للرماني وأبي علي حيث قالا: لا يعمل حين دخله اللام إلا إذا كان بمعنى الماضي. (قوله: لأنه فعل الخ) أي: لأن اسم الفاعل الذي دخله اللام فعل في المعنى والحقيقة، إلا أنه عدل إلى صيغة الاسم للكراهة. (قال المصنف: وما وضع منه الخ) أي: مغيراً وخارجاً منه على أن من للابتداء لا للبيان كما في التوجيه

(١) بكسر الجيم بمعنى الدروع.

«وَ» كذلك «الْمَجْمُوعُ» منهما[١] مُصَحَّحاً[٢] كان أو مُكَسَّراً[٣] «مِثْلُهُ[٤]» أي: مثل اسم الفاعل إذا[٥] كان مفرداً في العمل[٦] وشروطه[٧]، لعدم[٨] تطرق خلل إلى صيغته المفردة من حيث ذاتها بإلحاق[٩] علامتي[١٠] التثنية والجمع[١١]، تقول: (الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ، أَوْ الزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً[١٢]) و: (الزَّيْدَانِ الضَّارِبَانِ أَوْ الزَّيْدُونَ الضَّارِبُونَ عَمْراً الآنَ أو غَداً أو أمسِ). «وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ» أي: نون المثنى والجموع «مَعَ[١٣] العَمَلِ» في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف[١٤] ما إذا كان[١٥] مضافاً إليه فإنَّ حذفها[١٦] واجب[١٧]. «وَ» مع «التَّعْرِيْفِ[١٨] تَخْفِيْفاً» مفعول[١٩] له للحذف أي: يجوز حذفها[٢٠] لوجود هذين الشرطين[٢١] لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة[٢٢] بها[٢٣] كقراءة من قرأ[٢٤]: «﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ﴾ بِنَصْبِ (الصَّلاَةَ) عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ[٢٥]». وأمَّا[٢٦] على[٢٧] تقدير التنكير، مثل قوله تعالى: ﴿لَذَآئِقُوا الْعَذَابِ﴾ بالنَّصب فحذفها[٢٨] ضعيف لأنَّ اسم الفاعل لم يقع صلة اللام[٢٩]. والقراءة مما[٣٠] لا اعتماد عليها. (اِسْمُ الْمَفْعُولِ) «هُوَ مَا[٣١] اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ» أي: حدث موضوعاً «لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ» أي: لذات ما من حيث وقوع

(١) أي: اسم الفاعل مع المبالغة وغير المبالغة. محررة. (٢) إشارة إلى تعميم الحكم. (٣) كضربة. (٤) لو اكتفى بخبر واحد لكان أخصر. (٥) قيد الاسم الفاعل المقيس. (٦) إشارة إلى وجه الشبه. (٧) أي: الاعتماد. (٨) تعليل لمقدر إنَّما لم يفرق بين المفرد والمثنى والمجموع. (٩) بسبب. (١٠) أي: الألف والنون أو الياء والنون. (١١) أي: الواو والنون أو الياء والنون. (١٢) مثل وهم قطان مكة وهن حواج بيت الله وعواقد حيك ننفاق .خبيص. (١٣) ظرف الحذف أو حال منه. (١٤) بيان فائدة قيد الجواز. (١٥) اسم الفاعل. (١٦) أي: حذف النون. (١٧) خبر إنَّ. (١٨) أي: بلام الموصول لا بلام التعريف فافهم. (١٩) أي: هذا مفعول له. (٢٠) أي: النون. (٢١) أي: العمل والتعريف. (٢٢) لو لم يخفف. (٢٣) أي: بالنون. (٢٤) في سورة الحج. (٢٥) بخلاف قراءة المتواترة التي هي بجر الصلاة بإضافتها إليه. (٢٦) حذف النون. (٢٧) والظرف مبتدأ. (٢٨) جواب أمَّا أي: النون. (٢٩) إذ لا لام فلا يضر تطويله حتى يحتاج إلى التخفيف. بنصب العذاب. (٣٠) أي: من القراءة. (٣١) أي: اسم.

وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ، وَيَجُوزُ[١] حَذْفُ النُّونِ[٢] مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيْفِ تَخْفِيْفاً. اِسْمُ الْمَفْعُولِ[٣] مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ[٤] وَقَعَ عَلَيْهِ، وَصِيغَتُهُ

(١) الجواز بمعنى الإمكان الخاص. (٢) أي: نوني المثنى والمجموع.
(٣) أي: المفعول به على الحذف والاتصال إذ المفعول هو الحدث.
(٤) أي: لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه حقيقة أو اعتبارية.

الآتي، وهذا مبني على ما التزمه الشارح فيما سبق من خروج صيغة المبالغة عن تعريف اسم الفاعل كما سيصرح به، وقوله: بحيث يخرج الخ للاحتراز عن تغيير لا يخرجه عن الحد كالتثنية والجمع. (قال المصنف: كضرّاب وضروب ومضراب) الأول كما في قوله:

أخا الحَرْبِ لَبّاساً إلَيها جِلاَلَهَا[١]
وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوالِفِ أعْقَلا

والثاني كقول أبي طالب:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها

والثالث كقولهم: إنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوائِكَهَا، أي: سمانها جمع بائكة، والمنحار مبالغة ناحر بمعنى: ذابح. (قال المصنف: وعليم وحذر) الأول كما في قول بعضهم: إن الله سميع دعاء من دعاه، والثاني كقول زيد الخير رضي الله عنه:

أتَانِي أنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي
جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لهَا فَدِيدُ

(قوله: فمعنى هذه العبارة) أي: فمعنى قول المصنف: وما وضع منه للمبالغة مثله إن صيغ الخ؛ أي: فكلمة من على هذا المعنى بيانية كما مر. (قوله: أي: مثل اسم الفاعل) يعني: في العمل والاشتراط، وقوله: وما فيه من معنى المبالغة الخ يعني: أن معنى المبالغة في صيغ وضعت لها نائب مناب المشابهة اللفظية الفائتة، حاصلة: أن ما فيها من المبالغة في

(١) أعني: إضافة النكرة إلى المعرفة.

ما ذكره الشارح، وعلى التوجيه الثاني من للتبيين؛ لأنه يصلح إطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار في التوجيهين. **(قوله: بحيث يخرجه الخ)** احتراز عن تغير لا يخرجه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية في قوله: للمبالغة. **(قوله: إذا كانت للمبالغة)** لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الأول لما أن فيه صرف كلمة من عن معناها المتبادر؛ أعني: التبيين والتوجيهان مطلوبان. **(قوله: وما فيه من معنى المبالغة الخ)**؛ لأن المبالغة وصول الشيء إلى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لأجله بخلاف اسم التفضيل فإن فيه اعتبار زيادة معه ويضمهما لا يبقى معنى الفعل على حاله، فلذا لم يعمل اسم التفضيل. **(قوله: بإلحاق علامتي التأنيث الخ)** وأما جمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه أشرف فيتبعه في حكمه. **(قوله: ومع التعريف الخ)** أي: لام التعريف؛ أي: ما تكون للتعريف في الجملة وإن لم تكن ههنا. **(قوله: اسم المفعول)** أي: المفعول به على حذف

الفعل[١] عليه، ف (مَضْرُوبٌ[٢]) موضوع لذات ما[٣] وقع عليها الضرب[٤]. واعتذار[٥] إقامة[٦] (من) مقام (ما[٧]) مر في اسم الفاعل. فقوله[٨]: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) شامل[٩] لجميع الأمور المشتقة من المصدر. وقوله[١٠]: (لمن وقع[١١] عليه) يخرج[١٢] ما عدا المحدود[١٣]، كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً[١٤]، سواء[١٥] وضع لتفضيل[١٦] الفاعل أو لتفضيل[١٧] المفعول[١٨]. فإنَّه[١٩] مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير[٢٠] في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط[٢١]. «وَصِيْغَتُهُ[٢٢] مِنَ الثُّلَاثِيِّ» المجرد[٢٣] «عَلَى» زنة «مَفْعُولٍ[٢٤] كَ (مَضْرُوبٍ) وَمِنْ غَيْرِهِ» أي: غير الثلاثي المجرد «عَلَى صِيْغَةِ اسْمِ الفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ[٢٥]» لخفة[٢٦] الفتحة وكثرة المفعول «كَ (مُسْتَخْرَجٍ» بفتح الراء. «وَ[٢٧] أَمْرُهُ[٢٨]» أي: شأنه وحاله[٢٩] «فِي العَمَلِ» أي: عمل النصب[٣٠]، «وَالاشْتِرَاطِ» أي: اشتراط عمله[٣١] بأحد الزمانين[٣٢] والاعتماد على صاحبه[٣٣] أو الهمزة أو (ما[٣٤]) «كَأَمْرِ[٣٥] اسْمِ الفَاعِلِ» أي: مثل شأنه وحاله. وإذا كان[٣٦] معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي أيضاً فهو يرفع ما[٣٧] يقوم مقام الفاعل، ولو[٣٨] كان هناك[٣٩] مفعول آخر[٤٠] يبقى على نصبه «نَحْوَ: (زَيْدٌ مُعْطَىً[٤١] غُلَامُهُ[٤٢] دِرْهَماً[٤٣])»

---

(١) احترز به عن اسم التفضيل. (٢) شروع في تطبيق الحد بالإفراد. (٣) من الذوات. (٤) فاعل وقع. (٥) ج س تأمل. (٦) لأنَّه موضوع لمن قام به الفعل. (٧) أي: لفظ ما. (٨) مصنف. (٩) يعني جنس. (١٠) مصنف. (١١) أي: الفعل. (١٢) من التعريف. يعني فصل. (١٣) يعني اسم المفعول. (١٤) نحو: أشهر وأعرف. (١٥) تفسير المطلق. (١٦) نحو: اضرب أي: أكثر ضاربية. (١٧) نحو: اشغل أي: أكثر مشغولية. (١٨) مثل أشهر من المشهور. (١٩) علة لمقدر خارجان. (٢٠) أي: المفضل عليه. (٢١) من غير اعتبار الزيادة. (٢٢) أي: اسم المفعول. (٢٣) صيغة الثلاثي. (٢٤) غالباً. (٢٥) للفرق بين اسم الفاعل والمفعول. (٢٦) علة لمقدر إنَّما اختير الفتحة. (٢٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على وصيفته. معرب. (٢٨) أي: اسم المفعول. (٢٩) أي: اسم المفعول. (٣٠) إذ عمل الرفع لا يتوقف الشرط. (٣١) اسم المفعول. (٣٢) أي: الحال والاستقبال. (٣٣) أي: على المتصف به. اسم المفعول. (٣٤) نافية. (٣٥) والظرف خبر المبتدأ. (٣٦) اسم المفعول. (٣٧) أي: المفعول. (٣٨) هذا توطئة من لما مَثَّل به المصنف. (٣٩) أي: بعد رفعه فذلك المفعول بالنائبية. (٤٠) غير المفعول الذي جعل نائباً. (٤١) من غير اللام. (٤٢) نائب فاعل معطي. (٤٣) مفعول الثاني.

مِنَ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى مَفْعُولٍ كمضروب وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ اسم الفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَمُسْتَخْرَجٍ، وَأَمْرُهُ فِي العَمَلِ وَالاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسم الفَاعِلِ مِثْلُ: زَيْدٌ مَعْطَىً غُلَامَهُ دِرْهَماً.

الجار واستتار الضمير يقال: فعلت به الضرب أوقعته عليه، وإلا فالمفعول هو الحدث. (**قوله: من فعل أي حدث**) سواء كان متعدياً بنفسه أو بحرف الجر، وإن كان لازماً غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه. (**قوله: لمن وقع عليه**) حقيقة أو اعتباراً ليشمل أوجدت ضرباً فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم، فإن الإيجاد والعلم تعلقاً بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة، لكن العقل يفسره واقعاً عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع. (**قوله: من حيث إنه وقع الخ**)؛ لأن التعليق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية؛ ولأن الأولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء هنا، ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه، والتأديب مضروب له الصيغة موضوعة لما وقع عليه إلا أنه ترك ذكره، وأقيم الجار والمجرور مقامه، ويدخل في التعريف الصفات التي بمعنى المفعول وهي بكسر الفاء وسكون العين؛

المعنى جابر لما فات من نقصان المشابهة للمضارع لفظاً؛ وذلك لأن مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث مقرّب له من الفعل لكونه بمنزلة التجدد. (**قوله: مصححاً كان أو مكسراً**) نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾، و﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾، وقوله: في العمل وشروطه قيل: أي في نصبهما المفعول به لا في رفعهما الفاعل؛ لأن الفاعل في المثنى والمجموع مستكن لا شرط للعمل فيه انتهى فافهم. (**قوله: تقول الزيدان ضاربان**) الخ هذه أمثلة تثنية اسم الفاعل وجمعه وقس عليها أمثلة تثنية ما وضع للمبالغة وجمعه. (**قال المصنف: ويجوز حذف النون مع العمل**) الجواز بمعنى: الإمكان الخاص، واللام في النون والعمل للعهد الخارجي العلمي، وإلى كل ذلك إشارة في الشرح كما لا يخفى، فالمراد عمل نصب المفعول المذكور فلا حذف عند عمله في المفعول المقدّر، ولا عند رفعه الفاعل، وأما إذا كان اسم الفاعل مضافاً إلى معموله فحذف النون حينئذٍ واجب كما في: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾، و﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾. (**قال المصنف: ومع لام التعريف**) أي: لام التعريف بحسب الصورة وهي موصولة، وقيل: أي ما يكون للتعريف في الجملة فلو قال: مع اللام لكان أظهر، وقوله: لقصد مجرد التخفيف إشارة إلى أن قوله: تخفيفاً مفعول له تحصيلي.

نحو: طمن وفعل بضمتين؛ نحو: لفظ بمعنى ملفوظ، وفعلة بضم الفاء وسكون العين؛ نحو: أكلة، وفعيل؛ نحو: جريح إلا أن يقال: إنها ليست موضوعة بمعنى مفعول بل مستعملة. **(قوله: على صيغة اسم الفاعل)** وقد شذ؛ نحو: أضعف فهو مضعوف، وأزكم فهو مزكوم، وأحم فهو محموم، وأحزن فهو محزون، وأحب فهو محبوب. **(قوله: لخفة الفتحة وكثرة المفعول)**؛ لأنه يكون لفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذي يعمل عمله، وللفرق بينه وبين اسم الفاعل. **(قوله: أي: في عمل النصب)**؛ إذ لا يحتاج في الرفع إلى اشتراط زمان، وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك. **(قوله: يبقى على نصبه الخ)** فاسم المفعول إن كان بمعنى الحال والاستقبال مقدر لا إن كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل.

(قوله: من حيث إنها تثنى الخ) بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فإنه اسم لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل، فإنه وإن كان لمن قام به الفعل إلا أنه لا يثنى ولا يجمع؛ لأن أصله أن يكون مع من ولذا لم يعمل، والمراد المشابهة في أصل معنى التثنية والجمع والتأنيث؛ لأن جمعها وتأنيثها كجمع اسم الفاعل وتأنيثه، فإنه لا يطرد في أفعل فعلاء مع عمل فمله فلا يقال: أبيضون وأبيضه كما يقال: ضاربون وضاربة، وفي الرضي: وجه المشابهة كونها بمعناه؛ إذ لا فرق بينهما إلا باعتبار الحدث والثبوت؛ أي: اتصاله به مع قطع النظر عن التقييد بأحد الأزمنة؛ ولذا يقصد بها الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فإنه يدل على الحدث المقيد بأحد الأزمنة.

(قوله: لطول الصلة بها) أي: بالنون وبنصب المفعول به كالقراءة الشاذة في آية سورة الحج حيث قرئ: ﴿والمقيمي الصلاةَ﴾ بالنصب، وأما حذف النون بدون اللام فضعيف كما في قوله تعالى في والصافات: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾ بنصب العذاب، وهي أيضاً قراءة شاذة لا اعتداد بها. **(قال المصنف: اسم المفعول)** أي: المفعول به على الحذف والإيصال؛ إذ المفعول هو الحدث فافهم. **(قال المصنف: ما اشتق من فعل)** أي: متعد ولو بحرف جر، وقوله: لمن وقع عليه؛ أي: حقيقة أو اعتبارية فيشمل؛ نحو: معلوم ومعقول، ولما لم يحتج إلى إخراج شيء يذكر قيد بمعنى الحدوث لم يذكره. **(قوله: من حيث وقوع الفعل عليه)** أي: لا من حيث قيامه به فيخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة ولا من حيث وقوعه فيه، أو به فيخرج المكان والآلة، ثم إن قيد الحيثية يستفاد من المقام بناء على ما تقرر واشتهر من أن التعليق بما في حكم المشتق مشعر بالحيثية إلا أنه لو ذكره في تعريف اسم الفاعل واكتفى به ههنا لكان أولى. **(قوله: سواء وضع لتفضيل الفاعل)** بأن يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل؛ نحو: زيد أضرب الناس؛ أي: أشدّهم ضاربيةً، وقوله: أو لتفضيل المفعول؛ أي: بأن يكون بمعنى المفعول؛ نحو: زيد أشهر الناس وأعرفهم؛ أي: أكثرهم مشهورية ومعروفيةً وسيأتي، ثم إن خروج الأول ظاهر؛ لأنه لمن قام به فيخرج بقوله: لمن وقع عليه، وأما الثاني ففي خروجه خفاء؛ لأنه يصدق عليه لمن وقع عليه بحسب الظاهر؛ فلذا بيّنه بقوله: فإنه مشتق الخ. **(قال المصنف: من فعل لموصوف الخ)** أي: من حدث موضوعاً لذات متصفة به سواء كان الاتصاف بطريق القيام به أو بطريق الوقوع عليه فيشمل القسمين. **(قال المصنف: وصيغه من الثلاثي)** أراد بالثلاثي هنا وفيما مر ما هو متصرف، وأما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول مثل نعم وعسى. **(قوله: على زنة مفعول)** أي: ولو باعتبار أصله كمقول ومرمى ومبيع، واعلم أن مجيئه على مفعول غالبي فإنه قد يجيء على فعيل كقتيل، ففي بعض شروح الألفية: ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه كجريح وقتيل وكحيل بمعنى مجروح ومقتول ومكحول ولا ينقاس ذلك في كل شيء هذا، وقوله: كمضروب؛ أي: وكممرور به؛ لأنه إذا أخذ اسم المفعول من الفعل اللازم الذي صار متعدياً بحرف الجر يجب أن يظهر ذلك الحرف فيه، فلا يقال: زيد مذهوب كما لا يقال ذُهِبَ (شرح لباب). **(قال المصنف: بفتح ما قبل الآخر)** أي: ولو كان الفتح تقديراً كمعتلّ ومختار اسمي مفعول ثم إن هذا الذي ذكره هو القياس وما عداه شاذ كالمحبوب من أحبّ، وأما نحو: محسن وملقح ومسهب بفتح ما قبل الآخر مع أنها أسماء الفاعل فشاذ (خضري). **(قوله: أي: في عمل النصب)** قيد به؛ لأن عمله الرفع لا يتوقف على شرط؛ أي: اشتراط زمان كما صرح به نجم الأئمة (نعمه)، وقيل: الظاهر للشارح التعميم. **(قوله: ولو كان هناك مفعول الخ)** أي: ولو كان في مقام يرفع فيه اسم المفعول نائب الفاعل مفعول آخر غير ما قام مقام الفاعل بأن كان مشتقاً من متعدٍ إلى مفعولين يبقى الخ جواب لو.

الآنَ[1] أو غداً) أوْ (المُعْطَىٰ[2] غُلاَمُهُ دِرْهَماً؛ الآنَ أوْ غَداً أوْ أَمْسِ). «(الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ» باسم[3] الفاعل من حيث إنَّهَا تثنى[4] وتجمع وتذكر وتؤنث. «مَا[5] اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ» احترز[6] به عن اسم الفاعل واسم[7] المفعول المتعديين. «لِمَنْ[8]» أي: لما «قَامَ بِهِ عَلَىٰ[9] مَعْنَىٰ الثُّبُوتِ[10]» لا بمعنى الحدوث، احترازٌ[11] عن نحو: (قَائِمٍ[12]) و: (ذَاهِبٌ) مما[13] اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث، فإنَّه[14] اسم فاعل[15] لا صفة مشبهة. واللازم[16] أعم من أن يكون لازماً ابتداء[17] أو عند الاشتقاق، كـ (رَحِيْم) فإنَّه مشتق من (رَحِمَ[18]) بكسر العين بعد نقله[19] إلى (رَحُمَ[20]) بضمها. فلا يقال: رحيم إلَّا من (رحُم) بضم الحاء، أي: صار (الرَّحْم) طبيعة[21] له[22] كـ (كرُم[23]) بمعنى صار الكرم طبيعة له. والمراد بكونه[24] بمعنى الثبوت: أنَّه[25] يكون كذلك[26] بحسب أصل الوضع، فيخرج عنه نحو: (ضامر وطالق[27]) فإنَّهما بحسب أصل الوضع للحدوث[28] ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال. «وَصِيْغَتُهَا» أي: صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها

(١) وهذا القيد لإهمال المصنف. (٢) مثال المعرف باللام. (٣) متعلق بالمشبهة. (٤) بعد اشتراكهما في كونهما من قام به الفعل. س. (٥) أي: اسم. (٦) أي: هذا القول. (٧) وأفعل التفضيل المشتق من المتعدي. (٨) موضوعاً. (٩) حال من فاعل قام. (١٠) أي: الاستمرار واللزوم. (١١) وهذا القول. (١٢) أي: عن اسم الفاعل. (١٣) بيان للنحو. (١٤) أي: ذلك الاسم. (١٥) لكونه بمعنى الحدوث. (١٦) في التعريف. (١٧) أي: عند وضعه نحو: حسن. (١٨) من باب علم. (١٩) أي: بعد نقل رحم من الباب الرابع. (٢٠) أي: إلى الباب الخامس. (٢١) أي: حالاً دائماً للفاعل. (٢٢) أي: طبع الفاعل عليه. وجيه. (٢٣) من الباب الخامس. (٢٤) أي: المذكور من أفراد الصفة المشبهة. (٢٥) أي: قام الفعل. (٢٦) أي: كونه مشتقاً. (٢٧) بمعنى ذات إطلاق. (٢٨) كائن. خبر إنَّ.

الصَّفَةُ المُشَبَّهَةُ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ[1] لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ، وَصِيغَتُهَا[2]

(١) الآن أو غداً أو المعطي غلامه درهماً الآن أو غداً أو أمس. ج.
(٢) أي: الاستمرار واللزوم لا بمعنى الحدوث الذي مر في اسم الفاعل. ج.

(قوله: لا بمعنى الحدوث) بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل. (قوله: بعد نقله الخ) ولذا قالوا: إن فعيلاً من فعل بفتح العين كقدير ونصير، ومن فعل بضم العين صفة مشبهة. (قوله: وصيفتها) أي: الصيغ المختصة بها فلا ينافي ما في التسهيل من أن الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياساً مطرداً فإنها مشتركة بينهما.

(قال المصنف: الصفة المشبهة) أي: المعتبرة مشابهتها باسم الفاعل فيما ذكر، ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه؛ لأن أصله أن يكون مع من وسيأتي إن الذي بمن مفرد مذكر لا غير. (قوله: من حيث إنها الخ) إشارة إلى وجه الشبه؛ أي: ومن حيث إنها تكون لمن قام به الفعل تركه لظهوره؛ أي: فلذا قيل: المشبهة باسم الفاعل دون المفعول، وقال الخضري: أي المشبهة في الدلالة على الحدث ومَن قام به الخ، وقوله: تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث؛ أي: غالباً فلا يرد؛ نحو: جُنُب فإنه يطلق على الذكر والأنثى والمفرد وضدّيْهِ (مصباح). (قوله: لمن أي لما) وقد مر وجه التفسير مرتين، وفي بعض النسخ لذات ما، وقوله: قام به خرج به اسم الزمان والمكان والآلة المشتقات من اللازم؛ لأنها بمعنى الحدوث. (قال المصنف: على معنى الثبوت) أي: الاستمرار واللزوم؛ لأنها بمعنى الحدوث بالمعنى الذي مرّ في اسم الفاعل، وقوله: عن نحو: قائم؛ أي: عن اسم فاعل مشتق من اللازم. (قوله: بعد نقله إلى رحم بضمها) ولا يخفى أن جعل رحيم مشتقاً من رحم مضموم العين مقدّراً أهون من اعتبار النقل إلى رحم كما زعموا (عصام)، وقوله: طبيعة له المناسب طبعاً له فاعرفه. (قوله: نحو: ضامر وطالق) ضامر بمعنى حيوان ميان باريك ولا غر، وطالق من الطلاق، وقيل: من الطلاقة بمعنى البشاشة الوجه، وبالجملة فهما اسما فاعل بمعنى الحدوث في الأصل، ثم غلب استعمالهما في الثبوت فلا يقال: طالق إلا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن تجدّد لها آناً فآناً (نعمه)، وقوله: للحدوث؛ أي: القابل للتقييد بأحد الأزمنة كما تقدم. (قال المصنف: وصيفتها الخ)

«مُخَالِفَةٌ» لصيغة[1] «اسْمِ الفَاعِلِ[2]» أو لصيغة[3] الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فلا تجئ صيغة من صيغها[4] على هذا الوزن قطعاً[5]. «عَلَىٰ حَسَبِ السَّمَاعِ» أي: كائنة[6] على قدره، بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على أنَّه حال من المستكن في مخالفة[7]، أو صفة لمصدر محذوف، أي: مخالفة كائنة على قدر ما يسمع. وخص مخالفتها[8] لصيغة اسم الفاعل بالبيان[9] مع أنَّها[10] مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضاً، لزيادة[11] اختصاص[12] لها[13] باسم الفاعل، لكونها[14] مشبهة به[15]، ولكون عملها لمشابهتها إيّاه فيما ذكر[16]. «كَـ (حَسَنٍ) وَ(صَعْبٍ) و(شَدِيْدٍ)». «وَتَعْمَلُ[17] عَمَلَ فِعْلِهَا[18] مُطْلَقاً» أي[19]: من غير اشتراط زمان[20] فيه، لكونها[21] بمعنى الثبوت، فلا[22] معنى[23] لاشتراطه فيها. وأمَّا اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها، إلَّا[24] أنَّ الاعتماد[25] على الموصول لا يتأتى[26] فيها، لأنَّ اللام الداخلة عليها[27] ليست بموصول بالاتفاق. «وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا» أي[28]: جعلها قسماً قسماً[29]، وبيان حكم[30] كل قسم. ويسمى[31] كل قسم مسألة، لأنَّه يسأل عن حكمه

(١) متعلق بمخالفة. اللام للتقوية. (٢) أي: ليست على أوزان اسم الفاعل. هندي. (٣) أو من حيث إنَّ صيغتها سماعية وصيغته اسم الفاعل قياسية أي: قوله على حسب السماع. (٤) أي: صيغة صفة المشبهة. (٥) للاتفاق في التوجيه الثاني. (٦) وبهذا أشار إلى أنَّ صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل. (٧) قدره متعلق الجار. (٨) في قوله مخالفته. (٩) أي: مخالفة صيغة صفة المشبهة. (١٠) والباء داخل على المقصور. أي: بالذكر. (١١) صفة المشبهة. (١٢) متعلق بمقدر عدل عنه أو خص. (١٣) أي: لوجوب زيادة الاختصاص. (١٤) أي: الصفة المشبهة. (١٥) في كونهما لمن قام به. (١٦) واسم المفعول بخلافه. (١٧) صفة المشبهة. (١٨) لمشابهتها. (١٩) تفسير المطلق. (٢٠) من الأزمنة الثلاثة كما اشترط في اسم الفاعل. (٢١) صفة المشبهة. (٢٢) أي: إذا كانت بمعنى الثبوت. (٢٣) أي: فلا فائدة لأنَّ ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان. (٢٤) لكن منهما فرق آخر. (٢٥) أي: اعتماد الصفة المشبهة. (٢٦) أي: لا يمكن. (٢٧) أي: على الصفة المشبهة. (٢٨) ناظر إلى موضوع المسألة. (٢٩) ناظر إلى محمول المسألة. (٣٠) كالامتناع والجواز والحسن والقبح. (٣١) مع الحكم.

مُخَالِفَةٌ لِصِيْغَةِ الفَاعِلِ عَلَى[1] حَسَبِ السَّمَاعِ كَحَسَنٍ وَصَعْبٍ وَشَدِيْدٍ، وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا[2] مُطْلَقاً، وَتَقْسِيْمُ مَسَائِلِهَا[3]

(١) أي: كائن على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على أنه حال من الضمير المستتر في مخالفة الراجع إلى الصيغة والتقدير صيغتها مخالفة لصيغته حال كون صيغة الصفة. (٢) أي: الصفة المشبهة.
(٣) أي: الصفة المشبهة.

أي: الصيغة المختصة بها فلا يرد مثل المؤمن ومنطلق اللسان على صيغة اسم الفاعل فإنه مشترك بينها وبين اسم الفاعل. (قوله: مع اختلاف أنواعها) أي: مع أوزانها المتنوعة مثل شكس وصلب وملح وجنب وحسن وخشن الخ، مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث إن صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية، وفي تقدير الاسم إشارة إلى حذف المضاف، ولم يرض به العصام بناء على أن فيه حذف شطر الاسم العلمي، وأن في حذفه كلاماً كما في رمضان بحذف شهر، وأجاب بعضهم بأن تركيب اسم الفاعل ليس علماً إضافياً مثل شهر رمضان، بل اسم جنس نقل من مركب إضافي إلى معنى مخصوص فافهم. (قوله: أو لصيغة الفاعل) عطف على ما قبله بحسب المعنى وإشارة إلى توجيه آخر، وعلى هذا فالمراد من الفاعل لفظه فيكون علماً لنفسه ومعرفة، فاللام زائدة في العلم (سيلكوتي). (قوله: أي: كائنه على قدره الخ) قيل في التفسير تعريض بما في الحواشي الهندية فليراجع، وقوله: حال من المستكن؛ أي: الضمير المستتر في مخالفة الراجع إلى الصيغة، والتقدير: صيغتها مخالفة لصيغته حال كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل فإن صيغته قياسية. (قوله: ولكون عملها لمشابهتها إياه) أي: لا لمشابهتها للفعل مع أنها تدل على الحدث كالفعل؛ لأنه لا فعل لها بمعناها لدلالتها على الثبوت، والفعل إنما يدل على الحدوث لكون الزمان جزءاً من مفهومه. (قوله: أي: من غير اشتراط زمان) يريد أن الإطلاق ههنا في

(قوله: اسم الفاعل) على حذف المضاف، وليس اسم الفاعل علماً حتى يلزم حذف شطر العلم، بل هو اسم جنس نقل من مركب إضافي إلى معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابق، وهو كونه كلمتين بدليل اسمي الفاعل والمفعول وأسماء الفاعلين؛ ولذا أعرب بإعرابين. (قوله: أو لصيغة الفاعل) فالمراد من الفاعل لفظه، وحينئذٍ تكون اللام فيه اللام الزائدة؛ لأن الأوزان إذا أريد بها نفسها كانت أعلاماً، ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما. (قوله: من غير اشتراط زمان) يشير إلى الإطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقاً المعنى اشتراط الأمرين، ولما كان ذلك فيهما يجوز أن يكون بانتفائهما وبانتفاء أحدهما بينه الشارح قدس سره بأنه باعتبار انتفاء شرط الزمان فيكون ما في المتن إجمالاً لا اختلالاً كما وهم، وإنما يكون اختلالاً لو كان الائتلاف بمعنى العموم. (قوله: بالاتفاق) بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فإنه عند المازني للتعريف.
(قوله: أي: جعلها قسماً) أي: يرد أن إضافة القيم

ويبحث عنه. «أنْ[١] تَكُونَ الصِّفَةُ» متلبسة «بِاللَّامِ[٢] أَوْ مُجَرَّدَةً» عنها[٣] «وَ» على كل من التقديرين[٤] «مَعْمُولُهَا[٥]» إمَّا «مُضَافُ[٦]»، أوْ» متلبس «بِاللَّامِ[٧]، أوْ مُجَرَّدٌ[٨] عَنْهُمَا» أي: عن اللام والإضافة. «فَهَذِهِ[٩]» الأقسام «سِتَّةٌ» حاصلة من ضرب الاثنين[١٠] في الثلاثة[١١]. «وَالمَعْمُولُ[١٢]» أي: معمول الصفة المشبهة «فِي كُلِّ[١٣] وَاحِدٍ مِنْهُمَا» أي من هذه الأقسام الستة، فَمَرْفُوعٌ» تارة «وَمَنْصُوبٌ» تارة «وَمَجْرُورٌ» تارة أخرى. فعلى[١٤] هذا «صَارَتْ[١٥]» أقسام[١٦] مسائلها[١٧] «ثَمَانِيَةَ عَشَرَ قِسْماً[١٨]» حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الإعراب[١٩] في الأقسام[٢٠] الستة الحاصلة من قبل. «فَالرَّفْعُ[٢١]» في المعمول «عَلَى الفَاعِلِيَّةِ[٢٢]» أي: فاعليته[٢٣] للصفة المشبهة. «وَالنَّصْبُ عَلَى[٢٤] التَّشْبِيهِ[٢٥]» أي: تشبيه معمول الصفة «بِالمَفْعُولِ فِي[٢٦]» المعمول «المَعْرِفَةِ وَعَلَى التَّمْيِيزِ» أي: جعل معمول الصفة تمييزاً[٢٧] «فِي» المعمول «النَّكِرَةِ» هذا عند البصريين. وقال الكوفيون: بل هو[٢٨] على[٢٩] التمييز في الجميع[٣٠]، لأنهم[٣١] يجوزون تعريف المميز. وقال بعض النحاة[٣٢]: على التشبيه بالمفعول في الجميع[٣٣]، وقال الشارح الرضي: (وَالأَوْلَى[٣٤] التَّفْصِيلُ). «وَالجَرُّ[٣٥]» في المعمول[٣٦] «عَلَى الإِضَافَةِ» أي إضافة[٣٧] الصفة إليه «وَتَفْصِيلُهَا[٣٨]» أي: تفصيل هذه الأقسام[٣٩] في ضمن أمثلة جزئية. قولنا:[٤٠]

---

(١) والجملة خبر المبتدأ. (٢) والظرف خبر يكون. (٣) أي: عن اللام. (٤) أي: اللام أو التجريد. (٥) شروع إلى تقسيم الثاني بحسب المعمول. (٦) حسن الوجه. مضافاً نسخة. (٧) الحسن. (٨) نحو: حسن. (٩) الفاء فذلكة بفي إن انقسمت الصفة كذلك. (١٠) أي: كونها باللام أو المجرد. (١١) أي: كون معمولها مضاف أو باللام أو بغير الإضافة واللام. (١٢) حالية. (١٣) والظرف المستقر صفة المعمول. (١٤) زاد الشارح هذا توطئة لقوله صارت. (١٥) جملة مستأنفة كأنَّ سائلاً يسأل كم صارت؟ فقال: صارت. (١٦) تفسير لضمير صارت. (١٧) إضافة بيانية. (١٨) أي: مسألة متوسط. (١٩) ستة للمرفوع. أي: الرفع والنصب والجر. (٢٠) أي: الستة. (٢١) مبتدأ من المرفوعات الستة. الفاء للتفصيل. (٢٢) الظرف خبره. (٢٣) أي: المعمول. (٢٤) مبني. (٢٥) في المعارف من المنصوبات الست. (٢٦) ظرف التشبيه. (٢٧) مفعول جعل. (٢٨) أي: معمول المنصوب للصفة المشبهة. أيوبي. (٢٩) متعلق لمقدر منصوب. (٣٠) أي: في صورة المعرفة والنكرة. (٣١) علة النصب على التميزية، (٣٢) هذا مذهب آخر. (٣٣) أي: في صورة المعرفة والنكرة. (٣٤) أي: الأنسب. (٣٥) في المجرورات الستة. (٣٦) أي: معمول الصفة. (٣٧) إضافة لفظية. (٣٨) مبتدأ. هذا شروع في تفصيل الأقسام. (٣٩) التي هي ثمانية عشر. معرب. (٤٠) خبره. بيان لذلك التفصيل.

أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَةً وَمَعْمُولُهَا مُضَافاً أَوْ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا فَهَذِهِ سِتَّةٌ وَالمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ[١] وَمَجْرُورٌ[٢] فَصَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، فَالرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ فِي المَعْرِفَةِ وَعَلَى التَّمْيِيزِ فِي النَّكِرَةِ وَالجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ وَتَفْصِيلُهَا

(١) تارة. (٢) تارة.

إلى المسائل ليست إضافة المصدر إلى المفعول كما سبق إلى الفهم؛ لأن المذكور ههنا ليس يقسم المسائل سواء كانت بمعنى الأحكام أو بمعنى الأقسام بل بأدنى ملابسة؛ أي: القسم الذي يحصل المسائل، والمراد بالمسائل أقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعنى يقسم الصفة المحصل لأقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فرجع إلى ما ذكره الشارح قدس سره؛ أي: جعلاه قسماً قسماً، وبيان حكم كل قسم. **(قوله: أي: تشبيه معمول الصفة الخ)** وجه تشبيهه به أنهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالإضافة، ولا يمكن إضافتها إلى الفاعل؛

مقابلة اشتراط الزمان المذكور فيما مر لا بمعنى العموم فيكون التفسير تفصيلاً لما أجمله المتن فلا خلل في العبارة كما وهم (سيلكوتي). **(قوله: ليست بموصولة بالاتفاق)** بل هي حرف تعريف، وإنما لم تكن موصولة؛ لأن مدخول لام الموصول وإن كان بحسب الصورة اسماً كضارب إلا أن ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه، ولا يتأتى ذلك في الصفة؛ لأنها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزءاً من مفهومه كما عرفت آنفاً يدل على التجدد، فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي أن يدخل على الفعل (نعمه). **(قال المصنف: وتقسيم مسائلها)** ليس من إضافة المصدر إلى المفعول، بل الإضافة لأدنى ملابسة؛ أي: التقسيم الذي يحصل بسببه المسائل ففي الحقيقة يرجع الكلام إلى ما ذكره الشارح فانظر إلى عبد الحكيم. **(قوله: أي: جعلها قسماً قسماً)** فالمراد بالمسائل الأقسام من حيث إنها يسأل عن حكمها لا الأحكام لظهور أن التقسيم ليس للمسائل الاصطلاحية فإطلاق المسألة على كل قسم لغوي لا اصطلاحي كما يفهم من سياق الشرح. **(قوله: لأنه يسأل عن حكمه)** من رفع فاعلها ونصبه وجرّه ومن الامتناع والجواز والحسن والقبيح وغيرها كما ستقف. **(قال المصنف: ومعمولها مضافاً الخ)** أي: وأن يكون معمولها

«حَسَنٌ[1] وَجْهُهُ» بتنوين[2] الصفة ورفع (وَجْهُهُ) بالفاعلية[3] أو نصبه[4] على التشبيه بالمفعول، وبحذف[5] التنوين[6] وجر (وجهه) بالإضافة[7]، فهذا[8] التركيب «ثَلَاثَةٌ[9]» أي[10]: ثلاثة أمثلة من[11] الأمثلة المقصودة ذكرها[12]، لتوضيح[13] الأقسام باعتبار[14] اختلاف معمول الصفة رفعاً[15] ونصباً وجراً. «وَكَذَلِكَ[16]» أي: مثل[17] هذا التركيب في كونه[18] أمثلة ثلاثة «حَسَنُ الوَجْهُ» بالوجوه المذكورة. «وَحَسَنٌ وَجْهُهُ» عطف[19] على (حَسَنُ الوَجْهِ[20]) أي[21]: هو أيضاً[22] بالوجوه المذكورة أمثلة ثلاثة. «الْحَسَنُ[23] وَجْهُهُ» بإدخال اللام[24] على الصفة[25]، ورفع (وَجْهُهُ) بالفاعلية[26] أو نصبه بالتشبيه بالمفعول أو جره بالإضافة[27]. وإنّما غير[28] الأسلوب بترك[29] العاطف إشارة[30] إلى أنّه[31] شروع[32] في قسم آخر[33] من[34] الصفة المشبهة، لأنّ الأمثلة السابقة كانت[35] للصفة المجردة عن اللام، وهذه[36] للصفة ذات اللام. «الْحَسَنُ الوَجْهُ[37]» بالوجوه الثلاثة[38]. «الْحَسَنُ[39] وَجْهُهُ» أيضاً بهذه الوجوه. وإنّما قدم الصفة الكائنة باللام في أول تقسيم[40] المسائل على الصفة المجردة عنها لأنّ[41] مفهوم الأول[42] وجودي[43] والثاني[44] عدمي، وعكس[45] الترتيب[46] في تفصيلها، لأنّ[47] أقسام الصفة المجردة أشرف[48]، لأنّ قسماً واحداً[49] منها مختلف[50] فيه وسائر الأقسام صحيح، بخلاف أقسام ذات اللام، فإنّ قسمين منها ممتنعان[51] كما قال[52]: «اِثْنَانِ مِنْهَا» أي: من تلك الأقسام «مُمْتَنِعَانِ»: أحدهما: أن تكون الصفة باللام[53] مضافة[54] إلى معمولها المضاف[55] إلى ضمير الموصوف[56] بواسطة أو بغير واسطة.

---

(١) بالإعراب الثلاثة في المعمول. للصفة. (٢) أي: نصب المعمول. (٣) معطوف على قوله: بتنوين الصفة. (٤) أي: تنوين الصفة. (٥) أي: بسبب الإضافة. (٦) قدر الشارح هذا لربط قوله: ثلاثة حتى يكون خبر المبتدأ محذوف. (٧) أي: ذو ثلاثة. (٨) يعني تركيب حسن وجهه يكون ثلاثة أمثلة. (٩) والظرف حال. (١٠) مصنف. (١١) علة للقصد. (١٢) متعلق بـ ثلاثة بتأويل المعدود. (١٣) تميز. (١٤) لمعنى المثل. (١٥) إشارة إلى أنّ الكاف اسم بمعنى المثل. (١٦) إشارة إلى وجه التشبيه. (١٧) أي: هذا التركيب. (١٨) لا على قوله: حسن وجهه. (١٩) تفسير تصور العطف. (٢٠) أي: كحسن الوجه. (٢١) الحسن وجهه الحسن وجهه بالإعراب الثلاثة في المعمول. (٢٢) حال كون هذا التركيب. (٢٣) أي: الألف واللام. (٢٤) أي: حسن. (٢٥) سببية. (٢٦) سببية. (٢٧) مصنف. (٢٨) سببية. (٢٩) علة غير. (٣٠) أي: قوله الحسن وجهه. (٣١) خبر إنّ. (٣٢) مغاير للسابق. (٣٣) لا من القسم الآخر. (٣٤) مثالاً. (٣٥) أي: الأمثلة الثلاثة الأخيرة مثالاً لها. (٣٦) بالإعراب الثلاثة في المعمول الحسن الوجه الحسن الوجه. حبيص. (٣٧) أي: الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام. (٣٨) الحسن وجهاً الحسن الوجه بالإعراب الثلاثة في المعمول. (٣٩) في الإجمال. (٤٠) علة قدم. (٤١) أي: الصفة التي باللام. (٤٢) خبر إنّ. (٤٣) أي: الصفة المجردة. (٤٤) مصنف. (٤٥) بأن قدم المجرد على ذي اللام. (٤٦) علة عكس. (٤٧) خبر إنّ. (٤٨) وهو حسن. (٤٩) خبر إنّ. (٥٠) خبر إنّ. (٥١) مصنف. (٥٢) أي: الصفة الكائنة باللام. (٥٣) والظرف صفة الصفة. (٥٤) خبر تكون. (٥٥) صفة المعمول. (٥٦) أي: الراجع إلى موصوف تلك الصفة.

حَسَنٌ وَجْهُهُ، ثَلَاثَةٌ وَكَذَلِكَ[1] حَسَنُ الوَجْهِ وَحَسَنٌ وَجْهُ الحَسَنُ وَجْهه الحَسَنُ الوَجْهِ الحَسَنُ وَجْهِ اِثْنَانِ مِنْهَا[2] مُمْتَنِعَانِ

(١) أي: مثل هذا التركيب في كونه أمثلة ثلاثة.
(٢) أي: من تلك الأقسام ممتنعان بالاتفاق.

الظاهر المذكور بعده مضافاً إلى شيء لامتناع الملابسة باللام أو الإضافة في الضمير والتركيب من عطف شيئين على معمولي عامل واحد، وفي بعض النسخ: مضاف أو ملتبس فيكون الواو للعطف وكلمة أو لمنع الخلو دون الجمع. (قوله: من ضرب **الأقسام الثلاثة**) وهي المرفوع والمنصوب والمجرور في الأقسام الستة السابقة. **(قوله: فالرفع على الفاعلية)** أي: رفع معمول الصفة على كونه فاعلاً، وجوّز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (خضري). (**قال المصنف: على التشبيه بالمفعول**) لا بالتمييز لإنكار البصريين تعريف التمييز؛ ولأن المفعول هو الأصل في المعمولية، وقال العصام: والأولى عندي أنه على التشبيه بالتمييز؛ إذ المعنى عليه، وعن نجم الدين إن وجه التشبيه بالمفعول أنهم لما أجروها مجرى اسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف إلى مفعوله المنصوب، وليس للصفة مفعول به ولا يجوز إضافتها إلى فاعلها لئلا يلزم إضافة

لأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعاً بالمفعول فنصبوه لتصح الإضافة إليه؛ لأن المفعول غير الصفة، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، وأضمروا فيها الضمير إذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول خبراً أو نعتاً أو حالاً، وفي المعنى دلالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة؛ نحو: زيد حسن الوجه، فإنه يحسن بحسن وجهه أو لا؛ نحو: زيد غليظ الساقين؛ أي: قبيح فإن لم تجر في اللفظ عليه؛ نحو: زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيداً أبيض الثوب. (قوله:

أي: تفصيل هذه الأقسام الخ) يعني: أن تفصيلها بمعنى اسم الفاعل أو المفعول مبتدأ خبره محذوف، وهو قولنا: ثلاثة جملة من المبتدأ أو الخبر وقعت مفعول القول، وقوله: وكذلك مبتدأ؛ لأن الكاف اسمية فسره بقوله: أي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه، والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر، وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله: كذلك إلا ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وغير الأسلوب لنكتة ذكرها الشارح قدس سره، ومفصل أقسام قولنا: حسن وجهه ثلاثة، وقولنا وكذلك الخ؛ يعني: أن هذين القولين مشتملان على تفصيل الأقسام في ضمن الأمثلة، وإنما قال كذلك؛ لأن تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندي موافقاً للشرح. (قوله: فهذا التركيب) يعني: أن ثلاثة وقع خبر الحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن إعراب وجهه، وإلا فهو مثال واحد وليس مراده أن ثلاثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل الهندي؛ لأنه لا يصلح أن يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفرداً. (قوله: بترك العاطف) أي: بين هذه الأخبار الثلاثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليهما. (قوله: ممتنعان) أي: بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله: واختلفوا في أحسن وجهه، وليس للفراء أن يجوزه بتوهم دخول اللام بعد الإضافة؛ لأن أصله الحسن وجهه بالرفع واللام موجودة قبل الإضافة. (قوله: الصفة باللام) أي: المفردة بدليل أن جمع الأمثلة من المفردات، وأما المثنى؛ نحو: الزيدان حسنا وجهاهما، والمجموع؛ نحو: الزيدون حسنوا وجوههم، فهو مما اختلفوا فيه كما في حسن وجهه كما يجيء في الرضي.

الشيء إلى نفسه فقصدوا التخفيف بالإضافة في الصفة فشبّهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه ليصح الإضافة إليه، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، فلذلك اضمروا فيها لفظاً ضميراً من حيث جرت عليه في حالة النصب والجر والمنصوب حينئذٍ ليس مفعولاً به حقيقة بدليل ما نقل عن سيبويه؛ لأنه لا نعني بقولنا زيد حسن الوجه إن زيداً أوقع بالوجه فعلاً، بل نعني به الإخبار عن زيد بالحسن الذي للوجه فهو انتقال في المعنى عن الفاعلية إليه، وقوله: الأولى التفصيل كما في المتن وهو مذهب البصريين. (قوله: أي: تفصيل هذه الأقسام) أي: توضيح الأقسام الثمانية عشر في ضمن أمثلة جزئية مع قطع النظر عن صحيحها وممتنعها وغيرهما، وإنما قال: في ضمن أمثلة؛ لأن تفصيلها في نفسها قد علم من قوله السابق أن يكون باللام أو مجرّدة عنها الخ، وفي بعض النسخ: أي مفصل الخ، فلذا قال السيلكوتي: يعني أن التفصيل اسم فاعل أو مفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا: فيكون حسن وجهه ثلاثة جملة مركبة من المبتدأ والخبر مقول قولنا فافهم. (قوله: وجرّ وجهه بالإضافة) وهذا الوجه الثالث مختلف فيه كما سيأتي. (قال المصنف: فهذا التركيب ثلاثة) يعني: أن قول المصنف: حسن وجهه باعتبار هذا التركيب مع قطع النظر عن إعراب وجهه ثلاثة، وإن هذا التركيب مراد اللفظ مبتدأ خبره قوله: ثلاثة. (قال المصنف: الحسن وجهه) أي: وكذلك الحسن وجهه بتقدير العاطف وسيذكر وجهه. (قوله: أو جرّه بالإضافة) وهو أحد الوجهين الممتنعين وسيأتي. (قوله: وإنما غير الأسلوب الخ) أي: إنما غير الأسلوب السابق بترك حرف العطف بين هذه الأخبار الثلاثة إشارة إلى آخره، وفيه تعريض بالفاضل الهندي حيث قال: هو معطوف بحذف العاطف تحرزاً عن كثرة التكرار، وأقول: لا تزاحم في النكات. (قوله: بالوجوه الثلاثة) رفع الوجه إما بأنه فاعل عند الأخفش والكوفيين والضمير محذوف؛ أي: منه، وإما بأنه بدل من الضمير في الصفة عند أبي علي الفارسي كما أسلفناه ونصبه على التشبيه بالمفعول وجرّه بالإضافة، وقوله: بهذه الوجوه؛ أي: الثلاثة والجر منها ممتنع أيضاً. (قوله: في أول تقسيم المسائل) حيث قال: إن تكون باللام أو مجردة عنها الخ، وقوله: لأن مفهوم الأول؛ أي: ما فيه اللام وجودي، ومفهوم الثاني؛ أعني: ما جرّد عن اللام عدمي؛ إذ التجريد عبارة عن السلب والعدم الخاص. (قوله: وعكس الترتيب في تفصيلها) أي: الأقسام حيث قدم الصفة المجردة عن اللام فقال: حسن وجهه الخ وقوله: لأن قسماً واحداً؛ أعني: حسن وجهه بالإضافة. (قال المصنف: واثنان منها ممتنعان) أي: قسمان من الأقسام الكائنة مع اللام ممتنعان عادة وعرفاً لا عقلاً، ووجه الامتناع لزوم عدم إفادة الإضافة خفة في أحد القسمين، ولزوم إضافة ما فيه اللام إلى النكرة في القسم الآخر كما سيظهر. (قوله: أن يكون الصفة باللام) أي: الصفة المفردة بدليل أن الأمثلة بأسرها من المفردات ولما في حواشي الألفية من أن الظاهر أن محل المنع حيث لم يكن الصفة مثناة ولا مجموعة وإلاّ لجاز حصول التخفيف بدون النون، وقوله: بواسطة الخ الجار متعلق بقوله: المضاف لا بمضافة؛ أي: بواسطة المتعلق سواء كانت واحدة أو أكثر؛ نحو: الحسن وجه غلام أخيه.

مثل: «الحَسَنُ وَجْهِهِ» و: (الحَسَنُ وَجْهِ غُلاَمِهِ) لعدم إفادة الإضافة فيه[١] خفة[٢]، لأنَّ[٣] الخفة في الصفة المشبهة إمَّا بحذف التنوين[٤] أو النون[٥] كـ (حسنُ وجهه) بالإضافة[٦]، أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل[٧] الصفة، أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره[٨] في الصفة، مثل: (الحسنُ الوجهِ) و(الحسنُ وجهِ الغلامِ) أو بحذفهما معاً[٩] ولا خفة فيه[١٠] بواحد منها. و[١١]ثانيهما[١٢]: أن تكون الصفة باللام[١٣] مضافة إلى معمولها المجرد[١٤] عن اللام[١٥]، مثل: «الحَسَنُ وَجْهٍ» أو: وَجْهِ[١٦] غُلاَمٍ) لأنَّ إضافة (الحَسَن) إلى (وَجْه) وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير[١٧] واستتاره في الصفة[١٨]، لكنهم[١٩] لم يجوزوها، لأنَّ[٢٠] إضافة المعرفة[٢١] إلى النكرة[٢٢] وإن كانت لفظية مفيدة للتخفيف، لكنها في الصورة[٢٣] تشبه عكس المعهود من الإضافة. «وَاخْتُلِفَ» في صورة كانت الصفة فيها مجردة[٢٤] عن اللام مضافة[٢٥] إلى معمولها المضاف[٢٦] إلى ضمير[٢٧] الموصوف مثل: «حَسَنٌ وَجْهُهُ» فسيبويه[٢٨] وجميع البصريين يجوزونها على قبح[٢٩] في ضرورة الشعر[٣٠] والكوفيون[٣١] يجوزونها بلا قبح في السَّعة.

(١) أي: في هذا القسم. (٢) مفعول إفادة. (٣) علة عدم الإفادة. (٤) إذا كانت مفردة. (٥) إذا كانت تثنية أو جمعاً سالماً لحسنين وحسنون. (٦) الهاء متعلق بمقدر. (٧) وهذا لفظ وجهه في المثال الأول. (٨) عطف على حذف الضمير. (٩) كما في حسن الوجه. (١٠) أي: في الحسن وجهه. (١١) عطف على قوله: أحدهما. (١٢) أي: ثاني الوجهين الممتنعين. (١٣) الكائنة. (١٤) صفة المعمول. (١٥) بلا واسطة. (١٦) بواسطة متعلقة. (١٧) من الوجه. (١٨) كما حذف واستتر في الحسن الوجه. (١٩) أي: النحاة. (٢٠) علة عدم التجويز. (٢١) هنا الصفة ذات اللام. (٢٢) أي: وجه. (٢٣) وهي إضافة المعرفة إلى النكرة. (٢٤) خبر كانت. (٢٥) حال. (٢٦) صفة المعمول. (٢٧) أي: في وجهه. (٢٨) شروع في بيان الاختلاف. (٢٩) أي: جوازاً كائناً مع قبح ولا بحسن. (٣٠) لا في السعة. (٣١) عطف على سيبويه.

(قال المصنف: مثل الحسن وجهه) ينبغي أن يكون محل المنع إذا كان الموصوف بغير أل كزيد، وإلاّ جاز الجرّ كمررت بالرجل الحسن وجهه؛ لأن معمول الصفة حينئذٍ مضاف لضمير ما فيه ال، ومنه قوله:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ المُتَجَرِّدِ الـ
لَطِيفَةِ كَشْحُهُ وَمَا خِلتُ أن أُسْبَى

(خضري). وقوله: أو الحسن وجه غلامه مثال للمضاف بالواسطة على طريق اللف والنشر الغير المرتب. (قوله: أو بحذف ضمير الموصوف) أي: الضمير المجرور الراجع إلى موصوف الصفة فالإضافة لأدنى ملابسة، وقوله: أو مما أضيف الخ وهو الغلاف في المثال. (قوله: أو بحذفهما معاً) أي: حذف التنوين أو النون وحذف الضمير من الفاعل أو مما أضيف إليه، وقوله: ولا خفة فيه؛ أي: لا تخفيف في هذا القسم بوجه من وجوه التخفيف المذكورة؛ لأن التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف فلا تخفيف، وأما في المثنى والمجموع؛ نحو: الحسنا وجههما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه (رضي). (قوله: المجردة عن اللام) أي: وعن الضمير بقرينة المقابلة للقسم الأول ففيه حذف العاطف مع المعطوف أو يراد بالتجرد عن اللام التجرد عن التعريف بذكر الخاص وإرادة العام. (قوله: بحذف الضمير واستتاره) أي: بحذف الضمير من وجهه واستتاره في الصفة؛ نحو: زيد قائم الغلام أصله

مِثْلُ الحَسَنُ وَجْهِهِ الحَسَنُ وَجْهٍ، وَاخْتُلِفَ فِي حَسَنٌ وَجْهِهِ

(قوله: أو بحذفهما معاً) كما في حسن الوجه. (قوله: ولا خفة فيه بواحد منها)؛ لأن التنوين سقط باللام والضمير في وجهه موجود. (قوله: من الإضافة) أي: الإضافة المعنوية فإن المعهود فيها إضافة المعرفة إلى النكرة أن لا تفيد فيها هكذا الإضافة اللفظية؛ لأنها فرعها فلا تخالفها من كل وجه.

وجه الاستقباح: أنَّهم[1] إنَّما ارتكبوا[2] الإضافة لقصد[3] التخفيف[4]، فيقتضي[5] الحال[6] أن يبلغ أقصى[7] ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون[8] التخفيفين، أعني[9]: حذف التنوين[10]. ولا يتعرض لأعظمهما مع إمكانه وهو[11] حذف الضمير[12] مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة. و[13]الذي أجازها[14] بلا قبح نظر[15] إلى حصول شيء من التخفيف في الجملة، وهو حذف التنوين. «وَالبَوَاقِي[16]» من الأقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الأقسام الثلاثة المذكورة، وهي[17] خمسة عشر قسماً. «مَا[18] كَانَ فِيْهِ[19] ضَمِيْرٌ[20] وَاحِدٌ[21]» منها[22]، أي: من تلك البواقي. إمَّا في[23] الصفة، وهو[24] سبعة أقسام (الحَسَنُ[25] الوَجْهَ) بنصب[26] المعمول، و:[27](الحَسَنُ الوَجْهِ) بجره، و:[28] (حَسَنُ الوَجْهَ) بنصبه، و:(حَسَنُ الوَجْهِ) بجره، و:[29](الحَسَنُ وَجْهاً)، و:[30](حَسَنُ وَجْهاً) بنصب فيهما[31]، و:(حَسَنُ وَجْهٍ) بجره[32]. وأمَّا في المعمول مثل: (الحسنُ وجهُهُ)، و:(حسنُ وجهُهُ) برفعه[33] فيهما[34]؛ وهما قسمان[35]، والمجموع[36] تسعة. «أَحْسَنُ[37]» لأنَّ[38] الضمير فيه[39] بقدر[40] الحاجة من غير زيادة[41] ولا نقصان. «وَمَا[42] كَانَ فِيْهِ[43] ضَمِيْرَانِ[44]» منها[45]. أحدهما: في[46] الصفة، والآخر: في[47] المعمول مثل: (حسنُ وجهَهُ، والحسنُ وجهَهُ) بنصبه[48] فيهما[49]، فهو[50] قسمان[51]: «حَسَنٌ» لاشتماله[52] على الضمير المحتاج إليه، وغير[53] (أحسن) لاشتماله على ضمير زائد

---

(١) أي: النحاة. (٢) أي: النحاة. (٣) علة ارتكبوا. (٤) مع وجود مميزها. (٥) أي: إذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد. (٦) أي: حال القاصدين. (٧) أي: أعلى. (٨) أي: الأسفل. (٩) تفسير لأهون. (١٠) من الصفة دون الضمير من المعمول الذي أضيفت إليه تلك الصفة. رضا. (١١) أعظم التخفيف. (١٢) أي: ضمير وجهه وغلامه. (١٣) مبتدأ. هذا دليل الكوفيين. (١٤) أي: صورة الإضافة. (١٥) خبره. (١٦) مبتدأ. أي: الأقسام التي بقيت. (١٧) أي: البواقي من الأقسام. (١٨) أي: القسم. مبتدأ ثان. (١٩) والظرف خبر مقدم. (٢٠) اسم مؤخر لكان. (٢١) صفة ضمير. (٢٢) والظرف المستقر حال من الموصول وإنَّما أتى ليحصل العائد. (٢٣) أن يوجد في نفس الصفة دون معمولها. (٢٤) أي: ما يوجد الضمير. (٢٥) أحدها. (٢٦) والظرف حال. (٢٧) ثانيها. (٢٨) ثالثها. (٢٩) الخامس. (٣٠) سادسها. (٣١) أي: المثالين. (٣٢) ولا ضمير في هذين المثالين. (٣٣) أي: حال كون المعمول مرفوعاً بالفاعلية. (٣٤) أي: في المثالين. (٣٥) من خمسة. (٣٦) من السبعة مع القسمين. (٣٧) خبر المبتدأ الثاني وفاعله راجع إلى من. (٣٨) تعليل الأحسنية. (٣٩) أي: في هذا القسم. (٤٠) كائن. (٤١) ضمير آخر عليه. (٤٢) عطف على جملة الصغرى. (٤٣) والظرف خبر مقدم لكان. (٤٤) اسم مؤخر لكان. (٤٥) أي: من البواقي. (٤٦) واقع. (٤٧) واقع. (٤٨) حال كون المثالين يعني قيد للمثالين. (٤٩) أي: في المثالين. (٥٠) أي: ما فيه ضميران. (٥١) من خمسة عشر. (٥٢) علة الحسن. ما فيه الضميران. (٥٣) خبر بعد خبر لكونه معطوفاً على قول المصنف: وهو حسن.

وَالبَوَاقِي[1] مَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرٌ وَاحِدٌ مِنْهَا[2] أَحْسَنُ، وَمَا كَانَ فِيْهِ ضَمِيْرَانِ[3] حَسَنٌ،

(١) أي: من تلك الأقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الأقسام الثلاثة المذكور وهي خمسة عشر قسماً.
(٢) أي: من تلك البواقي ففي الصفة سبعة أقسام وقسمان في المعمول.
(٣) من البواقي.

قائم غلامه والتخفيف في المضاف بحذف التنوين والمضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في قائم، وقوله: لأن إضافة المعرفة وهو الحسن؛ لأن أل في الصفة المشبهة معرفة على الأصح. (قوله: لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود) يعني: أن هذه في صورة إضافة المعرفة إلى النكرة والحال أن المعهود عكسها[1] نحو: ضارب زيد، وقوله: من الإضافة؛ أي: المعنوية، وكذا اللفظية؛ لأنها فرعها. (قوله: يجوّزونها على قبح الخ) أي: أجازوها مع قبح في ضرورة الشعر فقط حيث قالوا: إنها ممتنعة في السعة فلا تجيء إلا في الضرورة. (قوله: وجه الاستقباح أنهم الخ) أي: وجه القبح عند البصريين أن العرب إنما ارتكبوا إضافة الصفة إلى معمولها لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة والمصلحة أن يبلغ ذلك التخفيف إلى أقصى درجات الإمكان، وقوله: ويقبح عطف على أن يبلغ كما أن قوله: ولا يتعرض عطف على أن يقتصر وأهون التخفيفين بمعنى أدناهما. (قوله: ولا يتعرض

(١) أي: للشارح

(قوله: في الجملة) لا حاجة إليه. (قوله: لاشتماله على ضمير زائد الخ) يعني: أن الضمير فيه ليس إلا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع، وقد حصل الربط بأحدهما فالثاني زائد بخلاف ما إذا جيء بالضمير ويكون الغرض من أحدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف؛ نحو: زيداً حسن ضربه من ضرب أبيه في داره.

على قدر الحاجة. «وَمَا[1] لَا[2] ضَمِيْرَ فِيْهِ[3]» منها[4] وهو[5] أربعة أقسام: (الْحَسَنُ الوَجْهُ)، و: (حَسَنُ الوجهُ)، و: (حسنٌ وجهٌ)، و: (الحسنُ وجهٌ) برفعه[6] فيها «قَبِيْحٌ» لعدم الرابط بالموصوف لفظاً. ولَمَّا[7] كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة[8] مثل[9] ظهوره[10] في المعمول احتيج[11] إلى قاعدة يظهر[12] بها[13] وجوده[14] وعدمه، فقال[15]: «وَمَتَى رَفَعْتَ[16]» معمول الصفة «بِهَا فَلَا[17] ضَمِيْرَ فِيْهَا» أي: في الصفة، لأنَّ معمولها حينئذ[18] فاعل لها، فلو كان[19] فيها ضمير يلزم تعدد العامل، «فَهِيَ» أي: تلك الصفة حينئذ «كَالفِعْلِ[20]» فكما أنَّ الفعل[21] لا يثنى ولا يجمع بتثنية[22] فاعله الظاهر[23] وجمعه، كذلك تلك الصفة[24] لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه. «وَ[25]إِلَّا» أي: وإن لم ترفع[26] معمول الصفة بها؛ بل تنصب[27] أو تجر «فَفِيْهَا[28] ضَمِيْرُ[29] المَوْصُوفِ» ليكون

(١) أي: القسم الثاني. (٢) لنفي الجنس. (٣) خبر لا. (٤) أي: من الخمسة عشر. (٥) أي: القسم الذي لا ضمير الصفة. (٦) أي: حال كون المعمول قيد للأربعة. أي: المعمول على أنَّه فاعل عند البصريين. (٧) توطئة لقوله ومتى رفعت. (٨) لكونه مستتراً. (٩) مفعول مطلق مجازي لقوله. (١٠) لكونه بارزاً. (١١) جواب لما. (١٢) صفة قاعدة. (١٣) أي: بسبب القاعدة. (١٤) فاعل يظهر. (١٥) مصنف. (١٦) أنت. (١٧) جزائية. (١٨) أي: حين كان مرفوعاً بالفاعلية. (١٩) بعد كون فاعلها ظاهراً. (٢٠) الذي يرفع الفاعل الظاهر. (٢١) إذا رفع الفاعل الظاهر. (٢٢) سببية. (٢٣) صفة الفاعل. (٢٤) التي ترفع الفاعل الظاهر كالفعل في هذا الحكم حيث. (٢٥) عطف على متى رفعت. (٢٦) أنت. (٢٧) أنت. (٢٨) خبر مقدم. (٢٩) مبتدأ مؤخر.

لأعظمهما) أي: ويقتضي الحكمة أن يقبح عدم التعرض لا على التخفيفين مع إمكانه؛ أي: فلا وجه لترك الأعلى واختيار الأدنى فإنه ترجيح المرجوح. (قوله: وهو حذف الضمير) أي: أعلى التخفيفين حذف الضمير في وجهه الثقيل المخرج المتحرك مع حصول الاستغناء عنه بالضمير المستكن في الصفة؛ لأنه يحصل به ما يشترط في الصفة من العائد إلى الموصوف. (قوله: والذي أجازها الخ) أي: أجاز الصورة المذكورة بلا قبح عند الكوفيين نظرهم إلى حصول تخفيف مّا مع عدم لزوم عكس المعهود، قال الرضي: وقد منعها ابن بابشاد مستدلاً بنسج العنكبوت؛ أي: بأضعف الحجج وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه الخ فليراجع، قوله: الأقسام الثلاثة المذكورة؛ أي: التي اثنان منها ممتنعان وواحد مختلف فيه. (قال المصنف: ما كان فيه ضمير واحد) أي: والقسم الذي كان فيه ضمير واحد من البواقي أحسن مما كان فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضي ثبوت أصل الحسن في القبيح (عصام) حاصله أن البواقي ثلاثة أقسام أحسن وحسن وقبيح، ودرجات القبح أيضاً متفاوتة كما يفهم من الرضي والخضري. (قوله: أما في الصفة) أي: إما يكون ذلك الضمير في نفس الصفة دون معمولها، وهذا إذا لم يذكر بعدها مرفوع فقوله: وأما في المعمول عطف على أما في الصفة؛ أي: وأما يكون الضمير في معمول الصفة إذا لم يذكر بعدها مرفوع لما سيذكره أنه متى رفعتَ بها فلا ضمير فيها، وقوله: وهما؛ أي: ما فيه ضمير واحد في المعمول قسمان، وقوله: من غير زيادة؛ أي: كما في الحَسن ولا نقصان كما في القبيح. (قوله: المحتاج إليه) أي: لأجل الربط بالموصوف لما أن معمول الصفة لا يكون إلا سببياً، ففي الشذور ما

وَمَا لَا ضَمِيْرَ فِيْه قَبِيْحٌ، وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا فَلَا ضَمِيْرَ فِيْهَا فَهِيَ كَالفِعْلِ وَإِلَّا فَفِيْهَا ضَمِيْرُ المَوْصُوفِ

(**قوله: لعدم الرابطة الخ**) وليس اللام الوجه وحسن وجه رابطة؛ لأن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي، ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد؛ لأن اللام فيه رابطة وليست بدلاً من الضمير. (**قوله: غير ظاهر في الصفة**) لكونه مستتراً. (**قوله: مثل ظهوره الخ**) لكونه بارزاً. (**قوله: لأن معمولها حينئذٍ**) أي: حين رفعت المعمول بها فاعلاً لها إذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية، فلو كان فيها ضمير يكون فاعلاً لعدم جواز استتار غير الفاعل للزم تعدد الفاعل فما قيل: إنه يجوز أن يكون المعمول بدلاً من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى.

ملخّصه: وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه، منها أن معمولها لا يكون إلاّ سببياً، وأراد به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظاً وتقديراً، واسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً تقول في الصفة: زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه؛ أي: الوجه منه أو وجهه فهو إما على نيابة ال مناب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه فاحفظه. **(قال المصنف: وما لا ضمير فيه)** أي: أصلاً لا في الصفة ولا في معمولها كما إذا رفع الوجه منكّراً أو معرفاً فهو قبيح لخلوّ الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وضابطه؛ أي: القبيح أن يرفع الصفة بأل أولا نكرةً؛ نحو: الحسن وجه أو وجه أب أو حسن وجه أو وجه أب، وإنما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع المعمول بأل أو مضافاً لما هي فيه؛ نحو: الحسن الوجه أو وجه الأب، أو حسن الوجه أو وجه الأب؛ لأن أل خلف عن الضمير فتقوم في رفع بعض القبح، ومنه الضعيف، وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً؛ نحو: حسن الوجه أو وجه الأب أو وجهه أو وجه أبيه، ووجه الضعف: أنها لا تقوى قوة المسوغ من المتعدي، وبما ذكرنا ظهر لك أن للقبيح أنواعاً متفاوتة. **(قوله: وهو أربعة أقسام الخ)** والأخيران أقبح من الأولين لعدم موافقة المعمول فيهما لأصلة في التعريف (رضي). **(قوله: لعدم الرابطة بالموصوف لفظاً)** قيّد به؛ لأن الضمير مقدر؛ أي: منه يعني وجه منه، وقوله: إلى قاعدة؛ أي: علامة يعلم بها وجود الضمير في الصفة وعدم وجوده؛ وذلك لأن الاستتار أمر اعتباري لا حسّيّ يحتاج إلى علامة ظاهرة دالة عليه كاحتياج المعاني المعتورة إلى الإعراب الدال عليها. **(قوله: يلزم تعدد الفاعل الخ)** وذلك لأن الضمير المستتر لا يجوز أن يكون غير الفاعل، فما قيل: إنه يجوز أن يكون المعمول بدلاً من الضمير المستتر فساقط. **(قال المصنف: فهي كالفعل)** أي: فيحسن مررت برجل حسن غلمانه، ويضعف حسنون، ويجوز حسان غلمانه، وقد مر في بحث النعت. **(قال المصنف: ففيها ضمير الموصوف)** سواء كان ذلك الموصوف مبتدأ أو ذا حال أو مفعولاً (عصام)؛ أي: ففي الصفة ضمير منتقل من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه مستتر فيها راجع إلى موصوفها، والدليل على انتقاله قولك: هند حسنة الوجه، والزيدان حسنا الوجهين، والزيدون حسنوا الوجوه (رضي). **قوله: ليكون فاعلاً لها**؛ أي: لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل؛ لأن النسبة داخلة في وضعها.

فاعلاً[١] لها «فَتُؤَنَّثُ» أي: أنث الصفة[٢] بتأنيث الموصوف فتقول[٣]: (هِنْدٌ حَسَنَةٌ[٤] وَجْهٍ)، أو: (حَسَنَةٌ وَجْهاً[٥]). «وَتُثَنَّى[٦]» أي: الصفة[٧] إذا كان الموصوف تثنية، مثل: (الزَّيْدَانِ حَسَنَا وَجْهٍ) و: (حَسَنَانِ وَجْهاً[٨]). «وَتُجْمَعُ[٩]» أيضاً[١٠] الصفة إذا كان الموصوف جمعاً مثل: (الزَّيْدُونَ حَسَنُو وَجْهٍ[١١])، و: (حَسَنُونَ وَجْهاً[١٢]). «وَاسْمَا[١٣] الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ غَيْرُ[١٤] المُتَعَدِّيَيْنِ» أي: اسم الفاعل غير المتعدي إلى مفعول[١٥]، واسم المفعول الغير المتعدي أيضاً[١٦] إلى المفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد[١٧] فإذا بني[١٨] اسم المفعول منه[١٩] أقيم ذلك المفعول[٢٠] مقام الفاعل، فيبقى غير[٢١] متعد إلى مفعول. «مِثْلُ الصِّفَةِ» المشبهة في ذلك،

(١) لاحتياج الصفة إلى الفاعل. (٢) إشارة إلى حذف المفعول. (٣) أنت. (٤) بالإضافة. (٥) بالتشبيه على المفعول. (٦) أنت. (٧) إشارة إلى حذف المفعول. (٨) حسب المعمول على التميز. (٩) أنت. (١٠) كالتثنية. (١١) بالإضافة. (١٢) بالتشبيه على المفعول. (١٣) أصله اسمان حذف نونه للإضافة والألف لاجتماع الساكنين. معرب. (١٤) صفة أو بدل الكل أو عطف بيان اسما الفاعل والمفعول لا خبر المبتدأ محذوف. (١٥) ثان. (١٦) كاسم الفاعل الغير المتعدي. (١٨) كمضروب. (١٨) علة لمقدر وإنَّما كان التعدي معتبراً في اسم المفعول. (١٩) من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد. (٢٠) بعد حذف الفاعل. (٢١) حال.

فَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ وَاسْمَا الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ غَيْرُ المُتَعَدِّيَيْنِ[١] مِثْلُ الصِّفَةِ فِي ذَلِكَ[٢].

(١) أي: مثل الصفة المشبهة.
(٢) أي: فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره ومن اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به. الرضي.

(قوله: فتؤنث أنت) يشير إلى أن الأفعال الثلاثة على صيغة الخطاب ليكون على وفق قوله: ومتى رفعتَ ولم يذكر التذكير؛ لأن ذلك لا مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما (عصام). (قوله: مثل الزيدون حسنو وجه) اعلم أن زيادة الألف آخراً بعد الواو بشروط ثلاثة: أن تكون الواو واو الجمع، وأن تكون في الفعل، وأن تكون متطرفة؛ نحو: ضربوا واضربوا فخرج ثلاث واواتٍ، الأولى: الواو التي من بنية الكلمة؛ نحو: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ﴾، وفي الحديث: «ألا نغزو ونجاهد»، الثانية الواو التي هي علامة الرفع؛ نحو: أبو الوفاء ومتقدمو العلماء وأولو الفضل، الثالثة: الواو التي للإشباع كقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾، وكقول علي رضي الله عنه:

سبقتكمو إلى الإسلام طراً
صغيراً ما بلغتُ أوانَ حلمي

فهذه الواوات الثلاث ليست ضميراً فلا تزاد بعدها ألف في الخط القياسي بخلاف المصحف العثماني؛ فإنها تزاد فيه بعدها كلها ولا يجوز إسقاط واحدة منها فيه؛ لأن ألفات القرآن معدودة وهي (٤٨٧٤٠) ألفاً، وكان بعض الكوفيين يتبع المصحف في زيادة ألف بعد كل واو ساكنة متطرفة (ملخص مطالع النصرية). (قال المصنف: غير المتعديين) صفة لما قبله لتعرّفه بالإضافة إلى ماله ضد واحد أو حال من المبتدأ، وقال العصام: الأخصر اللازمين، وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن وصف اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في الاكتفاء بالمرفوع، وفي الامتحان: أراد بلزوم المفعول تعدية فعله إلى واحد فإن ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل، فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم، وقال الاطه وي: فيكون في اللازمين تغليب كما في القمرين فاعرفه. (قوله: أي: اسم الفاعل الغير المتعدي الخ) لاشتقاقه من الفعل اللازم، وقيل: في هذا التفسير تعريض للهندي حيث قال: أي غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله، وأراد بذلك أن لفظ المتعدي على معناه اللغوي لا الاصطلاحي هذا. (قال المصنف: مثل الصفة المشبهة في ذلك)؛ لأنه إذا جاز تشبيه الصفة في نصب المفعول فتشبيه اسم الفاعل اللازم بالمتعدي منه أجدر وأولى، وكذا تشبيه اسم المفعول اللازم باسم الفاعل؛ لأن المناسبة بينهما أقوى منها بين الصفة واسم الفاعل (نجم الدين).

أي: «فِيْمَا(١) ذُكِرَ» من الأقسام الثمانية عشر. فيرفعان(٢) الفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله، وينصبانها(٣)، ويضافان إليهما، تقول(٤): (زَيْدٌ قَائِمٌ الأَبُ(٥))، و: (مَضْرُوبٌ(٦) الأَبُ(٧)) برفع الأب ونصبه(٨) وجره(٩)، وإذا كانا(١٠) متعديين لا يجوز إضافتهما إليهما(١١) ولا نصبهما، لئلا(١٢) يلزم الالتباس(١٣) بالمفعول. فإذا قلنا(١٤) مثلاً: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ)، و: (زَيْدٌ مُعْطِي(١٥) أَبَاهُ) لم يعلم أنَّ (أَبَاهُ(١٦)) في المثال الأول مفعول(١٧) (الضَّارِبِ) أو فاعل له نصب تشبيهاً(١٨) بالمفعول(١٩)، وفي(٢٠) المثال الثاني أنَّه مفعول ثان لمعطى، أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل، ونصب تشبيهاً بالمفعول، والمفعول الثاني محذوف. وكذلك(٢١) مثل الصفة المشبهة المنسوب(٢٢)، تقول(٢٣): (زَيْدٌ تَمِيْمِيٌّ الأَبُ) مرفوعاً(٢٤) ومنصوباً(٢٥) ومجروراً(٢٦). «(اِسْمُ التَّفْضِيْلِ)» «مَا(٢٧) اشْتُقَّ» أي: اسم(٢٨) مشتق «مِنْ فِعْلٍ» أي(٢٩): حدث «لِمَوْصُوفٍ(٣٠)» قام به الفعل(٣١) أو وقع عليه. والتعميم(٣٢) لقصد شمول قسمي اسم التفضيل، أعني: ما(٣٣) جاء للفاعل(٣٤) وما جاء للمفعول(٣٥)

(١) يعني إشارة إلى أنَّ أفراد اسم الإشارة باعتبار ما ذكر كاسم الفاعل من اللازم غير متعد. (٢) اسم الفاعل والمفعول. من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال. (٣) اسم الفاعل والمفعول. (٤) في اسم الفاعل. (٥) أي: قائم أبوه. (٦) في اسم المفعول. (٧) أي: مضروب أبوه. (٨) أي: نصب الأب. (٩) أي: الأب. وهكذا آخر المسائل. (١٠) أي: اسم الفاعل والمفعول. (١١) أي: إلى فاعل في الاسم الفاعل ونائبه في المفعول. (١٢) تعليل لعدم الجواز. (١٣) أي: الفاعل ونائبه. (١٤) في اسم الفاعل المتعدي. (١٥) في اسم المفعول المتعدي إلى مفعولين. (١٦) أي: المنصوب. (١٧) على أنَّ فاعله مستتر تحته. خبر إنَّ. (١٨) أي: لفظ أباه. (١٩) هذا في اسم الفاعل. (٢٠) كذا لم يعلم. (٢١) والظرف المستقر خبر مقدم. (٢٢) مبتدأ مؤخر. (٢٣) أنت. (٢٤) على أنَّه فاعله. (٢٥) بالتشبيه وفاعله مستتر. (٢٦) بالإضافة. (٢٧) خرج به أسماء الجامد. (٢٨) يشير إلى أنَّ ما موصوفة. (٢٩) يشير إلى أنَّ المراد بالفعل اللغوي. (٣٠) حال من فاعل اشتق. (٣١) إذا كان اسم التفضيل بمعنى الفاعل. (٣٢) بقوله لموصوف. (٣٣) أي: اسم التفضيل. (٣٤) نحو: أعلم. (٣٥) نحو: أشهر وأعرف.

(قوله: أي: حدث) أي: دل على حدث بإقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح؛ لأن الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق. **(قوله: قام به الفعل الخ)** يعني: اختار الموصوف على لمن قام أو لمن وقع قصد التعميم، والتعميم لقصد شموله للقسمين.

اِسْمُ التَّفْضِيْلِ مَا(١) اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ(٢) لِمَوْصُوفٍ

(١) أي: اسم اشتق لقبوله علامات إليه الأسماء.
(٢) أي: من دال حدث موضوعاً لذات موصوفة بذلك الحديث سواء قام به أو وقع عليه.

(قوله: أي: فيما ذكر من الأقسام والأحكام) يعني: لا مطلقاً؛ لأنهما ليسا مثل الصفة في كل الأحكام لما أن اللام فيهما اسم موصول دون الصفة، وقوله: وينصبانهما؛ أي: تشبيهاً بالمفعول أو على التمييز. (قوله: قائم الأب) وكذا قائم أبوه مثل حسن الوجه أو وجهه في الوجوه الثلاثة فاعتبرها. (قوله: وإذا كانا متعديين) إلى مفعول بأن كان اسم الفاعل مشتقاً من متعد إلى واحد واسم المفعول مشتقاً من متعد إلى اثنين. (قوله: لا يجوز إضافتهما إليهما) أي: إلى الفاعل في اسم الفاعل ونائبه في اسم المفعول بل يضافان إلى المفعول به وفيه فقط، ثم إن عدم جواز إضافتهما إنما هو على تقدير حذف المفعول، وأما إذا ذكر بعدهما منصوباً فلا التباس فينبغي الجواز إلا أنه منعه الأكثرون حينئذٍ أيضاً حملاً على صورة الحذف اطراداً للباب. (قوله: لئلا يلزم الالتباس بالمفعول)؛ لأن لهما حينئذٍ مفعولاً بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين، وقوله: لم يعلم الخ؛ أي: على تقدير جواز نصب الفاعل أو نائبه تشبيهاً بالمفعول لم يعلم ذلك فيقع الالتباس، وقوله: أو فاعل له؛ أي: والمعنى زيد ضرب أبوه، وقوله: أو مفعول أول الخ؛ أي: والمعنى زيد أُعْطِي أبوه؛ أي: درهماً على حذف المفعول كما في الشرح. (قوله: المنسوب تقول الخ) وقد يجري بعض الأسماء الجامدة مجرى الصفة المشبهة؛ نحو: فلان شمس الوجه؛ أي: حسن الوجه وزيد أسد الأب؛ أي: شجيع أبوه لكنه قليل (رضي). (قال المصنف: اسم التفضيل) هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسماً لكل ما دل على الزيادة تفضيلاً كانت كأحسن أو تنقيصاً كأقبح وإن لم يكن على وزن أفعل (خضري)، وقوله: أي: اسم اشتق لقبوله علامات الأسماء غير أنه غير منصرف للزومه الوصفية ووزن الفعل. (قوله: أي: لحدث لموصوف الخ) أي: من دال حدث موضوعاً لذات موصوفة بذلك الحدث سواء قام به أو وقع عليه واختار الموصوف على المتصف لإشعاره باتصاف الذات بالزيادة على الغير في نفس الأمر مع أن ذلك في اسم التفضيل غير لازم.

«بِزِيَادَةٍ[١] عَلَى غَيْرِهِ» في[٢] أصل[٣] ذلك الفعل. و(البَاءِ) في قوله[٤]: (بِزِيَادَةٍ): إمَّا ظرف لغو للموصوف أي[٥]: لذات مبهمة متصفة بتلك الزيادة، أو ظرف مستقر أي[٦]: لموصوف متلبس[٧] بتلك الزيادة. فقوله[٨]: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) شامل لجميع المشتقات[٩]، وقوله: (لِمَوْصُوفٍ) يخرج أسماء الزمان والمكان والآلة[١٠]، لأنَّ[١١] المراد بالموصوف ذات مبهمة. ولا إبهام في تلك الأسماء[١٢]. وقوله[١٣] (بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ[١٤]) يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. «وَهُوَ» أي: اسم التفضيل، من حيث صيغته «أَفْعَلُ[١٥]» للمذكر وفُعْلَى للمؤنث. وإن كان[١٦] بحسب الأصل فيدخل فيه[١٧] (خَيْرٌ[١٨] وَشَرٌّ) لكونهما في الأصل (أَخْيَرُ وأَشَرُّ[١٩]) فخففتا بالحذف[٢٠] لكثرة الاستعمال،

(١) هذا فصل التعريف. (٢) أي: غير الموصوف. (٣) بالقسمين. الإضافة بيانية. (٤) مصنف. (٥) فيكون المعنى. (٦) فصلته محذوف أي: موصوف بالفعل الطلوع والمفتاح آلة الفتح. (٧) من الأفعال العامة. (٨) شروع في بيان فائدة القيود. (٩) يعني جنس التعريف. (١٠) لأنّها غير جارية على. (١١) علّة الإخراج. (١٢) لأنّها لا تحتمل إلا الأمكنة والأزمنة يعني أنَّ المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع لزمان. (١٣) مصنف. (١٤) أي: غير الموصوف. (١٥) غالباً. (١٦) أي: هذا الوزن. (١٧) أي: في وزن اسم التفضيل. (١٨) لفظ خير وشر. (١٩) المستعملين بمن المستوي فيهما المذكر في المؤنث. (٢٠) أي: بحذف الهمزة ونقل فتحة الياء إلى الحاء والشين.

بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ[١] وَهُوَ أَفْعَلُ[٢]،

(١) أي: في أصل ذلك الفعل والباء صلة أو ظرف لغو للموصوف غير أنه غير منصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل. (٢) لمذكر وفعلى للمؤنث.

(قال المصنف: بالزيادة على الغير) الزيادة أعم من الزيادة في قيام الفعل به أو في وقوعه عليه كما أن الغير أعم من الغير بالذات، أو بالاعتبار كما في زيد شاباً أذكى منه هرماً. **(قوله: في أصل ذلك الفعل)** كما هو المتبادر عند الإطلاق، وفي هذا جواب عن اعتراض الرضي حيث قال: وينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فإن فيها زيادة على الغير، وحاصل الجواب: أنه لم يقصد فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة، بل المراد بقولنا: زيد فاضل على عمرو مثلاً أنه أكثر منه مالاً أو جمالاً أو نحوهما (نعمة). **(قوله: أي: لذات مبهمة الخ)** فإن قولك: أعلم مثلاً يدل على أن ذاتاً ما متصفة بالعلم ولا يدري أنها أيّ ذات إلا بذكر الموصوف قبله؛ نحو: زيد أفضل من عمرو ولا حاجة له[١] إلى حمل الموصوف على ذلك المعنى؛ لأن اسم الزمان مثلاً لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط (نعمه) وقوله: أي لموصوف الخ؛ يعني: لموصوف به؛ أي: بالفعل فالمفعول بالواسطة مقدر. **(قوله: ولا إبهام في تلك الأسماء)**؛ لأنها تدل على المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين فإن رمت التفصيل فارجع إلى شرح عنقود الزواهر وقد ذكرنا خلاصة ذلك في عجالتنا شرح الوضعية. **(قوله: من حيث صيغته)** أي: هيئته لا من حيث مادته فإنه غير منحصر بهذا الاعتبار في أفعل (سيلكوتي) وعن البعض: أنه إنما قدر الشارح تمييزاً عن ذات مقدرة بين المبتدأ والخبر ليصح حمل أفعل على اسم التفضيل فإن أفعل وزن وعبارة عن الهيئة، واسم التفضيل عن المادة والهيئة فيلزم حمل الجزء على الكل لولا التقدير انتهى. **(قوله: وفعلى للمؤنث)** زاده الشارح عطفاً على أفعل ولم يتعرض لغير المؤنث دفعاً لتوهم استواء المذكر والمؤنث فاعرفه. **(قوله: فيدخل فيه خير وشر)** تفريع على التقييد بقوله: وإن كان الخ؛ أي: فيدخل في اسم التفضيل أو في وزن أفعل لفظاً خير وشر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث، واعلم أن خيراً يستعمل على أوجه يكون

(١) أي: ممن أضيف إليه.

(قوله: في أصل ذلك الفعل) كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو: فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة؛ نحو: طائل؛ لأنه موضوع للغلبة في المعنى المصدري كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة في الغلبة وزاد لفظ الأصل احترازاً عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره، وعندي أنه لا حاجة إلى اعتبار هذا القيد؛ لأن اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقاً لا للزيادة على غيره، وإن إفادتها في بعض التراكيب؛ نحو: زيد فاضل على عمرو أو زائد عليه أو غالب عليه أو طائل واختار موصوف على منصف لإشعاره بالانصاف بالزيادة في نفس الأمر، ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل. **(قوله: أما ظرف لغوا الخ)** أي: صلة مفعول له بالواسطة. **(قوله: أو ظرف مستقر له)** وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله: أي الموصوف متلبس بتلك الزيادة، ويقدر مفعوله؛ أي: الموصوف به؛ أي: بالفعل كما في الحواشي الهندية. **(قوله: ولا إبهام في تلك الأسماء الخ)**؛ لأنها تدل على المكان والزمان دلالة ما ففيها نوع تعيين وما قيل: إنه لا حاجة في الإخراج إلى حمل الموصوف على ذلك؛ لأن تلك الأسماء لم توضع لمكان أو زمان أول موصوف فيه أن اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الأسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل أو وقع به الفعل. **(قوله: يخرج اسمي الفاعل الخ)** لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة أو لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل أو لعدم دلالتها على الزيادة في أصل الفعل بل في خلقتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار. **(قوله: من حيث صيغته)** أي: هيئته لا

وقد يستعملان على الأصل[١]. «وَ[٢] شَرْطُهُ[٣] أَنْ يُبْنَى» أي[٤]: اسم التفضيل «مِنْ» حدث «ثُلاَثِيٍّ[٥]» لا رباعي «مُجَرَّدٍ[٦]» لا مزيد[٧] فيه «لِيُمْكِنَ[٨] البِنَاءُ» أي: بناء (أَفْعَل) و(فُعْلَى) منه، إذ[٩] البناء[١٠] من الرباعي[١١] والثلاثي المزيد[١٢] فيه مع[١٣] المحافظة على تمام حروفه، متعذر[١٤]، لأنَّ هذه الصيغة[١٥] لا تتسع الزيادة على ثلاثة أحرف. ومع إسقاط بعضها يلزم الالتباس[١٦]، فإنَّه[١٧] لا يعلم أنَّه[١٨] مشتق[١٩] من الرباعي[٢٠] أو الثلاثي المجرد[٢١] أو المزيد[٢٢] فيه، فإنَّ هذه الحروف[٢٣] الثلاثة تحتمل أن تكون[٢٤] تمام حروف ثلاثي مجرد[٢٥] أو بعض حروف رباعي مجرد[٢٦] كلها[٢٧] أصول، أو تكون من حروف المزيد فيه إمَّا من أصوله، أو من زوائده، أو ممتزجاً منهما، فلا يتبين ما هو المشتق[٢٨] منه[٢٩]، فلا[٣٠] يتعين المعنى. «لَيْسَ[٣١] بِلَوْنٍ» أي: من ثلاثي مجرد، ليس بلون «وَلاَ عَيْبٍ» ظاهري «لأنَّ[٣٢] مِنْهُمَا[٣٣]» اشتق «(أَفْعَلُ[٣٤]) لِغَيْرِهِ[٣٥]» أي: لغير اسم[٣٦] التفضيل كـ (أَحْمَرَ[٣٧]) و(أَعْوَرَ[٣٨]). فلو اشتق اسم التفضيل أيضاً منهما[٣٩] لالتبس أنَّ المراد[٤٠]: ذو حُمرة وعَور[٤١]، أو زائد الحُمْرة أو العُور وهذا التعليل إنَّما يتم[٤٢] إذا تبين أنَّ (أَفْعَلَ) الصفة مقدم[٤٣] بناؤه[٤٤] على (أَفْعَلَ) التفضيل،

---

(١) أي: القياس. (٢) عاطفة. (٣) مبتدأ. أي: اسم التفضيل. (٤) والجملة بعد التأويل خبر المبتدأ. (٥) يعني أنَّ بنائه مقصور على الثلاثي لا يتجاوز إلى الرباعي. (٦) صفة ثلاثي. (٧) قيد للمجرد. (٨) علة يبنى. (٩) علة الاشتراط المستفاد من المقام. (١٠) مبتدأ. (١١) أي: المجرد نحو: وحرج. (١٢) نحو: أكرم واستخرج. (١٣) حال. (١٤) خبره. (١٥) أي: أفعل وفعلى. (١٦) أي: التباس الرباعي إلى غيره. (١٧) شأن. (١٨) اسم التفضيل. (١٩) خبر إنَّ. (٢٠) كدحرج. إذ لم يرد أن المراد من أخرج كثير الخروج والإخراج والاستخراج. (٢١) كخرج. (٢٢) كاستخرج. (٢٣) أي: حروف أفعل. (٢٤) أي: الحروف الثلاثة. (٢٥) كخرج. (٢٦) كدحرج. (٢٧) والجملة صفة الحروف. (٢٨) أي: اسم التفضيل. (٢٩) أي: من الأصل. (٣٠) إذا لم يتبين. (٣١) أي: الثلاثي المجرد احتراز عن نحو: أحمر وأسمر. (٣٢) متعلق بـ ليس. (٣٣) والظرف خبر مقدم لأنَّ. (٣٤) اسم مؤخر لأنَّ. (٣٥) الكائنة والظرف صفة أفعل. (٣٦) أي: الفاعل. (٣٧) تمثيل للغير. (٣٨) كالفرس ذهاب حس أحد العينين. (٣٩) أي: من الحمرة والعور. (٤٠) بوزن أحمر. (٤١) كالفرس ذهاب حس أحد العينين. (٤٢) أي: أقيم بدليل. (٤٣) خبر إنَّ. (٤٤) فاعل مقدم لوجود شرطه.

وَشَرْطُهُ: أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ لِيُمْكِنَ البِنَاءُ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ[١] لأَنَّ مِنْهُمَا أَفْعَلُ لِغَيْرِهِ

(١) أي: ظاهري.

من حيث مادته فإنه غير منحصر بهذا الاعتبار في أفعل. (**قوله: وفعلى للمؤنث**) إنما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعاً لتوهم استواء المذكر والمؤنث في أفعل مطلقاً. (**قوله: أخير وأشر**) أي: خير وأشر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء إلى الخاء والشين وأدغم الراء. (**قوله: من حدث**) قدر بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو: أحنك الشانين، وأقل الناس شاذ؛ لأنه من غير متصرف، ولا من فعل لازم النفي؛ نحو: ما نبس بكلمة؛ أي: تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي، وأما الأفعال الناقصة فإن قلنا: إنها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر، وإن قلنا: إنها دالة على الحدث وهو الحق، فالظاهر جواز البناء منها قياساً؛ إذ لا مانع من أن يقال: زيداً أصير من عمرو غنياً إذ لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة، وأما اشتراط كون الحدث مما لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال: الشمس أغرب وأطلع اليوم فستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فإن الزيادة إنما تتصور فيما يقبلها.

صفة مشبهة مخفف خير مثل: سيد، ويكون مصدر خار يخير ويكون اسم تفضيل أصله أخير، فحذفت همزته على خلاف القياس لكثرة استعماله فهو شاذ قياساً لا استعمالاً، وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لا فعل لهما، وقد يحمل عليهما في الحذف أحبّ كقوله: وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا، أي: أحبّ شيء وهو قليل (خضري). (**قوله: وقد يستعملان على الأصل**) كقراءة: ﴿من الكذاب الأشَرّ﴾، بفتح الشين وتشديد الراء، وكقوله: بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ، وفي شرح المراح: إنهما قد يستعملان على القياس في لغة ردية، وهي لغة بني عامر يقال: هذا أخير من هذا، وعليها جاء قول تلك المرأة: صُغْرَاها شُرّيها الخ. (**قوله: من حدث ثلاثي**) قدره بقرينة التعريف فلا يبنى من جامد ومثل: أحنكُ الشاتَين؛ بمعنى: آكَلُهما؛ أي: أشدهما أكلاً من الحنك شاذ، وقوله: لا رباعي؛ أي: مطلقاً، وقال الخضري: اختلف في بناءه من أفعل كأظّلم وأكرم فأجازه سيبويه مطلقاً، وفي الحديث: «جوف الليل أجوب دعوةً»، وقيل: إن كانت همزته لغير النقل[١]، وقيل: بالمنع مطلقاً، ومما سمع منه قولهم: هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف، وهما شاذان عندَ مَن يمنعه مطلقاً انتهى، ومنه قولهم: فلان أفلس من ابن المذلق[٢] أي: أكثر إفلاساً منه، وهو رجل من بني عبد شمس ما كان يحصل في بيته مدة عمره قوت ليله، وكان هو وآباؤه وأجداده كذلك، وأما ما نقل عن الأخفش والمبرد: أنه يجيء من المزيدات كلها قياساً فغير موثوق به (عصام). (**قوله: ليمكن**

وهو[١] كذلك، لأنَّ[٢] ما[٣] يدل على ثبوت مطلق[٤] الصفة مقدم[٥] بالطبع[٦] على ما[٧] يدل على زيادة على الآخر[٨] من الصفة. والأولى موافقة الوضع الطبع[٩] «مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ») فإنَّ[١٠] (الأَفْضَلَ[١١]) اشتق من ثلاثي مجرد[١٢] ليس[١٣] بلون ولا عيب وهو (الفَضْل[١٤]). «فَإِنْ[١٥] قَصَدَ غَيْرَهُ» أي: غير الثلاثي المجرد بأن يراد أنَّ[١٦] يدل على أنَّ لأحد زيادة[١٧] فيه[١٨] على غيره «تَوَصَّلَ[١٩] إِلَيْهِ[٢٠]» أي: إلى غير الثلاثي المجرد «بِأَشَدَّ[٢١] وَنَحْوِهِ، مِثْلُ: هُوَ[٢٢] أَشَدُّ مِنْهُ[٢٣] اسْتِخْرَاجاً[٢٤]» مثال الثلاثي المزيد فيه «وَبَيَاضاً» مثال اللون، «وَعَمَىً[٢٥]» مثال العيب. وحيث قيدنا العيب[٢٦] بالظاهري لا يرد نحو: (أَجْهَلُ وَأَبْلَدُ) ولكن يرد[٢٧] أنَّه صح[٢٨] على هذا التقدير[٢٩] اشتقاق[٣٠] (أَحْمَقُ) على معنى التفضيل، فإنَّه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنَّهم[٣١] حكموا بشذوذه

(١) أي: مقدم. أي: كون بنائه للصفة مقدماً على كونه للتفضيل. (٢) علة مقدم. (٣) أي: أفعل الصفة. (٤) وهو وحمرة. (٥) خبر إنَّ. (٦) أي: بتقدم طبيعي. (٧) أي: اسم التفضيل. (٨) وهو زائد الحمرة. (٩) لتقدم الطبع على الوضع في الاعتبار. (١٠) علة لتطبيق المثال الممثل له. (١١) في هذا المثال. (١٢) وهو الفضل. (١٣) والجملة صفة ثلاثي مجرد. (١٤) من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب. (١٥) الفاء للتفصيل. (١٦) والجملة نائب فاعل يراد. (١٧) اسم إنَّ. (١٨) أي: في هذا الفعل. (١٩) ما من مجهول من التفعل. (٢٠) والجار مع المجرور نائب فاعل توصل. (٢١) أي: بمثل أشد. (٢٢) راجع إلى رجل غائب. (٢٣) راجع إلى رجل آخر. (٢٤) تمييز عن نسبة أشد إلى فاعله. (٢٥) أي: هو أشد منه عمى. (٢٦) أي: لفظ العيب المنفي. (٢٧) عليه. على كلامهم وتفسيرهم. نسخة. (٢٨) أي: بناء. (٢٩) أي: كون العيب باطناً. (٣٠) فاعل صح. (٣١) أي: الأدباء والنحاة.

مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ[١] النَّاسِ فَإِنْ قَصَدَ غَيْرَهُ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِأَشَدَّ ونحوه مِثْلُ: هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً[٢] وبِيَاضاً وعَمىً[٣]

(١) فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل.
(٢) مثال للثلاثي المزيد فيه. (٣) مثال للعيب.

(قوله: والحمق) فإن معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل. (قوله: حكموا بشذوذه) كما في المفصل وشرح التسهيل. (قوله: أحمق من ابن هبنقة) الصواب من هبنقة بإسقاط الابن

البناء) جملة اعتراضية بين الوصفين مسوقة لبيان فائدة هذا الشرط. (قوله: ومع إسقاط بعضها) أي: إلى أن يبقى ثلاثة أحرف يلزم الالتباس في المشتق منه فلا يتعين المعنى، وقوله: فإن هذه الحروف الثلاثة؛ أي: التي بقيت بعد الإسقاط تحتمل أن تكون الخ. (قال المصنف: ليس بلون الخ) صفة بعد صفة للثلاثي، وحديث: «مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» شاذ، كقول الشاعر: لأَنتَ أَسوَدُ في عَيني مِنَ الظُّلَمِ، وقال الكوفيون: إنه يجيء من البياض والسواد؛ لأنهما أصلا الألوان لكن ينبغي أن يزيد قوله: ولا حِليةٍ؛ لأنها أيضاً تخصّ بأفعل الصفة؛ نحو: أبلج وأزجّ وأحور وأقنى وغيرها، وقوله: ظاهري احتراز عن نحو: أجهل كما ستعرف. (قوله: اشتق أفعل لغيره) أي: قياساً مطرداً وأراد بالغير الصفة المشبهة، وقوله: لالتبس أن المراد الخ؛ أي: للزم الالتباس بينهما لفظاً وهو ظاهر ومعنىً كما بيّنه الشارح، وأراد بقوله: وهذا التعليل قوله: لأن منهما أفعل لغيره، وقوله: وهو كذلك؛ أي: وأفعل الصفة مقدم بناؤه في الواقع على أفعل التفضيل. (قوله: مقدم بالطبع) التقدم الطبعي كون المتأخر محتاجاً إلى المتقدم، ولا يكون المتقدم علة لوجوده، وههنا كذلك؛ لأن ما يدل على زيادة الفعل يحتاج إلى الدلالة على أصل الفعل، وليس علة له، وإلا لزم من حصول الدلالة على أصل الفعل الدلالة على الزيادة (نعمه). (قوله: أي: غير الثلاثي المجرد) اللام للعهد الخارجي فالثلاثي المعهود عبارة عن الموصوف بما ليس بلون ولا عيب، فلا يرد أن مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد، بل أخص منه. (قال المصنف: توصل إليه) بأشد كما يتوصل بذلك في فعل التعجب المأخوذ من غير الثلاثي لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم، وإن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشدّ مفعولاً وههنا ينتصب تمييزاً؛ فلذا قيل في بيان كيفية التوسل: أي بأن جعل ما قصد زيادته تمييزاً من أشد ونحوه هذا، وقوله: ونحوه؛ أي: مما يدل على الشدة أو الزيادة أو الكثرة أو الحسن أو السرعة على حسب تفاوت المقاصد والأغراض، تقول: فلان أسرع منه انطلاقاً وأقوى منه دحرجةً وأقل منه إكراماً وأعلى منه جاهاً إلى غير ذلك. (قال المصنف: مثل هو أشد منه استخراجاً) إيضاح لكيفية التوصل بمثال جزئي للإبهام فيه، واعلم أنه يجوز التوصل المذكور فيما يجيء منه أفعل التفضيل أيضاً قصداً للمبالغة، ومنه: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، و﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا﴾، وإلى هذا أشار العصام في شرحه بقوله: قصد الغير يخصّ بالتوصل لكن لا يخصّ التوصل بقصد الغير. (قوله: وأقبح عمى) أو عرجاً أو شللاً وأكثر بياضاً أو حمرة أو سواداً، وفي بعض نسخ الشرح لم يوجد لفظ أقبح وأكثر. (قوله: لا يرد؛ نحو: أجهل الخ)؛ لأنه من العيوب الباطنة، وقد قالوا: الجهل عيب يستره السكوت. (قوله: على هذا التقدير) أي: على تقدير أن المراد بالعيب هو الظاهري وينبغي صحّة أحمق من غير شذوذ مع أنهم حكموا عليه بالشذوذ (نعمه). (قوله: بين الجهل والبلادة والحمق) من حمقت السوق إذا كسدت، والأحمق: كاسِدُ العقلِ

في نحو: (أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة) والجواب[١]: بأنَّ المراد بالحمق[٢] ما يبدو[٣] من أثر البلادة[٤] في[٥] الظاهر كما[٦] حكي عن هبنّقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه، وهو ذو لحية طويلة، فسئل عن ذلك[٧]، فقال[٨]: لأعرف[٩] بها[١٠] نفسي ولا[١١] أضل، وتقلد[١٢] ذات ليلة أخوه بقلادته، فلما أصبح قال: يا أخي أنت أنا، فمن أنا؟. ففيه[١٣] شائبة من حمق هبنّقة. فإنّه يقتضي[١٤] جواز اشتقاق (أَحْمَقُ) من (حُمُقَ) لمن لا يكون بهذا الظهور[١٥] قياساً[١٦]. وأن يكون[١٧] اشتقاق (أَجْهَلُ وَأَبْلَدُ) لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة[١٨] على سبيل الشذوذ، ولا يقول بذلك عاقل. والشارح الرضي عدَّ (أحمق) من قبيل (أبلد[١٩]) حيث قال: (وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ[٢٠]: مِنَ الأَلْوَانِ

(١) عن النقض، والمجيب الهندي. (٢) أي: يظهر. (٣) في ذلك المثل. (٤) الظاهر أثر الحمق. (٥) أي: في الحسن. (٦) ويؤيد كونه عيباً ظاهرياً كما حكى .آه. (٧) بأن قيل: لما علقتها؟. أو من التكلفات المذكورة. (٨) بيان ما في كما. (٩) في جواب. (١٠) أي: بتلك المعلقات. (١١) نفس. (١٢) تأييد في كما في حمقة الظاهرة. (١٣) أي: في الجواب. (١٤) أي: الجواب. (١٥) قيد الظاهري. أي: كظهوره في هبنقة. (١٦) تميز اشتقاق. على أبلد. لكونه حمقاً غير ظاهري. (١٧) مع أنّهم لا يكون على سبيل الشذوذ. (١٨) خبر يكون في من يكون. (١٩) مشتقاً من البلادة. (٢٠) في بيان الاشتراط. أي: بقول ابن الحاجب.

كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم، والهبنق: كعلمس الأحمق والقصير، وهبنقة لقب زيد بن ثروان القيسي يضرب به المثل في الحمق من تعليق خرزات؛ ولذا يقال له: ذو الودعات، فإن الودع متحركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين. **(قوله: ففيه شائبة الخ)** خبر لقوله: والجواب المذكور؛ أي: شائبة حمق صاحبه والفاء إما زائدة كما هو مذهب الأخفش، أو على تقدير إما ذكر الشارح رحمه الله بيان لقبه المذكور في حواشي الهندية بعد هذا الجواب لا شنيع كما وهم. **(قوله: ولا يقول الخ)** ولم يقل به أحد لما في غاية التحقيق إلا أن الشارح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول.

والرأي، قال الشاعر:

لِكُلِّ داءٍ دَواءٌ يُسْتَطَبُّ بِهِ
إِلَّا الحَمَاقَةَ أَعْيَتْ مَنْ يُدَاوِيهَا

(قوله: والجواب بأن المراد الخ) هذه الجواب نقله الفاضل الهندي ولم يستحسنه أيضاً، فالتشنيع عليه عجيب، فنعم ما قال العصام في الحاشية أنه لا يرضى بمثله عن مثله لمثله، وحاصل الجواب: أن المراد بالحمق آثاره الظاهرة مثل تعليق الخرزات ونحوها فهو من العيوب الظاهرة، والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي هي منشأ هذه الآثار فهما من العيوب الباطنة. **(قوله: ما يبدو الخ)** أي: يظهر فقوله: في الظاهر بمعنى في الخارج أو يبدو بمعنى يحصل، وبالجملة إن في الكلام إما تجريداً أو تأكيداً. **(قوله: كما حكى عن هبنقة)** تمثيل لما يبدو من الآثار، وفي بعض النسخ عن ابن هبنقة قال العصام: وأظنه سهواً صحّحه الهندي هبنقة بدون لفظ ابن، ثم إن لفظ هبنقة بفتحتين وتشديد النون كما قاله الجوهري، وفي القاموس: إنه بوزن عمله وهو يزيد بن ثروان رجل أحمق يضرب بحمقه المثل، ومن جملة ذلك ما ذكره في الشرح. **(قوله: وهو ذو لحية طويلة)** وهو أيضاً من آثار الحمق كما قالوا؛ لأن مخرجها من الدماغ فمن أفرط طول لحيته قلَّ دماغه، ومن قلّ دماغه قلّ عقله ومن قلّ عقله فهو أحمق. **(قوله: ففيه شائبة من الخ)** أي: في الجواب؛ يعني: صاحبه وهو المجيب شائبة من ذلك الحمق والفاء زائدة في خبر المبتدأ على مذهب الأخفش أو على تقدير إما في جانب المبتدأ، وقوله: يقتضي جواز إلى قوله قياساً أو جوازاً قياساً مطرداً بلا شذوذ؛ لأنه إذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء أفعل التفضيل منها قياس فقوله على سبيل الشذوذ؛ أي: لأنه حينئذٍ لا يكون من العيوب الظاهرة (نعمه). **(قوله: لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ)** أي: وأن لا يكون كذلك على سبيل القياس، وأن يكون الحمق والجهل مما ينقسم إلى ظاهري وباطني، ولم يقل بذلك أحد. **(قوله: والشارح الرضي قد عدّ أحمق من قبيل أبْلد)** أي: فعليه فلا فرق بينهما كما زعم المجيب، ويرد عليه أيضاً الإيراد المذكور مع تقييد العيب بالظاهري، ولا يندفع بالجواب المنقول فالوجه أن يعمّم العيب، ويقال: ما جاء من العيوب الباطنة كأحمق ومن هبنقة، وأمثاله فهو على غير قياس كذا في شرح المراح.

والعيوب الظاهرة فإنَّ الباطنة يبني منها[1] (أفعل) التفضيل: نحو: فلان أبلد من فلان وأحمق[2]). «وَقِيَاسُهُ[3]» أي: القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه «لِلْفَاعِلِ[4]» لا للمفعول فإنَّه[5] لو اشتق[6] لكل منهما[7] قياساً[8] مطرداً لكثر[9] الالتباس، فاقتصروا[10] على الأشرف[11]. «وَقَدْ جَاءَ[12] لِلْمَفْعُولِ[13]» على خلاف القياس في مواضع قليلة «نَحْوُ: أَعْذَرُ» لمن هو أشد[14] معذورية، «وَأَلْوَمُ» لمن[15] هو أشد[16] ملومية. «وَ» على هذا القياس[17]: «(أَشْغَلُ وَأَشْهَرُ[18] وَأَعْرَفُ[19])». «وَيُسْتَعْمَلُ[20]» أي: اسم التفضيل

(١) قدره بقرينة قوله: وقد جاء للمفعول. ص. (٢) منه. (٣) استئناف. (٤) والظرف المستقر خبر المبتدأ، أي: وقياس اسم التفضيل كائن لتفضيل الفاعل. (٥) تعليل القياس. (٦) اسم التفضيل. (٧) أي: من الفاعل أو المفعول. (٨) حال من فاعل اشتق. (٩) جواب لو. (١٠) واقتصروا القياس للفاعل لدفع هذا الالتباس. (١١) والأكثر فإنَّ المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل. حكيم. (١٢) سماعاً. (١٣) مشتقاً. (١٤) اي: اكثر. (١٥) مشتقاً. (١٦) اي: اكثر. (١٧) اي: اكثر مشغولية. (١٨) أي: أكثر مشهورية. (١٩) أي: أكثر معروفية. (٢٠) في كلام العرب.

(قوله: وقياسه؛ أي: القياس الواقع الخ) أراد بالقياس الأصل الراجح، ولا معنى محصَّل لإضافته إلى اسم التفضيل؛ فلذا جعل الشارح الإضافة بمعنى في ثم أضاف القياس إلى ظرفه مجازاً؛ أي: والأصل في اسم التفضيل أن يجيء لتفضيل الفاعل، وقال الهندي: أي مجيئه للفاعل بقرينة قوله: وقد جاء للمفعول. (قوله: فاقتصروا على الأشرف) وهو الفاعل فجعلوه مشتقاً له قياساً مطرداً تقليلاً للاشتباه ولم يعكسوه، وإنما كان الفاعل أشرف؛ لأنه العمدة والمقصود في الكلام والمفعول فضلة، وهو أيضاً أكثر؛ إذ لا بد لكل فعل من فاعل بخلاف المفعول فافهم. (قوله: على خلاف القياس) وقيل: قد كثر وروده في كلامهم فيكون موافقاً للقياس والفارق القرينة كأن لا يأتي فعله إلا مجهولاً؛ نحو: حبّ، وكقرينة خارجية كما في أشغل من ذات النحيين، وحاصله: أن هذا كثير مطرد إذا أمن اللبس. (قوله: وعلى هذا القياس أشغل الخ) ومنه قولهم: فلان أشغل من ذات النحيين؛ أي: أكثر مشغولية من امرأة ذات النحيين، وقصّتها على ما ذكروا أن امرأة من قبيلة تيم الله بن ثعلبة حضرت سُوق عُكاظ في أواخر زمان الجاهلية ومعها نحيا سمنٍ، فذهب بها خَوّات بن جبير الأنصاري إلى مكان خال ليتبايعهما منها ففتح أحديهما فذاقه ودفعه إليها، فأمسكته بإحدى يديها ثم فتح الآخر وفعل به ما فعل بالأول، ثم غشيها وهي لا تقدر على دفعه لحفظهما فهي ذات النحيين فلما فرغ، وقام قالت: لا هنأك الله المرتع فضرب بها المثل فيمن يشغل بشيء، وكان خوّات في ذلك الوقت غير مسلم، ثم أسلم وشهد بدراً وكان من كبار الأصحاب، وكان عليه السلام يبتسم إذا رآه ويمازح به، ويقول: «يا خوّات كيف فعلتَ من ذات النحيين»، فقال خوات: ذلك في الجاهلية يا رسول الله، أمّا منذ أسلمت فلا أعوذ بالله من الحور بعد الكور، ومما بنى للمفعول لفظ أحبّ؛ أي: أكثر محبوبية كما في قولها:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ

وَقِيَاسُهُ[1] لِلْفَاعِلِ، وَقَدْ جَاءَ[2] لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: أَعْذَرُ وَأَلْوَمُ[3] وَأَشْغَلُ وَأَشْهَرُ وَيُسْتَعْمَلُ[4]

(١) أي: اسم التفضيل.
(٢) أي: اسم التفضيل مبنياً للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة.
(٣) لمن هو أشد ملومية.
(٤) أي: اسم التفضيل.

(قوله: الواقع) قدره بقرينة قوله: وقد جاء للمفعول. (قوله: اشتقاقه الخ) قدره بقرينة ما سبق في التعريف، فقوله: قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه؛ لأن كون مجيئه للفاعل قياساً لا يقتضي وقوعه، ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ركيكاً، ولم يجعله من قبيل ضربي زيداً قائماً، وقياسه حاصل إذا كان للفاعل. (قوله: فإنه لو اشتق الخ) بخلاف الألفاظ المشتركة فإنها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل. (قوله: على الأشرف) والأكثر فإن المفعول لابد له من فاعل بخلاف الفاعل.

«عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ[١]» وهي استعماله بالإضافة[٢] أو (مِنْ) أو اللام على سبيل الانفصال الحقيقي، فلا[٣] بدَّ من واحد منها[٤] لأنَّ[٥] وضعه لتفضيل[٦] الشيء[٧] على غيره[٨]، فلا[٩] بدَّ فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه. وذكره مع[١٠] (من) والإضافة ظاهرة[١١]، وأمَّا مع اللام فهو في حكم المذكور[١٢] ظاهراً لأنَّه[١٣] يشار باللام إلى معين بتعيين المفضل عليه مذكور[١٤] قبله[١٥] لفظاً أو حكماً، كما إذا طلب شخص[١٦] أفضل من زيد[١٧] قلت: عمرو الأفضل[١٨] أي: الشخص الذي قلنا إنَّه أفضل من زيد. فعلى[١٩] هذا لا يكون اللام في (أفعل) التفضيل إلَّا للعهد[٢٠]. فيجب[٢١] أن يستعمل

---

(١) لفظاً أو تقديراً نحو: الله أكبر . هندي. (٢) يعني أنَّ الأوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات. (٣) تفريع على سبيل الانفصال الحقيقي. (٤) من الأقسام الثلاثة. (٥) علة لابد. (٦) علة لمقدر. (٧) أي: المزيد. (٨) (٩) إن كان أمراً نسبياً. (١٠) حال. (١١) على أحد المعنيين لا يحتاج إلى البيان. (١٢) أي: المحقق. (١٣) تعليل في حكم المذكور. (١٤) صفة معين. (١٥) أي: قبل اسم التفضيل الذي باللام. كوفي. (١٦) من الأشخاص. (١٧) مفضل عليه استعمل بمن. (١٨) ترك المفضل عليه خوفاً من التطويل. (١٩) تفريع على قوله: كما إذا قلت. (٢٠) لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأساً بالكلية. الخارجي. (٢١) تفريع على كون التقسيم انفصالاً حقيقياً.

عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ؛

(**قوله**: على أحد الوجوه الثلاثة) إذا لم يكن معدولاً؛ نحو: آخر أو اسماً؛ نحو: الدنيا أو مخرجاً عن المعنى التفضيلي؛ نحو: آخر بمعنى غير. (**قوله: وهي استعمال الخ**) يعني: أن الأوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله: على أحد الوجوه الثلاثة حال من ضمير يستعمل؛ أي: كائناً على أحد الاستعمالات الثلاثة.

وكذا أخوف؛ أي: أشد مخوفيّة كما في:

وأَخْـــوَفَ إِلَّا مَـــا وَقَـــى الــلَّـــهُ سَـــارِيـــاً

وغير ذلك مما سمع من العرب فإن مجيئه لتفضيل المفعول سماعي، واعلم أنه إذا قصد في هذه الأمثلة تفضيل الفاعل توصل إليه بأشد ونحوه قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، لم يقل أحبّ لله؛ لأن أحب شائع في تفضيل المفعول (عصام). (**قال المصنف: ثلاثة أوجه**) أي: استعمالات ثلاثة، وقوله: إما مضاف الخ بدل من الأوجه، وأراد بالانفصال الحقيقي عدم اجتماعها وعدم ارتفاعها، ثم اعلم أن وجوب الاستعمال بأحد هذه الثلاثة إذا لم يكن اسم التفضيل معدولاً كلفظ أُخَر، أو مخرجاً عن معناه كآخر بمعنى غير، أو لم يكن اسماً كالدنيا والجلّى اسماً للخُطّة العظيمة، قال الشاعر:

وإِنْ دَعَـــوْتِ إِلَـــى جُـــلَّـــى وَمَـــكْـــرُمَـــةٍ
يَـــوْمـــاً سَـــرَاةَ كِـــرامِ الـــنَّـــاسِ فَـــادْعِـــيـــنَـــا

وقد يخرّج على هذا قول أبي نواس:

كَـــأَنَّ صُـــغْـــرَى وَكُـــبْـــرَى مِـــنْ فَـــقَـــاقِـــعِـــهـــا

وسيأتي، وأما قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنًا﴾ على قراءة الألف فمصدر بوزن رُجعي. (**قوله: وذكره مع من والإضافة ظاهر**) يعني: وذكر المفضل عليه مع استعمال اسم التفضيل بمن أو الإضافة ظاهر، وهذا في القسم الأول من الإضافة ظاهر حيث ذكر المفضل عليه فيه، وهو المضاف إليه، وأما القسم الثاني منها فلا لعدم ذكره؛ إذ لم يذكر المضاف إليه فيه مفضلاً عليه، بل المفضل عليه جميع ماعدا موصوفه وهو غير مذكور اللهم إلا أن يقال: إنه مذكور ولو في الجملة؛ أي: باعتبار بعض أجزاءه حيث كان المضاف إليه ههنا جزءاً من جملة ما عداه فاعرفه إلى معين بتعيّن المفضل عليه) أي: إلى أفعل المعين بذكر المفضل عليه معه، وقوله: مذكور صفة لمعين، وقوله: مذكور قبله لفظاً مثل: جاءني رجل أفضل من زيد فأكرمت الأفضل؛ أي: ذلك الأفضل. (**قوله: كما إذا طلب شخص الخ**) مثال للمذكور حكماً ففيه بيان لما خفي وإعراض عما ظهر، وقوله: قلت عمرو الأفضل؛ أي قلت: بعدما وجدته عمرو ذلك الأفضل؛ أي: الشخص الأفضل المعهود فاللام للعهد الخارجي لا غير لئلا يخلو الكلام عن ذكر المفضل عليه بالكلية؛ أي: فلو خلا عن الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الأهم من وضعه، وهذا نتيجة ما ذكره فحينئذٍ يجب أن يستعمل على أحد الثلاثة إما مضافاً إلى المفضل عليه الخ، واعلم أن إضافة اسم التفضيل حقيقية عند سيبويه مطلقاً سواء أريد به التفضيل الخاص أو التفضيل المطلق، وقال ابن السراج وعبد القاهر وأبي علي الجزولي: إن إضافته غير محضة إذا أريد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه، وتمامه في الرضي في بحث الإضافة.

إمَّا «مُضَافاً[١]» نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)، «أوْ بِ(مِنْ)» نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، «أَوْ مُعَرَّفاً بِاللَّام» نحو: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ) «فَلَا[٢] يَجُوزُ» الجمع[٣] بين الاثنين[٤] منها[٥] «نَحو: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)» وإلّا[٦] يكون ذكر[٧] اللام أو (من[٨]) لغواً. وأمَّا قوله[٩]:

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ[١٠] حَصَىً[١١] ... وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[١٢]

فقيل[١٣]: (مِن[١٤])

---

(١) بدل من قوله على أحد ثلاثة أوجه. منصوب بأعني. داود. (٢) الفاء للتفصيل. (٣) بيان سبيل الانفصال الحقيقي. (٤) في الأغلب. (٥) أي: من الثلاثة. (٦) أي: وإن جاز هذا الترتيب. (٧) أحدهما لغواً. أي: كونه مذكوراً. (٨) خبر يكون. (٩) أي: قول الأعشى. (١٠) أي: من القوم. (١١) أي: عدداً. (١٢) أي: للغالب في الأكثر. (١٣) في الجواب بتأويل. (١٤) أي: لفظ من.

(قوله: إما مضافاً؛ نحو: الخ) واعلم أنه لا يضاف اسم التفضيل إلاَّ لما هو من جنس موصوفه فلا يقال: زيد أفضل امرأة (خضري)، قال في المصباح: يجوز إضافة أفعل التفضيل إلى المفضل عليه فيشترط أن يكون المفضل بعض المفضل عليه فتقول: زيد أفضل القوم، والياقوت أفضل الحجارة، ولا يجوز الياقوت أفضل الخزف؛ لأنه ليس منه الخ. (قال المصنف: أو بمن) أي: أو يستعمل ملابساً بمن الجارة للمفضل عليه قال المبرد: إن من هذه لابتداء الغاية، وقال ابن مالك: إنها للبعد والمجاوزة، واعلم أنه لا يفصل بينهما إلاَّ بمعمول أفعل؛ نحو: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، أو بلو وما اتصل بها كقوله:

وَلَـفُـوكِ أَطْـيَـبُ لَـو بَـذَلْـتِ لَـنَـا ... مِـنْ مَـاءِ مَـوهَـبَـةٍ عَـلَـى خَـمْـرِ

وكذا بالنداء (خضري)، وقوله: أو معرفاً باللام؛ أي: العهدية كما مر، والأصل من هذه الثلاثة استعماله بمن، ثم الإضافة بالمعنى الأول، ثم بالثاني، ثم المعرف باللام إلا أن المصنف قدم المضاف اهتماماً بشأنه لكثرة مباحثه. (قوله: وأما قوله: ولست بالأكثر منهم حصى الخ) البيت من السريع عروضه وضربه مطوي مكسوف، وأصله: مستفعلن مستفعلن مفعولات، وهو من قصيدة كبيرة للأعشى يفضّل فيها عامر بن الطفيل على ابن عمّه علقمة بن علاثة؛ وذلك لأنهما تنازعا في الشرف على ما جرت به عادة العرب الجاهلية، وكان علقمة كريماً رئيساً، وعامر عاهراً سفيهاً، وساقا إبلاً كثيرة لينحراها فهاب حكام العرب أن يحكموا بينهما فأتوا هرم بن سنان، فقال لهما: أنتما كركبتي البعير يقعان في الأرض معاً وينهضان معاً قال: فأيتنا اليمين، قال: كلا كما يمين فمكثا سنة لم يحكم أحد بينهما، فأتَى الأعشى إلى علقمة مستجيراً به فقال: أجيرك من الأسود والأحمر، قال له: ومن الموت، قال: لا فأتى عامراً، فقال له مثله، فقال: ومن الموت قال نعم، قال وكيف قال إن مت في جواري وَدَيْتُك، فلما بلغ ذلك علقمة، قال لو علمت مراده لهانَ عليَّ، فقال الأعشى القصيدة وهجا فيها علقمة وفضّل عامراً عليه، فنذر علقمة هدر دمه وجعل له

مُضَافاً[١]، أَوْ بمِنْ[٢]، أَوْ مُعَرَّفاً بِاللَّامِ[٣] فَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ الأفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو،

(١) نحو: زيد أفضل الناس.
(٢) نحو: زيداً أفضل من بكر.
(٣) نحو: زيد الأفضل.

(قوله: مضافاً) بدل منه وأشار إليه بإعادة يستعمل في قوله: فيجب أن يستعمل فإن البدل في حكم تكرار العامل، وأورد الفاء الدالة على كونه قريباً على ما تقدم لكونه تفصيلاً له إشارة إلى فائده البدل وهو إفادة العلم التفصيلي بعد العلم الإجمالي، وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز. (قوله: ذكر) أي: كونه مذكوراً. (قوله: لغواً) لحصول الفرض، وهو تعيين المفضل عليه بأحدهما، وليس المقام مقام التأكيد. (قوله: ولست بالأكثر الخ) على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة؛ أي: العزة للغالب في الأكثرية.

فيه ليست تفضيلية[1]، بل[2] للتبعيض، أي: لست من بينهم[3] بالأكثر حصى. «وَلَا[4]» يجوز خُلُوُّه[5] من الكل[6] أيضاً[7]، لفوات[8] الغرض[9]، «نَحْوُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ) إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ» المفضَّل[10] عليه، مثل: (اللهُ أَكْبَرُ). ويجوز أن يقال في مثله[11]: إن المحذوف هو المضاف إليه

(١) هي من خصائص اسم التفضيل. (٢) أي: كلمة من في البيت. (٣) أي: القوم. (٤) عطف على المثال السابق. (٥) أي: خلو اسم التفضيل. (٦) عن الاستعمالات الثلاثة. (٧) أي: كما لا يجوز الجمع. (٨) علة لعدم جواز الخلو. (٩) وهو زيادة الفضل في أحد على غيره. (١٠) أشار إلى مرجع الضمير. ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الأفعل الذي خبره غالب ومع غيره قليل .عصام. (١١) أي: الحال من الوجوه الثلاثة لكونه معلوماً.

ولا زَيْدُ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ

(قوله: إلا أن يعلم) استثناء منقطع؛ لأنه حينئذٍ يكون المفضل عليه محذوفاً فلا يكون اسم التفضيل خالياً عنه. (قوله: إن المحذوف الخ) ولم يعوض عنه التنوين لكون أفعل غير منصرف فاستبقى وأما نحو: جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز أن يقال: ههنا بالبناء على الضم كما في قبل؛ لأنه مختص بالغايات وشبهها.

على كل طريق رصداً فظفر به، وقال الحمد لله الذي أمكنني منك فأنشد الأعشى:

فَهَبْ لي نَفْسي فَدَتْكَ النُّفُوسُ
ولا زِلْتَ تَنْمِي ولا تَنْقُصُ

فقال قوم علقمة: أقتله وأرحنا والعربَ من شرّ لسانه، فقال علقمة: إذن تطلبوا بدمه ولا يعرف فضلي عند القدرة فأمر به وحلّ وثاقه وأحسن عطاءه، وقال: إلى حيث شئت وأخرج معه من يبلغه مأمنه، وعلقمة هذا صحابي من المؤلفة القلوب أسلم وهو شيخ، استعمله عمر رضي الله عنه على حوران وبها ماتَ، فقوله: ولستَ بتاء الخطاب لعلقمة، وحصى؛ أي: عدداً نصب على التمييز بأكثر، وقيل: المراد بالحصى الذهب والفضة، والعزة القوة والغلبة والكاثر بالثاء المثلثة بمعنى الغالب في الكثرة من كثرة بالتخفيف؛ أي: غلبه فيها؛ يعني: لست يا علقمة أكثر من قوم عامر عدداً والقوة والغلبة إنما تكون غالباً للكثير على القليل، والشاهد في قوله بالأكثر منهم حيث اقترنت من بأفعل التفضيل المحلى بأل وهو غير جائز فيجاب بما ذكر في الشرح، ويخرّج أيضاً بزيادة أل فمن تفضيلية وإن الجار متعلق بمحذوف؛ أي: لست بالأكثر أكثر منهم حصى. (قوله: بل للتبعيض؛ أي: لست من بينهم الخ) وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصاً من قريش أفضل من عيسى عليه السلام، فيقال: محمد الأفضل من قريش؛ أي: أفضل من عيسى من بين قريش، وحاصل المعنى: أنه بعض قريش وهو أفضل من عيسى وفيما نحن فيه إنك لست بالبعض الأكثر من هذه القبيلة (نعمه)، وقوله: لفوات الغرض من وضعه وهو تفضيل موصوفه على غيره. (قوله: إلا أن يعلم الخ) استثناءٌ منقطع؛ لأن المفضل عليه حينئذٍ محذوف فلا يكون اسم التفضيل خالياً عن الكل أبداً، واعلم أن أكثر ما يحذف المفضل عليه للدلالة عليه إذا كان المفضل عليه خبراً؛ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾، أي: أعزّ منك، وكما في قول فرزدق:

بيتاً دعائمه أعزّ وأطولُ

فافهم، وقد يحذف وهو غير خبر كقوله:

دَنَوتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلا
فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلا

أي: دنوتك حال كونك أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر (سجاعي).

باعتبار أنّه[١] مستعمل بالإضافة أي: أكبرُ كلِّ شيء[٢] أو[٣] أنّه[٤] (مِنْ) مع مجروره، أي: أكبر من كل شيء. «فَإذَا[٥] أُضِيفَ» أي: اسم التفضيل «فَلَهُ[٦] مَعْنَيَانِ[٧]» «أَحَدُهُمَا: وَهُوَ[٨] الأَكْثَرُ: أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ» أي[٩]: أحدهما: زيادة موصوفة[١٠] المقصودة[١١] به «عَلَى مَنْ أُضِيفَ[١٢] إِلَيْهِ» أي: على ما أضيف اسم التفضيل إليه، باعتبار[١٣] تحققه في ضمن بعضهم، وإلّا[١٤] يلزم تفضيل الشيء على نفسه[١٥]. وإنّما[١٦] كان هذا الاستعمال[١٧]

(١) أي: اسم التفضيل. (٢) أي: موجود سوى الله تعالى. (٣) معطوف على قوله: أن المحذوف. (٤) أي: المحذوف. (٥) الفاء للتفصيل. (٦) والظرف المستقر خبر مقدم. (٧) مبتدأ مؤخر. (٨) والجملة معترضة. أي: والحال أنَّ ذلك المعنى هو أكثر وافرة. (٩) هذا تفسير المجمل في الزيادة. (١٠) أشار إلى أنَّ الألف واللام في الزيادة عوض عن المضاف إليه. (١١) صفة. (١٢) والجملة صفة من أو صلته. (١٣) متعلق بالقصد. (١٤) أي: وإن لم يعتبر في البعض بل في الكل. (١٥) لدخوله في الناس وهو محال. (١٦) أراد أن يبين وجه الأكثر. (١٧) أي: استعمال الإضافة مع تعهد هذا المعنى.

(قوله: أو أنه من الخ) أي: أو أن المحذوف من الخ عطف على قوله: أن المحذوف هو المضاف إليه، وقوله: وهو الأكثر؛ أي: لكونه على مقتضى وضعه، وهذه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (قال المصنف: الزيادة على من أضيف إليه) أي: التفضيل على المضاف إليه خاصة فيكون ما أضيف إليه مفضلاً عليه. (قوله: أي: أحدهما زيادة موصوفة المقصودة به) أي: باسم التفضيل والغرض من هذا التقدير دفع اعتراض وارد على ظاهر عبارة المصنف تقريره: أن المعنى بمعنى المقصود فالمعنيان؛ أي: المقصودان وأن يقصد مصدر بمعنى القصد فالتقدير حينئذٍ أحد المقصودين قصد الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير صحيح، وحاصل الدفع: أن قوله: إن يقصد مصدر مضاف إلى الزيادة بحسب المآل، وهذا المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية، وفيه من التكلف ما لا يخفى فالأول في الجواب: أن المضاف محذوف؛ أي: قصد أحدهما كما هو الشائع في أمثاله (نعمه). (قوله: أي: على ما أضيف الخ) أي: من مشاركيه في مفهوم المضاف إليه، وفيه إشارة إلى ما سبق من أن الأولى التعبير بكلمة مادونَ من فلعله قصد التغليب، وفي الرضي: أي على مَن سواه من أجزاء المضاف إليه. (قوله: باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) أي: تحقق من أضيف إليه؛ أي: مفهومه في ضمن بعض أفراده وهو ما عدا المفضل كزيد في المثال المذكور، فأفرد الضمير باعتبار المفهوم وجمَعه باعتبار الأفراد كما لا يخفى على النقاد، فلا تغفل عن فهم المراد، ولم يقل: في ضمن ما عدا المفضل مع أنه أظهر إشارة إلى أنه يجب أن يكون اسم التفضيل باعتبار صاحبه بعضاً منهم[١]، وأما توهم قصد التفضيل باعتبار أيّ بعض كان؛ أي: ولو كان ذلك البعض هو المفضّل فساقط بقوله: وإلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه هذا فتبصر. (قوله: وإلا يلزم تفضيل الخ) أي: وإن لم يكن زيادة موصوفه على المضاف إليه باعتبار تحققه في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن جميع الأفراد يلزم تفضيل الشيء على نفسه وهو باطل.

(١) مية: اسم محبوبة الشاعر، والسالفة: مقدم العنق، والقذال: جمع مؤخر

فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ[١] مَعْنَيَانِ؛ أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ[٢] الأَكْثَرُ - أَنْ يُقْصَدَ بِهِ[٣] الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ[٤] إِلَيْهِ

(١) أي: فلاسم التفضيل المضاف.
(٢) أي: أحد المعنين.
(٣) أي: اسم التفضيل.
(٤) أي: التفضيل على المضاف إليه خاصة فيكون ما أضيف إليه مفضلاً عليه.

(قوله: زيادة موصوفة الخ) فإن يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف إلى الزيادة إضافة الصفة إلى الموصوف كل ذلك ليصحح حمل أن يقصد على أحدهما. (قوله: أي: على ما أضيف) فيه إشارة إلا أن الأولى إيراد ما بدل من إلا أنه غلب العقلاء على غيرهم. (قوله: في ضمن بعضهم) وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع أنه أظهر إشارة إلى أنه يجب أن يكون بعضاً منهم.

أكثر[١]، لأنّ[٢] وضع (أفعل) لتفضيل[٣] الشيء[٤] على غيره[٥]، فالأولى[٦] ذكر المفضول[٧]. «فَيُشْتَرَطُ[٨]» في استعماله[٩] بهذا المعنى «أَنْ يَكُونَ[١٠]» موصوفه بعضاً «مِنْهُمْ[١١]» داخلاً فيهم بحسب[١٢] مفهوم اللفظ[١٣]، وإن كان[١٤] خارجاً عنهم بحسب الإرادة، لأنّ[١٥] المقصود[١٦] في استعماله[١٧] بهذا المعنى تفضيل[١٨] موصوفه[١٩] على مشاركيه في هذا المفهوم العام[٢٠]، «مِثْلُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ)» أي: أفضل من مشاركيه في هذا النوع[٢١]. «فَلَا[٢٢] يَجُوزُ» بهذا المعنى[٢٣] قولك: «(يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ)، لِخُرُوجِهِ[٢٤] عَنْهُمْ» أي: عن الإخوة «بِإِضَافَتِهِمْ[٢٥] إِلَيْهِ، وَ[٢٦]الثَّانِي[٢٧]: أَنْ يُقْصَدَ بِهِ زِيَادَةٌ[٢٨] مُطْلَقَةٌ[٢٩]» أي: ثاني[٣٠] معنييه زيادة مقصودة[٣١] مطلقة غير مقيدة[٣٢]، بأن تكون على المضاف إليه وحده[٣٣]. «وَ[٣٤]يُضَافُ» اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه «لِلتَّوْضِيحِ[٣٥]» أي: لتوضيح اسم التفضيل[٣٦] وتخصيصه، كما[٣٧] يضاف سائر الصفات، نحو: (مَصَارِعُ مِصْرَ[٣٨]، وَحَسَنُ[٣٩] الْقَوْمِ) مما[٤٠] لا تفضيل فيه[٤١]، فلا[٤٢] يشترط كونه[٤٣] بعض المضاف إليه. «فَيَجُوزُ[٤٤]» بهذا المعنى[٤٥] أن تضيفه[٤٦] إلى جماعة هو[٤٧] داخل فيهم نحو قولك: (نَبِيُّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ قُرَيْشٍ) أي: أفضل الناس[٤٨] من بين قريش، وأن تضيفه

(١) خبر كان. (٢) دليله. (٣) كائن. خبر إنّ. (٤) أي: المفضل. (٥) أي: المفضل عليه. (٦) أي: الموافق للوضع. (٧) أي: الغير. (٨) الفاء للتفصيل أو جواب لأن المقدر. (٩) أي: اسم التفضيل. (١٠) والجملة فاعل يشترط. (١١) والظرف خبر يكون. (١٢) وهو الحيوان الناطق. (١٣) فإنّ لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف. (١٤) أي: الموصوف. (١٥) علة فيشترط. (١٦) أي: مقصود المستعمل. (١٧) مصدر مضاف إلى فاعله. (١٨) خبر إنّ. (١٩) أي: اسم التفضيل. (٢٠) وهو الناس الشامل للموصوف ولغيره من الناس. (٢١) أي: في كونه إنساناً. (٢٢) تفريع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور. (٢٣) أي: قصد الزيادة على غيره. (٢٤) علة عدم الجواز. (٢٥) سببية. (٢٦) عطف على جملة أحدهما. (٢٧) أي: المعنى الثاني. (٢٨) نائب فاعل تقصد. (٢٩) صفة زيادة. (٣٠) أشار إلى عوضية الألف واللام. (٣١) صفة الزيادة. (٣٢) صفة كاشفة للمطلقة. (٣٣) لا على غير كما قصد في المعنى الأول. (٣٤) استئناف وقيل عطف على أن يقصد. (٣٥) علة يضاف. (٣٦) لا لتفضيل فلا يشترط كونه منهم لانتفاء الموجب. (٣٧) أشار إلى أن تلك الإضافة لتلك الفائدة شايعة في سائر الصفات. (٣٨) فالإضافة للتخصيص. (٣٩) والإضافة معنوية فائدته التوضيح. (٤٠) بيان سائر الصفات. (٤١) أي: في غير اسم التفضيل. (٤٢) تفريع على ويضاف. (٤٣) موصوف. (٤٤) إذا لم يكن كون الموصوف بعضاً من المضاف إليه شرطاً فيجوز. (٤٥) أي: الثاني. (٤٦) اسم التفضيل. (٤٧) موصوف اسم التفضيل. (٤٨) إشارة إلى حذف المفضل عليه.

فَيُشْتَرَطُ[١] أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ[٢] يُوسُفُ[٣] أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ[٤] إِلَيْهِ[٥]، وَالثَّانِي[٦]: أَنْ يَقْصِدَ زِيَادَةً مُطْلَقَةً[٧] وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ فَيَجُوزُ

(١) أي: في استعمال اسم التفضيل بهذا المعنى. (٢) أي: هذا المعنى.
(٣) بل يقال في يوسف أحسن الأخوة وأحسن أبناء يعقوب عليهما السلام.
(٤) أي: الأخوة. (٥) يوسف.
(٦) ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن يكون على المضاف إليه وحده. ج.

(قوله: غير مقيدة الخ) فمعنى الإطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة؛ أي: مع قطع النظر عن المضاف إليه إذ الزيادة على الغير مأخوذة في مفهومه، فلابد من اعتبار الغير بخصوصه أو بعمومه، وتخصيصه عطف تفسير لا توضيح؛ يعني: ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح؛ أعني: ما يختص بالمعرفة كما في قولهم: الصفة قد تكون موضحة، وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي؛ أعني: رفع الإبهام.

(قوله: فالأولى ذكر المفضول) أي: المفضل عليه ليتضح ذلك الغير؛ فلذا كان الإضافة في هذا القسم لبيان المفضل عليه. (قوله: أن يكون موصوفه بعضاً منهم) أي: كون المفضل بعضاً ممن أضيف إليه والظاهر منه (عصام). (قوله: بحسب مفهوم اللفظ) أي: باعتبار لفظ المضاف إليه لا بحسب القصد والإرادة، حاصله: أن المراد بكونه بعضاً منه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة، وإن كان خارجاً عنه بعدها بحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، وقوله: في هذا المفهوم؛ أي: مفهوم المضاف إليه العام الشامل لموصوفه وللمضاف إليه. (قوله: أي: أفضل من مشاركيه في الخ) والمقصود تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه (عصام)، واعلم أن المشاركة إما تحقيقاً؛ نحو: زيد أحسن من عمرو أو تقديراً كقول: عليّ رضي الله عنه. (قوله: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان)؛ لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدّره محبوباً إلى نفسه أيضاً ثم فضل صوم شعبان عليه كأنه قال: هب إنه محبوب عندي أيضاً أليس صوم يوم من شعبان أحبّ منه، ومثله قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾، وتمامه في الرضي. (قال المصنف: فلا يجوز يوسف أحسن إخوته) بل يقال حينئذٍ: يوسف أحسن الأخوة أو أحسن أبناء

إلى جماعة من جنسه[١] ليس داخلاً فيهم، كقولك: «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ[٢]» فَإِنَّ[٣] يُوسُفَ) لا يدخل في جملة أخوة[٤] يوسف، وأن[٥] تضيفه إلى غير جماعة، نحو: (فُلاَنٌ أَعْلَمُ بَغْدَادَ[٦])، أي: أعلم مما[٧] سواه، وهو مختص[٨] ببغداد لأنّها منشؤه[٩]، أو مسكنه. «وَيَجُوزُ[١٠] فِي» النوع «الأَوَّلِ[١١]» من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو[١٢] الذي يقصد به الزيادة على من[١٣] أضيف[١٤] إليه «الإِفْرَادُ[١٥]» أي: إفراد اسم[١٦] التفضيل، وإن كان موصوفه[١٧] مثنى أو مجموعاً، وكذا التذكير، وإن كان موصوفه[١٨] مؤنثاً، نحو:[١٩] (زَيْدٌ، أَوِ الزَّيْدَانِ، أَوِ الزَّيْدُونَ، أَوْ هِنْدٌ[٢٠] أو الهِنْدَانِ أو الهِنْدَاتُ[٢١] أَفْضَلُ[٢٢] النَّاسِ) وهذا[٢٣] لأنَّه[٢٤] يشابه (أَفْعَلَ مِنْ) الذي ليس فيه إلا الإفراد والتذكير في كون[٢٥] المفضل عليه مذكوراً معه. «وَالمُطَابَقَةُ[٢٦]» أي: مطابقة اسم التفضيل إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً «لِمَنْ هُوَ» أي: اسم التفضيل صفة «لَهُ[٢٧]» نحو: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلاَ النَّاسِ)، و: (الزَّيْدُونَ أَفْضَلُو النَّاسِ)، و: (هِنْدٌ فُضْلَى النِّسَاءِ) و: (الهِنْدَانِ فُضْلَيَاهُنَّ)، و: (الهِنْدَاتُ فُضْلَيَاتُهُنَّ) لمشابهته[٢٨] ما فيه الألف واللام في كونه[٢٩] معرفة[٣٠]. «وَأَمَّا[٣١]» النوع «الثَّانِي» من[٣٢] نوعي اسم التفضيل المضاف، وهو الذي يقصد به زيادة[٣٣] مطلقة[٣٤] «وَ» القسم «المُعَرَّفُ بِاللَّامِ» منه[٣٥] «فَلاَ بُدَّ»

(١) أي: الموصوف. (٢) أ- أي: أحسن الناس من بين إخوته والمفضل عليه محذوف. قدمى. ب - وإنما أضيف إلى أخوته لملابسته إياهم. (٣) دليل تطبيق المثال للممثل. (٤) لأنَّ المضاف إليه غير المضاف. (٥) شرع الشارح فيما أهمل المصنف اسم التفضيل. (٦) فإنَّ أعلم ليس بمضاف إلى الجماعة التي أريد تفضيله عليهم. (٧) أي: البغدادي. (٨) أي: ممتاز من سائر الأعلمين. (٩) بأن ولد فيها. أي: الموصوف. (١٠) شروع إلى فرق الآخر بين النوعين. (١١) من الإضافتين. (١٢) أي: النوع الأول. (١٣) مضاف. (١٤) يجوز فيه الاستعمالان أحدهما الإفراد. (١٥) فاعل يجوز. (١٦) أشار إلى عرضية الألف واللام. (١٧) اسم التفضيل. (١٨) اسم التفضيل. (١٩) وأمثلة الإفراد. (٢٠) وأمثلة التأنيث. (٢١) والضمير يكون مفرداً مذكراً وإن كان. (٢٢) خبر الكل. (٢٣) أي: جواب الإفراد والتذكير وعدم التطبيق. (٢٤) اسم التفضيل. (٢٥) بيان وجه الشبه. (٢٦) عطف على الإفراد أي: يجوز المطابقة. (٢٧) والظرف المستقر خبر المبتدأ والجملة صفة من أوصلته. (٢٨) المستعمل بالإضافة. (٢٩) أي: كون المستعمل بالإضافة. (٣٠) بإضافته إلى المعرفة. (٣١) استئناف أو عطف. شروع إلى بيان حكم النوع الثاني. (٣٢) والظرف حال. (٣٣) فاعل يقصد. (٣٤) صفة زيادة. (٣٥) أي: من النوع الثاني.

يعقوب عليه السلام، وقوله: زيادة مطلقة؛ أي: تفضيل عام لكل ماعدا المفضل غير مقيد ببعض ما عداه. (قوله: أي: ثاني معنييه زيادة مقصودة الخ) إشارة إلى ما أسلفناه في المعنى الأول من أن الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق، وقوله: غير مقيدة بأن تكون الخ؛ أي: كما في المعنى الأول فمعنى الإطلاق العموم لا رفع القيد، وقد أشرنا إليه فتنبّه. (قال المصنف: ويضاف للتوضيح) استيناف جواب عن مقدر تقديره ظاهر؛ يعني: ويكون الإضافة في هذا القسم لمجرد التوضيح ورفع الإبهام لا لبيان المفضّل عليه، قال الرضي: في بحث الإضافة ثاني معنيي أفعل حالَ الإضافة أن يكون مفضلاً على جميع أفراد نوعه مطلقاً ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملاً على أمثال المفضل؛ نحو: زيد أفضل أخوته أو لم يكن؛ نحو: زيد أفضل بغداد؛ أي: أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد فالإضافة فيه لأجل التخصيص كما في مصارع مصر لا لتفضيله على أجزاء المضاف إليه. (قوله: ليس داخلاً فيهم الخ) لكن بشرط الإضافة إلى ما هو داخل فيه لئلا يلتبس بالمعنى الأول؛ نحو: يوسف أحسن أخوته؛ أي: أحسن من كل أحد من الناس من بين إخوته؛ يعني: أنه اختص من بينهم بهذه الفضيلة، وقوله: فإن يوسف لا يدخل في جملة الخ؛ أي: بدليل إنك لو سئلت عن عدد إخوة يوسف لم يجز لك عدّه فيهم (رضي). (قوله: أي: أعلم مما سواه) أي: أعلم من كل

يُوسفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ، وَيَجُوزُ فِي الأَوَّلِ الإِفْرَادُ وَالمُطَابَقَةُ لِمَنْ[١] هُوَ[٢] لَهُ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالمُعَرَّفُ[٣] بِاللَّامِ فَلَا بُدَّ

(١) أي: تفضيل عام لكل ما عدا المفضل غير مقيد ببعض.
(٢) قوله لمن هو له سواه كان مخصوصاً أو مبتدأ أو ذا حال فلهذا التعميم عبر هكذا ولم يقل لموصوفه نحو: الزيدان أفضلا الناس والزيدون أفضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا والهندات. (٣) اسم التفضيل صفة له أي: لمن.آه.

فيهما[1] «مِنَ[2] المُطَابَقَةِ» أي: مطابقة اسم التفضيل لموصوفة، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً للزوم[3] مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع، وهو امتزاجه بـ (من) التفضيلية[4] لفظاً أو معنى، لعدم[5] ذكر المفضل عليه

(١) أشار إلى حذف العائد. أي: في النوع الثاني وللعرف منه. (٢) والظرف خبر لا. (٣) علة فلا بد. (٤) نحو: زيد أفضل من عمرو. (٥) تعليل لعدم المانع.

مِنَ المُطَابَقَةِ

ما عداه من أهل زمانه، فالاستغراق عرفي فافهم (عصام). (قال المصنف: ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة الخ) حاصله: أنه إذا قصد التفضيل على المضاف إليه خاصة جاز فيه استعمالان؛ أحدهما: المطابقة لموصوفه، وثانيهما: عدم المطابقة، بل إفراده مع التذكير فحسب، وقد ورد الاستعمالان في القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله عليه السلام: «ألا أخبركم بأحبّكم إلي وأقربكم منّي منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً»، حيث أفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن فتفطن. (قوله: وإن كان موصوفه مؤنثاً) كما في قوله:

وَمَـيَّـةُ[1] أَحْـسَـنُ الـثَّـقَـلَـيْـنِ جِـيـداً
وَسَـالِـفَـةً وَأَحْـسَـنُـهُـمْ قَـذَالاً

(شذور). (قوله: وهذا لأنه يشابه الخ) أي: جواز الإفراد ثابت؛ لأن اسم التفضيل بهذا المعنى يشابه أفعل من الخ وفي متعلقة بيشابه، وقوله: لمن هو له سواء كان موصوفاً أو مبتدأ أو ذا حال، فلهذا التعميم عبر هكذا ولم يقل لموصوفه. (قوله: لمشابهته ما فيه الخ) أي: وهذا الجواز أغنى جواز المطابقة لمن هو له لأجل مشابهة اسم التفضيل بهذا المعنى ما أي اسم تفضيل فيه لام التعريف في كونه معرفة، وفيه أن هذا الوجه يخصّ بالمضاف إلى المعرفة، ولا يجري في المضاف إلى النكرة فالتعليل التام أن يقال: لعدم المانع من المطابقة والتصرّف وهو لفظة من إلا أن يقال: إنه حمل على المضاف إلى المعرفة لكونه أصلاً وللاشتراك في مطلق الإضافة. (قوله: وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة) وكذا إذا لم يقصد بصيغة أفعل تفضيل أصلاً، فاعلم أولاً أنه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن، وليس بذا لعدم صحة قصد معنى التفضيل، وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في أصل الفعل تحقيقاً أو تقديراً؛ نحو: زيد أكبر من الشعر، فأفعل التفضيل فيه مخرج عن معناه التفضيلي إلى التباعد فكأنه قال: زيد متباعد عن الشعر، وإنه يجوز استعمال أفعل عارياً عن الأوجه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، وسماعاً عند غيره وهو الأصح، فمن استعماله لغير التفضيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، و﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾؛ أي: وهو هين عليه، وعالم بكم؛ لأن جميع الأشياء بالنسبة إلى قدرته وعلمه تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون وأعلم، ومنه قول الشاعر:

وإن مُـــدَّتِ الأيــدي إلـــى الـــزَّادِ لَـــم أَكُـــنْ
بـــأعْـجَـلِـهِـمْ إذْ أَجْـشَـعُ الْـقَـوْمِ أَعْـجَـلُ

أي: ولم أكن بعجلهم والأجشع الأحرص على الأكل، قيل: ومنه قوله: بَيْتاً دعائمُه أَعَزُّ وأَطوَلُ؛ أي: عزيزة طويلة فتذكر ما مر، فإذا عرفت هذا فاعلم أن اسم التفضيل المضاف يجب مطابقته لما هو له إذا قصد به تفضيل مطلق على المضاف إليه وغيره، أو لم يقصد به تفضيل أصلاً بأن يأول باسم الفاعل أو الصفة المشبهة؛ نحو: الناقص[2]، والأشجّ أعدلا بني مروان؛ أي: عادلاهم؛ إذ لا عادل فيهم سواهما، حتى يكونان أعدلهم، وإنما وجبت المطابقة في هاتين الصورتين؛ لأن اسم التفضيل مشابه بالمعرف باللام في التعريف؛ ولأنه خال عن لفظ من ومعناها في هاتين الحالتين، ولا يلزم فيهما كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص، بل قد يكون بعضه كمحمد عليه السلام أفضل قريش؛ أي: أفضل الناس من بين قريش، وقد لا يكون؛ نحو: يوسف أحسن أخوته؛ أي: أحسن الناس من بينهم أو حَسَنُهم (من خضري). (قوله: مع عدم قيام المانع) من وجوب المطابقة ولزومها لا من أصل المطابقة بقرينة قوله: معنى؛ إذ الامتزاج معنى ليس بمانع عن المطابقة، بل عن لزومها. (قوله: بمن التفضيلية لفظاً) كما في المستعمل بمن، وقوله: أو معنى؛ أي: كما في المضاف بالمعنى الأول. (قوله: لعدم ذكر المفضل عليه) علة لعدم قيام المانع؛ يعني: إنما انتفى المانع لعدم ذكر المفضل عليه؛ أي: أصلاً كما في النوع الثاني أو صراحة كما في المعرف باللام. (قال المصنف: والذي بمن مفرد الخ) أي: واسم التفضيل المستعمل بمن مفرد مذكر لفظاً

الرأس.
(١) المراد بالناقص: يزيد بن عبد الملك بن مروان، وبالأشج: عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

بعدهما[1]. «وَ» اسم التفضيل «الذِي» استعمل «بِـ(مِنْ[2]) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ[3] لاَ غَيْرُ» أي: لا غير المفرد المذكر، لكراهتهم[4] لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة[5] بالآخر[6] بما هو في حكم الوسط[7]، باعتبار امتزاجه بـ(من) التفضيلية لكونها الفارقة بينه[8] وبين باب (أحمر) فكأنّها من تمام الكلمة. «وَلاَ[9] يَعْمَلُ» اسم التفضيل «فِي» اسم[10] «مُظْهِرٍ[11]» الرفع[12] بالفاعلية بقرينة[13] الاستثناء. وإنّما خص[14] المظهر لأنّه[15] يعمل في المضمر[16] بلا شرط[17]، لأنَّ العمل في المضمر ضعيف

(١) أي: بعد النوع الثاني والمعرف باللام منه. (٢) والظرف المستقر صلة الموصول. (٣) صفة مفرد. (٤) أي: النحاة. (٥) صفة الأداء. (٦) أي: اسم التفضيل. (٧) ولذا كان أصله اللام والإضافة. (٨) اسم التفضيل. (٩) شروع إلى بيان شرط عمله. في الأعرف والأشهر. حواني. (١٠) قدر الموصوف. (١١) اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً. (١٢) مفعول لا يعمل. (١٣) والظرف حال. الإضافة بيانية. (١٤) مصنف. (١٥) اسم التفضيل. (١٦) الأولى في المستتر. (١٧) علة يعمل.

أبداً، وإن كان موصوفه غير ذلك؛ يعني: أنه يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر، وكذا المضاف للنكرة لما قالوا: إنه كالمجرد في التنكير فأعطى حكمه من امتناع مطابقته للموصوف، إلا أن المطابقة تجب في المضاف إليه، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾، فتقديره: أول فريق كافر، والفريق جمعٌ معنىً فيطابق الواو من تكونوا (خضري). (**قوله: والتأنيث المختصة بالآخر بما هو الخ**) ومن ثمة لحنوا أبا نواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

لأن حقه أصغر وأكبر لتجرده عن الإضافة (خضري)، وأجيب: بأنه لم يقصد به حقيقة[1] المفاضلة فهو كقول أهل العروض: فاصلة صغرى وكبرى، أو أراد صغراها وكبراها فنوى الإضافة (سجاعي) وقد سبق البيت في بحث العدل. (**قوله: وبين باب أحمر**) أراد به أفعل الصفة؛ أي: وكذا باب أفكل (رضي)، وقوله: من تمام الكلمة؛ أي: من متممها ومن ثمَّ لم يجز الفصل بينهما إلاّ بما قدمناه فتذكر. (**قال المصنف: ولا يعمل في مظهر إلاّ الخ**) في الشذور اتفقت العرب على جواز عمله في فاعل ملفوظ به في مسألة الكحل، وضابطها أن يكون أفعل صفةً لاسم جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين؛ وذلك كقوله عليه السلام: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»، ولم يقع هذا التركيب في التنزيل، ومرفوع أحبّ في الحديث نائب فاعل؛ لأنه مبني من فعل مجهول الخ. (**قوله: إنما خصّ المظهر**) أي: إنما خص المصنف الفاعل المظهر بالذكر؛ لأنه يعمل في المضمر المستتر بلا شرط، فالمراد بالمظهر الفاعل الملفوظ اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً كما سبق في قوله: رافعة لظاهر. (**قوله: لأن العمل في المضمر ضعيف**) وفي الإقليد: وجه العمل في المضمر أن أفعل التفضيل يشبه بالفعل من حيث المعنى، وإن لم يكن شبيهاً به من حيث الظاهر فيعمل في

(١) يعني: أن المجرد عن التفضيل إذ عري عن ال أو الإضافة ومن فالأكثر فيه عدم المطابقة حملاً على أغلب أحواله، وقد يطابق لخلوّه عن من لفظاً ومعنى، وعلى هذا يخرّج بيت أبي نواس المذكور.

وَالَّذِي[1] بِمِنْ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرُ، وَلَا يَعْمَلُ[2] فِي مُظْهَرٍ[3]

(١) فضلياتهن.
(٢) أي: اسم التفضيل المستعمل بمن مفرد مذكر لفظاً وإن كان موصوفه غير ذلك.
(٣) أي: اسم التفضيل.

(**قوله: تمام الكلمة**) أي: متمها؛ ولذا لا يفصل بينهما إلا لعموم أفعل، وذلك أيضاً قليل، وقد يفصل بينهما بلو وفعلها؛ نحو: هي أحسن لو اتصفت من الشمس. (**قوله: الرفع بالفاعلية**) يعني: أن الحكم بنفي عمله في المظهر مطلقاً لا يصح؛ لأنه يعمل في الظرف والحال التميز والمفعول به بواسطة حرف الجر؛ نحو: زيداً ضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصلح قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيدنا بالفاعل فاندفع ما قيل: إنه يصلح حمله على الإطلاق والاستثناء من مطلق الممل يكون متحققاً في ضمن الرفع بالفاعلية والممنى لا يمل في المظهر مطلقاً إلا في صورة الاستثناء، فإنه يعمل فيها بالرفع. (**قوله: وإنما خص المظهر الخ**) في المغني في باب الظرف: ومن المشكل قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

لأن قوله: نحن إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضميف وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي من أفعل ومن وخرج أبو علي وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر لنحن محذوفة، وقدر نحن المذكورة تأكيداً للضمير في أفعل انتهى، وعلم من كلامه أن المراد من المظهر مهنا ما يعم الضمير البارز وإن المراد بالضمير المستتر على نص عليه في الرضي، وإن معنى قوله: لا يظهر أثره في اللفظ إنه لفظ لا أثر.

لا يظهر أثره[1] في اللفظ[2]، فلا[3] يحتاج إلى قوة العامل. وإنَّما خص[4] بالفاعل لأنه[5] لا ينصب المفعول به، سواء كان مظهراً أو مضمراً، بل[6] إن وجد بعده[7] ما[8] يوهم ذلك فـ (أفعل) دال على الفعل الناصب له[9]. كقوله تعالى: ﴿هُوَ[10] أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ أي: أعلم من كل واحد يعلم من يضل. وأمَّا الظرف والحال والتميز، فيعمل[11] فيها[12] أيضاً[13] بلا شرط، لأنَّ[14] الظرف والحال يكفيهما رائحة[15] من الفعل، نحو: (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ اليَوْمَ رَاكِباً)، والتميز[16] ينصبه ما[17] يخلو عن معنى الفعل[18] أيضاً[19]، نحو: (رطْلٌ[20] زَيْتاً). وإنَّما لم يعمل[21] الرفع بالفاعلية، لأنَّ[22] هذا العمل[23] بالأصالة[24] إنَّما[25] هو عمل الفعل وهو لم يعمل[26] عمل الفعل[27]، لأنَّه[28] ليس له[29] فعل[30] بمعناه[31] في الزيادة ليعمل عمله، ولأنَّه[32] لما كان فيما هو الأصل فيه، وهو[33] استعماله بـ (من) لا[34] يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدَ[35] مشابهته[36] عن اسم الفاعل فلا[37] يعمل لمشابهته[38] أيضاً[39]، «إلَّا[40] إِذَا كَانَ» اسم التفضيل «صِفَةً»

(١) اسم التفضيل العامل. (٢) لأنَّه لفظ لا أثر لكون الضمير مبنياً. (٣) أي: إذا كان عمله ضعيفاً فلا .آه. (٤) مصنف. (٥) اسم التفضيل. (٦) ترق لعدم العمل. (٧) اسم التفضيل. (٨) نائب فاعل وجد. (٩) أي: المفعول الموجود بعده. (١٠) الله. (١١) اسم التفضيل. (١٢) أي: في هذه المذكورات. (١٣) أي: كما يعمل في المضمر. (١٤) علة العمل بلا شرط. (١٥) الدالة على الحدث. (١٦) نحو: أحسن منك وجهاً. (١٧) فاعل ينصب. (١٨) وهو اسم التام. (١٩) أي: كما ينصب ما فيه معنى الفعل. (٢٠) مثال التميز الخالي عن معنى الفعل. (٢١) اسم التفضيل. (٢٢) بدليل عدم العمل. (٢٣) أي: الرفع. (٢٤) حال من العمل. (٢٥) خبر إنَّ. كسرت إن لوقوعه خبراً عن اسم عين وهو هذا. (٢٦) اسم التفضيل. (٢٧) أصلاً. (٢٨) شأن. (٢٩) اسم التفضيل. (٣٠) كاسم الفاعل والمفعول. (٣١) فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة. (٣٢) اسم التفضيل. (٣٣) جملة معترضة. (٣٤) خبر كان. (٣٥) جواب لما. (٣٦) اسم التفضيل. (٣٧) إذا كانت بعيدة. (٣٨) أي: مشابهة اسم التفضيل لاسم الفاعل. (٣٩) كما لم يعمل لمشابهته للفعل. (٤٠) أي: لا يعمل في مظهر في جميع الأوقات.

إلَّا إِذَا كَانَ[1] صِفَةً

(١) أي: اسم التفضيل صفة لغوية لا نحوية.

(قوله: وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية) لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل، ولا بمشابهته لاسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله: لأن هذا العمل الخ دليل على الجزء الأول من المدعي، وقوله: ولأنه لما كان الخ دليل على الجزء الثاني، فلذا أعاد اللام وعطف أحد الدليلين على الآخر، ثم إنه يكفي الاستدلال الأول بقوله: لأنه ليس له فعل بمعناه. (قوله: لأن الخ) بدفع النقض بأن هذا الاستدلال يقتضي أن لا يعمل في المظهر مطلقاً، وحاصل الدفع عمل الرفع بالأصالة للفعل بخلاف النصب فإنه يعم الفعل والحرف فيعمل النصب ما هو مشابهه في الجملة وإن لم يكن. (قوله: وهو لم يعمل الخ) أي: اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل أصلاً؛ لأنه ليس له فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة.

المضمر لا في المظهر ليكون جهتا الظاهر والمعنى مرعيّتين، وقوله: إنما خص بالفاعل على صيغة المجهول؛ أي: خص المظهر بالفاعل من بين المعمولات؛ لأنه لا يعمل في المفعول به الصريح بالاتفاق فلا تقول: زيد أشرب الناس عسلاً، وإنما تعدّيه إليه بلام التقوية فتقول: أشرب الناس للعسل، وقوله: ما يوهم ذلك؛ أي: لفظ يوهم كونه منصوباً على المفعولية والمجرور في له راجع إلى الموصول. (قوله: كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن﴾ الخ) هذه الآية الكريمة في سورة الأنعام، وكقول عباس بن مرداس:

أَكَرَّ وأَحْمَى لِلحَقِيقَةِ مِنهمُ
وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيوفِ القَوانِسا

أي: يضرب القوانس وهي الرؤوس، وأما قوله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ فتميز لا مفعول به، وقد مر. (قوله: لأن الظرف والحال الخ) مثال إعماله في الظرف قوله:

فإنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أحْوَجَ سَاعَةً
إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يمَانٍ مُسَهَّمِ

ومثال الحال؛ نحو: زيد أحسن الناس متبسّماً، وهذا بسراً أطيب منه رطباً، ولا يعمل اسم التفضيل في مصدر فلا تقول: زيد أحسن الناس حسناً (شذور)، وقوله: رائحة من الفعل وهي الدلالة على الحدث التي هي كافية في العمل فيهما. (قوله: والتميز ينصبه ما الخ) بالنصب عطف على قوله: لأن الظرف، ومثال إعماله في التميز؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، وقوله: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾. (قوله:

أي: وصفاً سببياً هو في[1] اللفظ «لِشَيْءٍ[2]» معتمداً عليه، بأن يقع نعتاً[3] له أو خبراً عنه أو حالاً «وَهُوَ[4] فِي المَعْنَى[5]» صفة[6] «لِمُسَبَّبٍ» مشترك[7] بين ذلك الشيء[8] وبين غيره «مُفَضَّلٍ[9]» ذلك المُسَبَّب «بِاعْتِبَارِ[10] الأَوَّلِ» أي اعتبار تقيده بذلك الشيء[11] الذي اعتبر أولاً «عَلَى[12] نَفْسِهِ» أي: نفس ذلك المسبب «بِاعْتِبَارِ[13] غَيْرِهِ» أي: باعتبار تقييده بغيره، أي: غير ذلك الأول[14]، فيكون باعتبار[15] الأول[16] مفضلاً وباعتبار الثاني[17] مفضلاً عليه. «مَنْفِيّاً» خبر[18] بعد خبر لكان أو حال عن اسمه أو صفة لمصدر[19] محذوف أي: تفضيلاً منفياً. «مِثْلُ:

(١) بيان للوصف السببي. (٢) كائنة. كرجل مثلاً في المثال. ظرف مستقر صفة لقوله: صفة. (٣) بيان لطريق الاعتماد. (٤) لما فرغ من التعلق اللفظي شرع إلى تعلق المعنوي. (٥) فالأحسن في الحقيقة بدل المعنى. (٦) أشار إلى حذف الخبر وإلى أنَّ قوله لمسبب. (٧) صفة تفسيرية لمسبب. (٨) أي: عين الرجل. (٩) صفة لقوله مسبب. (١٠) والظرف حال من المستكن في مفضل. (١١) وهو الرجل. (١٢) متعلق بمفضل. (١٣) ظرف مستقر حال من الضمير في نفسه فلا يلزم تعلق الجارين بشبه الفعل. (١٤) وهو التقييد بالشيء. (١٥) أي: لفظ كان. (١٦) وهو الرجل. (١٧) وهو زيد. (١٨) أي: هو خبر. (١٩) فيكون مفعولاً مطلقاً مجاز.

وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية) أي: لا بمشابهة الفعل كما في اسم الفاعل ولا بمشابهته لاسم الفاعل كما في الصفة المشبهة، فقوله: لأن هذا العمل الخ دليل الجزء الأول من المدعي كما أن قوله: ولأنه لما كان الخ دليل الجزء الثاني؛ فلذا أعاد اللام فسقط ما قاله العصام، وقوله: ليعمل عمله؛ أي: حتى يعمل عمل ذلك الفعل. (قوله: وهو استعماله بمن) جملة معترضة، وقوله: لا يثنى خبر كان كما أن قوله: بَعُدَ بصيغة الماضي جواب لما. (قوله: فلا يعمل لمشابهته) أي: لا يعمل اسم التفضيل لأجل مشابهته باسم الفاعل كما عملت الصفة المشبهة لأجلها، وقوله أيضاً أي كما لا يعمل عمل الفعل أصلاً. (قال المصنف: إلا إذا كان صفة) لغوية وهو المعنى القائم بالغير لا صفة نحوية فيشمل الخبر والحال، ووقع قوله: صفة في بعض النسخ من الشرح؛ فلذا أورد عليه العصام بأنه لا معنى لتقدير الصفة، ثم تفسيره بالوصف، وأجاب عنه بعضهم بأن له وجهاً وهو أن الاصطلاح بينهم على الوصف السببي وغير السببي لا على الصفة السببية. (قوله: أي: وصفاً سببياً الخ) فسر بهذا بقرينة قوله: وهو في المعنى لمسبب والوصف السببي على ما يفهم من كلام الشارح عبارة عن كونه في اللفظ صفة لشيء وفي الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك الشيء، ويسمى أيضاً الوصف بحال متعلق الموصوف (نعمه). (قوله: صفة لشيء معتمداً عليه) أي: صفة لاسم جنس وهو رجل في المثال ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه (خضري). (قوله: بأن يقع نعتاً له) كمثال المتن أو خبراً عنه؛ نحو: ما رجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد أو حالاً؛ نحو: ما جاءني رجل أحسنُ في عينه الكحل منه في عين زيد فافهم. (قوله: صفة لمسبّب) اسم مفعول؛ أي: ما جعل سبباً لكون أفعل لشيء في اللفظ وهو الكحل، فإنه لولاه لما صح جعل أحسن صفة لرجلاً، وكتب على قوله لمسبّب ما نصه: أي لمتعلق ذلك الشيء فإن الكحل مسبب لقوله: رجلاً؛ يعني: أنه متعلقه وملابسه؛ لأنه حصل في عينه بسببه كما أن

لِشَيْءٍ وَهُوَ فِي المَعْنَى صِفَةٌ لِمُسَبَّبٍ[1] مُفَضَّلٍ[2] بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيّاً مِثْلُ:

(١) أي: لمتعلق ذلك الشيء مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره.
(٢) صفة مسبب.

(قوله: أي: وصفاً سببياً) بيان لحاصل قوله: صفة، وهو في المعنى سبب، وإشارة إلى أن المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلاثة كما صرحوا به، ولم يقل صفة سببية؛ إذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح، والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية. (قوله: مشترك) ولذا لم يقل لسببه بالإضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسبباً؛ لأن الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد؛ لأن عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما. (قوله: باعتبار) أي: بالنظر يقال: اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه ورغبت في حاله، وهو حال من الضمير المرفوع في الفضل؛ أي: متلبساً به، وكذا الثاني حال من نفسه وليسا متعلقين بمفضل حتى يلزم تعديه شبه الفعل بحرفي جر متفقين لفظاً ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي.

(مَا[١] رَأَيْتُ رَجُلاً[٢] أَحْسَنُ فِي[٣] عَيْنِهِ الكُحْلُ[٤] مِنْهُ[٥] فِي[٦] عَيْنِ زَيْدٍ) فـ (رَجُلاً) هو الشيء الذي له اسم التفضيل[٧] في اللفظ[٨]. و(الكُحْلُ[٩]) مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد، مفضل باعتبار عين الرجل، مفضل عليه باعتبار عين زيد. وإنَّما اشترط[١٠] أن يكون[١١] في[١٢] اللفظ ثابتاً لشيء[١٣] وفي المعنى[١٤] لمسببه[١٥]، ليحصل[١٦] له[١٧] صاحب[١٨] يعتمد عليه، ويحصل له مظهر تعلّق[١٩] بذلك[٢٠] الصاحب حتى يتيسر عمله فيه، كالصفة المشبهة، لانحطاط[٢١] رتبتهما[٢٢] عن رتبة اسم الفاعل، فإنَّه يعمل في مظهر بعده[٢٣] سواء كان من متعلقات[٢٤] الموصوف أو لم يكن[٢٥]، مثل: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً) وإنَّما اشترط[٢٦] أن يكون ذلك المسبب مشتركاً مفضلاً من وجهٍ مفضلاً[٢٧] عليه من وجه[٢٨]، بعد اتحادهما بالذات، ليخرج[٢٩] عنه[٣٠] مثل قولك: ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه[٣١] من كحل عين زيد، فإنَّهما[٣٢] مختلفان بالذات، بخلاف (الكحل) الملحوظ مطلقاً[٣٣] المفيد تارة بهذا[٣٤] وتارة بذلك

(١) نافية. (٢) صفة لرجلاً. (٣) متعلق بـأحسن. (٤) فاعل أحسن. (٥) متعلق بـأحسن. (٦) حال من ضمير منه. (٧) وهو أحسن. (٨) لكونه صفة لرجلاً بحسب الفرق. (٩) هو. (١٠) شروع إلى وجه الاشتراط. (١١) اسم التفضيل. (١٢) متعلق بثابت الآتي. (١٣) وهو الرجل. (١٤) ثابتاً. (١٥) وهو الكحل في المثال. (١٦) علة إنَّما اشترط. (١٧) أي: لاسم التفضيل. (١٨) أي: موصوف وهو عين الرجل. (١٩) صفة مظهر. (٢٠) متعلق بمقدر أي: وإنَّما قصد تحصيل معنى الأمرين. (٢١) تعليل. (٢٢) أي: رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة. (٢٣) صفة مظهر. (٢٤) نحو: زيد ضارب غلامه. (٢٥) من متعلقات الموصوف. (٢٦) في العمل. (٢٧) مفعول اشترط. (٢٨) آخر. (٢٩) علة اشترط. (٣٠) أي: عن تعريف اسم التفضيل. (٣١) دليل لخروج هذا المثال. (٣٢) أي: الكحيلان. (٣٣) صفة الملحوظ. أي: بدون الإضافة إلى أحد. (٣٤) أي: كونه في عين الرجل.

مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ

(قوله: ويحصل) بالنصب عطف على يحصل الأول وهما متعلقان بأن يكون على ترتيب اللف والنشر. (قوله: كالصفة المشبهة) فإنه أيضاً لابد لعمله من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه. (قوله: ليخرج الخ) مرتبة على الاشتراط المذكور.

الغلام في قولك: زيد حسن الغلام من متعلقات زيد ومسبباته حيث إنه حصل في ملكه بسببه (نعمه). (قال المصنف: باعتبار الأول) أي: بالنظر إلى أول ماله اسم التفضيل وهو صاحب أفعل؛ أعني: الرجل في المثال المعبر عنه بالشيء، فلو قال باعتبار الشيء لكان أظهر. (قوله: أي: باعتبار تقيّده بغيره) أي: تقيد المسبب؛ أعني: الكحل بغير ذلك الشيء وهو عين زيد في المثال فيكون؛ أي: المسبب الذي هو الفاعل مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبار المحلين اللذين هما عين زيد والعين الأخرى. (قال المصنف: مثل ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل الخ) من الرؤية البصرية أو القلبية؛ أي: ما أبصرت رجلاً من الرجال أحسن الخ فالنكرة في سياق النفي عامة، والكحل فاعل أحسن والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين، أولهما للموصوف، وثانيهما مجرور بمن للمرفوع نفسه، ومن الأمثلة قول الشاعر:

مَـــا رَأَيْـــتُ امْـــرَأً أَحَـــبَّ إِلَـــيْـــهِ الـــ
بَـــذْلُ مِـــنْـــهُ إِلَـــيْـــكَ يَـــا ابْـــنَ سِـــنَـــانِ

فالبذل نائب فاعل أحب، وابن سنان اسم الممدوح؛ يعني: ما رأيت أحداً يحبّ العطاء والكرم كما تحبه أنت يا ابن سنان. (قوله: ليحصل له صاحب) أي: ليحصل بالأول؛ أعني: كونه في اللفظ لشيء، وقوله: ويحصل له الخ؛ أي: ويحصل بالثاني؛ أعني: كونه في المعنى لمسببه مظهر الخ ففيه لف ونشر مرتب (سيلكوتي)، وقوله: حتى يتيّسر عمله الخ غاية لحصول المظهر؛ أي: حتى يصير عمل اسم التفضيل في ذلك المظهر المتعلّق سهلاً يسيراً كما في الصفة المشبهة فإنها أيضاً لا بد لعملها من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه بالسهولة. (قوله: لانحطاط رتبتهما) علة للاشتراط المقيد بقوله: ليحصل الخ، والانحطاط النقصان والتنزّل، يقال: انحطّ السعر؛ أي: نقص (مصباح). (قوله: سواء كان من متعلقات الخ) بالكسر؛ أي: سواء كان ذلك المظهر من ملابسات موصوفة؛ نحو: زيد قائم أبوه أو لم يكن منها، بل كان أجنبياً؛ نحو: زيد ضارب عمراً، وقوله: ليخرج عنه علة مترتبة على الاشتراط، والمعنى فيخرج حينئذٍ عنه الخ، وقوله: ولئلا يبقى عطف على ليخرج وعلة باعثة للاشتراط المذكور. (قوله: فإنهما مختلفان بالذات) فإن المفضل والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتاً فإن الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير كما في المثال المشهور حتى يقال: إن هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عبّر عنه بالاسم الظاهر، والأصل في الأسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره أفعل التفضيل، والتقدير ما رأيت رجلاً أحسن يحسن كحل عينه الخ. (قوله: بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً) أي: بخلاف الكحل

فإنَّه[1] واحد بالذات[2] مختلف بالاعتبار، ولئلا يبقى[3] على ما[4] هو الأصل في اسم التفضيل، وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل[5] إخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي، كما سيتضح فائدته[6]. وإنَّما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفياً إذ[7] عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله. وإنَّما قلنا: إنَّه عند كونه منفياً يكون بمعنى[8] الفعل «لأنَّهُ» أي: (أَحْسَنُ) في هذا المثال «بِمَعْنَى حَسَنٌ» وكذا كل[9] (أَفْعَلُ) في المواد الأخر بمعنى (فَعَل) وهذه العبارة تحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون (أَحْسن) مثلاً بعد النفي بمعنى[10] (حَسَنٌ) لأنَّه[11] إذا استولى النفي

(١) أي: فإنَّ الكحل الملحوظ المقيد الاعتبارين. (٢) لكونه مطلقاً. (٣) اسم التفضيل. (٤) أي: الاستعمال. (٥) متعلق بقوله: لئلا يبقى. (٦) أي: فائدة الإخراج. (٧) تعليل لاشتراط كون المنفي. (٨) متعلق بمفهوم الاستغناء المذكور أي: يعمل اسم المتفضل في هذه الصور. (٩) أي: كلفظ حسن من مادة الحسن إذا سلط عليه يكون بمعنى حسن. (١٠) والظرف خبر يكون. (١١) متعلق لمقدر وإنَّما يكون.

لأنَّهُ[1] بِمَعْنَى حَسُنَ

(١) أي: أحسن في هذا المثال.

(قوله: ولئلا الخ) علة باعثة عليه. (قوله: ليسهل) متعلق بقوله:

في المثال المشهور فإنه قد لوحظ مطلقاً؛ أي: مجرداً عن التعدد فإذن هو شيء واحد حيث إنه جرّد عن التعدد إلا أن ذلك الشيء الملحوظ مجرداً عن هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد، وتارة بكونه في عين الرجل، وتعدد القيود لا يوجب تعدد المقيد، ألا ترى أن الإنسان شيء واحد وهو الحيوان الناطق يقيّد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن عمرو إلى غير ذلك، وهو شيء واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يقال: إن الإنسان الذي في زيد غير الإنسان الذي في عمرو، بل يقال: إن هذا القيد؛ أعني: تشخص زيد غير ذلك القيد؛ أعني: تشخص عمرو، فكذا الكحل في المثال المذكور في المتن. **(قوله: ولئلا يبقى على ما هو الأصل)** أي: فيضعف المعنى التفضيلي بخروجه عما هو الأصل فيه، وهو التغاير بحسب الذات، توضيحه أن الأصل في اسم التفضيل الذي لا يعمل أن يكون المفضل فيه مغايراً للمفضل عليه مغايرة ذاتية؛ نحو: زيد أحسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا كما امتنع هناك (نعمه). **(قوله: ليسهل إخراجه)** علة لعدم البقاء على ما هو الأصل؛ يعني: فائدة الشرط المذكور أن لا يبقى على الأصل، فيضعف معناه التفضيلي فيسهل حينئذٍ إخراجه عنه بالكلية بسبب النفي بحيث لم يبق له قوة أن يعود حكمه؛ أي: فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع. **(قوله: كما سيتضح فائدته)** أي: كما سيظهر فائدة الإخراج عن المعنى التفضيلي بالنفي حيث قال بعد صحيفة: ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي، فإذا زال بالنفي زال بالكلية، ولم يبق له قوة أن يعود حكمه انتهى، وهو[1] عدم جواز عمله في المظهر. **(قوله: إذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل الخ)** حاصله: أنه إذا كان بعد نفي يتوجه إلى قيده، وهو الزيادة فيزيلها، ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد (خضري). **(قوله: وإنما قلنا: إنه الخ)** إشارة إلى أن قوله: لأنه في المتن متعلق بمقدر فافهم، وقال الهندي: إنه متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور؛ أي: يعمل اسم التفضيل في هذه الصورة؛ لأنه الخ، وهكذا في شرح العصام. **(قوله: لأنه بمعنى حسن)** يعني: أنه يستلزم هذا التركيب (هندي)، وقال الغجدواني: لأن قوله: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل الخ مع قوله: ما رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل الخ متلازمان طرداً وعَكساً؛ أي: كلما صدق التركيب الأول صدق التركيب الثاني وبالعكس وهو ظاهر. **(قوله: وكذا كل أفعل في المواد)** وكذا كل أفعل منفي في الأمثلة الأخَر التي تشابه هذا المثال في كون أفعل التفضيل فيها بمعنى الفعل، وأراد بقوله: وهذه العبارة قوله: لأنه بمعنى حسن. **(قوله: توجه النفي على قيده)** بناء على ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أنه إذا كان في الكلام قيد ودخل عليه نفي توجه إلى ذلك القيد؛ لأنه محط الفائدة، وقد يتوجه إلى القيد والمقيد جميعاً كما في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، وقوله: مقيساً إلى حسن الخ؛ أي: بالنسبة إلى حسن كحل الخ، ففي هذا رمز إلى أن من التفضيلية أيضاً مجردة عن معنى التفضيل.

(١) أي: حكمه.

على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده الذي هو الزيادة فيفيد أنَّه[1] ليس حسن كحل عين رجل زائداً[2] على حسن كحل عين (زيد) فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً[3] إلى حسن كحل عين زيد، إمَّا بأن[4] يساويه[5]، أو بأن يكون[6] دونه[7]، والمساواة يأباها مقام المدح[8]، فيرجع المعنى[9] إلى أنَّه حسن[10] في عين كل أحد الكحل[11] دون حسنه في عين زيد، فيكون[12] (أحسن) مع[13] النفي بمعنى (حسن). وثانيهما[14]: أن يجعل (أحسن) قبل تسلط النفي عليه مجرداً من الزيادة عرفاً[15]، لأنَّ[16] نفي الزيادة لا يلائم المدح، فيبقى أصل الحسن[17]، وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً[18] إلى حسن زيد، إمَّا بالمساواة[19] أو يكون بدونه[20]. والقياس[21] بكونه[22] دونه[23] لا يناسب المقام[24]، فيرجع المعنى[25] إلى (مَا رَأَيْتُ[26] رَجُلاً حَسُنَ

---

(١) شأن. (٢) خبر ليس. (٣) حال من فاعل. (٤) متعلق بمقيس. (٥) أي: كحل عين زيد لم يكن في أحدهما زيادة على الآخر. (٦) حسن كحل عين الرجل. (٧) عن حسن عين زيد. (٨) أي: يمدح كحل عين زيد. (٩) أي: معنى التركيب. (١٠) كحل عين رجل. (١١) فاعل حسن. (١٢) إذا كان المعنى كذلك. (١٣) حال. (١٤) أي: المعنيين. (١٥) وإن لم يجز لغة. (١٦) علة الجواز في العرف. (١٧) قبل توجه النفي لما مرَّ من التجرد قبل النفي. (١٨) حال من حسن رجل. (١٩) متعلق بـ مقيس. (٢٠) أي: دون حسن زيد. (٢١) أي: قياس حسن رجل إلى حسن زيد. (٢٢) أي: بكون حسن رجل. (٢٣) أي: دون حسن زيد. (٢٤) أي: مقام المدح. (٢٥) أي: معنى التركيب. (٢٦) متعلق بالزيادة.

لئلا. (قوله: توجد النفي إلى قيده الخ) لما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن كل كلام فيه قيد زائد على النفي والإثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة. (قوله: فيبقى أصل حسن) إلى قوله: فيكون أحسن الخ زائد لا احتياج إليه في إثبات كون أحسن بمعنى حسن ذكره؛ لأن هذا المثال لكونه في مقام المدح يأبى أن يكون لنفي الزيادة، بل لابد فيه من نفي المساواة. (قوله: أن يجعل أحسن الخ) لم يقل بأن يكون أحسن بمعنى أصل الفعل؛ لأن اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى أصل الفعل فهو ههنا يستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفاً؛ أي: جرى العرف في نحو: المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة في مقام المدح، وكذا تجريد من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما أشار إليه بقوله: وتوجه النفي إلى رجل مقيساً إلى حسن زيد.

(قوله: فيبقى أصل حسن إلى قوله: فيكون أحسن) زائد وتبرع من الشارح بلا احتياج إليه في إثبات أصل المدعي ساقَه لمناسبته لخصوص المقام، فلا يرد ما في العصام من أن تقريب الدليل غير تام كما لا يخفى. (قوله: في عين كل أحد) أي: كل رجل ممن كان في عينه الكحل، وهذا التعميم جاء من وقوع النكرة في حيز النفي كما مر. (قوله: فيكون أحسن مع النفي بمعنى حسن) هذه نتيجة الدليل السابق؛ أي: فالتقدير ما رأيت رجلاً حسن كحل عينه مثل حسن كحل عين زيد، بل هو أقل منه. (قوله: مجرداً عن الزيادة) أي: المدلول عليها لغة، وقوله: عرفاً؛ أي: بحسب العرف والعادة؛ لأن العرف في مثله جار على التجريد المذكور؛ أي: وكذا على تجريد لفظة من عن معنى التفضيلية، واستعماله لمجرد القياس والنسبة كما أسلفناه فتنبه فيندفع ما أورده العصام. (قوله: إلى حسن رجل) أي: إلى حسن كحل عين رجل بتقدير مضافين مثل قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ أي: من أثر حافر فرس الرسول. (قوله: إما بالمساواة) متعلق بمقيساً؛ أي: فينتفي المساواة بتوجه النفي، وهو المناسب للمقام، وقوله: أو بكونه دونه؛ أي: يكون حسن رجل دون حسن زيد فينتفي كونه دونه بتوجه النفي فيلزم إما بالمساواة أو الزيادة، وكلاهما لا يناسب المقام كما أشار إليه بقوله: والقياس الخ؛ أي: قياس حسن رجل إلى حسن زيد بكونه دونه لا يناسب مقام المدح فإنه يرجع المعنى إلى ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل دون حسنة في عين زيد فافهم. (قوله: فيرجع المعنى إلى ما رأيت الخ) أي: إذا جعل أحسن قبل النفي مجرداً عن الزيادة التفضيلية عرفاً، ثم توجه النفي على الوجه المذكور آل معنى المثال المشهور بعد اللتيا واللتي والسعي الموفور إلى ما رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل حُسْنَه؛ أي:

فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ حُسْنُهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى، لما اقتضاه المقام. ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضاً، لأنَّ في[1] الزائد على شيء ما يساويه[2] مع[3] زيادة[4]، فيصح أن يقصد[5] به عرفاً[6] نفي المساواة مطلقاً[7]، ولو في ضمن الزائد[8]، فانتفى الزائد أيضاً[9]. فيحصل من جميع ذلك أنَّ حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد، وذلك[10] كمال المدح. فإن قلت: لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر[11]، ينبغي أن يكون عمله[12] في مثل: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَلُ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ) جائزاً[13]، كما جاز[14] في المثال[15] المذكور. قلنا: فرق بين[16] المثالين[17]، فإنَّ المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور[18] متحدان[19] بالذات[20]، والأصل في اسم التفضيل

(١) والظرف خبر مقدر لأنَّ. (٢) اسم مؤخر لأنَّ. (٣) حال من ضمير يساوي. (٤) تفريع على قوله: لأنَّ في الزائد. (٥) أي: بنفي المساواة. (٦) أي: في العرف. (٧) في ما نحن فيه. (٨) الثمانية للعشرة. (٩) أي: كما انتفى المساواة. (١٠) أي: القصد. (١١) متعلق بالجواز. (١٢) أي: عمل اسم التفضيل. (١٣) خبر يكون. (١٤) أي: عمل اسم التفضيل. (١٥) إثبات الجزئيات. (١٦) أي: فرق عظيم. (١٧) في المتن والشرح. (١٨) في المتن. (١٩) خبر إنَّ. (٢٠) متغايران بالاعتبار.

كحسنه في عين زيد، قال الحلبي: لما كان المراد في الموجب إثبات المماثلة بين حسن كحل عين الرجل وبين حسن كحل عين زيد كان المراد في النفي نفي تلك المماثلة، ولا كلام في أن حسن كحل عين رجل ليس زائداً على حسن كحل عين زيد، فإن تشبيه الشيء بالشيء يقتضي أن لا يكون المشبه زائداً على المشبه به فثبت المطلوب، وهو تفضيل حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين رجل انتهى. (قوله: ولا يبعد أن يقصد الخ) وهذا في الحقيقة معنى ثالث قسيم للأولين، وحاصله: أنا لا نعتبر اسم التفضيل قبل تسلّط النفي مجرداً عن الزيادة كما في المعنى الثاني، بل نعتبره مقترناً بها فإذا اقترن بها لا نقول: إن النفي المسلّط عليه يتوجه إلى قيده الذي هو الزيادة كما في المعنى الأول، بل نقصد نفي المساواة، ويحصل في ضمن هذا القصد نفي الزيادة؛ لأن للمساواة فردين؛ أحدهما: المساواة في الحقيقة والماهية بدون تفاضل، وثانيهما: المساواة مع قيد زيادة على ما وقع فيه التساوي (نعمه). (قوله: لأن في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة)؛ وذلك لأن الشيء مالم يساو لشيء لا يزيد عليه فكان للمساواة نوعان؛ مساواة مجردة عن الزيادة، ومساواة مع الزيادة، فيصح أن يقصد عرفاً بنفي الزيادة نفي المساواة مطلقاً؛ أي: سواء كانت في ضمن الزائد أو لم تكن في ضمنه، وقوله: من جميع ذلك؛ أي: جميع ما ذكر من التأويلات الثلاث التي خلت عنها عبارة الشراح، بل ألقاها إلى الساحل تلاطم بحر فكره الصائب الصحاح[1]. (قوله: فإن قلت: لو كان الخ) حاصله: نقض إجمالي يعني: أن الدليل جار فيه وحكم المدعي متخلف؛ لأن لفظ أفضل وقع صفة لرجل حال كونه منفياً مع أنه لا يجوز عمله في المظهر. (قوله: زوال الزيادة التفضيلية بالنفي)؛ أي: بسبب النفي لا بالعرف كما في الوجه

(١) بالفتح لغة في الصحيح (مصباح).

(قوله: بالنفي) أي: بسبب النفي فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الأول؛ لأن العرف على التجريد عن الزيادة إنما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز أن يكون الباء بمعنى مع كما وهم، فإن قوله في الجواب فإذا زال بالنفي ينادى على فساده.

أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه[1] مختلفين بالذات[2]. ففي صورة الاتحاد[3] ضعف المعنى التفضيلي[4]، فإذا زال[5] بالنفي زال بالكلية ولم يبق له[6] قوة أن يعود حكمه بعد الزوال، بخلاف (مَا[7] رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَلُ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ) فإنَّ[8] المفضل والمفضل عليه[9] فيه[10] مختلفان[11] بالذات، فلا ضعف في معناه التفضيلي، فله قوة أن يعود حكمه[12] بعد الزوال، وهو عدم جواز عمله في المظهر «مَعَ[13] أَنَّهُمْ[14] لَوْ رَفَعُوا[15]» (أَحْسَنَ) بالخبرية[16] والكحل بالابتداء «لَفَصَلُوا[17] بَيْنَ (أَحْسَنُ) وَمَعْمُولِهِ» أي[18]: ما عمل فيه[19] أحسن من حيث إنَّه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية. وذلك المعمول[20] قوله: (مِنْهُ[21] فِي عَيْنِ زَيْدٍ). «بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ (الكُحْلُ)» إذ[22] كل ما[23] ليس معمولاً له[24] من هذه الحيثية فهو أجنبي له[25] من هذه الحيثية[26] لا يجوز تخلله بينه وبين

---

(١) أي: في اسم التفضيل. (٢) كما كانا مختلفين بالاعتبار. (٣) في المثال الجائز. (٤) لوجود خلاف الأصل. (٥) معنى التفضيلي الضعيف. (٦) أي: لاسم التفضيل. (٧) أي: مادة النقض. (٨) علة الخلاف. (٩) وهو زيد. (١٠) أي: في هذا المثال. (١١) خبر إنَّ. (١٢) أي: حكم اسم التفضيل. (١٣) ظرف الفعل المفهوم من الاستغناء أي: يعمل اسم .آه. (١٤) أي: العرب. (١٥) أي: حين لم يعملوا اسم التفضيل لو رفعوا .آه. (١٦) لا بالنعتية. (١٧) جواب لو. أي: العرب. (١٨) تفسير للمعمول. (١٩) والظرف صفة اسم تفضيل. (٢٠) من حيث كونه اسم تفضيل لا من حيث كونه خبراً. (٢١) أي: لفظ منه. (٢٢) دليل الأجنبي. (٢٣) أي: الكحل في المثال. (٢٤) أي: لاسم التفضيل. (٢٥) أي: لمعمول ذلك العامل. (٢٦) أي: الكحل مبتدأ واسم التفضيل خبر له.

مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا لَفَصَلُوا بين أحسن ومَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الكُحْلُ،

(**قوله: من حيث إنه الخ**) لا من حيث إن فيه معنى الزيادة، فإنه يعمل بهذه الحيثية في المفضل عليه. (**قوله: من هذه الحيثية**) أي: من حيث إنه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولاً له باعتبار الزيادة أو باعتبار معنى الفعل.

الثاني، ويدل على هذا قوله الآتي، فإذا زال بالنفي الخ، وقبل البدء بمعنى مع وتقدير الكلام: لو كان زوال الزيادة والنفي يقتضيان الجواز ينبغي الخ فتدبر، وقوله: يقتضي خبر كان كما أن قوله: ينبغي جواب لو أي ينبغي جواز عمله فيه؛ لأن أفعل فيه بمعنى فعل كما في مثال المتن. (**قوله: قلنا: فرق الخ**) أي: فرق عظيم بينهما، وحاصله منع جريان الدليل في تلك المادة، وقوله: مختلفين بالذات؛ أي: كما في مادة النقض فإن أبوه وزيد مختلفان بالذات بخلاف مثال المتن الذي أشار إليه بقوله: ففي صورة الاتحاد، وقوله: ضعف الخ؛ أي: لعدم بقائه على ما هو الأصل فيه. (**قوله: ولم يبق له**) أي: لاسم التفضيل بسبب زواله بالكلية مجال عود حكمه؛ أعني: عدم جواز عمله في المظهر كما سيظهر. (**قوله: فله قوة أن يعود حكمه**) أي: لاسم التفضيل في مادة النقض لبقائه على ما هو الأصل فيه قوة عود حكمه بعد زوال المعنى التفضيلي بالنفي؛ أي: فالقياس مع الفارق. (**قال المصنف: مع أنهم لو رفعوا أحسن الخ**) يشير إلى أن المفعول محذوف، وهذا إشارة إلى دليل[1] آخر بحسب المعنى، وكلمة مع متعلق بما يتعلق به اللام في سابق الكلام؛ أي: ولأن العرب لو رفعوا أحسن بالخبرية حين لم يعملوه والكحل بكونه مبتدأ للزم الفضل المذكور، وهو شنيع محذور فالعمل أهون، وفي الرضي: وهذا تعليل سيبويه وهو أن أفعل إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار إلى العمل؛ لأنه لو لم يعمل لزمه رفعه بالابتداء والجملة صفة لرجلاً، ولا يجوز ذلك للزوم الفصل بالأجنبي والمراد به ما لا يكون من معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل أصلاً. (**قوله: وهو الكحل؛ إذ كل ما ليس معمولاً له من هذه الحيثية**) أي: من حيث إن أحسن اسم تفضيل فيه معنى الفعلية. (**قوله: فهو أجنبي له من هذه الحيثية**) وإن كان له تعلق به من وجه آخر، وهذا إشارة إلى دفع دخل مقدر، وبيان ذلك أنه لما كان من الجائز أن يتوهم متوهم أن الكحل ليس بأجنبي؛ لأنه معمول له أيضاً، وقد ذهب إليه بعض[2] النحاة أشار إلى دفعه بجوابين؛ أحدهما: تسليمي وهو ما أفاده بقيد الحيثية، وحاصله: أنه وإن سلمنا أنه معمول له لكنه ليس معمولاً له من تلك الحيثية، وثانيهما: منعيّ أشار إليه بقوله: ولا يخرجه الخ، وحاصله: أنا لا نسلم خروجه إلى حيثية أخرى يعمل بحسبها؛ لأن العامل معنى الابتداء لا غيره، والجواب الأول يتمشى عند الكل، والثاني عند الجمهور فقط، فلذا قدمه وإن كان قانون المناظرة يقتضي تقديم المنع على التسليم كما لا يخفى على أهل الآداب.

---

(١) أي: على عمل أحسن في المثال المشهور.
(٢) أعني: الكسائي والفراء.

معمولاته من هذه[١] الحيثية، ولا يخرجه[٢] عن هذه الأجنبية[٣] ما[٤] عرض له[٥] من[٦] معنى الابتداء العامل[٧] في المبتدأ والخبر، إذ[٨] العامل بالحقيقة حينئذ[٩] معنى الابتداء[١٠]، لا اسم التفضيل[١١]، بخلاف[١٢] ما إذا عمل في (الكحل) بالفاعلية فإنَّه لم يبق أجنبياً حينئذ[١٣]، فإنَّه[١٤] من معمولاته[١٥] من حيث إنَّه[١٦] اسم التفضيل[١٧] ولو قدم[١٨] قوله[١٩]: (مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) على[٢٠] (الكُحْلِ) لم يلزم الفصل بين (أَحْسَنُ) ومعموله[٢١] من حيث إنَّه اسم تفضيل ولكن في معناه[٢٢] تعقيد ركيك، وكذا[٢٣] لو قيل بهذه العبارة[٢٤]: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنُ مِنَ الكُحْلِ فِي عَيْنِهِ هُوَ. أَيْ الكُحْلُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) لا[٢٥] يخلو[٢٦] عن ركاكة وتعقيد أيضاً[٢٧]، مع أنَّهما[٢٨] ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في أداء مثل هذا المقصود[٢٩] والكلام فيها[٣٠]. ولما قرر[٣١] مسألة الكحل وبين شرائطها وما[٣٢] عبر عنها على وجه[٣٣] يطابق[٣٤] المقصود بلا زيادة ولا نقصان، أراد[٣٥] أن ينبه على أن التعبير عنها[٣٦] غير منحصر فيما ذكر، بل يمكن أن يعبر عنها[٣٧] بعبارة أخصر[٣٨]

---

(١) أي: من حيث كونه اسم التفضيل. (٢) من باب الأفعال. أي: الكحل. (٣) كالأول. (٤) فاعل لا يخرجه. (٥) أي: الكحل. (٦) بيان لما. (٧) صيغة الابتداء. (٨) دليل لا يخرجه. (٩) أي: حين إذا كان عامله حتى الابتداء. (١٠) فقط. (١١) فيكون الكحل أجنبياً من حيث كونه معمولاً لمعنى الابتداء. (١٢) يرتبط بالمتن. (١٣) أي: حين كان فاعلاً لأحسن. (١٤) دليل عدم البقاء. (١٥) أي: من معمولات أحسن. (١٦) أي: أحسن. (١٧) لا إنَّه خبر. (١٨) فإنَّه يقال رأيت رجلاً أحسن في عينيه منه الكحل في عيني زيد. (١٩) أي: العرب. (٢٠) متعلق بقدم. (٢١) وهو منه. (٢٢) أي: معنا هذا التركيب. (٢٣) أي: كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم لمكانته لزمت الشبهة أيضاً. محرم. (٢٤) بأن عبر الكحل بالضمير. (٢٥) جواب لو. (٢٦) أي: هذا القول. (٢٧) القول الأول. (٢٨) أي: العبارتين. (٢٩) حال. (٣٠) أي: فالعبارة المشهورة. (٣١) مصنف. توطئة كقوله: ولك أن تقول. (٣٢) أي: العبارة. (٣٣) أي: على طريق من التعبير. (٣٤) صفة وجه. (٣٥) مصنف. (٣٦) أي: عن المسألة. (٣٧) عن المسألة. (٣٨) جواب لما.

(قوله: فهو أجنبي له من هذه الحيثية) وإنما اعتبر الحيثية ليثبت الفصل بالأجنبي بالاتفاق، ولو عند الكسائي والفراء، فلا يرد ما قاله الرضي: من أنه لا يلزم الفصل بالأجنبي عندهما؛ لأن الكحل ليس بأجنبي له عندهما بناء على ما ذهبا إليه من أن المبتدأ معمول للخبر ولو لم يعتدّ بمذهبهما لا بأس بترك الحيثية إلا أن الحمل على صورة الاتفاق أولى. (قوله: ما عرض له) أي: معنى الابتداء الذي عرض للكحل حين إذ رفع بالابتداء، وقوله: إذ العامل في الحقيقة؛ أي: العامل في الكحل حقيقة كما هو مذهب الجمهور حين إذ رفعوه بالابتداء هو معنى الابتداء. (قوله: فإنه لم يبق أجنبياً حينئذٍ) أي: لم يبق الكحل أجنبياً له حين إذ عمل فيه بالفاعلية. (قوله: فلو قدر قوله منه الخ) إشارة إلى جواب شبهة نقلت عن المصنف وإرادة على قوله: مع أنهم الخ كما بسطه العصام. (قوله: لم يلزم الفصل الخ) يعني: لو قدم منه على الكحل، وقيل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل، لم يلزم الفصل المحذور مع عدم عمل اسم التفضيل في المظهر فظهر أنه لا اضطرار في عمله. (قوله: ولكن في معناه تعقيد ركيك) التعقيد كون الكلام غير ظاهر الدلالة على المرام لخلل في النظم بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم والركاكة الضعف والسخافة والكلام المشتمل على التعقيد غير فصيح كما ذكر في علم المعاني. (قوله: بهذه العبارة) الباء بدل وما رأيت رجلاً الخ مقول القول، وقوله أيضاً؛ أي: كما كان ركاكة وتعقيد في التركيب الذي قدم فيه لفظ منه على الكحل، وقوله: والكلام فيها مبتدأ وخبر؛ أي: والبحث كائن في العبارة المشهورة لا غير. (قوله: وما عبّر به

(قوله: ولو قدم) بأن يقال: رأيته رجلاً أحسن في عينه منه الكحل في عين زيد. (قوله: تعقيد ركيك)؛ لأن فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى. (قوله: مع أنهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الخ) يعني: أن المدعي أن العبارة المشهورة فيها إعمال اسم التفضيل في المظهر إذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي لا في كل عبارة تؤدي معناه فتدبر، فإنه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال. (قوله: مسألة الكحل) أي: مسألة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالإضافة لأدنى ملابسة. (قوله: وبين شرائطها) الثلاث وهو أن يكون الوصف سبباً والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتبارياً وكونه منفياً. (قوله: وما عبر به عنها) في استعمالاتهم وهو قوله: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. (قوله: وينتقل) عطف على أن ينبه، وقوله: تطبيق الخ عطف على ما أنشده، والإشارة إلى التطبيق حاصل لجعل ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل مثل لا أرى الخ. (قوله: وهو أخصر منه بمقدار الخ) أشار بزيادة لفظ المقدار إلى أن الاختصاص هنا ليس بطريق الحذف، بل بطريق التسامح لظهور المقصود، فلا يرد أن حذف المجرور وإبقاء الجار وحذف كلمة في مع إبقاء مدخوله على الجر لا نظير له في كلام العرب. (قوله: مع ظهور المعنى الخ)؛ لأن المفضل لابد أن يكون من جنس المفضل عليه. (قوله: لأن أصله الخ) حيث قال: وهو على حذف المضاف؛ أي: من كحل عين زيد؛ لأنه لتفضيل

منه[١]، وعلى ترتيب غير[٢] ترتيبه، وينتقل[٣] بهذا التقريب[٤] إلى ما[٥] أنشده[٦] سيبويه واستشهد[٧] به في[٨] إثبات هذه المسألة، ويطبق بعض هذه الصور عليه[٩]، فقال[١٠]: «وَ[١١]لَكَ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ» بإقامة (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) مقام (مِنْهُ[١٢] فِي عَيْنِ زَيْدٍ) وهو[١٣] أخصر منه[١٤] بمقدار ضمير (منه[١٥])، وكلمة (في). ولو رفع[١٦] لفظ (العين) من البين، واكتفى بـ(من زيد) كان[١٧] أخصر[١٨] مع ظهور المعنى المقصود[١٩]. وعلى[٢٠] كلا التقديرين فالمعنى[٢١] على ما[٢٢] كان عليه قبل أصله[٢٣] (من كحل عين زيد) والمعنى[٢٤] على حذف المضاف[٢٥] فإنَّه لو كان كذلك لا يكون[٢٦] من قبيل تفضيل الشيء على نفسه[٢٧]، إذ يتعدد الكحل[٢٨] حينئذ. «فَإِنْ قَدَّمْتَ[٢٩]» على اسم التفضيل «ذِكْرَ العَيْنِ» التي[٣٠] كان الكحل فيها مفضلاً عليه «قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ[٣١] زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا[٣٢] الكُحْلُ[٣٣]» كان أصله[٣٤]: ما رأيت عيناً أحسنَ فيها الكحلُ منه في عين زيد فلما ذكر[٣٥] (عين زيد) مقدماً[٣٦] عليه[٣٧] استغنى عن ذكره ثانياً. وتقديره[٣٨]: ما رأيت عيناً[٣٩] مماثلة[٤٠] لعين زيد[٤١] في أصل[٤٢] التكحل أحسنَ فيها الكحل من عين زيد، أو تقول معناه[٤٣]: ما رأيت عيناً كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل[٤٤] منه[٤٥] في[٤٦] غيرها، ويلزم من هذا[٤٧] على أبلغ وجه أن للكحل في[٤٨] عين زيد

---

(١) أي: مما ذكر. (٢) بأن يقدم بعض أجزائه على بعض. (٣) عطف على أن ينبه أي: وأراد أيضاً أن ينتقل .آه. (٤) وهو قوله: ذلك .آه. (٥) أي: إلى شعر. (٦) صفة ما. (٧) أي: بهذا الشعر أو بهذا الإنشاء. (٨) بعد التأويل مبتدأ. (٩) أي: ما أنشده سيبويه. (١٠) مصنف. (١١) خبر مقدم. (١٢) أي: لفظ منه. (١٣) أي: هذا التركيب. (١٤) أي: من التركيب الأول المساوي للمقصود. (١٥) أي: لفظ منه. (١٦) أي: أسقط. أي: أريد الاختصار من الأول. (١٧) أي: هذا التركيب. (١٨) من تركيب من غير زيد. (١٩) لأنَّ المفضل لابد أن يكون من جنس المفضل عليه. س. (٢٠) أشار وجه بقاء المعنى. (٢١) أي: الظاهر المقصود. (٢٢) أي: الظهور. (٢٣) أي: أصل هذا التركيب. (٢٤) أي المعنى الأصلي على هذا التقرير. (٢٥) وهو لفظ الكحل وهو شايع في كلام العرب. (٢٦) اسم التفضيل. (٢٧) والحال أنَّ كل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم. (٢٨) فلا يعمل. (٢٩) ماض. (٣٠) صفة العين. (٣١) والظرف مفعول ثان لرأيت إن كان بمعنى علمت. (٣٢) أي: في العين. (٣٣) فاعل أحسن وهو مع فاعله مفعول أول لرأيت. (٣٤) وأصل هذا التركيب. (٣٥) أي: في هذا المثال. (٣٦) حال. (٣٧) أي: على أحسن. (٣٨) أي: تقدير قول المصنف. (٣٩) مفعول الأول لرأيت. (٤٠) صفة العين. (٤١) لا في الفضل في حسنة حتى يرد التناقض. (٤٢) أشار إلى وجه الشبه. (٤٣) أي: معنى قول المصنف. (٤٤) فاعل أحسن وهو المفضل. (٤٥) مفضل عليه. (٤٦) حال من الكحل. (٤٧) أي: من هذا التقدير على سبيل الإفراد. (٤٨) الكائن.

وَلَكَ[١] أَنْ تَقُولَ:[٢] أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ[٣] قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ[٤] زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ

(١) ونظيره قوله عليه السلام: (ولا أحد أحب إليه المدح من الله) الحديث. نقله الهندي من المشارق. (٢) أي: ما رأيت رجلاً أحسن. (٣) أي: وإن قدمت على اسم التفضيل ذكره العين التي كان الكحل فيها مفضلاً عليه. (٤) الكاف بمعنى المثل وأحسن صيغة الكاف.

الكحل على الكحل لا الكحل على العين، ومن التفضيلية تدخل على المفضول. (**قوله: لا يكون من قبيل الخ**) والحال أن عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم. (**قوله: استغنى عن ذكره الخ**) لدلالة قولك كمين زيد عليه؛ لأن معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضي. (**قوله: وتقديره ما رأيت الخ**) رد على الرضي حيث قال: لا يجوز أن يكون أحسن فيها الكحل صفة لقولك كمين زيد؛ لأنه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة. (**قوله:**

عنها) أي: وذكر المثال الذي عبّر به في استعمالهم عن مسألة الكحل، وهو قول ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. (**قوله: بعبارة أخصر منه**) أي: من مثال المتن، وتلك العبارة ما أشير إليها بقوله: ولك الخ وبقوله: فإن قدمت الخ، وقوله: وعلى ترتيب عطف على بعبارة؛ أي: ويمكن أن يعبر عن مسألة الكحل على ترتيب غير ما ذكر كما في صورة تقديم العين. (**قوله: وينتقل**) بالنصب عطف على أن ينبه، وما أنشده سيبويه عبارة عن شعر سحيم الآتي يقال: أنشد الشعر إذا قرأه فهو النشيد. (**قوله: ويطبق بعض الخ**) مضارع منصوب من التطبيق عطف على ينتقل، وفي بعض النسخ: بصيغة المصدر؛ أي: وينتقل بهذا التقرير إلى تطبيق بعض الصور الثلاث؛ أعني: الأخيرة على ما أنشده حيث قال: مثل ولا أرى الخ. (**قوله: فقال: ولك أن تقول: ما رأيت رجلاً الخ**) ونظيره قوله عليه السلام: «ولا أحد أحبّ إليه المدح من الله» الحديث نقله الهندي من المشارق. (**قوله: ولو رفع لفظ العين من البين**) إنما زاد لفظ البين ليعلم أن قوله: رفع بمعنى أزيل وأسقط لا على معناه الاصطلاحي المتبادر مع أن فيه رعاية السجع، وقوله: مع ظهور المعنى المراد بناء على ما اشتهر أن المفضل لابد، وأن يكون من جنس المفضل عليه. (**قوله: لا أنّ أصله من كحل عين زيد**) أي: وليس المراد أن أصل من عين زيد من كحل عين زيد بتقدير المضاف كما زعمه

حسناً[١] ليس في عين غيره وإنما جازت هذه الصورة[٢] وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت (أفعل) بالابتداء، لأنها فرع الأولى[٣] ولأنّ[٤] (من) التفضيلية مع مجرورها مقدرة[٥] فيها أيضاً[٦] كما ذكرنا. «مِثْلُ[٧]: وَلاَ أَرَى» (مثل) منصوب على أنه صفة مصدر محذوف، أي[٨]: قلت: ما رأيت كعين زيد ا هـ قولاً يماثل[٩] قول الشاعر. وإنَّما ترك[١٠] صدر[١١] البيت، ليكون[١٢] مبتدأ بما[١٣] هو مبدأ[١٤] المماثلة، وترك[١٥] موصوف (أحسن) في المثال وإن كانت المماثلة الكاملة في ذكره، إذ[١٦] هو في مقابلة قوله[١٧]: (وادياً[١٨]) وهو[١٩] مذكور لأنَّه[٢٠] كان في[٢١] مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولاً[٢٢]. وتمام البيت مع ما[٢٣] يليه[٢٤]:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَ[٢٥]لاَ أَرَى[٢٦] ... كَـوَادِي الـسِّـبَـاعِ حِـيْـنَ يُـظْـلِـمُ وَادِيـاً

---

(١) اسم مؤخر لأنَّ. (٢) يعني ما رأيت كعين. (٣) في المتن. (٤) جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل. (٥) خبر إنَّ. (٦) كما كانت ملفوظة في العبارة المشهورة. (٧) أي: لفظ مثل. (٨) تقديره. (٩) صفة قولا وهذا هو المراد من سرد العبارة. (١٠) مصنف. (١١) كما سيأتي. (١٢) علة ترك. أي: تركه لقصد أن يكون المصنف. (١٣) أي: اللفظ الذي. (١٤) مبتدأ. نسخة. (١٥) مصنف. (١٦) علة لوجود المماثلة. (١٧) أي: قول الشاعر. (١٨) بدل من قوله. (١٩) حال. (٢٠) علة ترك. مصنف. (٢١) متعلق بترك مفعول فيه مكاني. (٢٢) مفعول فيه زماني لترك. (٢٣) أي: اللفظ. (٢٤) في الشعر ثانياً. (٢٥) حال من فاعل مررت. (٢٦) مضارع متكلم.

مِثْلُ: وَلَا أَرَى

الشيخ الرضي، فإنه لو كان كذلك لا يكون من الخ؛ أي: والحال إن عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم، وقوله: حينئذٍ؛ أي: حين إذا كان المعنى على حذف المضاف. **(قال المصنف: فإن قدمت ذكر العين)** الذي هو المفضل عليه؛ أي: داخلاً عليه أداة التشبيه، قلت بطريق الوجوب: ما رأيت كعين زيد الخ؛ يعني: هذا الاختصار وجب في الاستعمال هكذا، ولم يأت غيره بخلاف التركيب السابق؛ فلذا قال: ولك فبين التركيبين الأخصرين فرق كما حققه عصام الدين. **(قال المصنف: قلت: ما رأيت كعين زيداً حسن فيها الكحل)** أي: منه في غيرها ففيه أيضاً الفصل تقديراً كما ستعرفه، ثم إن الكاف بمعنى المثل وأحسن صفة الكاف، وفيها؛ أي: في عين زيد كذا في الهامش، وقال زيني زاده: إن ضمير فيها راجع إلى موصوف مقدر لأحسن؛ أي: عيناً أحسن فيها الكحل، فقوله: كان أصله ما رأيت الخ؛ أي: بتقدير موصوف لأحسن، وبتقدير من مع مجرورها. **(قوله: استغنى عن ذكره ثانياً)** أي: وقع الاستغناء عن ذكر قوله من عين زيد ثانياً لدلالة كعين زيد عليه، ومع قطع النظر عن الاستغناء تقول في تقديره: ما رأيت عيناً مماثلة لعين زيد في أصل التكحل الخ؛ أي: لا في حسنه فيها فليراجع، وقوله: على أبلغ وجه؛ أي: لكونه كدعوى الشيء بينة. **(قوله: وإنما جازت هذه الصورة)** أي: إنما جاز عمل اسم التفضيل في هذه الصورة الأخيرة المذكورة في المتن مع أنه لم يكن فيها فصل ظاهر بين أحسن ومعموله على تقدير رفع أفعل بالعامل المعنوي كما كان فصلٌ في الصورة الأولى؛ لأنها؛ أي: الأخيرة فرع الصورة الأولى في المتن حيث كانت مغيّرة عنها للاختصار فحمل هذه الصورة عليها للاطراد، وإنما قيد بقوله: ظاهر لما سيذكره إن من مع مجرورها مقدرة في هذه الصورة كما عرفته. **(قوله: مقدرة فيها أيضاً)** أي: موجودة تقديراً في الصورة الأخيرة كما كانت موجودة لفظاً في الصورة الأولى، وقوله: كما ذكرنا؛ أي: بقولنا كان أصله الخ وبقولنا: وتقديره الخ، وبقولنا: أو نقول الخ، فيلزم الفصل فيها أيضاً بالأجنبي تقديراً. **(قوله: مبدأ المماثلة)** أي: بين قولك ما رأيت الخ، وبين قول الشاعر، وقوله: إذ هو بمقابلة الخ علة لوجود المماثلة الكاملة في ذكر موصوف أحسن؛ أي: لأن موصوف أحسن واقع بمقابلة قول الشاعر وادياً الذي هو موصوف أقل، وقوله: لأنه كان الخ علة لقوله: إنما ترك؛ يعني: أن مقام الاختصار يناسبه حذف موصوف أحسن، أو يقال: نبه بذكر المثال، والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف في المثال وذكره في الشعر **(عصام)**، وقوله: في المثال المذكور؛ أي: المشهور المذكور في المتن أولاً. **(قوله: وتمام البيت مع ما يليه)** أي: مع ما يعقبه من البيت الثاني:

مَـرَرْتُ عَـلَـى وَادِي الـسِّـبَـاعِ ولا أَرَى
كَـوَادِي الـسِّـبَـاعِ حِـيْـنَ يَـظْـلِـمُ وَادِيـا

قائله سحيم بن وثيل الرياحي، والشعر من الطويل من ضربه الثاني المقبوض كعروضه، والمرور كما يتعدى بالباء يتعدى بعلى كما ههنا، والوادي كل منفرج بين جبال أو آكام، والسباع بكسر السين جمع سبع بفتح فضم كرجل ورجال وسكون الباء لغة فيه بمعنى الحيوان المفترس، وقوله: كوادي السباع لم يقل: كهي تفظيعاً لشأن الوادي، وتهويلاً له بذكره ثانياً؛ ولأن الكاف لا يدخل الضمير، وقوله: حين يظلم على صيغة المعلوم من باب الأفعال مأخوذ من الظلمة وبه؛ أي: في الوادي فالباء للظرفية، والركب اسم جمع للركبان على الأصح، وقيل: جمع راكب كصحب وصاحب كان في الأصل مخصوصاً بركبان الإبل على ما قاله في الشرح، ثم اتسع فيه، وأطلق على كل من ركب دابة، وقوله: أخوف؛ أي: ولا أرى وادياً

أَقَــلَّ[1] بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تَــئِــيَّــةً وَأَخْوَفَ[2] إِلَّا مَا[3] وَقَى اللهُ[4] سَارِيَا[5]

كان[6] أصله[7] (لاَ أَرَى وَادِياً أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ[8] مِنْهُمْ فِي[9] وَادِي السِّبَاعِ) فقدم (وَادِي السِّبَاعِ)، واستغنى عن ذكره ثانياً. الركب: اسم جماعة الركبان[10]، وهو مخصوص براكبي الإبل[11]. والتئية[12]: من[13] أَبِي[14] أو أَبِيّ[15] كالتحية من[16] (حَيِي أو حيّي[17]) وهو المكث، والتأني. وساريا[18]: من السرى[19]، وهو السَّير في الليل[20]. فقوله[21] (أرى) إمّا من[22] رؤية[23] البصر، أو من رؤية القلب. فعلى[24] الأول (وادياً[25]) مفعوله، و(كوادي السباع) حال منه قدم عليه[26]. وعلى الثاني[27]: (وادياً) مفعوله الأول[28]، و(كوادي السباع) مفعوله الثاني. وعلى التقديرين[29] (حين[30] يُظلم) ظرف التشبيه المستفاد[31] من الكاف[32]. والواو[33] في (ولا أرى) إما اعتراضية[34] أو حالية[35]. و(أقل) صفة (وادياً) والجار في (به[36]) متعلق بـ (أقل[37]) والمجرور في به عائد إلى (واديا[38]). و(ركب[39]) فاعل (أقل) وجملة (أتوه) صفة له. و(تأيّة) تمييز عن نسبة (أقل) إلى (ركب) أو منصوب على المصدرية أي: إتيان تئية. و(أخوف[40]) عطف على (أقل) وهو بمعنى المفعول[41] أسند إلى ضمير (وادياً). والمعنى[42]: لا أرى وادياً أقل به[43] ركب منهم[44] بوادي السباع وأخوف منه. و(ما[45]) في (ما وقى) مصدرية. و(سارياً[46]) أي: راكباً سارياً مفعول (وقى). المستثنى[47] مفرّغ، أي: وادياً أقل وأخوف في كل وقت إلّا في وقت وقاية الله تعالى ساريا. يقول: مررت على واد منسوب إلى السباع[48] لكثرتها فيها والحال

---

(١) صفة وادياً أو حال منه. (٢) عطف على أقل. اسم تفضيل. (٣) مصدرية. (٤) فاعل وقى. (٥) حال من الركب. (٦) شرح تعليقه بأصل المثال. (٧) أي: البيت. (٨) بالنسبة إلى ركب الموجودين في المراد من مفضل. (٩) حال كونهم واقعين. (١٠) يريد أنّه اسم جمع لا جمع. في عرف العرب. (١١) وإن كان في اللغة عاماً للراكبين على شيء مطلقاً كلفظ الدابة. (١٢) في البيت. (١٣) مشتق. (١٤) يومي كعدمي يعدى تعدية. (١٥) من. (١٦) بفك الإدغام. (١٧) بالإدغام. (١٨) أي: لفظ سارياً في البيت. (١٩) بضم السين. (٢٠) ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾. (٢١) أي: قول الشاعر. (٢٢) مشتق. (٢٣) بمعنى أبصرت متعدياً إلى مفعول واحد. (٢٤) أي: من رؤية المبصرية. (٢٥) يكون. (٢٦) لكون صاحبها نكرة وهذا التقدم واجب كما مر في بحث الحال. (٢٧) أي: من روية القلب. (٢٨) لكون أرى من أفعال القلوب. (٢٩) أي: من رؤية البصر والقلب. (٣٠) أي: يكون قوله حين يظلم. (٣١) صفة التشبيه. (٣٢) في قوله كوادي السباع. (٣٣) الواقعة. (٣٤) كما قاله الرضي. (٣٥) من فاعل مررت. (٣٦) والباء بمعنى في. (٣٧) أي: لفظ أقل. (٣٨) والنصب على طريق الحكاية. (٣٩) أي: قوله راكب. (٤٠) في قوله أخوف. (٤١) على خلاف القياس. (٤٢) أي: المعنى الحاصل للبيت بالنسبة إلى موضع الاستشهاد. فإنّ المفصل عليه أي: ضمير ومنه محذوف. (٤٣) صفة وادياً. (٤٤) أي: من الركبان. (٤٥) أي: لفظ ما. (٤٦) أي: لفظ سارياً في البيت. (٤٧) بقوله: إلّا ما وقى الله. (٤٨) المراد بالسباع إمّا حقيقتها أو شرار الناس وقطاع الطرق. إنّ المراد واد معين ونسب إلى السباع لكثرتها فيه.

على أبلغ وجه) لكونه معلوماً بطريق الكتابة؛ لأن نفي عين مماثلة لعين زيد في الأحسنية لازم لأحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على الملزوم فيكون كدعوى الشيء بالبينة. **(قوله: والتثنية)** بوزن نفعلة نقلت كسرة الياء إلى الهمزة ثم أدغم الياء في الياء. **(قوله: من أبي أو أي)** أي: ثلاثية؛ أي: بفك الإدغام أو به. **(قوله: من السرى)** لا من السراية، فإنه لا يناسب المقام. **(قوله: والواو اعتراضية)** لعل القول بالاعتراض بناء على أن بعد البيت شيئاً من متعلقاً مررت فإن الاعتراض لا يكون إلا بين كلام أو كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة، وهي ههنا تفظيع شأن واد السباع. **(قوله: والجار في به الخ)** والباء بمعنى في. **(قوله: بمعنى المفعول الخ)** فإن الوادي مخوف فيه. **(قوله: أي: ركباً سارياً)** ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاء في وصفه التذكير والإفراد. **(قوله: تقول الخ)** نقل عنه حاصل معنى الشعر من أن توقف الركب في وادي

أخوف فيه ركب منه في وادي السباع فمتعلق أخوف؛ أعني فيه، وكذا المفضل عليه محذوفان بحالهما بدلالة ماقبل الكلام على ذلك. **(قوله: فقدم وادي السباع)** على اسم التفضيل؛ أي: داخلاً عليه أداة التشبيه كما قدم عين زيد في الصورة الأخيرة كذلك فهذا محل التطبيق والاستشهاد. **(قوله: وسارياً من السرى)** على وزن هدى بمعنى السير ليلاً، ومنه قوله:

نَعَمْ سَرَى طَيْفُ مَنْ أَهْوَى فَأَرَّقَنِي

أي: لا من السراية كما في الهندي؛ لأنه لا يناسب المقام؛ ولأن حقه حينئذٍ التقديم على المستثنى. **(قوله: أو من رؤية القلب)** بمعنى لعلم فيكون من أفعال القلوب، والأول أظهر. **(قوله: وأقل صفة وادياً)** أي: وصف سببي له كما مر تحقيقه. **(قوله: وركبٌ فاعل أقلّ)** أي: والمفضل عليه محذوف، والتقدير: ولا أرى وادياً أقلّ فيه ركب أَتَوه تأتّيَةَ منه في وادي السباع، قال الهندي: فما ظنك بالرجالة؛ أي: المشاة وحجلة أَتَوْه صفة ركب أو استيناف مسوق لبيان سبب القلة.

أني لا أرى مثل[١] وادي السباع حين[٢] أحاط به الظلام وادياً يكون توقف الركب به[٣] أقل من توقفهم[٤] بوادي السباع ويكون ذلك الوادي أخوف من وادي[٥] السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله سبحانه وتعالى. راكباً سارياً سائراً بالليل[٦] فيه. عن الآفات والمخافات[٧]. ولو عبرت[٨] بالعبارة الأولى[٩] لقلت[١٠]: ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه منه بوادي السباع. ولو عبرت بالعبارة الثانية[١١] لقلت[١٢]: ولا أرى وادياً أقلَّ به ركب أتوه[١٣] من وادي السباع. ولما قسم[١٤] المصنف الكلمة[١٥] إلى أقسامها الثلاثة[١٦] على[١٧] وجه[١٨] علم من دليل الانحصار حد كل واحد[١٩] منها[٢٠]، ولم يكتف[٢١] بذلك القدر[٢٢]، بل صدر[٢٣] مباحث الاسم بتعريفه، فلمَّا[٢٤] وصلت النوبة إلى مباحث الفعل سلك[٢٥] تلك الطريقة وصدرها[٢٦] بتعريفه[٢٧]،

---

(١) أشار إلى كون الكاف بمعنى المثل. (٢) أشار إلى معنى حين يظلم. (٣) أي: بالوادي. يشير إلى أنَّ توقفة الركبان أمر إنكاري. (٤) أي: الركبان. (٥) أي: مما عدا هذا الوادي من الأودية الموصوفة بتلك الصفات. (٦) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه. حكيم. (٧) أي: مواضع الخوف. (٨) أي: البيت. أنت. (٩) التي هي الأصل. (١٠) أنت في تفسيره. (١١) التي وقع فيها التصرف بتقديم وادي السباع كما هي عبارة المتن. (١٢) أنت. (١٣) أي: الوادي. (١٤) من الثلاثي لا من المزيد لعدم استعماله ماضياً. شرح. (١٥) في صدر الكتاب. (١٦) أي: الاسم والحرف والفعل. (١٧) بمعنى في. (١٨) أي: تقسيم. (١٩) أي: من الأقسام الثلاثة. (٢٠) بعد تكميل مباحث الاسم. (٢١) مصنف. (٢٢) أي: بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب. (٢٣) مصنف. (٢٤) جواب لما. (٢٥) مصنف. جواب لما الثانية. (٢٦) أي: طريق الاسم. (٢٧) أي: تعريف الفعل.

السباع أقل من توقفهم في سائر الأودية، وإن وادي السباع أخوف من كل واد إلا وقت وقاية الله تعالى الساري في وادي السباع. **(قوله: عن الآفات)** متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه. **(قوله: على وجه الخ)** على بمعنى في كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾؛ أي: في تقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وإن كانت كافية في معلومية حدود ذات تلك الأقسام لكن معلوميتها من حيث إنها حدود لأقسام الكلمة موقوفة على التقسيم، فلا يرد أن لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود. **(قوله: تلك الطريقة)** أي: عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل في كونها أقساماً للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل.

(قوله: وهو بمعنى المفعول) يعني: أنه لتفضيل المفعول كما ذكرنا؛ لأن الوادي مخوف فيه لا خائف إلا أن يكون الإسناد مجازيّاً؛ أي: مجازاً عقلياً بملابسة المفعولية كما: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، أو يقدر مضاف؛ أي: وأخوف سالك ذلك الوادي. **(قوله: لكثرتها فيها)** الظاهر فيه؛ أي: لكثرة السباع في الوادي؛ لأنه إذا قلَّ مرور الإنسان بالوادي تكثر السباع فيه كما قيل: إذا كان الوادي خالياً يكون الثعلب والياً، أو المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطرق، بل هو الغالب كما نشاهد في زماننا، فنعم ما قيل:

كَمْ مَعْشَرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ أَسَدٌ
وَمَا نَرَى أَحَداً لَمْ يُؤْذِهِ بَشَرُ

(قوله: أحاط به الظلام) بوزن السحاب بمعنى الظلمة وذهاب النور. **(قوله: ولو عبّرت بالعبارة الأولى)** أي: التي كانت على وجه مطابق للمعنى المقصود بلا زيادة ولا نقصان، وقوله: بالعبارة الثانية؛ أي: التي كانت أخصر من العبارة الأولى بمقدار ضمير منه، وكلمة في كما عرفت وقد تم قسم الأسماء، بعون خالق الأرض والسماء، واكتفينا في التحشية على هذا المقدار، حامداً لله ومصلياً على النبي المختار، وقد وقع الفراغ عن التبييض في ليلة الاثنين من رجب المرجب المنتظم بسلك شهور سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة وألف من هجرة سيد البشر، صلى الله عليه ما دارت الشمس والقمر، الحمد لله على التوفيق لإتمام التصحيح والتدقيق.

* * *

نحمدك يا من زين نحور أهل العرفان بعقد الأدب والبيان، وفضّلهم بأنواع الكمالات على سائر الإنسان، وأطلع شموس البراعة في سماء العلوم الأدبية، وجعلها قانوناً لينضبط به معاني القرآن ومبانيه، والسنة السنية النبوية، ونصلي ونسلم على رسولك السيد النبيل، المخصوص بالقول الفصل ومحكم التنزيل، وعلى آله الذين اقتفوا أثره فسقاهم ربهم من سلسبيل، وأصحابه هداة الحق ودعاة مناهج الدين والسبيل. **(قوله: وبعد)** فقد تم طبع هذه الحاشية المسماة بالعقد النامي، على الشرح المشهور للمولى عبد الرحمن الجامي. **(قوله: قدس سره السامي)** المشحونة بفرائد الفوائد، وزوائد العوائد، فهي كنز قد ملئ بأنواع الجواهر، أو روضة أنيقة غردت فيها البلابل على المنابر، فيا لها من كتاب راق برونق لطائف نكاته على ما هو في منواله، وفاق بنفائس عباراته وتحائف إشاراته على أشباهه وأمثاله.

الفِعْلُ[١] مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ

(١) أي: كلمة.

فقال[١]: «(الفِعْلُ») «مَا دَلَّ» أي: كلمة دلت «عَلَى مَعْنًى» كائن «فِي نَفْسِهِ» أي: في نفس ما دلَّ، يعني: الكلمة. والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها[٢] عليه[٣] من غير حاجة[٤] إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله[٥] بالمفهومية. ويمكن إرجاع الضمير في (نفسه) إلى المعنى وحينئذ[٦] يكون المراد: يكون (المعنى في نفسه) استقلاله بالمفهومية[٧]، فمرجع[٨] كون المعنى في نفسه[٩] وكونه في نفس[١٠] الكلمة إلى[١١] أمر واحد، وهو[١٢] استقلاله بالمفهومية[١٣]، لكن المطابق لما ذكره[١٤] في وجه الحصر إرجاع

---

(١) مصنف. (٢) شروع إلى توجيه يمكن ههنا لا عدول عن ظاهر اللفظ. (٣) أي: على المعنى. في الكلمة محيطة بالمعنى إحاطة الظرف بالمظروف من حيث إنَّه لا يخرج فهم المعنى عنها. له. في صدر الكتاب وهو قوله: لأنَّها إما أن تدل على معنى في نفسها حيث أورد بتأنيث الضمير. (٤) كما احتاجت في الحرف. (٥) دليل لمقدر وإنَّما لم يجمع إلى الضم. (٦) أي: حين إذا رجع إلى المعنى. (٧) عن اللفظ. (٨) مصدر ميمي. (٩) كما في التوجيه الثاني. (١٠) كما في التوجيه الأول. (١١) والجار مع المجرد ومميز المبتدأ وهو فمرجع. (١٢) أي: الأمر الواحد. (١٣) من غير احتياج إلى الضم. (١٤) مصنف.

(**قوله: أي: كلمة الخ**) فسر ما بالكلمة؛ لئلا يكون الجنس متروكاً في التعريف، وبالنكرة إشارة إلى أن ما موصوفة، وإنما اختارها مع أن الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الأصل في الخبر التنكير، وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما. (**قوله: كائن**) إشارة إلى أن قوله: في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى، ولم يجعله حالاً؛ إذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقاً بدل لاحتياجه إلى جعل في بمعنى الياء. (**قوله: يعني: الكلمة**) فسر ما دل بالكلمة المعرفة إشارة إلى أنه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من أن إرجاع الضمير إلى الكلمة أولى؛ إذ الضمير الراجع إلى النكرة معرفة كما هو التحقيق، وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والأوجه أن التفسير الثاني لإفادة أن المرجع نفس جامع ما في خيره من الصفة والصلة، وما قيل: إنه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير إشارة إلى معرفة وجه التذكير، وهو أنه باعتبار لفظ ما دل دون معناه ففيه أنه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج إلى وجه التذكير بناء على أن الشائع في تذكير ضمير ما وتأنيثه ملاحظة ما عبر به؛ ولذا قال الشارح في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين، فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفاء، وما قيل: إن كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة، بل عن معناها فالتذكير، كما يجوز باعتبار معناها فلا وجه لبنائه عليه، ففيه أنه إن أراد أنه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر، وإن أراد أنه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه، فممنوع؛ إذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف؛ لأنه قسم الكلى الذي هو قسيم المفرد. (**قوله: والمراد بكون المعنى الخ**) أي: المقصود به والحاصل منه ذلك؛ لأنه مفسر به حتى يراد أن صيغة المعنى كيف تفسر بصفة اللفظ، وأنه يصير المعنى ما دل على معنى دلت عليه الكلمة بالاستقلال، ويحتاج إلى تكلفات باردة تمجها الأسماع. (**قوله: دلالتها عليه**) فالكلمة محيطة بالمعنى إحاطة الظروف بالمظروف من حيث إنه لا يخرج فهم المعنى عنها. (**قوله: لاستقلاله الخ**) لكونه حاصلاً في الذهن منفرد العدم كونه آلة لملاحظة الغير، ومرآة لتعرف حاله. (**قوله: وحينئذٍ يكون المراد الخ**)؛ لأن كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه إلى الغير، ولما وصف المعنى؛ أي: المفهوم الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله بالمفهومية. (**قوله: فمرجع**) مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور. (**قوله: لكن**) استدراك لدفع توهم ناشئ من كون مآلهما إلى أمر واحد وهو أنه كيف رجح الوجه الأول ومآله إلى الثاني.

الضمير إلى (ما دلَّ) كما لا يخفى. اعلم أنَّ الفعل مشتمل على ثلاثة معان: أحدها: الحدث[١] الذي هو معنى المصدر. وثانيها: الزمان. وثالثها: النسبة إلى فاعل ما[٢]. ولا شك أنَّ النسبة إلى فاعل ما معنى[٣] حرفي[٤] هو آلة لملاحظة طرفيها، فلا[٥] تستقل بالمفهومية[٦]. فالمراد[٧] (بمعنى في نفسه) ليس تلك النسبة[٨]. ولمَّا[٩] وصف ذلك المعنى[١٠] بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به[١١] الحدث. فالمراد بالمعنى[١٢] ليس معناه المطابقي[١٣]، بل أتم لكن لا يتحقق[١٤] إلَّا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد[١٥] الحرف[١٦]، لأنَّه ليس مستقلاً بالمفهومية[١٧]. «مُقْتَرِنٍ[١٨]» وضعاً[١٩]

(١) ودل عليه بالمادة. (٢) أي: إلى فاعل معين أي معين كان. (٣) خبر إن. (٤) أي: غير مستقل بالمفهومية. (٥) وإذا كان النسبة المذكورة كذلك. (٦) أن تقيم تلك النسبة ما لم تفهم الذات المنسوب إليها الحدث. (٧) إذا لم تستقل بالمفهومية. (٨) فإنَّه لو أريد به تلك النسبة لزم الخلف، وأيضاً ينتقض تعريف الفعل بالحرف. (٩) ولما بطل إرادة المعنى الثالث بقي صحة إرادة الأولين فأراد أبطال إرادة الثاني أيضاً فقال: ولما .آه. أيوبي. (١٠) أي: المراد بدلالة الكلمة عليه. (١١) بلفظ المعنى بدون الوصفين. إذ لا يمكن إرادة الزمان إذ لا معنى لاقتران بنفسه. (١٢) في قوله: على معنى. (١٣) لعدم الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه. (١٤) من الفعل. (١٥) أي: قيد في نفسه. (١٦) فاعل يخرج. (١٧) لما عرفته أنَّ معاني الحرف آلات لتعرف أحوال الطرفين. (١٨) صفة معنى. (١٩) أي: اقتراناً وضعياً عقلياً.

(**قوله: أن الفعل مشتمل**) ويمكن أن يكون على ثلاثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير إليه قوله: هو معنى المصدر والهيئة؛ أي: الحركات مع الترتيب، والحروف الزائدة إن كانت موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كرامي الحجارة، إلا أن أجزاءه لما لم تكن مرتبة في السمع لم يكن مركباً، فلا يرد أن ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث، فتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة، وأما الزمان فلا نسلم فهمه قبل الذكر الفاعل؛ لأنه زمان النسبة، فكيف يفهم قبل فهمها؟ وبما ذكر ظهر أن ما قيل: إن ههنا معنى رابعاً غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان أو النسبة بالزمان توهم. (**قوله: الحدث**) وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب أو لم يصدر كالطول كذا في الرضي، والمراد بالمعنى: الأمر المتجدد، ولذا قالوا: المصدر ما يكون في آخر معناه بالفارسية الدال والنون والتاء والنون، وما قيل: إن الأسود معناه المتصف بالسواد بمعنى: سياهي، لا بمعنى: سياهي بود، فالجواب: أنه لما كانت الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالألوان، ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر، وما قيل: إن المراد المعنى القائم بغيره من حيث إنه قائم بغيره، فلا يرد الألوان فتوهم؛ لأن النسبة ليست مأخوذة في مفهوم المصدر نص عليه الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه. (**قوله: النسبة إلى فاعل ما**) أي: إلى فاعل معين أي معين كان، وإنما اعتبرنا تعيين الفاعل؛ إذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة إلى فاعل مطلق لزم أن يكون استعماله حيث استعمل مجازاً؛ إذ لا يستعمل إلا في النسبة إلى معين بنوع تعيين، ولاحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولامتنع حمله على شيء. (**قوله: هو آلة لملاحظة طرفيها**) أي: آلة يعرف بها حالهما مرتبطاً أحدهما بالآخر؛ لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي؛ فإنها لا تكون نسبة حكمية يصح أن تقع محكوماً عليها وبها؛ لاستقلالها بالمفهومية، وإن كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها، ولا مدخل فيها لكون المفهوم جزئياً أو كلياً فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان الواقع فإن جزئيته لازمة للملاحظة التبعية. (**قوله: فلا تستقل بالمفهومية**)؛ إذ لا تفهم تلك النسبة مالم تفهم الذات المنسوب إليها الحدث. (**قوله: تعين أن يكون المراد به الحدث**)؛ إذ لا يمكن إرادة الزمان؛ إذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بدون الوصفين. (**قوله: ليس معناه المطابقي**) لعدم الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله: في نفسه مانع عن إرادته، وإن كان المتبادر المعنى المطابقي. (**قوله: بل أعم**)؛ إذ لا قرينة على الخصوص، وليكون لفظ المعنى في تعاريف الأقسام الثلاثة على نسق واحد.
(**قوله: لا يتحقق**) أي: في الفعل. (**قوله: ليس مستقلاً بالمفهومية**) لما عرفت أن معاني الحروف آلات لتعرف أحوال الطرفين من حيث ارتباط أحدهما بالآخر، والجزئية لازمة لها من حيث هذه الحيثية، فما قيل: إن الابتداء المشترك بين الابتداءات الجزئية ملحوظ قصداً إلى زيد وهو خبره ثبت؛ وذلك حاصل لو لم يذكر كان، وإنما قصد بالإتيان بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر معنى بأن النسبة إلى المبتدأ الذي كان مخبراً عنه على ما كان في الابتداء، ولذلك توهم كثير من النحويين أنه لا دلة لها على الحدث أصلاً، وإنما وضعت للدلالة على مجرد الزمان، فلذلك لم يؤت بها عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى، وعلم من كلامه أن انسلاخ الأفعال الناقصة عن الحدث غير مرضي عنده، وفي الرضي وما قال بعضهم: سميت أفعالاً ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء.

بِأَحَدِ[١] الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ[٢]، وَمِنْ خَوَاصِّهِ[٣] دُخُولُ قَدْ

(١) وضعاً.
(٢) في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى.
(٣) أي: ومن خواص الفعل دخول.آه.

«بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ» في الفهم من لفظه الدال عليه[١] فهو[٢] صفة بعد صفة للمعنى[٣]، يخرج به[٤] الاسم عن حد الفعل[٥]. وبقولنا: (وضعاً) يخرج أسماء الأفعال[٦]، لأنَّ جميعها منقولة عن المصادر أو غيرها كما سبق[٧] ودخل[٨] فيه[٩] الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو: (عسى وكاد) لاقتران[١٠] معناه به[١١] بحسب الوضع[١٢]. ويصدق على المضارع أنَّه اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لوجود الأحد في الاثنين[١٣]، ولأنَّه[١٤] مقترن بحسب[١٥] كل وضع بواحد[١٦]، وإن عرض الاشتراك من[١٧] تعدد الوضع. «وَمِنْ خَوَاصِّهِ» أي: من خواص الفعل «دُخُولُ قَدْ[١٨]» لأنَّها إنَّما تستعمل لتقريب الماضي[١٩] إلى الحال[٢٠] أو لتقليل[٢١] الفعل، أو تحقيقه[٢٢] وشيء من ذلك[٢٣]

---

(١) أي: على الحدث. والمراد بالمطابقي الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما .رضا. (٢) أي: لفظ مقترن. (٣) في التعريف. (٤) أي: بقوله مقترن. (٥) كما خرج الحرف بقوله في نفسه. (٦) مثل هيهات ونزال. (٧) في بحث أسماء الأفعال. (٨) إنَّما لمجرد التراخي في الذكر فإنَّ بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها .حكمة. (٩) أي: في حد الفعل. (١٠) علة دخل. (١١) أي: بأحد الأزمنة الثلاثة. (١٢) وإن لم يقترن بحسب الاستعمال. (١٣) أي: الحال والاستقبال فالمراد بأحد الأزمنة لا أحدها مطلقاً. (١٤) أي: المضارع. (١٥) باعتبار. (١٦) من الاثنين. (١٧) الناشئ. (١٨) متعلق بخواص. (١٩) أي: الحدث الجزئي الذي مضى بناء على أنَّ معاني الحرفية جزئية. (٢٠) نحو: قد قامت الصلاة أي: قد قربت الصلاة. (٢١) نحو: إن الكذوب قد يصدق. (٢٢) نحو: قد يعلم الله .آه. (٢٣) أي: كل واحد من الثلاثة.

(**قوله: لوجود الأحد في الاثنين**) فالمراد بأحد الأزمنة أحدهما مطلقاً لا أحدها فقط. (**قوله: ولأنه مقترن**) أي: لو أريد الأحد فقط يصدق على المضارع أيضاً؛ لأنه بحسب كل وضع مقترن بأحدها فقط. (**قوله: وإن عرض الخ**) متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل؛ أي: فيصدق عليه أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فقط فيكون نقيض الشرط أولى بالجزاء بلا تكلف؛ إذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه بأحد الأزمنة أولى وأظهر. (**قوله: إنما تستعمل**) أي: بحسب الوضع، فلا يرد أنه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر، وكلمة أو لمنع الخلو؛ إذ لا بد فيها من التحقيق، ثم إنه يقال: يضاف إليه في الماضي التقريب مع التوقع أو بدونه، وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾، وإنما لم يذكر التوقع لعدم لزومه إياه في الاستعمال. (**قوله: لتقريب الماضي**) أي: الحدث الجزئي الذي مضى بناء على أن المعاني الحرفية جزئية، وحمله على الفعل الماضي يحوج إلى حذف المضاف، أو التجوز بإجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني. (**قوله: وشيء من ذلك**) أي: المذكور لا يتحقق إلا في الفعل الاصطلاحي؛ ولذا لم يورد الضمير؛ أي: لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم: الحرف ما دل على معنى في غيره؛ وذلك لامتناع فهم شيء من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث الجزئي، وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة إلى فاعل معين مأخوذة في مفهومه دون ما عداه.

وَالسِّيْنِ وَسَوْفَ[١] وَالجَوَازِمِ[٢] وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيْثِ سَاكِنَةً[٣] وَنَحْوِ[٤] تَاءِ فَعَلْتُ[٥]. المَاضِي مَا دَلَّ[٦] عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ

(١) لدلالة الأول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد. ج. (٢) لأنها وضعت إما لنفي الفعل كلم ولما أو. (٣) حال عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم. (٤) ولحوق تاء.آه. (٥) بحركات التاء. (٦) فعل دل بحسب أصل الوضع فإنه المتبادر من الدلالة.

لا يتحقق[١] إلَّا في ضمن الفعل[٢]. «وَ» دخول «السِّيْنِ[٣] وسَوْفَ» لدلالة الأول[٤] على الاستقبال القريب[٥]، والثاني[٦] على الاستقبال البعيد[٧]، «وَ» دخول «الجَوَازِم» لأنَّها[٨] وضعت[٩] إمَّا لنفي الفعل كـ (لم ولما)، أو لطلبه كلام[١٠] الأمر، أو للنهي عنه كـ (لا النهي[١١])، أو لتعليق الشيء[١٢] بالفعل كأدوات الشرط[١٣]. وكل[١٤] من هذه المعاني[١٥] لا تتصور[١٦] إلَّا في الفعل[١٧]. «وَلُحُوقَ تَاءِ التَّأْنِيْثِ[١٨]» عطف[١٩] على دخول (قد). وإنَّما خص[٢٠] به لحوق تاء[٢١] التأنيث لأنَّها[٢٢] تدل على تأنيث الفاعل فلا تلحق إلَّا بما[٢٣] له فاعل، والصفات[٢٤] استغنت[٢٥] عنها بما[٢٦] لحقها من[٢٧] التاء المتحركة الدالة[٢٨] على تأنيثها وتأنيث فاعلها. فلا[٢٩] جرم اختص[٣٠] بالفعل. «سَاكِنَةً[٣١]» حال عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة[٣٢] لاختصاصها[٣٣] بالاسم[٣٤]. «وَ» لحوق «نَحْوِ: تَاءِ فَعَلْتُ[٣٥]» أراد[٣٦] بنحو[٣٧] (تا فعلت) الضمائر[٣٨] المتصلة[٣٩] البارزة[٤٠] المتحركة المرفوعة فيدخل[٤١] فيه أيضاً نون فعلن[٤٢] وتاء فعلت[٤٣] وذلك[٤٤] لأنَّ[٤٥] ضمير الفاعل لا يلحق[٤٦] إلَّا[٤٧] بماله[٤٨] فاعل، و[٤٩]الفاعل إنَّما يكون للفعل[٥٠] وفروعه وحط[٥١] فروعه عنه بمنع[٥٢] أحد نوعي[٥٣] الضمير تحرزاً[٥٤] عن لزوم تساوي الفرع[٥٥] والأصل[٥٦]، وخص[٥٧] البارز بالمنع[٥٨] لأنَّ المستكن أخف وأخصر فهو[٥٩] بالتعميم أليق وأجدر[٦٠]. «(المَاضِي[٦١])» «مَا دَلَّ» أي: فعل دلَّ بحسب أصل الوضع فإنَّه[٦٢] المتبادر من الدلالة[٦٣]. «عَلَى[٦٤] زَمَانٍ قَبْلَ[٦٥] زَمَانِكَ»

(١) كل واحد. (٢) أي: الاصطلاحي. (٣) أي: سين الاستقبال دون سائر السينات. س. (٤) أي: السين. (٥) مع التأكيد كما صرح التفتازاني. (٦) أي: سوف. (٧) نحو: سوف يخرج. (٨) علة لمقدر وإنَّما اختص دخول الجوازم. (٩) ولأنَّ الشيء ما لم يختص الشيء لم يعمل فيه. (١٠) نحو: ليعمل. (١١) نحو: ولا يشرك. (١٢) نحو: إن جئتني فأكرمتك. (١٣) كان ولو ومهما ومتى .آه. (١٤) واحد. (١٥) من نفي الفعل وطلبه والنهي عنه والتعليق بالفعل .رضا. (١٦) كل واحد. (١٧) أي: الاصطلاحي. (١٨) أي: الساكنة. (١٩) ولما غيَّر المصنف عبارته هنا بذكر اللحوق أشار الشارح إلى مراده. (٢٠) مصنف. (٢١) وامتاز به عن الاسم. (٢٢) علة وإنَّما خص. (٢٣) أي: الفعل. (٢٤) وإن كان لها فاعل. (٢٥) لمكان الاتحاد بين الصفات وفاعلها. (٢٦) أي: بسبب شيء. (٢٧) بيان. (٢٨) صفة التاء. (٢٩) أي: لا شك. (٣٠) لحوق تاء التأنيث. (٣١) الساكنة. نسخة. (٣٢) أي: التاء المتحركة. (٣٣) علة احتراز. (٣٤) لخفة الاسم وثقل الفعل كمكرمة ومضروبة. (٣٥) بالحركات الثلاث في التاء. من خواص الفعل. (٣٦) مصنف. (٣٧) أي: بقوله نحو .آه. (٣٨) مفعول أراد. (٣٩) صفة الضمائر. (٤٠) صفة بعد الصفة. (٤١) تفريع لهذا التعميم. (٤٢) الحاصل من كلمة نحو. (٤٣) أي: تاء المخاطب والمخاطبة. (٤٤) أي: كدخول تاء المتكلم. (٤٥) ثابت. (٤٦) خبر إنَّ. (٤٧) أي: للفظ. (٤٨) والظرف صفة ما. (٤٩) حال. (٥٠) أي: لحوق تاء فعلت من خواص الفعل. (٥١) أي: نقص. (٥٢) بسبب منع. (٥٣) أي: البارز والمستتر. (٥٤) علة حط. (٥٥) وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. (٥٦) وهو الفعل. (٥٧) أي: امتاز. (٥٨) عن المستتر. (٥٩) أي: إذا كان المستكن أخف. (٦٠) من البارز أي: اختص البارز بالفعل وعمم المستكن. (٦١) المراد منه معناه الاصطلاحي. (٦٢) علة لمقدر وإنَّما فسرنا. (٦٣) ولأنَّه صار عرفاً في تعريفات هذا الفن. (٦٤) متعلق بدل. (٦٥) صفة الزمان.

(**قوله: دخول السين**) اللام للعهد؛ أي: سين الاستقبال دون سائر السينات. (**قوله: لنفي الفعل**) أي: الحدث الجزئي لما مر وكذا فيما سيأتي. (**قوله: إلا في الفعل**) أي: الاصطلاحي كما مر. (**قوله: لحوق تاء التأنيث**) أي: الساكنة. (**قوله: لأنها تدل على تأنيث الفاعل**) والوجه ذكر التعليل بعد قوله: ساكنة. (**قوله: والصفات**) أي: وإن كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تأنيث ألفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها. (**قوله: حال عن تاء التأنيث**) وفيه إشارة إلى أنها في الأصل متحركة أسكنت للفرق بين تأنيث الاسم والفعل كما في الرضي، وفي بعض النسخ: الساكنة باللام. (**قوله: لاختصاصها بالاسم**) لخفة الاسم وثقل الفعل. (**قوله: أراد الخ**)؛ وذلك لأنه أشار بلفظ التاء إلى التاء المخصوصة المعتبرة في فعلت أعم من المخاطب والمتكلم والإفراد والتذكير والتأنيث دون الحركة، وألغي الإضافة إلى فعلت، وأشار بلفظ نحو إلى الفاء خصوصية كونه تاء، فيدخل فيه ما يشاركه في جميع صفاته، وهي نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير، فاندفع إن الأولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه؛ لأن اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض القرينة عليه في عبارة المصنف. (**قوله: أخف وأخضر**) لاعتبارهم إياه من قبيل الاسم، ولذا جعلوه قسماً من المبني، وقالوا: إن المستتر في ضرب وضربت ينبغي أن يكون أقل من الألف نصفه أو ثلثه؛ لأن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقل من ضمير المثنى. (**قوله: فإنه المتبادر**) بناء على أن المطلق ينصرف إلى الكامل.

مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيْرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ

الحاضر الذي أنت فيه(١)، قَبْلية ذاتية(٢) تكون بين أجزاء الزمان. فإن(٣) تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض(٤) إنَّما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا(٥) يلزم أن يكون للزمان زمان(٦). فقوله(٧) :(ما دلّ على زمان) شامل(٨) لجميع الأفعال(٩)، قوله: (قبل زمانك) يخرج ما عداه(١٠). والمراد بـ (مَا(١١)) الموصولة: الفعل فلا(١٢) ينتقض منع الحد(١٣) بمثل (أَمْس(١٤))، و(١٥)المراد بالدلالة: ما هو بحسب الوضع(١٦)، فلا ينتقض منعه بـ (لَمْ يَضْرِبْ) وجمعه بـ (إِنْ ضَرَبْتَ(١٧) ضَرَبْتُ(١٨)). «مَبْنِيٌّ(١٩) عَلَى الفَتْحِ» خبر مبتدأ محذوف، أي هو، يعني: الماضي مبني على الفتح لفظاً، نحو: ضَرَبَ أو تقديراً نحو: رَمَى. أمَّا البناء على الحركة دون السكون الذي(٢٠) هو الأصل في المبني فلمشابهته(٢١) المضارع في وقوعه(٢٢) موقع الاسم، نحو: (زَيْدٌ ضَرَبَ) في موضع (زَيْدٌ ضَارِبٌ) وشرطاً(٢٣) وجزاء، تقول(٢٤): (إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ) في(٢٥) موضع: (إِنْ تَضْرِبْنِي أَضْرِبْكَ). وأمَّا الفتح فلكونه أخف الحركات. «مَعَ(٢٦) غَيْرِ الضَّمِيْرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ(٢٧)»

(١) أي: في ذلك الزمان. (٢) احتراز عن الزمانية. (٣) علة قبلية ذاتية. (٤) مثلاً من طلوع الشمس إلى غروبها زمان وأجزاؤه وقت الضحى مقدم على وقت الظهر تقدماً ذاتياً أي: تقدم ذاته على ذاته. محرره. (٥) أي: إن لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين أجزاء الزمان زمانياً فلا يلزم .آه. (٦) اسم يكون. (٧) مصنف. (٨) بمنزلة الجنس. (٩) أي: الماضي والمضارع والأمر والنهي. (١٠) يعني فصل. أي: الماضي. (١١) أي: بلفظ ما. (١٢) إذا كان المراد بالموصول الفعل. (١٣) أي: حد الفعل الماضي. (١٤) لأنَّ أمس يدل على زمان الماضي إلا أنَّه غير فعل. (١٥) وبالدلالة نسخة. (١٦) لا بحسب العقل. (١٧) مخاطب. (١٨) متكلم. (١٩) شروع إلى بعض خواصه بعد تعريفه. (٢٠) صفة السكون. (٢١) جواب إمَّا. أي: الماضي. (٢٢) أي: لوقوعه لأنَّ وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجهه المشابهة. أي: الماضي. (٢٣) أي: وقوعه شرطاً وجزاء. (٢٤) أنت. (٢٥) متعلق بتقول. (٢٦) ظرف لمبني. (٢٧) صفة بعد الصفة.

(قوله: قبلية ذاتية) مفعول مطلق من قوله: قبل، وفيه إشارة إلى أن القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ أن معناه متقدماً ومتأخراً؛ إذ المفعول المطلق لا يجيء من الظرف، فاندفع الإشكال الناشئ من وصف الزمان بالظرف، وبقي الإشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم، فدفعه بقوله: ذاتية؛ أي: مالا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من أن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض بالذات، وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو أن يكون المتأخر محتاجاً إلى المتقدم، ولا يكون علة تامة أو فاعلية. **(قوله: بما الموصول)** أي: بما هو على صيغة الموصول، فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة، أو أشار إلى جواز جعله موصولاً، والمقصود من هذا الكلام ومن قوله: وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود، وما سبق كان تفسيراً لها فلا تكرار. **(قوله: بلم يضرب)** أي: بيضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضي، وليس بماض، وكذا جمعه بضربت في إن ضربت؛ فإنه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضياً. **(قوله: خبر لمبتدأ محذوف)** ولم يجعله خبراً بعد خبر رعاية لجانب المعنى؛ لأن الحد ليس خبراً عن المحدود من حيث المعنى؛ لعدم كون الحكم مقصوداً كما تقرر في موضعه، ومن جوز كونه خبراً بعد خبر نظراً إلى جانب اللفظ فقد سها. **(قوله: أو تقديراً الخ)** فإنه يمكن تقدير الفتحة في آخر رمى، وإن لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا؛ فإنه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو، فلذا كانا مبنيين على السكون والضم. **(قوله: أما البناء)** فلعدم اعتوار البناء عليه. **(قوله: فلمشابهته المضارع)** ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع؛ فإنه مشابه الاسم فاستحق الإعراب وقد يقال: إنه مبني على الحركة لوقوعه موقع الاسم؛ نحو: زيد ضرب، ولما كانت هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع، ثم كون بناء الماضي مقدماً على بناء المضارع لا يقتضي أن يكون حال آخر من الإعراب والبناء مقدماً على حال آخر، فلا يرد أنه لا معنى لبنائه على الحركة لمشابهته المضارع، والحال أنه متقدم عليه. **(قوله: في وقوعه)** أي: لوقوعه؛ لأن وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة. **(قوله: وشرطاً وجزاء)** عطف على قوله: موقع أو وقوعه بتقدير وقوعه. **(قوله: فلكونه أخف الحركات)** وثقل الفعل لفظاً؛ إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الأوساط بالأصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائماً والمنصوب كثيراً. **(قوله: مع غير الضمير الخ)** سواء لم يكن معه ضميراً أصلاً؛ نحو: ضرب زيد أو يكون معه ضمير منصوب؛ نحو: ضربك أو مرفوع ساكن؛ نحو: ضربا.

وَالوَاوِ. المُضَارِعُ[١] مَا[٢] أَشْبَهَ الاسْمَ بِأَحَدِ[٣] حُرُوفِ نَأَيْتُ لِوُقُوعِهِ[٤] مُشْتَرِكاً

(١) الحاضر الذي أنت فيه وهو زمان حال. (٢) أي: فعل.
(٣) أي: حال كونه ملتبساً. (٤) فعل.

فإنَّه[١] مبني على السكون معه، نحو: (ضَرَبْنَ[٢] إِلَى ضَرَبْنَا[٣]) كراهة[٤] اجتماع أربع متحركات متواليات فيما[٥] هو[٦] كالكلمة الواحدة، لشدة[٧] اتصال الفاعل[٨] بفعله. وإنَّما قيد[٩] الضمير المرفوع بالمتحرك[١٠] احترازاً[١١] عن مثل: (ضَرَبا) فإنَّه[١٢] أيضاً[١٣] مبني على الفتح. «وَ[١٤]» مع غير «الوَاوِ» فإنَّه يضم معها، لمجانستها[١٥] لفظاً كـ (ضربوا) أو تقديراً، كـ (رموا[١٦]). «(المُضَارِعُ)» «مَا أَشْبَهَ» أي: فعل أشبه «الاسِمَ بِأَحَدِ[١٧] حُرُوفِ (نَأَيْتُ)» أي: حال كونه[١٨] متلبساً[١٩] بأحد حروف (نأيت)، أو أتين في أوائله[٢٠]، يعني: الحروف التي جمعتها كلمة (نأيت). وهذه المشابهة[٢١] إنَّما تكون «لِوُقُوعِهِ» أي: ذلك الفعل «مُشْتَرِكاً[٢٢]» بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح[٢٣]، كوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة

(١) أي: الماضي. (٢) جمع مؤنث. (٣) متكلم مع الغير. (٤) علة مبني على السكون ولذا قالوا أصل غلبط وهدبل غلابط وهدابل. (٥) أي: في اللفظين. (٦) أي: أحدهما مع الآخر. (٧) علة كالكلمة الواحدة. (٨) كالمفرد. (٩) مصنف. (١٠) متعلق بقيد. (١١) علة قيد. (١٢) أي: ضرباً. (١٣) كالمتحرك. (١٤) عطف على الضمير المرفوع. (١٥) بيان لترجيح الضم. إذ الخروج من الضمة إلى الواو أخف. (١٦) أصله رميوا. (١٧) الباء للسببية أو للمصاحبة. (١٨) أي: الفعل وإن رجع إلى المضارع يلزم الدور. (١٩) أشار إلى أنَّ الظرف مستقر والباء للملابسة. (٢٠) أي: أوائل المضارع. (٢١) أشار إلى أنَّ الوقوع بغير مبتدأ محذوف والجار متعلق بيكون المقدر. (٢٢) حال من الفعل. (٢٣) في الظرفية من قبيل ظرفية الجزء للكل .ل. متعلق بأشبه وعلة له. معرب.

(**قوله: كراهة اجتماع الخ**) فلذا قالوا: أصل علبط وهدبد: علابط وهدابد. (**قوله: لشدة اتصال الفاعل**) أي: الضمير بفعله لكونه متصلاً لفظاً ومعنى بخلاف؛ نحو: حركة وتركة فإن اتصال التاء فيه لفظي فقط على أن اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء؛ لأن وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن. (**قوله: احترازاً عن مثل الخ**) عن مثل خروجه عن الحكم المذكور فإنه أيضاً مبني على الفتح، ولا معنى للفتحة التقديرية فيه؛ لأنه إنما يصار إليه للتعذر لفظاً، ولا تعذر ههنا؛ لأن اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي، فإن الإضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط. (**قوله: أي: حال كونه الخ**) يعني: أن الباء ليست صلة لا شبه؛ إذ ليس الحروف مشبهاً بها ولا باء السببية، بل ظرف مستقر واقع موقع الحال، وإنما لم يجعلها للسببية لأصالة الملابسة بالاتفاق؛ ولأن سببية الحروف للمشابهة بسبب أن زيادتهما في أول الماضي مع تفسير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركاً فتكون سببيتها بالواسطة؛ ولأن سبب المشابهة مبين بقوله: لوقوعه فيحتاج إلى تكلف في اعتبار سببية الحروف. (**قوله: أتين**) على صيغة جمع المؤنث من الإتيان أو جئن بيان لوجه الملابسة. (**قوله: في أوائله**) الظاهر في أوله إلا أنه اختار لفظ الجمع للإشارة إلى امتناع اجتماعها، والظرفية من قبيل ظرفية الجزء للكل كأنه قيل بأحد حروف هي أوائله. (**قوله: جمعتها كلمة نأيت**) إشارة إلى وجه إضافة حروف ألا نأيت، وإن الفرق بين المضاف والمضاف إليه بالإفراد والاجتماع. (**قوله: وهذه المشابهة**) أي: المشابهة بمطلق الاسم المعتبر في صيغة المضارع، وأما مشابهته مع اسم الفاعل فإنما هي في تحصيل صفة الإعراب؛ وذلك لأن صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة عنه، فلا يمكن اعتبارها في صيغته، والمقصود من زيادة هذه العبارة الإشارة إلى أن قول المصنف: لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاماً بدونه. (**قوله: إنما تكون الخ**) أورد كلمة الحصر رداً على من زاد، ولدخول لام الابتداء عليه؛ لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضي مع قد أيضاً، والمقصود بيان المشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع التي امتاز بها عن سائر أقسام الفعل. (**قوله: لوقوعه مشتركاً**) بيان للسبب الذي هو منشأ للمشابهة لا لوجه المشابهة؛ ولذا لم يقل في وقوعه؛ والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي؛ إذ الظاهر حينئذٍ لكونه مشتركاً ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه. (**قوله: على الصحيح**) وقال بعضهم: حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس.

وَتَخْصِيْصُهُ بِالسِّيْنِ أَوْ سَوْفَ[1]، فَالهَمْزَةُ[2] لِمُتَكَلِّمٍ مُفْرَداً[3] وَالنُّونُ لَهُ مَعَ[4] غَيْرِهِ[5] وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً، وَلِلْمُؤَنَّثِ[6] وَالمُؤَنَّثَيْنِ غِيْبَةً وَاليَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرَهُمَا،

(١) فإنه للاستقبال البعيد كما مر. (٢) من تلك الحروف الأربعة. (٣) مذكراً كان أو مؤنثاً مثل اضرب.
(٤) إذا كان مع.آه. (٥) سواء كان هذا الغير واحد أو أكثر. (٦) الواحد.

ك (العين[1]). «وَتَخْصِيْصُهُ[2]». بالجر[3] عطف على قوله: (وقوعه[4]). أي: وتلك[5] المشابهة إنَّما تكون لوقوع الفعل مشتركاً، ولتخصيصه[6] بواحد من زماني الحال والاستقبال، يعني[7] الاستقبال «بِالسِّيْنِ[8]» فإنَّه للاستقبال القريب. «وَسَوْفَ[9]» فإنَّه للاستقبال البعيد كما مر[10]، كما[11] أنَّ الاسم يختص بأحد[12] معانيه[13] بواسطة القرائن[14]، وإنَّما عرف[15] المضارع بمشابهته[16] الاسم لأنَّه[17] لم يسم مضارعاً إلَّا لهذا[18] المعنى، إذ معنى[19] المضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة[20] من الضَّرعْ، كأنَّ كلا الشبهين ارتضعا من ضرعْ[21] واحد[22]، فهما[23] أخوان رضاعاً[24]. «فَالهَمْزَةُ[25]» من[26] تلك الحروف[27] الأربعة «لِلْمُتَكَلِّمِ[28] مُفْرَداً[29]» مذكراً[30] كان[31] أو مؤنثاً مثل: (أَضْرِبُ[32]). «وَالنُّونُ لَهُ[33]» أي: للمتكلم المفرد إذاً كان «مَعَ غَيْرِهِ» واحداً كان ذلك الغير أو أكثر، مثل (نَضرِبُ[34]). وكأنَّهما[35] مأخوذان من (أنا ونحن). «وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ[36]» واحداً كان[37] أو مثنى[38] أو مجموعاً[39]، مذكراً كان[40] أو مؤنثاً[41]. «وَلِلْمُؤَنَّثِ» الوَاحِدِ وَالمُؤَنَّثَيْنِ غَيْبَةً» أي: حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات أو ذوي[42] غيبة. «وَاليَاءُ لِلْغَائِبِ[43] غَيْرُهُمَا» أي: غير القسمين

(١) فإنَّه مشترك بين ستة وثلاثين معنى كما بين في محله. (٢) أي: الفعل. (٣) أي: ليس مرفوعاً مبتدأ خبره بالسين. (٤) أي: الفعل. (٥) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف. (٦) أعاد اللام تنصيصاً للعطف وإشارة إلى كون كل من الأمرين وجه المشابهة. (٧) تفسير بواحد. مصنف. (٨) كقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝﴾. ظرف لغو لتخصيصه والباء سببية. (٩) كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝﴾. (١٠) في بيان الخواص. (١١) هذا تقرير للمشابهة بينهما. (١٢) لأنَّ خواص الاسم كثيرة. (١٣) من الكثرة. (١٤) مثلاً عين جارية وعين باصرة. (١٥) مصنف. (١٦) أي: بقوله ما أشبه الاسم. (١٧) علة عرف. شأن. (١٨) قوله إلَّا لهذا أشار بذلك إلى رعاية المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي. وجيه الدين. (١٩) تصحيح للتسمية لأجل المشابهة المذكورة. (٢٠) حال. (٢١) أجك. (٢٢) وهي المشابهة. (٢٣) أي: الاسم والمضارع. (٢٤) فلذا سمي مضارعاً. تميز. (٢٥) الفاء للتفصيل. (٢٦) والظرف حال أو صفة. (٢٧) أي: من حروف نأيت. (٢٨) والظرفية خبر المبتدأ. لأنَّ المتكلم مبدأ الكلام والألف مبدأ المخارج. (٢٩) أي: عنيت الهمزة للمتكلم حال كونه مفرداً. شرح. (٣٠) فالتذكير للتغليب فالمراد بالمفرد ما اتصف بالإفراد وليس من باب التغليب إذا لم يرد به كلاهما. سيلكوتي. (٣١) يعني أشار إلى أنَّ الصيغة مشتركة بينهما. (٣٢) ليوافق لفظ أنا. (٣٣) أي: عُيِّنت للمتكلم. (٣٤) ليوافق لفظ نحن. (٣٥) أي: الهمزة والنون. إشارة إلى وجه الاختصاص. (٣٦) أي: عُيِّنت للمخاطب. (٣٧) كتضرب. (٣٨) كتضربان. (٣٩) كتضربون. (٤٠) تضرب - تضربان تضربون. (٤١) تضربين تضربان تضربن. (٤٢) أشار إلى أنَّها صفة بتقدير المضاف. (٤٣) عينت. أي: من أن يصح أن يحكم عنه فيشمل ذاته تعالى. س.

(**قوله: بالجر الخ**) أي: ليس مرفوعاً مبتدأ خبره بالسين. (**قوله: وتلك المشابهة**) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف، فقوله: وتلك المشابهة ههنا إعادة لقوله: وهذه المشابهة إلا أنه غير هذه إلى تلك لصيرورة المشار إليه بعيداً وصيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله: المضارع ما أشبه وكونها للاعتراض. (**قوله: ولتخصيصه**) أعاد اللام تنصيصاً للعطف وإشارة إلى كون كل من الأمرين وجه المشابهة. (**قوله: باسطة القرائن**) أشار بصيغة الجمع إلى أنه يجوز أن يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة وإلى كثرة الموارد. (**قوله: لأنه لم يسم الخ**) فالمشابهة المذكورة مأخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحاً، فلابد من ذكرها في التعريف ليكون حداً رسمياً. (**قوله: إذ معنى الخ**) تصحيح للتسمية لأجل المشابهة المذكورة. (**قوله: فالهمزة**) تفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعه. (**قوله: مفرداً**) لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة بقوله: مع غيره لعدم مساعدة اللفظ؛ إذ الواجب حينئذٍ منفرداً ولا المعنى؛ إذ لا دلالة للهمزة على أنه ليس مع غيره، وعدم الدلالة على شيء ليس دلالة على عدمه، وإنما هو بناء على العدم الأصلي، بل أراد به معنى الواحد أجزاء لوصف اللفظ على المعنى توسعاً فيكون المراد بالمتكلم المخبر؛ أي: من يحكي عن نفسه، وإلا لغا الحال فلابد حينئذٍ من إرجاع ضمير له إلى المتكلم المفرد؛ أي: الواحد ليصحح التقييد بقوله: إذا كان مع غيره؛ إذ ليس النون لجنس المتكلم إذا كان مع غيره فتدبر فإنه خفي على الناظرين في هذا الكتاب. (**قوله: مذكراً كان أو مؤنثاً**) فالمراد بالمفرد ما اتصف بالإفراد وليس من باب التغليب؛ إذ لم يرد به كلاهما. (**قوله: مع غيره**) مؤنثين كانا أو مذكرين أو مختلفين. (**قوله: وكأنهما الخ**) إشارة إلى وجه الاختصاص. (**قوله: واحداً كان الخ**) فمعنى المخاطب من يتكلم معه. (**قوله: غائبات**) أورد صيغة الجمع المؤنث نظراً إلى معنى المؤنث والمؤنثين أورد صيغة التثنية؛ أعني: ذوي نظراً إلى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح. (**قوله: للغائب**) أي: من أن يصح أن يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة.

وَحُرُوفُ المُضَارِعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ[1] وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا[2] سِوَاهُ، وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الفِعْلِ غَيْرُهُ[3] إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ وَلَا نُونُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ

(١) أي: فيما كان ماضيه على أربعة أحرف أصلية كيدحرج أو لا كيخرج. ج. (٢) أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما.
(٣) أي: غير المضارع لعدم علة الإعراب فيه.

المذكورين[1] وهما: واحد المؤنث ومثناه. فقوله[2]: (غيرهما) أي: غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب، لأنَّه[3] وإن يصر بالإضافة معرفة، لكنَّه[4] خرجت[5] بها عن النكارة الصرفة[6]، فهو[7] في قوة النكرة الموصوفة[8]، أو بالنصب[9] حال وهو الأولى لموافقة السابق[10]. «وَحُرُوفُ المُضَارِعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ» أي: فيما ماضيه على أربعة أحرف أصلية، كـ (يدحرجُ) أو لا كـ (يُخرج). «وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا سِوَاهُ» أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف، مثل: (يتَدحرج ويستخرج) ونحوهما. «وَلَا[11] يُعْرَبُ مِنَ[12] الفِعْلِ[13] غَيْرُهُ» أي: غير المضارع لعدم[14] علة الإعراب[15] فيه ولما كان هذا الكلام[16] في قوة قولنا (وإنَّما يعرب المضارع) صح[17] أن يتعلق[18] به[19] قوله: «إِذَا[20] لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ[21] نُونُ تَأْكِيدٍ» ثقيلة كانت أو خفيفة «وَلَا[22] نُونُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ» لأنَّه[23] إذا اتصل به[24] إحداهما[25] يكون[26] مبنياً، لأنَّ[27] نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل

(١) فيكون للواحد المذكر ولمثناه ولمجموعه ولجمع المؤنث. (٢) مصنف. (٣) أي: غير. (٤) أي: لفظ غير. (٥) أي: كلمة غير. (٦) صفة النكارة. (٧) أي: لفظ غير. (٨) صفة للنكرة. كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾. (٩) أشار إلى إعراب آخر. (١٠) وهو غيبة ومفرد. (١١) استئناف. (١٢) متعلق بلا يعرب. (١٣) حال من غيره قدم لكون ذي الحال نكرة. (١٤) دليل لمقدر إنَّما لم يعرب غير المضارع. (١٥) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة. (١٦) أي: قوله: ولا يعرب. (١٧) جواب لما. (١٨) وحاصله أنَّ قوله: إن لم يتصل يتعلق بمفهوم قوله ولا يعرب لا لمنطوقه لعدم استقامة المعنى. وجيه. (١٩) أي: بقولنا لا يعرب. (٢٠) ظرف يعرب. (٢١) أي: بالمضارع. (٢٢) زائدة. (٢٣) علة عدم الإعراب. شأن. (٢٤) أي: بالمضارع. (٢٥) أي: نون جمع المؤنث ونون التأكيد. (٢٦) مضارع. (٢٧) علة البناء.

(**قوله: أي: غير القسمين**) فيكون للواحد المذكر ولمثناه ولمجموعه ولجمع المؤنث. (**قوله: حال**) خبر بعد خبر لقوله: فقوله. (**قوله: مضمومة**)؛ لأنه لما فتح أول الماضي ينبغي أن يخالفه أول المضارع لمكان التباين بينهما. (**قوله: أي: فيما كان ماضيه**) فتوصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار أن ماضيه كذلك. (**قوله: ومفتوحة**) فيما سواه للتخفيف الذي استدعاء كثرة الاستعمال كما في الثلاثي أو كثرة الحروف كما في ما عداه، وأما إهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الهاء والسين على غير القياس. (**قوله: لعدم علة الإعراب فيه**) وهو توارد المعاين المختلفة كما في الاسم أو المشابهة التامة به، ولم يذكر دليل الحكم الثبوتي المستفاد من الحصر؛ لأنه سيبينه في قوله: ويرتفع الخ مفصلاً. (**قوله: ولما كان هذا الكلام الخ**) دفع لإشكال تعلق الظرف بالفعل المنفي فإنه يفيد أن عدم إعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين، وليس كذلك؛ إذ لا يعرب غيره مطلقاً سواء رجع الضمير المجرور إلى المضارع أو إلى الغير، ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو أن المضارع لا يعرب إذا اتصل به النونان، وحاصل الدفع: أن هذا الكلام لدلالته على نفي الإعراب من غير المضارع ليس معناه الصريح مقصوداً بالذات؛ لأن كلامنا في أحوال المضارع بل كناية عن إثبات الإعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق إنما؛ أي: بحيث يكون الجزء الثبوتي مقصوداً أصالة، والجزء السلبي مقصوداً تبعاً؛ ليكون من أحوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتي المقصود بالأصالة فاندفع إشكال التعلق، وكذا ما يتوهم من أن إنما بمعنى ما وإلا فالإشكال بحاله؛ لأن كونه بمعنى ما وإلا يقتضي أن لا يكون فرق بينهما بهذا القدر، وبما ذكرنا ظهر أن ما ذكره الشارح أولى من جعل الظرف متعلقاً بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي. (**قوله: يكون مبنياً**) وقيل: إنه معرب تقديراً لثقل محل الإعراب بالحركة كما في غلامي، ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامي فإنهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ما قبلهما محل الإعراب أصلاً بخلاف غلامي. (**قوله: لشدة الاتصال**) أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والإضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطاً فأجرى الإعراب عليه.

وَإِعْرَابُهُ(١) رَفْعٌ وَنَصْبٌ(٢) وَجَزْمٌ(٣)، فَالصَّحِيْحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيْرٍ بَارِزٍ(٤) مَرْفُوعٌ(٥) لِلتَّثْنِيَةِ(٦)، وَالجَمْعُ وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤَنَّثُ(٧) بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ لَفْظاً وَالسُّكُونِ

(١) أي: إعراب المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية إعرابه على إعراب الاسم. واحد. (٢) يشارك الاسم فيهما. (٣) يختص به كالجر للاسم. (٤) مثل يضرب زيد وزيد يضرب. (٥) أي: متصل به. (٦) مذكراً كان أو مؤنثاً مثل يضربان وتضربان. (٧) مثل تضربين.

الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط(١) الكلمة، ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة(٢)، ولأنَّ(٣) نون المؤنث في المضارع تقتضي أن يكون(٤) ما قبلها ساكناً لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي(٥). فلا يقبل(٦) الإعراب. «وَ إِعْرَابُهُ(٧) رَفْعٌ وَنَصْبٌ» يشارك(٨) الاسم فيهما «وَجَزْمٌ» يختص به(٩) كالجر الاسم. «فَالصَّحِيْحُ(١٠)» منه(١١) وهو عند النحاة(١٢): ما لم يكن حرفه الأخير حرف علة «الْمُجَرَّدُ(١٣) عَنْ ضَمِيْرٍ بَارِزٍ(١٤) مَرْفُوعٍ» متصل(١٥) به(١٦) «لِلتَّثْنِيَةِ(١٧)» مذكراً كان أو مؤنثاً، مثل: (يَضْرِبَانِ، وَتَضْرِبَانِ) «وَالْجَمْعُ» المذكر مثل: (يَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ)، والمؤنث(١٨) مثل: (يضربْنَ(١٩) وتضربْنَ(٢٠))، «وَالْمُخَاطَبُ(٢١) الْمُؤَنَّثُ(٢٢)» مثل: (تضربين(٢٣)). فهذه(٢٤) أربع صيغ (يضرب(٢٥)) في الواحد الغائب المذكر، و(٢٦)(تضرب) في موضعين: في الواحد الغائب المؤنث، والواحد المخاطب المذكر. و(٢٧)(أضرب) في المتكلم الواحد، و(٢٨)(نضرب) في المتكلم مع الغير. «بالضمة(٢٩)» في حال الرفع «وَ(٣٠)الْفَتْحَةِ» في حال النصب «لَفْظاً» أي: حال كون الضمة والفتحة لفظتين. «وَالسُّكُون» في حال الجزم

(١) والوسط ليس محل الإعراب وهو ظاهر ولا التقديري لأنَّ معناه على ما عرفت هو أن يقدر الإعراب على حرف الإعراب ولا يظهر الإعراب للتعذر والاشتغال. حكيم. (٢) لأنَّ نون التأكيد عند التخفيف ليست من نفس الكلمة بل تحقيقها لأجل التأكيد. عرض. (٣) سواء كان حرف الأولى أو حرف الوسط حرف علة أو لا. (٤) وإن لم يلزم في المضارع توالي الحركات الأربع. (٥) صفة نون جمع المؤنث. نحو: ضربن. (٦) أي: المضارع. (٧) شروع إلى أنواع الإعراب بعد كونه معرباً. (٨) أي: المضارع. (٩) أي: المضارع. (١٠) وقوله فالصحيح تفصيل لأنواع إعراب المضارع ومحلها. (١١) أي: من المضارع المعرب. (١٢) احتراز عن أهل التصريف. وأمّا عند أهل التصريف مما لم فيه حرف علة. (١٣) صفة الصحيح. أي: الحالي. (١٤) نحو: يضرب زيد وزيد يضرب. (١٥) نحو: تضرب. (١٦) مضارع. (١٧) صفة لثالث لضمير. (١٨) بالجر عطف على المذكر. أي: جمع المؤنث. (١٩) جمع الغائبة. (٢٠) جمع المخاطبة. (٢١) عطف على الجمع أو على التثنية. (٢٢) والصفة للتخصيص. (٢٣) مخاطبة. (٢٤) أي: الصحيح المجرد عن ضمير بارز. التأنيث باعتبار الخبر. (٢٥) الأول يضرب. (٢٦) ثانيها. (٢٧) ثالثها. (٢٨) رابعها. (٢٩) أي: إعرابه كائن بالضمة. (٣٠) نحو: لن يضرب.

(**قوله: وسط الكلمة**) والوسط ليس محل الإعراب اللفظي وهو ظاهر، ولا التقديري؛ لأن معناه على ما عرفت هو أن يقدر الإعراب على الحرف الأخير، ولا يظهر الإعراب للتعذر أو الاستثقال. (**قوله: دخوله على كلمة أخرى**) معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصري فإن التاء والياء وإن كانت كلمة أخرى إلا أنه بعد الدخول يتغير البناء السابق، وصار المركب بناء آخر، واستحق المركب للإعراب، فلذا أجرى على التاء والياء، وبما ذكرنا ظهر أن هذا الدليل لا يجري في نون الجمع. (**قوله: ولأن الخ**) أعاد اللام نظراً إلى أن المدعي ذات جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه. (**قوله: يقتضي أن يكون الخ**) وإن لم يلزم في المضارع توالي الحركات الأربع. (**قوله: لمشابهتها نون جمع المؤنث الخ**) وبتلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع إلى ما هو الأصل في الفعل؛ أعني: البناء. (**قوله: فلا يقبل**) أي: ما قبل أصلاً الإعراب، وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالألف، فإنه يقبل الإعراب من حيث كونه آخر الكلمة، وإن تعذر باعتبار خصوصية الألف، والحاصل أن التقديري لابد فيه من اعتبار إعراب في آخر الكلمة فرقاً بينه وبين المحلى، فلابد فيه من القبول في الجملة لئلا يكون التقديري مجرد فرض. (**قوله: فالصحيح**) تفصيل لأنواع إعراب المضارع ومحالها؛ أي: فإعراب الصحيح من المضارع مطلقاً. (**قوله: حرفه الأخير**) سواء أكان أصلياً أو زائداً، فلذا لم يقل كما مر. (**قوله: المجرد الخ**) يشمل ما لا يميز فيه؛ نحو: يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر؛ نحو: زيد يضرب، وما فيه ضمير بارز منصوب؛ نحو: يضربك، وما فيه ضمير بارز مرفوع غير متصل بالفعل؛ نحو: ما يضرب إلا هو، فظهر أن المراد بالمجرد الخالي لا ما يتصل به، وإلا لخرج الصورتان الأوليان. (**قوله: متصل به**) أي: بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله: والمتصل به ذلك. (**قوله: للتثنية الخ**) بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيد احترازياً، فلذلك ترك الشارح رحمه الله الجمع على الظاهر المتبادر ولم يحمله على جمع المذكر. (**قوله: لفظاً**) حقيقة أو حكماً فإن الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ، ولذا يكون الوقف بالإشمام أو الروم والنقل، وليستا تقديريتين على ما وهم كما عرفت من معنى التقديري. (**قوله: والسكون**) لم يقل لفظاً؛ لأنه عدمي والزائل لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا، فليس السكون في: لم يكن الذين تقديراً على ما وهم.

مِثْلُ: يَضْرِبُ وَلَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ، وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ بِالنُّونِ وَحَذْفِهَا مِثْلُ: يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ، وَالْمُعْتَلُّ[1] بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيراً، وَالْفَتْحَةِ لَفْظاً، وَالْحَذْفِ[2]، وَالْمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيراً وَالْحَذْفِ، وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ،

(١) أي: والمضارع المعتل الآخر. (٢) أي: وبحذف الألف في حال الجزم كما كان في الأولين تقول: لم يرض.

«مِثْلُ[1]: (يَضْرِبُ[2]) وَ: (لَنْ يَضْرِبَ[3])، وَ: (لم يضربْ[4]). «وَ» المضارع[5] «الْمُتَّصِلُ[6] بِهِ ذَلِكَ[7]» أي: الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع: «بِالنُّونِ[8]» حالة الرفع. «وَحَذْفُهَا» أي: بحذف النون[9] حالتي الجزم والنصب. فإنَّ النصب فيه[10] تابع للجزم كما أنَّ النصب في الأسماء تابع للجر[11]. «مثل: (يَضْرِبَانِ») وَتَضْرِبَانِ «وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِيْنَ»)وَلَمْ (يَضْرِبَا وَلَنْ يَضْرِبَا) إلى آخرها. «وَ[12]» الْمُضَارِعُ «الْمُعْتَلُّ» الآخر[13] «بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ[14] تَقْدِيراً[15]» في حال الرفع لأنَّ[16] الضمة على الواو والياء ثقيلة[17]، تقول[18]: (يَدْعُو وَيَرْمِي) «وَالْفَتْحَةُ لَفْظاً[19]» في حال النصب[20]، لخفة الفتحة، نحو: (لَنْ يَدْعُوَ[21]، وَلَنْ يَرْمِيَ[22])، «وَالْحَذْفُ» أي: بحذف الواو والياء[23] في حال الجزم، لأنَّ[24] الجازم لما لم يجد حركة أسقط[25] الحرف المناسب لها، نحو: (لم يغزُ، ولم يرمِ). «وَ» المضارع «الْمُعْتَلُّ[26]» الآخر «بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ[27] وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيراً[28]» لأنَّ الألف لا يقبل الحركة، تقول[29]: (يَرْضَى، ولَنْ[30] يَرْضَى). «وَالْحَذْفُ» أي: بحذف الألف في حال الجزم[31]، تقول[32]: (لم يرض). «وَيَرْتَفِعُ[33]» المضارع «إِذَا[34] تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ نَحْوُ: (يَقُومُ زَيْدٌ») سواء كان العامل فيه[35] هذا التجرد كما هو المتبادر

(١) مثل: هو يضرب. (٢) بالضم. (٣) والفتح. (٤) والجزم. (٥) أي: إعراب المضارع الصحيح المتصل به ذلك بالنون وحذفها. (٦) من قبيل صفة جرت على غير من هي له. رضا. (٧) فاعل المتصل. (٨) التي هي قائم مقام الحركة. (٩) لأنَّه بمنزلة الحركة في المفرد فلما سقط الحركة بالجزم سقط النون. وجيه. (١٠) مضارع. (١١) نحو: رأيت مسلمين. (١٢) ولما فرغ من إعراب الصحيح شرع في بيان إعراب المعتل من المضارع. (١٣) إحضار لاصطلاح النحاة لا أنَّه مقدر. س. (١٤) أي: إعرابه كائن بالضمة. (١٥) ظرف للظرف المستقر أي: في التقدير أو حال من الضمة. (١٦) عند أهل التصريف تحذف أنت الضمة المذكورة وتقول يحرم. (١٧) خبر إنَّ. علة لمقدر وإنَّما كان تقديراً لا لفظاً. (١٨) أنت. (١٩) أي: لا مسألة الإعراب اللفظي وعدم المانع. رضا. (٢٠) دليل لمقدر وإنما كان لفظاً لخفة. آه. (٢١) من الواوي. (٢٢) من اليائي. (٢٣) فيكون حذف الواو والياء إعراب الجزم. (٢٤) علة لمقدر وإنَّما كان إعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم. (٢٥) جواب لما. (٢٦) صفة. (٢٧) أي: إعرابه كائن بالضمة. (٢٨) بالنصب ظرف للظرف أو حال من الضمة. (٢٩) أنت في حال الرفع. (٣٠) في النصب. (٣١) لفقدان الحركة. (٣٢) أنت. (٣٣) استئناف أو عطف. تفسير لرجع الضمير. (٣٤) ظرف لـ يرتفع. (٣٥) أي: ارتفاع المضارع.

(**قوله: والمضارع**) أشار به إلى أن قوله: والمتصل معطوف على قوله: فالصحيح لا على قوله: المجرد؛ لأن هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل. (**قوله: ذلك**) أي: إعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمسة مواضع وإن كان الاتصال في سبعة مواضع فإن الموضعين؛ أعني: يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله: ونون جمع المؤنث. (**قوله: بالنون الخ**) وإنما أعرب بالنون؛ لأن المشابهة التي هي علة الإعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلاً ومتصلاً وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة، والوسط ليس محل الإعراب أصلاً على ما عرفت؛ ولأنه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركاً بحركة لازمة فلا يقبل الإعراب بخلاف غلامي فإنه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الإعراب فيه، ولا يمكن إعرابه بزيادة حرف المد؛ لأنه يلزم اجتماع الحرفين، فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته للواو في الغنة، ويكسر بعد الألف ويفتح بعد الواو والياء حملاً على تثنية الاسم. (**قوله: حالتي الجزم والنصب**) أما في حالة الجزم فظاهر؛ لأنه إسقاط الإعراب، وأما في حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله، إلا أنه زال في الواحد ببدل وهو الفتحة، وههنا زال بلا بدل له فصار النصب تابعاً للجزم، وتحذف هذه النون مع نوني التأكيد إما لأنه لا يكون في المبنى علامة الرفع، وإما لاجتماع النونات. (**قوله: الآخر**) إحضار لاصطلاح النحو لا أنه مقدر. (**قوله: المناسب لها**) في كونه حاصلاً من إشباع الحركة فلابد من التغير والزوال. (**قوله: لأن الألف لا يقبل الحركة**) لكونه ساكناً أبداً فتنذر الإعراب عليه مع كونه قابلاً لها من حيث إنه آخر الكلمة، فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فإنه للزوم السكون له لا يقبلها أصلاً لا بخصوصه ولا بنوعه، والحاصل أن التقديري فرع اللفظي فلابد من إمكانه في ذلك المحل إما بخصوصه أو بنوعه. (**قوله: كما هو المتبادر من عبارته**) حيث قال: ويرتفع؛ أي: يحصل فيه الرفع وقت التجرد فإنه يشعر بعدم مدخلية شيء آخر، وإن أمكن أن يقال: يعتبر مدخلية شيء آخر لا يوجد إلا في وقت التجرد.

(١) أي: المضارع. (٢) ملفوظة لقرينة المقدرة.

من عبارته[١]، وذلك[٢] مذهب الكوفيين[٣]، وسواء كان العامل فيه[٤] وقوعه موقع الاسم، كما في: زيد يضربُ[٥]، أي: ضارب، أو: مررت برجل يضربُ[٦]، أو: رأيتُ رجلاً يضربُ[٧]. وإنَّما ارتفع[٨] بوقوعه موقع الاسم، لأنَّه إذن[٩] يكون كالاسم[١٠]، فأعطي أسبق إعراب الاسم[١١] وأقواه[١٢]، وهو الرفع وذلك[١٣] مذهب[١٤] البصريين. وأورد عليه[١٥] أنَّه[١٦] يرتفع في مواضع لا يقع[١٧] فيها موقع الاسم، كما في الصلة[١٨]، نحو: (الذي يضرب) وفي نحو: (سيقوم، وسوف[١٩] يقوم)، وفي خبر (كاد) نحو: (كاد[٢٠] زيد يقوم[٢١])، وفي نحو: (يقوم الزيدان). وأجيب[٢٢] عن نحو: الذي يضرب[٢٣]، ويقوم[٢٤] الزيدان، بأنَّه[٢٥] واقع موقعه[٢٦]، لأنَّك تقول الذي[٢٧] ضارب[٢٨] هو[٢٩] على أنَّ (ضارب) خبر مبتدأ مقدم[٣٠] عليه[٣١]، وكذا[٣٢] (قائمان[٣٣] الزيدان[٣٤]) ويكفينا[٣٥] وقوعه[٣٦] موقع الاسم، وإن[٣٧] كان الإعراب مع تقديره[٣٨] اسماً[٣٩] غير الإعراب مع تقديره[٤٠] فعلاً[٤١]. وعن[٤٢] نحو: (سيقوم) إنَّ سيقوم مع السين واقع[٤٣] موقع الاسم، لا يقوم[٤٤] وحده[٤٥]، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة. وسوف[٤٦] في حكم السين[٤٧]. وعن[٤٨] نحو: (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ) إنَّ الأصل فيه[٤٩] الاسم، وإنَّما عدل عن الأصل[٥٠] لما[٥١] يجئ في باب أفعال المقاربة إن شاء[٥٢] الله تعالى. «وَيَنْتَصِبُ[٥٣]» أي: المضارع «بِأَنْ[٥٤]» ملفوظة[٥٥] «وَلَنْ». قال[٥٦] الفراء: أصله (لا[٥٧]) أبدل الألف نوناً. وقال الخليل: أصله (لا أنْ) فقُصر[٥٨] كـ (أيْشٍ)[٥٩] في (أيِّ[٦٠] شيء) وقال سيبويه:

(١) أي: المصنف. (٢) أي: كون عامل المضارع التجرد. (٣) أي: أكثرهم إذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف أتين. عصام. (٤) أي: ارتفاع المضارع. (٥) أي: يقع موقع الاسم المرفوع المجرور والمنصوب. (٦) صفة رجل. أي: ضارب. (٧) صفة رجل. أي: ضارباً. (٨) أي: المضارع. (٩) أي: حين وقوعه موقع الاسم. (١٠) مع كونه معرباً فلا ينتقض بالماضي لأنَّه مبني الأصل فلا يؤثر فيه العامل. محرره. (١١) لكونه إعراب أسبق المعمولات. (١٢) لكونه إعراب العمدة. (١٣) أي: وقوعه موقع الاسم. (١٤) أي: أورد السؤال علمه مذهب البصريين. (١٥) لأنَّ خبر كاد لا يكون إلَّا فعلاً مضارعاً أبداً. (١٦) أي: المضارع. (١٧) مضارع. (١٨) لأنَّ الأصل في الصلة أن يكون جملة والمفرد لا يقع صلة. (١٩) لأن السين وسوف حرف تنفيس وهو من خواص الأفعال. (٢٠) ذكره كاد لأصالته. (٢١) يخرج نسخة. (٢٢) عن هذا الإيراد من طرف البصرية. (٢٣) أي: عن الواقع في الصلة. (٢٤) أي: المفرد المسند إلى المثنى. (٢٥) بيان بطريق الجواب. مضارع. (٢٦) أي: الاسم. (٢٧) الشخص. (٢٨) خبر مقدم. (٢٩) مبتدأ مؤخر. (٣٠) صفة خبر. (٣١) فيكون الجملة الاسمية صلة. (٣٢) يجوز أيضاً. (٣٣) خبر مقدم. (٣٤) مبتدأ مؤخر. (٣٥) ارتفاعه. بأن يكون جواز بنائه. (٣٦) مضارع. (٣٧) حال. (٣٨) أي: يقوم. (٣٩) حال. (٤٠) يقوم. (٤١) حال. (٤٢) أي: أجيب. (٤٣) خبر إنَّ. (٤٤) أي: المضارع موقع الاسم. (٤٥) حال. (٤٦) أي: أجيب عن سوف. (٤٧) بأن لا يقوم وحده. (٤٨) أي: أجيب عن .آه. (٤٩) أي: في خبر كاد. (٥٠) وهو الاسم قائماً في هذا المقام .رضا. إلى الفعل. (٥١) أي: الوجه الذي. (٥٢) ولم يجز هذا الأصل استعمالا. (٥٣) معطوف على ترتفع. (٥٤) للمصدرية. (٥٥) حال من كلمة أنَّ. (٥٦) بيان للاختلاف الواقع في أصل لن. (٥٧) كلم أصله لا أبدل الألف ميماً. (٥٨) بتخفيف الألفين فصار لن. (٥٩) يعني فخفف من أي شيء لكثرة استعماله استفهامية. شيخ الإسلام. (٦٠) استفهامية.

(**قوله: وسواء كان العامل الخ**) سواء يطلب اثنين فالواجب أو كان العامل إلا أنه أعاده لبعد الأول كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾. (**قوله: وقوعه موقع الاسم**) وهو حين التجرد عن الجازم والناصب؛ إذ لا يدخلان على الاسم. (**قوله: كما في زيد يضرب الخ**)، أي: يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب. (**قوله: لأنه إذن يكون كالاسم**) مع كونه معرباً فلا ينتقض بالماضي. (**قوله: أسبق إعراب الاسم**) لكونه إعراب أسبق المعمولات وأقواه لكونه إعراب العمد. (**قوله: نحو: الذي يضرب الخ**) فإنه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب أن يكون فعلاً، وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد. (**قوله: ويكفينا**) أي: في ارتفاعه. (**قوله: وإن كان الإعراب**) يعني: وإن كان إعراب ما بعده مع تقديره؛ أي: الواقع اسماً غير إعرابه مع تقديره فعلاً؛ إذ هو مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل، وليس المراد أن إعراب المضارع مع التقدير الأول غير إعرابه مع التقدير الثاني؛ لأن ذلك التغاير متحقق في جميع المواد؛ إذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى التقدير الفعل معنوي فلا معنى لأن الوصلية. (**قوله: والسين الخ**) دفع لما يقال: فحينئذٍ لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفيس. (**قوله: فأبدل الألف الخ**)؛ إذ التنوين والنون الخفيفة إذا انفتح ما قبلهما ينقلبان ألفاً، في الرضي: لا دليل على قوله: الفراء. (**قوله: أصله لا أن**) قال الشاعر:

يُرَجِّي المرءُ ما لا أنْ يُلاقي ... ويعرضُ دون أقربِهِ الخطوبُ

وَكَيْ وَإِذَنْ(١) وَبِأَنْ مُقَدَّرَةً بَعْدَ حَتَّى وَلَامِ كَيْ وَلَامِ الجُحُودِ وَالفَاءِ وَالوَاوِ وَأَوْ فَأَنْ(٢) مِثْلُ: أُرِيْدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ(٣)

(١) أي: ينتصب المضارع بأن المقدرة كما ينتصب بأن الملفوظة. (٢) أي: التي ينتصب بها المضارع. (٣) مثال النصب بالفتحة.

إنّه حرف برأسه(١). «وَإِذَنْ» قيل: أصله (إذْ أنْ) فخففت. وقيل: أصله (إذْ) الظرفية، فَنُوِّنَ عوضاً عن المضاف إليه. «وَ(كَيْ(٢)) وَبِـ(أَنْ(٣)) مُقَدَّرَةً(٤) بَعْدَ (حَتَّى)» نَحْوُ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا(٥)). «وَ» بعد «لَامِ(٦) (كَي)» نَحْوُ: (سِرْتُ لأَدْخُلَهَا(٧)) «وَ» بعد «لَامِ الجُحُودِ(٨)» وهي اللام الجارة(٩) الزائدة(١٠) في خبر كان(١١) المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا(١٢) كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ لأنّ(١٣) هذه الثلاثة(١٤) جوار(١٥) فيمتنع دخولها على الفعل(١٦) إلّا بجعله مصدراً، بتقدير (أن) المصدرية. «وَ» بعد «الفَاءِ» نحو: (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ(١٧)). «وَ» بعد «الوَاوِ(١٨)» نحو: (لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ). «وَ» بعد «أَوْ» نحو: (لأَلْزِمَنَّكَ(١٩) أَوْ تُعْطِيَنِي(٢٠) حَقِّي) فإنّ(٢١) الفاء والواو عاطفتان(٢٢) واقعتان(٢٣) بعد الإنشاء(٢٤)، وقد(٢٥) امتنع(٢٦) عطف الخبر(٢٧) على الإنشاء، فجعل(٢٨) مفرداً ليكون(٢٩) من(٣٠) عطف المفرد(٣١) على المفرد المفهوم(٣٢) من ذلك الإنشاء(٣٣)، فيكون المعنى في (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ): ليكن زيارة منك فإكرام(٣٤) منّي إيّاك. وفي: لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن، لا يكن منك أكلُ السمك وشربُ اللبن معه(٣٥). «فَـ(أَنْ)» التي(٣٦) ينتصب بها المضارع «مثل: (أُرِيْدُ(٣٧) أَنْ تُحْسِنَ(٣٨) إِلَيَّ)» مثال النصب

(١) وهو الظاهر إذ لا وجه لرده إلى أصل كما رده الفراء والخليل. (٢) كسببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج. (٣) أي: وينصب المضارع بأن المقدرة بعد هذه الحروف. (٤) حال من أن. (٥) أي: أن أدخلها. (٦) أي: اللام التي تكون بمعنى كي. (٧) أي: البلد. أي: أن ادخلها. (٨) الجحد الإنكاري سميت بالجحد لاستعمالها في مقام الإنكار. (٩) عند البصرية متعلق بخبر كان المحذوف. (١٠) عند الكوفية لتأكيد النفي كالباء. (١١) إمّا لفظاً أو معنى كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾. (١٢) نافية. (١٣) أي: وإنّما قدر أنّ بعد هذه الحروف. (١٤) أي: حتى ولام كي ولام الجحود. (١٥) جمع جارة. (١٦) لكونه من خواص الاسم. (١٧) والمعنى في نحو: إذن أكرمك لمن قال أنا أتيتك أكرمك وقت إكرامك .وجيه. (١٨) أي: الحالية. (١٩) لظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما أنا .رضي. (٢٠) أي: يقدر أنّ بعد أو فلانها بمعنى الحرف الجر أعني إلى. (٢١) علة وينتصب المضارع بأن مقدرة بعد الفاء والواو. (٢٢) خبر إنّ. (٢٣) صفة. (٢٤) وهو زرني. (٢٥) حال. (٢٦) أي: منعه البيانيون. (٢٧) يحتمل الصدق والكذب. أعني فأكرمك. (٢٨) لدفع هذا الامتناع وتقريبه إلى الإمكان والجواز. (٢٩) أي: الكلام مثل يأكل السمكة. (٣٠) قبيل. (٣١) فهم من المضارع. (٣٢) أي: المفرد الذي فهم من ذلك .آه. (٣٣) متى يسقط الامتناع ويحصل الجواز. (٣٤) عطف على مفهوم ليكن منك زيارة. (٣٥) أي: مع الأكل. (٣٦) وصفه بالمعرفة لكونه علماً لنفسه. (٣٧) أنا. (٣٨) أنت. من الإحسان.

أي: لمن يلاقي. (**قوله: أنه حرف برأسه**) وهو الحق؛ إذ الأصل عدم التصرف في الحروف. (**قوله: فخفف**) بنقل حركة الهمزة وحذف الألف للساكنين، ويغير المعنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليه الجار كما في قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾. (**قوله: إذ الظرفية**) في الرضي: وإنما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما في إذ. (**قوله: فنون عوضاً عن المضاف إليه**) في الرضي: وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة بالثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص: أنا أزورك، فتقول: إذا أكرمك؛ أي: إذ تزورني أكرمك؛ أي: وقت زيارتك أكرمك، وعوض التنوين عن المضاف إليه؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة. (**قوله: سرت حتى أدخلها**) مثل للحروف الثلاثة مع أن أمثلتها مذكورة في المتن؛ لأن المقصود ههنا تمثيل تقدير أن، وما في المتن تمثيل النصب، ولذا لم يمثل لأن ولن وإذن وكي، وكان قول الشارح فيما سيجيء فإن التي تنصب المضارع إشارة إلى ذلك. (**قوله: وهي اللام الجارة**) عند البصريين فإنهم قالوا: إنه حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف، والأصل ما كان قاصداً للفعل، وأما عند الكوفيين فحرف زائد لتأكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشيء كذا في مغني اللبيب، فإن قلت: إذا كان للتعدية فكيف يصح قوله: الزائدة، قلت: كثيراً ما يطلق لقول بزيادتها لاطراد صحة إسقاطها كذا في التحفة. (**قوله: في خبر كان المنفي**) إما لفظاً وإما معنىً كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾. (**قوله: لأن هذه الثلاثة الخ**) هذا الكلام وما سيئاتي من قوله: فإن الواو والفاء الخ تعليل لتقدير أن بعدها فموقعه هذا لا ما ذكره المصنف من التفصيل؛ فإنه تفصيل لشرط التقدير، ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير إن بعد أو؛ لأنه مفهوم من شرط التقدير صريحاً. (**قوله: وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء**) في المغني عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار وجماعة. (**قوله: فإن التي ينتصب الخ**) احتراز عن أن المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا للتعلق كما في إذن وحتى.

﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ العِلْمِ هِيَ المُخَفَّفَةُ مِنَ المُثَقَّلَةِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ وَأَنْ لَا تَقُومَ، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيهَا الوَجْهَانِ، وَلَنْ مِثْلُ: لَنْ أَبْرَحَ، وَمَعْنَاهَا نَفْيُ المُسْتَقْبَلِ، وَإِذَنْ إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا

بالفتحة، و مثل: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مثال النصب بحذف النون. وكلمة أن «التِي تَقَعُ بَعْدَ العَلَم[١]» إذا لم يكن بمعنى الظنّ «هِيَ[٢]» (أنْ) «المُخَفَّفَةُ مِنْ (أَنْ) المُثَقَّلَةِ» لأنَّ المخففة م للتحقيق[٣]، فيناسب العِلْم[٤] بخلاف الناصبة[٥] فإنّها للرجاء والطمع[٦] فلا يناسبه. «وَ[٧]لَيْسَت» أي: (أنْ) الواقعة[٨] بعد العِلْم «هَذِهِ» أي: (أنْ) الناصبة «نَحْو: (عَلِمْتُ أَنْ[٩] سَيَقُومُ[١٠]، وأَنْ لاَ يَقُومُ[١١] وَ» (أنْ) «التِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ[١٢] فَفِيْهَا[١٣] الوَجْهَانِ[١٤]»، لأنَّ[١٥] الظنّ باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم [١٦](أنْ) المخففة الدالة على التحقيق، وباعتبار عدم اليقين يلائم (أنْ) المصدرية، فيصح[١٧] وقوع كليهما؛ فيجري[١٨] في (أنْ) التي بعده[١٩] الوجهان[٢٠]. «وَلَنْ، مِثْلُ: (لَنْ أَبْرَحَ[٢١]) وَمَعْنَاهَا» أي: معنى (لن) «نَفْيُ المُسْتَقْبَلِ[٢٢]» نفياً مؤكداً لا مؤبداً[٢٣]، وإلّا[٢٤] يلزم أن يكون[٢٥] في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ تناقض[٢٦]، لأنَّ (لن) تقتضي معنى التأييد و(حتى) تقتضي الانتهاء[٢٧]. «وَإِذَنْ» التي ينتصب بها المضارع «إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا[٢٨] بَعْدَهَا عَلَى مَا[٢٩] قَبْلَهَا»

(١) كل ما هو بمعنى العلم. وما بمعناه كالرؤية والوجدان واليقين. (٢) للحصر أي: هي المخففة لا غير. (٣) موضوع. أي: إذا كان للتحقيق. (٤) لأنَّ العلم دال على أنَّ ما بعده معلوم التحقق. وافية. (٥) أي: المصدرية. (٦) عطف تفسير. الدالين على أنَّ وما بعدهما غير معلوم التحقيق. (٧) هذه تأكيد للحصر. عصام. (٨) صفة أنْ. (٩) أي: إنَّه. (١٠) وكقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ الآية. (١١) أي: علمت أنَّه لا يقوم. (١٢) أي: الأفعال الدالة على الظنّ. (١٣) خبر مقدم. (١٤) مبتدأ مؤخر. أي: كونها ناصبة للفعل أو مخففة من أنَّ المثقلة فاعل الظرف. محمد أفندي. (١٥) دليل لمقدر إنّما يصح الوجهان. (١٦) خبر إنَّ. (١٧) وإدراجه في الظن استواء الاعتبارين. (١٨) ولذا صح وقوع كل منهما مجرى. (١٩) أي: بعد الظن. (٢٠) فاعل يجري. (٢١) أي: أفارق. (٢٢) ولهذا لا يستعمل إلّا مع الفعل المستقبل. (٢٣) مطبقاً كما قيل ولا مؤبداً في الدنيا كما قيل وهو الحق. عصام. رد لمذهب الاعتزال. (٢٤) أي: وإن لم يكن مؤكداً. (٢٥) أي: يوجد. أي: التناقض في كلام الله تعالى. (٢٦) اسم يكون. (٢٧) والانتهاء مناقض للتأبيد. والقرآن العظيم منزه عن التناقض. (٢٨) فاعل لم يعتمد. (٢٩) شرط الأول.

(قوله: تقع بعد العلم) وما بمعناه كالرؤية والوجدان واليقين. (قوله: إذا لم يكن بمعنى الظن) حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج إلى التقييد؛ إذ العلم قد يكون بمعنى الظن، في الرضي: جوز بعضهم أن يأول العلم بالظن مجازاً، فيقال: علمت أن يخرج زيد بالنصب؛ أي: ظننت، وفي تفسير أبي حيان: قد يستعمل العلم ويراد به الظن فيجوز أن يعمل في أن المصدرية، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾؛ لأن القطع بإيمانهن غير متوصل إليه. (قوله: هي أن المخففة الخ) أراد أن الضمير لمجرد التأكيد، والفرق بين الخبر والنعت سواء، قلنا: إنه مبتدأ أو ضمير فصل، وليس لقصر المسند على المسند إليه؛ لعدم صحته، ولا لقصر المسند إليه على المسند؛ لأنه يصير قوله: وليست هذه تأكيداً تكراراً والأصل عدمه. (قوله: على غلبة الوقوع الخ) إن أريد بالتحقيق جعل الشيء محققاً ثابتاً فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فإن المظنون أكثري الوقوع، وإن أريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالباً راجحاً؛ أي: راجحاً على عدمه، والضابط في معرفة أن المصدرية وغيرها على ما في الرضي: إن أن التي ليست بعد العلم، ولا ما يؤدى معناه، ولا ما يؤدى معنى القول، ولا بعد الظن، فهي مصدرية لا غير، والتي بعد الظن فإن كان بعدها غير لا من حروف التعويض وهي السين وسوف وقد ولم ولا وما ولن فخفيفة لا غير، وكذا إن كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل؛ نحو: ظننت أن لا مال أن لا شيء، وإن كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم، وما يؤدي معناه إن لم يكن فيه معنى القول فخفيفة لا غير، وإن كان فيه معنى القول فإن وليها فعل غير متصرف فمفسرة أو مخففة، وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مفسرة ومصدرية لا مخففة لعدم العوض وإن وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة، وإن وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض فمخففة أو مفسرة، وكذا إن لم يلها الفعل، بل وليها جملة اسمية، إذا عرفت هذا فلابد في بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح فتدبر. (قوله: فيجري الخ) ذكر النتيجة بعد إقامة الدليل، وذكر المدعى إشارة إلى إيصاله إليها وترتبها عليه، وإلى أن قوله: ففيها الوجهان ليس المراد إنه يتحقق فيها الوجهان، بل إنه يجري فيها الوجهان، والمحقق لا يكون إلا أحدهما. (قوله: نفياً مؤكداً) في المغني: ولا تفيد لن توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾، ولكان ذكر الأبد في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكراراً والأصل عدمه.

وَكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مِثْلُ: إِذَنْ[١] تَدْخُلَ الجَنَّةَ،

(١) قولك لمن قال أسلمت.

أي[١]: إن لم يكن ما بعدها معمولاً لما[٢] قبلها، فإنَّه[٣] إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها[٤] المضارع لأنَّها[٥] لضعفها[٦] لا تقدر أن تعمل فيما[٧] اعتمد على ما قبلها فصار كأنَّه[٨] سبقها حكماً[٩]، «وَكَانَ» عطف[١٠] على (لم يعتمد) أي: ينتصب بها[١١] المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها[١٢] على ما قبلها. وإذا كان «الفِعْلُ[١٣]» المذكور[١٤] بعدها «مُسْتَقْبَلاً[١٥]» لكونها[١٦] جواباً وجزاء، وهما لا يمكنان إلَّا في الاستقبال. فإن فقد[١٧] أحد الشرطين[١٨]، نحو: (أنا إذن أحسنُ[١٩] إليك) وكقولك لمن يحدثك[٢٠]: إذن أظنُّك[٢١] كاذباً، أو[٢٢] كلاهما، كقولك لمن يحدثك: أنا إذن أظنُّك[٢٣] كاذباً، وجب[٢٤] الرفع[٢٥]. «مثل[٢٦]» قولك لمن قال: أسلمت.: «إِذَنْ تَدْخُلَ[٢٧] الجَنَّةَ» مَثَّلَ[٢٨] بمثال لا يحتمل[٢٩] إلَّا الاستقبال[٣٠].

فقوله[٣١]: (إذن) مبتدأ، وقوله[٣٢]: (إذا لم يعتمد) ظرف للانتصاب الملحوظ معها

(١) تفسير الاعتماد. (٢) أي: العامل الذي. (٣) شأن. (٤) أي: إذن. (٥) أي: إذن. (٦) في العاملية. (٧) أي: في المضارع. (٨) شأن. (٩) تميز. (١٠) أي: هذا معطوف. (١١) أي: بإذن. (١٢) أي: ما بعد إذن. (١٣) شرط الثاني. (١٤) أي: متصلاً كما هو المتبادر. (١٥) خبر كان. (١٦) أي: لكون مدخولها. دليل مقدر إنَّما اشترط المستقبل. (١٧) أي: عدم. (١٨) ولها شرط ثالث لم يذكر المصنف وهو عدم الفصل بينهما وبين معمولهما. رضا. (١٩) مثال لفقد الشرط الأول. (٢٠) يكلمك. (٢١) بمعنى الحال. مثال لفقد الشرط الثاني. (٢٢) فقد. (٢٣) وإن وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال. (٢٤) جواب إن فقد. (٢٥) في كل هذه الأمثلة. (٢٦) خبر مبتدأ وهو لفظ إذن. (٢٧) أنت. (٢٨) مصنف. (٢٩) صفة مثال. (٣٠) لأنَّ دخول الجنة واقع في الاستقبال البتة. (٣١) مصنف. (٣٢) مصنف.

(**قوله: أي: إن لم يكن الخ**) أي: ليس المراد من عدم الاعتماد أن لا يكون لها ارتباط بما قبلها أصلاً، فإن إذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فقرئ بالرفع والنصب، فمن حيث إنه وقع في صدر جملة مستقلة ينصب المضارع، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف يكون ما بعدها مرفوعاً، نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضي إنما فسر الاعتماد بكونه من تتمة ما قبلها بجعله شرط الوجوب بقرينة المقابلة بقوله: وإذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان، بل المراد أن لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها حقيقة أو حكماً بأن يحصل له بالنظر إلى ما قبلها إعراب وإن لم يكن عاملاً فيه؛ وذلك في ثلاثة مواضع؛ بالاستقراء الأول أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها؛ نحو: أنا إذن أحسن إليك، والثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها؛ نحو: إن جئتني إذن أكرمك، والثالث: أن تكون جواب القسم الذي قبلها؛ نحو: والله إذن أكرمك فإنه في الصورة الأخيرة وإن لم يكن ما قبلها عاملاً ففي حكم العامل؛ إذ يحصل له بالنظر إليه إعراب الرفع. (**قوله: فإنه إذا اعتمد**) حاصله: أن إذن لكونه حرفاً ضعيف العمل لا يعمل فيما هو مقدم عليه حكماً وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولاً، وهو أنه يلزم توارد العاملين؛ أعني: إذن وما قبلها؛ لأن توارد العاملين جائز إذا كان عمل أحدهما لفظياً وعمل الآخر محلياً؛ نحو: إن زيداً قائم وعمرو. (**قوله: المذكور بعدها**) أي: متصلاً كما هو المتبادر ففيه إشارة إلى اشتراط الاتصال أيضاً فإنها لا تعمل بالفصل إلا إذا كان بالقسم أو بلا النافية نص عليه في المغني. (**قوله: لكونها**) أي: في الأصل باعتبار مدخولها جواباً لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم؛ نحو: إن جئتني إذن أكرمك، أو من متكلم آخر كما في مثال المتن، وجزاء لشرط مذكوراً ومقدر. (**قوله: وهما لا يمكنان**) أي: كلاهما لا يمكنان إلا في زمان الاستقبال لا كل واحد منهما فإن الجواب إنما يقتضي أن يكون متأخراً عن كلام سابق، فيجوز أن يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز أن يكونا ماضيين؛ نحو: إن جئتني لأكرمتك، ولا يجوز أن يكون الجزاء حالاً، وقد نص في الرضي أن الشرط والجزاء إما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال. (**قوله: وجب الرفع**) وفي بعض الصور فإن المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء إعراب صور الفقدان، فلا يرد أن في صور تقديم الشرط يجب الجزم فالواجب أن يقول: وجب الرفع والجزم. (**قوله: إذا لم يعتمد الخ**) الأولى أن يجعل كل منهما خبر المبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين استطراداً، ولا يحتاج إلى اعتبار أن الشرطين المذكورين لما كانا مقررين نزلا منزلة المعلوم وذكر في العلة أن من شأنهما أن تكون قضية معلومة للمخاطب، وإلا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين.

وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الوَاوِ وَالفَاءِ فَالوَجْهَانِ[١] وَكَيْ[٢] مِثْلُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ[٣]، وَحَتَّى[٤] إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا بِمَعْنَى كَيْ

(١) أي: فالوجهان جائزان النصب والرفع. (٢) التي ينتصب بها المضارع. (٣) أي: سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور. (٤) التي ينتصب بها المضارع بعدها تقدير إن إذا كان المضارع مستقبلاً.

كما أشرنا[١] إليه، وقوله[٢] (مثل: إذن تدخلَ الجنة) خبر المبتدأ. فتمثيل (إذن[٣]) بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواتها[٤] إلّا أنّه[٥] لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً[٦] بشرطين أشار[٧] إليهما فيما بين المبتدأ[٨] والخبر[٩]. «وَإِذَا وَقَعَتْ» أي: إذن «بَعْدَ الوَاوِ[١٠] وَالفَاءِ[١١] فَالوَجْهَانِ[١٢]» جائزان، النصب[١٣] بناء على ضعف الاعتماد بالعطف[١٤]، لاستقلال[١٥] المعطوف، لأنّه[١٦] جملة، والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف. «وَكَيْ» التي[١٧] ينتصب بها المضارع «مِثْلُ: (أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ) وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ» أي: سببية ما قبلها لما بعدها[١٨] كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور. «وَحَتَّى» التي[١٩] ينتصب المضارع بعدها بتقدير[٢٠] (أنْ) «إِذَا كَانَ» أي: المضارع «مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا[٢١]» وإنْ كان بالنظر إلى زمان المتكلم ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً. «بِمَعْنَى[٢٢] كَيْ»

---

(١) وهو إذن التي ينتصب المضارع. (٢) مصنف. (٣) نون مثل بيان لوجه اختيار المصنف في فالتمثيل مادة الجنة. (٤) أي: كي ولن وإنّ. (٥) شأن. (٦) خبر كان. (٧) مصنف. (٨) وهو إذن. (٩) وهو مثل. (١٠) كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾. (١١) الفاء منعهن. كقولك. مجيباً لمن قال: أنا آتيك. : فإذن أكرمك. (١٢) أي: الإلغاء والإعمال. (١٣) بدل من الوجهان وإشارة إلى أنّ اللام للعهد. (١٤) أي: بسبب العطف. (١٥) علة ضعف. (١٦) علة العلة. (١٧) صفة كي. هذا احتراز عن الجارة. (١٨) وقيل: إنّها ناصبة بإضمار إنّ. (١٩) احتراز عن حتى الجارة. (٢٠) عند البصرية. (٢١) بأن يكون ترقب الحصول وقت حصول ما قبله. س. (٢٢) حال.

(**قوله: معها كما أشرنا إليه**) أي: إلى كونه ظرفاً للانتصاب حيث قدر الموصول التي صلتها ينتصب. (**قوله: فالوجهان**) في المغني: والتحقيق أنه إذا قيل: إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً، وعلى الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقديم العاطف، ولا يجوز أن يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق؛ إذ ليس في إذن وجهان، بل فيما بعدها إلا أن يفسر الوجهان بالإعمال والإلغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول إلى الماء. (**قوله: بناء على ضعف الاعتماد**)؛ لأن حروف العطف لكونها أصلاً في عطف المفردات يقتضي أن يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكأنه لم يعتمد فيجوز النصب. (**قوله: باعتبار الاعتماد بالعطف**) نظراً إلى ما هو الأصل فيه، وإن لم يوجد ههنا فلو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج إلى هذه التكلفات كما لا يخفى. (**قوله: وكي التي ينتصب بها المضارع**) احتراز عن كي الجارة وهي ما دخلت على الاسم؛ نحو: كيمه، وعلى أن؛ نحو: جئتك كي أن تكرمني؛ فإنها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل، وفي غيرهما إذا تقدمها اللام؛ نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ فهي ناصبة لا غير، وإذا لم يتقدمها تحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن تكون جارة مضمرة بعدها إن كذا في الرضي، فمعنى قوله: ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها، وفيها رد على الأخفش حيث ذهب إلى أنها حرف جر وأن انتصاب المضارع بعدها في جميع المواد بتقدير أن. (**قوله: أي: سببية ما قبلها لما بعدها**) بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمون ما قبلها إلى حصول مضمون ما بعدها كذا في اللباب، فعلم أن مدلولها سببية ذي الغاية وهي لازم التعليل الذهني؛ أعني: كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلفت عباراتهم، فقال بعضهم: إنها للسببية، وقال بعضهم: إنها للتعليل. (**قوله: مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله**) بأن يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله. (**قوله: وإن كان بالنظر إلى آخره**) أي: سواء كان وقت الإخبار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن على أحد الوجوه الثلاثة؛ وذلك بأن حصل منك السير إما للدخول أو إلى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصلاً لا ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً كذا في الرضي، ولاشك أن استقباله بالنظر إلى ما قبلها حينئذٍ أظهر من الأول، فظهر معنى أن الوصلية كأنه قيل: وإن كان استقباله بالنظر إلى ما قبلها يزاحمه أمر آخر وهو كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى زمان التكلم، فاندفع ما قيل: إن الواجب أن يقال: سواء كان بالنظر إلى زمان التكلم الخ، أو إسقاط قوله: مستقبلاً.

أَوْ إِلَى مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجنَّةَ(١)، وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ(٢)، وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمسُ(٣)، فَإِنْ أَرَدْتَ الحَالَ تَحْقِيْقاً أَوْ حِكَايَةً

(١) مثال لحتى بمعنى كي ولوقوع المضارع بالنظر إلى ما قبله مستقبلاً وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً. (٢) مثال لحتى بمعنى كي أو إلى ولاستقبال المضارع. (٣) مثال لحتى بمعنى إلى ولاستقبال ما بعدها تحقيقاً.

أي: حال كون (حتى) بمعنى (كي) للسببية(١)، «أَوْ إِلَى» لانتهاء الغاية(٢)، «مِثْلُ: (أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ» مثال لـ (حتى) بمعنى (كي) ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبلها(٣) وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً(٤). «وَ(كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ») مثال لـ (حتى) بمعنى (كي) أو (إلى(٥)) ولاستقبال المضارع بالنظر(٦) إلى ما قبله، وأمَّا بالنظر(٧) إلى زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً(٨). «وَأَسِيْرُ حَتَّى تَغِيْبَ(٩) الشَّمْسُ» مثال لـ (حتى) بمعنى (إلى(١٠)) ولاستقبال ما بعدها تحقيقاً. «فَإِنْ أَرَدْتَ» بالفعل الذي دَخَلَته حتى(١١) «الحَالَ» يعني زمان الحال(١٢) «تَحْقِيْقاً(١٣)» أي: بطريق التحقيق بأن تكون هي زمان التكلم بعينه، وسيجيء مثاله. «أَوْ حِكَايَةً(١٤)» أي: بطريق الحكاية كما تقول(١٥): (كُنْتُ سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ)، فـ (أَدْخُلَ) في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كأنَّك كنت في زمان الدخول

(١) احتراز عن كي للمصدرية نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ الآية. (٢) احتراز عن التي بمعنى مع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾. (٣) وهو وقوع الإسلام وهو مضمون أسلمت. (٤) كما كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله. (٥) إذا أردت به إخبار كون دخول البلد نهاية سيرك في الخارج. (٦) حال. (٧) حال. (٨) لا يحتمل الاستقبال. عصام. (٩) أي: أن تغيب. (١٠) لأنَّ السير ليس سبباً لغيبوبة الشمس. (١١) فاعل دخلت. (١٢) لا الحال الذي من المعمولات. (١٣) حال من الحال. (١٤) تمييز كما أشار الشارح إليه. (١٥) أنت.

(**قوله: حال كون حتى الخ**) إشارة إلى أن قوله: بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال، وفائدته الإشارة إلى أنه لا يكون حتى حينئذٍ بمعناه الحقيقي؛ أعني: انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزءاً لما قبلها ضعيفاً أو قوياً في تعلق الفعل السابق. (**قوله: للسببية**) احتراز عن كي التي تكون بمعنى أن المصدرية، وهو ما إذا كان مدخول اللام؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾. (**قوله: لانتهاء الغاية**) احتراز عن إلى التي بمعنى مع ؛نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾، كذا قاله الرضي، ثم قال: ذكره لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه؛ لأن حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا تخلو إما أن تكون بمعنى إلى أو بمعنى كي، وفي كلا الوجهين لا بد أن يكون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها؛ لأن المسبب لابد أن يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول: مدار ذلك على قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى إما في حال الإخبار أو في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع، وإن قصد كونه مترقباً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله وجب النصب انتهى، ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بأن يقال: مراده إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله في قصد المتكلم، ومترقباً حصوله بقرينة قوله: فإن أردت الحال حيث لم يقل: فإن كان للحال. (**قوله: أن يكون ماضياً الخ**) بأن أخبر بعد الدخول أو حالاً بأن أخبر حال الدخول أو مستقبلاً بأن منع مانع من الدخول في زمان التكلم، وكان قاصداً للدخول بعده. (**قوله: بطريق التحقيق**) يعني أن قوله: تحقيقاً أو حكاية تمييز من الحال فإنهما قسمان منه على ما تشعر به عبارة الشارح رحمه الله في بحث اسم الفاعل حيث قال: والحال أعم من أن يكون حقيقة أو حكاية، ويجوز أن يكون خبر كان المحذوف وجعله حالاً تكلف، وكذا جعله منصوباً بنزع الخافض. (**قوله: كما تقول: كنت سرت أمس الخ**) فإن أمس يفيد أن السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له أو منتهى إليه، فيقتضي أن يكون الدخول أيضاً محققاً فيه؛ إذ لو تحقق الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال أيضاً مدخل في تحقيقه، فلم يكن السير في الأمس فقط سبباً لتحققه. (**قوله: كأنك كنت الخ**) بيان لكون المراد من أدخل ههنا حكاية الحال الماضية فإن الكلام واقع في الحال، فكيف يصلح إرادة الحال الماضية؟ فوجهه بأن يقدر أن هذا الكلام واقع فيه؛ أي: في الزمان الماضي، والآن محكي، وهذا بناء على أن يقدر المتكلم من حيث إنه متكلم موجوداً في الزمان الماضي حاكياً له في زمان التكلم، وإن لم يصوره الشارح قدس سره بأن يقدر المتكلم كأنه الآن موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن؛ لأن ذلك التقدير إنما يكون فيما إذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾، وليس مقصوده أن حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال؛ فإنه قد صرح بأن المراد من الحال في عبارة المصنف زمان الحال.

هيأت[١] هذه[٢] العبارة[٣] وتحكيها في زمان التكلم[٤] على ما كنت هيأته[٥]، وكان ما[٦] بعد[٧] (حتى) في[٨] هذه العبارة[٩] مرفوعاً[١٠] فأبقيته على ما[١١] كان عليه وحكيته[١٢]. ففي زمان الحكاية أيضاً[١٣] يكون مرفوعاً[١٤]، إذ لا يمكن حينئذ[١٥] تقدير (أنْ[١٦]) لأنَّها عَلَم الاستقبال[١٧]. «كَانَتْ[١٨]» أي: (حتى) عند هذه الإرادة «حَرْفَ ابْتِدَاءٍ» لا جارَّة ولا عاطفة. ومعنى كونها[١٩] حرف ابتداء أن يبتدأ بها[٢٠] كلام[٢١] مستأنف[٢٢] لا أن يقدر بعدها[٢٣] مبتدأ يكون الفعل[٢٤] خبره لتكون[٢٥] (حتى) داخله على اسم كما توهمه[٢٦] بعضهم. «فَيَرْفَعُ[٢٧]» أي: ما بعد[٢٨] (حَتَّى) لعدم[٢٩] الناصب والجازم «وَتَجِبُ[٣٠] السَّبَبِيَّةُ» أي: كون ما قبلها سبباً لما بعدها، ليحصل[٣١] الاتصال المعنوي[٣٢]، وإن فات الاتصال اللفظي[٣٣] «مِثْلُ: (مَرِضَ[٣٤]» فُلاَنٌ «حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ[٣٥]» الآنَ[٣٦]) مثال لما أريد الحال تحقيقاً، فإنَّه[٣٧] قصد به[٣٨]

(١) أي: أحضرت بصيغة ماض المخاطب. (٢) مفعول هيئت. (٣) موافقة لهيئتك السابقة في التعبير. (٤) بناء. (٥) أنت. (٦) أي: المضارع الواقع. (٧) وهو دخول البلد. (٨) متعلق بـ مرفوعاً الآتي. (٩) أي: الحكاية. (١٠) خبر كان. (١١) أي: الرفع. (١٢) ما وقع بعينه. (١٣) كأول الحال. (١٤) في زمان الحكاية كما كان مرفوعاً في زمان الوقوع. (١٥) أي: حين كونه حكاية الحال. (١٦) أي: اللفظ إنَّ. (١٧) فينا في الحال. (١٨) جواب إن أردت .آه. (١٩) أي: حتى. (٢٠) أي: بـ حتى. (٢١) نائب فاعل يبتدأ. (٢٢) صفة كلام. (٢٣) أي: حتى. (٢٤) المضارع. (٢٥) علة لمقدر إنَّما يقدر المبتدأ على زعمه. (٢٦) أي: تقدير المبتدأ. (٢٧) مضارع مجهول. فيرتفع نسخة. (٢٨) أي: المضارع. (٢٩) علة الارتفاع. (٣٠) إذا كانت حرف ابتداء وجب أن يكون ما فيه سبباً لما بعدها. (٣١) وإنَّما وجب السببية ليحصل .آه. (٣٢) ليتحقق الغاية التي هي مدلول حتى. (٣٣) وهو تعلق متى جارة بما قبلها لجبر ما فات من الاتصال اللفظي .وجيه. (٣٤) فالمرض هو سبب عدم الرجاء. (٣٥) قوم. (٣٦) أشار بذلك إلى أنَّ مثال المتن يحتمل الحال والاستقبال .رضا. تعليل لمقدر وإنَّما كان مثالاً له. (٣٧) متكلم. (٣٨) أي: بقوله لا يرجونه.

(**قوله: ففي زمان الحكاية الخ**) نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه. (**قوله: إذ لا يمكن الخ**) دليل لقوله: فأبقيته؛ يعني: أن إبقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه؛ إذ لا يمكن تقدير أن. (**قوله: لأنها علم الاستقبال**) أي: يقصد منها الاستقبال، وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية، ولاشك أن قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يردان إن يقدر بعد حتى إذا كان ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، وإن كان بالنظر إلى زمان التكلم ماضياً أو حالاً؛ لأنه حينئذٍ لا يقصد منه الحال. (**قوله: لا جارة**)؛ لأنها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل إلا بتقدير أن، وقد امتنع ههنا؛ لأنه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت في كلامهم. (**قوله: ولا عاطفة**) تعرض لنفيها مع أنها أخص استعمالاً من الجارة رداً على من توهم أنها عاطفة كذا في العباب. (**قوله: كلام مستأنف**) لا يتعلق بما قبلها من حيث الإعراب كما تعلق المنصوب؛ لأن حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها. (**قوله: لا أن يقدر الخ**)؛ لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ على قراءة الرفع، وتقدير لفظ الشأن أو ضمير الشأن تكلف لا تدعو إليه ضرورة. (**قوله: لتكون حتى داخلة الخ**) أي: يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الأصل في حتى وهو دخوله على الاسم. (**قوله: كما توهمه بعضهم**) لا رعاية الأصل يقتضي دخولها على المجرور لا على المرفوع. (**قوله: سبباً لما بعدها**) فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى أدخلها، ولا هل سرت حتى أدخلها؛ ليحصل الاتصال المعنوي؛ يعني: أن حتى لكونها في الأصل حرف جر لانتهاء الغاية يقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصيرورتها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملاً في معناه الحقيقي فشرطنا السببية المناسبة لمعناه الحقيقي فإن السبب ينتهي لوجود المسبب، فلا يرد أن الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية، فليكن بوجه آخر ككونه غاية لما قبله فيجوز؛ نحو: سرت حتى تغيب الشمس بالرفع. (**قوله: الآن**) قيد به ليصير المثال نصاً في الحال تحقيقاً كما أن المثال السابق نص في الحال حكاية، والقرينة على التقييد كون المضارع خالياً عن قرينة الاستقبال والحال، فإنه إذ خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال كذا في الرضي، وأشار بذلك إلى أن مثال المتن يحتمل كليهما.

وَمِنْ ثَمَّةَ امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي كَانَ سَيرِي حتَّى أَدْخُلَهَا فِي النَّاقِصَةِ، وَ[1] أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا، وَجَازَ[2] فِي التَّامَّةِ كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَأَيُّهُمْ[3] سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، وَلَامُ كَيْ مِثْلُ: أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الجَنَّةَ،

(١) أي: وامتنع الرفع نظراً إلى الأمر الثاني في وقولك أسرت.آه. (٢) عطف على امتنع أي: ومن ثمة جاز رفع المضارع الذي بعده في وقت حصوله. (٣) أي: وجاز رفع المضارع أيضاً في التركيب الذي يصدر بكلمة أتى الدال على العموم.

نفي الرجاء في زمان التكلم. «وَمِنْ[1] ثَمَّةَ» أي: من أجل هذين الأمرين أي[2]: كون (حتى) عند إرادة الحال حرف ابتداء، و[3]وجوب سببية ما قبلها لما بعدها «امْتَنَعَ» نظراً إلى الأمر الأول[4]، «الرَّفْعُ» أي: رفع ما بعد (حَتَّى) «فِي[5]» قولك: «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا فِي[6]» وقت حصول كان «النَّاقِصَةِ» في هذا القول بأن[7] يجعل (كان[8]) فيه ناقصة[9] لا تامة، لأنَّها[10] لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها[11] عما قبلها فتبقى الناقصة[12] بلا[13] خبر فيفسد المعنى. «وَ» امتنع الرفع نظراً إلى[14] الأمر الثاني في قولك: «أَسِرْتَ[15] حَتَّى تَدْخُلَهَا[16]؟»، لأنَّه[17] حينئذ[18] يكون ما بعدها[19] خبراً[20] مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه[21]، وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه، لوجود[22] حرف الاستفهام[23] فيلزم الحكم بوقوع المسبب[24] مع الشك في وقوع السبب[25] وهو[26] محال. «وَجَازَ[27] فِي» وقت حصول (كَانَ) «التَّامَّةِ (كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا[28]») فإن معناه[29]: ثبت سيري فأنا[30] أدخل[31] الآن[32] ولا فساد فيه. «وَ» وجاز[33] «أَيُّهُمْ[34] سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» بالرفع[35] لأنَّ السير[36] في هذا المقام محقق[37] و[38]الشك إنَّما هو في تعيين الفاعل، فيجوز أن يكون المسبب[39] متحقق الحصول. فقوله: (أيهم) عطف بتقدير (جاز) على (جاز في التامة) لا على[40] (كان سيري حتى أدخلها[41]) لعدم صلاحية تقييده[42] بقوله: (في التامة) كالمعطوف[43] عليه. وفي بعض النسخ[44] هكذا[45] (وجاز في: كان سيري حتى أدخلُها، في التامة) أي: جاز الرفع في[46] هذا التركيب في[47] وقت حصول (كان) التامة، فعلى هذا[48] قوله[49]: (أيهم سار) عطف على (كل سيري) ولا فساد فيه. «وَلَامُ[50] كَيْ» التي[51] ينتصب المضارع بعدها بتقدير (أنْ[52]) «مِثْلُ: (أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الجَنَّةَ»)

(١) استئناف أو اعتراض. متعلق بامتنع الآتي. (٢) وهو كون حتى عند إرادة الحال حرف ابتداء. (٣) الآخر. (٤) متعلق بامتنع المقيد والأولى متعلق بمطلق الامتناع فلا يلزم تعلق الجارين .آه. (٥) متعلق بـ امتنع. (٦) بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً. (٧) بيان بطريق الامتناع. (٨) أي: لفظ كائن. (٩) مفعول يجعل. (١٠) علة لمقدر وإنَّما امتنع الرفع. (١١) لكونها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها. (١٢) أي: لفظ كان. (١٣) حال. (١٤) وهو أنَّ ما قبلها يجب أن يكون سبباً لما بعدها. (١٥) أنت. (١٦) أي: البلد. (١٧) علة امتنع السببية في هذا المثال. (١٨) أي: حين إذا كان حرف ابتداء . محرم. (١٩) وهو قوله يدخلها. (٢٠) عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه. (٢١) أي: بوقوع مدلوله بالنظر إلى الخبر وإن احتمل عند العقل عدم الوقوع. س. (٢٢) علة مشكوك. (٢٣) وهو الهمزة. (٢٤) وهو الدخول. (٢٥) وهو السير. (٢٦) أي: اللزوم. (٢٧) أي: الرفع. (٢٨) أي: لا يلزم تعلق ما بعدهما قبلها تعلقاً لفظياً. (٢٩) أي: معنى هذا المثال. (٣٠) بتقدير المبتدأ. (٣١) البلد. (٣٢) وبإرادة الحال من المضارع. (٣٣) الرفع أيضاً. (٣٤) من القوم. (٣٥) متعلق يجوز. مع كون النصب مختاراً. (٣٦) هو السبب. (٣٧) خبر إن. (٣٨) حال. (٣٩) وهو الدخول. (٤٠) أي: لا يجوز عطفه. (٤١) علة عدم الجواز. (٤٢) أي: بعد صلاحية هذا التركيب لئن يكون مقيداً. أي: لفظ سير. (٤٣) وهو كان. (٤٤) أي: نسخ الكافية. (٤٥) وقع. (٤٦) مطلق. (٤٧) ومقيد. (٤٨) أي: بعض النسخ. (٤٩) مصنف. (٥٠) مبتدأ. (٥١) صفة لام كي. (٥٢) لكونها حرف جر كما تقدم في حتى.

(**قوله: نظراً إلى الأمر الأول**) لا بالنظر إلى الأمر الثاني فإن كينونة السير على صفة أو في نفسه سبب للدخول، وأما احتمال تقدير الجر منتفياً فمناف لما هو مدلول كان أو لاعتبار أن الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف. (**قوله: في وقت حصول الخ**) على حذف ثلاثة مضافات، قال الرضي: وقد يحذف مضاف ما بعدها وهلم جراً؛ لقيام المضاف إليه الأخير مقامه. (**قوله: فيفسد المعنى**) على تقدير عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب؛ فإنه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور، وإنما هو لرعاية قاعدة نحوية؛ فإن العرب القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير. (**قوله: مقطوعاً بوقوعه**) أو بوقوع مدلوله بالنظر إلى الخبر، وإن احتمل عند العقل عدم الوقوع. (**قوله: مع الشك في وقوع السبب**) المفاد سببيته له بحتى، فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب. (**قوله: فأنا أدخل**) تصريح لكونه حرف ابتداء بجعل الجملتين متخالفتين لا تقدير للمبتدأ. (**قوله: لا على كان سيرى**) أشار إلى أن المقصود بتقدير جاز ليس تعيين هذا الطريق، بل نفي عطفه على كان سيرى، فيجوز أن لا يقدر جاز فيكون عطفاً على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله: في التامة لكنه خلاف الظاهر. (**قوله: لعدم صلاحية الخ**) مع أن تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما إذا تأخر فإنه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا، وهو الظاهر السابق إلى الفهم. (**قوله: التي ينتصب**) احتراز عن لام كي في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾؛ فإنه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن بل بكي، وإشارة إلى أنه مثال الانتصاب بخلاف ما ذكر في الشرح فإنه مثال التقدير.

وَلَامُ(١) الجُحُودِ لَامُ تَأْكِيْدٍ بَعْدَ النَّفْيِ لِكَانَ مِثْلُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ وَالفَاءُ بِشَرْطَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ،

(١) أي: التي ينتصب بها المضارع مبتدأ.

وإنَّما يقدر (أن) بعدها، لأنها جارة(١) «وَلَامُ الجُحُودِ» التي تنصب بها المضارع بعدها(٢) هي(٣) «لَامُ تَأْكِيْدٍ» للنفي(٤) «بَعْدَ النَّفْيِ لِكَانَ(٥)» لفظاً «مِثْلُ»: ﴿وَمَا(٦) كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ(٧)﴾ أو معنى، نحو: لم يكن لِيفعلَ(٨)، وهي أيضاً(٩) جارة، ولهذا(١٠) تقدر بعدها (أنْ). فإن قيل إذا صار الفعل(١١) بمعنى المصدر بـ (أنْ) المقدرة، فكيف يصح(١٢) الحمل؟ قيل(١٣): على حذف(١٤) المضاف من الاسم(١٥)، أي: ما كان صفة(١٦) الله تعذيبهم. أو من الخبر، أي: ما(١٧) كان(١٨) الله ذا تعذيبهم. أو على تأويل المصدر باسم الفاعل(١٩)، أي: ما كان الله مُعذِّبهم(٢٠) «وَالفَاءُ(٢١)» التي(٢٢) ينتصب المضارع(٢٣) بعدها بتقدير (أنْ) فتقدير (أنْ) بعدها لانتصاب المضارع مشروط «بِشَرْطَيْنِ» «أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ(٢٤)» أي: سببية ما قبلها لما بعدها، لأنَّ(٢٥) العدول عن الرفع(٢٦) إلى النصب(٢٧) للتنصيص(٢٨) على السببية، حيث يدل تغيير(٢٩) اللفظ على تغيير المعنى(٣٠). فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها.

(١) فامتنع دخول حرف الجر مع الفعل. (٢) بتقدير إنَّ بعدها. (٣) إشارة إلى حذف الخبر. (٤) أي: لام زائدة لتأكيد النفي. (٥) متعلق بالنفي. أي: للفظ كان. (٦) نافية. (٧) أي: أهل مكة. (٨) أي: لأن يفعل. (٩) أي: كلام كي. (١٠) أي: ولأجل أنَّ لام الجحود جارة مثل لام كي. (١١) الواقع بعد لام الجحود كان في مثال المتن أو الشرح. (١٢) في هذه الآية لأنَّه لا يقال الله تعذيب. (١٣) في الجواب. (١٤) يصح الحمل. (١٥) أي: اسم كان وهو لفظة الله. (١٦) مضاف. (١٧) نفي. (١٨) مضاف إلى الخبر. (١٩) ويعضده سياق الآية وهو قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾. (٢٠) فهذه الاعتبارات فيصحح الحمل. (٢١) أي: المعهودة فيما سبق. (٢٢) صفة الفاء. (٢٣) عند البصرية. (٢٤) أي: قصد السببية وقد نبه الشارح عليه بقوله الآتي فإذا لم يقصد السببية. (٢٥) لانتصاب المضارع بعد الفاء السببية. (٢٦) الذي هو الأصل في المضارع. (٢٧) أي: غير الأصل. (٢٨) أي: التصريح. (٢٩) وهو جعل المضارع منصوباً. (٣٠) أي: تغيير معنى الفعل من الحالية إلى الاستقبال.

(**قوله: وإنما يقدر الخ**) أعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقاً للتقدير بعد الأحرف الثلاثة إجمالاً في لام كي ولام الجحود، ولاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا: إنهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم في حتى لظهور كونه حرف جر. (**قوله: ينتصب بها**) أي: بتقدير أن بعدها فالباء للملابسة، وفائدة التقييد الإشارة إلى أنه مثال للانتصاب، وليس احترازاً عن شيء. (**قوله: لام تأكيد**) خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (**قوله: أو معنى**) واشترط صاحب المغني أن يكون النفي بما أو لم، والجمهور على عدم الاشتراط فاللام في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ في قراءة الكسر لام الجحود عندهم، وعنده أن الشرطية واللام بمعنى كي. (**قوله: فإن قيل الخ**) لا ورود لهذا السؤال؛ لأن اللام عند الكوفيين زائدة لمجرد تأكيد النفي، وعند البصريين صلة لخبر محذوف؛ أعني: قاصداً كما مر. (**قوله: التي ينتصب**) مقصوده من هذا الكلام أن المراد بالفاء المعهودة فيما سبق وأن الشرطية لتقدير أن بعدها لا نصبها كما ذهب إليه الكوفيون، وإن قوله: بشرطين خبر وليس على سنن الظروف السابقة متعلقاً بالانتصاب الملحوظ معها؛ إذ ليس ههنا خبر سواه، وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة أو متلبسة، فلا يتوهم وأنه لا حاجة إلى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وعجله مع خبره خبرٌ لقوله: والفاء. (**قوله: مشروط**) هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا تعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝﴾، وكذا في الواو وأو. (**قوله: على السببية**) أي: كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة، فلا ينافي كونها لعطف المفرد على المفرد. (**قوله: تغيير اللفظ**) من الرفع الذي هو الأصل في جميع الأفعال الخالية من النواصب والجوازم إلى النصب لا تغيير اللفظ في نفسه حتى يرد أن تغيير الإعراب لا يقال له تغيير اللفظ. (**قوله: على تغيير المعنى**) أي: تغيير معنى الفعل من الحالية إلى الاستقبالية، ومعنى الفاء الذي هو تعقيب إلى السببية؛ وذلك لأن تغيير اللفظ يشعر بتقدير أن وهو علم الاستقبال، ويؤول الفعل بالمصدر ولا يعطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الإعراب، فلا يكون للتعقيب فكان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء. (**قوله: لا يحتاج إلى الدلالة عليها**) ويكون رفع المضارع على الاستئناف أو العطف كما في صورة النفي، في المغني: رفع تحدث على العطف فيكون شريكاً في النفي أو الاستئناف فيكون مثبتاً؛ أي: فأنت تحدثنا الآن بدلاً من ذلك.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ(١) أَوْ نَفْيٌ(٢) أَوْ تَمَنٍّ(٣)

(١) أي: أو يكون قبلها استفهام مثل هل عندكم فأشرب بها أي: هل يكون منكم ماء فشرب مني. (٢) أي: أو يكون قبلها نفي مثل ما تأتينا فتحدثنا أي: ليس منك إتيان فتحدث منا. (٣) أي: أو يكون قبلها تمنٍ مثل ليت لي مالاً فأنفقهُ أي: ليت لي ثبوت مال فإنفاق مني.

«وَالثَّانِي(١): أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا(٢)» أي: قبل الفاء أحد الأشياء الستة(٣) ليبعد(٤) بتقديم الإنشاء أو ما في معناه من(٥) النفي المستدعي(٦) جواباً عن(٧) توهم كون ما بعدها(٨) جملة معطوفة على الجملة السابقة(٩) «أَمْرٌ(١٠)» نَحْوُ: (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ) أي: ليكن منك زيارة فإكرام(١١) مني «أَوْ نَهْيٌ(١٢)» نحو: (لاَ تَشْتِمْنِي فَأَضْرِبَكَ) أي: لا يكن منك شتمٌ فضربٌ مني. ويندرج(١٣) فيهما(١٤) الدعاء(١٥)، نحو: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ(١٦) لِي فَأَفُوزَ(١٧)) ، و: (لاَ تُوَاخِذْنِي(١٨) فَأَهْلَكَ(١٩)). «أَوِ اسْتِفْهَامٌ» نحو: (هَلْ عِنْدَكُمْ مَاءٌ فَأَشْرَبَهُ(٢٠)) أي: هل يكون منكم ماء فشرب مني؟ «أَوْ نَفْيٌ(٢١)» نحو: (مَا(٢٢) تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا) أي: ليس منك إتيان فتحديث منا. ويندرج فيه التخصيص نحو: (٢٣) ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ(٢٤) مَلَكٌ فَيَكُونَ(٢٥) مَعَهُۥ(٢٦) نَذِيرًا﴾ لاستلزامه(٢٧) نفي فعل فيندرج(٢٨) في النفي. «أَوْ تَمَنٍّ(٢٩)» نحو: (لَيتَ لِي مَالاً فَأُنْفِقَهُ) أي: ليت لي ثبوت مال فإنفاق مني. ويدخل فيه ما(٣٠) وقع على صيغة الترجي نحو: (٣١) ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾

(١) أي: الشرط للانتصاب بالفاء. (٢) والظرف خبر مقدم ليكون. (٣) إنّما اشترط أن يوجد قبل الفاء أحد الأشياء الستة. أيوبي. (٤) أي: ليكون المضارع بعيداً. (٥) بيان لَمَّا. (٦) أي: المقتضي صفة النفي. (٧) متعلق ليبعد. (٨) الفاء. (٩) الإنشائية. (١٠) اسم مؤخر ليكون. (١١) عطف على مفهوم ليكن منك زيارة. (١٢) يعني أن يوجد قبل الفاء نهي. (١٣) أي: يدخل. دفع أشكال بترك الدعاء. (١٤) أي: في الأمر والنهي. (١٥) يعني أن المراد بالأمر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الأصول. حكيم. (١٦) مثال الأمر. (١٧) أي: أخلص. أي: ليكن من الله مغفرة ففوز مني. (١٨) أي: لا تعذبني. رضا. (١٩) من باب ضرب. أي: لا يكن من الله مؤاخذة فهلاك مني. منافع. (٢٠) أنا. (٢١) صريحاً أو مؤولاً نحو: فلّما يلقاني فيكون مني. (٢٢) نفي. (٢٣) قوله تعالى في سورة الفرقان. (٢٤) أي: على الرسول. (٢٥) أي: قال: يكون. (٢٦) أي: الرسول. (٢٧) علة يندرج. (٢٨) أي: فناسب أن يندرج. (٢٩) نحو: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾ أي: ليت لي كوناً معهم فأفوز فوزاً عظيماً. وجيه أي: أن يوجد قبل الفاء تَمَنٍّ. (٣٠) أي: التمني. (٣١) في سورة المؤمن.

(**قوله: بتقديم الإنشاء**)؛ لأن تقديم الإنشاء على ما يصح أن يكون جواباً يدل على أنه خال عن الطلب الذي هو مدلول الإنشاء، فيكون جواباً، والجواب لا يعطف. (**قوله: المستدعي جواباً**) صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الإنشاء. (**قوله: عن توهم**) إنما قال: توهم؛ لأن دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع إلا أن توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب. (**قوله: جملة معطوفة**) من غير أن يقصد سببية إحداهما للأخرى، أما بعد قصد السببية فيجوز أن يعطف مصدر إحداهما على مصدر الأخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب أو النفي. (**قوله: ويندرج فيهما الدعاء**) أي: المراد بالأمر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الأصول، وعند الكسائي: ما مدلوله الأمر؛ نحو: اتقى الله امرؤ وفعل فيثاب عليه، أو اسم فعل؛ نحو: نزال وقرقار، أو يكون الأمر فيه مقدراً؛ نحو: الأسد الأسد فهو جار مجرى الصريح. (**قوله: قوله أو نفي**) وهو إما صريح كما في مثال الشرح، وإما مؤول؛ نحو: قلما يلقاني فيكرمني، فإن قل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال، وإما ما معناه معنى النفي ولا يجري مجراه في استعمالهم فلا ينصب جوابه كقولك: أنت غير أمير فتضربني، وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة أو النفي قياساً، وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك: كأنك وَالٍ فتشتمني؛ أي: لست بوالٍ، وقد يضمر أن بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط؛ نحو: إن تأتني فتكرمني أو وتكرمني آتك، أو بعد الشرط والجزء؛ نحو: إن تأتني آتك فأكرمك أو وأكرمك إلحاقاً للشرط بالنفي في عدم الحصول، وقد جاء النصب بعد الحصر بإنما؛ نحو: إنما تجيئني فيكرمني زيد؛ لما في إنما من معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي. (**قوله: فيندرج الخ**)؛ لأن المراد بالنفي أعم من أن يكون صريحاً أو ضمناً كما عرفت. (**قوله: نحو: ما تأتينا فتحدثنا**) ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما أو القصد إلى نفي الثاني، ولا يمكن القصد إلى نفي الأول فقط؛ للزوم تحقق المسبب بدون السبب، وعلى الرفع نفي المجموع أو نفي الثاني وحده وقصد السببية، ولا يمكن نفي الأول فقط لامتناع تحقق التحديث الذي بعد الإتيان بدون الإتيان إلا على القطع والاستئناف أو على العطف على النفي فيكون المراد ما تأتينا فأنت تحدث جاهلاً بحالنا كقولك: ما تأتينا فتجهل أمرنا فإن القصد إثبات جهله. (**قوله: ويدخل فيه الخ**)؛ لأن المراد ما فيه معنى التمني إما بصيغة أو بغير صيغة. (**قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾**) بمعنى التمني لامتناع بلوغه أسباب السموات، وفي إيراده في صورة الترجي تهكم واستهزاء حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجواً، وفي المغني: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب عطف على معنى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ﴾؛ وهو لعلي أن أبلغ فإن أبلغ لعل تقترن كثيراً بأن، ويحتمل أن يكون عطفاً على الأسباب على حد: وَلبسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي، ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي: إن في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً على التمني انتهى، فيجوز أن يكون تركه؛ لأنه مذهب البصريين.

أَوْ عَرْضٌ، وَالوَاوُ بِشَرْطَيْنِ؛ الجَمْعِيَّةُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا[١] مِثْلُ ذَلِكَ[٢]

(١) خبر مقدم ليكون. (٢) اسم مؤخر ليكون وذلك مضاف إليه لمثل.

﴿أَسْبَٰبَ[١] ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ[٢]﴾ بالنصب على قراءة حفص[٣]. «أَوْ عَرْضٌ[٤]» نحو: أَلَا تنزل بنا فتصيبَ خيراً، أي: ألا يكون منك نزول فإصابة خير منا. ففي[٥] جملة هذه المواضع[٦] معنى السببية مقصود، والفاء تدل عليها، وما[٧] بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم[٨] مما[٩] قبل الفاء. وأمّا[١٠] نحو:

سَأَتْرُكُ[١١] مَنْزِلِي[١٢] لِبَنِي[١٣] تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ[١٤] فَأَسْتَرِيحَا[١٥]

بدون تقدم أحد الأشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر. «وَالوَاوُ[١٦]» التي ينتصب[١٧] بعدها المضارع بتقدير (أنْ)، فتقدير أنْ بعدها مشروط[١٨] «بِشَرْطَيْنِ»: أحدها[١٩]: «الجَمْعِيَّةُ» أي: مصاحبة[٢٠] ما قبلها لما[٢١] بعدها وإلّا[٢٢] فالواو للجمع دائماً[٢٣]. «وَ» ثانيهما[٢٤]: «أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا» أي: قبل الواو «مِثْلُ ذَلِكَ» أي: مما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأشياء الستة المذكورة. وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها بإبدال الفاء بالواو، كما تقول[٢٥] مثلاً: (زُرْني وأكرمَك[٢٦]) أي: ليجتمع[٢٧] الزيارة[٢٨] والإكرام، و: (لاَ تَأْكُلْ السَّمَكَ

(١) بدل من الأسباب. (٢) أي: فإنْ أطلع. (٣) وهو راوي عاصم الكوفي. (٤) أي: أن يوجد قبل لفاء عرض. (٥) أراد إجمال الكل. متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر. (٦) أي: الستة. (٧) أي: المضارع. (٨) صفة مصدر آخر. (٩) أي: الفعل. (١٠) جواب سؤال مقدر. (١١) أنا. (١٢) مكاني. (١٣) اسم قبيلة. (١٤) الباء بمعنى إلى. (١٥) الاستشهاد في قوله فاستريحا أي: انتصبه استريحا بعد الفاء مع أنّه لم يوجد أحد الأشياء الستة. رضا. أنا. الألف إشباع. (١٦) عطف. (١٧) احترز عن الواو التي تستعمل للاستئناف فإنّه يرفع ما بعده ولا ينصب. هندي. (١٨) اكتفى ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدأ ولقد أحسن. عصام. (١٩) قدر المبتدأ. (٢٠) يعني: أنّ المراد بالجمعية أمر نسبي. (٢١) أي: لمضمون المضارع. (٢٢) أي: وإن لم يكن المراد معنى معنى المصاحبة. (٢٣) فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب فالاشتراط قرينة على التخصيص. س. (٢٤) مبتدأ. (٢٥) أنت. (٢٦) وقع قبله أمر. (٢٧) أي: فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر. (٢٨) فالمطلوب هو الزيادة والإكرام.

(**قوله: أو عرض**) والعرض وإن كان من الاستفهام، لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه، فلذا لم يدرجه فيه. (**قوله: وما بعد الفاء في تأويل الخ**) لاشتراكهما في الطلب أو في النفي وإخطار الرضي أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ لأن فاء السببية مع أن مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل؛ نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب؛ ولأن المقصود من النصب التنصيص على السببية، وبعد جعله معطوفاً على مصدر الفعل المتقدم نصاً في السببية بخلاف ما إذا جعل مبتدأ محذوف الخبر، فإنها للسببية فقط، وفيه إخراج الفاء عن الأصل من غير ضرورة داعية، والتنصيص على السببية معناه أن تدل على السببية قطعاً، وأن جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل أن مدخولها جملة صورة البتة. (**قوله: فمحمول الخ**) أي: على خلاف الاستعمال اضطراراً، قيل: يحتمل أن يكون مما دخله نون التأكيد الخفيفة في الجواب. (**قوله: أي: مصاحبة الخ**) أي: لقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد؛ لأن العدول إلى النصب للتنصيص على الجمعية لما أن تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال، والواو من العطف المحض إلى الجمعية؛ إذ هي صالحة للإرادة منها فإذا لم تقصد الجمعية لا يحتاج إلى الدلالة عليها وتعيين الرفع على الاستئناف. (**قوله: وإلا فالواو**) أي: ألا ترد الجمعية بمعنى المصاحبة، بل مطلق الجمع كما هو المتبادر، فالواو للجمع المطلق دائماً فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب، فالاشتراط قرينة على التخصيص. (**قوله: أي: يماثل الخ**) فذلك إشارة إلى الواقع قبل الفاء لا إلى الأشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه، ويحتاج إلى إقحام لفظ المثل أو إلى اعتبار المغايرة الاعتبارية، وإنما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الأشياء عن توهم عطف الجملة، وأما في صورة النفي فلحمل الواو على الفاء لمشاركتهما في صرف ما بعدهما عن سنن العطف. (**قوله: أي: ليجتمع الزيادة والإكرام**) فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا أولى من تقديرهم: ليكن زيارة منك وإكرام مني؛ فإنه لا يدل على المصاحبة، وقال الشارح الرضي: إن هذه الواو إما للحال والمضارع بتأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت؛ أي: في حال ثبوت قيامي، أو معنى مع أي قم مع قيامي لأن كون واو العطف للجمعية قليل، ولانتفاء المنصوصية على المعنى المقصود، وفيه مثل ما عرفت.

وَ[١]تَشْرَبَ[٢] اللَّبَنَ) أي: لا يجتمع منك أكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس[٣]. «وَ أَوْ» التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير (أنْ) «بشرط[٤] معنى (إلى[٥] أنْ) أو (إلاّ أنْ[٦])» أي: بشرط أن تكون بمعنى (إلى) أو (إلاّ)، الداخلتين[٧] على (أنْ) المقدرة[٨] بعدها[٩]، لا[١٠] أنَّ (أنْ) أيضاً داخل في مفهومها[١١] وإلا[١٢] يلزم من تقدير (أن) بعدها[١٣] تكرار[١٤] نحو: (لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي) أي: إلى أنْ تعطيني حقي، أو إلَّا أنْ تُعطيني حقي. فسيبويه[١٥] يقدرها[١٦] بـ (إلا) بتقدير مضاف[١٧]، أي: لألزمنك إلَّا وقت أن تعطيني حقي. وغيره[١٨] يقدرها[١٩] بـ (إلى[٢٠]) بتأويل مصدر مجرور[٢١] بـ (أو) التي بمعنى (إلى) أي: لألزمنّك إلى إعطائك حقّي. «وَالعَاطِفَةُ» أي: الحروف العاطفة مطلقاً، سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة[٢٢] أو لا[٢٣]، كـ (ثُمَّ) وإذا كانت منها[٢٤] فمن غير اشتراط ما ذكر من[٢٥] الشروط[٢٦] لصحة[٢٧] تقدير (أن) بعدها[٢٨]، أي: ينتصب المضارع بها[٢٩] بتقدير (أن[٣٠]) «إِذَا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً[٣١]» صَرِيحاً نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْداً وَتَشْتِمَ[٣٢]، أو فَتَشْتِمَ أَوْ ثُمَّ تَشْتِمَ) فَـ (ثُمَّ[٣٣]) ليست من الحروف

(١) حال. وقع قبلها نهي. (٢) أنت. (٣) أي: وقس على الأمر والنهي الاستفهام والعرض والتمني وغيرها. (٤) كائنة والظرف خبر. (٥) هذا هو مذهب سيبويه. (٦) هذا مذهب الجمهور. (٧) صفة إلى وإلَّا. (٨) أن المصدرية. (٩) أي: بعد كلمة أو. (١٠) أي: ليس المراد به. (١١) أي: مفهوم أو. (١٢) أي: وإن لم يفصل. (١٣) أي: بعد كلمة أو. (١٤) أن نسخة. (١٥) شروع إلى بيان الاختلاف بين سيبويه والجمهور. (١٦) أي: كلمة أو. (١٧) هو الوقت. (١٨) أي: غير سيبويه. (١٩) كلمة أو. (٢٠) بمعنى إلى. (٢١) وهو إعطاؤك. (٢٢) من الفاء والواو وأو. (٢٣) أي: أو لم يكن من المذكورة. (٢٤) أي: من غير المذكورة. (٢٥) بيان لمَّا. (٢٦) أي: الستة. (٢٧) فإنَّ كلمة ثم مثلاً لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة. (٢٨) أي: بعد غير المذكور. (٢٩) أي: بتلك العاطفة. (٣٠) بعد ما. (٣١) لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم. (٣٢) أي: أن تشتم. (٣٣) أي: لفظ ثم.

(**قوله: ولا تأكل السمك وتشرب اللبن**) في المغني إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما، وإن نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع؛ أي: لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وأباحة للثاني، وإن المعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف فلا يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين: معناه كمعنى وجه النصب لكن على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن كأنه قدر الواو للحال، وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى، ويمكن أن يقال: إنه من قبيل قمت وأصك وجهه بتقدير المبتدأ، فالواو داخلة على الاسمية تقديراً. (**قوله: التي ينتصب الخ**) لم ينص ههنا على كون قوله: بشرط خبراً وإن الشرط لتقدير إن اكتفاء بما بعد. (**قوله: بشرط معنى إلى أن أو إلا أن**) تركيب إضافي أو في الأصل لأحد الشيئين فإذا قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وامتداد الأول إلى حصول الآخر نصبت ما بعد أوليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى والمعنيان متلازمان؛ فلذا اختلفا في التقدير بإلا وإلى. (**قوله: بشرط أن تكون الخ**) فقوله: إلى أن أو إلا أن تركيب إضافي بملابسة الدخول والامتزاج حتى يلزم أن يكون المجموع معنى أو فما قيل: إنه تكلف تكلف. (**قوله: ينتصب الخ**) إشارة إلى أن الظرف خبر لا قيد، وهذا الشرط لصحة الانتصاب فإن كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بأن كان في محل يقع فيه الجملة يجوز أن يقدر أن للتناسب وأن لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد. وإن لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعين تقدير أن. (**قوله: صريحاً**) هكذا في التصريح وغيره فالواو كقوله: وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي، والفاء كقوله: لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَه، وثم كقوله: إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ، وأو كقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾، ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾، وإذا لم يكن صريحاً بل ضمناً فتقدير أن بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرائط التي سبقت، وإذا انتفت تلك الشرائط فإن صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم، وإن لم يصح فمرفوع على الاستئناف أو على أنه خبر لما قبله في صورة الفاء، وما قيل: إنه يشكل بمثل أعجبني أنك إنسان وتظلم فمضوع لا يعبأ به.

العاطفة المذكورة[١]. وتقدير (أنْ) بعد الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط المذكورة[٢] فيهما[٣]. فقوله[٤]: (والعاطفة) إذا كان مرفوعاً فهو معطوف على أول المعدودات الناصبة بتقدير (أن[٥]) أعني قوله[٦]: (حتى[٧] إذا كان مستقبلاً) أو على آخرها[٨] وهو[٩] (أو) بشرط معنى (إلى أنْ). وقيل: هو مجرور معطوف على (حتى[١٠]) في قوله[١١]: (وبأن مقدرة بعد حتى) وظاهر[١٢] أنَّ هذا[١٣] وإن كان[١٤] أبعد[١٥] بحسب اللفظ، لكنَّه[١٦] أقرب[١٧] بحسب المعنى، لأنَّه[١٨] على[١٩] التقدير الأول[٢٠] إن جعل العاطفة أعم[٢١] مما ذكر كما ذكرنا يلزم[٢٢] أن يذكر في التفصيل ما[٢٣] لم يكن[٢٤] في الإجمال، وإن خصت[٢٥] به[٢٦] يلزم تخصيص الحكم[٢٧] به[٢٨]. وليس[٢٩] في الواقع مخصوصاً به[٣٠]، كما سبق من جريانه في (ثم) أيضاً. ويرد[٣١] عليه أنَّه[٣٢] كان المناسب حينئذ[٣٣] ذكرها[٣٤] مرتين، مرة في الإجمال ومرة في التفصيل، كسائر ما ذكر. «وَيَجُوزُ[٣٥] إِظْهَارُ (أَنْ) مَعَ لَامِ (كَيْ)» نحو: (جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَنِي) ومع ما أُلحق بها[٣٦] من اللام الزائدة نحو: (أردتَ لأنْ تقومَ). «وَ» مع الحروف «العَاطِفَةِ[٣٧]» نحو: (أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَأَنْ تَذْهَبَ[٣٨]) لأنَّ[٣٩] هذه الثلاثة[٤٠] تدخل على اسم صريح[٤١]، نحو: (جِئْتُكَ لِلإِكْرَامِ[٤٢])، و: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَغَضَبُهُ[٤٣])، و: (أَرَدْتُ لِضَرْبِكَ[٤٤]). فجاز[٤٥] أن يظهر معها ما[٤٦] يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو[٤٧] (أنْ) المصدرية، وأمَّا لام الجحود فلمَّا لم تدخل[٤٨] على الاسم الصريح لم يظهر بعدها[٤٩] (أنْ) وكذا[٥٠] (حتى[٥١]) لأنَّ[٥٢] الأغلب فيها[٥٣] أن تستعمل بمعنى (كي)، وهي بهذا المعنى[٥٤] لا تدخل على اسم صريح، وحمل عليها[٥٥] حتى[٥٦] التي[٥٧] بمعنى (إلى) لأنَّ[٥٨] المعنى الأول[٥٩] أغلب[٦٠] في (حتى[٦١]) التي يليها المضارع[٦٢]. وأمَّا الواو

(١) أي: الفاء والواو وأو. (٢) إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً. (٣) أي: في الواو والفاء. (٤) شروع إلى إعراب قوله: والعاطفة. مصنف. (٥) تفسير بأول المعدودات. (٦) مصنف. (٧) أي: حتى. (٨) بناء على قاعدة تقدير المعطوفات .حكيم. (٩) أي: كلمة أو. (١٠) أي: لفظ حتى. (١١) في الإجمال. مصنف. (١٢) خبر مقدم. (١٣) لمبتدأ مؤخر. أي: ما قيل. (١٤) قول قيل. (١٥) من كونه مرفوعاً معطوفاً على ذات حتى. (١٦) أي: هذا الإعراب. (١٧) إلى المراد. (١٨) شأن. (١٩) متعلق بـ يلزم الآتي. (٢٠) أي: العطف على أول المعدودات. (٢١) مفعول ثاني جعل. (٢٢) خبر إنَّ. (٢٣) فاعل يذكر. (٢٤) أي: لم يوجد. (٢٥) أي: العاطفة. (٢٦) أي: بما ذكر من الحروف الثلاثة. (٢٧) وهو نصب المضارع. (٢٨) أي: بما ذكر. (٢٩) حال. (٣٠) أي: بما ذكر. (٣١) عطف على قوله: وقيل أي: ويرد على ما قيل. (٣٢) شأن. (٣٣) أي: حين أريد به التخصيص. (٣٤) أي: أن يذكر كلمة العاطفة. (٣٥) استئناف. (٣٦) أي: بلام كي. (٣٧) أنت. (٣٨) أي: الحروف العاطفة مطلقة. (٣٩) تعليل لقوله: يجوز إظهاره. (٤٠) أي: لام كي ومع حروف العاطفة ومع اللام الزائدة. (٤١) صفة اسم. (٤٢) مثال اللام الداخلة على الاسم الصريح. (٤٣) مثال العاطفة الداخلة على الاسم. (٤٤) مثال اللام الزائدة الداخلة على الاسم. محرم. (٤٥) تفريع على تدخل. (٤٦) أي: حرف. (٤٧) أي: الحرف الذي يقلب الفعل إلى الاسم. (٤٨) ولاختصاصها بالمضارع. (٤٩) أي: لفظ أن وهو فاعل لم يظهر. (٥٠) أي: كلام الجحود. (٥١) أي: لفظ حتى لم تدخل على الاسم الصريح. (٥٢) علة عدم الدخول. (٥٣) أي: في حتى. (٥٤) أي: معنى كي. (٥٥) أي: على حتى بمعنى كي. (٥٦) أي: لفظ حتى فاعل حمل. (٥٧) صفة حتى. (٥٨) علة حمل. (٥٩) أي: كون حتى بمعنى كي. (٦٠) خبر إنَّ. (٦١) لفظ حتى. (٦٢) فاعل بلى.

(**قوله: أو على آخرها**) بناء على قاعدة تعدد المعطوفات. (**قوله: على حتى**) مثلاً إذ يجوز عطفه على أو التي هي آخر المعطوف عليها. (**قوله: أبعد بحسب اللفظ**) للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وإن لم يكن أجنبياً. (**قوله: يلزم الخ**) لا خير في كون التفصيل مشتملاً على معنى زائد على الإجمال، إنما الضرر في كونه قاصراً عن إفادة التفصيل لما أجمل. (**قوله: يلزم تخصيص الخ**) فيه أن التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع، نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس إلى ثم. (**قوله: ويرد عليه**) عطف على قوله: وقيل: أي ويرد على ما قيل: وجعل الضمير المجرور راجعاً إلى تقدير الأول مع أنه يحتاج إلى جعله معطوفاً على قوله: إن جعل بحسب المعنى؛ أي: لأنه على التقدير الأول، ويرد عليه إن جعل الخ، ويرد عليه الخ، توهم؛ لأنه على التقدير الأول غير داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقاً، فكيف يكون المناسب ذكره في الإجمال. (**قوله: مرة في الإجمال**) بأن يقال: والعاطفة بعد قوله: أو ويعاد ههنا مقيداً بالظرف. (**قوله: ويجوز إظهار الخ**) أخذ في تبيين المواضع التي يجوز فيها إظهار إن وما يجب فيها وما بقي مواضع الامتناع، فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها. (**قوله: من اللام الزائدة**) وهي التي تجئ بعد فعل الأمر والإرادة؛ نحو: ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ﴾، و﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ﴾ الآية، واختلفوا في هذه اللام، فقيل: زائدة لمجرد التأكيد، وقيل: للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام أو الفعل مؤول بمصدر مرفوع على الابتداء واللام وما بعدها خبر؛ أي: إرادة الله، وأمري فلا مفعول للفعل كذا في المغني. (**قوله: نحو: أعجبني قيامك**) أشار بالمثال إلى أن المراد العاطفة المذكورة سابقاً وهي ما يكون قبلها اسم صريح. (**قوله: فلما لم تدخل الخ**) ولاختصاصها بالمضارع. (**قوله: وأما الواو والفاء الخ**) أي: المذكورات سابقاً.

وَيَجِبُ مَعَ لَا[١] فِي اللَّامِ[٢] عَلَيْهَا وَيَنْجَزِمُ بِلَمْ وَلَمَّا وَلَامِ الأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ وَكَلِمِ[٣] الْمُجَازَاةِ وَهِيَ: إِنْ وَمَهمَا وَإِذَامَا وَإِذْمَا وَحَيْثُمَا

(١) الداخلة على المضارع المنصوب بها. (٢) أي: في صورة دخول اللام التي بمعنى كي على أن لاستكراره اللامين المتواليين لام كي ولام لا.
(٣) أي: وينجزم المضارع بـ كلم المجازاة يعني بكلمات الشرط والجزاء.

والفاء و[١](أو) فلأنَّها[٢] لما اقتضت[٣] نصب[٤] ما بعدها[٥] للتنصيص[٦] على معنى السببية[٧] والجمعية[٨] والانتهاء[٩] صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب[١٠] بعدها[١١]. «وَيَجِبُ[١٢]» أي: إظهار (أن) «مَعَ (لاَ») الداخلة[١٣] على المضارع المنصوب بها «فِي» صورة دخول «اللَّامِ» بمعنى[١٤] (كَيْ) عليها[١٥] أي: على[١٦] (أن) لاستكراه[١٧] اللامين المتواليين، لام (كي[١٨]) ولام (لا) نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا[١٩] يَعْلَمَ﴾. واعلم أنَّ (أن) الناصبة تضمر[٢٠] في غير المواضع المذكورة كثيراً[٢١] من غير عمل لضعفها[٢٢] نحو قولهم[٢٣]: (تسمع[٢٤] بالمُعَيْدِيِّ[٢٥] خيرٌ من أنْ تراهُ) ومع العمل مع الشذوذ كقول[٢٦] الشاعر:

أَلاَ[٢٧] أَيُّهذا[٢٨] اللاّئمي احْضُرِ[٢٩] الوَغَى[٣٠]

في[٣١] رواية النصب[٣٢]، ولكن ليس بقياس، كما في تلك المواضع[٣٣]، ولذلك[٣٤] لم يذكرها. «وَيَنْجَزِمُ[٣٥]» أي: المضارع «بِـ (لَمْ) وَ(لَمَّا) وَلاَمِ الأَمْرِ وَ(لاَ») الْمُسْتَعْمَلَةِ «فِي» مَعْنَى «النَّهْيِ» احتراز عما[٣٦] استعمل في معنى النفي[٣٧]. وهذه الكلمات[٣٨] تجزم فعلاً واحداً. «وَكَلِمِ[٣٩] الْمُجَازَاةِ[٤٠]» أي: وينجزم المضارع بكلم[٤١] المجازاة أي: كلمات[٤٢] الشرط والجزاء التي بعضها من الأسماء[٤٣] وبعضها من الحروف[٤٤]. ولهذا[٤٥] اختار[٤٦] لفظ (الكلم) والمجزوم بها فعلان[٤٧]. «وَهِيَ» أي: كلم المجازاة. «إِنْ[٤٨]، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا[٤٩]، وَحَيْثُمَا[٥٠]». فـ (إِذْ) و(حَيْثُ) يجزمان

(١) أي: المذكور سابقاً. (٢) فثابت. أي: عدة الثلاثة. (٣) أي: وجبت. (٤) أي: المضارع. (٥) أي: بعد العواطف الثلاثة. (٦) أي: التصريح. (٧) في الفاء. (٨) في الواو. (٩) في أو لأنَّ أو بمعنى إلى. (١٠) لئلا يتوهم توارد الناصبين. (١١) أي: بعد الثلاثة. (١٢) شروع فيما يجب إظهار أن. (١٣) صفة لا. (١٤) أي: إذا كان قبلها اللام مثل لأن لا. (١٥) حال كون اللام ملابسة. متعلق بالدخول. (١٦) بشرط توسط أن بين اللام ولا نحو: لأن لا. (١٧) تعليل لوجوب الإظهار. (١٨) أي: أحد من لام كي. (١٩) أصله لأن لا يعلم أدغمت النون في اللام لقرب مخرجهما وسكون النون. محرم. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) أي: وقوعاً كثير. (٢٢) أي: لضعف أن المضمر في العمل. (٢٣) عرب. (٢٤) أي: سماعك بتقدير أن تسمع لأن تسمع مبتدأ والفعل لا يقع مبتدأ ما لم يؤول بأن المصدرية. لمحرره، فتضمر أن في تسمع من غير عمل فيجعله في تقدير اسماعك لمحرره. (٢٥) اسم شخص. وهذا مثل لمن خبر خير من رؤيته. (٢٦) أي: الشاعر. (٢٧) يا أيها. (٢٨) الرجل. (٢٩) أي: احل. مضارع متكلم من باب دخل. (٣٠) أي: الحرب. (٣١) متعلق بالشذوذ. (٣٢) أي: نصب إحضار. (٣٣) أي: كما كان قياساً في المواضع السابقة. (٣٤) أي: لكون ذلك الإضمار غير قياس. (٣٥) مفرده. (٣٦) أي: لا. (٣٧) وعما لم تستعمل في لبسَ مضمون أقسم. (٣٨) الأربعة. (٣٩) عطف على بلم. (٤٠) مصدر أصله مجازية. (٤١) أشار به الجملة عطف على بـ لم. (٤٢) تفسير للفظ المجازات. (٤٣) كمهما ومتى. (٤٤) كأن ومتى. (٤٥) أي: ولكون بعضها اسماً وبعضها حرفاً. (٤٦) مصنف. (٤٧) أي: قد يكون كذلك كما ستعرف. (٤٨) فشرط الجزاء. (٤٩) للزمان. (٥٠) للمكان.

(**قوله: والانتهاء**) أي: مثلاً ولتلازم المعنيين اكتفى بأحدهما. (**قوله: فلم يظهر الناصب بعدها**) كيلا يتوهم توارد ناصبين. (**قوله: لاستكراه الخ**) أي: المتحركين، وقوله: فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي   وَلاَ لِلِمَا بِكُمْ أَبَداً شِفَاءُ شاذ. (**قوله: وينجزم بلم ولما**) أما الجزم بلم ولما وإن فلاختصاصها بالفعل، وكل ما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه وبغيره غالباً بشهادة الاستقراء، وأما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى إن وأما بلام الأمر وبلا النهي فلمشابهتهما إن ولم ولما حيث تقلبان الخبر إلى الإنشاء كما إن أن يقلب المضارع من الحال إلى الاستقبال ومن القطع إلى الشك، وكما إن لم ولما تقلبان المضارع إلى الماضي. (**قوله: ولا في النهي**) في الرضي إذا قصد بكلمة لا ذلك اللفظ دون معناه كان علماً منقولاً، وقد ينكر العلم بأن يؤول بواحد من المسميات به، وحينئذ يدخل عليه اللام والإضافة وفيما نحن فيه كذلك، فإن لا مشتركة في الناهية والنافية والزائدة؛ ولذا كان الوصف به قيداً احترازياً فتجوز الإضافة كما سيجئ فالتوصيف والإضافة مجرد تفتن في العبارة، ثم الكلمة المبنية إذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالأكثر الحكاية ويجوز الإعراب، فإن أول باللفظ فمنصرف وإن أول بالكلمة فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط يجوز صرفه وإلا فهو غير منصرف وإذا أعربته فإن كان ثلاثياً والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فإذا ضعفت لا زدت على ألفه ألفاً آخر، وجعلته همزة تشبيهاً برداء وكساء وقلت: لاء فيجوز أن يقرأ ههنا لا بالقصر على حالة البناء، ويجوز أن يقرأ بالمد معرباً مجروراً منصرفاً فقوله: المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي، وإنما أثر الوصف على الحال؛ لأن الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد في العامل. (**قوله: وكلم المجازاة**) أي: كلمات تدل على

وَأَيْنَ وَمَتَى وَمَا وَمِنْ وَأَيٌّ وَأَنَّى وَأمَّا[1] مَعَ كَيْفَمَا وَإِذَا فَشَاذٌّ[2]، وَبِأَنْ مُقَدَّرَةً،

(١) أي: أمّا جزم المضارع مع.آه. (٢) أي: لم يجيء في كلامهم على وجه الإطراد.

المضارع مع (مَا[1]) وأمَّا بدونها فلا[2]. «وأين[3] ومتى[4]» وهما يجزمان المضارع مطلقاً سواء[5] كانا مع[6] (ما) أوْ لا[7]، «وَ(مَا وَمَنْ وَأَيُّ وَأَنَّى) وَأَمَّا». انجزام المضارع«مَعَ (كَيْفَمَا وَإِذَا[8])، فَشَاذٌّ» لم يجئ[9] في كلامهم[10] على وجه الاطراد[11]. أمَّا مع (كَيْفَمَا[12]) فلأن معناه عموم الأحوال فإذا قلت: كيفما تقرأ[13] اقرأ[14]، كان معَناه على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ[15] عليها. ومن[16] المتعذر استواء[17] قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات، وأما مع[18] (إذا) فلأن كلمات الشرط، إنَّما تجزم لتضمنها معنى (أنْ) التي هي موضوعة للإبهام[19]، و[20](إذا[21]) موضوعة للأمر المقطوع به. «وَبِـ(إِنْ) مُقَدَّرَةً[22]» عطف على قوله[23] (بلم) أي: وينجزم المضارع بـ (إِنْ) مُقَدَّرَةً،

(١) أي: مع لفظ ما. (٢) أي: فلا يجزمان. (٣) للمكان. (٤) للزمان. (٥) تفسير لمطلقاً. (٦) مقارنين. (٧) أي: ليسا بمقارنين. (٨) ظرف للمستقبل غالباً. (٩) صفة كاشفة للشاذ. (١٠) أي: العرب. (١١) أي: على وجه الكثرة. (١٢) أي: وجه كون الجزم شاذاً مع كيفما. (١٣) أنت. بالجزم فيهما. (١٤) أنا. (١٥) كمثلك. (١٦) خبر مقدم. (١٧) مبتدأ مؤخر. (١٨) أي: مع كون الجزم شاذ. (١٩) لا للتحقيق واليقين. (٢٠) حال. (٢١) أي: لفظ إذا. (٢٢) حال من أن أو مجرورة صفة بتأويل فيسمى به. (٢٣) مصنف.

كون إحدى الجملتين جزاء للأخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصراح جزيته وجازيته بمعنى: اختارها عليه؛ لأن الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيراً. (**قوله: مهما الخ**) غير مركبة عند سيبويه، ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل أبدل الألف بالهاء لتقاربهما في الهمس، ومن مه بمعنى كف وما عند الزجاج، وعلى كل التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان، وإذما حرف غير مركبة عند سيبويه، وقيل: أصله إما غيرت الميم ذالاً، وقال المبرد: إذ باقية على اسميتها، وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيثما فإنها صارت للمستقبل، وجازمة بما الكافة لها عن الإضافة التي تفيدها التعيين بحسب المضاف إليه لتصير مبهمة كسائر الكلمات الشرطية واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل: كلمة الشرط فيهما، وقيل: كلمة الشرط في الشرط وهما في الجزاء، وقيل: الشرط فقط فقال الكوفيون: الجواب مجزوم بالجوار، وقيل: مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم. (**قوله: وإذا**) والغالب فيه أن يكون ظرفاً للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضياً كثيراً أو مضارعاً دون ذلك وقد تخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال والتفصيل في مقامه. (**قوله: لم يجئ**) أي: ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح؛ لأنهما إذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء، بل معناه إن الجزم بعدهما مع إرادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة. (**قوله: إما مع كيفما الخ**) في المغني: كيف يستعمل شرطاً فيقتضى فعلين مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزومين؛ نحو: كيف تصنع أصنع، ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق، ولا كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطرباً لمخالفتها أدوات الشرط لوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر، وقيل: يجوز مطلقاً وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما انتهى، فعلم أن الدليل الذي ذكره الشارح رحمه الله جاري في جميع صورها لأن استواء فعل شخصين في جميع الأحوال والكيفيات متعذر، وإن ما ذكره تصوير للكل في صورة جزئه ليتضح كل الإيضاح. (**قوله: ومن المتعذر الخ**) فإذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا تكون متضمنة لمعنى إن فلا تجزم، وإما ما جاء في الشعر فللضرورة بإجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته أو باعتبار عدم الاعتداد ببعض الأحوال والكيفيات واعتبار استوائها في البعض، وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم. (**قوله: موضوعة للإبهام**) في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فإنها موضوعة لتعليق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه أو لا وقوعه. (**قوله: موضوعة للأمر المقطوع به**) أي: وجوده في اعتبار المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى إن الشرطية؛ لأن الشرط هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين إذا معنى إن كما في متى وسائر أسماء الجوازم إلا أن ذلك المعنى لما رسخ في أسماء الشرط؛ إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف إذا فإنه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى إن بل صار عارضاً على شرف الزوال فلذا لم يجزم إلا في ضرورة الشعر كذا في الرضي.

فَلَمْ لِقَلْبِ المُضَارِعِ مَاضِياً وَنَفْيِهِ، وَلَمَّا مِثْلُهَا[(١)] وَتَخْتَصُّ بِالاسْتِغْرَاقِ، وَجَوَازِ حَذْفِ الفِعْلِ، وَلَامُ الأَمْرِ اللام المَطْلُوبُ بِهَا[(٢)] الفِعْلُ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ أَبَداً

(١) عطف على بـ لم أي: وينجزم المضارع بأن حال كونه مقدرة. (٢) أي: باللام.

وسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى. «فَـ(لَمْ[(١)]) لِقَلْبِ المُضَارِعِ[(٢)] مَاضِياً[(٣)] وَنَفْيِهِ» أي: نفي المضارع[(٤)] ولا يبعد لو[(٥)] جعل الضمير[(٦)] عائداً إلى ما[(٧)] هو أقرب[(٨)] أعني[(٩)] (ماضياً). «وَ(لَمَّا[(١٠)]) مِثْلُهَا» أي: مثل (لم) في هذا القلب[(١١)] والنفي. «وَتَخْتَصُّ» أي: (لمّا) «بِالاسْتِغْرَاقِ[(١٢)]» أي: استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بـ (لمّا) تقول[(١٣)]: ندم فلان ولم ينفعه الندم، أي: عقيب ندمه، ولا يلزم استمرار[(١٤)] انتفاء نفع الندم إلى وقت التكلم بها[(١٥)]، وإذا قلت: (ندم فلان ولمّا ينفعه[(١٦)] الندم، أفاد[(١٧)] استمرار ذلك[(١٨)] إلى وقت التكلم بها[(١٩)]. «وَجَوَازِ[(٢٠)] حَذْفِ الفِعْلِ» أي: وتختص أيضاً[(٢١)] (لمّا) بجواز حذف الفعل المنفيّ[(٢٢)] بها[(٢٣)] إنْ دل عليه دليل، نحو: (شَارَفْتُ[(٢٤)] المَدِيْنَةَ وَلَمَّا[(٢٥)]) أي: ولما أدخلها. وتختص أيضاً[(٢٦)] بعدم دخول أدوات الشرط عليها[(٢٧)]، فلا تقول: (إنْ لمّا يضرب، ومَنْ لمّا يضربْ) كما تقول: (إنْ لم يضربْ، ومَنْ لم يضربْ) وكأنّ ذلك[(٢٨)] لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله. وتختص[(٢٩)] أيضاً[(٣٠)] باستعمالها غالباً[(٣١)] في المتوقع، أي: ينفي[(٣٢)] بها[(٣٣)] فعل[(٣٤)] مرتقّب متوقّع[(٣٥)]، تقول[(٣٦)] لمن يتوقع[(٣٧)] ركوب الأمير: لمّا[(٣٨)] يركبْ. وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً، نحو:[(٣٩)] (ندم فلان ولمّا ينفعُه الندم). «وَلَامُ[(٤٠)] الأَمْرِ[(٤١)]» هي[(٤٢)] «اللَّامُ المَطْلُوبُ[(٤٣)] بِهَا[(٤٤)] الفِعْلُ[(٤٥)]». ويدخل فيها[(٤٦)] لام الدعاء، نحو: (لِيَغْفِرْ لَنَا اللهُ)، وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن[(٤٧)] بعد الواو والفاء وثم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ﴾

(١) أي: لفظ لم موضوع. (٢) معنى. (٣) منقول قلب. (٤) نص في ذلك عبارة المغني. (٥) جواب محذوف لذلك دالة مقدماً. (٦) أي: في نفيه. (٧) أي: مرجع. (٨) من المضارع. (٩) بالأقرب. (١٠) أي: كلمة لمّا. (١١) أي: قلب المضارع إلى الماضي. (١٢) فلما فرغ من تعداد الجوازم شرع في بيان معانيه. (١٣) أنت. (١٤) بل يجوز أن يقع قبل زمان التكلم. (١٥) أي: بكلمة لم. (١٦) أي: الفلان. (١٧) أي: هذا التركيب. (١٨) أي: الذم. (١٩) أي: بكلمة لمّا. لأنّ زيادة معناها بزيادة ما قالوا في لمّا في الأصل لم زيدت عليه ما. وجيه. (٢٠) إشارة إلى أنّه معطوف على قوله بالاستغراق. (٢١) كالاستغراق. (٢٢) صفة الفعل. (٢٣) فاعل يختص. (٢٤) أي: صادفت. (٢٥) نفي. (٢٦) كجواز حذف الفعل. (٢٧) أي: على كلمة لمّا. (٢٨) أي: عدم الدخول. (٢٩) أي: لمّا. (٣٠) أي: كعدم دخول أداة الشرط على لمّا. (٣١) في الاستعمال الغالب. (٣٢) أي: المنتظر. (٣٣) لمّا. (٣٤) أي: حدث. (٣٥) أي: متمنى. عطف بيان له. (٣٦) أنت. (٣٧) أي: ينتظر. (٣٨) نفي. (٣٩) كاستعماله في المتوقع. (٤٠) عطف على جملة لقلب المضارع أو على جملة لما مثلها. معرب. (٤١) وذا ولدفع احتمال النعت لكونه خبر. (٤٢) ضمير فعل. (٤٣) صفة اللام. (٤٤) راجع إلى الألف واللام في المطلوب. (٤٥) نائب فاعل المطلوب. (٤٦) أي: في اللام. (٤٧) للتخفيف كما استكنوا باب كتف.

(**قوله: أي: نفي المضارع**) نص في ذلك عبارة المغني حيث قال: لنفي المضارع وقلبه ماضياً. (**قوله: ولا يبعد**) أي: من حيث المعنى، وفيه إشارة إلى بعده في الجملة؛ وذلك لأن لم يدخل على المضارع ويؤثر في القلب والنفي معاً، وكونه لنفي الماضي إنما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر؛ ولذا زاد كلمة لو وإلا فالظاهر، ولا يبعد جعل الضمير الخ نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعاً ونفيه على ما ذهب إليه بعضهم من إن لم دخل على الماضي فقلب لفظه إلى لفظ المضارع، وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله. (**قوله: ولا يلزم استمرار**) بل يجوز أن يقع قبل زمان التكلم. (**قوله: بين العامل**) أي: بين العامل الحرفي وما يكون معمولاً له وهو الفعل حيث يقلبه إلى الاستقبال، فلا يكون داخلاً على الفعل، بل على الحرف؛ وذا لا يصح بخلاف لم فإنه فاصل ضعيف فكأنه من تتمة الفعل وجزء له، فيصح دخول إن عليه لبقاء دخوله على معموله، وهو الفعل لصيرورة لم جزء منه فلا يرد ما قيل: إنه تصريح بأن حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك. (**قوله: وتختص أيضاً لما الخ**) وهي الخواص الأربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي إن منفي لما لا يكون إلا قريباً من الحال، وقال ابن مالك: لا اشتراط لذلك في المعنى وعلة هذه الأحكام إن لم لنفي فعله، ولما لنفي قد فعل، وقد تكون للتوقع في الزمان المتصل بالحال ولا يدخلها حرف الشرط، ويجوز حذف الفعل بعدها. (**قوله: اللام المطلوب بها الفعل**) أي: غير فعل الفاعل وهو المخاطب، إما فعل المفعول أو فعل الفاعل الغائب المذكور، وإما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال، وكان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام أيضاً لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفاً، وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة، وقد جاء باللام وهو في الشعر أكثر منه في النثر. (**قوله: وقد تسكن الخ**) وهو مع الواو والفاء أكثر لكون اتصالهما مع بعدهما أشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما حرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ فخفف بحذف الكسر، وأما ثم فمحمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما.

وَلَا النَّهْيِ الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ[١]، وَكَلِمُ[٢] الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ[٣] الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي وَيُسَمَّيَانِ شَرْطاً وَجَزَاءً

(١) أي: ترك الفعل. (٢) أي: المذكورة من قبل تدخل.آه. (٣) أي: لجعل الفعل الأول سبباً والفعل الثاني مسبباً.

و: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾. «وَلاَ النَّهْيُ[١]» هي[٢] لا «الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ[٣]» أي: ترك الفعل[٤]. وفي بعض النسخ (وَلاَ النَّهْيُ[٥] ضِدُّهَا) أي: لا النهي التي هي ضد لام الأمر، وهي التي يطلب بها ترك الفعل، وهي تدخل على جميع[٦] أنواع المضارع، المبني للفاعل والمفعول، مخاطباً أو غائباً أو متكلماً. «وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ[٧]» المذكورة[٨] من قبل «تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ[٩]» الفعل «الأَوَّلِ[١٠]، وَمُسَبَّبِيَّةِ» الفعل «الثَّانِي[١١]» أي: لجعل الفعل الأول[١٢] سبباً والثاني[١٣] مسبباً. وفي شرح المصنف[١٤]: (وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لتجعل[١٥] الأول[١٦] سبباً للثاني[١٧]). ولا شك أنَّ كلم المجازاة لا تجعل الشيء[١٨] سبباً للشيء[١٩] فالمراد[٢٠] بجعلها[٢١] الشيء[٢٢] سبباً[٢٣]: إنَّ المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء، بل بلزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة[٢٤] عليها[٢٥]. ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سبباً حقيقياً[٢٦] للثاني[٢٧]، لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما[٢٨] نسبة يصح[٢٩] بها أن يوردهما[٣٠] في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم واللازم كقولك: (إن تشتمني أُكرِمُك) فالشتم[٣١] ليس سبباً حقيقاً للإكرام، والإكرام[٣٢] مسبباً حقيقياً له[٣٣]، لا ذهناً ولا خارجاً، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما[٣٤] إظهاراً[٣٥] لمكارم الأخلاق يعني أنَّه[٣٦] منها[٣٧] بمكان[٣٨] يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده[٣٩]. «وَ[٤٠] يُسَمَّيَانِ» أي: هذان الفعلان: أولهما: «شَرْطاً» لأنَّه[٤١] شرط[٤٢] لتحقق الثاني «وَ» ثانيهما «جَزَاءً» من حيث أنه يبتني على الأول[٤٣] ابتناء[٤٤] الجزاء[٤٥] على الفعل.

(١) صفة لا أو حال منه أي: الكائنة أو كائنة. (٢) ضمير متصل. (٣) نائب فاعل المطلوب. (٤) الذي وعل عليه لا. (٥) بالإضافة. (٦) بخلاف اللام فإنَّها مختصة بالغيبة والمعلوم. (٧) أي: كَلِم الشرط والجزاء. (٨) وهي إنْ ومهما وإذ ما وحيثما. (٩) علة تدخل. (١٠) أي: الشرط. (١١) أي: الجزاء. (١٢) أي: الفعل يعني الشرط. (١٣) أي: للفعل الثاني أي: الجزاء. (١٤) أشار بهذا إلى قرينة التفسير يعني إنَّما فسره بهذا لأنَّ المصنف نفسه قال في شرحه: وكلم المجازات. شرح. (١٥) علة تدخل. (١٦) أي: الفعل يعني الشرط. (١٧) أي: للفعل الثاني أي: الجزاء. (١٨) أي: الأول. (١٩) أي: الثاني. (٢٠) وإلَّا يتبين عدم جواز إسناده إليها. مبتدأ. (٢١) أي: كلم المجازاة. (٢٢) بشيء. نسخة. (٢٣) يعني في عبارة المصنف في شرحه أنَّ التكلم. (٢٤) مفعول ثاني لجعل. (٢٥) أي: على السببية. (٢٦) مقابل الادعائي. (٢٧) أي: للفعل الثاني. (٢٨) أي: بين مضموني الفعلين. (٢٩) صفة نسبة. (٣٠) أي: الفعلين - والجملة فاعل يصح. (٣١) هو مضمون الفعل الأول. (٣٢) معطوف على الضمير المستتر في ليس أي: وليس الإكرام. (٣٣) أي: للشتم. (٣٤) أي: الفعلين. (٣٥) علة اعتبر. (٣٦) أي: المتكلم. (٣٧) أي: من مكارم الأخلاق. (٣٨) أي: بمرتبة. (٣٩) أي: عند المتكلم. (٤٠) استئناف. (٤١) علة التسمية بالشرط. أي: الأول. (٤٢) أي: علامة. (٤٣) أي: الشرط. (٤٤) منصوب بنزع الخافض أي: كابتناء الجزاء على الفعل. (٤٥) الجزاء يا داش.

(**قوله: وهي تدخل على جميع الخ**) بخلاف اللام كما عرفت. (**قوله: أو متكلماً**) نحو: لا أرك ههنا؛ لأن المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب؛ أي: لا تكن ههنا حتى أراك. (**قوله: المذكورة فيما قبل**) قيده بذلك لكونه تفصيلاً لما ذكر سابقاً معطوفاً على لم في قوله: فلم لقلب الخ وخروج لولا لا يضر؛ لأن الكلام في الجوازم. (**قوله: أي: لجعل الخ**) أي: للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بإفادة كون الأول سبباً للثاني خال عن هذه الفائدة، بل يتبادر منه السببية المحققة فلذا لم يفسرها بها. (**قوله: بل ملزومية شيء**) إشارة إلى ما ذكره الشيخ الرضي معترضاً على الشيخ ابن الحاجب حيث قال: إن الشرط سبب، والجزاء مسبب بأن الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازم سواء كان سبباً؛ نحو: لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو شرطاً؛ نحو: إن كان لي مال لحججت أو لا شرطاً ولا سبباً؛ نحو: إن كان زيد أبي فكنت ابنه وإن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة إلى غير ذلك، ولعلّ مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم، ولو دائماً فيؤول إلى الملازمة الادعائية فكلمة بل إما للإعراض عن معنى إلى معنى أو عن لفظ إلى لفظ أظهر. (**قوله: ولا يلزم الخ**) عطف على اعتبر داخل تحت المراد، وعائد المعطوف عليه كاف في الربط أو استئناف لبيان فائدة قيد الاعتبار. (**قوله: لمكارم الأخلاق**) جمع المكرمة بمعنى الكريمة،والإضافة من قبيل أخلاق ثياب؛ أي: الأخلاق المستحسنة المرضية. (**قوله: إنه منها بمكان**) أي: أن المتكلم من مكارم الأخلاق بمرتبة. (**قوله: لأنه شرط**) أي: علامة. (**قوله: ابتناء الجزاء**) وفي الصراح: الجزاء باداش.

فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ[١] أَوِ الأَوَّلِ فَالجَزْمُ[٢] وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالوَجْهَانِ، وَإِذَا كَانَ الجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ قَدْ لَفْظاً[٣] أَوْ مَعْنًى لَمْ يَجُزِ الفَاءُ وَإِنْ كَانَ[٤] مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِيّاً بِلَا[٥]

(١) مثل تزرني أزرك. (٢) أي: واجب في الفعل المضارع لدخول الجازم مع صلاحية المحل. (٣) مثل إن خرجت خرجت. (٤) أي: الجزاء. (٥) احتراز عما إذا كان منفياً بـ لم.

«فَإِنْ كَانَا» أي: الشرط والجزاء «مُضَارِعَيْنِ» نحو: (إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ) «أَوْ الأَوَّلُ» فقط «مُضَارِعاً» نحو: (إِنْ تَزُرْنِي فَقَدْ زُرْتُكَ). «فَالجَزْمُ» واجب في المضارع لدخول الجازم[١] وهو (إِنْ[٢]) أو ما[٣] يتضمنها[٤] مع صلاحية المحل[٥]. «وَإِنْ كَانَ[٦] الثَّانِي[٧]» مضارعاً «فَالوَجْهَانِ» أي: ففيه[٨] الوجهان، الجزم[٩] لتعلقه بالجازم، وهو أداة الشرط[١٠]، والرفع[١١] لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل[١٢] بغير المعمول، نحو: (إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ آتِهِ[١٣] وَآتِيهِ[١٤]). «وَإِذَا[١٥] كَانَ الجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ[١٦] (قَدْ) لَفْظاً[١٧]»، تفصيل[١٨] للماضي، نحو: إن خرجت خرجت، «أَوْ مَعْنًى[١٩]» نحو: إن خرجت لم أخرج. ويحتمل أن يكون[٢٠] تفصيلاً لـ(قد) أي: لم يقترن[٢١] بـ(قد) سواء كان (قد) ملفوظاً، كقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ[٢٢] مِن قَبْلُ﴾، أو معنوياً[٢٣] مقدراً كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ[٢٤] قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ[٢٥]﴾ أي: فقد صدقت. «لَمْ يَجُزْ[٢٦] الفَاءُ[٢٧]» في الجزاء لتحقق تأثير[٢٨] حرف الشرط[٢٩] فيه لقلب معناه[٣٠] إلى الاستقبال، فاستغنوا[٣١] فيه عن الرابطة[٣٢]، كقولك[٣٣]: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي لَمْ أُكْرِمْكَ[٣٤]). وإنّما قال[٣٥]: (بغير قد) ليخرج عنه[٣٦] الماضي[٣٧] المحقق[٣٨] الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير[٣٩] فيه كقولك: (إنْ أكرمتَني اليومَ فقدْ أكرمتُكَ أَمْسِ) لوجوب[٤٠] دخول الفاء فيه. «وَإِنْ كَانَ» أي: الجزاء «مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِيّاً بِـ(لَا[٤١]) احْتِرَازاً[٤٢]

(١) من غير فصل كما هو المتبادل. (٢) أي: لفظ إنْ. (٣) أي: الكلمات. (٤) أي: معنى أن. (٥) وهو المضارع والماضي. و .ج. (٦) معطوف على قوله: إن كانا. (٧) أي: الجزاء. (٨) أي: فيجوز في الثاني الواقع الوجهان. (٩) أحدهما الجزم. (١٠) من كلمة أن أو غيرها. (١١) أي: الثاني الرفع. (١٢) عطف تفسير لحيلولة. (١٣) مثال الجزم. (١٤) مثال الرفع. (١٥) عطف على جملة الشرطية القريبة أو البعيدة. (١٦) والظرف صفة ماضياً. (١٧) حال من فاعل الظرف. (١٨) أي: قوله لفظاً تفصيل .آه. (١٩) إن كان ماضياً معنوياً. (٢٠) قوله: لفظاً. (٢١) أي: الجزاء. (٢٢) أي: لبنيا من. (٢٣) معطوف على ملفوظ. (٢٤) أي: قميص يوسف عليه السلام. (٢٥) أي: زليخا. (٢٦) جواب أن. (٢٧) إدخال الفاء. (٢٨) وهو جعله للاستقبال. (٢٩) في الماضي الملفوظ. (٣٠) أي: الماضي. (٣١) نحاة. (٣٢) وهي الفاء. (٣٣) في الماضي الملفوظ. (٣٤) في الماضي المعنوي. (٣٥) مصنف. (٣٦) أي: عن تعريف الجزاء. (٣٧) فاعل ليخرج. (٣٨) صفة الماضي. (٣٩) لعدم احتمال الاستقبال للتصريح. وجيه. (٤٠) علة ليخرج. (٤١) أي: بلفظ لا.

(**قوله: فإن كانا**) أي: فإن كانا ناصبين فمبنيان، ولكونه معلوماً مما سبق من أن الماضي مبني تركه. (**قوله: أو الأول**) وهو أضعف الوجوه في الشرطية؛ لأنه في صورة سببية المستقبل للماضي في الرضي وهو قليل لم يجئ في الكتاب العزيز. (**قوله: فالجزم واجب**) وقد يرفع للضرورة؛ نحو: أن يصرع أخوك تصرع. (**قوله: لدخول الجازم الخ**) من غير فصل كما هو المتبادر؛ ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم، فلا يرد أنه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما هو في الشق الثالث لمتعلقه الخ فالجزم باعتبار أصل التعلق، والرفع باعتبار ضعفه. (**قوله: ماضياً**) أي: بمعناه الحقيقي وهو الإخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل أفعال المدح والذم وفعل التعجب وصيغ العقود، وكاد وعسى إذا وقعت جزاء في قوله: وإلا فالفاء. (**قوله: بغير قد**) أي: بغير حرف محقق للماضي على مضيه كما يشير إليه قول الشارح فيما سيأتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا، ويكون الماضي بما ولا داخلاً في قوله: وإلا فالفاء، فلا يرد النقض بالماضي الذي يكون بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع إنها بغير قد. (**قوله: ويحتمل الخ**) أشار إلى أن الأول الظاهر؛ لأنه الظاهر على الاحتمال الثاني أو تقديراً ولذا قال: ومعنوياً مقدراً. (**قوله: لتحقق الخ**) الضابط أن مدار إتيان الفاء وتركه التأثير المعنوي؛ أعني: قلب الجزاء إلى الاستقبال فإن أثر فيه تأثيراً تاماً فلا حاجة إلى الفاء، وإن أثر تأثيراً ناقصاً فالوجهان وإن لم يؤثر فيه أصلاً فالفاء. (**قوله: الماضي المحقق الخ**) لم يقل الماضي الذي بقد إشارة إلى أن المراد بغير قد؛ أي: بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها محققاً لا تأثير فيه للشرط أصلاً كما أشرنا إليه سابقاً. (**قوله: مضارعاً مثبتاً**) قيل: في إطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع بالسين وسوف ولام الأمر، والجواب: أن الإطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى إن كان مضارعاً مثبتاً فقط مجرداً عن دخول شيء من الحروف وحينئذ تدخل الصور المذكورة في قوله: وإلا فالفاء.

فَالوَجْهَانِ[١]، وَإِلَّا فَالفَاءُ، وَيجِيءُ إِذَا[٢] مَعَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[٣] مَوْضِعَ الفَاءِ[٤]،

(١) جائزان أحدهما الإتيان بالفاء والثاني تركه. (٢) فاعل يجيء. (٣) التي وقعت جزاء. (٤) لكون معنى إذا قريب من معنى الفاء.

عما[١] إذا كان منفياً بـ (لم) فإنَّه مندرج فيما[٢] سبق، لكونه[٣] ماضياً معنى، أو بـ (لن) حيث يجب فيه[٤] الفاء لعدم[٥] تأثير أداة الشرط[٦] فيه معنى. «فَالوَجْهَانِ[٧]» الإتيان[٨] بالفاء وتركها[٩]، لأنَّ أداة الشرط[١٠] لم تؤثر في تغيير معناه[١١] كما تؤثر في الماضي فيؤتى[١٢] بالفاء، وأثرت[١٣] في تغيير المعنى حيث خلصت[١٤] لمعنى الاستقبال، فيترك الفاء لوجود[١٥] التأثير من وجه[١٦] وإن لم يكن قوياً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا[١٧] أَلْفَيْنِ﴾، و: ﴿وَمَنْ عَادَ[١٨] فَيَنتَقِمُ[١٩] ٱللَّهُ مِنْهُ﴾. «وَإِلَّا» أي: وإن لم يكن الجزاء الماضي[٢٠] أو المضارع المذكورين[٢١]. «فَالفَاءُ» لازمة فيه[٢٢] لأنَّ الجزاء حينئذ[٢٣] إما ماض بـ (قد[٢٤]) لفظاً كما تقول[٢٥]: (إنْ أكرَمْتَنِي اليَومَ فقدْ أكرمْتُكَ أَمْس) أو تقديراً كما تقول[٢٦]: (إنْ أكرمتَني[٢٧] اليومَ فَأكْرَمْتُكَ أَمْس) بتقدير[٢٨] (فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ)، وعلى كلا[٢٩] التقديرين لا تأثير لحرف الشرط في الماضي، فاحتاج[٣٠] إلى الرابطة وهي الفاء[٣١]. وأمَّا[٣٢] جملة اسمية[٣٣] أو أمر[٣٤] أو نهي أو دعاء[٣٥] أو استفهام[٣٦] أو مضارع منفي بـ (ما أو لم أو لن) إلى غير ذلك، كالتمني والعرض. وفي جميع هذه المواضع لا تأثير[٣٧] لحرف الشرط في الجزاء، فاحتاج[٣٨] إلى الفاء[٣٩]. «وَيَجِيءُ[٤٠] (إِذَا)» التي لِلْمُفَاجَأَةِ «مَعَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ» التي وقعت جزاء «مَوْضِعَ[٤١] الفَاءِ» لأنَّ[٤٢] معناها قريب من[٤٣] معنى الفاء، لأنَّها[٤٤] تنبئ[٤٥]

(١) أي: هذا احتراز. (٢) عبارة عن الجزاء. (٣) وهو قوله: لم يجز الفاء في الجزاء. (٤) علة مندرج. (٥) أي: في المنع بلن. (٦) علة يجب. (٧) لأنَّ معنى الاستقبال حاصل بـ لن. (٨) والحاصل إن كان الجزاء كذلك فالوجهان .آه. (٩) الأول. (١٠) الثاني. (١١) أي: وأمَّا جواز إتيانه بالفاء لأنَّ .آه. (١٢) أي: المضارع. (١٣) أي: الجزاء. (١٤) معطوف على قوله: لم تؤثره آه. أي: أداة الشرط. وأما جواز ترك الفاء. (١٥) أداة الشرط. (١٦) علة يترك. (١٧) وهو تأثيرها في المعنى. (١٨) مثال ترك الفاء. (١٩) أي: تجاوز. (٢٠) مثال لذكر الفاء. (٢١) بغير قد لفظاً أو معنى. (٢٢) صفة الماضي والمضارع. رضا. أي: لم يكن ماضياً ولا مضارعاً أو كان ماضياً بقد أو مضارعاً منفياً بلم أو لن .محرم. (٢٣) أي: في الجزاء. (٢٤) أي: حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين. (٢٥) أي: بلفظ قد وبما ولا. (٢٦) أنت. (٢٧) أنت. (٢٨) أنت. (٢٩) أنت. (٣٠) حال كون الثاني. (٣٠) أي: من كونه بقد لفظاً أو بقد تقديراً. (٣١) إذا كان الأمر كذلك. (٣٢) لأنَّه المتكب للجزاء الذي يعقب الشرط. (٣٣) عطف على إما ماض. (٣٤) كقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾. (٣٥) كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾. (٣٦) نحو: إن أكرمتنا فرحمك الله. (٣٧) نحو: إن تركنا فمن يرحمنا. (٣٨) بقلب معناه إلى الاستقبال. (٣٩) أي: الجزاء. (٤٠) ليدل على أنَّه جواب الشرط. (٤١) استئناف أو اعتراض أو عطف. (٤٢) مفعول يجيء. (٤٣) علة لمقدور وإنَّما استعملت في موضعها. (٤٤) بمعنى إلى. (٤٥) علة قريب.

(**قوله: لعدم تأثير الخ**) نتمحضه للاستقبال بدخول لن. (**قوله: معنى**) قيد به؛ لأنه المناط لترك الفاء وإيراده. (**قوله: خلصت لمعنى الاستقبال**)؛ لأن المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملاً للحال والاستقبال قبل دخول الأداة. (**قوله: أي: وإن لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين**) أي: الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضي لفظاً أو معنى، أو المضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتاً أو منفياً بلا. (**قوله: لأن الجزاء حينئذ**) أي: حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين. (**قوله: إما ماض الخ**)؛ لأن انتفاءهما إما بانتفاء أن يكون فعلاً بل جملة اسمية وبانتفاء كونه ماضياً ومضارعاً بمعناهما المحققين فيكون إما أمراً أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً أو إنشاءً من غير طلب أو بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه، فيكون بقد وما ولا، أو بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وإن ولام الأمر ولا النهي، أو بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بأن يكون منفياً بلن وما فإنه يجب في جميع هذه الصور الفاء. (**قوله: بقد**) وبما ولا. (**قوله: إلى رابطة**) هي الفاء؛ لأنه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط. (**قوله: أو دعاء**) أو استفهام دخول الدعاء والاستفهام مطلقاً تحت قوله: وإلا فباعتبار أن المراد من المضارع والماضي ما كان بمعناهما الحقيقي؛ أعني: الإخبار وإلا فالدعاء والاستفهام قد يكون بصيغة الماضي والمضارع. (**قوله: أو لم**) الواجب إسقاط قوله: أو لم فإنه صرح فيما سبق أنه ماض معنى مندرج في قوله: إذا كان ماضياً بغير قد فكيف يصح إدراجه في مفهوم قوله: وإلا وقد وجد في بعض النسخ بإسقاطه. (**قوله: إلى غير ذلك**) أي: منتهياً إلى غير ذلك، وقد عددنا فيما سبق. (**قوله: لا يكون تأثير إلخ**) بقلب معناه إلى الاستقبال إما لعدم دلالته على الزمان كما في الاسمية والإنشائية الغير الطلبية، أو لبقائه على المضي كما في الماضي المصدر بقد ونحوها، أو لبقائه على ما كان عليه سابقاً كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولن والسين وسوف ولام الأمر والنهي والدعاء. (**قوله: موضع الفاء**) أي: نائباً منابها في جواب الشرط؛ ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو: خرجت فإذا السبع لا يضر.

وَإِنْ مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالعَرْضِ[(١)] إِذَا قَصَدَ السَّبَبِيَّةَ

(١) نحو: إلا تنزل تصب خيراً أي: إن تنزل تصب خيراً. ج.

عن حدوث[(١)] أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء أكثر[(٢)]. وإنّما اشترط اسمية الجملة[(٣)] الجزائية، لاختصاصها بها لأنّ[(٤)] (إذا) الشرطية مختصة بالفعلية، فاختصت هذه[(٥)] بالاسمية فرقاً[(٦)] بينهما[(٧)]، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ أي: فهم يقنطون. «وَإِنْ[(٨)]» التي يجزم بها[(٩)] المضارع حال كونها «مُقَدَّرَةٌ» إنّما[(١٠)] كانت[(١١)] مقدرة «بَعْدَ الأَمْرِ» نحو: (زُرْنِي أُكْرِمْكَ[(١٢)]) أي: إِنْ تزرْني أُكرمك. «وَالنَّهْيِ[(١٣)]» نحو: (لاَ تَفْعَلِ الشَّرَّ يَكُنْ خَيْراً لَكَ) أي: إن لم تفعله يكن خيراً لك. «وَالاسْتِفْهَامِ[(١٤)]» نحو: هَلْ عِنْدَكُمْ مَاءٌ أَشْرَبْه) لأنّ المعنى: إن يكنْ عندكم ماء أشربْه. «والتَّمَنِّي[(١٥)]» نحو: (لَيْتَ لِي مالاً أنفقْه) لأنّ المعنى إن يكن لي مال أنفقه. «وَالعَرْضِ[(١٦)]» نحو: (ألاَ تنزلُ تُصِبْ خيراً) أي: إن تنزل تصب[(١٧)] خيراً، إذا كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحاً لأن يكون مسبباً لما[(١٨)] تقدم، «وَقَصْداً[(١٩)] لِسَبَبِيَّةٍ» أي: سببية ما[(٢٠)] تقدم له[(٢١)] فحينئذ[(٢٢)] يقدر[(٢٣)] (إنْ[(٢٤)]) مع مضارع يؤخذ[(٢٥)] مما تقدم، ويجعل[(٢٦)] المضارع[(٢٧)] الواقع بعد هذه الأشياء[(٢٨)] مجزوماً[(٢٩)] بها، وإنّما اختص تقدير (إنْ) بما بعد هذه الأشياء[(٣٠)] لأنّها[(٣١)] تدل على الطلب والطلب غالباً يتعلق بمطلوب يترتب[(٣٢)] عليه فائدة[(٣٣)] يكون[(٣٤)] ذلك المطلوب[(٣٥)] سبباً[(٣٦)] لها، وهي

(١) أي: تخبر. (٢) أي: ظهور. (٣) استعمالا في هذا المعنى من إذا. (٤) لا الفعلية. (٥) تعليل لاختصاصها. (٦) أي: إذا المفاجأة. (٧) علة فاختصت. (٨) أي: بين المفاجأة والشرطية. (٩) عطف على أول المذكورات أعني بلم لقلب المضارع أو على آخرها أعني كلم المجازات. أفصاح. (١٠) أي: بأن المقدرة. (١١) والحصر مستفاد من المقام لأنّه مقام إثبات. (١٢) إشارة إلى أنّ قوله: مقدرة خبر لكانت المقدرة. (١٣) فكان الزيادة سبباً للإكرام. (١٤) أي: بعد النهي. (١٥) أي: بعد الاستفهام. (١٦) أي: ينجزم المضارع التمني. (١٧) وبعد العرض. (١٨) أنت. (١٩) وهو زرني في المثال الأول. (٢٠) إذا قصد نسخة. (٢١) ومن الأشياء الخمسة. (٢٢) أي: لما تأخر وهي المضارع. (٢٣) أي: حين إذا قصد أن يكون المضارع الذي أريد انجزامه سبباً لما تقدم. أيوبي. (٢٤) ليكون دلالة على سببية ما. (٢٥) فيقال إن تزرني مثلاً. أي: لفظ إن. (٢٦) صفة مضارع. (٢٧) عطف على تعذر. (٢٨) وهو أكرمك. (٢٩) أي: الخمسة. (٣٠) مفعول يجعل. (٣١) أي: الخمسة. (٣٢) دليل اختص. (٣٣) أي: يحصل عقيبه. (٣٤) وهو دخول الجنة. (٣٥) صفة فائدة. (٣٦) وهو الإسلام في مثال المتن. المرتبة على ذلك المطلوب.

(**قوله: لاختصاصها بها**) أي: على القول الظاهر، في المغني: قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقيل: يجوز في نحو: فإذا زيد قد ضربه عمرو، ويمتنع بدون قد ووجهه عندي أن التزام الاسمية إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فإذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها انتهى، ولا يجوز حمل الاختصاص على الغلبة كما حمل الشارح اللزوم في قوله: ويلزمها المبتدأ عليها؛ لأن سوق الكلام لا يساعده. (**قوله: وإن التي ينجزم الخ**) جعل قوله: وإن مقدرة حكاية عما وقع في الإجمال من قوله: وبأن مقدرة؛ لأنه معطوف على قوله: فلم لقلب المضارع ماضياً داخل في التفصيل وجعل الظرف؛ أعني: بعد الأمر خبر إن؛ لأنه محط الفائدة؛ أي: إن مقدرة كائنة بعد الأمر فيفيد كينونة تقديرها بعد الأمر والحصر مستفاد من المقام؛ لأنه مقام البيان فيؤول المعنى إلى أن إن إنما كانت مقدرة بعد الأمر فتدبر، ولم يجعل مقدرة خبر إن؛ لأنه لا بد من أن يراد بأن هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله: مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه إلا بالنظر إلى الظرف فليجعل الظرف خبراً وإن مقيدة بمقدرة كما في الإجمال. (**قوله: بعد الأمر**) اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا النفي. (**قوله: إذا كان الخ**) اعتبر الصلاحية؛ لأن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به في الرضي، وليس مجرداً لنفسه أو ادعاء السببية كافياً في ذلك كما وهم. (**قوله: والطلب الخ**) وأما الخبر فإنما هو هو لإفادة مضمونه للمخاطب لا أنه مقصود لغيره، فلو جئت بعده بما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر إلى فهم المخاطب أنه جزاؤه، فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي، وإنما قال: غالباً؛ لأن أكثر الأفعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته. (**قوله: يترتب عليه**) أي: يحصل عقيبه. (**قوله: يكون ذلك المطلوب سبباً لها الخ**) ليتحقق معنى الشرط.

نَحْوُ: أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ وَلَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ، وَامْتَنَعَ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ[1] لأَنَّ[2] التَّقْدِيْرَ: أَنْ لَا تَكْفُرْ.

(١) فإنه أجاز تقدير الإثبات في الشرط بعد النهي بقرينة ترتيب المسبب وليس ببعيد لو ساعده نقل. هندي. (٢) يعني إنهم إنما حكموا بامتناعه لأن التقدير. آه.

مسببة له. فإذا كان المضارع الواقع[1] بعدها[2] تلك[3] الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها قدر[4] (إن) مع ذلك الفعل[5] ويجعل[6] المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها[7] «نَحْوُ: أَسْلِمْ تَدخلِ[8] الجَنَّةَ» فإنَّ[9] المطلوب بـ(أسلِمْ) هو الإسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة، فهو سبب لها، وقصد أداء تلك السببية فقدر[10] (إن[11]) مع الفعل المأخوذ من (أسلم) وجعل (تدخل الجنة) جزاء له[12]، فقيل: إنْ تُسلْم[13] تدخل[14] الجنَّة. «وَنَحْوُ: (لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ[15] الجَنَّةَ») أي: إن لا تكفرْ تدخلِ الجنة، لأنَّ[16] النهي قرينة الفعل[17] المنفي[18] لا المثبت. «وَ» لهذا[19] «امْتَنَعَ: لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ» عند الجمهور «خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ» فإنَّه[20] لا يمتنع ذلك[21] عنده. فامتناعه[22] عند الجمهور «لأنَّ[23] التَّقْدِيْرَ» على ما عرفت «إنْ لاَ تَكْفُرْ» تدخل النار، وهو ظاهر[24] الفساد. وأمَّا عدم امتناعه[25] عند الكسائي، فلأنَّه يقول: (معناه[26] بحسب العُرف: إنْ تكفرْ تدخلِ النّار. فالعرف[27] في هذه المواضع قرينة الشرط[28] المثبت[29]. و[30]العرف قرينة قوية[31]. هذا[32] إذا قصدت السببية[33] وأمَّا إذا لم تقصد لم يجز الجزم[34] قطعاً بل يجب أن يرفع[35] إمَّا[36] بالصفة[37] إن كان[38] صالحاً للوصفية[39] كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ[40] لِي مِن لَّدُنكَ[41] وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي[42]﴾ فيمن[43] قرأ مرفوعاً. أي:

(١) لتحقق معنى الشرط. (٢) صفة المضارع. (٣) أي: بعد الأشياء الخمسة. (٤) خبر كان. (٥) جواب إذا. (٦) أي: فعل الشرط. (٧) عطف على قدر أي: وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط بجعل المضارع. محرم. (٨) أي: بأن المقدرة. (٩) من قبيل ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾. (١٠) دليل لتطبيق المثال الممثل له. (١١) لذلك القصد. (١٢) أي: لفظ إنَّ. (١٣) أي: لفعل المقدر. (١٤) مثال لما وقع بعد الأمر. (١٥) أنت. (١٦) مثال لما وقع بعد النهي. (١٧) علة لمقدر وإنَّما فسرنا بهذا التفسير. (١٨) وهو أن لا تكفر. (١٩) صفة الفعل. (٢٠) أي: ولأجل أنَّ النهي قرينة الفعل المنفي. رضا. (٢١) شأن. (٢٢) أي: ذلك المثال. (٢٣) أي: امتناع هذا المثال. (٢٤) تعليل للامتناع. (٢٥) أي: المثال. (٢٦) وإن كان النهي قرينة الشرط المنفي. (٢٧) أي: هذا المثال. (٢٨) أي: عرف الشريعة. (٢٩) وهو إن تكفر. (٣٠) صفة الشرط. (٣١) حال. (٣٢) لا تعارضها قرينة النهي. (٣٣) أي: انجزام المضارع بعد هذه الأشياء الخمسة المذكورة. (٣٤) بالجزاء. (٣٥) في الجزاء. (٣٦) أي: الجزاء كما في الأمثلة الآتية. (٣٧) أي: ارتفاعه إما لكونه صفة. (٣٨) كما عن الجمهور. (٣٩) مضارع. (٤٠) حكاية عن زكريا عليه السلام. (٤١) أنت. (٤٢) أي: من عندك. (٤٣) صفة وليا.

(**قوله: قدر إن مع ذلك الفعل**) لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما؛ أعني: الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتيب والسببية. (**قوله: فينجزم بها الخ**) ظاهر مذهب الأخفش جزم الجزاء بهذه الأشياء لا بأن مقدرة؛ لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب، ومذهب غيره أنَّ إن مع الشرط مقدرة بعد هذه الأشياء، وهي دالة على ذلك المقدر، ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد؛ لأنه إذا جاز أن ينجزم الاسم المتضمن لمعنى أن فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن لمعناه فعلاً واحداً كذا في الرضي، ولعل استنكارهم لعدم ظهور معنى أن فيها بخلاف الأسماء المتضمنة لمعناها فإنها كالاختصار من تفصيل المتعذر. (**قوله: لأن التقدير على ما عرفت**) أي: يجب أن يكون المقدر مثل المظهر إثباتاً ونفياً، وأما قولهم في العرض: ألا تنزل بنا تصب خيراً؛ أي: إن تنزل؛ فلأن كلمة العرض همزة إنكارية دخلت على حرف النفي فتفيد الإثبات. (**قوله: وأما عدم امتناعه الخ**) يعني يجوز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز أيضاً أسلم تدخل النار بمعنى أن لا تسلم تدخل النار، وما ذكره ليس ببعيد إن ساعده النقل كذا في الرضي. (**قوله: فيمن قرأ مرفوعاً**) الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستئناف؛ إذ يلزم في الحمل على الوصفية أنه طلب ولياً يرثه ولم يوهب ولياً كذلك؛ لأن الموهوب هو يحيى ولم يرثه، بل هلك قبله وهو يستلزم عدم إجابة دعائه، وقد قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾، ولا يلزم ذلك على الاستئناف؛ إذ ليس في الحقيقة إخباراً وإنما هو تعليل كأنه قيل: لم تطلبه فقال: يرثني غاية الأمر إنه لم يترتب على طلبه ما كان غرضاً ولا على الجزم؛ لأن المراد وإن تهب لي يرثني في ظني، ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح، وعندي إن مآل معنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد لأن مآل طلب هبة ولي موصوف بالوراثة، وطلب هبة تكون سبباً للوراثة وطلب هبة تترتب وارد على التقادير كلها، والحق أن الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير إلى ذلك ذكر قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾ بعد قوله: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾، ولا ضير في ذلك والذي

الأَمْرُ(١) صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ

(١) ثم لا يخفى عليك مما أوردوا على الأمر مما لا يحذف شيء مع أنه أمر، قلت هذا وارد في الضرورة وكلامنا في السعة.

ولياً[١] وارثاً، أو بالحال كذلك[٢]، كقوله تعالى: ﴿فَذَرهم[٣] في طُغيانهم يَعْمَهون[٤]﴾ أي: عمهين. أو بالاستئناف[٥] كقول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ[٦] أَرْسُوا[٧] نُزَاوِلُهَا[٨] ... فَكُلُّ حَتْفِ[٩] امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ[١٠].

«(الأَمْرُ») هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها (مِثَالُ الأَمْرِ) وكان المراد[١١] به صيغة الأمر، فإنَّهم[١٢] يطلقون[١٣] (أمثلة الماضي وأمثلة المضارع) ويريدون[١٤] صيغهما[١٥] وفي بعض الشروح[١٦]: إنَّما قال[١٧]: (مثال الأمر) لأنَّ الأمر كما اشتهر[١٨] في هذا[١٩] النوع من الأفعال كذلك اشتهر[٢٠] في المعنى[٢١] المصدري أيضاً[٢٢]. فأراد النص على المقصود[٢٣]. وهو[٢٤] في اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوص بالأمر بالصيغة كذا ذكره[٢٥] المصنف في شرحه[٢٦]. «صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلُ» شامل لكل أمر غائباً[٢٧] كان أو مخاطباً[٢٨] أو متكلماً[٢٩] معلوماً أو مجهولاً[٣٠]. «مِنَ[٣١] الفَاعِلِ» احتراز[٣٢] عن المجهول[٣٣] مطلقاً[٣٤] فإنَّه

(١) في قراءة من. (٢) أي: ولداً. (٣) إن كان صالحاً للحالية. (٤) اتركهم. (٥) حال، أي: يتحيرون. (٦) ويجب الرفع حينئذ بأن يكون مستأنفاً. كما عند السكاكي. (٧) أي: سيد القوم ورئيسهم. (٨) وكقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾. حلبي. (٩) أي: تعالج الحرب. (١٠) أي: فكل موت. (١١) أي: بتقدير الله. (١٢) شرع في مسائل الأمر بعد بيان المضارع بأنواعه. (١٣) نحاة. (١٤) نحاة. (١٥) أي: يتلفظون. (١٦) نحاة. (١٧) أي: صيغة الماضي والمضارع. (١٨) أي: شروح الكافية. (١٩) مصنف. (٢٠) أي: استعمال ذلك اللفظ. (٢١) أي: اضرب وافعل. (٢٢) استعماله. (٢٣) وهو صيغة الأمر كما يقال لأمر الآمر. (٢٣) يعني من أن أمر يأمر أمراً. الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما. س. (٢٤) وهو هذا النوع من الأفعال أعني الصيغة. (٢٥) أي: الأمر المطلق. (٢٦) أي: الأمر. (٢٧) أي: الإيضاح إحالة إلى المصنف إشارة إلى ما فيه. (٢٨) نحو: ليعلم. (٢٩) نحو: أعلم. (٣٠) نحو: لأعلم. (٣١) نحو: ليعلم. (٣٢) متعلق بـ يطلب. (٣٣) أي هذا. (٣٤) لأنَّه ليس يأمر في اصطلاح النحويين، سواء كان غائباً أو مخاطباً أو متكلماً.

يدل على ذلك أنهم فسروا قوله تعالى: ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ بوراثة الملك، ولم يملك أصلاً، وبهذا تبين أن ما قالوا في دفعه بأن الروايات متعارضة، والأكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الإشكال وكذا ما قيل: المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في أخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولاً به بعد زكريا. **(قوله: وقال رائدهم)** أي قال: رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلأ أرسوا؛ أي: أقيموا نزاولها نمارس الحرب، فكل موت إنسان يجري بقدرته تعالى وقضائه لا بغيره من الاقتحام وفيه حث على الشجاعة. **(قوله: في المعنى المصدري)** الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما. **(قوله: فأراد النص على المقصود)** من أول الأمر فلا يرد أن الأمر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدر فزيادة لفظ المثال لدفع توهم إرادته توهم بعيد وإنما أفاد النص؛ لأن إضافة الصيغة إلى ما بعده للبيان كما في صيغة الماضي والمضارع وغيرهما، فلا يرد أنه يجوز أن يكون الأمر بالمعنى المصدري حينئذ أيضاً؛ أي: صيغة الأمر كما يقال لام الأمر. **(قوله: وهو)** أي: الأمر المطلق. **(قوله: مخصوص الخ)**؛ لأن شرطه عند الأصوليين أن يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فإنهم يطلقونه على الصيغة بأي معنى يستعمل. **(قوله: كذا ذكره المصنف)** أحاله على المصنف إشارة إلى ما فيه وهو أن قولهم: الأمر بالصيغة والأمر باللام يدل على اشتراك الأمر المطلق بينهما؛ ولذا قاله المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح: إن الأمر عند النحاة حقيقة بينهما نعم عند إطلاق لفظ الأمر من غير لفظه يتبادر إلى الذهن الأمر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظ في بعض أفراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما في الوجود صرح به السيد السند في حاشية المطالع. **(قوله: شامل الخ)** أي: هو بمنزلة الجنس القريب للأمر المعروف فلا ينافي أن يكون ضيغة بمنزلة الجنس البعيد، فقوله: يطلب بها يخرج الماضي والمضارع، وقوله، الفعل يخرج النهي. **(قوله: غائباً الخ)**؛ لأن الطلب فيه وإن كان مدلول اللام إلا أنه صار جزء مما بعده، ويقال للمجموع: صيغة واحدة كقائمة وبصرى. **(قوله: فإنه يطلب به الفعل)** أي: قبول الفعل.

الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ[1] حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ

(١) صفة أخرى لصيغة أي: صيغة ملتبسة بحذف حرف.آه.

يطلب به[1] الفعل عن المفعول[2] لا عن الفاعل. «الْمُخَاطَبِ[3]» احتراز عن الغائب والمتكلم. «بِحَذْفِ[4] حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ» احتراز عن مثل قوله تعالى: ﴿فَبِذلك فَلْتَفرحُوا﴾ فيمن قرأ على صيغة[5] الخطاب، وعن مثل: (صه[6]) و(رويد[7]). «وَحُكْمُ[8] آخِرِهِ» أي. آخر الأمر[9] في الحقيقة. عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء[10] ما[11] يقتضي إعرابه وهو حرف المضارعة لأنَّ مشابهته[12] للاسم[13] المقتضية للإعراب إنَّما هي بسببه[14] وفي[15] الصورة «حُكْمُ[16] الْمَجْزُومِ[17]» أي: مثل حكم المضارع المجزوم في إسكان[18] الصحيح وسقوط نون الإعراب[19] وحرف العلة[20]، لأنَّه[21] لما شابه ما[22] فيه اللام[23] من[24] المجزوم[25] معنى[26] أعطي[27] له[28] حكمه، تقول[29]: (اضرب، اضربا، اضربوا)، و: (اخشَ[30] وأغزُ وارمِ) كما تقول[31]: لم يضربْ لم يضربَا، لم يضربُوا)، و: (لم يَخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ). وذهب الكوفيون إلى أنَّه[32] معرب مجزوم بلام مقدرة[33]. «فَإِنْ[34] كَانَ بَعْدَهُ» أي: بعد حرف[35] المضارعة أو بعد حذفه حرف متحرك[36] اسكن آخره، وجعل ما بقي أمراً، تقول في (تَعِدُ): عِد، وفي: (تُضاربُ) ضَارِبْ. ولم يذكر[37] المصنف هذا القسم لظهوره[38]. وإن كان بعده حرف «سَاكِنٌ[39] وَلَيْسَ» المضارع[40] «بِرُبَاعِيٍّ» والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على أربعة أحرف

(١) أي: قبول الفعل. (٢) وهو مفعول ما لم يسم فاعله. وجيه. (٣) صفة الفاعل ومبني الفاعل. (٤) متعلق بيطلب الأول مطلقاً والثاني طلب المقيد بالصيغة. (٥) فإنَّ عند من قرأ ع صيغة الغائب مجزوم. (٦) اسم فعل بمعنى اسكت وهو أمر. (٧) بمعنى أصل. (٨) مبتدأ. (٩) أي: أمر المخاطب. (١٠) وإنَّما لم يكن مجزوم. (١١) أي: السبب الذي. (١٢) أي: المضارع. (١٣) لفظاً ومعنى. (١٤) أي: حرف المضارعة. (١٥) عطف على في الحقيقة. (١٦) خبر المبتدأ. (١٧) أي: حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله. (١٨) الحرف. (١٩) الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال. (٢٠) في الفعل المعتل. (٢١) علة لمقدر أي: إنَّما كان حكمه كذلك. (٢٢) أي: الأمر الغائب. (٢٣) أي: لام الأمر. (٢٤) بيان لما. (٢٥) هو ليضرب. (٢٦) وهو طلب الفعل من الفاعل. (٢٧) جواب لما. (٢٨) أي: الأمر الحاضر المبني. (٢٩) أنت. (٣٠) مع حذف حرف العلة. (٣١) أنت. (٣٢) أي: أمر المخاطبة. (٣٣) لأنَّ أصل اضرب لتضرب. (٣٤) تفصيل. (٣٥) بقرب المرجع. (٣٦) بحركة أصلية أو منقولة عما بعده فيدخل نحو: قل وج. (٣٧) اعتذار من طرف المصنف لعدم بيانه هذا القسم. (٣٨) من تعريف اناظر ومن بيان حكمه. (٣٩) اسم كان. (٤٠) تفسير لضمير ليس.

(قوله: وعن مثل صه) هذا بناء على عدم اعتبار قيد زايد على التعريف يستفاد من خارج مثل أن يراد صيغة فعل، وإما إذا أريد ذلك بقرينة كونه من أقسام الفعل فالتقييد بقوله: بحذف حرف المضارعة لإخراج مثل فلتفرحوا أو لبيان أنه معتبر في مفهومه. (قوله: وحكم آخره) لم يقل وحكمه؛ لأن وضعية النحو: بيان حكم آخره لا مطلقاً. (قوله: لأن مشابهته بالاسم) لفظاً ومعنى. (قوله: حكم المجزوم) أي: حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله. (قوله: وسقوط نون الإعراب) الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال. (قوله: كما تقول لم يضرب الخ) الصواب لتضرب كما في بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقاً للقياس. (قوله: بلام مقدرة) كما في قوله حسان في أمر الغائب:

مُحَمَّدُ تُفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

أي: هلاكاً إلا أنه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفاً لكثرة أمر الفاعل المخاطب. (قوله: فإن كان الخ) إذا عرفت تعريف الأمر وحكمه فاعلم طريق بنائه. (قوله: أي: بعد حرف المضارعة) نظراً إلى قرب المرجع، وحينئذ يحتاج إلى اعتبار الحذف؛ أي: حذف الحرف وإسكان آخره أو بعد حذفه وحينئذ يحتاج إلى التجوز بأن المراد بعد الحرف المحذوف أو إلى إن كان تامة؛ إذ لا معنى لكون التحرك بعد الحذف. (قوله: متحرك) بحركة أصلية أو منقولة عما بعده فيدخل؛ نحو: قل وبع ولا يكون من باب الأفعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله: وإن كان رباعياً. (قوله: أسكن آخره) حقيقة بإزالة الحركة أو حكماً بإسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الإسكان والحذف معتبراً في بناء الأمر كان لا بد من ذكره. (قوله: لظهوره) أي: مما سبق من تعريف الأمر حيث ذكر فيه قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه. (قوله: والمراد بالرباعي الخ)؛ إذ لا يمكن أن يراد ما يكون رباعياً في نفسه؛ لأنه إن أريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثي المجرد، وإن أريد بدون حرف المضارعة لا يدخل باب الأفعال.

زِدْتَّ هَمْزَةَ وَصْلٍ مَضْمُومَةٍ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ وَمَكْسُورَةً فِيمَا سِوَاهُ مِثْلُ[1]: اقْتُلْ وَاضْرِبْ[2]

(١) مثال اللام الذي يكون بعد حرف المضارعة ضمه. (٢) مثال اللام الذي يكون بعد حرف المضارعة كسره.

من المزيد[1] فيه. وإنّما هو[2] باب الأفعال لا غير[3]. «زِدْتَ[4] هَمْزَةَ وَصْلٍ» على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة، ليتوصل[5] بها إلى النطق بالساكن، حال كون تلك الهمزة «مَضْمُومَةٍ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ[6]» أي: بعد الساكن «ضَمَّةٌ[7]» دفعاً[8] للالتباس بالمضارع المعلوم[9] المتكلم على تقدير الفتح. فإنَّه إذا قيل في (اُقْتُلْ): أَقْتُلْ بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم للمجهول، وبالماضي المجهول من الرباعي وبالمضارع نسخة. المعلوم من الرباعي إذا قيل (اقتِلْ) بكسر التاء. «وَ[10]مَكْسُورَةً[11] فِيمَا سِوَاهُ» أي: سوى ساكن بعده ضمة، سواء كان بعده كسرة أو فتحة. فإنَّه[12] لو ضمت[13] في مثل: (اضرِب) التبس[14] بالماضي المجهول[15] من (الإضراب[16]) ولو فتحت[17] لالتبس[18] بالأمر منه، ولو ضم في (اعلم) لالتبس[19] بالمضارع المجهول[20]، ولو فتح لالتبس بالماضي[21] الرباعي «نَحْوُ: اُقْتُلْ» مثال[22] لما يكون بعد حرف المضارعة[23] ضمة. «وَاضْرِبْ» مثال لما[24] يكون بعده[25] كسرة

(١) زائد لا طائل تحته إذ الرباعي المجرد خرج بقوله إن كان بعده ساكن. س. (٢) أي: الرباعي. (٣) الذي نسخة. (٤) أنت. (٥) علة زدت. إشارة إلى وجه التسمية. (٦) خبر مقدم لكان. (٧) اسم مؤخر. (٨) علة مضمومة. (٩) في حالة الوقف. (١٠) عطف على مضمومة. (١١) حال. (١٢) شأن. (١٣) أي: الهمزة. (١٤) أي: الأمر. (١٥) صفة الماضي. (١٦) أي: باب الأفعال. (١٧) أي: الهمزة. (١٨) أي: الأمر. (١٩) أي: الأمر. (٢٠) من الأفعال. (٢١) المعلوم. (٢٢) الصواب مثال لما يكون ساكن بعد حرف المضارعة ضمة. عصام. أي: هذا مثال. (٢٣) الأولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ. (٢٤) أي: الأمر. (٢٥) أي: بعد حرف المضارعة.

(**قوله: ما يكون ماضيه الخ**) أي: المضارع مطلقاً أو المضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الأول يحتاج إلى صحة الحصر في قوله: إما ما هو من باب الأفعال إلى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط أن يكون بعد حرف المضارعة ساكن، وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله: وليس برباعي مرتين وإحداث معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور؛ أعني: ما يكون رباعياً في نفسه، والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله: وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة إلى ذلك؛ لأن المقصود إخراج باب الأفعال، وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله: وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، فقوله: ههنا على الأول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكر سابقاً أيضاً. (**قوله: من المزيد فيه**) زائد لا طائل تحته؛ إذ الرباعي المجرد خرج بقوله: إن كان بعده ساكن. (**قوله: بعد حذف حرف المضارعة**) ظرف لزدت إن كان ضمير بعده راجعاً إلى حرف المضارعة وظرف لبقي إن كان راجعاً إلى حذفه. (**قوله: ليتوصل الخ**) فيه إشارة إلى وجه التسمية. (**قوله: حال كون تلك الهمزة الخ**) اختار الحال؛ لأن اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة وفي الصفة يتبادر سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة، وجاز تأخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالإضافة. (**قوله: إن كان**) شرط يدل على جوابه ما قبله. (**قوله: فإنه إذا قيل الخ**) هذا سهو من قلم الناسخ؛ إذ ليس الكلام في إبطال فتح التاء وكسرها، والصواب ما في بعض النسخ: أنه إذا قيل: اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعروف، وإذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، وهو ثقيل هكذا قيل، ولك أن تقول: في عبارة المصنف حكمان؛ أحدهما صريح وهو أن يؤتى بالهمزة المضمومة إن كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بديهي؛ لأن المناسبة اقتضت زيادتها، وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو إنه إذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى بهمزة مضمومة، والشارح قدس سره علل هذا الحكم فكأنه قال: وإنما لم يؤت بهمزة مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده؛ لأنه لو أتى بالهمزة فيما انفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول، ولو أتى بها فيما انكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الأفعال فالقول بأنه سهو سهو. (**قوله: مكسورة فيما سواه**) أي: زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعد ضمة؛ أي: في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف المضافين، وهذا مراد الشارح رحمه الله، وإرجاع الضمير إلى أمر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى. (**قوله: لما يكون بعد حرف المضارعة الخ**) الأولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ.

وَاعْلَمْ وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيّاً فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ. فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ فَإِنْ كَانَ[1] مَاضِياً

(١) أي: الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه ضم أوله. آه. ج.

«وَاعْلَمْ» مثال لما[1] يكون بعده[2] فتحة. «وَإِنْ كَانَ[3] رُبَاعِيّاً[4] فَمَفْتُوحَةٌ» أي[5]: فالهمزة مفتوحة لأنّها[6] همزة أصل[7] ردت[8] لارتفاع موجب حذفها، وهو[9] اجتماع همزتين في المتكلم[10] الواحد لا همزة وصل «مَقْطُوعَةٌ» لذلك بعينه. «(فِعْلُ مَا[11] لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)» أي: فعل المفعول[12] الذي لم يذكر فاعله. وإضافة الفاعل إليه[13] لأدنى ملابسة[14] أو على حذف مضاف، أي: فاعل فعله الواقع عليه، ولا يبعد أن يراد بالموصول[15] الفعل الذي لم يذكر فاعله، ويكون إضافة الفعل إليه[16] بيانية[17]. «وَهُوَ[18] مَا[19] حُذِفَ فَاعِلُهُ» وأقيم المفعول مقامه. ولم يذكر[20] هذا القيد[21] ههنا[22] اكتفاء بذكره فيما سبق[23]. «فَإِنْ كَانَ» الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة المفعول مقامه «مَاضِياً»

(١) أي: الأمر. (٢) أي: بعد حرف المضارعة. (٣) أي: المضارعة. (٤) من الأفعال. (٥) أشار إلى أنّه خبر المبتدأ محذوف والجملة جزاء الشرط. (٦) علة مفتوحة. (٧) أعني أكرم. لا همزة وصل. (٨) صفة الهمزة. (٩) أي: الموجب. (١٠) وحذف الهمزة في البواقي لاطراد الباب. أمير. (١١) أي: المفعول الذي. (١٢) أشار إلى أنَّ ما عبارة عن المفعول ولم يسم بمعنى لم يذكر. (١٣) أي: إلى الضمير الراجع إلى الفعل. (١٤) وهو كون الفاعل فاعلاً لفعل متعلق لمفعول. رضا. (١٥) أي: لفظ ما. (١٦) أي: إلى ما. (١٧) خبر يكون. فلا يحتاج إلى هذين التوجيهين. (١٨) أي: فعل ما لم يسم فاعله. (١٩) خبر المبتدأ. (٢٠) اعتذار من طرف المصنف. مصنف. (٢١) أي: أقيم المفعول. آه. (٢٢) أي: في تعريف ما لم يسم. (٢٣) من أول المرفوعات في تعريف مفعول لم يسم فاعله.

(**قوله: وإن كان رباعياً**) عطف على قوله: وليس برباعي بحسب المعنى؛ أي: فإن لم يكن رباعياً وإن كان رباعياً. (**قوله: فالهمزة مفتوحة**) لم يقدر زدت مع أنه الموافق للسياق؛ لأن الهمزة فيه ليست زائدة. (**قوله: لارتفاع موجب الخ**) وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عد، فإنه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد وإما نحو: أقم فإنما ردت الهمزة طرداً للباب، ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رحمه الله له، وفي الرضي: إنما لم يرد الواو في نحو: عد؛ لأنه لو رد لوجب إعلالها تبعاً للمضارع فيكون الرد ضائعاً، وفيه أنه جاري في أقم أيضاً إلا أن يقال: التبعية واجبة في إعلال حرف العلة، وبما حررنا لك ظهر اندفاع الإشكال الذي تحير فيه الناظرون، وهو أنه إن أريد بقوله: إن كان بعده متحرك ما كان متحركاً بالحركة الأصلية خرج عنه نحو: قل وبع وخف وإن أريد مطلقاً دخل فيه أقم مع أنه لم يجعل ما بقي أمراً بل رد الهمزة الأصلية، وإنه إن قيد قوله: وإن كان رباعياً بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متناً ولا لأقم وإن لم يقيد يدخل فيه فاعل وفعل وفعلل مع أنه لا همزة فيها فضلاً عن مفتوحة مقطوعة. (**قوله: لذلك بعينه**)؛ لأنها همزة أصل الخ. (**قوله: أي: فعل المفعول**) إنما أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه مبني له كذا في الرضي فعلم أن إضافة الفعل إلى ما ليست لأدنى ملابسة كما وهم. (**قوله: لأدنى ملابسة**) باعتبار أنه فاعل فعله. (**قوله: ولا يبعد أن يراد إلخ**) يعني: ليس المراد من الموصول جنس الفعل وتكون الصلة مخصصة له حتى يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الأصل في الموصول من استعماله فيما يعلمه المخاطب بعنوان الصلة، وحاصله: أن الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعين بها في الموصول قبل إضافة الفعل إليه فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه فظهر فائدة قوله: الذي لم يذكر فاعله، وإن ما قيل: يلزم التكرار في التعريف لو أريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر أن يكتفى بقوله: الفعل توهم، وكذا ما قيل: في دفعه أنه إعادة لما ذكر في التعريف، والمراد بالموصول الفعل مطلقاً فإنه مع بطلانه للزوم إضافة الشيء إلى نفسه ولكون الإعادة بلا فائدة لا تساعده العبارة. (**قوله: بيانية**) أي: من إضافة العام إلى الخاص كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر، وأما الحرف المقدر فاللام عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث قال: تفسير قوله تعالى: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ من الإضافة البيانية بتقدير من. (**قوله: وهو ما حذف فاعله**) هذا حد مطرد عند سيبويه، وإما على مذهب الكسائي في نحو: ضربني وضربت زيداً وهو أن الفاعل محذوف في الأول على ما مر في باب التنازع، وعلى مذهب الأخفش على ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر قال: جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، فليس ما ذكره المصنف بحد تام كذا في الرضي، فلذا زاد الشارح: وأقيم المفعول مقامه، وبهذا ظهر فساد ما قيل: لم يذكر هذا القيد اعتماداً على اشتهار أنه لا يجوز حذف الفاعل بدون إقامة المفعول مقامه.

ضَمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرُهُ[1] وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الوَصْلِ[2] وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ[3] اللَّبْسِ وَمُعْتَلُّ العَيْنِ

(١) مثل: ضرب ودحرج واعلم واختير. (٢) نحو: انفلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالأمر من ذلك الباب. ج. (٣) بالنصب مفعول له ليضم، ولذا قال قدس سره: هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني.

غيرت صيغته[1] دفعاً للبس[2] بأن «ضُمَّ أَوَّلُه[3] وكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ[4]» مثل: (ضُرِبَ ودُحرِجَ، وأُعْلِمَ). واختير له[5] هذا النوع من التغيير[6] لأنَّ معناه غريب[7]، فاختير له[8] وزن غريب[9] لم يوجد في الأوزان[10] لخروج[11] الضمة إلى الكسرة ووزن[12] (فِعَل) بالخروج من الكسرة إلى الضمة وإن كان غريباً يدل على غرابة المعنى أيضاً[13]، لكن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل، فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود[14] بأخف[15] منه. «وَيُضَمُّ[16] الثَّالِثُ[17] مَعَ[18] هَمْزَةِ الوَصْلِ» نحو: (أُنْطُلِقَ واقْتُدِرَ واسْتُخْرِجَ) لئلا يلتبس في[19] الدرج بالأمر[20] من ذلك الباب. «وَ» يضم[21] «الثَّانِي[22] مَعَ التَّاءِ» مثل (تُعُلِّمَ، وتُجُوهِلَ وتُدُحرِجَ) لئلا يلتبس[23] بصيغة مضارع (علمت، وجاهلت، ودحرجت). «خَوْفَ[24] اللَّبْسِ» هذا[25] علة لقوله[26]: (وَيُضَمُّ الثَّالِثُ وَالثَّانِي). «وَمُعْتَلُّ[27] العَيْنِ» أي: ما[28] يكون عينه[29] فقط معتلاً لئلا[30] يرد عليه[31] مثل: (طُوَى، ورُوَى) من اللفيف، فإنَّه[32] لا يعتل عينه لئلا يفضي إلى اجتماع إعلالين[33] في (يروي ويطوي). قيل[34]: الأصوب أن يقال[35]: معتل العين المنقلبة[36] عينه

(١) أي: الفعل. (٢) أي: لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف. (٣) أي: الفعل المجهول للفرق بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول منه. (٤) أي: الفعل المجهول للفرق بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول منه. (٥) أي: للفعل الماضي المجهول. (٦) بأن ضم أوله وكسر ما قبل آخره. (٧) وهو إسناد الفعل إلى المفعول. (٨) للمجهول. (٩) أي: غير معقول ليس على غرابة المعنى. (١٠) أي: أوزان الاسم الثلاثي إلّا منقولاً. (١١) متعلق بقوله: لم يوجد. (١٢) جواب سؤال مقدر فقدر ثم تنل مرادك بعون الملك. لمحرره. (١٣) كفعل يضم الفا. (١٤) أعني دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى وجيه. (١٥) وهو الخروج من الضمة إلى الكسرة. (١٦) عطف على ضم. (١٧) أي: الحرف الثالث. (١٨) ظرف ليضم أو ظرف مستقر حال من الثالث. (١٩) أي: في الوصل. (٢٠) في تثنية الغائب وجمعه مطلقاً وفي واحده وقفا. عصام. (٢١) أشار إلى أنَّه معطوف على الثالث. (٢٢) أي: حرف الثاني. (٢٣) أي: ذلك الماضي. يعني لو اكتفى بضم التاء ولم يضم الحرف الثاني لزم الالتباس. (٢٤) بالنصب مفعول له ليضم كما أشار الشارح إليه. (٢٥) أي: قول المصنف خوف اللبس. (٢٦) مصنف. (٢٧) الواو استئناف. مبتدأ أول. (٢٨) أي: ماضي. (٢٩) أي: عين الماضي. (٣٠) علة التفسير. (٣١) مصنف. (٣٢) شأن. (٣٣) في الثلاثي. (٣٤) قائله صاحب المتوسط. (٣٥) مصنف. (٣٦) صفة معتل العين.

(**قوله: غيرت صيغته**) فيه إشارة إلى ما تقرر من أن المجهول فرع المعلوم؛ لأن الأصل الإسناد إلى الفاعل. (**قوله: دفعاً للبس**) أي: لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل. (**قوله: ضم أوله**) بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالاً، ولذا كان الأصل في أولها الحركة وفي آخرها الوقف، وما قيل: إن ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فإنه لا يضم أوله، بل يبقى ساكناً، ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل؛ إذ لا همزة وصل فيه وهم. (**قوله: وكسر ما قبل آخره**) إن لم يكن مكسوراً. (**قوله: لأن معناه غريب**)؛ إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء فجعل على وزن لا يكون في الأسماء. (**قوله: في الأوزان**) أي: أوزان الاسم الثلاثي إلا منقولاً. (**قوله: للخروج من الضمة إلى الكسرة**) ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر. (**قوله: أثقل**) من خروج الضمة إلى الكسرة؛ لأن الأول خروج من أثقل إلى ثقيل بخلاف الثاني. (**قوله: مع همزة الوصل**) ظرف مستقر لا لغو؛ لأن ضمة الهمزة علم من قوله: ضم أوله وكذا مع التاء. (**قوله: لئلا يلتبس**) قدم العلة مع أنه تفسير لقوله: خوف اللبس؛ ليكون كل حكم مقروناً مع علته، وأشار إلى كونه تفسيراً له بقوله: هذا علة لقوله: ويضم الثالث والثاني. (**قوله: فقط معتلاً**) فإن الإطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد عليه. (**قوله: لئلا يفضي إلى اجتماع الخ**) يعني: لو أعلت العين من هذه الأبواب لوجب الإعلال بقلب العين ألفاً في المضارع؛ لأنه يتبع الماضي في الإعلال؛ لأنه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة، وقد أعل آخره لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع إعلالين متواليين في الثلاثي وذا لا يجوز ولولم يعل آخره وأعل العين فقط، وقيل: يطاي مثلاً لزم ضم الياء ولا يحتمل في العقل لثقل ياء مضمومة وإن كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم؛ نحو: رأى لخفته.

الأَفْصَحُ قِيْلَ وَبِيْعَ وَجَاءَ الإِشْمَامُ وَالوَاوُ[١] وَمِثْلُهُ بَابُ اخْتِيرَ وانْقِيْدَ دُوْنَ اسْتُخِيرَ وأُقِيْمَ،

(١) أي: وجاء الواو أيضاً على ضعف فقيل: قول وقوع بإسكان العين بلا نقل وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

ألفاً لئلا[١] يرد عليه مثل: (عَوَرَ، وصَيدَ). وإنَّما خصّ[٢] معتل العين بالذكر لزيادة غموض، واختلاف في المبني للمفعول منه[٣] كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول[٤] من مضارعه وإن لم يكن فيه ما[٥] ذكرنا. «الأَفْصَحُ[٦] فِيْهِ[٧] (قِيلَ، وبِيْعَ») أصلهما: قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين[٨] إلى ما[٩] قبلها بعد حذف حركته[١٠] فصار (بِيْع وقِوْل)، فأبدل واو (قِوْل) ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (قِيلَ). «وَجَاءَ[١١] الإِشْمَامُ» وهو فصيح في نحو: (قِيل وبيع). وفي شرح[١٢] الرضي: (حَقِيْقَةُ هَذَا الإِشْمَامِ أَنْ تَنْحُوَ[١٣] بِكَسْرَةِ فَاءِ الفِعْلِ نَحْوَ[١٤] الضَّمَّةِ فَتُمِيْلَ[١٥] اليَاءَ[١٦] السَّاكِنَةَ بَعْدَهَا[١٧] نَحْوَ[١٨] الوَاوِ قَلِيْلاً[١٩]، إِذْ[٢٠] هِيَ تَابِعَةٌ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا. هذا مراد النحاة[٢١] والقراء بالإشمام في هذا الموضِع[٢٢]. وقال بعضهم: الإشمام ههنا[٢٣] كالإشمام بحالة الوقف، أعني: ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصاً. وهذا[٢٤] خلاف المشهور عند الفريقين[٢٥]. وقال بعضهم: هو[٢٦] أن تأتي[٢٧] بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة. وهذا[٢٨] أيضاً[٢٩] غير مشهور عندهم[٣٠]. والغرض[٣١] من الإشمام: الإيذان[٣٢] بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف. «وَ» جاء «الوَاوُ» أيضاً[٣٣] على ضعف فقيل: (قُول، وبُوع) بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. «وَمِثْلُهُ[٣٤]» أي: مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من[٣٥] الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من «بَابِ» الافْتعال والانْفِعال، نحو: «اخْتِيرَ[٣٦] وانْقِيدَ[٣٧]» في مجيء[٣٨] اللغات الثلاث فيه إذ (خير[٣٩] وقيد) فيهما[٤٠] مثل[٤١] (قيل وبيع) بلا تفاوت. «دُونَ اسْتُخِيرَ وأُقِيمَ» إذ ليس ذلك[٤٢] مثل (قيل وبيع) لسكون[٤٣] ما قبل حرف العلة فيهما في الأصل، إذ أصلهما (اسْتُخْيِرَ وأُقْوِم) بالياء[٤٤] والواو[٤٥] المكسورتين[٤٦]. والقياس[٤٧] فيهما إذا سكن ما قبلهما

---

(١) علة قيل. (٢) مصنف. أي: من بين سائر المعتلات. (٣) من الماضي. (٤) من المضارع. (٥) من الاختلاف وزيادة الغموض. (٦) مبتدأ ثان. (٧) أي: في مجهول معتل العين. (٨) أي: الواو والياء. (٩) أي: القاف والياء هنا. (١٠) أي: بعد حذف حرف ما قبلها من القاف والباء لاستثقال الضمة قبل الكسرة أيوبي. (١١) شروع إلى لغة الثاني. (١٢) هذا شروع في الاختلاف الواقع في الإشمام على ثلاثة أقوال. رضا. (١٣) أي: تمثيل. (١٤) جانب. (١٥) أنت. منصوب بأن المقدرة بعد الفاء على ما مر. (١٦) بعد إمالة الكسرة إلى الضمة. (١٧) أي: بعد الضمة. (١٨) جانب. (١٩) أي: ميلاً قليلاً لا إلى حد تكون واواً خالصاً. (٢٠) يعني إنَّما أميلت الياء ونحو: الواو لأنَّ الياء تابعتاه. (٢١) أي: ما قرره الرضي من معنى الإشمام. (٢٢) نحو: قيل وبيع كذا في سيء وجيء وصل في القراءة المتواترة. (٢٣) أي: في باب معتل العين. (٢٤) أي: قول البعض. (٢٥) أي: النحاة والقُرّاءُ فإنَّه لا رواية عند القرّاء بتلك القراءة. أيوبي. (٢٦) أي: الإشمام. (٢٧) أنت. (٢٨) أي: قول هذا البعض. (٢٩) أي: كقول البعض الأول. (٣٠) أي: النحاة والقراء فإنَّه لا رواية عند القراء بتلك القراءة. أيوبي. (٣١) أي: المقصود. (٣٢) أي: الإشعار (٣٣) كالإشمام. (٣٤) عطف على جملة معتل العين. (٣٥) بيان لمعتل العين. (٣٦) من الافتعال. (٣٧) من الانفعال. (٣٨) إشارة إلى وجه المماثلة. (٣٩) مبتدأ. (٤٠) أي: في اختير وانقيد. (٤١) خبره. (٤٢) أي: كل واحد منهما. (٤٣) دليل لمقدر إنَّما لم يكونا مثلهما. (٤٤) في استخير. (٤٥) في أقوم. (٤٦) صفة الياء والواو. (٤٧) أي: القاعدة.

(**قوله: لئلا يرد عليه**) أي: على ظاهره وهو العموم؛ لأن قواعد العلوم كلية، ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل: الأصوب. (**قوله: وإنما خص**) من بين سائر المعتلات لزيادة غموض في إعلاله. (**قوله: في المبني للمفعول منه**) هكذا في النسخ المصححة، وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو. (**قوله: للمفعول**) أي: من المضارع ووقع التصريح به في بعض النسخ. (**قوله: ما ذكرنا**) من الغموض والاختلاف. (**قوله: نقلت الكسرة الخ**)؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلها، وقصدهم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول إليه أثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي، وعند المصنف استثقلت الكسرة على حرف العلة ولم تنقل إلى ما قبلها؛ لأن النقل إلى الساكن أولى فبقي قول: وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واو الضمة ما قبلها، فيقول: قول وبوع وهو أقل، والأولى قلب الضمة كسرة في اليائي فيبقى بيع؛ لأن تغير الحركة أقل من تغير الحروف وأيضاً لأنه أخف من بوع، ثم حمل قول عليه؛ لأنه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا في الرضي، ولا يخفى عليك ما في التعليل الأول؛ إذ تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلاف ما إذا قيل: بوع فإنه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول. (**قوله: الإيذان الخ**) أي: الإشعار في الرضي، وإنما نبهوا على الضم الأصلي ههنا بخلاف؛ نحو: بيض في جمع أبيض؛ لأنهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الأسماء فيحصل الغرض المذكور قبل.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ وَمُعْتَلُّ العَيْنِ يَنْقَلِبُ فِيهِ العَيْنُ أَلِفاً. المُتَعَدِّي وَغَيْرُ المُتَعَدِّي فَالمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ

أن تنقل حركتهما[1] إليه[2]، وتقلب العين[3] ياء إذا كانت واواً، فيقال: (استُخِيرَ وأُقِيمَ) لغة واحدة[4]. «وَإِنْ كَانَ» أي: الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه. «مُضَارِعاً[5] ضُمَّ[6] أَوَّلُهُ[7]» وهو حرف المضارعة نحو: (يُضرَبُ، ويُكْرَمُ، ويُلتزَمُ، ويُستَخرجُ ويُتَدَحْرَجُ) «وَفُتِحَ[8] مَا قَبْلَ آخِرِهِ» لخفة[9] الفتحة وثقل المضارع بالزيادة[10]. «وَ[11]مُعْتَلُّ العَيْنِ» المبني للمفعول «تَنْقَلِبُ» العين[12] فيه[13] «أَلِفاً[14]» ياء كانت أو واواً نحو: (يُقَالُ، ويُبَاعُ، ويُختارُ، ويُنقادُ، ويُستجارُ، ويُستقامُ) لتحركها حقيقة[15] أو حكماً[16] وانفتاح ما قبلها. «(المُتَعَدِّي[17] وَغَيْرُ المُتَعَدِّي)» «فَالمُتَعَدِّي[18]» من الفعل «مَا[19] يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ» أي: أمر[20] غير

---

(١) أي: حركة الواو والياء. (٢) أي: إلى ما قبلهما. (٣) أي: عين الفعل الواوي. (٤) سكون الباء فقط. (٥) خبر كان. (٦) جزاء الشرط. (٧) لموافقة الماضي فدعا له. (٨) عطف على ضم. (٩) علة فتح. (١٠) أي: بسبب حرف المضارعة في أوله. (١١) استئناف. (١٢) تفسير لمرجع الضمير. (١٣) إشارة إلى حذف عائد من الخبر إلى المبتدأ. (١٤) حال من فاعل ينقلب. (١٥) كما في ينقاد. (١٦) كما في يقال. (١٧) أي: فالفعل إمّا متعد أو غير متعدي. (١٨) ويسمى واقعاً ومجاوزاً أيضاً. (١٩) أي: فعل. (٢٠) وإنّما فسر بهذا لأنّ المتعلق أعم من الفاعل وغيره أراد أنّ المراد هو الثاني.

(قوله: ضم أوله) لموافقة الماضي فرعاً له. (قوله: المتعدي وغير المتعدي) في شرح التسهيل: التعدي في اللغة: التجاوز، وفي الاصطلاح: تجاوز الفعل من فاعله إلى المفعول به فإن تجاوز إلى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعدياً انتهى، فاسم الفاعل والمفعول والمصدر إنما يتصف بهما باعتبار الفعل، وإليه أشار الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله: ويعمل عمل فعله، ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره في قوله: فعل ما لم يسم فاعله إشارة إلى ذلك، فما قيل: إنهما قيدان لا قسمان توهم وفي تركه أداة الحصر وإيراده الواو إشارة إلى أنه قد لا يكون شيئاً من القسمين كالأفعال الناقصة، وإلى أنه قد يجتمعان في التسهيل، وقد يشتهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين، وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن أحد الاستعمالين نادراً، قيل له متعد بوجهين أو ذلك مقصور على السماع، وقد عدها بعضهم خمسة: نصح وشكر وكال ووزن ووعد، وزاد صاحب الألفية: قصد، والظاهر إنها غير محصورة. (قوله: من الفعل) دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فإنها غير متعددية بهذا المعنى؛ لعدم توقف فهمها عليه؛ ولذا جاز ترك مفعولها. (قوله: ما يتوقف فهمه الخ) اعلم أن نسبة الفعل المتعدي إلى المفعول كنسبته إلى الفاعل في أنه لا يجوز استعماله بدونهما إلا على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة إلا أن نسبته إلى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه إلا بإقامة شيء مقامه بخلاف نسبته إلى المفعول به فإنه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل يجوز تركه من غير إقامة شيء مقامه، وأما سائر المفاعيل فإنه يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك أن نسبته إلى المفعول المعين مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي كيلا يكون استعماله في مواده مجاز إلا حقيقة له كالنسبة إلى الفاعل، فيكون فهم مدلوله موقوفاً على فهم متعلقه فالمراد بقوله: على متعلق معين؛ أي: معين كان فاندفع ما قيل: إن التعريف غير مانع لدخول الأفعال اللازمة التي مدلولاتها نسب كقرب وبعد؛ لعدم أخذ النسبة إلى أمر معين في مفهومها، بل إلى أمر ما لمجيئ استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد، نعم إذا قصد النسبة إلى معين يكون موقوفاً عليه لا بد من ذكره، وحينئذ تكون متعدية بحرف الجر داخلة في المتعدي كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل: إن تعريف المتعدي يصدق على الأفعال الناقصة لتوقف فهمها على أمر غير الفاعل متعلق به وهو الخبر، والجواب: منع توقف مفهومها على الخبر فإن كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي، وكذا سائر الأفعال فإن معنى صار زيد غنياً اتصف زيد في الماضي بالغنى المتصف بالصيرورة صرح به الرضي. (قوله: أي: أمر غير الفاعل الخ) أي: ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التركيب فأشار بقوله: غير الفاعل إلى أن المراد بالمتعلق المصطلح، وبقوله: يتوقف فهمه عليه إلى أن المراد به ما يصدق عليه من أفراده المخصوصة؛ لأنه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد في مفهوم المتعلق المبهم، وبما حررنا لك اندفع ما يترآى من أن المتعلق المصطلح ليس معتبراً في مفهومه التوقف كما صرح به بقوله: فإن التعلق نسبة الفعل إلى غير الفاعل، وإنه لو كان معتبراً في مفهومه يلزم التكرار في التعريف.

الفاعل يتعلق الفعل به[١]، ويتوقف فهمه عليه. فإن كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه، لكن[٢] نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور[٣] والقيام والإسناد[٤]، فيقال: هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به، ومسند إليه. ولا يقال في الاصطلاح[٥]: إنه متعلق به فإن[٦] التعلّق[٧] نسبة الفعل إلى غير الفاعل. فالحاصل[٨] أنَّ فهم الفعل[٩] إن كان موقوفاً على فهم غير[١٠] الفاعل فهو[١١] المتعدي[١٢]. «كَـ (ضَرَبَ[١٣])» فإنّ[١٤] فهمه موقوف على تعقل[١٥] المضروب ولا[١٦] يمكن تعقّله إلّا بعد تعقله، بخلاف الزمان[١٧] والمكان[١٨] والغاية[١٩] وهيئة الفاعل[٢٠] والمفعول، فإنَّ فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن. «وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي[٢١] بِخِلَافِهِ» أي: بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل «كَـ (قَعَدَ[٢٢])» فإنّه[٢٣] وإن كان له تعلّق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل، لكنَّ فهمه[٢٤] مع الغفلة عن هذه المتعلقات[٢٥] جائز. وغير[٢٦] المتعدي يصير متعدياً[٢٧]، إمَّا بالهمزة[٢٨] نحو: (أَذْهَبتُ زيداً) أو بتضعيف العين نحو: (فَرَّحْتُ زَيْداً). أو بألف المفاعلة، نحو: (مَاشَيْتُهُ)، أو بسين الاستفعال، نحو:

---

(١) أي: بذلك الأمر الغير الفاعل. (٢) استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم. ك. (٣) كما في ضرب زيد والقيام كما في طاب زيد والإسناد كما في مات زيد. حكيم. (٤) كما في مات زيد. (٥) أي: اصطلاح النحاة. (٦) دليل لا يقال. (٧) أي: لفظ التعلق. (٨) هذا تمهيد لقوله كضرب الآتي. (٩) أي: المعلوم. (١٠) وهو المفعول به. (١١) أي: الفعل أشار إلى أنَّ قوله كضرب خبر لمبتدأ محذوف. (١٢) وإن كان موقوفاً على الفاعل فهو اللازم. (١٣) أي: لفظ ضرب. (١٤) دليل لتطبيق المثال. (١٥) أي: تفكر. (١٦) حال. (١٧) أي: المفعول فيه. (١٨) أي: المفعول فيه. (١٩) أي: المفعول له. (٢٠) يريد به معنى الحال. (٢١) أي: اللازم. (٢٢) ويصير متعدياً بالهمزة و التضعيف وحرف الجر. (٢٣) شأن. علة لمقدر ويصح أن يكون مثالاً لغير المتعدي. (٢٤) تعقل القعود. (٢٥) أي: الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل. (٢٦) شروع في بيان الأسباب التي يكون غير المتعدي متعدياً بها. (٢٧) وجعل بعضهم بناء فاعل من أسباب التعدية كالهمزة والتضعيف. ك. (٢٨) وكبه فأكب شاذ. س.

(**قوله: فإن كل فعل الخ**) تعليل لتخصصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهراً، وقيد التوقف للإشارة إلى أن المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما. (**قوله: لكن الخ**) استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم. (**قوله: بطريق الصدور**) كما في ضرب زيد والقيام كما في طاب زيد، والإسناد كما في مات زيد. (**قوله: إن فهم الفعل**) أي: المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول من شرح التسهيل فإن المجهول فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله أيضاً؛ إذ لو أريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متعدياً؛ لعدم توقف فهمه على فهم أمر؛ أي: غير الفاعل بالمعنى العام. (**قوله: لا يمكن تعقله إلا بعد تعقله**) جملة مؤكدة لما قبلها، والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد؛ أي: لا يمكن تعقل ضرب إلا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما أن النسبة مأخودة في مفهومه، وفهم النسبة متأخر عن فهم الطرفين زماناً. (**قوله: بخلاف الزمان**) فإنه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازماً كان أو متعدياً، قال في شرح المفتاح ما حاصله: إن المفعول به داخل في مفعولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فإنه لا يدخل في مفعولية الفعل المتعدي. (**قوله: بخلاف الزمان الخ**) أي: المفعول فيه وله والحال وعبر عنها بهذه الأمور؛ ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم. (**قوله: وهيئة الفاعل والمفعول**) ترك في بعض النسخ ذكر المفعول؛ لأن هيئة الفاعل الذي هو ركن الكلام إذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول بالطريق الأولى. (**قوله: وغير المتعدي الخ**) وما قيل: إن المتعدي يصير لازماً بنون الانفعال وتاء التفعلل فتوهم؛ إذ معنى التعدي وصول الفعل إلى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه، فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى، وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن باب الانفعال والتفعلل معناه التأثر والقبول والمطاوعة. (**قوله: إما بالهمزة**) وكبه فاكب شاذ. (**قوله: أو بألف المفاعلة الخ**) جعل بعضهم بناء فاعل من أسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب إن هذا البناء يقتضي التعدية، وإن لم يكن الفعل الثاني متعدياً؛ لأن المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منها؛ لأنه ليس مثل هذه الأشياء في المعنى؛ لأنها بمعنى التصيير بخلافه فإنه قد لا يتعدى إلى أكثر مما كان الثلاثي متعدياً إليه؛ نحو: ضاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله الأصلي والمشارك بخلافها فإن التعدية لازمة لها كذا في العباب.

وَالْمُتَعَدِّي يَكُونُ إِلَى وَاحِدٍ كَضَرَبَ، وَإِلَى اثْنَيْنِ كَأَعْطَى وَعَلِمَ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَعْلَمَ وَأَرَى وَأَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ،

(اسْتَخْرَجْتُهُ)، أو بحرف الجر، نحو: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ). «وَالْمُتَعَدِّي[١] يَكُونُ» متعدياً[٢] «إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَـ(ضَرَبَ[٣])» وهذا[٤] في الكلام كثير. «وَ[٥]» إلى «اثْنَيْنِ[٦]» ثانيهما غير[٧] الأول «كَـ(أَعْطَى[٨])»، «وَ» إلى اثنين ثانيهما[٩] عين الأول فيما صدق عليه «نَحْوُ: (عَلِمَ)». «وَإِلَى» مفاعيل «ثَلَاثَةٍ[١٠] كَـ(أَعْلَمَ، وَأَرَى)» بمعنى[١١] (أعلم)، وهما أصلان في هذا القسم[١٢]، فإنَّهما كانا قبل إدخال الهمزة متعدين إلى مفعولين فلما أدخلت عليهما الهمزة زاد[١٣] مفعول آخر، يقال له المفعول الأول[١٤]. وأمَّا الأفعال الأخر وهي[١٥] «(أَنْبَأَ، وَنَبَّأَ، وَخَبَّرَ، وَأَخْبَرَ، وَحَدَّثَ[١٦])» فليست[١٧] أصلاً في التعدية إلى ثلاثة[١٨] مفاعيل بل تعديتها[١٩] إليها إنَّما هي بواسطة

(١) استئناف أو عطف. بنفسه أو بغيره يدل عليه التمثيل بأعطى وأعلم وأرى. س. (٢) خبر محذوف ليكون. (٣) أي: كلفظ ضرب. (٤) أي: المتعدي إلى الواحد. (٥) عطف على وإلى واحد معرب. (٦) لاقتضاء معناه إيَّاهما. (٧) مفهوماً وما صدقا. (٨) زيد عمراً درهماً. (٩) مفعولين. (١٠) ولم يجيء أفعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل. حبصي. (١١) أي: حال كون أرى. (١٢) أي: في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل. (١٣) جواب لما. (١٤) لأنَّ مرتبة التقديم لكونه فاعلاً للفعل قبل التعدية. (١٥) أي: جملتها. (١٦) عند المصنف. (١٧) خبر المبتدأ. أي: الأفعال الخمسة. (١٨) أي: هذه متعدية بنفسها إلى واحد وإلى آخر بواسطة حرف الجر. (١٩) أي: الأفعال الخمسة.

(**قوله: أو بحرف الجر**) ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع؛ نحو: ذهب بزيد بخلاف مررت به فإذا غيرته فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به؛ لأن باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة تجيئ للمصاحبة وضدها، ولا يجوز حذف الجار في السعة إلا في أن وإن وإن خلافاً للأخفش الأصغر كذا في الرضى في الحصر، وجاز في غيرها إما شذوذاً؛ أي: نادراً، وإما لكثرة الاستعمال؛ نحو: أمرتك الخير، ويجوز أن يجتمع على فعل واحد عدة حروف إذا كانت مختلفة؛ نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك، ولم يجز حذف الباء المعتبرة إلا في: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ على القراءة بهمزة الوصل؛ أي: بزبر الحديد، وأما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التصيير فإن كان الفعل لازماً يتعدى إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدى إلى اثنين؛ نحو: أحفرته النهر وإن كان متعدياً إلى اثنين يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف إلى ثلاثة، ولم ينقل منه إلا أعلم وأرى، والتضعيف قل تعديته للحلقى العين إلا في الهمزة؛ نحو: نأيته، والمفعول الذي زيد بسببهما هو الذي كان فاعلاً قبل دخولهما، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدماً على ما كان لأصل الفعل كذا في الرضى فظهر من كلامه فساد ما قيل: إن الأصوب تبديل حروف الجر بالباء وإن التعدي مطلقاً يقتضي تغيير الممنى، وإن تعدية أعطيت إلى المفعول الثاني بالهمزة أو إلى المفعول الأول بالصيغة. (**قوله: والمتعدي**) بنفسه أو بغيره يدل عليه التمثيل بأعطى وأعلم وأرى. (**قوله: غير الأول**) مفهوماً وصدقاً. (**قوله: فيما صدقا عليه**) أي: فيما يحملان عليه فإنه ممنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليين أو جزئيين أو أحدهما كلياً والآخر جزئياً، وإنما قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم. (**قوله: نحو: علم**) هذا عند البصريين وقال الكوفيون: ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيء؛ لأن الحال لا يكون علماً وضميراً أو اسم إشارة، ويجوز ذلك في هذين المنصوبين. (**قوله: كاعلم**) وأما علم فلم ينقل علمتك زيداً قائماً، بل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت إما هو مضمون الأول والثاني أو مضمون الثاني لعلمت تقول: في علمت زيداً عمراً منطلقاً علمت زيداً انطلاق عمرو وعلمت زيداً الانطلاق. (**قوله: يقال له المفعول الأول**)؛ لأن مرتبته التقديم لكونه فاعلاً للفعل قبل التعدية. (**قوله: فليست أصلاً في التعدية**) أي: ليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين، فلم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الأخير بكسر الباء بمعنى علم، وإما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث.

اشتمالها[1] على معنى الإعلام. «وَهَذِهِ» الأفعال[2] المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل «مَفْعُولُهَا[3] الأَوَّلُ[4] كَمَفْعُولِ[5]» باب «أَعْطَيْتُ» في جواز الاقتصار[6] عليه[7]، كقولك: (أَعْلَمْتُ زَيْداً[8])، والاستغناء عنه[9]، كقولك: (أَعْلَمْتُ عَمْراً[10] مُنْطَلِقاً). «وَالثَّانِي[11] وَالثَّالِثُ» من مفعوليها «كَمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ» في وجوب[12] ذكر أحدهما عند ذكر الآخر، وجواز تركهما معاً. «(أَفْعَالُ القُلُوبِ»)

(١) أي: الخمسة. (٢) أي: أعلمت وأخواتها. (٣) ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا نبأ. وجيه الدين. (٤) صفة المفعول. (٥) والظرف خبر المبتدأ الثاني. (٦) أي: حكم مفعولها الأول كحكم مفعولي أعطيت. (٧) أي: على المفعول الأول. (٨) أصلها علمت زيداً عمراً فاضلاً. (٩) أي: عن المفعول. (١٠) أصله أعلمت زيد. (١١) أي: حكم مفعولي الثاني والثالث. (١٢) لأنّه من دواخل المبتدأ والخبر

(قوله: بواسطة اشتمالها الخ)؛ لأن الأنباء والتنبئة والتحديث بمعنى الإعلام، وأما في أنفسها فكانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار؛ نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾، ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ﴾ ومن هذا يعلم أن التضمين أيضاً من أسباب التعدية، وقد ذكر في المغني: أن أسباب التعدية سبعة الأربعة: المذكورة فيما سبق، والخامس: صوغه على حد نصر ينصر لإفادة الغلبة نحو: كرمت زيداً، والسادس: التضمين، والسابع: إسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا نبأ، والبواقي ألحقها غيره، وأما أحدث فلم يستعملوه بمعناه، وألحق بعضهم: أرى الحلمية بأعلم سماعاً؛ نحو: أرى إليه في النوم عمراً سالماً. (قوله: في جواز الاقتصار عليه الخ) بحيث لا يكون منوياً أصلاً، ولذا لم يقل في جواز حذفه في شرح الألفية للشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة أو بعضها لدليل كقولك لمن قال: أعلمت زيداً بكراً قائماً أعلمت، وأما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب؛ أحدها: وعليه الأكثرون يجوز حذف الأول بشرط ذكر الأخيرين، والأخيرين بشرط ذكر الأول؛ إذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الأولى، والمعلم في الثانية، والثاني: لا بد من ذكر الثلاثة؛ لأن الأول كالفاعل فلا يحذف، والأخيران من باب ظن، والثالث: يجوز حذف الأول فقط، ولا بد من ذكر الأخيرين، والرابع: يجوز حذف الأخيرين فقط؛ لأن الأول في حكم الفاعل والأخيرين في حكم مفعولي ظننت انتهى، ففي قوله: في جوز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث؛ لأن معناه جواز ذكر الأول وترك الأخيرين، وفي قوله: والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع؛ لأن معناه عدم ذكر الأول، وذكر الأخيرين وجموع القولين اختيار للمذهب الأول الذي عليه الأكثرون، وإن الأخيرين كثاني أعطيت؛ لأن الأول الذي هو فاعل في المعنى إذا كان كمفعوله الأول فالأخيران كثانيه بطريق الأولى، وما قيل: إن مفعولها الأول كمفعول أعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين بشيء واحد فلا يقال: أعلمتني زيداً قائماً فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم؛ لأن عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الأفعال لا اختصاص له بباب أعطيت. (قوله: والثاني والثالث من مفعوليها) أي: كل واحد من الثاني والثالث بالقياس إلى الآخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معاً مفعولاً واحداً كثاني أعطيت مع قطع النظر عن المفعول الأول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر إلى المفعول الأول فإنه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي، فإذا قطع النظر عن الأول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال أول مفعولي علمت مع الثاني؛ لأنهما هما والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة. (قوله: في وجوب ذكر الخ) قيل: وكذا في جواز الإلغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين بشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للإطلاق من غير ضرورة، وهذا وهم؛ لأن الإلغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضمير مختص بأفعال القلوب ورأى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه، نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الأفعال مفعولي علمت في أحكام أخرى من جواز حذفهما وحذف أحدهما لدليل والتقديم والتأخير، ولذا عمم في التسهيل إلا أن هذه الأحكام غير مختصة بمفعولي علمت.

ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وخِلْتُ وزَعَمْتُ[١] وعَلِمْتُ ورَأَيْتُ وَوَجَدْتُ[٢] تَدْخُلُ[٣] عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ[٤] مَا هِيَ[٥] عَنْهُ

(١) يكون لنظن تارة وأخرى للعلم. (٢) وهذه الثلاثة للعلم. (٣) أي: الأفعال. (٤) من الإخبار بها. (٥) أي: تلك الجملة.

وتسمى أفعال الشك واليقين أيضاً[١]. وكأنَّهم[٢] أرادوا بالشك الظنَّ، وإلَّا[٣] فلا شيء من هذه الأفعال[٤] بمعنى الشك المقتضي تساوي[٥] الطرفين. وهي[٦]: «ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ» وهذه الثلاثة للظن[٧]. «وَزَعَمْتُ» وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم[٨]. «وَعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ» وهذه الثلاثة للعلم. «تَدْخُلُ[٩]» أي: هذه الأفعال «عَلَى[١٠] الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ[١١] مَا هِيَ[١٢]» أي: تلك الجملة من حيث الإخبار بها ناشئة[١٣] «عَنْهُ» من[١٤] الظن والعلم كما إذا قلت: (عَلِمْتُ زَيْداً قَائِمًا) فقولك: (علمت) لبيان أنَّ ما[١٥] أنشأت[١٦] هذه الجملة عنه حين تكلمت[١٧] بها، وأخبرت[١٨] بها عن قيام زيد[١٩] إنَّما[٢٠] هو العلم. وإذا قلت: (ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِمًا)، فقولك:

(١) كما يسمى أفعال القلوب. (٢) نحاة. (٣) أي: وإن لم يريدوا هكذا. (٤) أي: أفعال القلوب. (٥) مفعول المقتضى. (٦) وجعل قوله ظننت .آه. خبر مبتدأ محذوف. (٧) استعمالاً شايعاً وقليلاً يستعمل على خلاف الأصل. (٨) أي: وقوع الخبر وعدم وقوعه. وهو كثير وإن كان بالنسبة إلى الظن قليلاً. أي: للاعتقاد الجازم مطلقاً بقرينة مقابل الظن. ك. (٩) خبر بعد خبر أو استئناف. (١٠) أي: المبتدأ والخبر. (١١) متعلق بتدخل. (١٢) أي: لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن أو علم. (١٣) أي: عبارة عنه. (١٤) بيان لما. (١٥) أي: المعنى الذي. (١٦) أي: أخبرت. (١٧) أنت. (١٨) أنت. (١٩) أي: عن هذا المضمون. (٢٠) خبر إنَّ ما أنشئت.

(**قوله: وتسمى أفعال الشك واليقين**) عطف على الخبر المحذوف؛ أي: أفعال القلوب هذه المذكورات أو على مجموع المبتدأ والخبر، والشارح تبع عبارة المتن فجعل قوله: أفعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله: ظننت مبتدأ آخر، وأما في عبارة المتن فقوله: ظننت الخ خبر لأفعال القلوب أو بدل منه وقوله: يدخل خبر أو مستأنفة. (**قوله: وكأنهم أرادوا الخ**) لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفاً بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقاً إلى الفهم عند الإطلاق ولم يكن شيء من هذه الأفعال دالاً على ذلك حمله الشارح رحمه الله على الظن تجوز لاشتراكهما في عدم الجزم، وإنما قال: كان الاحتمال أن يكون ههنا بالمعنى اللغوي؛ أعني: خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي أن تكون هذه الأفعال دالة على جميع أنواعه. (**قوله: تساوى الطرفين**) أي: الوقوع وعدمه. (**قوله: وهي ظننت الخ**) هذه سبعة أفعال تشترك في أنها موضوعة للحكم بتعليق شيء بشيء على صفة، فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم أو ظن، والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فإن بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما، وذكر المصنف من كل نوع ما هو المشهور منه وإلى ذلك أشار الشارح بتقسيم مدلولها. (**قوله: وهذه الثلاثة للظن**) استعمالاً شائعاً وقليلاً ما يستعمل على خلاف الأصل لفظ الظن في العلم وأقل منه لفظ الحسبان والخيلة، ومن هذا النوع حجا يحجو للظن فقط، وهب غير متصرف بمعنى أحسب وأرى المجهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين. (**قوله: وتارة للعلم**) وهو كثير وإن كان بالنسبة إلى الظن قليلاً. (**قوله: وهذه الثلاثة للعلم**) أي: للاعتقاد الجازم مطلقاً بقرينة مقابلة الظن متعيناً كان كعلمت ووجدت وأيقنت ورأيت وتعلم بمعنى أعلم غير متصرف على صيغة الأمر أو لا كرأيت، قال الله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾، وهو غير مطابق ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ وهو مطابق. (**قوله: على الجملة الاسمية**)؛ لأن الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها لا بد أن يعمل في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها رفعاً ونصباً أما في الجزء الأول فلامتناع كون الفعل مسند إليه وانحصار ناصبه في الحرف، وأما في الجزء الثاني فلكونه معمولاً للجزء الأول وامتناع توارد العاملين. (**قوله: من حيث الإخبار**) لما علمت أن فائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة عما دلت عليه من علم أو ظن طابق الواقع أو لا، فالمقصود منها إعلام المخاطب بالعلم أو الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل: إن ما ذكره الشارح يقتضي أن تكون هذه الأفعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية؛ لأن الداخلة عليها للتحقيق فلا تفيد هذه الأفعال فائدة تامة مع أنه ليس كذلك، وهم يدلك على ما قلنا بيان الشارح حيث قال: إن علمت لبيان أن منشأ الجملة علم.

فَتَنْصُبُ الجُزْئَيْنِ وَمِنْ خَصَائِصِهَا(١) أَنَّهُ(٢) إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا(٣) ذُكِرَ الآخَرُ(٤) بِخِلَافِ بَابِ أَعْطَيْتُ

(١) جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره أي: ومن خصائص أفعال القلوب. (٢) شأن. (٣) أي: المفعولين. (٤) يقتصر على أحد مفعوليها.

(ظَنَنْتُ) لبيان أنَّ منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظنُّ، وكذلك بواقي الأفعال. «فَتَنْصُبُ(١)» أي: هذه الأفعال(٢) «الجُزْئَيْنِ» أي: جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند إليه على(٣) أنَّهما مفعولان(٤) لها. «وَمِنْ(٥) خَصَائِصِهَا» هي جمع خصيصة، وهي ما(٦) يختص بالشيء ولا يوجد في غيره، أي: ومن خصائص أفعال القلوب «أَنَّهُ(٧) إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا(٨) ذُكِرَ الآخَرُ(٩)» فلا يقتصر على أحد مفعوليها(١٠). وسبب ذلك(١١). مع كونهما(١٢) في الأصل مبتدأً وخبراً، و(١٣)حذف المبتدأ والخبر غير قليل. أنَّ(١٤) المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لأنَّ مضمونهما معاً هو المفعول(١٥) به في الحقيقة، فلو حذف أحدهما(١٦) كان(١٧) كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة(١٨)، ومع هذا(١٩) فقد ورد ذلك(٢٠) مع القرينة على(٢١) قلة. أمَّا حذف المفعول الأول فكما في قوله(٢٢) تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ(٢٣) بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ(٢٤) ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ(٢٥) خَيْرًا لَّهُم﴾ على قراءة(٢٦): ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين، أي: لا يحسَبَنَّ هؤلاء(٢٧) بُخلهم(٢٨) هو خيراً(٢٩) لهم. فحذف (بخلهم(٣٠)) الذي هو المفعول الأول. وأمَّا حذف الثاني فكما في قول الشاعر:

لا تَخَلْنا(٣١) عَلَى غَرَاتِكَ(٣٢) إِنَّا(٣٣) طَالَمَا(٣٤) قَدْ وَشَى(٣٥) بِنَا الأَعْدَاءُ

أي: لا تَخَلْنا جَازِعِينَ(٣٦)، فَحَذَفَ (جازعين) الذي هو المفعول الثاني. «بِخِلَافِ بَابِ أَعْطَيْتُ»

---

(١) عطف على جملة تدخل. (٢) أي: أفعال القلوب. (٣) متعلق بتنصب. (٤) من الزعم والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح. محرم. (٥) استئناف. والظرف خبر مقدم. (٦) أي: معنى وكيفية. (٧) شأن. (٨) أي: أحد المفعولين. (٩) أي: وجب ذكر الآخر. (١٠) أي: أفعال القلوب. (١١) أي: ذكر المفعولين. (١٢) أي: المفعولين. (١٣) حال. (١٤) مع اسمه وخبره خبر المبتدأ وهو سبب ذلك. (١٥) الظاهر مفعولاها وكأنَّه أراد كلا منهما مفعولها. عصام. (١٦) عند ذكر الآخر. (١٧) ذلك الحذف. (١٨) في انعدام المعنى عند حذفه. (١٩) أي: مع عدم جواز حذف أحدهما، أي: مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقاً وجد في الاستعمال حذف أحدهما مع القرينة فلذا قلنا: لا يجوز الاقتصار. ك. (٢٠) أي: حذف أحدهما. (٢١) ظرف ورد. (٢٢) في أواخر آل عمران. (٢٣) قرينة الحذف. (٢٤) أي: أعطاهم الله. (٢٥) ضمير منفصل. (٢٦) الطيبة في لا يحسبن. (٢٧) فاعل. (٢٨) مفعول الأول. (٢٩) مفعول الثاني. (٣٠) أي: نظم بخلهم الذي. (٣١) من خال يخال بمعنى الظن. (٣٢) أي: الإغراء بمعنى التحضيض. (٣٣) الظاهر أنَّ الألف لإشباع الفتحة في فاعل وشى والجملة خبر أنا. (٣٤) أي: امتد. (٣٥) سعى بالغمز. (٣٦) أي: خائفين.

(**قوله: على أنهما مفعول لها**) أي: كل واحد منهما أو مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فإن علمت زيداً قائماً معناه علمت قيام زيد، وفي بعض النسخ: مفعولان لها كما هو الظاهر. (**قوله: فلا يقتصر الخ**) الاقتصار حذف الشيء بغير دليل؛ أعني: الحذف نسياً منسياً فإن أريد بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير، وإن أريد الشامل للتقديري؛ أعني: الحذف الدليل فإن المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومها كأنه قيل: لا بد من ذكر الآخر حقيقة أو تقديراً، وما قيل: إنه يلزم على هذا أن لا يجوز علمت ضربي زيداً قائماً ففيه أن حذف الخبر ههنا مع القرينة على أن صحة الكلام المذكور ممنوع، ولزوم حذف الخبر إنما هو على تقدير كون المصدر مبتدأً. (**قوله: هو المفعول به في الحقيقة**) والفعل المتعدي إليهما متعد إلى مفعول واحد في الحقيقة، وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف إلى المفعول الأول وإن كان جامداً فإن معنى علمت هذا زيد علمت هذا زيدية هذا. (**قوله: ومع هذا**) أي: مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقاً وجد في الاستعمال حذف أحدهما مع القرينة؛ فلذا قلنا: إنه لا يجوز الاقتصار. (**قوله: على قلة**) أي: مع بقائه على المفعولية، وأما إذا حذف الفاعل وأقيم المفعول الأول مقامه فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول به. (**قوله: على قراءة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء**) وجعل الذين يبخلون فاعله، وأما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الأول على حذف المضاف؛ أي: بخل الذين وإقامة المضاف إليه مقامه وخيراً مفعوله الثاني. (**قوله: لا تخلنا جازعين**) في الحاشية نقلاً من الحواشي الشريفية؛ أي: لا تخلنا جازعين على غراتك الملك بنا؛ إذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصراح الإغراء: برغار غلا يندنج؛ يعني: برشورانيدن وفتنه أنكيزي كردن درميان دوكس، والفراة: اسم منه ففي البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يرد أن الفراء لم يوجد بمعنى الإغراء، والوشاة: جمع واش وهو النمام، وطلل بمعنى امتد، وما كافة عند ابن جني تكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الأوجه؛ لأن الكافة لا تجئ في الأفعال إلا في نعم وبئس.

وَمِنْهَا[١] جَوَازُ الإِلْغَاءِ[٢] إِذَا تَوَسَّطَتْ[٣] أَوْ تَأَخَّرَتْ لاسْتِقْلَالِ الجُزْئَيْنِ كَلَاماً[٤] بِخِلَافِ بَابِ أَعْطَيْتُ

(١) أي: من خصائص أفعال القلوب. (٢) أي: إبطال عملها. (٣) أي: بين مضارع نحو: زيد جاءني قائم. (٤) على تقدير الإلغاء وجعلهما مبتدأ وخبر مع ضعف عملها بالتوسيط أو التأخر.

فإنَّه[١] يجوز فيه[٢] الاقتصار على أحدهما[٣] مطلقاً[٤]، يقال: (فلان[٥] يُعطي الدنانير) من غير ذكر المعطى له، و(يُعطي الفقراء) من غير ذكر المعطى[٦]. وقد يحذفان[٧] معاً[٨] كقولك: (فلان يعطي، ويكسو[٩]) إذ يستفاد من مثله فائدة بدون[١٠] المفعولين بخلاف مفعولي (باب علمت) فإنَّك لا تحذفهما[١١] نسياً منسياً. فلا تقول[١٢]: (علمت وظننت) لعدم الفائدة[١٣] إذ من المعلوم أنَّ الإنسان لا يخلو من علم وظن. وأمَّا مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما[١٤]، نحو: (مَنْ يَسْمَع يَخَلْ[١٥]) أي: يخل[١٦] مسموعه صادقاً. «وَمِنْهَا» أي: ومن خصائص أفعال القلوب «جَوَازُ الإِلْغَاءِ[١٧]» أي إبطال عملها[١٨] «إِذَا تَوَسَّطَتْ[١٩]» بين مفعوليها نحو: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ). «أَوْ تَأَخَّرَتْ[٢٠]» عنهما نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ). وإنَّما[٢١] يجوز الإلغاء على التقديرين «لاسْتِقْلَالِ الجُزْئَيْنِ[٢٢]» الصالحين، لأن[٢٣] يكونا مبتدأ وخبر، أو مفعولين لها[٢٤] «كَلَاماً[٢٥]» تاماً على تقدير الإلغاء، وجعلهما[٢٦] مبتدأ وخبراً، مع ضعف عملها بالتوسط[٢٧] أو التأخر[٢٨]. وقد نقل الإلغاء عند التقديم[٢٩] أيضاً[٣٠] نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ) لكنَّ الجمهور

(١) شأن. ودليل المخالفة. (٢) أي: في باب أعطيت. حذف الأول ذكر الثاني. (٣) أي: أحد المفعولين. (٤) سواء قدر ذلك بمحذوف أو لم يقدر يعني كان منسياً. (٥) لأنَّه غير داخل على المبتدأ والخبر. (٦) هو دنانير أو دراهم. إما منسياً أو تقديراً. (٧) أي: المفعولان أي: حذفا منسياً أو تقديراً. (٨) بلا قرينة دالة على تعيينهما. (٩) إسناد الإعطاء والكسوة إلى فلان من غير ذكر المفعولين. (١٠) ولا يوجد تلك الفائدة في ذكرهما أو في ذكر أحدهما. (١١) أنت أي: المفعولين من غير أن يكون هناك ما يدل نجوز علم أو ظن مخصوص كما دل عليه المثال. ك. (١٢) أنت. (١٣) أي: ذكر الفعلين المذكورين هو تقدير مفعول. فإنَّه لا تستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة. أيوبي. (١٤) ي المفعولين. (١٥) من خال يخال. (١٦) أي: يظن. (١٧) هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين لحصولها بأمر. رضا. (١٨) لفظاً ومعنى. (١٩) هذه الأفعال. (٢٠) هذه الأفعال. (٢١) أشار بهذا إلى قوله: استقلال الجزئين متعلق بالجار. (٢٢) أي: معمولها كلاماً تاماً. (٢٣) علة لمقدر إنَّما قيدنا بالصالحين. (٢٤) أي: لأفعال القلوب. (٢٥) تميز أو حال عن نسبة الاستقلال إلى الجزئين. (٢٦) تفسير للإلغاء، أي: جعل مفعولي أفعال القلوب. (٢٧) أي: توسط الأفعال. (٢٨) أي: تأخر طلب الأفعال. (٢٩) على مفعوليها. (٣٠) أي: في جملها عند التوسط والتأخر.

(**قوله: وقد يحذفان معاً الخ**) بلا قرينة دالة على تعيينهما فيحذفان نسياً منسياً جملة مستأنفة كان سائلاً يقول: قد علم حال بابي علمت، وأعطيت في الاقتصار على أحدهما فما حالهما في المفعولين، وفيها تدافع لتوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقاً المستفاد من قوله: إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بطريق المفهوم المخالف. (**قوله: فإنك لا تحذفهما**) من غير أن يكون هناك ما يدل على تجدد علم أو ظن مخصوص كما يدل عليه المثال، قال في شرح التسهيل: وإن وقع موقع المفعولين ظرف؛ نحو: ظننت عندك أو شبهه؛ نحو: ظننت لك أو ضمير؛ نحو: ظننته أو اسم الإشارة؛ نحو: ظننت ذلك فإن كان أحد هذه الأشياء أحد المفعولين امتنع الاقتصار عليه، وإن لم يكن أحد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى، فاندفع ما قيل: لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز أن تحصل بأمر آخر سوى المفعولين. (**قوله: إن الإنسان لا يخلو عن علم أو ظن**) فقائل أظن وأعلم بدون قرينة تدل على تجدد ظن أو علم بمنزلة قائل: النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري. (**قوله: نحو: من يسمع يخل**) من خال يخال قال الأصمعي: من أمثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم، قولهم: من يسمع يخل يقول: من يسمع من أخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه، ومعناه أن مجانبة الناس أسلم كذا في أمثال أبي عبيدة. (**قوله: أي: إبطال عملها**) لفظاً ومعنى. (**قوله: لاستقلال الجزئين**) بخلاف باب أعطيت؛ لأن مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت. (**قوله: الصالحين الخ**) في الإفادة قيد بذلك احترازاً عن صورة التعليق فإن الجزئين، وإن كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين؛ لأن يكونا مفعولين لوجود المانع. (**قوله: أو مفعولين**) الظاهر الواو إلا أنه اختار أو للتنبيه على أن صلاحيتهما للأمرين المذكورين على البدلية. (**قوله: كلاماً**) حال أو تمييز. (**قوله: تاماً**) من غير ضم الفعل إليهما فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما أو عن أحدهما. (**قوله: على تقدير الإلغاء**) لكونهما حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فإنهما ليسا كلاماً تاماً؛ إذ المقصود نسبة الفعل إليهما بطريق الوقوع عليهما. (**قوله: عند التقديم**)؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها كالعلاج وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة.

على أنّه[1] لا يجوز. وهذه الأفعال على تقدير إلغائها في معنى[2] الظرف. فمعنى (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ) زَيْدٌ قَائِمٌ فِي ظَنِّي. وفي قوله[3]: (جواز الإلغاء) إشارة إلى جواز إعمالها أيضاً[4] على تقدير التوسط والتأخر. وفي بعض الشروح أنَّ الإعمال أولى[5] على تقدير التوسط وفي بعضها أنهما[6] متساويان[7]. والإلغاء أولى على تقدير التأخر. وقد يقع[8] الإلغاء فيها[9] إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه، نحو: (ضرب أحسب[10] زيد)، وبين اسم الفاعل ومعموله نحو: (لست بمكرم أحسب[11] زيداً)، وبين معمولي[12] (إنَّ) نحو: (إنَّ زيداً أحسب[13] قائم[14])، وبين سوف ومصحوبها[15] نحو: (سوف أحسب يقوم زيد)، وبين[16] المعطوف والمعطوف عليه، نحو: (جاءني زيد أحسب وعمرو[17])، ولا[18] شك أنَّ إلغاءها[19] في هذه الصور واجب، فلهذا قيد[20] جوازه المنبئ[21] عن جواز الأعمال أيضاً[22] بقوله: (إذا توسطت[23]) يعني: بين معموليها[24] (أو تأخرت[25]) يعني عنهما. وإنّما خص[26] هذا الإلغاء[27] الخاص بالذكر[28] مع أنَّ مطلقه[29] أيضاً من خصائصها[30]

(١) أي: الإلغاء. (٢) والظرف خبر المبتدأ. (٣) مصنف. (٤) كالتقديم أي: كما حصلت الإشارة إلى جواز الإبطال. (٥) من الإلغاء. (٦) أي: الإلغاء والأعمال. (٧) على تقدير التوسط لأنَّ العامل القوي أعني فعل القلب تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر. (٨) ذكر الشارح وقوع الإلغاء في صورة أخرى حيث لم يذكرها المصنف وقال: وقد يقع. (٩) أي: أفعال القلوب. (١٠) أي: اضرب في حسباني وظني في هذا في سائر الأمثلة. (١١) معناه أنِّي لست بكرم زيداً في حسباني وظني. (١٢) أي: الاسم والخبر. (١٣) أي: أظنُّ. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) أي: مدخولها. (١٦) أي: يقع الإلغاء إذا توسطت تلك الأفعال بين المعطوف والمعطوف عليه. (١٧) فمعناه جاءني زيد في حسباني وظنِّي يعني أن مجيء زيد محقق ومجيء عمرو معه مظنون. محرم. (١٨) حال. (١٩) أي: أفعال القلوب. (٢٠) مصنف، ليتحرز عن مثل هذه الصور فإنَّ الإلغاء فيها واجب. وجيه. (٢١) لفظ الجواز. (٢٢) كالأبناء عن جواز الإلغاء. (٢٣) أي: أفعال القلوب. (٢٤) أفعال القلوب. (٢٥) تلك الأفعال. (٢٦) مصنف. (٢٧) صفة هذا. (٢٨) متعلق بـ خص. (٢٩) كالخاص. (٣٠) تلك الأفعال.

(**قوله: على أنه لا يجوز**)؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي. (**قوله: في معنى الظرف**) ليتحقق معنى الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومعنى، وإذا وقع المصدر بينهما كان منصوباً على الظرفية؛ نحو: زيد ظنك ذاهب؛ لأن التقدير في ظنك كذا في العباب، وما وقع في الرضي من أن الإلغاء واجب في زيد قائم ظني غالب؛ أي: ظني زيداً قائماً غالباً فالمقصود منه بيان أصل التركيب لا أن المعنى كذلك، وإلا لما تحقق الإلغاء، بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب. (**قوله: أنهما متساويان**)؛ لأن العامل القوي؛ أعني: فعل القلب تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر. (**قوله: نحو: ضرب أحسب زيد**) أي: ضرب في حسابي وكذا في البواقي. (**قوله: فلهذا قيد الخ**) تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا للحصر؛ أي: لأجل إخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص؛ أعني: بين المفعولين، وأما التقييد بمطلق التوسط فلإخراج صورة التقدم، فإن قلت: إن المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما، قلت: ذلك مستفاد من السوق؛ لأن كلامنا في المفعولين. (**قوله: جوازه المنبئ**) بناء على المعنى المتبادر منه، وإنما قال: المنبئ لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم. (**قوله: وإنما خص الخ**) لا يخفى عليك أن المراد بالإلغاء أن يذكر معها ما يصلح أن يكون معمولاً لها ويبطل عملها فيه، وفي صورة وقوعها بين معمولي إن وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول، فالمعنى وجوباً وقع بينهما اعتراضاً لبيان النسبة لا أنه التي بينهما، ولذا قال في التسهيل والرضي: وقد يقع الملغى بين معمولي إن وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه، والشارح رحمة الله عليه لم يفرق بين جواز الإلغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج إلى بيان وجه التخصيص، وأما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه واسم الفاعل ومعموله فالإلغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما إذا توسطت، قال في التسهيل: إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين مثال ذلك: قام أظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر، ونصبه على أنه المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه في مواقع المفعول الثاني، ومنع الكوفيون النصب وأوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع.

مِثْلُ: زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ وَمِنْهَا أَنَّهَا تُعَلَّقُ قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ واَللَّامِ مِثْلُ: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو،

لشيوعه وكثرة وقوعه. «وَمِنْهَا[١]» أي: ومن خصائص أفعال القلوب «أَنَّهَا تُعَلَّقُ[٢]»، وتعليقها وجوب إبطال عملها لفظاً[٣] دون معنى بسبب[٤] وقوعها «قَبْلَ[٥]» معنى «الاسْتِفْهَامِ» بلا واسطة[٦] كما يجئ مثاله، أو بواسطة كما إذا كان[٧] قبل المضاف إلى ما[٨] فيه[٩] معنى الاستفهام نحو: (عَلِمْتُ[١٠] غُلامَ مَنْ أَنْتَ؟).

«وَ» قبل «النَّفْيِ» الداخل[١١] على معموليها «وَ» قبل «اللَّامِ» أي: لام الابتداء[١٢] الداخلة على معمولها.

«مِثْلُ: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟)» مثال للتعليق بالاستفهام، وترك[١٣] مثال أخوية[١٤] بالمقايسة[١٥].

فمثال النفي: (علمت ما[١٦] زيد في الدار)، ومثال اللام[١٧]: (علمت لزيد منطلق)، وإنّما[١٨] تعلق قبل هذه الثلاثة، لأنَّ هذه الثلاثة[١٩] تقع في صدر الجملة وضعاً[٢٠]،

---

(١) والظرف خبر مقدم. (٢) متنازع مجهول. (٣) بأن لم يؤثر في نصب الجزئين. (٤) علة الوجوب. بسبب. نسخة. (٥) ظرف تعلق. (٦) مضاف. (٧) أي: وقتح ذلك الفعل. (٨) أي: لفظ. (٩) أي: في ذلك اللفظ. (١٠) فقوله: علمت معلق مع أن بينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام المضاف إلى من. أيوبي. (١١) يعني: ويعرض التعليق أيضاً بسبب وقوعها قبل النفي. (١٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ﴾ حبيصي. أو القسم نحو: ولقد علمت لتأتين منيتي. حبيصي. (١٣) مصنف. (١٤) من النفي واللام. (١٥) أي: بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة. (١٦) نفي. (١٧) أي: لام الابتداء. (١٨) أراد أن يبين وجه اختصاص التعلق بالأسباب الثلاثة. (١٩) لأنَّ خصائص هذه الثلاثة. (٢٠) أي: يقتضي صدر الكلام في أول الوضع. أمير.

(**قوله: قبل معنى الاستفهام**) سواء كان في قالب الحرف أو في قالب الاسم؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾، وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى. (**قوله: بلا واسطة الخ**) يحتمل أن يكون تعميماً لمعنى الاستفهام؛ أي: يكون معنى الاستفهام حاصلاً بلا واسطة لفظ آخر بأن يكون مدلول نفسه، وأن يكون حاصلاً بواسطة بأن اكتسب من المضاف إليه وأن يكون تعميماً للقبلية؛ أي: يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة لفظ آخر أو بتوسطه، اعلم أن الاستفهام على قسمين؛ قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بأم والهمزة وبالأسماء المتضمنة للاستفهام، وقسم يكون جوابه بنعم أو لا وهو ما يكون بالهمزة فقط أو بهل، فاختار بعضهم أن القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت؛ لأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به التنافيه إلا بتأويل أن يقال: علمت جواب هذا الاستفهام فإذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملاً على النسبة فإن زيداً مثلاً في جواب أزيد قائم أم عمرو معناه زيد قائم، فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا: علمت أزيد قائم أم عمرو علمت أحدهما بعينه على صفة القيام؛ أي: علمت قيامه وإنما لم يقل: علمت زيداً قائماً لداع يدعوه إلى إبهامه، وإذا كان الجواب بنعم أو لا لا يكون مشتملاً على النسبة، فلا يصح تعلق العلم به؛ لأنه يستدعي النسبة فإذا قيل: علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم أو لا، فلا يصح، والأكثرون على أنه يقع القسمان بعد باب علمت؛ لأن أداة الاستفهام التي بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه، بل لمجرد الاستفهام، ففي جميع الصور المعني علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه إلا أن المشكوك فيه المستفهم عنه في القسم الأول نسبة الفعل إلى هذا المعين أو ذاك من المذكورين، وفي القسم الثاني نسبته إلى المذكور أو عدم تلك النسبة فلا حاجة إلى التأويل المذكور، ولو سلم فلا نسلم أن نعم أو لا ليسا بمشتملين على النسبة فإن المقدر بعدهما جملة؛ ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن أن أجرى على إطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الأكثرين، وإيراد المثال من القسم الأول لكونه متفقاً عليه، وإن خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب البعض الأول. (**قوله: الداخل على معمولها**) قيد النفي بالداخل على المعمولين، وكذا لام الابتداء؛ لأنه إذا تقدم أحد الأشياء الثلاثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الأول؛ نحو: علمت زيداً من هو أو ما قائم أو لقائم، وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور أيضاً، وإنما لم يقيد الاستفهام بذلك؛ لأنه قد يكون المفعول الأول متضمناً للاستفهام كما مر. (**قوله: وضعاً**) قيد بذلك؛ لأن لام الابتداء قد تدخل على الخبر؛ نحو: أن زيد القائم احترازاً عن اجتماع التي للتأكيد لكنه خلاف الوضع. (**قوله: فمن حيث اللفظ**) ولا يجوز العكس؛ لأنه لا يعلم حينئذ أن المعنوي يكون عاملاً أو لا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ(١) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ(٢) فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ(٣) لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ: عَلِمْتَنِي مُنْطَلِقاً(٤)

(١) شأن. (٢) أي: جواز كون فاعل أفعال القلوب ومفعولها. (٣) أي: متصلين لشيء أحد. (٤) فإن فاعله ومفعوله الأول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم.

فاقتضت بقاء صورة الجملة. وهذه الأفعال(١) توجب تغيرها بنصب جزئيها(٢) فوجب التوفيق(٣) باعتبار أحدهما(٤) لفظاً والآخر معنى. فمن حيث(٥) اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال(٦). والتعليق مأخوذ من قولهم(٧): (امرأة معلّقة) أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء(٨) المعلّق لا مع(٩) الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها(١٠) وجوده(١١). فلا تقدر(١٢) على التزوج(١٣). فالفعل(١٤) المعلق ممنوع من العمل لفظاً(١٥) عامل(١٦) معنى وتقديراً(١٧)، لأنَّ معنى: (علمت لزيد قائم) علمت قيام زيد، كما كان كذلك(١٨) عند انتصاب الجزئين(١٩). ومن ثَمّة(٢٠) جاز عطف الجملة المنصوب(٢١) جزءاها على الجملة التعليقية(٢٢) نحو: (علمت لزيدٌ قائمٌ وبكراً(٢٣) قاعداً). والفرق بين الإلغاء والتعليق(٢٤) من وجهين أحدهما: أن الإلغاء جائز(٢٥) لا واجب، والتعليق(٢٦) واجب والثاني(٢٧): أنَّ الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى، والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى «وَمِنْهَا» أي: ومن خصائص أفعال القلوب. «أنَّه(٢٨) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ(٢٩) فَاعِلُهَا» أي: فاعل أفعال القلوب «وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ(٣٠)» متصلين «لِشَيْءٍ(٣١) وَاحِدٍ(٣٢)». وإنَّما قلنا: (مُتَّصِلَيْنِ) لأنَّه(٣٣) إذا كان أحدهما منفصلاً لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر، نحو: (إِيَّاكَ ظَلَمْتُ(٣٤)). «مِثْلُ: عَلِمْتُنِي(٣٥) مُنْطَلِقاً» وَعَلِمْتُكَ(٣٦) مُنْطَلِقاً(٣٧). ولا يجوز ذلك(٣٨) في سائر الأفعال فلا يقال: (ضربتُني، وشتمتُني)، بل يقال: (ضربتُ نفسي، وشتمتُ نفسي) وذلك(٣٩) لأنَّ أصل الفاعل أن يكون(٤٠) مؤثراً(٤١) والمفعول به متأثراً

(١) أي: أفعال القلوب. (٢) على المفعولية. (٣) بينهما. (٤) أي: أحد المقتضيين. (٥) ولا يجوز العكس لأنَّه لا يعلم حينئذ المعنوي يكون عاملاً أو لا. (٦) بأن جعل الجزآن معمولين لها في المعنى. (٧) عرب. (٨) أي: الشيء الذي يتوقف وقوعه على شيء آخر. (٩) أي: تلك المرأة. (١٠) أي: لاعتقاد تلك المرأة. (١١) أي: وجوز وجهاً لعدم تعينها بموته أو تطليقه. (١٢) أي: تلك المرأة. (١٣) بزوج آخر. (١٤) أي: الفعل الذي علق. (١٥) كالفعل الذي ليس له مفعول حاضر. (١٦) خبر مبتدأ محذوف أي: وهو عامل. آه. (١٧) لإمكان إعماله في الجملة. (١٨) أي: تعليق العلم بقيام زيد. (١٩) أي: المفعولين. (٢٠) أي: ومن أجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق وبين مضمون غير معلق. (٢١) على المفعولية لعدم المانع. (٢٢) أي: التي وقع فيها التعليق. (٢٣) حيث عطف الأول على محل الأول والثاني على محل الثاني لكونه منصوباً. (٢٤) كائن. (٢٥) خبر إنَّ. (٢٦) بخلافه. (٢٧) من الوجهين. (٢٨) ضمير الشأن منصوب المحل اسم إنَّ. (٢٩) والجملة فاعل يجوز. (٣٠) خبر يكون. (٣١) أي: لفعل واحد. (٣٢) صفة لشيء أي: قيدنا وله ضميرين بقولنا متصلين. (٣٣) شأن. (٣٤) أنت. (٣٥) فاعله ومفعوله جارتان بين المتكلم. وياء المتكلم منصوب للمحل مفعول الأول لعلمت. معرب. (٣٦) أنت. بمعنى علمت نفسك منطلقاً. (٣٧) مفعوله الثاني. (٣٨) أي: اتصال الفاعل والمفعول لفعل واحد. (٣٩) أي: عدم الجواز. (٤٠) خبر يكون. (٤١) من قبيل العطف على معمولي عاملين وللمجرور مقدم.

(**قوله: والفرق**) مع اشتراكهما في إبطال العمل والمراد الإلغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقاً، وأما الفرق بين مطلق الإلغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط. (**قوله: إن الإلغاء جائز**)؛ لأنه ترك الأعمال لفظاً ومعنى بلا مانع، والتعليق واجب؛ لأنه ترك الأعمال لمانع يعني: أن الإلغاء مأخوذ في مفهومه الجواز، والتعليق مأخوذ في مفهومه الوجوب، في شرح التسهيل: التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز، ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله: جواز الإلغاء؛ إذ المعنى أن من خصائصها أنه يجوز أن يبطل عملها وأن لا يبطل بخلاف سائر الأفعال، فإنه ممتنع فيه ذلك كما أن التعليق فيها جائز دون سائر الأفعال؛ ولذا قال شارح اللباب في قوله: وتختص بجواز الإلغاء والتغليق إن قوله: والتعليق عطف على الإلغاء فتدبر. (**قوله: ضميرين**) أما إن كان أحدهما ضميراً متصلاً والآخر ظاهراً؛ نحو: زيداً ظن قائماً وأظنه زيد قائماً لم يجز المثال الأول مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة وإن كان الضمير منفصلاً جاز مطلقاً كذا في الرضي. (**قوله: لشيء واحد**) صفة لضميرين؛ أي: ضميرين كائنين لشيء واحد بأن يكونا عبارة عنه أو يشتمل أحدهما على الآخر فيدخل؛ نحو قول عائشة رضي الله عنها: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ ما لنا من طعام إلا الأسودان التمر والماء. (**قوله: لأن أصل الفاعل**) أي: أصل مدلول الفاعل النحوي؛ يعني: ما يبتني عليه غيره أن يكون مؤثراً فإن نحو: طال زيداً إنما أطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته، والأصالة بهذا المعنى لا تنافي كونه داخلاً في التعريف. (**قوله: والمفعول به متأثراً**) من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجرور مقدم.

وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر. فإنِ اتحدا[1] معنى[2] كره اتفاقهما لفظاً فقصد مع اتحادهما معنى[3] تغايرهما[4] لفظاً[5] بقدر الإمكان فمن[6] ثم قالوا: (ضربتُ نفسي)، ولم يقولوا: (ضربتُني) فإنَّ[7] الفاعل والمفعول (به) ليسا[8] بمتغايرين[9] بقدر الإمكان[10] لاتفاقهما[11] من حيث كون كل واحد منهما[12] ضميراً[13] متصلاً[14] بخلاف (ضربت نفسي[15]) فإنَّ (النفس[16]) بإضافتها[17] إلى ضمير المتكلم صارت[18] كأنَّها غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار[19] الفاعل والمفعول فيه[20] متغايرين[21] بقدر الإمكان[22].

وأمَّا أفعال القلوب فإنَّ المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل مضمون[23] الجملة فجاز اتفاقهما[24] لفظاً، لأنَّهما[25] ليسا في الحقيقة فاعلاً[26] ومفعولاً به. ومِمَّا[27] أجريَ مجرى أفعال القلوب: (فَقَدْتُني[28]، وعَدَمْتُني[29]) لأنَّهما[30] نقيضا (وجدتني) فحملا عليه حمل النقيض[31] على[32] النقيض.

وكذلك[33] أجري (رأى) البَصَرِيَّة[34] والحُلُمِيَّة[35] على (رأى) القَلْبِيَّة، فجُوز فيهما ما جوز فيها، من[36] كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين[37] لشيء[38] واحد[39]، كقول الشاعر:

وَلَـقَـدْ[40] أَرَانِـي[41] لِـلـرِّمَـاحِ دَرِيـئَـةً   مِنْ[42] عَنْ[43] يَمِينِي[44] تارةً وأَمَامِي

وكقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ[45] أَعۡصِرُ خَمۡرًاۖ﴾. «وَلِبَعْضِهَا[46]» أي: ولبعض أفعال القلوب ما عدا (حسِبتُ، وخِلْتُ، وزَعمتُ) «مَعْنَىٰ[47] آخَرُ» قريب من معانيها[48] الأول. وهي[49]: إمَّا (العِلْم) أو (الظن) بحيث[50] يمكن أن يتوهم[51] أنَّه[52]

(١) أي: المؤثر والمتأثر بكونهما متكلمين أو غيره. (٢) ظرف اتحدا. (٣) ظرف اتحاد. (٤) فاعل قصد. (٥) متعلق بقصد. (٦) أي: ومن أجل أن قصد تغايرها لفظاً بقدر الإمكان. (٧) وإنَّما عدلوا عن تغير المفعول بالضمير إلى تغيره بالنفس. علة لقوله: ولم يقوموا. (٨) المخالف محل والمفعول به. (٩) خبر ليسا. (١٠) في اللفظ. (١١) علة عدم التغاير. لكونهما متفقين. (١٢) صفة كل واحد. (١٣) خبر كون. (١٤) صفة ضميراً. (١٥) يعني يوجد فيه التغاير بقدر الإمكان. (١٦) لفظ النفس. (١٧) بسبب. (١٨) أي: تحولت. (١٩) أي: حصل المقصود الذي اعتبار التغاير بقدر الإمكان. (٢٠) أي: في ضربت نفسي. (٢١) خبر صار. (٢٢) هذا في غير أفعال القلوب. (٢٣) أي: المفعول به في الحقيقة. (٢٤) أي: الفاعل والمفعول الأول. (٢٥) علة فجاز. أي: الفاعل والمفعول به. (٢٦) خبر ليس. (٢٧) أي: ومن بعض الأفعال التي أجريت. في جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لفعل واحد .أيوبي. (٢٨) من باب ضرب. (٢٩) بكسر الدال المهملة من باب الرابع. شرح. (٣٠) دليل أجرى. (٣١) لأنَّهما ضداه في أصل الوضع. (٣٢) أي: النظير على النظير. (٣٣) أي: كما أجرى هذان الفعلان مجرى أفعال القلوب محرم. (٣٤) التي بمعنى أبصر والتي من الرؤية. (٣٥) الحلم هو النوم. (٣٦) بيان لمَّا. (٣٧) خبر كون. (٣٨) أي: لفعل واحد. (٣٩) صفة شيء. (٤٠) اللام للابتداء أو جواب القسم. (٤١) أي: أبصر. (٤٢) متعلق بـ أراني وهي القرينة على أنَّه هي للرؤية البصرية دون القلبية أو لا تعلق للعلم بالجهة. حكيم. (٤٣) وعن اسم بمعنى الجانب. (٤٤) وإنَّما اقتصر ذكر اليمين للعلم بأن اليسار كاليمين. (٤٥) في المنام. (٤٦) خبر مقدم. (٤٧) مبتدأ مؤخر. (٤٨) والمراد بالمعاني ما فوق الواحد. (٤٩) أي: المعاني القريبة. (٥٠) متعلق بقريب وتفسير له. (٥١) في أول الوهلة. (٥٢) ذلك الفعل.

(**قوله: لاتفاقهما من حيث الخ**) وإن اختلفا من حيث كون أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً فإن الواجب رعاية تغايرهما بقدر الإمكان. (**قوله: لأنهما ليسا**) أي: الفاعل والمنصوب الأول في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به؛ أي: مؤثراً أو متأثراً، أما الفاعل؛ فلعدم كون أفعال القلوب من قبيل التأثير، وأما المنصوب الأول؛ فلعدم تعلق الفعل به، بل بمضمون الجملة، وبهذا ظهر أن الدليل يختص بأفعال القلوب. (**قوله: لأنهما نقيضا وجدتني**) أي: في أصل الوضع فإن وجد بمعنى: أصاب، ثم استعمل بمعنى علم. (**قوله: أجرى رأى البصرية والحلمية**) أي: أجرى التي بمعنى: أبصر، والتي بمعنى: رأى في المنام مجرى رأى التي بمعنى علم للتشارك اللفظي، وإن كان منصوباً يتعلق الفعل به حقيقة، في القاموس: الحلم بالضم وبضمتين: الرؤيا. (**قوله: ولقد أراني للرماح الخ**) اللام للابتداء أو جواب القسم وأراني؛ أي: أبصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي عليها، من عن يميني متعلق بأراني وهو القرينة على أنه من الرؤية البصرية دون القلبية؛ إذ لا تعلق للعلم بالجهة، وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه. (**قوله: ما عدا حسبت الخ**) بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان. (**قوله: وهي إما العلم أو الظن**) أي: معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولاتها في نفسها العلم أو الظن. (**قوله: بحيث يمكن**) متعلق بقريب وتفسير له، وفيه إشارة إلى وجه تخصيص بعض الأفعال المذكورة بأن لها معاني آخر متعدية بها إلى مفعول واحد مع أن لها معاني آخر غير متعدية بها؛ يعني: أنه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى أيضاً إلى مفعولين سيما إذا ذكر بعد مفعولها حال أو صفة، وهذا حاصل ما ذكره الرضي في شرح المفصل وجه التخصيص أنه قصد إلى استعمال هذه الألفاظ مع بقائها أفعال القلوب انتهى، يعني: أنها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية إلى مفعولين بهذا المعنى أيضاً، فلذا تعترض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الألفاظ وهذه الألفاظ إذا استعملت بغير هذه المعاني، فإنها ليست مظنة التوهم بعد كونها من أفعال القلوب.

يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ فَظَنَنْتُ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ، وعَلِمْتُ بِمَعْنَى عَرَفْتُ، وَرَأَيْتُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ[١]، وَوَجَدْتُ بِمَعْنَى أَصَبْتُ[٢].

(١) ويعني أبصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ أي: تبصر. (٢) تقول: وجدت الضالة أي: أصبتها وعلمتها بالحاسة.

بهذا المعنى[١] أيضاً[٢] متعدّ إلى مفعولين. وإنَّما قيدنا بذلك[٣] لئلا يقال[٤]: **لا وجه للتخصيص بالبعض**[٥]، لأنَّ لكل[٦] واحد معنى[٧] آخر. فإنَّ (خِلت) جاء بمعنى (صرت ذا خال[٨])، و(حسِبت) بمعنى (صرت ذا حسب[٩])، و(زعمت) بمعنى (كَفَلْت[١٠]). «**يَتَعَدَّى بِهِ**[١١]» أي: بذلك[١٢] المعنى الآخر «**إِلَى**[١٣]» مفعول «**وَاحِدٍ**» لا اثنين. «**فَظَنَنْتُ**[١٤]: **بِمَعْنَى**[١٥]: **اِتَّهَمْتُ**» من الظِّنة[١٦] بمعنى التهمة. و(ظننت زيداً) بمعنى: اتهمته أي: أخذته مكاناً لوهمي. والوهم[١٧]: نوع من العلم[١٨]. ومنه[١٩] قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ[٢٠] عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ[٢١] ﴿٢٤﴾﴾ أي: بمتَّهم[٢٢]. «**وَعَلِمْتُ: بِمَعْنَى عَرَفْتُ**[٢٣]» تقول: (عَلِمْتُ زَيْداً) بمعنى: عرفت شخصه، وهو[٢٤] العلم[٢٥] بنفس شيء من غير حكم[٢٦] عليه. «**وَرَأَيْتُ: بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ**[٢٧]» ومعنى (أبصرت) قريب من معنى (علمت) بالحاسّة. ومنه[٢٨] قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ[٢٩] مَاذَا تَرَىٰ﴾. «**وَوَجَدْتُ: بِمَعْنَى أَصَبْتُ**». تقول: (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ[٣٠]) أي: أصبتها وعلمتها بالحاسّة. ولما[٣١] كان مراده[٣٢] أنَّ لها[٣٣] معاني أخر قريبة[٣٤] من معنى (العلم

(١) أي: معنى آخر. (٢) كالمعنى الأول. (٣) أي: بقولنا من معانيها الأول. س. (٤) أي: لئلا يرد على المصنف. (٥) بما عدا هذه الثلاثة. (٦) خبر مقدم لأنَّ. (٧) اسم مؤخر لأنَّ. (٨) وهو الذي في شعره شفرة. عصام. (٩) أي: ذا ظن. (١٠) من غير حجة. (١١) أي: ذلك البعض، صفة بعد صفة لمعنى. (١٢) بسبب. (١٣) متعلق بـ يتعدى. (١٤) مراد لفظه مبتدأ. (١٥) ظرف مستقر خبر المبتدأ. (١٦) بكسر الظاء التهمة أصله وهمة قلبت الواو تاء كما وكل. س. (١٧) والوهم من خطرات القلب أو مرجوح طرفي المتردد فيه. قاموس. (١٨) يعني قريب منه. (١٩) أي: من كون الظن بمعنى التهمة. أمير. (٢٠) أي: محمد عليه الصلاة والسلام. (٢١) بمعنى مفعول. (٢٢) أي: لم يجز خبر الغيب بالوهم كالكاهن. (٢٣) كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾ أي: عرفتم الذين. (٢٤) أي: العرفان. (٢٥) أي: معناه العلم. (٢٦) بالمعلول والقصر والسواد والبياض إلى غير ذلك. أمير. (٢٧) من رؤية البصر وجيه. (٢٨) أي: من كون رأيت بمعنى أبصرت. (٢٩) أي: اسمعيل عليه السلام. (٣٠) أي: المفقود. (٣١) أراد الشارح أن يبين أنَّ تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال: ولما كان. آه. (٣٢) مصنف. (٣٣) أفعال القلوب. (٣٤) صفة بعد صفة لمعان.

(**قوله: بذلك**) أي: بقوله: قريب من معانيها الأول. (**قوله: لئلا يقال الخ**) ولئلا يقال: إنه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فإن لهذه الألفاظ معاني آخر إلا أنه بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر حق الظهور. (**قوله: لا وجه للتخصيص بالبعض**) أي: لتخصيص الذكر بالبعض أو لتخصيص البعض بالحكم المذكور؛ إذ كما أن لهذا البعض معنى يتعدى به إلى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر؛ ولذلك البعض معاني لا يتعدى بها. (**قوله: ذا خال**) الخال والخيلاء التكبر، والأحسب من الناس الذي في شعر رأسه شقرة. (**قوله: من الظِّنة**) بكسر الظاء: التهمة كهمزة أصله، وهمة قلبت الواو تاء كما في وكل. (**قوله: أي: أخذته مكاناً لوهمي**) بمعنى أن بناء الافتعال للأخذ كأطبخ؛ أي: أخذ طبخاً لنفسه، والوهم من خطرات القلب، أو مرجوح طرفي المتردد فيه كذا في القاموس، وفي العباب: الاتهام: جعل الشيء موضع الظن السيئ، فعلى هذا قريب معناه من الظن، والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقاً فجعل قربة باعتبار كونه نوعاً من مطلق الإدراك. (**قوله: والوهم نوع من العمل**) بمعنى الإدراك المطلق فيكون قريباً من العلم والظن الذي هو معنى أفعال القلوب لاشتراكهما في مطلق الإدراك. (**قوله: ومنه قوله تعالى:** ﴿وَمَا هُوَ﴾) أي: ما محمد ﷺ على ما يخبر به من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم؛ أي: بمأخوذ مكان وهم؛ أي: لا يكون خبره في الواقع كالكاهن. (**قوله:** ﴿بِضَنِينٍ﴾) فعيل بمعنى مفعول. (**قوله: وهو العلم بنفس الشيء الخ**) يعني: أن العرب خصوا المعرفة بإدراك نفس الشيء؛ وذلك لا ينصب إلا مفعولاً واحداً بخلاف العلم فإنهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء أو بكونه على صفة، فلذلك ينصب مفعولاً واحداً أو اثنين وليس هذا الفرق بمعنوي بين حقيقة العلم والمعرفة، ألا ترى أن معنى علمت أن زيداً قائم وعرفت أن زيداً قائم واحد، بل هو موكول إلى اختيارهم، فإنهم يخصصون أحد المتساويين بحكم لفظي دون الآخر. (**قوله: ومعنى أبصرت قريب الخ**) يعني: أبصرت وإن كان بمعنى استعمال البصر من أفعال الجوارح إلا أنه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر، ولم يذكر رأيت الصيد؛ أي: ضربت رئته؛ لعدم كونه قريباً من أفعال القلوب. (**قوله: ولما كان الخ**) دفع لما يتوهم أن لهذه الأفعال المذكورة معاني سوى ما ذكر فلم يتعرض لها، ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كأنه قال: معاني أخر كل واحد منها قريب من العلم والظن.

الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ مَا[1] وُضِعَ لِتَقْرِيْرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ[2]

(١) أي: أفعال وضعت. (٢) أي: على خبر تلك الأفعال.

أو الظن) لم يتعرض[1] لـ (علم)[2] بمعنى صار مشقوق الشَّفة العليا. ولـ (وجدت[3] جَدَةً) ووجدت موجَدَةً ووجدت وَجْداً، أي: استغنيت[4] وغضبت وحَزِنت لأنَّها[5] ليست بمعنى (العلم والظن[6]). «(الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ[7]») إنَّما سُميت[8] ناقصة لأنَّها لا تتم بمرفوعها[9] كالأفعال الغير الناقصة. «مَا وُضِعَ» أي: أفعال وضعت «لِتَقْرِيْرِ[10] الفَاعِلِ عَلَىَ صِفَةٍ[11]» أي: العمدة[12] فيما وضعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل على صفة. ولا شكَّ[13] أنَّ هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في[14] الموضوع له[15]،

(١) مصنف. (٢) أي: كلمة علم. (٣) أي: لكلمة وجدت. (٤) هذا واقع على سبيل اللف والنشر على الترتيب. (٥) دليل عدم التعرض. (٦) ولا قريباً من معناهما .ك. (٧) صفة الأفعال. (٨) هذه الأفعال. (٩) بل يحتاج إلى المنصوب لتفيد .وجيه. (١٠) أي: لتثبيته من ثم يقر إذا ثبت وسكن. قاموس. (١١) أي: حاله وهيئة. (١٢) أي: الأصل. (١٣) حال. (١٤) المعنى. (١٥) للأفعال الناقصة.

(قوله: استغنيت) نشر على ترتيب اللف. **(قوله: ليست بمعنى العلم والظن)** ولا قريباً من معناهما. **(قوله: لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة)** أما خبر لا تتم أو حال من ضمير تتم أو مفعول مطلق؛ أي: تاماً مثل الأفعال التامة؛ يعني: أنها بمرفوعها لا تصير مركباً تاماً يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيداً فيه لترتب الفائدة، بل المرفوع مسند إليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فإن معنى كان زيد قائماً زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك، وما قيل: إنها سميت بذلك؛ لأنها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه أن دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح، وأما كان فإنه يدل على الحصول المطلق، والفائدة فيه المبالغة والتأكيد باعتبار أنه يدل وضعاً في نحو: كان زيد قائماً على حدث مطلق بعينه خبر كان كما أن خبره يدل على زمان مطلق يعينه كان، هذا خلاصة ما في الرضي، ولعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث، ولما كان معنى كان ملحوظاً في معاني سائرها سميت كلها ناقصة، وإليه يشير ما في الفوائد الغياثية من أن الفعل يدل على النسبة، ويستدعي حدثاً وزماناً في الأكثر، وإن عري عن الحدث ككان أو عن الزمان كنعم وبئس. **(قوله: لتقرير الفاعل الخ)** وتثبيته كذا في الرضى من قر يقر إذا ثبت وسكن كما في القاموس، وليس بمعنى التأكيد؛ لأنه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى، ولانتفائه في ليس، والظاهر: أنه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والإثبات إدراك ثبوت الشيء إيجاباً أو سلباً ليشمل ليس؛ أي: الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الإذعان على ما تقرر في محله، وهذا بناء على أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعاً له، واندفع الإشكال الذي تحير فيه الناظرون، من أن معانيها ثبوت الفاعل على صفة أو انتفاؤه لا التقرير سواء كان مصدراً للفاعل أو المفعول في الرضي تسمية مرفوعها اسماً أولى من تسميته فاعلاً لها؛ لأن الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر المضاف إلى الاسم لكنهم سموه فاعلاً على القلة ولم يسم المنصوب مفعولاً بناء على أن كل فعل لا بد له من فاعل، وقد يستغني عن المفعول انتهى، فلأجل هذا لم يعد مرفوعها في المرفوعات على حده وأدرج في الفاعل، وما قيل: إنه فاعل في الحقيقة عند من ذهب إلى دلالتها على الحدث، وإلى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حده مثلاً كان يدل بمادته على الكون المنتسب إلى الفاعل، فإن كان المراد نسبة مطلق الكون إليه فتامة، وإن أريد نسبة كون الشيء إليه فناقصة فتوهم؛ لأن قولنا: حصل القيام لزيد ليس زيد فاعلاً له، بل فاعله القيام المضاف إلى زيد؛ أي: حصل قيامه. **(قوله: أي: العمدة)** والقرينة جعلها تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر، والدليل على ذلك أنه لا يجوز إخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فإن كان وليس يجيئان للاستمرار، وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فإنه قد يخلو عنها الأفعال الدالة عليها. **(قوله: ولا شك)** بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف، وإلا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير.

لأنَّ ذلك التقرير[١] نسبة[٢] بين الفاعل والصفة[٣]، فكل من طرفيها خارج عنها. فخرج[٤] من الحد[٥] الأفعال[٦] التامة لأنَّها موضوعة لصفة، وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما[٧] وضعت[٨] له[٩] لا التقرير وحده[١٠]. وإنَّما جعلنا التقرير المذكور[١١] عمدة[١٢] للموضوع له في الأفعال الناقصة، لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير، كالزمان في الكل[١٣]، والانتقال[١٤] والدوام[١٥] والاستمرار[١٦] في بعضها[١٧]. ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير[١٨] فيقال (صار)[١٩] مثلاً موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال[٢٠] إليه في الزمان الماضي، وكذا كل فعل منها[٢١]، فلا شك[٢٢] أنَّ كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة إلى ما هو موضوع له، والصفة خارجة عنه[٢٣]. فخرج الأفعال التَّامة منها، ولا يبعد[٢٤] أن[٢٥] يجعل اللام في قوله[٢٦]: (لتقرير الفاعل) للغرض[٢٧]، لا صلة الوضع[٢٨]، ولا[٢٩] شك[٣٠] أنَّ الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو[٣١] التقرير المذكور، لا الصفات[٣٢]، بخلاف الأفعال التامة، فإنَّ الغرض من وضعها[٣٣] مجموعهما[٣٤]، لا التقرير[٣٥] فحسب[٣٦]، كما عرفت، فخرجت[٣٧] عن حدها[٣٨]، فظهر بما ذكرنا[٣٩] أنَّ هذا الحد[٤٠] لا يحتاج إلى قيد

(١) الذي هو العمدة. (٢) أي: عبارة عن النسبة. (٣) أي: بين القيام وبين زيد. (٤) بهذا التفسير. حيث لم يقل في التفسير: إن التقرير هو تمام ما وضعت له، بل قال: هو العمدة فيما وضعت له. (٥) أي: عن تعريف الأفعال الناقصة. (٦) فاعل فخرج. (٧) أي: في المعنى الذي. (٨) أفعال الناقصة. (٩) أي: لذلك المعنى. (١٠) أي: العمدة ليس التقرير وحده كما في الأفعال الناقصة. (١١) يعني النسبة بين الفاعل والصفة .أيوبي. (١٢) مفعول ثاني جعلنا. (١٣) أي: في كل من تلك الأفعال. (١٤) كما في صار. (١٥) كما في كان. (١٦) كما في وما برح. (١٧) أي: الناقصة. (١٨) ولم يجعل زائد وخارجاً عنه كما جعلنا، أي: تقرير الفاعل على الصفة. (١٩) أي: لفظ صار. (٢٠) أي: انتقال الفاعل. (٢١) أي: من الأفعال الناقصة. (٢٢) جواب لو في قوله: ولو جعله يستشهد له ما ذكر سابقاً في قوله: وإنَّما جعلنا .آه .أمير. (٢٣) أي: عن تمام ما وضع له. (٢٤) كل البعد، فيه إشارة إلى بعده في الجملة لأنَّ المتبادل كون اللام صلفة الوضع. (٢٥) ثم أراد أن يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال ولا يبعد. (٢٦) مصنف. (٢٧) أي: اللام الأجلية. (٢٨) كما سبق. (٢٩) حال. (٣٠) أشار إلى أنَّ هذا التوجيه غير بعيد من التوجيه السابق. (٣١) والجملة خبر إنَّ. (٣٢) والصفة خارجة عن الغرض أيضاً. (٣٣) أي: التامة. (٣٤) أي: مجموع التقدير والصفة. (٣٥) وحده. (٣٦) أي: فقط. (٣٧) أي: الأفعال التامة. (٣٨) أي: عن حد أفعال الناقصة. (٣٩) من الوجوه الثلاثة. (٤٠) أي: حد الناقصة.

(**قوله: لأن ذلك التقرير الخ**) أي: التقرير المقيد، والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم. (**قوله: لصفة**) يعني: الحدث والنسبة إلى الفاعل المعين، ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة والناقصة. (**قوله: فكل من الصفة الخ**) يعني: كلاهما مستويان بالنظر إلى الموضوع له ليس لأحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن أن يقال: إنه الموضوع له، فلا يصدق على الأفعال التامة أنها وضعت للتقرير باعتبار أنه عمدة بالقياس إلى الحدث والزمان، فلا يرد ما قيل: إنه إذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق أن التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف إلا أن يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده. (**قوله: ولو جعل الخ**) فيكون المعنى ما وضع لها يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة إلى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر. (**قوله: لتقرير الفاعل الخ**) يعني: يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال إليه في الزمان الماضي موضوعاً كما يرشد إليه قوله ولا شك أن كل جزئي تمام الموضوع له؛ لأن التقرير والتقييد موضوع له على ما وهم. (**قوله: ولا يبعد**) فيه إشارة إلا بعده في الجملة؛ لأن المتبادر كون اللام صلة الوضع. (**قوله: أن يجعل الخ**) ويجعل التقرير مصدراً مبنياً للفاعل وفاعله المحذوف الضمير العائد إلى الأفعال الناقصة، ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها إياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له. (**قوله: بما ذكرنا**) من الوجوه الثلاثة. (**قوله: لا يحتاج إلى قيد زائد**) دفع لما قاله الشيخ الرضي من أنه كان ينبغي أن يقيد الصفة فيقول: على صفة غير صفة مصدره لئلا يرد الأفعال التامة، والحق عندي أنه تام من غير اعتبار التكلفات التي ذكرها الشارح قدس سره، ومن غير اعتبار قيد زائد فإن هذا التعريف للأفعال الناقصة باعتبار أمر يشترك بينهما وتتميز به عن سائر الأفعال، فإن الدلالة على الزمان خاصة شاملة للأفعال مطلقاً، والانتقال والدوام والاستمرار مثلاً معان يتميز بها بعضها عن بعض، والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة أن الصفة خارجة من مدلولها كما أن الفاعل كذلك؛ ولذا فرعوا على ذلك احتياجها إلى الجملة الاسمية، قال المصنف في الإيضاح معترضاً على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان: إنه ليس بجيد؛ لأن الفعل يدل على الحدث صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حده مثلاً كان يدل بمادته على الكون المنتسب وأخرج الحدث والزمان، ولا ينفعه كونهما متعلقي الاقتران؛ لأنك تقول: أعجبني اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت الإخبار باعتبار الاقتران، ولا يثبت باعتبار متعلقه، وكذلك كل مضاف ومضاف إليه لا يلزم من إخبارك عن المضاف إخبارك عن المضاف إليه، وقال أيضاً

وَهِيَ كَانَ وَصَارَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسى وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَآضَ وَعَادَ وَغَدَا وَرَاحَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِئَ[1] وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ وَلَيْسَ وَقَدْ[2] جَاءَ[3] مَا جَاءَتْ[4] حَاجَتُكَ وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ

(١) بالهمزة وقيل بالياء. ج. (٢) في قولهم. (٣) نفي. (٤) أي: ما صارت الغرارة وهي الغفلة.

زائد لإخراج الأفعال التّامة أصلاً. «وَهِيَ» أي: الأفعال الناقصة «كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ[1]، وَأَمْسَى[2]، وَأَضْحَى[3]، وَظَلَّ[4]، وَبَاتَ[5]، وَآضَ[6]، وَعَادَ، وَغَدَا[7]، وَرَاحَ، وَمَازَالَ[8]، وَمَا انْفَكَّ، وَمَافَتِئَ» بالهمزة وقيل: بالياء «وَمَابَرِحَ[9]، وَمَادَامَ، وَلَيْسَ[10]» ولم يذكر سيبويه منها[11] سوى (كان[12]، وصار، ومادام، وليس). ثم قال: وما كان نحوهنّ[13] من[14] الفعل مما[15] لا يستغني عن الخبر. والظاهر[16] أنّها غير محصورة. وقد تُضمَّن كثير من الأفعال التامة معنى[17] الناقصة، كما تقول[18]: (تتم[19] التسعةُ بهذا[20] عشرةً) أي: تصير عشرة تامة[21]، و: (كَمُل[22] زيد عالمًا) أي: صار زيد عالماً كاملاً. «وَقَدْ جَاءَ[23]» في قولهم: «(مَا[24] جَاءَتْ حَاجَتَكَ») ناقصة[25]، ضميرها[26] اسمها[27] و(حَاجَتَكَ[28]) خبرها[29] إمّا بأن[30] يكون (ما)[31] نافية، و(جاءت) بمعنى (كانت[32]) وفيها ضمير لما تقدم[33] من الغرارة ونحوها[34]، أي: لم تكن هذه على قدر ما تحتاج[35] إليه أو[36] استفهامية، والضمير في (ما جاءت) يعود إليها. وإنّما أنّث باعتبار خبرها[37]، كما في (من كانت أمّك). ومعناه: أية حاجة صارت حاجتك. «وَ» جاء[38] أيضاً[39] (قعدت)[40] ناقصة[41]، في قولهم «أَرْهَفَ[42] شَفرَتَهُ[43] حَتَّى[44] قَعَدَتْ» أي: صارت الشفرةُ «كَأَنَّهَا[45] حَرْبَةٌ[46]» أي:

(١) أي: الدال على أول النهار. (٢) أي: الدال على آخر النهار. (٣) أي: الدال على جزء من أوائل النهار. (٤) أي: الدال على ما بعد أضحى. (٥) أي: البيتوتة في جميع الليل. (٦) وهما في الأصل بمعنى رجع. (٧) يقال غدا زيد إن مشى وقت الغدا وهو من أول النهار إلى الزوال. (٨) من الباب الرابع أصله زول يزول. (٩) من الباب الرابع بمعنى زال عن مكانه. (١٠) وهذا مذهب الجمهور. (١١) أي: من المذكورات. (١٢) أي: لفظ كان. (١٣) أي: مثلهن. (١٤) بيان للنحو. (١٥) أي: من الأفعال، بيان للفعل. (١٦) أي: الراجح من المذهبين. (١٧) مفعول تضمن. (١٨) أنت. (١٩) تم نسخة، أي: تنتقل، هذا نسخة. (٢٠) أي: بسبب هذا الواحد. (٢١) مأخوذ من تم باعتبار معناه الأصلي، حال. (٢٢) أي: انتقل. (٢٣) لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح ناقصة. (٢٤) نفي أو استفهام. (٢٥) يعني من ضمير ناقصة، خبر جاءت. حال. (٢٦) حال متداخلة. أي: ضمير جاءت. (٢٧) جاءت. (٢٨) بالنصب. (٢٩) جاءت. (٣٠) شرع إلى توجيه العبارة. (٣١) لفظ ما. (٣٢) في المفصل بمعنى صارت. (٣٣) أي: تقدماً معنوياً. (٣٤) مما يدل على الغفلة. (٣٥) أنت، وهي كناية عن عدم حصول المقصود. (٣٦) عطف على نافية. (٣٧) وهي لحاجة. (٣٨) أي: وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء على صفة أي: بمعنى صار في قول الأعرابي. (٣٩) كجاء. (٤٠) فاعله راجع إلى الشفرة المتقدم. (٤١) حال. (٤٢) ما من فاعله راجع إلى رجل غائب. (٤٣) راجع إلى فاعل أرهف. معرب. (٤٤) حتى ابتدائية. (٤٥) والجملة خبر قعدت. (٤٦) خبر كان.

فيه: إن الأفعال الناقصة تشترك في أنها لتقرير الفاعل على صفة، ومن ثمة احتيج فيها إلى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة أو الوضع للجزئيات أو جعل اللام للغرض أو قيد زائد عليه، ووجه آخر إن الأفعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل؛ إذ المعتبر فيها نسبة الحدث إلى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة؛ أعني: نسبة الذات إلى الحدث. **(قوله: بالهمزة)** مثلثة التاء على ما في القاموس. **(قوله: وقيل بالياء)** لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو؛ ولذا قال صاحب غاية التحقيق: دون الياء. **(قوله: إنها غير محصورة)** وقد عد منها مرادفات: آل وصار ورجع وحال وحار وارتد واستحال وتحول، ومرادفات: ما فتئ ما أفتأ، وما ونى وما رام من رام يريم. **(قوله: وقد تضمن الخ)** قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف: حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وله طرق أشهرها جعل الفعل المذكور حالاً أو عكسه وههنا طريق آخر؛ نحو: أحمد إليك؛ أي: انتهى إليك حمدي انتهى، فعلم أنه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة كاملة صفة كما تقتضيه سلامة الطبع أولى من جعلها حالاً. **(قوله: وقد جاء الخ)** أي: لفظ جاء في المتن تامة، وفي الشرح ناقصة كما لا يخفى. **(قوله: في قولهم)** أي: العرب في الرضي وشرح التسهيل: أول من قال ذلك الخوارج، قالوه: لابن عباس حين أرسله علي رضي الله عنه إليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج. **(قوله: لما تقدم الخ)** تقدماً معنوياً. **(قوله: من الغرارة)** بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا. **(قوله: ونحوها)** مما لا تقدر به الأشياء كالجوالق. **(قوله: أي: لم تكن الخ)** أي: الغرارة على مقدار ما تحتاج أنت إليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود. **(قوله: ومعناه: أية حاجة الخ)** والاستفهام إنكاري؛ أي: لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك فخبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام. **(قوله: أرهف شفرته)** في الصحاح: أرهفت سيفي؛ أي: رققته والشفرة لما لزم عدم التصرف كأيمن للقسم، وطوبى للمؤمن، وويل للكافر وسلام عليك، ومما لزم الابتدائية لكونه في المثل، أو ما في حكمه كالجملة الاعتراضية كقوله: فأنت

تَدْخُلُ[١] عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[٢] لِإعْطَاءِ الخَبَرِ[٣] حُكْمَ مَعْنَاهَا فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ[٤] وَتَنْصُبُ الثَّانِي[٥] مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً فَكَانَ[٦] تَكُونُ نَاقِصَةً[٧] لِثُبُوتِ خَبَرِهَا مَاضِياً دَائِماً[٨] أَوْ مُنْقَطِعاً

(١) أي: هذه الأفعال وما كان نحوهن. (٢) المركبة من المبتدأ والخبر. (٣) أي: لأجل إعطاء هذه الأفعال الخبر حكم معنى هذا الأفعال. (٤) أي: الجزء الأول لكونه فاعلاً. (٥) أي: الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه. (٦) أي: كلمة كان. (٧) كائنة. (٨) من غير دلالة على مدة سابق وانقطاع لاحق نحو: كان زيد فاضلاً.

رمح قصير[١]. قال الأندلسي: لا يتجاوز[٢] (جاء وقعد) الموضع الذي استعملهما العرب فيه خلافاً للفراء[٣]. «تَدْخُلُ» هذه الأفعال، وما كان نحوهن «عَلَى[٤] الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ» المركبة من المبتدأ[٥] والخبر «لِإعْطَاءِ الخَبَرِ» أي: لأجل إعطائها[٦] الخبر[٧] «حُكْمَ[٨] مَعْنَاهَا» أي: معنى هذه الأفعال[٩] يعني: أثره المترتب عليه[١٠] مثل: (صار زيد غنياً) فمعنى (صار) الانتقال وحكم معناه، أي: أثره المترتب[١١] عليه[١٢] كون الخبر[١٣] منتقلاً إليه، فلمَّا دخل[١٤] على الجملة الاسمية، أعني: (زيد غني) وأفاد معناه الذي هو الانتقال، أعطى[١٥] الخبر وهو (غني) أثر[١٦] ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلاً إليه[١٧]. «فَتَرْفَعُ[١٨]» هذه الأفعال الجزء «الأَوَّلَ[١٩]» لكونه فاعلاً «وَتَنْصِبُ[٢٠]» الجزء «الثَّانِي[٢١]» لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه «مِثْلُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) فَ(كَانَ) تَكُونُ[٢٢] نَاقِصَةً» كَائِنَةً[٢٣] «لِثُبُوتِ خَبَرِهَا[٢٤]» لاسمها[٢٥] ثبوتاً «مَاضِياً[٢٦]» أي: كائناً في الزَّمَانِ المَاضِي دَائِمًا[٢٧]» من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق، نحو: (كان زيد فاضلاً[٢٨]). «أَوْ مُنْقَطِعاً» نحو: (كَانَ زَيْدٌ غَنِيّاً فَافْتَقَرَ[٢٩]).

(١) خبر لقوله: وهي أو لقوله: الأفعال الناقصة مستأنفة. أمير. (٢) وهو اختيار المصنف. (٣) فإنَّه قال: يتجاوزهما الموضع الذي استعمل العرب فيه. (٤) متعلق بتدخل. (٥) وهو اختيار اللب. (٦) أشار إلى أنَّ فاعل الإعطاء محذوف. (٧) مفعول الأول. (٨) مفعول ثاني، من إثبات أو نفي أو صيرورة أو باعتبار زمان مخصوص كما في أصبح وأمسى. حبيصى. (٩) تفسير الحكم. (١٠) أشار إلى أنَّ إضافة الحكم لامية لا بيانية كما وهم. (١١) أي: أثر الانتقال الذي ترتب. (١٢) أي: على ذلك المعنى. (١٣) أي: الغنى. (١٤) لفظ صار. (١٥) جواب لمَّا. ذلك الفعل أي: صار هنا. (١٦) مفعول ثاني لأعطى. (١٧) أي: إلى زيد. (١٨) عطف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب. (١٩) وتسمى اسمها. (٢٠) أي: هذه الأفعال. (٢١) ويسمى خبراً. (٢٢) أي: كلمة كان. (٢٣) أشار إلى حالية الظرف. (٢٤) أي: كلمة كائن. (٢٥) أي: كلمة كائن. (٢٦) مفعول مطلق كما أشار الشارح. الأولى جعله ماضياً مفعولاً فيه أي: في زمان ماض تنكيره لبيان ليس لزمان معين من الماضي. عصام. (٢٧) صفة ماضياً. (٢٨) ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾. (٢٩) أشار إلى أنَّ الانقطاع محتاج إلى القرينة.

طلاق، والطلاق ألية أو لكونه بعد لولا الامتناعية، أو إذا المفاجأة وأن لا يكون حيز جملة طلبية. (**قوله: لأجل إعطائها الخبر**) أي: المقصود من دخولها ذلك الإعطاء فإن المقصود من قولنا: صار زيد غنياً كون الغنى منتقلاً إليه وإلا لزم منه كون زيد منتقلاً وقس على ذلك، فلا يرد أنه لا وجه لتخصيص الخبر بالذكر فإنها يعطى اسمها أيضاً حكم معناها. (**قوله: يعني: أثره المترتب عليه**) إشارة إلى أن إضافة الحكم لامية لا بيانية على ما وهم. (**قوله: لكونه فاعلاً**) أي: اصطلاحياً بناء على أن الفعل لا بد له من فاعل لفظي؛ ولذا لم يعد المصنف اسمها في المرفوعات على حدة. (**قوله: في توقف الفعل عليه**) يعني: كما أن الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا تتم معاني هذه الأفعال بدون أخبارها. (**قوله: فكان تكون ناقصة**) تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض هذه الأفعال عن بعض، بعدما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها. (**قوله: كائنة لثبوت خبرها**) جعل الجار والمجرور ظرفاً مستقراً ليصح عطف قوله: ويكون فيها ضمير الشأن عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم، ويجوز أن يكون صفة وأن يكون خبراً بعد خبر. (**قوله: ثبوتاً ماضياً**) جعل قوله: ماضياً صفة لمصدر محذوف؛ ليصح كون دائماً أو منقطعاً صفة له، والقول بأنه مفعول فيه في زمان ماض يحتاج إلى جعل قوله: دائماً أو منقطعاً حالاً من ثبوت خبرها؛ وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع شناعة التنكير. (**قوله: من غير دلالة**) أي: دواماً ناشئاً من عدم دلالة؛ يعني: أن الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان، بل ناشئ من عدم الدلالة في العباب، قال جار الله العلامة: كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارئ، وفيه رد على من زعم أن الاستمرار مدلول كان وفيه إشارة إلى دفع التنافي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام، ورد على من زعم أنها تدل على الدوام وأن دلالتها على الانقطاع بالقرينة. (**قوله: نحو: كان زيد غنياً فافتقر**) إشارة إلى أن الانقطاع محتاج إلى القرينة في شرح التسهيل: الأصل أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض الأزلية ولا الانقطاع كغيرها من الأفعال الماضية فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾، قال الشيخ أثير الدين: وأكثر النحويين ذهبوا إلى أن كان تقتضي الانقطاع.

وَبِمَعْنَى صَارَ وَيَكُونُ فِيهَا[١] ضَمِيرُ الشَّأْنِ

(١) أي: كان.

«وَبِمَعْنَى صَارَ» عطف[١] على قوله[٢]: (لثبوت خبرها أي (كان) تكون ناقصة كائنة بمعنى (صار) فهو من قبيل عطف أحد القسمين على الآخر لا[٣] على[٤] ما هو قسم[٥] منه[٦]، كقول الشاعر:

بِتَيْهَاءَ[٧] قَفْرٍ[٨] والمَطِيُّ[٩] كأَنَّهَا ... قَطَا[١٠] الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ[١١] فِرَاخاً[١٢] بُيُوضُهَا[١٣]

أي: صارت[١٤] فراخاً[١٥] بيوضها[١٦] فإنَّ بيوضها[١٧] لم تكن فراخاً بل صارت[١٨] فراخاً[١٩]. «وَيَكُونُ فِيهَا[٢٠] ضَمِيرُ[٢١] الشَّأْنِ» هذا[٢٢] أيضاً[٢٣] عطف على قوله[٢٤] (لِثُبُوتِ[٢٥]) أي: (كان[٢٦])

---

(١) أي: هذا عطف. (٢) مصنف. (٣) أي: لا أنّه من قبيل عطف القسم. (٤) أي: القسم. (٥) معطوف، إذ هذا إنّما يكون إذا عطف على تامة .أمير. (٦) أي: من المعطوف عليه. (٧) على وزن حمراء. (٨) أي: المكان الخالي من الماء والكلأ. (٩) جمع مطية وهي المركب. (١٠) جمع قطاء وهي طائر سريع الطيران. (١١) أي: صارت. (١٢) خبر كان جمع فراخ بالتركي ورى. محرره. (١٣) جمع بيض. اسم كانت. (١٤) أشار إلى أنَّ كانت بمعنى صارت. (١٥) خبره. (١٦) اسمه. (١٧) قطاع. (١٨) أي: تحولت. (١٩) أي: انقلب إلى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فتكون بمعنى صار لا زائدة. (٢٠) خبر مقدم. (٢١) اسم. (٢٢) أي: قوله يكون. (٢٣) كقوله بمعنى صار. (٢٤) مصنف. (٢٥) خبرها. (٢٦) أي: لفظ كان.

(**قوله: فهو من قبيل عطف أحد القسمين الخ**) أي: ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها اللذين هما قسمان من كان الناقصة كأنه قيل: كان الناقصة؛ أي: كان التي تكون لتقرير الفاعل على صفة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم، ومنها ما يكون بمعنى صار، وإنما قال: من قبيل لأن الصريح عطف أحد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم. (**قوله: لا على ما هو قسم منه**) عطف على قوله: على الآخر، والموصول عبارة عن قوله: ناقص، والضمير المرفوع راجع إلى الآخر أو إلى أحد القسمين، والضمير المجرور إلى ما؛ أي: لا يكون من قبيل عطف أحد القسمين على قوله: ناقصة الذي هو الآخر؛ لأن أحد القسمين قسم منه؛ أي: ليس من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسيماً له. (**قوله: بتيهاء قفر الخ**) التيهاء: على وزن حمراء المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير، والقفر: بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي من الماء والكلاء، والمطي كالزكي جمع مطية وهو المركب، وقطا جمع قطاة: سنك خور، والحزن: بفتح الحاء وسكون الزاي الأرض الصلب ضد السهل قيد بقطا الحزن؛ لئلا تسوخ فيه الأرجل لو كانت الأرض رخوة، والفراخ: بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء مرغ يجه جوزه بأشد يصف سرعة سير المعلى كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضاً صارت فراخاً، فهي تمشي بسرعة إلى فراخها، وفيه مبالغة في سرعة السير فإن القطا مثل في السرعة سيما قطا الحزن سيما إذا تركت البيوض فصارت فراخاً فإنها أهدى في هذه الحالة، وفي المثل فلان أهدى من القطا، قيل: تطلب الماء من مسيرة عشرة أيام أو أكثر من فراخها من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، فلا تخطئ صادرة ولا واردة. (**قوله: فإن بيوضها الخ**) أي: بيوضها لم تكن فراخاً لا حال البيوضة ولا قبلها، فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها، ولا تامة بأن يكون فراخاً حالاً؛ لأنها تقتضي اجتماع البيوضة والفراخة. (**قوله: بل صارت**) أي: انتقلت إلى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام، فتكون بمعنى صار لا زائدة، ومن لم يتدبر توهم أن البيان ناقص. (**قوله: عطف على قوله الخ**) في العباب كان التي فيها ضمير الشأن هي الناقصة بعينها، وقيل: إنها تامة فاعلها ذلك الضمير؛ أي: وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة، وإنما عدها قسماً آخر وإن كانت ناقصة أو تامة جرياً على عادتهم لعدها قسماً آخر انتهى، وفي شرح التسهيل للعلامة المصري: زعم أبو القاسم ابن الأبرش إن كان الشانية قسم برأسها فعلى هذا قوله: يكون فيها ضمير الشأن عطف على قوله: تكون ناقصة وهو الظاهر حيث أعاد لفظ تكون، ولم يقل: وفيها ضمير الشأن كما أعاده في قوله: وتكون تامة إلا أن الشارح قصد حمل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر وحينئذ إعادة تكون للتأكيد، فإن ما عداها من الأفعال الناقصة لا يكون فيه ضمير الشأن إلا ليس.

وَتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى ثَبَتَ وَزَائِدَةً وَصَارَ لِلانْتِقَالِ[1]

(١) إمّا من صفة إلى صفة نحو: صار زيد عالماً، أو من حقيقة إلى حقيقة نحو: صار الطين خزفاً. ج.

تكون ناقصة ويكون فيها[1] ضمير الشأن اسماً لها[2]، والجملة الواقعة بعدها[3] خبراً[4] مفسراً[5] للضمير[6]، كقوله[7]:

إِذَا مِتُّ كَانَ[8] النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ[9] ... وَآخَرُ مُثْنٍ[10] بِالذِي[11] كُنْتُ أَصْنَعُ[12]

«وَتَكُونُ[13] تَامَّةً[14]» عطف على قوله[15]: (تكون ناقصة) أي: (كان)[16] تكون تامة، تتم بالمرفوع[17] من غير حاجة إلى المنصوب «بِمَعْنَى[18] ثَبَتَ» ووقع، كقولهم[19]: (كَانَتِ[20] الكَائِنَةُ[21] وَالمُقَدَّرُ كَائِنٌ) وكقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾. «وَ» تكون[22] «زَائِدَةً[23]» وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي، كقوله[24] تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا[25]﴾، أي: كيف نكلم من هو في المهد[26] حال[27] كونه صبياً. فـ[28] (كان) زائدة لتحسين[29] اللفظ، إذ ليس المعنى على المضيّ. وإنّما ذكر[30] هذين القسمين[31] مع كونها غير ناقصة[32] استيفاء[33] لجميع استعمالاتها[34]. «وَ(صَارَ[35]) لِلانْتِقَالِ[36]» إمّا من[37] صفة إلى صفة نحو: (صَارَ زَيْدٌ عَالِماً[38])، أو من حقيقة إلى حقيقة نحو:

(١) كلمة كان. (٢) لكلمة كان. (٣) أي: بعد كلمة كان. (٤) لكان. (٥) حال. (٦) أي: ضمير الشأن. (٧) شاعر. (٨) أي: الشأن. (٩) من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو، بدل من صنفان أو خبر مبتدأ محذوف أي: أحدهما. (١٠) أي: داع يدعو إلى. (١١) بسبب. (١٢) أي: اصنعه في الدنيا. (١٣) ولما فرغ من بيان أقسامها ناقصة شرع في كونها تامة، كان. (١٤) ومنه قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾. (١٥) مصنف. (١٦) كلمة كان. (١٧) وهو فاعلها فلا يكون إلّا مفرداً. (١٨) ظرف مستقر صفة لتامة. (١٩) عرب. (٢٠) أي: ثبت ما ثبت. (٢١) يعني الاستشهاد بكل من كانت والكائنة يصح. أمير. (٢٢) كلمة كان. (٢٣) دليل على كونها زائدة لو لم يكن زائدة لدل على المعنى في الماضي. (٢٤) في سورة مريم حكاية عن مريم رضي الله عنها حين ولدت عيسى عليه السلام. (٢٥) حال مؤكدة. (٢٦) بالتركي تشيك. (٢٧) وبهذا التفسير أشار إلى أنّ قوله: صبياً حال لا أنّه خبر منصوب لكان. أمير. (٢٨) أي: نظم كان. (٢٩) لا للتأكيد إذ المقام يأباه. (٣٠) مصنف. (٣١) وهما التامة والزائدة. (٣٢) والكلام في الأفعال الناقصة. (٣٣) أي: الأخذ تماماً، علة ذكر. (٣٤) أي: الأفعال الناقصة حرف كونها ناقصة وتامة زائدة .أمير. (٣٥) عطف على جملة فكان تكون .آه. (٣٦) أي: لبيان أنّ مرفوعها انتقل إلى منصوبها. (٣٧) للانتقال تفضيل. (٣٨) انتقل من صفة الجهل إلى العلم.

(**قوله: إذا مت**) من مات يموت ويمات ويميت ضد حي، والصنف: بالكسر والفتح هو النوع شمت كفرح شماتاً وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إحداها ومثن اسم فاعل من اثني ذكر خيراً واصنع؛ أي: اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله. (**قوله: تتم بالمرفوع**) وهو فاعلها فلا يكون إلا مفرداً. (**قوله: ووقع**) زاده على طبق الإيضاح إشارة إلى أن كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم؛ أعني: الحدوث، وقال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ أي: حدثت، والكائنة الحادثة، والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه يقدره قدراً بمعنى قدره عليه تقديراً، وأورد الأمثلة الثلاثة إشارة إلى مجيئها تامة بمتصرفاتها. (**قوله: وكقوله**) أعاد الجار إشارة إلى شرافته، ومعنى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ أحدث فيحدث سواء كان حدوثه في نفسه أو في محله؛ لأن خطاب كن تابع للإرادة كما تدل عليه الآية، وهي صفة تخصص وقوع المقدورات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم. (**قوله: لا يخل بالمعنى الأصلي**) أي: ما هو المقصود بالإفادة من ذلك الكلام لا ما لا يفيد أصلاً إذا الزائدة لا تخلو من فائدة معنوية كالتأكيد أو لفظية كتزيين اللفظ واستقامة الوزن والسجع. (**قوله: كقوله تعالى**) أشار بهذا التمثيل إلى أن الزيادة مختصة بلفظ كان، وإنها تكون في وسط الجملة عند الجمهور، وأجاز الفراء زيادتها آخراً والصحيح منع ذلك؛ لعدم استعماله، واختلف في الزائدة فقيل: إنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو؛ أي: كان الكون، وقيل: إنه لا فاعل لها؛ لأنها تشبه الحرف الزائد فلا يبالي بخلوها عن الإسناد كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري. (**قوله: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾**) أي: لم نعهد صبياً في المهد كلمه عاقل، وصبياً: حال مؤكدة. (**قوله: لتحسين اللفظ**) لا للتأكيد إذا المقام يأباه. (**قوله: إذ ليس المعنى على المضي**) إذ لم يتوجه حينئذ استبعادهم المدلول عليه بكيف؛ لأن كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار؛ إذ لا بد فيها من معنى المضي. (**قوله: إما من صفة الخ**) بهذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية أو الحقيقة الثانية بعد إن لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة أو الحقيقة؛ فلذا صار بهذا المعنى ناقصة، وأما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المكان أو الذات بعد إن لم يكن، بل تعلق الانتقال به بعد إن لم يكن متعلقاً به فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان أو الذات كسائر الأفعال التامة في أن المقصود منها إسناد الحدث إلى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي من أن الانتقال معنى صار التامة، وأما الناقصة فمعناها الحصول بعد إن لم يكن. (**قوله: وأما من حقيقة إلى حقيقة**) سواء كانتا شخصين فانتقل النوع أو نوعين فالمنتقل الجنس؛ نحو: صار الماء هواء.

وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا[١] وَبِمَعْنَى[٢] صَارَ وَتَكُونُ[٣] تَامَّةً وَظَلَّ وَبَاتَ لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا وَبِمَعْنَى صَارَ

(١) أي: بأوقات هذه الأفعال المذكورة. (٢) وتكون بمعنى.آه. (٣) هذه الأفعال تامة بمعنى الدخول في هذه الأوقات تقول أصبح زيداً إذا دخل في الصباح.

صار[١] الطين خزفاً. وتكون[٢] تامة بمعنى الانتقال[٣] من مكان إلى مكان[٤] أو من ذات إلى ذات[٥] وتتعدى[٦] بـ (إلى)[٧] نحو: صار[٨] زيد من بلد إلى بلد[٩] كذا، أو من بكر[١٠] إلى عمرو. ويلحق بصار مثل (ال[١١]، ورجَعَ، واسْتحال، وتحوّلَ، وارتَدَّ).

قال الله تعالى: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ وقال الشاعر:

إنَّ العَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ[١٢] مَوَدَّةً[١٣] ... بِتَبَدُّلِ الهَفَوَاتِ بِالحَسَنَاتِ

وقال:

فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى[١٤] تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[١٥]

«وَ(أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى) لاقْتِرَانِ[١٦] مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا[١٧]»، المدلول[١٨] عليها[١٩] بموادها[٢٠] لا بصورها[٢١]، مثل: (أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِماً)، و: (أَمْسَى زَيْدٌ مَسْرُوراً)، و: (أَضْحَى زَيْدٌ حَزِيْناً). فالمثال الأول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو (قيام زيد) بوقت الصباح[٢٢] وعلى هذا القياس المثالان الآخران: «وَ»[٢٣] تكون[٢٤] «بِمَعْنَى صَارَ» نحو: (أَصْبَحَ، أَوْ أَمْسَى أَوْ أَضْحَى زَيْدٌ غَنِيّاً). أي: (صَارَ) وليس المراد: أنّه[٢٥] صار[٢٦] في الصباح أو في المساء أو الضحى على هذه الصفة[٢٧]. «وَتَكُونُ[٢٨] تَامَّةً» بمعنى الدخول في هذه الأوقات، تقول[٢٩]: (أَصْبَحَ زَيْدٌ) إذا دخل في الصباح. «وَ(ظَلَّ[٣٠] وَبَاتَ[٣١]) لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا». فإذا قلت: (ظل زيد سائراً) فمعناه: ثبت له ذلك[٣٢] في جميع نهاره[٣٣]، وإذا قلت: (بات زيد سائراً) فمعناه[٣٤]: ثبت له ذلك[٣٥] في جميع ليله. «وَبِمَعْنَى (صَارَ[٣٦])» نحو: (ظَلَّ[٣٧] زَيْدٌ غَنِيّاً[٣٨])، و: (بَاتَ عَمْرٌو فَقِيْراً) أي: صار. وقد يجيء هذان الفعلان[٣٩] تامين أيضاً، نحو: (ظَلْلْتُ بِمَكَانِ كَذَا) و(بِتُّ

(١) أي: انتقل. (٢) كلمة صار. (٣) إن أريد به الانتقال. (٤) من غير تحول الفعل. (٥) فتكون بمعنى ذهب وانتقل. (٦) كلمة صار. (٧) أي: لفظ إلى. (٨) أي: انتقل. (٩) هذا مثال الانتقال مكان إلى مكان. (١٠) أي: انتقل من ذات بكر إلى ذات عمرو. (١١) كما قال سابقاً: وما كان نحوهن من الفعل. (١٢) أي: تبصر وتنتقل. (١٣) أي: محبة. (١٤) وهو النعمة. اسم جنس بمعنى النعمة .أمير. (١٥) جمع بؤس من قولهم بؤس ويوم نعم. رضي. (١٦) والظرف خبر المبتدأ. (١٧) أي: الأفعال. (١٨) صفة وقال. (١٩) هي اليد. (٢٠) أي: مواد هذه الأفعال وهي الصباح والمساء والضحى. (٢١) وأمّا المدلول عليها بصورها فهي مشتركة في جميع الأفعال .أمير. (٢٢) بوجه أصبح عادته. (٢٣) الثاني. (٢٤) أي: تلك الأفعال. (٢٥) شأن. (٢٦) زيد. (٢٧) أي: الغنى. (٢٨) أي: تلك الأفعال. (٢٩) أنت. (٣٠) اعلم أنَّ ظن ومات يجيئان لمعنيين أحدهما لاقتران. (٣١) مضارع بات يبيت بمعنى الكون في جمع الليل. (٣٢) أي: السير. (٣٣) أي: في الزمان الماضي تركه لأنَّ الكلام في المعاني المخصوصة ك. (٣٤) أي: معنى هذا القول. (٣٥) أي: السير. (٣٦) أي: ويكون هذان الفعلان بمعنى صار. (٣٧) أي: صار. (٣٨) بعد كونه فقيراً. (٣٩) أي: ظل وبات.

(**قوله: إن العداوة الخ**) يتدارك الهفوات بالحسنات، الهفوة: الخطاء والزلة، والمعنى: أن العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات. (**قوله: وقال فيا لك**) اللام للاستغاثة، والخطاب لله سبحانه، ومن نعمى مستغاث له بمن؛ نحو: يالله من ألم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام؛ أي: أستغيث بالله من ألم الفراق، في القاموس: النعمى بالضم: الدعة والمال والمسرة وضمير تحولن لنعمى وهو وإن كان مفرداً في معنى الجنس في المغني الضمير في فسواهن قيل: راجع إلى السماء والسماء في معنى الجنس، وإلا بؤس مهموز العين كأفلس جمع بؤس بمعنى شدة والمعنى: أستغيث بك يا الله من أجل نعمي صارت شدائد، وقيل: اللام للتعجب والاستغاثة والكاف بالكسر، ومن نعمى بيان له ويتعجب منها ويستغيث. (**قوله: لا بصورها**) أي: ليس المراد ههنا الأوقات المدلول عليها بصورها؛ أعني: الزمان الماضي؛ لأن المقصود بيان المعاني التي يتميز بها بعضها عن بعض؛ ولذا قال: صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها، بل وبين سائر الأفعال ولم يرد أنها لا تدل على اقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بصورها فإنها خلاف للواقع فإن معنى أصبح زيد قائماً اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضي وغيره. (**قوله: بمعنى الدخول**) ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾، في شرح التسهيل: وتكون الثلاثة أيضاً بمعنى أقام في الأوقات المذكورة. (**قوله: وظل وبات**) مضارع بات يبيت ويبات بياتاً ومبيتاً وبيتوتة بمعنى: الكون في جميع الليل، ومضارع ظل

وَمَازَالَ[١] وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِئَ[٢] وَمَا انْفَكَّ[٣] لاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا[٤] لِفَاعِلِهَا[٥]

(١) من زال يزال لا من زال يزول فإنّه تامة. (٢) أيضاً بمعناه. (٣) أي: ما انفصل. (٤) أي: خبر تلك الأفعال الأربعة. مون. (٥) أي: الأفعال الأربعة.

مَبِيْتاً طَيِّباً[١]) لكن لما كان مجيئهما تامَّين في غاية[٢] القلة جعله[٣] في حكم العدم ولذلك[٤] لم يذكرهما[٥] تامَّين[٦] وفصلهما[٧] عن الأفعال الثلاثة السابقة[٨]. و(آضَ، وَعَادَ، وغَدَا، وَرَاحَ) فهذه[٩] الأفعال الأربعة ناقصة إذا كانت بمعنى (صار)، وتامة[١٠] في مثل قولك: (آض، أو عاد زيد من سفره) أي: رَجَع[١١]، وغدا: إذا مشى في وقت الغداة، وراح، إذا مشى في وقت الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل. وأسقط[١٢] المصنف ذكر هذه الأفعال الأربعة[١٣] من البَيْن[١٤] في مقام التفصيل مع ذكرها[١٥] في مقام الإجمال، وكان[١٦] الوجه في ذلك[١٧] أنَّها[١٨] من الملحقات ولذا[١٩] لم يذكرها[٢٠] صاحب المفصل. وقال صاحب اللباب: (وأُلحِقَ بها[٢١] (آض وعاد، وغدا وراح) فأسقطها[٢٢] عن البين إشارة[٢٣] إلى عدم الاعتداد[٢٤] بها[٢٥] لأنَّها[٢٦] من الملحقات. «وَمَازَالَ» من زال[٢٧] يزال، لا من زال[٢٨] يزول فإنَّه[٢٩] تامة[٣٠]. «وَمَابَرِحَ» بمعناه[٣١] من برح أي: زال، ومنه[٣٢] البارحة: الليلة الماضية[٣٣]. «وَمَافَتِئَ» أيضاً[٣٤] بمعناه[٣٥]. «وَمَا[٣٦] انْفَكَّ» أي: ما انفصل «لاسْتِمْرَارِ[٣٧] خَبَرِهَا» أي: خبر تلك الأفعال[٣٨]، «لِفَاعِلِهَا» قيل[٣٩]: سمي اسمها[٤٠] فاعلاً تنبيهاً[٤١] على أن اسمها ليس[٤٢] بقسم على حدة من المرفوعات، كما أنَّ

(١) أي: دخلت في النهار ودخلت في الليل بمبيت طيب. (٢) أنكر بعضهم مجيء ظل تامة. كما جاء ناقصاً. (٣) جواب لمَّا، مصنف. (٤) أي: لغاية القلة. (٥) مصنف. (٦) كما ذكر في الثلاثة الأول بدأ ينفي يذكر مجيئهما للمعنيين فقط، أيوبي. (٧) مصنف. (٨) وهي أصبح وأمسى وأضحى. مع كونهما مشتركين في المعنى. (٩) الظاهر ترك الفاء. (١٠) إذا كانت بمعنى الرجوع. (١١) إلى أصله. (١٢) بيان لنكتة ترك المصنف. (١٣) وهي آض وعدا وعاد وراح. (١٤) أي: من بين الأفعال. (١٥) أي: مع ذكر المصنف هذه الأربعة. (١٦) أي: أظن الوجه. (١٧) أي: في إسقاط الأربعة. (١٨) أي: الأفعال الأربعة، ليست معدوداتها بالأصالة بل. (١٩) أي: لكونها من الملحقات. (٢٠) والشاهد على كونها من الملحقات. (٢١) أي: بالأفعال الناقصة. (٢٢) مصنف، أي: الأفعال الناقصة. (٢٣) علة أسقط. (٢٤) أي: عدم اعتبار النحاة. (٢٥) أي: بتلك الأربعة. (٢٦) أي: الأفعال الأربعة. (٢٧) من الباب الرابع. (٢٨) من الباب الأول. (٢٩) أي: زال يزول. (٣٠) وكذا زال يزيله. ك. (٣١) أي: مازال. (٣٢) أي: من كون ما برح بمعنى زال. (٣٣) بلا فصل على ما في القاموس البارحة أقرب ليلة مضت. (٣٤) مثل ما برح. (٣٥) أي: مازال. (٣٦) نفي. (٣٧) موضوعان. والظرف خبر المبتدأ. (٣٨) أي: الأفعال الأربعة المنفية. (٣٩) أي: غير المصنف. (٤٠) لأنَّ اسمها في الحقيقة فاعل لخبرها. (٤١) علة سمي. (٤٢) بقسم. صح.

يظل بفتح العين ظلاً وظلولاً بمعنى: الكون في جميع النهار. (**قوله: ثبت له ذلك في جميع نهاره**) أي: في الزمان الماضي تركه؛ لأن الكلام في المعاني المخصوصة. (**قوله: وبمعنى صار**) مجرداً عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ في الرضي: مجيء بات بمعنى صار محل نظر، قال الأندلسي: جاء في الحديث: بات بمعنى صار، وهو قوله ﷺ: أين باتت يده. (**قوله: تامين**) قال ابن مالك يقال: بات القوم وبات بالقوم إذا نزل بهم ليلاً يستعمل متعدياً بنفسه وبالباء، وقال غيره: تكون تامة بمعنى أقام ليلاً، وظل تكون تامة بمعنى دام وطال، وزاد بعضهم وبمعنى أقام نهاراً. (**قوله: في غاية القلة**) حتى أنكر بعضهم مجيء ظل تامة. (**قوله: وفصلهما**) عن الأفعال الثلاثة السابقة يمني لو جمعهما بالأفعال الثلاثة فأما أن يذكر قوله: وتكون تامة مطلقاً فيستفاد منه مجيء الكل تامة على السواء، وأما أن يقول: وتكون الثلاثة الأول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجئ هذين الفعلين تامين، وليس كذلك ففصلهما عن الثلاثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه أن مجيئهما تامتين في غاية القلة؛ لأن عدم الذكر دليل على عدم الاعتقاد لا على عدمه في نفسه. (**قوله: فهذه الأفعال**) الظاهر ترك الفاء ولعله بتقدير إما لتفصيل ما أجمله سابقاً في المتن، وإما إعادة هذه الأفعال الأربعة فلتأكيد كون كل واحد منها بمعنى صار. (**قوله: فأسقطها عن البين**) أي: من بين الأفعال في مقام التفصيل إعادة للفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾. (**قوله: إشارة إلى عدم الاعتداد بها**) فالذكر في الإجمال لكونها ناقصة في الجملة، وعدم الذكر في التفصيل إشارة إلى عدم الاعتداد. (**قوله: لأنها من الملحقات**) في الأصل وإن صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال وتحول وارتد، فإنها ملحقات مطلقاً؛ فلذا تركها في الإجمال والتفصيل. (**قوله: من زال يزال**) أجوف وأوى كخاف يخاف. (**قوله: فإنه تامة**) وكذا زاله يزيله؛ أي: فرقه وليس ذلك بفرق معنوي، بل هو مقصور على الاستعمال. (**قوله: لليلة الماضية**) بلا فصل على ما في القاموس: البارحة أقرب ليلة مضت. (**قوله: أيضاً بمعناه**) في الصحاح أبو زيد ما أفتأت أذكره، وما فتئت أذكره، وما فتأت أذكره؛ أي: مازلت أذكره ومابرحت أذكره. (**قوله: سمى اسمها فاعلاً**) في مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله: لتقرير الفاعل على صفة فإنه يجوز أن يكون إطلاقه عليه توسعاً كإطلاق الصفة على الخبر. (**قوله: تنبيهاً على أن اسمها**) أي: الأفعال الناقصة مطلقاً وإن كانت التسمية واقعة في الأفعال المصدرة بحرف النفي؛ لأن

مُذْ قَبِلَهُ[١]، وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ وَمَا دَامَ لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ[٢] بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا[٣] لِفَاعِلِهَا[٤]

(١) أي: من وقت يمكن أن يقبل الفاعل ذلك الخبر. (٢) أي: تعيينه. (٣) أي: خبر ما دام بتأويل الكلمة. (٤) أي: لفاعل مادام بتأويل الكلمة.

خبرها قسم على حدة من المنصوبات. «مُذْ[١] قَبِلَهُ» أي[٢]: قَبِلَ فاعلها خبرها أي: من وقت[٣] يمكن أن يقبله عادة[٤]. فمعنى (مَازَالَ زَيْدٌ أَمِيْراً) استمرار إمارته من زمان[٥] قابليته وصلاحيته للإمارة[٦]، أمَّا[٧] دلالتها على الاستمرار فلأنَّ النفي مأخوذ[٨] في معاني هذه الأفعال، فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي[٩] استمرار الثبوت. واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلاً[١٠]. «وَيَلْزَمُهَا»[١١] أي: هذه الأفعال الأربعة إذا أريد بها استمرار[١٢] الثبوت «النَّفْيُ» بدخول أدواته عليها[١٣] لفظاً، وهو ظاهر[١٤] أو تقديراً كقوله تعالى[١٥]: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي: لا تفتؤ[١٦]. فإنَّه[١٧] لو لم تدخل أدوات النفي عليها[١٨] لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها. «وَمَا دَامَ لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ» أي: تعيينه «بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا[١٩] لِفَاعِلِهَا[٢٠]» بأن جُعلت تلك المدة ظرف زمان له، وذلك[٢١] لأنَّ لفظة (ما)[٢٢] مصدرية[٢٣]، فهي[٢٤] مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير[٢٥] الزمان قبل المصادر كثير. وإذا قدر الزمان قبله، فلا بدَّ هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة. وإلى هذا أشار بقوله

(١) من الباب الرابع. (٢) أشار بهذا التفسير إلى أنَّ الضمير المستتر في قبله راجع إلى الفاعل والبارز للخبر. أمير. (٣) وهو البلوغ. (٤) أي: في العادة لا في العقل. (٥) وهو بعد البلوغ. (٦) وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامها بها فيه لا قبل ذلك. وجيه. (٧) شروع في بيان وجه دلالة تلك الأفعال على الاستمرار. (٨) خبر إنَّ. (٩) أي: قاعدة العقلية. (١٠) لأنَّه يكون بعد البلوغ عادة. أي: في زمان يمكن قبوله في المعتاد لا في حال كونه طفلاً. أمير. (١١) عطف على الخبر أعني لاستمرارها. (١٢) بخلاف ما إذا استعملت تامة في معانيها. ك. (١٣) أي: على الأربعة. (١٤) ملفوظ. (١٥) حكاية لأخوة يوسف عليه السلام لأبيهم. (١٦) أي: لا تزال. (١٧) دليل المقدر وإنَّما يلزم النفي، شأن. (١٨) أي: على الأفعال الأربعة. (١٩) أي: خبر كلمة مادام. (٢٠) أي: فاعل لفظة مادام. (٢١) قوله وذلك بيان لكون مدلولات التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علماً بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه. حكيم. أي: مادة ذلك المراد دلالتها على الوقت حاصل به. أيوبي. (٢٢) في مادام. (٢٣) خبر إنَّ. (٢٤) أي: كلمة ما. (٢٥) حال.

خصوصية هذه الأفعال ملغاة في التسمية بديهة. (**قوله: من وقت يمكن أن يقبله**) في الصراح: القبول: بيش آمدن ويذيرفتن، ففي المتن بالمعنى الأول، وفي الشرح بالمعنى الثاني، يعني: المراد من إقبال الفاعل على الخبر أن يتصف به، وليس مراده أن في المتن حذفاً واختصاراً، وإنما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق. (**قوله: أما دلالتها**) إنما احتيج إلى بيان وجه الدلالة؛ لأن دلالة المركبات على معانيها بمفردها ليس بوضع سوى وضع المفردات، فلا يرد أن هذه الأفعال بمعنى كان دائماً معتمد قبله بحسب الوضع فلا حاجة إلى هذا البيان. (**قوله: فلأن النفي مأخوذ الخ**) بحيث قصد نسبته إلى الفاعل في جزء غير معين من أجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الأفعال، فإذا دخل عليها النفي أفاد استمرار ذلك النفي كالأفعال الثبوتية إذا دخل عليها النفي؛ نحو: ضرب زيد، وما ضرب زيد؛ لأنهم قصدوا أن يكون النفي والإثبات على طرفي النقيض، واعتبار استمرار الثبوت أصعب وأقل، فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من أنا لا نسلم أن النفي يستلزم استمرار الثبوت، بل نفس الثبوت؛ لأن النفي المدخول إن كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يقبل الاستمرار، وإن كان للنفي في الجملة فيكون الداخل عليه أيضاً كذلك. (**قوله: استمرار الثبوت**) أي: يستلزمه بتحقق التغاير مفهوماً فكانت هذه الأفعال بمعنى دائماً. (**قوله: واعتبار الصلاحية الخ**) أي: أما اعتبار الصلاحية الخ حذف هنا بقرينة عديله كما في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ حذف عنه إما بقرينة قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ عند الحنفية، وفيه إشارة إلى أن اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت أن مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيئاتها. (**قوله: إذا أريد الخ**) بخلاف ما إذا استعملت تامة في معانيها؛ نحو: زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه، وأما فتئ فلا تستعمل إلا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظاً أو تقديراً، وفي القاموس: فتئ عنه كسمع نسيه وانقدع عنه وكمنع كسر وأطفأ. (**قوله: بدخول أدواته عليها**) إن كانت ماضية فما ولم ولا في الدعاء، وإن كانت مضارعة فما ولا ولن، الأولى أن لا يفصل بين ما ولا وبينهما بظرف وشبهه وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال؛ نحو: لا اليوم جئتني ولا أمس لتركب حرف النفي معها لإفادة الثبوت كذا في الرضي. (**قوله: أو تقديراً**) في الرضي: وحذفها لم يسمع إلا في مضارعاتها وإنما جاز حذفها لعدم اللبس؛ إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ويحذف مع القسم كثيراً. (**قوله: وذلك الخ**) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علماً بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه.

وَمِنْ ثَمَّة احْتَاجَ[١] إِلَى كَلَامٍ لأَنَّهُ[٢] ظَرْفٌ وَلَيْسَ لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالاً[٣]، وَقِيْلَ مُطْلَقاً وَيَجُوزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا[٤] كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا[٥]

(١) لفظ ما دام. (٢) لفظ مادام. مع اسمه وخبره. (٣) أي: في زمان الحال مثل: ليس زيد قائماً أي: الآن وهذا مذهب الجمهور. ج (٤) أي: الأفعال الناقصة. (٥) أي: الأفعال الناقصة.

«وَمِنْ[١] ثَمَّ» أي: ومن أجل أنَّه[٢] لتوقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها «احْتَاجَ إِلَى» وجود «كَلَامٍ[٣]» مستقل بالإفادة «لأَنَّهُ[٤]» حينئذ[٥] مع اسمه[٦] وخبره[٧] «ظَرْفٌ»[٨] والظرف[٩] فضلة غير[١٠] مستقل بالإفادة[١١]، مثل: (أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً) أي: أجلس مدّة دوام جلوس زيد. فما[١٢] دام لم يشفع[١٣] (مادام)[١٤] بـ (اجلس)[١٥] ولم يحصل من المجموع[١٦] كلام[١٧] لا يفيد[١٨] فائدة[١٩]، بخلاف[٢٠] الأفعال المصدرة بحرف النفي فإنّها مع أسمائها وأخبارها كلام[٢١] مستقل بالإفادة، فلا حاجة إلى وجود كلام[٢٢] ورائها[٢٣].

«وَ(لَيْسَ)[٢٤] لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ[٢٥] حَالاً» أي: زمان الحال، مثل: ليس زيد قائماً، أي: الآن. وهذا[٢٦] هو مذهب الجمهور[٢٧]. «وَقِيْلَ» هي[٢٨] لنفي مضمون الجملة «مُطْلَقاً» ولذلك[٢٩] تُقيد[٣٠] تارة بزمان الحال، كما تقول: ليس زيد قائماً الآن، وتارة بزمان الماضي، نحو: (لَيْسَ خَلَق الله مثله)، وتارة[٣١] بزمان المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا[٣٢] عَنْهُمْ﴾، وهذا[٣٣] مذهب سيبويه. «وَيَجُوزُ تَقْدِيْمُ أَخْبَارِهَا[٣٤]» أي: أخبار[٣٥] الأفعال[٣٦] الناقصة «كُلِّهَا[٣٧] عَلَى أَسْمَائِهَا» إذ ليس فيها إلّا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل[٣٨].

(١) متعلق باحتاج الآتي. (٢) أي: ما دام. (٣) وهو لفظ في المثال. (٤) بيان لعلية العلة السابقة، علة احتاج - لفظ مادام. (٥) أي: حين كونه لتوقيت أمر بمدة .آه. (٦) أي: مادام. (٧) أي: مادام. (٨) لذلك الأمر. (٩) حال. (١٠) صفة كاشفة للفضلة. (١١) ليلزم ثبوت الخبر لفاعلها. (١٢) تفريعية، مبتدأ. (١٣) أي: لم يتركب، من التشفيع. (١٤) أي: لفظه. (١٥) أي: بلفظ اجلس. (١٦) أي: من مجموع اجلس ومادام زيد جالساً. (١٧) مستقل، بأن لم يجعل ما دام بتأويل المصدر ظرفاً لاجلس. (١٨) أي: المجموع. خبر المبتدأ وهو فما دام. (١٩) تامة لعدم الارتباط بين الجملتين .ك. (٢٠) أشار إلى الفرق بين مادام وبين سائر الأفعال. (٢١) خبر إنَّ. (٢٢) آخر منها. (٢٣) أي: غيرها. (٢٤) أي: لفظ له. (٢٥) الاسمية. (٢٦) أي: تعين وضعه وتخصيصه في زمان الحال. (٢٧) غير سيبويه واختاره المصنف. (٢٨) أي: كلمة ليس. (٢٩) أشار إلى دليل هذا القائل. (٣٠) أي: لفظ ليس يستعمل. (٣١) أخرى. (٣٢) بهذا نفي لكون الهداية مصروفاً عنهم يوم القيامة فهو لنفي المستقبل. أمير. (٣٣) أي: الإطلاق. (٣٤) كتقديم المنصوبات. (٣٥) أي: تقديم كل خبر لكل فعل. (٣٦) لقوتها. (٣٧) إمّا تأكيد للمضاف أو للمضاف إليه لكن جعله تأكيداً للمضاف أولى لأنّه الشايع. (٣٨) وهو أمر جائز لقوة الفعل في العمل. أمير.

(**قوله: وإذا قدر الزمان الخ**) بخلاف ما لم يقدر الزمان فإنه حينئذ يكون مأولاً بالمصدر المضاف إلى مضمون الجملة، فلا بد من تقديم مفرد آخر يصير معه كلاماً تاماً. (**قوله: لأنه ظرف**) بيان لعلية العلة السابقة. (**قوله: فما دام لم يشفع ما دام**) أي: لفظه، وقد تنازع الفعلان فيه فإن أعملت الثاني ففي الأول ضمير هو اسمه، وإن أعملت الأول فهو اسمه، ولم يشفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين لا يدخل مادام على الجملة الفعلية على ما وهم. (**قوله: ولم يحصل من المجموع كلام**) بأن لم يجعل مادام بتأويل المصدر ظرفاً لاجلس. (**قوله: يفيد**) أي: المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين، وليس ضمير يفيد راجعاً إلى ما دام على ما وهم حتى يعترض بأنه يستفاد منه أن مادام بعد حصول المجموع كلام يفيد فائدة تامة وليس كذلك. (**قوله: ولذلك يقيد الخ**) فإنه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان الحال تأكيداً، والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاج إلى التجريد، وكلاهما خلاف الأصل، قال الأندلسي: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا إذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير إليه قوله: يحمل لكن الظاهر إن الاختلاف المذكور في الوضع، فالتناقض بين المذهبين باق، ودليل المذهب الثاني راجح؛ لأن الاستعمال بتقييده بالأزمنة الثلاثة يدل على أنه موضوع للقدر المشترك؛ لئلا يلزم القول بالاشتراك أو بالحقيقة والمجاز، والأصل ينفيهما. (**قوله: نحو قوله تعالى الخ**) فإن يأتيهم دليل على أن ليس للاستقبال. (**قوله: أي: أخبار الأفعال**) أي: تقديم كل خبر لكل فعل بناء على أن الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق إذا لم يكن ههنا عهد ما ففيه رد على من ذهب إلى أن أخبارها إذا كانت جملة اسمية أو فعلية لا يجوز تقديمها على اسمها، وعلى من زعم أنه لا يجوز تقديم خبر مادام على اسمه. (**قوله: كلها**) إما تأكيد للمضاف أو للمضاف إليه لكن جعله تأكيداً للمضاف أولى؛ لأنه الشائع ولعدم الاعتداد بقول من قال: إنه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفاً للنص والقياس والإجماع على ما في شرح التسهيل. (**قوله: إذ ليس فيها**) أي: في تقديم الأخبار والتأنيث باعتبار المضاف إليه. (**قوله: فيما عامله فعل**) احترازاً عما إذا كان العامل حرفاً؛ نحو: ما زيد قائماً وإن

وَهِيَ فِي تَقْدِيمِهَا[1] عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ؛ قِسْمٌ يَجُوزُ

(١) أي: تقديم أخبارها عليها أي: على تلك الأفعال واقعة على ثلاثة أقسام.

فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه[1] فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: ما لم[2] يعرض ما يقتضي تقديمها[3] عليها، نحو: (كم[4] كان مالُكَ)، أو تأخيرها[5] عنها، نحو: (صار عدوّي صديقي[6]). وإن أريد به[7] نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: (إذا لم يمنع مانع من التقديم)، وحينئذ[8] يجوز أن يكون واجباً كالمثال المذكور[9]. «وَهِيَ»[10] أي: الأفعال الناقصة «فِي تَقْدِيمِهَا» أي: تقديم[11] أخبارها

(١) أي: استواء الطرفين على ما هو مقتضى إمكان الخاص. (٢) دوامية. (٣) أي: الإخبار. (٤) خبر كان يجب تقديمه عليه لكونه للاستفهام .أمير. (٥) أي: الإخبار. (٦) اسم صار خبره. خبر صار يجب تأخيره من اسمه الذي هو عدوي لدفع الالتباس. (٧) أي: بالجواز. (٨) أي: حين أريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور أعني ما لم يمنع مانع. أيوبي. (٩) يعني: كم كان مالك؟. (١٠) عطفه على جملة يجوز تقديم إخبارها معرب. (١١) صفة قسم بتقدير العائد إلى الموصوف أي: فيه.

زيداً قائم فإنه لا يجوز لضعف العامل، وفيه إشارة إلى أن المقصود هنا جواز تقديمها على الأسماء من حيث إنها معمولات الأفعال ليرجع إلى أحوال الأفعال، فإن الكلام في مباحث الأفعال، وما سبق من قوله: وأمره كأمر خبر المبتدأ من حيث إنه خبر؛ ولذا عدل إليه فيما سبق؛ لأنه في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم. **(قوله: أن يقيد)** والتقييد: إما بأن يكون الإطلاق قرينة التجريد عما سواه أو باشتهار أن عدم المانع معتبر في حصول كل شيء. **(قوله: ما يقتضي تقديمها عليها الخ)** أي: على الأسماء، إما على الأسماء فقط سواء كان موجباً للتوسط لكون الاسم محصوراً فيه؛ نحو: ليس قائماً إلا زيد وكونه ضميراً متصلاً؛ نحو: كأنك زيد؛ أي: مشبهاً بك، أو لم يكن موجباً له كاشتمال الاسم على ضمير يعود إلى الخبر؛ نحو: كان شريك هند أبوها، أو إلى ما في الخبر؛ نحو: كان في الدار صاحبها، وأما على الأسماء والأفعال معاً بأن يكون الخبر متضمناً لمعنى الاستفهام والشرط كما في مثال الشرح، وكونه مثالاً لتقديم الخبر على كان ينافي كونه مثالاً لما يقتضى تقديم الخبر على الاسم فإن الاعتبار مختلف فالأول بالنظر إلى كان، والثاني بالنظر إلى الاسم، ولما كان قوله: ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الأسماء والأفعال معاً تعرض لمثال إشارة إلى دخوله فيه. **(قوله: نحو: صار عدوي صديقي)** فإن رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تأخره عن الاسم ونحو: ليس زيد إلا قائماً فإن كون الخبر محصوراً فيه يقتضي تأخيره، وأما ما أجاز الزجاج في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ أن يكون تلك اسماً، ودعواهم خبراً وعكسه فليس من قبيل الالتباس، بل من تعدد وجوه التركيب. **(قوله: وحينئذ يجوز أن يكون الخ)** فصور وجوب التقديم على الأسماء كلها داخلة في قوله: ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها، وأما إرادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا تتحملها عبارة المتن؛ لأن الإمكان إما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين، أو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح به في المتن الإيجاب، فلا يمكن حمله على سبب ضرورته. **(قوله: أي: الأفعال الناقصة)**؛ لأن الكلام في أحوالها، وفيه إشارة إلى رد من قال: إن الضمير راجع إلى الأخبار لمناسبته للسياق فإن ما تقدم كان حكم الأخبار، ولقوله: قسم يجوز، وقسم لا يجوز؛ لأن ضمير يجوز راجع إلى القسم، ولا شك أن القسم سواء أريد به الأفعال أو الإخبار ليس موصوفاً بالجواز وعدمه، بل باعتبار التقديم وهو صفة للإخبار بالذات والأفعال بواسطتها ومن البين أن تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه أولى منه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته. **(قوله: تقديم أخبارها عليها)** أشار بتأنيث الضميرين إلى أن ضمير يجوز راجع إلى التقديم المذكور سابقاً لا إلى القسم؛ إذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود إلى القسم والعائد محذوف؛ أي: قسم يجوز فيه تقديم أخبارها عليها وإرجاعه إلى القسم يحتاج إلى اعتبار حذف المضاف من الضمير المستكن أو جعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزاً أو إلى الاستخدام وكل ذلك تمحل.

وَهُوَ مِنْ كَانَ إِلَى رَاحَ، وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ[١] وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ مَا خِلَافاً

(١) أي: تقديم أخبارها على تلك الأفعال.

«عَلَيْهَا[١]» أي: على تلك الأفعال واقعة على «ثَلاَثَةٌ[٢] أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَجُوزُ» تقديم أخبارها عليها «وَهُوَ مِنْ (كَانَ[٣] إِلَى[٤] رَاحَ[٥]») وهو أحدَ[٦] عشَر فعلاً، لكونها[٧] أفعالاً[٨]. وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال لقوتها. «وَقِسْمٌ لاَ يَجُوزُ[٩]» تقديم أخبارها عليها «وَهُوَ» أي: هذا القسم «مَا[١٠] فِي[١١] أَوَّلِهِ» كلمة «مَا»[١٢] نافية كانت أو مصدرية. أمَّا[١٣] إذا كانت[١٤] نافية فلامتناع تقديم ما[١٥] في حيز النفي لأنَّه[١٦] يقتضي التَّصدّر[١٧]، وأمَّا إذا كانت[١٨] مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس[١٩] المصدر، ويخالف[٢٠] هذا الحكم «خِلاَفاً»

(١) أي: نفس تلك الأفعال. (٢) والظرف خبر المبتدأ. (٣) أي: من لفظ كان. (٤) منتهياً. (٥) في التركيب الذي ذكره المصنف وغايته داخلة في المغيا بقرينة المقام. س. (٦) وهو كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح. (٧) دليل الجواز. (٨) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف له. (٩) أي: امتنع. (١٠) أي: فعل. (١١) ظرف مستقر. (١٢) فاعل ظرف مستقر أو مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم والجملة صفة ما. (١٣) منعها. (١٤) كلمة ما. (١٥) أي: المعمول. (١٦) علة الامتناع. (١٧) أي: صدر الكلام منعها. (١٨) كلمة ما. (١٩) فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديمه. (٢٠) أي: ابن كيسان والإضمار قبل الذكر جائز في الفاعل كما مر. ك.

(**قوله: وهو من كان إلى راح**) أي: في التركيب الذي ذكره المصنف، وغايته داخلة في المغيا بقرينة المقام. (**قوله: لكونها أفعالاً**) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف. (**قوله: وجواز الخ**) لم يعد اللام إشارة إلى أن المجموع دليل واحد فالجزء الأول لإثبات أنه لا مانع من جانب العامل، والجزء الثاني لإثبات أنه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال: إنه سهو من طغيان القلم، والصواب: وجواز تقديم المنصوب على الأفعال فقد سها. (**قوله: أي: هذا القسم**) فسر المرجع مع أنه لا يحتمل غيره للإشارة إلى أن القسم المذكور عبارة عن الأفعال؛ لأنه محكوم عليه بما أوله كلمة ما وهي أفعال، والقول بأنه على حذف المضاف؛ أي: أخبار ما أوله ما تكلف لا يدعو إليه داع ولأجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله: وهو ليس ولم يفسره في قوله: وهو من كان إلى راح؛ لأنه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان إلى راح فيجوز أن يكون من بمعنى اللام، والقسم عبارة عن الإخبار. (**قوله: ما في أوله**) لم يقل: ما في أوله ما إشارة إلى أن ما صار كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما، فالمراد منه الأفعال الخمسة المذكورة سابقاً عبر عنها بهذه العبارة اختصاراً لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وإن اشترك معها في حكم عدم الجواز؛ لأن خلاف ابن كيسان إنما هو في هذه الأفعال الأربعة دون غيرها فإنه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه الصدارة؛ يعني: أن المصنف لم يذكر حكم الأفعال الناقصة إذا دخلتها لم ولا ولن وأن؛ لأنها شريكة للأفعال التامة في تقديم المعمول عليها عند دخول الثلاثة الأول وعدم جواز التقديم عند دخول إن والكلام في الأحوال المختصة بالناقصة، فتدبر فإنه مما تحير فيه الناظرون. (**قوله: فلامتناع الخ**) أي: الأصل فيه ذلك لما تقرر أن ما يغير معنى الجملة حقه التصدر إلا أنه بقي على أصله في ما وإن ولم يبق في لم ولن ولا فيجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الأفعال الناقصة أو غيرها، أما لن فلكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل، وأما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه، وأما لا فلكثرتها في كلامهم حتى تقع بين الحرف ومعموله؛ نحو: كنت بلا مال، وأريد أن لا تخرج. (**قوله: على نفس المصدر**) فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديمه. (**قوله: ويخالف هذا الحكم**) قدر الفعل العامل مع الواو إشارة إلى أن المحذوف جملة مسأنفة وليس حالاً؛ لعدم صحته لفظاً ومعنى لا أن الواو مقدرة؛ إذ لا دليل عليه، ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع إلى ابن كيسان والإضمار قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف إلى ابن كيسان صريحاً كما هو المتبادر من قوله: خلافاً لابن كيسان، وتقدير الفعل لمجرد بيان الناصب المنوي الذي لا يجوز إظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياساً، وقيل: إنه على المجهول صيغة تحرزاً عن لزوم الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل وهو وهم؛ لأن خلافاً إن كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولاً لفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وإن كان مصدر المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرة من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه؛ لأن ابن كيسان حينئذ يكون مفعولاً صريحاً فتكون فاعليته ضمنية.

لابْنِ كَيْسَانَ فِي غَيْرِ مَا دَامَ. وَقِسْمٌ(١) مُخْتَلَفٌ فِيْهِ وَهُوَ لَيْسَ(٢).

(١) أي: تقديم أخبارها على تلك الأفعال. (٢) ومن المعلوم جواز تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال لقوتها في أصالتها في العمل.

ثابتاً «لابْنِ كَيْسَانَ(١)» بأن يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه، لا من جانب الجمهور، كما يقتضيه باب المفاعلة(٢) لتقدمهم(٣) فكأنَّه لا مخالفة منهم. وذلك الخلاف منه «فِي غَيْرِ مَا دَامَ» لأنَّ(٤) أداة(٥) النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي أفادت(٦) الثبوت، فصار بمنزلة (كان)(٧) فلا(٨) يلزم تقديم ما في حيز(٩) النفي، بحسب المعنى. «وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ(١٠) فِيْهِ» ظهر فيه الخلاف من(١١) الجمهور من بعضهم مع بعض فإنَّ الافتعال(١٢) مهنا(١٣) بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحاً «وَهُوَ» أي: القسم المختلف فيه كلمة «لَيْسَ». فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني: على(١٤) أنه(١٥) لا يجوز، مراعاة(١٦) للنفي(١٧)، إذ(١٨) يمتنع تقديم معمول النفي عليه(١٩). والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي: على أنَّه يجوز، بناء على أنَّه فعل، وجواز(٢٠) تقديم معمول الفعل عليه(٢١). وبين(٢٢) الطائفتين(٢٣) في حكم هذا القسم(٢٤)

(١) وهو غير منصرف للعلمية والألف والنون. (٢) لأنَّها للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكان في أصل الفعل. وجيه. (٣) متعلق بقوله: لا من جانب الجمهور. (٤) إنَّما فرق ابن كيسان وجوز التقديم في ما النافية ولم يجوز في المصدرية. شرح. (٥) الظاهر أدوات النفي. (٦) تلك الأدوات. (٧) أي: لفظ كان وهو فعل ثبوتي. (٨) إذا كان كذا فلا نفي محقق. (٩) على النفي. (١٠) صفة قسم. (١١) ناشئاً. (١٢) المستفاد من مختلف. (١٣) مختلف. (١٤) اتفقوا. (١٥) أي: تقديم خبر ليس على نفسها. (١٦) أي: نقصد الرعاية. (١٧) الواقع في ليس. (١٨) علة لمقدر إنَّما راعوا النفي لأنَّه يمتنع. (١٩) أي: على ذلك العامل عامل النفي وكأنَّهم قالوا: إنَّ هذا مطلق يعني سواء كان النفي مستفاداً من الخارج أو لا. (٢٠) كما في قول الشاعر: جاء أمر الإله واختلف الناس فداع إلى ضلال وهاد. س. (٢١) أي: على الفعل العامل. (٢٢) خبر مقدم. (٢٣) الداخلتين في جملة الجمهور. (٢٤) وهو ما لم يكن في أوله ما مع كونه للنفي.

(قوله: ثابتاً لابن كيسان) لم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر؛ لأن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزاً فيه خلاف هل هو العامل أو الفعل، والأولى أن العمل للفعل على كل حال؛ إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة وإلا لم ينتصب، بل هو كالقائم مقامه كذا في بحث المصدر، وقال الرضي: إن الفاعل أو المفعول والمجرور باللام في نحو: عجباً له وحمداً له خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا القول له، والجملة مستأنفة، وما ذكره الشارح أظهر لفظاً ومعنى. **(قوله: لابن كيسان)** الخلاف في الأفعال الأربعة مختص بابن كيسان، والكوفيون: يجوزون تقديم معمول ما في حيز ما مطلقاً لعدم قولهم بتقدير ما على ما في شرح التسهيل ناقلاً عن ابن مالك، فما قيل: الخلاف لا يخصه، بل الكوفيون أيضاً خالفوا في ذلك ما عدا الفراء وهم. **(قوله: لما يقتضيه باب المفاعلة)** من كون أحد الجانبين فاعلاً صريحاً، والآخر مفعولاً صريحاً. **(قوله: لتقدمهم الخ)** متعلق بقوله: لا من جانب الجمهور. **(قوله: فكأنه لا مخالفة منهم)** ولا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في أصل الفعل صريحاً، فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث. **(قوله: فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى)** وإن كان لازماً من حيث الصورة، والموجب للصدارت تغير المعنى، والحق أنه إن اعتبر نسبة الفعل أولاً إلى الجملة، ثم اعتبر النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجهاً إلى الجملة فلا يجوز التقديم، وإن اعتبر نسبة النفي إلى الفعل أولاً، ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتاً نسبته إلى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفي فيجوز التقديم، والظاهر هو الثاني؛ لأن صيرورته ناقصاً إنما هو بعد دخول النفي إلا أن الجمهور قالوا: المراعي في التقديم إنما هو اللفظ والاستعمال شاهد له. **(قوله: فإن الافتعال الخ)** كما في قول الشاعر:

جـــاءَ أَمْـــرُ الإِلـــهِ واخْـــتَـــلَـــفَ الـــنَّـــا ... سُ فَـــــداعٍ إِلـــــى ضَـــــلالٍ وهَـــــادِ

(قوله: صريحاً) بخلاف المفاعلة فإنها لمشاركة أمرين في أصل الفعل من أحد الجانبين صريحاً، ومن الآخر ضمناً. **(قوله: وسيبويه)** في شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك على أنه يجوز في الرضي، وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ ليس مصروفاً عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفاً، وإذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل، وأجيب بأن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل؛ نحو: أما زيداً فاضرب، وبأن ينصب يوم بفعل مقدر؛ أي: يعرفون يوماً أو بأنه مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة وبأن الظرف قد يتوسع فيه. **(قوله: على أنه فعل)** أصله ليس بكسر الياء خفف كما يقال: في علم علم، وليس مضموم الياء؛ إذ لم يجئ من معتل العين بالياء ولا مفتوح الياء؛ إذ الفتحة لا تسكن، ولم تقلب الياء ليدل على عدم تصرفه ومضارعته لأخواته، والدليل على كونه فعلاً لحوق تاء التأنيث والضمائر البارزة المتصلة، وقال الكوفيون: إنه حرف بدليل عدم التصرف، وقيل: أصله لا أيس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال لا التبرئة.

الأَفْعَالُ(١) المُقَارِبَةُ مَا(٢) وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ

(١) أي: كلمة ليس. (٢) أي: هذا باب أفعال المقاربة.

معارضة(١) ومجادلة. وبهذا(٢) اندفع ما قيل: كان من الواجب على المصنف أن يجعل ما(٣) في أوله (ما) النافية من القسم المختلف فيه، لوقوع(٤) الخلاف فيها من ابن كيسان. «(أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ)» «مَا(٥) وُضِعَ» أي: فعل وضع «لِدُنُوِّ الخَبَرِ» أي: للدلالة(٦) على قرب(٧)

(١) مبتدأ مؤخر. (٢) أي: بسبب المذكور، أي: بهذا البيان الصادر. (٣) أي: القسم الثاني. (٤) علة الواجب. (٥) أي: أفعال وضعت لدلالة على دنو الخبر .أمير. (٦) أشار إلى أنّ اللام علة الوضع لا صلة له. (٧) أشار إلى معنى الدنو.

(**قوله: وبهذا اندفع ما قيل الخ**) حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف، فإن الأول لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحاً فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معاً، والثاني يقتضي وقوع الفعل من أحد الجانبين صريحاً. (**قوله: أفعال المقاربة الخ**) قيل: هي أفعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما خصت بأحكام أفردها بالذكر، ولا يخفى ما فيه؛ إذ كل فرقة من الأفعال الناقصة مختصة بأحكام لا توجد في الأخرى، وعندي إنها ليست ناقصة؛ لأن المقصود نسبة الحدث؛ أعني: القرب الذي هو مدلول مصادرها إلى فاعلها إلا أن معناها لما كان قرب الفاعل من الخبر لا بد من ذكرها ألا ترى أن معنى عسى زيد أن يخرج قارب الخروج أو قرب من الخروج، ومعنى كاد قرب، ومعنى طفق أخذ، ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة، وإلا لكان جميع الأفعال النسبية، بل المتعدية ناقصة، نعم لها اتصال وشبه بالناقصة؛ ولذا قال في اللباب: ويتصل بالأفعال الناقصة أفعال المقاربة. (**قوله: أي: فعل**) فسر ما بالمفرد لما قالوا: إنه لا بد من تقدم أمر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة أو ليفهم منه إنها للتنويع لا الإبهام فالموصول إما خبر مبتدأ محذوف؛ أعني: هو الراجع إلى الفعل المفهوم في ضمن الجمع أو إضافة الأفعال للجنس فتبطل الجمعية فيكون خبراً لها، واختار صيغة الجمع للإشارة إلى تعددها كما تقرر في الأصول. (**قوله: أي: للدلالة الخ**) لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له أفعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها أيضاً، والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعلها للغرض وقدر الدلالة، والظاهر أن المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به تمتاز عن باقي الأفعال كما في تعريف الأفعال الناقصة، فلا حاجة إلى تقدير الدلالة، ثم اعلم أن ابن مالك قال في التسهيل: إن أفعال المقاربة منها للشروع؛ نحو: طفق وطفق وطبق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب وقام، ولمقاربته: هلهل وكاد وكرب وأوشك وألم وأولى، ولرجائه نحو: عسى وحرى واخلولق، وقال شارحه: سميت أفعال المقاربة؛ لأن منها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض أفراده؛ لأن بعضها للشروع، وبعضها للترجي واختاره الرضي، ومن هذا قال بعض الناظرين: إن الشارح قدر الدلالة وجعل اللام للغرض إشارة إلى أن المقصود من الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعاً له أو لازماً له، فإن الشروع والرجاء يستلزمان الدنو فيه أن كون الشيء لازماً لشيء لا يستلزم كونه غرضاً منه، والمصنف اختار في الكل معنى الدنو، أما في كاد فظاهر، وأما في عسى فلما في المفصل أن عسى لمقاربة أمر على سبيل الرجاء، في شرح التسهيل: إنها لإعلام أن المقاربة على سبيل الرجاء، في مغني اللبيب: إن عسى بمنزلة قارب معنى وعملاً عند سيبويه والمبرد، وبمنزلة قرب عند الكوفيين، وأما في طفق؛ فلأنه وإن استعمل بمعنى الأخذ في الشيء لكنه في الأصل بمعنى الدنو، في القاموس: طفق يفعل كفرح وضرب طفقاً وطفوقاً إذا واصل الفعل، والاتصال بالفعل بأن يتلبس بجزء من أجزائه، أو بما يفضيه إليه في دنو حصوله.

حصوله للفاعل[١] «رَجَاءً» منصوب على المصدرية بتقدير مضاف، أي دنوَّ رجاء[٢]، بأن يكون ذلك الدنو[٣] بحسب رجاء المتكلم[٤]، وطمعه حصول الخبر له، لا بجزمه به. فـ(عسى[٥]) في قولك: (عسى زيد أن يخرج) يدل على قرب حصول الخروج[٦] لزيد، بسبب أنَّك ترجو[٧] ذلك وتَطمُعهُ، لا أنَّك جازم به[٨]. «أَوْ» وضع[٩] لدنّو الخبر وقرب ثبوته للفاعل

(١) أشار إلى أنَّ الدنو مضاف إلى فاعله وهو الخبر. في اعتقاد المتكلم إذ إحداث الموضوعات لإعلام ما في الأذهان. (٢) مفعول مطلق نوعي. (٣) حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم. (٤) أشار إلى أنَّ الرجاء فعل المتكلم. (٥) أي: لفظ عسى. (٦) وهو مضمون الخبر. (٧) أنت. (٨) أي: بالقرب كما في كاد وطفق. ك.
(٩) أشار إلى النوع الثاني. أي: فعل.

(قوله: على قرب حصوله للفاعل) أي: في اعتقاد المتكلم؛ إذ أحداث الموضوعات لإعلام ما في الأذهان. **(قوله: منصوب على المصدرية)** حاصل كلامه: أن الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشأه رجاء المتكلم لحصول الخبر للفاعل، وقد يكون جزمه بإشراف الخبر على الحصول من غير أن يشرع فيه، وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر، فالدنو يتنوع أنواعاً ثلاثة باعتبار منشأه وسبب حصوله في ذهن المتكلم، والأول مدلول عسى، والثاني مدلول كاد، والثالث مدلول طفق، فقوله: رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع، ويجوز أن تكون أحوالاً؛ لأن الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجواً والدنو بسبب الإشراف على الحصول يستلزم كونه حاصلاً في نفس الأمر، والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعاً في متعلقه، وإليه أشار المصنف في أمالي الكافية حيث قال يريد بقوله: رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه أن القرب مرجو أو حاصل أو مشروع في متعلقه فإذا قلت: عسى الله أن يشفي مريضي، فقرب الشفاء مرجو، وإذا قلت: كادت الشمس تغيب، فقرب الغيبوبة حاصل، وإذا قلت: طفق زيد يخصف وجعل زيد يقول: إنه أخذ في الخصف والقول انتهى، ويجوز أن تكون تمييزاً من الدنو لكونها أنواعاً له، وإليه تشير عبارة المفصل حيث قال: عسى للمقاربة على سبيل الرجاء، وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله: الرضي إن قوله: رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه خبط؛ لأن الظاهر أن نصب هذه المصادر على التمييز من نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر أو لدنو حصوله أو لدنو الأخذ فيه، وليس عسى لدنو الخبر رجاء، بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب إليه المصنف، وليس طفق وأخواته لدنو الأخذ في الخبر، بل للأخذ فيه، ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر؛ أي: لدنو الخبر مرجواً الخ أو حاصلاً أو مأخوذاً فيه على تكلف؛ إذ الحد لا تستعمل فيه هذه المحتملات فلا يصح قوله: حصولاً؛ لأن الخبر في كاد ليس حاصلاً، بل هو قريب الحصول؛ لأن ما قاله: إنما يرد لو جعل تمييزاً من النسبة أو حالاً من الخبر، والشارح اختار جعله مصدراً لعدم احتياجه إلى التأويل، والتمييز يقتضي الإبهام في أصل الوضع، وههنا الإبهام يعارض التنوع بالأسباب، بقي إن ما في الأمالي يقتضي أن يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر، وما ذكره الشارح يدل على أن معناه القرب الذي بسبب رجاء حصول الخبر والأمر في ذلك هين؛ لأن المعنيين متلازمان على ما عرفت. **(قوله: بأن يكون ذلك الدنو)** أي: دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم. **(قوله: بحسب الخ)** أي: بقدره ووفقه لكونه سبباً له. **(قوله: لا لجزمه به)** عطف على قوله: بحسب الرجاء والضمير المجرور للدنو لا للحصول؛ إذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وأمثالهما إنما المجزوم فيها الدنو. **(قوله: على قرب حصول الخروج لزيد في ذهنك بسبب إنك الخ)** فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل: إنه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول إلا أن يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالته على إخبار المتكلم بالقرب الخ بسبب رجائه، ولا يخفى فساد التسامح المذكور؛ لأن الإخبار ليس مدلول عسى زيد أن يخرج. **(قوله: ترجو ذلك)** أي: الحصول. **(قوله: لا إنك جازم به)** أي: بالقرب كما في كاد وطفق.

حُصُولاً أَوْ أَخْذاً فِيْهِ فَالأَوَّلُ[١] عَسَى وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ تَقُولُ[٢]: عَسَى زَيْدٌ[٣] أَنْ يَخْرُجَ،

(١) أي: ما وضع لدنو الخبر رجاء. (٢) أي: على أحد استعماليه. ج. (٣) أراد به أن يكون بعد عسى اسم ثم فعل مضارع مصدر بأن الاستقبالية تقوية لمعنى التربعي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال. ج.

«حُصُولاً[١]» أي: دنو حصول، بأن يكون إخبار المتكلم بذلك الدنو لإشراف الخبر على حصوله للفاعل. فـ(كاد) في قولك: (كاد زيد أنْ يخرجَ) يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك[٢] بقرب حصوله. «أَوْ» وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل «أَخْذاً فِيْهِ» أي: دنو أخذ وشروع في الخبر، بأن يكون ذلك الدنو بسبب[٣] جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي[٤] بما يفضي إليه. فـ(طفق[٥]) في قولك: (طَفِقَ زيد يخرجَ) يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما[٦] يُفضي[٧] إليه. «فَالأَوَّلُ[٨]» أي ما[٩] وضع لدنو الخبر رجاء «عَسَى[١٠]». قال سيبويه: عسى طَمَعٌ[١١] وإشفاقٌ[١٢]. فالطمع في محبوب[١٣]، والإشفاق في المكروه[١٤]، نحو:[١٥] (عَسَيْتُ أنْ أموتَ) ومعنى الإشفاق: الخوف. «وَهُوَ[١٦] غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ» حيث[١٧] لا يجيئ منه[١٨] مضارع ومجهول[١٩] وأمر ونهي إلى غير ذلك من الأمثلة[٢٠]. وإنّما لم يُتَصرّف في (عَسَى) لتضمنه[٢١] معنى إنشاء الطمع والرجاء[٢٢] كـ(لَعَلَّ) والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يُتَصرّف[٢٣] فيها. «تَقُولُ»[٢٤] على أحد استعماليه: «(عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ[٢٥])» وهو[٢٦] أن يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بـ(أنْ) الاستقبالية[٢٧] تقوية[٢٨] لمعنى الترجي، الذي هو توقع[٢٩] وجود[٣٠] الفعل في الاستقبال.

(١) مفعول مطلق لواو الحال. (٢) أي: مضمون الخبر. (٣) أي: يدل على قرب حصول الخبر في اعتقاد المسبب من حيث الإخبار بجزمك به. ك. (٤) خبر يكون. (٥) أي: بالتعرض. (٦) أي: لفظ طفق. (٧) أي: السبب الذي. (٨) أي: يوصل. (٩) الفاء تفصيلية. (١٠) أي: فعل. (١١) وقد يكسر سينه إذا اتصل به الضمير البارز. (١٢) الأول. (١٣) الثاني. (١٤) أي: في الاتصال الذي يحبه المتكلم. (١٥) أي: الاتصال الذي يخاف المتكلم من وقوعه أيوبي. (١٦) مثال الإشفاق. (١٧) أي: لفظ عسى. عسى فعل على الصحيح للحوق الضمائر المرفوعة البارزة نحو: عسيت وعسيا وعسوا .حبيص. (١٨) تفسير لغير المتصرف. (١٩) حملاً على لعل لتضمنه معنى الإنشاء .أمير. عسى. (٢٠) من الماضي. (٢١) من اسم الفاعل والمفعول. (٢٢) علة عدم التصرف. (٢٣) والإشفاق. (٢٤) وكذا الأفعال التي بمعناه لا يتصرف وتصرف الأفعال الغير إنشائية. محرم. (٢٥) أنت. (٢٦) خبر عسى. (٢٧) أي: استعمال الأول. (٢٨) وقد يقام السين مقام .آه. (٢٩) دليل مصدر. (٣٠) أي: انتظار. (٣١) أي: الخروج المنسوب إلى زيد.

(**قوله: بأن يكون إخبار المتكلم الخ**) لما كان معنى دنو حصول الخبر على وفق السابق واللاحق أن يكون الدنو بسبب الحصول، وليس كذلك؛ إذ لا حصول ولا جزم به فضلاً عن سببيته له، ولو أريد بالحصول الإشراف على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه؛ لأن الدنو هو الإشراف، ولا يمكن أن يراد أن الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الإشراف في الخارج، وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله: بأن يكون الخ؛ يعني: أن المراد بالحصول إشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه أن الإخبار به سبب علم المتكلم بإشراف الخبر على الحصول، فهو باعتبار الخبر به مسبب، وباعتبار الجزم به سبب، فقوله: لإشراف الخبر على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كاد. (**قوله: لجزمك**) متعلق بقرب؛ أي: يدل على قرب حصول الخبر في اعتقادك المسبب من حيث الإخبار لجزمك به؛ أي: يدل على القرب المجزوم بحصوله في الخارج، ويجوز أن يتعلق بقوله: قولك؛ لأنه وإن كان بمعنى القول ففيه معنى القول، والظروف يكفيها رائحة الفعل؛ أي: قولك، وإخبارك لجزمك بالقرب. (**قوله: بالتصدي الخ**) هذا إذا لم يكن الخبر ذا أجزاء، وإلا فبالتلبس بجزء منه. (**قوله: عسى**) وقد يكسر سينه إذا اتصل به الضمير البارز. (**قوله: قال: سيبويه**) المقصود من هذا الكلام إفادة أن القسم الأول مقصور ومختص بعسى، وليس عسى مختصاً به فإنه يجئ للإشفاق أيضاً وحينئذ لا يرد ما قيل: إنه يجب أن يقول المصنف: رجاء أو إشفاقاً؛ إذ ليس المقصور ضبط المعاني، بل ضبط الأقسام ولا قسم خارج عن الأقسام الثلاثة، وإن كان لما وضع للقسم الأول معنى آخر. (**قوله: حيث لا يجئ الخ**) إلا أنه متصرف في نفسه فإنه يجئ منه صيغ الماضي كلها. (**قوله: والإنشاءات**) أي: المعاني الإنشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معاني الحروف، وإنما قال: في الأغلب؛ لأن طلب الفعل مدلول الأمر عند البصريين وهو مع كثرته في نفسه مغلوب للحروف الإنشائية. (**قوله: والحروف لا يتصرف فيها**) فكذا ما يتضمن معناها، وأما أمر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لا أن متضمن معنى لام الأمر. (**قوله: بأن الاستقبالية**) وقد يقام السين مقام إن.

و: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ.

ف[1] (زيد) اسم (عسى) و(أن يخرج) في محل النصب بالخبرية، أي: عسى زيد الخروج، بتقدير مضاف[2]، إمَّا[3] جانب الاسم نحو: (عَسَى حَالُ زَيْدٍ الخُرُوجَ)، أو[4] في جانب الخبر، نحو: عسى زيدٌ ذا الخروج، لوجوب صدق الخبر على[5] الاسم. وعلى هذا[6] (عسى) ناقصة. وقيل: المضارع مع (أن)[7] مشبه بالمفعول وليس[8] بخبر[9]، لعدم صدقه على الاسم وتقدير[10] المضاف تكلف وذلك لأنَّ المعنى الأصلي[11]: قارب زيد أن يخرج أي: الخروج ثم نقل[12] إلى إنشاء الطمع. فالمضارع مع (أنَّ) وإنَّ لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبهه المفعول[13]. و(عسى)[14] على هذا[15] تامة. وقال الكوفيون (أن[16] يفعل[17]) في[18] محل الرفع بدلاً[19] مما قبله، بدل الاشتمال، لأنَّ[20] فيه إجمالاً[21] ثم تفصيلاً، وفي[22] إبهام الشيء[23] ثم تفسيره وقع[24] عظيم لذلك الشيء في النفس[25]. وقال الشارح الرضي (وَالذِي أَرَى أنَّ[26] هَذَا[27] وَجْهٌ قَرِيبٌ) «وَ» تقول على الاستعمال الآخر[28] «عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»[29] بأن يذكر مرفوع فقط، هو ما[30] كان منصوباً في الاستعمال الأول[31]، فاستغني[32] عن[33] الخبر لاشتمال الاسم[34] على المنسوب[35] والمنسوب[36] إليه كما[37] استغني في (عَلِمْتُ أنَّ زَيْداً قَائِمٌ) عن المفعول الآخر، فأقيم مقامهما[38] فهي[39] في هذا الاستعمال ناقصة. وإن[40] اقتصر[41] على المرفوع من غير قصر إقامته مقام المرفوع والمنصوب، بمعنى[42]: (قَرُبَ

---

(١) لفظ زيد في المثال. (٢) وقيل: إنَّه من قبيل رجل عدل وقيل إنَّ زائدة. (٣) وذلك التقدير. (٤) ذلك التقدير. (٥) متعلق بصدق الخبر. (٦) أي: على الاستعمال المذكور، أي: على هذا التكلف من تقدير المضاف. (٧) أي: المصدرية. (٨) حال. (٩) وهو زيد. (١٠) لتصحيح الحمل. (١١) أي: الوضعي أنَّها فعل متعد بمنزلة مقارب عملاً ومعنى. (١٢) نحو: . (١٣) صورة. (١٤) أي: لفظ عسى. (١٥) أي: على هذا التوجيه. (١٦) إنَّ الفعل نسخة. (١٧) أي: المصدرية، يجعل نسخة. (١٨) حال. (١٩) حال. (٢٠) بيان لوجه اختيار البدل. تعليل بدل الاشتمال. (٢١) وهو ذكر زيد مجرداً من أحواله. (٢٢) والظرف المستقر خبر مقدم. (٢٣) هذا زيد. (٢٤) أي: لمثال. (٢٥) أي: في نفس المخاطب. (٢٦) هذا في أظن. (٢٧) من الوجوه الثلاثة، أي: كون الفعل إلى محل الرفع بدلاً مما قبله وهو قول الكوفيين. لمحرره. (٢٨) بين العرب. (٢٩) تقديره عسى خروج زيد. (٣٠) عبارة عن الخروج. (٣١) وهو عسى زيد أن يخرج. (٣٢) لفظ عسى. (٣٣) والظرف نائب فاعل استغنى. (٣٤) وهو أن يخرج. (٣٥) وهو أن يخرج. (٣٦) وهو زيد. (٣٧) أي: نظيره الاستغناء. (٣٨) أي: مقام المفعولين. (٣٩) أي: كلمة عسى. (٤٠) عطف على أقيم. (٤١) عسى. (٤٢) حال.

(**قوله: في محل النصب**) للمثل السائر عسى الغوير أبؤساً، وقول الشاعر: لاَ تُكْثِرَنْ إنِّي عَسِيْتُ صَائِمَا. (**قوله: بتقدير مضاف**) وقيل: إنه من قبيل رجل عدل، وقيل: إن زائدة. (**قوله: لوجوب الخ**) متعلق بتقدير مضاف؛ أي: لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الأصل مبتدأ وخبراً والحدث لا يصدق على الجثة. (**قوله: ناقصة**) بمعنى أنها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت. (**قوله: وليس بخبر**) كخبر كان حتى يلزم أن يكون الحدث خبراً عن الجثة. (**قوله: وتقدير المضاف تكلف**)؛ إذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ أصلاً لا في الاسم ولا في الخبر. (**قوله: لأن المعنى الأصلي**) أي: الوضعي الخ، في المغني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب عملاً ومعنى أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل حذف الجار توسعاً وهذا مذهب سيبويه والمبرد في الرضي فيه بحث؛ إذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً. (**قوله: ثم نقل إلى إنشاء الطمع**) أي: طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي، وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدي، وفي الاستعمال الثاني كاللازم. (**قوله: بدلاً مما قبله**) والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا، في المغني: أما عسيت صائماً وعسى الغوير أبؤساً فشاذان، أو على تضمنها معنى كان أو على تقدير عسى الغوير أن يكون أبؤساً حذف الفعل مع أن لكثرة وقوعه بعد عسى. (**قوله: لأن فيه الخ**) بيان لوجه اختيار البدل. (**قوله: والذي أرى الخ**) فيه أنه لا يسلم وجود معنى المقاربة في عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه، ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف به لا يتم بالمرفوع. (**قوله: فأقيم مقامهما**) عطف على استغنى عن الخبر. (**قوله: فهي**) أي: عسى ناقصة؛ لأنه سدت الجملة مسد الاسم والخبر. (**قوله: وإن اقتصر**) عطف على أقيم.

وَقَدْ يُحْذَفُ أَنْ وَالثَّانِي[١] كَادَ تَقُولُ، كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ

(١) وهو ما وضع لدنو الخبر دنو حصول.

خروجُ زيدٍ) فهي[١] تامة. وههنا[٢] احتمال آخر: وهو أن يكون (زيد) مرفوعاً بأنَّه اسم (عسى) وفي (يخرج)[٣] ضمير[٤] يعود إلى (زيد)[٥] و(أن يخرج) في محل النصب بأنَّه خبر (عسى) وآخر: وهو أن يجعل ذلك[٦] من باب التنازع بين (عسى) (ويخرج) في[٧] (زيد) فإن أعمل الأول[٨] كان (زيد)[٩] اسم (عسى) و(أن يخرج[١٠]) خبراً[١١] له[١٢] مقدماً[١٣] عليه، وإن أُعمل[١٤] الثاني كان اسم (عسى) ما استكن فيه من[١٥] ضمير (زيد)[١٦] وخبره (أن يخرج زيد) فهي[١٧] على هذين الاحتمالين ناقصة أيضاً[١٨]. «وَقَدْ يُحْذَفُ (أَنْ)[١٩] عَنِ الفِعْلِ المُضَارِعِ فِي الاسْتِعْمَالِ الأَوَّلِ[٢٠] تَشْبِيْهاً[٢١] لَهَا[٢٢] بِـ (كَادَ)[٢٣] فَكَمَا[٢٤] أَنَّ (كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ) لم يذكر فيه (أَنْ)[٢٥] كذلك (عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ) لا يذكر فيه (أن)[٢٦] كقولهم[٢٧]:

عَسَى الْهَمُّ[٢٨] الَّذِي أَمْسَيْتُ[٢٩] فِيْهِ ... يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ[٣٠] قَرِيْبُ

كان الأصل[٣١] (أَنْ يكونَ وراءه) فحذف[٣٢] (أَنْ) منه دون الاستعمال الثاني[٣٣] لعدم مشابهة قولك: عسى أن يخرج زيد، بقولك: كاد زيد يخرج. «وَالثَّانِي» أي: ما وضع لدنوّ الخبر دنوّ حصول «كَادَ، تَقُولُ: (كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ») فتخبر عن دنو الخبر لعلمك بإشرافه[٣٤] على الحصول للفاعل في الحال[٣٥]. ففاعله

(١) كلمة عسى. (٢) أي: في صورة عسى أن يخرج زيد. (٣) والظرف خبر مقدم. (٤) مبتدأ مؤخر. (٥) فعلى هذا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً لا رتبة وهو جائز. (٦) أي: عسى أن يخرج زيد. (٧) ظرف التنازع. (٨) وهو عسى هذا مذهب الكوفيين. (٩) أي: لفظ زيد. (١٠) أي: تركيب أن يخرج. (١١) بإضمار الفاعل في يخرج ويرجع إلى زيد المؤخر لفظاً والمقدم رتبة. (١٢) لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير. لمحرره. (١٣) حال. (١٤) وهو يخرج. هذا مذهب البصريين. (١٥) حال. (١٦) أي: راجع إلى زيد. (١٧) كلمة عسى. (١٨) كما تكون في الاحتمال السابق. (١٩) المصدرية. (٢٠) وهو عسى زيد أن يخرج سواء أنَّها ناقصة أو تامة. (٢١) علة يحذف. (٢٢) كلمة عسى. (٢٣) أي: بكلمة كاد لئلا يحتاج إلى تقدير شيء. (٢٤) تفصيل للتشبيه. (٢٥) أي: المصدرية. (٢٦) أي: لفظ أن المصدرية. (٢٧) كقوله أي: الشاعر نسخة. (٢٨) عسى الكرب نسخة. أي: الحزن. (٢٩) من المساء. بالتكلم والخطاب. (٣٠) أي: فرح قريب. (٣١) أي: أصل البيت. (٣٢) على الاستعمال الأول. (٣٣) وهو عسى أن يخرج زيد. (٣٤) سببية. (٣٥) أي: في زمان الحال.

(**قوله: وفي يخرج الخ**) وحينئذ يكون بعينه الاستعمال الأول معنى إلا أنه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى، بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام، فإنه لو قدم قام يفوت التقوى ففيه الالتباس. (**قوله: وآخر**) أي: ههنا احتمال آخر يكون عسى فيه مستعملاً بالاستعمال الأول متحداً معه في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى أن يخرجا الزيدان، أو عسى الزيدان أن يخرجا. (**قوله: وأن أعمل الثاني**) فنقول في اختيار البصريين: عسى أن يخرج الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أن يخرجا الزيدان، وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث. (**قوله: في الاستعمال الأول**) وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا إنها ناقصة أو تامة. (**قوله: تشبيهاً لها بكاد**) لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسماً ثم مضارعاً لا بلعل لقلة المشابهة بها. (**قوله: عسى الهَمُّ الَّذي أَمْسيتُ فِيهِ الخ**) البيت لهدبة بن الخشرم كان قد هرب من قومه؛ لأن السلطان طلبه من أجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد، يكون خبر عسى؛ أي: الحزن الذي أمسيت فيه؛ أي: صرت واقعاً وراءه؛ أي: قدامه، فرج بالجيم؛ أي: انفراج قريب، والتاء في أمسيت يحتمل أن يكون ضمير المتكلم، وأن يكون ضمير المخاطب بالتذكير، والتأنيث يخاطب نفسه لتسليته لها. (**قوله: دون الاستعمال الثاني**) حال من أن في قوله: وقد يحذف أن أي وقد يحذف من الفعل المضارع في الاستعمال الأول حال كونه متجاوزاً في الحذف عن الاستعمال الثاني، وهو تقديم المضارع على الاسم فإنه لم يجئ حذف أن فيه سواء كانت ناقصة أو تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجئ، فلا يرد أن انتفاء علة معينة لحذف أن لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى، ولا يخفى أنه كان الأولى أن يذكر هذا الحكم متصلاً بالاستعمال الأول، إلا أنه آخره ليكون قريباً بحكم ذكر خبر كاد، ثم حذف إن في الاستعمال واقع قدر إن كما هو مذهب الكوفيين لامتناع إبدال الجملة من المفرد أو لم يقدر لجواز وقوع الجملة خبراً أو مفعولاً به. (**قوله: كاد**) فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه إلا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتفاق يأتي في الأشهر واوي عند الأصمعي. (**قوله: فتخبر عن دنو الخبر**) في القاموس: أشرف المريض على الموت أشفى عليه في التاج الإشفاء بركناري جيزي رسيدن. (**قوله: في الحال**) متعلق بالحصول فمدلول كاد إشراف الخبر على الحصول في الزمان الحال لشدة قربه منه إلا أنه لم يشرع فيه على ما في الرضي فإذا كان في الإثبات يدل على ثبوت شدة القرب، وإذا كان في النفي يدل على شدة

وَقَدْ تَدْخُلُ إِنْ وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى كَادَ فَهُوَ كَالأَفْعَالِ[١] عَلَى الأَصَحِّ، وَقِيلَ: يَكُونُ[٢] لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً،

(١) أي: كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها. (٢) أي: نفي كاد يكون للإثبات مطلقاً ماضياً كان أو مستقبلاً.

اسم محض، كما هو الأصل[١] وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر[٢] من[٣] الحال، باعتبار أحد معنييه[٤] من غير (أن) لدلالته[٥] على الاستقبال المنافي[٦] للحال. «وَقَدْ[٧] تَدْخُلُ (أَنْ)» على خبر (كاد) تشبيهاً له بـ(عسى) كما أنَّه[٨] يحذف (أن) عن خبر (عسى) تشبيهاً له بـ(كاد) كقولهم: قَدْ كَاد مِن طُولِ البِلى[٩] أَنْ يَمْصَحَا[١٠] فلمَّا كان كل واحد منهما[١١] مشابهاً للآخر أعطى لكل منهما[١٢] حكم الآخر من وجه. «وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى (كَادَ) فَهُوَ» أي: (كاد) «كَالأَفْعَالِ» أي: كسائر[١٣] الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها «عَلَى» القول[١٤] «الأَصَحِّ» ماضياً كان أو مستقبلاً. «وَقِيلَ: نَفْيُهُ[١٥]» أي: نفي (كاد) «يَكُونُ[١٦] لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً» ماضياً كان أو مستقبلاً. أمَّا في[١٧]

(١) في الفاعل وإن جاز بالتأويل. (٢) متعلق بقوله فعل أي: فعل مضارع. (٣) متعلق بقرب. (٤) وهما الاستقبال والحال. (٥) لفظ إنَّ. (٦) صفة الاستقبال. (٧) استئناف أو اعتراض أو عطف على ما قبله بحسب المعنى. (٨) شأن. (٩) مصدر بلي الشيء بالكسر يبلى. (١٠) الألف للإشباع. (١١) أي: من عسى وكاد. (١٢) أي: من عسى وكاد. (١٣) أشار إلى حذف المقدر بقرينة المقام. أي: كباقي الأفعال. (١٤) أشار إلى حذف الموصوف. (١٥) أي: قال بعضهم: إنَّ النفي إن أدخل على كاد كان للإثبات مطلقاً .أمير. (١٦) لفظ كاد. (١٧) كونه للإثبات في الماضي.

نفي القرب لا على نفي الشدة كما أن الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفي لا على نفي دوامه، فاندفع ما قيل: إنه لا يظهر الإشراف في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ وفي قوله: لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الْهَوَى. (**قوله: ففاعله اسم محض**) لا ما دل عليه كما في الاستعمال الثاني لعسى. (**قوله: ليدل على قرب حصول الخ**) فإنه لو كان اسماً لا يدل على الحصول والحدوث، بل على الثبوت مطلقاً ولو كان ماضياً فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما إذا كان مضارعاً، فإنه وإن كان مشتركاً لكنه ظاهر في الحال على ما نص في الرضي، والظهور في أحد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فبحسب ظهور دلالته عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر أن يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال، ومعلوم أن القرب لا يجامع الحصول فيكون المراد قربه من الحال. (**قوله: من غير أن**) متعلق بقوله: فعل؛ أي: فعل مضارع بلا أن. (**قوله: لدلالته على الاستقبال**) أي: لدلالة أن على زمان الاستقبال المنافي للحال، فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الإشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب. (**قوله: تشبيهاً له بعسى**) عند من قال هو خبر، وأما عند الكوفيين فيقدر أن بدلاً من الفاعل. (**قوله: قَدْ كَاد مِن طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحَا**) أوله: رَسمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى في الصراح: الرسم: نشان أي بازمين هموار شده عفا أي درس الدروس كهنه شدن، الانمحاء: سوده شدن، البلى: بالكسر كهنكى المصحح رفتن، والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر، ومعناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذي أقام بها فيه. (**قوله: على كاد**) مثلاً ليشمل المضارع. (**قوله: أي: كسائر الأفعال**) أي: الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام. (**قوله: في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها**) أي: كما أن سائر الأفعال إذا دخل عليها النفي أفادت نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله، كذلك كاد لنفي قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الأولى، وإليه يشير قوله فيما سيأتي أن قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه ألا ترى أن قولك: ما قربت من ضرب زيد أبلغ في نفي الضرب من ما ضربت زيداً فكاد إذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة من غير دلالته على الحصول وعدمه، بل كل منهما موكول إلى القرينة لاستعماله فيهما؛ نحو: ولدت هند ولم تكد تلد، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾، ونحو: مات زيد وما كاد يسافر. (**قوله: ماضياً كان أو مستقبلاً**) أي: على الهيئة الأصلية أو مغيراً إلى هيئة المستقبل، فلا يرد أنه لا يصح كون كاد مستقبلاً فالتعميم المذكور غير صحيح اختاره على مضارعاً لرعاية المطابقة. (**قوله: يكون للإثبات**) أي: لفظ كاد إذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله فالقضية شخصية، فلا يرد ما يتوهم أن الجزئي لا يثبت الكلية، ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك: إنه قد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له أو ولا مكان هذا رجع ذو الرمة.

وَقِيلَ: يَكُونُ(١) فِي المَاضِي لِلإِثْبَاتِ(٢) وَفِي المُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ(٣) تَمَسُّكاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾

(١) أي: النفي الداخل على كاد نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ وما يشتق منه نحو: لم يكن ويكاد يكون.آه. (٢) أي: لإثبات مضمون الخبر لفاعله. (٣) أي: كسائر الأفعال في إفادة النفي الداخل عليه نفي مضمون ذلك الفعل.

الماضي فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ(١) يَفْعَلُونَ(٢)﴾ فإنَّ المراد إثبات الفعل(٣) لا نفيه، بدليل ﴿فَذَبَحُوهَا(٤)﴾. وأمَّا(٥) في المضارع فلتخطئته الشعراء قول ذي(٦) الرمة:

إذا غيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ(٧) يَكَدْ ... رَسِيسَ(٨) الهَوَى(٩) مِنْ(١٠) حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ(١١)

فإنَّه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه(١٢) بتخطئتهم وتغييره(١٣) قوله: (لم يكد) بقوله: (لم أجد) فلو لا كان نفي كاد للإثبات، لمَّا(١٤) خطَّؤوه، ولَمَّا(١٥) غيَّره(١٦) لتخطئتهم(١٧). وأجيب(١٨) عن الأول(١٩): بأنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما. وقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ قرينة(٢٠) تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه. وانتفاء القرب منه(٢١)، ولا تناقض(٢٢) بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر. وأمَّا(٢٣) عن الثاني: فلتخطئة بعض الفصحاء لخطإ(٢٤) ذي الرمة وذا(٢٥) الرمة في تسليمه تخطئتهم. وروي(٢٦) عن عنبسة أنَّه قال: قدم ذو الرمة الكوفةَ، واعترض عليه ابن شبرمة(٢٧) فغيره(٢٨). فقال عنبسة: حدثت(٢٩) أبي بذلك(٣٠) فقال(٣١) أخطأ ابن شبرمة في إنكاره عليه وأخطأ ذو الرمة حين(٣٢) غيره(٣٣)، وإنَّما هو كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ وإنَّما(٣٤) هو(٣٥) لم يرها. «وَقِيلَ: يَكُونُ» أي: النفي الداخل على (كاد)(٣٦) وما يشتق منه(٣٧) «فِي المَاضِي لِلإِثْبَاتِ(٣٨) وَفِي المُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ» أي: كسائر الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه(٣٩) «تَمَسُّكُهُ(٤٠) فِي الدَّعْوَى الأُولَى(٤١) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُواْ(٤٢) يَفْعَلُونَ﴾» وقد عرفت وجه التمسك، والجواب عنه. «وَ» في الدعوى الثانية(٤٣)

---

(١) أي: قاربوا. (٢) أي: الذبح. (٣) أي: الذبح. (٤) أي: البقرة. (٥) كونه للإثبات في المضارع. (٦) شاعر مشهور. (٧) أي: لم يقرب. (٨) اسم لم يكد. أي: بقية الهوى. (٩) أي: العشق. (١٠) حال من الرسيس. (١١) خبر لم يكد، أي: يزال. (١٢) عطف على لتخطئة الشعراء أعاد إمَّا لكونه دليلاً مستقل أو لبعد المعطوف عليه. ك. (١٣) وغير قول لم يكد نسخة. (١٤) نفي. (١٥) نفي. (١٦) أي: قوله: لم يكد بلم أجد. (١٧) بعد ظهور خطئهم. (١٨) من طرف الجمهور. (١٩) بدفع التناقض. (٢٠) فإثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد. (٢١) في وقت سابق. (٢٢) وإنَّما لم يلزم التناقض لو كان الذبح وعدمه في زمان واحد. (٢٣) أي: أجيب عن الثاني بأنَّ التخطئة من بعض الفصحاء. (٢٤) مفعول تخطئة. (٢٥) كما أنَّ مخطئة في الخطأ في التخطئة كذا ذو الرمة في الخطأ لتسليمه. (٢٦) جواب عن تغيير ذي الرمة قوله: لم يكد ،بقوله: لم أجد. (٢٧) وهو المخطئ. (٢٨) أي: قوله لم يكد بلم أجد. (٢٩) أي: أخبرت. (٣٠) وهو أبو عتبة فصيح مشهور. (٣١) أي: أبو عتبة. (٣٢) بل كلامه الأول صواب. (٣٣) بيت، أي: ذو الرمة قوله لم يكد بقوله لم أحد. (٣٤) أي: لم يكد رسيس الهوى. (٣٥) نظم. (٣٦) نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾. (٣٧) أي: من كاد نحو: لم يكد وكاد. (٣٨) أي: لإثبات مضمون الخبر لفاعله وهذا موافق. (٣٩) موافق للقول الأول. (٤٠) لقوله تمسكاً مفعوله لقيل على أن يكون مصدراً مجهولاً ولقالوا المقدر على أن يكون مصدراً معلوماً أو حال من فاعل قالوا المقدر أي: متمسكهم. زيني زاده. (٤١) أي: كونه للنفي في الماضي. (٤٢) قوم موسى عليه السلام. (٤٣) هي قوله: أنَّه في المضارع كسائر الأفعال وتمسكوا فيها.

(**قوله: بدليل فذبحوها**) فإنه يدل على حصول الذبح، فلو كان المراد من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على وجه أبلغ لزم التناقض. (**قوله: ولتسليمه الخ**) عطف على لتخطئة الشعراء أعاد اللام إما لكون كل واحد دليلاً مستقلاً أو لبعد المعطوف عليه. (**قوله: بأن قوله**) أي: بأن وحذف حرف الجر من أن قياسي. (**قوله: وقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ قرينة الخ**) فإثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد. (**قوله: وعن الثاني فلتخطئة**) الظاهر لتخطئة؛ لأنه عطف على قوله: عن الأول، وغايته التوجيه أنه بتقدير أما؛ أي: أما الجواب عن الثاني فظاهر لتخطئة. (**قوله: قدم ذو الرمة الكوفة**) فوقف بالكناسة: اسم موضع بالكوفة فأنشد للناس قصيدته الحائية، فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة: يا غيلان أراه قد برح. (**قوله: كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾**) في قوله تعالى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾، ولا يصح أن يحمل في هذه الآية على الإثبات؛ لأن المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا بإثباتهما. (**قوله: وما يشتق منه**) زاده ههنا؛ لأنه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد أنه في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كسائر الأفعال فإن التفصيل لا بد له من الإجمال المشتمل عليه، والتعميم السابق بكلمة أو لا يصح ههنا، واختار ما يشتق منه على قوله: ومستقبله إشارة ههنا إلى جواز تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعدل إذا وجد قرينة على تعيين المشتق، وهي ههنا قوله: وفي المستقبل، وأما كون الماضي مشتقاً منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذاً منه، وإن الأصل للكل المصدر.

وَبِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ: إِذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ. وَالثَّالِثُ[١] طَفِقَ[٢] وَكَرَبَ[٣] وَجَعَلَ وَأَخَذَ وَهِيَ مِثْلُ كَادَ، وَأَوْشَكَ[٤] وَهِيَ[٥] مِثْلُ عَسَى وَكَادَ فِي الاسْتِعْمَالِ.

(١) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو أخذ وشروع في الخبر. (٢) يطفق كحكم يعلم وقد جاء من باب ضرب ومعناه أخذ وشروع. ج. (٣) بفتح الراء بمعنى قرب. ج. (٤) أي: أسرع. (٥) أي: كلمة أو شك مثل عسى وكاد.

«بِقَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ»:

«إذا غَيَّرَ الهَجْرُ المحبينِ[١] لَمْ[٢] يَكَدْ رَسِيسَ[٣] الهَوَى[٤] مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[٥]»

حين أراد[٦] بالنفي الداخل على (يكاد) انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح، أي: الزوال. فالنفي الداخل على (يكاد) كالنفي الداخل على سائر الأفعال وهذا[٧] مسلم[٨] لكن لا يثبت مدعاه[٩] بمجرد ذلك[١٠] ما لم يثبت دعواه الأولى[١١]. وقد عرفت وجه القدح[١٢] فيه[١٣] وفي تمسكه[١٤] عليها. «وَالثَّالِثُ[١٥]» وهو ما وضع لدنو[١٦] الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو[١٧] أخذ، وشروع[١٨] في الخبر «طَفِقَ» بمعنى: أخذ[١٩] في الفعل يقال: طَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم طَفْقاً وطفوقاً[٢٠] وقد جاء[٢١]: طَفَقَ يَطْفِقُ، كضرب يضرب. «وكَرَبَ» بفتح الراء بمعنى (قَرُبَ) يقال: (كَرَبَتْ الشَّمْسُ) إذا دنت[٢٢] للغروب. «وجَعَلَ» بمعنى طَفِقَ «وَأَخَذَ» بمعنى شَرَعَ[٢٣]. «وَهِيَ» أي: هذه الأفعال الأربعة في الاستعمال «مِثْلُ (كَادَ)» في كون خبرها المضارع بغير (أن) تقول: (طَفِقَ زَيْدٌ) أَوْ أَخَذَ أَوْ كَرَبَ يَفْعَلُ) و(جَعَلَ[٢٤] يَقُولُ. وقال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا[٢٥] يَخْصِفَانِ﴾ «وَأَوْشَكَ» بمعنى أَسْرَعَ عطف على طفق. «وَهِيَ» أي: أوشك «مِثْلُ (عَسَى وَكَادَ) فِي الاسْتِعْمَالِ[٢٦]» فتارة تستعمل استعمال[٢٧] (عسى) على وجهيه[٢٨]، نحو: (أوشك زيد أنْ يجيءَ[٢٩]) و(أوشك أنْ يجيءَ زيد)، وتارة[٣٠] تستعمل استعمال[٣١] (كاد)

(١) أي: العرق. (٢) أي: لم يقرب. (٣) بقية، اسم لم يكد. (٤) أي: العشق. (٥) خبر لم يكد. (٦) شاعر. (٧) أي: التمسك بهذين الأمرين. (٨) بناء على ما مر من جواب بديهية وخطأ روية لكن الداخل يثبت به مداعاه. (٩) وهو مجموع الأمرين. (١٠) أي: الإرادة. أي: بمجرد التمسك بالقولين. (١١) وهو النفي الداخل على كاد في إمّا للإثبات. (١٢) أي: المنع. (١٣) أي: في ثبوت دعواه الأولى. (١٤) وهو أن الذبح علم من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا من النفي الداخل على كاد .وجيه. (١٥) شروع في بيان النوع الثامن أفعال المقاربة. (١٦) أي: لقرب الخبر. (١٧) مفعول مطلق. (١٨) عطف تفسير. (١٩) أي: شرع. (٢٠) على وزن نعولاً. (٢١) أي: سمع. (٢٢) أي: قربت. (٢٣) في أصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب. (٢٤) أي: شرع. (٢٥) أي: آدم وحواء شرعاً. (٢٦) لا في المعنى. (٢٧) أي: باستعمال. (٢٨) بصورة التقديم والتأخير على ما مرَّ آنفاً. (٢٩) خبره. (٣٠) أي: إيجاد. (٣١) أي: كاستعمال كاد.

(**قوله: بقول ذي الرمة الخ**) في القاموس: الرمة: بالضم قطعة من حبل، وقد يكسر وبه سمي ذو الرمة، وفي الصحاح: رس الحمى ورسيسها أول مسهامية اسم حبيبة ذي الرمة يبرح يزول، لم يكد يبرح أبلغ من قوله: لم يبرح؛ لأن ذلك نفي لمقاربة الحب من البراح يصف تمكن الهوى من قلبه فقول: إذا غير الهجر أهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الحبيبة يكون قريب الزوال عن قلبي فكيف الزوال. (**قوله: انتفاء قرب رسيس الهوى**) المستلزم لانتفاء الزوال بوجه أبلغ كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾. (**قوله: وهذا مسلم الخ**) لما كانت موافقة الدعوى الثانية بقول ذي الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله: وهذا مسلم؛ أي: كون لم يكد في البيت كسائر الأفعال لكن لا يثبت مدعاه الثانية به، وهي أن النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت أن النفي الداخل على الماضي يكون للإثبات فإن خصوصية كون النفي في المستقبل موقوفة على عدم كونه في الماضي كذلك، فإذا لم يثبت ذلك لم يثبت هذه أيضاً فتكون كلتا دعوتيه باطلتين، وحاصله: أن كلتا الدعويين متلازمتان فساد إحداهما فساد الأخرى، وقد عرفت فساد الأولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها بموافقة البيت له، ومن لم يتدبر فسر قوله: مدعاه بمجموع الأمرين ثم قال: لا فائدة في هذا الكلام إلا الإطالة. (**قوله: وجه القدح فيه**) أي: في ثبوت الدعوى بأنه لم يثبت بالتمسك المذكور في تمسكه عليها بأنه لم يثبتها. (**قوله: بمعنى أخذ**) أشار بتفسيره بأخذ إلى أن الدنو الذي سببه الأخذ، وإن كان مغايراً له بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسروره به. (**قوله: في كون خبرها الخ**) وهي بذلك أولى من كاد؛ لأن أخبارها حاصلة بمضمونها بخلاف خبر كاد. (**قوله: بمعنى شرع**) أي: في أصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب. (**قوله: عطف على طفق**) إشارة إلى رد ما هو في بعض الشروح من أن أوشك ليست من القسم الثالث؛ إذ لو كانت منه لامتنع استعمالها

فِعْلُ التَّعَجُّبِ مَا[1] وُضِعَ لِإنْشَاءِ التَّعَجُّبِ وَلَهُ صِيغَتَانِ مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ[2] بِهِ وَهُمَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ

(١) أي: فعل. (٢) وما يماثلهما فلا حاجة إلى بيان الشارح فافهم.

بدون (أنْ) نحو: (أوشك زيد[1] يجئ[2]). «(فِعْلُ التَّعَجُّبِ[3]) «مَا[4] وُضِعَ لِإنْشَاءِ التَّعَجُّبِ» وفي[5] بعض النسخ[6] (أفعال[7] التعجب) وفي أكثر النسخ (فعلا التعجب) بصيغة التثنية. فإفراد الفعل بالنظر[8] إلى أنَّ التعريف للجنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة[9] إفراده[10]، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته. وعلى كل[11] تقدير فالتعريف للجنس[12] المفهوم[13] في ضمن التثنية[14] والجمع[15] أيضاً[16]. فهو[17] ما وضع، أي: فعل وضع، لأنَّ[18] الكلام في قسم الأفعال[19]، فلا ينتقض الحد[20] بمثل: (للهِ دَرُّهُ[21] فَارِساً)، و: (وَاهاً[22] لَهُ)، لكن ينتقض[23] بنحو: (قَاتَلَه[24] اللهُ مِنْ[25] شاعرٍ)، و: (ولاَ شَلَّ عَشْرُهُ). فإنَّه فعل وضع لإنشاء التعجب وليس بمحض الدعاء[26] إلَّا أن يقال: هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع[27]. أو المراد[28] بما وضع لإنشاء التعجب فحسب، بحيث لا يستعمل في غيره. وما ذكر من مواد النقض[29] فكثيراً ما تستعمل في الدعاء. «وَلَهُ[30]» أي: لفعل التعجب أو لما وضع لإنشاء التعجب «صِيْغَتَانِ[31]»: إحداهما: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب «مَا أَفْعَلَهُ». وأخراهما: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب «أَفْعِلْ بِهِ» بشرط أن يكونا في هذين التركيبين «وَهُمَا» أي: فعلا التعجب «غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ» فلا يتغيران[32] إلى مضارع ومجهول وتأنيث.

(١) اسم أوشك. (٢) خبره. (٣) التعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه، ولذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب. وجيه. (٤) أي: فعل. (٥) وقع. (٦) أي: نسخ الكافية. (٧) بصيغة الجمع. (٨) كائن. (٩) لا بالنظر إلى الجنس. (١٠) يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد. (١١) من التثنية والجمع. (١٢) لا لإفراد النوعين. (١٣) وإن لم يكن مذكور بالإفراد حري. (١٤) أي: فعلا التعجب. (١٥) أي: أفعال التعجب. (١٦) كما هو مفهوم من صريح المفرد. (١٧) إذا كان الجنس على أي: تقدير فهو أي: الجنس ما وضع .ك. (١٨) دليل لمقدر إنَّما فسرنا الموصول بقولنا أي: فعل. (١٩) إذا كان الأمر كذلك. (٢٠) أي: حد فعلي التعجب. (٢١) أي: خبره. (٢٢) صوته. قوله: واهاً له إذا تعجب من طيب شيء قلت: واهانر .حكيم. (٢٣) يعني لا يكون التعريف مانعاً. (٢٤) شاعر. (٢٥) بيان للضمير في قاتله الله. إذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك. (٢٦) بل مركب من التعجب والدعاء. (٢٧) للدعاء. (٢٨) جواب ثان بتحرير المراد يعني أنَّه لا ينتقض لأنَّ المراد .آه. (٢٩) وإن استعملت في التعجب أحياناً. (٣٠) شروع في بيان صيغته وحصر عدده. خبر مقدم. (٣١) مبتدأ مؤخر. (٣٢) هذا طارئ على أصل الوضع فإنَّه في الأصل الاختبار أو الطلب. ك.

مع أن وإنما ذكرها بعد فراغه منه، وكأنها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء وحصولاً، فلذلك استعملت مع أن وحذفها انتهى، ووجه الرد أنه لم يستعمل أوشك بمعنى الرجاء. (**قوله: مثل عسى وكاد في الاستعمال**) لا في المعنى، وفيه إشارة إلى أن الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل وأخذ فإن الشائع فيها التجريد، وإن جاءت مع أن على قلة. (**قوله: فتارة يستعمل الخ**) وإذا كان خبرها المضارع مع إن فهو بتقدير حرف الجر؛ أي: أوشك زيد في أن يخرج ثم حذف وجوباً لكثرة الاستعمال. (**قوله: ما وضع لإنشاء التعجب**) هذا وضع طارئ على أصل الوضع فإنه في الأصل للإخبار أو لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب. (**قوله: وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده**) أو جمع للدلالة على أن هذا الجنس كثير الإفراد فالمعرف الجنس والجمع للدلالة على كثرة الأفراد إن كانت الإضافة للجنس، وإن كانت للاستغراق أفاد مع ذلك شمول التعريف لجميع أفراد المعرف. (**قوله: وعلى كل تقدير**) من التثنية والجمع فالتعريف للجنس لا لأفراد النوعين. (**قوله: أيضاً**) متعلق بقوله: للجنس؛ أي: كما كان في تقدير الأفراد. (**قوله: فهو ما وضع**) أي: إذا كان للجنس على أي تقدير فهو؛ أي: الجنس ما وضع الخ. (**قوله: بمثل الخ**) وهو ما يستعمل لإنشاء التعجب وليس بفعل فإذا تعجبت من خير شخص، قلت: لله دره؛ أي: خيره. (**قوله: وأهاله**) إذا تعجبت من طيب شيء قلت وأهاله. (**قوله: بنحو: قاتله الله من شاعر**) إذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك. (**قوله: ولا شل عشره**) يقال: لمن أجاد الرمي والطعن لا شل عشره؛ أي: أصابعه. (**قوله: بعد الوضع**) فإن الشيء إذا بلغ غايته يدعى عليه صوناً له من العين للكمال، وكذا لا شل عشره دعاء له بعدم الشلل. (**قوله: أو المراد الخ**) فإن الإطلاق قرينة التجريد عن الغير. (**قوله: لفعل التعجب الخ**) كون المقصود من التعريف إجراء الأحكام يرجح الأول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني؛ فلذا سوى بينهما. (**قوله: إحداهما الخ**) بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ؛ إذ يجوز أن يكون ما أفعله وأفعل به عطف بيان أو بدلاً، ثم لما كان ما أفعله وأفعل به جملة تتضمن فعل التعجب أشار إلى

مِثْلُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَلَا يُبْنَيَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ وَيُتَوَصَّلُ فِي الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ

وفي بعض النسخ (وهي) أي: أفعال التعجب (غير متصرفة). «مِثْلُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْداً)، و: (أَحْسِنْ بزيد) وَلَا يُبْنَيَانِ» أي: فعلا التعجب «إِلَّا مِمَّا[١] يُبْنَى مِنْهُ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيْلِ» لمشابهتهما[٢] له من حيث إنَّ كلاً منهما[٣] للمبالغة والتأكيد، وكذا[٤] لا يبنيان[٥] إلَّا للفاعل كأفعل التفضيل. وقد شذ[٦]: (مَا أَشْهَى الطَّعَامَ[٧])، و: (مَا أَمْقَتَ الكَذِبَ[٨]). «وَيُتَوَصَّلُ فِي[٩]» الفعل «المُمْتَنِعِ» بناء صيغتي التعجب منه من[١٠] رباعي أو ثلاثي مزيد فيه أو ثلاثي مجرد مما فيه لون أو عيب[١١] «بِمِثْلِ[١٢]: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ» أي: يتوصل بناؤهما[١٣] من فعل لا يمتنع بناؤهما منه، وجعل[١٤] الممتنع[١٥] مفعولاً أو مجروراً بالباء. «وَلَا[١٦] يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا» أي: في صيغتي التعجب «بِتَقْدِيمٍ[١٧]» أي: بتقديم جائز فيما[١٨] عدا صيغتي التعجب، كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل. «وَتَأْخِيرٍ» أي: وتأخير جائز فيما[١٩] عداهما كتأخير الفعل منهما[٢٠] وإنَّما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم[٢١] التصرف بهما[٢٢] من خواص صيغتي التعجب[٢٣]، فإنَّ المقام يقتضي بيان الأحكام الخاصة[٢٤] بهما، فلا يقال: (ما[٢٥] زيداً أَحْسَنَ)، ولا: (بزيد[٢٦] أَحْسِنْ) لأنَّهما[٢٧] بعد النقل إلى التعجب جرياً مجرى الأمثال فلا يتغيران كما لا تتغير الأمثال. قيل[٢٨]: عدم التصرف بالتقديم

---

(١) أي: من المادة التي يجوز أن يبنى منه .آه. (٢) أي: صيغتا التعجب. (٣) أي: من فعل التعجب وأفعل التفضيل. (٤) ولذا نسخة. كأفعل التفضيل. (٥) فعل التعجب واسم التفضيل. (٦) أي: حكم بالشذوذ. (٧) أي: وقع الطعام مرغوباً. (٨) أي: جعل الكذب مبغوضاً. (٩) والظرف نائب فاعل يتوصل. (١٠) بيان للفعل. (١١) كالسواد ويمتنع منه أخذ ما أفعله وأفعل به، وكذا عور يمتنع منه ما أفعله وأفعل به. محرره. (١٢) متعلق بيتوصل. (١٣) أي: بناء فعلا التعجب. (١٤) صيغة المصدر. (١٥) أي: الفعل الممتنع وهو استخرج مثلاً. (١٦) عطف على جملة لا يبنيان. (١٧) متعلق بيتصرف. (١٨) عبارة عن الفعل. (١٩) عبارة عن الفعل. (٢٠) أي: من المفعول والجار والمجرور. (٢١) بخلاف عدم تقديم الفاعل لأنَّه ليس من خواص صيغتي التعجب بل يوجد فيما عداهما. (٢٢) بالتقدم والتأخر. (٢٣) دليل لمقدر وإنَّما حملنا على الوصف المخصوص بهما. (٢٤) لا المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل. (٢٥) بتقديم المفعول. (٢٦) بتقديم المجرور. (٢٧) دليل لعدم القول. (٢٨) مثل أطرق كرا آه وهو مثل يضرب لمن تكبر به وقد تواضع من هو أشرف منه، ولا يثنى أطرق إذا قيل لاثنين ولا يجمع إذا قيل للجماعة ولا يؤنث إذا قيل للمؤنث بل أبقي عن كونه مفرداً مذكراً. محرره.

أن الحمل مبني على التجوز، والمراد صيغتا الفعل اللتان يتضمنها التركيبان المذكوران لكن لا مطلقاً؛ إذ ليس أفعل وأفعل مطلقاً للتعجب بل من حيث إنهما في هذين التركيبين، وزاد لفظ الصيغة إشارة إلى أن كل ما يوازنها فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين. **(قوله: غير متصرفين)** لما عرفت من مشابهتها الحرف بسبب تضمن معنى الإنشاء. **(قوله: فلا يتغيران)** ولذا صح العين فيما أقوله: وأبيعه ولا يجوز الإدغام في أشدد به. **(قوله: أي: فعلا التعجب)** أشار إلى أن رجوع الضمير المذكور إلى صيغتين مبني على تأويلهما بالفعلين، ولعدم الاحتياج إلى التأويل فسر الضمير المجرور في قوله: فيهما بصيغتي التعجب. **(قوله: إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل)** ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يبنى إلا مما وقع واستمر بخلاف أفعل التفضيل، فإنك تقول: أنا أضرب منك غداً؛ فإنه الحال الذي لم يتكامل بعدو المستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر لا يستحق أن يتعجب منها. **(قوله: للمبالغة والتأكيد)** فإن المقصود من إنشاء التعجب في قولنا: ما أحسن زيداً إثبات الحسن له على وجه الكمال والتقرير، وكذا المقصود من زيد أفضل القوم كما له في الفضل تحققه. **(قوله: ولذا)** أي: لمشابهتهما أفعل التفضيل. **(قوله: ما أشهى الطعام)** في القاموس: شهيه كرضيه أحبه ورغب فيه ومقته أبغضه. **(قوله: أو عيب)** ظاهري وأما الباطني فيجئ منه نحو: ما أجهل زيداً. **(قوله: ببنائهما)** بيان لمعنى المثل؛ يعني: إذا أريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن أو قبح أو شدة أو ضعف مثلاً. **(قوله: وجعل الخ)** بصيغة المصدر عطف على بنائهما، وإنما جعل الممتنع ههنا مفعولاً، وفي أفعل التفضيل تمييزاً؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب. **(قوله: بتقديم وتأخير ولا فصل)** خص هذه الوجوه بالذكر؛ لأنه يجوز التصرف بحذف الجار في أحسن به إذا كان المجرور إن مع الفعل، ويجوز حذف المتعجب منه؛ نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾. **(قوله: وإنما قيدنا الخ)** قيل: الإطلاق خير من التقييد؛ لأنه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة إلى ذكر التقديمات الجائزة في غيرها والممتنعة، وأما ذكره من الباعث فلا ينفع؛ لأن منع فعل التعجب عن التقديم والتأخير من خواصه، وإن كان معه مانع آخر وفيه

وَلَا فَصْلَ وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الفَصْلَ[١] بِالظُّرُوفِ وَمَا[٢] ابْتِدَاءٌ نَكِرَةٌ[٣] عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَمَا بَعْدَهَا الخَبَرُ، وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ

(١) بين العامل والمعمول. (٢) أي: كلمة ما في ما أحسن ابتداء يعني مبتدأ على كون المصدر وهو الابتداء بمعنى اسم مفعول. (٣) بمعنى شيء وإنما حمل على النكارة لأن النكارة تناسب التعجب لأنه يكون في الفعل الذي خفي سببه.

يستلزم عدم التصرف بالتأخير[١] وبالعكس[٢]، لأنَّ[٣] تقديم الشيء[٤] يستلزم[٥] تأخير غيره[٦] وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره[٧]. فلو اكتفى بأحدهما[٨] لكفى[٩]. وأجيب: بأن ذكر التأخير إنَّما هو[١٠] للتأكيد لا للتأسيس[١١]، على أنَّ كل واحد منهما[١٢] وإن لم ينفصل عن الآخر بالوجود[١٣]، لكنَّه ينفصل عنه بالقصد[١٤]، فكأنَّه[١٥] اعتبر[١٦] القصد. «وَلَا» يتصرف فيهما[١٧] بإيقاع[١٨] «فَصْلٍ» بين العامل[١٩] والمعمول[٢٠]، نحو: (مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ زَيْداً) وَ:(أَكْرِمِ اليَوْمَ بِزَيْدٍ) لإجرائهما[٢١] مجرى الأمثال كما سبق[٢٢]. «وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الفَصْلَ بِالظَّرْفِ» لما[٢٣] سمع عن العرب قولهم[٢٤]: (ما أَحْسَنَ بالرّجلِ أنْ يصدقَ[٢٥]). وأجاز الأكثرون الفصل بكلمة (كان) مثل: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً). ومعناه[٢٦]: أنَّه كان له[٢٧] في الماضي حسن واقع دائم إلَّا[٢٨] أنَّه لم يتصل بزمان المتكلم، بل كان دائماً قبله. «وَ (مَا)[٢٩] ابْتِدَاءٌ» أي: مبتدأ[٣٠] على أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول، أو ذو ابتداء بتقدير المضاف. وفي[٣١] بعض النسخ (وما[٣٢] ابتدائية) ومعناه ظاهر. «نَكِرَةٌ[٣٣]» بمعنى (شَيْءٍ) لأنَّ النكارة تناسب التعجب لأنَّه يكون فيما[٣٤] خفي سببه. «عِنْدَ سِيبَوَيْهِ». «وَمَا بَعْدَهَا» أي: ما بعد (مَا) «الخَبَرُ» من باب (شَرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ)، «وَمَوْصُولَةٌ» أي: (ما) موصولة «عِنْدَ الأَخْفَشِ». «وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ[٣٥]» أي: الذي أحسن زيداً أي: جعله ذا حسن شيء[٣٦] عظيم. وقال الفراء: (ما)[٣٧] استفهامية ما بعدها خبرها. قال الشارح[٣٨] الرضي: (وهو[٣٩] قوي من حيث المعنى[٤٠] لأنَّه[٤١] كان جهل سبب حسنه فاستفهم[٤٢] عنه[٤٣]. وقد[٤٤]

(١) فيكون مستدركاً. (٢) أي: عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم أيضاً. (٣) دليل لا مستلزم الغير. (٤) زيد. (٥) خبر إنَّ. (٦) مثل ما أحسن. (٧) لأنَّ بين التقدم والتأخر تقابل التضايف. (٨) أي: التقديم والتأخير. (٩) جواب لو. (١٠) أي: ذكر التأخير. (١١) أي: فالكة جديدة. (١٢) من التقديم والتأخير. (١٣) في الخارج. (١٤) بقصد المتكلم. (١٥) مصنف. (١٦) مصنف. (١٧) في صفتي التعجب. (١٨) أشار إلى حذف المضاف مع عطفه على بتقديم. (١٩) أي: فعل التعجب. (٢٠) زيداً في الأولى وبزيد في الثانية. (٢١) علة عدم التصرف، أي: الصيغتان. (٢٢) آنفاً. (٢٣) ولاتساعهم في الظروف مما لم يتسع في غيره. (٢٤) عرب. (٢٥) مفعول ما أحسن. (٢٦) أي: معنى التعجب الذي هو فصل بين ما وأحسن بكلمة كان. (٢٧) أي: لزيد. (٢٨) بمعنى لكن. (٢٩) أي: لفظ ما. (٣٠) هذا التفسير إشارة إلى تصحيح الحمل. (٣١) وقع. (٣٢) أي: منسوب إلى الابتداء. (٣٣) صفة ابتداء. (٣٤) أي: شيء. (٣٥) فيه بعد حذف الخبر وجوباً مع عدم يسد مسده. (٣٦) خبر المبتدأ. (٣٧) أي: لفظ ما في ما أحسن زيداً. (٣٨) وإنَّما لم يلتفت إليه المصنف لأنَّه لم يكن أحسن حينئذ فعل التعجب من فوائد الاستفهام فالقول يكون فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه. عصام. (٣٩) أي: قول الفراء. (٤٠) وإن كان منعها من حيث النقل المذكور. ك. (٤١) أي: السائل. (٤٢) سائل. (٤٣) والتعجب إنَّما يكون فيما يجهل سببه. (٤٤) جواب سؤال مقدر شيئاً من كونه للاستفهام بأن يقال: إن كان ما للاستفهام لا فائدة للتعجب.

أن هذا إنما يتم إذا كان قوله: بتقديم وتأخير لعموم السلب، لكن النكرة في سياق النفي إنما تفيد العموم إذا انسحب حكم النفي عليها كما نص عليه في التلويح، وههنا ليس كذلك؛ لأن النفي متوجه إلى التصرف المقيد لا إلى القيد، فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما، ولا شك أنه ليس من خواص فعل التعجب. (**قوله: جرياً مجرى الأمثال**) لمشابهتهما إياها في الكشاف المثل في الأصل بمعنى المثل والنظير، ثم قيل: للقول السائر الممثل مضربه بمورده، ولم يضربوا مثلاً إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حفنظة من التغير. (**قوله: أجيب**) نقل عن الشارح، وأجاب بعضهم بأنه يجوز أن يكون المراد تقديمه على شيء وتأخيره بالنسبة إلى شيء آخر. (**قوله: إنما هو للتأكيد**) كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾. (**قوله: بين العامل والمعمول**) بقرينه قوله: بالظرف، وإنما قيد بذلك لما سيأتي أنه أجاز الأكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل. (**قوله: بكلمة كان**) فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح. (**قوله: وما ابتداء الخ**) هذه التقريرات كلها باعتبار الأصل وبعد النقل صار كالعلم لإنشاء التعجب، والإعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من أن المنقولات المركبة تبقى على إعرابها الأصلي. (**قوله: بمعنى شيء**) فكان معنى ما أحسن زيداً شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل؛ نحو: ما أقدر الله وما أعلمه. (**قوله: من باب شرٌّ أهرّ ذا ناب**) في كون كل منهما بمعنى كلام فيه نكرة فاعل في المعنى فإن معنى شيء أحسن زيداً ما أحسن زيداً كما أن معنى: شرّ أهر ذا ناب: ما أهر ذا ناب إلا شر، واعلم أن مذهب سيبويه أضعف من وجه،

وَبِهِ[1] فَاعِلٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فَلَا[2] ضَمِيرَ فِي أَفْعِلْ[3] وَمَفْعُولٌ[4] عِنْدَ الأَخْفَشِ وَالبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ فَفِيهِ ضَمِيرٌ. أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ

(١) أي: في وافعل به فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة. (٢) أي: عند سيبويه. (٣) لأن الفاعل ليس إلا واحداً. م. (٤) أي: به في ما أفعل به مفعول عند الأخفش قال الفاضل العصام: ويؤيده جواز حذف.

يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾﴾. وأمّا: أَحْسِنْ بزيد، فـ[1] (أَفْعِلْ) صورته[2] أمر، ومعناه الماضي من[3] (أفعل) بمعنى: صار[4] ذا فعل، كـ(أَلْحَمَ) أي: صار[5] ذا لحم. «وَبِهِ[6]» أي: مجرورة «فَاعِلٌ» لهذا الفعل[7] «عِنْدَ سِيبَوَيْهِ» والباء زائدة لازمة[8] إلّا[9] إذا كان المتعجب منه (أنْ) مع صلتها، نحو: أحْسِنْ أنْ تقول[10] أي: بأن تقول، على[11] ما[12] هو القياس. «فَلَا ضَمِيرَ» عند سيبويه «فِي أَفْعِلْ» لأنَّ الفاعل واحد[13] ليس إلا[14]. (وَبِهِ)[15] أي: مجروره[16] «مَفْعُولٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ» لـ(أَحْسِنْ) بمعنى (صِرْ ذَا حُسْنٍ) على أن تكون همزة (أَفْعِلْ) للصيرورة «وَالبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ» أي: لجعل اللازم متعدياً. فالمعنى: صيره ذا حسن. «أَوْ» الباء «زَائِدَةٌ» على أن يكون (أَحْسِنْ) متعدياً بنفسه، ويكون همزة (أَحْسِنْ) «لِلتَّعْدِيَةِ» كـ(أَخْرِجْ). «فَفِيهِ» أي: في الفعل[17] «ضَمِيرٌ»[18] هو فاعله، أي: أَحْسِنْ أنت بزيد[19]، أو زيداً[20]، أي: اجعله حسناً، بمعنى: صفة[21] به[22]. وقال الفراء[23] وتبعه الزمخشري: إنّ (أَحْسِنْ) أمر[24] لكل أحد، بأن يَجْعَلَ زيداً حَسَناً. وإنّما يجعله[25] كذلك بأن يصفه بالحُسْن[26]، فكأنّه[27] قيل: صِفْه[28] بالحُسْن كيف شئت، فإنّ فيه[29] من جهات الحسن كل[30] ما يمكن أن يكون في شخص. «(أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ») يعني[31] الأفعال المشهورة

(١) من باب الأفعال. . أي: غير لفظ الخبر إلى لفظ الأمر. (٢) يعني ليس أمراً حقيقياً. (٣) من باب الأفعال. (٤) يعني أنّ الهمزة للصيرورة. (٥) هذا محل الاتفاق. (٦) في قوله أفعل به. وهذا محل الاختلاف. (٧) أي: أفعل. (٨) ههنا ليدل على الإنشاء، أي: لا يحذف. (٩) استثناء من لازمة، لا زائدة. (١٠) أنت. (١١) متعلق بإنّما جاز حذفها بناء. (١٢) أي: أوصل. (١٣) وهويه. (١٤) قوله وبه لقوله أفعل. (١٥) لفظ به. (١٦) أي: مجرور به. (١٧) أي: أحسن. (١٨) مستكن وجوباً. (١٩) على تقدير كون الباء للتعدية. (٢٠) على أن تكون الباء زائدة والمعنى جعله حسناً. (٢١) على صفة الأمر. من وصف يصف أي: مدحه. (٢٢) أي: بالحسن. (٢٣) ثم نقل الشارح مذهباً آخر في التوجيه. (٢٤) أي: أمر لكل واحد مخاطب. (٢٥) مصنف. (٢٦) هذا أصله ثم أجرى مجرى الأمثال أمير. (٢٧) شأن. (٢٨) زيد. (٢٩) أي: في زيد. (٣٠) اسم مؤخر لأنّ. (٣١) يعني الإضافة للعهد كالألف واللام.

وهو أن استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر؛ نحو: نعماً هي على قول، ولم يرد مع ذلك مبتدأ. وأظهر من وجه وهو أنه لا تقدير فيه، ولم ينقل من إنشاء إلى إنشاء بخلاف مذهب الأخفش فإن فيه لزوم حذف الخبر، وبخلاف مذهب الفراء فإن فيه النقل المذكور وهو بعيد، وما قيل: إن الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيراً فليس بطريق النقل، بل بطريق المجاز وهم. (**قوله: موصولة عند الأخفش**) في المغني: جوز الأخفش أن تكون موصولة معرفة، والجملة صلتها وأن تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها. (**قوله: والخبر محذوف**) فيه بعد؛ لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده. (**قوله: من حيث المعنى**) وإن كان منعها من حيث النقل المذكور. (**قوله: قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب**) لكون منشأ كل منهما الجهل. (**قوله: ما أدراك ما يوم الدين**) ما الأولى مبتدأ، والجملة الفعلية خبره، والثانية مبتدأ خبره يوم الدين وبالعكس، والجملة سادة مسد مفعولي ما أدراك علق عنهما بالاستفهام. (**قوله: وأما أحسن بزيد الخ**) أي: أما أصل أحسن بزيد فهذا، ولكون الجملة بتأويل المفرد لم يحتج إلى عائد. (**قوله: ومعناه الماضي**)؛ لأن التعجب لا يكون إلا مما تحقق واستمر على ما عرفت، وضعف قوله: بأن الأمر بمعنى الماضي لم يعهد، بل العكس، وبأن مجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل. (**قوله: أي: مجروره**) التسامح شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور. (**قوله: عند سيبويه**) متعلق بجميع ما تقدم فالشارح أدمج عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه. (**قوله: إلا إذا كان الخ**) استثناء من لازمة لا من زائدة. (**قوله: مفعول**) يؤيده حذفه كما جاء: السمع بهم وأبصر. (**قوله: أي: أحسن أنت**) الخطاب لمن يتوجه إليه الكلام بتأويل المخاطب؛ ولذا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجمعه. (**قوله: بزيد**) على تقدير كون الباء للتعدية أو زيداً على أن تكون الباء زائدة والمعنى جعله حسناً والجعل باعتبار القول. (**قوله: أمر لكل أحد الخ**) فالخطاب لكل من يصلح أن يخاطب لا لخصوص من بلغ إليه الكلام. (**قوله: فكأنه قيل الخ**)؛ لأنه إذا كان الخطاب عاماً ومعلوم عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالأمر لكل أحد متضمن للأمر بالوصف بالحسن بأي جهة شئت ففي اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب ما وضع له الباب؛ أعني: المدح العام. (**قوله: يعني الأفعال المشهورة عند النحاة**) لإخفاء أن قيد عند النحاة معتبر فيما بينه من الأفعال؛ لأن المقصود بيان المعاني الاصطلاحية فحط الفائدة قيد الشهرة؛ يعني: المراد من أفعال المدح والذم هنا الأفعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما في التسهيل وشرحه أنه يلحق ساء ببئس وبهما وبنعم فعل موضوعاً نحو: حسن الخلق

مَا[1] وُضِعَ لِإنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ فَمِنْهَا نِعْمَ وَبِئْسَ وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ[2] مُعَرَّفاً بِاللَّامِ

(١) أي: فعل. (٢) أي: فاعل نعم وبئس مشروطاً بأحد شروط ثلاثة؛ أحدها: أن يكون معرفاً باللام التي هي موضوعة للعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء نصير.

عند النحاة بهذا اللقب. «مَا وُضِعَ» أي[1]: فعل وضع «لِإنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ». فلم يكن مثل: (مَدَحْتُهُ وَذَمَمْتُهُ) منها[2] لأنَّه لم يوضع للإنشاء[3]. «فَمِنْهَا نِعْمَ، وبِئْسَ» وهما في الأصل فعلان[4] على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، وقد اطرد في لغة بني تميم في (فَعل) إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينه حلقياً[5] أربع[6] لغات. إحداها (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين وهي[7] الأصل. والثانية[8]: (فَعْلَ) بإسكان العين مع فتح الفاء. والثالثة[9]: إسكان العين مع كسر الفاء. والرابعة: كسر الفاء اتباعاً للعين. والأكثر في هذين الفعلين[10] عند بني تميم إذا قصد بها المدح أو الذم، كسر الفاء وإسكان العين. قال سيبويه: وكان[11] عامة[12] العرب اتفقوا على لغة بني تميم. «وَشَرْطُهُمَا» أي: شرط (نِعْمَ وَبِئْسَ[13]) «أَنْ يَكُونَ الفَاعِلُ[14] مُعَرَّفاً بِاللَّامِ» للعهد الذهني، وهي[15] لواحد غير معين ابتداء، ويصير معيناً بذكر المخصوص بعده، ويكون في الكلام

(١) تفسير لما. (٢) أي: من أفعال المدح والذم المصطلح. (٣) بل موضوعان لإخبار المدح والذم في الزمان الماضي. (٤)بدليل لحوق تاء التأنيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات نحو: نعمت وبئست. حاشية. (٥) أي: أحداً من حروف الحلق. (٦) فاعل اطرد. (٧) أي: هذه اللغة. (٨) أي: اللغة الثانية. (٩) أي: اللغة الثالثة. (١٠) وهما بئس ونعم. (١١) مقول قال. (١٢) أي: الكثير منهم. (١٣) من حيث العمل لا من حيث المدح والذم. مطابقان على صيغة الماضي وهي محط الفائدة. سرح. (١٤) أي: فاعل كل واحد منهما. أي: أن يكون الفاعل أحد الأمور الثلاثة. (١٥) أي: تلك اللام.

حلم الحلماء، وقبح العمل عناد المبطلين، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾، أو محمولاً من فعل وفعل؛ نحو قولهم: قضو الرجل؛ فلأن وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي هو ونعم العالم هو، ومعنى إلحاق هذا النوع بنعم وبئس أنه يثبت له من الأحكام ما يثبت لنعم وبئس انتهى، فهذا النوع من أفعال المدح والذم عند النحاة لاشتراكه معهما في الأحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعاً لإنشاء المدح والذم، نعم يستعمل لذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعاً فاحفظه فإنه من المواهب. (**قوله: بهذا اللقب**) أي: بهذا الاسم المشعر بالمدح أو الذم بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علماً. (**قوله: ما وضع لإنشاء مدح**) وذلك إذا قلت: نعم الرجل فإنما ينشأ المدح ويحدث بهذا اللفظ وليس موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً، بل يقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجاً. (**قوله: فلم يكن مثل مدحته الخ**)؛ لأن القصد منه الإعلام بمدح موجود في الزمان الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام إياه، وكذا مثل أحسن وأذم زيداً؛ وذلك لأنهما وإن كانا يفيدان إنشاء المدح والذم إلا أنهما بالاستلزام لا الوضع وكذا مثل الأمر من مدحته وذممته؛ لأنهما لإنشاء طلب المدح والذم لا لإنشائهما. (**قوله: وهما في الأصل فعلان**) بدليل لحوق تاء التأنيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات ومحط الفائدة قوله: على وزن فعل بمعنى أنهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا قوله: فعلان ليوهم أنهما لم يبقيا فعلين. (**قوله: في فعل**) فعلاً كان أو اسماً؛ نحو: رجل لغب. (**قوله: بإسكان العين**) لثقل الكسرة على حرف الحلق. (**قوله: مع كسر الفاء**) بنقل كسرة العين إليه ليدل على أنه مكسور العين. (**قوله: اتباعاً للعين**) فإنه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وإن كانت الفتحة أخف من الكسرة. (**قوله: وشرطهما**) أشار إلى أن ورود فاعلهما نكرة؛ نحو: نعم رجل زيد أو مضافاً إلى النكرة؛ نحو: نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم. (**قوله: للعهد الذهني**) أي: قصد به إلى معهود في الذهن من حيث إن جنسه غير متعين في الوجود كما في أدخل السوق إلا أنه حصل التعيين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف أدخل السوق، وإليه أشار الشارح بقوله: وهي لواحد غير معين ابتداء الخ هذا الذي اختاره المصنف في الإيضاح حيث قال: وما وظن بعض النحويين من أنه للجنس بكماله فخطأ محض؛ لأنك لا تقصد من قولك: نعم الرجل زيد جميع الرجال؛ لأنه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص وإرادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد أو جميع الأفراد ينافي ذلك، وليطابق نعم رجلاً زيد فإن الضمير فيه راجع إلى أمر مبهم يفسره ما بعده ليكون جميع الباب على نسق واحد وليحصل الإبهام، ثم التفسير الذي يناسب وضع الباب؛ أعني: المدح العام، وما قيل: إنه يلزم خلو الجملة عن العائد ففيه أنه يلزم أيضاً في نعم رجلاً زيد لعدم رجوع الضمير إلى زيد فإما أن يقال: إن اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشأن، أو يقال: إن الجملة بتقدير المفرد كأنه قيل: زيد رجل جيد على أن الخلو إنما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في إيضاح المفصل مع زيادة فظهر أن ما ظن بعض النحويين من أن اللام للجنس بكماله خطأ محض، وكذا حمله على الجنس من حيث هو هو.

أوْ مُضَافاً إلَى المُعَرَّفِ بِهَا أوْ مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ أوْ بِمَا مِثْلُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وَبَعْدَ[١] ذَلِكَ المَخْصُوصُ

(١) أي: يذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف المخصوص بالمدح والذم.

تفصيل بعد الإجمال، ليكون أوقع في النفس نحو: (نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ). «أوْ» يكون «مُضَافاً إلَى[١] المُعَرَّفِ بِهَا» أي: باللام[٢] إمَّا بغير واسطة نحو: (نِعْمَ صَاحِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ) أو[٣] بواسطة نحو: (نِعْمَ فَرَسُ غُلَامِ[٤] الرَّجُلِ)، أو: (نِعْمَ وَجْهُ فَرَسِ غُلَامِ[٥] الرَّجُلِ) وهلمَّ[٦] جراً. «أوْ» يكون[٧] «مُضْمَراً مُمَيَّزاً[٨] بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ» مفردة أو مضافة إلى نكرة أو معرفة إضافةً لفظيةً نحو: (نعم رجلاً[٩]، أو ضاربَ رجلٍ[١٠] أو زيدٍ أو (حَسَنَ الوجه أنت[١١]). «أوْ»[١٢] مميزاً «بِمَا»[١٣] بمعنى: شيء منصوب المحل على التميز «مِثْلُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ[١٤]﴾» أي: نِعْمَ شَيْئاً هِيَ[١٥]. وقال الفراء وأبو علي[١٦]: هي[١٧] موصولة بمعنى (الذي) فاعل[١٨] لِنِعْمَ، وتكون لصلة بأجمعها في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ[١٩]﴾ محذوفة[٢٠] لأنَّ[٢١] (هي)[٢٢] مخصوصة[٢٣] أي: نعم الذي فعله هي، أي: الصدقات. وقال سيبويه والكسائي: (ما)[٢٤] معرفة تامة بمعنى الشيء، فمعنى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾: نِعْمَ الشيءُ هي[٢٥]، ف(ما)[٢٦] هو الفاعل[٢٧] لكونه بمعنى ذي اللام، و(هي)[٢٨] مخصوصه «وَبَعْدَ[٢٩] ذَلِكَ» الفاعل[٣٠] «المَخْصُوصُ[٣١]»

(١) متعلق بقوله مضافاً. (٢) أي: للعهد الذهني. (٣) كانت الإضافة إلى المعرف باللام بواسطة. محرره. (٤) مثال بواسطة واحدة. (٥) مثال الواسطتين. (٦) أي: افعل جراً. (٧) الفاعل. (٨) حال. (٩) مثال للمضمر المميز المفرد. (١٠) مثال للمضاف إلى النكرة. فكأنَّ الممدوح ذكر مرتين أحدهما مبهماً بالرجل، وثانيهما معنياً وهو ذكره بزيد. س. (١١) ولفظ أنت مشتق بكل واحد من الأمثلة على ترتيب اللف والنشر. مخصوص بالمدح. (١٢) عطف على بنكرة. (١٣) موصولة نكرة. (١٤) أي: الصدقات أي: إبدائها. (١٥) مخصوص بالمدح. (١٦) أي: الفارس. (١٧) أي: نظم ما في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾. (١٨) خبر بعد خبر. (١٩) أي: الصدقة. (٢٠) خبر يكون. (٢١) دليل الحذف. (٢٢) أي: نظم هي. (٢٣) المدح. (٢٤) أي: نظم ما في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾. (٢٥) لا يحتاج إلى الصلة. (٢٦) أي: لفظ ما. (٢٧) لنعم. (٢٨) أي: نظم هي. (٢٩) شروع في مسائل المخصوص خبر مقدم. (٣٠) أي: الأقسام الثلاثة من فاعلها إذا وجد شروطه يحصل بعد ذلك الفاعل. (٣١) مبتدأ مؤخر.

(**قوله: ليكون أوقع**) أي: إنما اختير التفصيل بعد الإبهام ولم يفصل ابتداء ليكون أوقع لشوق النفس إلى معرفة المبهم ولصيرورته مذكوراً مرتين، والمقام يقتضي الأوقعية؛ لأن المدح العام مما يستبعد وقوعه وهذا ظاهر إلا أن هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام. (**قوله: وهلم جراً**) أي: أقبل جراً. (**قوله: مضمراً**) الأظهر الأغلب أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل المصريين لعدم التصرف في هذا الباب؛ ولأن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من غيره للحوقه بعض الحروف أيضاً؛ نحو: لات وثمت وربت ولعلت؛ فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالاً كذا في الرضي. (**قوله: منصوبة**) لا مجرورة بالإضافة ولا بمن وتوهم الإضافة بناء على اختصاص الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين. (**قوله: مفردة**) في الرضي: ذهب الجزولي ومن تبعه إلى لزوم إفراد تمييز هذا الضمير، والظاهر أنه وهم منه، بل يجب مطابقته لما قصد عند أهل المصريين، وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق. (**قوله: نعم رجلاً الخ**) نشر على ترتيب اللف، وأنت متعلق بكل واحد من الأمثلة. (**قوله: أو بما**) إما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، أو مذكور كما ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾، أو غير موصوفة كما في: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾، وقوله: دققته دقا نعما. (**قوله: بمعنى شيء**) فالمراد بالنكرة النكرة الصحيحة كما هو المتبادر. (**قوله: أي: نعم شيئاً**) أي: الصدقات؛ أي: إبداءها، أورد عليه ابن مالك أن ما مساوية للمضر في الإبهام فلا تميزه؛ لأن التمييز لبيان الجنس، وأجيب: بمنع المساواة؛ لأن المراد بما شيء عظيم كذا في التحفة وغيره لكن اكتفاؤهم في التفسير على مطلق الشيء يأبى عنه، والأظهر: أن الضمير مبهم من حيث الوجود ودل على وجوده التمييز. (**قوله: فيكون الخ**) فيه إشارة إلى تضعيفه؛ لأن حذف الصلة بأجمعها قليل، وكذا يضعفه قلة وقوع الذي مصرحاً به فاعلاً لنعم وبئس. (**قوله: معرفة تامة**) يضعفه عدم مجيء ما تامة بمعنى شيء في غير هذا الموضع، بل بمعنى شيء نكرة إما موصوفة أو غير موصوفة، وأيضاً يلزم في نحو قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ حذف موصوف الجملة؛ أي: شيئاً يعظكم به، أو القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق شيء المدح.

وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ مِثْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ. وَشَرْطُهُ[1] مُطَابَقَةُ[2] الفَاعِلِ ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾،

(١) أي: شرط صحة وقوعه مخصوصاً مطابقة.آه. (٢) أي: مطابقة المخصوص الفاعل.

بالمدح أو الذم. وبعديّته إنّما هي بحسب الغالب لأنّه[1] قد يتقدم المخصوص، فيقال: (زيدٌ نعم الرجلُ) صرح به[2] في (المفتاح[3]). «وَهُوَ[4]» أي: المخصوص «مُبْتَدَأٌ[5] مَا قَبْلَهُ» أي: الجملة الواقعة[6] قبله غالباً «خَبَرُهُ[7]» ولم تحتج هذه الجملة[8] الواقعة خبراً إلى ضمير المبتدأ[9]، لقيام[10] لام التعريف العهدي[11] مقامه. «أَوْ[12] خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ» وهو (هو)[13] «مِثْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ». فـ(زيد) في هذا المثال إمّا مبتدأ، و(نعم الرجل) مقدماً[14] عليه خبره، وإمّا خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال. فإنّه[15] لما قيل: (نعم الرجل) فكأنّه[16] سئل: من[17] هو؟ فقيل[18]: زيد، أي: هو زيد. فعلى الوجه الأول (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)[19] جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان[20]. «وَشَرْطُهُ» أي: شرط المخصوص يعني: شرط صحة وقوعه مخصوصاً «مُطَابَقَةُ الفَاعِلِ» أي: مطابقته[21] الفاعل أو مطابقة الفاعل[22] إياه في[23] الجنس حقيقة، أو تأويلاً، وفي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه[24] عبارة عن الفاعل في المعنى نحو: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ[25])، و: (نِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ[26])، و: (نعم الرجال الزيدون[27])، و: (بِئْسَتْ المرأةُ هندٌ[28])، و: (بِئْسَتْ المرأتانِ[29] الهندانِ)، و: (بِئْسَتْ النساءُ الهنداتُ). ويجوز أن يقال: (نِعْمَ المرأةُ هندٌ)، و: (بِئْسَ المرأةُ هندٌ) لأنّهما[30] لمّا كانا غير منصرفين أشبها[31] الحروف فلم يجب إلحاق العلامة[32] بهما. «وَ» قوله تعالى: «﴿بِئْسَ[33] مَثَلُ[34] ٱلْقَوْمِ[35] ٱلَّذِينَ[36] كَذَّبُوا۟﴾» جواب[37] سؤال[38] حيث وقع المخصوص، أعني: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[39] جمعاً مع إفراد الفاعل

(١) شأن. (٢) أي: التقدم. (٣) ليوسف السكاكي. (٤) شروع في بيان إعراب المخصوص. (٥) مؤخر. (٦) أي: جملة نعم وبئس. (٧) أي: المقدم. (٨) أي: جملة نعم الرجل. (٩) أي: العائد. (١٠) علة عدم الاحتياج. (١١) أي: الذهني. (١٢) أشار إلى ثاني الوجهين. (١٣) أي: لفظ هو راجع إلى الفاعل. (١٤) حال. (١٥) شأن. (١٦) أي: المتكلم. (١٧) استمر بأم. (١٨) في الجواب. (١٩) اسمية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الإنشائية. (٢٠) والثانية مستأنفة محذوفة المبتدأ حذفاً لازماً لشدة اتصال المخصوص بالفاعل. (٢١) أشار إلى حذف الفاعل. (٢٢) أشار إلى حذف المفعول. (٢٣) أشار إلى وجه المطابقة وهي في الجنس بأن يكون المخصوص من جنس الفاعل. (٢٤) دليل لمقدر وإنّما اشترط. أي: المخصوص. (٢٥) مثال الإفراد. (٢٦) مثال التثنية. (٢٧) مثال الجمع. (٢٨) مثال الذم المطابق في التأنيث. (٢٩) وقس عليه الباقي. (٣٠) دليل الجواز. (٣١) بألف التثنية. (٣٢) وهي التاء، أي: إلحاق علامة التأنيث في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الأفعال. عبد الله. (٣٣) للذم. (٣٤) والجملة خبر مقدم. (٣٥) فاعل بئس. (٣٦) مبتدأ مؤخر. (٣٧) أي: هذا. (٣٨) مقدر. (٣٩) حال من فاعل وقع.

(**قوله: وبتعديته الخ**) ليحصل التعيين بعد الإبهام. (**قوله: لقيام لام التعريف الخ**) يعني: أنهم لما قصدوا إلى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى، وكما يصح أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح أن يقام اللام باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير؛ لأنه مندرج تحت ما يقدر من أحاده في المعنى كذا في الإيضاح، وأورد عليه الرضي: أنه لو قام مقام الضمير لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ غير محتاج إلى التمييز في نحو: زيد نعم رجلاً، وكذا في نحو: نعم رجلاً زيداً أيضاً؛ لأن الضمير فيه إذن كما في قولك: أبوه قائم زيد، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم الملازمة المذكورة فإنه إذا قام الضمير مقامه كان راجعاً إلى مبهم يفسره ما بعده فلا بد من التمييز، ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج، فالرابط في نعم رجلاً زيد كالرابط في نعم الرجل زيد، والأظهر ما ذكرناه سابقاً من أن الرابط الاتحاد، وقيل: إنه إذا كان زيد مبتدأ يبعد أن يجعل اللام للعهد الذهني؛ لأنه عبارة عن زيد، وكذا كون الضمير في نعم رجلاً زيد مبهماً لتقدم المرجع رتبة، والجواب: أن لزوم تأخير المبتدأ غالباً دل على أنه ليس عبارة عنه ولا مرجعاً؛ لأنه خلاف الأصل لا يكون مطرداً كثيراً. (**قوله: جملتان**) والثانية مستأنفة محذوفة المبتدأ حذفاً لازماً لشدة اتصال المخصوص بالفاعل. (**قوله: مطابقة الخ**) يعني: يجوز أن يكون من إضافة المصدر المفعول، ومن إضافته إلى الفاعل، وليس هذا من باب الالتباس، بل من تعدد طرق إفادة المعنى، والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط، فخرج ما إذا كان فاعله ضميراً؛ إذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل، وأما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز إفراده أيضاً كيف وقد عرفت وجوب الإفراد عند الجزولي ومن تبعه. (**قوله: أو تأويلاً**) نحو: نعم الأسد زيد وإنما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس إذ لم توجد المطابقة فيما عداه تأويلاً وما يتوهم في نحو: بئس المرأة هند من أن تذكيره بتأويل المرأة بالجنس فباطل وإلا لجاز قام المرأة. (**قوله: حيث وقع المخصوص**) خص السؤال بعدم المطابقة في الإفراد مع عدم المطابقة في الجنس أيضاً لجواز أن يقال: جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فتحقق المطابقة في الجنس تأويلاً.

وَشِبْهُه[1] مُتَأَوَّلٌ وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ مِثْلُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ و: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[2]، وَسَاءَ مِثْلُ بِئْسَ[3] وَمِنْهَا حَبَّذَا

(١) أي: وشبه وبئس مثل القوم.آه. مما لا يطابق الفاعل المخصوص. (٢) أي: نحن يعني أن الممدوح. (٣) في إفادة الذم والشرائط والأحكام.

وهو: ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[1] «وَشِبْهُهُ»[2] مما لا[3] يطابق الفاعل المخصوص «مُتَأَوَّلٌ» بتقدير[4]: مثل الذين كذبوا أو يجعل (الذين)[5] كذبوا[6] صفة للقوم[7] وحذف المخصوص، أي[8]: بِئسَ مَثَلُ القوم المكذبين مَثَلُهم. «وَقَدْ[9] يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ[10]» بالقرينة «مِثْلُ» قوله تعالى: «﴿نِعْمَ[11] ٱلْعَبْدُ﴾» أي أيّوب[12]، بقرينة أنّ ذلك[13] في قصته[14]. «وَ» قوله تعالى: «﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ[15]﴾» أي: نحن[16] «وَ(سَاءَ) مِثْلُ (بِئْسَ)» في إفادة الذم والشرائط[17] والأحكام[18]. «وَمِنْهَا» أي: من أفعال المدح والذم (حَبَّ) في «حَبَّذا» وهو ـ أي حبذا ـ مركب من: حَبَّ الشيء، أو: حُبَّ إذا صار محبوباً، ومن[19]: ذا.

(١) كذا. عطف على المبتدأ. (٢) أي: شبهه قوله تعالى. (٣) أي: من المواضع. (٤) مضاف. (٥) لفظ. (٦) مجرور المحل. (٧) لكون معناه جمعاً. (٨) بالذم. (٩) استئناف. (١٠) وإذا لم يعلم لم يحذف. (١١) في سورة ص. (١٢) عليه السلام. (١٣) أي: النظم. (١٤) ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ﴾ أي: علمناه ﴿صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ الآية. (١٥) أي: الباسطون. (١٦) دلَّ عليه سياق كلامه. (١٧) أي: الثلاثة المذكورة في الفاعل. (١٨) من جواز حذف المخصوص بالقرينة. (١٩) أي: مركب من ذا إنشاء إلى الجزء الآخر.

(**قوله: وحذف المخصوص**) والقرينة تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾. (**قوله: أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم**) أشار بإقامة المكذبين مقام الذين كذبوا إلى أن الموصول حينئذ ليس للعهد، بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الإبهام في المثل، وضمير مثلهم راجع إلى الذين حملوا التوراة؛ لأن المقصود ذمهم، فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد ﷺ فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظاً ومعنى على ما وهم. (**قوله: أي: نحن**) بقرينة قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا﴾. (**قوله: وقد يحذف المخصوص**) ووضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه إلى الفاعل لقربة ولإفادة عموم الحكم فإن المراد من الضمير في قوله: وشرطه مخصوص نعم وبئس، وإنما ذكره ههنا مع أن المناسب ذكره بعد حبذا لكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم، وما قيل: إن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول فإنما هو إذا كانا ظاهرين وفي التسهيل، وقد يحذف ويخلفه صفة اسماً؛ نحو: نعم الصديق حليم وكريم؛ أي: رجل أو فعلاً ويكثر ذلك إذا كان الفاعل ما نحو: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾، ويقل في غيره؛ نحو: نعم الصاحب تستعين به فيمينك؛ أي: صاحب. (**قوله: وساء مثل بئس**) إشارة بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معه إلى أن عدم عراقته في الاستعمال لإنشاء الذم مثلها؛ ولذا قال في التسهيل: وقد يلحق ساء ببئس؛ وذلك لشيوع استعماله بمعنى الإخبار في القاموس: ساءه سوأ فعل به ما يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو ألفاً. (**قوله: ومنها حبذا**) فصله عن نعم وبئس لاختصاصه بأحكام ذكرها، ولعدم عراقته في المدح، وفي شرح التسهيل: وقيل: ليست؛ أي: حبذا للمدح بالوضع، وإنما وضعها للمبالغة في تمكن الحب. (**قوله: من أفعال المدح والذم**) لم يقل من أفعال المدح؛ لأن هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد إنشاء المدح أو الذم مع أن حبذا بعد دخول لا يفيد الذم أيضاً. (**قوله: حب في حبذا**) أي: حب في هذا التركيب، في شرح التسهيل: مقتضى كلام المصنف أن حبذا بمعنى نعم، وقد فرق بينهما بأن حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس، ولا حبذا بالعكس، ولا يشعر بذلك نعم وبئس. (**قوله: من حب الشيء**) بنصب الشيء على أنه مفعول به، وحب بفتح الحاء، وقوله: إذا صار محبوباً متعلق به، والمعنى أن حبذا مركب أما من حب المتعدي يقال: حبه يحبه بالكسر فهم محبوب بعد نقله إلى فعل بالضم على ما نقل من أنه إذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول إلى فعل كما في علم ورحم أو من حب اللازم بكسر العين أو ضمها، وليس المراد أن في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس، وضمها بنقل الضمة إلى الحاء، ثم الإدغام؛ إذ العبارة لا تساعده فإنه صريح في أنه مركب من أحدهما، ومن ذا؛ ولأنه يلزم أن يكون الشيء مستدركاً؛ إذ لا دخل له في التركيب؛ ولأن المناسب لبقية المذكور الواو دون أو.

وَفَاعِلُهُ[1] ذَا وَلَا يَتَغَيَّرُ[2] وَبَعْدَهُ المَخْصُوصُ وَإِعْرَابُهُ[3] كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ نِعْمَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ[4] المَخْصُوصِ أو بَعْدَهُ تَمِييزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى وُفْقِ مَخْصُوصِهِ[5]. الحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَىً فِي غَيْرِهِ

(١) أي: فاعل هذا الفعل ذا. (٢) أي: حبذا أو فاعله أو ذا عما هو عليه فلا يعني ولا يجمع ولا يؤنث إذا كان. (٣) أي: إعراب مخصوص حبذا كإعراب.آه. (٤) أي: قبل مخصوص حبذا. (٥) في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو: حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد رجلاً وحبذا.

«وَفَاعِلُهُ» أي: فاعل هذا الفعل «(ذَا) وَلاَ يَتَغَيَّرُ» أي: (حبذا)، أو فاعله (ذا) عما هو عليه. فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، إذا كان المخصوص مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً لجريها[1] مجرى[2] الأمثال[3] التي لا تتغير. فيقال: (حَبَّذَا[4] الزَّيْدَانِ)، و:(حبَّذَا الزَّيْدُون)، و:(حَبَّذا هِنْدٌ). «وَبَعْدَهُ» أي: بعد[5] (حبذا) «المَخْصُوصُ[6]، وَإِعْرَابُهُ» أي: إعراب مخصوص (حبذا) «كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ (نِعْمَ)» على الوجهين المذكورين. «وَيَجُوزُ[7] أَنْ يَقَعَ قَبْلَ المَخْصُوصِ» أي: مخصوص (حَبَّذَا) «أَوْ بَعْدَهُ» أي: بعد مخصوصه «تَمْيِيزٌ[8] أَوْ حَالٌ عَلَى[9] وُفْقِ مَخْصُوصِهِ» في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير، نحو: (حبذا رجلاً[10] زيد)، و:(حبذا زيدٌ رجلاً[11])، و:(حبذا راكباً[12] زيد)، و:(حبذا زيد راكباً[13])، و:(حبذا رجلين أو راكبين الزيدان)، و:(حبذا الزيدان رجلين، أو راكبين)، و:(حبذا امرأةً هند)، و:(حبذا هندٌ امرأةً). والعامل في التميز أو الحال ما[14] في[15] حبذا من[16] الفعلية[17] وذو الحال هو (ذا) لا (زيد) لأنَّ[18] (زيد) مخصوص والمخصوص لا يجيئ إلَّا بعد تمام المدح والركوب من تمامه، فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص. «(الحَرْفُ[19])» «مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ[20]» أي: كلمة[21] دلتّ[22] على معنى حاصل في غيرها

(١) علة على التركيب. (٢) ككون تلك الكلمة المركبة جارية. (٣) كما سبق في التعجب، كأنَّهم عاملوا معاملة الضمير في أنَّه لا يختلف باختلاف ممدوح مثنى ومجموعاً ومؤنثاً فأشبهه لمضمر في نحو: نعم رجلاً أقوى منه بالظاهر. (٤) وهذا الاستثناء من الحكم المذكور في قوله: وشرط المخصوص مطابقة الفاعل. أيوبي. (٥) قوله بعد حبذا لم يقيد ههنا بالأغلب إذ مخصوص حبذا لم يستعمل متقدماً. س. (٦) كما في أخواته. (٧) شروع في بيان الحكم المخصوص بحبذا. (٨) فاعل يقع. (٩) حال. (١٠) تميز قبل المخصوص مفرداً. (١١) تميز بعد المخصوص. (١٢) حال قبل المخصوص. (١٣) حال بعد المخصوص وقس عليه البواقي. (١٤) أي: الصالح للعاملية. (١٥) الواقع. ضمن جملة حبذا. (١٦) بيان لمَّا. (١٧) لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسميته. (١٨) دليل لمقدر إنَّما لم يجز أن يكون زيد وأمثاله ذي الحال لأنَّ .آه. (١٩) أي: حقيقة وحده. (٢٠) إنَّما لم يذكر المصنف خواص الحرف لأنَّه لم يكن له خواص كالاسم والفعل، لمحرره. (٢١) إشارة إلى أنَّ ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملاً على الجنس. (٢٢) أشار إلى أنَّ تذكير الضمير بحسب لفظ ما.

(**قوله: وفاعله ذا**) بخلاف نعم وبئس؛ فإن فاعلهما ما تقدم، وإنما خص ذا لما في أسماء الإشارة من الإبهام المقصود في هذا الباب، والمشار إليه بذا الأمر الذهني وإن كان وضع أسماء الإشارة للمشار إليه في الخارج. (**قوله: ولا يتغير**) ومن هذا الباب زعم بعض أنه بعد التركيب صار اسماً بمعنى حبيب خبر لما بعده فمعنى حبذا الأمير هو حبيب، واختاره أبو علي وصاحب القاموس، أو مبتدأ خبره ما بعده وإليه ذهب المبرد. (**قوله: أي: بعد حبذا**) لم يقيد ههنا بالأغلب؛ إذ مخصوص حبذا لم يستعمل متقدماً. (**قوله: المخصوص**) خلافاً لابن كيسان فإنه ذهب إلى أنه بدل من ذا، وقيل: عطف بيان، وإنما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس إشارة إلى صيرورة ذا جزءاً من حبذا. (**قوله: لجريها مجرى الأمثال**) كأنهم عاملوها معاملة المضمر في أنه لا يختلف باختلاف الممدوح مثنى ومجموعاً ومؤنثاً وشبهه بالمضمر في نحو: نعم رجلاً أقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد لزيادة إبهامه وعدم كونه اسماً ظاهراً. (**قوله: ويجوز أن يقع قبل الخ**) إنما يلتزموا التمييز في حبذا، والتزموا في نعم إذا كان الفاعل ضميراً مع أن الفاعل في كل منهما أمر ذهني لوجهين؛ الأول: أن فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فإنه مستتر، فجعل التمييز دليلاً على وجوده، والثاني: لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما إذا كان المخصوص معرفاً باللام أو مضافاً إليه؛ نحو: نعم رجلاً السلطان فإنه لا يدري لو حذف رجلاً أن السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف أو هو المخصوص وفاعله مضمر. (**قوله: تمييز أو حال الخ**) فإن قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالاً؛ نحو: حبذا هند مواصلة؛ أي: في حال مواصلتها، وإن قصد بيان جنس المبالغة في مدحه كان تمييزاً؛ نحو: حبذا زيد راكباً وحبذا زيد رجلاً، ولا يلزم الفصل بالأجنبي؛ لأن المخصوص ليس بأجنبي لاتحاده بالفاعل. (**قوله: من الفعلية**) لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا. (**قوله: وذو الحال هو ذا**) لم يتعرض لبيان المميز لظهوره؛ إذ الإبهام في المخصوص. (**قوله: أي: كلمة دلت الخ**) إشارة إلى أن ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملاً على الجنس، وأن قوله في رجوعه إلى المعنى كما

وَمِنْ ثَمَّةَ احْتَاجَ(١) فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ(٢) أَوْ فِعْلٍ(٣).

(١) من مسند أو مسند إليه لأن دلالته على معناه الإفرادي مشروطة بذكر متعلقه. (٢) يتعقل معناه بالنسبة إليه نحو: من البصرة. (٣) يتعقل معناه بالنسبة إليه نحو: قد ضرب.

متعقَّل بالنسبة إليه، أي: لا يكون(١) مستقلاً بالمفهومية(٢) بحيث لا يصلح لأنْ يحكم عليه أو به، بل لا بد في ذلك من انضمام أمر آخر إليه(٣). «وَمِنْ(٤) ثَمَّةَ» أي: لأجل أنَّه(٥) يدل على معنى(٦) في غيره(٧)، «احْتَاجَ(٨) فِي جُزْئِيَّتِهِ» للكلام ركناً(٩) كان(١٠) أو غيره(١١) «إِلَى اسْمٍ» يُتعقّل معناه(١٢) بالنسبة إليه، نحو: (مِنَ البَصْرَةِ(١٣)) «أَوْ فِعْلٍ» كذلك(١٤)

(١) أي: الحروف. (٢) في الدلالة على المعنى. (٣) أي: إلى الحروف، أي: يكون مستقلاً بالمفهومية. (٤) متعلق باحتاج الآتي. (٥) أي: الحرف. (٦) أشار إليه إلى أنَّ المشار إليه هو قوله على معنى في غيره. (٧) أي: في غير ما دلَّ. (٨) أي: الحرف. (٩) أي: المسند والمسند إليه. (١٠) سواء كان ذلك الجزء ركناً بأن يكون عمدة رضا. (١١) بأن يكون فضلة. (١٢) أي: الحرف، علة الوضع لا صلة لأنَّ الإيصال ليس. (١٣) لأنَّ معنى الابتداء الخاص لا يتعلق إلّا بالاسم الذي هو البصرة. (١٤) أي: يتعقل.

مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار، ويحتمل أن يكون ظرفاً لغواً متعلقاً بدل وفي بمعنى الباء، وأن يكون مستقراً حالاً من معنى لكنه خلاف الظاهر؛ إذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير ثم الإطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف ما دل على معنى في غيره فقط؛ أي: لا يكون دالاً على معنى في نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف؛ لأنه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه أيضاً باعتبار المعنى التضمني؛ أعني: الحدث كما مر وكذا الأسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية، إن قلنا: إن تضمنها طارئ بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط، وإن قلنا: بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا إشكال أصلاً، وأما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التي نسب إليها الحدث فيها معناها المطابقي والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية، وما قيل: إن هذا التعريف بعد التقييد إنما يتم لو ثبت أن معاني الحروف كلها بسائط أو مركبة من أجزاء ليس شيء منها مستقلاً بالمفهومية، وكلاهما ممنوعان فإن إثبات إن الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلاً ليس جزء من الابتداآت الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع بأن معاني الحروف من حيث إن مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة حالها، فلا تكون مستقلة وكون معانيها المركبة في أنفسها بحيث إذا فصلت ولوحظت قصداً تكون مشتملة على أجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا. **(قوله: متعقل بالنسبة إليه)** صفة كاشفة لحاصل في غيرها فإن حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل أن يكون باعتبار اتصاف الغيرية، وأن يكون باعتبار دلالته عليه وأن يكون باعتبار تعقله بالنسبة إليه. **(قوله: أي: لا يكون الخ)** تفسير لقوله: متعقل بالنسبة إليه؛ أي: ليس المراد بكونه متعقلاً بالنسبة إلى الغير أن تعقله يستلزم تعقل النسبة إلى الغير، ويقتضيه حتى يرد على معنى التعريف بالأسماء الموضوعة للمعاني الإضافية كالابتداء المطلق والأبوة والأخوة مثلاً، بل أن لا يكون ذلك مستقلاً بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلاً تبعية لا قصداً و بالذات فلا يصلح أن يكون محكوماً عليه، وبه لما أن النفس مجبولة على عدم الحكم على شيء أو بشيء ما لم يلاحظ قصداً أو بالذات بل لا بد له في ذلك؛ أي: في كونه محكوماً عليه أو به من انضمام أمر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته فإذا ضم ذلك إليه صار المجموع معنى ملحوظاً قصداً أو بالذات يمكن أن يحكم عليه وبه نحو: لا حجر وزيد في الدار. **(قوله: في جزئيته للكلام)** بخلاف الاسم والفعل فإنه لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في الجزئية، بل في تأتي الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل: الأولى أن يقال في جزئيته لما يقاربه شيء كلاماً كان أو مركباً ناقصاً. **(قوله: أو غيره)** أي: فضلة. **(قوله: إلى اسم يتعقل معناه الخ)** قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فإنها محتاجة في الجزئية إلى اسم أو فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة إليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية. **(قوله: أو فعل)** أو لمنع الخلو قال الرضى: الحرف قد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج إلى الجملة كحرف النفي والاستفهام والشرط، وقد يحذف المحتاج إليه في نعم ولا وكان قد خرجت ولما.

حُرُوفُ الجَرِّ مَا[١] وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ[٢] بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْهِ

(١) يعني أن حروف الجر حروف وضعت. (٢) أي: لإيصاله فإن معنى الإفضاء والوصول ولما عدّى بالباء صار معناه الإيصال. ح.

نحو: (قَدْ ضَرَبَ[١]). «(حُرُوفُ الجَرِّ) «مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ» أي: إيصاله. فإنَّ معنى الإفضاء الوصول[٢] ولمَّا عدي بالباء صار معناه الإيصال[٣]. «أَوْ مَعْنَاهُ» أي: معنى الفعل وهو[٤] كل[٥] شيء استنبط منه معنى الفعل[٦] كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك[٧]. «إِلَى[٨] مَا[٩] يَلِيْهِ[١٠]» سواء كان اسماً صريحاً، مثل: (مررت بزيد)، و: (أَنا مارٌّ بزيد)، أو كان في تأويل الاسم كقوله تعالى: ﴿ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا[١١] رَحُبَتۡ﴾ أي: بِرحْبها[١٢]. وسميت هذه الحروف حروف الإضافة أيضاً[١٣]، لأنَّها[١٤] تضيف الفعل أو

---

(١) كان معنى الخالص لا يتعقل إلّا بفعل ضرب. (٢) خبر إنَّ. وهو لازم دون الوصل. (٣) بطريق التضمين. (٤) أي: فمعنى الفعل. (٥) لم يقل كل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشتمل الجار والمجرور. (٦) أي: الحدث. (٧) نحو: حروف النداء وهاء التنبيه واسم الإشارة .ك. (٨) متعلق للإفضاء. (٩) أي: إلى الاسم. (١٠) أي: حرف الجر. (١١) هكذا في أكثر النسخ. (١٢) أي: سعتها. بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع. (١٣) كما تسمي حرف الجر. (١٤) علة التسمية.

(**قوله: حروف الجر**) خص حروف الجر والتنوين من سائر الحروف بالتعريف؛ لأن ما عداهما إما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة بالفعل والعاطفة، وإما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف الردع والتخصيص إلى غير ذلك بخلاف حروف الجر فإن لها في الاصطلاح معنى مشتركاً بينها، وهو الإفضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فإنه نقل من معناه اللغوي إلى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر أن اللام في قوله: ما وضع للإفضاء صلة الوضع لا للغرض كما وهم. (**قوله: أي: إيصاله**) في الرضي: المراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل؛ ولهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾، ولعله أراد أن هذا أثر الإيصال وعلامته، وإلا فالإيصال أن يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد كما يشير إليه قول الشارح قدس سره فيما بعد؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى ما يليها، ولا ينقض التعريف ببعض حروف العطف؛ لأنها موضوعة للتشريك لا للإيصال، وإن لزمها الإيصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للإيصال؛ ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة إلى أن يقال: إنها في الأصل للإيصال إلا أنها قد تستعمل على خلاف الوضع، وأما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي ههنا لا تقتضي ما تتعلق به؛ لأن الجار في الأصل إنما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولاً، فإذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها. (**قوله: وهو كل شيء**) لم يقل: كل لفظ؛ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل، وفي الرضى: من أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم: أين أنت مني؛ لأن معنى أين أنت بعدت، والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه أن لا يكون موضوعاً له، فلا يرد على التعريف نفس الفعل. (**قوله: والظرف والجار**) نحو قولك: زيد عندك وفي الدار لإكرامك، فاللام في إكرامك بعدي الظرف إلى إكرامك وهو في الحقيقة معدي للفعل المقدر أو شبهه؛ لأن التقدير استقر أومستقر لكنه لما سد الظرف مقام الفعل أو شبهه جاز أن يقال: إن الجار معدي للظرف، وكذا في يالزيد فإنه قائم مقام أنادي كذا في الرضي. (**قوله: وغير ذلك**) نحو: حرف النداء وهاء التنبيه واسم الإشارة. (**قوله: إلى ما يليه**) الضمير المرفوع راجع إلى ما الثاني، والبارز إلى الأول، وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح قدس سره إلى ما يليها، ويجوز العكس بناء على أن حرف الجر إنما أورد لأجل ما يليه فهو متأخر عنه في الاعتبار، وإن كان مقدماً عليه في الذكر. (**قوله: ﴿ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ﴾**) هكذا في أكثر النسخ، وهو سهو إذ نظم الآية: ﴿ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ﴾ في موضع و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ﴾ في آخر. (**قوله: أي: برحبها**) بضم الراء؛ أي: سعتها. (**قوله: وسميت هذه الحروف الخ**) قدمها على بيان وجه التسمية بحرف الجر، وإن كان الظاهر يقتضي تأخيرها؛ لأن العلم بالاسم أهم بالنسبة إلى المتعلم في العلم بوجه التسمية.

وَهِيَ مِنْ وَإِلَى[١] وَحَتَّى وَفِي وَالبَاءِ وَاللاَّمِ[٢] وَرُبَّ وَوَاوُهَا وَوَاوُ القَسَمِ وَبَاؤُهُ وَتَاؤُهُ وَعَنْ وَعَلَى وَالكَافِ وَمُذْ وَمُنْذُ وَخَلَا وعَدَا وحَاشَا[٣] فَمِنْ لِلابْتِدَاءِ

(١) ذكرها على سبيل الحكاية لعدم اسم خاص لها يعبر بها عنها. (٢) ذكرهما باسمهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها. ج. (٣) فالعشرة الأولى لا تكون إلا حرفاً والخمسة التي بينها تكون حرفاً واسماً والثلاثة الباقية تكون حرفاً وفعلاً. ج.

معناه إلى ما[١] يليه[٢]، وحروف الجر لأنّها تجر معاني الأفعال إلى ما يليه، أو لأنَّ أثرها فيما يليه[٣] الجر. «وَهِيَ[٤]» أي: حروف الجر «(مِنْ[٥]، وَإِلَى، وَحَتَّى[٦]، وَفِي[٧]) ذكر[٨] هذه الحروف على سبيل الحكاية[٩]، لأنّه[١٠] ليس لها[١١] أسماء خاصة يعبر بها عنها[١٢]، «وَالبَاءُ[١٣] وَاللاَّمُ[١٤]» ذكرهما[١٥] باسميهما لوجودهما[١٦]، وكذلك ذكر[١٧] الواو[١٨] والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها[١٩]. «وَرُبَّ[٢٠] وَوَاوُهَا» أي: الواو التي تقدر بعدها (رب[٢١]) وفي عدها من حروف الجر تسامح[٢٢]. «وَوَاوُ القَسَمِ وَتَاؤُهُ وَبَاؤُهُ وَعَنْ[٢٣] وَعَلَى[٢٤] وَالكَافُ[٢٥] وَمُذْ[٢٦] وَمُنْذُ[٢٧] وَخَلاَ وَحَاشَا[٢٨] وَعَدَا» فالعشرة الأولى[٢٩] لا تكون إلّا حروفاً، والخمسة التي[٣٠] تليها تكون حروفاً[٣١] وأسماء[٣٢]، والثلاثة البواقي[٣٣] تكون حروفاً[٣٤] وأفعالاً. «فَـ[٣٥] (مِنْ) لِلابْتِدَاءِ[٣٦]» أي: لابتداء الغاية. والمراد بالغاية المسافة[٣٧] إطلاقاً[٣٨] لاسم[٣٩] الجزء[٤٠] على الكل[٤١]،

(١) أي: الاسم. (٢) أي: الحرف. (٣) أي: حرف الجر. (٤) خبر إنَّ. (٥) للابتداء. (٦) للغاية. (٧) للظرفية. (٨) مصنف. (٩) حيث يقال: من وإلى وحتى ولم يقل: المن والإلى كما يقال: الباء واللام .أمير. (١٠) شأن. (١١) أي: لهذه الحروف. (١٢) متعلق بيعبر. (١٣) للإلصاق. (١٤) للتعليل. (١٥) مصنف. (١٦) في اصطلاح العرب. في حروف الهجاء أي: ا ب ت ج .آه. (١٧) مصنف. (١٨) سواء كانت للقسم أو بمعنى رُبَّ. (١٩) من الخمسة المذكورة. (٢٠) لإنشاء التقليل. (٢١) نائب فاعل لقدر. (٢٢) إذ الجر برب لا بالواو. (٢٣) للبعد والمجاورة. (٢٤) للاستعلاء. (٢٥) للتشبيه. (٢٦) للابتداء في الزمان الماضي. (٢٧) للابتداء في الزمان الماضي. (٢٨) إذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وانتهاء .المؤرخ. (٢٩) من: من إلى تاء القسم. (٣٠) من: عن إلى منذ. (٣١) أشار إلى المجاز. (٣٢) نعلم ذلك بدخول من على عن وعلى نحو من عن يميني أي: من جانب يميني ومن عليه أي: من فوقه. (٣٣) وهي خلا وحاشا وعدا. (٣٤) أي: للإفادة كون مجروره مبتدأ. (٣٥) الفاء للتفصيل. (٣٦) لأنّه إذا جررت بها ما بعدها تكون حرفاً جارة وإذا نصبت تكون أفعالاً. علي رضا. (٣٧) أي: مجموع المسافة. (٣٨) مجازاً. (٣٩) وهو الغاية. (٤٠) وهو النهاية. (٤١) وهو المسافة.

(**قوله: لأنها تجر معاني الأفعال**) فالجر مصدر بالمعنى اللغوي. (**قوله: أو لأن أثرها الخ**) فالجر اسم للإعراب المخصوص اصطلاحاً كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم. (**قوله: على سبيل الحكاية**) أي: عن ما وقعت في التراكيب. (**قوله: وفي عدها الخ**) أي: على مذهب سيبويه، وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها. (**قوله: تسامح**) فإنها لاستلزامها تقدير حرف مطرداً وعدم ظهورها بعدها كأنها الجارة فالمراد من حروف الجر أعم من أن تكون جارة بنفسها أو باستلزامها إياها. (**قوله: فالعشرة الأولى الخ**) هذا ما قال المصنف: ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فإن ما لا يكون إلا حرفاً فهو أحق بالتقديم في بحث الحروف، وما يكون حرفاً واسماً أحق بالتقديم مما يكون حرفاً وفعلاً؛ لأن الاسم أشرف من الفعل، وأن مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وبائه بعد تمامه سهو من قلم الناسخ كيف وكون معنى الباء للقسم لا يقتضي كونها حرفاً برأسها. (**قوله: والثلاثة البواقي الخ**) قال المصنف رحمه الله: ولم أعد على اسماً وفعلاً وحرفاً؛ لأن أراعي في العد أن يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلتين لفظاً توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو؛ فلذا لم أعد من فعلاً أيضاً مع أنه أمر من مان يمين، وكذا في مع كونه أمراً للمؤنث من وفي يفي ولي أمراً من ولي يلي، وكذا لم أعد إلى اسماً مع أنه يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين وأراعي أيضاً في العد التشارك في المعنى والتساوي، وفي أصل اللفظ وعلى إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً فإنه يكتب بالياء وكذا من وف ول أفعالاً أصلها أمين وأوفي وأول، قال الرضي: فيه نظر؛ لأن علا الاسمية تكتب بالألف، وأصلها واو، ثم اعترض المصنف رحمه الله على نفسه بأن حاشا وعدا وخلا الحرفية لا أصل لألفاتها بخلافها فعلية، وأجاب: بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كأنها لا أصل لألفاتها، قال الرضي: وهذا عذر بارد. (**قوله: أي: لابتداء الغاية**) فاللام للعهد أو عوض عن المضاف إليه على اختلاف الرأيين. (**قوله: والمراد بالغاية المسافة**) في الصراح غاية: بايان هرجيزي أز زمان ومكان ومسافة دوري، وفي القاموس: المسافة: البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ما وهم، فاعترض بأن تفسير الغاية بالمسافة يوجب أن يكون استعمالها في الزمان مجازاً، وهو خلاف ما صرح به الشارح قدس سره العزيز. (**قوله: إطلاقاً لاسم الجزء على الكل**) في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى

وَالتَّبْيِيْنِ(١)

(١) بالجر عطف على الابتداء أي: ويجيء للتبعيض أيضاً أي: لإظهار الحق من أمر مبهم.

إذ[1] لا معنى لابتداء النهاية. وقيل: كثيراً ما يطلقون[2] الغاية ويريدون[3] بها الغرض والمقصود. فالمراد بها[4] الفعل[5] لأنَّه غرض الفاعل ومقصوده. وهذا الابتداء إمَّا من المكان نحو: (سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ) أو من الزمان، نحو: (صُمْتُ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ). وعلامة (من) الابتدائية صحة إيراد (إلى) أو ما[6] يفيد فائدتها في مقابلتها نحو: (سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ)، ونحو: (أَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيْمِ) لأنَّ[7] معنى أعوذ به: ألتجئ[8] إليه[9]. «وَالتَّبْيِينُ» بالجر عطفاً على الابتداء، أي: ويجيئ (من) للتبيين أيضاً[10] أي[11]: لإظهار المقصود من أمر مبهم. وعلامته[12]

(١) إشارة إلى القرينة الصارفة عن معنى الحقيقي. (٢) أي: العلماء. أي: يذكرون. (٣) أي: العلماء. (٤) حقيقياً كان أو تنزيلياً وفيه إشارة إلى أنَّ معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها. (٥) كالسير والصوم. (٦) وهو ما كان بمعنى إلى. (٧) وإنَّما أفاد ذلك فائدة معنى إلى. (٨) أنا من الشيطان، فحينئذ يفيد أن ابتداء التجائي وفراري من الشيطان وانتهائهما إلى ربي .أيوبي. (٩) أي: إلى الله. (١٠) أي: كما يجيء للابتداء. (١١) تفسير للتبيين. (١٢) أي: مجيء من للتبيين. أي: علامة اللفظية وأمَّا المعنوية فتعلم من قوله لإظهار المقصود .آه. ك.

النهاية وبمعنى المدى، كما أن الأمد والأجل أيضاً يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الأمد والأجل؛ فإنهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى، ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل أن يكون بالاشتراك وأن يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح رحمه الله الثاني؛ لأن تبادر معنى الغاية وكون المجاز أولى من الاشتراك يرجحه. **(قوله: إذ لا معنى لابتداء النهاية)** والقول بأنه يجوز أن تكون الإضافة لأدنى ملابسة، وفائدتها التنبيه على أن من لا يستعمل في ابتداء ما لا نهاية له كالأمور الأبدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية، وكذا القول بحذف المضاف؛ أي: لابتداء ذي الغاية؛ لأن المجاز أولى من الحذف. **(قوله: وقيل: كثيراً ما يطلقون الغاية)** أي: تستعمل العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشيء بمعنى الغرض، وهو ما لأجله أقدم الفاعل على الفعل، وبمعنى المقصود مطلقاً فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة أنه قد يكون غرضاً، ومقصوداً له كما إذا كان مختاراً، وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالأفعال الاختيارية، ولا يصح على القدر من أول النهار إلى آخره على ما وهم. **(قوله: وهذا الابتداء)** إما من المكان حقيقياً كان أو تنزيلياً، وفيه إشارة إلى أن معنى قولهم: لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها، فلا بد أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ويكون الشيء المجرور بمن الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل؛ نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة أو يكون أصل الشيء الممتد نحو: تبرأت من فلان إلى فلان وخرجت من الدار. **(قوله: أو من الزمان)** اختيار لمذهب الكوفيين من أن من الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة؛ لأنه الظاهر الكثير الاستعمال على ما في الرضى، وقال ابن مالك: هو الصحيح، وقال البصريون: إنها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكاناً أو غيره؛ نحو: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو، في اللباب: من لابتداء الغاية في المكان فقط، واستعمالها في غير المكان زماناً كان أو غيره على سبيل الاستعارة. **(قوله: لأن معنى أعوذ بالله التجئ إليه)** في الصراح: لجأ بفتحتين بناه كرفتن يقال: لجأت والتجأت وعذت به ولجأت إليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى إلى. **(قوله: بالجر عطف على الابتداء)** أشار بذلك إلى أن ما وقع في بعض النسخ وللتبيين بإعادة الجار غلط؛ إذ لا معنى لإعادة الجار ههنا، وتركه في قوله: للتبعيض. **(قوله: أي: ويجئ من للتبيين أيضاً)** لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهماً لكون المجموع معنى من أزال ذلك الوهم بالتعبير المذكور وأفاد بلفظ يجئ إلى أن مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعاً له كما هو مذهب الجمهور، أو راجعاً إلى معنى الابتداء كما ذهب إليه الزمخشري. **(قوله: وعلامته)** أي: وعلامته اللفظية، وأما المعنوية فتعلم من قوله: لإظهار المقصود من أمر مبهم؛ أي: أن يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له ويوقع اسم المجرور عليه، وفيما قدمت من المبينة يكون المذكور بعدها عطف بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الإبهام فقولك: يعجبني من زيد كرمه؛ أي: من خصال زيد، فقولك: يعجبني من زيد في تقدير يعجبني شيء من خصال زيد كرمه.

وَالتَّبْعِيضِ وَزَائِدَةً فِي غَيْرِ[1] المُوجَبِ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالأَخْفَشِ، وَقَدْ كَانَ[2] مِنْ مَطَرٍ وَشِبْهُهُ مُتَأَوَّلٌ وَإِلَى لِلانْتِهَاءِ وَبِمَعْنَى مَعْ[3] قَلِيلاً وَحتَّى كَذَلِكَ وَبِمَعْنَى مَعْ كَثِيراً

(١) من الأوثان فإنك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استدلوا المعنى. ج. (٢) مرادف لفظه مبتدأ وقوله ويشهد عطفه عليه وقوله متأول خبره أو الجملة استئنافية. (٣) أي: ويجيء إلى بمعنى مع قليلاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أي: لا تأكلوا أموالهم مع أموالكم.آه.

صحة وضع الموصول في موضعه[1]، مثل: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ[2]﴾ فإنَّك لو قلت[3]: (فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان[4]) استقام[5] المعنى. «وَالتَّبْعِيضُ» أي: وقد يجئ (من)[6] للتبعيض. وعلامته صحة وضع (بعض)[7] مكانه[8] نحو: (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) أي: بعض الدراهم. «وَزَائِدَةً» عطف على قوله[9] (للابتداء)[10] فإنَّه مرفوع[11] بالخبرية. وزيادتها[12] لا تكون إلَّا «فِي غَيْرِ» الكلام «المُوجَبِ» نحو: (مَا[13] جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ[14])، و: (هَلْ[15] جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ)، و: (لاَ تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ) «خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالأَخْفَشِ» فإنَّهم يجوزون زيادتها[16] في الموجب أيضاً[17] مستدلين[18] بقولهم[19]: (قد كانَ مِن مَطَرٍ)، فأجاب[20] عن استدلالهم بقوله[21]: «وَقَدْ كَانَ[22] مِنْ مَطَرٍ وَشِبْهُهُ» مما[23] يتوهم منه زيادة (من) في الكلام الموجب «مُتَأَوَّلٌ» بكونها[24] للتبعيض أو التبيين أي: قد كان بعض[25] مطر، أو شيء من مطر، أو هو[26] وارد على الحكاية كأنَّ قائلاً قال[27]: هل[28] كان[29] من مطر؟ فأجاب[30]: بأنَّه[31] قد كان مطر. «(وَإِلَى) لِلانْتِهَاءِ» أي: لانتهاء الغاية. فهي[32] بهذا المعنى مقابلة لـ(من)[33] سواء كان[34] في المكان، نحو: (خَرَجْتُ إِلَى السُّوقِ) أو الزَّمَانِ، نحو: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ أو غيرهما نحو: (قَلْبِي[35] إِلَيْكَ[36]). فإنَّ قَلْبَ المخاطب مُنتهٍ[37] إليه[38]، باعتبار الشوق[39] والمَيْل. «وَبِمَعْنَى (مَعْ)[40] قَلِيلاً[41]» كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ[42] إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أي: مع أموالكم. «وَ(حَتَّى) كَذَلِكَ» أي: مثلُ (إِلَى) في كونها لانتهاء الغاية «وَبِمَعْنَى (مَعْ) كَثِيراً[43]»

---

(١) أي: موضع من. (٢) أي: القسم. (٣) أي: أولت الآية. (٤) الوثن. نسخة. (٥) جواب لو. (٦) أي: لفظ من. (٧) أي: لفظ بعض. (٨) أي: مكان لفظ من. (٩) مصنف. (١٠) بمعنى على مجموع اللام والابتداء. (١١) باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف. (١٢) كلمة من. (١٣) نفي. (١٤) فاعل جاء. (١٥) استفهام إنكاري. وهذا الحكم مختص بهل. (١٦) أي: زيادة لفظة من. (١٧) كغير الموجب. (١٨) حال. (١٩) أي: العرب. (٢٠) مصنف. (٢١) مصنف. (٢٢) أي: وجد. (٢٣) بيان للشبه. (٢٤) أي: كلمة من. (٢٥) نشر على ترتيب اللفظي. (٢٦) قول العرب. (٢٧) اسأل. (٢٨) استفهام. (٢٩) هذا كلام غير موجود. (٣٠) أي: فحكى كلامه وقال مجيباً له قد كان من مطر .أمير. (٣١) شأن. (٣٢) كلمة إلى. (٣٣) أي: لفظ من في الجملة فإنَّ إمَّا لابتداء من المكان أو لابتداء من الزمان وإلى قد يكون للانتهاء في غيرهما. (٣٤) وهذا التعميم منافية خلاف ما في الرضي .ك. (٣٥) فإنَّ الانتهاء فيه ليس في الزمان والمكان بل هي لانتهاء المطلق. أيوبي. (٣٦) أي: إلى قلبك. (٣٧) خبر إنَّ. (٣٨) أي: المخاطب المتكلم. (٣٩) فإنَّ المتعلق المقدر ههنا إما من الشوق أو عن الميل أو نحوهما فيكون هو المنتهى إلى المخاطب. أمير. (٤٠) يعني أنَّ كلمة إلى قد تكون بمعنى مع. (٤١) حال. (٤٢) أي: اليتامى. (٤٣) حال.

(**قوله: صحة وضع الموصول في موضعه**) بدون تفسير كما في الآية، أو مع تفسير كما في قولهم: قد كان من مطر إذا كانت من بيانية؛ أي: الشيء الذي هو المطر. (**قوله: وقد يجئ الخ**) أشار إلى أن مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة إلى المعنيين السابقين وإلى أنه يجوز أن يكون موضوعاً له وأن يكون راجعاً إلى الابتداء كما ذهب إليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري؛ لأن الدراهم في قولك: أخذت من الدراهم مبدأ الأخذ. (**قوله: وزائدة الخ**) لم يقل: وللزيادة؛ لأنها تجئ للتأكيد لا للزيادة. (**قوله: فإنه مرفوع الخ**) باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف. (**قوله: وزيادتها لا تكون إلا في غير الكلام الموجب**) حمل التقييد بقوله: في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله: خلافاً للكوفيين؛ لأن خلافهم إما هو في الجزء السلبي المفهوم ضمناً لا في الجزء الثبوتي المذكور صريحاً. (**قوله: نحو: ما جاءني من أحد**) والدليل على زيادتها دخولها على ما يوصل الفعل إليه؛ أعني: الفاعل، وأورد مثال النفي لأصالته والنهي والاستفهام شبهه، وأورد مثال الاستفهام إشارة إلى اختصاص الحكم بهل. (**قوله: كان بعض مطر أو شيء من مطر**) نشر على ترتيب اللف، واعترض الرضى على التقدير الثاني بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه مشروط بما إذا كان بعضاً مما ذكر قبله مجروراً بمن أو بفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾؛ أي: إلا ملك، وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصاً إذا كان المجرور فاعلاً كما فيما نحن فيه؛ لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلاً للمبني للفاعل إلا إذا كان الجار زائداً؛ نحو: كفى بالله. (**قوله: أو هو وارد على سبيل الحكاية**) فالمراد بقولهم: لا يكون إلا في غير الموجب ابتداء لما تقرر من أن المحكي يبقى على حاله. (**قوله: فأجاب**) أي: مجيب فالظاهر أجيب. (**قوله: سواء كان الخ**) وهذا التعميم بما فيه خلاف ما في الرضي. (**قوله: فإن قلب المخاطب**) الظاهر فإن قلب المتكلم منتهى إليك، وغاية التكلف أن يقرأ المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب. (**قوله: وحتى كذلك الخ**) من الفرق بين

وَيَخْتَصُّ[1] بِالظَّاهِرِ[2] خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ، وَفِي لِلظَّرْفِيَّةِ وَبِمَعْنَى عَلَى قَلِيلاً[3]، وَالبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ

(١) أي: حتى الجارة، أي: واقع بين وحتى بالقلة والكثرة. (٢) أي: باسم الظاهر فلا يقال حتا. (٣) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أي: على جذوع النخل. ج.

ولم يكتف[1] في كونها بمعنى (مع)[2] تشبيهاً بـ (إلى) كما اكتفى[3] في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت[4] الواقع بينهما[5] بالقلة[6] والكثرة[7]. «وَتَخْتَصُّ» أي: (حَتَّى) «بِالظَّاهِرِ» أي: بالاسم الظاهر، فلا يقال[8]: (حَتَّاهُ) كما يقال[9]: (إِلَيْهِ) لأنها لو[10] دخلت على المضمر لالتبس[11] الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعه بعدها، أي: بعد (حتى). «خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ» فإنَّه جوز دخوله[12] على المضمر مستدلاً[13] بما وقع في بعض[14] أشعار العرب على سبيل الندرة. والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياساً. «وَ(فِي)[15] لِلظَّرْفِيَّةِ[16]» أي: لظرفية مدخوله لشيء[17] حقيقة[18] نحو: (المَاءُ فِي الكُوزِ) أو مجازاً نحو: (النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ). «وَبِمَعْنَى (عَلَى) قَلِيْلاً» كقوله تعالى[19]: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أي: على جذوع النخل. «وَالبَاءُ لِلإِلْصَاقِ[20]» أي لإفادة

(١) مصنف. (٢) حيث قال كثيراً. (٣) مصنف. (٤) دليل عدم الاكتفاء. (٥) أي: بين إلى وحتى. (٦) كما في إلى. (٧) كما في حتى. (٨) في حتى. (٩) في إلى. (١٠) أي: حتى. (١١) جواب لو. (١٢) أي: حتى. (١٣) حال. (١٤) وهو قوله: فلا والله لا يلقى أناس فتحاً حتاك يا ابن أبا يزيد. أمير. (١٥) لفظ في. (١٦) موضوع. أي: لإعلام ظرفية مجروره شيئاً. (١٧) وهو المعلق. (١٨) بأن كان الموجود ظرف زمان أو مكان. رضي. (١٩) حكاية عن فرعون حيث أوعد السحرة المؤمنين بموسى عليه السلام. محرم. (٢٠) موضوع.

حتى وإلى أن حتى يلزمه تقدم ذي الأجزاء لفظاً أو تقديراً بخلاف إلى وأن الأظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف إلى فإن الأظهر عدم الدخول إلا مع القرينة كما اخترنا وأن الفعل المتعدي بحتى يستوفي أجزاء المتجزئ الذي قبل حتى شيئاً فشيئاً حتى ينتهي إلى ما بعد حتى من الجزء الأخير أو الملاقي له، وأما إلى فإن كان ما قبلها ذا أجزاء وبعدها الجزء الأخير أو الملاقي فحكمها أيضاً كذلك وإلا فلا نحو: قلبي إليك، ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد إلى، وأما بعد حتى ففيه الخلاف كذا في الرضي. (**قوله: أي: حتى**) أي: الجارة أما إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر؛ نحو: جاءني القوم حتى أنت، ورأيت القوم حتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك. (**قوله: لالتبس المجرور بالمنصوب**) أي: خيف الالتباس مع تخالفهما في المعنى، فإن المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور، وهذا الالتباس فيما إذا تقدم ذو الأجزاء لفظاً نحو:

فَــلا وَالــلـــهِ لا يَــبْــغِــي أُنَــاسٌ   فَــتًــىً حَــتَّــاكَ يَــا ابــنَ أَبِــي زِيَــادِ

ورده صاحب المغني بأنه يقال: في العاطفة حتى إياك بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس، والجواب: أن التغيير في الضمائر بإقامة بعضها مقام بعض وإن كان خلاف الأصل مستعمل في كلامهم على ما في الرضي في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يوجب خوف الالتباس، ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع مع أنه لازم أيضاً على ذلك التقدير؛ لأن فيه ارتكاباً لمخالفة الأصل من وجهين؛ إقامة المجرور مقام المرفوع، وإقامة المتصل مقام المنفصل، وما قيل: إنه جوز الالتباس في مواضع وأحالوا دفعه إلى القرائن، فجوابه: أن الأصل عدمه، وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بأن مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ورد عليه صاحب المغني بأنه قد يكون ضمير حاضر فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل كقولك: زيد ضربت القوم حتاه. (**قوله: على سبيل الندرة**) أي: القلة فيه إشارة إلى ضعف استدلاله فإن القليل في حكم العدم فلا يقاس. (**قوله: يحكمون بشذوذه**) أي: بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة، فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله: على سبيل الندرة. (**قوله: نحو: النجاة في الصدق**) كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شيء كالظرف بالمظروف. (**قوله: أي: على جذوع النخل**) في الرضي: الأولى أنها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف. (**قوله: أي: لإفادة لصوق الخ**) يعني: الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر، وإن معنى كينونته له إفادته إياه وإن الإلصاق معناه اللصوق فإنه يجئ لازماً ومتعدياً على ما في تاج البيهقي، ولم يجعل اللام صلة الوضع؛ لعدم الجزم بوضع الباء للمعاني المذكورة؛ ولذا اختلفوا فيما سوى الإلصاق إنها معان أصلية للباء أو من فروع الإلصاق الذي هو مفاد الباء أعم ومن أن يكون بطريق المقارنة والإلصاق كما في مررت بزيد، وفي ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه أو بطريق

وَالاسْتِعَانَةِ وَالمُصَاحَبَةِ(١) وَالمُقَابَلَةِ

(١) قد تغني في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة. عصام.

لصوق أمر إلى مجرور الباء(١) هذه(٢)، كما ترى في: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فإنَّ الباء فيه(٣) يفيد لصوق مرورك بزيد، أي: بمكان يقرب منه. «وَالاسْتِعَانَةِ(٤)» أي: استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره(٥) نحو: (كَتَبْتُ بِالقَلَمِ(٦)). «وَالمُصَاحَبَةِ(٧)» نحو: اشتريت الفرس بسرجه أي: مع سرجه، فمعناه مصاحبة(٨) السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء، ولا يلزم(٩) أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقاً(١٠) به، فالإلصاق يستلزم المصاحبة(١١) من غير عكس(١٢). «وَالمُقَابَلَةِ(١٣)»

(١) صفة كاشفة للباء. (٢) أي: كون الباء لإفادة لصوق. (٣) أي: في هذا المثال. (٤) أي: لإعلام الاستعانة. (٥) أي: الباء. (٦) أي: باستعانة القلم. ونحرت بالقدوم وأصبت الفرض بفلان. (٧) أي: لإعلام المصاحبة. قد تغني في التعيين عن المصاحبة تارة بمعنى وتارة بالمصاحبة. عصام. (٨) أي: معنى المثال. (٩) أشار إلى مادة الافتراق. (١٠) خبر يكون. بل يجوز أن يكون في مكان آخر ويجوز أن يكون مختصاً به وعليه. (١١) فإنَّ كل ما هو ملصق به فهو مصاحب به. (١٢) يعني لا يستلزم المصاحبة الإلصاق. (١٣) ويسمى باء البدل.

المخامرة والمخالطة؛ نحو: به داء؛ أي: خامره ولا تكون باء الإلصاق مع مجرورها ظرفاً مستقراً إلا أن يكون خبر المبتدأ؛ نحو: مروري بزيد. (**قوله: إلى مجرور بالباء**) استعمل اللصوق بإلى مع أنه يستعمل بالباء؛ لئلا يلزم أخذ الإلصاق في تفسيره؛ لأن الباء التي هي صلة اللصوق باء الإلصاق وضع الظاهر؛ أعني: الباء موضع المضمر كيلا يحتاج إلى ارتباطه بالمتن. (**قوله: هذه كما ترى**) في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه على التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة الإلصاق للإيصال الذي هو مشترك بين جميع حروف الجر؛ يعني: إفادة اللصوق المذكور مثل إفادته في مررت بزيد؛ أي: بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقياً، وارتكبوا التجوز في الظروف حيث جعل اللصوق بمكان قريب منه لصوقاً به بخلاف الإيصال الذي هو معنى مشترك فإن المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حروف الجر؛ أي: تعلق كان من الابتداء والظرفية واللصوق وغير ذلك، وبما ذكرنا ظهر لك أن ما قيل: ينبغي أن يزاد على تفسير الإلصاق حقيقة أو مجازاً ليشمل اللصوق المجازي؛ نحو: مررت بزيد فإن أراد به أن اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فباطل، وإن أراد أن فيه مجازاً في النسبة فهو لا يقتضي التعميم. (**قوله: أي: استعانة الفاعل**) في التاج: الاستعانة: ياري كردن خواستي، وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل، وهو معنى غير السببية على ما في المغني فما قيل: الأشمل أن يقال للسببية ليس بشيء. (**قوله: والمصاحبة**) وهي التي يحسن في موضعها مع، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: مع الحق أو محققاً كما في شرح التسهيل، ومن هذا يتبين وجه عدم التعبير بقوله: وبمعنى مع كما في إلى وحتى لعدم لزوم إقامة مع مقامها، وأما ما قيل: إن قوله بمعنى مع يفيد ظاهراً أن المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع، واستعمال إلى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز، وقوله: والمصاحبة يفيد بظاهره أن المصاحبة معنى حقيقي لكلمة الباء، وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز، فعلى تقدير تسليم الفائدتين المذكورتين إنما يتم عند من يقول: إن المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيبويه، والقائل بأن ما عدا الإلصاق معان مجازية متفرعة عنه؛ فلذا لم يجعل الشارح قدس سره العزيز اللام في قوله: للإلصاق صلة الوضع. (**قوله: ولا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقاً به**) أي: بالفرس هذا الفرق ما وجد في الكتب المشهورة في النحو، وفيه أن الإلصاق على ما فسر لصوق أمر بمجرور الباء، وهو لا يقتضي أن يكون معمول الفعل ملصقاً بمجروره، ولا شك أن الاشتراء ملصق بالسرج، وإن لم يكن السرج ملصقاً بالفرس، والظاهر أن الفرق بينهما بالعموم والخصوص فإن الإلصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره، والمصاحبة أن يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى الملصق كما تقتضيه صيغه المفاعلة ففي المصاحبة الإلصاق خصوصية زائدة عليه، وهو كونه بطريق الشركة كما أن الاستعانة إلصاق مع خصوصية أن المجرور الملصق به آلة، ففي قولنا به داء إلصاق ولا مصاحبة، وفي قولنا: اشتريت الفرس بسرجه إلصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله: فالإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بأن الضمير راجع إلى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله أو الضمير المستتر راجع الاشتراء، فيصير المعنى: لا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقاً به للشراء فصريح البطلان؛ لأنه إذا لم يلصق الشراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله، فمعناه مصاحبة السرج، واشتراك الفرس معه في الاشتراء، وهل هذا إلا تهافت. (**قوله: أي: لإفادة الخ**) خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة، في التاج: المقابلة برابر شدن وبرابر كردن، وكلا المعنيين صحيح ههنا.

وَالتَّعْدِيَةِ وَالظَّرْفِيَّةِ[١]، وَزَائِدَةً[٢] فِي الخَبَرِ فِي النَّفْيِ[٣] وَالاسْتِفْهَامِ[٤] قِيَاساً[٥] وَفِي غَيْرِهِ

(١) نحو: جلست بالمسجد أي: في المسجد. (٢) عطف على الظرف المستقر أعني للإلصاق. (٣) أي: بكلمة ليس. (٤) أي: بكلمة هل لا مطلقاً نحو: زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم.ج. (٥) أي: الباء تكون زائدة في الخبر في هذه الصورة قياساً.

أي: لإفادة وقوع مجروره[١] في مقابلة شيء آخر نحو: (بِعْتُ هَذَا[٢] بِذَاكَ[٣]). «وَالتَّعْدِيَةِ» أي: جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمنه[٤] معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإنَّ معنى (ذَهَبَ[٥] زَيْدٌ) صدور[٦] الذهاب عنه، ومعنى (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) صيرته[٧] ذاهباً. والتعدية بهذا المعنى[٨] مختصة بالباء[٩]، وأمَّا التعدية بمعنى إيصال[١٠] معنى الفعل إلى معموله[١١] بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارة كلها فيها سواء، لا اختصاص لها[١٢] لحرف دون حرف. «وَالظَّرْفِيَّةِ[١٣]» نحو: (جَلَسْتُ بِالمَسْجِدِ) أي: في المسجد. «وَزَائِدَةً[١٤] فِي الخَبَرِ[١٥] فِي الاسْتِفْهَامِ» بـ (هل)[١٦] لا مطلقاً[١٧] نحو: (هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟) فلا[١٨] يقال: أَزيدٌ بقائمٍ[١٩]؟ «وَالنَّفْيِ» بليس، نحو: ليس زيد براكب، وبـ[٢٠] (مَا) نحو: (مَا زَيْدٌ بِرَاكِبٍ) فهي[٢١] تزاد[٢٢] في الخبر في هذه الصور «قِيَاساً[٢٣] وَفِي غَيْرِهِ» أي: غير الخبر

(١) أي: الباء. (٢) أي: الفرس. (٣) أي: بمقابلة ذاك. بمقابلة عشرة دنانير. (٤) والمراد بالتضمين المعنى اللغوي أي: اعتبار على في ضمن آخر .ك. (٥) في حال كونه للازم. (٦) خبر إن. صدر نسخة. (٧) سواء ذهب معه أو لا فمعنى أذهبت قيد وأذهبته واحد كذا قال سيبويه. سيالكوني. (٨) أي: تغير معنى الفعل. (٩) من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف. حكيم. (١٠) من غير تغير معنى الفعل .ك. (١١) أي: مجروره. (١٢) أي: التعدية. (١٣) أي: لإعلام ظرفية ما بعدها. (١٤) عطف على مجموع الجار والمجرور. (١٥) والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل .ك. (١٦) متعلق بالاستفهام. (١٧) تعريض للمصنف بأنَّه ما كان له أن يطلق الاستفهام والنفي .حاشية. (١٨) بالهمز. (١٩) لأنَّه واقع في الاستفهام بالهمزة. (٢٠) أي: ما النافية. (٢١) أي: الباء. (٢٢) تزاد نسخة. (٢٣) مفعول مطلق زيادة. أي: زيادة قياسية أو زيادة قياس.

(**قوله: أي: جعل الفعل اللازم الخ**) أي: جعل المتكلم الفعل اللازم متعدياً، والتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم، والباء في قوله: بتضمنه متعلق بالجعل بيان لكيفيته، وفي قوله: بإدخال متعلق بالتضمين، والمراد بالتضمين المعنى اللغوي؛ أي: اعتبار شيء في ضمن آخر لا التضمين المصطلح، وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء يكون لإفاده جعل المتكلم الفعل اللازم متعدياً بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بإدخال الباء على فاعل الفعل اللازم، وما قيل: إن التعدية عرض من وضع الباء وليست مدلولاً له بفاسد؛ إذ لو لم يكن مدلولاً له لزم أن لا يكون للباء في ذهب بزيد معنى. (**قوله: بإدخال الباء الخ**) وليس بمعروف حذف الباء للفعل إلا في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾؛ أي: بزبر الحديد على قراءة: ﴿ائتوني﴾ بهمزة الوصل. (**قوله: صيرته ذاهباً**) سواء ذهب معه، أو لا فمعنى ذهبت بزيد وأذهبته واحد كذا قال سيبويه، وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأن الباء المتعدية عنده بمعنى مع، فقوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ الباء فيه للتأكيد عند المبرد لا أنه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي. (**قوله: بهذا المعنى**) أي: بمعنى تغيير معنى الفعل. (**قوله: مختصة بالباء**) من بين حروف الجر، فلا يرد الهمزة والتضعيف. (**قوله: بمعنى إيصال الخ**) من غير تغيير معنى الفعل. (**قوله: وزائدة**) عطف على مجموع الجار والمجرور، فالمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل. (**قوله: في الاستفهام**) معناه في وقت الاستفهام أو في جملة الاستفهام ظرف لزائدة بعد تعلق الخبر به ويجوز أن يكون حالاً من الخبر لا مطلقاً تعريض للمصنف بأنه ما كان له أن يطلق الاستفهام والنفي. (**قوله: وبما**) خص النفي بليس وما؛ لأن زيادتها لم تثبت في أن النافية، واختلف في لا التبرئة؛ نحو: لا خير بخير بعده النار، فقيل الباء زائدة، وقيل: إنها بمعنى في، والظاهر من كلامه أنه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وبين ما التميمية وهو المختلف فيه، فذهب الفارسي والزمخشري إلى أنها لا تزاد في خبرها وجوزه غيرهما. (**قوله: قياساً**) أي: زيادة قياسية أو زيادة قياس، وكذا قوله: سماعاً في الرضي، وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل أفعل التعجب على مذهب سيبويه قياساً، ولا منافاة؛ لأن زيادتها من حيث النظر إلى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع، ومن حيث النظم إلى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياس، وكذا الحال في أفعال القلوب التي مرت.

سَمَاعاً نَحْوُ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ وَأُلْقِيَ بِيَدِهِ، وَاللَّامُ لِلاخْتِصَاصِ وَالتَّعْلِيلِ وَبِمَعْنَى عَنْ مَعَ القَوْلِ وَزَائِدَةٌ وَبِمَعْنَى الوَاوِ[١] فِي القَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ،

(١) لم يقل بمعنى الباء في القسم مع أن الباء أصل تنبيهاً على أنه كواو والقسم لا كباءه. عصام.

الواقع في الاستفهام والنفي «سَمَاعاً[١]» سواء لم يكن خبراً «نَحْوُ[٢]: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ «وَأُلْقِيَ[٣] بِيَدِهِ» أي: حسبك زيد، وكفى بالله شهيداً، وألقى يده. أو[٤] كان خبراً ولكن لا في الاستفهام والنفي، نحو: حسبك بزيد[٥]. «وَاللَّامُ لِلاخْتِصَاصِ[٦]» بملكية نحو: (المَالُ لِزَيْدٍ[٧]) وبلا ملكية نحو: (الجُلُّ لِلْفَرَسِ[٨]). «وَالتَّعْلِيلِ» أي: لبيان علة[٩] شيء ذهناً[١٠] نحو: (ضَرَبْتُ لِلتَّأْدِيبِ) أو خارجاً[١١] نحو: (خَرَجْتُ لِمَخَافَتِكَ). «وَبِمَعْنَى (عَنْ) مَعَ القَوْلِ» نحو: (قُلْتُ لِزَيْدٍ إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الشَّرَّ، أَيْ: قُلْتُ عَنْهُ وَزَائِدَةً[١٢] نَحْوُ: (رَدِفَ لَكُمْ) أَيْ: رَدِفَكُم. «وَبِمَعْنَى الوَاوِ[١٣] فِي القَسَمِ[١٤] لِلتَّعَجُّبِ[١٥]»

(١) عطف على قياساً. (٢) مثال ما كان الزائد في المرفوع. (٣) فاعله راجع إلى غائب. مثال لما كان الزائد في المنصوب. (٤) عطف على قوله: لم يكن خبراً. (٥) حيث دخلت فيه على الخبر. (٦) أي: لإعلام اختصاص ما قبلها لما بعدها. (٧) أي: مختص لزيد لكونه مالكه. (٨) فإنَّه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينها بل المالك لهما شخص. (٩) والمراد من العلة التأديب ومن الشيء الضرب. وهي العلة الغائية .وجيه. (١٠) تميز من العلة. (١١) تميز من العلة. (١٢) وهو فيما إذا دخل على مجرور يصل إليه معنى الفعل بدون اللام. ك. (١٣) ظرف مستقر حال من الواو. (١٤) أي: القسم به. (١٥) أي: في موضع التعجب.

(**قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾**) قال الزجاجي: دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف، وقيل: فاعله مقدر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر، وبقي مفعوله دالاً عليه، وعلى هذا لا تكون الباء زائدة. (**قوله: وألقى بيده**) أي: نفسه ولو كان المراد به ألقى نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة. (**قوله: واللام**) هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر إلا مع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر إلا مع ياء المتكلم. (**قوله: للاختصاص**) أي: الحصر كما ذهب إليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق، ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها، وإليه يشير تعميم الشارح قدس سره العزيز. (**قوله: بملكية**) إشارة إلى أن ما ذكروه من معاني اللام من الملك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص. (**قوله: أي: لبيان علة شيء**) يشير إلى أن التعليل على ما في التاج جيزي راعلت نهادن، وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه، ودلالته على كون مجروره علة، والمراد من العلة ما لأجله الشيء، وقوله: ذهناً أو خارجاً تمييز من العلة. (**قوله: ضربت للتأديب**) فإن التأديب علة غائية للضرب متقدمة عليه في الذهن متأخرة عنه في الخارج مترتبة عليه، والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فإنه من حيث إنه فعل يؤلم ضرب، ومن حيث إنه يترتب عليه الأثر عندما لا ينبغي تأديب، فهو كقولهم: رماه فقتله. (**قوله: نحو: خرجت لمخافتك**) فإن المخافة مقدمة في الوجود على الخروج حاملة عليه. (**قوله: وبمعنى عن**) وهي اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول يتعلق به، وجعله شارح التسهيل بمعنى من أجل، والرضي جوز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول، فلك أن تقول: قال أنا قائم رعاية للفظ المحكي، وأن تقول: قال زيد هو قائم اعتبار الحال الحكاية، فإن زيداً في حال الحكاية غائب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾، والأول أكثر استعمالاً فإذا لا يتعين ما قاله ابن الحاجب. (**قوله: أي: قلت عنه**) ولو كان اللام بمعناه كان زيد مخاطب القول فوجب أن يقول: أنت لم تفعل الشر. (**قوله: وزائدة**) وهو فيما إذا دخل على مجرور يصل إليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فإنه متعد بنفسه. (**قوله: بمعنى الواو في القسم**) قوله في القسم المراد المقسم به ظرف مستقر وقع حالاً من ضمير قوله: يعني الواو، وقوله: للتعجب ظرف لغو للقسم إن أريد به الأمور العظام التي من شأنها أن يتعجب منها على ما في الرضي، والمعنى أن اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الأمور، وظرف مستقر حال من ضمير في القسم الراجع إلى اللام إن أريد به معناه الظاهر على ما في اللباب، والمعنى أن اللام للقسم والتعجب، وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة؛ أعني قوله: بمعنى عن مع القول، وما قيل من أن قوله: في القسم متعلق بمعنى الواو واللام في قوله: للتعجب للوقت، والمعنى بمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب، فلا يخفى ركاكته، وإنما لم يقل بمعنى الواو؛ لأن الواو أصل في القسم، وإن كان الباء أصلاً ولاشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف؛ نحو قوله: فوالله فالله؛ ولذا لم يقل: وبمعنى التاء مع اشتراكهم في الاختصاص بلفظ الله.

وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ[١] وَلَهَا صَدْرُ الكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ[٢]

(١) أي: لإنشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما إن كم وجب لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير. (٢) لعدم احتياجها إلى المعرفة.

نَحْوُ: للهِ لاَ يُؤَخِّرُ[١] الأَجَلُ. وإنَّما يستعمل[٢] في الأمور العظام فلا يقال: للهِ لَقَدْ طَارَ[٣] الذُّبَابُ. «وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ» أَيْ: لإِنْشَاءِ[٤] التَّقْلِيلِ «وَ» لهذا[٥] وجب «لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ» كما أنَّ[٦] (كَمْ) وجب لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير. «مُخْتَصَّةٌ[٧] بِنَكِرَةٍ» لعدم[٨] احتياجها إلى

(١) فيكون معناه أقسم. (٢) أي: اللام للتعجب. (٣) بل يقال: والله فإنَّ طيران الذباب من الأمور الحقيرة. (٤) أي: لإيجاد. (٥) أي: لكونه لإنشاء التقليل. (٦) أي: لفظ كم. (٧) حال أو خبر بعد خبر. (٨) علة من اختصت.

(**قوله: وإنما يستعمل الخ**) إما إشارة إلى أن المراد بالتعجب ما من شأنه أن يتعجب منه على ما في الرضي، أو إلى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها إن أريد به المعنى الظاهر. (**قوله: ورب للتقليل**) فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، فالأوجه الأربعة مع تاء تأنيث ساكنة أو متحركة، ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا في المغني. (**قوله: لإنشاء التقليل**) في التاج: التقليل: باندكي وانمودن، والمعنى: لإحداث المتكلم إذا المتكلم يستقل مدخوله، وإن كان كثيراً في الواقع تقول في جواب من قال: ما لقيت رجلاً؛ رب رجل لقيته؛ أي: لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فإني لقيت منهم شيئاً، وإن كان قليلاً. (**قوله: ولهذا وجب الخ**) فإن مغير الجملة يجب أن يتقدمها كما مر غير مرة، وقيل: لأن القلة في معنى النفي. (**قوله: كما أن كم الخ**) إيضاح لحكم رب بحكم مقابلها فإن الأشياء تتبين بأضدادها. (**قوله: مختصة بنكرة موصوفة**) إذا كان مجرورها ظاهراً على ما في المغني، والقرينة عليه قوله: وقد تدخل الخ أو نكرة ظاهرة أو مضمرة نحو: ربه رجلاً فإن هذا الضمير نكرة عند الأكثرين على ما في العباب، والمراد بالموصوفة أعم من أن تكون حقيقة أو حكماً فإن التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف أعم من أن يكون بمفرد أو جملة اسمية؛ نحو: رب رجل أبوه كريم، أو فعلية؛ نحو: رب رجل لقيته، وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرف، وأنشد له: رُبَّما الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ، بجر الجامل وصفته، فإن صحت الرواية حمل على زيادة ال، وحكى الأصمعي رب أبيه ورب أخيه على نية الانفصال. (**قوله: لعدم احتياجها الخ**) يعني: مدلول رب لما كان تقليل نوع مهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه إلى المعرفة فنختص بالنكرة؛ إذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها إليها في الدلالة لما أن الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها إلى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية، وحاصله أن مدلولها ليس تقليلاً متعلقاً بأمر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فإن معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القبيلتين، وبما حررنا لك اندفع ما قيل: من أن عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها، وأيضاً عدم احتياجها إنما يقتضى عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة، وظهر أيضاً فساد ما قيل: إن وضع رب لما كان التقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف، فلو عرف لوقع التعريف ضائعاً؛ لأن عدم احتياجها إلى المعرفة لا يقتضى ضياع التعريف لجواز أن يكون مقتضى التعريف شيئاً آخر سوى رب لتحقيق التقليل الذي هو مدلول رب، وهو تقليل نوع من جنس، فإن النكرة تدل على الجنس، والوصف يخصصه فيصير نوعاً، ورب يفيد تقليله، وما قيل: إن ذلك إنما يقتضى تقييد النكرة مطلقاً لا تقييدها بالوصف فمندفع من أنها نكتة بعد الوقوع.

مَوْصُوفَةٍ عَلَى[1] الأَصَحِّ، وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوفٌ[2] غَالِباً

(١) أي: على المذهب الأصح وهو مذهب أبي علي ومن وافقه. (٢) صفة ماض.

المعرفة. «**مَوْصُوفَةٌ**[1]» ليتحقق[2] التقليل الذي هو مدلول (رُبَّ) لأنه[3] إذا وصف الشيء صار أخصَّ وأقلَّ[4] مما[5] لم يوصف. واشتراط كونها[6] موصوفة إنّما هو «**عَلَى**» المذهب «**الأَصَحِّ**» وهذا[7] مذهب أبي علي ومن وافقه[8]. وقيل[9]: لا يجب ذلك[10]. والمختار عند المصنف الوجوب[11]. وهذا الذي ذكره من التقليل أصلها[12]، ثم يستعمل[13] في معنى التكثير كالحقيقة[14] وفي التقليل كالمجاز المحتاج[15] إلى القرينة[16]. «**وَفِعْلُهَا**» أي: فعل (رُبَّ) يعني الذي تعلق[17] به (رُبَّ) فعل[18] «**مَاضٍ**»[19] لأنّها[20] للتقليل المحقق، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي[21]، نحو: (رُبَّ[22] رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ[23])، أو: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ أُفَارِقْهُ). «**مَحْذُوفٌ**[24]» أي: ذلك الفعل الماضي[25]. «**غَالِباً**[26]» أي: في غالب الاستعمالات،

---

(١) صفة نكرة. حقيقة أو حكماً. (٢) دليل موصوفة. (٣) دليل ليتحقق. شأن. (٤) لأنَّ الأصل في الصفة أن يكون مقيدة. (٥) أي: الشيء. (٦) أي: النكرة. (٧) أي: المذهب الأصح. (٨) أي: المبرد وابن السراج. (٩) قائله الأخفش والفراء ومن وافقهما. (١٠) أي: كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مخصصة وموصوفة. (١١) لورود الاستعمال عليه. (١٢) أي: معناها الموضوع له، أي: رب. (١٣) مجازاً. (١٤) بلا قرينة، فإنَّ المجاز المشهور يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز. (١٥) مختصة بنكرة موصوفة. (١٦) بحيث لا يفهم بدون القرينة. (١٧) وهو مذهب أكثر النحويين. (١٨) قدر الموصوف. (١٩) لفظاً أو معنى. (٢٠) علة ماض. (٢١) لأنَّ الماضي يتحقق. (٢٢) متعلق بلقيت الآتي. (٢٣) مثال اللفظي. (٢٤) صفة ماض. (٢٥) محذوف. (٢٦) لحصول العلم به.

(**قوله: صار أخص وأقل الخ**)؛ لأن الأصل في الصفة أن تكون مقيدة. (**قوله: واشتراط الخ**) إشارة إلى أن قوله: على الأصح قيد لقوله: موصوفة لا النكرة أيضاً؛ لأن اختصاصها بالنكرة متفق عليه. (**قوله: ومن وافقه**) أي: المبرد وابن السراج على ما في الرضي. (**قوله: وقيل الخ**) قائله الأخفش والفراء ومن وافقهما. (**قوله: أصلها**) أي: معناها الموضوعة له. (**قوله: كالحقيقة الخ**) فإن المجاز المشهور يلحق بالحقيقة، والحقيقة المتروكة بالمجاز. (**قوله: يعني الفعل الذي تعلق به رب**) يعني: أنها حرف جر، فلا بد لها من فعل يوصل معناها إلى مجرورها، وهو مذهب البصريين، والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على مفهوم بلفظها وإنهم لم يروها تنجر بحرف الجر ولا بإضافة، فلا يقال: برب رجل ولا غلام رب رجل لكنه يشكل حرفيتها بنحو: رب رجل كريم أكرمت فإن الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر، وبنحو: رب رجل كريم أكرمته؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر وإلى ضميره معاً، وبنحو: رب رجل كريم جاءني في جواب من قال: ما جاءك رجل فإنه يكون كقولك بزيد مر، والضمير في مر لزيد وهو ممتنع، واعتذر عن الأول بأن ذلك لتقوية العمل فإن الفعل المتأخر يضعف عمله في المفعول المتقدم؛ نحو: لزيد ضربت، وفيه أن التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بأن جاءني وأكرمته صفة رجل، والعامل محذوف؛ أي: مقدر وفيه أن المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم أكرمت، وإن الأشكال بعد التقدير باق بحاله؛ لأن الفعل لا يوصل إلى فاعله بحرف الجر، قال الشيخ الرضي: ويقوى عندي مذهب الكوفيين؛ أعني: كونها أسماء فرب مضاف إلى النكرة فمعنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس وإعرابه رفع ابداً على أنه مبتدأ لا خبر له وتتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا يدخل عليها العامل. (**قوله: ماض**) مذهب أكثر النحويين، ومنهم المبرد والفارسي إن ما يتعلق به رب يجب أن يكون ماضياً، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، والمضي أكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل. (**قوله: لأنها للتقليل الخ**) أي: لإنشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فإنك إذا قلت: رب رجل لقيت كنت مخبراً بأن الذي لقيته قليل ولا تعلم أن الذي تلقاه فيما بعد قليل، وإنما يعلم الله وقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، متأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد أو بتقدير كان أو الحكم مخصوص بما إذا لم تكن مكفوفة. (**قوله: محذوف غالباً الخ**) إذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحاً به؛ نحو: ما لقيت رجلاً فالأغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه، وإن لم يكن مصرحاً به، ولم يكن هناك قرينة أخرى فالواجب المجئ كذا في الرضي، وقال المصنف: إنه قد يظهر؛ نحو: رب كريم حصل، وقال ابن يعيش: لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر.

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ(١). وَالضَّمِيرُ(٢) مُفْرَدٌ(٣) مُذَكَّرٌ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ، وَتَلْحَقُهَا(٤) مَا(٥) فَتَدْخُلُ(٦) عَلَى الْجُمْلَةِ وَوَاوُهَا(٧)

(١) مجرورة لفظاً صفة نكرة. (٢) الواو استئنافية أو اعتراضية. (٣) أي: وإن كان المميز مثنى أو مجموعاً. (٤) أي: رب. (٥) أي: الكافة والمانعة عن العمل.ج.
(٦) أي: إذا كان الأمر كذلك فتدخل كلمة رب بعد لحوق ما على الجمل. (٧) أي: رب.

لوجود القرائن(١) نحو: (رُبّ رجلٍ كريمٍ) أي: لقيته. «وَقَدْ تَدْخُلُ» أي: (رُبَّ) «عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ» لا مرجع له «مُمَيَّزٍ(٢) بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ(٣)» على التميز «وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ» وإن كان المميز مثنى أو مجموعاً «مُذَكَّرٌ(٤)»، وإن كان المميز مؤنثاً، نحو: (رُبَّهُ رجلاً، أو رجليْنِ، أو رجالاً(٥)، أو امرأةً(٦)، أو امرأتينِ، أو نساءً). «خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ(٧) فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ(٨)» في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإنّهم يقولون: (رُبَّه رجلاً، ورُبَّهما رجليْنِ، ورُبَّهُمْ رجالاً، ورُبَّها امرأةً، ورُبَّهما امرأتيْنِ، ورُبَّهُنَّ نساءً). «وَتَلْحَقُهَا» أي: (رب) «(مَا) الكَافَّةُ» أي: المانعة عن العمل «فَتَدْخُلُ» بعد لحوق (مَا) «عَلَى الجُمَلِ» نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ(٩) ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾. وقد تكون (ما)(١٠) زائدة فتدخل على الاسم، وتجره(١١) نحو: رُبّما ضَرْبةٌ بِسَيْفٍ صَقيلٍ(١٢) «وَوَاوُهَا» أي: وَاوُ (رُبَّ) في

(١) مقالية أو حالية. (٢) صفة بعد صفة لمضمر. (٣) صفة نكرة. (٤) خبر بعد خبر أو صفة مفرد. (٥) وهذا مثال لكونه مفرداً على كل تقدير. (٦) نحو: ربه امرأة.
(٧) وهذه المخالفة في مطابقة الضمير. (٨) أي: يجوزون مطابقته. (٩) أي: يحب. (١٠) أي: لفظ ما. (١١) أي: كلمة رب. (١٢) أي: مجلو بمعنى المفعول.

(**قوله: لوجود القرائن**) المقالية أو الحالية؛ نحو: رب رجل كريم؛ أي: لقيته لا يخفى أن الفعل المذكور لكونه مشتغلاً بالضمير لا يمكن تسليطه عليه، وكذا مفسره؛ لأنه متعد بنفسه لا يحتاج إلى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب لفعل آخر يتعدى بحرف الجر في كلامهم؛ نحو: بزيد جاوزته؛ أي: مررت بزيد جاوزته. (**قوله: لا مرجع له**) عند البصريين؛ إذ لو كان له مرجع لما احتاج إلى التمييز خلافاً للكوفيين فإنهم قالوا: إن الضمير راجع إلى مذكور كان قائلاً قال: هل من رجل كريم، فقيل له: ربه رجلاً، وإنما احتاج إلى التمييز؛ لعدم كون المرجع مذكوراً في هذا الكلام. (**قوله: مفرد مذكر**)؛ لأنه أشد إبهاماً من غيره، والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أشد كان أنسب مع أمن اللبس بالتمييز. (**قوله: في مطابقة التمييز**) أي: يجوزون مطابقته، في شرح التسهيل: قال ابن عصفور: أجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً، وهو عندنا لا يجوز؛ لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه، وما قيل: إن الخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين إنما هو في عدم المطابقة، فلا بد من تكلف حمل في على التقليل مع حذف المضاف؛ أي: بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث؛ لأنه وقع في المغني رب حرف خلا فللكوفيين في دعوى اسميته والمعنى أن خلافهم متحقق في هذه الصورة. (**قوله: ما الكافة**) خص ما بالكافة بقرينة قوله: فتدخل على الجمل. (**قوله: فتدخل على الجمل**) أي: يصح دخولها على الجمل، ومعناه تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة، والظاهر منه أنها تدخل على الجمل مطلقاً فعلية ماضوية أو استقبالية أو اسمية وقيل: باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مأولة بالماضوية التنزيلية، وفي الاسمية ليست ما بكافة، بل نكرة موصوفة. (**قوله: وقد تكون الخ**) بيان لفائدة زائدة مع الإشارة بقد التي للتقليل إلى وجه ترك المصنف لها؛ نحو: ربما ضربة بسيف صقيل وآخره بين بصرى، وطعنة نجلاء الصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى؛ أي: أمكنة بصرى وهي قرية بالشام، وإنما قدر المضاف؛ لأن بين لا يضاف إلا إلى المتعدد، والطعن: الضرب بالسنان، ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث أنجل لواسع الجرح، والتقدير ربما طعنة نجلاء بين بصرى، فإن المعطوفين مشتركان في القيد، والمعنى: ابتليت بضربات كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصرى الشام. (**قوله: أي: واو رب في حكمها**) قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبراً في المتن مفسرة للحكم على طريق قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ الآية حيث ذكر في المغني أن تؤمنون جملة مفسرة لتجارة للإشارة إلى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص، وتخصيص هذا الحكم من بين الأحكام المذكورة إشارة إلى أنها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج إلى المتعلق به؛ لأنه لازم لحرف الجر مطلقاً وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على أن متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلاً ماضياً محذوفاً غالباً.

تَدْخُلُ(1) عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ وَوَاوُ القَسَمِ إِنَّمَا(2) تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الفِعْلِ

(1) أي: واو. (2) بفتح الهمزة.

حكمها «تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ» مثل:

وَبَـلْـدَةٍ(1) لَـيْـسَ بِـهَـا(2) أَنِـيـسُ(3) إِلَّا الـيَـعَـافِـيْـرُ وإِلَّا الـعِـيْـسُ(4)

وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة(5). فإن لم تكن في أول الكلام(6) فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أوّله فيقدر له(7) معطوف عليه. وعند الكوفيين إنَّها حرف عطف(8) ثم صارت قائمة مقام (رب) جارة(9) بنفسها(10) لصيرورتها(11) بمعنى (رب) فلا يقدرون له(12) معطوفاً عليه لأنَّ ذلك(13) تعسّف(14). «وَوَاوُ القَسَمِ(15) إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ(16) حَذْفِ الفِعْلِ» أي: فعل القسم(17)، فلا يقال: (أَقْسَمْتُ وَاللهِ(18)) وذلك(19) لكثرة استعمالها في القسم(20) فهي أكثر استعمالاً

(1) أي: ربَّ بلدة وجوابها لقيت أو قطعت. (2) خبر مقدم بليس. والجملة صفة بلدة. (3) اسم مؤخر بليس. (4) بالكسر الإبل البيض التي يخالط بياضها من الشعرة واحدها أعيس والأنثى عيساء. صحاح. (5) بل الجارة رب المقدرة. (6) بأن يكون قبلها ما يصلح للعطف عليه. (7) أي: للفظ الواو. (8) أي: في الأصل. (9) حال. (10) بتقدير رب بأن يكون العمل لها. (11) من أصلها. (12) أي: للفظ الواو. (13) أي: تقدير المعطوف عليه. (14) أي: تكلف. (15) أي: الواو الجارة الموضوعة للقسم. (16) خبر يكون. (17) أي: فعل مدلوله القسم أو مشتق من القسم. (18) بل يقال والله بالحذف. (19) أي: حذف الفعل. (20) يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لأنَّ الواو أكثر استعمالاً. عصام.

(**قوله: وبلدة ليس الخ**) أراد بالبلدة المفازة، والأنيس ما يؤنس به، واليعافير واحدها اليعفور، قال الجوهري: اليعفور: الخشف، وولد البقرة الوحشية أيضاً، قال بعضهم: اليعافير: تيوس الظباء، والعيس: بالكسر الإبل التي يعلوها بياض واحدها أعيس وعيساء، يقول: رب مفازة لا يسكنها إلا الوحوش قطعتها وسرت فيها، كذا في شرح أبيات الإيضاح. (**قوله: وليست بجارة**) بل الجارة رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياساً إذا كان رب بشرطين؛ أحدهما: أن يكون في الشعر خاصة، والثاني بعد الواو والفاء أو بل، وأما حذفها بدون هذه الحروف، فشاذ في الشعر أيضاً كذا في الرضي. (**قوله: فإن لم تكن في أول الكلام**) بأن يكون قبلها ما يصلح للعطف عليه. (**قوله: وإن كانت في أوله**) بأن لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام أو لا. (**قوله: إنها حرف عطف**) أي: في الأصل. (**قوله: قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب**) بدليل أنه لا يجوز إظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبار إلا صلها بخلاف واو القسم فإنها لم تكن في الأصل واو العطف، فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها؛ نحو: فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي. (**قوله: فلا يقدرون**) أي: لا يعتبرون ليشمل ما إذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه أيضاً. (**قوله: لأن ذلك**) أي: تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبل؛ لأن إظهار رب بعدهما دل على كونهما على أصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفاً. (**قوله: إنما تكون عند حذف الفعل**) فالمعنى لا يكون مستعملاً إلا عند حذف الفعل، ولا يكون مستعملاً إلا لغير السؤال، فقوله: عند حذف الفعل خبر يكون، وقوله: لغير السؤال خبر ثان أو خبر لواو القسم، ولا يجوز أن يكون أحدهما متعلقاً بيكون والآخر خبراً أو كلاهما متعلق به على أنها تامة، وإلا لكان الجزء الأخير من الكلام مقصوراً عليه كما تقرر في إنما فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل إلا لغير السؤال؛ وذلك غير مقصور مع أنه يوهم أنها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال. (**قوله: فعل القسم**) أي: فعل مدلول القسم أو مشتق من القسم. (**قوله: وذلك لكثرة استعمالها في القسم**) فإنها لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه. (**قوله: فهي أكثر استعمالاً**) أي: إذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم أنها أكثر استعمالاً من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها، وإن حكم بأصالة الباء؛ لأن أصلها الإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، وأبدلت الواو منها؛ لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويتين، ومعنوياً لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق كذا في الرضي، وفيه أن هذا يشعر بأن واو القسم في الأصل واو العطف، وقد صرح بأنها لم تكن في الأصل واو العطف كما مر.

لِغَيْرِ السُّؤَالِ مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ، وَالتَّاءُ مِثْلُهَا[١] مُخْتَصَّةً[٢] بِاسْمِ اللهِ[٣] تَعَالَى، وَالبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الجَمِيْعِ، وَيُتَلَقَّى القَسَمُ

(١) أي: مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال. (٢) النصب حال من المضاف إليه في مثلها، أو بالرفع خبر بعد خبر للمبتدأ الذي هو قوله التاء لا خبر مبتدأ محذوف أي: هي مختصة كما قيل لعدم الاحتياج إلى ذلك فاعرفه. لمحرره. (٣) من الأسماء الظاهرة وسبب الاختصاص خطا لمرتبة ا لتاء عن مرتبة أصلها الذي هو الواو.

من أصلها، أعني: الباء. «لِغَيْرِ[١] السُّؤَالِ» يعني: لا تستعمل الواو في السؤال، فلا يقال: والله أخبرني؟ كما يقال: بالله أخبرني؟ حَطّاً[٢] للواو عن درجة الباء. «مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ» يعني: الواو مختصة[٣] بالاسم الظاهر، سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره فلا يقال[٤]: وك[٥] لأفعلن، مثلاً بل يقال: (وَاللهِ، أو: وَرَبِّ الكَعْبَةِ) وذلك الاختصاص[٦] أيضاً[٧] لحط رتبته[٨] عن رتبة الأصل. وهو الباء. بتخصيصه[٩] بأحد القسمين[١٠]، وخص[١١] الظاهر لأصالته[١٢]. «والتاء مثلها» أي: مثل الواو في اشتراطها بحذف[١٣] الفعل وكونها[١٤] لغير السؤال «مختصة[١٥] باسم[١٦] الله[١٧]» من الأسماء الظاهرة[١٨] حَطّاً[١٩] لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو، بتخصيصها ببعض المظهر، وخص[٢٠] منه ما[٢١] هو أصل في باب القسم وهو اسم[٢٢] الله تعالى. «وَالبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا» أي: من الواو والتاء «فِي الجَمِيْعِ» أي: في جميع ما ذكر من[٢٣] حذف الفعل[٢٤] وكونهما[٢٥] لغير السؤال[٢٦] والدخول على المظهر مطلقاً، أو على اسم الله خاصة[٢٧] فهي[٢٨] كما تكون[٢٩] عند حذف الفعل تكون[٣٠] عند ذكره[٣١]، نحو: (بِاللهِ[٣٢]، وأُقْسِمُ[٣٣] باللهِ) وكما تكون[٣٤] لغير السؤال تكون[٣٥] للسؤال[٣٦] أيضاً[٣٧] نحو: (بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ[٣٨]) وَ: (بِاللهِ اجْلِسْ[٣٩]). وكما تدخل[٤٠] على المظهر[٤١] تدخل[٤٢] على المضمر، نحو: (بالله[٤٣] لأفعلن)، و: (بك[٤٤] لأَفْعَلَنَّ)، وفي الدخول على المظهر لا تختص[٤٥] باسم[٤٦] الله خاصة، نحو: (بالرحمنِ لأَفْعَلَنَّ) بخلافهما[٤٧] فإنَّهما[٤٨] مختصان[٤٩] ببعض هذه الأمور، كما عرفت. فالمراد[٥٠] بالجميع: جميع ما ذكر من الأمور المختصة[٥١] لا الاختصاص[٥٢] فلا يرد[٥٣] أنَّه[٥٤] لا يصح أن[٥٥] يقال: الباء توجد مع الاختصاص[٥٦] وبدونه[٥٧] لمكان[٥٨] التنافي. «وَيُتَلَقَّى»[٥٩] أي: يجاب[٦٠] «القَسَمُ» الذي

(١) خبر بعد خبر ليكون. (٢) أي: نقصاً، دليل لمقدر وإنَّما اختصت الواو بغير السؤال. (٣) أشار إلى أنَّ قوله: مخصصه خبر لقوله واو القسم ولا يجوز أن يكون حالاً من ضمير يكون. ك. (٤) في الاستعمال بالضمير. (٥) كما يقال بك. (٦) بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير. (٧) كوجه اختصاصها لغير السؤال. (٨) أي: الواو. (٩) أي: الواو. (١٠) من الظاهر والضمير. (١١) مصنف كأنَّه قيل لم لم يعكس فأجاب. (١٢) من المضمر. (١٣) الشرط الأول. (١٤) والثاني. (١٥) خبر بعد خبر للتاء. (١٦) من إضافة العام إلى الخاص ولو قال: مختصة بلفظ الله لكان أوضح. عصام. (١٧) أي: اسم هو لفظ الله. (١٨) إلاَّ عند الأخفش. (١٩) علة مختصة. (٢٠) مصنف. أي: رجح. (٢١) أي: اسم ظاهر. (٢٢) أي: الأصل. (٢٣) بيان لمَّا. (٢٤) أي: فعل مدلول القسم. (٢٥) أي: الواو والتاء. (٢٦) كما شرط الواو. (٢٧) بالنظر إلى التاء. (٢٨) تفصيل للعموم. أي: الباء. (٢٩) أي: الباء. (٣٠) توجد أي: الباء. (٣١) أي: الفعل. (٣٢) مثال الحذف. (٣٣) مثال الذكر. (٣٤) أي: الباء. (٣٥) توجد. أي: الباء. (٣٦) أي: توجد حينئذ كون جوابه طلباً. (٣٧) أي: كغير السؤال. (٣٨) مثال الخبر. (٣٩) مثال الطلب. (٤٠) أي: الباء. (٤١) أي: الاسم المظهر. (٤٢) أي: الباء. (٤٣) مثال المظهر. (٤٤) مثال المضمر. (٤٥) أي: الباء. (٤٦) الإضافة بيانية. (٤٧) مرتبط. فهي. أي: الواو والتاء. (٤٨) علة خلاف. أي: الواو والتاء. (٤٩) الباء داخلة على المقصود. (٥٠) تفريع على التقسيم. (٥١) بالواو والتاء. (٥٢) المذكور في التاء. (٥٣) على المصنف. (٥٤) شأن. (٥٥) لكن يرد أنَّه لو قال الباء أعم من الواو لكفى. عصام. (٥٦) بالنظر إلى التاء. (٥٧) بالنظر إلى الواو. (٥٨) لوجود. (٥٩) استئناف. (٦٠) يعني المراد قبله القسم جواب القسم.

(**قوله: يعني لا يستعمل الواو الخ**) أشار بهذا لتقرير إلى أنه حكم مستقل كما عرفت سابقاً؛ يعني: لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالأمر والنهي والاستفهام. (**قوله: حطاً الخ**) بتخصيصه بأحد القسمين وخص غير السؤال لكثرته وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوماً مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله. (**قوله: يعني أن الواو مختصة الخ**) أشار إلى أن قوله: مختصة خبر لقوله: واو القسم، ولا يجوز أن يكون حالاً من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محطاً للحصر. (**قوله: لأصالته**) فإن الضمير فرع الظاهر عبر عنه به للاختصار والأصل أولى بالاستعمال. (**قوله: في اشتراطها الخ**) لم يقل في اختصاصها بالظاهر، وإن كان مثلها شاملاً له، وأيضاً لانفهامه من قوله: مختصة باسم الله ففي إدخاله في مثلها تكرار. (**قوله: باسم الله**) أي: باسم هو لفظ الله. (**قوله: فالمراد**

بِاللَّامِ[١] وَإِنْ وَحَرْفُ النَّفْيِ وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ[٢] إِذَا اعْتَرَضَ

(١) أي: مع اللام. عصام مع الكافية. (٢) أي: جواب القسم.

لغير السؤال «بِاللَّامِ[١]، وَ(إِنَّ) وَحَرْفُ النَّفْيِ» (كما)[٢] و(لا). فاللام[٣] في[٤] الموجبة الاسمية نحو: (والله[٥] لَزيدٌ قائم) والفعلية، نحو: (والله لأفْعَلَنَّ) كذا و(إنَّ)[٦] فيها، أي: في الاسمية[٧]، نحو: (وَاللهِ إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ). و(ما) و(لا)[٨] في المنفية اسمية[٩] كانت أو فعلية نحو: (واللهِ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلاَ يَقُومُ زَيْدٌ). وقد يحذف[١٠] حرف النفي[١١] لوجود القرينة[١٢] كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا[١٣] تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي: لا تفتؤ[١٤]. وأمَّا قسم السؤال[١٥] فلا يُتَلَقَّى[١٦] إلاّ بما فيه من معنى الطلب، نحو: (باللهِ أخبرني؟) و(بالله هل قام زيد؟). «وَ»[١٧] قد «يُحْذَفُ جَوَابُهُ» أي: جواب القسم «إِذَا اعْتَرِضَ» أي: توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم.

(١) حال من القسم والباء بمعنى مع. أي: الابتداء المفيدة للتأكيد. (٢) أي: كلفظ ما. (٣) أي: فيجاب باللام. (٤) كائن. (٥) تقديره أقسم والله لزيد قائم. (٦) أي: لفظ إن. (٧) خاصة لامتناع إن في الفعلية. (٨) أي: لفظ ما ولا. (٩) نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾. هندي. (١٠) لقلة حذف النفي لم يذكر المصنف. (١١) في الجملة الفعلية. (١٢) لدلالة الحال عليه. (١٣) أي: لا تزال. (١٤) أي: لا تزال. (١٥) أي: الطلب. (١٦) أي: فلا يجاب. (١٧) عطف.

الخ) يعني: أن المذكور سابقاً أربعة أحكام الاختصاص بالحذف، والاختصاص بغير السؤال الاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله، وليس المراد بالجميع جميع تلك الأحكام حتى يصير المعنى أن الباء أعم منهما في الاختصاص فيفيد أنها توجد مع الاختصاص وبدونه، بل المراد جميع الأمور المحكوم باختصاصها، ومعنى أعميتها في الأمور المذكورة أنها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فإنهما مختصان بوجودها، فلا يرد أن الأعمّية في الحذف مثلاً تفيد كون حذف الفعل في الباء أكثر من حذفه فيهما وهو فاسد. (**قوله: ويتلقى القسم الخ**) في الصحاح: تلقاه استقبله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ أي: استقبلها، وفي الحديث: نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الجليب؛ أي: استقبال ما يجلب إلى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا؛ أي: يؤتى في جوابه اللام وإن الخ. (**قوله: لغير السؤال**) إشارة إلى أن اللام في قوله: القسم للعهد؛ أي: القسم المذكور سابقاً بقوله: لغير السؤال فإن المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه، فما قيل: إنه إشارة إلى أن إطلاق المصنف القسم تقصير منه قصور عن فهم المراد. (**قوله: باللام الخ**) اختصاصها بالذكر مع أنه يجاب بأن النافية أيضاً؛ نحو: والله إن زيد قائم لكونه قليلاً، والمصنف رحمه الله في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال، وأما نفي الجواب بلم فلن فنادر لا يقاس عليه. (**قوله: فاللام الخ**) هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد والفرق بينها وبين لام الأمر من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام أن القسم الذي لغير السؤال جوابه إما جملة اسمية مثبتة فيلزمها إن أو اللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر، فلا تستغني الاسمية عنهما من دون الاستطالة إلا نادراً، وإما جملة اسمية منفية فيلزمها ما أو لا أو أن النافية، وإما جملة فعلية مثبتة فإن كان فعلها ماضياً متصرف أو متصرفاً في معنى التعجب أو المدح فيلزمها مع اللام قد أو ما في معناه مثل ربما، وقد يقدر قد، وقد يكتفي باللام باللفظ، ولا يكتفي بقد إلا إذا طال القسم أو كان في ضرورة الشعر؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝﴾، وإن كان مضارعاً استقبالياً يلزمها اللام مع فوت التأكيد إذا دخلت على نفس المضارع إلا نادراً، ولا يكتفى باللام أو بالنون إلا في ضرورة الشعر وإذا لم يدخل على نفس المضارع يكتفي باللام؛ نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝﴾، وإن كان مضارعاً حالياً يكون باللام من غير النون، وإما جملة فعلية منفية فيلزم في الماضي ما أو لا ولا يلزم تكرار لا ههنا؛ لأن الماضي ينقلب في الجواب مع لا مستقبلاً وفي المضارع استقبالياً أو حالياً لا مع النون أو بدونها هذا كله إذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فإنه لا يصدر، وحينئذ إلا بلواو لولا. (**قوله: وقد يحذف حرف النفي**) أي: مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل، وأنكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية، وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التأكيد مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح، ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم؛ نحو: لا والله ضربتني؛ أي: لا ضربتني، وقل مع حذف القسم وعند تقدم النفي عليه. (**قوله: لا تفتؤا الخ**) قدر لا لأنه أكثر استعمالاً في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا. (**قوله: أي: جواب القسم**) أي: الجملة التي يؤتى لأجلها بالقسم كأن القسم يطلبها كالسؤال للجواب. (**قوله: إذا اعترض**) يقال: اعترض؛ أي: صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس، فالمعنى إذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر؛ أي: متوسطاً بين أجزاء الجملة الخ، فقوله: أي: توسط بيان لحاصل المعنى، وليس هذا من باب التنازع كما وهم لأن اعترض لازم.

أَوْ تَقَدَّمَهُ[١] مَا يَدُلُّ[٢] عَلَيْهِ، وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ، وَعَلَى لِلاسْتِعْلَاءِ[٣] وَقَدْ يَكُونَانِ[٤] اسْمَيْنِ بِدُخُولِ مِنْ عَلَيْهِمَا[٥]، وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ[٦] وَزَائِدَةً[٧] وَقَدْ تَكُونُ اسْماً[٨]،

(١) أي: القسم. (٢) ففي العصام على الكافية بحث طويل الزمن تركناه لمراجعتك. (٣) حقيقة مثل: زيد على السطح وأماتوهم مثل عليه دين. (٤) أي: عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول. (٥) صحح. أي: على عن وعلى. (٦) أي: لتشبيه شيء بشيء في صفة مثل زيد كالأسد. (٧) عطف على قوله للتشبيه. (٨) أي: بمعنى المثل مثل يضحك عن كالبرد المنهم.

«أَوْ تَقَدَّمَهُ» أي: القسم «مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ» أي: على جوابه[١] نحو: (زَيْدٌ وَاللهِ[٢] قَائِمٌ)، و: (زَيْدٌ قَائِمٌ[٣] واللهِ) لاستغنائه[٤] عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود[٥] ما يدل عليه. والجملة المذكورة وإنْ كانت جواباً للقسم بحسب المعنى، لكنَّها[٦] بحسب اللفظ لا يسمى إلَّا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا[٧] لا يجب فيها[٨] علامة[٩] جواب القسم. «وَ(عَنْ) لِلمُجَاوَزَةِ[١٠]» أي: لمجاوزة شيء وتعديته[١١] عن شيء[١٢] آخر، وذلك[١٣] إمَّا بزواله عن الشيء[١٤] الثاني ووصوله إلى الثالث[١٥]، نحو: (رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ إِلَى الصَّيْدِ)، أو بالوصول وحده[١٦] نحو: (أَخَذْتُ عَنْهُ[١٧] العِلْمَ)، أو بالزوال وحده نحو: (أَدَّيْتُ عَنْهُ[١٨] الدَّيْنَ[١٩]). «وَ(عَلَى) للاسْتِعْلَاءِ[٢٠]» أي: لاستعلاء شيء على شيء نحو: (زَيْدٌ[٢١] عَلَى السَّطْحِ)، و: (عَلَيْهِ[٢٢] دَيْنٌ). «وَقَدْ يَكُونَانِ» أي: عن؛ وعلى «اسْمَيْنِ» يعلم ذلك[٢٣] «بِدُخُولِ[٢٤]» (مِنْ) عَلَيْهِمَا» نحو: (مِنْ عَنْ يَمِيْنِي) أي: مِنْ جَانِبِ يَمِيْنِي، وَ(مِنْ عَلَيْهِ) أي: مِنْ فَوْقِهِ. «وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ» نحو: (زَيْدٌ كَالأَسَدِ) «وَزَائِدَةً» نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ إذ[٢٥] التقدير: ليس مثله شيء، على بعض الوجوه. «وَقَدْ تكُونُ» أي: الكاف «اسْماً»

(١) بأن تكون الجملة بجميع أجزائها مقدمة عليه. (٢) مثال المتوسط. (٣) مثال التقدم. (٤) علة الحذف. (٥) علة الاستغناء. (٦) وفي بعض النسخ لكنه أي: الشأن أو إلى الجملة باعتبار الكلام .رضا. (٧) أي: ولعدم كون الجملة المذكورة جواباً للقسم جواباً . (٨) أي: في الجملة المذكورة. (٩) وهي اللام وإن وحرف النفي. (١٠) أي: فاعلاً والمجاوزة. (١١) عطف تفسير. (١٢) كالقوس. (١٣) أي: لمجاوزة شيء. (١٤) كالقوس. (١٥) كالصيد مثلاً. (١٦) بزواله عن الثاني. (١٧) أي: عن زيد مثلاً. (١٨) أي: عن زيد. (١٩) يعني زال عنه الدين. (٢٠) أي: لإعلام الاستعلام. (٢١) مثال الحقيقي. (٢٢) زيد مثال المجازي كأنَّه تحمل نقل الدين على عنقه أو ظهره. (٢٣) أي: كونهما اسمين. (٢٤) حال من ضمير يكونان. (٢٥) علة لمقدر إنَّما حكم بالزيادة في الآية.

(**قوله: لا تسمى إلا الدال على الجواب**) لاقتضاء القسم الصدارة لكونه إنشاء. (**قوله: لا الجواب**) مجامعة لا مع النفي والاستثناء قد تقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود وإن لم تقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المملول. (**قوله: ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم**) من الأمور المذكورة فلا يرد نقضاً على ما ذكر؛ لأنه ليس جواب القسم. (**قوله: أي: لمجاوزة شيء الخ**) سواء كان مجاوزة شيء عن مجرورها كما في رميت السهم عن القوس، أو مجاوزة مجرورها عن شيء؛ نحو: أطعمته عن الجوع، فيدخل تارة على المجاوزة عنه، وتارة على المتجاوز، لكن بقي قيد ذكره الرضي؛ وهو أن تكون المجاوزة بسبب إحداث مصدر المعدي بها فإن بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وعطف التعدية للإشارة إلى أن صيغة المفاعلة بمعنى أصل الفعل. (**قوله: أي: لاستعلاء شيء على شيء**) إما حقيقة كما في المثال الأول أو مجازاً كما في المثال الثاني كأنه تحمل ثقل الدين على عنقه أو ظهره. (**قوله: اسمين**) بمعنى: جانب وفوق فيبنيان حينئذ لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الإضافة بخلاف على. (**قوله: بدخول من عليهما**) حال من ضمير يكونان؛ أي: يكونان اسمين حال كونهما ملتبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها كان ذلك علامة يعلم بها اسميتها؛ فلذلك قال الشارح قدس سره العزيز: يعلم ذلك وليس مراده أن الظرف متعلق بيعلم كما يوهم ظاهر اللفظ؛ إذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص. (**قوله: للتشبيه**) في الصراح: التشبيه ما ننذكردن. (**قوله: إذ التقدير ليس مثله شيء**) به قال الأكثرون؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحروف بمنزلة عادة الجملة ثانياً، قال ابن جني: ولأنهم إذ بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه، وقيل: الكاف غير زائدة ثم اختلف، فقيل: الزائدة مثل كما زيدت في مثل: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾، قال: وإنما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى، والقول: بزيادة الحرف أولى، بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل: لا زيادة فيهما فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة كذا في المغني، وقيل: هو من قبيل الكناية على طريق ليس لأخ زيد أخ؛ أي: ليس له أخ؛ إذ لو كان له أخ لكان لأخيه أخ وهو زيد وما قيل: إن نفي مثل المثل لا يستلزمه نفي المثل؛ لأن مثل الشيء أضعف منه فتوهم محض؛ لأن المماثلة هي الشركة في أخص الصفات والمساواة في جميع الوجوه مما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النفسية.

وَتَخْتَصُّ[١] بِالظَّاهِرِ، وَمُذْ وَمُنْذُ[٢] لِلابْتِدَاءِ فِي المَاضِي[٣] وَالظَّرفِيَّةِ فِي الحَاضِرِ[٤]

(١) أي: باسم الظاهر. (٢) أي: لابتداء الغاية. (٣) أي: في الزمان الماضي. (٤) أي: في زمان لم يمض بتمامه وأنت في بعض أجزائه.

بمعنى (مِثْل)، نحو:

يَضْحَكْنَ[١] عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[٢]

أي: عن أسنان[٣] مثل البرد الذائب للطافته[٤]. «وَتَخْتَصُّ» أي: الكاف «بِالظَّاهِرِ[٥]» أي: بالاسم الظاهر عند الجمهور، فلا يقال: (كَه) استغناء[٦] عنه[٧] بمثل[٨] ونحوه[٩]. وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو: (مَا أَنَا كَأَنْتَ) «خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ» فإنَّه أجاز ذلك[١٠] مطلقاً[١١]، نظراً[١٢] إلى ما[١٣] جاء في بعض أشعارهم[١٤]. «وَمُذْ وَمُنْذُ» للزمان الماضي[١٥] أو الحاضر[١٦] فهما «لِلابْتِدَاءِ[١٧] فِي» الزمان «المَاضِي» يعني: إذا أريد بهما[١٨] الزمان الماضي فالمراد[١٩] أنَّ مبدأ زمان الفعل المثبت[٢٠] أو المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه، كما إذا قلت: سافرت من البلد مذ سنة كذا[٢١]، أو ما[٢٢] رأيت فلاناً مذ سنة كذا[٢٣]، بشرط[٢٤] أن تكون هذه السنة ماضية، لا تكون[٢٥] أنت فيها، فإنَّ معناه حينئذ[٢٦]: إن مبدأ مسافرتي[٢٧]، أو عدم[٢٨] رؤيتي كان هذه[٢٩] السنة وامتدّ إلى الآن. «وَالظَّرْفِيَّةِ[٣٠]» عطف على الابتداء أي: وهما[٣١] للظرفية[٣٢] المحضة من[٣٣] غير اعتبار معنى الابتداء «فِي» الزمان «الحَاضِرِ» أي: الذي[٣٤] اعتبرته حاضراً وإن

(١) خبر مبتدأ ثالث في صدر البيت. أي: النساء. (٢) أي: المذاب. (٣) جمع سن. (٤) إشارة إلى وجه الشبه. متعلق بمثل. (٥) بناء على الغالب. (٦) دليل لمقدر إنَّما ذهب الجمهور إلى عدم جواز دخوله على الضمير لكونه مستغنياً .محرره. (٧) أي: عن دخول الكاف على الضمير. (٨) أي: بدخول المثل على الضمير .أمير. (٩) من كلمة التشبيه. (١٠) أي: الدخول. (١١) سواء كان المدخول ضميراً أو ظاهراً .أمير. (١٢) دليل أجاز. (١٣) عبارة عن الكاف. (١٤) أي: العرب. كقوله: وأم أو عال كمها أو أقربا .أمير. (١٥) نظراً إلى الابتداء. (١٦) بالنظر إلى الظرفية. (١٧) أي: بمعنى من الابتدائية. أي: لابتداء الغاية. (١٨) أي: بدخولهما. (١٩) تفصيل لقوله إذا أريد. (٢٠) صفة الفعل. (٢١) أي: ثالث سنة مثلاً. (٢٢) نفي. (٢٣) أي: ابتداء انقطاع الرؤية. (٢٤) حال كون هذا القول مشروطاً بالإرادة من السنة المذكورة في المثالين. (٢٥) أنت. (٢٦) أي: حين إذا قلت سافرت. (٢٧) في المثال الأول. (٢٨) في المثال الثاني. (٢٩) فقط لا زمان المسافر ولا زمان عدم الرؤية. (٣٠) أي: هذا. (٣١) أي: مذ ومنذ إذا كانا اسمين. (٣٢) أي: المختصة بمعنى في. (٣٣) تفسير للمحضة. (٣٤) أي: الزمان الذي.

(**قوله: بمعنى المثل**) ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين لا في الضرورة، وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار؛ نحو: زيد كالأسد أن يكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضاً بالإضافة، ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً كذا في المغني. (**قوله: نحو: يضحكن**) وقبله بيض ثلاث كنعاج جم بيض صفة محذوف؛ أي: نساء بيض جمع بيضاء، والمراد بالنعاج ههنا: بقرات الوحش، وكثيراً ما يشبه بها النساء في العيون والأعناق، والجم: جمع جماء وهي التي لا قرن لها. (**قوله: للطافته**) متعلق بمثل. (**قوله: ما أنا كانت**) من باب إقامة بعض الضمائر مقام بعض. (**قوله: مذو منذ الخ**) مذ بسيط مبني على الضم، وقد يبنى على السكون، قيل: هو مخفف منذ لرجوعهم إلى ضم الذال في مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم إياه على منيذ، وجمعه على أمناذ، وفيه أنه لم يثبت في استعمال الفصحاء، وأنه يجوز أن يكون الضم للاتباع، وقيل: إنه كلمة برأسها وهو الحق؛ لأن الأصل عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمة، وهما حرفا جر إذا تجر ما بعدهما عند الأكثرين، وبعض البصريين على أنهما اسمان وما بعدهما مجرور بالإضافة، وإذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين، وقد مر ذلك في بحث الظروف؛ فلذا لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيان اسميتهما، وقوله: للزمان خبر؛ أي: يكونان للزمان، والشارح رحمه الله خص الزمان بالماضي والحاضر إشارة إلى أنهما للبيان؛ إذ لا يمكن أن يراد مستعملان للزمان، وإلا لزم كونهما اسمين فبين ذلك بأنهما للابتداء والظرفية، وإلى هذا أشار الشارح رحمه الله بقوله: فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء؛ يعني أن قوله: للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة للابتداء الخ. (**قوله: يعني: إذا أريد بهما الزمان الماضي**) أي: بمدخولهما قال المصنف رحمه الله في أمالي الكافية: لا يدخل مذ ومنذ إلا على ماض أو حاضر فإن دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء، وإذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية هكذا في المغني والتسهيل، وفي الرضي: قالوا: إذا انجر بهما ما بعدهما فهما حرفا جر فإن كان الفعل العامل فيهما ماضياً فهما بمعنى من نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ أي: منه ولا يتم ذلك في نحو قولك: ما رأيته مذ يومين إذا أردت جميع المدة؛ إذ لا معنى لقولك: ما رأيته مذ يومين إلا أن يفسر أول اليومين بتقدير المضاف، وإن كان الفعل حالاً؛ نحو: أراه مذ شهرنا ومنذ اليوم، فهما بمعنى في. (**قوله: لا تكون**) بصيغة الخطاب. (**قوله: للظرفية**) المختصة بمعنى في. (**قوله: من غير الخ**) تفسير للمختصة وإشارة إلى أنه إذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية أيضاً ضرورة وقوع الفعل في مدخوله.

نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ[١] شَهْرِنَا ومُنْذُ يَوْمِنَا، وَحَاشَا[٢] وَخَلا وَعَدَا لِلاسْتِثْنَاءِ. الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ

(١) ومذ عامنا ومذ حيوة زيد. (٢) وحاشا قال العصام في شرحه للاستثناء عن السؤال: لا معلقاً بخلاف عدا فيقال أساء القوم حاشا زيد ولا يقال أحسن الناس حاشا زيد. انتهى كلامه.

مضى بعضه، يعني: إذا أريد بهما الزمان الذي اعتبرته حاضراً، فالمراد[١] أنَّ جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر «نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ[٢] مُذْ شَهْرِنَا، وَمُذْ يَوْمِنَا») أي: جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر أو اليوم الحاضر عندنا[٣]، لأنَّهما لم ينقضيا بعد[٤]، ولم يمتد زمان الفعل إلى ما ورائهما[٥] فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان الفعل؟ فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية[٦]، ويمكن أن يجعل الأول[٧] مثالاً للابتداء[٨] كما يتوهم بحسب الظاهر، لكن[٩] بتقدير مضاف، أي: ما رأيته[١٠] مذ دخول شهرنا. «وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلا لِلاسْتِثْنَاءِ[١١]» أي: لاستثناء ما بعدها[١٢] عما قبلها فإذا جررت[١٣] بها[١٤] ما بعدها تكون[١٥] حروفاً جارة، وبهذا الاعتبار[١٦] ذكرت[١٧] ههنا[١٨]، نحو: (جَاءَنِي القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ، وخَلاَ زَيْدٍ) وإذا نصبت[١٩] تكون[٢٠] أفعالاً. «(الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ») وجه شبهها به، أمَّا لفظاً[٢١] فلانقسامها كالفعل[٢٢] إلى الثلاثي[٢٣] أو الرباعي[٢٤] والخماسي[٢٥] ولبنائها على الفتح[٢٦] مثله. وأمَّا معنى فلان معانيها معاني الأفعال[٢٧]، مثل: أكّدت[٢٨]، وشبّهت[٢٩]، واستدركت[٣٠] وتمنيت[٣١] وترجيت[٣٢]. وكان المناسب أن يعبر[٣٣] عنها بالأحرف المشبهة، على صيغة جمع القلة، لكونها[٣٤] ستة[٣٥]، لكنَّهم[٣٦] لمَّا عبروا[٣٧] عن الحروف الجارة والعاطفة مثلاً بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا[٣٨] تغيير الأسلوب، مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في[٣٩] الأخرى، على[٤٠] أنَّها إذا لوحظت[٤١] مع فروعها الحاصلة[٤٢]

(١) أي: فيكون المراد بهما. (٢) زيد مثلاً. (٣) أي: ما كان المتكلم والمخاطب فيه. (٤) الآن. (٥) أي: غيرهما. (٦) حالان فيكون مذ ومنذ فيهما بمعنى في. محرره. (٧) وهو ما رأيته مذ شهرنا. (٨) أي: الغاية. (٩) هذا الإمكان إنَّما بتأول. (١٠) زيداً مثلاً. (١١) موضوعات. (١٢) أي: ما بعد حاشا وخلا وعدا. (١٣) أنت. (١٤) أي: بحاشا وخلا وعدا. (١٥) كلمات الثلاثة. (١٦) أي: اعتبار الجر. (١٧) أي: كلمات الثلاثة. (١٨) أي: في بحث حروف الجارة. (١٩) ما بعدها بها. (٢٠) أي: كلمات الثلاثة. وهو مذهب المبرد والكوفيين. (٢١) وبهذا الاعتبار ذكرت في بحث المستثنى. (٢٢) متعلق بانقسام. (٢٣) أي: إنَّ وأنَّ وليت. (٢٤) أي: كأن ولعل. (٢٥) أي: لكن لأن فيه خمسة أحرف. (٢٦) أي: لحفظ حركات أواخرها بنون الوقاية عن الكسرة كالفعل. (٢٧) لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي. س. (٢٨) المستفاد من إنَّ وأنَّ. (٢٩) المستفاد من كأنَّ. (٣٠) المستفاد من لكنَّ. (٣١) المستفاد من ليت. (٣٢) المستفاد من لعلَّ. (٣٣) مصنف. (٣٤) دليل كان المناسب. (٣٥) أي: ستة أحرف. (٣٦) نحاة. (٣٧) نحاة. فعلى هذا يكون الحروف مجازاً. (٣٨) نحاة. (٣٩) متعلق بقوله استعمال. (٤٠) بمعنى مع. (٤١) حروف المشبهة. (٤٢) صفة فروعها.

(**قوله: يجعل الأول مثالاً الخ**) ليكون النشر على ترتيب اللف وإن احتمل الثاني بتقدير المضاف؛ أي: في فجر يومنا. (**قوله: كما يتوهم بحسب الظاهر**) فإن الظاهر أن يكون المثالان للمعنيين، وإنما قال: يتوهم؛ لأنه بعد التأمل لا يساعده كون المثالين لهما إلا بتكلف. (**قوله: دخول شهرنا**) ولا حاجة إلى تقدير وقت مضاف إلى الدخول؛ لأن ذلك إنما هو في مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر. (**قوله: لاستثناء ما بعدها الخ**) وإذا استعمل حاشي في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه أو في غيره فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى كذا في الرضي. (**قوله: الحروف المشبهة بالفعل**) أي: اعتبر شبهها بالفعل للأعمال؛ ولذا قال: وجه شبهها؛ أي: وجه المشابهة التي اعتبرت، ولم يقل يعتبر وجه شبهها. (**قوله: فلانقسامها**) أي: باعتبار تمام حروفها إلى الأقسام كالفعل باعتبار تمام حروفه، وكونه سداسياً أيضاً يعتبر لا يضر في تلك المشابهة، وكذا كون الاسم أيضاً منقسماً إلى تلك الأقسام؛ إذ غايته أنها مشابهة للاسم أيضاً لكنه لم تعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها. (**قوله: ولبنائها على الفتح**) لاستثقالها بسبب تشديد إلا وآخر والتاء وهي جهة مشابهتها بالماضي، وأما شبهها بالفعل في الوزن فإن كفر وأن كفر وكأن كظمن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن كظمن، فوزن عروضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها المدغم وغير المدغم؛ إذ لا اختصاص له بهذه الحروف حتى يكون سبباً لإعمالها، وأما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضائها الاسمين فترتب على أعمالها فلا يكون مقتضياً له والكلام في بيان الشبه المقتضى له. (**قوله: معانيها معاني الأفعال**) لكون كل منهما معاني جزئية لا باعتبار النسبة إلى الفاعل المعين في منهوم الأفعال كالحروف. (**قوله: مثل أكدت الخ**) بصيغة الماضي المستعملة للإنشاء الدالة على تحقق معانيها لكون الحروف كذلك. (**قوله: على أنها إذا لوحظت الخ**)

وَهِيَ: إِنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَلَهَا[١] صَدْرُ الكَلَامِ سِوَى أَنَّ فَهِيَ بِعَكْسِهَا وَتَلْحَقُهَا[٢] مَا فَتُلْغَى

(١) أي: لهذه الحروف الستة. (٢) أي: هذه الحروف كلمة ما فتعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة. ج.

بتخفيف نوناتها[١]، ولغات[٢] (لعلَّ) تبلغ[٣] مبلغ جمع الكثرة[٤]. «وَهِيَ (إِنَّ، وأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ» أخرَّهما[٥] لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة[٦]. «لَهَا» أي: لهذه الحروف «صَدْرُ الكَلَامِ» وجوباً ليُعلم من أوّل الأمر أنَّه أيّ قسم من أنواع[٧] الكلام، إذ كل منها[٨] يدل على قسم منه، كالكلام المؤكد[٩] والمشتمل على التشبيه[١٠] والاستدراك[١١] والتمني[١٢] والترجي[١٣]. «سِوَى[١٤] (أَنَّ)» المفتوحة «فَهِيَ بِعَكْسِهَا» أي: بعكس باقيها[١٥]، على[١٦] حذف المضاف، بأن تقتضي عدم الصدارة لأنَّها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، فلا بد لها من التعلق بشيء آخر[١٧] حتى يتم كلاماً، وحينئذ[١٨] لو وقعت في الصدر اشتبهت بـ (إنَّ) المكسورة في صورة الكتابة[١٩]. وإنَّما حملنا[٢٠] العكس[٢١] على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لأنَّ مجرد[٢٢] الاستثناء[٢٣] يكفي في ذلك[٢٤]. «وَتَلْحَقُهَا» أي: هذه[٢٥] الحروف[٢٦] «مَا» الكافَّة[٢٧] «فَتُلْغَى»

---

(١) في إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ. (٢) جمع لغة لأنَّ لغة يكون فعلاً وحرفاً جاراً وحرف المشبهة بالفعل. (٣) جواب إذا. أي: الحروف. (٤) وهي ما فوق العشرة. (٥) مصنف. أي: الحرفان. (٦) لأنَّها للإخبار. (٧) من تمن أو ترج أو استدراك. (٨) أي: من الحروف المشبهة. (٩) نحو: إنَّ وأنَّ. (١٠) نحو: كأنَّ. (١١) نحو: لكنَّ. (١٢) نحو: ليت. (١٣) نحو: لعلَّ. (١٤) أي: غير إنَّ. (١٥) أي: الحروف. (١٦) بناء. (١٧) لأنَّ المفرد لا يصلح أن يكون كلاماً إلَّا متمم شيء آخر إليه. (١٨) أي: حين إذا كانت محتاجة إلى شيء. (١٩) أي: في التلفظ. (٢٠) شروع في وجه تفسير العكس بقوله بأن يقتضي .آه. (٢١) وهو يحصل بالاستثناء المذكور وهو سوى. (٢٢) قوله: لأنَّ مجرد الاستثناء يكفي .آه. لو أريد ذلك كان قوله: فهي بعكسها مستدركاً ،أشار بذلك إلى الرد على المصنف حيث فسر بذلك في الشرح. وجيه الدين. (٢٣) وهو سوى. (٢٤) أي: في إفادة معنى عدم اقتضاء الصورة. أيوبي. (٢٥) صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى أنَّ أو ما سوى إنَّ. (٢٦) أي: الستة. (٢٧) أي: المانعة.

والخبر عنها بالستة بادعاء أن ذكر الأصول ذكر الفروع، وما قيل: إن الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب، والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف، والحرف بمعنى اللغة على الأحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفاً لم يجمعوه على الأحرف، وإذا لم يتعدد جمع التكسير يكون مشتركاً بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التدبير بالأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر. (**قوله: آخرهما**) مع أن كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب. (**قوله: لكونهما للإنشاء**) دائماً بخلاف الأربعة الباقية فإنها ليست كذلك إذا لثلاثة ليست للإنشاء أصلاً، وكأن وإن كانت لإنشاء التشبيه لكنها تجئ للتحقيق والظن والتقريب والإنشاء فرع الإخبار فلذا آخرهما. (**قوله: لها صدر الكلام**) أراد بالكلام مقابل الكلمة؛ أي: هذه الأحرف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء أن المفتوحة كما أشار الشارح قدس سره فيما يجئ، فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاماً فاندفع ما قيل: إن أريد صدر كلام دخلت هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء أن المفتوحة، وإن أريد صدر كلام مقصود لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بأن الواقعة مقول القول، واندفع النقض بقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾، وبقوله: جاء الذي أنه قائم، وبقولنا: أما يوم الجمعة فإن زيداً قائم. (**قوله: ليعلم من أول الأمر**) أي: يعلم السامع من أول الأمر، وهذا العلم واجب دفعاً لحيرة السامع وتوهمه أن لا معنى غير أما إفادة المتكلم. (**قوله: على حذف المضاف**) كيلا يلزم كون أن المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المرجع، وإنما لم يرجع الضمير إلى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فإن الضمير فيهما راجع إلى الحروف كلها. (**قوله: وحينئذ لو وقعت في الصدر الخ**) أي: حين اقتضائها التعلق بشيء آخر لو وقعت في صدر الجملة بأن يؤخر ما تتم به كلا ما التبس بأن المكسورة في الكتابة مثلاً لو قيل: إن زيد قائم بلغني، يجوز أن يكون بلغني من تمام الكلام خبراً لأن المفتوحة وأن يكون جملة مستأنفة وإن مكسورة، وإنما قال: في الكتابة؛ إذ لا لبس في اللفظ. (**قوله: لأن مجرد الاستثناء الخ**) فيكون قوله: فهي بعكسها إعادة، والأصل في الكلام الإفادة؛ فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة. (**قوله: فتلغى**) إشارة إلى أن لحوق ما الكافية يترتب عليه الإلغاء فيستفاد منه وجوب الإلغاء حينئذ وعطف قوله: وتدخل حينئذ على يلحقها لا على تلغى إشارة إلى عدم كون اللحوق سبباً للدخول على الأفعال فيستفاد الدخول في بعض الأوقات لما تقرر أن المتبادر من حكم ذكر بدون الجهة الإطلاق العام، فلا يرد ما قيل: إن في البيان إلغاء؛ لأن المراد بالإلغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة عليه، فالأولى أن يقال: فتلغى وجوباً، وقد تدخل في الصراح: الإلغاء باطل كردن، وفي القاموس: إلغاء خيبه، فقوله: أي تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح: العزل بيان كردن وجدا كردن.

عَلَى الأَفْصَحِ وَتَدْخُلُ[1] حِينَئِذٍ عَلَى الفِعْلِ فَإِنَّ لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الجُمْلَةِ وَأَنَّ[2] مَعَ جُمْلَتِهَا

(١) أي: هذه الحروف تكرر حين إذ تلحق الكافة. أي: يجوز دخولها على الأفعال ففي بيان ألغاز. شرح عصام. (٢) أي: المفتوحة.

أي[1]: تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان[2] (مَا) الكافَّةِ[3] «عَلَى الأَفْصَحِ[4]» أي: على أفصح اللغات، مثل: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ). وقد تعمل[5] على غير الأفصح[6] كما وقع[7] في بعض أشعارهم[8]. «وَتَدْخُلُ[9]» هذه الحروف «حِينَئِذٍ» أي: حين إذ تلحقها (مَا)[10]. «عَلَى الأَفْعَالِ» لأنَّ (مَا) الكافة أخرجتها عن العمل فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحاً للعمل. «فإنَّ» المكسورة «لاَ تُغَيِّرُ[11] مَعْنَى الجُمْلَةِ» ولا تخرجها عن كونها جملة فإذا قلت: (إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ) أخذت[12] ما أخذت[13] بقولك: (زَيْدٌ[14] قَائِمٌ[15]) مع زيادة التأكيد «وَأَنَّ[16]» المفتوحة «مَعَ جُمْلَتِهَا» أي: مع اسمها وخبرها سمَّاها[17] جملة

(١) أي: تمتنع بيان للمعنى المراد من الإلغاء. (٢) أي: لوجود ما. (٣) ولخروجها عن مشابهة الفعل لفظاً وهي فتح أواخرها. (٤) نحوقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾. (٥) أي: هذه الحروف. (٦) وحينئذ لا تكون ما كافة بل زائدة كما ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾. (٧) أي: العمل. (٨) أي: العرب. (٩) عطف على جملة فتلغى عطف المسبب على السبب، وقال السيالكوتي: عطف على تلحقها فارجع إليه. رضا. (١٠) أي: لفظ ما الكافة. (١١) بل تقررها. (١٢) بدل من القول. أحدث نسخة. (١٣) أي: ذلك المعنى بعينه. أحدث نسخة. (١٤) يعني قبل دخولها عليه لكنَّ. (١٥) ظرف لقوله: أخذت. (١٦) مبتدأ. (١٧) مصنف.

(**قوله: أي: تعزل هذه الحروف**) صرح بالمرجع؛ لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى أن أو ما سوى أن. (**قوله: ما الكافة**) عند الجمهور قدر الصفة لتصح سببية لحوق ما للإلغاء وتقييد دخولها على الفعل كما يشير إليه تعليل الشارح للحكمين، وما الكافة قسم من الزائد على ما في المغني: أن الزائدة نوعان؛ أي: كافة وغير كافة. (**قوله: وقد تعمل**) أي: هذه الحروف وحينئذ لا تكون ما كافة، بل زائدة كما في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، في الرضي: إن ألغيت فما كافة، وإن عملت فما زائدة حرفية، ولا يجوز أن يراد بما ما يعم الزائدة والكافة فيكون قوله: فتلغى بمعنى يجوز إلغاؤها؛ لأن إلغاءها واجب على الأفصح بناء على تعين كونها كافة، نعم لو لم يقيد ما بالكافة، ويملل قوله: أي يجب إلغاؤها بكونها كافة، وقوله: وقد تعمل بكونها زائدة لكان أظهر في المقصود فإن بيان الشارح قدس سره العزيز يوهم أنها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك؛ ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور، ثم المتبادر من قوله: وقد تعمل؛ أي: جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل، واللباب من أن إعمال ليتما ولعلما وكأنما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما ولما في شرح التسهيل، قال الزجاج: ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم ولعلما بكراً قائم فيلغي ما فينصب بأن، وكذلك أخواتها لكنه مخالف لما في الرضي من عدم سماع الإعمال في كأنما ولعلما، وجوزه أكثر النحاة قياساً؛ إذ لا فرق بينهما وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله: وقد تعمل على غير الأفصح تعمل الجميع قياساً على غير الأفصح الواقع في بعضها ولو حمل على أنه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الأفصح لم يبعد. (**قوله: كما وقع في بعض أشعارهم**) روى بيت النابغة:

قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَيه　　　إِلَى حَمَامَتِيهِ أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

برفع الحمام ونصبه. (**قوله: أخرجتها عن العمل**)؛ لأنها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح. (**قوله: وتدخل الخ**) ظاهره يفيد أن جميع تلك الحروف حين لحوق ما بها تدخل على الأفعال، وفي المغني خلافه حيث قال: ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء لا يقال ليتما قال زيد خلافاً لابن الربيع وطاهر القزويني، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإهمالها حملاً على أخواتها وورد بالوجهين قول النابغة انتهى، وهذا يشعر بأن إلغاء ليت وإعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف أيضاً لقوله: فتلغى على الأفصح. (**قوله: فإن لا تغير**) الفاء بيان لتفصيل الأحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الأحكام المشتركة بينهما، ولم يبين معنى إن المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتأكيد، فالمكسورة لتأكيد النسبة التامة، والمفتوحة لتأكيد النسبة الإضافية المسبوكة من الاسم والخبر. (**قوله: سماها جملة**) الضمير راجع إلى جملتها والمراد ما عبر بها، ومثل هذه العبارة شائع في محاوراتهم قالوا: سمي الاسم اسماً والفعل فعلاً والحرف حرفاً فلا يتوهم استلزام المفعول الأول للثاني، وبعض القاصرين صحفوا العبارة بضمير التثنية في سماها وكانت وعليها فإن في حكم المفرد بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها فمعنى بلغني أن زيداً قائم بلغني قيام زيد وبلغني أنك زيد؛ أي: زيديتك، وقس على ذلك، فكلمة إن أخرجت الجملة عن الإسناد التام فجعلتها مركباً إضافياً.

فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ وَمِنْ ثَمَّةَ[1] وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ[2] وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ[3] الْمُفْرَدِ فَكُسِرَتِ ابْتِدَاءً وَبَعْدَ الْقَوْلِ

(١) أي: ومن أجل الفرق المذكور. ج. (٢) أي: في موضع يقتضي الجمل. ج. (٣) أي: في موضع يقتضي المفرد. ج.

باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما[1] «فِي[2] حُكْمِ الْمُفْرَدِ، وَمِنْ ثَمَّةَ» أي: ومن أجل الفرق المذكور[3] «وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ[4]» أي: في موضع يقتضي الجمل، «وَ» وجب «الْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ» أي: في موضع يقتضي المفرد. «فَكُسِرَتْ[5]» أن «ابْتِدَاءً[6]» أي: في ابتداء الكلام لكونه[7] موضع الجملة، نحو: (إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ) «وَ» كسرت[8] أيضاً «بَعْدَ الْقَوْلِ» وما يشتق منه[9]، لأنَّ[10] مقول القول لا يكون إلّا جملة[11]، نحو: (قَالَ زَيْدٌ: إِنَّ عَمْراً قَائِمٌ)، «وَ» كسرت أيضاً[12] «بَعْدَ»[13]

(١) أي: على الاسم والخبر. (٢) خبر المبتدأ. (٣) أي: التغير وعدم التغير. (٤) ورد صيغة الجمل إشارة إلى اختلاف أنواعها كما في كتاب الطهارة. (٥) صيغة الخطاب أو الغائبة. (٦) نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ إذ المفتوحة لا يبتدأ بها كما تقدم. (٧) علة كسرت. (٨) مادة الألف والنون. (٩) نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ الآية. (١٠) علة كسرت. (١١) محكمة. (١٢) كما كسرت بعد القول. (١٣) كما كسرت في ابتداء الكلام.

(**قوله: وجب الكسر في موضع الجمل**) أورد صيغة الجمل إشارة إلى اختلاف أنواعها كما قالوا في كتاب الطهارات، وقوله: وجب الكسر في موضع الجمل؛ أي: وجب الكسر في أن إذا وقعت مع مدخولها في موضع الجمل فسدت مسدها فلا ينتقض بما إذا وقعت بعد الفاء الجزائية وإذا المفاجأة؛ فإنه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر؛ لأنها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة، بل مسد جزء الجملة، وأما وقوعها بعد علمت فيجئ تحقيقه من أنها مفتوحة صورة مكسورة معنى. (**قوله: فكسرت إن**) يحتمل أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله وأن يكون مفعولاً به، وكذا في قوله: وفتحت إن والمراد بأن هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة. (**قوله: أي: في ابتداء الكلام**) في شرح التسهيل للعلامة المصري: إن بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم؛ نحو: هو قصد فيجوز نصبه ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي، وإلا لزم المصادرة مع كونه في ابتداء الكلام يكون ما بعدها كلاماً مستأنفاً لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم أو في وسطه؛ نحو: أكرم زيداً إنه فاضل، ونحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾، ونحو: نعم إنه فاضل، ونحو: ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾، ونحو: مرض فلان حتى إنه لا يرجى شفاؤه، فإن قلت: لم يقصد المصنف ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة إلى التعميم، قلت: مواضع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة أن تكون مبتدأة وموصولاً بها وجواب القسم ومحكية لقول وواقعة موقع الحال وموقع اسم عين أو قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامناً؛ وهو بعد حيث، ولا شك أن الأمثلة المذكورة لا يمكن إدخالها فيما عدا المبتدأة؛ فلذلك عمم قوله: لكونه موضع الجملة؛ لأن التكلم بالمفردات من غير أن يتلفظ بها في الجملة باطل لعدم إفادتها إفادة تامة، فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء في المفرد، وما قيل: إن كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل: أنك قائم عندي ما لم يضم إليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام فإذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة إلى اعتبار كونه موضع الجملة فمدفوع بأن المقصود أن الجملة المصدرة بأن وحدها إذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة، وفي المثال المذكور في ابتداء الجملة المصدرة بأن وحدها، بل لما بعدها قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: إن يكسر إن في موضع الابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها لتحقق كونه موضع الجملة. (**قوله: لأن مقول القول الخ**) أشار بذلك إلى أن المراد بكونها بعد القول أن تكون مقولاً له لا مجرد وقوعها بعده فإنه إن وقعت بعد القول للتعليل فتحت؛ نحو: أخصك بالقول إنك فاضل؛ أي: لأنك فاضل، والمراد أن ما وقع عليه القول؛ أي: التكلم إذا أريد به المعنى لا يكون إلا جملة حقيقة أو حكماً؛ لأن التكلم بالمفردات استقلالاً باطل، فلا يرد أن مقول القول يكون مفرداً إذا كان مؤدياً معنى الجملة؛ نحو: قلت حديثاً أو قصة إذا أريد به مجرد التلفظ؛ نحو: قلت كلمة، وإنما قلنا: حقيقة أو حكماً ليشمل ما إذا وقع بعده منقطع من الجملة؛ نحو: إذا ذُقْتَ فاها قُلْتَ طَعْم مُدَامَةٍ، فإنه يعامل به معاملة الجملة، ويحكى على ما كان عليه في التقدير، والتفصيل إن المفرد إما أن يكون في معنى الجملة أو لا، فالأول ينصب مفعولاً به؛ نحو: قلت شعراً، أو نعتاً مصدراً؛ نحو: قلت حقاً، والثاني أن يرد به مجرد اللفظ نصب مفعولاً به وإن لم يرد مجرد اللفظ، بل يكون منقطعاً من جملة فهو جملة في التقدير محكي، فبقوله مقول القول خرج ما يكون نعتاً وهو ظاهر ما يؤدى معنى الجملة؛ لأنه تعبير عن القول بنفسه، وبقوله: إذا أريد المعنى خرج ما إذا أريد مجرد اللفظ، وبقولنا حقيقة أو حكماً دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل: إن كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال: زيد إنك قائم عندي، فقد

الْمَوْصُولِ وَفُتِحَتْ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً وَمُبْتَدَأَةً وَمُضَافاً إِلَيْهَا، وَقَالُوا: لَوْلَا أَنَّكَ[1]

(١) بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية.

الاسم[1] «الْمَوْصُولِ» لأنّ[2] صلة الموصول لا تكون إلّا جملة نحو: (جَاءَنِي الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ). «وَفُتِحَتْ» (أنّ) حال كونها مع جملتها[3] «فَاعِلَةً» نحو: (بَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً عَالِمٌ[4]) لوجوب[5] كون الفاعل مفرداً[6]. «وَ» حال كونها مع جملتها «مَفْعُولَةً» نحو: (كَرِهْتُ أَنَّ زَيْداً[7] شَاعِرٌ) لوجوب[8] كون المفعول مفرداً[9]. «وَ» حال كونها مع جملتها «مُبْتَدَأَةً» نحو: (عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ[10])، لوجوب كون المبتدأ مفرداً[11]. «وَ» حال كونها مع جملتها «مُضَافاً إِلَيْهَا» نحو: (أَعْجَبَنِي اشْتِهَارُ[12] أَنَّكَ عَالِمٌ) لوجوب[13] كون المضاف إليه مفرداً. «وَقَالُوا[14]»: (لَوْلاَ أَنَّكَ») بفتح الهمزة بعد

---

(١) قدر الموصوف. (٢) علة كسرت. (٣) وإلّا فليس إنّ وحدها فاعلاً ومفعولها .وجيه. (٤) أي: بلغني علم زيد. (٥) دليل لمقدر إنّما وجب التأويل. أي: في كلمة إن تقديره: إذا هو عبد القفا؛ فوجب الكسر لوقوعه ابتداء. (٦) لكونه من أقسام الاسم وهو من نوع الكلمة. (٧) أي: كرهت شعر زيد. (٨) دليل فتحت. (٩) لكونه من أقسام الاسم. (١٠) أي: عندي فضلك. (١١) لكونه من أقسام الاسم. (١٢) أي: اشتهار علمك. (١٣) دليل فتحت. (١٤) أي: العرب.

عرفت اندفاعه بأن الكلام فيما إذا كانت الجملة المصدرة وحدها مقول القول، وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي أنه قائم عندك، فتدبر. (**قوله: حال كونها مع جملتها**) إشارة إلى أن في كلام المصنف تسامحاً حيث جعل نفس إن فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافاً إليها باعتبار أنها المصححة لصيرورة ما بعدها كذلك. (**قوله: ومفعولة**) أي: ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق؛ لأنهم يطلقون عليه المقول دون المفعول ولا حاجة إلى تخصيصه بغير باب علمت إذا دخل في خبره لام الابتداء؛ نحو: علمت أن زيداً لقائم؛ لأنها مع جملتها ليست مفعولة، بل قائمة مقام المفعولين وهما في الأصل جملة. (**قوله: ومضافاً إليها**) هذا الإطلاق يدل على أنه يجب الفتح إذا وقعت مضافاً إليها للظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة، وهذا هو المشهور في حيث، وقال بعضهم: إنه من مواضع الكسر، وأما إذا وقعت مضافاً إليها لا ذو إذا فلم تجد فيه نقلاً صريحاً في تعيين الفتح والكسر، والظاهر أن ما بعد أن أول بالمفرد وجعل الخبر محذوفاً يجوز الفتح وإلا فالكسر فهو مما يجوز فيه الأمر أن كالفاء الجزائية وإذا المفاجأة. (**قوله: وقالوا: لولا أنك الخ**) غير الأسلوب، ولم يقل: بعد لولا ولو وقرر أن لولا ولو إنما يدخلان الجمل فيكونان في موضع الجمل فيجب أن يكسر ما بعدهما، فأجاب أن الفتح بعد لولا إنما كان؛ لأنه موضع يذكر فيه خبر المبتدأ فإذا لا يقع ما بعدهما إلا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيماً؛ لأنه يؤدي إلى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال، وليس هذا الموضع كموضع؛ إذ لأن خبر المبتدأ بعد إذا جاز حذفه وذكره، ويجوز الأمران، وأجاب عن الفتح في أن الواقعة بعد لو في قولك: لو أنك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة، ألا يرى أن لو في لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها إلا الجملة بأن التقدير لو وقع أنك منطلق؛ أي: انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً قيل: خص لولا ولو بالتعرض رداً على المخالفة فإن المبرد والكسائي زعما أن ما بعد لولا فاعل، وزعم الكوفيون أن ما بعد لو حرف شرط مبتدأ، وفيه أن اللائق حينئذ ذكرها في مبحث لولا ولولا في مباحث الحروف المشبهة بالفعل.

لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَلَوْ أَنَّكَ[1] لأَنَّهُ[2] فَاعِلٌ فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ جَازَ الأَمْرَانِ[3] مِثْلُ: مَنْ[4] يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ،

(١) بفتح الهمزة. (٢) أي: ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب أن يكون مفرداً. (٣) أي: الفتح والكسر في مادة ألف والنون. (٤) أراد به التركيب الذي وقع بعد الفاء الجزائية.

(لَوْلاَ) الامتناعية «لأَنَّهُ» أي: ما بعد (لَوْلاَ) الامتناعية «مُبْتَدَأٌ[1]» وكون المبتدأ مفرداً واجب نحو: (لَوْلاَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ انْطَلَقْتُ[2])، وكذلك بعد[3] (لَوْلاَ) التحضيضية لأنَّها[4] مع اسمها وخبرها بعدها معمول[5] للفعل[6] الواجب[7] دخول[8] (لَوْلاَ) التحضيضية عليه نحو: (لَوْلاَ أَنِّي مُعَادٍ لَكَ[9] زَعَمْتَ) أي: لولا[10] زعمت أنِّي معادٍ[11] لكَ و(لَوْلاَ أَنَّكَ ضَرَبْتَنِي) أي: لَوْلاَ صَدَرَ الضَّرْبُ مِنْكَ. «وَ» كذلك قالوا: «(لَوْ أَنَّكَ) بفتح الهمزة «لأَنَّهُ» أي: ما بعد (لو) «فَاعِلٌ» لفعل محذوف والفاعل يجب أن يكون مفرداً: نحو (لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ أي: لَوْ وَقَعَ قِيَامُكَ). «فَإِنْ[12] جَازَ» في موضع «التَّقْدِيْرَانِ» أي: تقدير[13] المفرد وتقدير الجملة «جَازَ الأَمْرَانِ» أي: الفتح والكسر في[14] (أنَّ) الفتح على[15] تقدير جعل (أنَّ)[16] مع اسمها وخبرها مفرداً[17]، والكسر على تقدير جعلها معهما[18] جملة[19]، «مِثْلُ: (مَنْ يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ)» مما[20] وقع بعد الفاء الجزائية. فإن كان المراد[21]: مَنْ يُكرمْني فَأنا[22] أُكرمُه، وجب[23] الكسر لأنَّها[24] وقعت في موضع الجملة، وإن كان المراد[25]: مَنْ يُكرمْني[26] فجزاؤه[27] أنِّي أُكرمُه، أو إكرامي[28] ثابت له، وجب[29] الفتح لأنَّها[30] وقعت في موضع المفرد، لأنَّها

(١) محذوف الخبر. (٢) أي: لولا انطلاقك موجود انطلقت. (٣) إذا وقعت. (٤) إنَّما يكون مثلها، كلمة إنَّ. (٥) خبر إنَّ. (٦) سواء كان ذلك المعمول فاعله أو مفعولاً. (٧) صفة الفعل. أي: ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق لأنَّهم يطلقون عليه القول دون المفعول. ك. (٨) فاعل الواجب. (٩) اسم فاعل من المعادلة. (١٠) وهذا إشارة إلى تفسير الفعل المحذوف. (١١) إذ بعد لولا لا يكون إلَّا مبتدأ محذوف الخبر فيكون موضع المفرد. لو سمع. (١٢) الفاء للتفصيل. (١٣) أي: فرض المفرد. (١٤) متعلق بجاز. (١٥) كائن. (١٦) أي: كلمة إنَّ. (١٧) مفعول جعل. (١٨) أي: مع اسمها وخبرها. (١٩) مفعول جعل. (٢٠) بيان للمثل. (٢١) أي: مراد المتكلم. (٢٢) دخلت إن للتأكيد. (٢٣) جواب إنَّ. (٢٤) مادة الألف والنون. (٢٥) أي: مراد المتكلم. (٢٦) لكونها واقعة ابتداء. (٢٧) أي: جزاء من يكرمني. (٢٨) بأن يجعل مبتدأ محذوف الخبر. (٢٩) جواب إنَّ. (٣٠) أي: تلك المادة.

(**قوله: معمول للفعل**) فاعلاً كان أو مفعولاً؛ ولذا أورد مثالين. (**قوله: الواجب دخول لولا الخ**)؛ لأن التحضيض إنما يكون على معاني الأفعال دون الأسماء والحروف. (**قوله: نحو: لو أنك قائم**) صوابه لو أنك تقوم؛ لأن من شرط لو إذا وقع بعد المبتدأ أن يكون الخبر فعلاً إذا أمكن ليكون في الصورة عوضاً عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا﴾، وقد صرح في مبحث حروف الشرط، وإنما قيدنا بقوله: إذا أمكن؛ لأنه إذا تعذر يقع الخبر أبعد عن تقدير الفعل وأظهر في كون ما بعد إن جملة، والتمثيل يكفيه الفرض، وما قيل: إنه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق، وهو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾، وما خبره ظرف، وهو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ ۝﴾ فليس بشيء لأن لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية أو للتمني والكلام في موقع الشرطية. (**قوله: فإن جاز الخ**) أورد الفاء إشارة إلا أنه متفرع على القاعدة السابقة، ومعنى جواز التقديرين أن يكون كل واحد منهما مؤدياً للمعنى المقصود من غير تفاوت. (**قوله: جاز الأمران**) بالنظر إلى إفادة المقصود ولا ينافي ذلك رجحان أحدهما لعدم الحذف فيه. (**قوله: فجزاؤه الخ**) قيل: يرده أنه لم يعهد بعد الفاء الجزائية إيراد لفظ الجزاء؛ لأن جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشيء؛ لأن الفاء يدل على ترتب الثاني على الأول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي؛ أعني: ما يعبر عنه بالفارسية باداش. (**قوله: أو إكرامي ثابت له**) قيل: في كونه مبتدأ بحث؛ لأنهم لما أوجبوا تقدم الخبر؛ لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة، فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخر، وأيضاً تقديم الخبر ههنا واجب، والتقدير فثابت إلى إكرامه وكلاهما ليس بشيء أما الأول؛ فلأنا لا نسلم أن حذفه يوجب الالتباس؛ لأن محل الالتباس ما يكون المعنى مختلفاً على التقديرين، وأما الثاني؛ فلما ذكر في المغني: أن القائلين بأن الواقعة بعد لو الداخلة على أن المفتوحة؛ نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدماً؛ أي: لو ثابت إيمانهم، وبعضهم يقدره مؤخراً؛ أي: لو إيمانهم ثابت.

وَإِذَا[1] أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[2] وَشِبْهُهُ[3] وَلِذَلِكَ

(١) أي: زيد. (٢) أي: شبه كل واحد من المثالين.

إمَّا[1] مبتدأ أو خبر مبتدأ[2]. «وَ» مثل قول الشاعر[3]:

إِذَا إِنَّــهُ[4] عَــبْــدُ الــقَــفَــا[5] والــلَّــهَــازِمِ[6]

ممَّا[7] وقعت[8] بعد (إذا) المفاجأة[9]. فيجوز فيها[10] الكسر على أنّها[11] مع اسمها[12] وخبرها جملة[13] واقعة بعد (إذا) المفاجأة والفتح[14] على[15] أنّهما[16] معهما[17] مبتدأ[18] محذوف الخبر، أي: إذا عبوديته[19] لِلقَفَا واللهازم ثابتة. وتمام البيت:

وَكُنْتُ[20] أَرَى[21] زَيْداً[22] - كَمَا قِيْلَ - سَيِّدَاً[23] إِذَا إِنَّــهُ[24] عَــبْــدٌ لِــلْــقَــفَــا وَالــلَّــهَــازِمِ

قوله[25]: (أُرَى) على صيغة المجهول[26] بمعنى (أظن)، و(زيداً) مفعوله[27] الثاني[28]، و(سيِّداً) مفعوله[29] الثالث، و(كما قيل[30]) معترضة[31]. ومعنى[32] كونه[33] عبد القفا واللهازم: أنَّه[34] لئيم[35] يخدم[36] قفاه ولهازمه[37]، أي: همته[38] أن يأكل[39] ليعظم[40] قفاه[41] ولهازمه[42]. واللّهزمتان: عظمان ناتئان[43] في اللحيين[44] تحت الأذنين، جمعهما[45] بإرادة[46] ما فوق الواحد، أو بإرادتهما مع حواليهما[47] تغليباً[48].

«وَشِبْهِهِ» بالجر عطف على (إِذَا إِنَّه عَبْدُ القَفَا الخ). أي: مثل: (إِذَا إِنَّهُ عَبْدَ القَفَا) ومثل شبهه. وما[49] وجد ذلك[50] في كثير من النسخ[51]. فمن جملة[52] أشباهه قولهم[53]: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ: إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ) فإن جعلت (ما)[54] موصولة أو موصوفة[55] كان[56] حاصل المعنى: أول مقولاتي، تعين الكسر، لأن أول المقولات إني أحمد الله لا المعنى[57] الصدري[58]. فإنَّ المعنى الصدري أعني[59]: الحمد[60]، قول خاص[61] وليس من جنس المقولات، وإن جعلت (ما)[62] مصدرية كان حاصل المعنى: أول أقوالي، تعين الفتح[63]، لأنَّ أول الأقوال هو المعنى المصدري الذي[64] هو معنى (أنَّ) المفتوحة مع جملتها[65] لا[66] ما هو من جنس المقول[67]. «وَلِذَلِكَ» أي: لأجل

(١) حيث يتعين الإفراد فيجب .آه. (٢) يجوز فيه الإفراد والجملة. (٣) البيت للفرزدق. (٤) أي: زيد. (٥) بالتركي: اكسه. بالقصر. (٦) بالكسر .حكمه. (٧) بيان مثل. (٨) مادة الألف والنون. (٩) معناه بالتركي: تاكهان. (١٠) أي: في كلمة إن تقديره إذا هو عبد القفا فوجب الكسر لوقوعه ابتداء. (١١) كلمة إن. (١٢) وهو الضمير في إنَّ. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) ويجوز الفتح. (١٥) بناء. (١٦) كلمة إنَّ. (١٧) أي: مع الاسم والخبر. (١٨) خبر إنَّ. (١٩) زيد. (٢٠) حال. (٢١) أي: أظنُّ. (٢٢) مفعوله الأول. (٢٣) مفعول الثاني. أي: كريماً. (٢٤) زيد. (٢٥) أي: الشاعر. (٢٦) المتكلم. (٢٧) أي: أرى. (٢٨) والمفعول الأول قائم مقام الفاعل. (٢٩) أي: أرى. (٣٠) أي: لفظ كما قيل. (٣١) أي: جملة معترضة. (٣٢) مبتدأ. (٣٣) أي: كون زيد. (٣٤) زيد خبر المبتدأ. (٣٥) أي: بخيل. (٣٦) زيد. (٣٧) زيد. (٣٨) قصده: زيد. (٣٩) زيد، ويشرب. (٤٠) ويتقيد بتدبير بدنه. (٤١) زيد. (٤٢) ولم يعط شيئاً للفقراء لخسته. زيد. (٤٣) أي: مرتفعتان. (٤٤) بالتركي: جكه. (٤٥) أي: الشاعر. (٤٦) أي: بسبب كون الشاعر مريد الجمع. (٤٧) أي: جوانبها. (٤٨) مفعول له للإرادة. على أن يكون عموماً مجازاً. (٤٩) نفي. (٥٠) أي: قوله: وشبهه. (٥١) أي: الكافية. (٥٢) خبر مقدم. (٥٣) مبتدأ مؤخر. أي: العرب. (٥٤) أي: لفظ ما. (٥٥) فعلى هذا يكون ما مقولاً لا قولاً. (٥٦) جواب إنَّ. (٥٧) أي: لا يكون الحاصل. (٥٨) حمدي لله تعالى. (٥٩) أي: بالمعنى المصدري الذي ليس بمفرد. (٦٠) أي: لفظ الحمد. (٦١) لله تعالى. فلا يصح حمل الحمد على أول المقولات. علي المرتضي. يعني أنَّه حمد أسند إلى المتكلم وتعلق بالله وأنَّه مفرد. محرم. (٦٢) أي: لفظ ما في قوله: ما أقول. (٦٣) في مادة الألف والنون. (٦٤) صفة. (٦٥) يعني الحمد. (٦٦) أي: لا يكون حاصلة. (٦٧) بل من جنس القول.

(**قوله: لأنها إما مبتدأ**) وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعاً محلاً وهذا معنى وقوعه موقع المفرد، فلا يرد ما قيل: خبر المبتدأ ليس موقع المفرد؛ لأن الخبر قد يكون جملة. (**قوله: وكما قيل**) جملة معترضة فائدتها تأييداً ظن بقول أنه غيره. (**قوله: إنه للئيم**) في الصراخ: اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه، فالمراد بالعبد معناه اللازم؛ أعني: الخادم، وفي الرضي: اللئيم صفعان، وفي الصراخ: الصفعان سيلى زئنده، فما وقع في تفسير الصفعان في شرح الفاضل الأسفرائيني يعني: يضرب في قفاه ولهزميته سهو. (**قوله: أن يأكل ليعظم قفاه**) وهو غاية اللؤم؛ ولذا قيل: من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه، أو بإرادتها مع ما حواليها كما في قولك: جب مذاكيره وسائر مفارقه. (**قوله: بالجر**) لا بالرفع عطف على مثل من يكرمني الخ، وإن كان بحسب المعنى صحيحاً؛ لأنه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه إنما الشائع لفظ المثل والنحو. (**قوله: أي: مثل عبد القفا**) هكذا في أكثر النسخ، ولعله سقط من قلم الكاتب؛ يعني: أن المقصود شبيه بما وقع بعد إذا؛ أعني: أن مع مدخولها لا مجموع إذا أنه كما يوهم ظاهر العطف؛ لأنه الممثل به على ما صرح به سابقاً بقوله: فما وقعت بعد إذا وجدت في نسخة بخط الشارح قدس سره العزيز؛ أي: مثل إذا أنه عبد

جَازَ العَطْفُ عَلَى اسْمِ[١] المَكْسُورَةِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً بِالرَّفْعِ[٢] دُونَ المَفْتُوحَةِ[٣]، وَيُشْتَرَطُ[٤]

(١) أي: على اسم إن المكسورة. (٢) متعلق بالعطف. (٣) أي: إن المفتوحة. (٤) أي: في العطف على اسم إن المكسورة بالرفع.

أنَّ (إنَّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع، لأنَّها[١] في حكم العدم[٢]، إذ فائدتها التأكيد فقط. «جَازَ العَطْفُ عَلَى» محل «اسْمِ» (إنَّ) «المَكْسُورَةِ» من جهة أنَّه[٣] في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة «لَفْظاً أَوْ حُكْماً بِالرَّفْعِ[٤]» بأن[٥] تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما إذا وقعت[٦] بعد (العلم) مثل: (إنَّ[٧] زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو) و: (عَلِمْتُ أنَّ[٨] زَيْداً قَائِمٌ وَعمرٌو) ف (أنَّ) في هذا المثال وإن كانت[٩] مفتوحة لفظاً فهي[١٠] مكسورة حكماً، حيث[١١] تكون[١٢] مع ما[١٣] عملت[١٤] فيه بتأويل الجملة[١٥]، فصح أن يرفع المعطوف على اسمها[١٦] حملاً على محله «دُونَ (أنَّ) المَفْتُوحَةَ» فإنَّه[١٧] لم يجز العطف على محل اسمه[١٨] بالرفع[١٩]، فإنَّها[٢٠] لما غيرت معنى الجملة[٢١] لا يصح فرض عدمها. «وَيُشْتَرَطُ»[٢٢] في العطف على اسم (إنَّ) المكسورة

(١) علَّة لمقدر وإن كان اسمها في محل الرفع. (٢) لبقاء الجملة على حالها بعد الدخول عليها. (٣) أي: اسم إنَّ. (٤) متعلق بالعطف. (٥) متعلق وتفسير بمكسورة حكماً. (٦) مادة الألف والنون وما يشتق منه. (٧) مثال المكسورة لفظاً. (٨) أي: تأكيد نسبة القيام إلى زيد. (٩) مادة الألف والنون. (١٠) مادة الألف والنون. (١١) تعليلية. (١٢) كلمة إنَّ. (١٣) أي: المعمول الذي. (١٤) تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكماً. (١٥) لكونها قائمة مقام الجملتين. (١٦) كلمة إنَّ. (١٧) شأن. (١٨) أي: محل اسم إنَّ. (١٩) متعلق بـ لم يجز. (٢٠) علَّة لمقدر إنَّما لم يجز هذا العطف، كلمة إنَّ. (٢١) إنَّ الإفراد لا يجوز العطف إلَّا على اللفظ. (٢٢) في جواز العطف على المحل.

القفا، وجه التفسير غير ظاهر حينئذ، وإنما لم يقل: وجه شبهه؛ لئلا يتوهم أن المراد شبهه بكليهما؛ نحو: من يكرمني إذا أني أكرمه، فإنه مشابه للأول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية، ومشابه للثاني من حيث وقوعه بعد إذا المفاجأة صورة. (**قوله: إني أحمد الله**) أي: هذا الكلام فيكون قد قال كلاماً أوله: إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، ولا يكون إني أحمد الله معمولاً في اللفظ لا قول؛ لأنه وقع خبراً عن أول وإن كان مقولاً من حيث المعنى. (**قوله: لأن أول الأقوال الخ**) فيكون فقط خبراً عن المصدر بالمصدر ولا يكون الحمد بهذا اللفظ. (**قوله: ولذلك**) قدم العلة ليحصل الحكم معللاً فإنه أوقع في النفوس. (**قوله: لأنها في حكم العدم**) فهو بمنزلة الباء في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾. (**قوله: التأكيد فقط**) لا دخل لها في إفادة أصل المعنى. (**قوله: من جهة أنه في محل الرفع**) علة لجواز العطف بالرفع. (**قوله: سواء كانت المكسورة**) إشارة إلى أن كلمة أو للتسوية لا لأحد الأمرين لا بيان لوجه التركيب فإن حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ في كلامهم، وأما في وجه النصب في قوله: لفظاً أو حكماً فهو ما أشار إليه بقوله: في حكم المكسورة من أنهما منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من أنهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم؛ أي: المكسورة في اللفظ أو في الحكم، ويحتمل النصب على التمييز؛ أي: المكسورة من جهة اللفظ أو من جهة المحل بناء على ما صرح في شرح التسهيل في بيان فائدة قول المصنف غير الجملة منصوب بفعل مقدر غالباً إسناده إليه مضاف إلى الأول من أنه أشار بقوله: غالباً إلى المفعول؛ أي: ما لا يصلح لإسناده إليه لا لإيقاعه عليه؛ نحو: امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيداً وما أحسن الحليم رجلاً، وأما ما وقع في شرح الفاضل الاسفرايني؛ أي: كسراً لفظياً وكسراً حكمياً فمع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى؛ إذ لا كسر حكمياً في أن المفتوحة، بل هي في حكم المكسورة. (**قوله: بأن تكون الخ**) بيان لقوله: حكماً فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف: بالرفع آخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله: بالرفع وما يتعلق به؛ أعني: جاز العطف. (**قوله: بتأويل الجملة**)؛ لأنه نائب مناب مفعولين كانا في الأصل جملة؛ ولذا جاز دخول لام الابتداء بتأويل في المفعول الثاني فله حكم المكسور بخلاف أعجبني أن زيداً لقائم، فإنه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلاً، وهذا لا ينافي كونها بتأويل المفرد؛ ولذا لا يجوز حذف مفعوليه فإن لها شبهاً بالجملة من حيث إن باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبهاً بالمفرد لكونها بتأويل المفرد. (**قوله: لا يصح فرض عدمها**) فلا يكون لاسمها الرفع أصلاً فلا يصح العطف بالرفع، وفيه إشارة إلى بطلان مذهب من يجوز ذلك. (**قوله: ويشترط مضي الخبر الخ**) فإنه إذا مضى الخبر يقدر المعطوف خبراً آخر يكون معطوفاً على لفظ خبره؛ لأنها اعتبرت في حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد، فاندفع أنه إذا قدر للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفاً على محل خبر إن دون لفظه ليتحد عامل المعطوفين على اسم إن وخبرها والعطف على محل خبر إن لم يوجد في كلامهم، ثم علم أن في قوله: جاز العطف الخ إشارة إلى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموماً والعطف على الضمير المستتر في الخبر إذا كان مشتقاً ومقدماً على المعطوف فإن قيل: إذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد على أن العطف على محل المفرد خلاف القياس، قلت: الفائدة التشريك في معنى التأكيد المستفاد من حكمه وإن لم تكن

مُضِيُّ الخَبَرِ لَفْظاً[١] أَوْ تَقْدِيراً خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ[٢] مَبْنِيّاً خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ وَالكِسَائِيِّ فِي مِثْلِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ. وَلَكِنَّ[٣] كَذَلِكَ[٤]

(١) بأن يكون خبر إن مذكوراً قبل المعطوف كالمثال المذكور في المتن. شرح عصام. (٢) أي: لكون اسم إن. (٣) في جواز العطف على محل اسم إن. (٤) أي: في مثل إن لأنه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله. ج.

بالرفع «مُضِي الخَبَرِ» أي: ذكر خبرها قبل المعطوف «لَفْظاً»[١] مثل: (إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو) «أَوْ تَقْدِيراً[٢]» مثل: (إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو قَائِمٌ) أي: إنَّ زيداً قائم وعمرو قائم، لأنَّه[٣] لو لم يمض الخبر قبله[٤] لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين[٥] على إعراب واحد[٦]، مثل: (إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو[٧] ذَاهِبَانِ) فإنَّه لا شك أنَّ (ذاهبان) خبر عن كل المعطوف[٨] والمعطوف[٩] عليه. فمن حيث إنَّه[١٠] خبر عن اسم (إنَّ) يكون العامل في رفعه[١١] (إنَّ) ومن حيث إنَّه[١٢] خبر المعطوف[١٣] على اسمه[١٤] يكون العامل في رفعه[١٥] الابتداء، فيلزم اجتماع عاملين أعني (إنَّ) والابتداء على رفعه وهو[١٦] باطل، «خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ» فإنَّهم[١٧] لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر، فإنَّ (إنَّ)[١٨] عندهم لا تعمل إلَّا في الاسم، والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول (إنَّ) عليه. فلا يلزم اجتماع عاملين على إعراب واحد. «وَلاَ أَثَرَ لِكَوْنِهِ[١٩]» أي: لكون اسم (إنَّ) «مَبْنِيّاً» في جواز العطف على محل اسم (إنَّ) قبل مضي الخبر عند الجمهور، فلا[٢٠] يجوز عندهم: (إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ)، كما[٢١] أنَّه لا يجوز: (أنَّ زيداً وعمرو ذاهبان). فإنَّ المحذور[٢٢] المذكور مشترك بينهما[٢٣] «خِلَافاً لِلْمُبَرِّدِ وَالكِسَائِي» فإنَّهما يجوزان في مثل: (إنَّك[٢٤] وزيد ذاهبان) العطف[٢٥] على محل اسم (إنَّ) بلا مضي الخبر، فإنَّه[٢٦] لما لم يظهر عمل (إنَّ) في اسمها بواسطة بنائه، فكأنَّها لم تعمل فيه، فلا يلزم المحذور المذكور. «(ولكِنَّ)[٢٧]» في[٢٨] جواز العطف على محل اسمه «كَذَلِكَ» أي: مثل (إنَّ) لأنَّه[٢٩] لا يغير معنى الجملة عما[٣٠] كانت عليه قبل دخوله. فإنَّ[٣١] معناه الاستدراك[٣٢]، وهو لا ينافي المعنى الأصلي[٣٣]، كما أنَّه[٣٤] لا ينافيه التأكيد[٣٥]، فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه[٣٦] بالرفع مثل (إنَّ) المكسورة كما تقول[٣٧]: (لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ وَلَكِنَّ عَمْراً خَارِجٌ وَبَكْرٌ[٣٨]). ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة[٣٩] بالفعل العطف[٤٠] على محل اسمها[٤١] لعدم[٤٢] بقاء المعنى الأصلي فيها[٤٣]، فلا يعتبر محل

(١) تميز عن نسبة المضي إلى الخبر. (٢) أي: أو لم يكن مذكوراً لفظاً بل يكون مذكوراً من جهة المعنى. (٣) دليل الاشتراط، أي: الخبر. (٤) أي: قبل المعطوف. (٥) واللازم باطل وكذا الملزوم وهو عدم مضيه لفظاً أو تقديراً. (٦) وهو الرفع. (٧) مثال عدم معنى الخبر. (٨) عمرو. (٩) زيد. (١٠) لفظ ذاهبان. (١١) وهو الألف. (١٢) لفظ ذاهبان. (١٣) عمرو. (١٤) زيد. (١٥) وهو الألف. (١٦) أي: اجتماع عاملين. (١٧) دليل الخلاف. (١٨) أي: لفظ إنَّ. (١٩) اللام صلة لأثر. (٢٠) تفريع على الشرط المذكور. (٢١) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز. (٢٢) وهو اجتماع. (٢٣) أي: بين المعرب والمبني. (٢٤) إشارة إلى محل الخلاف. (٢٥) مفعول يجوزان. (٢٦) علة يجوزان. شأن. (٢٧) أي: لفظ لكن. (٢٨) إشارة إلى وجه الشبه. (٢٩) دليل المثلية. (٣٠) أي: حالة. (٣١) دليل عدم التغيير. (٣٢) خبر إنَّ. وهو دفع توهم تولد من السياق. (٣٣) لأنَّه راجع إلى ما قبل لا إلى ما بعده. (٣٤) شأن. (٣٥) في إنَّ المكسورة. (٣٦) أي: على اسم لكن. (٣٧) أنت. (٣٨) عطف على محل عمراً. (٣٩) خلافاً للفراء. (٤٠) فاعل لا يجوز. (٤١) بل خص الجواز بالحرفين فقط. (٤٢) علة عدم الجواز. (٤٣) أي: فيما عداهما من الحروف.

عاملة كما في صورة المخففة الملغاة، وفي على اسم إن المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل محلاً لمجموعها دون اسمها؛ إذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد؛ لأنه على تقدير إلحاقها بالعدم يكون اسمها مجروراً لأن المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسماً ولا في تأويله، وإنما خص الحكم بالعطف؛ لأنه الواقع في استعمال الفصحاء فإنه جاز قياساً في سائر التوابع كما ذهب إليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتأكيد أيضاً. (**قوله: وهو باطل**)؛ لأنه كاجتماع علتين مستقلتين على معمول واحد. (**قوله: مثل أن زيداً وعمرو قائم**) يحتمل أن يكون المذكور بعد المعطوف خبر إن وهو لتقدمه في الرتبة في حكم المضي؛ نحو: إنِّي وقَيَّارٌ بِها لَغَريبٌ، وأن يكون الخبر محذوفاً. (**قوله: في مثل: أنك وزيد ذاهبان**) أي: فيما لا يظهر فيه الإعراب فيشمل؛ نحو: إن موسى وزيداً ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور، وإنما لم يقل: ولا أثر لكونه خفي الإعراب؛ لأنه إذا لم يكن للبناء أثر في ذلك لم يكن لتقدير الإعراب أثر بالأولى، ثم المذكور في التسهيل: إن الكسائي يوافق الكوفيين، وإن التفصيل المذكور مذهبه، وصوبه الرضي والله أعلم بالصواب. (**قوله: وهو لا ينافي المعنى الأصلي**)؛ لأنه راجع إلى ما قبله لا إلى ما بعده. (**قوله: لعدم بقاء المعنى الأصلي**)؛ لأنها تغير معنى الجملة إلى الإنشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم.

وَلِذَلِكَ[١] دَخَلَتِ اللاَّمُ مَعَ المَكْسُورَةِ[٢] دُونَهُمَا عَلَى الخَبَرِ أَوْ على الاسْمِ إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُ[٣] وَبَيْنَهَا[٤] أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا وَفِي لَكِنْ ضَعِيفٌ وَتُخَفَّفُ[٥] المَكْسُورَةُ فَيَلْزَمُهَا اللاَّمُ وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا[٦]

(١) أي: ولأجل أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة بخلافه. (٢) أي: مع إن المكسورة التي هي أيضاً لذلك التأكيد. (٣) أي: بين اسم إن. (٤) أي: بين إن. (٥) أن. (٦) أي: إبطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل.

اسمها. «وَ» أيضاً «لِذَلِكَ» أي: لأجل أنَّ (إنَّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره «دَخَلَتِ[١] اللاَّمُ[٢]» التي[٣] هي لتأكيد معنى الجملة «مَعَ المَكْسُورَةِ» التي هي أيضاً[٤] لذلك التأكيد. «دُونَهَا»[٥] أي: دون المفتوحة، لكونها[٦] بمعنى المفرد، فلا يجتمع معها ما[٧] هو لتأكيد معنى الجملة[٨] «عَلَى الخَبَرِ» متعلق بـ(دخلت) أي: دخلت اللام مع المكسورة على الخبر، أي: على خبرها[٩]، نحو: (إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ). «أَوْ» دخلت[١٠] «عَلَى الاسْمِ» أي: على اسمها[١١] «إِذَا فُصِلَ[١٢] بَيْنَهُ» أي: بين اسمها[١٣] «وَبَيْنَهَا» أي: بين (إنَّ)[١٤] نحو: (إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْداً). «أَوْ» دخلت[١٥] «عَلَى مَا» وقع «بَيْنَهُمَا» أي: بين اسمها[١٦] وخبرها، نحو: (إِنَّ زَيْداً لِطَعَامِكَ[١٧] آكِلٌ). وإنَّما خص[١٨] دخول اللام بهذه الصور[١٩]، لأنَّ فيما عداها يلزم توالي حرفَي التأكيد والابتداء. أعني: (إنَّ) المكسورة واللام[٢٠]. وهم[٢١] كرهوا[٢٢] ذلك[٢٣]، واختاروا[٢٤] تقديم (إنَّ) دون اللام ترجيحاً[٢٥] للعامل[٢٦] على ما ليس بعامل[٢٧]. «وَ» دخول اللام «فِي (لَكِنَّ)» على اسمها أو خبرها أو على ما بينهما «ضَعِيفٌ» لأنَّها وإن لم تغير[٢٨] معنى[٢٩] الجملة لكن لا توافق[٣٠] اللام مثل[٣١] :(إنَّ) في معناه الذي هو التأكيد. وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا[٣٢] لَعَمِيدُ

«وَتُخَفَّفُ» (إنَّ) «المَكْسُورَةُ» لثقل[٣٣] التشديد وكثرة الاستعمال «فَيَلْزَمُهَا» بعد التخفيف «اللاَّمُ[٣٤]»، وَ» حينئذ[٣٥] «يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا[٣٦]»

(١) أي: جاز دخول اللام. (٢) أي: لام الابتداء. (٣) صفة اللام. (٤) كاللام. (٥) حال من المكسورة أي: جواز دخول اللام متجاوزة المفتوحة. (٦) أي: المفتوحة مع اسمها وخبرها. دليل لمقدر وإنَّما لم يجز دخول اللام على خبر المفتوحة. (٧) فاعل لا يجتمع، أي: اللام. أي: المفتوحة كالمفرد. (٨) إذ لا مؤكد فلا تأكيد. (٩) أي: خبر المكسورة. (١٠) اللام. (١١) أي: اسم المكسورة. (١٢) نائب فاعله راجع إلى مصدره يعني دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل بجرم. (١٣) مكسورة. (١٤) بالخبر أو معمول الخبر نحو: إن قيل لزيد راغب. (١٥) أي: اللام. (١٦) أي: اللام. (١٧) أي: اسم المكسورة. (١٧) متعلق بآكل. (١٨) إنَّما اختص نسخة. أي: اقتصر دخول اللام. (١٩) أي: الأربع تأتينا. (٢٠) الابتداء. (٢١) أي: الفصحاء من النحاة. (٢٢) أي: الفصحاء من النحاة. (٢٣) أي: اجتمع إن مع اللام متوالين. (٢٤) أي: النحاة. (٢٥) علّة اختاروا. (٢٦) وهو إن. (٢٧) وهو اللام. (٢٨) أي: لكن. (٢٩) إنَّ المكسورة. (٣٠) لكن. (٣١) أي: كموافقة إنَّ. أي: لفظ إنَّ. (٣٢) أي: من حب ليلى. (٣٣) متعلق بتخفيف. (٣٤) في خبرها أما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز أيوبي. (٣٥) أي: حين إذا كانت مخففة. (٣٦) وهو الأكثر.

(**قوله: نحو: أن زيداً لقائم**) أشار بذلك إلى أنها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز أن لفي الدار زيداً، وإنما لم يقيد بذلك؛ لأن الأصل في الخبر التأخير، وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله: إذا فصل متعلق بقوله: على الخبر وعلى الاسم معاً، وجعل ضمير بينه راجعاً إلى أحدهما. (**قوله: إذا فصل الخ**) وذلك الفصل لا يكون إلا بظرف وهو خبر إن كالمثال المذكور أو بظرف متعلق بالخبر؛ نحو: إن في الدار زيداً قائم. (**قوله: لأن فيما عداها الخ**)؛ لأن هذه أربع صور إذا وقع فصل بين إن واسمها أو معمول خبرها يدخل اللام على اسمها، وإن لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها إذا تقدم على الخبر معموله فإنه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها إنما يكون بأن لا يكون فصل بينهما، ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر، فتكون إن متصلة بالاسم، وإن لا يدخل اللام على الخبر، فلا شك أنه يلزم حينئذ توالي الحرفين. (**قوله: وإن لم تغير معنى الجملة**) إشارة إلى استدلال الكوفيين حيث قالوا: وجه الجواز إنها لا تغير معنى الابتداء كان؛ ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع، ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها باقي الحروف؛ لأنها لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية. (**قوله: لا توافق اللام الخ**) يعني: كان حق اللام أن لا تجامع أن المكسورة أيضاً لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها ولكونهما بمعنى واحد لم تسقط صدارتها بخلاف لكن فإنها لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها. (**قوله: ولكنني من حبها لعميد**) في القاموس: العميد: الحزين الشديد الحزن، وفي بعض الشروح: ويقال فلان عميد؛ أي: شديد

وَيُجوزُ دُخُولُهَا(١) عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ(٢) المُبْتَدَأِ خِلَافاً لِلكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ

(١) أي: دخول إن المخففة على فعل.آه. (٢) ومن الأفعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن وأخواتهما.

أي: إبطال عملها، وهو الغالب(١)، لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل، كفتح الآخر، وكونها على ثلاثة أحرف، كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل، ولهذا(٢) لم يذكره(٣) صريحاً(٤). واللام على كلا التقديرين(٥) لازم لها(٦). أمَّا في الإلغاء فللفرق بين المخففة والنافية(٧) في مثل: (إنَّ(٨) زيداً قائمٌ) و(إنَّ(٩) زَيْداً لَقَائمٌ). وأمَّا في الأعمال فلطرد الباب(١٠)، ولأنَّ كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي لكون إعرابه تقديرياً(١١)، أو لكونه مبنياً(١٢). وهذا(١٣) خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة، فإنَّهم قالوا: عند الإعمال لا يلزمها(١٤) اللام لحصول الفرق بالعمل. «وَيَجُوزُ(١٥) دُخُولُهَا» أي: دخول (إنْ) المخففة «عَلَى(١٦) فِعْلٍ مِنْ(١٧) أَفْعَالِ المُبْتَدَإِ» أي: من الأفعال التي هي(١٨) من دواخل المبتدأ والخبر، لا غير(١٩)، مثل: كان(٢٠)، وظنَّ(٢١)، وأخواتهما، لأنَّ(٢٢) الأصل دخولها(٢٣) عليهما(٢٤)، فإذا فات(٢٥) ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر لا غير، رعاية(٢٦) للأصل بحسب(٢٧) الإمكان كقوله(٢٨) تعالى: ﴿وَإِن(٢٩) كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، و: ﴿وَإِن(٣٠) نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾. «خِلَافاً لِلْكُوفِيِّيْنَ فِي التَّعْمِيْمِ(٣١)» أي: تعميم الدخول وعدم تخصيصه(٣٢) بدواخل المبتدأ والخبر، لا في(٣٣) أصل الدخول على الفعل، فإنَّه(٣٤) متفق عليه(٣٥). فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها(٣٦) على غير دواخلهما(٣٧) متمسكين(٣٨) بقول الشاعر:

بِاللهِ(٣٩) رَبِّكَ(٤٠) إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

(١) متعلق بالغالب. (٢) أي: ولأجل أنَّ إعمالها قليل. (٣) مصنف. (٤) أي: الإعمال. (٥) أي: الإعمال والإبطال. (٦) إنَّ. (٧) أي: إنَّ النافية. (٨) نافية. (٩) مخففة. (١٠) يعني كان مقتضى مخففة إذا عملت إنْ يلزمها اللازم لأنَّ الفرق يحصل بالعمل ولكنهم جعلوا الباب كله واحداً. وجيه. (١١) كما تقول: إنَّ موسى لقائم وإنَّ موسى قائم. (١٢) كما تقول: إن هو قائم وإن هو لقائم. (١٣) أي: لزوم اللام في المخففة على الإطلاق يعني سواء ظهر الإعراب أو لا. (١٤) أي: المكسورة. (١٥) تفريع للتخفيف. (١٦) متعلق بالدخول. (١٧) بيان للفعل. (١٨) فالإضافة في المتن وملابسة وهي أفعال القلوب والناقصة والمقابلة. ك. (١٩) من الأفعال. (٢٠) مثال أفعال الناقصة. (٢١) مثال أفعال القلوب. (٢٢) دليل جواز الدخول. (٢٣) أي: دخول إنَّ المخففة المكسورة. (٢٤) أي: على المبتدأ والخبر. (٢٥) مكسورة. (٢٦) مفعول له لا يفوت. (٢٧) وإن امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر وهو تلك الأفعال. (٢٨) مثال ما دخلت على ما كان كقوله تعالى .آه. (٢٩) مكسورة مخففة. (٣٠) مكسورة مخففة. (٣١) يعني: أنَّ البصريين أنكروا التعميم والكوفيين أثبتوا. (٣٢) عطف تفسير. (٣٣) أي: لا اختلاف بين الفريقين في أصل .آه. (٣٤) جواز الدخول على الفعل. إشارة إلى فائدة قوله في التعميم. (٣٥) بين الفريقين. (٣٦) أي: المكسورة المخففة. (٣٧) أي: المبتدأ والخبر. (٣٨) حال من فاعل خالفوا. (٣٩) أي: أقسم بالذي هو ربك. (٤٠) صفة أو بدل.

المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد، وفي الحواشي الشريفية على الرضي: العميد هو الذي هده العشق، في الرضي: وما أنشدوه إما أن يكون لكن أنني فخفف بهمزة ونون وصار لكنني كما خفف: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ اتفاقاً منهم بحذف الهمزة أصله لكن أنا. (**قوله: فيلزمها اللام**) ذهب أبو علي إلى أنها غير لام الابتداء؛ لأن ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها وبالعكس؛ نحو: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾، ونحو: قول الشاعر: باللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً أجاب عنه ابن مالك بأن رتبته التقديم فكأنه مقدم لفظاً. (**قوله: ولهذا**) أي: ولأجل إن إعمالها قليل. (**قوله: فللفرق بين المخففة والنافية**) ولم يعكس؛ لأن لام الابتداء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي؛ لأنه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة في المخففة أولى لتكون كالعوض عن المحذوف. (**قوله: فلطرد الباب**) أي: باب أن المخففة وإن لم تجر العلة المذكورة في صورة الإعمال أيضاً للفرق المذكور والحكمة تراعي في النوع لا في كل فرد فلا يتجه أن هذه النكتة لا تغني عن اعتبار طرد الباب، فلا يحسن مقابلته لطرد الباب. (**قوله: ويجوز دخولها الخ**) وحينئذ يجب إلغاؤها والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ كذا في المغني، وحينئذ يدخل لام الابتداء على الجزء الأخير وهو الخبر كما مر في الأمثلة كذا في الرضي. (**قوله: أي: من الأفعال الخ**) فالإضافة في المتن لأدنى ملابسة، وهي أفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة. (**قوله: لا غير**) أي: لا غيره من الأفعال، فإن الإطلاق قد يراد به التقييد فقط والقرينة. (**قوله: خلافاً للكوفيين في التعميم**) أي: يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فإنه نوع منها، فلا يرد أنه الصواب؛ لأن المخالفة في الشيء معناه ارتكاب نقيضه، ولا حاجة إلى جعل في بمعنى اللام للتعليل، ثم إن الكوفيون لا يقولون بأن المخففة من المثقلة فإن مذهبهم أن إن النافية واللام بمعنى إلا سواء كان بعدها الجملة الاسمية أو

وَتُخَفَّفُ المَفْتُوحَةُ[1] فَتَعْمَلُ[2] فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَتَدْخُلُ عَلَى[3] الجُمْلَةِ مُطْلَقاً[4]، وَشَذَّ إِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ[5]،

(١) أي: إن المفتوحة كالمكسورة. (٢) عند التخفيف على سبيل الوجوب. (٣) أي: الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن. (٤) أي: سواء كانت اسمية أو فعلية أو داخلا فعلها على المبتدأ والخبر أو غير داخل. ج. (٥) أي: في غير ضمير الشأن.

وهو[1] شاذ عند البصريين. «وَتُخَفَّفُ المَفْتُوحَةُ» كالمكسورة «فَتَعْمَلُ» عند التخفيف على[2] سبيل الوجوب «فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ[3]» والسبب في تقديره أنَّ مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر[4] من مشابهته المكسورة به[5]، كما سبق، وإعمال المكسورة، بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام، ويلزم منه[6] بحسب الظاهر[7] ترجيح[8] الأضعف على[9] الأقوى[10] وذلك[11] غير جائز فقدروا[12] ضمير الشأن حتى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها، والجملة المفسرة لضمير الشأن خبراً لها، فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل. فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فإنَّها قد تكون عاملة[13] وقد لا تكون[14]. والعمل[15] في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى[16]. «فَتَدْخُلُ[17]» أي: المفتوحة «عَلَى الجُمَلِ[18]» الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن «مُطْلَقاً[19]» سواء كانت اسمية أو فعلية أو داخلاً فعلها على المبتدأ والخبر أو غير داخل. «وَشَذَّ[20] إِعْمَالُهَا» أي: إعمال المفتوحة المخففة «فِي غَيْرِهِ» أي: في غير ضمير الشأن، ولكنَّه قد حكى بعض أهل اللغة أعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم: (أَظُنُّ أَنْكَ قَائِمٌ) و(أَحْسَبُ أَنْهُ ذَاهِبٌ). وهذه[21] رواية شاذة غير معروفة[22]. وأمَّا في الضرورة[23] فجاء في المضمر

(١) أي: هذا البيت. فأجاب عن قول الشاعر. (٢) متعلق بتعمل. (٣) فلا يجوز إلغاؤها كالمكسورة. كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. (٤) لأنَّ أنَّ تدل على المصدرية بخلاف المكسورة. (٥) أي: بالفعل. (٦) أي: من إعمال المكسورة دون المفتوحة. (٧) أي: كون معمولها ملفوظاً. (٨) فاعل يلزم. (٩) وهو المكسورة. (١٠) وهو المفتوحة. (١١) أي: ترجيح الأضعف. (١٢) فرحلوا - نحاة. (١٣) كما في الآية. (١٤) كما في حال الإلغاء. (١٥) أي: حمل المكسورة في السعة. (١٦) بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الأقوى بحسب الحقيقة. محشي. (١٧) هذا شروع إلى فرق آخر. (١٨) صفة الجمل. (١٩) أي: ونحو: لا مطلقاً. (٢٠) استئناف أو اعتراض. (٢١) أي: إعمال المخففة في المضمر. (٢٢) بل المعروفة بتشديد النون. (٢٣) أي: إعمال المفتوحة في غير ضمير الشأن.

الفعلية فالمعنى: إنهم يخالفون في صورة إن مع اللام في تعميم صورة إن مع اللام، وفي تعميم ما هو إن المخففة في اعتبار ما، وأشار إلى التوجيه الأول في شرح التسهيل، وإلى الثاني في حواشيه ناقلاً عن الشيخ جمال الدين بن هشام. **(قوله: نحو: بالله ربك)** قال صدر الأفاضل: لقد جعل الرواية بالله بالباء الموحدة وأنشده ابن جني في سر الصناعة: شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً كأنه قال: إنك قتلت مسلماً؛ فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد؛ أي: القتل قصاصاً، وهذا وإن كان بياناً للواقع لأجل تسهيل القصاص على المخاطب كذا في شرح المفصل شاذ لا يقاس عليه خلافاً للأخفش فإنه أجاز إن قام لأنا وإن قعدت لأنت ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقولهم: أن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، ولا يقاس عليه إجماعاً كذا في المغني، قال المصنف في شرح المفصل: وجه رد مذهب الكوفيين إذا صح التمسك بما ردوه تقدير ضمير الشأن في ذلك أو تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما أجروا إنما قام زيد قائم. **(قوله: فتعمل الخ)** ويشترط أن يكون خبرها جملة، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران كذا في المغني. **(قوله: أكثر)** قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: التشبيه في أن المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال، أما اللفظ؛ فلأنها مفتوحة الأول كالماضي، وأما المعنى؛ فلأنها تغير معنى الجملة كالفعل، وأما الاستعمال فهو أن العرب عطفت على محل اسم إن المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل. **(قوله: كما سبق)** في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه أن المفتوحة أقوى مشابهة من المكسورة، ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها. **(قوله: واقع كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾)** لام ليوفينهم جواب القسم، ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعاً لكراهة اجتماع اللامين، والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم، وبه قال الفراء ورد بأن اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى إلا كذا في شرح التسهيل. **(قوله: بحسب الظاهر)** وأما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للأضعف على الأقوى؛ لأن الأقوى مغير للمعنى دون الأضعف.

(قوله: فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى) بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الأقوى بحسب الحقيقة. **(قوله: فقدروا ضمير الشأن)**؛ لأنه بحسب تقدير المعمول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله، وما ذلك إلا ضمير الشأن، وقيل: لا

وَيَلْزَمُهَا مَعَ الفِعْلِ السِّينُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ.

نقط. قال الشاعر:

فَلَو أنْكِ في يومِ الرَّخَاءِ[١] سَأَلْتِنِي   فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ[٢] وَأَنْتِ[٣] صَدِيقُ

«وَيَلْزَمُهَا» أي: المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة «مَعَ[٤] الفِعْلِ» أي: الفعل المتصرف، بخلاف غير المتصرف، مثل: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾، و: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ﴾[٥]. «السِّينُ»[٦] نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ[٧] مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾. «أَوْ سَوْفَ» كقول الشاعر:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ[٨] سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا[٩]

«أَوْ قَدْ» نحو: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾. ولزوم هذه الأمور الثلاثة[١٠] للفرق بين المخففة وبين (أنْ) المصدرية الناصبة، وليكون كالعوض من النون المحذوفة. «أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ»[١١] نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾. وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون كالعوض من النون المحذوفة. فإنَّه[١٢] لا يحصل بمجرده[١٣] الفرق بين

(١) أي: الوسعة. (٢) أي: لم أترك. (٣) جملة ابتدائية. (٤) حال من مفعول يلزم. (٥) ﴿أَجَلُهُمْ﴾ الآية. (٦) فاعل يلزم. (٧) أن المخففة. (٨) مخففة. (٩) بتخفيف الدال للوزن. (١٠) أي: السين وسوف وقد. (١١) نحو: علمت إن لن يقم ولن ولا يقوم وما يقوم وما قام .ك. (١٢) علة لمقدر إنَّما خص له. (١٣) أي: بمجرد حرف النفي.

يلزم كون اسمها ضمير الشأن، وقدر سيبويه: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾. (**قوله: عليها جاز كونها فعلية أيضاً**. (**قوله: فلو أنك الخ**) بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن الأنباري أنه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول: لو أنك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سألتني أن أفارقك لم أبخل بذلك وطلبت رضاك وأنت صديق محبوب كذا في شرح أبيات المفصل. (**قوله: ويلزمها مع الفعل**) بخلاف ما إذا كانت مع الاسم بأن يكون خبرها جملة اسمية أو مع الفعل مع أداة الشرط فإنها لا يلزمها الفارق لعدم دخول إن المصدرية عليها لامتناع تأويلها بالمصدر بل الاسمية إما مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة الشرط أو برب أو بكم؛ نحو: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وأن لا إله إلا الله، و﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، وعلمت أن رب خصم لي، وعلمت أن كم خادم لي، وقيل: في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله: غالباً احترازاً عن قوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا   قَبلَ أَنْ يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

وذلك ضرورة، ومنه قراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ وهذه عند البصريين وهي الناصبة؛ أي: للمضارع أهملت حملاً على أختها. (**قوله: أي: الفعل المتصرف الخ**) في التسهيل، والفعل يقترن غالباً بقد أو بلو أو بحرف التنفيس أو بنفي انتهى، فبيان المصنف والشارح رحمهما الله قاصر كما لا يخفى، ثم اعلم أن الشارح ذكر الأمثلة الأربعة، وما وقع بعد العلم إشارة إلى أنه يشترط في المخففة أن تكون بعد العلم أو ما يؤدى معناه، أو بعد الظن الغالب الجاري مجراه؛ نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فإنها لا تقع بعد العلم، وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما؛ ولذا قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: أرادوا بإدخال هذه الأمور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم الفارق خارج قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد. (**قوله: للفرق بين المخففة وبين المصدرية**) لوقوع الالتباس بينهما أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلكونهما حرفي المصدر، وإنما حصل الفرق؛ لأن المصدرية لا تجتمع بهذه الأمور أما لفظاً؛ فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل، وأما معنى؛ فلأن حروف التنفيس مخلصة للفعل إلى الاستقبال، فلذا لا تجامع الناصبة للفعل؛ لأنها أيضاً مخلصة له فيلزم الاستدراك، وأما قد فلا يصحب فعلاً دخل عليه ما يجعله مستقبلاً، وأما حرف النفي فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة، ولذا لا يجمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع أن الفرق يحصل بمجرد الفصل. (**قوله: أو حرف النفي الخ**) نحو: علمت إن لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم. (**قوله: فإنه لا يحصل الخ**) في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل إن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من حروف النفي إلا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول: علمت أن لا تقوم وأريد أن لا تقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشارح قدس سره بأن يقول: المراد أنه لا يحصل في جميع الصور بمجرد الفرق فإنه يجتمع في بعض الصور.

وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ[1] وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى عَلَى الأَفْصَحِ. وَلكِنَّ

(١) أي: لإنشاء التشبيه يعني أن التشبيه حاصل به.

المخففة والمصدرية، فإنَّه[1] يجتمع مع كل منهما[2]. فالفارق بينهما[3]، إمَّا من حيث المعنى، فلأنَّه[4] إنْ عني[5] به[6] الاستقبال فهي[7] المخففة، وإلَّا فهي[8] المصدرية. وإمَّا من حيث اللفظ، فلأنَّه[9] إن كان الفعل المنفي منصوباً[10] فهي[11] المصدرية، وإلَّا فهي[12] المخففة. «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ» أي: لإنشائه[13]. وهي[14] حرف برأسه على الصحيح[15] حملاً[16] على أخواتها، ولأنَّ الأصل[17] عدم التركيب ومذهب الخليل أنَّها مركبة من الكاف[18] و(إنَّ) المكسورة وأصل (كأنَّ زيداً الأسد): إنَّ زيداً كالأسد، قدمت الكاف[19] ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر[20]. وفتحت الهمزة، لأنَّ[21] الكاف في الأصل جارة، وإن خرجت[22] عن حكم الجارة. والجارة إنَّما تدخل على المفرد، فراعوا[23] الصورة[24]، وفتحوا[25] الهمزة، وإن كان المعنى[26] على الكسر. «وَتُخَفَّفُ» أي: كأَنَّ «فَتُلْغَى» عن العمل «عَلَى» الاستعمال «الأَفْصَحِ» لخروجها[27] عن المشابهة لفوات[28] فتحة الآخر، كقول الشاعر:

و[29]نَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ[30] كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[31]

وإن أعملتها[32] قلت: كأنَّ ثَدْيَيْهِ، لكنه[33] يعمل على الاستعمال الغير الأفصح، لما[34] عرفت. وإذا لم تعملها[35] لفظاً[36] ففيها ضمير شأن مقدر عندهم[37]، كما في (أنْ) المخففة. ويجوز أن يقال: غير مقدر بعدها[38] الضمير، لعدم الداعي إليه[39] كما[40] كان في (أنْ) المخففة. «وَلَكِنَّ» وهي عند البصريين مفردة. وقال الكوفيون: هي مركبة من (لا وإنَّ) المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة[41] وأصله[42]: (لا كإنَّ) فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف[43] وحذفت الهمزة. فكلمة (لا) تفيد إن ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له نفياً[44]

(١) حرف النفي. (٢) من المصدرية والمخففة. (٣) أي: بين المصدرية والمخففة. (٤) شأن. (٥) أي: قصد. (٦) أي: . (٧) كلمة إنَّ. (٨) كلمة إنَّ. (٩) شأن. (١٠) كقوله: لئلا يكون. (١١) كلمة إنَّ. (١٢) كلمة إنَّ. (١٣) أي: لإيجاد. (١٤) كلمة كأنَّ. (١٥) من المذاهب. (١٦) علة حرف. (١٧) في الحروف. (١٨) أي: التشبيه. (١٩) على أنَّ. (٢٠) كما هو شأن الإنشاء. (٢١) متعلق بفتحت. (٢٢) بسبب صيرورته جزءاً. (٢٣) أي: النحاة. (٢٤) أي: صورة الجارة. (٢٥) أي: النحاة. (٢٦) إذا لم تصر بالفتحة جزئي مصدرياً. أي: ولو كان المعنى الذي أريد بها. (٢٧) كلمة كأنَّ. (٢٨) متعلق بالخروج. (٢٩) أي: رب نحر والواو واو رب كما سبق. (٣٠) ولونه وثديا صاحبه كحقين في الاستعارة والتهور والإكثار .وجيه. (٣١) تثنية الحقة. (٣٢) كلمة كأنَّ. (٣٣) أي: تكن القراءة بالياء يعمل .آه. (٣٤) وهو الخروج عن المشابهة كما عرفت المفتوحة المخففة. (٣٥) كلمة كأنَّ. (٣٦) كما في المفتوحة. (٣٧) أي: النحاة. (٣٨) كلمة كأنَّ. (٣٩) أي: إلى تقيد والضمير في كأنَّ. (٤٠) أي: كالتقدير الذي كان في المفتوحة. (٤١) صفة الكاف. (٤٢) لفظ لكن. (٤٣) فيه نقل الحركة إلى المتحركة. رضي. (٤٤) تميز.

(قوله: فلأنه إن عني به الاستقبال فهي المخففة وإلا فهي المصدرية) هكذا في النسخ رأيناها، والصواب: إن عني به الاستقبال فهي المصدرية وإلا فهي المخففة؛ لأن المصدرية تخلص المضارع للاستقبال دون المخففة. **(قوله: أي: لإنشائه)** وهو الغالب عليها والمتفق عليها، وزعم ابن سيدة أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها جامداً بخلاف كأن زيداً قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فإنها في ذلك كله للظن؛ لأن الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه؛ ولذا لا يقال كأني المسيئ، وفي الرضي: الأولى أنه للتشبيه أيضاً، والمعنى كأني شخص إلا أنه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا الموصوف، فلذلك تقول: كأني أمشي، ولا يخفى ما فيه من التكلف؛ إذ مقصود القائل من كأن زيداً قائم إفادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم ويجئ للتحقيق والتقريب أيضاً كذا في المغني. **(قوله: حملاً الخ)** الوجهان ذكرهما المصنف في شرح المفصل وترك الثالث، وهو أنها لو كانت مركبة لأدى إلى أن تكون مع جملتها جاراً ومجروراً، فلا يكون كلاماً مستقلاً يحتاج إلى تقدير التعلق، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل لظهور دفعه بأنه يحصل بالتركيب أحوال لم تكن قبله. **(قوله: ومذهب الخليل الخ)** فهي عنده للتشبيه والتأكيد، في المغني: إنه مذهب الأكثر حتى قيل: إنه كالمجمع عليه. **(قوله: وإن خرجت)** بسبب صيرورته جزء. **(قوله: ونحر مشرق اللون)** ويروى وصدر والمعنى واحد، والحقة بالضم معروفة وأراد الحقتان، ويجوز أن يكون مما يحذف منه تاء التأنيث عند التثنية، وجعل النحر مشرقاً لبياضه وشبه ثدييه بالحقتين في نهودهما واكتنازهما. **(قوله: ويجوز أن يقال الخ)** في الرضي لكن لما لزم الفعلية التي يليها ما لزم إن المخففة من حرف العوض قدر إضمار الشأن بعدها إجراء لها مجرى أن. **(قوله: وقال الكوفيون الخ)** في الرضي: ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوه وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، والأصل عدم التركيب انتهى.

لِلاسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ[1] بَيْنَ كَلامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ[2] مَعْنىً[3] وَتُخَفَّفُ[4] فَتُلْغَى[5]، وَيَجُوزُ مَعَهَا[6] الوَاوُ. وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي وَأَجَازَ الفَرَّاءُ لَيْتَ زَيْداً قَائِماً.

(١) أي: كلمة لكن. (٢) أي: نفياً وإثباتاً يعني إن كان الذي قبلها نفياً يكون ما بعدها إثباتاً وبالعكس. (٣) أي: تغايراً معنوياً سواء وجد معه التغاير اللفظي أو لا. (٤) أي: لكن. (٥) أي: عن العمل. (٦) أي: مع لكن مشددة أو مخففة.

وإثباتاً، وكلمة (إنَّ) تحقق مضمون ما بعدها. «لِلاسْتِدْرَاكِ[1]» ومعنى الاستدراك، رفع توهم يتولد[2] من كلام متقدم. فإذا قلت: (جَاءَنِي زَيْدٌ) فكأنَّه توهم[3] أنَّ عمراً أيضاً[4] جاءك، لما[5] بينهما من[6] الألفة[7]، فرفعت[8] ذلك التوهم بقولك[9]: (لكنَّ عمراً لم يجيء). «تَتَوَسَّطُ[10]» أي: لكنَّ «بَيْنَ كَلامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ[11]» نفياً وإثباتاً. «مَعْنىً» أي: تغايراً معنوياً. والضروري[12] هو المعنوي ولهذا اقتصر[13] عليه. واللفظي[14] قد يكون النفي صريحاً نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ) وقد لا يكون[15]، نحو: (زَيْدٌ حَاضِرٌ لَكِنَّ عَمْراً غَائِبٌ). «وَتُخَفَّفُ» أي: لكنَّ «فَتُلْغَى[16]» عن العمل لخروجها[17] عن المشابهة[18]. وأشبهت العاطفة[19] لفظاً[20] ومعنى[21] فأجريت مجراها بخلاف (إنَّ، وأنَّ) المخففتَين[22] فإنَّه[23] ليس لهما[24] ما أجريتا عليه. وفي بعض النسخ[25] (عَلَى[26] الأَكْثَرِ) وكأنَّه إشارة إلى ما جاء عن يونس والأخفش من[27] أنَّه يجوز إعمالها قياساً على أخواتها[28] المخففة. وقال الشارح[29] الرضي: ولا أعرف له[30] شاهداً[31]. «وَيَجُوزُ مَعَهَا» مشددة أو[32] مخففة «الوَاوُ[33]» وهي إمّا لعطف الجملة على الجملة وإمَّا اعتراضية. وجعل الشارح الرضي: الأخير[34] أظهر[35]. «وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي[36]» أي: لإنشائه فتدخل على الممكن[37]، نحو: (لَيْتَ زَيْداً قَائِمٌ)، وعلى المستحيل[38] نحو:

ألاَ لـيـتَ الـشَّـبـابَ يـعـودُ يـومـاً

«وَأَجَازَ الفَرَّاءُ: لَيْتَ زَيْداً قَائِماً» بنصب المعمولين[39] بناء على أنَّ (ليت) للتَّمَنِّي، فكأنَّه[40] قيل: أتمنى زيداً قائماً، أي: أتمناه كائناً على صفة القيام. فالجزآن[41] منصوبان

(١) موضوعاً. عرفاً. (٢) صفة التوهم. (٣) سامع. (٤) كزيد. (٥) متعلق بتوهم. (٦) بيان لمَّا. (٧) أي: المحبة. (٨) أنت. (٩) متعلق برفعت. (١٠) خبر بعد خبر أو حال من الظرف. (١١) صفة كلامين. (١٢) أي: الذي يفيد التغاير وهو التغاير المعنوي. (١٣) مصنف. (١٤) أي: التغاير اللفظي. (١٥) أي: لا يوجد النفي صريحاً. (١٦) على الأكثر كما في كأنَّ ويصير من حروف العطف. حبيصي. (١٧) متعلق بتلغى. (١٨) بالفعل. (١٩) أي: عاطفة لكن. (٢٠) تميز. (٢١) أي: لكونه بمعنى الاستدراك. (٢٢) صفة إنَّ وأنَّ. (٢٣) شأن. (٢٤) أي: للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة. (٢٥) أي: نسخ الكافية. (٢٦) بقيد. (٢٧) بيان لمَّا. (٢٨) وهي إنَّ وأنَّ وكأنَّ. (٢٩) وبهذا النقل أشار إلى تضعيف هذه النسخة. (٣٠) أي: لجواز الإعمال. (٣١) أي: كلاماً منقولاً عن البلغاء فيكون دعوى بلا دليل. محرره. (٣٢) حال. (٣٣) كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾. (٣٤) أي: الاعتراضية. (٣٥) من حيث المعنى. (٣٦) ويقال: لتّ بإبداء الياء تاء وإدغامها في التاء. (٣٧) أي: ممكن الوقوع. (٣٨) بأن كان ممكناً ذاتياً ولا يدخل واجب الوقوع فلا يقال: ليت غداً يجيء. (٣٩) وبأنهما معمولان لليت. (٤٠) شأن. (٤١) أي: ذهب الفراء إلى أنَّ هذين الجزئين.

(**قوله: معنى الاستدراك الخ**) عرفاً، وأما لغة ففي التاج: الاستدراك دريافتن جيزي، وفي الصراخ: الاستدراك تدارك ما فات فليس السين للطلب، وفي الحواشي الهندية؛ أي: لطلب درك السامع لدفع ما عسى أن يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من معنى العام إلى الخاص. (**قوله: أي: تغايراً معنوياً**) يجب أن يكون عين الأول موهماً لنقيض الثاني. (**قوله: وجعل الشارح الرضي الأخير أظهر**) ولعل وجهه أن الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد، ولكن عمرو لم يجئ إفادة أن الحكمين المتغايرين محققان في نفس الأمر فإن المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو، بل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لإتمام الأول فيكون الاعتراض، وما قيل: إن الاعتراض لا يكون إلا لدفع التوهم وفي آخر الكلام فمدفوع بأن التوهم مستفاد من لكن لا من الواو، وإن مختار الرضي أن الاعتراض يكون في الآخر؛ ولذا قال في أن الوصلية للاعتراض وعليه المحققون. (**قوله: وليت للتمني**) ويقال: لت بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء. (**قوله: فتدخل على الممكن الخ**) أي: ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع بأن كان ممكناً ذاتياً، ولا يدخل على واجب الوقوع، فلا يقال: ليت غداً يجئ، في الرضي: ماهيه التمني محبة لحصول الشيء سواء كان مع تقارب حصول أو لا، فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي المحال. (**قوله: وأجاز الفراء**) أي: أجاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياساً مطرداً يدل عليه بفظ الإجازة، فلا يرد أنه لا خلاف في جواز هذا التركيب إنما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه بيان الشارح قدس سره العزيز؛ لأن ذلك البيان إنما هو فيما وقع في الاستعمال. (**قوله: أتمنى زيداً قائماً**) وهو متعد إلى مفعولين كذا في الحواشي الهندية. (**قوله: أي: أتمناه كائناً على صفة**

وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَشَذَّ[١] الجَرُّ بِهَا. الحُروفُ العَاطِفَةُ[٢] وَهِيَ الوَاوُ وَالفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى وَأَوْ وَإِمَّا[٣] وَأَمْ

(١) كما جاء في اللغة العقيلية. (٢) العطف في اللغة الإمالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه سميت عاطفة. ج. (٣) بكسر الهمزة.

على المفعولية بمعنى (ليت). وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير (كأنّ[١]) ومتمسكهما[٢] قول الشاعر:

يَـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا[٣] رَوَاجِـعَـا

فالفراء يقول: معناه[٤]: أتمنى أيامَ الصِّبَا رواجعا، والكسائي يقول: أي: ليت أيامَ الصِّبَا كانت رواجعا. فالمحققون[٥]: على أنَّ (رواجعا) منصوب على أنَّه حال من الضمير المستكن في خبرها[٦] المحذوف[٧]، أي: ليت أيام الصِّبَا لنا كائنة حال كونها راجعة. «(وَلَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي» أي: لإنشائه ولا يدخل على المستحيل[٨]. ومعناه توقع[٩] أمر مرجو[١٠]، أو مخوف[١١] كقوله[١٢] تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، و: ﴿لَعَلَّ[١٣] ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾. والغالب هو الأول[١٤]. «وَشَذَّ الجَرُّ بِهَا» أي: بكلمة (لَعَلَّ) كما جاء في اللغة العقيليّة. وأنشد السيرافي في ذلك[١٥]:

وداعٍ[١٦] دَعَا[١٧] يَا مَنْ[١٨] يُجِيْبُ إلى النَّدى[١٩] فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ[٢٠] مُجِيبُ[٢١]

فقلتُ ادعُ أُخرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوةً لَعلّ أَبي المغوارِ[٢٢] منكَ[٢٣] قَرِيبُ

وأجيب عنه[٢٤]: بأنَّه يحتمل أن يكون[٢٥] على سبيل الحكاية، كذا قال المصنف في شرحه: يعني[٢٦] أنَّه[٢٧] وقع مجروراً في موضع آخر، فالشاعر حكاه[٢٨] على ما[٢٩] كان[٣٠] عليه، أو كان اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء. فيجب أن يحكى في الأحوال الثلاث بالياء. ولعل مراد المصنف. بما ذكر من[٣١] التأويل[٣٢]. أنَّ هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة[٣٣]، وإلَّا[٣٤] فلا حاجة إلى التأويل بعدما جزم[٣٥] فيه بوجود الجر بها[٣٦]، وحكم بشذوذه. «(الحُرُوفُ العَاطِفَةُ)» العطف في اللغة: الإمالة. ولمَّا كانت هذه الحروف تميل[٣٧] المعطوف إلى المعطوف عليه[٣٨] سُمِّيت[٣٩] عاطفة. «وَهِيَ: الوَاوُ، وَالفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا» بكسر الهمزة «وأَم، ولاَ،

(١) أي: لفظ كان. (٢) أي: الفراء والكسائي. في إجازة نصب الجزئين. (٣) جمع الصبي. (٤) أي: البيت. (٥) وبينهم المصنف. (٦) أي: خبر ليت. (٧) صفة خبرها. (٨) لأنَّ وقوعه لا يرجى. (٩) أي: انتظار. (١٠) أي: يرجى وقوعه. (١١) أي: انتظار الأمر الذي خيف وقوعه. (١٢) مثال الأمر الذي يرجى. (١٣) أي: القيمة لأنَّها مخوفة. (١٤) أي: توقع أمر مرجو. (١٥) أي: استعمال لعل جاراً. (١٦) أي: رب داع. (١٧) صفة داع. (١٨) استفهام. أي: يا قوم. (١٩) أي: النعمة. (٢٠) أي: الدعوة. (٢١) فاعل يستجبه. (٢٢) رجل مشهور في السخاوة في العرب هو في الأصل المقاتل. أبيات. (٢٣) متعلق بقريب الآتي قدم لرعاية السجع. (٢٤) أي: عن إنشاد السيرافي. (٢٥) أي: استعمال أبي في أبي المغوار. (٢٦) مصنف. (٢٧) لفظ أبي المغوار. (٢٨) أبي المغوار. (٢٩) أي: الجر. (٣٠) أبي المغوار. (٣١) بيان لمَّا. (٣٢) أي: على سبيل الحكاية. (٣٣) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة. (٣٤) أي: وإن لم يكن مراد المصنف هذا فلا حاجة. (٣٥) مصنف. (٣٦) أي: بكلمة لعل. (٣٧) مثل: جاءني زيد وعمرو والواو فيه تميل عمرا إلى زيد في المجيء. (٣٨) وتميل العامل إلى المعطوف. عصام. (٣٩) جواب لَمَّا.

القيام) يعني معنى أتمنى كون زيداً ذا قيام تمني حصول صفة القيام له. **(قوله: وأجاز الخ)** توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فإنه لا يجوز في ليْتَ الشَّبابَ يعودُ يوماً أتمنى الرجع إلى الفتاء من المشيب كأن البدء الأول. **(قوله: أي: ليت أيام الصبى لنا كائنة الخ)** كائنة بدل من لنا أشار إلى نيابة الجار والمجرور المحذوف من عامله وتحمل الضمير. **(قوله: ولعل للترجي)** ذهب الأخفش والكسائي إلى أنها تكون للتعليل بمعنى اللام، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنها تكون للاستفهام، ونقل البعض عن الفراء إن لعل للشك، وقال بعضهم: وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا في شرح التسهيل. **(قوله: وداع دعا الخ)** يقال: استجاب له استجابة بمعنى أجابه؛ أي: رب داع هل من مجيب إلى الندى؛ أي: هل أحد يمنح المحتاجين فلم يستجبه، فقلت: ادع دعوة أخرى وارفع الصوت مرة لعل أبي المغوار منك قريب فيجيبك ويمنحك فإنه الجواد، والشاعر يقول على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح أبيات الكشاف. **(قوله: وثم)** وقد تلحقها التاء فتختص بعطف الجمل؛ نحو: فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني. **(قوله: بكسر الهمزة)** وقد تفتح، وقد تقلب ميمها الأولى ياء، وقد تقلب نوناً ويحذف الياء. **(قوله: وعند الأكثرين)** عطف بيان أو بدل؛ لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ويقع تفسيراً للجمل أيضاً إذا وقع بعد تقول أو قبله فعل مسند للضمير وحكى الضمير تقول: استكتمته؛ أي: سألته كتمانه يقال ذلك بالضم، ولو جئت بإذا مكانه فقلت: إذا سألته كان إذا ظرف تقول.

وَلَا وَبَلْ وَلَكِنْ فَالأَرْبَعَةُ الأُوَلُ لِلْجَمْعِ[١]؛ فَالوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً وَلَا[٢] تَرْتِيْبَ فِيْهَا، وَالفَاءُ[٣] لِلتَّرْتِيْبِ، وَثُمَّ مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ، وَحَتَّى مِثْلُهَا،

(١) أعم من أن يكون مطلقاً أو مع ترتيب. (٢) بيان لقوله مطلقاً أي: لا ترتيب في الواو بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب من الواو وجوداً وعدماً. ج. (٣) أي: للجمع مع الترتيب بغير مهملة.

وَبَلْ، وَلَكِنْ» وعدَّ[١] بعضهم[٢] (أَيْ) المفسرة منها، وعند الأكثرين: أنَّ ما بعدها عطف[٣] بيان لما قبلها، كما ذهب بعض آخر إلى أنَّ (بل) التي[٤] بعدها مفرد[٥]، نحو: (جَاءَنِي[٦] زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و: (مَا[٧] جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) ليست[٨] منها، لأنَّ ما بعدها بدل[٩] غلط مما[١٠] قبلها. وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأمَّا[١١] معها ففصيح مطرد في كلامهم[١٢]، لأنَّها موضوعة[١٣] لتدارك مثل هذا الغلط. «فَالأَرْبَعَةُ الأَوَّلُ لِلْجَمْعِ» أي: جمع المعطوف و المعطوف عليه في حكم واحد أعمُّ[١٤] من أن يكون مطلقاً[١٥] أو مع ترتيب. ومراد النحاة بالجمع ههنا[١٦]: أن لا يكون[١٧] لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت[١٨] (أَوْ) و(إمَّا). وليس المراد[١٩] اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل[٢٠] في زمان أو مكان. فقولك: جاءني زيد، وعمرو، أو فعمرو، أو ثمَّ عمرو، أو حتى عمرو، أي: حصل الفعل من كليهما، لا[٢١] من أحدهما[٢٢] دون الآخر[٢٣]. «فَالوَاوُ[٢٤] لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً[٢٥]، وَلاَ تَرْتِيْبَ فِيْهَا[٢٦]». فقوله[٢٧]: (لا ترتيب فيها) بيان لإطلاقها، أي: لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى: أنَّه لا[٢٨] يفهم هذا الترتيب[٢٩] منها وجوداً[٣٠] وعدماً[٣١]. «وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ[٣٢]» أي: للجمع مع الترتيب بغير مهلة[٣٣]، «و(ثُمَّ) مثْلها» أي: مثل الفاء في مطلق الترتيب[٣٤] مقرونة «بِمُهْلَةٍ». «وَ(حَتَّى) مِثْلُهَا» أي: مثل (ثُمَّ) في الترتيب بمهلة، غير أنَّ المهلة في (حتى) أقلّ منها في (ثم). فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها[٣٥] وبين (ثمَّ)

(١) وعند نسخة. (٢) وهو السكاكي. (٣) خبر إنَّ أو بدل. (٤) صفة بل. (٥) خبر إنَّ. (٦) سواء وقعت بعد الإيجاب. (٧) أو وقعت بعد النفي. (٨) كلمة بل التي تتصف بتلك الصفة. (٩) خبر إنَّ. (١٠) بيان لمحل الغلط. (١١) أي: بدل الغلط. (١٢) أي: كلام العرب والفصحاء. (١٣) خبر إنَّ. (١٤) أي: هو. (١٥) من غير ملاحظة الترتيب كما في الواو. (١٦) من قولهم هذه الأربعة ما يقابل أحد الأمرين. (١٧) أي: تلك الحروف. (١٨) كلمة أو وإمَّا. (١٩) من الجمع. (٢٠) أ- الأولى فيه أي: في الحكم ليشمل زيد وعمرو إنسانان. عصام. ب - المراد منه مجيء زيد وعمرو مثلاً في قولنا: جاءني زيد وعمرو. (٢١) أي: لا المراد بهذا القول أنَّه حصل من أحدهما. (٢٢) من زيد مثلاً. (٢٣) أي: من عمرو. (٢٤) موضوع. (٢٥) حال من الجمع. (٢٦) ظرف مستقر خبر لا. (٢٧) مصنف. (٢٨) شأن. (٢٩) بين المعطوف والمعطوف عليه. (٣٠) في الفعل المثبت. (٣١) أي: بشرط عدم المهملة فإنَّه المتبادر عند الإطلاق فلا حاجة إلى تفسير بإلى التصريح. (٣٢) موضوع. (٣٣) حقيقة أو عادة مثل العادة ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ .وجيه. (٣٤) فيتقرب بالنسبة إلى عظم الأمر ويستبعد بالنسبة إلى طول الزمان. (٣٥) أصلاً.

(**قوله: فالأربعة الأول**) فالفاء للتفسير؛ أي: الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلاثة أقسام بالحصول الحكمي قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعاً وهي الأربعة الأول، وقسم يثبت به الحكم لأحدهما لا بعينه وهو أو وإما، وقسم يثبت به الحكم لأحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن، ثم إن آحاد كل قسم تقترن باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الآخر. (**قوله: للجمع**) بين المفرد وبين ما في حكمه في كونهما مسندين إليهما ومفعولين أو حالين ونحو: ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما وإذا دخل عليهما النفي أفاد نفي المجموع أو انتفاء جزئيه أو انتفاء أحدهما وإذا قصد التنصيص على الأول جئ بلا المزيدة بعد الواو؛ نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو. (**قوله: مطلقاً الخ**) أي: لا يفهم منه الترتيب أو يفهم منه الترتيب فالأربعة للتشريك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق. (**قوله: أي: حصل الفعل**) خبر لقوله: فقولك: بتأويل معناه. (**قوله: بمعنى أنه لا يفهم الخ**) أي: فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو احتمل الثلاثة. (**قوله: وجوداً**) كما نقل عن المبرد والكسائي وبعض الفقهاء، أو عدماً بأن يكون للمعية كما ذهب إليه بعض الحنفية، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح والترتيب أكثر وعكسه قليل كذا في المغني. (**قوله: أي: للجمع مع الترتيب**) في تاج البيهقي: الترتيب يك ازبيش ديكري فراكردن فليس الجمع في معنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبراً في الترتيب؛ فلذا زاد الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل: إن الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة إلى تفسيره بالجمع مع الترتيب. (**قوله: بغير مهلة**) أي: بشرط عدم المهلة فإنه المتبادر عند الإطلاق؛ لأنه الكامل فلا حاجة إلى التصريح. (**قوله: في مطلق الترتيب**) لا في الترتيب المطلق، وإنما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار. (**قوله: غير أن**) هكذا قال الجزولي، وقال الرضي: إن حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد إن المعطوف وهو الجزء الفائق في القوة والضعف على سائر أجزاء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى أسبق، وقد يكون في أثناء المتعلق بالمتنوع، فالترتيب

(١) حقيقة أو حكماً. (٢) أي: متبوع معطوف حتى. (٣) أي: العطف.

المفيدة(١) للمهلة(٢). «ومعطوفها(٣)» أي: المعطوف بـ (حتى) بحسب ما(٤) اقتضاه وضعها(٥) «جزء» قوي أو ضعيف، من حيث إنّه قويّ(٦) أو ضعيف. «مِنْ(٧) مَتْبُوعِهِ» أي: متبوع معطوفها(٨). «لِيُفِيْدَ» أي: العطف بها(٩) «قُوَّةً(١٠)» في المعطوف «أَوْ ضَعْفاً(١١)» فيه أي: ليدل عليهما(١٢) حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل. فصار كأنّه غيره، فصلح(١٣) لأن تجعل غاية وانتهاء(١٤) للفعل(١٥) المتعلق بالكل(١٦)، ودلَّ انتهاء الفعل إليه على(١٧) شموله جميع أجزاء الكل(١٨)، نحو: (مَاتَ النَّاسُ(١٩) حَتَّى الأَنْبِيَاءُ(٢٠))، و: (قَدِمَ الحَاجُّ(٢١) حَتَّى المُشَاةُ(٢٢))، والفرق(٢٣) بين (ثُمَّ) و(حتَّى) بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة، من(٢٤) وجهين: أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ (حتى) جزءاً(٢٥) من(٢٦) متبوعه، ولا يشترط ذلك(٢٧) في (ثمَّ(٢٨)). وثانيهما(٢٩): أنَّ المهلة المعتبرة (٣٠) في (ثمَّ(٣١)) إنَّما هي بحسب الخارج، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو) وفي(٣٢) (حتى(٣٣)) بحسب الذهن، فإنَّ المناسب بحسب الذهن أن يتعلق الموت أولاً بغير الأنبياء ويتعلق بعد التعلق بهم(٣٤) بالأنبياء، وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس وهكذا(٣٥) المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاجُّ(٣٦) على رَجّالتهم(٣٧) وإن كان في بعض الأوقات على عكس ذلك. ومع(٣٨) هذا يصح أن يقال: (قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ). واعلم أنَّ الانتهاء بالجزء الأقوى أو الأضعف، كما يفيد عموم(٣٩) الفعل(٤٠) جميع(٤١) أجزاء الشيء(٤٢) كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء

(١) صفة ثم. (٢) وهذا فرق بينهما. (٣) أشار إلى فرق آخر. (٤) أي: الغاية. (٥) فإنّها موضوعة للتدريج الذهني. (٦) خبر إنَّ. (٧) متعلق بجزء. (٨) أي: كلمة حتى. (٩) أي: بكلمة حتى. (١٠) مثل: مات الناس حتى الأنبياء. (١١) نحو: قدم الحجاج حتى المشاة. (١٢) أي: على القوة والضعف ليس المراد بالإفادة في الخارج بل في الذهن. (١٣) إذا كان ذلك الجزء المميز مشابهاً بالغير كان صالحاً. (١٤) عطف تفسير. (١٥) وهو الموت. (١٦) أي: الناس. (١٧) متعلق بدل. (١٨) أي: الناس. (١٩) مثال القوة. (٢٠) فإنَّ موت الأنبياء أبعد درجة وأعظم من موت غيرهم. (٢١) مثال الضعف. (٢٢) وهو جمع الماشي. (٢٣) شرع إلى بيان الفرق. (٢٤) ظرف لمستقر خبر المبتدأ. (٢٥) خبر منصوب لكون. (٢٦) متعلق بجزأ. (٢٧) أي: كون المتبوع جزأ. (٢٨) أي: لفظ ثم. (٢٩) أي: الوجهين. (٣٠) صفة المهلة. (٣١) أي: لفظ ثم. (٣٢) أي: إنَّ المهملة المعتبرة في حتى. (٣٣) أي: في لفظ حتى. (٣٤) أي: بغير الأنبياء من الناس. (٣٥) أي: كما كان المناسب أن يكون كذا في المثال. (٣٦) في الخارج. (٣٧) أي: الماشين. (٣٨) حال. (٣٩) أي: شمول. (٤٠) هو الموت. (٤١) مفعول عموم. (٤٢) وهو الناس.

الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة إنما المعتبر فيها الترتيب ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، وسيجئ في كلام الشارح رحمه الله دفعه. **(قوله: بحسب ما اقتضاه وضعها)** فإنها موضوعة للتدريج الذهني. **(قوله: جزء أقوى أو أضعف)** قدر الصفة بقرينة قوله: تفيد الخ، والمراد بالجزء أعم مما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق؛ نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها، والضابط أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل وتمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل. **(قوله: من حيث إنه قوي)** قيد بذلك ليترتب عليه قوله: ليفيد قوة أو ضعفاً فإن ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكأنه قال: يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد الخ. **(قوله: أي: ليدل عليهما)** أي: ليس المراد بالإفادة في الخارج بل في الذهن. **(قوله: فصلح لأن يجعل الخ)** وفي العاطفة معنى الجارة لانتفاء وقوعها مع الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشرط أن يكون مدخول العاطفة جزء ليحصل الاشتراك في الحكم قوياً أو ضعيفاً فيحصل معنى الغاية. **(قوله: ودل انتهاء الفعل)** فيصير معنى الكلام نصاً في الشمول بخلاف ما إذا لم يذكر حتى نحو: قدم الحجاج. **(قوله: وثانيهما الخ)** أشار بذلك إلى دفع ما نقلت سابقاً عن الرضي بأن مراد الجزولي بقوله: غير أن المهلة في حتى أقل مهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج، ولا شك أنها معتبرة في حتى؛ لأن تدرج الذهن في تعلق الفعل بأجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة بدخولها. **(قوله: على رجالتهم)** الراجل خلاف الفارس، والجمع رجل؛ نحو: صاحب وصحب ورجال ورجالة كذا في الصحاح، والمشاة: جمع ماش. **(قوله: كذلك الانتهاء الخ)** يعني: أن المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس إلا ليصحح جعله غاية وليحصل المقصود؛ أعني: شمول الفعل لجميع أجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة إلى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح رحمه الله وجهاً لعدم دخول العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه؛ لأنه إذا كان دخولها على الجزء الأضعف أو الأقوى ليفيد عطف البعض على الكل المقتضى لمغايرة قوته وضعفه بحيث صار مغايراً لسائر الأجزاء خارجاً من الكل لا يصح أن تدخل على غير الجزء؛ لأن عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف.

وَأَوْ وَإِمَّا وَأَمْ لأَحَدِ[1] الأَمْرَيْنِ مُبْهَماً[2]،

(١) أي: للدلالة على أحد الأمرين.آه. ج. (٢) أي: حال كون ذلك الأحد مبهما آه.

الأخير يفيد ذلك العموم، كقولك: (نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ) فإنَّه[1] يفيد شمول النوم لجميع[2] أجزاء الليلة. وكذلك[3] استعملت (حتى) الجارة في المعنيين جميعاً، إلَّا[4] أنَّه[5] لم يأت[6] في العاطفة ما يلاقي الجزء الأخير[7]، فإنَّ أصل (حتى) أن تكون جارة لكثرة استعمالها، فتكون العاطفة[8] محمولة[9] عندهم على الجارة. وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها[10] في معنييها جميعاً[11]، ليبقى للأصل[12] على الفرع[13] مزية[14]. وإنَّما استعملوها[15] في أظهر معنييها[16]، وهو كون مدخولها[17] جزءاً، لأنَّ[18] اتحاد الأجزاء[19] في تعلق الحكم أعرف[20] في العقل، وأكثر[21] في الوجود من اتحاد المتجاورين[22]. هكذا في بعض الشروح، ومن[23] هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها[24] بكونه جزءاً من متبوعه، وعدم[25] الحاجة إلى أن يقال: الجزء أعمُّ من أن يكون حقيقة أو حكماً[26]، ليشمل المجاور أيضاً[27] كما وقع في بعض الحواشي[28]. «وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ» كل من هذه الحروف الثلاثة «لأَحَدِ[29] الأَمْرَيْنِ» أي: للدلالة[30] على أحد الأمرين أو الأمور حال كون ذلك الأحد «مُبْهَماً» أي: غير معين عند المتكلم. ولا يتوهم أنَّ (أو[31]) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ لكل من الأمرين[32] لأنَّها[33] مستعملة لأحد الأمرين على ما[34] هو الأصل فيها. والعموم[35] مستفاد من وقوع الأحد

(١) أي: الانتهاء الواقع في هذا التركيب. (٢) متعلق بالشمول. (٣) أي: الإفادة الجارة، هذا العموم. (٤) أي: لكن الفرق بين الجارَّة وبين العاطفة. (٥) شأن. (٦) أي: المنتهى الذي يلاقي .آه. (٧) ولذا قيد المصنف بكونه جزأ من متبوعه. (٨) أي: حتى العاطفة. (٩) أي: النحاة. (١٠) أي: النحاة. (١١) متعلق بلم يستعملوا. (١٢) أي: الجارة. (١٣) أي: العاطفة. (١٤) أي: فضيلة. فاعل ليبقى. (١٥) أي: حتى الجارة. (١٦) حتى. (١٧) حتى. (١٨) علة أظهر. (١٩) هي الناس والأنبياء. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) عطف تفسير. (٢٢) من الجوار أي: البارحة والصباح. (٢٣) رد على الحواشي الهندية. (٢٤) حتى. (٢٥) عطف على قوله وجه. (٢٦) ليشمل الحقيقي الذي هو المستعمل في العاطفة. (٢٧) كالحقيقة. (٢٨) أراد به الحواشي الهندية. (٢٩) فصاعداً. (٣٠) أشار إلى أنَّ اللام في أحد الأمرين ليست صلة الدخول لأنَّ أو ليست موضوعة لأحد الأمرين بينهما عند المتكلم أي: الشك لأحد الأمرين. (٣١) أي: لفظ أو. (٣٢) إذ لا يجوز أن يراد لا تطع واحداً منهما وأطع الأمر بقرينة الإثم والكفر. سيالكوتي. (٣٣) كلمة أو. (٣٤) أي: المعنى. (٣٥) أي: الأمران.

(**قوله: هكذا في بعض الشروح**) إنما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكوراً فيه مشروحاً وإلا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب. (**قوله: كما وقع في بعض الحواشي الهندية**) لكنه لو لم يقل ليشمل المجاز، ولم يمثل بنمت البارحة حتى الصباح لأمكن توجيه كلاميه بأن مراده بقوله: أو حكماً ما اعتبر كجزء بالنسبة إلى ما نسب إلى المتبوع كما في قوله: أعجبتني الجارية حتى حديثها، وضربني السادات حتى عبيدهم. (**قوله: أي: للدلالة الخ**) أشار إلى أن اللام في أحد الأمرين ليست صلة الوضع؛ لأن أو ليست موضوعة لأحد الأمرين مبهماً عند المتكلم؛ أي: للشك بل لأحد الأمرين سواء كان مبهماً عند المتكلم فتكون للشك أو معلوماً عنده قصد بها الإبهام على السامع وللتفصيل وللإباحة وللتخيير وللتسوية فإن مدلولها أحد الأمرين والخصوصيات مستفادة من القرائن؛ لأن استعمالها في الشك أشيع؛ فلذلك بينه المصنف ومع كونه لأحد الأمرين أنه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الأمرين المذكورين كأنه قائم مقام لفظ الأحد إلا أن معناه جزئي محتاج إلى ذكر الأمرين المخصوصين بخلاف لفظ الأحد، وما قيل: إنه لإفادة إحدى النسبتين من النسبة إلى المتبوع أو النسبة إلى التابع أو ثبوت الحكم لأحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم؛ لأن النسبة لثبوت الحكم ليست مدلول أو وإنما تستفاد من الكلام الذي فيه أو. (**قوله: عند المتكلم**) بناء على أن الألفاظ لإفادة ما في الأذهان. (**قوله: لكل من الأمرين**) إذ لا يجوز أن يراد لا تطع واحداً منهما وأطع الآخر بقرينة الإثم والكفر. (**قوله: والعموم مستفاد الخ**) لحقيقة أنه لا فرق في أصل الوضع بين المثبت والمنفي في أن الحكم على أحدهما دون الآخر مثل رأيت زيداً أو عمراً وما رأيت زيداً أو عمراً ومعناهما: رأيت أحدهما دون الآخر واضرب زيداً أو عمراً ولا تضرب زيداً أو عمراً، ورأيت زيداً أو عمراً أو خالداً، وما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً فإن معنى الأول: رأيت أحدهما دون الباقيين، ومعنى الثاني: ما رأيت أحدهم ورأيت الباقيين، وكذا الحال في الأمر والنهي هذا مقتضى أصل الوضع، ثم جرت عادتهم إذا استعمل لفظ أحد أو كلمة أو في الإثبات فمعناه الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الأغلب، ويجوز أن يراد الواحد فقط أيضاً فيكون كالموجب ويصح حينئذ أن يقال: بل كلاهما كذا في الرضي.

وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ يَلِيهَا[1] أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالآخَرُ[2] الْهَمْزَةَ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ[3]، وَمِنْ ثَمَّةَ لَمْ[4] يَجُزْ، أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً، وَمِنْ[5] ثَمَّةَ كَانَ جَوَابُهَا

(١) أي: يذكر بعد الاستفهام بلا فاصلة. (٢) أي: والمستوى الآخر يلي الهمزة. (٣) من المخاطب. (٤) أي: تركيب أرايت.آه. (٥) أي: ومن أجل ما ذكر بعينه.

المبهم[1] في سياق النفي لا[2] من كلمة (أو). «وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ» أي: غير مستعملة بدونها. «يَلِيهَا[3]» أي: يذكر بعدها بلا فاصلة «أَحَدُ[4] الْمُسْتَوِيَيْنِ، وَ» المستوى «الآخَرِ» يلي «الْهَمْزَةَ» أي: همزة الاستفهام «بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا» أي: أحد المستويين عند المتكلم. «لِطَلَبِ[5] التَّعْيِينِ» من[6] المخاطب. «وَمِنْ[7] ثَمَّةَ» أي: لأجل أنَّ (أم) المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما[8] لطلب التعيين. «لَمْ يَجُزْ» تركيب «(أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً؟)» فإنَّ[9] المستويين فيه[10] (زَيْدٌ[11] وَعَمْرٌو)، وأحدهما وإن ولي (أم) ولكن الآخر لم يلِ الهمزة[12]. هذا[13] ما[14] اختاره المصنف. والمنقول[15] عن سيبويه: أنَّ هذا[16] جائز[17] حسن فصيح، و: (أزيداً[18] رأيت أم عمراً؟) أحسن وأفصح، وحينئذ[19] يكون تركيب: (أرأيت زيداً أم عمراً؟) حسناً وفصيحاً، وإن لم يكن أحسن وأفصح[20]. وفي[21] الترجمة[22] الشريفية[23]: أنَّه[24] وجد بعض نسخ الكافية المقروءة[25] على المصنف وعليه[26] خطه هكذا[27]: (يليها[28] أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح، ومن ثمة ضعف: أرأيت زيداً أم عمراً[29]؟). ولا يخفى أن الحكم بضعفه[30] لتنزيله[31] عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحية غير[32] مناسب لأنَّ[33] ما كان حسناً فصيحاً لا يعد ضعيفاً[34]. وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب. والحق ما نقل عن سيبويه. «وَ» أيضاً «مِنْ[35] ثَمَّةَ» أي: من أجل ما ذكر[36] بعينه «كَانَ جَوَابُهَا» أي: جواب أم المتصلة

(١) صفة الأحد. (٢) إنَّ العموم مستفاد من كلمة أو. (٣) والجملة حال من فاعل لازمة. (٤) فاعل يليها. (٥) علة يليها. (٦) متعلق بالطلب. (٧) متعلق بـ لم يجز الآتي. تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب. بالعكس. (٨) عند المتكلم. (٩) علة عدم الجواز. (١٠) أي: في هذا التركيب. (١١) خبر إنَّ. (١٢) بل هو يلي لفظ رأيت. (١٣) أي: عدم جواز مثل هذا التركيب. (١٤) أي: الحكم الذي. (١٥) يعني أنَّ ما اختاره المصنف مخالف لما نقل. (١٦) أي: هذا التركيب. (١٧) خبر إنَّ. (١٨) تركيب. (١٩) أي: حين كون المنقول عن سيبويه هذا. (٢٠) فحينئذ ثبت خلل في كلام المصنف لما نقل عن صاحب المذهب. (٢١) أي: وقع. (٢٢) أي: كتب في الترجمة. (٢٣) الفارسية المنسوبة إلى سيد الشريف. (٢٤) شأن. (٢٥) صفة بعض. (٢٦) أي: على بعض النسخ. (٢٧) أي: المشار إليه ما بعدها. (٢٨) قوله: يليها مع جملتها نائب فاعل وجد. محرم. (٢٩) وهذا ما وجدت من النسخ الصحيحة. (٣٠) أي: بضعف هذا التركيب. (٣١) أي: لقصد الإخبار. أي: التركيب. (٣٢) خبر إن. (٣٣) متعلق بغير مناسب. (٣٤) أي: لا يعقل في العرف أنَّه ضعيف وإن كان يصدق عليه أنَّه ضعيف بالنسبة إلى الأفصح. س. (٣٥) شروع إلى تفريع آخر. (٣٦) لبيان المشار إليه فيما سبق هو المشار إليه ههنا.

(**قوله: وأم المتصلة**) أراد أن يبين الفرق بين الثلاثة وبدأ من القريب. (**قوله: لازمة لهمزة الاستفهام**) لفظاً أو تقديراً دون هل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام. (**قوله: أي: غير مستعملة الخ**) يعني: أن اللازم بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية جيذه، وليس بالمعنى المصطلح بين أرباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد أن الصواب، وأم المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام؛ لأنه حيث استعملت أم المتصلة استعملت دون العكس. (**قوله: يليها أحد المستويين**) والآخر الهمزة ليكون أم مع الهمزة بتأويل؛ أي: والمفرد أن بعدهما بتأويل المضاف إليه لأي؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو؛ أي: أيهما عندك، وأفي الدار زيد أم في السوق؛ أي: في أي الموضعين. (**قوله: بعد ثبوت أحدهما**) تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى، وتعلقه بالطلب بالعكس. (**قوله: لطلب التعيين**)؛ لأنها مع الهمزة بمعنى أي، وأي يستفهم به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد؛ ولذلك سميت بالمتصلة وأما نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، فأريد التسوية، والهمزة وأم جردتا عن معنى الاستفهام، واستعملتا لمجرد الاستواء فهي معنى مجازي، فلا يرد أن أم ههنا للاستواء في الرفع فلا يصح قوله: عند المتكلم، واختلف في تركيبه فقيل: إن الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء خبره؛ أي: إنذارك وعدم إنذارك سيان وقيل بالعكس؛ لأن الاسم أولى بالابتداء، وقيل: سواء خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأمران سواء، والجملة دالة على الجزاء، وقولك: أقمت أم قعدت مستعار بمعنى أن قمت أو قعدت بعلامة إن كلاً من حرفي الاستفهام، والشرط يدخل على المحمول وأيد بلزوم الفعل بعد الهمزة؛ لأن الفعل لازم الشرط. (**قوله: وحينئذ يكون تركيب الخ**) هذا تكرار محض وتوزيع للشيء على نفسه اللازم، اللهم إلا أن يقال: المنقول عن سيبويه هو الكلية كما في الرضي المشار إليه بقوله: هذا ما يفهم من الكلام السابق؛ أعني: أن المخالفة بين ما ولياهما في أرأيت زيداً أم عمراً كناية عن المعادلة بين ما ولياهما، وحينئذ يكون تفريعاً للجزئي على الكلي

بِالتَّعْيِيْنِ دُونَ نَعَمْ أَوْ لَا وَالمُنْقَطِعَةِ[1] كَبَلْ وَالهَمْزَةِ مِثْلُ: إِنَّهَا[2] لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ،

(١) أي: وأم المنقطعة الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف الكلام بعده. (٢) أي: القطيعة التي أراها لا بل.آه.

«بِالتَّعْيِيْنِ[1]» أي: بتعيين[2] أحد الأمرين[3]، لأنَّ السؤال عنه «دُونَ[4] نَعَمْ[5]»، أَوْ لاَ»، لأنَّهما لا يفيدان التعيين، بخلاف (أو) و(إمَّا) مع الهمزة، كما إذا قلت: (أَجَاءَكَ زَيْدٌ أمْ عَمْرٌو؟) أوْ (أَجَاءَكَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو؟) فإنَّه[6] يصح جوابهما[7] بـ(لا) و(نعم)، لأنَّ[8] المقصود بالسؤال أنَّ أحدهما[9] لا على التعيين جاءك أَوْلاً. وقد يجاب بنفي كليهما[10] لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما[11]. فالمشار[12] إليه بـ(ثمة) في الموضعين أمر واحد لكنَّه لما كان مشتملاً على شرطين لصحة وقوع (أم) المتصلة[13] فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكماً[14] آخر[15]. وجعلها[16] إشارة[17] في كل موضع إلى شرط آخر لا يخلو[18] عن سماجة[19]، ولو اقتصر[20] على قوله[21]: (ومن ثمة لم يجز) في أول[22] الكلام، وعطف[23] قوله[24]: (كان[25] جوابها[26] بالتعيين) على[27] قوله[28]: (لم يجز[29])، وتعلق[30] كل حكم بشرط على طريق اللف[31] والنشر، لكان[32] أخصر وأحسن كما لا يخفى. «وَ» أم «المُنْقَطِعَةُ كَـ(بَلْ)» في الإضراب عن الأول، «وَ» مثل «الهَمْزَةُ» للشك في الثاني، والواقع قبلها إمَّا خبر «مِثْلُ» قولك: «(إِنَّهَا لَإِبِلٌ[33] أَمْ[34] شَاءٌ[35]؟)» أي: إنَّ القطعة[36] التي أراها لإ بل، وهي[37] جملة خبرية

(١) ظرف مستقر خبر كان. (٢) جواباً صحيحاً. (٣) بأن يجاب إنَّ زيد أو عمرو. (٤) حال من السين. (٥) يعني لم يجز أن يجاب عن بنعم. (٦) شأن. (٧) أي: جواب أو وإمَّا. (٨) متعلق بيصح. (٩) أي: زيد وعمرو. (١٠) مستويين بأن يقال: لم يجيء زيد ولا عمرو. (١١) مشتق بين. (١٢) تفريع على تفسير في الموضعين بمعنى واحد. (١٣) يعني بأحد الشرطين ولأحدهما الهمزة وبالآخر طلب التعيين. محرم. (١٤) مفعول فرع. (١٥) صفة حكماً. (١٦) مبتدأ. أي: كلمة ثمه. (١٧) مفعول له. (١٨) خبر مبتدأ. (١٩) أي: ركاكة وقباحة. (٢٠) مصنف. (٢١) مصنف. (٢٢) متعلق باقتصر. (٢٣) مصنف. (٢٤) مصنف. (٢٥) بدل من قوله. (٢٦) أي: أم المتصلة. (٢٧) متعلق بعطف. (٢٨) مصنف. (٢٩) بدل من قوله. (٣٠) مصنف. (٣١) أي: لف الشرطين والحكمين. (٣٢) جواب لو. (٣٣) اللام ابتدائية وأبل خبر إنَّ. (٣٤) بل عاطفة. (٣٥) أي: هي شاة. قوله: شاة خبر مبتدأ محذوف أي: هي شاه والجملة الاسمية لا محل لها عطف على جملة أنَّها لا بل على طريق عطف القصة على القصة. عصام. (٣٦) تفسير لمرجع الضمير. (٣٧) أي: جملة أنَّها لا بل.

والأولى تركه. (**قوله: لا يعد ضعيفاً**) أي: لا يعقل في العرف أنه ضعيف، وإن كان يصدق عليه أنه ضعيف بالنسبة إلى الأفصح. (**قوله: لأنهما لا يفيدان التعيين**)؛ لأن نعم لتقرير ما سبق ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت أحدهما غير معين، فلا يستفاد منه التعيين. (**قوله: فإنه يصح الخ**) فيه إشارة إلى أنه يصح جوابه بالتعيين، قال المصنف في شرح الكافية: فإن أجيب بالتعيين فزيادة على السؤال؛ لأنه لا يلزم من تعيين أحدهما ثبوت أحدهما فخص الجواب مع زيادة. (**قوله: لأن المقصود الخ**) فالسؤال عن أصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة أو نفيها. (**قوله: وقد يجاب الخ**) تحقيق للمقام بأن ما ذكر المصنف حكم مفهوم أكثري وقد يجاب بأم المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما، وقد تبع الفاضل الهندي في جعله كلا الأمرين جواب المتصلة، وفي العباب: أنه تخطئة للمتكلم حيث قال لك السائل: أزيد عندك أمر عمرو وليس أحدهما عندك كان مخطئاً في السؤال فتقول له: ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره أنه غلط انتهى، والحق أنه إن أريد بالجواب إجابة السائل فليس بجواب، وإن أريد ما يكون في مقابلة السؤال وخبر حاله عن التردد فهو جواب والظاهر الثاني. (**قوله: فالمشار إليه**) تفريع على تفسير ثمة في الموضعين بمعنى واحد. (**قوله: على شرطين**) أحدهما: أن يكون ما يليها أحد المستويين، والآخر الهمزة والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور، والثاني: لطلب التعيين والمفرع عليه كان جواباً بالتعيين. (**قوله: لا يخلو عن سماجة**)؛ لأن المذكور سابقاً حكم واحد لا حكمان حتى يشار لكل منهما استقلالاً وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه إن إعادة اسم الإشارة يقتضي أن يكون المشار إليه بالثاني غير الأول دفعاً للتكرار. (**قوله: على طريق اللف والنشر**) أي: لف الشرطين والحكمين. (**قوله: لكان أخصر وأحسن**) لكن ما ذكره المصنف أظهر لعدم الاحتمال فيه على طريق جعل كل واحد منهما إشارة إلى شرط. (**قوله: في الإضراب عن الأول**) سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن أو لمجرد الانتقال من كلام إلى كلام كما في قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾، فلا يليها إلا الجملة إما ظاهرة الجزئين؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو عندك، أو مقدرة أحدهما كما في مثال المتن. (**قوله: للشك في الثاني**) هذا بالنظر إلى أصل المعنى؛ لأن الهمزة المقدرة للاستفهام قد تجئ للإنكار؛ نحو: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾، وقد تجئ بمعنى بل وحده كقوله تعالى: ﴿أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ﴾، ونحو: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾. (**قوله: أي أن القطعية**) هي الطائفة من البقر والغنم والجمع أقاطيع على غير قياس كأنهم جمعوا قطيعاً كذا في الصحاح.

فلمّا علمت أنّها ليست بإبل أعرضت عن هذا الإخبار ثم شككت في أنّها شاء، أو شيء آخر، فاستفهمت عنها بقولك: أم شاء أي: بل أهي[١] شاء؟ وإمَّا استفهام[٢] كما تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ أي: بل أعمرو[٣]. وحينئذ تقصد الإضراب عن الاستفهام[٤] الأول بالاستفهام الثاني. «وَ(أَمَّا[٥]) قَبْلَ[٦] المَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ إِمَّا» أي: غير[٧] مستعملة إلّا معها يعني: إذا عطف[٨] شيء على آخر بـ (إمَّا) يلزم أن يصدر المعطوف عليه أوّلاً بـ (إمَّا) ثم عطف عليه المعطوف بـ (إمَّا) نحو: (جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) لِيُعلَم[٩] من أوّل الأمر أنَّ الكلام مبني[١٠] على الشك، «جَائِزَةٌ[١١] مَعَ (أَوْ[١٢])» يعني: إذا عطف شيء على آخر[١٣] بـ (أو[١٤]) يجوز أن يصدر المعطوف عليه بـ (إمَّا) نحو: (جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) ولكن لا يجب[١٥] نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ[١٦] أَوْ عَمْرٌو). وذهب بعض[١٧] النحاة إلى أنَّ (إمَّا) ليست من الحروف العاطفة، وإلّا لم تقع[١٨] عليه قبل المعطوف عليه، وأيضاً يدخل عليها[١٩] الواو العاطفة. فلو كانت هي[٢٠] أيضاً[٢١] للعطف[٢٢] يلزم إيراد عاطفين معاً، ويكون أحدهما لغواً. والجواب[٢٣] عن الأول[٢٤]:

---

(١) إنّما قدر المبتدأ لأنها لا تدخل إلا على الجمل. وجيه. (٢) أي: جملة استفهامية. (٣) أي: في بعض النسخ التي رأيتها والصواب أم عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما من لزوم لفظ الجملة بعد أم المنقطعة. ك. (٤) وهو أزيد عندك. (٥) شروع إلى خواص إمَّا العاطفة. (٦) ظرف لازمة الآتي. (٧) أما العاطفة لا مع أما قبل المعطوف عليه أفاد أن اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال. (٨) أي: إذا أريد العطف بقرينة قوله ثم عطف. (٩) متعلق بيلزم أن يصدر. (١٠) خبر إنَّ. (١١) خبر بعد خبر أي: كلمة أما قبل المعطوف ليست بلازمة. (١٢) أي: كلمة أو. (١٣) أي: على شيء آخر. (١٤) أي: كلمة أو. (١٥) أي: ذلك كما في العطف بإمَّا بل يجوز في العطف بأو. محرم. (١٦) أي: بلا تصدير إمَّا وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف. أيوبي. (١٧) وهو أبو علي الفارسي. (١٨) كلمة أما. (١٩) أي: على كلمة أما. (٢٠) أي: أمَّا. (٢١) أي: كالواو. (٢٢) أي: على شيء آخر. (٢٣) الجواب أن ذكرهما المصنف في شرح المفصل. (٢٤) أي: عن دليلهم الأول وهو منافات التقدم للعطف.

(**قوله: كما تقول: أزيد عندك أم عمرو الخ**) كذا في بعض النسخ التي رأيتها، والصواب أم عمرو عندك بذكر الخبر، ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد أم المنقطعة في الاستفهام، فالهمزة خفية اللفظ فيحصل اللبس وحين ذكر الخبر تكون ظاهرة في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الجزء مع تساوي النظم والتفصيل إن ما بعد أم إن كان مفرداً لفظاً أو تقديراً فهي متصلة فيلزمها الهمزة للاستفهام الطلبي أو للتسوية لفظاً، ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلاً، وإن كان جملة فإن لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبراً أو استفهاماً بغير الهمزة أو بالهمزة للإنكار فهي منقطعة وإن كانت قبلها همزة الاستفهام الطلبي، وكانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة، وإن كانتا فعليتين متساويتي النظم أو اسميتين مشتركتين في جزء فالأولى أن تكون منقطعة لإمكان وقوع المفرد بعدها؛ وذلك دليل الانقطاع، وإن كان الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة أو لا فهي منقطعة عند المتأخرين خلافاً للمصنف والأندلسي فإنهما يجوزان الأمرين، وقال الرضي: إن وقع الاختلاف بكون إحداهما اسمية والأخرى فعلية أو بتقديم خبر إحدى الاسميتين أو تأخير خبر الأخرى أو كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتي النظم؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو فالظاهر الانقطاع. (**قوله: غير مستعملة**) أما العاطفة إلا مع أما قبل المعطوف أفاد أن اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال. (**قوله: يعني**) أي: أريد العطف بقرينة قوله: ثم عطف في المعنى إنهم يعبرون بالفعل عند إرادته وأكثر ذلك بعد أداة الشرط، وفيه إشارة إلا أن المراد بالمعطوف عليه في المتن ما أريد العطف عليه؛ لأنه يصير معطوفاً عليه بعد ذكر أما العاطفة لا قبلها، والعبارة تقتضي ذلك. (**قوله: يلزم أن يصدر الخ**) أفاد إن قبل ظرف لازمة الإضافة، وإنما قال: ههنا مع إما وفيما سبق لازمة للهمزة؛ لأن أم المتصلة لكونها بمعنى أحد الأمرين تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف، إما؛ فإنها موضوعة لأحد الأمرين فهي تدل على شك المتكلم، وإبهامه من ابتداء التكلم إلى تمامه لا أنه عرض له في أثناء التكلم، والمراد إما الأولى لأجل إفادة المخاطب ذلك من أول الأمر، ولذلك قد تتركب إما الأولى في الشعر فهي لازمة معها لا لها. (**قوله: يجوز أن يصدر الخ**) فمعنى الكلام أحد الشيئين، وإما مع أو فإن تقدم أما فهو كذلك، وإن لم يتقدم جاز أن يعرض للمتكلم الشك أو الإبهام بعد ذلك المعطوف عليه. (**قوله: والجواب الخ**) الجوابان ذكرهما المصنف في شرح المفصل.

أنَّ (إمَّا[١]) السابقة على المعطوف عليه ليست[٢] للعطف بل للتنبيه على الشك في أوّل الكلام، كما عرفت. وعن[٣] الثاني[٤]: أنَّ الواو الداخلة على (إمَّا) الثانية لعطفها على (إمَّا) الأولى، و (إمَّا) الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد (إمَّا) الأولى، فلكل منهما[٥] فائدة أخرى فلا لغو. «وَلاَ وَبَلْ وَلٰكِنْ» هذه الحروف الثلاثة «لأَحَدِهِمَا[٦] مُعَيَّناً[٧]» أي: لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف[٨] والمعطوف عليه على التعيين. فكلمة (لا) لنفي[٩] الحكم الثابت[١٠] للمعطوف عليه من[١١] المعطوف. فالحكم ههنا[١٢] للمعطوف عليه لا للمعطوف[١٣]، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو) فحكم المجيء فيه لزيد[١٤] لا لعمرو. وكلمة (بل) بعد الإثبات لصرف[١٥] الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) أي: بل جاءني عمرو، فحكم المجيء فيه[١٦] للمعطوف[١٧] دون المعطوف[١٨] عليه على[١٩] عكس[٢٠] (لا). والمعطوف عليه في حكم المسكوت[٢١] عنه، فكأنَّه لم يحكم عليه بشيء، لا بالمجيء ولا بعدمه. والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد، ولهذا صرف[٢٢] عنه[٢٣] بكلمة (بل) وأمَّا كلمة[٢٤] (بل) بعد النفي نحو: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) ففيه[٢٥] خلاف[٢٦]. فذهب بعضهم[٢٧]: إلى أنَّ كلمة (بل) لصرف[٢٨] الحكم المنفي[٢٩] عن المعطوف عليه إلى المعطوف، أي: بل ما جاءني عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت[٣٠] عنه، وبعضهم[٣١]: إلى أنَّها[٣٢] تثبت الحكم المنفي عن[٣٣] المعطوف عليه للمعطوف[٣٤]، والمعطوف عليه في حكم المسكوت[٣٥] عنه

---

(١) أي: لفظ أمَّا. (٢) كلمة أمَّا. (٣) أي: الجواب. (٤) أي: الدليل الثاني. (٥) أي: الواو وإمَّا. (٦) أي: موضوعة لأحد الأمرين كالحروف الثلاثة السابقة. (٧) حال. (٨) بدل من الأمرين. (٩) تنفي نسخة. (١٠) صفة الحكم. (١١) متعلق بنفي الحكم. (١٢) أي: الحكم الثابت لمعنين. (١٣) بل للمعطوف نفياً على خلاف العاطفة على المنفي وأن الحكم الثابت لما قبله لا يثبت له بذكر لا. (١٤) أي: هذا المثال. (١٥) ثابت. (١٦) أي: في هذا التركيب. (١٧) أي: لعمرو. (١٨) أي: لزيد. (١٩) أي: فيكون استعمال بل على .آه. (٢٠) استعمال كلمة لا. (٢١) أي: كأنَّه غير مذكور أصلاً. (٢٢) أي: الحكم. (٢٣) أي: عن زيد. (٢٤) صدرها بكلمة إمَّا، إمَّا التفصيلية لوقوع الاختلاف في حكمها. عبد الله أفندي. (٢٥) ظرف مستقر خبر مقدم. (٢٦) مبتدأ مؤخر. (٢٧) أي: بعض النحاة. (٢٨) كائن. (٢٩) صفة الحكم. (٣٠) فهي النفي والإثبات على طريق واحد. ك. (٣١) أي: ذهب بعضهم. (٣٢) أي: كلمة بل بعد النفي. (٣٣) متعلق بالمنفي. (٣٤) متعلق بتثبت. (٣٥) ولذا جاز أن يثبت وأن لا يثبت.

(**قوله: بل للتنبيه على الشك الخ**) هذا مما ذكره المصنف أن الأولى الشك المحض من غير عطف، والثانية لهما جميعاً. (**قوله: لعطفها على إما الأولى**) وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدهما بما قبلهما وليس ابتداء كلام، في الرضي: عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم، فالصواب: أن الواو زائدة لتأكيد العطف لمجيء إما غير عاطفة فوجب مقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن، ويمكن أن يقال: مراده أن الواو لعطف أما الثانية مع مدخولها على أما الأولى مع مدخولها لإفادة الارتباط وعدم الابتداء، وإما لعطف مدخولها على مدخول الأولى لإفادة الشك. (**قوله: فكلمة لا لنفي الحكم**) فلا تجئ إلا بعد الإثبات اللفظي أو المعنوي؛ نحو: ما زال زيد قائماً لا قاعداً ولا تعطف إلا الاسم وعطف المضارع بها نادراً. (**قوله: لصرف الحكم الخ**) هذا التفضيل في عطف المفرد على المفرد ببل، وأما في عطف الجملة على الجملة فللإضراب إما بالإبطال؛ نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ أي: بل هم عباد مكرمون، وإما بالانتقال من غرض إلى آخر؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾، وهي في ذلك كله حرف ابتداء عاطفة على الصحيح كذا في المغني؛ فلذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله، ويجوز أن يوافق ما بعدها لما قبلها إثباتاً ونفياً، قال الله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾. (**قوله: والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد**) أي: ذكره لم يكن مهماً أو كان خطأ أو عمداً أو سهواً، وليس المراد أنه وقع لا بطريق القصد. (**قوله: والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه**) فهي في النفي والإثبات على طريق واحد. (**قوله: تثبت الحكم المنفي الخ**) كلمة عن متعلقة بالمنفي واللام بتثبت قالوا: ولذا لا يجوز النصب في ما زيد قائم، بل قاعد أو يتعين الرفع. (**قوله: في حكم المسكوت عنه**)؛ ولذا جاز أن يثبت وأن لا يثبت ما قبلها يجب أن يكون منفياً، وما قبل لا أن يكون في المفرد معنى النفي؛ لأن حرف النفي إنما يدخل على الجمل، فلا بد أن يكون لكن بعد النفي.

وَلكِنْ لازِمَةٌ(١) لِلنَّفْيِ(٢). حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: أَلَا وَأَمَا وَهَا.

(١) أي: غير مستعملة بدون النفي. (٢) لازمة للنفي المراد بالنفي أعم من الصريح أو المنوي صرح به الرضي.

أو الحكم المنفي عنه. فمعنى (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) بل جاءني عمرو و(زيد) إمَّا في حكم المسكوت عنه، أو المجيء منفي عنه. «وَلَكِنْ لَازِمَةٌ لِلنَّفْيِ» أي: غير مستعملة بدونه. فإن كانت لعطف المفرد على المفرد فهي[١] نقيضة (لا[٢]) فتكون لإيجاب ما انتفى عن الأول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الأول، نحو: (ما قام زيد لكن عمرو) أي: قام عمرو. وإن كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة (بل) في مجيئها بعد النفي والإثبات. فبعد النفي لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو: (جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ)، و:(ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء) فعلى كل تقدير[٣] غير مستعملة بدون النفي. «(حُرُوفُ التَّنْبِيهِ) «أَلَا، وأَمَا، وَهَا». يصدر[٤] بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم إليه. ولهذا[٥] سميت حروف التنبيه، نحو: (أَلَا زيد قائم، وأَمَا زيد قائم، وها زيد قائم). وتدخل[٦] (ها) خاصة من المفردات على أسماء الإشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعين معانيها

(١) أي: لكن. (٢) كلمة لا. (٣) التقديرين. (٤) ولما اكتفى المصنف بإضافتها إلى التنبيه في أنَّها تقتضي الصدارة أراد الشارح أن يبينها. محرم. (٥) أي: ولكون الغرض منها هذا التنبيه. (٦) ثمَّ بين الفرق بين الأخيرين وبين الأولين فقال. محرم.

(**قوله: فتكون لإيجاب الخ**) أي: لإثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك. (**قوله: فتكون لازمة الخ**) أي: الانتفاء عن الأول باق بحاله لم يقع الحكم به غلط، وإنما جئ لدفع التوهم. (**قوله: وإن كانت لعطف الجملة الخ**) إشارة إلى أن الداخلة على الجملة عاطفة، وهو مختار الزمخشري، فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقال الجزولي: مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء، وقال يونس: في جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها، ويشكل ذلك؛ إذ يبقى مجروراً بلا جار؛ نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو والقول في الجواب، والتقدير: لكن عمرو مررت به تكلف إذ جر الجوار ليس بقياسي، وقيل: إنه مجرور بجار مقدر هذا كله إذا لم يدخله الواو، وأما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقاً كذا في الرضي، وفيه أنه نقل في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان أن تكون عاطفة والواو زائدة. (**قوله: حروف التنبيه**) قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: تسميتها حروف التنبيه أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأن إضافتها إلى المعنى المختصة به أولى من إضافتها إلى أمر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح، وفي المغني: ويقال المعبرون فيها بحرف الاستفتاح يثبتون مكانها ويهملون معناها، وفي بعض الشروح: حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ما قيل: إنها أصوات وضعت لفرض التنبيه فالأليق أن تجعل من قبيل الحروف الزائدة. (**قوله: يصدر بها الجمل الخ**) أي: يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والإنشائية الطلبية وغيرها فألا وأما واجبتا التصدير، وها جائزة التصدير إلا إذا فصل بينها وبين اسم الإشارة؛ نحو: هالعمر الله ذا قسم. (**قوله: حتى لا يغفل الخ**) ومع ذلك يفيد إلا وإما تحقيق ما بعدهما لتركيبهما من همزة الاستفهام الإنكاري وحرف النفي؛ ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد إلا المصدرة بما يتلقى به القسم؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، وإما من مقدمات اليمين؛ نحو: أما والذي لا يعلم الغيب غيره. (**قوله: التي لا يتعين معانيها**)؛ لأنها موضوعة للجزئيات بالوضع العام أو للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات، وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الإشارة.

حُرُوفُ النِّدَاءِ: يَا أَعَمُّهَا وَأَيَا وَهَيَا لِلْبَعِيْدِ وَأَيْ وَالهَمْزَةُ لِلقَرِيْبِ. حُرُوفُ الإِيْجَابِ[١]: نَعَمْ وبلَى[٢] وَأَيْ[٣] وأَجَل[٤] وجَيْر[٥] وإنَّ؛ فَنَعَمُ مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا،

(١) بالسكون وفيه أربع لغات فتح النون والعين وقلب العين حاء وكسرها وكسرن النون والعين. (٢) كمق. شرح. (٣) بكسر الهمزة وسكون الياء ج. كفى. (٤) كنعم. (٥) بفتح كفل.

إلَّا بها، نحو: هذا، وهاتا، وهذان، وهاتان، وهؤلاء. «(حُرُوفُ النِّدَاءِ)» «(يَا[١]) أَعَمُّهَا» استعمالاً، لأنَّها تستعمل لنداء القريب والبعيد، «(أَيَا) و (هَيَا) للبعيد، و(أَيْ)» بفتح الهمزة وسكون الياء، «وَالهَمْزَةُ لِلْقَرِيْبِ» وكأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد، فيدخل فيه المتوسط أيضاً. فإنَّ القريب ينقسم إلى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة، وله[٢] كلمة (أَيْ) وإلى: أقرب متصف بزيادة القرب، وله الهمزة بخلاف البعيد، فإنَّه لم يذكر له مرتبتان[٣]. فالقريب بالمعنى المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب. «(حُرُوفُ الإِيْجَابِ)» «نَعَمْ، وبَلَى، وَإِيْ» بكسر الهمزة وسكون الياء. «وَأَجَلْ، وَجَيْرِ، وَإِنَّ» بكسر الهمزة وفتح النون المشددة. ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الإيجاب. «فَ(نَعَمْ[٤]) مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا» أي: محققة لمضمونه استفهاماً كان، أو خبراً. فهي في جواب: أقام زيد؟ بمعنى: قام زيد، وفي جواب: ألم يقم زيد؟

---

(١) وتعريفه مر في بحث المنادى فارجع إليه. (٢) أي: وضعت لهذا القريب. (٣) المراد من المرتبتان والأقرب المتصف بزيادة القرب والقريب المتصف من غير زيادة. لمحرره. (٤) أراد أن يفصل حواس كل منها مع اشتراكها في الكون الإيجاب. محرم.

(**قوله: حروف النداء**) بالكسر والمد أو ازدادن مصدر نادى، وقد يضم بجعله من قبيل الأصوات كالصراخ والبكاء، واصطلاحاً: طلب الإقبال بحرف نائب لأدعو، وقيل: إنها أسماء أفعال لتمامها بما بعدها ورده المصنف؛ لأن بناء بعضها ليس بناء الاسم وبأنه ليس لها مرفوع مظهر لعدم التقدم ولا متكلم لامتناع استتاره في أسماء الأفعال، ولا مخاطب؛ لأنها مدعو لا داع. (**قوله: لأنها تستعمل الخ**) وفي الاستغاثة والندبة. (**قوله: للبعيد**) حقيقة أو حكماً كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص إن نداء البعيد محتاج إلى رفع الصوت؛ وذلك لكثرة حروف المد وهما متحققان في أيا وهيا، ومنفيان في أي والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلا يصلح للقريب والبعيد، وبهذا ظهر كون أي للقريب والهمزة للأقرب. (**قوله: نعم**) فيه أربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعاً لكسرة العين. (**قوله: وجه تسميتها الخ**) وهو أن في جميعها معنى الإيجاب؛ أي: التحقيق فليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج إلى تكلف في بلى. (**قوله: أي: محققة لمضمونه الخ**) أي: ليس المراد بالتقرير التأكيد فإنه إنما يوجد فيما بعد الجنس، بل التحقيق يعني: راست كردن سخن كذا في الصراخ، وإنما زاد لفظ المضمون؛ لأن نعم يجئ بعد الأمر والنهي والتحضيض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق، والمقصود منه أن المطلوب المستفهم قبل قد يقع في صدر الكلام على نحو: نعم هذا أخلاقهم، والحق أن هذا جواب سؤال مقدر. (**قوله: استفهاماً كان أو خبراً**) الظاهر أن يقول: إنشاء كان أو خبراً ليفيد جواز تقرير غير الاستفهام مما سبق؛ لأن المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الإثبات والاستفهام عن النفي؛ ولذا لم يتعرض في الأمثلة الخبرية إثباتاً ونفياً لظهور عدم الفرق بينهما؛ نحو قولك: نعم لمن قال قام زيداً وما قام زيد تصديقاً له. (**قوله: وبلى في جواب المريض ألم يقل زيد الخ**) ذكرها ههنا توطئة لبيان عدم صحة نعم في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، وصحته ولو اكتفى على قوله: قال فلو قيل نعم في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لكان كفراً الخ، لكان أخصر وأحفظ من الحوالة على ما بعده من لزوم التكرار في بيان معنى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ كما لا يخفى.

وَبَلَى مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ، وَأَيْ إِثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، وَيَلْزَمُهَا[1] الْقَسَمُ، وَأَجَلْ[2] وَجَيْرِ[3] وَإِنَّ تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ[4].

(١) أي: لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم. (٢) بفتح الهمزة والجيم. (٣) بفتح الجيم وسكون الياء. (٤) قال للمخبر في بعض النسخ للخبر.

بمعنى: لم يقم زيد. و(بَلَى) في جواب: ألم يقم زيد؟ بمعنى: قام زيد. فمعنى (بَلَى) في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ أنت ربنا. ولو قيل في موضع (بَلَى) ههنا[1]: (نَعَم) لكان كفراً[2]. فإنَّ معناه حينئذ: لست[3] بربنا. وقيل: يجوز استعمال (نعم) ههنا[4] بجعلها[5] تصديقاً للإثبات المستفاد[6] من إنكار النفي. وقد اشتهر[7] هذا في العرف[8]. فلو قال أحد: يا زيد أليس لي عليك ألف درهم، وقال زيد: نعم، يكون إقراراً[9] ويقوم مقام (بلى) لتقرير الإثبات بعد النفي. «وَ(بَلَى) مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ[10] النَّفْيِ» يعني[11]: تنقض النفي المتقدم[12] وتجعله إيجاباً سواء كان ذلك النفي مجرداً عن الاستفهام نحو: بلى، في جواب من قال: (ما[13] قام زيد) أي: قد قام[14]، أو مقروناً به[15]. فهي[16] إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أي: بلى أنت ربنا. وقد جاء[17] على سبيل الشذوذ لتصديق الإيجاب، كما تقول في جواب: أقام زيد؟ بلى قام زيد. «وَ(إِيْ) إِثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ» ولا شك في غلبة استعمالها مسبوقة[18] بالاستفهام[19]. وذكر بعضهم[20]: أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً[21]. وذكر ابن مالك[22]: أن (إِيْ) بمعنى (نعم) وهذا مخالف لما ذكره المصنف[23]. «وَيَلْزَمُهَا[24] الْقَسَمُ» أي: لا تستعمل[25] إلّا مع القسم[26] من غير ذكر فعل القسم. فلا يقال: إِيْ[27] أقسمت وربي. ولا يكون المقسم[28] به إلّا الرّب والله ولَعَمري. تقول: إِيْ والله، وإِيْ وربي، وإِيْ لعَمري. «وَأَجَلْ، وَجَيْرِ» بالكسر[29] والفتح «وَ(إِنَّ) تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ». وفي بعض النسخ[30] (تصديق للخبر[31]) كقولك: أَجَلْ وجَيْرِ وإنَّ للمخبر: قد[32] أتاك[33] زيدٌ، أو لم يأتك، أي: قد أتى، أو لم يأت. وجاء (إنَّ) لتصديق الدعاء[34] أيضاً[35]، نحو قول ابن الزبير لمن[36] قال: (لعن الله ناقة حملتني إليك: إنَّ[37] وراكبها) أي: لعن الله تلك الناقة وراكبها. وجاء[38] بعد الاستفهام أيضاً[39] في[40] قول الشاعر:

(١) أي: في ﴿أَلَسْتُ﴾. (٢) كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه. (٣) أنت. (٤) أي: في جواب قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾. (٥) أي: كلمة نعم. (٦) صفة الإثبات. (٧) أي: جعل نعم تصديقاً للإثبات. (٨) الطارئ على الوضع ولذا قال بعضهم: لو قال: بلى في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لا يكفر. ك. (٩) يعني يكون بمعنى لك علي ألف درهم. (١٠) الباء داخلة على المقصور. (١١) تفسير بإيجاب النقض. (١٢) صفة النفي. (١٣) نفي. (١٤) فيكون رداً عليه وكأنّه قال: إنك أخطأت في ذلك الأخبار. (١٥) أي: بالاستفهام. (١٦) أي: كلمة بلى. (١٧) أي: لفظ بلى. (١٨) حال. (١٩) هذا معنى أي. (٢٠) أي: بعض النحاة. (٢١) أي: كالإثبات. (٢٢) وكذا قال جماعة قال يختص بالاستفهام. (٢٣) في المتن. (٢٤) أي: من خواص كلمة أي. (٢٥) أي: كلمة أي. (٢٦) فاللزوم بمعنى المتعارف في الاستعمال. ك. (٢٧) كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾. (٢٨) هنا خاصة أخرى. (٢٩) قال على أصل التقاء الساكنين كأمس والفتح للتخفيف كأين وكيف. وجيه. (٣٠) أي: نسخ الكافية. (٣١) بدل المخبر. (٣٢) مفعول للمخبر. (٣٣) تفسير أجل وجير وإنَّ. (٣٤) كتصديق المخبر. (٣٥) كتصديق الخبر. (٣٦) هو فضالة بن شريك. (٣٧) مقول القول. (٣٨) أي: لفظ إن. (٣٩) أي: كما جاء بعد الخبر والدعاء. (٤٠) متعلق بجاء.

(**قوله: لكان كفراً**) كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه. (**قوله: تصديقاً للإثبات**) لا تقريراً لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جواباً للاستفهام؛ لأن جواب الاستفهام يكون بما بعده. (**قوله: في العرف**) الطاري على الوضع؛ ولذا قال بعضهم: لو قال بلى في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لا يكفر. (**قوله: بعد الاستفهام**) بالهمزة أو ببل، وكذا جميع حروف الإيجاب؛ لأن أسماء الاستفهام كلها لطلب التعيين وحروف الإيجاب لتقرير الحكم. (**قوله: وذكر ابن مالك أن أي الخ**) في المغني: أن أي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد، وأضرب زيد ونحوهن كما تقع نعم بعدهن، وزعم ابن الحاجب أنها لا تقع بعد الاستفهام. (**قوله: لا تستعمل إلا مع القسم**) فاللزوم بمعنى المتعارف في الاستعمال. (**قوله: تقول: أي والله**) وإذا أسقطت الواو جاز إسكان الياء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى الأول يلتقي الساكنان على غير حدهما لكونهما في كلمتين ومع ذلك ضعيف؛ لأن شرط الفهم غير حرف المد أن يكون له في الأصل حركة، وليس اللام أصلاً في الحركة. (**قوله: وأجل**) بسكون اللام جعله في المعنى بمعنى نعم، والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده. (**قوله: للمخبر قد أتاك زيد الخ**) مفعول للمخبر، وقد أتاك تفسير أجل وجير وإن. (**قوله: نحو: قول ابن الزبير**) روى أن عبد الله بن الزبير أتاه فضالة بن شريك، وقال يا أمير المؤمنين إن ناقتي دبرت ونقبت حتى وصلت إليك، فقال له: ارفقها بسبب واحضضها بهلت وسيرها البريد، فقال: جئتك مستميحاً لا مستملجاً فلمن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن وراكبها

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ: إنْ[١] وَأَنْ[٢] وَمَا وَلَا وَمِنْ وَالبَاءُ وَاللَّامُ؛ فَإِنْ مَعَ مَا[٣] النَّافِيَةِ وَقَلَّتْ[٤] مَعَ مَا المَصْدَرِيَّةِ[٥] وَلَمَّا[٦] وَإِنْ مَعَ لَمَّا وَبَيْنَ لَوْ وَالقَسَمِ، وَقَلَّتْ[٧] مَعَ الكَافِ،

(١) بكسر الهمزة وسكون النون. شرح عصام. (٢) بالفتح والسكون. (٣) أي: كلمة إن تزاد مع ما. آه. (٤) أي: زيادة إن مع ما. آه. (٥) نحو: انتظرني ما إن جلس القاضي أي: مدة جلوسه. ج. (٦) أي: وقلت زيادة أن أيضاً مع لما. آه. (٧) أي: زيادة إن.

لَيْتَ شِعْري هل للمُحبِّ شفاءُ مِنْ جَوى حُبِّهِنَّ إنَّ اللقاءُ

أي: نعم اللقاء شفاء للمحب. فمجيئها[١] في هذين الموضعين[٢] خلاف ما ذكره المصنف من[٣] كونها[٤] تصديقاً للمخبر. «(حُرُوفُ الزِّيَادَةِ[٥])» وإنَّما سميت هذه الحروف زوائد، لأنَّها قد تقع زائدة، لا أنَّها[٦] لا تقع إلا زائدة[٧]. ومعنى كونها زائدة: أنَّ أصل المعنى بدونها لا يختل[٨]، لا أنَّها لا فائدة لها أصلاً. فإنَّ لها فوائد في كلام العرب، إمَّا معنوية[٩]، وإمَّا[١٠] لفظية. فالمعنوية: تأكيد المعنى كما في (مِنْ) الاستغراقية، والباء في[١١] خبر (ما) و(ليس). وأمَّا الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها[١٢] أفصح[١٣]، أو[١٤] كون الكلمة أو الكلام[١٥] بسببها[١٦] مهيئاً[١٧] لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع[١٨]، أو لغير ذلك[١٩]. ولا يجوز خلوها[٢٠] من الفائدتين معاً، وإلاّ[٢١] لعدت[٢٢] عبثاً[٢٣]، ولا يجوز ذلك[٢٤] في كلام الفصحاء، ولا سيَّما في كلام الباري سبحانه وتعالى. «إنْ[٢٥]، وأَنْ» مخففتين[٢٦] «وَمَا، وَلاَ، وَمِنْ، وَالبَاءُ، وَاللَّامُ». فـ(إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون تزاد[٢٧] «مَعَ (مَا) النَّافِيَةِ» كثيراً[٢٨] لتأكيد النفي[٢٩] نحو: (ما[٣٠] إنْ رأيت زيداً) أي: ما رأيت زيداً. «وَقَلَّتْ» أي: زيادة (إنْ) «مَعَ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ» نحو: انتظرني ما إنْ جلس القاضي، أي: مدة جلوسه. «وَ» قلَّت: زيادتها[٣١] أيضاً[٣٢] مع «لَمَّا» نحو: (لَمَّا إنْ قام زيد قمت). «وَأَنْ» بفتح الهمزة وسكون النون تزاد «مَعَ لَمَّا» كثيراً[٣٣] نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ[٣٤] ٱلْبَشِيرُ﴾. «وَ» تزاد «بَيْنَ لَوْ وَالقَسَمِ» المتقدم[٣٥] عليه نحو: (وَاللهِ أَنْ لَوْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ). «وَقَلَّتْ» زيادتها «مَعَ الكَافِ[٣٦]» نحو:

كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو[٣٧] إلى ناضر السَّلَمْ[٣٨]

(١) أي: كلمة إنَّ. (٢) أي: في الدعاء والاستفهام. (٣) بيان. (٤) أي: كلمة إن. (٥) من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة، وتسمى حروف الصلة أيضاً لكونها موصلاً بها إلى تصحيح وزن أو سجع أو تأكيد. (٦) أي: لأنَّ المراد بهذه التسمية أنَّها أي: تلك الحروف. أيوبي. (٧) أي: تقع زائدة في جميع المواضع. (٨) خبر إنَّ. (٩) أي: يحصل له فائدة معنوية. (١٠) فائدة. (١١) صفة الباء. (١٢) أي: تلك الحروف. (١٣) خبر كون. (١٤) الفائدة اللفظية. (١٥) أي: كون محمول الكلام. (١٦) أي: تلك الحروف. (١٧) أي: محضراً وقابلاً. (١٨) في آخر البيت. (١٩) من محسنات الشعر. (٢٠) أي: كون تلك الزائدة. (٢١) أي: وإن فرض أنَّها ليست في زياد. (٢٢) أي: الحروف. (٢٣) أي: بلا فائدة. (٢٤) أي: العبث أو الزيادة بلا فائدة. م. (٢٥) حروف الزيادة مبتدأ ومحلها خبره. (٢٦) صفة إنَّ وأنَّ. (٢٧) أشار إلى أنَّ مع متعلق به. (٢٨) أي: زماناً كثيراً. (٢٩) فائدة معنوية. زيادة مطردة. (٣٠) نافية. (٣١) أي: إنَّ. (٣٢) كما قلت في المصدرية. (٣٣) أي: زماناً كثيراً. (٣٤) في سورة يوسف عليه السلام. (٣٥) صفة القسم. (٣٦) أصله كظبية والكلام في زيادتها. (٣٧) أي: يتطاول إلى أبي الشجر ليتناول منه. (٣٨) جمع سلمة. بفتحتين شجر عظيم له شوك.

والسبب الراحة والهلت القشر والبريد أول اليوم وآخره والاستماحة والامتياح طلب العطاء. (**قوله: من جوى حبهن**) في القاموس: الجوى: الهوى والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض وداء في الصدور كلها في البيت حسن. (**قوله: إن أصل المعنى الخ**) وما هو قصد إفادته للمخاطب بدونها لا يختل فالمعنى المستفاد منها تكرار والحكم بخلاف إن ولام الابتداء فإن أصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الإنكار يختل بدونها وخلاصته أنها للتحقيق والتثبيت دون التأكيد وفرق بينهما هذا إذا قلنا: إن التأكيد معناها، وأما إذا قلنا: إنه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾، وعدها من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق أظهر، وأما أسماء التأكيد فلاسميتها لم يطلب عليها الزائد. (**قوله: إن وأن**) قيل: لم يبينوا في أن هلا هي أن الشرطية أو النافية أو المخففة من المثقلة وفي أن هل هي المخففة المفتوحة أو الناصبة أو المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فإنها غيرها لذكرها مقابلاً لها، في المغني: ذكر فيه أن الأخفش قال: إن أن الزائدة تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله، وقال غيره: إنها مصدرية وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف حرف الجر الزائد فإنه كالحرف الأصل في الاختصاص بالاسم؛ فلذلك عمل ثم قال: ولا معنى؛ لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد. (**قوله: مع ما النافية**) دخلت على جملة فعلية كما في الشرح أو اسمية كقولنا: فما أن ظباء جئن، وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية عن

وَمَا[١] مَعَ إِذَا وَمَتَى وَأَيٍّ وَأَيْنَ[٢] وَإِنْ شَرْطاً وَبَعْضُ حُرُوفِ الجَرِّ وَقَلَّتْ[٣] مَعَ المُضَافِ وَلَا[٤] مَعَ الوَاوِ[٥] بَعْدَ النَّفْيِ وَأَنِ المَصْدَرِيَّةُ، وَقَلَّتْ[٦] قَبْلَ أُقْسِمُ، وَشَذَّتْ مَعَ المُضَافِ،

(١) أي: تزاد مع إذا نحو: إذا ما تخرج أخرج بمعنى إذا تخرج أخرج. (٢) أي: ومع أين نحو: أينما تجلس أجلس. (٣) أي: زيادة ما. (٤) أي: كلمة لا تزاد. (٥) أي: العاطفة. (٦) أي: زيادة لا قبل.آه.

على تقدير رواية (ظَبْيَةٍ) بالجر[١]. «وَ[٢] (مَا[٣])» تزاد «مَعَ (إِذَا[٤])» نحو: (إِذَا مَا تَخْرُجُ أَخْرُجُ) بمعنى: إذا تخرج أخرج «وَ» مع[٥] «مَتَى» (مَتَى مَا تَذْهَبُ[٦] أَذْهَبُ). «وَ» مع «أَيٍّ» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ[٧] ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾. «وَ» مع «أَيْنَ» نحو: (أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ) «وَ» مع «إِنْ» نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ[٨] مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾. حال كون تلك المذكورات مع (ما) «شَرْطاً» أي: أدوات شرط. «وَ» مع[٩] «بَعْضِ حُرُوفِ الجَرِّ» نحو: ﴿فَبِمَا[١٠] رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾، و: ﴿مِّمَّا[١١] خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾، و: ﴿عَمَّا[١٢] قَلِيلٍ[١٣]﴾، وزيد صديقي كما[١٤] أنَّ عمراً أخي. «وَقَلَّتْ» زيادة (ما) «مَعَ المُضَافِ» نحو: (غَضِبْتُ مِنْ غير ما[١٥] جُرْمٍ)، و: ﴿أَيَّمَا[١٦] ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾. وقيل (ما[١٧]) فيها[١٨] كلها نكرة[١٩] والمجرور[٢٠] بعدها[٢١] بدل منها[٢٢]. «وَ(لاَ») أي: كلمة (لا) تزاد «مَعَ الوَاوِ» العاطفة «بَعْدَ النَّفْيِ» لَفْظاً نحو: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو) أو معنى، نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾. «وَ» تزاد[٢٣] «بَعْدَ أَنْ المَصْدَرِيَّةِ» نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ أي: أن تسجد. «وَقَلَّتْ» زيادة (لا[٢٤]) «قَبْلَ أُقْسِمُ» نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾، و: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾. والسر في زيادتها[٢٥] التنبيه[٢٦] على جلاء القضية[٢٧]، بحيث تستغني عن القسم[٢٨] فتبرز لذلك[٢٩] في صورة[٣٠] نفي[٣١] القسم. «وَشَذَّتْ» زيادتها[٣٢] «مَعَ المُضَافِ» كقوله[٣٣]: في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى، وما[٣٤] شَعَرْ[٣٥] أي: في بئر حورٍ والحور: المهلكة

(١) أصله كظبية والكلام في زيادتها. (٢) بالكاف. (٣) كلمة ما. (٤) الشرطية. (٥) أي: تزاد. (٦) أنت. (٧) الله. (٨) أصله: إن ما ترئين. (٩) يعني أنَّ كلمة ما تزاد كثيراً مع بعض الحروف الجر. (١٠) ما زائدة. (١١) أي: من واو ما زائدة. (١٢) ما زائدة. (١٣) أي: عن قليل. (١٤) وما زائدة. (١٥) ما فائدة. (١٦) نحو: قوله تعالى. (١٧) أي: لفظ ما. (١٨) أي: في هذه الأمثلة. أي: في زيادة ما مع المضاف. (١٩) أي: تامة بمعنى شيء. (٢٠) وهو جرم والأجلين. (٢١) أي: ما. (٢٢) أي: من ما. (٢٣) أي: كلمة لا. (٢٤) أي: لفظة لا. (٢٥) أي: لا. (٢٦) على أنَّ المقسم عليه أمر جلي بحيث لا يحتاج إلى أن يقسم عليه. وجيه. (٢٧) أي: الحكم. (٢٨) لأنَّ البلد لا يكون به القسم. (٢٩) أي: لإفادة هذا المعنى يبرز الكلام. (٣٠) تشبيه. (٣١) وإن لم يكن نفياً حقيقة لأنَّ المعنى المقصود القسم .ك. (٣٢) أي: لا. (٣٣) أي: العجاج. (٣٤) نفي. (٣٥) بمعنى علم.

العمل، وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد إلا الاستفتاحية. (**قوله: وقلت مع لما**) قال صاحب المغني: إنه سهو، وفي الرضي: زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول: لما أن جلست فتحاً وكسراً والفتح أشهر. (**قوله: نحو: كأن ظبية الخ**) أوله: فيَوْماً تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ الموافاة الملاقاة، والضمير للحبيبة والقسامة الحسن، وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه، والمطو التناول برفع الرأس واليدين، والناضر الشديد الخضرة، ويرى وارق؛ أي: الشجرة الخضراء، والسلم بفتحتين شجر عظيم له شوك. (**قوله: على تقدير رواية الخ**) يرى بنصب ظبية على إعمال كأن المخففة وبرفعها على إلغائها وإعمالها في ضمير الشأن المحذوف، والمعنى: تأتينا هذه المرأة يوماً بوجه لم يخل من الحسن موضع منه كأنها في حسن عينها وامتداد جيدها كظبية تمد عنقها إلى غصين هذه الشجرة وصفت بهذا؛ لأنها بهذا الحال تزداد حسناً. (**قوله: وما تزاد الخ**) في الرضي: لم يعد وأما الكافة وإن لم تكف معنى من الزوائد حيث قال: والزوائد نوعان كافة وغير كافة. (**قوله: حال كون الخ**) يعني: أنه حال من الكلمات الخمس المذكورة مع ما وفائدته أنها تستعمل شرطاً وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية. (**قوله: نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾ الخ**) ذهب إليه جماعة ثم اختلفوا فقيل: زيدت توطئة لنفي الجواب؛ أي: لا أقسم بيوم لا يتركون سدى، ورد بأنه قد يجئ الجواب بعده مثبتاً؛ نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ ۝٤﴾، وقيل: زيدت لمجرد التأكيد، ورد بأنها لا تزاد كذلك صدراً بل حشواً وفيه نظر، وذهب جماعة إلى أنها نافية فقيل: المنفى أقسم على أن يكون إخباراً لا إنشاء؛ أي: لا أعظمه بالإقسام به لاستخفافه إعظاماً فوق ذلك، قال الزمخشري: وقيل المنفي شيء متقدم وهو ما حكى عنهم كثيراً من إنكار البعث؛ أي: ليس الأمر كذلك ثم واستؤنف القسم كذا في المنهل. (**قوله: في صورة نفي القسم**) وإن لم يكن نفياً حقيقة؛ لأن المعنى المقصود القسم. (**قوله: كقوله: في بئر لا حور الخ**) تمامه: بإفْكِهِ حتى إذا الصُبْحُ جَشَرّ البيت للعجاج، الحور: الهلكة كذا في الصحاح، ويقال: هو في محاورة؛ أي: نقصان ويحتمل أن يكون اسم جمع لحائر بمعنى الهالك، قيل: هو بئر يسكنها الجن والردى والهلكة والإفك الكذب، جشر الصبح انفلق قيل: يصف فاسقاً أو كافراً سرى بالحيلة في بئر الهلكة والنقصان أو في مهالك الهالكين، وما علم لفرط غفلته أنه صار فيها حتى يعلق بكاشفات ملمات الشر وقامت القيامة على ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل أن يكون عاشقاً لرجل جرئ خواض في المهالك سار في مسكن الجن،

وَمِنْ وَالبَاءُ وَاللَّامُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا. حَرْفَا التَّفْسِيرِ: أَيْ وَأَنْ فَأَنْ مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى القَوْلِ[1].

(١) أي: للجملة الاسمية خاصة إلا إذا كفت بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية.

جمع حائر أي: هالك من حار أي: هلك. «وَمِنْ، وَالبَاءِ، وَاللَّامِ تَقَدَّمَ[1] ذِكْرُهَا» مشتملاً[2] على ذكر مواضع زيادتها[3]، فلا حاجة إلى تكرارها. «(حَرْفَا التَّفْسِيرِ[4])» «(أَيْ) فهي تفسر كل مبهم من[5] المفرد، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَيْ: أَبُو عَبْدِ اللهِ) والجملة[6] كما تقول: (قُطِعَ رِزْقُهُ، أي[7]: مَاتَ). «(وَأَنْ) وهي، أي: أنْ «مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى القَوْلِ[8]» أي[9]: بفعل متقرر في معنى القول[10] تقرر المظروف في الظرف، غير[11] منفك عنه فلا تقع[12] بعد صريح القول، ولا[13] بعد ما[14] ليس في معنى القول. فهي[15] لا تفسر[16] في الأكثر[17] إلّا مفعولاً مقدراً للفظ غير صريح[18] القول مؤدّ[19] معناه نحو قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ١٠٤﴾ فقوله: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر[20]، أي: ناديناه بلفظ هو قولنا (يا إبراهيم)، وكذلك قولك: (كتبت إليهِ أنْ ائتِ) أي: كتبت إليه شيئاً هو (ائت[21]). فـ (أنْ[22]) حرف دالّ على أن (أئت) تفسير للمفعول به المقدر[23] لـ (كتبت) وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ[24] إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فقوله: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ تفسير للضمير في (به[25]) وفي (أمرت[26])

(١) أي: كفى بالله ورق لكم. (٢) حال. (٣) مذكورات. (٤) أي: اللفظ الذي وضع للتفسير حرفاً. (٥) بيان المبهم. (٦) فيكون بعد جلة كقوله تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ الآية. (٧) تفسير لمضمون جملة قطع. (٨) أي: غير شاملة كأي. (٩) تفسير لمّا. (١٠) أي: كتقرر. (١١) هذا إشارة إلى معنى المختص أي: إنّ غير منفك عما في القول. (١٢) أي: كلمة إنّ. (١٣) يقع. (١٤) أي: الفعل الذي. (١٥) أي: كلمة إنّ. (١٦) بأن. (١٧) أي: في استعمال الأكثر. (١٨) وهو نادينا. (١٩) صفة لفظ. (٢٠) صفة المفعول. وهو كلمة بلفظ. (٢١) أي: لفظ إئت. (٢٢) أي: لفظ إنّ. (٢٣) صفة المفعول. وهو لفظ شيئاً. (٢٤) في سورة المائدة. (٢٥) أي: نعلم به، وهذا إشارة إلى جواز وقوعها تفسير للمذكور. (٢٦) أي: لفظ أمرت.

وممنى الإفك: أنه يكذب نفسه إذا حدثته بشيء متهماً لها ولا يصدقها فيه، والمعنى: سار ليلاً هذا الرجل في مهاوي الهلاك وفي المواضع الخالية التي تسكنها الجن حتى انفلق الصبح وما يشعر به؛ أي: ألقى بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته، وهذا المعنى أشبه بمذاهب العرب كذا في شرح أبيات المفصل. (**قوله: والحور: الهلكة**) بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم، وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام، وأما الهلكة: بوزن الفرقة فلم توجد في الكتب المتداولة، والشارح رحمه الله حمله على صيغة الجمع كالطلبة، وجعل الحور جمع حائر جارياً على القياس فإن فاعلاً إذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد في الكتب حور جمع حائر، بل حوراء وأحور. (**قوله: فهي تفسير لكل مبهم**) في التسهيل: أن أي غالب فيما سوى ما فيه معنى القول، وفي شرحه ليس كذلك، بل يقع فيه؛ نحو: كتبت أن قم، فذهب قوم إلى أن أي أي المفسرة اسم معناه، أوعوا وافهموا فهي كصه ومه. (**قوله: تقرر المظروف في الظرف الخ**) لما كان ظرفية المعنى للفظ غير ظاهرة بينه بأنه على التشبيه في نحو عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى لا ينفك المظروف بخلاف ظرفية اللفظ له فإنها ظاهرة؛ ولذلك قيل: الألفاظ قوالب المعنى؛ لأن المتكلم يورد الألفاظ على وفقه والسامع يأخذه منها؛ ولأن المقصود من اللفظ معناه. (**قوله: فلا تقع بعد صريح القول الخ**)؛ وذلك لأن إن المفسرة مشروطة بأن تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وأن يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت إن ذهب، وصريح القول يقع مفعول الجملة فلا حاجة إلى إيراد أن ما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعول جملة. (**قوله: وقوله تعالى:** ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ﴾ الخ) جملة مستأنفة وليس عطفاً على قولك؛ لأنه ليس مثالاً لما تكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بياناً لفائدة قيد في الأكثر، والواجب حينئذ تأخيره عن قوله: وقد يفسر بها المفعول به الظاهر، بل هو رد لما يتوهم من أنها قد تكون تفسيراً للقول الصريح استدلالاً بهذه الآية فالفاء في قوله: فقوله: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، إما للتفصيل على تقدير إما أو زائدة في خبر المبتدأ على مذهب الأخفش، والعائد في المبتدأ الأول محذوف؛ أي: فيه. (**قوله: تفسير للضمير في به**) وما قيل: إنه لا يجوز أن يكون: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ مأموراً به، فلا بد من تقدير قول أي: ما أمرتني بقول، وحينئذ يكون تفسير الصريح القول، فالجواب: إن المأمور به المحكي هو: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، وقوله: ﴿رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ من كلام عيسى أردف به الكلام المحكي تعظيماً لشأنه سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾، وإلى هذا إشارة في كلام الشارح رحمه الله حيث اكتفى على أن اعبدوا الله في كونه تفسيراً للضمير، ويجوز أنه تفسير التفسير إلى المعنى بأن يكون عيسى قد حكى قول الله تعالى، بعبارة أخرى كأنه قال تعالى: أؤمرهم أن اعبدوا الله ربك وربهم، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ٣١﴾، وفي الرضي: إن القول المذكور كغير الصريح. (**قوله: لأنه**

حُرُوفُ الْمَصْدَرِ: مَا وَإِنْ وَأَنَّ؛ فَالأَوَّلاَنِ لِلْفِعْلِيَّةِ، وَأَنَّ لِلاسْمِيَّةِ. حُرُوفُ التَّحْضِيضِ[1]: هَلَّا[2]

(١) أي: الحث والتحريض على شيء. (٢) بتشديد اللام فيهما.

معنى القول، وليس[1] تفسيراً لما[2] في قوله (ما أمرتني) لأنَّه مفعول لصريح القول[3]. وقد يفسر بها المفعول[4] به الظاهر[5] كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ[6] فِى ٱلتَّابُوتِ﴾. فقوله (أَنْ اقْذِفِيهِ) تفسير لـ (﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾) الذي هو[7] المفعول الظاهر[8] لـ (﴿أَوْحَيْنَآ﴾). «(حُرُوفُ الْمَصْدَرِ)» «مَا[9]»، «وَأَنْ» المفتوحة[10] المخففة[11] «وَأَنَّ» المشددة. «فَالأَوَّلاَنِ» أي: (مَا، وَأَنْ) المفتوحة المخففة «لِلْفِعْلِيَّةِ» أي[12]: للجملة الفعلية، أي: تدخلان[13] على الجملة الفعلية، فتجعلانها[14] في[15] تأويل المصدر نحو قوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي: برحبها[16]، بضم الراء، وهو السعة، ونحو قولك: (أَعْجَبَنِي أَنْ خَرَجْتَ[17]) أي: خروجك، واختصاص (ما) المصدرية[18] بالفعلية إنَّما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية[19]. قال الشارح الرضي: (وَهُوَ[20] الحَقُّ وَإِنْ كَانَ[21] قَلِيْلاً، كَمَا وَقَعَ فِي نَهْجِ[22] البَلاَغَةِ: (بَقُوا فِي الدُّنْيَا مَا[23] الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ). «وَأَنَّ» المفتوحة المشددة «لِلاسْمِيَّةِ» أي: للجملة الاسمية خاصة[24] إلَّا إذا كفت[25] بـ (مَا) فيجوز بعدها الاسمية والفعلية. ومعنى كونها للاسمية[26] أنَّها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي[27] هو مصدر خبرها[28]، نحو: (أعجبني أنَّك قائم) أي: قيامك أو ما في معناه نحو: (أعجبني أنَّ زيداً أخوك) أي: أُخوّة[29] زيد، فإن تعذر قدرت[30] الكون[31]، نحو: (أعجبني أنَّ هذا زيد) أي: كونه زيداً. «(حُرُوفُ التَّحْضِيضِ)» «هَلَّا، وأَلَّا»

(١) إذ لا يجوز. أي: قوله ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾. (٢) أي: نظم ما. (٣) وهو قلت. (٤) أي: بلفظة. (٥) صفة. (٦) أمر مؤنث اقذف من قذف يقذف. (٧) أي: ﴿لِمَا يُوحَىٰٓ﴾. (٨) الصريح. (٩) هي. (١٠) صفة إن. (١١) احتراز عن المشددة. (١٢) تفسير لموصوف الفعلية. (١٣) تفسير اللام. (١٤) هذا بيان لفائدة دخولهما عليها. (١٥) متعلق بيجعلان. (١٦) يعني أن نظم ما مصدرية. (١٧) فاعل أعجب. (١٨) صفة ما. (١٩) مفعول جوز. (٢٠) أي: جواز الاسمية. (٢١) أي: وقوعها بعدها. (٢٢) أي: الأسلوب. (٢٣) مصدرية دخلت على الاسمية. (٢٤) ولا تدخل على الفعلية. (٢٥) أي: منعت. (٢٦) أي: للجملة الاسمية. (٢٧) صفة المفرد. (٢٨) إن كان الخبر مشتقاً. (٢٩) يعني: إن مثال لوقوعها تفسيراً للمفعول المذكور. محرم. (٣٠) أنت. (٣١) أي: لفظ كون.

مفعول لصريح القول) إذا لم يؤول قلت بأمرت، فلا يرد أن الزمخشري جوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر؛ أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، وقال أبو علي الفارابي يجوز أن تكون في الآية مصدرية بدلاً من ما أو من الضمير المجرور في به وما قيل: إن العبارة لا يعمل فيها القول، وإن المبدل في حكم المسكوت فتبقى الصلة بلا عائد فمدفوع بأن القول يؤول وأن العائد موجود عنده التزاماً، قيل: إن عطف البيان بمنزلة النعت في المشتقات؛ لأن الضمير لا ينوب ولا يعطف عليه؛ لأن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى جميع أحكامه. **(قوله: وقد يفسر الخ)** بيان لفائدة قيد في الأكثر ولم يجعله بياناً لفائدة القيد؛ لأنها ليست نصاً في كونها مفسرة؛ أي: للجملة التفسير الأول وحده لبيان الموصوف، والثاني لبيان معنى الإبهام والفصل وتخصيص إن بالفعل مضارعاً كان أو ماضياً أو أمراً أو نهياً؛ نحو: كتبت إليه أن قم هذا هو الصحيح، وقيل: إنها لا توصل بالأمر وكلها سمع فيه فإن التفسير معنى يتمين في الابتداء فيكون في موضع رفع؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وبعد لفظ دال على معنى غير التعين فيكون في موضع رفع ونصب وجر مكانية كانت كما في مثال الشرح، أو زمانية؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾؛ أي: مدة دوامي حياً فحذف الشرط وخلفته ما مع صلتها وما نقله من البلاغة من هذا القبيل. **(قوله: حروف التحضيض)** مصدر للتكثير، والحض على الشيء طلبه والحث عليه، وهذه الحروف ظاهرة مركبة كما في المفتاح، ويحتمل أن ألا أصلها هلا أبدلت الهاء همزة.

وَإِلَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا؛ لَهَا(١) صَدْرُ الكَلَامِ وَتَلْزَمُ(٢) الفِعْلَ لَفْظاً(٣) أَوْ تَقْدِيراً. حَرْفُ التَّوَقُّعِ: قَدْ؛

(١) أي: لهذه الأربعة. (٢) أي: الفعل لازم لتلك الحروف يعني. (٣) حال من الفعل أي: حال كونه ملفوظاً أو مقدراً.

مشددتين(١) «وَلَوْلاَ، وَلَوْمَا لَهَا(٢) صَدْرُ(٣) الكَلَامِ» لدلالتها(٤) على أحد أنواع الكلام. فتُصدر(٥) لتدلَّ من أوّل الأمر(٦) على(٧) أنَّ الكلام(٨) من ذلك النوع. «وَيَلْزَمُهَا الفِعْلُ(٩)» وفي بعض النسخ(١٠): (وَتَلْزَمُ الفِعْلَ(١١)) «لَفْظاً(١٢)» نحو: (هَلَّا ضَرَبْتَ(١٣) زَيْداً) وَ: (هَلَّا تَضْرِبُ(١٤) زَيْداً) «أَوْ تَقْدِيراً» نحو: (هَلَّا(١٥) زَيْداً ضَرَبْتَهُ) وَ: (هَلَّا زَيْداً تَضْرِبُهُ). فمعناها(١٦) إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل(١٧)، ومعناها في المضارع الحضّ(١٨) على الفعل والطلب(١٩) له(٢٠). فهي(٢١) في المضارع بمعنى الأمر. و(٢٢)لا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلَّا(٢٣) أنَّها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنَّه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل. فكأنَّها من حيث المعنى للتحضيض على فعل(٢٤) مثل(٢٥): ما فات. «(حَرْفُ(٢٦) التَّوَقُّعِ وَالتَّقْرِيبِ)» «قَدْ(٢٧)» يسمى بهما لمجيئه لهما. فإنَّ(٢٨) هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع، فلا بد فيها من معنى التحقيق(٢٩) ثمَّ إنَّه(٣٠) يضاف في بعض

(١) حال. (٢) خبر مقدم. أي: لهذه الحروف الأربعة. (٣) مبتدأ مؤخر. (٤) أي: هذه الأربعة. (٥) تلك الحروف في صدر الكلام. (٦) أي: قبل الشروع التكلم في الكلام. (٧) متعلق بلتدل. (٨) الواقع بعد هذه الحروف. (٩) فاعل يلزم. (١٠) أي: الكافية. (١١) مفعول تلزم. (١٢) حال من الفعل. (١٣) ماضي مخاطب. (١٤) مضارع. (١٥) أي: هلّا ضربت زيداً ضربته. (١٦) أي: معنى التحضيض. (١٧) نحو: هلّا قرأت شيئاً. (١٨) أي: الحث والترغيب. (١٩) نحو: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾. (٢٠) أي: للفعل. (٢١) أي: تلك الحروف. (٢٢) عطف على قوله: فمعناها إذا قلت. (٢٣) أي: لكن. (٢٤) يمكن وقوعه في المستقبل. (٢٥) أي: مشابه لفعل. (٢٦) مبتدأ. (٢٧) خبر المبتدأ. (٢٨) علّة سمي. (٢٩) هذا إشارة إلى أن كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق إذ هو أصل لمعانيها. (٣٠) أي: حرف قد. شأن.

(**قوله: مشددتين**) وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل، وألا مخففة تنبيهاً وعرضاً واستفهاماً ونفياً. (**قوله: بعض النسخ وتلزم الفعل**) فعلى الأولى اللزوم بالمعنى المتعارف، وعلى الثاني بالمعنى اللغوي، وقيل: تلزم الجملة الفعلية الخبرية فإنها لم تدخل الإنشاء لامتناع الحض عليه، وقيل: تدخل الاسمية كقوله:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

وأول بإضمار كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو شفيعها. (**قوله: هلا ضربت الخ**) في تخصيص الأمثلة بالإثبات إشارة إلى عدم دخولها على المنفي. (**قوله: نحو: هلا زيداً ضربته الخ**) وإذا تقدم الظرف؛ نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾، فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه. (**قوله: فمعناها**) أي: إذا علمت أنها تدخل المضارع والماضي فمعناه في الماضي؛ أي: تستعمل فيه إذا دخلت على الماضي للتوبيخ واللوم؛ لأن التحضيض على ما فات سبب للتوبيخ واللوم؛ إذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقياً أو مجازياً أو كنائياً، والظاهر الأخير لما يجئ أنها لا تخلو عن الحض على مثل ما فات في المفتاح، وفي الماضي للتنديم، التنديم: بشيماني كردن، والتوبيخ: سرزنش كردن، وهذه المعاني لازمة للحض على ما فات، فإن كان المخاطب ذا شرف فتنديم ولا فتوبيخ ولوم. (**قوله: بمعنى الأمر**) إلا أنه طلب بحث وإزعاج، ومعنى ذلك لا يحتاج إلى توبيخ ولوم على أنه كان للمخاطب أن يفعله قبل الطلب منه، وقد تكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ، بل يتبادر فتكون للعرض. (**قوله: ولا يكون الخ**) عطف على قوله: فمعناه إذا دخلت. (**قوله: إلا أنها تستعمل الخ**) بمعنى لكن لدفع توهم إطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي؛ لأن إطلاق هذه الأسماء عليها بالمعنى الإضافي لا بالنقل كما مر؛ ولذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض. (**قوله: فكأنها للتحضيض الخ**) هذا فيما يمكن له مثل، وأما فيما لا يمكن له ذلك؛ نحو قوله ﷺ: «هلا شققت قلبه فلا». (**قوله: حرف التوقع**) أضافوها إلى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها. وللرد على من قال: إنها ليست للتوقع في الماضي، ومن ذهب إلى أنها ليست للتوقع مطلقاً، وهذه المعاني تعد إذا كانت حروفاً، وقد تستعمل اسماً بمعنى حسب مبنياً عند البصريين المشابهة الحرفية فيقولون: قد زيد ردهم، وبنون الوقاية؛ نحو: قدني درهم، وقدني؛ أي: كفاني. (**قوله: إذا دخلت الخ**) إشارة إلى أنها لا تدخل على فعل الطلب، وشرط في الماضي أن يكون مثبتاً ومتصرفاً؛ لأن غير المتصرف ليس للمضي حتى تقربه إلى الحال، ولعله أراد الماضي المجرد الغير المشابه للحرف بقرينة الإطلاق.

وَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ[1] لِلتَّقْلِيلِ[2]. حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ: الْهَمْزَةُ وَهَلْ؛ لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ[3] تَقُولُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ[4] وَأَقَامَ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ[5] هَلْ

(١) أي: هي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم. (٢) حال عن التحقيق. (٣) أي: في الاسمية. (٤) أي: وتقول في الفعلية. (٥) أي: لا تدخل.

المواضع إلى[1] هذا المعنى في الماضي التقريب[2] من الحال مع التوقع، أي: يكون مصدره[3] متوقعاً للمخاطب واقعاً[4] عن قريب، كما تقول لمن يتوقع[5] ركوب[6] الأمير: (قَدْ رَكِبَ[7]) أي: حصل عن قريب ما[8] كنت تتوقعه[9]. ومنه[10] قول[11] المؤذن[12]: (قَدْ قَامَتِ[13] الصَّلَاةُ). ففيها[14] إذن ثلاثة معان مجتمعة، التحقيق[15] والتوقع[16] والتقريب[17]. وقد[18] يكون[19] مع التحقيق التقريب من غير توقع، كما تقول: (قد ركب زيد) لمن لم يتوقع ركوبه. «وَ» هي[20] «فِي[21] الْمُضَارِعِ» المجرد[22] من ناصب وجازم وحرف تنفيس[23]. «لِلتَّقْلِيلِ[24]» أي: يضاف[25] إلى التحقيق في الأغلب التقليل، نحو: (إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ). وقد تستعمل[26] للتحقيق[27] مجرداً[28] عن معنى التقليل نحو: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ[29] وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ويجوز الفصل بينها[30] وبين الفعل بالقسم[31]، نحو: (قَدْ وَاللهِ أَحْسَنْتَ)، و: (قد لَعَمْري بِتّ ساهراً). «(حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ)» «الْهَمْزَةُ وَ(هَلْ) لَهُمَا[32] صَدْرُ[33] الْكَلَامِ» لا يتقدمهما ما في حيزهما[34]، لدلالتهما[35] على أحدِ أنواع الكلام[36] كما مرّ[37]. وتدخلان[38] على الاسمية والفعلية. «تَقُولُ[39]» في الاسمية: «(أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟)، وَ» في الفعلية «(أَقَامَ زَيْدٌ؟) وَكَذَلِكَ[40] (هَلْ[41])» تقول فيهما[42]: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟) و: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟) إلاّ أنَّ الهمزة تدخل على كل اسمية[43]، سواء كان الخبر فيها، اسماً[44] أو فعلاً[45]، بخلاف (هل) فإنّها[46] لا تدخل على اسمية[47] خبرها فعل، نحو: (هَلْ زَيْدٌ قَامَ؟) إلّا[48] على[49] الشذوذ وذلك[50] لأن أصلها أن تكون بمعنى (قد[51]) كما جاءت على الأصل[52]، في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ أي: قد أتى فلما كان أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال[53] فإن رأت[54] فعلاً في حيزها[55] تذكرت عهوداً[56] بالحمى[57] وحَنّتْ[58] إلى الإلف[59] المألوف[60]

(١) متعلق بيضاف. (٢) نائب فاعل يضاف. (٣) أي: الماضي. (٤) في الزمان القريب من الحال. حال. (٥) أي: ينتظر. (٦) أي: حصول. (٧) مقول القول. (٨) أي: الأمر الذي. (٩) أي: تنتظر حصول الركوب. أنت. (١٠) خبر مقدم. (١١) مبتدأ مؤخر. (١٢) عند إقامة الصلاة. (١٣) بدل من القول. (١٤) أي: إذا عرفت ما تقدم من المعاني. كلمة قد. (١٥) أحدها. (١٦) والثاني. (١٧) والثالث. (١٨) كلمة قد. (١٩) أشار إلى أنّ هذا استعمال قليل ولذا انكره الخليل. س. (٢٠) أي: كلمة قد. (٢١) حال. (٢٢) فالإطلاق قرينة التجريد. (٢٣) وهي السين وسوف. (٢٤) خبر لمبتدأ مقدر قدره الشارح بقوله: وهي. (٢٥) أي: يضم. (٢٦) قد. (٢٧) لفظ قد. (٢٨) حال. (٢٩) في سورة آل عمران. (٣٠) أي: بين كلمة قد. (٣١) متعلق بالفصل. (٣٢) خبر مقدم. (٣٣) مبتدأ مؤخر. (٣٤) لوجوب تقديمهما عليه أي: على ما. (٣٥) متعلق بتقدم. (٣٦) وهو الإنشاء. (٣٧) في بحث كم الاستفهامية. (٣٨) أشار إلى تعدد المثال للإشارة إلى هذا التعميم. (٣٩) أنت. (٤٠) أي: تدخل. (٤١) أي: لفظ هل. على الجملتين. (٤٢) أي: في الجملة الاسمية والفعلية. (٤٣) أ ي جملة اسمية. (٤٤) مثل: أزيد قائم. (٤٥) مثل: أزيد قام تعميم في الاسمية بالنسبة إلى الهمزة. (٤٦) علة الخلاف. (٤٧) جلة. (٤٨) تدخل. (٤٩) أي: على الاستعمال الغير الفصيح لما صرح في المفتاح بفتحها. (٥٠) أي: عدم دخول على الاسمية التي خبرها فعل. (٥١) التحقيقية فهي قد جاءت على الفرع الذي معنى الاستفهام .محرم. (٥٢) أي: الذي هو معنى قد. (٥٣) ومختصة بالأفعال. (٥٤) أي: وجدت. (٥٥) أي: في مكانها. (٥٦) بمعنى الزمان اعتنى العمل السابق. جمع عهد. (٥٧) كالحمى. (٥٨) بمعنى الشوق أو الميل. (٥٩) أي: الألفة. (٦٠) أي: المحبوب.

(**قوله: متوقعاً للمخاطب**) قبل الإخبار، فلا يرد ما توهم القائل بأنه ليس للتوقع في الماضي؛ لأن الماضي ينافي التوقع. (**قوله: واقعاً الخ**) أي: واقعاً في الزمان القريب من الحال. (**قوله: وقد تكون الخ**) إشارة إلى أن هذا استعمال قليل؛ ولذلك أنكره الخليل. (**قوله: المجرد الخ**) فالإطلاق قرينة التجريد. (**قوله: وقد تستعمل للتحقيق**) قيل: وقد تستعمل للتحقيق مع التكثير، وجعل الآية من هذا القبيل. (**قوله: ويجوز الفصل الخ**) ويجوز حذف فعلها؛ نحو:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِهَا وَكَأَنْ قَدِ

(**قوله: الهمزة وهل**) وأما أل فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن أبي عبيدة فتقلب الهاء همزة. (**قوله: وتدخلان الخ**) أشار إلى تعدد المثال للإشارة إلى هذا العموم. (**قوله: إلا أن الهمزة الخ**) إشارة إلى أن قوله: وكذلك هل ليس على العموم بدليل قوله: والهمزة أعم تصرفاً فكأنه في معنى الاستثناء من هذا الحكم؛ ولذا ذكره الشارح ههنا، والأوجه ذكره في قوله: تقول أزيداً ضربت كما يشير إليه قوله: لما عرفت. (**قوله: إلا على الشذوذ**) أي: على الاستعمال الغير الفصيح لما صرح في المفتاح بقبحها. (**قوله:**

وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً تَقُولُ: أَزَيْداً ضَرَبْتَ، وَأَتَضْرِبُ زَيْداً، وَهُوَ أَخُوكَ، وَأَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، وَ[1]: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ وَ: ﴿أَفَمَن[2] كَانَ﴾ وَ: ﴿أَوَمَن كَانَ﴾

(١) أي: وتقول تالياً لقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾. (٢) أي: وتقول تالياً قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾.

وعانقته[1]، وإن لم تره[2] في حيزها تَسَلَّت[3] عنه[4] ذاهلة[5]. «**وَالهَمْزَةُ أَعَمُّ تَصَرُّفاً**[6]». أي: التصرف[7] فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها أكثر[8] من التصرف في (هل). «**تَقُولُ**[9] (أَزَيْداً ضَرَبْتَ؟)» بإدخال[10] الهمزة على[11] الاسم[12] مع وجود الفعل بخلاف (هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ؟) لما عرفت[13]. «**وَ**» تقول: «(**أَتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ**[14] **أَخُوكَ؟**)» باستعمال[15] الهمزة لإثبات ما[16] دخلت عليه على وجه الإنكار دون (هَلْ[17] تَضْرِبُ زَيْداً؟) لأنَّ[18] المستفهم[19] عنه في مثل هذا الموضع محذوف[20] بالحقيقة لأنَّ أصله أترضى بضربك زيداً؟ وهو[21] غير مستحسن[22] منك، و(هل) ضعيفة[23] في الاستفهام، فلا يحذف فعلها[24]، بخلاف الهمزة[25] فإنَّها قوية فيه. «**وَ**» تقول: «(**أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟**)» ويجعل[26] الهمزة معادلة[27] لـ(أمْ) المتصلة[28] فإنَّه[29] لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين[30] تعدد المستفهم عنه. فاستعمال[31] الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام والأقوى فيه أنسب وأليق. وتقع (هل[32]) مع (أم) المنقطعة[33]، لأن[34] المستفهم عنه في صورة (أم) المنقطعة لم يتعدد، لأنَّها للإضراب عن السؤال الأول[35] واستئناف سؤال آخر بـ(أم[36]) المقدرة بالهمزة[37]. فإنَّ قولك: (هل زيد عندك أم عمرو؟) في تقدير (بل عندك عمرو). «**وَ**» تقول: «**﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾**[38]، و**﴿أَفَمَن كَانَ﴾**[39]، و**﴿أَوَمَن كَانَ﴾**[40]» بإدخال الهمزة على (ثُمَّ، وَالفَاءِ، وَالوَاوِ) من الحروف العاطفة،

(١) أي: التزمت هل. أي: الفعل. (٢) أي: وإن لم تجد. أي: الفعل. (٣) تكلفت السكون عنه. (٤) أي: عن الفعل. (٥) أي: غافلة. (٦) تميز كما أشار الشارح. (٧) مبتدأ خبره أكثر. (٨) خبر المبتدأ. (٩) شروع في بيان المواضع التي تستعمل فيها الهمزة دون هل. (١٠) متعلق بتقول. (١١) متعلق بإدخال. (١٢) وهو زيد في المثال. (١٣) من أنَّها لا تدخل على اسمية خبرها فعل لا شذوذاً. (١٤) حال. (١٥) متعلق بتقول. (١٦) أي: الفعل الذي. (١٧) حيث لا يجوز. (١٨) علة عدم الجواز. (١٩) بصيغة المفعول. (٢٠) خبر إنَّ. (٢١) ضربك. (٢٢) في الاستفهام لكونها الأصل. (٢٣) هذا من تتمة التعليل. (٢٤) بسبب ضعفها. (٢٥) أي: يحذف فعلها. (٢٦) متعلق بتقول. (٢٧) أي: مقابلة. (٢٨) جواب لمَّا. (٢٩) شأن. (٣٠) وهو إمَّا حصول زيد أو عمرو. (٣١) إذا كان الأمر كذلك. (٣٢) كلمة هل. (٣٣) لا المتصلة المختصة بالهمزة. (٣٤) متعلق بتقع. (٣٥) الداخل عليه هل. صفة السؤال. (٣٦) المنقطعة. (٣٧) بل والهمزة في كل. (٣٨) ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ الآية. (٣٩) ﴿مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾. (٤٠) ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن﴾.

تذكرت عهوداً بالحمى) العهود جمع عهد، والحمى كإلى ما يحمى من الكلاء بمعنى المحمي، والمراد ههنا الأرض التي فيها الكلاء، وحنت إما من الحنو بمعنى الميل، أو من الحنين بمعنى الشوق، والإلف بكسر الهمزة وسكون اللام الإلفة، يقال: حنت الإلف؛ أي: الإلفة، والمعانقة: درآغوش كرفتن، وتسلت عنه الظاهر أسلت عنه على ما في الصراخ: إسلاء نعم كردن السلاء لازم منه، وأما التسلي ففي القاموس: بمعنى النسيان، وفي الصحاح والتاج: الانكشاف، وشيء منها لا يناسب المقام إلا أن يراد تسليها عنه على حذف المضاف، وذاهلة حال معللة؛ أي: لأجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العشق، والمقصود أنه إذا أمكن مراعاة حالها الأصلي صح تركها. (**قوله: أي: التصرف فيها**) يعني: أن تصرفاً تمييز من النسبة، والمعنى أعم تصرفاً، ومعنى الإضافة إلى التصرف تصرفها فيه بشيء بأن تكون الإضافة إلى الفاعل، واحترز بقوله: باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات فإنه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل، فإنه تصرف فيها بقلب الهاء همزة، وقيل: معناه تصرفها أشمل؛ لأنها متصرفة في الجمل بالنقل من الإخبار إلى الاستخبار، ولا يتأتى هذا التصرف من هل، وهذا من تفسير الشارح قدس سره العزيز، وفيه أنه إن أراد بقوله: لا يتأتى هذا التصرف من هل أنه تدخل عليها الهمزة لا أنه لا يتصرف فيها فباطل، وإن أراد أنه لا تدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم، لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق أحق أن يتبع. (**قوله: على وجه الإنكار التوبيخي**) أي: ما بعدها ما كان ينبغي أن يقع، وإن فاعله ملوم؛ نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾، وقد تجئ للإنكار الإبطالي؛ أي: أن ما بعدها غير واقع وإن مدعيه كاذب؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾، ولإفادتها نفي ما بعدها الذي لزم ثبوته إن كان منفياً؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنها: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾، والإنكار بالتسمية يختص بالهمزة فلو حمل الشارح رحمه الله المثال على مجيئها للإنكار مطلقاً بأن يقول باستعمال الهمزة لإنكار ما دخلت عليه لكان أشمل وأفيد. (**قوله: محذوف بالحقيقة**)؛ إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو عدم الوجود في الإنكار التوبيخي ومعلوم الانتفاء في الإنكار الإبطالي بخلاف الرضى، فإنه أمر خفي واقترانه بالحال الذي ينافيه يدل على عدم استحسانه، وهذا مبني على استعمال الهمزة في الاستفهام وكون الإنكار متولداً منه، وأما على تقدير كونها مستعملة في الإنكار فالوجه ما ذكره في المفتاح من أن هذا مختص بالاستقبال، ولا معنى لإنكار ما لم يقع. (**قوله: هي الأصل في باب الاستفهام**) أي: غير

بِخِلَافِ هَلْ. حُروفُ الشَّرْطِ[1]: إِنْ وَلَوْ وَأَمَّا؛ لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ فَإِنْ لِلاسْتِقْبَالِ[2] وَإِنْ دَخَلَ عَلَى المَاضِي وَلَوْ عَكْسُهُ[3]

(١) قال حروف الشرط أي: حروف تفيد تعليق أمر بأمر. شرح عصام. (٢) أي: بحسب وضعها. (٣) يعني أنه للماضي وإن دخل على المستقبل نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾. ج وع.

«بِخِلَافِ[1] (هَلْ») لكونها[2] فرع الهمزة فلا تتصرف[3] تصرفها[4]. «(حُرُوفُ الشَّرْطِ») «إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا) لَهَا[5] صَدْرُ الكَلَامِ» لما مر[6]. «فَ[7] (إِنْ) لِلاسْتِقْبَالِ[8] وَإِنْ دَخَلَ عَلَى المَاضِي، وَ(لَوْ[9]) عَكْسُهُ[10]» يعني: (لو) للماضي، وإن دخل على المستقبل. وفي بعض النسخ[11] فَ[12] (إِنْ) للاستقبال و(لو[13]) للمضي. ومعناه[14]: أنَّ (إِنْ) للاستقبال سواء دخلت[15] على المضارع أو الماضي نحو: (إِنْ تُكْرِمْنِي[16] أُكْرِمْكَ)، و:(إِنْ أَكْرَمْتَنِي[17] أَكْرَمْتُكَ). فمعنى[18] المثال الثاني[19] بعينه معنى المثال الأول[20] يعني: إن وقع منك إكرامي في الاستقبال

(١) دون نسخة. متعلق بقوله: تقول قيدها للكل مثبتاً لعموم تصرف الهمزة لأنَّها أعم. ك. (٢) هل قوله لكونها تعليل مما يستفاد من قوله بخلاف هل أي: لا تقول هل فيها. (٣) هل. (٤) أي: كتصرف الهمزة. (٥) أي: لكل منها. (٦) أي: ليعلم من أول الأمر أن الكلام من ذلك النوع. آمير. (٧) أي: لفظ إنَّ. (٨) أي: لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال. (٩) أي: لفظ لو. (١٠) أي: عكس إن. (١١) أي: نسخ الكافية. (١٢) أي: لفظ إن. (١٣) أي: لفظ لو. (١٤) أي: ليس معناه: أنَّ إنَّ مختصة بالمستقبل ولو بالماضي. (١٥) كلمة إنَّ. (١٦) مثال لدخول إنَّ على الاستقبال. (١٧) هذا لدخول إنَّ على المستقبل. (١٨) إذا كان الأمر كذلك. (١٩) أي: إن أكرمتني. (٢٠) أي: إن تكرمني أكرمك.

داخلة فيه والأقوى لكونها موضوعة له فاستعمالها أليق وأنسب عند الفعل ثم اختص الاستعمال بما هو الأنسب عند الفعل، فلا يرد أنه لا يدل على جواز جعل هل معادلة لام، بل على عدم الأنسبية. (**قوله: بإدخال الهمزة**) رعاية لتمام التصوير لعراقتها في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطاً لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها؛ لأنها لعدم عراقتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصوير، وهذا عند الجمهور، وأما عند الزمخشري فإن الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف، قال الرضي: والحق ما قاله الجمهور؛ إذ لو كان المعطوف مقدراً لجاز وقوعها في أول الكلام من غير أن يتقدم ما يصلح العطف عليه مع أنه لم يجئ في الاستفهام إلا مبنياً على كلام متقدم، وفي المغني وقد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾؛ أي: عطف على أخذناهم، وقوله تعالى: ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾؛ أي: آباؤنا عطف على ضمير مبعوثون، واكتفى بالفصل بالهمزة وجوز الوجهين في موضعين، فقال: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ﴾ دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف؛ أي: أيقولون فغير دين الله يبغون، وفيه أنا لا نسلم إنه كان المعطوف مقدراً على أن الجواز لا ينافي عدم الاستعمال، وأما ما ذكره صاحب المغنى فلأنه لم يجوز الزمخشري ما قاله الجمهور أصلاً، أما لو كان مقصوداً مع تعين التقديم على العاطف فلا وجه له وهو ظاهر من كلامه. (**قوله: بخلاف هل**) متعلق بقوله: تقول فيكون قيدها للكل مثبتاً لعموم تصرف الهمزة؛ لأنها أعم فإنه مع بعده لفظاً يحوج إلى تقدير ولا تقول هل في الأمثلة لإثبات العموم، فقول الشارح رحمه الله: لكونها فرع الهمزة الخ تعليل لما يستفاد من قوله: بخلاف هل؛ أي: لا تقول هل فيها فإن قلت: عدم استعمال هل في الأمثلة المذكورة إنما يثبت عموم الهمزة إذا لم يكن لهل مواقع خاصة، وليس كذلك فإن هل تستعمل لتقرير نفس الحكم في الإثبات؛ نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾، ويراد بها النفي فيجوز وقوع إلا بعدها؛ نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴿٦٠﴾﴾، ويزاد الباء؛ نحو: هل زيد بقائم كالمثال الثالث، وإنما يثبت العموم إذا كانت الهمزة مستعملة بتأخير العاطف أيضاً، وليس كذلك فإن الهمزة مختصة بالتأخير، فإن قلت: جميع مواقع هل موقع الهمزة؛ لأن هل بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلاً عن سيبويه، وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا ينافي ذلك فمن قال: ينبغي أن يراد بالعموم العموم من وجه؛ لأن هل مختصة ببعض الأحكام لم يأت بشيء، في المغني: إن هل تفترق عن الهمزة من عشرة أوجه؛ اختصاصها بالتصديق والإيجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط، وإن وعلى اسم بعده فعل وبوقوعها بعد العاطف لما قبله، وبعد أم وبإرادة النفي بالاستفهام بها وبمجيئها بمعنى قد من غير استفهام. (**قوله: حروف الشرط**) في القاموس: الشرط: إلزام الشيء، نقل في الاصطلاح إلى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى؛ أي: الحروف الدالة على التعليق. (**قوله: فإن للاستقبال**) أي: لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال. (**قوله: ومعناه الخ**) أي: وليس معناه أن إن مختصة بالمستقبل، ولو بالماضي.

وقع مني أيضاً إكرامك(١) فيه(٢). وكذلك(٣) (لو(٤)) للمضي على أيهما(٥) دخلت(٦) نحو: (لو ضربت(٧) ضربت)، و(٨): (لو تضرب أضرب) بمعنى واحد(٩)، أي: لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضاً(١٠) فيه(١١). وقد تستعمل(١٢) كـ (إنْ(١٣)) في المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾. واعلم أنَّ المشهور أن (لو) لانتفاء الثاني(١٤) لانتفاء الأول(١٥)، وهذا(١٦) لازم معناها فإنَّها(١٧) موضوعة لتعليق حصول أمر(١٨) في الماضي بحصول أمر(١٩) آخر مقدر(٢٠) نِيَّةً، وما(٢١) كان حصوله مقدراً في الماضي كان منفياً فيه قطعاً(٢٢). فيلزم(٢٣) لأجل انتفائه(٢٤) انتفاء ما علق به(٢٥) أيضاً(٢٦). فإذا قلت مثلاً: (لو جئتني لأكرمتك) فقد علقت حصول الإكرام(٢٧) في الماضي بحصول(٢٨) مجيء مقدر فيه، فيلزم(٢٩) انتفاؤهما(٣٠) معاً، وكون(٣١) انتفاء الإكرام مسبباً(٣٢) لانتفاء المجيء(٣٣) في زعم المتكلم(٣٤). واستعمال (لو) بهذا(٣٥) المعنى(٣٦) هو الكثير المتعارف(٣٧)، وقد تستعمل(٣٨) على قصد لزوم الثاني(٣٩) للأول مع انتفاء اللازم، ليستدل به(٤٠) على انتفاء(٤١) الملزوم كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ(٤٢) ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ(٤٣)﴾. فإنَّ (لو(٤٤)) ههنا(٤٥) تدل على لزوم الفساد لتعدد(٤٦) الآلهة، وعلى أنَّ الفساد(٤٧) منتف، فيعلم من ذلك(٤٨) انتفاء

---

(١) كما وقع منك. (٢) أي: في الاستقبال. (٣) أي: كان. (٤) أي: لفظ لو. (٥) من الماضي والمستقبل. (٦) كلمة لو. (٧) مثال الماضي. (٨) مثال للمستقبل. (٩) من غير فرق بينهما. (١٠) أي: كما وقع منك. (١١) أي: في الماضي. (١٢) كلمة لو. (١٣) أي: لفظ إنْ. (١٤) علة انتفاء الثاني. أعني الجزاء. (١٥) وهو الشرط. (١٦) أي: المشهور. (١٧) لو. (١٨) أي: الجزاء. أي: الإكرام مثلاً. (١٩) أي: الشرط. أي: المجيء مثلاً. (٢٠) صفة أمر. (٢١) أي: الأمر الذي. (٢٢) أي: جزماً. (٢٣) جواب لشرط محذوف أي: إذا عرفت. (٢٤) أي: الأمر. (٢٥) كانتفاء الأول. (٢٦) وهو معلق. (٢٧) الباء بمعنى على. متعلق بعلقت. (٢٨) الفاء للسببية. (٢٩) أي: الإكرام والمجيء. (٣٠) يلزم. (٣١) خبر كون. (٣٢) وهو السبب. (٣٣) فيه بحث. (٣٤) أي: لفظ لو. (٣٥) أي: الالتزامي. أي: لانتفاء الثاني لانتفاء الأول. (٣٦) عند النحويين. (٣٧) كلمة لو. (٣٨) أي: الجزاء. (٣٩) أي: الشرط. (٤٠) أي: باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم. (٤١) فلذا لا يحتاج إلى استثناء من غير قصد معلقا عليه التالي ولا يجوز استثناء المقدم. ك. (٤٢) أي: في الأرض والسماء. (٤٣) أي: الأرض والسماء. (٤٤) لفظ لو. (٤٥) أي: في الآية. (٤٦) متعلق بلزوم الفساد. (٤٧) إشارة إلى أنَّ لو قائم مقام استثناء التالي. (٤٨) أي: انتفاء الفساد.

(**قوله: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾**) فإن المعنى أن لا تعجبكم أو تعجبكم. (**قوله: فإنها موضوعة الخ**)؛ لأنها حرف الشرط، ومعنى الشرط مراعى فيها، وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح. (**قوله: مقدر فيه**) بناء على العرف، وما قيل: إن المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين. (**قوله: فيلزم الخ**) تحقيق لمعنى التعليق فإن معناه أن حصوله منوط به غير متوقف حصوله على حصول شيء آخر، وإن جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الأمر حاصل ولو ادعاء، فلو حصل ما علق به بدون ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقاً عليه؛ ولذا ذهب الشافعي رحمه الله تعالى وإيانا إلى أن التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط، والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عن انتفاء الشرط، إلا أنهم يقولون بكونه مدلولاً للجملة الشرطية، فاندفع ما قيل: إن انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس؛ لأن ذلك إنما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني للأول. (**قوله: فقد علقت حصول الخ**) فالمعنى المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الأمرين وسببية الامتناع للامتناع المدلول الالتزامي، ولما كان كلا الانتفائين معلوماً للمخاطب، ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصوداً بنفسه؛ إذ لا فائدة بل لأجل إفادة السببية قالوا: إن لو لامتناع الأول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيهاً على ذلك. (**قوله: في زعم المتكلم**) متعلق بقوله: سبباً إشارة إلى أنه لا يلزم كون الثاني سبباً في نفس الأمر كما في قول أبي العلاء: ولَو طَارَ ذُوْ حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ، ولكنه لم يطر. (**قوله: على قصد لزوم الثاني للأول**) من غير قصد كونه معلقاً عليه. (**قوله: وقد تستعمل الخ**) إشارة إلى أنه معنى مجازي له؛ لأن اللزوم لازم للتعليق، والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه ويتبادر معنى التعليق المخصوص، وكذلك المعنى الثالث، والحق إن ما ذهب إليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره من أنه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وضعاً أو الحقيقة والمجاز يتبادر منه لكثرة استعماله لا ينافي كما قالوا في الوجود. (**قوله: مع انتفاء الخ**) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، فلذا لا يحتاج إلى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم. (**قوله: على أن الفساد**) إشارة إلى أن لو قائم مقام استثناء التالي.

وَتَلْزَمَانِ[١] الفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، وَمِنْ ثَمَّةَ[٢]

(١) أي: إن ولو. (٢) أي: ومن أجل لزوم الفعل بعدهما قيل.آه.

التعدد[١]. ومن هذا[٢] الاستعمال[٣] توهم المصنف أنَّ (لو) لانتفاء الأول[٤] لانتفاء الثاني[٥]، وخطَّأ[٦] عكسه المشهور، ولم يدر[٧] أنَّ ما ذكره[٨] معنى يقصد[٩] إليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم[١٠] المعلوم على انتفاء الملزوم[١١] المجهول[١٢]، وأنَّ[١٣] المعنى المشهور[١٤] بيان سببية أحد الانتفائين المعلومين للآخر[١٥] بحسب[١٦] الواقع، فلا[١٧] يتصور هناك[١٨] استدلال[١٩]. فإنَّك إذا قلت: (لَوْ جِئْتَنِي لأَكْرَمْتُكَ) لم تقصد[٢٠] أن تعلم[٢١] المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام كيف[٢٢]؟ وكلا[٢٣] الانتفائين[٢٤] معلوم[٢٥] له بل قصدت إعلامه بأنَّ انتفاء الإكرام مستند[٢٦] إلى انتفاء المجيء. ولها[٢٧] استعمال ثالث[٢٨]، وهو أن يقصد بيان استمرار شيء[٢٩] فيربط ذلك[٣٠] الشيء بأبعد النقيضين[٣١] عنه كقولك: (لَوْ أَهَانَنِي[٣٢] لأَكْرَمْتُهُ) لبيان[٣٣] استمرار وجود الإكرام، فإنَّه[٣٤] إذا استلزم الإهانة الإكرام[٣٥] فكيف[٣٦] لا يستلزم الإكرام الإكرام؟ «وَتَلْزَمَانِ» أي: (إنْ، وَلَوْ) «الفِعْلَ لَفْظاً[٣٧]» كما مرَّ في الأمثلة[٣٨]. «أَوْ تَقْدِيراً» نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، و: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ أي: وإن استجارك أحد، ولو تملكون أنتم، فأحد[٣٩] وأنتم مرفوعان بأنَّهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر، أمَّا[٤٠] (أَحَدٌ[٤١]) فظاهر، وأمَّا (أَنْتُمْ[٤٢]) فلأنَّه كان ضميراً متصلاً مستتراً، فلمَّا حذف الفعل صار[٤٣] منفصلاً بارزاً[٤٤] وليس[٤٥] تأكيداً لفاعل الفعل المحذوف، لأنَّ[٤٦] حذف الفعل والفاعل[٤٧] أبعد[٤٨] من حذف الفعل وحده. «وَمِنْ[٤٩] ثَمَّةَ» أي: ومن أجل لزوم الفعل

(١) الذي هو الملزوم. (٢) أورد المصنف ههنا اعتراضاً. (٣) وهو عدم تعدد الآلهة. (٤) كتعدد الآلهة في الآية. (٥) كالفساد. (٦) مصنف أي: نسب إلى الخطأ. (٧) أي: لم يعلم. (٨) من اللزوم. في بعض تصنيفاته. نسخة. (٩) صفة معنى. (١٠) أي: انتفاء فساد السموات والأرض. (١١) وهو تعدد الآلهة. (١٢) سببه انتفاء المجيء لانتفاء الإكرام المعلوم كلاهما. (١٣) أي: ولم يدر المصنف. (١٤) وهو كون لو لانتفاء الثاني. (١٥) شروع إلى استعمال آخر. (١٦) متعلق ببيان. (١٧) جواب الشرط المحذوف. (١٨) بمعنى المشهور. (١٩) فاعل لا يتصور. (٢٠) أنت. (٢١) أنت. (٢٢) استفهام تعجبي أي: كيف تقصد هذا الأمر العجيب. (٢٣) حال. (٢٤) أي: انتفاء المجيء والإكرام. (٢٥) أي: للمخاطب. (٢٦) خبر إنَّ. أي: مسبب. (٢٧) خبر مقدم. أي: كلمة لو. (٢٨) صفة. (٢٩) وهو الإكرام. (٣٠) نائب فاعل يربط. (٣١) أي: الإهانة وعدمها. (٣٢) أي: فلان مثلاً. (٣٣) تعليل لربط الإكرام بالإهانة. (٣٤) شأن. (٣٥) وهو أبعد النقيضين. (٣٦) استفهام إنكاري أي: فلا يصح أنَّه. (٣٧) حال من الفعل أي: ملفوظاً. (٣٨) من قوله: إن تكرمني أكرمك. (٣٩) في الآيتين. (٤٠) بالفتح. (٤١) أي: فاعلية أحد. (٤٢) أي: فاعلية أنتم. (٤٣) أي: نظم أنتم. جواب لمَّا. (٤٤) أي: فصار ولو أنتم ثم إلى الفعل بعد أنتم ليكون تفسيراً للفعل قبل ﴿أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ وكذا باقيه. لمحرره. (٤٥) دفع توهم تأمل تنل. أي: نظم ﴿أَنتُمْ﴾ في الآية. (٤٦) متعلق بليس. (٤٧) معا. (٤٨) خبر إنَّ. (٤٩) استئناف أو اعتراض.

(**قوله: عكسه المشهور**) وهو أنه لانتفاء الثاني لانتفاء الأول. (**قوله: ولم يدر أن ما ذكره الخ**) أي: لم يدر أن استعمال التعليق غير استعمال اللزوم. (**قوله: فيربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه**) أي: عن ذلك الشيء فيدل على ربطه بأقرب النقيضين منه بطريق الأولوية فيدل على استمراره على كل تقدير؛ إذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار، بل يكفي قصد أن هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول: لو كان ينحي الآن عدوي أعطه ألفاً، فإنه يدل على أن الجزء لازم، وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشيء؛ لأن ما توهمه مبني على ما فهمه من أن مراد الرضي بقوله: وقد يجئ جواب لو قليلاً لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم جميع الأزمنة مطلقاً وليس كذلك، بل جميع أزمنة تقديري الشرط، ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال: فيلزم وجود ذلك على كلا تقديري الجزاء في جميع التقادير. (**قوله: وللزمان الفعل**) أي: الشرط وأما الجزاء فقد يكون اسمية أو مضارعاً مجزوماً بلم أو ماضياً في أوله لام مفتوحة، وحذفها قليل: إلا إذا وقعت لو مع خبرها صلة؛ نحو: الذي لو ضربني شكراً، والحال شرط كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا نَفِدَتْ﴾، وذهب الزمخشري إلى وقوع الاسمية جوازاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾. (**قوله: ولو تملكون أنتم**) هكذا في النسخ التي رأيناها، والصواب إسقاط أنتم كما يدل عليه آخر كلامه. (**قوله: فأحد وأنتم**) أي: في الآيتين. (**قوله: كان ضميراً متصلاً مستتراً الخ**) الصواب: إسقاط مستتراً لكونه لغواً، وليس سهواً إلا على قول الأخفش والمازل فإنهما قالا: الواو حرف والفاعل مستتر وإسقاط بارزاً لكونه لغواً. (**قوله: وليس تأكيداً الخ**) أي: ليس أنتم في الآية تأكيداً للضمير المتصل على أن يكون التقدير لم تملكون أنتم تملكون على ما ذهب إليه البعض تعليلاً للتصرف. (**قوله: لأن حذف الفعل الخ**) فيه إنا لا نسلم إنه أبعد من جعل المتصل منفصلاً وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر، والقول بإعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل، وقيل: إنه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد، وفيه إن حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود؛ ونحو:

قِيْلَ: لَوْ أَنَّكَ بِالفَتْحِ لأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَانْطَلَقْتُ بِالفِعْلِ مَوْضِعَ مُنْطَلِقٍ لِيَكُونَ كَالعِوَضِ، وَإِنْ كَانَ جَامِداً[1] جَازَ[2] لِتَعَذُّرِهِ وَإِذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكَلَامِ عَلَى[3] الشَّرْطِ لَزِمَهُ المَاضِي[4]

(١) لا يمكن اشتقاق الفعل منه. (٢) أي: صح الجامع. (٣) متعلق بتقدم. (٤) أي: أن يكون الشرط والواقع بعده ماضياً.

بعدهما[1] «قِيْلَ[2]» بعد «لَوْ» المحذوف[3] فعلها[4]: (أَنَّكَ) بِالفَتْحِ[5]» لا بالكسر «لأَنَّهُ[6]» أي: (أنَّ) مع معموليه «فَاعِلٌ[7]» للفعل المقدر بعد (لو[8]). والصالح للفاعلية هو (أنَّ) المفتوحة لا المكسورة. «وَ» قيل[9]: «(انْطلقت) بِالفِعْلِ» أي: بصيغة الفعل «مَوْضِعَ[10] مُنْطَلِقٍ» أي: في[11] موضع يليق أن يقع فيه (منطلق) لأنَّ[12] الأصل[13] في خبر (إنَّ) هو الإفراد «لِيَكُونَ[14]»، الفعل[15] المذكور موضع[16] اسم الفاعل[17] «كَالعِوَضِ[18]» عن الفعل المحذوف[19]، فيقال[20]: لو أنَّك انطلقت[21]، ولا يقال: لو أنَّك مطلق[22]. وإنَّما قال[23]: (كالعوض) لأنَّ الفعل المقدر[24] لا بد له من مفسر، و(أنَّ[25]) لكونها[26] دالة على معنى التحقيق والثبوت، تدل[27] على معنى[28] (ثبت) المقدر ههنا[29]، فهو[30] عوض عنه[31] من حيث المعنى، والفعل الواقع فيه[32] عوض عنه[33] من حيث اللفظ، فليس[34] شيء منهما عوضاً[35] حقيقياً[36] عن[37] الفعل المقدر[38]، بل كالعوض[39]، وهذا[40] إذا كان الخبر، مشتقاً يمكن اشتقاق الفعل[41] من مصدره[42]. «وَإِنْ كَانَ[43] جَامِداً» لا يمكن اشتقاق الفعل منه[44] «جَازَ[45]» وقوع[46] ذلك الاسم الجامد خبراً[47] «لِتَعَذُّرِهِ[48]» أي: لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر[49]، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ[50] أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾ فإنَّ[51] (أقلام) ليس مشتقاً[52] يوضع[53] فعله في موضعه. «وَإِذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ[54] أَوَّلَ الكَلَامِ» أي: في أول زمان التكلم بالكلام. فيصح[55] ترك (في[56]) لكونه[57] ظرف زمان واحترز[58] به[59] عن توسط القَسَم بتقديم غير الشرط. «عَلَى الشَّرْطِ[60]» متعلق[61] بتقدم. «لَزِمَهُ المَاضِي»

(١) أي: بعد إن ولو. (٢) أي: قال النحويون. (٣) صفة لو. (٤) نائب فاعل المحذوف. (٥) متعلق بقيل - أي: بفتح الهمزة. (٦) متعلق بقيل. (٧) خبر كان. (٨) المحذوف فعله لفظاً. من حيث المعنى واللفظ حتى تتم عوضيته. محرم. (٩) أشار إلى المعطوف عليه. (١٠) مفعول فيه لقيل. (١١) أشار إلى حذف الجار. (١٢) تعليل لا لبقية الوقوع. (١٣) أشار إلى حذف المضاف. (١٤) وإنَّما عدل عن الأصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت ليكون. (١٥) تفسير لاسم يكون. (١٦) أي: في موضع. (١٧) وهو منطلق. (١٨) ظرف مستقر خبر يكون. (١٩) يعني مدخول لو. (٢٠) الفاء للسببية. (٢١) بالفعل. (٢٢) بالاسم على الأصل. (٢٣) مصنف. (٢٤) صفة الفعل. (٢٥) أي: كلمة إن التي دخلت عليها لو. (٢٦) إنَّ. (٢٧) إن خبر إن. (٢٨) الإضافة بيانية. (٢٩) أي: في هذا المثال. أي: من أن والفعل الواقع خبراً. (٣٠) أي: لفظ إنَّ. (٣١) أي: عن ثبت. (٣٢) أي: في خبر إنَّ وهو انطلقت. (٣٣) أي: عن ثبت المحذوف. (٣٤) جواب لشرط محذوف. (٣٥) خبر ليس. (٣٦) أي: فصار ولو أنتم ثم أتى الفعل بعد أنتم ليكون تفسيراً للفعل قيل أنتم فصار ولو أنتم تملكون وكذا باقية. لمحرره. (٣٧) متعلق بعوضا. (٣٨) أي: ثبت. (٣٩) حيث لم تتم فيه العوضية. (٤٠) أي: اتيان الفعل موضع المفرد بعد لو. (٤١) كانطلقت. (٤٢) كالانطلاق مثلاً. (٤٣) أي: الخبر. (٤٤) أي: من المصدر. (٤٥) جواب إنَّ. (٤٦) تفسير لضمير جاز. (٤٧) عن أن الواقعة بعد لو. (٤٨) متعلق بجاز. (٤٩) أي: لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات. أيوبي. (٥٠) مثال الجامد. (٥١) دليل لتطبيق المثال للممثل له. (٥٢) الفاء للإنكارية. (٥٣) أي: حتى يوضع. (٥٤) أي: اليمين. (٥٥) تفريع. (٥٦) أي: لفظ في. (٥٧) أي: لكون أول الكلام. (٥٨) مصنف. (٥٩) أي: بقوله أو الكلام. (٦٠) أي: على حرف الشرط. (٦١) هذا.

الذي نفسه محسن أخوك؛ أي: هو نفسه صرح سيبويه به في الكتاب، وتفصيله في المغني، وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير؛ أي: بصلة الفعل، والأكثر كونه ماضياً لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي، وقد جاء مضارعاً، وأما قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ﴾، فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقد مر. (**قوله: أي: في أول زمان التكلم**) استشكل الناظرون وجه نصب أول فذهب الشارح رحمه الله تعالى إلى أنه ظرف زمان بحذف لفظ زمان، والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع، وجعل الكلام بمعنى التكلم، ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة المعنوية، فإن المقصود وقوع القسم في أول الكلام كما يفصح عنه قوله: أي: القسم بين أجزاء الكلام، ونعم ما قيل: إنه كلام لا يليق بأول زمان التكلم، وذهب الفاضل الهندي إلى أنه منصوب بتضمين الدخول؛ أي: وتقدير في جائز في المبهم من المكان بعد الدخول، وفيه إن ما ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت، وأما في ما تضمنه فلا شاهد، وقياس المتضمن على المصرح إنما يتجه إذا كان التقدير في المصرح قياساً، وبعضهم قال: إن لفظ أول مرفوع صفة القسم، وفيه إنه يصلح أن يكون فاعلاً لتوسط القسم المقيد وإرجاعه إلى القسم مطلقاً خروج عن السنن المستقيم؛ إذ السابق إلى الفهم اتحاد فاعل الفعل، وعندي أنه منصوب على الظرفية؛ لأنه من المكان المبهم على ما في التسهيل إن منه ما يدل على مسمى إضافي مختص؛ أي: لا تعرف حقيقته بنفسه، بل

لَفظاً[1] أَوْ مَعنَىً فَيُطَابِقُ وَكَانَ الجَوَابُ لِلقَسَمِ لَفظاً مِثْلُ: وَاللهِ إِنْ أَتيتَنِي[2] أَوْ لَمْ تأْتِنِيْ لأَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ[3] بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ[4] أَوغَيْرِهِ[5]

(١) نحو: ضرب. (٢) مثال للماضي لفظاً وقوله: أو لم تأتني آه مثال للماضي معنى. (٣) أي: القسم بين أجزاء الكلام. (٤) أي: على القسم. (٥) أي: وبسبب تقديم غير الشرط.

أي: لزم القَسَم أن يكون الشرط الواقع[1] بعده ماضياً[2] «لَفْظاً أَوْ مَعْنًى» ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات[3] الشرط فيطابق[4] أي: الشرط الجواب[5] حيث يبطلَ عمل أدوات الشرط فيه، أي: في الجواب[6]. «وَكَانَ[7] الجَوَابُ[8] لِلْقَسَمِ[9]» فقط «لَفْظاً[10]» لا للقسم والشرط جميعاً، لأنَّه[11] يلزم أن يكون مجزوماً[12] وغير مجزوم[13]، وهو محال[14]. وأمَّا معنى فهو جواب للقسم، لكون اليمين عليه وللشرط أيضاً[15]، لكونه مشروطاً بالشرط. «مِثْلُ: وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي» مثال[16] للماضي لفظاً، «وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي» مثال[17] للماضي معنى «لأَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ» أي: القسم بين أجزاء القسم «بِتَقْدِيمِ[18] الشَّرْطِ» عليه[19] «أَوْ غَيْرِهِ» أي: تقديم غير الشرط

(١) صفة الشرط. (٢) خبر يكون. (٣) أي: لا تؤثر فيه وتفسيره. (٤) عطف على ليكون. (٥) في العموم لفظاً فيهما. (٦) لكونه ماضياً. (٧) عطف على لزومه. (٨) اسم كأنَّ. (٩) والظرف خبر كان. (١٠) تميز عن نسبة الظرف إلى فاعله. (١١) شأن حيث لا يصح جملة اللفظ. (١٢) بالنسبة إلى الشرط. (١٣) بالنسبة إلى القسم. (١٤) لما فيهن من اجتماع النقيضين وهو باطل. محرم. (١٥) أي: كما كان الجواب للقسم كان للشرط. (١٦) هذا. (١٧) هذا. (١٨) متعلق بتوسط. (١٩) أي: على القسم.

بما يضاف إليه كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك من الأسماء المبهمة، واحترز بمختص عن الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان؛ نحو: جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فإن هذه من الأماكن المختصة، وما قيل: إن أول مكان تنزيلي لا حقيقي، والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد. **(قوله: واحترزبه عن توسط)** أي: أورده للاحتراز عنه، فإما أن يجعل الاحتراز مقصوراً عليه؛ لأنه وإن كان في الذكر مقدماً فهو في الصدق متأخر فيكون قوله: على الشرط احترازاً عن تقديم الشرط، وإما أن يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط؛ لأن الكلام فيه، ولما احتمل الاحتمالين أرسله الشارح رحمه الله تعالى على إطلاقه. **(قوله: أي: لزم القسم الخ)** جعل الضمير للقسم مع ما بعده لفظاً رعاية لجزالة المعنى؛ لأن لزوم الشرط للماضي يحتاج إلى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء. **(قوله: أي: الشرط الجواب)** في العموم لفظاً فيهما. **(قوله: وكان الجواب للقسم فقط لفظاً)** لتقوى القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط، وجاز قليلاً أن يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه كزائد، في المغني فهو كالزائد والشرط مراد فيه معنى التوقيت. **(قوله: فقط)** فالإطلاق قرينة التجريد كما قالوا. **(قوله: لا للقسم والشرط)** لما كان المتبادر من قوله: وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك، وليس كذلك بل هو أولى على ما نص عليه في الرضي ليس مختصاً بالشعر فإنه جعل الزمخشري، قوله تعالى: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾، جعل الشارح ذلك التعين بالنظر إلى جعله جواباً لهما لا بالنظر إلى الشرط فقط، لكن ذكر في شرح التسهيل إن عبارة الشرط في صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين، ويؤول البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى، فحينئذ لا حاجة إلى ذكر الشارح فإن المتن على مذهب البصريين، نعم لو ثبت وقوع القسم لفظاً مع اعتبار القسم لقامت الحجة عليهم. **(قوله: لأنه يلزم أن يكون مجزوماً الخ)** أي: بالإطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المصرحة بجهة أو غير مجزوم دائماً؛ لأنه القابل للإطلاق العام فاندفع ما قيل: إن الشرط إذا كان ماضياً لم يجب جزم الجزاء، فكيف يلزم كونه مجزوماً وغير مجزوم إلا أن يتكلف، ويقال: أراد صحة كونه مجزوماً ووجوب عدم كونه مجزوماً. **(قوله: وإما معنى الخ)** بيان لفائدة قوله: لفظاً ومعنى؛ لأنه إذا روعي جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب، أوردا للتحقيق والتوجيه فيكون جواباً لهما وإذا كان اعتبار أحدهما مقدماً على الآخر يفيد أن يكون الجواب أحدهما مقيداً وجواب الآخر مطلقاً، فاندفع ما قيل: إن جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما إذا كان الجواب للشرط فإن جواب القسم معنى حينئذ مجموع الشرط والجزاء، ثم إن هذا القائل بعد نفي كونه جواب القسم معنى؛ لأن الجواب مجموعهما اعترف بكونهما جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع. **(قوله: لأكرمتك)** فإنه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التأكيد، وهذا معنى كون الجواب له لفظاً. **(قوله: أي: تقديم غير الشرط)** فقوله: غير عطف على الشرط لا على التقديم فإن غير تقديم الشرط؛ أعني: تأخره لا يستلزم التوسط، ويجب أن يكون ذلك الغير يطلب الجزاء؛ أعني: المبتدأ قبل النواسخ أو بعدها نص عليه في الرضي وشرح التسهيل.

جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ(١)، وَأَنْ يُلْغَى كَقَوْلِكَ: أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ،

(١) أي: القسم ويلغى الشرط.

«جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ» القسم ويلغى الشرط «وَأَنْ يُلْغَى» القسم ويعتبر الشرط. ويحتمل أن يكون المعنى: جاز أن يعتبر الشرط ويلغى القسم، وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم «كَقَوْلِكَ: (أَنَا وَاللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ») فعلى المعنى الأول(١) هذا مثال لتقديم غير(٢) الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون(٣) باعتبار التقديم والجواز(٤)،

(١) وهو جاز أن يعتبر القسم ويلغى الشرط. (٢) وهو كلمة إنّا. (٣) أي: المثال. (٤) أي: جواز الإلغاء والقسم.

(قوله: جاز أن يعتبر القسم) فيراعى فيه لزوم عدم الجزم ودخول نون التأكيد إذا كان مضارعاً مثبتاً. (قوله: وإن يعتبر الشرط) فيجزم ولا يدخله النون. (قوله: ويحتمل أن يكون المعنى الخ) قيل: لا يصح ذلك؛ لأنه صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم، والمثال الثاني ليس لإلغاء الشرط، بل الشرط معتبر كما في القسم إلا أن اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جواباً له واعتبار الشرط بجعل المجموع جواباً له، ولا مانع من القول باعتبار الشرط؛ لأنه لم تفت رعاية ما يراعى في جوابه؛ لأن الجزاء المضارع المثبت يكون بالفاء أو بدونه، فترك الفاء ليس علامة إلغاء الشرط، وفيه بحث؛ لأن الفاء واجب عند اعتبار الشرط؛ إذ جعل المجموع جواباً له نص عليه في اللباب وغيره وإن جعلت الجملة التي بعد القسم جواباً كما يشير إليه قولان، الجزاء مضارع مثبت لزما الجزم، ولا يجوز دخول نون التأكيد؛ لأنه إذا كان هذا المثال مثالاً لاعتبار الشرط والقسم، فأين مثال إلغاء القسم؟ وما زعم من مخالفته لكلام الرضي فباطل؛ لأن إلغاء الشرط بالنسبة إلى جواب القسم لا ينافي جواب اعتباره بالنسبة إلى مجموع القسم، والجواب ولما لم يكن مقصود المصنف إلا بيان الإلغاء والاعتبار بالنسبة إلى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الفاء مع وجوبه، ولم يقل: إن أتيتني فوالله لآتينك فالمثال المذكور مرضي لمجرد الإيضاح واعلم أن المصنف أورد الأمثلة تنبيهاً على أن اطراد القاعدة المذكورة إنما هو في أن، وما يتضمن معناها من أسماء الشرط دون لو ولولا فإنه وإن اطرد فيه تقديم القسم على الشرط وغيره لتعيين الجواب حينئذ للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعيين الجواب حينئذ للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مر. ولا يمكن جعل المجموع جوابي؛ لأن جوابهما لا يكون إلا جملة خبرية. (قوله: فيكون باعتبار التقديم والجواز الخ) اللف والنشر على ما ذكر متعدد على سبيل التفصيل والإجمال، ثم ذكر ما لكل من آحاد المتعدد من غير تعيين ثقة على أن السامع يرده إليه، والأول إما على ترتيبه بأن يكون الأول للأول والثاني للثاني، أو على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب، أو مختلط الترتيب كذا في المطول، فلا بد في النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب، ثم إن ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره، ولف جواز الاعتبار، والإلغاء بأن اعتبر مجموعهما لفاً واحداً ومجموع المثالين نشراً له فلا شبهة في كونه نشراً لكنه نشر على ترتيب غير اللف وهو ظاهر، وإن اعتبر كل واحد لفاً على حدة فلا شيء من المثالين نشراً لواحد منهما فضلاً عن أن يكون على ترتيب اللف أو على غير ترتيبه؛ إذ ليس في المثال الأول أثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الأول، ولا في المثال الثاني أثر من إلغاء القسم المذكور في اللف الثاني، بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الأول ولبعض اللف الثاني، ولا يدفع هذا الإشكال ما قاله المقصرون لحل هذا المقال: إن المراد بالنشر جزؤه؛ لأنه على تقدير التسليم كيف يصح أن يقال: إنه على ترتيب اللف أو على غير ترتيبه، والحال أن المذكور فيه واحد من كل لف إلا أن يقال: إن المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالاً للجزء الأول، وعلى غير ترتيبه بكونه مثالاً للجزء الثاني، ولا يخفى سماجته، وعندي أن اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والإلغاء، وتقديم غير الشرط معهما وإن المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الأول، ولا شك بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الأول كما قيل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ أي: لتبتغوا من فضله، ولا شك حينئذ في اشتمال المثالين على الأمور الثلاثة، فيكون اللف والنشر على حقيقته، ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق أن تسمعها الأذن الكريمة، إذا تقرر هذا فنقول: على المعنى الأول؛ أي: اعتبار القسم، وإلغاء القسم يكون المثال الأول باعتبار تقديم غير الشرط، وجواز إلغاء القسم؛ أي: لإلغائه واعتباره نشراً على ترتيب اللف؛ لأنه مثال باعتبار إنا والله الذي هو أول فيه لتقديم غير الشرط هو ثان في اللف، وباعتبار آتك الذي هو ثان فيه لإلغاء القسم الذي هو ثالث في اللف، وباعتبار لآتيك المقدر الذي هو ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثالث في اللف.

كليهما نشراً على غير ترتيب اللف. وعلى[١] المعنى الثاني[٢] هذا[٣] مثال لتقديم غير الشرط[٤] وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على[٥] غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه «وَإِنْ[٦] أَتَيْتَنِي وَاللهِ لآتِيَنَّكَ». وإنَّما أورد[٧] في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على[٨] خلاف المثال الأول[٩] إشارة[١٠] إلى اشتراط المضي في الشرط[١١] في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم[١٢]. فعلى الأول[١٣] هذا مثال[١٤] لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم، فهو[١٥] باعتبارهما[١٦] جميعاً نشر على ترتيب اللف. وعلى المعنى الثاني[١٧] مثال لتقديم الشرط وجواز إلغائه، فالنشر باعتبار الأوَّل[١٨] على ترتيب اللف، وباعتبار الثاني[١٩] على غير ترتيبه. ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني[٢٠] اختلاف بين اعتباريه

---

(١) عطف على قوله فعلى المعنى الأول. (٢) وهو جاز أن يعتبر الشرط ويلغى الشرط ويعتبر القسم .رضا. (٣) أي: المثال. (٤) وهو أنا. (٥) والظرف خبر ليكون.
(٦) عطف على المثال الأول. (٧) مصنف. (٨) حال. (٩) لأنَّه مضارع. (١٠) علة أورد. (١١) وجزاء المنوي وعدم عمله فيهما. (١٢) أي: تقديم القسم.
(١٣) أي: كون الاعتبار والإلغاء مسندين إلى القسم. (١٤) أي: وإن أتيتني والله لآتينك. (١٥) أي: هذا النشر. (١٦) أي: باعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم.
(١٧) وهو أن يعتبر الشرط ويلغى القسم. (١٨) أي: بتقديم الشرط واعتبار القسم. (١٩) بتقديم الشرط وإلغاء القسم. (٢٠) أي بتقديم الشرط واعتبار القسم.

(**قوله: وجواز اعتبار الشرط**) وعدم اعتباره على غير الترتيب مما مر من كون الأول منه مثالاً لثاني اللف، وباعتبار جوازه على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانياً مثالاً لاعتبار الشرط المذكور ثانياً في اللف، ولآتيك المقدر ثالثاً مثالاً لآتيك المذكور ثالثاً. (**قوله: إشارة إلى اشتراط المضي في الشرط**) والجزاء المعنوي وعدم عمله فيهما. (**قوله: نشر على ترتيب اللف**) لكون أن إن أتيتني الأول من المثال مثالاً لتقديم الشرط الأول من اللف، ولآتيك المذكور ثانياً فيه مثالاً لاعتبار القسم المذكور ثانياً في هذا اللف، ولآتيك المقدر ثالثاً مثالاً لآتيك المذكور ثالثاً. (**قوله: فالنشر باعتبار الأول**) أي: لتقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الأول مثالاً لي لما هو الأول منه في اللف. (**قوله: وباعتبار الثاني**) أي: جواز إلغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون لآتيك المذكور ثانياً مثالاً للإلغاء المذكور ثالثاً في اللف وآتيك المقدر ثالثاً؛ لعدم إلغائه المذكور ثانياً هذا حل عبارة الشارح موافقاً للنسخ المتداولة، وقيل: إن الفاضل اللاري لتوجيه الشارح له بإصلاح خلل وجد في بحث الفعل لعدم مساعدة وقت الشارح بنظره ثانياً زاد لفظ الغير في ثلاثة مواضع؛ الأول قوله: كليهما نشراً على ترتيب اللف، والثاني قوله: فهو باعتبار مما نشر على ترتيب اللف، والثالث قوله: فالنشر بالاعتبار الأول على ترتيب اللف، وأسقطه من قوله: وبالاعتبار الثاني علا غير مرتبه، ورأيت نسخة في آخرها هذه نسخة قوبلت على نسخة مقروءة على الشارح، فرأى عليه من ضعف هذا الشرط لأجله عند الفاضل اللاري موافقاً بهذا التصحيح قد كتب في الموضع الثلاثة منها لفظ الغير في الحاشية، وعلم بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير، وأنت بعد إحاطتك بما قلنا ظهر لك أن لفظ الغير لازم في الموضع الأول دون غيره، وإن إسقاط لفظ الغير لا وجه له. (**قوله: اختلاف بين اعتباريه**) أي: اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز الشرط في كون أحدهما على ترتيب اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين باعتبار اللف والنشهر سهو.

وَتَقْدِيْرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ نَحْوَ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ و: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، وَأَمَّا (١) لِلتَّفْصِيْلِ

(١) فلا بد من متعدد وذكر أما مع كل واحد وقد يكتفي بوحده آه. والتفصيل في شرح العصام.

بخلاف المعنى(١) الأول فالحمل عليه أولى(٢)، وعلى(٣) تقدير الحمل عليه، وإن كان رعاية كون النشر على(٤) ترتيب اللف يقتضي(٥) تقديم المثال الثاني على الأول لكنه(٦) أراد اتصال(٧) المثال بالمُمثل له بقدر الإمكان، على تقدير تقديم اللفين على نشرهما(٨) من(٩) حيث مثالاهما. «وَتَقْدِيْرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ(١٠)» أي: كالتلفظ به أو مقدره كملفوظه في صدر(١١) الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقَسَم. «نَحْوُ» قوله تعالى: «﴿وَلَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾» أي: واللهِ لئِنْ أخرِجُوا فالشرط(١٢) ماض و(لا(١٣) يَخْرُجُون(١٤)) جواب القسم. فإنَّه(١٥) لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون أوْلى(١٦) به، أي: لا يخرجوا «وَ» كذا قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ أي: والله إنْ أطعمتموهم إنَّكم لمشركون. فالشرط(١٧) ماض، و(﴿إِنَّكُمْ(١٨) لَمُشْرِكُونَ﴾) جواب القسم، فإنَّه لو كان جزاء الشرط يلزم الإتيان بالفاء، لأنَّ الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء. «وَ(أَمَّا لِلتَّفْصِيْلِ»). أي: لتفصيل ما أجمله المتكلم(١٩) في الذكر نحو قولك: (جَاءَنِي إِخْوَتُكَ(٢٠) أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتَهُ وَأَمَّا بِشْرٌ فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ). أو ما أجمله في الذهن ويكون(٢١) معلوماً للمخاطب بواسطة القرائن. وقد جاءت(٢٢) للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو: (أَمَّا) الواقعة في أوائل الكتب. ومتى(٢٣) كانت لتفصيل المجمل وجب(٢٤) تكرارها(٢٥)، وقد يكتفى بذكر قسم واحد(٢٦)، حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة

(١) لتقديم الشرط واعتبار القسم. (٢) حمله على المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني. (٣) متعلق بيقتضي المؤخر. (٤) خبر كون. (٥) خبر كان. أي: كون النشر في المثال الثاني. (٦) مصنف. (٧) فلذا قدم المثال الأول لأنَّه حينئذ يكون مثال إلغاء القسم متصلاً به. (٨) على نشريهما. نسخة. (٩) حال من نشريهما. (١٠) والظرف خبر المبتدأ. (١١) قيد الملفوظ بذلك لأنَّ المقدر لا يكون إلَّا في صدر الكلام. (١٢) وهو قوله تعالى: ﴿أُخْرِجُوا﴾. (١٣) أي: نظم ﴿لَا يَخْرُجُونَ﴾. (١٤) أي: الجواب. (١٥) أي: ﴿لَا يَخْرُجُونَ﴾. (١٦) من وروده بالنون مرفوعاً. (١٧) أي: نظم ﴿أَطَعْتُمُوهُمْ﴾. (١٨) أي: نظم ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾. (١٩) وهذا التفسير إشارة إلى بيان المجمل الصالح له وهو إجمال المتكلم وهو نوعان؛ أحدهما: ما أجمله في الذكر، والثاني: ما أجمله في الذهن والأول. أيوبي. (٢٠) جمع أخ. (٢١) أمَّا. (٢٢) كلمة أمَّا. (٢٣) لفظ أمَّا. (٢٤) جزاء متى. (٢٥) لفظاً أو تقديراً لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية. أي: كلمة أمَّا. (٢٦) من مدخول أمَّا عن ذكر القسم الآخر.

(**قوله: بخلاف المعنى الأول**) فإن الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال الأول، وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني. (**قوله: يقتضي تقديم الخ**) أي: كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه على المثال الأول؛ لأن النشر على ترتيب اللف أظهر منه على غير ترتيبه. (**قوله: أراد اتصال الخ**) فلذا قدم المثال الأول؛ لأنه حينئذ يكون مثال إلغاء القسم متصلاً به. (**قوله: على تقدير تقدم الخ**) وأما إذا ذكر مثال كل من اللفين بجنبه بأن يقال: إذا توسط القسم بتقديم الشرط جاز أن يعتبر القسم ويلغى؛ نحو: إن أتيتني والله لآتيك، وكذا إن توسط بتقديم غيره؛ نحو: إنا والله إن تأتني آتك يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه. (**قوله: من حيث مثالهما**) حال من نشريهما قيد بذلك لأنه إذا اعتبر من حيث إنهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلاً بتمامه. (**قوله: نحو قوله تعالى:** ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾) ﴿مَعَهُمْ﴾، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، أورد المثالين إشارة إلى أن الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة أو لم يكن رداً على من قال إن قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، جواب الشرط والفاء مقدر، ولم يقدر قسماً؛ لأن حذف الفاء من الاسمية الخبرية يكون في ضرورة الشعر. (**قوله: كملفوظه في صدر الكلام**) قيد الملفوظ بذلك؛ لأن المقدر لا يكون إلا في صدر الكلام. (**قوله: أولى**)؛ لأنه أكثر استعمالاً قال الرضي في بحث إما نحو: إن ضربتني أكرمك بالجزم أكثر من إن ضربتني فأكرمك. (**قوله: يلزم الإتيان بالفاء**) وخص الفاء بالذكر؛ لأنه الأصل، وإلا فاللام مثل الفاء أو إذا المفاجأة، وهذا اللزوم في السعة، وأما في الشعر فيجوز نحو: من يفعل الحسنات الله يشكرها. (**قوله: أما**) بالفتح والتشديد، وقد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي، وفي الرضي: إنها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف ويطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً منصوب به أو بمفسره؛ نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝﴾. (**قوله: أو أجمله في الذهن الخ**) كما إذا ابتدأت بقولك: أما زيد تعلم المخاطب بمجيء أخوتك.

وَالْتُزِمَ[١] حَذْفُ فِعْلِهَا وَعُوِّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا[٢] جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا مُطْلَقاً

(١) يجب حذف فعل إما الذي هو عبارة عن الشرط. (٢) الواقعة في جزائها.

أحد الضدين على الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾. فإنَّ ما يقابل (أمَّا) المذكورة ههنا غير[١] مذكور، لكنَّه مقدر، يعني: وأمَّا الذين ليس في قلوبهم زَيْغٌ فيتَّبعون المحكمات، ويردون إليها المتشابهات. والحكم بأنَّ كلمة (أمَّا) للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الأول[٢] للثاني. «وَ[٣]الْتُزِمَ[٤] حَذْفُ فِعْلُهَا[٥]» الذي هو الشرط «وَعُوِّضَ[٦] بَيْنَهَا» أي: بين (أَمَّ) «وَبَيْنَ فَائِهَا» الواقعة[٧] في جزائها «جُزْء[٨] مِمَّا[٩] فِي حَيِّزِهَا» أي: حيز فائها أو حيز[١٠] (أمَّا) لأنَّ[١١] حيز الفاء أيضاً[١٢] حيزها، سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو: (أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) أو معمولاً لما وقع بعد الفاء[١٣] نحو: (أَمَّا يَومَ الْجُمُعَةِ[١٤] فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ). «مُطْلَقاً[١٥]» أي: تعويضاً مطلقاً غير[١٦] مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء[١٧] على الفاء وعدم تجويزه[١٨]. وهذا[١٩] مذهب سيبويه[٢٠] فجعل سيبويه لـ (أمَّا) خاصيَّة[٢١]

(١) خبر إنَّ. (٢) أي: قصد الأول. (٣) عطف على قوله للتفصيل. (٤) مجهول. (٥) أي: فعل كلمة أمَّا. (٦) عن الفعل المحذوف. (٧) صفة الفاء. (٨) نائب فاعل عوض. (٩) ظرف مستقر صفة جزء. (١٠) عوضاً عن الفعل المحذوف. (١١) علة التفسير. (١٢) كأمَّا. (١٣) وهو منطلق. (١٤) فإنَّ يوم الجمعة معمول منطلق الواقع بعد الفاء. (١٥) وهذا مذهب مختار عند المصنف. (١٦) تفسير لمطلق. (١٧) بعد إسقاط الفاء. (١٨) نحو: أمَّا زيداً فإنِّي ضارب من زيد. (١٩) أي: التعويض مطلقاً. (٢٠) قال الرضي: وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره المصنف. عصام. (٢١) مفعول ثاني لجعل.

(**قوله: يعني: (وأما الذين ليس في قلوبهم) الخ**) جعل ذكر القيد قرينة على تقديره، ولم يجعل قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾: كما في المغني؛ لأنه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وكذا لم يجعل قسيماً له بحذف أما كما في التوضيح؛ لأن حذف أما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم. (**قوله: للزوم الفاء**) فإنها لا يجوز أن تكون عاطفة؛ إذ لا يعطف الخبر على المبتدأ، ولا زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط وإنما قال: للزوم الفاء، ولم يقل لدخول الفاء؛ لأن الدخول لا يدل على تضمن معنى الشرط لجواز أن يكون إجراؤه مجرى الشرط كما في حين وإذ وإذا؛ نحو: زيد حين لقيته وإذا لقيته فأكرمه. (**قوله: وسببية الأول**) أي: قصد السببية. (**قوله: والتزم حذف فعلها**) لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل لتكررها ولكونه فعلاً عاماً على طريقة واحدة في جمع المواضع كتعلق الظرف المستقر. (**قوله: وبين فائها**) فيه إشارة إلى لزوم الفاء في جوابها لفظاً أو تقديراً، ولا تقدير إلا في ضرورة الشعر أو مع تقدير قول مع الجواب لدلالة المقدر عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي﴾؛ أي: فيقال لهم: ﴿أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي﴾ الآية، وفيه إشارة إلى أنه لا يفصل بجملة تامة، وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ۝٨٩﴾ الآية، وقد يفصل بجملة الدعاء إذا فصل بين إما وجملة الدعاء بمعمول الشرطح نحو: أما اليوم رحمك الله فلا أضعت كذا، وبمعمول جوابها؛ نحو: أما زيداً رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل. (**قوله: جزء مما في حيزها**) وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان في عمدة أو فضلة ليكون المعروض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام، ويحصل ما هو الفرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء، مثال الغرض من قولنا: أما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود الشيء في الدنيا وإذا أفنى أفاد ذلك. (**قوله: أي: حيز فائها**) رعاية لقرب المرجع أو حيز أما رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع. (**قوله: لأن حيز الفاء أيضاً حيزها**)؛ لأن بعد حذف الفعل لا يمكن التعريض إلا بعد اقتران الفاء مع أما فحيزها حيزها فاندفع ما قيل: لا يجوز التعريض مما في حيز أما مطلقاً إما إذا لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على الوجه الأول. (**قوله: بحال تجويز تقديم الخ**) أي: بعد إسقاط الفاء. (**قوله: وهذا مذهب سيبويه**) هكذا في العباب وفي الرضي وشرح التسهيل: إن هذا مذهب المبرد، وقال فيه: إن مذهب سيبويه ما ذهب إليه المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة المصباح إنك إذا قلت: أما زيداً فإني ضارب فهذا غير جائز عند الجميع إلا عند أبي العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب. (**قوله: فجعل سيبويه لأما خاصية الخ**) أي: فحكم بأن لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي وإشعار خبر واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء.

وَقِيْلَ[١] هُوَ[٢] مَعْمُولُ[٣] المَحْذُوفِ مُطْلَقاً مِثْلُ: أَمَّا يَوْمَ الجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَقِيْلَ:[٤] إِنْ كَانَ[٥] جَائِزَ التَّقْدِيْمِ فَمِنَ الأَوَّلِ وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي.

(١) القائل هو المبرد. (٢) أي: العوض على بيان العصام وقال الحاجي أي: ما وقع بينها وبين فائها وأنت بالخيار. (٣) أي: معمول الشرط المحذوف. (٤) القائل المازني. (٥) أي: ما يتوسط بين إما وفائها جائز .آه.

جواز[١] التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقاً. «وَقِيْلَ» والقائل المبرد: «هُوَ» أي: ما وقع بينها وبين فائها[٢] «مَعْمُولُ الشَّرْطِ المَحْذُوفِ[٣]» عملاً «مُطْلَقاً» أي: معموليَّة مطلقة غير[٤] مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه[٥] «مِثْلُ: (أَمَّا يَوْمَ الجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)» فإنَّ تقديره[٦] على المذهب[٧] الأول[٨]: مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة، حذف فعل الشرط الذي هو (يكن من شيء) وأقيم (أمّا[٩]) مقام (مهما[١٠]) ووسَّط (يوم[١١] الجمعة[١٢]) بين (أمَّا) وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط[١٣] والجزاء[١٤]، فصار: أمَّا يومَ الجمعة فزيد منطلق، كما ترى[١٥]. وأمَّا[١٦] على المذهب الثاني[١٧] فتقديره[١٨]: مهما يكن من شيء يومَ الجمعة فزيد منطلق، فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط[١٩] فلمَّا حذف فعل الشرط[٢٠] صار: أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق. فهذا القائل[٢١] لم يجعل لـ (أمَّا) خاصية جواز التقديم أصلاً[٢٢]. «وَقِيْلَ»: والقائل المازني. «إِنْ[٢٣] كَانَ» ما يتوسط بين (أمَّا) وفائها[٢٤] «جَائِزَ التَّقْدِيْمِ[٢٥]» على الفاء مع قطع النظر عن الفاء[٢٦] كالمثال المذكور[٢٧]. «فَمِنْ» قبيل القسم «الأَوَّلِ» وهو أن يكون المتوسط جزء الجزاء[٢٨] قدم على الفاء[٢٩] «وَإِلَّا» أي: وإن لم يكن[٣٠] جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء[٣١] بل انضم إليها[٣٢] مانع آخر، مثل: أمَّا يوم الجمعة فإنَّ زيداً منطلق. فإنَّ ما[٣٣] في حيز (إنَّ[٣٤]) لا يعمل فيما قبلها[٣٥] «فَمِنْ» قبيل القسم «الثَّانِي» وهو أن يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف[٣٦]. وهذا القائل ميز بين أن لا يكون وراء[٣٧] الفاء مانع[٣٨] آخر وبين أن يكون[٣٩]. فجعل[٤٠] لـ (أمَّا) قوة رفع حكم الامتناع عن[٤١] الأول[٤٢] دون[٤٣] الثاني. هذا[٤٤] تقدير الكلام إذا كان ما بعد (أمَّا) منصوباً وأمَّا إذا كان[٤٥] مرفوعاً، نحو: (أمَّا زيدٌ فمنطلق)

(١) مفعول أول. (٢) أمَّا. (٣) لأنَّه معمول لما بعد الفاء. (٤) تفسير للمطلق. (٥) كما ذهب سيبويه. (٦) أي: المثال. (٧) أي: مذهب سيبويه. (٨) هو كون يوم الجمعة معمولاً لما بعد الفاء ثم قدم .محرم. (٩) أي: لفظ ما. (١٠) كلمة مهما. (١١) فاعل وسط. (١٢) الذي هو معمول مما في خبر الفاء مقدماً مذكوراً. قدمي. (١٣) وهو إنَّ. (١٤) أي: الفاء. (١٥) أنت. (١٦) أي: التقدير. (١٧) أي: مذهب المبرد. (١٨) أي: تقدير المثال. (١٩) الذي هو يكن لا أنَّه معمول لما بعد الفاء كما كان في الأول. أيوبي. (٢٠) أي: مهما يكن. (٢١) أي: المبرد. (٢٢) لا بدون مانع آخر ولا معه .ك. (٢٣) أي: الاسم الواقع بعد أمَّا. (٢٤) أمَّا. (٢٥) على جواب أمَّا. (٢٦) أي: مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء. (٢٧) أي: يوم الجمعة فزيد منطلق. (٢٨) وهو منطلق. (٢٩) كما كان مذهب الأول مطلقاً. (٣٠) ما يتوسط بين أمَّا وفائها. (٣١) ليست الفاء مانعة عنه. (٣٢) أي: إلى الفاء. (٣٣) وما عبارة عن منطلق. (٣٤) أي: كلمة إنَّ. (٣٥) أي: ما قبل إنَّ. (٣٦) كما هو مذهب المبرد مطلقاً. (٣٧) أي: غير الفاء. (٣٨) اسم يكون. (٣٩) وراء الفاء مانع آخر. (٤٠) أي: المازني. (٤١) يعني لأمَّا خاصية. (٤٢) أي: في جانب التقديم مع ما لم يكن مانع آخر غير الفاء. رضا. (٤٣) أي: ليست لها قوة ترفع بها امتناع. ما يقتضي مانع غير الفاء. (٤٤) أي: ما ذكر. (٤٥) ما بعد أمَّا.

(قوله: عملاً مطلقاً) جعل عملاً صفة مصدر محذوف مبني للمفعول ولم يجعله ظرف زمان؛ أي: في جميع الأوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي؛ فإنه لا فرق بين جواز القديم وامتناعه. **(قوله: مهما يكن من شيء)** مهما اسم ما لا يعقل سوى الزمان، ويكن تامة فاعلها الضمير المستتر الراجع إلى مهما، ومن شيء بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾، وجعلها زائدة على قول الأخفش، أو استغراقية باعتبار الحال وهم. **(قوله: وأقيم أما مقام مهما)** فيه رد على من قال: إن أصلها مهما بالقلب المكاني وإبدال الهاء بالهمزة؛ لأن الاسم لا يصير حرفاً بالقلب والإبدال كذا قالوا: وفيه أنه إنما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها، أما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم: إن أصل أما أي ما في كلمة الشرط، وما إبهامية معناها شيء أو حالة تقديره: أي شيء أو حالة فلا. **(قوله: ووسط يوم الجمعة)** الذي هو الملزوم في قصد المتكلم لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ؛ فإنه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب. **(قوله: أصلاً)** لا بدون مانع آخر ولا معه. **(قوله: وهذا القائل الخ)** في شرح التسهيل: وهو الحق وهو مذهب سيبويه، وإليه رجع المبرد، وفي الرضي: ليس بشيء؛ لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه مع مانعين أو أكثر؛ لأن الغرض منفهم، ويجوز لتحصيل إلغاء مانعين فصاعداً، وفيه أن انتفاء الفرض المذكور مطلقاً ممنوع إنما الغالب على هذا التقدير إقامة اللزوم القصدي مقام اللزوم الادعائي وفواته غير مضر؛ لأن المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل. **(قوله: هذا تقدير الكلام الخ)** إذا كان المتوسط ما سوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ فجريان التقدير

(١) أي: الزجر والمنع إما عن اعتقاد أو فعل فيه الممنوع أو ليس فيه فتمنعه عن المعاودة إلى مثله. شرح عصام.

فتقديره[١] على المذهب الأول[٢]: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أقيم (أمَّا) مقام (مَهْمَا) وحذف فعل الشرط، ووسط (زيد) بين إمَّا والفاء لما ذكرنا[٣] فصار: أمَّا زيد فمنطلق[٤] فارتفاع (زيد) بالابتداء كما كان أولاً[٥]. وعلى[٦] المذهب الثاني[٧] مهما يكن زيد فمنطلق، أي: فهو[٨] منطلق، أقيم (أمَّا) مقام (مهما) وحذف فعل[٩] الشرط فصار: أمَّا زيد فمنطلق. فـ (زيد)[١٠] فاعل الفعل[١١] المحذوف[١٢]، وأمَّا تقديره[١٣] على تقدير الرفع، بـ (مهما[١٤] يُذْكَر زيدٌ فهو منطلق) بصيغة الفعل الغائب المجهول[١٥] على أن يكون (زيد) مرفوعاً بأنَّه فاعل[١٦] الفعل المحذوف. وتقديره[١٧] على تقدير النصب[١٨] بـ (مهما تذكُر[١٩] يوم الجمعة[٢٠]) بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على أن يكون (يوم الجمعة) منصوباً[٢١] بأنَّه مفعول به للفعل المحذوف، فوجهه غير ظاهر مع أنَّه يوهم جواز: أمَّا زيداً فمنطلق، بالنصب بتقدير (تَذكُر)[٢٢] على صيغة المعلوم المخاطب، وجواز: أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق، برفع اليوم بتقدير (يُذكر) على صيغة المجهول الغائب مع[٢٣] عدم جوازهما بلا[٢٤] خلاف. وإنَّما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين (أمَّا) وفائها منصوبة لظهور[٢٥] أمثلة كونها مرفوعة لكثرتها[٢٦]. «(حَرْفُ الرَّدْعِ) «كَلَّا» الردع: هو الزجر والمنع، تقول[٢٧] لشخص: فلان يُبغضك، فيقول: كلاّ[٢٨]، أي: ردعاً[٢٩] لك، أي: ليس الأمر كما تقول[٣٠].

(١) أي: تقدير الكلام. (٢) وهو مذهب سيبويه. (٣) أي: لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء. (٤) أي: فهو منطلق. (٥) أي: قبل التقديم كذلك. وهو أنَّ زيداً مبتدأ أولاً ومنطلق خبره. محرره. (٦) أي: التقدير. (٧) أي: كون المرفوع جزءاً من الشرط، وهو مذهب المبرد. (٨) أشار إلى أنَّ منطلق خبر لمبتدأ محذوف. (٩) أي: يكن فبقي فاعله مذكوراً وهو زيد كما ذكره الشارح. محرره. (١٠) أي: لفظ زيد. (١١) صفة الفعل. (١٢) إنَّه مرفوع بالابتداء. (١٣) أي: تقدير المثال المذكور. (١٤) متعلق بتقدير. (١٥) وهو لفظ يذكر كما اختاره صاحب الموشح. (١٦) خبر المبتدأ وهو قوله: وأمَّا تقديره. (١٧) أي: المثال المذكور عند هذا البعض. (١٨) متعلق بتقدير. (١٩) أنت. (٢٠) فلا بد في الجزاء كما لا يخفى. (٢١) لأنَّه مفعول والرابط محذوف أي: منهما عبارة عن الأحوال. (٢٢) أنت. (٢٣) ظرف بوهم. (٢٤) أي: هذين التقديرين. (٢٥) علة مثل. (٢٦) علة الظهور. (٢٧) أنت. (٢٨) هذا للمخبر ونفي لخبره. (٢٩) علة يقول. (٣٠) أنت.

الثاني فيه محل بحث؛ فإنه لا يصح أن يقال: مهما يكن اليتيم على أن اليتيم معمول لفعل الشرط. (**قوله: مهما يكن زيد الخ**) على أن مهما لعموم الأحوال، والعائد محذوف؛ أي: أي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق، وكذا في تقدير ما يذكر مجهولاً ومعلوماً على ما سيجيء، فلا يرد ما قيل: إنه لا تصح هذه التقادير؛ لأنه لا بد من رابطة في جملة الشرط، ولا رابط إلا أن يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾، أو قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره مستدلاً بقول حاتم:

وإنَّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمَعا

زاد ابنه بأنه لا استشهاد فيه؛ أي: لصحة تقديرها بالمصدر؛ أي: إعطاء قليل أو كثير. (**قوله: وأما تقديره**) أي: على المذهب الثاني مبتدأ، وقوله: تقديره عطف عليه، وقوله: فوجه غير ظاهر خبره والجملة استئنافية. (**قوله: على أن يكون زيد الخ**) ومهما عبارة عن الأحوال، والرابط محذوف؛ أي: أي حالة يذكر زيد عليها. (**قوله: بمهما تذكر يوم الجمعة**) فلا بد فيه؛ أي: في الجزاء كما لا يخفى. (**قوله: منصوباً**)؛ لأنه مفعول والرابط محذوف؛ أي: مهما عبارة عن الأحوال. (**قوله: فوجهه غير ظاهر**) لعل وجهه ظاهر لجريانه في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾، بخلاف تقدير يكن كما سبق، لكنه غير جائز في المفعول به والحال والجار والمجرور كما لا يخفى. (**قوله: مع أنه يوهم الخ**) إنما قال: يوهم؛ لأن المقصود في التقدير بيان وجه الإعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال وليس متفرعاً على التقدير، لكن نقول المقدر في الحالتين يوهم أن الإعراب تابع للتقدير، ومن هذا ظهر أن الإبهام في تقدير مهما يكن، وقد قيل: لأن المقدر في جميع الصور واحد والإعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر. (**قوله: كلا**) مذهبه أنها بسيطة، وقال ابن يعيش: إنها مركبة من كاف التشبيه ولام مشددة لتخرج من التشبيه. (**قوله: ردعاً لك**) أي: عن المعاودة إلى مثل ذلك القول، وقد تكون زجراً عن فعل فيه الممنوع كقولك: لمن يذم عالماً كلا ولا بد فيها من تقدم كلام يرد بها سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الإنكار كقوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّا﴾، أو على سبيل الحكاية كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾، أو كلام غيره كما في مثال الشرح، ويجوز الوقف عليها؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها؛ أي: ليس الأمر كذلك إشارة إلى أن الفعل الذي هي من تمامه محذوف؛ لأن

وَقَدْ جَاءَ[1] بِمَعْنَى حَقًّا. تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ[2] تَلْحَقُ المَاضِي[3] لِتَأْنِيثِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

(١) أي: كلا. (٢) أي: لا المتحركة لأنها مختصة بالاسم. (٣) أي: الفعل الماضي لتكون من أول الأمر علامة لتأنيث المسند إليه.آه. فاعلاً كان أو مفعولاً.

وقد يجيء بعد الطلب لنفي[1] إجابة الطالب كقولك. لمن قال لك افعل[2] كذا .: كَلاَّ، أي: لا يجاب إلى ذلك[3]. «وَقَدْ جَاءَ» أي: كلاّ «بِمَعْنَى: حَقًّا». والمقصود منه[4] تحقيق مضمون الجملة[5] كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾، وإذا كان[6] معنى (حقاً) جاز أن يقال: إنَّه[7] اسم بني[8] لكون لفظه[9] كلفظ (كَلاّ) الذي هو حرف، ولمناسبة معناه[10] لمعناه[11]، لأنَّك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضدِّه، لكن النحاة حكموا بحرفيته[12] كان بمعنى (حقّاً) أيضاً[13] لما[14] فهموا[15] من[16] أنَّ المقصود به[17] تحقيق[18] مضمون الجملة، كالمقصود بـ (إنّ) فلم يخرجه[19] ذلك[20] عن الحرفية. «(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ») لا[21] المتحركة لأنَّها مختصة بالاسم[22]. «تَلْحَقُ» الفعل «المَاضِي» لتكون[23] من أوّل الأمر علامة «لِتَأْنِيثِ[24] المُسْنَدِ إِلَيْهِ» فاعلاً كان أو مفعولَ ما لم يسم فاعله. وإنَّما جعلَت هذه التاء ساكنة

(١) متعلق بيجيء. (٢) أنت. (٣) وهو أفعل كذا. (٤) أي: من كلا. (٥) كان. (٦) كلا. (٧) أي: كلا. (٨) كلا بمعنى حقاً. (٩) أي: لفظ كلا الذي هو الاسم. (١٠) أي: معنى كلا الذي هو الاسم. (١١) أي: معنى كلا الذي هو الحرف. (١٢) أي: كلا. (١٣) أي: كما كان. (١٤) المعنى. (١٥) أي: النحاة. (١٦) بيان لَمّا. (١٧) أي: بكلا. (١٨) خبر إنَّ. (١٩) أي: كلّا. (٢٠) أي: كون كلّا بمعنى حقاً. (٢١) أي: ليست المتحركة معدودة في الحروف. (٢٢) حتى صارت كالجزء وأجرى الإعراب، سيالكوتي. (٢٣) أي: لحوق التاء. (٢٤) متعلق بتلحق وعلة له.

الحرف لا يستقل كذا في الرضي، وفيه إنه زجر عن كلام سابق فيكفى لتعلقها إلا أن يقال: إنه مفير والمفير يكون سابقاً فلا بد من التقدير. (**قوله: وقد يجئ بعد الطلب الخ**) في الرضي: ويكون أيضاً ردعاً للطالب كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ﴾، والظاهر ما ذكره الشارح؛ لأن المقصود نفي إجابة الطالب إلى مسئوله لا زجره عن الطلب. (**قوله: وقد جاء بمعنى حقاً الخ**) فحينئذ يجري مجرى القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة، وقد لا يكون كذلك كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝٢٠﴾. (**قوله: والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة**) أما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها أو اللاحقة؛ ولذا لا يكون بعد كلا بمعنى حقاً كسر إن بل هو مفوض إلى قصد المتكلم فإن أراد تأكيد ما بعدها فالفتح وإن أراد استئناف ما بعدها فالكسر. (**قوله: جاز أن يقال: إنه اسم**) في المغني: إنه بعيد؛ لأن اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل. (**قوله: بنى الخ**) دفع لما يقال إذا كان اسماً فلم لا ينون، واعلم أنه وقع في القرآن كلا في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ولا يصح في جميعها كونها للردع فزادوا معنى ثانياً، فقال الكسائي: إنه قد يكون بمعنى حقاً، وقال حاتم: يكون بمعنى إلا الاستفتاحية، وقال نصر بن إسماعيل: يكون جواباً بمنزلة أي ونعم. (**قوله: تاء التأنيث الساكنة**) أي: في الأصل؛ ولذا لم يعد اللام في رمثا بخلاف لم يبيعا وبيعا، فإنها قبل الألف متحركة في الأصل؛ فلذا يحذف العين فيهما لأجل السكون العارض؛ لأن أمر المخاطب في الأصل مضارع؛ ولذا لم يعدوا أمر المخاطب من المبني الأصل، وإما نحو: قل الحق، فإنما لم تعد العين المحذوفة؛ لأن الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعاً. (**قوله: لا المتحركة**) أي: ليست المتحركة معدودة في الحروف؛ لأنها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء، وأجرى الإعراب عليها فبين أحكامها بتبعية بيان المؤنث في بحث التذكير بخلاف الساكنة، فإنها غير مختصة بالفعل فإنها تدخل الحرف أيضاً كما في ثمة وربة نص عليه في المغني فهي كلمة برأسها؛ فلذا عدت حرفاً وبين أحكامها استقلالاً، وما قيل: فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله: وتلحق الفعل الماضي، ففيه إن قوله: تلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجباً للتقييد، والمراد بالمتحركة ما تكون لمجرد التأنيث، فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة؛ لأنها ضمير الفاعل مع التأنيث. (**قوله: فاعلاً كان الخ**) بيان لفائدة التعبير بالمسند إليه دون الفاعل؛ يعني: يشمل مفعول ما لم يسم فاعله فإنه ليس فاعلاً عند المصنف كما مر.

فَإِنْ كَانَ[1] ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ[2] فَمُخَيَّرٌ، وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعَيْنِ[3] فَضَعِيْفٌ[4].

(١) أي: المسند إليه اسماً ظاهراً. (٢) أي: غير مؤنث حقيقي. (٣) أي: جمعي المذكر والمؤنث. (٤) لعدم احتياج المذكورات إلى هذه العلامات.

بخلاف تاء الاسم لأنَّ أصل الاسم الإعراب[1] وأصل الفعل البناء، فنبه[2] من أول الأمر بسكون هذه[3] على بناء ما لحقته[4]، وبحركة[5] تلك على إعراب ما وليته، لأنَّهما[6] كالحرف الأخير مما[7] تلحقانه. «فَإِنْ كَانَ» أي: المسند إليه اسماً «ظَاهِراً غَيْرَ» مؤنث «حَقِيْقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ[8]» أي: فأنت مخير بين إلحاق تاء التأنيث وبين عدمه، أو[9] فهو: أي إلحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والإيصال. وهذه المسألة[10] قد تقدمت[11] إلَّا أنَّها ذكرت فيما تقدم من حيث إنَّها من أحكام المؤنث، وهنا من حيث إنَّها من أحكام تاء التأنيث. «وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعَيْنِ» أي: جمعي المذكر والمؤنث في مثل: (قَامَا الزَّيْدَانِ[12])، و:(قَامُوا الزَّيْدُونَ[13])، و:(قُمْنَ النِّسَاءُ[14]) «فَضَعِيْفٌ» لعدم احتياجها[15] إلى هذه العلامات[16] مثل احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث، لأنَّ تأنيثه قد يكون معنوياً أو سماعياً، وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور. وإذا ألحقت[17] على[18] ضعفها فليست[19] بضمائر[20]، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة، بل هي[21] حروف أتي بها للدلالة من أول الأمر[22] على أحوال الفاعل، كتاء التأنيث[23]. وفي شرح الرضي: (هذا[24] ما قاله النحاة، ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر، وإبدال[25] الظاهر[26] منها. والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مرَّ في بدل الكل من الكل، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر. والغرض[27]

(١) خبر إنَّ. (٢) مصنف. (٣) أي: التاء التأنيث الساكنة. (٤) أي: التاء. (٥) أي: نبه بحركة تلك التاء. (٦) أي: التاءين. (٧) ولفظ ما عبارة عن الفعل والاسم باعتبار كل واحد. رضا. (٨) خبر كان. (٩) عطف على فأنت. (١٠) أي: مسألة التخيير والتأنيث. (١١) في بحث المؤنث. (١٢) مثال التثنية. (١٣) مثال الجمع المذكر. (١٤) مثال الجمع المؤنث. (١٥) أي: التثنية والجمعين. (١٦) وهي الألف في قاما، والواو في قاموا، والنون في قمن. (١٧) أي: العلامة. (١٨) بمعنى مع. (١٩) أي: تلك اللواحق. (٢٠) يعني لو كانت ضمائر يلزم الإضمار قبل الذكر. (٢١) علامة. (٢٢) أي: قبل ذكر الفاعل. (٢٣) أي: كما ألحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة. أيوبي. (٢٤) أي: ما ذكر من التوجيه. (٢٥) عطف على جعل. (٢٦) أي: الزيدان والزيدون والتاء. (٢٧) من تأخير المبتدأ.

(قوله: فنبه من أول الأمر) أي: قبل العلم بكونه فعلاً ماضياً فإن صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم والحرف والأمر؛ نحو: فإذا قيل: أنت علم قبل التأمل في معنى الكلام إنه صيغة الماضي. **(قوله: لأنهما كالحرف الأخير الخ)** أما تاء الاسم فلجريان الإعراب عليه، وأما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه؛ ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصداً، وههنا مذكورة تبعاً للحكم السابق؛ أعني: لحوقها لتاء التأنيث المسند إليه، فإنه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فأخرج منه هذه الصورة فكأنه استثناء منه؛ ولذا اكتفى بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الإلحاق. **(قوله: وإما إلحاق الخ)** استئناف لدفع كون علامة التثنية والجمع كتاء التأنيث في إلحاق التثنية على كون المسند إليه مثنى ومجموعاً وفي عدم تقييد الإلحاق بالماضي أو بالفعل إشارة إلى عموم الحكم إلى إلحاقها بأي شيء تلحق من الماضي والمضارع والصفة. **(قوله: لعدم احتياجها)** أي: التثنية والجمعين. **(قوله: غالباً)** احتراز عما إذا كانت مدغمة أو محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما إذا كانتا عبارتين عن الجمع من غير فائدة احتراز عن نعم رجلاً وربه رجلاً وباب التنازع. **(قوله: فليست بضمائر)** يدل عليه إيراد الواو لغير العقلاء في: أكلوني البراغيث، واستعمال النون للرجال في يعصرن السليط أقاربه، والتأويل تكلف، وإليه أشار المصنف بقوله: وأما التعبير بلفظ العلامة وإلى أن الضعف على تقدير القول بالعلامة. **(قوله: ولا منع)** ظاهره يشعر بأن هذا قول الشارح الرضي والمذكور في المغني: إن القول بكونها علامة مذهب سيبويه، وقيل: هو اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ، والجملة خبر مقدم، وفي شرح التسهيل: إن هذا ليس بممتنع إذا كان سمع مثل ذلك عن أصحاب اللغة المذكورة، وإما أن يحمل جميع ذلك على أن الألف والواو فيها ضمائر فغير صحيح، بل الصحيح أنها حروف دالة على التثنية والجمع نقل أئمة اللغة: إنها لغة قوم طي أو أزد شنوءة، حكى البصريون أن أصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة أبداً ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر، كما ذهب إليه البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى، ومن البين ضعف قول الرضي. **(قوله: ما مر)** من التوضيح والتعبير يرد على التوجيهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾، وما في الحديث الصحيح: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار».

التَّنْوِيْنُ نُوْنٌ سَاكِنَةٌ(١) تَتْبَعُ حَرَكَةَ(٢) الآخِرِ(٣) لَا لِتَأْكِيْدِ الفِعْلِ(٤) وَهُوَ لِلتَّمَكُّنِ

(١) بذاتها. (٢) أي: في الحدوث لا في البقاء. ع. (٣) أي: آخر الكلمة فإن هذه النونات أو آخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها. ج. (٤) هذا القول لمزيد توضيح وبيان فرق معنوي بينه وبين الحقيقة.

كون الخبر مُهِمّاً. «(التَّنْوِيْنُ)» في الأصل مصدر نونته(١) أي: أدخلته نوناً، فسمي ما به(٢) ينوّن الشيء. أعني(٣): النون(٤). تنويناً(٥)، إشعاراً(٦) بحدوثه وعروضه(٧) لما(٨) في المصدر من معنى الحدوث. ولهذا(٩) سمّى سيبويه المصدر حدثاً. وهي(١٠) في الاصطلاح «نُونٌ سَاكِنَةٌ» أي(١١): بذاتها(١٢) فلا تضرها(١٣) الحركة العارضة، مثل: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾. وهي(١٤) شاملة نون (مِنْ، ولدنْ(١٥)، ولَم يكنْ(١٦)) وأمثالها(١٧). فأخرجها(١٨) بقوله: «تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ» أي: آخر الكلمة، فإنّ(١٩) هذه(٢٠) أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها(٢١). وإنّما قال(٢٢): (تتبع(٢٣) حركة الآخر) ولم يقل(٢٤): تتبع الآخر، لأنّ(٢٥) المتبادر من متابعتها(٢٦) الآخر لحوقها(٢٧) به(٢٨) من غير تخلل شيء وههنا(٢٩) الحركة(٣٠) متخللة بين آخر الكلمة والتنوين. فإن قلتَ: فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر الحركة(٣١). قلتُ(٣٢): المتبادر من الآخر الحرف الآخر. ولم يقل(٣٣): آخر الاسم، ليشمل(٣٤) تنوين الترنُّم في الفعل. «لاَ لِتَأْكِيْدِ الفِعْلِ». فخرج به(٣٥) نون التأكيد الخفيفة. ولا ينتقض التعريف(٣٦) بالنون في نحو: (يا رجلُ انْطلق) فإنّ المراد بتبعيتها(٣٧) حركة الآخر تطفلها(٣٨) لها(٣٩) في الوجود تطفل(٤٠) العارض للمعروض، وليس نون (انطلق) تابعاً لحركة لام الرجل بهذا المعنى. «وَهُوَ» أي: التنوين. «لِلتَّمَكُّنِ» وهو ما(٤١) يدل على أمكنية الكلمة، أي(٤٢): كون الاسم

---

(١) أي: نونت الاسم تنويناً والتنوين لا يكون إلّا في الأسماء. (٢) الباء للسببية أو للآلة أي: ما يجعل الشيء ذا نون. ك. (٣) تفسير. (٤) أي: النون الخاص لا مطلق النون. (٥) مفعول ثاني يسمى. (٦) أي: إعلاماً. (٧) عطف تفسير. (٨) أي: لمعنى يقع في المصدر. (٩) أي: ولكون الحدوث والعروض مستقراً في المصدر. (١٠) أي: التنوين. (١١) يعني أنَّ سكونها أصل منها ولازم لذاتها. عبد. (١٢) أي: ومنعاً. (١٣) أي: التنوين. (١٤) أي: التنوين. (١٥) لفظ لدن. (١٦) أي: لفظ لم يكن. (١٧) من النونات. (١٨) مصنف. أي: النونات. (١٩) علة لمقدر وإنّما أخرجت المذكورات بهذا القيد. (٢٠) أي: نون من ولدن ولم يكن وأشكالها. (٢١) مذكورات. (٢٢) مصنف. (٢٣) أي: النون. (٢٤) مصنف. (٢٥) متعلق بـ لم يقل. (٢٦) أي: النون. (٢٧) أي: النون. (٢٨) أي: بالآخر. (٢٩) بينه وبينها صح. (٣٠) أي: حركة النون. (٣١) في المتن. (٣٢) في الجواب. (٣٣) مصنف. (٣٤) متعلق بـ لم يقل. تعريف التنوين. (٣٥) أي: بهذا القيد. (٣٦) أي: تعريف التنوين. (٣٧) أي: النون. (٣٨) أي: تبعية النون. نون. (٣٩) أي: بحركة الآخر. (٤٠) أي: كتبعية العارض. (٤١) أي: تنوين. (٤٢) تفسير للكلمة لاحتمالها أقسامها الثلاثة.

(قوله: في الأصل مصدر نونته) هكذا في العباب، فإن قلت: هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب، وإنما هو من مولدات أهل العرف فما معنى كونه في الأصل مصدراً قلت: إنهم اشتقوا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء بمعنى ما صيغ منه؛ نحو: أمرته؛ أي: جعل الشيء ذا نون بإدخاله عليه، فقوله: إذا دخلت عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوه إلى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح، يقال: نونت الاسم تنويناً، والتنوين يختص بالاسم، وتنويناً مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج: التنوين منون كردن اسم، فما قيل: إنه مخالف للصحاح، وإنه يفهم منه أنه متعد إلى مفعولين سهو. **(قوله: فسمى ما به ينون الشيء)** الباء للسببية أو للآلة؛ أي: ما يجعل الشيء ذا نون بإدخاله عليه. **(قوله: أي: بذاتها)** أي: مع قطع النظري عن عما هو خارج عنها بأن يكون وضعها على السكون، فلا يرد؛ نحو: محسن وصائن؛ لأن سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على أن الوقف غير السكون فإنه قد يكون بغيره. **(قوله: فلا تضرها)** أي: التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الأصل، فلا يرد أن التنوين جامع لخروج النون المتحركة. **(قوله: شاملة نون من الخ)** قيل: إن المراد نون هي كلمة وإن الكلام في قسم الحرف بمعنى شمول ذلك، وفيه أن التخصيص بالكلمة يخرج بعض أقسام التنوين منه، وكون الكلام من قسم الحرف يكفي كون بعض أقسامه حرفاً. **(قوله: أي: آخر الكلمة)** أراد به ما تنتهي إليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى وقاض. **(قوله: تطفلها لها في الوجود)** بأن تتبعها في الوجود والعدم يشير إليه تشبيه تطفل العارض للمعروض فلا يرد أن تفسير التبعية بالتطفل يوجب إخراج تبع حركة الآخر نوني التأكيد أيضاً. **(قوله: من غير تخلل شيء)** كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر. **(قوله: متخللة بين آخر الخ)**؛ لأن الحركات لعارض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحروف إلا أنه لقصر زمان تلفظها يتوهم أنه يتلفظ بها مع الحرف. **(قوله: للتمكن)** يدل على تمكن الاسم وبقائه على الأصل وهو الانصراف. **(قوله: أمكنية الكلمة)** أي: كونها أمكن في التمكن؛ لأن غير المنصرف أيضاً متمكن في الجملة، ويسمى الاسم أمكن فهو أفعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح التسهيل، ولك أن تجعله من المكانة لمرافته ببقائه على الأصل، وأن تجعله

وَالتَّنْكِيْرِ[1] وَالعِوَضِ وَالمُقَابَلَةِ

(١) وهذا الفارق بين المعرفة والنكرة والدال على أن بدخوله غير معين.

لم يشبه الفعل بالوجهين[1] المعتبرين في منع الصرف، وحينئذ[2] لا يتصور معناه في غير المتصرف[3]. «وَالتَّنْكِيْرِ» وهو الفارق بين المعرفة والنكرة، فهو الدال على أنَّ مدخوله غير معين، نحو: صه، أي: اسكت سكوتاً ما في وقت ما، وأمَّا (صَهْ) بغير التنوين فمعناه[4] اسكت السكوت الآن[5]. وأمَّا التنوين في نحو: رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس للتنكير بل هو للتمكن. قال الشارح الرضي: (وأنا لا[6] أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فأقول: التنوين في (رجل) يفيد التنكير أيضاً[7] فإذا جعلته علماً تمحض للتمكن). «وَالعِوَضِ»: وهو ما[8] لحق الاسم عوضاً[9] عن[10] المضاف إليه لتعاقبهما[11] على آخر الكلمة كـ (يومئذ) أي: يوم إذ كان كذا. فـ (اليوم) مضاف إلى (إذ)[12] و(إذ)[13] كانت مضافة إلى الجملة التي كانت[14] بعدها[15] فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق[16] بها[17] التنوين عوضاً[18] عن الجملة، لئلا[19] تبقى الكلمة ناقصة، وكذلك[20] (حينئذ) وساعتئذ وعامئذ)، و: (جَعَلْنا بعضَهم فوق بعضٍ) أي: فوق بعضهم (و: مررت بكلٍّ قائماً) أي: بكلِّ واحد، وأمثال ذلك. «وَالمُقَابَلَةِ»: وهو ما[21] يقابل نون جمع المذكر[22] السالم كـ (مسلمات) فإنَّ[23] الألف والتاء فيه علامة[24] الجمع، كما أنَّ الواو علامة[25] جمع المذكر السالم، ولم يوجد فيه ما[26] يقابل النون في ذلك[27]، فزيدَ التنوين في آخره ليقابله[28]. وتوهَّم بعضهم

(١) أي: الإفادة والاشتقاق. (٢) أي: حين إذا فسر التمكن بهذا. (٣) لأنَّه لا يتمكن إلَّا في الصرف. (٤) أي: معنى صه بغير التنوين. (٥) أي: الزمان المتصل بزمان التكلم بصه. (٦) لا أدري نسخة. (٧) كالتمكن. (٨) أي: التنوين. (٩) حال. (١٠) متعلق بعوضا. (١١) بيان لوجه التناسب بينهما ليصير أحدهما عوضاً عن الآخر. ك. (١٢) وهو ظرف بمعنى وقت. (١٣) لفظاً. (١٤) صفة الجملة. (١٥) أي: بعد كلمة إذ. (١٦) جواب لمَّا. (١٧) إذ. (١٨) حال. (١٩) متعلق بالحق. (٢٠) أي: كإذا. (٢١) أي: تنوين. (٢٢) وهو نون مسلمون. (٢٣) علة يقابل. (٢٤) خبر إنَّ. (٢٥) أي: كما كانت واو مسلمون علامة الجمع أيوبي. (٢٦) أي: علامة. فاعل يوجد. (٢٧) أي: في مسلمون. (٢٨) أي: النون في جمع المذكر.

من المكان على الشذوذ. (**قوله: لم يشبه الفعل الخ**) لم يقل: لم يشبه الحرف والفعل كما في عامة الكتب؛ لأن الأمكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما. (**قوله: بالوجهين**) فلا ينصرف لمشابهة بوجه آخر كضارب. (**قوله: معناه**) أن يتصور صورته للضرورة والتناسب فهي داخلة في تنوين التمكن، وليس قسماً سادساً كما عده بعضهم. (**قوله: بين المعرفة والنكرة**) من الأسماء المبنية عند القوم حيث قالوا: إنه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره ويه. (**قوله: الآن**) أي: الزمان المتصل بزمان المتكلم بصه. (**قوله: وأما التنوين الخ**) إنما خص المثال بنحو: صه؛ أي: بالنكرة المبنية؛ لأن غير المنصرف إذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بسبب أو لا ليس تنوينه للتنكير، بل للتمكن؛ لأنه الزائل بموانع الصرف، فإذا زال المانع عاد بخلاف سيبويه فإنه كان مبنياً فإذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير. (**قوله: لا أرى منعاً**) أي: لا أظن منعاً فيجوز أن يكون تنوين أحمد وإبراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معاً فإنه يدل عليهما. (**قوله: فإذا جعلته الخ**) دفعاً لما قال: من أنه لو كان للتنكير لما بقي في نحو: رجل بعد العلمية، وفي بعض نسخ الرضى: وأما التنوين في نحو: رب أحمد وإبراهيم فلم يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضاً؛ لأن الاسم منصرف. (**قوله: وأنا لا أرى الخ**) فعلى هذا قوله: وأما التنوين الخ فكلام من قبل نفسه، وأنا لا أرى عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم، وأنا لا أرى استئناف من قبل نفسه، ولك أن تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى. (**قوله: عوضاً عن المضاف إليه**) لم يقل عوضاً عن حرف أصل كجوار أو زائد كجندل، فإن تنوينه بدل من ألف جنادل أو مضاف إليه؛ لأن كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف، وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف، وليس ذهاب الألف الدالة على الجمعية كذهاب الياء من جوار، وفي تخصيص الأمثلة بإذ وكل وبعض إشارة إلى اختصاصه بهذه الكلمات. (**قوله: لتعاقبهما الخ**) بيان لوجه التناسب بينهما ليصير أحدهما عوضاً عن الآخر.

أنَّه[١] للتمكّن وهو[٢] خطأ لأنَّه[٣] إذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة[٤] يثبت فيها[٥] التنوين، ولو كانت[٦] للتمكن لزالت[٧] للعلتين: العلمية، والتأنيث. وظاهر[٨] أنَّه[٩] ليس تنوين التنكير لوجوده[١٠] فيما[١١] كان علماً كـ[١٢] (عرفاتٍ) ولا تنوين العوض لعدم[١٣] مساعدة المعنى، ولا تنوين الترّنم[١٤] لوجوده[١٥] في غير أواخر الأبيات والمصاريع[١٦] فتعين[١٧] أن يكون[١٨] للمقابلة، لأنَّها معنى مناسب لحمل التنوين عليه. «والتَّرنُّم»: وهو ما[١٩] لحق أواخر الأبيات والمصاريع[٢٠] لتحسين الإنشاد[٢١]، لأنَّه[٢٢] حرف يسهل به ترديد الصوت[٢٣] في الخيشوم[٢٤]، وذلك الترديد من أسباب حسن الغناء. وإنَّما اعتبروا ما لحق أواخر الأبيات والمصاريع وإن كان[٢٥] لحوقها للحروف والكلمات الواقعة[٢٦] في أثنائها[٢٧] جائزاً[٢٨] بل واقعاً كما تشاهد[٢٩] من أصحاب الغناء، لأنَّ[٣٠] محل التغني به[٣١] إنَّما هو[٣٢] الآخر، لئلا[٣٣] يختل[٣٤] سلك[٣٥] النظم بتخلله[٣٦] بين كلمات الأبيات والمصاريع، ولا يخل[٣٧] بفهم المعاني. وهو[٣٨] إمَّا أن يلحق القافية المطلقة وهي ما[٣٩] كان رويُّها

---

(١) أي: ذلك التنوين. (٢) أي: التوهم. (٣) علة الخطأ. شأن. (٤) مفعول سميت. (٥) أي: في المسلمات. (٦) أي: التنوين. (٧) تنوين. (٨) خبر. (٩) مبتدأ. أي: تنوين مسلمات. (١٠) أي: التنوين. (١١) أي: في اللفظ. (١٢) علم للجبل المشهور. (١٣) أي: وليس التنوين في مسلمات تنوين عوض. (١٤) أي: وليس ما لحق مسلمات تنوين الترنم. (١٥) أي: التنوين. (١٦) جمع مصراع. (١٧) أي: إذا لم يبق قسم آخر. (١٨) تنوين. (١٩) أي: تنوين. (٢٠) جمع مصراع. (٢١) أي: قراءة الشعر يقال: أنشد الشعر قرأه. (٢٢) إنَّما اختار التنوين لهذا القصد. (٢٣) أي: تحريك الصوت. (٢٤) أي: الذي هو محل الغناء. (٢٥) أي: لحوق التنوين. (٢٦) صفة الكلمات. (٢٧) أي: الأبيات. (٢٨) خبر كان. (٢٩) نحن. (٣٠) علة اعتبروا. (٣١) أي: بتنوين الترنم. (٣٢) أي: محل التغني. (٣٣) علة الانحصار الآخر. (٣٤) أي: لئلا يضر. (٣٥) أي: الطريق. (٣٦) أي: الترنم. (٣٧) أي: لا يضر. (٣٨) أي: تنوين الترنم. (٣٩) أي: القافية.

(قوله: لزالت للعلتين)؛ ولذا سميت بمسلمة زال تنوينها، وقال الزمخشري: إنها تنوين الصرف وإن سمي به لضعف تأنيثه؛ لعدم تمحض تائه للتأنيث؛ لأنها مع الألف علامة الجمع، ولا يصح تقدير تاء فيه غيرها؛ لأن اختصاص هذا التاء بجمع المؤنث يأبى عن ذلك كتاء أخت وبنت مع أن التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء أخرى. **(قوله: لأنها معنى مناسب الخ)** لمشاركته النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيء آخر. **(قوله: أواخر الأبيات)** في القاموس: البيت من الشعر والمدر وبيت الشاعر، والمصاريع: جمع مصراع ومصراعا البيت معروفان، ومصراعا البيت من الشعر شبها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم، والمصراعان من الأبواب والشعر ما كانت قافيتان في بيت، وبابان منصوبان ينضمان جميعاً مدخلهما في الوسط منهما، وصرع الشعر والباب جعله مصراعين كذا في القاموس، ولعل استعمال هذين اللفظين في الشعر بطريق التشبيه. **(قوله: لتحسين الإنشاد)** أي: قراءة الشعر يقال: أنشد الشعر قرأه. **(قوله: لأنه حرف الخ)** تعليل لما يستفاد من السابق أي: سيجئ. **(قوله: ما لحق الخ)** أي: تنوين الترنم؛ لأن الترنم في اللغة التغني: وحرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونهما؛ أعني: الحرف والترديد في الخيشوم من أسباب حسن الغناء؛ فلذا سمي المغني مغنياً؛ لأنه يغني صوته؛ أي: يجعل فيه غنة، ولأصل مغني بثلاث نونات أبدلت الثالثة ياء فمعنى تنوين الترنم لتحصيل الترنم هذا ما ذهب إليه ابن يعيش، واختاره المصنف في شرح المفصل، وقال غيره سمي تنوين الترنم؛ لأنه يلحق لترك الترنم من المد. **(قوله: وإنما اعتبروا الخ)** يعني: أن محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبروا لحوقه بالآخر. **(قوله: وإن كان)** أي: لحوق ما لحق أواخر الأبيات؛ لأنه محل التغني الخ فاللاحق في الوسط واقع لا في محله، فلذا لم يعتبروه، وفيه بحث؛ لأن لأصحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات للصوت من قصره وترديده وخفته وثقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك، سواء كان في الآخر أو في الوسط؛ لأن اختلال النغم يحصل بالتنوين الغالي مطلقاً؛ ولأنه قد يكون آخر المصراع، وللبيت تعلق بما بعده فيختل التنوين حينئذ بفهم المعاني. **(قوله: القافية المطلقة)** القافية عند الخليل مد آخر حروف البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، ويروى عنه أيضاً أن المتحرك قبل ذلك الساكن هو أول القافية مشتقة من القفو وهو التبعية؛ لأن القوافي يجئ بعضها أثر بعض، والروي هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال: قصيدة لامية أو نونية مثلاً من رويت الحبل إذا فتلته، أو رويت البعير إذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي تجمع به الأحمال، أو من الري؛ لأن البيت يروى عنه فيقطع.

متحركاً مستتبعاً بإشباع حركتها(١) واحدة(٢) من الألف(٣) والواو(٤) والياء(٥). وسميت هذه الحروف(٦) حروف الإطلاق؛ لإطلاق(٧) الصوت بامتدادها(٨). ولحوق النون(٩) بهذه القافية إنّما يكون(١٠) بإبدال حروف الإطلاق به(١١)، كما في قول الشاعر(١٢):

أَقِلّي(١٣) اللَّومَ. عاذِلُ(١٤). والعِتابَنْ وقُولي إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ

فَرَوي(١٥) هذا البيت الباء وحصل بإشباع فتحها(١٦) الألف(١٧) وعوض عن الألف عند التغنّي نون التَّرنُّم.

وإمَّا(١٨) يلحق(١٩) القافية المقيّدة وهي ما(٢٠) كان(٢١) رويُّها حرفاً ساكناً صحيحاً كان أو غير صحيح. وسميت هذه(٢٢) مقيدة لتقيد الصوت بها(٢٣) وامتناع امتداده، لأنَّه(٢٤) ليس هناك حركة يحصل من إشباعها(٢٥) حرف الإطلاق ليتيسر(٢٦) امتداد الصوت كقول الشاعر(٢٧):

وَقَاتِمِ(٢٨) الأَعْمَاقِ(٢٩) خَاوِي(٣٠) المُخْتَرَقِنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ(٣١) الخَفَقِنْ(٣٢)

فإنَّ روي القافية في هذا البيت القاف(٣٣) الساكنة(٣٤)، ولا يمكن مد الصوت بها(٣٥)، فحركت(٣٦) عند التغنّي بالفتح أو الكسر وألحق بها(٣٧) النون، فقيل: (المخترقن، والخفقن). ويسمَّى هذا القسم(٣٨) من التنوين (الغَالي) لأنَّ الغلوَّ هو التجاوز عن الحدِّ. وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حدِّ الوزن، ولهذا(٣٩) يسقط(٤٠) عن التقطيع(٤١). وليس للقسم الأول(٤٢) اسم(٤٣) يختص به. واعلم أنَّ تنوين التَّرنُّم ليس موضوعاً بإزاء معنى من المعاني، بل هو موضوع لغرض التَّرنُّم لأنَّ معناه التَّرنُّم كما أنَّ حرف التهجي موضوع لغرض التركيب(٤٤)، لا بإزاء معنى من المعاني(٤٥). ففي(٤٦) عده تنوين التَّرنُّم من أقسام الحروف، التي هي من أقسام الكلمة المعتبر(٤٧) فيها الوضع(٤٨) تساهل وتسامح.

(١) أي: حركة ذلك المتحرك. (٢) مفعول رويها. (٣) إن كانت الحركة فتحة. (٤) إن كانت ضمة. (٥) إن كانت كسرة. (٦) أي: الألف والياء والواو. (٧) علة سميت. (٨) أي: الحروف. (٩) التنوين نسخة. (١٠) أي: اللحوق. (١١) أي: بالنون. (١٢) الجرير. (١٣) أنت. (١٤) فحذف حرف النداء ورخم. وجيه. (١٥) أي: آخر. (١٦) أي: فتح الباء. (١٧) فاعل حصل. (١٨) أي: تنوين الترنم. (١٩) ترنم. (٢٠) أي: قافية. (٢١) أي: تلك القافية. (٢٢) أي: الحروف. (٢٣) أي: بالحروف. (٢٤) دليل امتناع الامتداد، أي: الشأن. (٢٥) أي: الحركة. (٢٦) متعلق بيحصل. (٢٧) البيت لرؤبة. (٢٨) الواو ورب وجوابه محذوف أي: قطعته. وجيه. (٢٩) جمع عمق ما يعد من أطراف المغارة. وجيه. (٣٠) خاوي أي: خوى البيت إذا خلا جوفه. وجيه. (٣١) مبالغة لامع. (٣٢) أي: اضطراب. (٣٣) خبر إنَّ. (٣٤) صفة القاف. (٣٥) أي: بالقاف. (٣٦) أي: بالقاف. (٣٧) أي: بالقاف. (٣٨) وهو ما يلحق القافية المقيدة. (٣٩) أي: لأجل التجاوز عن حد الوزن. (٤٠) أي: الوزن. (٤١) فالوزن لا يتم بدونه. (٤٢) وهو ما يلحق القافية المطلقة. رضا. (٤٣) كالغالي. (٤٤) ولما كان الأمر كذلك. (٤٥) الظرف خبر مقدم. (٤٦) إذا كان الأمر كذلك. (٤٧) صفة الكلمة. (٤٨) نائب فاعل المعتبر.

(**قوله: لإطلاق الصوت**) في الصراخ: الإطلاق: رها كردن. (**قوله: بإبدال حروف الإطلاق**) والجامع كونهما من حروف الزوائد، ولزوم السكوت. (**قوله: أقلي اللوم الخ**) في بعض الروايات فقولي: إن أصبت لما يدل عليه بيان المعنى، والبيت لجرير أراد: يا عاذلة أقلي لومك وعتابك على ما أفعله، وتأملي فيما أفعله فقولي: لقد أصاب جرير فيما فعل وانصفي ولا تكابري، وفيه إن عاذلته على الخطأ فيما تقول كذا في شرح أبيات المفصل، وحينئذ لقد أصاب مفعول قولي والشرط متخلل في أجزاء ما دل على الجزاء عن. (**قوله: وحصل بإشباع فتحها الخ**) الإشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه، والتعويض عند التغني، فما قيل: لا وجه لتحصيل المدة بالإشباع، ثم إبدالها بالتنوين بل الأظهر أن إلحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالإشباع ليس بشيء. (**قوله: وقاتم الأعماق الخ**) البيت لرؤبة، القاتم: المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من أطراف المفازة، والجمع أعماق، والخاوي الخالي، والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق، وقيل: مهب الريح يحترقه والأعلام جمع علم وهو ما يهتدي به في الطريق، والخفق بالسكون الاضطراب، يقال: خفقت الدابة والقلب والسراب إذا اضطرب حرك للضرورة، والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر، والمعنى رب مفازة مظلمة الأطراف خالية الممر لم يسكنها أحد ولا يتميز فيها أعلام لظلمتها، أو لغمومها لماعة السراب، وجواب رب محذوف؛ أي: قطعته. (**قوله: بالفتح أو الكسر**) كما تقرر في تحريك الساكن أن الأصل فيه الكسر والفتح للخفة، وقدم الفتح إشارة إلى أولويته؛ لأن الغالي زائد في أصله والكسر يزيل الثقل. (**قوله: بل هو موضوع لغرض الترنم**)؛ وذلك لأن المقصود منه حصول الترنم في الخارج لا إفهام معنى الترنم وحصوله في الذهن. (**قوله: تساهل وتسامح**) بتنزيل الغرض من الشيء منزلته معناه نفي اعتبار الوضع في بعضها أيضاً تأمل وهو تنوين المقابلة فإن المقصود من إلحاقها تحصيل المقابلة لإفادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فإنه لإفهام عدم تعيين مدخولها، وتنوين العوض فإنه قائم مقام المضاف إليه الدال على المعنى فيفهم

وَيُحْذَفُ مِنَ العَلَمِ[1] مَوْصُوفاً[2] بِابْنٍ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ.

(١) أي: التنوين وجوباً. (٢) حال كون العلم موصوفاً بابن وحال كون الابن مضافاً إلى علم آخر نحو: جاءني زيدُ بن عمرو.

وأمّا التّنوينات الآخر ففي اعتبار الوضع في بعضها أيضاً تأمل[1]. «وَيُحْذَفُ[2]» أي: التّنوين وجوباً[3] «مِنَ العَلَمِ[4]» حال كونه «مَوْصُوفاً[5] بِابنٍ» حال كون الابن «مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرٍ» نحو: جَاءَنِي زَيْدُ بنُ عَمْرٍو، وذلك[6] لكثرة استعمال (ابن) بين علمين أحدهما موصوف به[7] والآخر مضاف إليه، فطلب التخفيف لفظاً بحذف[8] التنوين من موصوفه[9] وخطّاً[10] بحذف[11] الألف[12] من ابن وكذلك قولهم[13]: هذا فلان بن فلان لأنّه[14] كناية عن العَلم. ويعلم منه[15] إذا[16] كان صفة لغير العَلَم، أو كان[17] مضافاً إلى غير العلم، نحو: جاءني رجل ابن زيد،

(١) كما في تنوين الترنم. (٢) هذا بيان لمسألة التنوين من حيث حذفه وذكره. (٣) أي: حذفاً واجباً لا يجوز ذكره. (٤) المعرف بما سبق فيشمل اللقب والكنية أيضاً. (٥) وصفاً نحوياً بلفظ ابن المكبر. (٦) أي: حذف التنوين من العلم. (٧) أي: الابن. (٨) متعلق بطلب. (٩) وهو زيد أي: الابن. (١٠) عطف على لفظاً. (١١) متعلق بطلب. (١٢) وأمّا حذفه في اللفظ فليس مختصاً بحال حذف التنوين. (١٣) أي: العرب. (١٤) أي: فلان. (١٥) أي: من قول المصنف. (١٦) أي: ابن. (١٧) ابن.

معنى المضاف إليه بالواسطة، وتنوين التمكن فإن المقصود منه إفهام كونه منصرفاً لا تحصيله فمعنى قوله: وهو للتمكن الخ أنه يجئ للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض، والحق أن الكل فوائد التنوين كما تدل عليه عبارة التسهيل، فإنه قال: التنوين نون ساكنة تزاد في آخر الاسم تبييناً لبقاء أصالته أو لتنكيره أو تعويضاً أو مقابلة لنون جمع المذكر أو إشعاراً بترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم. **(قوله: أي: التنوين)** بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته جزء بأن جعل علماً مع التنوين فإنه لا يحذف. **(قوله: وجوباً)** فالاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الجواب، وهذا في السعة، وأما في الضرورة فقد لا يحذف فإن الضرورات تبيح المحذورات، كقوله: جارية من قيس بن ثعلب، حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن، وخرجه ابن جني على البدل ورد بأن العرب لم تجعل ابناً في ذلك إلا صفة؛ ولذا لم ينون إلا في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند إضافته بدخوله دخول اللام، وقد يحذف فيما عداه تخفيفاً لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة: ﴿أَحَدُ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾. **(قوله: من العلم)** المعرف بما سبق فيشمل اللقب والكنية أيضاً. **(قوله: موضوعاً)** وصفاً نحوياً بلفظ ابن المكبر فلا يحذف في زيد بن عمرو، ومشروط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد الظريف بن عمرو، ويشترط كون الثاني مذكراً بناء على أن العرب لا ينسبون الرجل إلى أمه، واشترط بعض المتأخرين كونهما مكبرين، وليس كذلك مضاف إلى علم للأب كما هو الشائع في الإضافي، وهو المطابق لما قاله: المحدثون من أنه إذا أضيف إلى علم الجد لا يسقط التنوين ولا ألف الابن خطأ، وقيل: سواء كان للأب أو للجد واشتراط المحدثين وضع جديد منهم فرقاً بين الإضافتين، وقوله: آخر لبيان الواقع واللفظ المضاف لا يكون عين المضاف إليه للفظ الموصوف، وإن اتحدا في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الأب كذا في بعض النسخ. **(قوله: لكثرة استعمال)** أي: لالتقاء الساكنين فإنه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الأصل في الساكن. **(قوله: خطا بحذف الألف)** وأما حذفه في اللفظ فليس مختصاً بحال حذف التنوين. **(قوله: وكذلك الخ)** فالعلم أعم من أن يكون صريحاً أو كناية عنه كذا ما يجري مجرى العلم؛ نحو: سيد بن سيد، وضل بن ضل، وطاهر بن طاهر، وهي بن هي. **(قوله: ويعلم منه)** بناء على أن التقييد في المسائل تقييد نفي الحكم عما عداه. **(قوله: نحو: جاءني رجل ابن زيد)** المثال الصحيح جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن العالم والأمر هين؛ لأن المثال الفرضي يكفي في التصحيح.

نُونُ التَّأْكِيدِ[١] خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ[٢] وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ[٣] مَعَ غَيْرِ الأَلِفِ تَخْتَصُّ[٤] بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ

(١) قسمان. (٢) صفة خفيفة. (٣) صفة مشددة. (٤) أي: نون التأكيد.

وزيدٌ ابن عالم، لم يحذف[١] التنوين من اللفظ، وألف (ابن) من الخط، لقلّة[٢] الاستعمال. ويعلم من قوله[٣]: (موصوفاً) أنَّه[٤] لا يحذف[٥] إذا لم يكن (الابن) صفة نحو: (زيد) ابن عمرو على أن يكون (ابن عمرو) خبراً عن زيد. وحكم (الابنة) حكم[٦] (الابن) في جميع ما[٧] ذكرنا إلّا في حذف همزتها[٨] فإنَّها[٩] لا تحذف[١٠] حيثما كانت، لئلا[١١] تلتبس ببنت في مثل: (هَذِهِ هِنْدُ ابْنَةُ عَاصِمٍ). «(نُونُ التَّأْكِيدِ») قسمان: «خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ» لأنَّها[١٢] مبنيَّة والأصل في البناء السكون. «وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ» لثقلها[١٣] وخفة الفتح. «مَعَ[١٤] غَيْرِ الأَلِفِ» أي: غير ألف التثنية نحو: (اضربان) وألف الجمع[١٥]، أي: الألف الفاصل بين[١٦] نون جمع المؤنث، والنون المشددة نحو: (اضربنانِّ)، فإنَّها[١٧] تكسر معهما[١٨] لشبهها[١٩] فيهما[٢٠] بنون التثنية[٢١]. «تَخْتَصُّ[٢٢]» أي: نون التأكيد «بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ» الكائن

(١) جواب إذا. (٢) علة عدم الحذف. (٣) مصنف. (٤) أي: التنوين. (٥) أي: التنوين. (٦) فيقال: هذه هند ابنة عمرو. (٧) من حذف التنوين من اللفظ. (٨) أي: الابنة. (٩) همزة. (١٠) خطا حيثما وقعت أي: في موضع الالتباس وعدمه. (١١) دليل عدم الحذف. (١٢) علَّة لمقدر وإنَّما كانت النون الخفيفة ساكنة. (١٣) علَّة لمقدر وإنما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضم والكسر. (١٤) حال. (١٥) الإضافة لأدنى ملابسة. (١٦) ظرف الفاصل. (١٧) أي: المشددة. (١٨) أي: المشددة. (١٩) دليل تكسير، مشددة. (٢٠) في التثنية والجمع. (٢١) في كون كل منهما نوناً واقعاً بعد الألف. (٢٢) شرع في بيان خواصهما مشتركة.

(**قوله: وحكم الابنة الخ**) ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكر الأصل، أو لأنه اختلافي، فإن منهم من منع ذلك؛ لأن موضع الأسماء الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل. (**قوله: فإنها لا تحذف**) أي: خطأ حيثما وقعت أي: في موضع الالتباس وعدمه. (**قوله: في مثل هذه هند ابنة عاصم**) أي: فيما وقعت صلة للمؤنث يجوز حذفه فلو حذف ألف ابنة لا يدري أنه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء، أو لفظ بنت فيجوز في موضعها التنوين وعدمه ولا تسكن الباء في التسهيل، والوصف بابنة كالوصف بابن يحذف التنوين وعدمه، رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هند أو نحوها فيقولون: هند ابنة عاصم بلا تنوين انتهى، والفرق بأن تاء التأنيث تكتب بصورتها مطولاً وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء ليس بشيء؛ لأنه يجوز كتابة ابنت بالتاء المطولة؛ لأن كتابة الكلمة تاء بحالة الوقف، ويجوز وقف ابنة بالتاء إلا أن العرف وقفها بالهاء بخلاف أخت وبنت فإنه لا يجوز وقفهما بالهاء، فلذا يكتبان بالتاء المطولة في التسهيل، وإبدال الهاء من تاء التأنيث المتحرك ما قبلها لفظاً أو تقديراً في آخر الاسم المعرب أعرف من سلامتها، وقال شارحه احترز بقوله: المتحرك ما قبلها من أن لا يتحرك لفظاً ولا تقديراً فلا يوقف عليها إلا بالتاء؛ نحو: بيت وأخت. (**قوله: نون التأكيد**) وأشار بجعله قسمين إلى أنهما أصلان كما هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل ومعناهما التأكيد، وقال الخليل التأكيد بالثقيلة أبلغ. (**قوله: لثقلها**) أي: المشدة المستلزمة للحركة، فلذا لم يتعض لكيفية أصل التحريك. (**قوله: أي: غير ألف التثنية**) لا يخفى أنه لا يمكن أن يراد بالألف الألفان فالمراد جنس الألف في أي نوع كان، فالأظهر أن يقول: ألف التثنية كانت أو ألف الجمع. (**قوله: وألف الجمع**) اختاره الشارح رعاية لمناسبة التثنية، وجعل عبارة القوم تفسيراً له، وهذا الإطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية والشائع ألف الوصل كما في الرضي، ومعنى الإضافة ما فسره بقوله: أي: الفاصل فهي بأدنى ملابسة. (**قوله: لشبهها فيهما**) أي: في التثنية والجمع بنون التثنية في كون كل منهما نوناً واقعاً بعد الألف، ولم يقل لشبهها معها مع أن فيه عدم تفكيك الضمائر؛ لأنه يوهم شبه النون مع الألفين لنون التثنية، والأولى إسقاط لفظ فيهما؛ إذ لا حاجة إليه. (**قوله: أي: نون التأكيد**) رعاية لوحدة الضمير، وقيل: لكل واحدة من الثقيلة والخفيفة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص الحكم في كل واحدة منهما، وعلى التقديرين الجملة مستأنفة، ولا يجوز أن تكون خبراً بعد خبر؛ لأن الخبر الجملة يجب فيه العاطف. (**قوله: بالفعل المستقبل الخ**) المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي، ودخوله على اسم الفاعل تشبيهاً له بالمضارع في قوله: أقائلن احضروا الشهودا، وعلى الماضي في قوله:

دَامَـــنَّ سَـــعْـــدُكِ إنْ رَحِـــمْـــتِ مُـــتَـــيَّـــمَـــا

اضطراري، والمراد الاختصاص في السعة.

فِي الأَمْرِ(١) وَالنَّهْيِ(٢) وَالاسْتِفْهَامِ(٣) وَالتَّمَنِّي(٤) وَالعَرْضِ(٥) وَالقَسَمِ، وَقَلَّتْ(٦) فِي النَّفْيِ

(١) أي: الكائن في ضمن الأمر نحو: اضربَنْ بالتخفيف واضربَنَّ بالتشديد. (٢) نحو: لا تضربن. (٣) نحو: هل تضربَنَّ. (٤) نحو: ليتك تَضْرِبَنَّ. (٥) نحو: ألا تنزلَنَّ فتصب خيراً. (٦) أي: في جواب القسم المثبت.

«فِي» ضمن «الأَمْرِ» نحو: اضربَنْ، بالتخفيف، واضربَنَّ، بالتشديد، «وَالنَّهْيِ» نحو: لا تضربَنَّ. «وَالاسْتِفْهَامِ» نحو: هل تضربَنَّ؟ «وَالتَّمَنِّي» نحو: ليتك تضربَنَّ. «وَالعَرْضِ» نحو: ألا تنزلَنَّ بنا فتُصيب(١) خيراً. «وَالقَسَمِ» نحو: والله لأفعلَنَّ، بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة. وإنَّما اختص هذا النون(٢) بهذه المذكورات الدالة(٣) على الطلب دون(٤) الماضي والحال لأنَّه(٥) لا يؤكد(٦) إلَّا ما يكون مطلوباً. «وَقَلَّتْ» أي: نون التأكيد(٧). «فِي النَّفْيِ» فلا يقال: (زَيْدٌ مَا يَقُومَنَّ) إلَّا قليلاً لخلوه(٨) عن معنى الطلب. وإنَّما جاز قليلاً تشبيهاً

(١) أي: فإنَّ تصيب. (٢) أي: نون التأكيد. (٣) صفة المذكورات. (٤) حال من النون. (٥) شأن. (٦) أي: النون. (٧) أي: لحوقها. (٨) متعلق بقلت. أي: النفي.

(**قوله: الكائن في ضمن الأمر**) بأن يكون مذكوراً لفظاً فيما عدا أمر المخاطب أو حكماً أو تقديراً كما في أمر المخاطب، فإنه في الأصل مضارع حذفت منه اللام لكثرة الاستعمال، فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الأمر كأمر الغائب، والمتكلم أعم من الأمر بغير اللام، وباللام على التوسع والأمر بغير اللام، ويفهم حكم هذا الأمر بطريق الأولى، وما قيل: في توجيه عبارة المتن من أن كلمة في متعلقة بالاستعمال المقدر، والمراد من هذه الأمور المعاني المصدرية؛ أي: بالفعل المستعمل في الأمر والنهي، ففيه أن المستعمل في التمني والاستفهام والعرض ليس صيغة الفعل، بل أدواتها وإن إطلاق الفعل المستقبل على أمر المخاطب خلاف الاصطلاح، وإن الأمر بالمعنى المصدري لا يشمل الدعاء. (**قوله: نحو: هل تضربن**) وكذا سائر أدوات الاستفهام اسمية كانت أو حرفية أورد المثال بهل رداً على من خصه بالهمزة. (**قوله: في جميع هذه الأمثلة**) لو ترك بيان التخفيف والتشديد في أمثلة الأمر واكتفى بهذا التعميم لكان أخصر لكن ما ذكره ابن جني حض أو لائم عمم. (**قوله: بهذه المذكورات**) الستة وهو الموافق لما في اللباب، وزاد الرضي التحضيض، وأما النفي والشرط المؤكد بما فهو في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد. (**قوله: الدالة على الطلب**) أما طلب وجود الفعل أو عدمه كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام، وإما في دلالة القسم على الطلب، ففيه تأمل؛ لأن الإنسان قد يقسم على ما يعلم مما ليس مطلوبه، كقوله: من أتى كبيرة، والله لأعاقبن إلا أن يقال: الغالب أن يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه، وحمل بقية الباب عليه. (**قوله: دون الماضي والحال**) إما حال من النون؛ أي: متجاوزاً عما يدل على الماضي والحال أو من الضمير المستتر في الدلالة؛ أي: متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على الماضي والحال. (**قوله: لأنه لا يؤكد الخ**) على بناء المعلوم المسند إلى ضمير النون؛ أي: لا يؤكد النون إلا مطلوباً؛ لأن وضعه لتأكيد طلب حصول شيء إما في الخارج أو في الذهن، والمطلوب لا يكون ماضياً ولا حالاً ولا خبراً مستقلاً فما قيل في حصر التوكيد في المطلوب نظر لانتقاضه بمثل أن زيداً سيقوم منشأة قراءة: يؤكد على بناء المجهول. (**قوله: وقلت: في النفي**) ولم يقل: وفي النفي قليلاً أو في مثل ما يفعلن كثيراً؛ لأن دخول النون فيهما ليس بالأصالة، بل بواسطة شبههما بالطلب، فلذلك لم يشاركهما في الاختصاص؛ ولأنه لا يصح تعلق قليلاً بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي أعم من صريحه، ومما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما أفعلن كذا، والجحد حيث قال سيبويه: تدخل بعد لم تشبيهاً لها بلا النهي في الجزم. (**قوله: زيد ما يقومن**) أورد المثال بما ليعلم حكم النفي بلا بطريق الأولى، فإن مشابهته بلا الناهية أتم؛ ولذا يجئ بعد لا المتصلة بالفعل؛ نحو: زيد لا يقومن، وبالمنفصلة عنه؛ نحو: لا في الدار تضربن زيداً، وما قيل: إنه لم يجئ في النفي بما فمدفوع بما وقع في قولهم: من عضه بالسن ما يكرها، وغير ذلك كما في الرضي. (**قوله: إلا قليلاً**) قيد القلة بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوع كيف، وجعله ابن جني قياساً، وقال ابن مالك: هو كالنهي في الأصح، وفيه أن كونه قياساً لا ينافي القلة فإن كل قياسي ليس بمستقل، وأما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه في جواز الدخول رداً على من منعه مطلقاً.

وَلَزِمَتْ(١) فِي مُثْبَتِ القَسَمِ وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ(٢)، وَما قَبْلَهَا(٣) مَعَ ضَمِيرِ المُذَكَّرِينَ(٤) مَضْمُومٌ(٥)

(١) أي: نون التأكيد. (٢) أي: الشرط المؤكد حرفه بما.ج. (٣) أي: نون التأكيد. (٤) وهو الواو. (٥) ليدل على الواو المحذوفة.

له بالنهي. «وَلَزِمَتْ» أي: نون التأكيد «فِي مُثْبَتِ القَسَمِ» أي: في جوابه(١) المثبت، لأنَّ(٢) القسم محل التأكيد(٣)، فكرهوا(٤) أن يؤكدوا(٥) الفعل بأمر منفصل عنه. وهو القسم. من(٦) غير أن يؤكدوه(٧) بما(٨) يتصل به. وهو(٩) النون. بعد صلاحيته(١٠) له(١١). وفي قوله(١٢): (لزمت) إشارة(١٣) إلى أنَّ زيادة نون التأكيد فيما عدا(١٤) مثبت القسم(١٥) غير لازم(١٦) بل جائز. «وَكَثُرَتْ» أي: نون التأكيد «فِي مِثْلِ: (إِمَّا(١٧) تَفْعَلَنَّ)» أي: في الشرط المؤكد حرفه بـ(١٨) (ما) فإنَّهم(١٩) لما أكدوا الحرف(٢٠) قصدوا تأكيد الفعل أيضاً(٢١)، لئلا ينتقص المقصود(٢٢) من غيره(٢٣). «وَمَا قَبْلَهَا(٢٤)» أي: ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة، «مَعَ(٢٥) ضَمِيرِ المُذَكَّرِينَ» وهو الواو «مَضْمُومٌ(٢٦)» ليدل(٢٧) على الواو(٢٨) المحذوفة لالتقاء الساكنين، وإنْ اشترط في التقاء الساكنين على حدة(٢٩) أن يكون(٣٠) الساكنان في كلمة

(١) أشار إلى أنَّه من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها. أيوبي. (٢) متعلق بلزمت. (٣) أي: كائن في محله منزل منزلته. (٤) أي: النحاة. (٥) أي: النحاة. (٦) متعلق بقوله أن يؤكد. (٧) نحاة. (٨) أي: بشيء مؤكد. (٩) أي: المتصل بالفعل. (١٠) أي: النون. (١١) أي: للتأكيد. (١٢) مصنف. (١٣) مبتدأ مؤخر. (١٤) وهو الأمر والنهي والتمني. (١٥) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفي .ك. (١٦) خبر إنَّ. (١٧) أصله إنَّ ما وما زائدة. (١٨) أي: بلفظ. (١٩) أي: النحاة. (٢٠) أي: حرف الشرط بإلحاق لفظ ما به. (٢١) أي: كتأكيد حرفه. (٢٢) بالذات وهو الفعل. (٢٣) وهو إنَّ. (٢٤) صفة ما. (٢٥) حال مقدرة من الضمير المستكن في الظرف العائد إلى ما .ك. (٢٦) خبر المبتدأ. (٢٧) علة مضموم. (٢٨) وكذا الياء المحذوفة، (٢٩) وههنا ليست كذلك نسخة. (٣٠) فاعل اشترط.

(**قوله: أي: في جوابه المثبت**) فثبت القسم كجواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج إلى إرادة المقسم عليه من القسم. (**قوله: لأن القسم محل التأكيد**) أي: كائن في محله منزل منزلته. (**قوله: بعد صلاحيته له**) صلاحاً تاماً احتراز عما لا يصلح أصلاً كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت، وفيه مانع كما سيجئ وعما لا يصلح صلاحاً تاماً كالمستقبل المنفي فإنه لكونه منفياً، والأصل في الإنشاء العدم لا يصلح للتأكيد، ولكونه مطلوباً صالح، وبما ذكرنا اندفع ما قيل: إن التعليل لا يختص بالمثبت، وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل إشارة إلى أن المدعى؛ أعني: اللزوم مشروط بالصلاحية وتركه المصنف لظهوره، فلا يرد أن اللزوم على إطلاقه غير صحيح لكونه مشروطاً بكون المضارع خالياً من حروف التنفيس غير متعلق به جار سابق، وغير مفصول بينه وبين اللازم بقد فإن النون لا يدخل في نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝﴾؛ لأن النون يخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واحدة، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝﴾؛ لأن تقديم المعمول يقتضي الاختصاص المقتضى تسليم أصل الحكم المنافي للتأكيد؛ نحو: والله لقد أظن زيداً منطلقاً؛ لأن قد لا يجامع حرف الاستقبال. (**قوله: فيما عدا مثبت القسم الخ**) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفي. (**قوله: بل جائز**) نحو قول الشاعر:

والله لا أحمدنَّ المرءَ مُحتسباً ... فِعلَ الكِرامِ وَإِنْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَا

والأكثر أن لا يؤكد كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ كذا في شرح التسهيل. (**قوله: وكثرت**) إشارة إلى أنه قد يلحق الشرط وإن لم يؤكد بما نحو: إن لم يفعلن أفعل وإلى أنه قد يلحق الجزاء إن كان الشرط مما يجوز لحوقه به كذا في الرضي. (**قوله: المؤكد حرفه**) لم يقل: المؤكد أداته إشارة إلى أن في الأسماء المتضمنة لمعنى الشرط في الحقيقة تأكيد الكلمة أن التي تتضمنه. (**قوله: بما**) سواء كانت لازمة كما في حيثما، وإذما أو لا كمتاما. (**قوله: وما قبلها**) مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد إلى ما؛ لأن كونه قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير، ومن هذا ظهر بيان حكم الصحيح؛ إذ في المعتل ما قبل النون بعد الضمير فما قيل: إن التعليلين المذكورين لا يجريان في أخشون وأخشين وهم. (**قوله: إن اشترط الخ**) فلا يكون ما نحن فيه من التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة، واعلم أن نون التأكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الأول، فالواو في جمع المذكرين والمخاطبات فيهما التقاء الساكنين على غير حده، ولرعاية الثاني قالوا: في التثنية والجمع المؤنث إن التقاء الساكنين على حده، ويعكس للزوم الثقل في الأولين والإلباس واجتماع النونات في الأخيرين.

وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ[١] وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ مَفْتُوحٌ[٢] وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اِضْرِبَانِّ وَاضْرِبْنَانِّ، وَلَا تَدْخُلُهُمَا[٣] الْخَفِيفَةُ خِلَافاً لِيُونُسَ، وَهُمَا[٤] فِي غَيْرِهِمَا[٥] مَعَ الضَّمِيرِ[٦] الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ

(١) أي: ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة. (٢) طلباً للخفة. (٣) أي: التثنية والجمع المؤنث النون الحقيقية للزوم التقاء الساكنين على غير حده. ج. (٤) أي: النون الثقيلة والخفيفة. (٥) أي: في غير التثنية والجمع المؤنث. (٦) وهو واو الجمع وياء المخاطبة.

واحدة، فإنَّ النون المشددة كلمة أخرى[١]، أو لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة إن لم يشترط[٢] في التقاء الساكنين ما[٣] ذكر[٤]. «وَمَعَ» ضمير «الْمُخَاطَبَةِ» وهو الياء «مَكْسُورٌ» ليدل[٥] على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين: أو لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة. «وَ» ما قبلها[٦] «فِيمَا عَدَا ذَلِكَ» المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة، وهو[٧] الواحد المذكر غائباً كان[٨] أو مخاطباً[٩] والمؤنث الغائبة[١٠] «مَفْتُوحٌ» طلباً[١١] للخفة. وظاهر[١٢] أنَّ[١٣] ماعدا ذلك المذكور، يشمل[١٤] التثنية والجمع المؤنث، وحكمهما غير ما ذكر. فقوله: «وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: (اضْرِبَانِّ، وَاضْرِبْنَانِّ)» بمنزلة[١٥] الاستثناء عنه. فتقول[١٦] في المثنى: (اضربانِّ) بإثبات الألف، لئلا يشتبه[١٧] بالواحد و(اضربنانِّ) في الجمع المؤنث، بزيادة الألف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد[١٨]، لئلا[١٩] يجتمع ثلاث نونات متواليات. «وَلاَ تَدْخُلُهُمَا» أي: التثنية والجمع المؤنث «النُّونُ الْخَفِيفَةُ» للزوم[٢٠] التقاء الساكنين على غير حدة[٢١] «خِلاَفاً لِيُونُسَ[٢٢]» فإنَّه[٢٣] يجيز[٢٤] التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفراً[٢٥] كما[٢٦] في الوقف وهو[٢٧] وليس بمرضي[٢٨] عند الأكثرين[٢٩]. «وَهُمَا» أي: النون الثقيلة والخفيفة «فِي[٣٠] غَيْرِهِمَا» أي: غير التثنية وجمع المؤنث، «مَعَ[٣١] الضَّمِيرِ الْبَارِزِ» أي: واو جمع المذكر وياء المخاطبة «كَالْمُنْفَصِلِ» أي: كالكلمة المنفصلة[٣٢]، يعني[٣٣]: يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته[٣٤] مع الكلمة المنفصلة من[٣٥] حذف الواو[٣٦]

(١) فلا يكون هذا الالتقاء على حدة فيجب حذف الواو لدفعه. محرم. (٢) وهو أن يكون أولهما مدة والثاني مدغماً. وجيه. (٣) فاعل لم يشترط. (٤) أي: كونه في كلمة واحدة. (٥) أي: الكسرة. (٦) أي: ما قبل نون التأكيد. (٧) أي: ما عداهما. (٨) ذلك الواحد المذكر. (٩) ليضربن اضربن. (١٠) لتضربن. (١١) علة مفتوح. (١٢) أي: من البين. (١٣) قوله نسخة. (١٤) خبر إنَّ. (١٥) أي: يكون هذا القول. (١٦) أنت. تفصيل بكونه بمنزلة الاستثناء. (١٧) بحذف الألف. (١٨) حيث لم يقل: اضربن. (١٩) ولم يقل: اضربن لئلا يجتمع. (٢٠) دليل عدم الدخول. (٢١) كأنَّه غير جائز بخلاف على حده. (٢٢) للجمهور. (٢٣) دليل الخلاف. (٢٤) يجوز نسخة. (٢٥) أي: جائزاً. معتبراً نسخة. (٢٦) أي: كما كان؟ (٢٧) أي: قول يونس. (٢٨) قوله: وهو ليس بمرضي رد لقول يونس. (٢٩) من النحاة. (٣٠) حال من المبتدأ. (٣١) ظرف للظرف المستقر الآتي. (٣٢) أي: بقصد المصنف. (٣٣) تفسير لكونها كالمتصلة. (٣٤) ظرف للمعاملة الثاني. (٣٥) بيان المعاملة. (٣٦) تارة.

(**قوله: إن لم يشترط**) ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده، فلا تحذف المدة لأجله بل لأجل الثقل، ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال: لا يلتقي الساكنان في الوصل المحض إلا أولهما حرف وبين ثانيهما مدغم متصل لفظاً أو حكماً، وقال شارحه: إنه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم؛ لأن نون التأكيد لا يدخل إلا فيما فيه معنى الطلب، وطلب الشخص من نفسه غير صحيح إلا بتأويل واعتبار تغاير اعتباري. (**قوله: وحكمهما غير ما ذكر**)؛ لأن ما قبله فيهما الألف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكر؛ لأن ألف حاجز غير حصين؛ ولأن الألف في حكم الفتحة، وجعل قوله: فتقول في التثنية والجمع الخ بياناً للفرق بينهما وبين جمع المذكر أو المخاطبة، والظاهر ما ذكره الشارح. (**قوله: للزوم التقاء الساكنين الخ**) على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدة. (**قوله: فإنه يجيز**) يدل على أنه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقاً، وليس كذلك، ومع ذلك قوله: مغتفراً؛ أي: معفواً تكرار، والصواب: ما في الحواشي الهندية، فإنه أجاز ذلك، وجعل التقاء الساكنين مغتفراً إذا كان أولهما حرف لين؛ لأنه لما فيه من المد كالحركة، وقيل: إنه تحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ بالتخفيف. (**قوله: وهو ليس بمرضي عند الأكثرين**) مع إمكان التكلم، ومجيئه كقراءة نافع: ﴿محياي﴾، وقراءة أبي عمرو: ﴿واللاي﴾؛ لأن كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه، وحال الوقف حال المتكلم فلا يقاس عليه حال التكلم. (**قوله: وهما في غيرهما**) حال من ضمير الخبر العائد إلى هما ومع الضمير البارز حال من غيرهما، والمعنى: أن النونين في لحوقهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير

والياء[١] أو تحريكهما ضمّاً[٢] وكسراً[٣]. وغرضه[٤] من هذا الكلام بيان الأفعال المعتلة[٥] الآخر عند إلحاق النون بها. ومعنى كلامه[٦] أنَّ النونين حكمهما[٧] مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر، ومع غيرهما على ضربين: أمَّا مع ضمير بارز وهو[٨] شيئان: جمع المذكر، نحو: (اغزوا، وارموا، واخشوا) والواحدة[٩] المؤنثة[١٠] نحو: (اغزي وارمي واخشي). وأمَّا مع ضمير مستتر وهو[١١] الواحد المذكر نحو: (اغزُ، وارم، واخشَ[١٢]). فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول[١٣]: (اغزُن وارمُنَّ يا قوم) بحذف الواو[١٤]، كما حذفت في نحو: (اغزوا الكفار)، و: (ارمُ الغرض[١٥])، وكذا[١٦]: (اغزِنَّ وارمِنَّ[١٧] يا امرأة) بحذف الياء كما حذفت في: (اغزي الجيش) و(ارمي الغرض). وتضم[١٨] الواو المفتوح ما[١٩] قبلها نحو: (اخشَونَّ) كما ضممتها مع المنفصلة[٢٠]، نحو: (اخشَوا الرجل). وتكسر[٢١] الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها[٢٢] مع المنفصلة تقول: (اخشَينَّ)[٢٣] كـ (اخشَي الرجل[٢٤]). «فَإِنْ[٢٥] لَمْ يَكُنْ» أي: مع الضمير البارز وهو[٢٦] في الواحد المذكر، نحو: (اغزُ وارمِ، واخشَ). «فَكَالمُتَّصِلَةِ[٢٧]» أي: فالنون كالكلمة المتصلة: ويعني[٢٨] بها: ألف التثنية تقول: (اغزُوَنَّ وارمِيَنَّ

(١) تارة أخرى. (٢) تارة. (٣) تارة أخرى. (٤) أي: المصنف. (٥) لأنَّه بيَّن إلحاقها بالصحيحة بقوله: وما قبلها. (٦) مصنف. (٧) أي: النونين. (٨) أي: الفعل الذي فيه ضمير بارز. (٩) عطف على جمع المذكر. (١٠) أي: ياء المخاطبة. (١١) أي: الفعل. (١٢) فإنَّ ضميرها أنت وهو مستتر تحتها. (١٣) أنت. (١٤) منهما. (١٥) فإنَّ الواو حذفت في اللفظين. أي: الهدف. (١٦) أي: كاغزنَّ وارمنَّ حال كونهما بضم الراء والميم. (١٧) أصلهما اغزي وارمي. (١٨) أنت. (١٩) ولم يحذف الواو فيه. (٢٠) الكلمة. (٢١) عطف على تضم. أنت. (٢٢) أنت. (٢٣) في المخاطبة. (٢٤) يعني كما كسرتها إذا التقت مع الكلمة المنفصلة في نحو: اخشَ الرجل. (٢٥) الفاء للتفصيل. (٢٦) أي: عدم كون النون مع الضمير البارز. (٢٧) جواب. (٢٨) أي: يقصد المصنف.

البارز؛ وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز. **(قوله: بيان الأفعال المعتلة)**؛ لأنه بين إلحاقها بالصحيحة بقوله: وما قبلها الخ كما مر. **(قوله: أن النونين حكمهما مع المثنى الخ)** علم ذلك من التقييد بقوله: في غيرهما، وعدم التعرض لبيان حكمها اكتفاء بما ذكر في الصحيحة. **(قوله: ما ذكر)** من اللحوق في الثقيلة المكسورة بعد ألف التثنية وألف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافاً ليونس. **(قوله: ومع غيرهما الخ)** عطف على قوله: مع المثنى، وقوله: على ضربين عطف على ما ذكر عطف معمولي عامل واحد والمراد بالضميرين كونهما كالمنفصل، وقوله: أما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما؛ أي: النونين حكمهما حال كونهما على غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الضمير مقارناً مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضربين. **(قوله: وهو)** أي: ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان الخ، وليس قوله: إما مع ضمير بارز، وإما مع ضمير مستتر بياناً لضربين، فيستفاد أن النون إما مع ضمير بارز أو مع ضمير مستتر ويحتاج قوله: وهو شيئان إلى تكلف التقدير أو التسامح على ما وهم، ثم إن حصر الشارح قدس سره العزيز غير المثنى والمجموع في القسمين المذكورين على أنه اعتبر إلحاق النونين بأمر المخاطب؛ لأنه الأصل في الطلب، وإحال البواقي على المقايسة كما تدل عليه الأمثلة وحصره ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر دون المؤنث، فلا يرد أن ههنا قسماً ثالثاً، وهو أن يكون مع الضمير؛ نحو: ليضربن. **(قوله: وارموا الغرض)** بفتحتين الهدف. **(قوله: وتضم الواو الخ)** بصيغة الخطاب عطف على قوله: فتقول ووهم بعض الناظرين فقرأه بالباء الجارة وصيغة المصدر، ثم اعترض، فقال: المناسب لسياق ما سبق أن يقال: وكذا اخشون بضم الواو المفتوح، وكذا قوله بكسر الياء المفتوح. **(قوله: ونعني بها ألف التثنية)** هكذا في شرح المصنف؛ لأن المتصل بالفعل الواو والياء واتصال الألف والنون به معلوم؛ إذ لا يمكن في الواحد المذكر إجراء الحكم ما سوى الألف، قال المصنف: كالمتصل لتشاركهما في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ إلا بحركة ما قبلها في اقتضاء فتحة ما قبلها فتعين الألف فاندفع ما قاله الرضي من أن كونه كالمتصل على إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنه شامل للواو والياء أيضاً، وأنت لا تثبت اللام معهما وأنه إذا أريد بالمتصل ألف التثنية لا معنى لجعل إبقاء اللام في اغزون محمولاً على إبقائها في اغزو؛ لأنا ننقل الكلام إلى اغز فكل ما يقال في اغز يجري في اغزون فليس إلا تطويل المسافة، وهو مدفوع بأنه ليس في كلام المصنف شيء يدل على الحمل، بل مجرد تشبيه النون بالألف في الحكم اختصاراً في العبارات للاشتراك في العلة وهو أنه لو لم يعد اللام مع اقتضاء كل منهما فتح ما قبله يلزم الإجحاف في الكلمة بحذف اللام، وما يدل عليه من الضمة والكسرة.

وَمِنْ[١] ثَمَّةَ قِيلَ: هَلْ تَرَيَنَّ[٢] وَتَرَوُنَّ[٣] وَتَرَيِنَّ[٤] وَاغْزُوَنَّ[٥] وَاغْزُنَّ[٦] واغْزِنَّ[٧]، وَالْمُخَفَّفَةُ[٨] تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ

(١) أي: ومن أجل أنه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل. ج. (٢) بفتح الراء أو بكسر الياء لا بحذفها في هل ترى كما يقال هل تريان. (٣) أي: وهل.آه. في هل ترون. (٤) أي: في هل ترين. أي: وهل.آه. (٥) برد الواو المحذوفة. (٦) أي: في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها. (٧) أي: اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها.ج. (٨) أي: والنون.

واخشيَنَّ) برد اللامات[١] وفتحها كما قلت: (اغزُوا، وارمِيا، واخشَيَا). «وَمِنْ ثَمَّةَ» أي: لأجل أنَّه[٢] مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل «قِيْلَ: هَلْ تَرَيَنَّ؟» في: هل ترى؟[٣] كما يقال[٤]: تَرَيانِّ، هذا[٥] مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح[٦] مع المتصلة[٧]. «وَهَلْ[٨] تَرَوُنَّ؟» في (هَلْ تَرَوْنَ؟) بإسقاط نون الجمع[٩] وإلحاق نون التأكيد وضم الواو[١٠] كضمها في (لم ترو[١١] القوم) هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لأجل النون[١٢]. «وَهَلْ[١٣] تَرَيِنَّ؟» في[١٤] (هل تَرَيْنَ[١٥]) بإثبات الياء وكسرها كما يقال: (لم تَرِي الناسَ) هذا[١٦] مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لأجل النون[١٧]. «وَاغْزُوَنَّ» عطف على (هَلَ تَرَيَنَّ؟) لا على (ترين[١٨]) أي: ومن ثمة قيل: (اغزُوَنَّ) برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في (اغزُوا). «اُغْزُنَّ» في (اغزوا) بحذف الواو المضموم ما قبلها، كما قيل: (اُغْزُوا القَوْمَ). «وَاغْزِنَّ» في (اغزي) بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل[١٩]: (اِغْزِي القَوْمَ). وهذه الأمثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع[٢٠] في كتب التصريف[٢١] بعضها لما[٢٢] هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل، كما[٢٣] أشرنا إليه. «وَ» النون «الْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ» أي: لالتقائها الساكن المذكور[٢٤] بعدها. وفي بعض النسخ[٢٥] (للساكنين) أي: لالتقاء الساكنين، كقول الشاعر:

لا[٢٦] تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ[٢٧] قد رَفَعَهْ

أي: لا تُهِينَنَّ، حذفت النون الخفيفة لالتقائها[٢٨] اللام[٢٩] الساكنة، التي[٣٠] بعدها، وأُبقيت فتحة ما قبلها[٣١] لتدلّ عليها[٣٢] وإلا[٣٣] لكان الواجب أن يقال: لا تُهِنِّ الفقير. ولم يحركوها[٣٤] كما يحرك التنوين فرقاً بينهما[٣٥].

(١) المحذوفة قبل لحوق النون. (٢) أي: النون. (٣) بإثبات الياء المفتوحة. (٤) في التثنية. (٥) ما ذكره المصنف. (٦) أي: اللام. (٧) مثل تريان. (٨) وقيل أيضاً. (٩) لأجل نون، النون للتأكيد. (١٠) لئلا يلتبس بالواحد. (١١) والأصل ترأيون. (١٢) أي: نون التأكيد. (١٣) في المخاطبة. (١٤) فهل نسخة. هل ترين بإسقاط نون الواحدة. . . إلخ نسخة. (١٥) أصله ترئيين. (١٦) ما ذكره المصنف. مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفي .ك. (١٧) أي: نون التأكيد. (١٨) كما سبق إليه الوهم إذ لا يدخل الاستفهام على الأمر. (١٩) بحذفها أيوبي. (٢٠) بعد إسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث. صفة التنوين. (٢١) أشار إلى أنه من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها أيوبي. (٢٢) أي: حال كون بعضها مثالاً. (٢٣) من رد المحذوف وعدمه. حال مقدرة من الضمير المستكن. في الظرف العائد إلى ما. (٢٤) صفة. (٢٥) أي: نسخ الكافية. (٢٦) أي: لا تحقرن. أي: بالنون الخفيفة. (٢٧) حال. (٢٨) أي: النون الخفيفة. (٢٩) والألف سقطت للوصل فبقي اللام ساكنة. (٣٠) صفة اللام. (٣١) أي: النون الخفيفة. (٣٢) أي: على النون الخفيفة المحذوفة. (٣٣) أي: وإن لم يحمل على هذا. (٣٤) فلا يكون هذا الالتقاء على حدة فيجب حذف الواو لدفعه. محرم. (٣٥) أي: بين النون المخففة والتنوين.

(**قوله: أي: لأجل الخ**) غير الشارح رحمه الله الترتيب المشار إليه المذكور سابقاً رعاية لترتيب الأمثلة. (**قوله: بإسقاط نون الجمع**)؛ لأنه علامة الإعراب ونون التأكيد يقتضي البناء. (**قوله: وضم الواو**) لئلا يلتبس بالواحد. (**قوله: لا على ترين**) كما سبق إليه الوهم؛ إذ لا يدخل الاستفهام على الأمر. (**قوله: وهذه الأمثلة الخ**) لم يراع المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بأن يورد أمثلة الضمير البارز منفردة عن الضمير المستتر، بل راعى الترتيب العرفي فوقع الاختلاط في الأمثلة. (**قوله: على ترتيب تصريفها الواقع**) بعد إسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث. (**قوله: لالتقاء الساكن المذكور بعدها**) فلا يرد؛ نحو: اضربن، فإنه فيهما ملاقى لساكن قبلها فلا يحذف، والقرينة على ذلك أنه في مقابلة الوقف كأنه قيل: يحذف في الوصل وقت لقاء الساكن مطلقاً سواء كان بعده ضمة أو كسرة أو فتحة؛ نحو: اضرب الرجل، واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن، فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيهاً بحرف العلة؛ إذ لاحظ لها في الحركة، وما قيل: إن الحذف للساكنين لا يكون إلا للأول ففيه أنهم صرحوا بالاختلاف في أن المحذوف من منقول الواو الأول

وَفِي(١) الوَقْفِ فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ(٢) وَالمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفاً فَقَطْ.

(١) أي: وتحذف أيضاً النون المخففة في حال الوقوف على ما ألحقت به تخفيفاً إذا ضم أو كسر ما قبلها. (٢) أي: لأجل المخففة.

وإنَّما لم يعكس حطاً لمرتبة ما(١) يدخل(٢) الفعل عن مرتبة ما(٣) يدخل الاسم، لكون الاسم أصلاً والفعل فرعاً. «وَ» تحذف أيضاً(٤) المخففة «في» حال «الوَقْفِ(٥)» على ما ألحقت به تخفيفاً(٦) إذا ضم أو كسر ما قبلها(٧) كما يحذف التنوين لذلك(٨). «فَيُرَدُّ مَا(٩) حُذِفَ(١٠)» لأجل المخففة كما إذا ألحقت(١١) المخففة(١٢) بـ (اغزُوا(١٣)، واغزي(١٤))، وقلت: (اغزُنْ، واغزِنْ) بحذف الواو والياء. فإذا وقفت(١٥) عليهما(١٦) وجب أن ترد المحذوف وقلت: (اغزوا، واغزي) بخلافاً لتنوين فإنَّه لا يرد ما(١٧) حذف لأجله لأنَّ التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة، فجعل للازم مزية بإبقاء أثره(١٨) على ما(١٩) ليس بلازم. «وَ» المخففة «المَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفاً(٢٠)» كقولك في (اضربَنْ): (اضربا(٢١)) تشبيهاً(٢٢) لها بالتنوين. فإنَّ(٢٣) التنوين(٢٤) إذا انفتح ما قبلها تقلب ألفاً(٢٥)، وإذا انضم(٢٦) أو انكسر تحذف، نحو: أَصبْتَ(٢٧) خيراً،

(١) أي: المخففة. (٢) بكسر النون بعد الهاء المكسورة. (٣) أي: التنوين. (٤) أي: كما يحذف لالتقاء الساكنين. (٥) إذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً. (٦) علة ألحقت. (٧) أي: ما قبل نون المخففة. (٨) أي: التخفيف. (٩) أي: لام الفعل. (١٠) من حرف علة أو إعراب. (١١) أنت. (١٢) أي: تلك النون، أي: حرف. (١٣) في صورة جمع المذكر. (١٤) في صورة الواحدة المخاطبة. (١٥) أنت. (١٦) أي: على الواو والياء. (١٧) أي: الحرف. (١٨) وهو عدم المحذوف. (١٩) عبارة عن المخففة. (٢٠) أي: حال الوقف. (٢١) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ وقوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾. (٢٢) علة تقلب. (٢٣) علة لعلية التشبيه. (٢٤) في حال الوقف. (٢٥) في حال الوقف. (٢٦) ما قبل التنوين. (٢٧) بالقلب.

أو الثاني. (**قوله: ولا تهين الخ**) أي: بالنون الخفيفة. (**قوله: علك**) بمعنى لعلك ولإجرائها مجرى عسى أدخل في خبرها إن، والمعنى لا تهن الفقير لفقره عسى أن تركع وتذل، والزمان قد رفعه، وأعزه فيستغني هو وتفتقر أنت؛ لأن أحوال الزمان لا تدوم وقبله: لكلّ هَمٍّ من الهُمُومِ سَعَة

والـمُـسْـيُ والـصُّـبْـحُ لا فَـلاحَ مَـعَـهْ   قـد يَـجْـمَـعُ الـمـالَ غـيـرُ آكِـلِـه

ويـأكـلُ الـمـالَ غـيـرُ مَـنْ جَـمَـعَـهْ

المسي المساء. (**قوله: حطا لمرتبة الخ**) ولكونه لازماً للاسم لا يخلو عنه الفعل بلا مانع، فائد لو لقيت ساكناً بعد الألف على مذهب من أجاز إبدال النون همزة وفتحها فتقول: أضر الرجل يا رجلان، وأضر بنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين. (**قوله: في حال الوقف**) عطف على مقدر بعد يحذف السابق أو على يحذف، وكلام الشارح يحتمل الوجهين. (**قوله: إذا ضم أو كسر ما قبلها**) التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله: والمفتوحة تقلب ألفاً. (**قوله: وجب أن ترد المحذوف**) لزوال المانع قيل: والذي يظهر أن دخولها في الوقف خطأ؛ لأنها لا تدخل بمعنى التوكيد، ثم تحذف ولا يتبع دليل على مقصودها التي جاءت له كذا في شرح التسهيل. (**قوله: وقلت اغزوا الخ**) وكذا تقول: هل تضربون وهل تضربين في حال الوقف على تضربن وتضربين فترد الواو ونون الرفع. (**قوله: فإنه لا يرد**) أي: حال الوقف ما حذف لأجل التنوين فتقول: قاض ورام بالتنوين، ولا تقول: قاضي ورامي بإعادة الياء. (**قوله: تقلب ألفاً**) أي: حال الوقف. (**قوله: فإن التنوين**) أي: حال الوقف. (**قوله: نحو: أصبت خيراً**) لا يخفى ما في التمثيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث أورد النون المخففة كما في آخر الكتاب، وتممه بالألف وهو ساكن أبداً إشارة إلى الاستراحة بعد الخفة، هذا آخر ما أوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح الدقيق، والبحر العميق، لما رأيت القصور من المتصدين لحله عن تدقيقه، وعدم الظفر بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه، والحمد لله على الإتمام، والصلاة والسلام على رسوله خير الأنام، وعلى آله وأصحابه الكرام، إلى قيام الساعة وساعة القيام.

تَمَّ بِالخَيْرِ فَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ.

وأصابني خير[1]، واختمْ لي[2] بخير. اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيراً، ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيراً، واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت أو ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة. وصَلِّ على من كلمة شفاعته في محو أرقام الضلالات كافية، وعن مَضَرَّة أسقام الجهالات شافية. وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم من زمرة أحبابه. قد استراح من كدّ الانتهاض، لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض، العبد الفقير عبد الرحمن الجامي، وفقه الله سبحانه وتعالى في وظائف عبوديته، للإعراض عن مطالبة الأعواض والأغراض، ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه أفضل التحية.

---

(١) بالوقف والحذف. (٢) بالوقف.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أشير إلى أبرز النقاط التي ظهرت فيه:

. أن ابن الحاجب صاحب الكافية والشافية وهو عثمان بن عمر جمال الدين المتوفى سنة ٦٤٦ هـ قد خلف مؤلفات عديدة ذكرت (١٥) خمسة عشر مؤلفاً من مؤلفاته النحوية، والصرفية، و(١٠) عشرة مؤلفات أخرى له.

. وذكرت اثنين وثلاثين شرحاً لشافيته الصرفية، وأكثر من مائة شرح لكافيته النحوية.

. وأنَّه أفاد كثيراً في تأليفه للكافية من كتاب سيبويه ومفصل الزمخشري.

. وأنَّ تأليفه للكافية يمثل مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي تتميز بالمنهجية والاختصاص وتتسم بالميل الشديد إلى الاختصار مع قصد الإحاطة والشمول وذلك ما يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو في هذه المرحلة.

. وأنَّه حذا حذو الزمخشري في تقسيم وترتيب الموضوعات النحوية في الكافية ما عدا بعض المسائل التي خالفه فيها.

. وأنَّه خالف الزمخشري في استعمال بعض المصطلحات في الموضوعات.

. وأنَّ أوجه التشابه بين الكافية والمفصل كبيرة حتى عدت الكافية خلاصة نحوية لمفصل الزمخشري وكأنها كالمقدمة لها، ولا يعني أنَّ ابن الحاجب كان متفقاً مع الزمخشري في كل ما قاله فقد خالفه في مواضع متعددة منه، ولابن الحاجب في كافيته إضافات عديدة ترك الزمخشري في المفصل الحديث عنها.

. وأنَّ لابن الحاجب بعض الآراء التي اختارها فكان سبباً في اشتهارها بين المتعلمين منذ عصره إلى عصرنا الحاضر مع كونها على خلاف رأي البصريين.

. وأنَّ ابن مالك كان متابعاً لابن الحاجب فيما اختاره من آراء فزاد اشتهارها إلَّا أنَّه لم يذكر ابن الحاجب في مثل هذه الاختيارات حتى شاع بين المصنفين من بعده أنَّها اختيارات ابن مالك مع أنَّ لابن الحاجب فضل السبق إلى اختيارها.

. وأنَّ ابن مالك كان متابعاً لابن الحاجب أيضاً في تسميته لكتبه النحوية كالكافية الشافية والوافية.

. وأنَّ الجامي شارح الكافية وهو نور الدين عبد الرحمن المتوفى سنة ٨٩٩ هـ، قد خلف مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم في اللغتين العربية والفارسية، وذكرت له أكثر من أربعين مؤلفاً.

. وأنَّ شرحه لكافية ابن الحاجب . موضوع بحثنا . المسمى (الفوائد الضيائية) قد ألفه لتعليم ابنه ضياء الدين يوسف وليتنفع به سائر المتعلمين وله في زمانه وما بعده، شهرة كبيرة حتى أصبح الكتاب الدراسي المتداول بين المتعلمين.

. ولاعتناء العلماء به كتبوا عليه حواشي كثيرة وقد توصلت إلى ذكر أكثر من أربعين حاشية.

. وقد حرص الجامي في أثناء شرحه للكافية على إيفاء المراد وأضاف من عنده زيادات كثيرة من توجيهات وتعريفات وتعليلات.

. وقد أفاد الجامي في شرحه من جملة كتب أهمها شرح ابن الحاجب للكافية وشرح الرضي لها، واتخذ الجامي بين هذين الشرحين سبيلاً وسطاً من حيث الإيجاز والإسهاب.

. ولم يكن موقفه مع هذه الكتب موقف التسليم المطلق وإنَّما ينظر إليها من موقع الفاحص الناقد.

. ويأتي الجامي في كثير من المواضع بعبارة لا يرى الناظر إلى ظاهرها اعتراضاً ولا جواباً ويعني بها رداً

على اعتراض، فرأيت بيان ذلك مع التوجيه.

. كما بينت أنه ذو شخصية علمية تظهر من خلال إبداء موقفه من بعض الآراء من غير أن يتقيد بعالم من علماء أو مذهب من المذاهب.

. وأنَّه كثيراً ما يذكر آراء ولا يصرح بقائليها وإنَّما يستعمل في ذلك أساليب متعددة.

. وأنه ولوع أشد الولع بالعلّة.

. كما بينت مصادر الجامي في شرحه وأساليبه في أخذه منها، وبينت ما أخذوا منه.

. وقد اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على مراجع تزيد على سبعين ومائة مرجع، مرجحاً ما أراه راجحاً ومضعفاً ما أراه ضعيفاً وموثقاً للآراء والأقوال ومصححاً نسبة بعض الآراء إلى أصحابها وناسباً ما لم ينسبه المؤلف منها مع تخريج الشواهد بأنواعها، وإبداء بعض الملاحظ والاستدراكات، والتنبيه على مواضع الخلاف والوفاق بين المؤلف وغيره، وإضافة أنواع من التعريف والتعليل وتحقيق كثير من المسائل النحوية المهمة وإكمال الموضوعات والآراء التي ذكر المؤلف بعضها، يضاف إلى ذلك شرح الألفاظ التي تحتاج إلى ذلك والترجمة للإعلام.

فهرست مُلاجامي

فهرست المباحث المهمة من حاشية الجامي المسماة بالعقد النامي للرحمي الأكيني سلمة الغنى

فهرست حاشية عبد الغفور